

تاريخ الحضارات العالم

٧

العهد المعاصر

مكتبة
بيروت - لبنان



تاريخ الحضارات العام

تاريخ الحضارات العام

موسوعة في سبعة مجلدات بإشراف موريس كروزيه

١

الشرق واليونان القديمة

أندريه ايمار جانين أوبوايه
أستاذ في السوربون أمانة متحف غيمة

٢

روما وأمبراطوريتها

أندريه ايمار جانين أوبوايه
أستاذ في السوربون أمانة متحف غيمة

٣

القرون الوسطى

إدوار بروي أستاذ في السوربون

٤

القرنان السادس عشر والسابع عشر

رولان موسنيه أستاذ في السوربون

٥

القرن الثامن عشر

رولان موسنيه و أرنست لابروس
أستاذ في السوربون أستاذ في السوربون

٦

القرن التاسع عشر

روبير شنيروب أستاذ فخري في الدراسات العليا

٧

العهد المعاصر

موريس كروزيه مفتش المعارف العام في فرنسا

تاريخ الحضارات العام

بإشراف

موريس كروزيه

مفتش المعارف العام في فرنسا

المجلد السابع

تاريخ الحضارات العام
العهد المعاصر
بحثاً عن حضارة جديدة

تأليف
موريس كروزيه
مفتش المعارف العام في فرنسا

نقله الى العربية

يوسف أسعد داغر
فريد م. داغر

منتورات عويدات
بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار
منشورات عويدات
بيروت - باريس
بموجب اتفاق خاص مع المطبوعات الجامعية الفرنسية
Presses Universitaires de France

مدخل

تؤلف الحقبة التاريخية التي انتهت عام ١٩١٥ ، في رأي كينز : « حقبة مدهشة من جهة التطور الذي حققه الانسان » ، كما بلغت فيها الذروة التي سجلها العالم الليبرالي والرأسمالي . ففي الوصف البليغ الذي رسمه لنا هذا العالم الاقتصادي المشهور بيان مفصل لهذه التطورات التي تحققت والتي تتمثل ، على الوجه الامثل ، في ازدهار الدول ، وفي هذا الغنى والبخوشة التي توفرت للأفراد وبهذا الشعور العام بالطمأنينة . فالعالم كله يبعث الى اوروبا الفلال والمحاصيل التي تضمن بها عليها حقوقها ، كما ترسل اليها المحاصيل الاستوائية النادرة التي لم تكن لتخطر على بال احد في الامس القريب . وهذه المحاصيل والفلال التي يؤلف وجودها اليوم ، علامة من علامات البذخ والرفاه . كذلك فتح العالم ابوابه على مصراعها امام المصنوعات التي باستطاعة المصانع الاوروبية وحدها توفيرها له . فبرزت لنا صورة عالم مزدهر منفتح بحيث لم يبق من الحواجز المميقة سوى ظلتها ، وحيث تتوافد وتسير بحرية مطلقة ، الناس والبضائع والسلع ورؤوس الاموال ، والافكار ، وحيث بلغت حركة الانتاج والتجارة ، في اوروبا ، سدة المنتهى ، وسجلت أعلى مستوى عرفه تاريخ البشرية جمعاء .

وهذا الموطن الاسطوري للثروة السابقة ، وهذه « الجمهورية المثالية » التي يصفها لنا كينز ، هي ايمد من ان تمثل العالم القديم حتى ولا اوروبا باجمعها . بل هي صورة قسم من اوروبا « اوروبا السائدة المسيطرة » ، ممثلة ببعض اقطارها الواقعة الى الغرب او في القلب ، والتي يؤلف كل منها مشعلا من « مشاعل الحضارة الاوروبية » . والدول التي اطلت حديثا على العالم في الخارج ، كالولايات المتحدة الاميركية واليابان ، هذه الدول التي تطمع في ان تكون لها حصتها في المشروعات الاستثمارية الكبرى ، هي من حفيدات اوروبا ومن تلميذاتها النابهات بعد ان اقتبست منها : مناهجها وطرائقها ومثلها واساليب عيشها . وعلى نسبة ما تمثلناه من الطابع الاوروبي استطاعتا تمثيل هذا الدور الذي لعبته اوروبا من قبل .

وهذه السيطرة التي تمت للرجل الابيض - او بالاحرى لفريق منه - وهي سيطرة لا تعدر

مع ذلك ، القرن السادس عشر ، اعترفت بواقعها الشعوب التي دارت في فلكها ، بعد ان تناسى الناس اصولها الحديثة امام ما شهدته من التطورات المدهشة التي حققتها في القرن التاسع عشر والنجاحات الهائلة التي سجلتها . وبفضل هذه السيادة وفي سبيلها امكن ، على ما يبدو ، تحقيق الوحدة في كوكبنا الارضي هذا . فالنظام الاقتصادي والسياسي الذي مكّن لهذه النجاحات هو من المتانة والصلابة بحيث تحمّدت كل خطر . فالمشاعر التي تشد الناس الى الماضي واصحاب النظريات الخيالية والثورية التي قال بها فريق صغير ، هي التي اخذت تنتقص من قيمة الرأسمالية الليبرالية والديموقراطية النيابية التي لم يشك* مع ذلك ، احد بالمستقبل الزاهر الذي سيطل عليها .

وبعد ذلك بأربعين سنة ، وفي اعقاب حربين هاليتين وازمة اقتصادية ، لم يشهد التاريخ من قبل مثل هذا الاتساع او الشمول الذي اتخذته لها ، تغير الوضع بغيره تماماً . فالازمة التي تمخض عنها العالم منذ مطلع القرن ، والتي انفجرت مدوية عام ١٩١٤ ، هزّت أوروبا من اساساتها . وهذه الحرب الاهلية التي اكتوت أوروبا بلمهيبها المحرق مدة اربع سنوات ، والثورة الروسية التي نشبت عام ١٩١٧ ، كل ذلك وما اليه ، انزل « بالنظام الليبرالي الرأسمالي » ، هزات لم يعرف له معها استقراراً بعد . والمحاولات العديدة التي بذلت لاعادة الوضع القديم الى ما كان عليه ولبعث العصر الذهبي الى الوجود ، والرجوع بالانسانية الى لذة العيش والطمأنينة التي نعيم بها العالم قبل ١٩١٤ ، باءت كلها بالفشل . وقبل ان يزرع العالم من جديد تحت ضغط الازمة الاقتصادية التي اطلمت عليه عام ١٩٢٩ وُيبتلى بمقاييل الحرب العالمية الثانية ، بدا المحللان أوروبا أمراً لا مرد له ولا يحصى عنه وكذلك النظام الذي كان اساس قوة أوروبا وسيطرتها . وإطلالة الاسبوع الاسود على وول ستريت في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ كانت نذيراً بتدهور النظام الرأسمالي ، وبذلك قضى تماماً على هذه الاحلام المسولة التي راودت خيال رجال السياسة كما راودت خيال رجال الاعمال وكلهم ينفو الى طلوع عهد جديد من الطمأنينة مغللاً النفس بمستقبل زاهر بسام . وفي هذا الوقت بالذات تطل علينا حكومات وانظمة جماعية عبثت ساخرة ، بكل المبادئ الليبرالية ، هذه المبادئ التي كانت الركن الركين للحضارة الأوروبية منذ القرن الثامن عشر .

والحرب العالمية الثانية التي دهمت العالم قبل ان يستعيد قواه الخائرة في اثر الازمة الاقتصادية التي نزلت به ، حملت معها هذه النظم الفاشستية كما استفحل معها انقسام العالم محاور واحلافاً ، كما راحت بلدان كثيرة استكسبت باحتها تشرب باعناقها الى الاستقلال متلزمة الحرية أينما هبت . فالقارة الآسيوية بأسرها تنفض عنها نير الدول المستعمرة واستخلاص بقايا

الامبراطورية من الاوروبيين بعد ان عاثوا بها وعبثوا، ولان يمضي كبير وقت حتى تستعيد حريتها السليب . وبلدان اميركا اللاتينية التي كانت تعول على الولايات المتحدة ، زادت نفرة من الدولار الاميركي ومن استعلاء اصحابه .

فالحقبة تؤلف ازمة تجعل كل مكتسبات الحضارة تهتز وترتجف امام ثورة عارمة لا مثيل لها ولا نظير . وقد ارتدى العالم وجهاً جديداً ليس في المجال السياسي والاقتصادي فحسب ، بل ايضاً في مجالات العلم والفن والفكر . وهي ثورة عميقة هزت عنيفاً النظريات الفيزيائية وطلعت علينا بكشوف علمية تأخذ بمجامع القلوب ، وتساعد على إعادة النظر في البتانيات الفلسفي القائمة . فرجال الفن والكتاب يبحثون عن اشكال وصيغ جديدة تساعد على فهم وفهم كل معضلات العصر ومنجزاته ، كما تفلسف لنا ، بأسلوب جديد ، الوشائج والاواصر الجديدة ، التي تشد الانسان الى نفسه والى العالم .

وهكذا تم للإنسان نجاحات علمية وفنية قادرة على تغيير اوضاع الحياة وظروفها ، وشرائط الحروب واصولها ، فتضع لأول مرة في التاريخ تحت تصرف البشر ، إذا ما ارادوا ذلك ، الوسائل التي تساعد تماماً ، على التغلب على الويلات التي اتاقت منذ القدم ، على صدر الانسانية ، وأرزحتها .

القسم الأول

أفول أوروبا

الكتاب الأول

أوروبا نفقد وضعها الممتاز

كل قوة مصيرها الفناء . فالقدرة على توجيه التاريخ
ليست من الهبات الثابتة . واوروبا التي تسلمت هذه الهبة
من يد آسيا منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ليس ما يضمن لها
الاحتفاظ بها الى الابد والاستقرار بها الى ما لانهاية له .

لافيس - ١٩٩٠

الفصل الأول

السيطرة الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى

في سنة ١٩١٣ لم تكن سيطرة أوروبا على العالم لتقوم على قوتها العسكرية ، واساطيلها البحرية ، وقواعدها البحرية ، وتفوقها في عتادها العسكري ، وكثرة جيوشها وحسب ، بل كانت ، علاوة عما ذكرنا ، قائمة على تفوقها المادي والتقني الذي جعل منها « مصنع » العالم ، وعلى تفوقها المالي الذي جعل منها مصرفه ، وتفوقها الفكري المعترف به في العالم بأسره .

يكن تفوق أوروبا المادي أول ما يمكن في ثروتها البشرية . لا نضم السكان في أوروبا تعدد أوروبا سوى ٤٦٠ مليون نسمة من أصل ١٨٠٠ مليون ، هم مجموع سكان الكرة الأرضية (٢٦ ٪) . وزعم ذلك ، فإن معدل نمو سكانها ، ظل دائماً مرتفعاً : ألمانيا تزداد ٨٥٠ ألف نسمة في السنة . والثنائي المؤلف من النمسا والمجر ٢٥٠ ألفاً . والامبراطورية الروسية ما يزيد على المليونين . ولهذا السبب كانت الهجرة الأوروبية أهم هجرة في العالم . وقد أسهمت في توطيد وتطوير الدول « البيض » الجديدة ، التي نشأت في وراء البحار ، كالولايات المتحدة ، ودول الدومينيوم ، والأرجنتين والبرازيل ، هذه الدول الجديدة التي راحت تستقبل كل سنة ٤٥٠ ألف مهاجر بريطاني و ٤٠٠ ألف مهاجر إيطالي ، ومئات الألوف من فلاحي أوروبا الوسطى والشرقية ، الذين ازعجهم البؤس في أوطانهم . وفضلاً عن ذلك فإن عدداً ضخماً ، لا يقل دون شك عن ٧٠٠ ألف فلاح روسي ، كان يغشى كل سنة القارة الآسيوية ، ولا سيما المناطق الواقعة في وراء جبال الأورال .

وزيادة في تبيان الدور الذي تلعبه أوروبا في بلاد ما وراء البحار ، يلزمنا إلى جانب ذكرنا من أرقام أن نصيف أيضاً ، جميع أولئك المهاجرين ، الذين ينزحون عن أوطانهم ، إلى حين ، ليمثلوا في استثمار المشاريع الاقتصادية التي كما قبل « تدبرها أوروبا لمصلحة أوروبا » .

انقسم العمل في العالم انقساماً عمودياً ، وذلك لمصلحة أوروبا ،
 طاقة أوروبا الصناعية والتجارية ولا سيما أوروبا الغربية التي أصبحت أهم مركز صناعي في العالم ،
 على الرغم من سرعة تطور الصناعة في الولايات المتحدة . ذاك ان بريطانيا والمانييا وفرنسا
 مجتمعة ، تملك وحدها $\frac{1}{10}$ ما تملك أوروبا كلها من طاقة إنتاجية ، وقدرة على العمل الموصوف
Travail qualifié . وتوشك هذه الدول الثلاث ان تحتكر وحدها ، صناعة السلع الجاهزة
Fabrication des produits manufacturés ، اذ انها تنتج منها ما يوازي ٦٢٪ من مجموع
 الصادرات العالمية . وهي كذلك أهم الدول المستوردة للمواد الخام والمواد الغذائية . ففرنسا
 تستورد منها ٨٠٪ والمانييا ٧٦٪ وانكلترا ٧٥٪ من مجموع مستوردها . وفي مقابل ذلك ،
 تصدر فرنسا من منتجاتها المصنعة ما يوازي ٦١٪ من مجموع صادراتها ، والمانييا ٧٥٪ ،
 وبريطانيا ٨٠.٥٪ .

ان الولايات المتحدة وإن أصبحت الاولى بين الدول المنتجة للفحم الحجري ، والفولاذ ،
 والصلب ، فإن السلع الجاهزة التي تصدرها الى الخارج لا تساوي سوى ٣٣٪ من مجموع
 صادراتها ، واسطو لها التجاري لا يغطي سوى $\frac{1}{10}$ من مجموع تجارتها الخارجية . أما الصفقات
 التجارية الدولية ، فان حصة أوروبا منها ، هي بمثابة حصة الاسد ، إذا قيست الى حصة
 اميركا (١٤٪) والى حصة آسيا (١٠.٦٪) .

اما في الحقل التجاري ، فاوروبا هي الوسيط الذي لا مفر منه ، بين بلدان العالم بأسرها :
 فانها تسيطر على وسائل النقل وتلك وحدها الخبراء ودور التجارة المتخصصة الملمة بكل
 حاجات السوق العالمية وسائر إمكانياتها . وتلك فوق ذلك شركات الضمان ، والمصارف التي
 تحيط إحاطة تامة بحركة المشاريع الكبيرة في العالم اجمع . فلا عجب اذن ، ان تلعب لندن
 اولاً ، ثم أمستردام ، وأنفريس ، وفرنكفورت ، وفيينا وباريس ، دور الحكم في التجارة
 العالمية ، وان يكون لها الكلمة الاخيرة في دنيا الاقتصاد .

ان أوروبا هي السوق الوحيدة - او تكاد - لعدد لا بأس به من
 طاقة أوروبا المالية المواد الاولى كالصوف والفحم والنحاس والتصدير ، والمونة
 العالم بالسلع المصنوعة الجاهزة جديرة بأن تفرض على تلك المواد والسلع الاسعار التي تريد ،
 وبأن تستوفي ، لقاء خدماتها في شحن تلك البضائع ، وتأمينها وتسهيل معاملاتها المصرفية ،
 جمالات *Commissions* هي في الحقيقة موارد ، ان تكن غير مرئية ، فانها ذات شأن
 كبير . اما الموارد التي تسهم ، على افضل وجه ، في تقويم ميزان أوروبا التجاري وجعله في
 الوضع الاكثر ملاءمة لمصلحتها ، فإنها بلا شك ، تلك الموارد التي تطل عليها من توظيف رؤوس
 اموالها في الخارج . ان المؤسسات المصرفية ، وبيوت المضاربات المالية ، التي منها تنزرد
 الحكومات والافراد بما تحتاج اليه من الديون الطويلة الاجل ، لا توجد في سوى متاجر أوروبا
 الكبرى . ان نشاط نيويورك لا يزال مقصوراً على تمويل الأمريكيتين : الشمالية والجنوبية .

وحدها أوروبا ، قادرة على بذل رؤوس الأموال الضرورية لفتح منجم ، او مد سكة حديدية ، او إنشاء مصنع ، في اي جهة من جهات الكرة الأرضية . إنها ، والحق يقال ، مصرف العالم بأسره . ثلاث دول اوروبية تقسم فيما بينها ٨٣٪ من مجموع التمويلات الخارجية ، موزعة على هذا النحو : ٤٥٪ لبريطانيا العظمى ، ٢٥٪ لفرنسا ، ١٣٪ لألمانيا . اما الولايات المتحدة فتأتي في المؤخرة مع ٥٪ لا غير . ان ربع الثروة القومية البريطانية ، وسدس الثروة الفرنسية ، لينتقلان بهذه الطريقة الى الخارج ، فيتحولان الى ادوات للسيطرة الاقتصادية ، ويشقن الطريق للتجارة ، ولأصحاب الاختصاص والمهندسين الذين بتوليمهم ادارة المشاريع الاستعمارية الكبرى ، يحولون البلاد الراحة تحت وطأة الديون الى بلاد تستورد من أوروبا السلع الجاهزة ، وتصدر اليها المواد الأولية .

ان الدول الدائنة *Créanciers* ، المسيطرة على الاسواق ، لا أوروبا ذات السيادة تمثل ، كما ألمعنا الى ذلك ، أوروبا بأسرها . ان دول أوروبا الغربية « المتممة بشق الامتيازات هي التي تكون » على حدة تعبير فر . بيرو ، أوروبا المسيطرة ، في مقابل « أوروبا المسودة *Passive* ذات الزراعة المتأخرة » والصناعة التي لا تزال في مهدها . ان قطبي هذه الدول المسيطرة هما : بريطانيا العظمى وألمانيا ، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية ، لوفرة رؤوس أموالها ، ثم تليها الدول الصغيرة ذات الصناعات الراقية كبلجيكا وسويسرا ، او تلك التي أثرت بفضل مستعمراتها ، كالبلاد المنخفضة (هولندا) . ومن الشائع ان لنسند هي « محور الاقتصاد العالمي » . ومرد ذلك الى سوقها النقدي ، وهو اشد الاسواق اتساعاً ورخصاً ، وإلى وسائل نقلها البحري ، التي تملك انكلترا اكبر نصيب منها . وتحتل الليرة الاسترلينية مكان الصدارة في العملات الدولية مخلفة ورائها ، الى ابعد مدى ، الفرنك والدولار . ان تفوق انكلترا في المسكنة ، والعملة ، والاسعار ، هو الذي يجعل منها ، سيدة التجارة العالمية . استكثر من ذلك . ان الدول الصناعية الاخرى التي اخذت ، بعد لأي ، تتصل اتصالاً مباشراً مع عملائها فيما وراء البحار ، ان تلك الدول نفسها لا تجد سبيلاً الى ذلك الا عن طريق انكلترا ، وبفضل وساطتها .

اما منافستها ، ألمانيا ، فانها ، بسكانها الذين يعدون ٦٧ مليوناً ، الاولى بين دول اليابسة . لقد دعيت « بفردوس » التقنية والتنظيم . واحرزت تقدماً صاعقاً يعود الفضل فيه الى ما تنتجه سنوياً من الصلب *Fonte* (١٣ مليون طن مقابل ١٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفولاذ والحديد (١٢,٥ طناً مقابل ٧,٥٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفحم الحجري (١٩٠ مليون طن) في السنة . كما يعود الى احتكارها لبعض الصناعات ، كصناعة الاصباغ مثلاً ، وإلى تنظيم سياستها في مجال التوسع المصرفي والتجاري ، تنظيماً جعل منها مركز التجارة الخارجية لأوروبا الوسطى ، والبلدان المجاورة لنهر الدانوب .

اروينا السردة
في مقابل هذا العدد الضئيل من الدول المسيطرة ، تقبوم البقية
الباقية من بلدان العالم وفي مقدمتها اوروبا الوسطى واوروبا
الشرقية ، وسكانها أهل فلاحه متخلفون ، وهم ، يشقون جاهدين ، في سبيل عيش بائس ، زرتي ،
تحت امرة كبار الملاكين ، المتغيبين ابدأ عن املاكهم . أما الصناعات في هذه البلدان جميعاً فلا
تزال في عهدما البدائي ، ومن النوع القائم في المستعمرات . ، وهي تنفش ، في الغالب ، بفضل
رؤوس اموال اجنبية : فرنسية والمانيه وبلجيكية . وتحت اشراف مهندسين اأجانب . وقد
يتولى الاجنبي احياناً الإشراف على ادارتها كذلك . إن اعظم هذه الدول الشرقية ، وأريد
بها الامبراطورية الروسية المترامية الاطراف ، لا تملك سوى صناعة مبتورة ناقصة . واذا كانت
هذه الامبراطورية تحتل المقام الاول بين الدول الممولة Créanciers للصين ، فالفضل يعود الى
رؤوس الأموال الفرنسية ، التي تنوسل بها حكومة باريس ، لحمل القيصر الروسي على البقاء
حليفاً لفرنسا . على ان العلاقات التجارية التي تربط اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية باوروبا
الغربية لا تختلف في جوهرها عما هي عليه بين اوروبا ، صاحبة النفوذ والسلطان ، وسائر بلدان
العالم الأخرى : انها في كلا الحالين ، علافة مبادلة مواد أولية ، بمصنوعات جاهزة .

العالم الواقع تحت
السيطرة الاروروبية
للدول الصناعية الدائنة ، سيطرة اقتصادية Monopole تامة على
الدول غير الأوروبية ، ما خلا الولايات المتحدة ، واليابان ،
والى حد ما الممتلكات البريطانية . فآسيا وأمريكا اللاتينية ،
وافريقيا ، تخضع اجمالاً لنظام شبه استعماري ، اما المستعمرات بحصر الكلام ، فإن الدول
الصناعية المذكورة ، تديرها بنفسها وتستثمرها استثماراً مباشراً .

الصين
وخير مثل يقدم للدول غير الأوروبية ، الواقعة تحت سيطرة الدول
الأوروبية الدائنة ، انما هو الصين ، هذه البلاد الشاسعة ، التي جعل منها
الأوروبيون ، كما يقول صون يات سات ، شيئاً هو دون المستعمرة Hypocolonie . ان الدول
الثمانية عشرة الموقعة على المعاهدات التي فتحت طريق الصين لأوروبا ، تتمتع بامتيازات تضمن
لهم وضعاً متفوقاً بالقياس الى الصينيين انفسهم . وتتلخص هذه الامتيازات في الأمور التالية
وهي : حق التجارة في الموانئ الثمانين التي تنص عليها المعاهدات ، حق الترافع في المحاكم القنصلية
دون المحاكم الوطنية الصينية ، عشرون منطقة حرة ، هي في الحقيقة عشرون مستعمرة ، داخل
الأراضي الصينية ، حق اقامة حاميات عسكرية في بعض مناطق من البلاد ، حق الافضلية في
التعامل التجاري ، تعرفه جمركية أخرى بها ان تكون ضريبة مالية لا شأن لها ، حق الاعفاء
من الضرائب ، حق الرقابة على بعض المرافق العامة ، كالموانئ البحرية ، والجسارك ، وجباية
ضريبة الملح ، على ان يتولى ادارتها مديرون غربيون . يضاف الى ذلك جميعه ، ان المصارف
الاجنبية التي تمول التجارة الخارجية ، وتضطلع بمهمة الوسيط بين الحكومة والاسواق المالية
الخارجية ، لمنح القروض ومد السكك الحديدية ، ودفع التعويضات (لليابان مثلاً سنة ١٨٩٨

او بعد انحرب البوكسر) ، تفرض شروطاً عالية لا تعرف الرحمة ، من شأنها ان تضاعف قيمة القروض ثلاث مرات زيادة عما هي في الاصل .

ان عدم استقلال الصين استقلالاً اقتصادياً يجرها الى الخضوع التام للسياسة الأوروبية ، ويحمل اهلها أخطاً منزلة من الأجانب . وذلك ليس في مناطق النفوذ الأوروبية وحسب ، بل وفي طول البلاد وعرضها . ومن شواهد ذلك ، تلك الارشاليات المسيحية التي قلّتها ترعى حرمة التقاليد القومية ، والشركات الاجنبية التي تدفع للمواطنين اجوراً أدنى بكثير من اجور عمالها وموظفيها . وبديهي ان خروج الجمارك من يد السلطة المحلية ، يعيق تصنيع البلاد ، كما ان امتياز الأجانب في حقهم بالاجراء الى محاكمهم الخاصة ، يحول دون تمكن السلطات من قمع الظلم ، وقطع دابر الفساد (كل اوكار تعاطي الافيون ، يديرها الأجانب) . وبديهي كذلك ان انشاء مناطق النفوذ ، يهيئ البلاد للتفسيخ وانفصال اجزائها بعضها عن بعض .

الشرق الادنى
ان وضع تركيا ومصر لا يختلف في شيء عن وضع الصين ، فيما عدا بعض مظاهر أقل غلظة وسماجة . فالشركات الاجنبية هي التي ، في كلا البلدين : تركيا ومصر ، تنشئ وتستغل الموانئ والقطر ومصلحة التليفون ، وتولّد الكهرباء والغاز وتقوم بتوزيعها ، وهي التي تستثمر موارد البلدين الطبيعية ، كاللحم الحجوري والرماس والزنك والكروم ، وموارد السكك الحديدية : « فما خلا سكة حديد الحجاز التي أنشئت لنقل الحمحماج ، ولا تعود على البلاد بأي نفع آخر ، فان جميع السكك الحديدية التركية تملكها الشركات الاجنبية . فضلاً عن ان ٨٠ ٪ من وسائل النقل البحري في تركيا يعود كذلك الى هذه الشركات . اما منابغ البترول ، والأموال العامة ، فتقع كلها تحت رقابة المصارف الاجنبية ، ولا تنتج البلاد سوى المواد الأولية .

اما مصر ، فان زهاء نصف ثروتها الوطنية تعود الى الأجانب وبخاصة الى الفرنسيين منهم والبريطانيين ، الذين يشغلون المراكز الأولى في الادارة العامة ، ويهيمنون على شركة قناة السويس ، وبنك مصر المركزي ، والصناعات والتاجر الضخمة . وعلى غرار تركيا ، تخضع مصر لنظام الامتيازات الاجنبية ، الذي يضمن للأوروبيين العصمة المنزلية ، والمنفعة القضائية ، وعدم الخضوع لشرائع الدولة ، ولا سيما ما كان منها متصلاً بحماية الضرائب والرسوم الجمركية . للمحاكم الاجنبية وحدها صلاحية النظر في قضايا الأجانب ، المدنية والجزائية ، وقضايا الاحوال الشخصية ، وهي الناشئة بين اجناب منتسبين الى دولة واحدة ، وفي القضايا الجزائية وهي التي يؤلف الأوروبيون طرفاً فيها . واما الدعاوى المختلطة ، فالمحاكم المختلطة هي التي تنظر فيها بمقتضى تشريع خاص ، « ستوحى من الشرع الفرنسي .

ان لاوروبا ، هنا ، شريكة في المغام ، هي الولايات المتحدة . دان اميركا
اميركا اللاتينية الجنوبية هي في حقيقة الامر ، مستعمرة اميركية اوروبية . انت رؤوس
الاموال الاجنبية الصرف ، هي التي تملك وتستغل ثروة البلاد المنجمية ، ومرافقها العامة ،
والصناعات القليلة القائمة فيها . ولما كان اقتصاد هذه البلاد ، مبنيا على تصدير بعض المنتوجات
الصناعية ، فسانه سريع العطب والانحيار . يمثل الكاوتشوك والقهوة ٩٠٪ من صادرات
البرازيل ، والقهوة ٥٣٪ من صادرات كولومبيا ، والقصدير ٧٧٪ من صادرات البيرو ،
والسكر ٧٧٪ من صادرات كوبا ، والمصنوعات الناجمة عن تربية المواشي ٨٤٪ من صادرات
الاوروغواي ، ومنتوجات النفط ٧٤٪ من صادرات فنزويلا ، واصناف النباتات ٧٥٪ من
صادرات الشيلي . ان التصدير أمر لا يحصى عنه ، لتستطيع البلاد وفاء ما يلتزم على ديونها
من فوائد . فإن يضعف ، انهار اقتصادها كله ، جارفا معه العملة الوطنية والحكومة في آن
معا . ولما كانت الحكومة لا تملك الايدي العاملة في البلاد ، ولا وسائل التأثير على المصارف ،
فقد لزمها ان تصدع بأمر هذه المصارف ، وان تتركها وشأنها توجه حياة البلاد الاقتصادية ،
الوجهة الملائمة لآربها الشخصية . وتخلص من هذا الى ان العميل الاجنبي هو الذي يحفز أو يقيّد
حركة الانتاج في البلاد ، ويحدد أسعار السلع على انواعها . ان الارجنتين (السادسة بين
الممتلكات البريطانية ، هي الصورة النموذجية للدولة التي تتمتع باستقلال إسمي . ولكنها في
الواقع شبه مستعمرة لدولة صناعية : كل ما فيها من مصانع للغاز ، وسكك حديدية ، وقطر ،
ومستودعات جبارة للتبريد ، ومعامل للمعلبات ، ملك بريطانيا . والمراكب الانكليزية ،
دون سواها ، هي التي تنقل الى اوروبا ، وخاصة الى بريطانيا العظمى ، صادرات الارجنتين
الزراعية من حنطة وحبوب وجلود ، وهي التي كذاك تحمل الى الارجنتين المنتوجات الصناعية
الضرورية ، وفي طليعتها السلع المصنوعة في بريطانيا .

لا نزاع في ان للدول الاوروبية الكبرى ، مجالا أوسع ، لبسط سلطانها
المستعمرات الاوربية الاقتصادية على مستعمراتها ، واستغلال مواردها الطبيعية ، ومجهودات
سكانها على وجه يكون اشد ملائمة لمصالحها الذاتية . ان اقتسام الدول الاوروبية لافريقيا
في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، لم يسبقه مخطط مرسوم ، وإنما ارتجل على عجل ،
نتيجة للملاسات التي رافقت بعث البعث الدينية الى تلك الاصقاع ، وغير ذلك من المناسبات
والمواءمات الدولية . ولذلك كانت الحدود الفاصلة بين مختلف المستعمرات ، مجرد خطوط
جغرافية ، يملها العيب المطلق احيانا ، وحيانا اخرى كان يكتفى باتخاذ درجات العرض
والطول حدوداً لتلك المستعمرات دون اي اعتبار للفوارق العرقية ، او الفوارق الطبيعية .
واذا بها تفرق بين الشعوب ، او تجمع بينها ، دون أي مسوغ من منطق او عرف . وهكذا
تكوّنت تلك الامبراطوريات الاستعمارية المتراصة الاطراف . فالامبراطورية البريطانية
مساحتها توازي ١٨٠ مرة مساحة بريطانيا العظمى ، والامبراطورية البلجيكية ٨٠ مرة مساحة

بلجيكا . والامبراطورية الهولندية ٦٠ مرة مساحة هولندا . والامبراطورية الفرنسية ٢٠ مرة مساحة فرنسا . وسيطرت روسيا على آسيا الوسطى بالإضافة الى سيطرتها على سيبيريا . ان الذول الثلاث : روسيا وبريطانيا وفرنسا ، تسيطر وحدها على اكثر من نصف مساحة الكرة الارضية ، وعلى اكثر من ثلث سكانها . اما نظام استغلال هذه الممتلكات ، فهو نظام المفاوضة . ويقوم بتصدير اكثر ما يستطيع من المواد الخام ، في مقابل استيراد المنتجات الصناعية . ورؤوس الأموال الأجنبية لا تستخدم الا بسبيل انتاج المواد الأولية . واما عوائد هذه الاموال فقلما تستثمر في البلدان التي انتجتها . وهكذا لم تجر اية محاولة لتصنيع هذه البلدان . لقد بقيت جاغا ، في الهند النيرلندية ، « المستعمرة النموذجية » كما يدعونها ، مرغمة على زراعة القهوة حتى سنة ١٩١٤ . وكانت اسعار المواد الأولية تحدّد في امستردام . وأما في الهند الصينية فقد خلقت سياسة الامتصاص *Assimilation* - ومن نتائجها انشاء الوحدة الجبركية في ١٨٩٢ - سوقاً ذات امتياز للصناعة الفرنسية ، مع تبادل بالمثل غير كامل . ذلك ان الشاي والقهوة والبهار الوارد الى فرنسا ، كان خاضعاً للرسوم الجبركية . وكان من جراء ذلك ان تدهورت تجارة الهند الصينية مع البلدان الآسيوية التي كانت السوق المثلى لمنتجاتها من الارز . وهنا كذلك نجد ان تمويل المشاريع الوطنية *Investissement* يكاد يكون معدوماً . فهو لم يظهر الا سنة ١٩١٠ في مشاريع استثمار الغابات وزراعة القهوة ، وخاصة في زراعة شجر المطاط *Hévéas* . وهكذا تمثل المواد الأولية في سنة ١٩١٣ (٩٥ ٪) من صادرات الهند الصينية ، والمنتجات الصناعية ٧٠ ٪ من استيراداتها .

اهتم البريطانيون في الهند في تنمية المواصلات الزراعية المدّعة للتصدير : الهند كالقمح ، والقطن ، والافيون ، والقنب الهندي . منعت الرسوم الجبركية ، بادىء ذي بدء ، قيام صناعات النسيج والتعدين ، ثم راحت تزور العراقيل في سبيل تطورها . ان طغيان الآلات الصناعية الغربية ، هذا الطغيان الذي قضى على الصناعات والحرف الوطنية الصغيرة ، والتزام التجار الهنود بقصر استيراداتهم على المنتجات الصناعية البريطانية دون سواها ، - وهو التزام لا يخدم سوى مصالح المرابين ، والملاكين الكبار البريطانيين - كل هذا قد حل جماهير الفلاحين ، وقد حلّ بهم الدمار ، على النزوح الى افريقيا الشرقية والجنوبية ، حيث عوملوا معاملة العبيد ، مما أهاب بغاندي الى رفع صوته ، بالاحتجاج والتهديد . ان ٩٠ ٪ من التجارة الخارجية يتم مع دومنيون الامبراطورية البريطانية . وتمثل موارد رؤوس الأموال البريطانية الموظفة وتقدّر بـ ٣٩٠ مليون ليرة ، وفوائد الديون العامة ، والالتزامات البيئية *Home Charges* ، وهي الرواتب التي تدفعها الهند للموظفين القدماء ، اجل ، يمثل كل ذلك ما يزيد على ثلاثين مليون ليرة يترب على الهند ان تدفعها سنوياً لانكلا . واخيراً ، ان الهند هي التي تحملت اعباء (مال ورجال) الحملات التي شنتها بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر على السودان والحبيشة . وعلاوة على ما سبق ، تسهم الهند بجزء من نفقات الاسطول البريطاني ،

المربط في البحر المتوسط ، ونفقات القنصليات البريطانية في بلاد المعجم .

ان سيطرة اوربا تقوم ايضاً على تفوقها ، غير المنازع ، في تفوق اوربا في العلم والتقنية المجالات الفكرية . ففي اوربا هذه نشأت التيارات الفكرية ، والاكتشافات الأشد خصوبة التي برزت في هذه القرون الأخيرة . ومن مختبرات اوربا ، وجامعاتها ، يخرج الاطباء الذين يضعون الحواجز دون اجتياح الكوارث وتفشي الأوبئة . والتقنيون والمهندسون الذين يحققون الأعمال العظيمة ، ويغيرون وجه البسيطة . فلا عجب ان يُسمى اليها بحثاً عن اسرار عظمتها وفعاليتها . فالطلاب ، من كل صوب ، يتدفقون الى الجامعات البريطانية ، والامانية ، والفرنسية والبلجيكية .. والكتب المدرسية التي تلقن اوليات العلوم لمن لا يستطيعون دخول الجامعات المذكورة ، من طلاب المدارس الثانوية او العليا ، انما هي كتب مترجمة عن الفرنسية او الالمانية . بعثات يابانية وصينية ، وتركية ... فقد الى اوربا لتطلع على الاساليب العلمية لتكوين الدولة العصرية . وقمة ، من ناحية ثانية ، بعثات عسكرية المانية او فرنسية ، وأخرى بحرية بريطانية ، تكلف تنشئة الجيوش الوطنية ، وتثقيفها ، واحياناً تكوين ملاكها . وكمن دول تحاول ان تحاكي المؤسسات التمثيلية الأوروبية . فاذا روسيا في سنة ١٩٠٥ ، وتركيا في سنة ١٩٠٨ ، والصين في سنة ١٩١٢ ، تتجه كلها شطر مبادئ التساهل والليبرالية وحتى الديمقراطية ، وهي المبادئ الرائدة ، في الانظمة السياسية الأوروبية . ومن جهة ثانية ، نجد دعاة الاصلاح من الوطنيين الشباب ، يستلهمون الأمثلة التي يقدمها لهم تاريخ اوربا . فاذا بمطرس الاكبر ، وكوتسون ، ومزيقي وكافور وبسارك ، يصبحون المثل التي يقتدى بها ، ويرسم خطاها . ويصير الفكر الحر ، وليد الثورة الفرنسية . ومثله الفكر الوضعي ، مصدر إلهام لدعاة الاصلاح الصينيين ، في مطلع هذا القرن ، وللضباط الاتراك زعماء جمعية الاتحاد والتقدم ، وللقادة المناضلين في البلدان البلقانية .

اذن ، في عام ١٩١٤ ، والرأسمالية في أوج انتصارها ، نجد الاخطار التي تهدد السيادة الأوروبية اوربا التي جمعت سلطان العلم ، وسلطان القوة ، تسيطر على العالم اجمع سيطرة كاملة . لقد أنشأت بفضل خبرائها ورؤوس أموالها ، « جمهوريات تجارية دولية » ، تعمل تحت شعار بريطانيا ، ولكنها في الواقع تخدم مصالح البيض أجمع (أ . هاليفي) . ان استقرار العملات ، وسهولة انتقال رؤوس الأموال والرجال ، وتعدد وسائل النقل السريع ، والتوسع الاقتصادي الذي ما برح في ازدياد منذ نهاية فترة الانحطاط الممتدة من سنة ١٨٧٣ - ١٨٩٥ ، كل ذلك قد أوحى بالثقة المطلقة في فاعلية نظام ، قليلون هم الذين يأذنون لأنفسهم بالشك فيه .

مع ذلك ان اوربا هذه ، اوربا الأزمنة السعيدة ، التي يبعث الكتاب كينز ذكرها بشوق وحنان ، نراها مهددة بالفوضى المتزايدة في العلاقات الدولية ، وبالمنافسات التي تدفع الدول الامبريالية الى التناحر فيما بينها : ان المانيا ، اكبر دولة اقتصادية في العالم القديم هي وحدها

الدولة التي لا مستعمرات لها . وهي ترفض ان تنظر الى هذا الوضع كوضع عاجز ، لا تبديل فيه . وفي أوروبا كما في خارجها ، تتناحر الدول العظمى ، تناحراً يشتد او يضعف تبعاً للاحوال ، وكل منها ، يأمل ان يستفيد من الصعوبات الداخلية التي يلاقها البعض منها ، في ايرلندا ، وبولونيا الالمانية والروسية ، وفي مقاطعة ألزاس ولورين ، وفنلندا ، وبين الأقليات السلافية او اللاتينية في الدولة المؤلفة من النمسا والمجر ، وفي كل مكان تشتد فيه النزعات القومية بازدياد الشعور الوطني في الجماهير الشعبية .

ومن جانب آخر ، برز لأوروبا منافسون أجبرها تقدّمهم في شتى المجالات ، على اعترافها لهم بحق المساواة : فهي لم تجد بداً من اخذها بعين الاعتبار نفوذ الولايات المتحدة في القارة الاميركية ، ونفوذ اليابان في الشرق الاقصى . وبالرغم من ذلك ، فان أوروبا لا تجد بعد في كل هذا ما يهددها او يثير قلقها . أنى لها ذلك ، واسواقها لا تزال على حالها من التوسع والانتشار .

ان برادر القلق التي تبرز احياناً في سنة ١٩١٤ ، لا تصدر عن النظام الاضطراب الاجتماعي المستتب في القرن التاسع عشر لمصلحة أوروبا الاقتصادية ، بل عن الاضطراب الاجتماعي المتزايد يوماً بعد يوم . منذ سنة ١٩٠٥ بدأت الاضرابات الكبيرة ، ذات الطابع الثوري ، تنفجر في كل من انكلترا ، وفرنسا ، وايطاليا . وكل سنة راحت مظاهرات اول يوم من ايار تؤكد قوة النقابات العمالية ، المتصاعدة . على ان القامتين بهذه المظاهرات لا يزالون ، في مجموعهم ، قلة ضئيلة ، موزعة كما يلي : مليون نقابي في فرنسا اي من ١٢ الى ١٣٪ من مجموع الطبقة العاملة . اما اعمال المناجم ، وهم اكبر العمال عدداً ، فلا يتجاوزون الـ ٣٣٪ من مجموع العمال النقابيين . وتتضمّن الارقام في البلدان المصنعة تصنيعاً أشد : اربعة ملايين في بريطانيا العظمى ، وما يقرب من هذا العدد في المانيا . ان سلطان الماركسية اخذ هو ايضاً ينمو ويتوثق . وقد أوصى بالدولية الثانية التي ضمت اليها الاحزاب الاشتراكية . العمال يمثلون ٢٨٪ من اعضاء المجلس النيابي في المانيا ، و ٢٥٪ في النرويج ، و ٢٠٪ في بلجيكا ، و ١٧٪ في فرنسا ، و ١٠٪ في ايطاليا ، و ٩٪ في البلاد المنخفضة . يشغل حزب العمال البريطاني ٦٪ من مقاعد مجلس العموم . ولكنه في سنة ١٩١٠ نال ٤٢٪ . من مجموع الاصوات . وبالرغم من كل هذا ، فاننا لا نجد قط دولة ، يخشى حكمها ، يجد ورصانة ، انهيار النظام السائد . اما في روسيا ، حيث لم يعمل الا الفزير اليسير لمعالجة اسباب القلق الخيم ، منذ ان أخذت ثورة ١٩٠٥ ، فان النظام السائد هناك ، يبدو مهدداً تهديداً حقيقياً .

ان الحرب التي انفجرت سنة ١٩١٤ ، كانت بداية انهيار هذه للسيادة ، حتى لم يبق لها أثر بعد مرور اربعين سنة على انفجار هذه الحرب . على حين ان الثورة التي ساعدت هذه السيادة على اشتعالها في روسيا ، قد اخذت منذ ذاك الحين تبدل تبديلاً كاملاً ، تطور الحركة العمالية ، ومعطيات المعضلة الاجتماعية .

الفصل الثاني

الحرب العالمية الاولى تزعم أركان البناء

هذه الحرب هي اول حرب خاضت غمارها ، في آن واحد تقريباً ، امم دول العالم . فالحروب *Les Conflits* التي نشبت حتى الآن ، بما فيها حروب نابليون ، لم تكن في الواقع الاحروب اوروبية . كذلك لم يتهماً لاوروبا ان تتحالف وتقف معاً صفّاً واحداً في وجه فرنسا إلا في فترة ما بين ١٨١٣ و ١٨١٥ . ان الدول التي اشتركت في حروب القرن التاسع عشر ، كانت تمتاز بطابعها الزراعي ، فلم يُيسّر اقتصادها قط ، او لم يُيسّر الا مساً رقيقاً ، لا سيما وان تلك الحروب قد جرت في حيز محدود من الزمان والمكان . اما الدول التي اشتركت في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فانها على عكس ذلك ، دول صناعية وتجارية ، راحت وهي في غمرة الحرب تحول قدرتها على الانتاج الى تقوية صناعة الاسلحة وتطويرها ، وتعبء الجيوش ومعظمها من سكان الاقاليم ، مما يؤدي بالضرورة الى تقلص السكان وبالتالي الى نقص المؤن والاغذية . وهكذا توقفت حركة المبادلات التجارية ، وأصيب بناء الاقتصاد العالمي اصابة خطيرة .

ولم تكن إصابة البناء السياسي أخف وطأة . فلم يبق من سبيل للحكومات المختلفة ، وقد فوجئت بحرب طويلة الامد ، ومشاكل جديدة متنوعة ، لم تتأهب من قبل لحلها ، إلا ان تلجأ الى « سوابق » لا تتلاءم والوضع الجديد الذي صدمها ، او ان تبحث الحلول ارجحاً ، وفيها كثير مما يقيد المستقبل ويثقله .

اذا استثنينا الدول ذات النظام الملكي ، نجد ان سائر الدول الاوروبية كانت تأخذ بمبادئ تراها ثابتة ، لا تقبل الجدل . من هذه المبادئ نذكر الحكم المدني ، والديموقراطية الالبرلمانية التي تضمن لممثلي الشعب حق الرقابة على اعمال الحكومة والادارة العامة ، واحترام الحريات الفردية الاولى . ثمة اخيراً الحرية الاقتصادية التي كادت تكون مطلقة من كل قيد وسد . في مثل هذه الحقبة من الليبرالية المنتصرة ، والازدهار العام لم يكن يظهر ما في ضعف الدولة من

خطر يحدد المصالح القومية العامة .

على ان الحرب من شأنها أن تقضي على هذه المبادئ والعادات ، وعلى كل تقدم وازدهار . فهي ، بحجة انها تقوي السلطة والنظام ، تنزع الحرب الى الغناء او تخفيف رقابة المجالس النيابية . وتقدم سلامة الدولة على حقوق الافراد والدفاع عنها . ودعم القوى الاجتماعية ، وتقوية نفوذها ، هذا النفوذ الذي كانت الانظمة الديمقراطية تعمل على اضعافه والحد من نشاطه .

١ - تنظيم الاقتصاد الحربي

ان هذا التنظيم ، هو الذي قضى على ما ألفه الناس من عادات وما درجوا عليه من تقاليد وآراء موروثه . فلم تلبث أجهزة الانتاج ، وهي اجهزة دقيقة معقدة ، ان تعطلت فجأة فالتمت كل حكومة ان ترتجل اجراءات ثورية ، وان تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني ، او تضعها تحت سلطتها لتتمكن من إمداد الجيوش بالمعدات والمؤن ، وتأمين اسباب العيش للمواطنين . لقد اضطرت كل دولة لسبب اغتفارها الى وسائل النقل البحري ، والحصار المفروض عليها من جانب اعدائها ، الى ممارسة ما يعرف بسياسة الاكتفاء الذاتي ، الذي أتى على نظام توزيع العمل ، كما يمارس ايام السلم .

مشكلة التعبئة منذ الاشهر الاولى للحرب ، برزت مشكلة تموين الجيوش بالرجال والعتاد على اثر الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش . هذه الخسائر قد جاوزت من بعيد كل التنبؤات . اذ سرعان ما افرغت المستودعات ، ونفذت المؤن المعبأة ، عند الدول المحاربة كلها ما عدا روسيا . لذلك اضطرت هذه الدول الى استباق مواعيد التجنيد المحددة لكل فئة من الفئات الشعبية ، واستنفار من تأجل استنفارهم الى وقت لاحق ، واستعادة المسرّحين من الجنود القدامى ، والتوسع في تعبئة جيوش المستعمرات ، والاستعانة بالفرق الاجنبية . وقد اضطرت بريطانيا نفسها وهي الدولة الوحيدة التي تتألف جيوشها من المتطوعة الى فرض الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذلك في شهر أيار من سنة ١٩١٦ عندما تبين لها ان طرقها المألوفة في استنفار المتطوعين ، بالترغيب والترهيب ، لم تعد تكفي لحشد ما تحتاج اليه من الجيوش .

تزويد الجيوش بالاسلحة والعتاد الحربية الى جانب التعبئة ، تقوم مشكلة تزويد الجيوش بالعتاد الحربية : فالجيوش بحاجة الى سلاح وكسوة وغذاء . لم تكن الدول تتوقع حرباً طويلة الامد ، فلم تفكر في التحضير لصنع الاعتدة الحربية ، ظناً منها ان ما تحتزنه من مدافع كاف لكسب المعركة . واكتفت ان وجهت اهتمامها لتوفير المؤن ، وما به يحافظ على ما لديها من المعدات الحربية . فلم يمض شهر ايلول من سنة ١٩١٤ ، حتى شعرت كل الجيوش المتحاربة بالحاجة الماحقة الى السلاح والذخائر .

وكان من أعقاب احتلال المانيا للنمانيا الشمالية ، والشمالية الشرقية من فرنسا ، انها فقدت ٤٠٪ من قحمها ، و ٩٠٪ من مناجم الحديد التي تملكها ، و ٩٥ قرنا عاليا من افوانها الخمسة والعشرين بعد المئة . على انها بدءاً من نيسان ١٩١٧ اخذت تنتج ما يسد حاجاتها الى الذخائر عيار ٧٥ . اما بالقياس الى الاسلحة الثقيلة والمعدات الحربية الجديدة ، فقد اضطرت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى الى خلق الاجهزة القادرة على صنع هذه الاسلحة والمعدات والى تصميم نماذجها الاولى . فوضع لهذا الغرض ، في ايار ١٩١٦ ، برنامج عام ، تبديل مرتين متواليتين على الاقل ، تبعا لتبديل رأي القيادة العليا بحيث ان الجيوش الفرنسية لم تزل نصيبها من تلك الاسلحة الثقيلة والمعدات الجديدة الا في شهر آب ١٩١٨ ، اي قبل ثلاثة اشهر فقط من توقيع الهدنة . اما في بريطانيا ، حيث يقوم مصنع وولفيتش للأسلحة ، وهو مصنع عفى الزمان على اجهزته وادواته ، فقد اقتضى ان يقوم الكولونل ريبنتون في صحيفة والتيمس ، والورد نورث كليف في صحيفة « الديلي مائل » باعنف الحملات الصحفية واشدها تشهيرا بالجزرة البشرية التي كانت تلتهم الجنود المتغذين الى الميدان ، عزلاً من كل سلاح يدفع عنهم غمرات الموت ، لكي تنشط الحكومة الى انشاء وزارة للعتاد الحربي عهد بها الى لويد جورج . اما روسيا فكان عليها ان تضاعف مشترياتها من البنادق والمدافع والذخيرة تبتاعها من الولايات المتحدة واليابان وان تنمي انتاجها . ومع ذلك لم تنوفر لها حاجتها من القذائف Obus الا في تشرين الثاني ١٩١٥ ، وحاجتها من المدافع الرشاشة الا في مطلع ١٩١٧ . ومن ثم راحت صناعة الحرب تمتد الى كل مكان مستأثرة بالقسط الاوفر من موارد البلاد وبكل ما فيها من يد عاملة . في هذا السياق الدائم بين المعسكرين ، يبدو تفوق المانيا واضحا جليا . لقد أسرع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمضاعفة انتاجها الحربي وراحت منذ ١٩١٧ تصنع كل شهر ألفي مدفع وتسعة آلاف رشاش ، في مقابل ٢٠٠ رشاش كانت تنتجها ١٩١٣ .

مشكلة اليد العاملة بيد ان هذا الانتاج الحربي الضخم قد أثار مشكلة جديدة لم تكن متوقعة . أريد بها مشكلة اليد العاملة ، والتزود بالمواد الأولية ، وتنظيم هذا الانتاج تنظيماً تعجز عنه المبادرة الفردية . فكان لا بد من العثور على من يعمل في الصناعات الحربية ، مسكان ملايين الشباب المهندسين للقتال بحيث تؤمن حاجة الجيوش الى السلاح . من هنا مست الحاجة الى تعبئة حقيقية اقتصادية . على ان المانيا كانت الدولة الوحيدة التي لجأت الى التشغيل الاجباري ، فأنشأت في الخامس من كانون الاول سنة ١٩١٦ سرعة العمل الوطني الاضافي للرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٧ و ٦٠ سنة . اما انكلترا ، فان برلمانها قد صوت على قانون ، يسمح بالعمل في المصانع الحربية بموجب عقود خاصة ، ويتيح لغير اصحاب الاختصاص ان يتولوا وظائف العمال الاختصاصيين على الرغم من تصدي النقابات العمالية لهذا التعديل الذي اجري في نظام توظيف العمال . وتعالى الاصوات والصيحات من كل صوب تدعو النساء ، وعمال المستعمرات ، وأسرى الحرب ، والاختصاصيين على جبهة القتال ، للعمل في المصانع الحربية .

وأستخدمت المانيا كل اولئك الذين اجلتهم عن بلادهم من بلجيكيين ، وبولنديين وفرنسيين . وكانت في سنة ١٩١٨ تعد مليونين من الذين أُرجشت خدمتهم العسكرية الى وقت لاحق ، نصفهم فقط كان اهلا لهذه الخدمة . وهكذا وجد الرايخ نفسه في وضع مستهجن ، غريب . اذ بينما كانت جبهاته الحربية بحاجة الى الجنود ، كانت المعدات من كل نوع تفيض عن حاجته ، وهي في اتم اهبة للعمل .

الدولة تتولى بنفسها
مسح قيام الحصار وانعدام المواصلات البحرية ، يصبح تنظيم
الاقتصاد الوطني اقوى سلاح في تقرير المصير . ولذا كان لا بد
للسلطات العامة ، في كفاحها ضد هدر القوى عبثاً ، وفوضى
الانتاج ان تنظم المبادرات الفردية ، وتعطيها الوجهة الصحيحة . وانتهى الامر أخيراً بان تولت
الدولة نفسها ادارة الاقتصاد الوطني في سائر ميادينه .

ان راتينهو هو اول من لغت الحكومة الالمانية الى ضرورة السهر على مخازن المواد الاولية ومستودعاتها . لقد عمدت اليه الحكومة بادارة « قطاع المواد الاولية للحرب » واطلقت يده في مصادرة ما كان منها مخزوناً ، وقسمته بين المصانع وتوزيع طلبات الحكومة على شتى المعامل والورش . ان المانيا في سنة ١٩١٦ هي اول دولة انشأت لنفسها ما يدعي بالـ *Zwangswirtschaft* . لقد زود « مكتب الحرب » *L'office de guerre* ، بالسلطات المطلقة ، للفصل في قضايا صنع المعدات الحربية ، وقضايا الاستيراد والتصدير ، وفرض الرسوم على السلع المصنوعة ، والمحاصيل المختلفة . ولم تلبث سائر الدول ان اقتدت بألمانيا ، من قريب او بعيد . فراحت تشغل اسرى الحرب وتدفع لهم اجور عملهم ، وتستعيد من جبهة القتال الجنود المنقذين اليها قبل موعد خدمتهم العسكرية ، او تهدد من تفاضت عن ارسالهم اليها حين يضربون عن العمل . كما انها اخذت تحدد الاسعار ، وتصادر المصانع ، وتشرف على صنع الناجح الاولى المعدة للدفاع الوطني ، وتتحكم بوسائل النقل في البر والبحر ، وتبيع او تحرّم الاستيراد والتصدير ، وتنظم زراعة الاراضي المهملة ، وتزود رجال الصناعة برؤوس الاموال اللازمة لإنشاء مصانع جديدة لصنع المعدات الحربية . . . وفي الجملة نجد ان حرية التجارة والانتاج والعمل قد ضيقت حدودها ، ونظمت تنظيمياً دقيقاً .

إن مثل هذه الادارة كانت تقتضي عدداً ضخماً من الموظفين ، والمجالس الادارية ، واللجان المختصة . فكان في فرنسا ، عند توقيع الهدنة ما لا يقل عن ٢٩١ لجنة ادارية ، منها ثمانون لجنة ملحقه بالوزارة الحربية وحدها ، فضلاً عن المجالس المحلية والاقليمية . ان هذه المصالح كثيراً ما كانت تتشابك ، ويقوم بعضها بذات العمل الذي كان يقوم به بعضها الآخر . اما في المانيا ، فان « المكتب الرئيسي للجحود الحربي » - ومهمته الإشراف على سائر نواحي التجارة الخارجية - كان يعد أكثر من اربعة آلاف موظف ، ويكون اعظم منظمة تجارية في العالم . ان اصحاب المهن الحرة من تجار وصناعيين كانوا يشكلون ، تحت وصاية الدولة ، شركات حقيقية لاحتكار

مشتري المواد الاولية الضرورية لهم ، التي كانوا يتقاسمونها فيما بينهم .

المشاكل المالية منذ بداية العمليات الحربية ، اتخذت كل الاجراءات المعروفة ، والتي من شأنها ان تحول دون وقوع اية ازمة مالية: فمدد أجل استحقاق السندات التجارية والمصرفية ، وفرض نظام التعامل بالعملة الورقية بدلاً من الذهب . ومع ذلك فقد اضطرت سائر الدول الى الأخذ بسياسة القروض الداخلية والخارجية . امّا مصدر هذه القروض فكان انكلترا ثم الولايات المتحدة . ونلاحظ من جهة ثانية ، ان قيمة المشتريات الخارجية التي كانت تفوق كثيراً امكانيات الدفع ، كانت تزيد على التوالي عجز الميزان التجاري لمصلحة البلدان المحايدة ، ومصلحة الولايات المتحدة . لقد خشيت فرنسا مراراً كثيرة كما خشيت بريطانيا ان يبلغ بها العجز الى وقف مدفوعاتهما ، ولا سيما في سنة ١٩١٧ . لم تحلّ الأزمة الا بدخول اميركا في الحرب . وهكذا ارتفعت الديون العامة في فرنسا من ٣٢ ملياراً الى ١٧٣ ملياراً . وفي المانيا - بسبب القروض الداخلية - من ٥٥٠٠ مليون مارك الى ستين ملياراً . ان الرقابة التي فرضت على اخراج الذهب من البلاد ، والعمليات المصرفية ، بالإضافة الى العون الاميركي المالي ، كل ذلك قد ساعد على حفظ التوازن بين الليرة الانكليزية والفرنك الفرنسي من جهة ، وبين الدولار الاميركي من جهة ثانية ، دون ان يتمكن من وقف تدهور اسعار هاتين العملاتين بالنسبة الى العملات المحايدة ، وبالتالي الى وقف ارتفاع اسعار المعيشة .

مشكلة الغذاء صكان على الحكومات كذلك ان تؤمن الغذاء لشعبها . فقد هبط الانتاج الزراعي في كل البلدان ، لسبب نقص اليد العاملة بين الرجال ، ونقص الحيوانات ، والأسمدة . وأوشك تأمين الغذاء للسكان المدنيين ان يكون هو نفسه معرضاً للخطر . ان المانيا تمسها الحاجة الى الخيول والاعلاف : ان احسن كتابها المقاتلة لا تملك في سنة ١٩١٨ سوى ٨٠٪ مما كانت تزود به سابقاً . منذ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ اخذ مكتب البطاطا ومكتب الحبوب يقنن استهلاك الخبز والطحين والبطاطا . ثم تناول التقنين اللحم والمواد الدهنية . ثم أدخل على صنع الخبز مواد غريبة ليس لها حظ كبير من القدرة على التغذية . للمرة الاولى في تاريخ البشرية ، اخضع شعب يعد ٦٧ مليون نسمة لنظام بطاقات التموين . وسارت سائر الدول على هذا النهج ذاته ، ولكن دون ان تذهب بعيداً فيه . لقد ضيق انكلترا حدود استيراد السلع الكالائية واحتكرت استيراد السكر ، واخذت تشجع انتاج القمح الوطني الذي ازداد ٦٠٪ وانتاج البطاطا الذي ازداد ٤٠٪ . وهي قد فرضت الرقابة على دخول السلع الغذائية في البلاد ، واشترت كل انتاج حنّدا من اللجنة المصدرة الى الخارج ، وكل القمح الاوسترالي ، والـ *Bacon* الاميركي ، وراحت اخيراً تصادر كل غلة البلاد من الحنطة والحبنة ، والبطاطا ، وتحسدها الاسعار . وهكذا انتهت الحكومة الى الاشراف على ٩٤٪ مما كان يستهلك في البلاد . وفي كل مكان ، بما في ذلك البلاد المحايدة ، انشئت الـ *Cantines* ، والمساوي المختلفة لعمال المصانع ، وطلاب المدارس الخ... وفي كل مكان مست

الحاجة الى السلع الغذائية والمحروقات ، واليد العاملة ، وارتفعت الاسعار على الرغم من ارتفاع الاجور ، ونقصت القوة الشرائية ، مما زاد في عسر المعيشة للجزء الاكبر من السكان .

٢ - المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب

الاتحاد المقدس قاست الشعوب مريراً من التجربة القاسية التي ابتليت بها : فلهواجس التي راودت يوماً خواطر الطبقات الموجهة حول ما عسى ان يكون الموقف الذي ستقفه الطبقات العاملة في حال انفجار حرب ، اثبتت انه ليس ما يبررها ولا تنهض على اساس قط . فقد ادّى نفوذ الاكليروس الارثوذكسي عند الشعوب الصقلية ، ونفوذ الاكليروس الكاثوليكي ، في الامبراطوريات المستقبلية وفي كل من النمسا والمجر ، والولاء الصادق شبه الاجماعي الذي تمتعت به ، الى التفاف الجماهير الشعبية حولها . فالمقدرة التي استطاعت معها روسيا تزيين الحرب ، في نظر رعاياها من الروس ، بمثابة حملة دفاع عن السلافية ، وظهور المانيا مظهر دولة محاربة لمظالم قيصري شديد الكراهية ، في نفوس الليبراليين والاشتراكيين ، حالاً دون ظهور اية معارضة للحرب في كل من روسيا والمانيا حيث اقر مجلس الريشتاغ بالاجماع التدابير والاجراءات التي رأت الحكومة فرضها بهذه المناسبة . اما الفرنسيون فقد كان شعورهم العام انهم راحوا فريسة عدوان لا مبرر له ، فقرروا ، بالاجماع ، الدفاع عن بلادهم ، والدفاع عن الحق والعدالة بعد ان ديسا بالاقدام . اما في انكلترا فقد راح بعض حزب العمال وبعض دعاة السلم من حزب الاحرار يحاولون التصدي لاعلان الحرب . الا ان كل معارضة او احتجاج من قبل الرأي العام ، على الحرب ، ارتفع بعد الاعتداء على حياد بلجيكا . وهكذا اطل علينا في كل مكان « الاتحاد المقدس » ، وسرعان ما تناسى الناس التهديدات باعلان الاضراب العام ، كما تناسوا تلك المقررات التي سبق للكتيب الدولي الاشتراكي فانقذها في ٢٩ تموز (يوليو) . وهكذا اقبل الناس على التجنيد والحشد العسكري في جو من الحماسة الملتبسة ، وبدا من صلابة الاتحاد الوطني في الداخل وشدة تماسكه بحيث ان التدابير التي رؤيَ قبل الحرب اتخاذا كتندير وقائي احترازي للتخفيف من هياج العناصر الثورية ونقماتها العاضبة (منها مثلاً ، في فرنسا ، تسجيل اسماء الاشخاص المقترح توقيفهم ، في السجل B) ، بقيت حبراً على ورق ولم تنفذ . وهكذا تبنت الشعوب وجهة نظر حكوماتها وعيونها مغمضة .

الا ان الاوضاع لم تلبث ان تغيرت بسرعة . فلأول مرة يشترك ملايين من المواطنين بعملية حشد وتجنيد عامة انتزعوا من بين أسرهم ومن اعمالهم ، في حرب ضروس أكل ، طويلة شاقة ، وكل طبقات المجتمع - وليس الطبقات السفلى وحدها - أخذت تهجس بالحرب ، وخضعت عن طيبة خاطر ، لمأسي ولامتحانات شديدة لم تخطر يوماً لها على بال . فالحرب الدائرة رحاها يتفرس بويلاتها وتعرك بثقالها المحاربين وغير المجندين على السواء . فالكل يهجس بالمصير الغامض الذي يتهدد العاملين في خطوط الدفاع الاولى من ابناء الوطن ، ويهتم بالمصاعب

المادية التي تحف بالعيش وبصنوف الحرمان الذي لن يلبث ان يلف المحاربين لفتاً . فلم ير الانسان يوماً بمثل ما يمر به المحاربون من اخطار وتجارب قاسية ، لاسيما بعد ان تركزت الحرب وتركزت على جبهات معينة ، وقفوا معها وجهاً لوجه مع عدو ما كرمتربص . فقد وقفوا على خط النار في شتاء ١٩١٤ - ١٩١٥ واحتفروا لهم خطوطاً طويلة من الخنادق والدهاليز المتصالبية المتشابكة لتباين عمقاً ، يتعرضون معها باستمرار ليس للقصف داور مصمم وللأستباكات اليدوية ، فحسب ، بل أيضاً للبرد القارس والمطر المتواصل . وقد تعطلت وسائل تموينهم وراحوا فريسة الهوام والحشرات القارصة اللاسعة تعيث بينهم وتعبت في اجسامهم ، فحزمت عيونهم لذة النوم وهم في حراسة موصولة وعسس لا يتهيب ، يفترشون اذا ما نزعوا ببعض الراحة ، ارضاً تحترقها المياه ويفوصون في الوحل حتى الركب . « هؤلاء الجنود الذين رأيتهم عائدين هذا الصباح ، ليسوا بالحقيقة ، سوى كتل متراصة من الوحل الكثيف » ، كما يصرح الجنرال مسنر ، بعد استبائك عنيف مع العدو . وشيثاً فشيثاً يأخذ الوضع بالتحسن ، وتقوم شبكة من الانصالات تربط الجبهة بالمؤخرة ، يسرت « لسخرة الحساء » ، من الصفوف الاولى ، بما امكن ، من بعض الاطعمة السخنة ، كما ان استبدال الطلائع يؤمن للجنود المرهقين بعد بضعة ايام من السهر المضي والحرب في الخطوط الامامية ، احتمال اخذ بعض الراحة لهم في الخطوط الخلفية ، والاستمتاع بشيء من الراحة والهدوء في القرى والدساكر القسائمة في الورا .

ففي القطاعات المشتعلة يرى الجندي نفسه دوماً عرضة لتوتر اعصاب مستمر . فالأون والذخائر لا تصل في مواعيدها ، والقصف يستمر في دويه رامياً الى تحطيم شبكة المواصلات ودك الخنادق والملاجئ ، حيث تحدث القنابل الضخمة عند انفجارها فجوات فاغرة تجمع من ساحة الحرب حقلاً من فوهات المراكب لا تلبث ان تصبح بركة من الماء والوحل . ففي قطاع فردون ، شهد الناس ، لأول مرة ، قصفاً مشبعاً هداماً يأتي في بضع ساعات ، على فرق بكاملها ، ويقتل في اقوى الفرق وافرستها ، كل قدرة على الهجوم ، كما يحصد افراد الجيش حصداً بالمئات والألوف . ولذا كان لا بد من تأمين استبدال الوحدات المرهقة باخرى طازجة ، وهي عمليات مكلفة لان المؤخرة تتلقى ، هي الأخرى ، نصيبها من هذا القصف الهادر ليل نهار .

والموت أبدأ يتلصص على قريسته في كل لحظة حتى في هذه القطاعات التي لا يأتي « البلاغ الحربي على ذكرها إلا لماماً » . ففي اواخر عام ١٩١٥ كان الجيش البريطاني قد خسر ثلث أفراد ، أي ٢٧٣,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ ضابط ، كما ان الجيش الفرنسي كان قد سجل في التسايرخ نفسه ٥٩٠,٠٠٠ قتيل ، و ١٦,٠٠٠ ضابط ، والجيش الألماني ٦٢٨,٠٩٠ قتيل و ٢٠,٠٠٠ ضابط . ثم اطلق عام ١٩١٦ الحملات الضخمة ، فكلفت معركة فردون المانيا وحدها ٣٣٦,٠٠٠ قتيل وفرنسا ٣٦٢,٠٠٠ قتيل ، ومعركة السوم كلفت بريطانيا ٤٢٠,٠٠٠ قتيل انكليزي و ٢٠٠,٠٠٠ فرنسي . فعلى الجبهة الغربية وحدها ، عطلت الحرب ، في هذه السنة ، اكثر من

ملبوني جندي وجعلتهم غير صالحين للحرب . وكلفت حملة الدرنديل الخلفاء غالباً جسداً إذ اقتضت البريطانيين ٢١٥,٠٠٠ قتيل ، والفرنسيين ٢٧,٠٠٠ من مجموع ٧٩,٠٠٠ اشتركوا في هذه الحملة . أما روسيا ، فقد بلغت خسائرها في السنتين الاوليين من الحرب ٣,٨٠٠,٩٠٠ بين جريح وقتيل ومفقود ، مع العلم ان الجيش الروسي ، بلغ معدل خسارته بعد ذلك ، مليوناً من الجنود ، في كل فصل بين قتيل وجريح ، الى جانب ٥٠٠,٠٠٠ من الاسرى .

فالعدابات التي تجرعا الجندي ، والمخاطر العديدة التي تهددت حياته أدخلت تغييراً جذرياً على حياته بحيث أصبح يختلف كلياً عما كان عليه عام ١٩١٤ . ومع انه بقي على شجاعته البطولية ، فقد زابله كل وهم وغرور . فهدى تعاطفه ومقاسمته الشعور يقتصر على رفاق السلاح الملازمين له وعلى صغار الضباط الذين يتقاسم معهم الخطر الواقف لهم بالمرصاد . فهذا الفريق الذي يعيش معه باستمرار في الخندق هم بالفعل المحاربون الصادقون . وهذه الحماسة التي جاشت بين ثنياه عند اندلاع شرارة الحرب ، حل محلها تسليم مرير بالامر الواقع ، بعد ان حلب أشطر الدهر وتوالت عليه عوازل الخسوف والفشل . وبعد هذا التنكر او النفرة التي اقامتها حوله ، هذه الاقاييل والثرثرات التي غذتها صحافة ثائرة وهؤلاء الاغرار الذين يجهلون كل شيء عن الحرب والذين يرغبون له مع ذلك ، المضي فيها على حسابه هو ، وبأساليب اكل عليها الدهر وشرب ، كما يؤكد لنا ذلك ج . نورتن كرو ، وبعد هذا الاعياء واحياناً الشعور بعدم جدوى هذه الاضاحي التي تبذل بدون حساب ، وهذه الآلام المبرحة التي يتحمل غصصها .

هذه المؤخرة ، تعيش ، هي الاخرى ، ظروفها صعبة . فقد تجرعت ، هي المؤخرة كذلك ، مرارة القصف الجوي وعانت طويلاً ، مباشرة او مداورة ، من عقابيل حرب الغواصات والحصار البحري الذي فرضته .

ان افتقار البلاد لليد العاملة جذب إليها عمالاً من الخارج من رجال ونساء . ففي المصانع الحربية نسوة يعملن في خراط القنابر وتركيبها وتمبئتها ، كما ان المرأة في الريف ، اخذت تضم يدها الى يد الاولاد والشيوخ ، في حراثة الارض وتأمين الغلال . وقد زيدت الاجور بصورة عافها العدل والمساواة ، وفقاً لنوع الصناعة ولوقت العمل . ففي كل من انكلترا وفرنسا ، اخذت النقابات العمالية تتعاون مع الحكومة ، الا ان الاسعار اخذت ترتفع بينما انخفضت الطاقة البشرية . ولذا رأت الحكومات نفسها مضطرة للاخذ بالتقنين . ففرضت المانيا ، منذ عام ١٩١٦ ، مزج الدقيق بـ ٣٥٪ من نشا البطاطا للعامل الذي حدد استهلاكه اليومي ١١٠٠ غرام ، مع ٢٨٠ غراماً من اللحم ، و ٩٠ غراماً من الدهن والشحم . اما الحليب فاحتفظ باستعماله لبعض المستهلكين ، كما وضعت في التداول مواد بديلة للزيت والعسل . وفي سنة ١٩١٨ على أثر المواسم البائرة التي عرفت بها البلاد عام ١٩١٦ و ١٩١٧ ، جرى تخفيض في معدل الحصص المخصصة للفرد وذلك من ٢٣٠ الى ١١٦ غراماً من الدقيق في اليوم الواحد ، وإلى ١٨ غراماً من اللحم و ٧ غرامات من الشحم . إلا أن عدم كفاءة المادة الشحمية . والتعويل في الغذاء على

الوان قليلة المادة الغذائية ، واشتداد الحاجة الى الصابون والمواد المطهرة الاخرى ، كل ذلك وما اليه ، ساعد في انتشار الأوبئة الجارفة ، ومع هبوط معدل المواليد بنسبة ٤٠ بالمائة ، ارتفع معدل الوفيات بين السكان المدنيين ، من ١٤ بالمائة عام ١٩١٦ الى ٣٧ بالمائة عام ١٩١٨ .

وامور التغذية في الامبراطورية النمساوية المجرية هي اسوأ من ذلك بكثير . فان لم تعرف المجر ظلم الحرمان ، فالجوع اخذ يفتك بالسكان في المناطق الجبلية او الصناعية القائمة في النمسا . وقد عرف أفراد الجيش اياماً في الأسبوع ، لا يتناولون فيها لحماً على الاطلاق . والتقنين الشديد المارح للجسم ، والوضع الصحي المتردي باستمرار في البلاد ، عوامل اخرى تركت اثرها المخلخل على وحدات الجيش وعلى الاهلين في المؤخرة . اما عند الاتراك ، فقد هبط معدل الوجبة الغذائية عند الجندي الى ٢٥٠ غراماً في اليوم الواحد .

وقررت فرنسا كذلك ان تجعل حصة الفرد من السكر كيلوغراماً واحداً في الشهر كما حددت استهلاك الخبز للفرد الواحد من ٣٠٠ - ٦٠٠ غرام بحسب عمر المستهلك . وقررت تحديد استهلاك الحليب والقمح والزيت والتبغ كما قننت استهلاك الغاز والكهرباء ، ومنعت في ربيع عام ١٩١٧ ، اكل اللحم مرتين في الاسبوع وبدون حلوى . وفي انكلترا جرى تقنين الزبدة والقهوة ، كما حدد استهلاك اللحم والسكر والخبز للجمهور ، وتسببت انكلترا عام ١٩١٨ في نشوب اضطرابات في مدينتي روتردام وامستردام .

وهذه العذابات التي تجرعها الناس صنوفاً والواناً ، والثروات الضخمة التي جمها « مستفيدو الحرب » الذين انشأوا صناعات حربية أو تعهدوا تأمين توريدات الجيوش ومهماتهما ، والشعور المتزايد باللامساواة الاجتماعية ، كل ذلك أدى ، في الدول المتحاربة ، الى نشوب أزمة سياسية واجتماعية حرجية .

فقد اشتد الخلاف في المجال السياسي بين الحكومات والجمهير الشعبية التي تمسك الجيش بالمحاربين . فقد طرحت ضرورات الحرب بشكل عنيف ، مشكلة الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية . فالاجراءات التي روي اتخاذها في اوقات السلم والتي وضعت موضع التنفيذ ، زمن الحرب ، هي واحدة تقريباً في كل البلدان المتحاربة . فقد أدت الى تجنيد الافكار في كل مكان ، كاعلان حالة الطوارئ اي إلغاء الحرية الشخصية ، وانشاء المحاكم العسكرية ، والمراقبة المسبقة على الصحافة ، وغير ذلك من الاجراءات التعسفية كالسخرة والمصادرة ؛ وكلها اجراءات أولت المسؤولين عن السلطة التنفيذية ، صلاحيات واسعة . فقد ادى الحد من حرية الصحافة الى إلغاء مراقبة الرأي العام لشؤون الدولة ، والى تعطيل الانتخابات النيابية جزئياً (باستثناء انكلترا) . ففي الامبراطوريات العسكرية حيث نشاط الحكومة لا يتوقف على

البرلمان ، تتمتع السلطة التنفيذية « بملء السلطة » . أما في فرنسا ، فالعمل بالمراسم الاشتراعية ممكن الحكومة من تعليق القوانين ، ومن الحد منها . وفي انكلترا ، أمنت « القرارات المتعلقة بالدفاع من الدومنيون » للحكومة ، تعديل القوانين المعمول بها ، على شرط « فحصها والتدقيق بها من قبل مجلس العموم . وفي سويسرا المحايدة نفسها حول المجلس ، الاتحاد العام « صلاحيات غير محدودة » لضمان أمن البلاد ، ولصيانة نشاطها الاقتصادي .

والحاجة الملحة أحياناً لاتخاذ اجراءات سرية ليس في مصلحة الدولة المحاربة الاعلان عنها، ساعدت هي الأخرى ، على تجريد البرلمانات من بعض صلاحياتها الاساسية التي تتمتع بها : فقد اضطرت الحكومة للحد من دورات هذه البرلمانات والاستعانة بالرقابة لكهت اصوات الناقدین . ومع ذلك ، فالبلدان التي تتمتع بنظام برلماني ، كثيراً ما كان اعضاء النواب فيها يتلقون من افراد الجيش العاملين في الجبهة او من الضباط ، رسائل يتظلم فيها مرسلوها من سير الحرب ومن طريقة توجيه الاعمال الحربية ، كما كانوا يشجبون فيها تجاوز الحكومة ، ومغالط رجال الادارة وهفواتهم . ان توجيه اعضاء البرلمان الاسئلة الى الحكومة في انكلترا ، وقرار الاعتمادات الحربية بالتصويت ، كانت وسائل رادعة للحكومة . وفي فرنسا كذلك كانت الاسئلة الموجهة الى الحكومة والى اللجان السرية التي جرى تشكيلها عام ١٩١٦ كافيّة الى جانب لجان المراقبة ، محاولات صادقة تمكن البرلمان من تمثيل دوره وتأمين اصلاح التجاوزات في كل ما يتعلق بشؤون الجيوش وتأمين حسن سير الصناعات الحربية والمراقبة . وكثيراً ما كان النواب يلاقون معارضة او مقاومة عنيفة لم يكن في وسعهم دوماً التغلب عليها . وهكذا اطلت على البلاد « دكتاتوريات حرب » جمعت ملء السلطة في ايدي قلة . ففي المانيا نرى « فريق الديوسكور » الذي تشكل من هيندنبورغ ولودندورف ، هو الذي يمسلي ارادته وتعليماته ، على الوزراء والمستشارين . وفي انكلترا ، هي اللجنة الحربية المؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة لويد جورج ، وفي فرنسا « لجنة حرب » ايضاً مؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة كليمنصو ، وهي لجنة تقوم باعمال مجلس الوزراء ، وتحكم بالفعل كما تشاء .

ومن جهة اخرى ، فالانضباط الذي فرضته ضرورات الحرب ، ساعد على تقوية سلطة « النبلاء » التي راح تطور الديمقراطية يقص من جناحها ، ليس سلطة العسكريين الذين يغارون على امتيازاتهم العسكرية ويشتبكون باستمرار مع رجال الحكم من المدنيين الذين لم تكن كلمتهم دوماً هي الكلمة الفصل فحسب ، بل ايضاً مع الطبقة البورجوازية التي تمد الجيش وحدها ، بما يلزم من اطر وملاكات ، ومن ضباط عاملين وضباط الاحتياط ، كذلك محاربة الافكار الضارة بالدفاع الوطني وملاحقة « الانزاميين » ، وهي اعمال ونشاطات تصدت ، ليس فقط لكل تصرفات القيادة او الحكومة ، بل ايضاً لكل رأي يحمل في طياته خطراً يهدد الاتحاد المقدس ، او يتناول بالنقد ، البنيان الاجتماعي او يتعرض لمزاولة السلطة الادارية في المصنع او يتصدى للحريات الدينية .

نهاية الاتحاد المقدس
والى النظم من حد للحريات العمامة وتجاوزات السلطة ، يجب ان
نضيف هنا الاشتراكي الذي استحوذ على الناس ، منذ عام ١٩١٥ ،
من جراء بعثرة موارد الدولة وهدرها جزافاً ، والوقوف في وجه سياسة متابعه الحرب
باعتبارها سياسة خرقاء ، لا طائل تحتها ، عاجزة عن تحقيق نصر نهائي حاسم . وهذه
الزعات والبدوات التي ظهرت على اشكال شتى في الاوساط المطالبة بالسلام ، في انكلترا وفي
اوساط بعض رجال المال والاعمال من الانكليز والالمان والفرنسيين ، ولدى بعض محترفي السياسة
امثال كلايو وبريان واللورد لاندسدون (الذي قدم استقالته من الوزارة في تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩١٦ ، والذي نشر ، عام ١٩١٧ ، بياناً يطالب فيه ببدء مفاوضات للصلح) ، والفريق
الاخر العامل مع الحكومة كارولي في البرلمان المجري ، وارزبرجر وجانب من حزب الوسط
الذين حملوا مجلس الريشتاغ ، على اتخاذ قرار بالمباشرة بمفاوضات السلام ، وفريق من حزب
العمال المستقلين من طلاب السلام ضم بين صفوفه : ماكديوالد وسنودن وجويت . هذه الحركة
تلتقي والمعارضة التي قام بها الاشتراكيون في القارة اخذ ساعدها يشتد ويقوى بتفاقم العدايات
والآلام والشعور بالملل والسأم ؛ أضف الى ذلك عمل اشتراكيين روس لاجئين الى سويسرا ،
وايطاليين غضبوا لدخول بلادهم الحرب ، وفرنسيين والمان عقدوا في زيمرالد ، في ايار ١٩١٥ ،
مؤتمراً دولياً خرجوا منه باحتجاج على الاتحاد المقدس ، وطالبوا بعقد صلح لا ضم فيه ولا
تعويضات حرب . واخذت هذه النزعة تشتد وتقوى . ففي المانيا راح لبيخنخت مع
عشرين من زملائه يطالبون بعقد صلح لا غالب فيه ولا مغلوب ، وأسسوا من بينهم حزب اقلية
مستقلاً . وعُقد في كينثال مؤتمر دولي ثانٍ في نيسان ١ٹ١٦ ودعا العمال للعمل على فرض
هدنة في الحال ؛ وهذه الفكرة التي جاءت تدغدغ آمال عدد كبير من المحاربين والعمال الذين
احتفظوا بولائم لعقيدتهم المثالية السابقة ، اخذت تشق طريقها الى اوساط اشتراكية
عديدة ، والى الاوساط النقابية (كاتحاد العمال الفرنسيين للمعادن بزعامه ميرهايم) ، كما راح
الوزراء الاشتراكيون الفرنسيون يستقبلون من صفوف الحكومة . وراح لبيخنخت يؤسس
في المانيا ، حزب سبارتاكوس بوند . وفي النمسا والمجر برزت بشكل واضح مقاومة القوميات .
وفي روسيا اخذت البورجوازية المستنيرة التي آلمها كثيراً ما شهدت من اندحار الجيوش
الروسية والتجاوزات المخجلة ، والفساد المسيطر على البلاط الامبراطوري وعلى الادارة معاً ،
فتحاول هي الاخرى ان تتولى تأمين توريدات الجيش والمصنوعات الحربية ، عن طريق
« اتحاد زمستوف » او عن طريق « اتحاد المدن » بالتعاون مع الدوما . الا ان القيصر امر بحل
الدوما ، وبذلك حصل تقاطع تام بين البلاط وبين البورجوازية . ومنذ عام ١٩١٦ ، اخذ
الوضع طابعاً ثورياً .

كان للثورة الروسية ذوي عظيم بين الشعوب التي عيل صبرها
اضرابات وسرقات تزد
واستنفذت قواها . فقد رأى فيها بعضهم مثلاً يجب السير على
منواله تشجيعاً لهم في تعطشهم للسلام واحياناً للسلام بأي ثمن كان . فالمؤتمر الاشتراكي الذي

عقد في ستوكهولم قوى الامل في النفوس وحمل الناس على الاعتقاد بان السلام ممكن تحقيقه .
ولذا رأينا رؤساء الهيئات النقابية الذين ساهموا في إقامة الاتحاد المقدس تفرغهم الحركات
الجهادية . ففي المؤخرة كما في الجبهة قامت مظاهرات تعبر بوضوح عنها الروح المسيطرة على
الأذهان والمستبدة بالنفوس : من اعتصابات ارتدى بعضها طابعاً ثورياً لا يدع مجالاً للشك ،
وحركات تمرد وحركات فرار من الجندية .

فقد انفجرت في المانيا اضرابات في ربيع عام ١٩١٧ ، في المعامل والمصانع التي تعمل لامور
التموين في كل من برلين وليفزيغ ودوسلدورف ، كما قام مثل هذه الحركات في فرنسا في كل من
باريس وسانت أدتين بالرغم من القانون الذي يحظر الاضرابات كما يحذر من حرية التبريح في
المعامل . وفي بريطانيا العظمى ، راحت هيئات عمالية ، منتدبة تقف في وجه الاتحادات العمال
التي اهتمت بالتواطؤ مع الحكومة ، فقبلت بالتنازل عن حقها في الاضراب وسلمت بوقف تنفيذ
القوانين التقاعدية ، وراحت هذه الهيئات تحاول إثارة الاضرابات في المناجم ودور الصناعات
الحربية ، فيستجيب لها اكثر من ٨٠٠،٠٠٠ عامل . وحدثت في ايطاليا نفسها اضطرابات
خطيرة في آب وايلول ، في كل من ولايات تورينو وجنوى وألكسندريا . وفي كانون الثاني
(يناير) ١٩١٨ ، عادت الاضرابات للظهور بشدة وعنف . الا ان التشويش بقي يخض النفوس .
فقد كانت هذه الاضرابات تجديداً للثورة ودعوة صريحة اليها .

والعجز في تأمين ما يلزم من المهاتم والذخائر ، والتقليل الى ادنى حد من المأذونيات العسكرية ،
وخساسة بعض القادة ، والدعوة الناشطة الى السلام ، ومثل التأخي بين الجنود الالمان والروس ،
والبراءة التي اصدها البابا بندكتوس الخامس عشر حول عدم جدوى هذه المسايح والاثر
الشديد الذي كان لها بين الدول المتعاربة ، كل ذلك ادى الى حركات تمرد وعصيان بين صفوف
الجيش .

فال فشل الذريع الذي اصيب به الهجوم الذي امر به الجنرال نيفل في ١٦ نيسان ، ترك
وراءه الخيبة المريرة والحقد الضفين بين وحدات الجيش الفرنسي ، فاشترك بعض قطاعاتها بهذا
العصيان ورفضت وحدات بكاملها القيام بعملية استبدال في الخطوط الامامية ، وعدم الانصياع
والامتثال للأوامر الصادرة ، وكلها حركات استمرت بضعة اسابيع في منطقة سوايون . كذلك
وقعت حوادث عصيان مماثلة في صفوف الجيش الايطالي ، وتكاثر بين وحداته حوادث الفرار من
الجندية . وقد حدث مثل هذا العصيان بين صفوف وحدات رجال الاسطول في عرض البحار ، في
شهر آب ، كما رفضت فرقة رماة البحر الالمان التوجه لقمع حركة العصيان هذه . وعبثاً حاولت
القيادة العليا الحد من الدعاية للسلام وذلك بنقلها الوحدات الثائرة الى خطوط القتال وبفرض
الرقابة على المراسلات في الجبهة . وكذلك الجيش النمساوي المجري الذي خاضعته المنافسات الداخلية
والعصبيات القومية بين الاقليات الوطنية من جراء الدعاوة التي عمل الحلفاء على بثها بين
صفوفهم ، وعودة الاسرى النمساويين من روسيا ، بعد ان جرى الافراج عنهم في اعقاب

الثورة البلشفية ، وتأثير نقص المواد الغذائية بين صفوف الجيش الأمر الذي أدى الى فرار أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ جندي من صفوف الجيش النمساوي في الداخل ، عام ١٩١٨ ، فألفوا من بينهم عصابات 'عرفت باسم ' الاحتياطي الأخضر ' ، عاثت في البلاد نهباً وسلباً ، في ما تقوم به من اعمال لصوصية . وانسجماً مع الحركات العمالية ، وقعت حوادث تمرد وعصيان بين الوحدات البحرية العاملة في الدانوب ، واخرى محاربة ، فأخذ بعضها بالانسحاب من الجبهة محدثة فيها فجوات كبيرة . وفي الجيش البلغاري رفضت وحدات عديدة ، قبل نيسان ١٩١٨ ، القيام بالهجوم ، كما تعددت حوادث الحرب من صفوف الجيش ، اسوة بما كان يجري في صفوف الجيش التركي ، إذ وسجلت حوادث الفرار هذه ، نحواً من ٥٠ ٪ من الجيش التركي في العراق وفي فلسطين ، حيث رأت فرقتان شركستان نفسها عاجزتين عن تقديم أكثر من ٢٥٠٠ جندي للوقوف في وجه الهجوم الذي شنه الجنرال أللبي ، فوق كل الجيش التركي الرابع بكامله اسيراً في قبضة الفرقة القادمة من الصحراء . اما الجيش الألماني ، فالظاهرة المهمة التي تم عن تحاذله تقوم في العدد الكبير من الاسرى (٣٥٠,٠٠٠ في تموز وتشرين الثاني ١٩١٨) . إلا ان حركة التمرد امتدت الى اسطول القواصات . ووقعت حوادث تخريب ، كما حاول بعض البحارة الاستيلاء على نسفأة والهرب بها الى النرويج ، كما وقع عصيان للأوامر بركوب البحر . وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، رفع البحارة في مرفأ كييل العلم الاحمر وانضموا في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) الى باقي وحدات الاسطول . وهكذا لم تلبث لوبيك ومبورغ وكوكسهافن وبرين ان وقعت جميعها بين ايدي البحارة والعمال الثائرين . وفي ٧ تشرين الثاني اعلن كورت إيسنر الجمهورية في بافاريا . وفي ٨ منه ثارت كل من كولوني ودوسلدورف وسكوبلنس وماينس ، فانهارت المانيا برمتها .

وهكذا أدى انقباض النفوس الناجم عن المذابح الهائلة والعذابات المريرة والشعور بعسكدم جدوى التضحيات الذكية التي بُذِلت ، وقسوة الحظ الغاشم والقسمة الضئلى ، الى حركات تمرد وانتفاضات عنيفة جلبت نهاية الامبراطوريات العسكرية ، كما هزت من الاساس الدول الليبرالية التي بفضل ما شعرت به من نشوة الظفر ، وظروف الحياة المادية الأكثر حلاً ساهمت طبقاتها الموجهة في تهدئة الحواطر ، كما ان القضاء على الاضرار الدامية التي نشبت بعيداً عنها والتي ساهم المنتصرون على كبتها ، كل ذلك استطاع ان يعيد الأمن الى نصابه وتأمين استتباب السلطة الشرعية ، وهي محاولات باءت ، مع ذلك ، بالفشل في روسيا .

الفصل الثالث

عملية ترسيخ صعبة وقلقة

(١٩١٩ - ١٩٢٠)

بعد الانهيار السريع الذي أصيبت به ألمانيا فأفقدتها السيطرة ، بدأ نصر الحلفاء كاملاً ونهائياً ، وهو نصر أدّى الى تدمير خصوم الديوقراطية القدامى ممثلين بهذه الملكيات العسكرية التقليدية ، كما أدى الى زحزحة الطبقات الاجتماعية الرجعية التي تعتمد على الجيش والكنيسة . فجاء هذا النصر المبين « معلماً من معالم الثورة الفرنسية الكبرى » . ولم يبق في أوروبا ، من ذلك كله سوى نثر نثر من الملكيات ، بينما الشكل الغالب لمعظم النظم والحكومات التي طلعت في اعقاب الحرب توأ كان النظام الجمهوري الذي يكرس مبدأ سيادة الشعب ، هذا المبدأ الذي يعترف به الجميع . « والحرب دفاعاً عن الحقوق » ، تنتهي بانتصار القوى الليبرالية بعد ان زال من الوجود ، على ما يبدو ، معظم خصومها المعدودين .

ومع ذلك ، فالعالم لا يزال ابعد ما يكون عن الاستقرار والهدنة التي ينشد ، اذ لم تنته الحرب في كل مكان ولا تزال اعمال مقاومة قائمة بين قوميات متباغضة ، كما ان خطر التهدم الاجتماعي تلبس الوانا من الاشكال واللبوس . فهناك عند المغلوبين على امرهم ثورت تضرطرم في كل من المانيا وهنغاريا ، واضطرابات اجتماعية خطيرة تنفص الحياة على المنتصرين ، والحيايين ، على السواء .

فسالقلق لا يزال يستبد بالجميع ، والكل يخشى من امتداد التيار الثوري البلشفي . ولذا اقتضى الدول التي خرجت منتصرة من الحرب ، سنتين كاملتين في محاولة جاهدة لاعادة السلام القديم الى محرابه وإرساء السلام على قواعد جديدة .

١ - الاضطراب السياسي والاعمال العسكرية الجديدة

الثورة في المانيا
اتهم حلفاء المانيا وانسحابهم من الحرب ، وضع المانيا في وضع يائس اذ رفض ولسون التعاون مع حكومتها ، كما ان حركة تمرد الاسطول الالمانى وقيام اولى التشكيلات العسكرية ، اجبر غليوم الثاني على

اعتزال الحكم والاستقالة . وقام ايبرت الزعيم المعتدل للحزب الاشتراكي الديمقراطي يؤول حكومة ائتلافية مع « الحزب المستقل » . فالجناهير بقيت مصعوقة في شبه جمود كأن على رأسها الطير ، بينما انهارت الى الحضيض احزاب اليمين والطبقات الموجهة . فالعناصر الثورية الناشطة تألفت من الهيئات العمالية بسعد ان انضم اليها الجنود والبحارة فأثاروا في البلاد الفتن والاضرابات . والفئات الوحيدة التي كان في مقدورها الوقوف في وجهها والصمود ، تتألف من حزب الاشتراكيين الديمقراطيين برئاسة ايبرت ، الذي همه ان ينشئ في البلاد نظاماً ديمقراطياً برلمانياً وهيئة للاركان . ولم يلبث الفريقان ان عقدا اتفاقاً سريعاً منذ التاسع من تشرين الثاني للحؤول دون الثورة البلشفية ، وللعمل على انتخاب مجلس تأسيسي بأسرع ما يمكن . وتمكن الجيش القديم ان يصفى بسرعة كلية كل حركات التمرد والمصيان التي وقعت في جنوبي البلاد وغربها ، بعد ان تفاقم خطرهما في الروهر على الاخص وفي برلين . واستطاع لوبسكيه ان يجمع بشدة « الاسبوع الاحمر » الذي قام في برلين ، في كانون الثاني ١٩١٩ مما ادى الى قتل بضع مئات بين صفوف المتمردين ، كما جرت تصفية كل من ليسخنخت وروزا لكسمبورغ . فكان هذا القمع فشلاً نهائياً للثورة الشيوعية التي حاولوا القيام بها . الا ان الاضطرابات بقيت تقلق الأمن في بافاريا حيث تم قتل كورت ايستر ، وفي هامبورغ وبرين ، وفي الساكس والروهر ومجدبورغ والسار . واضطر المفوضون الثلاثة لمستقلون ان ينسحبوا من الحكم في كانون الاول كما رأى حزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي ألف اعضاؤه اقلية في مجلس الريشتاغ ان يدعوا الى مشاركتهم في الحكم الكاثوليكي والديمقراطيين وهكذا امكن السيطرة على الثورة الاشتراكية والسياسية في المانيا .

الثورة في هنغاريا تختلف نوعاً واتجاهاً عن الثورة في المانيا ،
الثورة في هنغاريا
ولها مدلول خاص . فقد قامت على اكتناف اقلية صغيرة واستلام الشيوعيين السلطة الفعلية مما اضفى عليها طابعاً مميزاً . فبعد انهيار جبهات الحرب ، واستقالة الامبراطور الملك شارل ، قام الكونت كارولي ، الرئيس الليبرالي للمعارضة ، يعلن الجمهورية . وقد أدى احتلال الحلفاء للبلاد ، والبؤس الخيم عليها ، والبطالة المنفسية بين اوساط العمال تشهد المشاعر القومية التي أثارها المطالب الجغرافية من قبل التشيكوسلوفاكيين والرومانيين واليوغوسلافين ، الى حركات من الفتن والاضطرابات واعمال اللصوصية ضد كبار الملاكين . فقد شدد الحزب الشيوعي قبضته ونفوذه في المدن وتسلم رئيسه بيلاكون الحكم في شهر آذار (مارس) بوصفها حركة وطنية مناهضة للاتفاق وحلفائه ، وحركة اجتماعية مناهضة لكبار الملاكين العقاريين ، اخذت حكومة الكومون الهنغارية بتأميم وسائل الانتاج والممتلكات الكبرى والوسطى واسندت ادارتها الى تعاونيات اشتراكية ، والمؤسسات الصناعية والتعدينية ، ومؤسسات النقل التي يعمل في الواحدة اكثر من ٢٠ عاملاً ، والمخازن الكبرى والمؤسسات المصرفية والتأمينية والمؤسسات التربوية ، وعهدوا بإدارة كل مؤسسة جرى تأميمها الى مفوض

للاتنتاج ، يجري انتخابه من قبل العمال يساعده في عمله الاداري « لجنة مراقبة » ومكاتب توزيع المهات ، و « مكاتب اقتصادية في المحافظات » . الا ان الحصار والنشاطات المضادة للثورة التي تمت بتوجيه حكومة الاميرال هورتي والكونت 'بشيلن' ، وهي حكومة قسامت تحت رعاية الجيش الفرنسي ، اضعفت كثيراً الحركة الثورية . وفي تموز ١٩١٩ قام الرومانيين بهجوم على بودابست للقضاء على النظام الشيوعي الملحد الذي قام فيها وسحق الفرق الحمراء ، وقاموا بنهب البلاد خلال احتلالهم لها . وانتصرت الحركة المضادة للثورة بزعامة الاميرال هورتي الذي ألغى الجمهورية وفرض على البلاد الهول الابيض ، وبذلك عاد النظام الى هنغاريا كما اعيدت الى كبار الملاكين العقاريين .

الاضطرابات الاجتماعية هذه الاضطرابات والفتائل الاجتماعية التي مزقت أوروبا لم تكن وفقاً على البلدان المغلوبة على امرها كروسيا وألمانيا وهنغاريا . فقد تمخضت بمثل هذه الاضطرابات بعض الدول التي خرجت من الحرب منتصرة وبعض الدول الحبيسة الأخرى . فالسخط الذي ولدته في النفوس اربع سنوات متصلة من الحرمان والعذابات كان عاملاً يحث في النفوس ، يستشيط ويستفحل بالتطلع الى الثورة الروسية والرغبة في عضدها ومساندتها لتقوى وتقصم في وجه الثورة المضادة التي تدعمها الدول الغربية ، خشية من ان « سلام الحق » الذي لقوا في سبيلها من حروب وعنت وعذاب لا تفشل الحكومات التي تنصب في وجه المبادئ التي اعلنها ولسون بحيث تخيب الآمال التي غذوها خلال هذه السنوات المعجاف من العمل الشاق والانضباطية العسكرية الأسيرة لتحقيق نهيب اكبر « من الرفاهية والحرية » . فارتفع الاسعار الذي بلغ عام ١٩١٩ نحواً من ١٤٢٪ مما كانت عليه عام ١٩٢٣ ، في انكلترا ، و ٢٥٦٪ في فرنسا ، و ٢٦٦٪ في ايطاليا زادت الثورة ضد النظام البورجوازي احتداماً . فالسنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ تميزت بيجيشان الاحقاد الدفينة في القلوب ، وبهذا الفشل الذي منيت به المثل الاجتماعية التي تأقت الى العدالة والسلام بكل جوارحها ، وهي مثل كانت تغذي الآمال التي رفرقت على سني الحرب .

وقد ارتفع عالياً عدد اعضاء الاتحادات النقابية في كل مكان ، فقفز هذا العدد في بلجيكا من ١٢٠ ألف عام ١٩١٣ الى ٧٢٠.٠٠٠ عام ١٩١٩ . كما ان الاتحاد العام للعمل عد بين اعضائه ٨٠٠.٠٠٠ عضو في فرنسا والاتحادات العمالية في انكلترا ارفع عدد اعضائها من ٤ ملايين عام ١٩١٥ ، الى ٨٧٤٠.٦٠٠ عام ١٩٢٠ اي بزيادة ٧٠٪ عن سنة ١٩١٧ ، والف اتحاد الحرف عصبية متأسكة قوامها التحالف بين المبدنين وعمال مناجم الفحم وعمال النقل كما ادخلت تعديلات اساسية على تشكيلها الداخلي . وطابع كفاح الطبقات الذي برز خلال الاضطرابات التي قامت عام ١٩١٢ - ١٩١٣ ، اشتد واستبد اكثر فاكثر . ولكي تتمكن الدولة من التغلب على اضراب عمال مناجم الفحم ، عام ١٩١٩ اضطرت للجوء الى قوى الجيش .

اما في فرنسا ، فقد راحت دعاوة خبيثة تسم افكار العناصر النقابية التي ألقت اقلية

آنذاك ، في البلاد والتي كانت تطالب باتخاذ تدابير فعالة ، محاولة إقناعها بأن الثورة « ممكنة » وهي آتية لا محيص عنها ولا مرد لها في انحاء أوروبا كلها . وقد تميز عيد اول ايار عام ١٩٢٠ باضراب عام عن العمل وباشتباكات دامية مع قوى الامن وقعت في الم المدن الصناعية الكبرى . وفي حزيران ، اعلن الاضراب ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال المصانع و ٨٠ ٠٠٠ من العاملين في المصناعات الكيماوية ، و ٥٠ ٠٠٠ من العاملين في التعدين . وقد ابنى زعماء اتحاد العمال العام في فرنسا ، كما في انكلترا ، توسيع هذه الحركة كما رفضوا استغلال هذه الفرصة السانحة لاعلان اضراب عام يرمي لاستلامهم مقاليد الحكم ، اذ لا ثقة لهم قط بوحداتهم غير المهيأة والتي تفتقر في الصميم ، الى النظام ، لاستلام الحكم والاحتفاظ به . وعندما راحت نقابة عمال النقل العاملين على الخط الحديدي بين باريس وليون ومرسيليا تعلن الاضراب العام ، عمدت الحكومة المنبثقة من هيئة التكتل الوطني ، الى التشهير بهذه الحركة ووصمها بانها محاولة ثورية وتشكلت « اتحادات وطنية » لتعمل محل المضربين ، ودعت الى الخدمة العسكرية مواليد ثلاث سنوات . وفي اواخر نيسان ١٩٢٠ ، قام اضراب عام كان له بعض الاثر على الحياة الاقتصادية دون ان يخلخلها ، نظرت اليه الحكومة نظرها الى مؤامرة ضد سلامة الدولة وامرت بتوقيف رؤساء الاتحاد وسوقهم الى السجن كما اصدرت محكمة السين حكماً يلقي نقابة العمال العامة . وهذا الفشل ثمنى به الحركة النقابية زادها انقساماً على نفسها وكانت نذيراً بانقسامها على شاكلة الحزب الاشتراكي نفسه ، اذ راحت اكثرية اعضاء الحزب تعلن في اجتماع لهم عقده في مدينة تورس ، انضمامهم الى الدولية الثالثة ، الامر الذي حمل اليأس الى قلوب العمال وحمل الكثيرين منهم على الخروج من صفوف الاتحاد .

اما في إيطاليا حيث لم تلق الحرب اية شعبية ، فقد ازدادت الطبقات بؤساً وشقاءً بعد انتهاء المارك ، وفي اخر التضخم المالي وارتفاع الاسعار الجنوني وخيبة الأمل التي احدها في النفوس مؤتمر الصلح ، الامر الذي ادى بالتالي الى تأميم سيطرة الاشتراكيين المتطرفين في الحزب الاشتراكي فنالوا ١٧٥ مقعداً من اصل ٥٠٠ مقعد في انتخابات عام ١٩١٩ . وقد تكاثرت في السنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ المظاهرات ذات الطابع الثوري ، منها مثل اضرابات العمال الزراعيين في ولايات لوقارا وبارما ، واحتلال الاملاك الواسعة ، وطلب المباشرة بتوزيعها ، والاضراب العام الذي اعلنه ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال المصناعات الحديدية ، في نابولي وميلانو وبوينو ، وعمال اللسيج في مدينة كوزم ، وعمال دور المصناعات الحربية في ترسانة انسالو في جنوى (احتلال مصانع الفا روميو في ميلانو . ومنه انتقلت العدوى الى ١٨٠ معمل من المعامل الخاصة بالمصناعات الحديدية ، ساهم باحتلالها اكثر من ٦٠٠ ٠٠٠) وقد اخذ يبرز للعيان ، عام ١٩٢١ عمل « القمصان السود » هذه المنظمة الضيقة النطاق التي نظمتها وسهرت على ادارتها كبار الملاكين ورجال الاعمال والصناعة والحكومة ، وهي منظمة لم تلبث ان استشرت واستبطرت وهيات للحركة الاشتراكية في إيطاليا هزيمة نكراء دونها بكثير هزيمة

« كاوريتو » المشهورة .

وقد عرفت اسبانيا الحيدانية ، هي الاخرى ، ازمة ثورية بين ١٩١٩ - ١٩٢٠ قوامها
الثالث البلشفي : البؤس وغلاء المعيشة والفوضى السياسية في البلاد . فنشبت في اسبانيا سلسلة
متصلة الحركات من الاضرابات قام بها العمال الزراعيون في ولاية الاندلس . كما قامت اضرابات
عمالية اخرى في ولايات : كتلونيا وفي المقاطعات الصناعية الواقعة الى الشمال الغربي من البلاد .
وفي سنة ١٩١٩ اعلن الاتحاد العام للعمال ، وهي منظمة نقابية فوضوية تعدد ٣٠٠ . ٠٠٠ عضو
الاضراب في الشركة الكهربائية الكندية في سابا ديل ، عقبته حالة من الفوضى والبلبلة قمعها
الجنرال مارتينيز بالدم ، فطبق على العمال قانون التهرب من خدمة العلم .

التدخل ضد روسيا
اما الخطر الاجتماعي الادهى الذي يضمني على هذه الحركات
والانتفاضات العمالية طابعاً مقلماً ، فيتمثل ، على أنه ، في قيام روسيا
الاشتراكية ، وفي الخوف من امتداد عدوى هذا النظام الخطر ، الامر الذي حمل دولاً كثيرة على
إصلاء هذه الثورة حرباً لا هوادة فيها مع انه لم يكن احد ليتوقع لها الديمومة والاستمرار .
ومنذ عام ١٩١٧ ، راح الحلفاء بدافع منهم للابقاء على الجبهة الشرقية ، ضد المانيا يرسلون ،
منذ عام ١٩١٨ ، تحت ستار الدفاع عن المعتاد الحربي الذي كدسه الاميركيون والحلفاء في
اوكنجاسك ومورمانسك وفلاديفوستوك ، حملات عسكرية الى هذه المراكز الحربية . وقد
راح الحلفاء يردفون يبعون سريع ، كل حركة مضادة للنظام البلشفي ، اينما طلعت او لاحت :
في سيبيريا وجنوبي روسيا او في بلدان البلطيق واخيراً في أثر الحرب البولونية الروسية التي
وضعت حداً لمعاهدة ريفا بمقد السلم عام ١٩٢٠ . وقد استطاعت روسيا الثورة ان تصمد
بنجاح امام خصومها ولذلك انقلبت نفسها وضمنت بقاها لتزرع الخوف ولتشير الشكوك في
النفوس . وقد استبدلت الحكومات سياسة التدخل المسلح المباشر التي منيت بالفشل ، سياسة
فرض نطاق الحجر الصحي الذي رمت من ورائها الى عزلها وابقائها ضمن الحجر الصحي الى ان
تسقط من نفسها . وفي البلدان البلطيقية حيث راح الألمان يحاولون الاحتفاظ بسلطتهم تساندتهم
الارستوقراطية الالمانية في هذه المقاطعات ، اخذ الجنرال غولتز بشكل كتائب حرة لم يلبث
ان انضم اليها الجنود الالمان الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية ، مما حدا بالحلفاء الى التدخل
وراحوا يسلحون الكتائب الليتوانية ، فاضطرت الوحدات الالمانية ، في نهاية الامر الى
الانسحاب من هذه المقاطعات ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ .

٢ - اعادة السلام

المبادئ العامة
بدأت المحاولة الالمانية التي هدفت الى انتهاء عهد طويل من السلام بقصد
تحقيق توسع جغرافي واسع النطاق ولتسط سيطرتها على اوروبا جمعاء ،
خروجاً على كل المبادئ التي اصطلحت الحضارة المتعاقبة على اعتبارها قضايا ثابتة كرسها

المعرف وأقرها التقليد البشري ، تقوم على احترام حياة الأفراد والحق وتجنب اللجوء الى القوة في حل المشكلات القائمة بين المتنافسين . فالجرب الدفاعية التي خاضتها الديمقراطيات ضد الامبراطوريات القائمة في وسط اوروبا كانت بمثابة « حرب العدالة » . وبعبارة اخرى صليبية ضد العنف والعدوان في سبيل إنقاذ الشعوب التي ترسف في الذل والعبودية ، ولافامسة سلام وطيد الاركان وإنشاء مجتمع دولي تتساوى فيه حقوق الشعوب وتضامن اسوة بالحقوق الشخصية ضمن المجتمعات القومية .

وقبل ان تضع الحرب اوزارها حرص الرئيس ولسون في خطبه الرئاسية وفي رسائله الى مجلس الكونغرس الاميركي ، حرصاً شديداً على ان يحدد لبلاده الإيديولوجيا التي تنشدتها من دخولها غمار الحرب ، والاسس التي يجب ان يقوم عليها سلام دائم . وقد احدثت خطبه هذه والمبادئ التي حددتها دويلاً عظيماً في الرأي العام العالمي ، وقطعاً لاسباب المنازعات التي شجرت بين الشعوب والدول خلال القرن التاسع عشر والتي جاءت الحزب الاخيرة تظهر ما يمكن تحتها من مخاطر . رأى ان يطبق الأخذ بمبدأ احترام مطالب القوميات الوطنية في هذه الامبراطوريات التي لا تزال تضرب هذا المبدأ بعرض الحائط ، والاعتراف ، بالتالي ، باستقلال هذه الشعوب التي لا تزال تعاني من الاحتلال الاجنبي لها والقضاء على كل مبرر لسياسة الضم القومية والقضاء بالتالي على الدبلوماسية السرية التي تفرض على الشعوب الخاضعة لسيطرتها حروباً يحولون اسبابها ومسبباتها ويلزمونها بها وهم لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، وتأسيس عضبة لجميع الأمم تتولى فض جميع الاختلافات وحل المشكلات التي تنشأ بين الشعوب والدول ، وبذلك تصبح الاحلاف والاتحادات الدولية اموراً نافذة لا معنى لها ولا ما يبرر الأخذ بها قط ، واقامة سلام يبنى على العدالة حتى لمن كتبت عليهم القلبة . هذه هي المبادئ العامة التي حلم بتحقيقها الرأي العام العالمي وراحت الولايات المتحدة الاميركية تضغط بنفوذها على الشعوب لتبنيها والسير عليها - عن غير رضى منها وبعد كل تحفظ - هذه المبادئ التي تضمنها ميثاق الهدنة الذي وقعته المانيا بعد ان ارغمها الحلفاء على الركوع .

وهذه المبادئ « طبقت بعضها جزئياً بينما بقي البعض الآخر منها حبراً على ورق . فالدول المنتصرة عللت النفس باستقلال نصرها المبين وشطب الامبراطوريتين الروسية والالمانية من خريطة العالم ، ولو لأمد قصير ، وبزوال الامبراطورية النمساوية المجرية والسلطنة العثمانية توطيداً منها لسيطرتها على العالم ، بحيث يتاح لها إعادة اقتسام المستعمرات والبلدان التي احتلتها هذه الامبراطوريات وراء البحار ، وبذلك يتم لاوروبا وضع تبقي معه الدول المغلوبة على امرها ، مهيضة الجناح ، مستضعفة ، كما تجعل من المستحيلات قيام حرب جديدة .

فالمعاهدات التي تم الوصول اليها عقدها ، عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ معاهدات ١٩٢٠ - ١٩١٩ جاءت بمثابة تسوية وقفت بين المبادئ التي نادى بها ولسون والمبادئ الاخرى التي قامت بها الدبلوماسية الأوروبية القديمة ممثلة خير تمثيل في شركائه

بالمفاوضات . فبانشاءهم الدول القومية وتحريرهم للشعوب المستعبدة في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى ، رمت الدول المنتصرة في الحرب الى قطع دابر الخلافات الناشئة عن مطالب القوميات . وهكذا أطل على الوجود وقسام تحت الشمس ست دول مستقلة جديدة طلعت من بين حطام روسيا والنمسا والمجر بينما جرى توسيع ثلاث دول أخرى توسعاً كبيراً (هي رومانيا وبوغوسلافيا واليونان) ، كما نالت كل من فرنسا وإيطاليا تعويضاً لها ، أراضي لها أهميتها الخاصة من الوجهتين الاقتصادية والاستراتيجية . وعلى الاجمال فالحُدود الجغرافية التي رسمتها معاهدات عام ١٩٢٠ ، تحققت ، في مجموعها ، المطالب الوطنية ، والألماني القومية . فالأقليات القومية أصبحت أقل بكثير من الوجهة العددية مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، وإن لم تُزل كلياً . فقد أخذ بمين الاعتبار ، عند تعيين الحدود الجديدة ، بعض مقتضيات رؤي مرعاتها أخذاً ببعض الحوافز الاقتصادية والاستراتيجية والعرقية التي جعلت من المتعذر إنشاء دول قومية صرفة . وكانت من نتائج هذه النظرة البديهية الخروج على مبدأ تقرير المصير ، هذا المبدأ الذي كان من الأسس التي قامت عليها المعاهدات الجديدة . ألم يكن من الواجب ، تأمينا لاستقلال هذه الدول الجديدة وضماناً لحياة كريمة لشعوبها ، التوقف ملياً عند ما يؤمن سلامتها ويصون كياناتها سياسياً واقتصادياً وذلك بتأمين الموارد المعدنية والخامات اللازمة وطرق مواصلات معينة والمرافق اللازمة لتقنية اقتصادها وتأمين مواصلاتها وغير ذلك من مستلزمات كل استقلال ؟ فلم يكن من الواجب مراعاة مشاعر أكثرية السكان في هذه المناطق التي تتشابه فيها المصالح وتتعاظم بين أكثرية وأقليات عرقية تتصالب عندها الاهداف وتتنافر ؟ وهكذا استطالت فواصل الحدود في أوروبا الوسطى بحيث ارتفعت من ٦٠٠٠ كلم الى ١٣,٠٠٠ كلم ، منها ٤٠٠٠ كلم لتشيكوسلوفاكيا وحدها . وقد رؤي الاستبقاء ، ضمن هذه الحدود ، على بعض الأقليات القومية تناوحت نسبة افرادها بين ٢٠ - ٣٥ بالمئة من مجموع السكان ، كما ان خط الحدود الفاصلة في بعضها بدا يتعارض والمنطق السليم ، لا بل بدا مغالفاً للعقل السليم ، كما يبرز هذا الوضع على اتم صورة في كل من مدينة فيومي وزارا وتيسن والاريج الاعلى وسيليزيا وفي مقاطعة بانات (بين يوغوسلافيا ورومانيا) وفي مقدونية ، وفي المضيق البولوني حيث نرى الحدود تباعد بين امكنة ومصانع واسواق تجارية بالرغم مما يجمع بينها من روابط وأواصر تشدها بعضاً الى بعض ، وبذلك قامت بين السكان نزعات ومطالب لا حد لها ولا حصر . والعيب بمبدأ القوميات الذي ضرب بتطبيقه عرض الحائط اثار في نفوس الالمان أحقاداً مريرة بعد ان استهانت المعاهدات المعقودة بمصالحهم ودانستها بشكل ذريع (اذ خسروا اراضيهم و ١٢ ٪ من مجموع السكان) ، ولا سيما المجر اذ فقدوا ٧٠ ٪ من اراضيهم ونصف سكان بلادهم ، والاتراك بعد ان انتزع منهم ٤ ٪ اراضيهم .

ولما كان المستعمرون في الحرب يمثلون القوة العسكرية والسياسية ، فقد رموا الى بقاء المغلوبين على امسهم في هجز مدقع ، اقصرتهم عليه شروط نزع السلاح وشروط اقتصادية أخرى . فقد

نصت المواثيق المعقودة على تجريد المانيا المسؤولة الاولى عن الحرب ، من كل سلاحها ، كما نصت على تخفيض عدد جيوشها ، وحظر عليها العمل بالخدمة العسكرية الاجبارية ، ونصت على احتلال الضفة الرين اليسرى لمدة ١٥ سنة ، كما قضت بهدم رؤوس الجسور المحصنة على الضفة النهر اليمنى . فاذا ما احترموا وحدثها ، فقد رأت نفسها ملزمة للتخلي عن اراضيها التي لا تقطنها اكثرية المانية كالألزاس واللورين او جزء من سيليزيا العليا بشرط إجراء استفتاء فيه ، وعن الاراضي البولونية التابعة لها بما في ذلك داننترينج ومستعمراتها عبر البحار ، واخيراً مناجم السار على ان يقرر سكان هذه المقاطعة مصيرهم في استفتاء شعبي عام ، بعد ١٥ سنة ، واتخذت إجراءات شبيهة لهذه مع بلغاريا وتركيا وهنغاريا والنمسا . فاقتطعت من جسمها عدة أقلييات المانية وهنغارية . كما اتخذت إجراءات احترازية للمحول دون انضمام النمسا الى المانيا .

اما الاحكام الخاصة بالشؤون الاقتصادية ، فقد بُردت الدولة المغلوبة على امرها ، الى جانب مستعمراتها ، من اساطيلها التجارية ، وفُرضت عليها تعويضات لم يجز تحديد لها في وقت كانت فيه اوضاع التجارة الخارجية مضعضة لا بل منهارة بالفعل .

« وهذا الظلم القرطاجي الجائر ، ألم يكن بالفعل لا خيراً ولا ممكناً ولا عملياً ؟ ألم يكن تحدياً للمدالة والشفقة وللعقل السليم ، كما أكد ذلك كينز بصدق وحرارة ، فساعد كثيراً على تشكيلك الرأي العام الانكلوسكوني كما ساعد على عدم تطبيقه وتنفيذه . ألم يكن بالرغم مما علق به من شوائب ، اقل الحلول سوءاً ، وكان قابلاً للتنفيذ ، على كل حال ، كما دلت على ذلك ببراهين قاطعة اتين منتو ؟ ومهما يكن . فقد كان القصد من ابقاء المقهورين على امرهم ولمدة طويلة ، اعجز من ان يتصدوا للتنصيرين او ان يزاوهم على الاولوية في العالم .

امسا روسيا التي تجاهل مؤتمر السلام وجودها رسمياً ، فقد حرص الحلفاء على ان ينشوا حولها ، عزلاً لها عن العالم ، حجراً صحياً تتألف من جمهوريات صغيرة الحجم ، مثل فنلندا (٣٥٠٠,٠٠٠ نسمة) واستونيا (١,٢٥٧,٠٠٠ نسمة) وليتونيا (١,٩٠٠,٠٠٠ نسمة) بينهم ٢٥ ٪ مختلفو العرق ، وليتونيا التي تضم مليونين بينهم ١٢ ٪ من عروق مختلفة . وكلها جمهوريات اقتضى لها بضع سنوات لتنظيم شؤونها ؛ ومن جمهوريات متوسطة الحجم ، أمثال بولونيا (التي تعد بين سكانها دخيلاً من اصل ثلاثة اصليين) ورومانيا التي ضمت اراضي روسية الاصل والطابع كانت من قبل تابعة لروسيا البيضاء « اوكرانيا وبسارابيا » . وفي قلب اوروبا وشرقيها ، قام عدد من الدول السلافية ، منها على الاخص تشيكوسلوفاكيا وبولونيا المتعالتين مع فرنسا القابعة على صفاف نهر الرين . كل هذه الكيانات تحيط بالربخ إحاطة السوار بالمعصم وتراقبه عن كثب .

عصبة الأمم وحماية الاقليات طرأ على المبادئ الولسونية ، في المجالين السياسي والجغرافي ، تعديلات جذرية ، بيبا راج جانب كبير من معاهدات الصلح ، هو الجانب الخاص بمنع انفجار حرب جديدة ، كان تطبيقاً لها وتنفيذاً ، هذا الجانب المتعلق بميثاق عصبة الأمم . فانطلاقاً من المبدأ القائل : « ان كل حرب تنفجر تصيب المجتمع البشري بكامله ، فقد ترتب على هذا المجتمع ان يتخذ من الاجراءات ما يصون سلام الأمم » . فقد عهد الى لجنة خاصة مؤلفة من ٩ اعضاء بينهم خمسة دائمون ، هم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا النمى واطاليا واليابان ، مهمة اتخاذ الاجراءات الاقتصادية والعسكرية ، ضد كل دولة تعلن الحرب على الاخرى . وقد نص الميثاق على امور كثيرة منها نزع السلاح من كل الدول واعادة النظر في المعاهدات « التي تصبح غير قابلة للتنفيذ » ، وعلى انشاء مكتب دولي للعمل ، واخيراً وليس آخراً ، مراقبة المستعمرات الالمانية القديمة والأقطار المنفصلة عن تركيا ، التي تولت مهمة الانتداب عليها وتبقيتها للاستقلال ، الدول المنتصرة . والنص المذكور نص موجز عام ، ناقص ، عبارته مبهمه على العموم ، ركيكة ، لا يستجيب كثيراً لاماني دعاة السلام (فهو يحترم مبدأ السيادة الوطنية ولا يحظر بصورة جازمة الاجواء للحرب ولا ينص على استعمال بوليس دولي للمحافظة على الأمن في الحال) . إلا انه نص طبعاً يستجيب لاتخاذ اجراءات قالية . وفي نطاق خاص هو نطاق حماية الاقليات ، فقد نص الميثاق على إجراءات دقيقة الغرض منها معالجة المشكلات الناجمة عن ادماج اقلية قومية في صلب الدول الجديدة . فقد نص على وجوب احترام هذه الاقليات وارجب معاملتها على قدم المساواة مع باقي رعايا البلاد ، دون اي نظر للعرق واللغة والدين ، لا سيما في كل ما يتعلق بالوصول الى الوظائف العامة وحرية استعمال لهجاتهم الخاصة وحرية معتقدهم والتعليم بلغتهم الام . فعصبة الأمم التي تضمن تطبيق كل هذه الحقوق هي الهيئة الصالحة للنظر في كل طلب يشكو من مخالفتها وعدم التقيد بها ، والقيام بالتحقيقات اللازمة .

وبالفعل ، فعصبة الأمم التي كان من المفروض فيها ان تصبح اداة صالحة في المجال الدولي ، لم تلبث ان استحالت اداة تغليب وتسليط بين ايدي الدول المنتصرة التي تؤلف الاكثريه في مجلس التسعة ، وفي الجمعية العامة (صوت لكل دولة عضو) . فولايات الدومينيون وانكلترا تؤلف كتلة من ستة أصوات ، بينها تلتف دول اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية المتحالفة فيها بينها وتعتمد عسكرياً واقتصادياً على فرنسا وتقف الى جانبها . أما الولايات المتحدة الاميركية فقد رفضت الانتساب الى عصبة الأمم بعد ان رفض مجلس الشيوخ الاميركي التصديق على مشروع معاهدة فرساي ، بينما حذر على روسيا وألمانيا والدول الأخرى المغلوبه ، التقدم الى العصبة بطلب الانتساب .

بعد ان أعاد الحلفاء السلام الى اوروبا ، رأوا ان يعيدوه الى الشرق مؤتمر واشنطنون الأقصى ، ليوقفوا عند حد ، تساعد النفوذ الياباني الذي أخذ يهدد جدياً ،

مصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة في المحيط الهادي . فقد اغتنمت اليابان من جهة ، الفوضى الضاربة اطنابها في الصين ، واستغلت ، من جهة ثانية ، حرية التصرف التي اضطرت انكلترا وفرنسا للتخلي لها عنها ، لتستولي على تركة المانيا في هذه الاصقاع ، وذلك باستيلائها على تسانغ تار وتشانتونغ وعلى الجزر الالمانية المتناثرة في المحيط الهادي . فقد تمكنت من ان تفرض على الصين مطالبها المؤلفة من ٢١ مطلباً ، وهي مطالب يؤمن لها تحقيقها ، امتيازات ومنافع اقتصادية وسياسية ، وبذلك وضعت الصين برمتها تحت ولايتها . وبالاتفاق المعروف باتفاق لانسنگ لإبشي المعقود بين اليابان والولايات المتحدة ، اعترفت لها الأخيرة بمصالح اليابان الخاصة في الصين . ثم انتهى بها الأمر في آخر المطاف بمناسبة الثورة الروسية ، الى احتلال سيبيريا الشرقية حتى حدود بحيرة بيكال ، كما ان مؤتمر السلم أقر لها بكل الامتيازات التي فالتها على حساب الصين ، واستطاع مؤتمر واشنطن الذي دعت إليه الولايات المتحدة ان يفرض حدوداً على اليابان : حدوداً للتسلح واحترام سيادة الصين واستقلالها وسلامة اراضيها ، والتنازل عن الامتيازات التي فالتها كما تنازلت عن مقاطعة شانونغ ، واخلاء سيبيريا والاعتراف بالباب المفتوح . ان تحالف انكلترا وولايات الدومينيون الى جانب الولايات المتحدة ، جعل سياسة الولايات المتحدة تشيل على السياسة اليابانية ، وأمن التوازن بين القوى هذا التوازن الذي اختل بدافع الحرب في الشرق الأقصى على حساب المجلس الأبيض .

٣ - إعادة النظام - الاصلاحات السياسية والاجتماعية

بعد ان امكن تجنب الثورة وتم توطيد السلام ، اصبح من الضروري ان توضع الحرب بين حاصرتين ، وذلك بإعادة المؤسسات الليبرالية الى الوجود ، والعمل على تعميمها ، بتقديم التنازلات للطبقات الشعبية بحيث تتحول بانظارها عن الدرس الروسي وما فيه من عبرة وعظة .

كان من شدة نفوذ المنتصرين وما لهم من سطو شديد واثر عميق في النفوس الاصلاحات السياسية ان راح المغلوبون على امرهم والدول التي أطلت حديثاً على الوجود ترسم ما للدول المظفورة من نظم ومؤسسات . فقد زال النظام الملكي من المانيا وطأطأت السلالات الملكية فيها برأسها الى الأرض امام طغيان الحركة الشعبية واستبطارها . فهنغاريا وحدها بقيت على النظام الملكي ولو خلا العرش من صاحبه امام رفض جيرانها لهذا النظام . فكل الدول الجديدة : من بولونيا الى تشيكوسلوفاكيا ، الى الدول البلطيقية رفضت النظام الملكي نظاماً لها . ولم يبق في اي مكان من يشكو او ينتقص من نظام الاقتراع العام . فانكلترا تبنته منذ عام ١٩١٨ وحذت بلجيكا حذوها عام ١٩١٩ بعد ان تخلت عن نظام تعدد الاصوات الذي عملت به من قبل ، فالعمل الدستوري الضخم الذي تم في أوروبا في هذه الحقبة ، تميز بالنظام البرلماني الذي ساد وكرّس المبادئ الفردية التي قالت بها الديموقراطيات التقليدية : تغلب حقوق الفرد الحر على حقوق الدولة وحقوق الفئات المجتمعية الأخرى . فالدستور الذي

إرترضته تشيكوسلوفاكيا ، عام ١٩٢٠ ، والدساتير التي ارتضتها لها كل من بولونيا ويوغوسلافيا ، عام ١٩٢١ ، كلها مستوحاة من القانون الاساسي الفرنسي . ففي كل من المانيا والنمسا نرى دساتير جامعية اي يتولى وضعها متشرعون يحارلون « عقلنة » السلطة وذلك باعطاءهم النظام الديوقراطي فيها شكلا او صبغة شرعية اكثر وضوحا مما هي عليه الدساتير المعمول بها في كل من انكلترا وفرنسا لتأتي منسجمة مع مطلب العرف والتقليد . وقد استوحيت بعض البلدان دستور سويسرا الذي يفسح المجال للمبادئ الشعبية وللإستفتاءات الشعبية (بروسيا وبادن وبافاريا واستونيا) ومعظم هذه الدساتير تقرر عالياً بتقديم المجلس المنتخب على السلطة التنفيذية (بافاريا - هس - بادن) كما اوجب البعض منها انتخاب الرئاسة العليا بالاقتراع الشعبي (المانيا - فنلندا) .

ففي الحين الذي راحت فيه الحكومات تكبح بشدة الاضطرابات الاجتماعية
الاصلاحات الاجتماعية الاجتماعية عمدت هذه الحكومات جامدة ، على تحقيق بعض المطالب التي طالما طالبت المنظمات النقابية بتحقيقها . فقد اقرت فرنسا نظام العمل ٨ ساعات في اليوم كما اقرت قانون الاتفاقات الجماعية التي لم تكن مع ذلك ملزمة والتي لا تهم سوى ٧٠٪ من مجموع اصحاب الاجور العاملين في عالمي التجارة والصناعة ، الا انها تشريعات لها معناها ومغزاها بالنسبة لعدددها (٥٧٥ اتفاقاً جماعيا في عام ١٩١٩ و ٣٤٥ في عام ١٩٢٠) وقد امتاز بعضها بما له من طابع قومي مفرّد. و اقرت بلجيكا قانون الثمان ساعات عمل في اليوم ، والضريبة التصاعدية على التراكات ، والضريبة النوعية او الفرعية على الدخل الفردي . و اقرت انكلترا للمنظمات المهنية وللشركة المعروفة A. S. E. حق عقد اتفاقيات جماعية تعترف بشرعية ممثلي نقابة عمالية في مصنع ، وجعل استثمارتهم إلزاميا في كل تعديل لمناهج تنظيم العمل وللجان المصانع . وفي سنة ١٩٢٠ ، اقر قانون العاطلين عن العمل وهو قانون يستفيد منه ١٢ مليون عامل في القسم الاكبر من القوة العاملة الذي يفرض بصورة الزامية التأمين ضد البطالة ، وهو قانون جرى تبنيه اثناء الحرب في مصانع الذخيرة .

قوانين الاصلاح الزراعي في
القضية الكبرى التي تهدد النظام الاجتماعي فيها . فوجود املاك
اوربا الوسطى واوربا الشرقية واسعة للغاية تعود ملكيتها ، في الغالب ، الى ارستوقراطية المانية او هنغارية او الى الكنيسة ، ووضع التابعة الذي يرسف فيه المزارعون الذين لا يكون تحت تصرفهم في الغالب سوى قطعة ارض صغيرة ويخضعون فيه لوضع نصف أرقاء عليهم سخرة ثلاثة ايام عمل في الأسبوع تسديداً لقيمة ايجار الارض ، كل ذلك كان مثاراً لقلق عميق في المجتمع زاد من حدته ازدياد عدد السكان في تلك البلاد . وتفاديا لثورات الفلاحين ولتوزيع الاملاك كما حدث في روسيا ، راحت الدول الحديثة العهد تضع تشريعات جديدة عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ترمي من ورائها الى الاصلاح الزراعي . فقد امت تشيكوسلوفاكيا كل ارض زراعية تزيد مساحتها على

١٥٠ هكتار او على ٢٥٠ هكتاراً مهما كان نوع الارض ، وذلك لقاء تعويضات معينة باستثناء ذراري اعداء الامة التشيكية . وهكذا امكن توزيع ربع مساحة الارض الصالحة للزراعة في البلاد بين المزارعين . وقد صادرت الحكومة في يوغوسلافيا ، منه عام ١٩١٩ (وافر دستور فيدوفدان الصادر عام ١٩٢١ هذا الاجراء) املاك الطبقة الارستوقراطية الاسلامية في مقاطعة البوسنة واملاك نبلاء المجر والكروات . وفي رومانيا ، أقر ، بمناسبة الانهيار الذي حصل في روسيا عام ١٩١٧ ، مبدأ القيام باصلاح زراعي تناول املاك الوقف والاملاك الكبيرة الاخرى ، والقوانين الزراعية التي وضعت عام ١٩١٨ و ١٩١٩ ، ادخلت العمل بالاصلاح الزراعي في مختلف أنحاء البلاد ، وهو اصلاح جاء اكثر جذرية في مقاطعة بسارابيا (المتاخمة لروسيا) منها في المقاطعات الاخرى . وفي بولونيا حيث يتمتع كبار الملاكين بنفوذ قوي ، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش الروسي يقترب من فرسوفيا في تموز (يوليو) ١٩٢٠ اخذ قانون خاص صدر في بضع ساعات لا غير ، يحدد ظروف وكيفية القيام باصلاح زراعي . ومثل هذه الاجراءات المتسمة بالاعتدال والمتعلقة ، بالمعقبات الكبرى ، اتخذت في فنلندا (قانون كاليو ، عام ١٩٢٢) ، واكثر جذرية منه القانون الذي صدر في استونيا حيث ٩٦٪ من الاملاك الكبيرة جرت مصادرتها وتأميمها ، وفي لتونيا حيث لم يسمح للملاك بحيازة اكثر من ٥٠ هكتاراً ، وفي ليتوانيا حيث كانت مساحة بعض الاطيان تزيد على ١٠٠٠٠ هكتار ، فاذا بقانون عام ١٩٢٢ يوزعها حصصاً من ٥٥ هكتاراً ، فاستفاد من هذا التوزيع ٥٥٠٠٠ أسرة ومعظمها اراض تخص الكنيسة الروسية ، او كبار الاشراف الذين نالوها من القباصرة .

كل هذه القوانين التي صدرت تحت التهديد بالثورة توصي بتعويضات على اصحابها تختلف سماحة ، هي تعويضات لم تطبق الا جزئياً وببطء كلي خلال السنوات التالية . فالاصلاح الزراعي لم يكن جذرياً الا في هذه البلدان التي لا اثر للارستوقراطية الوطنية فيها امثال يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستونيا ، او كما هي الحال في رومانيا ، حيث راح الحزب الحاكم يحاول ان يدك الى الاساس نفوذ الحزب المعارض الذي يعتمد الى حد بعيد ، على كبار الملاكين العقاريين . ففي بولونيا وهنغاريا حيث المشكلة كانت تبدو اكثر حدة وتعقيداً ، وقفت الارستوقراطية تعارض كل حركة اصلاحية بوشربها ، وذلك عند زوال كل خطر بالثورة او نشوب حرب . ولهذا احتفظت البلاد بالوضع الزراعي الذي كانت عليه من قبل .

وهكذا أعيد السلام والنظام الى هذه البلدان . كما بدا انه لا شيء هنالك يمنع العودة الى التوازن ، والى تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به . بأسرع ما يمكن ، هذا الاقتصاد الذي جعل من اوروبا ، قبل عام ١٩١٤ محور العالم وقطبه الاكبر .

٤ - رصيد الحرب

رصيد الحرب في اوروبا مثل مرزح . أفلم تفقد اوروبا بضعة ملايين من الشباب الريات

وتترك وراءها خراباً يباباً ، مهیضة الجناح ، موزعة ، تكن فيها اسباب منازعات قد تنفجر بين لحظة واخرى ، فانخلت توازنها بنوع منفع في وقت قام فيه عبر البحار منافسون لها اشداء اثروا بسرعة واشتد منهم المساعد المقتول .

الحسائر البشرية والمادية الحسائر في الارواح جسيمة جداً . فقد سجلت المانيا ١٨٢٦٠٠٠ قتيل اي ٠.١٢٪ من م بين الخامسة عشر والخمسين كما سجلت فرنسا ١٤٠٠٠٠٠ قتيل اي ٠.١٤٪ ، وانكلترا ٧٤٤٠٠٠٠ قتيل اي ٧ بالمائة ، وبلغ مجموع ما خسرت مع مستمراتها ٩٥٠٠٠٠ ، بينما خسرت الولايات المتحدة ٥٤٥ بالمائة اي ١١٥٠٠٠٠ . اما فيما يتعلق بالبلدان الاخرى فملينا ان نقتع بتقديرات عامة منها ٧٠٠٠٠٠ قتيل لاطاليا ، و ١٤٣٥٠٠٠٠ قتيل للنمسا والمجر ، و ٣٧٠٠٠٠٠ منها للصرب . اما روسيا فيقدر عدد القتلى بـ ١٧٠٠٠٠٠٠ قتيل في الفترة التي سكنت فيها حليفة للحلفاء ، ونحو ٥ ملايين للفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩٢٠ والى هذه الحسائر في الارواح ، يجب ان نضيف الحسائر التي تكبدها السكان المدنيون من جراء الغزو والابوة الوافدة والتقنين الشديد في وسائل التغذية ، والمجاعة والنقص في معدل المواليد . ويمكن ان نقيم النقص العام الذي اصاب الرجال بين العشرين من عمرهم والاربعين ، نتيجة مباشرة للحرب بـ ١٦ بالمائة في فرنسا وفي المانيا ، و ٧ بالمائة في بريطانيا العظمى . اما تكاليف هذه الحرب فتختلف كلياً عن تكاليف الحروب السابقة . فالخراب الذي لحق البلدان التي كانت مسرحاً للمعارك الحربية ، والخراب الذي نجم عن عمل الغواصات سجل ارقاماً فلكية . ويعتري المراء الدوار بمجرد ما تقع عليها العين . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، فرق ارتفاع الاسعار ، فقد بلغ معدل كلفة الحرب في فرنسا ٣٢ بالمائة من مجموع الثروة الوطنية ، و ٢٢ بالمائة من الثروة الوطنية في المانيا ، و ٣٢ بالمائة في انكلترا ، و ٢٦ بالمائة في ايطاليا و ٩ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية . كذلك يجب ان نقيّد في قسم الديون في حساب اوروبا : انهاك وسائل النقل واجهزة المصانع التي براهها الاستعمال للمعد الاقصى ، بعد ان دُمكت طاقتها وتمذر تجديدها او صيانتها بصورة مرضية ، ونقص ملحوظ في الطاقة الاقتصادية .

هنالك نقص ، ليس فقط في الانتاج وفي المواليد بل ايضاً اغراق الدول المحاربة بالديون إذ اضطرت هذه الدول للاستدانة او للتخلي عن قسم كبير من مخزون الذهب فيها (نصف هذا المخزون في فرنسا واكثر من النصف بقليل في ايطاليا و ٧/١ في النمسا والمجر ، ناهيك عن التنازل عن قسم هام من استثمارات في الخارج . والموازنات الوطنية هي في عجز مستمر . فقد بلغت واردات الخزينة في فرنسا عام ١٩٢٠ عشرين ملياراً مقابل ٤٦ ملياراً للنفقات ، بينما لا تقضي الواردات في ايطاليا ثلث نفقاتها العامة ، وفي هنغاريا لا تقضي سوى ٥٢٪ . وفي النمسا ٢٢٪ ، وفي بولونيا ٢١٪ . فبماكان انكلترا وحدها ان تؤمن التوازن في موازنتها العامة .

فدين أوروبا الخارجي جعلها في تابعة الولايات المتحدة الاميركية التي امست اقوى الدول مالياً في العالم .

فقد انقلبت اوضاع الاقتصاد الاوروبي العامة كما اضطربت تحول التجارة الأوروبية والدولية .
 ايما اضطراب التيارات التجارية شبه المستقرة التي كانت سائدة عام ١٩١٣ . وقد وقفت هذه التغييرات عند الحد الأدنى في أوروبا الوسطى ، بعد ان اضطرت المانيا وحلفاؤها والبلدان التي احتلتها ، امام الحصار البحري الشديد الذي فرضته عليها الدول الحليفة ، ان تضع وارداتها في صندوق مشترك فحققت بذلك وحدة أوروبا الوسطى .
 غير ان الدول الغربية التي توفرت لديها امكانيات التمويل في الخارج ، استبدلت متمهدي توريداتها ، في منطقتي الدانوب وروسيا ، بتمهدين في كندا والولايات المتحدة الاميركية والارجنتين ، في الوقت الذي توقفت فيه عن تصدير منتوجاتها الصناعية . فقد ادت الحرب الى حدوث شلل كبير في الحركة التجارية الداخلية في أوروبا ، ونقلت الى ما وراء البحار مصادر تمويل أوروبا ، فأوجدت بذلك تيارات جديدة وبحاري للبدالات لم تكن قائمة من قبل في الحركة التجارية ، في هذه الفترة التي ركز فيها نشاطها الانتاجي . وقد أثرت هذه البلدان وجعلت من رصيدها السليم رصيذاً موجياً ، واستبشاراً منها بارتفاع الاسعار ، راحت تلتقط حركة الانتاج فيها ، فانشأت مصانع دقيقة تسد مسد المعجز الذي اصاب حركة الانتاج في أوروبا . ولذا كانت اليابان والولايات المتحدة اكثر الدول التي افادت بالأكثر من هذه التطورات الطارئة التي لم يكن في وسع احد ان يتنبأ ما اذا كانت وقتية او نهائية .

فالبنود الاربعة عشر التي اقترحها ولسون لاعادة بناء أوروبا على أوروبا المستضعفة اسس جديدة ، لم تحترمها المعاهدات ، كما رأينا ، الاحترام اللازم .
 والنقصة على نفسها فقد كان لطوع دول جديدة ان «تبتكفت» أوروبا ، إذ قامت بين دولها الحواجز ، وعدلت فيها الحدود واوجدت فيها دولاً مستضعفة الجانب تفتقر جذرياً للخامات والمواد الأولية التي لا بد منها لاي استقلال اقتصادي نسبي ، كما ان وحدتها القومية كانت سريرة المعطب لما قام فيها من عديد الاقليات القومية الزاخرة بالششاط . وقد توافرت نقاط الاحتكاك ليس في داخل هذه الدول فحسب ، بل ايضاً بين الواحدة والاخرى : بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا مثلاً على قضية تيشن ، وبين ايطاليا ويوغوسلافيا بشأن فيومي وسلوفينيا ، وبين بولونيا وليتوانيا بشأن فيلنا ، وغير ذلك (راجع شكل ٤٠ - ٤١) .
 وبين الدول المنتصرة نفسها اشتدت المنافسة وتضاربت المنافع والمشارب الخاصة . فلم يرق لانكلترا ولا لاطاليا رؤية الحاميات الفرنسية على ضفاف الرين والتفوق العسكري الذي تمتعت به فرنسا في القارة حيث بدت كل من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا من الدول التوابع لها الدائرة في فلكها . وخارج أوروبا عبر البحار نرى الدول الامبريالية تتشاحن فيما بينها حول الاستئثار بالقسم الاكبر من التركة العثمانية والالمانية التي عاد معظمها لفرنسا لليابان ولانكلترا ، بالرغم

من الاحتجاجات التي ارتفعت في كل من البرغفال وبلجيكا التي نالت رواندا اورندي ، وإيطاليا التي اضطرت ان تقنع بارض جوبالاند وتصحيح حدودها الصحراوية في طرابلس الغرب . ان توزيع بتروال الشرق الأوسط والسيطرة على سوريا ، واقتسام مناطق النفوذ جعل الدولتين الكبيرتين اللتين استفادتا اكثر من غيرها من الحرب ، تنتصب الواحدة في وجه الأخرى .

والمانيا المهيضة الجناح التي 'مسخت مسخاً راحت تشكو من الحلفاء الذين استغلوا ثقها واسترخصوا نواياها بعدم احترام 'العقد' الذي وقّعتة عندما اعربت عن رغبتها في التفاوض في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ ، واطمئنتها الى بنود ولسون الاربعة عشر . فقد تحملت ، والحقد يقضم احشائها ، معاهدة فرساي ، كما راحت تتمرد وتكتمّر ضد ' التطويق ' العازل الذي اوجده حولها ، كما انها لم تستطع ان تسلي ولا ان تنعزى عن اقتطاع منطقة السار وسيليزيا العليا ودانزيبغ عنها ، فاهيك عن التعويضات القاصمة المفروضة عليها . والنمسا ولا سيما هنغاريا وتركيا وبلغاريا التي ثاقلت عليها جميعاً الضربات والويلات ، لم ترضخ قط للحيث الذي وقع عليها فاقطع بعض اعضائها وفصلها عن مقاطعات معظم سكانها من صميم مواطنيها ورعاياها . أما إيطاليا ، فلا تريد ان تنعزى ولا ان تلدى المعاهدات المعقودة معها سراً عام ١٩١٥ ، والتي لم يحترمها الحلفاء ولم يتقيدوا بنصوصها . فلم تلبث ان انضمت سريعاً الى جانب المهزومين نكاية بحلفائها وتشفيهم منهم .

وروسيا التي عزلت جانباً وكانت باستمرار موضع مظنة وتشكك من قبل الجميع ، تعرضت ، هي الأخرى ، للبتر والقطع في بعض مقاطعاتها لم تقبل به ولم تسلم به كأمر واقعي . فالإقتسام الجديد للعالم تم بعزل عنها ورغماً منها . وقد جهزت نفسها ، بعد تجارب وامتحانات مريرة قاسية ، بآليات سياسية واقتصادية يناهض ويعارض المبادئ العامة التي ارتضاها له العالم اجمع . وهكذا سترى العالم المنقسم على نفسه شطرين متنافسين . يأخذ في تطوره ، في عداوة وخصومة متصلين .

وهكذا بدا السلام في نظر الكثيرين ، منذ عام ١٩٢٠ ، بعيداً كل البعد ، عن العدل والاستقرار . فهناك مشكلات عدة باثت تنتظر الحل المرجى او جرى حلها بصورة ملفقة او بشكل هزيل . وهذا الوضع العام الذي اتينا هنا على وصفه يهدد بالفشل ، احتمالات نهوض أوروبا وإنهاضها ، في الوقت الذي اخذت فيه سيطرتها على العالم ترجح وتترجح .

ازدهار الولايات المتحدة الاميركية لم تتكامل جهود الحلفاء بغار النصر إلا بفضل تفوقهم العددي والحصار البحري الذي فرضوه على المانيا ، فعال دون وصول ليس فقط السلاح والعتاد الحربي اليها ، بل ايضاً زيوت التشحيم والمطاط والبنزين ولا سيما المواد الغذائية على اختلافها . وبدخول الولايات المتحدة الحرب ، تم للحلفاء التفوق العددي بنزول فرقها الى ساحة الوغى ، وامكنهم إحكام الحصار البحري عليها وجعله أداة فعالة لم تلبث ان

ظهرت نتائجها الحاسمة . ان الفضل في تحقيق الانتصار الحربي يعود بالدرجة الأولى للجيشين الفرنسي والانكليزي ، مع العلم ان القوة العسكرية برزت على اتمها في الدولة الكبرى الواقعة عبر البحار والتي عادت عليها الحرب بثروات طائلة ، فاصبحت بالتالي القوة الكبرى في كرتنا الارضية . واوروبا التي فقدت الملايين من أبنائها ، وُحِدَتْ من طاقاتها على الانبساط ، تولاهما الضعف وأخذ منها الوهن كل مأخذ فاضطرت ان تتقاسم والولايات المتحدة الاميركية ، السيطرة على العالم .

هناك حادث جديد جلل وقع عام ١٩١٧ ، له أهميته الكبرى يتمثل في الثورة الروسية . فبعد ان خففت عن كاهل المانيا مخاطر ومخاوف كثيرة وعقب الحرب على جبهتين ، بدا عليها ، في مطلع الامر ، الوقوف الى جانب الامبراطوريات المركزية ، في وسط اوروبا ، وبذلك تمكنت المانيا من تحقيق الانتصارات الباهرة الداوية على الحلفاء في ربيع وصيف عام ١٩١٨ ، إلا ان نتائجها جاءت في نهاية الامر ، تخدم قضية الحلفاء . ان سقوط القيصرية ، وفتر للرئيس ولسون كل الامكانات لوضع بنوده الاربعة عشر ولاظهار الحرب بمثابة صليبية تقوم بها الديموقراطيات . كما انها زعزعت في القواد الاتراك ، العزم واوهنت فيهم الرغبة في المضي في الحرب اذ لم يعودوا يوجسون شراً على عاصمتهم القسطنطينية من المطامع الروسية ، كما سهلت من جهة اخرى عملية فرار الفرق السلافية من الجيش النمساوي الهنغاري ، وشجعت احزاب المعارضة في المانيا ، والحزب المستقل فيها على الأخذ ، ليقوموا بدور حاسم في إزالة النظام الامبراطوري . وعلى غرار الثورة الروسية انطلقت الثورة الالمانية باضرابات واسعة وتحركات قرد في الجيش والاسطول . أما في النمسا والمجر ، فقد جاءت الثورة لتتسم بطابع الثورة الاجتماعية والقومية . فقد كان للثورة بين وحدات الجيش الروسي نتيجة اخرى لها أهميتها الخاصة . فبعد الفشل الذي منيت به الاشتراكية الدولية عام ١٩١٤ ، جاءت الثورة درساً بليفاً كما جاءت تشجيعاً للجماهير العمالية التي بدت ، لفترة قصيرة ، متفسحة لا قوام لها ولا كيان .

فالعذابات والآلام التي تجرعاها المحاربون ومن هم في المؤخرة على تداعي المنظمات الاشتراكية السواء ، أدت بهم الى الجمع ، بصورة عفوية ، بين النظام الرأسمالي والحرب ، كما انها حملتهم على الاعتقاد بأن هذه الحرب لم تكن حربهم « هم » . ومن جهة اخرى ، فقد سجل نفوذ الطبقات الموجهة التي لم تعرف على السواء ، كيف تتفادى هذا الصراع وكيف تختصره ، ولا كيف تقتصد من حيوات الافراد ولا كيف تصونها ، هبوطاً ذريعاً ، في وقت عادت الحرب ، على هذه الطبقات بثروات طائلة وبارباح سايفة ومغانم عامرة بيتا جلل السواد العديد من الاسر وجلبها بسعائب من الحزن الباري والاسى القتال . والفترة الاولى من الحرب ، التي سيطرت فيها الروح الوطنية والاتحاد المقدس على كل نزع وشعور طبقي او عنصري ، لم تلبث ان عقيبتها رجمة عامرة من الحرب الطبقية ، زادت مرارة وعلقا ، اربع سنوات متصلة من البؤس والشقاء . وقد وعت الطبقات الطليعة هذا الواقع المرير ، وبعت

ففيها احتمال هدى الثورة خوفاً عميقاً تبلور عن رغبة او أمنية قوية تدك معالم الدولة الجديدة حيث خرجت الاشتراكية لأول مرة في التاريخ ، من دنيا الفكر او التخيل الى دنيا الواقع المتحيز . فقد تحطم اتحاد العالم الابيض ، ومنذ الآن لم يبق على الارض حياديون بؤهي ومعرفة او بغير وعي ومعرفة . وهكذا أصبحت الثورة الروسية مثالا للخوف والكره عند هذا الفريق من الناس ، ومناطق الامل المرجى لدى الفريق الآخر . وهما حزبان سيستقطبان الحكومات والاحزاب ومشاعر الافراد ، بين جذب ودفع ، وكر وفر .

والحرب لم تخلخل الانظمة الاجتماعية فحسب بل صدمت في
خلخلت الليبرالية
الصميم ، الانظمة الاقتصادية المعمول بها . فقد عزف الناس عن
الاقتصادية والسياسة
المبادئ التي ارتضتها الليبرالية الاقتصادية وقد ثبت بالدليل ان
المناهج الاشتراكية التي توحىها الاوضاع القائمة ، هذه المناهج التي نبذها الناس باعتبارها خيالية
حاملة معها الدمار والحرب للبلاد التي تعمل بها وتسير عليها ، هي الوحيدة التي تفيد وتؤمن
خلاص الشعوب . ففي المجال السياسي بدا تفسخ الامبراطورية النمساوية الهنغارية وتحرير القوميات
المستعبدة للنظام القيصري والعثماني ، وانهازم الملكيات العسكرية « والروح العسكرية الالمانية »
تبدت وكأنها انتصار حاسم من الانتصارات الحربية . إلا ان « دكتاتورية الحرب » عرّضت
للخطر الانجازات التي حققتها الليبرالية الديمقراطية في العصر الماضي ، كما ان الاذى الذي نزل
بالليبرالية السياسية لحساب السلطة التنفيذية ، ألفت سابقة خطيرة كثيراً ما استوفقوا بها
ووصفوها فيها بعد دواء شافياً وعلاجاً مستطاباً لجميع المشكلات الاجتماعية . وكل بذور
المؤسسات والحركات التي ستطلع خلال السنوات الثلاثين التي تلت انتهاء الحرب ، في المجالات
السياسية والاقتصادية اقيت ، جذورها العميقة خلال هذا الصراع .

ومع ذلك ، فالحقبة التي امتدت من ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ ، كانت « حقبة الاوهام » ، 'خيل
فيها للناس ، الرجوع بيسر الى المؤمل لديهم والمرجى عندهم ، اي إلى الوضع الذي كانت عليه الأمور
من قبل . الا ان اسعاب الولايات المتحدة وضعف روسيا الآن حالا دون رؤية التغييرات التي
تعمل بها النفوس وتتهأ عميقاً في الطبقات المجتمعية ، منذ مطلع القرن ، فجاءت الحرب تبرزها
وتجولها وتطلقها من عقلاها .

الفصل الرابع فشل محاولة إعادة الاستقرار الاقتصادي

« فقدت أوروبا الصولجان الاقتصادي والسياسي بعد
ان استأفرت ، برهة وجيزة ، بأسيقية صناعية عابرة
خلقت وراءها ازدياداً مستمراً في السكان » .
رنيه درمون

تميزت الحقبة التي سبقت الحرب بقليل ، بتطور موصول في الاقتصاد العالمي بالرغم مما احاق
بها من أزمات عابرة ، بينما كانت الحقبة التي اطلت عام ١٩٢٠ ، بعد ان توقف الازدهار ،
بصورة وحشية ، مفاجئة ، حقبة ركود عام اختلفت مدى واتساعاً ودفعاً باختلاف البلدان التي
تمرس بها ، ادمت أوروبا وخلخلتها في الصميم . وهذا الإنتاج الصناعي الذي تميزت به البلدان
الاوروبية الصناعية الست ، الكبرى الذي تنساح معدل تطوره السنوي ، من ١٨٨٠ - ١٩١٣
بين ٢٠ - ٣٠ بالمائة ، هبط بحيث تراوح بين ١٠٤ بالمائة وبين ٨٠ بالمائة . فقد صعب على أوروبا
ان تتخلص بيسر من التضخم المالي الذي غرقت في لجسجه ، وفوضى النقد التي تخبطت فيها ،
وعجزت بالرغم من الجهود الصادقة التي بذلتها عن سعة ، من ان تعيد الى اقتصادها ، ما كان
عليه من قبل من زخم ودفع وبطش ، ولم تستطع كذلك ان تتخذ يداً من الثورة الصناعية
الثانية التي وقعت اذ ذاك ، وان تكييف نفسها والاحوال الجديدة للسوق التجارية ، وان تعيد
الى سابق عهدها ، تيارات التبادل التجاري التي كانت سبب ثرائها و ثروتها . وهكذا وقفت
حيالها عاجزة لا تبدي ولا تعيد في وقف المصير المحتوم والحظ المقسوم .

١ - أزمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد

اشتدت الحاجة كثيراً ، في اعقاب الحرب ، الى الخامات والمواد
الاولية والمحاصيل الغذائية والملابس ، وذلك لاشباع الملايين من
الجوع واكساء الملايين من مسرحي الحرب ، واكفاء هذا الفريق الضخم من الناس الذي منعمهم التقنين

الآمر ، من تجديد ملابسهم وتجديد مخزونهم بعد ان استنفذوه ، واعادة بناء المصانع المتهدمة وتجهيزها ، وربط ما تقطع من وسائل النقل وطرق المواصلات ، والتعويض عن الاساطيل التجارية التي غارت في أغوار البحار ، واستبدال العتاد المنهوك . فالصناعة الأوروبية التي عملت للحرب تحولت فجأة الى صناعات تعمل لايام السلم ، وكلمة السر عندها : الانتاج بكثرة وبازدياد تلبية للمطالب الآنية الملحفة ، مستعينة ، في هذا المضمار ، بالدول التي لديها المحاصيل اللازمة . فكان على اليابان والولايات المتحدة ، وكندا والبرازيل والأرجنتين ، ان تليي ليس فقط حاجات البلدان التي اعتادت ان تمتاز منها خلال الحرب ، بل ايضاً المانيا ودول اوروبا الوسطى التي حال الحصار البحري المفروض عليها طويلاً ، دون تموينها ، لتجد نفسها الآن مفتقرة الى كل شيء . والاسعار التي سجلت ارتفاعاً موصولاً خلال الحرب لاشتداد الطلب والتي هبطت بفضل توقف دولاب الحرب ، اخذت ترتفع من جديد بسرعة اكبر تتفق والحاجات التي لا حد لها ولا حصر . فقد تضاعفت الاسعار اربع مرات فيما يتعلق بالبنترول والحبوب وزادت ثلاث اضعاف اسعار الحرير ، كما ان اسعار القطن ارتفعت هي الاخرى ٥٠ بالمئة . وهكذا نشطت حركة الاستيراد في اوروبا ، بينما بقيت حركة التصدير فيها متدنية للغاية وبذلك طرأ عجز فاضح على ميزان المدفوعات ، في الوقت الذي راحت فيه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلغيان ، فجأة ، اتفاق التضامن والتكافل المعقود بين مالية الدول الحليفة ، فامتنعتا عن تسهيل عمليات التسليف التي أتاححت ، الى ذلك الحين ، تأمين المعادلة بين الدولار والعملات الاخرى . فالاعتمادات الخاصة ، والسلفات التي قدمتها المصارف لتعزيز المبيعات وتنشيطها في اوروبنا كانت اعجز من ان تعوض عن هذه القطيعة ، مما ادى الى نشوب ازمة حادة لا ترحم اصابت جميع البلدان على السواء .

ان انهيار العملات الاجنبية - فارتفع الدولار في سنة واحدة من ١٩ الى ١٧ فرنكاً ، ومن ٨ الى ٢٨ ليرة ايطالية ، ومن ٨ الى ١٠٠ مارك ألماني ، كما ان الليرة الستيرلينية هبطت ٢٧ بالمئة من قيمتها - ادى الى هبوط ملحوظ في الطلب ، اذ فقدت اوروبا كل قدرة او وسيلة للشراء ، فالتخفيض من جراء ذلك استيراد الحبوب الى النصف ، جاراً وراءه هبوط البن والسكر والنحاس والقصدير والخرصان (الزنك) والحرير الياباني . وهذا الهبوط ادى بدوره الى هبوط كبير في اسعار الشحن ، والى عرقلة حركة بناء السفن والصناعات الحديدية . كذلك هبط انتاج الصلب في انكلترا الى اقل من نصف إنتاجه ، وانتاج الولايات المتحدة الى الربع ، كما امتدت الازمة الى الصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج ومناجم الفحم والبنترول والبناء . وجاء هبوط الاجور قاسياً فتكاثر حوادث البطالة والتوقف عن العمل ، وانكمشت المصارف عن التسليف ، ووقع عدد كبير منها في الفوضى والبليلة ، كما هبطت اسعار الاسهم الى الخضم . الا ان الامور اخذت بالانتعاش قليلاً في سنة ١٩٢٢ بعد ان خلفت الازمة وراءها آثاراً باقيات ، لا سيما في اوروبا ، حيث ادى التضخم المالي الى فوضى نقدية ذريعة .

هذه الطمأنينة وهذا الاستقرار اللذان استتمت بهما الصناعة للتضخم المالي والفوضى النقدية والتجارة ، في أوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، حل محلها عدم استقرار في النقد والعملات بدل كثير من العادات المرعية وغير من الاعراف المعمول بها وزاد من صعوبة نهوض الاقتصاد فيها . فانكسرتا وحدهما تبدل جهوداً جبارة لنؤمن استقرار نقدنا حتى انها تمكنت ، بفضل كبار رجال المال الذين يقفون الى جانب الاكثية الحاكمة فيها من اعادة التعادل بين الجنيه والدولار ، وقد بذلت عام ١٩١٩ جهوداً قوية لاستهلاك دينها وتأمين تعادل ميزانيتها والامتناع عن كل تضخم في النقد . فالجنيه التي هيبت قيمتها بحيث اصبحت تساوي ٣٤٢٠ دولارات ، عام ١٩٢٠ ، اخذت تساوي ، عام ١٩٢٣ ، ٤٧٠ دولارات ، وفي سنة ١٩٢٥ امكنها تأمين التعادل مع الذهب . وهكذا اصبحت في مكانة الجنيه « ان تنظر الى الدولار بأنسان عينه » ، وبذلك استعادت لندن مركزها واصبحت بالتالي اكبر سوق مالية في العالم . وعجزت الدول الأوروبية الاخرى عن ان تعيد نقدها الى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب . فقد كان عليها ان تثبته وان تتغلب على النتائج التي افضى اليها تضخم النقد . واشتدت الازمة ، على الاخص ، في بلدان أوروبا الوسطى . فقد شهدت ألمانيا ، وهي عاجزة ، حرب رؤوس الاموال بعد ان آل الحكم فيها الى الاشتراكين واستيراد مقادير هائلة من وراء البحار ، وتدخل اسواقها الداخلية ، من جراء فقدانها بعض المقاطعات واحتلال الحلفاء للبعض الآخر فتدسجج المارك هاوياً الى الحضيض . فالثقة التي كان يتمتع بها فقدتها تماماً والمضاربون الاجانب الذين اقبلوا على شرائه عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، اخذوا يبيعونه ، فجاء الهبوط خاطفاً ، بحيث استحال تتبع خط سير انحداره . فبعد ان كان معدل المارك الذهب الشهري يساوي ٤٥٦٩ مارك ورق ، في كانون الثاني ١٩٢٢ ، اذابه ، يهبط الى ٤٢٨٢ مارك في كانون الاول ١٩٢٣ ، ويهبط من ٦ مليارات في تشرين الاول الى ٥٢٢ مليار مارك في تشرين الثاني ، والى ١٠٠٠ مليار في كانون الاول . اما الاسعار فكانت ، ترتفع وتقفز صعوداً بين ساعة واخرى ، والمخازن لا تسعر سلعها الا على اساس الدولار او الفرنك او المارك الذهب . وقد امكن ايقاف الازمة في خريف ١٩٢٤ ، بانشاء مارك الرايخ .

وراحت الدول في وسط أوروبا وشرقيها ، تعمل هي الاخرى ، على اصلاح نقدنا ، في الدول البلطيقية ، عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي النمسا حيث ثبت الكرون عام ١٩٢٢ واستبدل بالشلن عام ١٩٢٤ ، وفي بولونيا حيث لم تلبث الا ٨٠٠ مليون مارك ورق التي كانت في التداول ، عام ١٩١٨ ، بدون تغطية ذهب ، فأصبحت ١٧٨٠٠٠٠٠ ميسار عام ١٩٢٤ . وبهذا التاريخ ، نزل الى التداول الزلوتي الذي جعل على اساس الفرنك الذهب ، وكان يستبدل بمعدل زلوتي واحد مقابل ٨٠٠٠٠٠ مارك ورق . ثم جاء دور هنغاريا التي وضعت في التداول البنغو ، ثم دور تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٥ . اما إيطاليا التي كانت غارقة في الدين ، فقد خاضتها معركة حادة بفضل سياسة حازمة في تخفيض حجم النقد المتداول وبفضل قرض اخذته من الولايات المتحدة الاميركية قيمته ١٠٠ مليون دولار استطاعت معه تسجيل فوز اللير

الايطالية عام ١٩٢٦ .

وكانت فرنسا آخر الدول الكبرى التي تبنت نقدها المتضخم بعد ان تالت عليه تقلبات لم يستطع الاستقرار معها على حال . فبقطع النظر عن فقدان الفرنك الفرنسي $\frac{3}{4}$ قدرته الشرائية خلال الحرب ، فالفضل في استمراره في التداول يعود لمساندة العملات الحليفة الاخرى له . والاعتقاد بان « البوش » هم على استعداد لدفع التعويضات ، فقد راحت فرنسا تمول عملية إعادة تعمير المقاطعات الفرنسية التي اناخت عليها الحرب بكلها ، عن طريق تضخم النقد وعن طريق قروض اوصلت الدين العمومي فيها الى ٢٩٤ مليار فرنك عام ١٩٣١ ، مقابل ٣٢ مليار ، عام ١٩١٤ . ان استمرار المعجز في الموازنة ، واحتلال مقاطعة الروهر ، ساعدا كثيراً المضاربين على الهبوط ، بما ادى الى ارتفاع سعر الدولار بحيث اخذ يساوي ٢٠ فرنكاً عام ١٩٢٣ ، والليرة الانكليزية ٨٥ فرنكاً . وعندما وصل الى البرلمان الفرنسي عام ١٩٢٤ ، اكثرية نيابية لوحت بفرض ضريبة على اصحاب رؤوس الاموال ، احدث ذلك موجة من الذعر فهربت رؤوس الاموال الى الخارج ، وأقبل الناس على شراء النقد الاجنبي ، كما ان الاقبال على قبض السندات على الخزينة وسندات الاعتماد الوطني ، تجاوز بكثير المدفوعات . وقامت مضاربة بيع مكشوف للفرنك كانت من شأنها ان جعلت الجنيه الانكليزي تساوي عام ١٩٢٦ نحو ٢٤٠ فرنكاً ، والدولار ٤٩ و ٣٢ . واستقالت وزارة هريو من الحكم عند تهديد مصرف فرنسابوقف مدفوعاته ، تاركاً مهمة تشكيل الحكومة لبوانكاريه الذي قلب الوضع رأساً على عقب ، فأعاد الجنيه الى ١٢٦ فرنكاً والدولار الى ٢٥ و ٥٢ فرنكاً . وفي حزيران ١٩٢٨ كان فرنك بوانكاريه ثابتاً منذ ١٨ شهراً ، كما كان خمس مرات ادنى من المستوى الذي كان عليه في شهر جرمينال ايام الثورة الفرنسية .

التضخم المالي
وتساقطه المستمر
سبب التضخم المالي حركة واسعة بين اصحاب رؤوس الاموال
بحسب ما كان له تأثيري عليه تكون معه بعيدة عن التفتيش
المالي ، كما تكون بمنزلة عن القلق وعدم الاستقرار . فقد اوجد
عند اصحاب رؤوس الاموال وعياً واحوا يبحثون عن قيس عينية (صور - تحف فنية)
وسبائك من الذهب وعملات قوية ، او الى ايداع اموالهم دولاً وبلداناً حيث تصبح بمنزلة عن
كل خضعة او رجة كسويسرا مثلاً . وهذا الظن في العملات تستسلم له رؤوس الاموال ، لم
يلبث ان ضمم السوق المالية ، وكثيراً ما حال دون تأمين الاستثمارات الوطنية .

وأدى التضخم المالي ، من جهة اخرى ، الى إشاعة الفوضى في توزيع الثروات وذلك
بتخفيف الضرائب الناجمة عن قروض الدولة الخاصة ، حق ولو أدى ذلك الى إلغائها لا سيما
الديون الزراعية التي يعقدها المزارعون برهن . وقد تسبب هذا الوضع عن إفلاس الدائنين
وأصحاب الدخل وأصحاب الاطيان وكبار الملاكين والتجار الذين عجزوا عن تجديد مخزونهم ،
وأصحاب الاجور الذين لم تكن مرتباتهم تزداد وترتفع بنسبة ارتفاع اسعار الحاجيات . فقد

فقدوا جانباً كبيراً من القدرة على الشراء . وهكذا نرى كيف ان التضخم المالي ادى الى هبوط محسوس في مستوى عيش اصحاب الاجور ، كما ادى الى هبوط عدد كبير بين الطبقات الوسطى الى مستوى البروليتاريا بينما ساعد اصحاب رؤوس الاموال على استثمار ثرواتهم ، والمصدرين على التهوض بحركة التصدير ، لا سيما في هذه المشروعات الاقتصادية الكبرى بعد ان ساعد كثيراً على تمرکزها وعقلنتها .

واخيراً وليس آخراً ، فالظروف التي تمت فيها شروط تثبيت للنقد أمنت للعملة القومية سيطرة نقدية حقيقية تجلت نتائجها فيما بعد . فقد نالت انكثارات في مؤتمر جنوى ، عام ١٩٢٢ تبني الذهب قاعدة للعملة الاجنبية ، بحيث يمكن للنقد الثابت ان يقوم مقام الذهب في المعاملات وان تؤلف تغطية نقدية احتياطية . وهكذا يستخدم مخزون الذهب ليس فقط تأميناً للنقد البلدين بل ان الدولة التي تبني نقدها على اساس الدولار او الجنيه الاسترليني تجد نفسها مشدودة الى هاتين الدولتين ، وتبقى شاة أم أبت ، مرتبطة بالبلدان الانكلوسكسونية .

٢ - ازدهار الدول الواقعة عبر البحار

ان المعاصب التي عانت منها أوروبا وتضرست بها يجب رد بعضها الى التغيرات التي وقعت خلال الحرب في التوزيع الجغرافي للمعاصيل الطبيعية ، والبعض الآخر الى هذه النجاحات التي حققتها بعض الدول الواقعة عبر البحار بعد ان تمكنت من انشاء صناعة ضخمة قوية في ارضها ، وتوسيع الصناعات التي كانت قائمة فيها من قبل ، وبذلك اوصدت في وجه أوروبا اسواقها الخاصة ، واخذت تنافسها في الاسواق التي كانت أوروبا تعتمد عليها حتى الامس القابر .

الولايات المتحدة الاميركية كانت الحرب امام الولايات المتحدة ، فرصة ذهبية للثروة ولتحقيق ثروات فلكية . فقد كانت هذه البلاد الاهراء التي أمدت الحلفاء ، خلال الحرب ، بما يحتاجون اليه كما اخذت تمد كل الدول التي خاضت غمار الحرب فيما بعد ، على السواء . فقد وجدت الدول الأوروبية فيها بديلاً للمنتوجات التي توقفت عن إنتاجها ، كما راحت اميركا توسع انتاجها للمواد الغذائية والمصنوعات الاخرى تلبية للطلب الذي اشتد عليها . والفائض الذي أدى اليه ميزانها التجاري جلب لها من رؤوس الاموال ما أتاح لها تسديد جانب كبير من الديون المترتبة عليها ، كما مكنتها من ان تصبح دائنة بدورها . فقد قرضت أوروبا ٣٠٠٠ مليار فرنك ، عام ١٩١٩ ، وحلّت محل الدائنين الأوروبيين في تمويل بلدان اميركا الجنوبية . وحلت الأزمة التي اشتدت وطأتها عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، معها البطالة والافلاس العديدة كما سببت انكماشاً خانقاً في النقد . الا ان الوضع لم يلبث ان عاد طبيعياً ، بعد لأي قصير . والانتاج الذي جاءت تمضده حاية جركية شديدة ، ازداد بصورة

غريبة . ففي سنة ١٩٢٣ ، تستثمر الزراعة في اميركا ١٦ مليون هكتار اكثر مما كانت تستثمره عام ١٩١٤ ، وزاد مردود الأرض ٢٥ ٪ بفضل التحسينات التقنية التي أدخلت على مناهج الزراعة . وسجلت الصناعة من ناحيتها ، تطوراً اوسع واضخم . فالدليل الاسمي ارتفع من ٧٣ في المئة ، عام ١٩٢٢ الى ١١٠ ، عام ١٩٢٩ ، وذلك بفضل زيادة الطاقة المحركة وبفضل المكننة التي أخذت لتحل محل اليد العاملة . وارتفع انتاج الصلب من ٣١ مليون طن عام ١٩١٥ الى ٤٢ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفع الفولاذ هو ايضاً من ٣٢ مليون طن الى ٥٤ مليون ، والاسطول التجاري العامل في عرض البحار ارتفع ، بفضل مؤازرة مشروعات بناء السفن ، من مليون طن ، عام ١٩١٣ ، الى ١١ مليون طن عام ١٩٢٩ . فليس من عجب بعد هذا ان تفرق البضائع الاميركية ، والحالة هذه ، اسواق العالم وتطرد الاوروبيين من الاسواق التي كانت بن ايديهم . ففي كل مكان تتقدم تجارتهم على التجارة الانكليزية في كل مقاطعات الدومينيون البريطاني وفي اقطار اميركا اللاتينية ، وبلدان الشرق الاقصى واندونيسيا بينما تعمل الرسوم الجمركية الجديدة المفروضة ، على ابعاد كل منافسة في الاسواق الداخلية . كل هذه الصادرات لا تقبل سوى جانب ضئيل من الانتاج الاميركي الضخم الذي يستهلك معظمه في الولايات المتحدة نفسها . فتم لها من جراء ذلك ان تبرز بعيداً الارباح المحدودة التي تجنيها اوروبا حيث كلفة الانتاج باهظة .

واصبحت الولايات المتحدة ، مع انكلترا ، مركزاً لمصارف العالم . فقد بلغ ميزان فائض حسابها مبلغاً تجاوز ٧٠٠ مليون دولار ، لخصص جزء كبير منه في انشاء استثمارات جديدة في الخارج . فبينما لم تكن المصارف في اميركا لتعتمد عام ١٩١٣ سوى ١٢ فرعاً في الخارج ، فقد ارتفع عدد هذه الفروع ، الى ٢٣٨ فرعاً عام ١٩٣٠ ، موزعة على ٣٨ بلداً مختلفاً . وبأقل من ٣ مليارات دولار ونصف استطاعت اميركا ان تنشئ لها فروعاً وان تشتري لها اسهماً في معظم الشركات الكبرى في الخارج ، وان تشترك في شركات قومية ، وقرضت اكثر من ٥ مليارات دولار لحكومات مختلفة ولبعض المدن الكبرى .

وعلى شاكله الولايات المتحدة الاميركية وغراها ، فتحت الحرب في اوروبا ، اليابان
امام اليابان ، امكانات ربح ، لا يمكن تصورها ، سواء أتمثلت في طلبات للاسلحة او للواد الغذائية ، من اي جنس كانت ، جاءتها من حلفائها او من الدول المحايدة لاسيا من بلدان الشرق الاقصى . وقد عرفت صناعتها كما عرف اسطولها كيف يفيدان ، في غياب منافسيها من الاوروبيين ويحققان تطورات جذرية . فقد ارتفع انتاجها الصناعي ٧٨ في المئة وتضاعف انتاجها من الفولاذ ، كما زاد انتاجها من الحديد ثلاثة اضعاف . وصناعة القطنيات فيها إذ زادت الربح ، كما تضاعف حجم اسطولها التجاري العامل على البحار ، وايراد اجور الشحن ارتفع من ٤٨ مليون ين ، عام ١٩١٣ ، الى ٣٨٢ مليون ين ، عام ١٩١٩ . والمنسوجات اليابانية وجدت لها موطئ قدم في هذه الاقطار الواقعة الى الجنوب الشرقي من

آسيا وفي اوقيانيا . ولأول مرة في تاريخها المعاصر أصبح الميزان التجاري في اليابان موجبا بعد ان كان سلبيا . ولأول مرة في التاريخ لم تشعر اليابان بأي عسر مالي في تسديد مدفوعاتها في الخارج . وبالإضافة الى ذلك ، فقد اتاحت لها مبيعاتها توفير امكانيات واسعة في اسواق لندن ونيويورك . وقد كادت اليابان لا تشعر بالازمة القصيرة التي ظهرت عام ١٩٢٠-١٩٢٣ ، اذ بقيت معظم الصناعات التي رأت النور عندها ، خلال الحرب ، ناشطة تعمل ببلء طاقتها . والهزة الارضية التي دكت معالم طوكيو ويوكوهاما ، عام ١٩٢٣ ، وأودت بحياة ١٠٠,٠٠٠ ضحية ، تسببت في هبوط الين وأوهنت الوضع المالي في البلاد حتى سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ، الا انها لم تحمل دون تقويته ولا دون توسيع في التطورات التي حققتها من قبل . وقد ازداد ثلثة اضعاف عدد انوال الحياكة فيها بين ١٩١٣-١٩٢٩ ، ومثلت تصدير المنسوجات القطنية فيها نصف ما كانت تصدره منها مقاطعة لانكشير . واصبحت الهند المشتري الاولى لهذه المنسوجات كما اصبحت الولايات المتحدة الاميركية اكبر سوق للحرير اليابانية التي مثلت ٣٦ في المئة من صادرات هذه الدولة . والصناعات المعدنية والكيميائية فيها ، سجلت ازدهاراً عظيماً كما يشهد على ذلك ارتفاع استيراد المعادن غير الحديدية والمواد الاستهلاكية . اما المواد نصف المشغولة او نصف جاهزة التي عرفت صناعة اليابان الاحتفاظ بحق إكمالها ، فقد بلغت ٥٠ في المئة من وارداتها بعد ان كانت ٢٥ في المئة عام ١٩١٠ .

ان وفرة اليد العاملة ورخصها وتنظيم صناعة غاية في المركزية والتجهيز التقني والفني ، وازدهار التجارة ، كل هذه العوامل جعلت من اليابان منافساً يحسب له حساباً في كل من اوربا واميركا ، لا سيما في الشرق الاقصى .

تصنيع البلدان الجديدة
تصنيع البلدان الجديدة
في العالم ، بعد الحرب ، يجب ردها لاسباب قريبة في طبيعتها من الاسباب التي أدت الى بعث الازدهار في اليابان والولايات المتحدة . فقد اكدت البرازيل من الاستثمارات الصناعية ، وطورت بعيداً انتاجها من الفحم ومن الطاقة الكهربائية المائية ، ومصانع الحياكة والنسيج (٣٠٠ مصنع ضمت معاً اكثر من ٢,٥٠٠,٠٠٠ نول ، عام ١٩٢٩) مما ساعد هذه البلاد على التصدير . والارجنتين ، التي كانت تمتلك ، حتى ذلك الحين ، صناعة ناشطة تساعدها على التصدير ، كما تمتلك صناعة صغيرة قادرة على سد حاجات الاسواق المحلية من البضائع المستهلكة - مصانع حرفية ، وغيرها من المشروعات الصناعية الصغيرة التي يملكها الاجانب - انشأت مصانع ضخمة للإحذية والخردوات والخيش المستعمل في صنع الاكياس اللازمة لشحن الحبوب . كذلك اخذت بتصدير انتاجها من البترول ، وهي حركة اقتصادية استمرت في نشاطها بالرغم مما حدثت منه اقلية من اصحاب الاملاك الضخمة تمسكت بسياسة حرية التجارة ونزعت الى انكسارها .

وقد كانت الحرب باعثاً على النشاط الاقتصادي في الدومينيونات البريطانية ، التي هما منذ

زمن بعيد ، ان تراعي مستقبل صناعاتها الناشئة وتأخذ بيدها برفق ، كما همها على الأخص تأمين : « نضجها الاقتصادي » . وقد اعتاضت كندا عن خاماتها بإنتاج مواد مشقولة كالدهنيق ورب الورق ، والخشب الملشور والمعادن وغير ذلك من الاصناف الجاهزة الصنع . واصبح ميزانها التجاري إيجابياً كما ساعدها على تسديد جانب من دينها الخارجي وساعدها ، في الوقت ذاته ، على تصنيع البسلاد ومكننتها . اما الاتحاد جنوبي أفريقيا ، فلم يحقق مثل هذه الانجازات الباهرة ، الا ان اقتصاده القائم على تعرفه جمركية عالية ، لم يعد ليعتمد كلياً ، على استخراج الخامات الثمينة (الذهب والماس) وعلى تصدير الاصواف والجلود . فقد تنوع هذا الاقتصاد وتلون ، وقضاغت قيمة الانتاج الصناعي بين ١٩١٣ - ١٩٢٤ ، ووجد قسماً كبيراً من استهلاكه الداخلي في اسواقه المحلية . اما اوستراليا وزيلاندا الجديدة ، فقد كان لبعدهما عن باقي اطراف العالم ، وعدم توفر اسباب النقل لديهما ، ما ألفت حائلاً دون تصدير انتاجيهما الضخم من لحوم الغنم والبقر ، ومن الصوف والقمح ، لهذا الانتاج الذي احتجزته انكلترا لنفسها عام ١٩١٥ - ١٩١٦ . وقد انشئت دور صناعة لبناء السفن في مقاطعة غال الجنوبية ، كما انشئت فيها افران صهر ضخمة لمصانعها . وقد رأى جانب كبير من هذه الصناعة النور خلال الحرب ، حرصت الدولة على الاحتفاظ به وسيجت حوله بفرض رسوم وتريفات جمركية ، عالية بحيث مثلت البضائع المصنوعة محلياً ، عام ١٩٢٩ ، ثلث الانتاج العام في البلاد .

وفي آسيا ، استطاعت الصين ، بالرغم مما ابتليت به من حروب اهلية مرزحة ان تويد خسة اضعاف طاقتها على انتاج صناعاتها القطنية . أما الهند ، فقد كانت الدولة التي حققت اكبر الانجازات في هذا المجال . فصناعة الحياكة واستخراج المعادن وتأشيبها التي كانت لا تزال بعد في المهد ، قبل عام ١٩١٤ ، سجلت تطوراً عظيماً منذ ذلك الحين . وتوفيراً لنفقات الشحن الباهظة ، وتأميناً لتموين جبهات القتال في الشرق وفي العراق ، وحموداً في وجه غزو اليابان للأسواق الهندية ، انشئت في الهند صناعات جديدة جاءت لتعرفه الجمركية ، تدعها وتسيج حولها (٣٣ بالمئة ، معدل الرسوم على المصنوعات الحديدية ، عام ١٩٢٤) . وقد بقي جانب من هذه الصناعات على نشاطه بعد الحرب ، لا سيما بعد الاعتراف باستقلال الهند الجمركي ، هذا الاستقلال الذي وضع حداً للامتياز الذي تمتد به المنسوجات القطنية ، في مقاطعة لانكشير . وقد زاد عدد مغازل النسيج في الهند ، بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، أكثر من ٣٣ بالمئة ، بينما هبط معدل استيراد المنسوجات القطنية في انكلترا ، الى النصف .

٣ - الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي

ساعدت الحرب على تطوير التقنيات التي تم اكتشافها قبل عام ١٩١٤ كما وسعت كثيراً من نطاق تطبيقها العملي . وقد أطلت تقنيات وكشوف جديدة بعد الحرب مكنت من تحقيق

منتوجات وادت الى وضع طرائق ومناهج جديدة ساعدت على الانتاج بمقادير هائلة . فكانت الولايات المتحدة الاميركية اكثر الدول التي افسدت من هذه الكشف الجديدة مما ساهم في تمجيد الانحطاط الاقتصادي في اوربا .

احدث انتشار هذه التقنيات وتطبيقها على نطاق واسع ثورة هارمة
الكهرباء ومحرك
الاحتراق الداخلي
يمكن مقارنتها ، من هذه الناحية ، بالثورة التي اطلقها اختراع البخار
في القرن التاسع عشر ، بدلت تماماً من مقومات الاقتصاد ومن
طاقة الانتاج . ان استخدام مساقط المياه الوطنية المنتظمة ، بالإضافة الى المساقط العالية
والتوسطة زاد من الطاقة الكهربائية المولدة كما اردف من جهة اخرى ، التقدم الذي حصل من
جاء ربط المصانع الواقعة في المرافئ او القائمة على مقربة من مناجم الفحم او اللينيت
(ضرب من الفحم الحجري) الواقعة بالقرب من مساقط المياه الواحد بالآخر بحيث امكن
اجراء تخفيض في نفقات الانتاج وتكييف أتم الانتاج وفقاً للحاجات العارضة وللطلب المتزايد .
ففي مقدور الكهرباء ، في وقتنا هذا ، ان تنافس الفحم الحجري بنجاح كقوة محرك صالحة
لكل الصناعات كما في مقدورها لتحقيق مكنته اصغر المزارع وأبعدها عن المجتمعات .

وعملية المكنته هذه اولت المحرك الكهربائي نشاطاً حاسماً لموسائل الانتاج الجديدة ولا سيما
لاستعمال الحزام الناقل ، اي للعمل المسلسل ، هذه الطريقة التي كان فوراد اول من استعملها
ولما اليها في معامل صنع السيارات التابعة له ، قبل عام ١٩١٤ ، وهي طريقة أدت اقتباسها
بالتالي ، الى الانتاج بالجملة والى تخفيض كلفة الانتاج ، كما سهلت تقييس عدد كبير من المنتوجات
ولا سيما قطع الغيار ، وهي طريقة كانت من بعض نتائجها التقليل من العمل اليدوي وقصره
على بعض وجوه الاصلاح والصيانة .

والمحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يعمل على البترول ، انتقص من شأن الفحم اكثر مما
انتقصت منه الكهرباء . فقد سهل عملية توزيع جديدة للصناعة ، كما اوجد امام المناطق
التي لم يدخلها التصنيع بعد ، فرصة افضل لاقتسام العمل وتوزيعه ، اذ انه يساعد على نقل اليد
العاملة ونقل البضائع والسلع ، كما يساعد على تشييد المصانع بالقرب من المجتمعات السكانية ،
المستهلكة اكثر من تخفيفه الضغط على هذه المجتمعات . فباستبدال الحصان بالشاحنة امكن
تحقيق وفر في مساحة الارض التي كانت تُزْرَع علفاً من قبل للماشية ، كما انه اقتصد بالوقت
نفسه من اليد العاملة . والطيران الذي ساعد على تحقيق تطور مدّش ، اوجد ، هو الآخر ،
صناعة يمكن ان تقارن ، من بعض الوجوه ، بصناعة السيارات .

وهكذا ساعدت الكهرباء والمكنته على تنظيم الانتاج العلمي وتقييده على اصول تقنية ، كما
زادت من طاقة الانتاج سواء في المجال الصناعي وفي مجال التوزيع .

فدخلت الاسواق مصنوعات جديدة وطرق تقنية جديدة في صنعها وذلك بفضل التطورات
التقنية التي ادخلت على الصناعات الاستخراجية وتأسيسها وعلى الصناعات الكيماوية ، كالاخلاق

غير الحديدية والفولاذ الذي يصدأ والألومنيوم المشغول بكلفة منخفضة في الفرن الكهربائي الذي حل محل الفولاذ ، ومعادن أخرى استعملت عنصراً من عناصر الخلط والمزج ، واستعمال اللعاب الذاتي ، مضاعفة طاقة الافران ، وافران الصلب العالية واختراع جهاز السحب المتتابع ، واكتشاف انواع من السمنت الخاص ، واختراع الوف اشكال المصنوعات الكيماوية والتأليفية (بواسطة الآزوت والمكربنات) ، وتحسن طرق تقطير البترول وتصفيته الذي اصبح كالفحم ، مصدراً لمحاصيل ومنتجات فرعية ، والمنسوجات الصناعية كالريون الذي عرفت صناعته ازدهاراً كبيراً والدائن الصناعية ، وغير ذلك . كل هذه الاختراعات ساعدت على احداث بلبله في مراتب الحامات الكلاسيكية ، وفي توزيع مراكز الانتاج المعروفة قبل الحرب واحداث فيها تغييراً عظيماً . كل هذا جعل من المستحيل الرجوع الى الوضع الذي ساد من قبل .

التطورات الاقتصادية
فالبلاد المعروفة بنشاطها العام كالولايات المتحدة والمانيا مثلاً ، هي التي عرفت ان تستفيد ، قبل غيرها من هذا الوضع . ولما كانت هذه الوسائل والذرائع الفنية الجديدة يقتضي لها رؤوس اموال ضخمة كما تتطلب تأمين خامات متنوعة بعضها من المواد النادرة ، فقد رأت معظم الدول ألا تقتبس منها سوى تلك التي تأتي بفائدة مباشرة محسوسة كتوفيرها المحروقات مثلاً ، كانتاج الطاقة الكهربائية ، والنقل بالسيارات او بالسفن التي تدار بالمحركات او سفن الصهاريج ، وكذلك صناعة المطاط والمصنوعات الكيماوية . اما في القطاعات الاخرى ، فقد حالت اهمية رؤوس الأموال الضرورية لاستيراد الاجهزة والمعدات الفنية ، وفداحة التعريفات الجمركية التي تحتمي وراءها الصناعة التقليدية حرصاً منها على اسواقها الداخلية ، دون اقتباس هذه الاعتدة على نطاق واسع . وهكذا فأساليب تنظيم العمل التي اقترحوا وضعها موضع التنفيذ والاقبال عليها كل من قبل وفور قبل الحرب ، وتقديس الانتاج ، تحميل بها على غير نظام واستواء ، وبعد تأخر ملحوظ في الدول الصناعية الكبرى ، بعد ان ادخلت تعديلات هامة على الاوضاع الحقيقية بالاقتصاد ، وذلك بتعجيل المشروعات وتركيزها في محاور او مراكز معينة .

بين المقايمة والتعميد
أفاحت الادارة العلمية اي الاخذ بمبدأ التعميد والانتقال من طور الصناعة التجريبية او الاختبارية الى طور الصناعة العلمية ، فتم بهذا ادخال أساليب تنظيم العمل التي قال بها وعلم فريدريك ونسلو تيلور ، على مشاريع الاستشارات ، بعد أن جرى تحسينها بإدخال طريقة التنظيم العلمي التي اقترح الاخذ بها بيدو والتي أمنت ، في وقت واحد ، وفراً في الحامات والجهد البشري ، وتحسيناً في مردود الانتاج ، وفي الكلفة العامة والانتاج بالجملة والتعميد . ومبدأ التعميد هذا سجل تقدماً ملحوظاً على يد اللجنة المعروفة بلجنة هوفر بعد ان عهد إليها النظر في امور الهدر والتلف في الصناعة ، في كل قطاع من قطاعات الاختصاص الصناعي ، فاقصرت الانتاج على عدد مجد

من النماذج والعينات . فشكل القناني مثلاً جمل من ٢١٠ - الى ٤ ، والصوف من ٦٦ الى ٤ ،
وعجلات الهواء من ٢٨٧ الى ٣٢ . وهكذا بين ١٩٢٥ - ١٩٢٩ ، زادت الطاقة الانتاجية في
الولايات المتحدة الاميركية ٣١ بالمئة في صناعة السيارات ، و ٣٥ بالمئة في صناعة التعدين ،
و ٢٨ بالمئة في صناعة المنسوجات القطنية ، بينما انخفضت كلفة اليد العاملة بمعدل ٢٥ بالمئة في كل
قطاعات النشاطات الصناعية . وعملية التنظيم العلمي في الانتاج تحققت كذلك ، على نطاق واسع
في المانيا ، تحت إشراف الدولة ومؤازرتها عام ١٩٢٥ ، عندما راحت تشكل لجنة خاصة عهدت
ليها مهمة توحيد النهاج وعينات الاجهزة الآلية وتوزيع الادارة الى قطاعات صناعية ، ودرس
الشروط وظروف العمل الاداري والعلمي في مشاريع الاستشارات . وعلى هذه المبادئ جرى
دمج عدد من الاستثمارات وإفراغها بعضاً ببعض ، كما جرت تصفية عدد آخر منها ، وبذلك
امكن تحقيق وفر كبير في اليد العاملة $\frac{1}{6}$ في حوض الروهر الفحمي . وارتفعت الطاقة
الانتاجية في المانيا عام ١٩٢٨ الى ٤٠ بالمئة بالرغم من فقدانها المناطق الصناعية الواقعة في السار
وسيليزيا العليا . اما في فرنسا ، فالتنظيم العلمي للانتاج على النمط الاميركي ، دخل قطاع
صناعة السيارات على الاخص ، والصناعات الحديدية الاخرى ، وذلك عندما راح اندريه
سيتروين يدخل في اعقاب الحرب رأساً ، تعديلات هامة جداً على معاملته في جافيل ،
ويتبنى طريقة السلسلة في تركيب سياراته المعدة للطبقة الوسطى من الناس . وباستثناء هذا المجال ،
لم نر شيئاً يدخل ، من قريب او بعيد ، قطاعات الصناعة الفرنسية الاخرى ، كما حدث في
الصناعة الالمانية والاميركية في مجال الصناعات الحديدية . فالتنظيم العلمي للانتاج ، انما اقتصر على تنظيم
العمل وإدخال التخصص الى اقسام المصانع والاكثر من لجان البحث العلمي والتخطيط
والاتفاقات الخاصة بالمبيعات وغير ذلك . فالمستوى الفني في الصناعة الفرنسية بقي على الاجمال
متدنياً للغاية .

في مجموعة البلدان الصناعية الكبرى التي اثبتنا على ذكرها هنا والتي كان بالامكان الاستشهاد
معه بالسويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا « معامل باطا » لم يظهر اسم بريطانيا العظمى حيث
الروح الفردية الابوية والخوف من تعقيد مشكلة البطالة فيها آخر ، الى عام ١٩٢٨ مشروع
عصرنة عتاد مصانع الانتاج وتنظيمه العلمي فيها .

وهكذا يصح التأكيد ان الإقبال على العصرنة والتنظيم العلمي للانتاج كان ضعيفاً على الاجمال ،
في اوربا ، اذ ان ضعف الاسواق الداخلية فيها وضعف طاقتها على الاستيعاب حالت دون
اقبال دولها على تجهيز صناعتها بعدة اجهزة انتاجية ضخمة يصعب استيعابها ويحول دون
تشغيلها كاملاً ، كما ان الاتفاقات الموقودة بين المنتجين للحد من المنافسة صانت من افلاس
حتم المصانع الهامشية السيئة التجهيز .

الانفاسات الوطنية والدولية
 تحمل ضعف الاسواق وضعف التسويق ارباب الاستثمارات
 الكبرى المتنافسين، على الوصول الى اتفاقات فيما بينهم بدلاً
 من الاسترسال في مزاحمة حادة، الامر الذي حدا بهم تدريجياً الى عقد اتفاقات وطنية واخرى
 دولية اخذ عددها يشكاه بعد عام ١٩٢٥ ، وهو تاريخ سجلت فيه حركة الإنتاج تعادها مع ما
 كان عليه انتاجها قبل الحرب ، بعد ان تبينوا الاضرار التي سلتحق بالجميع من جراء منافسة
 حادة . وقد وضعت خطط للوصول الى تحديد كمية الانتاج ، وتقنية صفقات المبيعات واقتسام
 مناطق التصدير ، اشتركت فيها دور صناعية من بلدان مختلفة . ومنذ سنة ١٩٣٦ ، طلع في
 فرنسا مكتب الصناعات الحديدية ، وعقبه ظهور مكتب توسيع مناجم الشال ومقاطعة با دي
 كاليه ، والمكتب الفرنسي للأزوت ، وغيرها ، كما ظهر عدد كبير من التكتلات الصناعية في
 المانيا ، لها الأهداف ذاتها . اما في المجال الدولي ، فقد تأسس عام ١٩٣٦ ، حلف الفولاذ الذي
 ضم في عضويته منتجي الفولاذ من الالماني والفرنسيين والبلجيكيين واليسار واللكسمبورغ ، وهو
 حلف انضم اليه ، عام ١٩٣٧ كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وراحت لجنة ادارية خاصة تحدد
 في كل فصل من فصول السنة كمية الفولاذ التي يسمح للفريق الوطني انتاجه . والحلف الاوروبي
 للالومينيوم ، وشركة انتاج النحاس التي هيمنت على ٩٠ بالمئة من انتاج النحاس ، والاتحاد
 الفرنسي الالماني للبوتاس ، وغير ذلك من التكتلات والاحلاف التي بلغ مجموعها ٢٠٠ حلف
 بينها ٤٨ للحديد والفولاذ ، و٤٧ للمنتوجات الكيماوية . والستاندراد اويل وكتلة ي. ج.
 فارين ، وسيمنس - هلسكه وكروب من جهة اخرى ، والجنرال الكتريك والدي. ج. فارين ،
 ودوبون دي نور وغيرهم ، من جهة اخرى ، عقدت فيما بينها اتفاقات لتبادل شهادات المنشأ
 (او لتعطيلها لدى الاقتضاء) ولتوزيع الاسواق فيما بينها .

التفاوت في الانتاج
 كان من بعض نتائج هذه الترتيبات التي اتخذت والتسويات التي صير
 اليها ، هذا التباين في مستوى الانتاج لدى عدد كبير من الدول الممتجة .
 فقد زاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة في البلدان الجديدة . فلغت نسبته من القمح ٢١٥ بالمئة
 في كندا و ١١٩ بالمئة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٦٥ بالمئة في الأرجنتين و ١٧٢ بالمئة
 في استراليا . اما انتاج الحرير فقد بلغت نسبة الزيادة فيه ٢٠ بالمئة ، وفي القطن والصوف
 ٢٥ بالمئة وتضاعف عدد نصوب البن في البرازيل وحدها كما ان المحصول العالمي من البن تجاوز
 ١٤ مليون شوال في العالم ، ومحصول البطاطا ارتفع فيها من ١١٤،٠٠٠ طن عام ١٩١٣ ،
 الى ٨٣٠،٠٠٠ طن عام ١٩٣٠ ، وزاد انتاج السكر ، عام ١٩٢٩ ، مليوني طن عن الاستهلاك
 العالمي . وتمكنت الدول الاوروبية ليس من معادلة انتاجها قبيل الحرب فحسب ، بل ايضاً
 تجارزته بمراحل ، وهي في حمى رسوم جركية عالية . ومعدل الانتاج زاد على نسبته قبيل
 الحرب في كل قطاعات الانتاج الصناعي ، كما زادت سيليزيا العليا انتاجها من الفحم ستة اضعاف
 وكادت المانيا تحقق معادلة انتاجها قبل الحرب بالرغم من اقتطاع بعض اقاليمها الغنية بالفحم ،

وانتاج العالم من الصب الذي كان بمعدل ٦٦ مليون طن ، عام ١٩١٠ ، تجاوز ٩٨ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفعت فرنسا الى المرتبة الاولى بين الدول المنتجة للحديد في اوروبا ، وحصل انتاجها للصب المرتبة الثانية . كما كانت بين الدول الرئيسية في تصدير المحاصيل نصف الجاهزة او الجاهزة كلياً ، كالسيارات .

الا ان هذا التقدم لم يأت على قياس او وتيرة واحدة . فقد رأت بعض البلدان إنتاجها يزداد ويرتفع بينما نرى دولاً أخرى هي من الدول المهمة ، في تأخر وهبوط وأخرى في تقدم بطيء . ان حركة إعادة بناء اوروبا لم تنته الا في سنة ١٩٢٤ ، كما ان معادلة الدخل القومي في سنة ١٩١٣ ، تم تحقيقها في عام ١٩٢٥ . وتجاوزت هذه الزيادة ٣٠٪ في اوروبا بين ١٩٢٦ - ١٩٢٩ ، الا انها بقيت ادنى بكثير بالنسبة لمعدل الانتاج في الولايات المتحدة الاميركية . والصناعات التي عرفت ان تفيد بالاكثر من هذا التطور التقني ، هي التي سجلت اكبر معدل في هذه الزيادة ، كالصناعات الكيماوية وانتاج المصنوعات الكهربائية ، والمحركات وصناعة الاسمنت ، والمحاصيل الكيماوية والسيارات ، وهو مجال بقي انتاج اوروبا فيه متواضعاً . وعلى عكس ذلك ، فصناعة المنسوجات القطنية والمصنوعات الحديدية وبناء السفن ظلت تشكو من التخلف في التجهيز التقني ، لا سيما وان الطاقة الانتاجية في هذه الصناعات لم تستثمر الا بصورة جزئية .

٤ - بلبللة الاقتصاد العالمي

ان الاحوال الجديدة التي طرأت على استخدام اليد العاملة وتحكمت بالاسواق التجارية وتداول البضائع ورؤوس الاموال ، والضعف الذي طبع قوة اوروبا الانتاجية كان من بعض نتائج الحتمية هذا الركود الذي لازم التجارة العالمية فخلخل علاقاتها وتعاقد لها بين اطراف العالم الأخرى وحدث في اقتصادها تفككاً يكاد يكون كاملاً .

مشكلات الناس وقضاياهم
فالغوران الديموغرافي الذي طبع القرن التاسع عشر ، استمر ، ولو وثيداً كما ان انخفاض معدل الوفيات بفضل التقدم الذي حققه العلم هوض ، الى حد بعيد ، الحاسائر التي سببتها الحرب ، كما عوّض نتائج الهبوط العام في معدل المواليد . ومن جهة أخرى ، فقد استمر عدد السكان يزداد ويرتفع في النحاء اوروبا الشرقية والجنوبية ، فازداد عدد السكان فيها ٣٦ مليوناً ، بين ١٩١٣ - ١٩٢٨ ، بعد ان ارتفع هذا العدد من ٤٩٨ مليوناً الى ٥٣٤ مليوناً ، بينما ارتفع عدد سكان الولايات المتحدة من ٩٢ مليوناً الى ١٢٠ مليوناً .

تيارات الهجرة بين
الدول الأوروبية
والحال ان قسماً محترماً من هذه الفعائض السنوي للسكان في اوروبا وجد طريقه الى الاغتراب والنزوح خارج اوروبا . هنالك زهاء مليونين من الاوروبيين كانوا قد نزحوا عن اوطانهم وديارهم ، عام ١٩١٣ ، بحثاً عن عمل لهم في بلد من بلدان اوروبا او غادروها الى ما وراء البحار . وحركة النزوح هذه بدت

ملحة ، بعد عام ١٩١٨ ، إذ ان جانباً معتبراً من سكان أوروبا كانوا يهيمنون على وجوههم بحثاً عن وطن جديد يأمنون اليه ، او عن وسيلة لكسب أود العيش . فاللاجئون الروس توزعوا في جميع أنحاء أوروبا ، وفي بلدان الشرق الأقصى ، في اعقاب الثورة التي اندلعت عام ١٩١٧ والحروب الاهلية التي تلتها وقد قدر كوليشر عددهم بنحو ١٠٠٠٠٠٠ ، لم يعد منهم الى وطنهم الأم سوى ١٣٣٠٠٠٠ ، كما ان معظم النازحين عن اوطانهم التي غلبت على امرها ، عادوا تبعاً الى بلادهم . فالمانيا استقبلت ٧٠٠ الف الماني نزحوا من بولونيا و ٢٥٠٠٠٠ نزحوا من المقاطعات البلطيقية ، و ١٢٠ الف من مقاطعتي الازراس والورين ، فاهيك عن الالمان القادمين من المستعمرات الالمانية في ما وراء البحار .

وتحركات السكان وهجراتهم تهز هنغاريا فتلستقبل ١٠٠٠٠٠٠ مجري قدموا من ترنسلفانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما ان بلغاريا تلقت ، هي الاخرى ٢٠٠٠٠٠٠ لاجيء نزحوا عن ترافقية ومقدونية ودوبرودجه ، وتركيا واليونان ، وقد ألّف البلدان الاخيران مجالين كبيرين لحركة تبادل السكان فيزاً بطابع خاص . فقد نصت معاهدة نويي صراحة على تبادل السكان بين اليونان وبلغاريا مع حق الاختيار والتعويض عن الاملاك التي يخلفها النازحون وراهم . فال ٧٠ الف بلغاري الذين فروا امام الهجوم الذي قام به الحلفاء واليونان ، يجب ان يضاف اليهم ٥٣ الف جرى تبادلهم مع ٤٦ الف من اليونان الذين اضطروا للنزوح عن المقاطعات البلغارية . وقد أدّت هزيمة الجيوش اليونانية في ازمير ، عام ١٩٢٢ ، الى نزوح ٩٠٠٠٠٠ يوناني من آسيا الصغرى ، و ٢٥٠٠٠٠٠ يوناني عن ترافقية ، كما حملت ألوف اليونانيين على مفادرة القسطنطينية . وفرضت معاهدة لوزان المعقودة عام ١٩٢٣ وجوب مقايضة ١٩٠ الف يوناني بقوا في آسيا الصغرى بـ ٣٨٨٠٠٠٠ مسلم نزحوا بدورهم عن الاراضي اليونانية .

وهنا تطل علينا فئة جديدة من جماعة فاقدى اوطانهم او جماعة لا وطن لهم ، معظمهم من قدامى رعايا النمسا وهنغاريا الذين لم يحصلوا على رعية ما في أي من هذه الدول التي طلعت من بين حطام هذه الامبراطورية المتهدمة ، والنازحين عن تركيا (من الأرمن والاشوريين) ، وهؤلاء اللاجئون السياسيون الذين خرجوا من الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٢٠ ، او من ايطاليا ، عام ١٩٢٦ ، او من المانيا ، عام ١٩٣٣ ، بعد ان جردهم تشريعات خاصة صدرت بحقهم ، من الرعية التي كانوا يتمتعون بها باعتبارهم غير مرغوب بهم .

توقف الهجرة الى ما وراء البحار
برزت في الولايات المتحدة بعد الحرب ، نزعة قديمة نزعت الى الحد من التسهيلات الممنوحة للدخول بحرية اليها ، بعد

ان دخلها ، عام ١٩١٨ وحدها ، اكثر من ٨٠٠٠٠٠ مهاجر . فهاجس البطالة ومشاكلتها الحادة ، وهذه القومية المتهاجة من مسلك الاميركيين من اصل الماني وموقفهم المعادي ، خلال الحرب ، والاحتقار العنصري لهذه الجماهير البهيم غير المصقولة القادمة من بلدان شرقي أوروبا وبلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، والرغبة الجارحة في الحفاظ على الطابع الانكليزي -

سكسوني في البلاد ، والخوف من تسرب الشيوعية وتغلغلها بين الأميركيين - ، والازمة الاقتصادية الضاربة اطنابها ، اذ ذاك ، كل هذه العوامل وما يتصل بها من اعتبارات من قريب او بعيد ، أدت الى إقرار القانون الذي صدر عام ١٩٢١ فحدد من نسبة المهاجرة اذ جعلها على اساس ٣٪ من جنسيات المهاجرين الاجناب الذين دخلوا الولايات المتحدة ، حتى عام ١٩١٠ ، وهو قانون كان الكونغرس الاميركي يحدد اقراره سنة بعد سنة ، حتى عام ١٩٢٤ . وفي هذه السنة اصدر قانوناً نهائياً خفضت بموجبه النسبة الى ٢٪ واتخذ أساساً لها الاحصاء العام الذي جرى سنة ١٨٩٠ ، اذ كانت النسبة الكبرى من المهاجرين الى الولايات المتحدة ، في تلك السنة ، من بين بلدان اوروبا الغربية او الشمالية . فقد كان المعدل المتدني للمهجرة الى اميركا من نصيب البلدان الاوروبية التي تشتد فيها حركة المواليد . اما البلدان الاميركية الاخرى ، فقدس جاء تحديد الهجرة اليها اقل قسوة او اكثر مكرماً . فقد راحت مناطق كثيرة في كندا تفضل استقبال مهاجرين من البلدان الاوروبية الشمالية او الغربية وسويسرا ، وهي تدابير وإجراءات جاءت تحمي مصالح البريطانيين وغيرهم من بلدان اوروبا الغربية .

من الطبيعي ان تبقى بلدان اميركا الجنوبية ، ولا سيما البرازيل والارجنتين ، ابوابها مفتوحة على مصرعها امام المهاجرين . فقد استقبلت البرازيل منهم اكثر من ٨٤٠,٠٠٠ بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، كما جاء الارجنتين اكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ مهاجر ، معظمهم من الاسبان والاطليان والبرتغاليين . الا ان الظروف المعاشية غير المستقرة فيها حملت نصف هذا العدد من المهاجرين على مغادرة البلاد الى غيرها . وامام اشتداد البطالة في بريطانيا العظمى ، سنت الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢ « قانون الاسكان في الامبراطورية » نص على تقديم مساعدة للمهاجرين . الا ان نتائج هذا القانون جاءت غير مرضية اذ رفضت معظم بلدان الدومنيون التقييد بأحكامه وأصرت على الا تقبل سوى المزارعين ، وانكلترا لا يسمحها تصدير غير عاطلين عن العمل ، ولذا لم يهاجر سوى ٢٠٢,٠٠٠ من المهاجرين الذين تلقوا مساعدات .

والبلدان الاخرى التي بقيت مفتوحة الابواب امام المهاجرين هي المانيا التي كانت تستقبل مزارعين موسمين كانوا يأقونها موسمياً ، من بولونيا ، وفرنسا بعد ان اشتدت عليها وطأة الحرب فأوجدت فيها النقص في معدل المواليد ، ازمة حادة لليد العاملة . فقد امها بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ ، اكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠ عامل من الخارج بين ايطاليين وبولونيين (معظمهم يعملون في المناجم) وسويسريين وبلجيكيين عمل معظمهم في الزراعة .

« فالطريقة المألوفة للانتخابية التي من شأنها ان تؤمن تنويع وتلون عيون الشباك على اساس من العرف او الاصل في القادمين » والتي طرحها اكبر قطب جذب للهجرة ممثلاً في الولايات المتحدة الاميركية ، عادت على اوروبا بنتائج مهمة ، إذ ادخلت البلبلة على تيارات هجرة اليد العاملة وزادت من مصاعبها ، لا سيما من نقض اليد العاملة المزمع ، وجعلت من هذه القضية عاملاً في عدم الاستقرار الدولي .

وهذه الروح القومية المستشيلة متحد من حركة اليد العاملة
وتنقلاتها كما تحدث تشويشاً لا بل شلاً في انتقال البضائع
وتبادل السلع . ان انقسام أوروبا الى ٣٨ وحدة سياسية أحدث
البليلة في اقتسام مصادر القوة وتوزيعها : كالفحم والمحاصيل
المراقيل في رجب
التبادل التجاري :
القومية الاقتصادية

الاستخراجية والطاقة ، كما باعد بين الصناعات المتممة بعضها لبعض والتي سبق لها فكانت
الباعث الأكبر على تأمين الازدهار والرواج لهذه النظم الاقتصادية التي أصبحت اليوم أعجز من ان
تتكيف وهذه الاطر الوطنية الضيقة . ثم ان تطور الروح الوطنية ، والعصبية القومية ، والحذر
المتبادل بين الدول والشعوب ، والمنافسات الحادة بين الدول القديمة والجديدة ، حمل كل واحدة
منها الى شيء من الانطواء على الذات كما دفعها الى الاعتزال والانكماش على نفسها . فالرغبة في
توفير مصادر الطاقة لها ، والتعويل على الغير بأقل قدر ممكن ، وتجربة الحرب الاخيرة والدرس
البليغ الذي اتخذته منها ، كل ذلك أثبت بشكل لا يترك مجالاً للشك ، ان أكثر الدول التي
في وسعها ان تصمد وان تستمر في صمودها هي تلك التي تستطيع ان تكفي نفسها بنفسها .
وما جس الاقتصاد السياسي الذي يقوم عليه كل استقلال سياسي ، والخوف الضاغط الذي يولده
في النفس تضخم النقصد ، كل هذه العوامل وما إليها حملت الدول المعنية ، على التحصن وراء
رسوم جركية حدثت كثيراً من نشاط التبادل التجاري وشجعت إنشاء صناعات تعمل في
ظروف مصطنعة قليلة المردود والمطاء تكون معها بآمن من كل منافسة . فالعالم كله سار على
خطى الولايات المتحدة في اعتمادها سياسة جماعية من الحماية الجركية ، حق انكلترا نفسها ،
موطن ساسية حرية التبادل التجاري في العالم . وقد تخلت انكلترا ، منذ عام ١٩١٥ ، تدريجياً
عن هذه السياسة ، خلال الحرب ، أولاً بحجة عدم ايهاف رصيد مدفوعاتها الذي شكك دوماً العجز ،
واحتفاظاً منها بقدرتها على الشحن في سبيل المجهود الحربي ، كرسوم وقائية ، مؤقتة على
الكماليات ، كالأفلام السينمائية والسيارات والآلات الموسيقية ، وكلها تدابير وإجراءات كانت
تؤخذ لسنة ثم يحدد العمل بها سنة بعد سنة . وبعد سنة ١٩١٩ ، اخذت تبرز سلوكها بدوافع
اقتصادية أكثر منها سياسية او مالية : والقانون المالي الذي كرس معاملة الدولة الأكثر رعاية
للدول الاعضاء في الامبراطورية ، خفض الرسوم الجركية الى السدس للدول الاعضاء في
الكومنولث ، على بعض المحاصيل (كالبن والشاي والكافور والسكر والبنزين) ، وثالث الرسوم
المفروضة بموجب قانون ماكيننا الصادر عام ١٩١٥ . وقطل علينا عام ١٩٢١ ، مرحلة جديدة
مع قانون حماية الصناعات الذي يعتبر اول تدبير صريح على الحماية الجركية ذات مفعول واسع
الذي هدف لصيانة الصناعات الرئيسية من الإغراق المالي في الدول المتدهور نقدها . من هذه
القوانين قانون المواد الصبغية الذي يحظر استيراد الصبغيات وقد تضمن قائمة الاصناف المخطور
استيرادها والاصناف الاخرى التي يخضع استيرادها لرسوم مختلفة كالحرير الخام والدانتيل

ورق التغليف والادوات المنزلية المصنوعة من المينا ، والزيت والهيدروكربونات ، وغير ذلك .

وعلى غرار الدومينيون ، سارت دول اوروبا الوسطى واوربا الشرقية الموصوفة بدقة وضعها وضعف جانبها فرغت ، هي ايضاً ، في ان تقوم فيها صناعات لاغنى لها عنها تحميمها من تطاول الغير ، برسوم جمركية منفرة . وهكذا نرى دول العالم اجمع تتحصن ضمن حواجز جمركية تحول بالطبع دون تحرك البضائع ونقلها اذ انها ترى نفسها عرضة لرسوم جمركية هي اعلى بكثير مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، إذ بلغت احياناً ٤١ بالمائة من قيمة البضاعة في اسبانيا ، و ٣٧ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٣٢ بالمائة في بولونيا ، و ٢٩ بالمائة في الارجنتين ، و ٢٧ بالمائة في اوستراليا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا و ٢٣ بالمائة في يوغوسلافيا ، و ١٨ بالمائة في فرنسا ، و ١٦ بالمائة في الهند . وبالرغم من ارتفاع الانتاج في كل مكان ، لبثت المبادلات التجارية محدودة ومحصورة .

والجديد في توزيع الاستثمارات في الخارج
واخيراً وليس آخراً ، فقد اصبحت اوروبا بالعسر والفقر بعد ان فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج . فالثورة الروسية ، والثورة في الصين ، والحرب الاهلية التي اشتدت فيها ادت للقضاء على جانب كبير منها ، كما ان الغنى الذي رفلت فيه بعض بلدان اميركا الجنوبية ، مكنها من شراء بعض هذه الاستثمارات واصبح ما سلم منها اقل مردوداً وعطاءً ، فاهيك عن ان النزعة نحو الاستقلال التي جاشت بها معظم البلدان ذات الاقتصاد نصف الاستعماري ، خلقت جواً من عدم الاستقرار لا تطمنن اليه هذه الاستثمارات . ومن جهة اخرى ، فقد ضعفت الى حد كبير طاقات اوروبا الصناعية ؛ بعد ان احتلت اميركا المرتبة الاولى من حيث الطاقة الصناعية ، كما ان هبوط كلفة الصناعة فيها مكنتها من فرض شروطها على التصدير وإقصاء المصددين الاوروبيين على معدل من الربح ، ادنى من المتعارف عليه ، الأمر الذي حد كثيراً من قدرتهم على الاستثمارات في الخارج ، كما ان الواردات غير الملحوظة ، لم تعد تؤمن موازنة حساب المدفوعات ، وفقاً لما كان عليه الأمر قبل عام ١٩١٤ . وهكذا هبط كثيراً فائض رؤوس الأموال التي يمكن التصرف به . ولندن التي كانت تستثمر في الخارج ، اكثر من ١٦٠ مليون جنيه استرليني بين ١٩٠٧ - ١٩١٣ ، لم تعد تستثمر اكثر من ٤٧ مليوناً بين ١٩٢٠ - ١٩٢٧ . وبقيت فرنسا بين الدول الكبرى الدائنة في الخارج غير ان استثماراتها تكاد لا تزيد عن نصف ما كان لها منها ، عام ١٩١٣ . والربيع الذي تجنيه لا يزيد على ٢٥ في المائة من ريعها في تلك السنة . وعلى عكس ذلك نرى الولايات المتحدة الاميركية التي لم تكن استثماراتها عام ١٩١٣ تمثل سوى ٥ - ٨ بالمائة من مجموع الاستثمارات الدولية ، فقد ارتفعت خمسة اضعاف منذ عام ١٩١٣ ، وسوق السندات الاجنبية في نيويورك تتداول ضعفي ما تتداوله سوق لندن . والسوق المالية الاميركية المتسمة اساساً بالطابع المحلي عام ١٩١٣ ، اخذت تشع الآن ، الى جميع اطراف العالم ؛ ان ٤٧ بالمائة من استثماراتها هي وقف

على دول اميركا اللاتينية لا سيما على جزر البحر الكاريبي وكوبا والارجنتين والشيلي ، و ٢٧
بالمئة على كندا والارض الجديدة ، و ١٨ بالمئة على اوروبا .
وهذا التمهق تسجله اوروبا في هذا المضمار اضعف كثيراً من وسائل العمل لديها وحسد من
توجيه النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ، كما أثر على سياستها التجارية ، وآخر نشاط لتيار
التصنيع فيها وعمل للحد منه ومن تأمين التنسيق بين رؤوس الأموال التي تصدرها وبين منتوجاتها
الصناعية . كذلك سجل نفوذها السياسي تقمراً آخر لحساب الولايات المتحدة الاميركية التي
قامت بتقديم قروض لكل من بولونيا وايران . مما جعل مصارف بولونيا وايران على الاستعانة
بمستشارين ماليين وفنيين اميركيين راحوا يشجعون بالطبع ، تغلغل تجارة بلادهم في
تلك الاقطار .

كانت اوروبا اعجز من ان تستعيد المركز التجاري الذي كان لها في
التيارات التجارية الجديدة - العالم ، قبل عام ١٩١٣ ، إذ جاء انتاجها ... يتراكب مع
انتاج آخر يقع خارج اوروبا ، استلهم نشاطاً بدافع من الحرب ومن الاسعار المرتفعة التي
حظي بها خلال الحرب وبعدها رأساً . فقد عرفت ان تحتفظ بالمرتبة الاولى في التجارة
المالية ، الا ان حصتها انخفضت بصورة محسوسة فأصبحت ٥٢.٥ بالمئة مقابل ٦٣ بالمئة عام
١٩١٣ ، بينما ارتفعت حصة اميركا الشمالية من ١٤ الى ١٧ في المائة . وحصة آسيا ارتفعت
هي الاخرى ، من ١٠.٦ بالمئة الى ١٤ بالمئة . وهذا التأخر يبرز في كل من الدول الصناعية
الكبرى : في بريطانيا العظمى اذ انخفض فيها من ١٣.٩ بالمئة الى ١٠.٨ بالمئة ، وفي ألمانيا حيث
هبط من ١٣.١ الى ٩.٢ بالمئة ، وفي فرنسا حيث هبط من ٧.٢ بالمئة الى ٦.١ بالمئة ، بينما
ارتفع في الولايات المتحدة من ١٣.٣ بالمئة الى ١٥.٨ بالمئة ، وفي اليابان من ١.٧ بالمئة
الى ٣ بالمئة .

والبلدان المنتجة اقامت جميعها ، خلال الحرب ، لإتصالات مباشرة مع زبائنهم وفازت
باستقلالها التجاري . فعملية التوزيع والعمولة وهما من اسباب إثراء انكلترا ، أخذاً في الزوال .
فالاصواف الاسترالية والنيوزيلندية وافريقيا الجنوبية ومقاطعات البلاا اخذت تباع مباشرة
الآن ولم تعد سوقها قائمة في لندن . والصناعة الأوروبية كسبت عليها التكيف ومقتضيات
الاسواق المستوردة : فهي تضع تحت تصرفها المعادن والمنتوجات الكيماوية والمنسوجات بينما
هي بحاجة الى الآليات ووسائل النقل . وقد أقفلت في وجه اوروبا منافذ كانت مفتوحة على
مصرعها من قبل ، بينما مثلاً الولايات المتحدة الاميركية حيث الرسوم الجمركية التي فرضت
بموجب قانون فورني أصاب على السواء البضائع التي يمكن لها انتاجها ، وعملها كل إنتاج
الصناعات المعدنية والسيجية ، بينما ضاقت منافذ اخرى واستدقت ، كالارجنتين مثلاً والبرازيل
التي لم تعد تمولان على اوروبا بأكثر من ٦.٤ في المئة و ٥.٠ في المئة من وارداتها ، مقابل ٨.٠
و ٦.٧ في المئة في عام ١٩١٣ .

فإذا ما انعمنا النظر ملياً في توزيع صادرات اربع دول كبرى من بين الدول المصدرة الواقعة وراء البحار ، نجد ان صادرات الأرجنتين والبرازيل الى فرنسا ، بين ١٩١٣-١٩٢٥ هبطت الى الثالث في الاولى والى النصف في الثانية ، كما هبطت الى النصف والى الربع في انكلترا . والصادرات الكندية الى بريطانيا لم تعد سوى $\frac{1}{3}$ مما كانت عليه من قبل ، وكذلك صادرات مصر التي لم تعد تمثل سوى $\frac{2}{3}$ ، بينما كادت الولايات المتحدة تضاعف وارداتها من الأرجنتين ، وضاعفت اكثر من مرتين وارداتها من البرازيل ، وزادت مستورداتها من مصر مرتين ونصف . وصادرات بريطانيا من الفحم « احد دعائم الاقتصاد البريطاني » الى دول البلطيق ، انخفض الى الربع امام منافسة الفحم البولوني ، والى النصف في آسيا ، والى اقل من الثلث في الشيلي . اما صادراتها القطنية الى الشرق الاوسط ، فقد سجلت هي الاخرى تراجعاً ملحوظاً يبلغ الثلث ، بينما حلت صادرات اليابان والصين والهند محلها . وفي نطاق المحروقات والوقود ، انخفضت صادرات اوروبا من الفحم بينما ارتفع استيرادها من البترول .

والسوق الداخلية في اوروبا تترأخى عراها ، هي الاخرى ، بعد ان تعطلت تماماً حركة التبادل مع روسيا . وعندما عادت الإتصالات معها لم يكن من الممكن الوصول الى الرقم الذي سجلته سنة ١٩١٣ . وعندما امكن لأوروبا الشرقية ان تستأنف ، عام ١٩٢٥ ، سيرتها السابقة من التصدير ، قبل الحرب ، وجدت الاسواق في الغرب تحتلها مصنوعات مستوردة من وراء البحار . وبمكس ذلك ، لم يعمد إنتاج اوروبا الصناعي ليجد ، بين هذه الاقطار ، سوى سوق محدودة الطاقة والمصادر تحميها تعريفات جمركية عالية ورسوم باهظة ، وحاجات اوروبا الغربية التي كانت تلبسها ، عام ١٩١٣ ، بنسبة متساوية ، بلدان اوروبا الشرقية ، والبلدان الاخرى الواقعة عبر البحار ، بعد ان تبدلت هذه النسبة وتعدلت ، لتصبح ١٨ في المئة للفئة الاولى ، و ٨٢ في المئة للفئة الثانية .

• — الهبوط المستمر

ان تحول مراكز الانتاج والتطورات الجذرية التي لحقت بها وحطت من شأنها ، حالاً دون نهوض التجارة العالمية ، وافضيا بالتالي الى انخفاض مزمن عضال فركود ، في الاقتصاد الاوربي وعدم تكييفه والمقتضيات الجديدة ، فأديا الى انكماش ملحوظ في اسواق الخسومات بعد ان كانت اوروبا ، سوقها المفضلى . وهذه البلدان التي فقدت الكثير من طاقاتها الشرائية أخذت بأسباب التصنيع تحت ستار من الحماية الجمركية المنفرة الامر الذي ادى الى هبوط ملموس في الصادرات الاوروبية ، لا سيما في المنسوجات والاصناف المشغولة ، بينما اخذت الولايات المتحدة الامريكية ، التي كانت تعد زبنها بكثير من مهمات التجهيز ووسائل النقل ، تنزع الى زحزحة اوروبا في هذه الاسواق .

فالجهد التي بذلت في سبيل اعادة تنظيم الصناعة ، والاهمية التي
انكفاء النظم الاقتصادية اولتها كل من فرنسا وانكلترا لامبراطوريتها الاستعمارية ، كانت

اعجز من ان تحقق الآمال التي راودت هذا الفريق الذي حلم ، عام ١٩١٩ ، بمودة اوروبا الى
المراكز القوية التي كانت لها قبل عام ١٩١٤ . ان دول اوروبا الشمالية تجدد نفسها في حركة
انكفاء كلية بالنسبة الى ما كان عليه وضعها ، قبل الحرب . فبالرغم من الزيادة الملحوظة التي حققتها
الصادرات الأمريكية ، فالحجم الاجمالي الذي تمثله المنتوجات المشغولة في التجارة العالمية ، بين
١٨٧٠-١٩١٣ والذي كان زاد ثلاثة اضعاف بقي تقريباً ثابتاً ، اذ ان الانخفاض تناول على الاخص
بلدان اوروبا وروسيا ، الدول الكبرى الثلاث التي قهمن مع الولايات المتحدة الأمريكية ،
على التجارة الدولية .

فالوضع الممتاز الذي نعمت به بريطانيا اخذ يتردى وظهرت عليه اعراض الضعف والمرض
اثر ما اصبحت به صناعة التعدين عندها ، من تأخر وقمقر ، وكذلك حركة التصدير التي
هبطت ، عام ١٩٢١ ، الى ٤٩ ، باعتبار دليل ١٩١٣ مساوياً ١٠٠ ، وبعد ان سجل ارتفاعاً
عام ١٩٢٥ بلغ ٧٥ ، عادت فهبطت عام ١٩٣٢ الى ٤١ ٪ . ومستوى الحياة لم يعد ممكناً المحافظة
عليه الا بواسطة ربيع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج ، كذلك فرنسا ، فقد سجل
اقتصادها هبوطاً محسوساً اذ ان المعجز في ميزانها التجاري كان اكبر بكثير مما كان عليه
عام ١٩١٣ . فاذا ما بقي ميزان المدفوعات لديها ، عام ١٩٢٩ ، عند المعدل الذي سجله بين
١٩١٠ - ١٩١٣ ، فالفضل في ذلك يعود اصلاً ، الى الزيادة في الارصدة الناتجة عن حسمات
النقد بعد هبوط قيمة الفرنك . وفي عام ١٩٢٧ ، وهي سنة تثبيت الفرنك ، اخذت الزيادة
تتناقص تدريجياً . وريع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج مثل بين ١٩٢١ - ١٩٣١ مبلغاً
اقل ٥٦ بالمائة مما كان عليه في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٣ ولا تغطي سوى ٧٢ بالمائة من النقص
لتجاري في تلك الفترة ، بينما كان يمثل قبل عام ١٩١٤ مبلغاً يزيد ١٣ بالمائة عن هذا النقص .

والمانيا التي جاءت مع الولايات المتحدة ، في طليعة الدول التي قامت
مثل المانيا بتنظيم الانتاج العلمي وعملت دوماً على تحسينه ، حلت في المرتبة الثانية
بين الدول الصناعية . ومع ذلك ، فلم تستطع هذه الدولة الاحتفاظ برتبتها في مجال الاقتصاد العالمي ،
لذ مثل انتاجها ٤٠ بالمائة من مجموع انتاج اوروبا عام ١٩١٣ ، فلم يعد يمثل سوى ٢٩
بالمائة من هذا الانتاج ، عام ١٩٢٩ ، وسوى ١٧ بالمائة من الانتاج العالمي ، فهبطت الآن
الى ١١ ٪ بالمائة .

وبعد أزمة المارك التي تحبطت فيها وعانت منها الامرين ، قاست كثيراً من نفاق رؤوس
الاموال لديها ، ان بناء مصانع جديدة وعصرنة عتادها وتجديده الذي اقتضاها اموالاً كثيرة ،
وسعر الفائدة العالي (حتى ١٨ بالمائة) كل ذلك جذب بالطبع اليها رؤوس الاموال الأجنبية
التي تمثلت ، في بادىء الامر ، بقروض قصيرة الامد ، الا انه جرى منذ سنة ١٩٢٦ ،

تسديدها او تجميدها بشروط باهظة جداً ، وراحت المانيا تعقد قروضاً طويلة الامسد بلغت ٤ مليارات مارك ، عام ١٩٢٤ ، بمعدل سنوي يساوي ١٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك ، خلال السنوات التالية . وراحت المدن والمؤسسات العامة فيها كالصناعات الخاصة ، تكثرت من سندات الاصدار ، تحقيقاً لازدهار سطحي توصلت الى تحقيقه بواسطة نزع ملكية الطبقات المتوسطة وتخفيض اجمالي للاجور الحقيقية عن طريق تضخم النقد ، من جهة ، وبواسطة قروض ضخمة جديدة ، من جهة اخرى ، جعلت البلاد مرتبطة بتبعيتها للاجنبي . وهكذا لم تلبث الفوائد المترتب دفعها ان اصبحت عبئاً ثقيلاً إذ بلغت ١٦٦ مليون مارك عام ١٩٢٤ ، و ١٢٥٥ مليون مارك ، عام ١٩٢٩ .

وقد حدث فيها بالفعل نوع من التضخم الصناعي . فهذا العتصاد الضخم الذي تجهزت به البلاد ، لا يمكن له ان يُنتج ، في احسن الحالات ، الا اذا اشتغل بمثل طاقته ، اي الا اذا اتسعت امامه اسواق التصريف ورحبت بمجالات التسويق . والحال « هنالك » فارق شاسع بين طاقة الرايخ الاقتصادية ، والاسواق الصالحة للاستيعاب ، ولذا شهدت البلاد ازدهاراً مصطنعاً سريع العطب ، اي غير مستقر وقابل للتجريح في بلاد تعاني مريراً من بطالة تضخمت صفوفها فبلغت المليون من العاطلين ، اي انه يضم عدداً كبيراً ليس له القدرة على الشراء والاستبضاع . والطاقة الانتاجية لهذا العتاد زادت بالفعل من حدة البطالة بحيث اقبل على سوق العمل اعداد ضخمة من الشباب ولدوا قبل عام ١٩١٤ ، في وقت كانت فيه حركة المواليد في البلاد ناشطة للغاية . وهكذا ، استبدلت المانيا يداً عاملة رخيصة لديها بوسائل للإنتاج وعدة كلفتها غالياً ، اذ ابتاعتها بأموال اقترضتها من الخارج بفائدة عالية .

١ من الظواهر المربكة والمزعجة معاً لتفكك الاقتصاد العالمي استمرار
الأزمة الزراعية
الازمة الزراعية التي نجمت عن الافراط في الانتاج ، في هذه البلدان
ذات الانتاج الواحد . فازدياد الخزون من الانتاج الزراعي وتضخمه المتزايد ، وهبوط الاسعار
التي افضى اليه ، جاء ضغناً على إباله ، على مجموع المبادلات التجارية .

ان ارتفاع الاسعار بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، جاء نديراً بالخطر . فبين ١٩١٩ - ١٩٢٨ انخفض
سعر القمح الى ٢/٣ في كندا ، والى النصف في الولايات المتحدة كما انخفض سعر الذرة الى ١/٤
والارز الى ٣/٨ والقطن الى ٢/٥ . فالبلدان الزراعية المصدرة الكبرى للحبوب والتي يتوقف
توازن ميزانها التجاري على السوق العالمية ، وجدت نفسها عرضة لذبذبة الأسعار وتقلباتها ،
وهو بالفعل ، وضع بلدان اوروبا الوسطى على الاخص ، واميركا اللاتينية حتى وضع كندا
نفسها . فزراعة القمح التي نشطت في بريطانيا خلال الحرب عادت القهقري من جديد اذ لم تمد
تمد البلاد بأكثر من ١٥ بالمئة من استهلاكها المحلي ، حتى فرنسا نفسها حيث الانتاج الزراعي هو
في احسن حماية جمركية ، فمنافسة محاصيل المستعمرات والبلدان الاجنبية ، فازت في نهاية
المطاف وتحكمت بالاموال . فسعر الارض العالي وثمن العتاد التقني يبرز المزارعين في كل من

بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة ، بالديون الثقيلة ، بحيث ان ٠.٤٢ من الارض الزراعية كانت مرتبطة ، عام ١٩٢٩ ، مقابل ٢٨٪ سنة ١٨٩٠ . ومستوى العيش متدن جداً في الولايات المتحدة لدى نصف العاملين في الارض ، هذه الفئة التي لم تعد تفتح سوى ١١٪ من المحاصيل الزراعية التي تدخل الاسواق التجارية ، إذ ان إنتاج الوحدة من مجموع ريعهم لم يكن يعادل ، سنة ١٩٣٠ ، سوى ٦٠٠ دولار من المواد الغذائية ، بما فيه المواد المعدة للاستهلاك في المزرعة . ولما كانت المزارعون يمثلون ربع مجموع عدد سكان البلاد ، فهم لا يمثلون سوى ٨,٨٪ من وجهة الدخل القومي عام ١٩٢٧ ، مقابل ١٦٪ عام ١٩١٩ .

ففي ازمة الحرب وازمات التضخم المالي ، يمكن لطبقة المزارعين التي تنال اعلى نسبة من القتلى والجرحى في الجيش ، ان تحسن اوضاعها بصورة مؤقتة إذا ما عرفت ان تفيد من ارتفاع اسعار المواد الزراعية ، (لقلتها اذ ذاك) ، لإبقاء ديونها . ولكن ما ان يعود النقد الى الاستقرار من جديد ، حتى يسوء وضع المزارعين من جديد ، من جراء ارتفاع معدل الفائدة وهبوط الأسعار . ولذا راح المزارعون يطالبون بحماية الدولة لمصالحهم ، قبل ان قدمهم ازمة عام ١٩٢٩ وتنوء بكلها عليهم .

ففي كل مكان تقف التعريفات الجمركية الى جانب الصناعة على حساب الانتاج الزراعي ، وفي كل مكان يبيع المزارع غلاله بالسعر الدولي ، بينما نراه يبتاع حاجياته المشغولة في الاسواق المحلية ، بأسعار تجعلها الرسوم الجمركية ، عالية . ومن جهة اخرى ، ان ارتفاع مستوى العيش يقضي الى الهبوط في استهلاك الحبوب على حساب اللحوم والألبان والخضروات البطازجة والفراريج ، بينما الافبال على المنسوجات الاصطناعية ينخفض من اسعار الملابس القطنية والحريرية .

أدى التضخم المالي في فرنسا إلى تنقية الوضع المالي الذي أحاط
مثل فرنسا بالمزارعين ، إذ ساعدهم على التخلص مما يرسفون فيه من ديون ، بينما بقي الانتاج باستثناء النبيذ والبطاطا ، على اسعار ادنى من معدلها عام ١٩١٤ ، في حين كانت المواسم اطيب مردوداً نوعاً ، ولم يجر تجديد قطعان الماشية باستثناء قطعان البقر . فالاستثمارات الصغرى هي في تأخر مستمر ، والتشريع الخاص بتعويضات الحرب ، والترخيص لاصحاب الاملاك في المقاطعات التي نهكتها الحرب بالتنازل عن تعويضاتهم ، كل هذه العوامل قوت النزعة الى توحيد المزارع . فالاحصاء الزراعي الذي اجري عام ١٩٢٩ ، يساعدنا على تكوين فكرة صادقة عن فرنسا التي بقيت البلاد المثلى للاستثمارات الزراعية الصغيرة ، بينما هي ابعد ما تكون بسلداً من الملكيات الصغرى . فالابحاث الدقيقة التي قام بها آتين فايل رينال أثبتت بشكل لا يدع مجالاً للشك ان ٧٣٪ من الاستثمارات كانت مساحتها اقل من ١٠ هكتارات ، بينما ٩٧٪ تمثل نصف المساحة المزروعة . فاذا ما وضعنا جانباً بعض المحافظات الاستثنائية ، كمحافظة السين والواز مثلاً ، حيث ٤٪ من الاستثمارات الزراعية تمثل نصف مساحة الاراضي

المستثمرة ، فان ٢٤ - ٢٥ ٪ من المستثمرين في المحافظات الاخرى ، يتصرفون بمساحات تساوي مجموعتها مساحة الاراضي الباقية مع الآخرين .
فالزواج من الريف الى المدينة ، كانت بالاحرى وفقاً على اصحاب الاجور والفلاحين والمزارعين ، اي من نصيب هذه الطبقة من أفراد الشعب التي تتضرر اكثر من غيرها ، بارتفاع اسعار الحاجيات الصناعية ، بينما هي تعاني اكثر من غيرها ، من ركود اسعار المواد الزراعية . اما الذين يبقون على ولائهم للأرض وينصرفون للأعمال الزراعية ، يستثمرون اراضيهم مباشرة (٧٥ ٪ من المستثمرين عام ١٩٢٩) ، الا ان سوادهم الاكبر يتألف من صغار المستثمرين ، ويمارسون في منطقة باريس ، استثمارات ذات طابع رأسمالي ويمجنون بالتالي محاصيل طيبة . فالريف ، يشكو هنا ايضاً ، انزعاجاً واقعياً ويلتئم حماية فعالة من الدولة .

الفاوض من اليد العاملة ادهى الاعراض البادية على تهقر قوى الاقتصاد الرأسمالي الآخذة دوماً بالتأخر والتراجع ، هي بدون منازع ، البائر المهودر من اليد العاملة في البلاد . فلاول مرة في تاريخ الحضارة ، تطل على البشرية ازمة من البطالة المزمنة ظهرت اعراضها منذ عام ١٩٢٠ في اميركا ، لم تلبث ان امتدت جذورها الى اوروبا . فقبل عام ١٩١٤ ، كانت البطالة حاداً فردياً لا يؤبه له حق في هذه الازمات العنيفة القصيرة المدى ، اذ لم تكن البطالة تتناول اكثر من ١٠ ٪ من مجموع اليد العاملة . والحال ، فمذ عام ١٩٢١-١٩٢٢ ، لم يكن معدل العاطلين عن العمل في بريطانيا العظمى وهو ٢٤ ٪ ليزيد قليلاً عما كان عليه هذا المعدل في السنوات التي سبقت الحرب قليلاً ، فاذا به يرتفع فجأة الى ١٥ في المئة ، وبعد ان مرت الازمة لم يعد يسجل اقل من مليون عامل عاطل عن العمل (الشكل ٢) . وهذا الوباء المعدي هدد كل قطاعات العمل ، بدون تمييز . الا ان وطأته تناقلت ، بالأخص ، على الصناعات القديمة المألوفة وتكرزت في المناطق والاحواض الفقمية (شكل ٢) . فقد عدت الولايات المتحدة الاميركية ١٤٠٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل ، عام ١٩٢٠ ، وهو عدد ارتفع عام ١٩٢١ ، الى ٤٧٥٠٠٠٠٠ عامل (اي ١٤٤٢ في المئة) من مجموع الشغيلة في تلك البلاد ، من جراء الازمة ، مع زيادة مليونين عام ١٩٢٤ ، و ١٤٨٥٠٠٠٠٠ عام ١٩٢٨ .

اما في المانيا حيث لم يزد معدل البطالة فيها ، عام ١٩١٣ ، على ٢٥ في المئة فقد هبط الى ١٤٩٠ في المئة عام ١٩٢٢ . الا انه اخذ منذ عام ١٩٢٤ يبلغ ١٤٤٧ في المئة حتى وصل ، عام ١٩٢٦ ، الى ما يوازي ١٨٠٣ في المئة ، اي نحو مليونين من العاطلين عن العمل ، ليهبط فيما بعد ، بحيث بقي ١٤٥٠٠٠٠٠٠ عامل عاطلين عن العمل في السنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٣٠٦٩ في المئة عام ١٩٢٩ ، اي في ابان ازدهار البلاد الاقتصادي .

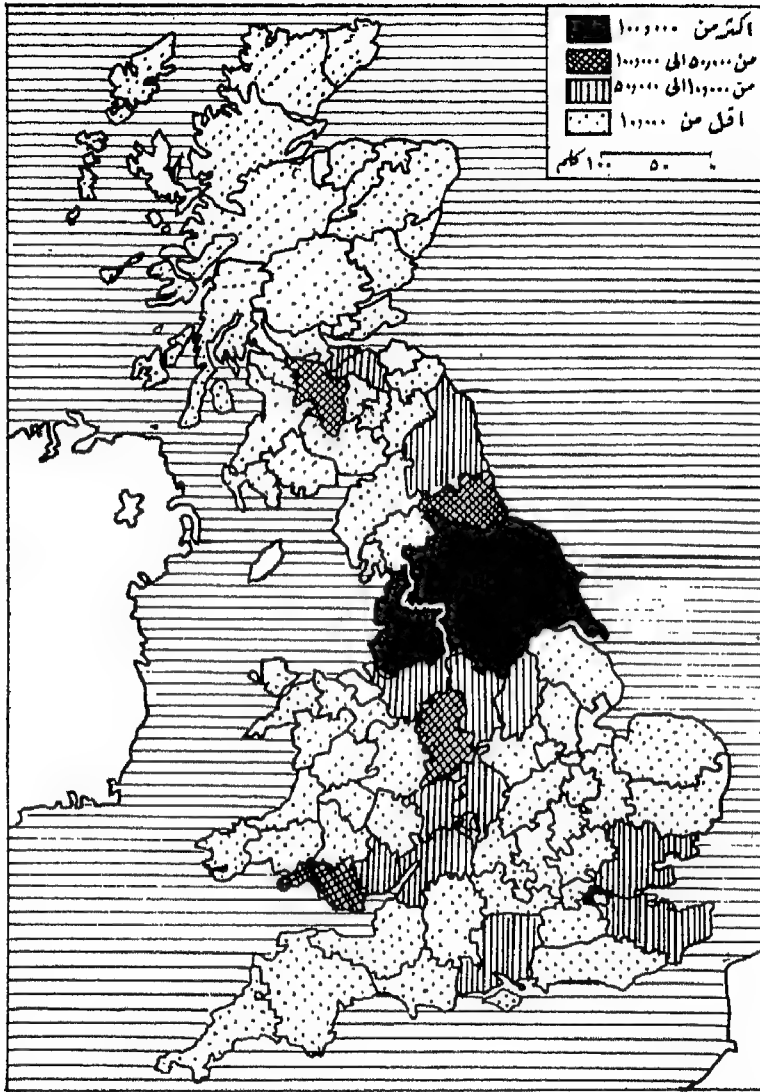
ولم تنجح في معالجة هذا الوضع كل الوسائل التي بذلتها الحكومات التي اضطرت ان تتحمل اعباء مالية ثقيلة . فانكلترا التي جعلت تعويض البطالة يتسع بحيث شمل ، منذ عام ١٩٢٠ ،

كل العمال ، أصبح التمييز للعمال يتراوح بين ١٥ و ٢٠ شلن في الأسبوع ، ولم يلبث بالتالي ان أصبح عبثاً أبهظ عاتق مالية الدولة وموازنة بعض المدن ، كمدينة بلاكبورن حيث ٥٢ ٪ من مجموع ٥٦٠٠٠ عامل ، هم عاطلون عن العمل ، او مدينة بوزنلي حيث ٤٢ ٪ من مجموع ٤٧٠٠٠ عامل . والبطالة التي تفعل فعلها الموهن في العامل وتقتل فيه العزم ، تنال على الاخص من هؤلاء الشبان الذين لم يمسد بعضهم عملاً منتظماً ، ناهيك عن نتائجها الوخيمة على موازنة الدولة فترزحها ، وعلى الموازنات الخاصة الاخرى التي يترتب عليها مديد المساعدة لنسبة كبيرة من السكان ، عاطلين عن العمل .

لا شك بأن البطالة في انكلترا ، بما لها من صفة الاستمرار وبما ضعف النظام الاقتصادي 'عرفت به من حدة' هي التي استأثرت ، في الاكثر ، باهتمام اكبر بالاقتصاد وحملتهم على محاولة تفسير هذه الظاهرة وفلسفتها وردّها الى مسبباتها . فقد ردّها مجتمعين او منفردين ، نارة الى السياسة المتبعة لاعادة تقييم الجنيه الاسترليني ، هذه السياسة التي وضعت بالانتاج مقابل الاحتفاظ بسبق التبادل التجاري ، وحافظت على المستوى العالي للأسعار بالنسبة للمصدرين الاجانب الذين افادوا كثيراً من التضخم المالي ، ومنهم من ردها الى عجز ارباب العمل او عدم اهليتهم للاقلات من عاداتهم الفردية والتحرر مما يرسفون فيه من اعراف واساليب تقليدية ، وفشلهم في التكيف مع مقتضيات الانتاج الجديدة ومشروط المنافسة الدولية ، واخيراً وليس آخراً ، تعمل بعضهم بالسياسة الاجتماعية التي رمت الى ان تجعل المعامل عن العمل « من اصحاب دخل اجتماعي » ، فقتلت الاعانة التي يتلقاها من الحكومة فيه كل رغبة بالسمي وراء العمل . فاذا ما امكن الاخذ بهذه التعليقات المتناقضة فيما بينها ، وتطبيقها على بريطانيا العظمى ، فلا يصح لعمرى اطلاقها على البلدان الاخرى التي تختلف اوضاعها التقنية والاجتماعية والمالية ، اختلافاً كلياً عما يكتنف بريطانيا من هذه الاوضاع ، مع ان هذه البلدان تضرست بالمساوىء والمآسي ذاتها ، كالمانيا مثلاً ، والولايات المتحدة الاميركية حيث قيز ارباب العمل في كل منها بدنياميتيتهم العارمة ، وحيث نعمت ادارة المصانع ، بتنظيم علمي دقيق للعمل وحيث كانت اليد العاملة لا تقى بحاجة الاولى منها ، كما كانت ، قفيض عن حاجات الثانية ، وحيث 'مترك المتعطل عن العمل وشأنه' لا سند له الا ما يتلقاه من مصادر خاصة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، او كان يتلقى بعض المساعدة من صندوق الدولة ، كما هي حاله في المانيا .

وقد ردّ بعضهم إتساع ظاهرة العطالة هذه واستمرارها الى الفقر الذي نزل بأوروبا . فليس من شك قط ان ما بُليت به هذه القارة من فواصل عازلة ، وما شهدت من فوران القوميات السياسية والاقتصادية فيها ، وانتشار التقنيات الجديدة ، كل ذلك وما اليه حال ، الى حد بعيد ، أو آخر ، على الاقل ، الرجوع الى حلقة المقايضات التي رسمتها الحركة التجارية قبل عام ١٩١٣ . وهذه البطالة الموصولة الحلقات ، تطل علينا في بعض البلدان النامية ، وفي الولايات

المتحدة الاميركية ، بالرغم مما يتمتع به اقتصادها من ازدهار عظيم ونشاط عارم .
فاذا ما قصرت كل هذه الشروع والتعليقات عن افهامنا مدى هذه الظاهرة والمقومات التي



مركز البطالة في اسكتلندا عام ١٩٢٨

شكل ٢

تنهض عليها فلسفتها ، ألما نكون هنا امام بطالة من طابع خاص لا تتأتى قط عن الذبذبات الدورية التي تنزل بالانتاج ، بل عن تغييرات جذرية راسخة نوات بالاقتصاد العالمي ؟ بعض هذه التغييرات التي دللنا عليها يتمثل في المخطاط اوروبا بالذات ، هذا المخطاط الذي يجب رده الى

فقدان التوازن السريع العطب الذي جاء في مصلحة عدد صغير من الدول الاثيرة، هذا التوازن الذي قام على توزيع العمل توزيعاً يتناقض والتوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية في العالم . ويطلع علينا بعد ذلك المركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج ، فاستبدلا المنافسة الحرة « برأسمال يتألف من وحدات ضخمة ومن احتكارات مستبدة غاشمة » ، تحدها نزعة عارمة الى زحزحة ، ان لم نقل الى ربط هذا السديم من المشروعات الصغيرة بعجلته الصاخبة . فهذه الشركات الكبرى التي تقود الاقتصاد وتوجهه الآن ، وتتحكم به ، لا يمكن لها ان تزدهر وان تلتشط الا مع مكننة في غاية الدقة من الاتقان ، لها من الدهاء ومن الطاقة ما تؤمن معه انتاجاً بالجملة ضخماً ، يتعاظم حجماً وقدرأً وشأناً باستمرار ، له من طاقة الانتاج ما ليس في وسع الاسواق الوطنية المحدودة القدرة الاستهلاكية ، استيعابه . وهذا الانتاج الضخم ، لم يعبد بالامكان تصريفه في فتوحات جديدة ، اذ ليس ثمة من اراضٍ تفتح وتستثمر ، كما في الماضي ، ولا في البلدان النامية التي هي من ضعف الطاقة وصغر الوسائل ما لا يستطيع معه قط ان تصبغ اسواقاً رابحة .

مثالك ، والحالة على ما وصفنا ، تضاد قائم بين طاقة منتجة آخذة بالامتداد والتوسع المستمر ، وبين سوق ضيقة المجال ، قصيرة المدى ، سواء بسواء ، مع سكان بلد او قطر آخذين بالنمو المطرد ، في نظام اقتصادي ينهض على الريح ، نظام يحاول ان يخفض معدل الكلفة باحلال الآلة اكثر فاكثراً ، محل الانسان ، نظام يقوم احد اركانه باستثمار البلدان الواقعة عبر البحار في وقت تأخذ فيه هذه البلدان قطالب باستقلالها الناجز .

وهذه التناقضات لم تظهر بعد ، بوضوح ، لما لازمها من مصاعب وصاحبها من مشكلات كما برزت بحللاء الأوروبيين ، فاعتبروها عهداً من الرخاء ، لدى مقارنتهم لها بالمصائب التي انهالت على العالم في فترة السنوات العشر التالية . ففي اواسط العشرينات فقط ، قطع رجال الاعمال ورجال السياسة ، كل أمل لهم بالرجوع تلقائياً الى الحالة العادية او الطبيعية للاعمال ، اي الى التوسع المستمر فيها . واذ ذاك ، راحت لجنة بلفور ، في اسكتلرا ، عام ١٩٢٤ ، ومؤتمر جنيف الدولي المعهود عام ١٩٢٧ ، ولجنة التحقيق الالمانية سنة ١٩٢٩ ، تحاول ، كلا من جهتها ، البعث ، عما يعيد النشاط الى التجارة العالمية . ان اقتباههم تسمر بنوع خاص ، على مشكلة تداول النقد ، (الامن الذي ادى الى اتباع سياسة انكماش النقد مما زاد الطين بلة والبطالة تعقيداً) وليس الى توسيع الاسواق الداخلية والخارجية . وهكذا بقي التشويش قائماً بين ١٩٢٦ - ١٩٢٧ . وبدأت بالتالي ، في الافق ، علامات احتقان السوق العالمية . فالطاقة الصناعية زادت قوتها ٥٠٪ منذ عام ١٩١٣ ، والانتاج الزراعي سجل زيادة لا تنقص عن هذا المعدل بشيء والعرض زاد بدوره على الطلب . فالنظام بأجمعه اصبح تحت رحمة هزة جديدة ستاتي اعنف وادهى من الهزة التي وقعت عام ١٩٢٠ .

الفصل الخامس

البحث السياسي والاجتماعي

« جاء التكاليف على السلطة والاستئثار بها مما لم يسبق له مثيل من قبل في شكل ما شاهدة من نزاعات ، نتيجة محتومة لازدياد سلطة الدولة التي طالما دعت ، لدواع اقتصادية ، الى التدخل في شؤون المنظمات القوية اقتصادية كانت ام عمالية ، او بروليتارية والتي كان في مقدورها ان تجر الى الخراب ، هذه او تلك من المنظمات المذكورة . فلم يعد الامر وفقاً قط على عمل القوى الاقتصادية ... »
لوسيان فيفر

اسوة بما حدث في اعقاب الثورة الفرنسية وحروب الامبراطورية ، راحت الرغبة العامة في السلام والخوف من ثورة على غرار الثورة الروسية ، يشجعان العالم الرأسمالي على اقامة نظام يحافظ . وهكذا دخلت الديمقراطية في أزمة حادة في هذا الوقت بالذات الذي راح فيه خصومها التقليديون - الملكيات العسكرية - تنهار الواحدة تلو الاخرى . ولم يكفِ انه لم يقع اي إصلاح جذري ، بل راحت الطبقات العليا تشدد من قبضتها على السلطة ومن احتكارها لها ، مما ادى في الواقع الى ردّة قوية ضد المبادئ التحريرية التي طلع بها القرن التاسع عشر .

١ - القوى المحافظة

في الوقت الذي كهرت فيه الثورة الروسية جانباً محترماً من الطبقة اثر الثورة الروسية العمالية ، اثار هواجس الطبقات الموجهة . فكما حدث بين ١٧٨٩ - ١٨٠٠ ، راح النازحون عن روسيا يروون العجائب والغرائب عن الفظائع والاستباحات ويصفون بمبارات ملؤها الاسى والاسف ، الفتن والاضطرابات والمآسي التي وقعت ، بعد ان جسّموها وضخموها وشوهوها ، بما نشروا عنها في الصحافة وانشأوا حولها جواً من النفرة

والهلع ، غمّسوا فيه - من قريب او بعيد - كل من يُشتَم منه ميل اليها ار حذب عليها . فالأقاصيص المروية حول « الهلع الاحمر » والمعلومات التي لا تُصدق التي روجوها عنها « كتأميم المرأة » ، أوجدت بين الناس حالة من « المستيريا الجماعية » نرى صورة عنها في ما قصته لنا عنها فوستر ريدالس عندما يصف لنا الجلسات التي عقدتها لجنة التحقيق في مجلس الكونغرس الاميركي حول الدعاية الشيوعية ، عام ١٩١٩ : « هؤلاء الشهود الذين كانوا على شيء من التحفظ والحذر في آرائهم ، كما يقول ، لم يدعوا للشهادة ولا من رَغِب في الاستماع اليهم » . فالنداءات الى « الثورة العالمية » ، والمطالبة « بجمهورية دولية للسوفيات الشفيلة » ، كل هذه الشعارات غذت في الناس « الرعب الأكبر » . فالدور الذي لعبته الدولية الثالثة التي اطلقت هذه الشعارات اصبح يشار اليه بالبنان ، في كل فتنة يقوم بها العمال ، وفي كل مطلب اصلاحي يلوحون به امام الانظار .

والروح القومية وهذا الهلع وجد حليفاً له وشريكاً في هذه الروح الوطنية التي تجلت نابضة جياشة ، سواء في هذه الدول الحديثة للمعهد بالاستقلال التي ألغت بفظاظلة كل اثر لسيطرة الاجنبي - عن طريق نزع الملكية او الإبعاد او تنفيذ معاهدات الاقليات تنفيذاً جزئياً - او في تلك الدول التي غلبت على امرها ، فاعدها لجولة ثانية تثار فيها لشرفها ، او عند الدول المنتصرة نفسها حيث يلقي ترحيباً حاداً لدى كل المحافظين التقليديين ولدى الاغنياء الهلعيين .

امسا الولايات المتحدة ، فقد تلبّست الردة فيها مظهر روح قومية بروتستانتية ، بيوريتانية متزمتة ، رذلت كل ما هو غريب ، وكل ما ليس باميركي مائة بالمائة : المولون واليهود والكاثوليك والاشتراكيين والملاحدين ، على السواء . وهذه الروح - تنمّج كل ما ليس بفكر اميركي وتتجسم على أمثل ما تكون ، في منظمة ككلوكس كلان التي بقي بُعثت من جديد في جنوبي البلاد والغرب والغرب الجنوبي ، بعد ان لقيت تعاطفاً كبيراً وراقت لمنطق صفار التجار و صفار البورجوازيين و صفار الملاكين ، فأثارت في البلاد هيجاناً ضد الزنوج ، في المدن الصناعية في الشمال ، كما تركت اثرها في التشريعات الرامية الى تحسين النسل والحفاظ على الجنس التي ظهرت في ١٦ ولاية من الولايات الاميركية ، للحد من عمل الفئات التي تعمل على فساد العرق الاميركي وإفساده ، كما تدخلت في قوانين الهجرة والاغتراب ، عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٤ . وهذه الروح التي سيطرت على البلاد تفسر لنا كيف صدر قانون تجريم المشروبات الكحولية (قانون فولستيد عام ١٩١٩) الذي حظّر تدريس نظرية التطور والارتقاء في المدارس الرسمية في بعض الولايات (تنسي ، سكنتاكي ، فلوريدا) ، كما كانت هذه الروح بالذات وراء سياسة العزلة التي رفضت اقرار معاهدة فرساي وابتعدت الولايات المتحدة عن عصبة الأمم .

امسا في فرنسا ، فالروح الوطنية التي استبطرت قبل الحرب وجاشت في النفوس توافقة للنار ، تطرب لرؤية العلم والجيش ، والتي تتمثل خير تمثيل برابطة المواطنين ، وبالعامل الفرنسي ، اخذت تنتشر وتوسع حلقاتها بين رجال الفكر الفرنسيين وبين رجال السياسة ، يغذيها في

النفوس ، نشوة النصر والغبطة لامتلأها امبراطورية استعمارية تضم من الطاقات والموارد ما يدهش ويبهج ، يدغدغها الحلم الذي يحول في روع البعض برؤية فرنسا تضم مائة مليون نسمة ، والشعور بأن ثمرة النصر ذهبت جزافاً وراحت بدداً بفعل نفوس غريبة اجنبية مسودة ، وفريق أخرق أهوج من الساسة الفرنسيين ، كما ان الخوف من الثورة البلشفية بعثت في صفوف اليمين الذي يجيش بمحاطفة قومية غلابية ، عذراً لاحتكار مفهوم « الوطن » ضد هذه الحركات التي يبعثها اليسار المتهم بضلوعه مع الدولية الثالثة . وهذه الروح القومية يلتفت حولها رجال الاكليس والجنش الذي أصبح نفوذه اقوى من أي وقت مضى ، والطبقة البورجوازية العليا ، وتتغلغل في صفوف هذه الطبقة من ابناء الشعب التي جعلتها الاضرابات المتكررة تتعاطف مع اليمين ، كما ان الحركة النقابية ذاتها والجمعيات المهنية والمطالب العمالية التي تنزع للبعد من سلطة رب العمل المطلقة في المصنع ، وللدخول في مفاوضات معه على اساس التساوي ، وكل الذين يستجيبون للشعارات المضادة للديموقراطية ، او المعارضة للروح البرلمانية او المعادية للموظفين الذين يمتقنون النقابات وكل ما يمت الى الاشتراكية بسبب ، وخيبة الامل التي سببتها معاهدات الصلح ، وموقف المانيا ، والصعوبات التي أثارتهما قضية دفع التعويضات ، كل هذه العناصر عملت على التقاف بجانب كبير من الرأي العام حول برنامج عام هدف الى الاكثار من التسلح وجمع الاحلاف والوقوف موقف الحذر من عصبة الامم ، واعتماد سياسة التشدد والحزم ، والتقييد بتطبيق نصوص المواثيق ، والمعاهدات المعقودة التي تنص على انضباط وطني آمر يعتمد على تسلسل اجتماعي والدفاع عن القيم الوطنية .

اما في المانيا ، فقد لقيت الروح الوطنية مغذياً لها وموقفاً ، في قسوة الشروط وصرامة الاوضاع التي فرضتها عليها معاهدة فرساي ، وفي هذه الروح الالمانية المستكبرة المستعيلة التي تصاغت امام الحُسف الذي نالته في الحرب ، واضطرارها للنزول عند رغبات شعوب طالما نظرت اليها من على باستخفاف وازدراء ، كالبولونيين مثلاً ، والمادة ٢٣١ من معاهدة فرساي التي تُرغم المانيا على الاعتراف بمسؤولياتها في إطلاق شرارة الحرب كما ارغمتها على الاعتراف باستعمالها أساليب بربرية وذرائع وحشية في النهوض بها . وقد وجدت هذه الروح غذاء لها في هذه المساعي الجاهدة التي قام بها فريق من الفرنسيين للقضاء على وحدتها بافتعالهم لإثارة حركات انفصالية ، وفي السياسة التي انتهجها بوانسكاريه بتطبيقه المعاهدات المعقودة نصاً وروحاً ، وباحتلال فرنسا لفرنكفورت والدور ، وسياسة الاحلاف التي اتبعتها فرنسا متهمه اياها بضرب نطاق حولها يسهل معها التحكم بها ، وهذا الجيش « الذي لم يهزم » بل راح ضحية طعنة خنجر في الظهر ، فعاولت المعاهدة الحد من قوته وبطشه ، والذي يحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، الحفاظ على تقاليده الحميدة والبقاء حياً قوياً بعد ان يكثر من وسائل التمويه والتممية والتضليل ، وحول فرقة البلتيكوم التي تتألف من متطوعين احرار أولاً ثم حول تشكيلات عديدة شبه عسكرية قامت وراء مظاهر غرارة ، فراحت الروح

- والوطنية الالمانية تغذي النفوس بروح الثأر كما تغذي فيها روح العداء للجمهورية ويمار بنت الثورة « التي فرضها الاجنبي » والتي وقعت في معاهدة فرساي الظالمة . ومقابل فريق من رجال السياسة ، لا مكانة لهم ولا شأن ، راح الجيش من جهته ، وارباب الصناعة الضخمة من جهة اخرى ، يشجعون المنظمات القومية التي تجتذب اليها انصار الملكية الذين كان عددهم كبيراً وخصوم الشيوعيين ، واعداء السامية ، والوطنيين المناهضين للديمقراطيين ، وهذا العديد من الهيئات الشعبية ، حسق ومجلس الجمهورية للرايخ ، وهب على البلاد تيار فكري غامض المعالم يتميز بمعارضته للرأسمالية والسامية والليبرالية والروح الفردية والماركسية تبلور حول فريق من الكتاب وعلماء الاقتصاد الذين يحنون الى ذكريات الماضي الذي انقضى ويُعرضون عن حاضر يبعث الانقباس والاسف في النفس ، امثال ورنرت سمارت ، رسول الاشتراكية الالمانية ، واوزوالد شينغلر ، صاحب الكتاب المشهور : « غروب الغرب » او مولر فان دن بروك الذي طلع علينا ، في كتابه الموسوم : « الرايخ الثالث » الصادر عام ١٩٢٢ ، بنظريه صفاء الدم او العرق ، والجهاد ومحاربة الرأسمالية الدولية واليهود ... وكلها مبادئ تبناها كتاب « كفاحي » الذي ظهرت طبعته الاولى ، عام ١٩٢٥ ، والذي لقي من الرواج واصاب من الانتشار والشيوع ما جعل منه خطراً مداهماً .

وفي ايطاليا اتخذ التيار القومي الذي جرّ الامة الى الحرب رغماً عنها ردة جديدة وارتدى نشاطاً زائحاً من جراء خيبة الامل التي سببتها له معاهدات السلم . فقد كانت ايطاليا احدى الدول التي عادت عليها الحرب بفوائد ومكاسب جمة ، منها مثلاً : ضم تريستا ومقاطعة استريا وترانت فتمت بذلك وحدتها الجغرافية بانضمام اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ الماني واكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كرواتي وسلوفيبي واحتفظت لنفسها بحجز الدوديكانيز التي يقطعها يوفان ، كما كرّست المعاهدة زوال منافستها اللدود وعدوتها الكبرى : النمسا والمجر . وقد ساءها جداً عدم تطبيق الاتفاق المقود ، عام ١٩١٥ الذي تعهد لها باعطائها دلمانيا ، وعدم مشاركتها باقتسام ترسة السلطنة العثمانية ، والامبراطورية الاستعمارية الالمانية . وقد وجدت الروح القومية الايطالية امامها فرصة ذهبية لاستغلال الحقد الحقين المتجمع في القلوب من جراء ارتفاع الاسعار واشتداد البطالة في البلاد ، والقلق الاجتماعي الناجم عن الاضرابات والاعتصابات ، والاضطراب البادي على ارباب العمل من تصرفات البروليتاريا المنظمة . واذ ذاك اي سنة ١٩١٩ ، استبدلت كتائب العمل الثوري التي رأت النور عام ١٩١٥ اسمها باسم كتائب المعركة الايطالية ، فاجتذبت اليها متطوعي غبريل دانوتيز ، واخذت بشن هجمات تسادية ضد النقابيين والاشتراكيين ، والكاثوليك الشعبين ، وبالتواطؤ مع الحكومة والجيش جاءت بموسوليني الى الحكم .

وفي اليابان حيث ينعم قادة الجيش بنفوذ قوي ، قامت منظمات وطنية ذات نزعة حربية زادت هذا النفوذ رسوخاً ووطدته . من هذه المنظمات : جمعية الحشد الشعبي ، والجمعيات المناهضة للرأسمالية يعصدها صفار الضباط الذين يعودون الى اصل وضيق ويفقهون جيداً ما

يعني عندهم ضغط كبار الملاكين وشركات الاحتكار على أسرهم وعوائلهم ؛ والمنظمات السرية الطابع الاخرى كمنظمة «التنين الاسود» ومنظمة الاحتياطي وغير مما ظهرت اذ ذاك، فعمل اعضاؤها دعاء لمثل الفروسية والبطولة النابعة عن البوشيدو وعن عبادة الوطن العمياء التي غذتها في النفوس الحروب المظفرة التي قادوها ضد الصين وضد الروس ، والايان بأن «التينو» او الامبراطور هو ابن الالهة ، والاعتقاد الراسخ في النفوس بأن اليابان هي محور العالم ونقطة الدائرة فيه . وفي احتقارهم الشامل لاعضاء البرلمان الذين لا سلطة لهم ولا شأن ، وللأحزاب المتفككة ، وللسياسيين الغارقين في الفساد والافساد ، راحت الهيئات والمنظمات تصفي بالقتل كل من تعتبره خونة (وهكذا تم اغتيال الرئيس هارا عام ١٩٢١ لأنه وقع اتفاق واشنطن ، وراحت تغذي في القلوب والنفوس مثالية تقول بالجامعة اليابانية ، على غرار الجامعة الجرمانية .

تنوعت مظاهر هذه الروح القومية المعادية وتلونت اهدافها . من مظاهرها العنصرية او العرقية الرئيسية مثلا : العرقية او العنصرية التي تنطوي على عداء ازرق جذري للأجناس السفلى الغازية . وقد برزت هذه النزعة في الولايات المتحدة الاميركية حيث لف التمييز العنصري كل الملونين ، في اي قطاع كانوا من قطاعات البلاد حتى في نقابات العمال التي حظرت عليهم دخولها كاعضاء والانتساب اليها ، وبصورة اخف ضد اليهود ، وهي نزعة امتدت الى اميركا الجنوبية حيث اشتد التمييز العنصري بين البيض وبين سكان البلاد الاصليين ، الذين تم حشدهم وتجميعهم في اماكن فقيرة ، بينما احتفظ بأطيب الارض وأجورها للبيض . وعلى هذه السياسة العنصرية سارت كل من استراليا وزيلاندا الجديدة اللتان اغلقتا منافذهما وابوابهما دون كل هجرة اسيوية اليها (استراليا البيضاء) ، لا تلين الا بصعوبة كلية لكل هجرة غير انكلوسكسونية .

من اشكال هذه العنصرية وألوانها ايضاً مناهضة السامية ، وهي نزعة ارتكضت بها احشاء اوروبا الوسطى كما جاشت بها اوروبا الشرقية حيث يكثر نسبياً عدد اليهود لا سيما في المصارف والتجارة والاساط الفكرية والمهن الحرة . وراح صفار البورجوازيين والاساط الاكبركية يتهمون اليهود « بتجسيد الرأسمالية الحديثة في ابغض مظاهرها » ، كما اتهمهم بلعب دور حاسم بين الاحزاب الثورية . ففي بولونيا ورومانيا حيث الدول الكبرى فرضت على هذه البلاد إعطاء الجنسية البولونية والرومانية لليهود بصورة آلية تلقائية ، كثيراً ما نرى من بيدم الربط والحل في هذه البلاد يخالفون القانون ويتجاوزون احكامه في ما يتعلق باليهود . فيوسعون لهم من أسباب العنف والتفويض حق المذابح بالجملة . وفي المانيا حيث لا يمثل اليهود سوى نسبة ضئيلة في السكان حتى بعد دخول ١٠٠،٠٠٠ يهودي اليها من الليتونيين والدولونيين والاوكرانيين ، فما زالت دعاوة ماكرة بغيضة تنتشر ضدهم لا سيما في اترنشر بروتوكولات حكماء صهيون ، تجعلهم مسؤولين عن كل العذابات التي تقاسي منها البلاد ، كما تمزوا اليهم تدبير مؤامرات ودسائس في

الحلفاء ضد المجتمع الألماني . وقد احتدم الحقد على الاخص ضد هؤلاء اليهود الذين نزعوا اليها من الشرق الذين يتفردون عن سواهم بلغتهم ونمط عيشهم ولا سيما ضد صغار التجار منهم . والامر يجري على الوتيرة ذاتها في فرنسا حيث مناهضة السامية تؤلف منذ حوادث درومون وديافوس ، احد المواضيع التي تغذي الدماء وطنية .

وهذه الروح القومية التي اخذوا يردونها ، احتكرها أكثر ، الى دور الكنائس مصالح المحافظين والمصالح الاقتصادية الكبرى بدأت حركة تقارب من الكنيسة . فالبابوية التي تميزت بموقفها الحيادي التام في الحرب ، والتي ظهر عليها الجزع من احتمال انكسار المانيا والنمسا والمجر ، اخذت منذ عام ١٩١٩ ، تواجه مشكلات حادة . ان انفجار الملكية المزدوجة - وهي الدولة الكاثوليكية المثلى - وضم اقلية كاثوليكية الى دول اكثريتها تتألف من الارثوذكس (رومانيا ويوغوسلافيا) ، لم يعوض عنه قط بحث دولة بولونيا الكاثوليكية . وبلاضافة الى ذلك ، ان طلوع دولة جديدة ، معروفة بعدائها المكشوف للعقائد الدينية ، زاد كثيراً من هواجس البابوية ومخاوفها فراحت تحاول تكييف نفسها مع الظروف الجديدة عن طريق تقوية مركزيتها ، وذلك بنشرها الحق القانوني الذي باشرت بوضعه عام ١٩٠٤ . فالتوجيه الذي اجرته في الليتورجيا ، وفتح المزيد من الاكليات والمعاهد الوطنية في روما ، ومحاولة تحقيق الاتحاد مع الارثوذكس والانكليكان بواسطة طائفة « الاونيات » ، كما جاء في البراءة الرسولية (كنيسة الله) الصادرة عام ١٩٢٣ والتي تؤلف نداءً اليهم بهذا المعنى ، وعقد اجتماعات دورية بين رجال اللاهوت ، من ارثوذكس وكاثوليك ، في وهرل ، وبين كاثوليك وانكليكان ، في مالين ، عام ١٩٣١ ، و ١٩٣٦ ، وتقوية نفوذها بواسطة العمل الكاثوليكي الذي ينزع الى انشاء احزاب طائفية في كل بلد ، والى تنشيط العمل الرسولي بواسطة المعلمين في الاوساط التي ينتمون اليها او يعملون فيها . واخيراً اخذت تتقرب من الحكومات ، وراحت تتعاون معها وتعمد معها معاهدات تحالف . وهذه الفئة من البورجوازية التي اخذت على نفسها ، قبل عام ١٩١٣ ، الدفاع عن امتيازات الدولة ، خففت من غلوها ضد الكنيسة فوضعت جانباً القوانين التي تتعلق بالكنيسة وعزفت عن فكرة فصل الدين اساس السياسة التي رسمتها للمستقبل ، وجاءت تدلل عن استعدادها التام « للتخلي الناجز عن العلمنة التشريعية » التي عمل بها ووضعت موضع التنفيذ ، منذ عهد قريباً .

والبابا بيوس الحادي عشر الذي عمل سنتين سفيراً بابوياً في بولونيا عند تأسيس هذه الدولة وخلال حربها مع روسيا ، والذي بعثت فيه تجربته هذه وخبرته الواسعة ، الرعب من البلشفية ومن الافكار الثورية التي تحملها ، استن سياسة عقد معاهدات بين الكنيسة والدول التي تضمن للكنيسة امتيازات جزية ومنافع محترمة . فمقد ١٥ معاهدة دينية ثنائية الطرف ، بين ١٩١٩ - ١٩٢٩ تمّ عقدها بين ليتوانيا وبافاريا ، وبولونيا وفرنسا وليتوانيا وتشيكوسلوفاكيا ،

والبرتغال وإيطاليا ورومانيا . وعلى الاجمال ، تكرر هذه الموائيق ، ولو بصورة ضمنية على الاقل ، بعض احكام الحق القانوني ، كما ان بعض هذه المعامدات يحمل النص الحرفي للحق القانوني . وتوجب اعتاده والتقيده لدى الاقتضاء ، و يرجع الى نص الحق القانوني بالذات في كل شرح او تفسير يعود للمؤسسات الدينية ، فالاساقفة يسميهم البابا بعد استشارة شكلية للحكومة المختصة فتقطعهم الدولة ملكاً كنسياً بشكل وقف او بشكل معاش تدفعه لهم الدولة ، وتُعفى مباني العبادة من كل رسم ، وكذلك الكليريكيات والاسقفيات كما يُعفون من الخدمة العسكرية ، وتؤمن لهم الدولة كل سلطة في سبيل تنفيذ أحكام المحاكم الروحية الصادرة بحق الكليريكيين الذي يجري ، لسبب من الاسباب ، فصلهم من الخدمة او طردهم من السلك ، كما تعترف السلطة الزمنية ، بعقود الزواج التي تعقدتها الكنيسة وبشكل ما يترتب على هذه العقود من تبعات قضائية ومسؤوليات كنسية ، وتأمين حرية التعليم الديني مع مراقبة الاساقفة للتربية الدينية والادبية في المدارس الرسمية ، وحق تأليف الجمعيات والرهبانيات الدينية ، الخ . وقد رأت هذه السياسة تمامها وإكمالها باعادة التمثيل الفرنسي بدرجة سفير لدى الكرسي الرسولي ، وكما تمت المصالحة مع الدولة الايطالية بعقد معاهدة اللاتران ، عام ١٩٢٩ ، هذه المعاهدة التي اعادت ايطاليا الى الله كما اعادت الله الى ايطاليا ، كما انها اعترفت بدولة الفاتيكان . فالدولتان الاوروبيتان اللتان ذهبتا بعيداً في سياستهما المناهضة للكليروس ورجاله ، اتتا بالدليل القاطع على التنكر لهذه السياسة وعلى شجبها .

وتمثل الكنيسة في اميركا ، سواء أكانت بروتستانتية ام كاثوليكية ، قوة محافظة لا يستهان بها وتتعاطف ، الى حد بعيد ، مع الحكومات الشرعية في اوروبا ، لا سيما مع الفاشية ثم تعاطفت ، فيما بعد ، مع نظام فرنكو في اسبانيا وسالازار في البرتغال ، وهذه الكنائس تحرص على الظهور بتمسكها الشديد بالقومية الاميركية وبمثالية ثبند كل حركة اصلاحية اجتماعية يشتم منها بجافاة اميركا او تخرج عن الطابع الاميركي او تمس من قريب ، او بعيد ، نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الكسب المشروع .

ان تعاضل نفوذ المؤسسات النظامية القائمة ضمن طبقة العمال
ازمة الديمقراطية الليبرالية والقوة التي حققها الثورة الشيوعية المعسدية ، أدت الى تطورات جذرية داخل النظام الديمقراطي الليبرالي . فطالما تعاقب على الحكم احزاب محافظة مهما كانت شكلها ولونها ، متفقة فيما بينها رأياً وفظراً حول المبادئ الاساسية العامة ، اي حول البنين الاساسي للمجتمع البشري ، كان من الطبيعي جداً ، وأيم الحق ، ان تتناوب هذه الاحزاب على الحكم دون ان تخشى الوحدة منها اية مفاجأة او ان توجس شراً من موقف الاخرى التي تحمل محلها في الحكم ، بأن توجه ضربة قاصمة لنظام الملكية . اما الآن ، ولم يعد امامنا حزبان من نوع او جنس واحد ، بل نحن امام طبقتين متعاندتين متضادتين ، اما الآن ، ولم تعد الطبقة العمالية لتتقنع باصلاحات جزئية تحققها تدريجياً ، بل تحاول ان توسع مفهومها

لديموقراطية ولبادئها العامة بحيث تطال المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وان المطالبة باصلاح اجتماعي يمكن ان يتم بقوة متنامية . فالوضع الجديد وما يكتنه من احتمالات مزعجة يؤلف خطراً يهدد في الصميم النظام الاجتماعي القائم ... فالتوتر اخذ يشتد ، كما ان الطبقة الحاكمة ازدادت تصلباً في تحفظها وتخوفها ، للوقوف في وجه كل اصلاح يتناول الاساس . فهذه الهيئات تتخلى عن الاساليب التقليدية التي اتبعتها لترغم الحكومة على انتهاج سياسة تأخذ على نفسها الدفاع عن مصالحها . ففي بلد هو موطن النظام البرلماني الامثل ، راح عضو اشتراكي معتدل ، هو هارولد ج. لاسكي ، يتساءل ، بعد ان وعى حقيقة هذا التناقض ، ما اذا كان بالامكان ، التوفيق بين الحركة العمالية التي ترمي الى ادخال تطوير جذري على الهيئة الاجتماعية وبين النظام البرلماني الذي تتساقط طبيعته وهذا التطور . ومن جهة اخرى ، فالمشروعات الاستثمارية الضخمة التي تشرف او تهيم على الصناعات الرئيسية لها من القوة والطاقة وفيها من سرعة العطب ما لم يكن لها من قبل ، اذ ان ازدهار هذه المشروعات يتوقف ، قبل كل شيء ، على السياسة الاقتصادية التي تلتهمجها الحكومة ، والتي تستطيع ان تشجعها كما تستطيع ان تحد منها عن طريق التشريعات الجبركية والضرائبية والاجتماعية . والنظرية الليبرالية التي كانت تتمنى من قبل ألا تتدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والقضايا الاقتصادية ، عفا امرها الآن ، اذ اصبح من اللازم ، اليوم ، وضع الدولة في إطار مصالح الطبقات المتحركة وابقائها في هذا الإطار ، لاستثمار هذه المشروعات ولما تقتضيه من كتب .

تقرير شؤون المشروعات
الكبرى
تحت تصرف المشروعات الكبرى ومصلحتها الرئيسية اليوم ،
امكانات عمل لم تكن لتتوفر لها من قبل على هذا النحو من القوة .

وبين الهيئات الضاغطة ، الهيئات الوسيطة التي تدافع عن مصالح اعضائها لدى الحكومات وهي هيئات قوية النفوذ بفضل ما لديها من وسائل التأثير والاغراء ، وبفضل ما لها من قوة في الانتخابات ، باعتبارها المرجع الاخير الذي تعتمد عليه الادارات العامة عندما تود الحصول على معلومات فنية دقيقة ، لوضع تعريفات جبركية جديدة ، او لتحديد اسعار الحاجيات - وكلاهما مشكلتان لعبتا دوراً كبيراً في السنوات الاخيرة . وهذه الاقلية (الاوليغارشية) التي تتحكم بالشؤون الاقتصادية العليا لا توجس شراً على مصالحها ولا تخشى بأساً من الدولة ، لما بينها وبين الدولة ، من اواصر وروابط صميمة (بعضها يتسم الى حد بعيد) بالسرية والخفية ، لا سيما كما جاء في تعليق للسيد ج. بيرو ، « والصحافة بأجمعها تقريباً باستثناء من احتفظ منها ببعض الجرأة والشجاعة ، تقع مباشرة او مداورة تحت اشراف هذه القوى التي طالما نعمتوها :
« بالاخويات الاقتصادية » .

تنظيم الاحزاب وتطور
عناصر التنفيذ فيها
وزاد الديموقراطية البرلمانية ، ضعفاً على ضعف ، التطور الذي لحق
بالاحزاب ، وهذه الاجراءات التي اتخذت ، خلال الحرب ،
لتقوية العنصر التنفيذي الضالع بمسؤولياتها ، وللتوسيع من نطاق صلاحياته ، اي نقل السلطة

الفعلية التي تتمتع بها الهيئة الانتخابية ، الى البرلمان على ان يتدخل عنها للحكومة ، وهو اسلوب اخذ يزداد ويتسع . فالتنظيم الحزبي اخذ يرتدي طابعاً يتسم بالتصلب ويتلبس بالمركزية ، وبذلك يضعف تأثير المناصرين على من يبدعهم دفعة الامور ، بينما يصبح من يبدعهم العنصر التنفيذي ، على عكس ذلك ، كلى القدرة والسلطة : ففي بريطانيا مثلاً ليس من اميل قسط للمرشح المنفرد بالنجاح او لتجديد انتخابه وبعد ان يجري انتخابهم ، يخضع النواب ، ومعهظمهم نكرة يعينهم رؤساء الحزب او اللجان المختصة ، عن طريق الاختيار ، في معظم الاحوال ، الانضباطية صارمة ، آسرة تراقب ، عن كثب ، حضورهم الجلسات ، وتصويتهم (بواسطة حامل السوط في مجلس العموم) وبذلك يصبحون آلات او توماتيكية في عملية التصويت ، ورئيس حزب الاكثرية في المجلس يصبح بصورة او توماتيكية ، بحكم الاكثرية التي تسانده ، رئيساً للحكومة ويرتبط مصيره بصير المجلس ، اذ لا يمكن قلبه الا عن طريق انتخابات جديدة . فحق حل المجلس لم يعد يلعب في عملية تحكيم يشتد حولها الخلاف بين الحكومة والمجلس بل يجب الرجوع فيها الى استفتاء شعبي أو اجراء انتخابات عامة في ظروف ملائمة للأكثرية . وفي المانيا ، يأتي تنظيم الاحزاب اقل مرونة وطواعية منها في دول اخرى . فنظام التمثيل النسبي الكامل يعطي كل حزب عدداً من النواب يتناسب وعدد ناخبيه ، في المجلس ، وعدداً من الوزراء ، يتناسب وعدد نوابه ، وفي الرايخ ، عدداً من الوظائف الادارية يتناسب واهمية الحزب . وهكذا نرى الحكم فيها يتقاسم ، في الواقع ، عدد من الهياكل والمنظمات المتنافسة تتمثل بمندوبين مختارهم ليتولوا باصمها ، مراكز في الحكم والوظائف الادارية . والمرشعون للانتخابات يجري انتقاؤهم نهائياً من قبل لجان إدارية ، تتدخل في كل قضية هامة تعرض للبحث وينتجم القطع بها ، في مفاوضات سرية تخضع للمساومات وللنقاشات المحتدمة . ان عدم توفر اكثريّة ثابتة يؤمن النفوذ للمصالح الاقتصادية الكبرى الكلية القدرة كما بقوي جانب ادارة تبقى امينة وتستعجب لتقاليد السلطة المرعية .

ومن جهة اخرى ، فالمشاكل المعقدة التي يترتب على الحكومات البت فيها ، والاضطرار لاتخاذ الحلول المرتجلة ، ومركزية التسهيلات التي توفرها الطائفة واللفون والراديو للاعلان ولنقل الاوامر والعمليات ، كل ذلك وسع كثيراً منذ الحرب من نطاق تبعاتها . فالمجلس والهيئات الاستشارية التي عليها ان تواجه الحلول التي تقتضيها مشكلات تقنية حادة ، كثيراً ما حال دون اعطاء الحل السريع المرجى ، اذ ان ثقافت الآلة وضعف مردودها كان من بعض نتائجه انتقال سلطة القطع او الجزم . وهكذا نرى جانباً كبيراً من سلطة المجلس الاساسية تنتقل امسا الى ايدي الادارة ، وامسا الى العنصر التنفيذي في الحزب ، بعد ان قويت سلطته بمجرد اعتماده المتزايد على الخبراء الذين يتحكم بهم .

ففي بريطانيا العظمى تركزت السلطة التنفيذية ، بالفعل ، بين يدي فئة ضئيلة من الوزراء ، عندما يكون على رئاسة الوزارة شخصية قوية ، كما كانه لوبد جورج مثلاً . فهو الذي يتخذ في

الغالب القرارات المتوقع اتخاذها . ان تشعب هذه المسؤوليات وتعقدها وتشابكها المربك قضى بأن يحيط نفسه بعدد من الدوائر والمصالح تؤلف نوعاً من امانة سر الدولة ، تتألف من خبراء وفنيين يتولون درس المشكلات العارضة التي تدخل ضمن اختصاص وزارة ما من الوزارات ، تولى رئيس الوزارة استقلالاً واسعاً عن زملائه في الحكم ، الامر الذي سوتغ للقانوني البريطاني المشهور رمزي موير ان يتكلم عن « دكتاتورية الوزارة » في انكلترا .

اما في فرنسا ، فقد وسعت السلطة التنفيذية ، من نطاق سلطتها ، بالرجوع الى المراسيم الاشتراعية ، بعد ان يخول المجلس الحكومة ، سلطة التشريع في موضوع او مواضيع لا تستطيع او لا ترغب الاكثرية تحمل مسؤوليته . ففي عام ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، 'خولت وزارة بوانكاريه' اتخاذ الوسائل التي توفر على البلاد مليار فرنك ، عن طريق الاصلاحات المالية في البلاد ، وتبسيط المعاملات الادارية بمراسيم اشتراعية يقرها مجلس الوزراء . وهكذا يتخلى البرلمان عن صلاحياته للوزراء ، اي للحكومة ، والمراقبة التي يجرها فيما بعد تأتي ضعيفة ان لم نقل لا تأثير لها .

وهكذا فالدول التي تتخبط في خضم المشكلات التي خلفتها الادارة العامة ونفوذها المتصاعد الحروب وراها ، نرى الادارة فيها تتخذ المزيد من النفوذ وعظم الشأن ، من جراء تزايد مداخلات الدولة وتعقد تنفيذ القوانين ، الامر الذي يفرض قيام هيئة من الموظفين المتخصصين والتقنيين المجهزين . والحال ، فالادارة العليا تؤخذ من بين الطبقات الموجهة عن طريق الاختيار المثل . وهكذا نرى في انكلترا مثلاً انه لم يمد من الممكن أخذ كبار موظفي الادارة الا من خريجي الجامعات الارستوقراطية : كابتن واكسفورد وكمبريدج . اما الباقيون فيؤخذون من بين الطبقة البورجوازية العليا بحيث تستطيع البلاد ان تصون ما عرفت به من روح محافظة تعتمد المعاهد الرسمية العليا على تغذيتها والترسيخ لها في النفوس . وفي فرنسا ايضاً ان اعضاء الهيئات الادارية العليا ، كالتفتيش المالي ومجلس شورى الدولة الذي يلعب دوراً كبيراً في اعداد القوانين وفي تفسيرها وشرحها وتطبيقها عن طريق المذكرات الادارية العامة ، يؤتى بهم عادة من المعين نفسه اي من اوساط البورجوازية العليا ، كما ان عدداً كبيراً من موظفي هذه الفئة ينتقلون للعمل في المصالح الخاصة . ولم يجر اختيار هؤلاء الموظفين عن طريق صلاتهم العائلية او عن طريق صداقات خاصة ، للدفاع عن مصالح الطبقات الحاكمة . تضامناً مع طبقتهم او احتراماً لتقاليد فلتهم . فهم يقيمون ، من حيث يدرون او لا يدرون ، تحت ضغط الهيئات الاقتصادية المعنية ، اذ منها يستمدون ، على الغالب ، المعطيات الفنية التي يحتاجون اليها ويعتمدون عليها في تخطيطهم .

في إطار الحضارة الديموقراطية حيث للجماهير مثل هذا الدور العظيم الرأي العام والصحافة الشأن ، فالمصالح التي تحرك الأحزاب وتوجه الحكومات ، هي نفسها المصالح التي تحرك الرأي العام ، عن طريق الصحافة . فالجهاد الذي قامت بأمره الصحافة

خلال القرن التاسع عشر لتأمين ما تحتاج اليه من حرية لم يكن سوى عراقك ضد السلطات العامة يرمي للدفاع عن حرية هذه الصحافة ، من تعديات الحكام . وقد ظهر خطر آخر على الصحافة ، منذ عهد بعيد ، جاء هذه المرة من « ارباب المال » الذين يتوفر لهم وخدمهم ، خارج الحكومة والاحزاب القوية ، موارد جسيمة لا يسد من توفرها لإنشاء وسائل إعلامية يُرغب فيها . « فصناعة الرأي العام » ، أصبحت اليوم ، صناعة كغيرها من الصناعات القائمة ، وبذلك أصبح أرباب الجرائد ، رجال اعمال تعيش اعمالهم وتزدهر من الاعلانات توزعها الشركات التجارية ، والصناعية الكبرى . والحال ، فالجريدة تكلف اكثر مما تدُرّ على صاحبها . فالجريدة التي تباع بفلس (بني) في انكلترا والتي لا تدّر على الناشر سوى $\frac{1}{2}$ الفلس ، تكلف بالفعل ، ما لا يقل عن فلس وربع . ولذا وجب ان نبعد عن الجريدة كل ما من شأنه ان يفسّر المشترين ويقصي عنهم الاعلان ، اذا لم تشأ الادارة ان تتعرض لصعوبات ومشاكل مالية . وهكذا يتحدد استقلال الصحيفة ، إلا ان تأثير الفئات الضاغطة او الفئات المؤثرة مع تأثير الإعلان ، يلحقان بعض الضعف بهذا الاستقلال . فعملهم الموهن او المعطل يقوم على الأخص ، بالاحتفاظ ببعض الاخبار او بالتقليل منها ، حتى إذا ما رفضت الجريدة الانصياع لرغبة هذه الفئة ، حرمت من الاعلان فيها فتقل مواردها وتهدها الافلاس . وهذا ما أصاب بالفعل صحيفة « شاتها توغا » الاخبارية ، التي فاصرت وماشت مشروع وادي تنسي ، والتي اقفلت أبوابها عام ١٩٣٩ بسبب قطع الشركات الكهربائية الخاصة ، الاعلان عنها ، لمعارضتها لمشروع الرئيس روزفلت .

وهذه الصناعة - صناعة الصحيفة - كغيرها من صناعات العصر ، تتركز وتتركز الى الاحتكار والتخصّص . هنالك اتحادات احتكارية قلّك : الجرائد اليومية والاسبوعية ، كما قلّك الجرائد المصورة واثباتاً جرائد ذات لون سياسي معين . ففي كل البلدان تؤلف الصحافة عملية تجارية كبرى . فهي تحتل في انكلترا المرتبة الثانية عشرة بين الصناعات البريطانية ، اي انها تأتي قبل بناء السفن . فالدايلي نيوز في نيويورك تسحب مليون نسخة وربع المليون من كل طبعة تصدرها اي ما يوازي سحب كل صحف نيويورك مجتمعة . ففي عام ١٩٣٠ ، كانت عشر جرائد يومية بريطانية ، تسحب ٩ ملايين نسخة ، منها مليونان لصحيفة الدايلي هيرالد والدايلي اكسبريس . وجرائد يوم الاحد كجريدة نيوز اوف ذي وارلد ، والشعب ، كانت تطبع ٣٥٠٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠٠ نسخة وكل صحافة انكلترا موزعة بين سبع فئات جبارة ، منها فئة هرمزورث باسم اللورد نورثكيليف واخييه اللورد روثمور ، وفئة اللورد كمروز وفئة اللورد كمسلي وفئة وستمنستر التي تضم ٣٦ صحيفة ، وصحف المقاطعات التي تشرف عليها أسر تونري وبيرسن ، وفئة اودهامز التي تتعهد نشر جرائد حزب العمال . وعلى نسبة مختلفة ، هنالك مثل هذا التركيز في البلدان الأخرى . ففي كل بلد ، تملك الاستثمارات الكبرى مباشرة ، جرائدها ولها تأثير حاسم على الاتجاهات والتيارات السياسية ، حتى ولا سيما على الجرائد ذات الطابع الاخباري . وتشتدّ عن هذه القاعدة الصحافة اليسارية المتطرفة ، اشتراكية كانت ام شيوعية

وجريدة التيمس التي تولاهما بعد وفاة صاحبها اللورد نورثكليف عام ١٩٢٢ ، الميجور أستور الذي عرف ان يؤمن لها استقلالها بوضعها تحت اشراف خمسة امناء . وفي المانيا يقوم الاحتكار الذي يتألف من شبرل واولشتاين وستينز ... ، وهذا الاخير كان يشرف ، عام ١٩٢٠ ، على ٦٠ صحيفة ووكالة اخبار ، وعلى دار نشر ، وغير ذلك من المؤسسات .

اما في الولايات المتحدة بين ١٩١٠-١٩١٢ ، فالجرائد اليومية التي كان سحبها يزداد ١٢٥ ٪ ، هبط ٣١،٨ ٪ ، كما ان نسبة الجرائد التي تقوم فيها الصحافة على المنافسة ، هبطت ، في الفترة ذاتها من ٥٧ الى ٥٧ ٪ ، كما انها اختفت او انقطعت في ٩٤،٣ ٪ من المدن التي كانت تصدر فيها ، اذ ان ١٤ من مالكي الصحف يشرفون على عدد من الجرائد يمثل ٢٥ ٪ من مجموع السحب اليومي . وهناك ٥٦ سلسلة غالباً ما تكون مرتبطة بمحطات إذاعية ، تمثل رؤوس اموال ضخمة . ففي سنة ١٩٤٠ ، كانت سلسلة هيرست تقدر بـ ٩٠ مليون دولار .

وهذه النزعة تبرز ايضاً في بريطانيا . اذ ان ٤٧ ٪ من جرائد الصباح التي كانت تصدر بين ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، و ٢٥ ٪ من الجرائد المسائية ، اختفت وزالت من الوجود . فمن اصل الجرائد اليومية التسع عشر التي كانت تصدر في لندن عام ١٩٣٩ ، كان ١٢ منها فقط لا تزال مستمرة في صدورهما ، عام ١٩٥٥ . كذلك في فرنسا ، حيث كان يصدر ٣٣٨ جريدة يومية عام ١٩٣٩ ، فلم يبق منها على الصدور ، عام ١٩٥٣ ، سوى ١٦٤ جريدة لا غير . وفي باريس تناقص الى النصف عدد الجرائد اليومية في الفترة الواقعة بين ١٩٣٩ - ١٩٥٥ ؛ وفي المقاطعات هبط عدد الجرائد من ١٧٧ جريدة الى ١٢٣ ، وعلى هذه النسبة او المعدل ، قس باقي النحاء العالم .

والاضطرار دوماً الى تخفيض نفقات اصدار الصحيفة وتأمين استثمار صدرها على نطاق تجاري واعلاني رابح ، يستدعي حتماً انتهاج وسعة المظهر والمحافظة عليه . وهكذا تكونت وكالات المراسلين وسلاسل توزيع مقالات قياسية ، يجري إعدادها وفقاً لخطط معين ويقتضي ظهورها فريقاً من المحررين بمقلية او ذهنية معينة ، وهي مقالات يجري التقاطها بعض الاحيان بالجماز الاقط او المسجل للاخبار اللاسلكية عن بُعد ، وهي طريقة تقصد كثيراً من نفقات اصدار الصحف . ثم تتجه الصحيفة للصدور بنموذج معين ، من القارئ العادي ، اذ ان عدداً كبيراً من الصحف ينشر المقالات ذاتها والاخبار ذاتها والريپورتاجات ذاتها ، والصور ذاتها والرسوم الهزلية ذاتها ، والتعليقات ذاتها . وهي مركزية تؤذي حرية الصحافة في الصميم ، كما تؤذي الاستقلال في الخبر .

اما في المجال الفكري ، فالمكان المخصص للاعلان والذي يأخذ احياناً نصف الصحيفة في الجرائد الاميركية ، فالرغبة في ارضاء الجمهور الذي يفتش في جريدته ، عن وسيلة للتسلية والترفيه اكثر منها جريدة اخبار موضوعية ، ولذا فهي تخفض من الحيز المخصص للأخبار والمقالات العامة لتفسح مجالاً اكبر للأخبار المثيرة ، بعد ان يمين قلم التحرير في تشويها وفي

اختصارها لتصبح من هذا اللون المرغوب فيه (ان جرائد اللورد نورثكليف ، نشرت بين ١٩١٧ - ١٩٢٢ ، خبرية مقتل لينين ٣٧ مرة) كما انها كانت تحرص على اخبار الجرائم والفظائع والاخبار التي تثير الفضول بين الناس ، والروايات الدليسية المسلسلة ، والصور الهزلية المتتابعة ، واخبار الألعاب والملاهي ، ومشكلات البريدج والشطرنج والكلمات المتصالبة . وضرورة استمات الفير على نشر الخبر المثير ، في اخبار طارئة تضطر الصحيفة الى نشر نصوص شوشة او محرقة عن قصد عند نقلها ، او اخبار سابقة لأوانها لا تلبث الحوادث ان تكذبها (من ذلك مثلاً عدد خاص اصدرتة احدى الجرائد الباريسية ، يوم ٩ ايار ١٩٢٧ ، حول وصول نخبس وكولي الى القارة مع انها ضلاً في البحر وماتا) .

فكما ان الصحافة هي مشروع استثمار صناعي وتجاري يتجه من الكبار ولا تمثل في اي مرحلة من مراحلها ، اي دور تربوي او اخباري نزيه ، فالصحافة التي تتجه من الصغار والتي راحت تزداد اهمية وشأناً ، تخضع ، هي الأخرى ، لاعتبارات تجارية . فهي تدعو لتمجيد القوة واللبطش ، وتمتدح السوبرمان وروح اللصوصية والمغامرات . فعملها المخلخل للأخلاق لا ينقص بشيء عن أثر الصحافة المعاطفية او الشمورية التي تصدر بعدد كبير من النسخ (٤ ملايين نسخة في الاسبوع ، خلال عام ١٩٥٥) ، فتتشر في المحيط النسوي ، ادباً مخلخل ، شديد التأثير على المشاعر والمواطف البشرية .

ولذا فالوصف الذي تركه لنا سيفريد ، عام ١٩٢٧ ، عن الصحافة الاميركية لم يفقد شيئاً من قيمته الآن ويمكن اطلاقه ، وتطبيقه على العالم اجمع :

« حشو الدماغ ، هي عملية موصولة في الولايات المتحدة . اذ ان لارباب المال من الوسائل المتنوعة ، والقدره ما يمكنهم من اظهار الرأي العام بالشكل الذي يريدون ، فيخفون عنه ما لا يرغبون في كشفه له ويتجهون به الى الموقف الذي يريدونه له من موضوع معين ، وبذلك يوقعونه في شباك لا منجاة له منها بحيث لا يعود يشعر بأي ازعاج قط » .

والطابع الرأسمالي الذي يطبع هذه الصناعة ، والتأثير الذي تركه الصحافة بفضل الاعلان والدعاوة التي تبناها ، بحيث لا يستطيع الافلات منها ، والمستاعدات التي تتلقاها تضطر السواد الاعظم من الجرائد على التزام جانب الممثل والمحافظ وهو تأثير يتلبس الضغط والاكراه ، مع اشتداد الصراع الطبقي واهمية القضايا المطروحة للبحث .

في الولايات المتحدة الاميركية حيث قامت المشروعات الكبرى في الولايات المتحدة على اسس دقيقة من التنظيم ، وحيث يساهم الناخبون ولا سيما الفقراء منهم على قدر ضعيف جداً ، كثيراً ما يقل عن ٥٠٪ ، وحيث جماعة الناخبين . مطواعة وسجاهلة ، فتتظم الانتخابات واختيار المرشحين ، في المرحلة الاولى يتم على يدي قلة من الناخبين الثاويين . فالدور المهم الذي يمثله موجهو الحملة الانتخابية وزعماء الاحزاب ، يسهل كثيراً عمل المنظمات الثرية الناشطة التي هي دوماً على استعداد كلي لدفع الثمن بحافطة منها

على ما تنعم به من امتيازات ومنافع ، ورغبة منها في إنهاؤها . ان وضع ولاية ديلوير حيث تسيطر اسرة دويون دي غور ، ومثلها ولاية مونتانا الواقعة برمتها تحت مراقبة شركة انا كوندنا لتعدين النحاس ، ليس بالوحيد . فالاغنياء الاعضاء في هذه الشركات هم الذين يتحملون نفقات الحملة الانتخابية ، ويمولون صندوق الحملة لدى كلا الحزبين المتنافسين . ففي حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ و ١٩٢٨ ، ساهم في تمويل الحملة : ملون اغنياء الولايات المتحدة ، و ج . د . روكفلر وايريبي دويون دي غور والفرد سلون وشركة جنرال موتورز وهارفي فايرستون ودومنيك غودريتش وغيرهم . ففي عام ١٩٢٨ ، كان عدد الذين حذبوا ترشيح الرئيس هوفر للرئاسة ٨٧٪ من الاسماء الواردة في قاموس الاعلام (من هو) في اميركا .

والكونغرس الاميركي يتعرض لضغط من قبل اصحاب المصالح المنظمة ، ليس فقط ابان حملة الانتخابات فحسب ، بل بصورة دائمة ، وذلك عن طريق الفئة الضاغطة المكلفة بعملية الضغط هذه . ولعدم وجود حزب العمال في البلاد يقوم بهذا الضغط النقابات العمالية التي كانت ضغطها خفيفاً قبل النهج الجديد ، اذا ما قورن بضغط اصحاب المشروعات الانتخابية الكبرى . ونرى صورة واضحة من هذا كله ابان عهد الازدهار الذي رُفِر على البلاد بين ١٩٢٢ - ١٩٢٩ . فالحزب الجمهوري الذي يتولى الحكم آنذاك ، يستند رئاسة مختلِف الدوائر الرئيسية ، الى كبار ممثلي المصالح الكبرى ولا سيما الى ملون إذ يعينه وزيراً للمالية الذي فرض على البلاد سياسة تخفيض الضرائب على الثروات الضخمة ، (بحيث ان مجموع ضريبة الدخل المنخفض من ٥٥ بالمئة ، عام ١٩١٩ الى ٥٠ بالمئة عام ١٩٢١ ، والى ٢٦ بالمئة في عام ١٩٢٩ .

تعتطف بريطانيا ، في نظامها الانتخابي على المحافظين . فمن جهة ، في بريطانيا يرمي الاقتراع الأحادي المنصب على مرشح واحد ، في دورة واحدة ، الى إعطاء الاكثريات البرلمانية الناجمة عن اقلية انتخابية ، فرصة تولي السلطة ، كما ان توزيع المقاعد النيابية على بعض الجامعات ، وعلى محلة الجيب في ما يسمى عندم السيتي ، او يوقف على محل تجاري ، والاقتراع المتعدد ، وحق اقتراع النساء الذي أُقر عام ١٩١٧ لمن هن فوق الثلاثين (ولم يخفّض الى ٢١ الا في سنة ١٩٢٨) ، كل هذه المظاهر الشكلية ، هي في غالبية الأحوال ، لصالح حزب المحافظين في وجه حزب الاحرار وحزب العمال المنقسمين ، بحيث باءت بالفشل كل الاقتراحات التي تقدموا بها لوضع حد لهذه الشواذات . وهكذا فمصادر السلطة لم تتغير قط بالرغم من التغييرات التي طرأت على البلاد . ففي انتخابات ١٩١٨ ، قال المحافظون الذين التفوا حول لويد جورج ، ٤٨٪ من الاصوات واستأثروا بـ ١٦٨٠٣٪ من المقاعد . اما في انتخابات عام ١٩٢٢ ، فقد نالوا ٣٨١ بالمئة من الاصوات و ٥٦٪ من المقاعد . وفي سنة ١٩٢٣ ، كان من جراء خسارة المحافظين ٥٥٪ من اصوات المقترعين ان اقدم ٨٦ مقعداً في مجلس النواب ، اي ١٤٪ ورجح حزب العمال ١٥٪ من الاصوات عاد عليهم بـ ٥٣ مقعداً في المجلس (٨٦٪) . وقد طرأ تغيير معاكس في

انتخابات عام ١٩٢٤ ، اذ ان النسبة المئوية لاصوات المحافظين البالغة ٤٧٪ . اعطتهم ٦٨٪ من المقاعد بينما نال حزب العمال ٣٤٪ . من الاصوات و ٣٥,٦٪ . من المقاعد . وعلاوة على ذلك ، ان اختيار أعضاء المجالس ، في بريطانيا ، يتم من بين الطبقة الارستوقراطية او من بين ممثلي المصالح المالية ويتمثلون فيها بمعدل كبير ، اذ ان اكثر من ٢/٣ نواب المحافظين كانوا ينتمون الى اسر تحصل القاب شرف متوارثة ، وهم على الاجمال ، من خريجي المعاهد العليا الموقوفة على النبلاء (امثال ايتون وهارو) وهما أعلى المعاهد التربوية في انكلترا ومن اكثرهما اقتصاراً على النبلاء ، اذ قدمتا بين ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، ما معدله ١٧,٥٪ و ٠,٧٪ من مجموع التمثيل النيابي . ان ٧٠ نائباً من أعضاء مجلس العموم ، عام ١٩٣٥ ، هم أعضاء في ٦٥٠ مجلساً ادارياً ، بينها ٤٥٠ عضواً في مجلس اللوردات ، في فترة ما بين الحربين يتوزعون كما يلي : ٢٧٢ هم من مديري شركات مُفَعِّلَة ، و ١٠٦ يمثلون ٦٩ شركة تأمين ، و ٦٦ يمثلون ٤٢ مصرفاً و ٤٩ يمثلون الترسانات البحرية .

فهل من عجب ، بعد هذا ان يكون « معقل الرجعية » - السبيقي - الذي شهّر به لويد جورج من قبل وفضح امره ، وراء سياسة الانكماش المالي والرجوع الى عيار الذهب ، هذه السياسة التي اقترتها حكومة المحافظين ، بعد ان قضت على الاضراب العام الذي وقع عام ١٩٢٦ ، وجعلتها تقرر ، عام ١٩٢٧ القانون الذي صدر لمحاربة الروح النقابية ، واكثر من الامتيازات لرجال الصناعة ومحاربت معاودة واشتغولون التي جعلت يوم العمل ٨ ساعات ووقفت وحدها في جنيف تنعم النظر في اقتراح رمى الى جعل اسبوع العمل ٤٠ ساعة .

فالانتخابات التي افضت الى فوز الحكومة الوطنية ، عام ١٩٣١ ، امنت للاستثمارات الرأس مالية الكبرى في البلاد ، عهداً من الطمأنينة لم تنعم بمثله منذ عام ١٩١٤ ، اذ لم يبق لحزب العمال من شأن يذكر بعد الهزيمة النكراء التي اصيب بها والانقسام القتال الذي آل اليه . فنذ الآن وصاعداً ، كل المراكز الاساسية ، هي وستبقى لامد طويل ، في ايدي ممثلي المصالح الكبرى . فاتحساد الصناعات البريطانية هو الذي اخذ يرسم سياسة الحماية الجمركية التي سارت عليها الحكومة ، كما يضع هذا الحزب نفسه الخطوط العامة لهذه الاتفاقات الدولية التجارية التي تدخّل فيها طرفاً الحكومة البريطانية ، والتي عقدت مع فرنسا ويلعب دوراً بارزاً في اللجنة الاستشارية للجوارك التي من بين صلاحياتها تعديل التعريفات الجمركية دون الرجوع الى البرلمان . كذلك اخذت هذه اللجنة ، توسع ، اكثر فأكثر ، بعد عام ١٩٣٢ ، من نطاق هذه التعريفات ، وترسم سياسة مساعدة الصناعات والاعفاءات من الرسوم (٣٠ مليون استرليني في سنة) . فلا عجب ان تزداد الارباح التي قدرها كولن كلارك ، عام ١٩٢٩ بـ ٣١,٦٪ . من الدخل القومي في البلد الأم ، و ٢٩,٢٪ عام ١٩٣٢ ، ليصبح في سنة ١٩٣٥ ، ما معدله ٣٤,٥٪ .

ان وجود هذا الحشد الكبير من صفار المستثمرين والمهنيين وصفار التجار في فرنسا والصناعيين الذين يؤلف المجتمع الفرنسي ، هو وراء عدم استقرار السياسة الفرنسية واتجاهها المستمر نحو اليمين . في هذا الصراع التقليدي بين اتحاد احزاب اليمين واتحاد احزاب اليسار ، كانت الطبقات الاجتماعية سر قوة اليسار ، الا ان الاوضاع الجديدة التي اطلت على الحياة الاقتصادية ، جعلها حياة قاسية صعبة . فواجهة لقوى اليمين التقليدي المعتمد دوماً على الكنيسة والمستند الى كبار الموظفين والنبلاء والبورجوازية الصناعية العليا والاساطق المالية والمصرفية ، انصرفت جهود الفلاحين وصفار الملاكين ، والمستثمرين وهؤلاء الصناعيين والتجار الصغار والمتوسطين للمحافظة على استقلالهم الشخصي والاقتصادي . فهم يشجبون بشدة الروح الثورية بالذات التي تجيش في صدور كبار رجال الاعمال : كالمركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج وانشاء مشروعات استثمارية متعددة الفروع والوكالات وغير ذلك ، ويرغبون الى الحكومة ان تحميهم من المنافسة الاجنبية . الا انهم من جهة ثانية هم محافظون ولا يحبذون كثيراً المستجدات وبما رضون وضع تشريع اجتماعي يعتبرونه سخاءاً في غير محله وتبذيراً لا مبرر له . ولذا فليس من السهل لديهم ان يتحالفوا مع طبقة عمالية تشدد في مطالبها وتلحف فيحدث من جراء هذا ضعف في امكانيات العمل لدى اليسار المعروف الذي كان يتألف من تحالف الطبقات الوسطى ومن المال بقصد مهاجمة «الكبار» والدفاع عن «الصغار» . وهكذا لم يعد اليسار متجانساً امام اليمين الذي نجح بيسر في تأليب كل احزاب البورجوازية . وعندما تأخذ الاجراءات المتخذة ضد رأس المال بتهديد التوازن في صلب الموازنة ومعدل القسط او الدخل ، وعندما يخشون «محكمة التفتيش الاميرية» ، وعندما تلوح في الافق خطر الاضطرابات العمالية ، تعتمد آنئذ الطبقات الوسطى التي تتألف منها صفوف الحزب الراديكالي ، الى الانحياز لجهة اليمين ، فالأكثرية التي صوتت مع اليسار ترى اليمين يعود الى الحكم . وهكذا فالحالفات الانتخابية التي تمت عام ١٩٢٤ و ١٩٣٢ و ١٩٣٦ تتحطم عندما يتعلق الامر بتأليف الحكومة . الا ان الراديكاليين الذين يؤلفون الجناح اليميني في كل اكثرية يسارية والجناح اليساري في كل اكثرية يمينية ، يدخلون فعلاً في كل حكومة يجري تشكيلها .

وهكذا تتجلى امامنا واضحة ، اسرار التغييرات التي تطرأ على السياسة الفرنسية ونفهم كيف ان اليمين الذي كان يستبعد من قبل ، في كل حكومة تشكل ، هو الذي كان يتولى الحكم خلال معظم هذه الفترة ، مع مجلس الكتلة الوطنية التي انتخبت عام ١٩١٩ ، والتي تألفت من ٤٣٧ عضواً من احزاب اليمين من اصل ٦١٣ عضواً ، ومن المجلس الذي تم انتخابه عام ١٩٢٨ بأكثرية من اليمين ، حتى ومع مجلس كتلة اليسار الذي انتخب عام ١٩٢٤ ، عندما راحت المصارف في البلاد ترفع عام ١٩٢٥ ، جدار الفضة في وجه حكومة هريو وجاءت ببوانكاريه الى الحكم .

وبالرغم من الازمات الوزارية التسع عشر التي وقعت خلال السنوات العشر الاخيرة ،

تبرز للعيان صفة الاستقرار . فالانتخابات التي جرت عام ١٩١٩ تحت وطأة الخوف « من الرجل الحامل سيفاً بين اسنانه » ، وفي ظل نظام تمثيلي نسبي هجين ، تقارب من احزاب اليمين قسم من الراديكاليين الذين اقلقتهم الاضطرابات العمالية ، بينما انقسم اليسار على نفسه وفي عام ١٩٣٤ ، آمن القانون الانتخابي الذي جاء باكثريتين : الاكثرية المطلقة والمعدل الاكبر الى احزاب اليسار ، اكثرية مجلس النواب ، مع ان اتجاه اصوات اليمين نحو اليسار لم يزد على ١/٣ لا غير ، كما ان تشكيل الحزب الشيوعي حول عن التجمع اصوات اقصى اليسار . واعادت الانتخابات التي جرت عام ١٩٣٠ التعادل تقريباً بين الكتلتين ، اذ نالت احزاب اليسار ٥١٦٣ بالمائة من الاصوات ، بينما نالت احزاب اليمين ٤٨٣٧ ٪ . اذ كان بين الذين صوتوا للييسار مليون مقترع من بين الشيوعيين ، وهي نسبة لم تأت بكبير فائدة ، اذ لم ينل الحزب الشيوعي اكثر من ٢٤٣ ٪ من المقاعد لقاء ١١٣٨ ٪ من اصوات المقترعين . ان احتفاظ اليمين بمرشحيه أمن نجاح ٦٧ نائباً من احزاب اليمين او من الوسط في الانتخابات ، في الدورة الانتخابية الثانية ، كما ان ٤٠٠٠٠٠ من المقترعين عادة للحزب الراديكالي ، تمردوا على مساعرف من انضباطية تقليدية في الحزب الراديكالي الجمهوري ، اذ انقلبوا ، في الدورة الثانية ، حول مرشحي الوسط ، وامنوا بهذه الحركة نجاحهم .. وهذه النسبة التي عادلته بالمائة من الاصوات هي التي لعبت دوراً حاسماً وجعلت كفة الميزان تميل نحو اليمين .

كثيراً ما عرفت المصالح المركزية الكبرى ان تفرض ارادتها اما رأساً او بالمداورة وذلك لتحكمها بمقاييد الحياة الاقتصادية في البلاد ، واحياناً بالاغراء . وقد اقتضح من تحقيق اجري عام ١٩٣٢ « ان ٩٠ شخصية تحتل ٧٣٥ مركزاً ادارياً ، في عدد من الشركات صاحبة الشأن ، منها ٢٧٧ في شركات التأمين والضمان و ١٨٠ في المصارف المالية ، و ٥٤ في ادارة شبكة الخطوط الحديدية ، حظيت بمقاعد في المجلس النيابي » . ويلاحظ ج . بيرو بكل دقة ، ان معارضة الحزب الراديكالي الاجراءات الاشتراكية ورفضه تبنيها يجب ردها ، في الدرجة الاولى الى « عجزهم عن مجابهة القوى المصرفية الكبرى دون ان يعرضوا للخطر ، متانة الفرنك » . ثم اضاف قائلاً : « ان العداء الكامن » الذي يحمله هذا الحزب عندما مطرح على بساط البحث امر تأميم شركات التأمين « دكاً لحصن منيع من حصون الرأسمالية الكبرى ... انما يدل على ان كل شيء قد دبّر المعنيون بالامر في حينه » ، للحوول دون اتخاذ قرار بهذا الشأن . وقد فرضوا ارادتهم بعد نشوب الازمة الكبرى ، عن طريق الابقاء على معادلة الذهب ، لمدة طويلة ، بعد هبوط سعر الدولار والجنيه الاسترليني ، وعن طريق سياسة انكماش مالي صارمة ، والصمود في وجه اسعار الصناعات المتكثلة كصناعة الفلزات والمعادن والمحاصيل الكيماوية ، بعد ان وصل الى الحكم حكومة الجبهة الوطنية للوقوف في وجه هذه الاصلاحات الاجتماعية ومشروعات مكافحة الغش في الضرائب وجبايتها ، وتأسيس ديوان مراقبة القطع وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج واختزان النقد الذي سيفضي في نهاية الامر

الى سقوط الفرنك ، وارتفاع اسعار المصنوعات المتكثلة الذي افضى الى تفشيل سياسة مقاومة انكماش النقد . وقد امتنعت المصارف من شراء سندات الخزينة التي اصدرها فنانان اوربول وبلوم ، عام ١٩٣٧ ، كما فعلت مع هريو عام ١٩٢٥ ، وفي سنة ١٩٣٨ ، فرض مجلس الشيوخ وجوب الرجوع الى الاساليب المالية التقليدية ، بعد ان تولى مقدرات وزارة المالية جورج بونيه وبول رينو .

في إيطاليا تستعين بدم الشرعية النظام النيابي ، وحيث الأزمة المالية أفضت الى ثورة عارمة قام بها معاً الفلاحون والعمال ، رأت الطبقات الموجهة التي أسقطت في يدها ، ان تستعين بالقوة والعنف ، محافظة منها على سيطرتها واختارت لها نظاماً دكتاتورياً . فالانتخابات الأولى التي جرت في تشرين الثاني ١٩١٩ على أساس الاقتراع النسبي سجلت فوزاً حاسماً للحزب الاشتراكي الذي نال ١,٨٠٠,٠٠٠ صوت وفاز به ١٥٧ مقعداً ، وللحزب الشعبي الكاثوليكي الجديد الذي تأسس بموافقة الكرسي الرسولي وتشجيعه ، على يد راهب يدعى دون لويجي ستورزو الذي نال ١,١٠٠,٠٠٠ صوت و ٩٩ مقعداً . وهكذا توفرت للاشتراكيين والحزب الشعب اكثوية كبرى وقفت في وجه احزاب اليمين والوسط التي كان لها ٢١٥ مقعداً في مجلس النواب . إلا أن مشاريع الإصلاح الزراعي التي وضعها الحزب الاشتراكي ، والاضرابات المتكررة ، واحتلال العمال للمصانع بعد ان عجزت حكومة نيني عن الوقوف بوجههم ، كل هذه العوامل سببت القلق للبورجوازية الصناعية ولكبار الملاكين . ولما أسقط في ايديهم استنجدوا بموسوليني الذي عرض عليهم مشروعه الديماغوجي الذي تميز بمعدائه للرأسماليين وللتأميم وعرف بروحه الوطنية ، فأخذ على نفسه شل حركتهم ثم القضاء على خصومهم بالشدة والعنف . وراح الحزب الفاشستي الصغير يحشد حوله ليمس من الأنصار والمغامرين والعاطلين عن العمل واخذ يشن بهم حملات تأديبية ويقوم بأعمال الحرائق والقتل ويرتكب ضد أصحاب الأجور والفلاحين أعمال وحشية فظة وضد المنازل الشعبية والبلديات المعروفة بروحها الاشتراكية ، ومنظمات العمال والتعاونيات ، الأمر الذي أدى الى قتل العشرات وإصابة عديد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص ، ونهب بضع مئات من البيوت بؤازرة الجيش النظامي والبوليس والحكومة التي كانت تتولى عزل او نقل الموظفين الذين يقاومون هذه الاعمال . فعمت بذلك الفوضى صفوف الاحزاب والنقابات العمالية ، ثم كشف عن طابعه الرجعي عندما راحت النقابات الفاشستية تعمل ليس لتعطيل الاضرابات فحسب بل ايضاً تحاول الغاء الاتفاقات والعقود المتعلقة بالاجور ، وغير ذلك من هذه الارتباطات الجماعية الخاصة بالعمل .

وقد انضم الفاشيست الى الكتلة الوطنية التي تألفت من المحافظين والأحرار وكبار الملاكين العقاريين . وفي تموز وآب ١٩٢١ طلب الى عمال مناجم الفحم الذين أعلنوا الاضراب ، الرجوع عن اضرابهم والعودة الى العمل تحت طائلة التمرض للضرب بالمراوات ، والموجة الاخيرة من

تهديم منازل العمال في اكثر من ١٥٠ محلة ، مهدت الطريق أمام موسوليني « بالسير على روما ، ثم راح يتفاوض مع زعماء الحزب البورجوازي والأسرة المالكة ، بينما امده الجيش بالأسلحة والعتاد الحربي وكلفه الملك بتشكيل حكومة جديدة .

شهدت ألمانيا في اثر أزمة ١٩١٨ - ١٩١٩ ، احزاب اليمين تشدد من قبضتها في ألمانيا وتستولي على الحكم . تألفت الحكومات الاولى من الاحزاب التي شكلت « حلف ويمار » ، اي من الاشتراكيين والوسط والديموقراطيين ، تحت سيطرة الحزب الاشتراكي . . ولم يلبث هذا الحزب ان فقد تبعاعاً برئاسة الحكومة كما فقد ام الوزارات في الحكم . فالكاثوليك ، منذ ١٩٢٠ ، والديموقراطيين منذ ١٩٢٢ ، يتوالون على الحكم في البلاد وتوصلوا في نهاية الشوط ، الى التخلص من الاشتراكيين الديموقراطيين . وهذه النجاحات التي حققتها احزاب اليمين ظهرت للعيان بوضوح ، عندما توفي عام ١٩٢٥ ، الرئيس ايبرت ، وراح حزب اليسار يوزع اصواته بين المرشح الشيوعي لرئاسة الجمهورية ثلمان (الذي نال اكثر من مليون صوت) وبين الكاثوليكي ماركسي (الذي نال ١٣٧٠٠٠٠٠ صوت) . الا ان كل الاحزاب العمالية تكتلت واعطت اصواتها (١٤٥٠٠٠٠٠) للمرشح اليساري هيندنبورغ ، من أشد انصار الملكية في ألمانيا الذي يحسم في شخصه الروح العسكرية البروسانية ، والذي كان همه الأكبر إعادة تسليح الرايخ . إلا انه لم يلبث ان اصبح ألعوبة بين يدي حزب اليمين . وتماقب على الرايخ ، بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، سبع عشر حكومة قامت على أساس تحالف بين الاحزاب . إلا ان ما اصابها من عجز ومن انقسام ، والدسائس التي حيكت حولها ، وتكالب الاحزاب بعضها ضد بعض ولا سيما حزب الوسط الكاثوليكي الذي بعد ان كان لمدة طويلة حليف الاشتراكيين ، داعياً لتوطيد الديموقراطية في البلاد ، أخذ يتقرب من الوسط ، عودة منه للعمل بالنظرية العقائدية ، مما أدى الى الانخفاض من قيمة النظام البرلماني ، وخلخله هذا النظام « الغليظ الحالي من كل عقيدة » . وبعد عام ١٩٢٨ ، واستحالة حصول الحكومة على اكثرية تعضدها وتساندها ، أطل علينا نظام حكم رئاسي . فعلى غرار المقاطعات المستقلة إدارياً التي تنعم كل واحدة بحكومتها الخاصة وبرئاستها الخاصة ، عرفت ألمانيا ٧٠ وزارة مختلفة ، و ١٩ مجلساً نيابياً ضمت جميعها ٢١٤٨ نائباً ، تميزت كل منها بخصومات ضيقة صغيرة على غرار ما كانت يجري في ألمانيا .

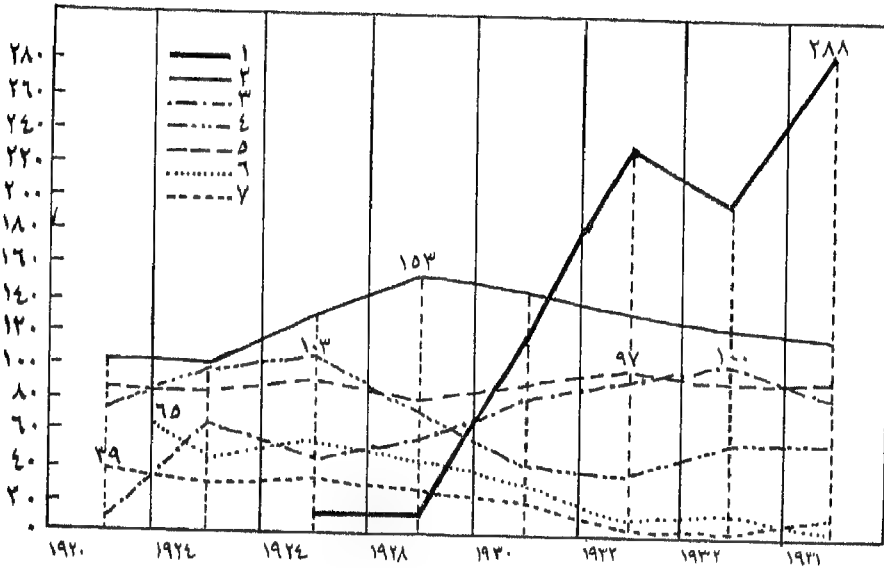
فند عام ١٩١٩ ، وبالتعاون مع العسكريين المستترين ، أخذت « الاقطاعية » التي توجه الاقتصاد الألماني ، أي هذا الفريق من رجال المال والصناعة وكبار الملاكين العقاريين تحول دون إدخال أي تعديل أو تغيير على قوانين التملك المعمول بها في البلاد ، والعمل على صيانتها من كل عبث . وسيطر كبار الملاكين على الغرف الزراعية في البلاد وعلى المجالس الزراعية وعلى اتحاد المزارعين الرئيسي . فحاولوا دون تنفيذ القانون الذي صدر عام ١٩١٩ والذي يميز للدولة استملاك ٢/٣ الاملاك الكبيرة في هذه المقاطعات التي تعود ١٠ بالمئة من اراضيها الزراعية

ملكيتها لاكثر من ١٠٠ شخص من سكان البلاد . وفي المانيا ، اكثر من اي بلد آخر ، باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، نرى كبار رجال الصناعة ينضمون الى كتلتين كبيرتين تسيطر على هذه الشركات العملاقة كما يصفها راتينو التي تتألف من *Konzern* يجمعون بين ايديهم القسم الاكبر من الثروة الوطنية ويضعون أنفسهم بآمن من سلطة الحكومة ليفرضوا عليها سلطتهم . فقد عارضوا تطبيق القانون الذي نص ، عام ١٩١٩ ، على القيام بتضحيات وطنية من ثرواتهم ، ووقفوا في وجه مجالس الشركات التي تألفت عام ١٩٢٠ ، وعارضوا قانون الثمان ساعات عمل ، وابطلوا مفعول الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة التكتلات التي انشئت عام ١٩٢٣ ، للاشراف على الاتفاقات الصناعية ، وابطلوا عقودهم وانظمتهم لدى الاقتضاء . فهم الذين سيطروا على مجلس الرايخستاغ « بصورة مستترة ولكن مطلقة » عن طريق « الحزب الوطني الالماني » ورث حزب اليمين الزراعي والعسكري القديم ، وحزب الشعب الذي كان يرأسه شترسمان وكلاهما يمثلان مصالح الصناعة الضخمة ، والذي يتميز الأخير منهما بأسلوب أقل تعنتاً مما عرف به أقصى اليمين ، وبذلك يقترب من الحزب الديمقراطي ، هؤلاء البورجوازيون الملتفون حول الجمهورية ، هذا الحزب الذي ينعم برعاية ارباب المال من اليهود ، بزعامه راتينو دورنبرغ ، والجرائد الكبيرة النفوذ ، امثال برلينر تاغبلات والفرنكفورتر زايونج . وهذان الحزبان الليبراليان من اليمين والشمال ، هما المسيطران الحقيقيان على كل مجالس الرايخستاغ . الى اليمين وقف الوسط وحزب الشعب البافاري اللذان يضمنان بصعوبة كانت تزداد اكثر فاكثر الطبقات الاجتماعية المتباينة فيما بينها ، وهما حزبان كاثوليكيان في الصميم ، قيادتهما بورجوازية ويتبعان سياسة انتهازية ، آخذان بالقهقري إذ سقطت نسبة اعضائهما من ٢٥ بالمئة قبل الحرب ، الى ١٩٠٧ ، بالمئة عام ١٩١٩ والى ١٦٠٦ بالمئة عام ١٩٢٤ ، والى ١٣٠٨ بالمئة عام ١٩٣٣ . أما الاحزاب الاشتراكية صاحبة الاكثرية والمستقلة التي كانت تنال ٤٥٥ بالمئة من اصوات المقتربين عام ١٩١٩ الى ٣٠ بالمئة قبل الحرب ، فقد اقلت ، منذ عام ١٩٢٢ ، الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي كان يحظى بتأييد ٢٠٥ بالمئة من اصوات الناخبين عام ١٩٢٤ بينما كان الشيوعيون ينالون ١٢٠٦ بالمئة . وارتفع المعدل ، سنة ١٩٢٨ ، الى ٢٩٠٨ بالمئة بينما هبط معدل الشيوعيين الى ١٠٠٦ بالمئة (شكل ٣) .

لم تكن لدول اوروبا الوسطى والشرقية ، في الظاهر ، سوى
ازمة الديمقراطية في اوروبا
واجهة ديمقراطية بعد ان اشتدت عندها المنازعات القومية
الوسطى رادوروبا الشرقية
والانشقاقات المذهبية ، واشتد الصدام بين جماهير الشعب
البائسة وبين الطبقة الموجهة الجسمة الضحلة الثقافة ، تقوم على الادارة والحكم فيها طبقة من
الموظفين الفاسدين الحشني الطباع . وقد استقر في ذهن هذه الدول ان الحريات الديمقراطية
لا بد لها ان تحترم القوى الهدامة العاملة من الداخل ، وان حرية الصحافة والاجتماع ، غير
المقيدة ، والانتخابات الحرة تؤلف سلاحاً خطراً بين ايدي اعداء البلاد في الداخل والخارج .

فلا عجب ، والحالة هذه ان تشيع الحكومات بوجهها عنها فتتجاهلها ، وان وُجِدَت عبثت بها وعملت في النهاية على قتلها .

وبالفعل ، فلم يستقم الامر للنظام الديموقراطي في هذه البلاد ، خلال هذه المدة ، وان عمل فيها يوماً فبصورة سيئة . ولذا سيطر عليها وضع من نظام المراقبة الشديدة واعلانت حالة الطوارئ ، واستبداد قوى الأمن ، وتحكمت فيها وسيطرت ادارة حكومية لها ملء السلطة والصلاحيات ، كما ان اكثرية السكان الساحقة كانت على مستوى متدنٍ جداً من التربية الضحلة .



شكل ٣- عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايشتاغ .

١ - الحزب الوطني الاشتراكي ، ٢ - الحزب الاشتراكي الديموقراطي ، ٣ - الحزب الشيوعي ، ٤ - حزب الوسط وحزب الشعب البافاري ، ٥ - الحزب الوطني الالماني ، ٦ - حزب الشعب ، ٧ - الحزب الديموقراطي.

كل هذه العوامل شوهت النظام الديموقراطي وحالت دون قيام نظام سوري كما حالت دون تطور اي نظام ديموقراطي ، اذا ما وُجِدَ ، تطوراً طبيعياً . ولم تعرف معظم هذه البلدان يوماً معنى للانتخابات الحرة . ففي رومانيا ، كما في دول اميركا اللاتينية ، يشرف على الانتخابات ويقوم بها الحزب الحاكم ، وبذلك يؤمن له اكثرية ساحقة في المجلس التمثيلي ، وباستطاعة اي حزب ، في مثل هذه الظروف والارضاع ، ان يؤمن له الفوز بعشر مقاعد او بـ ٣٠٠ مقعد في البرلمان حسبما يكون في الوزارة او في صفوف المعارضة .

٢ - ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة

لم يكن من العسير لعمري ، على القوى التقليدية المحافظة ، ان تفرض نفسها وان تسيطر على الاوضاع ومقدرات البلاد ، على ما ترى فيها من ضعف المعارضة الاشتراكية وانقسامها على نفسها .

فالحركة الاشتراكية التي اخذت تنمو ويستفعل امرها منذ مطلع القرن والتي بات فوزها ، عام ١٩١٩ ، امراً لا يمكن تجنبه والحوول دون تحقيقه عما قريب ، عجزت تماماً مع ذلك ، عن تحقيق الاهداف التي رسمتها لنفسها ، بل امكن زحزحتها بيسر في هذه البلدان التي سيطرت عليها او كادت . والفشل الذي منيت به ، لا يمكن بوجه من الوجوه ، رده الى عزوف الطبقات العمالية عنها ، فقد عرفت ، على عكس ذلك ، ان تكتسب باستمرار ، المزيد من الميردين والانصار والمتعاطفين معها . الا انها راحت تشكو الضعف المتفيع ، للانقسام على نفسها ، من جهة ، بين اشتراكيين وشيوعيين ، ومن جهة اخرى لمجزؤها عن تحقيق الاصلاحات الدستورية التي حاولت القيام بها في نطاق الديوقراطية التمثيلية .

فالانفصال الذي وقع خلال الحرب ، بين العناصر الاصلاحية في قلب الحركة الانشقاق الاشتراكية التي ألغت من ضمنها كتلة التفتت حول الحكومة ، وبين العناصر الاخرى التي بقيت على ولائها للدولية وللثورية ، اكتمل بشكل نهائي في اثر الحوادث التي جاءت في اعقاب الحرب توأ ، ولا سيما في اعقاب الثورة الروسية .

فالاحزاب الاشتراكية والنفابات العمالية انقسمت على ذاتها بوجه عام متأرجحة بين النزعتين الرئيسيتين ، بحيث اخذتا نرى يميناً يئزع ، اكثر فاكثراً ، الى الاعتدال ، فاذا ما ادعى الباركسية وانتسب لها ، فهو يتنكر لكل حركة ثورية ويعدده لكل سياسة «قومية» ، ويرضى بالتعاون مع الاحزاب البورجوازية ، او يتقيد ، في اضعف الايمان ، باللعبة البرلمانية ، ويتنعم ببرنامج تأميم واسع يطبق على مراحل ، ولو جاء ناقصاً مبتوراً ؛ ونرى من جهة اخرى ، يساراً شيوعياً او نزاعاً للشيوعية ، بقي على ولائه لمبادئ الصراع الطبقي ، يعمل النفس بالاستيلاء على الحكم بواسطة البروليتاريا ، عن طريق ثورة شاملة . الا انه اعجز من ان يحقق هذه الثورة بالقوة . ولما كان ينقص الحزبين المذكورين قاعدة شعبية كافية ، فلم تر فيها الرأسمالية خصمين رهيبين يخشى شرهما .

الاحزاب الاشتراكية اما في المانيا ، فالصراع بين الاشتراكيين الديموقراطيين وبين شيوعيين المستقبل ، انفجر منذ التاسع من تشرين الثاني ١٩١٨ ، بين وزارة إبيرت - هاز - شيدمان وبين لجنة برلين الثورية . والحلف الذي تم عقده بين إبيرت وميشة الاركان سباً ، اتاح لنوسك ، ان يطفئ ، في الدم ، كآرأينسا ، الحركات السبارتاكية او الثورية . فمنذ الآن وصاعداً - باستثناء الحادث الذي أدى الى تحقيق وحدة

اشتراكية قصيرة الأمد ، ضد الانقلاب الذي قام به كلب - لوتوتز ، في ايار ١٩٢٠ - تبقى المعارضة قائمة بين الحزبين الكبيرين في الحركة العمالية . ومنذ ذلك الحين ، تخلى الاشتراكيون الديموقراطيون عن برنامج ارفورت ، هذا البرنامج الذي وُضِعَ بإيماء كارل ماركس ، واقتصرت مطالبهم على حل التشكيلات والمنظمات العسكرية الى جانب اضعاف الطابع الاشتراكي على الصناعات الرئيسية في البلاد ، كالنسيج والصناعات الكهربائية . فقد كان مهمهم ، بالدرجة الاولى ، الحفاظ على مصالح اعضاء الحزب في اطار الرأسمالية ، ولم يعدودوا سوى عنصر من هذه العناصر التي يتألف منها التحالف الحكومي ، تحت ادارة زعماء بورجوازيين هم اعضاء في حزب الشعب او الحزب الديموقراطي ، حزبي رجال الصناعة ، او من اعضاء الوسط الكاثوليكي . الا ان قوتهم الانتخابية لم تضعف قط وعرفوا ان يحافظوا على ما لها من شأن ونفوذ عظيمين ، إذ حققوا فوزاً باهراً في انتخابات عام ١٩٢٨ ، وزادت اصوات مناصريهم ثلاثة اضعاف ، في الانتخابات البلدية ، وثالوا ما يقرب من ثلث المقاعد في انتخابات الرايشستاغ ، الا انهم كانوا أعجز من ان يستأثروا بالحكم وحدهم . وفي قلب الحلف الكبير الذي انضموا اليه ، اصرارهم حلفاً وهم الى الفشل وظهر عجزهم المرزح ، عندما سنحت الفرصة ، لانشاء حركة شعبية للدفاع عن الديموقراطية .

وقد عرفت الحركة الاشتراكية ، في فرنسا ، المصير ذاته ، اذ انقسمت على نفسها في المؤتمر الذي عقده في مدينة تور ، عام ١٩٢١ . الا اننا نرى هنا اكثرية ساحقة (٣٢٠٨ مندوبين مقابل ١٠٢٢ مندوباً) تقترح على الانضمام للحركة الشيوعية وتحافظ على جريدة « الاومانيتيه » - الأنسانية - التي سبق لجوريس وانشأها . وقد ألغت الأقلية ما عُرف منذ ذلك الحين ، بالحزب الاشتراكي الموحد (S.F.I.O.) ، تحت اارة ليون بلوم وبراك وبول بونكور ورينو ديسل . وصحيفتهم : لو بوبيلير - لم تكن تعد ، عام ١٩٢١ ، سوى ٢٢٣٥ مشتركاً لا غير ، وقد ارتفع هذا العدد الى ٦٣٠٠ عام ١٩٢٣ مع ان الحاجة تبدو ملحة الى ١٥٠٠٠ مشترك لتتم للجريدة المذكورة موارد تؤمن لها الاستقلال المالي . ومع ذلك فالحزب اخذ ينمو ويزداد . فقد عدت ٣٩٠٠٠ مشترك ، عام ١٩٢١ ، و ٦٠٠٠٠ عام ١٩٢٤ ، وفي انتخابات عام ١٩٢٤ التي عقد خلالها محالقات له مع الحزب الراديكالي في عدد من الملحقات ، بلغ ما ثاله من الاصوات مليوناً وربع المليون ، وبفضل طريقة الاقتراع التي ساعدت التحالف بين تكتل اليسار ، فال في الانتخابات العامة ١٠٤ مقاعد في مجلس النواب . الا انه عجز عن استلام الحكم وتنافس عن الاشتراك فيه عندما عرض عليه الحزب الراديكالي ذلك . فمساندته لهذا الحزب لم تعد عليه بتحقيق اي إصلاح ذي شأن .

اما حزب العمال ، في انكلترا ، الذي بقي في مجموعه تقريباً على ولائه للدولية الثانية ، فقد وجد نفسه ، في اعقاب الحرب ، تحت قبضة الفايين : فقد سبق لسدي ويب ان وضع برنامجاً أقره الحزب في المؤتمر الذي عقده في شباط ١٩١٨ ، بمنوان : « العمل والنظام الاجتماعي

الجديد ، من مطالبه الرئيسية تحقيق « حد أدنى حياتي » ، عن طريق اتخاذ اجراءات وتدابير عامة تتعلق بالصحة والتربية ومحاربة البطالة ، والعمود الجماعية وتأمين شبكة الخطوط الحديدية ، والتناجم والقوة الكهربائية . فالانتخابات التي جرت في كانون الأول ١٩١٨ ، أعطته ٢٠٢٤٠٠٠٠ صوت وأمنت له ٦١ مقعداً بقوا لا حول لهم ولا طول امام ٥٣٥ مقعداً نالها التحالف الذي سيطر عليه المحافظون . وقد واثى الحظ هذا الحزب في إثر التفسخ الذي أصيب به حزب الاحرار ، فأصبح معه حزب العمال الحزب الثاني في بريطانيا . وقد نال في انتخابات ١٩٢٢ نحو ١٥٩ مقعداً . ونال ١٩١ مقعداً في انتخابات عام ١٩٢٣ وأخذ ٤٠٠٠٠٠٠ من أصوات المقتربين ، ولاول مرة في تاريخ انكلترا يؤلف احد أعضاء حزب العمال في كانون الاول ١٩٢٤ ، هو رمزي ماكدونالد ، اول حكومة عمالية في تلك البلاد . ولما كان حزب العمال من أحزاب الاقلية ، فلم يستطع البقاء في الحكم إلا بالتعاون مع حزب الاحرار الذي لم يستطع الحكم ، هو الآخر ، بدونهم ، فاضطر بالتالي للتخلي عن برنامجهم المتسم مع ذلك بالاعتدال وباتجاه سياسة ليبرالية تراعي الواقع . ومشروع الموازنة الذي وضعه سنودن لم يكن بأقل طمأنينة واعتدالاً من أي مشروع موازنة من وضع حزب المحافظين ، ولهجة رئيس الوزراء في معالجته قضايا السودان ومصر هي لهجة حزب الاحرار ذاته . وعدد الاصوات التي نالها في انتخابات عام ١٩٢٤ زاد نحو ١٠ مليون صوت إذ تجاوز ٥٤٤٨٧٠٠٠ . والفشل الذي آل اليه الاضراب العام الذي أعلن سنة ١٩٢٦ ، كان من بعض نتائجها الاولى تسجيل ققمقر ملموس في اعضاء الحزب إذ انخفض عدد المسجلين في سجلاته الى النصف . الا ان انتخابات عام ١٩٢٩ سجلت له انتصاراً كبيراً إذ نال ٨٠٣٦٤٠٠٠ صوت وأعطته ٢٨١ مقعداً . ومع انه جاء في عداد أحزاب الاقلية في المجلس نسبياً ، فقد كان مع ذلك أكبر حزب فيه ، وهكذا استطاع ان يستأثر بالحكم والسلطة في البلاد ، عام ١٩٣١ . وبالرغم من المطالب المعتدلة التي تضمنها برنامجه والنمو المطرد الذي عرفه ، فلم يكن باستطاعة حزب العمال في انكلترا ان يلعب دوراً بارزاً أو أن يوازن ، بصورة جدية نفوذ المحافظين في البلاد .

اما في ايطاليا حيث كشفت انتخابات عام ١٩١٩ عن وجود حزب اشتراكي قوي ونشط إذ ربح ١٠٨٤٠٠٠٠٠ صوت ونال ١٥٧ مقعداً ، فقد انقسم على نفسه في مؤتمر ليفورنو الى اشتراكيين وشيوعيين . وقد أفضى الهجوم المضاد الذي قام به الفاشيست بؤازرة قوى الحكومة الى هدم كلا الحزبين معاً . وبالرغم من الملاحقات والاضطهادات التي استهدفوا لها ، لم يستطع الاشتراكيون والشيوعيون ، بالرغم من الحماسة والنشاط الذي ابداه غرامشي وطفيلياتي ان يصلوا الى توحيد عملهم حتى يعد مقتل ماتيوثي سكرتير الحزب الاشتراكي البرلماني على يد الفاشيست ، وبعد التظاهر بالانسحاب من الاكثية ، انقطع الجميع للنشاط السري او الخفي فأصبحوا ابداء عرضة للتوقيف والابعاد الى الخارج ، ثم النزوح عن البلاد حيث يأخذ كل من الحزبين بعقد مؤتمراته العامة .

وفي اليابان حيث لا تشريع ينتظم العمل ولا ضمانات اجتماعية ، ولا تحديد لساعات العمل في اليوم ولا أثر لراحة أسبوعية (عطلة يومين في الشهر لا غير) ، انفجرت الاضرابات بكثرة ، بعد عام ١٩٢٧ ، وأخذت الحركة العمالية فيها تتطور بتوذة ، بالرغم من ضغط الامن العام فيها ومضايقاته ، وبالرغم من القوانين التي صدرت عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ ، وفي هذه السنة بالذات أتاح العمل بأحكام قانون الاقتراع العام ، لثلاث اشترائيين ، الدخول الى المجلس الاسفل . فالحركة لا تزال بعد ضعيفة . ومع ذلك فهي آخذة بالتطور الصاعد والتقدم ، إذ ارتفع عدد حزب العمال سنة ١٩٢٨ من ٣٥٠,٠٠٠ الى ٧٥٠,٠٠٠ عام ١٩٣٥ . إلا ان الردة العسكرية جاءت عنيفة إذ نصت الاوامر التي صدرت عام ١٩٣٩ ليس بحل النقابات العمالية فحسب ، بل أيضاً ، بحل الجمعية الصناعية الوطنية .

ليس في وسع الشيوعيين ، أينما كانوا ، ان يلعبوا دوراً بارزاً في اي الاحزاب الشيوعية برلمان او في الحياة السياسية في اي بلد ، بالنظر لما كانوا عليه من انعزالية وانكماش على النفس وبالنظر لما قام بينهم وبين الاشتراكيين من ضمن وخصومة ، إلا عن طريق النقابات العمالية التي لهم في صفوفها نفوذ كبير جعل لتصرفاتهم بعض التأثير . فتمثيلهم في كل من انكلترا وفي الولايات المتحدة الاميركية ضعيف جداً . أما في المانيا ، فالحزب الشيوعي فيها يحيد تعاطفاً لدى الجناح اليساري للحزب المستقل ، ولدى كل هؤلاء الذين خابت آمالهم من التعاون الذي قام بين الاشتراكيين والديموقراطيين وبين الاحزاب البورجوازية . فالحزب الشيوعي كان المحرض الأكبر والباعث الاول للحركات الثورية التي نشبت عام ١٩٢٣ في مقاطعات الساكس - تورنج ومبورغ وفي الروهر . الا ان اعمال القمع التي استهدفوا لها نزلت بهم سريعاً ، لا رحمة فيها ولا هوادة . ومع ذلك ، فقد نال مرشحهم ثماناً لرئاسة الجمهورية ضد هيندنبورغ ، أقل من مليون صوت بقليل في انتخابات عام ١٩٢٥ . وهذه الحيوية التي جاش بها الحزب لها دليلها القاطع ومدلولها الدافع في الانتخابات العامة التي وقعت عام ١٩٢٤ و ١٩٢٨ حيث بلغت النسبة التي سجلها من أصوات المقترعين له تبعاً ، كما رأينا ١٢,٦٪ و ١٠,٦٪ .

والحزب الشيوعي الفرنسي من جهته ، عد ١٣٠,٠٠٠ عضو عام ١٩٢١ ، إلا انه انقسم واقتطع من عضويته الفئات القوضوية والانتهازية ، وأهتساء العشيرة الحرة (الماسوفيين) ، ولم يكن له عام ١٩٢٥ سوى ٤٠,٠٠٠ عضو لا غير . واذا ذلك جرى تنظيمه على أسس جديدة ، هدف معها قبل كل شيء ، ليس الى العمل الانتخابي فحسب ، بل ايضاً الى تنشئة العناصر الناشطة لنشر الحزب ومبادئه ولتدريب الخلايا العاملة بين صفوف الانصار والمريدين وتأهيلهم للإعلام والدعابة . فالخلايا تنتظمها حلقات ثانوية تلتف حول حلقات رئيسية تؤلف بدورها الاتحادات وهو تنظيم فيه كثير من المرونة والطوعية ، تشد الأعضاء بعضاً الى بعض وتؤلبهم وفقاً للمصالح المادية التي تجمعهم بحيث يرتبط الناس ببعضهم البعض على اسس متينة قوية . وتشد

هذه الوحدات روابط شاقولية تجعلهم في مأمن من المراقبة ، ومفاجآت قوى الأمن ، والانتقال بسهولة الى العمل السري والنشاط الخفي . ويجهد الحزب بنشاط ليؤلب حوله الاشتراكيين المجاهدين ويكشف لهم ما هم عليه رؤساؤهم من تواطؤ مع الطبقة البورجوازية فيكرر ، بكل مناسبة ، عرضه بتشكيل جبهة موحدة معهم ، وهي عروض طالما اعرض عنها الحزب الاشتراكي وضرب بها عرض الحائط . فقال الحزب في انتخابات عام ١٩٢٤ اكثر من ٨٧٥,٠٠٠ صوت و ٢٦ مقعداً في المجلس النيابي الفرنسي ، اي اقل من نصف المعدل الذي كان يؤمنه لهم توزيع نسبي والعودة الى نظام الدائرة في الانتخابات العامة للحد من احتمالات نجاحهم في عملية اقتراع لاحقة افقدهم المزيد من الاصوات في انتخابات عام ١٩٢٨ . فقد نال الحزب ١٤ مقعداً ، سجل ١,٠٦٤,٠٠٠ صوت . والصراع الانتخابي كان حاداً . فقد رفض الشيوعيون اعطاء اصواتهم لزعما الحزب الاشتراكي في الانتخابات التكميلية فكان موقفهم المتصلب هذا سبباً في سقوطهم . وهذا الانقسام الذي باعد بين الحزبين أمّن نجاح انتخاب عدد من المحافظين في كثير من المقاطعات وضمن لهم اكثرية ملحوظة في المجلس النيابي . وخيبة الامل التي شعر بها كثيرون من جراء هذا الموقف والمواقب الوخيمة التي أدى إليها ، تساعدنا على فهم ازمة العدد التي عرفها الحزب اثر الاستقالات وحركة الانسحابات التي جرت عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . أما في البلدان البلقانية فالاحزاب الشيوعية هي محظورة في كل من هنغاريا ورومانيا .

وبالمقابل ، ونتيجة منطقية لهذا الضعف الذي نزل بالاحزاب السياسية الانقسام النقابي العمالية ، نرى الوهن والضعف ذاته يدب الى الحركة النقابية ، من جراء هذه الانقسامات والفشل الذي تسببه في الانتخابات العامة . ومع ان الحزب حقق في أخريات الحرب مكاسب سريعة وكبيرة ، فقد جاء الهبوط سريعاً والانهار عميقاً . وقد كان التباين بين النقابات ورؤسائها وتضارب الآراء حول الموقف الذي يجب وقوفه بالنسبة للثورة الروسية والسير على منوالها عند الاقتضاء ، والانقسام الذي افضى إليه الخلاف بين الاشتراكيين والشيوعيين أدى بالتالي الى انشقاق النقابات على بعضها فبتنا نرى نقابات متضادة متعاندة . وقد نجم ، عن ذلك ، في هذه الحقبة التي تميزت بارتفاع عام في الاسعار وفي الأرباح ، والتي كان من المفروض ان تستجيب مبدئياً لمطالب اصحاب الأجور ، رأت طبقة العمال نفسها فيها مشلولة وعاجزة عن المطالبة بحقوقها والحصول على نصيبها منها .

وفي المانيا ، راحت النقابات العمالية تقف ، منذ تشرين الثاني ١٩١٨ الى جانب الاشتراكيين الديمقراطيين ، هؤلاء منها دون الثورة العنيفة ، بعد ان تعهدوا لها بإدراج مبادئ الاشتراكية في صلب الدستور . الا ان القوانين التي صدرت عام ١٩١٩ ، أقصرت العملية على تشكيل هيئات اقتصادية بين الصناعات الاستخراجية وبين العاملين في الطاقة الكهربائية ، وصناعة البوتاس ، وتأمين نوع من الاستقلال الإداري لها تحت اشراف الدولة . وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها كابل ، وتدخل النقابات باعلان اضراب عام انقذ الجمهورية من الانهار ، راحو

يحاولون القيام بإصلاحات جاء على ذكرها البرنامج الذي وضعت الرابطة العامة للنقابات . الا ان المجلس الاقتصادي الذي عهدت اليه الحكومة مهمة درس هذه المطالب ، سيطر عليه كبار رجال الصناعة ، فتولى ثلاثة منهم وضع صيغة اتفاق جعل منهم اسياذ الموقف . فمن بين الوعود المسجلة في الدستور ، الحق للنقابات بتمثيل العمال ايضاً وانشاء سلسلة متاسكة تتألف من مجلس العمال العاملين في المصانع ، والمجلس الاقتصادي ، فقد تحقق فقط لإنشاء منظمة العمال العاملين في المصانع . الا ان قانون ثمان ساعات عمل الذي صدر عام ١٩٢٣ تم إلغاؤه بالفعل عام ١٩٢٣ . وهكذا فالنقابات التي كانت تتمتع ، منذ عام ١٩٢٠ ، بوقف متين جداً عادات القمقري . ان تدهور المارك وتضخم النقد وموافقة الاشتراكيين على مخالفة القوانين الاشتراكية اي البطالة ، كان السبب في الهبوط العظيم في عضوية النقابات اذ نقص عددهم الى اقل من النصف مما زاد في سلبية الطبقة العمالية امام الاقتراحات التي تقدم بها ارباب الاقتصاد الالماني .

وفي فرنسا ادى فشل الاضرابات عام ١٩٢٠ الى إضعاف الحركة النقابية . فمن اصل المليونى عضو المسجلين في C. G. T. هبط العدد الى ٦٠٠,٠٠٠ في اواخر عام ١٩٢٠ ، ثم انقسمت الحركة على نفسها . وفي شهر كانون الاول ١٩٢١ ، اخذت العناصر الثورية تؤلف نقابة مستقلة تحت اسم C.G.T.U. اي النقابة العامة لاتحاد العمال ، كما ان النقابة العامة للعمال التي اربكها هذا الانقسام واعمقها ، لم يزد عدد اعضائها الا ببطء كلي وبمشقة . وقد اقتضاها عشر سنوات من الجهد الموصول ليرتفع عدد اعضائها عام ١٩٢١ ، الى ٣٧٣,٠٠٠ ، والى ٧٣٦,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ، ومعظم الاعضاء الجدد من الموظفين ومن عمال المناجم وموظفي مراكز البريد الذين ألفوا في نهاية الامر ربع الاعضاء المسجلين . فجزء انتسابهم للحزب تعديلات هامة في اساليبه وبرامجه ومناحي تفكيره . وبعد سنة ١٩٢٢ ، اخذت النقابة العامة للعمال تتخلى شيئاً فشيئاً عن عادة الرجوع الى الاضرابات . ووسائل العمال المثلئ لديها ، لم يعد العمل المباشر ، وهي الطريقة المحببة لدى النقابة العامة لاتحاد العمال ، بل الضغط على السلطات العامة والمفاوضات الرسمية ، والمناقشات النيابية التي أجادت استعمالها . فالرغبة في تأمين الطمأنينة والاستقرار في العمل تتغلب عندها على الرغبة في تحقيق اصلاحات دستورية . فهي توجه جهودها لتحقيق الاتفاقات والتحكيم . فهي تعتمد اصلاً « طريقة الحضور » وتحاول جهودها في ايجاد « روح نقابية بناءة » ، ولذا رأت من مصلحتها التعاون مع الحكومة ومع الاحزاب بغية تطبيق القوانين الاشتراكية المعمول بها كقانون ٨ ساعات عمل في اليوم ، والضمان الاجتماعي على انواعه ، كما تشارك في اعمال مكتب العمل الدولي B. I. T. ، وفي اعمال عصبة الامم ، ومع المجلس الاقتصادي الوطني الذي تم انشاؤه عام ١٩٢٥ . ويجعل القول ، ان القسم الاكبر من العمال العاملين في الصناعة ، بقي بعد اليأس الذي انتابه منذ عام ١٩٢٢ على اثر الفشل الذي لحق بحركة الاضرابات ونشأ عن الانقسام ، بقي في منزل من جهود نقابتي

العمل العامتين .

كان من نتائج الخسف الذي لحق الحركة العمالية في البلدان السكندنافية حيث لم تسجل الحركة اي انقسام نقابي ، ان وضع الحركة تحت رحمة خصومها . ففي الولايات المتحدة التي شهدت فشل المحاولات المبذولة لتحقيق حزب للعمال ، وحيث نال مرشحو الحزبين الاشتراكي والشيوعي لرئاسة الجمهورية ٢٦٧،٠٠٠، و ٤٨٢ صوتاً فقد شهدت سنة ١٩١٩ وحدها ٣٦٠٠ اضراب يقوم بها اكثر من ٤ ملايين عامل ، وهي اضرابات قلما لقيت نجاحاً او إقبالا في الصناعات الفولاذية حيث امر ارباب العمل بتركيب رشاشات في نوافذ المصانع وضربوا حولها حواجز من الاسلاك الشائكة الكهربائية . ثم جاءت سنة ١٩٢٠ ، وجاءت معها حركة انكماش النقد والبطالة ، وهجوم ارباب الصناعة على الاتفاقات الجماعية وعلى النقابات العمالية . وقد اصدرت المحاكم ، ومن بينها المحكمة العليا ، أحكاماً مختلفة على البعض من هذه النقابات وأعلنت الاضرابات عملاً غير قانوني ، فلا عجب ، والحالة هذه ، من ان يصاب الاتحاد العام للعمال (A.F.L.) بالمهقورى ويلسحب منه أكثر من ٤،٥٠٠،٠٠٠ من أعضائه المسجلين مع ان نشاطه اتسم دوماً بموقف معتدل رمى ابداً للتوفيق . وقد توصل ارباب العمل ، في بعض الصناعات للتخلص من كل تنظيم عمالي ، كما توصلوا أحياناً ، الى تأليف نقابة يكون امرها بين أيديهم .

وفي انكلترا اخذت الحركة العمالية الاتحادية تعاني ، هي الاخرى ، من بعض المشكلات الحادة ، ولا سيما من هذه المشكلات التي تثيرها الصناعات الاستخراجية ، وتثيرها البطالة . ان طريقة استخراج الفحم البالية وتكاليف الانتاج العالية أدت الى جانب الوضع الزري الذي يتسكع فيه العمال ، الى تأليف لجنة خاصة تعرف عندهم بلجنة هنكي ، كان بين الاقتراحات التي تقدمت بها ، تأميم المناجم ورفع الاجور . وقد رد العمال عام ١٩٢١ على اغلاق المعامل والمصانع في وجه العمال ، باضراب عام ، باء بالفشل الذريع ، بعد ان رفض عمال مناجم الفحم ، الانضمام الى العمال المضربين . وأطل الصدام من جديد ، عام ١٩٢٥ ، وطلب ارباب العمل أخيراً اجراء تخفيض في الأجور وزيادة ساعات العمل في اليوم . وأمام هذه المطالب ، قرر اتحاد العمل العام الاضراب الشامل ، فأدخل الرعب في قلب البورجوازية البريطانية . إلا ان الاضراب أخذت تضعف حدته بعد تسعة ايام ، والغى القرار بالاضراب العام ، واستمر المعدنون خمسة أشهر في موقفهم يحاولون عبثاً الحصول الى نتيجة مرضية . وراحت حكومة المحافظين ، تستغل « اسوأ فشل تصاب به الحركة العمالية في تاريخها » لتقر قانون عام ١٩٢٧ حول النقابات ، فاعلن عدم شرعية اي اضراب عام او اي اضراب يُعلن تضامناً معهم . وقد أدى هذا الفشل ، هنا ايضاً ، الى هبوط في عضوية النقابات في وقت جاء فيه الاستمرار في الاضراب ينشيء وضماً غير ملائم لتحقيق المطالب العمالية . وهكذا بعد ان أسقط في يدها وأصيبت بالشلل والمعجز ، اضطرت الحركة العمالية ان تخضع لسياسة المحافظين .

المنظمات الدولية
 عمد خصوم الرأسمالية ومناوئوها ، بمسد الانقسام الذي ابتلوا به والمنافسة الحادة التي نشبت بينهم في كل بلد ، وانشطارهم الى احزاب عمالية والى نقابات متخصصة متنافذة ، الى بعث المنظمات الدولية التي كانت قائمة قبل عام ١٩١٣ . ان اهم الاحزاب الاشتراكية هي التي قامت في المانيا (مليون عضو) وفي النمسا (٧٠٠,٠٠٠) والسويد (١٣٠,٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا (٢٥٠,٠٠٠) اي ما يوازي مجموعه ٦,٠٠٠,٠٠٠ عضو بما فيه الانصار والمتعاطفون مع الحزب من الأحزاب الاخرى : كالأحزاب الاشتراكية البلجيكية والانكليزية ، والفوا من مجموعهم الدولية الثانية . أما الدولية الثالثة الكومنترن ، التي تأسست عام ١٩١٩ في موسكو ، فقد تألفت من الأحزاب الشيوعية . الا أن بعض الاحزاب الاشتراكية ، كالحزب السويسري ، وحزب العمال المستقل في انكلترا والحزب الاشتراكي المستقل في المانيا رفضت ، بادىء الامر ، الانضمام الى هذه أو تلك من المنظمات الدولية وفضلت ان تشكل وحدها الاتحاد الرابع المعروف بالتحاد فيينا او المنظمة الدولية الثانية ، وقد باءت بالفشل محاولات التوحيد بين هذه المنظمات التي سعوا إليها في كل من مؤتمرات برلين وفيينا ومبورغ ، عام ١٩٢٣ ، وفي نهاية الأمر بقيت منتصبة وجهاً لوجه : الدولية الثانية والدولية الثالثة .

وهذه الانقسامات وما أدت اليه من منافسات حادة في مجال النقابية الدولية ، قابلها التحالف الدولي النقابي الذي ضم في صفوفه النقابات الاصلاحية وجمع عام ١٩٢٩ نحواً من ١٤ مليون عضو ، منهم ٣,٦٠٠,٠٠٠ في انكلترا ، و ٦٠٠,٠٠٠ في فرنسا ، وأحصت النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا والمكسيك مجتمعة أكثر من نصف مليون عضو في كل منها ، وهي على اتصال وثيق بأحزاب الدولية الثانية ، وكلها تتعاون مع مكتب العمل الدولي (B. I. T.) ومع السكرتيرية العامة لمنظمة العمل الدولي (O. I. T.) وهي منظمة يشترك في اعمالها ونشاطاتها ممثلون عن الحكومات ورؤساء النقابات العمالية وممثلو أرباب العمل . وتلتصب أمامها المنظمة الدولية النقابية التي اعيد تشكيلها في موسكو عام ١٩٢١ وعرفت بتعاونها العام مع الدولية الثالثة ، ومن بين الهيئات المنتسبة اليها النقابات السوفييتية ، والاتحاد العام للنقابات العمالية (C. G. T. U.) الفرنسية .

وهكذا نرى في كل المجالات ، الحركة الاشتراكية تنقسم الى قسمين يفرغان جهدهما ويكرسان قواهما في محاربة الواحدة الاخرى ، كل طرف منهما يحاول السيطرة على الطبقات العمالية ، مضعفاً الواحد منهما الآخر .

الخلاصة
 تنصرف أهم الدول في العالم التي تولى الامر فيها ، في هذه الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، حكومات محافظة ، الى إعادة تنظيمها السياسي والاشتراكي في ظروف قاسية غير متكافئة وعلى اقدار متباينة من التوفيق والنجاح . وكل هذه الدول شهدت عن كثب الادوار التي قطعتها حركة التصنيع والمكننة وبالتالي التطور الديموغرافي

وحركة تكاثر السكان بين الطبقات العاملة ، سواء في الريف أو في المدينة وطابع التركيز الذي ميز المشروعات الاستعمارية ، وقبضة الطبقات الموجهة على أجهزة الحكم . فالولايات المتحدة وحدها بين هذه الدول هي التي عرفت ان تفيد ، الى حد بعيد من هذا الازدهار الموصول البارز للعيان بينما كانت بريطانيا العظمى تمر في أزمة مستمرة بعميدة الفور . وبين هذين الحدين والنهائيتين القصويتين ، عرفت البلدان الأخرى حياة مضطربة لا استقرار فيها ولا سكون ، كما عرفت فترات منقطعة من الازدهار تثبت بصورة لا تدع مجالاً للشك عجز الوسائل والاساليب التي استخدمها الإنسان وسخرها لاعادة البناء ، والعطب السريع الذي يستهدف لها هذا البنيان . وهذا الوضع وسرعة العطب الذي يتعرض له ، سيكون من شأن أزمة ١٩٢٩ الحادة ان توضحها وتبرزها بجلاء للعيان .

الفصل السادس

بَعث الحياة الفكرية والفنية

« أخذ الانسان يدرك نفسه ويفهم حقيقته كحادث
طارئ، زائل في هذا الوجود ، كما اخذ يدرك بأنه مرحلة
مؤقتة في عالم متحول متطور باستمرار » .
ج. ر. بولك

في الوقت الذي شهدت فيه أوروبا تقلص سيادتها وزوال سيطرتها المادية ، كانت هذه القارة
مسرّحاً لنشاط فكري عارم طرح على بساط البحث من جديد - كنتيجة منطقية لهذه
الكشوف العلمية التي تم الوصول اليها منذ مطلع القرن - كل المبادئ التي قامت عليها المعرفة
العلمية وما الى ذلك من تيارات ونظريات فلسفية . وكان من بعض نتائج الجائحة الكبرى التي
مثلتها الحرب العالمية ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ان زادت البلبلة والغموض اللذين
بعضتهما في النفوس ، النظريات العلمية والفلسفية الجديدة . والوعي الصادق لهذه التغييرات
الجذرية التي وقعت في العالم ، برزت ، على درجات وانساب متفاوتة من الوضوح ، في كل
مجالات الفن والفكر ، إرادة جاححة للتجديد والبعث . فنهجن امام ثورة حقيقية تتناول كل
مظهر من مظاهر التعبير .

كان مطلع القرن العشرين حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، مشبعاً بروح من التساؤل
العقلاني الذي تركه في النفوس ، القرن الثامن عشر وبعض القرن التاسع عشر ، وهو تفاؤل
يظاھر به ويؤيده العلم المتطور ، بأن الانسان ان يحكم فيما بعد الا وفقاً لمعلومات ولبادئ عقلانية ،
اي علمية . ومع ذلك فقبل عام ١٩٢٤ ، شك كثيرون بهذه العقلانية وهذه التفاؤلية ، في
القرن التاسع عشر بشخص كبير كينغارد ونيتشه فاهتزا من الاساس . وتبدو في الافق ازمة
هوجاء تهدد بالدمار والحراب ، ليس تراث فنّنت وكونت الفلسفي فحسب ، بل ايضاً هذه
الانسانية نفسها المتحدرة البنا من عصر الانبيات في القرن السادس عشر .

١ - الجو الفكري الجديد

الثورة في العلوم الفيزيائية جاوز العلم بعمداً ، في بضع سنوات ، النظريات القديمة التي قامت على تعاليم اقليدس ونيوتن والتي عليها نهض البنيان العلمي . فقد سبق للعالم الرياضي الالماني هلمبرت الذي سيطرت تعاليمه الى ان وافاه الاجل المحتوم ، عام ١٩٤٣ ، على العلوم الرياضية ، بعمد وفاة هنري بوانكاريه ، ان قال بوجود كون له من المقاييس ما لا يُحمد ، وترك لنا « نظرية المجموع » ، هذه النظرية التي طرحت على بساط البحث من جديد ، أسس الرياضيات . وهكذا أطلبت علينا « علوم منطقية جديدة » تدعي بأنها تحطت بعمداً العلوم التي وضعها ارسطو .

وبرزت هذه النظريات الجديدة في الوقت الذي تطور فيه علم الفيزياء وطلع علينا بنظرية النسبية التي قال بها اينشتاين وعلمهم ، فنقضت من الاساس ، المبادئ المطلقة التي تقول بها هندسة اقليدس وعلم الميكانيك كما وضعه نيوتن . فاذا ما طبقنا على الحركات نظرية اينشتاين التي أقصرها حق الآن على الحركات السوية المستقيمة الاتجاه ، فقد رأى في ظاهرة الجاذبية شكلاً من القصور الذاتي بينما رأى فيها نيوتن خاصية من خصائص الاجسام . فنظرية الفضاء الزمني التي قال بها اينشتاين افسحت المجال لهندسة تقوم على اربعة ابعاد اذ دخل الزمن بعداً رابعاً . والثورة التي تمت في المجال الذري ليست باقل خطراً وشأناً . فقد سلم العلم العقلاني في القرن التاسع عشر بالديمومة وباستمرار المادة . والحال ، فسلالة الاختبارات العلمية ، التي قام بها تبعاً علماء اعلام من عيار كروكس وجان برين ، ورنهجن و ج. ج. تومسن وببيكريل وبيار وماري كوري وماكس بلانك ونيلز بوهر ، قد قضت تماماً على هذا الوضوح المزدوج وادخلت الاضطراب والتشويش الى دنيا الفيزياء . ففي عام ١٩٢٤ ، انشأ لويس دي برويل بالتعاون مع شرودنجر علم الميكانيكا التجميعية . وجاء الاخير منها بالدليل القاطع على ان الميكانيكا التجميعية هي نفسها الميكانيكا الكمية التي قال بها هايزنبرغ . وبقطع النظر عن ان الموجة والجُزَي ، هما شيان ينفي احدهما الآخر ، فهما يلتقيان متحيزين في الواقع . فالميكانيكا الكمية تجلب عنصراً جديداً من البلبلة على الفيزياء . فقد قال هايزنبرغ بنظريته اللامحدودية بعد ان اضفى عليها مدلولاً رياضياً واضحاً بقوله انها « نسبة عدم اليقين او الشك » الذي ينفي مبدأ المطلق الذي لم يتنكر له احد ، هذا المبدأ الذي يقول بالاحتمية المطلقة للظواهر . فكل علماء الفيزياء ليسوا على اتفاق رأياً حول هذا الموضوع . فايزنبرغ وبوهر يسلمان بمبدأ اللامحدودية الجذرية على مستوى الفيزياء الذرية ، بينما يقتصر لويس دي برويل على تفسير احتمالي ، في الوقت الذي يلزم اينشتاين ولاينجنين جانب الاحتمية .

هذه النظريات العلمية والجدل العالمي الذي اشتد حولها كانت الثورة في الفلسفة نواة لنظريات جديدة حامت حول العلم وتناولت مشتملاته وحدوده . ان تعمق التجربة او الاختبار كمنصر اثبات بعد ان كانت للآن الاداة الوحيدة

الموصلة لليقين لصالح النظريات الرياضية (كنظرية الميكانيكا التوجية) ، افضى بالعلم الى الاسمانية التي قال بها هنري بوانكاريه . فالعلم لا يعرف شيئاً ولا في مقدوره ان يتوصل الى معرفة شيء عن كنه الاشياء وجوهرها . فكل ما يستطيعه هو تحديد الروابط والنسب الموجودة بين الاشياء بالنسبة لبعضها البعض . وهذه الاسمانية العلمية غارقة في جو حيث النظريات الفلسفية المثالية المختلفة والتي تجعل من الانسان عقلاً منطقياً رياضياً وتزور في النفس البهت وعدم الشفقة ، لم يجر تكييفها كما يجب لتتلاءم مع مجتمع تثير فيه الرأسمالية العاتية والبروليتاريا التي تنهض على العدد والنفوذ ، مشكلات اجتماعية تزداد ضغطاً يوماً بعد يوم . وهذه اللامبالاة التي تبديها الفلسفة المثالية تجاه القضايا والمشكلات الواقعية ، تقسر لنا النجاش الذي تلاقيه النظريات الفلسفية اللاعقلانية : كالذرائعية الاميركية التي حملها برغسون الى اوروبا . وفلسفة العمل او السلوك هذه « تفتح نافذة على اللامعقول واللامنطقي » الذي يشدد بنوع خاص ، على الدور الاساسي الذي يلعبه اللاوعي . وبالمقابل تقوم في المانيا ثورة فكرية سرية وعميقة الجذور الى جانب الفلسفة الظاهرانية التي قال بها هوسير وعلم : فالحقيقة لا يُبلَّغ اليها لا بالتجربة او الاختبار ولا باليقين العقلي ، بل بشيء من المشاهدة او الاكتناء من نوع خاص يساعدنا على ثبوت قوامها .

وأزمة العلم هذه والتي زادت حرجاً على حرج ، الفلسفة الحتمية ، قد هزت من جذورها العميقة الفلسفة العقلانية القديمة . فقد قام مع برغسون وجايمس وواتسون ، تيار لاعقلاني اخذ يقوى ويشدد شيئاً فشيئاً ، تيار شوهد في المانيا خلال الحرب وبعدها ، اردفه ماكس شولر بمنهج هوسير الظاهراني ، فيما يتعلق بالمشكلة الادبية ، اذ اقام في وجه عالم حيث لا عمل مطلق ولا هدف اسمي ، نظاماً دقيقاً من القيم في القمة او الذروة منه معرفة اله شخصي مسيحي . وهذا التيار اللاعقلاني يعرف في الثلاثينيات مع هايدغر ، انتشاراً حاسماً من المظاهر التي تلبسها وبرزت معها الوجودية .

القسم الجوهري او الاساسي من فلسفة هايدغر ظهر في المانيا ، خلال هذه هايدغر السنوات التي سبقت مباشرة وصول هتلر الى الحكم ، وذلك في مؤلفاته « الوجود والزمن » الذي صدر عام ١٩٢٥ ، وكتابه الآخر « كنت وقضية الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٢٩ ، و « ما هي الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٣٠ . وبواسطة هذه المؤلفات وعن طريقها اطلت الوجودية على الحياة وتغلغل بين الملا العلمي ولقيت ما لقيت في العالم ، من آذان صاغية وافكار واعية . فقد انبعثت من رومنطيقية شمالية مع فلسفة « الضنك او الكرب » التي قال بها كيركيفارد ، ثم انتقلت الى اوساط المفكرين والادباء مع هذا الجو الذي خلفته الازمة العلمية ، وعلى الاخص مع هذه الفوضى التي اجتاحت المانيا في فترة ما بعد الحرب والتي تميزت بهذه المجاري الفكرية التي تقول بالنسبية ، وقالت بعدم مقدرة الانسان للوصول الى واقعية الحقائق العلمية والى كل ما له قيمة ما ، وهو تيار وجد صداه الداوي في فلسفة

بارث اللاهوتية ، هذا اللاهوت اللاعقلاني ، لاهوت قانون الايمان المجرد من كل يقين فكري ، وهكذا طلعت فلسفة هايدغر تعبيراً صادقاً عما كانت عليه الحياة الفكرية في المانيا : اللاعقلانية المثالية .

ولما كانت هذه الفلسفة تنهض اساساً على المبدأ القائل بان العالم البشري يخلو تماماً من معيار للقيم المطلقة ولا معيار له سوى المعيار الذي يعطيه هو نفسه ، فقد نقل الى المجال الفلسفي المعايير والمقاييس التي استخدمها في المجالين الادبي والفني منذ مطلع القرن والتي راحت الحرب تزيكها وتبررها . منها إطلالة مبدأ الخلف او المحال لأول مرة . وان وجودنا ينهض على أرضية من العدم او اللاوجود ، وان « الفلسفة ليست سوى الانشغال بما يسبب الكرب واليأس » . فعلى الانسان والحالة هذه ان يخلق بنفسه قواعد سلوكه ومعايير القيم التي يعترف بها ، بينما نرى كارل ياسبرس الذي يعتبر مع هايدغر خيراً ممثلاً للوجودية متحرراً من اليأس والخلف عن طريق اعتقاده بالله .

ازمة العلوم البشرية : اضطر كل من علم النفس وعلم الاجتماع ان يعيدا النظر ، من السيكلوجيا وعلم الاجتماع الأساس ، في المناهج التي اعتمداها حتى الآن وسارا عليها . ففي مجال علم النفس تجاوز التفكير البشري بمراحل ، الاستبطان الذي لم يعد من العلم بشيء ، كما تجاوز بعيداً علم النفس الطبيعي . وطريقة الشكل او (الجشطل) ، وعلم النفس التجريبي او الاختباري الذي حاول الروس تشييده على ضوء الانعكاسات المشروطة التي قال بها بافلوف ، وسلوكية الاميركيين ، وطريقة الروايز التي جروا عليها في فرنسا ومانيا ، كل هذه الطرائق السيكلوجية ، قد كسفتها طريقة التحليل النفساني الذي وضعها فرويد في هذه المؤلفات التي اصدرها قبل الحرب وبعد عام ١٩١٧ والتي لقيت رواجاً عظيماً ولا سيما في اميركا تاركة أثراً عميقاً في الأوساط الأدبية والفكرية والفنية ، وبين علماء الاجتماع والاحيائيين . فقد شدد فرويد على اللاوعي او اللاشعور خصوصاً مدلاً على ان العصابي هو انسان « مكبوت » (من جراء الصعوبة التي يلاقها في استحضاره لبعض الصور البديهية) . فاللاشعور هو المكان الذي تنجمع فيه المكبوتات التي تسبب الامراض ولا سيما هذا النوع من الكبت المتعلق بالجنس ، إذ ان الاصابة غالباً ما يكون منشؤها ، الأمور المتعلقة بالحياة الجنسية في المريض . ان ادق الاعمال التي نأتها ، والافكار التي تجول في خاطرنات هي مرتبطة ، بغير وعي منا ، بقوة لاشعورية قد يعود اصلها احياناً الى الطفولة الاولى . فهذه الحياة الخفية المستترة التي يحياها بمعزل عن الحس الواعي ، هي التي تحرك العالم وتقوده بالفعل . اما علم الاجتماع الذي اتخذ في اثر هربرت سبنسر ذريعة للبحث عن النواميس التي يخضع لها تطور المجتمعات البشرية باعتبار ان التاريخ ليس سوى تطور البشرية في خط سوي ، فهو يطبق في دراسات هذه المجتمعات ، الاكتشافات السيكلوجية ، الكبرى التي وقعت في مطلع هذا التاريخ ، كما انه يوجه الانتباه الى قضايا جديدة حرة بالدرس والبحث . فعلماء الاجتماع ، ولا سيما الاميركيون منهم يرون المجتمع

حولهم ، في تطور موصول . فالمدن تنشأ كالقطر ، وتطل علينا ، عن طريق الهجرات ، شعوب جديدة ، كما نشاهد عن كثب اختلاط العروق والسلالات البشرية ، ويولون اهتمامهم الاول لتفهم الحقيقة كما تبرز في حياة المدن بكل ما لها وفيها من حيوية عارمة ، والكشف عن العوامل التي تتحكم بالتطورات الاجتماعية ، وما عسى ان تكون عليه المسلمات العددية التي تربط ما بين هذه الظواهرات وتشدها بعضاً الى بعض . وقد برز من هذه المناقشات السياسية والجدليات الاجتماعية ، نظريات عديدة حاولت ان تربط بين تسلسل الامور وبين 'غلاف' الشمس او الاحوال الجوية المسيطرة ، كما تحاول ان ترى في العروق البشرية العوامل الاصلية في تكوين هذه المجتمعات البشرية ، من ذلك مثلاً علم الاجتماع السوري الذي قال به تونيز بعد ان تجاهل مادة الحياة المجتمعية ونظريات باريتو الذي لقب بحق « كارل ماركس البورجوازية » وونيارسكي الذي طلع علينا بنظرية اللامساواة الضرورية ، و « علم الاجتماع الشامل » الذي قال به ماكس WEBER الذي بعد ان ميّز في دراسته للرموز او الانماط اربعة « انواع من العمل » ردّ كل شيء الى « سلوك الفرد الشعوري » . ونظرية دلثي الذي يسيطر كلياً على التيار الذي يضع العلوم الطبيعية وجهاً لوجه مع العلوم الانسانية .

أما في فرنسا ، فقد ربطت مدرسة دوركهيم بين علم الاجتماع وبين الاثنوغرافيا او الاثنوبولوجيا الوصفية . وراح دوركهيم يشدد ، بعكس ليفي بروهل الذي شدد بدوره ، في القسم الاول من آثاره العلمية ، على التعارض القائم بين المنطق وما قبل المنطق (ميزة البدائي غير المتحضر) على استمرار او ديمومة هذه الروابط ، الأمر الذي ينقض من الاساس نظرية تفوق الابيض على الملون ، بينما يحاول موسّان اثبات لنا « ان الواقع الاجتماعي الكامل » لا يجد ملء مدلوله الا إذا دخل بنياناً اجتماعياً كاملاً . وهكذا نرى ان علم الاجتماع يتجه نحو « الجماعات » التي تتألف من الفئات الاجتماعية . وهذا ما يسميه سوروكين : الديناميكا الاجتماعية الحضارية للجماعات . وهكذا ينزع علماء الاجتماع الى التخفيف من شأن العوامل الاجتماعية الخارجية (كالمناخ مثلاً) ، وللدراك المتضاعف بان اثر هذه العوامل ليس بالضرورة قاطعاً ، وبأن المجتمع البشري ليس مجرد طبائع سيكولوجية فردية متجاورة او متلاصقة ، وان هنالك « وعي اجتماعي » . ومع ذلك ، فالسيكولوجيا الاميركية التي تجاهلت باستمرار النظرية التي قالت دوماً بفئات مميزة واقعية ، تحمل عميقاً اثر الأزمة الكبرى . فسوروكين يقيم في وجه نظرية ماركس ، نظرية الطبقة الاجتماعية ، هذه النظرية التي تقول بان الشعور الطبقي انما ينشأ في الذهن ، من مجرد تصور الدور الذي يمكن لفئة مجتمعية ما ان تلعبه في وسطها الاجتماعي ، وليس من وعي الاحداث الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بهذه الفئة . فهو يرى ان « الطبقة » التي تتألف ، في نظره ، من عناصر ناشطة ، كثيرة الحركة ، لا يمكن لها ان تؤلف فئة مضادة لآخرى . وبهذه الذهنية ، ومناهضة منه للايديولوجيا الماركسية ، راح العالم النفسي ج. ل. مورينو يضع نظريته في التحليل النفسي الاجتماعي الذي يرغب في ان يطبق على التصادم

الفنوي ، تقنية التحليل النفسي حلاً منه للمشكلات الفردية (في كتابه « من سيبقى » الذي صدر عام ١٩٣٤) ، وذلك لانقاذ العالم من المشكلات التي تباعد بين ارباب العمل والعمال ، هذه المشكلات التي لا تخرج عن كونها امراضاً اجتماعية عارضة لا بد من معالجتها معالجة سيكولوجية .

وهكذا يرقى علم الاجتماع ببطء كلي الى مرتبة علم مستقل يُعنى بالمجتمعات البشرية ويترك اثره الظاهر على العلوم البشرية الاخرى : على الاقتصاد مع فرنسوا سيميان ، وعلى التاريخ ، مع مارك بلوك ، فعلم التاريخ يفيد الى اقصى حد من عمل علماء الآثار وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع فيوسع من نطاق افقه ويعمل على تجديد او عصرنه معلوماته حول الحضارات التي سلفت والتي نرى انفسنا في جهل مطبق عنها : كالاتروسك مثلاً والصين القديمة والسومريين والحضارات الأخرى التي تقدمت كولمبوس . وهو يؤثر ان ينصرف الى تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والظروف التي اكتشفت حياة الناس في الماضي السحيق .

سدد التطور العلمي ، ولا سيما تطور العلوم الانسانية ، ضربة قاسية للعقلانية والاحتمية : فقضيا مما على العقل الشامل والقياس ضوئاً جديداً على مفهوم النسبية وعلى الدور الذي يلعبه اللاشعور ، وشددت على الدور الذي تلعبه القوى الخفية اللاعقلانية التي تحرك الانسان وتوجه نشاطه . هذا الموقف اللاعقلاني عاد بفائدة ملحوظة على العقائد اليمانية وعلى التقريرية في بعض ملامحها ، مع انه اطلق ، في بدء الامر ، في كل المجالات ، ولا سيما في بحالي الادب والفن ، ردة فعل صاخبة ضد التقاليد التي اصبحت موضع شك في الوقت الذي اخذت فيه تجربة الحرب وما بعد الحرب ترسخ في قلوب الناس ونفوسهم التشاؤم والقلق .

٢ - الثورة الادبية والفنية

عندما يدور الحديث عن الادب والفن لا تعود الاشارة الى الزمن لتكفي او لتفي بالغرض ، اذ ان تجدد وسائل الاعراب عن المشاعر النفسية يتم في جو يجيش بالثورة والغليان هو على اتصال وثيق بالثورة العلمية والفكرية .

اول ما يطالعنا في هذا المجال منذ بزوغ القرن ، روح ثورية تهب في وجه المألخ الجديد المناخ الجديد البورجوازي « الثقيف » غير المتفهم والمتخلف في بواعث فخره ومباهاته ، وضد الاعراف الاكثر رعاية وقبولاً لدى الرأي العام . وتحاول الموسيقى من جهتها التملص من هوس التلوين والميلوديا اللانهائية الواغترية ، كما يذهب فن الرسم بدوره للبحث عن البيان التصويري والتعبير عن الحجم بعد ان ادارت التعبيرية لها ظهرها واعرضت عنها اعراضاً كلياً . واخذ الكتتاب بردة عنيفة ضد واقعية زولا بحيث يكونون لهم رؤى جديدة عن العلم . الا ان حركة التسارع التي اتخذتها حركة التطور التي أملت بحضارتنا المادية ، والدوي الذي احده

في العالم الكشوف العلمية الحديثة ، والتغيرات الجذرية ، التي تحمل هي الاخرى سمات النسبية ؛ ليس بعد من سلّم او معيار قائم بذاته ولا من فضاء قائم بذاته ، ولا من ابعاد قائمة بذاتها ، ولا قواعد للقريض بعد ذاته . وهذه الثورة في وجه نواميس بدت فجأة وكأنها إصلاحية صحتها ولازمتها ردة فعل ضد « الواقعية » وضد موضوع المدلول العام الذي « تُخيل للجميع انه قائم بذاته بينما المعنى او المفهوم الذي نوليه اياه ينشع من سريرتنا نحن . فكل صاحب فن او موهبة من رسام الى شاعر الى موسيقار الى كاتب اخذ يمي ، اكثر فاكثراً ، بان عليه ان يستنبط طريقته التعبيرية الخاصة ، ولغته الخاصة لينقل لنا الصورة التي تبدو له عن العالم . وهذه الذهنية تفسر لنا ما للفن الزنجي من اثر عميق اذ من بعض حسنات هذا الفن ان يأخذ ويُبدأ بيد الفنان الى دنيا الفن التشكيلي الجديد عنده ، كما يبين مسا في الآداب الشعبية ، على انواعها من سحر وفتنة واغراء ، وعنهما يصدر ريتان مترعاً مانويل دافالا وجورج إيلسكو ، وبيللا برتوك وفيللا لوبوس .

والميزتان اللتان تسهان الادب والفن الحديثين هما العمومية او الشمول والاممية . فتحت التنوع القومي والامزجة الفردية المتباينة ، نرى الثورة ذاتها تهب في وجه مجتمع بورجوازي متمسك بقوميته وفعال في تفاؤله ، وشموراً مشتركاً بتأجيج ثورة عميقة في قلب الانسان وفي صميم العلاقات التي تشده الى العالم . ففي البحث عن صور جديدة ، هنالك ليس ردة فعل ضد ما هو رسمي او ضد ما هو موافق فحسب ، بل ايضاً البحث عن انسانية جديدة حيث لا اثر قط لهذا الكائن العقلاني ، كما يراه المذهب العلمي راضياً ، واثقاً بنفسه ، المتشارف في خيلاء انه سيد العالم حيث يسود اللامعقول واللاخلفي (في المفهوم البورجوازي للكلمة) ، له حق الرعوية ، بل ايضاً حيث الانسان الذي تحرر من معبوداته واثاثه ، وحصل على العلم الجديد اخذ يمي ما أوتي من حرية خالقة ، مبدعة بالنسبة لعالم الكائنات بحيث ان في الوقت الذي تبدو معه متحركة بالقضايا والمشكلات الخاصة بالطبع ، نحن بالفعل نكون امام محاولة للتعبير عن الانسان الجديد الذي اطل علينا وعن مشاعره الجديدة ، وعلاقته الجديدة بالكون ، وهي محاولة تطبع في الصميم كل ما اثر هذه الحقبة . والفن لم يمد يفرق بصورة مصطنعة ، بين مشكلات المبنى والمعنى او المحتوي والمحتوى . فهو يبحث بالاحرى عن صبغة تصلح للتعبير عن المحتوى البشري .

الحرب وما بعد الحرب
هذا التقاطع المزدوج مع الصورة القديمة للأشياء ، ومع هذا المجتمع الذي يتناقضها ، اضفى على الفن وعلى ادب ما بعد الحرب ، السمة البارزة التي تميزها ونفردتها ، كانت الحرب في نظر الكثيرين ، حادثاً جهنمياً وشروداً للعقل السليم عن محجة الصواب تحت ستار المحافظة على القيم الروحية والوطنية من وراء الحفاظ على مصالح وسياسة .

فالسأم الشامل والردة العامة بعد هذه السنين المديدة من الضغط المرهق التي وجدت تعبيراً

لها في هذه الاضطرابات الاجتماعية التي انفجرت والمطالب السياسية التي انهالت ، يقابلها ، من الجانب الادبي والفني ، هذا الاختيار العام في الافكار الذي زرع الشك في كل ما اصطلح عليه المجتمع وقبنتى من تقاليد واعراف ، ويبرر احياناً بفجور ما نشاهد من حمى الاندفاع نحو الملذات دونما تمييز او خيار ، وحمى التكالب على التحرر والانعتاق التي جاشت بها طبقات المجتمع على اختلافها . وهذا الغليان الشامل لم يبدأ الا بعد عام ١٩٢٥ ، عندما بدأ للجميع بارقة أمل بالوصول الى الاستقرار المنشود .

بعد ان هدد هزيم المدفع المدوي ، وبعد ان وضعت الحرب
عند المنتصرين اوزارها ، راح الجميع يحاولون تناسي كابوس الخنادق الذي

اناخ بكل كلكله على الصدور . فتحت ستار شفاف من التفاؤل واللامبالاة عند البعض ، نرى بوضوح ما يسامر افكار الناس وقلوبهم ، في هذه الحقبة ، من قلق او اضطراب وتشاؤم ، يتجلىان على اتم شكل بالتهرب بجميع الوسائل مما يرهق ويقلق ، وبالرغبة في التمتع بملذات « الحياة المادية » والتحرر من الاعراف والمحرمات . وفي هذه الاثناء أطل علينا محاطين بشهرة واسمة ج. كوكتو وهنري دي مونترلان وألدوس هكسلي ، واجداد اندريه جيد المشبوهة الذي رأى ان العمل لا قيمة له الا في مجانيته ، اي خالياً من كل معنى إنساني (راجع كتابه : « اقبية الفاتيكان ») . وراحت الشبيبة البورجوازية تلتهم كتابه الآخر : « قسوت الأرض » المنشور عام ١٨٩٧ الذي لم يُبع منه خمسمائة نسخة في خمس وعشرين سنة لما فيه من دعوة الى نبذ ورذل كل القواعد باستثناء الركض وراء اللذة . وفي هذه الحقبة بالذات ظهر التحليل النفسي الذي جاء ظهوره تبريراً أو تزكية لحركة التحرر من كل قاعدة أدبية فحظي باوسع رواج في العالم كله . في هذه الحقبة بالذات نشرت مؤلفات مارسيل بروست فمادت على صاحبها بالمجد الأثيل (بحثاً عن الزمان الضائع ١٩١٣ - ١٩٢٨) وكتاب جويس « اوليس » الذي ظهر عام ١٩٢٢ ، اللذان يدخلاننا بما فيهما من استبطان دقيق ، الى مرحلة جديدة من معرفة الانسان لنفسه معرفة جديدة . الا ان الرأي العام رأى فيها دعوة سافرة للقضاء على المتوارث من الأفكار والمبادئ الاخلاقية . ولهذا الاسباب ، كان اندريه جيد القائد الروحي لهذا الجيل كما رأينا كيف ان الفرداني الاھوج الذي على شاكلة هكسلي وبيراندلو يمثل التنافر العميق الذي يتخبط فيه الانسان في وسط عالم هو الآخر مصاب بالتفكك والتنافر ، انما يدل على ان معظم الناس ينصرفون بصورة اوتوماتيكية خالية من الصدق ، وبان هنالك دوماً تعارض فاضح بين نوايا الانسان وبين مواقفه وحقيقته تصرفه .

هنالك كذلك كل هؤلاء الذين يحدو بهم القلق الى الهرب : « الهرب هو الكابوس او الفكرة المستبدة هؤلاء الذين تلجج قلوبهم بالتحرر وتشرب نفوسهم الى الحرية » . فالانسان يهرب من ذاته بعد ان هرب من الله ... يهرب ليقع في الغرور وفي هذه الخزعبلات التي تخفي ، ولو لفترة قصيرة ، ما هي عليه النفس من جوع وفقر (بابيني) . فريق تقوده خطاه وهو هارب الى

الكلاسيكية الحديثة حيث لا وزن إلا للجمال الصوري . فالشعر المجنح هو الشعر الكاذب الذي يخلو من كل معنى ومن كل محتوى انساني حيث تحفّ بكلمة متناغم هالة من اللاعقلاني ومن العاطفي ، وهما المجالان اللذان يسرع فيهما الشعر المهفّف ويمرح . وقصة « *La Jeune Parque* » كأختها : « الأرض المفعودة » ، لأليوت ، هما متزامتان تماماً وتعبّران بما فيهما من يأس ومن عجز ، عن إيمان انسان العصر ، بمعجزه وقصوره ، وعن رفضه للمجتمع الذي يحيق به . فهي كالموسيقى الصافية صدى للعبارة القائلة : « نحن الحضارات على يقين الآن باننا صائرات الى العدم » ، هذه العبارة التي جاءت على لسان بول فاليري . فهذا الانسان الذي لم يمد ليهتم بشيء او يلتذ بشيء ، يتخذ من الجمالية ملجأ له ومعتكفاً لان الحضارة الغربية القائمة على نظرية تفوق الابيض وتفوق العرق الابيض الذي يستبيح لنفسه ترف الفردانية هي الآن في سبيل الزوال . وهناك من يتلفت باتجاه الكشف عن عالم نسيجه من الخيالات والمرئيات (كوكتو وجيروود) ، باحثين عن تغير المناظر في الرحلة لاجل الرحلة او بحثاً عن عوالم مجهولة (فالامير كيون يهربون من اميركا ويقصدون اوروبا ، والكاتب الشيلي بابلو نيرودا ومالرو يتوجهان نحو الشرق الاقصى) او يهربون باتجاه الخطر والعمل على شاكلة سانت اكزوبيري او نحو مغامرات الروح : الفكر الثابتة والسرالية .

خلافاً لما هو مسلم به عادة كسفت هذه المؤثرات تلك التي تركتها وراءها شخصيات بارزة على غرار رومان رولان . « ان ضمير ... النفس الغربية التي لا تزال ترجو وتؤمن بالرغم من الاجتياح الذي تعرضت له » وشال نفوذ السياسي على نفوذ الادبي ، ووجه مارتن دي غار الذي رسم لنا في روايته : آل تيبو (١٩٢٢ - ١٩٣٩) المظاهر التقليدية لمجتمع يحتضر ، وكلاهما من الروائع الاثيرة التي خلفها لنا الادب الفرنسي في هذه الحقبة ، وبرناتوس وفرنسوا مورياك اللذان حررا القصة الكاثوليكية من الادب التقوي برسمها اناساً مسترسلين في الاثم واحياناً ثائرين في وجه ديانة متمسكة تمسكاً اعمى بالشكليات . هذا الجو المشبع بالمجانبة وبالهراب لجدد كذلك في الرواية الانكلوسكسونية ، مع الكتاب الاميركيين من « الجيل الضائع » (سنكلير لويس الذي اعطانا بابيت) وسكوت فترزجيرالد وهمنغواي ودرائزر وجون دوس باسوس يملون جانباً وينبذون عالماً منصرفاً بكليته نحو الاستمتاع بالمسلذات المادية ، وينصرفون الى نقد الحياة الاميركية نقد العائد من اوهامه بعد ان زالت الفشاوة عن عينه ، او الذين يؤلهون العاطفة البهيمية أو يفرقون مع هنري ميلر في عبادة حقيقية للجنس . أما الكتاب البريطانيون ، وبينهم عدد بارز من مشاهير وشهيرات الروائيين امثال فرجينيا وولف وكليمانس داني ومارغريت كندي وروزاموند ليمان ، فهم يصفون لنا مجتمعاً رقيقاً وحيوات مترعة ، عابثة ، بواقعية لا تتحرج من مواجهة الحقائق المرة كما لا تتحرج قط من التعرض للمشكلات المحرمة العائدة للملكة فكتوريا ، واحياناً بأحرج عبارة مع د. ه. لورانس او يسلفون بالسنة حداد عالماً يتخبط في الفوضى كما فعل الدوس هكسلي .

اما المسرح الذي كان يؤلف عام ١٩١٤ آخر معقل للمذهب الواقعي وللذوق في المسرح في سنة ١٩٠٠ ، فقد جرى بعثه من جديد مع المؤلفين المسرحيين الجدد ومع المخرجين الذين تمكنوا من احداث ثورة في دنيا التمثيل . فهؤلاء المؤلفون المسرحيون امثال كركنتو وجيرودو وكلوديل الذين تعبر شاعريتهم « دونما حسيب او رقيب » عن « مآسي الحياة البشرية » ، وبيرانديلو الذي تقتصب امامنا من خلال مسرحه المتشائم ، هذه الخصومة القائمة باستمرار بين نيات الانسان ومشاعره وبين واقع سلوكه وتصرفاته . كل هؤلاء المؤلفين يسرون على الدروب التي عبدها جاك كوروبو في مسرح فيو-كولومبيه عندما خفض الديكور الى أدنى حد ممكن ، واولى حركات الممثل بعد ان جردها من كل ما يشوه روح المؤلف ويمسخها ، ما يلزم من قناعة وبساطة ، كما فعل دولان في مسرح الأتلييه وجوفيه في الأثينييه وبيتروف في مسرح المأثورين ، وباستقلال اوسع ، باقي في مسرح مونبارناس .

هذا مذهب جديد في الفن جاء بعد لقاء تمّ ، سنة ١٩١٥ ، في نيويورك ، بين الرسام الفرنسي مارسيل دوشان والاسباني فرنسيس بيكابيا وعمدوه بهذا الاسم في مدينة مونيخ ، تريستان تزارا في ندوة خاصة بالمبعضدين السياسيين من مختلف البلدان ، ثم تمركز ، منذ عام ١٩١٩ في باريس ومنها انطلق : البيان دادا ، هذا البيان الذي التف حوله واجتمع تحت شعاره فريق من الفنانين والشعراء الاحداث الذين يرون في الحرب القضاء على كل القيم المقدسة ، وعفاء كل المواقع المكتسبة وفشل « النخبة » الذين اتحدوا ليقوموا بالمذابح والقضاء على العلم الذي يشهد عدة القتل والابادة ، وعلى الفلاسفة الذين يسعون دوماً لتبرير هذه الاضاحي وتذككية الاسباب الدافعة اليها ، وعلى الفن الذي يحتفظ بروائعه الفنية لمصلحة المريدين . والثورة التي تختلف عن الثورة التي قامت قبل ١٩١٤ ليست جمالية فحسب ، فهي تجيش بهوم اجتماعية عندما تقع العين على النزيف المفجع الذي استنزف دم الغالب والمغلوب على السواء ، وعندما تتبين خواء اهداف الحرب (وهي اهداف لا تتعدى تعديل الحدود واقتسام المستعمرات بعد ان تكون الانسانية دفعت مثل هذا الثمن الباهظ) . فهم يرون في هذا كله انهيار النظم القائمة ولا سيما انهيار كل الحضارة . وقد عبر بول فاليري خير تعبير عن هذا كله عندما كتب قائلاً :

« بعض آلاف من الكتاب والفنانين الشباب لقوا حتفهم في هذا الصراع الدموي . فنحن امام مرأى انهيار حضارة اوروبا وبيدنا الدليل القاطع على عجز المعرفة البشرية عن انقاذ اي شيء ما ، وعلى اصابة العلم اصابة ممتدة بعد ان رأى حماه وحرمة ينتهك من جراء التطبيق الوحشي والجهنمي لاختراعاته ، وعلى هذه المثالية التي قلما خرجت منتصرة والمتخنة دوماً بالجراح ، خيبة واقعية بعد ان غلبت على امرها واثقل كاهلها بالجرائم والذنوب ، وهزى على السواء بالجشع والتجرد ، واختلطت العقائد وغام مفهومها مع الزم ، اذ كنا نرى الصليب ينتصب في وجه الصليب ، والهلل يقارع الهلال ، وهؤلاء المتشككين انفسهم ، بعد ان صارحتهم الاحداث المفاجئة وصرعتهم الذين يتلاعبون بتفكيرنا وافكارنا تلاعب الهر للفأرة . فقد اضاع هؤلاء المشككون شكوكهم لتعاودهم من جديد ثم يعمدون ليفقدوها من جديد (ازمة الفكر ، ١٩١٩) .

وطلع عام ١٩٢٠ فيليب فيهم العدمية ويطلع علينا نحو الدادية خلال هذه التمثيليات وهذه المعارض ، وهذه المظاهرات المخجلة التي تقتل في الصميم كل القيم ولا سيما الجمالية منها .

« ما من رسامين ولا من ادباء ، ولا من موسيقيين ولا من حفارين ، ولا من دباكات ، ولا من جمهوريين او ملكيين ، ولا من امبرياليين ولا من قوضيين ، ولا من اشتراكيين ولا من بلاشفة ولا من سياسيين ، ولا من يروليتاويين ولا من ديموقراطيين ، ولا من بورجوازيين ولا من ارستوقراطيين ، ولا من جيوش ولا من امن عام ، ولا من اوطان ... ، كفاية من هذه السخافات والحماقات . لم يعد شيء . لم يعد شيء ، شيء ، شيء ، ولا شيء ... »

اما في المانيا ، فالحركة تلقى ترحيباً مزدوجاً للهزيمة التي انتهت اليها وللأزمة الاجتماعية التي نشبت اظافرها فيها ، فلم تلبث ان ارتدت طابعاً سياسياً . فهي بعكس ما كانت عليه في فرنسا ، فنية اكثر منها ادبية وأقل مركزية . فئمة في برلين مع الرسام الهزلي للبورجوازية والروح العسكرية الالمانية هو جورج غروتز ، وفئمة كولوني اكثر جذرية على الصعيد الاجتماعي مع بارغيلد وماكس ارنست وهانز آرب ، وفئمة في هانوفر مع الرسام الشاعر كورت شويتزر .

من هذا الاضطراب الفوضوي أطل علينا مذهب السورالية ، أخصب التيارات السورالية الفنية التي طلعت علينا في منتصف هذا القرن . هو « العزوف عن كل مناحي الفكر والحس التي اعتمدتها الانسانية الكلاسيكية » في سبيل الرجوع الى الصدق ، وفي سبيل « تفادي اثر العقل المشوه » ، وراح يستثمر اللاشعور . وفي سنة ١٩٢٤ نشر بريتون « البيان السورالي » وفتح له « مكتباً للأبحاث السورالية » . وفي سبيل تغيير المناظر واستبدالها بأخرى ، راح يقترح استخدام الوسائل الاوتوماتيكية للخط وترك الحبل على الغارب للفكر لكي يحلو نفسه ويبرز ذاته ، كما يقترح اللجوء الى التنويم المغناطيسي لوصف الاحلام التي لا تقع تحت مراقبة العقل وتدنيننا من الواقع احسن بكثير مما يفعله العقل . ولم يمض كبير وقت حتى انقسمت الحركة على نفسها الى شطرين : تألف الاول من هؤلاء الذين يبحثون عن الثورة « بين الافكار » كما تشكل الثاني من هؤلاء الذين يتقربون ، ولو لأمد قصير ، من الشيوعيين بعد الذي شهدوه من تصلب البورجوازية ، عام ١٩٢٥ .

يتمثل هذا المذهب ، في الشعر ، بشخص أيلوار الذي يُعبد مع اراغون وروبرت دنوس خير من يمثل هذه الحركة ، كما انه اكبر شاعر بالفرنسية عرفته هذه الحقبة لما أوتي من خصب في الصور ، ولما جاء به من المقارنات المفاجئة التي تعد بحق قوام الصدمة الشعرية ، ومن لباقة فنية ليست وليدة اي عنصر شعري او قريض مصطنع (كالقافية والبحر) ومن سهولة المحتوى مما لا يقنع في نطاق العقلاني . والحركة التي أثرت عميقاً في الشاعر الاسباني الكبير فدريكو غارسيا لوركا ، ذاعت كثيراً وشاعت خارج فرنسا ، منذ عام ١٩٣٠ ، بعد ان اشتد منها الساعد بانضمام عناصر جديدة اليها كالشاعر رنيه شار والمخرج السينمائي بونويل ، والرسام سلفادور دالي الذين اوغلوا في هذا المذهب درساً واستبحاراً ، وألحقوا بعض التغييرات

في معناه . والسوريالية التي اعتمدت حتى الآن التحليل النفساني اخذت تری في اللاشعور مصدراً لكل شاعرية وذبوعاً لكل إلهام شعري . وبعد ان عوّل دالي على تحليل مرض عقلي معروف هو مرض « جنون الاضطهاد » رغب ان ينصرف الفن الى استثمار ليس مجال اللاشعور فحسب ، بل ايضاً مجال الهاجسية او الاستحواذية وبعض اشكال الهذيان . وهكذا اطلت السوريالية على مشارف العنصرية التي تنبو عن كل رقيب لتفضي تدريجياً الى الفوضوية .

يختلف الجو هنا عنه لدى المنتصرين : فهو مليء بالثورة والفوضى والارتباكات
 وضع الادب لدى
 والتضخم المسالي . ففي مجتمع ممزق ومضطرب ، فالجو الذي اتخذته
 المغاوبين على امرهم
 التعبيرية في البلاد المنتصرة من الدادية والسوريالية لا يمكن ان يدوم طويلاً
 بهذا الشكل النقدي الذي يميزه . عليه ان يكون ايجابياً وبناءً . ومن جهة اخرى ، فالوقت
 سواء لدى العامة او لدى الفنانين ليس الذي يتلمى فيه الناس ولا يصلح فيه الفن للفن . ففي
 البلدان الجرمانية وحدها دون سواها ، تبقى هذه الروح الطليعة التي كان من طباعها المميّزة
 قبل الحرب ، انصرافها الى البحث . فال موجة التعبيرية حلت محلها حركة من المحاسبة الذاتية
 الايجابية باتجاه المستقبل . فنحن امام واقعية جديدة . وطلعت في طول البلاد وعرضها
 مذاهب وعت تماماً متطلبات المدنية التي ستشاد في المستقبل ، والاهتمام البالغ بالشكل او القوام ،
 اذ من المطلوب « بناء عالم جديد من حطام الماضي » . فالنفوذ الذي تمتع به هنريخ مان الممثل
 الاكبر لعقلانية القرن التاسع عشر ، قد اخذ بالانحطاط والهبوط بينما بقي نفوذ اخيه توماس
 أشد واطهر ، لما كان عليه من تشاؤمية عميقة الجذور . والجديد الذي ظهر على أتم صورته في
 البلاد ، هو التمرد ضد تأليه الدولة ، وجاذبية الفوضى والشعور بالتعاسة البشرية ، بعد ان
 غمرتها قوى غاشمة لا تعرف الرحمة ، صكالية القدرة ، روح تجلت على خير وجه في مؤلفه
 « الفرد دويلان » الذي يمور بالعنف والمرارة . اما اثر فرانز كافكا الذي لم يظهر مطبوعاً كاملاً
 الا بعد وفاته ، عام ١٩٢٤ ، ففيه الوصف الرمزي لعالم تتحكم به قوى خفية هائلة تطحن
 الانسان طحناً . من بين ابرز الآثار الفكرية الاقل شأناً التي ظهرت تحت علامة (الوضع
 الجديد) يجمل ان نذكر هنا الاثر الديني الذي خلفه برتول بريخت ولا سيما مسرحيته : « اوبرا
 بأربع نحاسات » (١٩٢٨) .

لا يمكن لفن الرسم ان يأتي تعبيراً وصافاً للانسان في مثل هذه الحقبة ، العنيفة
 الرسم
 المعقدة حيث تتبدل ظروف الحياة وصروفها بسرعة متزايدة الا في انقلاّب
 شامل تطل معه صيغ وصور جديدة لتعبر عن العلاقات الجديدة التي تربط بين الفرد ونفسه وبينه
 وبين العالم . وبيكاسو الذي يلقي ظلاله على هذا الجيل بما أوتي من نبوغ خلاق ، يبرز خير ممثل
 له بما فيه من قدرة على التجديد . فقد عدل بعد الحرب من مذهب التكعيبية ، واولى الالوان
 والاصباغ اهمية خاصة بعد ان عوّل كل التمويل على الازرق والاحمر والاخضر (الطالبة -

ارلكان - القيثارة - والعنب) . ولم يلبث ان وقع تحت تأثير السورالية مع انه بقي خسارح ندوتها . . . واخذ منذ عام ١٩٢٢ ، يرسم لنا شخصاً رمزياً شوهاء ، واشكالاً من المسوخ اتت بعالم يصدم العقل ويشير الضحك . وهو تعبیر عن عالم تتقاذفه الامواج وتتلعب به الارياح . وفي سنة ١٩٣٧ ، اعطانا في ما تحفنا من روائعه الفنية ، ما بلغ معه ذروة التعبيرية التصويرية في هذه الحقبة (غرنیکا) .

اما ماتيس ، فقد اخذ ، بعد عام ١٩١٩ يخفف من فنه ، فاصبح اكثر جاذبية برسومه « اوداليسك » وكذلك خوان غري ، ودي ديران ودي دوفي ودي براك الذي قطع كل صلة له مع التكعيبية ، واضفى سحراً اكبر على رسوم الاشياء الطبيعية الميتة وعلى صورته للمري ، وعلى مناظره . اما فرنان ليبييه الذي طلع علينا خلال الحرب بمشاهد الحضارة الصناعية وبحقيقة اجتماعية تنبض بالحياة ، فيكرس فنه الاحتفاء بهذه الانسانية الجديدة ، مع ايلائه اهتماماً خاصاً للقوام الهندسي الذي يراعي ، بنجاح تام النسبة بين الصورة الجدارية والجدار ، ويستعمل ادوات الرسم ذاتها موضوعات تصويرية ويبدسط ما للالوان من قوة تعبيرية . ان حسه للمدى التصويري وتحسسه ما يتحملة الموضوع في هذا المدى ، ترك أثره العميق على فن الاعلان ، فارتفع به من الواقعية .

اما السورالية ، فقد التفتت حولها هذه الفئات وبرزت في مجال الرسم خير دليل على ما لها من قيمة عالية في الحركة الفنية . وهذا لا يعني انها تتمتع بجمالية وبتقنية خاصتين بها ، بل هي العكس من ذلك ، هو تجاهل لكل ما خيّل للانسان ، حتى الآن ، انه خير ما يحمله في ذاته بحيث تنبجس جاذبية شاعرية تصويرية هامة ترمي لايجاد تفسير كامل في المناظر والارتفاع بالمشاهد او بالناظر الى العالم من وراء الواقع اليومي . واول معرض للسورالية ظهر عام ١٩٢٥ جمع آثار ماكس ارنست وهانز آرب وميرو وبيكاسيا وغيرهم من الفنانين الذين وقعوا تحت تأثير السورالية ، امثال كلي وشيريكو .

وفي اعقاب عام ١٩٣٠ ، ظهرت تحت تأثير الفنانين الالمان والروس واليهود الذين فروا من اوروبا الوسطى ، معالم الفن التجريدي في فرنسا وفي الولايات المتحدة الاميركية . وتأسس في باريس « ندوة الفن التجريدي » ، عام ١٩٣٢ . وسيراً منهم مع التيار العلمي المعاصر القوي الذي يقول بان ليس من طبيعة بشرية تلقاها الانسان دفعة واحدة وبان تحت الظواهر البارزة للعيان تكن حقيقة متحركة ، أخذ الرسامون التجريديون يحاولون خلق آثار فنية لا نرى فيها شيئاً يمت الى « الطبيعة » والى الحياة اليومية بل يكون باستطاعتها ان توحى للانسان مواقف ومشاعر فيها من الشمول ما كان في مقدور « الطبيعة » ايجازها حتى الآن . وهذا التيار هو التيار الفني الوحيد الذي تجسم او تحيز حول آرب وكالدير وديلوناي وموهولي - ناجي وفديريان وشويتزر وفي انكلترا حول بن نيكلسون .

الموسيقى
عرفت الموسيقى في هذه البلدان التي خرجت منتصرة من الحرب ما عرفه
الادب والرسم من تنوع في الذرائع والميول . فالمدرسة الواغرية صُنعتي امرها

وجستد سترافنسكي ردة قوية للنيوكلاسيكية وتغلب الشكلية بينما يمضي كل من رافيل
وروسل في « الثورة التي اطلقها ديبوسي » . والفئة المعروفة « بفئة السنة » التي كانت اريك
ساتي قطبها ونقطة الدائرة فيها ، راحت تقف في وجه « تعبيرية ديبوسي » . ونشأ
عام ١٩٣٦ ، حول اوليفيه ميسان فئة « فرنسا الحرة » كما راح خارج فرنسا كل من
مانوبل دي فالو والبرازيلي فيلا لوبوس وبيلارنوك يستلمون التقاليد الفولكلورية في بلادهم .
الا ان الجديد البارز الذي عم اوروبا باجمعها ، فهو موسيقى الجاز الذي استهوى عدداً كبيراً
من الناس دون ان يترك مع ذلك اثرأ كبيراً في الموسيقى الغربية التي اختلف عنها اختلافاً
كبيراً حال دون ثقله واستمرائه . طلع هذا اللون الموسيقي الجديد من اغوار فولكلور
الملونين ، في اوساط اورليان الجديدة ، ثم اخذ ينتشر في جميع انحاء الاتحاد الاميركي ويثبت
قوته دون ان يفقد شيئاً من طابعه الشعبي باعتباره موسيقى جيتاشة تحرك في النفس الحنين الى
الوطن . فكثير انصاره ومريدوه في اوروبا مع كمنغ اوليفر ولا سيما مع لويس ارمسترونغ .
بحماسة الحارة (جدد فيه النموذج النيو اورلياني بعد ان لقمعه بالمولوديا تنشد بصوت مع
البوق) وجرشوين مع اغنيته (القصيدة الخضراء) . عرف الجاز في اعقاب ١٩٣٠ تطورا
عميقاً اذراح يتكيف اكثر فاكثراً ، مع حياة البيئة والمجتمع وتسارع الوزن . وزاد من بحشه
عن تجربته حول الانسجام الفني بحيث اخذت موسيقى الجاز تتطور بسرعة تذكرنا اكثر
بالسرعة التي ميزت التطور التقني منها تطور القوالب او الصيغ الموسيقية . وهكذا فالطراز
(Swing) الذي قام على خدمته عدد من الموسيقيين الاقوياء ، وعدد كبير من الاوركسترات
المتجانسة التي رأت النور ، بلغ بعضها مقاييس الاوركسترات السمفونية مع ديوك ألنغتن الذي
توصل الى مساوقة ومزاوجة اوركسترية تفيض فناً وغنى .

وتابعت النمسا ، في المجال الموسيقي ، ثورتها التي كان سبق لشونبرغ فأطلقها قبل الحرب
بقليل ، وراح تلاميذه : البان برغ (الذي انجز « Wozek » عام ١٩٢١) وانطون وويبرن .
والى شونبرغ يعود الفضل في استنباط المسلسلة الصوتية الاثني عشرية احدي ابرز منجزات
العصر والتي لم يباشر باستثمار ما تخفيه من طاقات كامنة الا جيل عام ١٩٤٥ . ان استنباط
المسلسلة في الموسيقى هو من بعض نتائج رفض « طبيعة » مجهزة بقوانين محددة ومفروضة من
الخارج ، هذا الرفض الذي وصل في دنيا الرسم الى التجريد الهندسي ، بعد ان اسقط تدريجياً
الموضوع او المضمون . هي هذه الحركة بالذات التي حملت الانسان على ان يبدع في الموسيقى كما
ابدع في الرسم ، قواعده الخاصة وعالمه الخاص به .

أطلقت علينا ، قبل عام ١٩١٩ ، مستجدات تقنية مهدت السبيل
الهندسة الجديدة امام الثورة التي انفجرت في هذا المجال . فالمشكلات الجديدة التي
كان على المدن الكبرى مواجهتها ، والتي اختلفت بطبيعتها عن المشكلات السابقة : كارتفاع
اسعار الارض ، وضيق المساحات القابلة للاستثمار ، والامور الاخرى المتعلقة بالنقل العام
والمواصلات ، والتجديد في نموجية المباني والعمارات ، المصانع والمدارس والمستشفيات ،
والمطالب العصرية الاخرى التي يجب توفرها وتحقيقها (كالتدفئة المركزية وتكييف الهواء ،
والتبريد والاضاءة الكهربائية ، والمصاعد) ، كل هذه القضايا اقتضت لها حلاً عاجزاً عن
تأمينها في الماضي ، الذرائع التي عول عليها الانسان من قبل . ومن جهة اخرى ، فقد طرأ
على شروط البناء ومستلزماته ، تطورات عديدة تناولت مواد البناء (مزج المعادن الخفيفة
كاللومينيوم واللدائن والمواد التشكيلية ، والخشب المضغوط) ، والاساليب الجديدة ، كانتاج
المصانع لبعض المواد المعمارية الجاهزة بعد ان كانت تُصنع من قبل في الورشة (كالابواب
والنوافذ وحجارة البناء ، والطوب ، وكتل الاسمنت والاعمدة) ، وكلها مهياة للاستعمال حالا ،
بحيث ان البناء استحال الى عملية تجميع هذه المواد الجاهزة وتركيبها في اماكنها المعدة لها .
وفي مجال الانجازات المتواضعة ، فقد توصلوا الى صنع منازل جاهزة لا يستغرق تركيبها في
اماكنها سوى بضعة ساعات . والتحويل اكثر فاكثراً على الاسمنت المسلح والفلواز ، مكن
من تحويل كل ثقل البناء على الهيكل المصنوع من سلسلة من العواميد والجسورة المتشابكة
وكلها من الاسمنت المسلح . وبذلك يفقد الجدار اهميته باعتباره عمود ، وقد يستقل تماماً عن
المكان الذي تقوم فيه الاعمدة . وقد يكتفى منه بعاجز زجاجي او تقوم فيه فتحات واسعة
جداً . وقد عرف المهندسون ان يتخذوا لهم يداً من كل هذه المواد والادوات الجديدة ليعودوا
القهمري الى هذه البساطة والى البناء المعقول وبمطابقة البناء الى اقصى حد مع الاهداف
الموضوعة له . وهذا بالذات ما يعرف « بالفن الوظيفي » الذي عبرت عنه خير تعبير نكتة
لكوربوزيه عندما وصف المنزل « آلة للسكن » .

فكل الحركة الهندسية منذ عام ١٩٢٠ فصاعداً ، وقعت تحت تأثير ميس فان در روه ،
ولتر غروبيوس ولوكوربوزيه ، وغروبيوس تولى منذ عام ١٩١٩ ، على ادارة مؤسسة
بوهوس دي ويمار التي انتقلت عام ١٩٢٥ الى ديسو ، فكانت هذه المؤسسة في وقت واحد
مدرسة للصنائع والفنون واكاديمية للفنون الجميلة . فيها يدرك الطالب الوحدة التي تسيطر على
العنصر العقلاني الذي يلائم بانسجام واتساق ، بين الهندسة والرسم والحفر ويتجاهل تماماً
التمييز القديم بين ما يدعى العناصر البنائية والعناصر التزيينية ، والانسجام التام مع مقتضيات
الحضارة الصناعية التي عرفت كيف تُدخل الفن على احقر المواد وأخسها واكثرها اتصالاً
بالحياة اليومية . والبوهوس الذي تشده الى التكميبيين والى ممثلي الفن التجريدي ممثلاً بالحركة
المعروفة بـ Merz وبالدادية ، والفن التجريدي الذي تمثله مجلة « Stryl » وبقيادة المهندس

دوسبرغ والرسام وبييت موندريان يحدث تأثيراً كبيراً . فالدروس فيه يُعطيهما فريق من كبار الفنانين المشهود لهم بالتفوق في اختصاصهم والذين يخضعون لنظامية بنّاءة بينهم : بول كلي وكندنسكي وفيننجر ، والمجري موهولي ناجي . وهذه السيطرة تتمتع بها الهندسة الألمانية قضت عليها الحركة النازية إذ امرت باغلاق البوهاوس بعد ان شجبت هذا « الفن المنحط » الذي طلع به اليهود والشيوعيون ، بما يتصف به من عقلانية مفرطة ودولية جامحة ، وبضلوعه بذكريات جمهورية ويمار ، مما يجعل المرء يشك بولائه للدولة الألمانية وللغورر . والمهندس الاميركي فرانك لويد رايت الذي يتمتع اليوم بشهرة عالمية ، يحاول جاهداً تأمين الانسجام والمساواة الى اقصى حد ، بين المباني التي يشرف على تشييدها ، وبين السكان او المحيط الذي يقوم فيه البناء ، وبين طبيعة المواد المستخدمة في البناء .

اما المهندس لو كوربوزيه فالنفوذ الذي يتمتع به يعود ، قبل كل شيء الى مؤلفاته النظرية والى هذه العمارات الناعمة الخفيفة التي تستمد اشكالها الهندسية من التكميلية ، والتي يبدو عليها الانفصال او الانقطاع عن الارض ، وهو نفوذ وتأثير يشتد في الخارج حيث له العديد من التلاميذ والمريدين اكثر منه في فرنسا بالذات حيث بقي في شبه عزلة .

السينما ومقتضياتها الاقتصادية لم تصبح السينما فناً قائماً بذاته له اخصائيوه ومتخصصه الا بعد والتقنية الحرب العالمية الاولى ، فخضع منذ هذا التاريخ لقوانين وقواعد وضوابط في الاخراج ، كما خضع لمقتضيات تجارية تُرّزحه كلما تطور هذا الفن وتعقد وتشعب . والسينما مشدودة اكثر من اي فن آخر ، الى القوة الاقتصادية التي تعمل في انتاج الفيلم واخراجه وتوجد النظارة الذين ان اقبلوا عليه جاءت عملية الاخراج عملية ناجحة أمنت مردوداً طيباً . ولهذا السبب لم تلبث العملية ان وقعت بسرعة فريسة الاحتكار من قبل اتحادات احتكارية جبارة بما لها من طاقات مالية ، منها في الولايات المتحدة الاميركية : الشركة السينمائية . التي تشدها الى شركة إيستمان كوداك روابط متينة ، التي لا تسلم بواكير افلامها الا لاعضاء الاتحاد ، وهي تشرف على سلسلة من الصالات السينمائية متصلة الحلقات . وفي المانيا يقوم الاتحاد المعروف بـ U. F. A. وشركة بافاريا وكلاهما شركتان ضخمتان هما موضوع اهتمام مصالح مالية واقتصادية قوية ، امثال : ستينز ، وفاربن والـ A. E. G. ، وفي فرنسا : باتيه غومون .

وفي سنة ١٩٢٧ ظهرت السينما الناطقة ، أو الصائتة التي تستنزف صناعتها رؤوس اموال ضخمة ، فأدت التعديلات التقنية على الاخراج الى تغيير جذري في الاجهزة والعتاد المستعمل له . وبعد ان حاولت الشركات الكبرى الاغضاء عن هذا الاختراع الجديد ، رأت نفسها مرغمة لرعايته وتشجيعه ، اذ راحت شركة بل للتلفون وربيبتهما شركة وسترن الكتريك ، تؤسسان شركة الكتريكال بروداكت التي تتمتع وحدها بحق توزيع شهادة فيتافون . وبواسطة الشركات الكبرى للتجهيزات الكهربائية ثم المصرف الاميركي المعروف بمصرف روكفلر-مورغان الاشراف النهائي الكامل على صناعة السينما في اميركا . ومنذ عام ١٩٢٣ اخذت تتوزع

به انكلترا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٧، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي أحدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسليح ؟

ولكن هذا التحسن الطارئ لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ
النكسة والتسلح قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالموارض التي بدت عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقات التسليح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسليح هذه ، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى اتفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، أصبح التسليح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث أصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تغرق بعد في التسليح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتنيات التسليح ، أكفلم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بحاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الفم والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الاولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له ، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٢ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحرير الخام زاد ٢٣ ٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون أسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو خفض

تعد نحواً من ٣٠ صالة سينمائية .

ففي الوقت الذي قوت فيه الضائقة المالية من قبضة المصارف على صناعة السينما وفنهما ، بعثت فيها ، من جهة اخرى ، تجديدأ كثيراً ما كان مثيراً في المخرجين والممثلين . ان عدداً كبيراً من الافلام التي صدرت في هذه الحقبة تبرز ، شأنها في ذلك شأن الرواية ، الازمة وردة الفعل التي احدثتها ، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والمطالب التي تتسم بالاحاف احياناً منها مثلاً : ليس من جديد في الجبهة الغربية — اضواء المدينة — الازمنة الحديثة — الدكتور — عنب الغضب ... والموضوع الاجتماعي يوحى كذلك الى بابست الافلام التي قام باخراجها مثل : اوبرا بأربع نحاسات — فاجعة المنجم ، والى لانغ ، الافلام التي اخرجها ، منها مثلاً : وصية الدكتور مابوز الذي منعه النازية ، وافلام ديداو . وعندما تسلم هتلر السلطة العليا في البلاد اتجهت السينما في عهده ، جهة الدعاوة . فقد جرى تطهير الستوديوهات من اليهود والماركسيين والاحرار . وباستثناء الفيلم : انتصار الارادة ، والفيلم الاخباري الآخر : آلهة الستاديوم ، من اخراج لينى ريفنشتول ، اصبحت في الصميم ، كغيرها من الفنون الاخرى والنشاط الفكري الالماني .

وفي فرنسا ، كما في المانيا ، مهدت السينما الناطقة السبيل امام السينما الوطنية . فالمصر عصر رئيسه كلير العظيم (تحت سطوح باريس — المليون) ثم تطلع علينا سلسلة الافلام التي تنزى بنتائج الازمة العالمية كما تنضح بالهواجس السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٤ تموز — لنا الحرية) . ويظهر التطور على أتمه ، مع جانت رينوار عندما يعمل مع بانيول الاختصاصي الضليع بتصوير الجماهير في مقاطعة بروفانس فيعطينا : طوني ، هذا الفيلم الذي يعالج قضايا هموم اليد العاملة النازحة ، ثم افلام من وحي الماركسية (الحياة لنا — الهم الكبير — المارسيلاز — الوحش البشري) ... والوحي ذاته نجده لدى جان فيدر في الفيلم : للسوق الخيرية الضخمة ، حق لدى دوفرييه (العصر الجميل) . والى جانب هذه الافلام الاجتماعية ظهر نوع جديد يشابه من قريب ، لون افلام رعيان البقر واللصوصية في اميركا ، وهي تنزع لوصف « البيئة » ، والتي تنزى بواقعية مريرة وبأثثة امثال فيلم بابيه موكو لدوفرييه . وفي هذا اللون من الافلام المتشائمة الواقعية ، يبرز للميان مارسيل كارنيه (ومساعده الايمن جاك بريفير) بالفيلم الذي اخرج به بعنوان : رصيف بروم — وفندق الشمال ... بعد ان اتسمت تشاؤميته بطابع اسطوري خلال الحرب بالفيلم : زوار المساء (١٩٤٢) وقبيل الحرب الاخيرة برز في الصناعة السينمائية الفرنسية ابرز فناً واتقاناً منها لدى هوليوود التي اتسمت افلامها بطابع متوسط جداً جعلت ستروهايم يصفها مازحاً مبسطاً : هذا الجهاز الجبار لاخراج المقاتل .

الكتاب الثاني

الأنهيار الاقتصادي ونتائج

الفصل الأول

الانهيار الاقتصادي

تتميز الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام ١٩٢٩ عن كل ما تقدمها من أزمات اقتصادية، في القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين . فقد كان لها من العنف والعمق والشمول ما أفضى الى انحلال النظام الاقتصادي وشله تماماً كما أدت الى افلاسات عملاقة ، في عالم تهتز منه العمود والاركان ، ووضعت النظام الرأسمالي وجهاً لوجه مع مشكلات لم يستطع السيطرة عليها بشق المرائر وبعد تعديلات أساسية أدخلت عليه .

١ - انفجار الأزمة وامتدادها الى أقصى المعبور

دورة الازمات الاقتصادية
خبر القرن التاسع عشر ، العديد من هذه الأزمات ونظر إليها نظرقه الى امراض ملازمة للنمو والتطور لا يلبث معها ما يساعده على تصحيح الاوضاع بيسر وبصورة تلقائية ، وذلك باستقطاعه المشروعات التي تشكو العسر او تلاقي المصاعب ، ثم يعود الازدهار وتعود العافية الى النشاط التجاري والوضع الاقتصادي بأجمعه . وهذه النظرة المشبعة بالتفاؤل التي اعتاد ان يلقيها على الازمات التي لم يكن من الممكن تفادها والتي ثبتت فائدتها في نهاية المطاف ، اخذ الماركسيون يعطلونها بالقول ان تقارب حدوث هذه الأزمات وتوالي وقوعها بعنف الواحدة منها بعد الاخرى ، عجلت كثيراً في حركة تركيز المشروعات وتركزها كما أبرزت ما تصف به هذه الاستثمارات من نزعة عارمة الى الاحتكار ، وان التطورات التي ألحقتها بالهيكل الاقتصادي حتمت وقوعها وجعلتها أكثر قواً وأكثر ضرراً وأذى ، ليس فقط لمصالح الكادحين المأجورين ، بل أيضاً للمصلحة العامة .

فقد سبق لعلماء الاقتصاد وظنوا بوقوع أزمات دورية عقبها حقب من الازدهار ، ارتفعت خلالها الاسعار وقلت حوادث البطالة وازدادت الارباح ، وحقب من الانهيار الاقتصادي تقلص

بسمات عكسية . ومع تضارب الآراء بينهم حول مدد هذه الدورات والاسباب الموجبة لها نقدية ، مالية هنا ، واقتصادية هناك وسياسية هنالك ، فقد سلموا مع ذلك ان دورات قصيرة الاملد (من ٤ - ٨ سنوات) عقيبتها دوماً دورات اطول مدى واوسع شمولاً ، تراوح معدلها بين ٤٠ - ٧٠ سنة . فالازمة التي كشرت عن انيابها عام ١٩٢٩ ، كانت في زعمهم النهاية الطبيعية ، لحقبة طويلة الاملد وان ما اتصفت به من عنف استثنائي وتعقيد وتشابك وطول امد ، يجب رده هنا الى تجمع اسبابها الخاصة مع الاسباب الاخرى التي هي وراء كل أزمة قصيرة ، ومهما يكن من الامر ، فقد بزّت بخطورتها ، اية ازمة من هذه الازمات « العالمية » التي عرفها التاريخ الحديث ، حتى تلك التي وقعت منها عام ١٨٥٧ ، والتي نظر اليها الكثيرون آنذاك ، بأنها أعنف أزمة عرفتتها البشرية عبر تاريخها المديد ، هذه الازمة التي طلعت هي الاخرى ، اول ما طلعت ، في الولايات المتحدة الاميركية ، وامتدت عقيبها الى كل من انكلترا وهمبرغ والى كل بلدان اوروبا الشمالية والغربية .

انمازت الازمة الجديدة عن مثيلاتها في الماضي ، بمعدة سمات لازمة ١٩٢٩ من الاتساع
فردتها وطبعتها . لإعادة البناء الاقتصادي ، وإعادة تجهيز العالم والشمول ما ليس له مثيل
صناعياً في أعقاب ازمة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، بحيث تجاوز الانتاج العام معدل له عام ١٩١٣ ، لم يتم إلا بعد التغلب على صعوبات كبيرة . ثم ان ازمة ١٩٢٩ لدى انطلاقتها ، لم يسبقها كغيرها من الازمات الماضية ، ارتفاع عام في الاسعار والارباح والاعمال . فقد وقعت ، على عكس ذلك ، في فترة من انخفاض الاسعار وهبوطها وفي عالم بدت على القطاع الزراعي فيه ، عوارض خطيرة من الركود والهبوط ، وفي عالم قد يتجاوز عدد العاطلين فيه عن العمل ، المشرة ملايين اعاطل ، في عالم معظم الدول الاوروبية فيه رأت نفسها اعجز من ان تصل الى ما كانت عليه تجارتها الخارجية قبل الحرب العالمية . وهذه الازمة تتميز ، من جهة اخرى عن الازمات التي شهدتها القرن التاسع عشر ، بما تم لها من شمول واتساع ، وهو شمول يفسره لنا القطاع الرأسمالي الذي كان يتأثر وحده في الازمات السابقة ، بينما نراه يسيطر الآن على البلدان الصناعية الكبرى . وهكذا نرى ان النظام المالي بأسره اهتز من اساساته . ففي الحين الذي كانت فيه الزراعة ، في القرن التاسع عشر تكاد لا تتأثر ، وكانت الازمة الكبرى الاخيرة التي وقعت خلال الربع الاول من القرن العشرين ، انها كانت ازمة اوروبية على الاخص وأملت بنوع خاص ، بفلال الحبوب ، فأزمة عام ١٩٢٩ كانت صناعية زراعية في آن واحد وتأثر بنتائجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في البلاد ، فانهضت على الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى اوروبا وعلى البلدان نصف الاستعمارية والاستعمارية على السواء ، كما تضرس بها كل قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية . فالازمات الاقتصادية السابقة لم تعرك بشغالها سوى العمال وارباب العمل ، بينما احتفظ المزارعون والموظفون واصحاب الايرادات بدخلهم سالماً غير منقوص ، بل كثيراً ما كانوا ينعمون ، من جراء انخفاض الاسعار في الوقت الذي كانت فيه مدخراتهم

تساعد على تصفية الازمة . اما ازمة ١٩٢٩ ، فقد اخذت بتلابيب كل فئات المجتمع وأصابته في الصميم دخل كل الطبقات ، مباشرة او مداورة عن طريق هبوط سعر النقد ، إذ أصيبت كل العملات بالهبوط والانهيار ، كما تسببت عن حسومات محسوسة في المداخيل والمرقبات . فالعمال لم يعودوا وحدهم فريسة البطالة ، بل وقع فريسة لها ايضاً كل من موظفي المكاتب والادارات وصغار الصناعيين وصغار التجار والعمال المهنيين الذين اضطروا الى اقفال متاجرهم والبحث عن عمل يستطيعون معه تأمين اودهم وأود ذويهم .

نقطة انطلاق الازمة : انفجرت الازمة يوم الجمعة الاسود ، في ٢٤ تشرين الاول الولايات المتحدة ١٩٢٩ ، وعلى حين غرة وفي غفلة من الجميع ، وابتدأت بأزمة بورصة . صحيح ان اسعار اسهم النحاس والذهب والفلاد اخذت بالهبوط منذ ايار ، كما اخذت تهبط في الفصل الثاني من هذه السنة ، أرباح صناعة السيارات ، وبقيت في هبوطها الذريع في الفصل الثالث ايضاً ، بالرغم من تحسن المبيعات ، فقد استمر المعجز في تقهقر موصول . وهذه الدلائل والاعراض التي لم تكن لتخفى على الناس ، صاحبها ضجة مدوية من جراء افلاس المصرف الانكليزي هاتري الذي كان يستثمر فوتوماتون ، مما أدى الى رفع الحسم في بورصة لندن ، وعودة جانب من رؤوس الاموال الانكليزية الى البلاد ، والى بيع السندات والاسهم الاميركية من قبل المضاربين الانكليز . وفجأة وقعت معاملات مالية نهار الاثنين الواقع فيه الحادي والعشرون من تشرين الاول ١٩٢٩ ، ليعاد بيومها ، نهار الخميس بعروض كبيرة بأي سعر كانت ، تنازلت نحواً من ١٣ مليون سهم . ولم يفد شيئاً تدخل ستة من اكبر مصارف بادرت للشراء ، ايقافاً منها لحركة الهبوط الجارف ، في تهدئة الهلع العام الذي دب في القلوب ، وفي ٢٩ تشرين الاول بيع اكثر من ١٦ مليون سهم ، فازداد الهبوط اكثر فاكثر بحيث هبط دليل الاسهم الصناعية ، في منتصف تشرين الثاني من ٤٦٩ الى ٢٢٠ .

وهكذا فالازمة الصناعية التي اطلت على الناس لن تلبث ان ازدادت حرجاً بعد انهيار المالي والهلع الذي سمر الخوف في القلوب ، فأصاب الى الفشل الذريع ، كل محاولة كبح او تقييم ، لا سيما والعناصر الضرورية للتثبيت كاستهلاك الى اقصى حد وزيادة القيم ، اختفت بسرعة ، كما ان عدداً كبيراً من حملة الاسهم الذين لم يدفعوا إلا جزءاً ضئيلاً من قيمتها ، وجدوا انفسهم فجأة مديونين ، عدا عن ان عدداً كبيراً من التجار ومن أرباب الصناعة الذين اخذوا سلفات على ما لهم من اعتمادات مصرفية اساسها الاسهم التي يحملونها ، رأوا اساس هذه الاعتمادات يضيع ويختفي . كذلك توقفت تماماً صفقات البيع بالتقسيط ، وأجلت او ألغيت طلبات التوصية وتراكم الانتاج والتجهيزات . كل هذا الاستنزاف الضخم انزل الرعب في طول اميركا وعرضها .

وبعد انهيار الاسعار في البورصة اطلت ازمة الانتاج الصناعي ، فازدادت حرجاً يوماً بعد يوم . فقد تداعت بسرعة كلية ادلة الانتاج على اقدار وانساب حسب الصناعات وهبطت الى

ادنى مما كانت عليه في السنة الماضية . فصناعة السيارات اخذ انتاجها منذ تشرين الاول يهبط بحيث بلغ معدل هبوطها في الاشهر الثلاثة التالية الى النصف . واستمرت الازمة في تصاعد مترججة ، بحيث اتصلت في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ ، بكل قطاعات الصناعة ، فانخفض انتاج الصلب ، اذ ذاك ، الى النصف . وفورد الذي اضطر الى اعتماد خمسة ايام عمل في الاسبوع ، في ربيع عام ١٩٣٠ عاد فأنقصها الى ثلاثة ايام عمل في آب . وهبطت كذلك واردات السكك الحديدية والتجارة الخارجية بالرغم من اعتماد التسعيرة القصوى لحماية التجارة التي أقرها قانون هولي سموت . وأدت البطالة الى انخفاض كبير في دخل الطبقة العمالية العام . وفي ربيع عام ١٩٣١ ، اجريت تخفيضات على الاجور بنسبة ١٠ - ٣٠ ٪ وازدادت اتساعاً في الصيف والخريف من تلك السنة .

كان من جراء الذعر المالي الذي اصبحت به نيويورك ان قضى تماماً على كل حركة تسليف لأوروبا . وتوقف تماماً خروج الدولار من البلاد بعد ان اخذت اميركا باستثماره وتوظيفه على نطاق واسع في الخارج منذ عام ١٩٢٢ ، مع العلم ان اقتصاد أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، ولا سيما المانيا ، لم يكن ليقف على قدميه الا بواسطة المساعدات الاميركية . وابتداءً من تشرين الاول ، اعلن افلاس بنك بودين للتسليف في النمسا ، وراحت الحكومة النمساوية تحاول تعويمه بواسطة بنك التسليف النمساوي . الا ان الانتخابات الالمانية العامة التي وقعت في ١٤ ايلول ١٩٣٠ والتي تميزت بأول نجاح حققته الحركة النازية في البلاد ، ومعارضة الحكومة الفرنسية والاطالية لمشروع الاتحاد الجمركي بين النمسا والمانيا اقلقت الاوساط المالية واخذت تسحب اموالها . وفي ايار ١٩٣١ توقف بنك التسليف النمساوي نفسه عن الدفع وهبطت اسهمه ٢ ٪ من قيمتها الاسمية . واذ ذاك حدث اندفاع على المصارف في كل أوروبا الوسطى مما ادى الى سلسلة من الافلاسات . والمصارف السويسرية والهولندية والاميركية التي كانت قد وظفت رؤوس اموال جسيمة لأجل قصيرة في المانيا (اكثر من ١٢ مليار مارك) حاولت سحبها واستعادتها الى البلاد . وامام اشتداد حركة السحب هذه ، قالت الحكومة الالمانية من الرئيس هوفر ، في ٢٠ حزيران ١٩٣١ ، امراً بتأجيل وفاء الدين لسنة في كل ما يتعلق بتمويضات الحرب ، وهو تدبير عاجز عن اصلاح الوضع المالي في المانيا حيث استمر سحب الودائع الاجنبية والوطنية على أشده . وقد جرّ افلاس شركة قطن الشمال في برين عن ٢٠٠ مليون مارك الى افلاس مؤسسة دات المالية وانهيى الوضع المالي بكامله . واذ ذاك قرر المستشار الالمانى بروننغ إقفال كل المصارف ومؤسسات التوفير والتسليف الاخرى . وعندما استأنفت هذه المؤسسات نشاطها في شهر آب ، بقيت كل الاعتمادات والارصدة الاجنبية في المانيا مجمدة واضطرت ان تنزل عند قرار جديد بتأجيل وفاء الديون .

واخذت المصارف التي تعاني من صعوبات مالية تنهار الواحدة
 مبوط سعر الجنيه
 بعد الاخرى في كل من ريفيا والنمسا ورومانيا ويوغوسلافيا ،
 وفي فرنسا (مصرف اوستري ومجموعة مصارف اركناف ميبورغ) . وراحت الدول تحاول
 حيناً إعادة تنظيمها كما حدث في كل من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا ، وفي ٢٤ ايلول ١٩٣١ ، لم
 تبقى فاتحة ابوابها سوى بورصات نيويورك وباريس وبراغ ، وموجة الافلاس هذه لم تتكسر
 حدثها الا في ربيع عام ١٩٣٢ . إلا ان النازلة المالية لم تقف عند هذا الحد . فقد اهتزت
 انكلترا من أساساتها أمام الخسارة الجسيمة التي لحقتها من جراء افلاس بنك التسليف الدولي
 وتجميد رؤوس الاموال الموظفة في المانيا وفي اوروبا الوسطى ، اذ عجزت المصارف
 البريطانية عن سحب ودائعها في الوقت المناسب (٧٣ مليون جنيه لآجال طويلة ، و ٩٠ مليون
 جنيه لآجال قصيرة) ، مما ألحق هزة عنيفة بحركة القطع . وراح عدد كبير من الاجانب
 القلقين على اموالهم ومدخراتهم يحولون ما لديهم من جنيهات الى ذهب أو فرنكات أو فلورين
 أو دولارات ، بحيث رأى بنك انكلترا نفسه يفتقر كلياً الى رصيد كافٍ من الذهب . وحركة
 سحب رؤوس الاموال هذه أخذت شكلاً خطيراً بالرغم من تقديم مصرف فرنسا له اعتمادات
 قيمتها ٥٠ مليون جنيه ، وفي ٢١ تشرين الاول تخلت الحكومة الانكليزية عن قاعدة الذهب .
 وهذا التخلي من قبل الانكليز عن تعادل الجنيه لليرة الذهب بعد ان ضحت انكلترا ما ضحت
 في سبيل الاحتفاظ بهذا التعادل ، زاد الوضع سوءاً ، إذ أدى الى انهيار فطيع في الاقتصاد النقدي
 العالمي . وهبط الجنيه في بضعة ايام الى ٣٠٪ من قيمتها الاسمية بالنسبة الى سعرها الماضي ،
 كما ان هذا الهبوط سبب هبوطاً مالياً لدى ٣٠ بلداً نقدها مرتبط بال نقد الانكليزي ، كالبلدان
 السكندنافية والدومينيون (باستثناء اتحاد جنوبي افريقيا وكندا) والبرتغال والسيام ومصر
 وبوليفيا ، حق وفي اليابان في كانون الاول ١٩٣١ . وراح عدد كبير من الافراد والامؤسسات
 الاقتصادية التي لها جنيهات انكليزية ، والبيوتات التجارية في كل البلدان التي ترتبط بعقود
 محررة بالجنيه الانكليزية ، ومصارف الاصدار التي كانت حولت جانباً كبيراً من ودائعها الى
 ليرات انكليزية ، وفقاً لقاعدة الذهب التي اصابها خسائر محسوسة : فقد اصاب بنك فرنسا
 خسارة تقدر بلياري فرنك ، وبنك البلاد الواطية ثلاثين مليون فلورين ، وبنك بلجيكا ٦٥٠
 مليون فرنك بلجيكي .
 وهكذا باستثناء فرنسا التي لحقتها الازمة عام ١٩٣١ ، كل دول العالم تضرست بها منذ
 عام ١٩٣٠ .

الازمة في الدول الجديدة
 تضرست هذه البلدان بنتائج الازمة من الخارج ، بمد ان
 تأثرت عميقاً بالهبوط المفاجيء في صادراتها ومن جراء توقف
 رؤوس الاموال من الخارج . ففي كندا هبط سعر القمح من ١٢٤ سنتاً عام ١٩٢٩ الى اقل من
 ٦٠ عام ١٩٣١ ، وزاد الطين بلة قحط موسم الحبوب في الغرب ، في سنة ١٩٣١ فقضى على

الموسم قضاءً تاماً في مليونين من الهكتارات الزراعية . وراح كبار المزارعين يصرفون عملهم ويستغفنون عن الجرارات الزراعية لغلاء الوقود اللازم لها فيعودوا الى الاستعانة بالحصان . والمردود العام للمزارعين الكنديين الذي كان عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ نحواً من ١٨٠٠ مليون دولار هبط في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الى اقل من ٨٠٠ مليون دولار ، كما هبط الدخل الصافي من ١٥٠٠ مليون دولار الى اقل من ٥٠٠ مليون . ودليل المحصول الزراعي هبط بنسبة ٢/٣ بينما لم يهبط الدليل العام للأسعار الى ادنى من الثلث . والقدرة الشرائية عند المزارعين هبطت الى الصفر . وعندما اخذت الاسعار تعود الى الارتفاع بعد عام ١٩٣١ ، بقيت في معدل هزيل اذا ما قيست بكلفة النقل ونفقات الحزن والعمولة التي لم تكن لتسمح باي عصر او ضغط . وقيمة الارض الزراعية في السهل حيث بلغ سعر الهكتار ٢٥٠ دولاراً عام ١٩٢٨ ، هبط الى ١٢٠٥ دولار حتى في هذه الظروف التي تشجع على البيع . والانتاج الحرجي هبط الى ادنى من الثلثين هو ايضاً كما ان انتاج المناجم الذي كان ٣١١ مليون دولار ، هبط الى ١٨٣ مليون دولار عام ١٩٣٢ ، ثم عاد وارتفع الى ٢٧٣ مليون دولار عام ١٩٣٤ .

وفي استراليا ونيوزيلاندا اخذت تهبط ، هي الاخرى ، اسعار الصوف منذ آب ١٩٢٩ وازداد الهبوط المحذراً حتى مطلع عام ١٩٣٣ . ومع ان حجم الصادرات من الصوف والقمح والغنم والبقر والسكر والارز زاد بشكل ملحوظ واحياناً تضاعف مرتين وثلاثاً ، فان قيمة هذه الصادرات لم تكن تمثل عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ سوى ٥٥ ٪ من قيمتها لعام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ورافق حدوث الازمة في جنوبي افريقيا حدوث اطول جفاف عرفته تلك البلاد خلال السنوات الستين الاخيرة من تاريخها مع تعرض قطعان الغنم فيها لامراض وافدة ، مما ادى الى هبوط ذريع في اسعار الذرة والصوف والمحاصيل الزراعية الاخرى . واستخراج الماس هبط الى ٥٠٦٠٠٠ قيراط اي ١/٩ محصول البلاد منه عام ١٩٢٧ . والمنجم الاول الواقع على مقربة من بريتوريا جرى سدّه واقفاله . ولم يبق للاتحاد من منجاة سوى انتاجه من الذهب .

وشمرت الهند من جهتها بشدة وطأة الازمة اكثر من غيرها من هذه البلدان التي عانت منها الامرين اذ ان ٢/٤ السكان فيها يعملون على تصدير الخامات والمواد الأولية بعد ان هبطت اسعار هذه المواد الى اقل من النصف . فبين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ و ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ، هبطت قيمة الصادرات من ٢٣٩٠ مليون روبية الى ١٣٥٠ مليون كما انخفض الاستيراد الى النصف ، بينما الفوائد المترتبة على القروض والنفقات العامة غير المجدية بقيت على بهاظتها كالمعتاد .

واجتازت البرازيل ازمة جديدة في زيادة انتاجها من البن اعنف واثقل من تلك الازمة التي مرت عليها في مطلع القرن ، كما ان افتقار البلاد الى مساعدة المصارف الاجنبية الكبرى سبب انهيار الاسعار في بورصة نيويورك ، اذ هبطت من ٢٣ سنتاً الى ٨ سنتات . وقد جر هبوط الجنيه وراهه الى الافلاس الذريع ، عدداً كبيراً من المزارعين ، والى نزاع السيد عن ملكية

الأراضي المرهونة واستخلاصها من أيدي أصحابها . أما الجزر المنتجة للسكر في أميركا الوسطى والبحر الكرايبي ، فقد عرفت ، هي الأخرى ، مثل هذا الهبوط ، كما أدى إلى فقدان الكثيرين لأموالهم بعد أن نزع من حياتهم . والأرجنتين التي يقوم ازدهارها على بعض المحاصيل الزراعية ، فقد تكبدت فيها محاصيل الحبوب واللحوم وغصت بها المستودعات والمناير الخاصة ، وانخفض بالتالي سعر البيزو كما هبطت قيمة الأرض ، الأمر الذي اضطر معه عدد كبير من الملاكين إلى رهن أموالهم والتقدم إلى السلطات المعنية بطلب تأجيل وفاء الديون بعد أن استحال عليهم الوفاء في المواعيد المضروبة له .

٢ - مظاهر الأزمة

فإذا ما قارنا بين دلائل الانتاج الزراعي وبين دلائل الانتاج الصناعي
الأزمة الصناعية
في العالم لظهر لنا أن الانتاج الزراعي بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ،
قلما تغير ولو لحقه بعض النقص الطفيف بينما نقص الانتاج الصناعي ١٥ ٪ من
معدله العام .

فالمظهر البارز للأزمة يتبلور على أقمه في هذا الانكماش العظيم الذي جاء أشد بكثير من
أي انكماش مماثل وقع في الازمات السابقة ، (ألمانيا من ٣٩ ٪ إلى ٦ ٪) من الانتاج
الصناعي الذي بلغ أدنى دركاته في تموز ١٩٣٢ ، إذ سجل ٣٨ ٪ أدنى من المعدل المسجل في
حزيران ١٩٢٩ . ثم أطلقت حركة ارتفاع بعد أن رسمت خطاً متكسراً بين هبوط وارتفاع
لتستمر في الصعود في الحريف . وقد جاء هذا الانكماش اعنف وأشد في البلدان الصناعية
(أوروبا المصنعة والولايات المتحدة الأمريكية) أكثر منه في بلدان أوروبا الزراعية واليابان ،
وهكذا نرى أن أكبر خسارة وقعت تركزت على الأخص في مساحة ضيقة نسبياً ، إذ أن
٣ ٪ الانتاج الصناعي في العالم ، كان عام ١٩٢٨ ، موزعاً على أربع دول كبرى هي الولايات
المتحدة الأمريكية (٤٤ ، ٨ ٪) وألمانيا (١١ ، ٥ ٪) والمملكة المتحدة (٩ ، ٢ ٪) وفرنسا
(٧ ٪) . وتملك هذه الدول مع الخمس التالية : بلجيكا - هولندا - سويسرا - النمسا -
كندا ٨٠ ٪ من الانتاج الصناعي ، بينما يتقاسم الباقي كل من الاتحاد السوفياتي وإيطاليا
واليابان والهند وإسبانيا والسويد وبولونيا والأرجنتين ، وهي دول يبرز عليها بالأكثر ،
الطابع الزراعي . وأكبر خسارة سجلت في هذا المجال ، وقعت على الولايات المتحدة (٩٠ ٪)
من مجموع الانتاج في البلدان الصناعية الأخرى ، وهو انهيار لم يسبق له مثيل من قبل حتى في
ازمات الحروب ، إذ لم يزد عن ٣٠ ٪ في الدول المتحاربة في أوروبا .

المزارعون والوضع
الحرج الذي تجبوا فيه

لما كانت الانتاج الزراعي (ولا سيما انتاج المحاصيل الغذائية)
لم يتغير الا قليلاً ، فالازمة في هذا القطاع كانت اقل انتشاراً
وأقل استواء منها في القطاع الصناعي . فقد ارتدت طابع
ازمة خانقة تأثرت بها اسعار المصنوعات بعد ان بلغ المعدل الوسط للهبوط في الولايات المتحدة
٥٧ ٪ ، من حزيران ١٩٢٩ الى كانون الاول ١٩٣٢ . وكان من نتائج انكماش القدرة الشرائية
في المدن ان تسبب عن انكماش مماثل في الريف ، وتكشف بالتسالي عن انكماش في استهلاك
المواد المشتراة . فأينما تكاثرت الاستثمارات الزراعية ، نرى تلك المجتمعات تعود الى «الاقتصاد
الاستهلاكي» . فهي تعمل في معاشها على انتاج المزرعة دون ان تكثرت بمقايضتها بالمواد
المصنوعة . والبلدان التي سبق لها ووجهت اقتصادها الزراعي وجهة تخصص معينة معدة
للأسواق العالمية ، والتي زهد فيها هذا الاجنبي وامتنع عن استيرادها ، فالفائض من هذا الانتاج
كان في وضع يدعو للأسف الشديد . والبلدان التي تعمل على التصدير الزراعي خاصة هي
هذه البلدان بالذات التي تضررت بالأكثر من اي فئة اخرى من السكان . وهذا
شيء ملموس في الولايات المتحدة واليابان وبولونيا وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا
والارجنتين وكندا .

ففي كل هذه البلدان ، اضطر المزارعون لاجراء تخفيضات محسوسة في استهلاكهم للآلات
والاسمدة والاعتدة الزراعية ، ولغير ذلك من المستلزمات الزراعية ، مما زاد في حرج بطالة
العمال العاملين في الصناعة (في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من مليوني عاطل عن العمل) .
ومن جهة اخرى ان تعذر تجديد الاعتدة الزراعية واجراء اصلاحات ضرورية في المباني كان
من بعض نتائج هبوط ملحوظ في ثمن المزارع وقيمتها .

واخيراً وليس آخراً ، فهذه الازمة التي حدثت من حركة نزوح السكان في الريف باتجاه
المدينة ، قد تسببت في ازدياد حركة العرض في اليد العاملة في الريف ، اي ان الحركة أدت
الى نقص في الاجور جاء محسوساً وعلى نسبة كبيرة ، بحيث ان تطور الاقتصاد الاستهلاكي
شجع المزارعين على صرف العمال المهاجرين ، والاستعاضة عنهم باعضاء الاسرة . وهكذا
فالبطالة في المدن تسببت الى حد كبير ، في البطالة في الريف .

وقد اشتدت وطأة الازمة بالاخص على الاستثمارات التي تزرع تحت الديون ، كما هو الوضع
في سويسرا مثلاً (٥١،٨ ٪ من رأس المال المستثمر) ولا سيما الاستثمارات الصغيرة في هذه
البلدان التي سبق لها وقامت باصلاح زراعي في الداخل . ولما كان يستحيل على المزارعين وقاء
الفوائد المترتبة على ما عقدهوا من ديون ، فقد اضطروا الى الاستدانة من جديد . وهكذا
تراكمت الرهونات ووزحت الممتلكات تحت اعباء جديدة في كل من بولونيا وهنغاريا (٤٠ ٪)
وبلغاريا (اكثر من ٥٠ ٪) والمانيا . وفي الولايات المتحدة تحولت ملكية ألوف المزارع الى
المصارف الدائنة ومعاملات الحجز التي اجريت خلال الضائقة المالية انتهت كلها بتملك شركة

متروبوليتن للضمان على الحياة لاكثر من ٧٣٠٠ مزرعة . وفي ولاية مونتانا وحدها ، امتلكت الشركة المغفلة ، عام ١٩٣٧ اكثر من ١٥٠٦ ٪ من مزارع الولاية بعد ان ألقت عليها الحجز . وفي ولاية أيوا ١١٠٩ ٪ . وقصة صغار المزارعين هؤلاء في او كلاهما الذين انتزعت المصارف الدائنة مزارعهم المرتقنة واصبح اصحابها مرابعين بعد ان كانوا اسياداً لها ثم انتهى امرهم بالطرد عندما راحت هذه المصارف تضم المزارع الصغرى بعضها الى بعض ، ترويه لنا رواية « عناقيد العنب » . فليس بغريب قط ان يرى ٢٩ ٪ في عام ١٩٣٩ ، انفسهم مرغين على تسديد الاقساط المترتبة عليهم بالعمل في الخارج . والوضع الذي احاط بالمربعين في الجنوب الشرقي من البلاد كان ادهى واقسى مما اتينا على وصفه ايضاً ، وعلى هذا قس وضع المزارعين ولا سيما من يعمل منهم في مواسم خاصة او يتزحون في مواسم خاصة عن مناطقهم في سبيل العمل في الخارج .

تسببت الازمة في قيام بطالة كثيفة بين صفوف العمال لدى عدد كبير من
اجور ربطالة
البلدان بعد ان تنقلت وطأتها على الفئات والمجتمعات العمالية في القطاع الصناعي ، لتنتقل منه فيما بعد الى القطاعات الاخرى . فالبطالة لا تصيب كل الحرف بالسواء ، فصفوف العاطلين عن العمل كانت اكثف بين عمال المناجم وصناعات التحويل والبناء منها في قطاعي الزراعة والنقل (باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، حيث الانكماش بلغ أشده ، بينما لم يعاني القطاع التجاري كثيراً .

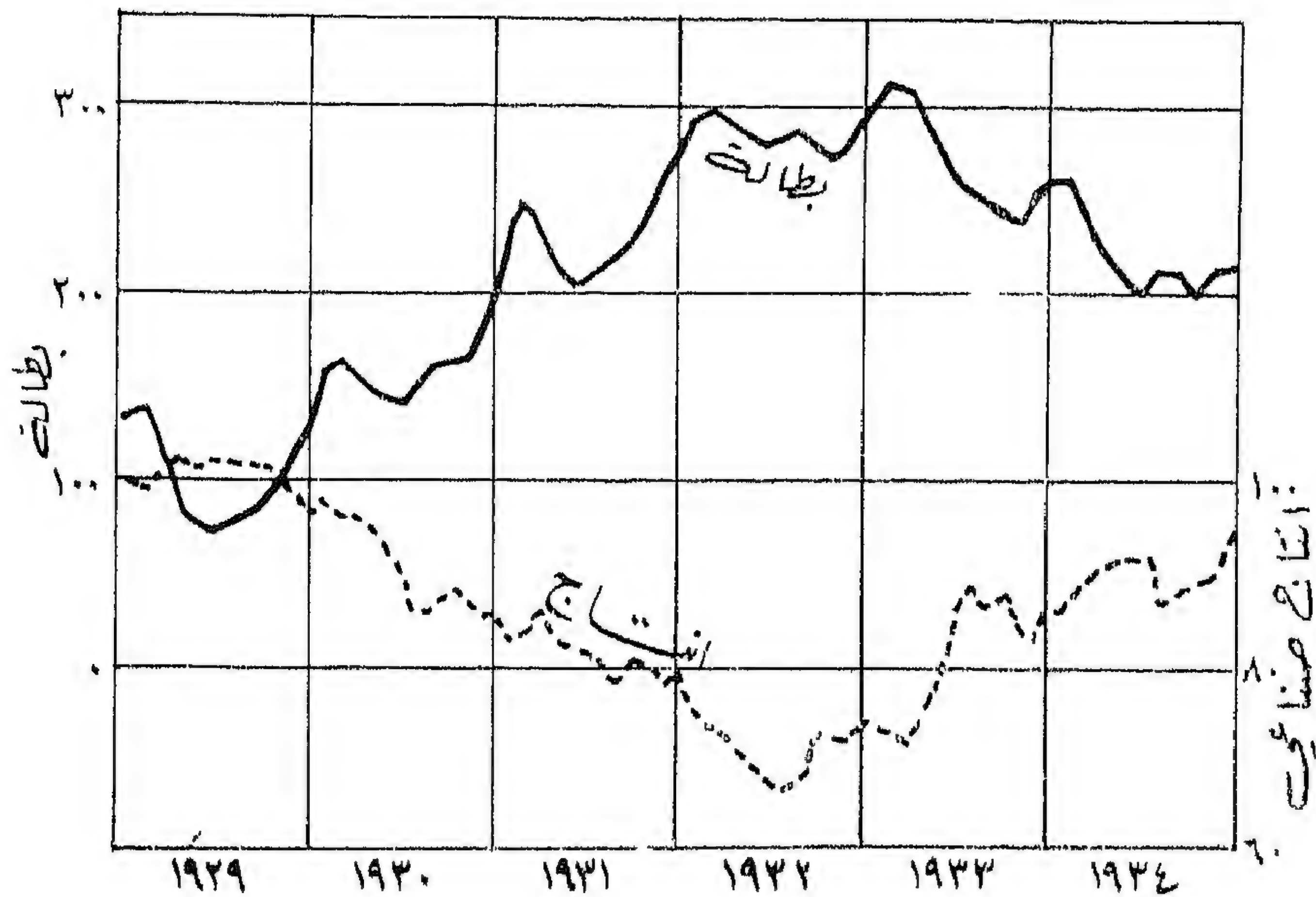
فانكسرت وحدها احتفظت باجور كانت مرتفعة نسبياً . فقد اتاحت القوانين الصادرة في الولايات المتحدة رفع هذه الاجور ، كما ان وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا تميز بحركة إنعاش في اجور العمال . فجاءت الازمة النقدية تفسد عليهم الفوائد التي تم لهم تسجيلها . وفي ايطاليا ، هبطت اجور العمال العاملين في المجال الزراعي ، بين ١٩٢٨ - ١٩٣٤ ما نسبته ٣٠ ٪ في كل من مقاطعة اميليا ، و ٣٢ - ٥٠ ٪ في مقاطعة لومبارديا . ومنذ عام ١٩٣٥ ، مع تطور صناعة النسيج وسياسة الاكتفاء الذاتي ، اصبحت الدولة الايطالية اكبر مستخدم للعمال في البلاد . فنتج عن ذلك ارتفاع في معدل ربح العامل بالساعة ، ولم يلبث هذا المعدل ان عاد الى نسبته عام ١٩٢٨ ، الا انها بالفعل كانت ادنى ، لان ساعات العمل لدى العامل كانت اقل مما كانت عليه عام ١٩٢٨ . وارتفعت الاجور كذلك في المانيا ، بمعدل ١٤ ٪ بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ الا ان ارتفاع تكاليف الحياة في البلاد ، والحسومات العديدة التي تعرضت لها الاجور ، اعادت النسبة الى ما كانت عليه من قبل . وبالرغم من هذا الارتفاع ، ومن ازدياد العمل ، فقد بقيت اجور العمال والمرتبات الموزعة عام ١٩٣٨ في المانيا ، اقل مما كانت عليه على العموم ، سنة ١٩٢٩ .

ومع ان النشاط الصناعي كان في هذا التاريخ على خير ما يكون من الازدهار ، فعدد العاطلين عن العمل لم يكن لينقص عن ١٠ ملايين في العالم ، مع العلم ان هذا العدد ارتفع الى

ثلاثة اضعافه ، بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ . فاذا ما اضعفنا الى هذا العدد ، عدد العاطلين جزئياً والعاطلين غير الملعوظين لبلغ عدد العاطلين عن العمل ٤٠ مليوناً تقريباً . وعدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة ، عام ١٩٢٩ الذي كان يتراوح بين ١٠,٥٠٠,٠٠٠ و ٢,٥٠٠,٠٠٠ ، ارتفع عام ١٩٣٢ الى رقم تأرجح بين ١١ مليوناً و ١٢ مليوناً ونصف ، وفي عام ١٩٤٠ لن يهبط هذا العدد الى اقل من ٧ ملايين . فالحرب العالمية الثانية وحدها هي التي استطاعت ان تضع حداً لهذا الوضع المحزن . وفي المانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل ٣,٨٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٠ ، و ٥ ملايين بعد هذا التاريخ بشهرين ، و ٥,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وكان في تشيكوسلوفاكيا ٤١,٦٠٠ عاطل عن العمل عام ١٩٢٩ فاذا بهذا الرقم يرتفع الى ١٠٥,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ، والى ٥٥٤,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وعدت النمسا ١٩٠,٠٠٠ عاطل عن العمل سنة ١٩٢٩ ، فارتفع العدد عام ١٩٣١ الى ٣٠٠,٠٠٠ ، ليبلغ ٣٧٨,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . فهذه البلدان الثلاث التي تضم معاً ٨٧ مليون نسمة منهم ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ صالحون للعمل ، لحقت البطالة بـ ٦,٥٠٠,٠٠٠ عامل مع عائلاتهم . وعدت البطالة في ايطاليا ، عام ١٩٣٢ اكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عاطل عن العمل حسب الاحصاءات الرسمية ، بينما كان اكثر من نصف عدد العمال هم عاطلون عن العمل باستمرار او قسماً من وقتهم . وارتفع عدد العاطلين في انكلترا من ١,١٤٢,٠٠٠ (٩,٧٪) عام ١٩٢٩ الى ٢,٦٦٣,٠٠٠ ، في كانون الثاني ١٩٣١ (٢١,٥٪) لتبلغ نسبتهم ٢٢٪ عام ١٩٣٢ من بينهم ٣١,٧٪ يعملون في المبانى الجديدة ، و ٢٨,٣٪ في الصناعات الاستخراجية ، و ٢٨,٥٪ في الصناعات الحديدية . وفي فرنسا ، ارتفع عدد العمال العاطلين ، من ١٠٠,٠٠٠ عاطل ، عام ١٩٢٩ الى ٣٠٨,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . ومن الملاحظ ان عدداً كبيراً من العمال الاجانب اضطروا للعودة الى بلادهم بعد ان قضت وسائل العمل في فرنسا . وارتفع هذا العدد في شباط ١٩٣٨ الى ٣١٢,٣٨٦ . والى البطالة في المجال الصناعي يجب ان نضيف عدد العاطلين عن العمل في المجال الزراعي ، وهو رقم يستحيل تحديده .

طراً على الازمة ابان اشتدادها عوامل جديدة غير مسعفة . ففي الطور الاول منها قوام توازن مطلق بين نشاط الانتاج الصناعي وبين تطور حركة البطالة ، ولوحظ ان تناقص الانتاج بنسبة ١٪ انما يعني نصف مليون جديد من العاطلين عن العمل . اما في الطور التالي فقد تعطلت هذه النسبة واختل هذا التوازن . فالبطالة لا تخف بنسبة حدة الانتاج الصناعي (راجع شكل ٤ ص ١٤٠) ومرد ذلك ان ملايين من العمال الجدد بين صفوف اليد العاملة اصبحوا الآن صالحين للعمل ، في الوقت الذي مكن التطور التقني الصناعة من زيادة حجم الانتاج بعدد اقل من العمال . وعلى الاجمال ، فقد سجلت البطالة اعلى ارقامها عام ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ، وفي بعض البلدان ، عام ١٩٣٤ (امثال فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) بينما تباينت كثافة البطالة بين بلد وآخر . فقد كانت نسبة البطالة في المانيا ٤٣,٧٪ بين العاطلين تماماً عن العمل بين العمال النقابيين ، و ٢٢,٦٪ يعملون ساعات مخفضة و ٣٣,٧٪ يعملون بصورة منتظمة كل اوقاتهم . ومن غرائب

الامور ان تقع الامين على حرفة او مهنة نصف عمالها المؤهلين يعملون بانتظام . وهذه النسبة جاءت ادنى ايضاً في اليابان (اقل من ١٠٪) وفي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا (من ١٠ - ١٥٪) ، وفي بريطانيا وبلجيكا (من ١٥ - ٢٠٪) ، وهذا المعدل نفسه في كل من كندا والسويد والولايات المتحدة (٢٠ - ٢٥٪) . وكان المعدل اعلى من ذلك في كل من النمسا وهولندا (٢٥ - ٣٠٪) وفي كل من النرويج والدانمارك (٣٠ - ٣٥ بالمئة) . وهكذا نرى ان التفاوت كان كبيراً بين الدول . وعلى هذا قس ايضاً البطالة بين مختلف العناصر والعروق البشرية . فقد



شكل ٤ - الانتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ .
(الدليل ١٠٠ عام ١٩٢٩)

نزلات البطالة بالملوذين اكثر منهم لدى البيض ، في الولايات المتحدة الاميركية . فالعبيد كانوا آخر من يدخلون العمل واول من يصرفون من الورشات والمصانع .

ولكني نقيم البطالة كما يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ليس الحوادث الرسمية فحسب بل ايضاً حالات بعض الاسر التي كان كل افرادها او جلهم يجدون لهم عملاً مأجوراً . والحال فليس ثمة اية احصاءات نستطيع معها تبين او تحديد الاوصاف والآلام المادية التي شعر بها ابو الاسرة وزوجته واولاده من جراء وجودهم عاطلين عن العمل .

تسببت الازمة في كل مكان بعملية تصفية جماعية للاستثمارات القصيرة
الجوانب النقدية
الاجل ، كما ادخلت التشويش والبلبلة ، في الوقت ذاته ، على نظام

المدفوعات بين الدول .

ان انكماش الاسواق الذي اصاب الجميع برذاذه ، وانخفاض عمام للأسعار في كل اطراف
العالم ، كان من شأنه اقصار الدول المستدينة على وضع يستحيل عليها معه وفاء التزاماتها وما
يترتب عليها من فوائد متراكمة ، كالمانيا وبلدان أوروبا الوسطى والدول البلقانية وجمهوريات
اميركا اللاتينية . ولذا ، اضطرت هذه البلدان لاعلان تأجيل وفاء ديونها والى اجراء تخفيض في
عملاتها ، مكسبة بذلك الدائنين الوف الملايين . وامام هذه الاجراءات والتدابير التمسفية التي
اطال العمل بها مكتب مراقبة القطع واجراءات تأجيل دفع الديون ، كان من الطبيعي جداً
ان يتردد الدائنون في تكرار معاملاتهم المالية هذه . فرؤوس الاموال التي كانت حق الآن
تستثمر في هذه البلدان المتخلفة في تطورها الاقتصادي ، اصبحت الآن ترقد في صناديق اصحابها ،
ومجمدة او مشغلة لأجال قصيرة او في مضاربات نقدية . فالخوف من مصلحة الضرائب ، ومن
تخفيض سعر العملة وتحويل السندات الى عملات ، كل ذلك أدى الى تنفير هذه الأموال
وتهريبها ، لا يلوي اصحابها على شيء . فلم نر قط من قبل مثل هذا التجمع لرؤوس
الاموال الهاربة .

واخيراً وليس اخراً فانفجار الازمة كان من بعض نتائجها المباشرة ، هبوط تدريجي في
الاسعار ، وهو هبوط لم يمكن الحد منه والتصدي له الا بإصدار قرارات تخفيض سعر العملات ،
بين ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، بينما استمر هبوط الاسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب ، الى سنة
١٩٣٥ . وقد بلغ هذا الهبوط مستوى لم يسبق له نظير في تاريخ العالم الاقتصادي : فبلغ
٣٦ بالمئة من الاسعار في التجارة بالجملة لدى انكلترا ، و ٣٧ بالمئة في الولايات المتحدة ،
و ٣٤ بالمئة في المانيا ، و ٥٠ بالمئة في هولندا ، و ٤٩ بالمئة في فرنسا (تموز ١٩٣٥) .

والاقتصاد العالمي يتسكع
في فوضى محزنة
وهذه البلبلة والاضطرابات التي خلخلت الانظمة التقدمية ،
جرت وراءها الانهيار الكامل للنظام التجاري في كل اطراف
العالم . فالاسهم التي جرى تبادلها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ كانت

في تقهقر ملحوظ . فالأسعار بالذهب انخفضت ٥٦ ٪ وحجم المبادلات الذي بلغ نهايته الصغرى
عام ١٩٣٣ ، هبط ٢٥٠ ٪ .

وقد كان في شبه المستحيل أي بحث عن اسواق جديدة تمتص رؤوس اموال جديدة ،
والبضائع الجديدة كانت عملية اشق بكثير مما كانت عليه في الماضي بالنظر للتصنيع العظيم الذي
حققته الدول الواقعة عبر البحار (كالولايات المتحدة واليابان) ، وبالنظر لأوضاع روسيا
والحرب الأهلية التي قامت في الصين ، وقد راح بعض رجال الاقتصاد يقترحون توسعاً موحهاً
في كل من افريقيا وبلدان أوروبا الشرقية ، فتكشفت النتيجة عن محاولة اتصفت بالفوضى الزرية

ويدهوة « للنجاة بنفسه اقتصادياً والمهرب لكل من أمكنه ذلك » . والكل يسمى للخروج من المأزق وتدبر أمره بحسب طاقاته . وهذا الصراع يقوم به الفرد ضد الجميع ، للبحث عن أسواق عالمية جديدة لن يلبث ان يصبح ، شيئاً فشيئاً ، غير ذي أثر ، وكان من بعض نتائج المعاملة التخلي عن سياسة حرية التبادل والركون الى الحماية الجمركية المتطرفة ، وتعميم اجراءات الدفاع عن النفس ، والانزواء ضد البضائع وضد الناس ، وضد عملات البلدان الاخرى ، واحتدام المنافسة الدولية في المجال التجاري . وقد برهنت سياسة كل فرد لنفسه على عدم جدواها بالمرّة لالتجاء الجميع الى الاجراءات والتدابير الواحدة ، بعد ان نسي الناس او تناسوا الترابط الوثيق الذي يشد بصورة لا تنفصم ، الاسواق النقدية الكبرى وأسواق الخامات والمواد الاولية بعضاً الى بعض . وهكذا اخذ الاقتصاد العالمي بالتراخي والانحلال والانقسام الى كتل قومية واستعمارية تدير الواحدة منها ظهرها للآخرى . فانكلمترا تنطوي على مستعمراتها وعلى الدومنيون ، وفرنسا تنكشف على امبراطوريتها الاستعمارية ، والمانيا ودول اوروبا الوسطى تتطور نحو سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتصام وواء الحماية الجمركية . اما في الولايات المتحدة الاميركية « فالخطة الجديدة » تتجه بالضرورة نحو السوق العالمية او الداخلية . وبمعكس ما كان يحدث في الازمات السابقة ، فعودة الاعمال إنما تمت عن طريق تطور الاسواق الوطنية او القومية الخاصة وليس عن طريق توسع الاسواق الخارجية . فالاسواق الداخلية الوطنية هي التي تستهلك القسم الادنى من زيادة الانتاج .

بلغ حجم التجارة العالمية ، عام ١٩٣٦ نحواً من ٨٥،٥ ٪ من المعدل الذي سجلته سنة ١٩٢٩ ، بينما قيمته بالعملة الذهب لم تكن لتزيد على ٣٧،٣ ٪ من اصل المبلغ الذي سجله من قبل . والحركة التجارية في اميركا تأثرت اكثر مما تأثرت به الحركة التجارية في اوروبا . فقد انخفضت نسبة حصتها من التجارة العالمية من جراء زيادة الرسوم الجمركية المنفرة عندها . وهكذا استطاعت اوروبا زحزحة التفوق الذي حققته الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية . ولا يتصور ان احد ان الوضع قد انعكس تماماً . والزيادة في الصادرات الأوروبية جاءت نتيجة اتفاقات عقدتها الدول على قاعدة الدول الاكثر رعاية ، ولا سيما بريطانيا العظمى مع بلدان الدومنيون ، والصادرات نحو الامبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانكليزية ، والاتفاقات الثنائية التي توصلت اليها المانيا الى عقدها مع بلدان اميركا الجنوبية وبلدان اوروبا الوسطى . وهذا التحسن كان مع ذلك أعجز من ان يوقف الانحدار الذي اصاب اوروبا لأن صادرات الدول الكبرى الثلاث لم تستطع بلوغ المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٢٩ .

أما البلدان المتخلفة ، وهي هذه البلدان الواقعة عبر البحار او البلدان الزراعية في اوروبا الشرقية التي تأثرت عميقاً بهبوط أسعار المواد الاولية ، فقد اخذت تعمل بنشاط اكبر مما عرف عنها في الماضي ، للنهوض بعملية تصنيعها ، وللتخفيف من استيراد المنتوجات الصناعية المشغولة .

وعندما تمت الرجعة ، وعاد النشاط الى سابق ازدهاره ، بقيت الحركة متواضعة يحد منها سياسة الاكتفاء الذاتي التي اخذت بها معظم البلدان ، والاقتصاد الموجه للحرب والتنافر المتزايد بين الاسعار في الداخل واسعار المواد الممّدة للتصدير التي سارت عليها كتلة الدول القائم نقدها على قاعدة الذهب ، كهذه الدول (المانيا مثلا) التي تحاول ان تحافظ ولو بصورة مصطنعة ، على استقرار عملتها . كل هذه البلدان تعتمد سياسة إغراق الاسواق بشكله التقليدي المتعارف (المانيا) او بشكل إغراق نقدي ضمن كتلة دول الدولار او كتلة السترليني او كتلة دول الفرنك او كتلة دول الين . فالسوق العالمية ضيقة هي : « فقد قامت فيما مضى وما تبقى منها لم يعد سوى سوق للسيطرة » كما يقول ل. لورات .

الفصل الثاني

تدخل الدولة ونائج الأزمة الاقتصادية

لم يكن في وسع الدول المعنية ان تقف مكتوفة اليدين لا تدخل الدولة بفرض نفسه بنفسه تبدي ولا تعيد امام المشكلات التي تتخبط فيها والمصاعب التي تعانيها مشروعات ضخمة يعمل فيها احياناً عشرات الألوف من العمال ، والاتحاد المالي الذي آلت اليه معظم المصارف فهدد بخطر مستطير ودائع المودعين لديها والعائلة لغالبية السكان الساحقة من مودعين ورجال الصناعة ، والخطر الذي أطل مع الأزمة النقدية والبطالة المتدهورة منها . وهكذا خلافاً لما سبق وجرى في الازمات الاقتصادية الماضية التي تركت معالجتها لتفاعل « القوى الطبيعية » ، شهدنا تدخلاً مباشراً من قبل الدول وهو تدخل اخذ يزداد ويستفحل نشاطاً يوماً بعد يوم . فاستلمت بيد من حديد شؤون اقتصادها الوطني ، واتخذت في هذا السبيل ، الاجراءات التي يقتضيها الوضع والتي كان من شأنها ان تحد من نشاط رأس المال الخاص في هذا المجال . وهذا الرأسمال المسيطر الموجود لدى الاتحادات الشركات الكبرى او تحت تصرف التكتلات الاقتصادية العملاقة من عامة وخاصة يعمل علانية او في الخفاء ، قد ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الحر وضيّق عليه الانفاس . وهؤلاء المنتجعون الذين عرفوا الآن بحرصهم على استغلالهم وصيانتهم من كل تدخل من جانب الدولة ، اخذوا هم انفسهم يتجهون اليها طالبين حمايتها والتدخل لاتخاذ مايصون مصالحهم . . . من ذلك مثلاً لجنة هاريمان التي عينتها غرفة التجارة في الولايات المتحدة الاميركية بعد ان اخذت تطالب ، منذ تشرين الاول ١٩٣١ ، بوضع « خطة وطنية شاملة تضبط معها الانتاج والتصدير » ، و « التنسيب بين القضايا الاقتصادية » ، عن طريق مجلس وطني . وقام عام ١٩٣٢ ، احد اعضاء المجلس الاقتصادي في الرايخ هو الدكتور هرمان بوخر بصرح على رؤوس الاشهاد بأنه مضي الى حيث لا رجعة « عهد حرية التصرف وحرية المرور » وهذه الروح الفردانية التي لا حد لها ولا نطاق . وراحت الحكومات من جهتها وعلى اختلاف نزعاتها وألوانها تعمل وتسمى ليس لانقاذ النظام الرأسمالي فمحسب بل خوفاً من ان تتسبب لشعوبها بجروح لا تستطب وضربات مميتة . ولهذا راحت الدولة توسع كثيراً من

نطاق عملها خلال هذه السنوات ليس باتخاذها الاجراءات والتدابير العامة فحسب ، بل ايضاً بفرض الضرائب والرسوم الجمركية وفرض نظام التقنين والقيام بنفسها بأشغال ضخمة في البلاد ، كما اتخذت ترتيبات نقدية واستئنت قوانين اجتماعية وازادت الى هذا كله سلسلة من المداخلات الخاصة كمساعدة المشروعات التي تعاني الصعوبات ويتهددها الخطر ، والتشريعات المشجعة او القاضية بتأليف التكتلات والاتفاقات ومن بينها الركون الى التأمين ، وتوجيه الانتاج في بعض المجالات ، وفي البلدان المنتهجة سياسة الاكتفاء الذاتي في كل قطاعات الحياة الاقتصادية .

وهكذا وضعت الدولة كل نفوذها لتأمين تنظيم النشاط الاقتصادي بعد ان ألحقت به وادخلت عليه تشويشاً ، ايجابية الاستثمار الحر فكادت تجره الى الفوضى التامة . فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الاسعار والتحكم بها وترويضها ، ومعالجة المصاعب التي يلاقيها الانتاج بعد ان تضخم واستشرى واستبطر ، وبأثرة الطلب وتشجيع الإقدام عليه . وقد اضافت الى هذه الذرائع الاقتصادية الطابع ، وسائل اخرى تدخل في صميم السياسة كتحديد النفوذ الثابت لبعض الهيئات الاستثمارية الكبرى (تأمين البنك الاهلي في فرنسا وبعض المصانع الحربية) ، وتأمين بعض الخدمات للمواطنين ، بكلفة ادنى (كالتشريع الخاص بالبضائع الشعبية في الولايات المتحدة الاميركية) ، وادخال الطمأنينة وتوفيرها للجميع ، ومختصر القول انماء قدرة الاممة وزيادة طاقتها في حالة حدوث حرب وغير ذلك من التدابير . كذلك اتخذت الدولة نفسها ، في كل مكان تقريباً الاجراءات ضد البطالة ، وتوجيهه ، وضد الشيخوخة والمرض ، وحملت اخيراً محل الجهود الفردي في القطاعات التي لا حول لهذا الجهود ولا طول لتأمين الفعالية المرجوة .

اولى وسائل التسييج حول المنتجين كان التفكير بفرض رسوم
سياسة الحماية الجمركية
جمركية تحمي السوق الداخلية وتصونها من المزاخمة الاجنبية .
وقد جاء هذا التدبير فوراً في هذه البلدان التي يسيطر عليها جو من تقاليد الحماية ألفتها الجماهير لم يلبث ان فرض نفسه حتى على هؤلاء الذين كانوا مستمسكين ، ولو بشكل متراخ ، بسياسة التجارة الحرة او الباب المفتوح . ومنذ عام ١٩٣٠ ، راحت الولايات المتحدة الاميركية ، اكثر دول الارض اخذاً بسياسة الحماية ، تقوي من وسائل الحماية عندها ، وذلك بفرض التعريف الجديدة المعروفة بتعريف هاولي سموط . وفي السنة ذاتها حذت حذوها كل من فرنسا وكندا وايطاليا واسبانيا ، ولم تلبث ان نسجت على منوالها ايضاً كل من الهند والارجنتين ، والبرازيل والصين ، ولا سيما انكلترا التي بعد ان استكملت تطورها في هذا المجال ، اعلنت سياسة الحماية التجارية الكاملة . فمنذ تشكيل الحكومة الوطنية برئاسة مكدونالد ، هذه الحكومة التي اطلت على انكلترا اثر الانتخابات العامة التي أجرتها عام ١٩٣١ ، اقر مجلس العموم قانون التعريف الجمركية على الاستيراد (غير العادي) . وهو قالون : يتيح لوزير المالية ان يفرض لسته اشهر رسوماً جمركية تبلغ احياناً ١٠٠ ٪ من قيمة البضاعة على الاستيرادات غير العادية

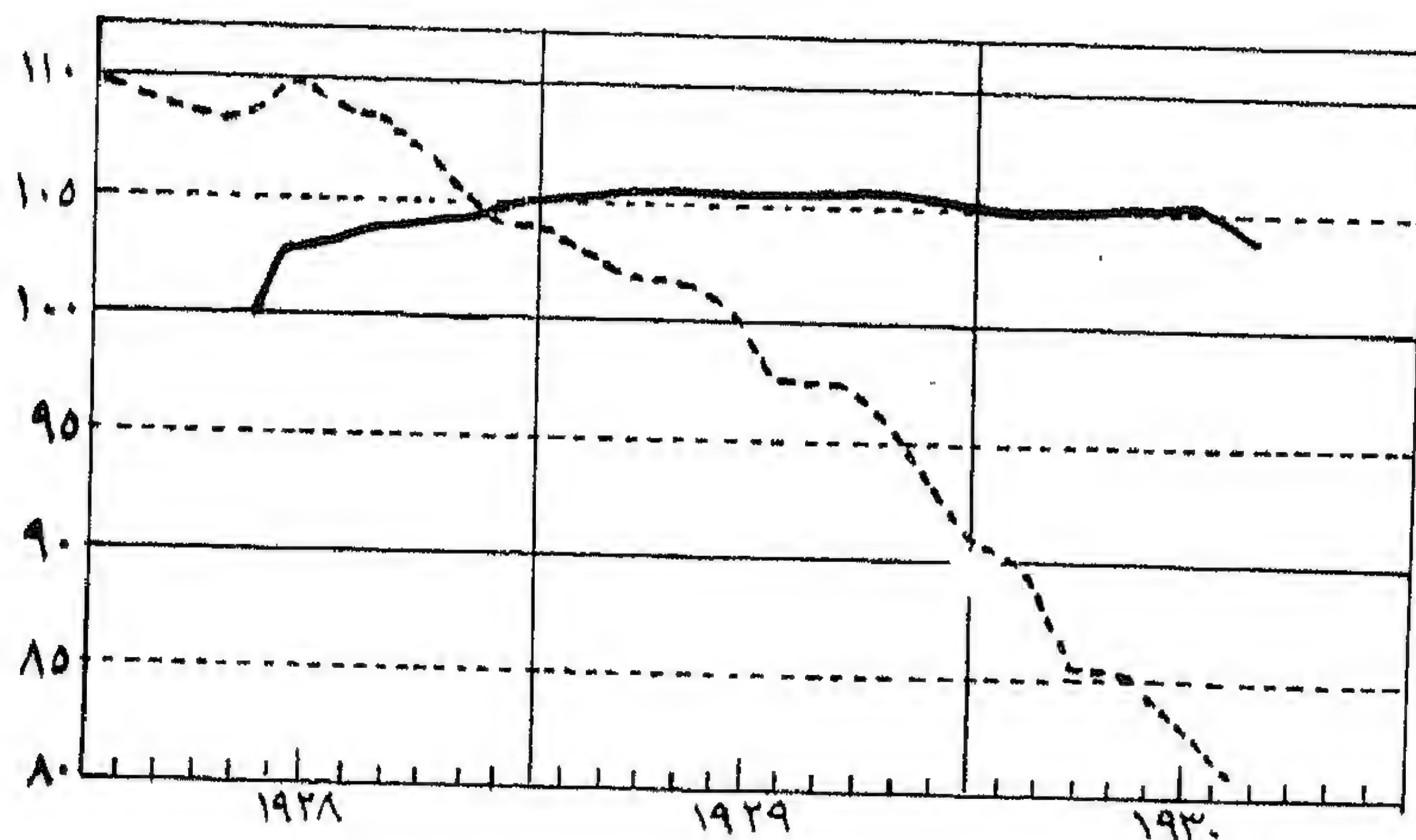
والكماليات) وعلى المصنوعات المشغولة وفي شباط (فبراير) ١٩٣٢ فرض القانون الخاص برسوم الاستيراد ، نظاماً جمركياً متأسكاً كلياً . وهكذا رأت انكلترا نفسها مسلحة لتمتد سلسلة من المعاهدات التجارية ولتؤلف نوعاً من الاتحاد الجمركي ، مع بلدان الدومنيون ، عن طريق اتفاقات اوتوا .

واخذت سياسة الحماية الجمركية تتسع وتشتد في السنوات التالية ، اذ اخذت كل دول العالم تلقى الواحدة منها تلو الاخرى ، المعاهدات والاتفاقات التي تنص على الدولة الاصحاح رعاية كما راحت تشن حرباً جمركية على بعضها البعض اخذت تقسو وتشتد . وهكذا نرى معامل الحماية ترتفع تباعاً في فرنسا من ١٧٤٨ بالمئة عام ١٩٣٢ ، الى ٢٩٤٤ بالمئة عام ١٩٣٥ ، وفي المانيا من ٨٤١ بالمئة عام ١٩٢٩ ، الى ٢٩٤٢ بالمئة عام ١٩٣٧ ، وفي ايطاليا من ١١٤٩ بالمئة الى ١٩٤٤ ، حتى في انكلترا نفسها ارتفع هذا المعامل من ١٩٤٣ بالمئة الى ٢٣٤٣ بالمئة بين التاريخين المذكورين . الا انه كان من نتيجة هبوط الاسعار المتواصل ان عجزت الرسوم الجمركية عن تأمين الدفاع المطلوب ، فعمدت الحكومات ، اذ ذاك ، الى وسائل النجوع وفضل للحماية بفرض الحظر على الاستيراد ولا سيما الاعتصام بسياسة تقنين الاستيراد هذه السياسة التي كان من شأنها ان تحدد الكمية المستوردة من هذا الصنف او ذاك . وعلى مثل هذه السياسة سارت فرنسا على الاخص منذ عام ١٩٣١ .

سياسة الانكماش المالي الى جانب تدابير الحماية ، اخذت الحكومة بسياسة تعويم المشروعات التي تعاني بعض الصعوبات ، وتأمين هامش للربح عن طريق تخفيض اسعار الكلفة . والوسيلة التقليدية المتبعة هنا هي سياسة الانكماش المالي ، اي التقليل من وسائل الدفع وتخفيض الاجور ، وتضييق عمليات التسليف المصرفي الامر الذي تضطر معه البيوتات الصناعية الى تصفية مخزونها كما تضطر بالنهاية الى تصفية المشروعات الهامشية ، والمحافظة على ميزان المدفوعات عن طريق خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب . الا ان سياسة الانكماش المالي تبقى أعجز من ان تؤمن الدعم المالي الذي كان يتم من قبل بصورة اوتوماتيكية ، وذلك بسبب الازمة المتزايدة لرأس المال المحدد في المشروعات وبسبب التكاليف العامة التي لا يمكن ضغطها او عصرها ، ولا سيما الاتفاقيات الصناعية التي باستطاعتها الصمود في وجه هبوط الاسعار . والامر يبدو بوضوح في المانيا حيث تهبط الاسعار غير المتكثلة ٥٥ بالمئة بين ١٩٢٩-١٩٣٣ ، بينما الاسعار التي يفرضها التكتل الاحتكاري تبقى مستقرة ولا تهبط في آخر الامر الا بنسبة ٢١ بالمئة . وهذا الانكماش المالي في مثل هذه الاوضاع والحالات ، كان قليل الاثر ، ضعيف الجدوى كما ان تخفيض الاجور جاء متفاوتاً بين فئة واخرى .

اما موازنة الدول فقد كان من الصعب جداً ضغطها وعصرها في الوقت الذي اخذت فيه تؤثر عليها جدياً جباية الرسوم المالية ، وترزح تحت وطأة الاعانات . فمساعدة البطالة وتعويم

الاستثمارات التي يتهدها الخطر ، والتدخل في الاسواق مساعدة للمنتجين بواسطة اعانات توزع بمثابة تشجيع للانتاج او للتقليل منه . وقد امكن للدولة تخفيف الضرائب عن طريق اتفاقات المقاصة او المعاوضة ، وذلك تجنباً ، قدر المستطاع ، لتحويل العملات الصعبة . وقد فرضت في المانيا ، عام ١٩٣٦ ، عقوبات قاسية حتى عقوبة الموت ، على من يحاول تهريب امواله للخارج او يبيعها خارج البلاد . كل هذه التدابير أبقت الاسعار في مستوى أعلى من مستواها في البلدان التي تسير على سياسة الانكماش المالي وتثير الصعوبات والعراقيل في وجه عمليات التصدير . وهكذا راح الدكتور شاخت يحاول اختباراً اعتبره بديلاً لسياسة الانكماش ، منها مثلاً « الماركات المسجلة » او « الماركات السياحية » التي لم تختلف قيمتها في المانيا عن قيمة



شكل ه - سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ - ١٩٣٩

المارك العادي بينما كانت تشتري في الخارج بسعر ادنى من السعر العالمي ، ولشاريها الحق بالحصول على شكات محرة بالمارك تقبضها المصارف الالمانية داخل البلاد بسعرها الرسمي . وتكون هذه العملات الاجنبية التي دفعت بالمقابل لها في المصارف الاجنبية ، عملة احتياطية للتبادل تفيد في استهلاك الديون المهددة . وهذه الطريقة الدقيقة للغاية يقتضي لها بالطبع محاسبة معقدة للغاية ، انما كانت تتيح استهلاك الديون تدريجياً ويسهل المشتريات من الخارج دون نقل او انتقال العملات وبدون ان تتعرض العملات الوطنية لقيود القطع وتطوراته ، كما انها ساعدت على التمويل بالخدمات وتأمين عملية التسليح ، وسهلت من جهة اخرى ، تأمين استقرار النقد في الداخل . وهكذا قل عن المارك (Aski) الذي لم يكن يصرف الا في شراء بضائع المانية . اما تمويل الاشغال الكبرى في الداخل ، فقد تأمن اما بسندات على الخزينة او بسحوبات خاصة من قبل متعهدين خصوصيين معتمدين لدى الاسواق العامة ، تعتمد الحكومة وتضمنهم . اما في ايطاليا ، ففي

ايار (مايو) ١٩٣٥ ، الفت الحكومة ادارة خاصة لم تلبث ان اصبحت وكالة وزارية لمكتب القطع والعمل الصعبة . الا ان انشاء مكتب القطع لم يحل قط دون هبوط سعر اللير في تشرين الاول ١٩٣٦ ، ودون التضخم المالي فيها بعد .

والحكومات التي لم تؤسس فيها مكتباً لمراقبة القطع ، لم تكن اقل احترازاً من غيرها واهتماماً بتطورات نقدها . فقد انشأت بريطانيا العظمى مكتباً خاصاً لامور القطع تمكنت معه من توجيه هبوط الجنيه بحيث تبقى له الاسبقية على الدولار في كل معاملات التصدير ، بعد ان اتخذت ، عام ١٩٣١ ، الاجراءات اللازمة لذلك . وفي الولايات المتحدة الاميركية ، انتهجت الحكومة سياسة من التدابير النقدية عرفت معها ان « توجه » الدولار .

عملية انقاذ المشروعات التي تعاني الضيق من بين المهات الكبيرة التي كان على الحكومات المضطلة بمسؤولياتها مواجهتها ، مهمة لإنقاذ مشروعات الاستثمار الكبرى التي تعاني الضنك ويتهددها الخطر . فقد انشأت الحكومة الاميركية ، منذ عام ١٩٣٢ ، الوكالة المالية للتعمير (R. F. C.) التي عهدت اليها بمهمة تسليف الاعتمادات اللازمة للمصارف وشركات التأمين والتسليف الزراعي . وما كادت تظهر حكومة الديوقراطيين حق راح عدد من الولايات في الاتحاد يعلن تأجيل وفاء الديون على اراضي الولاية ، واغلاق مؤسسات التسليف . وعندما تسلم الرئيس روزفلت مهام الادارة في الرابع من آذار ١٩٣٣ لم يكن في البلاد مصرف واحد فاتح ابوابه . فعمد ، قبل كل شيء ، الى منع تصدير الدولار للخارج . واتخذ قراراً عاماً بتأجيل وفاء المديون ، وعمد الى تنزيل قيمة الدولار ، وانشأ مراقبة على المصارف . وقانون طوارئ المصارف أولى وزير المالية حق تعيين مراقب مالي مؤقت على كل مصرف وطني يعاني بعض الصعوبات ، مع تحويل هذا المراقب الصلاحيات الكاملة لاعادة تنظيمه بشرط موافقة ثلثي المساهمين او موافقة ٧٥٪ من اصحاب الودائع فيه .

واضطرت الحكومة للفرنسية ، من جهتها ، الى تعويم بعض المؤسسات المالية التي تعاني صعوبات كبيرة ، بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها والتي تعود للآلاف من المودعين في مصرف الالزاس واللورين والمصرف الاهلي للتسليف . وقد كانت الحكومة ، المسند الاول للشركات العامة عبر الأطلسي ولشركة النقل الجوي . وهذه السياسة التي قامت على تأميم الخسائر انتهجتها ألمانيا هي الاخرى ، بعد ان اضطرت الى ان تضمن الودائع المصرفية . وتجنباً لانهايار عام في النظام المصرفي في البلاد ، اشترت قسماً كبيراً من اسهمها . وفي ايطاليا فتحت وزارة المالية اعتماداً خاصاً للشركة الصناعية المالية الايطالية ، التي بادرت في الحال الى انقاذ مؤسستين للاعمال المصرفية في البلاد ، هما بنك التسليف والبنك التجاري . وفي الوقت ذاته عمدت الحكومة الى تشكيل المعهد الصناعي للتعمير (I. R. I.) الذي حاكى من قريب المعهد الاميركي المعروف (R. F. C.) هووفر والمصرف العقاري الايطالي (I. M. I.) مهمتها اصدار سندات بضمانة الحكومة بقصد تصفية المؤسسات التي يترصدها الخطر ، او لتسليف الاعتمادات الطويلة الاجل

أو قصيرة الاجل للمؤسسات التي تنعم بالعافية . واكبر مثل على بعض الاعمال التي قام بها هذان الممهدان : عملية انقاذ الشركة الكهربائية المائية في مقاطعة (البيامونت S / P) بعد ان هبطت قيمة اسهمها من ٣٦٩ لير في شباط ١٩٢٥ الى ٢١ لير في ٣١ كانون الاول ١٩٣٢ ، وممهد البناء الصناعي اعاد الى اسهمه القيمة الاسمية التي كانت لها عند الاصدار ، وحوّلها الى شركات اخرى طرحت في التداول اسهمها ضمنّت الحكومة فوائدها . وفي بلجيكا اضطرت الحكومة الى مد يد الانقاذ الى مصرف العمل والى مصارف آخر .

استعملت كل حكومة الاموال العامة كما استعملت كل سياسة المساعدات المالية والتوطيد سلطتها الادارية لتقديم مساعدات مالية الهدف منها تشجيع المؤسسات الانتاجية التي تعاني من الصعوبات ، او لدعم الاسواق ، بالخوّل دون مزاحمة بعض المنتوجات الاجنبية لها .

وفي سبيل دعم المزارعين وتوفير قوة شرائية لهم شبيهة بالقوة التي كانت لهم أثناء الحرب ، عمد الرئيس روزفلت الى اصدار قانون التنسيب الزراعي المعروف بالحروف الثلاثة (A A A) وبموجب هذا القانون ، انشئ المكتب الزراعي الذي اتخذ اجراءات حازمة ، منها مثلاً تخفيض المساحات الزراعية الخاصة وبعض المحاصيل (التبغ والقطن) وذبح الماشية ، واجبار الولاية على دفع مكافآت تشجيعية للمزارعين برسم تعويضات لهم تقتطع من الصناعات التي تجري عليها اول تحويل (فدفعت مصانع الطحين رسماً معيناً على القمح) . ودفعت في انكلترا مبالغ لمربي الماشية ، ولمنتجي الحليب (بشكل توزيعات بسعر مخفض لاولاد المدارس) ، ولمنتجي الشوفان والشعير . وفي فرنسا ، اشترت الدولة كل الكحول المستخرجة من النبيذ الفائض عن الاستهلاك المحلي ، وخصصت علاوة صيانة للمزارعين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح ، ودفعت ، عام ١٩٣٥ ، تعويضات للكرّامين الذين اضطروا لاستبدال نصوبهم ، ومكافآت لمصدري الزبدة والمنتوجات الراقنية .

مسلك الحكومة بشأن الاسعار والاجور لم يتسم قهراف الحكومة في مجالات الاسعار والاجور بذات الطابع . ففي الولايات المتحدة الاميركية ، انصرف نشاط الحكومة الى تنقية السوق الداخلية الضخمة قبل ان تهتم بتأمين اسواق جديدة لها في الخارج . ولذا حرصت قبل كل شيء ، على رفع الاجور واسعار المواد الزراعية بحيث تتوفر للمزارعين وللعمال القدرة الشرائية اللازمة ، وبالتالي اتخاذ الوسائل التي تؤمن انتاجية طيبة للمشاريع الاستثمارية . وحاولت فرنسا من جهتها عن طريق الاتفاقات المعروفة باتفاقات ماتنيون ، بعث النشاط في الحركة الاقتصادية بتقوية القدرة الشرائية ، وبحرصها على الايفسد ارتفاع الاسعار الغاية من رفع الاجور والمرتبات . اما في ألمانيا التي كان يهمها ، قبل كل شيء ، تشجيع حركة التصدير ، فقد حرصت حكومتها ، على تأمين الاستقرار ، للمارك الألماني ،

وبالتالي تأمين الاستقرار للأسعار والأجور . فقد جرى تثبيت الأسعار فيها على معدل سنة ١٩٣٢ ، وراحت الشركة الغذائية تفرض رسوماً عالية على المبيعات وتؤمن حاجة المستهلكين عن طريق الزامهم استلام حاجتهم من المواد الغذائية بأسعار محددة . وحاولت الحكومة الإيطالية ، من جهتها ، تحويل المستهلكين عن استهلاك اللحوم والخضروات والثمار الطازجة والزيت ، أي كل هذه المواد الغذائية التي إما لا تفي بالحاجة أو أنه يتوجب استيرادها من الخارج ، أو أنها تصلح للتصدير ، وتؤمن بالتالي قطعاً قادراً للبلاد . فقد انصرف جل عنايتها في هذا المجال إلى توجيه انظار المستهلكين للسّمك والأجبان والنشويات . وجرى في فرنسا ، عام ١٩٣٧ تحديد أسعار بعض المنتجات الزراعية .

انكى الرزايا واشدها هولا ووطاة على الاطلاق البطالة . قالى جانب هذا
معالجة البطالة
الفريق من العمال المحظوظين نسبياً الذين استمروا في عملهم ، هنالك ملايين
منهم عاطلون عن العمل كلياً أو جزئياً أو بصورة متقطعة . ولذا نراهم عرضة للهواجس
والهموم والبؤس التي تفتابهم ليل نهار . فوسائل الاسعاف التقليدية كالضمان ضد البطالة ،
والتأمين الخاص أو العام التي كانوا يمولون عليها عادة في المرحلة الاولى من مراحل الازمة ، لم
تلبث ان أصبحت عاجزة عن بعث الطمأنينة في النفوس . ولذا كان لا بد من توزيع تعويضات
بصورة منتظمة وفقاً للنظام المعمول به في انكلترا ، هذه التعويضات الحاصلة اساساً من
الحسومات المقتطعة من اجور العمال الى جانب هذه المساعدات المالية التي تدفعها خزانة الدولة
مما يوازي تقريباً نصف مرتب العامل أو اجره قبل انقطاعه عن العمل . وبالنظر لوفرة البضائع
المكدسة في العنابر ، على اختلاف انواعها التي لم تكن لتفسح استخدام عمال عاطلين عند المباشرة
باننتاج بضائع جديدة ، لا يمكن تصريفها ، فقد لجأت الحكومات الى اجراءات طالما لجأت اليها من قبل
لامتصاص البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل ففي كل بلدان العالم ، وفي جميع القارات على السواء ،
تفتح ورشات عمل لشق الطرقات وانشاء الاوتوسترادات ، وبناء الخزانات والسدود والمساكن
الشعبية وقد بلغ قيمة المبالغ التي صرفتها الدول على هذه الاشغال عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ نحواً
من ٦٠ ٪ من مجموع موازنتها . وفي المانيا ، عام ١٩٣٧ ، كان ٧٢،٦ ٪ من الانشاءات
والمباني على حساب الدولة . وخصصت انكلترا ١١٥ مليون جنيه لبناء مساكن شعبية
وتشكلت في الولايات المتحدة الاميركية ، تحت ادارة هاري هوبكنز وكالة خاصة عُرفت
باسم وكالة النهوض بالاشغال ، كان من اهم اهدافها ، استخدام العاطلين عن العمل (بمعدل
٣ - ٥ ملايين عامل) وتدفع لهم اجور تأمينية ادنى قليلاً من الاجور المألوفة ، انما كانت تفي
لتأمين حياة كريمة . وتبقى مساعدات التأمين وفقاً على اصحاب العاهات والشيخوخ وغير
المؤهلين الذين لا يمكن الانتفاع بهم .

وهكذا نرى ان عودة الامور الى مجاريها الطبيعية انما تمت ، في المرحلة الاولى ، بواسطة

مؤسسات الدولة ، كما ان هذه المؤسسات قامت بالمهمة نفسها ولو بصورة مستورة . وفي سبيل
 العاطلين الجدد ، انشأت الولايات المتحدة مخيمات عمل (١٥٠٠ مخيم) ضمت بين ١٩٣٣ -
 ١٩٤٠ نحو ٢٠٠٠٠٠٠٠ عامل استخدموا في تخفيف المستنقعات واعمال توسيع الطرقات
 وغير ذلك من الاشغال العامة . وفي المانيا استفرقت الانشاءات العمرانية عدداً كبيراً من
 العمال . واخذ هذا العدد بالهبوط والتناقص من ٥٠٥٧٩٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، الى ٤٠٧٣٣٠٠٠ عام
 ١٩٣٣ ، والى ٢٠٦٥٧٠٠٠ عام ١٩٣٦ . وجاءت خطة السنوات الاربع التي وضعت لتطوير
 انتاج المعدات الحربية السريع والكثيف تمكن معامل الصناعة الثقيلة التي لم تكن تستغل سوى
 ٣٠ ٪ من طاقتها الانتاجية ، من ان تمتص البطالة كلياً في البلاد . وسياسة الاكتفاء الذاتي التي فتحت
 اسواقاً جديدة للصناعات الكيماوية والميكانيكية ، عملت هي الاخرى في الاتجاه
 ذاته . . كذلك انشاء مصلحة العمل الالزامي ، ثم في آخر المطاف العودة الى سياسة الخدمة
 العسكرية العاملة سنة ١٩٣٥ .

والصناعة الحربية اتاحت لاييطاليا هي الاخرى ، ان تمتص قسماً كبيراً من العاطلين من
 العمل . وفرنسا لم تتخذ اجراءات حاسمة بهذا الصدد الا عندما استلمت الجبهة الوطنية الحكم
 في البلاد . وكان من نتائج العمل بأسبوع الاربعين ساعة عمل ان انخفض عدد العاطلين من
 العمل في البلاد ، وذلك بنسبة ١٣ و ٣ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ولم يخرج الامر عن كونه ،
 في الواقع ، سوى تدبير مخفف ، وليس امتصاصاً كاملاً اذ ان البطالة الجزئية بقيت قائمة في
 البلاد ، وقد كان هنا تأثيره الظاهر للقانون الذي فرض الخدمة العسكرية ، وبذلك ازداد
 الجيش ١٠٠٠٠٠٠ جندي ، كما ان استخدام ادارة السكة الحديدية لـ ٨٠٠٠٠٠ عامل اضافي
 وتقوية الصناعات الحربية خففت كثيراً من وطأة البطالة . وهكذا ان عجز الاشغال العامة ،
 بعد سنة ١٩٣٤ عن استئصال البطالة في البلاد ، وتطور العلاقات الدولية ، كل هذه العوامل
 وجهت الدول الكبرى وجهة الصناعات الحربية التي جاءت تكمل الدور الذي لعبته الاشغال
 العامة وتحل محلها . ومنذ عام ١٩٣٦ ، اخذت الاعتمادات المرسدة في موازات هذه الدول
 تفوق بكثير الاعتمادات الاخرى . وهذه الصناعات كانت بالفعل وراء عودة النشاط الصناعي ،
 عام ١٩٣٤ والتي حالت دون وقوع نكسة اقتصادية عام ١٩٣٨ . وبالمثل ، فالبلدان التي طر
 غرار المانيا انفقت كثيراً على تسليحها ، شهدت في هذا الوقت بالذات زيادة ملحوظة في
 نشاطها ، بينما الولايات المتحدة والدول الاخرى التي اتجه اقتصادها وجهة السلام عرفت
 نكسة محسوسة .

وتدخلت الحكومات ايضاً لتنظيم الانتاج والمبادلات التجارية . فقد انشأت
 تنظيم الاقتصاد
 حكومة الولايات المتحدة ، في هذا المجال ، مراقبة لم تراشد منها في كل
 الدول الحرة ، فاتخذت عدداً من الاجراءات لتحديد معها الاصول والقواعد الخاصة بتأليف رأس
 المال ، وتعيين المحافظين والمديرين ومراقبة اعمال المصارف التجارية . فالمصارف التي تزيد فيها

قيمة الودائع على مليون دولار ، رأت نفسها مضطرة للتأمين عليها في حلقة المصارف الاتحادية للاحتياطي . وللمصارف المنتسبة للاتحاد وحدها حق بالاسهم . وأخضع اصدار اسهم جديدة لقوانين بغية الحؤول دون تصريف السندات المشبوهة او المزورة او تلك التي لا رصيد فعلي لها .

وحاولت الحكومة في فرنسا ، منذ عام ١٩٣٦ ، الحؤول دون تخفيض سعر الخمر وذلك بحصر قسم من المحصول في المزرعة . واتخذ التدبير نفسه عام ١٩٣٤ لمحصول القمح . وحظر القانون من زيادة زراعة الكرمة اكثر من ١٠ هكتارات ، كما حظرت ري الكرمة وسقايتها ، وبيع تقاوى قمح ذات مردود طيب ، وفرض تغيير طبيعة الفائض من هذا المحصول وحظر من انشاء معامل جديدة للسكر . وانشىء عام ١٩٣٦ مكتب القمح الذي اخذ ينظم مبيعات هذا الصنف ويحدد من اسعاره . وتدخلت الحكومة في سويسرا في صناعة الساعات والصناعة الفندقية والتطريز . واصبحت الزراعة في انكلترا اكثر المجالات تنظيماً وتقييداً مع القوانين التي صدرت عام ١٩٣٣ ، وهي قوانين حددت السعر الأدنى للحليب والكمية التي يمكن التصرف بها ، كما حددت المساحة التي يمكن زرعها بطاطا . وتدخلت الدولة لتنظيم الصناعات الفخمية والعطرية ، والصلب والورش البحرية . وفي البرازيل ، امرت الحكومة الاتحادية بحرق ٢٦ مليون شوال من البن الذي لم يمكن تصريفه او بيعه .

ففي المجال الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية ، شكل قانون النموذج بالصناعة الوطنية (*N R A*) الصادر في ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، والقوانين الاخرى التي تنظم « المنافسة الشريفة » والتي رمت الى مكافحة البطالة ، احدي المراحل الاقصر والاقرب الى الكمال لتجربة الاقتصاد الموجه التي عرفها العالم ، اذ ذاك . . فقد فرضوا اتفاقات ضمن كل حرفة او مهنة ، كما سمحوا بقيام اتفاقات بين مهنة واخرى فعالت القوانين المحرمة للتكتلات التجارية دون القيام بمثلها حق الآن . . وفي ايطاليا راحت مكاتب الاحتكارات بمراقبة دقيقة حول عدد من الصناعات ذات المنفعة العامة . وقد صدرت ، عام ١٩٣٢ ، قوانين ايطالية واخرى المانية عام ١٩٣٣ ، جعلت التكتلات التجارية إلزامية في كلا البلدين . وفي فرنسا حيث كان قانون العقوبات المدني مضاداً للتكتلات الاحتكارية ، فقد فرضت المراسم الاشتراعية ، التي صدرت عام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، قيام تكتلات مهنية ، بين مصائد الاسماك والمطاحن وتجارة الخردوات ، وسكة الحديد والطرق ، او بين الخطوط الحديدية ، والترع المائية . كذلك حظرت الدول ، لمدة عشر سنوات ، إنشاء مصانع احذية جديدة ، وتوسيع الانشاءات القائمة فيها كما حظرت عام ١٩٣٦ ، انشاء مخازن جديدة موحدة الاسعار ، والاسواق النقلة على الشاحنات عام ١٩٣٧ .

وعلى هذا قس ايضاً الاتفاقات الدولية . فقد سمت الحكومات المعنية جهودها لانجاح مثل هذه الاتفاقات التي تنظم انتاج المطاط ، عام ١٩٣٤ ، والسكر ، مع الخطة المعروفة بخطة

سادبورن للتثبيت الموضوعة عام ١٩٣١ ، والاتفاقات الخاصة بالخشب المنشور عام ١٩٣٦ ، والاتفاق الآخر الخاص بالتصدير عام ١٩٣١ ، الذي استطاع ان يخفض عام ١٩٣٣ ، انتاج هذا الصنف الى ثلث انتاجه عام ١٩٢٩ . وهكذا طلع علينا بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، اثنتان وخمسون اتفاقاً دولياً ، معظمها اتفاقات اقليمية عقدت بين دول الاتفاق الصغير . من ذلك مثلاً اتفاق اوتوا بين انكلترا ودول الدومنيون . . وبينها هذه الاتفاقات الثنائية العديدة التي عقدتها ألمانيا . وفي عام ١٩٣٦ ، عقدت الدول الاسكندنافية مع بلجيكا وهولندا ولو كسمبورغ ، هدنة جبرية في مدينة اسلو .

وهكذا نرى الدول تتزع الى تشكيل تكتلات اقتصادية ، فأطلت علينا في المجالين الوطني والدولي صورة مسعفة للتخطيط الاقتصادي لا تزال بعد غائمة في الازدهان وغير مكتملة القسمة حتى في هذه الدولة بالذات التي عرفت بتمسكها بسياسة حرية التبادل التجاري كالولايات المتحدة الاميركية . فالاقتصاد ولا سيما الريفي منه خضع للتخطيط الى حد بعيد . فكيف الامر بتلك البلدان التي لم تكن وسخت فيها بعد اصول هذه السياسة واعرافها . فلا عجب والحالة هذه ان يأتي عمل الحكومة فيها الحق توجيهاً واوسع مراقبة .

ونشط القطاع العام للعمل بنسبة ما اصاب به القطاع الخاص من تطور القطاع العام عجز وقعود . فشمرت الحكومات عن سواعدها وقولت بنفسها القيام بالاعمال والنهوض بالمسؤوليات التي لم يسبق لها ان تمرست بها من قبل . وهكذا برزت للعيان مشروعات حكومية جديدة وشركات اقتصادية مشتركة بينها وبين الشركات الخاصة . فقد خصت الحكومة الفيدرالية جانباً كبيراً من نشاطها للقطاع العام ليس بشراؤها اسهماً ممتازة في بعض المصارف فحسب ، بل ايضاً بإنشائها عدداً من المؤسسات الحكومية التي لم يكن لها من وجود ، من قبل للتسليف العام ، في هذه القطاعات بالذات التي املتتها المصارف من قبل . فقد وسّعت من نطاق تصرف المصرف الفدرالي في المجال الزراعي ومصارف التسليف لأجل قصير واوجدت مصارف التسليف العقاري في الداخل لتمويل المساكن الشعبية وانشائها وشركة الرهونات الفدرالية الزراعية لتسهيل معاملات التسليف مع الرهن ، ومصرف التصدير والاستيراد لتمويل اعمال التجارة الخارجية . ولعل امثل صورة لهذا النشاط في القطاع الخاص تبرز في مشروع استثمار وادي تنسي الذي كان مشروعاً عظيماً تقوم به الدولة لتطوير منطقة أهمل شأنها الى ذلك الحين . وقد أدى ترويض النهر وكبح جماحه الى جعله صالحاً للملاحة وتوفير القوى الكهربائية والمياه اللازمة للري بفضل سلسلة من السدود الضخمة .

وملأت الدولة في فرنسا الفراغ والمعجز الذي وقعت فيه رؤوس الاموال ، وذلك بالاشتراك مع رجال المال واصحاب السروات الخاصة لانشاء شركات اقتصادية مشتركة . وبفضل مساعدتها المالية هذه التي جاءت مباشرة او مداورة ، طلعت في البلاد شركات احتكارية منفلتة ، منها مثلاً الشركة الوطنية للرون (١٩٣٣) وشركة SNCF التي أنشئت عام ١٩٣٧ برأس

مال بلغت حصة الدولة منه ٥١ بالمئة ، وشركة الرين للقرى المحركة ، وشركة البترول الفرنسية . و أبرمت الدولة اتفاقات مع منتجين في القطاع الخاص محتفظة لهم ببعض الارباح على المبيعات (٣٢ بالمئة) كالمكتب الوطني للازوت . واصبحت الدولة في عداد الصناعيين عندما امنت بعض الصناعات الحربية (١٩٣٦) . وتبدو مساهمة القطاع العام بشكل ابرز ايضاً في مجال التسليف ، وتتميز بزيادة حجم التسليف القومي الزراعي ، والمصرف الوطني للتجارة الخارجية للتسليف البحري . وانشأت عام ١٩٣٦ الصندوق الوطني للاسواق الذي اخذ على نفسه تأمين تسهيلات مصرفية لاصحاب الاسواق العامة ، ومصلحة الحوالات البريدية التي بلغت قيمة الودائع التي نقلتها ٤٣٥ ملياراً واصبح بالتالي مصرفاً عملاقاً للتحويلات المالية ، ومصرف التسليف الوطني وهو مصرف حقيقي متخصص في التسليف المتوسط والطويل الأجل في التجارة والصناعة ، وصندوق الودائع والامانات الذي اصبح تحت تصرفه عام ١٩٣٨ ، اكثر من ١٠٠ مليار فرنك ، فكان معاً شركة تأمين ومصرفاً وشركة رسملة الفوائد . وقامت في انكلترا شركات مختلطة ساهمت الدولة في تأسيسها ، منها مثلاً شركة المواصلات والنقل البريطانية عام ١٩٣٣ ، وشركة الاذاعة البريطانية عام ١٩٣٧ .

اما في البلدان ذات الانظمة الدكتاتورية او الجماعية حيث يشتد عمل الدولة ويقسو بمنف ليرتدي شكل مراقبة دقيقة للاقتصاد الوطني ، فالارتباط الوثيق بين الحكومة ورجال المال ، حال دون بروز اي شأن للقطاع العام . ففي المانيا مثلاً تؤلف مشروعات الدولة اصلاً ٩٣ بالمئة من الخدمات العامة (P. T. T.) ومن الخطوط الحديدية ، وتوزيع المياه والغاز والكهرباء . وبما هو ادهى من ذلك بكثير هو ان المؤسسات الاكثر مردوداً وعطاء فقد أعيدت الى القطاع الخاص عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . والدولة التي كانت عام ١٩٣٣ ، المساهم الاكبر في المصارف الكبرى ، عمدت عام ١٩٣٧ ، الى تصفية مساهمتها في هذا القطاع ولم تبق بين يديها وتحت سيطرتها مباشرة ، سوى الشركات الاستخراجية كشركة هيرنيا التي كانت ملكاً للدولة في سنة ١٩١٤ ، وشركة هرمان غورنغ التي كانت تضم شركات استخراجية وصناعية اعتبرت إذ ذاك قليلة الربح (مناجم حديد فقيرة) وشركة $V I A G$ التي تحمل مساهمة الرايخ في عدد من الشركات الخاصة ، ومصانع توليد الكهرباء . ومصانع الألومنيوم ومعامل الصناعات الميكانيكية .

ادت القومية الاقتصادية الى سياسة الاكتفاء الذاتي بهذه الدول
سياسة الاكتفاء الذاتي
التي تفتقر الى احتياطي الذهب في صناديقها ، وكانت عاجزة عن القيام بالتزاماتها المالية لدفع الديون المترتبة عليها (ديون مجمدة) ، كما كانت عاجزة عن الحصول على قروض جديدة في وقت حرمتها سياسة الحماية الجمركية المتشددة التي جردتها من كل وسائل الوفاء الممكنة . وهكذا نزعمت كل من دول المانيا وايطاليا واليابان الى تشكيل وحدات منها منعزلة عن باقي اجزاء العالم ، محاولة ان تؤلف من ذاتها مراكز اقتصادية ، تتضارب

اساليبها بصورة جذرية مع مبادئ الرأسمالية التقليدية ، لا سيما مع حرية التجارة القائمة على أساس الذهب .

ولما كانت هذه الدول أعجز من ان تدفع ثمن المواد الخامات المستوردة بالعملات النادرة ، فقد حاولت جاهدة ان تستغني عنها وذلك بتشجيعها الانتاج الوطني في بلادها او بمبادلة هذه المواد المستوردة بالبضائع التي تصنع عندها . . وقد كان لندرة العملة الصعبة ، والخوف من فكرة الحصار البحري التي لا تزال ذكرياته المريرة عالقة في الازهان ، ان حمل كلا من المانيا وايطاليا على اتخاذ اجراءات تفسد كل عملية استيراد للواد الغذائية والخامات من منشأ زراعي . والتنظيم الذي خضعت له الزراعة في المانيا شجع على تأمين مواسم طيبة من الحرطل (بديلا عن القمح المستورد) ، وخیوط الغزل من انتاج البلاد كالقنب والكتان ، والسكر وتحسين عروق الماشية ، واستمرت في ايطاليا محتدمة ناشطة ، المعركة في سبيل القمح التي ابتدأت عام ١٩٢٥ . فقد وضعت رسوم جمركية عالية على الاستيراد وزيدت كثيراً مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة ، لا سيما في الجنوب وفي الجزر الايطالية ، مما أدى الى اعتماد سياسة غلاء الخبز (ضعفي سعره العالمي) ونجحت سياستها في هذا المجال الى حد بعيد . كذلك اخذت في تشجيع الزراعات نصف الاستوائية كالقطن وما شاكل .

وفي المجال الصناعي نشط كثيراً استثمار الموارد الطبيعية التي كانت مهمة للآن لما هي عليه من فقر (مناجم الحديد) ، او تلك التي تستثمر بشكل مرض (النحاس) وانضافت الجهود لتنشيط استثمار مناجم الرصاص والتعديني عن البترول او البحث عن بديل له كالوقود المستخرج من الفحم الحجري ، والمطاط الصناعي (بوتا) والجلد الصناعي والمنسوجات الاصطناعية (كالحرير الصناعي واللاينيتال) ، ومواد التشعيم . وهذه الصناعات الجديدة التي امتدت البلاد بخامات وطنية ، تنعم بتدويل الدولة لها ، بالرغم من التكاليف العالية التي تتطلبها ، وكثيراً ما تكون من جنس ادنى بكثير من المواد الطبيعية .

كذلك اخذوا بتنظيم مكافحة التلف والبذرة في المعادن المستوردة من الخارج . فقد فرضوا ان يستبدل النحاس بالالومينيوم في الاسلاك الكهربائية كما فرضوا جمع الحدائد العتيقة والنفايات على اختلافها التي يمكن صهرها وصبها من جديد والاستفادة منها بشكل من الاشكال ، والقصدير والكروم والنحاس .

كذلك خضعت التجارة الخارجية لتنظيمات دقيقة إذ كانت التجارة الخارجية في البلدان المعول الاول لد البلاد بالخامات التي لا بد لها منها في أمور التسلح وفي إنتاج مواد صناعية في تصديرها تأمين للعملات الصعبة ، المعتمدة سياسة الاكتفاء الذاتي

فقد اخضعت هذه التجارة لاجراءات خاصة من التقنين وإجازات مسبقة للاستيراد والتصدير ، ولاحكام مختلفة أدت الى انشاء عمليات من نماذج مختلفة والتقنين في وسائل توفير أسباب النقد اتينا على ذكرها ، وبفضل هذه التدابير أمكن الوصول الى سياسة من الاغراق التجاري محكمت

من تصدير منشوجات شعبية بيعت في الخارج بأدنى من اسعارها في الداخل تحت ستار مصنوعات جاهزة . وهكذا اتاحت اتفاقات تبادل ومقايضة عقدتها الحكومة الالمانية ان تؤمن لها عن طريق مبادلة البضائع المصنوعة ، ما تحتاج اليه من المحاصيل والحبوب والتبغ والفساكية ولحم الخنزير التي لم يكن بالامكان تصريفها في البلاد المنتجة لها ، كبلغاريا واليونان وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وأولى التحكم بالتجارة الخارجية الحكومة الالمانية موقفاً قوياً في كل مفارضات تقوم بها في المجال التجاري إذ مكنتها من ان تشتري بالجملة كل ما يُعرض للبيع من هذا الصنف او ذاك . فلم نر قط في النظام الرأسمالي الحرّ بلداً يتمتع بمثل هذا الموقف المتين المطمئن الذي وقفته المانيا تجاه دول صغرى ، تعاني على درجات مختلفة ، من وضع اقتصادي مهلهل . وهكذا أصبحت المانيا المتعهد الاكبر والزبون الاهم لهذه البلاد . فبين ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، ارتفعت صادرات ألمانيا الى بلغاريا من ٢٢ الى ٥٨ ٪ ، وإلى اليونان من ١٩ الى ٣٢ ٪ . وإلى يوغوسلافيا من ١٦ الى ٥٠ ٪ ، وإلى تركيا من ١٥ الى ٥٢ ٪ ، وإلى هنغاريا من ٢٠ الى ٤٨ ٪ . كما ان حركة الاستيراد في المانيا ارتفعت ، في هذه الفترة من ٣٠ الى ٦٣,٥ ٪ من بلغاريا ، ومن ٨,٥ الى ٥٠ ٪ من يوغوسلافيا ، ومن ١٣ الى ٤٧,٥ ٪ من تركيا ، ومن ٢٢ الى ٥٠ ٪ من هنغاريا . . . وهكذا نرى كيف ان كل هذه البلدان التي وجدت السوق التي هي بحاجة اليها لتصريف انتاجها ، وقعت بحكم الضرورة في تابعة شديدة الرايخ الثالث وأصبحت مدى حيوية ومنطقة نفوذ له . وقبل الحرب بكثير ، كانت هذه البلدان قد أصبحت من تابعه الاقتصادية .

والطريقة ذاتها اتبعت مع اميركا اللاتينية : اتفاقات مقايضة والمارك أسكي يفضي الى النتائج ذاتها . فبين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، زادت الصادرات الالمانية الى بلدان اميركا اللاتينية اربعة أضعافها ، وأصبحت المانيا بعد سنة ١٩٣٦ اول متعهد للبرازيل وللاشيلي والثاني في البيرو وبوليفيا وفنزويلا والمكسيك وغواتيمالا .

وسارت كل من ايطاليا واليابان على الحطة ذاتها ولا سيما ايطاليا بعد عام ١٩٣٥ ، بعد ان شعرت بوطأة العقوبات التي اتخذت ضدها بعد ضمها للحدشة ، وبعد ان تبينت ما هي عليه اوضاعها الاقتصادية والنقدية من وهن وضعف . فقد تألف فيها إذ ذاك ، عشر هيئات تقاسمت فيما بينها التكتلات الصناعية المختلفة ، وعلمية تقنين الاستيراد ، كما أرغم المصدرون على التخلي عن ديونهم في الخارج لمعهد القطع الوطني . وقامت مراقبة شديدة على القطع . واقتصرت مساعدة الحكومة على رجال الصناعة ، بعد أن اطمأنت للخطط والتصميمات التي وضعوها ، ولقيت استحساناً عندها . فحظرت الدولة الاستثمارات في بعض المجالات والقطاعات ، وأصبح الاقتصاد الوطني بالفعل اقتصاد حرب وكانت الدولة زبوناً الاكبر ورب العمل الاكبر ، إذ أن معظم الصناعات تعمل من قريب أو بعيد لحسابها .

وعقدت اليابان من جهتها ، عقوداً واتفاقات مماثلة . فقد تعهدت تجاه العراق بشراء كمية

محترمة من التاجه الوطني تساوي ٢٥ ٪ من قيمة صادراتها اليه ، كما تعهدت بشراء كل محصوله من القطن . ونص الاتفاق الذي عقده مع الهند على ان تبيعها ٣٢٥ مليون ياردة من المنسوجات القطنية مقابل كل مليون طن من القطن الخام تشتريه منها . وحاولت في الوقت ذاته ان تنشئ لها امبراطورية تؤمن لها الاكتفاء الذاتي ، تألفت من منشوريا والصين التي أخذت تنظم احتلالها تدريجياً منذ عام ١٩٣٧ .

كان من جراء النتائج التقنية لهذه الاجراءات المالية موجبات تركيز الاستثمارات وتجميعها سياسة الاكتفاء الذاتي ، ان شجعت الضائقة المالية على تركيز الاستثمارات وحشدتها وعلى انماء قوة التكتلات الاحتكارية . وخسرت الرأسمالية من حدة طابعها التنافسي لتصبح أكثر فأكثر احتكارية . فقد تألف في انكلترا مثلاً كتلة الحديد البريطاني وكتلة الفولاذ البويطاني ، وأصبح تحت اثرافها أكثر من ٢٠٠٠ مصنع وشركة فرعية وذلك بعد ان عقدت عام ١٩٣٥ ، اتفاقها الممهود من الكتلة الدولية للفولاذ . « ثبتت » أي احتفظت لنفسها كل السوق الداخلية ، وحددت الاسعار وعينت حصص الانتاج ونسبها ، وراقبت مشروعات التوسع التي تضعها شركاتها في المستقبل . وهكذا بطلت كل منافسة لها وانعدمت ، وتم لشريكاتها الثمان عشر التحكم بثلاثي انتاج بريطانيا من الفولاذ . وفي الوقت ذاته ، طلعت علينا التكتلات الاحتكارية للمصنوعات الكيماوية بظهور شركة الصناعة الكيماوية الامبراطورية ، والاونيلفر والكورتلدس والشركة الامبراطورية للتبغ وشركة مصانع سيمنت بورتلا ودنلوب « الست الكبار » التي راحت تنتج ٩٠ بالمئة من مجموع السيارات الخاصة و ٨٠ بالمئة من وسائل النقل التجاري .

كان عدد المؤسسات الصناعية في ايطاليا ، عام ١٩٣٧ ، اقل بـ ٥٠٠٠ عما كان عليه عددها عام ١٩٣٤ ، يعمل فيها ٥٠٠،٠٠٠ عامل اكثر مما في السابق . فالمشروعات الصناعية التي تعد اقل من ١٠ عمال والتي كانت تمثل ٧٥ بالمئة من هذا المجموع ، لم تعد تمثل اذ ذاك ، سوى ١٠ بالمئة لا غير من مجموع الانتاج في البلاد ، كما لم تعد تمثل سوى ١١ بالمئة من مجموع العمال . فعملية تركيز المصانع سارت جنباً الى جنب وعملية تركيز رؤوس الاموال . ففي عام ١٩٣٦ ، كان اقل من ١ بالمئة من الشركات الايطالية المغفلة يؤلف ٥٠ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم ، وأكثر من ٨٠ بالمئة من هذه الشركات لم يكن ليشكل سوى ٨ بالمئة من مجموع رأس مالها . ودليل الشركات المغفلة يشير بوضوح الى ان ١٢٨ من الشركات الكبرى تملك نصف مجموع رأس المال التابع لهذا النوع من الشركات .

وفي اليابان ، كانت ٦٥ بالمئة من الشركات اليابانية ، عام ١٩٢٩ ، تعود ملكيتها لـ ٧٠٠ شركة ينتمي معظمها لاتحادات تجارية كبرى ، وقد كانت تمثل ١٥ بالمئة من مجموع الشركات اليابانية . اما في اواخر عام ١٩٣٩ ، فقد كان ١٤ اتحاداً تجارياً كبيراً يهيمن على ٦٣ بالمئة من رأس المال المدفوع لهذه الشركات ، و ٧٥ بالمئة من مجموع الودائع المصرفية . وفي هذا التاريخ

بالذات، كانت ١١٢ شركة تحت الاتحاد متسوي، عدا عن ٧٠ شركة أخرى تقع تحت اشرافه غير المباشر. وكان اتحاد متسوي يملك ٩٠ بالمئة من النفط الطبيعي، و ٩٢ بالمئة من مجموع الحديد، و ٧٠ بالمئة من الرصاص، و ٧٥ بالمئة من الكبريت، و ٣٠ بالمئة من الاسلحة، و ١٠٠ بالمئة من الحمض الاستيكي، و ٦٥ بالمئة من البترول، و ١٠٠ بالمئة من السلوليد، و ٩٠ بالمئة من الورق، و ٤٠ بالمئة من الصوف الصناعي، و ٥٠ بالمئة من الجمعة والسكر، كما كان يراقب ٤٠ بالمئة من تجارة البلاد الخارجية. اما تروست متسوبيشي، فقد امتد اشرافه الى اربعة قطاعات رئيسية ودرر الصناعة البحرية وصناعة الزجاجيات والقصدير والكحول، كما ان حصته من الانتاج في ٢٤ قطاعاً آخر كانت تتراوح بين ٢٠-٥٠ بالمئة من المجموع. وبعد عام ١٩٣٣، رسمت حركة التركيز الصناعي هذه خطأ لم يسبق اليه في اي بلد من بلدان العالم، سوى في القطاع الزراعي، حيث هبط عدد المنتجين للحريز من ٧٦٧٦، عام ١٩٢٥ الى ٥٣٢٤ عام ١٩٣٦، مع زيادة في الانتاج تزيد قليلاً عن الانتاج الصناعي. والاتحاد تجار الاسمدة الكيماوية الذي انشئ عام ١٩٣٣، اخرج من السوق التجارية ٥٠٠ بائع بالفرق، كما غابت عن الانظار بضع مصارف (فلم يبق منها عام ١٩٣٩، سوى ٣٣٩ مصرفاً مقابلاً ٢١٦٠، في عام ١٩١٢.

وفي المانيا، حيث كانت حركة التركيز سجلت دوراً عظيماً من التطور قبل عام ١٩١٤، فقد شامدا ظهور الاتحادات التجارية كبرى بحيث بلغ عددها ٣٠٠٠ اتحاد عام ١٩٢٩، ضمت شركات من جميع الالوان والنشاطات. وتكاثر في الوقت ذاته، عدد المصارف. وفي سنة ١٩٢٤، انضم مصرف دارمستادت والمصرف الوطني بحيث الفاً معاً، مصرف دانات. وفي سنة ١٩٢٩، انضم البنك الالماني الى مصرف دسكونتو. والقانون الذي صدر عام ١٩٣٣، بشأن ضرورة التكتلات التجارية عجل كثيراً في عملية التركيز هذه، وزادها نشاطاً وقوى نفوذ الـ (Konzerns) في قلب هذه التكتلات. وقد تناقص عدد المؤسسات التجارية بين ١٩٣٢-١٩٣٧ نحواً من ٣١٥٩٨ وحدة اي ٩ بالمئة، في وقت ازدادت فيه بشكل ملحوظ الاستثمارات وعدد العمال الذين ادخلوا الى العمل. وفي سنة ١٩٣٩ كانت ١٩٥ شركة تجارية، اي ٣،٦ بالمئة من مجموع الشركات، تملك ٥٨ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم. وكانت الصناعة الكيماوية في البلاد، عام ١٩٣٨، تعد ٢٥٨ شركة بلغ رأسمالها الموزع اسهماً ١٩٢٤ مليون مارك، مقابل ٤٦٤ شركة عام ١٩٣٢ بذات رأس المال. وشركة سيمنس التي تهيمن على الصناعة الكهربائية توسع نشاطاتها بحيث تضم الكبلات (الاسلاك) والغراموفونات والصناعات الحربية، كما هيمنت شركة بونا على الصيدلة والادوات المنزلية، واحتكرت شركة باتمان صناعة اجهزة تصفيح المعادن وصناعة الدراجات واستخراج الفحم الحجري. والصناعة السينائية آلت الى يد شركتين كبيرتين هما U.F.A. وتوبيس وشركة ا. ج فارس الصناعية التي كانت تستخدم عام ١٩٣٩ نحواً من ٢٥ بالمئة من مجموع الشغيلة العاملين في الصناعة الكيماوية

الالمانية ، كانت تملك ٣٣ بالمائة من الرأسمال الاسمي الموظف في هذه الصناعة بقطع النظر عن فروعها الاخرى القائمة في سويسرا والسويد ، والمعقود التي ابرمتها مع الشركات الاجنبية ، كشركة ستاندارد اويل في نيوجرسي وغيرها .

والشواهد على سياسة التركيز الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ان تحصى بعد ان خضعت هذه الشركات للانصهار والتقوية من قبل اتحاد ارباب العمل بعد ان رأت تشجيعاً من القوانين المرعية . ففي مجال صناعة السيارات وشركات الانتاجية الكبرى : فورد والجنرال موتورز والكريسار التي كانت تنتج ، عام ١٩٢٠ نحواً من ٧١ بالمائة و ٨٣ بالمائة من مجموع الانتاج ، عام ١٩٣٠ ، ارتفع انتاجها عام ١٩٣٨ ، الى ٩٠٪ . أما الشركات الكبرى لانتاج الفولاذ ، فقد ارتفع انتاجها ، عام ١٩١٩ من ٥٥ بالمائة الى ٦٤ بالمائة من مجموع الانتاج العام ١٩٣٩ . وفي قطاع تجارة المواد الغذائية ، كانت خمس شركات كبرى ، مع فروعها المختلفة تملك ٧٪ من حركة الأعمال ، عام ١٩٢٢ ، فارتفعت حصتها عام ١٩٣٩ الى ٢٤ بالمائة ، كما ان اربع شركات اخرى كانت تصنع ٧٧ بالمائة من اطارات السيارات . ونفس هذا العدد من الشركات كان يعطي ٧٣ بالمائة من انتاج و ٩١ بالمائة من انتاج الآلات السكّانية ، و ٧٥ بالمائة من الاصواف ، الخ . ومن بين الـ ٥٠٠,٠٠٠ شركة موجودة في اميركا عام ١٩٢٩ ، كانت ١٠ بالمائة منها يحقق ٥٠ بالمائة من مجموع الارباح الصافية ، كما ان اقل من ٤ بالمائة من الشركات الصناعية كانت تحقق ٨٤ بالمائة من مجموع الارباح العامة . وفي الصناعة ، كان ١ بالمائة من هذه المؤسسات يشغل ٥٠٠ عامل فاكثر ويستأثر وحده بـ ٤٨ بالمائة من مجموع اليد العاملة في الصناعة . وفي نظر ستوب لم تكن بضع مئات بل بالاحرى بضع عشرات من هذه الشركات الكبرى او شركات المراقبة ، كانت تملك القسم الأكبر من ثروة الشركات المختلفة .

وفي بلد انفتحت آفاقه على الصناعة من عهد قريب ، كالارجنتين مثلاً نرى التركيز الصناعي يجري فيه على نطاق واسع . ففي عام ١٩٣٩ ، كان نصف اليد العاملة في الصناعة تقريباً يعمل في ١٠٨ بالمائة من هذه الشركات . ومنذ عام ١٩٣٥ ، كانت ٤,٣ بالمائة من هذه الشركات يستخدم ٦٥,٥ بالمائة من العمال . وفي حقل الكهرباء ، كان ٦٦ بالمائة من العمال يعملون في ٢,٧ بالمائة من الشركات المعنية بهذه الصناعة .

وفي فرنسا حيث عدد الشركات الصغير لا يزال هو الذي يطبع النشاط الصناعي في البلاد ، فقد نشطت النزعة نحو التركيز الصناعي ، إلا ان الأزمة اتاحت بكلها على هذه المؤسسات التي كان لها بعض الشأن ، اكثر من الصغير بحيث ان تيسار التركيز بقي ضعيفاً اذا ما قارناه بما يجري في البلدان الأخرى ذات الاقتصاد المتطور . وبالمقابل فسياسة الاتفاقات التي لم تنشط كثيراً في قطاع المنسوجات القطنية ، اوفشت

تماماً في صناعة الحرير ، سجلت نتائج ملحوظة جداً في حقول المصنوعات الحديدية التي بذلت جهداً طيباً في تحسين عتادها واجهزتها التقنية . ففي سنة ١٩٣٢ ، جدد وكالة صناعة الحديد في فرنسا ، عتادها كما أنشئت وكالات أخرى للخرسان والحديد المصفح . وعقدت اتفاقات ، عام ١٩٣٤ بين العاملين في انتاج الصلب ، كما عقد اتفاق عام بين منتجي الصلب والفولاذ .

والظاهرة نفسها تبدو بوضوح في الصناعة الكيماوية التي قطعت خطوات حاسمة في مجال التركيز والتجمع الصناعي ، في الصناعات الميكانيكية ، عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، وفي صناعة السيارات ، وفي الصناعات الأخرى التي فرض عليها القانون تحقيق مثل هذه الاتفاقات كصناعة الأحذية ، عام ١٩٢٦ ، وصناعة السكر عام ١٩٣٥ .

وكان بعض نتائج هذه الأزمة المالية ان حفزت الدولة على التدخل في المجال النتائج الاقتصادي ، وهو تدخل لم يسبق ان حدث مثله من قبل ، فتجاوز بعيداً ، باتساعه وشموله ، ما سبق وظهر من نشاط مماثل في هذا الصدد . وهكذا أطل علينا في كل البلدان ، مهما كان نظام الحكم فيها استبدادياً أو ليبرالياً ، اقتصاد موجه ، برز اثره في كل القطاعات ، متوسلاً الى ذلك ، بأساليب وفرائع تكاد تكون متماثلة وان تباينت منها الاشكال والمظاهر الخارجية ، حسباً تكون المصالح المعنية المنظمة تمارس أولاً نفوذاً حاسماً ، وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية المسيطرة على هذه الدولة أو تلك . فالسياسة التوجيهية ليست مضادة بحج ذاتها للرأسمالية ، بل على عكس ذلك . فكثيراً ما توطدها وتشد من ازرها ، لا تمس بشيء التركيب المجتمعي وكيانه القائم . ولم نر قط ان مراقبة الحياة الاقتصادية في الدولة وتثبيت الاسعار الجبري ، والحد بصورة تضيق أو تلتسع من « الاستثمار الحر » قد انتقصت بشيء من مبدأ الملكية الفردية ، او ان يمهّد السبيل او ان يحقق اشتراكية الدولة . ومذهب التدخل الموسوم بطابع المحافظة ، لانقاذ الاقتصاد المعرض للخطر ، تسليح بكل الاجراءات حق ما ظهر منها بأنها ثورية متطرفة .

الا انه اذا كان باستطاعة بعض البلدان الغنية بما لديها من احتياطي النقد وبما تزخر به من الخامات الوفيرة وتهيمن على مناطق رحبة تسرح فيها وتمرح ، ان تجد مصلحتها في بعض هذه التدابير والاجراءات دون ان تضطر لادخال تعديلات او تغييرات جذرية في تركيبها الاقتصادي ، فالدول الأخرى التي لم تتوفر لها مثل هذه الشروط والأوضاع ، رأت نفسها مضطرة لسلوك طريق كابت لا بد ان يفضي بها الى سياسة الاكتفاء الذاتي . فمن دول الفئة الاولى ، مثلاً ، الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا التي كانت تمتلك ، عام ١٩٣٧ ، ٨٠ في المئة من مخزون الذهب في العالم كما كانت تهيمن على اسواق رحبة في الداخل او في مستعمراتها الواسعة الاطراف ،

ومع سويسرا والسويد والارجنتين وبلجيكا والبلاد الديمقراطية امتلك هذا المجموع المتكون من هذه الدول الثمان ، ٩٢ في المئة من مخزون الذهب ، بينما حصة اليابان والمانيا وايطاليا منه لم تكن لتتجاوز ٥ في المئة ، وان اثنتين من مجموع هذه الدول الثلاث لم يكن لها بالفعل ممتلكات او مستعمرات عبر البحار . فاذا ما كانت عاجزة عن الحصول على الحاجيات التي كانت تفتقر اليها حتى تدفع اثمانها ، كالحامات والمحاصيل الغذائية والمصنوعات ، فقد كان عليها اما ان تطور انتاجها الصناعي او ان تبحث لها عن مواد بديلة او ان تخضع لسيطرتها الاقتصادية والسياسية البلدان المنتجة للمواد التي هي بحاجة اليها اما البلدان الاخرى في العالم ، سواء أوقعت في اوروبا الوسطى او اوروبا الشرقية او في آسيا وفي اميركا الجنوبية ، فقد كانت في وضع قلق مزعزع . وهكذا تسببت الازمة الاقتصادية عن تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي لدى قسم كبير من دول العالم ، وأزكت المنافسات وزرعت بذور اصطدامات جديدة .

الفصل الثالث

الدول وجهالوجه مع الأزمة

١ - الحلول الوطنية المختلفة

ادت الازمة الى اضطرابات عميقة تباينت نوعاً وكمّاً هزت الاوضاع الاقتصادية في كل دول العالم ، كما احدثت ردات فعل لم يخف طابعها العام ، الفوارق التي قامت بين دولة وأخرى ، كما ان وسائل معالجة الازمة للتخاض منها لم تعط في كل مكان النتائج ذاتها . فلكل بلد والحالة هذه ، طابع خاص يختلف باختلاف طبيعة « التجربة » التي عانتها وكانت مسرحاً لها والطريقة التي سلكتها الازمة في تطورها عندها .

ان الاجراءات التي اتخذها الرئيس هوفر في مجال الانكماش المالي
الولايات المتحدة الاميركية :
وتركه للهيئات والمؤسسات المحلية والمنظمات الخيرية ، مهمة معالجة
النظام الجديد
الازمة كما ترى وفشلها في تدبير الامر ، والتدابير الاخرى التي
اتخذها لمواجهة البطالة ، وفشل سياسته الزراعية التي اغضبت الولايات الشمالية الغربية ،
المعروفة بوقوفها عادة الى جانب الحزب الجمهوري ، كل هذه العوامل ، مهدت الطريق لفوز
الحزب الديموقراطي ، عام ١٩٣٢ . وعندما تسلم فرانكلين د . روزفلت مقاليد الحكم في
البلاد ، في اذار ١٩٣٣ ، كانت الضائقة المالية في البلاد قد بلغت منها الأوج . ففي الحين الذي
قرر فيه اتخاذ التدابير السريعة لانقاذ المصارف التي تعاني العسر ، بتقديم السلفات اللازمة لها
ولمؤازرة المزارعين الذين كفوا في وضع مفعج للفساية ، وخرج من هذه التدابير بخطة شاملة ترمي
الى تحقيق اصلاح وطني عام . وهذا لا يعني قط ان القرارات التي اعتمدها قامت على مبادئ
بدئية او انها استمدت الى خطة موضوعة من قبل في كل جزئياتها ، بل على عكس ذلك ، مرت
عليها سلسلة من التغييرات اوحثها الظروف والاضاع القائمة او ردة فعل الاوساط الاميركية
وغالباً بدون اي تفسيق فيما بينها . فلم توضع في اي وقت ما ، خطة شاملة لتناول الاقتصاد
الاميركي في مجموعه . فالمستشارون والخبراء الذين جمعهم حوله فالقوا هيئة الخبراء كما تألف من

رجال القانون وعلماء الاقتصاد على مثال ألفن هانس الاستاذ في جامعة هارفرد وأحد اتباع مذهب كينز الذي كان له تأثير كبير على سياسة الحكومة حول الاعتمادات الكبرى المرصدة لاعادة الحياة والنشاط الى الاقتصاد الاميركي ، والنشاط الى المؤسسات الخاصة التي تعمل على تأمين البضائع الاستهلاكية وبالتالي على تأمين الانتاج . كذلك ضمت هيئة الخبراء هذه بين صفوفها رجال اعمال وصحفيين . وسياسة التدخل هذه عرفت عندهم باسم « النظام الجديد » الذي حدد روزفلت نفسه بأنه « مفهوم جديد لواجبات الحكومة ومسؤولياتها نحو الاقتصاد العالمي » ، وهي سياسة لا تختلف بشيء عن سياسة اشتراكية دافع عنها الرئيس في خطابه الانتخابي الذي القاه في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٦ ، فشدد قائلاً : « هي ادارتي التي اتفقت على نظام الربح الخاص وعلى سياسة المشروعات الحرة وواقفتها عند حافة الانهيار بعد ان بلغت شفاهاً حيث اوصلها هؤلاء بالذات الذين يحلو لهم تخويفكم الآن » .

فالخطة الجديدة انما هدفت الى اعادة التوازن بين التكاليف والانتاج ، وبين حياة المدن والريف وبين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية ، كما هدفت الى تحرير السوق الداخلية وتنشيطها ، السوق الوحيدة التي لها اهميتها ، وذلك عن طريق مراقبة الاسعار والانتاج ، واعادة تقييم الاجور والطاقة الشرائية لدى الجماهير ، اي لدى المزارعين والعمال ، وضبط ظروف العمل (رفع الاجور وتخفيض ساعات يوم العمل ، وغير ذلك من التدابير) . وهذا هو بالذات ما تهدف اليه الاجراءات التي اوجبت مراقبة المصارف وتنظيمها ومراقبة نشاط البورصة ، وعملية تخفيض قيمة الدولار مرتين : في ايار وتشرين الاول ١٩٣٢ ، وقانون تعديل الادارة الزراعية الذي افسح المجال امام تخفيض بعض الزراعات ، وقانون العودة الى الوضع السليم (R. A. A.) ، وهذه السلسلة من القوانين ، التي نصت على تخفيض ساعات العمل في اليوم ، ورفع المرتبات والاجور ، وحددت المنتهيات القصوى كما حددت الانتاج منعاً لكل منافسة او لكل مزاحمة غير شريفة . « فالفرض » الذي رمت اليه هذه الخطة ، يقول روزفلت ، هو تطمين الصناعة بتحقيق ارباح معقولة وتطمين العمال بالحصول على اجور مرضية . وكذلك قل عن القوانين الاجتماعية التي فرضت التأمين والضمان ضد البطالة ، ورسمت الحد الأدنى للارباح خلال اربعين ساعة عمل في الاسبوع ، بواسطة قانون العمل الذي صدر عام ١٩٣٨ ، وشجع تشييد مساكن شعبية رخيصة ، والحرب ضد المساكن الزرائب . ومن هنا جاءت هذه الاعمال الانشائية الكبرى تقوم بها الدولة ، وقانون قدامى المحاربين الذي اوجب توزيع اكثر من ملياري دولار ، للمحاربين القدامى ونشطت الى حد بعيد ، تنفيق المواد الاستهلاكية .

والخطة الجديدة قوبلت بنقد عنيف من قبل المحافظين الذين هالهم تضخم الموازنة ، كما هالهم من جهة اخرى ، التجاوز على حقوق الولايات وامتيازاتها والتشجيع المعطى للنقابات العمالية ، وكل الاجراءات التي جاءت في مصلحة اصحاب الاجور . وعندما اعلنت المحكمة العليا ، في ايار ١٩٣٥ ، عدم شرعية قانون N.R.A الصادر في كانون الثاني وقانون A.A.A لحقوق

الولايات ، امكن مع ذلك الحفاظ على سياسة الانقاذ هذه بفوز روزفلت بانتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٦ . وامام خطر استهداف المحكمة لمحاولة اصلاح جذرية تنزل بها ، اضطرت المحكمة العليا للرضوخ والاعتراف بحق حكومة الاتحاد تنظيم التشريع الاجتماعي في البلاد . فقد اقترت بشرعية قانون العلاقات الوطنية الصادر عام ١٩٣٥ ، هذا القانون الذي ضمن حرية العمل للحركة النقابية ، اسوة بالقانون (*N.R.A* و *A.A.A*) وقانون حماية التربة الذي اعاد تحت ستار حماية التربة ، احكام قانون العلاقات الوطنية (*N.R.A*) . كذلك رفض النظر في الدعوى المقدمة من قبل الشركات الخاصة ضد مشروع سلطة وادي تنسي ، عام ١٩٣٦ .

ما عسى ان كانت نتائج هذا الجهد ؟ فالاصلاح جاء على غير استواء تشوبه النتائج مساوى عديدة ، وبدا ناقصاً في مجالات عديدة ، كما انه تم ، خلافاً لما جرى في عدد من البلدان ، بمزول عن أي سياسة تسليح . ففي عام ١٩٣٩ ، لم تكن الاهتمامات المخصصة لامور التسليح لتزيد على ١ بالمئة من مجموع الموازنة العامة ، كما ان خطط الانحشاء الذي رسمه الانتاج الصناعي جاء متكسراً . ففي اذار ١٩٣٣ ، عندما تسلم الرئيس مقاليد الحكم ، كان الدليل المسجل ٤٩٠٦ بالمئة ثم اخذ يرتفع ليبلغ ٨٤ بالمئة في تموز ، ثم عاد وهبط في آب واذ ذاك جرى تخفيض الدولار للمرة الثانية واضيفت الى سياسة التضخم المسالي سياسة الامتصاص التدريجي . فالتقدم جاء بطيئاً طيلة عام ١٩٣٤ ، وفي الشطر الاول من عام ١٩٣٥ ، اذ لم يكن عدد العاطلين عن العمل في حزيران من هذه السنة ليقل عن ١٣,٥٠٠,٠٠٠ عامل . وحركة العودة الى الوضع الطبيعي اخذت تنطلق من هذا التاريخ ، اذ ارتفع دليل الانتاج الصناعي من ٧١,٤٤ ٪ في ايار ١٩٣٥ ، الى ٧٩,٤٨ ٪ في تشرين الاول ، والى ٨٧,٤٤ ٪ في كانون الاول والى ٩١,٦ ٪ في ايلول ١٩٣٦ ، والى ٩٩ ٪ في اذار ١٩٣٧ . وقد وقعت ردة عكسية في هذا الوقت بالذات ، اذ كان دليل الانتاج الصناعي ، في ايار ١٩٣٨ يوازي ٦٤ ٪ الا ان العودة الى سياسة الامتصاص جعلته يرتفع الى ٨٩ في كانون الاول . وبدا اذ ذاك ان الوضع قد استقر على الاجمال بالرغم من انه لا يزال في البلاد ٩ ملايين من العاطلين عن العمل ، كما ان اسعار البضائع ظلت هي الاخرى آخذة بالهبوط .

ارتدت الازمة في الولايات المتحدة الاميركية طابع ثورة فعلية كما اثرت عميقاً في الرأي العام الذي شعر بانه على شفير الهاوية . فلربما كانت هذه الازمة الحادث الوحيد في تاريخنا الذي احدث تغييراً جذرياً في تاريخنا الوطني ، كما يؤكد غيرارد ، كما ان هذه الازمة انطبعت ذكراها طويلاً في نفوس الاميركيين . فقد اتاحت من الواجهة السياسية ، لحكومة الاتحاد ، بسط نفوذها وتدخلها في مجالات كانت محرمة عليها حتى ذلك الوقت ، وذلك في ما يعود للحالة الاجتماعية ، كما ان الخطة الجديدة امننت للروح النقابية الحرة تحقيق نجاحات حاسمة . فقد الزم قانون واغتر ، ارباب العمل ، الاعتراف للعمال التابعين لهم ، بحرية تنظيم نقاباتهم (وهذا انما يعني نهاية

المنشأة المفتوحة، أي رفض استخدام المصنع والمتجر للعمال النقابيين والانقلابيين على السواء، ونهاية سيطرة العمال المطواعين واجبارهم على مناقشات ظروف العمل مع العمال انفسهم تحديداً للاجور بالاتفاق فيما بينهم . وقد انشئت محكمة وطنية للفصل في المشكلات الناشئة بين العمال وارباب العمل ، مع مراعاة الحق النقابي والعمل على تشجيع العلاقات الجماعية بين ارباب العمال والنقابات . ومع ان قرارات هذه المحكمة لا تكتسب الصفة الالزامية ، فقد تمكنت من ان تحل بين ١٩٣٥ - ١٩٤٥ ، بفضل النفوذ الادبي الذي تتمتع به ، اكثر من ٣٠,٠٠٠ قضية . ومع ان هذا التشريع دخل اميركا بعد اوروبا بمدة طويلة ، فقد قوى من نفوذ العمال في المجتمع الاميركي .

بريطانيا العظمى
جاءت الازمة في بريطانيا اقل فداحة وفضاظة منها في اي بلد آخر . فالوزارة المالية التي وقف حزب الاحرار الى جانبها وساعد بذلك على كبح جماحها ، حاولت عبثاً تجاهل الخطة التي وضعها حزب العمال الدولي (I.L.P.) بعنوان : اشتراكية هذا العصر ، وطبقت مع وزير المالية سنودن سياسة تخفيض النقد . فقد ارغمتها الازمة ، تحت ضغط الخوف الذي ما فتئت صحافة المحافظين تغذيه في النفوس ، لتأليف حكومة اتحاد وطني شددت بدورها من سياسة تخفيض النقد وادت الى تحقيق وفر بلغ ٧٠ مليون جنيه في صلب مشروع الموازنة ، عن طريق تخفيض تراوحت نسبته من ١٠ - ٢٠ ٪ من مرتبات الموظفين وتمويضات العاطلين عن العمل وعن طريق تخفيض مدة التخصصات الى ٢٦ اسبوعاً في السنة . والانتخابات العامة الجديدة التي جرت سنة ١٩٣١ في جسر مشبع بالتدهور المالي امنت فوز حكومة وطنية قضت تقريباً على كل معارضة لحزب العمال . ومع ان هذه الحكومة هي برئاسة احد اعضاء حزب العمال السابق ، فالبلاد تخضع لحكومة عاقلة موالية للمبادئ الليبرالية يرعاها وزير المالية ، اذ ذاك ، نفيل تشمبرلين . وتخفيض قيمة الجنيه في ايلول ١٩٣١ قبل ان تعتمد اية حكومة الى تخفيض قيمة نقدها في الخارج ، ادى الى تحسين ملحوظ في حركة الصادرات ، اذ عرفت بريطانيا وحدها ان تفيد لبعض الوقت من الاهانة الخاصة بالتصدير التي اعتمدتها . وهكذا توقف الانتاج عن الهبوط الذي كان اخذ يعاينه ، ولا سيما في قطاع الصناعات الجديدة ، والصناعات الكيماوية والكهرباء وصناعة السيارات ، كما اوقفت حركة البطالة ، ونشطت حركة التصدير وسجلت بعض الارتفاع في صادراتها الى افريقيا الوسطى ومصر ، كما سجلت زيادة محسوسة في التصدير الى الهند واليابان .

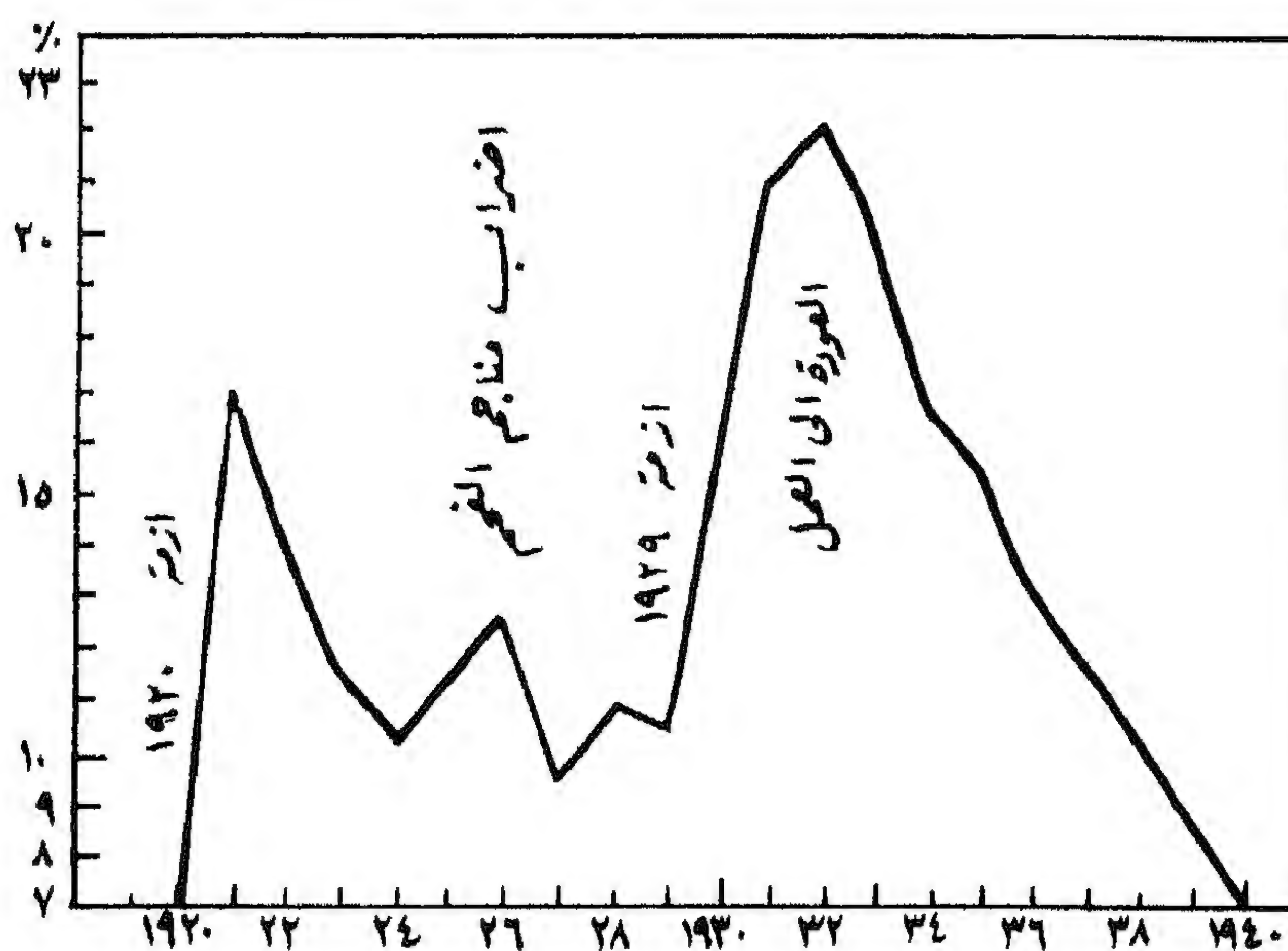
وامكن على اثر هذا النشاط إعادة مخزون الذهب . وعودة البلاد الى سياسة الحماية الجمركية ، واتفاقات اوتوا التي عقدت عام ١٩٣٢ (وهي اتفاقات جاءت في صالح بلدان الدومنيون اكثر منها في صالح انكلترا نفسها) فأتاحت للحكومة سبيلاً اكبر للتدخل في الشؤون الاقتصادية : كمرقبة الواردات الزراعية والحد منها ، والرسوم الجمركية التي رمت الى تشجيع الصناعات الرئيسية في البلاد يجعلها اكثر مردوداً وأوفر ربحاً ، وتخصيص مساعدات

مالية لهذه الصناعات التي لم تسجح حولها الرسوم الجمركية كما يجب ، وإلى الحد الذي كان متوقفاً ، كالنقل وحركة الانشاءات البحرية ، وتأمين وسائل النقل في لندن ، عام ١٩٣٣ ، والنقل الجوي بدمج شركات الطيران الانكليزية تحت اسم شركة الخطوط البريطانية عبر البحار ، عام ١٩٣٩ ، وعقد معاهدة تجارية ترمي إلى تشجيع تصدير الفحم الحجري ، والجمود المبذولة لتشجيع الصناعات الجديدة وتشجيع حركة بناء المساكن الشعبية . ومختصر الكلام ، فالبطالة التي بلغت الذروة عام ١٩٣٣ (٢٢ بالمئة من مجموع اليد العاملة في البلاد) ، اخذت تهبط تدريجياً لتبلغ ١٢ بالمئة عام ١٩٣٧ ، وهو عدد لا يزال يبرز المعدل الذي كانت عليه البطالة عام ١٩٢٩ ، إلا أن عدد السكان ازداد بنسبة ٣٠٥ بالمئة (راجع شكل ٦) . وقد حدث بالرغم من انخفاض حركة التصدير ازدهار اقتصادي محسوس في الداخل ، عاد بفائدة كبرى على الصناعات التي تؤمن الاستهلاك الداخلي وحركة البناء . وسجلت انكماشاً اذ ذاك ، ارتفاعاً في المستوى العام للحياة لدى السكان ، وعرفت أن تفيد كثيراً من هبوط اسعار المواد الغذائية وال خامات والمواد الاستهلاكية المترتب عليها استيرادها من الخارج ، كما تحسنت ظروف تموينها كثيراً في الوقت الذي 'حلت فيه مشكلة السكن في البلاد . والنسبة بين اسعار المواد المصدرة التي جرى تخفيضها إلى الثلث ، وبين اسعار الواردات التي انخفضت $\frac{1}{10}$ في المائة ، اصبحت أكثر ملائمة طيلة هذه الفترة بكاملها (شكل ٦) . والميزان التجاري كان ايجابياً عام ١٩٣٥ ، وبعد ذلك اختل هذا الميزان مع انه لم يصل إلى ما كان عليه الوضع عام ١٩٣١ .

وهكذا ، ومع أن رصيد الموازنة كان واطياً ، فلم يتوقف يوماً ، وانتفت كل زيادة منذ عام ١٩٣٠ ، واخذ منذ عام ١٩٣٥ يظهر نقص مستمر ، كما أن الاستثمارات في الخارج هبطت هي الأخرى بحيث وصلت إلى درجة الصفر ، عام ١٩٣٧ . وجاء هذا الهبوط دليلاً جديداً على أن البلاد آخذة بالافتقار . وتأخر الوضع الاقتصادي ، كما سبق لكينز وتنبأ به ، وقع ، عام ١٩٣٨ ، إذ سجلت البلاد خروج مبالغ كبيرة من الذهب كما سجلت هبوطاً في قيمة اجنيته . لم تدم هذه الحركة طويلاً ، إذ أن تأزم الوضع الدولي حمل الحكومة على تقوية سلاحها بما أدى إلى نشاط حركة الاعمال في البلاد . وهكذا نرى أن انكماشاً في عام ١٩٣٩ لم تكن استطاعت ، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة وفرنسا ، أن تجد الدواء الشافي والعلاج النافع للآزمة التي تعاني منها . والبطالة العامة بقيت مستبدة بالبلاد كما بقيت صناعات التصدير تتألم وتلكع في هبوط مزمن . وقد بقي التوتر الاجتماعي محتدماً . فكان على المحافظين ، أن يواجهوا الآن معارضة اشد من جانب العمال الذين نالوا في انتخابات عام ١٩٣٥ ، ما يوازي ٣٨،٤ بالمئة من مجموع الاصوات وهو أكبر معدل سجلوه حتى الآن .

ففي الحين الذي حافظت فيه الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٣٢ ، وبريطانيا فرنسا العظمى منذ عام ١٩٣١ ، على الحكومة ذاتها بعد أن تباينت سياستها بالطبع تجانساً وتماسكاً مع أنها انبثقت من مبادئ لم تتغير كثيراً في هذه المدة بالذات ، فقد مرت

فرنسا ، في الفترة نفسها ، بـمـدة تجارب واختبارات متناقضة .
فاقتصادها لم يتأثر بالازمة الدولية الا في عام ١٩٣١ . ومنذ عام ١٩٣٣ ، بدت اسعار
المواد المعدة للتصدير اعلى بكثير عندها من اسعار هذه المواد في الخارج . فالسوق الوحيدة
المفتوحة امامها هي سوق الامبراطورية الفرنسية . وهكذا هبط الدخل الوطني ٢٠ بالمئة ، كما
ان اسعار الجملة هبطت ، هي الاخرى ، ٤٤ بالمئة ، واسعار الفرادي او المرقق ٢٩ بالمئة وأطل
من جديد المعجز في الموازنة وفي الدين العام . وهذا الاضطراب الاقتصادي والمالي طرح على
بساط البحث متافة النقد الفرنسي . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اخذت تهرب من البلاد مبالغ ضخمة



شكل ٦ - التغييرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠-١٩٤٠ .
(الى اليسار : معدل العاطلين عن العمل)

من الذهب في الوقت الذي حدث فيه هيجان من قبل الاحزاب وتكتلات اقصى اليمين التي
تُعبد ضد الاكثرية اليسارية التي جاءت بها انتخابات عام ١٩٣٢ ، ثورة ٦ شباط (فبراير) .
وعادت هذه المبالغ الى البلاد بعد ان شكل دومرغ وزارته ومعه عادت السلطة الى احزاب
اليمين . وعادت حركة هرب الاموال عودتها الاولى ، عام ١٩٣٥ . ومصرف فرنسا الذي
يمبر قيامه عن وضع بلد يتألف معظم سكانه من اصحاب الدخل ، وقف يمارض عملية تخفيض
الفرنك ، سيرا مع الحركة التي قامت بها انكلترا والولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي
ادى الى هبوط كبير في حركة التصدير ، اذ ان الاسعار الفرنسية بقيت أعلى بكثير من

الاسعار في البلدان التابعة لكتلة الجنيه . واعتمدت حكومة لافال سياسة شديدة لتخفيض سعر الفرنك ، معتمدة في ذلك على المراسيم الاشتراعية الخاصة بمعالجة البؤس (تخفيض ١٠ بالمائة من نفقات الدولة العامة) مع سياسة صارمة ضد الملطوسيانة او تحديد النسل التي ادت بدورها الى تحديد الانتاج الزراعي والصناعي . ولذا لم تشارك فرنسا بعودة الانفراج العام الذي عم العالم بين ١٩٣٣ - ١٩٣٧ . فقد جاءت في المرتبة الدنيا في سلم ارتفاع دليل الانتاج في العالم وحركة الانتاج عندها بين ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ، بدت زهيدة للغاية ، اذ لم تزد عن ٤٣ بالمائة ، بينما بلغ هذا المعدل ١٠٠ بالمائة في المانيا ، و ٧٤ و ٤ بالمائة في اليابان ، وسقطت وحدها بين دول العالم الى ادنى من مستوى عام ١٩٣٣ ، بينما نهضت كل الدول الاخرى وتحسنت فيها الاوضاع ، واستمر انتاجها الصناعي يتراوح بين ٨٢ - ٨٣ بالمائة مما كان عليه عام ١٩٢٨ . وازداد عدم التوازن سوءاً واضطراباً وشكل هبوط الانتاج الزراعي كارثة . وهكذا وجدت البلاد نفسها وجهاً لوجه مع هبوط اقتصادي ذريع .

ان الفشل الذي بليت به سياسة تخفيض النقد ، والبؤس الذي سببته هذه الجبهة الوطنية السياسة في جميع اطراف البلاد ، كان وراء نجاح الجبهة الوطنية في انتخابات عام ١٩٣٦ النيابية ، التي نص برئاستها الاقتصادي على اتخاذ اجراءات ترمي لبعث الحركة والنشاط في الحياة الاقتصادية ورفع القيمة الشرائية للفرنك . وعندما تولت حكومة بلوم مقاليد السلطة في البلاد انفجرت غضبة الشعب بعد ان كظمها طويلاً من قبل . فالصعاب التي أدت إليها الازمة ، منذ عام ١٩٢٩ ، اتاحت لارباب العمل بنعمة « الحق الالهي » ان يعملوا بمساعدة الحكومة في السنوات السابقة ، كل تشريع يتعلق بالعمل (الاتفاقات المشتركة ، والضمان الاجتماعي) ، وان يفرضوا سلطتهم ومشيتهم العليا بضرهم كشعاً عن المطالب المالية ، واللجوء بصورة اعتباطية الى صرف العمال وطردهم . وهؤلاء العمال الراحون تحت البؤس ، اخذوا ، بعد ان بلغ اليأس منهم في هذه السنوات الاخيرة ، كل مبلغ ، يتنفسون الصعداء عندما رأوا في الحكم ، وهم لا يصدقون عيونهم ، حكومة تتفهم الى حد بعيد ، المآسي التي يتسكعون فيها والتي يعانون منها الأمرين ، فتدافع عن مصالحهم المشروعة : وعلى ضوء هذه الامور ، فندرك جيداً ، ما وقع من حوادث احتلال المصانع وحركات الاضرابات التي ادت في حزيران ١٩٣٦ ، الى اتفاقات مائتيون ، في المؤتمر الذي عقده المنتجون الفرنسيون الذين يمثلون ارباب العمل في فرنسا . وفي بضعة ايام لا غير أقرت القوانين التي جاءت توضحاً واعترافاً رسمياً بهذه الاتفاقات . فالاجور زيدت من ٧ - ١٥ بالمائة وتقرر دفع الاجور في الاجازات ، وشرع بمفاوضات حول اتفاقات جماعية مع المنظمات الاكثر تمثيلاً للحركة المالية ، كما ضمن حق تأليف النقابات ، وقيمين انتخاب ممثلين في كل مؤسسات العمل التي يزيد عدد العمال في الواحدة منها على عشرة عمال . وصدر أخيراً قانون يحدد ساعات العمل في الاسبوع بأربعين ساعة عمل الامر الذي ادى الى امتصاص جانب من العاطلين عن العمل . إلا ان معارضة بعض

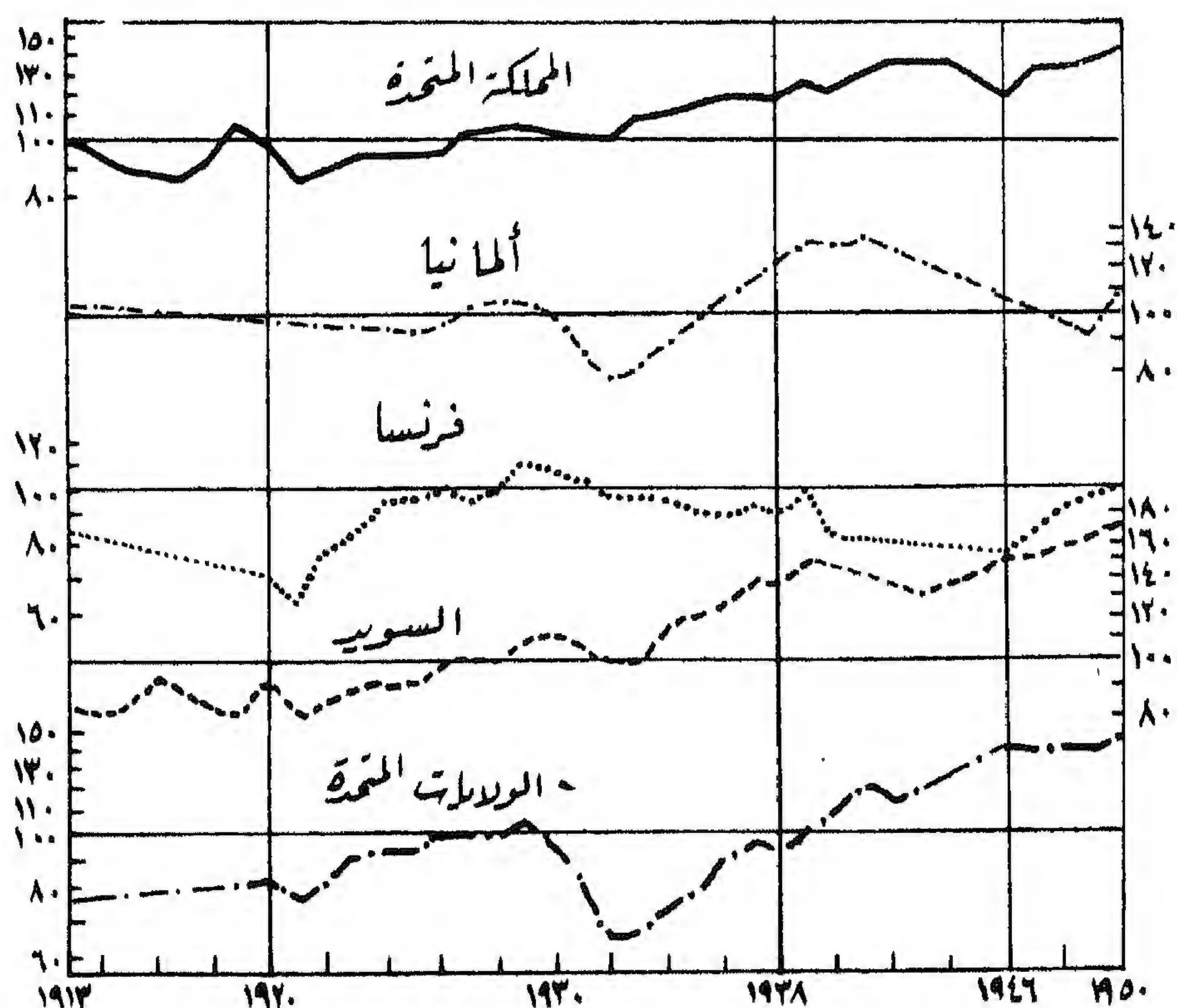
أرباب العمل لهذه الاجراءات القانونية وصمودهم في وجه تطبيقها ، ادخل القلق على أصحاب الثروات ، فأخذت رؤوس الاموال بالهروب الى الخارج ، كما اخذوا في الادخار ، إذ ان زيادة الاجور ، والاجازات المدفوعة وتخفيض ساعات العمل في الاسبوع كل هذه ادت الى زيادة في كلفة الانتاج وترك اثره ظاهراً على اسعار المبيع . والزيادات الجديدة التي لحقت الاجور لم يلبث ان عقبها ارتفاع في اسعار تكاليف الحياة ، كما ان التشویش والقلق اشتد بين الناس وساورتهم المخاوف . وفي ايلول ١٩٣٦ ، بلغ من ارتفاع الاسعار بعد الاصلاحات الاجتماعية ان انقطعت حركة التصدير تماماً . وجاء تخفيض قيمة الفرنك متأخراً جداً كما جاء معدل التخفيض عالياً ، بحيث ان رؤوس الاموال المهربة لم تعد الى البلاد خوفاً من هبوط جديد في الاسعار ، كما ان مبالغ جديدة جرى تهريبها خارج البلاد . وبدلاً من ان يوسع ارباب الاعمال اعمالهم واشغالهم ، راح فريق من ارباب الصناعة ورجال الاعمال والتجار يحولون مدخراتهم ورأس مال محلاتهم الى سبائك من الذهب او الى دولارات . واذ رأت السلطة نفسها عاجزة عن معالجة الامر وأسقط في يدها ، قررت حكومة بلوم « التمثل » اي التوقف في عملية الاصلاحات الاجتماعية ، ولم تلبث ان انهزمت عندما تقدمت من المجلس بالموافقة على اعطائهم الحق استصدار المراسيم الاشتراعية مكافحة منها للمضاربات المالية .

« فتجربة بلوم » اصبحت بالفشل في معظم قطاعاتها لانها عجزت عن تأمين الاصلاحات الاساسية التي كان من شأنها ، لو تمت ، حرمان خصومها ، مما لديهم من وسائل التأثير على الاعتماد والتسليف وبالتالي على النقد . فقد جاء اصلاح مصرف فرنسا ناقصاً ، كما لم تجر أية مراقبة على المصارف والمؤسسات المالية وعلى عمليات القطع في البلاد . اما مراقبة الاسعار فقد جاءت بدائية وكذلك وسائل التنفيذ التي اخذت بها ، ولذا لم يمكن لها من اي تأثير . والاسعار التي فرضتها الاحتكارات بقيت جامدة قائمة كما صمدت في وجه تخفيض قيمة النقد .

وعادت حكومة شوتان التي خلفتها الى سياسة التضخم المالي التقليدية ، اي الاستلاف من مصرف فرنسا بحيث تستطيع الحكومة مواجهة التزاماتها . وقد حدث في حزيران ١٩٣٧ تخفيض جديد في قيمة الفرنك بعد ان أخذ يدور في فلك السترليني ، وخسر ٤١.٥ بالمئة من قيمته الأصلية .

ومن جهة اخرى حدث منذ ١٩٣٨ ، مع وزير المالية الجديد بول رينو ، تحت ستار عملية « تطويع » ردة فعل قوية ضد القوانين والتشريعات الاجتماعية التي صدرت عام ١٩٣٦ ، والعودة الى سياسة الانكماش المالي ، وهصر اعتمادات الموازنة العامة ، والذي تسبب عن الاضراب العام الذي وقع في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، والذي كان من فشله ان اضعف الحركة العمالية واثروا عليها الى حد بعيد . وسياسة نزع السلاح كانت اذ ذاك ضاربة اطنائها ، كما ان دليل الانتاج الصناعي كان قد ارتفع من ٧٦ بالمئة عام ١٩٣٨ الى ٨٧ بالمئة عام ١٩٣٩ .

وهكذا فقد مر الاقتصاد الفرنسي طيلة الضائقة الاقتصادية في فترة من الركود والجمود بينما كانت في الدول الاخرى فترة تميزت بالنشاط والديناميكية (شكل ٧) . ان ارتفاع الاسعار الفرنسية حرمت المنتجين الزراعيين من اسواق قفي بحاجة لها : فالقمح والنبذ والشمندر السكري محاصيل شكت فرط الانتاج والحماية الجمركية التي همها المحافظة على الوضع القائم



شكل ٧ - الدخل القومي للفرد في المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة
بين ١٩١٣ - ١٩٥٠ (١٠٠ - المعدل لعام ١٩٢٥ - ١٩٢٩)

وحالت دون مقايضة البلاد الفائض من انتاجها الزراعي بما تحتاج اليه من مواد زراعية اخرى ، والاسعار الدارجة هي بالفعل عالية جداً بالنسبة للأسعار العالمية وان كانت واطية بالنسبة لاسعار الكلفة . والطحين والقمح والاحوم والمحاصيل الزراعية الاخرى هي في فرنسا اغلى منها في هولندا وانكلترا والسويد وبلجيكا . وغلاء ثمن المنتجات الصناعية التي لا غنى للمزارعين عنها تحد كثيراً من امكانيات الربح بتصدير المحاصيل الزراعية كما تحول دون تجهيز المزارعين

بالاهتدة والتجهيزات التقنية . فالمكننة لا تقي بالفرص كما ان الاساليب الزراعية وانماطها رديئة للغاية . وهكذا بقيت قائمة ، مرعية الجانب وسائل استثمارية متخلفة جداً ، تعمل في ظروف حياتية قاسية وتنتج في ظروف مرزحة ، « فالزراعة في فرنسا هي من هذه القطاعات المتخلفة عن ركب الحضارة وسير الزمن ضمن اقتصاد يشكو الضعف والجمود » . أما الصناعة الفرنسية على اختلاف مظاهرها ، فهي تعاني ، منذ عام ١٩٣٠ ، وضماً هزيباً من الانحطاط الموصل من جراء ضعف انتاجية العمل ، اذا ما قيس بالولايات المتحدة وبألمانيا ، باستثناء الصناعات الحديدية والمطاط والكروتون (المقوي) . فالمستوى التقني ، والتركيز الصناعي ادنى بكثير منه في البلدان الصناعية الاخرى . والتجارة الخارجية ، تأخرت هي الاخرى وأصبحت أكثر مما أصيبت به هذه المرافق في الدول الاخرى . فقد كانت تمثل ، عام ١٩١٣ ، نحواً من ٧،٧ بالمائة من مجموع التجارة العالمية ، بينما لم تعد تمثل ، عام ١٩٣٧ ، سوى ٥،١ بالمائة وهو تأخر بلغت نسبته ٣٨،٨ بالمائة ، بينما لم يبلغ هذا التأخر في انكلترا سوى ٨ بالمائة وارتفعت الزيادة في الولايات المتحدة الاميركية ٣ بالمائة . والنقص في الميزان التجاري كان افدح من ذلك وأدهى ايضاً . فبينما كان يمثل ١٦،١ بالمائة من مجموع الصادرات ، عام ١٩٢٩ ، إذا به يهبط الى ما نسبته ٥،٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . أما ميزان المدفوعات ، فالزيادة التي تميز بها في الماضي ، حل محلها نقص ملحوظ في الدخل السياحي ، وفي ربيع الخدمات ولا سيما ربيع الأموال المستثمرة في الخارج . ان خروج رؤوس الأموال الضخمة التي فرت الى الخارج لم تكن استثمارات منتجة بل مجرد عملية مضاربات مالية . فالأرصدة الفرنسية في الخارج ، التي بلغت قيمتها ١١٠ مليارات فرنك ، عام ١٩٣٧ ، هي في الغالب ، ديون قصيرة الاجل . وفي حماية من الرسوم المنفردة وعمليات التقنيين التي جاءت قحمة ليس فقط فروع الصناعة الآخذة بالنمو والتطور بل كل الصناعات على اختلاف انواعها ، راحت الهيئات المالية والصناعية تقصر كثيراً من حركة الانتاج ومن الاستثمار ، على امكانيات الامتصاص والتنسيق المباشرة المتوفرة للسوق المحلية التي كانت من الضيق والضعف يحول دون تحقيق ارباح كبيرة . فقد اعتمدوا سياسة مالطوسية تقوم على الاكتفاء الذاتي والانطواء التي لم تستهدف لا فتح اسواق جديدة في الخارج لها ، ولا العمل على توسيع وترحيب السوق الوطنية . أما بشأن صغار التجار ، فقد تضخم عددهم كثيراً دون أي اعتبار او نسبة للكميات المبعة .

وهذا التأخر الاقتصادي جاء نتيجة سياسة مستوحاة من الروح المحافظة في هذا النظام الاجتماعي الذي حرص على ان يحافظ على البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم في البلاد . فالإبقاء على الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الهامشية ، إذ عجز عن منافسة الشركات الكبرى كما عجز عن دفع اجور عالية ، اتاح من جهة ثانية للتكتلات الاحتكارية التي تستطيع وحدها تأمين انتاج بكلفة ادنى من البضائع التي تنتجها المحلات الاولى ، ان تفرض رسوماً على المبيع تؤمن لها ارباحاً ضخمة .

كان للامزة في المانيا ، نتائج مروعة بالنسبة للوضع الحرج الذي احاط باقتصادها
 المانيا نتيجة لحركة التصنيع الآلي ولضخامة رؤوس الاموال التي وُظِّفت بفوائد
 عالية ، ولا سيما بالنسبة لتابعيتها ولتعويلها ، الى حد كبير ، على الاستثمارات الاجنبية الضخمة
 التي يوشح بها منذ عام ١٩٢٥ . وهذا التوازن الضعيف الذي حققته لم يلبث ان هوى عندما
 هبطت الاسعار العالمية وعندما جعلت الازمة الناشئة من الصعب جداً ، على الصناعة الالمانية ،
 الحصول على اعتمادات تسليف جديدة سواء من خزانة الدولة او من اسواقها المعروفة .

فالانتاج الصناعي المبني على دليل ١٠٠ لعام ١٩٢٩ ، هبط من ١٠٧ ، عام ١٩٢٩ الى
 ٥٨,٥٪ في آب ١٩٣٢ ، كما هبط انتاج الفحم من ١٦٣ مليون طن الى ١٠٤ ، والحديد من
 ١٦ مليون طن الى ٥,٧٠٠,٠٠٠ ، وارتفع عدد العاطلين عن العمل في المانيا من ٩٩٤,٠٠٠ الى
 ٥,٥٧٩,٠٠٠ ، كما هبطت الاجور الى نصف معدلها ، وسجلت الصادرات هبوطاً بلغ ٤٥٪ من
 قيمتها ، و ٦٢٪ من حجمها ، رغم سياسة الاغراق التي تمشت عليها الحكومة . والتجأ المستشار
 بروننغ الى الوسائل التقليدية في معالجة الوضع ، كتخفيض قيمة النقد ، ومراقبة الارصدة
 واقتطاعات ضخمة في صلب الموازنة ، وهبوط الاسعار ، ورفع نسبة الحسومات وإعادة تنظيم
 حركة التسليف وتخفيض اجور العمال ومرتببات الموظفين ، والقضاء رسوم الحماية الجمركية .
 فقد حصل في مؤتمر لوزان في حزيران من عام ١٩٣٢ ، على إلغاء تعويضات الحرب . إلا ان
 عنف الحركة واحتدامها والاصاب التي مرت بها الطبقات العمالية بعد ان تضرست بالبطالة ،
 والتطرف الذي اخذت تنزع اليه ، زاد كثيراً من عدد انصار الحزب الشيوعي الماملين على اثاره
 الاضطرابات الاجتماعية . واذا رأت الطبقات الوسطى نفسها مهددة بالحركة البروليتارية ، فلم تر
 الطبقات الموجهة واصحاب الصناعة الضخمة لها منجاة وخلاصاً الا في حل فاشي او دكتاتوري .
 واذا ذاك قبض الحزب الوطني الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٣٣ ، على السلطة في البلاد في وقت
 كان فيه التدهور المالي بلغ الحضيض . فالهم ، في الدرجة الاولى ، اعادة الحركة والنشاط الى
 الاقتصاد الوطني عن طريق فتح منافذ واسواق جديدة ، ومحاربة البطالة . لم يكن هنالك ،
 في بادئ الامر خطة موضوعة منظمة . فالخطة الرابعة الاولى التي اطلقوا عليها اسم خطة
 الخدمة ، لم تكن في الحقيقة سوى سلسلة من الاجراءات المتخذة لمعالجة البطالة في البلاد .
 ووضع في خريف ١٩٣٦ الخطة الرابعة ، الثانية المعروفة « بخطة الانتاج » . فرمت الى تأمين
 عهد الحكومة المطلقة ، والدكتاتورية تحت سلطة غورنغ الذي طلع بالفكرة ، وهي عبارة عن
 ادارة عملاقة جبارة تعمل على تنظيم الوضع الاقتصادي في الاساس . فالدولة هي ، عند الانطلاق
 بالخطة ، الزبون الوحيد وستبقى فيما بعد الزبون الرئيسي . وهي المصرف الرئيسي وتحتكر كل
 منافذ التجارة الخارجية . فبدون ان تؤمم الاستثمارات الكبرى او ان تديرها بنفسها ، فهي
 تتولى ادارة الاقتصاد باعطائها التوجيهات التي تراها لازمة ، وبمراقبتها الاسعار والاجور بعد ان
 حددتها ، وبتوجيه الاعتماد وحركة التسليف . ولاول مرة في التاريخ نشهد اقتصاداً رأسمالياً

يخطط له في وقت السلم . وكان من تحالف الحزب مع الرأسمال الضخم ، ان حال دون استعمال الملاج الذي يوسع من نطاق السوق الداخلية بزيادة القوة الشرائية لدى المجتمعات السكانية ، اي رفع المرتبات . ولذا اعتمدت الحكومة سياسة الاشغال الضخمة ولا سيما انشاء شبكة الاتوسترادات ، وسياسة التسليح ، وخلق مصلحة « العمل الالزامي » ، وتسليف الدولة مالا للزوجين الجديدين ، اذا ما تمهدت الزوجة بالانقطاع عن العمل خارج منزلها ، والى انشاء منظمة نقابية جديدة . فالانتساج استعاد بسرعة قدرته المنتجة . فقد حقق منذ عام ١٩٣٦ ، معدل عام ١٩٢٩ ، وتجاوزه عام ١٩٣٩ بنسبة ٣٣٪ ، وجرى امتصاص البطالة تدريجياً . ففي عام ١٩٣٨ ، لم يبق عاطلاً عن العمل سوى المسنين وغير المؤهلين . . فقد برزت في الطبيعة مصالح الانتاج (المواد الأولية ، والطاقة) ومصالح الاستثمار والتوظيف (البناء) ، فاخذت تنمو وتطرد وتوسع ، بينما ازداد انتاج المواد الاستهلاكية ١٣٪ عن معدله لعام ١٩٢٨ ، واصبح يفني تقريباً بحاجات السكان الآخذ عددهم بالازدياد ونفقات التسليح الضخمة الباهظة ، بحيث ان مستوى عيش السكان المدنيين ، بقي كما هو تقريباً دون اي تغيير . وهكذا بفضل حافز الطلب العام ، أصبحت ألمانيا الدولة الوحيدة التي امتنت العمل لليد العاملة في البلاد ولجهازها الصناعي الضخم . ومما هو احسن من ذلك وافضل ، افتقار البلاد للمزيد من اليد العاملة الكفؤة ، وللمزيد من العمال المزارعين ، وهي ظاهرة برزت منذ عام ١٩٣٥ .

اليابان ارتدت الازمة العالمية في اليابان مظاهر مختلفة تعارضت مع الكثير من المظاهر التي سجلناها لها في البلدان الصناعية الاخرى . فقد كانت الازمة فيها قصيرة واناخت بأكملها على القطاع الزراعي الا انها كانت اعجز من ان تحد من نشاطات عدد كبير في قطاعات الصناعة وحركة التصدير . وعلى الاجمال ، فقد كان اثرها ضعيف الوقع على البلاد واصابها من جانبيين معاً : تخفيض في حركة التصدير نتيجة للهبوط الذي اصاب التجارة العالمية ، كما ان هبوط الاسعار ادى الى خراب العاملين في القطاع الزراعي . فقد لحق هبوط « الازدهار الاميركي » ضرراً محسوساً في القطاعات الاكثر تعرضاً للتجريح في اقتصادها القومي ، وأدى الى هبوط في سعر الحرير الخام (٥٠٪ عام ١٩٣٠) وفي صادراتها من المنسوجات القطنية (٢٧٪ عام ١٩٣٠) كما ادى الى انهيار عدد كبير من المزارعين وفرض البطالة على عدد من مصانع النسيج والحياكة حيث تعمل الفتيات اليابانيات .

واشتدت الازمة فيها بعد عام ١٩٣١ ، اثر رفع معدل الرسوم الجمركية في الهند وحركة المقاطعة التي برزت في الصين . وجاء اخيراً تخفيض العملة اليابانية في الوقت الذي كان فيه الين تقريباً على سعره لعام ١٩٢٦ فبسداً عالياً بالنسبة للدولار ، مما ادى الى هبوط في الاسعار بلغ معدله ٣٥٪ ، بين نيسان ١٩٢٩ وتشيرين الاول ١٩٣١ . وجاء هبوط اسعار الارز ثلثة الاثاني في خراب الفلاحين الذين رأوا انتاجهم يهبط الى ٤٣٪ ، الا ان انكماش الانتاج الصناعي كان ابعد من ان يكون له الاتساع ذاته والاستمرار ذاته الذي نراه يحل في المنتوجات الزراعية ، فالهبوط لم يتجاوز ٨٪ ، ومنذ عام ١٩٣٧ ، ارتفع الدليل الى فوق ما كانت

عليه عام ١٩٢٩ ، واستمر في تصاعده بحيث بلغ ١٧٣ عام ١٩٣٧ (مع الملاحظة ان ١٠٠ هو دليل عام ١٩٢٩) . وسبب ذلك هو ان حزب منسيتو الذي عاد الى الحكم في صيف ١٩٢٩ ، سارع الى اعتماد السياسة التقليدية التي كانت دوماً تعتمد تخفيض قيمة العملة ، مما ادى الى اقالته من قبل الجيش الذي تسلم الحكم . وفي عام ١٩٣١ ، عمدت الحكومة العسكرية الى حظر اخراج الذهب من البلاد وتخلت عن قاعدة الذهب ، وخفضت سعر الدين ثلثي قيمته واعتمدت سياسة الانكماش المالي التي قضت بزيادة الاعتمادات الخاصة بالجيش والاسطول . وقد تضاعف دين الحكومة ، بين ١٩٣١-١٩٣٧ ، وارتفعت اسعار الحاجيات بالجملة حتى انها بلغت مستواها لعام ١٩٢٩ ، ودليل اجور العمال الذين يعملون في مصالح الجيش والتسلح ، ارتفعت بين ١٩٣١-١٩٣٦ ، من ٩١ الى ١٤٠ ٪ (باعتبار دليل ١٠٠ الحد الوسط بين ١٩٣١ - ١٩٣٥) ، بينما اسعار المنسوجات القطنية والحريرية بقيت ادنى مما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، اما الازدهار فقد كان من نصيب الصناعات الثقيلة والصناعات الحديدية والميكانيكية والكياوية والانشاءات البحرية (عدد العمال العاملين في هذه الصناعات على اختلافها يمثل نسبة لم يلبث ان ارتفعت من ٢٥ الى ٤٠ ٪ ، في أواخر عام ١٩٣٧ . وفي عام ١٩٢٩ كان عدد العمال العاملين في هذه المصانع ٨٢٥٠٠٠ ، فارتفع عددهم ، عام ١٩٣٧ ، الى ٢٠٢٥٠٠٠٠ ، وساعد على هذا الارتفاع الضائقة التي نزلت في القطاع الزراعي اذ اجبرت عمالاً كثيرين على النزوح من الريف الى المدن بحثاً لهم عن عمل . وارتفع انتاج الفولاذ الخام من ٢٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٢٩ ، الى ٥٠٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٣٦ ، كما تضاعف انتاج البلاد من الحديد ، وازداد كذلك انتاجها من الفحم الى اكثر من الثلث . والحزب العسكري الذي يتولى الحكم في البلاد ويوسع من نطاق سلطته على الحكومة بعد العصيان الذي وقع في شباط ١٩٣٦ ، تابع بنشاط محرم ، تصنيع منشوريا كما واصل تأييد تغفلل الجيش في الصين ، حيث عادت الحرب المكشوفة الى الظهور عام ١٩٣٧ . وفي اليابان ، كما في المانيا وفي ايطاليا ، نحن امام اقتصاد موجه للحرب ، فيخفض المشروعات والاستثمارات الخاصة للاحتياجات الاستراتيجية ، ويوسع ، يوماً بعد يوم ، من اشراف الحكومة على حركة القطع وعلى التجارة الخارجية وحركة التسليف بعد ان وُجّهت نحو الصناعات الحربية ، ونحو الاستهلاك والاسعار والمبيعات .

فاليابان هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي تشجع التصنيع في مستعمراتها في الخارج بتأمين التنسيق التام مع صناعاتها . وبما لا شك فيه قط ان الاقتصاد الحربي الذي كان الدواء الناجع للأزمة في الوقت الذي بقيت فيه القطاعات الاقتصادية الاخرى تحت الضغط ، حتى اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، تحيطه اليابان بمعنايتها الكبرى وتوسع من نطاق اقتصادها ، مما ادى الى تسجيل ارتفاع محبوس في الدخل القومي . وقد عملت التجارة دوماً على سد العجز في الميزان التجاري ، عن طريق الخدمات المتنوعة ، والأسطول التجاري الذي ارتفع حجمه الى ٤٠٥٠٠٠٠٠ متر مكعب ، اصبح الآن الاسطول

الثالث في العالم . والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة والقطاع الخاص ، لم تتوقف سوى فترة قصيرة ، واستمرت في ارتفاعها كما ارتفعت طلبات السلطات العامة .

ان تدابير الحماية التي لجأت اليها كل الدول وتسبعت بها ، البلدان ذات الاقتصاد الزراعي وتطور الانتاج الزراعي في كل من انكلترا والمانيا واطاليا ، ادخل الخلل والبلبل على السوق الدولية ، وتسبب بانخفاض هام في المشتريات لدى الدول المصدرة لها ، كما تسبب ، بالمقابل ، بانخفاض في شراء المنتجات المصنوعة في البلدان المعروفة باقتصادها الزراعي ، اذ كانت عاجزة عن مواجهة اثمانها . واخذت هذه البلدان تشعر اكثر من كل وقت مضى بتابعيتها ، وتنام من فقدان المنتجات المصنوعة . ولذا راحت تقبل على التصنيع بهمة ونشاط . فقد تمكنت بما لديها من اعتمادات فادرة ، وبواسطة مقايضة انتاجها ، عملاً بسياسة المقايضات التي دشنتها المانيا ، وتوفر يد عاملة رخيصة في البلاد ، ان تستدرج رؤوس الاموال . كل هذه العناصر وما اليها اناحت لها تأمين الاجهزة والابتهدة الآلية التي تساعدها على خلق الصناعة فيها . وهكذا راحت المانيا تطور صناعاتها الغذائية كما تطور صناعة تركيب الآليات واجهزة الراديو بعد ان فرضت رسوماً جمركية عالية على الاجهزة الجاهزة التركيب . وفي عام ١٩٤٠ ، كان باستطاعتها تقريباً ان تكفي نفسها بنفسها في عدد كبير من المصنوعات المشغولة . واخذت الشيلي في تنظيم صناعاتها ، سعيها منها وراء مزاحة النترات الصناعية ، وتطور اجهزتها وعتادها في سبيل تطوير الطاقة الكهربائية المائية ، بواسطة اعتمادات حصلت عليها من بنك التصدير والواردات في واشنطن ، قدمها لشركة التصدير الشيلية التي تأسست عام ١٩٣٩ . وفي الهند وتركيا والبرازيل ، حققت صناعة النسيج تطورات عظيمة وبذلت مثل هذا الجهود ، كل من بلدان اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، كما سجل تقدم محسوس في كل من رومانيا واليونان ، وبولونيا وهنغاريا . ففي كل بلدان اوروبا او البلدان الواقعة وراء اوروبا ، جاء الاقبال على شراء الآليات الجاهزة خلال عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، دليلاً قاطعاً على هذا العزم الصادق في النهوض بسياسة التصنيع ، وتوفير القوى المحركة ، وتأمين اسس الاستقلال الاقتصادي الذي ادى في بعض الدول الى الدكتاتورية الفعلية .

وقد جاءت النتائج بليغة في لغتها . فالبلدان التي لا يزال لها انتاج مرتفع نسبياً خلال الازمة والتي زادت نسبتها نسبة عام ١٩٢٩ ، هي هذه الدول الزراعية التي اعتصمت بسياسة التصنيع . فالارقام البيانية او القياسية لصناعة النسيج عام ١٩٣٧ ، هذا النموذج بالذات لانتاج الحاجيات الاستهلاكية ، بلغ ٢١٦ في ليتوانيا و ٢٠٥ في الشيلي و ١٧٦ في فنلندا و ١٦٣ في السويد ، ١٥٤ في النرويج (مع العلم ان ١٠٠ هو الرقم البياني لعام ١٩٢٩) .

٢ - الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩

جاءت نتائج هذه الجهود غير متكافئة ، كما رأينا بالنسبة لجميع
البلدان ، باستثناء فرنسا . فالازمة التي ظهرت عام ١٩٢٩ ،
اخذت تحتدم وتشدد حتى عام ١٩٣٢ ، ثم طرأ بعض التحسن على الوضع العام ، مع بعض
التقلبات ، تتسع او تضيق في بعض البلدان ، وبعض الارتكاسات هنا وهناك قتباًين شدة
وحدة . وفي عام ١٩٣٦ ، امكن تسجيل المعدل الذي كان عليه الانتاج عام ١٩١٣ والعودة الى
النشاط المألوف ، هاد سيرته الاولى ، والتوازن بين مختلف قطاعات الانتاج من جهة ، وبين
الاسعار بعضها ببعض يتضح اكثر فاكثراً كما ازداد استهلاك البضائع المختزنة ، ونفت حدة
البطالة كثيراً كما تحسنت كثيراً اوضاع العمال . الا ان المصانع لا تعطي سوى ثلثي طاقتها ،
أشباعاً منها لحاجات السوق المحلية . واخذت ترتفع منذ عام ١٩٣٣ ، اسعار الخامات التي
اشتد حولها الطلب ، وازداد حجم التجارة العالمية . وارتفعت منذ مطلع عام ١٩٣٥ قيمتها على
اساس قاعدة الذهب ، الا انها بقيت ٢٠ ٪ دون قيمتها عام ١٩١٣ . فتجارة الحاجيات المشغولة
كانت اقل تقدماً من جهة الوزن ، نتيجة محتومة لظاهرة التصنيع في البلدان الجديدة ، وامور
التغذية التي كانت اقل تطوراً من حيث قيمتها من جراء سياسة الاكتفاء الذاتي التي سارت عليها
البلدان الكبرى الصناعية .

والتوازن بدأ يقع بين طاقتي الشراء المتممة الواحدة للآخرى : طاقة البلدان الزراعية
وطاقة البلدان الصناعية . والعودة الى الوضع الطبيعي بدت ظاهرة واضحة لاسباب تقدمية كما
هي الحال في بعض البلدان : كاليابان والبلدان السكندنافية والشيلى وبريطانيا العظمى . وقد
بدت هذه العودة ظاهرة واضحة ، ولو اقل اتساعاً ، في كل من المانيا وايطاليا بدافع من
الانشاءات العامة فيها ومقتضيات التسليح ، كما جاءت ضعيفة جداً او لا اثر لها البتة في بعض
البلدان كفرنسا حيث لعبت اسباب مقاومة الانكماش المالي دوراً كبيراً ولمدة
طويلة .

وللخروج من هذه الضائقة استعملت المحاولات والوسائل والذرائع ذاتها وان تباينت حماسة
واسلوباً بين بلد وآخر ، ولا تزال الافكار تتضارب الآن حول انجح هذه الوسائل التي حملت
معهها عوامل التحسين وامثلها . فهل يعود لعمري فضل الابلال من هذه الضائقة للولايات المتحدة
بعد الاجراءات التي اتخذتها وأدت الى تخفيض قيمة الدولار ، أو الى سياسة الانشاءات الكبرى
والتدابير العديدة الرامية لرفع القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، بعد ان ضحت الدول
بسخاء بهذه المبالغ الضخمة ؟ والعودة باسعار المواد الزراعية ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٥ هل يجب
رده يا ترى ، الى تخفيض قيمة الدولار او الى سياسة التقليل من المحاصيل والحد من الانتاج
التي فرضتها الدولة وساهمت الاحوال الجوية على تحقيقها ؟ وهذا الازدهار النسبي الذي نعمت

به انكلترا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٧، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجهركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي أحدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسليح ؟

ولكن هذا التحسن الطارئ لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ النكسة والتسلح قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالموارض التي بدت عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقات التسليح جانبا هاما من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقا منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسليح هذه ، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى اتفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسليح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تفرق بعد في التسليح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسليح ، أكفكم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بحاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الفم والمنسوجات والكافكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الأولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له ، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٢٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥٪ والحريير الخام زاد ٢٣٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥٪ ، وزاد ٢٢٧٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون اسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو ضعف

التصدير العالمي المتوقع . وقد اشترت جانباً من هذا المخزون الحكومات السقي منها ان تنشئ
عندها احتياطياً للحرب ، الا ان تراكم هذا المخزون لم يكن سوى ذريعة ، لم يكتب لها النجاح
دائماً . فقد افادت في تفادي سقوط مفاجيء للأسعار بعض الوقت .

الاقتصاد العالمي والقلق الذي يمانيه
فالنقاهة كانت قصيرة الامد وسريعة العطب . فالاضطرابات
الداخلية التي اقامت بعض البلدان واقعدتها انقطعت
باستثناء فرنسا . الا ان خطر تأزم الوضع السياسي الدولي ازداد تفاقمًا . ولذا لم تعد المبادلات
الدولية الى سابق نشاطها المعهود . فنذ ادنى نقطة وصلت اليها الازمة عام ١٩٣٢ ، ازداد
الانتاج بصورة ملحوظة في جميع المجالات ، الا ان الاستهلاك لم يرسم مثل هذا الخط السوي .
فالطلب بقي دون العرض بكثير ، مع ان مستوى العيش لدى غالبية السكان في العالم ، كان
دون مستواه ، عام ١٩٢٩ ، كما ان تراكم المخزون بعد ذلك بعشر سنين بقي في مستودعاته
ليس من يشتره في البلدان التي كانت من قبل في عداد الدول المصدرة له .

وهكذا استمرت البطالة من جراء تضخم اليد العاملة بطلوع اجيال جديدة من العمال ،
ولدت قبل عام ١٩١٤ وبعد الحرب ، في إثر عقلنة الصناعة ومكننة الزراعة ، وفي اعقاب
هذه السياسة التي أدت الى الإقلال من اليد العاملة الى اقصى حد في وسائل الانتاج ومعداته ،
كما جاء هذا الاستمرار نتيجة حتمية لجود اوركود قسم من الاجهزة المنتجة . فاذا ما كان
٢١ و ١٪ من العمال لا يزالون بدون عمل ، عام ١٩٣٢ ، فالنسبة بقيت عالية جداً عام ١٩٣٨ ،
اذ كانت ١١ و ٤٪ . وهكذا نرى انه بالرغم من عودة جانب كبير من العمال الى العمل ، فعدد
الماطلين عن العمل بقي عام ١٩٣٧ ، اعلى منه في عام ١٩٢٩ . وهكذا يمكن لنا ان
نساءل ما اذا كانت النظام الاقتصادي اصبح الآن عاجزاً عن تأمين العمل لكل العمال الذين
يستطيعونه .

الاقبال على الاتفاقات الثنائية
كثيراً ما عمدت الدول الى عقد اتفاقات ثنائية قصيرة الاجل ،
غالباً بشكل مقايضات ، لتأمين ما تحتاج اليه من محاصيل وغلل
لا تنتج مثلها . فقد حل محل المبادلات المتعددة الجوانب التي فيها الانسان من قبل طريقة
المبادلات الثنائية ، فاقترنت المبادلات مع الخارج على مقايضة المواد المنتجة اقليمياً او محلياً .
ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا مثلاً توطدان علاقاتها
بمستعمراتها ، راحت الدول التي لا مستعمرات لها في الخارج ، كالمانيا مثلاً تحاول ان تنشئ لها
مجالاً حيويًا تعتمد في توسيع حلقة امتيازها من اوروبا الوسطى واميركا اللاتينية ، بينما راحت
الدول الثانوية تنشئ فيما بينها تيارات من المبادلات لتتناول المحاصيل الاضافية . فاستيراد
بريطانيا من مستعمراتها ارتفع بين ١٩٢٩ و ١٩٣٧ من ٢٩ و ٤٪ الى ٣٩ و ٤٪ كما ان صادراتها الى
مختلف مستعمراتها ارتفعت في المدة ذاتها من ٤١ و ٤٪ الى ٤٤ و ٣٪ . اما فرنسا فالارقام

النسبية هي ١٣ و ١٧٪ (بين ١٩٢٨ - ١٩٣٨) في ما يتعلق بالاستيراد و ١٨ - ٢٧٪ للصادرات . وهكذا نرى العالم متجزئاً او متوزعاً بين كتل شبه موحدة بعضها بوجه البعض . كتلة الاسترليني وكتلة الدين والكتلة الالمانية ، وضمن هذه الكتل تشتد روابط التبادل التجاري وتقوى . فقد انهارت القواعد التي قامت عليها المبادلات المتعددة الجوانب كما زال عهدا وانقطع .

فحركة المحسار اوروبا وانكفائها التي ابتدأت في اعقاب الحرب اخذت
المحسار اوروبا تشتد وتقوى . فقبل عام ١٩٢٠ ، لم يكن هذا الانحسار سوى حركة نسبية . فاوروبا تتطور بسرعة اقل من السرعة التي يتطور فيها باقي اقسام العالم . اما الآن فهناك المحسار قائم في عدد من القطاعات الاقتصادية . فنصيب اوروبا من هذا من الاقتصاد العالمي لم يعد ليتجاوز ، عام ١٩٣٧ ، ٣٩,٥٪ . فقد انخفض فيها انتاجها لمادتي الحرير الخام والصوف ، مع ان هذا الانتاج يزداد ويتضخم في جميع انحاء العالم ، بينما بقي انتاجها للفحم الحجري على معدله المعروف . وفي الصناعات الحديدية ، لم تعد اوروبا لتنتج سوى ٤٢,٥٪ من مجموع انتاج الصلب في العالم ، (مقابل ٥١٪ في عام ١٩١٣) ، و ٤٠,٩٪ من الفولاذ او الصلب ، مقابل ٥٠,٧٪ في عام ١٩١٣ ، ونصيبها من الالومينيوم تناقص كما تناقص كذلك انتاجها من النحاس المعد للصلب (١٠,٥٪ ، مقابل ١٤,٦٪) .

واستثناف العلاقات الخارجية في العالم بين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، يجب رده الى القارات الاخرى اكثر من رده الى اوروبا .

والتجارة الاوروبية لم تعد تمثل ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى ٤٥٪ من مجموع التجارة العالمية لعام ١٩٤٩ ، والنكسة التي وقعت عام ١٩٣٨ جعلت هذا المعدل يهبط الى ٤٠٪ . ولهذا كانت حركة الجزر هذه حركة مطلقة تم عن حرج الوضع بعد ان شال هبوط الصادرات على الواردات .

وهذا لا يعني قط المزيد من الاستقلال لاوروبا في المجال الاقتصادي ، بل انما يعني المزاخمة الشديدة التي تلقاها تجارتها ومصنوعاتها في الاسواق العالمية . فلا عجب والحالة هذه ان يقع ميزان مدفوعاتها في عجز متصاعد . فبعد ان توقف دفع الفوائد والارباح ، تناقص ريع الاستثمارات الموظفة في الخارج ، كما ان اجور الشحن هبطت هي الاخرى من جراء التناقص التدريجي في حولة الاساطيل التجارية في اوروبا بعد ان تضاعف اسطول اميركا التجاري ، وزادت طاقة الاسطول الياباني ثلاثة اضعاف ، منذ عام ١٩١٣ ، وتناقص حجم التجارة العالمية عن معدله عام ١٩١٣ .

وهكذا نرى ان الازمة سددت ضربات قاصمة لمركز اوروبا . فبعد ان اقصيت خلال الحرب من اسواقها المعروفة لصادراتها ، فقد عجزت عن ان تستعيد كل الاسواق التي فقدتها كما ان الازمة الاقتصادية كالت لها ضربة جديدة انزلتها بدونها في الخارج . والى هذا يجب ان

نضيف التراجع الذي لحق بإنتاج الفحم فيها أمام سيطرة البترول النامية الذي كانت أميركا وآسيا أكبر منتجين له . وازدهار صناعة المعادن غير الحديدية التي كانت أوروبا تفتقر إليها (باستثناء الألومنيوم) ، وأخيراً وليس آخراً الخسارة المالية التي لحقت أوروبا في تصفية الحرب والخروج منها ، والاستعداد للحرب القادمة ، ابتداء من سنة ١٩٣٣ . أضف إلى ذلك بهيمنة الدين العام والضرائب التي ضخمت أسعار المنتوجات ، في وقت كان فيه جانب كبير من الأجهزة الصناعية والعتاد التقني عندها يعمل للتسلح بدلاً من أن يعمل للتصدير .

لم يعد البحث عن الخامات والأسواق وقفاً على الأفراد والخاصة من أرباب الصناعة والتجارة ، يسعون كل من جانبيه لما فيه نفعه ومصلحته بل آل الأمر إلى مؤسسات متكئة وإلى حكومات اضطرت أمام افتقارها إلى عملة دولية ثابتة وإلى انعدام وسائل الإبراء التقليدية ، أن تبحث لها عن مناطق تموين تكون منسرباً لتجارتها النامية ومنفذاً لها . هذا هو بالذات الوضع الذي تشجعه كلمة مأثورة لموسوليني عندما يميز بين « دول بروليتارية ودول بلوتوقراطية » (ثرية) ، كبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبلاد الواطية التي تعمل بنسبة جماعات عام ١٩٣٦ ، في انكثار ٤٨،٥٪ من المواد الغذائية ، و ٣٨ بالمائة من الخامات الضرورية لها ، وفي فرنسا ، عام ١٩٣٧ بمعدل ١٨ بالمائة و ١٢ بالمائة وفي بلجيكا والبلاد الواطية مقادير كبيرة من الربح والنقد المالي . وبين الدول الأخرى « الراضية » الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي اللذين يملكان في أراضيها الشاسعة ، مع كثافة ضئيلة من السكان نسبياً ، كل ما تحتاجان إليه من الخامات تقريباً ، بينما الأولى منهما هي أكبر منتج للمواد الأولية في العالم .

وبين الدول الراضية أو غير القائمة تأتي اليابان ، مع أنها تملك امبراطورية استعمارية واسعة ، وقد وجدت في منشوكو وفي الصين الداخلتين في مداها الاقتصادي الحيوي ، الفحم والقليل من البترول وفول الصويا والقمح . إلا أن كل المستعمرات اليابانية لم تكن تعطي اليابان سوى ١ - ٢ من مجموع ما تستهلكه ، و ١/١٠ استيرادها كانت تؤمنه من الهند (٤،٢ بالمائة) ومن الولايات المتحدة الأميركية (٩،٦ بالمائة) . أما إيطاليا ، فقد كان عليها أن تواجه ، أسوة باليابان ، المشكلات التي فرضتها عوامل نموها الديموغرافي وجهودها لتصنيع البلاد ، فالنضال في سبيل القمح لم يوفر لها سوى نتائج متقطعة وضعيفة . ان جذب المواسم سنة ١٩٣٦ اضطرها لاستيراد ربع حاجتها للمواد الاستهلاكية لعام ١٩٣٧ كما أن مواردها من اللحم والزبدة لم تكن تسد حاجتها ، وكذلك الفسيج (باستثناء القنب والحرير) ، والمنتوجات الصناعية (باستثناء البوكسيت والكبريت) . ان إشرافها على آبار البترول في البانيا وتقوية استثمارها لمواردها الطبيعية ، والسياسة الجماعية التي اعتمدتها ، كل ذلك لم يوفر لإيطاليا سوى استقلال نسبي . ففي عام ١٩٣٧ ، كان استيرادها للمواد الأولية يؤلف ٤٥ بالمائة من مجموع استيرادها ، كما أن

استيراد المنتوجات نصف الجاهزة مثل ٢٠ بالمائة ، ومساهمة الامبراطورية الاستعمارية التي أنشأتها من عهد قريب لم يكن بوسعها قط أن يحررها من هذا العبء .

وتأتي ألمانيا في طليعة الدول « غير القانعة » أو غير الراضية . ان اتجاه البلاد نحو الدكتاتورية والتنظيم الشديد الشكيمة ، للاستهلاك ، استطاعا أن يؤمنا لها ، منذ عام ١٩٣٧ ، أن تكفي نفسها بنفسها تقريباً من الوجبة الغذائية . وفي مجال الخامات ، هي أوفر حظاً من إيطاليا ومن اليابان . فهي من كبار البلدان المنتجة للفحم والبوتاس واللينيت والملح ، وفيها من المنغنيز ما يفي ، الى حد كبير ، بحاجاتها (٦٠ بالمائة) ، والرصاص ٣٢ بالمائة ، والخشب والرافيت ٧١ بالمائة ، فهي مضطرة لاستيراد $\frac{1}{10}$ حاجتها من النحاس وثلاثي حاجتها من الحديد . واستطاعت صناعتها الكيماوية أن تؤمن لها بديلاً (عن البترول) بهدرجة الفحم الحجري واللينيت . ومع انها ضمت اليها عام ١٩٣٨ كلاً من النمسا ومقاطعة السوديت اللتين أمنتا لها جانباً من حاجتها للمواد الغذائية وبعض الخامات الاخرى ، فقد زادت ، مع ذلك ، من همومها كما زادت من العجز الذي تعاني منه . واضطرارها للخامات ، ريثما يتم تنظيم صناعاتها وتأمين التنسيق فيما بينهما وبين صناعات الرايخ ، ووضع خطة كاملة في هذا الصدد .

وهناك دول أخرى اعتبرت نفسها غير راضية وإن لم تبد اعتراضات رسمية في هذا الشأن ، وكانت هي الاخرى قلقة جداً لافتقارها للخامات . كان هذا هو بالفعل وضع بولونيا التي كان عليها أن تستورد القطن والأصواف والخرصوات والجلود الخام والنحاس ، بما كان يؤولف معاً ثلث استيرادها عام ١٩٣٧ ، في الحين الذي اشتد فيه الضغط الديموغرافي . وفي مثل هذا الوضع تقريباً تسكمت البرازيل ورسفت ، اذ بالرغم مما لديها من موارد احتياطية ضخمة ، كان عليها أن تفندي صناعاتها التحويلية باستيرادها المستمر للفحم والبترول بينما تفتقر اصلاً للفحم .

في وسط هذا النقاش والجدل الذي قام حول الخامات ، كانت الدول غير القانعة تتعطل قبل كل شيء فيما تتعطل به من حجج ، افتقارها لوسائل الدفع . « ان ألمانيا تحتاج لمواد أولية تدفع ثمنها بالمارك الألماني » كان يردد أحد خبراءها في علم الاقتصاد ، هو الدكتور شاخ ، منذ ١٩٢٦ ، وان « ألمانيا لا تستطيع حل المشكلة إلا بإنتاجها هي نفسها للمواد الأولية الضرورية لاستهلاكها ، على أرضها وفي دارها بالذات » ، هذا هو السبب بعينه الذي يحدد بالدول المقترة للخامات ، للمطالبة بإعادة توزيع المستعمرات توزيعاً عادلاً . وهذا لا يعني قط أن المستعمرات التي لم تكن تعطي مجتمعة سوى ٣ بالمائة من مجموع الخامات ، كان باستطاعتها أن تفي بحاجات دولة واحدة من الدول غير الراضية ، إنما إعادة توزيع المستعمرات قد يكون فيه حل للقضية العملات الصعبة أو النقد النادر .

وقضية الخامات المرتبطة بتوزيع المستعمرات التي تطالب بها كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان

وبولونيا ، قربط بسبب وثيق بقضية الاسواق التجارية . كل هذه البلدان ترى نفسها مرتبطة باسواق أجنبية في كل ما يتصل بتمويلها بالمواد الأولية وبتصريف انتاجها أيضاً . ان توسع صادرات اليابان بواسطة سياسة الاغراق التجاري التي سارت عليها مثلاً في منسوجاتها ، مكنتها من تصريفها بأسعار تقل من ٤٠-٧٠ ٪ عن أسعار المنسوجات الأوروبية ، الامر الذي حمل الدول الاخرى على فرض رسوم حماية عالية والاخذ بسياسة التقنية والاجسازة المسبقة . ففي دول كالمانيا وايطاليا مثلاً تستطيعان الحسد من نتائج سياسة الاغراق التجاري والوقوف في وجهها بصورة فعالة ، فالاسواق الخارجية لم تكن تصلح سوقاً للتنفيذ الا باعتماد اساليب ووسائل نقدية معقدة ، او بواسطة عقود واتفاقات ثنائية تلبسط في وضعها من قبل . ولعل ابسط الحلول واقربها منالاً كان ولا شك الحصول على اراض جديدة . وهذا ما حمل اليابان على التطلع نحو الصين بقصد بسط سيطرتها وفرض الحكر على اسواقها الضخمة . وحاولت المانيا من جهتها ايجاد منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي لها في اوروبا الجنوبية والشرقية ، وفي اميركا اللاتينية كما راحت ايطاليا من جهتها تنشئ لها مثل هذا المدى الحيوي في اوروبا الوسطى وفي البلقان ، وفي الشرق الادنى .

وهكذا نرى كيف ان الازمة دفعت بالعالم نحو « اقتصاد معقد » جاء حركة النتيجة عكسية ضد النظام القائم على التوزيع الدولي للعمل وعلى حرية التبادل التجاري . ولذا رأى ان يوجه اقتصاده القومي نحو الاستقلال الذاتي . فنظرية الاقتصاد القومي والرغبة في تأمين الاستقلال السياسي ، والحاجة الشديدة الى القطع النادر والعملات الصعبة والاستعداد لحرب جديدة وشبكة الوقوع ، كل هذه العوامل مجتمعة ، تضافرت معاً لتعجيل عملية مكننة الدول التي لم تتمكن بعد ولم تتصنع ، وعلى حمل الدول الاخرى لتحقيق استقلالها الذاتي في كل ما يتعلق بأمور التموين والتجهيز بالمواد الغذائية والخامات . فكل الذرائع والاساليب التي استخدمت في هذا السبيل ادت الى عزل الدول او مجموعات الدول ، كما ادت بالتالي الى انكفاء ذريع في الحركة التجارية العالمية . وبدلاً من عقد الصفقات الحرة بين الشاري والبائع ، وخلافاً لناموس العرض والطلب ، اخذت المقايضات تلعب دوراً هاماً في هذا المجال . فالحكومات هي التي تتفاوض وتساوم بعضها مع بعض ، فحلت بذلك محل الخاصة والافراط ، وفرضت عليهم ارادتها ووجوب التقيد برغبتها العليا ، حتى ان البعض من هذه الدول عمدت الى سياسة الاحتكار الشامل او الجزئي للتجارة الخارجية . وعلى كل حال ، ففي عام ١٩٣٩ الذي اندلعت فيه شرارة الحرب العالمية الثانية ، لم تكن الازمة الاقتصادية انقضت غيمتها وارتفعت كربتتها بعد ، ولا يزال العالم يرى قسماً من عتاده واجهزته جامداً لا يعمل ولا يتحرك ، كما يرى الملايين من العمال العاطلين عن العمل يتعذر بل يستحيل دمجهم في دوامة الانتاج . فهم يؤلفون بالفعل جيشاً قائماً وليس جيشاً احتياطياً من العاطلين عن العمل . فالبنيان الاقتصادي العالمي مخلس ، مقعد ، اكثر من اي وقت مضى .

الفصل الرابع

الآزمة

ونتائجها الفكرية والاجتماعية

نحن في رقت تنتصب فيه بوجوازية فولتريانية تقليدية
مستمسكة بفلسفة « الافوار » ، لندافع عن المواقف التي
تحتلها ضد مبادئ حداثةها . فاذا بها تنقلب فجأة لتقف
الى جانب الذين يعارضون التقليد بحرية الضمير وبحلول
المذهب الفلسفي محل التحليل الموضح ، والشك محل
اليقين .

ر. م. ألبيريس

١ - نتائج الديموغرافيا

ان الامة التي ارتدتها الآزمة وطول مداها واتساع البطالة وازدياد مشكلات
السكان الحياة تعقيداً وإيهاماً ، كل هذه الامور بعثت في النفوس النزعات القديمة التي
تقول بنكوص او تقهر معدل المواليد ، بينما فقر التغذية بين اولاد العاطلين عن العمل كان
عاملاً في تأخر نموهم وتكاملهم كما كان من العوامل التي زادت من نسبة الوفيات . فمقود
الزواج (باستثناء فرنسا) لم يبط معدلها الا قليلاً ولمدة وجيزة ، مع ان « الاجيال المعجاف »
التي ولدت خلال الحرب ١٩١٤-١٩١٨ ، بلغت سن الزواج ، كما ان معدل المواليد تناقص
في البلدان الصناعية شأنه في البلدان الزراعية .
فنمو السكان الذي كان معدله في السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر ١٢٪ في
انكلترا لم يعد ، بين ١٩٣٠-١٩٤٠ ، سوى ٤،٥٪ . وهبطت النسبة كذلك في السويد
من ٧ الى ٣،٥٪ ، وفي سويسرا من ١٣ الى ٤ بالمائة ، وفي المانيا من ١٤ الى ٩ بالمائة ، وفي
فرنسا من ٢ الى ١ بالمائة . والمعدل الاجمالي للتناسل الذي كان بين ١٩١١-١٩١٤ ، في جميع
بلدان اوروبا الشمالية والغربية ١٤ بالمائة هبط الى ٩،٥ بالمائة عام ١٩٣٣ . والحركة السكانية

لا تحافظ على معدلها أو أنها لا ترتفع قليلاً إلا عن طريق انخفاض معدل الوفيات الذي هبط بين ١٩٢٥ - ١٩٣٥ ، من ١٧٤ في الألف ، إلى ١٥٧ في الألف في فرنسا ، ومن ١١٩ إلى ١١٨ في الألف في ألمانيا ، ومن ١٧١ إلى ١١٧ في الألف في انكلترا . والفرق بين المواليد والوفيات أصبح ٢٣٣,٠٠٠ في ألمانيا ، عام ١٩٣٣ و ١٢٢,٠٠٠ في انكلترا ، عام ١٩٣٥ . أما في فرنسا ، فتسجل السنة نفسها عجزاً بلغ ١٨٠,٠٠٠ . ويمكن أن نلاحظ في جميع بلدان أوروبا الشمالية والغربية التي تأثرت أكثر بالأزمة ، منطقة عمر واسعة ، حيث تعجز حركة المواليد عن تعويض السكان باستثناء البلاد الواطية . وهذا المقرر يبرز على أنه في المدن الكبيرة (جنيف ، فيينا ، مونيخ ، فرانكفورت على الماين - هامبورغ - برلين ، الخ) حيث معدل الانجاب يهبط إلى ٥ بالمائة .

وفي الولايات المتحدة ، جاءت الأزمة بالنتائج ذاتها في الحركة السكانية . فالسكان الذين ازداد عددهم ١٧ مليون نسمة بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ لم يزد عددهم سوى ٨,٨٩٤,٠٠٠ بين ١٩٣٠ - ١٩٤٠ . فمعدل النمو هبط ، والحالة هذه من ١٦,١٪ إلى ٧,٢٪ وهو أدنى رقم سجله النمو السكاني في البلاد منذ عام ١٨٨٠ . ولعل سبب ذلك يعود لتقييد حركة الهجرة إلى البلاد تقييداً شديداً ، كما أن عدد الذين غادروا البلاد ، زاد ٤٠٠,٠٠٠ فالزيادة ليست ، والحالة هذه ، سوى حيلة فائض المواليد على الوفيات لا غير .

حتى في هذه البلدان المعروفة بنمو السكان وتكاثرهم السريع ، فقد أصيبت الحركة الديموغرافية بالهبوط . ففي بولونيا حيث كان معدل الزيادة يتراوح بين ١٣ و ٢٠ بالألف وفقاً للولايات ، بين ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ، إذ بهذا المعدل يهبط من ١٤ - ١٠ في الألف بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨ . ونمو السكان في اليابان ، بلغ الذروة ، عام ١٩٢٠ ، إذ سجلت الزيادة ٣٦,٢ بالألف . فقد هبطت هذه النسبة إلى ٣٠,٨ بالألف عام ١٩٣٨ .

رد الناس في البلدان الليبرالية ظاهرة البطالة إلى « تزايد عدد السكان » نحو تشجيع الانجاب بحيث بدا لهم أن الحد الأدنى من الأولاد هو خير دواء لتفادي هذا الداء الوخيم . ولذا رأينا مؤتمر الكنيسة الانكليكانية المعقود في لمبث ، عام ١٩٣٠ يوصي بتحديد النسل . أما الحكومات الدكتاتورية ، التي تهتم كثيراً بالوضع الذي يسببه نقصان النسل في مقبرة البلاد الحربية ، فقد راحت تبذل جهداً طائلاً لعكس الأوضاع ولتأمين زيادة الانجاب والمواليد في البلاد . فنذ عام ١٩٢٧ ، راح موسوليني بدشن « معركة المواليد » . فقد زين للناس أن نفوذ إيطاليا وعظمتها في العالم إنما يقومان ، قبل كل شيء ، على نسبة عدد سكانها ، وراح يتخذ بعض الإجراءات والتدابير التي تساعد على نمو السكان وتكاثر الانسال والولدان بين الأسر الإيطالية : كتخفيض الضرائب ، والتسليف بقصد الزواج ، والمخصصات للعائلات الكبيرة ، وتفضيلها على غيرها في التوظيف والسكن ، وتوزيع الأوسمة ، وتخفيض الرسوم على التركات وغير ذلك . وهكذا ارتفع عدد السكان في إيطاليا من ٤١,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٠ إلى ٤٨,٨٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٨ .

الى ٤٤,٥٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٤١ ، وهي زيادة جاءت اكبر في ايطاليا الجنوبية ، المعروفة بتأخرها وبؤسها الاجتماعي ، منها في ايطاليا الشمالية الشديدة التصنيع والمديدة المدن . ومنذ ان استولى النازيون على الحكم في المانيا ، اتخذوا على شاكلة ايطاليا والفاشية فيها ، تدابير واجراءات للحد من « الانتحار القومي » ، وللحد من هبوط حركة المواليد في « هذا الشعب الذي لا قتيان ولا احداث عنده » . وهكذا ارتفع معدل المواليد من ١٤٧ في الالف ، عام ١٩٣٣ الى ٢٠٤ في الالف عام ١٩٣٩ .

استمرت الحركة في المدن وان بدت عليها نزعة ملحوسة الى التباطؤ
تباطؤ مركزية المدن والتمهل . فقد حدث في السنوات الاولى من الازمة ، وفي الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، على الاخص ، حركة ارتداد بين السكان من المدن الى الريف . واخذ العاطلون عن العمل يغادرون المدن ليسكنوا مع عائلاتهم وأسرهم في الريف ، واخذ البعض في انكلترا ، اثر استمرار بعض الصناعات التقليدية في تدهورها يتزحون مع اسرهم من هذه « المناطق الموبوءة » بالبطالة في الشمال ومقاطعة بلاد غال ، باتجاه لندن والمنطقة الوسطى حيث تنشط الصناعات الجديدة . وصدر عام ١٩٣٤ في انكلترا قانون بتشجيع تيار الهجرة والنزوح بين العاطلين . ومع ذلك ، فلندن الكبرى التي زادت ٢٧ بالمئة بين ١٩٢١ - ١٩٣١ ، لم يزد معدل نموها سوى ١٩ بالمئة خلال السنوات العشر التالية .

وحركة النزوح والانتقال في داخل الولايات المتحدة تميزت بهجرة الزوج من الولايات الجنوبية نحو الولايات الشمالية ، كما راح السكان العاملون في المرافق الزراعية يتزحون من الوسط نحو الغرب تفادياً للقطط الذي يتعرضون له بمد جذب موسم ١٩٣٤ الذي تضرسوا به . والاحصاء الذي جرى عام ١٩٤٠ ، اوضح لأول مرة كيف ان معدل نمو السكان في المدن والريف جاء بنسبة واحدة اي في حدود ٧ بالمئة بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة حيث كان نمو السكان بمعدل ٢٧,٣ بالمئة في المدن ، و ٤,٤ بالمئة في الريف . ومدن الجنوب والغرب هي التي سجلت اعلى نسبة من النمو ، بينما المدن الواقعة الى الشرق بقيت على وضعها او سجل بعضها هبوطاً طفيفاً (فيلادلفيا ٠,٨ بالمئة وكليفلاند ٠,٢ بالمئة) .

فقد استمرت حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير والاجراءات التي اتخذتها السلطات المسؤولة للحد منها او للحؤول دونها . وهذا التأكيد لا يصح اطلاقه على الجزر البريطانية فحسب حيث لم يمد سكان الريف يمثلون سوى ٢٠ بالمئة من مجموع السكان ، عام ١٩٣٠ ، بل ايضاً على المانيا وايطاليا . فسكان الريف كانوا يؤلفون ٣٥ بالمئة من مجموع سكان المانيا عام ١٩٢٥ ، فاذا بهذه النسبة تهبط الى ٢٢,٨ بالمئة عام ١٩٣٣ ، والى ٣٠ بالمئة عام ١٩٣٩ ، بالرغم من التشريع الذي هدف الى تشجيع الملكية الصغيرة موطداً بذلك العلاقة بين الارض والانسان . فقد انخفض عدد العاملين في الزراعة ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ الى ١٠ بالمئة وجاء الهبوط في ايطاليا بمعدل ١٠ بالمئة لاسيما بين العمال المياومين وفسار الملاكين ، مع ان الهجرة حدث منها او منعت تماماً ، من جراء الاجراءات التقليدية التي اتخذتها البلدان التي يتجه

اليها تيار الهجرة او من قبل التشريع الفاشي .

فالحركة لا تقتصر بالطبع على أوروبا . فالبرازيل تشهد تطوراً كبيراً في مدنها الرئيسية كالريو وساباولو (٦٠ بالمائة) وبلو هوريزنته . والهند شهدت ارتفاعاً كبيراً في سكان مدنها الكبرى . فقد ارتفع عدد سكان هذه المدن من ٤٦ مليوناً الى ٦٢,٣٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٤١ كما ارتفع عدد المدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها على ٢٠ ألفاً ، من ٣٧٣ الى ٤٧٤ مدينة ، كما ارتفع عدد المدن التي تجاوز عدد سكان الواحدة منها الى ١٠٠,٠٠٠ من ٣٦ مدينة الى ٥٧ . وشهدت المدن الكبيرة تطوراً ملحوظاً في امتداد رقعتها السكنية يتراوح بين ٢٠ - ٨٠ بالمائة . فقد تضاعف عدد سكان كوابور خلال عشر سنوات (من ٢٤٣,٠٠٠ - ٤٨٧,٠٠٠ . واحد آباد زادت ٩١ بالمائة وكلكتو ٧٩ بالمائة ، ودكثا ٥٣ بالمائة ، ودلهي ٥٠ بالمائة وكراتشي ٤٥ بالمائة وهلم جرا) . وفي اليابان كان ٤٣ بالمائة من سكان البلاد يقطنون مدناً يزيد عدد سكان الواحدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، فارتفع هذا العدد ، عام ١٩٤٠ الى ٥٠ بالمائة ، بينما هبط عدد سكان الريف من ٥٤ بالمائة ، عام ١٩٢٠ الى ٤٥ بالمائة عام ١٩٤٠ .

الهجرات
قد تمثل اخطر نتائج الازمة على الأخص في توقف الهجرة بعد ان اخذت حركتها تتباطأ منذ العقد السابق . فقد اقتصر تيار الهجرة ، بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ، على بضع مئات الألوف من المهاجرين . وبما هو ابلغ من ذلك ، ان عدد النازحين في بعض البلدان يزيد عدد الداخلين اليها ، كالولايات المتحدة مثلاً حيث جاءت نسبة النازحين ، بين ١٩٣٢ - ١٩٣٥ ، تشيل كثيراً على نسبة القادمين اليها . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، لم يبلغ عدد القادمين اليها ٣٠ بالمائة من الحصص المحددة رسمياً الا في سنة ١٩٣٩ ، اذ بلغت فيها نسبة القادمين ٤٠ بالمائة من هذه الحصص . وعلة ذلك انه 'طلب من كل طالب هجرة عام ١٩٣١ ان يبرز شهادة تثبت قدرته المالية على العيش فيها دونما عمل ، وهو شرط يرحب بهجرة الاغنياء اليها او قدوم من يستطيعون التمويل على اصدقاء لهم فيها ، وهو قانون اوصد ابواب اغني البلدان مورداً واقواها في العالم ، في وجه المرضى لطغيان النازية واستهدفوا لبطشها . وفي كندا الفيت التشريعات المشربة بالحرية ، وفُرضت عام ١٩٣١ ، قيود قاسية حق على الرعايا البريطانيين ، فالمزارعون وحدهم ، باستثناء البريطانيين ، يقبلون دونما شرط . وهكذا ، فعدل المهاجرين الذين كانوا يدخلون البلاد ، بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، البالغ ١٢٢,٠٠٠ في السنة هبط الى ٢٧,٠٠٠ عام ١٩٣١ ، والى ١١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، ليرتفع قليلاً الى ١٧,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . وسارت على هذا النهج كل من الأرجنتين والاوروغواي ، واتخذت فيها اجراءات مشابهة . وحاولت البرازيل ، منذ عام ١٩٣٤ ، ان تقف في وجه المهاجرين القادمين من جمهوريات اميركا الوسطى واميركا الشرقية ، واقتصر الدخول اليها على المزارعين دون سواهم . ومجمل القول ، ان المعدل السنوي للمهاجرين في أوروبا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٩ هو ادنى من ٥٠,٠٠٠ ، الا ان هذا المعدل عاد وارتفع عام ١٩٣٩ الى ١١٠,٠٠٠ ، يقابله ١,٥٢٧,٠٠٠ عام ١٩١٨ . وفلسطين

وحدها فتحت ابوابها على مصراعيها لتيار قوي موصول من مهاجري اليهود المضطهدين في المانيا . فقد دخلها ٩١,٠٠٠ مهاجر يهودي بين ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ، و ٦١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، بحيث بلغ عدد اليهود فيها ، عام ١٩٤٠ ، الى ٤٧٥,٠٠٠ ، بينما لم يكن عددهم فيها عام ١٩٣٠ سوى ١٦٧,٠٠٠ ، وهو اقصى ما قدرت هذه البلاد استيعابه منهم في تلك الفترة . وبقيت فرنسا الدولة الرئيسية في اوروبا التي تستقبل وفود المهاجرين الا انها وضعت في النهاية حداً لهذا التيار . فقد استقبلت عام ١٩٣٠ ، اكثر من ٢٢٢,٠٠٠ ، كما انها سدت ابوابها في وجه البولونيين .

وقد تأثر بهذه التدابير الزاجرة والاجراءات التقيدية على الأخص ، تلك البلدان التي كانت معيناً لا ينضب للهجرة كبولونيا وايطاليا اللتين الفتا اقوى مراكز الاغتراب في اوروبا . فقد هبط في الاولى معدل النازحين من ١٩٣٠,٠٠٠ بين ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، الى ٤٦,٠٠٠ ، بين ١٩٣١ - ١٩٣٥ ، ثم عساد فارتفع الى ١٢٩,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . اما ايطاليا التي نزح منها ٨٧٣,٠٠٠ مهاجر عام ١٩١٣ ، و ٢٠١,٠٠٠ عام ١٩٢١ ، فلم يبارحها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٣٠ ، سوى ٥٢٩,٠٠٠ ، وهو عدد هبط الى ١١٨,٠٠٠ بين ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ، نتيجة للاجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ١٩٢٨ للاحتفاظ بسكان البلاد او بالاحرى استعداداً لفتح افريقيا الشرقية .

ومن نتائج الازمة في القطاع الديموغرافي ومن عقابيلها المؤسفة ، طرد اليهود من الرايخ الثالث . فقد كان في المانيا ، عام ١٩٣٣ ، نحو ٥٠٠,٠٠٠ يهودي ، بينهم ١٠٠,٠٠٠ من يهود اوروبا الشرقية . فالاجراءات الرسمية القاسية التي تعرضوا لها منذ ربيع عام ١٩٣٣ ، ونفست عليهم الحياة ، والعنف الذي ذهبوا فريسة له ، حملهم على الهرب الا ان تصفية املاكهم قوبلت بصعوبات وتعقيدات شتى لم يبق لهم بعدها سوى ١٠٪ من ثرواتهم . فمن ١٩٣٣ الى ١٩٣٩ ، استطاع ٢٢٦,٠٠٠ تقريباً من اليهود مغادرة الرايخ . فاذا ما اضعنا الى هذا العدد « غير الاربين » والمهاجرين السياسيين لبلغ عدد الذين نزحوا عن البلاد ٤٠٠,٠٠٠ تقريباً توجه معظمهم الى فلسطين ، كما توجه ٢٧٪ منهم الى الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٧٪ الى بلدان اميركا الجنوبية ، و ١١٪ الى فرنسا .

وفي اسبانيا حيث حطمت الازمة الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد ، فقد احدثت الحرب الاهلية فيها تيارات قوية للتزوح عن البلاد . فقد كان لتقدم القوات المغربية ولقصف المدن الكبرى في المناطق التابعة للجمهورية ان حمل اكثر من مليونين من السكان كانوا استقروا عام ١٩٣٨ ، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجمهوريين ، ثم اضطروهم زحف الكتائب الاسبانية التابعة للجنرال فرنكو ، لهجرات جديدة . وعندما تم عام ١٩٣٩ فتح مقاطعة كتلونيا ، دخل اكثر من ٤٥٠,٠٠٠ اسباني ، بينهم ٢٢٠,٠٠٠ من وحدات الجيش الجمهوري الى فرنسا حيث استقر ٢٠٠,٠٠٠ منهم نهائياً ، وغادر ١٥ ألفاً منهم الى اميركا اللاتينية . ويقدر العارفون ان

اسبانيا خسرت عام ١٩٣٩ اكثر من ٧٠٠,٠٠٠ بين قتييل ومهاجر .

ان اهمية القضايا الديموغرافية ، التي اثيرت منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي زادت من الازمة الاقتصادية تعقيداً وتشابكاً ، لا يصح الانتقاص من اهميتها . فسياسة تعقيد الهجرة التي سارت عليها الولايات المتحدة الاميركية وحذت حذوها فيما بعد ، الدول الاخرى ، اوجدت في اوروبا وضماً ازداد تعقيداً يوماً بعد يوم ، كما حالت الدكتاتورية ، لدى هذا الفريق ، والحماية القاسية لدى الفريق الآخر ، دون تبادل المحاصيل كما حالت دون تبادل الناس .

٢ - تاثير الازمة في البنيان الاجتماعي

أثارت الازمة في كل البلدان ، انكفاءً في الدخل القومي كما احدثت فيها حركة توزيع من جراء التغييرات العميقة التي اوقعتها في البنيان الاجتماعي . فقد وسعت ، على الاجمال ، من نطاق الفروق الاجتماعية ، كما عملت في تسميم العلاقات بين هذه الطبقات وزادت من خصومة ومنافسة .

بين طبقات عليا وطبقات دنيا
ادى هبوط الاسعار الى زيادة القوة الشرائية للعملة ، كما ادى الى إعادة تقييم الديون والحقوق المكتسبة والاملاك العقارية .
فقد عادت بالنتيجة بغائدة على اصحاب الدخل وعلى الموظفين (في حال عدم اخضاع مرتباتهم للتخفيض) ، وعلى اصحاب الاملاك . فكل هؤلاء الذين استطاعوا الاحتفاظ بموائدهم ، أقادوا كثيراً من كلا الهبوط كما انهم حققوا بمض الوفر . فقد حصل ، اقله في مطلع الازمة زيادة في الوفر المدخر ، إلا ان المدخرين الصغار منهم والمتوسطين على السواء ، ما لبثوا ان استهلكوا بسرعة مدخراتهم ، حتى اذا ما كادت تتحسن الاسعار وترتفع انقلب وضعهم رأساً على عقب وذابت ثروتهم .

أما اصحاب رؤوس الاموال الضخمة ، فسقوط الاسهم في البورصة ونقصان الاحتياطي لدى الشركات ، والتضييقات التي تعرضت لها مشروعات الاستثمارات او توقفها الموقت فقد كبدهم كل ذلك خسائر باهظة ولو لفترة قصيرة . ومنذ عام ١٩٣٣ بالذات ، ومع هودة الاشغال واختفاء عدد كبير من الاستثمارات الصغيرة ، طلعت على الشركات الكبرى ، في معظم الحالات فرصة لتحسين اوضاعها . فقد اتاحت الازمة بكلكتلها على صدر الطبقات الصغرى والوسطى اكثر مما اتاحت على الطبقة البورجوازية العليا . جاء تأثير الازمة على الطبقة المتوسطة متقلباً ، الا انها انتقصت كثيراً من وضع اصحابها على الاجمال وعملت على افقارهم . فرجال الصناعة ، الصغار منهم والمتوسطون واصحاب المهن الراحون تحت الدين او يملكون باجهزة واعتدة قديمة العهد ، وقد قست عليهم الحياة ، هم الذين استهدفوا اكثر من سواهم للاختناق وضيق التنفس من جراء التقييدات الرسمية القاسية ، ومزاومة شركات الاستثمار الكبرى المتكتلة . ففي

إيطاليا ، مثلاً نرى ان معظم الشركات الـ ٥٠٠٠ التي زالت من الوجود إنما كانت شركات تشغل
الواحدة اقل من ١٠ عمال. وعلى هذا قس ايضاً ألمانيا وبريطانيا العظمى . وقد تحول وضع شطر
كبير منهم ، فأمسى بعضهم منتجين مستقلين والبعض الآخر من اصحاب الوظائف الكبيرة أو من
متوسطيهم ، ومن تبقى ، عاش عيشاً نكدأ قاسياً . فاصحاب المهن وصغار التجار راحوا
يبحثون لهم عن وظائف في الادارة او يتحولون الى وكلاء متجولين .

ومعظم اصحاب المهن الحرة كالمحاميين والاطباء والصحفيين ، يعيشون في قلق مستمر . فهم
يتزاحمون على زبن فقراء قمد بهم الدهر ، يحاولون التخفيف من حدة المنافسة بالحد من وصول
اعضاء جدد للمهنة . ففي إيطاليا ، لم يُقبل في سلك المحاماة اكثر من ٢٠٠ من خريجي حملة
شهادة الحقوق . وما لا شك فيه قط ان هذا الوضع جعل فريقاً من صغار التجار ومن اصحاب
الحرف الصغيرة ومن رجال الفكر اكثر حساسية للدعابة المناهضة للسامية التي نفخ في ريجها
ابواق قوية في كل من اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية .

والعاملون في القطاع الزراعي تألموا اكثر من غيرهم من فروق اسعار
بين المزارعين والعمال المواد الصناعية والمحاصيل الزراعية ، بعد ان راحوا فريسة هبوط
الاسعار فقضت من دخلهم الصافي ، بينما النفقات التي يستهدفون لها (شؤون التغذية ،
والضرائب والديون المصحوبة بالرهن) لم يكن في مستطاعهم عصرها او ضغطها . فحيثما نعموا
بحماية جمركية كافية ، فقد وجدوا انفسهم يتمتعون بشيء من الضمان نوعاً ما . اما في البلدان
الزراعية الطابع ، فقد اصيب المزارعون فيها في الصميم ، بعد ان اضطروا للتقلييل من شراء
الملابس والبترول كما امتنعوا عن شراء اعتدة واجهزة ميكانيكية جديدة . والفلاح المسكين الذي
لا يستطيع تأمين تنفيق محصوله الا في السوق الداخلية ، فقد كان سرضة للشكوى والتذمر
اكثر من سواه ، اذ ان الملاك الكبير كان يقبض رسم مكافأة تشجيعية من قبل الدولة ، على كل
ما يصدره .

اما الطبقة العمالية ، فقد رأت نفسها ، هي الأخرى ، عرضة ليس للحرمات من الأمور
المادية فحسب ، بل استهدفت ايضاً للهوان والهبوط الاجتماعي . فقد اصابها الازمة مادياً ولاسيما
سياسياً . فحطمت ما كان لها من وحدة متمسكة وذلك بوقوف المستمرين في العمل ضد
الذين لا يجدون لهم عملاً . فقد خلقت طبقة دنيا في صميم البروليتاريا ، هي طبقة العساطلين عن
العمل ، وعطلت ضمن الطبقة العمالية ، الحركة القديمة التي كانت ترمي معها المساواة بين الجميع .
وبسرعة كلية حولت الازمة « توزيع العمل الى توزيع البؤس والشقاء » .

وبعد ان اصابها هبوط الاجور في الصميم ، وبعد ان رأت نفسها منقسمة على ذاتها وروعته ،
وحطمتها البطالة ، لم يعد في مقدور هذه الطبقة اجبار ارباب العمل على تقديم تنازلات والقبول
بتقديم ترضيات لها . ان ما آلت اليه المنظمات العمالية من ضعف ، في الولايات المتحدة الى عهد
الخطوة الجديدة ، والقوة التي تمتع بها ارباب العمل في فرنسا ممثلة بهذه الاتفاقات الجماعية التي تم

الوصول اليها ، قبيل الازمة ، والتي لم يستفد منها سوى ٤ بالمائة من العمال ، ووجود جيش من الماطلين الاحتياطيين لدى ارباب الصناعة ولدى الفائض من سكان الريف ، والفناء كل تشكيلات عمالية في المانيا وفي ايطاليا وفي اليابان ، كل هذه الاعتبارات والعوامل ، جعلت ارباب العمل ، يملون شروطهم ويفرضونها فرضاً على العمال .

اما العمال المنقطعون كلياً عن العمل ، فقد قطعت لهم مساعدات محسوسة في انكلترا . ثم في الولايات المتحدة الاميركية . وقدمت لهم الاستثمارات الكبرى ، في المانيا ، في عداد الاجراءات التي اتخذتها في سبيلهم ، اجوراً متدنية . اما في فرنسا ، فحالتهم فيها لم يطرأ عليها اي تحسن يذكر ، الا بعد عام ١٩٣٦ ، وبقي وضمهم ، في كل مكان ، يترجع بين وضع متقلقل سريع النقلب ، ووضع يائس بائس .

فكيف يستطيعون الى العيش سبيلا في هذه الفترة التي بلغ فيها الشقاء الذروة في العنف؟ لاسيما في هذه البلدان التي لا اثر فيها لتنظيم يذكر للاسماع ، في بودابست مثلاً ، حيث نجد ، في سنة ١٩٣٢ ، نحواً من ١٨٥,٠٠٠ عامل من اصل مليون (اي ١٨ بالمائة) يتلقون بعض العون المالي ، وفي فرسوفيا حيث ٨ بالمائة من العمال يتساولون بعض المساعدات من الاسماء العام . وبواسطة اشغال هابرة يقوم بها العاطل عن العمل او زوجته (كالاشغال المنزلية والفسيل) وتربية الاطفال والتجارة الصغيرة بدون ترخيص في الاسواق ، والخدمات الصغيرة ، وبيع الملابس المتينة والاثاث ، او تأجير زاوية في غرفة او أسرة وبعض الديون والصدقات . وكثيراً ما لم تتغلب بعض الامر على خطر الفناء والابادة الا بفضل تضافر اعضائها ، يعولهم الشخص الذي يجد لهم عملاً او بعض افراد الاسرة الذين بقوا في الريف . فالحياة المشتركة في الاسرة هي وحدها التي هرفت ان تحقق بعض الارباح الضئيلة التي يوفرها الجميع ، وهي التي انقذت الاسرة من فناء محتوم . كذلك يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ههنا مهنة الاستعطاء وتعاطي البغاء ، كما يجب ان نأخذ مورداً آخر ، يؤمنه العمل الاسود ، اذ كان الوف من العمال الماطلين ، على استعداد ليعملوا اي شيء لقاء أجر زهيد ما . اما الذين لا طاقة لهم على العيش في جو من البؤس والشقاء ، فقد صرموا حبل حياتهم بالانتحار تخلصاً من البؤس الذي يتسكعون فيه . فقد بلغ عدد الذين انتحروا في هنغاريا ، بين الماطلين عن العمل ، عام ١٩٣٣ ، ثلاثة اضعاف عددهم عام ١٩٢٩ ، اي ٧٥٠ منتحراً مقابل ٢٤٠ .

٣ - الحركات والاحزاب العمالية

بعثت الازمة الميل الى الثورة كما شعزت الاحقاد بين الطبقات . الحركة العمالية خلال الازمة
فقد تبين اثرها بين المنظمات العمالية : فادى الهبوط الاقتصادي ، في بادىء الامر الى تخفيض محسوس بين اعضاء النقابات ، كما حد من نشاطها وحملت المنظمات

القائمة في البلدان التي لم تقع تحت نظام دكتاتوري على ان تتطور باستمرار . والبلدان التي تضرست بالاكثر بهذه الازمة ، سجلت الحركة النقابية فيها تدهوراً كبيراً . فقد جاء انهيارها ، في المانيا ، مبالغتاً وصادعاً ، اذ فقدت النقابات الحرة اكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من اعضائها المنتسبين ، اي ١٦ بالمائة من مجموع اعضائها المسجلين ، في عام ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، كما عادت ففقدت في اواخر سنة ١٩٣٢ ، اكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ، ومن بين ٣,٦٠٠,٠٠٠ عضو الباقين ، نرى ٤٤ بالمائة منهم في عطلة مستمرة ، بينما ١,٢٠٠,٠٠٠ منهم يعملون بانتظام . وهكذا نرى ان قواها النشيطة هبطت الى ربع ما كانت عليه عام ١٩٢٩ . والوضع بين النقابات الكاثوليكية لم يختلف كثيراً عما ذكرنا . وهكذا نرى ان المنظمات العمالية في الرايخ قد سحقتها الازمة قبل ان يسحقها النظام النازي الجديد . وكان من عنف الازمة وضراوتها في النمسا ان خففت عدد الاعضاء المنتسبين الى النقابات نحواً من ٣٠ بالمائة بما كان لها من اعضاء بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، وخسرت النقابات في انكلترا خلال هذه الفترة ٢٦,٣ بالمائة من مجموع اعضائها . وعلى هذا قس ايضاً : كندا والهند واورستراليا ونيوزيلاندا . فقد تطورت الامور فيها على هذا النحو . وعلى عكس ذلك فقد تطاور عدد العمال المنتسبين الى النقابات العمالية في هذه البلدان التي لم تتجاوز فيها البطالة حداً معقولاً (سويسرا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا) او تلك البلدان التي عرفت فيها النقابات العمالية ان تحافظ على ما تم لها من شأن ونفوذ ، وبقيت الحلقة الموصلة بين الحكومات والعاةلين عن العمل بفضل مساهمتها في ادارة ضمان البطالة وتأمين استمرارها ، وهذا هو بالذات وضع البلدان السكندنافية وبلجيكا والبلاد الواطية . وتطورت الحركة النقابية في فرنسا ، عن طريق الذي خضع له بالفعل ، الفريق الذي جمع المستخدمين والموظفين ، اي هذه المهن التي بقيت على الغالب بمعزل عن البطالة .

وفي المانيا كما في ايطاليا حيث الطبقة العمالية حرمت من نقاباتها وصار دمجها في جبهة العمل وفي الحركة المهنية ، رأت نفسها مضطرة بعد ان حرمت من كل وسيلة للتعبير عن مشاعرهما ، للتسليم والخضوع مرغمة لما رسم لها .

وكذلك قل من اسبانيا . فالاتحاد العام للعمال الاشتراكيين فيها الذي عرف ازدهاراً كبيراً ، والنقابة المعروفة بـ N.C.T. الفوضوية الاتجاه والنزعة 'فضي عليهما تماماً من قبل الثورة العسكرية التي قام بها فرنكو بمحاولات اصلاح الزراعي والاصلاحات الاجتماعية التي قامت بها حكومة الجمهورية ، جرت تصفيتهما دونما رحمة .

الولايات المتحدة الاميركية منذ مطلع عام ١٩٣٣ ، انخفض في الولايات المتحدة الاميركية ،

عدد اعضاء اتحاد العمال الى مليوني عضو ، بعد ان جاءت

الخطة الجديدة تهمد الطريق للطبقة العمالية لتنظم ذاتها بشكل نهائي . فقد تحرر العمال من وجوب انضمامهم الى الاتحادات الشركات ، وهي نقابات قامت ضمن عمال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لارباب العمل ، فقد ترك لهم الخيار بالانضمام الى النقابات التي يرغبون فيها ، ولذا

اقبلوا زرافات ووحداً على تسجيل انفسهم في الاتحاد العمالي القديم المعروف باسم *A F L* الذي ارتفع عدد اعضائه الى ١,٥٠٠,٠٠٠ عضو . واخذت الاضرابات تُتري بكثرة ، اذ وقع ١٧٠٠ اضراب عام ١٩٣٣ ، حملت البلاد خسارة ١٧ مليون يوم عمل ، ووقع ٢٠٠٠ اضراب عام ١٩٣٥ كلفت البلاد ٢٥ مليون يوم عمل .

وجاء انتصار روزفلت ، عام ١٩٣٧ على المحكمة العليا تشجيعاً للحركة العمالية . فقد وقع ١٧٥٠ اعتصاماً عندما جرى تعيين الشكل الجديد للاضراب ، وهو الانقطاع عن العمل والقعود في المصنع مما ادى الى اضاءة ٢٨ مليون يوم عمل . وقعت هذه الاضرابات بشمل هذه الذهنية المعروفة عن الطبع الاميركي المتسمة بالعنف ، والوحشية التي خلقتها « لجان المواطنين الاحرار » المعارضة للروح النقابية ، وقوى الحرس الخاص ومحطمو الاضرابات ، وحراس المصانع الخاصة بتشجيع من الساطات والشرطة بغض النظر عن تصرفات ارباب العمل ، والضغط الذي قام به الوسط الاجتماعي ورجال الدين (راجع في ذلك فيلم تشارلي شبلن : العصر الحديث) . وتسبب الحرس الوطني في شيكاغو بقتل وجرح ما يقرب من مائة عامل ، عام ١٩٣٧ في اجتماع لهم عقدوه في الهواء الطلق .

واحدث تماهت اعضاء كثيرين على الانتماء الى النقابات القديمة ازمة بين العمال وادى بالتالي الى انشقاق الاتحاد العمال الى شطرين عام ١٩٣٧ ، اذ قام في وجه اتحاد *A F L* الذي يضم العمال الفنيين من كل حرفة ، اتحاد آخر تألف على الاخص من اللانظاميين في كل حرفة برئاسة جون ل . لويس ، رئيس نقابة المعدنين ، تشكلت اللجنة العامة للتنظيم الصناعي (*C I O*) التي تؤلف الاتحادات مستقلة قامت ضمن العمال في صناعة المطاط والفولاذ والسيارات ، فاصبحت بعدد اعضائها اقوى شأناً من الاتحاد المعروف *A F L* ، مع ان لويس اعترض على الاضرابات بالقعود في المصانع وشجبت اللجنة التنظيم الاجتماعي . وهذا الانقسام لم يوقف الحركة ، اذ ان الاتحادين المذكورين ، ضمما معاً ، عام ١٩٣٩ نحو ٨ ملايين عضو .

في فرنسا تم تأليف الاتحاد النقابات العمالية خلال فتنه السادس من شباط . فامام الخطر الذي واجهها معاً قام الاتحادان المعروفان بتنظيم الاضراب العام الذي اعلنوه في ١٢ شباط وبعد مداوالات استمرت طيلة اذار ١٩٣٦ ، تم توحيدهما في اتحاد عام . والنجاح العظيم الذي حققته الجبهة الوطنية جاء فوق ما كان متوقعاً ، وبعث الآمال في صفوف العمال وفي نفوسهم ، لا سيما ولاول مرة تشكلت حكومة في فرنسا اشتراكية الطابع والنزعة . وقد بدا للجميع ان الفرصة جد مؤاتية لتحقيق الاصلاحات الجذرية التي تتيح لهم تحقيق مطالبهم . فبعد حقبة من الضغط والكبت استمرت عشر سنوات ، انفجر في البلاد هيجان عام تجاوز الأطر النقابية من خلال سلسلة الاضرابات التي تسكار وقوعها منذ اواخر ايار . فالفشل الذي آلت اليه الاضرابات التي أعلنت من قبل وفقاً للاستلوب المعروف حمل العمال على احتلال

المصانع ، وهي طريقة اعتمدها المضربون في ايطاليا عام ١٩٢١ ، انما دون ان يحاولوا الاستيلاء على الادارة الفعلية . فالاحتلال المصحوب باللاهنف اسلوب من اساليب الضغط على ارباب العمل في اطار النظام الرأسمالي . وقد كان من نتائج هذه الحركة التي عمت فرنسا ان احدثت تطوراً عظيماً في عدد المنتسبين الى النقابات ، اذ ارتفع عددهم من مليون الى خمسة ملايين في الاتحاد المعروف بـ $C G T$ اي الاتحاد العام للعمال ، عام ١٩٣٧ ، كما ان النقابة العمالية الاخرى المعروفة بـ $C F T C$ التي لم تكن تعد سوى ١٥٠,٠٠٠ عضو ، عام ١٩٣٥ ، ارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٦ ، الى ٧٧٩,٠٠٠ عضو ، كما ان اعضاء نقابة الصناعات الكيماوية ارتفع عددهم من ٤,٠٠٠ الى ١٩٠,٠٠٠ ، ونقابة الرسامين والتقنيين ، من ٥,٠٠٠ الى ٧٩,٠٠٠ ، ونقابة الممدنين من ٥,٠٠٠ الى ٧٧٥,٠٠٠ . اما المهندسون والتقنيون الذين بقوا حتى الآن على هامش الحركة النقابية ، فقد راوحوا يتكفلون بدورهم . ان الاقبال على عقد الاتفاقات الجماعية (٢٤ اتفاقاً عام ١٩٣٤ ، و ٢٥٣٦ اتفاقاً عام ١٩٣٦ ، وحوالي ٧٠٠٠ اتفاق عام ١٩٣٨) يدل بوضوح على وجود نقابات لها شأنها . فانفجار الاضرابات التي واجهت رغبة ارباب العمل بالتأثر بعد ان عادوا من الهلع الذي استحوذ عليهم في شهر ايار ، وارتفاع تكاليف الحياة بحيث حصرم العمال الفوائد والامتيازات التي نالوها ، وجود الحركة الاقتصادية ، وفشل محاولة « التوفيق » وعدم امتصاص البطالة في البلاد ، كل ذلك سبب التهافت على الانتهاء الى النقابات وارتفاع عدد اعضائها . وهناك عوامل اخرى اخذت تنسحب من عضوية النقابات بعد تحقيق الاهداف المباشرة كما أن الوحدة التي تمت بشق النفس تحطمت هي الاخرى . والموقف الذي ترتب وقوفه من الحرب الاهلية الاسبانية ومن هتلر وسياسته وضع وجهاً لوجه « للنقابيين الخالص » من فوضويين ودعاة سلام باي ثمن المعارضين لكل صمود في وجه الفاشية التي من شأنها ان تتسبب عن حدوث حرب ، مع انصار الصمود الشديد الذين اخذوا يطالبون بعقد اتفاق وطيد مع الاتحاد السوفياتي . وهكذا اخذت بالذوبان على درجات مختلفة ، التشكيلات النقابية . فقد انسحبت من الاتحاد العمالي $C G T$ خمسة ملايين عضو عام ١٩٣٧ ، و ٢,٨٥٤,٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وهزيمة مونيخ اتاحت الفرصة امام ارباب المصالح المالية الكبرى لتحطيم الحركة العمالية ، بعد ان ردوا الضعف الذي تتسكع فيه البلاد الى تخفيض ساعات العمل في اليوم . والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ والذي يشار اليه في كل التشريعات العمالية ولا سيما قانون الاربعة ساعات عمل في الاسبوع ، كان سبباً في الاضراب الذي اعلن في ٣٠ ت ٢ ، الا انه باء بالفشل التام في نتيجة الامر . وفي داخل الحركة العمالية ، تابع المناضلون معارضتهم بعد ان انشقوا بين انصار اتفاقات مونيخ وبين المعارضين لها . وقبيل الحرب بقليل ، هبط عدد الاعضاء المنتسبين الى اتحاد $C G T$ الى ما كان عليه عام ١٩٣٦ ، ومنذ ايلول ١٩٣٩ ، طرد الاتحاد من صفوفه ، اعضاء الحزب الشيوعي الذين دخلوا غمار العمل السري .

وقد تغير خلال السنوات العشر الاخيرة كثير من معالم الحركة العمالية ومظاهرها فبينما كانت ايطاليا الدولة الوحيدة التي تخلت عن النقابية الحرة منذ عام ١٩٢٩ ، فقد سار في اثرها منذ هذا التاريخ ، كل من المانيا والبرتغال ، واسبانيا وفرنسا واليابان ، وفي وجه الدول الدكتاتورية ، لم يعد الاتحاد النقابي الدولي الذي نقل مركزه عام ١٩٣١ من برلين الى باريس ، يتلقى طلبات انكساب الا من اوروبا الغربية واميركا الشمالية . فهبط عدد اعضائه الى ٤٥ مليوناً ، بينما كان عدد اعضائه عام ١٩٣٠ نحواً من ٢٢،٧٠٠،٠٠٠ ، ثم هبط الى ٩ ملايين عام ١٩٣٣ ، بعد القضاء على الروح النقابية الالمانية . والاتحاد مدين بهذا الرقم الى انضمام الاتحاد العمالي الاميركي والاتحاد العمالي في المكسيك .

كان من عنف الازمة وخلخلة التوازن الذي أحدثته ، والفرق الشاسع
مناهضة الرأسمالية
بين الانتاج الصناعي وبين ملايين العمال العاطلين عن العمل والعمال
الذين لا تكفي اجورهم بأودهم وأود اسرم ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وهؤلاء الملايين من
الحياء وملايين المزارعين الذين يتسكعون في البؤس ، ان جعل الناس يتشككون في شرعية
وقانونية النظام الرأسمالي الذي اقتصر شجبه حتى الآن على شجب نظري او فكري اقتصر
على بيئة محدودة المحصرت ضمن خبراء في الاقتصاد ، ودعاة ثوريين ومجاهدين . وقد ارتفعت
اصوات الاستنكار حتى في هذه الاوساط المعروفة بروحها المحافظة تشجب هذا الوضع
وتستنكره ، معتمدة في ذلك على دوافع ادبية واخلاقية ، منها مثلاً القول بان الخسائر التي
سببها الانهيار الاقتصادي لم يتضرس بها هؤلاء الذين كانوا بالفعل مسؤولين عن هذا الانهيار .
اما الدعايات الفاشية ، فقد انطلقت من ابواق كثيرة في العديد من البلدان ، تشير احقاد
الجمهير وتلهب حفيظتها ، وتحرض الطبقات الوسطى ، اجتذاباً لها واعتناقاً لقضاياها
وللمطالب التي طالما اعربت عنها . وقد هاجم موسوليني ، في مناسبات عدة « النظريات القديمة
التي تقول بها الرأسمالية الليبرالية » وبين ما هي عليه من عجز وخواء . وكتاب « كفاحي »
لهتلر يفيض بالوعيد والتهديد معلناً استمداده لالغاء كل المداخل والواردات التي لا تأتي عن
الجهد الناصب ، كما هدد بتأميم المناجم والكهرباء ووسائل النقل والصناعات الحديدية الكبرى
والمصارف كما توعد بتأميم كل المخازن الكبرى ، وتحذير مشترى الاراضي لكل من ليس على
استعداد للعمل فيها . و « الكتائب » الاسبانية تعلن من جهتها عالياً رذلتها للرأسمالية ... لا
يجوز قط ولا من المحتمل ان تعيش جماهير ضخمة من الناس في البؤس والشقاء بينما يفرق قلة
من الناس في التمتع بالذادات . مما لا شك فيه ان مثل هذه التصاريح الداوية وهذه الوعود
المسولة لم توضع قط موضع التنفيذ . ان كلا من موسوليني وهتلر وقرانكو الذين وصلوا الى
الحكم على اكتاف الرأسمالية ، اضطروا ان ياثوا وان يصانموا . فهذه التصاريح تشهد عالياً
على الرغبة بتحقيق مطالب الطبقات الوسطى وامانيها التي يخشى عليها من التحول الى البروليتاريا ،
والى طبقة العاطلين عن العمل ، عن طريق برنامج غوغائي ، غامض الحدود توجه مناهضة

الرأسمالية فيه ضد الاجنبي وضد اليهود ولا يسبب ضرراً لأحد .

حتى في الولايات المتحدة الاميركية التي هزتها الضائقة العنيفة من اساسها ، اقله في السنوات الاولى منها ، انفجرت المؤلفات والمجلات صاحبة النظريات القديمة منها والمستجدة : كالجمهورية الجديدة ، والامة ، وجرائد اليسار واقصى اليسار التي تأخذ على نفسها الدفاع عن الحرية الفردية ، وعن اللاجئين السياسيين والاقليات ، وعن الحق النقابي وحق الاعتصاب ، الا انها ترفع صوتها عالياً بالنكير ضد الرأسمالية . والحظوة المتصاعدة التي صادفتها افكار انصار الاقتصاد الموجه بين افراد التعليم والاطراف الدينية والابسكوبالية والمتوديست ، والموقف « الدفاعي » الذي وقفه المناضلون عن النظام ، كل ذلك يوضح ، بأجلى صورة ، الازمة التي تعرضت لها الرأسمالية في هذه الحقبة بالذات .

ولأول مرة في التاريخ ، نرى الطبقات العمالية والريفية في اميركا تهب للوقوف صفاً واحداً في وجه النظام الاقتصادي المممول به في البلاد . فالمركة لم تبقى في المجال النظري او التجريدي . وردة الفعل التي قامت بها الطبقات الوسطى ضد الرأسمالية ، ظهرت على اشدها في الولايات الشمالية الغربية على الاخص التي اشتهرت في الماضي بمعارضتها وصمودها في وجه رجال المصارف ورجال الاعمال في الولايات الشرقية . وخلال هذه الضائقة المالية والازمة الاقتصادية التي اخذت بخناق البلاد ، راح اتحاد المزارعين وجمعية البطالة الزراعية يطالبون في نيسان ١٩٣٣ بتبني النظام النقدي ذي العملات وبمطالبة القانون باعتراف مبدأ حتى الزراعة بسمرا دنى يتعامل ونفقة الانتاج ، وتنظيم الاضرابات ، ورفض نقل محاصيلهم الى الاسواق . وتفتحت الازمة في مكندها عن ظهور حزب اشتراكي جديد هو اتحاد الكومنزوات الفيدرالي (C.C.F.) الذي تسلم مقاليد الحكم والادارة المحلية في ولاية ساسكتشوان ، ووضع له برنامجاً مستوحى من الروح القابية والمسيحية لتأمين وسائل الانتاج ، كما ادى الى تأسيس الحزب المعروف بالحزب الاجتماعي للتسليف الذي سيطر بدوره على ولاية ألبرتا ، في عام ١٩٣٥ ، وعارض بعنف الحزبين التقليديين القائمين في هذا الدومنيون .

كان من نتائج اتهام الرأسمالية والظن عليها ، انتشار الروح
تسرب الافكار الاشتراكية
الاشتراكية والشيوعية . فقد ازداد الناس اعتقاداً وإيماناً ان
والشيوعية رتلفلماً
قضايا التنظيم والاشراف الدقيق الذي تتطلبه زيادة الانتاج ،
لا يمكن حلها دون اصلاح المجتمع إصلاحاً جذرياً يتناول من الاساس ، فقد كثر اهتمام الناس
في هذه الحقبة واشتد فضولهم للتعرف الى الايديولوجيا الاشتراكية والشيوعية على السواء ، كما
راحت الطبقات الشعبية لتحملن واخذ جانب كبير من حملة الفكر يديرون ظهورهم لليبرالية
الاقتصادية ويتجهون بشيء من الارتياح نحو النظريات والحزب المرتبطة بالماركسية والشيوعية
بسبب وثيق ، كل ذلك خوفاً من الفاشية والاحتلالية ، وعملية فعل بدرجة منهم ضد الرأسمالية المسؤولة
الى حد بعيد عن البؤس الذي يسيطر اليوم على العالم والفوضى الاقتصادية التي يتسكع فيها العالم

اليوم . واخذت تظهر في جميع بلدان العالم طبعات جديدة وشروح وتعليقات وتفسيرات يصدرها اصحاب هذه النظريات ومفكروها ، ولا سيما لنظريات كارل ماركس والمجلز ولينين .

ان تجربة « الجبهات الشعبية » لقيت تشجيع المؤتمر السابع الذي عقده الكومنترن ، عام ١٩٣٥ واستحسانه في كل من فرنسا واسبانيا والشيلي والمكسيك كما طربت للنجاح الذي حققته الاحزاب العمالية . ففي عام ١٩٤٠ ، دخل مجلس النواب في الشيلي ٤٠ نائباً شيوعياً (مقابل ٤ عام ١٩٣٠) ، و ١٧ في البرازيل ، و ١٢ في كوبا ، و ٦ في كوستاريكا . وبدأت عليها بوادر الانقسام على نفسها حول الاشخاص وتطور الفئات التروتسكية الصغيرة ، جرى انتخابهم من بين العمال ورجال الفكر وضباط الجيش امثال لويس كارلوس برستس ، رئيس الحزب الشيوعي في البرازيل الذي كان من قبل ضابطاً في الجيش وماريا تيغي في البيرو .

جاءت انتخابات عام ١٩٣٦ في فرنسا تشهد عالياً على التطور العظيم الذي حققه الحزب الاشتراكي في تلك البلاد . فبينما لم ينل الحزب المذكور في انتخابات عام ١٩٣٢ سوى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ صوت ، فقد نال في انتخابات ١٩٣٦ ، نحواً من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ صوتاً ، اي بخسارة طفيفة ذهبت للحزب الاشتراكي الجديد ، وهي خسارة عوضها عندما وقع الانفصال بينه وبين الشيوعيين . اما الدول الصغيرة التي رست فيها اسباب النظام الديمقراطي واعرقت فقد جاءت الازمة فيماتشد من جانب الاشتراكية . فالحزب الاشتراكي يشترك بالحكم مع الراديكاليين في الدانمارك ، ويعود الى الحكم في السويد ، واستطاع الحزب ان يؤلف حكومة متجانسة في النرويج عام ١٩٣٥ ، وفي فنلندا حيث كان الحزب الاشتراكي اقوى الاحزاب طراً . وعلى الاجمال ، رأت الأحزاب الاشتراكية او العمالية ، حيث لا تزال بعد قائمة ، نفسها تنمو وتتطور بانضمام اعضاء جدد اليها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ . فقد تراوحت الزيادة في فرنسا ، بين ١١٩٠٠٠٠ و ٢٧٥٠٠٠٠ ، وفي النرويج من ٥٣٠٠٠٠ الى ٨٢٠٠٠٠ ، مع فرق بسيط مع عام ١٩٣٧ (٨٩٠٠٠) ، وفي السويد من ٢٣٥٠٠٠٠ الى ٤٨٧٠٠٠٩ . وقد بقي الحزب على وضعه في انكلترا وتقهقر في سويسرا من ٤٤٠٠٠٠ الى ٣٤٠٠٠٠ .

اما الاحزاب الشيوعية فقد حققت نجاحاً باهراً في فرنسا وفي المانيا . ففي فرنسا ، انتقل الحزب في انتخابات عام ١٩٣٦ ، بعد ان خرج من عزله ودخل الجبهة الشعبية من ٧٩٦٠٠٠٠ وهو عدد الاصوات التي نالها عام ١٩٣٢ ، الى ١٠٥٠٢٠٠٠٠ ، وريح ٦٠ مقعداً . وفي المانيا حيث تسببت الازمة بمفارقة جديدة بالملاحظة تمثلت من جهة في سلبية الجماهير العمالية في المعامل كما يشهد على ذلك العدد الضئيل للاضرابات التي اعلنت بين ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، وهي ١٣٠٤ اضرابات مختلفة استجاب لها ٦٣٧٠٠٠٠ عامل ، (بينما وقع في فرنسا ٣٦٠١ اضراب اشترك فيها ١٠٨٠٠٠٠٠ عامل) ، كما تتمثل من جهة اخرى براديكالية الجماهير وعقلنتها السياسية . وقد خسر الحزب الاشتراكي بين ١٩٣٠ - ١٩٣٢ نحواً من ١٠٣٨٨٠٠٠٠ صوت بينما

ربح الحزب الشيوعي في المدة نفسها ١٦٣٨٤٠٠٠ صوت ، وزاد عدد أعضائه في المجلس على مائة عضو .

تطور الاشتراكية
ليس من ينكر التطور الذي خضعت له الأحزاب الاشتراكية .
وجاء هذا التطور بنزع ، أكثر فأكثر ، نحو الإصلاح ، واخذت
تبتعد عن الماركسية بعد ان تبنت نداءات ثورية ، اخذاً بلمعة الديوقراطية البرلمانية . فقد
تبنيوا وعضدوا مشروعات اصلاحية لم تختلف كثيراً عن التهاميم التي جاءت بها الحطة الجديدة
التي وضعها ف. د. روزفلت ، اي الاصلاحات المباشرة ضمن نطاق الرأسمالية . كل هذا جاء
نتيجة حتمية لهذه التطورات التي خضعت لها الأحزاب من الداخل بمجرد انحياز العناصر الفتية
الناشطة نحو الشيوعية ، كما جاء هذا نتيجة لدخول عناصر بورجوازية صغيرة الى صفوفها ، من
موظفين ومستخدمين وعمال يعملون في الدوائر الادارية .

وجاء طلوع الفاشية والهلترية يقوي هذا التطور وينميه . ان رسوخ الدكتاتورية بمثل هذا
اليسر ، انما جاء دليلاً على ما كانت عليه الطبقة العمالية المنقسمة على ذاتها والاشتراكية من
ضعف ووهن ، وعجزهما عن الوقوف بوجهها والصمود لها ، هذا ان لم تقف الى جانبها وتشد
من أزرها عناصر عديدة من الطبقات الوسطى التي انطوت على العداء لها والمكره لمقيدتها .
وقد راح العديد من الاشتراكيين يستنتجون من الوضع القائم حالياً ، مع اقتناعهم ان الجماهير
ظاهرة سابقة لأوانها ليس من الممكن لا بل من المستحيل حدوث تطور عنيف كامل في وقت
قريب . لا بد قبل كل شيء من وضع حد لهذه الازمة الاقتصادية الخانقة ، اذ ان البؤس بعينه
هو باعث اليأس والقنوط في النفوس ، وهو الذي يدفع بشطر كبير من الطبقة العمالية نحو
الشيوعية ، كما يدفع بالشطر الآخر نحو الفاشية . ولذا راح عدد من فلاسفة الاشتراكية ومفكرها
يحاولون اعادة النظر في الماركسية ، تكييفاً لها مع الاوضاع الاجتماعية الجديدة ، ومن بين هؤلاء
المفكرين دي مان البلجيكي الذي راح في كتابه الموسوم : « ما وراء الماركسية » الذي صدر
عام ١٩٢٧ ، يركز على نظرية تبتعد كثيراً عن الماركسية بعد ان طرح جانباً قولها بالمسادية
التاريخية . فهو يرى ان لا قاسم مشترك في الطبقة العمالية ، اذ ان العامل الاشتراكي ليس
سوى « رأسمالي مكبوت كل همه ان يصبح بورجوازياً » . اما في المجال العملي فالمهم النضال
ضد الرأسمالية الطفيلية التي تعيش على الحكر ، مستقطبة كل الذين يخشون المصير الى صفوف
البروليتاريا ، كالتجار ورجال الصناعة الذين لا يزالون يتمتعون ببعض الاستقلال ، وأصحاب
المهن والمزارعين والموظفين . يجب قبل كل شيء الابتعاد قدر المستطاع ، عن أي اضطراب أو
قلق من شأنه ان ينكأ الجرح ويزيد طنبور الاقتصاد ضجيجاً وصخباً ، وتقادي كل محاولة تأميم
الملكبة المقارية ، والتمويل على العاطفة القومية التي هي حقيقة واقعية ، ودعم سلطة
الدولة في وجه كل من يحاول الانتقاص منها . ولتحقيق مثل هذا الحشد والتجمع في وجه
التكتلات الكبرى ، يجب الا ننظر الى هذه القضايا من وجهة النظر العمالية ، بل

علينا ان نحاول التوفيق بين مصالح البروليتاريا والطبقات الوسطي . اما التأميم فيجب ان يقتصر على الصناعات الكبرى والمصارف التي لا تخرج عن كونها احتكارات قائمة . اما مؤسسات القطاع التنافسي التي تستهدف لخطر وقوعها تحت سيطرة التكنلات العارمة ، فيجب ان توضع فقط تحت اشراف الدولة .

كان لافكار هنري دي مان ولنظرياته تأثيرها البالغ على الاحزاب الاشتراكية في الخارج ، لا سيما على الحزب الاشتراكي الفرنسي . وقامت عصبة بقيادة رينوديل وماركيه ومنتانيون وديات ، هؤلاء المؤسسون الحقيقيون للاشتراكية الحديثة ، تلبنى هذه الافكار ، كما يستدل من العنوان الفرعي لكتاب : « نظام سلطة ، امة » المثبت على صفحة عنوان كتابه الآنف الذكر ، والمنشور عام ١٩٣٣ . فهم يعارضون « الجمودية والحتمية » التي انتهت اليها قدامى الحزب برئاسة ليون بلوم ، وحاولوا ان يجتذبوا الى هذه الاشتراكية الوطنية ، الحزب الراديكالي الذي يمثل الطبقة الوسطى ، والحزب الشيوعي نفسه الذي صرح رئيسه ليون بلوم بان برنامج ديات « صممه » ، ومع ذلك تبني سياسة اصلاحية والاتلاف الحكومي الذي الفه مع الراديكاليين ، اجبره على التخلي عن الاصلاحات البناءة الواردة في برنامج الحزب والاخذ بسلسلة الاصلاحات الضحلة النتائج ، كردة فعل لمكتب القمع وتأميم مصرف فرنسا ، اذ ان الضغط الذي تعرض له من الجناح المسالم في حزبه ومن اعضاء الحزب الراديكالي جعله يلتزم جانب عدم التدخل في اسبانيا ، واخيراً « التهدة الحاشنة » التي أقرت بها اتفاقات مونيخ ، فكانت الضربة القاضية لمقاطعة العناصر التي بقيت على ولائها لمبادئ الحزب التقليدية .

ففي فرنسا وما شاكلها من الدول الليبرالية ، الاصلاحات اسباب هذا التطور الاصلاحى . البناءة التي تعنيها العقيدة الاشتراكية انما تقتضي افراغاً جديداً كاملاً للنظام الاقتصادي السياسي في البلاد ، وبعبارة اخرى ثورة فعلية اشتراكية . وقد كان عدد كبير من اعضاء الحزب الاشتراكي ، ولا سيما بين رؤساء الحزب قد اجمعوا عن تحقيقه خشية منهم اذكاه الازمة اشتعلاً وتعميم البؤس الذي جرته ، كما اوجسوا ان يعرضوا للخطر البلاد ، بينما كانت الحكومات الدكتاتورية تتنمر وتستأسد . ومن جهة اخرى لما كان الحزب لا يعتمد في المجلس على اكثرية فعلية ، وتلماً منه لمؤازرة الاحزاب القائمة الى جمعية (الاحرار في انكلترا وبلجيكا ، والراديكاليون في فرنسا ، فقد رأى نفسه مكبلاً من جراء تحالفه هذا ، ولم يفكر اعضاءه بالوقوف امام تقلبات الاكثرية البرلمانية . ولئلا يهدوا السبيل امام الشيوعية ، انكفأوا عن مراكزهم عندما راحت الطبقات الموجهة التي تسيطر على الادارة العليا والمصارف والصحافة والصناعات الاساسية يزدهون الرهب وبنة ارباب رؤوس الاموال ، داعين الى نبذ القوانين الاشتراكية الجديدة والتخلي عنها . وهكذا ، ففي كل بلد تسلطت فيه الاحزاب الاشتراكية مقاليد السلطة ، تزامم يضطرون للتخلي عنها مصانة لخصومهم . وعلى مثل هذا كان الوضع في بريطانيا العظمى ، اذ اضطر مكدونالد ، عام ١٩٣٢ ، الى تشكيل حكومة

ائتلاف وطني ، ووضع فرنسا مع حكومة بلوم . ونظر الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا ويناو المحتلة ، الى سياسة بروننغ التي اعتمدت « الانكماش النقدي » كشر ادني ، ولم يحاربها . وفي بلجيكا ، اضطر الحزب العمالي البلجيكي بقيادة دي مان وسباك المعتدلين للتخفيف من غلوائه واللجوء الى المصانعة امام الضغط الشديد الذي مارسه النقابات العمالية والتعاونيات (لا سيما شعبة مدينة غانت العمالية) الذين الفوا اهم مناصريه ومعاونيه ، وعندما دخل فان زيلاند ، مع وزرائه الخمسة ، حوالي عام ١٩٣٥ ، الحكومة الائتلافية التي فيها الكاثوليك لم يحاول هنري دي مان ، الذي كان وزيراً للاشغال العمامة اذ ذاك ، العمل على تطبيق برنامج . ولذا ادت الانتخابات النيابية التي وقعت في بلجيكا ، عام ١٩٣٦ الى خسارة الحزب الاشتراكي ١١٢،٠٠٠ صوت اي ١/٧ الاصوات التي تالوها ، بينما تمكن الشيوعيون من مضاعفة اصواتهم (اذ ارتفع عدد مناصريهم من ٧٧،٠٠٠ الى ١٤٤،٠٠٠) فكانت هذه الانتخابات تجربة قاسية عليهم اذ اضعفتهم وجعلت اليأس يدب الى قلوب المديدين من اولوم الثقة . افلا نستطيع بعد هذا ان نطلق هنا على المحاولات الاشتراكية المختلفة التي وقعت في ايطاليا ، قبيل ١٩٢٢ ، وفي ألمانيا وفرنسا ، الحكم الذي اصدره ا. هالفه حول الاشتراكية البريطانية ، في عام ١٩٢٩ - ١٩٣١ ، اذ قال : « لم تأت شيئا في سبيل استبدال النظام القائم على الربح ، مع انها جعلت احيانا من المستحيل تطبيق هذا النظام تطبيقاً حسناً » .

٤ - الازمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر

عكس طابع الحياة الفكرية والفنية ، منذ عام ١٩١٨ ، صورة مجتمع قلق متأرجح عصي التأثير على اضمحلال المبادئ التقليدية ، اذا ما وقعت العين على ما يثير المشاعر ويلهب العاطفة وحاولت تجاهل واقع الحرب والمشكلات التي خلفتها ، كما ينم عن القلق الذي يخامر الافكار ، على العموم .

وقد حدث منذ ١٩٣٠ ، ما بدّل الجو تحت تأثير الضائقة المالية والظواهر المنبئة للعاصفة التي تتجمع في الافق ، جاء التغيير بنسبة السرعة التي راحت فيها الازمة تؤيد النزعات التي اخذت تبدو شيئاً فشيئاً للاميان ، منذ عام ١٩١٨ . فقد سددت ضربات صادعة للايمان بتطور مادي وديموقراطي يكون خير ضامن للسلام العالمي ، هذا الايمان الذي لطف كل اجواء القرن التاسع عشر .

كتب رومان رولان الى هاندي ، عام ١٩٢٨ ،
الجو الجديد
قائلاً :

« من المهم ان نترك للشبيبة ، التي ستعيش تحت وطأة نصف القرن الذي انقضى ، وثيقة صريحة يمكن ان

يتخذها قاعدة في هذه الحياة . ما هو ذا تلوح في الافق ، مشكلات هائلة لن تلبث ان تنقض عليها وتنزل بها . ليس لدي اي شك قط في ان ههداً من الدمار سيطلع عما قريب وستحل بنا حروب عالمية تضول حياها كل ما عرف الماضي من امثالها التي تشبه لعب الاطفال : الحرب الكيماوية التي تفني الامم وتدمرها تدميراً .

وجاء في يوميات رولات ، بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١ ما يلي :

« بعد ١٢ سنة من التلس والتردد وصلنا الى هذه النتيجة ، وهو ان بقاء الوضع الاجتماعي القائم اليوم في الغرب (بالمعنى الشامل ، بما فيه اميركا) حتى حدود روسيا على حاله ، لمن الأمور المستحيلة » .

في هذه الاثناء ، وقعت أزمة ١٩٢٩ . فمنذ سنة ١٩٣١ ، والرؤى التي تجلت بوضوح امام العقول النيرة والبصائر النافذة ، وأمام اهل الحجبى ، هي بؤس البروليتاريا والتهديد المتواصل بالحرب . أضف الى ذلك ، هؤلاء الذين يردون هذا الشقاء وهذه التهديدات الى حضارتنا الصناعية ، والذين يرفعون عقيرتهم هالياً احتجاجاً منهم على طمعان التقنيات وعلى كبرياء العلم الفاجر ، وعلى سحق الفرد ، والذين يظنون على حضارة الغرب برمتها . ان قسماً من النخبة الفكرية ، تتجه من الماركسية ولا تقف تصوراتها والاحلام التي تهددها عند مشروعات اصلاحية بسيطة . فالكل يحكم بالموت على الحضارة القديمة التي نهضت على الفردانية البورجوازية . فالكل يشعر في الصميم ، بأسف او بدون اهتمام ، انهم أمام نهاية العالم .

وخلافاً لما حدث في العشرينيات ، نرى الآثار الفكرية تأخذ جانب الالتزام ، والنظريات الفكرية تتجه ، على اختلافها صوب حل المشكلات الحيوية ، الحسية ، الواقعية ، ولم يعد يطل علينا فلسفات وتجريدات فكرية محضة . ان واقع العالم الخارجي يفرض نفسه ويستبد بالتفكير ، موضوع حساس انطلق من أزمة الحتمية ومن نقد المعرفة المتعمقة ، يشحذها التحليل النفساني ونظرية النسبية المطبقة في كل مجالات الفكر ، هو هذا العالم غير المعقول اخذ بالانتشار الآن تحت ظواهر مختلفة : ادبية وفنية وفلسفية . وفي هذا الجو المشبع بالتشاؤم ، أخذ الانسان يمي نفسه اكثر فاكتر ، باعتباره فرداً حراً بان يبتدع القيم وان يضيفي على المراثيات والاحداث ما يشاء من معان وافكار ، كما أخذ يمي ، اكثر فاكتر ، وضعه الزائل ودعوته للعزلة وللنفاء ويندب فراغ الحياة البشرية من كل معنى . وعلى شاكلة الادباء ، شارك الرسامون (كوكوشكا ومارك شانغالي وبيكاسو) في هذا الصراع ضد الايديولوجيا الفاشية ، بما وضعوا من رسوم رمزية وتاريخية مثيرة .

لم يتم للولايات المتحدة الاميركية بعض من كبار الكتاب الرواية الاميركية وتأثيرها ومشاهير حملة الاقلام ، ما تم لها منهم في مثل هذا الزمن . فقد نال سنكلر ، عام ١٩٣٠ ، واوجين أوناييل ، عام ١٩٣٦ ، جائزة نوبل للادب . والرواية الاميركية تهيم على هذه الحقبة وتلقوها ، بما تم لها من فن وقدرة على تنويع المشاهد من جميع الزوايا استجابة لمطلب الفن السينمائي ومتطلباته . فالقصص لم يعد عبداً اسيراً للسرد في صيغة الحاضر او الماضي . ان استحضار حوادث الماضي وبعثها ، واحلام المستقبل تتمازج مع لحظة

الحاضر . ونجحت القصة على الاخص في ما فشلت بتحقيقه ريشة مارتن دي غار وجول رومان ، اي دمج القصة الروائية في تاريخ العصر ، وذلك باضفاء غلالة من الرمزية على بطل الرواية . حتى المدرسة الادبية في الجنوب التي هامت بالشعر اكثر منها بالواقع المتعيز ، اخذت هي الاخرى ، تصف لنا مع فولكنر ، نهاية حضارة ..

فالمدرسة الرومانسية في الشمال التي اخذت تنزع آنياً الى الماركسية وتضطبع بنزعة شعبية ، اخذت تكثر ، بعد ١٩٣٠ ، من انتقاد الظلم الاجتماعي . قدوس باسوس يساهم في روايته « الجماهير الجديدة » ويمر ، تحت تأثير الظرف القائم من نظرية البطل الحر ، البارز ، الى نقد اجتماعي مرير . والثلاثية التي وضعها بعنوان : « الولايات المتحدة الاميركية » والتي تتركز حول قضية ساكو - فانزي التي صرغته ، تنتهي بمشهد « امتين » متجابهتين : امة المستثمرين وامة المستثمرين . ومنغواي في روايته : « الحصول او هدم الحصول - ولن تقرر الاجراس » (١٩٤٠) يقص علينا قصة اسبانيا الجمهورية التي كان احد المدافعين عنها . والجيل الجديد على الاخص ومن بينهم ج . شتاينبك وارمسين كولدويل ، وجيمس ت . فيرويل الملقب بـ « زولا الاميركي » يعبر عن نزعة جديدة هي النزعة : « الطبيعية الجديدة » ، ينحرف بعد عام ١٩٣٧ عن النزعة الماركسية بتأثير من الالتزامية الشاملة التي اخذت تمتد في جميع انحاء الولايات المتحدة . والى جانب هؤلاء ، برز للروائي الزنجي ريتشارد رايت الناطق باسم بني جلدته . اما يوجين اونيل فهو يمين على المسرح بمسرحياته التي يرسم لنا فيها صورة عن ضعف الانسان وعجزه امام عالم وامام مجتمع معادين .

وبريطانيا التي اتاحت عليها الازمة بكلكلها منذ عام ١٩٣٠ ، قامت بردة فعل اشبه بالردة التي وقعت في الولايات المتحدة في مجالي القصة والمسرح . يرافقه نقد اجتماعي ماركسي النزعة رتيار سوريالي مع دافيد غسكوني و رولاند بنروز ، و . ه . اورين الذين عالجوا في كتاباتهم القضية المزدوجة الا وهما البؤس الاجتماعي وعلاقات الفرد بالمجتمع . وهنا ايضا نرى النزعة الماركسية تتحول هن الصدد : فالشعراء والكتاب الروائيون ينسحبون من الكفاح الى جانب الشيوعيين . وبالمقابل نرى جملة من الآثار الفكرية ترفض رفضاً باتاً المسدنية الصناعية المتصاعدة ، مع ألدوس هكسلي ومورغان (بروايته) وكاتبين آخرين اعتنقا الكتلانك هما افلين ووغ و غراهام غوين ، وكذلك إليوت في مسرحه الذي اخذ يتجه اكثر فاكثر نحو الماضي .

وفي فرنسا نرى الطابع ذاته يسم الادب الرومانسي والمسرح ، ويبدو ان الكتاب ينعمون فيها بالاكثير بالوجودية الالمانية وبالحوادث التي تقع في ما وراء الحدود المتصلة بها . فالآثار الفكرية التي تأثرت بالحوادث تبرز على الاخص الروايات المتعلقة بالثورة خاصة بمسألة برواية « اجراس بال » و « احياء اراغون الجميلة » و « الوضع البشري »^(١) و « الأمل » لمارلو ، ولاسيا مسرح جيرودو وروايته « حرب طروادة لن تقع » ، هذه المسرحية التي ظهرت عام ١٩٣٦ ،

الناشر

١ - صدرت هذه الرواية عن منشورات هويدات .

ومسرحية « إلكترا » التي ظهرت عام ١٩٣٧ حيث التوكيد على سحق مصير الانسان وعلى حريته المطلقة . والعزلة او الانطوائية هي من هذه الادواء التي لا تستطع بحيث يصبح وجود الفرد خطراً على الحرية . وفي مسرحيته « الجلسة السرية » ، يذهب سارتر الى اقصى حدود هذا اليقين عندما يؤكد ان « الجحيم هو الآخرون » . ويستمر جيد في تأكيد فردانيته الصميمية الداعية الى الفوضوية (عودة الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٣٦) . ويحاول جول رومان في آخر المطاف الى بعث الحياة الجماعية في مجتمع يغمره التفاؤل ويتحسر عليه (منذ ١٩٣٢ ، في رواياته « ذرو الارادة الطيبة ») .

وجملة القول ، ان العصر لا يأنس الى البحث عن الجمالية المجردة الا في الرسم (مع ردة فعل تجريدية) ، والآثار التي برزت قتنزتي بالالتزام حتى عندما تنبع من مثالية تنضج بالحياة الايجابي .

الماركسية وتجديد العقلانية
فالوجودية اي « الدعوة الى السأم ، الى الموت ، الى القلق » ليست في نظر الجميع شرحاً مقنعاً لمصير الانسان . فالماركسيون يرون ان شقاء البشرية المعاصرة وآلامها لا يمكن ردها للعلم او للتقنيات ولجوهر الانسان نفسه ، بل لشطط الرأسمالية المتحضرة وتجاوزاتها . فالايديولوجيا الماركسية التي رحبت بكل ما يمثل رغبة صادقة في مقاطعة الطبقة البورجوازية ، اخذت تتضح معالمها وتتلور ، والفت جبهة واحدة تقف في وجه اللاعقلانية على مختلف اشكالها وصورها كالسوريالية والبرغسونية والسيكولوجية الاتباعية ، بحيث تصبح المناقشة عن حلبة العلم وعن نظرية الانسان العلمية (ففي سنة ١٩٣٩ ظهرت في باريس مجلة « الفكر ») . فالعلم يمدد بتعليل مرضي لاصول الانسان وبتحليل للمجتمع حيث تبدو منافسة الطبقات بعضها لبعض المحرك الحقيقي للتطور وتفسر لنا التاريخ المعاصر . فهو يولي الانسان القدرة على تحويل العالم بحيث يتلاءم ومعارفه وبحيث ينسجم ومطالبه التي تنمو باستمرار . والعلم الماركسي الذي يؤكد وحدة العلوم الطبيعية والعلوم البشرية بمد الانسان بنظام كامل حيث يمكن للانسان ان يركز وجوده الفردي وان يمي تطور العالم ويسهم به ، كما يعد الانسانية بمستقبل ملؤه السعادة . فهو متفائل في الصميم إذ كل الشرور الحاضرة سترتفع وتزول في مجتمع شيوعي حيث تكون له المرتبة الأولى .

نقد العلم وفكرة الرقي
في الجهة الثانية من هذا الصراع الفكري ، يقوم هؤلاء الذين يعملون العلم والتكنولوجيا مسؤولين معاً عن الشرور والويلات التي تنزل بالبشرية فهم يشتهرون ، في آن واحد ، بمعجز العلم العقلاني عن الوصول الى الحقيقة ، كما يعترفون بما له من قوة هائلة على تغيير هذا العالم . وهذه النظرة تتجسد بأتم صورها في شخص غبريل مارسيل أحد تلامذة برغسون الذي يرفض التسليم بالحضارة الصناعية وبالعلم . فبعد ان ارتد واعتنق المسيحية ، فقد حاول أن يستبدل الوسائل الكفيلة بتأمين المعلومات الطبيعية ،

بالإيمان والرجاء المسيحيين . الا ان تحرزه من العلم البشري تصعبه تشاؤمية عميقة حول معنى تطور الحضارة ، اذ بنصب ما تتطور الحضارة الصناعية ، فهي تخلق المراقيل أمام الايمان الذي وصل اليها من السلف الكريم . فتحن أمام حركة انكفاء وتقهقر ، يترقب علينا معها ان نتسلق بثبات المرقى الذي انحدر منه الفكر الحديث خلال هذين القرنين .

فكل العناصر المحافظة التي تمي بصورة غامضة النتائج الاجتماعية التي يؤدي اليها تطور الصناعة الضخمة عاجلاً أم آجلاً كثير في أثره وتتكيف به واذا ذاك يتكاثر النقد وتوالي المظالم التي سبقت وارتفعت عالياً ، خلال القرن التاسع عشر ، شاجبة بشدة الآلية والتقنية ، فتشارك في ازدهارها العلم والعقل معاً . ومنذ عام ١٩٣٠ ، برز جورج دو هاميل في كتابه : « مشاهد من الحياة الأخرى » كالناطق باسم هؤلاء الذين يرغبون في الدفاع عن الفردية ضد دكتاتورية « الآلة » ، الذين ينزلون باللائمة على الحضارة الآلية هذه « السلعة المسائلة » ، « حضارة الحشرات » هذه التي ستفضى في نهاية المطاف ، إلى امتصاص الجماعة للفرد ، والتي ستلتهم كلياً كنه الحضارة الحقيقية : التنوع والصفة .

ولما كانت الآلة شراً في ذاتها وتحمل في طياتها المصائب والويلات ، أفلا يتوجب ، والحالة هذه « تكبيل بروموتيه الجديد » وتقييد ؟ هذا المجرم الحقيقي ، ليس « لانه عدو الفكر » فحسب ، بل ايضاً لانه مسبب البطالة والبطس ، بتحويل الاجور إلى حصص وأسهم رائجة . ولعل واحداً من أنشط المثابرين لشجب التطور التقني ، هو جوزف كايو الذي يشتهر عالياً « بالتقنية المجرمة » مصدر الفوضى الاقتصادية وباعثة عدم التوازن الخلقي . هي هذه الاختراعات التقنية الكبرى بالذات التي جلبت البطالة لعشرين مليوناً من العمال الماطلين . ان درس سد كمبس والعبرة المستمدة منه تؤيد ذلك وتثبت حسب زعمه . الى أي كارثة سيؤول بناء محطة كهربائية ، مركزية عندما تأخذ بالانتاج يديرها ٢٥ عاملاً بعد ان طوحت ورميت في البطالة ١٢٠٠ عامل كانوا يعملون في معامل كمبس ، دون أن يؤول هذا كله الى أي تخفيض في سعر الكهرباء . فهو قلبي ، مهموم ، يحزع لسطوة وسيطرة « البدائيين » الممثلين بهؤلاء التقنيين . « فالى أي مخاطر لا تستهدف » والى أي رزايا لا تترصه الشعوب ، اذا لم تسارع النخبة للتدخل بسرعة للحد من طغيان الحضارة الصناعية .

هذه الايديولوجيا اللاتقنية ، التي ترتبط وثيقاً بالحنين إلى الماضي

الحرفية الجديدة

وبالعردة إلى « القيم الروحية » تجد متنفساً طبيعياً لها في هذه

النظريات والآراء التي تكون النقيض لهذه الفردانية الليبرالية ولهذا النظام القانوني المنحدر اليها من الثورة الفرنسية الكبرى ، هو بالفعل الحرفية الحديثة التي ترغب في تنظيم الانتاج ، وفي القضاء على النزاع الطبقي عن طريق تنظيم المهن او الحرف بعد تحويلها الى هيئات وسيطة تستطيع الهيمنة على فردانية أرباب العمل والصمود في وجه العمال في وقت واحد . هي نظرية قديمة سبق ونادى بها دونما جدوى بعض الكاثوليك المناهضين للديموقراطية ، وللنظام الجمهوري

مما ، من اتباع دي لاتور دي بان الذي صوبت الأزمة الانوار اليه فجأة وأثارت حوله فضول كل هؤلاء الذين يرفضون التمرف بالاشتراكية ، والذين يبحثون ، مع ذلك ، عن علاج للقوضى التي يتخبط فيها النظام الليبرالي . هم في الغالب شبان من مثقفي الكاثوليك يسمون للفاشية ، والذين يبشرون بهذه المثالية الابوية المهنية . وبالفعل ففي كل مكان ارتفع فوقه نظام الحرفية ، أي في هذه البلدان الواقعة تحت النظام الدكتاتوري ، لم يكن هذا النظام تنظيمًا حرًا ينسّق مصالح الجميع ، بل أداة طيعة في أيدي القوى الكبرى المتحالفة مع السلطة الدكتاتورية لتأمين مصالحها الخاصة : ايطاليا الفاشية ، وبرتغال سالارز ، ونمسا دلفوس ، واسبانيا فرنكو . فلم يتحقق في أي مكان الادارة الذاتية ، لأصحاب المصالح حتى لمجموع أرباب العمل .

تجديد الحرفية
نكاد نجد لدى جميع الدعاة للحرفية من فرنسيين وألمان وإيطاليين محاولات تجديد لها وتقييم لمنظمات العمل القديمة على اختلاف مظاهرها كالمهنية والمزارعية . ففي ألمانيا ، سلطوا الأدوار نحو آثار الاقتصاد الكاثوليكي آدم مولر المنافح الأكبر عن النظام الاقطاعي والداعية له . وفي كل من فرنسا وإيطاليا سلطت الأدوار على جورج دو هاميل وكايو وجيسنا لبروزو مزيرو الذين يمجّدون « النوع » الذي لا يمكن ان يتسلم مع « الكم » ، العمل الاثير الذي هو في صميم ذوق المرق او الجنس . « على العالم ان يتجه وجهة فرنسا نحو الصناعة الزراعية والمهنية » التي تستعين في تجديد عملها ، بادوات دقيقة تيسر الكهرباء استخداما . . . « ان أغلى المصنوعات او المصوغات في وقتنا هذا هي التي لا تخرج من المصانع الكبرى . . . » . كل بلدان العالم تبذل اليوم جهوداً طيبة في تنظيم الحرف بمساعدة الحكومات المعنية . فقد تأسس في فرنسا : الاتحاد العام للحرفية ، كما قام في ايطاليا : الاتحاد الفاشي المستقل للمجتمعات الحرفية ، وقامت في بولونيا جمعية عرفت بالغرف الحرفية . والدعوة إلى الحرفية ، انما تستهدف إلى جانب مهاجمة المكننة ، إنقاذ « طبقة اجتماعية تقع بين رأس المال وبين أصحاب الاجور » و « احياء كل ما اضطر الانسان للتخفف منه وللغزوف عنه » . في اندفاعه نحو الاستمتاع الهين : « كالروح العائلية » والروح الحرفية . . . و احياء الروح الدينية . . . فبعث الحرفية الى الوجود يعتبر عند الداعين له هلاجاً للآزمة التي يتخبط فيها العالم الرأسمالي ، من شأنه أن يجنّب الصناعة الضخمة والمكننة المخاطر التي تهددها دون أن تمس بشي البنيان الاجتماعي القائم . هذا هو بالذات الموضوع الاثير للدعاة التي يقوم بها الحزب الوطني الاشتراكي في ألمانيا ، هذا الحزب الذي يكتسب الفلاحين في وجه الاستثمارات الضخمة المصنّعة ويمبّئ العمال الشباب في وجه التقنية التي تذلل الانسان وتسخره كآلة وتؤدي به إلى اليأس والشقاء بحيث يجب تدريب الشبيبة الألمانية ضد عمل خالٍ من الروح الذي يقضي شيئاً فشيلاً ، على النفس البشرية ، ويهبط بالروح

الى درك الآلة او الجهاز الآلي . ولذا انصبت الاجراءات الأولى الحرية بالملاحظة والاهتمام التي اتخذها النظام ، على تنفيذ الاشغال الكبرى « بالربش والمجرفة والممول والمنكوش » .. كل الاعمال يجب أن تتم عن طريق القوى البشرية بنسبة ما يمكن الاستغناء عن المسعفات الآلية . ونحيث يكون من أثر العمل البشري زيادة الاثراء غير المتناسب ، ففي صناعة الزجاجيات ، في مقاطعة التورنج ، حظرت الحكومة استخدام الآلة الميكانيكية في نفخ الزجاج ، ففي هذا توفير « العمل والخبز لعدد كبير من العمال » .

في كل بلدان العالم ، جرت محاولات لبعث العمل اليدوي بعد ان جرى تحديد استخدام بعض الآلات . والتشريعات التي صدرت في عهد روزفلت حددت من استخدام محولات بسمر كما حددت المدة التي يمكن خلالها تشغيل بعض ادوات الحياكة ، كما ان عددًا من البلديات في اميركا اوجبت تنفيذ بعض اعمال الحفر ونقل التربة بالربش والممول . ففي انكلترا وفرنسا ، جرى إتلاف آليات لنسيج القطن والكتان . فارباب العمل والعمال (عمال الموانئ وصانعي البراميل ومدحرجيها) وقفوا في وجه استخدام سفن الصهاريج في نقل الحبوب من الجزائر بعد ان اتضح للجميع « ان التطور التقني يكون منافسة غير مشروعة » .

كل هذه المواقف على اختلافها ، تشهد عاليا على القلق والانعاج الذي يسببه التطور الآلي والذي يبدي النظام الاقتصادي حياله عجزه التام عن تلافيه . « يترتب الآن تحرير الانسان من نتائج هذا الرقي المادي الذي لم يلاق بمقد توازنه مع الرقي الفكري والادبي » كما صرح بذلك ب. فلاندا ن رئيس مجلس الوزراء .

فباستثناء الماركسيين ، قليلون جداً هم الكتاب والفلاسفة الذين بقوا على ولائهم لفكرة الرقي والتطور . وعندما يعلن اندريه جيد عن ايمانه الوثيق « بالقوى التي يعتبرونها ضارة ومؤذية والتي يمكن ان تصبح بدورها عوامل قوة ورقي » ، فم يقرر العودة الى هذا الموضوع في كتابه : الاغذية الجديدة ، يبقى في شبه عزلة ، ويشير بين اصدقائه هذه الشفقة والحسرة . عندما يرون كاتباً يهتم مثله بدقائق الامور ، يتجراً ان يتفوه بشأن الرقي المادي « بمثل هذه التأكيدات الضخمة التي تكاد تكون بدائية » . ففي نظر الفكر البورجوازي ، هذا المثال الذي تبنته النخبة في فرنسا ، منذ القرن الثامن عشر ، اصبح الآن « عقيدة بالية » ، وقيمة مهمة يتمسك بها « الفكر البدائي » .

شجعت الازمة التعجيل باعادة النظر في البنيان الاقتصادي
اعادة النظر في الايديولوجيا الاقتصادية
وخلخلت المبادئ والنظريات التي كانت سائدة بشأنه في مطلع
هذا القرن . ان عبرة الحرب العالمية الاولى والقضايا التي طرحتها على بساط البحث مما ينصل
بالنقد والتجارة الخارجية وتنظيم الانتاج القومي وتوجيهه والدرس المستمد من تاريخ الاتحاد

السوفيياتي ووضعه حيث قام وترسخ نظام مضاد للرأسمالية ، كل هذه العوامل ، أرغمت علماء الاقتصاد على توجيه أبحاثهم ودراساتهم وجهة أكثر واقعية مما عملوا في الماضي ، وعلى إعادة النظر في النظريات الكلاسيكية على ضوء الوقائع المعاصرة . ان عدداً لا يستهان به من المعطيات او المسلمات التي اعتمدها الاقتصاد التقليدي أصبحت الآن قابلة للتجريب بعد ان اتضح بجلاء ان الاقتصاد الحر لم يكن ، كما كانوا يعدون ، اقتصاداً تتوازن معه تلقائياً المصلحة العامة ومصلحة المنتجين الخاصة ، وان الملطوسيانية الاقتصادية أصبحت من الأمور المصطلح عليها ، كما ان الحرية القضائية كانت تشجع على الاحتكارات على حساب اصغر الاستثمارات وعلى حساب المستهلكين على اساس اتفاقات يمدقونها فيما بينهم ، تفادياً او بالأحرى تخلصاً من المنافسة . فالضائقة المالية الكبرى التي قضت بالتخلي تدريجياً عن هذه الليبرالية المشبعة بالتفاؤل ، قضت بإنشاء مصلحة او ادارة خاصة بالاقتصاد ، ومراقبة فعالة لمحمي المجتمع من جشع المحتكرين ومن المنتجات الفرعية . فانتسح الافق امام رجال الاقتصاد ورحب واخذوا يهتمون على الاخص بظواهر اختلال التوازن وبالازمات بحثاً عن الوسائل التي تؤول الى تقنية النشاط الاقتصادي . وفي الوقت ذاته ، وضعت تحت تصرفهم ادوات جديدة للتحليل في القياس الاقتصادي الذي يساعد على الوصول الى الحقائق والوقائع بصورة ادق وانجح كما تساعد على التنبؤ والتحكم وبالتالي بتطور الانماء . ومن جهة اخرى ، فالاقتصاد الماركسي وانجازاته في الاتحاد السوفيياتي ، وانتفاء الازمات في « البلدان الاشتراكية » أصبح موضوع دراسات دقيقة . فالماركسية لما تعد لتبدو للبعض هرطقة او نشوراً عن طريق المصام . فقد لقيت المزيد من الاهتمام والتحليل ، والتعليق والتفسير من قبل هذا الفريق بالذات الذي لا ثقة له فيها ولا ايمان بفعاليتها او من قبل الذين يوجسون خيفة من نفوذها (اميل جيمس) .

وهكذا برزت للوجود نظريات جديدة حول الربح والاجور والفائدة وطبيعة النقد والاسعار في نظام اقتصادي خاضع لمنافسة ناقصة وللاحتكار من قبل قلة من المحتكرين ، وقد اخضعت لتحليل دقيق النظريات التي تفلسف للازمات الاقتصادية « ولدوراتها » بعد ان راحوا يحاولون تحديد اسبابها ومسبباتها (قلة الاستهلاك ، تأخر في رفع معدل الاجور ، حركات التسليف ، الغلو في تصنيع الانتاج) ، والبحث عن العلاجات اللازمة لها . وينصح هؤلاء باللجوء الى التخطيط الكامل مع اعتماد اصلاحات شتى تتناول صميم البنيان الاقتصادي ، والمراقبة الشاملة والتوجيه البسيط للاقتصاد ، مع مراقبة القطاع المصرفي والصناعات الرئيسية . وفي وجه انصار التدخل انتصب انصار الليبرالية التي لا تزال ناشطة « كل مساوىء نظامنا الهجلة يجب ردها اصلاً لتدخل الدولة » كما يؤكد (ويب) ولكن الليبرالية تختلف كثيراً عن الصورة التي بدت منها في مطلع القرن ، ليبرالية مستعدثة بالاحرى تستلهم نظريات ولتر ليمان (المدينة الحرة) وتصدى لمراقبة الدولة دون ان تثبت بالعودة الى حرية التجارة المطلقة ودون ان تستثني كل مظهر من مظاهر تدخل الدولة .

ج. م. كينز في هذه الازمة المطبقة ، وفي الوقت الذي ارتدت فيه علاقات الحكومات ومداخلاتها طابعاً تطبيقياً دون اعتماد اي نظرية علمية متينة ، نشر كينز ، عام ١٩٣٦ كتابه المشهور : نظرية عامة للتوظيف والفائدة والنقد ، كان له من حسن الوقع والتأثير ما حمل بعضهم على وضعه الى جانب كتاب آدم سميث المعنون : « ثمن الامم » ، او الى جانب « النداء » الشيوعي . ويرى سوفي ان كينز هو منقذ او مخلص النظام الرأسمالي بمد ان تخلت نظريته عن بعض وجوه الاكراه والقسوة في الحرية دون ان تستهدف من ناحية اخرى ، للسقوط في وجوه الاكراه التي تعتمد على الجماعة او النظم الدكتاتورية . ومع انه كثيراً ما يدنينا من كارل ماركس ، فكينز ليس من خصوم الرأسمالية . فهو لا يرمي قط لقلب هذا النظام عن طريق اصلاحات تتعرض لتركيبه او بنيانه في الصميم . بل يهدف الى تحسين عمله : كحرية الاستثمار واحترام الملكية الخاصة ، كما انه لا يوصي بالاقتصاد الموجه ولا بالتخطيط . « فالثورة التي اتى بها كينز » تقوم في تدليله القاطع على ان النظريات الكلاسيكية لا تصلح للمجتمع تنتفي منه الاضرابات والاعتصابات وان المهم في الامر هو الانتاج وليس التسويق او الانفاق او التنفيق . فالمظاهر الاقتصادية يجب النظر اليها ليس من الوجهة الفردية في نطاق المشروع الاستثماري الخاص بل من الوجهة الاقتصادية الاجمالية اي في مجملها او كليتها ، في نطاق النشاط الكلي او الشامل . ففي التفسير الخاص للعالم الاقتصادي الرأسمالي يوضح لنا كينز ان هنالك الآن توازناً في نقص العمل وان هذا التوازن ليس بعارض كما انه ليس باختيارى اورضائى ، بل انما هو حسيطة عدم تكافؤ في نفقات الحاجيات الاستهلاكية . وعدم التكافؤ هذا هو الذي يحد من التوظيفات وبالتالي من الاستثمارات . وللخروج من الازمة ، فالملاج التقليدي الذي يعتمد تخفيض الاجور لا يجدي نفعا ، بل يقتضي بالاحرى العمل على تشجيع الطلب بحيث يكف المدخرون عن الادخار غير المجدى ، ويحملهم على توظيف اموالهم ، والتخلي كلياً عن عبادة المعجل الذهبي او قاعدة الذهب طالما مارسوها وانصرفوا اليها ، وذلك بطرحهم المزيد من النقد في التداول ، وبعتماد سياسة التسليف الطويل الاجل ، وبتخفيض نموذجي لمعدل الفائدة والتوظيفات العامة والاشغال الكبرى مما يؤول بالنتيجة الى توزيع جديد للدخل ويشير بدوره طلبات جديدة . وهكذا يتاح للاقتصاد الخروج من الجلود الذي يرسف فيه . فالحماية الجمركية من شأنها ان تؤول ، اذ ذاك ، الى زيادة في الدخل القومي والى رفع مستوى التوظيف حتى ولو ادى الامر الى استثمارات تكلف غالياً ويأتي مردودها بالطبع عالياً . وهذه النظرية « تزكي بصورة متجانسة » الى حد كبير ، سياسة تدخل الحكومة . فقد اطاحت انفساد الرأسمالية والارباح التي تحرقها « بتجنيبها البطالة او بالحد منها » كما يقول ج. مارشال . ومع انها تمثل وضعاً خاصاً الى حد كبير (هو وضع بريطانيا العظمى) ، فهي تحوي الكثير من عوامل التشويق كما « استعملت منطلقاً لهذه التيارات الفكرية التي انطلقت منذ ذلك الحين » . (ا. جيمس) .

التعرض بالأذى لبعض
المبادئ الليبرالية التقليدية

رأينا كيف ان الليبرالية المستحدثة تختلف اصلاً عن الليبرالية
الكلاسيكية التي كانت تتوصل الى الدولة المحافظة على النظام
وصيانة الأمن ، والامتناع على الاخص ، عن كل تدخل ، في
الحياة الاقتصادية . وفي هذا دليل قاطع على ان عدداً من الافكار والمبادئ القديمة التي اعتبرت
للآن « لا تمس » ، اصبحت ، في نهاية الامر ، في الصميم .

من هذه المبادئ ، قبل كل مبدأ آخر ، فكرة الملكية او الحيازة « ففي الاستمساة عن
بعض الجدران او عن بعض اجهزة المصنع برزمة من الاسهم » يقتل التطور الرأسمالي « كل
معنى لفكرة الملكية الخاصة التي اخذت تفيد ، اكثر فأكثر ، معنى الخدمة الاجتماعية » كما
يؤكد شميتير . هذه هي الحجة التي يتذرع بها مناصروها لتبرير الربح كما يتذرع بها خصومها
الذين يطالبون باخضاعها للمراقبة من قبل المجتمع . فالنصوص القانونية العديدة التي تحد منها
او تقصرها او تنسخها احياناً ، تحاول ان تستبدل المعنى القديم للمالك الذي له ملء الحرية
بالتصرف بملكه كما يشاء ، بالمبدأ القائل بأن الاستثمار هو مصلحة اجتماعية ، وبأن « رب
العمل » لا يستطيع التصرف به على هواه او حسب مقتضيه مصلحة الخاصة ومنفعته الذاتية ،
فيخفض من انتاجه ويتوقف عن تأمين حصته من الانتاج وفقاً « للحاجات المشتركة » . فالقوانين
التي تنظم العطلة الاسبوعية او الاسبوع الانكليزي ، كايقولون ، واسبوع الاربعة ساعه
عمل ، والاجازة المدفوعة ، وحوادث العمل والضمان الاجتماعي ومندوبين يمثلون الموظفين ،
تحد من سلطته التي كانت من قبل مطلقة .

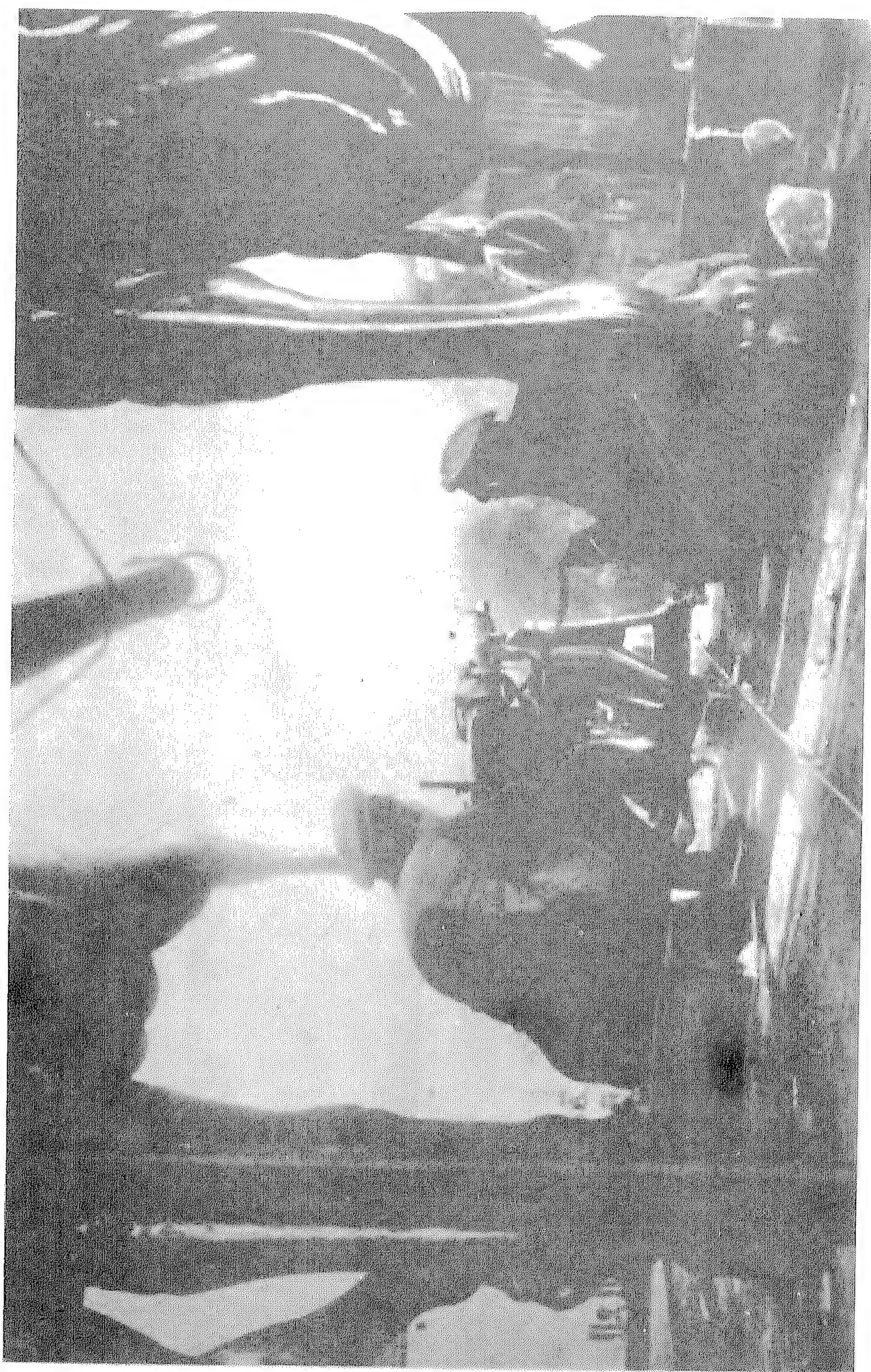
كذلك صاحب حرية التعاقد تغييرات جذرية . فقد كانت التعاقد ، فيما مضى ، افرادياً
لا يربط سوى الفريقين المتعاقدين ، ولم يكن بوسع الشارع تغيير مضمونه . اما اليوم ، فالمقد
موجة هو جماعي . فالقانون وضع فوق حرية الجانبين المتعاقدين مراعاة حقوق الشخصية
البشرية . فهو يقف الى جانب الافراد « الضعاف اقتصادياً » : كالعامل والمستخدمين والمديونين
والمستأجرين والزبائن ، ويعين التزاماتهم بينما يزيد من حقوق الاقوياء : كأرباب العمل والدائنين
واصحاب الأملاك ، ليس في وقت تحرير العقد فحسب ، بل ايضاً طيلة استمرار العقد :
كتخفيض الايجارات ورسوم المزارعة وسعر المحلات التجارية وطول يوم العمل وتنظيم شروط
تجديد العقد ، وتبقي مستأجراً في محله بالرغم من إرادة صاحبه ، وتلزم بالتقيد بنصوص الاتفاق
حتى من كان معارضاً أو معادياً له ، والاتفاقات الجماعية التي تعقدها المنظمات النقابية وأرباب
العمل والعامل « الأكثر تمثيلاً » .

وفكرة الأجر دخل تعدي على معناه وفجواه . فقد انقلب المعنى رأساً على عقب من جراء
القوانين التي تنظم التمويضات العائلية والضمانات الاجتماعية . فالعامل لم يعد يتناول أجره عن
العمل الذي يؤديه فقط ، وأجره هذا لم يعد مرتبطاً بقانون العرض والطلب ، إذ ان قسماً منه
يدخل في صميم تمويض الأسرة . والعقود الجماعية تأخذ بعين النظر الحد الأدنى للمرتب اذ لم يعد
الامر محصوراً فقط بمامل الانتاج بل بالعنصر البشري أيضاً .

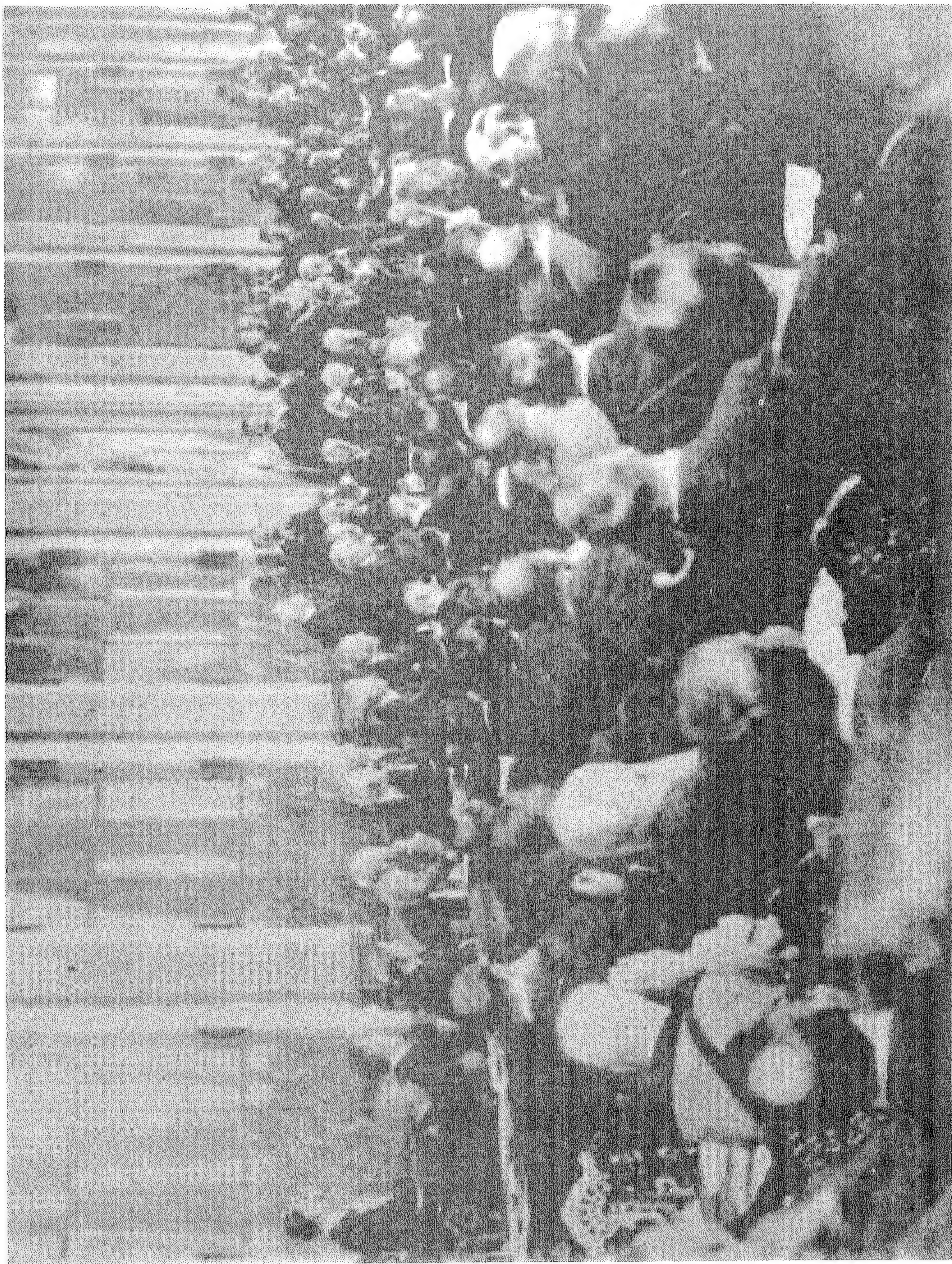


١ - لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .





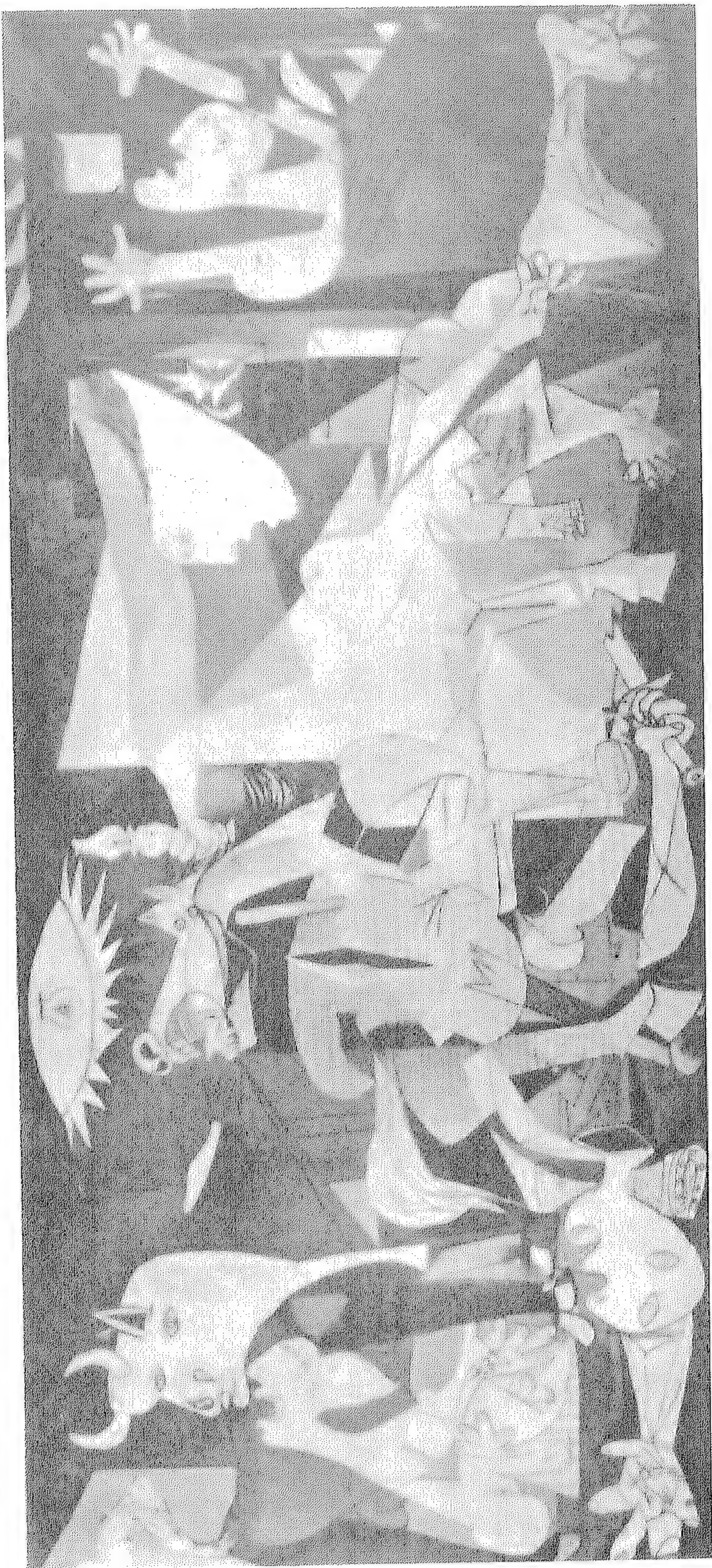
٣ - قمع الفتنة الصبارطانية في برلين في السنة ١٩١٨ .



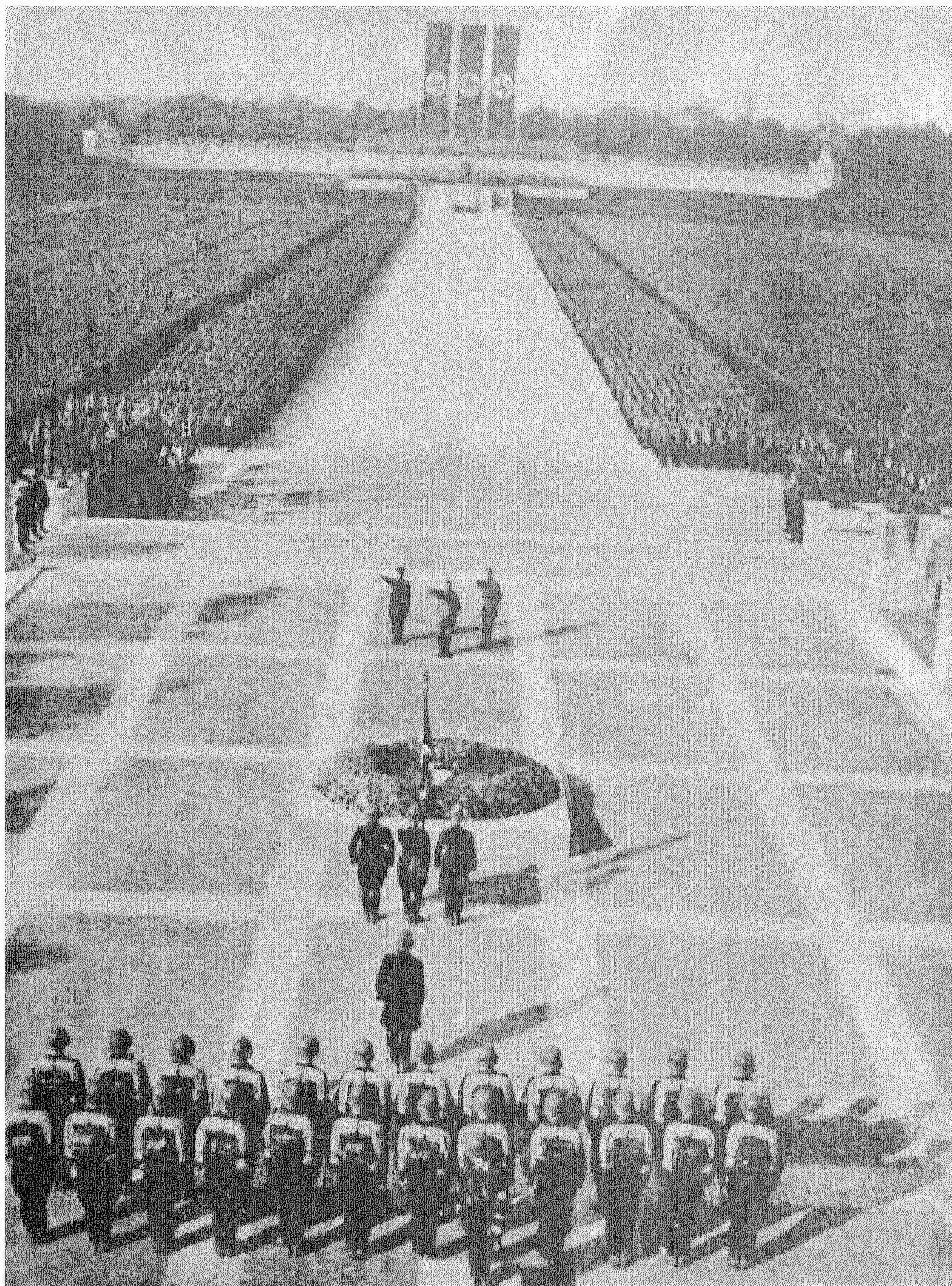
٤ - توقيع معاهدة باريس مع ألمانيا في قصر فرساي ، في ٢٨ حزيران ١٩١٩



ه — مصنفق باريس ، جلسة السوق اليومية للاموال المنقولة .



٦ - بیکاسو، «غرینکا» .



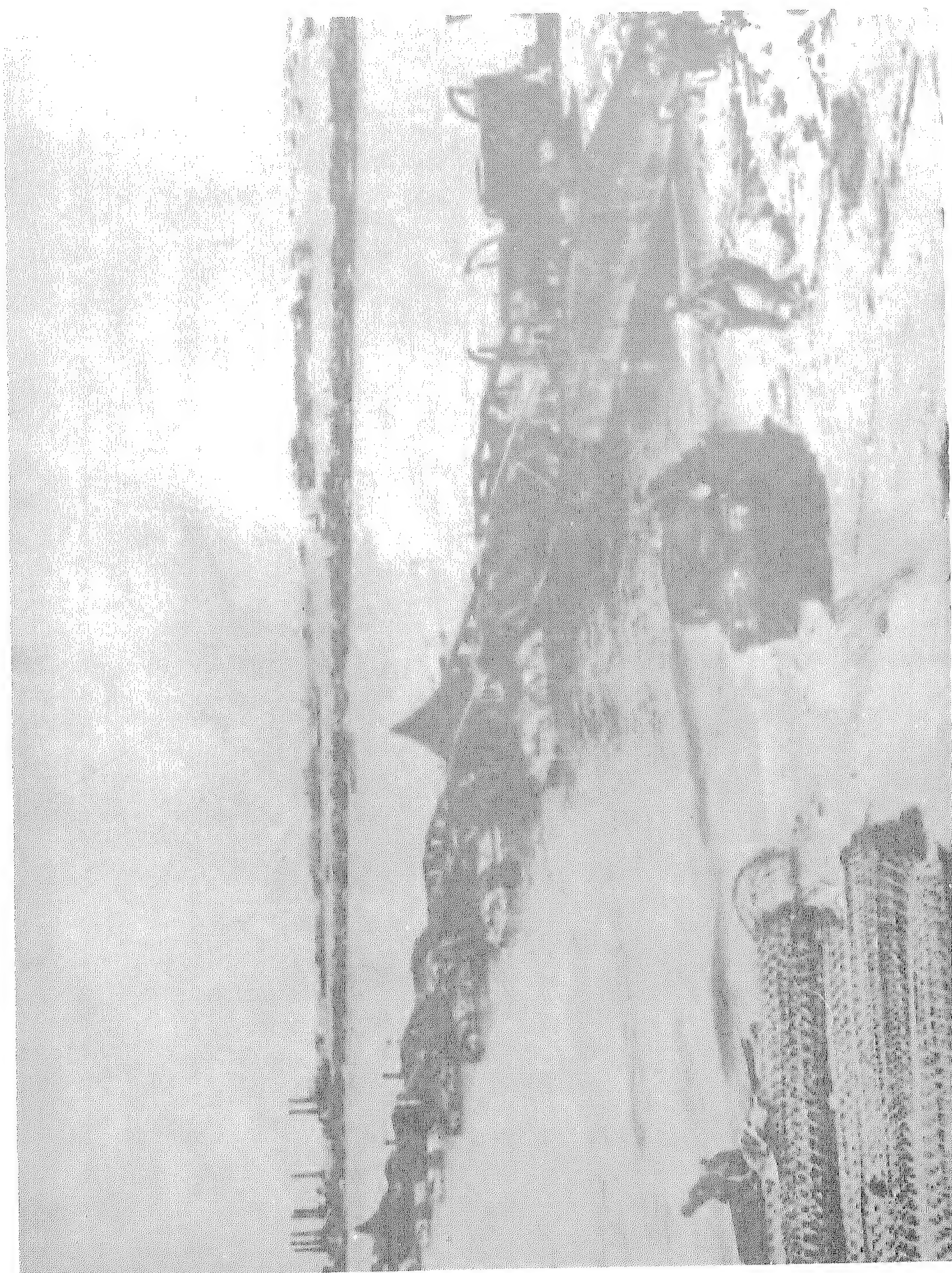
٧ - مهرجان نازي في نورمبرغ . مؤتمر الحركة الوطني في ١٩٣٨



٨ - حارسان من الـ « باليلا » في روما، نموذج من الروح العسكرية التي خلقتها الفاشستية في الشيبيبة .



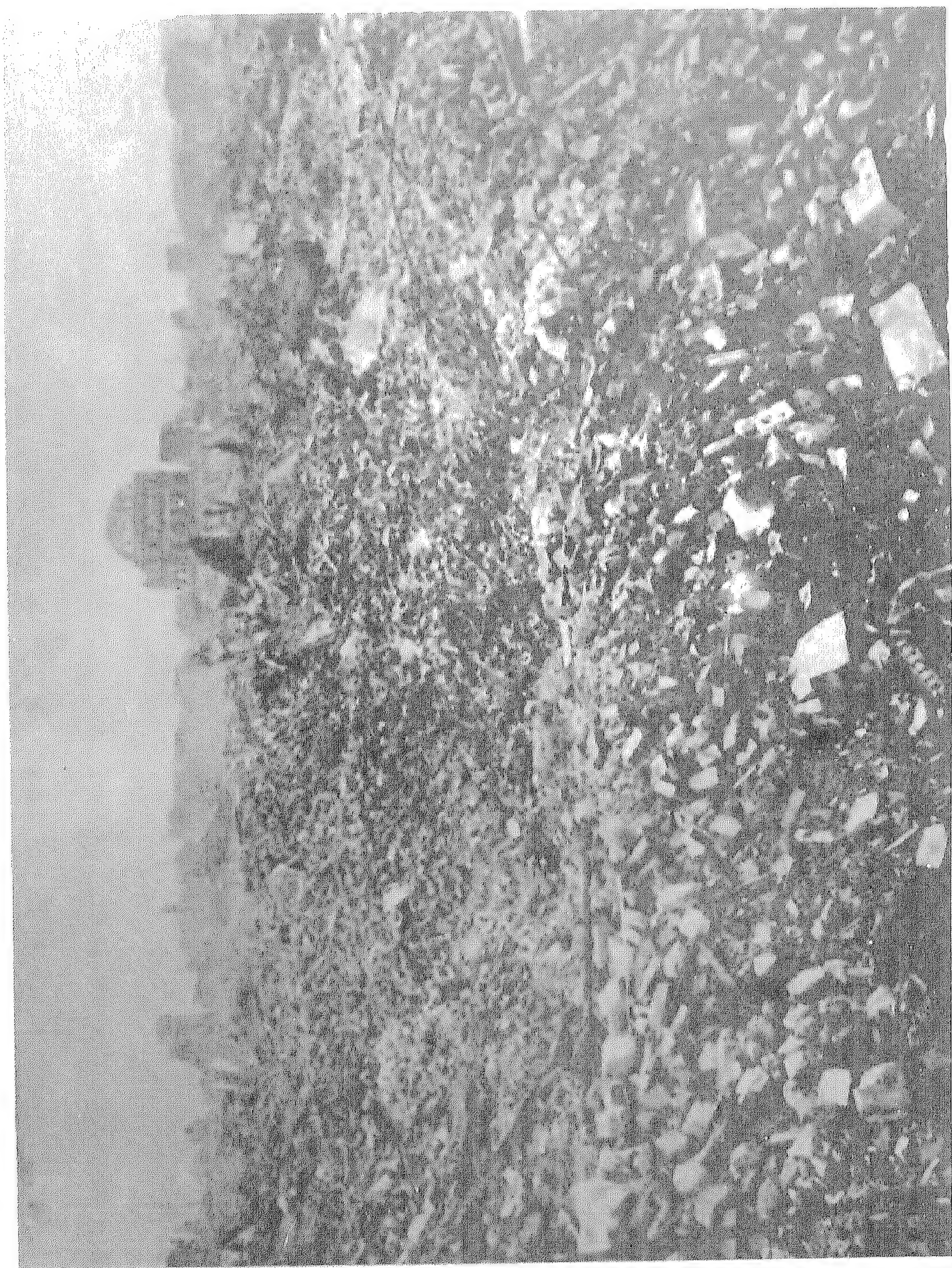
٩ --- معسكر الإبادة في د بوكسبولد ، كما اكتشفته الجيوش الحليفة الطافرة .



١٠ - المرفأ الصنفي لانزال الجيوش في ه ارعانش .



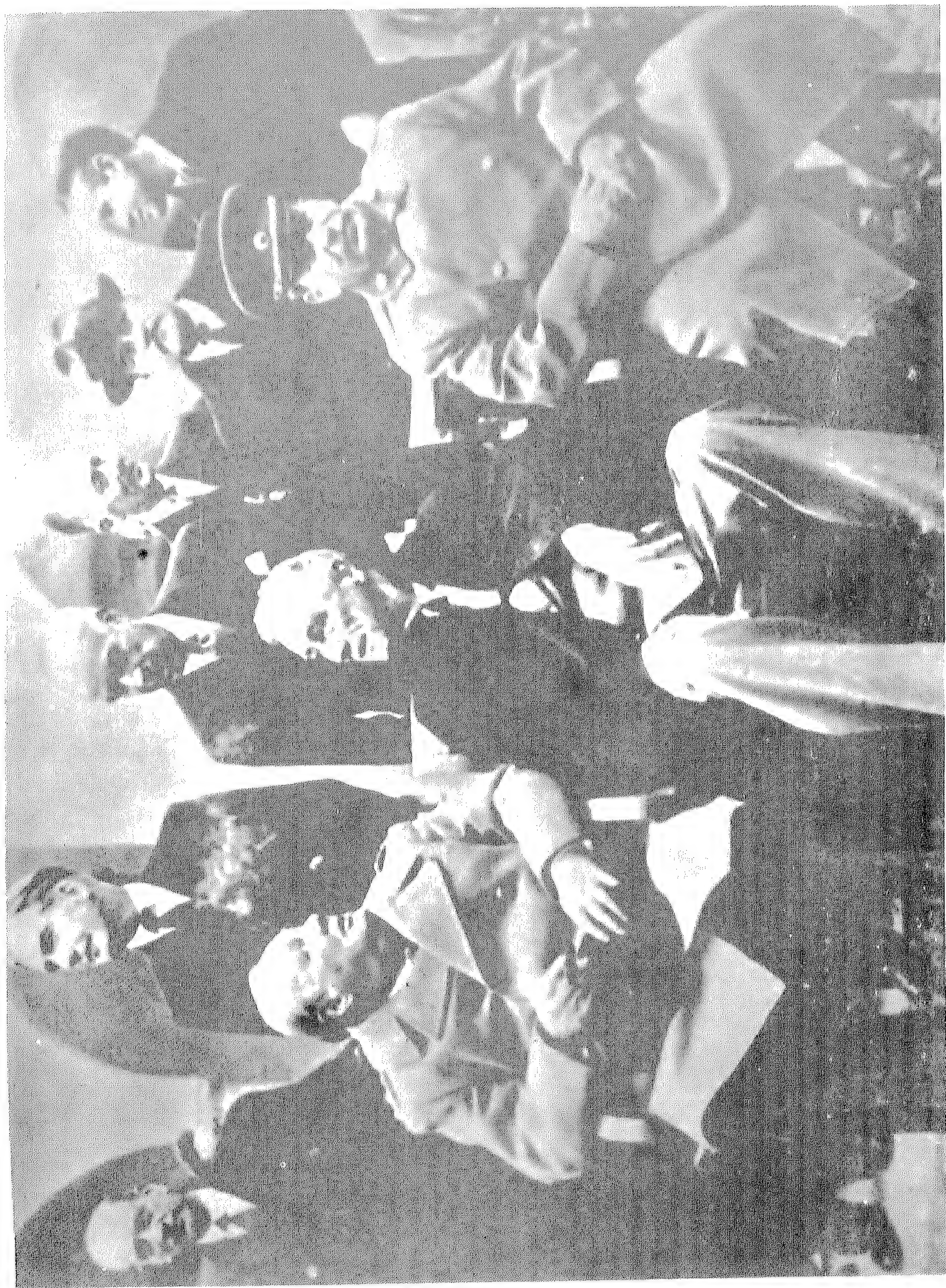
١١ - الدبابات الكويتية تهاجم اسلحة مدرعة المانية مطوقة في منطقة آلسون، في آب ١٩٤٤ .



١٢ - مرفأ و الهافر ، الذي دمرته القارات الجوية في ١٩٤٤ .



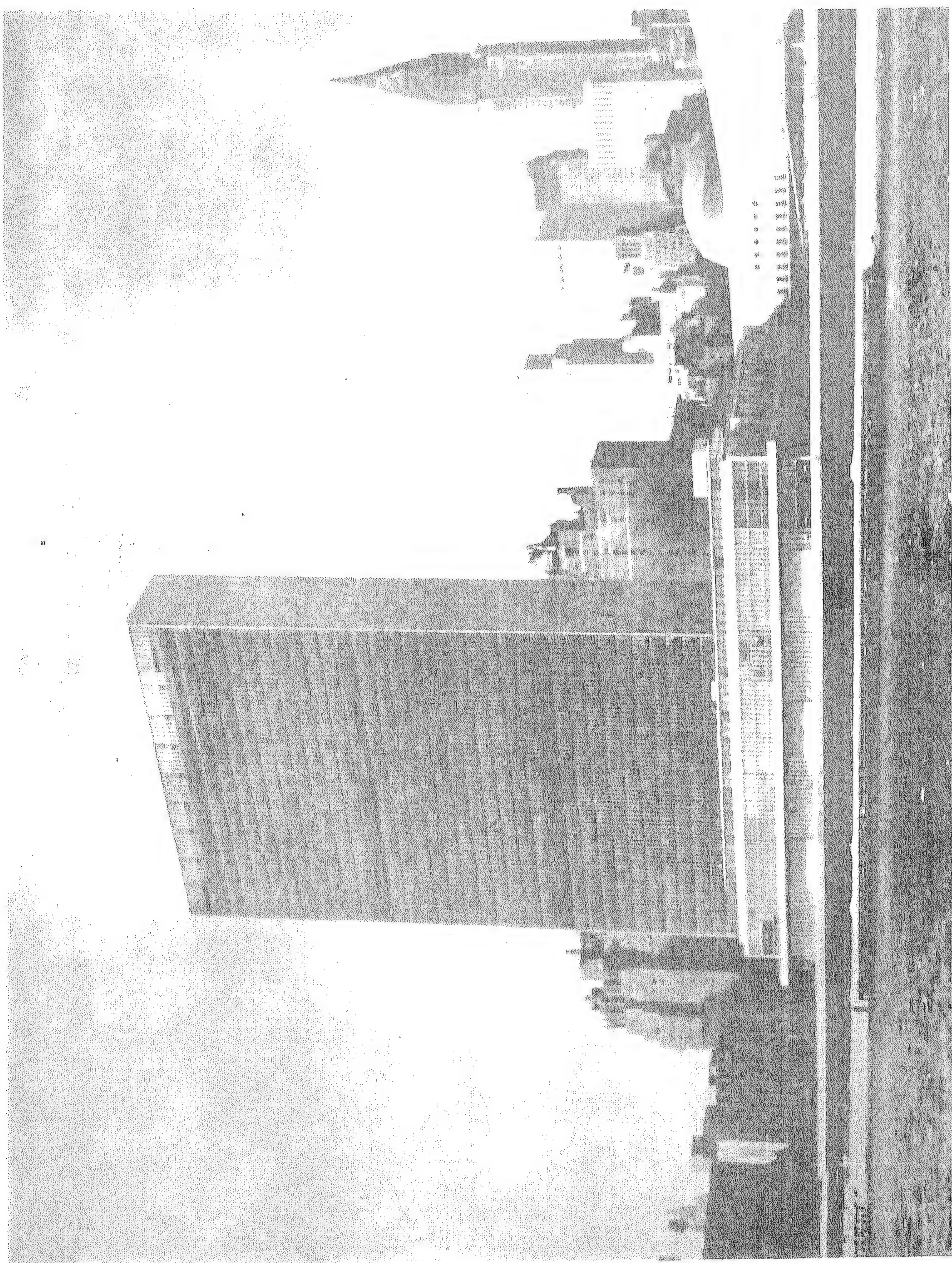
۱۳ - تحریر باریس . آب ۱۹۸۴ .



١٤ - مؤتمر بالطا : روزفلت ، وشرشل ، وستالين ، مجتصعون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ :



١٥ - انفجار قنبلة ذرية في بيسكيني . حزيران ١٩٤٦ .



١٦ - قصر منظمة الأمم المتحدة في مانهاتن (نيويورك)

الفصل الخامس

الأزمة ونتائجها السياسية

الفاشية ليست سوى الرأسمالية تتنكر لاصولها
الليبرالية بحيث تكيف البنيان الاجتماعي للاقتناع مع
الامراض التي تكون فيها الفكرة الليبرالية قاضية على
الفكرة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
« هـ . لاسكي »

١ - تقهقر الليبرالية وأزمة الديمقراطية البرلمانية

زعزعت الأزمة الاقتصادية النظم السياسية من أسسها ولاسيما النظام البرلماني الذي كان يرجى
له أن يؤدي انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ وخروجهم ظافرين من الحرب كما كان متوقفاً ، إلى
توطيده وترسيخه أكثر فأكثر . الا ان التقهقر أخذ مع ذلك يدب إلى الليبرالية ايما كانت كما
ان صلاحيات السلطات التنفيذية رُحِّبت واتسعت هي الأخرى .

ساهدت الأزمة بالفعل على زوال الظروف والأحوال التي مكنت من قبيل سير النظام
البرلماني سيراً سوية ، اذ ان اتساع البطالة في العالم وانخفاض القدرة الشرائية ، والخراب الذي
نزل بالطبقات الوسطى وبسكان الريف ، زادت من احتدام الصراع الطبقي كما ازدادت
إلحافاً المطالب الإصلاحية التي تبناها وأخذ ينادي عالياً بها انصار العاملين للإصلاح . ألم يكن
ليوجس المرء خيفة على الحريات السياسية ، ولا سيما على حرية التجمع من ان تسيء الجماهير
استعمالها بمد أن أخذت تهفو إلى حقوق جديدة وقطع في تحقيقها ؟ هذه الحريات التي تتهدد
التسلسل الاجتماعي خطيرة هي ولذا كان لا بد من قتلها أو أقله اغفالها وتجنبها . وفي سبيل
إنقاذ الملكية او الحياة ، راح قسم من الطبقات الموجهة يتنكر لليبرالية وينضم للثورة المضادة
بسهولة أكبر بعد ان كشفت الأزمة عن عجز الديمقراطية النيابية وقصورها في حل
مشكلات الساعة .

ان الاستئثار بالسلطة اي توفير الوسيلة التي تحمل الخصم مسؤولية خسارة الاشياء الضرورية او المصيرية ، هو المفهوم العالق للتخلي عن النظام البرلماني من قبل الدول التي كانت تتستر وراءه راضية ، كما يقول لوفيفر . ففي عام ١٩٣٣ ، لم يعد قائماً على وجه الأرض أي نظام ليبرالي باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا ودول الدومينيون ، وفرنسا وهذه الدول الصغرى الواقعة الى الشمال الغربي او الى الوسط من القارة الاوروبية ، وبلجيكا ، والبلاده الواطية وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا والبلدان السكندنافية .

تقوية مقام الرئاسة في
الولايات المتحدة الاميركية
حتى في هذه الولايات المتحدة الاميركية المعروفة بضعف
حكومتها المركزية ، فقد أُنشئت الأمانة للرئيس الاميركي ان
يقوّي من سلطاته إلى حد بعيد . ان الاعتراف للرئيس ، في الخطة الجديدة حق توزيع
مساعدات على سبيل الهبة أو المؤازرة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٣٩ ، دوناً
قيد أو شرط ، مكّنت السلطة الاتحادية من ان تفرض ارادتها على الولايات لا سيما في ما يتعلق
بالشروط والكيفية التي ترى صرف هذه المساعدات والتعهد من قبل الولاية المستفيدة بالـ
بعض القواعد والتقييد بالاصول والتدابير التي تتعلق بوضع العمال او بالخدمة العامة . وهكذا
تمكنت الحكومة الفدرالية من وضع يدها على أراض وممتلكات كانت ترجع من قبل للولايات .
وانشأ الرئيس روزفلت مصالح ودوائر جديدة امتدت صلاحياتها إلى عدد من الولايات وأنشأ
مؤسسات تشترك الحكومة الفدرالية بإدارتها مع ولايات أخرى (مشروع سلطة وادي تنسي
وكثيراً ما استحوالت الولاية إلى مأمور تنفيذ لسياسة الاتحاد . ولم تعد وظيفة الكونغرس
الوحيدة ، منذ ذاك ، تحديد السياسة العامة للدولة . فهو يوسع عن طريق مشاريع القوانين
من الاختصاص التشريعي للسلطة التنفيذية . « فالتفسير الثنائي » للتعديل المباشر للدستور
الاميركي الذي كان يمنع السلطة الاتحادية من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المحتفظ
بها للولاية ، قد وضع جانباً منذ عام ١٩٤٣ ، عندما اعترفت المحكمة العليا بشرعية القوانين
الاتحادية حول علاقات العمل والضمان الاجتماعي وتنظيم سوق الفحم والاسواق الزراعية . وفي
سنة ١٩٤١ ، على اثر إلغاء كل التشريع القديم ، لم يبق من املاك تعود للولايات لا تستطيع
الحكومة الاتحادية ان تطالها . وكان الرئيس هو المستفيد الأكبر من توسيع السلطات الاتحادية ،
مهما بلغ من حرص مجلس الكونغرس على تشديد مراقبته على السلطة التنفيذية .

في بريطانيا العظمى
اشدت وطأة الازمة في انكلترا وطن النظام البرلماني الاصيل .
فقد اخذت البلاد ، في المجال التشريعي ، إسناد صلاحية
التشريع لبعض الدوائر التابعة للسلطة التنفيذية وبعض وزراء التاج . فالقانون الذي فرض
عام ١٩٣٢ الرسوم على الاستيراد ، ترك لوزير المالية حرية الاعفاء او زيادة هذه الرسوم .
والقانون الآخر الذي صدر عام ١٩٣١ ، على المحاصيل الزراعية فوض الى الوزير المسؤول سلطة

فرض رسوم مانعة على المحاصيل التي يرى منعها أو التقليل منها . والقانون الصادر في عام ١٩٣١ ، بشأن التوفير لا يشير من قريب أو بعيد الى الوفرة الذي يجب تحقيقه . فعلى الوزراء ان يحددوها كل في ما يتعلق بوزارته . كذلك القانون المتعلق بالبطالة ، فهو يعهد بهيئة خاصة من الموظفين الاداريين وليس بالسلطات المحلية مهمة توزيع الاعتمادات المخصصة للتوزيع على المحتاجين . ولعل القانون الاكثر تعبيراً لظاهرة الابتعاد عن المبادئ الليبرالية هو قانون الاغراء على التمرد والتحريض عليه الذي صدر عام ١٩٣٥ الذي يمنع بكل شدة محاولات الاغراء والتحريض على العصيان او على التمرد ، فرمى الى حماية افراد الجيش من الدعايات المغرضة والدعاوة للسلم بأي ثمن . فهو ينص على امكان إصدار مذكرات استنابة على بياض التي لم يكن إصدارها يُعد عملاً مشروعاً او قانونياً ، منذ نحو ١٥ سنة مضت . كذلك بطل العمل ، في ايرلندا الشمالية بالامر للثول منذ عام ١٩٣٥ .

والاحتراز من بعض المؤسسات او من بعض النقاد ظهر جلياً بين جميع الاحزاب ، فقد قام افراد امثال ونستون تشرشل وسدني ويب يلاحظون ان البرلمان لا يستطيع الاهتمام ، كما يلزم ، بالقضايا الاقتصادية واقترحوا بان يتولى امر الاعتناء بمثل هذه الامور هيئة خاصة تتألف من خبراء مستقلين ينتخب افرادها من بين جميع الاحزاب ، وليس من بين اعضاء المجلس النيابي .

اما في فرنسا ، فقد ادت الازمة الى إضفاف النظام البرلماني ، فال الامر الى في فرنسا شلل عام عطل او خلخل الانظمة الدستورية في البلاد . فالقاعدة التقليدية للسياسة الفرنسية التي تقول ان الاتجاه الى اليمين في تشكيل الحكومات يقضي عند الشعب على الخوف من اليسار ، لا تزال قائمة . فكتلة اليسار تفوز مرتين بنجاح في الانتخابات العامة ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . وقد تمكن اليمين من طردها من الحكم عام ١٩٣٤ و ١٩٣٨ . وفي سنة ١٩٣٤ فسخ الراديكاليون تحالفهم مع الاشتراكيين برفضهم مشروع مراقبة القطع ، كما وقفوا ، عام ١٩٣٨ في وجه كل مشروع يرمي لتأميم التسليف او بقتراح اصلاحات جذرية ، بعد ان ادخلوا على القوانين الاخرى التي سبق للجهة الشعبية ان أقرتها ، تعديلات جعلتها غير ذي جدوى . ولما كان للقضايا المالية والاجتماعية اهمية قصوى ، فقد احتدم حولها صراع الاحزاب التي اخذت تقف منها موقفاً متصلياً يتفق ومبادئها ، والامتناع عن المساومات التي تهدد بحرب اهلية .

فالنجاح الذي حققه الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٣٢ ، ولا سيما انتصار الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، ادخلت القلق الى نفوس الطبقات الموجهة ، في الحين الذي كان فيه فوز الانظمة الدكتاتورية في كل من ايطاليا والمانيا يدعو للاحتذاء بهما والنسج على منوالهما . والحال ، فبعد انتخابات عام ١٩٣٢ التي اعطت المجلس النيابي اكثرية تشبه الاكثرية التي نالها التجمع عام ١٩٢٤ اخذ عدد من « الاعيان » المترهبين بالازمة المالية ، والذين كانوا يعيشون تحت كابوس الامثلة الروسية ، يفقدون كل ثقة باللجنة البرلمانية بعد ان كانوا رضخوا لها واستسلموا لها مسايرة ،

فراحوا ينضمون كأسلافهم عام ١٨٤٨ ، الى هذا الفريق الذي كان يقترح قيام حكومة قوية تكبح من جراح زعماء « الحركة » وتأخذ دونما خوف او وجل بسياسة حازمة تدافع عن مصالحهم ، لا تتغير دورياً مع الانتخابات ومعارضة العمال ، ولا تكون في كل مرة موضوع بحث ونظر .

فتقاليد اليمين الفرنسي ، وموقفه العدائي من النظم الديمقراطية والجمهورية لها عروقتها القديمة . ان ثقافة بعض رجال السياسة ، والاعمال المريبة التي يأتونها في المجالات السياسية والمالية ، غدت في النفوس نفرة من النظام البرلماني اعترت افراد الشعب من قبل ، فراحوا يذكونها في صدور الشبيبة البورجوازية والمنظمات القومية : كالشباب القومي وعصبة القوميين الذين كان برنامجهم الغامض الوقوف الى جانب السلطة التنفيذية ويمتد بسبب وثيق الى التيسار الاستقلالي البونابرتي . اما الفئة الاكثر تصلباً من هذه كلها بالرغم من قلة عسدها ، فكانت فئة « الاكسيون فرنسيس » التي كانت تعمل وفقاً لبرنامج سياسي معين هو اعادة الملكية الى فرنسا . والى جانب المؤسسات القديمة التي كانت تنادي على اقدار وانساب متفاوتة ، من التصريحات العنيفة الداوية ببرنامج اساسه المحافظة في الحقلين السياسي والاجتماعي ، أطل عدد من الاحزاب والهيئات السياسية الجديدة ، منها عصبة جورج فالوا ، والفرنسيسية ، والتضامن الفرنسي ، الذين لم يكن عدد اعضائها مجتمعين ليتجاوز بضعة آلاف ، الا انها كانت فاشية الطابع والصيغة في تنظيماتها شبه العسكرية وتفكيرها ودعوتها الى استعمال العنف . أما حزب « صلبان النار » الذي تألف من قدامى المحاربين والحاملين اوسمة حربية ، اعترافاً بأعمال البطولة والتضحية التي قاموا بها ، ويلقى مساعدة مالية من مؤسسة كوتي ومن ارنست مرسييه ، فقد انصرفت للعمل منذ عام ١٩٣١ ، فارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٢ من ١٥ ألفاً الى ٣٥ ألفاً ، الى ان ارتفع الى ٦٠ ألفاً عام ١٩٣٣ ، وتكون حوله تشكيلات فرعية ، كأبناء الصلبان النارية ، والتجمع القومي للمتطوعين الوطنيين . كل هذه الفئات والاحزاب اخذت تكثر من المظاهرات المضادة للروح البرلمانية . وفي ٦ شباط ١٩٣٤ واستغلالاً منها للهيجان الذي اقام الشعب الفرنسي لفضيحة ستافسكي المالية ، وتعبيراً عن عدم ارتياحهم لمعجز الحكومة وعدم تجانسها ، قام بمظاهرة اتجهت نحو مبنى المجلس النيابي ، انتهت بفتنة ، عقبها اصطدام دام مع البوليس ، الامر الذي أدى بالحكومة ، بعد انقسامها على نفسها ، وبعد عدم اطمئنانها لموقف بعض الموظفين المدنيين والعسكريين ، قدمت استقالتها ، وتخلت عن الحكم للسيد دومرغ رئيس الجمهورية الاسبق الذي الف وزارة اركزت قاعدتها بوضوح على اليمين ، مع المارشال بيتان ولافال وفلانندان . فهذه الوزارة والوزارة الاخرى التي عقبتها برئاسة لافال سارت على سياسة انكماش مالي استمرت سنتين . واخذت الاحزاب التي استندت اليها تزداد نفوذاً ، اهمها حزب صليب النار الذي ضم اكثر من مليوني عضو . ولم تلبث هذه المنظمة ان اتخذت طابعاً شبه عسكري على مثال الحزب الفاشي ، بينما بقي برنامجها غامضاً اذ لم يخرج عن كونه

حزباً يمينياً ، ينزع الى فرض السلطة كما هي تقاليد المرعية . ولم يعد الصراع ليقتصر على المجال السياسي والاجتماعي . ورغبة في عدم إضعاف « قوى النظام » العاملة في القارة ، تخلى اليمين عن سياسة الحزم والتشدد حيال المانيا ، وهي سياسة طالما حبذها واوصى باتباعها ، كما تخلى عن مشرع الاتفاق الفرنسي الروسي وانطلقت من جديد الروح الوطنية المتعصبة ضد بريطانيا . وما عثم ان اعرب الحزب عن رضاه وارتياحه لمهاجمة ايطاليا الحبشة ولمساعدة الدول الفاشية لفرنكو وللاتفاقات التي عقدت في مونيخ .

والتهديد الذي تمثله هذه الأحزاب ، لم يلبث أن انعكس أثره في التجمع وتوطين الرأي بين الأحزاب والهيئات اليسارية : كالحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والاتحاد العمالي العام ، ورابطة التعليم ورابطة حقوق الانسان ، الخ . ليؤلفوا من بينهم لجنة متابعة وتوعية قوامها مفكرون من خصوم الفاشية ، أخذت تمهد للاتصالات وعقد الاتفاقات بين هذه الفئات ، مما أدى الى عقد ميثاق وحدة عمل والى انشاء جبهة شعبية فازت بانتخابات ١٩٣٦ . وكان من شدة وجوم للطبقة الموجهة وأصحاب الشأن في البلاد أمام تشكيل حكومة ذات ميول اشتراكية يعضدها حزب شيوعي قوي أن أخذ زعماءها يميلون أكثر فأكثر نحو حلول بالقوة . وعلى الأثر ظهرت من جديد تجمعات فاشية الطابع ، منها على الأخص الحزب القومي الفرنسي (P.P.F.) الذي تألف عام ١٩٣٦ بمسمى من العضو الشيوعي السابق دوريو الذي تلقى مساعدات ضخمة من رجال الصناعة ومن الحزب الفاشي الايطالي . ومن هذه الأحزاب ، الحزب المسمى « كاغول » ويشار اليه بالأحرف C.S.A.R. وهو عبارة عن جمعية سرية نعمت بحماية بعض الدوائر العليا في الحكومة والجيش . وأقامت هذه الجمعية علاقات مباشرة لها مع الحزب الشقيق الآخر بعد أن أمده بالمساعدة ، وفي سبيله قام بعض أعضائه بقتل الأخوة روزلي .

وهذا الصراع الذي تجاوز حدة وعنفاً كل ما سبقه من عراك في الفترة السابقة حال ، ليس دون القيام بأي محاولة اصلاح للنظم والمؤسسات الفرنسية فحسب ، بل زاد عمل الحزب سوءاً في الوقت الذي استمر النظام في تطوره الوئيد الرامي لتعزيز السلطة التنفيذية . وهكذا أخذت شخصية رئيس الوزارة تبرز بوضوح من بين الوزراء بمسند أن خلط بينهم الدستور الفرنسي الصادر ، عام ١٨٧٥ . ولأول مرة اعترف له القانون الصادر في ٣ كانون الأول ١٩٣٤ ، بوجود متميز ، كما خصه بخدمات وأدوار ادارية دائمة وقفاً عليه دون سواه . وبعد أن أصبح بالفعل رئيساً للحكومة أخذ رئيس الوزارة يمارس حقه بتأمين الانسجام والترابط بين مختلف الوزارات واللجان الوزارية المشتركة والتي ارتبطت صلاحياتها بعمله . كذلك أنيط به الاشراف على اللجنة الاقتصادية واللجنة المتوسطة العليا ، واللجنة العسكرية العليا ولجنة الشؤون الاسلامية ؛ والمراسم الاشتراكية بنوع خاص التي تتجلى فيها السلطة التشريعية عن بعض صلاحياتها تسهيلاً لعمل السلطة التنفيذية ، لم تلبث أن أصبحت أداة كثيراً ما تكرر اللجوء اليها لاعداد

مشروعات القوانين ، بحيث تفرض على البلاد تدابير واجراءات لا تحظى كثيراً بتأييد الشعب لها . ومنذ عام ١٩٣٣ ، ولا سيما منذ ١٩٣٧ ، تكرر مراراً طلب التسليح بمراسيم اشتراعية بشأن التشريعات الاقتصادية المعدة لتأمين التوازن في موازنة الدولة ، والدفاع عن الفرنك ضد المضاربات المالية ، وكبح التعديلات على أموال الدولة ، ومراقبة الاسعار والاصلاح الاقتصادي . وبعد سنة ١٩٣٤ ، تمت معظم الاصلاحات الكبرى في البلاد عن طريق المراسيم الاشتراعية . فقد عملت الحكومة بهذه المراسيم بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ، ثلاثة عشر شهراً على ٢٦ شهراً .

هنالك بلدان ودول أخرى بقيت على ولائها لحرية
الدرل الليبرالية الأخرى التجارة تركت فيها الأزمة الاقتصادية أثراً ظاهراً في سياستها .

فمع استمرار العمل بالنظام البرلماني في بعض البلدان ، فقد قامت فيها ، بالرغم من ذلك أحزاب فاشية بعضها ضعيف يدعو للسخرية برئاسة موسلي في انكلترا ، مثلاً وبعضها انشط وأقوى ، كما في بلجيكا حيث أسس شاب كاثوليكي هو ليون دفريل منشئ جريدة أسبوعية بعنوان « ركس » اشارة بذلك الى المسيح الملك كما أنشأ حزباً « ركسياً » أخذ على نفسه مهاجمة « حكومة الفاسدين » ، كما أخذ ينشر بين الملأ ، صوفية الزعيم ، واستأنف العمل بأساليب الدهاوة مردداً : « الظفر المركس » ، منادياً بالشعارات التالية : مناهضة الرأسمالية . مناهضة الاشتراكية . مناهضة الليبرالية ، كما راح يطالب بتأسيس نظام يركز على الأسرة والمهنة ، مع هيئات ومجالس مهنية ، وسلطة تنفيذية قوية ، ومجلس نيابي له صلاحيات ضيقة للغاية . وبعد أن جمع أنصاره من رجال الفكر الكاثوليكي وتحالف مع القوميين الفلمنكيين الذين كانوا حصلوا على حق « فلمنكة » التعليم في مقاطعة الفلاندر ، فقد كتب له الكتائب من سكان الريف ومن بين العمال الكاثوليك ، وحصل في انتخابات عام ١٩٣٦ على نحو ١٢ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين وعلى ٢١ مقعداً . وأخذ يجهز سياسة موالية للدكتاتوريات .

وعرفت سويسرا نفسها تجمعات فاشية هي الأخرى ، تألفت منها « جبهة وطنية » ، بمساعدة عدد من الضباط « للعمل على البعث الوطني » ومكافحة الشيوعية ، وأخذ يُنادي بنهاية الديمقراطية والنقابية . وقال عام ١٩٣٥ ، ستة مقاعد في مجلس مقاطعة زوريخ ، وانتخب رئيسها مستشاراً وطنياً . الا ان نشاط النازية في سويسرا بعث هزة في الرأي العام ، والغضب الذي سببه ضم النمسا الى الرايخ وضم المانيا مقاطعة السوديت اليها ، جعلت النواب النازيين يفقدون مقاعدهم في انتخابات عام ١٩٣٥ ، و ٣٠٠٠٠ صوت عام ١٩٣٩ ، مع فقدان ٣ مقاعد في البرلمان . وفي النرويج ، اتحد الفلاحون المدنيون الوقوف في وجه البيع القشري للأراضي . وفي عام ١٩٣٣ ، جرى التجمع الوطني ، بمسمى كوبسلنغ . وفي فنلندا قامت حركة وطنية في لابر ، ذات طابع فاشي زرعت الاضطراب في البلاد ، بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ .

٢ - الدكتاتوريات الفاشية

قبل وقوع أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية ، كان النظام البرلماني ، في عدد من الدول الأوروبية ، قد انهار تماماً ، لتقوم مقامه نظم دكتاتورية . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اقام الجنرال بريمو دي ريفارا في اسبانيا دكتاتورية عسكرية ، ولن يلبث ان قام الجنرال كارمونا بتجربة مماثلة في البرتغال عام ١٩٢٩ ، بعد ان استولى على مدينة لشبونة على يد الجنرال غوميز دي كوستا ، وعرفت بلغاريا نفسها لبضع سنوات ، نظاماً دكتاتورياً بزعامة تسانكوف (١٩٢٣ - ١٩٢٦) ، كما اجتازت اليونان ، عام ١٩٢٥ ، مع الجنرال بنغالومس ، فترة مماثلة عقبها نظام شبه برلماني . واخيراً قام الجنرال بلسدسكي بانقلاب عسكري في بولونيا ، افصى به الى تولي زمام الامر في البلاد ، مع استبقاء حكومة ذات مظهر برلماني . الا ان كل هذه النظم لم تكن سوى دكتاتوريات من طراز قديم ، بينما نظام الحكم الذي قام في ايطاليا ، منذ عام ١٩٢٢ اتصف بمميزات عديدة جديدة ، جعلت منه اول مثال يسجله القرن العشرون لثورة معاكسة حقيقية . فقد اقتضى له بضع سنوات من التجارب والتطبيقات قبل ان يضع نهائياً فلسفته ، وقبل ان يوضح صفاته المميزة . فمع وقوع الازمة الاقتصادية فقط ، ولا سيما بعد سنة ١٩٣٣ ، عندما استولى الحزب الوطني الاشتراكي على السلطة في المانيا ، اخذت الدكتاتورية الفاشية ، تؤلف الظاهرة الكبرى الاولى للبرالية ، كما تمثل في التاريخ المعاصر حدثاً له مدلوله العالي اذ ان الصورة الموسولونية لهذه الدكتاتورية كانت الصورة الاكثر نسخاً وتقليداً في العالم .

هذه النظم الفاشية التي فجرتها الازمة في كل مكان في العالم تقريباً جاءت كلها على الفاشية
منوال الدكتاتورية الالمانية والايطالية ، تقتبس عنها في معظم الحالات ، مظاهرها الخارجية وتدين لموسوليني ولهتلر بالشكر والولاء . وقد برزت حركات اتسمت كلها بالطابع الفاشي ، وان اخفت في الباطن ، اوضاعاً اجتماعية وتباينت عنها واختلفت .

السمات المميزة للواقع الفاشي ، يمكن استنتاجها من درس الحوادث التي وقعت أصولها
في ايطاليا حيث قامت الحركة ، ومن ثم في المانيا ، المسرحين الرئيسيين لها . برزت الفاشية بأوضح وجوها ، في بلدين « كان مطروحاً على بساط البحث في كل منها مشكلة اجتماعية ومشكلة قومية حادة » ، بلدين راحا ، الى حد بعيد ، فريسة للاضطرابات والقلق الاجتماعي من جراء ما عانتا من حدة البطالة والصراع الطبقي ولعدم استقرار النقد فيها . فقد شهد كلا البلدين ثورة شعبية حركت من الأعماق ، الجماهير الهائلة ، بعد ان ضمتا الى مطالبها القومية والاجتماعية ما شعرتا به من ذل الانتقاص الوطني ، ومن وضع اقتصادي اعتبرناه لا يطاق ، ومن نظام سياسي اعتبرناه عاجزاً في الاساس وفاسداً في الصميم . وبما لا شك فيه قط ان الحركة وجدت مسعفاً لها ، افتقار كلا البلدين لتقاليد ديموقراطية عريضة ، سواء منها لدى الشعب

الايطالي او في المانيا ، حيث عجزت نخسون سنة من نظام تمثيلي ، عن ترسيخ مثل هذه التقاليد وتوطيدها في البلاد ، وحيث تصارعت الاحزاب ، وحيث عجزها واقتارها الى النفوذ كاد يؤدي بالبلاد ، الى الخراب . وفي مثل هذا الجو المؤاتي ، ليس من عجب ان تساعد الازمة ، بعد ان نشبت في ايطاليا منذ عام ١٩٢٠ ، وفي المانيا ، منذ عام ١٩٢٩ ، على انكفاء الصراع الطبقي باثارها ردة فعل ، دفاعاً عن الامتيازات والمكاسب المهددة .

تساعدنا نظرة فاعمة محللة ، الى العناصر التي تؤلف القوى التي تعتمد عليها كل من القوى هاتين الدكتاتوريتين ، على تكوين فكرة اصح ، وفهم ادق ، للطابع الذي ارتدته الحركة . تتألف هذه القوى من عناصر متباينة ، اوسعها قاعدة ، وامضاهما عزمًا ، العناصر المستمدة من الطبقات الوسطى . ففي ايطاليا هذه التي تعاني بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ ، من ازمة اقتصادية حادة ، في الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر روما عام ١٩٢١ ، فمن اصل الـ ١٥٠ الف عضو المسجلين في الحزب الفاشي ، نجد ١٨ الف بينهم من الملاكين و ١٤ الفاً من التجار ، و ٤ آلاف من الصناعيين ، و ١٠ آلاف من اصحاب المهن الحرة ، و ٢٢ الفاً من المستخدمين (بينهم الثلث من الموظفين) ، ونحو ٢٠ الفاً من الطلاب ، أي ما يوازي مجموعه ٩٠ الفاً ليسوا بعمال ، بينما الباقون يعملون في مرافق الزراعة (٣٧ الفاً) و ٢٤ الفاً يعملون في المدن ، معظمهم عاطلون عن العمل او مستخدمون في المصالح العامة . ونرى النسبة ذاتها تقريباً ، عام ١٩٣٠ اذ ان ٢٥٤ من أصل ٣٠٨ من زعماء الحركة الفاشية الايطالية ، ظلموا من صفوف البورجوازية الصغرى .

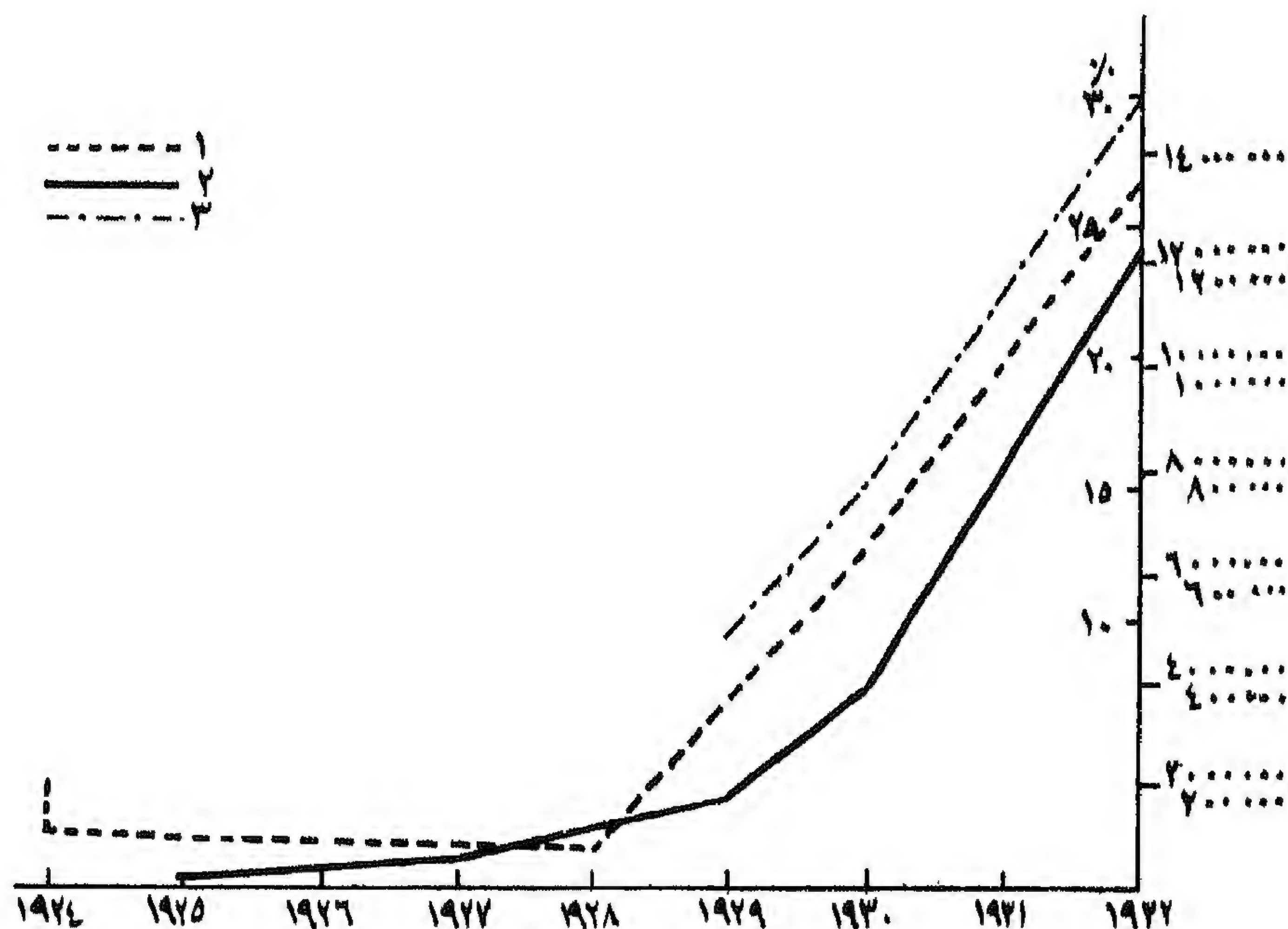
وفي المانيا حيث تعاني البلاد في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٣ ، من بطالة مقعدة ، وحيث نكاد لا نجد ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص يملك الواحد منهم ثروة ادناها لا يتعدى ٥ آلاف مارك راينخ ، اي في بلد صارت فيه الطبقة الوسطى الى وضع البروليتاريا ، لا يختلف الوضع هنا كثيراً عنه في ايطاليا . واخذت الاشتراكية الوطنية تجمع انصارها ومؤيديها من بين صفوف الطبقة البورجوازية الصغرى ، والمستخدمين والموظفين واصحاب المهن الحرة ، ورجال الفكر المتبذذين وقدامى الضباط ، وصغار الملاكين ، ومتوسطي رجال الصناعة والتجار ، والعمال العاطلين عن العمل . والدليل القاطع على ان الطبقة العمالية لم تعضد الحركة ، يظهره عام ١٩٣١ من خلال الانتخابات للجان المصانع وهيئاتها ، حيث مرشحوا الحزب ، لم ينالوا سوى ٥٠٠ بالمشة من اصوات المقترعين ، بينما نالوا ٤٧٥ بالمشة في الانتخابات لمجلس الرايشتاخ ، بعد ذلك التاريخ ، ببضعة اشهر ، اي في تموز ١٩٣٢ ، كانت اصوات البروليتاريا في صف اصوات صغار العمال . فالفاشية اذاً ، كما يتضح جلياً هي ثورة انفجرت من صميم الطبقات الوسطى . فتكون تكونت من هذه العناصر بالذات المكونة من صغار البورجوازيين او من البورجوازيين (بروليتاريا الياقة المكوية) ، والبروليتاريا الفكرية او العقلية الذين انزلوا منزلة البروليتاريا أو كانوا على وشك الصيرورة إليها بعد لأي قصير ، فناروا ضد النظام القائم . وتمسكاً بشرف

طبقتهم رفضوا التسليم بأي تبديل جذري للمجتمع ، هذا التبديل الذي هدف الى تحقيقه ، كل ما في الاشتراكية والشيوعية . ومع ان بعض العناصر كانت تكتاول اجوراً أدنى من اجور العمال فقد كانوا يشعرون مع ذلك ، بأنهم من طبقة اخرى ، او من طبقة أعلى مرتبة ، كما اعتبروا محطاً من شأنهم اجتماعياً وطبقياً ان ينزلوا منزلة العمال . والى هذه العناصر يجب ان نضيف هنا هؤلاء الشباب من ابناء الطبقة البورجوازية الذين لا عمل لهم ولا امل لهم بالعثور على عمل ، ولا سيما الطلاب منهم و « طبقات السن » الذين ضعت بهم الازمة وسدت في وجوههم كل المنافذ اي هؤلاء المنبوذين في كل الطبقات . كذلك يجب ان نضيف الى هذا اللهم ، عدداً كبيراً من صغار الملاكين الذين رزحوا تحت الدين ، ومحاربين قدامى لم يجدوا لهم عملاً في ايطاليا ، بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ ، او الذين عادوا من الحرب لا مهنة لهم ولا حرفة ، فتطوعوا في القنصة أو في هذه العصابات العسكرية التي مارت بها المانيا ، فرأى اعضاؤها ، في الحزب النازي ، مقاومة بطولة ، وبينهم عدد كبير لم يتأثروا بالبؤس الاقتصادي الذي افنخ على البلاد . بل اوجسوا خيفة من ان يخسروا مرتباتهم او « سعادتهم الاجتماعية » ووضعهم ، وان ينزلوا الى دركة الكادحين من رجال الصناعة ، والمساعدات التي قررت تقديمها المصالح الكبرى ضد الاشتراكية وضد الشيوعية ، لم تصل للحزب إلا بعد ذلك بكثير ، أي عندما حقق له بعض الشان في البلاد .

ان إنعام النظر في تطور الحركة النازية في المانيا يرينا بوضوح مقدار ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الحياة الاقتصادية في تلك البلاد ، هذه التقلبات التي تبرز صورتها في حركة البطالة وما آلت اليه من وضع مفرج . فعدد الانصار والاصوات التي ينالها الحزب يزداد بنسبة ازدياد معدل العاطلين عن العمل (شكل ٨، ٢١٨) ففي شهر أيار ١٩٢٤ ، أي مباشرة بعد تجربة التضخم المالي المرعبة ، نال الحزب قرابة مليون صوت (٦٠٦ ٪) وما كادت المانيا تتخطى الازمة بعد ذلك مباشرة في كالون الأول من السنة ذاتها حتى هبط المعدل الى ٣ ٪ ؛ وفي أيار ١٩٢٨ ، عهد « الازدهار » ، هبط هذا المعدل الى ٢٠٦ ٪ . واذ ذاك تطل الازمة العالمية ، فاذا بالمعدل يرتفع في ايلول ١٩٣٠ ، الى ٦٠٧ و ٤٠٧ و ٦٠٠ صوت (١٨ و ٣ ٪) ليبلغ في تموز ١٩٣٢ ، نحواً من ١٣ و ٨٠٠ و ٠٠٠ (٣٧ و ٣ ٪) . كل هذه الاصوات جاءت من بين صفوف الأحزاب البورجوازية غير الكاثوليكية : كالشعبيين والحزب الاقتصادي والحزب الديمقراطي والوطنيين ، بينما الأحزاب الوسطى والحزب الشعبي البافاري (كاثوليك) ، والأحزاب الاشتراكية والشيوعية بقيت ثابتة صامدة بصورة تدعو للدهشة .

جاء هذا التجمع مضاداً في الصميم للروح البرلمانية كما جاء الى
الدعارة وشعاراتها
حد من الرأسمالية ، الا انه ضد البروليتاريا في جوهره .
فالايديولوجيا الفاشية والنازية تستمد بعض شعاراتها ونداءاتها من صميم مطالب الطبقة العمالية بعد ان جردتها من طابعها الدولي والبروليتاري الذي يسمر الخوف في القلوب .

« فلا اشتراكية أعجز من أن تؤمن العدالة للناس ان لم تسبقها عدالة بين الشعوب . فمسلى العمال الالمان ان يعترفوا وان يسلموا انه لم يسبق لهم ان بلغوا مثل هذا الدرك من الرق والعبودية الذي اصابهم اليه الرأسمالية الاجنبية والذي فيه يرسفون اليوم ... وهذا الصراع في سبيل تحريرهم ، هو حرب أهلية بعينها نقودها ضد البورجوازية العالمية ... »
هذا ما كتبه مولرفان دن بروك . وبعد ان تبلى غوبلز فكرة شبنفلر نراه يكتب :



شكل ٨ - كشف بياني مقارن بإزدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالمانى مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تعبر عنها ارقام البطالة

١ - عدد الناخبين ، ٢ - عدد الاعضاء ، ٣ - نسبة العاطلين عن العمل .

« اشتراكيتنا هذه ، هي التي جاش بها ملوك بروسيا والتي ألهمت خطى الفرسان التوتونيين ... اشتراكية الواجب » . فالروح المناوئة للرأسمالية في الفاشية ، تتلاءم تماماً وهذه الأمانى الغامضة التي تجيش بها صدور الطبقات الوسطى . فهي تتجه ضد المصرف ، وتستبدل الصراع الطبقي بالكفاح ضد الرأسمالية الأجنبية ، ضد « الثراء الأجنبي » . وهذه الدعاوة يرمى لها ان تضع حداً لهذه الشرور التي تعاني منها مختلف الفئات الناقمة لتعليلها بعود مبهمة غير محدودة ، وأحياناً متضاربة ، الا انها تعمل مجتمعة على تفادي انهيار اجتماعي وهو سبب النقمة والخوف الذي بعثته الماركسية . وهذا يتفق تماماً بما لحظه لوسيان فيفر عندما كتب :

« فالامر لا يقتصر في هذه القيادات على الروح المضادة للنظام البرلماني . فهناك الروح المضادة للنقابية ، ومثلها للحرفية ، هذه الصورة المسوخة للروح النقابية (أقله من بعض وجوهها) . هنالك المظهر الخداع « الرجوع الى الحرفية » . هنالك سياسة اقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باننيار نظام متفسخ مهلهل عن طريق اغلاق البلدان الجديدة والانتاج المفرط للأجهزة الداهية الى أقصى حدود الدماء » .

ونختصر القول ، فالفاشية هي في الأساس حركة رجعية مضادة للعمالية ، قامت على اسطورة القضاء على الصراع الطبقي : فالاجراءات التي عمدت اليها في بادىء الامر تجرد العمال من سلاحهم وتحيلهم الى وضع من الدونية لا خروج لهم منها أمسام أرباب العمل ، وذلك بالقضاء على الأحزاب وعلى النقابات العمالية .

ظروف وصولها للحكم
قوة الفاشية تكن أصلاً في الحزب الذي خضع لتنظيم جديد
أساسه البزة والانضباطية والتدريب العسكري والاستعراضات
والحشود المتواترة بحيث تسيطر بالقوة . في خدمتها أجهزة داهية من الدعاوة الماكرة أساسها الصحافة والراديو والسينما ، كل هذا الى شيء من إيقاع الرهبة والتجسس والرقابة الشديدة . فلم تكن مشكلة الحزب الحصول على الحكم . ففي ايطاليا كما في المانيا توصلت الحركة الى السلطة بصورة شرعية ، وسيطرة الحزب على السلطة انما جاءت نتيجة سلسلة من تواطؤ السلطات : كالقضاة والشرطة والادارة والجيش الذين غضوا النظر عن مخالفات الحزب وتجاوزاته ، كما ان هيندنبيرغ نفسه استدعى هتلر لاستلام مقاليد المستشارية في المانيا ، وعن طريق هذا الدستور الذي طالما هاجموه ورجموه تقلدوا مقاليد الحكم بشكل تحلى بملاءة الشرعية . ففي كلا البلدين اضطرت الحركة لدخول الصراع مع المنظمات العمالية التي انكها المراك الطويل بين الاشتراكيين وبين الشيوعيين ، وقضوا عليها قضاء مبرماً تحت ستار الحكومة الشرعية .

العقيدة
العقيدة الفاشية هي « مزيج من التراكيب والألفاظ الثورية الطابع » وأفكار صغار البورجوازيين يجمعها ملاط نصفية الثقافة وتعتبران الكفاح أمر ملازم للحياة . فالحزب هو ميليشيا مدنية في خدمة الأمة التي هي في حالة حرب مستمرة تناضل ضد الذين يحاولون خنق هذه الأمة ، فهو يحارب في سبيل تأمين السلطة للشعب وتوطيدها ، وهو ينبذ جانباً النزعة السلمية واللاعنف ، ويكن الاحتقار لما تدعوه « الديمقراطية العاجزة » . ففكرتها العائدة للقرن الثامن عشر التي ترى السعادة والازدهار شيئاً واحداً . وقد أعلنها روزنبيرغ مدوية على رؤوس الشهداء : « لم نعد أمام صراع طبقة مع طبقة أخرى ، والعقيدة الدينية ضد عقيدة أخرى ، بل صراع الدم ضد الدم ، والعرق ضد العرق والشعب ضد الشعب » . لا مكان قط لحقوق فردية تتعارض ومصلحة الدولة وحاجاتها بعد أن أصبح الفرد خاضعاً لها بالكلية . كذلك في المجال الاقتصادي ، كل البنين الاقتصادي يجب أن يخضع لمراقبة الدولة ، كالتوسع في التسليف والاسعار وتثبيت القبط

وغير ذلك . وفي المجال الديني يجب على الدولة أن تسيطر هنا أيضاً مع انه سبق للفاشية وأعلنت عالياً ان الدولة الفاشية تنظر الى الدين نظرتها إلى أسمى مظاهر الفكر . فهو ليس موضوع احترام فقط ، بل يجب الدفاع عنه ، كما ان النازيين أعلنوا من جهتهم : الحرية التامة لكل العقائد والأديان في الدولة . فعلى الدولة أن تراقب كذلك كل نشاطات الفكر .

ومن مميزات النظام الفاشي طابعه اللاعقلاني . فهو يستنير بالمشاعر والمواطف ويفسدي في الجماهير الحماسة بصورة مستمرة . وقد شدد توماس مان على « ترنح الثورة الهتلرية » . فالناطقون باسمها ، يتكلمون كمن أوتوا النبوة . « ليس هو العقل الذي شطر الشعر إلى أربعة أقسام وأنقذ ألمانيا من كربتها » بل إيمانها ، كما يصرح هتلر أمام كتائبه . والعقل قد يكون نصيحكم بعدم الالتفاف حولي . انما الايمان وحده هو الذي استمعتم الى صوته . زعيم الحزب معصوم عن الخطأ . له ملء المعرفة والعلم . فعبادة الدوتشه أو الفوهرر والتسليم الكامل لارادتهما هي القاعدة المطلقة ! أفما نصت المادة الثامنة من وصايا الميليشيا الفاشية على ان الحق هو دوماً الى جانب موسوليني ، كما نصت المادة العاشرة « على ان حياة الدوتشه هي أثمن من كل شيء » . فهتلر هو المختار من الله وله شخصية مكرسة وموضوع عبادة حقيقية . فهو أشبه ما يكون « بمسيح في السياسة » . آمن ، وطع ، وحارب ، هذه هي كلمة السر عند الشبيبة الفاشية .

الحزب ودوره الرئيسي
يعتمد نظام الحكم ، في كل مكان ، على حزب وحيد أوحد يحسّم رغبات الدولة ويمثل أمانى النخبة . فهو يتألف أصلاً من عدة فئات تتميز بانضباطيتها وتخضع لارادة زعيم الحزب أو الدوتشه المطلقة الذي يوزع الوظائف ويعين الرؤساء . فالحزب يمثل الدولة ، ويتولى أعضاؤه كل نشاط في البلاد ويشرف على توجيهها ، كما تخضع له منظمات شبه عسكرية يواجه بها خصوم الحزب وأعداءه ، منها مثلاً : فرقة الهجوم (S. A.) وسرية الدفاع (S. S.) في ألمانيا ، ومنها الميليشيا في إيطاليا ، والكتائب البرتغالية ، والكتائب الاسبانية . ويعلق أهمية قصوى على إعداد الشبيبة وتهيتها وتوحيد تفكيرها ، ويراقب نظام التعليم الذي تخضع له ويكتبها في كتائب خاصة . هنالك منظمات نسائية ومنظمات طلابية ، ومنظمات للفلاحين وأخرى للعمال تنظم فراغهم قبل العمل وبعده كجبهة العمل والنقابات الفاشية ، ثم الحرف ، ويخضعونها لنشاطات رياضية وثقافية بحيث لا يشذ أحسده عن الطوق ولا يخرج عن الصدد المرسوم ولا يخرج عن نفوذ الحزب .

كل النشاط الثقافي أو الفكري يقع تحت اشراف الحزب فيضع تحت مراقبته المباشرة اجهزة الاعلان والراديو والسينما والصحافة والمسرح والادب ... كذلك انشأ الحزب في البلاد رقابة صارمة ، والنفى كل صحافة معارضة أو حيادية ، ويوحى اليها بالموضوعات التي يجب ان تعالجها وبالطريقة التي يجب ان تعالج بها . والحزب وحده يسيطر على الشرطة الخاصة بالنظام بعد ان

اولاه سلطات واسعة جداً . فيستعمل العنف الاساليب ومنهـا الضرب لانتزاع الاعترافات والاقراءات وارغام المتهمين على الاعتراف بما عليهم ان يعترفوا به ، ويرسل الى مخيمات الاعتقال كل من يرى وجوب اعتقاله . والقوانين النازية كالقوانين الفاشية ، عام ١٩٣٦ ، تلاحق بمعنف كل كلمة شاردة او مشبوهة ، وكل ظاهرة عداوية . فقد جرى في المانيا ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ، توقيف اكثر من ٤٣٥٠٠٠ شخص وجرت ملاحقتهم القانونية لمعارضتهم نظام الحكم . كما ان المحكمة الخاصة في ايطاليا للدفاع عن الدولة لم تكن تنقيد بأي شكل من اشكال القانون ، اذ كان بإمكانها ان تصدر احكاماً لا تقبل الاعتراض على اعمال او مخالفات تبقى فيها الظنة او الشبهة غامضة ، مبهمه ، كالاتهام مثلاً بعمل جماعي من شأنه ان يחדش الشعور الوطني . فقد بلغ مجموع السنين التي حكمت بها المحكمة على ٣٠٠٠ ظنين ، ١٤٠٤٥٨ سنة .

ومحافظة على نقاء الحزب ، وتخليصاً له من الفاترين او الخصوم المتنكرين ، نزع الحزب ، منذ توليه السلطة الى عملية تطهير عامة ، واحتفظ منذ ذلك الحين ، بحق العضوية والانتساب اليه ، للشباب الذين جرى تدريبهم بعد ان اطمأن اليهم . اما الهيئات والمنظمات شبه المستقلة القائمة الى جانب الحزب : كالمشايخ الانمائية الكبرى ، والكنائس والجيش ، فقد اخضعها للمراقبة وازال كل خطر عن طريق اقطاعها انعامات مادية وادبية ، بعد ان افهمت جيداً ان الحزب وحده يستطيع ان يكبح وان يمنع عنها اي اعتداء من قبل اعدائها التقليديين المعروفين وهم : الاشتراكيون والشيوعيون .

افراغ الشبيبة رقولبتها حرصت كل الاحزاب الفاشية على تمجيد القوة وعلى اعتماد سياسة عامة سداها النفوذ ولحمتها البطش والبأس ، مما يفترض اعتمادها على جيش قوي ، لـجب ، وبالتالى على شعب مفتول العضل ينمو ويزداد بسرعة ، كما يفرض السهر على نقاء العرق والاصل : كالتخلص من اليهود ونبذهم بعيداً عن جسم الامة السليم ، وفقاً لقوانين نورمبرغ التي حظرت كل زواج او عقد زواج بين اليهود و « الآريين » ، وتعقيم الضعفاء والمرضى المصابين بمرض عضال ، والمجرمين في جميع انحاء المانيا ، وتشجيع الاهلين على الاخصاب والانسال في كل البلدان . وهؤلاء الاطفال الذين تود الدولة ان تراهـم بأكبر اعداد ممكنة ، تعنى الدولة عناية خاصة بتنشئتهم وتربيتهم . فهم ملك الدولة وعلى الدولة ان تؤمن صبتهم وافراغهم وتنشئتهم بحيث يصبحون رجالاً اقوياء ، اشداء ، يزخرون بالقوة والصحة والنشاط والاستعداد للامثال والطاعة . فالتربية الرياضية التي تستهدف الطبع والاخلاق ، يجب ان تحتل مكانها البارز في عملية التربية والتعليم ، هذه التربية التي يجب ان تزرع في نفوس النشء ، عبادة الابطال وروح البذل والتضحية في سبيل الوطن . وقد جرى تنقية الهيئة التعليمية فلم تعد لتعد في صفوفها اي يهودي ، كما نبذ منها الماركسيون وخضعت لمراقبة دقيقة . فالتعليم والدعاوة ، عاملان متلازمان في كل عملية تنشئة . فالعقيدة النازية يجب ان تغرس في نفس الطالب الابتدائي ، وكذلك في ايطاليا .

« على المدرسة ان تكون ذات طابع فاشي . ولا يعتقدن احد قط انه يمكن الاستهداف للشطط او للمسالاة في هذا المجال . انا احب التطرف في كل ما يتصل بالفاشية ... يتعلل بعضهم ان الجغرافيا والرياضيات ليست علوماً سياسية بطبيعتها ... بضع كلمات . نبرة صوت ، تلميح بسيط ، رأي معلل ، واحصائية يستشهد بها الاستاذ في معرض الحديث من على منبر التدريس ، تكفي لاثارة الشك او للدخول في السياسة . لهذه الاسباب كلها ، فمعلم الرياضيات له دور يلعبه في المجال السياسي ويجب ان يكون فاشياً ... » كما صرح موسوليني ، عام ١٩٣٣ .

والبيولوجيا كانت تدرس في المانيا باعتبارها علم العنصرية او العرقية ، من وجهة الدور الذي مثلته عبر التاريخ السلالات الشمالية . فالتاريخ يرتكز اساساً على المعاني التي تمور بها كلمات : العرق ، الشعب ، الرايخ ، الزعيم . فالى جانب المدرسة ، يعتمد الحزب في افراغ الشبيبة على مجموعة من المنظمات التي تعمل في نطاق تربية الشبيبة من بينها المنظمات الرياضية والكشفية التي تتناول الولد من ابن ثمان سنوات وتتخلل عنه وهو في الرابعة عشر لمنظمات أخرى تتم عمل الاولى وتكملها : كالخدمة الالزامية للعمل وبعد الثانية عشرة يؤول امره الى منظمة *Mocidade* في البرتغال والى جبهة الشباب ، في اسبانيا .

فخلافاً لموسوليني الذي خلق الحركة الفاشية وأسسها بعد ان تولى مقاليد آراء هتلر ونظرياته الحكم في بلاده ، كان هتلر عندما تولى مستشارية الرايخ قد سبق له ووضح برنامجاً كاملاً وخطة واضحة وتحت تصرفه كتائب منظمة وعددد مهيب من الاداريين المدربين على استعداد تام للعمل بمنأى من التطبيق التجريبي والارتجال .

فالمبادئ التي قال بها وعلم عبر عنها عالياً في *Hofbrau Haus* عام ١٩٢٠ وفي البرنامج الذي اعلنه وتألف من ٢٥ بنسداً او نقطة محددة ، كما عبر عن مشروعاته مفصلاً في كتابه « كفاحي » الذي وضعه وهو في سجن لندسبرغ ، في اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في مونيخ عام ١٩٢٣ فنظريته للعالم تنهض على نظرية الدم او العرق وهي نظرية دان هيسا لغوبينو ولهوستن ستوار وتشمبرلن وبول دي لاغارد هذه النظرية التي سبق لمولر فان دن بروك ، وعرضها بتبسط ، عام ١٩٢٢ في كتابه حول الرايخ الثالث ، تقول يوجد عرق بشري اهل او اسمى هو العرق الآري الذي يتحتم بقاؤه نقياً بعد تنقيته من هذه العناصر التي حاولت ولا تزال افساده . لا سيما العنصر اليهودي الذي كان دائماً وابدأ خبير فساد وفساد .

وفي المجال السياسي اتخذ موقفاً معارضاً من المبادئ التي نادى بها وعملت الثورة الفرنسية الكبرى : هذه الايديولوجيا الليبرالية التي فرضت فرضاً على جمهورية ويمار من قبل الحلفاء الذين خرجوا منتصرين من الحرب العالمية الاولى ، واقصاها اياها على وضع من التسابعية والذي كان لازماً « ايقاظ الشعور القومي » وبعثه في النفوس . ألم يكن شعار القمصان السود وهتافهم الحربي : « استيقظي بالمانيا » ، ودعوة الشعب الالماني الى ان ينبذ جانباً الفردية والليبرالية التي لا تلتزم قط والمقلية الالمانية ، وكلها انظمة عقلانية تخلو من الطبيعة ، اذ ان المساواة والحرية هي مطالب مناقضة للعقل ، بخالفة للمنطقي ومضادة للطبيعة البشرية ، فالانسان ليس معزولاً

فهم حلقة موصلة لجميع الاجيال بعضها ببعض . فمهمة الدولة المضادة للبرالية والمضادة للحزب والمضادة للمساواة ، القائمة على الترابط المسلسل ، هي المحافظة على وحدة الدم ، ووحدة اللغة ، والرجوع الى التقاليد الالمانية النوع والى كل ما انبثق من الشعب وصدر عن الشعب ، وتأمين المدى الحيوي الذي هو بحاجة ماسة اليه والذي يقتضيه تطوره ونموه . فمصدر السلطة لا يمكن في اكثرية من الافراد بل في الشعب نفسه ، في الشعب ككل ، الذي يجد ملء تعبيرة الكامل في الزعيم او الفوهرر ، هذا الزعيم الذي هو تعبير لارادة الشعب والناهض بحقوقه .

اما اعداء الشعب فهم ، في الخارج روسيا وفرنسا ، وفي الداخل : الماسون ، واليهود والديموقراطية الاشتراكية التي استخدمها والتي جعل منها كارل ماركس اليهودي ، اداة لافساد المانيا والقضاء عليها . وفي المجال الاقتصادي ، ينزل هتلر باللائمة على الاحتكارات وعلى الاثرياء الجشعين ، هؤلاء الاجهزة الآلية التي لا نفس لها ولا روح ، ويعلم مناصرته للفلاحين والطبقات والملكية الخاصة . ويختصر القول فالشعب الالمانى هو شعب *Ohne Raum* يجب ان يمتد وان يتوسع نحو الشرق والجنوب والغرب من اوروبا .

كل هذه الافكار : من ازدياد للديموقراطية ولما تمثله ، واليأس الذي رصوله الى السلطة تبعته معاهدة فرساي ، والمناهضة للرأسمالية وللسامية والتي تقول بالعنصرية او العرقية وتطمح الى الدكتاتورية ، ليست بافكار جديدة . فقد سبق لشبنغلر ولمولر فان دن بروك ان عبر عنها كل من شميت وعثمان سبان وكل دعاة الرابطة الجرمانية . وقد عرف هتلر ان يعرضها بعنف وحماس وقوة بحيث تعبر عن مخاوف وعن احقاد وعن المشاعر التي جاشت في صدور الجماهير الالمانية . وقد لاقى كتابه رواجاً منقطع النظير . فقد كان يبيع منه ، حتى نيسان ١٩٤٠ ، ستة ملايين نسخة بعد ان ترجم الى معظم لغات العالم : « فهو يمثل اكبر نجاح سجلته دار نشر في العالم حتى الآن » ، وقد جرى تعميم هذه الافكار والمبادئ وسكبها من قبل فلاسفة النازية ، امثال غوبلز وداريه وروزنبرغ امثلهم جميعاً ، وقام بتلاوتها على الجماهير المتألبة وشرحها من قبل خطباء مفوهين يفيضون بلاغة وعاطفة وحماسة ، التفت حول الحزب وناصرته ، كما قامت منظمات القمصان السود التي تولى ملر رئاستها منذ عام ١٩٢٩ بمهاجمة العمال المضربين والاشتراكيين والشيوعيين وخاضوا معهم معارك واشتباكات دامية . فمند ١٩٢٧ ، عد الحزب بين صفوفه ٧٢٠٠٠ عضو ، والمؤتمر الثالث الذي عقده الحزب في نورنبرغ اكثر من ٣٠٠٠٠ من كتاب الصاعقة بقمصانهم السود . وارتفع عددهم ، عام ١٩٢٨ الى ١٠٩٠٠٠ كما ازداد يمثل هذه النسبة عدد المناصرين .

فالبرنامج المعروف يشبع مطالب الطبقات الوسطى التي رأت في النازية حماة للنظام وللامن من « الهول الاحمر » كما زين لصغار التجار الامل بقرب زوال المخازن والمحلات التجارية ذات السعر الواحد والتي لها فروع عدة في البلاد ، كما علمهم بزوال التعاونيات كما لوح امام انظار المهنيين ورجال الصناعة بحرب سياسة التأميم ومهاجمة الرأسمالية وعلل الامل

في نفوس المزارعين بالتخفيف من اعباء الديون التي يرزحون تحتها ، وبشر العاطلين عن العمل الذين طالما دفعوهم لمشاكسة العمال الذين لا يزالون في عملهم « بامتيازات ماركسية » ووعدهم بتدبير عمل لهم . وهاجم بعنف كلي اليهود الذين يحتكرون المصارف والمخازن الكبرى في البلاد والذين يتحكمون بالبورصة ، وبالحاماة والمهن الحرة . فليس من عجب ان تتضمن صفوف الحزب ويشهد ساعده يوماً بعد يوم ، فقد عدد في صفوفه ، عام ١٩٣٠ ، نحواً من ٣٨٩٠٠٠ ، وفي نيسان ١٩٣٢ ، اكثر من مليون ، وفي عام ١٩٣٣ ، اكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ ، كما ازدادت عدداً وقوة المنظمات شبه العسكرية بما يقرب من هذا المعدل . وقام الحزب برئاسة غوبلز بدعاية جبارة اغرقت البلاد بفيض من الجرائد والنشرات التي توزع كالطر الهتان ، ونظمت دورات مناوئة حتى في اصغر وادق المجتمعات ، واكثر الحزب من عرض قوته وبطشه ، ومن المظاهرات الجماهيرية ، والرحلات ومن خطب الفوهرر الذي اخذ يقنع الجميع بان في مقدوره وحده ان يضع حداً لهذا الوضع المفجع الذي صارت اليه الامة من جراء عبث الحاكمين .

المانيا هذه التي عاشت الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ - ١٩٣٣ حقبة من الفواجع وشهدت صراعاً مريراً بين الاحزاب بحيث راح كل حزب يكتب كتابه الخاصة للحرب والنزال ، كالجبهة الحمراء في الحزب الشيوعي ، « والانتيفا » لعصبة مكافحة الفاشية ، والجبهة الحديدية التي ضمت المناهضين عن النظام القائم والعاملة الى جانب العلم الالماني (نحو مليونين من الاعضاء) ، والـ *Stalilhem* المرتبط بالحزب القومي الالماني ، برئاسة هوجنبرغ رئيس المجلس الاداري لمصانع كروب الخاصة بالفولاذ ، والمسيطر على جانب كبير من صحافة البلاد ، ولا سيما الجبهة السمراء للحزب الوطني الاشتراكي اقوى هذه الاحزاب وانشطها . فالنظام القائم يفتقر كلياً للسلطة ولا قوة له ، والانتخابات العامة عاجزت عن اعطاء اكثرية ثابتة ، ولذا راح المارشال هيندنبورغ يحلم بوزارة لا رأي للبرلمان في قيامها وبقائها . وبالاتحاد الى المادة ٤٨ من الدستور ، كانت معظم المقررات التشريعية منذ عام ١٩٣٠ ، تصدر بشكل مراسيم (فقد صدر عام ١٩٣٢ ٥٩ مرسوماً بشأن خمسة قوانين اقرها المجلس) . وهكذا نرى ان النظام الليبرالي والبرلماني كان قد زال بالفعل من البلاد قبل ان يصل هتلر الى الحكم . وفي انتخابات تموز ، نال الحزب النازي ١٣,٨٠٠,٠٠٠ صوتاً و ٢٣٠ مقعداً في مجلس الرايشتاغ (شكل ٣، ص ١٠٨) ، وبالرغم من خسارة الحزب ٣٤ مقعداً في انتخابات تشرين الثاني ، فقد كان بإمكانهم ان يعطوا كل حركة في حكومة بروننغ ويشلوها تماماً ، كما كان باستطاعتهم ان يشلوا « حكومة البارونات » التي ألفها فون بابن . وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وبعد ان رفض هتلر مراراً وبعد مفاوضات غامضة ، خلف هتلر دون إهراق اي نقطة دم ودون اطلاق اي عيار ناري ، المستشار شليخر ، على كرسي المستشارية في البلاد .

فهو السيد المطلق في الحكم . وألقى بشطحة قلم كل الحقوق التي نص عليها دستور ويمار ، وراح المستشار وفقاً للسلطات العامة التي اعطيت له في ٢٤ من اذار ، يرسم القوانين الجديدة ،

واتخذ من حريق مجلس الرايشتاغ ذريعة لاتخاذ الاجراءات الشديدة ولتزويد البوليس بصلاحيات واسعة لمهاجمة خصوم النظام وتوقيفهم وسومهم اشد المعاملات قسوة وعنفاً ، وارسالهم الى مخيمات الاعتقال . ومع ذلك ، فقد ادت الانتخابات التي وقعت في ٥ آذار ، بالرغم من حوادث التوقيف والتهديد والترويع الى ٢٢٨ نائباً للحزب النازي مقابل ٣٥٩ نائباً غير نازيين ، فقد نال الاشتراكيون والشيوعيون ١٢ مليون صوت . ومع ذلك فالصراع بقي على احتدامه الشديد ، فصدرت الاوامر بالغاء الاحزاب وحظرت النقابات العمالية ، كما اسقطت حقوق اليهود واصلحوا غير صالحين قانوناً وفقاً للبند الثالث من القانون الصادر في ٧ نيسان ، كما جرت تصفية الشيوعيين والنقابيين ، وأزيل من البلاد كل اثر للمطالب والنزعات الاقليمية . وجرت تنقية الإدارة العامة ووقعت باكملها تحت اشراف إدارة الحزب النازي ولم تلبث ان انصهرت بها ، كما اجبر كل الموظفين في آذار ١٩٣٤ على الانضمام لعضوية الحزب بعد ان جرى تنظيمه من جديد بحيث كان له اعضاء في اصغر القرى والداكر . وبعد مقتل روم في ٣٠ حزيران أعيد تنظيم فرقة الصاعقة التي كان يرأسها . وما كادت تفيض روح هندنبرغ في ٢ آب ١٩٣٤ حق كان الحزب والبلاد بأسرها في قبضة الفوهرر .

زينت دعاوة الحزب الوطني الاشتراكي العنيفة للناس الآمال وهلتهم
النظام الجديد بقرب وقوع ثورة . الا انه لم يحدث شيء من ذلك بعد ان آلت السلطة الى هتلر فلم يخطر له قط على بال مس التركيب الاجتماعي في البلاد حتى ولا التعرض بشيء للمصالح الكبرى التي سهلت له الوصول الى السلطة العليا . فنذ مطلع عام ١٩٣٣ ، اخذ يعلن « انتهاء عهد الثورة والازمات الذي استمر خمسة عشر سنة » ، مدخلاً بذلك الطمانينة لأصحاب هذه المصالح . وفي هذا السبيل تنحى عن الجناح اليساري الاشتراكي في الحزب الذي كان بقيادة الاخوة شتراسر كما تخلص من العناصر المقلقة الطموحة ومن طغمة المغامرين الذين كانوا يطمعون بان يروا تحت تصرفهم ، في « اعقاب الثورة الثانية » الثروات المحترقة لدى كبار المزارعين وفي المصارف ولدى رجال الصناعة . وفي ٢٠ حزيران ، يأمر هتلر نفسه باعتقال روم زعيم هذا الفريق من رجال الصاعقة ، خصوم التسلسل الاجتماعي وخصوم عقلنة النظام وينفذ الحكم بقتله في الحال . وقد جرت إذ ذاك تصفية كل هؤلاء الذين كان ولازم موضع شك وارتباب او كان بإمكانهم ان يتزعموا حركة عصيان وتمرد امثال غرينفور شتراسر او الجنرال فون شليختر وجرى تنفيذ حكم الموت فيهم .

التوحيد والمركزية جرى بسرعة تطبيق مجموعة من التشريعات الدقيقة سبق لفلاسفة الحزب ان اعدوها من قبل . فقد جرى في المجال السياسي توحيد الرايخ وعلان المركزية بعد ان ألغى التنظيم الفدرالي وأزيلت من الوجود كل معالم النزعات والمطالب الاقليمية وإلغاء مجلس اللاندتاخ ونقلت الصلاحيات التي كان يتمتع بها

للحكومة المركزية وتوحدت المصالح العامة بعد إلغاء الوزارات والحكومات الخاصة بالمقاطعات والولايات واستبدلت الإدارة بأشخاص يتمتعون بثقة الحزب .

وحل محل النظام النيابي نظام رئاسي . فالفوهرر المستشار يتمتع بسلطة شخصية لا حد لها . فارادته هي التعبير بالذات عن روح الشعب الألماني ولا يعلو عليها أي قانون أو دستور تعمل به البلاد . فهو لم يتلق السلطة من أحد ولا يتقاسمها مع أحد . فهو يجمع في شخصه السلطة التشريعية والسلطة القضائية . فالقانون الجديد الذي يتعارض مع القانون الكلاسيكي ، حرر القاضي من اعتماد حرفية النص والتقييد بها ، إذ يكفي أن يأتي قضاؤه أو حكمه منسجماً مع « الشعور الطبيعي » للشعب الألماني . كذلك أعيد النظر في قانون الجزاء بصورة جذرية ، وجرى التشديد على العقوبات . وقسا التشريع بنوع خاص على الجرائم التي تمس أو تتعرض بشيء إلى « ما فيه خير الأمة الألمانية وصلاحها » ، والخيانة (بما فيه نشر الأخبار التي تفترى القول على الحكومة والجرائم الأخرى ضد العرق أو الدم) .

بين النازية والمسيحية
في المجال الديني ، حمل العداء ضد الوسط الكاثوليكي ومحاربة السامية (ما المسيحية سوى ديانة يهودية) وعبادة الماضي الجرمان ، الحزب النازي على اتخاذ موقف معادٍ من المسيحية ورجال الدين ، وإلى بعث الطقوس الوثنية ، أو بعبارة أخرى ، إلى جرمنة المسيحية . وراحت المسيحية الجرمانية « تطهر العقيدة المسيحية من العقائد غير الآرية . واستهدفت الكنيسة المهاددة للاضطهاد وجرى توقيف عدد من القساوسة بينهم نيمولر . ومع ذلك فقد شجبت النازية المذهب المادي والشيوعية على السواء ، وكان من بين التدابير الأولى التي اتخذتها ، حل المؤسسات المناهضة للدين وإعادة التعليم الديني إلى المدارس في بروسيا . ولذا راحت الكنيسة الكاثوليكية تعلن رضوخها ، كما راح الأساقفة يشجعون المنشورات التي صدرت من قبل ضد النازية ، وعقدت الحكومة في تموز ١٩٣٣ معاهدة دينية مع الكنيسة نصت على الاعتراف بالدولة الوطنية الاشتراكية . وحظر على الكهنة ورجال الدين التدخل بالسياسة ، وفرض على الأساقفة الذين يجري تعيينهم من قبل البابا تأدية قسم الولاء للدولة قبل المباشرة بوظائفهم . والمهم في الأمر كله هو أن المنظمات والهيئات الخيرية والتعليمات والأكاديميات لم يؤت على ذكرها بحيث أن الاختلافات كانت تذنب من جديد كلما جرى علمنة إحدى المدارس أو أحد المستشفيات ، كما أن الملاحظات التي تجر إليها المخالفات التي يأتيها رجال الدين ومتاجرتهم بالقطع النادر وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج أو بعض الشطط في الأخلاق ، كانت موضوع دعاية فاجرة من قبل السلطة . والمرسوم البابوي الذي صدر عام ١٩٣٧ ، أعلن على رؤوس الأشهاد بأن الموقية مذهب يتناقض والآداب المسيحية .

النازية والحياة الفكرية
« أن الثورة التي قمنا بها ، هي ثورة شاملة جمعاء ، تنازلت جميع الحقوق والمجالات وقطاعات الحياة العامة ، وقلبتنا ظهراً لبطن ورأساً على عقب ، أخذ يصرخ غوبلز في فالادب والفن وقعا كغيرهما من نشاطات الحياة في

المانيا تحت نفوذها ، وحرص النظام بكل ما يملك من قوة على بث فلسفة جديدة للجمالية الفنية . فالليبرالية والمذهب العقلي لا يعطيان سوى آثار يصعب على الشعب تفهمها ، كما يفضيان الى فن شعوبي لا اخلاقي . وعلى عكس ذلك تماماً ، فالمثالية « الشهابية » للفن تقوم اصلاً على « الاعتقاد الراسخ » بان الدم والارض يكونان كنه المجتمع الالماني ... وان « الفن في انطلاقه ليس من القضايا الجمالية بل هو في الصميم قضية بيولوجية » . فعلى الفنان ان يعبر عن العرق ، عن الأمة ، عن المثال الجمالي الجرمانى ، كما عليه ان يصقل روح الشعب ويحملها تمي العناصر المقومة لوحدها ولقوتها . فالنظام يعارض والحالة هذه كل حركة تمصير او تحديث . وراح الحزب يقوم بعملية تطهير شاملة في المكتبات فينتزع من بين مجموعات ليس آثار الكتاب الاشتراكيين والشيوعيين واحرار الفكر ويجعلها طعماً للنار والحريق فحسب ، بل ايضاً آثار كتاب كبار غيرهم امثال انشتاين وفرويد وويلز وجيد حتى جاك لندن ... كل الآثار الفنية التي اجمعتها الكتاب البلاشفة والشعوبيون ، فانتزعت من المتاحف والمجموعات الفنية العامة ، كما جرى تنظيم معارض نقالة « للفن الفاسد الذوق » من وضع بورباخ وكورنث وكاندنسكي وكلي وكوشكا ولهمبروك والهزه من اصحابها . كذلك من غير المرغوب فيها آثار الرسامين الايطاليين المحدثين ، والانطباعيين الفرنسيين امثال مانيه وسيزان وفان غوغ . وقد بيعت آثار كثيرة بالمزاد العلني في صالات لوسرنت أو أحرقت .

وقد احيطت بالتشجيع والتقييم العالي الآثار الشعبية اي تلك التي تعبر عن « روح الشعب » وقصص البطولة ، لا سيما قصص الحروب . واستطاع المسرح وحده ان يخلق او يبتدع شكلاً اصيلاً من هذه المسارح التي اقيمت في الهواء الطلق حيث جرى تمثيل المسرحيات الشعبية التي يشترك الشعب بتمثيلها في الاغاني والانشيد التي تقوم بها الجوقة . كل مظاهر الفكر على اختلافها تخضع لمراقبة المكتب المعروف بـ R. K. K. وفروعه السبعة الاخرى التي على كل من يعنى بأمر الفكر ان ينتمي الى واحد منها ، وهكذا اصبح المسرح احدى مصالح الدولة يراقب الفوهرر منها المحتوى والاخراج والتوزيع . والفن الالماني الاسمى « الموسيقى » يخضع من الآن فصاعداً للمعهد الموسيقي الالماني . فما من نوبة واحدة يمكن لها ان تدوي في الجو الا باذن من هذا المعهد . فالفنان ورؤساء الفرق الموسيقية (اكثر من خمسين بينهم برونو ولتر) والكتاب (بينهم توماس مان وواسرمان ودوبلن وريمارك) والعلماء ، جرى تنحيتهم جانباً عملاً بالتمييز العنصري او السياسي واضطروا لمغادرة البلاد .

الممل الاقتصادي هدف النشاط الاقتصادي للقضاء على البطالة قبل كل شيء والى تأمين استقلال المانيا اقتصادياً بحيث تكفي نفسها بنفسها . وبعد الاتفاق الذي عقده هتلر ، عام ١٩٣٢ ، مع كبار رجال الصناعة الثقيلة امثال هوجنبرغ وكيردوف ونيسن ومع شاخت (ممثل جبهة هارزبرغ) ، لم يحاول النظام الجديد شيئاً من شأنه ان يمس

حقوق الملكية او ليزيد من الطاقة الشرائية لدى الفلاحين والحرفيين وصغار التجار - باستثناء تخفيضه معدل الفائدة - ولدى العمال ايضاً .

طبقة الفلاحين
التشريع الزراعي لم يمس بشيء الملكية العقارية الضخمة (فقد عدت البلاد عام ١٩٣٨ نحواً من ٧٠٠٠ استثمار عقاري تزيد مساحة العقار الواحد على ٥٠٠ هكتار) فقد هدف الاصلاح المذكور ، محافظة منه على تركيب البلاد الاجتماعي ، الى توطيد اسس الملكية الصغيرة بتأمين ارتباط الفلاح بالأرض عن طريق انشاء ملكيات عائلية لا تخضع للتجزئة ولا للتحويل ولا المصادرة يكون بالاستطاعة توريثها لواحد من ابناء الاسرة . وصاحب الحيازة الذي تعرف الأرض باسمه يجب ان يكون من العرق الآري الصرف ، « فلاحاً حقيقياً » أميناً ويخضع لسلطة خاصة تتمتع وحدها بصلاحيات قرار التصرف بقسم من الأرض ، والسماح بتأجيرها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او لمقد قرض بشأنها . وقد كان في البلاد ، عام ١٩٣٨ ، نحواً من ٦٧٣٠٠٠ قطعة أرض او مزرعة بهذه الاوصاف ، تكون معاً ٣٢ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية . وقد تسبب انشاؤها بعدد لا يحصى من الدعاوي والاختلافات بين افراد الاسرة الواحدة كما نجم عن هذا الوضع تعقيدات لا تحصى حالت دون ارتهان الأرض او الاستلاف كما حالت دون تغيير صاحب الحيازة مهنته او تعاطي مهنة اخرى .

وتأميناً لأسباب تموين البلاد في حالة تعرضها لحصار بري او بحري ، تألفت في الرايخ مؤسسة ضمت بين اعضائها كل الذين يعملون في مصالح التموين : كالفلاحين المزارعين ومقدمي التقاوى وتجار الأسمدة والاجهزة الزراعية ومربي المواشي والجزارين وشركات التسليف الزراعي ، والتعاونيات واصحاب المطاحن ومعامل السكر ومصانع المواد الغذائية والمعلبات على اختلافها . وقد وزعت الى زراعات محلية وزراعات اقليمية . ويرأس كل زراعية رئيس او فوهرر ، ويأتي في رأس السلم فوهرر الفلاحين الالمان الذي يترتب عليه اتخاذ التدابير التي تؤمن احسن مردود واطيب مواسم واحسن اصناف . وقد أدت التدابير التي اتخذت لتنظيم الاسواق ولتحديد الرسوم على الغلال عند جني المواسم ، الى تأمين الاكتفاء الذاتي بنوع عام في جميع انحاء المانيا . الا انه لم يجر تقييم المحاصيل الزراعية كما ان زيادة الانتاج لم تفض الى زيادة الأرباح بحيث لم يكن باستطاعة المزارعين تأمين تجديد اجهزتهم الزراعية او صيانتها كما عجزوا عن تأمين صيانة مبانيهم . ثم ان الغاء نقابات العمال الزراعيين الذين استثنوا من ضمان البطالة ، وتخفيض الاجور ، والتنظيم الدقيق الذي خضع له اصحاب الاملاك ، كل ذلك لم يضع حداً للقلق الذي كان يتسكع فيه المزارعون ، كما يشهد على ذلك حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير الجزرية التي اتخذتها السلطة بهذا الشأن ، كمنع تشغيلهم في المدن ، ووسائل ابعادهم ، وارجاعهم .

والصناعة
 وسياسة الاكتفاء الذاتي ، سار عليها الحزب كذلك في القطاعين الصناعي والتجاري وأدت الى استثمار اشمل واوسع لموارد البلاد وان جاء اقل مردوداً ورجحاً كما أدت الى زيادة كبرى في المواد البديلة وازدهارها ولكن لفائدة المشاريع الكبرى والمؤسسات الاستثمارية ، عن طريق حصر عمليات التسليف المالية (لهذه الشركات التي لها القدرة على « الوفاء ») ، وبفضل القانون الذي اوجب التكتلات الاحتكارية . وقد قنعت مشاريع الاستثمار الصغرى والحرفية بمظاهر خداعة من الاستقلال كما انه لم يطرأ اي تغيير على حق التملك ، الا ان التحديدات التي فرضت (كتحديد الاسعار ، وحظر رفعها) اصابستثمارات الهامشية اكثر منها الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي جاء قانون ١٩٣٣ يقوي من شأنها على حساب التكتلات الالزامية ولا سيما على حساب المصارف (التي تحتكر سوق الاعتماد المالي) والتي تسيطر على النظام الاقتصادي والغرف التجارية . وقد انشأت براءة العمل الصادرة عام ١٩٣٤ ، الى جانب وزارة الاقتصاد الوطني ، المجلس الاقتصادي الالمانى . وقد وُزِع الاقتصاد عمودياً ، الى ست اقسام او فئات ، خضع كل واحد منها لتقسيم آخر ميز بين فئات رئيسية وفئات ثانوية مهنية ، كما وزع أفقياً الى ١٨ غرفة تجارية توزعت مناطق البلاد المختلفة ، ألحقت بها ٩٠ غرفة صناعية وتجارية محلية ، تعمل كلها على مبدأ الفوهرر او الزعيم الذي يأتي على رأس كل فئة او قسم من هذه الفئات والاقسام . وكانت مهمة هذه الغرف التجارية والصناعية النظر في امثل الوسائل وخير الذرائع التي تؤول الى تحسين الانتاج وتطبيق القرارات التي تتخذها الحكومة في هذا المجال ، لا سيما ما تعلق منها بالخطط الرباعية . ولذا اخذت تتكاثر ، منذ عام ١٩٣٦ ، حوادث الافلاسات بين صفوف الصناعيين المهنيين ، بحيث هبط عددهم في البلاد الى ١٠٤٠٠٠ ، بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨ . وفي اذار ١٩٣٩ ، صدر قرار جعل كل الحرفيين الذين « ينصرفون لعمل غير ملائم » اود لا يتفق ومؤهلاتهم ، عرضة لاستبدال نشاطهم بآخر . وبعد ذلك ببضعة ايام صدر قرار آخر الفيت بوجبه كل مشروعات الاستثمار التي لا يسجل نشاطها التجاري حداً أدنى ، كما الزم كل من خسر عمله من جراء هذا القرار ، الانضمام الى المشروعات الكبرى والعمل فيها ، قبل اول نيسان ١٩٣٩ . اما العمال الذين « حرروا من نقاباتهم او من اتفاقاتهم الجماعية » فقد حال تثبيت الاجور دون ادخال اي تحسين الى اوضاعهم . فقد جرى تحطيم النقابات من الاساس وأرغم الاعضاء المنتمون اليها الانسحاب الى جبهة العمل ، هذه المؤسسة الوحيدة الالزامية التي تتألف من اتحادات ومن فئات مهنية لكل منها فوهررها الاعلى ويأتي في رأس السلم الدكتور لي الذي كان عليه ان « ينظم العلاقات التي تشد الرأسمال الى العمل بما فيه المصلحة المشتركة » . وذوور الخبرات ممن هم موضوع ثقة في قلب كل مهنة او حرفة الذين يكلفون التوسط في حال نشوب اختلاف او صعوبات ما ، فقد كانوا ينتقون من بين اعضاء الحزب النازي ، من اصل لوائح من المرشحين يعمدها ارباب العمل بعد الاتفاق مع رئيس الخلية صاحبة العلاقة .

انتهازية الفاشية الإيطالية مع ان الفاشية كانت أطول عمراً من النازية ، فلم تتوصل قط الى ما بلغت من المتانة والقوة المطلقة زميلتها وحليفاتها النظام النازي . فقد رأيا النور في ظروف متشابهة وفي اثر انتفاضة للشعور القومي المهروح في كبريائه ، وأثر ردة عنيفة ارتكضت بها الطبقات الموجهة ضد المخاطر التي تبعثها الاشتراكية . فقد كانت الفاشية في تطور دائم وتحول مستمر . « نحن الفاشيين » كان موسوليني يصرح ، عام ١٩١٩ ، ليس لنا عقيدة مرسومة من قبل . فمقيدتنا هي الواقع القائم ، . وعلى شاكلة هتلر ، فقد كان صنيع نفسه ، « حنكته الأيام وعركته وتركته اعجز من ان يحدد الثورة التي يتزعمها » . ان طموحه الى السلطة وكبريائه الجامح وعزمه السيطرة على المجتمع الذي نبذه ، جعله يلجأ الى كل الوسائل ويستغل كل المناسبات التي تساعد على تحقيق أمانيه ، دون اي اهتمام او اكترات بالمبادئ الكلاسيكية . وهذا ما يفسر لنا مفالطاته الكثيرة وتراجعاته المتكررة . وباطلا يتبجح مدعياً انه تلميذ نيتشه وباريتو وسوريل ، فهو انتهازى 'فَرَصِي' في الصميم . وعندما تم له الاستيلاء على السلطة ، لم يكن احد يعرف ما الذي سيأتيه فيما بعد ، اذ لم تكن الفاشية بعد سوى حركة احتجاج واسعة تحاول ان تحافظ ، بشكل ديموغوجي ، على حق الحياة والنظام والملكية . ولم يستطع قبل مسيرته المظفرة ان يؤلف له وزارة فاشية الا بعد دخوله روما بسنة واحدة ، عام ١٩٢٤ ، بعد ان تمت له اكثرية محترمة في المجلس النيابي بفضل العنف الذي اعتمده والقانون الانتخابي الذي جاء يعضد اكثر الأحزاب قوة ونفوذاً . وبعد ذلك بسنتين ، اي في سنة ١٩٢٦ ، توصل الى طرد الاحزاب المعارضة في المجلس واعلنها رسمياً غير شرعية . وهكذا نرى ان استشاره بالسلطة اقتضى له اربع سنوات لكي يرسخ النظام الذي وضعه ويوطده في البلاد ، بعد ان اتمن مراقبة الصحافة ، ونظم الحرفية تنظيماً قاسياً ، ونحى جانبا خصومه السياسيين . والمؤسسة النوعية الوحيدة الجديدة التي طلع بها ، تتبلور في المجلس الفاشي الاعلى ، وهو عبارة عن مجلس استشاري لتأمين الانسجام والتنسيق بين الحزب والحكومة . وفي هذا الوقت بعينه اخذ موسوليني يقع اكثر فأكثر ، تحت تأثير الزعماء الوطنيين امثال : كوراديني وركو وفدرزوني وأصبح منذ ذلك الحين حامياً للدولة والجيش والنظام الملكي ، حق والكنيسة . والمقال حول « الفاشية » الذي ظهر في الموسوعة الإيطالية تولى وضعه وكتابته الكاتب جيوفاني جنتيلي ، فيلسوف الفاشية ، ووقعه موسوليني ، وفيه تعريف دقيق بالنظام واهدافه .

الدولة النيابية والنقابية التي هي من اخص مميزات اثره والتي جعل منها ، اول رئيس دولة في اوروبا ، ابرز خصائص الفاشية التي اسسها ، لم يعمل بها الا متأخراً فظهرت المؤسسات وُعْمِلَ بها بعد ان اتصف النظام بهذه الصفة بوقت طويل . والفكرة مستمدة من نظرية التعاون الطبقي التي المع اليها البابا في براءته *Rerum Novarum* فهي تهدف للقضاء على الصراع الطبقي في المجتمع عن طريق دمج مصالح

كل الفئات في صلب البنيان الدولي بحيث تتمكن من الاشراف عليها والتوفيق فيما بينها . والمقصود من هذا ليس تأمين المشاريع الاستثمارية بل بالاحرى اشراك العمال في ملكيتها ، في ارباحها وفي ادارتها ، واستبدال التمثيل الشمي التقليدي القائم على المقاطعات بتمثيل آخر اقتصادي الطابع والسمة ، خلاق بالتعبير عن مصالح معينة واضحة بدلاً من مجموع انتخابي وهمي . وتم تنظيم هذه المؤسسات تدريجياً مع ازدياد التفاهم بين الدوتشييه وارباب الصناعة وثوقاً وتوطيد سلطته في البلاد . واولى مظاهر النقابات الفاشية تمثلت في الحلف الوطني للحرف النقابية وكانت مختلطة ، اذ كان المطلوب كما تقتضي الحركة الوطنية احلال تعاون الطبقات بعضها مع بعض محل تصارعها وتخاصمها . فالاتفاقات التي عقدت في قصر شيغي وقصر فيدونى مع ارباب العمل عام ١٩٢٣ و ١٩٢٥ ، ألغت هذه الهيئات واستبدلتها بنقابات فاشية احتفظ الصنّاهيون مقابلها بيهنتهم الخاصة : « تحالف الصناعيين » الذي اعترف به رسمياً وقد ألغى حق الاضراب كما ألغيت لجان الاستشار المنتخبة ، وأنشئت عام ١٩٢٦ وزارة النقابات التي اسندت الى ج. بوتاي ، كما ان قانون روكو خلق « الدولة النقابية » . وبطل العمل بالنقابات المختلطة وحل محلها هيئات ارفئات عمالية وهيئات من ارباب العمل وخولت الحق باستيفاء اشتراكات من جميع ابناء المهنة ، المسجلين منهم وغير المسجلين ، كما خولت سلطة وضع تنظيمات ادارية تلزم الجميع . وهكذا وقعت المنظمات العمالية تحت تابعة الحزب الفاشي الا انه لم يتم دمجها بعد في التشكيل الحكومي .

وجاء ميثاق العمل عام ١٩٢٧ يقر مبدأ التنظيم على أساس تعاون الطبقات . ولم ينشأ المجلس الوطني للنقابات الا في سنة ١٩٣٠ الذي ضم اعضاؤه ممثلين عن ارباب العمل وعن العمال ، واخيراً ظهرت عام ١٩٣٤ النقابات التي كان وجودها من قبل حبراً على ورق وعددها ٢٢ نقابة تألفت كل منها من ممثلين عن المنظمات الخاصة بالصناعة والزراعة ، والتجارة ، وهناك عنصر ثالث يتألف من ممثلي القطاع العام ، اي من موظفي وزارة النقابات . وتوج التنظيم ، عام ١٩٣٨ بتشكيل « غرفة الحزائم والنقابات » التي حلت محل المجلس النيابي . وقد تكونت هذه الهيئة بالفعل بضم هيئتين سابقتين معاً ، هما : المجلس الوطني للنقابات والمجلس الوطني للحزب الفاشي ، وقد هيمن عليها المنصر السياسي وشد من قوتها اذ افاط بها تطبيق الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة ، بينما اقرارها نهائياً يبقى بيد الدوتشييه ، بينما يتمتع فيها ارباب العمل بنفوذ قوي اذ ان ممثلي العمال ليسوا سوى موظفين في النقابات الفاشية جرى تدريبهم في معاهد خاصة محفوظة المقاعد فيها للشبان من الطبقة البورجوازية . اما ارباب العمل فقد مثلهم ممثلون عن القطاع الصناعي وممثلون عن اصحاب الاملاك وكانت لهم فيه الكلمة المسموعة والرأي الفصل ، لا سيما وعلاقاتهم الخاصة بزعماء الحزب الفاشي وثيقة جداً . وهكذا فالتعايش بين العناصر المضادة للديموقراطية : الأقلية الممثلة للاستشارات الكبرى والأقلية الادارية على الوجه الامثل .

هنالك كما نرى ، « هوة سحيقة بين الروح النقابية وبين الواقع المتحيز في ايطاليا » فالنقابية

رمت في الاساس الى ان تكون البديل للتأميم . والحال ، فالدولة ، في ايطاليا تسيطر على الحياة الاقتصادية سيطرة تكاد تكون شاملة ، الأمر الذي مكن ج بيرون ان يلاحظ قائلاً : « القضية برمتها هي مجرد تمثيل لبق يخفي وراءه سلطة سياسية تقارن دكتاتورية مطلقة على المصالح الكبرى وعلى الفكر ، اقل منها طريقة تلقائية التنظيم للمصالح الاقتصادية » ، فالواجهة النقابية تخفي بشكل مفضوح سيطرة المصالح الكبرى .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية
الارتجال والتنسيب مع مقتضيات الحال ، والتطشاهر العلني .
فمعركة القمح عام ١٩٢٥ ومعركة الليرة عام ١٩٢٦ ، والمجهود الذي بذل في سبيل تصنيع البلاد ، بعد عام ١٩٣٠ ، وسياسة التسليح ، وبعد عام ١٩٣٥ المجهود الحربي ، وكلها احداث تتعاقب دونما توقف تقريباً ، بذلت جميعاً نهوضاً بسياسة الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي . فقد جاءت النتائج غير متكافئة وغير سوية . فسياسة الاكتفاء الذاتي في الحقل الزراعي التي دشنها موسوليني مع معركة القمح عندما قبض بيده على المحراث في رابعة النهار وهو متخفف اللباس ، زادت الأرض الزراعية ٣٥٪ وقد جاءت هذه الزيادة في اراض لا تصلح كثيراً لمثل هذه الزراعات ، وعلى حساب تربية الماشية والفاكهة . وعملية استطلاع بطائح مقاطعة البونتين التي استنفدت مبالغ طائلة ، لم تؤد الى نتائج متكافئة مع المبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية الاستصلاح ولم يستفد منها غير ١٩٠٠٠ مزارع . وفي المقابل لم يعمل شيء يذكر لحل المشكلة الرئيسية ، مشكلة المزارعين الذين لا اراض لهم . فالاجراءات التي سبق واتخذت قبل عام ١٩٢٢ في سبيل الفلاحين كحماية المستأجرين من العبث بحقوقهم ، ومن زيادة معدل الايجارات وفي سبيل توزيع العقارات الكبرى التي تمثل ثلث مساحة الارض الزراعية ، « صرف النظر عنها واهمل امرها . وعلى عكس ذلك ، فقد اخذ يلوح نوع من الاقطاعية الحديثة مع سيطرة نظام مزارعة يرمي الى ربط الفلاحين المزارعين بالارض . وصدرت براءة بتنظيم هذا الشكل من المزارعة ، ولتحدد انواع عقود الاستثمار في الحين الذي كان فيه العمال الزراعيون يفقدون تدريجياً المكاسب التي سجلوها منذ عام ١٩١٩ : ثمان ساعات عمل في النهار ، والتأمين ضد البطالة ، كما اخذت تدرج عادة دفع المرتبات عيناً . ومن يحاول منهم ان ينزح من الريف الى المدينة بحثاً عن عمل او مورد رزق كان يجري طردهم وارجاعهم الى منازلهم بالقوة .

اما العمال فقد اخذ وضمهم القانوني بتغيير . فبراعة العمل كبراعة الـ *mezzadaria* لا تأتيان قط على ذكر القانون الذي ينص على ثمان ساعات عمل ، كما انه لم يتخذ اي تدبير فعال تجاه المخالفين للقوانين الجارية المفعل من ارباب العمل او ضد البطالة .

والفاشية كائنازية ، لم تحاول قط تغيير المجتمع الايطالي . فقد مدى نفوذ الفاشية وحدودها قنعت من الامر بتوطيد وتقوية الطبقات الموجهة التي مادت بها ازمة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، وقد عبز موسوليني في ان يجعل الجماهير تجيش بروح الحرب . فهذا

الوضع من الضغط والاثارة المستمرين على الشعب ، لم يتمرس به سوى قلة من الناس : الشباب ، ولفترة قصيرة . فالسواد الاعظم من هذا الشعب الصابر ، العامل بقي يتسكع في حياة قاسية مستسلمة . فالازمة زادت الناس سأمًا ومالا : فقد غاص الفلاحون والعمال في البؤس واليأس بحيث رفرق على النظام جو مشبع بالشك وبعدم الانضباط ايضاً . فبعد عام ١٩٣٣ ، نرى اقل من نصف الاولاد ينخرطون في التشكيلات الفاشية على اختلاف انواعها ، بعد ان اعرض عنها العمال والفلاحون . فالطبقات الموجهة وحدها توجه اولادها شطر هذه المنظمات لانها المفتاح الذي يفتح امامهم ابواب الوظائف الادارية والمهن الحرة . ومن جهة أخرى ، ان اشراف الحزب على البلاد ، حق على الاعضاء المسجلين فيه لم يبلغ قط من القدرة ما بلغه النظام النازي في المانيا . وقد حدث في وقت مبكر جداً تراخ امتد من اعلى السلم الاداري الى اسفله ، كما ان الفساد اخذ يدب في صفوف الحزب وكثرت مساوئ الادارة .

فطالما عرفت الفاشية ان تشدد من قبضتها على الفقراء والمساكين وعرفت ان تصون المكاسب والمنافع وحققت انتصارات سهلة في المجالات الدبلوماسية ، فقد حظيت برضى الطبقات الموجهة وحظوتها ، وقد حرص فريق من بنيتها ان لا يتورط بعيداً معها ، وبقيت متحفظة للغاية لأن دستور عام ١٨٤٨ لم يحجر الفأوه رسمياً ، وهكذا فقد انتصب دوماً في وجه موسوليني نظام ملكي كامل غير منقوص . فالملك الذي عرض نفسه للنقد باستدعائه موسوليني للحكم وبوقفه المشبوه من مقتل متيوتي ، قد ارتضى بواقع السلطة الثنائية وسلم بها ، الا انه بقي مع ذلك ، في نظر عدد كبير من الايطاليين ، ولا سيما في نظر الارستوقراطية الغنية الشديدة البأس ، الرئيس الحقيقي للبلاد ، وكذلك في نظر كبار ضباط الجيش ، والدبلوماسيين ، وفي نظر كل العناصر التقليدية التي لا تزال تنعم بنفوذ قوي في البلاد . وهذه الطبقة المتشككة والمهتقرة للفاشية واحياناً معادية لها ، عرفت ان تحافظ على البعد الذي يفصل بينها وبين الحزب . اما طغمة الاكليروس فقد اخذت تأتي بالدليل تلو الدليل على رضاها عن الفاشية (ألم يحى بيوس الحادي عشر منذ عام ١٩٢٦ ، في موسوليني ، رحل العناية الالهية) كلها توفرت لديه امارات الرضى والحظوة ممثلة باعادة تعليق الصليب في المباني الرسمية ، واعادة التعليم الديني الى المدارس الرسمية ، ولا سيما بعد عقد اتفاقات لاتران التي اعترفت للكنيسة بمركز ممتاز . ولذا راح رجال الاكليروس من جميع الطبقات والدرجات ، وجريدة الفاتيكان الرسمية : الاوسرفاتوراه رومانو ، يؤيدون بقوة مشروعات الدوتشييه ، لا سيما حرب فتح الحبشة والتدخل المسلح في اسبانيا . الا ان الكنيسة احتفظت لوحدها بالمنظمة الوحيدة التي لا تخضع لمراقبة الفاشية ، اعني بها « العمل الكاثوليكي » . وما عتمت هذه المنظمة ان اصبحت محور معارضة سياسية حيث اخذت تظهر للوجود أطر الحزب الشعبي الذي حل وضحي به عام ١٩٢٢ . وعندما اعلنت الحكومة حل منظمات الشبيبة والمنظمات الطلابية ، رد البابا على ذلك برسالة عنيفة شجب فيها وندد عالياً بهذه الروح الوثنية التي تجيش بها الدولة الفاشية ، كما ان البابا احتج ، عام ١٩٣٨ على التشريعات المضادة للاسامية (مع انه كان سبق لجريدة شيفلتا

كاثوليكاً ان اثنت عالياً على التدابير الاولى التي اتخذتها (. ومن نافل القول ان تعاون
الكليروس مع الدولة لم يفترق قط .

والمعارضة التي انهكتها ملاحقات البوليس وتحرياته الشديدة ،
المعارضة في الداخل والخارج والانشقاق المؤسف الذي تعرضت له بعد مقتل متيوتي ، ارغمتها
على السكوت أو على اللجوء الى التستر والتخفي . والمعارضة الوحيدة التي بقيت قائمة — دونما
خطر — تنحصر في مجلس الشيوخ حيث كان باستطاعة بعض الشيوخ التكلم بحرية ورفع عقيرتهم
هالياً ، كما انحصرت في مجلة النقد حيث حافظ كروتشيه على تقاليد الفكر الحر . فالمعارضة
الصامتة كانت منحصرة في الاوساط الجامعية والاساتذة الذين أدوا عام ١٩٣١ ، باستثناء ١١
استاذاً منهم يمين الولاء للنظام الفاشي ، مع وجود بعض خلايا تركز فيها الفكر الحر ، وبعض
زعماء حزب الشعب . الا ان هذه « الهجرة » في الداخل لم يكن لها أي شأن كما انها لم تحاول
قط ان تلعب أي دور . اما المناضلون ، فبعضهم — وهم الشباب — يعملون في الخفاء والسرية في
جميع انحاء ايطاليا ، يطاردون البوليس ، ويوزعون الصحافة المعبرة عن المقاومة من بينها مثلاً
جريدة كارلو روسلي ، وينتهي بهم الامر عاجلاً ام آجلاً الى يد البوليس الذي يسيبهم العذابات
الليمة او يرسل بهم الى معسكرات الاعتقال في اقاصى ايطاليا او الى الجزر الموحشة في البحر
التيرنتي ، حيث قضى المديدون منهم امثال انطونيو غرامشي ، ومنهم من يفر ناجياً بنفسه الى
الخارج ، ليعمل في الخفاء ، امثال دون ستورزو وفرنيسكو نيتي ، والكونت سفورزا ،
وبيترو نيتي ، وجيوزيب سراغات وفيليب طوراتي الذين الفوا في باريس « التمركز اللافاشي »
وكارلو روسلي اخيراً الذي نظم الحركة المعروفة بحركة : « العدالة والحرية » واضمة نصب
اعينها تعاليم الاشتراكية الليبرالية . وقد اقيمت نجاحاً كبيراً في صفوف رجال الفكر ونجحت
بتأسيس خلايا كثيرة لها في ايطاليا ، وهي خلايا لم تلبث ان صفاها البوليس الواحد بعد
الآخرى بحيث اصبح التأكيد انه بعد عام ١٩٣٦ قضى تماماً على مناهضة الفاشية ذات النزعة
الليبرالية . وفي سنة ١٩٣٤ ، اخذ الشيوعيون الايطاليون ، في المنفى ، يتقربون من الاشتراكيين
وعقدوا مع بيترو نيتي ، في آب من تلك السنة اتفاقاً خاصاً ينص على وحدة العمل المشترك .
ثم ان مساهمة اللاجئين الايطاليين باعداد كبيرة في الحرب الاسبانية ، شددت من موقف
الشيوعيين الذين ألفوا الطوابير الدولية برئاسة شخصيات شيوعية ، باستثناء راندولفو بتشياردي ،
قائد فرقة غاريبالدي ، واخيراً وليس آخراً مقتل الاخوة روسلي ، عام ١٩٣٧ فانزل ذلك
ضربة قاصمة بالمعارضة غير الشيوعية في ايطاليا .

٣ - انتشار الأنظمة الدكتاتورية في أنحاء أوروبا

جاءت الازمة الاقتصادية في أوروبا الوسطى بتغييرات اساسية وتسببت في أوروبا الوسطى باننيار عام لكل ما قبلي فيها من اثر للأنظمة الديمقراطية البرلمانية، التي رأت النور في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وتشيكوسلوفاكيا بقيت وحدها امينة للنظام البرلماني لما كان عليه تركيبها الاجتماعي وتقاليدھا الادارية من مماثلة وتشابه لمؤسسات أوروبا الغربية . وكل البلدان الاخرى التي سيطرت عليها ديمقراطية صورية دبت اليها عدوى النظام الايطالي والالمني .

كان من الصعب جدا في هذه البلدان الزراعية الطابع التي رزحت تحت واقع الازمة ، ابقاء جماهير الفلاحين البائسة والبروليتاريا الصناعية التي تراصت صفوفها وتكاثفت على اثر الازدهار الصناعي الذي عرفته مؤخراً ، مسترسلة في خضوعها واستسلامها . فالاصلاحات الزراعية لم تدخل اي تحسين يذكر على اوضاع الفلاحين والمزارعين ايستأ وقعت وحيثما تمت ، فبقوا يرسفون في يأس ميمت ، بعد ان تاؤوا تحت وطأة الضرائب وثقل الديون المتراكمة عليهم ، في الوقت الذي جعلهم فيه هبوط المحاصيل الزراعية عاجزين تماماً عن شراء بعض ضرورات العيش من المدينة . فأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية تكتظ بالسكان ، والسواد الاعظم من السكان اي ما يتراوح بين الثلثين والثلاثة ارباع من هؤلاء الفلاحين يملكون مزارع لا تفي بأودهم وأود ذويهم . كما ان معظمهم يحتاج الى العمل ، اذ ان اليد العاملة الفائضة في هذه القرى تتراوح بين ثلث السكان ونصفهم . وطبقة الفهماء في هذه البلدان ، التي تعود جذورها الرئيسية الى الطبقات الفقيرة او الى الطبقة البورجوازية الصغرى والمتوسطة ، تعد بين صفوفها الكثيرين ممن يعانون من البطالة . والطبقة العمالية نفسها التي تتضخم صفوفها وتنمو باستمرار ، تشكو من بنحس الاجور كما ان البوليس يلاحق بوحشية كلية وفظاظة ، كل شكل من اشكال النقابات اذ يرى فيها خلية محتملة من خلايا البلشفية ، كما تميز بالعنف قمع لاعتصاب عمال مناجم الفحم في وادي جيو ، عام ١٩٢٩ ، وورش الخط الحديدي في غريفلسا من اعمال رومانيا ، والاعتصاب العام الذي اعلن في قولا ، من اعمال اليونان . وقد نجم عن هذا الوضع احتدام العنف بين طبقات المجتمع المتصارعة بعد احتدام التنافس بين القوميات المستاءة . فلا عجب ، والحالة هذه ان تقلق الخواطر بين الملاكين ورجال الأعمال والحكومات الرجعية من جراء الهدير المتصاعد من هذه الاوساط التي يتأكلها الحقد والبؤس . فالحل الوحيد ، في نظرهم ، للتغلب على المضاعب الاقتصادية التي يترتبصوت بها ، وعلى الضغط الاجتماعي الذي يزرعون تحته ، يقوم في تقوية سياستهم المحافظة . وهكذا طلعت في تلك البلدان ، أنظمة دكتاتورية شكت من الضعف والهزال في وجه معارضة ناشطة .

الاحزاب الفاشية قامت الى جانب الاحزاب القديمة التي انقسمت على نفسها امام الضائقة الاقتصادية الى فئات قناصر الدكتاتورية واخرى تطالب بتحقيق اصلاحات ديموقراطية جذرية ، احزاب جديدة طلعت من بين الدماء اخذت تنسج على منوال الفاشية والهنترية بعد ان تبنت مناهجها ونظم عملها . وقد اشدت ساعد هذه الاحزاب لا سيما في هذه الاقطار التي تقوم فيها اقلية يهودية قوية تتمتع ببعض النفوذ والشأن : كبولونيا وهنغاريا ورومانيا ، لا سيما في هذه البلدان بالذات حيث اخذ عدد حملة الشهادات العليا وخريجي الجامعات يزداد ويتعاظم ، وقد تناقصت امامهم ان لم نقل 'سدت' منافذ الرقي الاجتماعي التي توفرت من قبل واخذوا يشعرون ، اكثر فاكثرا ، بمزاحمة اليهود لهم على المهنة الحرة . فقد ألقت هذه الشبيبة المستنيرة الصفوف الأولى للحزب الوطني الراديكالي (نارا) و « معسكر الاتحاد الوطني » بقيادة الكولونيل سكوك واخذوا يطالبون بدكتاتورية عنصرية تأخذ على نفسها تطهير البلاد من اليهود ويقطع دابرهم من الاساس مع دابر الديموقراطيين . كذلك شهدت هنغاريا طلوع « الصليبان ذات الأسهم » كما شهدت رومانيا « الحرس الحديدي » يجمع اعضاءه ومناصريه من ابناء الطبقة نفسها وتحدث دويلاً قوياً بين صفوف الفلاحين والعمال . والحركتان تسجلان المزيد من الانصار والمريدين بين الفلاحين اثر حملة قوية مطالبتين بالاصلاح الزراعي ، شاجبتين بعنف وقوة اصحاب رؤوس الاموال ولا سيما اليهود . وكلمة السر عند الحرس الحديدي : « لكل انسان فدان من الأرض » والذي عرف ان يحتذب الى صفوفه العمال العاملين في هذه الصناعات الجديدة الذين نزحوا من عهد قريب من الريف ، ولم يلبث معمل مالاكسا الكبير للأسلحة في بوخارست ان اصبحت قلعة الحرس الحديدي في البلاد . وعلى شاكلة ما تم في كل من المانيا وايطاليا ، فقد تلقوا تبرعات ومساعدات ضخمة من ارباب الصناعة ومن احزاب اليمين ، كما ان الادارة والمحاكم احاطوهم بالكثير من مظاهر العطف .

النظام الدكتاتوري في النمسا اما النمسا فقد احتدم الصراع فيها واشتد بين الاشتراكيين المسيطرين على فيينا تساندهم منظمة خاصة من الميليشيا افرادها من العمال ، وبين الكاثوليك اصحاب الامر والسلطة برئاسة المستشار دولفوس ، يشد من أزهم ميليشيا خاصة بقيادة الامير ستاهرنبرغ . وفي اذار عام ١٩٣٣ ، اصدر المستشار دولفوس قراراً بتأجيل انعقاد البرلمان ، وامر بحل الحزب الشيوعي والحزب النازي وفرض على البلاد دكتاتورية . وقد اصبحت الميليشيا التي تساندها ، البوليس الرسمي في البلاد ، فقمعوا بشدة فتنة اطلقها الاشتراكيون في فيينا ، بعد معركة حامية دامت ثلاثة ايام بطولها (شباط ١٩٣٤) . وخلافاً للدكتاتوريات المجاورة لم تكن الحركة التي قامت بها حركة جماهيرية ولم تعز الحركة بأن تولي الحكم في البلاد إطار جديد من الحكم ، اذ ان وحدات الميليشيا تألفت صفوفها من رجال النظام القديم . فالحكومة القائمة برئاسة دولفوس الكاثوليكي وخلفه شوشنيغ ، هي حكومة شرعية في الصميم ومضادة للجماهير . وهذا النظام الدكتاتوري الجديد الذي تقاسمه

نزعة فاشية ممثلة بالميليشيا ، وقدامى العسكريين والارستوقراطية القديمة ورجال الاكايروس ، ونزعة مضادة للفاشية تدعمها البورجوازية اليهودية التي توجس شراً من الفتنة الاشتراكية ومن المذابح النازية ، بدت عليه معالم الضعف . والدستور الجديد الذي استلهم فيه واضعوه ايدولوجيا كاثوليكية صرفة ، وضع الدولة تحت سلطة « الله العلي العظيم مصدر كل حق وسلطان » . وهو لا ينص على انتخابات ولا على استفتاءات ، بل يؤسس دولة اساسها النقابية .

فليس من عجب بعد هذا ان يستفحل أمر النازية في ظل هذا النظام وفي مثل هذه البلاد المعروفة بعداؤها الشديد للسامية ، حيث الشباب والمال وكل هؤلاء الذين يكونون في صدورهم حقداً دفيناً لكل حكومة مسيحية اشتراكية تركز على الارستوقراطية وعلى الرجال العسكريين من الملكية الماضية ، هم على اتم استعداد للأخذ بعمود وعود التجدد . وفي ٩ اذار ١٩٣٨ ، وتحت كابوس الغزو وخطر الاجتياح ، حاول المستشار شوشنيغ أن يقوم باستفتاء هام ، في سبيل الحفاظ على « نمسا حرة ، مستقلة ، اشتراكية ومسيحية » . فقد سبق السيف العذل ، إذ وقع بعد ذلك بثلاثة أيام ، ضم النمسا إلى الرايخ .

أعلن دستور عام ١٩٣٥ في بولونيا ، في اثر وفاة بلسودسكي في بولونيا ومنغاريا
عام ١٩٣٥ نظاماً دكتاتورياً ظاهراً ، إلا انه لقي معارضة هنيئة من مجموع السكان الذين تبعوا كلمة السر لدى أحزاب المعارضة وامتنعوا عن الاشتراك « بالانتخابات الميتة » ، التي اشترك فيها ٤٧ ٪ لا غير من مجموع الناخبين . جرى الغاء ١٣ ٪ من أصواتهم . وقد اعتبر ثلثا الناخبين معارضين . ومع ذلك ، فموت المارشال ترك المجال حراً امام كتلة الزعماء في الجيش الذين يشددون على الدكتاتورية بدون دكتاتور ، مع انتهاجهم سياسة تفاهم مع هتلر .

أما في هنغاريا ، فحزب المحافظين استمر بالحكم منذ عام ١٩٢٠ بدعمه النبلاء وأرباب الأعمال ، الا انه اخذ ينزع الى الفاشية بعد عام ١٩٣١ عندما حل على رأس الحكومة الجنرال كيبوس قائد المنظمة الارهابية المعروفة بمنظمة « المجر المستعطين » محل الكونت بثلن . وقويت النزعة واشتدت اكثر فاكثر مع خلفه المالي إمردى الذي تأثر كثيراً بحزب الصليبان ذات الاسهم .

ومنذ كانون الثاني ١٩٢٩ ، اصدر الملك اسكندر امراً بحل المجلس ووقف العمل بدستور فيدوفدان ، واعطى يرغوسلافيا
في اوربا الجنوبية الشرقية والشمالية
عام ١٩٣١ دستوراً استبدادياً ، جعل الوزراء مسؤولين أمام الملك وحده . وبعد وفاته عام ١٩٣٤ ، خفف بولس الوصي على العرش من قبضة النظام دون ان يعيد الى البلاد الحريات المدنية والسياسية . وتألفت في البلاد نقابات Jugoras عام ١٩٣٥ ، على شاكلة النقابات الفاشية ببنائها الرسمية .

اما في بلغاريا ، فقد انشأ الملك بوريس ، في اثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال جورجيف (٢٩ ايار) ادى الى حل المجلس وحل الاحزاب في البلاد ، دكتاتورية ملكية . ومع ذلك بقيت المعارضة قوية . وبالرغم من عنف البوليس وفظاظته والعذابات التي ساءها ، وبالرغم من الفساد والهلل ، كان ثلث النواب الذين انتخبوا ، عام ١٩٣٨ ، من رجال المعارضة .

وفي رومانيا ، طرد حزب الفلاحين من الحكم بعد ان استأثر به منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك في اثر القلق الذي ساد البلاد من جراء الازمة المالية . وانتهر الامير كارل هذه المناسبة للعودة الى بلاده ، ١٩٣٠ ، ويخلع ابنه عن العرش ويوسع حكمه وسلطته تدريجياً وبعد ان نجح في شباط ١٩٣٨ ، بنسف الاحزاب التقليدية في البلاد ، انشأ على المكشوف بمساعدة حكومة اتحاد وطني برئاسة البطريرك ميرون كريستيا ، دكتاتورية ذات دستور مسيحي لانيابي ، الغى الاحزاب السياسية كما الغى النقابات العمالية ، ولم يبق قائماً سوى حزب جديد المعروف بجهة البعث القومي الذي جاء تشكيكه على غرار الحزب الفاشي ببنزته الرسمية ، كما استعمل المصطلحات والتراكيب الفاشية .

اما اليونان التي اشتدت عليها قبضة فنيزلوس منذ ١٩٢٧ ، فقد أعيدت الملكية اليها ، عام ١٩٣٥ ، وكان الجمهوريون والملكيون على توازن فيما بينهم ، في البرلمان . ولما تكررت فيها حوادث الاضرابات التي دعا اليها الشيوعيون ، اتخذ الجنرال من ذلك ذريعة لحل المجلس وانشاء دكتاتورية ، كما اعلن في البلاد الاحكام العرفية وقد حاكى النظام الجديد بقسوته ، والعنف الذي قسح به الاضرابات الناذج الدكتاتورية التي نسج على غرارها ، بتأسيسه كتائب *Neolaia* شبه ما تكون بفرقة الصاعقة في النازية وبدعاية شخصية تحيي « مؤسس الحضارة الهيلينية الثالثة » .

وقام النظام الدكتاتوري في بلدان البلطيق ، في استونيا مثلاً ، عام ١٩٣٣ ، حيث حل البرلمان والغيت الاحزاب ، وفي ليتونيا كذلك حيث لم يلبث أولمانيس ان اصبح ، عام ١٩٣٤ ، قادونيس او الفوهرر .

شهدت دول شبه الجزيرة الايبيرية هي ايضاً قيام دكتاتوريات . في اوروبا الجنوبية : برتغال سالازار فالجنرال كرمونا الذي اصبح رئيساً للجمهورية بعد ان طرد الجنرال غوينز داكوستا الذي استأثر بالحكم اثر حركة انقلابية قام بها عام ١٩٢٦ ، سلم مقاليد الحكم في البلاد الى سالازار استاذ الرياضيات في جامعة كوامبره الذي اخضع البلاد لنظام دكتاتوري من جنس معين . فقد كان كاثوليكياً متزمتاً تتلمذ على شارل موراس فحاول اخضاع للبلاد وحكمها وفقاً لمعطيات السيلابوس او جريدة التعاليم المحرمة التي تحظر من اي تنازلات لليبرالية والاشراكية والديموقراطية . وبصفته رئيساً لنظام حكم محافظ في الصميم ، واعتماداً منه على الجيش والكنيسة ، هدف سالازار للدفاع عن الحضارة المسيحية التي تهددها تعاليم

عصرنا هذه وفلسفاته الناشزة : كالشعوبية والشيوعية والاشتراكية ، وكل ما من شأنه ان يسبأذى « العقول والمقائد الاساسية » ويجعل النفوس تتشكك « بالحقائق الخالدة » . وأنشأ الدستور الجديد الذي نشر عام ١٩٣٣ ، أنشأ « دولة جديدة » نقابية ، مناهضة للديموقراطية وللنظام البرلماني . فالدولة البرتغالية هي في الصميم ، دولة مسيحية ، قومية تقوم على الاسرة والحرفية والادارة البلدية ، تلغى منها الاحزاب والماسونية . فالبلاد تتخلى عن نظام الانتخابات العامة وتعتمد بديلا عنه نظاما حرفيا او مهنيا يتصدى للروح الطبعية ويحاول ان ينظم البلاد بعد ان رزحت تحت وطأة الضائقة المالية . فالتعليم بيد الكنيسة في جميع مراحله ، و « قانون العمل » فيها ، هو صدى قريب لبراءة العمل في ايطاليا : نقابات عمالية وحيدة ، غير ملازمة تمثل مجموع العمال ، ونقابات ارباب العمل ، بعضها إلزامي ، يعهد اليها بتحديد الحد الاعلى للاسعار ، يكونون بحكم وظائفهم وسطاء المنتخبين ، فيسملون ببيع محاصيلهم ويفصلون في الاختلافات الناشئة . ويتألف من الفئتين تحالفات مهنية واتحادات ، تعمل تحت اشراف الدولة ، على تأمين الانسجام في المجال الاقتصادي . وهذا النظام النقابي هو أقل خضوعا في البرتغال للسلطة التنفيذية منه في ايطاليا . هنالك مجلس نقابي استشاري يبدي رأيه في مشروعات القوانين التي تعرض عليها ثم تحال امام مجلس وطني يتألف من ٩٠ عضوا ينتخب لاربعة سنوات . وتعمل الدولة على استفتاء الرأي العام بعملية اقتراع عام يحرم من التصويت فيه كل من يحمل القراءة والكتابة الا اذا دفعوا ضريبة معينة ، وذلك بتقديم لائحة موحدة من المرشحين « للاتحاد الوطني » يحق للناخبين فقط شطب اسم من لا يرغبون فيه . والوزراء مسؤولون امام رئيس الحكومة وحده الذي يبقى مسؤولا امام رئيس الجمهورية ، وهذا الاخير ينتخب بواسطة استفتاء شعبي لمدة سبع سنوات وتتمتع السلطة التنفيذية بحق رفض اي مشروع قانون اقره المجلس الوطني كما تتمتع بحق حل المجلس المذكور .

اسبانيا
تمخضت اسبانيا بحركة اختار سياسي واسعة في هذه الحقبة من تاريخها الحديث حيث ازدهرت الفنون والآداب بكتابة وفنانين لمعوا في سماء البلاد ، أمثال ميغال اوتامونيو واورتيغا دي غاست والشعراء خوان رامون خيمينيس وفريدريكو غارسيا لوركا والموسيقار الشهير مانويل دي فاللا . وكان من جراء الضائقة الاقتصادية ان زاد الناس تأفقا من نظام الجنرال بريمو دي ريفارير الدكتاتوري ، ولم تلبث الحركة الجمهورية فيها ان طفت بعد ان اشتد ساعدها إثر الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي هزت البلاد واشاعت الفوضى فيها في نيسان ١٩٣١ . وتماقبت على الحكم في اسبانيا ، بين ١٩٣١ - ١٩٣٦ ، حكومات ذات ميول متضاربة : تناوحت بين تحالف اليسار بعد ان انقسموا الى اشتراكيين شيوعيين ، وجمهوريين بروجوازيين ، واشتراكيين معتدلين الذين اقرروا مجتمعين ، دستورا ديموقراطيا علمانيا ووضعوا مشروعا لاصلاح زراعي شامل . الا ان عملية الاصلاح هذه اعترضتها صعوبات حمة اخرت تطبيقها الامر الذي حمل الفلاحين على الثورة واخذوا يحتلون الاراضي . وجاءت

النتائج تخيب الآمال مما أدى في انتخابات عام ١٩٣٤ الى دخول المجلس اكثرية رجعية ساحقة تمثلت في الاتحاد اليميني المستقل بقيادة جيل روبلس وتوجيهاته ، والفت كتائب ميليشيا عرفت عندهم بالاحرف J. O. N. S. كانت تتنذى بالمبادئ الهتلرية والنازية ، مناهضة للماركسية وذات مطالب قومية (ضم طنجة وجبل طارق) كما أدت الى ظهور الكتائب الاسبانية بقيادة خوزه ابن بريو دي ريفيرا . وحاربت الحكومة المستندة الى احزاب اليمين خلال سنتين انتهاج سياسة انكماش مالي ، كما سمت جهودها لالغاء التشريعات الزراعية وتعديل نصوصها بإنشاء « ملكية عائلية ، على الطريقة الالمانية ، لا تجزأ ولا تنقل الا للارملة او لاحد البنين ، ولا يجوز بصورة من الصور تأجيرها او رهنها ولا بيعها (الا لعائلة اخرى تكون مؤهلة هي ايضاً لمثل هذه الحياة) . الا ان هذه السياسة التي اتسمت بالرجعية ، وقع الاضطرابات العمالية التي وقعت في مقاطعة استوريا ، بالدم والنار على يد الفرقة الاجنبية وفرقة المغاربة والطيران ، كل ذلك ساعد على تشكيل جبهة شعبية في البلاد . ولما كانوا تلقوا درساً بليفاً من انهزام الاشتراكيين في فيينا ، ومن الامثلة الفرنسية التي حدثت في باريس في السادس من شباط فقد تكتل الاشتراكيون والشيوعيون ودخلوا الانتخابات العامة في ١٦ شباط ١٩٣٦ كتلة واحدة أدت بهم الى فوز مبين لاجزاب اليسار التي رجحت ٢٦٥ مقعداً ، منها ٨٨ للاشتراكيين و ١٥ للشيوعيين مما افاح للجمهوريين العمل بنشاط لتحقيق مشروع الاصلاح الزراعي فجرى تملك ٧٥,٠٠٠ مزارع في مقاطعة استرامادور . وقد حمل هذا الفوز الطبقات الموجهة والجيش والاكليروس لاستعمال العنف ، وراح الكتائبون والفاشيون بقيادة زعمائهم خوسيه انطونيو بريو دي ريفيرا وكالفو سوتيلو ينظمون انفسهم حربياً ويستعدون للقتال . وترأس الجنرال فرنكو حركة ثورية نشبت في ١٨ تموز ، فجاء انقلاباً كلاسيكياً أعد بكل اعتناء . الا انه لقي مقاومة شعبية مفاجئة لم تكن في الحسبان . فقد تمكنت الجماهير في برشلونة ومدريد من تجريد الجند من سلاحهم . ولم يستطع الضباط ، بعد ان تخلت عنهم وحداتهم الا الاحتفاظ بقسم ضئيل من البلاد بمساعدة الفرقة الاجنبية وكتائب المغاربة وبعض المقاطعات والجزر ، ومناطق اراغون وثافار الجبلية وقشتالة وغاليسيا ، وراح الفلاحون والعمال في كل مكان يتسلحون ، بعد ان انضم اليها ٤٠ رجال الاسطول وعدد كبير من افراد الجيش بتواطؤ مع احرار البورجوازيين . وهذا الصدام بين شقي اسبانيا : شق شعبي متحرر يعضده الكاثوليك الكتولونيون والباسك ، وشق ثان يعضده رجال الدين والضباط تشد ازهم ايطاليا الفاشية والمانيا الهتلرية ، لم يلبث ان استحال الى حرب اهلية دامية هوجاء .

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه الأعمال الحربية ، اخذت الحكومة الجمهورية في المناطق الخاضعة لنفوذها تقوم باصلاحات جذرية : فوسمت من نطاق الاصلاح الزراعي كما اخذت في تطوير الملكية الفردية الصغيرة . فقد امت في مقاطعة كتولونيا كل مشاريع الاستثمار التي يزيد عدد العمال في الواحدة على مائة عامل ، بينما اعيدت الاملاك الى اصحابها في المناطق التي سيطر

عليها الوطنيون . واخذت الدولة بعد هزيمة الجمهوريين بتنظيم البلاد على غرار التنظيم المعمول به في النظام الفاشي . فقد برهن الزعيم فرنكو على انه عسكري فطن ، عنيد وكاثوليكي مجيش نفسه بالبغض للماسونيين وللشيوعيين . فهو يتمتع عن طريق الجيش والبوليس والادارة والمحاكم بسلطة لا حدود لها اتخذ منها اداة لتصفية الثورة واجراء مذابح في صفوف منارثيه اثناء المعارك وبعدها ، كما ارسل الى المعتقلات مئات الالوف من الحصور . فقد صرح منذ عام ١٩٣٧ قائلاً : « ان اسبانيا لتحذو حذو النظم الدكتاتورية كإيطاليا والمانيا ، وستعمد الى تبني الهيئات النقابية وبذلك تضع حداً نهائياً للمؤسسات الليبرالية التي سميت للشعب » . وهو في ذلك انما يعتمد على القوى التقليدية في اسبانيا : الكنيسة الاسبانية التي وضعت عام ١٩٣٧ في رسالة راعوية عامة ، الحركة الانقلابية « استفتاء مسلحاً » ، والتي احتفلات عام ١٩٢٩ « بانتصار الصليبيين » والجيش والبوليس اللذين يستترقان لوحدهما ، نصف موازنة الدولة ، وكذلك « الكتائب » التي انصهرت فيها ، عام ١٩٣٤ وحدات الجونز . وان انضم الحزب الكارلي المعروف بروحه الرجعية الى الحزب اصبح قانون الحزب عام ١٩٢٧ ، « مصدر الوحي والقانون للحكومة الاسبانية » . والكتائب هذا الحزب الاوحد الذي انصهرت فيه الدولة بمدى بالمنصر الحكومي والاداري ، كما يضع تحت تصرفها بوليس امن سري ، يوجه الصحافة والدعاوة والتعليم ومنظمات الشباب والنقابات العمودية في هذه « الدولة الوطنية النقابية » ، وبذلك تتم لها السيطرة على الطبقة العمالية .

وهكذا خضعت اسبانيا لنظام دكتاتوري يختلف في وجوه عديدة عن النظامين الالماني والايطالي لوقوعه تحت قبضة الحزب اكثر منه تحت قبضة الجيش ، وبروحه الاكثريكية البارزة وبروحه الوطنية التي لم تكن تهتم كثيراً بالتوسع الخارجي ، وبسيطرة المصالح الزراعية دون الصناعة الكبرى . وقد جاء هذا النظام في طبيعة البلاد والعقلية الاسبانية اكثر منه في صنويه الآخرين .

اما البلدان المرتبطة بغيرها والتي تأثرت عميقاً بالازمة فقد انفعلت في باقي انحاء العالم هي الاخرى بالمبادئ الفاشية . ففي بلدان اميركا اللاتينية حيث، تكاثرت حوادث الانقلاب السياسية والثورات ، قامت حركات اخذت كثيراً من ملامح الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا . من ذلك مثلاً « العمال المتكاهلي » في البرازيل وقمصانه الخضراء مع شارة خضراء على الساعد تذكراً بالصليب المعقوف « والقمصان الذهبية » في المكسيك بادارة الاكليروس الذي ينعم بعطف الجنرال فرنكو ، و « الحزب الوطني للأمن العام » المعروف بعداؤه للسامية . . وقام في الأرجنتين : الحزب الوطني الاشتراكي في الأرجنتين كما قامت منظمات تسير على هذا المنوال في كل من البيرو والشيلى وكولومبيا وبناما .

العالم الرأسمالي عام ١٩٣٩

العالم الذي شهد انفجار الحرب العالمية الثانية يختلف كل الاختلاف عن هذا العالم الذي روع، قبل ذلك ، بخمس وعشرين سنة ، بالحرب العالمية الاولى .

فمنذ عام ١٩١٤ ، اشتد التطور الذي بدت ملامحه تلوح في الافق سرعة ، واخذ يجعل من الرأسمالية المتنافسة في القرن التاسع عشر ، رأسمالية اكثر احتكاراً ، تحت سيطرة قبضة من الشركات الكبرى وثقت علائقها بالرأسمال المصري للسيطر سيطرة تامة على الانتاج وعلى الاسواق التي تشرف عليها هذه الشركات . وقد كان من تمرکز رأس المال بيد قلة من الناس ، ومن انضمام رأس المال المصري الى الرأس المال الصناعي ان غير كثيراً من تقنية الرأس المال المصري والوسائل التي يعتمد عليها . فالشركة المغفلة حلت محل الشركة الاسمية ذات الطابع العائلي ، و « الاتفاقات » المبرمة حلت محل المنافسة ، وسياسة الحماية الجبركية التي اخذت تشتد وتقسو اكثر فاشكركم ، والتي انتقل امرها من يد الحكومات الى بعض هيئات اقتصادية مهيمنة ، حلت محل مبدأ حرية التجارة . كذلك حل محل رأسمالية ترغب في التوسع ، رأسمالية تميل الى الانكماش او الانطواء وشابه شيء كثير من الملتوسية الاقتصادية ، التي باستطاعتها وحدها - في اوقات البعبوحة - المحافظة على ارتفاع الاسعار عن طريق لجم وسائل الانتاج ، والتخفيف من طاقتها حسبما ترى . وعندما وقعت الازمة ، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية للتدخل مباشرة . وسياسة التدخل التي ميزت الحقبة المنصرمة والتي لم يكن لتظهر الا لماماً ، وفي بعض قطاعات خاصة ، حل محلها ، منذ عام ١٩٣١ ، توجيه عام للاقتصاد الوطني هدف الى استغلال القوى الانتاجية تحت تصرفه ، استغلالاً اكثر عقلانية ، كما حرص شديد الحرص على تقادي الخفضات والهزات في تطوير الانتاج ، مستعينة على ذلك بوسائل مختلفة : كالتضييق والمناصرة ، والاشغال الكبرى ، ومراقبة المؤسسات الصناعية والمبادلات التجارية ، وسياسة التسليح . والروح الوطنية الاقتصادية المتزمتة ، كل هذه الوسائل ادت الى خلق قيار من المقايضات العقلية بين النظم الوطنية للاقتصاد . وهذه السياسة سارت عليها ونسجت على منوالها كل الحكومات ولا سيما الدول ذات النظم الدكتاتورية ، وعلى الاخص المانيا ، وطبقوا مبادئها بصورة منهجية .

غني عن القول ان الازمة التي انفجرت في الولايات المتحدة ، عام ١٩٢٩ ، سددت ضربة قاصمة للحركة الاقتصادية في العالم اجمع واخرتها ، الامر الذي احدث حركة انتفاض وبقظة في

اقتصاديات كل الدول التي تجيش بالقومية ، وهيات ، كما حدث في المانيا السبيل لظهور هتلر واستلامه السلطة في البلاد ، كما ادت الى الجهود التي بذلتها البلدان الديموقراطية للحد من مساوئها ، استنفذت قدراً كبيراً من طاقات تلك الدول وقدراتها كان بإمكانها استخدامهما للصمود للتحديات التي تعرضت لها ، وهكذا مهدت الضائقة المالية الكبرى ، الى حد كبير ، الطريق امام انفجار الحرب العالمية الثانية .

وهذا التغيير لم يقتصر على البنيان الاقتصادي بل اصاب ايضاً القوى السياسية كما نراها موزعة توزيع القوى السياسية واجرى فيها تبديلاً جذرياً . فالدول الكبرى في العالم عند اعلان الحرب العالمية الاولى ، كانت : الولايات المتحدة ومانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وتأتي دونها درجة ومرتبة : النمسا والمجر واليابان وروسيا وايطاليا . والنظم الديموقراطية التي كانت تستند في اكثر الاحايين الى تقاليد قديمة ، كانت مزدهرة كل الازدهار ، في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والدول السكندنافية والدول الصغرى الواقعة الى الغرب من اوروبا . اما في ما عدا هذه البلدان ، فقد كانت هذه النظم تطلع وتأخذ بالتطور كما هي الحال في المانيا حتى وفي روسيا القيصرية .

اما في عام ١٩٣٩ ، فالصورة تختلف كلياً عما كانت عليه عام ١٩١٤ والوضع اصبح غيره تماماً . ففي منزلة الدول الكبرى ، تأتي الولايات المتحدة في الطليعة ، حتى ان قوتها بزت بكثير اية دولة أخرى ، سواء كان بانتاجها الصناعي او بمستوى العيش الرفيع الذي حققته في بلادها . فهي ارسخ دولة اجتماعياً ، كما انها رأس المال العالمي ومحوره الصناعي والمالي الاكبر . وتأتي المانيا في المرتبة الثانية من حيث القوة ، ولكن وراء الولايات المتحدة بمراحل ، يتبعها من قريب الاتحاد السوفياتي الذي يبرز قوة وقدرة اليابان ، وحتى بريطانيا العظمى وفرنسا .

وقد كشفت الازمة في المجالين الاجتماعي والسياسي المتناقضات والمفارقات التي احاطت بالديموقراطية البورجوازية ، هذا التعبير السياسي للرأسمالية الليبرالية : هذا التناقض القائم بين السلم الاجتماعي وقوى الانتاج ، والتناقض بين سيادة الجماهير السياسية وبين السيطرة الاقتصادية التي تمارسها اقلية متميزة . فالبطالة الجماهيرية الدائمة ، هذه الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها القرن التاسع عشر ، وعدم المساواة المتزايدة في توزيع دخل المجتمع ، وتركز السلطة الاقتصادية في عدد من البيوتات آخذاً ابداً في الهبوط والنقصان ، زادت في حدة المتناقضات الاجتماعية . وراحت الجماهير ، بعد ان احسنت تنظيمها ، تحاول تطبيق مبادئ الديموقراطية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولاول مرة ، قامت حكومات اشتراكية او يدخلها اشتراكيون وبذلك كسروا الطوق وابطلوا الحكر الذي فرضته الطبقات الموجهة على الحكومة . والحال ، فكل نظام ديموقراطي يحتاج ، ليقوى ويرسخ في المجتمع ، الى نظام اقتصادي يأخذ بالتوسع والامتداد ، .

والحد الذي بلغه توسع الاقتصاد الرأسمالي لم يعد يسمح للطبقات الموجهة القيام بمنازلات جديدة التي حملت حتى الآن ، على تهدة المتذمرين بعد ان رفعت من مستوى عيش الطبقة العمالية . « فمبادئ المجتمع الرأسمالي أصبحت عاجز من ان تؤمن الرفاهية الشاملة التي تقتضيها الديمقراطية » (هـ . لاسكي) . فالاستيلاء على السلطة كان له أهمية كبرى في هذا الصراع القائم بين الطبقة السائدة والطبقة المسودة . وإذا ذلك انقطع التيار الذي كان يغذي المؤسسات الديمقراطية . ففي بريطانيا العظمى وفي دول غربي أوروبا حيث كان الوضع الاقتصادي أقل تعرضاً للاختناض ، استمرت هذه المؤسسات تعمل ضمن اطارها الرأسمالي ، مع تعرضها للشك والجدل واصابتها بالضعف عن طريق تقوية السلطة التنفيذية . أما البلدان الأخرى ، وفي أقوى البلدان الأوروبية صناعياً ، أي في ألمانيا بالذات التي أصيبت أكثر من غيرها من الهزيمة في الحرب ومن الأزمات ، ومثلها إيطاليا وأوروبا الوسطى والشرقية ، أخذت الطبقة الحاكمة ترى انه لا سبيل للبقاء والحفاظ على الحياة الا بالتخلي تماماً عن هذه المؤسسات الديمقراطية . فالثورة الفاشية المضادة قضت تماماً على منظمات الطبقة العمالية القائمة ، واعتمدت سياسة محمومة تدعو للتسلح وللبسط سيطرتها الامبريالية ، كان من شأنها تعقيد المشكلات القائمة بين الدول وبين الشعوب . والنجاحات الباهرة التي حققتها سياسة اليابان في آسيا انزلت الوهن في مراكز الدول الاستعمارية ، بينما أدت ، من جهة ثانية ، الى خلخلة النظم الاجتماعية التي قامت عليها الطبقة الحاكمة في الصين . كذلك أخذت الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال تنشط وتستفحل سواء في الهند أو في مستعمرات فرنسا وانكلترا وهولندا .

ومع ان النظام الرأسمالي لا يزال معمولاً به في القسم الأكبر من الكرة الأرضية ، فقد أخذ يشكو الضعف وتبدو عليه امارات الوهن . ونجم عن هذا الوضع المزيد من الاصطدامات الاجتماعية التي اتخذت لها مكاناً مرموقاً وأصبحت عنصراً هاماً من عناصر السياسة الخارجية وأخذت تلعب دوراً بارزاً في العلاقات الدولية . ففي الوقت الذي راحت فيه الشعوب تدخل حرب عام ١٩١٤ ، راضية مرضية ، نجد الطبقات المسؤولة — التي نراها منقسمة فيما بينها عام ١٩٣٩ ، ينتابها الشك والخوف من عدم اقرار الجماهير الشعبية لخططها السياسية . فخلف الصراع الناشب بين البلدان الفاشية والبلدان الديمقراطية البرلمانية يطل علينا شبح الامبراطورية القيصريّة حيث قامت ، منذ نحو ٢٢ سنة ، دولة اشتراكية تجاهلت الأزمات التي تضرس بها الجميع والتي لها من التأثير البالغ على الطبقات الحاكمة وعلى سكان المستعمرات ما يجعلها مفزعة للجميع .

القسم الثاني

العالم السوفياتي

« بينما يتراجع النظام الاقتصادي والسياسي الحر في البلدان
الرأسمالية ، نراه يزول كلياً في سدس اليابسة حيث كانت
الثورة الروسية أولى مراحل تحول اساسي في المبادئ
الاجتهادية للحضارة الغربية » .

هـ . لاسكبي

كانت اهم نتائج الحرب العالمية الاولى الثورة الروسية — « اعظم حدث تاريخي منذ
الاصلاح ... » — لانها حطمت وحيدة العالم التي كانت شبه محقة في السنة ١٩١٣ . فتحت
قيادة الدول الاوروبية الكبرى والولايات المتحدة ، اضطرت كافة الدول « المتخلفة » اقتصادياً
وعسكرياً ، طوعاً او كرهاً ، الى اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي واحد ، وتبني مثل عليا
واحدة وطرائق تفكير واحدة وتقنية واحدة . ثم جاءت السنة ١٩١٧ لتحث انفصاماً
مفاجئاً . فمنذ هذا التاريخ اخذت تتكون في وجه عالم النظام الحر والرأسمالي طريقة جديدة
كل الجدة ، تختلف مبادئها الاساسية كل الاختلاف ، ستتطور وفقاً لقواعدها الخاصة . فقد
انطلقت روسيا البلشفية من اقتصاد فردي بدائي لتتحول الى دولة صناعية وعسكرية من المرتبة
الاولى . وقد استطننا — في الصفحات السابقة — تقدير التأثير الذي كان للدولة الروسية
الجديدة على تطور العالم الرأسمالي : تأثير ايجابي محدود نسبياً اذ افسه ارغم على انكماش وعزلة
اصبحا عامين في بعض الاحيان ، واذ ان تدخلاته المباشرة وغير المباشرة قد انتهت في النتيجة
الى فشل ، وتأثير سلبي عظيم جداً بافقاذه توازن العلاقات بين الدول ؛ فلم يسهم هذا « الفراغ »
السياسي والاقتصادي في تشويش نظام المقايضات والانتاج فحسب ، بل ميزان القوى بين
الدول ايضاً ، كما زاد من حدة التوتر بين هذه الدول وبين الطبقات الاجتماعية في كل منها .

الفصل الأول

الثورة الروسية

انهيار النظام القيصري خلال ايام معدودة بفعل ضربات حركة تلقائية لم يلعب الثوار في اعدادها ، في البدء ، سوى دور محدود . فما لبثت الملكية الدستورية التي رغب زعماء الثورة الاولون في تحقيقها ان افسحت المجال لجمهورية بورجوازية تدين بالنظام الحر انهارت بدورها ، بعد اشهر قليلة ، بفعل وهن هذا النظام وافلاسه ؛ فأقدم الحزب البلشفي حينذاك على تأسيس دولة اشتراكية .

١ - النار في البيت

يفسر سرعة حدوث هذا الانهيار انحلال النظام القيصري المحللاً كلياً . فان امبراطورية نقولا الثاني ، المرتكزة الى الضغط على القوميات الخاضعة لها والى سيطرة ارستوقراطية قليلة العدد ، قد تعرضت لهزة عنيفة بفعل الهزيمة والمحاولات الثورية في السنة ١٩٠٥ ؛ ولم يتيسر توطيد السلطة الا بفضل عملية قمع حازمة سهلتها مساعدة مالية فرنسية ؛ ولكن المنازعات الداخلية استمرت في كافة المستويات ؛ وقد زادت الحرب من حدتها وجعلتها صعبة الاحتمال .

ان سياسة الترويس ، التي اعتمدتها الحكومة والكنيسة
 المنازعات الاجتماعية الارثوذكسية والجيش ، لا حيال القوميات الغربية فحسب ،
 والقومية بل حتى حيال الاوكرانيين ايضاً ، قد ثقلت وطأتها منذ
 ١٩٠٥ - ١٩٠٦ واقامت في وجه النظام الشعوب الموحدة الرأي ، فتسببت في كل مكان بنشأة
 أحزاب قومية انفصالية الميول . كما ان تزايد عدد السكان قد ضاعف « سعار الارض » بين
 الفلاحين بينما أدى نمو الصناعة الكبرى الى قيام طبقة عمالية وفيرة العدد سهل تجنُّع
 الصناعات ، في صفوفها ، ولادة وعي طبقي . أضف الى ذلك ان البورجوازية ، القليلة العدد

نسبياً ، لم تكن راضية بل كانت تشكو من تجويز الادارة وفسادها وعجزها ، ومن نظام بال يتجاهل صواحبها ويقيم العقبات في طريق تقدمها .

ثم جاءت الحرب تزيد من حدة منازعات القوميات والطبقات . فالبولونيون ، الذين خاب املمهم بسبب نكث اليهود المقطوعة لهم في بيان الفراندوق نقولا ، ولستوا وجههم شطر النمسا والمانيا ، والفنلنديون وسكان البلدان البلطيقية لم يخفوا ميولهم الألمانية او الثورية ، بينما افضى تشويش الاقتصاد والهن الشعبية والهزائم الى تفاقم الاختلافات بين الفلاحين واصحاب الاملاك ، وبين العمال والبورجوازيين ، وبين الجنود والضباط .

اذن انهار النظام شيئاً فشيئاً بدون مقاومة تقريباً تحت ضغط
الحكومة المؤقتة
العمال والجنود الثائرين ، اذ ان مستلمي زمام السلطة - باستثناء
البرجوازية
بعض اجهزة الشرطة - قد تخلوا عنه . فشكل المنتصرون
تلقائياً ، كما في السنة ١٩٠٥ ، مجلساً (سوفيات) مؤلفاً من مندوبي العمال والجنود ترأس
لجنته التنفيذية احد المنشفيك و « كرنسكي » الذي كان اشتراكياً ثورياً . وشكلت الـ « دوما »
من جهتها ، حكومة مؤقتة برئاسة الامير « لفوف » وزير الداخلية .

كانت نتيجة ذلك ان زوال الملكية ، التي كان البورجوازيون والاشراف القائلون بالنظام
الحر راغبين في الابقاء عليها بغية اعادة الانضباط العسكري والنظام الاجتماعي ، افسح المجال
لنظام ثنوي تقابلت فيه حكومة مؤقتة « شرعية » تمثل بورجوازية الاحرار دون ان تتمتع
بالسلطة اللازمة ، ومجلس السوفيات النشيط والقوي الذي يضغط عليها ويتعاطم تأثيره بقيام
مجالس السوفيات حتى في اصغر القرى . فحققت الحكومة المؤقتة اصلاحات ادخلت الى روسيا
الحريات الكلاسيكية التي تنعم بها الدول الغربية : استقلال الكنيسة الارثوذكسية ، تعيين
المحلفين في المحاكم ، مجالس ادارية محلية منتخبة بالاقتراع العام ؛ وحددت ساعات العمل بثمان
في اليوم ، ولكنها تشبثت بمبدأ « روسيا واحدة ممتنعة التجزؤ » ولم تعترف بالاستقلال
بولونيا ، وواصلت الحرب ، وأرجأت اصلاح الزراعي وتقربت من الطبقات الحاكمة القديمة .
فسهل موقفها هذا نجاحات حزب البولشفيك الذي استمال الشعب ببرنامجه الاصلاحى العاجل :
سلم ، حرية القوميات ، انتزاع الاراضي من مالكيها وتأميم الارض والمصارف والمشاريع
الكبرى ، رقابة عمالية على الانتاج . فجاءت ثورة تشرين الاول ، التي كانت دون ثورة آذار
إراقة للدماء الى حد بعيد ، تسقط حكومة كرنسكي ، الذي تخلى عنه كافة من كان يعتبرهم
أنصاره ، والسكان يشاهدون ما يحدث بلا مبالاة .

اخذ كافة المعارضين ، انصار الحكومة المؤقتة ومقاوموها ،
طلبة اعمال
والاشتراكيون والضباط يجمعون شملهم . ورفضت لجنة انقاذ
الحكومة البلشفيكية
الوطن والثورة ، المؤلفة من بعض اعضاء مجلس بتروغراد
البلدي ، ولجان اخرى بمائلة تأسست في المدن الهامة ، الاعتراف بحكومة لينين . فلم يكن

للحكومة الجديدة أية وسيلة عمل في مثل هذا الجو من الفوضى الغريبة . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، تصرفت بحزم وجرأة احبطا تدابير خصومها المتعالفين . فالتخذت بسرعة ، على التوالي ، تدابير كثيرة بالغة الاهمية : نداء الى المتحاربين من اجل صلح مستعجل ، التخلي بجاناً عن الاراضي للفلاحين ، وفي كانون الثاني من السنة ١٩١٨ ، المناداة بـ « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي اعدّه ستالين مفوض الشعب الجديد للقوميات ، والذي بني على « سياسة تحالف حرّ وصديق بين شعوب روسيا » ، ثم « نداء للشعوب الاسلامية العمالية في روسيا والشرق » ، وصهر مجالس سوفيات الفلاحين وسوفيات العمال والجنود ، واخيراً حل الجمعية التأسيسية المنتخبة في تشرين الثاني بعد ان اقرت قانوناً زراعياً . وحل الحزب بمناضليه محل كل الموظفين الذين بذلوا جهدهم لشلّ نشاطه ، مزبلاً بذلك كل ما كان من شأنه اطالة بقاء جهاز الدولة القديم وتقاليده . وفي تموز من السنة ١٩١٨ تبنى المؤتمر الخامس لمجالس السوفيات دستوراً يكرس النظام المعمول به منذ عدة اشهر . فكان دستور كفاح احظى البروليتاريا ، السند الرئيسي للنظام : يمثل لـ ٢٥٠٠٠ نسمة من سكان المدن مقابل ممثل لـ ١٢٥٠٠٠ نسمة من سكان الارياف ، اقتراع عام على عدة درجات يتيح معرفة المنتخبين معرفة فضلى ، حرمان الفئات المشتبه فيها بتملقها بالنظام القديم من حق التصويت : النبلاء ، اعضاء الاكليروس ، ارباب العمل ، السياسيون القدماء . واسندت السلطة الى مجالس عدة تتفاوت شأناً وتؤلف هرماً يرتكز في قاعدته الى مجالس سوفيات المدن او القرى المنتخبة وحدها بالاقتراع المباشر ؛ وفي القمة ، المؤتمر الاعلى الشامل لمجالس السوفيات الذي ينتخب لجنة قومية تنفيذية يفوض اليها بكافة سلطاته في الفترات الممتدة بين دورات التشامه . وتعين مفوضي الشعب الذين تسند اليهم السلطة التنفيذية . هذه هي « جمهورية مجالس سوفيات مندوبي العمال والفلاحين والجنود » ، ولكنها ابعد من ان تكون ثابتة الركان اذ انها اجتازت ازمة رهيبه تخللتها حرب اهلية وحرب خارجية ولم تنته الا في السنة ١٩٢٢ .

لم يواجه مفوضو الشعب الصعوبات المادية الكبرى الناجمة عن تشوش
 بواذر
 الاقتصاد وانهاره ، والحلال الجهاز الحكومي والاداري ، ومعارضة
 التدخل الاجنبي
 الطبقات الحاكمة القديمة والاطر الاجتماعية القديمة فحسب ؛ بل
 توجب عليهم مجابهة حرب اهلية رهيبه نهضت بها عناصر مسلحة ساندها الحلفاء القدماء ،
 وحتى حرب خارجية حقيقية أيضاً .

فمنذ ان انتقلت السيطرة الى العناصر العازمة على عقد الصلح ، وقفت الحكومات الحليفة منها ، وقفاً عدائياً . وبموجب معاهدة « برست - ليتوفسك » التي اقتطعت من روسيا اكثر اراضيها سكاناً و ثروات طبيعية ، احتل الالمان اوكرانيا الغنية بالحنة حيث ساندوا حكومة « سكورا بادسكي » الانفصالية ؛ وانزلوا كذلك في فنلندا جيوشاً ساعدت القائد « مانرهايم » على سحق الحكومة البلشفية التي كانت قد تولت الامور فيها ؛ ولجوا نداء الجمهورية المنشفية

التي تأسست في جيورجيا بأسراعهم في ارسال الجيوش اليها، بينما كان الاقراك يدخلون القفقاس وباكو ويحتلون اذربيجان ويقومون بدعارة طورانية شاملة في تركستان وحتى في القرم. فكان ان الامبراطوريات الوسطى قد سلخت بذلك عن الاراضي الروسية طريدة تمتد من فنلندا الى قزوين فوضعت ايديها على خير الاراضي واوفر المناجم والصناعات ثروة وبتروول روسيا القديمة .

احتج الحلفاء على هذه « الخيانة » وسعوا لاعادة حكم يدخل روسيا الحرب مرة اخرى ويميد انشاء جبهة في الشرق ، ويضع حداً للدعارة البلشفية في الخارج ويعترف بالديون التي عقدتها الحكومة القيصرية ويحترم الممتلكات الاجنبية . فكان هذا منطلق سياسة التدخل التي تحولت تدريجياً ، بعد هزيمة المانيا ، الى سياسة حرب مباشرة تستهدف اسقاط النظام الجديد . وقد تميزت هذه السياسة اما بانزال جيوش حليفة في الاراضي الروسية ، واما بمساعدة « الروس البيض » المحافظين على اختلاف ميولهم ، والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك ، انصار النظام القديم وانصار النظام البرلماني الحر ، وانصار القوميات ومعارض استقلالها ، الراغبين جميعاً في إعادة وحدة روسيا ، بارسال الاسلحة والتجهيزات والاموال والبعثات العسكرية اليهم .

احتل البريطانيون مراكزهم على شواطئ بحر قزوين ، واقاموا حكومة منشفيكية - اشتراكية - ثورية في اشكباد واستولوا على مرو . وفي الشمال انزلوا جيوشاً في مورمانسك واركنجلسك بغية اهابة الجيوش الالمانية الموجودة في فنلندا . وفي الشرق انزلت جيوش يابانية الى البر في فلاديفوستوك بحجة تجميع الجيوش التشيكوسلوفاكية المؤلفة من جنود فارين او من اسرى حرب قدماء ينسحبون نحو شاطئ المحيط الهادىء للذهاب الى فرنسا والاشتراك في الحرب .

الحكومات
النامضة للحكومة البلشفية

في الوقت نفسه الذي ابتدأ فيه هذا التدخل المباشر ، ساعد الحلفاء مناهضي الحكم البلشفية الذين تنظموا في الداخل ولا سيما في الولايات الدائرية . فقامت ولايات ثائرة مستقلة قلصت الى حد بعيد الاراضي الخاضعة خضوعاً فعلياً لسلطة حكومة موسكو (شكل ١١) : ثورة « سافتكوف » في « ياروسلاف » في شهر تموز ، تنظيم جيش مناهض للحكم البلشفية في اراضي قوزاق الـ « دون » بقيادة « كورنيولوف » و « الكسياف » من بمده ، قيام حكومة « بيضاء » في اركنجلسك ؛ وفي الوقت نفسه اوقف الجنود التشيكوسلوفاكيون انسحابهم وعادوا واتجهوا شطر الغرب واحتلوا سامارا وقازان . وفي ايلول تألفت في « أومسك » حكومة اشتراكية ثورية . ثم أتاح عقد الهدنة في ١١ تشرين الثاني تدخل الحلفاء بنشاط وقوة : نزات جيوش فرنسية في « اوديسا » ، وفي شهر كانون الاول من السنة ١٩١٨ استولى جنود فرنسيون وبولونيون ويونانيون على طريدة ساحلية حول البحر الاسود يناهز

عرضها ١٥٠ كيلومتراً . ومن جهة أخرى قلب بعض ضباط سيبيريا حكومة اومسك وقادوا بالاميرال « كولتشاك » ، رئيساً اعظم لروسيا ، وتحقق توحيد النضال ضد البلشفيك : فان دنيكين الذي خلف « الكسياف » في قيادة جيوش « كوبان » اعترف بسلطة كولتشاك . وقد كتب كليمنصو في ٢١ كانون الاول : « ان مخطط عمل الحلفاء يستهدف محاصرة البلشفيك اقتصادياً وتنظيم الامن على ايدي العناصر الروسية » . فنفذ البرنامج في اوائل السنة ١٩١٩ وخلال الاشهر الاولى منها ؛ ففي الشرق توفق الاميرال كولتشاك ، بمشورة القائدين « جانين » و « نوكس » ، الى ارغام البلشفيك على الانسحاب نحو الفولغا . وتوفق القائد « يودنيتش » ، الذي جهزه البريطانيون بالاعتدة ، الى الاستيلاء على بسكوف وبساوغ مشارف بتروغراد ، كما ان دنيكين هدد موسكو بفضل فرقة فرسانه المختارة ؛ ولكنه منذ اواخر السنة ١٩١٩ ارتد الى الورا امام الفرسان الحمر وتخلي عنه القوزاق كما تخلى الاستونيون عن يودنيتش . وفي اوائل السنة ١٩٢٠ كان الانسحاب عاماً . فقد ارغمت جيوش كولتشاك على الهرب سيراً على الاقدام او بواسطة المزالج الى سيبيريا ، وقتل الاميرال رمياً بالرصاص منذ شهر شباط . كما ان دنيكين ، الذي حل « رانجل » محله ، قد عاد يجيوشه الى القرم التي سيجلو عنها في شهر تشرين الثاني . وجاء التهديد الاخير من بولونيا التي قامت بهجوم في اكرانيا ، فاستولت على كييف في شهر نوار ، ولكن جيوشها ردت الى الورا وغزيت بولونيا وهددت فارصوفيا ، فأنفذها هجوم معاكس في شهر آب ورقعت في شهر تشرين الاول الخطوط الكبرى لمعالجة الصلح التي ستعقد في « ربغا » . وفي اوائل السنة ١٩٢١ توقفت الحرب الاهلية والحرب الخارجية وابيدت الجيوش البيضاء او نفيت ، وفي السنة نفسها سقطت جمهورية جيورجيا المنشفيكية التي كان الحلفاء قد اعترفوا بها اعترافاً قانونياً . وحين جلا اليابانيون ، تحت ضغط البريطانيين والاميركيين ، عن الولاية البحرية في شهر ايلول من السنة ١٩٢٢ ، انهار الحكم الابيض في جمهورية الشرق الأقصى التي اعيدت اراضيها الى الوحدة الروسية .

اذن حالف النصر الحكم البلشفيكي . اما اسباب نصره فكثيرة ومتنوعة . فشل التدخل
فالحلفاء الذين حاربوه توخوا اهدافاً متناقضة احياناً ، كما ان الرئيس
ولسون ، الذي عارض كل تدبير من شأنه النيل من وحدة الاراضي الروسية قد كبح بصورة
دائمة جراح القائلين بوجوب التدخل . اضاف الى ذلك من جهة ثانية حوادث العصيان والفرار
في وسط الجيوش التي ملت الاستمرار في الحرب ؛ ووقوف العمال الفرنسيين والبريطانيين موقفاً
عدائياً صريحاً من هذه السياسة ؛ اعتراضات الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي الفرنسي ،
واعمال الشغب والاضرابات في المدن العمالية الانكليزية ، وتبني حزب العمال هذا الشعار :
« لا تمسوا روسيا » . واقتضى اخيراً إرسال جيوش الى الهند ، وايرلندا ، ومقاومة الثورة
الهنغارية ، كما ان الاضطرابات في المانيا والحشية من اعراض الحكومة الالمانية عن توقيع معاهدة
الصلح قد حدت بالحلفاء الى الفطنة والحكمة . زد على ذلك ان الحملة العسكرية تستلزم ، كي

تكون مجدية ، ٤٠٠٠٠٠ رجل لم تكن تعبثهم لهذه الغاية موضوع بحث . واخيراً اقتنع انصار إعادة بناء أوروبا في اسرع وقت ممكن ، ومنهم العديد من رجال الاعمال البريطانيين ، بانها عملية مستحيلة اذا ابقيت روسيا على انفراد . وكان من شأن مساعيهم النافذة من اجل إعادة العلائق الاقتصادية بكافة البلدان ان ضعفت سياسة التدخل . فتدخل الحلفاء من ثم عن التدخل المباشر ، وجعلوا عن اوديسا والقفقاس ، واعتمدوا سياسة الحجر الصحي .

اما مناهضو البلشفيكية الروس ، فكانوا هم ايضاً ضعفاء ومنقسمين :
مزينة
الثورة المساكنة
فالى اليسار مشتمل اعظم قوة شعبية شأنها الاشتراكيون الثوريون
والمنشفيك ، ولكنهم اناطوا الاصلاح الزراعي باقتراح جمعية تأسيسية .

والى اليمين حيث عدد الضباط الشباب لم يكن مرتفعاً ، كانت القوة الى جانب عناصر اليمين واقصى اليمين : كبار الملاكين ، وكبار الموظفين ، ولا سيما الضباط ، وجلهم ملكيون ، الذين لم يتراجعوا عن اعمال العنف في سبيل إزاحة خصومهم واقامة حكومات دكتاتورية . وهو هذا الموقف الهجومي تقفه الطبقات الحاكمة القديمة ما حاددا بالطبقات الشعبية الى الالتحاق بالبلشفيكية . ففي الاقاليم الخاضعة للحكومات المناهضة للبلشفيكية استعاد الملاكون الاراضي السقي انتزعت منهم وحاولوا استعادة سلطتهم على « فلاحهم » ، وكان العمال المشتبه ، دون برهان ، بميولهم البلشفيكية ، موضوع مراقبة وعرضة للتوقيف ، فافتقرت من ثم هذه الحكومات الى مرتكز شعبي ، ولم تتمكن في يوم من الايام من تعبئة جيوش على بعض الأهمية ؛ لا بل انفجرت ثورات قروية هائلة ، حين تألفت وراء جيوش كولتشاك ودينكين زمر انصار ميالة الى مجالس السوفييات او زمر فوضوية فقط كزمر « ماكنو » في اوكرانيا ؛ وجساعات القوميات اخيراً تقف في وجه سياستهم التوحيدية . فان انتصارات يودنيتش الاولى قد احرزت بفضل مساعدة الاستونيين ، ولكن حين رأى هؤلاء ان انتصاره سوف يخضعهم مرة اخرى للسيطرة الروسية ، احبطوا هجومه الذي انتهى الى الفشل ؛ وللسبب عينه تخلى قوزاق الدون وكوبان و« ترك » عن كراسنوف ودينكين ؛ وفي اوكرانيا وقف السكان منهم موقفاً عدائياً دائماً ، ولم يقاوم « بتليورا » البلشفيك مقاومته لمناهضتهم . زد على ذلك ان غطرسة القادة وجلهم وتحكمهم وتقصيرهم ، وما سيطر على ادارتهم وقياداتهم العسكرية من فوضى وتبذير وفساد ، كل ذلك قد ابعد عنهم السكان ، لا سيما وقد ظهروا لهم وكأنهم عملاء الاجنبي . فالهجوم البولوني بصورة خاصة وغزو اوكرانيا قد اثارا شعوراً وطنياً متأججا انضم بتأثيره الى الجيش الأحمر القائد بروسيلوف ، القائد العام الاخير للجيش القديم ، والعديد من الضباط القيصريين .

وفي وجه « البيض » المنقسمين ، انتصرت الحكومة البلشفيكية بفضل عزم لينين ومعاونيه وذكاهم ؛ وان سلطتها المسلم بها قد اعطت الجيوش التي قامت بعملياتها في مثل هذه المساحات الشاسعة وحدة عمل عجز خصومها عن تحقيقها . وقد طمأنت سياسة السوفييات الاتحادية القوميات وسياسة الحكومة الزراعية الفلاحين ، بينما انطوى برنامج البيض على العودة الى

«الوحدة» وعلى إعادة الاراضي الى مالكيها السابقين ، وبدا النظام الجديد اخيراً وكأنه الذائد عن حياض الوطن ضد حلفاء الاجنبي. وقد دعم هذا الموقف المعنوي القوي تنظيم الجيش الاحمر الذي تأسس ، في صيف السنة ١٩١٨ ، من جنود قدماء وعيال شباب وفلاحين استلم زمام قيادتهم ضباط من بينهم او من الجيش القديم نفسه . فان هؤلاء الجنود والفلاحين الذين سبق لهم ، منذ اشهر قليلة ، وولوا الادبار عن الجبهة الالمانية ، ولاذوا بالفرار ، ورفضوا القتال ، قد قبلوا بان يجندوا مرة اخرى حين ادركوا اهمية هذا الصراع ضد عودة قوى الماضي . ولا عجب بعد ذلك اذا ما ارتفع عدد افراد القوى المسلحة من ٣٥٠.٠٠٠ في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ الى ١.٥٠٠.٠٠٠ في ايار من السنة ١٩١٩ . وحين اقترب يودنيتش من بتروغراد وبلغت جيوش دنيكين «اوريل» حمل عمال المصانع السلاح وتجنّدوا وعياً الحزب الشيوعي في اوكرانيا ٩٠٪ من عماله وارسلهم للاشتراك في القتال . فكان الجيش الاحمر متفوقاً هداً ومناقبية ، وقد استفاد بالاضافة الى ذلك من مركزه الوسطي ، اي من قدرته على المناورة في الخطوط الداخلية ، ومن وسائل نقل فضلى .

انتهت الحملة على البلشفية الى الفشل اذ ان القوى الحليفة كانت اقل نتائج التدخل والحرب الاهلية عدداً من ان تلعب دوراً حاسماً ، و «الحكومات» المساعدة ، المحدثه ، والمؤلفة تأليفاً صنعياً في بعض الاحيان ، قد برهنت عن عجزها . فهي لم تتقدم يوماً من السكان الا ببرنامج ملكية دستورية يكتنفه الغموض ، بينما لم سلوكها عن تصميمها على إعادة النظام الاجتماعي القديم .

اطال التدخل امس الحرب الاهلية وزاد في تفشي الفوضى الادارية واغرق البلاد ، ولا سيما اوكرانيا وسيبيريا ، في بلبلة لم تسمع بها اذن من قبل . فكانت نتيجة الحرب الاقتصادية والحرب الخارجية ، طيلة ثلاث سنوات ، مزبداً من السلب والتقتيل والنهب والبؤس والدمار في كافة الاراضي الروسية .

اختار المهزومون المنفى : فان الروس البيض على اختلاف نزعاتهم ، ويناhez عددهم المليون نسمة بين ارستوقراطيين وضباط وصناعيين وتجّار وممثلي طبقات الاحرار وافراد جيوش رانجل وكولتشاك ، ورجال فكر ، واشتراكيين - ثوريين ، وجيورجيين واوكرانيين ، قد اقاموا في منشوريا والصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكافة انحاء الشرق واميركا ، وفرنسا بنوع خاص ، متكيفين جهد المستطاع وفاقاً لظروفهم الجديدة ، وغارقين احياناً في اسوأ حالات البؤس . وقد انقسموا سياسياً الى فئات متعادلة حتم بعضها البعض مسؤولية فشل الثورة المعاكسة وتبادلت تهم الخيانة ، ولكنهم ، على الرغم من ذلك ، اثروا على الحكومات وعلى شطر من الرأي العام في البلدان التي لجأوا اليها ، تأثيراً كبيراً وطد العداء ضد روسيا البلشفية .

لذلك تركت الحرب الاهلية اثرها العميق حتى بعد زوال الدمار الذي خلفته وراها . فان سياسة التدخل وتأثير المهاجرين على الحكومات قد اثبتت للسوفيات تصميم العالم الرأسمالي على

قلب نظامهم بكل وسيلة ممكنة ، وهذا هو مرد حذرهم امام كل تكتل وخوفهم من التطويق والحصار الذي سيرافقهم ابداً . وبسبب عزلتهم التي فرضها عليهم نظامهم الاجتماعي الجديد وحصار اعدائهم الحاقدين المحيطين بهم ، سيصادفون صعوبات جمة في اعادة الحياة الى اقتصادهم ، وسوف يعوج تطورهم الداخلي الى حد بعيد بفعل اضطرارهم الى تجهيز وابقاء آلة حربية قوية مستعدة لمواجهة كافة التهديدات ، وبفعل حرصهم على ملاشاة كل معارضة من شأنها اضعاف طاقات الامة وعزمهم على الدفاع عن النظام . وليست بعض مميزات الدكتاتورية سوى نتيجة التدخل الحليف وذيله .

٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة

١٩٢١ - ١٩٢٤

اقتضى عشر سنوات الانتقال النظام البلشفيكي من الاقتصاد الرأسمالي الى الاشتراكية . فالطبقات الحاكمة القديمة لم تفقد قوتها الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل زالت بمعظمها من الوجود مادياً . وصودرت اراضيها ومصانعها وكل الرأسمال الاجنبي . فبدت الظروف من ثم مؤاتية لمراقبة وادارة الانتاج وللسيطرة على مفاتيح الاقتصاد والمصارف ووسائل النقل . ولكن روسيا كانت اكثر البلدان الاوروبية تخلفاً في حقل الصناعة ، من حيث ان المزارعين كانوا يمثلون ٨٠٪ على الاقل من مجموع السكان (نسبة اوروبا الغربية حوالي السنة ١٨٠٠) ، والطبقة العمالية ، التي كانت الركن الركين للحزب البلشفيكي ، لم تمثل سوى اقلية ضئيلة ، واذا وقف ملايين الفلاحين في وجه « البيض » ببسالة ، فهم لم يفعلوا ذلك من اجل السوفيات ، بل لانهم كانوا عالمين بأن هزيمة البلشفيك سوف تفقد الارض التي حصلوا عليها .

ولذلك ادرك البلشفيك الحاجة الى مرحلة انتقالية تؤمن
ازالة الحراب الذي تركته الحرب الخارجية والحرب الأهلية وتعد
الرأي العام لبناء الاشتراكية .

مرحلة الانتقال
التي تكلم عنها لينين

خلال اشهر الثورة الاولى . اشبعت التدابير المعتمدة ، على الفور ، رغائب الفلاحين والعمال والجنود ، ولكن واحداً منها لم يرق طابع الاشتراكية او الشيوعية المميز ؛ فقد قادى بالكثير منها بعض البورجوازيين الراديكاليين . فلم يواجه لينين من ثم - على الفور - اشتراكية وسائل الانتاج وانتزاع املاك الرأسماليين ، بل رقابة الدولة عن كسب على مراكز الاقتصاد الاساسية ، أعني بها المصارف ، فسان هذه الأخيرة سوف تؤمم ، كما ستؤمم شركات التأمين والشركات الاحتكارية (سكر ، بترول ، فحم حجري ، صناعة المعادن) ، ويرغم الصناعيون والتجار على الاتحاد في نقابات والتخلي عن السر التجاري ، ويجمع السكان جماعات استهلاكية . ولم يكن المقصود من ثم برنامجاً اشتراكياً ، اعتبر سابقاً لاوانه ، بل نظاماً انتقالياً معداً لأن يؤدي الى الاشتراكية التي لا يمكن تحقيقها ما لم يستطع العمال تأمين المشاريع بأنفسهم ، وما لم يع سواد

السكان « الحاجة الملحة الى ثورة اشتراكية » .

وزاد من عزم لينين على السير في طريق الفطنة هذه اعتقاده بأن من شأن الثورة الأوروبية الشاملة وحدها ان تتيح لروسيا تحويل النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي . وهو المخطط الذي تعتمده الطبقة الرأسمالية ، كما لفت الانتباه الى ذلك ، ما ارغمه على الشروع في اصلاحات اقتصادية عميقة الجذور قبل ان ينوي القيام بها . فان هذه السياسة كانت تفترض تعاون الطبقات المتملكة ، والموظفين القدماء ، والفنيين البورجوازيين . والحال رغبت كل هذه القيادة الاقتصادية وسواد المثقفين في جعل كل حكم مستحيلاً وارغام رجال النظام الجديد على الانسحاب ، فقاطعت النظام . لذلك كان من الصعوبة بمكان تنفيذ التدابير المقررة خلال الاسابيع التي تلت الثورة والمدخلة بعد ذلك في قانون العمل الذي صدر في السنة ١٩١٨ : فرض العمل على كافة المواطنين (« من لا يعمل لا يأكل ») ، رقابة عمالية على الصناعة ، تأميم المصارف والارض والتجارة الخارجية ، تنظيم تعاونيات استهلاكية ، مصادرة الاملاك الكبرى دون تعويض ، الغاء حق الملكية العقارية ونقله الى الدولة ، نقل حق التمتع بالارض الى أولئك الذين يحرقونها بأيديهم وتحريم كل عمل زراعي مأجور . ونص القانون على تأليف لجان زراعية من صغار الفلاحين ومتوسطيهم تكون مهمتها مراقبة التقسيم .

الا ان تلف الآلات وسوء حالة وسائل النقل قد حال دون استثمار الارض استثماراً معقولاً ومنظماً ، وأرباب العمل الذين ما زالوا يمتلكون مشاريعهم ساندوا الحركات المناهضة للبلشفيكية وأثاروا ارتياب العمال الذين اتهمهم بالتخريب . وعلى الرغم من تدني عدد سكان المدن الكبرى الى أكثر من نصفه في بتروغراد ، و ٤٥٪ في موسكو ، و ٣٣٪ في عواصم اربعين ولاية ، فان تموينهم وتموين الجيش قد اثارا شجوناً كبيراً كادت تقضي على النتائج المرتقبة من التدابير المتخذة . وان الحكم الجديد ، الذي حرم من آلة جباية الضرائب القديمة ، لم يستطع تمويل المدن والجيش الا عن طريق المصادرة في الارياف . فلما كان تموين المدن مؤمناً من قبل بفائض انتاج الاملاك الكبرى ، افقد توزيع هذه الاخيرة أسواق المدن ٣/٤ القمح الذي يرد عليها . لذلك توجبت المصادرة .

اما الانتاج الصناعي فقد تأخر تأخراً محزناً : ففي السنة ١٩٢٠ لم يبلغ انتاج الحديد المصبوب سوى ٢٥٤٪ من معدله في السنة ١٩١٣ ، وانتاج الفولاذ سوى ٤٪ ، وانتاج معامل القطن سوى ٥٪ ، وانتاج معامل السكر سوى ٥٨٪ ، ولم تواز قيمة البضائع المصنوعة المسلمة للاستهلاك سوى ثمنها في السنة ١٩١٢ . وكانت نتيجة التعبئة وفقدان العديد من العمال ابان الحرب ، ونزوح الكثير من الجياع الى الارياف ، انخفاض عدد العمال ٢٤٪ بالنسبة للمجموع ، و ٣٧٪ في اعمال الخطوط الحديدية ، و ٢٤٪ في أعمال البناء .

شيوعية الحرب في مثل هذه الظروف اعتمدت التدابير التي تميز ما دعي به « شيوعية الحرب » . فقد استهدفت هذه الاخيرة « تنظيم الاستهلاك والانتاج تنظيمًا دقيقًا ملزمًا في بلاد محاصرة » ، ولكنها احدثت في نظام الاقتصاد تغييرات نهائية . فهناك اولاً تأمين كافة المشاريع التي تستخدم خمسة عمال على الاقل ، اذا كان لديها محرك واحد ، وعشرة عمال في الحالات الاخرى . وهذا يعني انتزاع ملكية الصناعة الكبرى ومعظم المشاريع الصغرى والمتوسطة ، واستبدال مجرد الرقابة العمالية بالادارة العمالية ، واسناد ادارة كل مشروع الى مدير تعينه النقابات ويعاونه مجلس عمالي منتخب ، وتنظيم انتاج كل فرع من فروع الصناعة الى ادارات مركزية . فأحدثت حينذاك ادارة حصر الحبوب الرسمية و « لجان الفلاحين الفقراء » المكلفة معارضة النفوذ السيامي الذي كان للزراعيين الميسورين من اصحاب الماشية والمعدات والمحرضين على العصيان والمقاومة ، ومصادرة مخازن الخنطة من الفلاحين الاثرياء . واسندت الى هذه اللجان كذلك مهمة توزيع البذار والتجهيزات الزراعية ، وتحديد الاسعار والاجور ، ومراقبة التعاوانيات والاسواق . واخذت بتنظم اخيراً ، كلياً او جزئياً ، مزارع جماعية للانتاج والاستهلاك لم يجاوز عددها ، في السنة ١٩٢١ ، ١٪ من كافة الاستثمارات القروية .

الا ان الحرب التي عاثت فساداً ، منذ ست سنوات ، في اغنى الاراضي الزراعية (اوكرانيا) ، لم تخلف فيها سوى الخراب والدمار ؛ فتوجب اللجوء الى فائض انتاج الفلاحين المتوسطين والفقراء والاقتطاع من مؤنهم العائلية ، مما اثار استيائهم وجعلهم يشورون على اعمال المصادرة وينكمشون على انفسهم ؛ فاجتمعوا عن انتاج كميات تفوق ما يستلزمه استهلاكهم الشخصي ، لا سيما وقد استحال عليهم الحصول على الادوات المنتجة في المصانع والبترول والصابون التي كانوا بحاجة اليها ؛ وانخفضت المساحات المزروعة من ثم ٣٠٪ ، ولم يبلغ محصول السنة ١٩٢٠ سوى ثلثي محصول السنة ١٩١٧ ونصف محصول السنة ١٩١٣ . وبعد ان تخلص الفلاحون ، بفضل هزيمة البيض ، من خطر فقدان الارض وعودة النظام القديم ، وقفوا آنذاك من الحكومة موقفاً معادياً . وبلغ اخيراً من زيادة التضخم المالي ان هذه الاخيرة حاولت جهد المستطاع الحد من دور النقد بتنظيمها ، بين العمال ومستخدمي الدولة ، طريقة معادلة مجانية للخدمات المتمثلة ببطاقات خاصة تؤمن المقايضة والدفع عيناً دون ان توقف ، من جهة ثانية ، تيار التضخم وارتفاع الاسعار الجنوني ؛ فدفعت الاجور عيناً ، وسار النقد ، الذي تزايد انخفاض قيمته يوماً بعد يوم ، في طريق التلاشي والزوال . وهكذا امسى الاقتصاد السوفياتي اقتصاداً طبيعياً ، بفعل تفكك المجتمع والقضاء على القوى المنتجة وندرة المحاصيل واليد العاملة . ولكن مقاطعة خطيرة قامت بين الارياف والمدن ، فصرف النظر عن شيوعية الحرب .

السياسة الاقتصادية الجديدة

في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الاهلية ، وجه النداء الى المبادهة الشخصية من اجل اعادة بناء الاقتصاد ؛ فاستبدلت المصادرات بالضريبة العينية ، وشجعت نهضة الصناعة الصغرى الضرورية لتمكين الفلاحين من تنمية انتاجهم ، واعيدت معها الرأسمالية الى حد ما . انه « انكفاء استراتيجي » لم يكن سوى حيلة مؤقتة ، لان جزءاً من تدابير شيوعية الحرب سيعتمد مرة اخرى وسوف يصبح عنصراً اساسياً من عناصر الخطة الخمسية (تأميم ، رقابة الصناعة ، تعبئة العمل) ؛ ولكن تدابير اخرى تتعلق بالشؤون المالية والنقد قد صرف النظر عنها نهائياً . ووضع نظام اقتصاد مختلط صادرت الدولة بموجبه قطاعاً هاماً يشمل وسائل النقل والمصارف والتجارة الخارجية والصناعة الكبرى والمتوسطة . وقد استخدمت مشاريع الدولة هذه من جهة ثانية ٨٤،٥ ٪ من مجموع اليد العاملة انتجت ٩٢،٤ ٪ من الانتاج النقدي ، بينما انتج اقل من ١٥ ٪ من اليد العاملة المأجورة ٢،٧ ٪ منه في التعاونيات ، ووفرت المشاريع الخاصة - ولا سيما التغذية والجلود - ٤،٩ ٪ من قيمة البضائع بواسطة ٢ ٪ فقط من العمال . فيتضح من ثم ان القطاع الصناعي الذي بقي حراً كان ضيقاً جداً .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي اصبحت سارية المفعول في شهر اذار من السنة ١٩٢١ كانت في جوهرها تنازلاً للفلاحين والمنتجين الذين مست الحاجة الى ترغيبهم في الانتاج . فقد خففت وطأة الضرائب ، وكان للفلاح ، بعد تسديدها ، ملء الحرية في بيع باقي حصيده في الاسواق ؛ وعمل مجدداً ، في الوقت نفسه ، بالاقتصاد النقدي ؛ وألغيت المقايضات المباشرة الالزامية ، وأجيز لصغار الصناعيين اليدويين - على غرار الفلاحين - بيع مصنوعاتهم بحرية ؛ واعاد مصرف الدولة ، الذي تأسس في تشرين الاول ، الحسابات الجارية ، والذي تحديد المبالغ المالية الممكن اقتناؤها ، وأجيز انتقال الاراضي بالارث ، وحظرت بيع العقارات وسمح بتأجيرها ، واجيز اخيراً استخدام العمال المأجورين . وفي السنة ١٩٢٤ استبدلت الضريبة العينية بالضريبة النقدية ، وأوقف تيسار التضخم باصدار نقد جديد اطلق عليه اسم « تشرفونتز » .

وانسجاماً مع مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، لم يعد قانون العمل ، الصادر في السنة ١٩٢٢ ، مبنياً على الزامية العمل . (التي يؤكدتها دستور السنة ١٩٢٥ مع ذلك) ؛ فهو قد اوقف العمل بها بالنسبة لشطر كبير من السكان ، ملفياً « عملياً ان لم يكن قانوناً » احد المبادئ الاساسية التي عمل بها في الفترة السابقة ، وعاد الى بعض مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي ، فاعتبر عقد العمل بمثابة عقد بيع لطاقة العمل ، وحددت الاجور باتفاقات جماعية تعقد بين النقابات وارباب الاعمال ، وواجه القانون حداً ادنى من المكافأة وحماية العامل معاً ونص في الوقت نفسه على دفع الاجور عن ساعات العمل والقطع المنجزة .

اما الجدة الكبرى في السياسة الاقتصادية الجديدة فكانت في محاولة تنشيط انتاج المواد

الاستهلاكية وتنمية « استقلال ومبادمة » مشاريع الدولة ، بحيث تصبح مسؤولة عن ادارتها الخاصة وتؤمن سيرها بمواردها الخاصة ، وقد واجهت جميع هذه المشاريع في الاتحادات تعتمد الطرائق نفسها . وفي اواخر السنة ١٩٢٢ كان هناك ٤٢١ اتحاداً خارج صناعة الفحم الحجري والبتروكول ضم ٣٨٠ منها ٨٤٠ ٠٠٠ عامل ، وكان اعظمها شأنًا اتحاد صناعات النسيج في « ايفانوفو - فوسنسك » الذي ضم ٥٤ ٠٠٠ عامل ، واستخدم ٢١ اتحاداً اكثر من ١٠ ٠٠٠ في الاتحاد الواحد . وبات الاتحاد الدولة الشكل الرئيسي لتنظيم الصناعة في الدولة السوفياتية .

بفعل هذه التنازلات تقدم انتاج الزراعة تقدماً سريعاً . وعلى الرغم من الجفاف النتائج الذي قضى في السنة ١٩٢١ على محاصيل اوكرانيا ومناطق الفولغا الوسطى ، متسبباً في حدوث مجاعة رهيبية ، فقد ارتفعت المساحات المزروعة من ٦٣ مليون هكتار في السنة ١٩٢٢ الى ٨٢ في السنة ١٩٢٣ ، و ٨٧ في السنة ١٩٢٤ ، و ٩٤ ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٧ . وتحسن الدخل ، وارتفع عدد الماشية من ٤٦ مليوناً في السنة ١٩٢٢ الى ٦٢ في السنة ١٩٢٥ . وبفضل حصادي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ الوفيرين كاد الانتاج يبلغ مستواه في السنة ١٩١٦ . وتفسر سرعة هذه النهضة بالطابع البدائي للزراعة الروسية : فلم تمس الحاجة لا الى رؤوس اموال ، ولا الى آلات ، ولا الى طرائق معقدة ، بل اغري الفلاح الروسي بعودة التجارة الخاصة ، فماد الى محراثه الخشبي ومنجله . فكان تحسين مصيره من ثم عظيماً جداً اذ ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد مكنته من بيع محاصيله بسعر مرتفع ، وقانون الفلاحين الصادر في السنة ١٩٢٢ ضمن له اقتناء الارض ، واستقرار النقد التدريجي حماه من عودة التضخم الذي كان هو اولى ضحاياه ، فرأى نفسه بعد حصاد السنة ١٩٢٢ الوافر ، الذي اتاح تصدير بعض المحاصيل ، على خير ما يرام منذ الثورة .

كان حدوث نهضة على مثل هذه السرعة امراً مستحيلاً في حقول الصناعة . فقد دمر العديد من المصانع أثناء الحرب واهملت الآلات وصدئت وبقيت دون استعمال . وكانت الحرب الاهلية قد شلت العمال ، فهلك اكثر عناصر الطبقة العمالية نشاطاً واعظمها وعياً اجتماعياً في ساحات الممارك ، او وزعت على الادارات الجديدة للاشراف عليها . وكان عدد كبير من العمال قد تشتتوا في الأرياف وعادوا مجدداً الى صفوف الفلاحين التي كانوا ينتسبون إليها منذ زمن قريب . أضف الى ذلك ان طلب المواد الاستهلاكية المتزايد واستعادة التجارة الخاصة واقتصاد الكسب نشاطهما قد دفعا بصناعة المواد الاستهلاكية الى الامام ، ولكن الصناعة الثقيلة بقيت مصابة بالشلل . وارتفع الانتاج - مع بقائه متأخراً جداً - ، ففي الصناعات الريفية او اليدوية بلغ ٥٤٪ من مستواه في السنة ١٩١٢ ، وفي الصناعات الصوفية ٥٥٪ ، وفي الصناعات الكتانية ٧٢٪ ، وفي صناعة القطن ، الذي لم تأت مادته الخام الا من تركستان طيلة اكثر من سنتين ، ١٥٠٪ فقط ؛ وفي الصناعات الاستخراجية ٣٦٪ ، وفي البتروكول ٣٩٪ ، وفي صناعة استخراج

المعادن التي تعتبر انطلاقتها ضرورية جداً لتصنيع البلاد لم يبلغ سوى ٧٪ في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٣ لم يستمد مجموع الصناعة سوى ٣٤٪ من طاقتها . وجلة القول ان الزراعة بلغت ٣/٤ انتاجها قبل الحرب بينما لم تبلغ الصناعة سوى ١/٤ انتاجها فقط .

يرد ذلك الى ان السياسة الاقتصادية الجديدة لم تستلزم ، اكراماً للعامل ، تنازلات شبيهة بتلك التي استفاد منها الفلاح . فان طرائق المحاسبة الجديدة التي فرضت على الصناعة ، والزام المشاريع بان تكفي نفسها بنفسها قد حرماها من اعتمادات الدولة المالية ، بينما ارغمتها الحاجة الى دفع الاجور عيناً على تصفية مخزوناتا في السنة ١٩٢١ باسماء منخفضة نسبياً ، ادنى من اسعار الانتاج . ولذلك عمدت المشاريع ، للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها ، الى تسريح شطر من المستخدمين ، فارتفع عدد العاطلين عن العمل من ١٥٠ ألفاً في تشرين الاول ١٩٢١ الى ٦٥٠ ألفاً في كانون الثاني ١٩٢٣ و ١٠٢٤٠٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٢٤ ، لا سيما في منطقتي موسكو وبتروغراد . وتدنّى عدد النقابيين من ٨٠٤٠٠٠٠ في تموز ١٩٢١ الى ٤٠٥٠٠٠٠ في تشرين الاول ١٩٢٢ ولم يرتفع ثانية الى ٥٠٥٠٠٠٠ الا بعد مرور سنة كاملة . ولم تلبث ان برزت نتائج اخرى للسياسة الاقتصادية الجديدة سبق للينين ان ارتقبها منذ السنة ١٩٢١ .

« اذا نحن تكلمنا عن التجارة الحرة ، فهذا يعني تشجيع الاحتكارات ، كما يعني استبدال الاقطاعات المينية بالضرائب ان طبقات المحتكرين ستفقد اقوى واعظم شأناً منها من ذي قبل » .

والواقع هو ان ازدهار الزراعة عاد بالفائدة على اثرياء الفلاحين وقد شوهد في الارياض تمييز متزايد مطرد بين الاثرياء والفقراء . فقد هبط البعض الى دون المستوى الضروري للحفاظ على استقلالهم ، واضطروا الى تأجير اراضيهم وسواعدهم لمن هم اوسع ثروة منهم ؛ ومنذ السنة ١٩٢٣ استخدم ٤٠٠٠٠٠ فلاح و ٦٠٠٠٠٠٠ عامل مأجور ، وفي السنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ كان هناك ٥٠٨٠٠٠٠٠ عامل زراعي ، واتسمت هجرة الفلاحين الفقراء الى ما وراء الاورال أو الى المدن حيث رفعوا عدد العاطلين عن العمل .

وفي الصناعة قضت الحاجة الى الانتاج المهدى بنقل الادارة الى « اختصاصيين » ينسبون الى الطبقات الحاكمة القديمة ، فاعطوا صلاحيات واسعة تتناول الاستخدام والاجور والتسريح . أما التجارة الداخلية ، واعني بها شراء الاتحادات والتعاونيات للكمادات التي تحتاج اليها وتوزيع ما يصنع منها ، فقد كانت حرة وسيطر عليها (بنسبة ٨٣٪ في اوائل السنة ١٩٢٤) رجال الاعمال السابقون وجماعات جديدة ايضاً من المضاربين والمغامرين الذين فرضوا وجودهم وتسلبوا الى التعاونيات التي امسى بعضها مجرد مشاريع خاصة . وقد انفق هؤلاء دون حساب وحققوا ثروات طائلة هربوا منها قسماً الى الخارج . ويروي « كراسين » ان موسكو استعادت وجه ما قبل الحرب بعملها الليلية ومقاهيها ومقارها وبغاياها وسائقي سياراتها العمومية وخدام مقاهيها الذين حيوا زبائنهم من جديد بلقب « بارين » .

واخيراً اشتد التوتر بين الصناعة والزراعة الذي لم تتوفق السياسة
الازمة المقص الاقتصادية الجديدة الا الى اخفائه بظواهر كاذبة فترة من الزمن . وفي
اواخر صيف السنة ١٩٢٣ انفجرت أزمة المقص . فان التفاوت بين الاسعار الزراعية والاسعار
الصناعية ، الذي اعتقد المسؤولون بانهم تمكنوا من ايقافه ، قد ازداد بروزاً يوماً بعد يوم .
فكانت اسعار الحمل والمفرق للمنتجات الصناعية ، في شهر تشرين الاول ، ١٨٧ و ١٨١ ٪
بالنسبة لمستواها في السنة ١٩١٣ ، واسعار الحمل والمفرق للمحاصيل الزراعية ٥٨ و ٤٩ ٪ .
وعلى نقيض الازمات السابقة التي كانت منذ السنة ١٩١٧ ازمات حاجة وعوز ، فالمخازن
آنذاك كانت ملاءى والحصاد وفر فائضاً هاماً من المحاصيل الزراعية . فليست علة الازمة من ثم
نقصاً في الانتاج بل استحالة تأمين مقايضة المنتجات الصناعية والزراعية . فالفلاحون ، على
الرغم من حاجتهم ، كانوا عاجزين عن ابتياع المنتجات الصناعية الباهظة الثمن . ومن جهة
ثانية برز قلق العمال باضرابات واسعة انفجرت تلقائياً في الصناعة الثقيلة . فبات لزاماً إعادة
الرقابة على اسعار الحمل ولا سيما المفرق التي سالت من الرقابة بفعل وجودها في ايدي التجارة
الخاصة ، وتخفيض عدد الوسطاء ، فألقي القبض على الوف المضاربين والمغامرين وأبعدوا عن
موسكو . وفي أواخر السنة ١٩٢٣ خفت حدة أزمة المقص . ففي سنتين متواليتين اتاح حصاد
وفير تصدير كميات هامة افضى الى رفع الاسعار الزراعية في الوقت الذي ادى فيه تقلص الديون
والتدابير الرسمية المتخذة لمراقبة الاسعار الى تخفيض الاسعار الصناعية . ولكن الانتاج الصناعي
في السنة ١٩٢٣ لم يبلغ بعد سوى ضعفه في السنة ١٩٢٢ (اسوأ سنة منذ الثورة) ، والصناعة
الثقيلة ، اكثر قطاعات الاقتصاد صعوبة ، لم تجاوز ٣٤ بالمائة من مستواها في
السنة ١٩١٣ .

في السنوات التالية ، واصل الانتاج الزراعي تقدمه ، ولكنه لم يبلغ في السنة ١٩٢٧ الا
٧٢٧ مليون قنطار ، اي اقل من انتاج السنة ١٩١٣ ب ٤٠ مليوناً ، بينما ارتفع عدد السكان
١٠ ملايين نسمة وبلغت نسبة الارتفاع ٣ ملايين نفس كل سنة ؛ وفي السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩
استقر الانتاج حوالي هذا الرقم بسبب حد الفلاحين من تسليمهم بعد ان لمسوا ان الحبوب لا توفر
لهم كسباً وفراً . وبات تموين المدن اكثر صعوبة يوماً بعد يوم بسبب نقص الحبوب المرسلة الى
الاسواق التي لم تجاوز ١١ ٪ في السنة ١٩٢٨ (مقابل ٢٥ ٪ في السنة ١٩١٣) . فتكشفت
السياسة الاقتصادية الجديدة من ثم عن عجزها عن تنمية الاشكال الزراعية الانتاجية ، وباتت
البلاد على « ابواب المجاعة » . وزادت حدة التفاوت الاجتماعي ، فاكثرت الفلاحون المسورون
مزيداً من الاراضي واليد العاملة وجمعوا بين ايديهم استخدام الأرض ووسائل الانتاج . ففي
السنة ١٩٢٧ كان لدى ٦ ٪ من الاستثمارات الزراعية ٥٨ ٪ من الحبوب المعدة للتجارة ، وكانت
الاستثمارات « الفقيرة » سائرة نحو الزوال . فتكونت بسرعة من ثم بورجوازية قروية كانت
خطراً على النظام بمصالحها الاقتصادية ونزعاتها الايدولوجية .

في سبيل استمالة هذه الطبقة اضطرت الحكومة الى رفع سعر شراء القمح كل سنة ، جساعة حياة سكان المدن وتوازن الموازنة ، وبالتالي تصنيع البلاد ، اشد صعوبة سنة بعد سنة ، فبات الكولاك ، بفضل المخزونات التي كدسوها ، قادرين في السنة ١٩٢٨ على تجويع المدن . اما الانتاج الصناعي ، اذا استثنينا الطاقة الكهربائية ، فلم يحقق سوى نتائج متوسطة ، وكانت الصناعة الثقيلة متأخرة بصورة خاصة . واذا اخذنا تزايد عدد السكان بعين الاعتبار ، رأينا استهلاك الفرد ينخفض في كافة الحقول بالنسبة للسنة ١٩١٣ ، ونقص البضائع يتزايد اكثر فاكثرا ، واسعار الكلفة ترتفع ارتفاعاً كبيراً (اعلى منها في الاسواق المالية بمرتين ونصف على الرغم من ان الاجور كانت اكثر تدنيا) بسبب دروس المعدات وبعثرة المواد الخام والنفقات الادارية . ولم يكن الوضع المالي احسن حالاً : فالدولة لم تستطع سد عجزها الا بقروض عقدها بفوائد مرتفعة جداً لدى الكولاك الذين تعاضم تأثيرهم الاقتصادي بفعل ذلك ، وباصدار اوراق نقدية خفضت قيمة الروبية ، وبالتالي قيمتها الشرائية .

وخاب كذلك الامل في الحصول على رؤوس الاموال من الخارج .
« السياسة الاقتصادية الجديدة »
فبعوازة السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل ، اعتمدت الدبلوماسية
سياسة اقتصادية جديدة في السياسة الخارجية . ومع ارتجاء
لينين نجاح الثورات البروليتارية الخارجية ، فانه تدارك ان روسيا اعجز من ان تتطور داخلياً وتواجه حرباً خارجية في آن واحد ؛ كما ادرك اهمية مكسب الوقت بالنسبة لها ؛ وهذا ما جعله يوقع في « برست ليتوفسك » ، « معاهدة تلسيت » التي عيره خصومه بها . ومع ان حروب التدخل قد اثبتت له بطلان ارتجاء المساعدة من البلدان الرأسمالية ، فانه قد سعى لاعادة العلاقات الطبيعية بالدول الاخرى الى حالها . وقد تحدت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بالمفاوضات التجارية مع انكلترا في ١٩٢٠ - ١٩٢١ ولا سيما بمعاهدة « رابالو » في السنة ١٩٢٢ - التي حطمت حصار الدول لروسيا - وبمعاهدات الصداقة والحياد التي عقدت مع البلدان المجاورة ، وبالاسهام في المؤتمرات الدولية المنعقدة باشراف جمعية الامم ، الخ . ولكن هذه الجهود لم تضع حداً للعداء الذي استهدف روسيا ، حتى في آسيا ، حيث عقدت معاهدات مع تركيا وايران وافغانستان تخلت فيها روسيا عن « المعاهدات غير المتساوية » وعن الامتيازات التي كان الحكم القيصري قد حصل عليها ؛ وهي معاهدة السنة ١٩٢٣ مع « صن يات صن » وحدها ما اتاح لروسيا ان تلعب دوراً نشطاً خارج حدودها . ثم اعترفت معظم الدول الكبرى والصغرى بحكمها في السنتين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، ولكنها بقيت منعزلة عملياً . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان فشل محاولة الثورة البلشفية في المانيا في السنة ١٩٢٣ ، بعد ازمة الرور ، قد جاء دليلاً على ان الآمال في اندلاع الثورة في اوروبا كانت سابقة لاوانها .
فقد اثبت الاختبار من ثم ، على الصعيد السياسي والصعيد الاقتصادي معاً ، ان الاتحاد السوفياتي يجب الا يعتمد الا على نفسه .

خلال السنوات التي شككت ، منذ مرض لينين ، ما عرف بفترة
الخطوة ، بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٩ ، أعدت ، تحت تأثير
السياسة الاقتصادية الجديدة
مصاعب السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل وفشل السياسة
الاقتصادية الجديدة الدبلوماسية ، الحل الذي سيقرر اعتماده ، اعني به حل « الاشتراكية في
بلاد واحدة » .

ان عداء الحكومات والطبقات الحاكمة ، التي اعتبرت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة
اقرار بالضعف ، والخطوة الاولى التي خطاها « كلب اوروبا الكلب » نحو « العودة الى العقل » ،
والمساعدة والحماية اللتين توفرنا للمهاجرين ، والمجلات الصحفية المستمرة ، وذكريات حرب
التدخل ، وضمف الاحزاب الشيوعية الخارجية الذي خيب الآمال ، كل ذلك يفسر وقوف
الحكم السوفيياتي الدائم ، طيلة هذه الفترة ، موقف الحذر من العالم الرأسمالي ، وكابوس الخشية
من التحالف المناهض له الذي تخيل له قيامه في كل يوم . وفي كافة مجموعات الوثائق الدبلوماسية
السوفيياتية ما يثبت هذه الحالة النفسية . فقد « ظن » بمشروع « داووز » انه يعد « جبهة متحدة
من الدول الرأسمالية ضد الاتحاد » ، وباتفاق لوكارنو انه يطلق أيدي المانيا في الشرق « لمواصلة
سياسة تطويق الاتحاد السوفيياتي » . وفي السنة ١٩٢٧ اثار قطع العلاقات الدبلوماسية بين
بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيياتي ، ومقاطعة « تشان كاي تشك » للشيوعيين الصينيين قلقاً
وجزعاً كبيرين ، فصرح ستالين ان « المسألة الهامة اليوم هي خطر حرب استعمارية جديدة » ؛
وقد اضاف الى ذلك قوله : « ان التعايش السلمي بين الاتحاد السوفيياتي والبلدان الرأسمالية ،
الذي قام حتى الآن ، قد دخل في التاريخ » .

توقفت السياسة الاقتصادية الجديدة الى انهاض الزراعة واستمالة الفلاحين الى النظام الجديد
والدفع بالصناعة الى الامام ؛ ولكنها تسببت في قيام طبقة قروية ميسورة وبورجوازية مؤلفة
جزئياً من أعضاء الطبقات الحاكمة القديمة لعبت دوراً متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية .
فلم يتأخر بناء الاشتراكية فحسب ، بل ارتسمت في الافق عودة النظام البائد الهجومي . بينما
اتضح ان الطبقة العمالية التي قامت بالثورة وكانت خير حماة لم تستفد استفادة تذكر من النظام
الاقتصادي ؛ واخيراً كانت الصناعة الثقيلة ، الممول عليها في بناء مجتمع اشتراكي مستقل
ومزدهر ، اعجزت من ان تتقدم ، في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة ، تقدماً هاماً وسريعاً ،
بسبب افتقارها الى رؤوس الاموال في الدرجة الاولى .

انعكست كافة هذه المتناقضات في تضارب الاتجاهات داخل الحزب الشيوعي نفسه حين
افقده موت لينين زعيماً كبيراً اعترف بفضل كافة الاعضاء . وبعد سبع سنوات في ظل السياسة
الاقتصادية الجديدة وجد الاتحاد نفسه امام مأزق ؛ فانطلاقة الزراعة اعاقبتها مجزئة الاراضي
وفقدان المعدات المعصرية ، والمنتجات الزراعية والصناعية لم تتوفر للاسواق الداخلية ،
وتدني الصادرات هدد بالحد من استيراد الحامات الضرورية ، والتوتر بين المدن والريف زادت

حدثه ، وروسيا عجزت عن توفير رؤوس الاموال التي كانت بحاجة اليها لتنمية اقتصادها ، لذلك اضطر النظام السوفيياتي الى التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة خوفاً من ان يرغب على اعادة نظام رأسمالي صرف ، وان يرغب من ثم على الزوال . لذلك فرضت اعتبارات السياسة الداخلية والخارجية هذه ، التبدل الذي اقره المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي حين شرع في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى .

الفصل الثاني

الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى الانكماش والتنظيم الاقتصادي الجديد

١ - الخطط الخمسية

هي الاسباب العملية ، لا الاسباب النظرية ، ما فرضت سياسة الخطط الخمسية ؛ المنفذ الوحيد الذي كان امام الحكم السوفياتي للخروج من مأزق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو حل متأخر وشبه ميؤوس منه يفسر طابعه الجذري منذ البدء .

اثبتت الاملاك الصغرى المألوفة انها غير خلية بزيادة الانتاج والطاقة الانتاجية ، ولن يكون خليفاً بها سوى استثمارات زراعية رسمية كبرى او تعاونيات تستخدم آلات متقنة وتعتمد طرائق علمية . وكي توضع في تصرفها معدات عصرية وفيرة ، من جرارات ومحاصد ودراسات واسمدة كيميائية ، وكي يؤمن كذلك استقلال البلاد ، يقتضي صناعة قوية ولا سيما في حقل استخراج وانتاج الحديد والحديد المصبوب والفولاذ ؛ وسوف يتيح استخدام الآلات في الزراعة تزايد الانتاج بيد عاملة اقل عدداً ، فيتحول العمال الذين يستغنى عنهم الى الصناعة ، ويمكن اذ ذاك رفع مستوى الجماهير القروية والمدنية ، وازالة الاختلافات جزئياً بين المدن والارياف ، وجعل الانسان سيد الانتاج لا مقيداً بقوانين الاسواق التجارية .

هذا هو البرنامج الذي اتجه اليه الحزب الشيوعي خلال السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ؛ فقد وقف ستالين موقفاً عدائياً صريحاً من الاقتصاد القروي الصغير في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٢٩ بمقاله الشهير ، « سنة الازمة الكبرى » ، الذي برر التصنيع وعمله . وسوف يبدأ حينذاك الاختبار الكبير الاول للتخطيط المعد « لان يحدث ،

اعداد الخططة

على مستوى قارة وفي اطارها ، انظمة اقتصادية جديدة . . وسينفذ التصنيع والتأميم لمصلحة الجماعات في وقت واحد ، وفاقاً لتصميم واضح مدروس بكل دقة . وقد سبق ، منذ سنوات عدة ، ان يشر جمع وثائق احصائية ، وان وضعت برامج اقتصادية لهذا الفرع او ذاك من فروع الصناعة ، وان اسند منذ السنة ١٩٢٠ الى لجنة الكهرباء الروسية الشاملة (غويلرو) ، ومنذ السنة ١٩٢١ الى لجنة مجلس العمل والدفاع (غوسبلان) اعداد تصميم شامل واحد ؛ وقد استمرت هذه الاعمال والدروس حتى بعد ان افضى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة الى ارجاء كل تخطيط .

ما ان تقرر « المدول عن حافز المنافسة الرأسمالية » ، حتى عهد الغوسبلان ، بالاتفاق مع لجأت التصميم المؤلفة في المناطق (اوبلبلان) والدوائر (رايبلان) والمدن (غوربلان) وخلايا المشاريع ، الى مباشرة عمل مراجعة الدروس السابقة وتنسيقها . فلم تكن الخطة الخمسية الاولى من ثم مرتجلة ارجحاً ، اذ ان اعدادها الفطري استغرق سبع سنوات واعدادها التقني استلزم سنتين .

بعد اقراره « شمول التصميم كافة النشاطات الصناعية » ، اتخذ الحكم السوفياتي قراراً ثانياً بالغ الاهمية : حصر الجهود في القطاعات التي تتحكم بكافة القطاعات الاخرى : الطاقة ، الصناعة الثقيلة ، صناعات المواد الانتاجية التي سوف تتيح ، في المستقبل ، زيادة المواد الاستهلاكية بسرعة ، واضعاً بذلك رفع مستوى معيشة السكان في المرتبة الثانية . « وبعد مدة طويلة اثبت هذا البرهان انه ينطوي على مزيد من الفطنة والفعالية » (الاب شامبر) ، ولكن الصعوبات التي اضطدم بها كانت عظيمة جداً : وفي الدرجة الاولى الافتقار الى رؤوس الاموال باحجام العالم الرأسمالي عن الاقراض ، الذي جعل استيراد التجهيزات بكميات كبرى امراً مستحيلاً . فتوجب البحث من ثم عن الوسائل الضرورية لبناء صناعة قوية في الموارد الداخلية دون غيرها ، وتطوير الاقتصاد في استقلال اقتصادي حقيقي . وتوجب كذلك ، من جهة ثانية ، تحقيق تصنيع سريع وتأميم زراعي معاً ، اي احداث ثورة اجتماعية عميقة في هذا الحقل . واخيراً ، في الفترة التي تلت السنة ١٩٣٠ ، فرض خطر الحرب ومستلزمات الدفاع خطوة سريعة جديدة في التصنيع وتحويلات غير مرتقبة في التصاميم الجاري تنفيذها . ولكن هذا التنفيذ قد غير شكل العالم في سنوات معدودة ؛ ففي غضون عشر سنوات جعل من بلاد متخلفة دولة اقتصادية عظمى ؛ وقلب في الوقت نفسه نظام المجتمع السوفياتي رأساً على عقب .

لحظت الخطة (بياتيلتكا) ان مجموع الانتاج سيضعف ،

ولكن من حيث هي استهدفت تصنيع البلاد ولا سيما تنمية الصناعة

الثقيلة بنوع خاص ، فقد توجب ان ينتقل نصيب الصناعة من ٦٠٠ ٨

مليون روبية الى ٢٥ ٨٠٠ اي بزيادة ٣٠٠٪ ، ونصيب الكهرباء من ١٠٠٠ مليون الى ٥٣٠٠

مليون اي بزيادة ٥٣٠٪ ، اما نصيب الزراعة فلن ينتقل الا من ٢٨ ٧٠٠ ٠٠٠ الى ٣٨ ٩٠٠ ٠٠٠

الخطة الخمسية الاولى

١٩٢٨ - ١٩٣٣

أي زيادة ٣٦ ٪ فقط . وقد اختلفت نسبة الزيادة في كل فرع من فروع الصناعة : ٣,٣ في وسائل الانتاج ، و ٢ فقط في المواد الاستهلاكية ، وعلى صناعة التعدين ان تزيد طاقتها الانتاجية ثلاثة اضعاف ، والصناعة الكيميائية خمسة اضعاف ، وصناعة مواد البناء ثلاثة اضعاف ونصف الضعف ، وصناعة انتاج المحروقات الجامدة ضعفين ونصف الضعف . وسوف ينتقل عدد عمال الصناعة من ١١ الى ١٦ مليوناً . وسوف يؤمن التمويل ، الذي سيستلزم ٨٠ مليار روبية ، من زيادة قيمة العمل القومي : كل سنة تقطع الموازنة ٣٠ ٪ من الدخل القومي لتوظف في المشاريع ، وتضاف الى ذلك القروض التي يؤمنها التوفير وزيادة الصادرات على الواردات الضرورية بغية التمكين من شراء الادوات اللازمة من الخارج (سيتوجب تصدير خمسة الى ثمانية ملايين طن حبوباً) .

يجب ان يحقق هذا التصنيع في اطار الوحدات الاقتصادية الكبرى : المشاريع والمناطق . وسوف يكون للمصانع الجديدة اتساع وطاقات اهم المصانع الاميركية : محطة دذير الكهربائية ، المجموعات التمدينية في ماغنيوغورسك وكوزنتسك وكريفوي - روغ وزابورويه ، ومصانع الجرارات في ستالينغراد ، ومصانع الآلات الزراعية في روستوف ونيجنني - نونفورود ، وسوف تنشأ مراكز صناعية جديدة واستثمارات منجمية جديدة في الشرق ، في الاورال وآسيا ، بعيداً عن المواسم والحدود ، في ماغنيوغورسك وكوزنتسك وقاراغندا ، الخ ...

كان تحقيق هذه الخطة الاولى ناقصاً وغير متساو وتميز بتوقفات فجائية تحيقها وصعوبات غير مرتقبة نجمت اما من حصاد سيء ، واما عن الازمة العالمية التي خفضت حجم وقيمة التجارة الخارجية الى مستوى متدن جداً . وجاء النقص في اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة على السواء ، ووسائل النقل للتجارة المتزايدة ، يزيد في الطين بلة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نتائج السنة الاولى ، التي فاقت كل التقديرات ، قد ولدت تفاؤلاً عظيماً حمل على الاسراع في تنفيذ الخطة واطلاق صيغة «تحقيق الخطة في اربع سنوات» ؛ ولكن سرعان ما توجب التخلي عن هذه الصيغة امام الاستياء الذي اثاره الاسراع في التأميم وانتزاع الملكية وانخفاض مستوى المعيشة الذي فرضه هذا المجهود . وخلال السنة الثانية انتهت بعض القطاعات الهامة ، كالصناعات الحديديّة والفولاذ والحديد المصبوب ، الى عجز جسيم بالنسبة للتقديرات ؛ ولكن الوضع تحسن خلال السنة الثالثة حين بوشر العمل في بعض المصانع الكبرى ، وحين ادت زيادة الانتاج الزراعي ، بفضل استخدام الآلات ، الى جعل التموين اسهل منالاً . وجملة القول ان النتيجة النهائية انطوت على بعض التفاوت : اذا ما تحقق مشروع صنع الآلات بنسبة ١٨١,٢ ٪ ، والتجهيز الكهربائي بنسبة ١٣٦ ٪ ، وانتاج البترول بنسبة ١٠٢ ٪ ، فان استخراج الفحم الحجري لم يحقق الا بنسبة ٨٦ ٪ ، والفولاذ بنسبة ٥٧ ٪ ، والحديد المصبوب بنسبة ٦٢ ٪ ، والصوفيات بنسبة ٣٤ ٪ (نتيجة لابادة المواشي) ، والسكر بنسبة ٣٢ بالمائة . اما الاموال الموظفة ، فاذا بدا انها وظفت ١٠٠ ٪ بالارقام المطلقة ، فان ارتفاع الاسعار الذي بلغ ٣٢ بالمائة

(بينا 'قدّر انها ستخفض بنسبة ٢٣ ٪) قد كذب كافة التقديرات .

بينما ضحي بكل شيء في الخطة الخمسية الاولى على مذبح ما اعتبر
جوهرياً : الصناعة الثقيلة وزيادة المساحات المزروعة ، على
حساب فروع الانتاج الاخرى : الصناعة الخفيفة ، وسائل النقل
محاصيل الزراعة ، الخ . ، تميزت المرحلة التالية بتخطيط كافة قطاعات الاقتصاد تخطيطاً اكثر
تساوياً على الرغم من ان بعضها قد اعير اهمية خاصة . يضاف الى ذلك ان تحقيق الخطة قد اصبح
اكثر سهولة بفضل اعتمادات اكثر وفرة وتمويل اكثر تيسراً .

الخطتان الخمسيتان
الثانية والثالثة

في آخر الخطة الثانية (١٩٣٣ - ١٩٣٧) ازدادت الصناعة الثقيلة ، منذ السنة ١٩٢٨ ،
٦,٩ اضعاف والصناعة الخفيفة ٣,٩ اضعاف . وبلغ تحقيق الخطة العام ١٠٢ ٪ ، ولكن
التوزيع كان على بعض التباين : ١٠٧ ٪ في صناعة الاحذية و ١٠٤ ٪ في صناعة السكر ،
١٠٠ ٪ في صناعة تصفيح المعادن و ١٠٤ ٪ في صناعة الفولاذ ، و ٩٦ ٪ في الكهرباء ، و ٩١ ٪ في
الحديد المصبوب ، و ٨٩ ٪ في استخراج الفحم الحجري ، و ٦٤ ٪ فقط في صناعة القطنيات و ٤٦ ٪
في صناعة الصوفيات . أما الخطة الثالثة المطلوب منها إنماء صناعات التخصص ، ولا سيما الصناعات
الكيميائية ، فكان مقدراً لتقدمها ان يكون اعظم سرعة من تقدم الخطتين السابقتين ؛ ولكن
الحرب العالمية الثانية اوقفت تحقيقها الذي ربما كان بلغ ٧٠ ٪ في السنة ١٩٤١ على الرغم من
ارتفاع النفقات العسكرية ارتفاعاً كبيراً (منذ السنة ١٩٣٦) .

حين ادخل الهجوم الالمانى الاتحاد السوفياتى في الحرب العالمية
الثانية ، كان التصنيع واقعاً راهناً والتأميم الزراعى امراً منجزاً
محلياً ؛ فألغيت التجارة والصناعة الخاصة ، واضطربت كافة علائق الدولة الصناعية : لقد غدا
الاتحاد الدولة الاقتصادية الثالثة في العالم والثانية في اوربا ، وغدا الدولة الثانية في العالم في حقل
انتاج الحديد والبترول والذهب ، والثالثة في حقل انتاج الطاقة الكهربائية والحديد المصبوب
والفولاذ والقطن ، والرابعة في حقل انتاج الفحم الحجري ومحركات السيارات ، الخ . . ولعل
خير مثل على هذا التطور انطلاقة الكهرباء التي قفزت من انتاج ٢٥٠٠ مليون كيلوات ساعة
في السنة ١٩٢٨ الى ٤٠ ملياراً في السنة ١٩٣٨ . وقد انتجت هذه الطاقة معامل حرارية واسعة ،
ومعامل مائية ايضاً فان اهمها معمل الدنيبر السفلى الذي انشئ بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٢
واقام تسيير ٩ عنفات بقوة ١٠٠,٠٠٠ حصان ، وحدث الشيء نفسه في صناعة المطاط - الشبه
المعدومة حتى هذا التاريخ - التي سدت نصف الحاجات ، وقد استخدمت النباتات الصمغية
المبلدة وانتجت المطاط التركيبى .

النتائج في السنة ١٩٤٠

وحسنت وسائل النقل تحسيناً عظيماً ، ولكنها ما زالت احد عوائق الاقتصاد الرئيسية .
وحسنت كذلك شبكة الأتقنية والانهر بقناة البلطيك - البحر الابيض التي فتحت في السنة
١٩٣٣ ، وقناة موسكوفا - فولغا التي انجزت في السنة ١٩٣٧ وجعلت من موسكو مرفأً نهرياً

كبيراً ، ولكن وسيلة النقل الرئيسية كانت السكك الحديدية. فقد المجزت اعمال كبرى جدت الخط الحديدي عبر سيبيريا بين اومسك وتشليابنسك ، والخطوط الحديدية بين موسكو ولينينغراد وال « دونباس » ، وبين اركانجلسك وموسكو ، وأعيد بناء الخط الحديدي بين موسكو وخاركوف ، وتحقيق خط « تور كسيب » وخطوط الاورال - كوزنيتسك ، وقاراغندا - بالكاش ، والاورال - قاراغندا ، ووضع اخيراً مشروع خط ستراتيجي من شأنه تسهيل استثمار وادي ال « آمور » الاسفل بغية ربط بايكال بالحيط الهادي ، هو خط بايكال - آمورسكي - ماجيسترال .

الميزات الجديدة
لـ هذه الانطلاقة الصناعية

تبدل وجه هذه الصناعة تبديلاً كبيراً لا لأن أهميتها المطلقة قد ازدادت الى حد بعيد فحسب ، بل لأن نظامها وتوزيعها الجغرافي قد انقلبا رأساً على عقب ايضاً. فان صناعة انتاج المواد الاستهلاكية التي كانت في السنة ١٩١٣ ضعف صناعة مواد الانتاج والتي ما زالت في السنة ١٩٢٩ تفوقها بنسبة ٥٠ بالمائة ، لم تبلغ في السنة ١٩٤٠ سوى ٦٧ بالمائة منها اذ ان نسبة الزيادة قد بلغت ٢٢ في مواد الانتاج و ٦٥ فقط في المواد الاستهلاكية . وزاد الانتاج الزراعي ٥٧ بالمائة بالنسبة للسنة ١٩١٣ (٣٢ بالمائة للحبوب ، ٩٨ بالمائة للشمندر السكري ، ٢٨١ بالمائة للقطن) ، ولكن الانتاج الصناعي زاد بنسبة ٧١٤ بالمائة . أما مركز الاتحاد في التجارة العالمية ، الذي كان ابدأ محدوداً ، فقد تضاعف اكثر فاكثراً : بعد ان قدنى الى ١٥ بالمائة من التجارة العالمية ، ارتفع الى ٢٥ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ثم عاد فهبط الى ١٥ بالمائة في السنة ١٩٣٧ ، وكان ذلك نتيجة الازمة العالمية وتزايد الاستهلاك الداخلي الذي لم يترك للتصدير سوى ٨ بالمائة من الانتاج القومي مقابل ١١٥ في السنة ١٩١٣ . وهناك تبدل آخر يظهر تطور النظام الاقتصادي في البلاد ، اعني به تزايد نسبة المنتجات المصنوعة في الصادرات ، التي ارتفعت من ٢٩ بالمائة في ١٩٠٩ - ١٩١٣ الى ٦٨ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، وفي الوقت نفسه تزايد نسبة استيراد الخامات .

ويزيد في أهمية هذه الانطلاقة انها صادفت في الزمن الازمة الاقتصادية الدائمة التي ثقلت وطأتها على العالم الرأسمالي ، حين هبط فيه الانتاج بسرعة وبشكل محسوس لم يعرفها من ذي قبل . ففي السنة ١٩٢٨ بلغ الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة ٤٤٥ بالمائة من الانتاج العالمي ، وفي المانيا ١١٥ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى ٩٣ بالمائة ، وفي روسيا ٤٥ بالمائة ، وفي السنة ١٩٣٢ تغيرت النسبة في كل من هذه الدول كما يلي : ٣٤٥ ، ٨٥ ، ١١٥ ، ١٣٥ بالمائة . ويتضح من ذلك ، خلال السنوات العشر الممتدة بين اوائل الازمة والحرب العالمية الثانية ، ان العالم الرأسمالي لم يستطع بلوغ مستوى الانتاج في السنة ١٩٢٩ الا بصعوبة كبرى ، بينما رفع الاتحاد السوفياتي مستواه مرات عدة . وبينما لم تبلغ اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، خلال عهد انطلاقتها الكبرى ، سوى نسبة زيادة سنوية تقارب

٥ بالمائة ، حقق الاتحاد السوفياتي بين السنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٤٠ زيادة ١٣ - ١٤ بالمائة سنوياً ، اي ضعفين وثلاثة أضعاف واربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة الأجل في البلدان الرأسمالية . وان مقارنة هذا الرقم بأرقام أوروبا الغربية التي كان معدل الزيادة فيها ٥ و ٣ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٢٩ ، وبرقم أوروبا جمعاء (باستثناء الاتحاد السوفياتي) بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٣٨ ، حيث تراوح معدل الزيادة بين ١٥ و ١٧ بالمائة ، لدليل على ان هذا التقدم كان بالغ السرعة .

أحرز التقدم بفضل اعداد الاختصاصيين بتعليم تقني تأسست مدارس كثيرة بغية توزيعه ، والاستعانة بأكثر من ٢٠ ٠٠٠ فني واختصاصي اجنبي ، الماني او اميركي - من امثال « هيو كوبر » الذي وضع التصاميم لسدّ الدنيبر - ، وتنظيم العمل تنظيماً عقلياً جعل عامل المناجم « ستاخانوف » يستخرج اكثر من ١٠٠ طن فحمًا حجرياً (مقابل معدل ٦,٥) في يوم عمل واحد ، و « المنافسة الاشتراكية » التي دفعت ، في كافة فروع الصناعة ، الى ضرب ارقام إنتاجية قياسية .

لم يتوقف الاتحاد السوفياتي من ثم في مراحل الثورة الصناعية . فحتى ذاك التاريخ لم تحقق البلدان الزراعية تصنيعها الا ببطء ولم تتوفق الى ذلك الا بالارتباط مالياً بالدول الرأسمالية المتقدمة ؛ اما الاتحاد السوفياتي فقد بات في السنة ١٩٣٩ الدولة الصناعية الثالثة في العالم دون ان يضحى بشيء من استقلاله لمصلحة الدائنين الأجانب ، وبات لديه الآن المرتكز الصناعي المتين اللازم لكل دولة عسكرية . الا ان مستوى الانتاج بالنسبة للشخص الواحد ما زال ادنى منه في البلدان الصناعية الأخرى الى حد بعيد : ٣,٤ مرات اقل منه في الولايات المتحدة ، ٢,٧ اقل منه في انكلترا ، نصفه في المانيا ، ادنى منه قليلاً في فرنسا .

وقامت الجدة الكبرى أخيراً في الطابع النظامي والشامل الذي ارتداه تدخل الدولة في الاقتصاد .

فحتى ذاك التاريخ أقرت بعض انواع الرقابة خلال الحرب وبذلت الجهود في كافة الدول المحاربة لتوجيه الاقتصاد ، ولكن هذه الرقابة وهذه الجهود لم تكن سوى حيل فرضتها الظروف وقد اهملت منذ توقف الأعمال الحربية . وحين أقدم الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، كان هو الدولة الاولى التي تتولى ، عن قصد وتصميم ، وفي ايام السلم ، رقابة مجموع نظامها الاقتصادي وإعادة تنظيمه . فاعطى بذلك مثلاً سارت عليه دول كثيرة فيما بعد . يضاف الى هذا ان الهدف هنا لم يكن تنسيق نشاط اقتصاد بلاد في إطار النظام القائم فحسب ، بل تحويله كلياً وتبديل النظام الاجتماعي بأكمله .

٢ - تحول قارة

ادى التصنيع والتأميم الى تحول عميق في الشكل الطبيعي « للجزء السادس من العالم » الذي يؤلفه الاتحاد السوفياتي ، فقد انقلب توزيع الكتل البشرية وتوزيع مراكز الانتاج رأساً على عقب ، بينما تبدلت طرائق الانتاج نفسها ايضاً .

على غرار الولايات المتحدة التي يبرز فيها التضاد الكبير نفسه بين الانطلاقة الديموغرافية سكان قليلي العدد نسبياً وموارد وفيرة ومتنوعة ، استطاع الاتحاد السوفياتي الاستفادة في وقت واحد من انطلاقة ديموغرافية عظيمة الشأن ومن تقدم اقتصادي سريع الخطى . فقد قدر عدد السكان بـ ١٤٥ مليوناً في السنة ١٩١٤ (في حدود ما بعد الحرب) ، فبلغ في السنة ١٩٢٦ ، عند الاحصاء الاول ، ١٤٧ مليون نسمة . وقدرت الخسائر بالارواح الناجمة عن الحرب ، والابوة - لا سيما التيفوس - وسوء التغذية والمجاعة في ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، ومذابح الحرب الاهلية ، والهجرة السياسية ، بـ ١٥ الى ٢٥ مليوناً . ومنذ نهاية الحرب الاهلية ، اصبح الازدياد سريعاً على الرغم من الوفيات الناجمة في ١٩٣٢ - ١٩٣٣ عن المجاعة الكبرى التي فتكت فتكاً ذريعاً بسكان اوكرانيا ومنطقة الفولغا الاسفل وبعض النحاء سيبيريا الغربية . فارتفعت زيادة الولادات بالنسبة للوفيات ، في القسم الاوروي ، من ١٩٠٣٪ في السنة ١٩٢٣ الى ٢٤٪ في السنة ١٩٢٤ ، وبلغت ١٩٪ في مجموع النحاء الاتحاد في السنة ١٩٣٠ ، ثم ارتفعت الى ٢٠،٥ بالمائة في السنة ١٩٣٨ . وقد بلغ عدد السكان ، في السنة ١٩٣٩ ، ١٧٠ مليون نسمة اي بزيادة ٢٣ مليوناً منذ السنة ١٩٢٦ ؛ واتصفت الزيادة بمزيد من السرعة عند الاعراق غير الروسية حيث تحسنت الظروف الصحية تحسناً كبيراً ؛ كما اتصف هؤلاء السكان اخيراً ، في السنة ١٩٣٩ ، بنسبة عليا من الشباب ، اذ ان الذين كانوا دون العشرين من سنهم بلغوا آنذاك ٤٥،١ بالمائة .

كانت حركة الانتقال عظيمة جداً ، شبيهة بها في الولايات حركات انتقال السكان المتحدة بين السنة ١٨٧٠ والسنة ١٩٢٠ ، او في انكلترا خلال القرن التاسع عشر . اجل ان هذه الحركة لم تترك اثراً يذكر خلال الحرب ، ولكن ما ان أُشرع في تنفيذ سياسة التصنيع حتى بدأت عملية توزيع السكان توزيعاً نظامياً . فقد كان الهدف استثمار الموارد الطبيعية استثماراً منظماً وصوابياً ، وفي مكان وجودها ، اذا امكن ذلك ، بغية الحد من نفقات النقل ، وتقريب المصانع من مراكز انتاج الطاقة والمعادن الطبيعية ، وانشاء مراكز صناعية جديدة في داخل البلاد بعيداً عن مناطق الحدود ، وتوزيع مراكز الانتاج توزيعاً اكثر تساوياً . لذلك وجَّه الفلاحون الكثيرون ، الذين لم تعد الارياض بحاجة اليهم بعد اعتماد الآلات ، نحو المناطق الفنية بالموارد غير المستثمرة او المستثمرة جزئياً ، او نحو نقاط قريبة من خطوط المواصلات ، ولا سيما خطوط المواصلات المائية .

منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، اي خلال ١٢ سنة ، انتقل ٢٣ مليون
الإعمار نسمة ، على هذا النحو ، من الارياف نحو المدن . وقد حدث قبل ذلك ، اي
بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٧ ان ارتفع عدد المدن التي تضم اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ، من
٢٢ الى ٣١ ، ثم ارتفع في السنة ١٩٣٩ الى ٨٢ ضم ٤١ منها اكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة ، وبين
السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٩ قفز عدد سكان المدن من ٢٦ ٣٠٠ ٠٠٠ الى ٥٥ ٦٠٠ ٠٠٠ ، اي
ما يوازي ٣٢،٨ بالمائة مقابل ١٧،٩ بالمائة ، بينما تراجع عدد سكان الارياف من ١٢٠ ٧٠٠ ٠٠٠
الى ١١٤ ٦٠٠ ٠٠٠ ، اي من ٨٢،١ الى ٦٧،٢ بالمائة ، وفي السنة ١٩٣٩ كان خسا سكان
المدن فلاحين استقروا فيها منذ اقل من ١٢ سنة . وللمرة الاولى في تاريخهم ، بلغت روسيا
درجة التطور التي مرت بها اوربا الغربية منذ زمن بعيد : كانت المدن المستفيد الوحيد من
زيادة عدد السكان . ففي ١٢ سنة استوطن موسكو زهاء مليوني نسمة (١٣٧ ٠٠٠ في السنة
١٩٣٩) ، وارتفع عدد سكان اقليمها بنسبة ٧٤ بالمائة ، وبلغ عدد سكان لينينغراد
٣ ١٩١ ٠٠٠ نسمة . واستقبلت منطقة الحديد والفحم الحجري في اوكرانيا الشرقية ، مع
مدينتي خاركوف ودينبر وبتروفسك الصناعيتين ، اكثر من مليوني شخص جديد ، وارتفع
عدد سكان ماريوبول من ٦٣ ٠٠٠ الى ٢٢٢ ٠٠٠ نسمة ، وسكان ماكيافكا من ٧٩ ٠٠٠ الى
٢٤٠ ٠٠٠ ، كما ارتفع سكان اقليم ستالينو بنسبة ٩١ بالمائة ، وسكان اقليم فوروشيلوفسك
بنسبة ٣٧ بالمائة ، وخلال ١٢ سنة ارتفع عدد سكان ٩ مدن في هذه المنطقة الى ثلاثة
اضعافه ؛ وقفز عدد سكان خاركوف من ٤١٧ ٠٠٠ الى ٨٠٠ ٠٠٠ ، وسكان روستوف
من ٣١٨ ٠٠٠ الى ٦٣٠ ٠٠٠ . وفي الشمال ، قفز عدد سكان مورمانسك من ٨ ٠٠٠ الى
١٠٠ ٠٠٠ نسمة . ولم تنحصر المدن السريعة النمو في اوربا وحدها ، اذ ان المراكز الصناعية
الجديدة في آسيا قد عرفت نمواً سريعاً جداً ايضاً .

وتغير مظهر المدن القديمة ، اذ انها فقدت احد ادوارها القديمة الرئيسية ، اعني به دور
السوق التجارية ، بفعل زوال التجارة الخاصة ، فاحيطت بمدن تابعة حين قامت الصناعة في
ضواحيها ، والا عاشت في ضيق وتأخرت . اما المدن الجديدة التي نشأت على مقربة من الخانات
فكانت مدناً - مصانع استخدم كافة سكانها في المشاريع الصناعية . ونجم عن ارتفاع عدد
السكان حركة بناء واسعة لم تتوقف الى حل « ازمة إسكان » حادة جداً ؛ وكانت الابنية
الجديدة اما مساكن - مدناً عمالية كبرى احياناً ، او بيوتاً فردية صغرى احياناً اخرى ،
وفاقاً لمواد البناء المتوفرة - واما مساكن جامعية وابنية عامة باعداد كبرى : مدارس ،
مستوصفات مجانية ، دور توليد ، مستشفيات ، امكنة اجتماع ، قاعات لعب ، مسارح ، ملاعب ،
نوادي رياضية . وتشابه السكان في كل مكان ، فكانوا عمالاً او موظفين لا يميز بينهم لا نوع
المهنة ولا الزي .

وفي الوقت نفسه الذي اعمرت فيه بورات الفولغا الاسفل وصُنِعت ، استقرت قبائل

البدو الرحل ، ولم يستمر في حياة البداوة ، في السنة ١٩٣٥ ، سوى ٤٥٠٠٠٠ من اصل مليونين او ثلاثة ملايين عائلة بدوية : ففي قازاخستان نقص عدد سكان الارياف اكثر من مليون نسمة بفعل زراعة المراعي والتصنيع ، بينما ارتفع عدد سكان المدن من ٥٠٠ ٠٠٠ الى ١٧٠٠ ٠٠٠ . وتحولت كذلك قبائل الـ « وارتو » في الالتاي والـ « بوريات - المغول » ، البدو او شبه البدو ، والكرغيز والكاملوك الى رعاة يتنقلون مع الفصول من مكان الى مكان ويسلكون مسالك ثابتة . وما لبث هؤلاء ان استقروا وتحضروا تدريجياً ، حيثما انشئت المروج الصناعية واستثمرت الغابات والمناجم .

تبدل ظاهر البلاد نفسه تبديلاً عميقاً . مظهر الحقول اولا ، التي تحول مظهر البلاد تمتد الى ما لا نهاية له في كافة الاتجاهات دون اثر للحدود ، والتي حلت محل فسيفساء الطرائد القديمة المحددة تحديداً دقيقاً ، بعد ان اتاح انشاء تعاونيات الانتاج زراعة مئات الهكتارات زراعة متماثلة في وقت واحد ؛ وغير الاقتصاد الزراعي الجديد طابع القرية ؛ فالجموعة السكنية ، المؤلفة من بيوت عمال التعاونيات وما يحيط بها من حظائر وحدائق ، منفصلة عن ابنية الاستثمار التي باتت جماعية : المطامير والزرائب والسقائف والمخازن التعاونية والمستوصفات المجانية وقاعات الاجتماع والمدارس تتجمع حول مستودع المياه . وامتدت المساحات المزروعة التي ارتفعت من ١٠٥ ملايين هكتار في السنة ١٩١٣ الى ١١٣ في السنة ١٩٢٨ و ١٤٠ في السنة ١٩٣٨ . وان تصريف المياه والري والاحتياطات المتخذة للحقول دون ضياع التربة وغزو الرمول قد وفرت لازراعة اراضي باثرة ومهملة : ٤ ملايين هكتار من المستنقعات المحففة في بيلوروسيا ومنطقة لينينغراد وموسكو وسيبيريا وكوبان ، حيث تحولت الى مرزات ، وفي منطقة بحر ازوف حيث تحولت الى بساتين . ووفر الري مساحة مماثلة . واتاح تحسين التربة وتقدم فن الزراعة استثمار الاراضي استثماراً افضل : اتسمت زراعة القطن في روسيا الجنوبية والارز في الشمال وفي آسيا الوسطى . وادت دروس معهد ليسنكو للانتاج النباتي حول اختصار فترة نمو النباتات المزروعة الى امتداد الزراعات حتى المناطق القطبية حيث زرعت في شبه جزيرة « كولا » ، في ما وراء الدائرة القطبية ، الحنطة والاشجار المثمرة والبقول . وادخلت زراعات جديدة (البسلى الصيفية الى اوكرانيا) ، ووسعت في كل منطقة الزراعات الاكثر ملاءمة لطبيعة الارض والمناخ : احتل دوّار الشمس مساحات شاسعة في اوكرانيا وكيرغيزيا والقرم ، وزراعة البقول والاشجار المثمرة في تاجيكستان . ولم تحتل شجرة الشاي ، في السنة ١٩١٣ ، اكثر من الف هكتار ولم تنتج اكثر من ٢٠٠٠ قنطار ، فاحتلت في السنة ١٩٤١ اكثر من ٥٠٠٠٠ هكتار وانتجت اكثر من ١٤٥٠٠٠ قنطار . وادخلت الى تركمانيا واذربيجان ، من آسيا الوسطى والمكسيك ، نباتات برية تنتج المادة الصمغية التي يصنع منها المطاط . اما القطن الذي لم يزرع في السنة ١٩١٥ الا في ٨٢٥٠٠٠ هكتار ، و ٩٧١٠٠٠ هكتار فقط في السنة ١٩٢٧ ، فقد احتل

٢٥٠٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٤٠ بفضل بناء السدود الكبرى على الـ « فاخه » وتنظيم مياه الـ « سكورا » والـ « اراكس » ونجاح زراعة القطن « البعلية » على ضفاف البحر الاسود .

ارتكز تنظيم الصناعة الجديد الى تأسيس الوحدات تضم بعض
نظام الصناعة
الوحدات الصناعية على الصعيد الاقليمي ، بلغ عددها ٦٤٠ في
السنة ١٩٤٠ وادارت ٥٧٣٠٠٠ مؤسسة ، ووحدات صناعية كبرى توحدت على الصعيد العمودي
المشاريع المترابطة النشاطات ؛ هذه كانت « جبارة » الصناعة : « وحدة » ماغنيتوكورسك
التي تأسست في السنة ١٩٢٧ عند لحف « ماغنيتنايا غورا » ، جبل المعدن الحديدي الاديس
اللون ، وانتجت في السنة ١٩٤١ مليون طن فولاذاً ، وتوفرت لديها افران الحديد المصبوب
ومصاهر الحديد وآلات تصفيح المعادن ومعامل المواد الكيميائية ومعامل انتاج الكهرباء ،
النخ . ، ووحدة كونراد على مقربة من بحيرة بالكاش التي استثمرت معدن النحاس الطبيعي
المكتشف في السنة ١٩٢٨ ، وانتجت ، بالاضافة الى النحاس ، كبريتور الكربون والحض
الكبريتي ، النخ ؛ ووحدة « ميكويان في موسكو » للحوم التي استخدمت ١٠٠٠٠ عامل
وامتدت فروعها المختلفة على طول ٤٣ كلم ؛ فقد جزر فيها ١٠٠٠٠ حيوان في اليوم ، وصنع
فيها الآحين ، والمواد الصيدلية ، والمواد المجردة عن الماء ، والفراء ، النخ . واستلزمت هذه
الوحدات مصانع جبارة خاصة ، كمصنع كراماتورسك الذي انتج الآلات وامتد على مساحة
١٠ كلم^٢ ، ومصنع موسكو للاجهزة الكهربائية « الكاتروسيل » الذي استخدم ١٠٠٠٠ عامل
وامتد ، مع المدينة العمالية ، المتسعة لـ ٢٠٠٠٠ شخص ، على مساحة ٥ كلم^٢ . وان الوحدة
الصناعية المزدوجة « اورال - كوزنتسك » التي جمعت بين حديد الاورال الطبيعي وفحم
كوزباس الحجري اتاحت للمنطقتين الكبيرتين اللتين تفصلهما مسافة ٢٠٠٠ كيلومتر تبادل المعدن
والفحم وتزمية مركزين ضخمين لصناعة التعدين .

الا ان تبديلاً ارتسم عند الشروع في المشروع الحسي الثالث ، فلم يعد « الجبار الصناعي »
ليعتبر خير مثال للتنظيم ، بل بدا من الافضل ، على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي
معاً ، توزيع المؤسسات الصناعية على كافة انحاء البلاد وتقسيمها الى مراكز صناعية اكثر عدداً
وادخالها في الوقت نفسه في مجموعة اقليمية واسعة .

ان البحث عن مناجم جديدة غنية والتصميم على نقل مراكز
تحول مراكز الانتاج
الانتاج الى الشرق قد ادخلا تغييراً كبيراً على الامة النسبية
للمراكز المنجمية والصناعية . اجل ما زالت منطقة دونباس تتقدم تقدماً مستمراً ، وقد بقيت
اهم منتج للفحم الحجري ، ولكنها ما عادت لتنتج سوى ٦٠ ٪ من الفحم الحجري السوفياتي
مقابل ٨٧ ٪ في السنة ١٩١٣ ؛ ومرد ذلك الى تقدم هذا الانتاج في مناطق آسيوية مختلفة :
منطقة كوزباس التي كانت تنتج اقل من مليون طن في السنة ١٩١٣ وباتت تنتج اكثر من ٢٠

مليوناً في السنة ١٩٤٠ ، وحوض قاراغندا الذي بوشر استثماره قبل الحرب ، ثم توقف ، ثم تجدد في السنة ١٩٣٠ ، والذي بلغ انتاجه ٥ ملايين طن في السنة ١٩٣٨ ، وحوض الاورال الذي انتج اكثر من ٥ ملايين طن ، وحوض « بتشورا » الذي انتج ٣ ملايين .
ويصح هذا القول كذلك في البترول الذي ارتفع انتاجه ، بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٤٠ ، من ١٤,٤٤٧,٠٠٠ الى ٣٥,٥٠٠,٠٠٠ طن ، والذي لم يعد ينبع في المنطقة القفقازية وحدها بعد ان افضى استثمار بترول « باكو الثانية » ومنطقة « فولغا - الاورال » ومنطقتي « امبا » و « نفتيباد » الى خفض نسبة انتاجها من ٩٥ بالمائة في السنة ١٨٣٥ الى ٨٠ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

ولتحول استخراج الحديد بفعل اكتشاف واستثمار مناجم جديدة غنية جداً في الاورال (ماغنيتو كورسك) وشبه جزيرة كرتش ، ولا سيما في منطقة كورسك ، في آسيا الوسطى ، وفي منطقة « خوريا » الجبلية ، فبات حوض كريفوي - روغ لا ينتج سوى نصف الحديد السوفياتي . وتنافس منطقة الاورال ومنطقة كورنراد و « الملك » قرب طشقند انتاج النحاس .

وانتقلت الصناعات النسيجية تدريجياً كذلك نحو مناطق انتاج الخامات ، اي نحو آسيا الوسطى حيث يزرع القطن ، ونحو آسيا والقفقاس واوركرايا الجنوبية حيث ينتج الصوف ، ونحو الشمال الغربي حيث يزرع الكتان ، وانتقلت صناعة الجلود من الوسط نحو مناطق جزر المواشي وتربيتها ، وصناعة التبغ نحو الجنوب ، في جيورجيا ، على مقربة من مواطن زراعة التبغ .

لعل التغييرات الكبرى حدثت في آسيا الروسية (ثلث اسيا)
آسيا السوفياتية
وهالم المناطق المتجمدة الشمالية . وكانت في آسيا نتيجة سرعة
الاعمار وتنقل السكان وتطور طرائق معيشتهم . فقد استقبلت سيبيريا ١٠ ملايين شخص لم يكونوا ، كما في اوائل القرن ، موظفين ، وعسكريين ، وفلاحين جاؤوا لاعمار الارياض ، بل كان معظمهم عمالاً اتوا - هنا كما في آسيا الوسطى التي استقبلت ٥ ملايين مهاجر - للعمل في المناجم والمصانع . وفي مناطق الشرق الأقصى حيث بلغ عدد السكان ٣ ملايين نسمة في السنة ١٩٤٠ ، ارتفع هذا العدد الى خمسة اضعافه منذ السنة ١٩٢٣ ؛ وارتفع عدد سكان اقليم « خاباروفسك » بنسبة ١٣٦ بالمائة . ونشأت بعض المدن بسرعة خاطفة : ارتفع عدد سكان « تشليابنسك » خلال ١٢ سنة ، من ٥٩,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، وعدد سكان ماغنيتو كورسك من بضع مئات الى ١٥٠,٠٠٠ .

وفي القفقاس جعل التخصص الاقتصادي ، والتصنيع حول باكو وتفليس ، وري مزارعات القطن في الشرق وفي الغرب ، وادخال المزارعات التخصصية (شجرة الشاي ، والكرمة ، والتبغ والمحاصيل) ، في تفكيك الوحدات الاقليمية القديمة ولا سيما في الحياة الراحوية ؛

وتقلصت الحياة البدوية ، هنا ايضاً ، لتحل محلها طريقة الانتقال بالمواشي الى المراعي الجبلية . وارتفع عد السكان بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٢٦ والسنة ١٩٣٩ ، ولكن عدد سكان المدن تضاعف بينما لم يرتفع عدد سكان الارياف ارتفاعاً يذكر . وصنعت كذلك ارمينيا المهمة والمنمذلة نسبياً ، بفضل احتياطياتها الهام من طاقة توليد الكهرباء من القوة المائية .

امسا في آسيا الوسطى فهي منطقة قازاخستان ما عرفت اعظم تطور . فسان ثروة باطن ارضها التي تشمل ، بالاضافة الى بترول امبا ، وفحم قاراغندا ونحاس بحيرة بالكاش ، الرصاص والحارصين والقصدير والمنغنيز والكروم والمولبدن والذهب ، اجتذبت العمال الى « بورة الجوع » القاسية المناخ شتاء وغير الصالحة المزارعة والمقفرة حتى هذا التاريخ ، فتمت مدن - مصانع جديدة نمواً سريعاً جداً : بريبالكاش ، كارساك - باي ، تشمكنت ، قاراغندا ، جزكازغان ، بينما تضاعف عدد سكان العاصمة « الما - آتا » . واتاحت الزراعة غير المروية الزراعة حول الوحدات الصناعية ، واخذت المنطقة الجنوبية التي التفت من قبل سلسلة من الواحات المتشعبة ، تتحول كلها الى منطقة مروية متصلة ؛ وفي « اوستراليا السوفياتية » هذه حولت نباتات الكلأ البدو الرحل الى تعاونيين يربون الماشية ، ولكن عدد سكان الارياف تدنى بنسبة ٣٠ بالمائة . وبات باستطاعة آسيا السوفياتية ، التي لم تفتج في السنة ١٩٢٨ سوى ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن فحماً حجرياً ومليون طن فولاذاً ، انتاج ٥٧ مليوناً و ٦,٥٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٤٠ ، اي ٣٤,٣ ٪ من فحم الولايات المتحدة الاميركية و ٣١,٦ بالمائة من فولاذها .

على الرغم من ارتفاع عدد السكان في هذه المنطقة ، منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، بين ٢٥,٦ بالمئة و ٤٥,٧ بالمئة ، بحسب الجمهوريات ، فان هذا الارتفاع لم يحصل الا في المدن بصورة خاصة ؛ فبلغ هذا العدد ثلاثة اضعافه في تاجيكستان واكثر من ضعفه في تركمانستان و ١٥٠ ٪ في ازبكستان ؛ واصبحت هناك عشرة مدن جاوز سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة ، مقابل ٦ في السنة ١٩٣٦ ؛ ومنذ السنة ١٩٢٦ ، ارتفع عدد سكان « تشارجوي » بنسبة ٤٠٠ بالمائة ، وعدد سكان « فروتزيه » واشقباد ٢٥٠ بالمائة ، وطشقند قرابة ٢٠٠ بالمائة . وانميت المزارع المروية بفضل السدود والاقنية . وساعد بناء خط توركسيب المعد لتصريف القطن نحو الشمال وتموين البلاد عن طريق سيبيريا ، على تسهيل التخصيص الذي جعل المساحة المزروعة قطناً في الجمهوريات الاربع ترتفع من اقل من نصف مليون هكتار الى مليون ونصف المليون . وتقدمت الصناعة النسيجية ولاسيما صناعة الصوفيات والقطنيات في اشقباد وفرغانة وستاليناباد وخوجند وتشارجوي وكيروفاباد وطشقند . وبات مجموع آسيا الوسطى منذئذ المركز الاول في الاتحاد لتعدين المعادن غير الحديدية .

امسا بلدان المنطقة المتجمدة ، فقد استفادت من مجهود منظم
بلدان المنطقة المتجمدة انتهى ، بفضل العزم العنيد ، الى خلق مراكز نشاط ما كان احد ليحلم بها من قبل . وكان استثمارها وتطورها ثمرة اعاب « معهد المنطقة المتجمدة »

و « مصلحة استكشاف الطريق البحرية الشمالية » التي استخدمت منذ السنة ١٩٢٢ عدداً كبيراً من علماء طبقات الأرض ، وعلماء النبات ، وعلماء الحوادث الجوية ، والملاحين ، وعلماء آخرين كثيرين ، وزودتهم بالطائرات والبواخر المعدة لتحطيم الجليد ، فتوسعت بفضل استكشافاتهم معرفتنا للمنطقة القطبية وللقطب نفسه (باباين) . واجتازت الـ « سيبيرياكوف » منذ السنة ١٩٣٢ ، والـ « تشليوسكين » منذ السنة ١٩٣٣ ، المجاز الشمالي الشرقي في رحلة واحدة ، فمُرفت مواطن الموارد المنجمية وأنشئت تحت سطح الأرض (بغية تجنب اضرار الجليد في فصل الشتاء) مصانع لتوليد الكهرباء انتجت مليون كيلوات في شبه جزيرة كولا حيث اتاح اكتشاف فلوروفوسفات الكالسيوم في جبل « خيبيني » تنمية صناعة هامة لانتاج الفوسفات . فقامت في هذا « الجو القمرى » وفي هذه المنطقة الباردة مدينة صناعية تضم ٤٠.٠٠٠ نسمة ، هي كيروفسك ، التي انتجت الفوسفات والمعادن غير الحديدية . وعلى الشاطئ غدت مورمانسك مرفأً كبيراً ، وقد انشئت فيها ، بفضل خط لينينغراد - مورمانسك وقناة البلطيق - البحر الابيض ، منطقة صناعية هاشت من استثمار الماسجم ، وصناعات خشبية وسلولوزية ومصانع لبناء السفن ، ومصانع لحفظ الاسماك . وادى مجهود العلماء الروس العنيد في توسيع نطاق المزروعات الغذائية أكثر فأكثر نحو الشمال الى نتائج هامة جداً ، فبات الملفوف والجزر والبصل والبقول تنتج منذئذ ، في ما وراء الدائرة القطبية ، بكمية كافية لسد الحاجات المحلية . وايضاً البقول في مدافئ منشأة تحت الأرض تنار بكهرباء تنتجها مراوح هوائية مثبتة فوق سطح الأرض (لذلك قيل : « عواصف الشمال تثبت البقول ») . والى الشرق باتت اركانجلسك التي ضمت ٢٨١.٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٣٩ (مقابل ٣٥.٠٠٠ في السنة ١٩١٣) مركزاً صناعياً كبيراً ايضاً . وفي آسيا الشمالية ، عند الـ « ياقوت » الرحل ، وفي اقصى الشمال الشرقي ، عند الـ « كمشدال » والـ « تشوكلش » اخذت في الترعرج حضارة شمالية جديدة بفضل تعاونيات ضمت مربى الابل والبقرات وساعدت على استقرار السكان ، ومحطات اشتهاء انشئت على الشاطئ بغية اعداد النقل ، خلال فصل الشتاء الطويل ، الذي لا يمكن تأمينه الاً خلال اسابيع معدودة والذي يجري منذ السنة ١٩٣٥ بدون محطات اشتهاء بين مورمانسك وفلاديفوستوك عن طريق المرافئ على مصاب الـ « اوب » و « ينيساين » و « لينا » .

الفصل الثالث

قلب الأنظمة

في السنة ١٩١٨ ، كتب لينين ما يلي :

« الاشتراكية هي إلغاء الطبقات . ولإلغاء الطبقات يقتضي أولاً قلب مالكي الأراضي والرأسماليين . لقد نفذنا هذا الجزء من المهمة ، ولكنه ليس سوى جزء وليس أصعب ما علينا تنفيذه . ولإلغاء الطبقات يتوجب علينا ثانياً تحويل كافة العمال والفلاحين الى « عمال » ... »

كان « التوقف » ، الذي شكلته السياسة الاقتصادية الجديدة ، خطراً مهدد بالقضاء على النتائج الأولى التي حققتها ثورة تشرين الأول ، لأنه أتاح قيام طبقة المتهكرين البورجوازية المدنية وطبقة الكولاك الريفية ؛ ولكن هذه النتائج أصبحت نهائية بفضل سياسة التخطيط والتصنيع وتأميم الأرياف .

١ - النظام الاقتصادي الجديد

ليس هناك ما يشبه استثمار و القارة السوفياتية ، من حيث اتساعه ، سوى استثمار القارة الأميركية ، ولكنه يختلف عنه ببعض المظاهر الأساسية . فهو أولاً عمل الدولة بدالة تصميم وضعته هي ، لا عمل افراد بدالة السعي وراء كسب مرتقب . واعطيت الأولوية لانتاج مواد التجهيز بحسب مفهوم معين للمصالح العام ، ونظم الانتاج في مجموعه دونما اهتمام لدخول الافراد ولطاقاتهم على الشراء . واخيراً اختلف النظام القانوني للملكية اختلافاً جذرياً : فبينما ارتكز الاقتصاد الرأسمالي الى الملكية والمبادأة الشخصية ، ارتكز الاقتصاد السوفياتي الى الملكية والمبادأة العامة .

الغنى الحسب السوفياتي للملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحول الى ملكية الدولة الارض والغابات والمناجم والمصانع والمصارف ؛ والى جانب هذا القطاع العام ، سمح باستمرار قطاع خاص قوامه بعض استثمارات ، اما جماعية كالتعاونيات ، واما خاصة وفردية ، زراعية أو صناعية ، تركز

الملكية الاشتراكية

والملكية الفردية

الى العمل الشخصي وتتناهى واستثمار عمل الغير ؛ وقوامه كذلك الملكية الخاصة التي يحققها المواطنون بدخول عملهم . لذلك كان لحق الملكية الخاصة عند مواطني الاتحاد السوفياتي دور « استهلاكي » في جوهره ، وهو يقوم باستخدام دخل العمل والتوفيرات الممكن تحقيقها للاستحصال على مواد الاستهلاك والرفاهية : المساكن ، الادوات المنزلية الخ . فباستطاعة الفرد « استثمار معمل صغير شريطة الا يستخدم فيه اي عامل ، اي ان لا يحقق كسباً بفضل عمل شخص ثالث » ؛ هذه هي حال الحرف الصغرى ، كحرفة الحداد وحرفة الاسكاف ، أو بمض التجارات الصغرى .

والملكية الشخصية « لا تشمل الا المواد التي تستخدم لسد الحاجات الفردية او العائلية » ؛ فوظيفتها ، كما حددها دستور السنة ١٩٣٦ ، هي سد حاجات الفرد الشخصية وحاجات هائلته وتمكينه من بلوغ حياة ثقافية رخيصة . وحق ارض مواد الاستهلاك الشخصي والانتاج الفردي من ثم حقيقة راضية ، فد « المسكن والدخول والتوفير وثمره العمل والاقتصاد البيتي الاضافي وأدوات المنزل والأدوات الشخصية والترفيهية » تدخل في هذه الملكية الشخصية .

كان الهدف منه إعادة تنظيم الزراعة وفقاً لأسس جديدة ، اعني بها تأميم الأرياف
ضم ملايين الاستثمارات الخاصة التي كانت تتناول مئات ملايين قطع الارض الصغرى على العموم ، والتي كانت تؤلف عائناً في طريق تنمية زراعة منظمة . ففي شهر كانون الاول من السنة ١٩٢٧ قرر المؤتمر الخامس عشر للحزب « الانتقال الى الهجوم الاشتراكي » ضد الاقتصاد الفردي ، وتنمية القطاع الاشتراكي الذي لم يضم في السنة ١٩٢٨ سوى ٣٣٠٠٠ تعاونية تنتمي اليها ٣٧٠٠٠٠ عائلة (١٥٠ بالمائة من الاستثمارات القروية) و ٤٠٠٠ مزرعة رسمية مثالية تضم ٦٠٠٠٠٠ عامل وتوفر بمجموعها بين ٣ و ٤ بالمائة من الانتاج الزراعي . وعند البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، دفع بتنظيم التعاونيات دفعاً سريعاً الى الامام منذ السنة ١٩٢٩ ، فوافد ٢٥٠٠٠٠ عامل الى الأرياف بغية تشجيع تأسيسها وتسيير « محطات الآلات والجرارات » التي ستؤجر الفلاحين معداتها . ونجحت عملية التأميم لمصلحة المجموع ، التي منحت الفلاحين المنضمين الى التعاونيات حق الاولوية في بيع الدولة حاجاتها ، نجاحاً كبيراً مطرداً ، ولا سيما في المناطق التي يزيد انتاجها عن طلب السكان : اركرانيا ، منطقة الفولغا الاسفل ، شمالي القفقاس ، القرم ، المناطق المجاورة لموسكو ؛ وفي الوقت نفسه تعزز الهجوم على الكولالك : ضريبة تصاعدية ، مصادرة ممتلكاتهم ، نفى . وخلال شتاء ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تقدمت عملية التأميم تقدماً ناشطاً ، وإنما برزت بوادر استياء كثيرة . فطمان ستالين الفلاحين في مقاله « النجاح ينفخ في رأسنا » ؛ فسمح للفلاحين بالانسحاب من التعاونيات التي انخفض عددها - المتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب المناطق - الى نصفه بصورة عامة ؛ ثم تجدد التقدم في السنة ١٩٣١ ولم يتوقف بعد ذلك : فارتفع عدد المشاريع المؤممة من

٢٣,٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ الى ٥٢,٧ بالمائة في السنة ١٩٣١ ، و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٤ ،
و ٩٠,٥ بالمائة في السنة ١٩٣٦ ، و ٩٦,٩ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

في غضون هذه السنوات الاولى حدد التشريع شروط الاستثمار الجماعي : عمل بالقبالة بغية
ارغام الكسالى على الانتاج ، منع تأميم الابقار والحيوانات الداجنة الاخرى ، حق البيع في
الاسواق حين تقدم التعاونية ما هو مطلوب منها . وفي السنة ١٩٣٥ صدر « نظام الشركة
التعاونية الزراعية » : للتعاونية حق التمتع الدائم بالأرض التي تملكها الدولة ، ولكل عضو
حق تملك بيته وبستانه او ممتلكته (بين ١/٢ هكتار وهكتار) وامتلاك بقرة او عدة عذرات .
فلم يشمل التأميم من ثم المساكن والمواشي الصغيرة والحديقة القريبة من المساكن . وقد اختلفت
التعاونيات اختلافاً كبيراً ، فاستثمرت بين ٥٠٠ و ٣٢٠٠ هكتار وضمت بين ٦٠
و ٢٠٠ عائلة .

اما المزارع المثالية الـ ٤٠٠٠ ، فمشاريع زراعية تملكها الدولة وتخضع لنظام شبيه بنظام
الصناعات . وهي تؤلف استثمارات كبرى اذ ان مزرعة مثالية لزراعة الحبوب قد تبلغ بين
٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ هكتار ، ومزرعة مثالية لتربية المواشي قد تبلغ ٢٠٠٠٠ هكتار وتمتلك
هذّة آلاف من المواشي . كما انها تقوم بأعمال تخصيصية (قطن ، حنطة ، اغنام ، حليب
وزبدة ، الخ .) وتعتمد الآلات المتوفرة لديها ، وتؤلف الاتحادات بحسب تخصصها . وقد
ارتفعت مساحتها من ١٧٠٠٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٣٨ الى ١٣٢٠٠٠٠٠ في السنة
١٩٣٠ والى ١٦ مليوناً في السنة ١٩٣٦ ، ثم تدنت الى ١٢١٠٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٨
(٨,٩ بالمائة من المساحات المزروعة مقابل ١٢,٤ بالمائة) ، حين وزعت الحكومة اراضي
بعضها على التعاونيات المجاورة ، فهبط عددها من ثم من ٤٣٣٧ في السنة ١٩٣٢ الى ٣٩٦١ في
السنة ١٩٣٨ ؛ يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وضع العمال اخذ يشبه وضع التعاونيين حين
منحوا حق تملك قطعة ارض صغيرة .

تنظيم التعاونيات
تحتل التعاونية من ثم المركز الاول بين اشكال الاستثمار الزراعي .
فهي تملك ، جماعياً ، الارض وابنية الاستثمار والآلات والماشية وكل
ما ليس ملكاً شخصياً لعضو التعاونية كما حدده النظام . وفي داخل التعاونية بعد قواعده
العمل مجلس الادارة المنتخب وتلقبها الجمعية العامة . ويقوم الاعضاء بعمل مشترك ، ولكن
الربح يوزع عليهم بنسبة العمل الذي يأتيه كل منهم ؛ اما وحدة القياس فهي « يوم العمل »
الذي يوافق عدداً معيناً من الآلات المحروثة او كمية معينة من الحب المدروس . وقد قسمت
كافة الاعمال الزراعية الى سبع فئات عودلت بأيام عمل توجب على كل عضو تأمين حد أدنى
منها يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ وحدة . وتجمع الآلات الزراعية ، التي هي ملك الدولة ، في
محطات الآلات والجرارات بمعدل واحدة لثلاثين تعاونية تقريباً ، وتوضع بتصرف هذه
التعاونيات مقابل فريضة عينية او نقدية .

يسلم الربيع جزئياً للدولة التي تحدد قيمته وفقاً لسعر تقررته ، ويخصص جزء من هذا الثمن لمكافحة خدمات محطات الآلات والجرارات ، وجزء آخر لشراء البذور اللازمة للتعاونية وجمع حبوب احتياطية ، ويوزع الباقي على الاعضاء بحسب ايام عملهم . فيستفيد عضو التعاونية من ثم من مكافأة عمله في الاستثمار الجماعي ومن انتاج الأرض والمأشبة الذي يعود له شخصياً والذي يستطيع بيعه بسعر حر اما في السوق واما في التعاونية ، ومن اجر العمل الذي قد يقوم به اما في القرية واما في المدينة .

الدولة تملك وسائل الانتاج والمقايضة : المناجم والمصانع ووسائل النقل التنظيم الصناعي والمصارف ، كما تملك الارض ، وتساعد ادارتها الى جماعات خاصة تنفذ موجبات الخطة . فالاقتصاد في هذا الحقل اشتراكي كله ، ان من حيث التملك وان من حيث اشكال الاستثمار .

تتناول الخطط كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد . وقد بنيت اعداد الخطة كل خطة على دراسة دقيقة لكافة الموارد المستثمرة او الدفينة التي وضع بها جدول منظم ، وحالة القوى الاقتصادية وامكانيات نموها ، وهي تعد بالاتفاق مع الاقتصاديين والاختصاصيين في مختلف الحقول ، فهي « خطة ابعادية » ، اي انها ترسم برنامجاً لفترة طويلة الاجل (٥ سنوات) - الطريقة الوحيدة لتحقيق تغييرات هامة في الانظمة - ، ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على خطط قصيرة الاجل (سنوية بصورة عامة) تعين الاهداف العملية الواجب بلوغها في آخر كل من السنوات الخمس ، او حتى في آخر كل فصل ، آخذة بعين الاعتبار الامكانيات الجديدة التي ترقم خلال الاعمال ، بحيث يصبح التكيف الدائم امراً ممكناً .

فالحكومة ترسم التوجيهات والد « غوسبلان » ، وهو مجرد جهاز فني استشاري ، يحدد مهام كل فرع من فروع الصناعة ، ثم تدرس اجهزة التخطيط الدنيا هذه المشاريع ، وترفع ملاحظاتها او مقترحاتها ، « التي ليست مجرد كتب بالموافقة » ، الى الد « غوسبلان » الذي ينقح المشروع الشامل النهائي . حينذاك يؤمن صغار الموظفين تنفيذه تحت اشراف ورقابة الادارات المتخصصة المعروفة باسم « غلافكي » .

تعين الخطة كميات ونوعيات المنتوجات الاستهلاكية والتجهيزية المفروضة على كل فرع من فروع الانتاج وعلى كل دائرة اقليمية ، وطريقة توزيعها ، والنسبة الممكن تصديرها ، وتنطوي كذلك على نصوص خاصة بالتعليم بسبب الحاجة الماسة الى التقنيين والعمال الكفاء ، وتحاول مراعاة النسبة بين تخصصهم وكفاءتهم وبين حاجات العمل .

ولما تمذر الاعتماد على قروض خارجية هامة لتوفير الاموال اللازمة حول في تمويل الخطة على فائض العمل القومي بشكل ضريبة على قيمة الاعمال ، وضريبة على الارباح ، وضريبة استهلاك ، ويرد ذلك الى ان القروض الخارجية واحتياطي الذهب والبلاتين (بعض مئات ملايين الروبيات) وزيادة دخل الصادرات بالنسبة الى الواردات (بضع عشرات الملايين) لم

ثمّ لى سول مبلع زهيد جداً . فضحي من ثم برفاهية السكان على مذب رفاهية اخبال المستقبل .

للكل مشروع مخططه الفني ومخططه الخاص المرتكز الى هذا المبدأ : « كل زيادة سيرة الخطة انتاج يجب ان يقابلها تدني مستوى اسعار البيع بالتفصيل وزيادة حجم الاجور » . وتتمتع المشاريع باستقلال حقيقي وبمحاسبة مستقلة ، وتصرف باموالها المتدارة الخاصة ، ولها محاسبتها الخاصة وحسابها الجاري في المصارف ، وتسدد ديونها ، فيما بينها ، بعمليات تقييم ومقايضة . ويجب ان يؤمن سيرها ارباحها دون ان تحتاج يوماً الى مساعدة مالية . ولكل منها مدير تعينه السلطة العليا او تعزله عند الاقتضاء ، ويتحمل مسؤولية نشاط مصنعه ادارياً وجزائياً . وينص قانون الجزاء على عقوبات صارمة يتعرض لها المهندسون والمديرون والمراقبون الفنيون المسؤولون « عن عمل تخريبي ضد الثورة » ، او عدم تنفيذ واجبات معينة عن قصد وقصم ، او افعال مقصود في تنفيذها ، وكذلك عن مخالفات النظام الاداري المركبة دون قصد مناهضة الثورة ، التي تزعم مركز الدولة الاداري وطاقتها الاقتصادية . فيتضح من ثم ان العقوبة تتناول سوء الادارة والاهمال وسوء النية والانتاج الدولي .

باستطاعة المصانع ومجموعات المصانع والاتحادات والوحدات الصناعية الحصول على اعتمادات قصيرة الاجل من مصرف الدولة ، وعلى اعتمادات طويلة الاجل ، لتمويل الاعمال الكبرى ، من المصارف الخاصة : مصرف الصناعة ، ومصرف الزراعة ، ومصرف التجارة ؛ وهنالك ايضاً مصرف الاشغال العامة . ويكرس كل مشروع محصول بيع منتجات مصانعه لدفع ثمن الخامات المشتراة والطاقة التي احتاج إليها عند الاقتضاء ، ولصيانة معداته ، ولدفع الضرائب والاجور وأقساط التأمينات الاجتماعية (وهي على عاتق المشاريع لا على عاتق الاجراء) وفقاً لنسبة مئوية تختلف باختلاف الصناعات ويبلغ معدلها بين ٦ و ٩ ٪ من الاجور .

وباستطاعة المشاريع من ثم - ومن واجبها - اذا ما احسنت ادارتها تخفيض اسعار الكلفة المقدرة في تخطيط الـ « غوسبلان » وتحقيق بعض الادخارات . وقد جاءت النتائج مختلفة باختلاف الصناعات ، ولكن اسعار الكلفة كانت في السنة ١٩٣٧ ادنى على الصوم منها في السنة ١٩٣٢ بنسبة ٣٢,٥ ٪ في الصناعة الثقيلة ، و ٤٠ ٪ بالمائة في صنع الآلات ، و ٣٣ ٪ بالمائة في صناعة الفولاذ و ٣٢,٤ ٪ في استخراج الفحم الحجري .

موازنة الدولة هي ما يؤمن رؤوس الاموال والمساعدات بواسطة المصارف الخاصة ، فتمويل الاقتصاد من ثم يرتكز بمعظمه لالى الادخار الخاص الفردي بل الى الادخار الجماعي والالزامي اذ ان اكثر من نصف واردات الموازنة يصرف في هذا السبيل ؛ وتؤمن هذه الواردات الضريبة على مجموع المعاملات (٥٠ بالمائة في السنة ١٩٣١ و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٨) والضريبة على ارباح مشاريع الدولة (بين ٨ و ٦ بالمائة من الواردات) ، والقروض من صناديق التوفير والقروض العامة (٦ بالمائة في السنة ١٩٣٧) .

اما الصناعة اليدوية فلا تلعب بعد اليوم سوى دور ثانوي ، اقله الصناعة اليدوية الفردية ، ولكن هناك صناعة يدوية تعاونية يؤلف فيها الخياطون والحذاؤون والحلاقون تعاونيات انتاجية ؛ اجل لا يخضع عملها لمخطط انتاجي ولكن نشاطها مراقب (لجهة نسبة الخامات الموزعة بنوع خاص) كي لا تتحول الى مشاريع رأسمالية تستخدم الاجراء .

التنظيم التجاري
الغاء كلياً . والتجارة الداخلية امسا في ايدي الدولة واما في
ايدي التعاونيات . الا ان تجارة الدولة لم تمثل في السنة ١٩٢٩ سوى ١٣ بالمائة من عدد المخازن و ٢٠ بالمائة من مجموع المعاملات التجارية ، فارتفعت هذه النسبة في السنة ١٩٣٧ الى ٧٤ بالمائة بفضل انضمام المئات من تعاونيات المستهلكين المدنيين . وابقى قسم هام من التجارة الريفية (١٥ بالمائة من تجارة التفصيل) للسوق التعاونية ، « سوق بدون تجار » - التي ارتدت طابع الفردية والمنافسة ، من حيث ان الباعة هم المنتجون انفسهم ، يصرفون في السوق المحلية المواد الغذائية التي يحق لهم التصرف بها بحرية وبسعر يحدد بحرية ، ولكنه يكاد لا يختلف عن سعر مخازن الدولة باستثناء ايام الحاجة والفاقة .

كائناً من كان مالك المشروع التجاري ، الدولة او المشروع المؤمم او التعاونية ، فان البيع والشراء في اطار التخطيط كانا حريين وكان ممكناً ان يوفرا الارباح او يجرأ الخسائر . فهناك من ثم سوق تنافسية . والكل يدفعون ضرائب على الارباح ومجموع المعاملات التجارية ويوظفون فوائد مالهم .

« لا نستطيع تكوين فكرة عن النظام التجاري السوفيياتي الا بتأمل النظام التجاري في مدينة فرنسية صغرى وفرعيها « كوب » و « بوتين » (« ج. روموف ») .

في تجارة الدولة لتحديد الاسعار في الحطة وتكون الزامية للمشاريع البائعة والمشتري . وهي تتكون من حاصل عناصر ثلاثة : سعر الكلفة ، والضريبة على مجموع المعاملات ، والمبالغ التي تدخل في الاموال المعدة للتجميع (الفوائد المدفوعة للمصارف ، الكراء ، الخ .) ، ويضاف اليها زيادة تجارية . وكان من شأن عدم الحاجة الى نفقات الاعلان وضآلة اعباء الفوائد وانعدام المزاحمة في منطقة بيع واحدة وضآلة عدد المستخدمين العاملين في التجارة ، ان نفقات التوزيع لم ترفع الاسعار الا بنسبة ٧ الى ٨ بالمائة تقريباً . ولما كان سعر الحمل وحده خاضعاً للتخطيط ، فكلمها كانت نفقات الادارة قليلة تدنت اسعار بيع التفصيل وزادت الارباح . ولما كان لمستخدمي المخزن نصيبهم من الارباح ، كانت من مصلحتهم حصر كلفة التوزيع ؛ اضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الارباح التي حققتها الاجهزة التجارية كانت زهيدة جداً : ٢٢ . بالمائة في السنة ١٩٣٤ ؛ و ٦٤ . بالمائة في السنة ١٩٣٦ . فالتجارة السوفيائية هي تجارة لا تعمل « من اجل الربح بل من اجل المستهلكين » (بتلهام) . وفي السنة ١٩٣٤ استند الى مفوضتين - تجارة داخلية وصناعة المواد الغذائية - مهجة الاشراف على التوزيع وتحديد الاسعار ورقابة مؤسسات

البيع بالتفصيل وإدارة مخازن الدولة، مخازن البيع بالجملة ومخازن البيع بالتفصيل. وتأمين تموين منطقة معينة بكميات خاصة (تورغ) ، متخصص أو غير متخصص ، يتمتع في أغلب الأحيان بالاستقلال المالي ويوزع المنتوجات بواسطة قروعه في المنطقة . وهناك بالإضافة الى ذلك مخازن كبرى ومخازن عامة للتغذية . وإلى جانب شبكة أجهزة الدولة هذه ، تمثل تجارة البيع بالتفصيل في الأرياف بمخازن تعاونية (سلبو) في القرية ومجموعات تضم بعض المخازن التعاونية الصغرى (ريزويوز).

تميزت سنوات التخطيط الأولى بنقص كافة المنتوجات تقريباً ؛ فاضطرت التقنين الحكومة الى الالتجاء الى التقنين كي تتمكن من تأمين السلع الضرورية لكل شخص . وقد اعتمد التقنين في موسكو في السنة ١٩٢٨ ، ثم شمل المدن الكبرى ، وأخيراً شمل كافة أنحاء الاتحاد السوفياتي ، وطبق على كافة السلع المعتادة ، شرط التسجيل الإلزامي في مخزن معين عرف باسم «المخزن المغفل» . وغالباً ما قامت ، الى جانب هذه السوق القانونية ، سوق غير قانونية ، غرض النظر عنها حيناً وتعرضت لمكافحة قاسية حيناً آخر ، ارتكزت في معظم الأحيان الى المقايضة واستعمال الحلي والذهب والنقد الاجنبي . وبغية مكافحتها مكافحة فعالة ، تأسست في السنة ١٩٣٢ سوق قانونية ثانية شملت مخازن عرفت بـ «المخازن التجارية» سمح بالشراء منها دون تسجيل ودون تقديم بطاقات ، ولكن بأسعار أعلى منها في المخازن المغلقة بصورة ملموسة ؛ وحين زال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، لم يبق ما يميز بين السوقين . فكان هنالك في آن واحد ثلاث حلقات تجارية تختلف الاسعار فيها بعض الاختلاف : تعاونيات المزارعين أو القرى (افضلها) واسعارها أدنى من اسعار التجارة العادية بنسبة ١٠ الى ١٥ بالمائة ، سوق التعاونيات الانتاجية المقتصرة على المواد الغذائية ، سوقاً مخازن الدولة ذات الاسعار الحرة ومخازن الدولة ذات الاسعار القانونية المحددة . ولكن المواد الاستهلاكية لم تنتج يوماً بكمية كافية لسد كافة الحاجات نظراً لتزايد عدد السكان تزايداً اسرع من قزايد انتاج المواد الاستهلاكية ، مما أدى ، حتى بعد زوال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، الى استمرار التباين بين العرض والطلب ، وإلى مساس الحاجة أساساً دائماً الى الاغذية ، والمنسوجات ، ولا سيما الألبسة . ولذلك عمدت الدولة الى الحد من طلب المستهلكين اما برفع اسعار البيع بالتفصيل وتخفيضها واما باللجوء الى السوق المزدوجة .

التجارة الخارجية - اما التجارة الخارجية فقد أتمت دون ان يترك فيها اي مكان للعبادة الخاصة . فوزارة التجارة الخارجية هي ما تعد مخططات التصدير والاستيراد وتراقب نشاط «الوكالات التجارية المركزية» المتخصصة في تصدير بعض المنتوجات او الادوات ، التي يجب ان تجري بواسطتها كافة العمليات التجارية . ولا توجد وكالات تجارية خاصة بكل بلد الا للتجارة - بشروط معينة - مع الشرقين الأدنى والأقصى . فان هذه الوكالات ، التي تتمتع بالاستقلال المالي ، ممثلة باستمرار في الخارج بعملاء ، عرفوا باسم «الممثلين

التجارين ، ، يسهل معاملاتهم المالية مصرف الدولة او مصرف التجارة الخارجية او المصارف السوفياتية المؤسسة في الخارج (مصرف التجارة الروسية في لندن ، المصرف التجاري لاوروبا الشمالية في باريس ، الخ.) او المصارف الاجنبية التي تفتح الاعتمادات للمستوردين السوفيات ، واخيراً القروض الطويلة الاجل التي تعطيها بعض الحكومات الاجنبية للشراء من بلدانها (تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٣٥ ، بريطانيا العظمى في السنة ١٩٣٦) .

لم يكتمل مثل هذا التنظيم دفعة واحدة وبدون صعوبات جديدة
صعوبات التطبيق
احياناً ، ولم يتح الاختبار اصلاح اخطاء السنوات الاولى الا تدريجياً .
فاشتركية الصناعة قد تحققت عملياً خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ، اذ هبطت حصة القطاع الخاص الى ٥٠ بالمائة في السنة ١٩٣٢ بعد ان كانت ٥٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ . اما تأميم الزراعة فكان اقل سرعة الى حد بعيد وقد اصطدم بمقاومات عنيفة من قبل الفلاحين الذين تعرضوا لتدابير قسرية وتسببوا في تأخير الانتاج وانقاصه احياناً ، ولا سيما في حقول تربية المواشي . وهي « محطسات الآلات والجرارات » ، الموقع الستراتيجي الرئيسي للدولة في الارياض ، ما سهلت تحقيق هذا التأميم بفضل رقابتها على الزراعة وعملها التنسيق .

اصطدم تنفيذ الخطة الصناعية بصعوبات من نوع آخر اكثر تعقيداً الى حد بعيد ، فهي قد استلزمت تنسيقاً وثيقاً بين الخطط الجزئية المترابطة : خطة التمويل ، والتجهيز ، واليد العاملة ، والطاقة ، ووسائل النقل ، الخ. ، وكانت ضرورياً ، كل سنة ، ان تصحح الخطة السنوية الخطة الابعادية وتكيفها وفقاً للمتطلبات الجديدة والنتائج المحققة . والحال كان الكثير الكثير من اقسام الخطة الاولى قد رسم « تقديرياً » دون معرفة كافية بالشروط العامة لتنفيذها ، وانطوى تخطيط اسعار البيع بالجملة على عيوب كثيرة احياناً لانه لم يترك اي مجال لارباح المشاريع ، فحدث تشويش جزئي بين فروع الاقتصاد المختلفة مما ادى الى الفشل احياناً .

اضف الى ذلك من جهة ثانية ان تطبيق الخطة الاولى قد جرى بسرعة فائقة ادت الى نهكة المستخدمين وخلق المعدات ، فبرزت عيوب في المصنوعات نجمت عن استثمار سريع وتقديرات خاطئة للموارد ، وحاجسة الى المستخمين الاختصاصيين او المعدات الضرورية ، وسوء توزيع في الاموال (بين مصانع غزل القطن ومصانع حياكته مثلاً) ، وعجز في بعض مراحل التنفيذ (ولا سيما في وسائل النقل) ، وسوء تقدير للحاجات . الا ان الخطة الخمسية الثانية توفقت الى ازالة هذه الصعوبات جزئياً . وحينذاك تميزت الامر كزية في هذه البلاد التي قامت احدى نقاط الضعف فيها في نقص وسائل النقل ، وفضلت مصانع اكثر تواضعاً ودخلا على المصانع « الجبارة » الاولى . وكانت هناك صعوبة اخرى غير مرتقبة : فخلال الخطة الخمسية الاولى ، بلغ التجاوز في خطة اليد العاملة نسبة ٥٠ بالمائة ، مما ادى الى تجاوز كبير في خطة الاجور تسبب في مزيد من التشويش بين ازدياد حجم الدخول الاسمية وزيادة حجم المارد الاستهلاكية المتوفرة في السوق التجارية .

بيد ان اجهزة التخطيط تكاملت تدريجياً يوماً بعد يوم ، ففي اوائل الخطة الخمسية الثالثة تيسر تكيف التنظيم وفقاً لقاعدة تتطور تطوراً دائماً ، ولانت اساليب ادارة الاقتصاد كما يثبت ذلك توسع المحاسبات المستقلة والتمويل الذاتي وانخفاض مساعدات الدولة . فان المشروع الذي اعتبر في الاصل « كمجموعة مهام حسية واجبة التحقيق » قد اخذ يتحول شيئاً فشيئاً الى مجموعة تدابير اقتصادية تضايق متطلبات الشخص اكثر فأكثر .

ولم يرسم تخطيط استخدام اليد العاملة بطريقة استبدادية بعد اليوم ، فقد كان حساب الاجور التفاضلي كافياً لاجتذاب اليد العاملة نحو فروع الصناعة الحاسرة ، كما اتاح تقدم المدارس والدروس التقنية التغلب على الصعوبات التي صودفت في البدء بسبب يد عاملة جاهلة آتية من الارياف وعاجزة عن تطبيق التقنيات الجديدة .

بينما كانت الدول الاخرى غارقة في الازمة الاقتصادية
الاتحاد السوفياتي
الخطيرة التي ابتدأت في السنة ١٩٢٩ ، خلتص التخطيط
في الازمة الاقتصادية العالمية
واشترائية الاقتصاد الاتحاد السوفياتي من نتائج الازمات
الكلاسيكية : البطالة ، هبوط الاسعار ، تضخم الانتاج . فان الاقتصاد الروسي قد عمد
- خلال اسوأ سنوات الازمة - الى توظيف رؤوس اموال كبيرة جداً ، واستخدم مزيداً من
العمال وزاد انتاجه زيادة كبرى حين كان هذا الانتاج آخذاً في الهبوط في كافة البلدان
الاخرى . وفي العالم اجمع لم تجد منتجات الزراعة والصناعة من يشتريها ، لا لأن الحاجات
كلها كانت مشبعة ، بل بسبب عدم توفر طاقة الشراء الكافية للاستحصال عليها ، فالبطالة
كانت نتيجة استخدام التقدم التقني والتنظيم اللذين خفضا عدد الاجراء ، فحداً من عدد
المستهلكين ، وأدى هذا الحد بدوره الى تفاقم البطالة . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي توفرت
له موارد عظيمة في ارضه وباطن ارضه ، فقد تمكن في آن واحد من تحسين تقنياته
وانتاجيته واستخدام كافة عماله ورفع مستوى الاستهلاك تدريجياً .

في الحقل الصناعي احرز الانتاج تقدماً عظيماً ، ففي السنة ١٩٣٢ ارتقى الاتحاد السوفياتي
الى المرتبة الثانية بين البلدان الصناعية ، ويبدو ان هذا الارتقاء كان سريع الزوال ، لان المانيا
تفوقت عليها بسرعة مرة اخرى بفعل نشاط صناعات التسليح ، إلا ان روسيا توفقت في السنة
١٩٣٩ الى احتلال مرتبة القوة الكبرى الثالثة بصورة نهائية ، قبل بريطانيا العظمى وفرنسا ،
وقد بلغ انتاجها آنذاك ٤/٥ انتاج المانيا .

هل يعني ذلك ان الازمة العالمية لم تترك انعكاساً على تطور الخطط ؟ ان الازمة قد شوشت
تشويشاً خطيراً النتائج المقدرة للخطة الخمسية الاولى باهابها الصادرات الى ما دون المعدل
المرتقب او المرجحى ؛ فبات لزاماً ، من اجل استيراد معدات التجهيز الضرورية ، اللجوء الى
احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ، وعلى الرغم من ذلك بقيت المعدات المستوردة دون تقديرات
الخطة . لذلك فان الحصة المقدرة للتجارة الخارجية في الخطة الخمسية الثانية قد خفضت تخفيضاً

هاماً لا بالنسبة للسنوات السابقة فحسب بل بالنسبة للسنة ١٩١٣ التي لم يُبلغ سوى ٢/٣ مستواها. فاضطر الاقتصاد السوفياتي من ثم الى الانعزال أكثر فأكثر والاتجاه نحو مزيد من الاستقلال عن التجارة الخارجية ؛ ففي السنة ١٩٣٩ بلغ من هبوط هذه الأخيرة انها لم تمثل سوى ١,٠٣ بالمائة من التجارة العالمية بينما بلغ الانتاج الصناعي ١٢ بالمائة (في السنة ١٩١٣ : ٤ بالمائة من الانتاج الصناعي ، و ٣ الى ٤ بالمائة من التجارة العالمية) .

عبء التسليح في حقول أخرى ، زادت الازمة العالمية من حدة التوتر بين الدول فتركت اوراقاً عظيماً في تطور الاتحاد السوفياتي . فمنذ ان اصبحت النازية سيده المانيا ، اتضح الخطر الذي خشيته الاتحاد السوفياتي ابداً . وكانت النتيجة الطبيعية لتمييز الاقتصاد الحربي الالماني ارغام الاتحاد على بذل مجهود عسكري عظيم . وعلى نقبض ردود الفعل الضعيفة والبطيئة في الدول الغربية امام الخطر الالماني ، عمد الاتحاد السوفياتي دون تأخر الى زيادة نفقاته العسكرية ؛ ومنذ السنة ١٩٣٥ بلغت هذه النفقات ثلثها في المانيا الى ان بلغت خمسة اسداسها في السنة ١٩٤٠ ، اي ان المجهود السوفياتي كان مساوياً للمجهود الالماني ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار طاقة الاتحاد الصناعية .

لا شك في ان الأموال الطائلة التي استلزم توظيفها انتاج الاسلحة هذا ووجوب تخزين كميات كبرى من المنتوجات الغذائية والمواد الخام ، لمواجهة حرب محتملة ، وتعزيز الجيش الاحمر بانتزاع ملايين الشبان من الصناعة والزراعة ، قد زادت صعوبات تنفيذ الخطط . وعلى نقبض هتلر الذي جمع جنود جيشه وعمال مصانعه الحربية من بين ملايين البطالين ، اضطر الاتحاد السوفياتي الى جمعهم من بلاد لم يكن فيها بطلان واحد . وكانت النتيجة تأخراً في انتاج مواد الاستهلاك (عينت الخطة الخمسية الثالثة الهدف الواجب بلوغه في السنة ١٩٤٢ في حقل المنسوجات بمستوى ادنى من المستوى الذي قدرته الخطة الثانية في السنة ١٩٣٧) . وبلغ من نقص اليد العاملة ان التدابير قد اتخذت لاستقرارها وتأمين تعبئتها : منذ السنة ١٩٣١ عقدت اتفاقات مع المزارع المؤممة لتقديم عدد من العمال بأجر محدد لفترة تتراوح بين ستة اشهر واثني عشر شهراً ؛ وفي السنة ١٩٣٨ بلغ عدد مثل هؤلاء العمال ١ ٥٠٠ ٠٠٠ ؛ وفي هذه السنة نفسها ، وبغية الحد من ابطال العقد من طرف واحد ، وضعت « بطاقة » لدون فيها ظروف انتهاء الاستخدام الاول . ونظمت الاجازات المدفوعة وخدمات الضمان الاجتماعي ؛ وفي حزيران من السنة ١٩٤٠ ، تحولت الصناعة الى انتاج المعدات الحربية ، وحدد يوم العمل بثمان ساعات بدلا من سبع ساعات ، وحظرت مفادرة العمل بدون اجازة . ونظم في شهر تشرين الاول - بغية اعداد مسؤولين يشرفون على الاعمال - « احتياطي عمل » يضم بين ٨٠٠ الف ومليون شاب تتراوح اعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة ، يلحقون بمدارس فنية حيث تتعهد الدولة وتعلمهم وتدريبهم على نفقتها ؛ وكانت عليهم بعد ذلك العمل طيلة اربع سنوات في احد المصانع او احد المشاريع ، فيمفون بالمقابلة من كل واجب عسكري . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المفاوضات الصناعية

منحت 'صلاحيات مطلقة لنقل العمال والفنيين الى حيث تمس الحاجة اليهم .

الدخل القومي
انماحت انطلاقة الانتاج الصناعي وزيادة الدخل القومي مواجهة هذه النفقات العسكرية الباهظة . وقد قدر « كولين كلارك » ارتفاع الدخل القومي للشخص العامل الواحد من ١١٧ في السنة ١٩٢١ الى ٢٩٠ في السنة ١٩٢٨ ، و ٣٧٩ في السنة ١٩٣٧ ، وهو ارتفاع اسرع منه الى حد بعيد في الدول الاخرى ، وان بقيت النسبة في هذه الدول اكثراً ارتفاعاً (للسنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٣٦ او ١٩٣٧ ، ١٠٩٠ و ١٢٧٥ في بريطانيا العظمى ، ٢٩٣ و ٣٣٧ في اليابان ، ٦٧٥ و ٧٤١ في المانيا) ، في حين هبطت في الولايات المتحدة من ١٥٥٧ الى ١٤٨٥ وفي فرنسا من ٧٢٩ الى ٦٤١ (في السنة ١٩٣٤) . وعلى الرغم من هذه النجاحات الجبارة فان الاتحاد السوفياتي كان في السنة ١٩٤٠ ابعد من ان يدرك منافسيه .

اذا كان هدف الاشتراكية « تأمين اشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية المتزايدة تزايداً دائماً بتنشيط واتقان الانتاج الاشتراكي ابدأ على اساس تقنية رفيعة » (ستالين) ، جاز لنا القول ان هذا الهدف لم يتحقق تحققاً كاملاً قبل السنة ١٩٤٠ وان توزيع المنتجات مع مراعاة اذواق المستهلكين لم يكن ممكناً في يوم من الايام ، وذلك بسبب الاخطار الخارجية وارتفاع عدد السكان والفرق المتعاظم بين الاجور المتزايدة ومواد الاستهلاك التي لم يرتفع حجمها بالنسبة نفسها .

٢ - النظام الاجتماعي الجديد

تحديد الاجور
ليس شكل البلاد المادي ما تحول فحسب ، بل المجتمع ايضاً . فان الاقتصاد السوفياتي ، الذي لم يكن بعد اقتصاداً شيوعياً ، لم يحاول تطبيق المبدأ القائل : « من كل شخص بحسب طاقاته الى كل شخص بحسب حاجاته » . والى ان يمكن تحقيق مجتمع يتقاضى كل شخص فيه اجره عيناً ودون اي تحديد سوى حاجاته ، يجري توزيع مواد الاستهلاك بدالة القيمة الاجتماعية التي ينطوي عليها العمل المؤدى للجماعة . وقد سبق للينين ان لفت الانتباه الى ما يلي :

« الزعم باننا سنجعل كافة البشر متساوين فيما بينهم كلام اجوف وبلاهة ادباء » ؛ ثم قال ستالين موضعاً : « المساواة في كافة حاجات الحياة الخاصة بلاهة بورجوازية رجعية خليقة بشيخ النساك القديمة ، لا بمجتمع اشتراكي منظم تنظيمياً ماركسياً ، لاننا لا نستطيع ان نفرح على الناس ان تكون لهم حاجات واحدة واذواق واحدة وان يتمتعوا في حياتهم الشخصية مياراً ميسيراً ميسيراً واحداً » .

فعدم المساواة في مكافأة العمل هو من ثم القاعدة ، وسلم الاجور خايته تشجيع الانتاجية والمساعدة على ترقية العمال . وقد قال ستالين في السنة ١٩٣١ :

« لن تتحقق زيادة الانتاج الصناعي الا بوضع سلم للدخول يبرز الفوارق بين العمل ، الاختصاصي والعمل غير الاختصاصي ، وبين العمال المتمرنين والعمال المبتدئين » .

ولكن الاجر ، خلافاً لمفهومه في الاقتصاد الرأسمالي ، اي « ثمن طاقة العمل المبذولة في سوق العمل » ، هو « نتيجة توزيع القسم القابل الاستهلاك من الدخل القومي بنسبة العمل الذي ينجزه كل شخص » . ويحري هذا التوزيع بناء على « مخطط اجور » يوازن بين حجم الاجور الموزعة في كافة حقول الاقتصاد وبين حجم - و ثمن مبيع - المواد الاستهلاكية : يحدد « مال الاجور » لكل صناعة وفروع الاقتصاد المختلفة بدالة عدد العمال في كل منها ، ومستواهم التقني ، و انتاجيتهم ، والصعوبات الخاصة التي قد تعترضها ، وينفذ العمل بعد ذلك بين المصانع بواسطة اتفاقات جماعية ، اما عامة (معقودة بين الوزارات او الادارات المركزية للصناعات المختلفة وبين النقابات المحلية) ، واما محلية (معقودة بين الاجهزة والنقابات المحلية) ، توزع في كل مشروع الاموال المخصصة لعماله . وتعقد هذه الاتفاقات لمدة سنة ، اي انها تدخل في صلب المخطط السنوي وتعديل بدالة تقديرات السنة . اما موظفو ومستخدمو الادارات الذين يتقاضون اجورهم مباشرة من موازنة الدولة ولا ينتسبون لمؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي ، فهم الوحيدون الذين لا تشملهم العقود الجماعية .

يتألف الاجر من ثم من عدة عناصر : الاجر الاساسي ، عناصر الاجر المكافآت ، الاجر الجماعي . ويؤلف « الاجر الاسمي الاساسي » الحد الأدنى اللازم للمعيشة ويؤمن لكل شخص سبل الحصول على المنتجات والخدمات الضرورية له . هذا هو اجر القبالة الذي اصبحت القاعدة منذ السنة ١٩٣١ (٨٠ ٪ في السنة ١٩٣٥ و ٩٠ ٪ في بعض الصناعات) . ويختلف هذا الجزء من الاجر لا بحسب كمية ونوعية العمل المنجز فحسب ، بل بحسب طبيعة الاعمال (المتفاوتة مشقة وظروفاً صحية) والكفاءة الشخصية وحاجات اليد العاملة ايضاً ، بحيث 'يحتذب العمال لمحو فروع الصناعة المفتقرة اليهم . ويتوزع العمال على ثماني فئات اولاهما فئة العمال المبتدئين الماديين واخيرتها فئة العمال الكفاء جداً ، ففي سنوات الخطة الاولى كانت النسبة بين هاتين الفئتين القصويتين نسبة ١ الى ٢٤٨ ، وفي السنة ١٩٣١ اتسعت الفوارق بين الفئتين وارتفعت النسبة الى ٣٤٦ (في فرنسا : خمس فئات كانت النسبة بين درجتيها القصويتين نسبة ١ الى ١٤٧٠) . وبصورة هامة كاد متوسط الاجر الاسمي يتضاعف خلال كل من المخطط الخمسية ، مرتفعاً من ٩٢٩ روبية في السنة ١٩٢٩ الى ١٥٧٩ في السنة ١٩٣٣ ، و ٢٩٠٠ في السنة ١٩٣٧ ، و ٤٠٦٧ في السنة ١٩٤٠ . اما الاجر الحقيقي فلم يسلك الطريق الصاعدة نفسها ، وربما بدا ، كما يقول بتلهام ، ان ارتفاع الاجر الحقيقي كان بنسبة ٢٥ ٪ بينما ارتفعت اسعار البيع بالتفصيل الى اربعة اضعافها خلال الفترة نفسها . كما يبدو ، بعد السنة ١٩٣٧ ، ان هذا التحسن اصبحت اكثر ظهوراً وانه ربما بلغ ٣٠ ٪ .

يضاف الى هذا الاجر الأدنى مكافأة انتاج حين يتخطى العامل المستقل او الفريق الذي

ينتسب اليه المعدل المحدد ، وهي مكافأة تصاعدية بحيث يتضاعف الاجر ، كما في المناجم مثلاً ، اذا بلغت نسبة تخطي المعدل ١٠ بالمائة ، ويرتفع الى ثلاثة اضعافه اذا بلغت ٢٠ بالمائة ، الخ . وهناك طريقة اخرى للمكافأة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الانتاج ، بحيث ترتفع المكافأة اذا كانت هناك نسبة معينة من القطع المنتجة « غاية في الجودة » . ويضاف اليه كذلك مكافآت اقدمية تستهدف استقرار اليد العاملة ، قد تبلغ ١٥ بالمائة بعد مرور ٥ سنوات ، و ٣٠ بالمائة بعد مرور ١٥ سنة . وباستطاعة العمال اخيراً تقاضي حصة من ارباح المشروع الذي يعملون فيه . وكان هذا التوزيع سهلاً في التعاونية الزراعية او المصنع اليدوي ، ولكن عمال الصناعة الثقيلة استفادوا منه اما بشكل قوائد يقدمها لهم المشروع وتدخل في الاجر الجماعي ، واما بشكل مكافآت فردية تحدد قيمتها النقابات نفسها . ففي الحقيقة يشمل الاجر قسماً لا يقبض نقداً ، هو « الاجر الجماعي » المتساوي للجميع الذي يكفي الانتساب الى جماعة للاستفادة منه . الا انه ينطوي على الرغم من ذلك على بعض التفاوت لأن هنالك ، الى جانب الاجر الجماعي الذي هو واحد في كافة النحاء الاتحاد ، « اجر المشروع الجماعي » الذي تفديه ارباح المشروع . ويشمل هذا الاجر معاش التقاعد في سن الخمسين ، وبعد عشرين سنة عملاً للنساء ، وفي سن الخامسة والخمسين وبعد خمس وعشرين سنة عملاً للرجال ، وهو مساو لنصف الاجر الاخير ، وقد يبلغ الـ ٦٠ بالمائة في بعض فروع الاقتصاد ، والعناية الطبية المجانية ، والمعالجة الوقائية ، وخدمات الامومة ، والتعويضات العائلية منذ السنة ١٩٣٦ للعائلات التي تضم سبعة اولاد على الاقل (ثلاثة اولاد منذ السنة ١٩٤٤ ، حين اقرت في الوقت نفسه منع ولادة) ، واجازات الامومة ، والاجازات المرضية ، والملاجيء النهارية للاطفال ، والخيمات الصيفية ، والتعاونيات ومحلات بيع المأكولات والمشروبات ، والاجازات (بين ١٢ و ٤٨ يوم عمل بحسب طبيعة العمل ، مع اضافة قتراوح بين اسبوعين و ٣٦ يوماً للحرف الشاقة : عمال المناجم وعمال مصانع الفولاذ والتمدين ، وبين ٢٤ و ٤٨ يوماً للعمال المثقفين ، و ٤٨ يوماً للهيئة التعليمية) ، والنوادي والمكتبات والمسارح والملاعب الرياضية ، الخ . وان هذه الفوائد ، التي كانت في السنوات الاولى نظرية اكثر منها حقيقية ، تمثل في السنة ١٩٤٠ زهاء ٣٠ بالمائة من الاجر الاسمي ، وسوف تزداد اهمية يوماً بعد يوم ، حتى اذا ما مثلت ١٠٠ بالمائة من الاجر يكون المجتمع الشيوعي قد تحقق .

اما اجور مستخدمي التجارة والمكاتب وصغار الموظفين فقد حددت بالاستناد الى قواعد الاعمال المأجورة الاخرى نفسها ، ولكن بمعدل ادنى من معدل اجور فئات العمال الاخرى ، ففي السنة ١٩٣٩ كانت تتراوح بين ١٠٠ روبية شهرياً لادنى البياعين اجرا شهرياً و ٢٠٠ الى ٣٠٠ روبية لمدير المتجر او المكتب ، وكان يضاف اليها مكافآت نسبية لدخول المبيعات .

وحددت اجور المهندسين والمستخدمين الفنيين استناداً الى القواعد نفسها التي حددت بموجبها

اجور العمال ، مع سلم تصاعدي ومكافآت انتاج قد تضاعف الاجر الاسمي . وعلى العموم تقاضى المستخدم الفني المبتدىء اجراً يفوق اجر العامل الاختصاصي . فاذا تقاضى العامل غير الماهر ١٠٠ ، فان العامل يتقاضى بين ١٠٠ و ٣٧٠ ، ورئيس العمال بين ١٥٠ و ٤٠٠ ، والمهندس المبتدىء بين ٢٠٠ و ٦٠٠ والمهندس المدرب بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ ، ومدير المشروع الصغير بين خمسمائة و الف ، ومدير المشروع الكبير بين ٨٠٠ و ٢٠٠٠ ، اي بنسبة ٢٠ الى ١ . وحددت اجور العلماء والمهندسين المشتغلين في المختبرات استناداً الى القواعد نفسها ايضاً وبالنسبة عينها مع امكانية تقاضي مكافآت تعادل الفوائد التي يمكن ان يجنوها ، في البلدان الاخرى ، من براءات الاختراع ، فتتراوح مرتباتهم من ثم بين المعدل ٤ والمعدل ٢٥ الاستثنائي (بالنسبة للعامل غير الماهر) . وبصورة عامة ، يمتاز وضع الفنيين عن وضع اقرانهم من الاجانب ، (ج . روموف) . أما مرتبات كبار الموظفين والقادة ، وهي ادنى من مرتبات ارفع الفنيين رتبة ، فتبلغ المعدل ٢٥ بالنسبة للمستخدم المبتدىء ، ويصل بعض كبار الموظفين الى المعدل ٣٠ . وتفرض على الاجور ضريبة تصاعدية متفاوتة تمثل ٢١ بالمائة من مرتب موظف اعزب يتقاضى ١٢ الف روبية .

اما ذور « المهن الحرة » ، من اطباء ومحامين ، فموظفون ايضاً ، وهم يتقاضون مرتباً يوافق ، فيما خص الطبيب ، خمس ساعات عملاً ويختلف باختلاف المكان وقيمة الشخص الذي قد يتقاضى عدة مرتبات (في عدة مشاريع معاً مثلاً) ويقبض بعض المكافآت .

منذ ثورة تشرين الاول تأكد الهدف الاخير للحزب الشيوعي الفئات الاجتماعية وهو خلق مجتمع بدون طبقات . فقد 'شرع في تصفية الطبقات المتسلطة منذ تشرين الاول بالقضاء على قوتها السياسية ، ثم قضى نزع الملكية قسراً على طبقة الملاكين العقاريين والبورجوازية الكبرى ، واخيراً وجه الانتصار على مناهضي الثورة ، خلال الحرب الأهلية ، ضربة قاضية لكل ما تبقى منها . بيد ان تصفيتهما لم تكن في السنة ١٩٢٨ لا كاملة ولا نهائية لان السياسة الاقتصادية الجديدة اتاحت لبورجوازية جديدة من المحتكرين والكولاك ان تبرز الى الوجود بسرعة ، فلم يتبدل نظام المجتمع السوفيياتي من ثم تبديلاً نهائياً الا بفعل سياسة التخطيط . ففي السنة ١٩٢٨ كان العمال والمستخدمون يمثلون ١٧ بالمائة من المجتمع ، وفلاحو التعاونيات الزراعية ٣ بالمائة ، والمستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون غير المنتسبين الى التعاونيات ٧٣ بالمائة ، والعناصر البورجوازية (محتكرون وكولاك) ٥ بالمائة ، وباقي السكان (الجيش والطلاب وذوو المرتبات ، الخ .) ٢ بالمائة . وبعد انقضاء عشر سنوات اصبح ٩٠ بالمائة من السكان عمالاً ومستخدمين (٣٥ بالمائة) وفلاحين (٥٥ بالمائة) يشتغلون في قطاع الدولة الاشتراكي وفي التعاونيات الزراعية ، ولم يمثل المستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون آنذاك سوى ٦ بالمائة ، وتلاشت الفئة البورجوازية ، وارتفعت نسبة العناصر المختلفة ، من

طلاب وجيش ، النخ . ، الى ٤ بالمائة . فالفتتان الاساسيتان من ثم هما العمال والفلاحون ، ويجب ان يضاف اليهما فئة ثالثة هي فئة المثقفين . وقد خفت فوارق ما قبل الثورة بين هذه الفئات الثلاث ، ولكن بعضها ما زال قائماً . وقد نجمت في الدرجة الأولى عن وجود شكلي ملكية : ملكية الدولة و ملكية التعاونيات . فالعمال يشتغلون ، بصورة حصرية ، في اطار مشاريع الدولة (مناجم ، معامل ، مصانع ، محطات الآلات والجرارات ، مزارع نموذجية كبرى) ، ويكافأون على اتمامهم بشكل اجور ، بينما يقوم الفلاحون ببعض عملهم في اطار ملكية التعاونيات الجماعية (التعاونيات الزراعية) وبالبعض الآخر في اطار الملكية التي يتمتعون بها شخصياً ، ويكافأون على اتمامهم باجور عينية او باجور نقدية توفرها لهم دخول تعاونياتهم ، ويكملونها بالمواد الزراعية التي تنتجها اراضيهم الخاصة . وكانت نتيجة ذلك - بين العمال والفلاحين - اختلافات في العقلية وفي مستوى التقدم التقني والثقافي . فان العمال ، الذين اشتركوا منذ البدء في النضال الثوري ، وتنظموا نقابات منذ ابعد من ذلك ، قد استسهلوا النظام الاقتصادي الجديد ، بينما حافظ الفلاحون على مثالية وسيكولوجية صغار الملاكين . الا ان الفوارق خفت حديثاً مع الاجيال الطالعة : فان العمل في التعاونية الزراعية قد خلق فيما بينها ذهنية مشتركة بين العمال والفلاحين ، واسهم اعتماد الآلات بصورة خاصة في تبديل مفهوم الفلاح تبديلاً جذرياً ، اذ انه قد قرب العمل الزراعي من العمل الصناعي بالتجهيزات التقنية المشابهة اكثر فاكثراً للتجهيزات الصناعية ، وبادخال الاساليب والمعارف العلمية . وفي السنة ١٩٤٠ كان اعتماد الآلات في العمل الزراعي قد احرز تقدماً عظيماً : فقد بلغت نسبة اعتماد الآلات في اعمال الحقول (حراثة ، اسلاف ...) ٦٦ و ٦ بالمائة في زراعة الحبوب الربيعية ، و ٨٢ و ١ بالمائة في الزراعات الخريفية ، و ٥٢ و ٤ بالمائة في البذر الربيعي و ٥٣ و ٤ بالمائة في البذر الخريفي ، وفي هذا التاريخ ايضاً ، جمع ٤٢ و ٦ بالمائة من الحبوب و ٧٧ و ٦ بالمائة من الشمندر بواسطة الآلات . وكما يلاحظ ذلك « هنري اردان » ،

« يفرض ارتفاع المعدل العام لانتاج الحنطة ، من ٧ قناطر في الهكتار قبيل الحرب العالمية الاولى الى قرابة ١٢ قنطاراً قبيل الثانية ، ارتفاع مستوى الفلاح التقني ارتفاعاً يلفت الانتباه » .

وهكذا اصبح عدد كبير من الشبان الفلاحين فنيين مهرة فتمثلوا اكثر فأكثر بالعمال بفعل ثقافتهم وظروف عملهم . وأخذت تتلاشى الفوارق بين سكان القرية وسكان المدينة . وتألفت الفئة الثالثة في المجتمع السوفياتي من العلماء والفنيين والاساتذة والاطباء والبياطرة ، الخ . وقد أسهم التعليم الابتدائي الالزامي ، والمدرسة الوسيطة المؤلفة من ٧ الى ١٠ صفوف ، والتعليم العالي ، اسهاماً كبيراً في زيادة أفرادها ، كما ان دروساً قد لقيت في المشاريع الكبرى والتعاونيات الزراعية بغية اثارة الفرصة للعمال والفلاحين ، في اية فترة من حياتهم ، لتوسيع معارفهم العلمية وتمكين كفاءتهم المهنية . فارتفع عدد الطلاب في التعليم العالي من ١١٢ ٠٠٠ في السنة ١٩١٤ الى ١٧٦ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ و ٦٥٧ ٠٠٠ في السنة ١٩٤١ . واذا ما استندنا الى

الارقام الواردة في احصاء السنة ١٩٣٧ ، كان في الاتحاد آنذاك ١٧٥٠٠٠٠ رئيس المشاريع والمؤسسات الادارية والمعاهد الثقافية ، الخ . بينهم ٣٥٠٠٠ مدير لمشاريع صناعية ، وكان هناك من جهة ثانية ٢٥٠ ألف مهندس ومهندس معماري ، و ٨١٠ آلاف فني متوسط الاختصاص في الصناعة . كما كان هنالك ايضاً ٨٢٢ ألف عالم اقتصادي واحصائي ، و ٥٨٢ ألف رئيس تعاونية زراعية ومدير مزرعة لتربية المواشي في الحقل الزراعي ، و ١٩ ألف مدير مزرعة نموذجية ومحطة آلات وجارات ، و ٨٠ ألف مهندس زراعي و ٩٦ ألف فني متوسط الاختصاص في الزراعة ، فيكون المجموع زهاء ٥ ٪ . من السكان المتماطين عملاً من الاعمال .

ودون ان يكون هناك مجال للكلام عن قطاع ثالث ليس اقل اهمية منه في البلدان الاخرى ، فمن الثابت اطراف نحو فئة الفنيين والاداريين وكل من لا يأتي عملاً يدوياً . فهل يسعنا القول والحالة هذه اننا امام بوجوازية جديدة في طريق التكون ، او امام « طبقة حاكمة » تتألف من كافة المسؤولين عن ادارة الاقتصاد الذين قد يميلون الى جميع السلطة السياسية بين ايديهم ؟ ام اننا امام عناصر من الطبقة العمالية والقروية يقومون اليوم بوظائف اقصوا عنها في ظل العهد القديم ويحتفظون باتصال وثيق بالبيئة التي انحدروا منها ، وأنواع المعيشة نفسها وطرائق التفكير نفسها والمثل العليا نفسها ؟ كل ما يسعنا قوله ان الكثيرين من هؤلاء « المطوقين بطوق ابيض » ابعد من ان ينتسبوا الى الفئات التي تتقاضى الاجور المرفوعة وان تسلسل الاجور والتميز بين الوظائف لا يبدو ان منتبهين الى استتباع تمييز بين مستويات المعيشة وارتفاع الحواجز المائلة لها في البلدان الرأسمالية .

فالفارق في الاجور من ثم كبير جداً بين فئات العمال المختلفة ، وفاقاً لمستويات المعيشة لكفاءتهم ومنفعة الانتاج والاقدمية التي يتقاضونها ، وبين الصناعات ، وبين المدن الكبرى والصغرى ، ولكن الفرق في المستويات ، كما يلاحظ ذلك « م . سوفي » اقل بروزاً بفعل وجود حركتي بضائع احدهما تتيح الحصول بأسعار معتدلة على الكميات التي تقابل الحد المعيشي الادنى ، والثانية التي لا يمكن الحصول فيها على البضائع نفسها الا بسعر اكثر ارتفاعاً الى حد بعيد ، وبفعل ندرة المنتجات « البذخية » ايضاً .

ونظراً الى نقص المقارنات المبنية بسبب الدمار الذي تركته الحرب وتزايد سكان المدن ، كانت المساحة الموضوعة بتصرف العائلة الواحدة محدودة بنسب تختلف باختلاف المناطق والمهنة ، اي ١٢ م^٢ للعامل العادي ، و ١٦ م^٢ للعامل المحكم ، و ٣٠ م^٢ للمهندس . واختلف السعر الاساسي للمتر المربع باختلاف الاجور بحيث لا يتجاوز ١٠ بالمائة لأفضل الاختصاصيين ، اي بين ٨ و ٤ بالمائة على وجه متوسط . وثبتت مؤلفات « روموف » والموازنات النموذجية التي وضمها ان الكلفة ضئيلة نسبياً فيما يخص الكراء والتدفئة والاضاءة والانتقال ، وان المواد الضرورية للتنفيذ تحافظ على مستوى متوسط ، ولكن الاسعار ، فيما يخص المنتجات غير الضرورية ، ترتفع ارتفاعاً عظيماً ، اما الملابس فباهظة الاثمان . وقادراً ما يتناول العامل

وجبة الطعام المعول عليها خارج محلات بيع المأكولات في المزارع ، وتختلف كلفتها باختلاف وضعه المادي . و « بمقدور العامل ان يعيش حياة محترمة اذا ما تقاضى ٦٠٠ روبية ، وحياة كريهة اذا ما تقاضى ٩٠٠ روبية » (ج. روموف) . وان المقارنات المبراة بين مستويات المعيشة السوفياتية والفرنسية تسمح بالاستنتاج (المقبول في السنة ١٩٥٣) ان مستوى معيشة عامل الصناعة السوفياتي ادنى بقليل من مستوى عامل الصناعة الفرنسي (١٠ بالمائة تقريباً) وانه يوافق العزّاب ولا يوافق العائلات ، ولكن المساعدات غير المباشرة المقدمة للعائلات الكثيرة الافراد تعيد التوازن الى حاله .

الفصل الرابع

النظام السياسي الجديد

منذ ثورة تشرين الاول حتى الحرب العالمية الثانية ، خضعت روسيا لثلاثة دساتير متعاقبة - ١٩١٨ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٦ - قلبت التنظيم القديم واقامت دولة جديدة ، الاتحادية ، متعددة القوميات لاوحدوية ، ديموقراطية لا استبدادية ، ولكنها مبنية على مدلول للديموقراطية يختلف كل الاختلاف عن المدلول التقليدي .

ترد مميزات النظام ، في مرحلة الانتقال هذه نحو الشيوعية الكاملة ، الى الظروف التاريخية التي بنى فيها وتوطد ونما . فمنذ ان اوضح لينين في السنة ١٩١٧ وضع الاتحاد على حقيقته : « ان جمهورية الاتحاد السوفياتي حصن يحاصره الرأسمال العالمي .. لذلك كان من حقنا ومن واجبنا تعبئة كافة السكان لمواجهة حرب محتملة » ، اعتبر الاتحاد نفسه وكأنه يعيش تحت خطر الحرب الدائم . وهذا ما يفسر بعض مواقف حكوماته ، كالتخلي المؤقت عن بعض الاهداف ، والدكتاتورية وتطبيقها الواقعي على الظروف غير المرقبة الناجمة عن اتفاق الظروف الاقتصادية او السياسية العالمية . فالمؤسسات المعتمدة هي من ثم اختلاط ابتكارات اوجحتها المبادئ الماركسية اللينينية وتمهد الطريق لتحقيق الشيوعية ، ومؤسسات مؤقتة فرضتها الظروف ويجب ان تزول حين يُبلغ الهدف .

١ - الاطار السياسي

كان احد مواطن الضعف في الامبراطورية القديمة الجور الذي عانت منه القوميات غير الروسية المخفضة لنظام روسيا الكبرى الدولة المتعددة القوميات المركزي ، مضطهد تقاليدها ولغاتها واديانها . لذلك اسهمت هذه القوميات اسهاماً فاشطاً في الازمة الثورية ، وقد اثار تردد الحكومة المؤقتة حركات انفصالية شجعها الاجانب تشجيعاً متفاوتاً ، الالمان اولاً والحلفاء من بعدهم . فكانت مسألة القوميات من ثم غاية في الامة ، على الصعيد النظري والصعيد العملي على السواء . وكان لينين ، قبل الحرب بزمان بعيد ، قد دافع عن

مبدأ حق الشعوب بحرية تقرير مصيرها ، لان من شأن هذا الحق وحده ان يفضي الى « انصهار حر وطوعي » . ولكنه كان مقتنعا بأن تحقيق الاشتراكية يستلزم دولة مركزية السلطة ، فلا يمكن من ثم ان يكون النظام الاتحادي سوى وسيلة لوقف موجة الانفصالية التي خلفتها الثورة ، او « احد اشكال الانتقال على طريق الوحدة » . ومنذ السنة ١٩٢١ ، اشار ستالين ، مفوض شؤون القوميات ، الى وجه حل المسألة :

« في الحقيقة تنحصر المسألة القومية ... في إزالة تأخر القوميات (اقتصادياً وسياسياً وثقافياً) الذي ورثناه عن الماضي بغية السماح للشعوب المتخلفة بالحقاق بروسيا المركزية من الجهة الدولية والثقافية والاقتصادية » .

منذ نهاية ثورة تشرين الاول ، اذاع مجلس مفوضي الشعب « ميثاق امم روسيا » الذي اعترف بمساواة شعوب روسيا وسيادتها وحقها في تقرير مصيرها ، بما فيه حق الانفصال ، وإبطال الامتيازات الممنوحة لبعضها ومبدأ حرية نمو الاقليات القومية والعنصرية . ومنذ هذا التاريخ اعاد الحكم البلشفيكي الفئات الاسلامية انبهاً خاصاً ، فوجه الى كافة مسلمي روسيا والشرق اعلام يطمئنهم الى ان معتقداتهم وعاداتهم و « مؤسساتهم ... القومية ... والثقافية » هي بعد اليوم حرة ومصونة . واتخذت في الحال تدابير تستهدف ازالة آثار الاستعمار ، فأقضي المهاجرون القوزاق المستعمرون عن مناطق اورنبورغ وسميرتشييه وقازاخستان واقليم الجمهورية التشتيشينو - انفوشييه ، واعترف باللغات البلدية لغات رسمية في الجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً ، وتأسست جامعة عمال الشرق في موسكو ، كما تأسست فروع لها في اشكباد وطشقند وباكو . ثم كلما توطدت السلطة السوفياتية المركزية وتراجع التدخل الاجنبي ، تحولت القوميات التي كانت قد اعلنت استقلالها الى « جمهوريات اشتراكية سوفياتية » ، وانضمت الى « جمهورية مجالس السوفيات الروسية الاشتراكية الاتحادية » التي تأسست في السنة ١٩١٨ ، وارتبطت جمهوريتا اوكرانيا وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اذربيجان وجمهورية ارمينيا - التي التحدت والفت جمهورية ما وراء القفقاس الاتحادية - الى الجمهورية الروسية لتؤلف معها ، في السنة ١٩٢٢ ، « الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » المنفتحة لكل دولة ترتدي طابع جمهورية اشتراكية سوفياتية . والى هذه الجمهوريات الاربع انضمت جمهوريتا اوزبكستان وتركمانستان في السنة ١٩٢٤ وجمهورية تاجكستان في السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٦ سيكون هنالك ١١ جمهورية متحدة بعد انضمام جمهوريات قازاخستان وكرغيزيا وجمهوريات اتحاد ما وراء القفقاس الثلاث (الذي 'حل') و ٢٢ جمهورية و ٩ مناطق مستقلة استقلالاً ادارياً و ١٢ اقليماً قومياً . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو من ثم دولة اتحادية تألف من جمهوريات اتحادية تضم داخل اراضيها جمهوريات و اقاليم مستقلة استقلالاً ادارياً . وقد قامت فيها كلها المؤسسات نفسها ، وكان لكافة سكان الاتحاد ، الى اية منطقة انتسبوا ، الحقوق نفسها والواجبات عينها .

أن هذا الاتحاد ، المنشأ على النحو المذكور منذ السنة ١٩٢٤

دولة اتحادية

والحدد في دستور السنة ١٩٣٦ ، قد نُظِم على غرار كافة

ولكنها على كثير من المركزية

الدول الاتحادية في العالم : حكومة اتحادية تمسك بزمام

السلطة في الشؤون المشتركة التي يتولاها مفوضون (ثم وزراء) للشؤون الخارجية والتجارة

الخارجية ، والحرب والبحرية ، والنقل ، والبرق والبريد ، وإدارة الدولة السياسية ، والخطط

الخسبية بما فيها اعداد الخطة والاشراف على تنفيذها . وبقي في ايدي الحكومات المحلية : القضاء

والادارة الداخلية ، والتعليم العام ، والصحة والخدمات الاجتماعية ، وكلها شؤون قد تصدر

بها للحكومات المذكورة توجيهات عامة من الاتحاد .

اجهزة الحكم هي : مؤتمر سوفيات الاتحاد الذي ينعقد اقله مرة كل سنتين ، لجنة الاتحاد

المركزية التنفيذية (تسيك) وقد اصبحت مجلس السوفيات الاعلى ، التي ينتخبها المؤتمر وتجتمع

مرتين في السنة وتتألف من مجلسين متساويين في الحقوق ، مجلس سوفيات الاتحاد (المنتخب

بنسبة سكان كل جمهورية او اقليم) ومجلس سوفيات القوميات الذي يمثل - بعدد متساو من

النواب - الجمهوريات المتحدة (٥ نواب ثم ٢٥ لكل منها) والجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً

(١ ثم ٥ لكل اقليم) ، على اساس مجلس لكل جمهورية او اقليم ، مما جعل العنصر السلافي

اقلية . وينتخب المجلسان رئاسة مجلس السوفيات الاعلى المؤلف من ٢٧ عضواً (مكتباً المجلسين

و ٩ اعضاء آخرين ينتخبهم المجلسان) ، وهي اشبه برئاسة دولة بجمعية تمارس بالفعل الوظائف

الحكومية بتفويض صلاحيات مجلس السوفيات اليها تفويضاً دائماً خلال الفترات التي تفصل بين

دورة وأخرى وتشبه امتيازاتها امتيازات رئيس الولايات المتحدة . اما مجلس مفوضي الشعب ،

او « سوفناركون » ، فمرتبط برئاسة مجلس السوفيات الاعلى وبمجلس السوفيات الاعلى .

فالنظام الاتحادي السوفياتي ، من ثم ، « يتعلق بالاجهزة اكثر من الاختصاصات » اذ ان

صلاحيات الحكومة الاتحادية واسعة جداً وصلاحيات السلطات المحلية محدودة . وان اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو في الواقع دولة يغلب فيها طابع المركزية على الرغم من ان

لكل دولة دستورها واجهزتها الخاصة .

ان هذا النظام الاتحادي المحدود اتاح للقوميات المحافظة على لغتها وتقاليدها الثقافية ،

وممكن من اجراء الاختبارات المحلية في الحقل الاجتماعي ودرجات التعليم الثلاث التي ارتبطت

(باستثناء التعليم العالي) بالجمهوريات . وبفضل اتساع الاراضي وكثرة المهام الملقاة على عاتق

السلطات العامة ، تمتعت الاجهزة المحلية بحرية عمل كبيرة . ولذلك فان النظام الاتحادي

« يرتبط بسياسة متلاحمة وحاذقة ، وحازمة اذا اقتضى الامر ، انطوت على احترام القوميات

وقنميتها » (ر . بنتو) .

انطلاقة القوميات
حيال هؤلاء السكان انتهج النظام الاستعماري القيصري ، تسانده الاقلية
المستأجرة بالاراضي ، اما سياسة تمثيل حيث استقر المستعمرون السلافيون
بأعداد كبرى ، واما سياسة لامبالاة واهمال حين يكون هؤلاء السكان منعزلين .

منذ الايام الاولى وجد النظام الجديد حلاً للمسألة الزراعية - وهي شغل الجماهير الشاغل -
وعمل كذلك على ازالة التفاوت في التطور الفكري والاقتصادي ، وضمنان تطور السكان
الفكري في اطار كل ثقافة من الثقافات القومية ، والمحافظة على لغتهم وعاداتهم المحلية ، بينما
سمى على الصعيد الاقتصادي لانهاض الاقاليم المتخلفة . وقد اعلن ستالين في السنة ١٩٢٥ مايلي :

« بروليتارية في مضمونها وقومية في شكلها ، تلك هي الثقافة الانسانية الشاملة التي تسير نحوها الاشتراكية .
فالثقافة البروليتارية لا تلاشي الثقافة القومية بل تقدم لها مضمونها » .

ولذلك فقد شجع تطور القوميات الثقافي بتأسيس المدارس والصحف وبطبع الكتب باللغة
الام ؛ وبمقدار بلوغها درجات معينة من الوعي ، 'ترقى الى مرتبة الاقليم المستقل ادارياً (هذه
هي حال الشركس في السنة ١٩٢٨) او الجمهورية المستقلة استقلالاً ادارياً (« ال موردف ») او
الجمهورية الاتحادية (تاجكستان) . وحين يسمح المستوى الفكري بذلك « تبلتد » الاقاليم ، فتحل
اللغة المحلية محل الروسية في الادارة والقضاء والمدرسة ، ويزداد عدد البلديين في الوظائف
الادارية تزايداً مطرداً . وتلقن الدروس ، التي كانت تلقن من قبل باللغة الروسية في الجامعات ،
بلغة روسيا الصغرى ولغة روسيا البيضاء واللغة الجيورجية في كييف ومنسك وتفليس . وتحل
الاسماء التاريخية القديمة او القومية محل الاسماء الروسية : فـ « ايكاترينوغراد » تصبح ماركستادت
عند المان الفولغا وتحمل عاصمة تركمانستان اسم اشكباد القديم . وتبتكر كتابة واجدية عند
اكثر القوميات تخلفاً وبعداً ، التي لم تكن لغاتها سوى لهجات لفظية . ونوضع قواميس
واجروميات لاستعمال الكاريليين الذين لم يكن لهم لغة مكتوبة . وللمرة الاولى في التاريخ تنشر
كتب باللغة البورياتية ، واللغة الراكسية (لغة اترك التاي) . وتجمع المؤلفات الشعبية المنقولة
في كتب وترجم الى اللغة الروسية كما تترجم الى اللغات القومية مؤلفات الادب العالمي الكبرى ،
وتولد آداب قومية عند هذه الشعوب التي لم تعرف الكتابة نفسها حتى ذاك التاريخ والتي تنتج
مؤلفات تستحق الاعتبار ، كسيرة جانسي كيمونكو ، المكتوبة بقلمه « على ضفاف السوكباي »
حيث يصف المؤلف معيشة اخوانه ، الـ « اودينه الرحل » ، القناصين والصيادين في اقصى
سبيريا الشمالية الشرقية . وتنشأ المسارح بأعداد كبرى وتشجع الفنون البلدية . وهكذا تنطلق
الآداب السوفياتية غير الروسية انطلاقة كبرى ، الادب الارمني بفضل اسحاقيان ، والادب
القوقازستاني بفضل « اوازوف » و « جبول جاباييف » ، والادب الجيورجي بفضل
« لورد كيبانيته » ، والادب اللسفي بفضل « سليمان ستالسي » ، والادب الكاراكباي بفضل
« كوربانباي » ، والادب الاوزبكي بفضل « نافوي » ... ووضعت كتب مدرسية في السنة
١٩٣٦ باللغات البلدية الثلاثة عشر لاستعمال القوميات الثلاثة عشر في المناطق المتجمدة الشمالية .

واسست في هذه المناطق مراكز ثقافية تضم مدارس ومستشفى وفرع طب بيطري .. كما اعتمد فيها تعليم متنقل لمرافقة البدو الرحل ، « الاخبية الحمراء » .

وفي اذربيجان ، حيث لم يوجد سوى ١٨ مدرسة قبل السنة ١٩١٣ ، احصي ٢٠٠٠ مدرسة في السنة ١٩٤٠ ، واصبح هناك ٦٦ معهداً للابحاث العلمية واكاديمية علوم في باكو ، واصبح عدد تلامذة المدارس في جيورجيا ٨٠٠ الف بعد ان كان ١٥٧ الف ، واصبح عدد المدارس في جمهورية اجيرستان (باتوم) المستقلة استقلالاً ادارياً ٢٥٠ مدرسة لـ ١٦٠ الف نسمة . وفي اوزبكستان تدنت نسبة الاميين من ٩٧ - ٩٨٪ الى ٣٢,٢٪ في السنة ١٩٣٩ . وكانت لكل من طشقند وسمرقند جامعتها التي ضمت ١٢ معهداً و ٤ كليات في الاولى ، و ٥ معاهد و ٥ كليات في الثانية ، وارتفع عدد التلامذة في الجمهورية من ١٧ الف الى اكثر من مليون ؛ وفي كيرغيزيا كذلك ، تدنى عدد الاميين بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩٤٠ من ٩٨٪ الى ٣٠٪ . وارتفع عدد التلامذة من ٨ آلاف الى ٣٢٧ الف ، وتأسست جامعة في «فرونزيه» . واصبح في قازاخستان ٦٠ الف طالب وزهاء ٢٥٠ صحيفة باللغة القازاخستانية مقابل صحيفة واحدة في السنة ١٩١٣ .

كانت نهضة الحضارات القومية وسيلة لمكافحة الأمية ، ولكنها كانت كذلك وسيلة لرفع مستوى الشعوب غير الروسية وتأمين المساواة في قلب الاتحاد تأميناً فعلياً .

يعود الفضل في الدرجة الأولى الى تنمية اقتصاد هذه الجمهوريات
حل المسألة الاستعمارية
بتحويلها من مستعمرات الى جمهوريات متشاركة تركز المساواة في الحقوق فيها الى أساس اقتصادي متين بفضل سياسة الاحصرية الصناعية التي تمت عليها الخطوط ، ولا سيما الخطة الثالثة منها . فقد رافق الجهود الجبار الذي بذل لرفع المستوى الفكري والثقافي فيها تنمية اقتصادها التي هي شرط تحقيقه الاكبر .

وضع تأمين الأراضي حداً للعقد الذي تولد بين البلديين والمستعمرين الروس ؛ وكان للتصنيع كذلك دور اكثر فعالية بصهره السكان ، وبخلق حاجة كبرى لليد العاملة ، وبدفعه البلديين الى التحصيل العلمي : هندسة ، ادارة ، فن ، وبتسهيله تقدم الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة . ولم تعد هذه الاقاليم مناطق استثمار استعماري لتزويد الوطن الام بال خامات ؛ فقد اخذت تحول منتجاتها اكثر فأكثر يوماً بعد يوم ، واتاحت لها الخطوط الحديدية الجديدة استثمار كافة مواردها . وكان نموها اسرع منه في اوروبا ، كما ان الاموال الموظفة فيها كانت اضخم منها في الجزء الاوروبي من الاتحاد الى حد بعيد . ففي السنة ١٩٣١ ، لم تبلغ زيادة موازنة الجمهورية الروسية الا ٣١٪ بالنسبة للسنة ١٩٣٠ ، بينما ارتفعت موازنة اوزبكستان بنسبة ٦١٪ وموازنة تركمانستان بنسبة ٨٧٪ وموازنة تاجيكستان بنسبة ١٠٨٪ . لذلك عرفت كل هذه البلدان «تحولاً يسبب الدور بمرعته» جعلها تدخل اقتصاد نهائياً على قدم المساواة . فاستطاع «ج. باراكوف» ان يكتنب ما يلي : « اثبت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة القوميات قابلة للحل على صعيد المساواة الاقتصادية » ، و اضاف الى ذلك قوله « انه ادى لسكان

المناطق المتجمعة الشمالية والقفقاس ، خلال ربع قرن ، خدمة اجل من تلك التي اداها البريطانيون للهند اثناء احتلال دام قرابة قرنين .

اذا تحققت المساواة بين الافراد ، فالواقع هو ان المساواة بين الثقافات واللغات كانت نظرية اكثر منها حقيقية لان العنصر الروسي قد حافظ ، في الحياة الاقتصادية والسياسية ، على تفوق عددي ودور قيادي امنا للغة مركزا مسيطراً ، هو مركز الثقافة العلمية والتقنية ، يضاف اليه انها كانت الرابطة اللازمة بين كافة القوميات ولغة التعليم الالزامية في المرتبة الثانية بعد اللغة الام .

انبتق التنظيم السياسي للاتحاد السوفياتي من الفكر الماركسي
تطور النظام السياسي واللينيني ، ولكن مصادره الايدولوجية اقدم عهداً ، نجدها عند جان جاك روسو في الدستور الجبلي (١٧٩٣) ، وعند سان - جوست وبابوف ، وعند كل اولئك الذين شددوا على الطابع الخادع الذي ترتديه المساواة النظرية في الحقوق التي تنادي بها الديموقراطية السياسية وانتهوا الى ان هذه المساواة لا يمكن ان تكون فعلية الا اذا انتقلت السلطة الاقتصادية من ايدي بعض الافراد الى ايدي الدولة ، اي الى ايدي الجميع . وهي الاشتراكية وحدها ما تستطيع تحقيق هذه المساواة فعلياً ، لانها « تبقى على كافة الحريات السياسية » ، ولكنها تزيل الحريات الاقتصادية المزعومة ، التي ليست سوى « وسائل سيطرة في ايدي اقلية مقتدرة » . « وهي تضمن حرية الجميع بحماية الضعفاء » ، وتضمن المساواة بتأمينها للجميع المساواة في الامكانيات على الاقل .

كيف 'تحقق' الاشتراكية وشرطها اللازم ، المجتمع بدون طبقات ؟ لقد اشار لينين الى ذلك في كتابه « الدولة والثورة » الذي وضعه في ايام ثورة تشرين الاول وعرض فيه بقوة المبادئ التي ستطبق . على البروليتاريا ان تقوم بثورة عنيفة وتستولي بنتيجتها على آلة الدولة (جيش ، شرطة ، وظائف ادارية) وتتحول الى طبقة مهيمنة ، اي تفرض دكتاتوريتها ، وليست هذه الاخيرة غاية في حد ذاتها بل وسيلة فقط يتوقف عملها حين تزول الطبقات القديمة صاحبة الامتيازات وحين تتوطد الاسس الاقتصادية للاشتراكية . هذا هو النظام الذي اقره ، في عهد شيوعية الحرب ، دستور السنة ١٩١٨ ، دستور النضال الذي وضع اسس الاقتراع العام ، ولكنه حرم الطبقات الحاكمة القديمة ومؤيديها من حق الانتخاب ، واعطى بروليتاريا المدن ، وهي دعامة النظام الرئيسية ، تمثيلاً اوفر عدداً من التمثيل الذي اعطاه سكان الريف . وتنتخب مجالس المندوبين (المدنية) على درجتين ومجالس المندوبين الريفية على ثلاث درجات مجلس مندوبي كافة المناطق الروسية الذي يعين بدوره اللجنة المركزية التنفيذية ، التي تؤلف الـ « سوفناركون » . وبعد الانتصار ، وحين تأمن انضمام السكان غير الروس ، اسس دستور السنة ١٩٢٤ دولة اتحادية لها مجالسها الاعلى المؤلف من مجلسي القوميات والاتحاد ولجنتها المركزية الادارية ورئاسة مجلسها الاعلى ، ولكنه ابقى على النظام الانتخابي غير المتساوي .

ومرد ذلك الى ان الأهمية المدوية والاقتصادية لجماهير الفلاحين الذين وقفوا موقفاً حذراً من التأميم ، وعزلة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحيط ببلدان معادية قد فرضتا على النظام عدم الثقة بكل من لم يعلن إخلاصه الصريح له . وبصورة خاصة كان التصنيع السريع المشروع فيه ، بالنسبة للنظام ، مسألة حياة او موت ، ولا يمكن تحقيقه الا بتضحيات كبرى يفرض بذلها على الشعب بكميته وتستلزم سلطة مركزية حازمة . . وقد احسن « هارولد لاسكي » إظهار منطق الطريقة المتبعة التي افضت الى الابقاء على الدكتاتورية وتميزها :

« كان من الواجب ، في هذه البلاد الواسعة الآهلة بأكثرية قروية امية ، ان يفرض على السكان نظام تستطيع الدكتاتورية وحدها تأمينه . . . وربما كان الاغضاء عن استمرار وجود طبقة كبرى من الكولاك المهادين للتدابير التقنية التي استلزمها سياسة التصنيع خطراً كبيراً محتوماً على هذه السياسة . وكل من يتذكر الثمن الباهظ الذي دفعته أوروبا الغربية لثورتها الصناعية وقرأ ما اثارته من اعتراضات عنيفة يستطيع تكوين فكرة عن طابع الجسامة الذي ارتدته محاولة الزعماء السوفييات . ولست اعتقد ان تحقيقها كان ممكناً ، بعد اقرارها ، بوسائل ديمقراطية . فانت حكومة ترضى بالخضوع لانتخاب شعبي ثان على اساس التضحيات التي فرضها البلشفيك ، ستقضى كلياً ، بدون اي ريب ، عن السلطة ؛ وبالنظر الى الهدف المطلوب تحقيقه ، كان الحل الداخلي ، بصرف النظر عن غيره ، يستلزم اعتماد الدكتاتورية » .

وليس من باب الاتفاق من ثم ان تصادف الخطط الخمسية في الزمن دكتاتورية ستالين والحزب الشيوعي .

بعد مرور اثني عشرة سنة ، ارسخ نجاح الخطط ، وتصفية الكولاك والمقاومات الرأسمالية الاخيرة « اركان النظام ارساخاً نهائياً ، واتاح له ادخال نصوص جديدة في دستور السنة ١٩٣٦ ؛ اصبح الاقتراع شاملاً بالفعل ومتساوياً للرجال والنساء بعد سن الثامنة عشرة ، دون اي استثناء لاي شخص ، وتمثلت الحقوق الانتخابية في المدن والارياف ، وبات الاقتراع سرياً ومباشراً لانتخاب نائب عن ٣٠٠ الف نسمة لمدة ٤ سنوات ، واعطي الناخب حق طلب عزل النائب « خادم الشعب » ، اذا لم يسلك بمقتضى وكالة ناخبه . وقدمت الترشيحات على لائحة واحدة تضم « الشيوعيين وغير الحزبيين » « المنظمات الاجتماعية وجميعيات العمال » .

عدد الدستور اخيراً الحقوق الاساسية المعترف بها للمواطنين وواجباتهم : الحق في العمل ، الحق في الاستراحة ، الحق في الضمان المادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض والمعجز عن العمل ، الحق في التعليم ، مساواة المرأة ، مساواة المواطنين دون تمييز في القومية او العرق ؛ حرية المعتقد ، وكافة الحريات السياسية ، حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع . اما الواجبات فهي احترام الدستور وقانون العمل و « الواجب الاجتماعي » و « نظام الحياة في المجتمع الاشتراكي » ، وحماية الملكية الاجتماعية وارساء قواعدها ، والخدمة العسكرية للدفاع عن البلاد .

الحزب الشيوعي نحن في الحقيقة امام « مجتمع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية » ، هي دكتاتورية الحزب الشيوعي . فان المادة ١٢٦ من دستور السنة ١٩٣٦ حين تعدد المنظمات الاجتماعية التي يحق للمواطنين السوفيات تأسيسها او تنميتها بحرية : النقابات المهنية ، الاتحادات التعاونية ، الجمعيات الثقافية ، المنظمات الرياضية ، الخ . ، انما تكسر امتياز الحزب باعلانها ان « اكثر المواطنين وعياً في الطبقة العمالية وطبقات الفعلة الاخرى تتحد في الحزب الشيوعي الذي هو طليعة العمال » . وتوافق « دكتاتورية البروليتاريا » التي يارسها الحزب الواحد المذهب الماركسي الذي ليست الاحزاب السياسية في نظره التعبير عن نزعات ايديولوجية ومفاهيم عقلية ، بل عن نزعات جماعات ذات صوالح اقتصادية هي الطبقات ؛ وان زوال هذه الاخيرة ، الذي يحجر وراءه زوال كل خصومة اجتماعية ، يجعل من النافل قيام احزاب متميزة . وتبررها كذلك متطلبات مرحلة الانتقال الراهنة نحو الاشتراكية : فطالما لم يكن المجتمع بدون طبقات ، اي طالما يوجد هناك خطر انبعاث الطبقة البورجوازية ، فان الطبقة العمالية التي استولت على السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها ، ما لم تبتزع — بسلطة مستبدة — من الطبقات صاحبة الامتيازات وسائل العمل الكثيرة التي توفرت لها منذ قرون وقرون .

فما هي وظيفة الحزب ؟ انها في الدرجة الاولى اختيار الخاصة الجديدة التي سوف تؤول اليها زعامة الامة ، واعدادها لوظيفتها القيادية . وهي في الدرجة الثانية رقابة اجهزة الدولة وبعث نشاطها واستثبات ولائها . وهو الحزب اخيراً ما يبقى المسؤولين على اتصال دائم بالجماهير : فبواسطة خلاياه وفروعه الكثيرة يطلمهم على حالة الرأي العام وردود فعله ويتعاشى بذلك ان يبتعد النظام عن الشعب . اضاف الى ذلك انه يؤمن ، في كل وسط من اوساط الشعب ، تعميم التوجيهات الصادرة من المراجع العليا ويشرح معناها وضرورتها للجماهير .

الحزب الشيوعي هو من ثم « العنصر الاساسي الاول في قاعدة النظام اختيار اعضائه السياسي الروسي » . وقد تميزت نجاحاته بتعاقب ارتفاع وتدنّي عدد اعضائه تعاقباً دورياً ، بفعل حرص رؤسائه المسؤولين على ان يقصوا عنه ، بين حين وآخر ، العناصر غير المرغوب فيها التي تمكنت من التسلل اليه . ففي السنة ١٩١٧ ، حين خرج من الحفاء ، كان عدد اعضائه ٨٠ ألفاً ، وفي شهر آب من السنة نفسها ارتفع هذا العدد الى ٢٤٠ ألفاً وبعد ثورة تشرين الاول ، اطرده ارتفاع هذا العدد الى ان بلغ ٢٧٠ ألفاً في شهر آذار من السنة ١٩١٨ ، ولكن مؤتمره الثامن المنعقد في شهر آذار من السنة ١٩١٩ اوجب « اعادة تسجيل » الاعضاء ، فكان ذلك بمثابة عملية تطهير اولى ، ثم نُظِم في آخر السنة « اسبوع الحزب » اي اسبوع اختيار فاشط رفع عدد الاعضاء الى ٣٠٠ الف في شهر آذار من السنة ١٩٢٠ ، والى ٧٣٢٥٢١ في شهر آذار من السنة ١٩٢١ بينهم ٤١٪ من العمال ، و ٢٨٪ من الفلاحين ، و ٣٠،٨٪ من المستخدمين . واندس بين الاعضاء « بعض صفار البورجوازيين وسواهم ممن لا يؤمنون بالروح الشيوعية » ، و « الوصوليين » ، و « العناصر البيروقراطية » من عادمي

الاستقامة ، والمتقدمين ، والمنشفيك ، والمقنعين ، والمخاتلين ، وفي السنة ١٩٢١ اجريت عملية تطهير جديدة خفضت العدد بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً ، وحدد المؤتمر الحادي عشر للحزب ، في شهر آذار من السنة ١٩٢٢ ، شروط الانتماء التي ميزت بين الصناعيين اليدويين والفلاحين الذين لا يستثمرون عمل الغير ، وبين الجنود والعمال المنسبين الى اوساط الفلاحين والعمال ، وبين غيرهم من المواطنين . ففما يعني الفئتين الاوليين يقتضي توصية من ثلاثة اعضاء من الحزب وتدرج ثلاث سنوات ، وفيما يعني الفئة الثالثة ، توصية من خمسة اعضاء وتدرج خمس سنوات . وبعد وفاة لينين حدثت حركة انتمايات هامة جداً ، فارتفعت نسبة العمال في السنة ١٩٢٥ الى ٥٧,٩ بالمائة وارتفع عدد كافة الاعضاء الى اكثر من ٨٠٠ الف . وقد عدلت آنذاك شروط انتماء العمال الصناعيين المتعاطين عملاً جسمانياً مأجوراً : فاكثفي بتوصية من عضوين من الحزب وتدرج سنة واحدة ، كما اكتفي لانتماء العمال غير الصناعيين ، والجنود المنسبين الى اوساط العمال والفلاحين بثلاث توصيات وتدرج ثلاث سنوات . وفي السنة ١٩٢٧ ضم الحزب ١١٤٧٠٧٤ شخصاً ، وفي السنة ١٩٢٩ ، مليوناً و ٥٠٠ الف ، وفي السنة ١٩٣٠ ، مليوناً و ٦٧٧ الف ، وفي السنة ١٩٣٣ ، مليونين و ٥٥٥ الف ، وبلغت نسبة العمال آنذاك ٦٨,٢ بالمائة . وارتفع كذلك عدد النساء : ٨,٢ بالمائة في السنة ١٩٢٤ و ١٥,٩ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، كما ارتفع كذلك عدد المواطنين من غير الروس . ثم اجريت عملية تطهير جديدة في السنة ١٩٣٤ والسنة ١٩٣٥ ، ولا سيما بعد مقتل ككروف ، فتدنى عدد الاعضاء الى ٢٣٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ ، والى مليون و ١٩٢ الف في السنة ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى مليونين و ٣٠٦ الف في السنة ١٩٣٩ ، والى ٣ ملايين و ٤٠٠ الف تقريباً في السنة ١٩٤٠ . وفي السنة ١٩٣٩ عدل المؤتمر الثالث عشر للحزب شروط الانتساب مرة اخرى : فقد اتاح توطد اركان النظام وزوال الطبقات الحاكمة القديمة اعتماد نظام واحد للانتماء حل محل التمييز بين الفئات بحسب وضع المرشحين الاجتماعي : بتوصية من ثلاثة اعضاء مضت عليهم ثلاث سنوات في الحزب ويعرفون المرشح في مركز عمل مشترك منذ سنة على الاقل ، وتدرج سنة واحدة . وبالنظر الى زوال خطر تسلسل عناصر الفساد ، وبقظة العناصر القديمة ، حظرت منذئذ التطهيرات الجماهيرية وتولت منظمات الحزب عملية اختيار المرشحين .

يتميز المرشحون المختارون تميزاً يلفت الانتباه بفتوتهم ، فبحسب احصاء السنة ١٩٢٧ كان عمر ٢٥,٣ بالمائة من الاعضاء دون الـ ٢٥ سنة ، وعمر ٨٥,٨ بالمائة دون الـ ٤٠ . ولذلك فقد نهطت مسؤوليات كبرى بالشبيبة ، والدليل على ذلك ان ٥٦ شخصاً من اصل ١٢١ انتخبهم المؤتمر الخامس عشر للحزب اعضاء في اللجنة المركزية ، اي ٤٦,٣ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٠ سنة ، و ٩٠ ، اي ٧٤,٤ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٥ ، و ١٠٥ اي ٨٦,٨ بالمائة ، كانوا دون الـ ٥٠ . وبعد عملية التطهير الكبرى في ١٩٣٦ - ٣٨ التي تناولات عدداً كبيراً من قدماء الحزب ، سدّت الفراغات بالجيل الجديد ، ثم ارتفعت نسبة الشباب في مؤتمر السنة ١٩٣٩ ،

اذ ان ٤٩٠٥ بالمائة من المندوبين كانوا دون الـ ٣٥ سنة ، و ٨١٠٥ بالمائة دون الـ ٤٠ و ٩٧ بالمائة دون الخمسين ؛ وتولى الوظائف القيادية عدد كبير من موظفي الحزب الذين انخرطوا فيه بعد موت لينين . وهو جيل ما بعد الثورة هذا ما ارسخ نفوذ ستالين .

اما المستوى الثقافي فقد ارتفع تدريجياً . ففي السنة ١٩٢٧ ، كان في الحزب ٠٠٨ بالمائة فقط ممن تابعوا دروسهم العليا ، و ٦٢٠٨ بالمائة ممن تابعوا دروسهم الثانوية ، و ٢٦٠١ بالمائة ممن تلقوا دروساً خاصة ، و ٢٠٤ بالمائة من الاميين . وقد تعذر آنذاك وجود هدد كاف من الاعضاء القادرين على تولي مهام ادارية او قيادية ، في حين زادت الحاجة اليهم بسبب التصنيع . ففي السنة ١٩٢٨ كان ٨٩ بالمائة من مدراء مشاريع الدولة اعضاء في الحزب ، ولكن ٢٠٨ بالمائة فقط من بينهم كانوا قد تلقوا تعليماً عالياً ، و ٧٨٠٦ بالمائة تعليماً ابتدائياً عالياً . وكان ٧٠ بالمائة منهم عمالاً رفعوا الى مراكز قيادية . وفي السنة ١٩٣٩ عدل نظام الحزب تعديلاً ملحوظاً ؛ فاستقبل الحزب بأعداد كبرى افراد طبقة المثقفين الجديدة ، اي الفنيين والمهندسين والعلماء الكثيرين الذين افتقر اليهم تحقيق الخطط الخمسية ، فارتفع مستوى المسؤولين الثقافي ارتفاعاً كبيراً .

تنظيم
ابتداء من السنة ١٩٢٥ ، وكلما توطد نفوذ ستالين ، امين سر الحزب منذ السنة ١٩٢٢ ، اتضح التنظيم وتمزز . فمنذ السنة ١٩٢٥ ، ضم الحزب هداً من الاجهزة لا يقل موظفوها عن خمسة والعشرين الفا ؛ وفي المقدمة الـ « بوليتبورو » (المكتب السياسي) المؤلف من ٩ ، ثم من ٢٥ عضواً تنتخبهم اللجنة المركزية المؤلفة من عدة فروع اهمها الـ « اورغراسبرد » اي فرع التنظيم الذي يعنى بتعيين ورقابة مختلف مسؤولي الحزب ، والمفوضيات ، والنقابات ، والتعاونيات ؛ ويعد كذلك التوجيهات في كافة المسائل المتعلقة بنظام الحزب ، وتعنى فروع اخرى بالدعاوة (اجيتبروب) ، والصحافة ، والنساء ، الخ . وتحت تأثير الاحداث : تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ثم انطلاقة الاقتصاد بفضل نجاحات التصنيع والتأميم ، واخيراً الحاجة الى اصحاب الكفاءات بعد عملية التطهير الكبرى التي عقت موت كيروف ، أعيد التنظيم تكراراً بحيث تعاقب اقرار اللاحصرية وما تستتبعه من انشاء فروع ذات اختصاص يوافق كل منها قطاعاً خاصاً من الحياة الاقتصادية (١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٨) واقرار العودة الى التوحيد والمركزية (١٩٣٩) .

ان تنظيم الحزب - على غرار تنظيم الحكم - شبه بهرم ذي ٤ او ٥ درجات مختلفة . فتحت تنظيم الاتحاد العام تقوم تنظيمات كل من الجمهوريات ، وتنقسم هذه بدورها الى وحدات اقليمية (اوبلاستي) . اما الجمهورية الروسية ، وهي اوسعها طراً ، فتتنقسم الى ٨ تنظيمات اقليمية (كراي) تضم وحدات اقليمية ودوائر (او كروغ) . وتنقسم كل وحدة اقليمية الى وحدات صفري (على اساس المدن والنواحي) ، وتتألف المدن الكبرى بدورها من عدة وحدات صفري . وفي ادنى درجات الهرم تقوم التنظيمات الابتدائية للمصانع (٣٥٠ . ٠٠٠ تقريباً) ، ومحطات الآلات والجرارات ، والمزارع النموذجية ، والمزارع التعاونية ، والوحدات

المسكزية ، الخ. ، التي يبلغ متوسط اعضاء كل منها اقل من عشرين . اما التنظيم العام فواحد من اعلى الى اسفل : مؤتمرات ، لجان ، امانات سر . وكما ان ارفع جهاز في الحزب هو المؤتمر الروسي الشامل ، كذلك لكل من الجمهوريات مؤتمرها ولجنتها المركزية وامانة سرها ، المنظمة على غرار اللجنة المركزية في موسكو ، وللوحدات الاقليمية مؤتمر حزبي ولجنتها وامانة سرها ، وللمدن والنواحي مؤتمر ولجنة وامانة سر تنتخب موظفي مكتبها . والمهام واحدة في اطار الدائرة الانتخابية : تقديم وتثبيت مسؤولي الدرجات الدنيا ، رقابة تنفيذ مقررات الحزب ، دعاوة ، اعداد المنتمين الجدد .

يرتكز الحزب الى « المركزية الديمقراطية » التي يحددها نظامه كما يلي : « انتخاب كافة اجهزة الحزب القيادية ، من ادناها مرتبة الى اعلاها ، علائق منتظمة بين هذه الاجهزة وتنظيمات الحزب ، انضباط كلي وخضوع الاقلية للأكثرية ، إلزامية مقررات الاجهزة العليا بالنسبة للأجهزة الدنيا » .

فهو يضم من ثم اكثر المواطنين نشاطاً الذين يطلب منهم اخلاص مطلق وبقاء دائم ، ويفرض عليهم ان يكونوا في كافة الحقول مرشدين لمواطنيهم . فدوره في حياة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دور رئيسي لأنه هو ما يؤلف المنصر الجوهري لوحدة الاتحاد ، انه يلاشي النزعات الى الابتعاد عن المركز الناجمة عن التنظيم الاتحادي وتجزئة السلطة بين مئات آلاف الدوائر الاقليمية والمهنية التي قد تؤلف كل منها ، مع مجلسها المنتخب ، جمهورية صغرى منعزلة . واخيراً يتولى شطراً هاماً من الوظائف الادارية والحكومية اعضاء من الحزب ، بحيث ان الحزب ، « بفضل وحدته ومركزيته ، قد يستطيع ابداً ترجيح وجهات نظره على آراء لا يمكن ان تكون الا آراء محصورة » (دوفرجييه) . وتؤلف الـ « كومسومول » المؤسسة الرئيسية لاعداد اعضاء الحزب .

على غرار كافة الاحزاب الثورية ، علق الحزب البلشفيكي آماله على الكومسومول والرواد الشباب الذي له المستقبل . وحين انعقد ، في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ ، المؤتمر الاول لجمعية الشباب الشيوعية (كومسومول) ، كان هدد اعضاء هذه الجمعية ٢٢٥٠٠ ، وفي تشرين الاول من السنة ١٩١٩ ، تمثل في المؤتمر الثاني ٩٦ الف شاب اشترك هدد كبير منهم في الحرب الاهلية في فرق الاصطدام ، وفي السنة ١٩٢٠ ، ارتدت الحركة طابع حركه جماهيرية حين بلغ اعضاؤها ٤٨٠ الف عضو تقريباً حدد لهم لينين مهمتهم : « بناء المجتمع الشيوعي » . الا ان انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي بدت للعديد من الشباب وكأنها استسلام الاشتراكية ، والبطالة ، وصعوبات الحياة المادية ، ولدت خيبات امل كانت نتيجتها قدي اعداد اعضاء الحزب الى ٢٤٧ الفا في السنة ١٩٢٢ ؛ ثم ادى تحسين ظروف المعيشة والتدابير المتخذة لمصلحة العمال الشباب وتنظيم مدارس المصانع الى رفع العدد الى مليون في كانون الثاني من السنة ١٩٢٥ ، والى مليونين في السنة ١٩٢٧ قبيل الخطوة الخمسية الاولى . ثم

ولدت هذه الاخيرة ، بفعل ضخامة المشروع والدعوة الى التضحية ، موجة حماس وحمية في صفوف هؤلاء الشبان . فهم من قدموا الوف العمال الذين حققوا «الجبايرة» : مصانع الجرارات في ستالينغراد ، وسد دنيبروغ ، والمصانع الجديدة في الاورال وسيبيريا ، وهم من انموا استخراج الفحم الحجري من مناجم الـ « دونتس » حين كادت الحاجة تمس اليه ، وهم من توجهوا بالآلاف الى الارياف للاسهام في عملية التأميم وتصفية الكولاك ولتأسيس التعاونيات الزراعية واعداد موظفي ادارات محطات الآلات والجرارات ، وهم من الفوا فصائل الاصطدام التي تنافست في خدمة الاشتراكية وقدمت معظم منظمي العمل من العمال . وهم من توافدوا على مؤسسات التعليم التقني الحديثة واصبحوا مسؤولي الصناعة الجديدة والدولة الجديدة . وفي السنة ١٩٣١ جاوز عدد الكومسومول المليون الثالث ، وفي السنة ١٩٣٦ المليون الرابع . حينذاك وسعت المنظمة اطار الاختيار ، فاستقبلت الشبان دونما نظر الى منشأهم ، فاصبح عدد اعضائها تسعة ملايين في السنة ١٩٣٩ و ١٦ مليوناً في السنة ١٩٥١ .

اختير الكومسومول من بين « الرواد الشبان » (بين ٩ و ١٥ سنة) وخضعوا لتنظيم مماثل لتنظيم الحزب . فنحن هنا ايضاً امام هرم تقوم في اسفله منظمات المصنع ، والمزرعة الجماعية ، ومؤسسة التعليم ، والناحية ، والمدينة ، والاقليم ، والجمهورية ، والاتحاد . اما نشاط المنظمة فهو في الدرجة الاولى تثقيف الاعضاء والشبان غير المنتمين ثقيفاً سياسياً ، والرياضة ، والاعداد العسكري ، والاسهام في تنفيذ اوامر الحكومة ، والتربية الاجتماعية والثقافية . فعلى الكومسومول ان يكون في كل مكان قدوة ومثلاً للشبان الآخرين ، وان يذهب الى حيث ترسله منظمته . وعليه ، في المدرسة او المصنع ، ان يكون عاملاً ممتازاً ومدرّباً لرفاقه ومساعداً لرؤسائه . وعليه ان يتثقف حتى يصبح انساناً كاملاً ، وان يكون في الحياة المدنية والحياة العسكرية على السواء مثلاً مشعاً بالتفاني والانضباط .

٢ - «الانسان اعز راسمال»

ان احد الاهداف الاولى التي سمى وراءها النظام الجديد هو رفع مستوى السكان مادياً وثقافياً ، فبذل النظام البلشفيكي من ثم نشاطاً عظيماً في حقول الصحة والتربية الشعبية والثقافية المتأخرة .

تناول محمود تجهيز البلاد بالمؤسسات الصحية تأسيس المستوصفات ودور الصحة العامة
التوليد والمستشفيات ومستشفيات التدريب ... التي اقامت ، بالإضافة الى مجانية الخدمات الطبية ، تخفيض نسبة الوفيات بسرعة الى ١٥ ٪ اي الى نسبتها في فرنسا ، وتناولت كذلك تأسيس المصحات ودور المعالجة والراحة للشيوخ والمعجزة والذئبة . وكانت الطفولة موضوع عناية خاصة : ملاجئ ، للاطفال ، استشارات طبية للحبالى والرضع ،

واجازات للرجال لمدة ٣٥ يوماً قبل الوضع و ٢٨ يوماً بعده في مؤسسات الدولة ومشاريعها ،
ولمدة شهر قبل الوضع وشهر بعده لنساء التعاونيات الزراعية ، ادت كلها الى تخفيض نسبة
الوفيات بين الاطفال ، وساعدت حدائق الاطفال وتشجيع الالعاب الرياضية ، وانشاء الملاعب
الرياضية الكثيرة على تنمية متناسقة .

بموازاة هذه التدابير التي لم تفضل من حيث النوعية خير ما اتخذ منها في
العائلة
وتحرر المرأة
اكثر الدول الغربية تقدماً ، كما يقول لاسكي ، وانها « ما تحقق يصعب
تصوره في اي مجتمع رأسمالي » ، قامت العائلة على اسس جديدة . فنشأ
الثورة ، نرى العائلة التقليدية ، المبنية على دونية المرأة وعلى طابع الزواج الديني الممتنع الانفساخ
وسلطة الاب المطلقة ، تنهار بفعل علمنة الزواج وزوال سلطة الزوج المطلقة . وقد حددت ،
حيال الاولاد ، حقوق الرعاية والتمثيل ، واجبات العناية والتربية والتعليم . وبرز مفهوم جديد
للعلاق بين الزوجين التي بنيت على المساواة السكينة بينهما ، وشرعية الزواج الواقع المعفى من كل
تسجيل والطلاق برضى الطرفين او بناء على رغبة احدهما المعلنه ، وابطال التمييز بين الاولاد
الشرعيين والاولاد غير الشرعيين . واستهدف قانون صدر في السنة ١٩٢٠ حول « حماية
صحة المرأة » منع الاجهاض في الحفاء باجازة الاجهاض تحت شروط معينة . وهكذا تحررت
المرأة والاولاد من وضعهم القانوني الدولي ، بينما خففت ملاجئ الاطفال ، وحدائق الاطفال ،
ومحلات البيع من العمال في المشاريع ، والمطاعم النفاذية والتعاونية ، وتبييض الانسجة
الصناعية ، الخ . من اعباء ام العائلة وحررتها من عبوديات الحياة المنزلية ، وذلك نتيجة
لسمي المسؤولين وراء تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين التي ينص عليها القانون . وهذا ما
اتاح للامهات تمثيل نسبة كبرى - اكثرية احياناً - في الصناعة (حتى الثقيلة منها حيث بلغت
هذه النسبة ٥٠ ٪) ، والعمل في مهن تعتبر في البلدان الاخرى محصورة في الرجال (ميكانيكي
القاطرة الحديدية مثلاً) ، وممارسة وظائف قيادية في المزارع التعاونية (٢٠ ٪ من وظائف
المدراء اسندت الى النساء) او المصانع او المجالس على مختلف مستوياتها . وفي البلدان الآسيوية
بصورة خاصة ، كان تحرر المرأة ، « المظلومة على ايدي المظلومين » كما قال لينين ، ثورة وضعت
حدا لمزلتها ولا رتداء الحجاب ، وفتحت امامها ابواب المدارس والجامعات والمصانع والحياة
العامة . لا بل ان التدابير الكثيرة التي حسنت وضع المرأة الحبلية او ام العائلة ، واستقرار
المجتمع عند تنفيذ الخطط الخمسية الذي استلزم يدا عاملة نسائية وفيرة وزيادة الطاقة البشرية ،
قد استوجبت اقباع سياسة تشجيع الولادات والعائلات التي برزت منذ السنة ١٩٣٦ بمنع
الاجهاض الا تحت شروط معينة ، وبتدابير استهدفت ارساخ وثاق الزواج بالحد من عدد
الطلاقات وتكررها (منيع الطلاق بناء على رغبة زوج واحد وارتفعت نفقات الاجراءات) ،
وبفرض عقوبات صارمة على من يتغلى عن عائلته او يمتنع عن دفع النفقة المترتبة
للام والاولاد .

بذلت الجهود لزيادة عدد السكان ولخلق شبيبة قوية ونشيطة ، كما بذلت الجهود التعليم لتعليمها ايضاً . في السنة ١٩١٣ ، كانت نسبة الاميين بين ٧٥ و ٨٠٪ ، وحق ٩٧٪ بين شعوب آسيا غير الروسية ؛ ومنذ السنة ١٩٤٠ ، اختلف الى المدارس الابتدائية والثانوية ٣٢ مليون تلميذ ، فهبطت نسبة الاميين الى ثلاثين بالمائة في اكثر المناطق تخلفاً . وقد هدفت المؤسسات الدراسية « لخلق الظروف البشرية الضرورية لقيام المجتمع الشيوعي » ، إذ ان على المدرسة ضمان « تحقيقات الثورة السياسية والاجتماعية » ، ولا يجوز لها ان تكون « لا خارج الحياة ولا خارج السياسة » . وان في هذه الصيغ لدليلاً على الاهمية المعترف لها بها والاهتمام الذي اعاره النظام المسائل التربوية ، « الجبهة الثالثة » ، « الجبهة التربوية » ، التي كانت موضوع احدى قصائد « ماياكوفسكي » . وارتبطت التربية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي اوجدته الثورة ؛ فالانسان ليس لا صالحاً ولا شريراً عند ولادته ، وهو المجتمع ما يكونه ويكون مسؤولاً في النهاية عما ينتهي اليه . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تفاوت الاجور ، التي هي نسبية لكمية ونوعية العمل المؤدى ، لا يمكن الاعاضة منها الا اذا كانت هنالك « المساواة عند نقطة الانطلاق » ، اي الا اذا تمكن كافة الاولاد من تنمية معارفهم واستعداداتهم على قدم المساواة . ولذلك اعلن الدستور ان « لمواطني الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية الحق في التعليم » ؛ لهم الحق في ان يتعلموا بلغتهم الام ، وهي الوسيلة الوحيدة لتأمين المساواة الفعلية للقوميات ، ولاتاحة بروز الكفاءات ، ولتوزيع التعليم في اسرع وقت ممكن دونما اضطرار لتعلم لغة اجنبية .

تؤمن المساواة عند نقطة الانطلاق مدارس كثيرة جداً وسهولة دخول الجميع ، في اي وقت ، الى التعليم العالي . فابواب المدرسة مفتوحة في كافة درجات التعليم ، وتتوفر تسهيلات عديدة - ولا سيما التعليم بالمراسلة الذي استفاد منه ٦ ملايين شخص في السنة ١٩٤٠ - للوصول الى المعاهد والكلية بأعداد كبرى عن غير طريق المدارس . فتقوم وحدة التعليم من ثم في روح البرامج والكتب المدرسية الواحدة في كافة أنحاء الاتحاد المستوحاة من التعليم الماركسي-اللينيني في تفسيرها للعالم والعلائق البشرية .

من بين اكثر النظريات التربوية بياناً ولفناً للانتباه تلك التي طلع بها « ماكارفكو » : كان مديراً لاصلاحي احداث مجرمين ، فاستخلص من خبرته مذهباً تعليمياً في مؤلفه المشهور ، « القصيدة التربوية » . لقد اقتنع ماكارفكو بان للبيئة الحسنة التنظيم تأثيراً فاعلاً قوياً على الفرد ، ف « يبوسة طينة الولد كلام محال » ، وليس من اولاد مطبوعين على الجريمة ، واولاد يستحيل اصلاحهم ، وهي الجماعة التي يكون منخرطاً فيها ما تكيّفه بالمنافسة التي تثيرها والرقابة التي تقارسها ، وهذا يفسر اهمية الجو العائلي الذي يصنع الولد على صورته . فالتربية تستهدف تدريب الاولاد على ان يحلوا بانفسهم المسائل التي تواجههم في الحياة اليومية ، وان يوافقوا بين الحرية الفردية والتقييد الضروري بموجبات الجماعة . ويشدد ماكارفكو من ثم على الصلة التي

يجب ان تقوم بين التربية والحياة . فعلى العائلة والمدرسة ومنظمات الشبيبة ان تضع نصب اعينها تحقيق تفتح الفرد ، اذ ان الوالدين لن يستطيعا الى ذلك سبيلا الا اذا فكروا ابدأ بتأثير مثلها هلى ولدهما . وعلى المربي ان يكون متطلباً جداً ، على ان يوفق في الوقت نفسه بين متطلباته وامكانات الولد . وكلما طلب من الولد بذل مجهود جديد ، شعر الولد بتعاضد الثقة الموضوعه فيه . فنحن من ثم امام تربية تلتنكر للنظام التقليدي الصارم ، لكنها تربية لا يعترضها وهن ، « لتطلب ابدأ أقصى ما يستطيع الولد اعطاه ، ولكنها لا ترضى بالابتهاجات التي غالباً ما يسع الولد اعدادها بنفسه » ، وتقول الى « افهامه بفرح يسيطر على كافة مستويات وجوده » (هـ . فالون) .

التعليم نظري وعملي ويشمل علوماً وفنوناً شتى ، ويجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي . وهو علماني تتولاه الدولة التي تحدد التوجيهات العامة ، والزامي وبجاني في مدرسة السنوات السبع (التعليم الابتدائي و ٣ سنوات من التعليم الالزامي) بين سن السابعة (بعد حذيقسة الاطفال) والرابعة عشرة . ويلتقن باللغة القومية ، على ان تعليم اللغة الروسية الزامي . وتليه اما ٣ سنوات دراسة تنهي التعليم الوسيط الكامل في مدارس العشر سنوات ، واما التعليم المهني . ويقود كلا التعليمين ، بعد التقدم الى امتحان ، الى تعليم الدرجة الثالثة ، جامعات ومعاهد . وبعد ذلك يلتحق الراغبون في البحث العلمي او التعليم بدروس « المرشحين » (في السنة ١٩٤٠ بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي ستماية وعشرين الف طالب) .

كانت الثورة قد تسببت في هجرة عدد من الكتاب والفنانين والعلماء ،
الثقافة الجديدة :
ولكن الكثيرين الذين لم يهاجروا اسهموا في تجديد الحياة الفكرية بعد
الزائمية الاشتراكية
الحرب الاهلية . فقد اتجه مجهود النظام الجديد ، منذ البدء ، الى ازالة
الثقافة الى مستوى الشعب بكافة الامية والجهل ، وبتعميم التعليم على كافة الطبقات ،
وبتأسيس كليات عمل (رابفاك) تستقبل العمال وتوزع عليهم تعليماً سريعاً ، وبالاكثر من دور
الكتب واعادة طبع المؤلفات الكلاسيكية الكبرى . وكانت النتيجة ان شغف المعرفة العظيم
الذي سيطر على العمال وانتشار التعليم هذا لم يلبث ان خلفا جمهوراً وفيراً اختلفت متطلباته كل
الاختلاف عن متطلبات جمهور النظام القديم . وطالما بقيت الحكومة على الحياد بين النزعات
المختلفة والفئات الفنية والادبية التي تقاسمت الكتاب والفنانين . وكان معظم هؤلاء اتباعاً
لمدرسة الرمزية او مدرسة المستقبل ، وانضم بعضهم ، من امثال ماياكوفسكي والرسام بونين ،
بصرامة الى البلشفيكية ، ولكن كثيرين غيرهم بقوا منعزلين عن هذا الجمهور الجديد بفعل
مناشئهم ونزعاتهم الادبية ولفتهم المقفلة وفرديتهم . امثال (بروتسكولت) ، او الثقافة
الشعبية ، فقد استقطبت كتاباً ماركسيين حاولوا خلق ادب بروتيتاري .

في السنة ١٩٢٩ ، دعي الكتاب ، الاعضاء في الجمعية الروسية للكتاب البروليتاريين ، الى
الاشتراك في معركة التخطيط ، وفي السنة ١٩٣٢ ، انضموا كلهم الى جمعية الكتاب السوفيات
التي اسندت اليها مهمة « دعم قاعدة السلطة السوفياتية » والاشتراك في الصراع الى جانب

البروليتاريا بغية اعداد ادب اشتراكي .

بينما شدد في التعليم على الماركسية والمادية الجدلية ، وبقي بعض المستقلين من امثال «فيدين» على وفائهم للأدب السيكلولوجي ، اخذ الادب الجديد على عاتقه ، بحسب امنية لينين ، ان يصبح «مرآة وعي الامة» . وهكذا صدرت مؤلفات تأثرت تأثراً بعيداً بـ «غوركي» ، وانتسبت الى ما عرف بعد السنة ١٩٣٢ بـ «الواقعية الاشتراكية» التي ألغت مذهباً رسمياً حقيقياً . فأمام عظمة تطور المجتمع والانسان الذي شاهده الكاتب ، توجب على هذا الاخير تحليل الواقع وإظهار الانسان في حربه وعمله ، وطرح المسائل الانسانية الناجمة عن كل ذلك ومساعدة القراء على حلها والتخلص مما يحملونه في انفسهم لمجاربة العالم المادي الآخذ في التطور . والادب الجديد واقعي لأنه يفوص في الواقع ويصف «الانسان من حيث هو عضو في المجتمع» ، بعيداً عن عبادة الذات ، وعن «عذابات رجال الفكر المترددين» ، ولذلك فانه يلاشي ابتذال الحياة اليومية ويمجد البطل الفرد ، وبطولة الجماهير المغفلة التي تصارع وتقدم نفسها ضحية للدفاع عن الوطن او لبناء عالم جديد ، وكل من تتحول حياتهم الى معركة ضارية يشتركون فيها بكليتهم من اجل تحقيق الاشتراكية . هذه هي حال «فورمالوف» الذي يصف بطولة «تشاباييف» (١٩٢٣) المغوار ، وحال «الكسي قولستوي» في «الف وتسماية وثمانية عشر» ، وحال «سيرافيموفيتش» في «السيل الحديدي» ، وحال «فادياف» في «الهزيمة» (١٩٢٧) ، وحال ايفانوف («الانصار» ، «القطار المصفح رقم ١٤ - ٦٩») ، وحال «ماياكوفسكي» الذي اصبح بفضل قصائده النضالية («مائة وخمسون مليوناً») وشعره الفخائي ، «الشاعر الهامي عن حقوق الشعب» بالذات . وهذه حال «نقولا اوستروفسكي» الذي تظهر رواية سيرة حياته بخط يده ، «وسقبي الفولاذ» (١٩٣٢) ، ما هي حياة التضحية التي يعيشها احد اعضاء الحزب . وتبرز مأساة المحلل المجتمع القديم ونشأة اخلاق جديدة في المصنع والعمل ، في كتاب «الاسمنت» (١٩٢٥) لـ «غلادكوف» ، ومأساة ملاشاة الكولاك وتأميم الاراضي في «الاراضي الحية» (١٩٣٦) لـ «شولوكوف» الذي وصف كذلك الحزب الاهلية عند قوزاق الـ «دون» في «الدون الهادي» . ووصف كاتاييف تأسيس وحدة ماغنيتوغورسك الصناعية . هو الاهتمام باعطاء الجماهير الشغفة بالمعرفة والتعليم فناً وادباً يسهل تمثلها ولا يبتعدان عن التقاليد القديمة ما يفسر كذلك المحاولات الكتابية المتكررة التي تناولت الادب المقفل والفن الجرد والموسيقى المسيرة : مهاجمة طابع التمسك المفرط بالشكليات في فن «بيكاسو» او فن «ماتيس» ، ومهاجمة بعض مؤلفات «بروكوفيايف» و«شوستاكوفيتش» ، ثم التخلي ، بعد السنة ١٩٢٨ ، عن قوانين هندسة العبارة العصرية التي حظيت بمزيد من التقدير والمطف في السنوات الأولى للثورة ، والعودة الى نمط كلاسيكي - جديد عادم الرشاقة وعلى شيء من الابتذال .

انما انتج الفن الجديد اشهر روائحه في الموسيقى والسينما بفضل «سرج بروكوفيايف» و«ديميتري شوستاكوفيتش» و«ارام خاتشادوريان» و«ديميتري قبلفسكي» .

كان لينين قد كتب ما يلي : « السينما ، اعظم الفنون شأنًا في نظرنا » ؛ فقد بذل الاختصاصيون مجهوداً كبيراً لكي يجعلوا منها الفن الشعبي بالذات . فحرصوا في الدرجة الاولى على ان يعمدوا عنها كل ما ليس طبيعياً ، فكانت مدرسة الـ « كينو غلاز » (السينما العين) التي رفضت كل اخراج وابتقت ، قبل اي شيء آخر ، تصوير الحياة على حين غرة ، « مباغتة الانسان في وسطه الاجتماعي وفي حياته » . وكان لهذه النظرية تأثير كبير على كافة العاملين في حقل السينما بلفتها الانتباه الى اهمية اختيار وجمع المشاهد واستنادها الى الواقع . وقد تميز في هذه السينما غير الناطقة اربعة مبتكرين عظام : « اينزستين » الذي حقق الرائعة السينمائية السوفياتية الاولى في « المدرعة بوقكين » ، و« بودوفكين » الذي انتج « الام » المقتبسة عن رواية غوركي ، « نهاية سان بطرسبرغ » ، و« عاصفة على آسيا » ، الفيلمين الاجتماعيين اللذين يتوصل فيهما الابطال شيئاً فشيئاً الى « رؤية واجبات الطبقة التي ينتسبون اليها رؤية واضحة » ، و« دوفجنكو » في « الارض » ، و« فرتوف » الذي انتج ، في اوائل عهد السينما الناطقة ، رائعته « اغاني لينين الثلاث » . وبعد هذه الفترة الاولى التي سيطرت فيها السينما السوفياتية على كافة السينمات الاخرى ، كانت السنوات الاولى للسينما الناطقة سنوات جمود وجذب ، الى ان حدثت في السنة ١٩٣٤ ، بفضل المبتكرين الاخوين فاسيليف ، مخرجي « تشاباييف » ، فيلم الحرب الاهلية ، نهضة غاية في الثألق كرسها انتاج الافلام التاريخية : « بطرس الاكبر » لـ « بتروف » ، و« اسكندر نوسكي » ، لاينزستين .

ان المبادئ نفسها التي استوحيت في التعليم استوحيت في ادارة القضاء
القضاء
(باستثناء الجرائم السياسية) الذي يسمو عليه الى حد بعيد في الدول الاخرى
بفهمه الواقعي والانساني .

فقد اظهرت الدراسة التي قام بها « هارولد ج. برمان » حول القرارات المتخذة في المحاكم السوفياتية ، طابع الابوة والحماية الذي يرتديه القانون السوفياتي . وقد يشبه جو محاكمة جنائية سوفياتية - بحسب المؤلف الذي هو اميركي - جو محاكم الاحداث الاميركية ، كما قد يشبه جو محكمة مدنية جو محاكم المصالحة العائلية . ومرد ذلك الى ان القانون يعتبر الجريمة وكأنها صورة البيئة الاقتصادية التي حدثت فيها : فالجرم من ثم ضحية المجتمع اكثر منه عدوه ، والسجن يجب ان يكون مكان تربية جديدة لا مكان عقاب . وهذه الاراء ، التي لم تكن خاصة بالحقوقيين السوفيات والتي بشر بها القاضي براندس في الولايات المتحدة ، هي ما عمل بها في نظام المحاكم الجزائية والاصلاحيات . والمقصود في الدرجة الاولى هو اعادة تربية المحكوم عليهم ، و« تبديل طبيعتهم » بحسب تعبير غوركي ، وتنمية الخصال التي تتسم بقيمة اجتماعية عند الافراد . وتنحصر اعادة التربية هذه بفضل اسهام المحكوم عليهم اسهاماً فاعلاً في الاعمال المفيدة اجتماعياً ولا سيما اعمال الانتاج الوفير التي تساعد من جهة على فهم الاساليب الاشتراكية في تنظيم العمل (المنافسة الاشتراكية ، الدعاوة التقنية ، النقاش حول الانتاج)

وتوفر لهم من جهة ثانية تربية مهنية تعدهم لاحتلال مركز مفيد في المجتمع بعد الخروج من السجن ، يذكر القانون الجزائي ثلاثة اشكال « للعمل الاصلاحي » (حل هذا التعبير محل تعبير العمل الشاق في السنة ١٩٣٣) : عمل دون حرمان الحرية ، عمل مع تحديد الإقامة ، عمل مع حرمان الحرية في معسكرات العمل . وتنطبق العقوبة الاولى على الاحكام التي لا تتمدى السنة وتنفذ على العموم في مكان العمل العادي او في دائرة محددة الشعاع بالنسبة لمركز الإقامة . وتنفذ عقوبة الاحكام المتراوحة بين سنة وثلاث سنوات في « مراكز الاعتقال العادية » او في معسكرات العمل ، والعقوبة التي تتمدى ثلاث سنوات في معسكر عمل اصلاحي يقوم في منطقة بعيدة من مناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وهناك اخيراً « تحديد اقامة مع عمل اصلاحي » لعزل المحكوم عليه عن بيئته السابقة . ويتقاضى المحكوم عليهم الاجر نفسه الذي يتقاضاه العمال التعاقدون المساوون لهم جدارة وكفاءة وانما يحتفظ لهم بنسبة ٥ الى ١٥٪ من هذا الاجر ، ويخضعون لشروط العمل نفسها .

٣ - الديموقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية

كان من نتيجة انقسام العالم الى معسكرين انقسام الرأي ايضاً بحيث لم
 يبقى على الحياد سوى نزر قليل من الناس امام المؤسسات السوفياتية
 والنظام السوفياتي ؛ وغتضت المهادلات ما قد نتوصل اليه من معرفة
 بها وما قد نعطيه من تفسير لها ، الا ان مؤلفات علماء الاقتصاد والحقوقيين واصحاب النظريات
 في العلوم السياسية ، على اختلاف اتجاهاتهم ، تتيح استخلاص مميزات النوعية الاساسية .
 هو مفهوم « الحرية » ما تدور حوله الانتقادات الموجهة للنظام السوفياتي .

بتأسيسه الحزب الواحد ، الذي يسيطر عليه رجل واحد لا يتميز عن الدولة التي يمسك هو
 بمراكزها الحساسة ، ويستحيل انتقاد سياسته العامة ، وينحصر فيه حق تقديم المرشحين
 لانتخابات قد يعتبر الامتناع عن التصويت فيها اعلان معارضة ، ويحتكر كافة وسائل التعبير
 والدعاوة ، وتؤول فيه المجالس الى مجرد مجالس للتسجيل ، لم يترك النظام السوفياتي لمواطنيه
 سوى حرية ظاهرية وصورية ، بحيث ان الديموقراطية ليست سوى خديعة . وليست الحرية
 الفكرية والادبية ما قضي عليها من ثم فحسب ، بل الحياة المادية نفسها التي تعرضت للاخطار
 بفعل ملء سلطة الدولة السوفياتية ، المالكة الوحيدة والمنتجة الوحيدة والموزعة الوحيدة
 للمواد الاستهلاكية . وبالفعل زادت اشتراكية وسائل الانتاج من قوة الدولة زيادة عظيمة ،
 وجعل منها تخطيط الاقتصاد سيادة حياة كافة سكان الاتحاد . وحتى في الحقل الزراعي ، الذي
 ابقى فيه على « قطاع حر » ، وانعم فيه على المزارع الجماعية « بالتمتع تمتعاً دائماً » بالارض التي
 تستثمرها ، توفرت للدولة وسيلة تأثير غير مباشرة وحاسمة على الفلاحين ، لان الجرارات

والمعدات الآلية الضرورية الأخرى بقيت ملكاً لها ، وكانت هي التي تحدّد شروط استعمالها في التعاونيات الزراعية . وجلة القول ان « كسب المعيشة منوط بالرأي المستقيم » . لا بل ان أهمية دور الشرطة ، وقوتها ووسائل عملها ، وتمثيل كل معارض به « عدو الشعب » ، قد خلقت هلعاً حقيقياً ، شبيهاً به في البلدان الفاشستية ، يضع النظام السوفيياتي في عداد الانظمة الاستبدادية . فالمواطن ليس حراً ، وكرامته تمتهن في كل وقت لانه اصبح آلة في ايدي سلطة تضحي به دونما اية مراعاة للروح الانسانية الاولى ، ولا يتمتع بآية حرية من الحريات المعتبرة ضرورية ، ولا سيما حرية الاجتماع والصحافة والقول ، الخ .

ان تمثيل النظام السوفيياتي بالانظمة الفاشستية على هذه الصورة
النظام السوفيياتي
والمعاشية
يعارضه العديد من اصحاب النظريات في العلوم السياسية . ففي
الدرجة الأولى ، كما اثبت ذلك « دوفرجييه » ، تختلف مصادر
وحيثها الفلسفي اختلافاً اساسياً . فالماركسية تبدو وكأنها مذهب عقلي وعلمي يرتبط بفلسفة
الانوار والايمان بالتقدم . وهي تعلم ان الانسان ، اذا هو لا يولد لا صالحاً ولا شريراً ، يستطيع
ان يتحسن بزوال النظام الرأسمالي ، وان الغد سوف يصبح ، بفضل قيام الاشتراكية ، افضل من
اليوم ، ولا سيما افضل من الامس . وفلسفتها متلاحمة الاجزاء ، تعطي « تفسيراً شاملاً ومتناسقاً
للكون » ، يحمل على التفاؤل حقاً . اما فلسفة الفاشستية فتشاؤمية . العصر الذهبي قد ولى ،
والانسان المطبوع على الشر يجب ان يخضع لرؤساء لا يطلب منهم تأدية حساب للجماهير المحتقرة
والمعاجزة ، التي يتوجب عليها الامتثال للمقررات المتخذة دون ارادتها . فامام التعامل الفاشستية
التي تستند الى الابتغاءات الفرزية المخالفة للصواب التي هي ارسوقراطية في جوهرها ، نرى ان
النظام الشيوعي صوابي ومحب للمساواة في مبادئه وفي اهدافه .

اما تركيب الحزب الواحد فينطوي على خلافات جوهرية . فاذا استعانت الاحزاب
الفاشستية بالطبقات الشعبية ، خلال فترة الاستيلاء على السلطة ، واذا هي افلحت في ضم جماهير
عمالية وقروية هامة ، فان سياستها تكون محافظة بعد استلام زمام السلطة ، وقد استندت
اسكنر فاكتر ، في الدرجة الاولى ، الى الطبقات المتوسطة والغنية . ثم ان انتخاب المسؤولين ،
في حياة الحزب الداخلية ، قاعدة قانونية في الحزب الشيوعي ، بينما يعين المسؤولون في الاحزاب
الفاشستية من قبل السلطة العليا . اما دور خلايا الحزب ، فيينا هو ازداد شأناً في الاتحاد
السوفيياتي الى جانب الدولة وفي داخلها ، وازداد النقاش فيها حدّة ، نرى ان تأثير الجماعات
الحزبية المنظمة في ايطاليا والمانيا قد تضاعف بسرعة كلية .

ونرى أخيراً ان الاختلاف عظيم جداً في اختيار اعضاء الحزب ايضاً . فقد وقفت الاحزاب
الفاشستية موقفاً حذراً من اللامبالين والعاديين النشاط الذين لم يلتحقوا بها قبل استلام السلطة ،
ورفضت كل طلب انضمام جديد (في السنة ١٩٢٥ في ايطاليا ، وبعد السنة ١٩٣٣ في المانيا) ،
باستثناء انضمام الشباب الذين كانت تعدهم في جماعات الـ « باليلا » والطلائع والـ « هتلر جوجند » .

اما الحزب الشيوعي السوفيياتي فقد محض المواطنين ثقته وفتح ذراعيه لا للكومسومول فحسب ، بل لكل مواطن تتوفر فيه شروط تقديم الطلب والتمرس التي خففت تخفيفاً مستمراً ، لا سيما في السنة ١٩٣٩ . لذلك اهتمت الاحزاب الفاشستية عن الامة والفت طبقة مقفلة ذات امتيازات ، بينما وسع الحزب الشيوعي يوماً بعد يوم عملية اختيار خاصته . ويرد ذلك الى ان دور الحزب قد نُظر اليه نظرة مختلفة في كل من النظامين . ففي البلدان الفاشستية ، تسلم النظام السلطانية بفضل ردة فعل الطبقات المتوسطة والبرجوازية امام خطر البروليتاريا . وعلى الرغم من ان الكلام تناول « الثورة المستمرة » احياناً ، فان وظيفته كانت وظيفة محافظة حقاً . والغاية المنشودة هي تمكين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الراهن ، والابقاء عليه بعد اصلاحه . وعلى الحزب ان يراعي المصالح الكبرى والجيش الذي تتعرض فيه جماهير المنظمة المسلحة . ويفسر هذا التطور الرجعي سرعة التنفيذ ، وطرد او تقتيل العناصر البروليتارية وانصار « ثورة ثانية » محتملة . اما في الاتحاد السوفيياتي فوظيفة الحزب هي المساعدة على تطوير المجتمع والاقتصاد والحؤول دون التوقف والجمود بشحن العزائم ومقاومة التبارد واللامبالاة وشرح الحاجة الى الاصلاحات والتضحيات . وعلى الرغم من ان الدستور السوفيياتي لم يخص الحزب الشيوعي بمركز كبير فان دوره قد تعاضم يوماً بعد يوم ، والانتماء اليه قد سهل تسهيلاً مستمراً .

يفسر هذا الاختلاف كذلك طابع السياسة الخارجية في كل من النظامين . فبينما رفض الحزب الفاشستي تحقيق تطور داخلي ووجه الطاقات القومية شطر الفتوحات الخارجية ولم يحافظ على النظام الا بسياسة نفوذ لحتتها الاستفزازات وسداها اعمال القوة ، استخدم النظام السوفيياتي كافة موارده وطاقاته في تطوير المجتمع والاقتصاد وانتهج سياسة مسالمة لأنه كان بحاجة الى الهدوء لتحقيق هذا التطوير . اضيف الى ذلك اخيراً ان الدكتاتورية السوفيياتية لم تظهر يوماً بمظهر نظام سياسي نهائي يحل ، « لمدة الف سنة » ، محل الديمقراطية الفاسدة . فهي وسيلة لا غاية ، وقد صرحت بانها انتقالية ومعدة للتواري حين تزول الاخطار الداخلية والخارجية ، وسحين ينهي النظام مرحلة الاشتراكية الحالية التي هي « طور الشيوعية الأدنى » ويدخل « طوره الأعلى » الذي تتلاشى فيه الدولة وتنتهي الى الزوال .

هل ان النظام السوفيياتي « مثال الديمقراطية الحققة » ام انه الديمقراطية السوفيياتية
دكتاتورية لا وجود للحرية فيها « في الحقول الهامة » ؟ ان السيد

« فيديل » ، بعد تحليله المستفيض لجميع الخصوم والانصار قد خلص الى القول :

« من العبث البحث في مفهوم الديمقراطية بالذات عن المقياس الذي يتيح اصدار الحكم في الرأيين المتقابلين . فكلامهما صحيح من وجهة نظر الديمقراطية فقط . وكلامهما يتولد عن الاندفاع نحو الحرية الذي هو المنزى العميق لكل ابتغاء ديمقراطي » .

واضاف الى ذلك قوله :

« ان ثنويتها وتضادها يعزبان كلياً الى ثنوية مفاهيم العالم التي تنكسران عبرهما ... وان مقياس صحتها او

بطلانها ... يفتح الباب امام فلسفة اساسية ومذهب يتناولان الكون » .

يمكن ان نجد ايضاح المعنى السوفيياتي لكلمة الديمقراطية في شرح ستالين لدستور السنة ١٩٣٦ :

« ما هي الديمقراطية ؟ ان الديمقراطية في البلدان الرأسمالية ، حيث توجد طبقات متخصصة ، هي باختصار ديمقراطية الاقوياء ، وديموقراطية الاقلية الحاكمة . اما في الاتحاد السوفيياتي فالديموقراطية هي ديمقراطية العمال ، اي ديمقراطية الجميع » .

وفي شرح احد الحقوقين السوفييات :

« ان البلاد التي يبطل فيها استثمار الانسان للانسان ؛ والتي تتوفر فيها المساواة السياسية ، والاقتصادية ايضاً ، لكافة المواطنين ؛ والتي لا تعلن فيها الحريات الديمقراطية رسمياً او قانوناً فحسب ، بل تؤمن عملياً بالظروف المادية للحياة الاجتماعية ؛ والتي ليست مساواة الشعوب فيها كلمة كاذبة ولا تزول فيها صداقتها ، ان هذه البلاد قد قطعت لعمري شوطاً بعيداً على طريق الديمقراطية . فالديموقراطية قبل ان تكون مبدأ سياسياً من مبادئ الحكم هي نظام اقتصادي اجتماعي يحدد واقع النظام السياسي ، ولا يمكن ان تنحيز الديمقراطية الا في مجتمع خال من الطبقات يوجد وحده ظروف تفتح الفرد » .

تظهر هذه النصوص ان الاتحاد السوفيياتي يشدد على « الشروط الموضوعية للحريسة » . ويلقي بعض الضوء عليها الحديث الذي نقله « وندل ولكي » المنافس الجمهوري الفاشل لـ « ف. د. روزفلت » . فهو قد لفت في السنة ١٩٤١ نظر رئيس مصلحة في احد المصانع السوفيياتية الى انه لا يمكن ان يكون حراً حقاً ما دام يعترف بانه لا يستطيع لا التعبير ولا الدفاع عن آراء غير آراء الحكومة ، فسمع منه الجواب التالي :

« انك لا تفهم مني ، ايها السيد ولكي . انا اتمتع بحرية لم يعرفها ابي وجدي قط . فلم يسمح لهما بتعلم القراءة والكتابة . وكنا عبيدين مرتبطين بالارض . وحين كنا يصابان بمرض لم يكن هناك مستشفى للاعتناء بهما . انا اول شخص في سلسلة جردودي الطويلة استطاع التعلم والتقدم والوصول الى نتيجة ما . هذه هي حريتي . ولعلك ان تعترف بانها الحرية . ولكن يجب ألا تنسى اننا ما زلنا في اول عهد نظامنا . فسوف يأتي يوم نتمتع فيه نحن ايضاً بالحرية السياسية » .

وكما يلاحظ « م. س. ستلنغ - ميشور » ، الذي ننقل عنه هذه النصوص ، ان « الحرية » ، في نظر السوفييات ، تقوم في جوهرها في الانتماق الاقتصادي والاجتماعي ، في « التحرر من الاستثمار » . وهكذا فان المعسكرين يقصدان خدمة حرية الانسان ولكنها ينفذان قصدهما بطريقتين مختلفتين . فبزوال الطبقات زال مبرر تعدد الاحزاب ، اذ ان زوال كل مصلحة طبقية يستتبع آلياً زوال الخلافات السياسية . ولذلك لا تشمل حرية تأسيس الشركات الاحزاب السياسية ولا تتعلق الا بالمؤسسات الاجتماعية . وكذلك فان حرية الرأي واقع رهن ، ولكنها لا تبرز بقيام الاحزاب السياسية . ان المناقشة حامية في داخل الحزب وحول المسائل التي يواجهها نشاط الحزب . وانما تنتقد ادارة الحكم والموظفين في خـلايا المشاريع والنقابات والصحف ، وطبيعي في النهاية ان تنصاع الاقلية لقرار الاكثرية كما هي الحال في كافة

الديموقراطيات الاخرى . اصف الى ذلك من جهة ثانية ان الديمقراطية موجودة هنا في نطاق هي غريبة عنه في البلاد الرأسمالية : في التعاونيات الزراعية ، في المصنع ، حيث لا يتولى ادارة المشروع مالك واحد حر التصرف في عمله وقادر على ايقاف استثماره وحتى اقفاله اذا استصوب ذلك . والرقابة العمالية هنا رقابة فعلية وتمارس في كل آن ، لا سيما وان انتفاء مفهوم الكسب يستهل البحث عن الخير العام ؛ فيصبح الاضراب في مثل هذا التنظيم امراً غير وارد لا يمكن تصوره . وهو هذا المبدأ نفسه ما وضع في ايدي الدولة كل اجهزة الدعاوة : التعليم ، والكتب ، والصحافة ، والسينما ، والاذاعة ، التي تشرف عليها ، في البلدان الرأسمالية ، الصوالح الخاصة سيدة الاقتصاد .

فهل ان النظام السوفياتي كما كتب « ه. لاسكي » ، ليس سوى مجتمع ديمقراطي تحكمه دكتاتورية ؟ على هذا السؤال يجيب انصاره ان الدكتاتورية كانت ولا تزال حاجة ملحة . افلا يعترف فلاسفة الديمقراطية باستحالة تجنب فترة تكون فيها الدكتاتورية امراً ضرورياً ؟ وقد شدد « جون مولتون موري » على :

« ان اشتراكية مصادرة الاملاك الشاملة والحكومة البرلمانية ... امران متناقضان لسبب بسيط هو ان التبدلات في النظام الاجتماعي ترتدي طابعاً من الصرامة لا نستطيع معه ، من الوجهة البشرية ، توقع تسليم الانكسارية بها ، حتى اذا جمعت مثل هذه الاشتراكية حولها اكثرية برلمانية » .

ويلاحظ « ف. غوغيل » :

« ان الديمقراطية لم تقم في اي مكان ... حتى في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، بدون منازعات وبدون اقصاء بعض الفئات الاجتماعية عن الحياة السياسية اقصاء مؤقتاً على الاقل » .

كان من شأن حرية النقابات والاضراب من اجل تحسين الاجور كلما تزايد الانتاج ان يعرضه للخطر تنفيذ الخطط الخمسية ، ولا سيما تقديم الصناعة الثقيلة على المواد الاستهلاكية ، اي المستقبل كله .

النظام « متلاحم ومتناسك منطقياً انطلاقاً من المقدمات الماركسية » ، كما يلاحظ ذلك حقوقي آخر ، هو « مارسيل والين » ، الذي يضيف الى ذلك قوله : « من الصعب عدم الاعتراف بان الماركسي قد يكون حسن النية عندما يدعي بانه ديمقراطي » . فالمسألة تتناول في النهاية مفهوم العالم في نظرنا ، والماركسية تقترح ، في وجه المذاهب الحرة ، مذهباً كاملاً يستطيع ، كما يعتقد ممثلوها ، حل « كافة المناقضات بين كل شخص والاشخاص الآخرين ، بين الفرد والمجتمع ، ويكون اتحاداً في الحق والسعادة » .

« قد تنفي الديمقراطية الماركسية عن نفسها صفة احتكار السلطة ، لان احتكار السلطة هو استعباد الانسان للاهواء والصوالح الخاصة . ولكن المجتمع الماركسي احتكاري حقاً لان شيئاً مما هو انساني ليس غريباً عنه . انه تفسير كامل وحي للانسان والعالم » . (ج. فيديل) .

٤ - قوة النظام والمعارضة

تحقق تدعيم النظام بفضل احراز الاقتصاد الجديد نجاحات شاملة اتاحت تحسن مستوى معيشة المواطنين تحسناً تدريجياً ، وبفضل جمع كافة السلطات في ايدي الحزب الواحد والحكومة التي لا يتميز الحزب عنها والتي توفرت لها كافة الوسائل اللازمة لمراقبة كل نشاط عداوي وقمعه بصرامة . وتحقق كذلك بفضل انتهاز سياسة كريمة حيال القوميات ازالته كافة آثار النظام القديم الاستعماري بتأمينها المساواة الفعلية بين الحاكمين القدماء والمحكومين القدماء . ولكن هذه العوامل ما كانت لتخلق امة سوفياتية وتضمن المستقبل لو لم تشترك معها عوامل اخرى ، وبخاصة التوجيه الماركسي اللينيني في التعليم والصحافة والاذاعة والسينما ، ودأب هذه الاجهزة على استمالة السكان الى النظام وعلى اقناعهم بانهم يعيشون في ظل نظام اكثر موافقة من النظام القديم ، مهما كانت الاخطاء وخيبات الامل الناجمة عنها ، وعلى حملهم على الدفاع عنه ضد الهجمات الداخلية والخارجية ووعدهم بمستقبل افضل اكيد .

الانسان الجديد
ابتدع النظام البلشفيكي انساناً جديداً . فعلى غرار الثورة الفرنسية من ذي قبل ، فتحت الثورة الروسية ، بتوسيعها قواعد المجتمع ، حق عمل فسيحاً وغير مؤتمل امام المواهب والقابليات . وحررت الطاقات الجديدة ، المهمة والمكبوتة حتى ذاك التاريخ ، الكامنة في شعب يحاوز المائة مليون نسمة عدداً ، والمؤلفة احتياطياً كبيراً من « الاهليات لكافة المهام الممكنة » . فليس زعماء الثورة ، لينين وتروتسكي وستالين ومولوتوف ... وحدهم من كان مقدراً لهم بدونها ان يبقوا « منفين حزاني » او « متآمرين مغمورين » ، ومن كشفت الظروف كفاءاتهم القيادية ، او قيادة الجيش والضباط الادنون وصفوف الضباط والجنود العاديين والعمال ، الذين اصبحوا في وقت قصير قادة الجيش الاحمر الشبان ، بل عدد كبير من الافراد الموزعين على كافة انحاء البلاد الذين « اكتشفوا قدرتهم على النشاط الخلاق الذي لم تسمح الظروف السابقة بافترض وجوده ... فمنذ السنة ١٩١٧ ، ربما لم توجد قرية واحدة في الاتحاد السوفياتي لم تنتج ، في اطار حاجاتها الخاصة ، احد امثال « هامبدن » القادرين على الاهابة بها الى بذل جهود لم تكن تتصور قدرتها عليها من ذي قبل ، (هـ . لاسكي) .

ان الانسان السوفياتي الجديد ، المختلف كل الاختلاف عن الفلاح الروسي القديم ، قد تكوّن في اثناء معارك الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي ، وخلال سنوات الجهود الطويلة التي فرضتها اعادة اعمار البلاد وتحقيق الخطط الخمسية . واتجهت التربية التي اكتسبها بفضل المدرسة والكومسومول والجيش الاحمر والصحافة والسينما والاذاعة والادب الى تنمية الشعور فيه بان « المجتمع الجديد لا يمكن ان يبنى الا باتحاد كافة طاقات الشعب الحية » ، وبان « نعمة الانسان

الشخصية مرتبطة بالازدهار الاجتماعي ، وبأن الشخص لا يستطيع الافادة افادة كلية من قابلياته المختلفة الا في المجتمع فقط .

منذ السنة ١٩٣٦ ، تألفت اكثرية الشعب السوفيياتي من اناس لم يعرفوا قط النظام القديم أو لم يحفظوا عنه سوى ذكرى بعيدة ، وترعرعت في هذا الجو الحماسي الذي خلقت فيه الثورة ، مقتنعة بان الحياة الجديدة لن تكون الا اكثر جمالاً يوماً بعد يوم وافر ارضاء يوماً بعد يوم ، ولم يثر المستقبل مخاوفها ، ولا سيما من زيادة الانتاج ، لانها على يقين بان المستقبل سوف يكون افضل سنة بعد سنة . وسيظهر الاثر العميق للتربية الاخلاقية السوفيائية هذه في الحرب ضد المانيا وفي سنوات اعادة بناء البلاد الصعبة .

الجيش الأحمر
بغية مواجهة الحرب الأهلية والتدخل الاجنبي ، توجب على النظام الجديد انشاء جيش مخلص وقوي . وكان عليه ، في هذه المهمة ، ان يتغلب على الصعوبات نفسها التي قامت في وجه الثورة الفرنسية . ففي شهر تشرين الاول من السنة ١٩١٧ ، حل محل الجيش القديم ، السائر بخطى سريعة في طريق الانحلال ، جيش اشترافي اختير افراده عن طريق التطوع : « جيش العمال والفلاحين الاحمر » المؤلف من « عناصر الطبقات المجددة والمنظمة » المتأثرة اكثر من غيرها بالروح الطبقيّة . فبعثت النتائج مخيبة للآمال ، ان لجهة عدد المتطوعين (اقل من ٣٠٠ ٠٠٠ في شهر ايار من السنة ١٩١٨) ، وان لجهة الانضباط . لذلك ادخل تروتسكي اصلاحات حازمة منذ شهر اذار من السنة ١٩١٨ : انشاء سلطة عسكرية مركزية ، خدمة عسكرية الزامية وقيد اسماء الشبان البالغين سن الخدمة العسكرية ما بين السنة ١٩٢١ والسنة ١٩٢٥ في المناطق الغربية التي يهددها الجيش الابيض . وأبطل انتخاب الضباط منذ صيف السنة ١٩١٨ ، وانزلت عقوبات صارمة بالفارين والمتمردين . واخيراً بذلت جهود كبرى لاستخدام قادة الجيش القيصري القديم ريثما يتوفر للجيش الاحمر اعداد ضباط يحضهم ثقته الكاملة . الا ان الحكومة ، التي لم تغتر دقيقة واحدة باخلاص هؤلاء الضباط ، عينت في مختلف الوحدات مفوضين يمثلون النظام رغبة منها في استدراك الخيانات واعمال التخريب ، وتربية المهندسين الجدد تربية سياسية . واسندت ادارة العمليات الحربية للقيادة ؛ ولكن الاوامر والتقارير يجب ان تحمل توقيع المفوض . واستدعي كذلك صفوف ضباط الجيش القديم (٢١٥٠٠٠) الذين رفعوا الى رتب ضباط ، وانشئت مراكز تدريب تعلم ، خلال اشهر معدودة ، ضباط الغد المنحدرين من عائلات عمالية قروية . فارتفعت نسبة الشيوعيين بين الضباط من ٥٤ ٪ في السنة ١٩١٩ الى ٦٥ ٪ في السنة ١٩٢١ ، ووضمت الى الوحدات ، ولا سيما وحدات الاصطدام ، فرق جديدة هامة من المهندسين الشيوعيين . وهي هذه الوحدات ، مع المفوضين والضباط الشيوعيين ، ما الفت ، بحسب تعبير تروتسكي ، « طائفة شيوعية جديدة من الساموراي عرفت ، بدون اي امتياز طبقي ، كيف تموت وعلمت الآخرين كيف يموتون من اجل قضية الطبقة العمالية » . وحين قضى البلشفيك ، في ربيع السنة ١٩٢١ ، على الجيوش

البيضاء وارغموا الحلفاء على الانسحاب ، كان قد برز جيل جديد من القادة العسكريين الهنكيين
ضم ضباطاً قدماء (شابوشنيكوف ، كامنيف ، توكاتشفسكي) او صفوف ضباط قدماء
(فوروشيلوف ، تيموشينكو ، بلوشير ، بودينيتسي ، ايجوروف) ، او مدنيين (فرونزيه) .
اما الضباط المنحدرون من اصل قروي وعمالي ، الذين اتوا اعمالاً بطولية خلال الحرب الأهلية ،
فقد حصلوا في الاكاديميات العسكرية الدروس التي اتاحت لهم بلوغ الرتب العليا ، ولم يبق في
الخدمة ، في السنة ١٩٣٠ ، سوى عدة مئات من ضباط الجيش القديم (١٠٪ من الضباط مقابل
٧٨٪ في السنة ١٩١٨) ؛ وفي السنة ١٩٣١ كان ٥١٪ من الضباط اعضاء في الحزب الشيوعي .
وارتفعت هذه النسبة الى ٦٨,٣٪ في السنة ١٩٣٤ . ومنذ السنة ١٩٢٨ ، كانت هذه حال
٥٣,٦٪ من قادة الفرق ، و ٧١,٩٪ من قادة الفيلق و ١٠٠٪ من قادة الجيوش . وقد قلل
تزايد العنصر الامين هذا في المراتب العليا من شأن دور المفوضين الذي المحصر في تربية المهندسين
السياسية والمعنوية . ولكن سلطتهم توسعت مجدداً في اعقاب عملية تطهير كبار الضباط ، التي
اجريت في السنة ١٩٣٧ ، ورفعت في الوقت نفسه ضباط الصف الثاني ، الاوفياء للحزب
والواقفون على التقنيات المصرية ، الذين احتلوا المراكز الشاغرة الهامة .

كانت الحكومة السوفياتية ، وهي حكومة ثورية لتحقق بها الاخطار
من الداخل والخارج على السواء ، اعجز من ان تستمر وتنتصر بدون
دكتاتورية ، وكانت هذه اعجز من ان تقوم بعمل مجد بدون مساعدة
شرطة ناشطة تمارس رقابتها في كافة الاوساط وفي كافة أنحاء البلاد . وهو ستالين من شرح هذا
الوضع ، في السنة ١٩٢٧ ، لوفد من العمال الاجانب :

« نحن بلاد تحيط بها الدول الرأسمالية . واعضاء ثورتنا في الداخل هم عملاء رأسماليي كافة البلدان ... ،
بحاربتهم نحارب العناصر الرجعية في كافة البلدان ... ، وما دام هناك تطويق رأسمالي ، فسوف يكون هناك
مخربون ومنفذو اعمال جانبية وجواسيس وارهابيون آتون من وراء حدود الاتحاد السوفياتي لخدمة دوائر التجسس
في الدول الأجنبية ... لا ، ايها الرفاق ، يجب الا نرتكب الاخطاء التي ارتكبها الشوار الباريسيون في السنة
١٨٧١ . ان جهاز الشرطة السياسية في الدولة ضروري للثورة وسوف نبقى عليه لارهاب اعداء البروليتاريا » .

نظم جهاز الشرطة السياسية (G.P.U. ، ثم O.G.P.U. ، ثم N.K.V.D. — اي مفوضية
الشعب للشؤون الخارجية — في السنة ١٩٣٤) في السنة ١٩٢٢ في اعقاب الثورة الاهلية ، ومارس
نشاطه في اثناء السياسة الاقتصادية الجديدة ضد انصار النظام القديم وممثلي الطبقات الحاكمة
القديمة ، وضد « السياسيين » : المنشفيك ، والاشتراكيون الثوريون ، والفوضويون . وعند البدء
بتنفيذ الخطط الخمسية ، تناول نشاطه المحتكرين والكولاك وكافة مقيمي العقبات في طريق
التصنيع والمنسوب اليهم « تخريب » الانتاج : كاختصاصيي الصناعات الغذائية الـ ٤٨ الذين
ادينوا في خريف سنة ١٩٣٠ ، ومهندسي « الحزب الصناعي » في موسكو الذين حوكموا في
شهر كانون الاول وعفي عنهم في السنة التالية . وحتى اوائل السنة ١٩٣٥ انزلت العقوبات

الصارمة : كالحكم بالموت الذي ابقى عليه في الشؤون السياسية ، والنفي الى معسكرات المناطق المتجمدة وسيبيريا ، بنهاضي الثورة من محتكرين وكولاك بصورة خاصة ؛ اما المعارضون الخارجون من صفوف الحزب فقد استفادوا من قانون غير صارم شبيه بالقانون « السياسي » في السجون الغربية ، ولكن هذه المعاملة زالت بعد مقتل كيروف الذي يبدو انه زاد من حذر ستالين .

المعارضة
كان النظام مقتنعاً بان الرأسمالية مصممة منذ السنة ١٩١٧ على تفويض الدولة الاشتراكية الجديدة ، ثم ايد مخاوفه هذه التدخل الاجنبي والمساعدة المقدمة للمهاجرين ومشاريعهم من قبل الحكومات الاجنبية وتهديدات الصحافة والعديد من الشخصيات العسكرية والمدنية الاجنبية ، فرأى طبعاً في كافة مظاهر المعارضة والمؤامرات و« اعمال التخريب » اثر التدخل الاجنبي . فاتهم كل معارض بانه متواطىء مع الاجنبي واداة في يديه ، وهذا ما يفسر ضراوة المنازعات والقمع الذي لم يعرف للرحمة معنى .

ان زوال معظم الطبقات الحاكمة القديمة لم يقض على كل معارضة . فان بعض ممثليها بمن بقوا في الارض السوفياتية قد ظهروا علانية مرة اخرى خلال سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنهم ما لبثوا ان تواروا امام المحتكرين . اما معارضة الكولاك والمقاومة الريفية في اوائل عهد التأميم فكانتا اعظم شأناً الى حد بعيد . وقد تحيزتا بثورات مسلحة قمعت دونما صعوبة بتدابير التوقيف والنفي ، وبمقاومة انشاء التعاونيات الزراعية (كما يصفها شولوكوف في روايته « الاراضي الحية ») في العلى او في الخفاء ، وبتخفيض مساحة اراضي زراعة الحبوب ، ولا سيما بمجزرة المواشي التي ربما قضت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٣ على نصف الخيول و٣٠ مليون ماشية كبرى و١٠٠ مليون خروف ، مما سيستلزم عشر سنوات لبلوغ ارقام السنة ١٩٢٩ مرة اخرى .

المعارضة
وقامت هناك معارضة اخرى ، شديدة الخطر على النظام ، هي التي تكونت في داخل الحزب في داخل الحزب
في داخل الحزب
في داخل الحزب
في داخل الحزب
وقامت هناك معارضة اخرى ، شديدة الخطر على النظام ، هي التي تكونت في داخل الحزب في داخل الحزب في داخل الحزب في داخل الحزب . فان الخلاف الذي طالما نشب منذ السنة ١٩١٧ بين تروتسكي ولينين قد اتسع خرقه حين هاجم تروتسكي السياسة الاقتصادية الجديدة وكأنها استسلام امام الرأسماليين ، ثم بعد وفاة لينين حين تجابه الرأيان المتناقضان حول توجيه سياسة الاتحاد : الرأي التروتسكي القائل بالثورة المستمرة ، والرأي القائل بالثورة الاشتراكية في بلاد واحدة ، الذي دافع عنه ستالين . وخلال خمس سنوات قاوم ستالين « ثلوث » تروتسكي وزيموفياف وكامينيف ، فتجابه الجناحان في اجهزة الحزب المختلفة والصحافة والمؤتمرات الى ان قرر النصر الستاليني تحقيق الاشتراكية في بلاد واحدة ، ومن ثم ، التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، وتأميم الارياض ، والتصنيع بواسطة الخطط الخمسية . فنفي تروتسكي الى « المآتات » واقصي اخيراً عن الاتحاد السوفياتي في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٠ قضى كذلك

على معارضة بوخارين اليمينية المعادية لتأميم الارياض . ومنذ ذاك التاريخ لم تبرز المعارضة الا بأعمال التخريب وسلبية الاختصاصيين الذين كانوا يتحسرون على النظام القسديم ، والذين بقوا على اتصال بأوساط الهجرة .

المقارعة الدينية والقومية

في حقلين آخرين - تشدهما الروابط في اغلب الاحيان - اصطدم النظام بين آن وآخر بمعارضة عنيفة جداً : الحقل الديني وحقل القوميات . لقد كانت الكنيسة الارثوذكسية حليفة السلطة المطلقة ، فقدت بسبب الثورة امتيازات فخرية ومادية كثيرة ؛ واذا هي استعادت حقها في اختيار بطريرك ، فانها قد فقدت ممتلكاتها ودورها السياسي وخشيت خطر حكم ينادي بالاحاد رسمياً ؛ فاستهلت ، في اثناء ولاية البطريرك تيمخون ، صراعاً عنيداً ضد النظام الجديد ، وحرمت الزعماء الشيوعيين وحاربت سياستهم بعزم وقوة . فأجاب النظام بفصل الكنيسة عن الدولة فصلاً مطلقاً ، وبعدد من التدابير التي زادت اكثر فأكثر من عزلة الكنيسة وأقصتها عن كل حياة سياسية : اقرار الحالة المدنية ، وحرمان الكهنة من الحقوق المدنية ، وفي السنة ١٩٢١ ، حظر تعليم الشبيبة تعليمًا دينيًا ، الا بصفة خاصة ، وتعليم مضاد للدين في المدارس والكتيب المدرسية ، والغاء كل ادب ديني ، واقفال مراكز التعليم الكنسي ، ومصادرة ادوات العبادة ... ولم يسمح عملياً الا بالاحتفالات الدينية . فقد طورد الرهبان والكهنة والقي القبض عليهم ، بحجة مخالفة منع التعليم في اغلب الاحيان . وفي السنة ١٩٢٥ ، تأسست « عصابة الملحدين المناضلين » التي استهدفت دعاوتها الناشطة نشر احتقار الدين وتقويض سلطة الكنيسة التسلسلية . وتولت بعض المتاحف اللادينية ، والصحافة ، والاعلان ، مهاجمة الظلامية والخرافات الدينية ، ونشر التعاليم المادية . وعلى غرار ما حدث اثناء الثورة الفرنسية ، قاطع شطر من الاكليروس كافة القوى المناهضة للثورة وأسس « الكنيسة الحية » التي سمح لها بمقد ثلاثة مجامع . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، أوصى رئيس الاساقفة سرجيوس رعاياه بالوقوف موقفاً مخلصاً من الدولة وأمر باقامة الصلوات من اجل البلاد والحكومة . فأناحت هذه المصالحة للكنيسة ان تعيش كمؤسسة خاصة في ظل حرية الضمير التي ينادي بها الدستور . اجل لقد استمرت الدعوة المضادة للدين ، ولكن قوتها تضاعفت كلها تضاعف على الثورة وكلما اعربت الاجيال الجديدة المؤمنة عن موالاتها ؛ ثم اعاد دستور السنة ١٩٣٦ الحقوق المدنية للاكليروس ؛ ويشير احصاء يعود الى السنة ١٩٤١ الى وجود ٣٠ ٠٠٠ جمعية دينية مختلفة ، و ٨٣٣٨ مكان عبادة مسموحاً بها منها ٢٢٥ كنيسة ارثوذكسية (مقابل ٤٦٤٥٧ في السنة ١٩١٧) ، و ٨٧٦٥ كاهناً ارثوذكسياً وشماساً (مقابل ٦٦١٧٠) ، و ٣٨ ديراً (مقابل ١٠٢٦) .

بينما كان السبب الرئيسي للنزاع مع الكنيسة الارثوذكسية تحالف الكنيسة مع الطبقات الحاكمة القديمة ، كان السبب الرئيسي للنزاع بين الحكومة السوفياتية والسكان المسلمين التحالف الوثيق بين المسلمين والحركات القومية المحلية ، وتناول الاصلاحات العصرية التقاليد الدينية

بصورة حتمية بسبب ارتباط الحياة المدنية والحياة الدينية ارتباطاً وثيقاً . فعولج الوضع في البدء بمزيد من الإدارة ، وتأخرت العلنة عنها في أوروبا ، وبقي التعليم القرآني مسموحاً به حتى السنة ١٩٢٨ : لم تؤمم الممتلكات الوقفية الا في هذا التاريخ . وكانت نتيجة المقاومة التي جمعت بين القوميين الانفصاليين من ذوي النزعات الطورانية الشاملة وبين العناصر الدينية في جميعيات مناهضة للثورة تحت الستار الديني (شوري الاسلام) اثاره نزاع على جانب كبير من الخطورة ، فردت الحكومة بقوة بتشجيعها الدعاوة المضادة للدين : سخر المسرح والسينما من اولياء الاسلام ومن الاعياد الدينية ، ثم ابدت عصبية « الله - زيسلاف » ، وهي احد فروع عصبية الملحدين التي تأسست في السنة ١٩٢٥ ، نشاطاً كبيراً وواسعاً جداً ، فاقفل ٨٠٠٠ جامع والمدارس القرآنية في الجمهوريتين التتارية والبشكيرية ، و ٥٠٠ جامع في مناطق القفقاس الشمالية ، وطورد الخاتنون . وفي السنة ١٩٣٨ ، بدت الحركة الطورانية الشاملة مشلولة ، وماشي الدين الروح المصرية وبات اكثر مرونة ، وسلم على ما يبدو بمنع تعدد الزوجات وزواج القصر ، وبجربة النساء في الخروج من منازلهن ؛ فتوقفت من ثم الحملة الهادفة الى محاربة الدين الاسلامي ، والدهاوة المضادة للدين . الا ان التقاليد والعادات الموروثة عرفت البقاء بالرغم من القانون واستفادت من حلم سلطات محلية كثيرة : فما زال تعدد الزوجات ، وارغام القاصرات على الزواج ، وارقداء الحجاب ، واقامة النساء في الحرم ، اموراً غير نادرة ، بينما استمرت الروح القومية .

ان المعارضة السياسية او القومية - اقله في أوروبا - لم تظهر الدعوى الكبرى
قط بعد السنة ١٩٣٠ (تاريخ دعوى الانفصاليين الاوكرانيين
في كييف) ، على الرغم من استمرار وجود الفئات المنظمة (١٩٣٦ - ١٩٣٨)
في داخل الحزب حتى السنة ١٩٣٤ . ولكن ذلك لا يعني زوالها ، كما تؤيد ذلك عمليات
التطهير المتكررة التي لم تقص الفاترين والفاستين والمعجزة فحسب ، بل اعداء الفريق
الحاكم ايضاً .

كان مقتل كيروف الذي صادف في الزمن فترة تأزم دولي على جانب كبير من الخطورة ، مثاراً لسلسلة من الدعاوى امام المحاكم العسكرية رفعت على زيموفياف وكامينيف من « مركز ليننغراد » في السنة ١٩٣٦ ، ثم على راديك وأحد عشر معارضاً آخر في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٣٧ ، ثم على سبعة قواد والمارشال توكاتشفسكي في تموز ، واخيراً على بوخارين وريكوف وباغودا في شهر آذار من السنة ١٩٣٨ . وقد اتهموا كلهم ، بدرجات مختلفة ، بانهم عملوا بالاتفاق مع عملاء الاجنبي اما على اغتيال ستالين وسجبار الزعماء الآخرين ، واما على تهديد الطريق لهجوم مسلح على الاتحاد السوفياتي ، واما على اعداد انقلاب عسكري . فأجريت خلال هاتين السنتين عملية تطهير عام تناول عدداً كبيراً جداً من المسؤولين وكبار الموظفين ، ولا سيما في الهيئة الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والجيش ومحاكم الحزب ؛ وقد احدثت

الأحكام الصادرة بالطرد من الحزب والتوقيف والاعدام جواً رهيباً من الضمضة والقنوط ،
وقوض خطيرة في كافة الادارات والمصالح ؛ وبعد عزل « اياجوف » اعتمدت تدابير تهدئة
اصلحت الاخطاء والظلامات المرتكبة ، فأخلى سبيل اكثر من ٦٠٠٠ ضابط ومهندس
وموظف ، أو اعيد لهم اعتبارهم .

الخلاصة

مكثا قام في الاتحاد السوفياتي ، خلال سنوات ما بين الحربين ، عالم جديد يختلف عن باقي الإنسانية . ففي ظروف مادية غاية في الصعوبة ، وفي وسط كون معاد كان يرتقب ويرجو كل يوم نهاية النظام ، بنى البلشفيك - دون اية مساعدة خارجية - دولة اقتصادية من المرتبة الاولى . فكان الهدف المعين للشعب السوفياتي تعويض خسارة الوقت والتساوي بأعظم الدول : الولايات المتحدة ؛ اجل ما زالت المسافة كبيرة ، في السنة ١٩٣٩ ، بين الجبارين ، ولكن سرعة النمو بعثت اعظم الآمال لمستقبل قريب . فأوجه الشبه بين البلدين كثيرة : الثروة نفسها وتنوع الموارد الطبيعية نفسه ، وتدني نسبة كثافة السكان نفسه ، وحضارة جماهيرية واحدة يحركها الايمان بالتقدم العلمي والتقنية المبينة على العقل ، و وثقة غير محدودة واحدة في فاعلية تأثير الانسان على البيئة .

وهو هذا التقدم غير الاعتيادي ما يفسر نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم اجمع على الرغم من الحصار الذي فرض عليه ، وعلى الرغم من عزله وانكماشه على نفسه ؛ وهو ما جعل منه نظيراً للولايات المتحدة التي اصبحت زعيمة الدول المتمسكة بالرأسمالية والحرية السياسية . ان المبادئ التي يعمل بوحيتها ويبحثها ليست جديدة ما دامت ترقى في معظمها الى كارل ماركس ، ولكن الاتحاد السوفياتي هو ما اخرجها من حقل النظرية ليجعل منها قوة سياسية ، وما جعل تفسير الكون الوارد في الفكرة الماركسية والحلول التي تقترحها امام متناقضات العالم الرأسمالي تنتشر انتشاراً جديداً .

منذ السنة ١٩١٧ ، لم يعد نقد الديمقراطية الحرة نقداً ايدولوجياً امراً يستهان به ، بعد ان انتزع قناعة عقول كثيرة ومصلحين كثيرين . فان مفهوم الاقتصاد المخطط ، الذي اعتبر خيالاً لفترة طويلة ، قد فرض نفسه على علماء الاقتصاد والسياسيين . وهكذا طرحت المبادئ والأمثلة مسائل جديدة وادخلت على انظمة الدول الحرة تعديلات عميقة . وفي الملائق الدولية لم يكن تأثير الاتحاد السوفياتي اقل شأنًا . فان استخدام الدعاية الرسمية ، واحتكار التجارة الخارجية ، قد ارغما الدول المتقابلة على اعتماد وسائل متماثلة او تعديل طرائقها التقليدية .

ولم يكن اقل شأنًا كذلك تأثير الاحزاب الشيوعية الوطنية التي بدلت نشاطها ظروف حياة الدول الغربية وتطورها السياسي تبديلاً عميقاً احياناً . وكان هذا التأثير مباشراً وغير مباشر .

افلم يلاحظ ان حركة فاشستية كانت تولد ابداً في كل بلاد يوجد فيها حزب شيوعي قوي ؟ اولم تمزق الحشية من الاتحاد السوفياتي ، في بعض الاوساط ، الوعي الرأسمالي ؟ اولم تدفع هذه الاوساط الى الوقوف موقفاً متساهلاً من الحركات الفاشستية ؟

في الواقع تطور العالمان المختلفان كل على حدة دونما تخالط تقريباً . فمن جهة ، اشمئزاز ووجوم ودهشة لرؤية قيام واستمرار ونمو نظام اقتصادي وسياسي مبني على مبادئ تعتبر متنافية والنظام الطبيعي ، وخاطئة ، وحتى غير معقولة ؛ وجزع امام هذا الاستقرار وهذه القوة المتزايدة النمو من جانب الدول الرأسمالية . ومن جهة ثانية ، قناعة في الاتحاد السوفياتي بأن المخطاط الرأسمالية المحتوم تستعجله الازمات ، وبأن اشتداد هذه المتناقضات وتزايد عدم القرار يولدان الاضطرابات ويهددان السلم تهديداً اكثر خطورة يوماً بعد يوم . 'وجاءت عملية التطهير الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨) ، التي تناولت بصورة خاصة القادة العسكريين والمدنيين المعروفين اسماؤهم واشكالهم خارج الاتحاد السوفياتي ، تمزق فقدان الثقة بدولة بفيضة وتحدث انطبهاً بأن الاتحاد السوفياتي اقل قوة وركانة مما يمتقد الناس . وهو الخطر المشترك وحده ما سوف يزيل هذا الاختلاف جزئياً بعد السنة ١٩٤١ .

القسم الثالث

العالم المنقسم
تأثر الأمبراطوريات الاستعمارية

الكتاب الأول

الحرب العالمية الثانية

لم تضعف أوروبا بفعل تأخرها الاقتصادي وحركات التحرر الآخذة في النمو بين الشعوب المسودة فحسب ، بل ضعفت كذلك بفعل الانقسامات العميقة التي أقامت الدول بعضها في وجه بعض . فان الخلافات التي برزت بين المنتصرين في مؤتمر الصلح قد استمرت وتفاقت حين أدى رجحان كفة الانعزالية الاميركية الى اعراض الولايات المتحدة عن كل تعاون دولي فعلي . وازداد « سوء التفاهم الودادي » بين فرنسا وبريطانيا العظمى في المسائل المتعلقة بالشرق ومسائل التمويضات ونزع الاسلحة على السواء . فعزز هذا الانشقاق موقف المطالبين بإعادة النظر : المستائين منهم كإيطالييـا ، والمهزومين ، ولا سيما ألمانيا التي توفقت ، على مراحل ، الى تصفية التمويضات ، واستعادت مركزاً من المرتبة الاولى في الدبلوماسية الأوروبية بفضل معاهدة « لوكارنو » .

لم تفسر هيئة الأمم محكمة الرقابة العالمية التي حلم بها الرئيس ولسون ، ولم تكن سوى جهاز أوروبي في الدرجة الاولى ، تسيطر عليه الدول الكبرى ، ولا سيما فرنسا وبريطانيا العظمى ؛ وقد برهنت عن عجزها في اقامة التعاون العام التلقائي ضد التعديات . وبقي نشاطها محصوراً في المسائل الصغرى ، بينما عولجت كافة المسائل الهامة بمعزل عنها عن طريق مفاوضات مباشرة بين الدول الكبرى . لذلك فان تقسيم الكرة الأرضية ، الذي تحقّق في معاهدتي السنة ١٩١٩ والسنة ١٩٢٠ ، والذي ما لبثت إيطاليا والاتحاد السوفياتي والبلدان المهزومة ان اعترضت عليه ، لم يرق طابع الديبومة .

فمنذ السنة ١٩٣٠ ، شقّت الطريق امام الفاتحين ، وخلق « وضع قابل الانفجار » بفعل ادعاءات اليابان وإيطاليا اللتين استندتا فيها الى كثافة سكانها المطردة الارتفاع ، وادعاءات الشعب الألماني الآخذ في الاختناق في رقعة ضيقة جداً . وقد يسر نجاحات هذه الدول نفور الحكومات من تنظيم الأمن الجماعي والتسليم بتعاون دولي ضد التعدي ؛ وبرزت حينذاك مثل هذه الاشعة الشمسية : « العقوبات تعني الحرب » ، ويجب « حصر النزاعات » لا توسيعها . ومن جهة ثانية ، رأى شطر هام من الرأي العام ، في الدكتاتوريات العسكرية ، هاملاً أساسياً من

عوامل مقاومة الاتحاد السوفياتي ، وكانت مناهضة موسوليني وهتلر للبليشفيكية واحداً من اعظم عناصر نفوذها ؛ يضاف الى ذلك اخيراً ان الخوف من تحول ايطاليا والمانيا الى الشيوعية ، والرغبة في تحاشي استياء اليابان التي قد تهدد مستعمراتهم الآسيوية ، حملاً خصوم هذه الدول على مراعاة جانبها وتجنب تكبيدها هزائم معنوية من شأنها اسقاط حكوماتها .

ومكذا نجحت اعمال القوة اليابانية في منشوريا والصين ، واحتلال ايطاليا لاثيوبيا ، والتدخل الجرمانى الايطالى في الحرب الاهلية الاسبانية ، وضم النمسا (انشلوس) وتجزئة تشيكوسلوفاكيا (الشكلان ٩ و ١٠) وبالمقابلة تفكك جهاز التحالفات الذي انشأ المنتصرون ، وعزلت تشيكوسلوفاكيا ، فأسرعت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية الى انتهاز السياسة التي توافقها : ابتعدت رومانيا ويوغوسلافيا وبولونيا عن فرنسا وولت وجهها لشر ايطاليا والمانيا ، بينما عادت بلجيكا الى انتهاز « سياسة خارجية بلجيكية بحثة » . ثم جاء اسسلام مونيخ الذي تخلى لهتلر عن بوهيميا ، الحصن الامامى للدفاع الروسى ، يقلب التوازن الاوروبى لصالح المانيا ، وينحصر الامن الجماعى ، ويقضى في المهد على التحالف المرتسم بين انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي . فكان مقدراً للحرب العالمية الجديدة ، التي اندلعت بعد مرور خمس وعشرين سنة على الحرب الاولى ، ان تستعجل التطور الذي ابتدأ في السنة ١٩١٤ .

الفصل الأول

الحربان العالميتان

« لقد حدث لي مرتين ، في حربين مختلفتين ، يفصل بينهما أكثر من عشرين سنة ، ان سمعت ضابطين من حاملي الشهادات يقولان عن التعليم الذي تلقوه : « ان المدرسة الحربية خدعتنا » .

« مارك بلوك »

طوال فترة الخمس وعشرين سنة هذه ، استوطن القلق والجزع قلوب البشر ؛ ومرد ذلك الى ان الحرب تسلطت على العقول : الحسب التي خيضت بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩١٨ ، وذكرى فظاعاتها وآلامها ، والخشية من تجددتها ، وتجددتها بالفعل في السنة ١٩٣٩ . فقد كان من شأن ضخامة عدد المهندسين الواقفين في وجه العدو بحكم الخدمة العسكرية الالزامية التي اصبحت شاملة حقاً ، وانقلاب ظروف الحياة الذي عانت منه كافة طبقات المجتمع وكافة بلدان العالم ، واتساع مدى الخسائر في الارواح والثروات التي يمتد بها المنتصرون والمهزومون على السواء تقريباً ، ان الحرب لم تعد ، في حياة الشعوب ، حدثاً هاماً يستعاد النشاط والعافية بعده بسرعة متفاوتة ، بل ارتدت طابع كارثة وطنية لا تسد ثلثتها . وطيلة ما بين الحربين ، غدت قلقلة الاقتصاد ، واضطراب العلاقات الدبلوماسية ، وعنف الادعاءات القومية وحدة المنازعات من اجل ايجاد الاسواق ، والعداء بين العالم الرأسمالي والعالم السوفياتي ، توتراً دبلوماسياً شبه دائم دفع بالدول الى تكريس شطر هام من مواردها لاعداد العدة للحرب ، والى تطبيق اخر ما توصل اليه العلم والتقنية في تعليم جيوشها وتجهيزها . ولذلك حدثت في « فن الحرب » واساليب المعركة واستخدام الاسلحة تطورات عميقة غيرت وجه المعركة البرية والمعركة البحرية تغييراً كلياً . وقد اسهمت محاولة الدول الفاشستية اليائسة فرض هيمنتها على العالم في طبع الحرب العالمية الثانية بطابع الحرب الشاملة ، الضارية ، التي تجاوزت تجاوزاً بعيداً كل ما شوهد من ذي قبل .

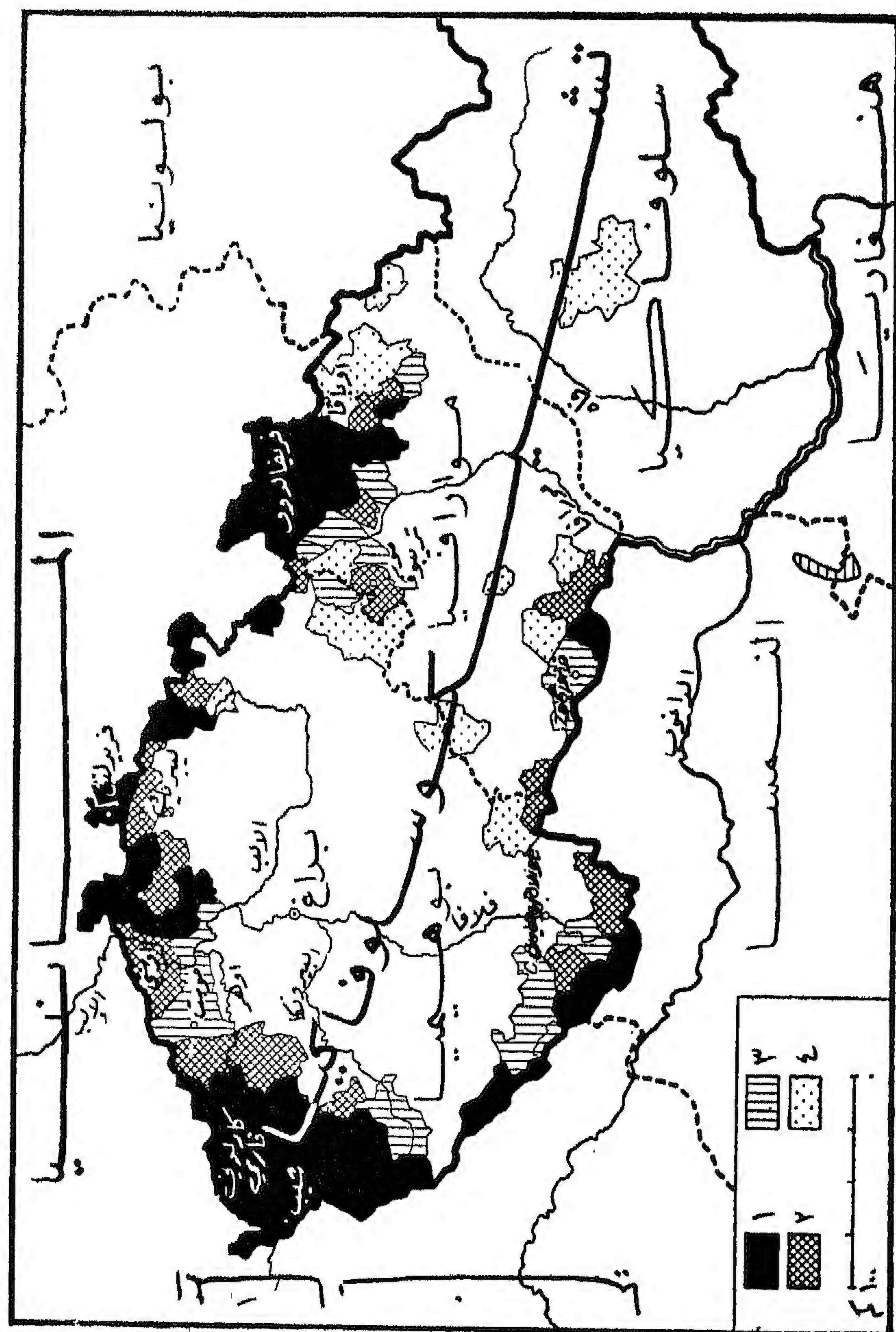
١ - فن الحرب والعدد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى

منذ السنة ١٨٧١ لم تحدث نزاعات تقابلت فيها جيوش الدول الكبرى . فلم تتوفر من ثم لاركان حربيها ، المسؤولية عن اعداد وادارة العمليات ، خبرة حربية شخصية باستثناء خبرة الغزوات الاستعمارية في بعض البلدان . وقد استوحيت مفاهيمها من درس النزاعات الاخيرة في افريقيا الجنوبية ومنشوريا والبلقان ، والاختراعات التي طورت عدد الحرب ، وطورت من ثم ظروف المعركة . وكان الكل مقتنعين بان الحرب لا يمكن ان تطول ، وبان النصر سيحرز بمبارك طاحنة قصيرة . فاعدوا العدة من ثم لمثل هذه الحرب . وقد قال غليوم الثاني في شهر آب من السنة ١٩١٤ : « سوف نعود الى ديارنا في عيد الميلاد » .

الا ان الحرب التي اندلعت في هذا التاريخ قد دامت اربع سنوات ظهرت خلالها اسلحة جديدة وظروف معارك غير مرتقبة ارغمت اركان الحرب على اعادة النظر كليا في مفاهيمها واساليبها . فتطور الجيش ووجه المعركة من ثم تطورا كبيرا خلال العمليات ، وكثا في السنة ١٩١٨ مختلفين اختلافا كبيرا عنها في السنة ١٩١٤ .

للمرة الاولى ، ستجابه الدول الكبرى - باستثناء بريطانيا العظمى مفهوم المعركة
- بجيوش وطنية استندت في تأليفها الى مبدأ « الامة في حرب » . فان في السنة ١٩١٤
هذه الجيوش المعبأة بحكم الخدمة العسكرية الالزامية ، اتاحت ارسال أعداد كبرى من المهندسين الى خطوط القتال في حين زادت التحسينات التقنية من قوة النار . لقد اصبح اطلاق النار اكثر دقة وتوصلا بفضل استعمال البارود B (وقد حل محل البارود الاسود) الذي لا ينشر دخانا ، ولا يوسخ جدران المدافع الداخلية ، فيتيح من ثم رماية سريعة ، وبفضل استعمال بندقية تطلق طلقات نارية متواترة ، وبفضل استعمال المدفع الرشاش . وكان من شأن هذا الاخير منع كل تجمع عسكري كثيف حتى مسافة ٢٠٠٠ متر ، ومن شأن البندقية الفرنسية (ليبل) ان تصيب الهدف على مسافة ٨٠٠ متر ، وامتدت فاعلية المدفع من عيار ٧٥ حتى مسافة ٥ كيلومترات ، والمدفعية الثقيلة الالمانية حتى ١٢ كيلومترا . وفي منطقة المعركة هذه المتراوح عمقها بين ٦ كلم و ١٢ كلم ، وجب ان تتوزع القوى كي لا تؤلف هدفا سهلا للاصابة ، وان يطبق « فراغ » ساحة المعركة ، الذي سبق للبوير ان حققوه ، وان ينتشر المشاة ويطلقوا النار بتواتر ويتقدموا الى الامام تباعا على ان يعمدوا بين تقدم وآخر الى الانبطاح ارضا واستخدام الملاجىء الطبيعية او حفر ملاجىء فردية بواسطة الادوات التي ينقلونها . وقد بوشر استخدام ثورقين تقنيتين حديثتي العهد : فمن جهة ، محرك الانفجار الذي اتاح نقل وتوزيع الجيوش برا بمزيد من السرعة وجمع المعلومات جوا بواسطة الطائرة او المنطاد المسير ، ومن جهة ثانية ، التلغراف اللاسلكي والهاتف اللذان اتاحا الاتصالات السريعة .

قواعد استخدام الاسلحة في المانيا تمخضت قيادة الاركان العامة ، المشبعة بتعاليم « مولتكه » و « شليفن » ، بمذهب متلاحم يتفق والحرب المرتقبة على جبهتين وظروف النزاع ضد الجيش الفرنسي الذي توفر له المدفع الممتاز من عيار



الشكل ٩ - توزيع الالام في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩
١ - أكثر من ٩٠ ٪ ، ٢ - بين ٧٠ و ٩٠ ٪ ، ٣ - بين ٤٠ و ٧٠ ٪ ، ٤ - بين ٢٠ و ٤٠ ٪

٧٥ والتحصينات القوية التي شيدها « سيريه دي ريفيير » . فان الوضع يفرض نصراً سريعاً وحاسماً على فرنسا ، والقضاء على العدو سوف يتحقق بهجوم ضار يستلزم مناورة تطويقية وهجوماً جانبياً . لذلك شددت انظمة المشاة الموضوعة في السنة ١٩٠٦ وانظمة الخدمة في الارياض الموضوعة في السنة ١٩٠٨ ، على الروح الهجومية وضبط وقوة اطلاق النار ، وعلى عامل المفاجأة الاساسي . وانما النصر حليف الفريق الذي يتغلب على ثار الفريق الآخر بمزيد من السرعة ؛ فيجب ان تسيطر على اعمال المشاة فكرة واحدة : « الى الامام » هجوماً على العدو ، مهما كان الثمن » « ويقوم الهجوم باطلاق النار على العدو من اقرب مسافة . وفي الهجوم بالسلاح الابيض يتكرس النصر على العدو » . فسلح المشاة هو من ثم السلاح الرئيسي لانه وحده « يتغلب على المقاومة الاخيرة . انه يحمل عبء المعركة الرئيسي ويقدم اسمى التضحيات » . بيد ان هذه الانظمة تعترف « بحتمية المراحل الهجومية » التي يفرضها اقتصاد القوى قبل العودة الى الهجوم . ولذلك وُجّه تعليم الضباط والجنود نحو الاعداد الدقيق لاستخدام طبيعة الارض والاعمال في الارياض ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت عدة ملائمة كاملة : عتاد متحرك يستخدم بالجملة ، كالمدافع القصيرة من عيار ١٠٥ و ٢١٠ لاجل تدمير التحصينات (اتاحت مادة المينيت خرق عقود مبنية تبلغ المتر سماكة) ، والمدافع الطويلة البعيدة المدى والمدافع الثقيلة من عيار ١٥٠ لاجل ضرب مدفعية العدو .

اما في فرنسا ، فان « قوش » ، الذي علم « ان معركة خامسة هي معركة نعتقد باننا خسرتها » ، لان المعركة لا تُخسر معنوياً ، والكولونيل « دي غرانمزيون » ، قد نوّها بتفوق السلاح الابيض وروح « الهجوم على الرغم من كل شيء » . وان اراء الكولونيل دي غرانمزيون ، التي هي نقيض تعاليم الحرب المشورية ، قد اعتمدت في التعليمات حول ساوك الوسحات الكبرى والخدمة في الارياض ، التي وضعت في شهري تشرين الاول وسكانون الاول من السنة ١٩١٣ . فبصدد سلاح الفرسان ، جاء « ان الهجوم على صهوة الحصان وبالسلاح الابيض هو اسلوب العمل النظامي العادي » . اما سلاح المشاة فهو السلاح الرئيسي . . . الذي [يمكن القول] عن سيره الى الامام حتى الالتحام بالعدو انه حاسم ومحكم . . . وفي هذا القول تأكيد لتفوق الحركة بالنسبة الى النار ، ولتفوق العدد بالنسبة الى العتاد . فتصبح المدفعية من ثم سلاحاً تكميلياً ، ويحمل اطلاق النار واستخدام الادوات ، وتعتبر مفاهيم السلامة وتوزيع الجيوش على مسافات مختلفة من الجبهة اموراً ثانوية .

وقد لخص القائد « هير » هذه الآراء كما يلي : « سوف تكون الحرب حرباً قصيرة الاعد ، تنتقل فيها الجيوش بسرعة وتلعب فيها المناورة دوراً رئيسياً : سوف تكون حرب حركة . وسوف تكون المعركة في جوهرها نزاعاً بين سلاح المشاة . . . يجب ان يكون الجيش جيش مجندين كثيرين لا جيش عتاد . . . لن تكون المدفعية سوى سلاح ثانوي . . . وقد يكون التلبك بمدفعية وفيرة دون اية جدوى . . . »



الشكل ١٠ - التغييرات الإقليمية في أوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩.

- ١ - عودة السار الى ألمانيا (١٣ كانون الثاني ١٩٣٥) ، ٢ - المنطقة غير المحصنة التي احتلتها ألمانيا ثانية (٧ آذار ١٩٣٦) ، ٣ - ضم النمسا (١١ آذار ١٩٣٨) ، ٤ - ضم السويد (٣٠ ايلول ١٩٣٨) ، ٥ - استقلال سلوفاكيا (١٤ آذار ١٩٣٩) ، ٦ - إقامة محمية بوهيميا - مورافيا (١٦ آذار ١٩٣٩) ، ٧ - ضم ميكل (٢٢ آذار ١٩٣٩) ، ٨ - احتلال إيطاليا لألبانيا (٧ نيسان ١٩٣٩) .

حين اندلعت الحرب ، ارتكب كافة القادة العسكريين من ثم
 المبادمة
 في ايدي الالمان
 الاخطاء نفسها بتقديرهم قوة الهجوم اكثر من قوة الدفاع الى حد
 بعيد . وبعد حين ، تكيفوا بحسب الظروف الجديدة غير المرتقبة .
 ولكن فريق هندنبرغ - لودندورف - هوفمن هو ما احسن التكيف قبل سواه . فهم الالمان
 من استلموا زمام المبادمة استلاماً شبه دائم تقريباً ، في ما يتعلق بالعمليات وبالعتاد على حد سواء ؛
 مبادمة حرب الخنادق واحكام تقنية التحصن وراء الخنادق في الجبهة التي بلغت درجة من الكمال لم
 يعرفها اي جيش آخر . اساليب القصف المتواصل الشامل الذي يحق مواقع العدو الدفاعية ،
 ثم القصف القصير المركز على نقطة واحدة الذي يتيح فتح ثمة في الجبهة . وكانوا السابقين في
 استخدام الاسلحة الجديدة (باستثناء الدبابة) : الغازات السامة ، قاذفات اللهب ، قاذفات
 الالغام . كما انهم اتقنوا استعمال المدافع الرشاشة والفواصات ، واستخدموا الطائرات قبل غيرهم
 لقذف القنابل .

بعد الهزيمة الالمانية في معركة المارن التي اوقفت محاولة
 الشكل الجديد للحرب في الغرب
 الخنادق
 اندفاع جانبي والتفاف استهلت بنجاح في بلجيكا في شهر
 آب من السنة ١٩١٤ ، وبعد فشل « السباق نحو البحر »
 بغية بلوغ « كاليه » ، استقرت الجيوش المنهكة في خنادق محفورة على عجل . وقد بسدا استقرار
 الجبهة هذا للقيادة الالمانية وسيلة اقتصادية توفر لها حرية العمل في الشرق حيث كانت تنوي
 التوصل الى نتيجة حاسمة ؛ ولذلك سوف يرتدي تنظيم الجبهة طابع الديمومة بحيث لن يتمكن
 اي من الخصمين المتحاربين ، طيلة اربع سنوات ، من اختراقها ؛ وستصبح الجبهة مجموعة كاملة
 من التحصينات الممتدة على طول اكثر من ٧٠٠ كلم بين بحر الشمال والحدود السويسرية لن يطرأ
 عليها في بعض النقاط اي تبدل حتى السنة ١٩١٨ . فتغلبت النار على الحركة ولم تكن الحرب
 بعدئذ سوى « صراع يائس ضد المدفع الرشاش » وضد المدفعية . واتصلت الخنادق العميقة
 والمتوازية والمعموجة الخطوط (بغية تأمين الحماية الجانبية والافادة جهداً المستطاع من طبيعة
 الارض) بممرات ضيقة وطويلة ، وتقدمتها شبك من الشريط الشائك ؛ وانشئت فيها « مراكز
 صفرى » للمراقبة وملاجئ عميقة ، وزودت بعدد وفير من المدافع والمدافع الرشاشة . فألف
 المجموع حصوناً حقيقية . وانشئ وراء الخط الاول ، القريب من خطوط الاهداء ، خط ثان ،
 وخط ثالث احياناً بغية درء انهيار الجبهة بتوزيع القوى على مسافات مختلفة من الخط الاول .
 كانت نتيجة هذه الحرب الموضعية ثورة في الفن العسكري . في العدة الحربية اولا : فقد
 توجب ، حتى عند الالمان الذين كان لديهم مدفعية ثقيلة سريعة الاطلاق من عيار ١٠٥ و ١٥٠
 و ٢١٠ ، قدرة على قذف القنابل وفاقاً لخطوط مختلفة الانحاء ، الاكثار من استخدام مدفعية
 الخنادق : مدافع لقذف القنابل وفاقاً لخطوط منحنية جداً ، مدافع لقذف القنابل الصغيرة ،
 مدافع خاصة بالخنادق ، الخ . ، بينما اصبح المدفع الرشاش ، القادر على ضرب الزوايا المتينة

١ - أقصى تقدم روسي ، ٢ - الجبهة في نيسان ١٩١٥ ، ٣ - الجبهة في ايلول ١٩١٥ ، ٤ - الجبهة عند وقف إطلاق النار في السنة ١٩١٧ ، ٥ - حدود ١٩١٤ ، ٦ - حدود ١٩١٧ الجديدة ، ٧ - اقاليم خسرتها روسيا ، ٨ - اقاليم تحت نفوذ الماني في آب ١٩١٨ ، ٩ - اقاليم تحت نفوذ حليف ، ١٠ - اقاليم تحت سلطة حكومة موسكو .

ضرباً فاعلاً بقذائفه والحؤول دون اجتياز منطقة معينة امام الخطوط ، مع القنبلة الصغيرة ،
خير سلاح دفاعي في ايدي المشاة .

بيد ان القيادة الفرنسية ، التي لم تسلم بسهولة بتنظيم اجهزة دفاعية شبيهة بأجهزة الالماني ،
فقد تكييفت مرغمة بحسب هذه الظروف الجديدة المناقضة لتعاليمها . وقد عندت وقتاً طويلاً
في العودة ، بأسرع وقت ممكن ، الى « الحرب في الارض المكشوفة » . ورغبة منها في تجنب
« تواني الجنود » والمحافظة على روحهم الهجومية ، و « تهديد العدو بخاطر دائم » ، وايهان
جنوده ايهاً متواصلاً - هذا هو المقصود بتعمير « القضم » - قامت طوال السنة ١٩١٥
بهجمات محلية كثيرة طاحنة من اجل الاستيلاء على اهداف لا أهمية حقيقية لها في اغلب
الاحيان : كتركز مراقبة أو جزء من خندق ... ، لم تستهدف المناورة ولا المفاجأة ولم تسفر
الا عن خسائر فادحة في الارواح لا يبررها مبرر ، لا سيما وان الحاجة الى الذخائر لم تكن
لنسمح بضرب العدو بالقنابل ضرباً كافياً وفعالاً . وهكذا كانت « نوتردام - دي - لوريت »
و « بواله برتر » ، و « اكمة ال » « ايبارج » ، و « هارتمسويلر كوف » ، ومنطقة « سواسون »
وال « ارغون » (التي زرعت بالالفام) ، و « قتل » « فوكوا » ، وغابة « غروري » ، مسرح
نزاعات دامية ، هزيمة ومثبطة ، طوال أشهر كاملة .

عبارات الهجوم في الغرب
امام هذه النصبينات القوية في الجبهة الغربية ، بات من
الضروري التوصل الى نتيجة حاسمة ، اما على ساحة
في السنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧
معركة اخرى - حاول الالماني البحث عنها في الشرق ،
وان يحدوها الا في السنة ١٩١٧ (الشكل ١١ ، ص ٣٣٥) وبمحت الحلفاء عنها فترة من الزمن في
الشرق - ، واما بواسطة « منفذ » استخدمت من اجل فتحه اما اسلحة جديدة : كالغازات
السامة ، والدبابات ... ، من شأنها اذهال العدو ، واما بسحق مركز العدو بالقنابل ، الذي
يفترض تفوقاً عظيماً في الوسائل . وعلى اية حال ، توجب 'تحطيم هذا الدرع الدفاعي ' وفي
سبيل ذلك تطورت العدد الحربية وفن الحرب . وقد اقنعت مجازر الشتاء باستحالة هجوم المشاة
دون اعداد دقيق ، ودون ان تسبق المدفعية تقدمهم وتراقبه . ولكن توزيع النجعات على
اماكنها ، وتنظيم نقاط الانطلاق وتجهيز الخطوط الخلفية ، تتطلب اسابيع هدة ولا يمكن ان
يغرب امرها عن مراكز رقابة العدو ودوائر استخباراته . يضاف الى ذلك ان الضرب بالقنابل
طيلة ايام عدة بغية تقويض تحصينات العدو لا يترك اي مجال لعامل المفاجأة ، واذا تم الاستيلاء
على خطه الامامي ، اصطدم المشاة المهاجمون بخط ثان سليم وتوجب عليهم القيام بالاستعدادات
الطويلة والباهظة النفقات نفسها . وهذا ما يفسر الفشل الذريع الذي انتهت اليه الهجمات
الحليفة في منطقة « ارتوا » ، في اشهر آذار وايار وايلول ، وفي منطقة « شامبانيا » ، في شهري
شباط وايلول من السنة ١٩١٥ .

حين قام « فالكنهاين » بهجومه على « فردان » ، في السنة ١٩١٦ ، لجأ الى اساليب جديدة

لتحقيق عامل المفاجأة : اخفاء النجذات والمعدات في غابات المنطقة الكثيرة ، ضرب عنيف جداً بالقنابل لفترة قصيرة (٩ ساعات عوضاً عن عدة ايام) يتولاه اكثر من الف مدافع ، قنابل مدفعية على الخط الاول ، قنابل من العيار الثقيل ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٨٠ ، ٤٢٠ على الخط الثاني ، هجوم ٦ فيالتى معاً على جبهة لا تتجاوز ٧,٥ كلم طوفاً . لقد كان لنجاحات الالمات وقع كبير في النفس ، ولكنها انتهت الى الفشل ، اذ ان القيادة الفرنسية نجحت في تأمين وصول النجذات والذخائر والمؤن الكافية بفضل تنظيم النقل بالسيارات على « الطريق المقدسة » . ويغلب ان القوى استبدلت تكراراً ، فقد اوهن ٦٦ فيلقاً بين شهري شباط وتموز ، ولكن الهدف المطلوب لم يُبلغ : فالجبهة الفرنسية لم تتصدع ، واذا كانت الخسائر الفرنسية فادحة ، فانها لا تكاد تتجاوز خسائر الالمات الذين حسبوا انها ستكون اعلى من خسائرهم بمرتين ونصف المرة .

اما الهجوم الفرنسي البريطاني على الد « سوم » ، في شهر تموز من السنة ١٩١٦ ، فقد ابرز مرة اخرى دور المدفعية المتفوق : ليس دور المشاة بعد اليوم سوى احتلال الارض التي استولى عليها المدافع والدفاع عنها . فزيد من عدد المدافع البعيدة المرمى لمقاومة هجوم مدافع العدو بمثلها ، ومن المدافع الثقيلة لاجل حرب الخنادق ، واتقن تعيين مكان المدفعية بواسطة الصوت ، والرقابة البرية والرقابة بواسطة المناطيد المقيدة . ونظم جهاز كامل للاتصالات والتحويل استطاعت المدفعية بفضلها ، ليلاً ونهاراً ، وكلها طلب المشاة منها ذلك ، تركيز نيرانها على الاهداف الهامة وتوجيه ضرباتها على الفور الى مدافع العدو لاسكاتها ، واطالة عملية قصفها الخاصة .

وزود سلاح المشاة بمعدات اضافية تساعد على « الدرع » (خنادق ومدافع رشاشة وشريط شائك) الذي جعل الدفاع عملية رابحة منذ سنتين : مدافع خفيفة ، مدافع لقذف اللهب ، مدافع من عيار ٣٧ ، مدافع هاون . كما زود بقنابل صغيرة تقذف بواسطة البندقية (V. B.) ، وببنادق رشاشة ، ومدافع رشاشة بلغت اربعة اضعافها من ذي قبل . وعلى الرغم من تسدني عدد افراد هذا السلاح بالنسبة للأسلحة الاخرى (من ٧١ الى ٥٠ ٪) ، فان تزايد الاسلحة الذاتية الحركة قد زاد قوة نار المشاة زيادة عظيمة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اعداد عملية الهجوم وتنفيذها قد ساعدتها الرقابة الجوية واجهزة معقدة للاتصال والتحويل بواسطة الهاتف والتلغراف اللاسلكي ولوحات تعيين المسالك والاسهم النارية ، التي امنت الاتصال بين المشاة والمدفعية والقيادة . واثح التصوير من الجو ، الذي احكم في السنة ١٩١٥ ، تمهيداً مسبقاً لنقاط الارتكاز الواجب تدميرها على جبهة الهجوم ، كما ادارت الطائرات عملية اطلاق النيران وراقبت نتائجها . وكانت نسبة المدافع مرتفعة جداً : فقد اقتضى هجوم ١٦ نيسان من السنة ١٩١٧ مدفعاً خفيفاً ومدفع خنادق لكل ٢٣ مجزداً ومدفعاً ثقيلًا لكل ٢١ .

بيد ان هذه الاستعدادات ، على غرارها في السنوات السابقة ، لم تكن لتخفى عن البصر . فقد اقامت القيادة الالمانية جهازاً دفاعياً مؤلفاً من ٣ او ٤ خطوط موزعة على مسافة ٥ او ٧ كيلومترات من الجبهة ، في ارض غير متساوية تكثر فيها الوديان والغابات . وقد سيطرت جواً في القطاع المهاجم ، فاستطاعت من ثم منع او مضايقة ادارة عملية القصف والرقابة ، وتمييز مراكز المدافع الفرنسية بسهولة . لذلك فان الضرب بالقنابل طيلة ثلاثة اسابيع من اجل شق طريق في الشريط الشائك ونيران المدفعية بالجملة طيلة خمسة ايام ، لم تحل دون انتهاء هذا الهجوم الى فشل ذريع دام .

وهكذا فبقدر زيادة المدفعية التي اصبحت سيدة ساحه المعركة من تقدم الاسلحة الجديدة حيث كشافتها ومرماها وقوتها التدميرية ، تحسنت التحصينات كذلك واثبتت اجهزة خنادقها وممراتها الطويلة الضيقة قدرتها على مقاومة كل هجوم . فبدت المناورة وكأنها مستحيلة وتحتم ان لا تكون المعركة سوى هجوم الى الامام يحاول الامتداد الى الجناحين . وبالمقابلة تطور شكل الجيوش . فان الفيلق الفرنسي في السنة ١٩١٨ يختلف عنه كثيراً في السنة ١٩١٤ : ضم في السنة ١٩١٤ ١٠٠٠٠ جندي راجل ، مسلحين ب ٩٦٠٠ بندقية و ٢٤ مدفعاً رشاشاً ، فاصبح يضم ، في السنة ١٩١٨ ، ٤٣٠٠ جندي راجل مسلحين ب ٢٣٠٠ بندقية و ٤٢٠ سلاحاً حربياً آخر . وارتفعت قوة نار مدفعيته الى اربعة اضعافها ، وقد استفني عن الاسلحة غير الجديرة بالبقاء وحلت الطائرة والسيارة محل سلاح الفرسان الذي اقتصر دوره على الاشتراك في المعركة على غرار سلاح المشاة ، وبالمقابلة احسكت انواع اسلحة جديدة ازدادت اهميتها يوماً بعد يوم : الاسلحة الذاتية الحركة . وقنابل الغاز او الايبريت ، التي من شأنها جعل مناطق واسعة غير صالحة للسكنى ، والطيران والدبابات بصورة خاصة . فقد استخدمت الطائرة منذ السنة ١٩١٤ للمراقبة والاستكشاف وادارة عملية القصف ، ثم اصبحت سلاح مطاردة منذ ابتكار الـ « فوكر » التي اتاحت اطلاق نيران المدفع الرشاش عبر محجر المروحة ؛ ومنذ السنة ١٩١٧ نشبت معارك ، لا بين طائرات منفردة ، بل بين اسراب يضم كل منها حق ٥٠ او ٦٠ طائرة . وفي السنة ١٩١٨ اخذت الطائرات تهاجم تجمعات الجيوش على الارض . وحلت طائرات قصف خطوط المواصلات والمطارات والمستودعات محل المناطيد منذ صيف السنة ١٩١٥ ، ولكن النتائج ما زالت متوسطة بسبب ضآلة عدد الطائرات المشتركة في مثل هذه العملية (٤٠ في اقوى غارة على لندن) . وانتقلت السيطرة على الجو بالتناوب من معسكر الى آخر بحسب تقدم التقنية : فكانت في ايدي الالمان حتى السنة ١٩١٦ ثم في شهر ايار من السنة ١٩١٧ ، وفي ايدي الحلفاء ابان معارك فردان والسوم ، ثم في السنة ١٩١٨ . اما الدبابة التي جمعت بين النار والحركة ، فقد استخدمت استخداماً صوابياً للمرة الاولى في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩١٧ . فبدون اعداد مدفعية ، قذف الجيش البريطاني في قطاع « كمبريه » بدباباته الـ ٣٨١ وكانت مدفعات مدرعة باغتت العدو وشقت الطريق امام

صلاح المشاة محدثة في الخطوط الالمانية جيباً بقياس ١٢ كلم طولا و ٩ عرضاً . اجل ان الهجوم الذي شن على جبهة ضيقة جداً لم يؤد الى انهيار تحصينات العدو ، ولكنه اثبت امكان الاستيلاء ، بواسطة الدبابات ، على عدة خطوط متعاقبة دون اعداد مدفعية وبخسائر طفيفة نسبياً . وهكذا اعدت الطريقة التي سوف تضمن نصر الحلفاء في السنة ١٩١٨ .

كانت احدى نتائج استخدام هذه الاسلحة الجديدة اشتداد الحاجة الى المجندين . فهي قد ارغمت القيادة على تخصيص عدد متزايد منهم لخدمات الداخل او المؤخرة : فان الدبابة التي تشترك في المعركة يجندين والطائرة التي تطير بملاحها ومطلق مدفعها الرشاش تفترضان على التوالي ٤٦ و ٦٠ رجلاً في المؤخرة لاصلاحها وتعهدها وتموينها والاعاضة منها .

لم يعد هناك من جبهة شرقية بعد الثورة الروسية وانسحاب الجيش الروماني . فكان من ثم لدى هندنبرغ ولودندورف ، معركة السنة ١٩١٨ في وجه ١٨٠ فيلقاً فرنسياً - بريطانياً وبلجيكياً ، ١٩٨ فيلقاً سيحاولان بواسطتها شق طريق لها في الجبهة الغربية . فاعد الهجوم على ضوء دروس معركتي كمبريه وريفا ، حيث اختبرت بنجاح الطريقة الهجومية الجديدة التي نادى بها الكولونيل « بروشمولر » والتي بموجبها تسحب خيرة الفيالق من الجبهة الى مناطق بعيدة في المؤخرة . وتساعد اليها مهام المناورة وتجهز بعتاد جديد ، وتعود طرائق التسلل : على فرق الهجوم امتحان النقاط الضعيفة واختراقها والالتفاف حول النقاط المحصنة التي سوف تقهرها الخطوط التي تليها . ومن الطبيعي بعد ذلك ان يؤدي احكام عمل المدفعية في الكتان ، وتجميع المدافع بالجملة في مراكز معينة ، واطلاق قنابل الغاز بوفرة - مما يقصر فترة الاعداد على ساعات قليلة - ونقل الجيوش من جبهة الهجوم تحت جنح الظلام كي لا يثار انتباه العدو ، واستخدام اسراب كثيفة من الطائرات تقذف بقنابلها ، من علو منخفض ، محطات السكك الحديدية ، والمطارات ، ومؤخرة الجبهة وتهاجم المشاة والمدفعية بمدافع الرشاش ، الى مباغته العدو والسباح بفتح المنفذ والافادة منه .

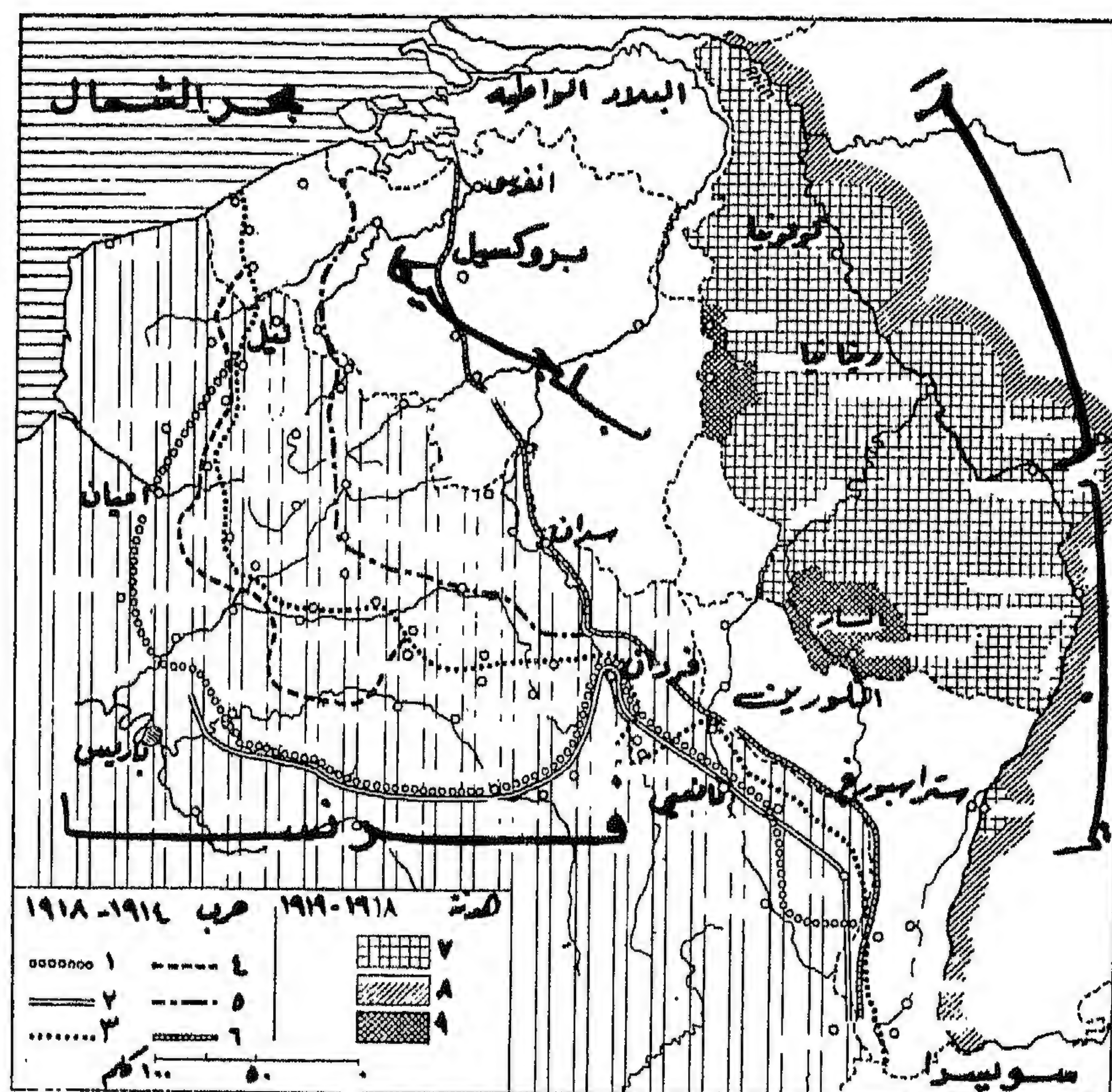
استعد الحلفاء من جهتهم الى صد الهجوم مستفيدين من المثال الالمانى : اتقان استخدام الاسلحة الذاتية الحركة ، انشاء نقاط ارتكاز على مسافات مختلفة من الجبهة ومراكز مقاومة في داخل كل خط . ولم يكونوا آنذاك ليعتبروا دفاع الخط الاول امراً ضرورياً كما في السنة ١٩١٥ ، بل ارتأوا تجميع معظم الجيش في خط متوسط (بين ٣ و ٤ كلم الى الوراء) او في الخط الثاني (بين ٦ و ٧ كلم) . فهنا يكون خط الصمود الذي سوف يصطدم به المهاجمون بعد ان تكون نقاط المقاومة ، المتروكة في الخنادق الاولى ، قد فرقت بينهم . ولا يزال الحلفاء يستبعدون امكان فتح منفذ في الجبهة : فاذا نجح العدو في اختراق الخط الاول ، فانه لن يلبث ان يصطدم بجبهة جديدة معززة يستحيل اختراقها .

الا ان هذه الثقة امتحنت امتحاناً عسيراً في ربيع وصيف السنة ١٩١٨ (الشكل ١٢ ، ص ٣١١) . لقد ردت قوات الحلفاء الى الوراء اربع مرات متوالية بهجمات سريعة ضارية جعلت الالمان على قارب

قوسين من النتيجة الحاسمة بفضل مدفيعتهم السريعة الاطلاق ومهارة ضباطهم في استثمار عامل المفاجأة وفي استخدام سهولة تحريك معداتهم. ففي الحادي والعشرين من شهر آذار ، وبعد قصف بقنابل الغاز والقنابل الداخنة دام اربع ساعات ونصف الساعة ، فتحت ثلثة بطول ٨٠ كلم هندنقطة التقاء الجيوش البريطانية والفرنسية ، لم تسد الا بكل صعوبة ؛ وفي التاسع من ايلول شن هجوم جديد في الفلاندر ، فوصل الالماني الى مسافة ١٦ كلم من اميان و ٦٠ كلم من كاليه ، وجعلوا ربع الجيش البريطاني عاجزاً عن القتال . وفي السابع والعشرين من شهر ايار ، بعد ضرب دام ثلاث ساعات بقنابل ١٢٠٠ « بطارية » مدفعية ومئات مدافع الخنادق ، وعلى جبهة يبلغ طولها ٦٢ كلم بين سواسون و « ريس » ، تقدم ٢٠ فيلقاً مسافة ٢٠ كلم وسيطرت على جسور الـ « اين » ؛ وقد اشترك في هذه المعركة ثلث الجيش الفرنسي ، الذي اوهن جزئياً ، وفقدت معدات كثيرة ، وواجه الجنرال « بيدتان » انكفاء عاماً . وفي الثامن من حزيران ، شن هجوم جديد الى الشرق من « نوايون » على جبهة طولها ٧٤ كلم ، اوقف عند خط « شاتو تيارى » - « مونديدييه » . وفي كل مرة استفاد الجيش الالماني من عامل المفاجأة واستطاع الاستيلاء على جيوب عميقة في الخط الحليف . ولكن المفاجأة لم تلعب اي دور في الهجوم الجديد الذي شن في الخامس عشر من شهر تموز بين « شاتو تيارى » ؛ والـ « ارغون » : فقد اخلي الخط الفرنسي الاول بغية تجنب نيران مدافع الهاون واحتل معظم الجيش مركز المقاومة ، وصدرت الاوامر لفرق الاحتياط في المؤخرة بالتأهب . فقبل ان تفتح المدفعية الالمانية نيرانها القوية ردت المدفعية الفرنسية على النار بنار كثيفة جداً ، وانتهى الهجوم الالماني على طول ٤٠ كلم من جبهة شيمانيا الى الفشل .

اوهنت هذه الهجمات فرق لودندورف الاحتياطية . فقد رسم الخط الالماني جبهة غير منتظمة تألفت من جيوب يسهل شن الهجمات الجانبية عليها ؛ ومنذ الثامن عشر من شهر تموز تحولت المبادأة الى ايدي الحلفاء الذين استخدموا عدداً كبيراً من الدبابات ، الاداة الحاسمة في ستراتيجية التفكيك الجديدة ؛ وفي ليل ١٧ - ١٨ ، وبدون اعداد مدفعية ، ادى استخدام الدبابات بالجملة الى فتح ثلثة عرضها ٥٠ كلم وعمقها ١٠ كلم في خط العدو الى الجنوب من « سواسون » . ومنذئذ اضطر الجيش الالماني ، الذي ارغم على الوقوف موقف الدفاع وعانى من حاجته الملحة الى المهندسين ، للتراجع امام سلسلة من الهجمات السريعة ، المتكررة ، التي لم تستهدف اي منها التوصل الى نتيجة حاسمة ، ولكنها شنت في قطاعات متباعدة فمنعت لودندورف من ان يستخدم فرق الاحتياطية الضئيلة وينقلها الى ميدان المعارك . وفي الثامن من شهر آب ، « يوم حداد الجيش الالماني » ، حدثت مفاجأة تامة ؛ فان نقل الجيوش تحت جناح الظلام ، ودوريات الطائرات المستمرة التي منعت كل رقابة ، واحكام نيران المدفعية التي وضعت في اماكنها دون اثاره الانتباه ، واستخدام القنابل الداخنة التي اعمت الرقابة البرية والمدافع المضادة للدبابات ، واستخدام ٤٥٦ دبابة على جبهة طولها ٢٣ كلم ، قد جعلت الحلفاء يحرزون نصراً كاملاً . وابتداء من شهر ايلول شن هجوم عام بشكل كاشة ارغم الالماني على

الجللاء عن الشاطئ البلجيكى والانسحاب الى خط «هيرمن» دون أن تتصدع جبهتهم .
ولكن الجبهات الشرقية انهارت في ذاك التاريخ ؛ فطلب الاتراك والبلغار والنمساويون وقف



الشكل ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ و ١٩١٨

- ١ - أقصى تقدم الجيش الألماني (ايلول ١٩١٤) ، ٢ - جبهة الجيش الفرنسي في ايلول ١٩١٤ ،
٣ - جبهة الحرب الموضعية ، ٤ - الجبهة في تموز ١٩١٨ ، ٥ - الجبهة في تشرين الاول ١٩١٨ ،
٦ - الجبهة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، ٧ - ارض احتلتها الحلفاء بعد الهدنة ، ٨ - منطقة
جعلت محايدة بعرض ١٠ كلم ، ٩ - اقاليم تقرر اجراء استفتاء فيها .

اطلاق النار ، وسلمت المانيا بالواقع فطلبت وقف اطلاق النار قبيل هجوم كان مقرراً شنه على جبهة اللورين في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني .

٢ - المفاهيم الاستراتيجية وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية

المذاهب الاستراتيجية
بين الحربين

حين نشبت الحرب مرة اخرى بعد مرور احدى وعشرين سنة ، كانت المانيا اكثر تقدماً على اعدائها منها في السنة ١٩١٤ ، بفضل تعزيز تسليحتها ثانية منذ السنة ١٩٣٣ . ولكن هذا التفوق المادي كان دون الدعاوة التي احاطته بها اهمية ؛ وقد تخلف الحلفاء عنها في نطاق المفاهيم الاستراتيجية بصورة خاصة .

المذهب الفرنسي

كانت النتيجة الكبرى المستخلصة من الحرب العالمية الاولى قوة الجبهة المتصلة التي تدافع عنها نيران قوية تطلقها المدفعية والاسلحة الذاتية الحركة ، اذ ان الهجمات الامامية بواسطة وسائل على جانب كبير من الهمية قد برهنت وحدها عن قدرتها على تصديعها . الا ان بطء التقدم ، بعد كل تصديع ، كان يتيح للدفاع سد الثغمة المفتوحة وانشاء جبهة جديدة وراء الخط المتصدع . لابل وضع جدول بياني حدد العمق الممكن بلوغه بنصف طول جبهة الهجوم . اجل لقد أسهمت الاسلحة الجديدة ، كالدبابات والطائرات التي ازداد شأنها ازياداً مطرداً ، في تحسين ظروف العمليات : فان الدبابة ، التي اعتبرت « عشاً متنقلاً للدفاع الرشاش » ، كانت ترافق سلاح المشاة وتشق امامه الطريق او تسانده في تقدمه بتدميرها الاسلحة الذاتية الحركة ، وكان الطيران يستكشف مراكز دفاع العدو وحركاته ويحول دون قيام طيران العدو بآية مهمة استطلاعية . واذا هزمت المانيا في السنة ١٩١٨ فمرد ذلك افتقارها الى الرديف الضروري لسد الجيوب التي احدثتها الهجمات الحليفة .

الى هذا الاختبار ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية التي لم تجر اية محاولة ، منذ السنة ١٩١٨ ، لتجديدها او تبديلها . فان الاقتناع بمناعة الجبهة المتصلة وبالاهمية الاولى لقوة النار وبتأثير طبيعة الارض « الاستبدادي » على كل مناورة ، قد حملت اركان الحرب على انتهاج استراتيجية دفاعية بحتة . ولما كان نصر السنة ١٩١٨ قد احرز على ايدي دول متحالفة ، فكان على فرنسا الاحتفاظ بموقف دفاعي في وجه قوات المانيا المتفوقة والدفاع عن سلامة ارض الوطن طيلة الفترة اللازمة لان يعبر حلفاؤها الوسائل القوية التي تتيح الانتقال الى الهجوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اختبار المعركة القديمة الذي ابعد كل فكرة مناورة هجومية ، قد جرّ الى نوع من الحصرية في عمل اركان الحرب التي تعودت تطبيق انظمة ثابتة والتدخل في اصغر التفاصيل وانتزاع كل مبادهة من المسؤولين عن التنفيذ . وبالرغم من ان دبابات السنة ١٩١٨ البطيئة والسريعة المطب قد اصبحت حصوناً سريعة الحركة ومزودة بالمدافع والتلغراف اللاسلكي ، فان المهمة التي اسندت اليها ما زالت مهمة سلاح في ايدي المشاة يحتاج الى حماية

المدفعية : وبداية هذه المبادئ نظم الجيش الجديد ودرّب ، وشيّدت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٩ التحصينات القوية الثابتة بين « بال » و « لونغويون » .

أما الطيران الذي أصبح سلاحاً مستقلاً في السنة ١٩٢٨ ، فقد عانى في تنظيمه من المنازعات بين المدارس المختلفة ومن تردد التعليم . فان آراء الجنرال الإيطالي « دوهيه » الذي اعتبر الطيران « القوة الدفاعية الحاسمة » القادرة ، بغاراتها الكثيفة ، على تدمير طاقة العدو الحربية ومن ثم على احراز نصر سريع بفردتها ، قد وقعت في نفوس القادة العسكريين الفرنسيين موقعاً جيداً ؛ وأخيراً أنشئت في السنة ١٩٣٦ وحدات جوية مستقلة ، وصممت نماذج طائرات جديدة كثيرة ؛ إلا ان فرنسا لم تمتلك في السنة ١٩٣٩ إلا عدداً قليلاً من قاذفات القنابل ؛ أجل كان لديها طائرات مطاردة ذات فعالية كبرى ، ولكن عددها لم يكن كافياً . فبقيت الطائرة من ثم مساهداً للجيش البري ولم تعتبر سلاح معركة (وقد كتب المارشال بيتان : « ان العمل المباشر للقوى الجوية في المعركة باطل ووهمي ») . ولم يكن هناك طيران هجوم انقضاضي ولا طائرات لنقل الجيوش جواً . أما انكلاترا فقد توفر لديها طيران استراتيجي من قاذفات القنابل قادر على مهاجمة الاهداف الصناعية الألمانية ، ولكنها افتقرت ، على غرار فرنسا ، الى طائرات قادرة على تقديم المساعدة للوحدات البرية .

ان قيادة الاركان الألمانية التي اختلف نشاطها عن « الجمود الفكري » المذهب الألماني الذي اتصفت به قيادات الاركان الفرنسية والبريطانية قد استخلصت

دروساً أخرى من هزيمتها في السنة ١٩١٨ . فقد ارتكز مذهبها الى الحاجة الى هجوم سريع من شأنه مفاجأة العدو محلياً بقوى متفوقة ، في اضعف مراكزه ، ومنعه بعد ذلك من توطيد جبهته ؛ فيجب من ثم مباغتته بضرب سريع وقوي بغية القضاء عليه . ويحذر بالتالي الاستفادة بجهد المستطاع من وسائل النقل الآلية ، التي توازي سرعتها خمسة اضعاف سرعة الوسائل القديمة وتتيح مرونة كبرى في المناورة وسرعة في تجميع القوات في مركز الثقل ؛ وبكفي من ثم تحقيق تفوق ساحق على جبهة ضيقة ، في النقطة الحاسمة ، وفتح ثمة فيها ، وتوسيع هذه الاخيرة ، والاندفاع نحو الداخل قبل ان يكون للعدو مجال للمقاومة . وبعد اجتياز الثمة المفتوحة ، يستغل النجاح استغلالاً منظماً باندفاعات جانبية تحمي جناحي الوحدة المتقدمة . وسوف تسند هذه المهمة المزدوجة الاساسية الى الدبابات . وان هذا الفن الحربي الجديد ، الذي احكمه « غودريان » منذ السنة ١٩٢٩ ، ووضحه في مقال داو (*Achtung Panzer*) في السنة ١٩٣٧ ، يستلزم جمع الدبابات في وحدات كبرى - فيالق ووحدات مدرعة - تتوفر لديها كافة الاجهزة التي تتيح لها الاندفاع اندفاعاً مستقلاً الى مسافات بعيدة امام الجيوش ، واثارة الفوضى في صفوف العدو ، وتحقيق انهيار مقاومته بالمباغتة وسرعة الحركات ، ومنعه من جمع شمله في مركز انكفاء . هذا هو فن الحرب الجديد (*Blitzkrieg*) الذي سيضمن لالمانيا انتصاراتها الداوية بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٢ .

أما الطيران فقد اسندت اليه ايضاً مهمة هجومية ؛ فان اسرابه الكبرى المستقلة ، تنقل الفوضى الى قلب بلاد العدو ، ولكنها ، في الدرجة الاولى ، تتعاون تعاوناً وثيقاً والقوات البرية ، لا بالاستكشاف والرقابة وكتان سر المنطقة المهاجمة فحسب ، بل بالحلول محل المدفعية بأعداد الهجمات عن طريق قذف القنابل بالجملة ، وبالتعاون والمدركات والمشاة بالانقضاض والقاء القنابل على جيوش العدو . والحقت المدفعية المضادة للطائرات بالجيش الجوي الذي يعمل بالاتفاق مع الجيوش البرية ، وتطورت تطورا عظيماً . واخيراً اعبرت الاتصالات الكهربائية اللاسلكية اهتماماً خاصاً لأن الاتصال السلكي لا يليق بسرعة الحرب الصاعقة ؛ فان التعاون بين الاسلحة والاتصال بالوحدات المندفعة بعيداً وراء خطوط العدو منوطان بتقدمها ودقتها على السواء .

لم تكن هذه الآراء وهذه الاستعدادات بمجولة خارج المانيا ، ولكن الجهود التي بذلت لابرازها ذهبت مع الريح . فان انشاء جيش مناوره قوي ، مؤلف من ٧ فيالق مدرعة ، الذي اقترحه القومندان ديغول في كتابه ، « نحو جيش محترف » ، الصادر في السنة ١٩٣٥ ، قد صرف النظر عنه اجمالاً باعتبار انه « مناقض لمنطق التاريخ » . ولم يستخلص احد مغزى امتحان الحرب الاسبانية ، « المختبر النازي » الحقيقي الذي احكم فيه الالمان استخدام قاذفة القنابل الانقضاضية والمدفع الرشاش والاتصال بين الدبابات والطائرات ، ودور المدن او القرى المستخدمة كنقاط مقاومة منعزلة قادرة على الدفاع عن نفسها في كافة الاتجاهات والصمود في وجه تطويق كامل ؛ ولم يستوقف نظـر المراقبين سوى فشل الدبابات في عمليات « غوادالاجارا » و « برونيته » ، دون ان يأخذوا بعين الاعتبار الاساليب الجديدة التي ظهرت في معارك اراغون وكاتالونيا منذ السنة ١٩٣٨ والتي كانت الظواهر الاولى لفن الحرب الجديد .

بيد ان فرنسا اخذت تنشىء ، في خريف السنة ١٩٣٨ ، فيالق مدرعة ما زالت تختلف اختلافاً كبيراً عن مثال البانزر . فان الفيلق المدرع بقي سلاحاً من اسلحة المشاة ، ولم يكن استخدامه ممكناً الا في اطار وحدة مشاة كبرى ، وكان سلاحاً للهجوم المعاكس معداً لسد الثغرات في الجبهة ، اي لاحتراز نجاح محدود . ولم يزود لا بوسائل استكشاف ولا بوسائل دفاع ضد الطائرات والدبابات ، ولا بفرق مشاة ومدفعية تنقل بالسيارات . وكان عاجزاً عن العيش ونحوض المعركة مستقلاً ، بينما كان البانزر سلاحاً سريع الحركة ترتبط به كافة الاسلحة الاخرى .

في وجه الدبابات الالمانية الـ ٢٧٠٠ ، امتلكت فرنسا القوات المتقابلة ٢٣٠٠ تضاف اليها الدبابات البريطانية ، اي زهاء ٣٠٠٠ . وفي النطاق الجوي ، كان لدى الالمان ، في اوائل شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، بين ٧٠٠ و ٨٠٠ طائرة مطاردة (٧٠٠ لدى الفرنسيين والبريطانيين) و ١٢٠٠ قاذفة قنابل (مقابل ١٥٠ الى ١٧٥) و ٤٠٠ طائرة انقضاضية (Stuka) . فيكون المجموع

٢٦٠٠ طائرة مقابل ١٧٠٠ طائرة فرنسية وبريطانية قد لا توازيها سرعة واستقلالاً ، ولكنها انزلت بالامان ، خلال معارك السنة ١٩٤٠ ثلاثة اضعاف خسائرها . فلم يكن الجو من ثم خاليا كما اعتقدت الجيوش البرية التي تأثرت تأثراً قوياً بنشاط الطائرات الانقضاضية ، بينما كانت الطائرات الفرنسية موزعة ، و « ذائبة الى اللانهاية » (« سانت - اكزوبيري ») بين الوحدات البرية في الجبهة . ولم يكن في الحقيقة من تفوق « ساحق » للقوات الالمانية الا في نطاق الدفاع ضد الطائرات (٩٣٠٠ قطعة مقابل ١٦٠٠) ، وقاذفات القنابل الانقضاضية والسلاح المنقول جواً التي لم يجهز بها لا الجيش الفرنسي ولا الجيش البريطاني . وبالمقابلة كانت المدفعية الفرنسية متفوقة عدداً ولوعية - ولكنها كانت معدة لحرب بجامدة (ولذلك كان معظمها يُجر بواسطة الجياد) ، وكان الاسطول البريطاني متفوقاً على الاسطول الالمانى تفوقاً اعظم منه في السنة ١٩١٤ الى حد بعيد .

ولكن الجيش الالمانى لم يخل من نقاط ضعف خطيرة بسبب اعادة تنظيمه بسرعة كلية . فقد افتقر الى الضباط - ولا سيما الصغار منهم - والفرق الاحتياطية المدربة ، وسلم عتاده المتفاوت النوعية الى مجندين تعوزهم الخبرة ، ثم الى « الجدار الغربي » الذي انشأه على عجل لسد الطريق في وجه هجوم يشن من الغرب ، لم يكن في الواقع على جانب كبير من الركائز . ولعل نقاط الضعف هذه تفسر مخاوف القيادة الالمانية الخطيرة وقلة حماسها وثقتها في السنة ١٩٣٩ ، على الرغم من « الخدعة » الهتلرية .

٣ - تطورات التسليح

والاستحداثات في فن الحرب

خلال العمليات الحربية ، سيطر على ظروف المعركة البرية رجحان دور السلاح المدرع والطيران . وفي البحر اصبح الطيران العنصر الاساسي في الممارك ، التي عرفت منذئذ بـ « الجوية البحرية » ، وحتى في الصراع ضد الغواصات . وان كافة الابحاث التي اجريت ، والتي افضى بعضها الى اختراعات هامة جداً ، قد استهدفت اما تحسين هذه الاسلحة واما توفير دفاع فعال ضدها . فتكيف فن الحرب من ثم بحسب التطورات التقنية التي طرأت على الدبابة والطائرة ، وبحسب الوسائل الجديدة المكتشفة لاقتائها . وكانت النتيجة ادخال تغييرات على تنظيم الجيش وتجهيزه وظروف الحرب نفسها .

تطور الاسلحة المختلفة
هما الدبابة والطائرة ما طبعتا الحرب العالمية الثانية بالطابع الذي يميزها كلياً عن الحرب العالمية الاولى : السرعة القصوى في تحرك الجيوش . وبينما كادت الجبهة الرئيسية تكون ثابتة بين السنة ١٩١٥ والسنة ١٩١٨ ، استعادت الحركة في السنة ١٩٣٩ تفوقها على النار ، واعادت وسائل النقل السريع الى الحرب عاملي

المباغتة والسرعة اللذين قد تلاشيا من ذي قبل . فقاذفة القنابل ، والجيش المنقولة جـسـواً والوحدات الآلية الكبرى قد اعادت تقييم عامل المباغتة . وكان باستطاعة الدبابات المسلحة بمدافع من عيار ٥٠ و ٧٥ و ٨٨ و ٩٠ ان تسحق الآن نقاط الدفاع في طريقها وتتلف الاسلحة الآلية التي كانت توقف ، فيما مضى ، سلاحى الفرسان والمشاة ، بينما تهاجم قاذفات القنابل الامدادات وتدمر المواصلات والقوافل المتوجهة الى ميدان المعركة وتفكك الوحدات قبل وصولها الى مراكزها في الجبهة ، وتعمل استخدام قوات الاحتياط الاستراتيجية امراً مستحيلاً . وهو عامل المفاجأة هذا ما اتاح للاقوى الافادة من تفوقه واحراز كافة الانتصارات الحربية .

بدالة هذا المركز الرئيسي الذي احتلته الدبابة والطائرة ، تطور تجهيز وتنظيم الاسلحة الاخرى . فامام الدبابات التي اصبحت سيدة ميدان المعركة تسلم سلاح المشاة التقليدي اسلحة ذاتية الحركة متزايدة للقوة والفعالية (المدفع الرشاش الصغير ، والبندقية الذاتية الحركة) ومدافع هاون خفيفة وثقيلة ، واخيراً اسلحة لاقاء القذائف ذات الحشوة الجوفية التي اتاحت للمشاة بحماية الدبابة على مسافة قريبة . وزود سلاح المشاة كذلك بمدافع رشاشة مضادة للطائرات مثبتة في القسم الامامي من الشاحنات للدفاع عن القوافل . وتحسنت الاتصالات تحسناً عظيماً ، فبات المذيع وسيلة الاتصال الاعتيادية حتى مستوى قائد الفصيلة . وزود اخيراً بالآليات ، ففقد كافة حيواناته ، باستثناء الوحدات الجبلية التي احتفظت ببغالها .

وتدل وفرة مدافع الهاون وتزويد وحدات المشاة بالمدافع على المركز المتماظم اهمية الذي احتلته اسلحة الاطلاق المنحني المتزايدة على حساب الاسلحة الذاتية الحركة . وقد برزت افضلية المدفع القصير على المدفع الطويل ، التي اتضحت منذ ما بين الحربين ، في كافة العمليات الحربية . فمنذ السنة ١٩٣٩ سلح الفيلق الالماني بـ ١١ مجموعة مدافع قصيرة مقابل مجموعة مدافع طويلة واحدة ، وفي آخر الحرب لم تسلم الفيلق المدرعة الالمانية والاميركية سوى بمدافع قصيرة . اما التطورات الهامة التي طرأت على المدفعية فهي نقلها الآلي ، اذ ان المدافع المجرورة جراً قد استبدلت اكثر فاكثراً بمدافع مثبتة على اسناد تتحرك آلياً ، وظهور المدفع الذي لا يندفع الى السوراء . فخفف بذلك وزن المدفع وسنده ، وبات بمقدور المظليين والمقاوير استخدامه ، ولكن المرمى اصبح ادنى مسافة وتعين الموضع اسهل منالاً .

اما سلاح الهندسة فقد تماظم دوره جداً في المعركة . فهو لم يعد يعمل منفرداً ، وقد التحقت وحداته ، التي ارتفع عدد افرادها ارتفاعاً كبيراً ، بوحدات المشاة والمدفعية ، وغالباً ما تقدمتها لاستكشاف المسالك ، ونزع الالغام او زرعها تحت نيران العدو ، وتركيب الجسور . وتولت صيانة او شق الطرق ، ومهدت ارض المطارات بالجرافة . وقد زودت كذلك بالآليات

والمعدات القوية المختلفة .

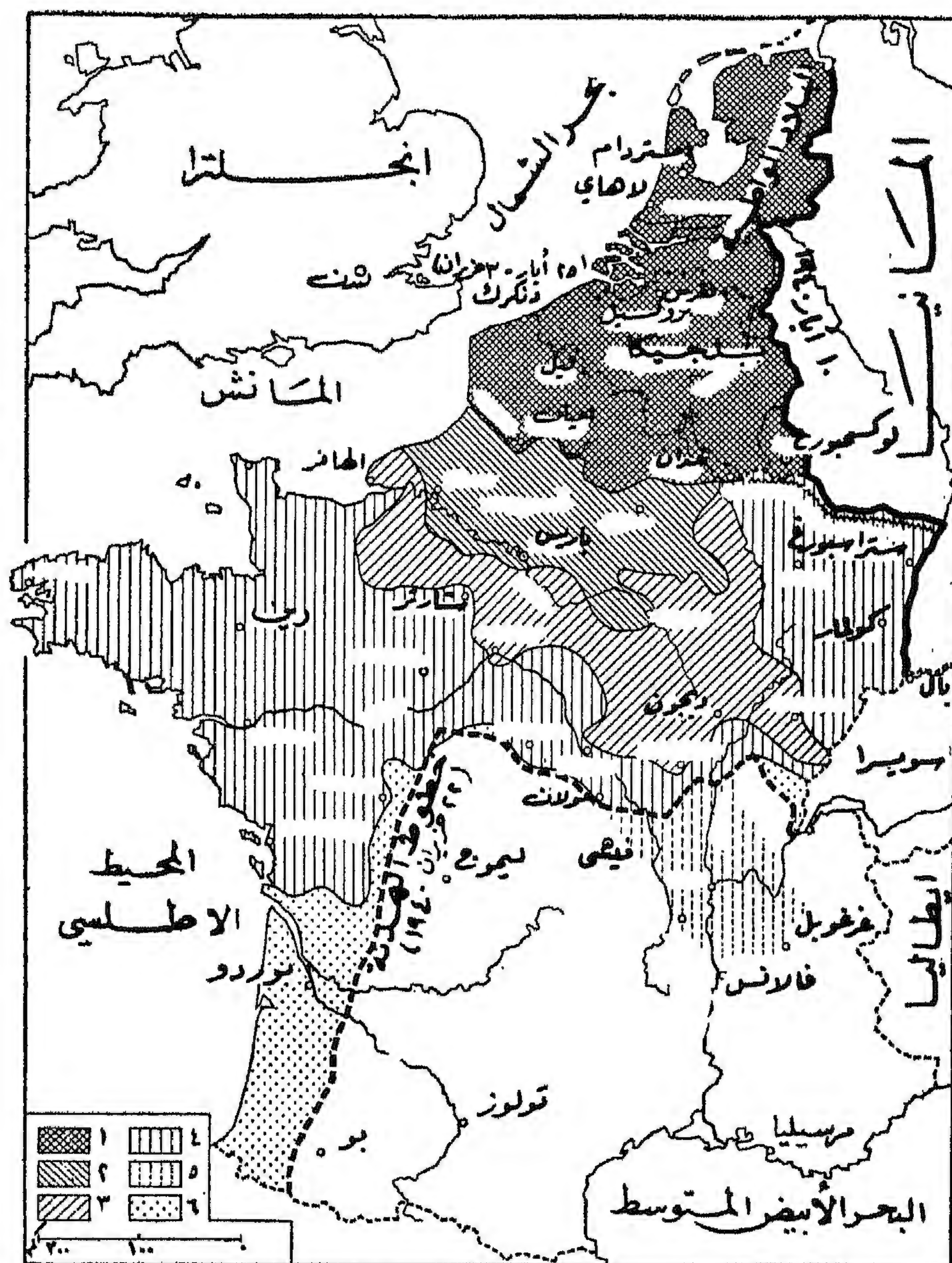
الدبابة
تنظم المعركة حول الوحدات المدرعة الكبرى وبدائلها ؛ ولكن النجاح ليس منوطاً بها وحدها ، اذ انه يستلزم السيطرة على الجو ايضاً ؛ فهو من ثم تنسيق الهجوم بين الدبابة والطائرة ما اتاح انتصارات الالمان العظيمة في بولونيا وبلجيكا وفرنسا . (الشكل ١٣، ص ٣٤٩) والبلقان وافريقيا في المرحلة الاولى من الحرب، وانتصارات الحلفاء ابتداء من السنة ١٩٤٢ . وهو الجيش الالماني من ثم ما تُسج على منواله وما عيّن الطرائق في البدء ، بسبب نجاحاته الجديدة بالاعتبار . وقد سبق ورأينا ان اليازر كانت وحدة تستطيع التصرف باستقلال واسع ؛ وقد ضمت فرقة استكشاف مؤلفة من كافة الاسلحة : قصائل مدافع رشاشة سيارة ودراجات بخارية ، وقصائل مدافع مشاة ومدافع مضادة للدبابات ، وقصائل من سلاح الهندسة والمخبرات . ثم لواين يضم احدهما ٤٨٨ دبابة ويتألف الثاني من رماة ينقلون في السيارات وفرقة مدافع سيارة من عيار ٧٥ ومدافع مضادة للدبابات من عيار ٣٧ ، وفوج من سائقي الدراجات البخارية مع مدافع رشاشة ، ومدافع هاويت من عيار ٨١ ومدافع من عيار ٣٧ ، وفرق صغيرة مسلحة بمدافع مضادة للطائرات والدبابات وفرق من سلاحى الهندسة والنقل وفرقة مدافع تخرجراً من عيار ١٠٥ ، وفوج مخبرات ، ووحدات سيارة في المؤخرة تؤمن تمويلاً منتظماً ؛ فكان بإمكانها ، بالاتفاق التمام مع سلاح الطيران الموجود ابدأً فوق ساحة المعركة ، ان تحقق عامل المفاجأة . وقد اتاحت لها سرعتها ومرونة مناورتها فتح ثلمات عميقة والقيام بعمليات تطويقية .

خلال الحرب ، تقابلت وتوازت التحسينات الدفاعية والتحسينات الهجومية : ازدياد تصفيح الابراج (حتى ٢٠٠ مم في القسم الامامي) ، وعيار المدافع : ٧٥ و ٨٨ و ١٠٥ و ١٥٠ ... ، ومن ثم وزن الدبابة : مارك ٦ (٦٥ طناً) ، فردينان (٧٠ طناً) ، شرمن الاميركية (٣١ طناً) ، شرشل (٣٥ طناً) ، كونيغستيجر وناغدانتر (٦٨ و ٤٦ طناً) ، برشنغ (٤٣ طناً) وجوزف - ستالين (٥٠ طناً) ، « ارهب سلاح مجنزّر حققه اي من المتحاربين » بمدفعه البالغ ١٢٢ سم طولاً ومدفعيه الرشاشين تحت البرج .

الا ان الدبابة قد اخضعتها حقول الالفام (التي كانت متصلة على طول ١٤ كلم امام موسكو وتخللتها اغاوير ضد الدبابات) . فلكي تتمكن من التقدم ، يجب نزع الالفام - تحت نيران العدو - من الممرات الضيقة التي ستسلكها ، واكتشاف الالفام بواسطة كاشف مغناطيسي واخراجها من الارض ، وقد بقي ذلك عملية خطيرة حتى السنة ١٩٤٤ حين ظهرت دبابات شرمن المزودة بجهاز يكس الالفام (حتى تلك التي لا يكشفها الكاشف العادي) على مسافة عدة امتار امام الجنائزير . ولكن اهم ما تعرضت له هو نيران المدافع الكثيفة التي حققها الروس ولا سيما المدفع « كوستيكوف » (الذي اسماه الالمان « ستالينورجيل » والروس « كاتوشا ») المركب على جنائزير ، الذي يطلق في آن واحد ١٦ او ٢٤ قنبلة من عيار ١٥ كيلوغراماً ،

وبصورة خاصة الـ « بازوكا » ، الابتكار الاميركي العظيم ، الذي كان اول سلاح فردي مضاد للدبابات في ايدي المشاة . فحتى ظهوره لم تبرز كفاءة الاسلحة المستخدمة ، كالمدافع من عيار ٢٥ و ٣٧ ، والبندقية الروسية المضادة للدبابات من عيار ١٤ ، الخ . ، عن فعالية كافية امام تزايد سماكة تصفيح الدبابات ، مما ارغم تدريجياً على زيادة عيار - ومن ثم وزن - المدافع المضادة للدبابات : فعند الانكليز انتقل العيار من ٥٧ الى ٧٦ ، وعند الالمان من ٥٠ الى ٧٥ و ٨٨ ، دون ان يمكن ذلك المشاة من الدفاع عن انفسهم بوسائلهم الخاصة . اما البازوكا فأنبوب بسيط من الحديد المصفح يطلق من على الكتف او على الحاصرة فيقذف قنبلة ذات حشوة بجوافة قادرة على خرق سماكة ١٠ الى ١٢ سم من الحديد . وهي هذه الحشوة الجوفاء ما اتاحت انقلاب الموقف وما شكلت منذئذ ارباب عدو للدبابات . وتآلف في جوهرها من مادة متفجرة ، تلتصق مغناطيسياً بجدار البندقية ، قادرة على ان توجه الى الحديد المصفح غازاً ملتهباً بسرعة تبلغ ١٥٠٠٠ م في الثانية ينفذ الى الداخل . وابتكر البريطانيون كذلك من جهتهم الـ « بيات » . كما ابتكر الالمان ، في السنة ١٧٤٤ ، الـ « بانزر شريك » من عيار ٨٨ مم القادر على اختراق سماكة ١٦٠ مم من الحديد المصفح على مسافة ١٠٠ م بواسطة قذائفه الممنعة ، و « البانزر فوست » القادر على اختراق سماكة ٢٠٠ ملم من الحديد المصفح على مسافة ٥٠ متراً . ومهما بلغ من قوة تصفيح الدبابات وقوة اسلحتها ، فقد اصبحت اصغر وحدات المشاة ، بعد اليوم ، مزودة بأسلحة فعالة ضدها .

وحتى قبل ظهور هذه الاسلحة الجديدة في ساحة المعركة ، اخذت المخطاط الدبابية اهمية الدبابات تتدنى شيئاً فشيئاً . فمنذ السنة ١٩٤٢ ، عاد الالمان الى اساليبهم القديمة : لم تعد الدبابات اداة اختراق مستقلة ، بل اصبحت مرة اخرى سلاحاً مواكباً . وقد اوضحت مذكرة صادرة عن قيادة اركان الجيش « ان مهمتها هي تسهيل تقدم المشاة » . وتطور من ثم تأليف البانزر . فبينما ضمت هذه الوحدة في السنة ١٩٤٠ فرقتين من الدبابات مقابل فرقة من المشاة ، انعكست النسبة في السنة ١٩٤٢ : فرقة من الدبابات مقابل فرقتين من المشاة . والدبابات بحاجة الى حماية المشاة ولا سيما الى حماية المدفعية التي حلت محل الطائرات الانقضاضية ، وهذا هو الدور الذي اسند الى المدافع السيارة اي الى فصائل المدفعية التي نظمها الالمان في السنة ١٩٤٣ . فالبانزر الرابعة التي طلب اليها انقاذ فون بولوس في السنة ١٩٤٢ لم تضم سوى ١٩٠ دبابة . وفي السنة ١٩٤٤ لم تضم فيالق البانزر الاربعة التي اسندت اليها مهمة قطع خطوط مواصلات الجيش الاميركي الثالث في « مورتين » سوى ١٢٠ دبابة فقط . وتفسير ذلك ان مشاة الدبابات امام قنابل الطائرات والالغام والاسلحة الذاتية الحركة قد ظهرت بكل وضوح . ثم جاء المدفع الذي لا يندفع الى الوراء والمطاردات التي تقذف القنابل تستعمل المخطاطها . فهم المشاة وفازعو الالغام من شحلوها وراء جبهة العدو رقبة الجسر التي انطلقت منها الدبابات البريطانية الى المعركة ، لا من اجل فتح ثلثة بل من اجل المطاردة . واصبحت



الشكل ١٣ - الحرب في الغرب في السنة ١٩٤٠

- ١ - التقدم بين ١٠ أيار و ٤ حزيران ، ٢ - التقدم بين ٤ حزيران و ١٤ حزيران ، ٣ - التقدم بين ١٤ حزيران و ١٧ حزيران ، ٤ - التقدم بين ١٨ حزيران و ٢٥ حزيران ، ٥ - اندفاع العناصر المتقدمة ، ٦ - منطقة إضافية احتلها الالمان .

المدفعية مرة أخرى السلاح البري الحاسم لأنها تشق الطريق امام الدبابات . وهذا ما يفسر كثافة المدافع التي استخدمتها منذئذ فرق المدفعية الروسية . وهكذا اعتمد كافة المتحاربين ، منذ صيف السنة ١٩٤٣ ، حلولاً متشابهة جداً لاستخدام دباباتهم : فان الفرقة المدرعة السوفياتية والبانزر الالمانية والفرقة المدرعة البريطانية قد ضمت عدداً محدوداً من الدبابات (زهاء ٢٥٠) تساندها مدفعية سيارة هامة وسلاح المشاة . ومن جهة ثانية ، ظهر في كافة الجيوش ميل الى جمع مجندين من كافة الاسلحة في وحدة جديدة اصغر من الفيلق وقادرة على التوفيق بين النار والحركة . وهم الاميركيون من سبقوا سواهم الى تطبيق هذه اللاحصرية ، بينما توصل الالمان الى النتيجة نفسها بزيادة عدد الفيلق التي تدنى عدد افرادها وعدد دباباتها تدنياً مطرداً . فكانت الجسدة عند الاميركيين في احلالهم ، في مستوى الفرقة ، وحدة الاسلحة المتكاملة التي احلها الالمان في مستوى الفيلق والروس في مستوى الفصيلة . فاصبحت الوحدة الحربية الاميركية ، القادرة على القيام بعمليات مستقلة ، وحدة « قيادة المعركة » - المؤلفة من فوج دبابات خفيفة ومتوسطة وفوج رماة ينقلون في الشاحنات ومجموعة مدافع سيارة من عيار ١٠٥ - يفصل الفيلق اليها مجموعة استكشاف مؤلفة من سيارات مصفحة ودبابات خفيفة ، ومدافع سيارة مجنزرة .

كما رأينا بصدد الدبابة ، تحسنت الطائرات تحسناً مطرداً طيلة ايام الحرب ، الطائرات وتحسنت بالمقابلة وسائل مقاومتها ؛ ولكن بينما اتضح يوماً بعد يوم ان الدبابة اعجزت من ان تعمل بمفردها وانها في الواقع سلاح هش ، وصعب الاستعمال ، ومعرض لاختار كبرى ، لعب الطيران دوراً حاسماً مطرد الاهمية ؛ وفي حين لم يستطع اي من الاسلحة الاخرى الاستغناء عنه ، برهن هو عن ان باستطاعته الاستغناء عن سواه اذ انه ربح وحده معارك بحرية وحتى جوية بوحداته المنقولة جواً والمنزلة بواسطة المظلات . جاءت تحسينات الطيران نتيجة نوعين من التقدم : فمن جهة ازدادت قوته الحركة ازيداً عظيماً منتقلة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ وحتى الى ٥٠٠٠ حصان (Me - ٣٢٣) ؛ ومن جهة ثانية ازدادت قوة ناره بفضل ازيد عدد وعيار وسرعة اطلاق نار المدافع الرشاشة (من ٦ مم الى ١٢,٥ و ١٣,٥) والمدافع (٣٧ ، ٤٠ ، وحتى ٧٥ مع قنابل متفجرة) واطلاق الصواريخ .

وهي المانيا ، هنا ايضاً ، ما يعود اليها فضل الابتكار في المرحلة الاولى من الحرب باستخدامها الطائرات الانقضاضية المطلوب منها « احداث الفراغ في ميدان المعركة والسباح لوحداث الهجوم باختراق صفوف العدو دون التمرض تعرضاً كبيراً لنيرانه » . فقد قامت مئات الطائرات بضرب العدو وتفريغ متفجراتها وكفس ساحة المعركة بطيرانها المنخفض ومهاجمة القوافل على طول الطرقات وتدمير الجسور ومراكز المدفعية الثقيلة وضعف المهندسين وغير المتمرنين على الحرب بالدوي الجهني الذي تحدثه الطائرة اثناء انقضاضها ، فتعظم الاعصاب

وتشل الدفاع . ولكن كلما اكتشف سر طريقتهما الحربية ، نرى فعاليتها ، الكاملة في بولونيا وحتى في الغرب في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، تتدنى تدنياً محسوساً خلال المرحلة الثانية من معركة فرنسا على السوم والايين في شهر حزيران من السنة ١٩٤٠ ، واكثر فاكثراً في السنوات التالية . وان طائرات «لايتنينغ» و «موسلنغ» و«ثندربولت» الانكلوساكسونية و «ستورموفيك» السوفيياتية سوف تستخدم بدورها هذه الطريقة نفسها في اوروبا وافريقيا ، وفي الغرب كما في الشرق .

كانت معركة انكلترا المعركة الجوية الحاسمة الكبرى الاولى في الحرب . فان ٣٠٠٠ طائرة ، ثلثها مطاردات من طراز *Me ١٠٩* و *Me ١١٠* لحماية قاذفات القنابل ، قد وجدت أمامها ٥٤٠ طائرة مطاردة من طراز *Spitfire* و *Hurricane* انقذت البلاد من الغزو بمساعدة سلاح الدفاع ضد الطائرات واجهزة الرادار . ومنذ ذاك التاريخ اخذ تفوق الحلفاء يتعاظم وانتقل اليهم زمام المبادأة في الحرب الجوية .

حول الانكلوساكسون بمجهودهم الرئيسي الى الغارات الجوية
الغارات الجوية الاستراتيجية . فقد كان المقصود تدمير طاقة العدو الصناعية والاقتصادية والعسكرية بضرب المراكز الصناعية الألمانية الكبرى . ولذلك جهز الانكليز طائرة قادرة على قذف عدة اطنان من القنابل خلال هجوم واحد : بلنهايم ٤ ، - افرو لنكستر ، افضل قاذفات القنابل في السلاح الجوي البريطاني ، ولنغتون ، هاليفكس ٦ ، وموسكيتو التي كانت خير طراز ناجح . واحكم الامير كيون « القلمة الطائرة » المسلحة بـ ١٣ مدفعاً رشاشاً ثقيلاً ركبت بحيث لا يبقى اية زاوية سيطرة . فقد بلغت سرعتها ٤٨٠ كلم وتراوح مداها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلم وفاقاً لوزن محمولها . ثم انتجت القلمة الطائرة الجبارة التي استخدمت في المحيط الهادي . وكان لدى الامير كيون « ليمباتور » و « مارودر » ايضاً .

ومع السرعة والحمول والمسافة ، ازداد ايضاً وزن القنابل القابلة للانفجار : ١٨٠٠ كيلوغرام ، ثم ٣٦٠٠ ، و ٥٥٠٠ ، و ١٠٠٠٠ بالاضافة الى الصواريخ والقنابل المحرقة الفوسفورية . وقد جهزت كافة الطائرات بالرادار ، واستخدمت نظام « جي » (*Gee*) وطريقة « لوران » (*Loran*) اللذين اتاحا ارشاد الطائرات عبر الاطلسي او فوق المانيا ، ونظام « اوبو » (*Oboe*) (١٩٤٣) الذي اتاح للسائقين معرفة مركز وجودهم مع فارق ٥٠ متراً تقريباً وسلوك الطريق المرسومة امامهم على شاشة مضاءة ، ونبه السائقون حين يقتربون من الهدف وحين تأزف ساعة اللقاء قنابلهم . واستخدمت في السنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ اللعبة « جن » (*Gen*) التي عرضت امام اعينهم على شاشة الرادار ، حتى على ارتفاع شاهق وعبر الفيوم الكثيفة ، صورة صحيحة للارض التي يطرون فوقها . وبغية جعل المدافع والمطاردات والانوار الكاشفة تخطيء هدفها استخدمت « النوافذ » (*Windows*) ، وهي اشربة صغيرة من الورق المفضض تحدث موجات عكسية تشوش اجهزة الرادار الألمانية . وقامت بالغارات عدة مئات من الطائرات التي كانت تتقدمها طائرات تلقي قنابل ملونة وقنابل مضئية .

بينما تخصص الطيران الجوي البريطاني بالفارات الليلية ، هاجم الطيران الاستراتيجي الاميركي نهراً ، ولكن الخسائر كانت فادحة - اذ ان متوسط عمر قاذفة القنابل لم يتجاوز ١٦٠ يوماً حينذاك - حتى ظهور طراز الـ «مستانغ» الذي قلب الاستراتيجية الجوية رأساً على عقب في اواخر السنة ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ اصبحت التفوق الاميركي في المعركة النهارية تاماً : ففي ٣٠ كانون الثاني من السنة ١٩٤٤ هاجمت مدينة فرانكفورت ٨٠٠ قاذفة قنابل ، تخفروها ٧٠٠ مطاردة ، ولم تفقد سوى ٤٤ طائرة . ولكن هذه الفارات بالجملة لم تسفر من جهة ثانية عن نتيجة كبرى ، لانها لم تدمر سوى جزء يسير من الانتاج الصناعي الالماني .

بات الجيش الجوي من ثم وفيير العدد جداً ، واستلزم عشرة اضعافه على الارض : ٢٥٠٠ جندي لسرب مؤلف من ٢٤ «لنكستر» يضم ٢٥٠ طياراً . واستلزم كذلك موارد ضخمة . فكل غارة من الفارات التي اشتركت فيها ١٠٠٠ طائرة ، والتي ابتدأت في شهر ايار من السنة ١٩٤٢ ، وتعددت ابتداء من السنة ١٩٤٣ استهلكت بضعة ملايين ليتر من البنزين ، والقي فيها ٦٠٠٠ طن من القنابل . وان غارة الثاني من شهر شباط من السنة ١٩٤٥ على برلين ، التي قامت بها ١٥٠٠ قلعة طائرة تخفروها ٩٠٠ مطاردة ، قد استهلك ١٦ مليون ليتر من البنزين .

على صعيد الطيران التكتيكي الذي اشترك في المعركة البرية ، نرى الطيران التكتيكي ان تفوق سلاح الجو الالماني ، الذي ما زال حاسماً على الجبهة الشرقية

في شهر حزيران من السنة ١٩٤١ ، قد تلاشى في السنة ١٩٤٣ امام الوف طائرات المطاردة من طراز «ميغ» وطراز «ياك» ؛ فان هذا الاخير ، المسلح بمدفع من عيار ٣٠ مم ومدفعين رشاشين ثقيلين وستة صفوف من صواريخ يزن كل منها ٢٥ كيلوغراماً ، كان سلاحاً رهيباً جداً ، على غرار طائرة الستورموفيك ، المسلحة بمدفعين من عيار ٣٢ ومدفعين رشاشين ثقيلين و٨ صفوف من الصواريخ ، التي تهاجم بسرعة ٤٠٠ كلم في الساعة ، انقضاضاً او على ارتفاع منخفض جداً ، الدبابات والمؤسسات الصناعية واستخدام الانكليز الطوريكين والـ «سبتفاير» من اطرزة مختلفة ، والـ «تيفون» التي حسنت واصبحت الـ «توبست» التي بلغت سرعتها ٧٠٠ كلم في الساعة وكانت احدث طائرة مطاردة خلال الحرب . وكان لدى الاميركيين الـ «مارودر» والـ «ثندربولت» اللتين بلغت سرعتهما ٧٠٠ كلم في الساعة ايضاً وامكن تجهيزهما بالصواريخ والـ «دوغلاس» - A - ٣٦ - انفادر ، التي استخدمت للمرة الاولى في السنة ١٩٤٥ ، وصككت اسرع الطائرات طراً وافضلها تسليحاً . ولكن منذ السنة ١٩٤٥ ظهرت الطائرة النفائة الاولى التي استمض فيها عن محرك الانفجار بعنف احتراق تنفث بسرعة الى الوراء غازاً محترقاً يدفعها في الاتجاه المعاكس . وكانت هذه الطائرة الجديدة اخف وزناً واصغر حجماً اذ ان طريقة دفعها الى الامام قد اتاحت الاستغناء عن قطع كثيرة ، من جملتها المروحة ، وبلغت سرعة ٩٠٠ كلم في الساعة . وكان «هنكل» قد اجري تجربة ، منذ السنة ١٩٤١ ، على طائرة نفائة ، ولكن قراراً طائشاً اصدره الفوهرر قد اخراستخدامها حتى السنة ١٩٤٣ حين ظهرت الطائرة Me ٢٦٢

وفي هذا التاريخ استخدمت الـ « غلوستر متيور » التي بلغت سرعتها ٩٧٠ كلم في الساعة وكانت أولى الطائرات المشتركة في عمليات حربية في شهر آب من السنة ١٩٤٤ ، بإسقاطها صواريخ P ١ ، والـ « فامبير » التي بلغت سرعتها ٨٧٠ كلم في الساعة . ومن الجهة الألمانية . كانت طائرات الـ « ناتر » (ثعبان) ، بالإضافة الى الـ Me ٢٦٢ والـ He ١٦٢ ، متفوقة بسرعتها على كثافة الطائرات الحليفة ، ولكن استخدامها جاء متأخراً ، فلم يكن لها تأثير على العمليات .

استُخدم هذا الطيران التكتيكي اسراباً كثيفة ، في مصر اولا حيث سملت الف مطاردة وقاذفة قنابل هجوم الجيش الثامن وتجاوزته في تقدمه وحالت دون التموين الألماني بحراً . وهو هذا الطيران ما اعد وساعد عمليات انزال الجيوش في صقلية و « سالرن » و « انزوي » ونورمانديا (الشكل ١٤ ، ص ٣٦٠) ففي اليوم المحدد ، انقلب وضع السنة ١٩٤٠ لصالح الحلفاء ، اذ لم تصادف ٦٠٠٠ طائرة ، نصفها من المطاردات القاذفة القنابل ، امامها سوى ٩٠٠ مطاردة ألمانية . وفي اعظم معارك تقويض الجبهات شأناً ، في « سان - لو » ، اغارت طائرات الـ « ثندربولت » ، كل دقيقتين او ثلاثة ، بالقنابل الفوسفورية ، ثم المتفجرة ، على خطوط العدو الاولى . والقت ٣٠٠ طائرة ٧٠٠٠ طن من القنابل في « منديل الجيب » هذا البالغ ٩ كلم طولاً و كيلومترين عرضاً ، وفتحت الثمة التي اندفعت فيها جيوش الجنرال « باتون » . وقد اسندت الى الطيران وحده مهمة حماية جناحيه . ونشرت طائرات الـ « تمبست » والـ « ثندربولت » والـ « موسكيتو » الذعر في كافة الطرقات . فاشتركت في المعركة بكثافة وبسرعة مذهلة وصدت الهجمات المعاكسة ، كما في « مورتين » في السادس من آب وفي الأردن في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤٤ .

كان من اهم مستحدثات الحرب استخدام المظليين والجيوش المنقولة جواً
الجيوش المنقولة جواً استخداماً واسم النطاق . ففتح ذلك بلوغ الهدف الذي سعت وراءه الاستراتيجية منذ عهد قديم : مهاجمة العدو من الورا بـقوات هامة . وفي السنة ١٩٣٩ لم يكن هناك من وحدات مظليين الا في الاتحاد السوفياتي وفي المانيا ، ولم يفكر الحلفاء بانشاء وحدات مماثلة بدورهم الا بعد الفتوحات الألمانية . وتحسنت كذلك المعدات اللازمة من طائرات نقل وطائرات هوائية متطورة ، فتابحت نقل عدد متزايد من الجنود والمدافع والعربات والدبابات . الا ان استخدام المظليين والنقل بواسطة الطائرات الهوائية لم يتسع اتساعاً كبيراً الا منذ غزو جزيرة « كريت » . فحتى ذاك التاريخ اقتصر هذا الاستخدام على انزال مجموعات صغيرة من الجنود البواسل وراء الخطوط للقيام بعمليات تدمير او باحتلال نقاط هامة رئيسية : المطارات ، كطيار اوسلو ، والجسور الهامة على الـ « موز » والرين في هولندا وبلجيكا ، وجسور قناة الملك « البير » ، وحصن « ابن - امابيل » . وليس من يشك في اهمية هذه العمليات التي يقدم احتلال النروج مثلاً على نجاحها التام ، ولكن عدد الجنود المشتركين فيها ما زال محدوداً . اما احتلال

كريت - المركز الاستراتيجي الهام جداً - فقد استلزم وسائل اعظم شأنها الى حد بعيد : ١٢٣٠ طائرة منها ٥٣٠ / ١١ - ٥٢ تحميمها مطارادات وطائرات انقضاضية ؛ ٧٣٠٠ مظلي (فقد ٤٠٪ منهم) واكثر من ٢٠٠٠٠ جندي نقلوا جواً . وفي اواخر السنة ١٩٤٢ ظهرت الوحدات الحليفة الكبرى المعدة للنقل الجوي ، التي اشتركت في كافة العمليات الهامة : في صقلية ، في رقبة جسر سالرن ، في نورمانديا حيث انزلت من الجو ثلاثة فيالتي وراء الخطوط الالمانية في « سانت - مار - اغليز » و « بايو » وفقدت ٥٠٪ من افرادها ، وعلى الرين الذي سبق اجتيازه انزال ١٤٠٠٠ من المظليين والجنود المنقولين جواً (فيلقان) مع ٧٠٠ سيارة و ١٠٠ مدفع وذخائرهم التي نقلتها ٣٠٠٠ طائرة و ١٣٢٦ طائرة هوائية .

الاسلحة الذاتية الاندفاع
ان تفوق الحلفاء الجوي الساحق دفع الالمان الى البحث عن وسائل جديدة لبلوغ اهدافهم . وكان ذلك منطلق تقنية ثورية تستخدم اسلحة ذاتية الاندفاع قد يقودها او لا يقودها ملاحون . فمذ السنة ١٩٤٢ احكم الالمان في « بينموند » ، في جزيرة « اوسدوم » ، اسلحة بوشر درسها منذ السنة ١٩٣٧ هي الـ ١٧ (اسلحة الانتقام : Vergeltungswaffe) و ٢٧ . وكانت الـ ١٧ صواريخ تبلغ سبعة امتار طولاً تسيرها قوة اندفاع عكسي وتحمل طنناً من المتفجرات . وكانت تطلق في قواعد خاصة ثابتة ، حتى مسافة ٢٥٠ كلم . ولكن الطيران والمدفعية المضادة للطائرات اللذين كانا مزودين بأجهزة رادار للتصويب آلياً وبأبواب مسيرة تطلق صواريخ تعمل عملها حين تمر على مسافة دون الـ ٤٠ متراً ، قد تغلبا بسهولة عليها ؛ فلم يبلغ الهدف سوى ربعها ودمرت قاذفات القنابل قواعد اطلاقها او ازالتها كلياً . اما الـ ٢٣ ، فكانت اعظم خطراً : فهي صواريخ سدسية تبلغ ١٤٠٥ م طولاً وتزن ١٣٠٥ طنناً ، كانت تطلق اطلاقاً يكاد يكون عمودياً بواسطة جهاز خاص ، فتبلغ ارتفاع ٥٠ كلم ، وحين تصل الى الارض مسيرة بسرعة ١٣٠٠ متر في الثانية ، كان يستحيل سماعها ، مما جعل الدفاع ضدها محالاً وجعلها تترك وراءها دماراً وخراباً كثيراً . ولكن ٦٠٠ طائرة من سلاح الجو البريطاني ضربت بالقنابل تجهيزات بينموند في السنة ١٩٤٣ مما أخر اطلاقها وحال دون تعريضها نصر الحلفاء للخطر .

الحرب البحرية
طرات على الحرب البحرية تغييرات كبرى ايضاً ، فتبدل وجه المعركة البحرية تبديلاً كلياً . وان تبدلاتها خلال الحرب العالمية الاولى لا تقارن بتبدلات الحرب البرية . فامام اسطول بريطاني ، كان على العموم اكثر من ضعفي اسطولها ، وقفت المانيا موقفاً دفاعياً ، ولم تستلم المبادهة الا في عهد متأخر في نطاق حرب الغواصات الخاص .

قامت في البدء ببعض غارات سريعة على شواطئ « نورفولك » و « يوركشاير » . وكانت اكبر عملية ، بعد معركة « دوغر بانك » ، في اوائل السنة ١٩١٥ ، عملية « جتلند » في شهر ايار من السنة ١٩١٦ ، حيث ارغم الاسطول الالماني على الانحناء امام الانكليز والانزواء في

مرافقه على الرغم من المهارة في المناورة التي برهن عنها اسطول الاميرال « فون سي » في « كورونيل » و « فالكلند » منذ اواخر السنة ١٩١٤ .

وهاجت السفن التجارية الحليفة بسفن قرصنة اتقن امدادها بالمؤن والمعلومات ، ولكنها دمرت بسرعة . وفي السنة ١٩١٦ ظهرت مرة اخرى بعض السفن الشراعية او التجارية التي ما كان احد ليشك في هويتها : « سيدلر » ، و « مو » ، و « وولف » (التي بقيت ٤٥١ يوماً في البحر) ، ولكن مآثرها لم تؤثر قط على مجرى الحرب . الا ان الاستحداث الالمانى الهام على الصعيد البحري كان في اتساع مدى استخدام الغواصات التي هاجت بدون تبصر وبدون سابق انذار ، ابتداء من السنة ١٩١٧ ، كافة السفن التي تصادفها في المياه البريطانية . وقد استخدمت المانيا غواصات كثيرة مسلحة بمدافع من عيار ٨٨ ، يقودها ضباط مهرة جداً في الهجوم بالمدفع و « الطوربيد » ، قادرة على القيام برحلات طويلة جداً (حتى ١٠٠ يوم) لمراقبة الملاحية ، انزلت بالخلفاء خسائر كبرى وهددت تموين الجزر البريطانية بالخطر : ففي شهر نيسان من السنة ١٩١٧ ، أغرقت سفينة من كل اربع سفن تغادر الارخبيل .

ردّ الحلفاء بزيادة انتاج السفن المعدة للاعاضة من المحمول المدمر ؛ وألفوا قوافل تحميها المدمرات واشكروا من سفن الاستطلاع ومطاردة الغواصات ، وشجعوا تركيب اجهزة اللاسلكي ، وسلاحوا السفن التجارية وزرعوا الالغام في الممرات البحرية التي تركها الالمان مفتوحة في جون « هليغولند » وبحر الشمال ، وضربوا قواعد الغواصات في « زيبروغ » و « اوستند » وهرقلوا الحركة فيها ... ومنذ اواخر السنة ١٩١٧ ، زال الخطر وبلغ من الخسائر الالمانية (دمرت ١٩٩ غواصة) ان اولى بوادر الثورة ظهرت بين البحارة الذين قتل منهم عدد كبير جداً .

اما « امثلة الحرب » فكانت ان الطائرات والالغام والغواصات قد اثبتت انها اسلحة رهيبه بالنسبة للسفن السائرة فوق سطح المياه . وان الغواصة بصورة خاصة استطاعت ان تلعب دور سفن القرصنة القديمة وتفرض حصاراً فعالاً . فبدت من ثم اهمية السفن الحربية متدنية جداً : انها تستهلك كميات كبرى من الوقود كما انها معرضة ابدأ لخطر الالغام والطائرات والغواصات ، فلم يمكن ابقاؤها وقتاً طويلاً في البحر ، بل اقتصر دورها على القيام بالغارات او منع غارات سفن الاعداء . الا ان الجهود المبذولة بين الحربين قد اتاحت اصلاح بعض هذه النواقص : فان انشاء قوة خفر من الطائرات والسفن الصغرى المضادة للغواصات ، وتعزيز دفاعها ضد الطائرات ، ولا سيما زيادة محمولها ، وتحسين آلاتها وزيادة سرعتها ، واخيراً امكانية تموينها في عرض البحر بفضل المازوت ، قد اتاحت لها البقاء في البحر طيلة اسابيع عدة والعمل في نطاق اوسع منه في ما مضى . وعزز الطيران واسندت اليه مهمة الاستكشاف وقذف القنابل والنسف ، ولكن اليابانيين وحدهم فكروا بالنسف الانقضاضي . ومن جهة ثانية ، كانت

البحريتان الاميركية واليابانية وحدهما قد بنتا عدة حاملات طائرات ، وهي سفن اعتبرتها الدول الاخرى ملبكة وسريعة العطب .

والحال ابرزت معركة النروج فجأة اهمية الغطاء الجوي ، فاقتضى معركة الأطلسي ذلك - كما رأينا - اعادة نظر شاملة في المفاهيم ، وتوزيعاً جديداً للقوات ، واللجوء الى اساليب قتال جديدة . فبات السلاحان الاوليان ، منذئذ ، الغواصة والطائرة .

في الغرب اقتصرَت « معركة الأطلسي » بالنسبة للبريطانيين ، اذا ما استثنينا مراقبة وتدمير بعض الوحدات الالمانية السطحية الكبرى (بسمارك) ، على مطاردة غواصات العدو التي حاولت قطع مواصلات الارخبيل بالنحاء العالم الاخرى .

وخلافاً لما حدث في الحرب العالمية الاولى ، لم تعد الغواصة لتستطيع المهاجمة بالمدفع لانها لم تستطع الظهور على سطح البحر دون خطر . فان الاميرالية البريطانية قد استخدمت جهازاً كاشفاً يثبت موجات فوق الصوتية يتيح صداها ، الذي يعكسه الجسم الموجود في ميساء البحر ، كشف هذا الجسم وتحديد مكانه . فتقذفها الطائرات ومطاردات الغواصات والمدمرات حينذاك بسيل من القنابل . وخفرت القوافل البوارج والحراقات والمدمرات ؛ وامتنت حماية السواحل بالالغام ، وراقبت طائرات قيادة الشواطئ البحر رقابة دائمة . أما الغواصات الالمانية التي كانت في السنة ١٩٤٠ مهارات يتراوح وزنها بين ٥٠٠ و ٨٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها حتى ثلاثة اسابيع ، فقد تحسنت وبات باستطاعتها بلوغ ٢٠٠ متر عمقاً ؛ وفي السنة ١٩٤١ ظهرت غواصات تزن ١٥٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها ٢٠٠٠ ميل (٣٧٠٠٠ كلم) ، يمكن استخدامها حتى في المحيط الهندي في ما وراء الـ « كاب » . وقد اهتمت طريقة سرب الضراء (Rudeltaktik) : ما ان تكتشف الغواصة قافلة ما حتى تنبه اليها القيادة في فرنسا التي توجه اليها كافة غواصات المجموعة (١٥ او ٢٠) ؛ وقد آثرت العمل في « الكوة السوداء » في الأطلسي حيث تستحيل الرقابة على الطائرات . ولكن الدفاع تحسن وتكامل ، فتزايد شعاع نشاط الطائرات واتاح الجهاز الكاشف آنذاك ليس معرفة مكان وبعد الغواصة فحسب ، بل عمقها عن سطح البحر ايضاً ، واستطاعت الطائرات المزودة بالرادار واجهزة الكشف الضوئي البقاء على اتصال بالغواصة بعد غوصها بفضل الكاشف المغنطيسي . وجهزت السفن بشباك تقيها من خطر الطوربيد ؛ وفي شهر آب من السنة ١٩٤٣ استخدمت للمرة الأولى القنبلة الحائمة المسيرة . واستخدمت بعض سفن القوافل كحاملات طائرات ؛ وزودت بجهاز يطلق في آن واحد ٢٤ صاروخاً تتفجر عند اصطدامها بالهدف . وفي أواخر السنة ١٩٤٣ ظهر الـ « سكويده » ، مدفع الهاون المحكم الذي يسدده الجهاز الكاشف ، ويطلق ثلاث قنابل كبرى في آن واحد . وباتت الطائرات بصورة خاصة ، بعد ان طال شعاع عملها ، وزاد عددها ، قادرة الآن على سد « كوة الأطلسي » . وقد استخدمت قنابل محشوة بمادة متفجرة عظيمة الفعالية (Minol) . وخفرت القوافل

المتزايدة أهمية (٧٠ ، ٩٠ سفينة) خفراً قوياً ، وفتكت الطائرات المجهزة بمراكسات الوار قوية فتكاً ذريعاً بالغواصات التي تحاول الاستفادة من ظلام الليل للصعود الى سطح الماء . وقد اعطت هذه التدابير مفعولها : فان الخسائر التي بلغت ٨٠٠ ٠٠٠ طن في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٤٢ قد هبطت الى ٩٦ ٠٠٠ طن في شهر حزيران من السنة ١٩٤٣ ، ودمرت ١٧ غواصة المانية . ومنذ شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، اخذت مصانع السفن الانكلوساكسونية تبني سفناً جاوزت حمولها الخسائر الى حد بعيد . ومنذ ذاك التاريخ ، اختل التوازن نهائياً ، في البحر والجو على السواء ، لمصلحة الحلفاء . ففي اواخر السنة ١٩٤٣ ، بلغ عدد الغواصات الالمانية والايطالية المدمرة ٤٧٥ ، وهبطت حمول السفن المفرقة في شهر ايار من السنة ١٩٤٤ الى ٢٤ ٠٠٠ طن ، بينما ارتفعت الخسائر في الغواصات ارتفاعاً مطرداً . ففي شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٥ ، لم يبق في عرض البحر سوى ٦٠ غواصة فقط (الشكل رقم ١٥) .

الآن ان ظهور الـ « شنورشل » في ربيع السنة ١٩٤٤ ، اي حين تعرضت الغواصة لضربات حاسمة ، قد احدث ثورة في ظروف الملاحة تحت سطح الماء . فقد تألف من انبوب عازل للهواء يرتفع فوق الغواصة الغائصة ؛ واتح تأمين الهواء النظيف الضروري للحياة في الغواصة تحت سطح المياه ولسير المحركات واخراج الهواء الفاسد وغازات الاحتراق ؛ فاستطاعت الغواصة من ثم النجاة من رادار الطائرة والاحتفاظ بسرعة تكاد تعادل سرعة سفن خفر القافلة والبقاء تحت سطح الماء طيلة اسابيع عدة . ولكن الاوان قد فات ، في هذا المجال ايضاً ، اذ ان الاختراع الجديد لم يستطع قاب الموقف لصالح المانيا .

بينما نسبت الغواصات لنفسها ٥٠ ٪ من حمول السفن المفرقة والطيران ٣٥ ٪ ، لم يعد للالغام سوى ٦ - ٧ ٪ ، بالرغم من ان حرب الالغام قد عرفت نشاطاً عظيماً متزايداً . فلم تستخدم الالغام الكلاسيكية المتزايدة القوة فحسب ، بل الالغام المغنطيسية منذ السنة ١٩٣٩ ، والالغام السمعية في السنة ١٩٤١ ايضاً ؛ كما استخدمت الالغام الضغطية التي تنفجر تحت تأثير المياه التي تحركها السفن ، والتي اتاح لها تركيبها ان تعمل سمياً ومغنطيسياً وضغطياً . ولكن الايطاليين توفقوا منذ كانون الاول ١٩٤١ ، بغية الوصول الى السفن في المراقى والدوران حول شبكات الحماية او المرور من تحتها والاقتراب من الهدف بجهد المستطاع ، الى استخدام طوربيد يسيّره رجلان تنزلها الغواصات قرب الهدف ، والى اصابة مدرعتين وناقلة بترول في مرفأ الاسكندرية نفسه . وفي اواخر الحرب استخدم الالمان الطوربيد « ماردر » المؤلف من طوربيد يحمل ملاحاً يقذف بطوربيد متفجر حين يصبح على مسافة قصيرة من الهدف ، واستخدم اليابانيون الطوربيد « كايتن » الانتحاري الذي يسيّره الملاح حتى الهدف وينفجر معه ؛ وفي سبيل بلوغ الغاية نفسها انتج المزيد من غواصات الجيب التي قد تبلغ سرعتها ٢٢ عقدة تحت المياه ، فبنى البريطانيون الـ « مدجت » (وقد استخدمت احداها في ضرب الـ « تربيتز » في احد الخلجان الضيقة) وبنى الالمان الـ « سيهوند » .

إذا ما قورنت حرب الغواصات في الحرب العالمية الثانية بحرب الغواصات في الحرب العالمية الأولى ، لا تضح أنها كانت أقل فعالية وأقل ارضاء للألمان : فانهم قد اغرقوا متوسط المحمول الشهري نفسه تقريباً ، ولكن عدد السفن المفرقة أقل منه بنسبة النصف بسبب تزايد محمولها ، وكانت الخسائر الألمانية فادحة جداً .

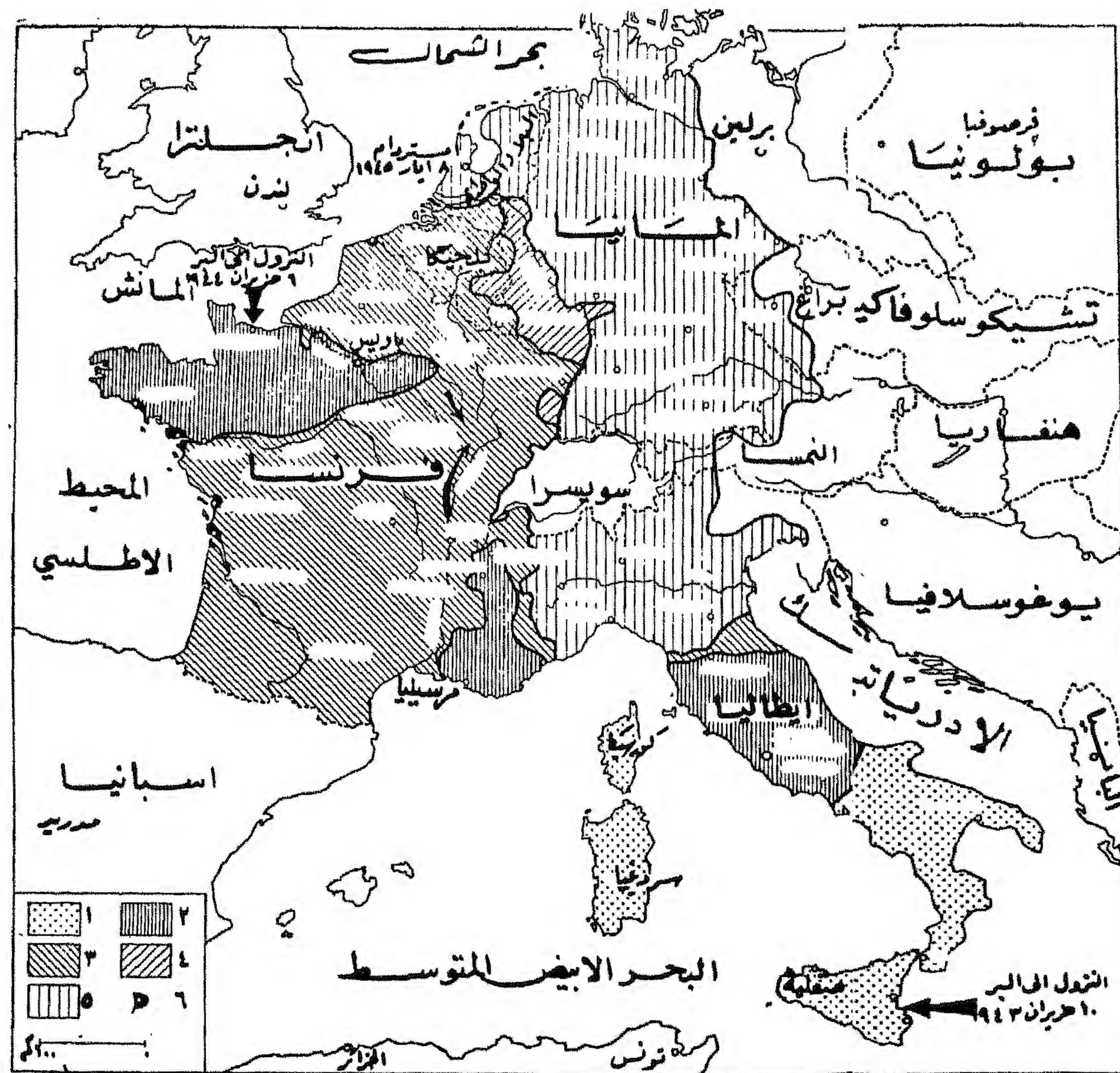
المركة في المحيط الهادي
يختلف وجه المركة في الهادي اختلافاً كلياً ؛ فقد توفرت هنا للطرفين وسائل العمل نفسها ، وكانت السيادة هنا للأسطولين الجوي والبحري . فبعد النجاحات العظيمة التي أحرزها اليابانيون في الأشهر الأولى من الحرب (بيرل هاربور ، وتدمير الد « برنس أوف وايلز » ، والد « ريبلس » بواسطة الطائرات الانقضاضية) ، سمحت الطائرات والغواصات الاميركية الى تدمير سفن قوين الجيوش اليابانية الموزعة على كافة المحاء آسيا الجنوبية الشرقية والارخبيلات ، موقعة بها خسائر ما لبثت ان ارتسدت حجم الكارثة . وقد استعاد الامير كيون سيطرتهم على المحيط الهادي بفضل سيطرتهم الجوية .

ان الممول عليه بعد اليوم ، اكثر من عدد السفن المسلحة بالمدافع ، هو عدد حاملات الطائرات والطائرات المنقولة ، لأن النتيجة الحاسمة تنتزعها هذه او تلك . وقد ارتفع عدد الطائرات المشتركة في المركة ارتفاعاً مطرداً : ١٨٠ طائرة يابانية مقابل ١٤٤ طائرة اميركية في معركة بحر المرجان ، و ٣١٢ طائرة يابانية مقابل ٣٠٥ طائرات اميركية في معركة جزر « مدواي » ، و ٤٩٨ طائرة يابانية مقابل ٨٢٠ طائرة اميركية في جزر « ماريان » . وفي شهر ايلول من السنة ١٩٤٤ ، في معركة الفيليبين الثانية من اجل الاستيلاء على جزيرة « لايت » التي انتهت بتدمير الاسطول الياباني ، كان لدى الاميركيين ١٢ حاملة طائرات يدخل في عدادها ست حاملات كبرى ، و ١٨ حاملة طائرات خافرة ، و ١٢٨٠ طائرة ، مقابل ٤ حاملات طائرات لدى اليابانيين و ٦٠٠ طائرة في المطارات ، اي مجموع ٧١٦ طائرة . وكانت الجودة الهامة ، من جهة ثانية ، مدى وعدد المعارك البحرية الكبرى التي تصادمت فيها اساطيل قوية والتي لم تعرفها الحرب العالمية الاولى قط . فقد تقابلت اساطيل ضخمة بمقدورها البقاء في البحر طيلة اسابيع عديدة ، كما في عهد السفن الشراعية ، ولكن بصورة غير منتظرة . فلا تدور المعارك النهارية على مسافة ١٠ او ١٥ كلم كما كان مرتقباً ، ولا تدور المعارك الليلية على مسافة ٥٠٠ او ١٠٠٠ متر : دارت ١٣ معركة نهائية كبرى على مسافات تتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ كلم ، ودارت ٦ معارك ليلية ، بحيث لم تصل المدرعات الى مرمى المدفع ولم تلعب الدور الذي كان منوطاً بها من ذي قبل . وفي المعركتين الحاسمتين في حرب المحيط الهادي : معركة مدواي في حزيران ١٩٤٢ ، ومعركة الفيليبين الاولى في حزيران ١٩٤٤ ، لم تشترك اية مدرعة كبرى الا بمدافعها المضادة للطائرات . اما في الليل فقد نشبت المعركة ، بفضل الرادار ، بواسطة المدفع والطوربيد ، على مسافة ١٥ كيلومتراً . وباستثناء حاملة طائرات واحدة اغرقها المدفع ،

دمرت ٤٠ حاملة طائرات أثناء الحرب بفعل الطائرات او الغواصات . اما المدرعات الاميركية والانكليزية والالمانية ال ٢٤ التي دمرت ، فقد غرق ٩ منها في معارك بحرية و ٥ فقط بفعل المدافع بينها ٣ اصببت بالطوربيد ايضاً .

لذلك فان تأليف الاساطيل في السنة ١٩٤٥ يوضح تدني دور المدرعة الكبرى التي لم تعد « السفينة الحربية الرئيسية » المعهودة . ليست بعد اليوم سوى سفينة تابعة اعظم نفعا بمدافعها المضادة للطائرات منها بمدافعها الضخمة . فان الاسطول الذي كان يستعد ، في شهر آب من السنة ١٩٤٥ ، لتنفيذ عملية « اولمبيك » (النزول الى اليابان) قد ضم ٢٣ مدرعة كبرى و ٢٦ حاملة طائرات حربية و ٦٤ حاملة طائرات خافرة . وبينما كانت النسبة بين فئتي السفن نسبة ٩ الى ٤ ، فقد انتقلت الى نسبة ٢،٣ الى ٩ . لقد اصبحت حاملة الطائرات محور كافة العمليات .

العمليات البرمائية من المظاهر المميزة لهذه الحرب ايضاً عدد واتساع العمليات البرمائية التي جاوزت المئة واختلفت اهمية ، فاقترص بعضها على اعمال المغاوير واتسع بعضها الآخر ، كعملية « اوفرلورد » في نورمانديا ، التي انطوت على ازال ٧٥ فيلقاً وتموينها . لقد برهنت حملة الدردنيل الفاشلة واخفاق انزال الجيوش على ساحل الفلندر خلال الحرب السابقة ، على ما يبدو ، على استحالة نجاح انزال جيوش بالقوة على ساحل منيع التحصين . ولذلك لم يكن اي من الجيوش معداً لمثل هذه العمليات . الا ان اخفاق انزال الجيوش الخليفة في النروج ، والنجاح الألماني المقابل ، واجهاض خطة « سيلو » لانزال الجيوش في انكلترا ، ونجاح احتلال كريت الباهر على يد جيوش وبواسطة معدات نقل معظمها جواً ، قد اثبتت ان شرط النجاح هو امتلاك معدات نقل وانزال معدة خصيصاً لهذه الغاية ولا سيما امتلاك غطاء جوي يتيح « اقتراب » وحدات الهجوم . وبعد السنة ١٩٤٢ اجريت عمليات انزال الجيوش الكبرى الحاسمة في افريقيا واوروبا والمحيط الهادي : وقد تاهز عددهما الستين - ١٠ في اوروبا وافريقيا ، و ٥٠ في المحيط الهادي - وتحسنت خلالها المعدات والاساليب . ففي الدرجة الاولى تأمنت الحماية بالطيران ومدافع الاسطول الضخمة . واستخدمت للنقل زوارق بإمكانها الجنوح على بضعة امتار من الشاطئ او القيام برحلة طويلة في عرض البحر : زوارق ذات طبقتين مسطحة القعر لا تدخل كثيراً في الماء وتفتح فيها مصاريح ضخمة تنتقل عليها السيارات والدبابات . وسفن كبرى قادرة على نقل زوارق انزال صفرى مختلفة الحمول (اكثر من ٤٠ نموذجاً) : ناقلات دبابات ، زوارق هجوم ، سيارات برمائية ، ودبابات ، الخ . ولما كانت عملية الانزال في « دياب » قد اظهرت المخاطر التي تنطوي عليها محاولة الاستيلاء على احد المرافئ ، فقد تقرر ، لعملية الانزال في نورمانديا ، اختيار ساحل لا مرفأ فيه ، يكون من ثم اقرب تحصيناً ، وإنشاء خمسة مرافئ اصطناعية ، ثلاثة منها للسفن الصفرى واثنان للسفن الكبرى ، مع ما يستلزمان من ارصعة ثابتة متوازية مؤلفة من سفن قديمة مهيمنة مثقلة في قعرها بالاسمنت المسلح والفولاذ ، و ارصعة عائمة (من الفولاذ) تستطيع زوارق الانزال الاقتراب منها .



الشكل ١٤ - الحرب في الغرب : حزيران ١٩٤٤ - أيار ١٩٤٥ .

- ١ - إقليم مستردة قبيل النزول الى نورمانديا . ٢ - اراض مستردة في ٢٨ آب ١٩٤٤ . ٣ - اراض مستردة في ٣١ كانون الاول ١٩٤٤ . ٤ - الموقف في ٢٦ آذار ١٩٤٥ . ٥ - الموقف في ٨ أيار ١٩٤٥ . ٦ - جيوب ما زالت تحت سيطرة الجيش الألماني في ٨ أيار ١٩٤٥ .

وانما كثرت العمليات البرمائية في المحيط الهادي . فلأجل رد اليابانيين الى الوراء انتهج الاميركيون خطة انزال نظامية كان الهدف منها تجاوز معظم المواقع البحرية حيث وزع اليابانيون اكثر من ٦٠٠.٠٠٠ جندي بغية الاستيلاء على قواعد توصل الاميركيون ، انطلاقاً منها ، بفضل تفوقهم الجوي والبحري ، الى ملاحقة تأثير الارخبيلات او الجزر الصغيرة المنعزلة الباقية وراهم او الى اخضاعها . وبعد الانتصارات البحرية الكبرى في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٣ في بحر المرجان وفي مدواي ، اقصى هذا الهجوم المعاكس اليابانيين عن غينيا الجديدة وجزر سليمان ، وتم عن « راجول » في بريطانيا - الجديدة ؛ واتاحت سلسلة جديدة من القفزات الاستيلاء على جزر جيلبرت ومارشال والماريان (سايبان) وغوام ؛ واخيراً تم الاستيلاء على الفلبين بعد النصر الحاسم في جزيرة « لايت » في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٤ . واتاح الاستيلاء على ايفوشيا ضرب طوكيو والمرافئ والمراكز الصناعية اليابانية بالقنابل . وفي اشهر نيسان وايار وحزيران وقوز اتاح الاستيلاء على او كيناوا رقابة الحركة التجارية بين الصين الجنوبية واليابان . ومنذ ذاك التاريخ حوصر الارخبيل وأخضع لضرب كثيف بالقنابل توجه في السادس من شهر آب من السنة ١٩٤٥ القاء القنبلة الذرية الاولى على هيروشيما التي دمرت ٦٠٪ من المدينة وأودت بحياة ١٥٠.٠٠٠ نسمة . وفي التاسع منه القيت القنبلة الثانية على ناغازاكي .

قوت كل عملية انزال قوة تكتيكية مستقلة مؤلفة من حاملات طائرات ومدرعات وسفن حربية صغيرة وناقلات جيوش . وكانت السيطرة الجوية هنا ايضاً الشرط الاول الضروري للنجاح . فهي طائرات اقربيا الشمالية ما امنت نجاح عملية الانزال في صقلية ، ثم في سالرنو وانزوي . ومن انكلترا جاءت ألوف الطائرات التي كانت بمثابة « مظلة » لأسطول الانزال في نورمانديا . وهي حاملات الطائرات ومطارات الجزر في المحيط الهادي ما امنت لكل فيلق ١٢٠ طائرة اعتبرت القيادة ضرورية لنجاح عملياته .

نقل الجيوش وتموينها
ان ما اسمي من قبل « فن نقل المسدد اللازم من الجنود الى
المكان اللازم من ميدان المعركة وفي الوقت اللازم ومع
التجهيزات اللازمة » قد استعاد - بواسطة الامير كيين - اسمه القديم ، « فن نقل الجيوش
وتموينها » (*Logistique*) ، وارتدى طابع اهمية لم يعرفه من قبل بسبب طول خطوط
التموين (عدة آلاف من الكيلومترات) وتزايد حجم المواد والمعدات - ألوف الاطنان من
المواد الغذائية والذخائر الضرورية للمحاربين - الذي يمكن تقديره بمشرة اضعافه في السنة
١٩١٧ . فان فيلق مشاة امير كيين يستهلك ١٥٠ طنناً من البنزين في اليوم ، ويستهلك الفيلق
المدرع ٣٥٠ . ويستخدم اثنان من كل سبعة جنود امير كيين في اعمال النقل والاتصال . وفي
الحيط الهادي ، اقتضى لكل فيلق مؤلف من ١٤٠٠٠ جندي عند خط النار ، ١٤٠٠٠
جندي للعمل في المؤخرة و ١٢٠٠٠ للعمل في المحطات المنتثرة على طرق المواصلات . فتوجب
من ثم اعداد تنظيم معقد يستخدم مئات الالوف من الجنود لتحضير العمليات في ادق تفاصيلها ،
قبل اشهر عدة ، وتنفيذها تنفيذاً ناجحاً .

هنا يمكن سر اهمية وسائل النقل المتزايدة وعناد المتحاربين في مهاجمة خطوط مواصلات
العدو البحرية والبرية . فهو تشويش حركة وسائل النقل بفعل قاذفات القنابل الالمانية ما منع
البنزين جزئياً عن الدبابات الفرنسية في بلجيكا في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، في حال ان التنظيم
الامثل في وسائل النقل الالمانية قد اتاح انتصارات الالمان المشهودة الاولى . وفي روسيا ،
المفتقرة الى الخطوط الحديدية والطرق ، تنظمت فرق المقاومة المنعزلة عند مفترقات
الطرق والخطوط الحديدية . وادى توغل الالمان في قلب روسيا مسافة تزيد عن ١٠٠٠ كلم
في المرحلة الاولى من الحرب الى اضعاف قوة الجيش الالمانى الهجومي اضعافاً ملموساً ، وفي
السنة ١٩٤٢ ، اثناء التقدم نحو القفقاس وستالينغراد في آن واحد ، عجزت القيادة الالمانية عن
ان تضع تحت تصرف جيوشها المهاجمة كافة الوسائل التي كانت بحاجة اليها . وفي ليبيا اكثر من
روسيا تحكمت ظروف التموين بحركات جيوش الاعداء . وقد كتب « ايزبيك » ، رئيس اركان
« رومل » ما يلي : « ان الاستيلاء على مزيد من المناطق لم يعن تحقيق النصر ، بل كان من شأنه ،
على نقيض ذلك ، ان يشكل ضرراً خطيراً » . وطوال الوقت الذي تستغرقه المعركة ، نشاهد
سباقاً حقيقياً نحو المرافىء التي يجب بلوغها قبل ان يكون للعدو متسع من الوقت لتعطيلها ؛
نشاهد تعاقب تقدم وتراجع جيشين يضعفهما البعد عن قواعدهما حين يتقدمان ، ولا يلبثان ان
يتوقفا لان تموينها يتأخر عنهما بسبب هجمات طيران العدو . فهذه حال « رشقي » في شهر كانون
الاول من السنة ١٩٤١ حين تقدم حتى « غزاله » ، وحال رومل نفسه بعد استيلائه على بنغازي
وطبرق ؛ فان الغنائم التي كسبها في هذه المدينة وفي سيدي براني قد اتاحت له التقدم حتى
المدين ، ولكن خطوط تموينه الطويلة تعرضت للخطر ، اذ ان الطيران البريطاني انزل بوسائل
نقله البحرية خسائر فادحة ، فأرغم على التوقف .

وأثارت العمليات البرمائية - كما رأينا - مسائل نقل وتموين اعظم اهمية حين توجب نقل

وتموين الجيوش التي انزلت في افريقيا الشمالية وصقلية وإيطاليا ونورمانديا وبروفنسا. وهي قدرة الاميركيين الصناعية الفائقة ما اتاحت لهم ، في المحيط الهادي ، التغلب على صعوبات حرب تدور رحاها على مسافة عدة الوف من الكيلومترات من بلادهم . فقد توجب عليهم احكام تنظيم لم يسمح بنقل احجام كبرى من الرجال والتجهيزات فحسب ، بل بتمهد عمليات متواصلة دائمة ايضاً . ومن اجل ذلك اضطروا الى بناء مرافئ جاهزة بمواد موحدة القياسات واستحضار خشب البناء والاسمنت والمواد اللازمة لانشاء الطرق ومهابط الطائرات ومساكن الجنود ، الخ . وقد رافقت الاسطول في انتقاله مراكب مساعدة معدة كلها لشحن معين او لخدمة معينة : احواض سفن عائمة — تجمع بين السفينة ومصنع السفن — قادرة على ايواء اكبر السفن واصلاحها في عرض البحر ونقل المؤن ؛ وزودت ناقلات البترول في عرض البحر اثناء مواصلة تقدمها ، ونقلت اليها الذخائر والمؤن من السفن التي تحملها . وقد حضرت «حزم جاهزة للنقل والتموين» زنة الواحدة منها ١٤٠٠٠ طن معدة لانشاء مطار ، يرافق كلا منها ٦٦ ضابطاً و ١٦٠٠ جندي ، فكانت ترسل الى القيادة حال طلبها ؛ وحضرت كذلك في مصانع التصليح حزم جاهزة لكل نوع من الطائرات والآلات تسلتم عند الحاجة للطائرات او السفن المنعطبة .

فكانت الكيانات المنقولة من ثم كبيرة جداً : وقد قدر في السنة ١٩٤٤ ان ٦٠٠٠٠٠ طن نقلت شهرياً عبر المحيط الهادي ، الى مسافة ٥٠٠٠ كلم من القواعد الاميركية ، لا يدخل فيها الفحم الحجري والبنزين . ففي عملية ازال الجيوش في جزيرة «لايت» وحدها ، استخدمت ٨٠ ناقلة بترول ، ٢٠ ناقلة تعبئة او تفرغ ، و ٦٠ اخرى تنقل البنزين الضروري للقوات المنزلة في الجزيرة . وهكذا استطاع الاميركيون ، طيلة ١٦ شهراً ، القيام «بهجوم دون توقف» تعاضم عنفاً يوماً بعد يوم ادى في النهاية الى سحق اليابان .

كان كذلك اشتراك المدنيين المسلح في مقاومة الغازي أحد مميزات هذه حرب المصائب
الحرب العالمية الثانية . فمنذ نهاية حروب الامبراطورية الاولى التي ثار فيها السكان الاسبان والثيروليون والروس على جيوش نابوليون ، انحصرت العمليات ابدأ في الجيوش النظامية ، اقله في اوروبا .

اخذت حرب المصائب المصرية تتنظم وتوسع اتساعاً كبيراً في الصين منذ السنة ١٩٣٨ . وقد شرح ماوتسي تونغ النظرية لطلاب الاكاديمية الحمراء في السنة ١٩٣٦ في الدروس التي نشرت في السنة ١٩٤١ . فحين يصبح امر تطبيق الاساليب الحربية الكلاسيكية مستحيلاً ، كما يقول ، يجب الاستمرار في مقاومة الغازي بوسائل اخرى : هذه هي حرب المصائب التي يناوش فيه العدو دون مجابهته في معركة . وهي في جوهرها حرب ضارية لا مكان فيها للشفقة ، لان القمع يتناول المدنيين بقسوة لا يتناول بها العسكريين ، فيجب من ثم ، كي تشكل بالنجاح ، ان يساند سكان البلاد المقاومة المسلحة فيها مساندة كلية . ويجب ان تذوب بين السكان وتتلأشى بينهم لتظهر مرة اخرى بعد ذلك في الزمان والمكان الموافقين . وحين تقوم هذه الرابطة بين

الأنصار والسكان ، يصبح بمقدور الأنصار تنظيم جبهة حقيقية وراء العدو وارغامه على التجمع في بعض النقاط كالمدين وخطوط او عقد المواصلات ، ومهاجمة مراكزه الضعيفة ، واضعاف معنوياته ، وجعل الاتصال بين وحداته وتموينه غير مستقرين ، الى ان يسمح تجهيز القوات اللازمة بتطويقه وابدائه . وان هذه الاساليب التي حالت دون تمكن اليابانيين من السيطرة على معظم الاراضي الصينية قد اعتمدت في كافة البلدان المغزوة . فأحدثت حرب الأنصار من ثم ثورة حقيقية في مفاهيم الحرب الكلاسيكية بأشراكها في المعركة جماهير كبيرة من المدنيين المسلحين ، العاملين باتصال يختلف وثوقه مع الجيوش النظامية . وباتساعها وضعت دول المحور امام مسائل غير مرتقبة على جانب كبير من الخطورة . وقد اتخذت اشكالا مختلفة باختلاف جرياتها في فرنسا ، او روسيا ، او بولونيا ، او البلقان ، او المناطق الكثيفة السكان ، او المناطق الصحراوية ، او الغابات المتلبدة ... وفي كل مكان - باستثناء الاتحاد السوفياتي - وقفت الحكومات المؤلفة في المنفى او الحكومات الحليفة موقفاً حذراً من هذه الثورات الشعبية المؤدية الى تسليح جماهير اعتبرت شيوعية لم تكن الحكومات لتضمن في المستقبل الاشراف عليها وانكر المستشارون العسكريون المحترفون فعاليتها . وهنا يكن سر التباطؤ والتردد في تزويدها بالاسلحة من الجو ، وسر الجهود المبذولة لعرقلة او ايقاف نشاطها ، مما ادى احياناً الى منازعات داخلية وخيانات ،

في اوروبا ، اتسمت حرب العصابات في البلقان أولاً . ففي
في البلقات وبولونيا
اوروباً ضمت جيوش تيتو ، منذ آخر السنة ١٩٤١ ، الوف
المحاربين - ١٥٠.٠٠٠ في السنة ١٩٤٣ - وحررت اقاليم واسعة ، وفي اليونان تنظمت حركة التحرير الوطني التي ألقت بعد ذلك جيش التحرير الوطني . وفي البانيا تنظمت جيوش الأنصار بقيادة نور خوجه . ولكن هذه الجماعات المتميزة بارتفاع عددها ونشاطها الفعال ضد الغازي كانت بقيادة الشيوعيين ، فقاومتها جماعات محافظة اقل عدداً حالفت الالمان انفسهم أحياناً : كجماعات ميخالوفتش ، وجماعات الكولونيل زرقاس ، والد « بالي كومبتار » الالبانيين . ولكن الأنصار البلقانيين ارغموا زملاء ثلاثين فيلقاً ايطاليا وبعض الفياق البلغارية وجيوش بافليك الكرواتية وبعض الجيوش الالمانية احياناً على البقاء في البلقان .

وفي بولونيا ، حيث تشكل منذ السنة ١٩٣٩ جيش سري لمقاومة الالمان والروس معاً ، كان الانقسام عميقاً ايضاً بين الشيوعيين وخصومهم . وبعد السنة ١٩٤١ ، أثار نشاط العصابات السوفياتية في بولونيا الشرقية التي استولى الاتحاد السوفياتي على بعض أراضيها ، مسألة الحدود الشائكة . ولذلك كان التعاون ضد الالمان محدوداً . فقد دخلت العناصر الشيوعية في جيش « برلنغ » الذي حارب في اطار الجيش الأحمر ، بينما قامت العناصر المرتبطة بحكومة بولونيا في لندن ، بمزول عن الجيش السوفياتي ، بنشاط أدى الى تدمير فرصها .

في روسيا
في روسيا أمر ستالين ، في نداء وجهه في شهر تموز من السنة ١٩٤١ ، باعتماد خطة « الأرض المحرقة » ، وفي الوقت نفسه بتشكيل جماعات من الانصار في المناطق المحتلة . فلسنا هنا ، كما في غير مكان ، امام فلاحين مسلحين بأسلحة عادية يرتجلون تنظيمهم ، دون ارتباط بالحكومات او ضدها أحياناً ، بل امام مدنيين منظمين ، قادرين على العمل كتائب صغيرة منفردة او مجتمعة ، وحق مع الجيش النظامي ، وخاضعين لقادة هم ممثلو الحكومة الشرعيون المختارون على العموم من بين رؤساء التعاونيات الزراعية او اعضاء الحزب الشيوعي او ضباط الجيش . وينضم اليهم أحياناً عدد من الجنود المحاصرين الذين نجحوا في الافلات من قبضة الالمان . وقد ساعدتهم مساعدة كبرى ندرة خطوط المواصلات والمسافات بين القرى ، واتساع الاحراج والمستنقعات والمناطق الوعرة ، التي يستحيل اجلاؤهم عنها الا باستخدام فرق عسكرية كبرى ، مما اتاح لهم تأليف جماعات وثابة اخذت منذ شهر آب من السنة ١٩٤١ تهاجم قوافل التموين وتخرب الخطوط الحديدية وتدمر الجسور وتقتنع الالمان من دخول مناطق واسعة في البلاد . فأرغمت القيادة الألمانية على ترك فيالق كاملة في المؤخرة لحماية قوافلها والتجرد لعمليات انتقامية : كاعدام الرهائن وتدمير القرى اللذين زادا من عطف السكان على الانصار وحمل الرجال الأصحاء على الالتحاق بمصائب الجوار هرباً من الاخطار المحدقة بهم . وهكذا تشكل جيش عظيم ، مؤلف من جماعات ، قد تضم عدة مئات ، بل عدة الوف من الاعضاء ، « زودت من الجو » بالأسلحة (والمدافع أحياناً) والذخائر والادوية ، وكانت على اتصال لاسلكي بالقيادة المركزية لحركة الانصار ، وتلقت منها التعليمات ونقلت اليها المعلومات . وقد ساعدت الانصار النساء والاولاد ، كتملك الكومسومول الصغيرة « زويا » ، البالغة من العمر ١٧ سنة ، التي حكم عليها بالموت شنقاً بتهمة احراق مستودع ألماني ، وكنساء واولاد الانصار الـ ١٠٠٠ المختبئين في « دياميس » اوديسا ، الذين أمنوا لهم مؤنهم بانتظام واتاحوا لهم ، طيلة سنتين ونصف السنة ، الصمود والحيلولة دون اعمال تخريبية كثيرة حين كان الجيش الأحمر يقترب من المدينة ، والاسهام مع هذا الجيش في تحرير مدينتهم .

في فرنسا
في فرنسا ، بدأت حرب المصائب منذ السنة ١٩٤١ حين تشكل الجيش السري وأعيد تبعاً لتنظيم الحزب الشيوعي الذي والت منظمته العسكرية ، « المتطوعون والانصار الفرنسيون » ، اعتداءاتها على الالمان . ثم اتسعت الحركة حين انضم اليها شبان كثيرون مهددون باخطار شتى رغبوا في الحياة السرية وتأسيس جيوب مقاومة عززها أحياناً بعض الجنود الفارين من الجيش الألماني . ولكن جيوب المقاومة التي نظمت في جبال الالب والجورا والسلسلة الوسطى افتقرت الى الأسلحة ، لان الحلفاء ، جهلاً منهم او تجاهلاً ، لم يزودوها من الجو الا بأسلحة غير كافية ومتأخرة ، فجاء القمع الذي تولته الجيوش الألمانية غاية في القساوة والوحشية : ففي هضبة الـ « غليار » ، وفي شهري شباط واذار من السنة ١٩٤٤ ، لم يخضع ١٢٠٠٠ الماني ، مع الطائرات والمدفعية ، جيب المقاومة المنظم فيها الا بعد ١٨ يوماً . وتوجب

على الالمان ارسال ثلاثة فيالق ضد جيب المقاومة في الـ « اين » ، وفيلقين ، احدهما مدرع ، ومظليين ، للقضاء على جيب المقاومة في فركور في شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ثم توحدت الحركات المختلفة بعد قيام المجلس الوطني للمقاومة الذي اسند الاشراف عليها الى لجنة عمل هي الـ « كوماك » . واتتاء معركة التحرير ادت هجمات جيوب المقاومة على الخطوط الحديدية ، بالاتفاق مع هجمات الطيران الحليف ، الى عرقلة في سير القطارات الحديدية استتبعته تأخيراً في نقل الجيوش الالمانية بلغ خمسة ايام احياناً . وفي بريتانيا ساهمت جيوب المقاومة مساهمة فعالة مع المظليين الاميركيين بتنظيفها المنطقة بعد فتح ثلثة افراش . والى الجنوب من الـ « لوار » ، وفي الجنوب الشرقي ، حالت اعمالها دون انسحاب ٣/ القوات الالمانية . وقد اسرت ٢٥.٠٠٠ جندي في الجنوب الغربي و ٤٢.٠٠٠ في الجنوب الشرقي . وقد قدرت فعاليتها عملها بفاعلية زهاء عشرين فيلقاً .

منذ اعلان الهدنة التي عقدها المارشال « بادوليو » مع الحلفاء ، نزع الالمان في ايطاليا الاسلحة من الجيش النظامي في ايطاليا واسروا اكثر من ٦٠٠.٠٠٠ . ولكن بعض الوحدات بادرت طوعاً الى المقاومة : في بيومبينو ، وكورسكا ، وسردينيا ، والدوديكانيز ، وكورفو وكيفالونيا . . . والف العديد من الجنود الذين فروا من الاسر جماعات انصار في « بيمون » ، ومنطقة البندقية حيث توحد خصوم الفاشستية الايطاليون والسلوفينيون ، وفي اميليا وليغوريا انضموا الى جماعات العمال والفلاحين الذين رفضوا الحرب الى جانب الالمان ، فلم يستطيعوا هرباً من انتقام حكومة سالو الفاشستية الجديدة - الا رفع علم المقاومة . وامتدت الحركة الى منطقة الـ « مارش » في اواسط ايطاليا ، وتوسكانه ، ولاسيوم ، والـ « ابروز » ، وراء الخطوط الالمانية . ثم احسكت خطة الانصار وتكاملت : تسلل ، انسحاب فجائي ، وتفرق ، ثم مباغطة جديدة وتفرق جديد ، وتشكيل وحدات سريعة الانتقال تهاجم الالمان في كل مكان وترغمه على تشتيت قواته اكثر فاكثر . وفي ايطاليا الشمالية بلغ عدد الانصار ٨٠.٠٠٠ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٤ بالرغم من الارهاب البوليسي وعمليات « الشراذم السوداء » الانتقامية الدامية . وبذلت المساعي للاعاضة من « حرب المصائب » بمنظمة ذات شأن ، بغية توحيد القائمين بها في قوة عسكرية . فانشئت « قيادة عامة » كان الجنرال « كادورنا » مستشارها العسكري . وقد اوجد اتفاقاً « برشلونيت » و « فريول » تمازجاً وثيقاً بين المقاومة الفرنسية والانصار السلوفينيين شمل تبادل المعلومات . وهكذا وضمت اسس « دولية الانصار » التي ضمت في حروب المصائب كافة خصوم النازية والفاشستية في كافة البلدان ، اذ ان بعض الفارين من الاسرى الانكليز والاميركيين والاورستاليين والروس والتشييكوسلوفاكيين قد انخرطوا في صفوفهم . وقد تسلم بعض هؤلاء الاجانب زمام قيادة جماعات الانصار . وكما في الخارج ، حارب الايطاليون الى جانب السوفييات واليوغوسلافيين والالبانيين واليونان والفرنسيين .

في صيف السنة ١٩٤٤ ، لم تعد اعمال الانصار هجمات فجائية او اعمالاً تخريبية فحسب بل

معارك حقيقية كمعركة « مونتيفيورنو » بين « ريجيو » و« مودينا » حيث صمد ٨٠٠٠ نصير في وجه ثلاثة فيالق المانية مزودة بمدفعية قوية ودبابات وقاذفات لهب ثم انسحبوا بعد قتل ٢٠٠٠ الماني . وفي اواخر الصيف كانت هناك مناطق محررة فعلا في ايطاليا الشمالية : الوديان العليا في البييمون و« مونفرا » ، وجزء من لومبارديا ، و« جمهورية توريليا » بين جنوى وبلينانس في ليفوريا ، ومدن الابنين الرئيسية بين بارم ومودينا في اميليا ، وكارنيا ، ومنطقة واسمة في « فريول » ، ولكن الهجوم الحليف على الخط القوطي قد فشل وفقد معه الأمل بتحرير ايطاليا الوسطى كلها في وقت قريب . فكان ان الانصار ، الذين تخلت عنهم القيادة الحليفة وأشارت عليهم في شهر تشرين الثاني بـ « التسرح » ، قد سحقوا وتفرق شملهم . ولكنهم تنظموا مرة أخرى في السهل اثناء شتاء ١٩٤٤ - ١٩٤٥ . فتجدد القتال في شهر آذار من السنة ١٩٤٥ وتم الاستيلاء مرة أخرى على المناطق المحررة من قبل . وفي شهر نيسان اندلعت الثورة الوطنية . واثناء تقدم الحلفاء هاجم الانصار الجيوش الألمانية المنسحبة في الابنين وانقضوا جنوى من التدمير . ثم ثارت ميلانو وتورينو ونحروا . وفي الثامن من شهر ايار ، حين توقفت العمليات الحربية في اوروبا ، كان عدد القتلى من الانصار قد بلغ ٤٦٠٠٠ وعدد الجرحى والمشوهين ٢١٠٠٠ ، يضاف اليهم ٣٠٠٠٠ ايطالي قتلوا في حروب العصابات خارج بلادهم .

اهتم الالمان بدورهم بتنظيم العصابات حين احدث خطر الغزو ببلادهم .
ومنذ شهر نيسان من السنة ١٩٤٥ طلب الى الرجال المتميزين بمهارة وخبرة وشجاعة نادرة ان يستعدوا لمثل هذه الحرب . فكان ذلك الـ « هروولف » المطلوب منها مواصلة القتال في جيوب المقاومة في الالب ، ولكن نشاطها لم يكن ذا شأن عمليا .

ان العمليات التي جرت في كل الفصول وفي كل المناخات ، طيلة
بعض مظاهر الحرب الخاصة
خمس سنوات تقريبا ، قد ارتدت ، كما هو طبيعي ، مظاهر
الحرب في روسيا
مختلفة كل الاختلاف . لا بل ان ظروف المحاربين نفسها ، وقد

تميزت ابدأ بالقساوة ، كانت كذلك مختلفة جداً .

في روسيا ارتدى القتال طابعا بالغ الفظاعة بفعل الظروف الطبيعية وشدة عناد الطرفين المتحاربين . وكان اتساع الرقعة الروسية وندرة خطوط المواصلات كافيين لتطلب مجهودا لاحد له من المحاربين ومعداتهم (الشكل ١٧ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧) . فان ندرة القرى والشكبات ، واطار رجال العصابات الذين يخرجون فجأة ، وفي كل وقت ، من الغابات ليهاجموا المنفردين والمفارز الصغرى والقوافل ، قد اوجدت عند الغازي حالة عصبية متوترة وسببت له مشقات غير اعتيادية . وجاء المناخ يزيد في الطين بلة : ففي الصيف القبار والمسيرات المنهكة تحت اشعة الشمس المحرقة ، دون ماء في أغلب الاحيان ، وفي الربيع والخريف الامطار التي تحول الارض الى بحسيرات وحول يصعب السير فيها ، لا يقوى سوى الحصان على اجتيازها وتأمين تأمين غير مؤكد وغير كاف ، وتحول الطرقات وراطا ومشتنعات يغوص الانسان فيها فلا يستطيع التقدم ، وفي

فصل الامطار القرم الذي يجمد الدم في عروق الالمان المفتقرين الى الملابس الدافئة وحتى القفافيز احياناً ، ويعطل الاسلحة الذاتية الحركة ويجمد البنزين والزيت ، والحريف الذي يخفض الحرارة الى ٤٠ - او ٥٠ ° - ، والعواصف الثلجية التي يجب خوض معارك ضارية اثناء هبوبها ضد عدو لا يمكن على ما يبدو تصور جلده وطاقته على مقاومة العذاب وهمته القمساء في القتال . ويضاف الى الدمار الذي يخلفه الالمان اثناء تقدمهم ، التخريب الذي يأتيه السوفيات بانتهاجمهم خطة « الارض المحرقة » ، ثم ذاك الذي يخلفه الالمان - بصورة منظمة - اثناء تراجعهم وانسحابهم .

فقد كتب « بولفوي » في اوكرانيا في السنة ١٩٤٣ :

« الارض كلها منطقة صحراوية . فبدافع نوع من البغضاء الجنونية احرق الالمان القرى احراقاً شاملاً ، وقطعوا اشجار البساتين ، واتلفوا المزرعات ومحو كل اثر لاقامة الانسان . وفي المزارع ، جمعوا المحاريث والآلات الحاصدة والآلات الفاصلة ونسفوها بالمتفجرات » .

وفي المعارك الرهيبة التي خاضها الطرفان المتحاربان استخدمت جيوش واعتدة لم يشاهد مثل كشافتها وقوتها في اي بلد آخر . ففي شهر تموز من السنة ١٩٤٣ ، وصف احد الصحفيين الالمان معركة بيبالغورود كما يلي :

« بلغ عدد الدبابات المشتركة في المعركة في آن واحد حوالي ٢٥٠٠ دبابة ، ورحي وطيس المعركة طيلة ثلاثة انهر وثلاث ليال ... سار في المقدمة الاختصاصيون الذين شقوا الطريق امام الدبابات وسط حقول الالغام ، وسارت وراء الدبابات مدافع الهجوم . ففتحت الدبابات الهجوم واطلقت نيرانها الى مسافات بعيدة . واضطر رماة القنابل تكررأ الى القفز من على الدبابات لتطهير الحقول من القناصة الروس المختبئين بين المزرعات والاعشاب . واكتشفت مدافع رشاشة تارة الى اليسار وتارة الى اليمين ، وحتى في المؤخرة احياناً . ومن اعالي الجو انقضت الطائرات ، واطلقت المدفعية نيراناً جهنمية متواصلة وارتدت المعركة طابعاً من العنف لا يتصوره انسان ، والليل لم يوقفها . واضيء السهل الواسع الاطراف اضاءة عمزسة بوميض الانفجارات ، وارتسمت في السماء خطوط مفاجئة تتركها القذائف المتشابكة وراها .. » .

في الشرق الاقصى في الشرق الاقصى لم تجر العمليات الحاسمة بحراً وجواً فحسب ، بل برأ ايضاً . وقد ارتدت في كل مكان طابع الضراوة القصوى . ففي الغابة والدغل ، حيث كانت شاقة جداً بفعل المناخ الوخيم ، توجب احباط المكائد اليابانية الكثيرة ، ومعرفة المسالك في وسط الآجام ، ومواجهة الاحابيل والنيران المطلقة من كل صوب ، وفي اغلب الاحيان ، من الاشجار التي برع اليابانيون في تسلقها والاختباء فيها والتعلق بنصونها ، والتسلل الى الخطوط حيث تبلغ « فرقة الانتحارية » مجموعات المدفعية وتنسفها بالمتفجرات التي تقضي عليها وعلى المدفعية معاً . فنجم عن كل ذلك توتر عصبي لا يطاق وتعب مضم . واستات اليابانيون في المقاومة ولم يخلفوا سوى عدد ضئيل جداً من الأسرى : جنود جرحى او مرضى عاجزين عن القتال . ففي او كيناوا قتل ١١٠٠٠٠ ياباني ولم يقع في الاسر سوى ٧٤٠٠ جندي . وفي شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ، افنيت حامية جزيرة تينيان الصغيرة في ارنجيل الماريان ، قرب

سايبان ، حيث استخدمت قنابل النابالم للمرة الاولى ، افناء تاماً ، وكانت مؤلفة من ٩٠٠٠ رجل . وفي بورما كانت النسبة ٦ اسرى مقابل الف قتيل . وفي كل مكان قاوم المدافعون حتى الموت هجوم الدبابات وقاذفات اللهب والمدفعية الثقيلة والطائرات . وحين انزل الطيران الاميركي بالاسطول والطيران اليابانيين خسائر لا تموض ، ظهرت « الطائرات الانتحارية » (كاميكازيه) التي يلقي ملاحوها بانفسهم مع طائراتهم على الاهداف المهاجمة ، و« القنابل الانتحارية » (باكا) ، الشبيهة بالصواريخ ١ ٧ ، التي يقودها حتى الهدف ملاحون ينفجرون معها . وشكل الاسطول من جهته وحدة « كاميشيو » من الطرايد الانتحارية التي يوجهها رجل او رجلان الى الهدف ، وزوارق بحملة بالقنابل او الطوربيد تهاجم بها السفن ، وحتى سباحين يحملون مواد تنفجر عند اصطدامها بالسفن الاميركية .

الحرب ضد المدنيين هوجم السكان المدنيون هجوماً مباشراً ومنظماً . فخلال الحرب العالمية الاولى عانوا من حرب الغواصات ، والحصار ، والاقتسارات المختلفة التي استهدفت سكان المناطق المحتلة ، والخرق الصريح للاتفاقات الدولية حول العمل الالزامي في صناعات الغازي الحربية او في اعماله التحصيلية . اما اليوم فقد عانوا مباشرة من قنابل الطائرات . ومنذ قبل السنة ١٩٣٩ ووجه احتمال قصف المراكز الصناعية الكبرى والمواصم بالقنابل . وارتفعت خسائر مرتفعة في الارواح (في انكلترا ٦٠٠ ٠٠٠ قتيل مدني وضعفهم من الجرحى في الايام الستين الاولى) ، مما حمل الحكومات على وضع خطط لاجلاء السكان باعداد كبرى عن المدن الكبرى بغية تلافي الضرر واختلال نظام الادارات العامة : وبصورة خاصة اجلاء تلامذة المدارس والاولاد الصغار وامهاتهم . فمنذ شهر ايلول من السنة ١٩٣٩ اجلي في بريطانيا العظمى اكثر من مليوني شخص بينهم ١ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل مع امهاتهم . وفي فرنسا اجلي سكان مدينة ستراسبورغ كلهم وعدد كبير من الالزاسيين واللورينيين ، وتلامذة كثيرون من مدارس باريس ، الخ .

وحين حدث الغزو ، حدث ما يشبه « الخروج » حين هرب ملايين الهولنديين والبلجيكيين والفرنسيين هائمين على وجهم ، تلقائياً وبدون نظام ، في طرقات تهاجمها الطائرات الانقضاضية بمدافعها الرشاشة ، ودون موارد كافية احياناً . فاستقبلت مقاطعات فرنسا الغربية وحدها ٩٠٠ ٠٠٠ لاجيء توجب اعالتهم واسكانهم . وتسبب التقدم الالمانى في الاتحاد السوفياتي في مشاهد السكان الهاربين نفسها . وفي السنة ١٩٤٥ عرفت المانيا بدورها هذه الصفوف الطويلة من الهاربين الذين عرقلوا السير على الطرقات وتركوا على ضفاف الـ « اودير » « جنث الشيوخ والنساء والاطفال » رغبة منهم في السير بمزيد من السرعة باتجاه الجنوب .

احدثت كافة الدول ، لمواجهة خطر القصف بالقنابل ، مصالـح « دفاع » سلمي دائمة استخدمت مئات الالوف من الاشخاص (٤٠٠ ٠٠٠ في فرنسا ، ١ ٢٠٠ ٠٠٠ في انكلترا) الذين كلفوا الاهتمام بفتح الملاجئ منذ بداية اطلاق صفارات الخطر ، واطفاء الحرائق ، ومساعدة

الجرحى، وتقديم العون لمن حرمتهم القنابل من مساكنهم ومن كل ما يملكون. ولكن الخسائر، على بعدها عن التقديرات، كانت فادحة: في انكلترا ٦٠.٠٠٠ مدني قتل و ٢٠٠.٠٠٠ جريح وبيتان مدمران او متضرران من كل ٧ بيوت، و ٩ من كل ١٠ في وسط لندن. وان القصف المتواصل الذي اخضعت له المانيا قد حول عدداً من المدن الكبرى، كـ «كارلسروه» وشتوتغارت ومونيخ وبرلين ودرسدن الى حقول انقاض، واثت الحرائق الهائلة على عدة كيلومترات مربعة من مدينة هامبورغ. وعانت اليابان كذلك، حتى قبل قنبلي هيروشيما وناغازاكي وضحاياهما الـ ٢٠٠.٠٠٠، من تدمير الابنية والخسائر المرتفعة في الارواح خلال الغارات الكثيفة على طوكيو والمدن الصناعية.

الفصل الثاني

النظام الأوروبي والآسيوي الجديد

طيلة سنوات عدة ، احتل القسم الأكبر من أوروبا وقسم هام من آسيا ، واديرا واستثمرا على أيدي المنتصرين في الحرب الصاعدة : الألمان واليابانيين الذين أزالوا الحدود (الشكل ١٨) وأعلنوا عن رغبتهم في إقامة « نظام جديد » وإيجاد « نطاق ازدهار مشترك » يكون ضماناً للرفاهية والسلم . وكان هذا الشعار معداً لاختفاء استثمار الموارد للبشر الذي تستلزمه آلتهم الحربية . إلا ان المنتصرين استطاعوا ، الى جانب هذا الاستثمار ، تخطيط تطوير اقتصادي واجتماعي مبنياً على العنصرية والمبادئ « الفاشستية » .

١ - النظام الجديد الألماني

بموجب الاتفاق الثلاثي ، الذي عقد في شهر أيلول من السنة ١٩٤٠ بين ألمانيا وإيطاليا واليابان ، والذي وصف بـ « الميثاق العظيم للنظام الجديد » ، قبلت اليابان بسيادة ألمانيا وإيطاليا في أوروبا من اجل إقامة نظام جديد ، واعترفت لها حليفاتها بالمهمة نفسها في آسيا . فماذا كان المقصود بهذا النظام الجديد يا ترى ؟

ان خطب بعض الوزراء الألمان ، ومقالات الصحف وكتب الصحافيين النازيين تكاد لا تعطى اي ايضاح بهذا الصدد ، لا سيما وان الآراء قد تبدلت بتبدل احوال الحرب . اما بحسب المبادئ الايديولوجية الواردة في « كفاحي » فقد كان المقصود إيجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من « المجالات الكبرى » المستقلة سياسياً واقتصادياً والمرتبطة باتفاقات ثنائية ، لمصلحة بعض الأمم الجديدة بذلك . فتقام قبل كل شيء آخر وحدة اقتصادية بإدارة ألمانيا تحمل محل النظام الحر الفوضوي تخطيطاً مركزياً وتقسيماً دولياً للعمل ، ما أمكن التقسيم ، شياً بذلك الذي نظمته الاتفاقات الثنائية المفقودة بين الـ « راينخ » وبلدان أوروبا

الجنوبية الشرقية قبيل الحرب . وبصورة عامة ، يستغنى عن تصنيع قسم من أوروبا غير الألمانية ، وتحتكر ألمانيا معظم الانتاج الصناعي في ارضها ، وتقدم أوروبا الشرقية والغربية المنتوجات الغذائية والاعلاف . وحين خيضت الحرب ضد روسيا فسر احتلال الاقاليم الشرقية بأنه وسيلة للمحافظة محافظة دائمة على المجال الحيوي لأوروبا الكبرى التي تديرها ألمانيا ؛ ولم تكن مهمة النظام الجديد محاربة البلشفية فحسب ، بل ضم هذه الأقاليم الى أوروبا واقامة « سور من الفلاحين » فيها بواسطة كل من يأتي لاستعمارها والاستقرار فيها . وتستمر الدول الصغرى في هذه المجالات الكبرى تحت ادارة شعب قائد تخضع له بحكم الطبيعة . ولكن اللهجة تبدلت بعد هزيمة ستالينغراد . فقد صرف النظر عن القيادة الألمانية في أوروبا وعن تنظيم الاقاليم الشرقية ، واقتصر الكلام على الدفاع عن أوروبا ضد الخطر البلشفيكي والمطامع الاقليمية السوفياتية . ولن يبنى النظام الجديد على القوة بل على الحرية ، وسوف تكون الدول الصغرى والوسطى والمعظمى متساوية فيما بينها .

نجاح العنصرية
اما هتلر فلم يحدد في يوم من الايام ما يقصده بالنظام الجديد . ولم يوضح قط ما يمكن ان تنتظره الدول المغلوبة من تسوية الصلح النهائية ، ولم يسلّم قط بعقد معاهدة صلح تستوفي شروطها القانونية ؛ ولم يخف قط تصميمه على ضم كل اقليم يمكن تمثيله بالرقعة الألمانية . وكان أول عمل تلقائي قام به بعد هزيمة فرنسا الاسراع الى ضم شطر كبير من اراضيها الى الرايخ ، ثم قرر ارجاء هذا الضم املاً منه بأن تساعد فرنسا المهزومة على محاربة انكلترا . وفي اواخر السنة ١٩٤٠ ، رسم مخططاً يقضي بتقسيم الامبراطورية البريطانية بين ايطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، وألمانيا (في افريقيا الوسطى) ، ثم عاد الى مشاريعه التوسعية القديمة في الشرق ، حين لم يحصل على العون الاسباني الضروري . ففي الشرق ، سوف تصبح المناطق البلطيقية المضمومة الى الرايخ منطقة استعمار للمستعمرين الالمان والدانماركيين والنرويجيين والهولنديين . وسوف تصبح اوكرانيا دولة حليفة ، والقفقاس دولة اتحادية يعين فيها مفوض سام الماني . وكل ما ليس المانياً ، كالحلفاء والتوابع والشعوب الخضعة ، يجب ان يؤول الى وضع دوني ، وضع سكان الامبراطورية الاستعمارية الاوروبية للرايخ الالماني الاعظم . وبهذه الروح نفسها ، اعتبر زمناً طويلاً ان الشعب الالماني وحده هو ما يجب ان يسمح له بحمل السلاح . ولم يسمح الا في المرحلة الاخيرة من الحرب باستخدام اسرى الحرب من قوميات الاتحاد السوفياتي غير الروسية والجنود المنتمين الى الأحزاب المتعاونة والالمان . ولكنه لم يقل قط كلمة واحدة تسمح لحلفائه بالاعتقاد بأنه يعتبر مصيرهم ماثلاً لمصير الشعب الالماني . لقد عوملت الشعوب النيرلندية والفلمنكية والسكندنافية معاملة دونها معاملة الشعوب الاخرى ، لأنها اعتبرت فروعاً من العنصر الجرمانى ومعدّة للتمثيل . اما في الشرق ، فان الشعوب السلافية ، التي هي شعوب متخلفة ، فمصيرها المعلن هو الاستعباد والإبادة . ويجب ان تستثمر الحميات لمصلحة ألمانيا دون غيرها ، وسوف يبقى السكان الاصليون في ادنى مستوى

عقلي ممكن ، وسوف يكون الارهاب سبيل الحكم : « ان الجيوش التي يمكننا الاستعانة بها لتوطيد سيطرتنا على الاقاليم الشرقية لن تكون كافية بسبب اتساع هذه الاقاليم ... (فيجب) على الدولة المحتلة ان توحى الارهاب القادر وحده على إزالة كل رغبة في المعارضة عند السكان » . ففي المنطقة الغربية من بولونيا المضمومة الى الرايخ ، التي بلغ سكانها ١٦٠٠.٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٢٠.٠٠٠ الماني فقط ، اقصى كل من ليس المانياً ، اي البولونيون واليهود ، الى الشرق في شتاء ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، والحق اقتصاد هذه الاقاليم باقتصاد الرايخ . وان الجزء الذي الف « الحاكمة العامة » كان مجرد بلاد استعمارية لم يحدد نظامها قط . وقد اوضحت التعليمات التي اعطاها غورنغ ان « كل الخامات والادوات الممكن استخدامها في الاقتصاد الالماني » يجب الاستيلاء عليها . وان « المشاريع التي لم تكن جوهرية للمحافظة على ادنى مستوى معيشي كاف للسكان يجب ان تنقل الى المانيا او ان تستثمر لمصلحة المانيا » حيث هي موجودة . وقد استهدفت التدابير التي اتخذها الحاكم العام « فرانك » وهملر القضاء على اليهود والطبقة البولونية المثقفة : فالبيت كافة مؤسسات التعليم العالي ، ولم يحتفظ للبولونيين الا بالتعليم الابتدائي والتقني . وعلى الصعيد الاقتصادي ، عريت البلاد واستثمرت لمصلحة الالمان وحاولت سلطات الاحتلال الحد من ارتفاع عدد البولونيين واضعاف العرق بسوء التغذية . كما حاولت في الوقت نفسه جرمسة بعض مناطق ولاية « لوبلين » بواسطة المستعمرين الالمان . ومنذ خريف السنة ١٩٣٩ نقل عمال بولونيون كثيرون الى المانيا ، وبلغ عددهم زهاء المليون في شهر آب من السنة ١٩٤٢ .

في الـ « اوستلند » والاقاليم السوفياتية الاخرى ، انتهج الالمان السياسة للفظة نفسها ، الا في الجمهوريات البلطية الثلاث التي كان الاتحاد السوفياتي قد ضمها في السنة ١٩٣٩ والتي عومل سكانها معاملة اقل سوءاً لأنهم اعتُبروا انساباً في العرق . اما روسيا البيضاء واورانيا فقد عانت من مصير اشبه بمصير بولونيا . فقد الفت اوكرانيا « مفوضية المانية » لم يسند الى الاوكرانيين فيها سوى ادارة شؤون القرى والنواحي . واحتل الالمان كافة المراكز الادارية المتوسطة والعليا . وان روزنبرغ ، وزير الاقاليم الشرقية المحتلة ، الذي كان راغباً في اقامة دول تكون بمثابة صمام امان بين الرايخ والاتحاد السوفياتي ، والذي سعى وراء تشجيع قومية اوكرانية ، قد اصطدم بمفوض الرايخ ، « اريك كوخ » ، الذي جاهر بأنه لا يسعى وراء إقامة « اوكرانيا حرة » بل وراء « تشغيل الاوكرانيين لمصلحة المانيا » . وقد قال في كييف في الخامس من آذار ١٩٤٣ .

« لم آت الى هنا لاشيع السعادة ، انما جئت لاسباعد الفومرر ... لسنا هنا لنأتي بالن ، بل لايحاد قواعد النصر . نحن عرق اسياح عليه ان يتذكر ابداً بان ارضه عامل الماني يفضل الف مرة سكان هذه البلاد اجتماعياً وببيولوجياً » .

فاستهدفت سياسته من ثم اضطهاد المثقفين الاوكرانيين اضطهاداً منظماً بغية حرمان الشعب من قاداته ، والقضاء على مظاهر القومية الاوكرانية واستثمار الفلاحين ما امكن الاستثمار لمصلحة المانيا . واراد روزنبرغ إعادة حق تملك الارض وتطبيق « النظام الجديد الزراعي »

بشعوب التعاونيات الانتاجية الى مزارع اقليمية وتعاونية ، ولكن كوخ ، الذي كان يتوخى ملء اوكرانيا بالاستثمارات الالمانية الكبرى التي تستخدم اليد العاملة المحلية المأجورة ، أسس شركة خاصة استثمرت هذه المزارع الاقليمية الجديدة كما تستثمر المزارع النموذجية الكبرى : في محمية بوهيميا - مورافيا حيث سبق لهتلر ان قرر تمثيل نصف السكان - بتشتيت العمال التشيكيين في مناطق الرايخ المختلفة بنوع خاص - وابعاد النصف الثاني ، ولا سيما العناصر « المفولية » (؟) ورجال الفكر ، اوقلت الجامعات التشيكية لمدة ثلاث سنوات منذ شهر تشرين الاول من السنة ١٩٣٩ . وجرمنت المدارس الثانوية وحقq الابتدائية تدريجياً . ومن جهة ثانية سهلت غارات الطائرات الحليفة على المانيا جرمنة البلاد بدفعها العديد من الالمان الى نقل مشاريعهم الى بوهيميا حيث تمتعوا بحق الحصانة الدولية .

وفي الشرق خضعت كافة القضايا الجنائية ومعظم القضايا المدنية ، التي اشتركت فيها فئات الالمان المختلفة ، من مواطنين ، و« رجال دولة » ، ولمان اصليين او منجدرين من اصل الماني ، لاحد القضاة الالمان وللقانون الالمانى . كما ان النظر في بعض المخالفات المرتكبة ضد السلطة المحتلة وقراراتها والحزب النازي والمنظمات الملحقة به ، قد حصر في المحاكم الالمانية مهما كانت قومية المتهم المدهى عليه . والمحصرت صلاحية المحاكم المحلية في القضايا المدنية بين الاطراف غير الالمانية وفي القضايا الجنائية ، واحتفظ للمحاكم الالمانية بحق اعادة النظر في احكامها .

« امبراطورية الـ S. S. » في الواقع لم يوضع قط مخطط شامل ومتناسق لتنظيم اوروبا الالمانية تنظيمياً نهائياً . فقد رسمت توجيهات كبرى عامة جداً :

ابادة اليهود ، ابعاد « الماركسيين » : شيوعيين ، واشتراكيين وبنسائين احرار ، والقضاء على المبادئ الديمقراطية والنقابية ، واعادة تنظيم الاقتصاد الاوروبي لمصلحة الرايخ بحيث يؤمن للشعب الالمانى دور قيادة ممتاز في وسط الشعوب المستعمرة المقترصة نشاطها على الزراعة فقط . واذا ما انتشجت سياسة شاملة ما فان الفضل في انتهاجها يعود الى ادارة الـ S. S. (مصالح الامن) . فقد الفت هذه الادارة دولة ضمن الدولة ولم تخضع لقوانين الرايخ وحتى لانظمة الحزب ، وكان لها تسلسلها الاداري الخاص و« دوائر أمنها » المستقلة ، فكانت السيدة المطلقة على الشعوب الخضعة . ففي كافة البلدان المحتلة اشرف على الشرطة احد كبار ضباط الـ S.S. الذي كان واثقاً من ان الكلمة الاخيرة ستكون له حين تنشب الخلافات بينه وبين السلطات المدنية والعسكرية المحلية . اما رئيسها هملمر ، الذي كان رئيساً لـ « هنزرب » (ومكلفاً الدفاع عن « الدم والارض والعرق ») ، فقد عين في السنة ١٩٣٩ واعطي صلاحيات مطلقة واسندت اليه مهمة تنظيم استعمار البلدان المحتلة ، اي امكانية اعادة رسم خريطة اوروبا الديموغرافية والعنصرية . وفي السنة ١٩٤٢ اعطي صلاحية الاشراف على الجماعات القومية الجرمانية في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا ، وحق الرقابة ، لا على المنظمات النازية الميول فحسب ، بل على ادارات الرايخ الرسمية في هذه البلدان ايضاً . وتحت اشرافه قامت ادارة الـ S.S.

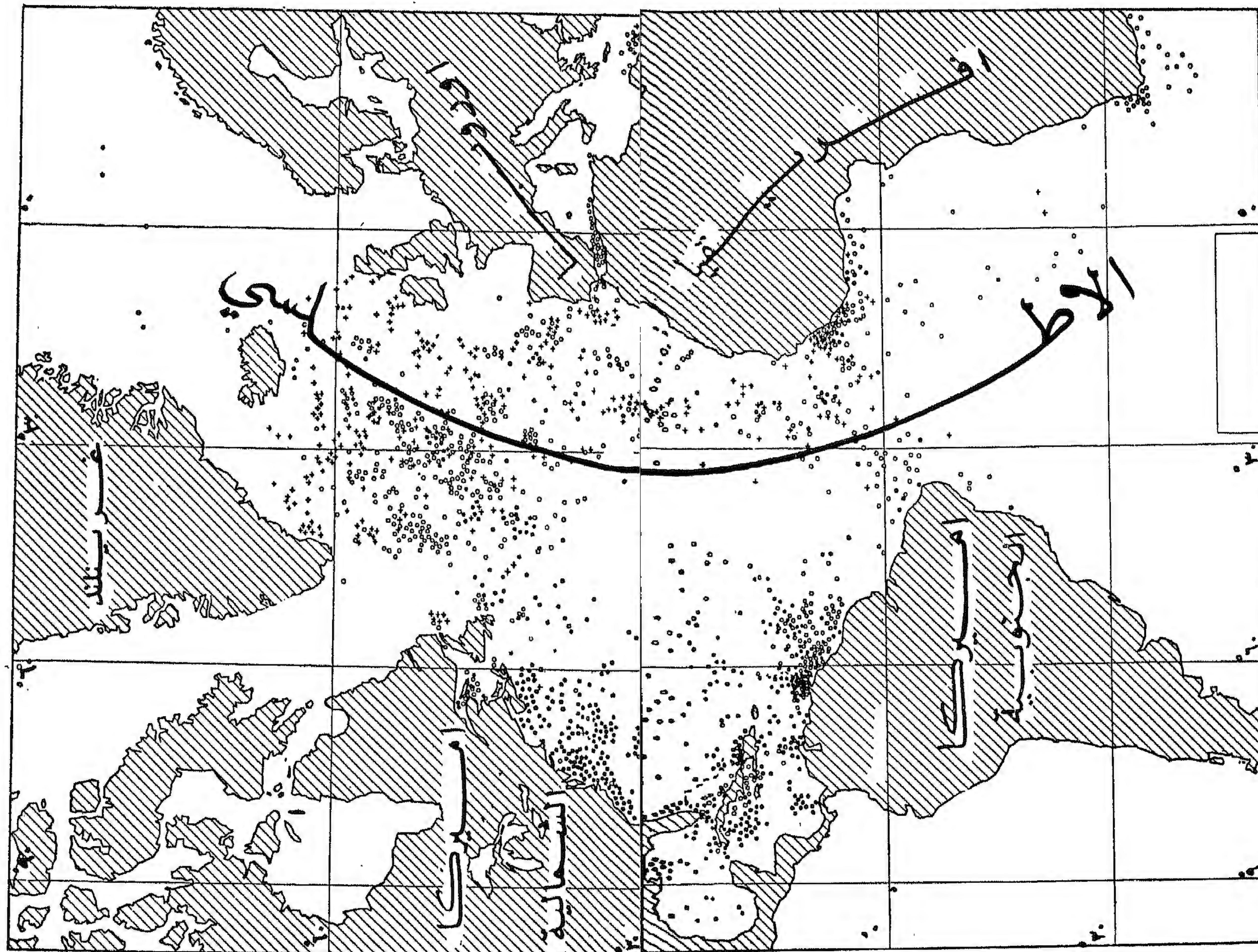
بارساخ السيطرة الألمانية سياسياً واقتصادياً بتوطينها ، في نقاط مختارة ، الأقليات الألمانية المتشتتة في أوروبا ، التي أعيدت إلى الرايخ : في الأراضي البولونية المضمومة ، والد « وورتلند » ، والالزاس - لورين ، واللوكسمبورغ ، وسيليزيا العليا ، وكارنيول العليا ، وستيريا السفلى . واجتهدت إدارة الـ s. s. كذلك في إعادة الجماعات المرغوب فيها عنصرياً إلى « الشراكة الجرمانية » : الألمان المنصهرون في الشعب التشيكي والشعب البولوني وأنسال المهاجرين إلى السويد من الألمان ... وقد عبأت من بين هذه الجماعات « جنود الاصطدام في النظام الجديد » : الـ *Waffen s. s.* ولم تصرف النظر عن هذا التجنيد المرتكز إلى اعتبار عنصري ، مستعينة بالعناصر غير الجرمانية التي استثمرت خوفها من البلشفية ، إلا بعد معركة ستالينغراد .

ان النظام الجديد ، المبني على تفوق العرق الجرمانى واستثمار أوروبا على أيدي
الابادة « شعب السيادة » واحتقار واستعباد كل ما ليس المانياً ، قد اقتضى ، بالإضافة إلى ذلك ، القضاء « الطبيعى » على كل من يعتبرون خطراً طبيعياً أو ادبياً على الرايخ الثالث . وكى يتأسس تأسيساً راسخاً « لألف سنة » ، كان من الضروري القضاء على كافة أعدائه بدون شفقة .

بين الألمان « عقم غير » الاجتماعيين ، والمنحطون والمعتوهون والفاسدون جنسياً ؛ امسا « الهراطقة » الماركسيون أو الاحرار فقد سجنوا وأعدموا الحياة . ففي المعسكرات التي اعتقلوا فيها لم تلبث المعاملات السيئة وسوء التغذية والعمل المضني ، التي اخضعوا لها ، ان حطمتهم معنوياً وجسمانياً وقادتهم إلى الموت . واما اليهود الذين كان القضاء عليهم فكرة متسلطة على نخيلة هتلر فقد فجعوا بقوانين نورمبرغ في السنة ١٩٣٥ ، المكملة بمراسيم السنتين ١٩٣٧ و ١٩٣٨ التي حكمت عليهم بالموت البطيء . وأثناء الحرب اشتدت هذه السياسة وتناوالت فئات اجتماعية وقومية اخرى ، كالنور والسلافيين عموماً وكافة الشعوب المعتبرة متخلفة . فبالإضافة إلى التدابير المعدة للحيلولة دون تكاثرهم : كالتعقيم والاجهاض وفصل الرجال عن النساء ، لم يتراجع هتلر أمام تقتيلهم ، كما شرح ذلك لـ « روشنف » :

« اذا كان بوسعي ارسال نخبة الشعب الالماني الى جميع الحرب دون اية شفقة على اوراق الدم الالماني العزيز ، فليس من شك في ان من حقي القضاء على ملايين الاشخاص المنتسبين الى عرق متخلف يتكاثر تكاثر القمل والبراغيث والبق وغيرها من الهوام » .

اهملت من ثم ، اكثر فاكتر ، اساليب الموت البطيء ، واهتمت طرائق اسرع نتيجة تطبق مخططاً منظماً للإبادة . فبينما فرغت مدن المانية كثيرة من طرد اليهود الباقين فيها متباهية « بنخلوها من اليهود » ، طبقت على يهود البلدان المحتلة قوانين نورمبرغ . وخلال اسابيع الحرب البولونية الثلاثة ، قتل افراد الـ s. s. واهلئاء السامية البولونيون ٢٥٠.٠٠٠ شخص منهم ، وصودرت ممتلكاتهم ، وعينت لهم حصص غذائية زهيدة جداً ؛ وزربوا في احيائهم أو نقلوا إلى المانيا لتأدية اعمال الزامية . ومنذ شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ عانت الجماعات اليهودية



الشكل ١٥ - توزيع السفن التجارية المفرقة في الاطلسي

- ١- بين ١٥ اذار ١٩٤١ و ١ كانون الثاني ١٩٤٢
- ٢- بين ١ كانون الثاني ١٩٤٢ و ٣١ قوز ١٩٤٢
- ٣- بين ١ آب ١٩٤٢ و ٣١ ايار ١٩٤٣

في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ وفرنسا بدورها من المصير نفسه ، ويدخل في عدادها الوف اللاجئين الالمان والنمساويين الذين وقعوا في ايدي النازيين . وعرفت الدانمارك وحدها تشريعاً خفيف الوطأة ضد الساميين بفضل معارضة الملك . اما في فرنسا فقد عمل بنظام شبيه جداً بالنظام الالماني . وفي كل مكان اتخذت التدابير المعادية للسامية على انصورية التدرجية نفسها : نفي اليهود اللاجئين ، فرض غرامات ثقيلة وتبرعات الزامية على الآخرين ، مظالم شتى جعلتهم يؤولون الى حال البهائم المطاردة ، مصادرة الممتلكات الخاصة والمؤسسات الثقافية ، حرمان من الحصص الغذائية العادية . وبعد الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، اشتدت الاقتسارات والمظالم ، واعتبر استعجال اباده اليهود امراً واجباً للوصول الى « حل نهائي » للمسألة اليهودية . فأحدثت للقضاء عليهم فرق خاصة بمجهزة بشاحنات غاز تتيح لها اباده ضحاياها باعداد كبرى . وانشىء المزيد من معسكرات الاعتقال التي جهزت بغرف غاز واقران احراق في « تربلنكا » و « مايدانيك » ، و « بوكنوولد » ... ولا سيما في « اوشويز » حيث امكن امائة ٢٠٠٠ شخص بالغاز دفعة واحدة في مدة نصف ساعة ، وتنفيذ العملية نفسها اربع مرات في اليوم . ففي غرف الغاز هذه هلك ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية بينما مات ٥٠٠ ٠٠٠ من الحرمان وشظف العيش .

في معارك اوكرانيا وبسارابيا ، حيث اشترك الرومانيون في حركات شعبية ضخمة ضد اليهود ، مات اكثر من مليوني يهودي قتلاً . وكان العمل الاخير تدمير احياء اليهود . ولكن يهود « لودز » قد نجوا من الابداء بسبب الحاجة الى اليد العاملة في مصانع الذسيج . اما في فارصوفيا حيث ما زال هناك ٤٠٠ ٠٠٠ يهودي في السنة ١٩٤٢ ، فقد اندلعت ثورة يائسة حين اراد الالمان ، في كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، تصفية الـ ٤٠ ٠٠٠ يهودي الباقين على قيد الحياة . فاقتضى لهم ٤٢ يوماً من المعارك الضارية لآبادتهم . وهكذا بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، مات قتلاً اكثر من ستة ملايين يهودي (عباد ٦٠٠ يهودي هولندي من اصل ٩٠ ٠٠٠ منفي ، اي اقل من ٧٠ ٪ . وعاد ٢٨٠٠ يهودي فرنسي من اصل ١١٠ ٠٠٠ ، اي ٢٠ ٪) .

ان تدابير الابداء المنظمة هذه استهدفت « اهداء » الرايخ « معسكرات الموت » الآخرين ايضاً . فالعذابات والعمل الالزامي وسوء التغذية (بين ٦٠٠ و ٧٠٠ وحدة حرارية في اليوم في بوكنوولد) ، والاعدام للعاجزين عن العمل ، كانت المصير الذي ينتظر الماركسيين والمقاومين والسلافيين والمظليين الحلفاء والاسرى الفارين . وقد نفذت هذه الابداء المنظمة في معسكرات الاعتقال التي مرت فيها زهاء عشرة ملايين ضحية ، زال اثر القسم الاكبر منها ، ولا سيما خلال الاشهر الاخيرة من الحرب - اذار ونيسان ١٩٤٥ - اذ نظمت في كل مكان عمليات تقتيل واجلاء بالجملة في ظروف وحشية رهيبة . فقد تعرض المعتقلون لعبودية مطلقة ، ولم يكن لهم من ملاذ يقيهم مظالم الـ « كابوس » - رؤساء

فرق اختيار جملهم من بين الالمان المحكومين وسعوا جهدهم لاذلالهم واساءة معاملتهم - وافتهقروا الى الغذاء واللباس ، واخضعوا لنظام قاس ، وارغموا على القيام بأعمال شاقة وخيمة في المعامل والمصانع ، فهاقوا ضعفاً او ضرباً ، وحكم على المرضى والسقياء منهم بالموت في غرفة الغاز او فرت الاحراق حيث كانوا يختفون دون ان يتركوا اي اثر . وقد وصف لنا الحياة في المعسكرات الشهود الذين عادوا من هذا « الجحيم المنظم » ؛ وليس سوى التضامن والحياة الداخلية القوية ما انقذوا تلك الذين اتاحت لهم قوتهم الجسدية والمعنوية احتمال العذاب والعناء ؛ الا ان النضال السري الذي استطاع « السياسيون » - ولا سيما الشيوعيون - من كافة الجنسيات ، المنظمون في الخفاء ، القيام به ضد اسيادهم الـ « S.S. » وعملاتهم محكومي الحق العام ، من اجل قبض زمسام الامور في المعسكرات (امانة السر ، رقابة المرضى ، رقابة التجمعات) ، قد ساعد على انقاذ حياة العديد من المعتقلين .

ابتداء من السنة ١٩٤١ ، لم يعد الهدف الرئيسي للمعتقلات اباداة اعداء الرايخ فحسب ، بل اصبح لها هدف اقتصادي ايضاً . فان اليد العاملة الاجنبية التي لم تفلح ادارة العمل الالزامي وجهود « سوكل » ، المفوض العام لليد العاملة ، في احضارها الى المانيا ، قد تمزقت بمئات الالوف من المبيد الذين وجهتهم الـ « غستابو » نحو ١٥ معسكراً كبيراً : « داشو » ، « فونزهام » ، « موتوزن » ، « رافنسبروك » ... ، واكثر من ٩٠٠ معسكر ثانوي . فاستخدموا بصورة خاصة في المعامل المنشأة تحت الارض ومعامل المنتجات الكيميائية ، دون تحديد لمدة العمل ، حتى النهمكة التامة . واسندت الاعمال الى الرجال الاقوياء دون غيرهم ؛ اما الشيوخ والنساء والاولاد فقد سيقوا مباشرة الى غرف الغاز . واستخدم بعض الاسرى للاختبارات الطبية : فقد اختبر بعض اطباء الـ « S.S. » فيهم تأثير الضغوط المنخفضة على الطيارين المهلكين على ارتفاع عظيم ، او تأثير التجمد على الغريق . ولقّح بعض السجناء والسجينات الاصحاء بجراثيم الامراض ، كالتيفوس والسرطان والملاريا ، المرغوب في مراقبة تطورها ، واختبرت فيهم ادوية جديدة (جربت مؤسسة « باير » مخدراً في ١٥٠ يهودية قضين كلهن) ، واستخدم الرجال والنساء محل الارانب لاجراء الاختبارات : « احدثت قروح والتهابات بحقن منتجات بترولية تحت الجلد . وقتل التوائم بغية « تشريحهم » واجريت اختبارات تشريح اشخاص احياء . ومن لم يميت بهذه الطرق حقن بالفينول النقي في القلب .

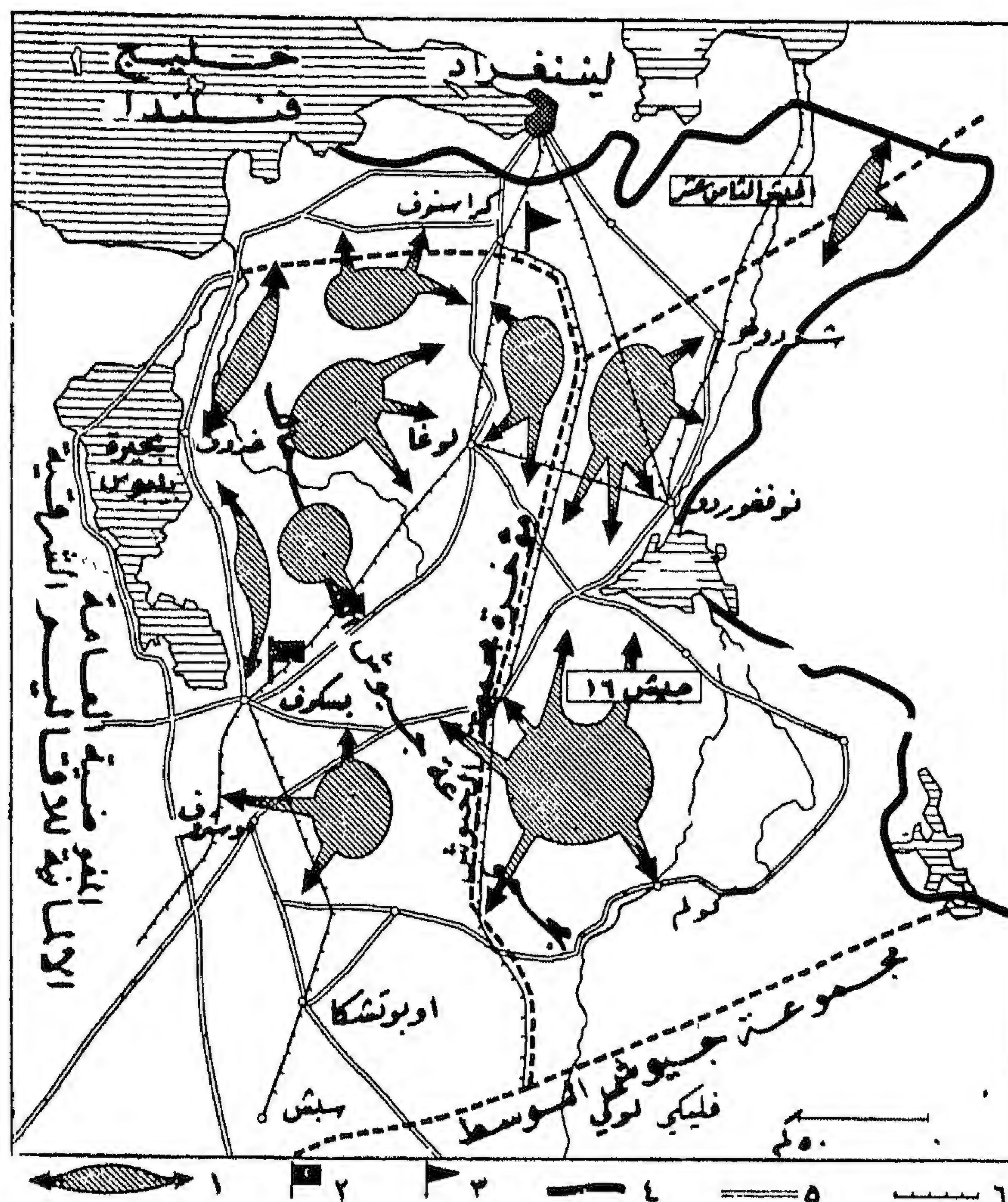
لجميع هذه الاسباب كان عدد الوفيات مرتفعاً جداً ؛ ففي رافنسبروك كانت نسبة الوفيات ٢٤٪ في السنة ١٩٤٣ ، فارتفعت الى ٦٠٪ في السنة ١٩٤٥ ، وزادت ارتفاعاً في الشهرين الاخيرين . ومن المعلوم اليوم ان الجيوش البريطانية ، حين دخلت الى معسكر « برغن - بلسن » ، قد شاهدت مستودعاً ضخماً للجثث يضغط فيه ، بين ٣٣.٠٠٠ جثة تلتفت تنشر منها الروائح الكريهة و ١٠.٠٠٠ مصاب بالتيفوس يلفظون انفاسهم الاخيرة معانين عذابات العطش .

استثمار البلدان المحتلة
احتل استثمار البلدان المحتلة (الشكل ١٩) مركزاً هاماً في اقتصاد الحزب النازي . فحين امكن استخدام الطاقة الصناعية في البلدان المحتلة المساعدة على بلوغ اهداف الحرب الالمانية ، ابقى على الانتاج ، لا بل عززاً حيناً ؛ اما اذا استحال ذلك فيضحي به : فان الصناعات النسيجية والزجاجية المتوفرة في المانيا قد اوقفت ، وحين توجب توزيع المواد الاولية على الصناعات ، كان للصناعات القائمة في الارض الالمانية حق الأولوية في استلام نصيبها من هذه المواد والمعدات واليد العاملة . وفي كافة الاراضي التي سقطت تباعاً في ايديهم ، اتخذ الألمان التدابير الأولوية نفسها : تعتمد الدوائر التابعة لمصاحبة الحرب الاقتصادية ، والمرافقة جيوش الغزو ، الى لاستيلاء على مخزونات المواد الأولوية والمنتجات المصنوعة واعادة تسيير المصانع . وكانت تتخذ بعد ذلك تدابير مختلفة باختلاف البلدان المحتلة ومركزها المستقبل في « النظام الجديد » ، موزعة الى اربع فئات : البلدان المضمومة او المنوي ضمها الى الرايخ : اللزاس - لورين ، اللوكسمبورغ ، محمية بوهيميا - مورافيا ، سيليزيا العليا البولونية . البلدان الاستعمارية : حاكمية بولونيا العامة ، البلدان البلطيقية . المناطق المحتلة في اوروبا الغربية . فرنسا حكومة فيشي .

الصناعة
في بلدان الفئة الاولى ، اخذ الالمان على عاتقهم الاشراف المباشر على الحياة الاقتصادية ؛ الا ان التشيكيين قد احتفظوا ، في المحمية المعتبرة مستقلة استقلالاً ذاتياً ، بنصيب غير مستقل من الادارة . وحدث الشيء نفسه في بلدي اوروبا الجنوبية الشرقية ، صربيا واليونان ، حيث شكلت حكومات صورية . وفي الحاكمية العسامة والاراضي الشرقية المحتلة : الدول البلطيقية ، وليتوانيا ، وروسيا البيضاء واوكرانيا ، حيث لم يقم اي جهاز حكم ذاتي ، ادير الاقتصاد كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الرايخ ، فاسندت الى شركات تتمتع بحقوق احتكارات رسمية وترتبط بالمشاريع الالمانية الكبرى ، مهمة استثمار الموارد في الاطوار الذي تعينه سلطات الرايخ . اما في البلدان المضمونة ، فان الصناعات قد الحقت باقتصاد الرايخ الحاقاً مباشراً وكلياً ، وقد عزز بعضها حين كان من شأن بعضها ان يجعلها في مأمن نسبياً من الغارات الجوية : كانت هذه حال مصانع سكودا ومصانع الاسلحة في « برنو » ومراكز سيليزيا العليا البولونية ، حيث انمي استثمار الفحم الحجري وانشئت مصانع بنزين تركيبي . واما في البلدان الاستعمارية فقد اقتصرت الصناعة على انتاج المواد الاولية والمحاصيل الضرورية لتأمين القوات المسلحة والحاجيات الضرورية جداً لحاجات السكان .

في الاقاليم التي لم تكن لا معدة للضم الى الرايخ ولا معتبرة منطقة استعمارية : البلدان السكندنافية ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، وايطاليا الشمالية بمد ايلول ١٩٤٣ ، ابقىت ادارة الاقتصاد في ايدي السلطات المحلية التي كانت تتلقى من الالمان توجيهات عامة ؛ وقد انشئت الى جانب كبار موظفي الادارات المحلية دوائر المانية غالباً ما اقامت في الابنية نفسها لمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة .

استخدمت كافة الصناعات القادرة على توفير الاسلحة والعمل لمؤسسة « تودت » او لحاجات الرايخ ؛ فله صلحة هاتين الفشتين الاخيرتين اقتطعت نسبة عليا من انتاجها ، كما في فرنسا مثلا :



الشكل ١٦ - مناطق تحت سيطرة العصابات وراء الجيوش الالمانية في الشمال في كانون الاول ١٩٤١ .

١ - مناطق تحت سيطرة العصابات واتجاهات هجياتها ، ٢ - مركز قيادة مجموعات الجيوش ، ٣ - مركز قيادة الجيش ، ٤ - الجبهة ، ٥ - طرق ، ٦ - خطوط حديدية .

٧٥ ٪ من الالومينيوم والنحاس ، ٨٠ ٪ من البترول ، ٤٠ ٪ من البوكسيت ، ٣٨ ٪ من المطاط ، ٥٩ ٪ من الصوف ، ٥٣ ٪ من القطن ، ٦٧ ٪ من الجلد ، ١٠٠ ٪ من الادوات الدقيقة ،

٩٠٪ من انتاج مصانع الطائرات ، ٧٥٪ من انتاج مصانع السفن ، ٧٠٪ من السيارات ، ٤٥٪ من الاجهزة الكهربائية واجهزة الراديو ، الخ . وقد توفرت للامان وسائل ضغط لا تقاوم . فانهم قد اشرفوا على كافة مصادر التموين بالمواد الاولية ، بحيث كان كل مصنع لا يريد اقفال ابوابه مضطراً لاستلام المواد الاولية منهم ، واجازات الاستيراد والتصدير عند الحاجة ؛ واشرفوا كذلك على كافة المصارف ، فكان من ثم بوسعهم رفض الاعتمادات الضرورية ؛ وقد اتاحت المبالغ الطائلة التي وفرتها لهم ضرائب الحرب اخيراً عرض اسعار مرتفعة جداً للمؤن التي كانوا بحاجة اليها . وفي حال الرفض ، كان المصنع يتعرض لخطر تفكيك آلاته ، كما تتعرض المعدات غير المستعملة لخطر المصادرة والنقل مع العمال الى المانيا .

في الوقت نفسه اتسعت المساهمات الصناعية الالمانية اتساعاً كبيراً جداً في كافة انحاء اوروبا: فقد بسطت المصارف والمصالح الحكومية والمشاريع الخاصة سيطرتها على مؤسسات اجنبية كثيرة، ولا سيما في البلدان المضمومة وبلدان اوروبا الجنوبية الشرقية ، بالشراء والمصادرة والحجز . وكثرت المصادرات بصورة خاصة في الاراضي السوفياتية حيث اعلن الرايخ نفسه خليفة الدولة السوفياتية ، ومن ثم صاحب كافة الممتلكات . وقد انتقلت هذه الأخيرة الى الشركات الاحتكارية التي استستها الدولة الالمانية ، والمؤسسات التعاونية للصناعيين الالمان المتصرفين تصرف عملاء للرايخ . وأجبرت بعض المصانع لمؤسسات ألمانية كبرى : مانسمان ، سيمنس ... وفي الحاكمية العامة صودرت كذلك ممتلكات الدولة البولونية القديمة ، وصودرت في كافة المناطق المحتلة ، كما هو طبيعي ، ممتلكات اليهود و « اعداء الرايخ » .

في اوروبا الغربية انتهجت المانيا طريقة المشتريات « العسادية » ، ولكن مركزها المسيطر غالباً ما فرض المعاملات والصفقات التي ترغب فيها ؛ فاقدمت على مشتريات مساهمات ، حتى في المشاريع المتوسطة الاهمية ، في الدانمارك وهولندا . واتخذت التدابير لرفع يد الفرنسيين والبريطانيين عن اموالهم الموظفة في اوروبا الجنوبية الشرقية : فقد ارغم اصحاب الاسهم المالية على بيعها بالسعر الذي يحدده الالمان ، والا تعرضوا لمصادرتها منهم . وهكذا اضطر مصرف « ميرابود » للتخلي عن الاشراف على مناجم « بور » للمصرف البروسي . وأسس الالمان كذلك شركات مختلطة كان لهم فيها الحصة الكبرى ، وارغموا المغلوبين على الانضمام الى الاتحادات الالمانية (اتحاد الزجاج ، واتحاد الاسمنت) . وانتهجوا كذلك طريقة مشتري المؤسسات المصرفية المستفيدة استفادة كبرى من المشاريع الصناعية ، فحققوا بذلك الاشراف على عدد من المصارف الكبرى في المحمية والبلدات البلطيقية ويوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا وهولندا .

رقابة الزراعة
حدث في البلدان المحتلة ان ادارة الزراعة والتموين التي انشئت منذ
اوائل الحرب قد عززت ومثلت على العموم الادارة القائمة في المانيا .

فقد اخضعت اوروبا البرية كلها لقانون تحديد المساحات الواجب زرعها والحبوب الواجب بذرها والكميات الواجب تسليمها للتموين . وانشئت في كل مكان مؤسسات تعاونية بلدية ، مستوحاة من المؤسسات الالمانية ومكلفة بتنفيذ اوامر السلطة المحتلة : التعاونية القروية في فرنسا وبلجيكا والـ « بوند سامبند » في النرويج . . . ونظم التقنين بحسب المبادئ الالمانية : تقنين مطلق تناول الحنطة والطحين والحبوب والاحوم والحليب والمواد الدهنية ، والبطاطا احياناً ، باسماء تختلف باختلاف المستهلكين . وكانت التقنين اشد قساسة في الدانمارك واكثر فعالية في اوروبا الشمالية والشمالية الغربية منه في فرنسا وايطاليا . وفي كل مكان كانت نسبة النخالة في الطحين مرتفعة ، وبلغت ٩٠ ٪ احياناً ، الامر الذي استتبع تحضير خبز صعب الهضم كزبد المذاق ، وفرت الكثافة عن الحليب ، وحدد استهلاك اللحوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ظروف الزراعة لم تلبث ان ساءت ، وان تعذر العناية بالمعدات الزراعية واستخدام الاسمدة الكيميائية (ولا سيما بعد نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية) قد خفض المحاصيل بحيث هبط الانتاج الزراعي - كما في الحرب العالمية الاولى تقريباً - بنسبة ١٠ ٪ عموماً في المرحلة الاولى من الحرب ، و ٢٥ ٪ حين وضعت الحرب اوزارها . اجل لم يبلغ معدل النقص النظري في كمية الوجعات الحرارية اكثر من ربع مستواها في السنة ١٩٣٨ ، ولكن الفلاحين استمروا في التغذي كما قبل الحرب ، ولما كانت الحصص التي اعطيت للقائمين بالاعمال الالزامية اكبر حجماً ، فقد فاء النقص بوطاته على سكان المدينة من غير العمال ، والمستخدمين والاولاد والشيوخ ، حين لم تتوفر لهم موارد كافية لشراء موادهم الغذائية من السوق السوداء ؛ فاضطر ملايين الاشخاص من ثم للاكتفاء باقل من ٢٠٠٠ وحدة حرارية في اليوم ، اي اقل من ١/٤ او ٢/٣ الكمية في السنة ١٩٣٨ ، وقد حصل النقص في الدرجة الاولى في المواد الدهنية والبروتينات الحيوانية ، وفي الدرجة الثانية في مركبات الهيدروكربيد والبروتينات النباتية . وفي كل مكان ، باستثناء الدانمارك ، كانت الحصص غير متساوية ، واقل منها في المانيا . ففي بولونيا استلم سكان المدن اقل من نصف الحصص الموزعة في المانيا على الفئات المماثلة من المستهلكين . وفي السنتين ١٩٤١ و ١٩٤٢ انخفضت هذه الحصص لمعظم السكان في منطقة ائينا - البيرييه الى ٦٠٠ - ٨٠٠ وحدة حرارية متسببة في حوادث وفاة كثيرة بفعل الجوع .

كان لكل ذلك نتائجه الطبيعية على صحة السكان : انخفاض وزن الجميع مع تأخر في نمو الاولاد ، وخرابة ، واضطرابات معوية ، ووذمات الجوع في اكثر المناطق اصابة . وارتفعت نسبة الوفيات بين الاطفال ، كما ارتفع عدد المصابين بالتدرن الرئوي : الا ان الخسائر في الارواح كانت على العموم اقل منها في الحرب العالمية الاولى بصورة محسوسة .

العمل الالزامي استخدمت اليد العاملة في البلدان المحتلة محلياً ، إما في بناء التحصينات (سور الاطلسي ، سور ليفوريا بين طولون ولاسبيزيا) في اطار مؤسسة « قودت » التي شغلت زهاء ٧٠٠ . ٠٠٠ عامل اجنبي ومسؤول الماسني في شهر ايار من السنة ١٩٤٣ ، وإما في المصانع الحربية-العاملة لمصلحة المانيا التي توصلت في السنة ١٩٤٤ الى انتاج ٢٥ - ٣٠ ٪ من الاسلحة الالمانية وتشغيل زهاء ٣ ملايين عامل ، واستخدمت كذلك خارج الرايخ .

وفي معاملة العمال الاجانب ، استوحيت السلطة الالمانية مبدأ تفوق العرق الالمانى :

« انا لا اكثرت البتة لما يحدث للروسي او للتشيكي ... ولا اهتم لازدهار حياة الامم اولمونها خوفاً الا بنسبة حاجتنا الى استعبادها لمصلحة « ثقاتنا » والا فليس لها في نظري اي شأن . واذا ما سقطت ١٠٠٠ امرأة روسية منهوكة من حفر خندق مضاد للدبابات ، فان ذلك لا يهمني الا بنسبة انجاز حفر الخندق لمصلحة المانيا » .

هذا ما قاله هتلر في اجتماع ضم قادة الـ S.S. في باريس في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٣ . لذلك فان طرائق اختيار العمال ، وظروف المعيشة ، وظروف الاستخدام قد استوحيت مبدأ التفريق العنصري . ففي ادنى المراتب كان اليهود الذين انتهجت حيالهم سياسة الابادة بصرف النظر عن الخدمة التي قد يستطيعون تأديتها . وفي المراتب التالية ، يأتي « الشرقيون » ، الروس الذين احتلوا مركزاً ادنى من مركز البولونيين والبلطيقين ، ثم عمال الدول الغربية ، وقد احظي بينهم الهنغاريون والدانماركيون والفلمنك ، ثم الفرنسيون والهولنديون ، وقد احلوا فوق العمال الايطاليين والبلغاريين والرومانيين والاسبان الذين كانوا دونهم تخصصاً واسماً . وانطلاقاً من الاعتبار العنصري نفسه ، كان مسكن وغذاء الاجانب دون مسكن وغذاء الالمان .

اعتمد العمل الالزامي منذ اوائل الحرب في الدول الشرقية ، ورافقه توقيف عائلات الفارين واختطاف الرجال من الشوارع والمنازل والكنائس ، بينما تأخر اعتماده في الغرب الى ان ساءت حالة اليد العاملة في السنة ١٩٤٢ . وقد لجأت السلطات الالمانية في البدء الى الاقتناع : وعهد بأجور مرتفعة وسهولة في النقل من مركز الى مركز ، وظروف معيشة مغرية ، وفي فرنسا ، وعد بتحرير اسير مقابل ثلاثة عمال متطوعين . ثم لجأوا الى ضغوط غير مباشرة : إلغاء مساعدات البطالة ، سحب بطاقات الاعاشة ، اقفال المصانع بغية توسيع نطاق البطالة ، حجب الأجور . ومنذ السنة ١٩٤٢ اوجب العمل في بلجيكا وهولندا على الرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٨ سنة و ٥٠ سنة وعلى البنات المتراوحة اعمارهن بين ١٨ سنة و ٢٥ سنة . ولم ينبج من العمل الالزامي حق شهر آب من السنة ١٩٤٣ سوى الدانمارك « المحمية النموذجية » . وفي هذا التاريخ اي بعد سقوط موسوليني ، ارغم العمال في ايطاليا على العمل الالزامي كما في البلدان الاخرى .

خضعت معاملة العمال لما جاء في برنامج سوكل لتعبئة العمل في ٢٠ نيسان من السنة ١٩٤٢ : « سوف يعامل كافة الرجال ويؤمن لهم غذاؤهم ومسكنهم بحيث يعطون اعلى انتاج بأدنى الاسعار » . فكان للعمال الاجانب يجمعون في مساكن خشبية جماعية تفتقر الى التدفئة والتجهيز

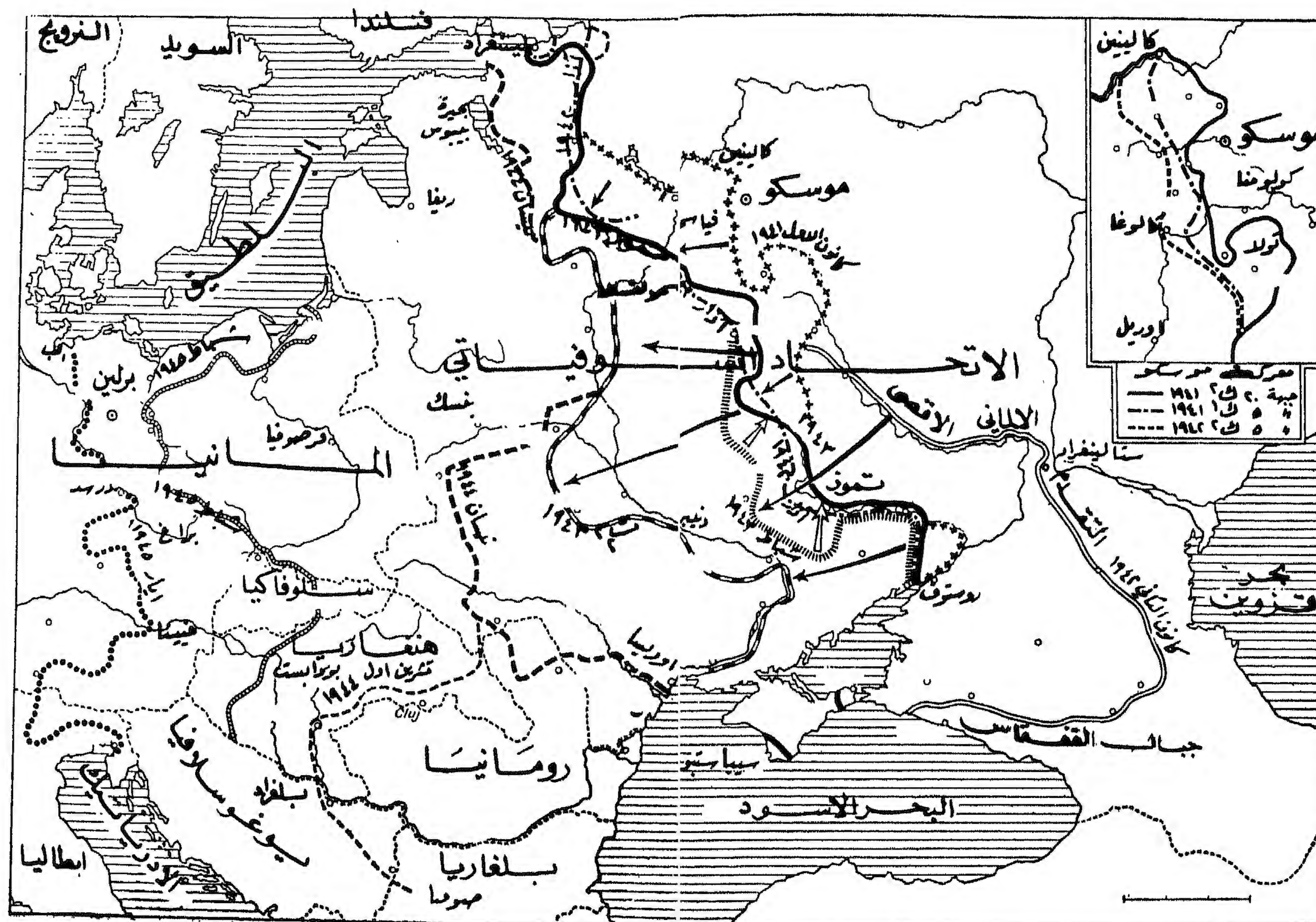
الصحي اللائق ، ويتناولون الغذاء في محلات خاصة بهم ، عاجزين عن شراء الاطعمة في السوق بسبب احتفاظ قادة المعسكرات ببطاقات اعاشتهم .

في الحقل المالي ، تحقق استثمار البلدان المحتلة باعتماد تقنيات مختلفة الاستثمار المالي تحتفظ بظواهر الشرعية : غرامات مختلفة ، وإلزام بيع الذهب والنقد النادر وبعض الاوراق المالية الاجنبية ، واصدار كميات كبرى من النقد الورقي الالماني لتداولها للبلدان المحتلة ويستحيل تبديلها بالاوراق النقدية التي يصدرها مصرف الرايخ ، ومصادرة الذهب من مصارف الاصدار في البلدان المحتلة ، وفرض اتفاقات مالية مضررة بصوالح المغلوبين : اقرار سمر قطع متدن جداً بالنسبة للمارك الالماني (في فرنسا ٢٠ فرنكاً لكل مارك مقابل ١١ في السنة ١٩٣٩) ، ايجاب تحمل نفقات احتلال مرتفعة جداً لتحديد بحيث نلتج لا تمهد الجيوش فحسب بل مشتريات اخرى كثيرة ايضاً . ففي فرنسا مثلاً ، باستثناء العتاد الحربي ووسائل النقل ، دفع الالمانيون ثمن كل ما استولوا عليه . وامدوا وسائل الدفع بمجرد الاستفادة من اتفاقية وقف اطلاق النار التي حملت فرنسا عبء نفقات تمهد جيوش الاحتلال ؛ فاستوفوا بذلك مبالغ طائلة تفوق حاجات هذه الجيوش . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الاتفاقات المالية قد أفادت منها المانيا وحدها لانها لم تسلم المغلوبين شيئاً مقابل كل ما يقدمونه لها ، فأرغمت الحكومات من ثم على تحمل ما تنفقه هي في بلدان هذه الحكومات .

جاءت النتائج بصورة عامة وبالأعلى على البلدان المحتلة : فمن جهة اقتطع الالماني حصة مطردة الزيادة من الانتاج ، ومن جهة ثانية وسعوا حجم وسائل الدفع ، فخلقوا بذلك وضعاً تضخيمياً . وتسبب ارتفاع النقد المتداول ، وما رافقه من نقص في السلع ، في اتساع نشاط السوق السوداء التي شجعها الالمانيون لانها اتاحت لهم الحصول على البضائع التي كانوا بحاجة اليها بالإضافة الى الكميات المحددة في الاتفاقيات والعقود الخاصة ؛ ولجأت مكاتب الشراء في بعض المصالح الكبرى (البحرية ، الطيران ، مؤسسة تودت ...) الى خدمات كبار التجار للحصول على كافة البضائع المتوفرة .

كانت نتيجة الطابع القومي للحرب الالمانية ، التي تعذر معها البقاء على الحياد ، في الملائق بين الغالب والمغلوب ، تعزيز موقف المقاومة والتعاون المتناقضين تعزيزاً لم يسبق له مثيل . فقد اثار النظام النازي نفسه ، والعصبية والوحشية اللتان عومل بهما السلافيون ، واليهود ، واللاتين المعتبرون متخلفين عنصرياً ، والماركسيون والديموقراطيون المعتبرون اعداء خطرين ، مقاومات ضارية شجعتها الانكلوساكسون والسوفييات وجهنوها من الخارج .

في كافة البلدان المحتلة ، حيث اعترفت المانيا بالحكومات او شكلتها كما يطيب لها ذلك ، جرت هذه الحكومات ، مسيرة أو مخيرة ، الى انتهاج سياسة تعاون اقتصادي وسياسي وحق عسكري مطرد الوثوق . فبعد ان استغلت في البدء الغضب الشعبية على الحكام السابقين الذين



الشكل ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١ - ١٩٤٥

اعتبروا مسؤولين عن الهزيمة ، لم تلبث ان ظهرت على حقيقتها : مطية للاجنبي ؛ ولذلك اشتدت المقاومة كلما طالت الحرب ، وتضامل خط الالمان في احراز النصر ، وثقلت من جهة ثانية وطأة الجور والاستغلال على الشعوب .

اذن « تعاونت » الحكومات التابعة وبعض سكان المناطق المحتلة مع الالمان — اي ساعدت آلهم الحربية ونظامهم الجائر . وكانت فئات « المتعاونين » كثيرة ومتنوعة . فكان هناك اولئك الذين دخلوا ، منذ قبل سنة ١٩٣٩ ، وبدافع من ميولهم الفاشستية او مطامحهم الشخصية ، في خدمة دول المحور ، وساعدوها اثناء فتح بلادهم وبعده ؛ ويتمثلون خير تمثيل بـ « كويسلنغ » . والى جانب هذه الفئة يمكن افساح مكان لـ « مثل فلاسوف » ، القائد السوفيياتي الذي اسر في السنة ١٩٤٢ وحاول ان يجمع الفارين واسرى الحرب حول بيان وضعه في سمولنسك اعلن فيه ان « روسيا الجديدة » المحررة من ستالين والبلشفية ، سوف « تظهر من اليهود » وتعيد الملكية الخاصة ، الخ . فعبئت افواج من المتعاونين في المعسكرات حيث كان الروس مخضعين لخطّة ابادية ، وبالتفضيل بين الاوكرانيين والجيورجيين وتحت القرم ومسلمي القفقاس وآسيا الذين تمثل بعضهم في الوحدات البوليسية التي تولت العمل في صربيا وفرنسا .

وهناك اولئك الذين كانوا ينتمون الى اقلية قومية او الى قوميات تابعة فقالوا بشرعية كل تحالف يساعدهم على قطع اوصال الدول التي يخضعون لها ، وتحالفوا مع المحور على رجاء تحرير امّتهم الخاصة : وهذه حال السلوفاكيين والـ « اوستاشي » الكرواتيين ، والاقليات الرومانية واليوغوسلافية والتشييكوسلوفاكية . وهناك اولئك الذين ساروا وراء حكومتهم حتى الهزيمة وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار (اليونان ، يوغوسلافيا) والذين اقتنعوا بعد ذلك بأن المحور كسب الحرب فتعاونوا مع الالمان ظناً منهم بانهم ربما استطاعوا حماية مواطنيهم بانتهاج سياسة تصالح واتفاق مع الظافر ؛ وهذه حال الجنرال « ناديك » في بلغراد . ولكن هؤلاء « الترقبيين الانتهازيين » لم يلبثوا ان ارغموا على تحديد موقفهم على صعيدين هامين لم يسمهم تجنب الوقوف الى جانب العدو فيها : مكافحة المقاومة وتقديم اليد العاملة للآلة الحربية الالمانية . وهناك اخيراً اولئك الذين استمروا في هدايتهم للغزاة ، ولكنهم باتوا اكثر قلقاً وجزعاً يوماً بعد يوم امام نمو حركات المقاومة بادارة رؤساء جدد ، مجهولين ، ثوريين ، فساعدوا الغزاة حرصاً منهم على السلامة الاجتماعية . وقد خشوا في صميم قوادهم من ان يؤدي نصر ساحق يحرزها الانكلوساكسون ولا سيما الاتحاد السوفيياتي ، الى تدمير السور القائم في وجه البلشفية الذي يمثّل ، في نظرهم ، بالجيش الالمانى .

لذلك يمكننا القول بصورة عامة ان التعاون على مفارقاته المختلفة ، الطوعي ، والمعلن ، والمتردد ، والخافر ، قد استند في معظمه الى العناصر المحافظة في البلدان المحتلة .

فرنسا فيشي
في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ ، انخست فرنسا ، التي اغرقها
الغزو وجلاء السكان هن منازلهم في خضم نشوش حقيقي ، امسام
الحكومة التي ألفها المارشال بيتان ؛ فأقدم المجلسان التمثيليان ، دون صعوبة ، وبدافع ادراكهما
عدم شعبية النظام البرلماني ، وخوفهما من عنف الدعاوة المعادية للجمهورية التي حملتها وحدهما
مسؤولية الكارثة ، وتأثير بيار لافال ، على اقرار مبدأ اعادة النظر في القوانين الدستورية ،
واعطيا المارشال بيتان - ب ٥٦٩ صوتاً مقابل ٨٠ معارضاً - صلاحيات استثنائية لاعتماد
دستور جديد .

« الثورة القومية »
فكان ما ينتظر فرنسا ، تحت سلطة بيتان ، نظاماً جديداً ، دكتاتورية
رئاسية تعيد الى الذاكرة دكتاتورية الامير الرئيس في السنة ١٨٥٢ .
وعاد معه الى الحكم « الاعيان » الذين سيطر اجسادهم على الجمعية الوطنية المنتخبة في السنة
١٨٧١ ، والذين اقصتهم « الطبقات الاجتماعية الجديدة » - البورجوازية الصفرى والطبقة
المالية - طيلة الجمهورية الثالثة . فكان ان الملاكين المقاريين ، والضباط المحترفين ، وكبار
الموظفين ، والاكليروس ، والاشراف الريفيين ، وكل الذين تولوا ادارة المقاومة الاكثريكية
الرجعية في عهد الجمهورية الثالثة وحاولوا اسقاطها بمناسبة ازمات « الحركة البولونجية » وبانامما
وقضية دريفوس ، اتحدوا مع ممثلي المصالح المالية والصناعية المعادين لتشريع الجبهة الشعبية
الاجتماعي ، بغية الاستيلاء على الحكومة والادارات ؛ وقد ساعدهم مساعدة قوية كبار الموظفين
واعضاء « الهيئات الكبرى » الذين اتاحوا وحدهم للنظام الجديد حكم البلاد . وقد اغتبطوا
بتخلصهم من رقابة البرلمانيين الذين احتقروا عدم كفاءتهم وعجزهم ، ورقابة نقابات العمال
والموظفين ، فاداروا البلاد ادارة مطلقة بالروح الابوية التي اشتهرت بها « الثورة القومية » .

ثم حدثت عملية تطهير شديدة تناولت موظفي الادارات البلدية والموظفين المشتبه بتعلقهم
بالمبادئ الجمهورية : اليهود ، البناؤون الاحرار ، الاشتراكيون ، المدافعون عن المدرسة العلمانية
التي ألقيت عليها مسؤولية اضعاف الروح المدنية والوطنية . وارتجلت ادارة جديدة اسندت
اعمالها الى عناصر مختلفة غير منسجمة ، بل الى جمهور من « الصختابين والهواشين » ، كما يصفها
رئيس غرفة المارشال ، « هـ . دي مولين دي لباريت » .

كان قوام النظام الجديد السيامي والاجتماعي الذي حلم به هؤلاء الموظفون ، ولا سيما بطانة
المارشال حيث سيطر رجال اقصى اليمين ، تطبيق مبادئ اليمين التقليدية : محاربة « العقائد
الباطلة » التي ظهرت في السنة ١٧٨٩ ، اقضاء الآراء الديموقراطية ، محاربة الفردية والنظام الحر
والماركسية ، الصراع الطبقي (« انما الشعب تسلسل عائلات ومهن ومسؤوليات ادارية وعائلات
روحية ») ، واحياء مجتمع تسلسلي مبني على مبادئ سلطة الرئيس (« يجب ان تكون الدولة
استبدادية وتسلسلية ») ، وتنظيم مهني تعاوني ، واحترام القيم العائلية التي لا يستطيع المحافظة
عليها سوى مجتمع بطريركي وقروي ومجتمع صناعيين يدويين . فحل شعار « العمل ، العائلة »

الوطن ، محل الشعار الجمهوري « حرية ، مساواة ، أخوة » . وكما حدث بعيد ثورة السنة ١٨٤٨ وفي أيام « النظام الأدبي » ، استند الحكم الى الدين لمحاربة فوضى الافكار والتمهاليم الخطرة . وقدمت له الكنيسة مساندة فعالة بصوت الكردينال « جرلييه » : « بيتان هو فرنسا وفرنسا هي بيتان » ، واهلن الراعي بوغتر ، رئيس الكنيسة البروتستانتية من جهته ان ليس هناك سوى واجب واحد : « السير وراء المارشال » .

وقد نفذ هذا البرنامج : زوال اسم « الجمهورية » ، اعطاء سلطة شخصية (« نحن ، فيليب بيتان ... ») للمارشال الذي ادعى لنفسه بالسلطة التشريعية حتى تشكيل المجلسين الجديدين . إلغاء كافة الانتخابات في القرى التي يجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة ، وحل اتحادات العمل . تنظيم الحرف على اساس تعاوني على يد لجان تنظيم الصناعة (التي يديرها كبار الصناعيين) ، والاتحاد العمالي وميثاق العمل . وابطال التشريع المتعلق بالجمعيات الدينية ، وتقديم المساعدات المالية لمؤسسات التعليم الدينية . والفاء دور المعلمين الابتدائية ، ومحاولة ادخال التعليم الديني في برامج المدرسة الابتدائية (« لقد ولي عهد المدرسة بدون اله ») . والعمل بالتشريع المعادي للسامية المستوحى من قوانين نورمبرغ : فأقصى اليهود عن الوظائف العامة وعن بعض الحرف ، وانشئت مفوضية عامة للشؤون اليهودية وابطل قانون كريميو . رحلت كافة الاحزاب السياسية وطورد الحزب الشيوعي (كان هناك ٣٠ ٠٠٠ شيوعي في السجون في شهر ايار من السنة ١٩٤١) .

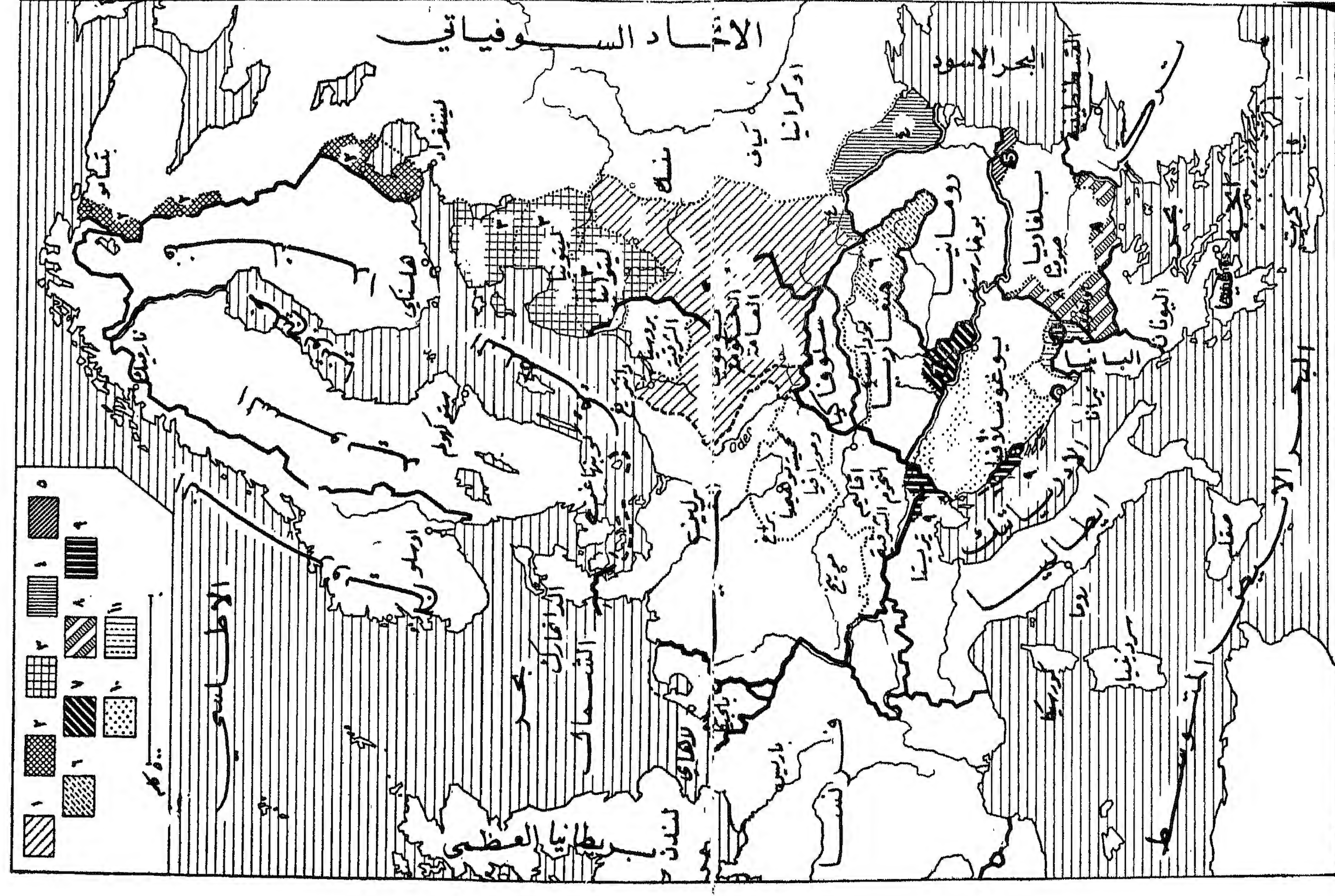
اتفق رجال الثورة القومية على محاربة النظام البرلماني ومقاومة المبادئ تطور النظام الديمقراطية والاشتراكية . وقد اقتنعوا كلهم بأن نصر المانيا اكيد وقريب وان مقاومتها امر مستحيل . ولكنهم شككوا فئات ذات مصالح ومطامع متناقضة . ففي فيشي تفوق ممثلو اليمين القديم الوطني والمحافظ والكاثوليكي ، تلامذة « شارل موراس » ، واعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذين لم يكونوا ضد الانكليز فحسب بل ضد الالمان ايضاً ، واستندوا الى « جوقه المحاربين » . ووقف في وجههم بعض العناصر المنحدرة من اليسار ، من امثال محبي السلم القدماء والاشتراكيين الجدد كـ « مرسيل ديا » الذي سيؤسس « التجمع القومي الشعبي » ، والنقائبيين المحبي السلم كـ « جورج ديمولين » ، وبعض الشيوعيين القدماء كـ « جاك دوريو » الذي طرد من الحزب في السنة ١٩٣٤ ثم اسس الحزب الشعبي الفرنسي في السنة ١٩٣٦ ، وضموا جهودهم الى جهود بعض الفئات اليمينية ، كـ « الكاغولاد » واللجان السرية للعمل الثوري ، للمطالبة بتعاون وثيق مع المانيا . واسسوا جوقه معادية للبشفية (لن تضم يوماً اكثر من ٣٠٠٠ متطوع) للمحاربة الى جانب الالمان في الاتحاد السوفياتي . وقامت في حقل المصارف والصناعة الثقيلة عناصر المانية الميول ذات نفوذ قوي قالت بالتعاون الاقتصادي الفعلي : « بارفو » ، من مصرف « وورمس » الذي سيمسي مندوباً عاماً للملائق الاقتصادية الفرنسية الالمانية ، و « لوهدور » ، صهر « رينو » ، الذي سيمسي مندوباً عاماً للتجهيز الوطني ،

و « بيشو » مدير الجمعيات الصناعية التمدينية ، الذي سيمسي وزيراً للداخلية ، الخ . فحدث في جوار المارشال بين هذه النزعات صراع من اجل النفوذ والاستيلاء على السلطة من احداثه الخطيرة لإبعاد لافال في ١٣ كانون الاول ١٩٤٠ ثم عودته الى الحكم في نيسان ١٩٤٢ .

هو لافال من مثل في الحقيقة سياسة التعاون الوثيق التي كانت في نظره الوسيلة الوحيدة للتخلص من نتائج الهزيمة او أقله لتخفيف وطأتها . وكانت باكورة هذه السياسة ، التي نمت اكثر فاكثرا كلما تزايدت المتطلبات الألمانية ، اجتماع هتلر بالمارشال في « مونتوار » . « وان بين فيشي ١٩٤٠ الوطنية والحفاظة وفيشي ١٩٤٤ المتعاونة والفاشية تسلسلاً صارماً . . . وتضامنا سلبيا ضد النظام المبطل » (هوفمان) .

فان استمرار الحرب في روسيا وهزائم المحور في افريقيا قد جعلت نصر ألمانيا النهائي امراً مشكوكاً فيه جداً . وباتت المقاومة اشد نشاطاً ، والقمع اكثر وحشية بإدارة « بيشو » ، وزير الداخلية ، مع محاكمه الخاصة ومجلس « غانسا » العرفي ، ومحاكم الدولة في ليون وباريس . واشتد القمع حين اصبح « دارفان » اميناً عاماً للمحافظة على الامن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، فقدم للامان مؤازرة الميليشيا والحكام العرفية الخاضعة للرقابة البوليسية . ومن جهة ثانية عزز نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية واحتلال كافة اراضيها موقف التعاونيين الفرنسيين : كان ذلك نهاية فيشي الثورة القومية التي خسرت الامبراطورية ، فاقدم اسطولها على اغراق نفسه ، وتضامن نفوذها في البلاد ، فلم يبق للامان اية مصلحة في الابقاء على حكومة مستقلة وهمية . واكتفوا بالابقاء على شبكة الموظفين والادارات التي يستغلون بواسطتها البلاد . ومنذ اواخر السنة ١٩٤٣ سيطر « التعاونيون » الباريسيون نهائياً على فيشي ، فدخل دارفان وهنريو الوزارة التي ضمت « كافالا » و « دي برينون » و « آبل بوتار » و « بيشلون » و « ماريون » ، الخ . واصبح « ديا » اخيراً وزيراً للعمل . فانتشبت سياسة تعاون كامل ، ولكن البلاد كانت في حالة حرب اهلية غير معلنة و الاوساط المحافظة التقليدية — ولا سيما البورجوازية الكاثوليكية التي استمالها نفوذ المارشال — اصبحت ترقبية على غرار الدهاة والمتحذرين . فكان ذلك ، قبل النزول في نورماندي والتقدم الحليف ، نكبة نزلت بالتعاونيين .

ان الدول الصغرى في اورربا الشمالية الشرقية ، التي احتلت دون الدول المحتلة الاخرى اعلان حرب في اعقاب غزو صاعق ، قد لاقت ، مع بعض المفارقات ، المصير الذي لاقت فرنسا . فان التصريحات الاولى الرسمية حول ابقاء واحترام المؤسسات التقليدية والوعود باحترام نظامها السياسي والاقليمي ، والتأكيد بأن الاحتلال لا يستهدف سوى حمايتها من غزو الفرنسيين والبريطانيين القريب الوقوع ، لم تلبث ان قللتها تدابير يقصد منها اما ضمها فوراً الى الرايخ العظمى ، واما تجزئتها بالذات ، وتستهدف في كل مكان استثمار مواردها استثماراً منظماً . وبالرغم من ان الحكومات اللاحقة الى بريطانيا العظمى كانت لاشعبية في بعض هذه البلدان (حكومة بيللو ، الحكومة النرويجية) ، ومن ان الرأي العام قد اتصف ببعض



الشكل ١٨ - ام التغيرات الاقليمية الطارئة بين ايلول ١٩٣٩ و ١٩٤١ .

١ - اقسام بولونيا (معاهدة موسكو ، ٢٨ ايلول ١٩٣٩) ، ٢ - اقليم فندنية تخلي عنها في معاهدة موسكو (١٢ آذار ١٩٤٠) ، ٣ - الدول البلطية المضمومة الى الاتحاد السوفياتي (سبتمبر ١٩٤٠) ، ٤ - التخلي عن بيلاروسيا وبيلوكين الشمالية للاتحاد السوفياتي (٢٨ سبتمبر ١٩٤٠) ، ٥ - بلغاريا تقم اليها شطراً من الدورودوجسا (نوفمبر ١٩٤٠) ، ٦ - منقاريا تقم اليها ثلثي ترانسلفانيا (٢٩ آب ١٩٤٠) ، ٧ - منقاريا تقم اليها الـ «بنات» ، ٨ - بلغاريا تحصل على مقدونيا الصربية واليونانية وجبهة بحرية وبنفسه على بحر البوسنة (١٩٤١) ، ٩ - قسمة سلوفينيا بين المانيا واطاليا التي تحصل بالاضافة على جزء من ساحل دالماتيا (١٩٤١) ، ١٠ - مملكة كرواتيا التي استعادت من اجل دول «سبوليت» (١٩٤١) ، ١١ - اقليم حصلت عليها المانيا (١٩٤١) .

الاضطراب ، فان الموقف كان اكثر جلاء منه في فرنسا حيث استمر مع حكومة فيشي وهم الحكومة المستقلة . ولم تلبث المقاومة السلبية ، ثم الناشطة ، ان تنظمت دون ان تتبرأ منها الحكومة الشرعية . وفي كل مكان لم تفلح الفئات التعاونية والحكومات الصورية في استمالة سوى جزء لا شأن له من السكان .

حلت النقابات والاحزاب السياسية باستثناء الحزب النازي المحلي : ففي بلجيكا اقصى الالمان « دغريل » الذي اسس الجوقة الفالونية وحارب في روسيا ، ومحمضوا ثقتهم حزب « اصدقاء الرايخ » . كما محضوها « موسير » رئيس الحزب الوطني الاشتراكي في هولندا ، وكويسلنغ رئيس الحزب الوطني في النرويج ، الذي شكل الحكومة في السنة ١٩٤٢ ، النخ . وهكذا عين « التعاونيون » في كل مكان في المراكز الادارية الهامة .

الا ان الدانمارك شذت عن القاعدة واستفادت من بعض المراعاة لأن حكومتها الشرعية لم تغادر البلاد ولأن المانيا ارادت ان تجعل منها « محمية نموذجية » . فقد سبق للملك ان اصدر اوامره بعدم مقاومة الغزو واعترف بواقع الاحتلال ، وان اعترض عليه . ورغبة منه في الحيلولة دون قيام حكم عسكري او استيلاء النازيين الدانماركيين برئاسة « كلوزن » على السلطة ، لم يتراجع امام بعض التنازلات : اتفاق مالي مضر بمصالح الدانمارك ، سحب الحاميات الدانماركية من « جتلند » ، انضمام الى ميثاق مكافحة الشيوعية ، النخ . . ولكن الدستور الدانماركي لم يبطل ابطالا صريحاً ، فنجح اليهود من الابداء والجور واستمرت الادارات المركزية والمحلية في عملها .

٢ - المقاومات

بينما لم يكن « التعاونيون » في كافة البلدان المحتلة سوى طائفة قليلة « المقارمة » المدد ، تنظمت مقاومة الغازي - السلبية او الناشطة - واتخذت اشكالاً مختلفة بحسب الاوقات والازمنة واستموت اعداداً كبرى من السكان تزايدت يوماً بعد يوم كلما اتضح لهؤلاء هدف الصراع على حقيقته .

على غرار التعاون ، تميزت المقاومة بمفارقات كثيرة ، وببعض الصفات المشتركة ايضاً : نقمة شديدة على الغازي كانت فورية عند البولونيين والصرب والتشيكيين واليونان والسكندنافيين ، وفي اوروبا الغربية حيث كانت وطأة الجور ثقيلة بصورة خاصة ، واكثر تأخراً عند السلوفاكيين والكرواتيين الذين بدا لهم النصر الالمانى وكأنه سوف يحقق استقلالهم ، واقل حرارة عند الرومانيين والهنغاريين . ومن جهة ثانية اتسعت المقاومة بسرعة في المناطق الحرجية والجبلية حيث سهل احتواء المتمردين ، وحيث لم يكن يوسع الالمانى مطاردهم بسبب افتقاره الى الجيوش اللازمة . فكانت يوغوسلافيا والبانيس واليونان وجبال الألب والاحراج البولونية ، من هذا القبيل ، اكثر موافقة لمقاومة ناشطة من تشيكوسلوفاكيا حيث

كانت السهول مكتظة بالسكان وحيث اهل الجبل بأكثرية المانية . واتضح بسرعة اخيراً ان حركات المقاومة لم تحارب الالمان فحسب ، بل حاربت من اجل بلوغ أهداف خاصة ، من اجل تنظيم اجتماعي وسياسي هو نقيض النظام الذي كان قائماً قبل الغزو .

لا ريب في انه يصعب تحديد النزعات السياسية التي سيطرت الداخلين في المقاومة . وإنما يبدو جلياً - من مطالعة الصحف الصادرة في الخفاء - ان الأكثرية الساحقة ابتغت تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي تبديلاً جذرياً . فان كافة البرامج التي وضعتها وحدات المقاومة المختلفة في الغرب قد وعدت بادخال اصلاحات ديموقراطية على النظام السياسي ، وبخاصة على النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ولا سيما بتأميم الصناعات الرئيسية . أما في اوروبا الوسطى والشرقية ، فقد طالب المقاومون باصلاح زراعي جذري ومصادرة املاك كبار الملاكين قبل كل شيء . وحين غزا الالمان الاتحاد السوفياتي اصبح الوضع اكثر تعقيداً : فقد برز الخلاف بين معلمي الآمال بتحريرهم على الانكلاوساكسون وبين متوقعيه من الاتحاد السوفياتي . فبصورة عامة كانت العناصر المحافظة اشد ميلاً للانكلاوساكسون ، وكان كافة المتطلعين الى الاتحاد السوفياتي تواقين الى اصلاح النظام ، ولكن المطالبين بمثل هذه الإصلاحات لم يتجهوا كلهم نحو الاتحاد السوفياتي ، كما ان انكليزي الميول لم يواجهوا ، بمجرد ميولهم ، احياء النظام القديم . وفي بولونيا بقي العديد من انصار الإصلاحات اوفياء لعدائهم التقليدي للروس ، بينما مالت اكثرية المقاومين في يوغوسلافيا واليونان ، مهما كانت نزعاتهم السياسية والاجتماعية ، الى الشعب السلافي العظيم .

الا ان تماظم نفوذ الشيوعيين في حركات المقاومة ، وتماظم نشاطهم من ثم ضد احتمال احياء النظام القديم ، قد اسهما في حمل بعض اشياح التنظيم السابق وبعض المخلصين لحكومات المنفى على الالتفاف حول الالمان لانهم اعتبروا الشيوعيين اخيراً اعداء ادهى خطراً من الالمان (اليونان ، يوغوسلافيا ، بولونيا) . وإنما عرضت الطبقات الحاكمة عن المقاومة في البلدان التي كان فيها التأثير الشيوعي كبيراً . ويرد الخلاف الى سبب آخر هو ان انتقام العدو قد استهدف الفلاحين الميسورين او الأثرياء بصورة خاصة . ولم ينظر هؤلاء من ثم بمعين راضية الى نشاط المقاومين الشيوعيين . فتعاون البعض عليهم وحملوا السلاح الى جانب القوات المحتلة لمنع أعمال التخريب . وقد انفجرت نزاعات مسلحة منذ السنة ١٩٤١ في يوغوسلافيا ، ومنذ السنة ١٩٤٣ في اليونان وبولونيا ، بين الوطنيين والشيوعيين . وفي اوكرانيا ايضاً ، انفجرت هذه النزاعات بين الالمان ، والوطنيين الأوكرانيين المعادين للسوفييات ، والانصار الشيوعيين الأوكرانيين الذين كانوا في حربهم على اتصال بالجيش الاحمر . وكلما اقترب النصر الحليف انتهى الصراع من اجل الاستيلاء على السلطة بعد وقف اطلاق النار الى التقدم على الصراع ضد الالمان ؛ وقد شوهد ذلك في اليونان حيث حاربت قوات « زرفاس » القوات الشيوعية ، وفي يوغوسلافيا مع حركة ميخالوفيتش ، وفي اوكرانيا مع القوات الأوكرانية المعادية للسوفييات ، وفي ألبانيا حيث

جرت الى « باتي كومبتار » الى دعم الجهود الحربية الالمانى المائل الى الزوال .

حكومات المنفى ساعدت المقاومات الداخلية وشجعته وادارتها ونسقتها من الخارج
اجهزة لجأت الى لندن وكان بعضها حكومات شرعية افلنت من الغازي .
نظمت كافة هذه الحكومات في محطة الاذاعة البريطانية برامج اذاعية شجعت الشعوب
المخضعة ، وبثت الاخبار وعلقت عليها ، ووجهت الى المقاومين التعليمات و« الرسائل الشخصية »
وجمعت معلومات عسكرية او سياسية مفيدة للقيادات والحكومات الخليفة ، وجندت جيوشاً
اشتركت في العمليات العسكرية ، وألفت من الجو اسلحة ، وضباطاً ، ومفاوير لتولي اعمال
التخريب في البلدان المحتلة . ومن جهة ثانية غالباً ما كانت علائقها بالمقاومة الداخلية غير وثيقة ،
وغالباً ما انقسمت هي على نفسها بسبب المنافسات والدسائس ، واختلاف نزعاتها المحافظة
والثورية ، فانهط الاتصال بينها وبين السكان الذين دفعت بهم آلامهم الى الحلول الجذرية .
ووقفت موقفاً حذراً من الحركات الطوعية التي لم تكن تحت اشرافها . فالكل يعلم اليوم ان
« جان كافايس » الذي ذهب الى لندن في شهر شباط من السنة ١٩٤٣ قد عاد منها متقزز
النفس من « ذهنية المهاجر » و« روح المعبد » اللتين لمسهما في الأشخاص القليبين الدائرين في فلك
الجنرال « دينغول » . وقد نجم عن كل ذلك سوء تفاهم ، ونزاع ، حاد احياناً ، كما حدث في
يوغوسلافيا واليونان ، وحق بين الجيوش ، كما يتضح ذلك من تمرد الأسطول والجيش اليونانيين
في مصر .

وبرزت كذلك مقاومة خارجية ايطالية قبل السنة ١٩٤٣ ، نهض بها « الفارون » المهاجرون
منذ السنة ١٩٢٤ الى جنيف ونيويورك ولا سيما باريس ، الذين توحدت قواتهم خلال الحرب
الاسبانية . وفي السنة ١٩٤١ تأسست في تولوز « لجنة تجمع ضد الفاشستية » من ممثلي الحزب
الشيوعي ، وبخاصة « نيني » و« ساراغات » و« سيلفيو ترنتين » و« نيتتي » . وفي نيويورك اذاع
الكونت « سفورزا » بيان النقاط الثماني « من اجل ايطاليا بعد الفاشستية » ، وكذلك حملت
الجمعية المازينية في نيويورك و« لجنة ايطاليا الحرة » بنشاط الى جانب الحلفاء من اجل اعداد
التحرير .

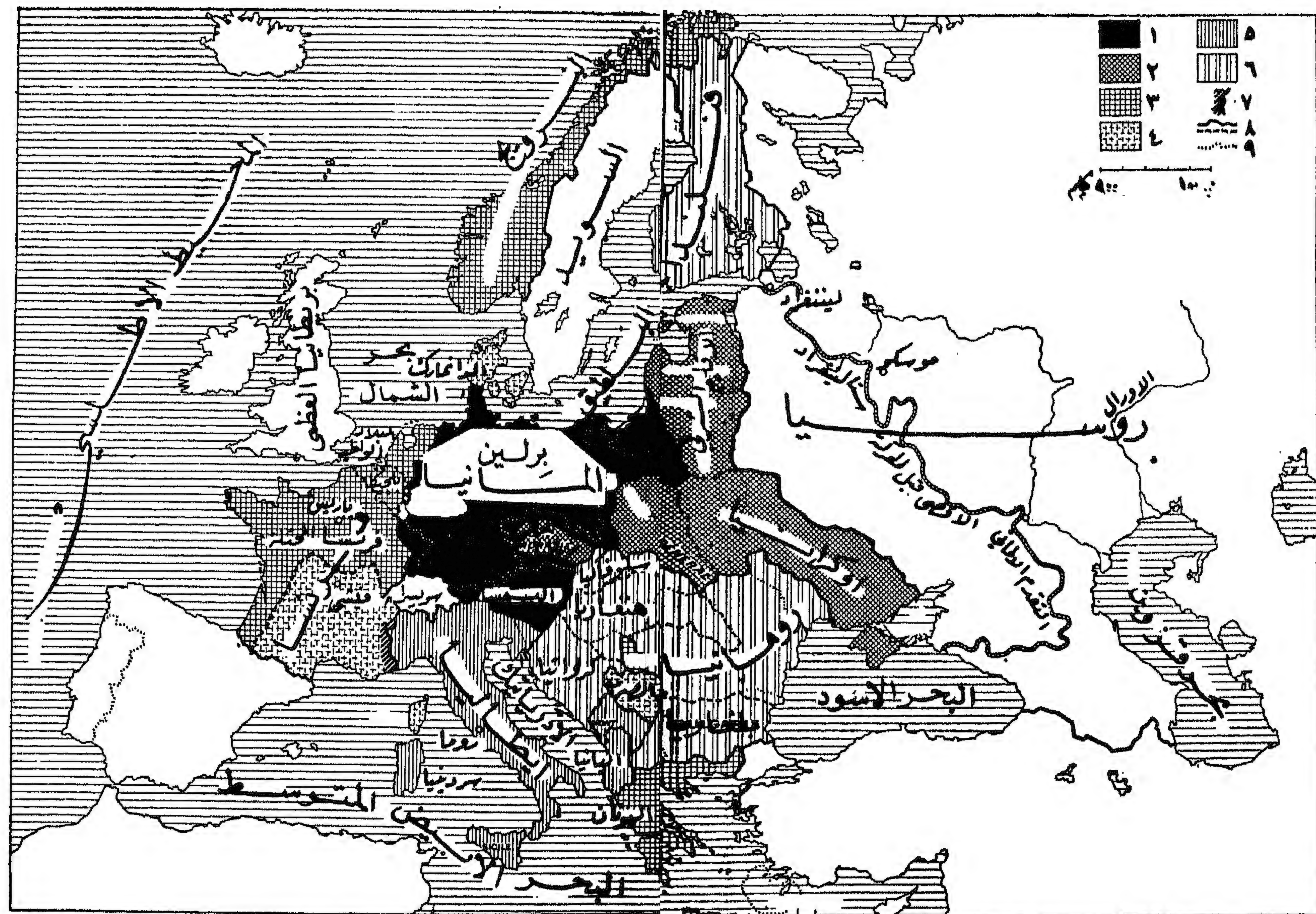
رأى المقاومون عددهم يتزايد كلما ثقلت وطأة الاحتلال واصبح النصر الالمانى مريباً . فكم
من متعاونين خاضعين للألمان او متحمسين لهم اصبحوا ترقبين في السنة ١٩٤١ ثم اصبحوا
مقاومين بعد السنة ١٩٤٢ . لقد تجمع المقاومون الأولون كما هو طبيعي من بين الأحزاب اليسارية
التي كان الألمان والحلفاء على السواء يحاولون القضاء عليها : الشيوعيين ، الاشتراكيين ، الاحرار .
ثم انضم اليهم ممثلون عن البورجوازية اليمينية اوفيساء للقيم التي دافعت عنها ، في ما مضى ،
القرمية والحد على « المانيا الخالدة » . وتزايد عددهم بعد انزال الجيوش الخليفة في افريقيا الشمالية
واحتلال المنطقة الجنوبية .

المقاومة في أوروبا الشمالية الغربية على نقيض فرنسا حيث حاربت الحكومة المقاومة ، اتسعت الحركات في الدول الأخرى المحتلة ، وغالباً ما حظيت بتشجيع وهدي السلطات الاجتماعية . فكثر من ثم في كل مكان أعمال التخريب والاعتداءات على الألمان والتعاونيين . وقد تجلّت من جهة ثانية بطرائق مختلفة . ففي بلجيكا رفضت الكنيسة قبول تقدم مرتدي الهزات السياسية لتناول القربان المقدس والسماح برفع الأعلام السياسية في بيوت العبادة . واعترضت على ترحيل العمال إلى ألمانيا وعلى الزام القصر بالعمل أيام الأحقاد . وقاطع الطلاب الاساتذة التعاونيين الذين يعينون في الجامعات . وعلنوا الاضراب استنكاراً لقانون العمل الإلزامي ، طيلة سنة كاملة ، قبل تسجيل اسمائهم في الجامعات . وأعلنت محكمة التمييز الاضراب كذلك اعتراضاً على توقيف بعض قضاة محكمة الاستئناف . وبين شباط وإيار ١٩٤٣ ، أعلنت اضرابات كبرى في لياج (٦٠ ٠٠٠ مضرب) ، و « شارلروا » ، و « لوفير » ، و « مون » ، و « فرنييه » ، ضد ترحيل العمال بالجملة إلى ألمانيا .

لم تكن المقاومة أقل تصلباً وعناداً في اللوكسمبورغ . ففي احصاء تشرين الأول ١٩٤١ ، وبالرغم من منع الادعاء بجنسية لوكسمبورغية « مزعومة » وبلغه « لتزبورجيش » لم يكن لها من وجود في يوم من الأيام ، تعصب ٩٦ ٪ من سكان المسكن و ٩٩ ٪ من سكان الارياف للجنسية اللوكسمبورغية وللغة ال (لتزبورجيش) ، مما تسبب في ترحيل عدة ألوف من السكان وابطال الاحصاء . وفي شهر آب أعلن اضراب عام كان اول اضراب أعلن في بلد محتل . وفي السنة ١٩٤٣ تنظم الحزب الوطني اللوكسمبورغي الذي قام بأعمال تخريبية كثيرة . وفر من الجيش أكثر من ٥٠٠٠ شاب لوكسمبورغي ورُحِّلَت بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ عائلة إلى بولونيا ، وفي الأشهر الأخيرة شكل ألوف المقاومين عصابات مسلحة في احراج الأردن .

في هولندا اضطبغت المقاومة بلون سياسي أقل بروزاً . ففي شهر شباط من السنة ١٩٤١ ، أعلنت اضرابات لمدة ثلاثة أيام في امستردام ثم شملت المدن الأخرى . وادان الاكليروس الكاثوليكي والبروتستانت ، من على منابر الكنائس ، اضطهاد اليهود وترحيل العمال إلى ألمانيا . وفي شهري نيسان وإيار ١٩٤٣ أعلنت اضرابات جديدة حين تقرر حجب كافة قدامى صفوف المضباط الهولنديين في معسكرات اعتقال المانية . وفي ايلول أعلن مستخدمو السكك الحديدية وعمالها اضراباً عاماً .

في الدانمارك تنظمت المقاومة ، بعد تشتت طويل ، بفضل « مجلس الحرية » الذي تألف في شهر آب من السنة ١٩٤٣ من ممثلين عن كافة الاحزاب النشطة ، وقد ركز كافة الجهود على الصناعات الحيوية التي تخدم المصالح الألمانية وعلى وسائل النقل ، ففي ٢٤ حزيران ١٩٤٤ مثلاً قام ٧٠ وطنياً في مرفأ كوبنهاغن الحر ، بتخريب مصنع للمدافع الرشاشة والمدافع المضادة للدبابات والبنادق ذات الاطلاق المتواتر تخريباً كاملاً ، وكانت الوحيد من نوعه في الدانمارك .



الشكل ١٩ - أوروبا المحتلة

٤ - إقليم محتلة مستقلة إدارياً ، ٥ - إيطاليا وإقليم تحت إدارة إيطالية ، ٦ - دول تابعة للمحور ،

٩ - حدود معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠

١ - ألمانيا ، ٢ - إقليم تابعة ولا محميات ، ٣ - إقليم محتلة تحت إدارة ألمانية ،

٧ - إقليم فرنسية احتلتها إيطاليا (حتى تشرين الثاني ١٩٤٢) ، ٨ - حدود أوروبا في عهد السيطرة الألمانية ،

وفي النرويج كانت احمال المقاومة الاولى من مآثر رئيس المحكمة العليا ، « بال برغ » ، اهل
قضاة الدولة ، واسقف اوسلو ، حبر الكنيسة اللوثرية ، « برغراف » ، اللذين اسسا « جبهة
الوطن » الصرية . فانتشرت « الجبهة » في كافة انحاء البلاد واصدرت زهاء ٣٠٠ صحيفة غير
شرعية ونظمت ادارة مهاجرة الى السويد او انكلترا استفاد منها ٥٠.٠٠٠ شخص . وفي شباط
١٩٤٢ استقال اساقفة النرويج السبعة ومعظم الرعاة . وعرقلت المصالح الادارية اعمال قيد الشبان
للعمل في المصانع الالمانية ؛ ففي كانون الاول ١٩٤٣ ، اوقف ١٥٠٠ طالب من طلاب جامعة
اوسلو - المقفلة - و ٦٥ استاذاً بسبب اعتراضهم على فرض الاختبارات السياسية من اجل
تسجيل اسمائهم في الجامعات .

ان نظام القوة والجور الذي اخضع له السكان ليفسر نشاط
وعنف حركة المقاومة التي نمت في كافة انحاء الارض البولونية .
فان تقليد المقاومة القديم الذي يرقى الى عهد الاقتسامات ،
في اوربا الشرقية
والجنوبية الشرقية
والمهارة في التنظيم السري التي انتقلت من جيل الى جيل ، قد اتاحا ، منذ خريف السنة ١٩٣٩ ،
بناء جهاز سري ضخم كان بمثابة حكومة حقيقية على اتصال وثيق بحكومة المنفى ، بفضل
الاحزاب السياسية الاربعة الرئيسية : الحزب القروي ، الاشتراكيين ، الوطنيين الديموقراطيين ،
الديموقراطيين المسيحيين . واعيد تأليف جيش بري (ضم ٣٨٠.٠٠٠ رجل في السنة ١٩٤٤) .
وزاولت السلطة الادارية « مندوبية حكومية » ضمت عملاء لكل منطقة ، وادارات بمثابة
وزارات ، و « تمثيلاً سياسياً » سرياً ضم ممثلين عن الاحزاب الاربعة . ومما بدا ذلك غريباً
فقد استمر ، بعد اقفال مؤسسات التعليم الثانوي والعالي ، في توزيع العلم في الخفاء بحسب التقليد
البولوني وفي اجراء الامتحانات . وطبعت صحف سرية ووزعت ، واستمر العمل في بعض
مصانع الاسلحة والذخائر . وارتدى الصراع ضد العدو طابع ادهاب ووحشية لا يعرفان
لدرجة معنى .

تجزأت يوغوسلافيا بعد حرب لم تدم سوى ايام معدودة ؛ فبينما حظيت كرواتيا بمطف
الابطاليين والالمان ، وتقاسمت الدول المجاورة اشلاء الدولة القديمة ، اخضع ما تبقى منها اي
صربيا ، لنظام جاء ثقیل الوطأة . ولكن القسم الاكبر من البلاد قفري وجبلي ، وعرف البقاء
هنا ايضاً تقليد مقاومة قديم جداً ضد تعسف الاجنبي . فقد نجحت بعض وحدات الجيش
المهزوم ، بقيادة الكولوتيل ميخالوفيتش ، في الالتجاء الى الجبال . وكان لدى الشيوعيين
اليوغوسلافيين من جهتهم ، بقيادة تيتو الكرواتي منظمة قوية وواسعة الانتشار . ولكن
الحلاف لم يلبث ان ذر قرنه بين الفريقين : فقال فريق ميخالوفيتش بالتقليد المركزي الصربي ،
الارثوذكسي والملكي ، بينما قال فريق تيتو بنظام التحادي وديموقراطي يحقق اصلاحات عميقة .
فاستمال الشيوعيون بنشاطهم وحيويتهم كل من رغب في محاربة الالمان والاوستاشي ، بينما خشي
فريق ميخالوفيتش (تشتيك) من انتقام الالمان الوحشي وتعاون على الكرواتيين والانصار

الشيوعيين مع حكومة الانقاذ الوطني الخاضعة للامان التي اسسها الجنرال « نديك » في بلغراد ومع الايطاليين المعسكرين في الجبل الاسود .

بفضل سرعة حركتهم ومهارتهم في المناورة نجح الانصار في الافلات من الهجمات المختلفة التي شنت عليهم ، لابل جمعوا في « بيهاك » ، في تشرين الثاني ١٩٤٢ ، (جمعية تحرير يوغوسلافيا الوطنية المعادية للفاشية) - افنوج - التي تبنت مبدأ اتحاد يوغوسلافي . وفي ١٩٤٣ اشتركت قوات ميخالوفيتش جهاراً في عمليات الهجوم الالمانى الرابع على الانصار ، العملية البيضاء ، فاقف الحلفاء عنها حينذاك كل مساعدة مادية وحصروا مساعدتهم كلها في تيتو . وعند الاستسلام الايطالي ، كان هذا الاخير قد نجح في الاستيلاء على « دالماتيا » باستثناء « سبليت » وعلى مخزونات هامة من الاسلحة الايطالية فتوطدت سلطته على اسس متينة ؛ وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير الوطني ان مسألة الملكية سيسويها الشعب بعد تحرير البلاد .

وكانت اليونان المحتلة كذلك مسرح منازعات غامضة بين عدة قوات مختلفة ومتنافسة ومنقسمة على نفسها : الحكومة اليونانية في المنفى مع انصارها ، المقاومة الداخلية غير الشيوعية (أدس) وأكتا ، واخيراً الحزب الشيوعي اليوناني والمنظمات التي يشرف عليها .

في ايطاليا ، زال نفوذ الحكم الفاشستي زوالاً كلياً بفعل عجزه عن المقاومة الايطالية اعداد الحرب وتسييرها ، وبفعل فساد وفساد تكتلاته المختلفة . وفي الحقل الاقتصادي ارتدى الوضع طابع البلبلة . ففي شهر آذار ١٩٤٣ حددت حصة الفرد من الخبز بـ ٢٠٠ الى ١٥٠ غراماً (نصف الحصة الالمانية) . ثم ان نقص الحامات والفحم الحجري والبترول قد خفضت انتاج الصناعة الى ٤٠ او ٦٠٪ من امكاناتها الاولى ، فأقفلت عدة مشاريع ابوابها او ضمت الى المشاريع الالمانية الكبرى . فاحرز مناوئو الفاشستية تقدماً ملموساً : ارفع عدد الشيوعيين والاشتراكيين في جنوى وميلانو وتورينو ، وانضمت الاوساط الجامعية الى مناوئو الفاشستية ، وبات شطر كبير من البورجوازية انكليزي الميول ، فصدرت صحف سرية في كل الجهات . وفي ربيع السنة ١٩٤٣ ، انفجرت اضرابات في تورينو تطالب بـ « الخبز والسلم والحرية » ، وفي مؤسسة كابروني في ميلانو ، وفي مصانع بيرلي وفيات - مينافيوري . ومنذ السنة ١٩٤٢ عقد تحالف بين الاحزاب السرية : الشيوعيين ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين ، وحزب الوسط اليساري الصغير الذي سيدعى الديموقراطيين العمال ، واليسار المازيني الذي سيؤلف (حزب العمل) . وحدد التحالف هدفه قلب موسوليني وعقد الصلح . وكان البلاط والعائلة المالكة على اتصال بهم وعلى علم بما يدبر . ومن جهة ثانية فكر عدد من كبار المسؤولين الفاشستيين المستائين ، كـ « شيانو » (بوتاي) و (غراندي) بفاشية تسدين بالحرية بدون موسوليني . وفي ٢٥ تموز ١٩٤٣ قرر المجلس الفاشستي الاعلى بالتصويت المطالبة باعادة كافة الصلاحيات الدستورية الى التساج . فارقف موسوليني وحل محله

المارشال « بادوليو » الذي دخل في مفاوضات سرية لوقف إطلاق النار . الا ان موسوليني ، الذي حرره هتلر ، قد اسس حكماً وطنياً فاشستياً أمسى في كانون الاول (الجمهورية الاجتماعية الإيطالية) التي لم تكن اكثر استقلالاً من الدول التابعة الاخرى .

تميزت المقاومة الإيطالية بفعالية خاصة على الرغم من انها فاضلت في ظروف صعبة بسبب تصرفات بادوليو الخرقاء ومناورات الحلفاء الخادعة وعدم ادراكهم الذي جعل الالمان يستفيدون من فترة الـ ١٥ يوماً الثمينة التي انقضت بين سقوط موسوليني ووقف إطلاق النار لاحتلال روما وتثبيت اقدامهم في كافة انحاء البلاد . ولكن المقاومة عبات الامة في حركة وطنية عامة ، في موجة عارمة من الحماس للمعاداة والحرية مثلتها بـ (ثورة ثانية) اشتركت فيها هذه المرة الطبقة العمالية وشطر من القرويين ، على نقيض الثورة الاولى التي قامت على اكتاف سكان المدن البورجوازيين .

لم ترد هذه المقاومة الطابع نفسه في كل مكان : فقد كانت اقل نشاطاً في إيطاليا الجنوبية وإيطاليا الوسطى حيث ادارتها الاحزاب الديموقراطية المعتدلة في لجنة التحرير الوطني التي يشرف عليها الحلفاء الانكليز والفرنسيون والحكومة الملكية منها في شمالي الابنين حيث تشددت احزاب اليسار - حزب العمل والشيوعيون بنوع خاص - في تصميمها على تحقيق « ديموقراطية تدريجية » وتجديد البلاد تجديداً كاملاً . وكان لجيوش الانصار فيها ، على العموم ، لون سياسي وصريح جداً ، اقله عند القادة الذين لم يفرضوا قط اعلان الاخلاص للملكية . ففي اودية جبال الالب ، وفي ليفوريا ومنطقة البندقية الجولية ، تمكنت بعض جماعات المقاومين المسلحين من تأليف وحدات محاربة حقيقية . وقد الفت لجان تحرير وطني اقليمية ومحلية ، ولجان مصانع ، واحياء ، واخيراً لجنة التحرير الوطني العليا التي ضمت ممثلين عن الاحزاب الخمسة الرئيسية . فجمعت كل هذه اللجان الاموال والمؤن للانصار وشجعت الصحف السرية ونظمت اعمال التخريب ، والاضرابات (في ميلانو في كانون الاول ١٩٤٣ واذار ١٩٤٤ ، وفي تورينو في حزيران) وحق الاضرابات الثورية في جنوى وميلانو في شهر نيسان ١٩٤٥ . وهكذا كانت كثافة المدن الهامة في إيطاليا الشمالية في قبضة الوطنيين قبل وصول الجيوش الحليفة .

المقاومة الألمانية في ألمانيا ، افضت قوة تنظيم الحزب النازي وقوانينه ، والفظاظة التي لجأ اليها في تشييت كل من يقف حجرة عثرة في سبيله قبل استيلائه على السلطة وفي قمع كل معارضة ، والنجاحات الباهرة التي احرزتها سياسته الخارجية ، الى ملاحظة كل بادرة معارضة صريحة . اجل مازال للشيوعيين الموجودين في السجون او في معسكرات الاعتقال او في المنفى ، بعض الخلايا المنتشرة في البلاد ولكن نشاطهم كان مشلولاً تماماً . وآل الديموقراطيون والاجتماعيون الديموقراطيون الى العجز نفسه . وأزيل كذلك المعارضون معارضة مبدئية . وقد جاز للمناصر المحافظة وحدها ، على نطاق محدود جداً ،

مخالفة نظام الحكم بعض المخالفة : القادة والدبلوماسيون الذين اقضت مضجهم جسارة المشاريع الهتلرية فاقصوا عن مراكزم ، والاشراف الريفيون الذين ابتعدوا عن اسياد المانيا الجدد ، مفتاين من فسادهم ومن دناءة الحكم وبهيمنته ، والمسيحيون وعظام الاسياد المملكون والاحرار ، والكنائس التي لم تهددها مبادئ فلاسفة النازية فحسب ، بل سيطرتهم على الشبيبة والتهجمات الصريحة وغير الصريحة على اعضاءها والجمعيات المنتمية اليها . ولكن المقاومة لم ترد سوى طابع فردي : اعتراضات الراعي « نيمولر » الذي دافع عن « الكنيسة المعترفة » ، أو اسقف « مونستر » ، الكونت « غالن » . ومنذ السنة ١٩٤١ ، اعترض بعض الاساقفة - حاذين حذو اسقف فريبورغ - في رسائلهم الراعية على مصادرة الاديرة (التي حوت الى مستشفيات) واقفال المدارس وإلغاء صحف الاسقفيات ومخالفة الاتفاقية الموقعة مع الفاتيكان وتعميم المرضى الزمنيين والمعتوهين وقتلهم . ثم حدثت بعض المبادرات كتوزيع منشور « الوردة البيضاء » على طلاب مونيخ بواسطة كريستوف برويست و هانس و صوفي شول في السنة ١٩٤٣ ، ولكنها مبادرات افراد او جماعات صغرى اعجزت من ان تقوم بعمل فعال .

من هذه الاوساط خرجت ، منذ السنة ١٩٣٩ ، المقاومة الالمانية المعسودة . التي بلغتنا اخبارها : فقد حاكت المؤامرات واتصلت بالمصالح السرية الحليفة . وكلما طالت الحرب - التي لم يرض عنها الشعب قط - وثقلت اعباؤها وتزايدت الفارات الجوية الانكلوساكسونية وبدت الهزيمة النهائية اكيدة ، ابتعدت جماهير السكان عن الحكم . ولكن هذه الجماهير كانت اعجزت من ان تبدي اي نشاط بسبب ضغط السلطات ، ولا وجود للمنظمات التي كان باستطاعتها استثمار استيائها . فليس سوى الجيش المتمتع بالقوة ما قد يستطيع القيام بعمل ما . وقد كان عدد كبير من القادة معادين للنازية : رئيس الاركان السابق (بك) ، والمارشال (فون وتزلين) ، و (اولبرخت) ، و (هالدر) ، و (فون ترشكوف) و (اوستر) . وكانوا على اتصال بامير البحر (كافاري) الذي كان يسهل نشاطاتهم ويبررها ، بالاتفاق مع (فون كلوج) و (رومل) ومعظم كبار القادة الآخرين . واشترك في المؤامرة بعض كبار الموظفين المدنيين السابقين والحاليين : (غوردلر) الذي كان حاكم مدينة ليبزيغ ثم مفوض مراقبة الاسعار ، ووزير المالية البروسي (بوبيتز) ، و (جيزفيوس) احد موظفي ال (ابهر) ، والجنرال (س. س. نيبي) رئيس الشرطة الجنائية ، والكونت (وولف فون هلدورف) ، مدير شرطة برلين ، وبعض الدبلوماسيين من امثال (اولريخ فون هاسل) ، و (فون وايزاكر) ، و (ورنر فون دير شولنبورغ) الذي كان قد تزوج من ابنة الاميرال فون تربيتز ، و (اريك كوردت) ، الخ . فقد كان كل هؤلاء محافظين ملكيين يمثلون المانيا ما قبل السنة ١٩١٤ ، على غرار اعضاء (جمعية كريزو) التي يعود الفضل في تأسيسها الى (هلموت فون مولتكه) ، حفيد شقيق مارشال السنة ١٨٧٠ ، و (بيتر يورك فون وارتنبورغ) ، ورئيس الكنيسة اللوثرية (اوجين جريستناير) ، الخ . الذين شكلوا النواة

الاساسية للمقاومة ، واتصلوا ببعض الزعماء الاشتراكيين الديموقراطيين (ميرندورف وتيودور هوباخ) وربما بالحزب الشيوعي السري ايضاً . فتوصلوا في صيف السنة ١٩٤٤ الى الاتفاق على برنامج مشترك وعلى الوزارة التي سوف تتولى السلطة بعد اقضاء هتلر . الا ان الحاجة كانت ماسة الى حل القادة - المقتنمين منذ زمن بعيد بضرر الفوهرر - على فرض وقف العمليات ، وازالة هتلر وغورنغ والمقربين اليهما . فاصطدم المتآمرون بتردد ضمايرهم ، ويمين اخلاصهم لهتلر ومخاوفهم ، واحترافهم الطاعة ، وقد قيل ان اخفاقهم دليل على استقامة المحافظين الالمان الشخصية وعجزهم السياسي . وكان من الواجب ، في الحقيقة ، ان تحدث موجة عصيان عميق الجذور تشمل جنود الجبهة والطبقات الشعبية ، ولكنها لم تحدث . واخفقت كذلك محاولة الكولونيل (فون ستوفنبيرغ) قتل هتلر في ٢٠ تموز . ولكنها ادت الى عمليات قمع ضارية تناولت كافة المشتبه بهم دون تمييز (اوقف ٧٠٠٠ اعدم منهم ٥٠٠٠ او عذبوا حتى الموت) . لعل المتآمرين كانوا على اتصال بالحركة المعادية للنازية (المانيا الحرة) التي تكونت في الاتحاد السوفياتي في اعقاب معركة ستالينغراد وتمثلت بلجنتين : اللجنة الوطنية المؤلفة من قدامى الالاجئين السياسيين ، ولجنة الضباط من اسرى الحرب . اما اللجنة الاولى التي كان نائب رئيسها الكونت (فون اينسيدلن) ، ابن حفيد بسمارك ، فقد أسسها شيوعيون يدخل في عدادهم الكاتب (اريك واينرت) ، والمعامل في صناعة استخراج الماسان (ولهم بيك) . واما اللجنة العسكرية فقد ترأسها الجنرال (فون سيدليتز - كارسباخ) واشترك في عضويتها ٢٤ قائداً انضم اليهم ، بعد اخفاق محاولة العشرين من شهر تموز ، الجنرال « فون ارنيم » والمارشال « فون بولوس » . وقد انحصر نشاط اللجنتين في معسكرات اعتقال اسرى الحرب ، والمهندسين الالمان الذين امكن الاتصال بهم بواسطة الاذاعة ، والصحف ، والمنشور التي كانت تلقى فوق الخطوط داعية ايتام الى ايقاف القتال .

جاء القمع وحشياً ومتعدد الاشكال ، وقد تولته قوات الرايخ البوليسية القمع الالمانى المختلفة : غستاو ، ابوهر ، S.D. ، امن هام ، استخبارات ، بالاتفاق مع قوات الشرطة في الحكومات التابعة ، مستخدمة كافة وسائل الضغط الممكنة : وبصورة خاصة مصادرة اجهزة الراديو اللاقطة ، منع التجول ، توقيف الرهائن ونفيها ، تعذيب ، اعدام ، وتقتيل .

لم تلبث الوسائل الشرعية ان املت لان المحاكم المعادية قد برهنت عن عجزها عن معاقبة المسؤولين عن اعمال التخريب الموجهة ضد الجيش ، ولأن هتلر - الذي استشهد بمثل هوفر وشلاجر - قد انف من استخدامها خوفاً من ان يظهر المحاكمون بمظهر الشهداء . فلجأت السلطات بسرعة الى توقيف الرهائن . ومنذ السنة ١٩٤١ قرر الجنرال (فون ستولبناغل) اعتبار كافة الاسرى المحتجزين لدى السلطات الفرنسية كرهائن . ثم شمل مبدأ المسؤولية الجماعية عائلات المشتبه بهم وطبق للمرة الاولى حين حدوث مجزرة (ليديس) في شهر حزيران من السنة ١٩٤٢ . وفي

هولندا اوقف ٤٦٠ شخصاً من لعبوا دوراً هاماً في الحياة العامة واعتبروا مسؤولين ، تحت طائلة الاعدام ، عن « دسائس اللاجئين الى لندن » . وفي بولونيا اصدر الحاكم العام فرانك أمره بقتل ١٠٠ عضو من اعضاء المقاومة رمياً بالرصاص مقابل كل الماني يعتدى عليه ويقتل . وأصدر كيتل في ايلول ١٩٤١ أمراً باعتبار كل عمل مقاومة صادراً عن الشيوعيين وباعدام ٥٠ - ١٠٠ شيوعي مقابل كل جندي الماني قتل ؛ واخيراً صدرت الاوامر في كانون الاول بابعاد كل متهم لا يحكم عليه بالموت الى المانيا ، حيث لن يعرف شيء بعد ذلك عن مصيره . وفي تموز ١٩٤٤ ، بعد نزول الحلفاء في نورمانديا ، صدر قانون اشد قسوة يقضي بقتل « الارهابيين » والمخربين في مكان اعتدائهم بالذات .

في كافة الاقاليم المحتلة ، نقلت حالة الطوارئ السلطة القضائية الى محاكم خاصة (مجالس عرفية) برئاسة ضباط من الـ S. S. تصدر احكاماً سريعة ، غير قابلة للاستئناف ، دون استماع الى محامي دفاع ، وتقضي احكامها اما باعدام المتهم واما بتسليمه الى الغستابو . واعتمدت احياناً تدابير لـ « مكافحة الارهاب » و « مكافحة التخريب » ، اي جرائم قتل انتقامية يكون ضحاياها المقاومون او المشتبه بهم ويكون ابطالها افراد الـ S. S. او النازيون المحليون .

واخضع الوف الوطنيون من ابطال اعمال المقاومة أو من المشتبه بهم فقط بسبب آرائهم السابقة ، او من الرهائن الابرياء الموقوفين في احدى عمليات الخطف السريعة ، لعذابات برعت الشرطة النازية في تنويعها . وقد اعتمد « التعذيب الاعدادي » منذ زمن طويل ضد مقاومي النظام ، الا انه اصبح مرعي الاجراء رسمياً بموجب مذكرة اصدرها هتلر في ١٢ حزيران ١٩٤٢ ونصت على استخدام « الدرجة الثالثة » : حرمان من الغذاء والنوم ، تمارين مضنية ، جلد ، عقوبة المقطس ، تعذيب كهربائي ، الخ . ، لانتزاع اعترافات بعض فئات المساجين « كالشيوعيين والماركسيين و « شهود يهوه » والمخربين والارهابيين ، واعضاء حركات المقاومة ، والعملاء الاجانب المتزلزين من الجو والعناصر المعادية للمجتمع ، والفارين البولونيين والسوفييات من الجندية » . فقتل عشرات الوف النساء شتلاً او رمياً بالرصاص او ضربت اعناقهم بالفاأس أو ماتوا اثناء التحقيق ؛ وجرت اعدامات بالجملة كما حدث في « فوس اردياتين » (حيث قتل ٣٥٠ رهينة ايطالية رمياً بالرصاص) ، وشنت هجمات انتقامية افنت سكان مدينة او سكان قرية باجمعهم ، بمن فيهم الاولاد والنساء ، كالهجمات على « ليديس » و « كراكيافانس » (٧٠٠٠ قتل) ، و « اورادور - سور - غلان » ، وآسك ، ومرزاوتو ، الخ . وقد رحل المنفيون في ظروف فظيعة مستهجنة ، مكذسين في قاطرات نقل البهائم ، هاجزين عن الحركة ، محرومين طيلة سبعة ايام متعاقبة احياناً من الغذاء والماء ، فكانت الوفيات بينهم مرتفعة جداً :

« كنا ٢٥٢١ عند مغادرتنا « كومبيانيه » فمات منا ٩٨٤ في الطريق ، ولم يعد منا من الاسر سوى

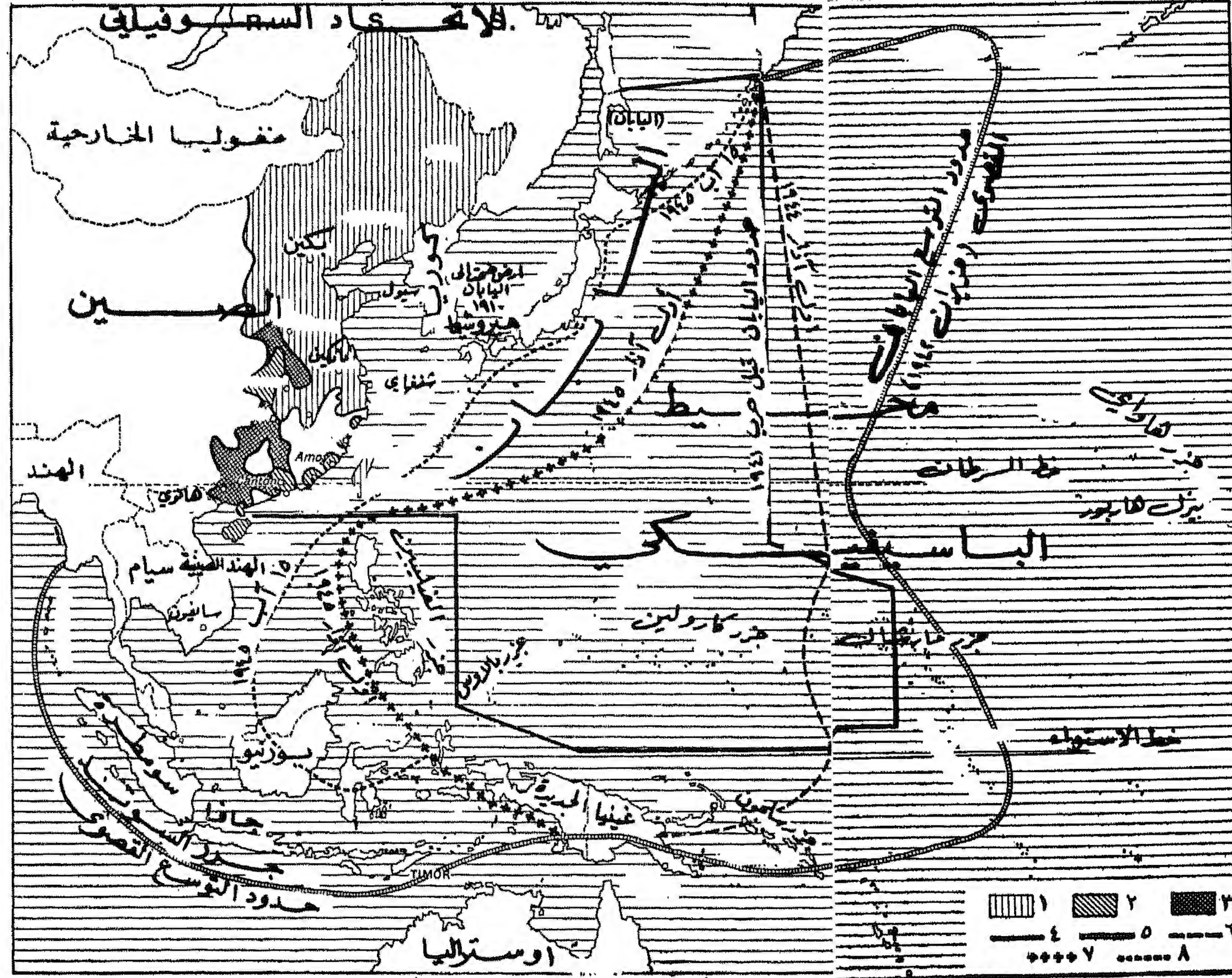
١٨١ فقط » .

هذا ما احتبه احد منفيي قافلة الثاني من
تموز ١٩٤٤ . ولكن نسبة الناجين هنا أعلى من
المعدل العام .

٣ - النظام الياباني الجديد

النظام الياباني الجديد
ان التوسع الياباني ، الذي
ابتدأ منذ أواخر القرن
التاسع عشر وازدادت
سرعته بعبء الحرب العالمية الاولى ، قد
استوحى - على غرار للتوسع الألماني - الايمان
بتفوق العرق ، وبعض الشواغل الاقتصادية
والاجتماعية ، واستهدف بسط السيطرة اليابانية
على القسم الشرقي من القارة الآسيوية بكليته
وعلى أرخبيلات « البحور الجنوبية » .

آسيا الشرقية
الكبرى
شجعت النجاحات الألمانية
في أوروبا الحزب العسكري
الياباني ، ففرض في النهاية
سياسته التوسعية على الاسطول والامبراطور .
ومنذ شهر تموز ١٩٤٠ المحدد ما يجب ان تكونه
« منطقة الازدهار المشترك في آسيا الشرقية
الكبرى » : تطرد اليابان من الشرق الأقصى
الدول الاستعمارية : انكلترا ، فرنسا ، الولايات
المتحدة ، هولندا ، وتزيل تأثيرات الفلسفة
المادية الغربية ، وتطور الشعوب المحررة على
الصعيد السياسي والاقتصادي بهداها . ويقام
حينذاك (نظام جديد) تدخله الصين والهند
الصينية وتايلندا وماليزيا والهند النيرلندية ،
وبحكم الطبيعة ، المناطق الخاضعة للنفوذ الياباني
كال (منشو كو) . فأتاحت القارة على الاسطول
الاميركي في (بيرل هاربر) ، في ٨ كانون الأول
١٩٤١ ، وتدمير طائرات الفيليين ، تحقيق



الشكل ٢٠ - الحرب في الشرق الأقصى

- ١ - في اول ايلول ١٩٣٩ ، ٢ - في تموز ١٩٤٣ ، ٣ - في شباط ١٩٤٥
- ٤ - في السنة ١٩٣٩ ، ٥ - حين توسعها الأقصى ، ٦ - في اول
- اذار ١٩٤٤ ، ٧ - في اول آذار ١٩٤٥ ، ٨ - في ١٥ آب ١٩٤٥ .

فتوحات عظيمة خلال اسابيع قليلة : الفلبين ، بورنيو البريطانية ، ماليزيا ، هونغ - كونغ ، وايبك ، غوام ، انسولندا . وكانت الهند الصينية قد سقطت في ايديهم ، فانضمت تايلندا الى اليابان وارسلت جيوشاً تشترك في غزو بورما الذي عزل الصين عزلاً تاماً . وكانت خسائر الحلفاء فادحة : بالاضافة الى البوارج الحربية المدمرة او المعطلة ، و ٢٠٠ ٠٠٠ طن من السفن التجارية ، و ٣٠٠ ٠٠٠ اسير أو قتيل ، وإضرار لا تسد ثلثته بنفوذ البيض ، وفقدان امبراطورية آهله بـ ٤٥٠ مليون نسمة وغنية بالخامات الهامة جداً ، وانفجار حماس فريد من نوعه بين الشعوب المستعمرة . وكان من شأن سرعة وسهولة هذه الفتوحات ان شجعت القيادة اليابانية على محاولة توسيع محيط دائرة دفاعها حق ميدواي وجزر سليمان ، وحق كاليدونيا الجديدة ، وجزر ساموا وجزر فيدجي اذا امكن ذلك ، وفي الشمال حتى الجزر الاليوسية ، بغية ملاحظة شأن آلاسكا من جهة ، وشأن استراليا وزيلندا الجديدة من جهة اخرى . وعلى الرغم من فشل هذه المحاولات فشلاً جزئياً ومن ايقاف التقدم الياباني في صيف السنة ١٩٤٢ ، فقد امتدت آسيا الشرقية الكبرى من منشوريا الى غينيا الجديدة والفت منطقة شاسعة الأطراف يستطيع النظام الجديد ان يقوم فيها (الشكل ٢٠) .

تجلت رسالة اليابان ، قبل أي شيء آخر ، كرسالة ثقافية
حكومات الشعوب الخضعة
تستهدف المحافظة على التأثيرات التقليدية الاجتماعية والدينية واقصاء التأثيرات الاجنبية . ففي كل مكان سميت اليابان جاهدة الى تقوية المثل المتسلطة على المجتمع الآسيوي : سلطة رئيس العائلة ، معنى تضامن الدم الواحد ، عقيدة مسؤولية الجماعة ، تبعية المرأة . وفي الصين ومنشوريا حاولت احياء الكونفوشيوسية ، وفي سيام وبورما شجعت البوذية وتعزيز الروابط بالطوائف البوذية اليابانية . وفي ماليزيا واندونيسيا جاهرت بالاحترام نفسه للاسلام ، وفي الفلبين للكاتوليكية ، التي هي دين سلطة ، وان كانت غربية ، وحافظت على علائق صداقة بالفاتيكان ، اذ ان الدعاوة المضادة للغرب استهدفت التأثيرات الاميركية اكثر من ارث روما واسبانيا . وعن اليابان يجب ان تقتبس الشعوب المحتلة مثلها الادبية والروحية ، ويجب ان تكون لغتها اللغة الثانية للجميع ، وان تكون الاعياد الوطنية اليابانية (عيد مولد الامبراطور ، وعيد تاسيس الامبراطورية) أعياداً وطنية في كل مكان ، وان تسلط الاضواء على تجانس العرق بين اليابانيين والفلبينيين والماليزيين والسياميين .

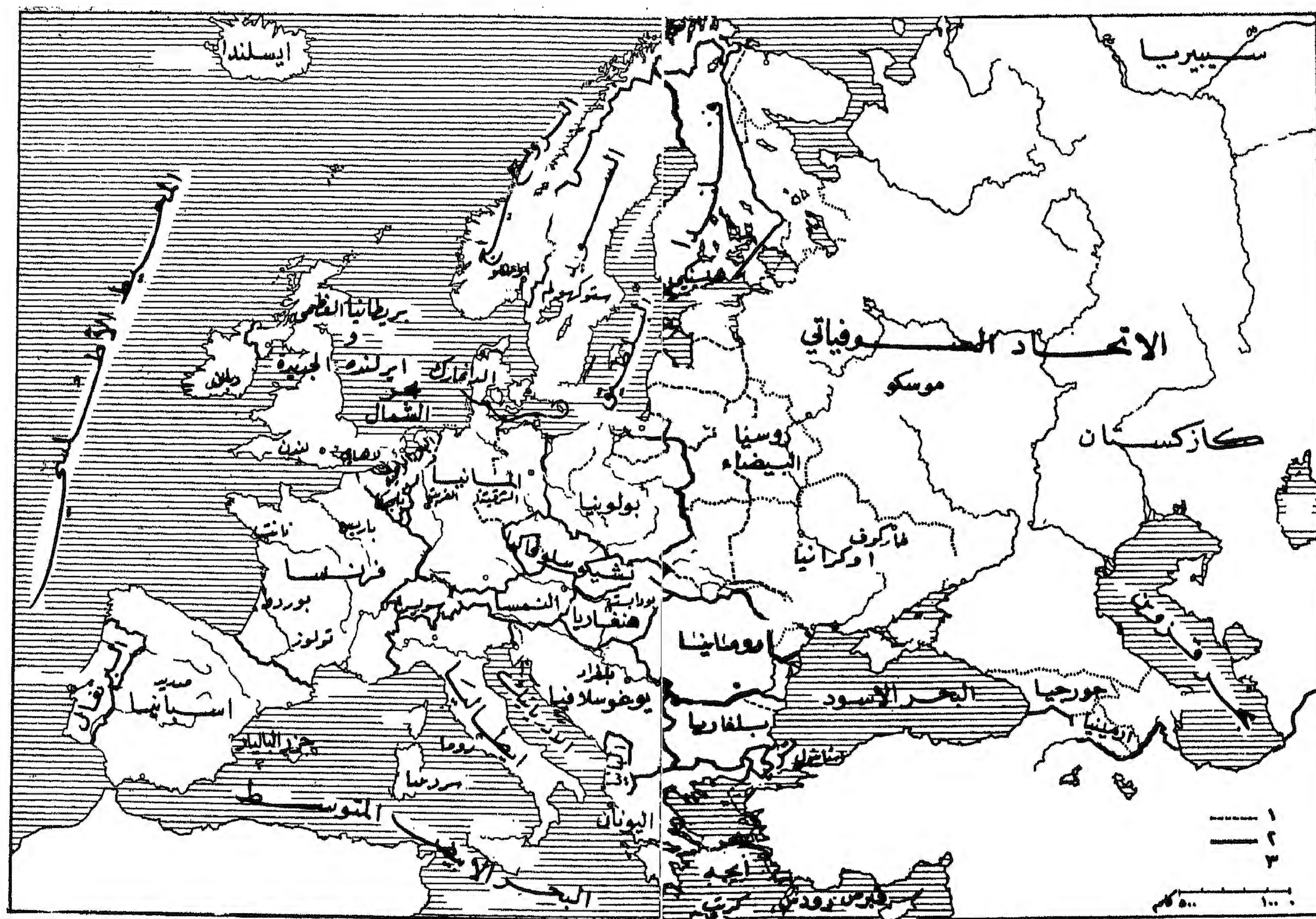
ان التنظيم السياسي لآسيا الشرقية الكبرى كان في الواقع بسيطاً جداً : تتولى اليابان القيادة ، وعلى الدول التابعة المرتبطة بها ارتباطاً سياسياً وثيقاً ان تسهم في تكوين دائرة الازدهار المشترك . وسوف تقسم الاقاليم المحتلة الى ثلاث فئات : الاقاليم التي سوف تضم الى اليابان بسبب اهميتها الاستراتيجية بغية المحافظة على تفوق اليابان البحري والعسكري : هونغ - كونغ ، سنغافورة ، بورنيو ، غينيا الجديدة ، تيمور ؛ الدول التي تحكمها اليابان حكماً مباشراً وقد تمنح استقلالاً محدوداً : الدول الماليزية ، الاتحاد الاندونيسي ؛ وأخيراً البلدان

الحليفة : مندشوكو ، الفيليبين ، الصين ، الهند الصينية ، سيام ، بورما ، التي سوف تستقبل حاميات عسكرية يابانية في النقاط الاستراتيجية وتوقع معاهدات تحالف عسكري .

في الحقل الاقتصادي ، خططت اليابان للاقتصاد الاستعماري المبني على نظام المغارس ورفض انشاء الصناعات ، ووعدت بالازدهار المشترك والاستقلال الاقتصادي : ان كل قطاع من قطاعات دائرة الازدهار المشترك سوف ينتج مايتناسب وامكاناته ويحصل من القطاعات الاخرى على ما يفتقر اليه . وكان الهدف في الحقيقة تنظيم البلدان المحتلة بحيث تحصل منها على الخامات التي تحتاج اليها وتبيع مصنوعات منها . ويبدو ان هناك خطة اقتصادية طويلة الاجل قد ووجهت : تكون اليابان ومندشوكو ، وكوريا ، والصين الشمالية الى حد ما ، مركز انتاج الفولاذ والحديد والمواد الكيميائية والآلات على اختلاف أنواعها وتوفر آسيا الجنوبية الشرقية الخامات وتصنع الانسجة والمطاط : وتنشأ فيها صناعات خفيفة لاستخراج المعادن وتنقيتها ومعالجتها . ولكن حاجات اليابان يجب ان تتقدم حاجات الدول الاخرى ، ويجب ان ينحصر التنظيم الاقتصادي في اليابانيين ، اذ ان مؤسساتها التجارية وشركاتها الملاحية تشرف على معظم النشاطات المالية والتجارية في كافة بلدان كتلة الـ « ين » ، والتخطيط الاقتصادي منوط بالوزارة اليابانية لآسيا الشرقية الكبرى .

طيلة استمرار العمليات الحربية ، خضع الاقتصاد في الواقع لحاجات القوات المقاومة المسلحة المحاربة واملأه تطور العمليات المعاكس . ففي كل مكان تكررت الوقائع نفسها : منذ السنة ١٩٤٣ ، شلت الحركة التجارية بسبب الخسائر الفادحة في الاسطول الياباني بفعل الغارات الجوية وهجمات الفواصات ؛ وكانت نتيجة تزايد حاجات قوات الاحتلال الى الغذاء واليد العاملة ، والتضخم المالي الذي افتعله اليابانيون ، والنقص العام في المصنوعات التي كانت تستورد من اوروبا واميركا ، وندرة المواد الغذائية في المدن والبلدان التي تعودت الحصول عليها من الخارج ، ضيقاً وحرماناً وتشويشاً عاماً في الاقتصاد ، وبالتالي استياء بين السكان .

في كل مكان اصطدم النظام الجديد الياباني - على غرار نظام الالمان ، وللأسباب نفسها - بالصعوبات عينا وانتهى الى فشل يكاد يكون تاماً . فقد استقبله السكان - باستثناء الصينيين - بمطف ، ولكنه ما لبث ان صدمهم واثار استيائهم : عواقب الحرب ، والاحتلال ، والصعوبات الاقتصادية والحرمانات ، وخصوصاً عواقب الفظاظة والمجرفة اللتين عاملهم بهما الجنود والضباط المدليون الذين غالباً ما انزلت بهم عقوبات جسدية فاعتقدوا يجاوز كل شيء لهم حيال السكان المدنيين . يضاف الى ذلك ان تأجيل تنفيذ الوعود بالاستقلال خيب آمال الوطنيين الذين رفضوا ابداً تمثيل مصالحهم القومية بمصالح اليابان والقبول بأن يصبحوا مجرد اعوان توابس . والحقيقة هي ان معظم الذين سلمهم اليابانيون زمام الحكم ، كـ « سوكارنو » ، و « هاتا » ، و « لوريل » ، و « بامو » ... لم يكونوا تعاونيين على طريقة كويسلنغ : آمنوا بالوعود المقطوعة



شكل ٢١ - أوروبا في السنة ١٩٦٥
 ١ - حدود ١٩٢٠ ، ٢ - الحدود الحالية ، ٣ - عواصم الدول .

بالاستقلال، ولكنهم ما ان استثبتوا عدم خلوص النية حتى استعدوا للاستفادة من هزيمة الغزاة. ففي اندونيسيا وسيام وبورما والهند الصينية استخدم الوطنيون اليابانيين ضد الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين، ثم انقلبوا عليهم.

الهند الصينية في الهند الصينية، اتصف الموقف بالتناقض؛ فان اليابان التي نشطت دعاوتها ضد السياسة التوسعية والاستعمارية الغربية قد تركت للفرنسيين امر حكم البلاد بسبب افتقارها الى جهاز فني كاف تحمله محلهم. فقد كان بمقدور الفرنسيين وحدهم المحافظة على النظام وتنمية الانتاج في هذه البلاد التي كانت ضرورية لمواصلاتهم مع الجنوب والهند والتي كانت توفر لهم منتجات ثمينة. وفي شهر آب ١٩٤٠، اعترفت حكومة فيشي بتفوق اليابان سياسياً واقتصادياً في الشرق الاقصى ومنحتها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية، وقواعد جوية وبحرية مقابل وعد الحكومة اليابانية باحترام السيادة الفرنسية. ولكن تطلبات الحكومة اليابانية لم تقف عند حد: وضع اليد على منتجات المناجم، ربط القرش بالين، المساواة بين المشاريع الفرنسية واليابانية، الخ، وقد اخذت في الوقت نفسه تمهد السبيل لاقصاء الفرنسيين بتشجيع العناصر البلدية المعادية للشيوعية كشعبة الـ «كاووداي». يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وجود الجيوش اليابانية، وغطرسة الظافرين - العسكريين والمدنيين المتوافدين على السواء - الذين استطابوا اذلال البيض والظهور بمظهر انصار الاستقلال الانامي، قد اضعفا نفوذ الفرنسيين اضعافاً خطيراً. وفي ٩ اذار ١٩٤٥، قلب اليابانيون الادارة الفرنسية واعتقلوا الفرنسيين الذين استطاعوا ايقافهم وانشأوا «التحاد تونكين الوطني»؛ فاعلن امبراطور انام «باو - داي»، وملك كمبوديا من بعده، ابطال معاهدة الحماية الموقعة في السنة ١٨٨٤، واستقلال البلاد استقلالاً تاماً، ووعدا بالتعاون مع اليابان، في حين ان المقاومين الـ «فيات منه» رفضوا الانحناء امام اليابانيين وعززوا الصراع ضدهم؛ وبعد استسلام اليابانيين اعلنوا استقلال فيتنام.

اذن انتهت خطة احتلال الشرق الاقصى التي وضعها العسكريون اليابانيون الى الفشل، وغمر النصر الحليف فكرة آسيا الشرقية الكبرى؛ الا ان نجاح الحركات القومية التي ساعدتها اليابان مساعدة كبرى، ولا سيما بمثلها وبأثرة نعمتها على سياستها التوسعية، قد قوَّض الامبراطوريات الاوروبية الاستعمارية. ومن هذا القبيل يمكن القول ان اليابان لم تخض غمار الحرب عبثاً.

الخلاصة

تسببت الحرب العالمية الثانية بخراب ودمار دونها ما تسببت به الحرب الاولى ، اذ انها على نقيض الاولى كانت شاملة بعدد القوات المتجابهة في آن واحد ، وباتساع وشمول ميادين العمليات الحربية ، وبتعبئة كافة طاقات وموارد الدول المشتركة فيها ايضاً . لقد كانت الحرب العالمية الاولى حرباً بين الدول الاوروبية من حيث ان نصيب اليابان فيها لم يكن بذي شأن وتدخل الولايات المتحدة فيها جاء متأخراً ومحدوداً . اما في الحرب الثانية فقد تدخلت هاتان الدولتان تدخلاً كلياً وتدخل معها القسم الاكبر من العالم الآسيوي ، في الوقت الذي كانت فيه اوروبا مسرحاً للعمليات الكبرى .

لم يكن تدمير الآلة الصناعية ، التي ما كان العدو ليستطيع بدونها مواصلة القتال ، دون تدمير الجيوش اهمية . لذلك أجمع المتحاربون في مهاجمة القطاع المدني حيث تتجمع هذه الطاقة الصناعية . فقد عانت كافة الدول المحاربة - باستثناء الولايات المتحدة - من الغارات الجوية الكثيفة ، ولا سيما بريطانيا العظمى واليابان . اما الاتحاد السوفياتي والمانيا حيث قاتل ملايين الرجال ، فقد جعل منها القصف الجوي والقصف البري ومعارك الشوارع وخطوة « الارض المحرقة » والتدمير المنظم اثناء الانسحاب ، مسرحاً لدمار شامل رهيب .

ولكن بينما قامت في السنة ١٩١٨ ، الى جانب الدول الظافرة ، الولايات المتحدة ، وانكلترا ، وفرنسا ، دول هامة اخرى ، وحتى من المرتبة الاولى - يدخل في عدادها المانيا وروسيا بالرغم من اقول نجمها الى حين - ، ففي السنة ١٩٤٥ ، سيطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بطاقتهم العسكرية والاقتصادية ، وقتلتها انكلترا من مسافة بعيدة . اما اوروبا البرية ، المخربة والمقطعة الاوصال ، فليست بعد اليوم مؤلفة الا من دول ثانوية آلت الى وضع دوني . وفي آسيا لم تعد اليابان المغلوبة على امرها سوى ارخبيل صغير مكتظ بالسكان ، تحتلها الجيوش الاميركية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الولايات المتحدة . وفي كافة أنحاء منطقة « الازدهار المشترك » التي سيطرت عليها خلال سنوات قليلة ، حرك انهيار الامبراطوريات الانتفاضات القومية البلدية تحريكاً حاسماً ، وانبأت الحركة التي انتشرت في العالم الاسلامي بهجوم شامل على الامبراطوريات الاستعمارية .

الكتاب الثاني

العالم الحرّ الجديد

« في معظم العواصم راقبت الدوائر الاميركية ردود فعل الاقتصاد وتقدم التسليح قبل توزيع القروض ومراقبة استخدامها . فجعلت المساعدة الاقتصادية من الدول الاوربية شريكات ممددة بالمال ، وجعلت منها المساعدة العسكرية حليفات منصورة . وكانت الولايات المتحدة ، في الواقع ، حامية اوروبا الضعيفة » .

« ضي دي كارموا »

« ان خير حقل للحرية هو السلم ، وان كافة أنظمة الحرب ، وحتى أنظمة الحرب الباردة ، صائبة حتماً الى الحصرية والاستبداد والتحكم » .

« وولتر ليدان »

الفصل الأول

انقسام العالم واختلال توازنه

على غرار الحربين العالميتين تتميز الفترتان اللتان تلتها بخلافات هامة . ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى مباشرة سرّحت الجيوش تسريحاً شاملاً في كافة البلدان وتوقف انتاج الاسلحة . لا بل حين حدثت الازمة الاقتصادية العالمية لم يفكر احد قط بمعالجتها بتنشيط الصناعات الحربية . ولم يشاهد اقتصاد دولة كهوى يكرّس ، في وقت السلم ، معظم طاقته الانتاجية لصناعات الاسلحة ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، الا حين استلم النازيون الحكم في المانيا ؛ فاكتفت حينذاك الدول المهددة الاخرى - باستثناء الاتحاد السوفياتي - بتنشيط صناعة مماثلة على نطاق أقل اتساعاً .

فقدان الثقة بين الحلفاء
اما بعد هزيمة المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، فلم تنقص الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي طاقتها الحربية الا انقاصاً جزئياً ؛ فأبقت كلها على جيوش قوية وصناعات حربية هامة ، وواصلت بحملتها المحمومة في نطاق الاسلحة الجديدة . ثم أفسح نزاع الاسلحة الجزئي والوقتي هذا المكان لتسلّح جديد واسع النطاق ؛ لا بل ان الحرب قد اشتدت عنفاً وشمولاً خلال النزاعات المحلية التي اندلعت ، ولا سيما خلال حرب كوريا ، حيث فاقت ضراوة القصف ضراوة الحرب العالمية في اوروبا .

يرد ذلك الى ان العالم قد انقسم انقساماً عميقاً الى كتلتين ، قرب بينهما الخطر المشترك الى حين ، وفرقت بينهما خلافات النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والاهواء والمصالح . فقد حل محل نظام التوازن المتعدد الاطراف الذي كان مركزه اوروبا نظام توازن بين طرفين اثنين هما دولتان كبيرتان غير اوروبيتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ وقد عزز هذا التوازن الجديد ان هاتين الدولتين كادتا تحتكران الاسلحة الذرية . فقد افضى النصر السوفياتي ، وانشاء ديموقراطيات شعبية في اوروبا الشرقية والوسطى ، ثم انتصار ماوتسي تونغ في الصين بمد سنوات قليلة ، الى توسيع « معسكر الشيوعية » توسيعاً مدهشاً ؛ ومنذ السنة ١٩٤٣ ، كان الامر الذي تركته

الانتصارات الروسية ولجلى قوة الدولة العسكرية وركانة النظام الذي وصف بالهشاشة منذ زهاء ثلاثين سنة ، ضربة هائلة للمجتمع القديم اقضت مضجع الدول الانكلوساكسونية . ولنتذكر هنا مساعي ونستون تشرشل من اجل توجيه « الجبهة الثانية » ، التي طالب بفتحها ستالين ، نحو « بطن اوروبا الرخي » - حوض الدانوب - ونصائحه الى ايزنهاور ببلوغ برلين قبل السوفيات . ولنتذكر كذلك حسن التفات المسؤولين والدبلوماسيين الانكلوساكسون ومراعاتهم للحكومات والشخصيات المحافظة في كافة البلدان : حكومة فيشي ، حكومة بادوليو ، حكومتى اليونان ويوغوسلافيا الملكيتين ... ، وترددن حيال « المقاومة » ، فيتضح لنا ان الثقة بين الحلفاء ، حتى قبل نهاية الحرب ، ابعثت من ان تكون تامة . فان السيطرة الاقتصادية والسياسية التي حسبت الولايات المتحدة انها ستفرضها بدت محدودة ومعتزلاً عليها منذ السنة ١٩٤٥ ، في الوقت الذي أدت فيه احلام الاصلاح العميق التي حرّكت « المقاومة » في كافة البلدان الى القاء الذعر في الطبقات الحاكمة وحملها على الانضمام الى المعسكر الاميركي .

منذ نهاية العمليات العسكرية في اوروبا وآسيا ، اشتد الحذر المتبادل وتراكت في كلا المعسكرين بوادر سوء التفاهم والشكوك والشكاوى ؛ فاشتدت من ثم الخلافات بين الحلفاء وأفضت خلال سنوات قليلة الى نزاع ارتدى في كافة الحقول - باستثناء حقل الاسلحة - طابع حرب حقيقية ؛ هذه هي الحرب الباردة التي رافقها انقلاب غريب في التحالفات والتي ميزت فترة ما بعد الحرب الثانية ؛ بدأت في السنة ١٩٤٧ ، ولم تبد بوادر الانفراج الا في السنة ١٩٥٣ . وكانت نتيجة الخلاف بين الدولتين الكبيرتين اشتداد الانقسامات في داخل كل بلاد : فان انصار ونخوص النظامين قد تعادوا وعبأوا كافة طاقاتهم ودخلوا في صراع لا هوادة فيه وفرضوا على الجميع تحديد موقفهم دون ان يتركوا لاحد امكانية البقاء على الحياد او التردد . وخارج اوروبا حاول كل معسكر توسيع منطقة نفوذه وتعزيز مراكزه بما اثار في كل مكان منازعات تحوّل بعضها ، في آسيا ، الى حروب محلية محدودة . وقد ارتبطت المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً في هذا الاستعداد لحرب عالمية ثالثة يعتقد كل طرف او يتظاهر بالاعتقاد بان الطرف الآخر قادر على اعلانها وخوضها ؛ فطُبعت كافة مظاهر الحضارة المعاصرة بطابع جديد من التقلقل المتزايد ، واشتد في الوقت نفسه التوتر القديم .

تأسيس
الامم المتحدة

سار تفكك التحالف من ثم بخطى سريعة . وبغية سدّ فراغ جمعية الامم التي برهنت عن عجزها في الحيلولة دون نشوب الحرب ، أقر الثلاثة الكبار في « يالطا » انشاء منظمة دولية جديدة حدد مؤتمر سان فرانسيسكو في السنة ١٩٤٥ دستورها في « ميثاق الامم المتحدة » . ولم يكن الهدف منها « المحافظة على السلام والامن الدولي » ، فحسب ، بل اقامة تعاون دولي يفرض احترام حريات البشر الاساسية دون تمييز ويشجع التقدم الاجتماعي ايضاً . وبموجب هذا الميثاق ، يقوم ، الى جانب جمعية عامة ليس لها سوى دور استشاري - درس المسائل والتصويت على التوصيات -

جهاز اساسي هو مجلس الامن الذي تنتخبه . ويخضع هذا الاخير لسلطة الدول الكبرى دون غيرها اذ ان اعضاءه الـ ١١ يضمون خمسة اعضاء دائمين (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الصين ، الاتحاد السوفياتي) يتمتع كل منهم بحق النقض : فكل خلاف بين اثنين منهم يؤدي من ثم الى شل عمل المجلس . وقد اسندت الى هذا الاخير مهمة تسهيل تسوية الخلافات سلمياً ، واتخاذ مقررات مؤقتة فورية اذا ما بدا نزاع وشيك الحدوث ، والنظر في الشكاوى المرفوعة اليه . وضمت منظمة الامم المتحدة كذلك مجلساً اقتصادياً واجتماعياً ارتبطت به اجهزة عدة كالـ « اونسكو » الذي اسندت اليه مهمة التعاون الثقافي والعلمي ؛ وقامت كذلك منظمة العمل الدولية ومجلس الوصاية الذي انتقلت اليه اختصاصات جمعية الامم المتعلقة بالمناطق المشمولة بالانتداب ، ومجلس القضاء الدولي ، وامانة السر .

زاولت المؤسسة اعمالها مزاوله غير ناجحة بسبب الخلافات التي قسامت بين الدول الكبرى منذ البدء ، وفي معظم المنازعات ، وبسبب استخدام حق النقض الذي لجأ اليه ، بصورة خاصة ، الاتحاد السوفياتي المنعزل امام تحالف الدول الاخرى . وغالباً ما بدت منظمة الامم المتحدة وكأنها اداة في ايدي الولايات المتحدة — كما كانت جمعية الامم وسيلة للسيطرة في ايدي انكلترا وفرنسا قبل السنة ١٩٣٩ — ولا سيما بعد السنة ١٩٤٩ حين بقيت عضوية المجلس الدائمة الخاصة بالصين في ايدي حكومة فورموزا .

تكرست القطيعة بعد خطبة الثاني عشر من اذار ١٩٤٧ التي عبرت عن « رأي ترومان » . فقد اعلن الرئيس الاميركي تصميم الولايات المتحدة على الحلول محل انكلترا في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة اليونانية ضد العصابات الشيوعية ولتركيا ، ووضح ان هدفه هو « كبح » الشيوعية والنفوذ السوفياتي في هاتين البلدين .

« لن نبلغ اهدافنا ... ما لم نكن مصممين على مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بتؤسساتها الحرة ووحدتها القومية بمقاومة الاعمال العدرانية التي تحاول فرض انظمة غير ديموقراطية . وليس ذلك سوى اقتناع صريح بان الانظمة غير الديموقراطية المفروضة على شعوب حرة باعتداءات مباشرة او غير مباشرة تقوض ركائز السلم الدولي وتقوض بالفعل نفسه ركائز امن الولايات المتحدة ... فاني اعتقد بان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تبنى على مساعدة الشعوب التي تقاوم محاولات الاقليات المسلحة او الضغوط الخارجية لاختضاعها » .

وأبان وزيره « دين اتشسون » بمزيد من الوضوح ، بعد ذلك بشهرين ، انه ينبغي حصر المساعدة الاميركية في الدول التي تقر الولايات المتحدة نظامها السياسي والاقتصادي .

« ان تدابير مساعدة واعادة بناء (البلدان التي خربتها الحرب) لم تنبثق عن روح انسانية الا جزئياً . فان مؤتمركم قد اجاز ، وحكومتمكم تنتهج ، سياسة مساعدة واعادة بناء هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية ... وبما ان الطلب العالمي يفوق قدرتنا على تلبيته ، فاننا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها اكثر فعالية لبناء عالم مستقر سياسياً واقتصادياً ، بمساعدة الحرية الانسانية والمؤسسات الديموقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتميز سلطة الامم المتحدة . وبديهي ان هذا التدبير يفرضه الصواب ... ولذلك

وجعل الكتلة الشرقية ، ما استطاعت الى ذلك سبيلاً ، مستقلة استقلالاً تاماً عن الغرب .

منذ هذا التاريخ نظر كل من الكتلتين الى كل قرار يتخذه الطرف الآخر كما الى عمل هجومي يستلزم جواباً ، واعتبر كل جواب بدوره تهديداً يجب ان يستتبع استعدادات دفاعية جديدة . وهكذا استمر الخلاف وازدادت الشكوك . واقتنع كل طرف مخلصاً بان اعماله دفاعية بحتة ، وبأن اعمال الطرف الآخر هجومية . فكان من الغرب ، الذي اعتبر الاتفاقات الاقتصادية وانشاء مكتب الاعلام الشيوعي (كومنفرم) بادرة هجومية شيوعية ، ان اسرع في وضع الخطط لتحالف سياسي وعسكري متين : حلف بروكسل بين بريطانيا العظمى وفرنسا ودول البنلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) ، ومعاهدة الاطلسي الشمالي التي وقعتها اثنتا عشرة دولة انضمت اليها اليونان وتركيا في السنة ١٩٥٢ .

بينما كانت المعاهدات المعقودة في اعقاب الحرب معاهدات الميثاق الاطلسي
ثنائية موجهة ضد اعتداء الماني محتمل الوقوع فحسب ، تجاهل هذا الميثاق كلياً امكانية اعتداء الماني ؛ فقد وجه بوضوح ضد الاتحاد السوفياتي ، وان لم يرد فيه اسم هذا الاخير . وجاء في مادته الرابعة ما يلي : « سوف تتشاور الاطراف كلها بداً ، في رأي احدها ، ان سلامة اراضي احد الاطراف او استقلاله السياسي او امنه عرضة للخطر » . وجلي ان هذه التعابير المبهمة لا تمنى الهجوم المسلح على احدى الدول الحليفة فحسب ، بل استلام زمام السلطة من قبل اكثرية تعطف على الشيوعية . فالميثاق الاطلسي يكمل من ثم مشروع مارشال ، وتصبح المساعدات العسكرية والاقتصادية مظهرين مختلفين لمساعدة واحدة . وقد قدمت مساعدة عسكرية للبلدان الاوروبية الواقعة على الميثاق واليونان وتركيا وايران وكوريا والفلبين ايضا . وانشئت « منظمة معاهدة الاطلسي الشمالي » (اوتان) التي ضمت قيادة اركان مشتركة تشرف على عمليات المجموعات الاقليمية الخمس . وتوجب على كافة الدول الواقعة تعزيز تسليحها واللحاق بشريكاتها على الصعيد العسكري والصعيد الاقتصادي على السواء ؛ فعزيزت جيوش دول الحلف ووحدت معداتها واساليب قيادتها وقتالها . وانصرف الحلفاء بصورة خاصة الى اعادة انشاء جيش الماني قوي اعتبر السبيل الوحيد لاقامة حاجز فعال في وجه هجوم سوفياتي محتمل الوقوع .

بصرف النظر عن الرأي النافذ القائل بشن حرب وقائية قبل زوال التقدم
الاميركي في حقيل الاسلحة الذرية ، اعتمد التحالف الاطلسي سياسة
الحرب الباردة
« احتباس » و « توزيع قوى » انطوت على امتلاك اسلحة قادرة على اهابة
الاتحاد السوفياتي و « بناء حاجز عسكري وبوليسي وسياسي » في وجهه ولكن انصار
السياسة الهجومية و « تحرير » البلدان التي تؤلف الديمقراطيات الشعبية ، واعضاء « الكتلة »
الصينية التي تدافع عن شان كاي شك و تقالب لمصلحته بمساعدة عسكرية ومالية متزايدة ،

قد احرزوا نجاحات هامة في انتخابات السنة ١٩٥٢ . فنجم عن ذلك تصلب سياسي تشهد عليه الاعمال الاولى التي قامت بها الادارة الجمهورية في الصين وكوريا والمانيا . الا ان السياسة الاميركية اضطرت للتسليم بـ «التعايش السلمي» ، والعدول عن التدخل مباشرة في حرب الهند الصينية وكبح مبادرات فورموزا الحربية والدخول في حوار جديد مع الشرق .

ان حلفاء الولايات المتحدة ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، قد الاستراحة السريعة الزوال راقبوا مبادرات الحكومة الاميركية بتردد . فمنذ السنة ١٩٤٩ امتلك الاتحاد السوفياتي القنبلة الذرية ولن يلبث ان يمتلك القنبلة الهيدروجينية ؛ وكان من الواضح ان حرباً عالمية جديدة لن تهدد باحداث أضرار لا يمكن تلافيها والقضاء ، بكل ما للكلمة من معنى ، على أهم كاملة فحسب ، بل ستكون دول أوروبا الغربية ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، القاعدة الجوية الاميركية الرئيسية ، من بين الدول الاولى التي ستعاني من ويلات الحرب . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تجدد القوة الصناعية الالمانية واليابانية لن يلبث أن يخلق منافسة تجارية خطيرة ، بينما سيهدد تسليح المانيا بقيام حرب انتقامية ضد بولونيا والاتحاد السوفياتي . وفقد اقضاء الصين هن منظمة الأمم المتحدة شيئاً فشيئاً ما يبرره كلما توطد نظام حكمها وأقدم عدد متزايد من الدول ، ومنها بريطانيا العظمى ، على الاعتراف رسمياً بحكومتها . وأخيراً ردت الصعوبات الاقتصادية في أوروبا الغربية ، جزئياً ، الى قطع العلاقات التجارية اما بالصين واما بدول أوروبا الشرقية ، وقد استدعت مصالح هامة في أوروبا ، وحتى في اميركا ، اعادة المقايضات الى سابق حالها . ثم ان نجاحات سياسة الحياد في الدول الأوروبية ، ولا سيما في فرنسا ، قد حملت أنصار سياسة القوة على التفكير ، كما ان السباق الى التسلح قد زاد الخطر والحذر بدلاً من ان يساعد على ازالتهما؛ فبدأ أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم ان التعايش السلمي دون غيره بين العالمين هو الحل الوحيد الممكن اذا اريد تجنب حرب عالمية ثالثة . وجاء موت ستالين في الخامس من آذار ١٩٥٣ يمهّد السبيل امام انفراج مرتسم في الأفق . وكانت اولي الظواهر الهامة لهذه الحالة النفسية ، مؤتمر جنيف الذي انعقد في السنة ١٩٥٤ ، والذي سلكت فيه دولتان هامتان من دول الغرب ، هما بريطانيا العظمى وفرنسا ، سلوكاً مستقلاً عن الولايات المتحدة ، ففاوضتا الصين الشعبية في موضوع الهند الصينية ، على قدم المساواة .

بيد ان الانفراج أخرته الارتقابات والخاوف التي اثارها في الدول الغربية الذفوذ السوفياتي في آسيا الشرقية ولا سيما في الشرق الأوسط ، اذ بدا وكأنه على كف عفريت بسبب تدخل الاتحاد السوفياتي المسلح في هنغاريا ؛ ولكنه بات ضرورة ملحة حين هددت الحملة الفرنسية البريطانية على قناة السويس في تشرين الاول ١٩٥٦ ، لا بنشوب حرب محدودة ، بل بنشوب حرب عالمية . وقد صادف للمرة الاولى ان اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على فرض ايقاف العمليات العسكرية . وفي الوقت نفسه أدت النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي في حقل الصواريخ العابرة القارات الى اقامة « توازن ارهاب » جعل اخطار الافناء

في حرب ذرية أكثر فاعلية في النفوس . ففخفت منذئذ حدة الخلافات و « ذاب الجليد » ، مما أفضى الى قيام رئيس الحكومة السوفياتية بزيارة الولايات المتحدة في شهر ايلول من السنة ١٩٥٩ .

منذ هذا التاريخ ، ميّز دخول الدول الآسيوية والافريقية الحديثة منظمة الأمم المتحدة ، بصورة مؤثرة ، الوحدة العضوية لكثرة لا تستطيع اية دولة من دولها الوقوف موقف لامبالاة من سواها . فلم تعد أحداث أوروبا وحدها ما ترتدي طابع الاهمية العالمية ، بل هي أحداث بحر الكرايب (كوبا) وأحداث افريقيا (الكونغو وحق حرب الجزائر) ايضاً ما أرغمت كل دولة على تحديد موقفها وهددت السلم العالمي بالخطر . لا بل قام اتصال وثيق بين القضايا الأوروبية وقضايا الانحاء الاخرى من العالم — ولا سيما العالم الباسيفيكي — التي كادت تحتل المرتبة الاولى . ومن جهة اخرى كان للانفراج اثره في التفاف العالم حول الكبيرين المتوازنين : فاتجهت الروابط في داخل كل كتلة الى الارتخاء ، لا بل ان الازمة الصينية السوفياتية ايقظت عند بعض الدول الغربية الامل بأن تستفيد منها لضعاف الكتلة المنافسة . وعلى اية حال ، فان جو « الحرب الدينية » او الصراع الذي لا يكفتر عنه بين الخير والشر كما تصوره عضو مجلس الشيوخ « ماك كارتني » و « جون فوستردالس » قد تبدل ، وتطورت الكتل واتجهت نحو فقدان طابعها السياسي : فان الباكستان مثلاً ، وهي إحدى موقعي المعاهدة المركزية ، واحد اعضاء ميثاق بغداد بعد ذلك ، قد تعاونت مع الصين ، الصديقة ان لم تكن الحليفة ، على الاتحاد الهندي . وان هذا الموقف الاستقلالي تقفه الدول الحديثة ، التي غذت عصبية قومية متصلبة بغية تعزيز تلاحمها الداخلي ، ليعيد الى الذاكرة العصبية القومية القديمة في الدول الغربية الحريصة على ان لا تتغلى عن عظمتها السالفة ، وعلى صيانة او احياء نفوذها المتفوق في ما وراء البحار ، اقله في الحقل الاقتصادي . وليس هذا التضاد بين عالم يسلك فيه الميل الى التدويل طريقه في الدول المتطورة (التي تعي ان التكتلات السياسية او الاقتصادية وحدها قابلة للحياة والتقدم) وبين عالم يضم عدداً كبيراً من الدول الصغيرة المتنابهة والاقليميات الاقتصادية المضرة ، بأقل مفايرات ايماننا هذه للصواب .

واخيراً ، أدى وجود الاسلحة النووية الى تبديل توازن القوى تبديلاً ظروف الحرب الجديدة عميقاً وخلق ظروف جديدة كل الجدة في العلائق بين الدول . لقد انحصرت هذه الاسلحة عملياً في ايدي الكبيرين دون غيرهما ، فأوجدت « توازن ارهاب » اثبت فعاليته حين ارتسم في الأفق خطر نزاع بالغ الاهمية بمناسبة انشاء قواعد للصواريخ السوفياتية في كوبا . فحتى ذاك التاريخ ، استخدمت في الحروب المندلعة منذ السنة ١٩٤٥ الاسلحة « الكلاسيكية » ، اي الاسلحة التي استخدمت خلال الحرب العالمية الاخيرة ، والحرب بين اسرائيل وجيرانها ، وحروب كوريا والهند الصينية والجزائر وفيتنام الجنوبية ... ولكن الابحاث العلمية لم تتوقف منذ نهاية الاعمال الحربية — على نقيضها في ما بعد الحرب العالمية

الاولى - وتوصلت الى نتائج حاسمة . فان الطاقة التدميرية قد ازدادت ازدياداً يكاد يكون غير محدود ولا يتصوره عقل : ان القوة التدميرية للقنابل الحالية توازي الف ضعف بالنسبة لقوة قنبلة هيروشيا (وقد قدرت قوتها بـ ٢٠.٠٠٠ طن من الـ ت. ن. ت.) التي كانت خاتمة الحرب العالمية الثانية . والحال لم تستخدم هذه الاخيرة اجمالاً سوى قنابل ١٠ طن من الـ ت. ن. ت. كحد اقصى ، لا تتناسب كذلك وقنابل الـ ٥٠ او ١٠٠ لبرة في الحرب الكبرى ! وفي الوقت نفسه بلغ مرمى المدافع ١٥٠ ميلاً ومدى الطائرات بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ميل ، ومدى الصواريخ ٨٠٠٠ . فليس بعد اليوم مركز واحد آهل بالسكان بنأى عن الاسلحة النووية المطلقة من البر او من الغواصات . وباستطاعة هذه الاسلحة احراق مساحات تبلغ عدة كيلومترات مربعة ، وتلويث الجو والمياه ، ويمكن ان يبقى اثر اشعاعاتها القتال طيلة اشهر عدة في مساحات قد تبلغ ٥٠ ضعفاً بالنسبة للمساحات المحرقة . فارتكز الدفاع منذئذ الى مبدأ ابتكار ما يصعب ابتكاره : يجب ايجاد « قوة دفاعية » تكون قدرتها الثارية كافية لاهابة من قد يفكر بالاعتداء ومنعه من المخاطرة بالاقدام على نزاع مسلح . وتستلزم هذه القوة ، بالاضافة الى كميات كبرى من الاسلحة النووية ، محاولة تحقيق السيطرة في الجو ، وإنشاء شبكة رادار للمراقبة والاتقاء ، وتكوين مدفعية قوية مضادة للطائرات ، وصواريخ مسيرة ، وطائرات تعترض سبيل الطائرات المهاجمة ، وتشيت مستودعات الاسلحة والمصانع ومراكز التموين ومراكز القيادات ، وحفر ملاجئ فسيحة للسكان . وبالاختصار ، نفقات باهظة تفوق كل تصور تقرر كاهل موازات بعض البلدان الغنية جداً وتعجز عن تأمينها موازات كافة البلدان الاخرى .

اشتداد اختلال
التوازن الاقتصادي والسياسي
في العالم

احدثت الحرب انطلاقة لا سابقة لها في الانتاج . فان المشاريع التي كانت مقفلة الابواب او كانت ابعيد من ان تستخدم طاقتها الانتاجية الكاملة اخذت تعمل مجدداً وفتحت ما أمكنها انتاجه ، وانشئت مصانع جديدة ومعامل جديدة ، لا في الولايات المتحدة وكندا فحسب ، بل في البرازيل والارجنتين والشيلي وافريقيا الجنوبية واستراليا واسبانيا وتركيا والسويد والدول المحتلة في اوروبا الوسطى التي كانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ايضاً . وانغى الاتحاد السوفياتي من جهته طاقته الانتاجية إنغاء كبيراً . وفي الوقت نفسه تحسنت الاساليب وارتفع الانتاج ارتفاعاً عظيماً ربما بلغ ٢٠٪ .

كانت النتيجة ان اختلال الاقتصاد العالمي ، الذي برز جيداً بعد الحرب العالمية الاولى ، قد تماظم بفعل هذه الزيادة الكبرى في الانتاج . فحوصت الدول الصناعية اكثر من أي وقت مضى على حماية سوقها الداخلية والبحث عن اسواق خارجية . وسوف تتصف المنافسة الدولية والصراع من اجل هذه الاسواق بمزيد من الحدة لا سيما وان البلدان التي افقرتها الحرب كانت اكثر حاجة الى التصدير منها قبل الحرب لتسديد اثمان مستورداتها ، والحصول على الدولارات ،

وتوظيف الاموال في المشاريع الضرورية . وهو تدخل الحكومات المتيقظ وحده ما حمى هذا الاقتصاد من الازمات التي كانت تهدده . والحال اعتمد شطر من العالم اقتصاداً اشتراكياً يجنبه الحلقة الاقتصادية القديمة ويقلل من ثم من الاسواق المحتملة . وليست روسيا وحدها ، كما في السنة ١٩١٨ ، ما كانت معزولة أمام عالم حر ورأسمالي . ففي السنة ١٩٤٥ ، كانت هنالك ، من جهة ، كتلة الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية ، التي ستندمج اليها بلاد الصين الشاسعة في السنة ١٩٤٩ ، ومن جهة ثانية عالم رأسمالي اعيتته ثورة الشعوب المستعمرة وحركة تحرير الشعوب المسودة . ففي آسيا بنوع خاص نمت الحركة القومية نواً سريعاً غير منتظر وفازت بالاستقلال . وفي افريقيا انهارت الامبراطوريات الاستعمارية . لقد رفض العالم بصراحة الانحناء ابداً أمام سلطة اوروبا والولايات المتحدة .

وهكذا فان هذه الفترة قد شاهدت تقهقر اوروبا والمخطاط النظام الحر الاقتصادي والسياسي اللذين برزا منذ السنة ١٩١٤ ، لان جو الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين لم يكونا موافقين لمبادئ الحرية . وفي الوقت نفسه ابرزت تصفية الامبراطوريات الاستعمارية واستقلال الشعوب الملونة والانسحاب من السويس ، نهاية هيمنة دول تولت منذ خمسة قرون امر استعمار الكرة الارضية . لا بل هددت مرتكزات ازدهارها بالذات .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة

اصبحت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، اعظم دولة في العالم ، قبات بمقدورها ، بعد السنة ١٩٤٥ ، فرض نفوذ متفوق ساحق ، لابل هيمنة حقيقية ، على كافة الدول الاخرى المضعفة او المخربة .

تضم الولايات المتحدة ٧٪ من سكان الكرة الارضية وتحتمل ٧٪ من مساحة الارض ، ولكن دخلها القومي يفوق ثلث الدخل العالمي ، وينتج سكانها ، الذين كانوا ١٥١ مليوناً في السنة ١٩٥٠ واصبحوا ١٩٠ مليوناً في السنة ١٩٦٣ ، ٦٠٪ من مصنوعات العالم بأسره ، اي اكثر من الملياري نسمة الموزعين على كافة انحاء العالم الاخرى . ومثل احتياطياتها من الذهب والنقد النادر ٧٨٪ من الاحتياطي العالمي في السنة ١٩٥٧ (باستثناء الاتحاد السوفياتي) . وهي تمتلك في كل قطاع اقتصادي نسبة انتاج مثوية تتيح لها تحديد الاسعار وسن القانون في السوق العالمية ، بينما يتعذر على الدول الاخرى الاستغناء عن مساعدتها المالية للقبول بشروطها في الحقلين الاقتصادي والسياسي . وفي اعقاب الحرب ، التي لم تكن بالنسبة لها سوى « امتحان ثانوي » اذا ما قورنت بالازمة الكبرى ، مارست « زعامة » لا جدال فيها على العالم الحر .

بصورة عامة ، تعاظمت الطاقة الصناعية خلال الحرب في كافة الدول
تزايد الانتاج المحاربة — وحتى في المانيا التي عانت ما عانت من الغارات الجوية — وفي الدول التي حافظت على حيادها . ولكن الولايات المتحدة امتلكت طاقة صناعية ضخمة دونها طاقتها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فان انتاجها الصناعي في السنة ١٩٤٥ كان ضعفه في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتيجة باستخدام الآلة الانتاجية واليد العاملة استخداماً كاملاً وبانشاء مصانع او استثمارات جديدة كبرى . فقضي على البطالة قضاء تاماً ، اذ هبط عدد البطالين من ٩ ٤٨٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٦٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٤ . لابل ارتفع عدد العمال ارتفاعاً عظيماً على الرغم من رفع عدد القوات المسلحة ، بفعل استدعاء النساء والفتيان والكهول الذين عادوا الى المصانع ، بينما انخفض عدد عمال الزراعة . وبالاختصار ارتفع عدد

العاملين في المشاريع المدنية المختلفة من ٥٠ ٧٥٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ إلى ٥٤ مليوناً في السنة ١٩٤٤ .

عند نهاية الحرب ، كان انتاج الولايات المتحدة ٦٨٤ مليون طن من الفحم الحجري (نصف الانتاج العالمي) ، و ٢٤٤ مليون طن من البترول (الـ ٢/٣) ، واكثر من نصف الانتاج العالمي من الكهرباء . وكانت الصناعة الاميركية مجهزة للانتاج ٩٥ مليون طن من الفولاذ ، ومليون طن من الالومينيوم ، و ٢٠ مليون طن من السفن ، و ١٠٠ ٠٠٠ طائرة ، و ١٢٠ ٠٠٠٠ طن من المطاط التركيبي . وكان لديها اكبر اسطول تجاري (يوازي محموله ثلاثة اضعاف محمول اسطول المملكة المتحدة) والطيران التجاري الوحيد الذي يضم ١٥ ٠٠٠ طائرة .

طرحت نهاية العمليات الحربية وتسريح جزء من القوات المسلحة وتوقف جزء من صناعات الاسلحة مسألة العودة الى احوال ما قبل الحرب . فهل سيؤدي الافراط في تجهيز البلاد الى قيام أزمة اقتصادية جديدة وانتشار البطالة مرة اخرى ؟ كلا فان المخاوف من حدوث ذلك لم تتأيد ؛ وقد تمت العودة الى احوال ما قبل الحرب بسرعة ودون اثاره صعوبات كبرى . فان الصناعات الحربية الهامة (السفن والطيران والالومينيوم والآلات) قد خفضت تخفيضاً كبيراً ، ولكن هذا التخفيض قد اعاض منه ازدياد نشاط فروع صناعية اخرى ، وبصورة خاصة فروع صناعة المواد الاستهلاكية التي انميت من اجل تلبية حاجات السوق الداخلية والخارجية . فحافظت نسبة الانتاج على مستوى واحد تقريباً : ١٧٠ في السنة ١٩٤٦ ، ١٨٧ في السنة ١٩٤٧ ، ١٩٢ في السنة ١٩٤٨ ، ١٧٥ في السنة ١٩٤٩ . واتاح التقدم التقني انماء صناعات جديدة : المنتجات الكيميائية والالياف التركيبية ، والمصنوعات البلاستيكية ، وانواع الوقود السائل (انطلاقاً من الغاز الطبيعي) واجهزة التلفزة ، والمأكولات المجمدة . . . وانطلقت الخدمات العامة (غاز ، كهرباء ، هاتف) كذلك انطلاقاً عظيمة جداً . وزادت الابحاث العلمية والتقنية مخبراتها ، على غرار مصالح الدولة الاتحادية والولايات .

بالرغم من انتشار البطالة مرة اخرى - ارتفع عدد البطالين من ١٠ ٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٢ ١٢٤ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ثم الى ٣ ٣٩٥ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٩ . - فان الانتاج نفسه ، وانخفض بالنسبة لارقام الانطلاقة الكبرى في ايام الحرب ، قد حافظ اجمالاً على مستوى رفيع جداً اذا ما قورن به في السنوات الاخيرة من فترة ما قبل الحرب ؛ فقد بلغ تقدمه التدريجي ، بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، معدله خلال القرن التاسع عشر ، واتاح ارتفاعاً محسوساً في مستوى المعيشة العام . واذا قورن الانتاج الاميركي بالانتاج الاوروبي (باستثناء الاتحاد السوفياتي) ، لا تضح انه مثل ١٥١٪ منه في السنة ١٩٤٧ و ١٣٥٪ في السنة ١٩٤٨ ، في حين لم يمثل سوى ٧٦٪ في السنة ١٩٣٧ .

خطر الازمة
في السنة ١٩٤٩

يرد هذا الوضع الممتاز في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب الى اسباب عدة : امكن الاحتفاظ بالقدرة الانتاجية بفضل ارتفاع عدد الاميركيين وبفضل « ارجاء طلب » المواد الاستهلاكية التي حرم منها السكان في سنوات الحرب . فبيعت من ثم اعداد كبرى من السيارات والادوات المنزلية واجهزة الراديو اللاقطة . وشيدت مساكن كثيرة . وسهلت هذه المبيعات والابنية وفرة وسائل الدفع الناجمة عن التوفيرات الجبرية المحققة خلال الحرب وسرعة زيادة حجم الاعتمادات المفتوحة للاستهلاك . ويجب ان يضاف الى انطلاقة التجارة الداخلية هذه الدور الذي لعبته التجارة الخارجية . فقد كانت الولايات المتحدة قادرة وحدها آنذاك على ان توفر للسوق العالمية المواد الأولية ، والآلات الضرورية لاعادة بناء اوروبا ، والمواد الغذائية التي تحتاج اليها اوروبا وآسيا .

الا ان الاتجاه انقلب في السنة ١٩٤٩ وارتسم في الافق تأخر اقتصادي ناجم عن تحسن الانتاج الزراعي والصناعي في الدول الاوروبية وتدني الطلب في الاسواق الداخلية . فانخفض انتاج الصناعات الاساسية . واشتدت بصورة خاصة الازمة الزراعية بفعل تعاقب الحصاد الجيدة التي استتبعته انخفاض الاسعار انخفاضاً محسوساً جداً . فبلغ عدد البطالين زهاء ٤ ملايين شخص وجاوز الـ ٥٠٠ ٠٠٠ في اوائل السنة ١٩٥٠ .

التدابير المتخذة
لايقافه

هو تدخل الدولة والعودة الى سياسة التسلح ما اوقف خطر الازمة . لقد عمل الرئيس بمشورة خبرائه الاقتصاديين واستخدم صلاحياته للتأثير تأثيراً سريعاً وفاعلاً على الاقراض (بواسطة الخزانة العامة ودائرة الاحتياط الاتحادي) وعلى الدخل القومي (بسياسته الجبائية) . فتمكن من ثم من ايقاف الازمة بتنظيم المبيعات بالدين (تخفيض الآجال الى ١٥ او ١٨ شهراً ، ايجاب دفع ٢٠٪ من قيمة السلع عند البيع ، و ٣٣٪ من قيمة السيارات) ، وبزيادة معدل احتياطي المصارف بالنسبة للودائع ، مما يحد من امكاناتها الاقراضية ، وبمراقبة الرهونات المعقودة من اجل بنساء المساكن ، وباعتماد سياسة اعمال كبرى او بتخفيض الضرائب ، وبمنح المزارعين قروضاً وفيرة بشراء الفوائض المخزونة او بفتح الاعتمادات ، وبضمان المساواة التي قامت قبل السنة ١٩١٤ بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية لمساعدة « سمر المساندة » . واخيراً بالاكثر من طلبات البضائع المعدة للدول المقررة مساعدتها في اوروبا وآسيا .

وبغية الابقاء على ما يشتريه من الولايات المتحدة الاجانب المفقرون ، والمفتقرون الى النقد النادر ، والمعجزون عن التصدير ، رفعت الحكومة - او مصرف التصدير والاستيراد - قيمة القروض ، وحتى الهبات ، اي انها « امدت المشتريين المحتملين بقيمة مشترياتهم » . ومنذ السنة ١٩٤٨ زادت اهمية الهبات وتدنيت اهمية القروض : فان الدول التي قد تدفعها البطالة والاضطرابات الاجتماعية الى اعتماد خطة اشتراكية ، وتكون محالقتها ضرورية للولايات المتحدة بغية اقامة « نظام دفاع اميركي » في وجه الاتحاد السوفياتي : الصين ، الفيليبين ، كوريا ،

اليابان ، تركيا ، إيطاليا ، فرنسا ، النمسا ، اليونان ، ألمانيا ، قد استفادت بموجب مشروع مارشال من قروض لا تسدد ، و سلع مجانية ، وقروض طويلة الاجل .

ثم ان النهضة الاقتصادية ، التي بدأت قبل انفجار الحرب ، قد تعززت بعد السنة ١٩٥٠ بفعل الحرب الكورية واعادة تسليح اوروبا الغربية . فقد اجريت تعبئة صناعية واقتصادية جديدة خزنت المواد الاستراتيجية الطابع . وارتفع انتاج الفولاذ (١٩٥١ = ١٠٣ ملايين طن) وأعيد فتح بعض المصانع المغفلة في السنة ١٩٤٥ ، كمصانع المطاط التركيبي ، والمطاط التركيبي ، والطيران . وفتحت مشاريع ومعامل جديدة . وجرت نهاية الحرب الكورية في السنة ١٩٥٣ الى تأخر اقتصادي جديد . فرفع هبوط الانتاج الصناعي مرة اخرى عدد البطالين الى زهاء ٤ ملايين في شهر آذار من السنة ١٩٥٤ . ولكن الابقاء على ميزانية عسكرية مرتفعة (٦٤٪ من الميزانية الاتحادية في السنة ١٩٥٨) ، وتوسع حركة بناء المساكن بفضل توسيع القروض مقابل رهن العقارات ، وانطلاقة صناعة السيارات بصورة خاصة (٨ ملايين سيارة في السنة ١٩٥٥) والمبيعات التقسيطية التي بلغت ٦٢ مليار دولار في السنة ١٩٥٥ ، وزيادة تعويضات البطالة وتخفيض الضرائب ، كل ذلك قد اوقف حركة الهبوط .

وهو تدخل الدولة كذلك ما مكن الاستهلاك وحال دون انفجار ازمة جديدة عند نهاية الحرب ، ولكنه لم يحل المسألة التي طرحها ابدأ الفرق الكبير بين حجم انتاجي ضخمة والامكانات الاستهلاكية التي لم توازن قط . فان الطاقة الانتاجية الصناعية التي ارتفعت بنسبة ٥٥٪ بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، وربما بلغت ، في السنة ١٩٥٥ ، ١٩٠٪ من مستواها في السنة ١٩٤١ ، كانت ابعد من أن تستخدم كلها ، ولا سيما في انتاج المواد الاستهلاكية : فهي لم تبلغ سوى نسبة ٧٥٪ في صناعة السيارات وصناعة اجهزة التلفزيون ، و ٥٠ بالمائة في صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية ، و ٣٠ بالمائة فقط في الصناعة القطنية بفعل انطلاقة المنسوجات الاصطناعية بصورة خاصة . وفي بعض الحقول الهامة ، كالمنسوجات والملابس ، لم يرتفع الانتاج عملياً منذ السنة ١٩٤٧ ، فشملت البطالة ٢,٥٦٤ و ٠٠٠ عاملاً . وفي السنة ١٩٥٤ جر حجم المبيعات التي توقر دخول المشترين لمدة طويلة ، وحجم القروض مقابل رهن العقارات ، الى تدني معدل الصفقات وتكدس الخزونات . وفي هذه الاثناء ارتفعت قيمة الأموال الموظفة في الصناعة ارتفاعاً مطرداً ، فزادت الطاقة الانتاجية ، وبالتالي الخزونات التي لن ينقصها سوى ارتفاع عدد المستهلكين وقدرتهم على الشراء .

كانت الولايات المتحدة « دار صناعة الديموقراطيات » ، وفقرت

التوسع الاميركي

لكافة الحلفاء ، بموجب قانون الاهارة والتأجير ، الاسلحة والمنتجات

الضرورية للحرب . ولكن البلدان المدينة لم يتوفر لديها ، لتسديد ديونها ، لا دولارات ولا ذهب بكمية كافية ، ولا سلع . يضاف الى ذلك انها كانت كلها بأمس الحاجة الى رؤوس الأموال من اجل الحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات الضرورية . فأتاحت هذه الظروف

للولايات المتحدة ، بفضل تفوقها المالي الساحق ، احتلال مراكز من المرتبة الاولى في العالم غير الشيوعي .

وبغية تسهيل المقايضات ، اضطرت الولايات المتحدة الى منح قروض للبلدان صاحبة العلاقة بواسطة مصرف التصدير والاستيراد ، وبعد السنة ١٩٤٧ ، بواسطة مشروع مارشال الذي لحظ هبات (٨٠ بالمائة اجمالاً) وقروضاً طويلة الاجل (٢٠ بالمائة) . فارتدى التوسع الأميركي في جوهره من ثم طابعا مالياً ، وزاد انفاق الأموال في الخارج بعد السنة ١٩٤٩ بواسطة النقطة الرابعة التي أقرها الرئيس ترومان من أجل تنمية المناطق المتخلفة عن طريق انفاق اموال اميركية خاصة .

وهي الصناعة البترولية والمنجمية (معادن غير حديدية) بصورة خاصة ، وصناعة المطاط والصناعات الكيماوية ما اجتذبت رؤوس الأموال الأميركية : في كندا - حيث اشرفت على انتاج النيكل والبترول والفولاذ والالومينيوم والكتان الحجري - واميركا اللاتينية ، ولا سيما البرازيل ومنطقة الكرايب (امتصت القارة الاميركية من ثم ٢/٣ الاموال الموظفة) والبلدان الاوروبية (٢٠ بالمائة) وممتلكاتها الافريقية بصورة خاصة ، والشرق الادنى . وفي الشرقين الادنى والأوسط اللذين يمتلكان ٢/٣ احتياطي البترول في العالم ، ساعدت الدولة الاميركية الشركات الاميركية ، ستاندر د اويل ، وسوكوني فاكوم ، وارامكو ، على حصر واقتضاء المصالح البريطانية في العراق وايران والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية ؛ وفي اميركا الجنوبية اشرفت الولايات المتحدة على ثلثي الانتاج وثلاثة أرباع التكرير في فنزويلا .

وفي الحقل الجوي ، حيث وقفت الولايات المتحدة موقف الدفاع عن «حرية الاجواء المطلقة» ، اي عن حق التحليق فوق اراضي الدول الموقعة اتفاقات دولية ونقل المسافرين والبضائع اليها ، بصرف النظر عن نقاط الانطلاق والوصول ، أمنت شركات الطيران الاميركية اتصالات مباشرة بكافة بلدان العالم الحر .

ان مشروع مارشال الذي اوحته دوافع انسانية والتصميم على الدفاع مشروع مارشال
عن مفهوم معين للحياة تهدده الشيوعية ، قد كان كذلك افضل وسيلة لبسط وتدعيم النفوذ الأميركي في العالم واحدى ادوات توسعها الكبرى . فان هذا المشروع المعد لان يمد البلدان الاوروبية ، عن طريق القروض او الهبات ، بالدولارات الضرورية لانتعاشها الاقتصادي ، قد دخل في حيز التنفيذ في السنة ١٩٤٨ ، بعد انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية التي ضمت ١٦ دولة غربية . واشترط القانون بعض التدابير « لحماية الاقتصاد الأميركي » : على كل دولة ان تتعهد باستخدام المساعدات الأميركية لتعديل موازنتها وتمكين نفسها ، وللتعاون مع الدول الاخرى الداخلة في المنظمة ، وتسهيل نقل الخامات الضرورية (الكروم ، التونغستين ، الانتيموان ، الخ .) الى الولايات المتحدة . واخضع استخدام المساعدات لمراقبة دقيقة تتولاها ادارة التعاون الاقتصادي - باشراف بعض رجال الاعمال -

التي حق لها مراقبة الادارة المالية والاقتصادية في الحكومات المستفيدة. وفرض القانون على هذه الاخيرة اتفاقات ثنائية تمكن اميركا من الحصول على الخامات النادرة والستراتيجية التي تنتجها اراضيها الاقليمية والاستعمارية والتي تشجع توظيف الاموال الاميركية الخاصة في هذه الاراضي. ثم برز هذا الطابع المعتدل التجرد حين انصهر مشروع مارشال في المشروع المعروف بـ «مشروع الامن المتبادل» وارقدي بعد السنة ١٩٥٢ طابعاً عسكرياً بصورة خاصة .

اتاح تطبيقه للحكومات الاوروبية إعادة بناء اقتصادها بالوسائل الحرة الكلاسيكية دونما حاجة الى اللجوء الى النظام الموجه والتخطيط اللذين يطمنان على كل اقتصاد متقهقر. فاستطاعت الولايات المتحدة من ثم نشر مبادئها الاقتصادية والسياسية في البلدان التي كاد البؤس وفقدان الامن فيها يتسببان في اثاره اضطرابات اجتماعية ويهددان من ثم مراكز نظام الحكم الرأسمالي بتضييق نطاق ممارسة النظام الحر بانتقال هذه البلدان الى معسكر الشيوعية ؛ واستطاعت كذلك تصريف مخزوناتهما من المحاصيل غير المبيعة وحل مسألتها الزراعية الخطيرة جزئياً . وأفادت اخيراً من تدعيم تفوقها الاقتصادي ، اذ ان القروض والهبات الموفرة للبلدان الاوروبية قد ربطت هذه الاخيرة بالدولة المقرضة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان حق رقابة استخدام الاموال الذي أولاها إياه قانون مساعدة الدول الاجنبية ، قد اتاح للسلطات الاميركية الاشراف على المشاريع الصناعية وابداء الرأي في ملاممتها وجانب اهميتها (اقتضى عرض مشروع مونثيه عليها) ، فتدخلت في اتفاق الاموال العامة وتمكنت من مقاومة انشاء مشاريع قد تعميق مشاريع مواطنيها . ولم تشمل مراقبتها السياسية الاقتصادية فحسب ، بل ميزانيات الدول ، اي سياستها المالية ايضاً ؛ فاثارت لها من ثم التدخل تدخلاً مستمراً في السياسة العامة للدول المساعدة . ولما كانت المساعدات « قابلة الابطال حين لا تتفق ومصلحة الولايات المتحدة الوطنية » ، فقد كانت منوطة بانقياد الحكومات .

واخيراً ، كانت نتيجة منع تصدير « المواد الاستراتيجية » الى الدول الشرقية اشبه بانعدام العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وزيادة ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة .

الازمة الزراعية . ان القطاع الزراعي ، وهو موضع الضعف في الاقتصاد الاميركي ، قد استمر في التأخر اكثر فأكثر ؛ فقد تدنى قسطه في الدخل القومي الى ٧,٢٪ في السنة ١٩٥٠ والى ٥,٦٪ في السنة ١٩٥٥ ؛ وفي السنة ١٩٤٧ لم يعمل فيه سوى ١٩٪ من مجموع السكان ، وفي السنة ١٩٦٢ ٧,٧٪ فقط . الا ان الحرب وفترة ما بعد الحرب قد اعطتا الزراعة ازدهاراً حقيقياً . فان الانتاج ، الذي حرّكه طلب داخلي وخارجي متزايد ، قد أدى في الزراعة الى استخدام المزيد من الآلات والاسمدة والمواد المبيدة للحشرات وطرائق تحسين الاصناف . فارتفع عدد آلات كثيرة الى اربعة اضعافه خلال عشر سنوات . ولكن حركة تجميع الاستثمارات ، بالمقابلة ، كانت آخذة بالاتساع ، بحيث ان المزارع الضامسة

أقل من ٤٠ هكتاراً ، التي كانت تمثل ١٣,٥ ٪ من المساحة المزروعة في السنة ١٩٤٠ ، لم تمثل سوى ١١,٤ ٪ منها في السنة ١٩٤٥ وأقل من ١٠ ٪ في السنة ١٩٥٥ ، بينما ارتفع معدل مساحة الاستثمارات من ٧٠,٤ هكتاراً في السنة ١٩٤٠ الى ٨٨ في السنة ١٩٥٤ ، وإلى ١٢٨ في السنة ١٩٩٤ . وهبط عدد الاستثمارات الزراعية من ٥٨٩٥.٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٣٤٧٤.٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وقد انتج زهاء ٨٠ ٪ من كافة المحاصيل الزراعية ٣٣,٧ بالمائة من المزارعين ، بينما لم ينتج الثلثان الآخران سوى ٢٠,٥ بالمائة . وإذا ما تطلعنا في ملكية الأرض ، لتبين لنا ان ٧٣ بالمائة من المزارعين كانوا ملاكين في السنة ١٩٥٠ مقابل ٦١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ ، ولكن ١,٩ بالمائة من بينهم يملكون أكثر من ٤٠ بالمائة من الأرض الصالحة للزراعة ، و ١٣ بالمائة يملكون ٦٥ بالمائة ، بينما لا يستثمر ٦٩ بالمائة من بينهم سوى ١٧,٨ بالمائة . وإنما قامت في الجنوب والجنوب الشرقي بصورة خاصة الاستثمارات الصغرى الحقيرة حيث اقتصرت المزرعة على حوض خشبي بسيط ، والقوة المحركة على بغلة واحدة ، بينما قامت في الغرب الاملاك الكبرى المصنعة ، « المصانع الريفية » ، حيث يدفع استخدام المزيد من الآلات الى تجميع الاملاك لانه لا يعطي إنتاجاً كبيراً الا في الاستثمارات الكبرى . فمقابل ذلك في تقهر المزارع التي لم يبلغ رقم مبيعاتها السنوية ٢٥٠٠ دولار . وكانت النتيجة ان الثورة التقنية التي بدأت منذ السنة ١٩٣٠ ، وتحسين طرائق الاقتراض ، والتمويل والتجارة ، أدت الى رأسمالية زراعية جديدة وقوية ، محكوم عليها بتوسع مستمر ، لا يفيد منها سوى عدد مطرد الانحصار من الافراد والمشاريع (ج. غوتن) . ومنذ السنة ١٩٦٤ ، أنتج ٣ بالمائة من المزارعين ثلث قيمة الانتاج الزراعي المعد للتجارة .

استمر الانتاج من ثم في الارتفاع ، ولكن على الرغم من ازدياد الاستهلاك الداخلي والصادرات ، ازدادت مخزونات الحبوب كل سنة ، فبلغت ١٥ مليون طن في السنة ١٩٥٢ ، و ٢٤ في السنة ١٩٥٣ ، و ٣٨ في السنة ١٩٦١ ، فأصبح الوضع عسيراً لان المخزونات العالمية الفائضة عن الحاجة تتكدس سنة بعد سنة .

بغية معالجة هذه الازمة العميقة ، الناجمة عن تضخم الانتاج ، فكر بعضهم بتحسين التغذية القومية . وهذا ما استهدفه مشروع قانون « ايكن » في السنة ١٩٤٨ ، الذي اقترح ان تؤمن لكل مواطن حصة سنوية اساسية تضمن « الصحة الكاملة » ، وان ينظم كذلك التصدير الى مئات الملايين من سكان الكرة الارضية الذين تعنى بهم منظمة التغذية (فاو) . ولكن مشروع قانون ايكن قد رُفض في السنة ١٩٤٩ ، وكان التصدير المجاني عرضياً وغير ذي اهمية . فبعد من الازمة الزراعية بتدخل مستمر من قبل الدولة التي اعتمدت سياسة مساندة الاسعار (٧ مليارات دولار في السنة ١٩٥٥) : قروض ، شراء الفائض ، تعويضات عن تخفيض مساحات زراعة الحبوب ، التي لم يفد منها سوى كبار المزارعين ومتوسطيهم . ومنذ السنة ١٩٥٠ انخفضت الدخول الزراعية انخفاضاً مطرداً منتظماً . فبلغت في السنة ١٩٥٥ ادنى مستواها

منذ السنة ١٩٤٢ ، بالرغم من ان الانتاج قد بلغ رقماً قياسياً ، وهبطت قوتها الشرائية بنسبة ٣٤ ٪ منذ السنة ١٩٤٨ .

يتضح من ثم ان تدخل الدولة كان مستمراً في كافة الحقول . وعلى تدخل الدولة المتزايد
الرغم من ارتفاع الاسعار خلال الحرب وسهولة تحويل المصانع العسكرية
حالت ذكرى الازمة الكبرى دون العودة الى النظام الحر القديم . وقد اعرب « قانون
الاستخدام » الصادر في السنة ١٩٤٦ عن شاغل الاطمئنان الذي سيطر على كافة الافكار : كل
حكومة ملزمة ببعض الواجبات حيال المواطنين . عليها ممارسة صلاحياتها للابقاء على « حد
اقصى من الاستخدام والانتاج والقوة الشرائية . فدولة النظام الحر خلال العشرينيات قد دخلت
التاريخ ، ونحن اليوم امام « نظام اقتصادي يرتكز الى مبدأ الحرية ، ولكنه لا يستقيم ولا يتسع
ولا يقوم عيوبه الا بالافادة من نظام تدخل قوي » (د . فوشيه) . لقد تعود المتعهدون
والنقابات العمالية الاعتماد على الدولة ، على غرار المزارعين الذين ما كانوا يستطيعوا العيش بدون
مساعدتها . وقد رفضوا كلهم نظاماً موحها يكون بمثابة تخطيط ملزم ويحرم المتعهد من حق
التقرير ، ولكنهم طالبوا جميعهم بتدخل يسهل التسليم به . ان الادارات الاقتصادية في الدولة
خالباً ما تكون مسندة الى صناعيين وصيارفة مقتنعين بان صوالح الاعمال وصوالح الامة تتطابق
مطابقة تامة (« ان ما هو صالح له « جنرال موتورز صالح لاميركا ») . يضاف الى ذلك ان
هناك بداية تخطيط اعلامي : فقد ضمت معظم المشاريع الكبرى دوائر تخطيط معدة في الدرجة
الاولى لدور اعلامي . اما تخطيط السياسة الاقتصادية فقد تحقق في « التقرير الاقتصادي »
السنوي الذي يضعه الرئيس ويوضح الاهداف التي يفرضها اتفاق الظروف (الاستخدام ، نسبة
الزيادة ، الاسعار ، ميزان المدفوعات ...) والتي اضيفت اليها ، في وقت متأخر ، اهداف
يفرضها نظام الدولة وتتعلى بالصحة والتربية الوطنية .

ان هذا الدور تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الدور الوحيد الذي رآته يتم اظم
ويتسع . فان ميزانية الدولة الاتحادية التي بلغت ٣ مليارات دولار في السنة ١٩٢٩ قد ارتفعت
الى ٤٢ ملياراً في السنة ١٩٤٨ حين اخذت موازنة السلم العسكرية تتزايد تزايداً فقط ، كما ان
نفقات الاتحاد العامة التي مثلت ٩٠٩ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٢٩ ، قد مثلت
٢٥٨ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وانشئت ونظمت نهائياً في السنة ١٩٤٩ هيئة موظفين ينعمون
بنظام خاص . وفي هذا التاريخ ارتفع عدد الموظفين الاتحاديين من ٥٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٩
الى اكثر من مليونين ، وجاوز مجموع العاملين في مصالح الخدمة العامة الستة ملايين . وكان
لدى الدولة احتياطي مدني وعسكري من الممتلكات المنقولة يساوي اكثر من ٢٧ ملياراً
ويشتمل على مليون وسيلة نقل واكثر من ١٠٠ مشروع صناعي وتجاري . فألفت « اوسع
مشروع مستعمل في العالم » بحسب تعبير لجنة « هوفر » .

فلا عجب ، والحالة هذه ، اذا ما زادت سرعة التطور الذي سبقت الاشارة اليه والذي

اتجه اكثر فاكثر الى احلال العمل الاتحادي محل العمل المحلي ، واذا ما حل « نظام المحادي جديد » ، يحول الولايات الاعضاء الى وسائل تنفيذ سياسة الاتحاد ، محل النظام الاتحادي التقليدي . وقد تأيدت السلطة الاتحادية نهائياً منذ ان ابطال التفسير الثنائي للتعديل العاشر الذي سبق وغيره قرار المحكمة العليا في السنة ١٩٣٧ . وكان ان هذه الاخيرة ، التي غالباً ما تعدت صلاحياتها الاساسية للوقوف في وجه الكونغرس ، لم تعد منذئذ سوى محكمة تنحصر مهمتها في تأويل القوانين وابداء الرأي في مطابقتها للدستور .

امام هذا الطغيان ، اكتفى مجلس الكونغرس بالتصويت على القوانين - الاطر ، مما افضى الى تعزيز السلطة الرئاسية المطلقة التي لم يتوفق لاحق مجلس الشيوخ بالنقض ولا الرقابة البيقظي الحد منها كما من قبل . ومن اجل مقاومة اتساع صلاحيات الرئيس هذه « ودكتاتورية » ف.د. روزفلت الذي اعيد انتخابه في السنة ١٩٤٤ للمرة الرابعة ، اقر في السنة ١٩٤٧ التعديل الذي حظر اعادة الانتخاب للمرة الثالثة والذي اصبح ساري المفعول في السنة ١٩٥١ .

كانت نتيجة الازدهار العام ، على الرغم من تأخر الانتاج في نظام المجتمع :
السنة ١٩٤٩ ، والسنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، والقوانين الاجتماعية
ضعف الطبقة العمالية
الموروثة عن « النهج الجديد » ، ابقاء القوة الشرائية في مستوى
على بعض الارتفاع . الا ان التفاوت الاجتماعي ما زال كبيراً جداً ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار
ارتفاع الاسعار وارتفاع مستوى المعيشة الذي جعل دخل الـ ٣٠٠٠ دولار في السنة ١٩٥٨
مجاوراً للفقر . فان نسبة الدخل المثوية التي لم تبلغ ٢٠٠٠ دولار والتي كانت ٦٤ بالمائة في
السنة ١٩٤١ قد هبطت في السنة ١٩٤٨ الى ٢٦ و ٥ بالمائة ، والى ١٤ و ٩ بالمائة في السنة ١٩٥٧ .
اما الدخل التي تجاوزت ٥٠٠٠ دولار ، والتي لم يحصلها سوى ٤ بالمائة من السكان في السنة
١٩٤١ ، فقد حصلها ٢٦ و ٥ بالمائة منهم في السنة ١٩٤٨ و ٣٤ بالمائة في السنة ١٩٥٤ (٤٤ بالمائة
من مجموع الدخل) . فيتضح من ثم ان عدد الفقراء الذين يحصلون اقل من ٢٠٠٠ دولار قد ندى كثيراً ،
ولكن ارتفاع كلفة المعيشة قد ثقلت وطأته عليهم . فان ١/٥ السكان قد عاشوا عند حدود
الفقر ، وبقي عدد الاغنياء ضئيلاً نسبياً ، وما زال التفاوت كبيراً جداً في مستويات المعيشة ،
على الرغم من تضائله منذ ١٥ سنة ، لا سيما وان معظم الدخل المتوسطة والمرتفعة هي دخول
العائلات التي ما كانت لتبلغ هذا المجموع لولا عمل عدد من اعضائها (الـ ٢/٣) . وان
الـ ٦٥ ٠٠ ٠٠٠ شخص الذين امتلكوا اسهم الشركات المغفلة مثلوا اقل من ٧٪ من مجموع السكان
البالغين وتقاضى ربهم اكثر من ١٠ ٠٠٠ دولار وحصل ١ بالمائة منهم ٤٣ بالمائة من مجموع
الربائح . و يبدو ٢ و ٠ - ٣ و ٠ بالمائة من الاميركيين ، كحد اقصى ، تقاسموا الفوائد المالية التي
وفرتها الاعمال الكبرى (و. رايت ملز) . زد على ذلك ان تفاوت الدخل الظاهرة قد
ازداد بفعل شتى اشكال المكافآت غير الخاضعة للضرائب او الخاضعة لرسوم ادنى من رسوم
الدخل ، ولا سيما بفعل قوائم النفقات التي يتقدم بها مسؤولو الادارات ، والفوائد العينية

(سيارات المشروع ، الاجازات المدفوعة ، الرحلات ، محطات الاستحمام ، الاشتراك في النوادي الخاصة ، شراء البنزين بموجب بطاقات) ، التي يجب ان يضاف اليها طريقة التمويل الذاتي ، التي انقضت ، ولا ريب في ذلك ، الربائح المدفوعة الخاضعة للضريبة ، ولكنها اتاحت توزيع الأسهم المعفاة منها ، بصرف النظر عن التهرب من الضرائب « الذي سهله تعقيد غريب في التشريع ومهارة خبراء الجباية » .

كانت نتيجة كل ذلك مجتمعاً يختلف كل الاختلاف عن مجتمع اوروبا بنظامه وايدولوجيته ؛ فقد بدت القوى النقابية وكأنها تتمتع بقدرة عظيمة ، وضمت اعداداً كبرى ارتفعت من قرابة ٩ ملايين عضو الى قرابة ١٥ مليوناً . اما في الواقع فانها لم تضم سوى ٢٥ ٪ من العمال وكانت اعجز من ان تعادل خصومها . اجل لقد نظمت الاضرابات وفازت احياناً برفع الاجور الذي اعاد الاجور الحقيقية بعد ان كاد ارتفاع الاسعار يفقد قيمتها ، ولكن تدخلاتها في الحياة السياسية كانت متفاوتة الفعالية : ففي السنة ١٩٤٨ اوعزت النقابات بالتصويت للرئيس ترومان ؛ اما في السنة ١٩٥٢ فلم توّزع بانتخاب المرشح الديموقراطي ، ولكنها بالمقابلة قامت بدور حاسم في فوز الرئيس كينيدي في السنة ١٩٦٠ . ويرد ذلك الى ان الحركة النقابية في هذه البلاد ، التي ليس فيها لا حزب اشتراكي (٨٠ ٠٠٠ صوت في انتخابات السنة ١٩٤٤ ، اي ١٢٥ ٠٠٠ بالمائة من المقترعين) ولا حزب شيوعي ، بقيت منقسمة بين الاتحادين لم ينصهرا في اتحاد واحد الا في السنة ١٩٥٥ وبين النقابات المستقلة ؛ انها « لحركة نقابية مصلحية » يديرها موظفون نقابيون يتقاضون اجوراً مرتفعة تشبعوا من مبادئ الحرية وبقوا اوفياء لأحلام المهاجرين الاول الذين اعتبروا الارتقاء الاجتماعي شأناً فردياً ؛ اعتبروا صوالح التجارة والعمل متكاملة واعتبروا التعاون بينهما ضرورياً ؛ فلم يحاولوا سوى تحقيق فوائد جزئية خاصة وبلوغ اهداف قصيرة الاجل ، بل نفروا من مبدأ الصراع الطبقي .

على ان في الولايات المتحدة طبقات ، ولكن الوعي الطبقي نادر الوجود . فان ازدهار البلاد العام ، ونظام التقاعد ، والتأمين على الحياة الذي افاد منه اكثر من نصف الاجراء ، والتأمين ضد البطالة ، والاجازات المدفوعة ، وتحديد مدة العمل الاسبوعي بقرابة اربعين ساعة ، وقيام الاتفاقات الجماعية التي أمنت ، في العديد من المشاريع ، ضد المرض ، وحوادث العمل ، والعمليات الجراحية ، وتوفير المتاجر التعاونية ، ودور التوليد ، والمكتبات ، والمدارس احياناً ، وإقدام شركتي فورد وجنرال موتورز على تعيين اجر سنوي ادنى مضمون - وكان من شأن مثلها هذا ان امتد الى مؤسسات اخرى - ، وارتفاع الاجور الذي غالباً ما عقب ارتفاع كلفة المعيشة ، واخيراً بعض التجانس في اشكال الحياة والملبس ، وفقـدان وسائل التعبير الخاصة بالطبقة العمالية ، كل ذلك قد اسهم في خلق مناخ غير ملائم لنشوء الصراع الطبقي . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك التطور الذي حدث في المجتمع الاميركي بفعل ارتفاع عدد المنتمين الى « الطبقة المتوسطة » . فان طبقة صغار اصحاب المشاريع المستقلين في حياتهم والمعاملين

لحسابهم ، ولا سيما فئة اصحاب المشاريع الريفيين المستقلين ، قد هبطت أعداداً امام توسع حركة جميع المشاريع ؛ وبالمقابلة احرز القطاعان الثاني (٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠) والثالث (٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٣ مقابل ٤٠ في السنة ١٩٢٠) نجاحاً وتقدماً كبيرين . كما ان عدد المستخدمين ، والعمال الاختصاصيين واعضاء المهن الحرة ، كان آخذاً في الارتفاع بينما كان عدد العمال غير الاختصاصيين آخذاً في التدنّي . اجل لقد كان العديد من « ربط العنق البيضاء » اجراء ولم يفضل مستوى معيشتهم مستوى معيشة العمال ، وغالباً ما كان عملهم ، بفعل استخدام الآلات ، شبيهاً بعمل عمال المصانع ، ولكن هذه العناصر المتزايد عددها يوماً بعد يوم قد ألقت ما يشبه بورجوازية صغيرة تحرص على اعتبار نفسها متميزة عن الطبقة العمالية بذهنيتهما ونوع معيشتها . لذلك فان شطراً كبيراً من البروليتاريا قد ارتبطت شخصياً بالطبقات المتوسطة ولم تصطبغ بأية صبغة من الذهنية البروليتارية ، بينما خفف ارتفاع مستوى المعيشة من حدة العداء لأصحاب الامتيازات .

على ان تصلباً لا يمكن انكاره قد حدث في موقف الطبقات الاجتماعية . فان سهولة الانتقال من طبقة الى أخرى ، التي كانت كبيرة نسبياً في اوائل القرن ، والتي اتاحت الامكانات المتشابهة بفضلها ارتفاعات كثيرة وسريعة ، قد تضاعفت تضاعفاً كبيراً . كما ان الدرجات الوسيطة قد تكاثرت بينما تضاعفت امكانات الوصول الى المراكز القيادية . فقد احتل المزيد من الوظائف العليا في الصناعة ائناس متخرجون من معاهد مهنية او معاهد هندسة او جامعات . وانتمى نصف ارباب الصناعة الى الطبقة العليا . وبلغت النسبة بين رجال السياسة اكثر من الثلث ، وبات انتقال الوظائف بالوراثة امراً كثيراً الوقوع يوماً بعد يوم (٥٧ بالمائة بين ارباب الصناعة ، مع العلم ان هذه النسبة اكثر ارتفاعاً في المهن الحرة) ، والارتفاع العمودي ابطأ منه في ما مضى ، والمحصرات التغييرات الوظيفية في الانتقال من الدرجة الدنيا الى الدرجة العليا . ووفر الصناعيون وارباب المهن الحرة ، الذين الفوا ١٠ بالمائة من السكان ، ٧٠ بالمائة من رؤساء المشاريع . فتتضح من ثم النزعة الى تأليف طبقات مقفلة شبيهة بها في اوروبا ، على الرغم من ان الثروة ما زالت هنا ، اكثر من اوروبا ، الطابع المميز للطبقة .

كان هناك من ثم اميركا محجوبة ، « اميركا الاخرى » ، التي وصفها اميركا الاخرى « ميكائيل هارنغتون » ، والتي تمثل بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة من السكان تقريباً . ان اميركا غير المنظورة هذه هي اميركا الفقراء الذين « لا وجه ولا صوت لهم » ، ولا يلتسبون الى اية نقابة او جمعية اخوية ، وليس لهم اية « كتلة » تدافع عنهم ، ويتجاهلهم رجال السياسة ، ويتضورون جوعاً ، ويفتقرون الى مساكن لائقة (١٢ مليون مسكن من اصل ٥٥ مليوناً اعتبرت في السنة ١٩٥٦ غير صالحة للسكنى) ، ويعيشون دون مستوى المعيشة العادي . لقد تألف هذا « العالم السفلي » من العمال الاتفاقيين ، والعمال غير الاختصاصيين ، ومهاجري الزراعة الفصلين ، و « المزارعين » الكثيرين الذين يعيشون حياة بائسة في استثمارات ضيقة جداً او ينزحون الى

المدن (١ ٥٠٠ ٠٠٠ غادروا مزارعهم في الابلاش خلال ١٠ سنوات) ، وعمال بعض المناطق المتأخرة ، (عمال المناجم في الشمال الغربي الباسيفيكي ، وفرجينيا الغربية ، وملتونا) ، والطاعنين في السن المضطرين للاكتفاء بمساعدة المحسدية حددت ، منذ السنة ١٩٥٩ ، بـ ٧٠ دولاراً في الشهر بعد سن الـ ٦٥ ، وبعض الاقليات العنصرية : البورتوريكيين ، والمكسيكيين ، والزنوج بصورة خاصة . فقد تعاطى هؤلاء الاعمال الدونية واكثر المهن قذارة واقلها دخلاً ، وعاشوا في احياء مغلقة شبيهة بالاحياء اليهودية القديمة (في « هارلم » بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٤٥,٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ ، بينما لم تبلغ ١٥,٤ بالمائة في اوخم احياء البيض) . فهم من يعانون من البطالة قبل غيرهم واكثر من غيرهم ، لانهم اول من يسرحون في ظروف الازمات .

نجحت هذه البطالة عن التقدم التقني ولم تنخفض منذئذ الى اقل من ٤,٣ بالمائة (رقم السنة ١٩٥٤ الذي بات عادياً) . وفي السنة ١٩٥٨ بلغت ٥,١ بالمائة (رقم التأخر الاقتصادي في السنة ١٩٤٩) ، وفي السنة ١٩٦١ ، ٧ بالمائة . وفي اواخر السنة ١٩٦٥ انخفضت الى ٤,٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة . فلم يحل « المجتمع الميسور » من ثم مسألة اشباع الحاجات الضرورية الاولى لمجموع المواطنين .

وهكذا تألفت طبقة موجهة ضئيلة العدد سيطرت على الحياة
التطور المحافظ المتزايد
الاقتصادية وقامت منذ نصف قرن بدور متزايد الهمية في
ادارة البلاد السياسية . فكما قدمت الدليل على ذلك مؤلفات « و. رايت ملز » (النخبة المسيطرة) ، انحدر اوفر الاميركيين ثروة (اولئك الذين يملكون اكثر من ٣٠ مليون دولار) ، بنسبة متزايدة ، من الطبقات العليا : ٦٨ ٪ في جيل السنة ١٩٥٠ ، مقابل ٥٦ ٪ في جيل السنة ١٩٢٥ و ٣٩ ٪ في جيل السنة ١٩٠٠ . وحدث الشيء نفسه في وظائف الحكومة الاتحادية الهامة : فبين الشخصيات الـ ٥١٣ التي شغلتها منذ السنة ١٧٨٩ حتى السنة ١٩٥٣ ، لاحظ ملز ان ٦٠ بالمائة انحدروا من اوفر عائلات البلاد ثروة (وهي تمثل بين ٥ و ٦ بالمائة من عدد السكان) وان ٥ بالمائة فقط انحدروا من عائلات العمال وصغار التجار والفلاحين المتواضعين . وقد تكامل امتزاج ادارة الاعمال بالادارة الحكومية تكاملاً متزايداً . ومع عودة الجمهوريين الى الحكم في السنة ١٩٥٢ تألف اكثر من نصف موظفي الادارة الاخيرة من رجال جاؤوا مباشرة من الاوساط المرتبطة شخصياً ومالياً بالاعمال الكبرى واختيروا بالتعيين لا بالانتخاب ولم يسبق لهم قط ان تعاطوا السياسة . لقد اصبحت الدولة والاقتصاد ، اكثر من اي وقت مضى ، في ايدي الطبقة نفسها .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما تعززت النزعتان الانتهازية والحفاظية واذا ما املت روح « النهج الجديد » او حوربت . فان المعارضة العنيدة التي صادفها ف.د. روزفلت وبعض مستشاريه لدى بعض الصوالح الكبرى والقوى المحافظة ، قد استمادت كل قوتها بعد موت

الرئيس . وتشهد المؤلفات الادبية على زوال حظوة هذه « اليسارية » التي احرزت ذاك النجاح العظيم في الثلاثينيات ؛ وهي تعكس تشوش الرأي العام امام زعزعة النظم التقليدية ؛ فحتى في الاوساط الجامعية والفكرية برزت حركة مناهضة للتقدمية عمت الرأي المضاد للمساواة الذي قال به ادباء ومؤرخون من امثال « ت.س. اليوت » و « ارنولد توينبي » ، ودلت على حنين الى حقيقة ثابتة وشغف بما هو مخالف للصواب اذا عتبرا كلفة وسائل التعبير : السينما ، والراديو ، والتلفزة ، والصحافة طبعاً . فنجم عن ذلك ازدياد حقيقي بالقيم الفكرية في حقل التعليم ، وحذر عميق من كل روح نقدية ورفض البحث في الآراء المقبولة . وهكذا تمادى تأثير جوهري في القرن التاسع عشر ، واولئك الذين ايدوا في العشرينيات عداء الـ « كوكلوكس كلان » لليهود والكاثوليك وتحريم تعليم فلسفة التطور ؛ واولئك الذين قاوموا النهج الجديد الذي سار عليه ف.د. روزفلت بعد السنة ١٩٣٠ ثم اصبحوا انصاراً نشاطاً للفاشية و « مطاردة الساحرات » ، قبل ان يصوتوا لمصلحة « ب. غولدووتر » ويؤيدوا نشاط « جمعية جوت بيرتش » . وهكذا وجد جو عزز الانتهازية كما ابان ذلك دافيد ريسمن (الجمهور المهمل) ، واحترام السلطات الاجتماعية ، والروح القومية ، والاعتقاد بان الطريقة الاميركية في الحياة اعلى شكل حضاري وبأن الذين يتجادلون فيها يكونون « غير اميركيين » اي خونة بالقوة يجب على قوى الامن مراقبتهم .

على الصعيد الداخلي ، كانت الغلبة لسياسة ثورة اجتماعية : انه انتقام ارباب الاعمال من التشريع الاجتماعي الـ روزفلتي الذي اقره قانون « فاغر » في السنة ١٩٣٥ ؛ قالني هذا القانون بمشروع قانون « هارتلي - تافت » الذي حدد من ممارسة حق الاضراب في النشاطات القومية الصالح واعطى الرئيس حق تحريمه في الصناعات الرئيسية . ومن ظواهر هذه الحالة النفسية ، في السنة ١٩٥٢ ، اقرار قانون الهجرة (قانون ماك كارن - ولتر) الذي ادخل المزيد من الصعوبات على قوانين الهجرة السابقة ، اي على هجرة سكان اوروبا الشرقية والجنوبية . ولكن السلطات الاتحادية بذلت مجهوداً يهدف الى تحسين وضع الزوج - الذين بلغ عددهم ١٧٣٠٠٠٠٠ في السنة ١٩٥٧ - كما يدل على ذلك قرار المحكمة العليا في ١٧ ايار ١٩٥٤ الذي جعل قبول الزوج الزامياً في كافة المدارس ، ولكنه اصطدم بمقاومة ضارية وظافرة عملياً ابداها السكان البيض في الولايات الجنوبية (قضية « لتل روك ») . بيد ان الزوج خرجوا من سلبيتهم ولجأوا الى المظاهرات السلمية والعصيان المدني بغية الفوز بالمساواة الممنوعة عنهم - بالرغم من ورودها في التعديل الرابع عشر للدستور - ووضع حد للتمييز العنصري في المؤسسات ووسائل النقل العامة ، والمدارس والجامعات ، والاحياء المقفلة التي يعيشون فيها . وتوصل عناد الرئيس كنيدي وجونسون الى اقرار قانون وفر لهم ضمانات هامة لاحترام حقوقهم المدنية (اب ١٩٦٥) ، ولكنه اثار موجة جديدة من اعمال العنف والتقتيل التي استهدفت القائلين بالغاء التمييز ، وعمل في الوقت نفسه صبر الزوج . ثم تخلى عن سياسة اللاعنف حين بدا انها

انتهت الى الفشل ؛ فبرزت حركة « الزنوج المسلمين » الذين قاموا بهجوم معاكس متنصلين كلياً من الثقافة الغربية اليهودية - المسيحية . وكان لهذه الحركة ، بالرغم من قلة عدد الناهضين بها ، جاذب قوي على الجماهير السوداء التي تخلت اكثر فاكثر عن انقيادها كما تشهد بذلك انفجارات الهيجان الخربة والدامية في ديترويت (١٩٤٣) و هارلم ولوس انجلوس في تموز ١٩٦٤ وآب ١٩٦٥ .

الحياة السياسية
يضاف الى ذلك ان نطاق المهادلات السياسية اصبح اكثر انحصاراً يوماً بعد يوم . فان تدخل الدولة ، وتوجيهها للحياة الاقتصادية ، ودور النقابات ، والتدابير المتخذة لتوطيد الدخول الزراعي ، اي كافة الاستحداث التي اعتبرت ثورية في زمن النهج الجديد ، لم تكن لتثير منازعة جدية من قبل الجمهوريين منذ ان استمالوا اليهم شطراً من الطبقات المتوسطة والعمالية المتخلقة بالاخلاق البورجوازية ، و شطراً من الزنوج ايضاً . اما الحزب الديموقراطي فلم يتقدم من المنتخبين ، منذ فشله ، بأية فكرة جديدة حقاً . فكانت المسائل التي تناولتها المناقشات مسائل ظرفية : التعريفات الجمركية ، تأثير التجارة الكبرى ، مناهج السياسة الخارجية ؛ فكانت النتيجة إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور في السنة ١٩٥٦ بـ ٥٧ و ٢٨٪ من الأصوات ، بينما هو لم يفز الا بـ ٥٥ و ٤٪ منها في السنة ١٩٥٢ .

بيد ان فوز كنيدي باكثرية ضئيلة في السنة ١٩٦٠ بدا وكأنه احدث تغييراً في حياة البلاد السياسية . فان الآمال التي بعثها اسلوب ادارته الجديد ، وتأليف وزارته التي ضمت - كما في عهد روزفلت - عدداً كبيراً من رجال الفكر واساتذة الجامعات ، وبرنامج « الحدود الجديدة » الذي انطوى على اصلاحات عميقة بغية ازالة بؤس « اميركا الاخرى » ، والحزم الذي اعتمده الرئيس في مقاومة ملوك الفولاذ والقائلين بالتمييز العنصري في الجنوب رغبة منه في الدفاع عن الزنوج ، قد زالت كلها بزواله . واذا استفاد خليفته ج. لندون جونسون من اكثرية استثنائية تشهد بوجود تيار حرية قوي بمثابة ردة فعل للتيار الفاشستي الطابع الذي تزعمه منافسه « باري غولدووتر » ، فانه قد عاد الى انتهاج سياسة محافظة في الداخل (باستثناء ما يتعلق بحقوق الزنوج) وسياسة تدخل في الخارج تعيد الى الذاكرة عهد « القضيبي الطويل » .

فهل كان تجديد الحياة السياسية امراً ممكناً يا ترى ؟ ان النظام الانتخابي الذي يشوه التعبير عن الرأي ، والمؤسسات نفسها قد ساعدت بقوة على الجمود . فان عدد « كبار الناخبين » ، لا يطابق ، عند انتخاب الرئيس ، عدد الاصوات المجموعة : في السنة ١٩٣٦ جمع روزفلت ٩٨٪ من المقتربين بـ ٦٢٪ من الاصوات . وفي السنة ١٩٦٠ فاز جون كنيدي على منافسه بـ ٥٠ و ١ فقط من المقتربين ، باكثرية ٨٤ صوتاً من اصوات كبار الناخبين . وفي السنة ١٩٦٤ ، فاز « ج. لندون جونسون » ، باكثر من ٦٠٪ من المقتربين ، بـ ٤٨٦ صوتاً من كبار المنتخبين مقابل ٥٢ صوتاً لمنافسه . وساد انتخاب اعضاء المجالس التشريعية وانتخاب الممثلين كذلك

تباين كبير جداً: فان الاصول المحددة في السنة ١٩٢٩ تعيد آلياً توزيع المقاعد في مجلس الممثلين على الولايات بدالة التغييرات الديموغرافية الطارئة في الاحصاءات العشرية ، ولكن تقسيم الدوائر في كل ولاية - وهو من اختصاص السلطة المحلية دون غيرها - متباين جداً وموثر - كما في اوروبا - للمناطق الريفية التي لا تقيم فيها سوى اقلية ضئيلة جداً ؛ وهكذا فان المناطق الآخذة بالاستيحاء تمتعت بنفوذ كبير جداً بالنسبة للمناطق الآهلة بالسكان (في كونكتكت نجد دائرة صفري تضم ١٩١ شخصاً ودائرة كبرى تضم ٨١٠٠٠) . وقد استلبح تساوي عدد الشيوخ بين الولايات ، بصرف النظر عن عدد سكانها ، رجحان كفة اقل الولايات سكاناً في مجلس الشيوخ ؛ فان آلاسكا التي لا يمثلها سوى نائب واحد تتمثل بشيخين على غرار ولاية نيفادا التي يبلغ سكانها ٢٨٥٠٠٠ نسمة ، وولاية نيويورك التي تضم ١٧ مليوناً . وفي مجلس الشيوخ كما في مجلس النواب تقوم بالدور الأساسي اللجان الدائمة حيث يقضي العرف بان يكون الرئيس ، الذي يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة ، لا منتخباً من قبل زملائه ، بل اقدم عضو بين اعضاء اللجنة . فهو من ثم ممتنع العزل عملياً ومستقل عن الذين يحدد انتخابهم بين دورة واخرى ، ويحتل المراكز الشاغرة زعماء الاحزاب . فنحن من ثم امام حكم شيوخ يمارسون نفوذاً راجحاً لانهم احرار في تعجيل المناقشات أو تأخيرها الى ما لا نهاية له . واذا ما اضعفنا الى ذلك ان النفقات الانتخابية باهظة وتجاوز مليون دولار لمجلس الشيوخ ، لاتضح لنا الفائدة الكبرى التي يمكن ان تجنيها من هذا الوضع الفشائ النافذة التي باتت مؤسسات رسمية والتي تدافع بكافة الوسائل (الحملة الصحفية ، الافلام ، الاذاعة ، وحتى الرشوة) عن مصالح الدول الاجنبية (كتلة الصين الوطنية ، كتلة تشومي) ، ومصالح التكتلات الاقتصادية (كتلة السكر) .

وأثر التأثير نفسه نفوذ آخر حذر الرئيس ايزنهاور مواطنيه منه في خطابه الوداعي الذي القاه في كانون الثاني ١٩٦١ : « في مجالسنا الحكومية يجب ان نحترز من النفوذ الكبير جداً الذي يتمتع به العسكريون والصناعيون ... فيجب الان سمح البتة لهذه القوة المزدوجة ان تمس حرياتنا الديموقراطية » . وجلي ان هذه الكلمات تشدد على المكانة الكبرى التي يحتلها الجيش اليوم في بلاد لم يكن لها قبل السنة ١٩١٧ سوى نواة جيش لا اهمية لها . فسان الحرب الباردة ، وفقدان الاستقرار العالمي ، والدور النافذ الذي تقوم به الولايات المتحدة منذ السنة ١٩٤٥ ، وتدخلاتها الكثيرة في « العالم الحر » ، وقواعدها البحرية والجوية وبعثاتها العسكرية الموزعة على كافة القارات ، ودورها البوليسي في مقاومة الشيوعية او ما يعتبر شيوعياً ، والسباق الى التسليح النووي ، والدفاع عن المصالح الاقتصادية حيثما بدت مهددة بخطر الاصلاحات الاجتماعية ، كل ذلك يفسر اهمية الجيش الذي يخص بميزانية ضخمة يغذي قسم منها دعاوة فاشطة جداً ومتعددة الاشكال غالباً ما ترتدي طابع التخويف والوطنية المتطرفة .

يضاف الى ذلك اخيراً ان اهمية طلبيات الدولة في حياة المؤسسات الصناعية ، التي يعمل معظمها للدفاع الوطني ، تحمل هذه المؤسسات على التأثير على الادارة واقامة العلاقات بالسلطة العسكرية من اجل الحصول على الطلبيات ، خصوصاً بواسطة العديد من كبار الضباط والقادة

المتقاعدون الداخلين في خدمتها ، وعلى تغذية الحملات التي تظهر اميركا وكأنها مهددة بخطر التخريب ، ومن ثم تغذية الروح الوطنية والوطنية المتطرفة وذهنية المحافظة السياسية .

هذه هذا الاستقرار الخطر الناجم في تموز ١٩٥٧ عن ظهور الهبوط الاقتصادي الاخير والتوسع الجديد
ازمة اقتصادية جديدة ، هي الثالثة وخطر ازمة منذ السنة ١٩٤٥. فان التوسع الذي اتاح منذ السنة ١٩٥٣ ارتفاعاً متواصلاً في الدخل القومي والاموال الموظفة ، ومن ثم في الطاقة الصناعية ، قد أفسح المكان حينذاك لركود واضح المعالم جداً عقبه تأخر بارز منذ تشرين الاول : فلم يبلغ ارتفاع الاستهلاك القومي سوى ١ بالمائة ، وهو رقم لا يوازي الحاجات الناجمة عن التزايد السنوي (الذي يبلغ ٢٧٠٠ ٠٠٠ شخص) في عدد السكان ، وتدنّت ارباح الشركات بنسبة ٣ - ٤ بالمائة عنها في السنة ١٩٥٦ ، وانخفضت مبيعات المخازن الكبرى ، وتكدست المخزونات ، وانخفض معدل الانتاج الصناعي بنسبة ٩ بالمائة في كانون الثاني ١٩٥٨ عنه في كانون الثاني ١٩٥٧ ، وتواصل الغاء الاستثمارات الزراعية الهامشية ، واستمر عدد المزارع في التبدل ، واخيراً ارتفع عدد البطالين في نيسان ١٩٥٨ الى ١٩٨ ٠٠٠ ٥ ، اي ٦٧ بالمائة من اليد العاملة الموجودة في البلاد ، وهو رقم لم يبلغ قط منذ ١٩٤٢ . وكانت اكثر الصناعات تأثراً بالازمة صناعة الفولاذ حيث هبطت نسبة طاقة الانتاج المستخدمة الى ٥٣ بالمائة في شهر آذار من السنة ١٩٥٨ ، وتأخرت كذلك تأخراً بيتناً الصناعات الكيميائية (المنتجات المعيشية) وصناعات الاجهزة المنزلية الكهربائية ، وصناعة مواد البناء ، بينما استمرت كلفة المعيشة في الارتفاع . وقد أدت حدة اعراض التدهور هذه الى ظهور « شبح فقصدان الثقة الاقتصادية » ، وتطلبت علاج « المستخات الآلية » التي باتت كلاسيكية : تدخل الدولة بواسطة تعويضات البطالة ، وزيادة القروض من اجل تأمين حاجات الدفاع الوطني ، والاعمال الكبرى ، وخطط التجهيز ، والمساعدات لتشديد الابنية ...

انفجرت الازمة ، وفي السنة ١٩٦٠ ، دخلت الولايات المتحدة ، التي احزرت أقل تقدم بين الدول الصناعية الكبرى منذ السنة ١٩٥٣ ، في طور ازدهار عظيم لم تعرفه منذ السنة ١٩٢٩ . فان معدل الانتاج الصناعي الذي ارتفع بنسبة ٩٠ بالمائة خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٣ قد ارتفع الى ٧ ٪ في السنة ١٩٦٤ و ٨ بالمائة في تموز ١٩٦٥ . ولم تعرف البلاد قط ، منذ ١٩٣٣ - ٣٧ ، فترة نمو متواصل على مثل هذا التماهي . وكان ذلك نتيجة سياسة تدخلية تمشت عليها ادارة كندي التي استهدفت النمو والمحافظة على نسبة نمو مرتفعة بتنشيط التجارة الخارجية و ضمان العمل لكافة السكان . وشجّع توظيف الاموال في الصناعة بسلسلة من التدابير المالية والنقدية وبتخفيف الضرائب ، الخ . في الوقت الذي زيدت فيه زيادة محسوسة المساعدة الاقتصادية للدول غير النامية . فبلغت التجارة الخارجية في السنة ١٩٦٤ مستوى قياسياً اذ بلغ الرصيد الدائن الصافي ٧ مليارات دولار . الا ان ميزان المدفوعات قد بقي في عجز بفعل النفقات الحكومية والعسكرية واطراد اخراج رؤوس الاموال الخاصة الموظفة في الخارج ، ولا سيما في بلدان السوق

المشاركة (هولندا ، بلجيكا ، ألمانيا ، فرنسا) ؛ وهكذا فقد انشأت فروع الشركات الأميركية أكثر من ٣٠٠٠ مصنع فافست الشركات الأصلية نفسها أحيانا في المعالم وحتى في الولايات المتحدة . وهي الاتجاهات نحو التضخم المالي المتسببة عن ارتفاع الأجور والنقابات غير المنتجة ، « تسليح » مكافآت تخفيض المساحات الزراعية ، « ما يهدد قيمة الدولار المعتبر اليوم ذا قيمة مرتفعة على العموم .

ما تزال الولايات المتحدة أقوى دول الكرة الأرضية ولكن مركز الهيمنة الذي احتلته بعيد النصر الحليف أخذ في التضاؤل يوماً بعد يوم . فإن النجاحات التقنية التي حققها الاتحاد السوفياتي قد أرغمتها منذ اليوم على إعادة النظر في سياستها الخارجية التي أمست دفاعية . وإذا ما أضيفت هذه النجاحات إلى تجديد بناء أوروبا الاقتصادي ، فإنها تهددها - في أجل بعيد - بصعوبات شبيهة بصعوبات البلدان القديمة .

الفصل الثالث

اوروبيا الغربية واليابان

حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، كانت اوروبيا الغربية في حالة يرثى لها . فان اقتصادها كان اكثر تلفاً وزعزعة منه بعد الحرب السابقة ، وهبط معدل الانتاج الصناعي في فرنسا وبلجيكا وهولندا الى ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ بالمائة من مستواه قبل الحرب ، وفي المانيا الغربية الى ٣٤ بالمائة . وتدننى انتاج الحبوب ، واتلف اكثر من نصف وسائل النقل او اصيب باضرار كبرى . وفي بعض المناطق عرفت اوروبيا المجاعة ، وفي كل مكان تقريباً عرفت بؤساً حقيقياً . وانفدت الخزونات والمؤن . وخلال ست سنوات لم تجدد اية آلة ولم يشيد اي بناء ، بل على نقيض ذلك درست كافة الآلات بسرعة بينما اقفلت اسواق اوروبيا التقليدية وتعودت الحماة العالم الاخرى الاستغناء عنها . واخيراً تبدل نظام المقايضات تبديلاً عميقاً بحيث ان الدول ، التي كانت من قبل دائئات العالم ، اضطرت لتصفية اموالها في الخارج واستدانة مبالغ طائلة : لقد انتهت الى الافلاس .

قبل السنة ١٩٤٠ ، لم يكن تفوق الولايات المتحدة ساحقاً بعد ، وبالرغم من ان اوروبيا لم تعد سوى المركز الصناعي الثاني في العالم ، فانها قد بقيت المركز التجاري الاول . ففي السنة ١٩٤٥ كان الانهيار كاملاً في الحقل التجاري والمالي ، وعلى الرغم من اعادة بناء سريعة ، فان تأخرها سيزداد يوماً بعد يوم . ويرد ذلك في السنة ١٩٤٥ ، الى ان البيئة التاريخية التي بنيت فيها قوتها قد تغيرت في اتجاه اكثر معاكسة لها منه بعد السنة ١٩١٨ . وليست روسيا وحدها بعد اليوم ما اخذت تتخلص من نفوذها الاقتصادي كما في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فاوروبيا الشرقية جمعاء وجزء من اوروبيا الوسطى لم يعودا مستودعاً لحاجاتها من المنتجات الغذائية والمواد الاولى . ومنذ السنة ١٩٤٩ ، اصبح للصين الشاسعة الاطراف ، والمستعمرات المتحررة ، كالهند واندونيسيا ، سياسة اقتصادية لا تهتم الا بصوالحها الخاصة . ولم تعد هذه البلدان مدينة لاوروبيا ، لا بل رغبت كلها رغبة متزايدة الوضوح في استخدام خاماتها الخاصة وتنظيم نقلها البحري وغيره . وغالباً ما صادرت الحكومات رؤوس الاموال الاجنبية وابطلت

امتيازات المشاريع الاجنبية . وفي مناطق ما وراء البحر التي ما تزال مخضمة ، وفي آسيا وحتى في افريقيا ، وفي بلدان الشرق الاوسط النصف مستعمرة ، هددت الحركات القومية المكاسب التي تحققتها اوروبا من استثمار الثروات الطبيعية . اما تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي فقد اصبح ساحقاً .

الحاجات المتناقضة
كان لزاماً إعادة بناء كل شيء في اوروبا ؛ والحال خلفت الحرب إرثاً ثقيلاً تناقضت ردود فعل الرأي العام حوله تناقضاً لا شعورياً . فمن جهة اثار طاعة الاقتصاد الموجه ، والتقنين الذي فرضه « اقتصاد الحاجة » ، استياء كبيراً لا في اوساط الصناعيين بسبب الحد من سلطتهم في عملهم وفي اوساط التجار فحسب ، بل في اوساط المستهلكين الذين تضايقوا في عاداتهم وحرموها ما يرغبون في ابتياحه أيضاً . فكان هناك من ثم توج شاملاً الى العودة الى الحرية ، والغاء الرقابات الادارية المختلفة والتحديدات . وبرزت في الوقت نفسه رغبة مماثلة في العودة الى الحرية الفردية ، الى حرية الفكر والتعبير التي عطلت في البلدان الخضعة للنازية ، والتي حددت تحديداً متبانياً في البلدان الحرة بفعل الرقابة والتشريع الحربي . فبدأ النظام الاقتصادي الحر والنظام السياسي الحر من ثم متضامنين ، ولكن الفوضى الاقتصادية والاضطراب السياسي اللذين قادا المانيا ، قبل السنة ١٩٣٣ ، الى النازية وقادا الدول الحرة ، بعد السنة ١٩٣٩ ، الى الهزيمة ، قد خلقا رغبة في نظام اقتصادي وسياسي لا تكون فيه المصلحة الشخصية القاعدة السائدة ؛ وظهر اختبار الأزمة والحرب ان المنافسة الحرة غير المحدودة والسعي وراء المكسب غالباً ما يضران بالمصلحة الوطنية ، وان قوة الدولة وحدها قادرة على استثمار كافة موارد البلاد في سبيل المصلحة العامة ، وان هذه الاخيرة تقضي بأن تسند الى الجماعة رقابة قطاعات الاقتصاد الرئيسية . وأثارت ذكرى ضائقة العمال والفلاحين ابان الازمة الرغبة في نظام يؤمن العمل للجميع ويبعد عن الناس كابوس الخوف وعدم الاطمئنان ؛ « العمل للجميع في مجتمع حر » ، هذه كانت الصيغة التي توجز نظرية « بفردج » الذي أحدثت خطته ، وقد أقرها البرلمان البريطاني في ايام الحرب ، دوماً عميقاً جداً . وعلى الصعيد السياسي طالب كل من فكر بالاصلاحات الواجب ادخالها على النظام البرلماني بسلطة تنفيذية قوية قادرة على فرض الانحاء أمام المصالح الكبرى ، وبإعادة تنظيم الاحزاب ، وتجديد البشر والاساليب تجديداً كاملاً .

وهكذا وجدت في البلدان المحررة حديثاً على ايدي « المقاومة » رغبات في نظام شبيه بالاشتراكية لا يتفق كثيراً والنظام الاقتصادي الحر ، وفي تنظيم لا تكون فيه الديمقراطية شكلية فحسب . اما في الواقع فسيكون فشل هذه الابتغاءات كاملاً ، لأن إعادة بناء اوروبا ستتم في اطار النظام الاقتصادي والسياسي القديم .

١ - التطور الاجتماعي

النزوحات البشرية
في أوروبا
انضاف الى الدمار المادي الذي خلفته الحرب، والخسائر الفادحة
بالارواح التي سببتها، مثار آخر للصعوبات، هو تجدد النزوحات
البشرية التي لم تبلغ قط مثل هذا الاتساع منذ قرون العهد
الميلادي الاولى، والتي غيرت وجه أوروبا تغييراً هاماً (الشكل ٢٣).

إبان العمليات الحربية بالذات ارغم ملايين البشر على النزوح بفعل النفى (البولونيون، اليهود، الأوكرانيون، الروس) ونقل اسرى الحرب والعمال للقيام بالاعمال الالزامية، وسياسة «الارض المحرقة» واخلاء المناطق من السكان اخلاء منظماً. ومن جهة ثانية، انتهت الاتفاقات التي عقدها هتلر في السنة ١٩٣٩ مع ايطاليا والاتحاد السوفياتي الى نقل الاقليات الالمانية في التسيرول والبلدان البلطيقية... الى الرايخ. ثم اقصى الالمات عن الالزاس - لورين اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرنسي، وادى دخولهم البلدان البلقانية الى فرار العديد من اليوغوسلافيين ويونانيي اقليمي مقدونيا وتراقيا الذين ضمتها بلغاريا الى اراضيها واحلت فيهما مستعمرين بلغاريين محلم. وفي رومانيا كذلك نزح ٢٠٠ ٠٠٠ روماني عن ترانسلفانيا الشمالية و١١٠ ٠٠٠ عن دوبرودجا الجنوبية، بينما نزح ١٦٠ ٠٠٠ مجري عن ترانسلفانيا الجنوبية. وقد قدر «كوليشر» بأكثر من ٣٠ مليون اوروبي، يدخل في عدادهم المدنيون الفارون امام الغزو، عدد المنقولين والمشردين والمنفيين بين تاريخ اندلاع الحرب واولئل السنة ١٩٤٣. وبعد ذلك جرانسحاب الجيوش الالمانية معه اللاجئين الالماني من «الشرق»، وروسيا البيضاء، والبلدان البلطيقية، وبولونيا (١١٠٠ ٠٠٠)، وبلدان جنوبي شرقي أوروبا، لانهم كانوا يخشون انتقسام الشعوب التي تسلطوا عليها واستغلواها. وقد تم الجلاء اثناء انسحاب الجيوش، في ظروف صعبة جداً، في الثلج والزمهرير، سيراً على الاقدام او في شتى وسائل النقل، صفوفات طويلة على الطرقات. فهذا ما حدث فعلاً لـ ٣٥٠ ٠٠٠ الماني كانوا في القرم واوكرانيا واجلوا الى بولونيا الغربية وما لبثوا ان نزحوا نحو الغرب امام التقدم السوفياتي. وهذا ما حدث كذلك لـ ٢٠٠ ٠٠٠ الماني كانوا في رومانيا، واللمان الذين كانوا في يوغوسلافيا، وهنغاريا...

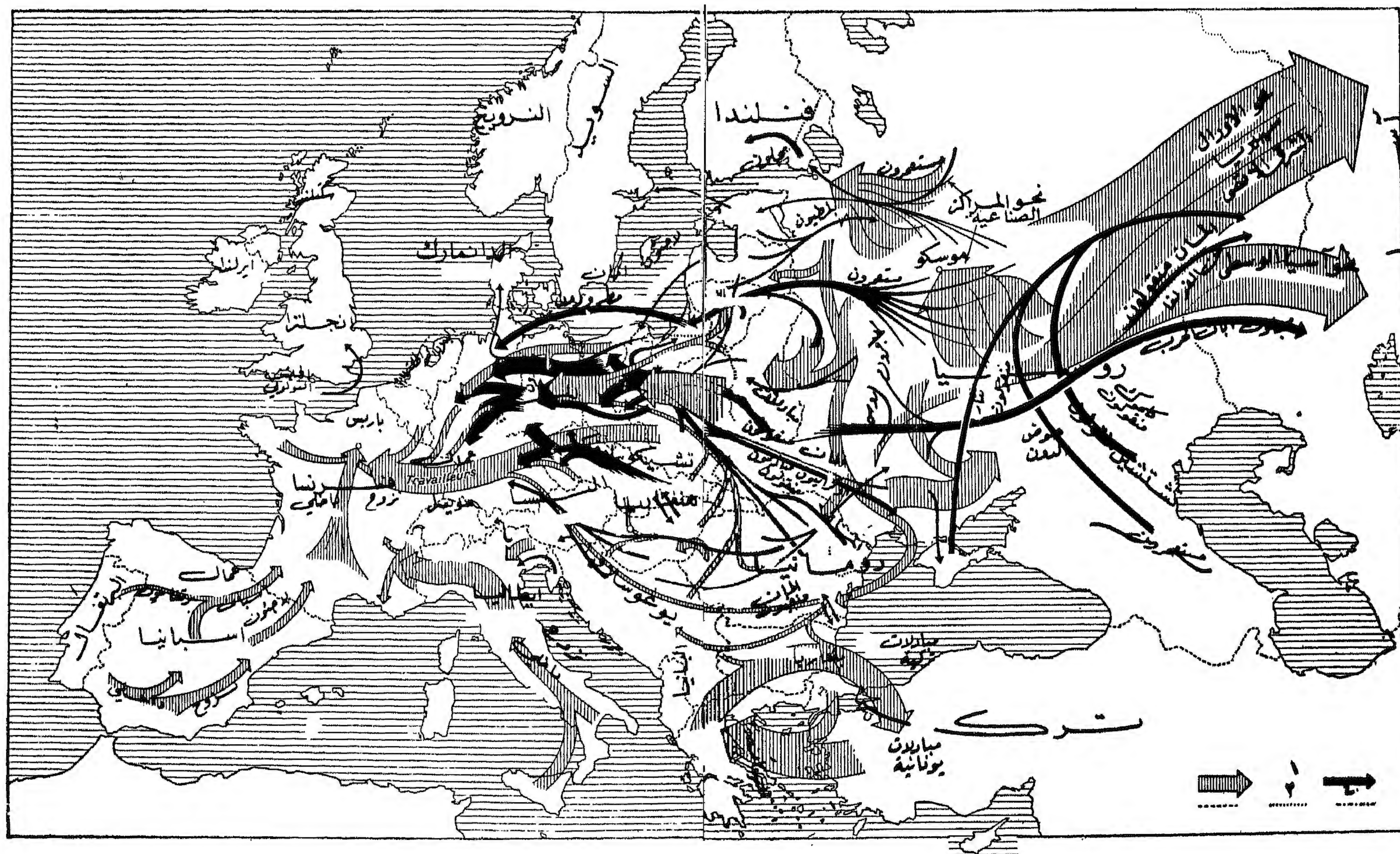
لم يكن النزوح بسبب الحرب من نصيب الالماني وحدهم. فان السكارييلين - ربما بلغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ - الذين فروا الى فنلندا في السنة ١٩٣٩ خلال الحرب الفنلندية الاولى، قد عادوا في السنوات ١٩٤١ - ١٩٤٣ الى كارييليا اثناء الحرب الثانية، ثم فروا مرة اخرى في السنة ١٩٤٤. وارغم كذلك عشرات الوف الفنلنديين والنرويجيين الى الابتعاد عن ميادين المعارك في لاثونيا. ولجأ اسوجيو استونيا و ٦٥ ٠٠٠ انغري الى السويد وفنلندا. واضطر كذلك الى الفرار نحو الغرب الفلاحون الأوكرانيون والروس الذين ما كانوا ليستطيعوا البقاء في مناطق الحدود، و«المتعاونون» مع الالماني الذين خافوا من تأدية الحساب، والرومانيون الذين استوطنوا

ترانسدستريا حديثاً ، ورومانيو بوكوفينا وبسارابيا ، وربما بلغ مجموعهم ٧٠٠ ٠٠٠ . وكذلك في الغرب دفعت الجيوش الحليفة المتقدمة امامها الألمان المقيمين في البلدان المحتلة و « التعاونيين » الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين ...

اوقف سيل اللاجئين الآتين من الغرب بسرعة . اما سيل اللاجئين الآتين من الشرق فلم يكن من اليسير إيقافه . فان ملايين الألمان الفارين من الشرق قد لحق بهم سيل آخر . وفي مؤتمر بوتسدام تخلى الحلفاء كلياً عن سياسة حماية الاقليات التي انتهجت في معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠ والتي أمكن تقدير مدى فشلها . وقادم الخوف من مطالبة ايطاليا بالاقليم الايطالية اللغة والسكان ومن انبعاث الحركة الجرمانية الشاملة الى اعتماد سياسة تقضي بان ينقل الى المانيا الألمان الموجودون في بولونيا (٣ ٥٠٠ ٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا (٢ ٥٠٠ ٠٠٠) والنمسا وهنغاريا . فنقل زهاء ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجيء لا موارد لهم تقريباً الى المانيا التي انخفضت مساحتها بنسبة ٢٥ بالمائة . وعقدت اتفاقات بين الاتحاد السوفياتي ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بغية تبادل اقليتها او اقله تسهيل عودة مواطنيها . ومن جهة ثانية احتل قرابة مليوني تشيكي وسلوفاكي الاقاليم التي غادرها الألمان . ووطنت بولونيا في الاقاليم الالمانية التي استولت عليها في الغرب ، وكانت شبه خالية من السكان ، ٣ ملايين فلاح بولوني ، بينما استقبلت اكثر من مليون بولوني من الاقاليم الواقعة الى الشرق من خط كورزون التي اصبحت سوفياتية ، وانتقل زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ اوكراني بغية استيطان اوكرانيا .

في يوغوسلافيا غادر استريا اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ايطالي ، واجريت مفاوضات مع هنغاريا لتبادل السكان ؛ وبالمقابل وصل ٢٠ ٠٠٠ يوغوسلافي من مقدونيا و ١٠ ٠٠٠ من بلغاريا . وفي الاتحاد السوفياتي ، استوطن الجمهورية القومية الارمنية ٦٠ ٠٠٠ ارمني جاؤوا من مختلف أنحاء الشرق الاوسط ، ولكن الـ ٤٠٠ ٠٠٠ الماني المقيمين في جمهورية الفولغا المستقلة قد نقلوا بتدبير اتخذته السلطات حرصاً منها على سلامة البلاد ، واتخذت التدابير نفسها بعد الحرب في اربع جمهوريات مستقلة تقيم فيها اقليات غير سلافية بسبب تعاونها والامان : تتر القرم ، الكهوك ، التشنشين - انفوش ، الكبرد البلقار (وقد بلغ مجموعهم ٥٦٠ ٠٠٠ شخص تقريباً) الذين نقلوا الى آسيا الوسطى وحل محلهم فلاحون روس . وهم الفلاحون الروس كذلك من استوطنوا الاقاليم المحتلة او المستردة في الغرب ولا سيما بروسيا الشرقية القديمة .

ارتدى معظم هذه التنقيلات ، التي ربما تناولت ٢٥ مليون شخص ، طابعاً نهائياً ؛ وبدلت تبديلاً كلياً خريطة توزيع الاعراق في اوروبا الوسطى والشرقية التي لم تتبدل منذ اواخر القرون الوسطى . فنقلت بعيداً نحو الغرب حدود استيطان السلافيين ، من روس وبولونيين ، على حساب الفنلنديين والبلطيقين ولا سيما الألمان ، وحدود اليوغوسلافيين بعض الشيء على حساب الايطاليين . وكانت النتيجة ان المستعمرات الالمانية في اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية ، التي كانت تؤلف جالية مزدهرة وثاقفة من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ الماني بين البلطيق



الشكل ٢٣ - الفزوحات الأوروبية بين ١٩١٨ و ١٩٥٠

١ - نزوحات بين الحربين العالميتين ، ٢ - نزوحات خلال وبعد الحرب العالمية الثانية ، ٣ - حدود ١٩١٨ ، ٤ - حدود ١٩٤٦ ، ٥ - حدود بين قسمي ألمانيا .

والبحر الأسود وبين الكربات والفولغا ، والتي يعود تاريخ بعضها الى القرن الثاني عشر ، قد صفت تصفية نهائية خلال سنوات معدودة .

تجمع العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين (١٠ ملايين) في المانيا الغربية ، وقد أثار وجودهم مسائل صعبة من حيث التكيف وفاقاً للبيئة الجديدة وللحياة الاقتصادية . وتوجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك اللاجئين ، او « الأشخاص المرتحلون » الذين ما زال بعضهم في النمسا وايطاليا وبريطانيا العظمى . فـهؤلاء يؤلفون جمهوراً ينيف على المليون شخص نزحوا مخبرين أو مكرهين منذ السنة ١٩٣٩ : اسرى حرب لم يعودوا الى بلدانهم ، عمال مدنيون من غير الألمان ساروا على أثر الجيوش الالمانية ، لاجئون من بعد الحرب ، وقد جاء معظمهم من اوربا الشرقية : بولونيون ، سبق ان انخرط منهم ١٦٠ ٠٠٠ في جيش اندرز ، بلطيقيون ، اوكرانيون ، يوغوسلافيون ... من المتعاونين والالمان ، او اعضاء الطبقات الحاكمة القديمة ، الذين لم يرغبوا في العودة الى بلادهم بعد ان اصبحت شيوعية ، او اليهود الخائفين من اعداء السامية ، الخ . لقد تمهدتهم منظمة الامم المتحدة التي اصطلحت بمقاومة الدول الراغبة عن قبول المهاجرين ، فشكلوا طيلة سنوات عدة عنصراً يثير القلق والارتياح في اوربا المضطربة والمنقسمة .

لقد زالت امكانية المهاجرة . وهناك في اوربا اربع بلدان

مسألة

عجزت عن تأمين المعيشة لسكانها الزائدين عن طاقتها السكانية :

الهجرة الأوروبية

اليونان ، ايطاليا ، المانيا الغربية ، هولندا . وقد بلغ مجموع

هذه الزيادة في اوربا وحدها بين ٣ و ٤ ملايين شخص لا يجدون مكاناً لهم في اقتصاد بلادهم ويرتفع عددهم كل سنة بفعل زيادة الولادات على الوفيات . وكانت المهاجرة داخل اوربا محدودة وغير ذات شأن . الا ان المهاجرة الى ما وراء البحار ، التي توقفت عملياً منذ السنة ١٩٣٠ ، قد استؤنفت مجدداً في السنة ١٩٤٧ . فسافر كل سنة ، بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ ، زهاء ٦٠ ٠٠٠ شخص ، جلهم من « الأشخاص المرتحلين » ، بفضل القانون الخاص بهؤلاء الذي سمح في السنة ١٩٤٨ بدخولهم الى الولايات المتحدة دونما تقييد بالانظمة المرعية . الا ان منظمة اللاجئين الدولية التي كانت تشرف على تسفير « اللاجئين المرتحلين » قد ألغيت آنذاك ، ولم يسمح قانون ماك كارن - وولتر ، الذي عمل به في اواخر السنة ١٩٥٢ بقبول سوى ١٥٤,٠٠٠ مهاجر سنوياً ، اي قرابة ٣٠,٠٠٠ في السنة من البلدان الأوروبية المكتظة بالسكان ، ولكن عدد المهاجرين بلغ ٢٥٣,٠٠٠ في السنة ١٩٥٨ التي انتهى فيها العمل بقانون استثنائي لمساعدة اللاجئين .

بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ قبلت كندا بدخول ٧٦,٠٠٠ مهاجر في السنة ، أما اوستراليا التي بدلت سياستها حيال المهاجرة تبديلاً كلياً ، فقد استقبلت ٥٣,٠٠٠ مهاجر اتوا من اوربا ، ولكن الافتقار الى الاموال والصعوبات الاقتصادية قد ادت الى تخفيض هذا العدد

منذ السنة ١٩٥٢ . ولم تستقبل منهم دول اميركا اللاتينية ، البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والشيلي ، سوى عدد ضئيل جداً . ففي كل مكان اصطدم اتساع الهجرة الاوروبية بمراقيل خطيرة : خوف من فقدان التوازن الاجتماعي والعنصري في بلاد المهجر ، رقابة سياسية شديدة جداً ، تعذر استيعاب المهاجرين في المؤسسات الراهنة ، حاجة الى الاموال التي تتيح ادخالهم في اقتصاد البلدان غير النامية ، لان بسلدان المهجر باتت ترغب في المتخصصين في الادارة والاعمال لا في اليد العاملة . ولم يبق هناك سوى تيار هجرة واحد ، ولكنه محدود بطبيعته الدينية ، اعني به تيار هجرة اليهود الى دولة اسرائيل . وربما قدر به ١,٥٠٠,٠٠٠ شخص عدد الذين غادروا اوروبا بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٥٢ . وبالمقابلة ادى تحرر المستعمرات الى عودة زهاء مليوني فرنسي وبلجيكي الى اوطانهم .

النظام الاجتماعي
كاد نظام المجتمع لم يتغير قط ، لا بل ازداد التباين بين المستفيدين من اجور ودخول محدودة ثابتة من جهة ، وبين المنتجين والمشرفين على توزيع السلع من جهة اخرى . وزاد التجمع الصناعي وتقدم التصنيع نسبياً من اهمية المشاريع التي تقدمت تقدماً كبيراً ، ولا سيما بفعل تقدم الاسعار على الاجور . ويصح هذا القول في فرنسا حيث ارتفع عدد الاجراء بعض الارتفاع -- منتقلاً من ٦٢ الى ٦٤٪ من السكان العاملين بين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ -- ولكنهم تقاضوا اجوراً تمثل ابدأ النصيب نفسه من الدخل القومي ، بينما ارتفعت قيمة المواد الاستهلاكية وطالت مدة العمل . اما ارتفاع الاجر الاجتماعي بالنسبة للاجر المباشر (الذي هبط من ٨٦٪ من المجموع في السنة ١٩٣٨ الى ٧٧٪ في السنة ١٩٥٣) فقد ادى الى توزيع اجور موافق لارباب العائلات على حساب العمال الآخرين . تعمل الطبقة العمالية عملها وكأنها تعاونية كبرى معدة لان تتيح لأقل العمال حظوة تربية اولادهم .

ويصح هذا القول كذلك في ايطاليا : امام طبقة غنية جداً وقليلة العدد ، يعيش جمهور الشعب حياة فقر متدنية المستوى جداً . فالصناعيون والملاكون العقاريون الذين أفادوا من ارتفاع الاسعار ومن التضخم ، والارستوقراطية التي ما زالت ، بفضل قاعدتها العقارية المتينة ، القوة الرئيسية في المجتمع (اذ ان العائلات النبيلة القديمة لم تحتفظ في اي بقعة من اوروبا ، باستثناء اسبانيا والبرتغال ، بامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هذا الاحتفاظ الكلي) يؤلفون طبقة عليا تستفيد من نظام جبائي خفيف الوطأة جداً (لا تمثل ضريبة الدخل سوى ١١ بالمائة من المداخيل ، وهناك مجال واسع للغش) . اما الطبقات المتوسطة التي افلسها التضخم المالي فقد انفقتم اموالها المدخرة ، وسدت في وجه ابنائها سبل العمل . فهناك بطالة حاملة الشهادات لان المهن الحرة ووظائف الدولة كانت في زحمة من اهلها ، بالرغم من ضآلة الرواتب التي كانت ادنى منها في السنة ١٩٣٨ بصورة جلية . وفي المناطق الجنوبية ، عاش المجتمع الريفي بأجمعه ، من ملاكين صغار (١,٥٠٠,٠٠٠ عائلة في اراض تتراوح مساحتها بين نصف هكتار و ٥ هكتارات) ومزارعين وعمال زراعيين ، في جو يسيطر عليه القلق وعدم الاطمئنان .

وأثارت سرعة ارتفاع السكان للملاكين التوفيق أبدأ الى استخدام عمال بأجر ادنى من الاجر القانوني . وكثيراً ما شوهد هنا اولئك « العمال » الذين ينتظرون سحابة ايام كاملة في شوارع القرية وساحتها مجيء احد المستثمرين ليختار بينهم واحداً او اثنين بسبب حاجته الى « يوم عمل » كان اجره ١٥٠ ليراً في السنة ١٩٥٤ !

كان البؤس من ثم شديداً جداً . وفي السنة ١٩٥٣ اظهر التحقيق الذي اجرته لجنة فينغورلتي البرلمانية ان مستوى معيشة ربع السكان تقريباً (١١ مليون نسمة) كان متدنياً او متدنياً جداً ، اي ان نصفهم كان يعيش في الاكواخ الخشبية او المفـاور او المرائب او السقائف ، والنصف الآخر في ابنية مكتظة بالسكان ؛ وان ٥٠٪ كانوا يرتدون الحرقا والراث ، واكثر من ٥٠٪ لم يستهلكوا لا لحوماً ولا سكرأ ولا نبيذاً ؛ وان هذه الفئة البائسة لم تؤلف سوى ٦ بالمائة من سكان ايطاليا الشمالية ، ولكنها جاوزت نصف سكان الجنوب ونصف سكان الجزر .

وفي المانيا حيث استهدفت سياسة الوزير اهرارد توظيف الاموال بفائدة مرتفعة جداً وتنشيط حركة الصادرات ، اقيمت الاجور متدنية جداً بحيث ان ٦٤ بالمائة من السكان تقاضوا في شهر ايار من السنة ١٩٥٠ اجراً لم يبلغ ٢٥٠ ماركاً في الشهر وتقاسموا ٣٥,٦ بالمائة من مجموع الدخل ؛ وان ١ بالمائة من العمال و ١٥ بالمائة فقط من المستخدمين تقاضوا اكثر من ٤٠٠ مارك في الشهر ، بينما تقاسم ٢,٣ بالمائة من السكان ١٦,٥ بالمائة من مجموع الدخل بدخول شهرية تفوق ١٠٠٠ مارك . زد على ذلك ان المانيا الغربية لم تعرف اي اصلاح زراعي ، اذ ان بضعة آلاف هكتار فقط قد اعيد توزيعها ، وان حل « المشاريع » الكبرى التي تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية وصول هتلر الى الحكم ، لم يؤد الا الى انقاص التجميع الصناعي العمودي . وان الرغبات المترددة في تأميم الصناعات الاساسية لمصلحة المجموع في القطاع البريطاني ، التي ابداهها حزب العمال في السنة ١٩٤٥ ، قد اصطدمت بالمعارضة الاميركية . فسرعان ما عاد المسؤولون القدماء عن الاقتصاد الى مراكزهم القيادية ، وما استعاد الملاكون القدماء ممتلكاتهم . واستؤنفت عمليات التجميع والصر ، ولا سيما في الصناعات الفولاذية حيث شجعتهم ادارة الوحدة الاوروبية للفحم الحجري والفولاذ .

في بريطانيا العظمى ، اعتمدت سياسة اجتماعية متلاحمة تؤمن للجميع حداً ادنى من الدخل وتضمن العمل لكافة السكان وتوفر الخدمات الاجتماعية ، كخدمات الضمان الاجتماعي والادارة الصحية ، كما اعتمدت بصورة خاصة سياسة جبائية صارمة فرضت ضرائب تصاعدية على الدخل الكبرى والمتوسطة ، فأدت هاتان السياستان الى الحد من التفاوت الاجتماعي حداً اقوى منه في اي بلاد غربية كبرى .

ان دخول رأس المال الذي مثلت في السنة ١٩٣٨ ٢٢,٦ بالمائة من مجموع الدخل ، لم تعد لتمثل في السنة ١٩٥٠ سوى ١٤ بالمائة قبل اقتطاع اية ضريبة . وارتفعت الدخول المختلطة (اي دخول الذين يعملون ويديرون في الوقت نفسه رأسمال استثمارهم : التجارة ، المشاريع الزراعية ،

الصناعيون اليدويون ، المهن الحرة) من ١٢ الى ١٢,٣ بالمائة . اما دخول العمل ، واعني بها الاجور والمرقبات التي تضاف اليها « الدخل الاجتماعية » : الضمان الاجتماعي ، التعويضات العائلية ، معاشات الشيخوخة والتعويضات عن حوادث العمل ، والمساعدات المرضية ، فقد ارتفعت من ٥٩,٧ بالمائة الى ٦٦,٧ بالمائة . فقد حدث من ثم انخفاض كبير في دخول رأس المال (٣٠ بالمائة) ، وزيادة في الدخل المختلطة ، وزيادة كبرى في دخول العمل (٣٦ بالمائة) . فهل يعني ذلك ان الحكومة العمالية قد قامت والحالة هذه « بثورة صامتة » واعادت النظر في توزيع الدخل ؟

قطعاً لا ، اذ ان معظم الخدمات الاجتماعية المشتركة الجديدة قد امتنتها زيادة الضرائب المفروضة على الطبقات الفقيرة ، في حال ان الثروات الطائلة بقيت طائلة . لا بل ان جمع الاملاك في ايدي قليلة العدد قد بات اكثر بروزاً منه في عهد لويد جورج الذي احتج عليه بحدة . فقد قدر في السنة ١٩٤٧ بأن ١ بالمائة من السكان البالغين كانوا يملكون نصف الثروة القومية ، و ١٠ بالمائة يملكون الـ ١/٤ . لقد حققت حكومة العمال « الدولة المزدهرة » ، وتوفقت بحسب تعبير كروسمين ، « الى تحديد المرحلة الاخيرة من مراحل قرن تخللته اصلاحات المجتمع الرأسمالي وتنظيمه ، ولكنها لم تفتح قط عهد الاشتراكية » .

ما زال التفاوت الاجتماعي بارزاً على العموم شأنه في العمود السالفة ، ولكن تطورات الاقتصاد استتبعت توزيع السكان توزيعاً جديداً بين مختلف قطاعات النشاط ، وتحول النظام

انطلاقة
القطاعين الثاني والثالث

الاجتماعي تحولاً تدريجياً .

منذ زمن بعيد ، أدى اعتماد الآلات في الأرياف الى نزوح واسع مطرد السرعة الى القرى ، في البلدان القديمة التصنيع ، كالولايات المتحدة ، كما في البلدان القليلة التطور اقتصادياً ، كبلدان أوروبا الشرقية حيث كان اكتظاظ الأرياف بالسكان سبباً هاماً من اسباب البؤس الشديد . اجل لا يرد هذا النزوح الى اعتماد الآلات دون سواء ، اذ ان استثمار المستعمرات قد رحل عن الوطن الام الى المستعمرات جزءاً من انتاج المواد الغذائية او الخامات الصناعية النباتية الأصل ، بينما جمع من المستعمرات جزء من اليد العاملة اللازمة للأعمال الشاقة ، او غير الصحية ، او البالية الصعبة . الا ان انكماش القطاع الاول (زراعة ، احراج ، صيد) ، بحسب تصنيف « كولن كلارك » ، قد لوحظ في كافة البلدان ، بينما اتسع القطاعان الثاني (الانتاج الصناعي ، المناجم ، النقل) والثالث (كل ما تبقى) . ففي الولايات المتحدة زاد عدد المستخدمين بنسبة ٤٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٤٠ ، بينما لم يرتفع عدد العمال الا بنسبة ٢٧٥ بالمائة . وفي فرنسا كان هناك ١٠ مستخدمين مقابل ١٤٥ عاملاً في السنة ١٩٠٠ ، ومقابل ٧٦ في السنة ١٩٣١ ، ومقابل ٤٧ في السنة ١٩٤٨ . وهبطت نسبة السكان العاملين المستخدمين في القطاع الاول ، بين السنة ١٩٢٠ والسنة ١٩٤٠ ، من ٢٦,٣ بالمائة الى ١٧,٦ بالمائة (وحق الى ١٦ بالمائة في السنة

(١٩٥٠) في الولايات المتحدة ؛ ومن ٦٠٨ بالمائة الى ٤٠٨ بالمائة في بريطانيا العظمى ؛ ومن ٤٠٣ بالمائة الى ٢٨٠ بالمائة في السويد ؛ ومن ٤١٥ بالمائة الى ٣٥٦ بالمائة في فرنسا . اما القطاع الثاني فقد تأخر بعض الشيء في الولايات المتحدة : ٣٣٠ بالمائة و ٣١٠ بالمائة (وهبط الى ٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠ ، وفي بريطانيا العظمى : ٤٥٧ بالمائة و ٤٥٥ بالمائة ، بينما استمر في التقدم ببطء في البلدان التي لم تصنع سوى تصنيع محدود كالسويد (٣٠٨ و ٣٥٦ بالمائة) وفرنسا (٣٠ و ٣٠٩ بالمائة) . واما القطاع الثالث الذي استقبل كل من ليس له محل في عمل الارض او في المصنع ، فقد انتقل من ٤٠٣ بالمائة الى ٥١ بالمائة (و ٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٠) في الولايات المتحدة ، ومن ٤٥٧ الى ٤٩٧ بالمائة في بريطانيا العظمى ، ومن ٢٨٠ بالمائة الى ٣٥٦ بالمائة في السويد ، ومن ٢٨٠ الى ٣٣٥ بالمائة في فرنسا .

يرد ذلك الى ان تقنيات الانتاج تستتبع احداث وظائف عديدة ذهنية الطابع . ويشمل هذا القطاع الثالث من جهة ثانية نشاطات عديدة منتجة بصورة غير مباشرة من حيث انها تحسن ظروف العمل : التعليم ، الخدمات الطبية والاجتماعية ، الخدمات العامة ، المصارف ... او توجهها : الفنيون ، موظفو ادارة المشاريع ، وكذلك النشاطات التجارية و« الخدمات » ، كالتشيليات مثلا ، وجهازاً اعلانياً موزعاً ايضاً (غالباً ما يكون طفيلياً ، ولا سيما في فرنسا) يفرضه الانتاج الكبير ، الذي يحنّد لخدمة صفار التجار الكثيرين جنداً جمهوراً من الجوالين التجاريين والوسطاء والمعلمين . ويجب ان ندخل فيه كذلك ابناء الوطن الام الذين يقيمون في المستعمرات حيث يارسون وظائف ادارية وتوجيهية .

رأت كافة البلدان من ثم اتساع قطاعها الثالث وانكاش قطاعاتها المنتجة . وتوقف نمو الطبقة القروية والعمالية عديداً بينما ارتفع عدد المنتمين الى الطبقات الاجتماعية في حين انها لا تنتج انتاجاً مباشراً .

ليس من الصعب استخلاص النتائج السياسية لاتساع القطاع الثالث وانخفاض عدد عمال القطاع الأول انخفاضاً نسبياً . فان تحليل السلوك السياسي الذي يسلكه هؤلاء « الاطواق البيضاء » مستخدمين كانوا ام موظفين مرؤوسين ، يكشف القناع عن طابع التناقض في ردود فعلهم : فهم بورجوازيون صفار انتهازيون يحانبون في عملهم الطبقات الموجهة التي يحملون بالتشبه بها ، أو أقله تمثيل اولادهم بها ، ويقتبسون ازياها ، ويقرأون صحفها ، وبها - أقله في المشاريع الخاصة - ترتبك ترقيتهم ، فيرغبون في الانضمام الى الطبقة المسيطرة ، ولكنهم في الوقت نفسه عمال مستغلون واصحاب مطالب يمكن مقارنتهم بالعمال من حيث تدني اجورهم (وهي ادنى من اجور العمال اليدويين في اغلب الاحيان) وظروف العمل التي فرضها عليهم اعتماد الآلات المتزايد . لقد دخلوا صفوف البروليتاريا باعداد كبيرة بفعل التطور الاقتصادي والتقني ، فشمروا انهم بورجوازيون صفار ثارة وعمال ثارة اخرى . فنحن لعمري امام بروليتاريا حقيقية ، ولكنها خلو من الوعي الطبقي ، وسريعة التأثير بسبب ضعف تربيتها السياسية وميولها الى نفوذ

الصحافة الكبرى . وهي تقوم بدور سياسي متعاضم يوماً بعد يوم وتسلك الاتجاه المحافظ نفسه الذي يسلكه الصناعيون اليدويون وصغار التجار الشعاعرون شعوراً غامضاً بانهم ضحية التطور الاقتصادي .

٢ - التطور الاقتصادي

عرف اقتصاد « المشروع الحر » ، بصورة عامة ، منذ السنة ١٩٤٥ ، انتشاراً سريعاً تخللته بعض الازمات حدثت في السنة ١٩٤٩ حين انجزت عملية إعادة البناء ، وفي السنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ حين توقف الانتاج الوفير الذي اوجبه الحرب الكورية وطراً التأخر الاقتصادي الاميركي .

خلفاً لما حدث في القرن التاسع عشر أو في الفترة التي سبقت الحرب التطور العام العالمية الثانية ، لم يعرف العالم ، منذ السنة ١٩٤٥ ، ازمات كبرى خائفة ذات طابع دوري . فخلال هذه السنوات العشرين تقدم الاقتصاد تقدماً متفاوت السرعة ماراً بمراحل توسع وتأخر ، على ان مراحل التأخر كانت « فترات توقف في الارتفاع » ، لا فترات هبوط حقيقية . وفي رأي « جان مارشال » ان علماء الاقتصاد يعتبرون ان الازمات الكبرى الشبيهة بأزمة السنة ١٩٣٠ والازمات التي تدوم ثلاث سنوات واكثر لم تعد ممكنة الحدوث . ويرد ذلك الى التطور العميق الذي طراً على الانظمة العامة للاقتصاد الغربي .

ان المحافظة على النظام العام ، والحرص على تجنب الازمات الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي على مختلف الفئات الاجتماعية ، قد فرضا على الحكومات واجب تأمين العمل والرفاهية للجميع بواسطة اقتصاد يختلف توجيهها وتخطيطها وينمو نمواً منتظماً . فعملها من ثم مراقبة تغير الفرص عن كسب واستخدام « المثبتات » . زد على ذلك من جهة ثانية ان ذوي العلاقة : فئات المستخدمين ، ونقابات العمال والمستخدمين ، وجمعيات المزارعين ، قد تضامنوا وألفوا تكتلات قوية النفوذ ، وبات بوسع الشركات الكبرى ، التي ألفت اتحادات واسعة ، والتجمعات المالية التي كانت تشرف على مشاريع كثيرة ، التأثير على الحكومات تأثيراً قوياً . وكان لدى المشاريع والحكومات كلها دوائر مراقبة متخصصة تحلل يوماً فيوماً وضع الاسواق وتراقب الميزان التجاري ، وتوجه الاقتصاد ، كما كان بمقدورها ان تلجأ على الفور الى عدد من هذه المثبتات . وفي كل مكان - باستثناء المانيا الاتحادية ، حيث لم يسيطر سوى التخطيط الخاص - انتهجت التخطيط انتهاجاً متفاوتاً . فحتى في الولايات المتحدة ، كما سبق ورأينا ، حيث تمتع الاحرار الجدد بنفوذ قوي وشنوا هجمات معاكسة قوية على كل تدخل ، استخدمت الحكومة الاتحادية ، في لجنة مستشاري الرئيس الاقتصاديين ، وفي لجنة البيان الاقتصادي المختلطة لدى الكونغرس ، خبراء كثيرين اسندت اليهم مهمة درس الفرص . واخذت بريطانيا العظمى بدورها رسمياً بالتخطيط في السنة ١٩٦٥ .

في عداد هذه المثبتات يدخل تحديد القروض الممنوحة لهذا الفرع أو ذاك من فروع النشاط (هذه هي إحدى وسائل محاربة التضخم المالي بتخفيضها الأرباح وبارغامها المستخدمين على رفض زيادات الأجور) ، وتصدير الذهب أو النقود الأجنبية ، ورفع الرسوم الجمركية بغية توقيف انخفاض سعر النقد الذي ينجم عن المعجز في الميزان التجاري . يضاف الى ذلك تشجيع توظيف الاموال بتخفيض الضرائب ، والمحافظة على مستوى الاسعار بالمكافآت والتخزين ، وتحديد بعض الانتاجات ، والتأثير على التوسع اما بزيادة واما بتخفيض النفقات الادارية والثقافية الرسمية والنفقات المتعلقة بالقطاع المؤمم . واستطاعت المشاريع المجموعة من جهتها ان تقاوم الانخفاض مقاومة اجدى بانتهاج خطة آخذة بالانتشار ، اعني بها اللجوء الى ادخار شطر هام من الأرباح والى التمويل الذاتي . أما الاجراء فكانوا بمأمن نسبي من هبوط هام يطرأ على مستوى معيشتهم بفضل الفوائد التي أمنتها لهم القوانين الاجتماعية : الاجازات المدفوعة ، معاشات التقاعد ، تحديد الاجور بموجب اتفاقات جماعية ، الاجر غير المباشر المتقاضى عن طريق الضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية ، وتعريف الحد الأدنى ، الخ .

استلزم هذا الجهاز المعقد عدداً كبيراً من الخبراء الكفاء ، القادرين على ان يؤمنوا تأميناً فعالاً مراقبة دقيقة على مختلف فروع الاقتصاد : الاقراض ، الانتاج الزراعي والصناعي ، أهمية اليد العاملة نوعاً وكماً ، وضمان تنسيقها ونموها المتوافق . والحال تمتع هؤلاء « الرؤساء الفنيون » ، الذين اصبح دورهم رئيسياً في المجتمع المعاصر ، بنفوذ عظيم (تفسره كفاءتهم وخبرتهم) على الحكومات التي اضطرت ، شاءت ام أبوت ، الى العمل بأرائهم وتنفيذ مقرراتهم .

ارتدت هذه الانطلاقة طوابع جديدة ترد الى التغييرات الطارئة على العوامل الجديدة
التوزيع الجغرافي للمنتجات الكبرى وعلى نظام التجارة العالمية . فنحن نرى من جهة ان الدول المنتجة المواد الأولية الاساسية : (الهند ، استراليا ، كندا ، الأرجنتين) قد خفضت صادراتها لان استهلاكها قد ازداد بازدياد عدد سكانها وحاجات تصنيعها . كما ان الدول المستوردة المواد الأولية والمواد الغذائية قد خفضت استيرادها على كل حال لانها اخذت تنشط الانتاج الداخلي ، ولان التحسينات التقنية اتاحت اما توفيرها اكثر من ذي قبل واما استخدام منتجات اخرى بديلة . ونرى من جهة ثانية ان التجارة العالمية توزعت قطاعات متباينة الحصرية : لقد حدث انفصال يكاد يكون تاماً بين البلدان الشيوعية والبلدان الرأسمالية ، بينما اصبحت المقايضات في داخل كل كتلة ناشطة جداً ؛ كما حدثت انفصالات - اقل عمقاً ، ولكنها على جانب كبير من الأهمية - بين المناطق النقدية المختلفة : مناطق الدولار ، والسترليني ، والفرنك الفرنسي والبلجيكي ، والفلورين ، والاسكودو وبلدان الاتحاد الاوربي للمدفوعات . فتألفت ٣/١ الصادرات العالمية تقريباً في السنة ١٩٥٣ من مقايضات في داخل مناطق المقايضة الثلاث الرئيسية : البلدان الشيوعية ، منطقة الدولار ، منطقة الاتحاد الاوربي للمدفوعات ؛

وجرى ١/٥ المقايضات بين المناطق الثلاث ، ومثل الـ ١/٥ الاخير تجارة انحاء العالم الاخرى .

اعادة البناء
سهل اعادة البناء واقع مزدوج هو ان قسماً كبيراً من الصناعة انتج
قبل الحرب انتاجاً اقل من طاقتها الى حد بعيد ، ولا سيما في الصناعات
الثقيلة والمنجمية ، وكذلك في الصناعات التي تغذي التصدير : المواد الكيميائية ، الصوف ، الخ .
وان الطاقة الصناعية قد ازدادت في كل مكان بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، حتى في المانيا
حيث اقتطعت التموينيات - التي تمثل ٥٪ من طاقتها الانتاجية - من الصناعات المجهزة خیر
تجهيز التي لم تتضرر بفعل الغارات الجوية ؟

وقد جرت بأسرع مما كان منتظراً وفي وقت اقل منه بعد الحرب السابقة ، بالرغم من ان
التدمير كان اكثر تخريباً وشمولاً . يضاف الى ذلك ان تحويل الصناعات الحربية قد كان ايسر
مما امكن تصوره . فمنذ آخر السنة ١٩٤٨ - اي اقل من اربع سنوات بعد توقف العمليات
الحربية - استطاعت اوروبا الغربية بلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب . وفي أواخر السنة
١٩٤٩ بلغت مستوى الصادرات نفسه .

هو تدمير ودروس معدات النقل ما اثار اكبر الصعوبات في عملية اعادة البناء . ففي السنة
١٩٤٧ نفسها ، ما زالت قاطرات ومقطورات السكة الحديدية ادنى عددا منها في السنة ١٩٣٩
بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ بالمائة ، وما زال محمول الاسطول النهري سوى ١/٤ محموله مسا قبل
الحرب . اما خسائر الاسطول التجاري فكانت اكثر فداحة ايضاً : ٢٤ مليون طن من اصل
٤٤ ، ولم يعض منها جزئياً سوى ابتياع السفن وبناء السفن الجديدة . فان الاسطول الاوروبي
قد انخفض في السنة ١٩٤٥ الى ثلثيه في السنة ١٩٣٩ . فكان من ثم على عملية اعادة البناء تحمل
عبء ثقيل هو دفع اكلاف الشحن للاسطول الاميركي . واخيراً كانت الابنية الخاصة والعامة قد
دمرت بنسبة ٢٠ بالمائة في المانيا ، و ٩ الى ١٠ بالمائة في بلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، والمملكة
المتحدة ، و ٥ بالمائة في ايطاليا . فلا عجب من ثم اذا ما كانت آثار الحرب في هذا القطاع ،
الذي يمثل اموالاً ضخمة ، اكثر عمقاً واطول ديمومة ، لا سيما وان توقف حركة البناء ابان الحرب
قد اضاف الى الخراب حاجة اخرى . فكان عدد المساكن الواجب تشييدها ٥٠ مليون مسكن ،
اي ١٦ بالمائة من مجموع المساكن العام .

لقد يسرت اعادة البناء القروض والهبات التي قدمتها الولايات المتحدة ولا سيما تنفيذ مشروع
مارشال ، والطلب الذي اوجده الحرب الكورية ونفقات التسليح . وقد اعيقت في بعض
البلدان بعدم استقرار الاسعار وبالتضخم المالي الذي لم يوضع له حد في فرنسا الا في السنة
١٩٥٢ بعد تخفيض الفرنك في السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ الذي رفع قيمة الدولار من ٤٣ و ٦٠
في السنة ١٩٢٩ الى ١١٩ و ١٠ ، ثم الى ٣٥٠ فرنكاً ، وفي ايطاليا حيث ثبت سعر اللير في
السنة ١٩٤٧ بـ ١/٥ من قيمته في السنة ١٩٣٨ . وفي المانيا الغربية حيث اتاح الاصلاح النقدي
للاقتصاد ان ينطلق في السنة ١٩٤٨ من اسس سليمة .

كانت إعادة البناء أكثر تباطؤاً عند المهزومين ، في ألمانيا واليابان اللتين أبدى المنتصرون رغبتهن في اقتلاع جذور قوتها العسكرية . وإذا كانت المشاريع المعدة أثناء الحرب لجعل ألمانيا دولة زراعية بحتة لم تعد واردة ، فإن التصميم على نزع الأسلحة منها ومن اليابان قد حمل على اقرار تخفيض طاقة انتاجها الصناعي بنسبة ٥٠ بالمائة من مستواها في السنة ١٩٣٨ : فليس بعد اليوم من صناعة بنزين ومطاط تركيبى ، ومن مواد مشعة ، وقد خفضت الصناعة الكيميائية الأساسية الى ٤٠ بالمائة (من مستواها في السنة ١٩٣٦) ، وانتاج الفولاذ الى ٧٥٠٠٠٠٠ طن . وان معدل الانتاج الصناعي الذي كان ٣٣ (بالنسبة لمستواه في السنة ١٩٣٨) في السنة ١٩٤٦ ، لم يبلغ سوى ٥١ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٨ . وفي اليابان لم يبلغ في شهر آب من السنة ١٩٤٧ سوى ٤٠٥ بالمائة من مستواه في ١٩٣٠ - ١٩٣٤ . ولكن النهضة بدأت في ١٩٤٧ - ١٩٤٨ حين قررت الولايات المتحدة تحويل المهزومين الى حلفاء على الاتحاد السوفياتي ودشنت « التطور العكسي » الذي اعاد تسليح من نزع سلاحهم واعاد لهم طاقتهم الصناعية وعززها .

منذ منتصف السنة ١٩٤٠ حتى اواخر السنة ١٩٥٢ ، ادى تجديد التسليح
 الى ارتفاع الانتاج بسرعة ؛ ولكن الهبوط حدث منذ السنة ١٩٥٢ ،
 حين اتضح ان العمليات العسكرية في كوريا سوف تبقى محدودة . الا ان
 الازمة التي حدثت في الولايات المتحدة في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لم تؤثر تأثيراً يذكر على الاقتصاد
 الاوروبي الذي دخل ، بعد السنة ١٩٥٣ ، مرحلة توسع على نطاق كبير . اما اليابان فقد بلغت
 منذ السنة ١٩٥١ ، بفضل الحرب الكورية ، مستوى انتاجها في السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤ .
 فان ضعف المراقبة وسخاء الاقراض قد شجعا انتاج المواد الاستهلاكية ، ولا سيما السيارات ،
 وتشيد الابنية ، وتوظيف الاموال . فليس ثمة من تأخر الا في الصناعات الذسجية التي تراجعت
 امام الخيوط الاصطناعية وامام اقفال الاسواق التدريجي في افريقيا والشرق الادنى حيث
 كانت منافسة اليابان والهند ناجحة بفعل تدني الاجور فيها . اما زيادة الانتاج الصناعي
 والزراعي والمنجمي بين السنة ١٩٤٠ والسنة ١٩٥٤ فقد تجاوزت ٤٠ بالمائة كماً ، وكانت منذ
 السنة ١٩٤٨ اسرع في أوروبا الغربية منها في الولايات المتحدة ، وانما عوض عنها جزئياً بارتفاع
 عدد السكان وبتباين تقدمها ، من حيث ان جزءاً كبيراً من أوروبا الحرة قد ضم مناطق
 غير نامية كإيطاليا الجنوبية واسبانيا والبرتغال واليونان . يضاف الى ذلك انها اختلفت باختلاف
 البلدان ، فكانت أكثر تباطؤاً في فرنسا مثلاً حيث لم ترتفع بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٥٤ الا
 بنسبة ١٨ بالمائة ، بينما ارتفعت بنسبة ٦١ بالمائة في بريطانيا العظمى ، و ٧٠ بالمائة في إيطاليا ،
 و ٨٦ بالمائة في ألمانيا ، و ٩٩ بالمائة في هولندا (و ١١١ بالمائة في الولايات المتحدة) . وكانت
 نهضة ألمانيا الغربية سريعة جداً منذ السنة ١٩٤٨ : فان معدل انتاجها الصناعي قد انتقل من
 ٧٩ في هذا التاريخ الى ١٥٠ في السنة ١٩٥٢ والى ١٧٦ في السنة ١٩٥٤ ، كما ان نصيبها من

الاتاج الصناعي الاوروي ، الذي كان بنسبة ٢٠ بالمائة في السنة ١٩٣٨ ، وهبط الى ٨ بالمائة في السنة ١٩٤٧ ، قد ارتفع في اواخر السنة ١٩٥٠ ، فاحتلت الاسواق الخارجية مرة اخرى ، وبات المارك احد اقوى نقود اوروبا . وهي الصناعات المعدنية والميكانيكية (٦٠ بالمائة) ، والصناعات الكيماوية - بما فيها مصافي البترول - ما احرزت اكبر تقدم وما بلغت اعلى الارقام بالنسبة لمستواها قبل الحرب ؛ وتضاعف انتاج الكهرباء خلال عشر سنوات بينما استقر انتاج الفحم الحجري وارتسم فيه اتجاه نحو التراجع .

بعد السنة ١٩٥٠ ، تواصلت انطلاقة الانتاج الصناعي بسرعة : فان معدل التقدم السنوي ، في العقد السادس ، قد اختلف في اوروبا بين ٧،٤ بالمائة في المانيا الغربية و ٢،٥ بالمائة في المملكة المتحدة ، و ٦ بالمائة في النمسا وايطاليا ، وبين ٤،٢٥ و ٥،٢٥ في سويسرا وهولندا وفرنسا ، وبين ٣ و ٣،٧٥ بالمائة في النرويج والسويد والدانمارك وبلجيكا . ولكن السنة ١٩٦١ التي رأت اقتصاد الولايات المتحدة يخرج من الازمة وينطلق انطلاقة جديدة ، تشكل نهاية التقدم السريع في صناعة بلدان اوروبا الغربية . وقد اختلف التطور باختلاف البلدان : فاحتفظت المانيا الغربية وحدها بمعدل تقدمها المرتفع (٧ بالمائة في اوائل السنة ١٩٦٥) ، بينما لم يبلغ معدل تقدم فرنسا سوى ٣،٣ بالمائة فقط ، بفعل خطة الاستقرار وتحديد القروض وتجميد الاسعار . اما التقدم الايطالي فقد طرأ عليه هبوط كبير بفعل الازمة التي حدثت في اعقاب الانتخابات التي كانت نتائجها مؤاتية لـ « منفذ الى اليسار » : ارتفاع الاسعار ، تهريب رؤوس الاموال ، عجز في ميزان المدفوعات . فكان ذلك نهاية « المعجزة الايطالية » التي ترد في الدرجة الاولى الى وفرة اليد العاملة الضئيلة الاجور ، وكانت النهضة في السنة ١٩٦٥ بطيئة ومترددة . اما بريطانيا العظمى ، التي كانت عنصر الاختلال الرئيسي في مدفوعات اوروبا الغربية ، فكان معدل الزيادة فيها ابطأ منه في كافة الدول (٢،٤٥ بالمائة) ، وميزان مدفوعاتها في عجز ، ونقدها مهدداً ابداً .

يرد هذا الوضع الى تدني الطلب من خارج اوروبا ، بحيث اصبحت زيادة الاستهلاك آنثد العامل الاول بين عوامل التقدم . ولكن العائق الرئيسي كان الحاجة الى اليد العاملة (ولا سيما المتخصصة) قبل نقصان الطاقة الانتاجية لانها هي كانت السبب الاول في ارتفاع الاجور والاسعار الزراعية ، الذي لم يلبث ان بلغ نسبة عالية في المانيا وايطاليا وجاوز تقدم الانتاجية الى حد بعيد . فقد صادفت في الزمن زيادة في الاحتياط النقدي ، واسهمت من ثم في زيادة التضخم . ومع ارتفاع الانتاج احرز تجمع المشاريع تقدماً سريعاً جداً ، بغية مواجهة المنافسة في الدرجة الاولى ، في البلدان التي تحققت فيها فكرة السوق المشتركة تحقّقاً بطيئاً . وقد تم التجمع عن طريق الانصهار ، وانشاء فروع مشتركة ، واقامة علائق مالية على جانب كبير من التعقيد : زهاء ٩٠٠ علاقة بين المشاريع المرنسية المئة التي جاوز رأسمالها مليار فرنك في السنة ١٩٥٨ (تمثل ٦٠ بالمائة من اموال الشركات المسعرة اسهمها في المصفق والمستخدمه

٧٠٠ ٠٠٠ هـامل) ، و ٦٧٧ بين المصارف التجارية الفرنسية الاثني عشر وحدها ... ثم اتسعت الحركة . فتحقق بين السنة ١٩٦١ والسنة ١٩٦٤ مائتا انصهار بين المشاريع الصناعية الكبرى الـ ٥٠٠ في المانيا الاتحادية . وفي السنة ١٩٦٤ حقق ٠،٣٤ بالمائة من المشاريع (الصناعية والتجارية) الفرنسية ٥٠،٩ بالمائة من مجموع المبيعات ودفعت ٥٤،٩ بالمائة من الاجور . وبالرغم من ذلك كان التجمع في اوروبا اقل تقدماً منه في الولايات المتحدة ، اذ ان اهم مشروع الماني لم يأت في السنة ١٩٦٤ الا في المرتبة التاسعة والعشرين في لائحة المشاريع الصناعية العالمية الكبرى ، واهم مشروع ايطالي في المرتبة الثامنة والثلاثين ، واهم مشروع فرنسي في المرتبة الخمسين .

نجم عن ذلك انخفاض سريع في عدد مشاريع الصناعة اليدوية المستقلة والمؤسسات الصناعية المستخدمة اقل من ٥٠ اجيراً . وفي فرنسا ، حيث نعلم ان المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى اقل عدداً واقل شأناً منها في الولايات المتحدة او في المانيا ، لم يرتفع ، بين احصائي السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٢ ، سوى عدد المشاريع المستخدمة بين ٥٠ و ٢٠٠ اجير (١٥١ بالمائة) واكثر من ٢٠٠ اجير (١٢ بالمائة) ، بينما زال من الوجود ٨٤ ٠٠٠ مشروع صناعة يدوية و ٤٣ ٠٠٠ مؤسسة صناعية تستخدم بين اجير وعشرة اجراء .

الوضع الزراعي
كان التقدم بطيئاً بصورة عامة بعد السنة ١٩٤٩ حين بلغ الانتاج الزراعي مستواه قبل الحرب . فان المعدل السنوي الذي بلغ ١٠ بالمائة بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٩ قد هبط بعد ذلك الى ٧ بالمائة ثم الى ٢ بالمائة (في ١٩٥٢ - ١٩٥٣) . فتكاد الزيادة توازي من ثم زيادة مجموع عدد السكان ، بالرغم من ان المساحة المخصصة للانتاج الزراعي قد انخفضت منذ السنة ١٩٣٨ بنسبة ٢ - ٣ بالمائة . وقد اعاض تحسن الانتاج من انخفاض المساحات المزروعة بفضل استخدام المزيد من الاسمدة ومن الآلات الزراعية (جرارة لكل ٢٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية في المملكة المتحدة وسويسرا ، ولكل ١٤٠ هكتاراً في فرنسا ، و ٢١٠ هكتارات في ايطاليا) ، ولكن الاموال الموظفة في الزراعة كانت اقل شأناً الى حد بعيد من الاموال الموظفة في قطاعات الاقتصاد الاخرى : ٧٥ ، بالمائة في المملكة المتحدة ، ٤٢ ، بالمائة في المانيا ، ٣٥ ، بالمائة في بلجيكا ، ٣٤ ، بالمائة في فرنسا ، ١٣ ، بالمائة في ايطاليا ، واستقر الانتاج في مستوى لم يتبدل تبديلاً يذكر . الا ان تنظيم الزراعة الاوروبية ، المتباين تقدماً ، غالباً ما اعاقه عجز العمال عن شراء ما يريدون ، ووجود ملايين صغار الملاكين الذين كانت املاكهم اضيق من ان تؤمن لهم طيلة ايام السنة عملاً منتجاً ، والذين افتقروا الى الاموال اللازمة لتنظيم استثمارها ، فحدوا من الانتاجية والتقدم الاجتماعي .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الزراعة الغربية لم تضمن الازدهار الا لجزء من مزاويلها . فبالاضافة الى قلة العمل ، وبالتالي الى قلة الاستخدام ، اللذين ولدا بؤساً حقيقياً احياناً ، ليس

من شك في وجود املاق لا جدال فيه بين الفلاحين ، فاجم عن الفرق الكبير بين الدخول الزراعية والدخول الصناعية وعن انخفاض اسعار البيع بالمجملة . ومرد ذلك الى ان نصيب الزراعة الاجمالي في البلدان الصناعية ذات الدخل القومي المتزايد ، اخذ في التذني يوماً بعد يوم (هبط من ٣٥ الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي في فرنسا بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٦٠) ، بحيث انخفض معدل مستوى معيشة الفلاحين انخفاضاً كبيراً بالرغم من انخفاض عددهم انخفاضاً كبيراً ايضاً . وقد افضى هذا الانخفاض في مستوى المعيشة بالنسبة له في المدينة الى انحدار طبقي حقيقي والى امتعاض عام سببه « شعور بالحرمان والحيف والاهمال وعدم الاطمئنان للغد » .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما اتسعت حركة الهجرة الريفية : فان نسبة العمل الزراعي بين الذكور ، التي انخفضت في النصف الاول من القرن العشرين في كافة البلدان (بمعدل ٥٢ بالمائة في بلجيكا و ٤٨ بالمائة في السويد ، و ٤٦ بالمائة في انكلترا ، و ٤٠ بالمائة في سويسرا وهولندا والمانيا الغربية ، و ٣٠ بالمائة في فرنسا) ، قد استمرت في الانخفاض ، اذ ان فرنسا قد « حرمت » بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٠ من اكثر من ١/٢ فلاحيهها ، ولا تزال « تُحرَم » من ٥٠.٠٠٠ فلاح تقريباً في السنة ، كما ان المانيا الغربية « حرمت » من ١٦,٤ بالمائة ، وهولندا من ١١,٧ بالمائة ، وايطاليا من ١٠ بالمائة ، وبلجيكا من ٥ بالمائة ، الخ .

تجلى هذا الامتعاض احياناً باضطرابات وانفجارات استياء عنيفة تستهدف ارغام الدولة على التدخل لمصلحة الفلاحين الراغبين في التوصل الى وضع اجتماعي يعادل مستواه مستوى الفئات الحرفية الاخرى المماثلة . وبهذا الصدد شجعت الانظمة الانتخابية الغربية الدوائر الريفية ، حتى القليلة السكان منها ، لان وجود طبقة قروية راضية عنصر من عناصر استقرار المجتمع وديمومته . لذلك تنبتهت الحكومات ، بصورة عامة ، الى تلبية مطالبها : فهذه كانت الغاية في المانيا الاتحادية من « المشروع الاخضر » الذي اقر في السنة ١٩٥٥ ، والمشروع الاخضر الايطالي (١٩٦١) ، والقانون الزراعي السويسري الاساسي (١٩٥١) ، وكافة التشريعات الفرنسية منذ السنة ١٩٦٤ ، التي يمكن مقارنتها ، من اوجه عديدة ، بالتدابير التي سبقت الاشارة اليها في الولايات المتحدة .

في اليابان تحققت اصلاحات اقتصادية اساسية بغية جعل تنظيم الانتاج الزراعي والصناعي في متناول الجميع . وكان أهمها اصلاح الزراعي الذي فرضته السلطات الاميركية في السنة ١٩٤٦ . ففي هذا التاريخ كان ٦٤٪ من سكان الأرياف يعملون في اراض مكثرة جزئياً او كلياً ويدفعون كراء يبلغ نصف الحصيد او اكثر من نصفه . وكان الهدف من اصلاح وضع حـد لبؤس هؤلاء المكثرين باعطائه اولئك الذين يزرعون الارض امكانية امتلاكها . فاضطر الملاكون الذين لا يقيمون في اراضيهم الى بيعها من الحكومة بأسعارها في السنة ١٩٣٩ ، اي ان هذه الاراضي انتقلت الى الحكومة بما يشبه المصادرة والاستملاك . ولم يسمح للفلاحين بامتلاك

أكثر من سبعة أكرات ونصف ولغير الفلاحين من أكرين ونصف ، باستثناء « هوكايدو » حيث سمح بامتلاك أربعة أضعاف هذه المساحات . وتمكن المكثرون من الحصول على هذه الأراضي إما بدفع ثمنها ، وإما بدفع فائدة سنوية توازي ٣,٢٪ من ثمنها طيلة ٣٠ سنة . وحددت بدلات الكراء بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ من محاصيل الأرز و ١٥٪ من محاصيل الزراعات « البعلية » . وصادف تطبيق الإصلاح صعوبات كثيرة بفعل معارضة بعض الوزراء الذين عرقلوه (خصوصاً في تسجيل انتقال الملكية) ولا سيما معارضة الملاكين السابقين الذين غالباً ما اشرفوا على عمليات اللجان المحلية وخوفوا المشترين . ولكن ٧٠٪ من المستثمرين الريفيين ، مقابل ٣٦,٥٪ في السنة ١٩٤٥ ، أصبحوا منذ السنة ١٩٤٩ يملكون ٨٢٪ من الأرض الزراعية مقابل ٥٤,٢٪ . وبالرغم من هذه النتائج ، فإن أكثر من ٦٠٪ من الفلاحين كانوا يستثمرون في السنة ١٩٥٦ حقولاً لا تبلغ مساحتها الـ « شو » (١,٢٤ هكتار) . ولذلك اعتمدت منذ السنة ١٩٤٩ سياسة تحديد النسل التي نجحت في تخفيض معدل الولادات (الذي كان ٣٤,٣ بالآلاف في السنة ١٩٤٧) إلى ١٨,٥ بالآلاف في السنة ١٩٥٦ ، بينما تدنى معدل الوفيات من ١٤,٦ إلى ٨ .

أما في إيطاليا الوسطى ، وخصوصاً في إيطاليا الجنوبية ، فلم يحقق إصلاح واسع بغية تسوية المسألة الزراعية ، بالرغم من استيلاء فلاحي كلابريا وصقلية ، في السنة ١٩٤٩ ، على أملاك كبرى ، وبالرغم من الاضرابات العامة التي أعلنها العمال الذين ينتظرون في شوارع القرى من يستخدمهم . ولم يطبق سوى قانون خاص عمل به في منطقة « سيليا » ، هو قانون « سترالشيو » الذي أتاح استملاك ١٠٠,٠٠٠ هكتار ، وقانون خاص آخر عمل به في صقلية . فبلغ مجموع الأراضي الموزعة حتى هذا التاريخ ٥٠٠,٠٠٠ هكتار ، وبمجموع المستفيدين من هذا التوزيع ٩٠,٠٠٠ عائلة .

لم ينقطع الاستخدام عن التقدم ، وقد أتاح تشغيل الجماهير الغفيرة التي هاجرت الأرياف إلى المدن . لقد زالت آفة البطالة في البلدان الصناعية الكبرى باستثناء بلدان أوروبا الجنوبية . لا بل لوحظت في كثير من البلدان حاجة كبرى إلى العمال الاختصاصيين ، ففي إيطاليا حيث استقر عدد البطالين زمناً طويلاً حول رقم الـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ (بطالة كلية) ، أي ١٠٪ من اليد العاملة ، وحول نسبة مماثلة من البطالين الجزئيين ، هبط هذا العدد إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٠ وإلى ١,٢٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وفي ألمانيا الاتحادية هبط عدد البطالين من ١,٨٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٥١ إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ في أواخر السنة ١٩٥٤ وإلى الصفر منذ السنة ١٩٦٠ . لا بل جاءها منذ السنة ١٩٦٤ أكثر من مليون عامل اجنبي (٣٥٠,٠٠٠ إيطالي ، والمديد من اليونانيين والاسبان والأتراك والبرتغاليين وسكان الدول المتاخمة) . ويصح هذا القول في سويسرا أيضاً حيث يوجد عامل اجنبي من كل ثلاثة (٢٧١,٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ و ٩٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤) . لذلك بانت نسبة البطالة ضئيلة جداً : ٥,٠٪ في ألمانيا ، ٨,٠٪ في هولندا ، ١٢ بالمائة في فرنسا ، ١٤ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٢٠ بالمائة في إيطاليا .

وبالمقابلة ارتفعت الاجور الاسمية .

الانبعثات التجارية
استلزم الانبعثات التجاري تكييفاً جديداً عسيراً، ولكن تقدمه كان سريعاً بالرغم من العراقيل الكثيرة التي أقامتها في طريقه الرقابات ، والانظمة النقدية ، والتعريفات الجمركية . ففي السنة ١٩٥٥ تجاوزت التجارة العالمية ، بنسبة ٥٠ بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٤٨ (وستين بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٣٨) . الا ان أوروبا الغربية خسرت جزءاً كبيراً من دخل الاموال الموظفة في ما وراء البحار والمقدرة في ١٩٥٠ - ١٩٥١ بأكثر من خمسمئة مليون دولار في السنة ١٩٣٨ . وان هذا الدخل ، الذي كان يمثل ٣٢ بالمائة من حجم الصادرات في الستة ١٩٣٨ ، لم يمثل سوى ٩ بالمائة فقط في ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وأضيف الى هذه الخسائر عبء تسديد الديون الجديدة المتراكمة اثناء الحرب . فحتى البلدان التي توفرت لديها اموال احتياطية بفضل صادراتها في الحماة اخرى من العالم (كبريطانيا العظمى وخصوصاً البلدان التي لم تتضرر تضرراً كبيراً من الحرب كبلجيكا وسويسرا والسويد) قد اضطهدت بصعوبات كبرى نجمت بصورة خاصة عن استحالة تحويل كافة النقود تقريباً ، باستثناء الدولار والفرنك السويسري .

اذن كانت مسألة سد هذا المعجز الكبير في ميزان المدفوعات على جانب كبير جداً من الخطورة . فان أوروبا الغربية ، باستثناء إيطاليا ، لم تستفد من المساعدات المخصصة للبلدان الفقيرة ، بحيث لم تؤمن المدفوعات الا بالفاق احتياطي الذهب او الدولار ، او بفضل القروض التي منحتها الحكومة الاميركية : اعني بها القروض الممدة لدفع قيمة « فائض » المخزونات الحربية المتروكة في أوروبا ، او ثمن السفن المعروفة بـ « سفن الحرية » . والحال كانت الحاجة الى معدات التجهيز والمواد الغذائية كبيرة جداً ، والموارد اللازمة لدفع قيمة هذه الواردات المتزايدة اخذت في التناقص ، وتقدم الانتاج الصناعي مؤدياً ، كما هو طبيعي ، الى انقاص الفوائض الممدة للتصدير ؛ كما ان الاسطول التجاري قد خسر جزءاً كبيراً من محموله ، والتقنين الغذائي قد منع السياحة من استعادة اهميتها القديمة ، والجزء الاكبر من الاموال الموظفة في ما وراء البحار ، ولا سيما في اميركا الشمالية ، قد صفى حسابه . وهكذا كانت أوروبا الغربية ، اقله خلال السنوات الاولى ، مدينة للولايات المتحدة ، حتى في حق الخدمات . اما العلاقات بأوروبا الشرقية ، التي كانت في البدء متوقفة توقفاً تاماً ، فلم تتجدد بعد ذلك الا على نطاق ضيق ، بسبب الدمار الذي خلفته الحرب فيها وحاجات اعادة بناء هذه البلدان وادخال الاصلاحات الزراعية من جهة ، واتجاه تيارات التجارة الجديدة نحو الاتحاد السوفياتي ، من جهة ثانية . ثم كادت تنقطع انقطاعاً كلياً حين اشتدت الحرب الباردة .

وهكذا ازداد المعجز في المبادلات بين أوروبا الغربية ومنطقة « حرة الدولار »
الدولار . فارتفع من ٧٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٣٨ الى ثلاثة آلاف وخمسمئة مليون في السنة ١٩٤٦ والى خمسة آلاف وسبعمئة مليون في السنة ١٩٤٨ فيما

نخص الولايات المتحدة وحدها .

وزاد تأخر صادرات المنتجات الأساسية من بلدان ما وراء البحار من هذا الارتباط بالولايات المتحدة لان معظم الواردات الأوروبية التي حلت محلها قد اتيحت من منطقة الدولار (٣٠ بالمائة اكثر من السنة ١٩٣٨) .

كادت الصادرات الأوروبية تتضاعف بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٤ ، بفضل ألمانيا والسويد بصورة خاصة ، ولكنها ما كانت لتزلي اختلال التوازن ، اذ ان أوروبا ما كانت لتستطيع زيادة وارداتها من الدولارات باستغنائها عن المنتجات الأميركية في أوروبا او في أنحاء منطقة الدولار الأخرى . أما بريطانيا العظمى وفرنسا فقد حققت صادراتهما أعلى ارتفاع (٨٥٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٥١) في منطقة السترليني او في منطقة الفرنك أي في مستعمراتها في ما وراء البحار ؛ ولكن القضية كانت ، في الدرجة الأولى ، قضية توظيف اموال من أجل تنفيذ خطة تجميدية او اتفاق عسكري (ماليزيا ، الهند الصينية) . واذا تدنى العجز فليس ذلك بفضل الحصول على الدولارات بل بفضل القروض التي قدمتها المشاريع الخاصة والحكومة الأميركية والمصارف المرتبطة بها ، وبفضل ارتفاع نفقات القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا وطلبات بلدان ما وراء البحار . ولكن المقصود هنا هو مساعدة مرتبطة بالوضع السياسي والعسكري لم تفلح سوى في « إخفاء » عجز دائم بلغ زهاء ٢٤٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٥٤ و ٣٤٠٠ مليون في السنة ١٩٥٥ . فان اطراد ارتفاع صادرات الولايات المتحدة (خصوصاً صادرات البترول والقطن في اعقاب أزمة السويس واقفال التريفة) ، وتباطؤ انتاجها الصناعي الذي خفض مشترياتها من المواد الأولية واحـدث تدنياً جلياً في اسعارها ، ورفضها تخفيض تعريفاتها الجمركية ، قد ادت في السنة ١٩٥٧ الى اتفاق كميات كبرى من احتياطي الذهب والدولارات في بلدان كثيرة — البلدان المنتجة الخامات والبلدان الصناعية على السواء — وزادت من عجزها التجاري وفرضت على البعض منها تدابير تقييدية واكـرـهـتها على استدانة مبالغ باهظة من صندوق النقد الدولي . تلك هي الازمة الأميركية في السنة ١٩٥٨ التي كان اثرها على التجارة الأوروبية غير ذي شأن ، وذلك هو انخفاض سعر المواد الأولية التي اتاحت وحدها للاقتصادات الأوروبية ان تجدد مخزوناتهما من النقد النادر وتستعيد مكاناً اكبر في التجارة العالمية .

من أجل تنظيم اقتصادات أوروبا تنظيمًا صوابيًا ، ومن أجل تنسيقها
مشاريع توحيد
تنسيقاً أكثر فاعلية ، ومن أجل تأليف « قوة ثالثة تكون على قدر
أوروبا الغربية
كاف من الركائز والازدهار لتعيش مستقلة عن الكتلتين » الولايات
المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نشأت الحركة الهادفة الى توحيد دول أوروبا غير الشيوعية . فان
« حركة أوروبية » تأسست في لاهاي وتأسسها و. تشرشل ول. بلوم وسباك وغاسبري اقترحت
في السنة ١٩٤٨ انشاء « اتحاد أوروبي » مع جمعية استشارية تكون نواة لبرلمان الغد الأوروبي ؛
الا ان المشروع أثار معارضة البريطانيين المتمسكين بمعلائقهم بالملكيات ولم يؤد الا الى انشاء

« مجلس أوروبا » الذي عين مركزه في ستراسبورغ ولم تتوفر له اية وسيلة عمل . ولما كانت الوحدة السياسية وحتى « الدستورية » صدمة كبرى للمشاعر القومية ولا سبيل الى تحقيقها ، فقد فكر محركوها بالتوصل الى خلق جو مؤات بتحقيق وحدة اقتصادية تضع حداً لاضطراب الاقتصاد الدولي الناجم عن نظام الحماية والاكتفاء الذاتي وعن القيود المفروضة على انتقال السلع ، والبشر (بايقاف الهجرة) ، ورؤوس الأموال . وكانت المقصود جعل أوروبا « سوقاً واحدة » تمكن من توزيع العمل توزيعاً صوابياً وتوزيع الصناعات توزيعاً جديداً من شأنه تحسين الانتاجية وتوفير قوائد الانتاج الكثيف . ويفترض هذا التحول ، في كافة المناطق الموحدة ، ان تقلل السلع واليد العاملة ورؤوس الأموال بحرية . ولكن اقتصادات أوروبا المنقسمة هذه كانت عرضة ومسرحة للمنافسة . فان اقرار حرية التبادل بين الدول الأوروبية قد يعني بالنتيجة تقويض اقتصاد عدد كبير من الدول والمناطق . وهكذا طرحت مسألة المناطق الفقيرة التي تتعرض لان تسمي اكثر بؤساً اذا تركت الحرية لنشاطات السوق ، كما حدث في ايطاليا بعد التوحيد اذ رأى الجنوب ، وقد كان ضحية الشمال الذي يفضل تجهيزاً ، ان صناعاته تقهرت بسرعة لانها لم تعد محمية بالحواجز الجمركية . فبدون تدابير تحمي مناطق أوروبا الجنوبية التي يكثُر فيها الفلاحون ، قد يزداد الفرق بين مستويات النمو الاقتصادي في المناطق الأوروبية ذات الدخل المرتفع والمناطق ذات الدخل الزهيد .

اتضح من ثم ان مشروع انشاء وحدة جمركية واسعة ، الذي حظي بعطف الاميركيين ، كان مشروعاً خيالياً ، وقد اهل واستعيض عنه بفكرة انشاء وحدات جمركية ضيقة النطاق ، ولكن المفاوضات ، هنا ايضاً ، اظهرت صعوبات يستحيل التغلب عليها ، ولم تنته اية محاولة الى نتائج عملية ، باستثناء اختيار وحدة البنلوكس (١٩٤٨ - ١٩٤٩) التي تعتبر نجاحاً اذا ما قورنت بالمحاولات العديدة الفاشلة في مناطق اخرى ؛ فقد كان انتقال اليد العاملة محدوداً جداً ، وانتقال رؤوس الأموال محصوراً جداً ، والمبادلات التجارية ، على الرغم من تزايدها ، قليلة جداً بسبب اختلاف الانظمة في البلدان الداخلة في الوحدة : زراعة بلجيكية متقدمة معدة لتغذية بلاد مصنعة واسعار مرتفعة ، وزراعة هولندية موجهة نحو التصدير . وصناعة بلجيكية تهددها المنافسة الهولندية . وخيبت الآمال كذلك الوحدة الجمركية الفرنسية الايطالية في السنة ١٩٤٩ ومحاولة الوحدة السكندنافية في السنة ١٩٥٠ .

اكتفي آنذاك بصيغة اكثر تواضعاً هي صيغة « وحدة القطاعات » ،
خطة شومان ،
ولا سيما القطاعين اللذين لم تؤد حرية التجارة فيهما الى نتائج ثابتة :
السوق المشتركة
صناعات الفحم الحجري والفولاذ (خطة شومان) في شهر ايار ١٩٥٠ ،
والزراعة . فقد أسست خطة شومان « وحدة الفحم الحجري والفولاذ »
والادراوم
وانطوت على مقاصد سياسية بعيدة اذ كان مفروضاً فيها ان تهيه لاتفاق فرنسي الماني يكون بمثابة خطوة اولى نحو أوروبا موحدة سياسياً ؛ وقد استهدفت بادىء ذي بدء ايجاد تضامن

اقتصادي فرنسي الماني يجمعها في وحدة اوسع نطاقاً الدول التي تتجمع فيها صناعات الفحم الحجري (الفرنسية والبلجيكية والالمانية واللوكسمبورغية) في رقعة ضيقة نسبياً ، والتي تحول فيها عوائق الحدود دون استخدام الموارد الطبيعية استخداماً صوابياً . فانخرطت فيها من ثم المانيا وفرنسا وايطاليا والبنلوكس ؛ اما بريطانيا العظمى فقد اعرضت طوعاً عن الانخراط فيها . أسندت الى « سلطة عليا » الصلاحيات الضرورية لتنظيم السوق المشتركة والاشراف عليها ، وتنسيق توظيف الأموال ، وتمويل او ضمان المشاريع المرغوب فيها ، والحؤول دون قيام اتحادات مهنية او اية اتفاقات اخرى احتكارية الطابع ، ومن جهة ثانية ، لاتخاذ التدابير المجدية في حال ازمة او حاجة .

في الحقل الزراعي ، اصطدمت شتى خطط « الاتحاد الاخضر » التي حاولت توحيد اسواق اوربا الغربية توحيداً تدريجياً ، فيما يتعلق بعدد من المحاصيل الزراعية ، بصعوبات كبرى مختلفة ، اذ ان الحكومات كانت كثيرة الاهتمام بان تضمن لطبقة فلاحها دخلاً ثابتاً كافياً لم تتدخل ، حفاظاً عليه ، عن جزء من مهامها لمصلحة جهاز دولي .

خطيت الخطوة الحاسمة في شهر آذار من السنة ١٩٥٧ حين وقعت في روما المعاهدات التي انشأت الـ « اوراتوم » (من اجل اشتراك الاعضاء في مصادر الطاقة النووية) ولا سيما « الوحدة الاقتصادية الاوروبية » او « السوق المشتركة » التي تخطت الوحدة الجزئية التي حققتها وحدة الفحم الحجري والفولاذ . وكانت الغاية من السوق المشتركة التوصل ، خلال ١٢ او ١٥ سنة ، الى إقامة وحدة جمركية مع تعريف خارجي واحدة وحرية انتقال كاملة ، داخل الوحدة ، للأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات ؛ وسن قوانين وانظمة تتوافق والسياسات التجارية الموحدة تدريجياً . وقد سبق لوحدة الفحم الحجري والفولاذ ان اظهرت في نطاقها الخاص الفوائد الجلى الناجمة عن انشاء نطاق اقتصادي واسع : الملاءمة بين التعريفات الجمركية وظروف النقل ، تنظيم العمل الصناعي ، تأسيس شركات كبرى (عن طريق الصهر) قادرة وحدها على جمع رؤوس الاموال الضخمة التي تستلزمها معدات واجهزة متقنة ، تنسيق السياسات التجارية . الا ان التقسيم الدولي للعمل لما يكن متقدماً .

اصبحت الوحدة الاقتصادية الاوروبية سارية المفعول في السنة ١٩٥٩ ، بمد ان اصبحت العملات الاوروبية الرئيسية قابلة التحويل ، وبمسد ان اطلقت حرية (٤٠ الى ٩٠ ٪ من) المبادلات الاوروبية الداخلية . وفي الوقت نفسه دشن مؤتمر بروكسل مرحلة ثانية بتبني ميثاق زراعي كان منطلقاً لمفاوضات طويلة معدة لان تنسق اوضاعاً مختلفة كل الاختلاف (كانت الاسعار الزراعية الالمانية اعلى من الاسعار الفرنسية بنسبة ٢٥ ٪ ، وقد احتلت فرنسا مركزاً مسيطراً بعد ان كانت مصدرة كبرى للمحاصيل الزراعية ، الخ .) ، وانضمت الى السوق المشتركة اخيراً اليونان وتركيا و ١٨ جمهورية افريقية وبلغاشية . اما بريطانيا العظمى التي لم تبال بكسل هذه المساعي ، ولم تؤمن بان الوحدة الاقتصادية الاوروبية سوف تعرف البقاء ، واهاقها « ثقل

امبراطوريتها ، قد انشأت في السنة ١٩٥٩ ، في وجه الوحدة الاقتصادية الأوروبية (أوروبا الدول الست) ، جمعية أوروبية للمبادلة الحرة ، أو « أوروبا الدول السبع » (مع السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال وسويسرا والنمسا) التي لم توجد سوى مجرد تعاون جمركي .

في أواخر السنة ١٩٦٢ برزت فوائد السوق المشتركة بارتفاع في المبادلات بين الدول الست بنسبة ٩٣ بالمائة خلال خمس سنوات ، وتقدم صناعي كبير ، وتدني البطالة ، ان لم يكن زوالها كلياً . إلا ان الصعوبات المتكاثرة كادت توقف تطور المؤسسة . ويرد ذلك الى ان أوروبا مقتصرة على الدول الست ، تكون منطقة الرور قطبها الرئيسي ، بعثت الخوف من ان توفر الوحدة الناجزة لمانيا الاتحادية مركزاً مهيمناً في أوروبا الغربية ، لا سيما وان التوحيد الاقتصادي يستتبع حتماً قيام سلطة سياسية تتقدم كافة الحكومات في الدول الموحدة ، كما هو « منطق الأحداث » (ج ويلر) ؛ هذا كان موقف الذين قالوا غير ما قاله الجنرال ديغول ومشايعوه : « أوروبا الاوطان » . وكان من شأن انضمام بريطانيا العظمى الى السوق المشتركة ان يعيد التوازن ، او اقله التوازن السياسي ، ولكن هذا الحل قد طرح جانبا بمعارضة رئيس الحكومة الفرنسية طلب الانضمام الذي تقدمت به (كانون الثاني ١٩٦٣) . وأخيراً انتهت المفاوضات بين الدول الست من اجل تنظيم تحويل السياسة الزراعية المشتركة الى الفشل (تموز ١٩٦٥) ، بينما كانت تعدّ معارك جديدة حول « جولة كندي » ، اي مفاوضات من اجل تخفيف الحواجز الجمركية الذي اقترحه الولايات المتحدة . فقد أقر الكونغرس بالفعل مشروع « قانون التوسع التجاري » الذي اعطى الرئيس صلاحيات واسعة للتفاوض في موضوع تخفيض التعريفات . ويبدو اليوم تخلي الولايات المتحدة عن مذهب حماية الصناعة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تفوق صناعاتها والوسائل المالية المتوفرة لديها ، غير متفق والغاية التي نشدها مؤسسو السوق المشتركة : ايجاد « قوة اقتصادية ثالثة » مستقلة عن « الكبيرين » .

٣ - تراجع الديمقراطية الكلاسيكية

في السنة ١٩٤٥ ، خرج المبدأ الديمقراطي ظاهراً من الصراع ضد الانظمة « الفاشستية » في المانيا وايطاليا واليابان . فلم تثبت الفكرة الديمقراطية قوتها الاشعاعية فحسب باجتذابها المزيد من الدول ، بل اثبتت الانظمة الديمقراطية فعاليتها وتفوقها عملياً حق في النطاق الذي بدا فيه خصومها على خير استعداد ، اي في نطاق تسيير الحرب . ففي كافة بلدان العالم - باستثناء اسبانيا والبرتغال والارجنتين - تسلمت الاحزاب الديمقراطية السلطة ووضعت خططاً لإصلاحات معدة لتجديد اصول الدولة وتقنينها ولتحديد حقوق الانسان الاجتماعية . إلا ان تحالف المقاومين قد اضطر الى مماشاة اكثر اعضائه اعتدالاً ، فلم تتناول الإصلاحات المحققة من ثم سوى المؤسسات السياسية العليا ، دون ان تحدث اي تبديل في المؤسسات الاجتماعية الدنيا ؛ واقترنت دساتير جديدة ، ولكن السلطة بقيت في ايدي الطبقات الحاكمة القديمة .

بيد ان خطط الاصلاحات العميقة هذه ، الهادفة الى وضع حدٍ للنناقض المتمثل « بمجتمع متسار قانوناً وسياسياً ، ومتسلسل السلطات اقتصادياً واجتماعياً » ، قد اثارت لدى الطبقات الحاكمة ارتياحات زادت من شدتها ان تعاضم قوة الاتحاد السوفياتي وقيام الديمقراطية الشعبية قد جسّما خطر نفوذ الشيوعية على الطبقات العمالية التي كانت الضحايا الرئيسية للحرب والاحتلال . وبدأ زوال الفاشستية ، التي اعتبرها شطر كبير من البورجوازية ، قبل الحرب وخلالها ، ضمن خط دفاع ضد اخطار انتشار البلشفية ، وكأنه ترك هذه البورجوازية دون دفاع . وامام سيل المطالبات الاجتماعية واخطار التأميم بالجملة ، اعيت الحيلة الطبقات الحاكمة ، فأعربت بمزيد من القوة ، خلال سنوات ما بعد الحرب ، عن ميولها المحافظة والتسلطية وعدائها للحركات التقدمية والشيوعية . وقد شجّعها في هذا التصلب الدعم الذي جاءها من الحكومات الانكلو ساكسونية التي انتهجت على الدوام نهجاً محافظاً جداً : دعم حتى الساعة الاخيرة الملكية التي اعتبرت عنصر استقرار في ايطاليا ويوغوسلافيا ، اعادة الملكية الى اليونان ، مراعاة ورعاية للدكتاتوريات الاخيرة التي عرفت البقاء في اوروبا الغربية (البرتغال ، اسبانيا) ، مساعدة وتشجيع للأحزاب المحافظة في كافة البلدان بوجه عام .

الدساتير الجديدة باستثناء بلجيكا ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد ، والمملكة المتحدة (حيث خفض مفعول حق النقض في مجلس اللوردات من سلتين الى سنة) ، عدلت كافة مؤسسات دول اوروبا الغربية الحرة في السنوات التي عقيبت الحرب . فان الدساتير السارية المفعول بعد السنة ١٩١٩ والممارسة الدستورية في كافة الدول الاوروبية قد اتجهت الى جعل النظام البرلماني نظاماً « صوابياً » يعين شروط الاستقرار الحكومي . الا انه في كل البلدان — باستثناء انكلترا — تلاشى او تفكك بفعل الازمة « موهناً بدسائس متوسطي الذكاء ومؤامرات المفسدين » ؛ ولذلك اعد كافة وطنيي البلدان المشتركة في المقاومة مشاريع عدّة انطوت كلها على الفكرة المشتركة التالية :

« تكوين طبقة حاكمة جديدة ، وحكام جدد ، يحلون محل الطبقات التي اتضحت دونيتها وعدم جدارتها في تسيير الشؤون قبل السنة ١٩٣٩ ، والتي اقدم شطر كبير منها على ممارسة الحكومات التي تعاونت والنازية . لقد اجمعت الآراء على الاحتفاظ بالمبدأ الانتخابي والتصويت العام ، ولكن الكثيرين ميزوا بين الديمقراطية والنظام البرلماني ... فالنظام البرلماني ليس الشكل الوحيد والناصح والضروري للديموقراطية ... ليست هاتان الكلمتان ، بأي شكل ، متعادلتيّن او متماثلتيّن » (ليون بلوم) .

ان النظام الذي ممكن عندهم كان نظاماً على الطريقة الاميركية يضمن للسلطة التنفيذية صلاحية واسعة ومستقلة . ولذلك فان النصوص الاساسية التي تضمنتها الدساتير الجديدة (فرنسا ، ١٩٤٦ ، ايطاليا ، ١٩٤٨ ، المانيا الاتحادية ، ١٩٤٩) قد جعلت المؤسسات اكثر فعالية رغبة من واضعها ، كما اعتقدوا ، في ضمان الاستقرار الحكومي لمدة معينة وتعزيز سلطة رئيس الحكومة الذي هو رئيس الاكثية ايضاً . وسهلت هذه النصوص ممارسة حق حل المجلس

ووضعت اصولاً استهدفت الحد من الازمات الوزارية (في فرنسا : تولية رئيس مجلس الوزراء بالاقتراح العلني والاكثرية المطلقة ، احتمال الحل اذا حدثت ازمات خلال ١٨ شهراً) . وفي ايطاليا ، اقتضى للتصويت على اقتراح بعدم الثقة ، ان يحمل الاقتراح توقيع عشر اعضاء المجلس وان لا يطرح الاقتراح على المناقشة قبل انقضاء ثلاثة ايام على تقديمه ؛ وفي المانيا الاتحادية ، لا تسقط الوزارة سوى اكثرية « بناءة » : « لا يحق للمجلس الاتحادي ان يعبر عن عدم ثقته بالمستشار الاتحادي الا بانتخاب خليفته بأكثرية الاعضاء وبدعوة رئيس الاتحاد الى اعفاء المستشار الاتحادي من مهامه » ... « ويجب ان تمر ٤٨ ساعة بين تقديم الاقتراح بعدم الثقة والتصويت عليه » . وباستثناء المانيا الاتحادية اوضح في كافة البلدان ان هذه النصوص لم تكن ذات فعالية كبرى .

اتسعت مهام الدولة في كافة الحقول . ففي السنوات التي عكبت
التحرير ، سنت قوانين اقتصادية توجيهية كثيرة دونها سياسة
التدخل في سنوات الازمة . وليس المقصود هنا التدابير المؤقتة
التي استلزمته مرحلة العوز والحاجة ، كالبقاء على التقنين الغذائي ، وتوزيع المواد الاولية ، وتحديد الاسعار ورقابتها ، ورقابة التجارة الخارجية وحركات النقود النادرة ، وتنظيم الاجور ، حتى ولا تدخل السلطات العامة بغية « اعادة النظام الى الاجور » اي بغية تنظيم ارتفاعها (ارتفعت سبع مرات في فرنسا بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨) ، بل تدابير هامة جديدة ونهائية كالتأميم واعداد الخطط الاقتصادية .

هكذا ولدت اشكال جديدة للملكية العامة اقامت في البلدان الغربية نظام اقتصاد مختلط حيث شوهدت مؤسسات غير مؤمنة تستثمر قطاعاً هاماً من النشاط الاقتصادي غير الخاضع للملكية الخاصة . هذه هي حال « التعاونيات العامة » البريطانية (الفحم الحجري ، الكهرباء ، وسائل النقل العام ، الغاز) و « المؤسسات العامة الاقتصادية » الايطالية : « ادارة المعادن الايطالية » و « ادارة الهيدروكاربور الايطالية » التي اسسها انريكو ماتيني ، ومصرف ايطاليا ، والمعهد الوطني لاعادة بناء الصناعة ، الذي احتل المرتبة الرابعة بين المؤسسات الاوروبية الكبرى واشرف على قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني (نقل الركاب ، بناء السفن ، الصناعات الميكانيكية ، الفولاذ ، اربعة مصارف كبرى ، « ايطاليا » ، شركة « اوتوسترادا » ، الاذاعة ، الخ .) وشطر كبير من صناعة الفولاذ في النمسا ، و « كهرباء وغاز فرنسا » ومصانع رينو في فرنسا ، ومصانع آردال للألومينيوم و « موراي - رانا » للصب في النرويج ... فقد خضعت كافة هذه المؤسسات لانظمة خاصة ، وتمتعت بالاستقلال المالي ، وكانت لها موازنات مماثلة لموازنات المشاريع الخاصة ، ونجت ، اقله نظرياً ، من التدخل الحكومي .

التأمينات
ادى عجز الاقتصاد الرأسمالي عن التغلب على الازمة والبطالة وعن اعداد الحرب
اعداداً فعالاً ، ومن ثم عن صيانة الاستقلال الوطني ، والنمو العظيم في الانتاج
الذي حققه الاقتصاد البريطاني المراقب خلال الحرب ، على نقيض ركوده قبل الحرب ، الى
القناعة بان اعادة البناء بعد الحرب وتحويل الصناعات الى اقتصاد ايام السلم لا يمكن
ان يترك المبادرة الخاصة ، وبأنها يجب ان يخضع لتخطيط الدولة وتوجيهها اقله في
القطاعات الرئيسية .

وكانت هنالك بواعث اخرى قامت بدورها ايضاً : كالموقف الذي وقفه في البلدان المحتلة
عدد كبير من اعضاء الطبقات الحاكمة الذين تعاونوا مع المحتلين وعملوا في خدمة آلتهم الحربية ،
فنقلت مصانعهم الى اسم الدولة واشترك العمال في ادارتها . يضاف الى ذلك ان
الامان اسهموا خلال الاحتلال في مشاريع كثيرة واشرفوا على معظم المشاريع الكبرى ؛
فأصبحت هذه الملكيات الالمانية ، بعد التحرير ، املاك دولة ايضاً ؛ وهكذا تحقق تأمين
قطاع هام .

واخيراً بدا من الضروري ضمان ادارة اكثر فعالية منها في السابق . وكان ذلك باعث تأمين
الصناعات القديمة المتدهورة كصناعات الفحم الحجري البريطانية حيث برهنت الملكية الخاصة
عن عجزها عن توظيف الاموال اللازمة وتحقيق اعادة التنظيم الضرورية لزيادة الانتاج .
وهي الرغبة في تنظيم ادارتها ما حمل على تأمين المصارف الفرنسية الكبرى التي كثرت
في ادارتها الوظائف المزدوجة ، وما حملت على تأسيس مثل « معهد الصناعة الوطني »
في اسبانيا و « المعهد الوطني لانماء الصناعة » في ايطاليا اللذين اسهما إسهامات واسعة في عدد
من المشاريع .

يجب اخيراً ان نضيف الى ذلك الاقتناع بخطور الاحتكار الخاص بسبب التجاوزات التي قد
تنجم عن اثره السياسي . ففي بريطانيا العظمى ، ولا سيما في فرنسا ، ما زال الناس
يتذكرون السنوات الاخيرة التي نجحت الرأسمالية المالية فيها في احباط محاولات الاصلاحات
الاجتماعية التي قامت بها الحكومات اليسارية ؛ وهو هذا العداء للاحتكارات ما دفع الى
تأمين السكك الحديدية البريطانية وشركات الضمان والمصارف الكبرى في فرنسا ، والخدمات
العامة (غاز ، كهرباء) في البلدين .

لم تجر في اي مكان ، من جهة ثانية ، محاولة تأمين كامل ، وباستثناء حالات الاحكام ،
دفعت التعويضات لاصحاب المشاريع المستملكة . اذن اجريت تأمينات صناعات رئيسية .
ليس في الديمقراطيات الشعبية فحسب ، بل في بلدان اخرى عديدة . ففي السنة ١٩٤٥ والسنة
١٩٤٦ قضى عدد من الاحكام والقوانين الفرنسية بتأمين مصانع رينو ، وشركة محركات
« غنوم ورون » ، والنقل الجوي ، ومصرف فرنسا ، ومصارف الودائع الاربعة الكبرى ،
والمصرف الجزائري ، و ٣٤ شركة ضمان ، وانتاج وتوزيع الكهرباء والغاز ، ومصانع الفحم

الحجري . وفي الترويج اامت المناجم والجزء الأكبر من الصناعة الكهربائية - التقنية . وفي بريطانيا العظمى اقدمت الحكومة العمالية بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ على ثماني عمليات تأميم كبرى تناولت : مصرف انكلترا ، الاسلاك والاتصال اللاسلكي ، الطيران المدني ، مصانع الفحم الحجري ، النقل الداخلي ، الكهرباء ، الغاز ، وفي السنة ١٩٥١ ، الفولاذ .

وفي كل الدول ، من جهة ثانية ، تدخلت الدولة في الاقتصاد بتخفيف الضرائب ، ^{الخطط} واستئجار المصانع ، وتسهيل الاقراض او تقييده . واسندت الابحاث المتعلقة بالطاقة النووية وبناء منشآت تحليل الذرة ، التي تستلزم اموالاً طائلة ، الى ادارات رسمية في انكلترا وفرنسا والمانيا . وبرز تدخل الدولة كذلك في رسم الخطط الخاصة ، كخطط وصل الشبكات الكهربائية ، والخطط الشاملة للاقتصاد الوطني . ففي انكلترا حيث لم ترسم خطة شاملة ملزمة تنفذ طيلة سنوات عدة ، كانت السياسة الاقتصادية ، بالرغم من ذلك ، منسقة ومخططة : في السنة ١٩٤٨ اعلنت خطة موضوعة للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٢ كان الهدف منها اعلام الأمة بالمهام الاقتصادية الواجبة التحقيق وابرار ما يمثل بينها مركز الأولوية ، على ان تستخدم الحكومة صلاحيتها الرقابية من اجل توجيه الصناعيين نحو تحقيقها . واعتمدت هولندا بعد الحرب خطة انمائية يستغرق تنفيذها اربع سنوات كان من المنتظر ان تعيد ، في السنة ١٩٥٠ ، مستوى المعيشة الى ما كان عليه في السنة ١٩٤٠ ، وتصلح ما هدمته الحرب ، وتعوض خسارة دخول الأموال الموظفة والتجارة مع المستعمرات الاندونيسية السابقة ، وخسارة تجارة الترانزيت مع المانيا . ورسمت ايطاليا الخطة المعروفة بـ « خطة قانوني » المدة لايحاد ٤ ملايين وظيفة او استخدام . الا انها لم تتوفق حتى السنة ١٩٦٠ لا الى ازالة البطالة ولا الى ادخال اي تعديل على الفرق العظيم بين الدخول في الشمال والدخول في الجنوب .

بالإضافة الى هذه الخطط الجزئية التي فرضتها الظروف ، اعتمد تخطيط قياسي طويل الاجل في ثماني دول غربية : فرنسا والترويج أولا ، ثم هولندا والسويد وفنلندا والبرتغال واليونان وتركيا ، ثم ايطاليا (١٩٦٥) وبلجيكا والمملكة المتحدة . لقد اختلفت هذه الخطط الجديدة فيما يخص هدفها وطرائقها ، ورسمت ابدأ بالاتفاق بين القطاع الخاص والدولة ، وانطوت في جوهرها على تقديرات تتناول معدل الزيادة ، وعلى نصوص بيانية غير الزامية معدة لان توجهه او تنظم تطورات الانتاج ، وتوزع الموارد والاعتمادات المالية في اطار النظام الرأسمالي . فكان المقصود منها لمعري « تنظيماً مخططاً » وتخطيطاً محافظاً يوطد النظام القائم ، لا تخطيطاً حقيقياً كما اريد تحقيقه في مستوى المشروع او في البلدان الاشتراكية .

في فرنسا ، انشأ « جان مونييه » في السنة ١٩٤٦ « لجنة التخطيط » التي تمخضت في السنة ١٩٤٧ بخطة وطنية « للتجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر » ، كانت اوسع خطة في اوروبا الغربية ، ووضعت في السنة ١٩٦٥ خطة خمسية خامسة .

توظيف الأموال
بات دور الدولة رئيسياً في حقل توظيف الأموال بصورة خاصة . ففي
السنة ١٩٣٨ خصص ٥٪ فقط من موارد الموازنة الفرنسية للتوظيف في
المشاريع . وارتفع هذا الرقم الى ٢٩٪ في السنة ١٩٤٦ ، و ٤٠٪ في السنة ١٩٤٩ ، ولكن تزايد
ارتفاع الاعتمادات العسكرية جعله يهبط الى ٣٠٪ في السنة ١٩٥١ . فمن اصل الـ ١٢٠٠ مليار
الموظفة في الاقتصاد الفرنسي في فرنسا في السنة ١٩٥٠ ، جاء ٧٤٩ ملياراً (٦٢٪) من الأموال
العمومية بشكل اعتمادات واعانات مالية ، وتمويضات عن اضرار الحرب ، وخصوصاً بشكل
قررض منحها صندوق التجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر . وعلى نقيض ما حدث قبل
الحرب ، كان دور اصدارات الاسهم والسندات غير ذي شأن ، ودور التمويل الذاتي اكثر
اهمية (٢٥٪) ، ولكن شطراً كبيراً من رؤوس الأموال المتوفرة للانتاج قد تأمن باللجوء
الى الأموال العامة .

مثل سويسرا
في سويسرا ، ادخل التعديل الدستوري على الدستور في السنة ١٩٤٧
« بنوداً اقتصادية » جديدة أضافت بالصلاحيات الاتحادية تشريع العمل
والضمان الاجتماعي ، وسمحت لها بنقض حرية الصناعة والزراعة من اجل المحافظة على التوازن
الاقتصادي في البلاد واستدراك الازمات الاقتصادية والبطالة . والحال كانت السلطة الاتحادية
قد عززت وسائل تأثيرها على سلطات الولايات بالاعانات المالية التي منحتها اياها بشكل اعفاء من
بعض الضرائب ؛ فاصبحت بعض الولايات ، التي تألف ٢٠ بالمائة من مواردها من هذه الاعانة ،
خاضعة لها ، شأن الولايات بالنسبة للدولة الاتحادية في الولايات المتحدة .

اتساع الوظيفة العامة
ومن ظواهر توسع سلطة الدولة هذا الارتفاع التدريجي ، الذي سبقت
الاشارة اليه في الولايات المتحدة ، في عدد الموظفين في كافة البلدان ؛
فالنسبة في انكلترا اعلى منها ، بشكل ظاهر ، في فرنسا حيث ارتفع العدد الى ثلاثة اضعافه
منذ السنة ١٩١٤ ، كما هي الحال في سويسرا حيث ارتفع عدد موظفي الادارة المركزية الى اكثر
من خمسة اضعافه بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٤٩ ، وارتفع عدد الموظفين الاتحاديين ، في الوقت
نفسه ، بنسبة ٣٧ بالمائة ، وموظفي الشؤون الخارجية الى ثلاثة اضعافه ، وموظفي الاقتصاد
العام الى عشرة اضعافه ، وموظفي البرق والهيدرو والكهرباء الحديدية الى اربعة اضعافه .

تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي
ان التدخلات التي دفعت بعض الحكومات - وحكومة
المانيا البسماركية قبل سواها - ، قبل الحرب العالمية الاولى
بسياسة الازدهار والرفاهية
بزمن طويل ، الى ولوج الحقل الاجتماعي ، قد تكاثرت
منذ السنة ١٩١٨ ، وباتت مألوفاً اثناء الازمة الكبرى . وجاءت الحرب العالمية الثانية ، التي
عبأت كافة طاقات الدول المتحاربة ، لتحثها احتشاشاً حاسماً ، حتى في الولايات المتحدة حيث لم
تقو المقاومة التي تعرضت لها سياسة « النهج الجديد » ، على هرولة اتساعها .
لم تتدخل الحكومات تدخلاً شبه دائم ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في العلاقات بين

المستخدمين والمستخدمين ، وفي تحديد الاجور الدنيا وشروط العمل (المدة ، الاجازات المدفوعة ، النخ) فحسب ، بل كان الابتكار الكبير بعد الحرب اعتماد انظمة حماية اجتماعية تستجيب لها جس الضمان والاستقرار الذي تسلط على كافة الطبقات الاجتماعية . اما اسباب ذلك فكثيرة . فهناك ذكرى الازمة الكبرى والبطالة المزمنة ، والتصميم على تأمين العمل الكامل بدافع النظام الاجتماعي وتمكين الاقتصاد وضمان الفاعلية ، والسياسة المالية السليمة والحرص على توفير المزيد من الرفاهية والاطمئنان للطبقات الفقيرة ومقاومة المرض مقاومة فعالة باتقائه اولا وبمعالجته ثانياً في افضل ظروف ممكنة ؛ وهناك اخيراً سياسة التجهت الى تعديل توزيع الدخل بالمساواة بين الاعباء الاجتماعية بحيث تتحمل الموازنة ، اي الامة بكاملها ، الاعباء التي كانت فردية من ذي قبل : العلاجات الطبية ، تقاعد الشيخوخة ، الضمانات الاجتماعية بوجه عام . فالضمان الاجتماعي بمفهومه هذا يفوق من ثم كل مفهوم تقليدي للضمان الذي لم يؤمن على بعض الاخطار المعينة سوى عدد من السكان فحسب . وهو لم يعد مرتبطاً بمقد العمل بل ارتكز الى مبدأ التضامن القومي : على الامة ان تؤمن رفاهية الجميع . وخلال الحرب ، اي منذ السنة ١٩٤٢ ، اعتمدت بريطانيا العظمى ، التي عانت اكثر من غيرها من فقدان الضمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ، المبادئ التي وضعها السير وليم بفردج في التقرير التاريخي الذي ارتبط به اسمه . ومنذ السنة ١٩٤٥ ، رسمت معظم الدول خطط ضمان اجتماعي استوعبت استيعام متفاوتا .

بالامكان ربط النظام البريطاني بالنظام الذي تديره الدولة ويشمل كافة السكان والاطار كما في الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية . وقد أقرت بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥٦ قوانين عدة تؤلف كلا كاملاً ومتلاحماً : تقاعد شيخوخة يبلغ ٣٢ شلناً في الاسبوع ، تأدية كل او بعض النفقات الطبية (معالجة ، ادوية ، استشفاء) ، على ان يؤمن التمويل بواسطة الضريبة . فاستتبع النظام تأمين المستشفيات وبليلة المهنة الطبية ، اذ اخضع الطبيب لقانون شبيه بقانون الوظيفة العامة . وبديهي ان ثمن هذا الاجراء كان مرتفعاً جداً : فقد مثل ١٥ ٪ (٦٩٣ مليون سترليني) من موازنة ١٩٥٣ .

وقام في السويد كذلك نظام كامل لضمان شيخوخة يضاف الى تقاعد الاجراء (الذي يضمن دخلاً يوازي ٢/٣ مبدل الاجور خلال سني العمل الاخيرة الـ ١٥) ، وتعويزات عائلية ، وتعويزات سكنى وتدفئة ، وتنظيم صحي فعال وزهيد الكلفة ، وطبابة مؤمنة عملياً اذ ان ٨٠٠ طبيب فقط من اصل ٥٠٠٠ كان لهم مجموع زبن خاص .

وهناك دول اخرى ، كالولايات المتحدة مثلاً ، لم تسلم بالضمان الالزامي الا لبعض الفئات وبعض الاخطار (البطالة ، الشيخوخة) ، على ان توفر الاموال اللازمة اشتراكات العمال وأرباب العمل ؛ لذلك فان الاجر المباشر وغير المباشر لم يختلف على العموم بالنسبة للدخل القومي ، ولا يصح الكلام هنا عن اعادة توزيع الدخل لمصلحة الاجراء . واعتمدت

فرنسا في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ نظاماً وسيطاً قضى بإنشاء «صناديق» مختلفة وأجهزة مستقلة بحسب الفئات الاجتماعية المختلفة ، إذ أن ذوي الدخول قد رفضوا الاختلاط بالاجراء . على ان الاستفادة من الضمان الاجتماعي كانت محصورة في البدء في القطاع الصناعي والتجاري ، والتمويل امنه الاجراء دون غيرهم ، وانتفاع فئات الاجراء المؤمنين الاخرى من الفوائد نفسها قد تم بعد ذلك تدريجياً .

وهو هذا الحرص نفسه ما دفع الحكومات الى الحلول محل المباديات الخاصة من أجل حل مسألة السكنى . فان كافة الدول قد واجهت هذه المسألة بعد الحرب بسبب تزايد سكان المدن والدمار الذي خلفته الحرب واكتظاظ الاحياء القديمة والاحياء المرتجلة بسكان عاشوا فيها في ظروف يرثى لها صحياً واخلاقياً ، مما جعل حركة البناء الواسعة فوق وسائل وامكانيات الافراد . لذلك ، وحتى في الولايات المتحدة ، حيث معظم الناس يقيمون في المدن وحيث كثيراً ما ينتقل السكان من مدينة الى اخرى ، بنيت بعض الوحدات السكنية بمساعدة الاموال العامة : قيام الحكومة الاتحادية ببناء مساكن زهيدة الثمن ، منح قروض من أجل البناء او سلفيات من اجل احدث الخدمات الجماعية (ماء ، باليه ، طرقات ...) . وفي بريطانيا العظمى كذلك ، اكرت الحكومة من القروض المباشرة ، والمساعدات المالية للسلطات المحلية من اجل تشجيع البناء .

التعليم
في حقل التعليم اخيراً ، اضطرت حتى اكثر الانظمة تشجيعاً للمباداة الخاصة ، لمواجهة اقبال عظيم على التعليم في كافة درجاته ، هو احد الطوابع المميزة لـ « حضارة الجماهير » . لقد ولى زمن المفاهيم القديمة التي كانت تحصر التعليم في نخبة محدودة العدد تنتسب الى الطبقات الحاكمة ، وتخصصها بمنح تعليمية قلما يخصص بها سواها ، ولا توفر لباقي السكان سوى تعليم ابتدائي . الم تتبن الامم المتحدة مبادئ حق « الجميع بالتساوي وبحسب استحقاقهم » في التربية والتعليم العالي ؟

لقد فرضت مستلزمات المصلحة الوطنية ، هنا ايضاً ، رقابة شديدة ، وتعليماً إلزامياً أخترت فيه السن القصوى جهد المستطاع : يجب اعداد اجيال متعلمة قادرة على استساغة التقنيات والعلوم العصرية . يجب ان يربى المزيد من النحاتين والاطباء والمهندسين والفنانين والاساتذة . فابرزت هذا الاتجاه ثورة حقيقية في بريطانيا العظمى احدثها قانون بتلر الصادر في السنة ١٩٤٤ الذي اطال مدة الدراسة حتى ١٥ سنة منذ السنة ١٩٤٧ وحتى ١٦ سنة حالما يصبح ذلك ممكناً ، ووفر التسهيلات للوصول الى التعليم العالي . اما الشبان الذين لن يواصلوا تحصيلهم ، فسوف يتلقون حتى سن الثانية عشرة دروساً تكميلية خاصة مدة يوم او يومين في الاسبوع .

اعلنت الحرب على الامية (٨٠ ٪ في الشرق الادنى ، بين ٥٠ و ٧٥ ٪ في اميركا اللاتينية ، بين ٩٠ و ٩٥ ٪ في افريقيا السوداء) في كافة البلدان بتعليم الاولاد في المدرسة الابتدائية

والفتيان بطرائق التربية الاساسية المختلفة . فمن الواجب ان يضع تنظيم التعليم بتصرف كل فرد وسيلة إنماء كفاءاته خير إنماء : تكاملت الاساليب التربوية الجديدة بأبحاث سيكولوجية الطفولة ، فسعت الى تنمية قوى المبادأة والملاحظة والتفكير عند الاطفال بواسطة تعليم مباشر وحسي وفردى يضيف الى الثقافة العامة ثقافة «هنية» . ووضعت فرنسا منذ السنة ١٩٤٤ ، بفضل اجاث لجنة « لانجفين - فالون » اسس اصلاح في هذا الاتجاه حال الظرف السياسي دون وضعه في حيز التنفيذ .

اذا كان التعليم الذي تتولاه الدولة او المؤسسات الخاصة لا يخلو من الغرض احياناً ويفرض على الاولاد والفتيان رأياً قوياً وطنياً ، او سياسياً (لنفكر مثلاً بالايان التي فرضتها بعض الولايات في الولايات المتحدة على اعضاء الهيئة التعليمية) ، او معتقدياً ، فان الوسائل الجديدة لنشر الفكر قد اصبحت صناعة عظيمة وظفت فيها رؤوس اموال هامة ؛ فان الاعلام بأشكاله المختلفة : الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزة ، ومستوياته المختلفة : وكالات الصحافة ، المطابع ، الاعلان ، المبيع ، قد خضع من ثم ، شأن كافة الصناعات الاخرى ، لقوانين الكسب والتجمع ، عوضاً عن ان يكون وسيلة لا مثيل لها للتربية ونشر الثقافة . « ان اهمية رؤوس الاموال اللازمة للحصول على المعدات المصرية الضرورية لاصدار صحيفة كبرى قد جعلت من امكانية التعبير وقفاً على عدد ضئيل من الناس . . . لقد خلفت صحافة الاحزاب والافراد وصحافة الرأسمالية ، (ب. لازاريف) . فأصبح الاعلام من ثم ، اكثر منه قبل ٢٥ سنة خلت ، احتكاراً في ايدي المصالح الكبرى او حكومات اوفر البلدان ثروة .

لما كانت الصحف كلها عاجزة بمكاناتها الخاصة عن تحمل اعباء النفقات وكالات الاعلام التي يستلزمها في العالم الحالي استقصاء الاخبار ، فهي وكالات الاعلام ما توفر للصحافة ٣/٤ الاخبار التي تنشرها . وبين الـ ٧٥ وكالة التي ترتدي اهمية عظيمة ، ترتدي ست فقط طابعاً عالمياً وتوزع على كافة انحاء الكرة الارضية الاخبار الدولية ، وهي : وكالة « رويتر » البريطانية ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، ووكالة تاس السوفياتية ، وثلاث وكالات اميركية ، « الصحافة المشتركة » وهي اكبر وكالة في العالم وتؤمن الاخبار لاربعة آلاف صحيفة ، و « جمعية الصحافة المتحدة » و « دائرة الاخبار الدولية » . فيجب ان تتوفر لهذه الوكالات موارد عظيمة لتتعمد مراسليها في الخارج ، وتقنني وسائل الاتصال السريعة الضرورية ، ونقل الاخبار في اسرع وقت ممكن برقياً او بواسطة التلغراف اللاسلكي ، او بواسطة التلغراف اللاسلكي الآلي التسجيل . فمن اين تأتي هذه الموارد يا ترى ؟ ان رويتر اتحاد دولي في ايدي الصحف الاقليمية البريطانية وصحف بعض الممتلكات ، وترتبط كلياً بالدولة وكالتان : وكالة الصحافة الفرنسية التي هي جهاز تؤمن موارده الاشتراكات والاعتمادات التي يقرها البرلمان - مديرها تعينه الحكومة الفرنسية التي من حقها عزلها من منصبه ايضاً -

ووكالة ناس ؛ اما الوكالات الاميركية الثلاث ، المسيطرة على اكبر قطاع ، فانها مشاريع خاصة . وهكذا فان ٨١،٧ ٪ من سكان العالم يطلعون على اخبار الاحداث بواسطة وكالات اجنبية توزع كذلك على العالم اخبار بلدانها .

ان ارتباط معظم سكان الارض بالدول التي تنتسب اليها وكالات الاعلام العالمية الست قد استتبس بالضرورة مساوية خطيرة ؛ فمن الطبيعي ان تترك المصالح والآراء المقبولة في الدول الاربع التي تمتلك هذه الوكالات اثرها في طريقة نشر الاخبار ، وبطء او سرعة نقلها وعدم نقلها . أما الوكالات الوطنية ، فلا تجد اية واحدة منها في صحافة بلادها الموارد الكافية لان تتوفر لها موازنة مستقلة . فتضطر من ثم الى الحصول على المساعدات المالية من الموازنات العامة او السرية في بلدانها او من مقرضي مال آخرين .

أما بصدد الصحافة حيث - كما رأينا - ما زال التجمع يتزايد يوماً بعد يوم ، فان التفاوت بين البلدان ليس اقل شأناً : فان ست بلدان فقط توفر ٣/٤ الانتاج العالمي من ورق الصحف ؛ اما المعدات الآلية ، فان صناعاتها محصورة في بعض الدول : كندا ، الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية والشمالية ، الاتحاد السوفياتي ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، التي تمتلك وحدها ، بدرجات مختلفة كل الاختلاف ، الوسائل الاعلامية المادية الموافقة .

ان الاذاعة ، التي اصبحت خلال ٢٠ سنة « احد العوامل
الاذاعة والتلفزة
الاساسية للحضارة المعاصرة » ، جاءت تكمل الصحافة وتحل محلها في اغلب الاحيان كوسيلة الاعلام . فهي تتيح الوصول حتى الى الاميين والى المناطق التي تحول صعوبة المواصلات دون وصول الصحافة بسهولة اليها . وكان دورها عظيماً خلال الحرب العالمية الثانية ؛ فقد كانت آنذاك اداة دعاوة ولإعلام من الدرجة الاولى تسدي في الدول المحتلة مسدّ صحافة لا يثق احد بها . فأصبحت من ثم وسيلة مألوفة للاعلام واللهو زاد انتشارها يوماً بعد يوم . وهي في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة مثلاً ، مشروع تجاري خاص يوفر الاعلان فيها موارد الشركات التي تمتلك وتستثمر محطات الارسال . « تبسيع المواقيت » من الشركات المملوكة . وهنا ايضاً تتدخل سنة التجمع . فهناك ٢٦٣٦ محطة اميركية مجازة تملك نصفها اربع شبكات رئيسية . والاذاعة في بلدان أخرى مصلحة من مصالح الدولة التي تشرف عليها وتراقبها مراقبة متفاوتة الكتمان .

ولكن نوعية برامج الاذاعة والتلفزة ضحية العدد ، كما في الصحافة . فهي البرامج المبثثة ، تلك التي تتوجه الى المثقفين « ثقافة ابتدائية فقط » ، ما تحظى بالمزيد من الشعبية . وقد لفت الانتباه تكراراً في الولايات المتحدة الى ما تتركه الاذاعة والتلفزيون من اثر سيء على الاخلاق ، اذ ان اعمال العنف التي تشاهد في البرامج ربما كانت ، مع السينما ، سبب تزايد الاجرام بين الفتيان في هذه البلاد .

اما التلفزة فقد احرزت تقدماً كبيراً ان من حيث التحسينات التقنية وان من حيث سرعة

الانتشار : ففي ١٩٦٠ بلغ عدد المحطات المرسله في الولايات المتحدة ٦٠٠ مقابل ١٢٥ في السنة ١٩٥٣ ؛ وفي السنة ١٩٤١ ، كان هناك ٥٠٠ محطة لاقطة ، فارتفع هذا العدد في السنة ١٩٦٥ الى ٧٣ مليوناً من اصل ١٧٣ مليوناً الموجودة في العالم. وقد وفر هذا التقدم ٦٨٩ مليون دولار من ربيع الاعلان في السنة ١٩٥٥ (وهو رقم ارتفع الى اكثر من ثلاثة اضعافه خلال ثلاث سنوات) ؛ وسيطرت على التلفزة كذلك بعض الشبكات القوية ، اذ على الرغم من ان القانون يحظر امتلاك اكثر من ٥ محطات مرسله ، فان اربع شبكات تسيطر على كافة الشبكات الاخرى. وقد تأيد دور التلفزة كسلاح للدعاوة بين الجماهير بشهادات واستبانات كثيرة ؛ ففي الحقل السياسي بنوع خاص ، كان تأثيرها حاسماً خلال الانتخابات الاميركية منذ السنة ١٩٥٢ ، اذ ان اسعار الاستئجار (بين ٥٠ و ٦٠ الف دولار للشبكة الواحدة ولمدة ١/٢ ساعة) قد اظهرت ضعف الحزب الديموقراطي بالنسبة لمنافسه .

العودة الى الماضي
ان الاحزاب والمصالح المحافظة ، التي نبذت في السنة ١٩٤٥ بسبب انهامها بالتعاون والفاشستيات ، قد نجحت ، بسرعة متفاوتة ، في استعادة مركزها المسيطر كلما خفت وطأة الفاقة واشتد الخوف من الانحداد السوفياتي . ففي فرنسا وايطاليا تألفت في ايام التحرير حكومات اتحاد وطني ضمت الحزبين الشيوعي والاشتراكي وبعض الاحزاب الجديدة : الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا ، والديموقراطية المسيحية ، وحزب العمل ، والاحرار في ايطاليا . وفي ايطاليا ، اتفق الحزبان اليمينيان ؛ الديموقراطيون المسيحيون والاحرار ، منذ اواخر السنة ١٩٤٥ ، وتوفقاً بمساندة السلطات الخليفة الى قلب الحكومة التي يرأسها « فروشيو بارتي » ، احد زعماء حزب العمل . فانتقلت رئاسة الحكومة الى « السيد غاسبري » ، زعيم الديموقراطيين المسيحيين . وفي السنة ١٩٤٧ حدثت العطفة الكبرى . فقد حدثت في تلك السنة التعمئة الكبرى ضد الشيوعية في كافة أنحاء العالم الغربي : في بلجيكا وفرنسا وايطاليا اقصى الشيوعيون عن الحكم ، وانقسمت القوى اليسارية ، وتخلى الاشتراكيون ، - باستثناء اكثرية الحزب الاشتراكي بزعامة « لنسي » - عن فكرة تحقيق المدينة الاشتراكية ، واكتفوا اكثر فاكثر بتكييف النظام الرأسمالي بسياسة اصلاحية تستهدف تأمين العمل للجميع والضمان الاجتماعي ، وانضموا الى سياسة المعتدلين الكاثوليك . وكلما ارتسمت خطوط الحرب الصليبية بمزيد من الوضوح ، قضت الحاجة الى استخدام اشد العناصر عداء للاتحاد السوفياتي بتسليم زمام السلطة والمراكز الهامة في الادارة لاقوى الاحزاب نزعة محافظة ، حتى لتلك التي تعاونت والنازيين ، ومراكز الادارة في المانيا الغربية للنازيين القدماء انفسهم . وتعزز هذا الاتجاه في السنة ١٩٤٨ بالدعر الذي اثاره استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا ، وباشتداد الحرب الباردة . ففي ايطاليا اعتمدت حكومة غاسبري ولا سيما الوزير « شلبا » سياسة صارمة لمحاربة تضخم ورق النقد وابتقت ، دون اي تغيير تقريبي ، على تشريع ومؤسسات الفاشستية . واستمرت منظمة الصناعيين ، التي بقيت عملياً كما كانت في ظل النظام السابق ،

في التأثير تأثيراً عظيماً على الحكومة ، ولم يجر قط بحث في التأميم كما حدث في فرنسا وبريطانيا العظمى . وارجئت كافة الاصلاحات التنظيمية ، ولا سيما الاصلاح الجبائي والاصلاح الزراعي . ومنذ السنة ١٩٤٨ اعيد كافة الموظفين الفاشستيين السابقين تقريباً ، حتى الكبار بينهم ، الى وظائفهم . وفي اليابان استلم زمام السلطة اولئك الذين كانوا يتولونها قبل السنة ١٩٣٩ ، وقد « طهر » معظمهم في السنة ١٩٤٥ ، لا بل لوحق بعضهم (هاقوياما) قضائياً كمجرمي حرب . في فرنسا تعاقبت تحالفات ظهر اتجاهها اليميني يوماً بعد يوم ، وبرزت هذه الظاهرة تطوّر الديغوليين الذين انتقلوا من المعارضة الى الحكومة بينما خرج منها الاشتراكيون . فلم يؤد ذلك الى الغاء التأميمات المحققة في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ ، ولكن المشرفين السابقين على المشاريع المؤممة وممثلي مصالحها غالباً ما عينوا في مجالس ادارتها وحتى في مراكز المسؤولية فيها الى جانب ممثلي الدولة ، بحيث لم تتغير الطرائق قط .

كانت نتيجة الحركة العسكرية التي اطاحت بالجمهورية الرابعة
رجحان لفوز المحافظين
قيام « ملكية » حقيقية استثنائية الطابع اعطت السلطة التنفيذية امتيازات عظيمة . فمن جهة استلقي لرئيس الحكومة نطاق خاص به ، ولا سيما ادارة السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والاقتصادية . ومن جهة ثانية قيّد نشاط البرلمان التشريعي الذي آل دوره ، بحسب تعبير بعض اساتذة الحق الدستوري ، الى دور « تمثيلي » بحت : اعطاء الاولوية ، في جدول اعمال المجالس ، للمشاريع التي تتقدم بها الحكومة ، اخضاع تقديم مشاريع تعديل القوانين والاستجابات لنظام شديد ملزم ، تخفيض عدد الابعان الدائمة التي كانت تقوم بدور هام جداً في عهد الجمهوريتين السابقتين ، حصر صلاحية اعداد الموازنة في الحكومة دون غيرها . ثم ان واقع قيام المركز الذي تصدر عنه المقررات الهامة فوق الحكومة نفسها ، والسلطة الواسعة التي تمتع بها كبار الموظفين ، قد افضيا عملياً الى انتزاع كل سلطة اشراف حقيقي من البرلمان . وانهج النظام الجديد بالمقابلة سياسة جبائية عاطفة على المصالح الكبرى بالغاء الرسوم المفروضة على ربايح المساهمين وارباح الشركات ، وبتخفيض الرسوم على انتقال الارث ، في حين انه فرض رسوماً ثقيلة على عدد متزايد الارتفاع من الاجراء ، اذ ان معدل الضريبة التصاعدية على الاجور لم يعدل تعديلاً يذكر .

في المانيا ، نشاهد بعد السنة ١٩٤٧ توقف العمل بحظر جمعيات التجار والصناعيين وحظر النازية الذي لم يكن ذا فعالية هامة كما يظهر ذلك ، بعد انقضاء عشرين سنة على انهيار النازية ، اكتشاف العديد من مجرمي الحرب - الناجين من العقاب - في وظائف هامة احياناً .

في بريطانيا العظمى ، ألغى تأميم الفولاذ والنقل البري ، منذ عودة المحافظين الى الحكم . وبعد ان بقي حزب العمال بعيداً عن الحكم طيلة ١٢ سنة ، احرز في السنة ١٩٦٤ فوزاً انتخابياً هزلياً (بأكثرية ٣ اصوات) جعله رهين حزب الاحرار القليل العدد . فاصطدم منذ تأليف الحكومة بأزمة مالية خطيرة جداً وبانخفاض مقلق في سعر الاسترليني قيداً حريته في العمل ،

وارغما على اتخاذ تدابير قشفية لم يرض عنها الشعب ، كان الاجراء اهم ضحاياها ، ومنعاه من تحقيق برنامجه . واصطدمت بصعوبات مماثلة حكومة « الوسط اليساري » الايطالية التي تألفت في السنة ١٩٦٠ ، بعد ازمة وزارية دامت شهرين ، بفضل ائتفاق حزب « نسي » الاشتراكي وحزب الديموقراطيين المسيحيين . الا ان خروج رؤوس الاموال ، وارتفاع الاسعار السريع ، والازمة الاقتصادية ، قد نجحت — بفعل تأثير الجناح الايمن في حزب الديموقراطيين المسيحيين وتأثير الكنيسة ومنظمة الصناعيين — في شل هذا التحالف وفي مقاومة كافة مشاريعه الاصلاحية باستثناء تأمين الطاقة الكهربائية .

ظهرت الادارات العامة من العناصر الشيوعية او العناصر اليسارية المعتبرة « شيوعية متسترة » ، بالرغم من النصوص الدستورية التي تضمن المساواة في الحقوق دونما تمييز في المعتقد أو الرأي ، ومن مبادئ ميثاق الامم المتحدة وعلان حقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ . وأدى انشقاق القوى النقابية ، الذي حدث في السنة ١٩٤٨ (فرنسا) والسنة ١٩٤٩ (ايطاليا) الى اضعاف إحدى القوى القادرة على الوقوف في وجه سياسة مكافحة التضخم المالي وعودة العناصر الحاكمة السابقة الى الحكم .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الحركة النقابية الغربية — باستثناء الاتحادات الايطالية والفرنسية الكبرى التي يسيطر عليها النفوذ الشيوعي — قد اصبحت « نقابية موحدة » تهدف الى الحصول على الفوائد المادية عن طريقة التعاقد في اطار النظام الرأسمالي . فهي مرتبطة بالاحزاب الاشتراكية التي ازداد تطورها الاصلاحية نحو التعاون بين الطبقات ، كما يتضح من موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي وموقف الاحزاب السويدية والنمساوية ، ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني في « باد - غودسبرغ » (تشرين الثاني ١٩٥٩) الذي دافع عن « الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » و « حرية تأسيس المشاريع » ، ومؤتمر حزب العمال في « بلاكبول » حيث فادت اقلية يمينية بالتخلي عن التأميمات . واخيراً من مذكرات مؤتمر الاتحاد الدولي الاشتراكي في قل ابيب في شهر نيسان ١٩٦٠ . ثم لم يستكمل « بيترو نسي » نفسه ، في السنة ١٩٦٦ ، تطوره نحو المطالبة المعتدلة بالاصلاحات بسميه من اجل صهر حزبه مع حزب ساراغات (الحزب الاشتراكي الايطالي) وبالمساعدة ، على غرار ساراغات ، بـ « اشتراكية خلو من الصراع الطبقي » ؟ زد على ذلك ان الاحزاب الاشتراكية في البلدان ذات العلاقة المباشرة بتصفية الاستعمار لم تختلف قط عن المحافظين في قمع الحركات الاستقلالية سواء في اندونيسيا ، ام في الكونغو البلجيكي ، ام في قبرص وافريقيا الغربية ، ام في الهند الصينية والجزائر . ويجب ان لا نغفل هنا الحملة الفرنسية البريطانية على بورسعيد والسويس .

كان من المقرر ، في فكر الظافرين ، ان تخضع المانيا واليابان ، الخاضعتان تطور المانيا لاحتلال الحلفاء وادارتهم — وقد خلت الاولى من كافة اجهزة الدولة — لفترة طويلة من الوصاية الضرورية لازالة الطابع النازي عنهما وجعلها ديموقراطيتين . الا انه استحال

أبعاد سبعة ملايين نازي مع عائلاتهم عن كل نشاط ، كما ان السلطات المحتلة افتقرت الى العدد اللازم من الموظفين الاختصاصيين لمواجهة كافة الاعباء ، فاضطرت من ثم الى استخدام كافة « الفنيين » الذين كان الكثيرون منهم نازيين او نازيين الميول . ثم جاءت الحرب الباردة والحرب الكورية ، كما سبق ورأينا ، تدفعان الى التخلي عن استئصال النازية ، باعتبار ان النازيين خير حلفاء لـ « محاربة مبادئ الشيوعية والاستراكية » .

ان عملية استئصال النازية التي بوشر تنفيذها بأساليب اختلفت باختلاف القطاعات قد فشلت من ثم في كل مكان . وبرز مثل على ذلك مثل القطاع الاميركي حيث توجب على مكافة الالمان البالغين اكثر من ١٨ سنة ان يجيبوا على عدد من الاسئلة في السنة ١٩٤٦ ؛ فتبين ان ٣٥٠٠٠٠٠ ، اي ٢٧ ٪ من المهبيين ، نازيون . فصدرت قوانين عفو متعاقبة خفضت هذا العدد الى ٢٣٧٣٠٠٠ ، ثم الى ٩٠٠٠٠٠ ، ثم الى ٢٣٠٠٠ مجرم كبير ، واخيراً الى ١٨٠٠٠ برآء اعظمهم مسؤولية .

شاهد من ثم في كافة الحقول رجوع القوى القديمة والتقليدية الى مراكزها الاولى : فالتعليم على كافة مستوياته في ايدي اكثر العناصر نزعة محافظة ، وجمعيات المحاربين القدماء اخذت في الانتشار من اجل الدفاع عن شرف الجيش الالماني والـ S.S. . وباستثناء « ادب الدمار » الذي وصف آلام الحرب والاسر ومشاق وضغائن فترة ما بعد الحرب ، انحصرت النجاحات الادبية في مؤلفات (كـ « ذكريات » لغودريان ، و « اسئلة » لـ « ارنست فون سلون ») تؤيد نفوذ التقاليد القومية الراسخ ، « الشرف » ، والبطولة . وعلى غرار الادب ، عبّرت الصحافة الكبرى احياناً عن بعض الحنين الى النظام المنهار وعن عداؤها للمهاجرين من مقاومي النازية ، ولا سيما اليهود ، ولـ « مجرمي » اعتداء العشرين من تموز ١٩٤٤ .

تطور اليابان سلكت اليابان في تطورها الطريق نفسها . فمرت أولاً ، بين السنة

١٩٤٥ والسنة ١٩٤٧ ، في مرحلة تحول ديموقراطي : فقد تآدى

« اعلان حقوق » بحرية المعتقد وحرية الصحافة والمساواة التامة بين الاعراق والاجناس . واقصيت العناصر الرجعية عن المراكز الهامة في الادارة ، والمؤسسات الاقتصادية ، والصحافة . وظهرت الاحزاب مرة اخرى ، ولا سيما الاحزاب اليسارية . والمرة الاولى اصبح الحزب الشيوعي شرعياً ، واعلن في شهر اذار من السنة ١٩٤٦ دستور جديد تمخضت به اعمال تمهيدية كثيرة ، بالرغم من نفوذ الحكومة من تبديل جوهر النظام القائم . وبوجب الدستور الجديد ، لم يعد الامبراطور ، الذي تخلى بصراحة عن فكرة الدخول في حرب ، سوى رمز الدولة ووحدة الشعب ، وقيدت صلاحياته . وكان الجهاز الرئيسي للحكم « الجمع » المؤلف من مجلسين هما الامينان الوحيدان على الوظيفة التشريعية والسلطة . وكان لمجلس الممثلين المنتخبين وحده حق اعداد الموازنة ، وكان اعلى من مجلس المستشارين ؛ وكان على هؤلاء ان يعلنوا موقفهم من كل قانون يقره الممثلون خلال مدة ٦٠ يوماً ، وفي حال الرفض ، حق للممثلين فرضه باكثرية الثلثين . وحددت بدقة صلاحيات مجلس الوزراء المسؤول ؛ فوجب ان يكون كافة الوزراء مدنيين وان

يكون نصفهم أعضاء في المجمع . وهو رئيس الوزراء ، الذي ينتخبه المجمع ، من يمينهم . وكان استقلال القضاء مضموناً . واتخذت التدابير من أجل حماية حقوق الانسان والحريات الرئيسية ، ولا سيما المساواة بين الجنسين ، والحريات النقابية ، ومنع التوقيفات التعسفية . واصبحت وسائل عمل الدكتاتورية ، واصبحت قوى الامن لامركزية ، ورفعت عنها سلطة وزير الداخلية ، ووضعت قوانين جديدة : القانون المدني المبني على المساواة بين الافراد والحرية الفردية ، الذي احدث ثورة في المجتمع القديم بإبطاله النظام العائلي التقليدي ، ونص على تقسيم الأرض بالتساوي ، واجاز الطلاق ، والقانون الجنائي الذي عدل . وكان اصلاح التعليم كذلك احد شروط التحول الى الديمقراطية . وقد استوحى المبادئ المناقضة مناقضة مطلقة للمبادئ المقبولة حتى ذاك التاريخ . وطهرت الهيئة التعليمية من عناصرها العسكرية والمتطرفة الوطنية ، ومنع التدريب العسكري منها باتتاً . كما منعت الكتب القديمة الموضوعة لتعليم الاخلاق والتاريخ والجغرافيا . واشهرت براءة امبراطورية المفهوم الخاطئ للوهية الامبراطور وللتفوق العنصري للشعب الياباني المدعو لحكم العالم ، وفقد الـ « شنتو » طابعه الرسمي . وبني التعليم على حرية رأي الهيئة التعليمية ، واعطيت المبادأة الفردية اهمية خاصة . وأقر التعليم الالزامي حتى سن التاسعة ، والتربية المشتركة ، ونظام متلاحم الأجزاء يوجب قضاء ٦ سنوات في المدرسة الابتدائية ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأدنى ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأعلى ، و ٤ سنوات في الجامعة . وغدت المراقبة لامركزية ، واسندت ، كما في الولايات المتحدة ، الى ادارات مدرسية محلية تلتخبها الجماعة . ووضع تشريع للعمل ، واستحدثت وزارة العمل ، وأقرت الحرية النقابية والتأمين ضد البطالة والحوادث ، وحدد يوم العمل بثمان ساعات ، وفرض دفع الاجور نقداً ، كما أقرت قوانين الضمان في المناسجم . . . وبموازاة تنفيذ الاصلاح الزراعي حلت الـ « زيباتسو » مع ٥٠ جمعية صناعية وتجارية و ٦٧ جمعية لتوظيف الاموال ، واقصيت العائلات الكبرى عن كل وظيفة ادارية ، وحظر تأليف الاتحادات .

في السنة ١٩٤٨ ، انقلبت هذه السياسة على غرارها في المانيا والاسباب عينها ، واستهلت عملية تطهير معاكس بينما أعيدت الحقوق السياسية والمدنية لـ ٢٠١.٠٠٠ شخص من اصل الـ ٢٢٠.٠٠٠ الذين قتلواهم التطهير . فطرد الصحفيون والاساتذة والموظفون والنقابيون المناضلون اليساريون ، ثم اتخذت بعض التدابير ضد العمال : حظر الاضراب العام في السنة ١٩٤٧ ثم حظر كل نوع من أنواع الاضراب وكل مطالبة جماعية في القطاع العام في السنة ١٩٤٨ . ولم يحدد القانون القاضي بمنع تأليف الاتحادات الذي انتهى العمل به في السنة ١٩٤٩ ، فاتيح للاتحادات السابقة استعادة نشاطها . وفي السنة ١٩٥١ اخيراً أجاز الجنرال ريجواي للحكومة اليابانية اعادة النظر في كافة القوانين الصادرة في ظل الاحتلال . وهكذا استعادت الاحزاب اليمينية التي لم تقص قط عن السلطة ، والسلطات الاجتماعية التي لم تفقد قط نفوذها ، والـ زيباتسو ، كل قوتها الاقتصادية والسياسية .

لجميع هذه الاسباب كانت اعادة البناء الاقتصادي في اليابان موفقة وسريعة ، فجاءت « معجزة » على غرار المعجزتين الالمانية والايطالية . فمنذ السنة ١٩٥٤ ، بُلغ مستوى انتاج السنة ١٩٣٩ ، ومنذ هذا التاريخ ، وبفضل وفرة رؤوس الاموال (وجلها اميركي المنشأ) واليد العاملة الاختصاصية ، وقوة ميل السكان (١٠٠ مليون نسمة) الى الادخار ، تقدم الدخل القومي بمعدل ٦،٥ بالمائة في السنة . وبحسب تقليد الميجي ، قدمت الدولة مساعدة عظيمة للشركات الخاصة الكبرى التي مازال يقوم الى جانبها قطاع مستقل يضم عدداً كبيراً من المشاريع الهامشية الصغرى المجهزة تجهيزاً دونياً . وقد الف عمال هذا القطاع الـ ١٠ ملايين جيشاً صناعياً احتياطياً جليل الفائدة معداً للدخول في الاتحادات .

اذن خابت آمال المقاومين في الحقل السياسي والحقل الاقتصادي على
ازمة النظام الحر
السواء . « انتظرت الشعوب واملت طيلة ليال عديدة غير منجممة .
المقاومون كلهم - فرنسيين كانوا ام بلجيكيين ، يونانيين ام يوغوسلافيين ، ايطاليين ام بولونيين -
انتظروا التحرير - الثورة الذي قدروا انه لن يطرد الخونة فحسب ، بل سوف يؤسس
ديموقراطية جديدة ايضاً » (مركين - غتزفيتش) .

لم تؤسس هذه « الديموقراطية الجديدة » في اوروبا الغربية . ولم تصهر الدولة صهراً جديداً
شاملاً في اي بلد من بلدان الغرب ؛ ولذلك تفاقمت ازمة النظام البرلماني المفتوحة منذ السنة
١٩٣٩ . لقد تلاشى التقسيم القديم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تلاشياً تاماً . فاذا كان
هنالك حزب واحد ، كما في تركيا حتى السنة ١٩٤٦ ، فان واقع السلطة بجميع اشكاله في
ايدي زعماء الحزب ؛ واذا كان هناك حزبان ، كما في البلدان الانكلوساكسونية ، فان الحزب
المنتصر يؤلف الحكومة التي يكون رئيسها في الوقت نفسه زعيم الاكثرية ، وان السلطتين
التنفيذية والتشريعية تكونان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً ، ويستحيل عملياً على المجلس اسقاط
الحكومة . وهذا ما حدث في بريطانيا العظمى : ففي الحالين دكتاتورية حزبية حقيقية . اما
اذا كانت هنالك احزاب متعددة ، فتقوم تحالفات معرضة للتفكك بين احزاب مختلفة ، وتكون
الحكومة ضعيفة ويسيطر عليها الجمود ، لان كل مبادعة من مبادعاتها قد تهدد بذسف التحالف .
وهي غالباً ما تسقط ، فتحاول البقاء بتخفيض عدد ممثلي خصومها . وهذا هو الهدف من
الاصلاحات الانتخابية الممدة لا الى ضمان خير تمثيل بل اقضاء عناصر الاقليات عن المجالس
و ضمان اكبر عدد ممكن للاكثرية . تلك كانت الغاية من القانون الانتخابي الالمانى في السنة ١٩٤٩ :
يُختار ٣/٢ اعضاء المجلس بموجب لوائح فردية باكثرية الاصوات ، ويختار الثلث الآخر بالاكثرية
النسبية : يُسلم كل منتخب بطاقةتين ، احدهما لانتخاب مرشح بموجب اللائحة الفردية ، والثانية
لتعيين حزب سوف يتمثل في المجلس بنسبة عدد الاصوات التي يفوز بها ؛ واعطى القانون
الانتخابي الفرنسي الصادر في ايار ١٩٥١ مجموع مراكز الدائرة الانتخابية للوائح التي تحصل على
اكثريه الاصوات ، على ان لا يؤخذ بالاكثرية النسبية الا في حال وجود مرشحين منفردين . اما

القانون الايطالي الصادر في السنة ١٩٥٣ ، فقد اعطى اللوائح ٦٤ و ٥ ٪ من المراكز ، اذا فازت بأكثرية الاصوات . وقد اسفر القانون الفرنسي عن النتيجة التي سعت وراءها الاكثرية التي اقرته : فان احزاب الوسط المتحالفة قد فازت في عدد كبير من الدوائر الانتخابية بالاكثرية المطلقة على حساب الحزبين المطرفين ، تجمع الشعب الفرنسي والحزب الشيوعي ، اللذين جاء تمثيلهما دون اهميتها الحقيقية في البلاد . وكان من جهة ثانية ان القانون نفسه قد خيب في كانون الثاني ١٩٥٦ آمال المستفيدين السابقين منه بتيسيره فوز الاحزاب الشيوعية . اما في ايطاليا فلم تعط النصوص النتيجة المتوخاة منها اذ ان الحزب الديموقراطي المسيحي لم يحصل على الاكثرية المطلقة .

ذهبت القوانين الانتخابية الفرنسية الصادرة في السنة ١٩٥٨ الى ابعد من ذلك : فقد قسمت البلاد تقسيماً موفقاً امن للمناطق الزراعية تمثيلاً كبيراً على حساب سكان المدن ، بحيث « اقتضى معدل ٢٢٠ ٢٨٨ مقترهاً لانتخاب نائب شيوعي و ٧٣٣ ٤٧ لانتخاب ممثل للحركة لجمهورية الشعبية و ١٩ ١٧١ لانتخاب ممثل للاتحاد الوطني الجمهوري » . اما الهيئة الانتخابية لمجلس الشيوخ فقد تمتع فيها الاعيان الريفيون بتفوق ساحق جعل التصويت تصويتاً محصوراً حقيقياً .

ان التطور الذي برزت معالمه قبل ١٩١٤ قد ازدادت سرعته في كافة سلطة الاختصاصيين البلدان الحرة ، بريطانيا العظمى وممتلكاتها ، فرنسا ، ايطاليا ، البلدان السكندنافية ، المانيا الاتحادية . فشاهد تراجع مستمر في الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ، وبالمقابلة تزايد نفوذ الاختصاصيين والخبراء الذين اكتظت بهم الادارات والجهزة الفنية الشبه حكومية .

يرد ذلك الى الطابع الفني المتعظم في المسائل المطلوب حلها من الحكومات ، خصوصاً في الحقول المالية والاقتصادية والعسكرية ، والمكان الذي احتلته التقنيات الحسابية في اقرار العمليات العسكرية والتجارية والصناعية والبحث عنها (التي تفرض لعبة رياضية لا يدرك معناها سواد الموظفين السياسيين) قد اضفيا اهمية متصاعدة على الخبراء والاختصاصيين . فان الصعوبات المالية والتقنية التي تعترض الموازنة من الضخامة والاهمية بحيث ان الادارة التي تضمها - مديرية الموازنة في فرنسا - تكلفت طبعاً الاشراف على كل النشاط الاداري ، وبالتالي على كل النشاط السياسي . ويصح القول نفسه في مستلزمات الدفاع الوطني الذي يحتاج اليوم الى استخدام كافة موارد البلاد . فليس من ثم اية مسألة اقتصادية او مالية او سياسية - بما في ذلك التعليم والتربية المدنية - لا تخضع ، حتى في ايام السلم ، لبعض الرقابة من قبل الاركان العامة .

الا ان عدد هؤلاء الاختصاصيين محدود . فقد قدر « م . دبريه » بـ ٧٠٠ او ٨٠٠ عدد الشخصيات النافذة حقاً في فرنسا : موظفين مدنيين (منتسبين الى الهيئات الكبرى) وعسكريين ، ورجال سياسيين (يناهزون المئة) يحتلون مراكز وزارية ، ومستشاري حكومة (اقتصاديين ، علماء) . وقدر « ف . م . ج . ولسون » هذا العدد في بريطانيا العظمى وحدها بـ ٣٥٠ يدخل في عدادهم زهاء خمسين رجلاً سياسياً كحد اقصى . فاذا اضفنا الى ذلك ان امر تحرير منشور وانظمة

الادارة العامة المعدة لتوضيح كيفية تطبيق القوانين متروك ابداً لصغار الموظفين الذين يستطيعون الانحراف بسهولة عن مقاصد المشرع ، لرأينا الدور المحدود جداً المتبقي للهيئات المعنية ديمقراطياً .

الاختصاصيون اكثرية بين هذه الشخصيات النافذة القليلة العدد . ويتخرج معظمهم في فرنسا من مدرسة الـ « بوليتكنيك » ومن « معهد الادارة الوطني » ، وفي انكلترا من « المدارس العامة » التي ينتسب معظم طلابها الى الطبقتين البورجوازيتين العليا والمتوسطة (وينتسب ٦٥٪ من طلاب معهد الادارة الوطني الى فئتين : فئة الصناعيين وارباب المهن الحرة ، وفئة كبار الموظفين) . وينتمي هؤلاء الموظفون الكبار الى الطبقة الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها ارباب الاعمال ، وغالباً ما تجمع بينهم الثقافة الواحدة وأواصر القربى ، والطرائق والآراء المشتركة . وكثيراً ما يقوم بين هذين العالمين تبادل الموظفين (ولكن على نقبض الولايات المتحدة حيث ارباب الاعمال « يعيرون » الحكومة موظفيهم الاختصاصيين) . فهما يؤلفان « الاقطاعية الاقتصادية والادارية والعسكرية الجديدة » التي اشتهرها « جورج غورفيتش » ، و « نخبة السلطة » غير المسؤولة والكلية القدرة التي سبق لـ « رايت » ان اشار اليها في الولايات المتحدة ، والتي انتزعت عملياً من الزعماء السياسيين زمام الامور وباتت « تهدد بابتلاع الدولة » . فنشأ عن هذا التقارب بين « نظرية اولوية ارباب العمل ونظرية اولوية بيروقراطية الدولة » (ج. بيردو) « استبداد مستنير » قد يكون - في افضل الاحوال - مجدياً وفعالاً ، ولكنه غير مسؤول لأنه هو من يعين معظم ممثليه .

استمرار تدني الرقابة البرلمانية
اضطر البرلمانيون المنتخبون اكثر فأكثر الى التخلي عن بعض صلاحياتهم للجنة التشريعية والسلطة الادارية بالتصويت على « قوانين مبدئية » ومراسم اشتراعية (١٦٠ في ظل وزارة لانيل ، ١٣٠ في ظل وزارة منديس - فرانس ، ١٦٥ في ظل وزارة ادغار فور) ، حيث يترك تفصيل الانظمة لمقررات خبراء الادارة . واذا كان من المفالة القول ان « بريطانيا العظمى دكتاتورية مستترة في ايدي الادارة الدائمة » فبإمكاننا التأكيد ان نفوذ الادارة في كافة دول اوروبا الغربية يحساري نفوذ الهيئات المنتخبة وغالباً ما يشله .

اما السبب في ذلك فهو ان رقابة اعمال البيروقراطية تصبح ومماً خادعاً كلما توسعت المصالح الحكومية . فان انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة تعرف هذا الوضع ، والدول الاخرى ، كفرنسا مثلاً ، حيث تسيطر الحكومة بسهولة ، تعرفه معرفة فضلى ايضاً . وان طريقة « الاسئلة » والاستجابات التي يلجأ اليها النواب للتنبيه الى تجاوزات الادارة ، ليست مجدية قط لأن وزيراً تسانده الاكثرية غير ملزم بالإجابة . فالادارة العليا ، المسيطرة سيطرة شبه مطلقة على كافة دوائر الدولة ، والمستيقنة من عدم المسؤولية وغير القابلة للمزل ، تشل عمل الوزراء والنواب على السواء . وينبثق معظم مشاريع القوانين عن دوائر الوزارات و« المصالح » ،

فليست المجالس النيابية من ثم سوى جمعيات تبحث فيها هذه الاقتراحات . أليس جديراً بالملاحظة ان المجلس النيابي الفرنسي كان غريباً عن فكرة وإعداد الخطتين الاوليين للتجديد والتجهيز وفقاً لمقتضيات العصر بالرغم من اهميتها بالنسبة لمستقبل البلاد ؟ وتصبح المناقشات نفسها شكليات لا طائل تحتها بسبب تصلب مواقف الاحزاب التي تلبس مبدئياً وجهة نظر لا تقوى أية مناقشة على تغييرها . فلم تعد المناقشات من ثم وسيلة فعالة للوصول الى الحقيقة .

يرد ذلك الى ان القرارات الهامة تتخذ في داخل الاحزاب لا في الجمعيات . ولكن تطور هذه الاحزاب العام يزيد اكثر فاكثراً من تصلبها . فمركزية السلطة المتزايدة في الاحزاب تعد من نفوذ الاعضاء على المسؤولين . ولم يعد اختيار المسؤولين لمعاونيهم سرّاً خفياً ، لا بل قد يحدث احياناً ان تنص الانظمة الاساسية على شرعية هذا الاختيار . ولذلك فان الاعضاء اصبحوا يخضعون اكثر فاكثراً لنظام ملزم صارم . والبرلمانيون انفسهم ملزمون بطاعة تحولهم الى آلات انتخابية يسيرها رؤساؤهم .

على غرار « التكتلات » الاميركية اخيراً ، التي قيل عنها انها « الحكومة غير المنظورة » ، برز اكثر فاكثراً تأثير « الجماعات الضاغطة » الفعّال . فهي تؤثر على الرأي العام (لأنها توصلت الى الاشراف على كافة الصحف تقريباً) وعلى الاوساط البرلمانية أو الحكومية بالتهديد بالامتناع عن انتخابها مرة اخرى وتمويل الاحزاب السياسية ، وبتقديم مشاريع القوانين أو مشاريع تعديل القوانين ، وبالسئلة الخطية أو الشفهية التي يوجهها الى الوزراء النواب المتفانون في خدمتها وبالمساعي المنطوية على التهديد وحتى بالعمل المباشر : عرقلة السير في الطرقات العامة ، إقامة الحواجز في الشوارع ، اضرابات المنتجين ... وهي متعددة الاشكال : جمعيات محاربين قداماء (الجوقة البريطانية) وجمعيات مهنية كالاتحاد الوطني للمستثمرين الزراعيين ، والاتحاد العام لكرّامي الجنوب ، والمعهد التقني الفرنسي للشمندر الصناعي ، والاتحاد الوطني للمالكي وسائل النقل البري ، واتحاد الصناعة البريطانية ، وجمعية صانعي الجمعة ، وجمعية المزارعين الوطنية ، الخ . ؛ وقد سيطرت كلها على فئات برلمانية معروفة أو مستترة يؤثر نشاطها على استقلال السلطات العامة والمنتخبين . فنجحت من ثم في عرقلة نشاط المؤسسات البرلمانية .

لم يستطع البرلمان التكيف وفقاً للظروف الجديدة الناجمة عن واجب تجسد السلطة حل المسائل بسرعة وفي كل مكان ، فلم يعد من ثم المصدر الوحيد للسلطة الحكومية . فقد اضطرت هذه الاخيرة - كي تكون فعالة - الى التمرکز والتوحد في ايدي عدد من الرجال او في ايدي رجل واحد احياناً . ففي هذا الاخير - الذي قد يكون مجرد رمز او رئيساً فعلياً - تجسدت السلطة . فكانت النتيجة ان ضرب عرض الحائط بفصل السلطات شيئاً فشيئاً ، لا بل كاد البرلمان في بعض البلدان يفقد دوره في رقابة السلطة التنفيذية الذي كان رئيسياً في القرن التاسع عشر .

ليست ظاهرة تجسد السلطة ظاهرة جديدة ، ولكن وسائل عمل قوية جداً برزت حين طرأ هذا التأخر على المجالس التمثيلية . فان الاذاعة والتلفزة والسينما قد قربت المسؤولين من الجماهير الشعبية ، وجعلت اسماءهم وصورهم مألوفة ، وساعدت على ان تتكون حولهم اسطورة استتبعت المشايعة العاطفية ، اي عاطفة اعجاب او تقدير نحو « المنقذ » ، نحو « الرجل الذي لا بديل له » . وان تجسيد السلطة هذا ، الذي استفادت منه الحكومات الدكتاتورية قبيل الحرب ، لم يخل دائماً من عبادة الشخصية ، لانه ينطوي على قلق للرجال العظام الذين حذرهم ديموقراطيون القرن الاخير لأسباب وجيهة كثيرة .

الخلاصة

اذن واجهت العالم الرأسمالي والحرب ، بعد الحرب ، صعوبات مردها وجود عالم شيوعي عرف نهضة صناعية واسعة وتحرر الشعوب المستعمرة ، ولكن مردها كذلك متناقضات داخلية ليس أقلها شأناً فقدان التوازن بين القوة التي تتولى ادارته وقوة الدول التي يتألف منها . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب دون خسائر مادية وبشرية هامة ، وبطاقة صناعية واحتياط مالي متزايدين ، فاستطاعت ، بفضل تفوقها الاقتصادي والمالي الساحق ، ان تفرض زعامتها باستقلالها ، بصورة خاصة ، الخوف من الثورة الاجتماعية المسيطر على الطبقات الحاكمة في اوروبا . وأدى النفوذ الاقتصادي والمالي الذي عناه مشروع مارشال بعد السنة ١٩٤٨ ، ثم الارتباط بالميثاق الاطلسي في الحقل العسكري في السنة ١٩٤٩ ، والاشراف على القوات المسلحة (ومن ثم على الموازنات) ، والحرب الباردة ، الى توسيم الهوية بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية ، واستمرار ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة الاميركية — بالرغم من نهضته الاقتصادية . فهل كان ذلك تمهيداً لـ « امبراطورية الاميركية » التي حلم بها « بورنهام » ، المبنية على السيطرة الاقتصادية والمالية ، وشبكة متصلة الحلقات مؤلفة من ٩٠٠ قاعدة عسكرية بحرية وجوية موزعة على كافة القارات ، واحلاف عسكرية قوية لمحاصر الاتحاد السوفياتي وحلفاءه (الشكل ٢٤ ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥) والشبيهة بالامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر ؟

ان هذا التفوق الاميركي قد خلف في الحقيقة التفوق الذي حققته بريطانيا العظمى في القرن السابق ، ولكنه اختلف عنه بعض الشيء . فبينما كان التفوق البريطاني يمثل اوفر الحضارات حرية واكثرها تقدماً في ذاك العهد ، ويساعد الحركات التحررية والديموقراطية على المؤسسات المحافظة المسيطرة على البر الاوروي ، استندت الولايات المتحدة الى القوى المحافظة في العالم التي تقاوم حركات التحرر القومي والاجتماعي . وهكذا فان الزعامة الاميركية ، التي

تساند النظام الرأسمالي المتخلخل في كل بلاد، تعرضه لخطر بعيد الاجل بإبقائها في مراكز السلطة القوى التي تحول دون تحقيق الاصلاحات الضرورية .

لا ريب في ان تحسن العلاقات الدبلوماسية منذ السنة ١٩٥٧ ، والتقدم الذي احرزه الاتحاد السوفياتي ، ونهضة الاقتصاد الاوروبي ، وتماظم النزعات الحيادية البارزة في العالم الثالث التابع ، قد اضعفت هذه الهيمنة الاميركية وشجعت قيام سياسة داخلية ذات طابع حر في الولايات المتحدة . وانما ازداد في الوقت نفسه ، في الحقل الاقتصادي ، تجمع المشاريع الذي عزز قوة الشركات الكبرى ووسائل تأثيرها على الحكومات ؛ وفي الحقل السياسي ، توطدت بالمقابلة دعائم الحكومات المحافظة في الدول الغربية . فان الاحزاب اليسارية - حتى اكثرها اعتدالا - آلت في كل مكان الى العجز او وقفت موقف الدفاع .

الفصل الرابع

الفكر والفن والحياة الدينية في فترة ما بعد الحرب الثانية

ان انتصار السنة ١٩٤٥ ، الذي عقبه على الفور تأزم دولي جديد ، لم يتسم كآخر الحرب العالمية الاولى بالاسترخاء على الصعيدين الفكري والفني . فهو لم يولد لا تفاؤلاً ولا غروراً حيال المستقبل . وان ادب هذه الفترة قد « انف من العواطف النبيلة » ، وحرص على ان يكون واضحاً ويتجنب الاكاذيب والصور الخادعة على السواء . « لقد اختبر الانسان ، على مقياس العالم ، قوته المادية وفشله الاخلاقي » ؛ ولا يمكن اعتبار توسع الحضارة المادية تقدماً او تأخراً : « انه النتيجة الطبيعية للنشاط البشري ، التي اصبحت ضرورية بفعل تزايد سكان الكرة الارضية وتزايد متطلباتهم » . انتهت الحرب ولكن مسائل اخرى تستوجب الحل ، وفي مقدمتها بناء السلم :

... « ان نهاية الحرب تعني نهاية « هذه » الحرب فقط . ليس المستقبل مضموناً : نحن لا نؤمن بنهاية الحروب ... رانا يجب ان نراهن . فحين تضع الحرب اوزارها تترك الانسان عارياً ، وغير مفكر مدركاً اخيراً انه لا يمكنه الاعتماد الا على ذاته » .

(ج . - ب . سارتر)

تعلم الانسان تعبير عقله ، وعرف ما يمكن ان ينتظره منه وما لا يمكن ان يؤمله : الاطلاق ، والكمال ، والمثالية ، وكل المقولات التي خلت من معناها والتي اعاض عنها بالقيمة والنسبية ... لذلك تخشن الحس في كافة الحقول ؛ وبات الارتياح والتشكك بعد ذلك يحومان حول كل مذهب مقفل يبدو في الظاهر نهائياً .

١ - الفكر وفنون الادب

لقد سيطر على كل فترة ما بعد الحرب هذه ج . - ب . سارتر - البعيد
ج . - ب . سارتر
عن اوهام سلفه « هايدغر » - الذي عرض اسس فلسفته في « الوجود
والعدم » (١٩٤٣) . ففي هذا المؤلف نرى الانسان في جوهره محكوماً عليه بحرية مطلقة

وغير معقولة معاً ، وبالعيش في عزلة وانفراد . ولا معنى لحياة كل انسان الا ذلك الذي يعطيها اياه ، وليس للاحداث نفسها من حقيقة ومعنى سوى ما يعزوه اليها « ذاك الضمير الزائل على غير هدى الذي هو الانسان » ؛ ومن هذه الزاوية وهذا المنظور ، تفقد المعرفة العلمية والموضوعية قيمتها كحقيقة ، ولا يبقى لها سوى قيمة وجودية . ولكن هناك شيئاً آخر في فكرة سارتر ؛ ان عدم التقدم لا يستلزم بالضرورة الحطاط البشرية ، فانما هو انعدام مفهوم عام وموضوعي للتاريخ ، ويعود لكل انسان تحديد هذا التاريخ ، وتاريخ الماضي ، والتاريخ الذي يعيشه ، والتاريخ الذي يستشعره . « اذا كان كل شيء جائزاً ، فلا شيء سواء ، حتى السواء نفسه » . وفي الواقع ، ان ما يبرز في « الوجود والعدم » ، هو المهارة في الجدل على صعيد الاسلوب الفلسفي : الانسان منفرد وليس منفرداً قط . انه حر ، ولكن « في وضع معين » . واذا صرفنا النظر عن الآراء الماركسية ، فان هذا المفهوم للانسان والعمل الانساني الذي يعبر عنه هو بالنشر والطبي مفهوم ما بعد الحرب : انعدام اي نظام سام ، انعدام اي فعل ايمان . ولكن القلق امام غير المعقول لا يجوز ان يستحيل الى يأس ، انه يقود الانسان الى اختيار واضح للعمل ، الى تولي امر مصيره الخاص والوضع الذي هو ملقى فيه .

تكمملت علوم الانسان ، بعد ازمة اوائل القرن ، واصبحت علوماً
النسبية والعقل
مختلفة عن علوم الطبيعة ؛ وباتت كلها ، ولا سيما علم الاجتماع الذي
احرز اكبر تقدم خلال السنوات الـ ٣٥ الاخيرة ، تعلمنا نسبية شاملة بما فيها نسبية
العقل البشري .

كانت هذه النسبية حصيلة كل الحركة الفكرية في اوائل القرن التي اجتمعت في احتقار العقل كدالة للحقيقة وافضت ، عبر علم الظواهر ، الى رفض العقل العاقل بواسطة الوجودية . فقد سبق لـ « هايدغر » ، في العشرينيات ، ان جاهر بازدرائه الشامل لكل المعارف التي قد تنبثق عن العلم : « ان ضبط اي علم لا يوازي ركادة علم ما وراء الطبيعة » . ان علم ما وراء الطبيعة والعلم على طرفي نقيض : فهو يبحث عن الوجود في اختبار عاطفة الانسان وتأثره . ومنذ الثلاثينيات رغب علم الظواهر في ان يكون معرفة الانسان فقط ، وهي معرفة ناقصة في جوهرها كما يعرف علم الظواهر ذلك . فهو يضاعف من ثم ، بوصفه الظاهرة ادق وصف ممكن ، كما تبدو للضمير الناقد ، نتائج علم تحليل النفس . وينطلق هذا الاخير ، من جهة ، من تحليل اعماق العقل الباطن لتقديم الدليل على عدم موضوعية اكثر الافكار صوابية في الظاهر : وهو يجد مصادر هذه الافكار في غريزة الجنس على غرار « فرويد » ، او في طلب العظمة ، على غرار أدلر ، او في الامثلة الرمزية ، الشاملة والثابتة في طبيعتها ومعزاهها على السواء ، لعقل باطن جماعي أبانه « يونغ » .

تبني علم الاجتماع مدلول العقل الباطن هذا ، فأثار ابحاثاً كثيرة : علم اجتماع المعرفة ، الذي

ابتغى تحديد المفازي الخفية اللاشعورية للأفكار المعبر عنها . ومنذ ماركس الذي طاب له ان يرى في افكار الانسان انعكاساً لطبقته الاجتماعية ، تعددت واختلفت تحولات الافكار الى غير جوهرها ، ولكنها انطوت كلها على ان الافكار ليست سوى مجرد حصيلة عقل خالص : تصدر عن شعور او عن ردة فعل يحدثها موقف معين ، فهي نسبية بفعل منشأها . ويظهر تحليل النفس في مدلوله الواسع (البحث عن المصادر اللاشعورية للأفكار) ان تعريضه ليس سوى احتمال من جملة الاحتمالات .

ويبدو تحول الفلسفة في حقل علم الاخلاق ماثلاً للعيان : فبعد ان جعل نسبياً ككل شيء آخر ، استحال قيام مذهب اخلاقي متلاحم ، صوابي ، يمكن تعليمه . وحين يقترح « كامو » ، في « اسطورة سيزيف » ، عالماً أخلاقياً معيناً ، فهو يعترف بمعجزه عن تبرير بنائه الا بالحاجة الى جعل الحياة جديرة بأن تعاش . ولعل سارتر نفسه ، بتأجيله تكراراً نشر كتاب « بحث في الانسان » ، يعترف بمعجزه عن اقتراح علم اخلاقي مبني على أسس ركيكة . « ان مدلول استحالة العالم يبدو مثبتاً اثباتاً نهائياً في الفلسفة » ، ويرد ضمناً في كل مؤلف فلسفي . ولا يتخلص المؤمن منه الا « بقفزة » في الايمان ، كما يقول كامو ، ولكنه يسلم بالفاصل الكبير بين قدرة الفكر البشري واثبات وجود الله ، ويزعم في الوقت نفسه بأنه يكمل بفعل الايمان حركة انعكاس الفكر على الانسان والعالم .

وهناك قطاع من قطاعات البحث بات توسعه ذا شأن كبير بالرغم من حداثة عهده ، واصبح له في العهد المعاصر اهمية ومغزى خاصان ، اعني به قطاع تاريخ العلوم : ففي الوقت الذي يفقد فيه العقل ، في الفلسفة والعلوم البشرية ، قيمته كمصدر للحقيقة ، لا يسعنا سوى مشاهدة تحقيقاته في حقل العلوم وتطبيقاتها التقنية . فالعقل البشري يعي هنا فعاليته وركانه مساعيه . وهو يؤثر على مدلول الحقيقة مدلول « المعرفة الدانية » (باشلار) ؛ وليس موضوع الكلام ، على كل حال ، العودة الى الايمان الكلي بإمكانات العلم أو الى التفاؤل المطلق الذي جوهر به في أواخر القرن التاسع عشر : فان نمو العلم ليس نمواً خطياً دون اخطاء وتراجعات ، ومن الضروري تحليل المعرفة العلمية تحليلاً نفسياً ؛ فان صوراً كثيرة شبه اسطورية وأمثلة كثيرة تتسلط على الضمائر وتكسب خلصة الى براهين علمية مزعومة . وانما قام غاستون باشلار بتحليل العناصر الاربعة (ماء وهواء وتراب ونار) تحليلاً نفسياً رغبة منه في تبيان هذه الامثلة .

من جهة ثانية تغلب العلم المعاصر على الازمة النظرية التي برزت في أوائل القرن : فان ظهور علم الطبيعة النووي مع تطبيقاته الرهيبة (القنبلة الذرية ، القنبلة الهيدروجينية) ، وتأسيس علم كيميائي عقلي مبني لا على وصف اختبري لخصائص الاجسام كما في السابق ، بل على معرفة التركيب الذري الذي يعين هذه الخصائص ، قد اعاد للعقل اطمئنناً كان قد فقده . وان النظريات المحيرة التي رأت النور في اوائل القرن قد مكنت من ادراك الظواهر ادراكاً جديداً ، ولا سبيل لانكار حقيقتها بحجة

التغلب على أزمة الحتمية

انها بالغة الجرأة او متناقضة : لقد اثبتت صحتها، ولكن عقل العالم قد تحول بسببها لثجولاً كلياً، لا بل انه في تحول دائم ، إذ أن النتائج الجديدة تخلق مسائل جديدة، وتعتبر هذه التجددات منذئذ شرط التقدم بالذات .

تسير أزمة الحتمية نفسها في طريق الحل . فان خطوات العلم الذري الاولى (تفجير الذرة في السنة ١٩٣٨) كانت تأكيداً كافياً بأن العلم ما زال يتمتع ببعض القدرة على صعيد الذرة . ولكن الابحاث الاخيرة التي قام بها الفرنسي « ج . - ب . فيجيه » والاميركي « دافيد بوم » قد اثبتت ان نظرية عدم تحديد الظواهر على الصعيد الذري كان مردها الى ادخال مبدأ ضمنى وغير ضروري مسلم به دون برهان البرهنة : ليس عدم التحديد الموضوعي للظواهر ما اثبت ، بل الحدود الراهنة لقدرتنا على معرفة هذه الظواهر فقط . فتبقى نسب الارتياح التي يقول بها « هايزنبرغ » مقبولة عملياً ، وانما لم يعد لها المعنى النظري الذي كان يعزى اليها . فان انشتاين لم يستطع قط التسليم بعدم الحتمية . ولكن « لويس دي بروي » نفسه اعلن في السنة ١٩٥٢ ان ابحاث فيجيه وبوم قد قادت الى اعادة النظر في التفسير الاحتمالي الصرف لعلم الآليات التومجي الذي سبق له وسلم به منذ عشرين سنة وانه يواجه امكانية حل حتمي من شأنه وضع حد «للمأساة علم طبيعة الاجسام الصغرى المعاصر . . . اكتشاف ثنوية الموجات والجسيمات » . (هل يبقى علم الطبيعة الكمي غير حتمي ؟) .

المدلول الجدلي للعلم من جهة ثانية ، ولتى زمان فلسفة العلوم القديمة بدورها ايضاً : انبثقت عن موقف فلسفي تأملي صرف ، فتحولت الى مذهب عقلي اعتدالي اعتبرت الاشياء فيه بسيطة وثابتة ، والمعرفة سبجينة مقولات مقبولة كأنها ازلية . فجاءت سرعة تقدم العلم والتقنيات بعد السنة ١٩٣٠ ، والصعوبة القصوى التي اتصف بها العمل العلمي ، تظهر ان نشاط العقل يبرز بشكل آخر مختلف جداً . وهو المنطقي « كافاييس » من برهن ان العلم ليس مستقلاً عن موضوعه ، وان ليس هناك من عقلية مجرد ذاتها ، بل ان عقلية العلم قائمة في بنائه الاجمالي : ان نسبة العلم هذه انقضت من مخالفة الصواب اذ انها لم تأت من ضعف تركيبه ، بل من طبيعته الجدلية في جوهرها التي تجعله لا وجود له الا في الجهد الذي يبذله للسيطرة على موضوع حقيقي .

في هذا الافق الجدلي نفسه توجد فلسفة العلوم التي طلع بها « ج . باشلار » : انها تعطي تاريخ العلوم كل معناه ، لأن « العقل يتكون بتبصره في العالم » ولأننا نكتشف من خلال توسع الآراء العلمية شروط تطبيق الفكر على موضوع ما ، والاطفاء الواجب تجنبها في المستقبل ، وتولد الافكار العلمية الراهنة . فلا عجب من ثم اذا ما طلب ج . باشلار الى العالم ان يمتلك كل ماضي العقل ، اي كل ماضي علمه ، وفي الوقت نفسه كل حاضر التقنية (« العقلية التطبيقية » ١٩٤٩) ، وهذا جديد كله : « الجهود العلمية ليس مجرد تأمل في الموضوع ، انه التحام بالمادة ، ومعرفة هذه المادة ممتعة الانفصال عن القدرة عليها » . وهكذا يبرز مدلول جدلي للعلم هو

على ملتقى « عقلية تطبيقية » و « مادية متهذبة » ، يقابل بها بإشلال المادية الفلسفية الغليظة (« المادية العقلية ») .

اذن هو مدلول الجدل ما يبدو جوهرياً في الفلسفة المعاصرة . وقد اتاح إحكامه بعلم الظواهر (خصوصاً بشككه الوجودي مع سارتر) خلال العقود المنصرمة استخدامه استخداماً شاملاً . أجل لا يعرف الانسان قط سوى فكره الخاص ، لا واقع الاشياء ، ولكنه يكتفي طوعاً بهذا التأكيد شرط الاعتراف بصحة تفكيره في بعض الظروف . « هو تضامن الانسان الفاعل والموضوع المادي ، وهو تضامن الفرد والمجتمع في الزمان والمكان ما يتيحان التبصر جدلياً في العلم وحياة الفرد في المجتمع » .

علم الاجتماع اما بصدد حجم الابحاث ، فهي مدرسة علم الاجتماع الاميركية لعمرى ما تفوقت تفوقاً كبيراً على سواها ، حتى في فرنسا حيث لا يزال مركز الدروس الاجتماعية مدينياً للأبحاث الاميركية . وتسيطر على هذه المدرسة مؤلفات « ر. بنديكت » ، و « م. ميد » ، و « ر. لندتون » الذين يقاومون الفكرة التطورية ، و « بيتيريم ا. سوروكين » الذي يرى ان المجتمعات البشرية تنمو ، لا في اتجاه تقدم قد يكون تحسناً ، بل « بموجات ودورات نسقية » . ولكن اتجاه بعض ممثليها ، ممن يعتبرون المجتمعات مجرد آليات ، الى اقصار ابحاثهم على درس وقائع تفصيلية كثيرة وعلى « اختبار كاذب » بصرف النظر عن كل تفكير فلسفي ، وعلى التعبير عن « صورة الواقع هذه » بصيغ حسابية ، ينطوي على خطر الافضاء الى « مرض الاختبار » و « جنون الكم » الفارغين والعقيمين حقاً .

ارتبط علم الاجتماع الفرنسي منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً بعلم الشعوب ، ونما تحت تأثير « مارسيل موس » وتلميذه « ليفي - شتراوس » باتجاه درس الهيئات الذي يعتبر ان التحليل البحث في علم الاجتماع لا يمكن ان يؤدي لأية نتيجة ، لأن كل عنصر لا مغزى له سوى في مجموع هو فيه ضروري وقابل للتغير بدالة كافة العناصر الاخرى .

ان لـ « كلود ليفي - شتراوس » الفيلسوف والعالم باصول الشعوب واخلاقها تأثيراً يتخطى جمهور مستمعيه في كلية فرنسا الى حد بعيد . فان مؤلفاته « دوائر الانقلاب الحزينة » ، و « الفكر البائر » ، و « النوى والمطبوخ » ، و « الوثنية المعاصرة » ، وسواها ، قد جعلت الكثيرين يألّفون افكاره وأسلوبه . وبالفعل ، فتح علم الانسان التركيبي آفاقاً جديدة أمام العلوم البشرية التي اعطاها اسلوباً يخالف التحليل الجدلي على الطريقة الماركسية الذي يقول به سارتر ، وربما كان « ليفي - شتراوس » - في رأي « جان لاكروا » - آخذاً في بناء الفلسفة « الاسكتشر الحاداً عنيفاً في أيامنا هذه » .

بصورة عامة تسود علم الاجتماع المعاصر روحٌ نسبية شاملة : ليس بعد اليوم من تسلسل مجتمعات ، وليس من تفرق للبيض وحضارتهم . وتمنع فكرة الشخصية الاساسية التي ترافقها فكرة « التجميع الثقافي » فكرة تسلسل القيم أو التقدم التاريخي ، فكل مجتمع ينمو نمواً خاصاً به .

واذا حول المجتمع الغربي كل جهده المنطقي نحو العلم والتقنيات ، فقد حولته مجتمعات أخرى نحو الدين ، أو النسب ، وأسست في هذه الحقول مذاهب معقدة جداً . لقد زال تعبير «المجتمع البدائي» من اللغة العلمية . فنحن هنا أمام توسع مفهوم الانسان ، ونشأة انسانية تعترف بسمو انسانية القيم الغربية عن الغرب . وهذا لعمري حدث غريب وهام جداً في الوقت الذي يتجه فيه مثال الحضارة الغربية الى الانتشار في العالم كله والى قلب مجتمعات كاد الجمود يسيطر على تنظيمها منذ آلاف السنين رأساً على عقب .

تقدمت السيكلولوجيا نقداً هاماً في الحقل العملي بنوع خاص . فالطب
السيكلولوجيا
والعلائق البشرية
النفساني الاميركي قد نوع طرائقه بغيسة تطبيقها على الاضطرابات العقلية المختلفة ، لاجئاً الى المزيد من الاختبارات والاستئلة الدقيقة .
ومن جهة ثانية اتجهت السيكلولوجيا المختبرية ، خصوصاً بعد السنة ١٩٣٠ ، نحو طرائق تقدير انفعالات الفرد النفسية ومساائل الترجية المهني . فقد استخدمت أولاً من قبل حكومة روزفلت في اطار « النهج الجديد » ، ثم من قبل المشاريع الكبرى التي وضعتها في خدمة تنظيم وسائل الانتاج ، الذي كان في الواقع تنظيم استثمار الانسان بالانسان والآلة . وبعد ان اثبتت اختبارات عدة ان تحسين الانتاجية هو دالة عوامل سيكلولوجية واخلاقية ، فبات لازماً ، لا تحسين ظروف العمل المادية فحسب ، بل الجو نفسه الذي تنمو فيه الحياة المهنية . هذا هو مذهب قياس الظواهر الاجتماعية لـ «العلائق البشرية» ، المنبثق عن الاختبارات الجهرية في السنة ١٩٢٧ في مصنع « كهرباء الغرب » في « هوثرن » - أحد احياء شيكاغو . وقد كان هذا المذهب منطلقاً لبحاث جامعية كثيرة حول «العلائق البشرية» في الصناعة ، وحول السيكلولوجيا الاجتماعية التطبيقية ، وحول دراسات سلوك فريق العمل والوكالات التي تقدم للمشاريع سيكلولوجيين اختصاصيين . وجر عجز رؤساء المصانع الكبرى عن معرفة من يستخدمونهم معرفة جيدة الى اعتماد تقنيات سيكلولوجية أخرى : اختبارات الشخصية : التوازن التأثري ، الصدق (بواسطة الـ «بوليغراف» ، اي جهاز كشف الاذيب) ، النزاهة ، التي اضيفت الى الاختبارات الكلاسيكية المقتصرة على درس الحركات الانعكاسية لمراكز الحواس والدلائل الطبيعية على الكفاءة .

كان دور هؤلاء « المهندسين البشريين » الذين درسوا « حركات » الجماعات - بحسب روح سوروكين - والسيكلولوجيا العمالية ، معرفة العمال شخصياً (حتى باسمائهم) ، وتوجيههم ، وكسب ثقتهم ؛ وكان على المسؤولين من جهةهم الابتعاد عن كل غطرسة او تصرف استبدادي ، وعلى « المعلم » ان يكون مرشداً . فالمطلوب هو حث المستخدم والعامل على الانتاج اكثر فاكثر وذلك باقناع المستخدمين والعمال بان المشروع يؤلف نظاماً اجتماعياً مترابط عناصره بعضها ببعض الآخر ، وبمث محبة المصنع في العامل بخلق روح التضامن ، والخدمات الاجتماعية ، وصحف المصانع التي تخلق روحاً جماعية ، وتنظيم المصاحرات ، والنوادي

والنشاطات المختلفة ، والمباريات الرياضية ، والاعيان « العائلية » ، واستشارات العمال والمستخدمين في امر تنظيم العمل ، ومراعاة حق الأقدمية في المؤسسة مراعاة كبرى . ويجب ان يؤدي زوال الاستبداد الى اثار الانطباع في العامل بان كرامته محترمة وفضله معترف به .

في الواقع ، وجد اختصاصيو درس الانفعالات السيكولوجية ، وهم رجال بحث علمي ومستشارون صناعيون للإدارة التي تهيئهم في وقت واحد ، في وضع مشتبه قليل من سلطتهم وتأثيرهم . فان التدابير المتخذة بناء لمبادئهم بدت للعمال وكأنها بوادر مذهب « ابوة سيكولوجية » ، واعتبرت « احساناً ممنوحاً مفروضاً » ، لا اعترافاً بـ « حق » ؛ وقد نظر اليها المستخدمون والعمال بحذر لانها تستهدف ، في رأيهم ، ابعادهم عن منظماتهم السياسية الخاصة وعن نقاباتهم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تقنيات الاستقصاء السيكولوجية الاجتماعية قد اعتبرت جاسوسية تشجع الوشاية والرياء ، وتستهدف القضاء على حركات المطالبة بالحقوق وابقاء العامل في حالة خضوع دائم .

في هذا الحقل توزعت الطاقات توزعاً جديداً . فان مدرسة باريس قد عرفت البقاء ، ولكن النهضة لم تحدث على غرارها عشية الحرب العالمية الاولى . ولم تعد باريس المركز الوحيد لاجتذاب الفنانين الشبان . وفي هذا الحقل كما في غيره برزت قوة الولايات المتحدة الجديدة . ومما جعلها تزاحم باريس مزاحة ظافرة توزيع المنح التعليمية (على الاجانب والمواطنين الاميركيين على السواء) . فقد فازع متحف الفن المصري في نيويورك متحف باريس باكورة المعارض الكبرى . واذا ما احسنت اميركا منذئذ وفادة الفنانين والكتاب ، فانها حرصت كذلك على تهذيب شخصيتها الخاصة ؛ فقد اصبح هنالك سوق داخلية على بعض الاهمية وعزة وطنية جعلتا اثرياء الاميركيين والمتاحف يؤثرون شراء اللوحات المعاصرة الاميركية .

من جهة اخرى ، وسعت الحياة الفكرية والفنية آفاقها توسيعاً عظيماً . فقد اخذت البلدان السكندنافية والشرق الاقصى واميركا الجنوبية توفى قسطها للشؤون الثقافية ، لا باهتمامها بالفن والادب في الغرب التقليدي بل باسهامها في هذين الحقلين اسهاماً خاصاً ، يبرز . وبالمقابلة بحثت فرنسا والولايات المتحدة في الشرق الاقصى عن تقنيات ومصطلحات من شأنها تجديد تقنياتها ومصطلحاتها او توسيع حقل بحثها .

هلم الفنان ، شأن الكاتب ، بأنه يدخل حضارة جديدة لا يمكن ان يعتمد الانسان فيها الا على نفسه . واذا ما زال الملحن والرسام والمقاش يعيشون من ثورة اوائل القرن (التي قادت ، فيما يعني الموسيقى ، حق في العشرينيات بفضل ابتكار التقنية التوافقية) ، فان البحث ما زال متواصلاً بنشاط . فكل شكل من اشكال الفن بحث عن لغته الخاصة وتحرر من كل شاغل ادبي . وقد شوهدت تصفية عامة للمذهب التعبيري (اقله في الجيل الذي بلغ سن الرشد في السنة ١٩٤٥) وفتح الفن التجريدي . فلا مبرر بعد اليوم لأن يفرغ الفنان نفسه في قوالب صنعها

الآخرون اذ انه لم يعد ليرى في السلم الموسيقية او في الموضوع الطبيعي المطلوب منه تمثيله سوى مصطلح من جملة المصطلحات ؛ فالمتوالية التوافقية ليست اقل « طبيعية » من السلم الموسيقية ، والموضوع الطبيعي ليس اقل تحكماً من اي ابتكار تصويري . فالتصميم على عدم التشكيل في الفن التصويري وعلى كتابة المتوالية التوافقية في الموسيقى ، « لرغبة في اعطاء شكل لما هو دون اي شكل وتحديد وجود شيء جديد كلياً » . والتعبير عن تأثير خاص بالفنان يُدخل بعض الذاتية والسينكولوجية مما في الحقل الجمالي ، كما يقضي على استقلاله وشموله ، فيجب من ثم المزوف عنه . وليس المقصود بمد اليوم ذاك الجمال « الخالص » والخلو من الروح ، الذي نادى به سترافنسكي وفاليري في العشرينيات ، بل جمالاً يكون اشبه « ببيئة » يحتاج اليها الانسان كما يحتاج الى الهواء الذي يتنشق .

هذا هو نقيض علم سنن الجمال التقليدي ؛ وفي الوقت نفسه ، توسع البحث الفني توسعاً كبيراً واصبح نسق تطوره اكثر سرعة بفعل المواد الجديدة التي توفرها الصناعة المعاصرة دون انقطاع . ويلبس هذا الاسهام خصوصاً في حقل النقاشة حيث جارت المادة البلاستيكية الجديد والحجر والاسمنت ... ، وفي حقل الموسيقى حيث جاء العلم الالكتروني يحدد امكانيات الفرق الموسيقية والآلات الموسيقية .

نادراً ما ينحصر الفنانون في تقنية خاصة ؛ فالرسام قد يكون نقاشاً
الفنون التصويرية
كـ « ارب » و « بفسنر » وقد يمارس فن صناعة الخزفيات كما فعل بيكاسو في « فالوريس » او يمارس فن جمع القطع الزجاجية على الطريقة القديمة كـ « ليبيج » ، او فن صناعة المديجات كـ « لورسا » ... وبالمقابلة قد يصبح مهندس العمارة رساماً (له كوربوزيه) او نقاشاً (الهنغاري « ا. بيوتي » ، والاسباني « ادواردو شيليدا ») ؛ وان في تنوع حقول نشاطهم لدليل ، لا على همق وحدة المسائل ، وروح البحث التي تحرك الفنانين فعسب ، بل على اهتمامهم بالتوفيق التام بين الانتاج والمسكن البشري وبخلق ، اطار يتجاوب ويتكامل فيه التفصيل التزييني واللوحة والخط الهندسي .

عبر عن الرسم التجريدي في فرنسا ، منذ السنة ١٩٤٦ ، في « صالة الوقائع الجديدة » (حيث نجد مرة اخرى « هربين » ، و « بفسنر » ، و « ارب » و « غليز » و « دل مارل ») ؛ وفي السنة ١٩٥٤ ، فتحت اول صالة للنقاشة التجريدية التي ضمت اناساً مختلفين بقومياتهم ومنتجاتهم الفنية ، من امثال الامير كين « كالدرا » و « داي شنابل » ، والدانماركي « روبير جاكوبسن » والاسباني شيليدا ، والاطالي « فرانشينا » ، الى جانب « ارب » و « بيوتي » و « اندريه بلوك » و « ن. شوفر » و « جيلولي » و « ستاهلي » .. وعشية الحرب كادت النزعة « الهندسية » وحدها تقريباً ان تكون ممثلة على هذه الصورة ؛ ولكن وفرة المنتجات والنجاح الذي صادفه ، على غير انتظار ، هذا الشكل التجريدي الذي بلغ عهده الكلاسيكي ، منذ « كاندنسكي » و « لاريونوف » و « ديلاكاني » و « جومندريان » في الرسم ، و « برانكوزي » و « غونزاليس » في النقاشة ، قد

تركاً انطباعاً تمسك مفرداً بالشكليات يراعى وكأنه تله بالمح ؛ ولذلك تحول الجيل الطالع نحو دروس الواقعية المفرطة ، فبرز تفتيح نزعة واقعية مفرطة تجريدية (« بولياكوف » ، « ديروول » ...) « قد تبدو ، بازديادها ، أقل ظاهرياً ، بالتركيب والشكل المحدد تحديداً واضحا (البقية) وكأنها عودة الى مادة بسيطة جداً وأقل مما تكون اعداداً وروحانية » . واستوحى بعض الاميركيين ، ولا سيما « طوبي » و « طوملن » و « كلين » و « الكوبسلي » و « ستاموس » ، « السخ » ، وبعض الفرنسيين أيضاً من امثال « هارتوننغ » و « بوت » و « ماتيو » و « سولاج » و « شنايدر » ، الخط الصيني او الياباني في الشرق الاقصى . اضاف الى ذلك ان الاتصالات تعددت بين الخطاطين اليابانيين والرسامين الغربيين (في السنة ١٩٤٥ ، عرض منتجات الخطاطين اليابانيين المصريين في متحف الفن المصري في نيويورك ، عقبه عرض مماثل في متحف الفن المصري في باريس) .

اثارت هذه النزعات ردة فعل واقعية : عمم « بازين » (تعليقات على الرسم المعاصر) فكرة التجريد ، فأبان ان كل رسم تجريدي من حيث انه لا ينقل موضوعه بل « يستخدمه كنقطة انطلاق للإبداع التصويري » . فلا مبرر من ثم لان ينحصر في ما هو غير تمثيلي : بمقدوره انتقاء مواضيعه حيث يحدها . ويجيز بازين لنفسه ، استناداً الى هذه الملاحظة ، ان لا يبقى واقعياً ، على نقيض « سنجيه » و « مانسييه » و « بينيون » و « استيف » و « لابييك » و « له مول » . وقد استهدف هؤلاء الاخرون التعبير لا عن الشعور فحسب بل خصوصاً عن التأثير الذي يتركه الشعور ، فأفضى بهم هذا الاهتمام بالتعبير الى تشويه الموضوع والاستغناء عن الكثير من مظاهره بحيث يفقد هويته .

يبدو ان الجدة الهامة في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي ولادة « فن الاعتماد عن الشكل » الذي انما هو « فن تعبير داخلي وروحي » يفرض مباشرة في اعماق الوجود ويبرز المسوخ والاشباح واختراعات الخيلة المعجبية ، بكل حرية وحتى بسخرية من اشكال التعبير السابقة . وكان تأثير بولوك و « هارتوننغ » كبيراً جداً على هذا الاتجاه المصاحب الذي سلكه « فوترييه » و « وولز » وخصوصاً « جان ديبيوفيه » .

ان تقنية المتواليات التوافقية التي ابتكرها « شونبرغ » لم تأخذ بالانتشار الموسيقي بين الملحنين الشباب الا بعد السنة ١٩٤٥ . فقد وفرت دليل المقام للخط الموسيقي ، واصبحت من ثم الالحان التوافقية الاثنتا عشرة القاعدة الاساسية للابحاث في الخط الموسيقي واجتذبت الملحنين الشباب الجسارين ، طلاب معهد الموسيقى في باريس و « ماسيان » و « ليبوفيتز » . الا ان الموسيقى التجريدية التي ابتكرها الفرنسيون « بيار بوليز » و « موريس له رو » و « اندريه هودير » ، والبلجيكي « هنري بوسور » ، والالمانى « ستوكهوزن » ، لم تصادف النجاح نفسه الذي صادفه التجريد التصويري . ويجب ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التقنية التي يتوجب على الملحن تذليلها عند كل خطوة في هذا الحقل الجديد ، والتي تجعل من

التلحين التوافقي نظاماً شاقاً غير مضمون النجاح . فالمؤلفات هي بعد اليوم من صعوبة الاداء بحيث تتراجع الفرق الموسيقية امام عدد التمارين الضرورية ، باستثناء فرقة اذاعة مونيخ للمؤلفات السمفونية وفرقة اذاعة باريس حيث 'تحيا بعض الحفلات الموسيقية . وباتت الظروف من ثم غير ملائمة لانتشار موسيقى مستصعبة لا يتعودها الحس في وقت قصير .

بانتظار تحقق الثورة الموسيقية التي تعدها مؤلفات « ابلر » و « ايمرت » في « بون » و « كولونيا » بواسطة الموسيقى الالكترونية ، تبدو الالحان التوافقية الاثنتا عشرة الآن وكأنها اغنى مذهب موسيقي بمكافآت المستقبل ، وانما يجب الاعتراف بأنها مجرد اصطلاح . فلا عجب والحالة هذه اذا ما اثارت اعتقادية الملحنين الشبان ، ثم اعتقادية المدرسة التقدمية (التي تستوحي « الواقعية الاجتماعية ») ، منذ السنة ١٩٤٧ ، مقاومة عدد ضئيل من الملحنين الذين يؤلفون فريق « الزودياك » . وبهذه الصفة يتميز الفريق (موريس اوهانا ، ستانسلاس سكروفلشفسكي ، سرجيو دي كاسترو) في الدرجة الاولى برفض المدارس والمذاهب وبتصميم على الاستقلال التام . في حقل موسيقى الجاز ، شوهد اثناء العمليات الحربية ما يشبه العودة الى اسلوب « اورليان الجديدة » مع ارمسترونغ و « سيدني بيشيه » ، وانما ظهرت في آخر الحرب اشكال تحيي لغة الجاز او قد تستطيع على الاقل احياها : اسلوب « بي - بوب » اولاً الذي اشهره جلبي وباركر ، ثم الاسلوب « البارد » ، في عهد متأخر .

استفادت السينما ، اكثر من اي شكل آخر للتعبير الفني ، من السينما بعد الحرب . تقدمات التقنية ، وارتدت طابع حضارة الجماهير التي تميز العصر . وقد التجهت نحو اعطاء المشاهد صورة اقرب الى واقع الابعاد الثلاثة بواسطة « السينما البارزة » ، اما بتحقيق صورة مجسدية ، واما بالشاشة البانورامية (سينرما ١٩٥٢) ، سينماسكوب (١٩٥٣) ، وبالسينما الملونة التي تحققت بفضل طرائق مختلفة (تكنيكولور ، اخفاكولور ، سوفكولور ، روكولور ، النخ .) . ولكن الحدث الاساسي كان ، في الدرجة الاولى ، ظهور المدارس الوطنية ، ولا سيما في البلدان التي استيقظ فيها الوعي القومي والتي فازت بالاستقلال وحرية التعبير . فمنذ السنة ١٩٤٥ ، انبعثت سينما ايطالية است « واقعتها الجديدة » مدرسة في العالم كله ، بينما اخذت دول اوروبا الوسطى ، بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ، تلتج افلاماً قومية معدة لارضاء رغائب زين يتزايد عددهم تزايداً مطرداً . وليس بعد اليوم سوى افريقيا - باستثناء مصر التي توزع الافلام على الشرق الادنى - وزنوج اميركا (اذ ان البيض يشرفون على انتاج الافلام « الزنجية ») من هو محروم من التعبير السينمائي . وهي السينما اليابانية بصورة خاصة ما حققت اسرع تقدم في كمية (٣٥٠ فيلماً في السنة ١٩٥٤) ولوحية انتاجها . فبينما اخذت الاتحادات الخمسة الكبرى ، التي تشرف على معظم مراكز التصوير السينمائي وصلات السينما ، تكثر من انتاج الافلام التجارية ، والافلام السامورائية المنتحلة التاريخ (على ان بعضها من الدرجة الاولى « راشومون » ، « باب الجحيم » ،

« الساموراي السبعة ») ، اتاحت إحدى المنظمات التعاونية ، بفضل مساعدة النقابات وعطف الجمهور ، لبعض المنتجين من أمثال « كينوشيتا » و « كوروساوا » ، إنتاج أفلام تتميز بالواقعية الجديدة (« أوكاسان » ، « أبناء هيروشيما » ، « كزهرة الحقول » ، « لو علمت الطيور ... ») . احتلت المرتبة الأولى في العالم . وبعد الهند ، التي تستطيع إنتاج ٣٠٠ فيلم في السنة (كلكوتا المدينة الطاغية ، إباراجيتو ، باتر بنشالي ، ...) ، والصين منذ السنة ١٩٤٩ ، وتركيا (٥٠ فيلماً في السنة) ، أخذت إيران وباكستان وسيلان واندونيسيا وتايلاند وبورما تفتج بعض الأفلام . وفي أميركا اللاتينية ، تحتل المركز الأول السينما المكسيكية التي تسيطر على العالم الأسباني بفضل المخرج السينمائي لويس بونويل ، وممثلين موهوبين من أمثال بدرو ارماندارين (ماريا كندالاريا ، ١٩٤٢ ، لوس أولفيدادوس ، ١٩٥٠ ، فيريديانا ، ١٩٦١) ، ولكن السينما الأرجنتينية والسينما البرازيلية الناشئتين أخذتا تنتجان أفلاماً طريفة .

نجم عن ذلك تراجع السينما الهوليوودية بالرغم من قدرتها المالية التي جعلت اتحاد « آرثر رانك » البريطاني الكبير تحت سلطتها المطلقة ، والفوائد المالية التي وافقت لها عليها بعض البلدان (اتفاقات « بلوم - بيرنز » في السنة ١٩٤٦) . وزاد في خطورة هذا التراجع انحطاط فني يرد أما إلى نظام « مطاردة الساحرات » الذي أبعد عن أميركا وحرم من العمل بعض المخرجين والفنانين المجهدين من أمثال « تشارلي تشابلن » الذي أنتج « لايملايت » في أوروبا (١٩٥٢) ، وأما إلى انتشار التلفزة . فيبدو أن المرتبة الأولى في إنتاج الفيلم ، التي استأثرت بها هوليوود منذ السنة ١٩٠٨ ، تنتقل شيئاً فشيئاً إلى اليابان التي تتبعها عن كثب السينما الهندية والسينما الصينية (٢٠٠ فيلم في هونغ - كونغ وحدها) ؛ وتأتي بعد ذلك السينما الإيطالية (١٤٠ فيلماً) والسينما الفرنسية (١٠٠ فيلم في السنة ١٩٥٥) . وفي أوروبا كانت السينما الإيطالية المنتصرة الكبرى في فترة ما بعد الحرب بفضل مخرجيها « روبرتو روسيني » و « فيتوريو دي سیکا » و « لوتشينو فسكوني » و « فديريكو فليني » و « ميكالنجلو أنطونوني » . أما السينما الفرنسية التي حافظت أثناء الاحتلال ، وفي ظروف صعبة ، على إنتاج يتصف بخير نوعية (« زوار المساء » ، « العودة الدائمة » ، « بونكارال » ، « الغراب » . .) ، فقد استطاعت مقاومة سيل الأفلام الأميركية بفضل أفلام ذات قيمة كبرى (« السكوت من ذهب » ، « أبواب الليل » ، « رصيف الصاغة » ، « أحق الحق ») تعالج المسائل الاجتماعية : عقوبة الأعدام ، إجرام الشبان ، مآسي الحياة اليومية .

بين المخرجين البارزين في السنوات الأخيرة ، من أمثال « باردن » الأسباني (« أهلا وسهلا يا سيد مارشال » ، « موت راكب دراجة هوائية ») ، و « فاجدا » البولوني (« قنال » ، « رماد وماس ») ، و بوندارتشوك الروسي (« حين يمر المقلق » ، ١٩٥٨) يمكن الجزم بأن الأسوجي انفجار برغم ، إلى جانب فليني (« عذوبة الحياة » ، ١٩٦٠) ، قد برهن في ما أخرجه (« بسماط ليلة صيف » ، ١٩٥٦ ، « الخاتم السابع » ، ١٩٥٧ ، « على عتبة الحياة » ، ١٩٥٨ ، « ثمر التوت الأفرنجي »

البري، ١٩٥٩) هو أقوى وأغرب شخصية وأنه يعبر بمزيد من النبوغ والقوة عن قلق العالم الحاضر و«شؤم» الحياة . وفي فرنسا ظهرت في السنة ١٩٥٨ ، الى جانب كلير و كلوزو و «بكر» و بشون و كليمان و تاتي ، موجة جديدة بالغة الاختلاط برز فيها ، الى جانب كلود شابرول ، فرنسوا تروفو ، وآلان روسنيه (هروشيا حبيبي ، ١٩٥٩ ، وخصوصاً « السنة المنصرمة في مارينباد » الذي هو خير فيلم تجديدي في ايامنا) ، ومارسل كامو (اله الموسيقى الزنجي ، ١٩٥٩) .

في فرنسا ، كان تأثير القصة الاميركية في الثلاثينيات عظيماً جداً . القصة في فرنسا اما ما اكتشفه الجمهور فيها ، من خلال الطرائق التقنية الجديدة ، فهو الرؤيا الخيالية المطبقة على العالم الذي يعيش فيه : صورة يذوب فيها الفرد في الواقع الاجتماعي ، تحركها حياة نابضة ، يزداد نسقها بفعل التطورات المادية . واكتشف فيها كذلك مثلاً جديداً للموضوعية ، لا موضوعية القرن التاسع عشر الصناعية ، بل تلك المنبثقة عن عالم زالت منه كل قيمة سامية وكل مركز اسناد مطلق .

يبرز هذا التأثير في مؤلفات سارتر منذ السنة ١٩٤٥ . فهو في « طرق الحرية » (١٩٤٥) يتخلى عن وجهة نظر الضمير الفردي ، الذي اكتفى به حتى هذا التاريخ ، بغية ايقافنا ، بشكل خيالي ، على كيفية نظره الى التاريخ المعاصر . ومنذئذ حوّل نظره الى الواقع الاجتماعي ، ولكن ميوله اليسارية تركته في موقف المناادي بالحرية الذي يرى في تطرف هذه الجهة وتلك شططاً يجب تجنبه . ولم يؤمن بحل جذري ونهائي للمسائل المعلقة ، وانما شددت مؤلفاته آنذاك على نسبية كل عمل انساني (الايدي القدرة ، ١٩٤٨) ، وتجده الدائم ، دون تقدم يذكر ، بسبب جاذبية الحتميات الاقتصادية والاجتماعية (اتفاق الظروف الصعبة ، ١٩٤٦) . اما كامو فقد حاول ، بُعيد الحرب ، ان يلحق الناس علماً اخلاقياً جديداً : لا ريب في ان العالم والحياة البشرية محالان (الغريب ، اسطورة سيزيف ، ١٩٤٢) ، وانما يمكننا الاعتقاد بعدد ضئيل من القيم ، كالوضوح والصدق اللذين يجعلان هذه الحياة الهشة ممكنة ومقبولة (الطاعون ، ١٩٤٧) . ويبدو الانسان مثقلاً بمصير لا يتحكم به ولن يتحكم به البتة ، ولكن له القدرة على رفض هذا المصير ، والثورة على الظلم والكذب ، وهي قيم يستمر واقعهما حين يزول تبريرهما بحسب علم المعقولات .

ولكن مفهوم العالم هذا ، الخالي من التعزية ، الذي يقترحه علمنا الكتاب عشية الحرب ، ما زال جميلاً جداً ؛ فهو ما يزال يفترض وحدة البشر حول قيم اساسية . ولكن الحرب الباردة قضت على هذا الوهم الخادع الاخير اذ ان المفردات التي تعبر عن القيم اختلفت منذئذ ممانيتها باختلاف المعسكر الذي تنتمي اليه . ولذلك فان تأثير كامو ، الذي كان كبيراً جداً في اعقاب الحرب ، قد تدنى بسرعة كلية . فعدل عن مقاومة فساد العالم ، وباتت رسالته سلبية تماماً : ليس للانسان بعد ذلك سوى رفضه الوضع الراهن (الانسان الثائر ، ١٩٥١) ، وليس بوسعه

سوى المجاهرة بثورته ما دام كل عمل مشوباً بالفساد . وكانت هذه كذلك رسالة انويل الذي كان موضوعه الوحيد المطالبة بحرية لا هدف لها (انليفون) .

يضاف الى ذلك ان سارتر ، تحت تأثير الاحداث ، قد تخلّى عن اسلوبه في المؤلفات التي اصدرها في اعقاب الحرب . فقد كانت مقسومة للحرب ، التي ادخلته الصراع الايديولوجي تدريجياً ، اشدّ إلحاحاً من مذهب اخلاقي او اسلوب ادبي . لذلك قل انتاجه الادبي (الشيطان والله) كلما عالج المسائل السياسية ، فانطلق سارتر من تحقيقه اليائس لعدم جدواه ، وانقذ الانسان من عزلته ... بحمله على العمل .

عرفت القصة السيكلوجية البقاء مع ذلك ، ولكنها غالباً ما اصبحت نقدية او هجائية ، متباهية باحتقارها القيم الاخلاقية او مبدئية بالاحرى انها غير موجودة بالنسبة لاي شخص (مارسيل ايمه) . وبلغ من عدم اهتمام الروائي بالواقع الاجتماعي انه لم يتردد في الانتقال الى عالم خيالي تماماً . وتناول الوصف المحبة بكافة اشكالها وانحرافات وافرطاتها ؛ وغالباً ما يكون البطل لواطياً ، رغبة من الكاتب في الاستهزاء بالانظمة القائمة . ولكن شتان ما بين هذا الجو وجو التعشير الذي اكتنف اعتراف « جيد » في العشرينيات : فليس المقصود بمد اليوم الاستسلام للفجور والطيش لان الحرب قد انتهت . فلم ينبثق ادب هذه الايام من ردة فعل لسنوات الحرب القاسية فحسب ، بل من طرح مسألة الحالة الانسانية طرْحاً جديداً ؛ لا بل ليس المجتمع بعد اليوم ما يثير المسألة ، بل الانسان الملقى في الكون دون ان يدرك سبباً لذلك ، والمستعد اكثر من اي يوم مضى للاعتقاد بان ليس هنالك من سبب . ولذلك فان القصصيين المعاصرين يصفون عالماً محالاً لا قيم فيه .

لا يختلف الجيل الادبي الطالع بهذا الصدد عن الاجيال السابقة ، ولكنه ، على نقيضها ، ينحرف عن « التاريخ » وعن النزاعات الحقيقية التي تمزق البشر او تثير الاختلاف فيما بينهم . هذه هي « مدرسة مقاومة القصة » التي لا تكثر بالسيكولوجيا والحياة الداخلية وترفض الحياة في الحاضر . اما مقصدها فهو وصف عالم حيادي ، او « واقع مادي بحصر المعنى » خلو من منغزاه التاريخي ، او عوالم صغيرة مقفلة « منفصلة عن كون ليس الزمان ولا الحركة التاريخي تأثير عليه ويكاد الانسان يكون غائباً عنه » . هذه هي الملامح المشتركة بين كتّاب يختلفون اختلافاً بيناً من جهة اخرى : « آلان روب - غرييه » الذي يبدو وكأنه مقدم الصف ، فاغلي ساروت ، مرغريت دورا ، ميشيل بوتور ، كلود اولييه ... ونجد رفض الدسيية نفسه والتصميم على بناء مسرح عار و طاهر في تمثيلات « يونسكو » (بانتظار غودو ، الكراسي ، المغنية الصلدة الراس ، وحيد القرن) ، و صموئيل بكت (وهو قصصي ايضاً) ، وأداموف .

في الولايات المتحدة ايضاً اختلفت حال الكاتب عنها في العشرينيات .

القصة الاميركية

وليس المقصود بذلك انه فاز باجتناب مزيد من القراء ، ولكنه كان

مشغول الفكر بجو الانقياد المحيط به ، فسر ابطال الثورة القدامى انفسهم (همنغواي ، دوس

باسوس ، ستاينبك) في النهاية بان يعيشوا في مجتمع يجعل حياتهم مريحة . وقد تأثرت مؤلفاتهم بهذا المناخ الجديد ، وانحنى باخلاص امام غريزة الحياة الاجتماعية المتجلية في كل مكان . ولكن الشبان يبعثون اليها مع ذلك ، من بلادهم او من بلاد المنفى التي اختاروها ، بصورة عالم او جيل اعنى تأثراً الى حد بعيد منها في العشرينيات . فالذين اشتركوا في الحرب كان اختبار الحرب قاسياً عليهم : الظلم ، وعدم جدوى التضحيات ، هي الذكريات التي احتفظوا بها عنها . اما اوروبا التي اكتشفوا فيها حضارة اوسع حرية على صعيد الاخلاق وصعيد الافكار فقد اخذت روحهم المحافظة وجعلتهم يستشفون امكانية التحرر من المحرمات الجنسية والعنصرية ، ولكنهم ، على الرغم من افعالهم بها ، قد احتقروها ورفضوها . وقد خضع بعضهم (بورتز ، بولز ...) لجاذب ايطاليا وافريقيا الشمالية ، رغبة منهم في البحث عن اختبارات جديدة ، ولكن حياة بطلم تتهيء بالفشل او بالموت الناجم عن شتى الافراطات . وتبرز خيبة الامل نفسها عند رسامي الارستوقراطية الاميركية التي لم تبحث عن علاج في المنفى والتي يسيطر عليها الخوف من الحرب والشيوعية والازمة الاقتصادية ، وانقلب الشبان على جيل الاباء الذين لم يعدوهم الاعداد الحسن للحياة في العالم المعاصر . وتبجل في هذه القصص سيكولوجيا معقدة ورقيقة تنم عن التحليل النفسي بالاضافة الى تأثير هنري جاكس وسكوت فترجرالد . فهي تنم عن الميل للكحول والانتحار ، وعن تسلط الحياة الجنسية الذي يتضح بوفرة الرموز الجنسية نفسها كما عند المنفيين (جون فيلبس ، فردريك بوشنر ، وليم ستايرون) ، وعن فلسفة الفشل نفسها والمعجز عن امساك الانسان بزمام حياته وانتهاج علم اخلاقي والسير وراء هدف (جون كلي) .

بيد ان الشمال والجنوب مازالا مختلفين ومتناقضين ، الشمال صناعي ومدني ، والجنوب نزوع الى الاحلام التي تقمر بالشعر اكثر الكائنات حرماناً وكافة القباحات . ولكن الشمال تخلى عن القصة الاجتماعية التي انتشرت في الثلاثينيات وعن جو الثورة الذي رضي عنه . فقد اقتصرت واقعيته الآن على وصف الزوايا المظلمة في المدن الكبرى ، كنيويورك وشيكاغو حيث تتماثل اقلية عنصرية ، بولونية (نلسون الغرف) ، او يهودية (شاوول بلو) ، تسهم في ما تنطوي عليه الحياة الاميركية من تشويش وفوضى . وقد تكلم بعضهم في هذا الصدد عن انبعاث قصص المغامرات : مزيد من المغامرات غير المألوفة ، ابطال عاطفيون لا دين ولا شريعة لهم ، السجن والبيت المقفل لبيئة اعتيادية ، والملاكمة كرياضة مفضلة . وميل طبيعي الى المشاجرة والجريمة التي لا تخضع لاي حكم ادبي . وفي المسرح ابرز المؤلفون - واشهرهم ادوارد الببي (من يخشى فرجينيا وولف ؟ ١٩٦٣) - انعدام مغزى العالم بتشديدهم على بعض الملامح الاميركية المميزة .

في فترة ما بعد الحرب برز في ايطاليا ادب حالت الدكتاتورية
القصة الايطالية
الموسولينية دون ظهوره ، وكانت في الوقت نفسه مصدر وحيه :
نقد عنيف للنظام ورسم واقعي وبؤس البلاد . وانتفض هذا الادب كذلك ، تحت تأثير بيارو

غوبتي وانطونيو غرافشي ، ضحيتي الفاشستية ، الاول فيلسوف سياسة تقديمية والثاني فيلسوف ماركسي مبدع قوي ، على دكتاتورية عنادية كروتشي الذي خلط ووفق بين التعابير المتناقضة بدلاً من ان يتخطاها ، فأفضى به الامر الى فجور حقيقي « يبرر اكثر الشرور جلاء باسم غايات التاريخ البعيدة الغور » كما برر التفاسل اللاهوتي الزلزال الذي ضرب لشبونة بأن الغاية منه تكوين عالم افضل . وامام « فلسفة الامر الواقع هذه ... او الحتمية التاريخية التي تبرر وتقديس كافة الاحداث » ، بحث العديد من الكتاب الايطاليين في الماركسية عن درس واقعي ، او عن وسيلة لتمكين البشر من التحكم بتاريخهم . ويغلب على الظن ان هذا ما يفسر اهتمام هذا الادب الجديد بالمسائل الاجتماعية . فان هؤلاء الكتاب الذين اشتركوا كلهم اشتراكاً فملياً في مقاومة الفاشستية قد استوحوا مشهد الوقائع الاجتماعية ، وبؤس المساكين والظلم الذي تعرضوا له ، بينما هم وصفوا فساد البورجوازية ودونيتها يحفاء وقساوة . وقد ارتبطوا في عملهم ارتباطاً وثيقاً بفنساني السينما والمخرجين (زافاتيني وفيتوريو دي سيكا) ، فاقترضوا في اغلب الاحيان تقنياتها : مشاهد متعددة ، صور آنية مثيرة تعرض على التوالي دون تلاحم يذكر . وان هذه الواقعية الجديدة التي تبرز في الافلام الكبرى كـ « شوشيا » و « سارق الدراجات » و « معجزة في ميلانو » ، هي كذلك واقعية قصص كارلو ليفي (توقف المسيح في ايبولي) وايليو فيتوريني (حديث في صقليا ، ١٩٣٨ ، السمبلون يطرف بعينه للفريجوس ، ١٩٥٠) ، اللذين يعيدان الى الذاكرة فظاعة بؤس الفلاح الصقلي ومأساة الجوع في العائلات العمالية ، وقصص شيزاريه زافاتيني ، وانياسيو سيلوني الذي كتب القسم الاكبر من مؤلفاته في سويسرا حيث اختار له مقاماً ، وفاسكو براتوليني الذي استعمل في « يوميات العشاق المساكين » طرائق مدرسة التعبير الاجتماعي الفرنسية في وصف الحياة يوماً بعد يوم في احد شوارع فلورنسا ، والذي وصف في « بطل معاصر » (١٩٤٨) ، على غرار سيلفيو ميشيلي (الخبز الجاف ، ١٩٤٥) و كارلو كوشولي (الامل العسير ، ١٩٤٧) صراع الانصار في المقاومة وفي اعقاب الحرب . ومع هذا الاخير ، من جهة ثانية ، ومع غوليتكو بترولي (العالم سجن) ، وشيزاريه بافيزيه ، والبرتو مورافيا ، والامير دي لمبدوزا ، تعود القصة السيكلولوجية الى الظهور وتصف عالماً وثني الاخلاق بطبيعته متمسكاً بأهداب الايمان التقليدي .

انكلترا ومحاولات التجديد
في البلدان الانكلوساكسونية

ان فترة ما بعد الحرب لم تحدث فيها نهضة فكرية شبيهة بها في فرنسا وايطاليا . ففي الثلاثينيات كان الادب الانكليزي « مجتهداً » وعبر بروح متساهلة على بعض المعاليم عن قلق عهد شاهد ، باضطراب وعجز ، نشأة النازية وتحقيقاتها ، والحرب الاهلية الاسبانية ، والعدوان الايطالي على اثيوبيا ، والازمة الكبرى والبطالة . اما الجيل الطالع الذي حارب في الشرقين الادنى والاقصى ، وفي افريقيا الشمالية واوروبا ، فقد انشئ عن المسائل الراهنة ؛ واذا ما قورن بالجيل الذي تآلق ما بين الحربين ، فانه يبدو على بعض الإعتماد ويحافظ من جهة ثانية على التقليد

الطبيعي بحصر المعنى : فسمع جورج اورول وانغوس ولسون ، بقيت القصة وفيية للتقليد الكلاسيكي في القصة الفكتورية ، وخفيت عليها محاولات تجديد الالوان والمواضيع في البلدان الاخرى . ولم يشذ عن القاعدة سوى المؤلفين المسرحيين : ت. س. اليوت وجون وايتنغ ، ولا سيما لورنس دورل (جوستين ، بلشستر ، كليا) . فان فنه في سرد القصة على مراحل متعاقبة تبرز في النهاية ، بشكل مؤثر في النفس ، اللوحة التي يرسمها لمجتمع متحرك ومتلون جداً ، يضعه في المرتبة الاولى بين القصصيين البريطانيين .

الا ان جيلا غير متلاحم ومختلف العادات من الكتاب قد ظهر في البلدان الانكلوساكسونية : « الشبان الساخطون » البريطانيون و « الجيل الضارب » في سان فرانسيسكو الذين جمعت بينهم الثورة على النظام القائم والمحرمات الجنسية والرثاء البورجوازي والتمثل الاجتماعي والاخلاقي . فقد دفعتهم مقاومتهم لمجتمع لا يعرفون ولا يستطيعون الانصهار فيه الى الاكثار من الانكارات والتحديات : ارتداء ثياب غير لائقة ، فظاظه ، حياة تشرد ، عدم احترام للمرأة التي انحصرت تقديرها باهليتها او عدم اهليتها لـ « فراش » ، عداوة للثقافة الجامعية المتمسكة بالشكليات وغير المطابقة للحياة ، وحق لكل ثقافة . وانضاف الى هذا الاعجاب المعكوس ، الذي صدر احيانا عن سابقينهم ، عدم اكتراث تام بكل عمل سياسي او اجتماعي . فهم ضد « اكاذيب المحافظين ووعود الاثراكيين الكاذبة » . ولم يكن عداؤهم للطبقات الحاكمة مبنياً من ثم على وعي طبقي ، او حتى على مفهوم مقبول للعالم ، بل كان حلاً شخصياً بحثوا عنه لمواجهة صعوباتهم ، بحث بعضهم عنه في الاختطاف الصوفي الذي بلغوه بواسطة العقاقير ، والبعض في ايدولوجية دينية طُلبت في آسيا ، والبعض - وهذه حال « الضاربين » بصورة خاصة - في العودة الى الطبيعة الوحشية ، في بلدان لما تتأثر « بحضارة الاعمال » . اما هؤلاء « المتمردون بدون سبب » فهم ، بدرجات متفاوتة ، من انصار مذهب الفردية الياثسين او الثائرين الذين يابون ان يصبحوا « اعضاء المؤسسة » . وقد تحلى بعضهم بنوع حقيقي ، كما هي حال مقدم صف « الضاربين » ، جاك كيرواك (في الطريق ، ١٩٥٥) ، واهم « الشبان الساخطين » ، كنغزلي اميس (جيم المخطوط) ، وجون واين ، المؤلف المسرحي ، وجون اوسبورن (تطلع الى الورا ساخطاً ، ١٩٥٦) ، والقصصي كولن ولسون ، وجون براين .

المانييا
في المانيا لم يعكس الادب قط المسائل الاجتماعية ، بل رافق الجيل الطالع الذي تؤلف قصصه حول احداث الحرب وما بعدها « ادب الدمار » الذي شاركه اياه ايضاً كتاب الجيل السابق (باستثناء هرمن هس) من امثال اريك ماريا رمارك (جزيرة الامل) وارنست اريك نوت (الماضي العاري) وهنريخ بول (وصل القطار في الوقت المحدد) ، وارنست فيشرت (ابناء جيرومين) الذي رسم اللوحة التاريخية للسنوات العشرين الاخيرة في قرية صغيرة من اعمال بروسيا الشرقية ، وارنست فون سلمون (الاسئلة المطروحة) ، وارنست جونكر ، وفرانز ورفل . اما مؤلفات النمساوي روبرت

موزيل التي لم تعرف حقاً ولم تقدر حق قدرها الا بعد صدور كتاب «الانسان الخلو من الصفات» في السنة ١٩٥٢ ، فقد اشتهرت ، على غرار مؤلفات هرمن بروخ (المنومشون) ، مسؤولية انانية ورثاء البورجوازية في الازمات السياسية . وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ارتهن الأدب بمزبد من الجلاء لوزير الثقافة فيها ، الشاعر جوهانس ر. بشر ، والقصاصين ارنولد زوينغ ، وانا سفيرز ، ولودفيك رن ، وبودو اوس ، وبصورة خاصة لأعظم كاتب الماني معاصر ، برتولد برخت الذي ادار مع امرأته هلمن هيجل جريدة «برلينر انسامبل» حيث استطاع اخيراً اختبار نظريته حول « المسرح الملحمي » . وتشكل مؤلفاته كلها انتقاداً لسوء تنظيم المجتمع . وتقترح على البشر — وعلى الألمان بصورة خاصة — كوناً ذا قيمة نسبية لا ابطال فيه ولا قديسين ، بل حياة بشرية هي نضال من اجل تغيير وضع هذا المجتمع الهش والمؤقت ، (الأم الشجاعة واولادها ، روح القديسة تشوان الطيبة ، الدائرة الطبشورية القفقاسية ، الخ .) .

٢ — الحياة الدينية

ان الحياة الدينية في البلدان ذات النظام الديموقراطي الحر تعبر كذلك عن القلق الناجم عن الانتقال الى حضارة جماهيرية ، وعن حضارة احتكرت طبقة حاكمة قليلة العدد فيها توجيه الافكار والميول وتوجيه الحياة الاقتصادية والسياسية .

تسبب قيام مثل هذه الحضارة ، ورفض الطبقات الشعبية التسليم بانقياد بحالة تكاثر الشيع خضوعها وتبعيتها ، والاعتراض على فقدان المساواة بشتى اشكاله ، في خلق مناخ اشبه بمناخ النكبة يسوده الشعور بالزوال والنفاء . هذا هو سبب تكاثر المبدعة المتسولين (الفقراء) والمرافقات والمنجمين وانتشار شيع دينية وفلسفية عديدة : بعضها صوفي النزعة من وحي بوذي او هندي ، وبعضها الآخر — نشأ معظمها في افريقيا الشمالية — مرتبط ارقباطا قريبا او بعيداً بالمسيحية وقائل بمقيدة دينية غامضة وساع لأن يبعث في اعضائها او في بيئتها معنى الأخوة ووحدة المصالح اللتين كادت تقضي عليهما الحضارة الصناعية العادمة الانسانية . وقد انتشرت شيع الفئة الاولى بصورة خاصة في الاوساط البورجوازية والارستوقراطية التي تشعر بأنها ابعدت عن محيطها الطبيعي في الحضارة الجديدة وتغذي ، عوضاً عن ذلك ، ابتلاءات روحانية غامضة : فالتجهت نحو حضارات تنتظر منها الخلاص لانها لا تقوى على ترجي مستقبل قابل للحياة في مجتمع لم تعد تجد فيه محلها . فبقيت الحياة الفكرية فقيرة وغير متطلبة ، وحقن المنطق (الغربي) لمصلحة صوفية كاذبة ادعي بانها شرقية . اما شيع الفئة الثانية فقد انتشرت بصورة خاصة بين الازمراء وصغار البورجوازيين واصحاب الدخول السنوية والمستخدمين... الذين وفرت لهم بيئة بشرية قادرة على ان تستجيب لحاجاتهم العاطفية (المعرفة المسيحية ، مسيح مونفافيه ، شهود يهوه ، جيئيو اليوم السابع ، الخ .) .

الكنيسة الكاثوليكية
 اما الكنيسة الكاثوليكية فقد ادركت منذ عشية الحرب العالمية الاولى ، بوضوح تدريجي ، المسائل التي اثارها ظهور قوى جديدة في العالم ، وحاولت التكيف بحسبها على كل صعيد . فمنذ السنة ١٩٤٦ لم تعد الاكثوية ايطالية في مجمع الكرادلة ، فبات « مجلس شيوخ » الكنيسة « صورة لشمول الكنيسة » اكثر وضوحاً . وفي الحقل الفكري ازيل الخطران اللذان هدداهما ، الخطر الخارجي واعني به الايمان المطلق بامكانات العلم ، والخطر الداخلي واعني به الروح المعنوية : الاول بفعل التيار الفكري الذي نما خارج الكنيسة على كل حال والذي سبق لنسبنا واستعرضناه ، والثاني بفعل توضيح المسائل التي اثارها تفسير الكتاب المقدس واللاهوت المعتقدي . فقد صدر في السنة ١٩٤٢ رقيم بابوي ، هو « الرقيم المنقذ » ، دعا مفسري الكتاب المقدس من الكاثوليك الى ان يلجأوا « بفرح شديد » الى كافة الموارد التي تضعها منجزات العلوم الكتابية المختلفة تحت تصرفهم . ومن جهة ثانية تقدم العمل الراعوي على العمل العلمي : نهضة طقسية حول الرهبان البندكتيين في « ماريا لاش » افضت الى ازمة الطقسية ، وفي السنة ١٩٤٠ الى اشتقاق حقيقي بين الاكليروس الالماني والاكليروس النمساوي اللذين سيوفق بينهما رقيم « وسيط الله » في السنة ١٩٤٨ . وترجم كتاب القديس الى اللغة العامية ، واحتفل بالقديس الحواري بموافقة الكرسي الرسولي في السنة ١٩٤٣ ، وترجم كتاب الفروض الكهنوتية ترجمة حديثة ، ففتح كل ذلك للمؤمنين الاشتراك في كافة الصلوات الطقسية . ومنذ قبل السنة ١٩٤٠ كان الكتاب المقدس موضوع اهتمام المؤمنين ، فتأسست جمعيات كتابية رعائية ، ونشرت تراجم عديدة طوعية للكتاب المقدس : ترجمة « ماردسو » و ترجمة « ليل » و ترجمة « اورشليم » ، بين التراجم الفرنسية . وعاد الفضل في شرح الكتاب المقدس للمؤلفات البروتستانتية التي اعتمدت في بعضها الاساليب العلمية . فعرضت العقائد والمواضيع الدينية الكبرى ، لا من زاوية الازل ، بل بصورة حسية وبحسب ظهورها التاريخي ، اذ ان المسيحية ليست عقيدة فحسب ، بل تاريخاً ايضاً ، اي تاريخ « الاقتصاد التدريجي الذي بواسطته اخذ الله الانسانية في حالتها البدائية ورفعها شيئاً فشيئاً ... الى ان حملها قدرة على تقبل الكلمة المتجسد » . واستوحت كتب اللاهوت للاكليريكيين وكتب تلقين التعليم المسيحي كذلك مصادر الايمان استيعاء اكثر مباشرة . واثرت الوجودية في الوقت نفسه على الفكر المسيحي واسهمت في حمل اللاهوت على الاهتمام بالانسان الحسي المتورط في العالم .

الكنيسة والمجتمع
 يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المسيحيين اكتشفوا انهم لا يعيشون في مجتمع مسيحي بل في مجتمع علماني تفقد فيه الكنيسة تأثيرها ونفوذها اكثر فاكثر كل يوم . ولذلك لم تواجه مسائل الرسالة والتبشير في بلدان الرسالات التقليدية حيث تنشأ الاسقفيات الجديدة بحسب مقتضيات الحاجة والظروف (في السنة ١٩٤٦ عين اول كردينال صيني ، وفي السنة ١٩٥٣ كردينال هندي ، وفي السنة ١٩٦٠ كردينال ياباني واول كردينال زنجي) ، ويعين المزيد من الكهنة البلديين ، وحيث قام الاب « لاب » في

الصين والاب موشانين في الهند بمحاولات تبشيرية جديدة - صادفت مقاومة كبرى على كل حال - بغية جعل الاساليب اكثر فعالية . فاذا ما زال الواجب التبشيري يستهدف « خلاص غير المؤمنين » ، فانه يبدو وكأنه التعبير عن المحبة التي حلت اكثر فاكثرا في صميم الحياة الروحية المسيحية . ووجهت في البلدان المسيحية القديمة كذلك بعض المسائل التبشيرية : تشييد العديد من الكنائس في ضواحي المدن الكبرى ، ودرس منظم لتطور ظاهرة زوال الروح المسيحية ، واستحداث طرائق تبشيرية جديدة : في السنة ١٩٤١ تأسست « رسالة فرنسا » بغية توفير الكهنة للارياض التي اضمحلت فيها الروح المسيحية ، وانشئت في الوقت نفسه اكليزيكية مشتركة بين كافة الابشيات الفرنسية في ليزيو تخرج منها اكثر من ٤٠٠ كاهن ، وفي السنة ١٩٤٣ تأسست جمعية « الاخوة المرسلين الى الارياف » ، وفي السنة ١٩٤٤ « رسالة باريس » التي انتسب اليها الكهنة العمال .

وفي الوقت نفسه الذي نما فيه العمل الكاثوليكي منذ السنة ١٩٣٠ ، نضجت بين العلمانيين فكرة « لاهوت الحياة العلمانية » - وكان المقصود منها تقديم البرهان على عدم وجود حاجز منيع بين الحياة الدينية والحياة العلمانية ؛ فيجب التدخل في الحقل المهني والنقابي والسياسي والفكري بغية جعل المجتمع مطابقاً للمسيحية في روحه ومؤسساته . وتأسست كذلك جمعيات كهنة علمانيين مكرسين لخدمة الرعايا بمساعدة الكاهن على الاحتراس من عزلة النسق الاداري المطرد . « ان الكهنوت والحياة العلمانية وظيفتان كنسيتان لانهما في خدمة حياة الكنيسة الذاتية . فلا الكهنة من ثم في خدمة العلمانيين ولا العلمانيون في خدمة الكهنة . انهم كلهم في خدمة الكنيسة » .

جرى هذا التصميم على العمل شطراً من الرأي العام المسيحي الى الانخراط بعزم في المجتمع العلماني حيث رضي بالنضال الى جانب الملحد من اجل الدفاع عن قيم انسانية بحجة هي من هذا القبيل بالذات ذات اهمية كبرى للمسيحي . هذه كانت ، عند اشتداد الازمة ، في فرنسا ، نزعة مجلدة « الروح » التي تأسست في السنة ١٩٣٢ والتي شرح مؤسسها موقفها المستمد من مذهب الشخصية القائل بان القيمة المركزية هي الشخص البشري بكلية : « امام الازمة ... قال الماركسيون : ازمة اقتصادية كلاسيكية ، ازمة نظام . اجرؤا عملية جراحية للاقتصاد ، يتعاف المريض . فرد علماء الاخلاق على ذلك بقولهم : ازمة الانسان ، ازمة الاخلاق ، ازمة القيم . غيروا الانسان ، تشفى المجتمعات ... » فاقترح مونييه ، في وجه هذين الحلين ، حلاً هو ثورة زمنية بحصر المعنى مبررة باختيار الوسائل . وعشية الحرب العالمية الثانية ظهرت جماعات اخرى يسارية الميول ، كجماعة اتحاد المسيحيين التقدميين التي اقترحت تعاوناً حازماً بين اعضائها والحزب الشيوعي .

عقب اندفاع الكنيسة هذا نحو العالم انكفاء رسمي على الاقل . فان النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي ، وتوسع نفوذه حتى اوروبا الوسطى ، والحرب الباردة قد قوّت اتجاه

البابوية العنيف العداء « للشيوعية الملحدة » وافضت الى تصليب الكنيسة في كافة الحقول : اذانة الاشتراكية والشيوعية برقيمي السنة ١٩٣١ والسنة ١٩٣٨ ، وتدابير اخرى كثيرة : قرار (١ تموز ١٩٤٩) بحظر كل عمل ينفذ بالاتفاق مع الحزب الشيوعي (حتى قراءة صحفه) ، انكار اختبار الكهنة العمال ثم منعه منعاً نهائياً (١٩٥٩) في اعقاب مساع عديدة قامت بها الاوساط القائلة بالوحدة الشاملة ، حل الاجهزة والجمعيات المتعطفة على هذا الاختبار : « فتوة الكنيسة » و « الخمسة عشر » ، والعطف على مشروع توحيد الدول الاوروبية الست وبعض الدول الاوروبية التي تلعب الاحزاب الديموقراطية المسيحية فيها دوراً سياسياً هاماً جداً ، وتحذير الكردينال اوتافياقي الرسمي بصدد علائق رجال الدولة الغربيين والشرقيين (٧ كانون الثاني ١٩٦٠) ، ورسالة الاحبار الايطاليين الجماعية ضد العلمانية في نيسان التالي ، وتدخل السلطات الكاثوليكية في الانتخابات الصقلية (١٩٥٩) والازمة الوزارية الايطالية (شباط - نيسان ١٩٦٠) ، والمواقف العدائية الصريحة من الاحزاب الاشتراكية (حتى المعتدلة) التي وقفتها صحيفة « الرقيب الروماني » في اوائل السنة نفسها . ويجب ان يرد الى هذا الموقف المتصلب نفسه رقيم « الجنس البشري » (١٩٥٠) الذي يضع حداً للحرية الفكرية ويشهر بخطر « التاريخية » ، والايماز بتعزيز التهذيب النظري في تعليم الكليريكيين ، وانتقاد الاكاديمية البابوية اللاهوتية لاراء الاب « تيار دي شاردن » اليسوعي .

تأثرت فرنسا اكثر من غيرها بفعل ردّة الفعل هذه لانها كانت على رأس حركة لتجديد الأساليب والفكر . اما في المانيا فقد احرز « الكاثوليك اليساريون » بعض التقدم حتى السنة ١٩٤٩ ، وجزم بعضهم بان حق الادارة المشتركة يدخل في الحق الطبيعي ويجب ان يعترف به كما يعترف بحق الملكية . ولكن الاحبار تراجعوا تراجعاً واضحاً بالنسبة لهذا الموقف وتمسكوا بوجهات نظر المناشير البابوية دون ان يتدخلوا البتة في المنازعات الاجتماعية .

الحياة الدينية
الا ان الاحصاءات الدينية ، التي تكاثرت في فرنسا بنوع خاص ، قد اظهرت مدى تأثير ظروف الحياة العصرية على الكنيسة . فاذا تحققت نهضة دينية بين بعض فئات المفكرين - وهم دونهم عدداً وشأناً في الفترة السابقة - ، فقد تجلّى زوال العاطفة الدينية في الجماهير العمالية ، وكانت هذه الظاهرة ملحوسة في المدن الصناعية ومناطق الزراعات الكبرى على السواء .

ارتبطت هذه الظاهرة ب بروز حضارة جديدة « مرتكزة الى التقدم التقني » ،

« حين تحدث ، تصطبغ ... مركباً من التقدم التقني (الذي هو خير بحد ذاته) والمادية ايضاً : انها تنقل الاثنين معاً . ويرافق هذه الحضارة من جهة ثانية نظام اجتماعي هو الرأسمالية الحرة التي يكمن عيبها العميق في ان المصنع لم ينشأ لخير عماله وبجبروتهم ، بل لفائدة رأس المائل في الدرجة الاولى ؛ وهو بذلك يتسبب في ضغط يضر بالحياة الروحية . ولا ينجم هذا الاضرار عن العمل الصناعي بل عن تقديم المال على الانسان . وترافق هذه الحضارة كذلك ثقافة جديدة مستندة الى العلوم الوضعية : تفضي الى نشأة مثال جديد من البشر ليست انسانيتهم ، المشبعة بالتقنية ، ضد الكليروس بالضرورة ، ولكنها وضعية بالطبيعة » (السكاهن القاوني « ف. بولار ») .

وقد أيد هذه الملاحظة «غابريال له برا» :

« ان للبخار والكهرباء تأثيراً مديباً على ممارسة اعمال التقوى لم تحوز الفلسفة والتاريخ مثل نجاحهما في ايجاده .
وانما فقدت الكنيسة الكثير من مؤمنيهما بفعل اضطراب الاخلاق المشتركة ، لا يفعل اضطراب الافكار الارستوقراطية
والمشاعر الشعبية » .

ان تسلط المال « الذي ووجهت معه كافة المسائل من زاوية الانتاج فقط » ، وتأثير الرفاهية
والتخلق باخلاق البورجوازية ، والتحرر الذي نجم عن ذلك حيال السلطات الاجتماعية ،
وتداخل المدن والارياف بواسطة الخدمة العسكرية ، والسهولات المتزايدة في المواصلات (« هي
الدراجة ما ارالت الروح المسيحية من رهيقي ») ، « والصحافة العاطفية » التي زينت الحس ... قد
اشهرت من قبل الاكليروس الذي اعتبرها سبب زوال الروح المسيحية هذا . وقد تبذلت اجهزة
الاتصال والتأثير : « فلا مجال بعد اليوم للكلام عن انتقال العقيدة الكاثوليكية آلياً » . وافضت
ابحاث علم الاجتماع الديني في ايطاليا الى النتائج نفسها . فقد اجري تحقيق في السنة ١٩٥٣ ،
بحسب طريقة استفتاءات «غالب» ، بين سكان غالارات في ولاية فاريز الصناعية ، كشف القناع
عن تطور هام في الآراء حول نقطتين اخلاقيتين وقفت الكنيسة بصدددهما حتى تاريخه موقفاً
متصلباً جداً : هل الاجهاض سائغ شرعاً ؟ وهل الطلاق شرعاً ؟ فحيال النقطة الاولى كانت
الاجوبة سلبية بنسبة ٣٨٪ فقط ، وحائرة بنسبة ٢٦٪ ، وحيال النقطة الثانية لم تبلغ نسبة
خصوم الطلاق سوى ٤٢٪ في السنة ١٩٥٣ بعد ان بلغت ٥٣٪ في السنة ١٩٤٨ .

واظهرت التحقيقات المجراة بين المؤمنين في مناطق وخورنيات مختلفة كل الاختلاف خطأ
منحنيًا عاماً ، وان الكثير من الممارسات الدينية « سريع الزوال خارج بيئته الطبيعية ولا اثر
له تقريباً على الحياة » . ففي البرثغال ضمت اسقفية لشبونة ٣٢٠ كاهناً مقابل ١٤٠٠ ٠٠٠
مؤمن في السنة ١٩٣٠ ، وضمت ابرشية فارو في اقصى جنوب البلاد ٨ ٪ فقط من المؤمنين
المتهمين واجباتهم الدينية . وفي اسبانيا لاحظ الاب بيرو في السنة ١٩٣٣ ان ٥ ٪ من السكان
يقومون بواجبهم الفصحى في خورنيات كثيرة من ابرشيات كوانكا وطليلة ومدير و ان
المدن تضم « اعداداً كبيرة من السكان الوثنيين كلياً » . وفي باريس اظهرت بعض التحقيقات
المجراة في السنة ١٩٥١ ان ٢٣ ٪ يحضرون القداس في خورنية سان جرمان دو بريه ، و ١٩ ٪
في خورنية سان - سفيرين و ٢٠ ٪ في خورنية سان - سولبيس ، و ٢٢ ٪ في سان بيير دي نوي ،
و ٦ ٪ في سان - ايبوليت دي بوتو . وان الخورنيات الجيدة تضم ٢٠ ٪ من متممي واجباتهم
الدينية ، والخورنيات الشعبية ١٠ بالمائة فما دون ، والخورنيات العمالية اقل من ٦ بالمائة . وفي مرسيليا
تبلغ نسبة من يحضرون القداس في سن الرابعة عشرة فما فوق ١٠,٥ بالمائة ، وفي ليل ١٩,٥ ٪
وفي غرينوبل ١٤ بالمائة ، وفي تولوز ١٠,٨ بالمائة . وفي بلجيكا يبلغ معدل حاضري القداس في
ايام الاحاد ٢٥ بالمائة في الولايات ، و ٢٦,٣ بالمائة في بروكسل ، و ٣١,٧ بالمائة في انفرس . وفي
المانيا الاتحادية حيث تم ٥٤ بالمائة من الكاثوليك واجباتهم الفصحى في السنة ١٩٤٩ ، يحضر

القدس ٢٩,٤ بالمائة منهم في كولونيا ، و٢٦,٥ في مونيخ ، و٢٢,٧ في هامبورغ . ويختلف السلوك الديني باختلاف المهن المتعاطاة . « هو النظام المهني ما يحدد تميم الواجبات الدينية » (الكاهن القانوني ف. بولار) ، كما نرى خير مثل على ذلك في منطقة لنس المنجمية : ان متممي واجباتهم الدينية من الذكور يبلغون ٢,٥٥ بالمائة بين عمال الاعماق ، و٥,٥١ بالمائة بين العمال خارج المناجم ، و٢٢ بالمائة بين موظفي الادارة ، و٦٥,٣ بالمائة بين المهندسين ، و٤٩,٦٣ في البورجوازية .

في ايطاليا اظهر التحقيق الذي اجراه مركز الدروس ، « الحياة في المسيح » ، في السنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، « اهمالاً متزايداً ونخيفاً في اوساط الجماهير ، ولا سيما العمالية والمدنية منها ، للواجبات الاساسية في الحياة المسيحية » . ففي بعض الخورنيات مازال ٨٠ - ٩٥ ٪ من الرجال يحضرون القداس في منطقتي البندقية والد « مارش » . ولكن هذه النسبة تنحدر الى ٢٠ - ٣٠ ٪ في خورنيات اخرى من توسكانا واومبريا وليغوريا حيث لا تشمل هذه النسبة سوى رجل واحد مقابل ٢٠ امرأة . وفي بعض خورنيات ابرشية فولتيرا ، لا يحضر قداس يوم الاحد سوى ٥ ٪ من السكان في السنة ١٩٥٢ . وفي روما لا يتجاوز عدد متممي واجباتهم الفصحية الـ ١٠ ٪ ، وفي ميلانو تتراوح هذه النسبة بين ٢,٥ و ١٧ ٪ ، وقد قدنى عدد المنارلات فيها بنسبة ٣٠ - ٥٠ ٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٨ .

في البلدان المختلطة الاديان ، يشهد بتدني تأثير الكنيسة ارتفاع عدد الزواجات المختلطة التي استتبعت المحرافات معتقدية كثيرة في هولندا ، والولايات المتحدة (٢٥ - ٣٠ ٪) ، والمساكنيا حيث ادى تدفق اللاجئين منذ السنة ١٩٤٥ الى تصدع وحدة الكتلة الكاثوليكية البافارية والرينانية ، وحيث ارتفعت نسبة الزواجات المختلطة من ١١,٣ ٪ من عدد الزواجات الكاثوليكية الى ٢٨,٢ ٪ في السنة ١٩٤٩ .

واصطدم اختيار الاكليروس واعداده بصعوبات كبرى . ففي فرنسا نرى ان معدل الترقية الى الدرجات الكنسية (اي النسبة بين الترقية الى الدرجات المقدسة خلال خمس سنوات متوالية ومجموع عدد الشبان بين سن الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين) ، الذي هبط منذ قانون الفصل من ٥١,١ بالالف الى ٣٦ بالالف في السنوات ١٩٠٩ - ١٣ ، قد حافظ على هذه النسبة تقريبا حتى السنة ١٩٢٩ ، ثم ارتفع ببطء الى ٤٩,٥ في السنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٧ وهبط مرة اخرى الى ٣٩ بالالف في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٥ . فالنقص من ثم في تزايد مطرد ، اذ ان عدد الكهنة العاملين الذي بلغ ٥٦.٠٠٠ في السنة ١٩٠٤ ، اي ١٣,٥ بالمائة قد هبط الى ٤٦.٥٠٠ في السنة ١٩٢٩ ، وهبطت النسبة الى ٩,٧ بالالف في السنة ١٩٤٦ بما فيها ٣٥ ٪ من الستينيين . اجل لقد ارتفع عدد الاكليروس القانوني من ١٣.٠٠٠ الى اكثر من ١٤.٠٠٠ ، ولكن النقص العام واقع ثابت ، وقد حدثت الظاهرة نفسها في كافة البلدان تقريباً ، حتى تلك المشهورة بحيويتها الدينية كهولندا وبلجيكا واسبانيا ودول اميركا الجنوبية . وفي ايطاليا نفسها هبط عدد

الكليروسيين الذكور من ٩٢.٠٠٠ في السنة ١٨٨١ الى ٦٨.٠٠٠ في السنة ١٩٢١ والى ٥٨.٠٠٠ في السنة ١٩٥٣ . وفي ألمانيا تجاوزت نسبة هبوط الدعاوات الكهنوتية منذ السنة ١٩١٤ الى ٢٠ ٪ .

كان تزايد اللامبالاة والابتعاد عن الدين في العالم الغربي ، ونمو سكان العالم المطرد الذي قلل يوماً بعد يوم من أهمية الكاثوليك النسبية ، باعثاً على التثام مجمع الفاتيكان الثاني في السنة ١٩٦٢ . فقد كانت البابا الجديد يوحنا الثالث والعشرون ، بفضل بعثاته الدبلوماسية في الشرق وفي أوروبا ، على بيذة من المسائل التي تطرحها نخالة الاقليات الدينية في البلدان التي تتعايش فيها طوائف مسيحية كثيرة والصعوبات التي يصادفها الكاثوليك في المجتمعات المتحولة تحولاً عميقاً الى العالمية ، فحدد لأعمال المجمع اتجاهات واضحة جداً نحو اصلاحات عميقة تستهدف انفتاح الكنيسة انفتاحاً عاماً على العالم وتجدد نشاطها والتوفيق بينها وبين المجتمع الذي خلقت ثورات القرن التاسع عشر السياسية والثورة الصناعية . ورافقت هذا العزم الرغبة في الابتعاد جهد المستطاع عن الاعراف والوسائل التي تعيق حوار وتفاهم الكنيسة مع المسيحيين من غير الكاثوليك ، وحتى مع غير المؤمنين . فنحن من ثم امام مشاريع اصلاح تناقض ، استيحاء ، ما تضمنه الـ Syllabus منذ قرن خلا . ويبدو ان البابوية قد اقتنعت باستحالة المحافظة على مواقفها التقليدية اذا استندنا في حكمنا على الرقيم « السلام في الارض » الذي اصدره البابا يوحنا الثالث والعشرون قبيل وفاته ، في الفترة الفاصلة بين الجلستين الاوليين . فهو يؤيد صراحة اعلان حقوق الانسان الذي تبنته منظمة الامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ ، ويشدد بالحاح على وسائل اقرار السلام بين البشر ، ويعلن امكانية التعاون في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع من يستوحون « التعاليم الزائفة » التي يدينها في الوقت نفسه . ويشدد كذلك رقيم خلفه بواس السادس ، « الام والمعلمة » ، على شرعية سياسة تأمين وسائل الانتاج والمقايضة .

ويبرز هذا الاتجاه كذلك احداث امانة سر من اجل الوحدة ، والدعوة للاشتراك في المجمع التي وجهت الى مراقبين تنتدبهم الكنائس البروتستانتية والكنيسة الانكليكانية والكنيسة الارثوذكسية (بينهم روسيان) ، والى علمانيين وعلمانيات من الكاثوليك . وقد تأيد بأكثرية المطالبين بالاصلاح بين آباء المجمع الـ ٢٣٠٠ بادرلة ينتسبون الى اكثر البلدان تطوراً : ألمانيا ، هولندا ، انكلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة ، يساندهم العديد من الاحبار الايطاليين واحبار العالم الثالث . فأفضت المناقشات ، الحادة احياناً ، التي اثارها معارضة اساليب الادارة البابوية التي تعرضت لانتقادات شديدة ، ومناورات العرقلة ودسائس الاقلية المحافظة ، الى اقرار عدد من المشاريع العامة المتعلقة اما باصلاح الليتورجيا وتيسير فهم الرموز والطقوس . (بالاكثار من استخدام اللغات الوطنية والتخلي عن لغة الفلسفة المدرسية) ، واما بالمشاركة الاسقفية التي اعترف بسلطتها المطلقة ونبوعها من حق الهي ، واما ببعث خدمة الشماس

الانجيلي الدائمة التي يمكن اسنادها لرجال متزوجين ، واما بالوحي (وهو اكثر حرية من اساليب مجمع الايمان الى حد بعيد) ، واما بالحركة المسكونية في روح متعطفة على الطوائف المسيحية غير الكاثوليكية ، واما بادانة العداء للسامية . الا ان الحماس الاول عقبه بعض خيبة الامل حين انتهت الجلسة الاولى (تشرين الثاني ١٩٦٤) . وقد نجمت عن جو الدسائس والمقاومات الخفية الذي خلقته الاقلية ، لا سيما اثناء مناقشة مشروع القرار رقم ١٣ بصدد علائق الكنيسة بالعالم العصري ، والحرية الدينية التي طالبت الاكثرية في سبيلها باعلان لا لبس فيه . ويرد تعوق الاعمال وتردد المجمع ساعة الشروع باتخاذ المقررات الحاسمة الى اسباب عدة اهمها الحرص على مراعاة ظروف بعض الشعوب الكاثوليكية التي ما زال نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متخلفاً جداً ، وشخصية البابا الجديد ، وربما حرص بولس السادس على استمالة المحافظين الى الحركة الاصلاحية مقابل بعض التنازلات .

في البلدان التي يدين اكثر سكانها بالبروتستانتية ، برز الضعف نفسه
البلدان البروتستانتية في العاطفة الدينية . ففي بريطانيا العظمى مثلاً لم يعقب الحرب العالمية الثانية تأخر شديد به بعد السنة ١٩١٨ ، وانما يقدر ان ٥٪ على الاكثر من الانكليز و ٢٠٪ من الاسكتلنديين يسهمون اسهاماً متفاوت النشاط في اتحاد مذهبي ما ؛ وان عدد الطلاقات الذي بلغ ٧٦٢١ في السنة ١٩٣٨ قد ارتفع الى ٧٦٤٠ بعد مرور عشر سنوات ، ووهنت التقاليد الدينية ، وزال عن واجب الانقطاع عن العمل في ايام الاحاد الطابع الالزامي . ولعل ذلك يرد الى علنة التعليم كما اثبت ذلك التحقيق الذي اظهر فتور العاطفة الدينية بين طلاب التعليم الثانوي في السنة ١٩٤٥ ، والى عدم تأثير الكنائس بالظواهر الاجتماعية (لتحقيق اجري في السنة ١٩٤٢ بين مشيخي اسكتلندا) . وقد رافق فتور الايمان هذا في الكنيسة الانكليكانية ارتداد الى الكثلركة الانكليزية : فاحييت بعض اشكال الحياة الرهبانية وبعض الاحتفالات والطقوس الكاثوليكية : صور للقلب الاقدس والقديسين والمذراء في الكنائس ، سجود ، رسم اشارة الصليب ، قداديس مع تكريس القربان ورفع ، صلوات من اجل الموتى ، عبادة القربان المقدس ، عفة الكهنة ، اعتراف . وقد تأيد تدني تأثير الكنيسة القائمة ، من جهة ثانية ، بالهزيمة النكراء التي منيت بها في السنة ١٩٢٧ في قضية « كتاب الصلاة » الذي رفض البرلمان ترجمته المنقحة بروح طقسية .

كان تأثير غير الانكليكانيين ، الذي برز في انكلترا خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والشعبية ، قوياً جداً في الولايات المتحدة على الرغم من ان ٤٨٪ فقط من سكانها اعلنوا انتسابهم الى كنيسة ما في السنة ١٩٢٩ . وانما يجب القول بأن الـ ٧٧ مليون اميركي الذين عرفوا بلا مبالاتهم كانوا مع ذلك بروتستانتية الثقافة والميول . وبين البروتستانت المحصين ، انتسب زهاء الـ ١٪ (٨٨٪) الى ثنائي كنائس هامة وتوزع الباقون على ٢٥٧ شيعة معروفة رسمياً ، تشعبت كلها الى اتجاهات مختلفة كثيرة تبندى بأرسلح المؤمنين ايماناً قوياً ، الذين يفسرون الكتاب

المقدس تفسيراً حرفياً دون أقل لحفظ ، وتنتهي بالاحرار الذين يحصرون جهنم في العمل الاخلاقي والاجتماعي .

قاومت الكنائس البروتستنتية ، بصورة عامة ، على غرار الكنيسة الكاثوليكية ، اتجاه ما قبل الحرب نحو اعتبار المسيحية لا كنمط حياة كما اعتبرت من ذي قبل ، بل كمجموعة تعاليم . وهكذا برز على الصعيد اللاهوتي ، في قلب الكنيسة الانكليكانية ، اتجاه نحو اعادة اثبات الوحي واعادة مزبد من السلطة اليه . وكان تأثير « كير كيغارد » و « بارت » ، المعتبر خليفته ، جلياً في هذه النهضة المعنوية التي سلطت الاضواء على « المسيح السيد والخلص الوحيد » ، والمبرر بفعل النعمة الالهية وحدها ، وفي الاهتمام الجديد الذي اعيرته الاسرار ، والاهمية المتعاطفة المعطاة للكنيسة والخدمة الروحية التي اثارت ندرة الدعاوات الراعية بين الذكور بصدددها مسألة نوقشت تكررأ هي مسألة الخدمة النسائية ، ومسألة دور العلمانيين في الكنيسة ، واهتماماً متزايداً بطقوس قد تضر احياناً بالوعظ الذي بدا من الضروري اعادة اثبات أهميته .

الحركة المسكونية
ان اختلاف الشيع والتسميات الكثيرة قد دفع الكنائس المتشعبة عن الاصلاح ، منذ زمن بعيد ، الى القيام بمجهود توحيدى ، على الصعيد القومي والصعيد الدولي ، بغية تجنب ازدواجية العمل في حقل الرسالات التبشيرية التي احرزت نجاحات مدوية في البرازيل وبلدان اميركا الجنوبية الاخرى ، وافريقيا الجنوبية الوسطى ، والانسولند وآسيا . فعلى الصعيد القومي تأسست جمعيات او كنائس بغية تحقيق هذا التوحيد في المانيا ، والولايات المتحدة حيث ضمت « الكنيسة الميثودية » ثلاث كنائس ميثودية مختلفة ، وكندا بنوع خاص حيث توحد المجمعيون والمشيخيون والميثوديون . وعلى الصعيد الدولي وجه رئيس اساقفة كنتربري منذ السنة ١٩٢٢ « نداء الى عموم المسيحيين » ، وفي ١٩٢٥ ، التأم في ستوكهولم المجمع المسكوني ، « حياة وعمل » ، الذي تخلف عن حضوره الكاثوليك وحدهم ؛ ثم التأم في السنة ١٩٢٧ مجمع لوزان ، « ايمان ونظام » ، الذي حضره ٥٠٠ مندوب عن ٩٠ كنيسة . ولكن الحركة المسكونية توقف عملها في السنة ١٩٢٨ في اعقاب الرقيم ، « نفوس الموتى » ، الذي رفض مصافحة اليد الممدودة وتصلب في تمسكه بمبدأ استحالة الخلاص خارج الكنيسة الرومانية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، عقد مجلس الكنائس المسكوني الذي تقرر تأسيسه في السنة ١٩٣٨ ، جلسته الاولى في امستردام في شهر ايلول من السنة ١٩٤٨ ، وقد اشترك في اعماله مندوبون رسميون عن معظم الكنائس البروتستنتية والانكليكانية وبعض ممثلي الكنائس الارثوذكسية الشرقية ؛ فأقر تأسيس هيئة دائمة ، وانهقاد جمعية كل خمس سنوات ، وتعيين جهاز اداري ، هو المجلس العام للكنائس ، ولكن اتفاقاً معتقدياً واحداً لم يتحقق بين الكنائس .

الا ان ذلك لم يحل دون استمرار الخلافات ؛ فالكنائس « الكاثوليكية » الاتجاه اي تلك التي تشدد على حقائق الايمان والسلطة الكنسية التسلسلية والاسرار ، قد ألقت منذ زمن بعيد

« التحالف الدولي للايمان الرسولي والنظام » ، بينما تجتمعت الكنائس التي تخشى العودة الاحتمالية الى الكنيسة الرومانية في « المجلس الدولي للكنائس المسيحية » و « جمعية الدفاع عن البروتستانتية المهددة بالخطر » .

امام نجاحات الاسلام ، واستقلال الدول المستعمرة التي غالباً ما رفضت نفوذ الغرب السياسي ونفوذه الديني في وقت واحد ، وامام نجاحات الشيوعية ايضاً ، بدا انقسام المسيحيين مؤسفاً جداً ، ولكن معارضة الكنيسة الارثوذكسية (على وجه غير واضح ومطلق) والكنيسة الكاثوليكية اللتين تعتبر كل منهما انها الكنيسة الحقيقية الوحيدة ، قد حالت دون اي تقارب . بيد ان الرقيم المشهور في السنة ١٩٤٤ ، الذي سلم بالزواج الذي يعقده الكهنة الارثوذكس ، ووعد الشرقيين بانهم لن يرغموا قط على تبني طقوس اللاتين ومؤسساتهم ، لا بل منع انتقال الشرقيين المتحدين الى الكنيسة الرومانية ، كان خطوة خطتها الكنيسة الرومانية نحو الكنائس الشرقية ، ولكنه لم يترك اصداً تذكر . الا ان الجمع الفاتيكاني (باعترافه علناً بان اخطاء ومظالم قد ارتكبت بحق المسيحيين الشرقيين « المنفصلين » (لا « المنشقين » كما دعوا في الماضي) ، ورحلة بولس السادس الى الشرق ولقاءه بالبطريرك اثنينوغوراس ، قد غيرا هذا الجو .

اما من الجهة البروتستانتية ، فقد بقيت روما على موقفها من الحركة المسكونية : فهي لم تتمثل في امستردام ، واذا هي تمثلت في السنة ١٩٥٢ في مجمع « الايمان والنظام » الذي التأم في لوند ، فقد بدا تحديد عقيدة انتقال السيدة المذراء في السنة ١٩٥٠ تمبيراً عن رفضها كل تسوية واثار معارضة البروتستانتات الاجماعية . الا ان الجمع الفاتيكاني قد حاول هنا ايضاً خلق جو جديد ومدّ يده تكراراً للبروتستانتات : فروقت اعماله بشغف كبير وعطف حقيقي ، ولكن بتحفظ عززته بعض المقررات (اعلان مريم امماً للكنيسة) ؛ ولعل خير ايجاز لهذا التحفظ ما قاله الراعي بورغيه : « لقد نزع الثلج من جوار قصر « كانوسا » وزين مدخله بالزهور ، ولكن كانوسا ما زال كانوسا » .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

في السنة ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفياتي الدولة المسيطرة في البر الاوروبي الآسيوي ، اذ ان منافستيه الرئيسيتين قد هزمتا وازيل خطرهما : في الشرق ، اليابان ، وفي الغرب ، المانيا ، المستظهرة والمجزأة . فعندما وضعت الحرب اوزارها ، كانت جيوشه قد بلغت قلب اوروبا الوسطى واقامت في بلغاريا ، ورومانيا ، وجزء من يوغوسلافيا والنمسا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبرلين وجزء كبير من المانيا . وفي كافة هذه البلدان المحتلة تألفت حكومات من منظمات التحرير ما لبثت ان حولتها الى ديمقراطيات شعبية ؛ وبعد السنة ١٩٤٨ ، التحدت هذه الاخيرة اتحاداً وثيقاً فيما بينها ومع الاتحاد السوفياتي ، بينما اقتبست مؤسساتها عن مؤسسات الاتحاد . وفي هذه الاثناء ، افضى انتصار جيوش ماو - تسي - تونغ الشيوعية في الشرق الى طرد حكومة تشان - كاي - شك من البر في السنة ١٩٤٩ . وهكذا تألفت ، في اقل من خمس سنوات بعد توقف العمليات الحربية ، كتلة برية متراسة تمتد من ضفاف نهر الايلب حتى المحيط الهادي وتضم اكثر من ٩٠٠ مليون نسمة تختلف فيها اصول الميشة والنظام الاقتصادي والاجتماعي اختلافاً كلياً عنها في العالم الغربي والاميركي . وكادت هذه الكتلة ، اقله حتى السنة ١٩٥٦ ، تميش خارج التيارات التجارية والايديولوجية في انحاء العالم الاخرى ولا تتصل به تقريباً .

الفصل الأول

الاتحاد السوفياتي

ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة بين الدول الاوروبية التي طورتهما الحرب اقل من سواها : فان اعادة بنائها وانماها قد انجزا بحسب اصول ما قبل السنة ١٩٣٩ نفسها والتخصيص نفسه ، على الرغم مما لحق بها من تخريب هائل ، دون مجافاة للماضي ودون قطع سياق الحقل الاجتماعي والحقل السياسي . لقد عاشت مرحلة استقرار وهدوء لم تعرفها قط قبل الحرب ؛ ولم تعاني من الانقلابات العميقة التي عانت منها أوروبا الوسطى والشرقية ، ولا من الاضرابات السياسية والاجتماعية التي كانت فرنسا وايطاليا مسرحاً لها .

كانت اعادة البناء هنا ايضاً اسرع منها بعيد الحرب العالمية الاولى . فقد اقتضى ثماني سنوات آنذاك لبلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب ، بينما كانت اربع سنوات كافية بعد السنة ١٩٤٥ لبلوغ هذه النتيجة ، على الرغم من فداحة الخسائر (ربما ٢٠ مليون نسمة) وحجم الابنية المدمرة (٦٠ مليون متر مربع للسكنى وجب اعادة بنائها) ، وألوف المصانع الخربة ، والمناجم المعطلة الانتاج ، وطرق المواصلات المفككة . الا ان صعوبات اعادة البناء قد تزايدت بفعل عزلة الاتحاد السوفياتي المالية . فعلى غرار ما حدث عشية الحرب العالمية الاولى ، وجب تحقيقها بدون مساعدة رأس المال الاجني . وبينما تدفقت رؤوس الاموال الاميركية على أوروبا الغربية بعد انتهاء العمليات الحربية ، توقف العمل باتفاقات الاعارة والتأجير مع الاتحاد السوفياتي وتوقف استيراد السلع الاميركية توقفاً فجائياً . يضاف الى ذلك اخيراً ان الظروف الدولية وتأزم العلاقات بين الحلفاء السابقين قد دفعت الاتحاد السوفياتي الى ابقاء قوة مسلحة كبرى تحت السلاح ، والابقاء على صناعة هامة للتسلح ، لا سيما في حقل الاسلحة الجديدة والسلاح الذري بنوع خاص (في الاتحاد السوفياتي فجرت القنبلة الذرية الاولى في شهر ايلول من السنة ١٩٤٩) ، والانصراف الى سباق تسلح كانت نفقاته اثقل منها قبل السنة ١٩٤١ . فاستهلكت اعادة البناء من ثم شطراً هاماً من الانتاج الجديد ، في حين ابعدت صناعة الاسلحة ، عن ترميم البلاد

ظروف اعادة البناء
والانطلاقة الاقتصادية

الاقتصادي ، جزءاً من اليد العاملة . وقد ساهمها - خلافاً لما حدث في السنة ١٩٢١ - توفر العديد من الاداريين ، والفنيين ، والمهندسين ، والعمال الاختصاصيين ، المتعودين طرائق الاقتصاد المخطط ، الذين لم يحتاجوا الى ارتجال اساليب العمل والادارة . وساعدتها كذلك التعويضات التي دفعها المهزومون او فرضت على المناطق المحتلة : تفكيك مصانع ، نقل آلات الى الاتحاد السوفياتي ، تسليم جزء من الانتاج المنجمي او الصناعي .

بينما اتخذت بعض التدابير بغية تشجيع النسل وسد الفراغات الخطط الخمسية الاخيرة الهائلة التي تركتها الحرب ، وبينما جعل التشريع الخاص بحماية العائلة معاملات الطلاق اكثر صعوبة واعاد للزواج معناه وقيمته ، كانت اعادة البناء المادية سائرة بخطى حثيثة . وحين انتهى تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة في السنة ١٩٥٠ ، بلغت نسبة الانتاج الصناعي ١٧١ (١٠٠ في السنة ١٩٤٠) ، وبلغ انتاج الفحم الحجري ٢٥٠ مليون طن ، وانتاج الفولاذ ٢٧ مليوناً ، وكان الانتاج اعلى منه في السنة ١٩٤٠ بنسبة ٦٠٪ في صناعة الآلات ومعدات التجهيز ، وبنسبة ٨٠٪ في صناعة المواد الكيميائية . اما انتاج المواد الاستهلاكية فكان ادنى منه في الخطط السابقة ، باستثناء الصوفيات والقطنيات . ومن مميزات الخطة الرابعة انطلاقة الصناعات الاساسية في الشرق السوفياتي ، فقد احدثت في قازاخستان وسمرقند وطشقند صناعات كثيرة : مصاهر حديد ، ومصانع فولاذ ومصانع آلات . وبالرغم من ان المراكز الصناعية القائمة في الغرب قد رمت ووسعت ، فان انتاجها لم يرتفع الا بنسبة ١٥ بالمائة بينما بلغ ارتفاع الانتاج الاجمالي في الاتحاد السوفياتي ٤٨ بالمائة ، وهكذا فان مركز الثقل في الاقتصاد السوفياتي قد استمر في الانتقال بشكل متزايد للوضوح نحو الشرق : فهي مناطق كوزباس وقازاخستان والاورال والاحواض السيبيرية التي وفرت منذ السنة ١٩٥٠ اكثر من نصف الفحم الحجري والفولاذ ، وارتفع كذلك اكثر فأكثر انتاج البترول في « باكو الثانية » بين الاورال والفولغا ، التي احتلت المركز الانتاجي الاول في السنة ١٩٥٢ ، وفي آسيا الوسطى والشرق الاقصى .

ولكن الاتحاد السوفياتي واسع الارضاء وسكانه موزعون على غير تساوي بسبب وجود مساحات كبرى يحملها انخفاض الحرارة او الجفاف غير صالحة للاستثمار والاستيطان ، فان ٤٨ ٪ من السكان يعيشون متجمعين في ٦ ٪ من الارض ، ولا يعيش في ٣ ٪ المساحة سوى ٦ ٪ من مجموع السكان . والحال يرتفع عدد هؤلاء السكان بنسبة ٣٥٠٠٠٠٠ في السنة ، اذ انه ازداد بنسبة ٢٤ مليون نسمة بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٦ ، فجاوز في السنة ١٩٥٩ الـ ٢٠٨ ملايين . وطرأت الزيادة على سكان المدن في الدرجة الاولى (٤٨ بالمائة من مجموع السكان في السنة ١٩٥٩ ، و ٥٢ بالمائة في السنة ١٩٦٣) ، وارتفع عدد المدن الكبرى الضامة اكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة من ١١ في السنة ١٩٣٩ الى ٢٥ في السنة ١٩٦٢ ، وارتفع عدد سكان بعضها بسرعة استثنائية بسبب اتساع حركة الزوج عن الارياف : فان غوركي وكوبيشيف

وساراتوف قد زادت بنسبة الثلث ، وسفردلوفسك واومسك وتشيلياينسك قد تضاعف سكانها تقريباً ، وارتفع عدد سكان نوفوسيبيرسك من ٣٠.٠٠٠ نسمة الى ٤٠٠.٠٠٠ بين الحرب الاولى والحرب الثانية ، وبلغ ٩٨٢.٠٠٠ في السنة ١٩٦٢ (الشكل ٢٥) . فتوجب من ثم تعزيز الزراعة واستثمار المساحات التي لما تستثمر او اسمي استثمارها . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، اهدت في السنة ١٩٤٨ ، بعض المشاريع لاستحداث طرائد حرجية واسعة تسير بمحاذاة الوديان من الشمال الى الجنوب وتقف حاجزاً في وجه الرياح التي تهب من آسيا الوسطى وبحر قزوين على روسيا الجنوبية . وزرعت اشجار اخرى كثيرة ثبتت الثروة وحالت دون انجرافها . وشيدت على الدون والدينبر والفولغا سدود كبرى رفعت مستوى مياه الانهر وكونت وراءها خزانات واسعة للمياه ، فأثارت انتاج الطاقة الكهربائية وتغذية اقية الري بالماء ، وتأمين ري البورات الجنوبية وتحويلها الى اراض زراعية . ووفرت المعامل الكهربائية على الفولغا في كوبيشيف (١٩٥٦) وفولوغراد ، وعلى الدينبر في كاشوفكا (١٩٥٥) ، ٥٠ مليون طن من الفحم الحجري واتاحت القناة التي حفرت بين الدون والفولغا ، بالاضافة الى دورها الهام لجهة المواصلات - اذ انها ربطت بين البحار الروسية الخمسة - ، ري كافة اراضي منطقة روستوف وفولوغراد . وبوشرت في آسيا كذلك اعمال انشاء معمل كهربائي في براتسك على الد « انغارا » واعمال حفر قناة تركمانستان الكبرى التي ستصل بين كراسنوفودسك على بحر قزوين وبين بحيرة ارال وتؤمن ري كل القسم الغربي من قراخوم .

اما الخطة الخمسية الخامسة التي بوشر تنفيذها في السنة ١٩٥١ وتحققت بنسبة ١٠٣ بالمائة ، فقد انصرفت الى رفع مستوى الانتاج الصناعي الى ٧٠ بالمائة ، اي بمعدل ١٢ بالمائة في السنة ، و ١٣ بالمائة لمواد الانتاج : استخراج المعادن ، معادن غير حديدية ، بترول ، كهرباء ، و ١١ بالمائة لمواد الاستهلاك .

الا ان الخطة الخمسية الرابعة ، التي نفذت كلياً ، لا بل تخطيت في انتاج مواد التجهيز ، قد بقيت دون الهدف المحدد لانتاج المواد الاستهلاكية (٩٥ بالمائة) والزراعة (٨٤ بالمائة) ؛ وفي السنوات الاولى من تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة حصل كذلك تاخر محسوس في هذين الحقلين كان نتيجة للحرب الكورية والحظر المفروض بسببها اللذين افضيا الى نقصان رؤوس الاموال والحامات النادرة . ولذلك عدلت الخطط منذ السنة ١٩٥٢ بضية زيادة انتاج المواد الاستهلاكية وتحسين نوعيتها ، بحيث تتحقق تنمية صناعات المواد الاستهلاكية بمزيد من السرعة دون ان يطرأ اي تغيير على نظام الصناعة . وقد ظهر هذا الاتجاه في الخطة السادسة الموضوعة للفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ ؛ فقد اعطت الاولوية ، على غرار سابقتها ، للصناعة الثقيلة ، مع مراعاة الصناعات الاخرى : زيادة المواد الانتاجية بنسبة ٧٠ بالمائة والمواد الاستهلاكية بنسبة ٦٠ بالمائة . زيادة انتاج الحديد المصبوب بنسبة ١٥٠ بالمائة ، ومضاعفة انتاج البترول والطاقة الكهربائية ، وكذلك اللحوم والحليب والبطاطا . وزيادة انتاجية الصناعة بنسبة ٥٠ بالمائة

على الأقل ، واثناجية المزارع النموذجية بنسبة ٧٠ بالمائة ، وزيادة الاجور الحقيقية بنسبة ٣٠ بالمائة واجور اعضاء التعاونيات الزراعية بنسبة ٤٠ بالمائة . اما الجدة العظمى فهي الامة الكبرى (اكبر منها في السابق) المعطاة للبحث العلمي ، والمكننة والآلية اللتين ستليحان زيادة الانتاج بنسبة أعلى الى حد بعيد من زيادة اليد العاملة التي نقصت على كل حال بفعل إطالة مدة الدروس حتى ١٦ سنة . وبالفعل تحقق في المدن والمراكز الريفية التعليم الثانوي الموزع على عشرة صفوف ، واتسعت شبكة المدارس المسائية والدروس بالمراسة . فتخرج مليون حامل شهادة من المدارس الثانوية والعليا في السنة ١٩٦٠ . ومنذ السنة ١٩٥٧ تابع مليوناً طالب دروس التعليم العالي .

في الحقل الزراعي لم تبلغ النتائج تقديرات الخطط الخمسية . اجل لقد الزراعة ارتفع عدد محطات الآلات والجرارات من ٦٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٩٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ ؛ وخطط مكننة الاعمال الزراعية المختلفة خطوة كبرى الى الامام : حراثة ، بذر ، حصاد ، وبات عدد الخبراء الزراعيين مرتفعاً جداً . ومن جهة ثانية حسنت طرائق الانتقاء واتساع المساحات المروية المحاصيل المختلفة ولا سيما القطن والشمندر السكري . الا ان نسق زيادة الانتاج الزراعي كان ابطأ من ذلك الذي قدر له ، فلم يبلغ سوى ٢ - ٣ بالمائة اي ما يقارب معدل زيادة السكان : ويرد ذلك الى قساوة شتاء السنة ١٩٤٦ والجفاف الكبير في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ الذي تسبب بنكبة دونها النكبة التي تسبب بها جفاف السنة ١٩٢١ ، والنقص المزمن في الاكلاء الذي زاد النقص في الحبوب من خطورته . يضاف الى ذلك ان السياسة التي استهدفت حصر مساحات زراعة الحبوب وتوسيع مساحات زراعة الاكلاء ، وزيادة الانتاج بتحسين التقنيات والدورات الزراعية المدروسة قد اسفرت عن نتائج خيبت الآمال ، مما حمل الخطة الخمسية الخامسة على اعادة الاولوية لتوسيع مساحات زراعة الحبوب . فزادت هذه المساحة اكثر من ٢٥ مليون هكتار بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وجاءت الخطة السادسة لتحقيق زيادة ٣٦ مليون هكتار من الاراضي الجديدة التي لم تحرث قط من ذي قبل ، في سيبيريا وقازاخستان . واستتبعت المكننة من جهة ثانية لجميع التعاونيات الزراعية في وحدات كبرى . فانخفض عددها من ٢٥٢٠٠٠ في السنة ١٩٥٠ الى ٧٨٩٠٠ في السنة ١٩٥٧ . وقد استلزم اتساع مساحات المزارع التعاونية هذا اسناد ادارتها الى فنيين . فمنذ السنة ١٩٥٣ اختير اكثر من نصف مديري التعاونيات من بين الزراعيين المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا ، وعين مهندسون زراعيون للعمل ابدأ في محطات الآلات والجرارات . وبموازاة هذا التطور ، تجدر الاشارة الى تعاظم دور المزارع النموذجية لا في اراضي قازاخستان وسيبيريا الاستعمارية فحسب ، بل في الاراضي الزراعية الفقيرة في روسيا الاوروبية ايضاً التي تأثرت بالهجرة الريفية . فقد ارتفع عددها من ٤٨٥٧ في السنة ١٩٥٣ الى ٥٠٩٩ في السنة ١٩٥٦ . وقد تضاعفت مساحتها منذ السنة ١٩٥٠ وتضاعفت في الوقت نفسه المساحة المخصصة لزراعة

الحبوب (٥١ مليون هكتار في السنة ١٩٥٧ تمثل ١/٤ الاراضي الصالحة للحرث في الاتحاد السوفياتي) .

اما تربية المواشي فلم تتقدم تقدماً كبيراً بصورة عامة ؛ فان اللحوم والحليب والصوف قد انتجت بكمية غير كافية . لا بل ان الابقار قد انخفض عددها منذ السنة ١٩٤٨ . فاتخذت من ثم ، منذ السنة ١٩٥٣ ، سلسلة تدابير تهدف الى زيادة الانتاج : رفع اسعار محاصيل تربية المواشي ، زيادة مساحات زراعة الاكلاء (بنسبة ١٦٦ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٦) ، سياسة منسقة لتسمين المواشي ... ، مما ادى الى ارتفاع عدد المواشي وتحسين نوعيتها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٧ .

مستوى المعيشة بسبب الافضلية المعطاة للصناعة على الزراعة ولانتاج المواد التجهيزية على المواد الاستهلاكية ، وبسبب ابتلاع حاجات اعادة البناء والتسلح لجزء كبير من الانتاج ، لم يتح ارتفاع مستوى الانتاج احياناً حق العودة الى مستوى المعيشة السابق . الا ان تقنين المواد الغذائية والمصنوعات الاستهلاكية ، الذي فرض ابان الحرب ، قد ألغى في الحقل الغذائي في اواخر السنة ١٩٤٧ حين قضى اصلاح نقدي بتنظيم الاسعار تنظيمياً شديداً وفتح وضع حد لازدواجية قطاع المخازن « التجارية » والقطاع المقنن . وقد طرأت من جهة ثانية سلسلة انخفاضات في عهد لاحق (سبعة انخفاضات عامة وبعض الانخفاضات الخاصة في عدد من المصنوعات) تقابل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية ، وقد اختلفت باختلاف السلع ، ولكنها بلغت ، بحسب تقديرات روموف ، ٢٥ و ٣٠ وحتى ٥٠ و ٦٠ بالمائة .

وتمسنت الأجور بشمول « الاجر المشترك » اي الفوائد المختلفة التي يحصل عليها كل عامل بصرف النظر عن عمله . فقد منح قانون السنة ١٩٤٤ تعويض ومكافأة ولادة ابتداء من الولد الثالث (وليس من الولد السابع كما في السنة ١٩٣٦) ، وفي السنة ١٩٤٧ أقرت بعض التعويضات للامهات - العازبات . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ارتفاع الاجر الحقيقي (٢٠ بالمائة لصغار الاجراء ، ١٥ بالمائة للعامل الاختصاصي ، ١٠ بالمائة للمهندس) قد تحقق بسرعة نسبية اذ امكن التأكيد في شهر تموز من السنة ١٩٥٣ « ان بمقدور المواطنين السوفيات شراء ضعف ما كانوا يشترونه في السنة ١٩٤٧ » . ولعل الطاقة الشرائية زادت بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ بحسب تقديرات روموف ، بنسبة ٧٨,٥ بالمائة للعامل ، و ٧٨ للمعامل الاختصاصي ، و ٥٧ بالمائة للمهندس ، و ٥٠ بالمائة للفلاحين .

مقارنة بالبلدان الرأسمالية لا مناص والحالة هذه من مقارنة هذه الطبقة الاقتصادية بطاقات بلدان « المشروع الحر » . فاذا ما نظرنا الى الخط البياني المنحني الذي ترسمه انطلاقة صناعة اساسية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاستعمال الا يسترعي انتباهنا انتظام نمو انتاج الاتحاد السوفياتي والتقلبات البارزة في انتاج الولايات المتحدة (الشكل ٢٦) ؛ ويرد انتظام نمو الاقتصاد السوفياتي الى انعدام الازمات ، كما قد ترد

سرعته الى مستوى الانطلاق المنخفض جداً وتوفر تقنية متقدمة جداً افاحت للاتحاد السوفياتي ان يستخدم دفعة واحدة ادوات جديدة وطرائق مضمونة النتائج . فحتى السنة ١٩٤٧ ، اي في مرحلة البناء الاشتراكي ، بلغ المعدل السنوي في تقدم الانتاج الصناعي ٢٠ بالمائة ، وبين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٠ ، ٢٣ بالمائة ، وفي السنة ١٩٥١ ، ١١ بالمائة ، ومنذ السنة ١٩٥٢ ، ١٠ بالمائة . اي ان المعدل العام كان ١٧,٥ بالمائة ، بينما كان ٤,٥ بالمائة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال الفارق كبيراً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ففي السنة ١٩٥٣ ، كان معدل الانتاج ، المعتبر ١٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ١٢٩ في الولايات المتحدة و ٢٦٦ في الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا الاخير لم ينتج آنذاك سوى ١/٣ الانتاج الاميركي من الفولاذ ، و ٥ بالمائة من انتاج السيارات و ١/١٠ انتاج الجرارات ، و ٣٣ بالمائة من الفحم الحجري ، و ١٤ بالمائة من البترول و ٢٥ بالمائة من الكهرباء المولدة من القوة المائية ، بصرف النظر عن الغاز الطبيعي . وربما بلغ مجموع الدخل القومي غير الصافي - بحسب تقديرات مختلفة - ١٨ - ٣٦ بالمائة من الدخل الاميركي غير الصافي . ولكن الفارق يتجه نحو النقصان ، والتأخر يتلاشى سنة بعد سنة .

الحياة الفكرية
ان الظروف الخاصة التي عاش فيها الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩١٧ ادت الى قيام صلة اكثر وثوقاً منها في اي مكان آخر بين الحياة الفكرية والفنية من جهة ، وبين الظروف السياسية والدولية من جهة اخرى : ادب وفن رومنتيقيان وعارمان بالقوة اثناء المرحلة « الثورية » في العشرينيات ، ثم اثناء العمل بالخطط الخمسية ؛ اما المذهب الذي نال الخطوة فهو « الواقعية الاشتراكية » التي اتجهت شطر تمجيد نشاط الانسان في العمل اي في المصنع والتعاونية الزراعية . وقد عزز هذا الاتجاه منذ السنة ١٩٣٨ الخطر الالماني الذي وجهه الافكار نحو ايقاظ الشعور القومي ، والعودة الى اجداد الماضي ، والاشادة بذكر الملوك والقادة ورجال الدولة الذين صنعوا روسيا العصرية بمقاومتهم السيطرة الاجنبية ؛ وهكذا فان روايات « ألكسي تولستوي » وموسيقى بروكوفياف وافلام ايزنستاين قد عظمت بطرس الاكبر « وايفان الهائل » و « اسكندر نوسكي » وسوفوروف . واوحت الحرب مؤلفات ادبية كثيرة تمجد الوطنية السوفياتية التي وحدث بين احترام ماضي روسيا القومي واحترام روسيا الجديدة الشيوعية . فمنذ السنة ١٩٤١ وضع « ايليا اهرنبورغ » كتاباً يتجلى فيه عداؤه للامان : « سقوط باريس » ؛ وكانت حراجة وضع الاتحاد السوفياتي في السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٢ مصدر وحي لشعراء كثيرين من امثال سيمونوف وسوركوف ، ومؤلفات ليونوف وكازاكيفيتش (الكوكب) واوفيتشكين وبولغوي (رجل رجل) ، ومجدت افلام بطولية المدافعين عن موسكو وستالينغراد والمنتصرين في برلين ، بينما الف شوستاكوفيتش سمفونيتيه السابعة والثامنة ، والف شولوكوف ، الذي بلغ الشهرة بكتابه « الدون الهادي » (١٩٢٨ - ٤٠) ووصف فيه سنوات الحرب الاهلية العشر من خلال

تزايد سكان المدن الرئيسية في الاتحاد السوفياتي من ١٩٢٦ الى ١٩٥٩

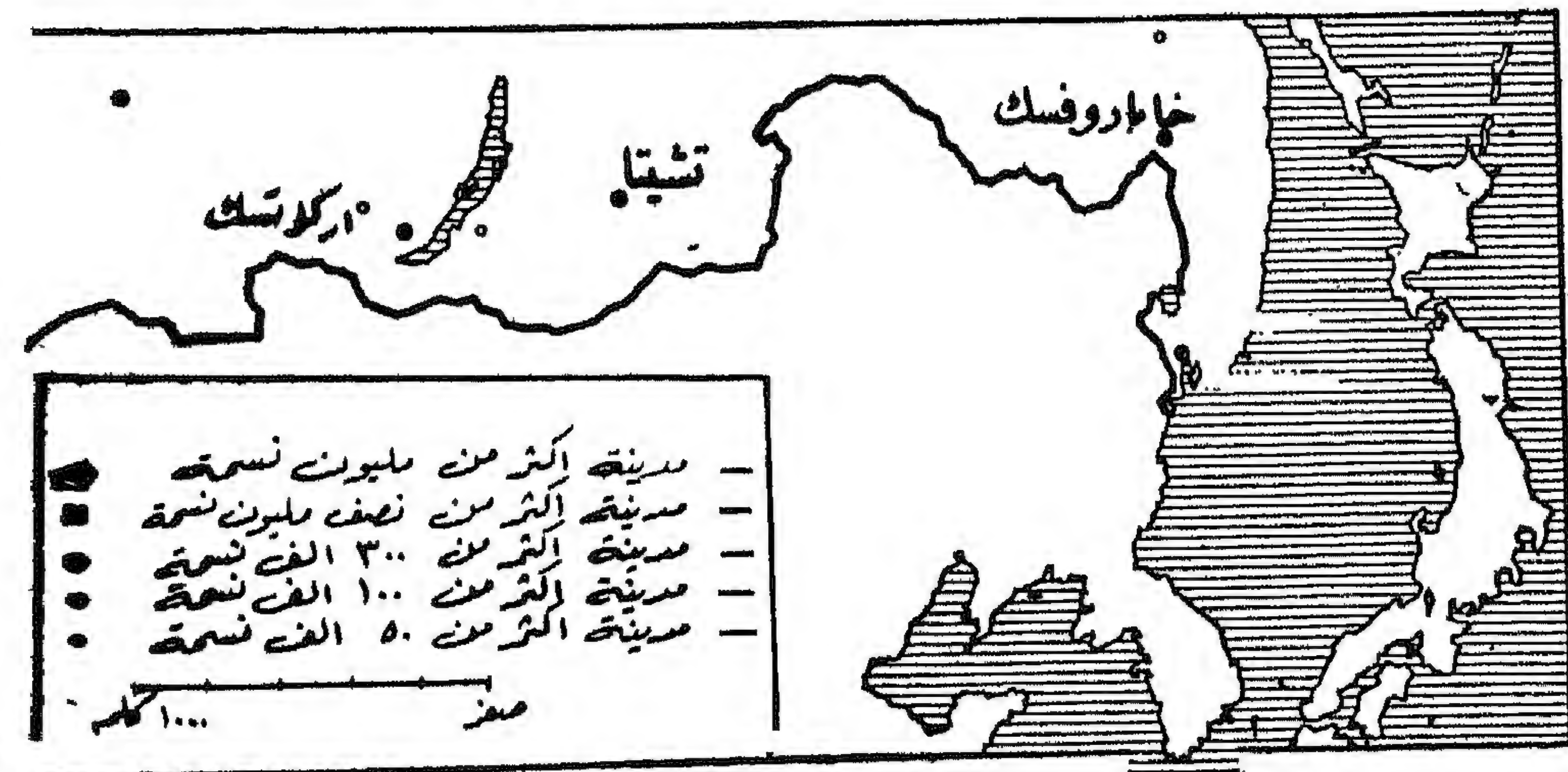
(احصاء ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩)

الشكل ٢٥ - نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ، ١٩٢٦ - ١٩٥٩



١٩٥٩	١٩٢٦	
٨٨٧ ألف	١٢٠ ١٢٨	نوفوسيبيرسك
٦٦٧ ألف	٤٢٠ ٨٦٢	أوديسا
٥٧٩ ألف	١٦١ ٦٨٤	أومسك
٥٤٦ ألف	٩٨ ٥٣٧	أوفا
٦٢٨ ألف	١١٩ ٧٧٦	بيرم
٢٨٢ ألف	١٠٧ ٠٠٠	ريفا (١٩٣٩)
٥٩٧ ألف	٣٠٨ ١٠٣	روستوف
٥٨١ ألف	٢١٩ ٥٤٧	سراتوف
٧٧٧ ألف	١٤٠ ٣٠٠	مفردلوفسك
٩١١ ألف	٣٢٣ ٦١٣	طشقند
٦٩٤ ألف	٢٩٤ ٠٤٤	تبليسي
٦٨٨ ألف	٥٩ ٣٠٧	تشيليابينسك
٣٠٢ ألف	٦١ ٥٢٦	تشيستا
٣٤٥ ألف	١٥٥ ٠٠٥	تولا
٥٩١ ألف	١٥١ ٤٩٠	فولغوغراد
٤٥٤ ألف	١٢١ ٦١٢	فوروبنيج
٤٠٦ آلاف	١١٤ ٢٧٧	يوسلاف
٥٠٩ آلاف	٦٤ ٦١٣	يريفان
٤٣٥ ألف	٥٥ ٧٤٤	زبوروي

١٩٥٩	١٩٢٦	
٤٥٥ ألف	٤٥ ٣٩٥	ألتا
٩٦٨ ألف	٤٥٣ ٣٣٣	بأكو
٦٥٨ ألف	٢٣٦ ٧١٧	دنيبروبتروفسك
٩٤٣ ألف	٢٢٢ ٣٥٦	غوركي
٣٦٥ ألف	١٠٨ ١٢٩	أركوتسك
٣٣٢ ألف	١١١ ٤٦٠	إيفانوف
٣٩٨ ألف	صفر	كر اغاندا
٦٤٣ ألف	١٧٩ ٠٢٣	كازان
٣٢٢ ألف	٥٢ ٠٤٥	خاباروفسك
٩٣٠ ألف	٤١٧ ٣٤٢	خاركوف
١ ١٠١ ٠٠٠	٥١٣ ٦٣٧	كييف
٨٠٦ آلاف	١٧٥ ٦٣٦	كوبيشيف
٣ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٦٩٠ ٠٦٥	ليننغراد
٤١٠ آلاف	٣١٦ ١٧٧	لغوف (١٩٣١)
٣١١ ألف	٣٠ ٠٠٠	مانيلاوغورسك
٣٥٨ ألف	٢٤٢ ٠٠٠	ماكايكا (١٩٣٩)
٥٠٩ آلاف	١٣٤ ٨٠٣	منسك
٥ ٠٣٤ ٠٠٠	٢ ٠٢٩ ٤٢٥	موسكو
٣٣٨ ألف	٣٨ ٨٤٩	نيجني تاغيل



حياة الفلاحين والجنود الوضاع ، كتابه « حاربوا من اجل الوطن » (١٩٤٣) الذي استعاد فيه ذكرى الانسحاب من الدون في السنة ١٩٤٢ . اما بعد السنة ١٩٤٥ ففي الحرب الباردة وخطر السلاح الذري ما اثار حذر السوفيات من الحلفاء السابقين ، فبات لازماً ان تبقى قوات البلاد على استعداد لمقاومة الحرب الوقائية التي خيل لهم ان الاميركيين يعدونها : فنجم عن ذلك عداة للتأثيرات الفكرية الآتية من البلدان الرأسمالية ، خلق حالة نفسية « سبارتية » تقاوم كل تراخ وكل تمويه . وهو جدانوف ، امين سر الحزب بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٨ ، من تولى هذا النضال ضد الوطنية الشائعة وضد المثالية ، وضد التشبه بالاجني ، وضد « التمسك بالشكليات » . وقد وُجّه اللوم الى الشاعرة اكاتوفا والهجتاء سوشستشنيكو لانهما اعطيا فكرة خاطئة عن العالم السوفياتي ، والى شوستاكوفيتش بسبب تشاؤمه . واستمر الفن في انحرافه عن الاتجاهات الجديدة المخصصة التي ظهرت في اوروبا الغربية . واتصف الادب بالتفاؤل واعطاء القدوة الصالحة ولم يترك مكاناً كبيراً لتحليل المشاعر الشخصية : الحب ، والطمع ، والحسد ، والبخل . وطارد الانانية والاخلاق السهلة ، واطرى النخوة الوطنية والحياة الجماعية والبطل السوفياتي واعادة البناء وجمال الارض الروسية في مؤلفات غالينا نيقولائينا ، وفيرا بانوفا ، وبابنسكي (الجواد المكوكب) الذي وصف تجدد العمل في احدى تعاونيات كوبان الزراعية ، واجايف (بعيداً عن موسكو) .

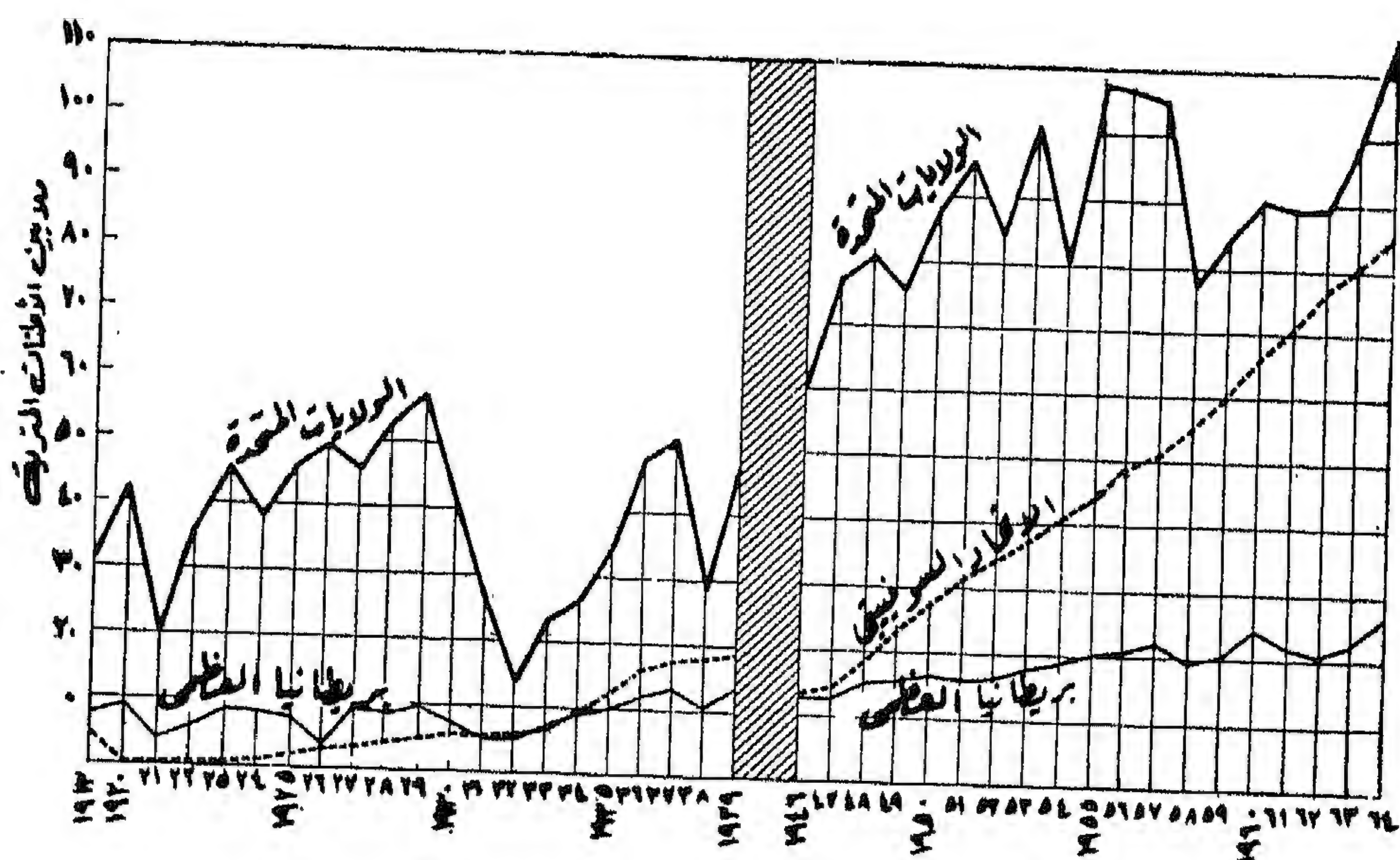
بعد النصر الشيوعي في الصين وزوال الاحتكار الاميركي للقفلة الذرية ، عرف عالم الكتاب والفنانين بعض الراحة والاطمئنان ، وتلاشى جو التعبئة الفكرية : فالف بروكوفيف سمفونيته السابعة وشوستاكوفيتش لحنه المسرحي الديني « غناء الغابات » ، وكلاهما نشيد لروح السلم والعمل السلمي ، وأخذ مؤتمر الكتاب السوفياتيين المنعقد في السنة ١٩٥٤ يناقش مسائل النقد الادبي والمسرحي دونما نظر الى الناحية العقائدية . واتصفت مقاومة التقليد الاعمى والانقيادية الستالينية بمزيد من الحرية حيال « الواقعية الاشتراكية » ، وتجلت بمزيد من الاهتمام بالمؤلفات الغربية (او اقله برغبة حقيقية في التعرف الى الفن المجرد والرسم غير التمثيلي) ، وطالبت بحرية الابداع الفني واكدت ضرورة « تسهيل تفتح روح المبادأة والافكار والخيالة الشخصية » . وتجلت كذلك بالمناقشات الحامية في اوساط الفنانين والكتاب امام لوحات فالك نيكوف ، وقصائد افوشنيكو التي كانت احداها موضوع سمفونية شوستاكوفيتش الثالثة عشرة (١٩٦٣) ، ومؤلفات بوريس باسترناك ، ورواية اسكندر سولجنيتسين حول المعسكرات الستالينية .

سبق لهذه الحرية ، التي نمت بعد وفاة ستالين بنوع خاص ، ان ظهرت ابان الحرب في الحقل الديني . فقد ضمن دستور السنة ١٩٣٦ حق ممارسة العبادة ، ثم حصلت الكنيسة الارثوذكسية في السنة ١٩٤٥ ، بسبب اخلاصها للعهد القائم ، على حق عقد مجمع انتخاب البطريرك الكسيوس .

ومنذ ذلك الحين لم يسمح للاكليس بعضوية الجمعيات الدينية فحسب ، بل ألزم بان يكون المسؤول الرئيسي فيها .

لم تتبدل المؤسسات تبديلاً يذكر بعد السنة ١٩٤٥ ، ولكنها عرفت ، منذ وفاة ستالين تغييرات عميقة في سير حركتها ، ولا سيما بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في شهر شباط من السنة ١٩٥٦ ، وإذاعة تقرير خروتشوف (وثيقة اتهامية حقيقية ضد الدكتاتورية) ، ونشر وصية لينين . فُخِطَّت « عبادة الشخصية » واتخذت

الاتحاد السوفياتي
منذ المؤتمر العشرين
المؤسسات



الشكل ٢٦ - إنتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة
بين ١٩١٣ و ١٩٥٥

الحكومة شكل ادارة مشاركة تعزز في السنة ١٩٦٤ حين أقصي نيكيتا خروتشوف القوي الشخصية عن الحكم . واذا ما سلمنا ، مع جورج غورفيتش ، « بأن الطابع الحصري للأنظمة الشيوعية مرده ... الى طابع التخلف او نصف التخلف في البلدان التي قامت هذه الأنظمة فيها » ، فان التحول الراهن الى الحرية انما يقابله تطور اقتصادي يسمح اليوم بتخفيف الضغوط ، وتلبية بعض المطالب ، والكف عن التضحية باليسار على مذهب القوة وبلاستهلاك على مذهب التجهيز ؛ فقد توفرت من ثم الشروط اللازمة لقيام نظام ديمقراطي وحر . اجل لم تفقد الدولة شيئاً من مقومات وصايتها : فهي ما زالت سيدة الجيش وقوى الأمن ، والحياة الاقتصادية ايضاً ،

اذ انها تتصرف في الموارد الانتاجية . واحتفظ الحزب من جهته بمراكز القيادة وبادارة القطاعات الرئيسية ، ولكن اساليب جديدة في الحكم والادارة خلقت جواً جديداً كل الجدة . فان الغاء عدد من الوزارات الاتحادية ، وزيادة مهام مجالس العمال ، ونقل مصالح كثيرة من موسكو ومن عواصم الجمهوريات المختلفة الى مراكز الانتاج ، كل ذلك قد احدث يقظة حقيقية في الحياة العامة . وبفضل تعاظم استقلال المجالس الذاتي ، بات باستطاعة المواطنين الاسهام مباشرة في ادارة الشؤون المحلية ، بينما دعي المجلس السوفياتي الاعلى ، من جهته ، لمناقشة وتعديل مشاريع القوانين التي يتقدم بها الحزب . وتستدعي الانتباه هنا ظاهرة لا تخلو من المفزى ، هي تعاظم شأن احدى المؤسسات منذ المؤتمر الثاني والعشرين ، مع انها ، بالرغم من قدمها (١٩٢٢) ، لم تقم منذ زمن بعيد بأي دور بارز ، اهني بها الـ «بروكاتورا» التي فوض إليها مراقبة شرعية عمل الأجهزة الادارية او القضائية (وزراء ، مشاريع ، مؤسسات مختلفة) على مختلف مستوياتها . فان النائب العام ، الذي يعين لمدة سبع سنوات ، مستقل عن وزير العدل وعن الحكومة ولا يرتبط الا بالمجلس السوفياتي الاعلى في الاتحاد السوفياتي ، وعليه تنبيه المجلس الاعلى الى مخالفة القانون التي يرتكبها هذا الجهاز أو ذاك .

أنكرت الاساليب البوليسية واعيد الاعتبار الى ضحاياها كما اعيد الى الشعوب الشراكسية ، الـ «كبارد» — بلكار والـ «تشتشين» — انفوش ، والمان الفولغا الذين كانوا قد نقلوا الى سيبيريا . والغيث النصوص التي تفرض عقوبات جزائية على من يتغيب عن العمل او يتركه دون اشعار سابق ، ورفعت الاجور المتدنية (بنسبة ٣٣٪) ، وحدث بعض الشيء من المكافآت ، وحدد يوم العمل مرة اخرى بسبع ساعات في السنة ١٩٦٠ ، واعيد تنظيم المعاش والتقاعد ، ويجب ان يضاف الى هذه التدابير الاسراع في بناء المساكن ، ولا سيما البناء الذي يتولاه الافراد بمساعدة الدولة والمشاريع ، وتوسيع شبكة المؤسسات المدرسية والمؤسسات التي تعملها ، وتوزيع النشاط الصناعي على المناطق خدمة للجمهوريات المتحدة . وبذل مجهود هام جداً بغية تحسين مستوى معيشة الفلاحين تحسيناً سريعاً : تخفيض الضرائب على دخول مزارعي التعاونيات الشخصية ، ورفع اسعار المواد الضرورية من جهة ، وزيادة كمية المواد الاستهلاكية في الاسواق من جهة ثانية ، وزيادة القيمة المالية للوحدة الحسابية التي تستخدم قاعدة لمكافأة الاعمال الزراعية ، الـ «تروودون» .

كانت التغييرات العضوية في النظام الاقتصادي اعظم اهمية وابعد
اصلاح الاقتصاد
خطورة من حيث النتائج . فاللجان النقابية المنتخبة للمشاريع قد اتسعت مهامها واعطيت حق ابداء رأيها في المرشحين لمراكز الادارة ، وتوجب استشارتها قبل اي تسريح . واخيراً حصلت على المزيد من النفوذ للجمعيات الانتاجية الدورية التي تضم ادارة ومجال كل مشروع بغية مناقشة المسائل المتعلقة بهم . وكان التصنيع المخطط ، الذي استهل منذ زهاء ثلاثين سنة ، قد اخضع لتنظيم مركزي ناجح في السنة ١٩٢٩ ، ولكنه افضى

بسبب نجاحاته بالذات ، الى تعدد الوزارات الصناعية (٣١ في السنة ١٩٥٥) وتشابك صلاحياتها ، فنجم عن ذلك تواتر وازدواجية وتبذير وفصل عمودي صارم بين القطاعات المتكاملة . فآدى الاستياء من هذه الحصرية البيروقراطية ، الثقيلة الوطأة والباهظة الاكلاف ، حين توجب ادارة ٢٠٠ ٠٠٠ مشروع صناعي و ١٠٠ ٠٠٠ مشغل في انحاء البلاد المختلفة ، الى الغاء معظم هذه الوزارات في شهر ايار من السنة ١٩٥٧ والاعاضة منها بـ ١٠٥ اجهزة (سوفنار كوز) حصرت صلاحياتها في الاقاليم (٧٠ في الجمهورية السوفياتية الاتحادية الاشتراكية الروسية ، ١١ في اوكرانيا ، ٩ في قازاخستان ، ٣ في اوزبكستان ، ٢ في كيرغيزيا ...) واشرفت على كافة مشاريع اقليمها وليس على هذا الفرع او ذاك من فروع الانتاج كما في السابق . وكان الهدف من هذه اللاحصرية ، عن طريق التقسيم الاقليمي الصوابي للعمل ، للتقريب بين الادارة الاقتصادية والمشاريع ، واطاحة قيام مزيد من التناسق والاختصاص ، وتسهيل التمويل ، وتحقيق وفرة هام في النقل ، واستخدام اليد العاملة استخداماً افضل ، لاسيما وقد اخذت الحاجة تمس اليها . وقد خضع كل سوفنار كوز لاشراف لجنة يماونها مجلس اقتصادي وفني ، وعمل تحت رقابة الـ « غوسبلان » الذي لم يعد جهازاً ادارياً بحتاً بل حصرت مهمته بعد اليوم في مطابقة التخطيط بتنسيقه الخطط في الجمهوريات والمناطق . ووفرت له دوائر الاحصاء الموحدة الموضوعة تحت تصرفه واموال المصرف المركزي التي يوزعها كافة الوسائل الضرورية للقيام بمهمة الادارة هذه .

واقر في شباط وحزيران من السنة ١٩٥٨ تدبيران ليسا دون هذه التدابير اهمية ، اعني بهما نقل ملكية معدات « محطات الآلات والجرارات » الى المزارع التعاونية في مدة سنة واحدة — وكان الهدف من ذلك ، كما في الحقل الصناعي ، ازالة البيروقراطية من الزراعة واستخدام المعدات خير استخدام — وإلغاء التسليمات الإلزامية المفروضة على المزارع التعاونية . وقد استجاب هذان التدبيران لرغبات الفلاحين وسهلا زيادة الانتاج . ووسعت كذلك صلاحيات مديري المزارع التعاونية لجهة حرية التقرير بصدد نظام الانتاج وحجمه ، وتوزيع الاراضي والعمال ، ومكافأة اليد العاملة ، وذلك بمنع اجهزة الدولة والحزب المحلية ، في شهر آذار من السنة ١٩٦٤ ، من التدخل في تفاصيل الانتاج . ووصل اخيراً إلغاء المزارع التعاونية المتدنية الانتاج ، باعتبار انها اصغر من ان تفيد من التقدمات التقنية . فلم يبق سوى ٦٧ ٠٠٠ مزرعة في السنة ١٩٥٩ معدل مساحة الواحدة منها ٢ ٢٠٠ هكتار ، وقد اعتمد الكثير منها نظام مكافآت اعتبر ضماناً ثابتة تقرب بين ظروف عمل المزارع التعاوني وظروف عمال الصناعة . وزيد كذلك عدد المزارع النموذجية التي توازي انتاجيتها ثلاثة اضعاف انتاجية المزارع التعاونية ، فارتفع من ٨٠٠ ٥ في السنة ١٩٥٨ الى ٢٨١ ٨ في كانون الثاني من السنة ١٩٦١ . وقد بلغت مساحتها في هذا التاريخ ٢٧ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية .

كانت نتيجة مرونة طرائق التخطيط واستحالة تحقيق الخطة الخمسية
الخطة السبعية
السادسة التي لوحظت في السنة ١٩٥٧ احلال خطة سبعة للفترة
١٩٥٩ - ١٩٦٥ محل الخطط الخمسية . وكانت الخطة الجديدة محصورة
(تناولت ٣٠٠ صنف فقط مقابل ٥٠٠٠) وهدفت الى السماح لكل مشروع بتجديد برنامجها الصناعي
لفترة اطول مدى . وقد وضعت وفقاً لاصول سابقاتها نفسها ، ولكنها ابتغت نموا اقل سرعة
(٧ بالمائة للدخل القومي بدلاً من ١٠ بالمائة) وشددت على اولوية اعادة تجهيز السكك الحديدية ،
والصناعات الكيماوية ، والطاقة (ولا سيما البترول والغاز) ، والاسمنت ، والمعادن غير الحديدية .
وبذل مجهود خاص (مسمى ٢٥٥ للتقدم) لزيادة الانتاجية (٨ بالمائة في السنة ١٩٥٩) بغية
تلافي النقص في اليد العاملة ، الناتج عن دخول بعض الطبقات القليلة العدد في الحياة العاملة .
وكان مقدراً للمناطق الشرقية من الاتحاد - التي استفادت من نزوحات داخلية هامة جداً - ان
تنتفع اكثر من سواها من هذه الانطلاقة : مضاعفة الاموال الموظفة في قازاخستان وسيبيريا
حيث ستبلغ المسمى ٢٥٧ . وبفضل المراكز الصناعية الجديدة والهامة في كوستانائيسك
وبافلودار - اكيباستوز و اتشنسك - كرانويارسك وبراتسك تايشت ، انتجت المناطق
الشرقية في السنة ١٩٦٥ نصف الفحم الحجري والفولاذ والاسمنت والطاقة الكهربائية في الاتحاد .
فقد استمر الانتاج الصناعي من ثم في تحقيق تقدمات كبرى ولكن سرعته اخذت تخف منذ
السنة ١٩٦٠ : فان معدل الزيادة الذي لم يبلغ قط ١٠ بالمائة (على غرارها في السنوات السابقة)
قد اخذ يتدنّى تدنياً منتظماً ؛ فبلغ ٧,١ بالمائة في السنة ١٩٦٤ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ (وكان في
اوروبا الغربية بين ٥,٤ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى اقل من ٢ بالمائة) .

اما الانتاج الزراعي ، الذي زاد بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٨ ، فما زال
مع ذلك مركز الضعف الحقيقي في الاقتصاد السوفياتي . فاذا كانت زراعة القطن اكبر نجاح
حققته هذه الزراعة ، فان انتاج الحبوب وتربية المواشي لم يحققا سوى نتائج متوسطة جداً .
وقد بقيت الانتاجية السنوية للفلاح السوفياتي متخلفة جداً عن انتاجية المزارع الاميركي (التي
ربما بلغت ثمانية اضعافها بحسب تقدير رينه ديون) ، كما ان معدل انتاج السنوات ١٩٥٨ -
١٩٦٢ - ١١ قنطاراً في الهكتار - ضئيل جداً بالنسبة لزراعة متقدمة المكننة لا يزال يعمل
فيها ٣٨ بالمائة من السكان العاملين الذين لا يستفاد من ثم من بعضهم استفادة كافية . اما في حقل
تربية المواشي فقد بقي عدد البقرات على حاله وحليب الابقار غير كاف ، بحيث تعذر تنفيذ
خطط تسليم اللحوم والحليب والزبدة . ويرد ذلك الى ان اراضي باثرة كثيرة ، حولت الى
اراض زراعية الى الشرق من الاورال ، لم تكن خصبة التربة . وكانت معرضة بالاضافة الى ذلك
لنقص المياه وانجراف التربة وظروف جوية غير مؤاتية (كارثة الجليد المبكر في السنة ١٩٦٣) .
فأرغم الفشل الذي انتهت اليه محاولة حل مسألة الانتاج بتوسيع المساحة المزروعة وخيبة
الامل التي سببها توسيع مساحة زراعة الذرة الصفراء المعدة لتربية المواشي (وقد تجاوزت

هذه المساحة هشة اضعاها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٦٢ ، اذ ارتفعت من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار الى ٣٧ مليوناً (على البحث عن زيادة الانتاج باستعمال المزيد من الاسمدة ومبيدات الحشرات . وهذا هو سبب الاولوية المطلقة التي اعطيت في المشروع الجديد لتوظيف الاموال في الصناعات الكيميائية (التي قدمت على الصناعة الثقيلة والنفقات العسكرية) . وفي الوقت نفسه ، زادت اعتمادات الدولة للري والاعمال المائية ٥٠ ٪ في السنة ١٩٦٥ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ . وارتسم كذلك مجهود هام في اتجاه اساليب التخطيط وادارة الاقتصاد . اجل لقد سبق ورأينا ان اجماع الانتقادات الموجهة لجهاز اداري فضفاض ولاساليب تنظيمية جامدة ومتروكة وبيروقراطية عادمة الجدارة احياناً ، قد ادت الى تخفيف وطأة الرقابة ، والى اللاحصرية التي اعترفت للمشاريع باستقلال ذاتي في موضوع اختيار العمال وتحديد الاجور . ولكن مدرسة كاملة من علماء الاقتصاد من امثال ترابزنيكوف وارزومانيان وليبرمان قد نادت بالعودة الى فكرة الكسب وتقدير دخل المشروع ، وشددت الكلام على اهمية تعيين الاسعار واوصت باستخدام بعض الحوافز (مكافآت ، غرامات ، ضرائب) المعدة لحمل المشاريع على العمل في اتجاه يوافق الاقتصاد العام ، وتحقيق ارباح تتيح توظيف اموال جديدة ، وإقامة علائق مباشرة بين الميئارة والزبن بغية مطابقة الانتاج على الطلب ومن ثم تحسين نوعية السلع المعروضة للبيع .

التغيرات الطارئة على المجتمع
تطور المجتمع السوفياتي تطوراً سريعاً جداً ، وتبدل توازن الطبقات الاجتماعية تبديلاً كلياً منذ السنة ١٩٤٥ . فان سكان المدن الذين زادوا زهاء ٨٠ مليون نسمة منذ اربعين سنة قد جاوزوا ٥٥ ٪ من مجموع سكان البلاد؛ كما ان عدد عمال المصانع ومستخدمي المكاتب الذي كان ٤٤ مليوناً في السنة ١٩٥٣ قد زاد بنسبة ٧٠ بالمائة خلال اثني عشرة سنة ، فبلغ ٧٥ مليوناً في السنة ١٩٦٥ . اما الفلاحون الذين تدنى عددهم بفعل الهجرة الريفية التي دفعت نحو المدن بـ ٥٠٠ ٠٠٠ ٥ فلاح بين السنة ١٩٥٦ والسنة ١٩٥٩ ، فقد حدث نقص مليون في عدد عائلات المزارعين التعاونيين بينهم (٦ بالمائة من الاستثمارات الزراعية) . فأقام العديد من اعضاء هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة في المدن منذ جيلين او ثلاثة وتلقوا تعليماً ثانوياً جعلهم اهلاً للوقوف على اسرار المسائل التقنية ، « فتحو الى هذا الجيل برباطة الجأش التي يعطيها التعليم » . وكان اكثر تطلباً لجهة الحرية والرفاهية واقل اعتماداً من الجيل السابق لتحمل الوصاية البيروقراطية . وبرزت في الوقت نفسه فئة تمثل ٢٢ بالمائة من كافة الاجراء (وهي نسبة تكاد توازي نسبة المزارعين التعاونيين) ، وتتألف من فنيي ومستخدمي الاقتصاد (١١ مليوناً مقابل مليونين في السنة ١٩٤٠ ، تلقى ٦٠ بالمائة منهم تعليماً عالياً) والمعلمين والمربين (٦ ملايين) ، والاختصاصيين في البحث العلمي (٢ ٥٠٠ ٠٠٠) ومستخدمي دوائر الصحة (٤ ملايين) ، والموظفين الاداريين (١ ٨٠٠ ٠٠٠) . وليس محتملاً والحالة هذه ان تصبح طبقة المثقفين هذه المؤلفة من الفنيين والموظفين ، والمتماظم شأنها

في حياة كافة المجتمعات الصناعية ، طبقة حاكمة من الفنيين المستقلين الذين يفرضون مقرراتهم وتنتقل صلاحيتهم الادارية بالوراثة ؟ فان السبيل الوحيد للارتقاء الاجتماعي في مجتمع يستحيل فيه جمع رأس مال ينتج الدخول ، هو التعليم العالي الذي يفتح باب الوظائف الهامة ؛ والحال ينسب ٦٠ بالمائة من الطلاب الحاليين الى هذه الطبقة . ولكن الدولة السوفياتية والحزب اللذين واجها هذا الخطر قد اخضعا مديري المزارع التعاونية والمصانع ورؤساء دوائر التخطيط لرقابة اعضاء الحزب العشرة ملايين ورقابة الادارة الذاتية لذوي العلاقة ؛ وهذا كان احد اهداف اللاحصرية الاقتصادية التي طلع بها خروتشوف . وتوجب كذلك التوفيق بين متناقضات متطلبات العقيدة الهادفة الى إلغاء كل تفاوت بين العمل الفكري والعمل اليدوي (بنشر الثقافة نشرأ واسعاً جداً) وندرة المراكز الهامة المتوفرة نسبياً (التي تفرض الحد من التعليم العالي) : بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٥٧ تعذر على اكثر من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ تخرجوا من المدرسة الثانوية الانتقال الى التعليم العالي والمدارس التقنية . اما الحل القليل الجدوى الذي اعتمده اصلاح السنة ١٩٥٨ فقد قضى بفرض فترة تمرين على العامل اليدوي قبل دخول التعليم العالي .

كانت من ثم نتيجة ازالة « الصبغة الستالينية » ارتياحاً داخلياً حقيقياً ، دون ان تتمرض مع ذلك لمبدأ دكتاتورية البروليتاريا او تدخل اي تغيير على نظام المجتمع . ووفرت كذلك ارتياحاً خارجياً استعمل تحسين العلاقات بين الدول في العالم . وقد أسهم كذلك في هذا الارتياح اعتراف المؤتمر العشرين بشرعية استخدام كل امة طرائقها الخاصة للوصول الى الاشتراكية ، حتى عن الطريق البرلمانية ، بواسطة تقارب دائم - لا مؤقت كما كان تقارب الجبهات الشعبية - مع الاحزاب التقدمية الاخرى ، والموافقة على السياسة الخارجية الحيادية التي تمشى عليها عدد من الدول الآسيوية والافريقية وحتى الاوروبية ، والحرية التي تركت للاحزاب الشيوعية القومية في الاتصال فيما بينها اتصالاً مباشراً .

الفصل الثاني

الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية

ان أوروبا الوسطى والشرقية تؤلف ، مع الشرق الأقصى ، الجزء من العالم الذي امتحن ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بأعمق ثورة شاملة . فعلى غرار ما حدث في روسيا في السنة ١٩١٧ ، قوّضت العروش ، وُسِّتت الارستوقراطية القديمة ، ومحقت الملكية الاقطاعية ، وأُلغيت الامتيازات ، وتلاشى السياسيون القدماء الذين اقصوا أو نُفوا أو حُكِّم عليهم بالموت ؛ وقُسمت الاحزاب او تحولت واخيراً زالت من الوجود : ان الطبقات الحاكمة السابقة كانت تتطلع الى لندن وباريس وواشنطن وروما لتتلقى منها التوجيه الفكري او الاقتصادي ؛ اما بعد السنة ١٩٤٥ فانما استنزل الوحي من موسكو ؛ « لقد قضت الثورة في عقد واحد على عادات وتقاليد الف سنة » .

الى الشرق من الخط الذي بلغه الجيش السوفياتي في أوروبا الوسطى ، دخلت سبع بلدان في منطقة احتلاله ونفوذه : التشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، البانيا ، قتل ٩٠٩.٠٠٠ كم^٢ مساحة و ٧٠ مليون نسمة سكاناً ، يجب ان يضاف اليها القسم الشرقي من المانيا . وكانت تختلف اختلافاً كبيراً ، إن لجهة النظام الاجتماعي او لجهة الوضع المادي الراهن . فان تشيكوسلوفاكيا لم تعان مادياً ما عاناه سواها من ويلات الحرب ؛ وكانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ، فتميزت طاقتها الصناعية بنقل بعض الصناعات الالمانية اليها . اما بولونيا و المانيا الشرقية ورومانيا وهنغاريا فقد كانت مسرحاً للمعارك الضارية والنهب والتدمير . وخرّبت سلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا تخریباً كاملاً بفعل حرب العصابات والعمليات الثائرة ، وعملت معاملة قاسية . ولم يسلم نسبياً من الأذى سوى بلغاريا في الجنوب الشرقي . ففي كل مكان اتى الالمان اعمال عنف و اباداة رهيبة : قتل ٦ ملايين بولوني نصفهم من اليهود ، اباداة حملة الشهادات العليا

إبادة منظمة (أكثر من نصف الأطباء مثلاً) ، نفي أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ تشيكوي وقتل ٢٨ ٠٠٠ رهينة رمية بالرصاص ، نفي مئات الألوف من الهنغاريين ، إبادة ٥٠٠ ٠٠٠ يهودي مجري . وهكذا فقدت بولونيا ويوغوسلافيا ٢٠ و ١٧ ٪ من سكانها . وإن الأضرار التي قدرتها لجنة التعويضات بـ ١٠٧٤ دولاراً للشخص الواحد في فرنسا ، قد قدرت بما يقارب ضعف هذا المبلغ في بولونيا (٢١١٨ دولاراً) ويوغوسلافيا (١٨١٣) . وهكذا ففي كل مكان اقتصاد مقوّض ، وحاجة تكاد تكون كلية إلى المواد الضرورية ، بما فيها المواد الغذائية ، وخطر مجاعة عامة ، وتضخم مالي مفرط لا مثيل له في التاريخ (في السنة ١٩٤٦ ، سوف يرمز إلى الـ «بنغو» بعدد يضم ٢٧ صفرًا ! وسوف تبدل السترلينية بمليون «لاي» في السنة ١٩٤٦ بعد أن كانت تبدل بـ ٣٢ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥) ، ونفقات احتلال مرتفعة جداً ، وتعويضات يجب تسديدها ؛ وجملة القول إن الوضع كان يائساً حقاً .

إلى هذه الصعوبات تضاف الصعوبات الناجمة عن تغيير الحدود ونقل السكان . فإن بولونيا قد انكمشت مساحتها بنسبة ٢٠ ٪ بفعل فقدانها الأقاليم الشرقية ، وعلى الرغم من حصولها على سيليزيا وجزء من براندبورغ وبوميرانيا وبروسيا ، فإن عدد سكانها قد تدنى إلى ٢٤ مليون نسمة ، أي أن نسبة التدني بلغت أكثر من ٣٠ ٪ من عدد سكانها ؛ ولكنها بالمقابلة باقت متجانسة عنصرياً ولم يبق فيها أقليات عملياً . وفقدت تشيكوسلوفاكيا من جهتها منطقة روثينيا وأكثر من ٣ ملايين نسمة ، بينما أصبحت مساحة هنغاريا موازية لها في السنة ١٩٣٧ ؛ واقتطع من رومانيا ١ ٪ مساحتها : بسارابيا وبوكوفينا ودوبرودجا ، و ٢٢ ٪ من سكانها ؛ أما بلغاريا فقد ضمت إليها منطقة دوبرودجا ، وضمت إلى يوغوسلافيا منطقة البندقية الجولية مع «فيومه» وجزر الأدرياتيك .

اضطر معظم هذه الدول (بولونيا ، بوهيميا ، رومانيا) من ثم إلى القيام باستعمار داخلي حقيقي ، وتخفيف حدة المنازعات القومية والاجتماعية بإزالة فوارق النمو الاقتصادي (بين بوهيميا وسلوفاكيا مثلاً ، وبين صربيا القديمة والجبل الأسود) ، وتجديد مختلف أجهزة الإنتاج ، ولا سيما وسائل النقل التي يجب أن توافق البناء الإقليمي الجديد في الدول ، وتحسين وضع طبقات الفلاحين التي باتت بائسة بفعل ندرة العمل وضآلة الإنتاج ، ووضع حد لارتباطها الشبيه بالارتباط الاستعماري بالنسبة لرؤوس الأموال الغربية ، وضمان استقلالها الوطني .

في سبيل مواجهة هذه الأعباء ، تألفت منذ التحرير حكومات اتحاد
حكومات
(الجبهة الشعبية ، الجبهة القومية الديمقراطية ، الاتحاد الوطني المعادي
الأحزاب المتحدة
للفاشستية ، جبهة الوطن ...) ضمت ، في وجه الطبقات الحاكمة
السابقة التي تشوّهت سمعتها بتعاونها مع الألمان وتدني نفوذها بسبب سياستها ، كافة عناصر
السكان التي قاومتها . وقد اختلفت الأحزاب التي اشتركت فيها بأسسها الاجتماعية وايدولوجيتها
وأهدافها البعيدة ، ولكنها اتفقت حول برامج قصيرة الأجل بوشر تنفيذها على الفور : تطهير

ومعاقبة العناصر الفاشستية والتعاونية ، اصلاحات اجتماعية عن طريق توزيع الاراضي العائدة ملكيتها للامان والتجارنيين والملاكين الذين هاجروا البلاد ، رقابة الطاقة الاقتصادية عن طريق تأميم الصناعات .

الا ان تقسيم الاملاك الكبرى بواسطة لجان شعبية قروية ، وتأميم الصناعات قد زادا في حينها من خطورة الصعوبات الاقتصادية والمالية : فقد ارتدى التضخم المالي طابع الكارثة ، واستولى الجزع على الاحزاب غير الاشتراكية المعادية للاصلاحات العميقة . وحدثت آنذاك ظاهرة كلاسيكية في الفترات الثورية ، هي انضمام انصار النظام المغلوب على امره الى صفوف الاحزاب المعتدلة في التحالف الحكومي والتأثير عليها . وقد سبق للشيوعيين ان اختبروا ذلك في روسيا بعد السنة ١٩١٧ مع المنشفيك والاشتراكيين الثوريين والاشتراكيين الديمقراطيين ، فشاهدوا حدوث الظاهرة نفسها في فرنسا وايطاليا اثناء الانتخابات التي اعطت المزيد من الاصوات لحزبي الوسط ، الحركة الجمهورية الشعبية والحزب الديمقراطي المسيحي . وكان لأمر الحرب الباردة التي قامت بين حلفاء الامس دور حاسم جداً ، لانها جعلتهم اكثر تنبهاً لانبعاث معارضة قد تنجح في إعادة السلطة للاحزاب البورجوازية ؛ وهكذا فان المعارضة ، شاءت أم أبت ، قد ارتدت طابع المقاومة للسوفيات ولقيت تشجيعاً ومساعدة من الحكومات الغربية او بدت وكأنها تلقاهما .

يضاف الى ذلك ان الاحزاب الشيوعية قد استألت العديد من الاعضاء . ففي تشيكوسلوفاكيا ارتفع عدد هؤلاء من ٥٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ١ ٣٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ . وفي بولونيا من ٣٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٨٠٠ ٠٠٠ . وفي رومانيا ارتفع هذا العدد الى ٧٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، وفي هنغاريا الى ٧٥٠ ٠٠٠ . فتعاظم نفوذها وقوتها في كل مكان .

في مثل هذا الجو تطور الوضع الداخلي في هذه الدول : فقد قيام النظام الشيوعي تدريجياً اشتد الصراع بين الاحزاب ، وافضى خطر انتهاء السلطة مرة اخرى الى التأثيرات السابقة المعادية للاصلاحات ، الى تصلب الاحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي الراغب في ان لا يرى بعد اليوم على حدوده حكومات تناصبه العداء . ومنذ السنة ١٩٤٥ حتى السنة ١٩٤٨ ، وفي كل بلد من هذه البلدان ، اقصيت الاحزاب المعارضة تدريجياً وتحولت حكومة الاحزاب المتحدة الى نظام يكاد يكون بكليته تحت اشراف الشيوعيين . الا ان التشديد على الاصلاحات الاجتماعية الجذرية قد استتبع في البدء انقساماً في قلب كافة الاحزاب الديمقراطية بين العناصر المتمسكة بالاصلاحات التي انجرت الى اللحاق بالحزب الشيوعي ، والعناصر التي خشيت هذه الاصلاحات واتجهت شطر العناصر الرجعية : فتصدعت من ثم كافة الاحزاب القروية والديموقراطية . واقصي زعماء جناحها الايمن المعادي للاتحاد . وعرفت الاحزاب الاشتراكية - الديمقراطية المصير نفسه . فان الفئة العاطفة على الاحزاب الغربية التابعة للدولية الثانية والمنحرفة عن الماركسية ، قد اقصيت بينها الفت الاكثرية مع

الحزب الشيوعي « جبهة ديموقراطية » . واضطر الزعماء المعتدلون اما الى الانسحاب واما الى مغادرة البلاد . ومنذ ذلك الحين ، وبعد ان احرزت « الجبهة الديموقراطية » النصر في الانتخابات اكملت الحكومة المنتصرة العمل الثوري ، فوسعت التأميمات وانجزت تطهير العناصر المعادية . اما الاحزاب القروية والبورجوازية فقد انضمت الى معارضة اغضي عليها ولكنها أصبحت أكثر صعوبة يوماً بعد يوم . ومنذ اوائل السنة ١٩٤٨ ازيلت كل معارضة علنية في كافة بلدان أوروبا الشرقية ، بينما فر زعماء المعارضة او القبي القبض عليهم .

الفت الجمهوريات الست ويوغوسلافيا جمهوريات شعبية . ففي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا انتخب رئيس جمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة . وفي البلدان الاخرى حل محل الملوك مجلس اعلى تنتخبه الجمعية من بين اعضائها ويمارس وظيفة رئيس الجمهورية جماعياً . واصبح لكل جمهورية مجلسها التشريعي المنتخب بالاقتراع العام ، باستثناء دولة يوغوسلافيا الاتحادية التي قام فيها مجلسان . وكانت المبادئ الاساسية واحدة في كافة البلدان : مساواة أمام القانون وفي الثقافة ، وحق في العمل والضمان الاجتماعي . وتولى الادارة المحلية هرم من المجالس شبيه به في الاتحاد السوفياتي ، وكان النظام القضائي كذلك شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ايضاً ، وهو الحزب الشيوعي ، المنظم على غرار الحزب البلشفيكي ، وفاقاً لمبدأ « المركزية الديموقراطية » ، ما كان القوام الاساسي للنظام .

الجمهورية الديموقراطية الألمانية
اختلف وضع القطاع السوفياتي في المانيا، حيث يقيم زهاء ١٧ مليون الماني ، اختلافاً ملموساً عنه في تحليلنا اعلاه ؛ فان هذا القطاع ، الذي خربته الحرب والغارات الجوية كما خربت بولونيا تقريباً ، قد اخضع لاحتلال صارم . فقد وضع السوفييات يدهم فيه ، بحجة التمويضات ، على اجهزة كثيرة حصلوا عليها بتفكيك آلات المصانع ، وعلى كميات كبرى من السلع واعداد وفيرة من المواشي ؛ وأسسوا شركات سوفياتية مساهمة - اكثر من ٢٠٠ شركة استثمرت عدداً من المصانع والصناعات الرئيسية ، وقدرت ارباحها بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥ بالمائة من مجموع انتاج القطاع السوفياتي . وبالرغم من ذلك ، تحقق الاصلاح الزراعي ، وتناول تأميم المشاريع الصناعية على انواعها ، في السنة ١٩٤٨ ، ٣٥ - ٤٠ بالمائة من مجموع المصانع ، ومثلت الشركات السوفياتية المساهمة ٢٥ - ٣٠ بالمائة ، والصناعة الخاصة ٣٠ - ٣٥ بالمائة .

وتألف بالمقابلة ، على الصعيد السياسي ، في السنة ١٩٤٦ ، الحزب الاشتراكي الموحد بانصهار الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، والاتحاد المسيحي الديموقراطي ، وحزب ديموقراطي حر ؛ وسمحت السلطة العسكرية السوفياتية بالانتخابات في البلديات ، ثم في البلاد كلها في السنة ١٩٥٠ . ومنذ السنة ١٩٤٧ انعقدت في كل سنة « مؤتمرات الشعب » التي تمثل مختلف الاتجاهات في القطاع . واتسعت الهوة تدريجياً بين الألمانيتين ، فقبول كل تدبير غربي لتنظيم المانيا الغربية على نحو استقلال ذاتي بتدبير مماثل له في الشرق . وفي تشرين الاول ١٩٤٩ ، اخيراً ، أعلنت

الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي أعادت لها السلطات السوفياتية الشركات المساهمة السوفياتية الثلاث والثلاثين الأخيرة التي كانت قد احتفظت بها ، وتخلت لها عن صلاحياتها للحكومة في السنة ١٩٥٣ . فبات منذ ذلك الحين دخول الكتلة الشرقية امراً ميسوراً ، وقد تحقق بسرعة .

الا ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية لم تسر ، على الصعيد السياسي ، في طريق تطور الجمهوريات الديمقراطية الشعبية نفسه : فقد جرى الانتخاب في ظل نظام القائمة الواحدة ، ولكن مبدأ تعدد الاحزاب ما زال سائداً . فقد تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الحر الديمقراطي مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقامت في البلاد احزاب اخرى كالحزب الوطني الديمقراطي والحزب القروي الديمقراطي .

الاخذ الاقتصاد يستعيد بعض نشاطه في الوقت نفسه الذي بوشر
 في الديمقراطية الشعبية
 فيه اجراء اصلاحات عميقة في النظام ، وفي الدرجة الاولى
 اصلاح الزراعي الذي طالما طوالب به ، والذي ارجىء ابدأ
 او تحقق تحققاً جزئياً فقط . وقد قطع اصلاح المراحل التي قطعها في الاتحاد السوفياتي
 تقريباً : توزيع الارض على الفلاحين ، وضع نظام للمقايضات بين المدن والقرى بواسطة تحديد
 الرسوم وانشاء مخازن تعاونية رسمية وتعيين نسبة المواد المفروض تسليمها ، تصفية الـ «كولاك»
 وتأميم الزراعة . وقد بلغ مجموع الاراضي المستملكة ٢٠ مليون هكتار وزع ١٢ مليوناً منها
 على اكثر من ٣ ملايين عائلة قروية .

وانما كانت المسألة على مزيد من الصعوبة والالاحاح في هنغاريا حيث لم ينفذ اي إصلاح حقيقي بين الحربين . فمنذ السنة ١٩٤٥ بلغت الاملاك التي لم تجاوز ٨ هكتارات ٦٥ بالمائة من الارض الزراعية (مقابل ٣٢ بالمائة في السنة ١٩٣٥) ، وفي السنة ١٩٤٧ ، انجز اصلاح ، وجاوزت الاراضي المصادرة مساحة ٣ ملايين هكتار . فاحتفظت الدولة بالغابات والمراعي ، ووُزِعَ ما تبقى على ٦٤٢.٠٠٠ عائلة . وبالرغم من ان منطقة الاملاك الكبرى في بولونيا قد ضمت الى الاتحاد السوفياتي ، فقد صودر ٣ ملايين هكتار في السنة ١٩٤٧ في بولونيا الوسطى والغربية . فاحتفظت الدولة بمليون هكتار من الغابات ووزعت الباقي على ٤٠٠.٠٠٠ شخص من صغار الفلاحين . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار اراضي الولايات الغربية الجديدة ، يكون هناك مليون فلاح قد استفادوا من توزيع ٦ ملايين هكتار . ووزعت اراضي المليون الماني المقصين عن تشيكوسلوفاكيا وارااضي الهنغارين والامان والتعاونيين السلوفاكيين في سلوفاكيا على ٢٥٠.٠٠٠ مالك جديد . وفي البانيا حيث كان ثلث الاراضي الخصبة ، قبل السنة ١٩٤٠ ، من ملك ٢٠٠ شخص من كبار الملاكين ، وزعت منذ السنة ١٩٤٥ كافة الاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً (او ٤٠ هكتاراً اذا ما اعتمدت فيها طرائق «تقدمية») . وفي رومانيا انتزع ١.٤٤٠.٠٠٠ هكتار من طبقة كبار الملاكين التي برزت مرة اخرى الى الوجود بعد اصلاح السنة ١٩٢١ ، ووزعت على ٦٠٨.٠٠٠ فلاح . وفي يوغوسلافيا ، وزع الـ ٤٠٠.٠٠٠ هكتار المصادرة من الاقلية الألمانية

في فوجفودينا وسلوفينيا على ٥٠.٠٠٠ فلاح من المناطق المتخربة ، كما ورع مليون هكتار مستملك على ٢٦٠.٠٠٠ عائلة اخرى . وفي بلغاريا ، حيث كانت الاملاك الصغرى واسعة الانتشار ، وزَّع الـ ٢٣٠.٠٠٠ هكتار ، التي انتزعت في السنة ١٩٤٨ من الكنائس والاديرة والاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً ، على ١٢٨.٠٠٠ عامل زراعي . وفي المانيا الشرقية اخيراً ، حيث بلغت الاملاك الكبرى ٣٦ بالمائة من الارض الزراعية ، صودرت كافة ممتلكات النازيين ومجرمي الحرب والاملاك التي تجاوز ١٠٠ هكتار . فوزع اكثر من مليوني هكتار تمثّل ٢٣ بالمائة من المساحة الزراعية ، على ٥٤٤.٠٠٠ فلاح .

وجملة القول ان طبقة الاشراف الريفيين قد صفيت نهائياً وما عادت لتلعب الدور السياسي الذي لعبته حتى ذاك التاريخ .

في البلدان التي احتلها الالمان او تحالفت معهم ، وضع المحتلون يدهم على التأميمات
المشاريع والمؤسسات الهامة ، اما مباشرة بمصادرة ممتلكات الدولة (البولونية ، التشيكية) واليهود ، واما بصورة غير مباشرة بواسطة شركات المانية . ومنذ التحرير ، انتزعت هذه المشاريع من واضعي يدهم عليها ، بدون اي تعويض ، ثم سلّت قوانين نظمت ووسعت التدابير المعدة لوضع مفاتيح الاقتصاد تحت اشراف الدولة . فمنذ السنة ١٩٤٥ امتت تشيكوسلوفاكيا المصارف وشركات الضمان والمناجم ومصانع الاسلحة والذخائر ومعظم الصناعات الحديدية والكيميائية وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٤٠٠ شخص . وفي السنة ١٩٤٨ ، خفض هذا العدد الاخير الى الـ ٥٠ . وشمل القانون البولوني الصادر في السنة ١٩٤٦ كافة الممتلكات الالمانية دونما نظر الى اهميتها وطبيعتها ، وكافة مؤسسات المناجم ، والمواصلات ، والطاقة ، والتسلح ، والسكر ، والنسيج ، والطعانة ، وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٥٠ شخصاً ، باستثناء صناعات البناء . فبقي في اواخر السنة ١٩٤٨ ، ٦ بالمائة من الصناعات في ايدي المؤسسات الخاصة . وفي يوغوسلافيا امتت منذ السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ المؤسسات التي عملت لمصلحة الالمان ، اي كافة المؤسسات تقريباً . اما في البلدان العدو القديمة ، حيث استولى السوفييات على الممتلكات الالمانية ، فقد تقررّت التأميمات تدريجياً في عهد اكثر تأسراً . ففي هنغاريا امتت المناجم منذ السنة ١٩٤٦ ، ثم المؤسسات الكبرى لاستخراج المعادن ، وفي السنة ١٩٤٨ امتت المصارف وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ١٠٠ شخص . وفي رومانيا سن قانون في حزيران ١٩٤٨ امتت بموجبه كافة المؤسسات المرتدية طابعاً على بعض الاهمية . وفي بلغاريا امتت منذ السنة ١٩٤٦ شركات الضمان ، والمناجم الهامة وصناعة وتجارة التبغ والكحول بالجمل ، وفي السنة ١٩٤٧ اخيراً ، امتت عملياً كافة المؤسسات ، باستثناء مؤسسات الصناعة اليدوية . وفي المانيا الشرقية ، اتخذت تدابير متوالية امم بموجبها ٧٧ بالمائة من الانتاج الصناعي .

وهكذا لم تكن الصناعات والمصارف مؤمنة وحدها في اواخر السنة ١٩٤٨ ، بل التجارة

ايضاً ، اذ ان التجارة بالمجمل كانت مرتبطة بمخازن الدولة او التعاونيات التي تشرف عليها الدولة وتراقبها . ففي بولونيا لم يبق سوى ٢٥ بالمائة من التجارة في ايدي المؤسسات الخاصة ، وكانت التجارة بالفرق نفسها آخذة في التعمق بسرعة . وقد اديرت كل هذه المؤسسات وفقاً لمبدأ الاستقلال الاداري المعمول به عند السوفيات .

الشرع في التخطيط
ان الاصلاحات الزراعية والتأمينات ، بقلبها نظام الاقتصاد رأساً على عقب ، شقت الطريق امام تخطيط من شأنه اقامة توجيه كل النشاط توجيهاً عاماً وفقاً للمثل الذي اعطاه الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩٢٩ . الا ان الخطط الاولى اختلفت عنها في الاتحاد السوفياتي لان العملات لما تعرف الاستقرار ، فلم يكن المقصود بعد تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية لتحويل كلياً ، بل في الدرجة الاولى الانتاج بسرعة واعادة البناء وبلوغ مستوى ما قبل الحرب في اقرب وقت ممكن ، دونما اهتمام بالدخول . وكانت هذه الخطط برامج انتاج وتوظيف اموال ، لا خططاً اقتصادية حقيقية . زد على ذلك من جهة ثانية ان كل بلاد تصرفت بمعزل عن غيرها قبل « منعطف » السنة ١٩٤٨ ، وهذا ما يعرف بعهد الخطط القصيرة الاجل : سفتان في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، ثلاث سنوات في بولونيا وهنغاريا . وهي يوغوسلافيا وحدها ما وضعت في السنة ١٩٤٧ خطة لمدة خمس سنوات . وحتى السنة ١٩٤٨ في المانيا الشرقية ، والسنة ١٩٥٠ في رومانيا ، لم توضع في هذين البلدين سوى خطط سنوية او نصف سنوية ذات طابع تقني بحث . ووظفت كافة البلدان اموالها في الصناعة واعادة بناء المساكن بنسبة اعلى منها في الزراعة الى حد بعيد : ٣٦ و ٣٥ ٪ مقابل ٧ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ٣٩ و ١٨ ٪ مقابل ١٣ ٪ في بولونيا ، ٣٢ و ٢٢ ٪ مقابل ٩ ٪ في هنغاريا ، ٤٥ و ٢٨ ٪ مقابل ٦ ٪ في بلغاريا . ووظف القليل الباقي في وسائل النقل . فكانت التضحية المطلوبة من السكان عظيمة جداً ، وكان معدل الاموال الموظفة اعلى منه في اوروبا بشكل ملموس . وقد قدر في بولونيا بـ ٢٠ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، وبـ ١٦ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، و ٩ بالمائة في هنغاريا ، و ٧ بالمائة من الدخل القومي الصافي في بلغاريا . وتقدم انتاج مواد التجهيز على انتاج مواد الاستهلاك ، وكلما كانت البلاد اكثر تخلفاً كان الفارق كبيراً بين الانتاجين .

من الطبيعي ان نجاح هذه الخطط لم يكن متساوياً . فان الخطة الهنغارية الثلاثية قد تحققت كلياً ، وتحققت الخطة البولونية بنسبة ٨٥ بالمائة ، والخطة البلغارية كلياً في المنتجات الصناعية ، وبنسبة ٧٠ بالمائة فقط في الزراعة ، والخطة التشيكوسلوفاكية بنسبة ادنى بقليل . اما الخطة اليوغوسلافية التي كانت اكثر طموحاً ، فربما لم تبلغ ٥٠ بالمائة من اهدافها . وقد انتهت ابحاث جان ماركزفسكي الى الاستنتاج ان الاستهلاك الخاص الاجمالي في هنغاريا في السنة ١٩٤٩ ، الذي كان ادنى منه بعض الشيء في السنة ١٩٣٨ ، قد كان مع ذلك اعلى بنسبة ٥٠ بالمائة منه في السنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وانه تجاوز في بولونيا استهلاك السنة ١٩٣٨ ، وزاد عنه بصورة

ملموسة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وهكذا نتائج جديدة بالملاحظة اذا ما فكرنا بان الاحداث السياسية قد حرمت هذه البلدان من القروض الاجنبية التي كانت معتمدة عليها ، وان الظروف الجوية كانت معاكسة في السنة ١٩٤٧ ، وان تأمين الزراعة قد استتبع تأخراً في الانتاج ، وان يوغوسلافيا اخضعت لحصار اقتصادي مكدر منذ السنة ١٩٤٨ .

رأينا أعلاه ان التأميمات قد امتدت اكثر فاكث خلال السنتين
توحد الديمقراطيات الشعبية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، بموازاة تبدل انظمة الحكم وتعاضل نفوذ
الاحزاب الشيوعية الوطنية : وذلك نتيجة للمنطق الضمني للثورات الاجتماعية التي لا يمكن ان تنجح بدون دكتاتورية ، ونتيجة كذلك لتأزم العلاقات الدولية الذي تجلى في الحرب الباردة ، وبصورة خاصة لرفض الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لمشروع مارشال .

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المنصرفه في اعتمادات مالية وفيرة ، فعرضت تقديمها للدول الأوروبية شريطة وضع برنامج اقتصادي عام تراقبه لجنة ادارية يسند اليها امر توزيع الاعتمادات . الا ان الاتحاد السوفياتي اعتبر هذا المشروع محاولة تهدف الى عزله واستمالة الدول الفقيرة الآخذة في النهوض في اوروبا الوسطى الى المعسكر الاميركي بغية فرض رقابة اقتصادية عليها تحول دون استمرار الثورة القائمة . فرفضت يوغوسلافيا وبلغاريا العرض الاميركي . ثم حدث حذوهما الديمقراطيات الشعبية الاخرى في شهر تموز من السنة ١٩٤٧ حين اتضح عداء الاتحاد السوفياتي للمشروع .

ولكن تكوين كتلة اقتصادية غربية من المنضمين الى مشروع مارشال قد هدد بعزل الديمقراطيات الشعبية التي تستلزم إعادة بنائها وتصنيعها وارادات كبرى وتعجز هي عن تأمين الاموال اللازمة لها الا بصادراتها والقروض الاجنبية . ففي سبيل دفع هذا الخطر قوبل مشروع مارشال بمشروع مولوتوف ؛ ووقع الاتحاد السوفياتي مع هذه البلدان المختلفة اتفاقات تجارية طويلة الاجل استكملت بمعاهدات تجارة وملاحة ، ومنح قروض ، وتقديم خرائط ومشاريع واجهزة ، وارسال فنيين . وكما تأسس الكومنفرم بغية تنسيق النشاط السياسي بين الديمقراطيات الشعبية والاتحاد السوفياتي ، تنظم في كانون الثاني ١٩٤٩ مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، الذي اسند اليه امر تنسيق سياساتها الاقتصادية ؛ وفي السنة ١٩٥٠ انضمت اليه الجمهورية الديمقراطية الالمانية بينما بقيت يوغوسلافيا على حدة ، بعد ان ابتعدت عنها الديمقراطيات الشعبية الاخرى في حزيران ١٩٤٨ . فسوف تتيح هذه الاتفاقات والكوميكون وضع خطط طويلة الاجل في كل بلاد وتناسقاً بين الاقتصادات وتعاوناً اكمل فيما بينها وتوحداً يجعلها اوثق تضامناً بعضها ببعض الآخر . الا ان ما تنبأ به مولوتوف حين عرض مشروع مارشال ، اي انقسام شطري اوروبا ، قد اصبح اكثر عمقاً من اي وقت

مضى . فقد نشبت حرب اقتصادية ادت الى ايقاف المبادلات ايقافاً يكاد يكون كلياً بين بلدان الشرق وبلدان الغرب . وتمتع رئيس الولايات المتحدة بحق مطلق في رقابة الصادرات لاسباب تتعلق بالامن ، وكان باستطاعة ادارة مشروع مارشال حظر تصدير بعض المواد الاولية الى البلدان الغربية حين يمكن تحويلها الى بعض الادوات التي قد ترسل الى احدى الدول الشرقية . وفي شهر كانون الاول ١٩٥١ نشرت لائحة بعدة مئات من المواد الاولية والمنتجات الاستراتيجية المحظر تصديرها الى البلدان الشرقية . ومن الطبيعي ان الاقتراض قد حظر على المصرف الدولي لاعادة البناء والتنمية ومصرف الاستيراد والتصدير . وبالمقابلة تعززت العلائق التجارية بين الديمقراطيات الشعبية ، واصبح نصيب الاتحاد السوفياتي ، الذي شكّل « سوقاً واسعة تكاد تكون مسعورة » ، عظيماً جداً ، شبيهاً بنصيب المانيا في اوروبا الشرقية قبل السنة ١٩٤٠ .

لقد استحال ، والحالة هذه ، وضع خطط طويلة الاجل . ولما
الخطط الطويلة الاجل
كان قد تحقق انهض بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، بوشرفيهما
وتوطيد الكتلة الشيوعية
تنفيذ بعض الخطط منذ السنة ١٩٤٩ ، ثم في بولونيا وهنغاريا
ورومانيا في السنة ١٩٥٠ ، وفي المانيا الشرقية في السنة ١٩٥١ . وكانت هذه الخطط خمسية في كل مكان باستثناء بولونيا حيث كانت ستية . وقد وضعت خلال السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥١ التي ازدادت خلالها حدة الحرب الباردة . فاعدت في كل بلاد على ضوء اختبار التخطيط السوفياتي ، واعاد النظر فيها خبراء روس ساعدوا على تنسيقها . وعين هؤلاء للزراعة معدل زيادة سنوية يفوق اعلى المعدلات المعروفة من ذي قبل : ٨ بالمائة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، و ١١ بالمائة في بلغاريا . وكذلك في الصناعة حيث عين لبولونيا ورومانيا وبلغاريا معدل ١٧ بالمائة ، وتشيكوسلوفاكيا ١٤,٦ بالمائة ، وهنغاريا ٢٦ بالمائة . وقد شكلت الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية ، والتي بلغت ٢٣ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، عبئاً ثقيلاً جداً ، اذ ان دولاً قليلة ، كالنرويج والسويد ، قد حققت معدلات اكثر ارتفاعاً . وهي الصناعات الاستخراجية والفولاذية والميكانيكية ما احتلت المركز الاول وابتلعت معظم الاعتمادات ، وتأتي بعدها الصناعات الكيميائية . وتأتي الصناعة الخفيفة والزراعة بعيداً وراء الصناعة الثقيلة .

الا ان دولة واحدة من هذه الدول ما كانت لتستطيع — على غرار الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة — ان تكفي نفسها بنفسها . ولذلك فقد استلبح التوفيق بين الخطط توسعاً هائلاً في المقايضات بينها وبين الاتحاد السوفياتي ؛ وهكذا توطدت كتلة الديمقراطيات الشعبية . فمنذ قبل السنة ١٩٤٨ ، كانت تجارة الاتحاد السوفياتي الخارجية مع رومانيا وبلغاريا واسعة جداً . ثم جاءت المعاهدات الموقعة في السنة ١٩٤٨ تزيد من نصيبه ؛ ولكن خسر مثل تقدمه لنسبة تشيكوسلوفاكيا التي كانت تصدر سلعها في النصف الاول من السنة ١٩٤٧ الى سويسرا والسويد وهولندا في الدرجة الاولى ، ولا يحتل الاتحاد السوفياتي سوى المرتبة الرابعة

بين زبائنهما ، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وسويسرا مائزاتهما الرئيسية .
ومنذ توقيع معاهدة التجارة في شهر كانون الاول ١٩٤٧ ، جهزها الاتحاد السوفياتي بالحبوب
والخامات والقروض التي اتاحت لتشيكوسلوفاكيا شراء خامات اضافية : استورد منها الآلات
والمواد الكيميائية والالبسة والسكر . فارتفع نصيب الاتحاد السوفياتي من التجارة
التشيكوسلوفاكية بنسبة ١١ - ١٦ بالمائة . وحدث الشيء نفسه في بولونيا التي منحها الاتحاد
السوفياتي قرضاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار اتاح لها شراء تجهيزات الصناعات الفولاذية والنسيجية
والكيميائية . فارتفعت المبادلات من ثم ارتفاعاً عظيماً : ارتفعت من ١٧ بالمائة في السنة ١٩٤٨
مع بولونيا الى ٣٣ و ٢ بالمائة في السنة ١٩٥١ ، و ٦٧ و ٥ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ١٥ بالمائة
مع تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٤٨ الى ٣٢ بالمائة و ٧٢ بالمائة . ومن ١٨ بالمائة مع هنغاريا الى
٣٨ و ٧٢ بالمائة . ومن ٢٢ بالمائة مع بلغاريا الى ٣٤ و ٨٩ بالمائة . ومن ٣٣ بالمائة مع رومانيا
الى ٨٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ٤٠ بالمائة في السنة ١٩٤٩ مع المانيا الشرقية الى ٨٦ بالمائة
في السنة ١٩٥٢ . والحال ، زادت تجارة كافة هذه البلدان زيادة كبرى ، ربما باستثناء تجارة
رومانيا : مرتين بين ١٩٣٨ و ١٩٥٢ في بولونيا ، ومرة ونصف المرة في تشيكوسلوفاكيا .
وبالمقابلة تدنت نسبة العلائق التجارية بالدول الغربية تدنياً سريعاً بعد السنة ١٩٤٨ ، ولن تعود
الى الارتفاع الا في السنة ١٩٥٤ .

يتضح من ثم ان حصار المواد الاستراتيجية الذي ضربته الولايات المتحدة ، والحاجة الى المال
للمبادلة ، لم يحولا دون تصنيع هذه البلدان ، ولكنها ارغماها على ان تلتج بسعر مرتفع جداً
مواد التجهيز التي كان من الطبيعي ان تستوردها في الظروف الطبيعية ، وذلك على حساب
مستوى معيشة السكان .

كانت نتيجة الاصلاحات الزراعية والتأميمات القضاء على قوة الطبقات
المجتمع الجديد
الحاكمة السابقة اقتصادياً وسياسياً : الاشراف الريفيين ، كبار
الملاكين ، الصناعيين ، التجار الماليين . وأدت الخطط الخمسية الى تبديلات أخرى في نظام
المجتمع القديم .

في كافة هذه البلدان تدنى معدل السكان الريفيين بالنسبة للسكان
الفلاحون
العاملين من الذكور . وقد هبط هذا التدني في بولونيا من ٥٣ بالمائة
في السنة ١٩٣١ الى ٤٩ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي تشيكوسلوفاكيا من ٣٣ و ١ بالمائة في
السنة ١٩٤٠ الى ٢٨ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي هنغاريا من ٥١ بالمائة الى ٤٤ بالمائة ، وفي
يوغوسلافيا من ٧٦ بالمائة الى ٦٦ بالمائة وفي رومانيا من ٧٨ بالمائة الى ٧٢ بالمائة (في السنة
١٩٥٠) . ولكن حياة الريف بصورة خاصة قد انقلبت رأساً على عقب بزوال الاملاك
الاقطاعية الكبرى وبقسمة الاراضي بين صغار الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، وفقاً للمبدأ
القائل ان « الارض ملك يمين من يحرثها » . وقد أدت هذه الاصلاحات الى توزيع الارض املاكاً

صغيرة جداً (اقل من ٥ هكتارات) ، عادمة الدخول اقتصادياً وتقنياً ، استحصال معها تجديد الزراعة على مستوى الفرد وتحسين الانتاج . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الفلاح قد بقي فقيراً جداً ، فمعجز مرة اخرى عن تعاطي زراعة مجدية وكان معرضاً لان يخضع لفلاحين ميسورين عليه ان يستعير منهم الماشية وادوات العمل . فاذا اراد المسؤولون تجنب زوال هذه الاملاك الصغيرة بسرعة ، كما حدث ذلك بعد اصلاحات العشرينيات ، وتحسين حال الفلاحين ، وجب عليهم وضع المعدات تحت تصرفهم ، وتنظيم عملهم وتعليمهم طرائق فعالة . فمُنحت قروض مختلفة الاجل من اجل بناء وتحسين ابنية الاستثمار او تأمين سير العمل الزراعي ، ووزعت مزارع الدولة البذار المنتقى ، وحدثت محطات آلات وجرارات ، وادخلت زراعات جديدة ، ولا سيما بعض الزراعات الصناعية . وتأسست بصورة خاصة تعاونيات مختلفة الانواع ، ابتداء من الشكل البدائي ، حيث تنظم الحراثة والزراعة وحدهما بالاشتراك ، حتى المزرعة التعاونية حيث تجري قسمة المحاصيل بحسب كمية عمل كل شخص . ولكن ملكية الارض تبقى خاصة في كافة الحالات ، وغالباً ما يحافظ على نظام المساحة القديم . الا ان هذه التعاونيات ، التي تستفيد من القروض ، وهبات الحيوانات والمعدات ، والمستشارين الزراعيين المحققين بمجموعة من القرى ، قد باشرت نشاطها على نطاق ضيق ، اي في مساحة محصورة وبعدد محدود من الاعضاء . ثم تقدم الاستثمار الجماعي واتسعت المساحات المستثمرة بفضل تأسيس محطات الآلات والجرارات ، وتعميم الطرائق التقدمية بواسطة مزارع الدولة . ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً انشئت في السنة ١٩٥٠ اربعة انواع من التعاونيات التي طبق فيها استثمار جماعي متزايد : استخدام اليد العاملة والآلات والحيوانات بالاشتراك للاعمال الموسمية الهامة ، ثم زراعة الارض بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة الاراضي المزروعة ، وفي مرحلة ثالثة تربية الماشية بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة كمية ونوعية العمل المؤدي . وفي مرحلة اخيرة مكافأة العمل وحده .

اصطدمت حركة تأميم الزراعة بتمسك الفلاحين بتقاليدهم الفردية ، وفي معظم الاحيان بجهلهم وعدم خبرتهم في ادارة التعاونيات ، بحيث كان تقدمها بطيئاً نسبياً واضطرت الحكومات في السنة ١٩٥٣ الى كبح الاندفاع ، الطائش احياناً ، الذي كان يدفع الى ابتكارات سابقة لأوانها ، بتشديدها على الطابع الطوعي الذي يجب ان يكون شاملاً . ففي السنة ١٩٥٥ شمل قطاع الاستثمار المشترك (املاك الدولة والتعاونيات) ٣٠ بالمائة من المساحات الزراعية ، وفي بولونيا لم تضم التعاونيات سوى ٢٠٠ ٠٠٠ عضو يستثمرون ١ ٨٠٠ ٠٠٠ هكتار ، اي ١٠,٦ بالمائة تقريباً من المساحة الزراعية ، فلم يشمل قطاع الاستثمار المشترك من ثم ، مع مزارع الدولة ، سوى ٢٠ بالمائة فقط من هذه المساحة ؛ وفي تشيكوسلوفاكيا ، كان الاستثمار المشترك اكثر تقدماً وضم اكثر من ٧٠٠٠ تعاونية ، فشمّل زهاء ٣٠ بالمائة من الاراضي الزراعية . وفي بلغاريا شمل التأميم ٦١ بالمائة من الاستثمارات و ٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية ؛ وكان في

رومانيا ، في التاريخ نفسه ، ٢٠٠٠ تعاونية تضم ١٨٠ ٠٠٠ عائلة وتشمل ٩٠٤ بالمائة فقط من الاراضي الزراعية . وفي المانيا الشرقية ، حيث بوشر تنفيذ التأمين في النصف الثاني من السنة ١٩٥٢ ، ادارت ٥٠٠٠ تعاونية ٣٠ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية .

قلبت هذه التغييرات حياة الفلاحين بالذات ، الذين لم يأتوا من قبل عملاً كافياً ، واقاموا في مزارع لم تكفيهم لتأمين معيشتهم ، فكانوا مرغمين على البحث عن موارد اضافية في اعمال غير ثابتة وزهيدة الاجور . ولنتذكر هنا التشريع الهنغاري واليوغوسلافي الذي عمل به حتى السنة ١٩٤٥ ومنع استخدام الآلة الحاصدة والرابطة « بغية توفير العمل للحصادين » . او لم يقدر بعضهم ان « ١٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٢٠ بالمائة من الفلاحين الرومانيين ، و ٢٤ بالمائة من الفلاحين البولونيين ، و ٢٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٣٥ بالمائة من الفلاحين اليوغوسلافيين ، و ٥٠ بالمائة من الفلاحين السلوفاكيين ، وحتى ٨٦ بالمائة من الفلاحين الروتينيين ، لم يجدوا لهم عملاً في قراهم ؟ لقد شاهد الناس فجأة معدات عصرية حين انشئت محطات الآلات . فأوحى لهم هذه المشاهدة عالماً جديداً تعبر عنه هذه الملاحظة التي ابداهم لـ « رنيه ديمون » فلاح سلوفاكي استخدم آلة حاصدة للمرة الاولى : « لو اشتريتها قبل عشر سنوات لطال عمري عشر سنوات ، ولشمرت باني في مستقبل العمر ، ولكنني تمكنت من الشرب حين اكون ظمئاً ... هؤلاء الشباب سوف يستخدمون هذه الآلات بينما عملت ابدأ بساعدي : ليس ذلك عدلاً ، . الا ان هذه الآلات التي وفرت المشقة على الناس قد اثارت بزيد من الالحاح مسألة اكتظاظ الارياف بالسكان التي لم يكن لها من حل سوى التصنيع . فنقلت منذئذ جماهير ريفية كبيرة الى القطاع الصناعي ، مما استنزف احتياطي اليد العاملة الزراعية في بعض الاماكن . ولكن الفلاحين ، في مرحلة الانتقال هذه ، كانوا « الضحايا المؤقتة لهذا التوزيع الاجتماعي الجديد » : فقد توجب بناء المصانع دون التمكن في الوقت نفسه من بناء المساكن اللازمة ، ولم ينقل كذلك الى الصناعة عدد اكثر فاكثراً من الفلاحين الا بصورة تدريجية . وفي هذه الاثناء ، بقي انتاج الحبوب متدنياً بسبب افتقار الاستثمارات الى التجهيزات وتقسيمها الى اجزاء صغرى ، مما حال دون سرعة ادخال الزراعات الصناعية الجديدة وتنمية تربية المواشي . فتأخر من ثم تحسين مستوى المعيشة وتزايد التفاوت بين الصناعة الآخذة في الاتساع وبين الرعيرعود الزراعي . وهكذا فقد زال العمال الزراعيون ... وتمثل اجراء الدولة بعمال المصانع بوضعهم الاجتماعي . فليس في الارياف بعد اليوم سوى ملاكين ينضم صغارهم الى التعاونيات .

كانت نتيجة تحول هذه البلدان الزراعية الى بلدان صناعية ارتفاعاً كبيراً في العمال عدد العمال . فباتت الطبقة المحترقة والمريسة في نظام الحكم السابق قوة كبرى وطبقة موجهة في نظام الحكم الجديد . وقد بلغت زيادة عددهم نسبة عالية : ففي هنغاريا تضاعف عددهم بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥١ ، وجاوز المليون . وفي بولونيا ارتفع عددهم من ٩١٣ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٨ الى ٢٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ . وفي رومانيا بلغ

٨٠٠ ٠٠٠ ١ مقابل ٥٠٠ ٠٠٠ في احسن احوال ما قبل الحرب ، وبالرغم من ذلك مست الحاجة بالحاح الى اليد العاملة في هذه البلدان التي كانت في ما مضى مكتظة بالسكان . وهم العمال الاختصاصيون من مست الحاجة اليهم بصورة خاصة لان الكثيرين منهم قد استخدموا في المصالح الادارية او السياسية بسبب الثقة التي اوحوها لنظام الحكم . فتوجب اتخاذ بعض التدابير في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لتشجيع النسل وتوسيع التعليم التقني . واتخذت تدابير مماثلة لها في الاتحاد السوفياتي تهدف الى زيادة الانتاج : منافسة بين المصانع من اجل خيرات انتاج ، لقب « عامل الاصطدام » او « بطل العمل » ، اعزاز العمال الستاكتوفيين الذين يسمون بنشاط في زيادة الانتاج وتبسيط العمل ، اوسمة ، مكافآت مالية ، التخصص في انتاج القطع ، اجور مرتفعة جداً للساعات الاضافية ... تحديد الاجور بالاستناد الى الاهلية ، اللجوء المتزايد الى اليد العاملة النسائية ، نظام مشدد للعمل بغية مقاومة عدم الثبات والتغيب .

من اجل هذه الجماهير للقروية والعمالية ، البائسة والامية بنسبة مرتفعة احياناً (٢٣ بالمائة في رومانيا وبولونيا ، ٣٢ بالمائة في بلغاريا ، ٤٥ بالمائة في يوغوسلافيا ، ٦٥ بالمائة في البانيا) ، لحظت الخطط مجهودا كبيرا للتجهيز الصحي وبناء مؤسسات مدرسية كثيرة لكافة الاعمار ، ودور كتب ، الخ ... فالغني كل « عدد مقفل » وزيد عدد التلاميذ والطلاب زيادة كبرى ، واستقبلت مدارس المشاريع والمدارس التقنية وعمليات العمل والعمال والفلاحين الذين تعذر عليهم في صباهم تحصيل العلم اللازم لشغل وظائف قيادية .

رأينا ان احدى نقاط الضعف في دول اوربا الوسطى والشرقية قبل
الحل المعتمد
السنة ١٩٤٥ كانت انعدام التجانس العنصري والمنازعات القائمة بين
للمسائل الوطنية
الاقليات القومية والاكثرية المسيطرة . فنجم عن هذا الوضع قلق عميق في نفس كل شخص ، وحين تولت النازية الحكم في المانيا ، خلق هذا الوضع جو حرب اهلية قابله تصلب البلدان المهزومة السابقة .

اختلف وجه الدول التي اعيد النظر في حدودها بعد النصر الحليف اختلافاً كبيراً جداً عنه في السابق ، لا من حيث الشكل الجغرافي فحسب ، بل من حيث الشكل العنصري ايضاً ، بفعل انغلال او نقل الاقليات العنصرية . وحيث ما زالت هناك عناصر مختلفة ، اعتمد التنظيم الاتحادي - كما في يوغوسلافيا الجديدة مثلاً - او منحت منطقة الاقليات بعض الاستقلال الذاتي الاداري : كما حدث لسلوفاكيا داخل الدولة التشيكوسلوفاكية . أما في الدول الاخرى فقد حلت المسألة بسهولة اذ ان الاقليات الباقية في هذه الدول كانت ابعد من ان تمثل الكتلة المتراصة الكثيرة العدد التي كانت موجودة فيها قبل الحرب . فلم يقف في تشيكوسلوفاكيا سوى بضعة مئات الالوف من الالمان والهنغاريين بين سكان البلاد البالغين ١٢ مليون نسمة . وفي بولونيا وهنغاريا لم تجاوز الاقليات العنصرية نسبة الـ ٥٪ . وكانت اقل الدول تجانساً رومانيا التي ليست رومانية الا بنسبة ٨٥,٧٪ بسبب ضمها ٩,٤٪ من الهنغاريين و ٢,٢٪ من الالمان وأقليات عنصرية اخرى .

وكان الحل الذي اعتمد في هذه البلاد حكومة مركزية ووضع اللغات على قدم المساواة في الادارة والمدارس الوطنية حيث توجد الاقليات في البلاد. أما الادارات المحلية فقد تألفت من الهنغارين في الاقاليم الهنغارية ومن ممثلين عن القوميتين في الاقاليم المختلطة . وللمرة الاولى في التاريخ قامت في « كلوج » جامعتان احدهما هنغارية والثانية رومانية .

التنظيم المدني الجديد
على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي ، ادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الى قيام تنظيم مدني جديد : زالت الطبقة وزال معها التمييز الاجتماعي ، « فامتصت المدينة ضواحيها » . زال الدخيل العقاري ، فامكن تشييد المزيد من الابنية في المساحات المتوفرة ، وتشييد مجموعات كبرى تحيط بها مساحات واسعة خضراء . فأطلت بيوت كل مجموعة على ساحات كبرى اعدت فيها اقسام خضراء وحدائق للاطفال ؛ وتألفت وحدة الاقامة الرئيسية من مجموعات سكنية متقاربة توفر فيها كل ما هو ضروري للـ ١٠٠٠٠ او ١٥٠٠٠ شخص الذين يقيمون في دائرة شعاعها ٥٠٠ متر تقريباً : مدارس ، مخازن ، مستوصفات ، سينما ، منتديات ... وشيدت في الحي - مجموعة من وحدات الاقامة - ابنية هامة من الدرجة العليا : مؤسسات التعليم التقني والثانوي ، المستشفيات ، مراكز الادارات ... فعلى هذا الشكل شيدت المدن الجديدة ، كـ « نوفاهوتا » التي نشأت قرب كراكوفيا وبلغ عدد سكانها ٦٥٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٥٤ ولم يلبثوا ان بلغوا ١٥٠٠٠٠ ؛ وعلى هذا الشكل اعيد بناء المدن القديمة كفرصوفيا وبودابست حيث شيدت ، الى جانب الاحياء القديمة التي رمت بحسب النمط التقليدي ، احياء جديدة تتميز بشوارعها العريضة وحدائقها الكبرى وساحاتها العامة .

معارضة المعارضة
ان عملية الاقصاء التدريجي التي تنازلت معارضي تطور الحكم الجديد نحو الشيوعية قد انتهت في السنة ١٩٤٨ ؛ فبعد هذا التاريخ لم يبق من مكان لمعارضة شرعية قادرة على إعادة النظر في الاصلاحات الزراعية والتأميمات . ولم يبق للطبقات المواجهة القديمة من امل الا في النشاط السري والتدخل الاجنبي . فتوجه انصار نظام الحكم السابق بأنظارهم الى المؤسسة القائمة الوحيدة ، اعني بها الكنيسة الكاثوليكية ، « لا سيما وان الكاثوليكية غالباً ما ارتدت شكل اكليروسية على ارتباط وثيق بالارستوقراطية العقارية في هذه البلدان التي سيطر عليها اقتصاد زراعي ونظام متخلف » (م . دوفرجييه) . فان كبار رجال الاكليروس المنتسب بعضهم الى الطبقات الممتازة - والمتضامن معها - قد كانت اقوى سند لحكم الاميرال « هورتى » في هنغاريا وحكومة الكولونيلات في بولونيا والمالوك الدكتاتوريين في يوغوسلافيا ورومانيا ؛ وكانوا حريصين على الاحتفاظ باملاكهم الواسعة واحتكارهم المدرسي .

ومنذ السنة ١٩٣٩ ، بصورة خاصة « ايدت الكنيسة انفصال سلوفاكيا وبوهيميا الذي حققه المطران « تيزو » بعد اجتماع مونيخ » ، وأيد رئيس اساقفة « زغرب » ، المطران « ستيبيناك » ،

نظام الحكم الذي اقامه « انقي بافليك » في كرواتيا ؛ فان هذا النظام الاخير « قد مثل بأجلى صورة وطنية الاكليروس الكرواتي المتطرفة التي لم تسلم بقيام الدولة اليوغوسلافية » (فختو) . وفي السنة ١٩٤٥ ، اعترض الكردينال « مندرنقي » على اعلان الجمهورية الهنغارية « المخالف للدستور الهنغاري الالفي » . وحين ادخلت الدساتير الجديدة ، المتبناة بعد السنة ١٩٤٥ ، الاصلاحات التي اقترتها دساتير الدول الغربية منذ زمن بعيد : فصل الكنيسة عن الدولة ، الحالة المدنية والزواج المدني ، اعلن الاحبار معارضة شديدة جديدة تميزت بمزيد من القوة هندما طبق الاصلاح الزراعي على املاك الكنيسة . فاحتج الكردينال مندرنقي ورئيس اساقفة براغ ، « بيران » ، ورئيس اساقفة بولونيا الجديد ، « وسرنسكي » ، ورفض الفاتيكان كل تنسازل . وكما اوضح ذلك « فرنسوا فختو » .

« كسبت الكنيسة ، بموقفها هذا المعادي للشيوعية مزيداً من الشعبية ... فأصبحت الكنيسة محط شكاري وآمال الملاكين الذين سلبت املاكهم والموظفين الذين عزلوا من وظائفهم ، وصغار البورجوازيين الذين سيطر عليهم الخوف ، والفلاحين الذين شعروا بالخطر يهدد املاكهم ... وقد شجعت هذه الشعبية الفاتيكان وحملت الاساقفة على الوقوف مرفقاً متزايد الحزم يوماً بعد يوم . »

الا ان بعض الكهنة انتظموا في جمعيات رغبت في الاتفاق مع الحكومات وعطفت على الاصلاحات الاقتصادية المحققة . فكان الوضع شبيهاً بذلك الذي تسبب في ايام الثورة الفرنسية بنزاع خطير بين الحكومة والكنيسة وبانشقاق في داخل الكنيسة نفسها . وفي السنة ١٩٤٨ ، كانت علمنة المدارس وتأميم ممتلكات الاكليروس (الذي اعطي مرتباً بالمقابلة) في هنغاريا وبولونيا بمثابة اعلان حرب . فاقوقف الكردينال مندرنقي وحكم عليه بالسجن المؤبد في السنة ١٩٤٩ . ثم جاء دور رئيس اساقفة براغ في تشيكوسلوفاكيا الذي حرم جمعية الكهنة المتعاونين مع الحكومة . وفي السنة ١٩٥١ اوقف خليفة مندرنقي ايضاً مع عدد من الاساقفة والكهنة . وقطعت المفاوضات بين السلطات الكنسية والحكومات البولونية والهنغارية والتشييكوسلوفاكية وذلك ، كما يبدو ، تحت ضغط الكرسي الرسولي الذي تميز موقفه المعادي للشيوعية بمزيد من الحزم (اعلن الحرم في شهر تموز ١٩٤٩) . بيد ان هذه المفاوضات انتهت في السنة ١٩٥٠ الى اتفاق مع بولونيا حيث استاء السكان ، بالرغم من ايمانهم العميق ، من استمرار البابوية في رفض الاعتراف بالحدود الغربية الجديدة المعينة لبولونيا .

اعطت سنوات تنفيذ الخطط الاولى النتائج المرتقبة . فان الاهداف
تحويل السنة ١٩٥٣
المهددة للصناعات الثقيلة قد تخطيت الى حد بعيد ، ومعدل زيادة
الدخل القومي قد بقي مرتفعاً جداً : ٩,٥ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، ١٠,٢ في المانيا الشرقية ،
١٢,٢ في بلغاريا ، ١٢,٦ في بولونيا ، ١١ في هنغاريا ، اي انه جاوز معدل الارتفاع الطبيعي
في عدد السكان مجاوزة كبرى . فللمرة الاولى نجحت الحكومات الجديدة في اوروبا الوسطى
والشرقية ، حيث اخفقت حكومات النظام السابق ، في التغلب على عدم التناسب بين ازدياد

السكان وازدياد الموارد . فان هذه الاخيرة ستزداد بعد اليوم اكثر من السكان .

ولكن تقديم الصناعة الثقيلة على انتاج المواد الاستهلاكية والزراعة قد افقد التوازن بين الانتاج الصناعي الذي تضاعف في خمس سنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٣) وبين الانتاج الزراعي الذي لم يجاوز مستواه في السنة ١٩٤٠ الا بنسبة ١٠ - ٣٠ بالمائة . ويرد ذلك الى ان الانتاج الزراعي قد تدنى بنسبة تجاوز الـ ١٠ بالمائة . وقد افضى نزوح الشبان الى المدينة ، وهم اكثر السكان انتاجية ، قبل ان يعاض منه بمعدات آلية كافية ، الى نقصات وسائل الانتاج في الارياف وزيادة طلب المنتجات الزراعية والمساكن في الاوساط المدنية والصناعية . فنجمت عن ذلك صعوبات في تموين المدن بالمواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأ اثارت الاستياء وازمت العلاقات بين العمال والفلاحين .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نقص انتاج المواد الاستهلاكية شجع السوق السوداء واخذ نشاط الفلاح الذي بات عاجزاً عن تأمين المنتجات التي يحتاج اليها . وتأمينت الأموال اخيراً في هذه البلدان المفتقرة الى رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض الذي جعلها تسير بخطى سريعة نحو التضخم المالي . وعبثاً حاولت بعض الاصلاحات النقدية اصلاح الحال ، فان الاجور الحقيقية قد تدنت تدنياً محسوساً بصورة هامة بالنسبة لمستواها في السنة ١٩٥٠ . فكانت من ثم نتيجة الخطط المفرطة الطموح والمفتقرة الى الدرس ، والاموال غير الكافية الموظفة في الزراعة ، وسياسة الاسعار التي ضحكت بالزراعة ، وتدنى مستوى المعيشة ، قلقاً عبّر عنه في ١٧ حزيران ١٩٥٣ ، في برلين الشرقية وبعض المدن الصناعية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بثورة عمال مستائين من الازمة الغذائية وقوانين العمل المتزايدة التي قيدوا بها .

ومن جهة ثانية ، ارتدى التشديد المفروض على الاقتصاد اخطر طابع في البلدان الزراعية التي خضعت لتصنيع قوي وسريع . وفي بولونيا كما في هنغاريا ، كان عبء الاموال الموظفة (وقد خصص معظمها للصناعة الثقيلة) ثقيلاً جداً . فان بولونيا قد كرس لها ١٩٤٤ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٥٣ ، وهنغاريا ٢٤،٥ بالمائة (مقابل ٨،٨ بالمائة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، اي اكثر مما استطاع الاتحاد السوفياتي تكريسه لها في خطته الخمسية الاولى . وفي سبيل وضع حد لهذا القلق ، حدث حينذاك تبديل في السياسة الاقتصادية ، وذلك بالعودة الى مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، اي الى اقتصاد انتقالي . فمنذئذ - ودون اهمال اولوية الصناعة الثقيلة - زيد نصيب المواد الاستهلاكية وانتجت بمزيد من السرعة . انه لاتجاه جديد تأيد بخطب مالنكوف وخروتشوف وميكويان في السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٤ ، وتجلى في الديمقراطيات الشعبية بعدم زيادة الاعتمادات المخصصة للصناعة الثقيلة وزيادة الاعتمادات المخصصة للصناعة المواد الاستهلاكية والبناء والزراعة ، ورفع الاجور الحقيقية ، وتشجيع الزراعة : ازالة التمييز تدريجياً بين التعاونيات والاستثمارات الفردية ، رفع قيمة مكافآت الانتاج ، تخفيض الضرائب ، تخفيض التسليمات الالزامية .

ان هذه المقررات ، التي رافقتها بعض التدابير السياسية ، واصلاح
القضاء والشرطة ، وتخفيف الانظمة الادارية ، وإعادة الاعتبار
لضحايا الحكومات « الستالينية » ، واصلاح البيروقراطية ،
وتخفيف وطأة التخطيط العقائدي في المجال الفكري ، قد اتاحت لمختلف البلدان الشيوعية
تحسين وضعها الاقتصادي وتدشين عهد نظام حر شامل . ففي تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا
الديموقراطية ، اللتين كانتا اكثر البلدان تطوراً ، كما في رومانيا وبلغاريا اللتين
كانتا اقلها تطوراً ، امكن حل مسائل التكيف بسهولة نسبية . اما بولونيا
وهنغاريا فقد كانتا مسرح احداث مؤثرة . فهنا لم تفض التدابير المتخذة الى ازالة كل عديم
توازن اقتصادي ، لا سيما وان التعديلات المتكررة المدخلة على الخطط قد زادت مظاهر فقدان
التوازن بروزاً ؛ ولم تفض كذلك الى تخفيف حدة الاستياء الشعبي . ويرد هذا الاخير الى
اسباب عديدة ؛ فهناك ، بالاضافة الى مستوى المعيشة المتدني جداً ، حذر الجماهير التي حيرتها
ترددات قادة الحكم الجديد وانقسامهم الى « السالينيين » و « مطالبين باعادة النظر » في السياسة
السابقة ، والتي لم تتعود الانضباط وحياة المصنع ، كما هي حال مئات الوف العمال الجدد المنتسبين
اما الى طبقة صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناعيين اليدويين ، واما الى طبقة
الفلاحين . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك هزال الاحزاب الشيوعية التي يفسر نموها
العظيم باقبال الاعضاء الجدد (ارتفع عدد اعضاء الحزب الهنغاري من عدة آلاف الى ٩٠٠ ٠٠٠)
الذين كان بعضهم « طلاب وظائف » ، او انتهازيين ، او عناصر غير وطيدة العقيدة ، وتضعف
المسؤولين امام بيروقراطية غير ذات جدوى وحكم مستضعف سائر في طريق الانحلال ، واخيراً
نقوذ الكنيسة الكاثوليكية وتأثير العداء التقليدي للروس الذين كان احتلالهم ثقيلاً الوطأة .
فبدأ الانفجار الشعبي في بولونيا في شهر حزيران ١٩٥٦ بالاضرابات الدامية التي اعلنت في
بوزنان ، والهجمات على الابنية العامة ، وبوادر العداء العنيف للجيش السوفياتية والاتحاد
السوفياتي ، ولكن زعيماً شيوعياً كبيراً ، هو « غومولكا » ، لم يلبث ان ألف منذ تشرين
الاول حكومة وطنية بولونية ايدتها انتخابات ظافرة في كانون الثاني ١٩٥٧ ، ونجح في اقناع
الاتحاد السوفياتي بسحب جيوشه وأعاد الهدوء الى البلاد .

اما الازمة الهنغارية فكانت اكثر خطورة الى حد بعيد : كانت حرب الشوارع عنيفة
جداً ، واقتيل عدد كبير من المدافعين عن نظام الحكم ، وتألقت وزارة برئاسة « ناجي »
حولتها التعديلات المدخلة عليها شيئاً فشيئاً الى حكومة بحسب صيغة السنة ١٩٤٥ . فحلت
مقرراتها الاولى التعاونيات الزراعية واعادت المشاريع الخاصة في التجارة الصغرى والصناعة
الصغرى ، واعلنت حياد البلاد ، وتركت انطباعاً بأن الحركة الشعبية والعمالية اخذت في
الانهيار اكثر فأكثر امام العناصر المقصاة منذ السنة ١٩٤٧ وامام انصار الحكم السابق ؛ فجاء
التدخل السوفياتي حينذاك يسحق الثورة .

في اعقاب هذه الاحداث الجسيمة ، تبنت البلادان تدابير تكاد تكون متماثلة : التخلي عن

تأميم الزراعة ، وفي هنغاريا ، الحرية في شراء الاراضي (٢٥٥ هكتار) مباشرة ، تخصيص الفلاحين بمزيد من الآلات ومواد البناء ، إلغاء النظام القاهسي بتسليم الدولة جزءاً من منتجاتهم ، زيادة الطاقة الصناعية (يحمل المشاريع القائمة عصرية ، واستحداث مشاريع جديدة احياناً) . اما نظام ادارة الاعمال فقد عدل باخضاع الاقتصاد للمركزية شبيهة ، الى حد ما ، بتلك التي تحققت في الوقت نفسه في الاتحاد السوفياتي : فأعطى مزيداً من الاستقلال للمشاريع الاشتراكية ، تاركاً لها حرية اختيار اساليب ووسائل تحقيق الاهداف الاساسية التي لم تحدد الخطة العامة سواها . والغيت في هنغاريا المجالس العمالية المقتبسة عن المجالس اليوغوسلافية ، بحجة ارتدادها طابعاً سياسياً في الدرجة الاولى ؛ اما في بولونيا فقد ابقى على هذه المجالس ، ولكن صلاحياتها قد قيّدت في شهر نيسان ١٩٥٨ بالتدبير الذي ضمها ، مع الممثلين النقابيين وخليئة الحزب ، الى « مؤتمر الاستقلال العمالي » الذي يمارس نوعاً من الشراكة في ادارة الاعمال مع رؤساء المشروع . وفي البلدان الاخرى ، لم يتوقف تأميم الاراضي قط ؛ ففي السنة ١٩٥٩ بلغ ما تناوله ٩٥ ٪ من الاراضي الزراعية في بلغاريا ، و ٨٢ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٧٥ ٪ في البانيا ، و ٦٤ ٪ في رومانيا ، و ٤٧ ٪ في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . ثم عمل به ثانية في هنغاريا (حيث تناول ٣٠ ٪) ، وبصورة بظيئة جداً في بولونيا ، بواسطة الجمعيات الزراعية (الضامة ٦٠٠ ٠٠٠ فلاح - اي مزارع واحد من اصل ٦ - في شهر كانون الاول ١٩٥٩) ، التي تتلقى المساعدات المالية وتتمتع بحق الاولوية في شراء المعدات الزراعية .

فبضرورة عامة - اذا ما استثنينا بولونيا ، نرى ان كافة الديمقراطيات الشعبية ذهبت بعيداً في تأميم الاراضي وشرعت في جميع الاستثمارات الصغرى المتوسطة في وحدات زراعية كبرى وفرت لها تدريجياً كافة التجهيزات العصرية .

الوضع في السنة ١٩٦٦ بعد خضوعها عشرين سنة للنفوذ الشيوعي ، تطورت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية من ثم تطوراً عميقاً . فهي مع محافظتها على وحدة المبادئ الماركسية سلكت « الطرق المختلفة نحو الاشتراكية » التي توافق حاجاتها الخاصة المميزة . فبلغ اقتصادها في كل مكان معدلات مرتفعة جداً : بلغ الانتاج الصناعي في تشيكوسلوفاكيا ثلاثة اضعافه بالنسبة الى انتاج ما قبل الحرب ، وفي بولونيا بلغ في السنة ١٩٦٣ تسعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٣٨ واربعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٥٠ ؛ وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية تضاعف هذا الانتاج وبلغ معدل الزيادة ١١٠٧ بالمائة بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وحق ١٢٠٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ . فغدت بولونيا الدولة الصناعية الخامسة في اوروبا منذ الاكتشاف الذي اتاح لها تحويل « ذهبها القاتم » ، اي الفحم الحجري غير المتكامل المتوفر لديها بكميات كبرى ، الى وقود لتنقية المعادن (١٩٥١) . وان هذه البلدان التي عرفت قبل السنة ١٩٣٩ بطالة أليمة ومهاجرة واسعة في صفوف العمال ، هانت آنذاك من حاجة حقيقية الى اليد العاملة ، باستثناء بولونيا حيث عمل معظم الفلاحين في املاكهم

الصغرى . أما الأمية فقد قهرت عملياً والكفاءة المهنية تحسنت . وعرفت رومانيا في السنة ١٩٦٤ اعلى نسبة في ارتفاع عدد السكان (٨ بالمائة) ، وتجاوز الدخل القومي ضعفه (٢,٧ بالمائة) في السنة ١٩٣٨ . وعلى الرغم من ان نجاحات الزراعة - على غرارها في الاتحاد السوفياتي - قد بقيت دون نجاحات الصناعة بشكل ظاهر ، فان مستوى المعيشة قد تحسن تحسناً ملحوظاً في رومانيا ، وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ولا سيما عند سكان الارياف ، وفي بولونيا حيث لم يعد استهلاك المواد الغذائية دون اعلى المستويات في اوروبا الا بنسبة ١٠ - ٢٠ بالمائة . ووفرت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجمهوريات الشعبية لكل مواطن ولوج ابواب العلم والارتقاء الاجتماعي وآفاق تقدم عظيم . فأسهمت من ثم في « ازالة معظم الفوارق الاجتماعية القديمة والعميقة » ولكن الاولوية المعطاة للانتاج الصناعي وضآلة انتاجية العمل قد أخرتا تحقق تقدم يفني بالحاجات .

الا ان خروداً في التقدم ، شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ، قد برز منذ السنة ١٩٦٣ . ومرد ذلك الى ان سير التخطيط والتوزيع لم يعد هنا ليوافق متطلبات الاقتصادات المعقدة التي اخذت تواجه مسائل الاعتماد والانتاج المتنوع . وهذا ما يفسر اصلاحات ادارة الاعمال والتخطيط ، وليونة الرقابة الحكومية ، والاعتراف للمشاريع بتحقيق الارباح ومطابقة برنامجها على طلب الزبائن .

ومن جهة ثانية ، تم تصنيع الديمقراطيات الشعبية ، منذ السنة ١٩٤٥ ، الكوميكون بصورة فوضوية في اطار كل دولة ، على الطريقة السوفياتية ، اي باعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة . ففي كل بلاد وجدت من ثم مصانع يفوق انتاجها حاجات البلاد وطاقاتها الحقيقية وتنتج دون اي اعتبار للدخول التي يجب ان توفرها . وهو لعمري وضع محال وخطر في ظل نظام الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على المواد الاستراتيجية اثناء الحرب الكورية والذي بقي معمولاً به جزئياً .

وحين تأسس في السنة ١٩٤٩ ، رداً شرقياً على مشروع مارشال ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) ، لم يلعب لمدة طويلة سوى دور محدود في درس مشاريع التنسيق وخطط مطابقة الانتاج ؛ فهو الاتحاد السوفياتي ما منح القروض ، وسهل بين الديمقراطيات الشعبية المبادلات التي تمت بشكل اتفاقات ثنائية على مقايضات يحدد اجلها بسنة واحدة . الا ان ازمة السنة ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا ، وتوقيع معاهدة روما في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي جعل من المجلس الاقتصادي الاوروبي حقيقة راهنة ، ابرز الحاجة الملحة الى اعتماد تدابير حسية . فتقرر منذ السنة ١٩٥٨ مد انايب لنقل البترول بين الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وتنسيق وتوحيد انتاج بعض المصنوعات الكيميائية والصفائح المعدنية والانايب ؛ وفي السنة ١٩٥٩ تم الاتفاق نفسه حول تجارة القطن والفواكه والبقول ؛ وفي السنة ١٩٦٠ ، تم الاتفاق بين بولونيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية

من اجل زيادة انتاج الفحم الحجري البولوني ، وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا من اجل بناء
 معمل لانتاج الطاقة الكهربائية يغذيه الغاز الطبيعي الروماني ، وتوحيد بعض شبكات توزيع
 الطاقة وجعل مركز تنظيم التوزيع في براغ ، الخ . وفي السنة ١٩٦٢ قطع مؤتمر موسكو
 المرحلة الحاسمة بتقريره تنسيق الخطط الطويلة الاجل والتوفيق بين السياسات الوطنية على اساس
 « التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل » . فاستلزم التنظيم لجاناً دائمة ، ودائرة تخطيط ، وامانة سر ،
 ولجنة تنفيذية يكون كل عضو فيها متحكماً بالقرار المطلوب اتخاذه ، لأنه يتمتع بحق النقض .
 وجلي ان تحقيق مثل هذه الوحدة قد اثار صعوبات جمة : صعوبات تنسيق شتى السياسات
 الزراعية والخطط المختلفة الآجال والافتقار الى النقد القابل التحويل ، الخ . وشعرت بعض
 الدول بصعوبة الخروج من قومية ضيقة (بولونيا ، ولا سيما رومانيا) ، فرفضت التضحية
 ببعض الصناعات التي اوجب التخصيص التضحية بها ، وأسفت على هذا الارتباط الالزامي
 بالدول الاشتراكية الاخرى ، وطالبت بحرية كاملة في الاتجار مع الدول الغربية ، وتمنت ان
 تعمل الوحدة « لا ككل تنصهر فيه الاجزاء ، بل كمجموعة اقتصادات وطنية مستقلة » . وانما
 على الرغم من هذه الاختلافات ، سار التعاون في طريقه : ففي السنة ١٩٦٤ تأسس مصرف على
 مثال « الاتحاد الاوروبي المدفوعات » اسندت اليه مهمة تمويل مجموعات المشاريع الكبرى ؛
 وبعد مرور اشهر معدودة ، أسست تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ، التي انضمت اليها
 بلغاريا والجمهورية الديموقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي ، جهاز « المعادن المشتركة » الذي
 ارتدى طابع التخصص في انتاج الانابيب والمصنوعات الفولاذية الاخرى ، واستهدف تنسيق
 الدروس والمبادلات وبرمجة الانتاج ، اللذين سيتيح تحقيقهما تنسيق التجارة الخارجية وتأسيس
 مشاريع مشتركة . ويجب الاشارة كذلك الى سلسلة التدابير المتخذة منذ السنة ١٩٦٣ لتنسيق
 النقل في مختلف البلدان بغية تجنب انزال وتحميل البضائع (الداخلة الى الاتحاد السوفياتي او
 الخارجة منه) ، وانشاء استثمار محطة دولية لشاحنات البضائع ، وإقرار مشروع ضخ لاسثمار
 الدناوب الاسفل ابتداء من الحدود النمساوية - التشيكية بواسطة ١١ محطة لتوليد الكهرباء
 تبلغ طاقتها ٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ كيلوات في الساعة ، تليح بالاضافة الى إنتاج الكهرباء ٥٠ ٠٠٠
 كيلومتر مربع وجعل معدل عمق النهر ٣٦٥ م .

عمل الكوميكون بعد المجلس الاقتصادي الاوروبي وقصد تحقيق اهداف تختلف كل
 الاختلاف عن اهدافه ، واستخدم اساليب ووسائل مختلفة . ولكنه استوحى الحرص نفسه على
 التوحيد والتنظيم . وحقق نتائج ذات قيمة في كافة الحقول ما عدا الحقل الزراعي . وباستطاعته
 اليوم الاسهام اسهاماً فعالاً في اعادة الوحدة الى الكتلة الشيوعية بعد ان زعزعها النزاع الصيني
 السوفياتي .

الفصل الثالث

يوغوسلافيا

ان الظروف التي عاشت فيها يوغوسلافيا اثناء الحرب تفسر طابع تطورها الخاص في المرحلة التي عقيتها . فالبلاد حققت ثورتها ابان الصراع بالذات ؛ ولذلك كانت ثورتها امراً واقعاً حين توقفت الاعمال الحربية - في الوقت الذي بدأت فيه في بلدان اوروبا الوسطى والبلقانية الاخرى . وكان لدى تيتو جيش شعبي كثير العدد تعود الحرب وخضع لنظام سياسي مرن وقوي ، وحظي بنفوذ وشعبية كبيرين حصل عليهما في المعركة من اجل تحرير البلاد الذي كان لليوغوسلافيين انفسهم اليد الطولى في تحقيقه . ولكن عداء حكومة المنفى في لندن ، والجنرال ميخالوفيتش ممثلها في البلاد ، الذي لم يتعاون مع الايطاليين والالمان فحسب ، بل اعلن الحرب على الانصار ايضاً ، قد اعطى المعركة من اجل التحرير طابع صراع ثوري ضد ممثلي الطبقات الحاكمة القديمة والحكومة الملكية .

تكونت الدولة الجديدة اثناء الحرب بالذات . فتمتد اواخر
النظام السياسي الجديد
السنة ١٩٤٢ ، مثل جيش تيتو أقوى قوة محاربة والقوة الفعالة
الوحيدة في الصراع ضد الفازي ؛ وفي كل مكان - حتى في المناطق المحتلة - تألفت لجان شعبية
للتحرير من ممثلين انتخبهم الفئات الوطنية المحلية استلمت زمام السلطة فور انسحاب الالمان .
وفي تشرين الثاني ١٩٤٢ ، التأمت جمعية ثورية تضم الممثلين المنتخبين المنتسبين الى كافة المعتقدات
والاديان والاحزاب والفئات المعادية للفاشية ، عرفت بـ « المجلس المعادي للفاشية لتحرير
يوغوسلافيا الوطني » ، الذي كان الجهاز الموجه للصراع ، دون ان يكون برامناً او حكومة ؛
فاختارت المجلس الذي اسندت اليه السلطة التنفيذية ومهمة البت بالمسائل الاقتصادية والسياسية .
الا ان الدولة لما تنظم تنظيماً جديداً ، بناء على اشارة صريحة من الاتحاد السوفياتي الذي خشي
من ان يخلق اعتماد التدابير الثورية بعض المتاعب مع الحلفاء الغربيين . وفي السنة ١٩٤٣ قرر
مجلس التحرير ، الذي اصبح « الممثل الاعلى للسيادة اليوغوسلافية » ، ان البلاد سوف تنظم
تنظيماً اتحادياً يجمع بين الشعوب المتساوية في الحقوق في صربيا وكرواتيا وسلوفينيا وبوسنيا -

— هرزيفوفينا والجبل الاسود . و اقر بالتصويت القوانين الدستورية الثورية الاولى التي انتزعت كل سلطة من الملك الموجود في المنفى واعدت قيام الجمهوريات الشعبية الست التي سيؤلف اتحادها الدولة اليوغوسلافية . ولم يتخذ أي تدبير شامل بصدد القاعدة الاقتصادية المقبلة التي ستمشي عليها البلاد . ولم تقرر مصادرة المصانع والاملاك ، حين قررت ، الا اذا كانت هذه المصانع والاملاك ملك الغازي او المتعاونين معه . الا ان المساحة القصوى للأملاك ، في الحقل الزراعي ، قد حددت بـ ٢٥ هكتاراً ، باعتبار ان حركة التحرير قد ارتكزت في جوهرها على طبقة صغار الفلاحين الفقراء . وفي كانون الثاني ١٩٤٦ ، أعلنت الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية بواسطة الجمعية التأسيسية التي فازت الجبهة الشعبية فيها بـ ٦٧٢٥٠٠٠٠ صوت مقابل ٧٠٧٠٠٠٠ للمعارضة . وهكذا ازيلت الملكية الصربية المنشأ التي كانت منذ السنة ١٩١٩ العقبة الرئيسية في سبيل المساواة بين القوميات والتي ساندت على الدوام اقوى العناصر نزعة محافظية في المجتمع السابق . وقد اعطيت الدولة الجديدة دستوراً اتحادياً : ست جمهوريات شعبية ، وفي اطار جمهورية صربيا اقليمان مستقلان استقلالاً ذاتياً توجد فيهما اقلية قومية : فوجفودينا التي يستوطنها الهنغاريون والسلوفينيون والرومانيون ، وكيروفو — ميتوهيجا التي يستوطنها الالبانيون . وكان لكل جمهورية جمعيتها ودستورها . واحتفظت الحكومة الاتحادية بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والمالية الاتحادية والخطط الاقتصادية العامة والعلاقات التجارية والمواصلات . وتألفت « الجمعية الشعبية » ، كما هي الحال في كل نظام اتحادي ، من مجلسين هما « المجلس الشعبي » المنتخب على أساس ممثل لكل ٥٠٠٠٠ نسمة ، و « مجلس القوميات » الذي تلتخبه الجمهوريات والاقليم والمناطق . وتنتخب الجمعية الشعبية مجلساً اعلى يمارس رئاسة جماعية ومجلساً تنفيذياً .

تركت الحرب البلاد مخربة تخريباً كاملاً ، وأفقدتها زهاء مليوني نسمة
 النهضة المادية
 لا قوا حتفهم وزهاء ٦٠٠٠٠٠٠ من العناصر الغريبة ، ولا سيما من
 الالمان ؛ وقد هلك ١/٨ السكان القرويين . وقد ردت الاضرار بـ ١٠٥٠٠٠ مليون دولار
 (١٩٣٨) تكاد تمثل زهاء اربعة اضعاف الدخل القومي في هذه السنة . وانتشرت المجاعة لا في
 المناطق الجبلية الجنوبية الغربية التي لم تنتج قط مواد غذائية كافية لسد حاجاتها فحسب ،
 بل في اغنى مناطق سلوفينيا وصربيا الشمالية ايضاً . فتوجب على منظمة اغذية
 اللاجئين تغذية اكثر من ثلث السكان ، وقدمت لهذه الغاية اكثر من ٦٠٠٠٠٠ طن من
 المواد الغذائية .

كما حدث في الديمقراطيات الشعبية الاخرى ، تحقق اصلاح زراعي صادر في السنة ١٩٤٥ ،
 لقاء دفع تعويض ، تناول كافة الاملاك التي تزيد مساحتها عن ٣٥ هكتاراً من الاراضي الزراعية .
 فباتت الاملاك التي لا تبلغ مساحتها ٥ هكتارات تمثل ٧٥ ٪ من مساحة البلاد ، وتلك
 التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٥ هكتاراً تمثل ٢٢ ٪ ، والاملاك التي تتجاوز ١٥ هكتاراً
 ٣ ٪ فقط . ومن جهة ثانية صدر في السنة ١٩٤٦ قانون سوف يعدل في السنة ١٩٤٨ أمت

بموجبه كافة فروع النشاط الصناعي ، والموارد المنجمية ، ومصادر الطاقة . وامت كذلك التجارة الخارجية ، ثم ٨٨ ٪ من التجارة التفصيلية ، وامت الـ ١٢ ٪ الباقية بدورها في السنة ١٩٤٨ . ولكن نهضة الصناعة تقدمت تقدماً بطيئاً جداً . ففي السنة ١٩٤٦ لم يبلغ الانتاج سوى ٥٠ ٪ من انتاج ما قبل الحرب .

وخلافاً لما حدث في الديمقراطيات الشعبية الاخرى التي لما تضع سوى خطط لسنتين او ثلاث سنوات ، بوشر في السنة ١٩٤٧ تنفيذ خطة خمسية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . فقد نهضت يوغوسلافيا من ثم على الفور بخطة طويلة الاجل معدة لانهاض المناطق المتخلفة : الجبل الاسود ، بوسنيا ، مقدونيا ، بغية الحد من التفاوت الاقتصادي بينها وبين الجمهوريات الاخرى . وكان المقصود تحقيق تنمية سريعة للطاقة الصناعية التي يجب ان تبلغ خمسة اضعافها بمعدل زيادة سنوية خيالية يجب ان يبلغ ٣٧ ٪ ، خصوصاً في انتاج المناجم وانتاج الطاقة الكهربائية والصناعة الثقيلة .

يجب ان تكون الاعتمادات الملحوظة مرتفعة جداً : في السنة ١٩٥١ بلغت ٢٧,١٥ ٪ من الدخل القومي السنوي . ويجب ان يتضاعف عدد العمال الصناعيين ويصبح ٧٥٠,٠٠٠ . اما نجاح هذه الخطة التي استلزمت اموالاً طائلة بسبب كلفة تجهيز المناطق المتخلفة ، فكان رهين استيراد بعض المصنوعات الجاهزة وبعض الخامات : آلات وتجهيزات مختلفة للصناعة ، تجهيزات كهربائية ، فحم حجري ، بترول ، منسوجات ، مطاط ... واقتصرت الصادرات على المعادن والمنتجات الزراعية .

الا ان الخطة اليوغوسلافية كانت اقل الخطط نجاحاً في الديمقراطيات الشعبية . فان معدل الزيادة المقرر لم يتحقق في يوم من الايام : في الحقل الزراعي انتهت الخطة الى فشل ذريع ، وفي الصناعة لم تبلغ سوى ٥٠ ٪ من اهدافها فقط .

اما اسباب هذا الفشل فمعقدة : الحاجة الى اصحاب الكفاءات لادارة كافة المشاريع المؤممة ، الحاجة الى اليد العاملة الاختصاصية في الصناعة ، بطء انتشار التعاوانيات : ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ تعمل في ٨ و ٣ ٪ فقط من المساحة الزراعية ، استياء الملاحين الماجزين عن الحصول على المصنوعات التي يحتاجون اليها . ويجب القول بصورة خاصة ان المصانع الكبرى ، ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية التي انجزت ، وطرق المواصلات التي حسنت شبكتها ، لم تستخدم استخداماً يتناسب وطاقاتها الانتاجية ، لان الخامات الضرورية لاستخدامها قد انتجت او استوردت بكميات ضئيلة بسبب قلة التصدير .

وهكذا كانت الخطة في طريقها الى الفشل حين حدثت القطيعة
عزلة يوغوسلافيا
بين يوغوسلافيا وبين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية
الاخرى ، وحين اقصيت يوغوسلافيا عن الكومنفورم . اما الحجب التي استند اليها لتبرير هذا القرار فكانت الاتجاه القومي العام ، والموقف المعادي للسوفييات ، والتنظيم البيروقراطي

للحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي لا يقوم سوى بدور ثانوي الى جانب الجبهة الشعبية المؤلفة من عناصر غير متجانسة ، وخصوصاً السياسة الاقتصادية غير المعتدلة التي تسرعت في تأميم الصناعة والتجارة المتوسطتين وتصفية العناصر الرأسمالية في طبقة الفلاحين ، فعرضت النجاح للخطر وشقت « الجبهة الاشتراكية الموحدة ضد التوسعية » . وعقب قطع العلاقات الاقتصادية القطيعة السياسية ، واستتبع تغييرات عميقة في تطور الخطة الخمسية المترددة منذ قبل القطيعة . لقد عوقبت يوغوسلافيا بسبب عدم انقيادها الذي عزلها في « الشرق » ، فقطع عنها البترول الالباني والروماني والآلات التشيكية ، وفي السنة ١٩٤٩ هبطت مبادلاتها مع الاتحاد السوفياتي الى ثمنها في السنة السابقة . وكانت يوغوسلافيا مصممة على متابعة تنفيذ خططها ، فطلبت حكومتها من الدول الغربية المعدات التي تحتاج اليها . ولكن تجارتها الخارجية شلت شللاً تاماً بسبب هبوط صادراتها التي كان تصريفها في الغرب اصعب منه في الشرق ، وتوقف استيراداتها من الفحم الحجري والاسمدة والبترول والحديد المصبوب ومعدات التجهيز . أضف الى ذلك من جهة ثانية ان البلاد اخذت تنتج المزيد من الاسلحة (ابتلعت ميزانية الحرب ٢٠٪ من الدخل القومي) . وقد قال « ف. برتو » عن الخطة اليوغوسلافية : « خطة لا يمكن ، في احسن الاحوال ، الا ان تكون فشلاً محدوداً » ، انتهت الى فشل ذريع . الا ان التأميمات تواصلت بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٠ ، بموجب قانون اقر في السنة ١٩٤٨ ، واسرع في وضع وسائل الانتاج والمقايضة في خدمة الجماعة ، فارتفع عدد التعاونيات من ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ الى ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥١ استثمرت ٢٥٪ من الاراضي الزراعية .

ثم ان يوغوسلافيا التي تقربت من جيرانها الجنوبيين وعقدت معاهدات دفاع متبادل مع اليونان وتركيا قد عدلت سياستها . فتوقفت عن تقديم المساعدة لمصائب « ماركوس » و« الاس » التي لم تلبث ان هزمت هزيمة منكرة امام الجيوش الملكية اليونانية ، وتقربت من الدول الغربية ، التي فتحت لها اعتمادات انقاذ ووسعت علائقها التجارية معها . وفي خريف السنة ١٩٥٠ ، اخذت يوغوسلافيا ، بفضل الاعتمادات الغربية ، تحوّل تجارتها الخارجية . ففي السنة ١٩٥١ ، اشترت الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ من صادراتها مقابل ٢٪ في السنة ١٩٤٦ ، وباعت منها ٣٩٪ من وارداتها مقابل ٣٪ فقط قبل خمس سنوات خلت . الا ان الصعوبات الاقتصادية ما زالت على جانب كبير من الخطورة ، فاعادت الحكومة النظر في سياستها الزراعية ، وغضت الطرف عن ارتفاع الاسعار ، بينما ابقت الاجور على حالها تقريباً ، ولكن الانتاج لم يسجل ارتفاعاً يذكر بالنسبة لمستواه قبل الحرب الا في الصناعة الثقيلة . وبعد سنوات التكيف العسير بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٢ ، لم يبلغ مستوى انتاج السنة ١٩٤٩ الا في السنة ١٩٥٤ ولم يجاوز الا في السنة ١٩٥٥ .

الطريقة اليوغوسلافية
ابتداء من السنة ١٩٥٠ ، اخذ يبرز الى الوجود تنظيم سياسي مميز ،
شيوعي وماركسي في جوهره ، مختلف عن النظام السوفيياتي . فان
الحاجة الى تغيير نظام اقتصادي مشوش والنزاع المتأدي مع الاتحاد السوفيياتي قد دفعا بالحزب
الشيوعي اليوغوسلافي ، خلال فترة الانتقال ، الى ايجاد طريقة جديدة لتطبيق الماركسية
تختلف اختلافاً كلياً عن طريقة حلفائه السابقين .

كان الهدف من هذه الطريقة ازالة رأسمالية الدولة والبيروقراطية التي ترافقها ، واشراك
الجمهور اشراكاً دائماً في « بناء الاشتراكية » ، ونقل مهام الدولة - في بلاد غير متجانسة آخذة
في تكوين وحدتها - الى اجهزة مستقلة استقلالاً ذاتياً . فلم تحتفظ الدولة الا بالشؤون الخارجية ،
والجيش وامن الدولة . وانتقل كل ما تبقى من الادارة الى اجهزة منتخبة في كل جمهورية
اتحادية ، والى لجان شعبية في التقسيمات الادارية الصغرى تتخذ القرارات وتراقب الادارة بحصر
المعنى . وانما تستثبت السلطة المركزية شرعية اعمال هذه الاجهزة واللجان ، دونما اهتمام للملاءمتها
ودون ان تكون موافقتها المسبقة ضرورية .

وتقرر الشيء نفسه في الحقل الاقتصادي : اسندت ادارة المشاريع الى مجالس عمالية ينتخبها
المستخدمون وتعين لجنة ادارة . وقد ألقت مشاريع عديدة « تجمعاً اقتصادياً اعلى » تختار
ادارتها ، التي تعينها الدولة ، مدراء كل مشروع . ويهتم المجلس العمالي ، لجنة الادارة بحماية العمل
وتطبيق الخطة ، وميزان الدخل ، والتدابير الآتية الى تحسين الانتاج . وهي « لجنة الاقتصاد
الوطني » ، التي تألفت بموجب دستور السنة ١٩٥٣ ، ما تضع « الخطط العامة » التي ترسم
الخطوط الكبرى التي تضع لجان الادارة والتجمع ، بحرية ، خطط وحداتها بالاستناد اليها .
وتوزع ارباح المشروع الصافية (اي الدخل غير الصافي بعد ان تحسم منه الضريبة والأجور
والأموال المستهلكة والفوائد) بين الدائرة الصغرى (الضريبة العقارية) والجمهورية والاتحاد
(الضريبة على الارباح) و« صندوق العمل » الذي يمنح العمال علاوة على أجورهم . فليس
استقلال المشاريع من ثم مقيداً إلا بالرقابة على شرعية اعمالها والرقابة الجبائية ورقابة المصرف
الدائن . ولا تشترك الدولة لا في تحديد الأجور ولا في مراقبة تنفيذ الخطة .

يتضح من ثم ان دستور السنة ١٩٥٣ المعدل قد حدد ، ما امكن الحد ، من تدخل السلطة
المركزية باقراره « حكماً ذاتياً » ادارياً حقيقياً على مستوى الدائرة الصغرى والقضاء والجمهورية
المتحدة التي يدير مصالحها الجماعية الشعب نفسه ، وحكماً ذاتياً اجتماعياً اذا ان المنتجين يديرون
مشاريعهم . وقد ادخل على دستور السنة ١٩٤٦ تعديل واحد هام : ضم مجلس القوميات الى
المجلس الشعبي واحلّت محله جمعية المنتخبين التي تنتخبها الفئتان الكبريان : العمال والفلاحون ،
بنسب غير متساوية على كل حال (ممثل لكل ٣٠٠٠٠ عامل ، وممثل لكل ١٥٠٠٠٠ فلاح) .
وهناك ، تحت هذه المجالس ، بضع مئات من اللجان الشعبية في الاقضية والمدن ، التي تنتخب
بالتصويت العام ، وبضعة الوف من المجالس التي ينتخبها عمال المشاريع الصناعية والتجارية ، وعمال
التعاونيات الزراعية ، وتؤلف كلها شبكة ادارية لامركزية واسعة تضمن البروليتاريا لها فيها مركزاً

مسيطرًا . ونص دستور السنة ١٩٦٣ على ان واحداً - باستثناء المارشال تيتو - لا يمكن إعادة انتخابه مرتين متواليتين للمركز الواحد ، مما يفرض حركة دورية سريعة في كافة أجهزة الدولة .

تحول الحزب الشيوعي في السنة ١٩٥٢ الى « عصابة الشيوعيين » ، والجبهة الشعبية الى « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » ؛ فاصبحت مهمة الحزب منذئذ لا التدخل في تفاصيل النشاط السياسي والاقتصادي (الذي انيط بالتحالف) بل اعطاء التوجيهات وتسيير هذا النشاط بتثقيف الجماهير الشعبية .

ان تأخر النمو الاقتصادي الذي لوحظ منذ السنة ١٩٦١
الازمة الاقتصادية الراهنة
قد افسح المجال لتحسن ملموس في اواخر السنة ١٩٦٢ وفي السنة ١٩٦٣ (ارتفع معدل النمو العام من ٥ بالمائة الى ١٢ بالمائة تقريباً) . ولذلك فقد بوشر تنفيذ الخطة السبعية الجديدة (١٩٦٤) في جو من التفاؤل ايدته زيادة الانتاج الصناعي وازدهار المشاريع ، ولكنها لم تلبث ان تعرضت لخطر تضخم مالي سريع الخطى وارتفاع مفرط في الاسعار . ويفسر هذا الوضع فقدان التوازن بين الصادرات والواردات ، وتزايد الاموال الموظفة بسرعة وعلى غير انتظام ، وتزايد الاستهلاك الداخلي بفعل ارتفاع الاجور والرواتب والشراء بالدين . الا ان الافتقار الى النقود النادرة اللازمة لتأمين الاستيرادات الضرورية من الحامات والمصنوعات قد ارغم الحكومة على تجميد الاسعار في شهر آذار ١٩٦٥ وتخفيض قيمة الدينار في شهر تموز . اي على انتهاج سياسة تقشفية تهدف الى اكراه المشاريع على إعادة تنظيمها وزيادة انتاجيتها والاستغناء عن الاعانات المالية التي تدفعها الدولة (باستثناء المناطق الفقيرة كمقدونيا والجبل الأسود) بغية جعل الانتاج قادراً على مزاحمة غيره في الأسواق الدولية . فلم تستلزم الازمة من ثم تدخل الدولة بشدة مرة اخرى ، وانما اتجه الاصلاح الى تطبيق قوانين اقتصاد الأسواق تطبيقاً فعالاً .

في الحقل الزراعي شمل قطاع الملكية الاجتماعية ١١٨٠.٠٠٠ هكتار ، اي ١١,٤ بالمائة فقط من المجموع . وقد تألف من مزارع وطنية في الاستثمارات الكبرى التي صودرت ، ومزارع عمل (موازية للمزارع التعاونية السوفياتية) ، وتعاونيات زراعية من الطراز العام ، هبط عددها من ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥٠ الى ١٢٠٠ في السنة ١٩٥٤ ، ثم عاد فارتفع الى ٢٢٠٠ وحدة في السنة ١٩٦٣ ضمت ١٣٠٠.٠٠٠ عضو . اما القطاع الخاص ، فقد تألف من استثمارات صغرى - حددت الاملاك الفردية بـ ١٠ هكتارات بغية الحؤول دون ظهور الكولاك مرة اخرى - يبلغ معدل مساحتها ٤,٢ هكتارات في الوحدة ، ولم يجاوز اكثر من ثلثها الهكتارين وجلي انه نظام لا يساعد على تحقيق الاصلاح العمري ، وقد زاد من سوءة اكتظاظ الارياف بالسكان الذي استتبع بطالة ريفية حقيقية متفاوتة الظهور احياناً ، بالرغم من هجرة ريفية هامة . فنجم عن ذلك انتاجية متدنية واستهلاك ذاتي مرتفع (١/٣ الانتاج الزراعي) ، وهكذا كانت

معظم الاراضي خاضعاً لنظام زراعي قديم جداً في بلاد تشكو من المعجز في منتجات اساسية كثيرة .

هنالك من ثم ، والحق يقال ، « طريق يوغوسلافية » نحو الشيوعية هي نظام تسوية بين التخطيط المركزي والمفصل الشبيه بالمثل السوفيياتي ، وبين اللامركزية الفعلية المتحققة بالادارة الصناعية الذاتية و « المزاحمة الاشتراكية » مع توزيع الارباح والابقاء على الدخل العقاري .

انه لعمري « نظام شيوعي حر » مميز ، اعاد منذ وفاة ستالين العلائق التجارية بالديموقراطيات الشعبية ، شريكاته الطبيعية في التجارة . فيوغسلافيا دولة شيوعية تخلت عن مبادئ الاقتصاد والديموقراطية الحرة ، ولكنها ترفض الانضمام مرة اخرى الى الكتلة التي يؤلف الاتحاد السوفيياتي عنصرها الموجه ، وتنتهج سياسة « حيادية » تتمتع بنفوذ حقيقي في دول آسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال ، وقد تكون - بحسب الظروف - موافقة للكتلة الشرقية حيناً والكتلة الغربية حيناً آخر .

الفصل الرابع

الصين تسمى شيوعية

انتقلت الصين الى المعسكر الشيوعي في السنة ١٩٤٩ ، ولكن انقلاب التوازن بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني ، الذي سوف يؤمن نصر هذا الاخير ، قد حدث اثناء الحرب بالذات .

الحرب الاهلية في السنة ١٩٢٠ ، كانت الصين غارقة في فوضى هائلة شبهها بعضهم بالفوضى التي عرفتتها فرنسا في ايام الشركات الكبرى . فقد كانت البلاد فريسة الـ « توكيون » ، اسيااد الحرب ، الذين تصرفوا في كل ولاية تصرف الملوك المستقلين ، وحاول كل منهم تعزيز جيشه وموارده ، وحالف جيرانه تارة وخاصمهم تارة اخرى ؛ وكانوا كلهم على علاقة بالحكومات الاجنبية التي منحوها شتى الامتيازات ، واحتفظوا لأنفسهم بحصيلة الضرائب في ولايتهم ، وأودعوا ارباحهم بعض المصارف الاجنبية احتياطاً لادبار الزمان بهم ؛ فكانت حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحالة هذه ، مفتقرتين الى القوة والموارد .

كانت نتيجة ذلك عدم امن وبؤساً شاملين - الا في الامتيازات الاجنبية ، ملاجئ الطمانينة الاخيرة - أدت الى نقص عام في نسبة الولادات وزيادة هائلة في نسبة الوفيات بين الاطفال . فانتقلت القرى الى المواقع الدفاعية ، وتوقفت اعمال صيانة سدود « يانغ - تسي » و « هان » والقناة الامبراطورية و « هوانغ - هو » ، فانهارت السدود وغمرت بالمياه مساحات كبرى من الاراضي الزراعية . وجاءت البلبلة التي احدثتها الحرب الاهلية تضيق نتائجها الى نتائج علتين تقليديتين هما بؤس البلاد واكتظاظها بالأهالي : تقسيم الارض المفرط ، ازدياد وطأة الدخل المدفوع لكبار الملاكين ، استحالة استخدام كل هذه اليد العاملة في صناعات المدن . فنزح العديد من الفلاحين الى منشوريا . وأمست الهجرة نهائية بعد ان كانت موسمية . وكان عدد المهاجرين ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة قبل السنة ١٩٢٦ ، فبلغ المليون في السنة ١٩٢٧ ، و ٥٤٦ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٨ ... وقد ذهب سوادهم سيراً على الاقدام ناقلين ما يملكونه على العربات ، فكان نزوحهم مسيرة مجاعة يموت فيها الكثيرون على قارعة الطريق . فكان ان

عدد سكان منشوريا قد ارتفع ، بين السنة ١٩٢٢ والسنة ١٩٣٠ ، من ٢٢ مليون نسمة الى ٣٠ مليوناً . وطلب غيرهم العمل في مفارس ماليزيا واستثماراتها المنجمية . وقد بلغ عدد المهاجرين ٣ ملايين بين السنة ١٩١١ والسنة ١٩٢٧ ، استقر نصفهم في ماليزيا .

الصين الجديدة
العمال
الا ان الصين الاقطاعية القديمة ، صين اسيااد الحرب ، مع جماهيرها القروية الخاضعة لسيطرة الملاكين العقاريين ، كانت آخذة في التحول . فان صناعات جديدة قد نمت في ظل الحرب ، كالصناعة الثقيلة ، واستفادت الصناعات القديمة (قطنيات ، مطاحن ، تبغ ، اسمنت) من قدي اجور اليد العاملة . وتأسست مدن جديدة . وغدت هانكيو وشنغاي وتيان تسين مراكز صناعية كبرى ، وضمت طبقة عمالية متجانسة ، قد تبلغ المليون شخص ، عاشت فيها حياة مختلفة عن حياة الفلاحين ، ولكنها حافظت على علائق وثيقة بطبقة الفلاحين . وكانت الاجور متدنية ويوم العمل طويلاً (١٢ - ١٥ ساعة) ، وعدد النساء والاولاد المستخدمين مرتفعاً ، ووضعهم شبيهاً بوضع البروليتاريا البريطانية والفرنسية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد ساعد على قيام منظمات عمالية ، قامت باضرابات متتالية ومتكاثرة ، وبلغ عدد المسجل منها رسمياً في شنغاي ٤٧ منظمة .

البورجوازية الوطنية
غالباً ما حظيت هذه الاضرابات بمساعدة ومساندة البورجوازية الوطنية - التجار وصغار الصناعيين - التي كانت هي ايضاً ضحية امتيازات الاجانب . فان رؤوس الاموال التي جمعها التجار بوفرة في المرافىء ودخول الملاكين العقاريين قد ساعدت نمو صناعات ومصارف صينية بحصر المعنى . ومنذ السنة ١٩١٩ ، جاوز عدد صناير الحياكة القطنية في المصانع الصينية عدد الصناير نفسها في المصانع الاجنبية . اجل لقد بقي الاميركيون والاوروبيون واليابانيون اسيااد الصناعة الثقيلة ، ولكن رؤوس الاموال الصينية قد حققت السيطرة في الصناعات الخفيفة . وكانت هذه الرأسمالية الوطنية بحاجة الى النظام وتوحيد البلاد والى اصلاح اداري وقضائي على الطريقة الغربية ، واستلزمت وضع حد للامتيازات التي يفيد منها الاجانب بالاستناد الى « معاهدات غير متساوية » . ولذلك فهي قد اسهمت في حركة الاستقلال الوطني الموجهة ضد ال « توكيون » والتجار الاجانب . واستخدمت الموجة الوطنية التي حركت الفلاحين والعمال ، متقربة في الوقت نفسه من الملاكين العقاريين ، وحتى من الاوروبيين والاميركيين حين تنطوي الموجة القروية او العمالية على خطر محقق (في كانتون في السنة ١٩٢٤ ، وفي شنغاي في السنة ١٩٢٧) .

الثورة الثقافية
يعتبر المثقفون القوة المحركة لتطور الصين . فقد نمت بينهم ، كما نمت بين العملة ، وطنية صينية حية كانوا هم دعايتها النشاط . لقد ولد تعليم ديموقراطي على كافة المستويات : تعددت الجامعات ، وازال اصلاح اللفة والكتابة المراقيل

التي كانت تعترض تثقيف الجماهير الشعبية . هذا هو « اصلاح اللغة العامية » ، « ال - باي - هوا » ، وقد أصبح الزامياً في السنة ١٩٢٠ - الذي اعرض عن اللغة الادبية الكلاسيكية واعتمد اللغة اليومية ، المستعملة منذ قبل ذلك في ادب المهازل والروايات المألوف ، بعد ان اعطاها شكلاً كتابياً . وفي الوقت نفسه ، اتاحت « طريق الالف حرف » ، المبنية على استخدام اكثر الحروف استعمالاً ، التغلب على اهم الصعوبات التي انطوت عليها الكتابة الصينية وتعليم القراءة بسرعة . ثم جاء النجاح كاملاً حين نشر كتاب « هو - شو » ، « موجز في تاريخ الفلسفة الصينية » ، الذي اثبت امكانية استعمال الاسلوب الجديد في المناقشات المجردة .

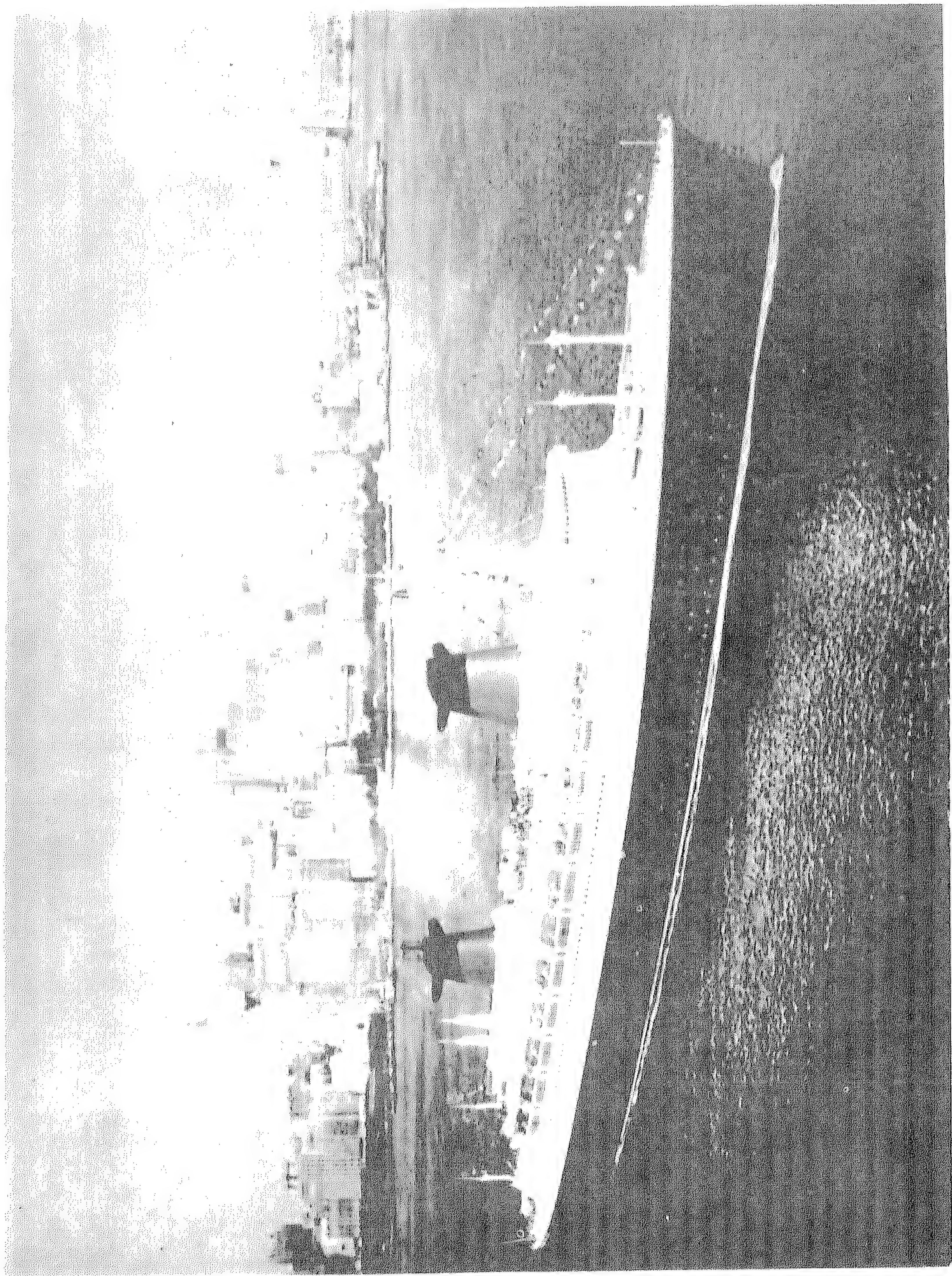
مهدت هذه الاصلاحات السبيل لثورة ثقافية كانت بمثابة نهضة حقيقية . فقد نشرت ترجمات عديدة مؤلفات الغرب الكبرى ومكتشفاته العلمية ، وهاجت روايات واقعية ومؤلفات انتقادية النظام السياسي والاجتماعي السابق . كما هاجمت تنظيم العائلة البطريركية ، والمعتقدات الدينية ، ولا سيما الكونفوشيوسية « غير الصالحة للحياة العصرية » و « المنافية للجمهورية » ، والمسيحية .

ان الحركة الوطنية التي ارادت استقلال البلاد ووحدةها وتجديدها
الحركة الوطنية
المصري قد ضمت في عمل مشترك العناصر النشطة في المجتمع الجديد :
البورجوازية الرأسمالية ، البروليتاريا العمالية ، المثقفين . هذه هي « حركة الرابع من نوار » (١٩١٩) - يوم اعتراض الطلاب من معاهدات الصلح - التي كانت اعلاناً للثورة الوطنية . وكان تأثير الثورة الروسية عظيماً جداً على كل حال ، بالمثل الذي اعطته ، وبتعليمها ان على الصين ، اذا ارادت التقدم ، القضاء على الرأسمالية الاجنبية ، وبالمساعدة الفعالة المباشرة التي قدمتها . وبالرغم من انه لم يتعصب للشيوعية ، فان سن - يات - شن ، الذي اعاد تنظيم الكومنتانغ ، قد اوفد تشانغ - كاي - شك الى موسكو للاشتراك في دورة تدريبية ، وتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني . ووقع على اتفاقات تتخلى روسيا بموجبها عن المعاهدات غير المتساوية وترسل الى الصين مدربين عسكريين ومنظمين سياسيين . وانما نجاح الكومنتانغ في استعادة الصين الشمالية وهزم اسباب الحرب بواسطة الجيش الذي دربه وتولى قيادته الضباط الذين اعدوهم .

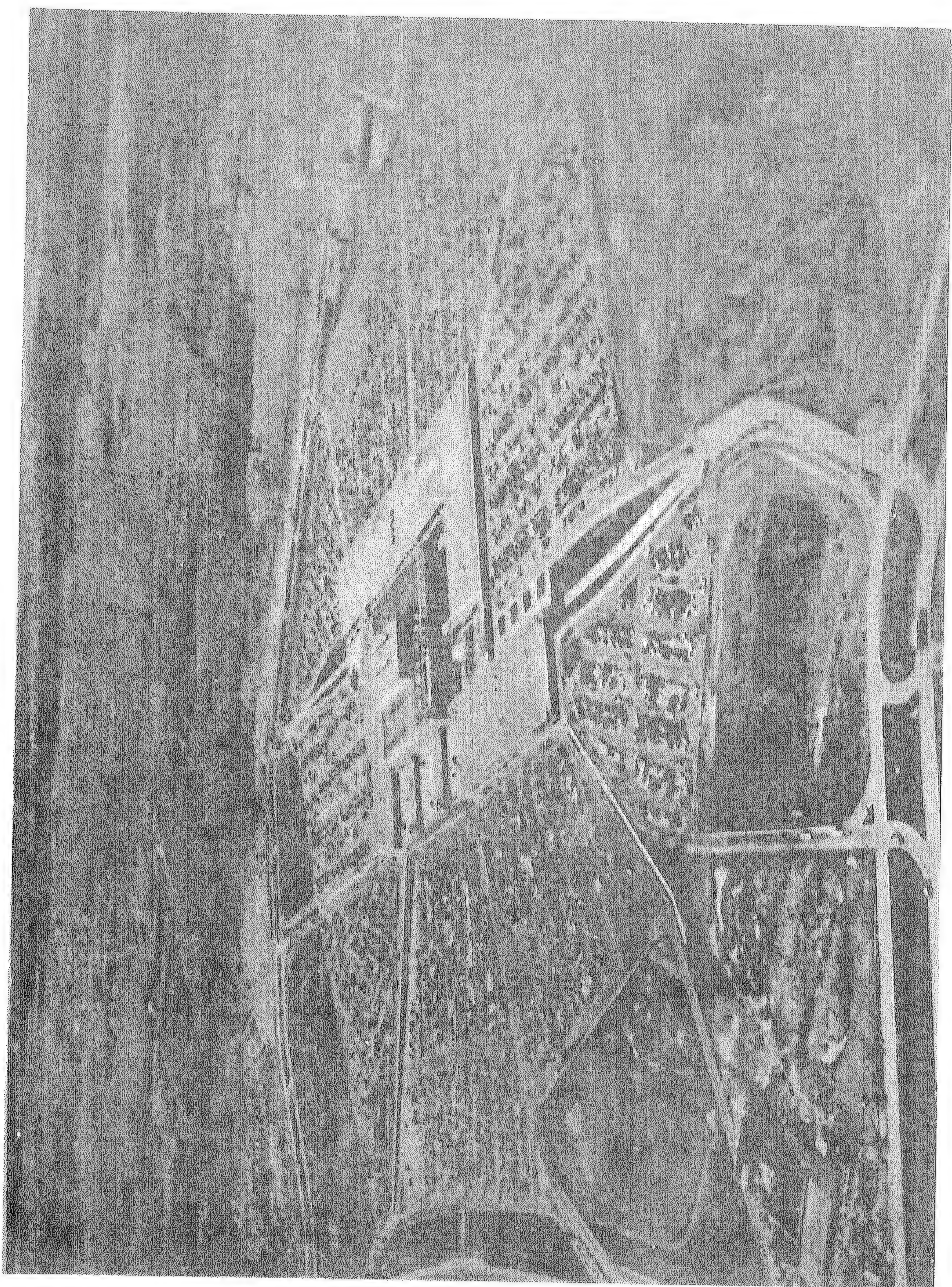
وقفت الحركة الوطنية الصينية بحزم في وجه الدول الاوروبية التي اثبتت ، في السنة ١٩١٩ في فرساي ، وفي ١٩٢٠ - ١٩٢١ في واشنطن ، انها لا تريد لا مساعدة الصينيين على بناء صين مستقلة سياسياً واقتصادياً ، ولا التخلي عن امتيازات المعاهدات غير المتساوية . وحين تعددت الاحداث الدامية في مراكز الامتيازات ، رد الصينيون بمقاطعة التجارة البريطانية . فاضطر المرسلون والتجار الانكليز - وقد كانوا اكثر الاجانب تعرضاً للخطر لأن مصالح انكلترا الاقتصادية والسياسية في الصين كانت اعظم شأناً من مصالح سواها - الى الجلاء عن الداخل نحو المرافئ .



١٧ - مركز روكلر في نيويورك .



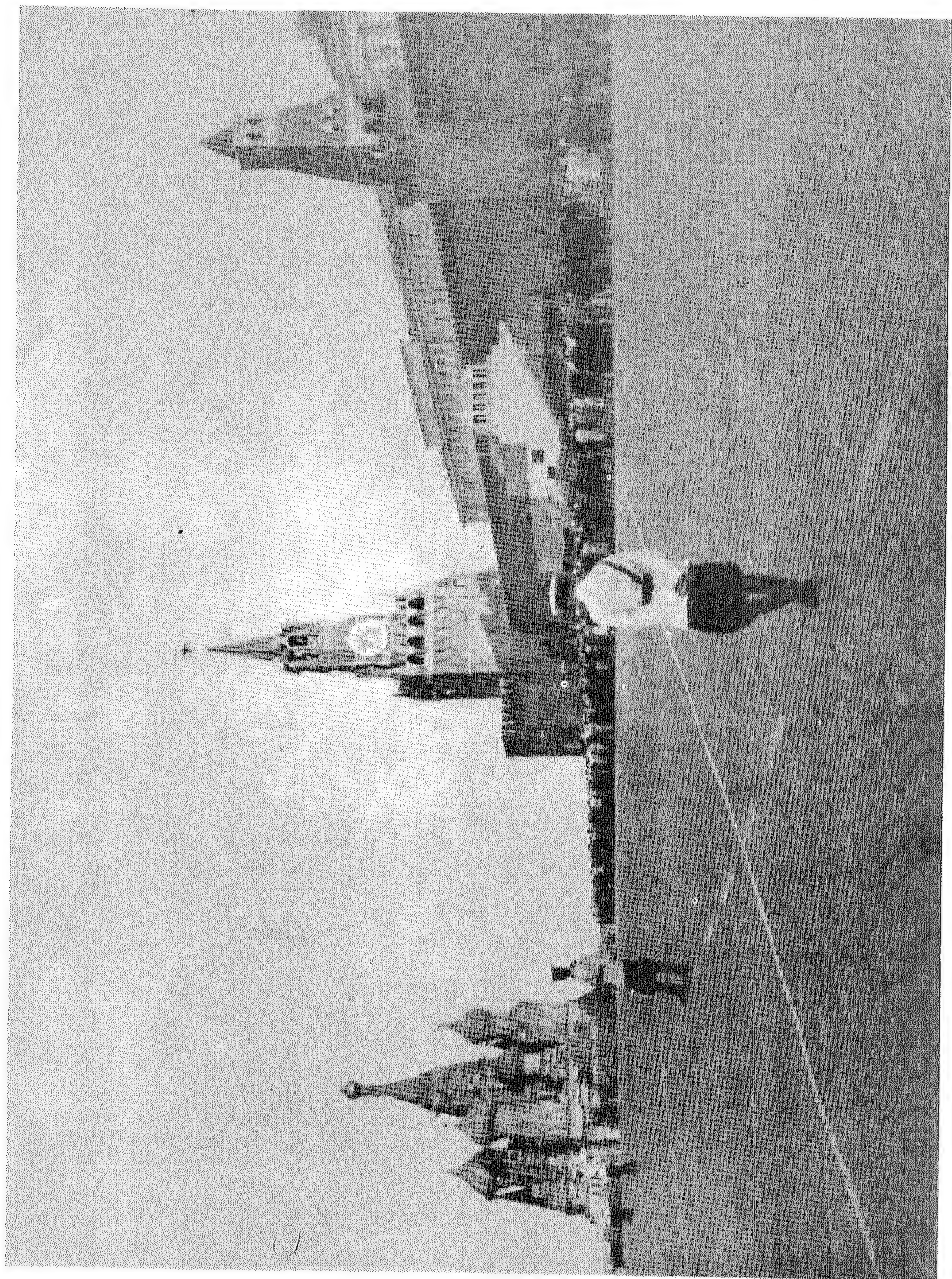
١٨ - الباخرة فرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .



۱۹ - مخزن امیر کی کبیر علی مقربہ من « دپترویت » .



٢٠ - شبكة طرق قات عصرية في لوس انجلوس : هاربور فريواي .



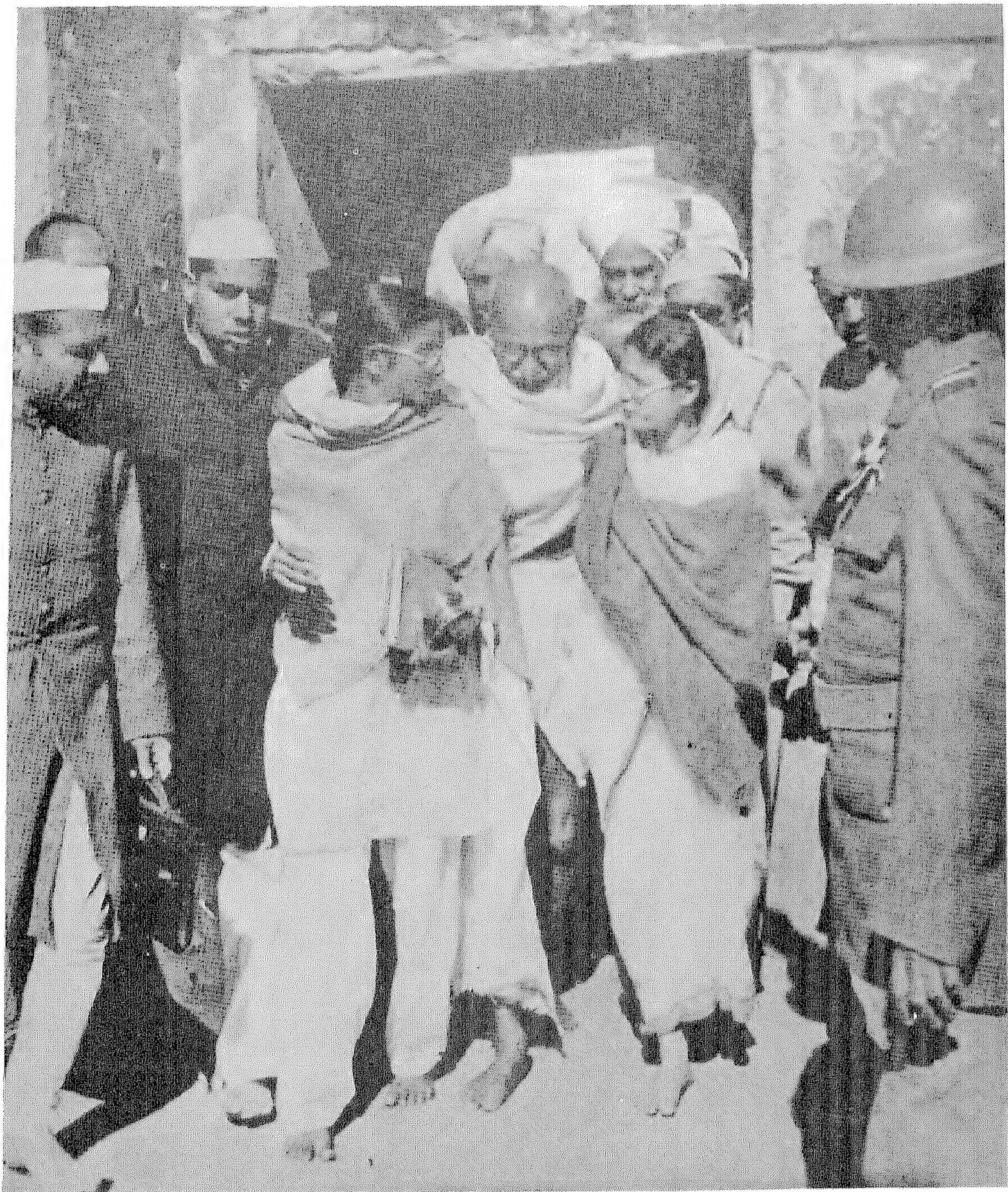
٢١ - الساحة الحمراء في موسكو ١٩٥٤ . في الوسط ضريح لينين .

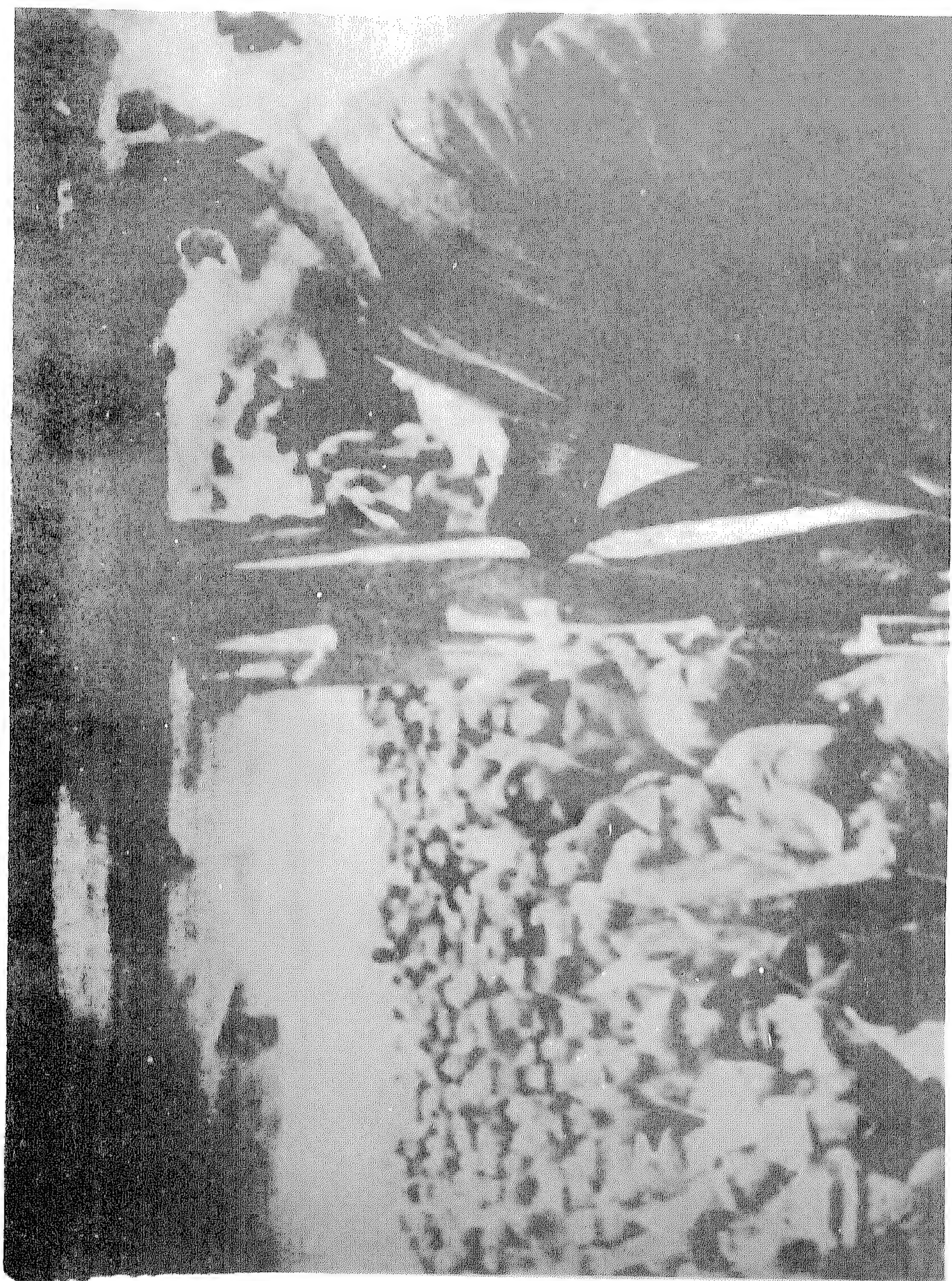


٢٢ - جامعة موسكو . منظر لموسكو التي يشرف عليها بناء الجامعة الرائع .

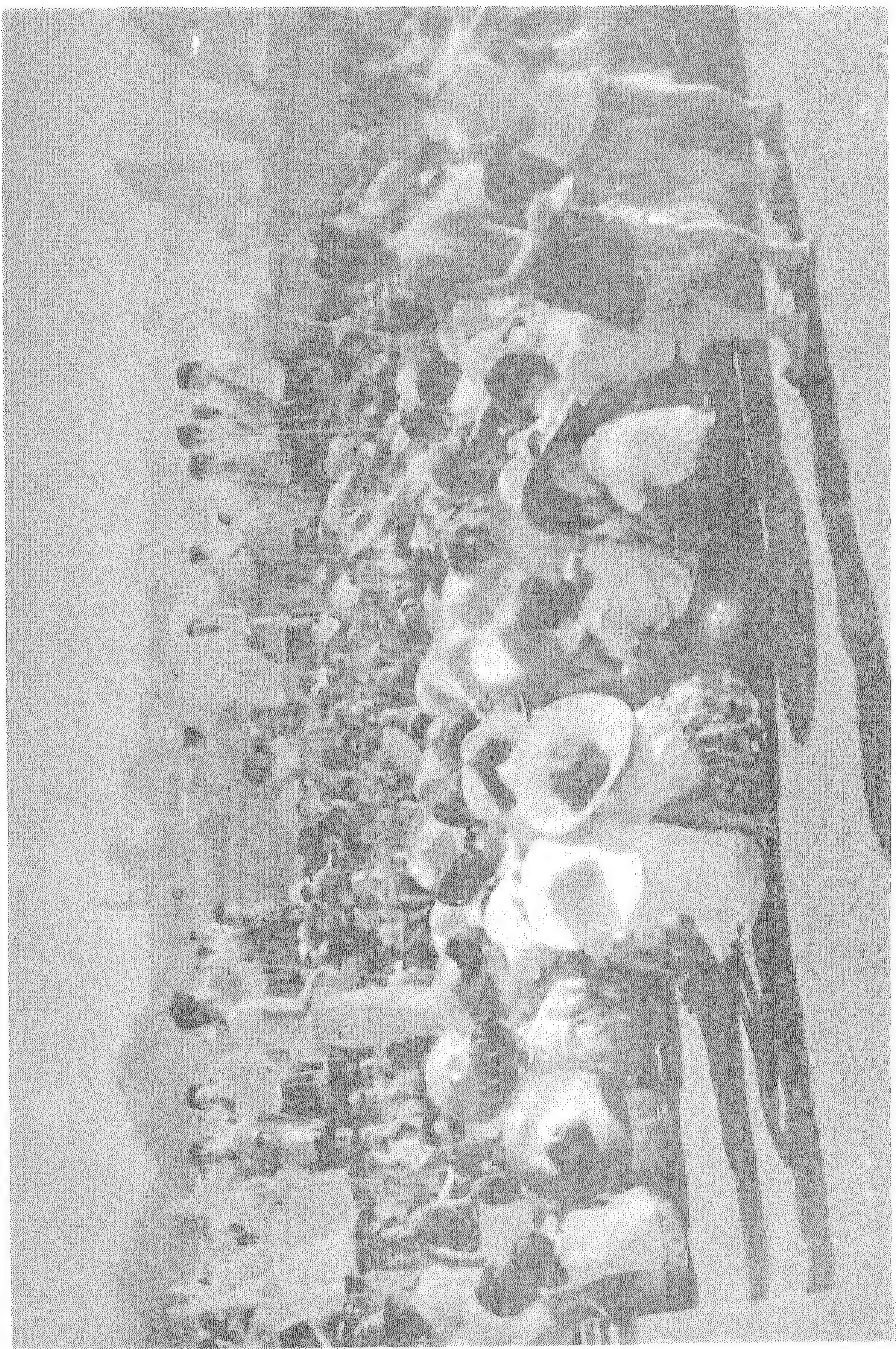


٢٣ - مجاعة ١٩٥٣ في الهند .





٢٥ - ماوتوي - تونغ يخطب في جيتو .



٢٦ - شنتاي : مدرسة في الهواء الطلق . الحزب والشبيبة .



٢٧ - عرض الجماهير امام اميراطور اليابان بمناسبة رأس السنة .



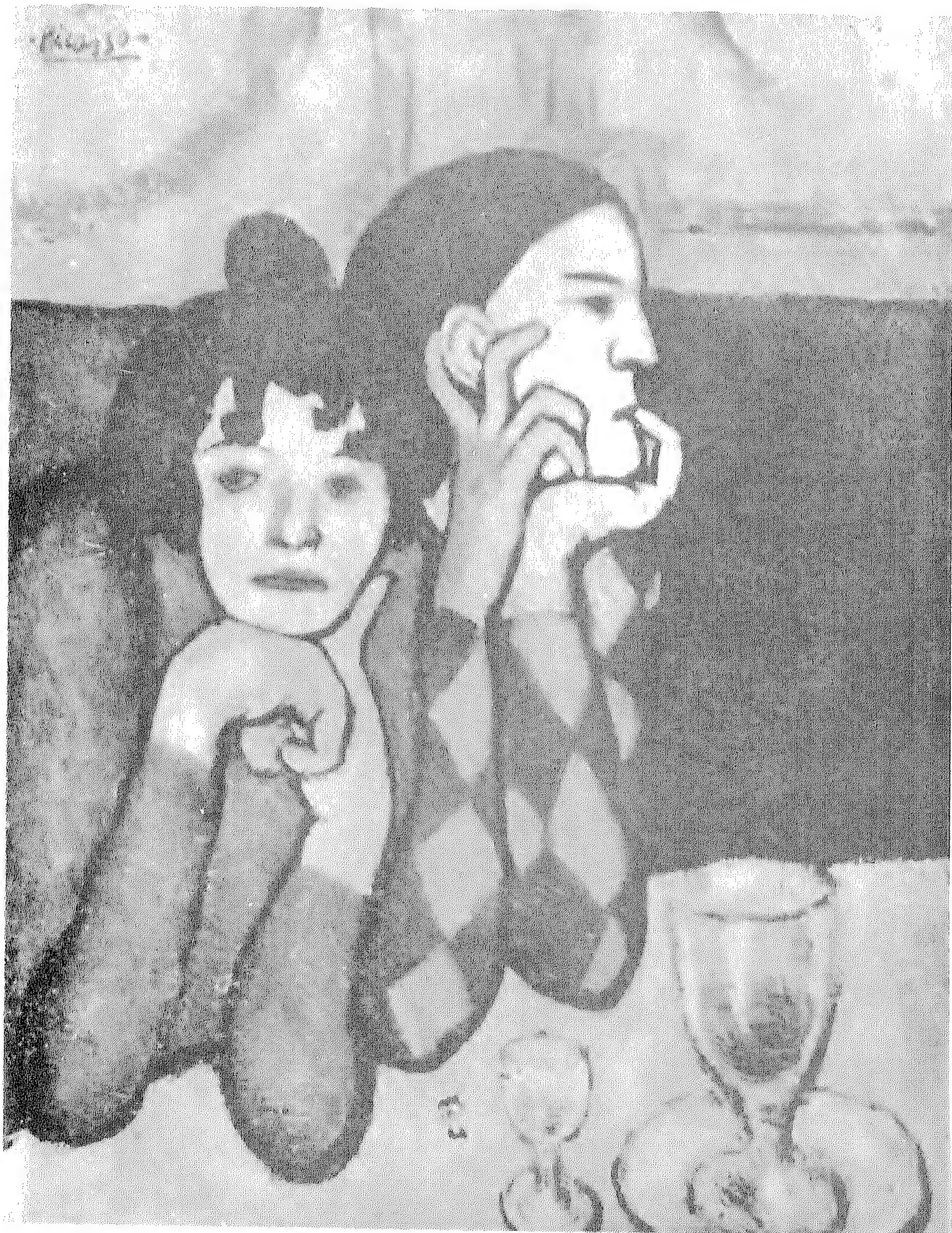
٢٨ - عيد الحصاد في مزرعة جماعية .



٢٩ - مرفأ بتروولى فى العراق .



٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .



۳۱ - ارلکین و کولومبین ، بریشتة پابلو پیکاسو . متحف لینینقراد .



ارتبطت الحركة المعادية للمسيحية ارتباطاً وثيقاً بهذه الحركة الوطنية . فبينما كانت هذه الحركة من قبل وقفاً على القوى المحافظة التقليدية ، قادتها آنذاك العناصر الثورية والوطنية ، أي الطلاب والعمال . لقد 'فرّق' حتى ذلك التاريخ بين المسيحية كدين وبين المرسلين حملة 'الغزو الثقافي' . وان عمل المرسلين ، الذي غالباً ما ارتبط في الماضي بالتدخلات المسلحة الأجنبية ، قد اعتبر منذئذ لا كـ 'طليعة التوسعية' ، فحسب ، بل كدعوة لأفكار باطلة مناهضة للتقدم أيضاً . وطولب بارجاع 'حق التعليم' ، الذي يجب ان يعاد للصينيين . فوضعت الحكومة في السنة ١٩٢٦ ، رغبة منها في تحقيق هذه الامنية ، مدارس المرسلين تحت إشراف حكومي ، وقررت الا يكون المديرون اجانب بعد اليوم وان يكون التعليم الديني اختيارياً . وفي اثناء المظاهرات خربت املاك الارساليات واعتدي على المرسلين بالجرح والقتل ، فاضطر عدة آلاف منهم الى الجلاء عن داخل البلاد ؛ فكان الرد على هذه الاصطدامات 'سياسة السفن الحربية' ، التي اطلقت نيران مدافعها على مدن الساحل انتقاماً . وقد صادفت الحركة في الزمن فـطرة التحالف بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي ؛ الا ان عنفها قد تضاعف حين اتجه تشانغ التجاهاً يمينياً وانفصل عن العناصر العمالية والشيوعية .

بعد وفاة سن - يات - سن ، في السنة ١٩٢٥ ، انتهت حكومة اصلاحات الكومنتانغ ، التي استعادت سيطرتها على كافة اجزاء الصين تقريباً ، الى مناخدة الحزب الشيوعي الذي كان يطالب باصلاح زراعي عميق والذي اقضت نجاحاته مضاجع جامعي الثروات من التجار . وكان ان جنح الكومنتانغ الايمن الذي كان لصهرى تشانغ ، 'ت. ف. سونغ' و'ه. كونغ' ، تأثير كبير عليه ، والذي حظي بتأييد الجيش الظافر ، قد تقرب من الاجانب في شنغاي . فحرّم الحزب الشيوعي وقتل اعضائه المقبوض عليهم بعشرات الالوف ، ولاذ المستشارون الروس بالفرار . واستولى تشانغ على هان - يانغ و هانكيو ؛ فبدأ الحزب الشيوعي وكأنه قضي عليه قضاء تاماً .

اعترفت الدول الكبرى بلشانغ وساندته انكلترا والولايات المتحدة ، فتولى القيام بعمل عظيم تناول التصنيع وتجديد الاقتصاد والادارة بحسب مقتضيات العصر : احداث الطرق والسكك الحديدية ، تنمية الصناعات ؛ ولكنه لم يحاول اي اصلاح اجتماعي . واهلن ابطال المعاهدات القديمة عند انتهاء مدة العمل بها . فتخلت بلجيكا وايطاليا والدانمارك والبرتغال واسبانيا عن امتيازاتها كما تخلت عنها مهزومو السنة ١٩١٨ بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . واسترد استقلاله الجمركي والرقابة على مصلحة الجمارك البحرية والضريبة على الملح . وفي السنة ١٩٣٠ تخلت انكلترا عن اقليم واي - هاي - واي . الا ان محاولة إعادة التنظيم هذه قد اعاقها التدخل الياباني من اجل احتلال الصين قطعة وراء قطعة .

١ - مصير الكومنتانغ

حكومة تشانغ كاي - شك
منذ السنة ١٩٣٧

الا ان وحدة المقاومة الصينية ضد الياباني قد تحققت مرة اخرى في السنة ١٩٣٦ . فان الشيوعيين - بالرغم من الحرب التي شنها حكم الكومنتانغ عليهم طيلة اكثر من عشر سنوات - قد وقفوا الى جانب تشانغ كاي - شك حين توقيفه في « سيان » لانهم اعتبروه خيرا من يتولى مقاومة الغازي . ووافق تشانغ على الجبهة الموحدة التي عرضوها عليه ، واخذ على نفسه اعادة تنظيم الجيش الذي سوف تنضم اليه القوات الشيوعية ، والوقوف بعزم في وجهه اليابان . فاعتمد الجيش فن الحرب الشيوعي : التخلي عن بعض الاراضي بغية كسب الوقت . واستمر الصراع بالرغم من استسلام مونيخ الذي قضى على الامل بتدخل اوروبا ، وبالرغم من الهزائم . فانتقلت الحكومة الى تشونغ - كنج بعد انتقالها الى هانكيو . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اليابان ، التي استألت اليها رجال الاعمال وعدداً كبيراً من الوطنيين المعادين للبيض في الدرجة الاولى ، والتي الفت حكومة صينية صديقة في نانكين ، قد اعتبرت ، بين السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٣ ، ان الولايات المتحدة هي عدوها الاول . واكتفت بالنقاط التي احتلتها ، ولم تقم ، ضد مقاومة بدت لها غير منظمة ، سوى بعمليات معدة لإشاعة الذعر : قصف جوي ، وغارات سريعة على ارض العدو تستهدف القتل والنهب .

ربما اسهم نخود الحرب اليابانية هذا في التبدل الذي طرأ على سياسة حكومة الكومنتانغ . فان هذه الحكومة التي اثبتت بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٧ « انها خير حكومة عصرية ونافاذة عرفتها الصين » قد ارتدت طابعاً آخر . لقد كانت في نانكين تحت تأثير التجار ورجال الاعمال في المرافىء ، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بكبار الملاكين العقاريين . فحافظت من ثم على النظام الاجتماعي القديم في الارياف دون ادخال اي تغيير عليه ، ولكنها حققت بعض الاصلاحات : نشر قانون جزائي ومدني جديد ، توحيد النقد ، اعادة تنظيم اعمال المصارف . وقد بذل مجهود كبير لاقامة حكومة عصرية موحدة . اجل لقد تحقق التجديد العصري لمصلحة الطبقة الوطنية العليا ، وانما اصبح هناك تجديد عصري . اما في تشونغ - كنج ، اي في قلب احدى اكثر الولايات تخلفاً في البلاد ، فكان الجو مختلفاً . فان الحكومة هنا كانت بعيدة عن العناصر القوية التي من شأنها الضغط عليها : الجماهير الشعبية والطلاب . فليست السيطرة لنفوذ صيافة شنغاي بعد اليوم ، بل للملاك العقاري المحافظ الذي يفسر شعار الحرب مقاومة واعادة بناء ، بأنه مقاومة للاصلاحات الاجتماعية وتدعيم لمركزه ، (فير بانك) . اما عناصر الاصلاح فقد شلت نشاطاتها ، ولا سيما ان اكثرها نشاطاً كان على خط القتال . واقصي الاحرار والشيوعيون عن الادارة ، وعطلت صحف المعارضة ، وراقبت قوى الامن عن كثب المثقفين والاحرار الذين هاجروا باعداد كبرى الى هونغ - كونغ وسنغافوره او التحقوا بالجياليات الصينية في جنوبي شرقي آسيا . وقطعت

العلائق مع الشيوعيين ، ولم يُطوَ ذكر نجاحاتهم في الحرب ضد اليابان فحسب ، بل نظم « حصار طبي » حول جيوشهم - الثامن والرابع - التي لم تستلم بعد ذلك معدات صحية ومواد صيدلية . وزال بصورة خاصة طابع القوة والعنف عن الحرب ضد اليابان . فلم يوضع اي مخطط لتعبئة طاقات البلاد ، ونقلت المصانع الى الداخل دون مخطط شامل ودون تنظيم عام ، ولم تفرض رقابة على القطع والمؤسسات المالية ، فلم يلبث التضخم المالي ان ظهر بظهر الكارثة ، واطلق العنان للمضاربة في المواد النادرة غير المحددة .

ورافق الفساد التهاون والتقصير . وتسبب التبذير وسوء الادارة في موت ملايين البشر في الجيوش المفتقرة الى المؤن والملابس والعتاد ، وفي السكان المدنيين الذين فتكت مجاعات السنة ١٩٤٣ بثلاثة ملايين منهم في هونان وكوانتونغ وشي - كيانغ . وزادت في الطين بلة سرقة اموال الخزينة ، والمتاجرات التي استفاد منها القادة العسكريون والموظفون والوزراء - وفي طليعتهم صهر القائد العام بالذات ، ت . ف . سونغ ، وزير المالية ، ثم وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء . فابتيعت العقارات المبنية في القطاعات الممنوحة للاجانب ، والاراضي و « القيم المضمونة » كالمواد الصيدلية ، والآلات ، والاقمشة ، ولم يبلغ الجيش شيء من « المصنوعات المرسله اليه (بموجب قانون « الاعارة والتأجير ») . فكل هذه المصنوعات بيعت في طريقها الى الجيش بواسطة الوزراء وحكام الولايات او حتى الضباط انفسهم . وقد ادانت الشهادات الاميركية والبريطانية نظام الحكم الذي شبهه الجنرال « ستيلول » بالنازية : « حكومة مماثلة .. واصوصية مماثلة .. » ومال قادة الجيش طبعاً الى الاحتفاظ بالاعتدة الحربية .. « يمدون بشن الهجوم ، ثم يترجعون ؛ .. يصدرون الاوامر ، ثم يعززون الى المرؤوسين بعدم تنفيذها » . « يدفع قادة الجيش مرتبات الجيوش كما يطيب لهم الدفع .. ولا يُجند سوى المساكين المفتقرين الى المال او الى حماية النافذين » .

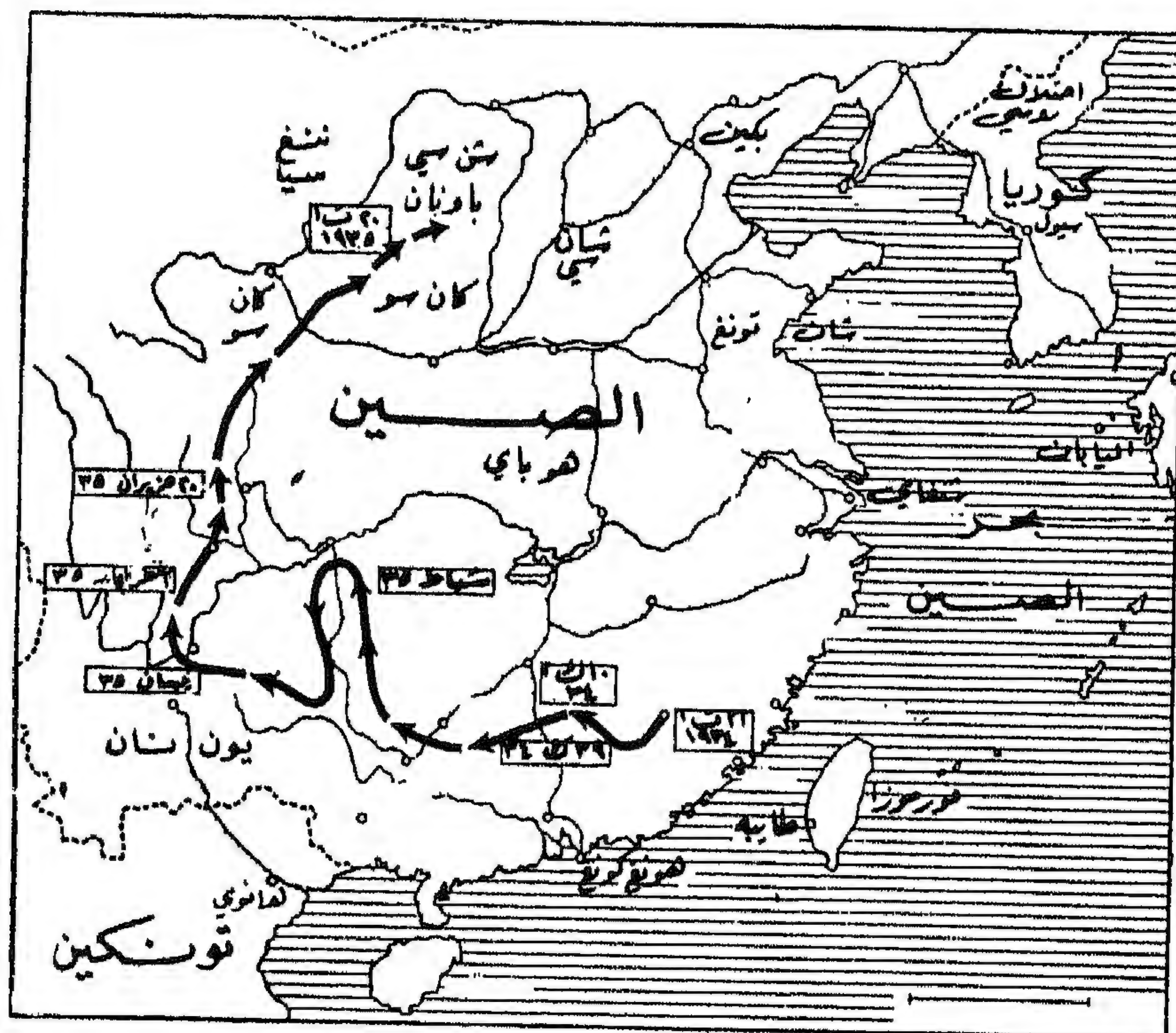
وفي الحقل العسكري شوهد الارتجال نفسه والفوضى نفسها . فالجيوش ضعيفة لأن الحكومة لا تريد تسليح الفلاحين خوفاً من الشيوعية ، والقيادات تسند الى العناصر المعروفة بميوها المحافظة ؛ وحدث ما هو ادهى من ذلك كله حين تجددت الحرب الاهلية في السنة ١٩٣٧ ؛ فنذ السنة ١٩٤١ استبقى تشانغ ، بغية محاربة الشيوعيين ، العتاد الحربي الحديث الذي شحنه اليه الحلفاء . وقام ما يشبه هدنة ضمنية مع اليابانيين وجرت اتصالات غير رسمية بين ممثلي تشانغ وممثلي وانغ تشنغ واي ، رئيس الحكومة الموالية لليابان في نانكين ، وتوقفت مخطتا الاذاعة عن التهاجم . ولم يواصل الحرب ضد اليابانيين ، بالاضافة الى الشيوعيين ، سوى الطيارين الاميركيين الذين ينطلقون من القواعد الصينية لالقاء القنابل على اليابان ، وهذا ما حمل اليابانيين في السنة ١٩٤٤ على شن هجوم ادى الى الاستيلاء على هذه المطارات ، وعلى التقدم في شي - كيانغ ، وهونان الغنية ، فتشتتت الجيوش مرة اخرى ، وكان الاندحار العسكري تاماً . « فلم يبق من الصين الحكومية ، في اوائل السنة ١٩٤٥ ، سوى دولة اقطاعية صفرى » .

وضع الحزب الشيوعي
بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥

محق الحزب الشيوعي بعد مجازر كانتون وشنغهاي وهانكيو وحملات
تشانغ في السنتين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، فانصرف الى اعادة تنظيم صفوفه
ببطء تحت اشراف ماو - تسي - تونغ و « شوت » في المساقل التي
احتفظ فيها ببعض الجماعات المسلحة عند حدود هوفان وكيانغ - سي والى الجنوب من هانكيو .
وفي اواخر السنة ١٩٢٩ ضم حوالي ٦٢ ٠٠٠ جندي زود ٤٠ ٠٠٠ منهم بأسلحة نارية . فأقصى
جبهة الضرائب وكبار الملاكين عن الاقاليم التي كان يحتلها الشيوعيون ووزعت الارض على
الفلاحين . فوجه تشان كاي - شك ضد جيش الحزب الشيوعي سلسلة من « حملات الابداء »
التي تخللتها الهزائم والانتصارات غير الحاسمة . اما الحملة السادسة التي ضمت ٤٠ ٠٠٠ جندي
و ٤٠٠ طائرة ، والتي اعدتها بعثة الجنرال فالكنهوزن الالمانية ، فقد حققت في السنة ١٩٣٣
التناج الهامة الاولى : في تشرين الاول ١٩٣٤ قررت الجيوش الشيوعية الجلاء عن كيانغ - سي
والانسحاب غرباً الى « سوتشوان » . فبدأت حينذاك « المسيرة الطويلة » ، التي تعتبر اغرب
احداث هذه الحرب : طيلة سنة كاملة ، انسحب ١٣٠ ٠٠٠ رجل وامرأة وولد سيراً على
الاقدام ، بمعدل ٤٠ كيلومترا في اليوم الواحد ، معرضين كل ساعة لفارات الطائرات ، مكثرين
من المسيرات الليلية بغية النجاة من هذه الهجمات ، ومن المناورات الالهائية بغية التمكن من
عبور الانهار ، تاركين وراءهم المعتاد والمرضى والجرحى وضحايا البرد والجوع ، مقاتلين في سبيل
اجتياز الخطوط المحصنة ، قاطعين سلاسل جبال يبلغ ارتفاعها ٥٠٠٠ متر (تاهسويه سان) .
وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥ اخيراً ، استقر الناجون الـ ٢٠ ٠٠٠ في شمالي شنسي حيث كانوا في
مأمن من حصار كامل بسبب وجود الصحراء من ورائهم ، وحيث توجب عليهم تجديد كل
شيء (الشكل ٢٧) .

« الديمقراطية الجديدة »
هنا ، في ينان ، وضع ماو تعاليم « ديمقراطية الصين الجديدة »
التي نشرها في السنة ١٩٤٠ . وقد قادته قوة العنصر القروي
الصيني الى بناء الحركة الشيوعية على اساس قروي لا عمالي اسوة بالاحزاب الشيوعية الاوروبية .
فسوف تكون المرحلة الاولى للثورة الشيوعية « الديمقراطية الجديدة » التي ستحول المجتمع
القديم الاقطاعي الطابع ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي ، الى مجتمع ديمقراطي مستقل . وسيحكم
هذه الدولة تحالف عدة طبقات ثورية ، لأن البورجوازية الصينية ، على غرار البورجوازية
الفرنسية في السنة ١٧٨٩ - كانت ثورية جزئياً . وخلال فترة الانتقال هذه ، ستخضع الصين
لنظام لن يكون لا بورجوازيًا فحسب ، ولا بروليتاريًا فحسب ، بل حكماً ديمقراطياً مركزياً
مبنياً على انتخابات (يحق للجميع الاشتراك فيها) يختار بموجبها اعضاء سلسلة جمعيات شعبية
ابتداء من جمعيات القرى حتى المؤتمر الوطني . وعملاً بمقررات الكومننتانغ المتخذة في
السنة ١٩٢٤ ، يتوجب على الدولة ، منذ هذه المرحلة الاولى ، ان تضع
يدها على النشاطات الاحتكارية : المصارف الكبرى ، الصناعات الهامة ، وسائل النقل . وبغية

ستدراك محاولات الانتقام التي قد يقوم بها الرأسماليون وكبار الملاكين العقاريين، سوف تصادر املاك هؤلاء وتوزع على الفلاحين الذين يحرثونها . وقد اراد ماو ابدأ ان يتصرف تصرف وريث مبادئ « سن » التي تخلى عنها نظام الكومنتانغ، ولم تكن فكرته من ثم مجرد انعكاس للفكرة السوفياتية ، بل اخذت بعين الاعتبار التقاليد الصينية ونظام المجتمع الصيني الخاص والظروف السياسية الراهنة .



الشكل ٢٧ - مسيرة مارتسي - تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ - ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥) .

في حرب الصينيين ضد اليابان ، اعتمد الشيوعيون فن حرب العصابات الخاص بهم ، واقاموا في الوقت نفسه حكومات ديمقراطية . ونظم الجيش (الجيش الثامن في منطقة شنشي و « الجيش الرابع الجديد » في منطقة يانغ - تسي الاسفل) تنظيمًا ديمقراطيًا ؛ فقبل كل معركة ، يُطلع الجنود على الوضع وهدف المناورة ، وبعد كل معركة يجري التعليق على العمليات العسكرية امامهم . وقد انشئت ، بالإضافة الى الجيش النظامي ، « فرق شعبية غير نظامية » ، بلغ عدد المنخرطين فيها زهاء المليونين ، حاربت بأزياء ريفية وبقدائف بدوية من صنع افرادها انفسهم . وكان الانضباط مثاليًا ؛ فلمرة الاولى يجند جيش صيني من غير سفلة السكان ،

ويتألف من جنود يساعدون الفلاحين الذين هم منهم ويعيشون فيما بينهم ، ويدفعون لهم ثمن ما يأخذونه منهم ، ولا يعتمدون على ممتلكاتهم ولا يعاملونهم بفظاظة . فكانت النتيجة ان الجماهير الشعبية قد تأثرت للمرة الاولى بالدعارة السياسية ، بعد ان كانت تقف في هذا الحقل موقفاً سلبياً تقليدياً .

وكانت النتيجة كذلك ان الوضع في الارياف اصبح اشد صعوبة على الفلاحين يوماً بعد يوم . ولم ينجم ذلك عن « ويلات الحرب » التي كانوا هم اولى ضحاياها : عنف واستلاب ، وتدمير وتقتيل فحسب ، بل عن التضخم المالي المفرط الذي استتبع انهيار النقود . فكل من توفر له المال وبجث عن « قيم حقيقية » اخذ يشتري الاراضي ، حين اضطر الملاك الصغير المدن الى البيع ، وارتفع من ثم ثمن الارض ، فقفز معدل سعر ٧٥٠ آر في الممرات من ٤٥ دولاراً صينياً في السنة ١٩٣٧ الى ٢٥٠٠ في السنة ١٩٤١ ؛ وهكذا نشأت طبقة جديدة من كبار الملاكين العقاريين المضاربين الذين لا يكثرثون حتى بزراعة الارض . وحذا حذوهم العديد من الاسياد الاقطاعيين ، بحيث تبسط النظام الاجتماعي في الارياف الصينية وبرز التضاد بين من يملكون الارض ومن يزرعونها دون ان يملكوها .

تخلت حكومة ينان مؤقتاً عن برنامج مصادرة الاراضي وعن الصراع الطبقي رغبة منها في ان تسهم الطبقات صاحبة الامتيازات في النضال الوطني . واكتفت بتخفيض قيمة ضمان الارض وفائدة الديون (١٠ ٪ كحد اقصى) ، وجعلت عقد الضمان إلزامياً ، وحددت الضريبة بحيث لا يتجاوز معدلها ١٥ ٪ من الربح . واستغنت عن المجالس بتنظيم انتخابات اكتفت فيها بثلاث المقاعد . وشجعت قيام التعاونيات التي يعمل فيها الجنود والفلاحون معاً ، رغبة منها في ان تسد كل منطقة حاجتها من المواد الغذائية ، ومن القطن اذا امكن ذلك . فقامت وحدة مطلقة بين الجيش والسكان الفلاحين . وأدى التعاون بين القرى المتجاورة في مقاومة غارات اليابانيين وفي الاعمال الزراعية الى تنمية روح التضامن وتولد وهي قومي تعزز يوماً بعد يوم . فكانت سياسة الحكومة ، بصورة عامة ، سياسة حريصة على المصالح الشعبية ، وانسانية حق حيال الاسرى اليابانيين الذين يخلى سبيلهم او يهدبون تهذيباً جديداً على ايدي « عصابة تحرير الشعب الياباني » ، فاستهوت احراراً كثيرين من اعضاء الحزب الشيوعي الصيني . ولم يجتذب التنظيم الشيوعي بفعاليته ونزاهته ونشاطه في محاربة العدو الياباني طبقة الفلاحين فحسب ، بل الطلاب ايضاً الذين تدفقوا كالسيل على جامعة ينان المعادية لليابان وانضموا الى الحزب الشيوعي ، والاحرار الذين ارغمهم نظام تشونغ - كنج البولييسي على الفرار الى ما وراء البحار ايضاً . وقد ألف هؤلاء في هونغ - كونغ ، في السنة ١٩٤١ ، « اتحاد الاحزاب الديمقراطية » الذي سيصبح « عصابة الصين الديمقراطية » في السنة ١٩٤٥ والذي تقرب من الحزب الشيوعي الصيني .

يتضح مما تقدم التضاد الكبير بين هذه « الجمهورية السبارتية » التي تحارب اليابانيين بمزم وبين حكومة تشونغ - كنج المتميزة بضعفها وفسادها وجودها .

الحرب الاهلية
(١٩٤٩-١٩٤٥)
ان النزاع بين الحكومتين ، الذي نشب قبل نهاية الحرب بزمان بعيد ،
قد شمل البلاد بأجمعها منذ توقيع الهدنة . وقد توخت كل منهما
احتلال ما امكن من الاراضي ومن النقاط الاستراتيجية . فتمكن
الشيوعيون ، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية ، احتلال أهم منطقة صناعية ، هي منشوريا
غير البعيدة عنهم ، في ربيع السنة ١٩٤٦ . وتلقت حكومة تشونغ - كنج المساعدة العسكرية
والاقتصادية من الاميركيين الذين نقلت طائراتهم واسطولهم ثلاثة جيوش وطنية الى الشمال
والشرق ، ومساعدة القادة والحكام والموظفين الذين كانوا قد تعاونوا مع اليابانيين وحاربوا
الشيوعيين تحت امرتهم . ولكن الجيوش الشيوعية التي لفتت الانظار بحسن قيادتها وتدريبها ،
وتسلحت بعتاد الجيش الياباني وعتاد الجيوش الوطنية الذي استولت عليه ، اصبحت الآن
قادرة على التخلي عن حرب العصابات والشروع بعمليات كبرى حتى ضد جيوش تفوقها عدداً
وتسلحاً .

سواء وضع تشانغ أكثر فأكثر . فقد رفض القيام بالاصلاحات العميقة التي اشار عليه بها
الاميركيون ، وتأثر أكثر فأكثر بنفوذ العناصر الرجعية . ثم تكاثرت الاعمال المفاخرة للقانون ،
وتعرض الاحرار لقمع بوليسي متزايد العنف . ولعل السياسة المنتهجة حيال الولايات المتحدة
كانت ، قبل تفاقم الحكم الدكتاتوري والفوضى الاقتصادية والبؤس الناجم عن التضخم المالي
- كان الدولار الاميركي يعادل ٢٠ دولاراً صينياً في السنة ١٩٤١ ، فبات يعادل ١٢ مليوناً في
السنة ١٩٤٨ - العامل الحاسم في انفراد القائد العام . فبموجب معاهدة « الصداقة والتجارة
والملاحة » الموقعة في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ ، استفادت الولايات المتحدة من حق التوقف
لجيوشها ، وقواعد بحرية وجوية ، وحق جنودها وموظفيها بالتصرف وكأنهم في بلادهم ،
والمساواة مع الصينيين لتجارها وصناعيها ، وحق الاشراف على تعريف الاسعار وتنظيم الجمارك ،
وامتيازات هامة جداً كشركة الطاقات الكهربائية في شنغاي ، والسكة الحديدية بين كانتون
وهانكيو ، ومناجم الفحم الحجري ، ومصانع السكر والاسمدة ... وعين مستشارون
اميركيون في الوزارات المختلفة . لا بل اعطيت اللجنة الصينية الاميركية المختلطة لادارة صندوق
التجهيز واعادة البناء ، في السنة ١٩٤٨ ، حق رقابة الصناعة والمناجم والمواصلات . فكانت
ذلك عودة النظام نصف الاستعماري الذي توحدت في وجهه الامة . ولم تعد الحرب ضد الوطنيين
من ثم حرباً اهلية ، بل حرب تحرر وطني ، على غرار الحرب ضد الحكومات الموالية لليابانيين
منذ السنة ١٩٣٩ .

ردت الانتصارات الشيوعية الوطنيين الى الورا : حملة سريعة ، « تجلية فريدة من نوعها
في التاريخ العسكري العالمي » ، بدأت بسقوط « موكدن » (٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) وانتهت
بسقوط كانتون في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ ، اي بمعدل ١٠ كلم في اليوم ، تستحق بعض
معاركها ، « التي تعتبر نماذج حقيقية للاستراتيجية والفن الحربي ... ان تدرس بعناية من قبل

ضباط الدول الغربية ، (الجنرال شاسين) . انهارت مقاومة جيوش تشانغ في منشوريا ، فهرب الكثيرون من الجنديّة ، والتحقّت فرق كاملة مع اسلحتها بالجيش الشيوعي الذي استولى على كميات كبرى من الذخائر والاعتدة الحربية وعلى مصانع كثيرة للسفن ، واستسلم العديد من الحكام الوطنيين ، كحساك منطقة قيانلنسين - بكين التي انضم ٢٥ فرقة منها الى الجيش الشمي . ففي اواخر نيسان لم يعد هناك مقاومة وطنية منسقة ، وفي تشرين الاول اعلنت الجمهورية الشعبية الصينية .

٢ - الصين الجديدة

في هذه البلاد التي يبلغ سكانها (تقديرات السنة ١٩٥٨) ٦٥٦ مليون نسمة ، اي ربع سكان الكرة الارضية ، بينما لم يبلغوا في الاربعينيات سوى ٤٧٥ مليوناً في السنة ١٩٣١ ، يعيش ٥٠٠ مليون (٧٧ ٪) من النظام الاقتصادي الجديد الزراعة ، ولا يتجاوز ٤١ ٪ منهم سن الثامنة عشرة . فيغلب من ثم طابع الشباب على السكان الذين يتزايدون تزايداً عظيماً (١٥ مليوناً في السنة) . اما مستوى المعيشة فمتدن جداً . وبحسب مبادئ « الديمقراطية الجديدة » ، اعتمدت حكومة ماو ، حتى السنة ١٩٤٩ ، برنامجاً لم يكن شيوعياً بكتليته في المناطق الواقعة تحت سلطته ؛ فكان نظام الحكم انتقالياً : تحالف بين صغار الفلاحين والمثقفين والمهال وصغار الملاكين والبورجوازية الوطنية (التي لم تتعاون مع الكومنتانغ واليابانيين) ، وانتخابات بالاقتراع العام لمجالس البلديات والاقضية والاقاليم والمناطق ، واشترك كافة الاحزاب والطبقات في الحكم ، واصلاح زراعي وتأميم النشاطات الرئيسية ، مع الاحتفاظ بقطاع حر كبير ، يُبقى فيه على كل مشروع لا يرتدي طابعاً احتكاريّاً . فهو في الاصل نظام اقتصاد مختلط يعمل فيه ، في آن واحد ، قطاع حر وقطاع اشتراكي التنظيم ، وقام فيه قطاع ثالث ، هو قطاع التماونيات .

في المناطق المحررة تحققت الاصلاحات تدريجياً ؛ فقد جرت الانتخابات ، وعمل الحزب الشيوعي الصيني بفطنة : بالمثل والايحاء و « التفسير » . وهكذا فان الاصلاح الزراعي قد جرب في البدء على نطاق ضيق في بعض القرى ولم يشمل المناطق كلها الا بعد نجاح التجربة . وقد اتاح النقد الذاتي ورقابة الصحافة اصلاح الاخطاء وتجنب الخرق . وعين مسؤولون لنشر التعليم في ادنى درجاته بكافة الوسائل ، وقد طلب احياناً الى المرسلين الاوروبيين تعليم الفلاحين الكتابة والقراءة والحساب . وفرض الشيوعيون انفسهم بالمثل اولاً : بساطة الملبس ، والغذاء ، شرف الحياة الخاصة ، التأثير ، النزاهة ، قمع التجاوزات . « اجمع الاجانب المقيمون في الصين على اطراء سلوك الشيوعيين المثالي ... واثرت في انفسهم بساطة الموظفين والجنود ونزاهتهم ... لقد زالت السرقات والمحسوبيات والاقتسارات التي رافقت ممارسة الادارة والقضاء منذ قرون طويلة » (بريد) .

الاصلاح الزراعي
ان اول اصلاح اساسي اجري في هذه البلاد التي تعتبر ، بفضل
سكانها الريفيين ، الدولة الزراعية الاولى في العالم ، هو الاصلاح الزراعي
الذي تناول مساحة توازي مساحة فرنسا مرة ونصف المرة . وقد افضى الى « اعظم عملية
توزيع زراعي في التاريخ » .

لم تستهدف التدابير المتخذة ابان الحرب سوى زيادة الانتاج وتحسين وضع الفلاحين دون
ادخال اي تغيير على نظام الارض القانوني . ومنذ السنة ١٩٤٦ صودرت املاك الاسباد
والاملاك الفائضة عن حاجة اثرياء الفلاحين ووزعت على الفلاحين ، وفي السنة ١٩٤٧ ، عمل
بقانون زراعي في كافة المناطق التي يحتلها الشيوعيون . وبعد قيام الجمهورية الشعبية ، عمل
بقانون ٢٨ حزيران ١٩٥٠ الذي اعطى مزيداً من الحريات لان الوضع الاقتصادي كان حرجياً . وقد
ادت الحرب الاهلية ، وقنابل المدفعية ، والمجاعات ، واممال صيانة السدود الى تخفيض الانتاج وتخفيض
اثار القلق والذعر . وكان لزيادة الدخول القروية اهمية اولية اذ انها الشرط الاساسي لتحقيق
التصنيع : فان قدرة الفلاحين المتزايدة على الشراء سوف تفتح الاسواق امام الصناعة ، كما ان
ادخاراتهم ، التي يسرها الغاء الكراءات المرتفعة ، سوف توظف اخيراً في الصناعة . وكذلك
سوف يصدر فائض الانتاج الزراعي بغية الحصول على النقد النادر الذي يتيح شراء المعدات
التجهيزية . فالواجب يقضي من ثم بحماية اقتصاد « الفلاح الثري » ، الذي ينتج للأسواق
التجارية اكثر من سواء . وانطلاقاً من هذا المبدأ ، لم تصدر منذئذ سوى ممتلكات الملاكين
المقاربين في الارياف ، اي ممتلكات اولئك الذين يعيشون من عمل الاجراء او من فوائد
كراءاتهم ، وارضى الجماعات الدينية والاقواف التقوية التي تحملت الحكومة الاعباء الاجتماعية
المطلوبة منها . فاحتفظ الفلاحون الارياء (الذين يحققون ٢٥ ٪ من دخولهم من « الاستثمار »)
بالاراضي التي يزرعونها ، ولم يفقدوا سوى تلك التي يؤجرونها . وبقيت الاحراج والبحيرات
ومفارس الشاي الكبرى ، والمشاتل ، والمزارع النموذجية ، ملكاً للدولة . فكانت هذه
التدابير مرحلة نحو النظام الشيوعي ، يجب ان تدوم طالما لا تستخدم الآلات في الزراعة
استخداماً كافياً لاعتماد طرائق الاستثمار الجديدة على نطاق واسع . اما المستفيدون من الاصلاح
فكانوا الفلاحين الفقراء ، والاجراء ، والفلاحين المتوسطين احياناً ، ولكن التوزيع لم يكن
متساوياً ، اذ ان مصالح الانتاج قد روعيت مراعاة كبرى . فان نصيب من يملك المواشي
والادوات ويحسن الزراعة كان اكبر من نصيب سواء .

التأميمات
ان التصنيع ، شأنه في كافة البلدان المتخلفة ، هو شرط الاستقلال وتحسين
مستوى المعيشة ، وهو حاجة اشد الحاجة في بلاد مرتكزها الزراعة بفعل تزايد
سكانها تزايداً مطرد السرعة . لقد أدى الحرص على تنمية الانتاج تنمية سريعة ، ومراعاة
جانبا « الرأسماليين الوطنيين » ، والافتقار الى مديري الاعمال والفنيين ، الى قيام اقتصاد
مختلط واعتماد سياسة مصادرة وسائل الانتاج بصورة بطيئة وتدرجية ، وابقى على رأسمالية

خاصة معينة وغض الطرف عن « كسب عادل » . ولم تؤمم سوى المصارف والمشاريع الرئيسية التي كان معظمها ملك يمين رجال حكم الكومنتانغ - الم تشرف العائلات الاربع الكبرى ، تشانغ ، وكونغ ، وسونغ ، وشن ، على ٥٠ بالمائة من الصناعة النسيجية ، و ٦٥ بالمائة من الكهرباء ، و ٣٥ بالمائة من استخراج الفحم الحجري والرصاص ؟ ولم يمثل القطاع المؤمم في السنة ١٩٥٢ ، سوى ٥١ بالمائة من مجموع الانتاج الصناعي ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، سوى ٦٢ و ٣ بالمائة . فما زال هناك من ثم قطاع خاص في الصناعات الغذائية والنسيجية - ١٣٠ ٠٠٠ مشروع تقريباً - مثل ، في السنة ١٩٥٢ ، ٤١ بالمائة من الانتاج ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، ٢١ و ٧ بالمائة . وما زال هناك اخيراً ، بالإضافة الى قطاع الصناعة اليدوية ، الذي ابقى عليه استديراكاً لكل بطالة ، والتعاونيات الريفية والقروية ، قطاع مشترك يسهم فيه الرأسمال الخاص والدولة ، بشكل كراء ابنية و ثروات وطنية ، كالمناجم والملاحات التي يستثمرها الملتزمون من بين الافراد بصورة عامة . أما التجارة ، فقد بلغ نصيب اجهزة الدولة والاجهزة التعاونية منها ٨٩ بالمائة بالنسبة لمجموع تجارة الجملة في السنة ١٩٥٥ ، وكانت التجارة الخارجية وقفاً على اثني عشرة شركة رسمية تشرف على الواردات والصادرات بواسطة الاجازات .

نما القطاع التعاوني نمواً كبيراً في الصناعة الصغرى والصناعة اليدوية ، وفي الزراعة ايضاً حيث يتوجب على التعاونية ان تؤمن ، دون صعوبات ، انتقال الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية . اما الصيغ المعتمدة فكانت اكثر مرونة منها في ديموقراطيات اوروبا الشرقية : تتألف اولاً فرق مساعدة متبادلة موسمية الاعمال المشتركة في مواعيد الحصاد والزرع ، ثم تصبح هذه الفرق دائمة وتتحول الى تعاونيات انتاج . ولكنها « نصف اشتراكية » لان ايراد الارض عرف البقاء والدخل توزع بين كراء الارض المستثمرة والعمل . فهي تختلف عن المزارع التعاونية بهذا الفارق اولاً ، وبأبعادها الصغرى ثانياً . فقد شملت التعاونيات الزراعية في اول عهدا ٦٠٠ هكتار من الارض الزراعية ، اما هنا فلا تضم التعاونية سوى بعض العائلات - قرابة العشرين - وقدرأ مماثلاً من الهكتارات ، وتتيح من ثم اعتماد تقسيم العمل وتطبيق التقنيات المعصرية تطبيقاً افضل ، والاستفادة من ملايين الهكتارات التي تمثلها الطرائد الضيقة الفاصلة بين قطع الارض الفردية ، وتنشيط اعمال الري ، والسدود . . . ، و « تلاشي الفردية في مستوى العمل اليومي وفي اطار محدود » ، وتؤلف مدرسة يتعلم فيها الفلاحون العمل الجماعي . فكانت النتائج المحققة مشجعة جداً ، اذ ارتفعت نسبة العائلات القروية في التعاونيات الى ٩٠ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وتعتبر التعاونية اشتراكية وتصبح مزرعة تعاونية حقيقية حين يزول الايراد العقاري وتوزع الارباح الصافية بنسبة العمل المؤدى فقط . ففي اواخر السنة ١٩٥٥ ، كان هناك ٢٦٠ ٠٠٠ تعاونية من هذا الطراز ضمت ٥٦ بالمائة من العائلات القروية . وفي منتصف السنة ١٩٥٦ لم يبق سوى ١٠ ملايين عائلة قروية من اصل ١٢٠ مليوناً ، خارج النظام الجماعي . ومن المفروض ، في المستقبل ، ان تنمو

التعاونيات وتوسع بحيث تصبح مساحتها موافقة للعمل الآلي والجرارات . ولكن هذه الاخيرة لن تخرج من المصانع باعداد كبرى الا في المرحلة الاخيرة من الخطة الثانية . وهكذا . فان التعاونية ، على نقيضها في الديوقراطيات الشعبية الاخرى ، قد تقدمت الجرارات في هذه البلاد ، و « تقدم الاصلاح الاجتماعي الاصلاح التقني تقدماً كبيراً » (رنيه ديمون) . وقد ساعدت مزارع الدولة ، والمحطات الاختبارية ، ومراكز الاحاث الزراعية التي تعمم التقنيات العصرية ، وتأسيس مصرف الصين الزراعي (١٩٥٥) ، الذي وزع قروضاً لآجال قصيرة أو طويلة ، وتعاونيات الاقراض ، على تحسين الانتاج ورفع مستوى المعيشة . اضيف الى ذلك الاعمال المائية : السدود التي تحمي من الفيضانات ، والتحريج الضروري لبلاد لا تبلغ مساحة احراجها سوى ٥ بالمائة من مساحة اراضيها ، واعمال الري ، واستصلاح ٣٠ مليون هكتار من الاراضي البائرة في الشمال الشرقي والشمال الغربي وجبال الجنوب الغربي .

تمارس الدولة رقابة تنسيقية على هذا الاقتصاد المركب المنطوي على اشكال نشاط مختلفة جداً . فمن حيث هي سيدة التجارة الخارجية ومالكة الصناعات الرئيسية ومصادر الطاقة ، تتوفر لديها وسائل عمل قوية تضاف اليها سياسة مالية تتيح لها التأثير بصورة فعالة على الاستهلاك والانتاج على السواء . وتستفيد اكثر الصناعات نفعاً من القروض وتخفيف الاعباء الجبائية وطلبات الدولة . وتؤثر هذه الاخيرة بالتخطيط الطويل الأجل ايضاً . فان الخطة الخمسية الاولى قد استهدفت ، على غرارها في الديوقراطيات الشعبية الاخرى ، تحويل هذه البلاد الزراعية ، المتخلفة تقنياً ، الى بلاد صناعية ؛ وقد شددت من ثم على تنمية الصناعة الثقيلة والمواد الانتاجية : الفحم الحجري ، طاقة ، فولاذ ، آلات . وبالرغم من الحاجة الماسة الى الاختصاصيين على مختلف درجاتهم ، ومواجهة بعض الصعوبات (الحاجة الى الفحم الحجري بصورة خاصة) ، وقلة الاتاء والريع بسبب سوء الاحوال الجوية والفيضانات في السنة ١٩٥٦ ، فقد تخطيت الاهداف المرسومة لها . وان النجاحات المحققة في الصناعة ، ولا سيما الصناعة الفولاذية والكيميائية ، وسرعة نمو شبكة وسائل النقل (بفضل الجسر العظيم الذي بني فوق الـ « يانغ - تسى » في ووهان واتسع لخط حديدي وطريق واسعة) والشروع في بناء سد « سائغ » الكبير (على الـ « هوانغ - هو ») الذي سوف يضع حداً لفيضانات النهر ويزود بالطاقة المراكز الصناعية الكبرى في المنطقة الوسطى ، لشاهد على هذا التطور الذي جعل من الصين منذ اليوم الدولة الصناعية الثانية في آسيا ، بعد اليابان . واخيراً وزعت الخطة الصناعات توزيعاً اكثر صوابية من ذاك الذي اقامها ، تحت التأثير الاجنبي ، على مقربة من السواحل . فقد « شرع » جدياً في اواخر السنوات الخمس بإنشاء مراكز جديدة في جوار مصادر الطاقة والموارد المنجمية في الشمال والشمال الغربي والوسط : باوتوف ، ووهان ، شو - تشيو ، شونغ - ونغ ، لان - تشيو ، في مناطق شنسي ، ومنشوريا وشنيانغ ، و « انشان » بصورة خاصة .

ظروف الحياة الجديدة أصبحت الصين بلداً تكثر فيها الاملاك القروية الصغيرة والمتوسطة . فبينما كان ١٠ ٪ من السكان يملكون من قبل ٧٠ - ٨٠ ٪ من الارض ، ارتفعت نسبة الملاكين اليوم الى ٨٠ ٪ من السكان في الشمال الشرقي ، و ٧٠ ٪ في الشمال . وقد استفاد ٧٠ مليون عائلة قروية من تقسيم ١١٠ ملايين هكتار (بمعدل ٢/٣ هكتار للعائلة الواحدة) . وقد ادى زوال الكراء والمراعاة ، وتخفيف عبء الضرائب الى زيادة قدرة الفلاحين الشرائية بنسبة ٥٠ ٪ . ولكن كثافة سكان الارياف مرتفعة جداً ، ولا مناص من نقل جزء من هؤلاء السكان الى قطاعات نشاط أخرى ، بعد اخذ استثمار الاراضي الجديدة بعين الاعتبار . من جهة ثانية استتبع تقدم التصنيع منذئذ تأخر الصناعة اليدوية ، وخفضت انطلاقة تعاونيات الاستهلاك ، اكثر فأكثر ، عدد صغار تجار التفصيل . فتوجه فائض السكان هذا نحو الصناعة والمدن . وارتفع سكان المدن بنسبة ٤٠ ٪ بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٣ ، ولكن عددهم لم يبلغ آنذاك سوى ١٤٠٢ ٪ من مجموع السكان . لقد تقدمت المدن القديمة ، وبلغ عدد سكان بعض المراكز الصناعية ، شأن المدن السييرية ومدن الاورال ، ثلاثة اضعافه واربعة اضعافه خلال خمس سنوات ، اي بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٣ : قفسز في « فو - شوت » من ٢٢٠ ٠٠٠ الى ٦٩٣ ٠٠٠ ، وفي انشان من ١٢٠ ٠٠٠ الى ٦٢٠ ٠٠٠ . وفي السنة ١٩٥٦ ، احصي في الصناعة زهاء ٢٤ مليون اجير . وتدخلت النقابات في تنظيم العمل ، فوضع من ثم نظام ادارة مختلطة بفضل لجان المشاريع التي تعاونت مع المديرين على التنظيم ، وبفضل العقود الجماعية ، وخفضت ساعات العمل من ١٤ او ١٦ الى ٨ او ١٠ ، ووضعت الجداول بالأجور بالاستناد الى اسعار السلع الضرورية (الذرة البيضاء في الصين الشمالية) . واخيراً اتاحت سياسة مالية حازمة التغلب على الازمة المالية التي خلقها حكم الكومنتانغ وثبتت الاسعار . « بالنسبة الى الوضع في السنة ١٩٤٩ ، كان الاصلاح المالي نجاحاً كبيراً جداً ، (ج . شاردونيه) .

بيد ان مستوى معيشة الفلاحين والمهال بقي متدنياً جداً ، والاجور قليلة الارتفاع ، وتقدم الانتاج الزراعي بالنسبة للسكان بطيئاً ومتواضعاً : اقل من ٢ ٪ في السنة . فنجم عن ذلك ان فلاحين كثيرين لم يجدوا لهم عملاً كافياً في الارياف نزحوا الى المدن المكتظة بالسكان . لقد ارتفع مستوى معيشة مجموع السكان بالنسبة للسنوات التي سبقت ١٩٤٩ : وقد تجلت البساطة بمائلة اللباس القطني الازرق الذي يرتديه الرجال والنساء ، ولكن البطالة توقفت ، وارتدى كافة السكان ثياباً محتشمة ، وخلا المجتمع من ملايين المعوزين والمتسولين والبغايا . وفي الوقت الذي اعلنت فيه الحرب على البؤس ، بذلت الجهود لتطوير الاخلاق ، ولا سيما لتحرير المرأة - التي ربما كانت أكبر مستفيد من كافة التطورات التي شاهدها في العالم كله - : مساواة تامة بين الزوجين ، وحدة زواج إلزامية ، انقلاب عظيم في العائلات بفضل ابطال العرف القاضي باخضاع الزوجة للحياة ، اعلان مساواة حقوق الجنسين في الدستور ، حق المرأة في التعليم الوسيط والعالي وفي تولي الوظائف ، رقابة النسل (منذ ١٩٥٥) . ولعل أكبر مجهود يلفت الانتباه تنمية

التعليم العام في كافة درجاته (٥٧ مليون تلميذ في المدارس الابتدائية ، اي ، منذ الآن ، ٧٠ بالمائة من عدد الاولاد البالغين سن الدخول الى المدرسة) ، مع انه ما زال ابعد من ان يستجيب لشغف المعرفة النادر المتجلي في كافة انحاء البلاد ؛ وقد اتخذت بالمازاة بعض التدابير لتحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة الوفيات ؛ حملات تلقيح حالت منذ السنة ١٩٥٠ دون انتشار اوبئة الجدري والتيفوس والطاعون ، حملة ناجحة على القذارة ، والذباب ، والبعوض ، والجرذان .

تخلصت الصين الشعبية ، بفعل الحرب ، من المعاهدات غير المتساوية ، واصبحت سيّدة على اراضيها البرية - باستثناء اقليم كوكو - لون البريطاني المواجه لهونغ كونغ ، واقليم ماكاو البرتغالي - فأزالت النفوذ الاجنبي في الحقل الاقتصادي بتأميم الصناعات ، وفي الحقل الثقافي والروحي بطرد المرسلين الاجانب . وانتهجت سياسة مماثلة لسياسة الاتحاد السوفياتي حيال الاقليات القومية والدينية ، ولا سيما الاقليات الاسلامية ، التركية اللهجات ، المستوطنة سن - كيانغ ، وكان - تشيو ، وجزءاً من يونان ؛ اسهمت في اصلاح الزراعي واعتمد العديد من البدو الرحل الحياة الحضرية ، وبيعت اصوافها من « المخازن الشعبية » بدلا من التجار السابقين ، وصدرت صحف ومجلات باللغات المغولية والريفورية والقازاخستانية والتبتية ، ووزعت المدارس التعليم على كافة درجاته باللغات نفسها ؛ والنشئت اخيرا بعض المناطق المستقلة استقلالاً ادارياً : منغوليا الداخلية ، سن - كيانغ (ويغور) ، التبت . فليست الجمهورية الصينية من ثم دولة اتحادية ، وبرلمانها يتألف من جمعية واحدة .

من الصعوبات الكبرى التي اصطدم بها النظام نقصان الموظفين المسؤولين والفنيين والمتقنين اللازمين لادارة هذا المشروع التجديدي والتطويري الكبير . وهذا هو سبب الامة الكبرى التي اُغبرت تنمية التعليم في كافة درجاته ونشر المعارف التقنية والعلمية . وقد افضت الجهود المبذولة لتجديد اللغة ، في السنة ١٩٥٦ ، الى توحيد لغة الكلام ؛ واصبحت لهجة بكين (المندرينية) الواسعة الانتشار لغة التعليم في المدارس ، واستعملت في الاذاعات ، وصهدت بعض الابحاث لتبسيط الكتابة بحيث ينخفض عدد الاحرف من ٤ - ٥ آلاف الى ٥٠٠ او ٦٠٠ حرف تقريباً ؛ ولحظ كذلك اعتماد الالهجة اللانينية تدريجياً . فقد يُقضى بذلك على الامة خلال بضع سنوات .

بالرغم من نخبة الآمال التي عاقتها الحكومة الاميركية على حكومة تشانغ كاي - شك ، اُصررت الولايات المتحدة ، بعد هزيمة محيتم النكراء ، على مساندته في جزيرة فورموزا حيث يقبى الاسطول الاميركي من كل هجوم ، وفي منظمة الامم المتحدة حيث احتفظ نظام الحكم الساقط بمركز دائم في مجلس الامن . وقد حال رفض الحكومة الشيوعية الاعتراف بشرعية

التمهيدات التي التزم بها تشانغ ، والسياسة الرادعة ، والحرب الكورية وما رافقها من تدابير حظر تناولات عدة مئات من المواد « الاستراتيجية » ، دون قيام علائق اقتصادية طبيعية بين الصين ودول العالم الاخرى . الا ان الولايات المتحدة لم تستطع ان تفرض على حلفائها ضرب حصار شامل ؛ فمنذ السنة ١٩٥٠ ، اعترف الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، ثم بريطانيا العظمى وبورما والهند وباكستان بالنظام الجديد ، وسوف تعترف به فرنسا في السنة ١٩٦٤ . ولكن هذا الحظر قد أعاق اعادة بناء الاقتصاد الصيني اعاقه كبرى ؛ فولت الصين وجهها شطر الاتحاد السوفياتي الذي ربطتها به معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لمدة ثلاثين سنة ، بغية الحصول منه على القروض ، وخصوصاً على معدات التجهيز والفنيين . وتمززت كذلك العلائق التجارية بالجمهوريات الشعبية الاخرى . فقد اضطرت الصين والكتلة السوفياتية الى انتاج التجهيزات الواجب شراؤها مبدئياً من الخارج . ونسقت العلائق التجارية بين الديموقراطيات الشعبية المختلفة بحيث امتصت العلائق التجارية بين دول الكتلة ١/٤ مبادلاتها وهبطت نسبة اسهام هذه البلدان في التجارة الدولية الى ٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . الا ان العلائق بالدول الآسيوية والافريقية كانت آخذة في النمو : فقد نافست القطنيات الصينية القطنيات الهندية واليابانية منافسة كبرى حتى في الشرق الاوسط . كما ان ارتقاء شدة الحصار والمخالفات المتزايدة للوائح المواد المحظورة قد اتاحت زيادة الكميات المشتراة من السويد وسويسرا وبريطانيا العظمى والمانيا الاتحادية وفرنسا .

قبل ان يسلم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بتعدد الطرق « الطريقة الصينية » المؤدية الى الاشتراكية ، وقبل ان يلفت القلق الذي اثارته القطيعة بين الحكومة الهنغارية والشعب الهنغاري انتباهه الى ان « الخلافات مع العدو ، اي مع الرأسمالية » ليست هي الخلافات الوحيدة التي قد تقوم في النظام الشيوعي ، شعر الحزب الشيوعي الصيني بإمكان قيام « خلافات داخل الشعب ايضاً » تجدر معالجتها . وعلى نقيض الطريقة التسلطية التي اعتمدتها الحكومة السوفياتية - اقله حتى وفاة ستالين - ، اراد « المذهب الصيني » التغلب على هذه الخلافات بالاقتناع والتفهم قبل الاقتسار . وقد سبق ورأينا في سياق هذا البحث ان الطرائق الجديدة المعتمدة منذ قبل انتصار السنة ١٩٤٩ قد وفقت بين مبادئ ماركس ولينين والظروف الخاصة بالمجتمع الصيني وطبقتهما بمنتهى المرونة بحسب البسلاط ، التي عانت ما عانت خلال نصف قرن من الحروب الاهلية والحروب ضد الاجانب ، الثمن الغالي الذي دفعته روسيا من اجل تطويرها . ففي رأي ماو ، كما اكد ذلك في خطاب ألقاه في ١٧ شباط ١٩٥٧ ، ان الفائدة كل الفائدة في استمرار « تفتح المائة زهرة في آن واحد » و « تنافس المائة مدرسة » ، ما دامت المقاييس الاساسية الستة مقبولة بها : وحدة القوميات الصينية ، تطوير المجتمع اشتراكياً ، الدكتاتورية الشعبية الديموقراطية ، المركزية الديموقراطية ، قيادة الحزب الشيوعي ، التضامن الاشتراكي الدولي .

الان فترة الحرية هذه لم تدم طويلاً ، وفي السنة ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة .
 جذرية من مراحل السير نحو الشيوعية باختيار لا مثيل له في تاريخ العالم .
 فان « حملة المائة زهرة » قد عقبتهما حملة « تقويم » ضد « رجعية »
 و « اعتقادية » بعض المعارضين . وان العمل الحكومي الذي تميز ابدأ حتى الآن باعتدال حقيقي
 وبمزيد من الفطنة ، قد انتقل فجأة الى التطرف : كان المقصود بلوغ الشيوعية وقطع المرحلة
 الانتقالية بمنتهى السرعة ، وذلك بتعبئة الجماهير ، اي بالاستفادة ، ما امكنت الاستفادة ، من
 هذا الرأسمال البشري الكبير الذي يؤلفه الـ ٦٠٠ مليون صيني . وقد توجب « السير على
 القدمين » اي تأمين خير تناسق بين الانماء الزراعي والانماء الصناعي . فما هو سبب هذا التبدل
 يا ترى ؟ لا شك في ان سرعة زيادة السكان ، الذين هبطت نسبة الوفيات بينهم ، منذ السنة
 ١٩٥٢ ، من ١٧ بالالف الى ١٢ بالالف ، قد استلزمت سرعة زيادة الانتاج ، ولكن هذه
 المقررات تصادف في الزمن بداية فتور العلائق الودية بالاتحاد السوفياتي . ففي هذه الفترة اخذ
 هذا الاخير يقلل من ارسال المعدات الى الصين ويزيد من ارسالها الى الهند ، ورفض الوفاء بوعده
 قطعه في السنة ١٩٥٥ بايقاف حليفته على سر القنبلة النووية . ومنذئذ عدلت الصين عن الظهور
 بمظهر التاميز المنقاد للسوفيات والمقتدي بهم ؛ وطاب لها التحدث عن طرافة حلولها ، بينما انتقد
 الاتحاد السوفياتي من جهته حركة التصنيع السريعة وانشاء الدوائر الريفية . وفي ربيع وصيف
 السنة ١٩٦٠ ادت حدة الخلاف الى نزوح ألوف المهندسين والفنيين السوفيات الذين استدعوا الى
 الاتحاد السوفياتي ، تاركين الاعمال المشروع فيها ومستصحبين التصاميم التي كانوا قد وضعوها .
 فهل اعتقدت الصين آنذاك بوجود اعتمادها على نفسها فقط ، ورغبت في تقدم الاتحاد السوفياتي
 سرعة يا ترى ؟

ارتكزت « القفزة الكبرى الى الامام » - دونما نظر الى الانتاجية - الى استخدام الثروة
 الكبرى التي تزخر بها الصين الحالية في اعمال تؤول للمصلحة العامة : اعني بها طاقة اليد العاملة
 التي لا تستخدم استخداماً كافياً في الارياف . اجل ان الافتقار الى رؤوس الأموال وعدم توفر
 الفنيين يحولان دون تصنيع سريع الخطى ، وانما يمكن تعبئة ملايين العمال مع ادواتهم المألوفة ،
 كالجرفة ووعاء نقل الرمل... من اجل حفر الاقنية والاحواض ، وبناء السدود وشق الطرق ،
 وتنظيف الانهار والمستنقعات للحصول على السجاد . وبناء على ذلك تمكن مليون فلاح ، في شتاء
 ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، من مضاعفة مساحة الاراضي المروية واتاحوا زيادة الانتاج زيادة كبرى . وفي
 سبيل استخدام موارد اليد العاملة هذه خير استخدام انشئت الدوائر الريفية الصغرى التي تضم
 زهاء ثلاثين تعاونية قروية (٢٠٠٠ عائلة تقريباً ، اي حوالي ١٠٠٠٠ شخص) في تجمع
 لامركزي يتمتع بحرية مبادهة كبرى من اجل استخدام اليد العاملة والخامات جهد المستطاع ،
 وتحسين الانتاج ، وسد حاجاته الخاصة . فنظمت حياة جماعية وانشئت محلات لبيع المأكولات
 والمشروبات ، وحدائق وملاجيء نهائية للأطفال ، وحمامات عامة ، ومساكن للمعجزة ، وذلك

بغية تخليص المرأة من اعبائها المنزلية واستخدامها في الاعمال الآثلة الى الخير الجماعي. ثم امتدت الحركة بسرعة مدهشة الى المدن حيث انشئت « دوائر مدنية صغرى » كان الهدف منها جمع الاشخاص البطالين ، وتنظيم الاستهلاك بواسطة محلات بيع المأكولات والمشروبات ، ومحاربة الاسراف . الا ان المشروع ، الذي ارتجل ارتجالا كما يبدو ، قد انتهى ، بعد ثلاث سنوات ، الى فشل ذريع .

منذ السنة ١٩٦٠ بدأ التراجع التدريجي : نزع من الدوائر الصلاحيات الواسعة التي اعطيتها في السنة ١٩٥٨ ، وحلت محلها الشرازم (٧٠٠ ٠٠٠) ، وهي دونها عدداً الى حد بعيد ، ثم « فرق الانتاج » (٢٠٠ ٠٠٠) التي اصبحت الوحدات الانتاجية الحقيقية . الا ان الحياة الخاصة لم تخضع قط لنظام جماعي (كما يشهد بذلك « جليبر اتيان » و « رنيه ديمون ») ، وليست منامات الرجال ومنامات النساء في ابنية مشتركة كبرى ، وتناول ٥٣٠ مليون صيني وجبات طعامهم في محلات بيع المأكولات ، وتربية الاطفال بعيداً عن والديهم في الملاجئ النهارية ، سوى من نسج الخيال ، ولكن سرعة هذا التنظيم الجماعي تطلبت من الجميع جهداً مفرطاً لم يلبث ان لاشى الحماس . وهو من ثم فتور الجهد ما ادى الى الفشل ؛ ويضاف الى ذلك ان الاختبار قد افسد ببلايا طبيعية تمادت ثلاث سنوات (جفاف وفيضانات تسببت في أزمة غذائية كبرى وأوجبت تقنيناً صارماً) ، والافتقار الى مسؤولين ذوي خبرة ، وعدم أهلية اولئك الذين سلموا زمام ادارة المشروع . وقد أدت كافة هذه العوامل الى ابراز مساوئ الجهاز الاداري وتشويش الانتاج .

في الحقل الصناعي ايضاً اتصفت حركة الانتاج بسرعة محومة : استمر انشاء الوحدات الصناعية الكبرى ، واكثر في الوقت نفسه ، في المناطق الريفية ، من المشاريع الصغرى المتوسطة التي لا تستلزم عدداً كبيراً من المسؤولين والفنيين ، والتي تستخدم محلياً اليد العاملة المتوفرة وتخفف من عبء وسائل النقل : مصانع احذية واسمدة واسمنت ، وخصوصاً استثمار مناجم الحديد والفحم الحجري الكثيرة غير المستثمرة ، وجمع نفايات الحديد واحداث اكثر من ١٣٠٠٠ فرن يتراوح ارتفاعها بين مترين وثمانية امتار . تلك هي حملة « الفولاذ الشعبي » التي انتجت كثيراً من الحديد المصبوب والفولاذ ، المتدني النوعية في اغلب الاحيان ، اللذين كانت ثمنهما تبذيراً كثيراً في المعدن والطاقة . الا ان ميزان الحساب لم يكن سلبياً : فغالبا ما استبدلت هذه المصاهر الريفية بمصاهر عصرية صغرى ايقظت صناعة الآلات الزراعية الريفية ، واوجدت صناعات تستخدم الخامات المحلية دون غيرها ، وتمولها موارد الدائرة الاقليمية ، ويوفر العمل للفلاحين الكثيرين الذين لا عمل لهم . « لم يكن الفشل محلياً ، ولكن الفارق بين الاهداف والنتائج كان كبيراً » .

اذن توجبت العودة الى الاعتدال واعادة ضبط الاقتصاد بالاستفادة من
 الميزات الاقتصادي الخبرة المكتسبة . الا ان الاقتصاد الصيني - الذي استعاد عافيته -
 والاجتماعي بعد الاضطراب الناجم عن « القفزة الكبرى الى الامام » - ما زال
 بالرغم من ذلك اقتصاداً هشاً سريع المطب ، لانه سيبقى ، لمدة طويلة ، رهين الزراعة غير
 المنتظمة الانتاج تحت تأثير عوامل طبيعية كثيرة : جفاف ، فيضانات ، اعاصير ، فالى هذا
 يرد الاهتمام الذي اعيرته اعمال رقابة تصريف المياه والري ، واعادة التحريج ، واحياء الاراضي
 البائرة . وان نقص الانتاج الزراعي في السنة ١٩٦٠ قد ارغم الصين على استيراد كميات كبرى
 من الحبوب باسعار مرتفعة ، ولكن كمية المواد الغذائية والمواد الارلية الزراعية المنشأ قد
 تزايدت منذ حصاد السنة ١٩٦٢ ، فالقي التقنين وتحسن تصدير الارز . وتوجب كذلك ايشار
 الانماء الزراعي على الصناعة الثقيلة واحلال انتاج المواد الاستهلاكية في المرتبة الاولى . ويرد
 ذلك الى ان عدد السكان الذي ربما جاوز ، بحسب التقديرات ، ٧٠٠ مليون نسمة منذ السنة
 ١٩٦٢ ، وقد يبلغ المليار في السنة ١٩٨٠ ، يزداد بسرعة مطردة ، بالرغم من السياسة الهادفة
 الى تحديد النسل (عدم اعطاء اي تعويض عائلي ، واية فائدة اخرى بعد الولد الثالث ، اظهار
 مساوىء الزوجات المبكرة ، تشجيع وسائل منع الحمل) .

تقدمت النهضة الصناعية تقدماً مستمراً . فان المصانع الصينية قادرة اليوم على انتاج معظم
 الآلات والتجهيزات الضرورية ، والمصنوعات الكيميائية الهامة ، وقد نشأت اخيراً صناعة
 نووية فجرت قنبلتها الاولى في تشرين الاول ١٩٦٤ . وان في ذلك لدليلاً واضحاً على ان الصين
 قد احتلت مكانها في الصف الاول بين الدول العظمى . فقد كتب « روبير غيلين » في السنة
 ١٩٦٤ ، بعد انقضاء تسع سنوات على رحلة رجع منها بانطباعات تشاؤمية نسبياً ، ما يلي :
 « انتصر النظام على كافة الآفات القديمة : فساد ، فوضى ، مرض » ، وارسخ « التفسييرات
 الخارقة » المحققة منذ السنة ١٩٥٥ : وحدة الصين ، تربية ، نزاهة ، اخلاق ، صحة (الاذبة لم
 تمتد) ، والصينيون « يأكلون اليوم حين يحرقون » ؛ وانتصر على الممارضة (او اقنعها) « بخلفه
 سبعماية مليون مطيع » !

ان طرافة هذه الطريق الصينية نحو الشيوعية ، ومسدى تحقيقاتها ، وسرعة تحول هذه
 الامبراطورية الآسيوية المستضعفة والمذلة الى دولة صناعية عصرية كبرى ، بفضل جهود وتضحيات
 عسيرة طلبها من شعب نشيط وصبور وحاذق زعماء يتحلون « باخلاق نادرة » وذكاء ، وواقعية ،
 وتصلب ومرونة معاً ، (ج. ايتان) ، لتضفي على مثلها اهمية ثورية دونها اهمية مثل الاتحاد
 السوفياتي .

الخلاصة

ان المجال البري والاقتصادي والسياسي العظيم ، الذي 'قُدِّر' للنشاطات المخططة في الديمقراطيات الشعبية المختلفة ان تتنسق فيه ، والذي يضم ثلث سكان الكرة الارضية ، قد رأى وحدته العقائدية تتصدع بفعل الانشقاق الكبير الذي ما زال يباعد منذ السنة ١٩٦٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين . وكانت النتيجة تراخياً في الروابط التي قامت بين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الاوروبية وتشوشاً في الاحزاب الشيوعية المختلفة المنتشرة في العالم . ولكن ذلك لم يمنع العالم الشيوعي من استهواء شطر كبير من الطبقات العمالية في الغرب ، والبلدان الآسيوية والافريقية . فقد اخذ الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية تخرج من عزلتها وتقدم للدول غير النامية مساعدتها التقنية والمالية ؛ وان الشروط التي تضمنها لذلك تفضل شروط الدول الاطلسية التي لا تبحث شركاتها ، الحريصة على تحقيق كسب جزيل وفوري ، الا عن استثمار المناجم والبتروول ، وشروط « مصرف التصدير والاستيراد » الذي لا يمنح قروضاً لا فائدة منها للصناعة والتجارة الاميركيتين . وكان المثل الصيني بصورة خاصة جليل الفائدة بالنسبة لهذه الدول ؛ فلا الدول الاستعمارية القديمة التي رفضت ان تطبق في ما وراء البحار مبادئها الحرة ، ولا الولايات المتحدة التي لم يأت نظامها الاقتصادي الحر يجديد من اجل رفع مستوى معيشة الجماهير الآسيوية ، والتي تطمع في ان تفرض عليها مرة اخرى حكومات عاجزة وفاسدة في اغلب الاحيان ، ولا الاشتراكية الغربية التي لم تسلك سلوكاً يختلف عن سلوك الاحزاب الاوروبية الاخرى في ماليزيا او الهند الصينية ، اوحث لها بالثقة . وهذا هو ما يفسر عظمة نفوذ الصين في آسيا وفي كافة البلدان التابعة ، بالرغم من الانشقاق الذي شطر العالم الشيوعي شطرين . فالصين قدوة وهداية لشعوب العالم الثالث التي تعاني من التأخر الذي تعيض هي منه . وكل يوم تقصدها وفود آسيوية وافريقية واميركية - جنوبية بغية درس منجزاتها محلياً ، ويختلف الى جامعاتها طلاب افريقيون وآسيون بغية تعلم طرائقها ؛ وتنتشر بعثاتها الدبلوماسية والتجارية في العالم اجمع . ومنذ اليوم تستفيد من مساعدتها الاقتصادية او قروضها او هباتها الجمهوريات الجديدة في افريقيا السوداء ، ومعظم دول جنوبي شرقي آسيا الحياضية ، ودول الشرق الادنى ، وكوبا والبنان . وتحاول بعض البلدان : غينيا ، ومالي ، وحق الهند - بالرغم من النزاع الدبلوماسي والعسكري الحاد بينها وبين الصين - التمثل بتعبئة الجماهير المنظمة في الصين من اجل تنفيذ اعمال تقتضيها المصلحة العامة .

الكتاب الرابع

حول البلدان التابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفروق الاجتماعية لم تكن بالمساوى، الوحيدة التي عيل صبر الناس بها ، فقد برموا بالأكثر من الفروق العرقية والعنصرية اذ استأثرت قسمة من العنصر الابيض ، في اوروبا واميركا بخيرات الارض واختصتها بنفسها . فقد اخذت جماهير الشعوب الملونة ، او المتخلفة التطور التي تؤلف الشطر الاكبر من البشرية — اسوة بالطبقات العمالية والفلاحية — تخرج من سلبيتها وتلتزم لوضعها ، اذ قد هبت على العالم اجمع حركة تحرر غطت في ثنايا شعوب اميركا وآسيا وافريقيا ، المستعمرة منها او المستقلة مبدئياً ، وأخذت تشرئب بنفوسها الى الحرية والاستقلال .

الفصل الأول

أقطار أميركا اللاتينية

فقد تأثرت بعيداً ، في نصف القرن الاخير ، اقطار اميركا الجنوبية واقطار اميركا الوسطى بهذه الازمة الاقتصادية التي رزحت تحتمها وقلبت ظهراً لبطن اوضاعها الاقتصادية والسياسية وهي لا تدري من اسبابها ومسبباتها شيئاً . فقد اتخذت المشكلات الخاصة بالبلدان المتخلفة اقتصادياً طابعاً حاداً في اعقاب حربين عالميتين وضائقة اقتصادية اخذت بخناقها . وقد ازدادت بؤساً وشقاءً من جراء الازدهار الديموغرافي الذي سجل فيها اكبر معدل عرفه العالم من قبل ، والبنميان الاجتماعي البسالي الذي قام فيها . وتفاقم الوضع وزاد حرجاً من جراء العراقيل والصعوبات التي لقيتها في استثمار خيراتها لاقتنارها لرؤوس الاموال اللازمة ولليد العاملة الصالحة مما زادها تبعية وارتباطاً بمجلة الدول المستعمرة الكبرى في نصف الارض الغربي . . فقد حيل بين هذه الاقطار عام ١٩٤٠ كما حيل بينها عام ١٩١٤ ، والى حدود ما عام ١٩٣٠ ، كلياً او جزئياً ، بين زبائنها وموليتها من هذه الدول الاوروبية . فقد اضطرت الإتكال على نفسها او التمويل على دول جديدة في ما يساعدها على تأمين حاجاتها او تطوير انتاجها تأميناً لمقتضيات الحرب ومتطلباتها . وهكذا خضع التطور الاجتماعي فيها لتغييرات جذرية ، اذ ظهرت عندها طبقة صناعية جديدة ، كما اخذت طبقة العمال العاملة في الصناعة الكبرى تزداد اهمية وشأناً مما ادى الى المزيد من الضغط الاجتماعي والعرقى واخذت تبرز بصورة اشد وأعنف روح التمرد على السيادة الاجنبية . وبالرغم من هذا كله ، فقد بقيت الاقطار الواقعة الى الجنوب من نهر ريو غراندي في اميركا اللاتينية ، في وضع نصف استعماري ، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها والنتائج الطيبة التي حققتها .

١ - المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

شهدت القارة الاميركية الجنوبية ، اكثر من اي قارة المشكلات السكانية والتمديدية اخرى في العالم ، اكبر زيادة في السكان تمت في أي بلد آخر ، اذ ارتفع عدد السكان منذ عام ١٩٢٠ من ٩٤ مليون نسمة الى ١٣٤ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ ،

ليبلغ ، عام ١٩٦٣ ، أكثر من ٢٠٠ مليون . وكانت نسبة الزيادة ٣٨،٥ ٪ في السنوات الخمس عشر الأخيرة ، وارتفع هذا المعدل الى ٥٢ ٪ في فنزويلا والى ٤٥ ٪ في المكسيك . وهو أكبر من أي معدل سجل في أي بلد آخر في أي من القارات الخمس (مصر ٣٣،٧ ٪ ؛ كندا ٣١ ٪) . وبأقي البلاد الواطئة ٢٠،٥ ٪ - وهو أعلى معدل سجلته أوروبا - ، والهند أقل من ٢٠ ٪) . وبأقي البرازيل في الطليعة إذ بلغ عدد سكانه ٤١ ٢٣٥ ٠٠٠ نسمة في احصاء عام ١٩٤٠ ، و ٦٥،٧ مليون ، في احصاء عام ١٩٦٠ . وبذلك زاد عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة في ٢٠ سنة ، مع الهجرة الى البلاد بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ، كانت في حكم المدم ، واقتصرت على بضعة آلاف بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ . وفي الأرجنتين ، ارتفع عدد السكان من ١٣ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ٢٠ مليون ، عام ١٩٢٠ ، كما ان عدد سكان المكسيك بلغ ٢٢ مليون ، بعد ان كان عددهم ١٩ ٦٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وجاء معدل الزيادة في كل من الشيلي وجزر البحر الكريبي على هذه النسبة . ومع ذلك فقد بقيت كثافة السكان في القارة متدنية جداً إذ لا تزيد على ٧ في مجموع القارة ، وهي في حدود ٦ في البرازيل ، و ٨ في الشيلي ، و ١٢ في الاورينغواي ، و ٢،٣ في بوليفيا ، كما ان الواحات السكانية متفرقة جداً . ففي المكسيك ، نرى ١٤ مليون نسمة أي نصف سكان البلاد ، يقطنون رقعة من الأرض حول العاصمة ، شعاعها أقل من ٣٠٠ كلم ، كما ان أكثر من نصف سكان البرازيل يتمركزون جنوبي خط العرض العشرين ، في ١/٦ مساحة البلاد ، كما ان الولايات المركزية الثلاث في الشيلي تحتفظ بـ ٤،٥ ٪ من مجموع السكان الذين يمثلون ٤ ٪ فقط من مساحة البلاد . وفي الأرجنتين ، نرى ٧٣ ٪ من مجموع السكان يعيشون في ربع مساحة البلاد ، وفي فنزويلا نرى ٦٠ ٪ من مساحة حوض نهر الاورينوك ، لا يتعدى عدد السكان فيها ٧ ٪ من المجموع . وهكذا نرى ان السكان يتوزعون رقعاً محدودة ، في قارة تشكو من قلة وسائل الاتصال ومعظم أراضيها موات لا تزرع . وتيارات الهجرة في الداخل تحفز سكان الريف على النزوح من القرى الى المدن او مجتمعاتها مقاطعة معينة دون أخرى ، كما ان سكان المناطق شبه الصحراوية الواقعة الى الشمال الشرقي او في وسط البرازيل ينزحون بالأكثر نحو ولاية ساو باولو أي الى الغرب البرازيلي ، والى « المقاطعة الرائدة » حيث تزدهر مزروعات القطن وقصب السكر وتنشط تربية الماشية . في كل مكان تسجل حركة الاسكان في المدن ازدياداً مطرداً . ففي المكسيك ، هبطت نسبة السكان في الريف من ٩٠ بالمائة في عام ١٩٠٠ ، الى ٥٤،٧ بالمائة عام ١٩٤٠ ، وقد تضاعف سكان مكسيكو العاصمة في عشرين سنة . وبينما ازداد عدد السكان العام في البرازيل بمعدل ٢٨ بالمائة بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، ازدادت نسبة السكان في المدن ٤٩ بالمائة . ان نصف سكان المدن يقطنون ١٤ مدينة ، كما يقوم ثلث سكان هذه المدن في اثنتين منها هما الريف وساو باولو ، فازداد عدد سكان الريف ٣٦ بالمائة في ١٠ سنوات ، كما ازداد سكان ساو باولو ٦٠ بالمائة وبذلك برزت العاصمة الريف ، إذ بلغ عدد سكانها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة .

وفي الأرجنتين كان ٥٧٤٣ بالمائة من مجموع سكان البلاد من سكان المدن عام ١٩١٤ ،
فارتفعت النسبة ، عام ١٩٥٩ ، الى ٧٠ بالمائة . وبونس ايريس التي تعد ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة تقع
في قلب منطقة يزيد عدد سكانها على ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة وفيها يحتشد اكثر من ربع سكان
هذه الجمهورية . وفي عام ١٩٦٣ ، نرى ٤٦ بالمائة من الاهلين يعيشون في المدن ، بينما ٢٦ بالمائة
يعيشون في تحشيدات تعد ١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة ، كما ان ثلثي سكان الشيلي يقطنون المدن .

تتكس هذه الجماهير في مساكن يقيم عليها البؤس والشقاء ويحتشدون في احياء تفتقر اصلاً
الى الشوارع ومصلحة الطرقات والوسائل الصحية ، اذ اعداد كبيرة من الاولاد والنساء والرجال
يعتمدون التسول ويعيشون على الصدقات والحرف الصغيرة النقلة . والنقص في التغذية هي من الامور
العادية والشقاء فيها مع ذلك اخف وطأة مما هم عليه الفلاحون والمزارعون .

الملكية العقارية الضخمة هي القاعدة . ففي هذه القارة ، نرى ٥٠ ٪
الملكيات الكبرى من الاراضي الزراعية تقع ضمن ملكيات تزيد مساحة الواحدة منها
على ٦٠٠٠ هكتار وتعود ملكيتها لـ ١٤٥ ٪ من كبار الملاكين . وفي الشيلي ان ٨٩ ٪ من
الاراضي يملكها ٥٩٣٦ ملاك لا غير ، كما ان ما لا يقل عن نصف المساحات تتكون من عقارات
تزيد مساحة الواحد منها على ١٢ ٠٠٠ هكتار . وفي الأرجنتين نرى ١/٦ ولاية بونس ايريس
وهي اغنى ولايات الأرجنتين على الاطلاق تعود ملكيتها لـ ٢٢١ شخصاً ولـ ٥١ شركة عقارية .
وفي (الاراضي الوطنية) بملك ١٨٠٤ شخصاً املاكاً يساوي مجموعها مجموع مساحة بلجيكا
وهولندا والدانمارك ، وملكيت عشر شركات لوحدها من الاراضي ما يوازي مساحة بلجيكا
وسويسرا مجتمعين . وتمثل الممتلكات التي تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار
في الاورغواي ، ٤٣ ٪ من مساحة البلاد ، وهنالك عقارات يبلغ مساحتها معاً ٢ ٥٠٠ ٠٠٠
هكتار ، كما ان ٩٨٠٦ بالمائة من الممتلكات تمثل ٧ بالمائة من مساحة الارض فيها . وفي فنزويلا ،
ان ٨٤ بالمائة من الاراضي في المقاطعة الاتحادية ، تعود ملكيتها لـ ١٩ شخصاً ، وان ١ بالمائة
من السكان يملكون ٥٦ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد . وفي كولومبيا ، يملك
٨١٢٣ من اصحاب الاملاك العقارية اكثر من ٣٣ بالمائة من الاراضي الزراعية ، بينما تتقسم
٥٠٠ ٠٠٠ هائلة ٣٠٥ بالمائة من مساحة الارض ، كما ان مليونين من العمال الذين يعملون في
الزراعة لا يملك الواحد منهم اية قطعة ارض . وعلى مثل هذا الوضع نرى جمهوريات
الاكوادور والبيرو وبوليفيا ، وفي غواتيمالا ، يعود ثلث مساحة الارض الزراعية ، لبعض
كبار الملاكين . ومزروعات البن وقصب السكر الكبيرة في كوبا تعود ملكيتها للملاكين اجانب
عن البلاد ، وفي نيكاراغوا وهوندوراس تعود ملكية هذه الاراضي الزراعية للشركات
الثمانية الكبرى وهي ايضاً غريبة عن البلاد . وفي المكسيك ما قبل اصلاح الزراعي ، كانت
٤٩ بالمائة من الاراضي تتكون من املاك تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠٠ هكتار ، كما
ان ٣٠٠٠ اسرة كانت تملك اكثر من نصف مساحة البلاد ، وبضع مئات من الافراد كان

يملكون كامل اراضي ولاية تشيهواهوا ، وكان الجنرال طرازاز يملك لوحده ستة ملايين هكتار كما ان شركة الخط الحديدي الغربي كانت تملك ٩٨٨.٠٠٠ هكتار ، وملك هيرست ٥٠٧.٠٠٠ هكتار . أما في ولاية سان لويس دي بوتوسي فكان ٩٦ بالمائة من العمال العاملين في الشؤون الزراعية لا املاك لهم . وفي جمهورية الدومنيك كان الدكتاتور تروخولو قبل ان تخلعه الثورة ، عام ١٩٦١ قد تمكن من تحويل ٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية في البلاد ، الى ملكية اسرته . والملكية الصغيرة لا وجود لها الا في بعض المناطق : في جنوبي البرازيل وفي جمهورية كوستاريكا .

وفي نظام عقاري على هذا الشكل ينقسم المجتمع الريفي الى طبقتين تتباينان في كل شيء : اقلية من كبار الملاكين من اصل اوروبي او من الخلاسين ، وسكان الريف الذين يتألف معظمهم من الهنود الحمر ، ومن مهاجرين وضمهم وضع العبيد يعيشون في وضع زري من العبودية ويرسفون في البؤس والشقاء . ويخضع هذا المجتمع لنظام بطريركي في اطار الملكيات الكبيرة ، صاحبها يكون على الغالب بعيداً عنها ، ويترك امر العناية بها لوكيله . فكل العاملين في الزراعة ، سواء في البرازيل او الشيلي هم في وضع ارقاء الارض . فالمزارع يرتبط بالارض ارتباطاً وثيقاً اثناء ثلثي السنة . ويرتبط عليه وعلى افراد عائلته ان يعملوا لصاحب الارض لقاء تمتعهم بحديقة صغيرة تقوم امام زريبتة او كوخه المصنوع من الدلفان ، ولقاء بعض المحاصيل الزراعية التي تعطى له خلال فصل العمل في الارض . ويقدم صاحب الارض عادة للمزارع سلفة من الدراهم والمواد الغذائية الذي لا يستطيع تغيير عمله قبل ان يسدد دينه . ولما كانت الاجور واطية جداً ، فقد يستحيل عليه وفاء دينه الذي ينتقل عند وفاته ، الى اولاده . ففي ظروف كهذه ، ليس من الغريب قط ان يتردى الوضع الاقتصادي في البلاد ، اذ لا يخطر قط على بال هذا الملاك الامي المهمل ان يدخل اي تحسين فني او تقني على وسائل استثمار ارضه . فهو يمارس زراعة صنف واحد ويبقي جانباً كبيراً من ارضه مهملاً . وهكذا نرى ان ١٤٤ بالمائة من الاراضي الزراعية في هذه القارة هي قيد الاستثمار (٧٥ بالمائة في البرازيل ، و ٧٨ بالمائة في الأرجنتين) . والحصاد يتم بالمنجل ، والغلة هي من الفقر بحيث ان بعض هذه الاقطار التي لا يستثمر القسم الاكبر منها ، تضطر لاستيراد موادها الغذائية من الخارج .

هذان العالمان العائشان مملاً جنباً الى جنب يتفاوتان تفاوتاً عظيماً من جهة العرق والاصل : العالم الاوروبي او المنحضر مشكلة الهند الحمر
اوروبياً (الهجناء) ، فالارستوقراطية : ارفع أسر ليما الخمس والعشرون ، وكبار الملاكين المقاريين والأثرياء المحدثون الذين تمت لهم النعمة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أمثال سيموز باتينيو هذا الممدن الهندي الذي اصبح ملك القصدير واغني اغنياء اميركا الجنوبية على الاطلاق ، واصحاب الانوار في المكسيك ، وغيرهم الذين تتألف منهم الطبقة العليا وينعمون وخدمهم بنعم وخبرات حضارة العصر ، يعتمدون على كنيسة ثرية ، غنية ، بالرغم من قلة عدد رجال

الأكليروس الغريب ، وبالرغم من عدم وجود أكليروس وطني في بعض البلدان ، كما هي الحال مثلاً في البرازيل . فهذه الطبقة تستأثر بالسلطة السياسية وتمارسها لما يؤمن مصالحها .

ويلي هذه الطبقة العالم الهندي الذي اهل شأنه تماماً ، ومنها يتألف السواد الأكبر من الشعب ، يزيد عددها كثيراً عن الأرقام الرسمية التي توفرها الإحصاءات مصدر معلوماتنا عن العرق أو الأصل بالاستناد إلى اللغة أو اللسان إذ أن عدداً كبيراً من اهل البلاد لم يعودوا يتكلمون لهجتهم الخاصة . فالهنود الخلتص أو الهجناء يؤلفون ، بلا ريب ، اكثريّة السكان في المكسيك (١٠/٩ ، وفي فنزويلا ٣/٢) ، وفي البيرو وبوليفيا (لا تزيد نسبة البيض في هذين البلدين عن ٨ بالمائة) وفي جمهورية الاكوادور (٥ بالمائة من البيض) وفي كولومبيا والباراغواي حيث ٩٠ بالمائة من الالهالي هم من دم غواراني وحيث الجميع يتكلمون اللغسة غواراني ، وفي الفواتيمالا ، والسلفادور ، وغيرها . وهناك مجتمعات أخرى في البرازيل مثلاً حيث تمثل ٢٠ بالمائة من مجموع السكان .

فحروب الاستقلال والثورات المتعاقبة التي انفجرت تباعاً في القرن التاسع عشر لم تدخل أي تحسين قط على وضعهم . فهم يعيشون في شبه عزلة بعد ان ارغموا على السكن في مناطق غير صالحة للسكن ، كما يبدو ، تقوم فيها الغابات الظليلة ، أو الاغوار المرتفعة ، يعيشون من نتاج الارض الزراعية أو من العمل في المناجم التي يستغلها البيض أو الخلاسيون فيشترون محاصيلهم الزراعية بأبخس الاثمان ويدفعون لهم اجوراً لا تذكر . وقد منعهم ما هم عليه من فقر مدقع من استهلاك المحاصيل المستوردة وحتى تلك التي تؤمنها بعض المصانع المحلية ، فيعتمدون في معاشهم بما يشبع جوعهم من الذرة والفاصوليا ، عرضة للنسبة العالية من الوفيات ، ولذا بقوا ابدأ على هامش الحياة القومية وقلما استبدلوا سيداً بآخر . فهنود المكسيك وخدم توصلوا ليلعبوا دوراً بارزاً في حياة البلاد ، كما ان قسماً منهم يساهم فعلاً بتطوير حضارة البلاد . اما في البيرو وبوليفيا وفي الاكوادور ، وفي الجمهوريات الاخرى الواقعة بين جبال الاندس أو في اميركا الوسطى .

« فقد أصبح الهندي في هذه الأقطار منطوياً على نفسه ، سكوتاً خشناً يوحى الرعب ، هو في منتصف الطريق بين الانسان والحيوان ، ينفر من كل اتصال بأي عرق آخر ، يتسكع في جمل مطبق وقد بله عقله لادمانه الكوكا والمشروبات الروحية ، لا يتذكر شيئاً عن هذا التراث الجيد الذي تركه له آباؤه الأقدمون » .

هنالك إلى جانب الهنود مشكلة الملونين أو الزوج تفرض نفسها في
مشكلة الزوج
جزر بحر الكرايبي حيث حل الزوج محل سكان البلاد الأصليين بعد ان تم افناؤهم (فهايتي هي دولة من الزوج) ، أو في جمهوريات اميركا الوسطى ، لا سيما في نيكاراغوي ١٠٪ ولا سيما في البلدان الواقعة في المناطق الإدارية في اميركا الجنوبية : الفويتان وفنزويلا ١٠٪ وفي الشمال الشرقي من البرازيل . ومع ان هجرة البيض وعملية التهجين ساعدتا كثيراً على « تبيض » السكان تدريجياً بحيث نرى بينهم كل قوارق اللون الابيض والاسود ،

فهناك ، مع ذلك ، ما لا يقل عن ١٥ مليون من الزوج ومن الهجاء يمكن تمييزهم بسهولة . اما مستواهم الحضاري فمتدن جداً ، على الاجمال . فسمات افريقيا تبرز في امور الدين والفولكلور الشعبي والاقاصيص الشعبية ويتبين العلماء الاجتماعيون ، بيسر ، تحت اسماء القديسين الكاثوليك ، اسماء قدامى الآلهة والمراسيم الدينية المعمول بها عند الداوميين واليوروبيا ، إذ انتقلت من السلف الى الخلف ، عبر الاجيال بصورة غامضة . كذلك اخذت تبدو لدى بعض رجال الفكر من الملونين معالم المذهب الطبيعي للفرد الاميركي .

فالنخبة التي طلعت من بين الهنود الحمر والزوج هي من القلة والضعف بحيث لا تصلح بعد اساساً لشد الروابط بين المروق والحضارة اسوة بما يجري في البلدان المستعمرة . ومن جهة اخرى اخذت الخصومات والمفارقات تخف وتلين بفضل التهجين وبفضل تأثير الثقافة الاسبانية . التي اخذت تؤثر منذ القرن السادس عشر على سكان البلاد الأصليين وعلى الملونين ، بحيث تنامي كثيرون لغتهم الام . ومع ذلك هنالك بوادر يقظة تلتئم في الافق يخشى معها من احتدام التوتر .

هذه اليقظة التي نشاهد ظهورها في اوساط الهنود والزوج ليست الطبقات الاجتماعية الجديدة
بالاشارة الوحيدة لهذا التغير الآخذ به المجتمع . فالنمو الديموغرافي هو مظهر آخر من مظاهر هذا التبدل . فالإقبال على التصنيع ، والبؤس المسيطر على الريف اللذان ادّيا بسرعة الى حركة التحضر هذه ، ساعدا كثيراً على تطوير الطبقات الاجتماعية الجديدة التي اخذت تطل على البلاد في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . ففي كل مكان ، ساعدت حركة التصنيع على بروز نخبة بين البورجوازية ، وزادت من نطاق رجال الصناعة ومن التجار ، كما زادت من عدد التقنيين والمهندسين ومن العاملين في المهن الحرة او في الادارة العامة او في مصالح الجيش .

في هذه الاقطار التي تنطبع مدنيته بالنشاط الزراعي ، نرى ابناء الطبقة الوسطى التي تتألف من رجال الفكر من ذراري المهاجرين او من التجار ، يعملون ضباطاً في صفوف الجيش ويؤلفون العناصر التقدمية اذ لا مكان لهم في المجتمع التقليدي . فهم يطعمون في تجريد ارستوقراطية كبار الملاكين من استئثارها للسلطة واحتكارها لها ، نجيش فيهم الروح القومية وينفرون من الرأسمالية الاجنبية ، ولا سيما الرأسمالية الاميركية التي تستثمر لحسابها الخاص ولنفعها موارد البلاد الطبيعية وثرواتها ، هذه الرأسمالية التي تعارض قيام صناعات كبرى في البلاد وتتحالف دوماً مع الطبقات الموجهة فيها . فالمرکز الاستراتيجي ، الذي يتمتعون به في المدن يوليهم نفوذاً ويعطيهم شأنًا لا يتفق قط وعددهم الضئيل . الا انهم يتعذر عليهم استلام السلطة عن طريق الاكثية بعد ان يتحكم الاشراف بالانتخابات ويفرون الجساهير الشعبية على الاقبال عليها لمصلحتهم ، فطريقهم الوحيد الى السلطة قيام دكتاتورية مصلحة تهدد لهم الوسائل المؤدية الى السلطة هذه الطبقة بيمينها تلعب دوراً يبرز أثره يوماً بعد يوم ، في هذه الانتفاضات

السياسية التي وقعت منذ عام ١٩٤٣ . فهي النواة ونقطة الدائرة في الحزب المعروف بحزب Apriste في البيرو ، وحزب استنسورو في بوليفيا الذي ساند الانقلاب الذي قام به بتنكور في فنزويلا ، عام ١٩٤٤ ، والانقلاب الذي قام به فرغاس في البرازيل . . . وهذه النخبة تطالب بتشريع خاص يلائم العمل ، ويطور التربية والتعليم في البلاد ، ويكفل الازدهار لحركة التصنيع بحيث يرتفع مستوى الحياة في البلاد ، وينقذ الأمة والشعب من الروابط التي تشدها الى الاستعمار الاقتصادي . فالبرنامج الذي تطالب به هو برنامج اصلاحي ليبرالي ، معتدل ، مناهض للشيوعية ، وهذا ما يفسر لنا إحتجاجها عن معالجة الاصلاح الزراعي والتعرض للبنيان الاجتماعي ، وكلاهما من مشكلات البلاد الاساسية . وأثرها يبرز جلياً في هذه الدساتير الجديدة التي تطل علينا والتي تشهد عالياً ، على اقدار متفاوتة ، على شدة اهتمامها بالمشكلات الاجتماعية من خلال هذه التشريعات الجديدة المتعلقة بالعمل .

والعمال الذين يتسكعون « في اشق بؤس عرفه العالم » كما يؤكد لمبرت ، أخذوا يؤلفون بالفعل بروليتاريا استفاقت على ذاتها وادركت ما لها من شأن واخذت تطالب بتأليف نقابات لها . فقبل عام ١٩٤٠ ، لم نر ائراً لهذه النقابات الا في بعض البلدان كالمكسيك والارجنتين والشيلي وكوبا وبعض قطاعات خاصة من قطاعات الصناعة : كالبخرية التجارية ، والسكك الحديدية وصناعات التبريد ، والصناعات الاستخراجية . اما بعد عام ١٩٤٤ ، فقد ظهرت النقابات في كل مكان بعد ان شجعها على ذلك تطور الصناعة والاتفاق الذي يشد بعضاً الى بعض احزاب اليسار الشيوعيين والاشتراكيين ، نجاح الحركة النقابية في بلدان اميركا الشمالية . وتمثل تجمع القوى العمالية عندما تألف اتحاد العمال في اميركا اللاتينية (C.T.A.L.) بزعماء فيسانته لمبردو تولقدونو ، وهو اتحاد هدّ عقم ١٩١٦ ، خمسة ملايين عضو منتسب . والتدابير المضادة للشيوعية التي اتخذت ضد الحركة بايعاز من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧ ، ادت الى انشقاق الحلف في السنة التالية ؛ فقد انشق عن هذا الاتحاد المعروف بنزعته نحو الشيوعية نقابات عدة تشكل منها منظمة جديدة عرفت « بالمنظمة الاقليمية لعمال اميركا اللاتينية » O.R.I.T. التي اوحى بتشكيلها وساعدت على قيامها المنظمات C.I.O. و A.F.L. وانضمت الى اتحاد النقابات الحر الذي كان بعد عام ١٩٥٥ حوالي عشرة ملايين عضو . .

ويؤلف العمال ، مع ذلك ، اقلية محظوظة بالنسبة الى هذه الدهماء التي تتألف منها اكثرية السكان ، ومن هؤلاء الجياع الذين يؤلفون ٢٠ بالمائة من الجماهير الريفية ، الذين يحملهم قساو السكان في الريف على النزوح ، منذ ٢٥ سنة ، الى المدن ليضخموا عهدهم الزرائب والاكواخ في الخيمات القائمة في ضواحيها . فالشركات الاجنبية العاملة في البلاد تدفع لهم عادة اجوراً اعلى بكثير من المألوف ، الامر الذي يباعد بينهم وبين الفلاحين ويجعلهم يعرضون عن مواجهة المشكلة الاجتماعية الاساسية ، مشكلة الارض . ومن جهة اخرى ، فالبيروقراطية النقابية لا تتورع قط ، كما هو شأنها في الولايات المتحدة الاميركية ، عن اللجوء الى الاغراء والافساد

والتواطؤ مع ارباب الاعمال ومنظمي الانقلابات السياسية ، فيبسع زعماءها « الاضرابات » بمسا
تيسر ويميشون برخاء على شاكلة ارباب الاعمال ، ويتعاونون مع الحكومات .

ومن الملاحظ ان هوة تأخذ بالظهور بين هذين المجتمعين كما يأخذ
الصراع الطبقي والعنصري التوازن بالاختلال في هذه المناطق والاقاليم التي تعتنق اسباب
الحياة الاقتصادية الحديثة ، والمناطق المتخلفة القابعة في ريفيتها ، وبعبارة اخرى ، بين المناطق
المنفتحة على اقتصاد اساسه التبادل والمقايضة والمناطق الاخرى التي تشد بنواجزها على اقتصاد
حياتي بدائي . وهذا التفاوت يبدو على اشده ويبرز على ابشع صورته في كل الحاء القارة كما يصفه
لنا جاك لمبرت : بين البرازيل الاستوائي الاطلسي بمنزله المبني بالحجارة والاسمنت ، وبين
برازيل الامازون او برازيل الشمال الشرقي بمنزله المتخذة مواده مما قيسر منها في المنطقة او من
الابن المجبول على لوح خشب او من الخيزران . في هذه المناطق التي لم تخرج عن عزلتها والتي لا
تزال مستمسكة بهذه الاطر التقليدية التي كانت في عهد الاستعمار ، والتي يقوم فيها ،
جنباً الى جنب ، مجتمع أبوي على رأسه طبقة من الاشراف يصدرون الاوامر من علّ ويحيون
حياة بذخ واسراف ، وفي الحضيض شعب رازح ، مقعد ، من ابناء البلاد المقدمين او من الملونين ،
يتسكع في الجهل والجهالة ، بائس ساء غذاؤه واخشوشن ، مستوى العيش عنده اشبه بأحط
مستوى للعيش في اكثر البلدان تخلفاً كمصر والهند مثلاً . وعلى ذلك هذه المناطق التي استقبلت
وقود النازحين من الاوروبيين حاملين معهم تقنياتهم وطرق معاشهم الجديدة ، التي عرفت ان
تنشئ صناعات كبيرة بفضل ما تم لها من رؤوس اموال حاشدة ومن تطوير لوسائل النقل
فيها ونجد فيها طبقة وسطى ومزارعين ينعمون باستقلالهم ، وبروليتارية مدنية يحيشون جميعاً بالعداء
الحكومة المتسلطين من النبلاء . وهذه الهوة تقوم كذلك بين منطقة بونس ايرس والريف في
داخل البلاد حيث تعيش الارستوقراطية ناعمة البال ، قريبة العين بين عمال يتأكلهم البؤس
ويقليهم الجوع ، وعلى هذا النحو في البرازيل بين المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية من
ساو باولو ، وكذلك قل عن الشيلي ، بين المناطق الصناعية والتعدينية والمدن الكبرى ،
والمنطقة التي ترسف في تقاليدها الزراعية البالية مع مزارعيها الخانعين .

حق في المكسيك الذي بذل جهوداً مشكورة لتحسين اوضاع العمال والفلاحين وحيث
يلعب قسم من الهنود دوراً يزداد شأنه في حياة البلاد الوطنية ، فالجماهير الريفية لا تزال تحيا
حياة نباتية وترسف في بؤس نحيف ، تشكو دوماً من نقص مزمن في اسباب التغذية ، وتعمل
في تربة ممسكة ترضن بالمطاء ، وتزاول خلفاً عن سلف صناعات عائلية بوسائل واعتدة بدائية .
فالتفاوت الاجتماعي يبدو على اشده . ففي البرازيل ٢٥ بالمائة من السكان العاملين يصيبهم
٣٠ بالمائة من الدخل العام في البلاد ، كما يروح اكثر من نصف هذا الدخل الى ٥ بالمائة من
السكان . وعمال المدن المسجلة اسماؤهم لدى مختلف صناديق الضمان الاجتماعي ، والذين يمثلون
٢٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة في البلاد ، يتناولون ٢٠ بالمائة من الدخل العام . وما تبقى من

اصحاب الاجور : كصفار المزارعين والمربعين والعمال الزراعيين ، اي ما يوازي ٧١ بالمائة من مجموع السكان ، فلم يكن ليصيبهم ، عام ١٩٤٤ ، سوى ٣٠ بالمائة من الدخل الوطني العام . كل هذا يساعدنا على تفهم الضغط او التوتر الاجتماعي الذي كثيراً ما ارتدى طابعاً عنصرياً او عرقياً .

وفي كل مكان ينزع عامل المنصر بما له من شأن ، باعتباره دليلاً اجتماعياً ، الى تقوية التفرقة العنصرية ، التي لم تكن ، في هذا الوقت بالذات الذي كان فيه الزوج من طبقة الفقراء ، لتعتبر من الامور الموجبة ، اخذت تبرز اكثر فاكثراً للعيان . اذ « بنسبة ما يتمكن معها الزوج والخلاسيون من تحسين اوضاعهم الاقتصادية وتحسين وسائل التربية والتعليم لديهم ، ترى الطبقة البيضاء المسيطرة ، الخطر يتهدها اكثر فاكثراً » ، كما ان الماضي في عملية التمدين من شأنه ان يوطد الاواصر بين هذه الطبقات ويساعد على توعية الزنجي والهندي على الوضع الزري الذي يحتله في السلم الاجتماعي . لم تصل البلاد بعد الى التمييز العنصري في المدرسة او في الحياة العامة كما انها لم تصل بعد الى حظر عقود الزواج المختلط . ومسألة اللون ليست بعد من هذه القضايا التي تقيم الولايات المتحدة وتقعدها ، مع العلم ان « اللون الضارب الى السمرة يؤلف عائلاً او حائلاً دون الترقى في السلم الاجتماعي » ، واخذت تظهر في البلاد اجراءات تمييزية الامر الذي حمل مجلس الكونغرس في البرازيل على اصدار تشريع خاص يعتبر مثل هذا التصرف من الجنح . وهكذا نرى ان فارق او عامل المنصر اخذ يزداد شأنًا ويتخذ اهمية في المجال الاجتماعي ، في الوقت الذي اخذ التوتر بين مختلف الفئات واجراءات التمييز العنصري تهدد بالاستعداد والاحتدام .

مشكلة الهنود الحمر مشكلة طرحتها على بساط البحث منذ او اخر
الحركة الوطنية
القرن التاسع عشر ، الحركة الهندية التي سجلت نجاحاتها الكبرى
الاولى في المكسيك والتي كان روادها الاوائل من البيرو . فقد راح مانويل غونزالس برادا يرفع
عقيرته احتجاجاً ، بالشعر نارة والنثر طوراً ، ضد الاضطهادات التي يتعرض لها الهندي الأحمر .
ثم آلت حركة الدفاع عن الهنود الى الزعيم هايا دي لاتوريه ، المؤسس الحقيقي لحزب Apriste
الذي تختصر حروفه ، الاسم الذي عرف به وهو : الاتحاد الشعبي للثورة الاميركية ، والذي
وضع نصب عينيه العمل على توحيد الفلاحين ورجال الفكر والعمال حول برنامج سياسي جاء
مزيجاً من الاشتراكية الزراعية والروح القومية الهندية الاميركية ، وعمل على نشر الحزب
والترويج له : سيرو اليغريا ، والشاعر خوسيه سنتوس كوكانو ، والفيلسوف خوسيه كارلوس
مارياتيفي الذي اسس عام ١٩٢٨ ، الحزب الشيوعي في البيرو ، وفريق من علماء السلالات
البشرية والمؤرخين . ونحت تأثير هذا الفريق من الدعاة والانصار ، لم تلبث الحركة الهندية التي
اقتصرت في بدء امرها على حركة من سكان البلاد الاصليين ، ان تحولت الى حركة اصلاحية
كبرى تناضل في سبيل تحسين اوضاع البؤس والشقاء والجهل التي تتسكع فيها جماهير الشعب
الهندي . وقد تباينت الحركة اصالة وعقلنة بتباين المناطق والاقاليم المختلفة . فقد برزت حيناً

كحركة حضارية ، واحياناً كحركة سياسية ، مناهضة لاوروبا وللرأسمالية . وقد حققت لها شعبية كبرى في كل من البيرو والمكسيك والاكوادور وبوليفيا . وراحت تلوح بوجه الاستعمار الاسباني الذي جردته من كل قيمة وبوجه الحضارة الاوروبية بالصفات السامية التي تطبع الحضارات الوطنية ، كما افسحت في برنامجها ، مجالاً واسعاً ، لبعث الحضارات الوطنية التي سبقت مجيء كولمبوس ، واقتباس الوسائل التقنية والعلمية التي توفرها الحضارة الغربية ، بعد تجريدتها تماماً من روحها . فالحركة حركة سلبية في الكثير من مظاهرها ، وكثيراً ما بدت خيالية ، عندما فكرت ببعث المنظمات المجتمعية القديمة (*L'ayllu*) عن طريق الجمعيات الحرفية او المهنية ، والتي راحت تحاول ، انقاذ العرق الهندي من الفناء والاضمحلال الذي يهدده ، بتحسين مستوى العيش عنده ، وببشر التربية الشعبية بين افراده ، وتحقيق الوحدة بين كل دول القارة .

كان من بعض نتائج الحرب العالمية الثانية الحد من استيراد المحاصيل الاندفاع نحو التصنيع الصناعية ، ولا سيما المصنوعات الاوروبية ، وبالمقابل نشطت حركة التصدير بالرغم من ندورة وسائل الشحن ، كما انه جرى التوسع في تصدير بعض المحاصيل الأخرى . وقد طلعت في البلاد مصانع جديدة لابد منها لتأمين المعدات اللازمة للزراعة وللخطوط الحديدية ، ومصانع السكر ، واخرى لصنع الترابية والاسمنت ، ومصانع النسيج والحياكة ، ومصانع الورق والزجاج ، وأطر السيارات والاسمدة لتأمين حاجة البلاد من المواد والاصناف التي توقف استيرادها . وقد انصرف الحلفاء من جهتهم ، ولا سيما الاميركيون ، منذ عام ١٩٤١ ، الى انشاء نظام اقتصادي يؤمن لهم ما كانوا بحاجة اليه . وتأسست عام ١٩٣٩ ، اللجنة الاستشارية المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول الاميركية ، كما انشئت ، في كل جمهورية من الجمهوريات الاميركية ، لجان خاصة تعمل على تطوير وتحسين وسائل انتاج الخامات والمواد الأولية : كالمطاط والنحاس ، والفلزات النادرة الوجود مثل : التنغستين والفااديوم والمولبدن والتصدير ، وانشأت معامل جديدة بمؤازرة التسهيلات المالية التي امنها قانون : الايجار والتأجير ومصرف الاستيراد والتصدير والشركة المالية للتعمير .

وهذا الدفع الاقتصادي توليه الحرب جاء حاسماً ويختلف اصلاً عن الدفوع الذي أحدثته الحرب العالمية الاولى ، اذ اقتضت الحركة ، اذ ذاك ، على تأمين الخامات والمواد الاستهلاكية ، بينما استهدف الجهد في هذه المرة ، انشاء صناعات ضخمة ، واعطاء الاقتصاد تركيبياً عصرياً ، ونشطت وسائل الانتاج وتنوعت . واستأثر الامر باهتمام الحكومات كما وقع موقع الرضى من الخاصة الذين أثروا وجمعوا ثروات طائلة ، بفضل هذا النزاع الدامي ، كيف لا يثرون ويكدسون الثروات بعد ان ضاعفوا من صادراتهم وخففوا من استيرادهم ، وتجمع في صناديقهم مقادير هائلة ومبالغ طائلة من القطع والاصفر الرنان ، وظفوا جانباً منها في صناعات جديدة . وبذلك تمكن المكسيك من رفع طاقته الصناعية ٣٠ ٪ لا سيما في الصناعات النسيجية والكيميائية ،

كما ان البرازيل زاد من طاقته على استثمار موارده الطائلة من الحرير والبوكسيت ، واستطاعت الشركة الوطنية للصناعات الحديدية ان تشيد المجمع الصناعي الضخم في فولتا ريدوندا وزادت من طاقتها الانتاجية في الصناعة ثلاثة اضعاف ، كما زادت اربعة اضعاف من انتاجها للخامات الاولى . والانتاج الصناعي الذي لم يكن ليمثل ، عام ١٩٣٠ سوى عشر الدخل القومي ، اصبح يمثل نصف هذا الدخل عام ١٩٥٥ ، والصناعة القطنية التي انتقلت الى طور التصدير ، اخذت تستثمر القسم الاكبر من محصول القطن في البلاد . وضاعفت جمهورية الارجنتين بين ١٩٤٠ - ١٩٤٥ ، عدد فباركها الصناعية واخذت حركة التصنيع بعد عام ١٩٤٣ ، بتأثير من الجنرال بيرون ، تعم جميع اطراف البلاد . وقد ارتفع معدل اليد العاملة في الصناعة من ١٢ و ٨ ٪ عام ١٩٣٩ ، الى ما يزيد على ٢٠ ٪ منذ عام ١٩٤٥ . وراحت كولمبيا من جهتها تنشئ ، هي الاخرى ، مجموعة متناسقة من معامل صناعة الحديد ، في باز دل ريو ، بمساعدة رؤوس الاموال والصناعة الفرنسية . ودليل التجارة في الارجنتين ، ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٦٢ ، عام ١٩٤٧ ، وفي الشيلي الى ١٤٨ ، وفي المكسيك الى ١٤٣ .

٢ - الحياة السياسية

ان التركيب الاجتماعي المناهض اصلاً للنظام الديمقراطي ،
عدم الاستقرار السياسي والتفاوت العظيم بين اوضاع البلاد ، وعدم توفر طبقة متوسطة كبيرة العدد ، والبؤس الذي تلتصم فيه الجماهير البدائية التي لا تزال ترسف في دياجير الجهل ، كل ذلك وما اليه يساعد على تكوين حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، كما يساعد على تغفل النفوذ الاجنبي وتسربه اليها . فبالرغم من اقرار مبدأ الاقتراع العام ، فالنظام المعمول به هو قيام حكومات من الاقلية بين اصحاب الاملاك . وكثيراً ما أدى انقسام هذه الاقلية وانشقاقها على نفسها الى حدوث ازمات سياسية كان يوضع حداً لها قيام دكتاتوريات عابرة . والنزعات الاقليمية حتى وهذه الخصوصات التي كان يزيد من حدتها قلة طرق المواصلات ، وتفاوت كثافة السكان واختلاف التطور الاقتصادي بين مقاطعات واقاليم الدولة الواحدة ولدت فيها نزعات انفصالية هددت الدولة بالانهلال والزوال . وكثيراً ما كان الدكتاتور يعتمد في بقاء نظامه ، على الجيش والبوليس ، ولذا كانت سلطته دوماً سلطة مزعزعة يتهددها الخطر باستمرار ، مصيرها متوقف دوماً على هذه الاقليات وعلى المصالح الاجنبية تؤثر عليها المظاهرات غير المنتظمة التي تقوم بها الجماهير المحتاجة ، التي لم تكن تتحرك دوماً من تلقاء ذاتها وبصورة مستقلة ، بل بدافع وبتحريض من الطبقات الجديدة المتوسطة الناشطة والمفامرة ، هذه الطبقات التي ظهرت للوجود ، مع التطور الذي خضعت له المدن وحركة العصرية التي اخذت بأسبابها . ولذا تكررت الازمات في البلاد وكثيراً ما أخذ بعضها برقاب البعض تعبيراً عن توق الجماهير

الى تحقيق التوازن بين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبين الوضع الاقتصادي القائم من قبل . فالمجتمع القديم الذي يشد من ازره المصالح الاجنبية في البلاد يحاول - واحياناً باللاجوء - اذا ما اقتضت الحاجة ، لدكتاتورية من الطراز التقليدي المعروف - ان تحتفظ او ان تعيد الى الوجود ، انظمة و دساتير تخفي وراء ستار مزعوم من الحرية والليبرالية ، كياناً اجتماعياً مناهضاً للديموقراطية وفي وجه حكومة من الاعيان او في وجه نظام ديموقراطي تمثيلي مسخته عملية مزدوجة من التزوير والمصانعة وقمت فريسة لها ، هذه الجماهير الفقيرة الجاهلة . تحاول الطبقات المتوسطة ، ولو بأساليب غير شرعية ولا قانونية كانقلابات عسكرية او دكتاتوريات شخصية ، ان تقيم في البلاد حكومات تولي المزيد من اهتمامها مصالح الطبقات الشعبية والدفاع عن استقلال البلاد . والى جانب دكتاتوريات محافظة ترعى مصالح الاميركيين ، كثيراً ما وقعت دكتاتوريات تأخذ على نفسها تأديب العناصر المعادية لواشنطن ، بعد ان تكون هذه الطريقة الاسلوب الوحيد ، لتحطيم سلطة النبلاء ولتفادي لعبة الاكثريّة المزورة التي تصانع الماضي وتبسم له .

وهكذا نرى ان الاوضاع والظروف التي تكتنف النشاط السياسي في هذه البلدان لم تكن لتساعد على توطيد وترسيخ الافكار الاقتصادية فيها . فالحياة السياسية تبقى فيها وقفاً على اقلية ناشطة متحركة بينما تبقى جماهير الشعب قابعة في سلبية سادّة . فأينما أجّلنا النظر نرى مستوى العيش متدنياً للغاية كما ان مستوى الفكر يتردى في حالة مزريّة ، فالمجتمع المديني الجديد يفتقر للكثرة والعدد ، ولا يزال مشتتاً ليلعب الدور الرئيسي الذي يلعبه في الغرب . فالأمية تسيطر في كل مكان باستثناء الأرجنتين التي تعرف اقل نسبة من الاميين ، ١٠ بالمائة ، اما النسبة في غير هذه الدولة فتبقى عالية جداً : ٩٢ بالمائة في هايتي ، و ٧٩ بالمائة في سلفادور ، و ٧٠ بالمائة في نيكاراغوى ، و ٦٧ بالمائة في غواتيمالا وفي جمهورية الدومنيك ، وأعلى من ٥٧ بالمائة في البرازيل ، و ٥٠ بالمائة في المكسيك ، و ٤٨ بالمائة في هوندوراس ، و ٤٠ بالمائة في كوبا ، و ٣٥ بالمائة في بناما . . . ولذا كانت المساهمة بنشاط البلاد السياسي ضعيفة اما لأن الاميين هم مستثنون من حق الاقتراع واما زهداً وعدم اكتراث . ففي المكسيك ٥ ملايين ناخب من اصل ٢٨ مليون نسمة ، وفي البرازيل كان عام ١٩٦٠ عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ من اصل ٣١ مليون هم في سن الاقتراع ، بينما يشترك بعملية الاقتراع فعلاً منهم ٨ ٢٥٢ ٠٠٠ لا غير ، اي اقل من ١٧ ٪ من مجموع السكان . وفي الشيلي كان عدد من يتمتعون بحق الاقتراع ٥٩٢ ٠٠٠ عام ١٩٤٩ من بين ٥ ٧٦٥ ٠٠٠ نسمة ، وفي عام ١٩٤٧ ، اشترك في عملية الاقتراع ٣٥ بالمائة من الرجال و ٩ بالمائة من النساء . وفي بوليفيا ، جرى انتخاب الرئيس هرزوخ عام ١٩٤٧ بـ ٤٠ ٠٠٠ صوت لا غير ، كما ان عدد البوليفيين الذي كانوا يتمتعون بالمواطنة الكاملة ، لم يزد عام ١٩٥١ ، على ١٥٠ ٠٠٠ .

الازمة وتأثيرها على الحياة

السياسية

عندما انفجرت الازمة الاقتصادية ، كان الوضع الاقتصادي في
في دول اميركا اللاتينية من التبعية للدول الكبرى والارتباط
بها بحيث كان لا بد له من ان يتأثر عميقاً بالازمة ونتائجها الموهنة
الامر الذي جلب عليها انهيار العملة الوطنية . وأدى الى هبوط ذريع في اسعار المواد الزراعية .
والمواد الغذائية (كالحبوب والبن والماشية) والمواد المعدنية التي سببت هبوطاً ذريعاً في التجارة
الخارجية . كما احدث قلقاً وتشويشاً في موازنة هذه البلدان انخفاض الاستثمارات الاستخراجية
العائدة للشركات الاجنبية او توقفها . واستتبع هذا الوضع ، اتخاذ اجراءات عدة منها مراقبة
النقد ، والتوقف عن دفع فوائد الديون ناهيك عن موجة جديدة من البؤس والشقاء وفقدان
المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج . واذ ذاك ، اخذت الحكومة تبحث عن وسيلة
تؤمن التوازن في المجال الزراعي ، وذلك بفرض تنويع طبيعة المحاصيل الزراعية ، فعمدت
الحكومة في الأرجنتين الى الاكثار من زراعة النباتات الزيتية والكرمة والاشجار المثمرة
كما عمدت البرازيل على تشجيع زراعة القطن بعد ان تعذر على رجال الصناعة تأمين العملات
الصعبة لشرائه من الخارج . ولم تلبث هذه البلدان ان تبينت ما هو عليه نظامها من وضع حرج
سريع العطب ، وشدة تبعيتها وارتباطها بالخارج . ان تخلف المشتريين الاميركيين والاوروبيين
لمنتوجاتهم ايقظ فيهم روحاً قومية اقتصادية كما اثار نقمة الشعب ضد الطبقات الموجهة التي
كثيراً ما تتواطأ مع الرأسمال الاجنبي . ووقع اذ ذاك « جائحة من الثورات والانقلابات » ،
جاء بعضها بوحى من الانظمة الفاشية ، في هذه البلدان التي تكثرت فيها عناصر الهجرة الايطالية
والالمانية ، حيث تلقى قادة الحرب وكبار ضباط الجيش تدريبهم العسكري في المانيا ، وحيث
يشهد ويظهر نفوذ اسبانيا الجنرال فرنكو .

ففي كوبا حيث جيراردو ميشادو سيد هذه الجزيرة غير المتنازع منذ عام ١٩٢١ ، هوى الى
الحضيض ، عام ١٩٣١ ، تعاقب على رئاسة البلاد ستة رؤساء خلال ٢٢ شهراً ، وتمكن الكولونيل
باتيستا من إقامة دكتاتورية على غرار دكتاتورية موسوليني ، وفي البيرو ، سقط حكم الرئيس
ليفويا عام ١ٹ٣٠ ، على يد الكولونيل تشيرو . وسيلس الذي سيطر على بوليفيا منذ عام ١٩٢٦ ،
خر صريعاً تحت ضربات الكولونيل لورو الذي لم يلبث ان اخلى محله لبوش . وفي فنزويلا
غوميز ، وفي هايتي الجنرال تراخولو ، وفي غواتيمالا أربيكو ، وفي هوندوراس كارياس ، وفي
سلفادور مارتينيز ، انشأوا حكماً دكتاتورياً في بلادهم . وفي الاكوادور تعاقب على اريكة
الرئاسة ١١ رئيساً بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ ، وفي الأرجنتين عاد المحافظون الى الحكم بفضل الانقلاب
الذي قام به الجنرال اوريبورا ، وفي الاوريفواي قامت دكتاتورية دي ترّا التي زادها احتداما
وعنفاً وصول الجنرال بلدومير الى الحكم ، وفي البراغواي ، قامت الدكتاتورية على يد الكولونيل
فرنكو الذي لم يلبث ان خلفه عن الحكم الجنرال استيفاريسا ، عام ١٩٣٩ ، وايبانيز في الشيلي
طرده من الحكم عام ١٩٣١ ، ليتمتع على كرسي الحكم ، من بعده ثمانية رؤساء في عشر

سنوات ، وبعد المناداة بجمهورية اشتراكية استمرت ١٢ يوماً ، عاد الى استسلام الحكم الرئيس القديم أيسلندرو ، بعد ان تحالف مع حزب المحافظين ، الى ان امنت انتخابات سنة ١٩٣٨ ، فوز الجبهة الشعبية التي وضعت للبلاد تشريعاً اشتراكياً كان من اكثر التشريعات تقدمية في العالم اجمع ، اذ نص على حد ادنى للاجور وعلى معاش تقاعدي لمن هم في سن الشيخوخة ، والبطالة ، والضمان ضد حوادث العمل ، والتعويضات العائلية .

ففي كل اميركا اللاتينية ، كان يوجد عام ١٩٣٩ ، اربع جمهوريات لا غير تتمتع بنظام ديمقراطي ثابت : الشيلي التي تخضع لحكومة ائتلافية برئاسة الجبهة الشعبية ، والمكسيك حيث اوشك الرئيس كارديناس بلوغ نهاية ولايته ، وكوستاريكا وكولمبيا التي تقوم عليها حكومة محافظة بالاشتراك مع الاحرار . أما في ما عدا ذلك ، فدكتاتوريات مستترة .

واستفحل عدم الاستقرار في هذه البلدان ، خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلت الحرب مباشرة . فالبنين الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات ، ارتكز أصلاً على تصدير صنف ار صنفين من انتاجها للخارج ، وبذلك ارتبطت حياتها السياسية وتبعيتها بالمشتريين في الخارج : فاذا ما تأخروا أو تلكأوا — وهو امر بيد الزبون الرئيسي اي بيد الولايات المتحدة — هبطت الاسعار وكشرت المجاعة عن أنيابها ولاح في الافق شبح التضخم النقدي . وبعبارة اخرى ، شبح الفوضى وسقوط الحكومة .

وهكذا يبدو ، كما يلاحظ جاك لمبرت ، ان التخلف الاقتصادي الذي تتسكع فيه دول هذه القارة ، وبرز طبقات اجتماعية جديدة في حياة البلاد السياسية مما وراء عدم استقرار الاوضاع في هذه البلدان . فالنقص العددي وانتفاء التجانس بين الطبقات الوسطى والطبقة العمالية ، جعل واهياً كل تحالف تمقدهانه لهذا التناقض بين رغبات كلا الجانبين في مجال التصنيع وعجزهما عن تحقيق شيء من هذا كله دون اللجوء الى رؤوس اموال اجنبية ، التي لا يمكن ان تأتي الا من بلدان اميركا الشمالية ودولها على اساس ضمانات اقتصادية وسياسية لا يمكن ان يرضى بها او يستأنس لها الوطنيون في هذه البلاد . ومن جهة اخرى ، فالنفوذ العظيم الذي حققته الطبقة العاملة وضعف امكاناتها الشرائية زاد من مطالبتها كما زاد من صلابتها . فالقطيعة تأتي سريعاً عندما يجري قمع الاضطرابات العمالية وكبح الاضرابات والحد منها ، وبذلك تمهد الطريق امام المناضلين عن البنين التقليدي ، لاستلام الحكم في البلاد او للوقوف في وجهه اي محاولة اصلاحية فيها ، فهياج الطلاب ومشاغباتهم التي لا ينكر احد اهميتها في الحياة السياسية ، تبقى عديمة الاثر ، ولا طائل تحتها . وبالفعل ، فالطلاب الذين ينتمي معظمهم ، هنا او في الشرق الادنى او في اقطار آسيا الشرقية ، الى الطبقة البورجوازية الصغرى ، والذي يفتح التعليم الجامعي امامهم امكانات الرقي والتطور في السلم الاجتماعي ، في مجتمع اساسه التسلسل ،

هم التعبير البليغ والعنيف لهذه القومية التي لا تصانع ولهذا الصراع ضد النخبية التقليدية في البلاد .

دور الجيش
ومن العوامل الاساسية في الحياة السياسية ، في هذه البلدان ، الجيش .
والجديد هنا ليس في تدخل الجيش في الامور السياسية وهو تدخل حصل باستمرار منذ ان نالت هذه البلدان استقلالها الناجز ، بل الجديد هو في هذا الطابع الذي اخذ يطبع تدخل الجيش منذ مطلع القرن العشرين . فالجيش في هذه الجمهورية هو جيش محترف ، وصفار الضباط فيه اخذ يقل انتسابهم الى الارستوقراطية العقارية (باستثناء البحرية) . فهم من ابناء رجال الادارة والصناعة والتجار الذين يرون في البزة العسكرية علامة من علامات التصعيد الاجتماعي . وقد تلقوا في الاكاديميات الحربية التي خرجتهم تدريباً تقنياً يشعرون عميقاً بنبذ دورته في بلدان اميركا اللاتينية . ولما كانوا على شيء محترم من الثقافة ، وأعدوا حياة زاخرة بالنشاط مع انها اقصرت بالفعل على شبه عطالة لخلو اوضاع البلاد من مشاكل الدفاع ، أو على القيام بأعمال ، كالمحافظة على النظام ، فهم يتوقعون من كل جوارحهم الى تصنيع الاقتصاد والى تأمين استقلالها والمحافظة عليه ، فيشقى عليهم ويشعرون بشيء من الخزي والعار من جراء مساعدة الولايات المتحدة المالية ومن تدخلها في شؤونهم السياسية . فهم يكتنون العداء لهذه الاوليفارشية القديمة وهذه الدكتاتوريات من الجنس البالي التي طالما ساندتها اسلافهم ووقفوا الى جانبها ، بعد ان عرف عنها مآلاتها المصالح المالية الاجنبية وسياسة الاجنبي في البلاد ، ولذا نراهم يحبذون اي اصلاح اجتماعي يموذ بالخير واليمن على الطبقات الوسطى والسفلى معاً .

وهكذا يتدخل الجيش في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنزل بالبلاد ، بصفته عاملاً من عوامل النظام والانضباط ، او عندما تبرهن مؤسسات الدولة عن عجزها التام وقصورها ، فيصبح الجيش الحكم الفصل في الحياة السياسية . ليس من طائل قط في بحث هذه التدخلات والتفصيل المسهب في قضاياها . فبينما كان في القارة عام ١٩٢٨ ، ست جمهوريات تخضع لنظام عسكري من اصل ٢٠ جمهورية ، فقد ارتفع هذا العدد الى عشرين عام ١٩٣٩ والى ١٣ عام ١٩٦٤ . وبين ١٩٣٠ - ١٩٥٧ ، تولى ٥٦ عسكرياً رئاسة الدولة في مختلف جمهوريات اميركا اللاتينية ، استمر ١١ منهم في الحكم لاكثر من سنة . وهذا التدخل لم يجر دوماً لصالح الجاه معين او نزعة محددة ، فقد استجاب الجيش ، نارة لنداء جاءه من الطبقات الممتازة لتأمين استمرار الوضع القائم (في الأرجنتين عام ١٩٣٠ ، وفي البيرو ، عام ١٩٤٨) وطوراً لمساندة ثورة معينة (في فنزويلا ، عام ١٩٤٥) وآونة كحكم للفصل في نزاع لا نهاية له بين حزبين : بين الاحرار والمحافظين في كولمبيا ، (عام ١٩٥٢) .

ومع ذلك فهذا التدخل له طابعان متناقضان . هناك ، ولا شك ، طابع إصلاحي ، يرمي

إلى عصنة البلاد ، يعطى على تأمين مساواة اجتماعية أكبر ، وتأمين أكبر قدر من التقدم المادي ،
وهكذا يمكن ان نجعل في عداد الخدمات التي أدى إليها تدخل الجيش وضع حد لحكم استبدادي
ظالم (فرغاس - بيرون) . الا ان هنالك طابعاً آخر يتسم بالسلبية ، عندما تظهر محدودية
هذه الرغبات التقدمية حتى في هذه الحالات بالذات التي تمت فيها محاولات اصلاح وعصنة
للبلاد ، فالجيش يبقى دوماً فوق القانون ويشكل دولة في الدولة ويولي نفسه حق التدخل
لإلغاء نتائج الانتخابات مثلاً ، او لفرض اصلاحات مالية او لزيادة الاعتمادات الحربية . والغالب ،
بعد كل هذا ولا سيما بعد ١٩٣٠ ، هو ان صفار الضباط الذين يتطلعون الى الشهرة ، ينزعون
دوماً ليس للوقوف الى جانب النظم الدكتاتورية والقوى المحبذة للركود الاجتماعي فحسب ، بل
ايضاً ، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية ، المدافعة عن العالم الحر ، والتي تجود بمساعدات
حربية سخية . فالجيش يكمح التطور الاجتماعي اكثر من ان ينشطه . فهو يعمل عادة في اتجاه
الاصلاح ، انما يقف مكتوف اليدين امام تغيير أو مسّ الاوضاع الزراعية التي هي محور كل
الاضاع . ومهما يكن ، لا بد من ان نلاحظ هنا ان البلدان الثلاثة التي امكن فيها تحقيق
اصلاح زراعي (المكسيك منذ عام ١٩١٤ ، وبوليفيا منذ ١٩٥٢ ، وكوبا منذ ١٩٥٩ - ١٩٦١) ،
هي هذه البلدان بالذات التي جاء الجيش بضباطه النابعين من الطبقة الوسطى او الطبقة العليا ،
جرى الفاؤها بصورة جذرية من قبل ثورة شعبية .

وهكذا فعدم التوازن القائم بين الطبقات ، والسرعة التي يتم
الحياة السياسية منذ عام ١٩٤٠ فيها التطور الاجتماعي ، هما من القوة والعنف بحيث ان بقاء
استمرار القوى الاقطاعية القديمة امام تطور البورجوازية والبروليتاريا يجعل من المستحيل تحقيق
« اصلاحات ثورية جذرية مستعجلة » .

ومثل هذا الوضع يتوفر في البلدان الآخذة بالتطور حيث تستدعي الحاجة غالباً الى سلطات
استثنائية . غير ان تاريخ اميركا اللاتينية المضطربة بدلنا بصورة نهائية انه بقطع النظر عن بعض
الدول الصغيرة فيها ذات التركيب الاجتماعي البالي والتي تعيش باستمرار تحت نظام دكتاتوري
وحيث « تحول الوضع فيها الى نظام كيفي ظالم » ، فالنظام الدكتاتوري ليس سوى أسلوب
سياسي لا يلجأ اليه الا في الازمات الاقتصادية الحادة . فالسواد الاعظم من الدول اللاتينية
يحتضن نظاماً رئاسياً تشيل فيه سلطة الرئيس مستوحى من نظام الولايات المتحدة ، انما يختلف
معه اختلافاً بيناً في الروح ، إذ تنقصه عادة الهيئات القائمة في هذه الولايات والتي تؤمن التوازن
في سلطات الرئيس . فالمجالس والهيئات البرلمانية ، كما يلاحظ جاك لمبرت بحق ، لا تلعب سوى
دور مغمور وتبقى سلطات الرئيس عملياً دوناً رقيب أو حسيب ، لا حدود لمداها الا بانتها
ولايته الذي يضع حداً لسلطاته الكيفية .

ففي السنوات الاولى من الحرب ، نرى الحكومات « تجمع » في سلطاتها ، ثم يأخذ الجليد
بالدوبان بعد عام ١٩٤٣ ، عندما أخذ يشتد نفوذ الطبقة المتوسطة : ففي حزيران تنشب في

الارجنتين ثورة الزعماء الموالية للنازية ؛ وفي بوليفيا ، يقوم في كانون الأول قدماء المحاربين في حرب تشاكو الى جانب فاشيين يساعدون مدنيون من « الحركة الوطنية الثورية » بقيادة بار أستنسورو ، باعلان دستورية لم تعمّر قط ، من برنامجها تأمين الخطوط الحديدية في البلاد ، والكهرباء ، والدخول في صراع مع فئة كبار الملاكين المناجم القصدير . وفي ايار ١٩٤٤ ، نشبت في جمهورية الاكوادور ثورة حملت الى كرسي الرئاسة فيلاسكو ايبارا الذي وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وضاعف ٥٠ بالمائة عدد العمال الزراعيين الذين يعملون في المزارعات الكبيرة ، كما يقوم بمحاولة اصلاح زراعي ، ويقرر الضمان الاجتماعي والزامي وخطط لاصلاح زراعي مع تمثيل العمال في المجلس النيابي ، وفي عام ١٩٤٥ ، قام البيرو بانقلاب ابيض تسلمت معه الجبهة الديمقراطية التي يرئسها مؤسس الحزب A. P. R. A. الذي غير اسمه في السنة التالية وعرف باسم حزب الشعب ، يستلم دفعة الحكم ، على شاكلة الاشتراكي رومولو بيتانكور في فنزويلا . وفي عام ١٩٤٦ ، يعهد الرئيس فيدلا بثلاث وزارات الى الشيوعيين بينهم وزارة الزراعة .

واشتد الضغط الاميركي كما اشتدت الحاجة الى رؤوس اموال لا مندوحة عنها وقد أدى انهزام دول المحور الى سقوط عدد من الحكومات في البلدان الاميركية الجنوبية : في غواتيمالا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا . وقد تجاهلت الحكومة في فنزويلا مشروعات التأمين ، كما لم تلبث حكومة الشيلي ان حلت الحزب الشيوعي واعلنته غير شرعي ، وجرى قلب استنسورو في بوليفيا ، كما ان المكسيك تخلت تدريجياً بعد انتخاب كاماكو للرئاسة عام ١٩٤٠ ، عن السياسة الاصلاحية التي تمشى عليها الرئيس كارديناس ، اقرت سياسة عدم التأمين اجتذاباً لرؤوس الأموال الاجنبية . وفي عام ١٩٤٦ ، تحول « الحزب الشيوعي المكسيكاني » بعد ان تجرد من كل نزعة ثورية الى « الحزب الدستوري الثوري » ، واستمر الرئيس ألتمان في سياسة حسن العلاقات مع الولايات المتحدة والتقرب من الكنيسة .

ووقعت انقلابات دبرها كبار الملاكين العقاريين بمساعدة الجنرال اودريا في البيرو والباراغواي وفنزويلا حيث حل الجنرال شلبو محل بيتانكور . وظهرت ردود فعل ومقاومة قوية ، في الاكوادور اعرب الرئيس الذي تم انتخابه عام ١٩٤٨ عن رغبته القيام باصلاحات تكون في صالح الهنود الحمر ، وصمد بنجاح في وجه عدة محاولات للاطاحة به ؛ وفي بناما جرى عام ١٩٥١ قلب الحكومة التي تمثل « الحزب الثوري الاصيل » المعروفة بعدائها الشديد لاميركا ، وفي بوليفيا قام فريق بمحاولة الانتخابات التي أمنت اكثرية في المجلس التمثيلي لباز استنسورو ، الذي تغلب على المحاولة وقام بثورة فعلية كان من بعض اهدافها : تأمين مناجم القصدير وتوسيع التعاميم وتطويره ، والاصلاح الزراعي الذين برشروا به عام ١٩٥٣ وهدف للقضاء على وضع الاراضي الزراعية الواسعة التي لا تستثمر او انها تستثمر بشكل لا يفي بالفرض . وفي غواتيمالا ، قام الكولونيل اربنز ، عام ١٩٥٢ ، باصلاح زراعي من اهدافه توزيع المزارع الضخمة ، منها مزرعة تخص شركة الفاكهة الاميركية مساحتها ٨٣٠٠ هكتار وهي شركة تملك ١/١٠ مساحة

البلاد . وتسجل الاحزاب الاصلاحية نجاحات باهرة منها الحزب الزراعي العمالي الذي يرأسه الجنرال ايبانيز في الشيلي عام ١٩٥٢ ، وانتخاب الرئيس فيغوراس ، رئيساً لكوستاريكا ، ١٩٥٣ . وليس بغريب قط ان تصمد المصالح المهددة في وجه هذه المحاولات وتدافع عن نفسها . ففي عام ١٩٥٤ ، قامت بعض عصابات من المهاجرين ، مزودة بالاسلحة اللازمة وبطائرات مقاتلة اميركية بمهاجمة غواتيمالا بينها فرض الاميركيون حصاراً على مرافئ البلاد لمنع وصول الاسلحة التي اوصت عليها الحكومة . وقد ارغم اربنز على التخلي عن الحكم كما ان خلفه ألغى الاصلاح الزراعي الذي كان بوشربه . وفي سنة ١٩٥٥ ، جاء دور الرئيس فيغوراس الذي ضاعف الضريبة المفروضة على الشركة الاميركية للفاكهة . وجرى اسقاطه من الحكم على يد « جيش التحرير » تم تدريبه في نيكاراغوي وزود بقاذفات اميركية ... فأصحاب هذه المصالح القوية ينجحون في قلب الاوضاع القائمة في اكبر دولتين بين دول اميركا اللاتينية : ارجنتين بيرون ، وبرازيل فرغاس .

دور الاحزاب الشيوعية
فالشوعية المخطورة تقريباً في كل مكان ، باستثناء بعض فترات قصيرة ، هي دوماً عرضة لمطاردة الحكومات ومحاربتها . ومع ذلك فليس من ينكر او يشك بالنفوذ القوي الذي تتمتع به في الحفاء وان كان من الصعب تقييمه على وجه الصحيح . ففي سنة ١٩٥٥ جرى إلغاء الحزب وحظره في ١٣ بلداً ، وسمح له بالبقاء والعمل ضمن تقييدات شديدة في خمس منها ، واطلقت له الحرية التامة في بوليفيا وحدها . فهو يجتذب بعض كبار المفكرين اليه امثال كارلوس برستس رئيس الحزب الشيوعي البرازيلي وهو ضابط كبير وكاتب معروف ، والشاعر الكوبي غوبليان ، والشاعر الشيلي بابلو نرودا ، ويرسخ بشكل قوي في البلدان التي تقوم فيها صناعات حديثة ويعتمد فيها على الطبقة المالية وينشط للعمل بين النقابات ، وفي البرازيل حيث قال الحزب في انتخابات عام ١٩٤٥ ، اكثر من ٥٧٠ . ٠٠٠ صوت ، يأتي الحزب في المرتبة الرابعة بين الاحزاب ، كما يبدو نشاطه في كل من المكسيك ، والشيلي حيث آزر ايبانيز على انتخابه رئيساً ، وكوبا وغواتيمالا . فليس في مقدوره ان يلعب بعد ، دوراً حاسماً في اي من هذه الاقطار ، ويراعى جانبه في كل مكان لمؤازرته قيام الدكتاتوريات التي يعتمد برنامجاً اصلاحياً وتعمل على مناهضة النفوذ الاميركي . الا ان انتصار الكاسترية في كوبا الذي اهب عداء العناصر المحافظة في هذه الجمهورية بدّل كثيراً من اوضاع نشاطه وظروف عمله .

٣ - الصراع في سبيل الاستقلال

بالرغم من الازدهار الاقتصادي الذي عرفته خلال الحرب ،
التبعية الاقتصادية والمالية
ومن دفع قسم من ديونها للدول الأوروبية الدائنة بقيت دول
اميركا اللاتينية تعاني من تبعيتها وتربطها . فقد بقيت ، مدة طويلة مسرحاً لصراع عنيف

أحتمد بين رجال المال البريطانيين وبين الممولين الأميركيين ، وهو صراع شالت كفته لصالح الفريق الأخير منذ عام ١٩٢٨ . ففي هذا التاريخ بالذات بلغت رؤوس الاموال البريطانية الموظفة في هذه الاقطار ، ١٢٠٠ مليون ليرة انكليزية ، منها ٣/٤ هذا المبلغ قدمت قروضاً للدولة ولشبكة الخطوط الحديدية في حين انطلقت حركة الانكماش من بيع بعض المصالح العامة لفرقاء يشرف عليهم ممولون اميركيون . ومنذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من محافظة الدول الأوروبية على مراكزها القوية في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والشيلى ، فرؤوس الاموال الأميركية ، اخذت تبرز بشدة وتحاول السيطرة جلياً : فهي تمثل ٢٠ ٪ من ديون البرازيل الخارجية . والمال الأميركي يوظف في مشاريع استثمار المناجم والصناعة والمزروعات الواسعة النطاق ، كما انها توزع سلفات لبعض الزعماء ، وتعمل على توثيق ارتباطها مع بعض الاقليات المسيطرة على السلطة في البلاد . وفي الوقت ذاته ، زادت حصة الولايات المتحدة في تجارة هذه البلدان مع الخارج بصورة محسوسة (فبلغت ٣٨ ٪ من مجموع استيراد الدول اللاتينية لقاء ١٥ ٪ منها لانكلترا) .

والضائقة المالية الكبرى والحرب العالمية الثانية اللتان عملتا كثيراً على التخفيف من روابط هذه الدول الاقتصادية بأوروبا ، لم تخففا قط من تبعيتها وارتباطها بالخارج . وعلى عكس ذلك تماماً ، فقد ادت الحرب الى توثيق قبضة الولايات المتحدة . وهذه القبضة تبرز على الاخص في المجال الاقتصادي : فالمبادلات مع الولايات المتحدة هي اقوى من اي وقت مضى اذ ارتفعت الواردات من ٣٢ ٪ والصادرات من ٣٨ ٪ ، عام ١٩٣٨ ، الى ٥٥ بالمائة و ٥٨ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وفي المكسيك ٩٠ بالمائة من الواردات و ٧٥ بالمائة من الصادرات ، وفي الشيلى ٤٢ و ٥٣ بالمائة ، وفي البرازيل ٥٨ و ٤٦ بالمائة ، وفي فنزويلا ٥٠ و ٢٥ بالمائة ، وفي كولمبيا ٥٠ و ٦٦ بالمائة وباستثناء الأرجنتين ، الاوريفواي ، تحتل الولايات المتحدة ، المرتبة الاولى في تجارة هذه الدول مع الخارج ، وتمارس نحوها بالفعل « سياسة خنق » (فرنسوا بير) ، والوضع الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات سريع العطب كما هو سريع النيل منه ، اذ بدلاً من ان تعمل على تنويع تجارتها الخارجية ، فهي ترتبط ، اكثر فاكثراً ، بعدد من اصناف الانتاج آخذ بالتناقص ، اسعارها تحدد في الخارج بمعزل عنها في الاسواق العالمية (النترات ، النحاس ، البن ، السكر ، البترول ، القمح ، الصوف) بينها ما يشكو الفائص او التخمة ، بينما يشتد فيها الطلب على المنتوجات الغذائية والمحروقات . ومن جهة اخرى ، فرؤوس الاموال نادرة هي والتوفير ضعيف للغاية والضرائب قليلة المردود اذ ان المواد التي تصيبها الضرائب قليلة ، وفائدة التسليف عالية ٨ بالمائة للقروض التي تقدمها الدولة ، واعلى من ذلك في القروض الخاصة .

ثم ان الولايات المتحدة لا توظف اموالها الا في البلدان التي تسودها « ظروف سياسية مؤاثية وتتمتع باستقرار اقتصادي وتطمع بمعاملة عادلة سوية تتيح لها توزيع ارباح عادلة على اصحاب الاسهم » . فهي لا توظف اموالها في الصناعات « التي تسهم في تطوير البلاد الاقتصادي

والاجتماعي ، بل في المجالات التي تنعم بأسواق قريبة مربحة ، أي في هذه الاقطار التي حقت قسم من سكانها مستوى رفيعاً من العيش اللائق ، وهذا الشرط لا يتوفر كثيراً في بلدان تلتسكع في البؤس والشقاء هذه الاقطار الواقعة في قلب منطقة جبال الاندس او في اميركا الوسطى حيث تشتد الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات .

وهكذا نرى ان رؤوس الاموال الاميركية حلت محل رؤوس الاموال الاوروبية . فمئذ ١٩٤٣ ، ان نصف استثمارات الولايات المتحدة ، في الخارج ، تتركز على الأرجنتين ، وفنزويلا والشيلى والبرازيل . وبعد عام ١٩٤٥ يرتفع هذا الرقم من ٤٣٠١ مليون دولار الى ما يقرب من ٨ مليارات دولار عام ١٩٥٣ ، تنال ست دول منها ، هي فنزويلا والبرازيل ، والشيلى والأرجنتين ، وكولمبيا والبيرو ثلثي هذا المبلغ الضخم ، ويذهب نصف هذا المبلغ للبرازيل وحدها . وهذه الاستثمارات يطلب اليها ، قبل اي شيء آخر ، تأمين المزبد من الخامات والمواد الأولية اللازمة للحرب . وقد حدث بعد الهدنة رأساً هبوط بالاسعار أثار أزمة . وقد وجب ، عام ١٩٥٠ ، العودة الى انتاج المواد الاستراتيجية مما ادى الى ارتفاع الاسعار ، وبعد انتهاء الاعمال الحربية في كوريا ، أدى المخزون من المواد الأولية غير المباعة الى اثار أزمة اخرى في البلاد .

وريع هذه الاستثمارات الجسم الذي يعادل ١١،٢٪ من قيمة رأس المال الاسمي الموظف عام ١٩٤٥ ، و ٢٠،٥٪ من المبالغ الموظفة عام ١٩٥١ ، و ٣٠٪ من الاستثمارات البترولية ، يرسل قسم كبير منه خارج البلاد وقلما يعود اليها للاستثمار فيها ، ولذا يبقى مستوى العيش فيها متدنياً جداً ، لا بل ينخفض معدله بالنسبة للضغط الديموغرافي الناجم عن ازدياد عدد السكان . فمئذ عام ١٩٤٠ ، لم تعد بلدان اميركا الجنوبية سوى دولة واحدة . فهي بحاجة ماسة للعون المالي الاميركي ولا ميركا بالذات كزبون لا بد منه ولا ندحة عنه ليس لتحسين الاوضاع التي يرسفون فيها بل ايضاً منعاً للتدهور الى ما هو اسوأ ، اذ ان عدد السكان يتزايد باسرع من تزايد الانتاج الوطني فيها . ولذا رأت نفسها دوماً بحاجة ماسة لرؤوس أموال أجنبية .

وهذا التغافل الاقتصادي يصحبه إنشاء شبكة واسعة من الخطوط الجوية (كالبيان اميركان والبان اغرا) ، وخطوط الملاحة البحرية ، وكلها تستدعي وجود فنيين واخصائيين باعداد تتزايد يوماً بعد يوم ، وانشاء مؤسسات تعليمية وبعثات دراسية الى الولايات المتحدة يتابعون فيها تحصيلهم الجامعي ، والاكثر من مكاتب الاستعلامات ومن الجرائد التي تتلقى الوحي والالهام من مصادر اميركية ، واستيراد كميات هائلة من الافلام السينمائية (٨٠٪ من مبيعات هذه الافلام في الخارج) التي من اهداف الترويج لمنط العيش الاميركي في طول البلاد وعرضها .

تمتد سيطرة الولايات المتحدة الى كل اطراف نصف الارض

التبعية السياسية

الغربي . فسياسة العصا والعريض التي رسمها الجمهوريون مع

نيودور روزفلت منذ منتصف القرن العشرين تجاه « اللاتين المنحطين » و « انغال الكلاب » ،

بقيت جارية المفعول، ومطبقة لآسيا في منطقة البحر الكاريبي حيث أخذت مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية تزداد شأنًا وخطورة. فالمصالح الكبرى تحرص حرصاً شديداً على قيام حكومات طيعة، سلسلة الانقياد تتركها وشأنها لتتصرف كما تريد مع انها تلاقى نفوراً وكرهاً لها لدى الشعوب، وعرضة للخطر والتهديد. ولذا توجب مساعدة هذه الحكومات عن طريق القروض التي تنفق على تقوية تشكيلات الجيش والأمن العام او مؤازرتها عند الاقتضاء بالسلاح. والطريقة التي تعتمد عليها الدبلوماسية الاميركية عادة هي الحصول على تنازلات جبركية او في شبكة الخطوط الحديدية وتنازلات عن منافع اخرى متنوعة تأتي على غرار الاساليب والخطط التي ركنت اليها الدول الأوروبية، في توطيد حمايتها على ما تبقى من الدول المستقلة في القارة الافريقية.

ففي منطقة جزر البحر الكاريبي جاء التدخل العسكري في سلسلة متصلة الحلقات. ففي كوبا حيث أرسل عام ١٩٢٠ الجنرال كرودر للفصل في قضايا انتخابية واشترط تحقيق بعض الاصلاحات المالية قبل عقد اي قرض مالي، وفي نيكاراغواي التي جرى احتلالها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩٢٩، حيث تتمركز القواعد العسكرية الاميركية في خليج فونساكا، ولن تلبث مصلحة الجمارك والخطوط الحديدية ان وقعت تحت اشراف الاميركيين، وفي هوندوراس التي تضطر للتخلي عن مراقبة جماركها، وفي هايتي، في سان دومينيك بالذات، حيث يتسلم ادارة الشؤون المالية خبراء اميركيون. كما ان الحكومة الوطنية في سان دومينيك تستبدل لمدة اربع سنوات بحكومة عسكرية تحت اشراف البحرية الاميركية، ومنذ عام ١٩٢٣، ما من دولة من دول هذه المنطقة تعقد قرضاً مالياً خارج الولايات المتحدة، وتنهال عليها رؤوس الاموال الاميركية، لا سيما بعد هبوط الاسعار عام ١٩٢٠ وخلال السنوات التي تم فيها الاحتلال العسكري الذي اتاح لهم حيازة عدد كبير من الاراضي. وفي كوبا تملك شركات السكر خمس مساحة الجزيرة و ٦٠٪ من معامل تكرير السكر بينما ٨٠٪ من المعامل الاخرى تعيش على السلفات المالية التي تقدمها لها المصارف الاميركية؛ فالمصارف وشركات التأمين الاميركية، يقيمون بالفعل احتكاراً كاملاً للجزيرة. اما على القارة، فنحن امام «امبراطورية الموز» مملكة الشركة الاميركية الاثمار التي تملك، في سنة ١٩٣٠، مزدروعات شاسعة، لقصب السكر والكاكاو، واسطولاً من ١٠٠ سفينة (الاسطول الابيض الكبير)، وتشرف على ١٦٠٠ ميل من الخطوط الحديدية والخطوط البرقية التي تكون، على الغالب، الوحيدة في هذا البلد الذي تعمل فيه الشركة. وهذه الشركة بما لها من سفن تعمل في نقل الثمار والركاب ومن ارضية واسعة في المراهي، ومن فنادق ومعامل تكرير، ومصانع ضخمة ومن مدن عمالية هي اليوم من أهم الشركات الكبرى في العالم، شبيهة من نواح كثيرة بستاندرد اويل. فهي تشرف مباشرة او بواسطة فروعها العديدة على مساحة ثلاثة ملايين هكتار من المزدروعات (اي ما يزيد على مساحة بلجيكا)، ولها في ولاية كوستاريكا وحدها ١٠٧٠٠ هكتار من الاراضي المزروعة شجر الكاكاو،

و ٧٠٠٠ هكتار من حقول الموز ، ويستغل فرغها في غواتيمالا ، المعروف بشركة غواتيمالا الزراعية ٥٠٠ ٠٠٠ ٥٠٠ قطعة موز من مزرعات للموز مساحتها ١٢١ ٠٠٠ هكتار ، اي مس يوازي كل انتاج الجزر الخضراء او كناري . ويعمل في استثمار هذه المزارع جيش من العمال ، يؤتى بهم من سكان جامايكا ومقاطعة الاندلس في اسبانيا وجزر الكناري ومن الهنود الحمر ، والصين . وهي تتحكم بهؤلاء المزارعين المعزولين الذين يضطرون للتعاقد معها بعقود بيع ويتخلون لها عن جميع الارباح التي تجنيها من اعمال التسويق .

فالسكان يبقون عاجزين تماماً في وجه احتكار هذا الانتاج الضخم وهذه التجارة الواسعة بحيث تبقى الحكومات حياها مستكينه ضعيفة ، لا تبدي ولا تعيد امام ما لهذه الشركات من غنى و ثراء وحول وطول ، والتي باستطاعتها ان ترفع الدكتاتوريات وتخفيضها كما تريد ، وان تفسد ضمائر الموظفين ورجال السياسة ، وتلاعب بالمنافسة السياسية وتهدى الانقلابات السياسية والثورات . والترابط الشديد بين مصالح مزارعي الموز والخطوط الحديدية ، وسيلة من وسائل الضغط والاكراه الفعالة ترزح كل من لا يقف الى جانبها . والنشاط الاثاني الذي تبذله هذه الشركة يتعارض كل المعارضة مع مصالح السكان ، اذ انها تعتمد على الزراعة الاحادية اي زراعة الصنف الواحد الذي يؤلف خطراً حقيقياً على اقتصاد هذه البلدان ، وتهمل جانباً قسماً كبيراً من الاراضي الصالحة لاعطاء المواد الغذائية اللازمة . كذلك هي ضد كل اصلاح اجتماعي الذي يقوي جانب العامل ويحرره من ربة هذه الشركة ويجعله اقل طواعية لها .

وهكذا فالولايات المتحدة التي لا تمارس الاستعمار بدلوله المتعارف ، خلقت في اميركا اللاتينية عميات خفية او مستترة كوضع اليد الكامل على جمهورية سان دومينيك او بمراقبتها الحياة الاقتصادية والمالية للبلاد كما يجري الامر تماماً مع الشركة الاميركية للامثاري في غواتيمالا .

وقامت في البلاد حركة تسمى لنزع سيطرة الاجنبي وهبته بمواردها في سبيل التحرر الوطنية ، حاولت اشراك العمال وابناء الطبقة الوسطى فيها للاسهام معاً في النجاح هذه الحركة . وهذه الجبهة وقفت في وجه الولايات المتحدة والحكومات الوطنية الخاضعة لسيطرتها التي لا تستمر في الحكم الا بدعم منها . واتخذت المعارضة اشكالا مختلفة من المقاومة والصمود وارتدت طابعاً عنيفاً في هذه البلدان التي تم فيها تدخل عسكري : في نيكاراغواي ، اصلى سندينو الايركيين ، سلسلة من المناوشات والحروب دامت اكثر من ست سنوات . وظهر في هايتي وفي سان دومينيك « عصابات » ، منها العصابة التي ألفها الهايتي بيرالت ووجدت تجاوباً في الاوساط الشعبية وشنت سلسلة من الهجمات ضد المحتلين والحكومات المتواطئة معهم ، واضطرت الحكومة لشن حرب فعلية للتغلب عليها استمرت سنتين . وفي كولمبيا قام العاملون في زراعة الموز بأضرار عنيفة اودى بحياة الف واحد منهم . ان نفور الشعب من هذه الاستملاكات ، والحد الذي واجهت به كل اميركا اللاتينية الاساليب التي تلجأ

اليها المفارز الاميركية ، اجبر حكومة الرئيسين هاردنغ وكوليدج على تصفية هذه الممتلكات وعلى انتهاج سياسة جديدة من « حسن الجوار » . وهذا النفور من الاميركيين الذي كان تجلى في مؤتمر الجامعة الاميركية في سنتياغو ، عام ١٩٢٣ ، بلغ من العنف في المؤتمر الخامس لهذه الجامعة الذي عقد في هافانا ، عام ١٩٢٨ ، بحيث اضطر وزير خارجية اميركا للتمييز بين « التداخل » *Interpositon* ، و « التدخل » *Intervention* . وعندما أقر مجلس الكونغرس ، عام ١٩٢٩ ، اتفاق كيلوغ الذي ينص على عدم اللجوء للحرب اضطر للتخلي عن الملحق الذي وضعه روزفلت الذي كان ينص على ان الولايات المتحدة ، في نصف الارض الغربي ، سلطة « بوليس دولي » .

ومنذ ذلك الحين اخذت بعض الحكومات تنهج لها سياسة استقلالية جديدة سواء في مجال سياستها الخارجية كالارجنتين مثلا التي عقدت علاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي كما عقدت معاهدات تحالف مع الدول المجاورة لها ، او في مجال سياستها الاقتصادية بإنشائها صناعة وطنية ثقيلة ، وبالحد من مكاسب شركات الاستثمار الاجنبية وارباحها ، عن طريق مشروعات اصلاح الزراعي كزيادة التعويضات التي يتوجب عليها دفعها ورسوم جديدة واجبارها على دفع اجور اكبر للعمال الذين تستخدمهم ، او عن طريق سياسة التأميم التي انتهجتها حكومات المكسيك وبوليفيا وفنزويلا وغواتيمالا وكوستاريكا والبرازيل . وقد اضطرت جميع هذه الدول في نهاية الامر للتقيد بسياسة الولايات المتحدة . فالحاولات التي قامت بها لسن تشريعات عمالية او لوضع خطة لتطوير اقتصادياتها ، دونما نظر الى مصالح الاستثمارات الاجنبية هوجمت بعنف . وقد تمكنت « سياسة حسن الجوار » التي سارت عليها اميركا في الثلاثينيات الى تهدئة الخواطر وازالة سوء الظن في السياسة الاميركية بعد ان كانت لوحت « بالعصا الكبيرة » . وساعدت الحرب في اعقاب ١٩٣٩ ، على تقوية النهج الاميركي الجديد الذي قام على التعاون والتشاور ، مما حمل دول اميركا اللاتينية على الاتجاه من الولايات المتحدة للحصول منها على عون اقتصادي ومالي . وقد تغير الوضع بعد وفاة ف. د. روزفلت . وقد امتعضت بعض الجمهوريات في اميركا اللاتينية من المداخلات المكشوفة التي اخذ يقوم بها فريق ممثلي اميركا الدبلوماسيين ، منها مثلا تدخل السفير الاميركي برادن ضد الجنرال بيرون ، في انتخابات عام ١٩٤٦ ، كما ساءها جداً المطالب الملحفة التي تنهال عليها والضغط الذي تتعرض له من قبل هؤلاء الممثلين وفي مجال العلاقات الدولية بين الاميركتين ، رات ان قضية الأمن التي تتذرع بها الولايات المتحدة والتي طالما اثارته في مؤتمر شاولتبيك (١٩٤٥) وفي مؤتمر بوغوتا (١٩٤٨) لا تتعلق بها كثيراً وان تقوية امور الدفاع عن نصف الكرة الغربي تعود بالنفع على الولايات المتحدة بالأكثر . ولذا فقد أبت التسليم بمبدأ مراقبة أدق للعلاقات الدولية التي تنوي وضعه موضع التنفيذ . كما نفرت من الالتزامات الحربية والمالية التي تقنع عليها من جراء هذه السياسة ، وأعربت من جهة ثانية عن امتعاضها الشديد للاعتمادات القليلة التي

يلاحظها مشروع مارشال ، اذا ما قورنت بما يُخصّص من هذه الاعتمادات والمساعدات للبلدان العدوّة من قبل ، ولكيفية تطبيق النقطة الرابعة . فلم تنل جمهوريات اميركا الوسطى المتخلفة والجمهوريات الاخرى الواقعة في جبال الاندس سوى ١ - ٦ ٪ من مجموع السلفات التي وزعت على العالم وبلدان الشرق الادنى وافريقيا ولا سيما اوروبا الغربية لأسباب سياسية لا تخفى على احد .

ولذا برزت في جميع المجالات ردة فعل عدائية ، ضد السياسة الاميركية ، ففي هذه الآثار الفكرية والادبية التي اخذت تمجد ماضي الهنود التي جاد بها الكاتب البوليفي شيرو اليغريا ، والكاتب الآخر الشيلي غبريل مسترال ، والشاعر بابلو نيرودا اشهر شعراء اميركا في وقتنا هذا ، مع الشاعر البوليفي فلنسيا فيرغا والشاعر دانيال فلكرسيل البوليفي الذين اخذوا ينادون بثورة عارمة تؤمن الاستقلال التام نحو كل نفوذ اجنبي . والكاتب ميكل انجلو استدياس الذي تصف لنا مؤلفاته جهاد المواطنين في غواتيمالا وصراعهم الدامي ضد شركات الاحتكار ورجال الاعمال التي يوجهونها الذين يستثمرون دونما شفقة او رحمة سكان هذه البلاد الفقراء (قصة : البابا الاخضر . وعيون سكان القبور) وظهرت هذه المشاعر على الاخص في المؤتمرات الاميركية الدولية ، في واشنطن عام ١٩٥٤ ، وفي كراكاس ، عام ١٩٥٤ ، ولا سيما بعد وصول الحزب الجمهوري الى الحكم اذ اخذ يهدد اصحاب رؤوس الاموال بالرجوع الى سياسة التدخل .

وتفتح الشخصية الاميركية ووقوفها في وجه اوروبا ولا سيما
النزعة الاميركية الاسبانية
في وجه الدول الانكلوسكسونية ، هذه الحركة التي انطلقت من المكسيك ، لم تلبث ان عمت كل اقطار اميركا الجنوبية . وقد وجدت تعبيرها في هذه التوعية التي تغلغلت في العنصر القومي الاصيل ، وفي هذه الردة التي تطالب باحياء الحضارة الاميركية الاسبانية الغابرة . وقد عبرت هذه الحركة عن الروح الجياشة التي غلغلت فيها ، بهذا الادب الاميركي الاصيل الذي اخذ يعالج المشكلات القومية في بلدان اميركا اللاتينية والف سداً يقف في وجه العملاء المنتصب في الشطر الشمالي من القارة . وهذه الوحدة او الاتحاد السهلة التحقيق في المجال الثقافي او الفكري ، كان من العسير جداً تحقيقها او الوصول اليها في المجالات السياسية والاقتصادية . فقد اتخذت الحكومات المعنية موقفاً متبايناً بعضها من بعض ، بالنسبة لموقعها الجغرافي ولما هي عليه من يسر وبسطة عيش وبنسبة العلاقات التي تشدها من الولايات المتحدة . فمن منها شدها الى اميركا وشائج وثيقة واواصر متينة ، كالارجنتين مثلاً ، انست من نفسها حرية اكبر وقدرة اشد للحد من النفوذ الاميركي ، بينما بقيت الجمهورية الاميركية الاخرى تحت تأثير الحزب الاميركي ، عاجزة عن كل مقاومة ، ليس من حليف يقف الى جانبها للشد من أزرها . والضغط الاميركي شق طريقه الى هذه الجمهورية ، عن طريق الانقسامات التي مكر جيداً في تنفيذها ، والتبها بعضاً في وجه البعض الآخر . فقد نجحت

أربع دول منها ، على أقدار متفاوتة ، في توطيد استقلالها ، هي المكسيك والأرجنتين والبرازيل وكوبا .

ثورة المكسيك ، وحدها بين هذه الدول ، قامت بالفعل ، بثورة اجتماعية . فالعمل البنّاء فيها بوشر به ، عام ١٩٢٠ ، عندما وضعت الحرب الأهلية أوزارها بعد ان لحقت الخراب والدمار بالبلاد ، وهي حركة تميزت بوضع حد للسلطات الواسعة التي تمتعت بها الكنيسة في تلك البلاد ، مما أدى الى حركات عصيان وتمرد غذتها مبرويات عن ظهورات عجائبية للعدراء مريم . والى اضرابات قام بها رجال الاكليروس فامتنعوا عن ممارسة واجباتهم الدينية لمدة ثلاث سنوات ، وحروب عصابات نظمها « الناصريون » وتطبيق اهم مواد الدستور الاساسي التي تنص على اماكن مصادرة املاك الكنيسة ، وبعث الممتلكات الجماعية للمجتمعات القروية بعد ان نزعّت منها في الماضي ، والغاء الديون المترتبة على المزارعين وانشاء نقابات للعمل والاصلاح الزراعي الذي تمهّل بتطبيقه رؤساء الجمهورية الثلاثة : كارانزا واوبريغون وكلاس ، ادى بالرغم من هذا التباطؤ في وضعه موضع التنفيذ ، الى توزيع ٤ ملايين هكتار من الاراضي على الاهلين ، كما ادى الى انشاء مصارف زراعية في البلاد ، الا انه لا يزال في البلاد ، عام ١٩٣٠ اكثر من ١٢٠ مليون هكتار من الاراضي تفتقر من يوزعها على مليون من الاسر المكسيكية لا املاك لها . وتوقف المشروع الاصلاحى ، عند هذا الحد ، كما لم تطبق ، كما يجب ، سياسة تأمين الصناعات الاستخراجية . والمادة ٢٧ من دستور البلاد التي تعلن باطن الارض ملكية لا يمكن التصرف بها ، اعتبرت لا مفعول رجعي لها . والانجازات المهمة بالفعل والتي كان لها تأثير بعيد ، هي السقي نمت على يد وزير التربية والتعليم خوسيه فاسكونسلوس الذي انشأ عدداً كبيراً من المدارس في القرى وقام بمجهود ضخم في سبيل تعميم التربية الشعبية . ومع ان الثورة تعثرت في سيرها ، فقد سجلت ، مع ذلك ، حدثاً بارزاً في تاريخ القارة الاميركية . ولأول مرة في تاريخ هذه القارة قامت ثورة زراعية عضدتها الجماهير الشعبية وهدفت للعمل في ما يؤول لخيرها ، وخرجت عن كونها مجرد تغيير فريق ليحل محله فريق آخر . وتمكن الفائزون في هذه الثورة من تقليم اظافر هذه الاقلية الاقطاعية التي طالما هبشت بمقدرات البلاد وعرفوا كيف يصمدون بنجاح في وجه ضغط المصالح الاجنبية .

وهذه الحركة الاصلاحية لقيت دفعا اكبر ابان استداد الازمة المالية عندما انتخب كارديناس رئيساً للبلاد . فبين ادارته والخطوة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت اكثر من شبه واحد ، فقد وقف كارديناس الى جانب الفلاحين والمزارعين ، واولى اهتماماً صادقاً حركة بعث البلاد وتجديدها عن طريق تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتحقيق الاشتراكية العمالية والزراعية وهي المطالب التي جاش بها وتبناها الجناح اليساري للحزب الوطني الثوري (P. N. R.) وأخذ تحت رعايته وتوجيهه تنظيم الجبهة الوطنية المكسيكانية التي لم تلبث ان اصبحت الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي جمع حوله الجناح اليساري لحزب الاحرار وعدداً كبيراً من المنظمات

الصغيرة ، والاتحاد المكسيكاني للعمال الذي أسسه لمباردو توليدانو ، عام ١٩٣٦ والاتحاد الوطني الريفي (C. N. C.) . واعيد العمل بمشروع توزيع الاراضي وجرى تنفيذه بسرعة لم نمهدا من قبل . فقد جرى توزيع ٢٠ مليون هكتار ، عام ١٩٤٠ على ٧٧٤ ٠٠٠ أسرة . وقد وزعت هذه الاراضي على اصحابها ، كمقارات شخصية او فردية ، بينها حارلت الحكومة - خلافا لما جرت عليه الحكومات السابقة التي هدفت لجعل هذه الاراضي الموزعة مرحلة يتبها معها الهنود ليصبحوا من صفار الملاكين ان تجعل منها مزارع تعاونية مجهزة تجهيزاً حديثاً . وقد تولى كريدناس بنفسه تنفيذ هذه العملية في قضاء لاغونا ، حيث الفت ٣٩ ٠٠٠ أسرة من ٢٨٠ ٠٠٠ هكتار اقطعت لها ، مزارع تعاونية ، كان لها من النجاح والازدهار ما شجع على توسيع هذا الاختبار ، الى مقاطعات يوكاتان وسونورا .

وبتأثير من المنظمات العمالية التي اخذت تطالب بأجور أعلى ، ورغبة منه بتأمين موارد جديدة للبلاد ، وعملًا بالسياسة العامة التي اعتمدها والتي رمى من ورائها للاحتفاظ بموارد البلاد للبلاد عملاً بالشعار : « المكسيك للمكسيكيين » راح الرئيس كريدناس يطبق قانون التأميم الذي صدر عام ١٩٣٦ ، لارغام ارباب العمل على القبول بعقود جماعية . وسند بنفوذه حركة الاضرابات وصادر الاستثمارات الاجنبية وحولها الى تعاونيات . فقد أمم ، عام ١٩٣٧ ، الخطوط الحديدية (وهي بريطانية في معظمها) ، كما أمم عام ١٩٣٩ ، شركات البترول التي يعود معظمها للأميركيين بعد أن تأزمت العلاقات بين اصحابها والنقابات العمالية . الا ان خلفاءه تراجعوا عن هذه السياسة من بعدها ، عام ١٩٤٠ امام الشركات التي اخذت تمرقل بيع البترول المكسيكاني وتسببت بنشوب ازمة مالية في البلاد .

وبعد ان غطت الثورة المكسيكانية في نومها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ولا سيما بعد ١٩٤٠ ، فقد برهنت عن حيوية زاهرة ونشاط عارم ببعث الفن الوطني الاصيل في البلاد فسجلت بذلك عملاً ندر مثيله في عصرنا هذا ، إذ افرغت هذا الفن في حياة المجتمع المكسيكاني : فالرسامون والنقاشون والحفاريون المكسيكيون يعملون وثيقاً مع الجماهير الشعبية ، وبذلك بعثوا من جديد التقاليد الاصلية التي سارت عليها البلاد من قبل وترسمتها ، فجاءت بذلك دليلاً على المثل العالية التي جاشت بها الثورة ، فعبروا بالآثار الفنية التي وضعوها على الآلام والمصائب التي انتهالت على الشعب المكسيكاني . فن قاس ، خشن ، بليغ هذا الفن ، الا انه فن ، النبيل والاباء مله وقاضه ، يزخر بالقوة مع اوزكو وريفيرو وسيكويروس . الا ان الثورة تخلت ، على ما يبدو عن الصورة التي تمثلتها لديموقراطية عمالية زراعية . وبالرغم من الاسم الذي عرف به الحزب الحاكم وهو : الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي كان الجهاز الممثل للطبقات الوسطى في المدن ، فقد اصدر تشريعات اخذت تمالي ، اكثر فأكثر ، قيام المقارات الكبرى وتراعي جانب الكنيسة الكاثوليكية . فالبطالة والحاجة الى الارض والتضخم المالي المتصاعد كل ذلك

وجد له صتام امان في الهجرة الجماهيرية المتسيرة غالباً ، والبائسة دوماً ، باتجاه الولايات المتحدة الاميركية .

ارجنتين بيرون فالامثلة البليغة التي نستمدّها من سلوك الدولتين الكبيرين في اميركا اللاتينية قدل بوضوح ، بالرغم من الارتجاجات وحركة النكوص التي ارسمت عليها ، على عمق التطور الذي وقع منذ نصف قرن في هذه البلدان وسيرها الحثيث نحو تحقيق استقلال اكبر .

ولما كانت الارجنتين مرتبطة الى حد بعيد ببريطانيا العظمى من الوجهة الاقتصادية ، فقد تأثرت بعيداً بالازمة الاقتصادية الكبرى واصبحت على حافة كارثة مالية تهددها لا سيما بعد اتفاقات اوتوا حيث نالت منافستها الكبيرتان : كندا واوستراليا ، من المنافع والامتيازات ، في الاسواق البريطانية ، ما كانت تتمنى ان تنال منه نزرأ نزرأ . ولذا اخذت هذه الاقلية الصغيرة ، الميالة للانكليز والتي تطالب بتنشيط انتاج الحبوب في البلاد والتوسع في تربية الماشية ، والتي استطاعت ان تسقط الراديكاليين وتبعدهم عن الحكم ، تثير معارضة التجار وسكان المدن المعروفين بمعدائهم لسياسة تغليب الزراعة في البلاد التي من بعض نتائجها تعزيز استيراد المواد المشفولة واجتذاب رؤوس الاموال البريطانية . وقد راح الحزب الراديكالي المحافظ ينحى باللائمة على كبار الملاكين العقاريين المتولين الحكم في البلاد ، بمرقلة الازدهار الاقتصادي فيها واخذوا يطالبون بسياسة أشد واقوى تأخذ على نفسها تصنيع البلاد وتعمل على تنويع الاقتصاد وتلويته بحيث تتوفر ليس ظروف الكسب والربح امام الصناعيين وزبائنهم من التجار فحسب ، بل ايضاً اجتذاباً للمهاجرين ولليد العاملة . ان سياسة توسيع المزارع وايجساد الالوف من صغار الملاكين ، من شأنه ان يخلق في الداخل سوقاً لا بد منها لتصريف الانتاج الصناعي ، كما انهم - يُحِبُّون من جهة اخرى بأن يساهموا مساهمة اكبر بسياسة الجامعة الاميركية بحيث تتأمن مصالح البلاد العليا ، وتستقيم المنافسة الانكلو الاميركية . وأدت المضاربات ، خلال الحرب والعسر المالي الذي عانت منه البلاد الى ارتفاع الاسعار والى المزيد من الاستياء العام بين الاهلين ، وفي الرابع من حزيران ، أدت « حركة زعماء الجيش » الى قلب الحكومة . فنحن ليس امام انقلاب عسكري تقليدي من النوع المعروف . فالضباط الذين هيأوها استجابوا بالأكثر لروح التقاليد الارجنتينية كما ظهرت عبر الاجيال والروح الكاثوليكية المحافظة التي اثارها رجال الدين المعجبون بفرنكو ، كما استجابوا للمشاعر المضادة للديموقراطية وللسامية التي جاش بها الجيش ، واعجابها بالجيش الالماني وببفضها لكل ما هو اجنبي ولكل ما ينسجم مع رسالة الارجنتين المقدسة التي تعمل في سبيل وحدة اميركا الاسبانية ، والدعاية الفاشية وللنازية والفرنكوية . فنحن هنا امام مزيج من نوع خاص تألفت عناصره من رجمة كلاسيكية ومن روح قومية ثورية جديئة شاعت بين الطبقات المفكرة والضباط وشبيبة الطبقة المتوسطة عدوة الرأسمالية والليبرالية والديموقراطية التي ترغب بأن يوضع حد نهائي للفساد في البلاد والى عجز الحكام الذين

اخذوا ينظرون اليهم نظراً الى عملاء الرأسماليين الاجانب ، ولا سيما عملاء البريطانيين وراح الضباط الشبان ذوو النزعة النازية يُنحَثون جانباً الجنرالات ذوي الميول الرجعية والمشاعر التقليدية ، ويطبقون برنامجهم : فالوصول الى مركز القيادة في اميركا الجنوبية يقتضي له صناعة قوية تستطيع ان تؤمن للجيش الوسائل التي تساعد على تعادل ما للبرازيل ، الجارة المنافسة الكبرى التي تساندها الولايات المتحدة ، من صناعة قوية ومن قوة حربية . والنظام الجديد ينسج على منوال الفاشية : تقوية قوى الأمن العام (وجماعها من القوة والبطش في بونس آيرس كما هي في نيويورك التي تزيدها اتساعاً ثلاثة اضعاف) ، وانشاء « مصلحة خاصة » تكون نسخة طبق الاصل من الفستابو الالماني ويلجأ الى الاساليب ذاتها ويقوم بعمليات مذابح بالجملة بين احياء اليهود في المدن ، ويضع تحت اشرافه الصحافة والاذاعة ، والمراقبة وحل الكونغرس ، ومراقبة التعليم الديني وينشر المبادئ التي تقول بها الدكتاتورية وتعلم ، والتدريب العسكري لكل الجنسين من سن ١٢ سنة فصاعداً ، ومضاعفة خمسة اضعاف ميزانية الدفاع والحربية .

ولكي تعترف بها الامم المتحدة ، اضطرت الحكومة للاعتراف بالاحزاب ، حتى بالحزب الشيوعي ، انما تخضعها لمراقبة دقيقة وتخضع الانتخابات التي تقوم بها للإرهاب . وجرى ترسيخ النظام الجديد على يد بيرون الذي دخل للحكومة عام ١٩٤٥ وقد أنيطت به وزارة العمل والضمان الاجتماعي وقام فيها باصلاحات أمنت له شعبية جنونية ، اذ أدت الى زيادة محسوسة في اجور العمل ، وتثبيت اسعار المواد الغذائية ، وتحديد حد أدنى للعمال الزراعيين ، وظهر للجميع بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الاستثمار الاجنبي البغيض وان يضع حداً للبؤس والشقاء المسيطرين على المدينة والريف معاً . واصحاب القمصان السوداء كلهم يتهاككون في خدمته ويتدخلون لمصلحته بتنظيم مظاهرات ضخمة هادرة تأييداً له كلما كانت سيطرته أو نفوذه في خطر .

« المدلانية » فهو صاحب « النظام المدلاني » ، وهو نظام دكتاتوري يؤلف حلقة ثالثة في سلسلة هذه الانظمة الجماعية ، يذبذ على السواء الرأسمالية والشيوعية . ويعرف هذا النظام بكونه « نظاماً فلسفياً في جوهره » ، يتميز عن الفردانية الرأسمالية كما يختلف عن الجماعية من جميع الوجوه . و « النظام المدلاني » هذا مستوحى في اصوله العامة من انظمة موسوليني وسالازار وكديانو ، ولذا فهو يمت الى الفاشية بسبب وثيق . فهو كمناله المهتدى ، يشدد على الاستقلال الاقتصادي ، وعلى العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية دون أي رغبة في تحقيق الدولة الحرفية او المهنية وبدون ان يولي النقابات اية وظيفة عامة . واسوة بالنظم الفاشية ، فقد علل النفس بالقضاء على الصراع الطبقي واستبداله بالتعاون المتبادل فيما بين الطبقات . اما القومية عنده فأساسها العرق دون الفكرة البيولوجية ، « فهي نظرية روحية محض » .

والنقابات التي تعين الحكومة رؤسائها ، تضم طبقة عمالية يفتقد عليها النظام عوارفه :

كالمقود الاجتماعية ، ومرتب شهر اضافي في آخر السنة والضمان الاجتماعي الإلزامي والمشاركة في الأرباح ، وقوانين مضادة للتكتلات الاحتكارية .

وقد صدر في البلاد ، عام ١٩٤٩ ، دستور جديد شدد كثيراً من جانب السلطة التنفيذية ، يضمن حقوق الممال الاجتماعية ، وأشار من طرف خفي على « ان الملكية الاجتماعية » ستأتي بديلاً للملكية الفردية . وإيفا بيرون « سيدة الامل » أخذت على نفسها تأسيس منظمة خيرية تمد يداً مسعفة للشيوخ وللأولاد وللنساء ، وتؤمن للنظام القائم شعبية واسعة . من مفارقات هذا النظام هو انه في الوقت الذي برز فيه نصيراً للطبقات الراححة والمضطهدة يبعث فيها الشعور الطبقي المبني على البروليتاريا العمالية او الـ *Negada* (طبقة الصماليك) ، راح يشدد من جانب القوى الرجعية في البلاد : كالجيش والبوليس والاكليروس . وقنع بأن 'يحيّد' الاسر القديمة ويراعي جانبها بعد ان امتنع من تطبيق القانون بحمها ، هذا القانون الذي يميز له مصادرة املاكها الواسعة وتوزيعها على الشعب .

والمحازاة الاقتصادية لم تأت اقل شأناً وقدرأ . ولكي يحرر البلاد من وصاية الاجنبي عليها ، كان لا بد من انشاء صناعة وطنية قوية . ولذا سار على سياسة الاقتصاد الموجه والتأميم ، هذه السياسة التي تضع بين ايدي الدولة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني . وعلى هذا الاساس جرى تأميم البنك الاهلي وفرض الرقابة على كل مؤسسات التسليف ، وانشأ اسطولاً تجارياً ملكاً للدولة كما عهد الى شركات وطنية باستثمار ثروات البلاد من البترول والفحم الحجري . أما الصناعات الاخرى ، فعملت الدولة على تشجيعها وسهلت لها وسائل النهوض بالخطّة الاقتصادية التي وضعتها ، وذلك عن طريق تسهيلات مالية واعفاءها من الضرائب ، ومعدل قطع تفضلي . . . وتمويل مشروع تصنيع البلاد يجب ان تؤمنه الزراعة . فعلى مكتب تأمين النقد النادر ان يشتري محاصيل البلاد بالعملة الوطنية (البيزوس) من المنتجين لها ، على ان يبيعها للخارج بأعلى سعر ممكن تأمينه بالليرات الانكليزية . وهكذا دخلت الخطّة الخامسة الأولى (١٩٤٧ - ١٩٥١) دور التنفيذ ، وجاءت نتائج الانتاج الوطني مرضية متفقة قياً مع التصميم الموضوع حتى عام ١٩٤٨ ؛ الا انه حدث بعد هذا التاريخ ركود عام في الخطّة . والتأميمات الوحيدة التي اجريت انحصرت في شراء شبكة الخطوط الحديدية من الشركات الفرنسية والانكليزية ، وشراء شبكة التلفون من الشركة الاميركية بل محتكرة هذه الشبكة . ومن الواضح ان هذه الخطّة الجديدة الواسعة لم يكن من الممكن تطبيقها لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة في البلاد ، وللبلية القائمة بين التوسع الصناعي وركود الزراعة . وقد حدث بالفعل تأخر ملحوظ في المجال الزراعي ومن جراء نقص في اليد العاملة التي مالت للعمل في المصانع ، وللتفاوت العظيم بين اسعار المواد الزراعية والمنتجات الصناعية ، وهو سمر متدن جداً تدفعه الحكومة كان من بعض نتائجه تناقص الاراضي المزروعة قحاً وبالتالي نقص يلحق التصدير . وقبل انجاز الخطّة الموسوعة ، عام ١٩٤٩ ، كان لا بد من « قلب البخار » وانتهاج سياسة تعمل على تشجيع الزراعة في البلاد .

وعصر النفقات العامة . وارتقاع حركة التصدير التي نتجت عن التسليح الاميركي واشتباكها بحرب كوريا افسدها ارتفاع الاسعار العالمية فزادت من كلفة الاستيراد بحيث انخفضت جداً القدرة الشرائية في البلاد وعمد كثيرون من رجال الصناعة والتجارة الى التخفيف من نشاطهم وعادت البطالة تكثر عن انيابها ، عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وزاد التضخم المالي في البلاد . ومع ذلك فقد اعطت الانتخابات العامة الجنرال بيرون ، عام ١٩٥١ اكثرية اقوى من التي تمت له عام ١٩٤٠ .

١ وجاءت الخطة الخمسينية الثانية ١٩٥٣ - ١٩٥٧ تختلف تماماً عن سابقتها . فقد حلت فيها لزراعة وتربية الماشية المرتبة الاولى من العناية ، وُضع للتصنيع برنامج متواضع جداً كان لا بد للنموض به ، من الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . وحاول بيرون ان يستدرج الممولين الاميركيين ، واضطر في هذا السبيل لتوقيع اتفاقات مع شركة ستاندرد اويل . وقد بعثت هذه المصاعب التي لقيها المعارضة من مكنها مع انها لم تلق سلاحها . وقام في البلاد حلف ضم كبار الملاكين العقاريين بعد ان كان بيرون راعى جانبهم وابقاهم دوماً تحت التهديد ، والتجار والطبقات المتوسطة ، والطلاب ورجال الفكر الذين استهدفوا للاضطهاد ، والكنيسة التي اقلقها انشاء اتحاد بيروني ضم الطلاب والجيش والبحرية ، واسقط من الحكم في ايلول عام ١٩٥٥ .

ان مقاومة العنيفة للولايات المتحدة الاميركية ، والدور الذي لعبه كالدافع الاكبر عن اميركا اللاتينية ضد خصم عنيد بطاش ، اكسبه نفوذاً كبيراً ، فالنجاحات التي حققتها انجازاته في الحقل الاجتماعي ، بعد عام ١ٹ٤٥ ، والجهود التي بذلها لبعث ثورة سياسية واقتصادية تعم اميركا اللاتينية بطولها ، ضد الاميركيين ، قوبلت بدوي عظيم تجاوبت ارجاؤه في كل جمهوريات هذه القارة ، وامنت له العديد من الانصار والمريدين ولم تلبث ان استوثقت علاقته بكثير من الدول في الخارج ولا سيما مع الفئات العسكرية والمدنية التي جاشت مثله بالاماني نفسها ، وراح « الملمحقون التجاريون » في سفارات الارجننتين في الخارج ومفوضياتها يبشرون تعاليمه ومبادئه العدلانية . وقد قام بعد عام ١٩٤٣ ، في طول البلاد وعرضها زملاء او رصفاء لبيرون ، اثر الثورة التي اندلعت نيرانها في بوليفيا ، والانقلابات المتتالية التي وقعت تباعاً في باراغواي ، وانتخاب فيلاسكو ايبارا في الاكوادور ، وباز استنسورو في بوليفيا ، والجنرال ايبانيز في الشيلي الذين وقفوا موقفاً استقلالياً شديداً من الاحتكارات الاميركية وقاموا بحركات تأميم في بلادهم . وعقدت معاهدات تجارية رمت كلها الى تأمين التعاون بين النظم الاقتصادية المعمول بها في هذه الدول وراح كل منهم يقف موقفاً استقلالياً باتجاه الولايات المتحدة . ولذا جاء هبوطه انتقاماً ثأرياً اعدته الاحزاب القديمة والطبقات الموجهة التقليدية ، كما ساهمت في احكامه المصالح الاجنبية التي وجدت في وضع الارجننتين المالي الصعب ، فرصة لها سانحة لاستعادة ما خسرت في هذا المجال .

تأثرت البرازيل التي شدتها الى الولايات المتحدة روابط اقتصادية متينة ، الى
 برازيل فرغاس
 حذ بعيد من الانهيار المالي الذي اصاب الولايات المتحدة وخلخل اقتصادها ،
 عام ١٩٢٩ ، اذ انخفضت الاسعار فيها ٢/٣ قيمتها ، وافلس عدد كبير من اصحاب الاملاك
 المقارية فألت املاكهم فجأة الى ايدي ممثلي البورجوازية . والثورة العسكرية التي وقعت
 عام ١٩٣٠ ، ورفعت فرغاس الى السلطة ، وضمت حداً لسيطرة الأُطر التقليدية وجلبت الى
 الحكم عناصر جديدة عمادها الطبقات المتوسطة في البلاد ، وخلقت الدولة الجديدة : قومية
 اصلاحية . وتمكن فرغاس من التغلب على المراقيل والصعوبات التي اثارها في وجه الحزب الفاشي ،
 وتحطيم المقاومات المحلية والحركة الانفصالية التي ظهرت في ولاية ساو بالو ، عام ١٩٣٢ .
 ووطد سلطته عام ١٩٣٧ ، بوضعه دستوراً جديداً اعترف له بحق تجديد ولايته : بحيث بقيت
 دكتاتوريته قائمة حتى سنة ١٩٤٥ . وقوى من سلطات الحكومة الاتحادية ، وألغى الجيوش
 المحلية ، وانتهج سياسة اصلاحية انتهازية استهدفت تحسين وضع الفلاح والخلاسي والمثونين ، عن
 طريق تحديد ساعات العمل في اليوم . وقد حاربت النخبة الفكرية المتحررة في البلاد ، كما لقي
 حرباً عواناً من قبل المجتمع القديم ، المؤلف من الأسر القديمة والارستوقراطية المقارية ،
 والاعيان ، بعد ان خلخل ما كان لهم من شأن ونفوذ ، كما ان استئثار الطبقات الوسطى
 بالسلطة حرّمهم من وسائل العمل والتأثير في البلاد .

وقد احتفظ بمقاليد السلطة حتى عام ١٩٤٥ بفضل الشعبية التي تمتع بها والتي اعادته الى
 مركز السلطة والقيادة عام ١٩٥٠ ، في اعقاب الفترة الدستورية التي شغلها الجنرال دورا ،
 واحتفظ بها حتى وافاه الاجل المحتوم ، عام ١٩٥٤ . وعلى شاكلة « المدلانية » ، التي اسسها
 بيرون ، قال « Gélutisme » التي اقامها فرغاس ، قامت مع محاربتها الشيوعية ، بجهود طائفة
 لتحسين اوضاع الفلاحين والعمال في البلاد . وتولى وضع تشريع اجتماعي لم يعرف مثله الى ذلك
 الحين اقتصر اثره على المدن الا انه ترك حائلة من البؤس والشقاء وعدم المساواة في المجتمع
 البرازيلي ، وجمع حوله العناصر الشعبية ، كما ان السياسة التي انتهجها في تصنيع البلاد اكسبته
 عطف رجال الاعمال بعد ان غض النظام النظر عن الارباح الطائلة التي كانوا يجنونها . فدكتاتوريه
 من هذه الدكتاتوريات الانتهازية « الاكثر فطنة والاقل وحشية .. لا عنف فيها ولا مبادئ »
 لها ، . وفرغاس لا يفني بوعوده ، الا انه يتدبر الامر في ارضاء الجميع ، فقد غض النظر عن
 تعدد الاحزاب في البلاد ، وحرية الصحافة لا أثر لها في عهده ، ومع ذلك فحرية الكلام تبقى
 كاملة غير منقوصة . فالاحزاب الجماعية التي ظهرت قبل عام ١٩٤٠ والشيوعية تكافح وتعتبر
 غير شرعية الا انه يحافظ على علاقاته مع زعمائها . فبعد ان عبر عن مشاعرها نحو دول المحور ،
 هاد وتحالف مع الولايات المتحدة الاميركية وارسل حملة تشترك بالحرب في ايطاليا . ومع انسه
 يعتمد على الروح الوطنية في البرازيل المعروفة بعاداتها للامير كيين ، فقد استخدم الاعتمادات
 الطائلة التي وضعتها الولايات المتحدة تحت تصرفه ، لتشجيع حركة التصنيع في البلاد ، من جميع

وجوهرها . ووضع عام ١٩٤٥ خططه الانمائية لتطوير البلاد المعروفة S. A. T. E. (الصحة العامة - التغذية - النقل والطاقة) ، وهو برنامج رمى من ورائه الى رفع مستوى العيش بين العمال . وبعبارة اخرى : الانتاج ووسائل النقل ومصادر الطاقة التي تكون الاعمدة الاساسية لكل تطوير في الزراعة والصناعة . وادى انتصار الحلفاء على المانيا ، هنا كما في اي مكان آخر من بلدان اميركا اللاتينية الى زوال النظم الدكتاتورية . فقد اجبر الجنرال دوتروا ، فرغاس على التعخلي عن الحكم وأقر دستور جديد للبلاد عمل بموجبه ابتداء من عام ١٩٤٦ .

وفي خلال خمس سنوات تولى الحكم في البرازيل حكومة منبثقة عن تحالف بين الكاثوليك والمحافظين ، زاد خلالها التضخم المالي من جراء الازمة الاقتصادية التي عقت الحرب ، وارتفعت الاسعار اكثر مما ارتفعت الاجور . وكشف الارتفاع الهائل المتجمع في ايدي قلة من الناس البؤس المدقع والشقاء المسيطر على البلاد . واعادت انتخابات عام ١٩٥٠ فرغاس الى كرسي الرئاسة ومعه برنامج اجتماعي اجراً من اي وقت سبق . وفي ايار ١٩٥٤ ، رفع الاجور ١٠٠٪ وانشأ الـ *Petrobas* الذي هو عبارة عن احتكار الدولة للبترول ، كما انشأ الـ *Electrobas* الذي لم يكن حتى ذلك التاريخ سوى بناء مركز ضخيم لتوليد الطاقة الكهربائية تابع للدولة الا انه يؤلف بالفعل تهديداً لرؤوس الاموال الاجنبية التي وظفت في البلاد قبل عام ١٩٤٥ ، واذا ذلك حدث انقلاب عسكري دعاه للتنازل والانسحاب . فانتحاره المؤثر ووصيته البليغة قوت شعبيته ، وقام حزبه اي الحزب العمالي بانتخاب الرئيس بوبتشيك لتولي مهام الرئاسة الاولى ، كما انتخب نائباً له ج. غولار ، وزير الاشغال العامة في عهد فرغاس . وانتصار الـ *Gélutisme* انما يعني انتصار حزب اليسار . وقد نصح الحزب الشيوعي الممنوع في البلاد التصويت الى جانبه ، وهو بالحقيقة فوز العناصر التي تهتم بتطوير الصناعة بين الشعب البرازيلي ، وتقوية السوق الداخلية ، والتجارة مع جميع الاقطار في وجه الطبقات الموجهة القديمة المتحالفة مع الرأسمال الاجنبي . بينما الطبقات الشعبية لم تكن حتى الآن سوى عنصر تكميلي ليس الا .

قام النظامان البيروني والجيوتولي على التباس : هو محاولة تحويل انتفاضات الجماهير عن الاجنبي . . . فقد احترما الامتيازات التي نعمت بها الاقليات القديمة وحافظا عليها ، لا سيما الارستوقراطية العقارية القديمة وشركات الاستثمار الخاصة في الوقت الذي جهدا للعمل في سبيل تحسين ظروف العيش بين الجماهير والنهوض بالتصنيع الذي هو أساس كل استقلال اقتصادي . وقد رفضا كلاهما الاخذ باصلاحات جذرية او المس بأرباح رأس المال ، مؤثرين اللجوء الى التضخم المالي لمواجهة متطلبات الاستثمارات والنفقات الاجتماعية . وهكذا تسببا في رفع الاسعار وزادا الوضع تشويشاً بزيادة اختلال التوازن في الميزان التجاري . فلم يكن من العسير على هذه الاوليفارشيات ، والحالة هذه ، ان تزيجهما معاً بمؤازرة المصالح الكبرى العائدة لدول اميركا الشمالية .

٤ - وضع القارة بعد ثورة كوبا

اثار الفوز الذي حققه رجال المقاومة (*Maquisards*) على دكتاتورية باتيستا الدامية ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، في الحياة الدولية ، ازمة حادة في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي عن طريق احتمال المجابهة المسلحة بين القوتين العملاقتين ؛ كما ساعدت على احداث تغيير جذري في اوضاع القارة من الوجهتين السياسية والاجتماعية .

الثورة الكوبية ولتائجها
فقد كانت كوبا بالفعل مستعمرة للولايات المتحدة تستثمرها وتمتص خيراتها عن طريق الشركات الضخمة التي كانت تتصرف بمتلكات شاسعة يزيد بعضها على نصف مساحة محافظة من المحافظات الفرنسية ، وبواسطة مصانع هامة كانت جميعها تتحكم بجميع مرافق النشاط الاقتصادي في الجزيرة . وقد باشرت كوبا ، منذ سقوط حكومة باتيستا الاخذ بسلسلة من الاصلاحات رمت الى تحسين مستوى العيش بين الجماهير الكادحة : كتحفيض الاجور ، وتحويل المزارع الكبرى الى تعاونيات زراعية ، ومكافحة الامية في البلاد ، وتسليح الميليشيا الشعبية . وقد استهدفت هذه التدابير الاصلاحية لمقاومة كبار الملاكين ولرجال الاعمال ، كما واجهت عقوبات صارمة من قبل الولايات المتحدة ، ونالت اكتمالها بالقانون الزراعي الذي صدر في ١٧ ايار ١٩٥٩ . وعندما قررت اميركا عام ١٩٦٠ ، ادخال تعديلات على الحصص المسموح استيرادها من السكر ، تحول الصراع الى صراع مكشوف . فحاولت اميركا من جهتها ، انشاء جيش لغزو كوبا يتألف من المهاجرين الكوبيين عندها ، وفرض الحظر على التصدير لكوبا بجميع اشكاله كما ردت كوبا من جهتها على هذه التدابير باتفاق عقده مع الاتحاد السوفياتي تعهد معه شراء السكر والفواكه والغزول النباتية ، وتقديم مساعدات مالية ، كما صادرت الشركات الاميركية العاملة في الجزيرة (معامل السكر ومصافي البترول ، ومعامل توليد الكهرباء والتلفون) ، وتأميم المصارف في البلاد ، والوقوف سياسياً الى جانب الاتحاد السوفياتي . وكلها تدابير واجراءات جذرية مضادة لبعضها من كلا الجانبين ، وانتهت في كانون الثاني ١٩٦١ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، والى محاولة فاشلة بانزال المهاجرين على شواطئ الجزيرة في خليج كوشون ، وهي محاولة دبرتها السلطات الاميركية .

المشكلة الزراعية
فالنجاح الذي حققته الثورة في كوبا وعجز الولايات المتحدة في الوقوف في وجه الاصلاحات التي قام بها فيدل كاسترو ، وهي دندنة عرفت عنهم وعمدوا اليها في كل مكان آخر ، اثار في البلدان التي تتعامل من تابعيتها للولايات المتحدة ، آمالاً عراضاً ، كما اثار فيها الرغبة بالسير على منوالها . والقضاء على الجيش الذي اوفدته الدكتاتورية كان الفضل فيه للفلاحين والمزارعين . فاثار هذا الدرس البليغ تعطيه المقاومة الكوبية حركة احتياج في كل مكان : وظهرت في جميع هذه الدول تكتلات زراعية ، واحتلال

للأراضي من قبل الفلاحين في المقاطعات الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل وولاية ريو غراندي في الجنوب ، واضطرابات المزارعين في البيرو ، وفي الاكوادور وكولمبيا وفنزويلا وغيرها . ومرد ذلك يعود الى تطور وسائل الاعلام والاتصال ، كما ان تغلغل الصحافة والراديو وضع هذا العالم الريفي على اتصال بالعالم اجمع ، فأخذ يمي نفسه ويهي حاجاته وما فيه من قوى وامكانيات .

ولذا راحت الحكومات تتخذ من التدابير والاجراءات ما يحول دون امتداد العبودية الثورية وانتشارها . ولذا نرى ان من النتائج الاولى للثورة الكوبية جعل الرأي العام يشعر بضرورة القيام باصلاحات زراعية هي الاساس لكل تطور جذري يراد ادخاله على هذه البلدان والدفع الديموغرافي العنيف الذي يفجر الانتاج عن متابعته واللاحاق به (المعدل السنوي للانتاج بالنسبة للفرد الذي كان يزداد بمعدل ٣,٣٪ عام ١٩٤٥ ، لم يعد ليزداد ، عام ١٩٦٣ ، سوى ١٪) وحرصة النزوح بالجملة للجماهير من الريف الى المدينة التي لحقت الخلل بالاقتصاد اكثر فاكثرت كل ذلك قضى بزوال السلطة المطلقة التي اعتادت ممارستها السلطات التقليدية على سكان الريف ، اذ ان نظام المزارع الواسعة الذي تعتمد منه شأنه ان يؤخر تطور الانتاج الزراعي في البلاد ، كما يعمق ازدهار القطاع الصناعي فيها ، ويبقى خارج الاسواق ، في نظام اقتصادي أساسه الاستهلاك ، جانباً مهماً من السكان ، كما يترك دونها استثمار او استغلال مساحات زراعية شاسعة بينما هنالك العديد من العمال الذين لا عمل لهم . في هذا الوقت بالذات الذي سجل انتاج اميركا الجنوبية للمحاصيل الزراعية نسبة اقل من عام ١٩٣٩ بالنظر للفرد .

وهكذا نرى بين السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ، تطل علينا قوانين زراعية ومشاريع قوانين عديدة في الاكوادور (العمل عام ١٩٥٩ بمشروع قانون بقي حرقاً جامداً منذ عام ١٩٥٤) ، وفي فنزويلا ، عام ١٩٦٠ ، وسان سلفادور وكوستاريكا ، عام ١٩٦١ ، وبناما والبيرو ، وكولمبيا والسيلي والبرازيل وجمهورية الدومينيك وهايتي وهوندوراس ، عام ١٩٦٢ . وقد لقيت هذه التشريعات ، في كل مكان مقاومة يائسة انما ناجحة الآن ، من قبل الملاكين . وهذا الوضع أدى الى نشوب ثورة في البرازيل في ربيع ١٩٦٤ أدت الى سقوط الرئيس غولار عندما اراد ان يطبق القانون الذي اصدره عام ١٩٦٢ ، الرئيس كوادروس ، وهذا ما يفسر لنا ايضاً الثورة التي قامت عام ١٩٦٥ بمساعدة الجنود الاميركيين في جمهورية دومينيك وقلبت الحكومة الدستورية القائمة فيها التي اظهرت استعدادها لتطبيق قانون اعده معهد الاصلاح الزراعي فيها .

وفي اربعة بلدان لا غير ، تحقق اصلاح زراعي له شأنه أو هو في طريقه الى التطبيق الفعلي . فالمكسيك الذي كان رائداً في هذا المجال منذ عام ١٩١٠ والذي جاء فيه الاصلاح على مراحل ، لاسيما في الحقبة الواقعة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ ، والحقبة الاخرى الواقعة بين ١٩٣٤ - ١٩٤٠ ، وفي عهد رئاسة الرئيس ادولفو لوبيز ماتيوس . وعمدت بوليفيا ، تطبيقاً

منها لقانون اقرته عام ١٩٥٣ الحركة الوطنية الثورية (M. N. R.) برئاسة فكتور باز استنصور الى مصادرة الاراضي الزراعية التي كانت في وضع « نصف اقطاعي » ، وذلك عقب احتلال الهنود المفاجيء للاراضي . وبعض الاحيان الى مصادرة بعض الاطيان ، اذا ما تجاوزت مساحتها حداً معيناً ، التي يطبق في استثمارها الوسائل والاعتدة الحديثة وبالرغم من قلة الاشخاص المؤهلين واقتدار البلاد للاعتمادات اللازمة ، فقد خضع عام ١٩٦٣ ، نحو ٤٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية التي اصحابها الاصلاح (٣٤٠٠٠٠٠ هكتار) للتوزيع ووزعت بالفعل على ١٤٥٠٠٠ مزارع . وفي فنزويلا حيث العمل الديموقراطي وهو حزب الرئيس رومولو بيتانكور كانت وزع الاراضي المصادرة (والقي امر الدكتاتور بيريس خيمنس بإعادتها الى اصحابها ، عام ١٩٤٨) ، فقد صدر عام ١٩٦٠ قانون في البلاد وزع الممتلكات الكبرى الواقعة في قلب المنطقة الشمالية ، حيث يشتد الضغط الديموغرافي . وفي عام ١٩٦٤ ، قال اكثر من ١٠٠٠٠ أسرة حصصاً وزعت عليها . وقد جاءت عملية الاصلاح هنا اقل جذرية وشمولاً اذ تعلق الامر على الاخص بتمعيم الارض واحيائها . وفي كوبا وحدها جاء الاصلاح الزراعي الذي تم عام ١٩٥٩ اكمل ما يكون . فقد وزعت فيها المزارع التي تزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار بين الفلاحين الذين لا ارض لهم ولا مزارع . وهو اصلاح وضع اسسه : المعهد الوطني للاصلاح الزراعي ونظمه على اساس تعاونيات استعالت ، عام ١٩٦٢ ، الى مزارع للدولة ، وتحتل ٨٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية .

سياسة الولايات المتحدة الاميركية ونفور دول اميركا اللاتينية من الولايات المتحدة الاميركية كما تجلّت مظاهره الواسعة ، عام ١٩٥٨ ، خلال الرحلة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية السيد نيكسون ، وفشلها في القضاء على نظام كاسترو ، هذه العوامل وما اليها أحدثت فيها ردات فعل متناقضة . فقد قامت من جهة بعرض مساعدات ضخمة على هذه الدول ، فأنشأت في هذا السبيل مشروعاً مشتركاً للمساعدات لتطوير الاوضاع الاجتماعية فيها وفتحت لها اعتمادات لتحسين الاوضاع الاقتصادية في هذه الجمهوريات . ومنذ انتخاب الرئيس كينيدي ، فقد لوح بفكرة لم تلبث ان اصبحت مشروعاً عرف بمشروع بونتا دل استيه أوضحه عام ١٩٦١ ، وأصبح وثيقة التحالف في سبيل التطور ، رمى من ورائه الى حل المشكلة الاقتصادية في القارة الاميركية (وأهمها التخلف الاقتصادي ، ونقص الاحتياطي والقطع النادر) . وفرضت الوثيقة على الدولة التي تفيد من هذه الخطة التعمد بالقيام باصلاح زراعي . ورفع الدخل وزيادة الانتاج الاجمالي وتأمين توزيع الدخل القومي بصورة اقرب للعدالة والانصاف والنهوض بعملية التصنيع . وتتعهد الولايات المتحدة من جهتها بتقديم عون مالي ووضع تحت تصرف الدولة المعنية سلفات ومساعدات مالية جسيمة . الا ان بنود هذا الاتفاق بقيت بالفعل حبراً على ورق اذ ان مجلس الكونغرس لم يصادق ، متأخراً جداً ، الا على اعتمادات اقل بكثير مما كان اقترحه المشروع المذكور ، وهذه التسهيلات لم يقدمها البنك الدولي للتطوير الاقتصادي

الذي يعود ١٩٤٢ بالمائة من رأس ماله للولايات المتحدة التي هيمن على الجانب الاكبر من ادارته ، الا وفقاً لما تراه . ولم يلبث ان ساء الوضع الاقتصادي في هذه البلدان ، كما ان فشل المشروع زاد الدول الاميركية نفمة وكرهاً كما تجلى ذلك في مؤتمر الدول الاميركية الذي عقد في مدينة ساو باولو في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الامر الذي زاد في الاضطرابات والقلق . ناهيك عن ان ضعف النتائج أوجد خيبة أمل بين الاميركيين أنفسهم . وقد ردت الاميركيون على هذه المشاعر خلال رئاسة الرئيس ليندون جونسون وادارته بالرجوع الى سياسة « العصا الكبيرة » ، وأخذوا يتهمون المصلحين الاحرار المعروفين مع ذلك باعتدالهم بالماركسية والشيوعية ، وزادوا من حدة الحصار البحري على كوبا . كما ضغطوا على الدول الاخرى لكي تتقيد بهذا الحصار وتساهم به بصورة فعالة ، وبذلوا مساعدات سخية لهذه الدكتاتوريات التي لا يمكن الدفاع عنها ، كالدكتاتورية التي يقوم بها فرنسوا دوقالييه في هايتي ، وتشجيعهم الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس غولار في البرازيل ، عام ١٩٦٤ . والتدخل العسكري المكشوف في جمهورية الدومنيك لمساندة الانقلاب العسكري ضد الحكومة الشرعية والاشترك الفعلي بالحرب الاهلية الدامية التي نشبت في البلاد في اعقاب هذا الانقلاب .

فشل الحركة الليبرالية وحركة الاستقلال الوطني التي قامت في وجه هذه الدكتاتوريات التي تؤيد مصالح اميركا الاقتصادية ، استطاعت ان تؤمن ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، نظاماً ديموقراطياً قام في اعقاب انتخابات قانونية وبمشاركة الاحزاب القائمة . وهكذا تم انتخاب جوسلينو كوبتشيك رئيس حزب العمال ، رئيساً للجمهورية في البرازيل ، اثر وفاة ج. فرغاس (١٩٥٥) ، كما ان النظام العسكري الذي انشأه الجنرال اودريا جرت تصفيته على يد الحزب A.P.R.A. الذي اتصف بالشرعية عام ١٩٥٦ ، كما اسقط في كولمبيا النظام الدكتاتوري الذي اعلنه الجنرال روخاس بنيلا ، في ١٩٥٧ ، كما ان الجنرال ايديفوراس فوانتس فاز في الانتخابات التي جرت في غواتيمالا بفضل عدائه المكشوف للشركة السابعة لأميركا الشمالية . وفي فنزويلا ادى اتحاد احزاب المعارضة فيها الى سقوط بريس خيمنس (كانون الثاني ١٩٥٨) ، وانتخب لمركز الرئاسة رومولو بيتانكور . وفي الأرجنتين تم انتخاب الدكتور فرونديزي بفوز عظيم ، لموقفه المعروف الى جانب البستول واخيراً في كوبا ، انتصار حركة ٢٦ تموز على الرئيس باتيستا بفضل « اصحاب اللحى » التابعين لفيدل كاسترو .

جاء م نظم هذه الانتصارات عابراً ولفترة وجيزة ، اذ يسود هذه البلدان اقتصاد مفكك نجد فيه جنباً الى جنب قطاعات حديثة التنظيم وقطاعات مهلهلة القوام والتركيب ، حيث الانتاج ضعيف ورؤوس الاموال الوطنية لا تتدخل الا في المضاربات العقارية وفي القمار بدلاً من ان يوظفها اصحابها بشكل معقول ، وحيث وجدت الحكومات الليبرالية نفسها عاجزة عند

محدث أول أزمة تصيب صادراتها ، نتيجة محتومة لهذه النكسة التي وقعت ، عام ١٩٥٨ ، في البلدان الرأسمالية . وقد وجدت نفسها عاجزة تماماً عن النهوض باصلاحات جذرية : من اصلاح زراعي ، وتخطيط اقتصادي ، وتحديد ارباح الشركات الاجنبية ، والبورجوازية الكبرى المسيطرة على مرافق التصدير وكبار الملاكين العقاريين . وتتطور الامور في مثل هذا الوضع ، وفقاً للأعراف المألوفة التي تتسم عادة بأزمة مالية وتفتت قيمة النقد وارتفاع اسعار الحاجيات والاجور ، والبطالة وتخفيض قيمة النقد . اما علاج هذا كله فقد قام بالرجوع الى الليبرالية الاقتصادية ، وسياسة التقشف ، اي تثبيت الاجور الذي كان يتم عن طريق زيادة محسوسة في الاسعار ، والمعدل عن سياسة تأمين مصادر الثروة في البلاد والتسليم بامتيازات جديدة للمتمولين الاجانب استدناء لهم . والاضطرابات الاجتماعية التي كانت تؤدي اليها هذه السياسة ، كثيراً ما سميت علاقات الحكومة مع النقابات والاحرار الذين اوصلهم الى الحكم ، وعلى التعاون مع الطبقات صاحبة الامتيازات للبحث عن اعتمادات مالية لدى المصارف الاميركية . وهذه هي السياسة التي سار عليها فرونديزي في الأرجنتين الذي امر فاعاد الى القطاع الخاص شركتي الكهرباء والتبريد الوطنيتين التي سبق للدولة ان امتتها في عهد الرئيس كوبتشيك بعد ان عجز عن مداواة المجاعة الهائلة التي حملت عشرات الالوف من البائسين على مفادرة اراضيهم المنهكة الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل الذين اخذوا يقضون جوعاً في منطقة واسعة ٣/٤ مساحتها تعود الى ٨ بالمائة من كبار الملاكين .

وهذا المعجز والشعور القوي بالحرمان الذي جاش في صدر النخبة التي صدمها الفشل بتحقيق امانها ، يفسر لنا ازدياد تفتح الوعي بين افراد الشعب وادراكهم انه لا سبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي يتخبطون فيها والتي تجعل من المستحيل تحقيق اي اصلاح جذري ، ما لم يتخذوا تدابير حاسمة دون ان تؤدي الى القطيعة مع اصحاب المصالح الخاصة التي تعيش في شبه نظام اقطاعي ، ومع اصحاب رؤوس الاموال الاجانب . وفي هذا الاتجاه الصريح ، سارت بوليفيا عندما راحت تؤمم مناجم القصدير التابعة لشركات باتينيو وهوبشيلد وارانايو ، وقرار الاقتراع العام ، والغاء الجيش وتسليح الميليشيا العمالية والفلاحية ، وجاء ذلك مقدمة يهد بها لاصلاح زراعي يجب ان يؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، وتنويع الانتاج الزراعي ، و « تحطيم احتكار التصدير » وهو الوسيلة الوحيدة لفتح السوق الداخلية امام الصناعة الوطنية . وهذا هو السبيل الذي سار عليه رئيس فنزويلا ، بيتانكور ، الذي قام في البلاد باصلاح زراعي ولا سيما باصلاح ضرائبي فحدد كثيراً من ارباح شركات البترول الاجنبية .

وقد طرأ على الوضع العام بعض التحسين منذ عام ١٩٦٠ اذ لم
وضع القارة عام ١٩٦٦
يعد قائماً في طول القارة وعرضها سوى اربع دكتاتوريات هي
براغواي ونيكاراغواي وجمهورية الدومنيك وهايتي . وقد وقعت منذ عام ١٩٦١ ، عدة
انقلابات عسكرية على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، في جمهوريات البيرو والاكوادور

وغواتيمالا وسان سلفادور والأرجنتين ، والبرازيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيكا . ونرى في كولومبيا والبيرو وفي فنزويلا الجيش يقوم بمناوشات متصلة مع معارضة كبيرة قوية الجانب . وبعيت الأرجنتين يسودها الاضطراب من جراء سيطرة العسكريين على الحكومة المستضعفة التي اقامها الرئيس ايليا ، ومن جراء الشعبية القوية التي لا يزال بيرون وانصاره يتمتعون بها في طول البلاد ، اذ كان حزبه لا يزال اقوى حزب من حيث العدد والنفوذ . وبعد ان استقر الامر للعسكريين في البرازيل ، فقد عجزوا عن تأمين الاستقرار لنظام هزيل ضعيف . والديموقراطية المثالية التي كانت تتمثل بالفعل في جمهورية الاوريفواي ، رأت الاستقرار فيها والازدهار الاقتصادي يتعرضان لخطر مداهم من جراء تدهور الوضع الاقتصادي فيها (تخفيض متكرر لسعر البيزو فاصبح يساوي جزءاً من عشرين من الدولار ، وهبطت الصادرات الى ٥٠٪ من قيمتها وزادت تكاليف الحياة فيها ضعفين بين ١٩٥٩ - ١٩٦١) .

فبين الدكتاتوريات شبه المتخفية والديموقراطية الشعبية القائمة في كوبا التي عرفت بأصالتها ، تبرز الحكومات الاصلاحية ممثلة بفنزويلا الاشتراكية المعروفة بموقفها العدائي من كوبا والتي كانت تقربص بحرب اهلية فعلية ضد احزاب اليسار ، وبالشيلي حيث تسلم الحكم لأول مرة في اميركا اللاتينية الحزب الديموقراطي المسيحي الذي تغلب في الانتخابات على اتحاد احزاب اليسار وأسس حكومة باسم جبهة العمل الشعبية . وقد وضع الرئيس ادوارد فراي مشروع قانون حول مساهمة العمال بملكية الاستثمار وادارته ، كما وضع مشروع اصلاح زراعي . وقد حمل الكتلة القوية التي تتألف من الشركات الاميركية المحتكرة للنحاس التي رأت نفسها مهددة بالتأميم ، على تشكيل شركة اقتصادية مختلطة تصيب الدولة ٥١٪ من اسهمها وفي المجال السياسي اتخذت الشيلي موقفاً معادياً لكوبا ، وقررت انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما هدفت من جهة اخرى الى الانجراح مشروع اقتصادي ضخم يقضي بدمج ٢٠ جمهورية في السوق المشتركة الاميركية اللاتينية ، هذا المشروع الذي وضعت خطوطه الكبرى في معاهدة مونتفيدو ، عام ١٩٦٠ . وهذه الحركة الاصلاحية التي اقيمت معارضة قوية من قبل احزاب اليمين الحريصة على امتيازاتها ، ومن احزاب اليسار ، هل يمكن لها ان تنعم طويلاً بالحياة ، بدون معاضة وزارة الشؤون الخارجية الاميركية؟ فاذا جاء الجواب بالايجاب وقدر لهذه المشاريع الاصلاحية النجاح المرجح ، شكلت هذه المحاولة الجريئة تحدياً للكسترية رادت بالتالي الى احداث تغيير عميق في تطوير القارة بأكملها .

الفصل الثاني

ثورة الشعوب المستعبدة

« ... اعلنت الاكثريّة الساحقة للجنس البشري الثورة على هذا النظام الاقتصادي الذي فرضه عليها الغرب ... حتى اليوم » .

تيجور مائد

لم يقتصر النجاح العظيم التي حققته الحركة القومية خلال العقود الاخيرة على اميركا الاسبانية وحدها . فايما اجلنا النظر ملياً ، في العالم اجمع ، نرى الشعور الوطني واليقظة القومية تجيش في صدور الشعوب الملونة التي راحت تطالب بالاستقلال . فاذا ما القينا نظرة عجيلى على خريطة آسيا وافريقيا السياسية ، عام ١٩٤٥ حيث لا نرى غير اليابان وتايلاند تتمتعان بالاستقلال والسيادة - بينما ترسف الصين المشتبكة بالحرب تحت وطأة « المعاهدات غير المتكافئة - وعلى هذه الخريطة ، عام ١٩٦٥ ، امكننا ان نحكم على قوة دفع هذه المشاعر الاستقلالية وضخامة النجاحات الباهرة التي حققتها . فقد اخذ الاستعمار يعماني من ازمة خانقة ، ولم يلبث ان قام على انقاض هذه الامبراطوريات الاستعمارية التي انشأتها اوربا الغربية في افريقيا وآسيا مجتمعات مستقلة لم تقم ان اصبحت دولاً عصرية . وهكذا قضى تماماً على النظام الاستعماري القديم . وحيث لا يتطور ما بقي منه قائماً بالرضى والوفاق ، فهو في سبيل الزوال ، بينما يطل علينا مظهر جديد من الاستعمار من الصعب تحديده الآن .

تأثير الحرب العالمية الاولى كان للحرب تأثير بالغ ودوي عميق بين الشعوب المستعمرة اما بمشاركتها الفعلية بأعمال الحرب عن طريق ارسال الجنودين والعمال الى الدول الام للاشتراك بالحرب او بالعمل في مصانعها - وهذا هو بالفعل وضع المستعمرات الفرنسية والانكليزية - واما عن طريق الاقتصاد بعد ان طلب اليها تقديم المؤن والتجهيزات اللازمة لدول الانفاق : كالتوسع بالاعمال الزراعية ، والاخذ بأسباب التصنيع . وقد اتيح لهذه الشعوب ان تشاهد ، عن كشب ، اوربا تشتبك « بحرب اهلية دامية ، وتصارع دولها فيما

بينها وتطاحن ، بعد ان كانت سيادتها في نظرهم ، فوق كل شك ونظر . وكثيراً ما لوحت دول الاتفاق هذه امام انظار هذه الشعوب والبلدان المستعمرة ، بمبادئ التحرر والعرق ، واخذوا يتوقعون تحقيقها بفارغ صبر . وقد عم العالم بأسره ، هنا كما لدى شعوب اوربا المتعاربة أمل بسام بطولوع وضع جديد يتسم بالعدالة والروح الانسانية السمحاء .

ومع ذلك فقد بقيت الحضارة الاوروبية تتمتع بسحر ونفوذ عظيمين . وقد بدا للجميع احتمال الفوز برضى المستعمرات وشعوبها ، اذا ما راحت دول الاتفاق تطبق مبادئ الحرية والتحرر التي طالما تبجحت عالياً بالدفاع عنها . الا ان الاستعمار في القرن العشرين جاش بمطامع اشعبية ، وحدثته نفسه بتحقيق المزيد من الاستثنائات ومناطق النفوذ وامتيازات وتنازلات جديدة ، كما ازداد تكاليفاً في استثمار هذه الشعوب والموارد الطائلة التي تخفيها اراضيها . وهكذا أطل علينا في المستعمرات وضع ينذر بالانفجار شبيه من وجوه عدة ، بهذا الوضع الذي احاط بالمجتمعات الصناعية ، في تطورها الصاعد ، خلال القرن التاسع عشر . ان انزال ابنساء المستعمرات منزلة البروليتاريا في الصناعة الكبرى ، اصبح من الامور العادية المبتدلة في نظر علماء الاقتصاد والفلاسفة الاجتماعيين « فالعلاقة بين المستعمرة والبلد الام لا يختلف البتة عن العلاقة بين رأس المال والعمل » كما يؤكد غيتون .

« فالامر لم يخرج ، في كلا الوضعين ، عن اناس ينتجون كل اسباب الثروة والفنى مستثنين من كل حقوق سياسية او اقتصادية ، وضمهم وضع « طبقة مستغلة مرهقة » .

وراحت الدول المسيطرة تهرس سياستها الرامية الى استغلال المستعمرات واستنزاف مواردها الاولية الطائلة بالاحتجاج بمبادئ ارتضتها لنفسها عديدة ، منها : تسامي العرق الأبيض ، وعجز سكان البلاد الاصليين عن حكم انفسهم بانفسهم واستثمار مواردهم الضخمة بما فيه نفعهم ، وضرورة المحافظة على سيادة البيض ونفوذهم ؛ واتخذت منها « تكتاً » وذريعة لاستثمار خامات المستعمرات على نطاق واسع ، ولتحويل الاغلبية العديدة من سكان البلاد الاصليين ، الى وضع « اقلية اجتماعية » واستعملتها اداة فراء وإنراء ، لا تعود عليها حتى خيرات بلادها بكبير امر .

وقد خابت آمال المصلحين الاجتماعيين في هذه المستعمرات من هذه السياسية وفقدوا كل ثقة لهم بهذه المبادئ التي طالما نادى بها الدول الغربية ملوحة امام انظار الجماهير بالحرية والتقدم ، وتلاشت كل امكانات التعاون مع اوربا ، ولم يلبثوا ان اصبحوا اعداء اوربا وخصومها الالاء ، والعاملين على شجب حضارتها والتنديد بها عالياً . فالخوف من اوربا والحقد على الغرب قريهم اكثر فاكثر ، من دعاة الرجعية والمستسكين بتقاليدهم القومية والوطنية ، وألهبت آسيا وافريقيا . ففي كل مكان هبت تيارات عنيفة تطالب بالاستقلال وانتصبت في وجه المستعمرين الذين لم يروا بداً من التسليم ببعض التنازلات : وهكذا اجبرت الهند المسيطر البريطاني على التسليم بتنازلات مهمة ، وسارت على الطريق ذاتها مصر والصين ،

بالرغم من الحرب الاهلية التي قامت فيها .

واخذ العالم الاسلامي يشدد من روابطه ويوثق من عرى التضامن التي تشد المسلمين بعضهم الى بعض . واستيقظت في كل مكان ، هذه الحضارات النائمة او المتخلفة بمحاولة حث الخطى للالتحاق بالركب المتقدم وللأخذ بأسباب الحضارة والرقى للحد من سيطرة الاجنبي الغاشم . ولتحقيق السيطرة التامة والسيادة الكاملة لبلادها وكثيراً ما اصطبغت هذه الحركات الوطنية بحركات او بمشاعر عرقية تحمل البغض والحقد للابيض ، الذي يستأثر بخيرات البلاد ويأخذ منها حصة الأسد .

كان الرئيس ويلسون والرأي العام الاميركي مناهضاً لفكرة الاستعمار صيغة الانتداب من الاساس ، ولذا فقد اصطدم بالامبرياليين البربطانيسين والفرنسيين الذين تشدد بعضهم الى بعض مواثيق الحرب ، كما شددت بينهم رغبة جامحة بالمحافظة ليس على مستعمراتهم السابقة فحسب ، بل ايضاً ، بتوسيع رقعة هذه المستعمرات عن طريق ضم المستعمرات الالمانية السابقة والولايات التي اقتطعت من السلطنة العثمانية . وهكذا اطلت علينا صيغة جديدة او مصطلح جديد استنبطه خيالهم الخصب من شأنه ان يؤمن بعض التعديلات في النظام المقترح ، هو الانتداب الذي اقترحه الجنرال سمطس ، ونص على انتداب الدول الكبرى الاعضاء في عصبة الامم على هذه المقاطعات الالمانية والتركية القديمة ، فتديرها باسم المنظمة وتسهر على تأمين التربية والتعليم لابناء البلاد واعدادها تدريجياً للاستقلال الناجز ، على ان تشرف لجنة خاصة تابعة لعصبة الامم على الطريقة التي تحقق بها الدولة المنتدبة ، المهمة الموكولة اليها . هذا الحل المؤقت ، في نظر الولايات المتحدة ، وهذا التوكيل الذي يتخو من كل اهمية في نظر الدول المنتدبة ، هذا الانتداب ، لم يراع جانبه ، ولم يحترم اهدافه كثيراً . فلم يُعمل شيء تقريباً في سبيل اعداد البلاد المنتدبة وتمهيتها للاستقلال . فالعراق وحده بين هذه البلدان أعلن استقلاله عام ١٩٣٠ ، دون ان تلقى اي مشكلة من مشكلاته السياسية والاجتماعية الكبرى ، حلها المرجحى . فمنافسة الدول ، خلخلت اعمال لجنة الانتدابات حتى ان اليابان واتحاد جنوبي افريقيا رفضا التسليم او القبول بأي اشراف من قبل المنظمة .

وهكذا نرى كيف ان النظام الاستعماري القديم بقي قائماً غير الغرب وتأثيره الثوري منقوص . وقد بقيت البلدان الخاضعة او التابعة عرضة كما في السابق ، لتصرفات البلد الام الكيفية . والتطور الذي لحق بمواردها انما جاء لحساب الرأسمال الاجنبي وليس لمصلحة ابناء البلاد بشيء ، واقتصادهم الانتاجي للخامات ارتبط اكثر فاكثر بأسواق الدول الاكثر تطوراً وتقدماً . ان اقصار انتاجهم الوطني على التصدير ، كان من بعض نتائجه المباشرة نقص في الزراعات الغذائية ، وانخفاض بالتالي في مستوى العيش . ومن جهة فقد كان لسيطرة رؤوس الأموال الاجنبية على البلاد ، والاتصال المباشر بين حضارتين غير متساويتين ومتباينتين ان حطم عادات سكان البلاد الاصليين ، وخلخل نط العيش عندهم ،

وقضى على الأطر الاجتماعية واكتسبت المتعارفة في البلاد كما قضى على تنظيمهم التقليدي المتوارث عبر الاجيال ويعمل على نشر البؤس المدقع والفوضى فيها .

وقد لغنتهم سيطرة الغرب درساً بديهاً امتد اثره في اعماق نظامهم الاجتماعي فعلمهم ان العقر ليس امراً منوطاً بمشيئة الله بل هو نتيجة محتومة لعدم الكفاءة الفنية وامدتهم بجامعات ونشرت التعليم الذي ايقظ فيهم الوعي والتحمس بمظمة ايجادهم ، بينما بعث فيهم مفهوماً جديداً للحرية والتطور والمساواة . وكل الزعماء الذين تولوا قيادة الحركات الوطنية تخرج معظمهم من معاهد الدول المستعمرة منهم مثلاً : جناح رئيس العصبة الاسلامية ، ونهرو رئيس حزب المؤتمر ، وسوكارنو في اندونيسيا ، وداتو او بن جعفر في ماليزيا ، ونكروما في الشاطئ الذهبي وبورقيبة وفرحات عباس في تونس والجزائر . وقد قوتى عزم معظمهم على الصمود والكفاح الاعتقالات المتكررة التي استهدفوا لها مراراً ، في سجون الدول المستعمرة . وعلى نسبة اقل ، فالزعماء الذين تولوا قيادة الشعوب التي لا بورجوازية عندها ، طلعموا من بين صفوف صغار الضباط وصغار الموظفين والاطباء الوطنيين ، الذين يمكن مقارنتهم ، من هذا القبيل ، بقدامى موظفي الصحبة ، عندنا ، من اطلعهم القرن التاسع عشر في اقطار البلقان او في روسيا القيصرية .

وكما ساعد الغرب على تلقيح هذه البلدان بأفكار جديدة ونظرات جديدة ووسائل انتاج جديدة ، فقد تسبب في خلخلة النظام الاقتصادي الذي ساد في هذه البلدان منذ عهد بعيد : إذ سهل استيراد المواد الصناعية ونشط حركة التصنيع مما أدى الى تأخر محسوس في الصناعة اليدوية المحلية ، وساعد على طلوع طبقات جديدة في هذه البلدان : كالبروليتارية العمالية ، وطبقة وسطى من الفنيين ، وبورجوازية رأسمالية رحبت امامها وانفسحت آفاق العمل والنشاط . وقد راحت هذه الهيئات على اختلافها تطالب بمجتمعة بحكومات تمثيلية وتحجج بشدة على الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البلاد على حساب الاستثمارات الوطنية .

والفشل الذي منيت به حركة الارساليات والبعثات الدينية من الوجهة النظرية - اذا مساخذنا بعين الاعتبار الارتدادات التي حصلت - لم يأت مع ذلك كاملاً ، في المجال العملي . فقد علم المرسلون عالياً واعطوا بتصرفهم المثل ، ان النفوس يمكنها تأمين خلاصها الابدي ليس فقط بالانقطاع عن هذا العالم والاعتصام بالتأمل والتفكير ، بل ايضاً عن طريق محبة القريب وخدمته وخدمة نصوصه مجردة عن الهوى . كذلك ان التعليم العلماني ، وروح النقد ، ومثل هؤلاء الاوروبيين المستعربين الذين يشككون بكل شيء ، كل ذلك كثيراً ما أدى الى اضعاف الشعور الديني في النفوس ، كما احدث هذا كله بين اتباع الاديان الكبرى كالهندوسية والبوذية والاسلامية محاولات جريئة لاعادة النظر في الامور المتافيزيقية بحيث ينسبون بين عقائدهم وبين مطلب العلم الغربي الحديث ، ويعمل على صهرها في بوتقة جديدة بعد ان يطهرها مما علق بها من الاساطير

والخرافات ومن الاعتقادات التي أكل الدهر عليها وشرب .

الحرب العالمية الثانية
واثما في هذا المجال
هذه الحركات الاستقلالية التي اختمرت بها آسيا وافطار الشرق منذ
الحرب العالمية الدولية ، ازدادت حدة واشتعالاً من جراء الازمة
الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضائقة المالية الكبرى . وقد
حققت هذه الحركات في افريقيا حيث تجلت متأخرة عن مثيلاتها في البلدان الاخرى ، نجاحات
سريعة . ولم نعد نرى بلداً في العالم كله الا وتجيش فيه مثل هذه الحركات الوطنية التي تحاول
التحرر من النير الذي ترسف تحته وتسعى الى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي .

وجاء تأثير الحرب العالمية الثانية حاسماً في هذا المجال . وضعف النظام الاستعماري تجلى
بأجلى مظاهره في الانهيار الذريع الذي آلت اليه الامبراطوريات الاستعمارية في آسيا امام
الغزو الياباني . فقد وجد الانكليز انفسهم في سنغافوره بعد احتلال دام ١٢٠ سنة ، والهولنديون
في اندونيسيا بعد ثلاثة قرون من استعمارهم لها ، وحيدن ومنفردن في الدفاع عن مراكزهم امام
الغزو الياباني . والفوز المبين الذي سجلته دولة من الملونين بمثل هذه السهولة على الدول الكبرى ،
قضى تماماً على الخرافة التي تؤكّد تفوق العرق الابيض ، هذه الخرافة التي اصبحت في الصميم منذ
عام ١٩٠٥ ، فالمعاملة المشينة التي تعرض لها أسرى الحرب واذا لهم من قبل الياباني المحتل ، سواء
المدنيون منهم والعسكريون ، والاشغال المحقرة التي فرضوها عليهم علانية ، والمعاملات الفظة
التي استهدفوا لها من قبل افراد بسيطين من الجيش الياباني او من رجال الشرطة ، قضى تماماً
على كل ما تبقى لهم بعد من منزلة وشأن . عندما كانت تهب في وجه اليابانيين حركة مقاومة ،
فقد ارتدت طابع حركة وطنية ضد احتلال اجنبي ، لا تعني بشيء بأمر الدفاع عن مصالح
الدولة المستعمرة التي ذاق طعم الحسف والذل . فانتصارات رومل المدوية ، وهزيمة فرنسا ،
احداث رجة عنيفة تجاربت ارجاءها كل بلدان الشرق الادنى وشمال افريقيا . والحرب التي
جندت مئات الالوف من الهنود او من الافريقيين للدفاع عن الدول الأوروبية ، اتاحت لهم
الفرصة ان يقارنوا بين ما هم عليه من مستوى حياقي متدنٍ ومستوى العيش الذي يرفل به
الاوروبيون ، كل ذلك حرك فيهم الهمم وبعث فيهم الرغبة الشديدة لوضع حد لما يستهدفون
لهم وخيرات بلادهم ، من استغلال مشين ، وعولوا على المطالبة بحرية بلادهم واستقلالها
الناسج .

وقد سبق للحلفاء ان عللواهم بمثل هذه الحرية ولوحوا لهم بمثل هذا الاستقلال . أفلم يعلن
الميثاق الاطلسي « حق الشعوب باختيارهم الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها » . وراح
الرئيس روزفلت يوضح بعد تفسيرات ضيقة جاءت على لسان ونستون تشرشل ، في ٢٢ شباط
١٩٤٢ : « ان هذا الحق لا يقتصر قط على البلدان التي تطل على المحيط الاطلسي بل يعم ايضاً
جميع اقطار العالم » . وقد اجتمع فيما بعد ممثلو الدول الحليفة الثلاث في مؤتمر موسكو عام
١٩٤٣ ، ووضعوا الاسس التي تركز عليها عملية تدويل المستعمرات القديمة ، كما حاولوا تحديد

المبادئ التي يقوم عليها نظام الوصاية المفروض على البلدان التي لا تتمتع باستقلالها الإداري ، ووضعت مؤتمر سان فرانسيسكو بعد ما ظهر من معارضة الانكليز ، (في ايار - حزيران ١٩٤٥) ، نظام الوصاية الذي ينص على توجيه شعوب البلدان المفروضة عليها الوصاية ، وهي عملية يهدف بها الى دولة موضع ثقة للجميع . ومن جهة ، فقد كان من قوة نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي اخذ منذ عام ١٩١٧ يدافع عن البلدان الواقعة تحت الاستعمار ، ومناصرة الممثلين الاميركيين من أي وزن كانوا ، ووقوفهم الى جانب زعماء الحركات القومية وتشجيعهم للسلطات الوطنية ، في كل من بلدان الشرق وافريقيا ، ان شجع شعوب هذه الاقطار على الصمود في وجه الدول المستعمرة عندما راحت تحاول توطيد نفوذها وتأييد سلطتها على تلك البلدان .

وفي نهاية الحرب ، وقبل ان يسدد ماوتسي تونغ دعمه القوي
لحركة الثورة و « يغير وجه العالم » بقلبه ميزان القوى في العالم ،
دخل الاستعمار في ازمة لم تلبث ان شملت العالم بأسره . فعند
عام ١٩٤٦ ، تخلت الولايات المتحدة الاميركية للفيليبين عن كل سلطتها في البلاد واعترفت لها
بالسيادة المطلقة . وفي عام ١٩٤٧ ، أعلنت انكلترا استقلال الهند والباكستان ، كما أعلنت
استقلال بورما ، عام ١٩٤٨ ، التي قطعت كل صلة لها بدول الدومينيون . وفي سنة ١٩٤٩ ،
اعترفت هولندا باستقلال اندونيسيا وفقاً لاتفاقات لاهاي . كما نشأت دول مستقلة بالفعل في
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية . وفي الشرق الاوسط الذي يتمتبر بحق « محور الامبراطورية
البريطانية ونقطة الدائرة فيها » قامت حكومات « مستقلة » كانت مع ذلك خاضعة
لنظام الوصاية لما قام فيها من قواعد جوية وعسكرية ، واحياناً لوجود حاميات بريطانية ، ومن
ارسلات اقتصادية والمصالح المالية العائدة لرجال اعمال تشد إلى الشركات البترولية الكبرى
اواصر متينة ، مما أدى الى حركات مقاومة عنيفة تجلّت بانقلابات (في كل من سوريا والاردن
والعراق ومصر وايران) ، وبتأميم موارد البلاد الطبيعية . وتجمّلت في افريقيا على اتم صوره
وأشكاله معارضة عنيفة من قبل الملونين في افريقيا ووقوفهم في وجه سياسة حكومة جنوبي
افريقيا القائمة على التمييز العنصري . وقد تجلّت هذه الروح ايضاً ، في هذه الحركات الوطنية
التي قام بها سكان المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية وافريقيا الشرقية . وقامت في
روديسيا ونياسالاند مقارنة عنيفة من قبل سكان البلاد ضد الاتحاد افريقيا الوسطى . وظهرت
حركات جماهيرية في جميع بلدان افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية ، وبلدان شمالي افريقيا ،
تلوح كلها بمطالب قومية استقلالية . وفي قلب اميركا ، راحت جزر الهند الشرقية ومقاطعة
غويانا البريطانية تطالب بتحررها ونالت نصيباً كبيراً من الاستقلال خولها التمتع بنظام
الدومينيون .

فاذا ما اضطرت الدول الأوروبية للتخلي عن الكثير من امتيازاتها ، فلانها كانت عاجزة
عن تدعيم نفوذها بالقوة في هذه البلدان ، بعد الحرب مباشرة . ففي الماضي كان سكان

المستعمرات يقبمون خانعين ، اذ يكفي ان يظهر في عرض البحر عمارة من الاسطول الحربي أو يرد على البلاد لمجدة عسكرية مها كانت صغيرة لتفرض الدولة المستعمرة ارادتها على الحكومة المحلية . فمئذ عام ١٩٤٥ ، بعد أن استيقظ الضمير الوطني في هذه الشعوب وبعد ان عهد الناس لأعمال المناوشات ، لم تعد وسائل التخويف التي كان يركن اليها في الماضي ، لتفي بالغرض . فالضرب من البحر أو من الجو لم يكن ليحدي كثيراً ، لخلو البلاد من منشآت عسكرية أو من وحدات حربية لها اهميتها ، وكذلك الحصار البحري لم يكن لياتي بنتيجة تذكر بعد ان يتحول اقتصاد البلاد من اقتصاد قائم على تصدير الخامات للخارج الى اقتصاد يؤمن المواد الاستهلاكية الضرورية ، كما حدث ذلك بالفعل ، خلال الحرب ، في كل من ماليزيا وبورما والفلبين . وكثيراً ما رأينا الانكليز والفرنسيين والهولنديين يسيطرون في ماليزيا والهند الصينية واندونيسيا على قواعد البلاد الكبرى ومرافئها الرئيسية ، دون ان يتوصلوا مع ذلك ، الى نتائج حاسمة .

والوسائل التي اعتمدها المستعمرون من قبل كبحج الحركات الاستقلالية والانتفاضات الثورية التي تقوم في المستعمرات ، اقتصر على كبحج هذه الحركات بقوة السلاح والعمل على تفشيها بكل وسائل الاغراء . كذلك ان اللجوء الى القوة المسلحة التي تتكون من السنغاليين والفرقة الاجنبية والجاكس وغيرهم ، تؤلف عملية غالية الثمن ولجأها يتوقف ، الى حد بعيد ، على حسن ولاء القوى المستخدمة ، وهو ولاء اخذ يضعف شيئاً فشيئاً ، والتمرد الذي اعلنه الاسطول الهندي ، عام ١٩٤٦ كان حاسماً في ارجام الانكليز على التراجع ، وتكاثر منذ هذا التاريخ حوادث ، حوادث الانكفاء والانسحاب بين القوى الوطنية التي استخدمت لكبحج الحركات الاستقلالية في المستعمرات . ومن جهة اخرى ان التفاف الزعماء الاقطاعيين حول الدولة المستعمرة ، كما جرت العادة بذلك ، لم يعد له التأثير الذي كان له في الماضي . فهذا الفريق من الناس الذي وقف موقفاً يتعارض وموقف الاكثرية في البلاد يرى نفسه مشلولاً لمجاورة الرأي العام له في البلاد ، وعمل هذا الفريق ، كان في اكثر الاحيان قليل الجدوى ، هذا ان لم يلعب على الحبلين ويتأرجح بين الجانبين . وهذه الشعوب التي كانت من قبل منقسمة على نفسها والسقي كثيراً ما اقاموها بعضاً على بعض ، أصبحت الآن اكثر اتحاداً وتمازجاً ، وتشدد بعضها بعضاً ، ويظهر الواحد منها الآخر . فالدول المسيطرة تلاقى في كل مكان روح المقاومة ذاتها ، وتسمع النداءات ذاتها ، هذه النداءات التي تتناقلها الهيئات الطلابية ومنظماتهم في كل المدارس والجامعات ، في القاهرة ودمشق والصين والهند ، وبين عمال الارصفة في الموانئ البحرية . فما من شعب مستعمر يجد نفسه منفرداً في جهاده الوطني . فالشعوب الاخرى تظاھره وتشد من أزره ، كما يحظى بالكثير من العطف لدى الرأي العام في الغرب . وهكذا نرى الحركات والمطالب الاستقلالية تعضد بعضها البعض في كل زمان ومكان . فاعادة تنظيم الحبشة مثل تحتذيها نيجيريا ، واستقلال الهند تنهج على منواله بورما وغيرها كثيرون ، فعلى الدول المستعمرة ان

تكون متيقظة في كل القطاعات . والضرورة تقضي بإرسال المزيد من القوى والنجدات تباعاً الى كل من مصر و كينيا وماليزيا ، ونقل القوات الفرنسية من شمالي افريقيا الى الهند الصينية .

وجبهة الدول الغربية ابعد من ان تكون موحدة . فبريطانيا العظمى التي اوروبا وانقساماتها كانت اعجز من ان تصون قواعدها الحربية ومواقعها الحصينة وتدافع عنها ، اضطرت للتخلي لاميركا ، عما يقع من هذه المواقع في الشرق الاقصى وفي المحيط الهادي ، وتغض النظر عن الوجود الاميركي في بلدان الشرق الاوسط . الا انها تنهج في هذه المنطقة سياسة تضرب بمصالح اميركا عرض الحائط كما تحاول ابعادها عن هذه المنطقة . الا ان المواقف التي اتخذتها اميركا ، في اليابان وفورموزا وفي كوريا ، والمؤازرة التي قدمتها لشان كاي شيك ولسمهان ري في كوريا الجنوبية ، والحصار البحري الذي فرضته على الصين الشعبية ، والمنافسة الحادة التي اشتدت بين شركات البترول الضخمة حول بترول ايران والعربية السعودية هي اكبر برهان على هذه الاختلافات التي تباعد فيما بينها والتي عرفت الشعوب المستعمرة الاستفادة منها . وهذا التأثير يلعب دوره ويضبط على الهولنديين للتساهل مع اندونيسيا ، وتقف موقفاً معادياً من السياسة الفرنسية في الهند الصينية وتشد من أزر الفيتناميين اعداء فرنسا .

فنفوذ الاتحاد السوفياتي ومثل الصين منذ عام ١٩٤٩ ، لا يمكن الاستهانة بهما . فقد وجد الاتحاد السوفياتي لمشكلة العلاقات بين الشعوب التي تتباين في تطورها الاقتصادي والثقافي ، حلاً اساسه المساواة امام القانون ، بعيداً عن كل نزعة عرقية وعن كل تمييز عنصري ، وينهض على سياسة تطوير سريع في الامور المتعلقة بالاقتصاد والحركة الفكرية ، هذه السياسة التي تعهد الى ابناء البلاد الاصليين المؤهلين ، بأعلى المسؤوليات والمعدات ، وتحاول ازالة كل أثر تفضيلي ، بين رئيس ومرؤوس . وكل مرة يشار في الامم المتحدة البحث حول الدول المستعمرة والبلدان المستعمرة ، فهي تقف دوماً الى جانب الشعوب المألونة بينما تستعين بالديمقراطيات الغربية بوسائل الاكراه وتعتمد الى القوة المسلحة لتبقي هذه البلدان تحت طاعتها ، وسيطرتها . وهكذا فالشعوب الرازحة تحت الاستعمار ترى في الاتحاد السوفياتي وفي الصين رمزاً لاستقلالها ، والديمقراطية توطد هي نفسها مثل هذا الاعتقاد في نفوس الشعوب المستعبدة ، اذ لا تلبث ان تصف الحركات الاستقلالية التي تقوم بها هذه الشعوب ، بأنها حركات شيوعية .

مطالب الحركات القومية والثورة الاجتماعية امران يأخذ الواحد منهما بيد الآخر ، اذ المطلوب توجيه العمل الثوري ضد سيطرة الاجنبي على البلاد وضد القومية وظلاماتها استنهاره لمواردها والاستئثار بها لنفسه . وقد يتجه هذا العداء احياناً

ضد غير الاوروبيين: فقد قامت مثل هذه الحركة ضد اليابان في كوريا ، وضد الهند في بورما وفي بلدان آسيوية اخرى ، وارتدت طابعاً معادياً للصين احياناً الا انها كانت مضادة لأوروبا في أغلب الاحيان . والعداء الذي اتجه الى اليابان والحروب التوسعية التي قامت بها ، لم يلبث ان

سكن وهذا . فذكرى كفاحه المديد ضد سيطرة الرجل الابيض والنداء الذي طالما نادى به الهائف ولوح : « آسيا للأسويين » ، والاعتراف بفضل اليابان على تدريب ابن البلد على اساليب الادارة الاستقلالية ، كل هذه الاعتبارات اخذت تشيل على شعور البعض الذي تجلّى ضدها خلال الاحتلال . والتشكيات التي طالما عبروا عنها والتهم التي طالما وجهوها للاروبيين تتركز في كونهم حصروا كل نشاطهم في اتمام ثرواتهم من موارد البلاد الاقتصادية ، ولم يأبهوا قط لما يؤول لتعسين مصير الشعوب التي طالما تبجحوا بأنهم انما جاؤوا البلاد لتأمين الخير لهم ولتمدينهم . فانصرف جيل مهم الى تحسين وسائل استثمار ثروات البلاد وإعداد ما يصلح منها للتصدير للخارج مما يفي بمحاجتهم . والخطوط الحديدية التي أنشأوها ، والطرق التي شقوها ، والجسور والاقنية التي بنوها ، والمرافىء التي أنشأوها ، قصد منها تسهيل وصول هذه الخامات من مصادرها في المناجم والمزدروعات التي تجود بها بسخاء الى مرافىء تصديرها وشحنها ، وتمهيد وسائل الاتصال امامهم دونما اكتراث بمحاجات ابناء البلاد الذين كانوا يعملون في حركاتهم وتجهولهم على الجمل او الحمار . وكذلك وقفوا حائلا دون انتاج المواد والبضائع المصنوعة محليا ، ومنعوا تأسيس اي صناعة او انشاء اي مصنع يمكن ان ينافس يوما مصنوعات البلد الام . وانتهجوا في كل ذلك سياسة تقوم على الابتزاز والاستغلال وحرصوا شديدا على ان يؤمنوا لهم اسواقا شاسعة لتموينهم ، واخرى لتصريف انتاجهم ومصنوعاتهم . وقد كان من بعض نتائج الضغط الشديد الذي مارسوه ان قتلوا في البلاد الزراعات الغذائية او الاستهلاكية ولو عرّض ذلك ابناء البلاد للنقص في المواد الغذائية التي يعملون عليها ، كما افقروا الطاقة الانتاجية للتربة لعدم تقديم بأصول الدورات الزراعية المعمول بها ، وبتشجيعهم انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ، فقد جعلوا اقتصاد البلاد عرضة لكل ازمة ولكل تطور في سعر النقد .

ووضع بورما هنا خيرا مثل نضربه على ذلك . فقد تغيرت البلاد تماما في اقل من قرن ، اذ تحولت عشرات الالوف من هكتارات البطائح والمستنقعات الى مزارع للارز واستخرجت من بطن الارض معادن وفلزات دفينسة جرى شحنها للخارج ، وجرى استغلال احراجها الظليلية ، كما انشئ في طول البلاد وعرضها شبكة واسعة من الخطوط الحديدية والطرق الواسعة والاقنية والترع المائية لتسهيل السقاية . وكان من نتائج هذه السياسة ان البورمانيين نبذوا جانبا ليس السيطرة الانكليزية فحسب بل رفضوا الانضمام الى نظام الدومنيون ، وعلّة ذلك هو ان هذا التطور المادي لم يعد بأي فائدة على الوضع الاجتماعي في البلاد لسبيين رئيسيين : تكاثر عدد سكان البلاد من جهة ، ومن جهة اخرى ، لأن الذين أفادوا من هذا التطور المادي هم التجار الاجانب والموظفون والمرابون . فقد كثر عدد الاغنياء في بورما ، ولكن قلة منهم كانت من البورمانيين ، بينما سامت اوضاع السواد الاعظم من سكان البلاد ، اذ ان التوسع في الزراعات التصديرية زاد من قبيعية الفلاح وقموبله على المرابين ، اذ ان الشرائع الاوروبية التي طبقت في البلاد قضت تماما على الاعراف والعادات المتوارقة جيلا بعد جيل والتي كانت تقضي

ببقاء الاسرة وبنيها في الارض ومنع خروجها من بين ايديهم ، فإذا بالقوانين الجديدة تبيح التصرف بالأرض بيعاً وشراءً ورهنًا ، بحيث ان نصف عدد المزارعين فقدوا املاكهم واصبحوا عمالاً مياومين اضطروا للبحث عن عمل لهم خلال المواسم . كذلك ان استيراد المواد المصنوعة بكيميات ومقادير هائلة وبأسعار رخيصة قضت تبعاً على الصناعات اليدوية في البلاد ، وهذا ساعد الاستثمار ، من حيث يدري او لا يدري ، على خلخلة التوازن الاجتماعي الذي عرفته البلاد من قبل ، وخلق فيها مجتمعاً لا جذور له ولا اصول ، يفتقر اصلاً لكل ما يوطد اسباب الطمأنينة الاقتصادية والاستقرار في البلاد ، ويتسكع في فقر مدقع .

فالسواد الاعظم من ثروات البلاد الطبيعية كان يجد طريقه الى هواصم البلاد المستعمرة فتستأثر بمحصة الاسد منها بينما يصيب ابن البلاد قسمة ضئيلة منها . فاذا ما انعمنا النظر ملياً في موازنة شركات الاحتكار البريطانية التي تشغل القسم الاكبر من رأسمالها في الخارج ، ولا سيما في البلدان الواقعة عبر البحار ، نجد الشركة الانكليزية الايرانية تجني من الارباح ما يوازي ٥٦٪ من رأس المال ، عام ١٩٥١ ، وان شركة اوليفر تريج ٣٨٪ ، وان شركة رويال دتش شل تريج ٤٤٪ ، وان شركة التبغ الامبريالية تريج ٣١٪ وشركة دنلوب للمطاط تجني ٤٥٪ ، وشركة ثابت ولويل تريج ٣٩٪ ، وان شركة اورينثال وبينانسولار تريج ٢٣٪ . كذلك نرى ان هذه الشركات السبع الكبرى التي لا يزيد رأسمالها المستثمر عن ١١١٥ مليون جنيه انكليزي ، تؤمن لها في السنة ربحاً صافياً يبلغ ٤٦٨ مليون جنيه ، اي ٤٢٪ من رأسمالها الموظف ويمكن تحقيق مثل هذه الارباح الباهظة لأن مستوى الاجور متدن جداً ، كما نرى ذلك بوضوح في مناجم القصدير في نيجيريا . فقد بلغت قيمة الصادرات من هذا المعدن ، عام ١٩٣٧ ، نحواً من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه انكليزي نصفها (اي ١ ٢٤٩ ٠٠٠) هي ارباح صافية ، بينما لم يكن العمال الوطنيون العاملين في المناجم وعددهم ٣٦ ٠٠٠ عامل ، لا يتقاضون من المرتبات سوى ٣٢٩ ٠٠٠ جنيه ، اي ما يساوي من ٣ - ٦ شلن في الاسبوع ، اي جزء من سبعة من قيمة الانتاج . اما استغلال جماهير الفلاحين الذين يؤلفون السواد الأكبر من السكان ، فيبرز اكثر فأكثر . ولا يكفي قط ان يجبرهم النظام الضرائبي والضغط الذي يتعرضون له من قبل الادارة للتخلي عن زراعتهم الغذائية للانصراف الى زراعات تصديرية ، فالشركات التجارية تدفع لهم اجوراً واطية جداً ، كما ان هذه الشركات تبهمهم بأسعار عالية جداً المواد المصنوعة التي لها وحدها حق استيرادها وبيعها . ففي افريقيا الغربية ، ان شركتين فقط من هذه الشركات ، هما : شركة S. F. A. O. وشركة S. C. O. A. كانت تملك ، عام ١٩٣٨ ، اكثر من نصف رأس المال الذي يعود لـ ٣٨ شركة افريقية مسجلة في البورصة ، والارباح التي كانتا تصرحان بها لم تنزل قط عن ٢٥٪ من رأس المال وهما لا تتدخلان الا ما ندر في الانتاج ، باستثناء مساهمتها في بعض الاستثمارات الزراعية او في بعض الشركات العاملة في شؤون النقل . وهما لا يستثمران ارباحهما في البلاد ، وتقتنعان بتوزيع بعض حصص من الارباح لاصحاب الاسهم في انكلترا .

والحركة الوطنية او القومية كثيراً ما اصطفت بمرحلة تصدت لمحاربة الفقر وعدم الاطمئنان . فالبون الشاسع بين الوضع الزري البائس الذي تسكع فيه الجماهير وبين الغنى الفاحش الذي ترفل فيه قلة ضئيلة من الناس فاسدة ومفسدة عميلة للرأسماليين الاجانب ، خلق بين شعوب المستعمرات شعوراً حاداً باحرمان الذي ضاعف من روح الثورة وزادها ضراماً . وقد بلغ معدل دخل الفرد في الهند ، عام ١٩٠٠ ، (بالدولار الاميركي لعام ١٩٤٦) ٤٣ دولاراً في الهند و ٣٥ دولاراً في اندونيسيا وفي ٢٥ بلداً من بلدان العالم يمثل عدد سكانها نصف عدد سكان العالم جاء دخل الفرد الواحد اقل من ١٠٠ دولار ، بينما هو ١٤٧٦ دولار للفرد الواحد في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٦٦٠ دولاراً في انكلترا . وهذا الفقر المدقع الذي لا يوصف ، يرد سكان البلاد لهذا الظلم ولهذا الاهمال الذي تعرضوا له طويلاً من قبل الدول المستعمرة .

سياسات الدول المستعمرة
استقر رأي بريطانيا العظمى ، عام ١٩٤٦ على القيسام بما لا بد منه ، وعدلت عن اتخاذ الوسائل اللازمة لفرض سيطرتها على الهند وعلى بورما التي قررت عدم الانضمام الى الكومنولث البريطاني ، وعلى سيلان حيث احتفظت لها بقواعد حربية ومراكز اقتصادية قوية . وركزت جهودها العسكرية في هذه الاراضي التي تؤمن لها السيطرة عليها ، اكبر ما يكون من المنافع والارباح ، على ماليزيا ، منتجة الدولارات . وسارت الولايات المتحدة من جهتها في الفيليبين على سياسة تحررية ، مع الاحتفاظ بما يؤمن لها السيطرة الاقتصادية على البلاد . وعلى عكس ذلك ، راحت هولندا وفرنسا تحاولان فرض هيبتها على البلدان التي تستعمرها بعد ان تخلتا لها عن بعض الامتيازات الثانوية . وقد تجاهلت الدولتان المذكورتان عمق الحركات الوطنية التي هزت البلاد والمدى الذي بلغته ، والمعارضة العنيفة التي انتصبت في وجههما ، واتبعنا يعين مغمضة ، نصائح شلة من « خبراء » الاستعمار الذي يملكون النفس بالرجوع « الى ذلك الماضي الجميل الذي ولى » وراحوا يرشقون بالسنة حداد هؤلاء « الزعماء » الذين يقودون الحركة ، هذه « القبضة من الزعماء المغالين » الذين في تصفيتهم عن طريق الشرطة بالوسائل التقليدية المعروفة التي تنادي بالمبادئ : فرق تسد ، وتوصي بالاعتماد على الزعماء الاقطاعيين الذين نخرهم القساد ، ضمان لعودة الهدوء الى البلاد ، وبذلك جرى فقدان كل شيء . واضطرت البلاد الواطية للمهادنة منذ ايلول ١٩٤٨ تحت ضغط الدول الاخرى ، كبريطانيا والولايات المتحدة والهند واستراليا وللزول عند رغبات الامم المتحدة وتوصياتها ، التي همها ان ترى الهدوء والاستقرار يعودان الى تلك الاقطار ، بعد ان وثقت بتطمينات ونصريحات سوكارنو بموقفه المعادي للشيوعية . وقامت فرنسا ، في الهند الصينية بحرب كثيرة الشكاليف كلفتها دماء زكية انتهت بفشل ذريع وانكسار مدل ، ولقد كان ليس مركزها السياسي في هذه البلاد ، فحسب ، بل ايضاً مركزها الاقتصادي والثقافي مع ما بدا عليه من قوة ومنمة . وعلى مثل هذا جاء الوضع في افريقيا الشمالية حيث اضطرت للاعتراف تباعاً

باستقلال تونس والمغرب وفي النهاية باستقلال الجزائر .

كان لحرب كوريا تأثير بالغ وعميق الغور على تطوير الحركات
تأثير حرب كوريا القومية في القارة الآسيوية . فالتدخل الأميركي حمل الأمم
المتحدة المترددة على التدخل في هذه الحرب في الوقت الذي وقفت في المحيط الهادي ، موقفاً
مؤيداً لتشان كاي شيك : أدى الى اعلان حياده فورموزا وحمايتها من قبل الاسطول الأميركي
السابع ، والتصريح بربط مستقبل الجزيرة ووضعها بإعادة الطمأنينة والهدوء الى المحيط الهادي
واقرار السلام مع اليابان ، مع انه كان تقرر في مؤتمر يالطا وبوتسدام ، إعادة فورموزا الى
« جمهورية الصين » . وفي الوقت نفسه راح الرئيس ترومان يصرح بمضاعفة مساعدته لفرنسا
ولباو داي في الهند الصينية وقد نظر الزعماء الوطنيون في آسيا الى موقف الولايات المتحدة
من فورموزا ، نظرهم الى تدخل هذه الدولة بشؤون الصين الداخلية ، كما نظروا الى مساعدتها
لفرنسا ولباو داي كتنأييد من الولايات المتحدة للاستعمار في الشرق الأقصى . وفي الوقت ذاته ،
استطاع جيش آسيوي يتألف من وحدات كورية وصينية ، من الصمود سنتين في وجه جيش
اميركي عسري السلاح والى اجباره على التقهقر احياناً ، بينما برزت حكومة كوريا الجنوبية
حكومة مستبدة تزور الانتخابات ، وتبقى في الحكم بفضل نظام بوليسي ، واعلان حالة
الطوارئ في البلاد ومساعدة دولة اجنبية ، كما برزت الامم المتحدة كحلف مقدس في الغرب
يتحرك في الشرق الأقصى وفي الشرق الأدنى وفقاً لرغائب الولايات المتحدة المعادية للآسيويين ،
لتفرض عليهم نظاماً مهلهلاً ، فاسدة لا شأن لها (سيقمان ري وتشان كاي شك وباو داي ونوري
السعيد وماندريس) ، وابقائها خاضعة لنفوذ الدول الغربية . فليس من عجب قط ان يثأر من
هذه السياسة نفوذ الرجل الابيض ، وسلطة الامم المتحدة الادبية ، كما انها حملت الآسيويين على
ان لا يعولوا على احد وان لا يعتمدوا الا على انفسهم ليؤمنوا استقلالهم الناجز .

وبعد الفوز بالاستقلال كان لا بد للدول الجديدة التي اطلت على
سياسة التدخل لدى الدول الجديدة الحياة ، ان تنشئ لها - احياناً من الاساس - ما هي بحاجة
اليه من الاطر والملاكات الحكومية والادارية ، هذه الملاكات التي
لم تعمل الدولة المستعمرة ، شيئاً ، على الاجمال ، لإيجادها ولتدريبها ، كما كان عليها ان تعالج
المشكلات السياسية والاقتصادية التي تتيح لها الاستمتاع بالحرية التي حققتها والتي طالما حلت
بتحقيقها . والمهمة الاساسية الاولى ، هو ايجاد ، وان أمكن ، رفع مستوى الحياة في البلاد لدى
هذه الجماهير البائسة ، كما بدت الحاجة ملحة ملحقة لاصلاح زراعي جذري ، ولتحسين العتاد
الزراعي ، وخلق صناعات جديدة في البلاد ، وتحقيق ردة ضد ضيق السوق ، عن
طريق تنويع الانتاج وتوسيع نطاق السوق الوطنية فيها ، والتحرر من الاسواق ورؤوس
الاموال الاجنبية عن طريق تأميم مصادر الثروة في البلاد والصناعات الاساسية فيها .
والوسائل التي تؤول الى هذا كله تختلف اصلاً عن الذرائع التي أُلِفَ الركون اليها رأس المال

الكلاسيكي . فعلى الدولة ان تشرف بنفسها على تطوير اقتصادياتها بحيث تتوازن وتنكافأ مجالاتها المنمدة عن طريق التخطيط الاقتصادي والتنسيق بين القوى المنتجة ، ودرس وجوه الاستثمارات التي يجب الركون اليها دونما التوقف عند اعتبارات الانتاج المباشر القريب ، ودون ان تقتصر من القطاع الخاص ان يسبقها او يتقدمها في حركة الاستثمار هذه ، ووجوب مراقبتها لهذه الاستثمارات وتأمين التنسيق العلمي فيما بينها، مراعاة للمصلحة العامة ولخير المجموع، والحد من استيراد المواد او المصنوعات غير الضرورية لانتظام الحياة في البلاد ، ومراقبة اصدار الاسهم والسندات . فعلى الدولة ان تتولى هي نفسها مباشرة الانشاءات الكبرى : من سدود وأقنية وطرق وحطوط حديدية ، كما عليها ان تستثمر ثروات الارض الطبيعية كالمناجم والملاحات . فالدولة في الباكستان اخذت تشيد المعامل والفبارك الخاصة بالنسيج والجوت والسكر . وانشئت في الهند وفي اندونيسيا مصانع تؤمن حاجة البلاد من الاسمدة الزراعية والاجهزة التلفونية والادوات الصناعية ، ومصانع للفولاذ والصلب . كذلك على الدولة الناشئة ان تشجع الصناعات الناشئة وتعفيها مثلاً من الضرائب ، وتقدم لها حاجتها من النقد النادر لتأمين استيراد المتاد والاجهزة التي هي بحاجة ماسة اليها . وتنشأ في كل مكان من اطراف البلاد شركات اقتصادية مشتركة بين ابناء البلاد والاجانب . كما ان اجراءات التأمين التي اتخذتها السلطة في كل من الهند واندونيسيا ، امننت لها صنع ما تحتاج اليه من السلاح والعتاد البحري ، ومراقبة الطاقة الذرية ... على كل هذه الدول الجديدة ان تشق طريقها بجرأة واقدام نحو طرق واساليب مختلفة كلياً عن الاساليب التي طالما عول عليها واعتمدها الرأسمال الاجنبي دون ان تشتت الى اشتراكية مدروسة مخطط لها ، والتي هي ، شاءت او أبت ، السبيل الوحيد الى الاشتراكية الصحيحة .

الفصل الثالث

آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الأقصى

فالحركات القومية التي جاشت بين هذه الشعوب المعتمدة الى حد كبير على الاجنبي، تكلفت بالنجاح بسرعة لم تكن لتتوقعها . فهذه الافطار الشاسعة التي تمتد من حدود ايران غرباً الى غينه الجديدة شرقاً ، هي اكثر بلدان العالم من جهة التغيرات التي طرأت عليها بعد الحرب . ان اعتراف بريطانيا باستقلال الهند ، عام ١٩٤٧ واستقلال الصين مما من هذه الحداث المميزة لمصرنا هذا ، ويمنيان تغييراً جذرياً في ميزان العلاقات الدولية ، تحولاً عظيماً في نظام العالم القديم . فمنذ الآن خرج الاشراف على آسيا من يد اوروبا والولايات المتحدة . فكل هذه الافطار الواقعة ضمن هذا المدى النسيج - باستثناء تايلاند التي كانت مستقلة - نالت أو حققت استقلالها السياسي بعد ان كانت من قبل مستعمرات لانكلترا وللبلاذ الواطية وفرنسا . وراحت قطبع هذا الاستقلال بميسم خاص باكمالها باقتصادها .

١ - الهند

الحركة الوطنية في الهند
 ظروف اجتماعية مقنطة . ترأس الحركة الوطنية فيها منذ عام ١٩١٤ ، حزب المؤتمر ، هذا الحزب الذي تألف عام ١٨٨٥ بموافقة الحكومة البريطانية ، فصلاً منها بين « العناصر الموالية » و « العناصر المتطرفة » واقتصر برنامج الحزب السياسي ، حتى ذلك التاريخ على امور سياسية كادخال الجماهير الشعبية حلبة السياسة بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي حركة اخرجت الحزب عن موقفه المتأرجح بين الاجنبي وبين الجماهير الهندية التي اخذت ميولها الثورية طابعاً خطراً . وبعد ان حاول الحزب التعاون مع الحكومة ، مال عنها بعد ان صدمته ونفرته ووقف الى جانب الجماهير الشعبية يستعديها ويثيرها ضد السلطة الفاشمة العابشة باقدار البلاد .

وتأزم الوضع وساء منذ الحرب مع شخصية مهاتما غاندي المتضاربة النزعات الذي دعا

« للاعنف » . فمثاليته مثالية أدبية في الاساس ترمي لتقويم ضمير الشعب وإيقاظه ، وانشاج حياة تقسم بالبساطة والتمسك بالاعراف التقليدية وذلك عن طريق العودة الى حياة الارض في الهند والى احياء حضارة الهند الهندوكية ، والعودة الى المردن والمغزل بمساعدة الانكليز أو بدونهم ، وهي نقطة ثانوية ، في نظره بعد ان استقر في اعتقاد ان خلاص الهند يتم عن طريق تحول روحي وليس عن طريق السياسة ، إذ لم يكن غاندي ليهتم كثيراً بالاصلاحات الدستورية والاجتماعية . فالحكم الذاتي الذي تطمح به الهند إنما يأتي عن طريق Satyagraha أو المقاومة الفعالة البعيدة عن كل عنف ، ووقوف العمل بالـ Hartal بعد ان كانت اوصى باعتدائه منذ عام ١٩١٩ ، على اثر خروج بعض اتباعه عن سياسة اللاعنف ، ورأى نفسه مضطراً ، مراراً كثيرة لوقف الحملات التي يكون باثر بها « بسبب سلوك الجماهير غير الانساني » . فالنفوذ المنقطع النظير الذي تتمتع به لقداسته الشخصية وزهده وفنونه ، ومبادئه التواضع ومحبة الفقر التي طالما نادى بها ، كثيراً ما اخفت عن انظار الناس ، الطابع الرجعي والمطلب الخيالي لدعوته الحارة للاستمساك بالصناعات اليدوية - التي لو نجحت لاقومت الهند في ركود اقتصادي مريع - كما اخفت عنهم المغالطات او المفارقات المذبذبة التي جبل بها ، واحتقاره للشكليات الاقتصادية ، في الوقت الذي كان فيه يطالب باستقلال الهند ، ودفاعه عن الـ Zamindara وعدائه للثقات المالية ، في الحين الذي كان يحاول ايجاد دواء ناجع للبؤس المدقع الذي رسفت فيه جماهير الفلاحين والعمال .

وحزب المؤتمر الذي كان ينطق بلسان الطبقة البورجوازية العليا والذي ضم بين صفوفه العناصر التقدمية سليمة كبار الملاكين العقاريين ، ومفكرين وأدباء مشهورين ، لم يطلب في بدء الامر سوى تمثيل اكبر للهنود في نظام الحكم والادارة البريطانيين ، تجرأ وطالب بالاستقلال الاداري للمنظمات الوطنية في الهند كما راح يؤيد المطالبة باستقلال البلاد الاقتصادي . ولم يتصل بالجماهير الشعبية في الهند الا عند اشتعال الحرب العالمية الاولى وعند اشتداد شعلة الثورة العالمية ، بحيث أخذت البورجوازية الصغرى في الم المدن تنتسب الى صفوف الحزب . فالحزب زادت من وطأة الضرائب المالية وتسببت في رفع الاسعار ، وعقّدت الحياة ، كما ان وافدة الانفلونزا قضت على اكثر من ١٤ مليون شخص ذهبوا جريماً فريسة هذا الداء الوبيل ، وقد قامت في البلاد حركات تمرد وعصيان في مقاطعة البنجاب ، وراح تيلاك ، بمؤازرة آني بيزان ، يؤسس عام ١٩١٦ ، عصبة الوطن القومي توفق حزب المؤتمر في لكونه ان يجمع معاً « المغالين المتطرفين » و « المعتدلين » بعد ان تفرقوا وتباعدا منذ عام ١٩٠٧ ، كما عقد تحالفاً مع الرابطة الاسلامية التي تألفت عام ١٩٠٥ . وهذا الاتفاق الذي تم بين الاحزاب الهندية ادى الى وضع خطة عامة للاصلاح رمت الى الاستقلال التام ضمن رابطة الامبراطورية البريطانية . وعندما نشبت الثورة الروسية سارعت الحكومة البريطانية ، الى قطع الوعود بالعمل على « تطوير مؤسسات الحكم الذاتي تدريجياً في سبيل تاليف حكومة مسؤولة عن الهند تكون قسماً متمماً للامبراطورية

البريطانية . ونظام السلطة الثنائية الذي اقترحت الاخذ به لجنة مونتاغو شلفورد ، لم يباشر بتطبيقه ووضع موضع التنفيذ الا في سنة ١٩٢٠ .

وزع هذا النظام المسؤوليات بين الحكومة المركزية التي احتفظت لنفسها بـ « الامور الخاصة » كالشؤون العسكرية والجركية وامور الامن العام والقضايا المالية ، وبين الحكومات المحلية للعامة التي انيطت بها ادارة الشؤون « المتنقلة اليها » كأمور الصحة العامة والزراعة والتربية والتعليم . واستندت الحكومة المركزية الى نائب الملك ومجلسه التشريعي المعين لمدة ثلاث سنوات ٢٧/٦ . عضواً في السنة الاولى ، و ١٤/٦ في السنة الثانية يجري تعيينهم من قبل الحكومة . كما انشئ مجلس الامراء . لكل من الولايات العشرين حكومتها الخاصة ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي . فنائب الملك والحكام مسؤولون امام الحكومة البريطانية فقط ، وهم يتمتعون بحق الفيتو للمشاريع التي تقرها المجالس ، ويمكن لهم ان يفرضوا - بالرغم من اقتراح معاد في المجلس - الاجراءات التي يرون ان لا بد من اتخاذها .

وفي ظل هذا النظام البعيد جداً عن نظام الحكم الذاتي الذي وعدوها به ، عاشت الهند بين ١٩٢٠ - ١٩٣٥ . وعلى غرار الاصلاح الذي قامت به لجنة مورلي - منتو قبل ذلك بعشر سنوات ، قال هذا النظام موافقة المعتدلين الذين اظهروا استعدادهم للتعاون مع بريطانيا العظمى ، وبذلك تم شق المعارضة الوطنية . واخذ حزب المؤتمر ، في نهاية الامر ، قراراً بتبني هذا النظام مع استمراره في المطالبة باصلاحات اكثر جذرية وعمقا ، وتكاثرت حركة الاضرابات في البلاد بالرغم من محاولة الحكومة لكبحها ، واتخذت نطاقاً أوسع . واعلنت الاحكام العرفية في مقاطعة البنجاب ، واذا ذاك راح غاندي بعد ان اقلقته الحركة الثورية ، يوقف حركة العصيان المدني التي دعا اليها ، وتبني بديلاً عنها سياسة « اللاتعاون واللاعنف » ومقاطعة المحاكم في البلاد والشرائح المعمول بها ، والمؤسسات التعليمية ، وعدم دفع الضرائب . وفي سنة ١٩٢٢ ، دخل اكثر من ٣٠ ٠٠٠ هندي السجن لأسباب سياسية . ودب اليأس الى الحركة وتولاه القنوط والمخفف عدد الاعضاء المنتسبين اليها الى ٢٠٠ ٠٠٠ . واغتصمت الحكومة هذا الظرف بالذات لتراجع عن التنازلات الاقتصادية الجزئية التي كانت قد منحتها ، وحددت عام ١٩٢٧ قيمة الروبية بسعر مرتفع الامر الذي عاد بالازعاج الشديد على عدد كبير من ارباب الصناعة في البلاد ، وخفض من الحماية الممنوحة عام ١٩٢٤ ، لصناعة الفولاذ وأدخل على البلاد تعريفات تفضيلية لصالح الفولاذ البريطاني .

التطور الجذري امام هذا الموقف تقفه الحكومة البريطانية رأت البورجوازية المعتدلة ان تقطع تعاونها مع الحكومة ، وفي اواخر عام ١٩٢٧ ، راح جواهر لال نهرو الذي قضى سنة ونصف متجولاً في ارجاء اوربا واتيح له ان يقوم باتصالات عديدة مع اوساط اشتراكية ، يطالب مع صجاس بوز ليس بالحكم الذاتي كما في الماضي ، بل بالاستقلال الناجز التام . وتحتم تأثير غاندي شرع بالمفاوضات وراح زعماء حزب المؤتمر يقدمون ، عام

١٩٢٩ ، للحكومة لائحة عامة عرفت بمذكرة دلهي التي تقترح سياسة التماون مقابل انشاء دومنيون الهند . فرفضت الحكومة هذه المذكرة . وراح مؤتمر لاهور يطالب في اواخر عام ١٩٢٩ بالاستقلال التام ، هذا الاستقلال الذي تحتفل الهند بيوم ذكره لأول مرة منذ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٠ .

وهكذا فالحركة الوطنية التي كانت تنهض بها قبضة من رجال الطبقة الوسطى المستنيرة والتي كانت ترضع ببعض اصلاحات محدودة في إطار الامبراطورية ، ارتدت بعد نصف قرن من العمل الموصول والجهد المستمر ، طابع مطلب تؤيده جماهير الشعب الهندي التي لم يعد رضىها سوى الاستقلال التام والانفصال عن الامبراطورية البريطانية .

وبعد ان عرفت انكلترا كيف تستمر وكيف تحافظ على الوضع مستعينة تارة بالضغط مساندة انكلترا والاكره وطوراً بالوعود البراقة ، رأت البقية انواع الامبرياليات وأكثرها اليونة وطواعية واغناها خبرة وحكمة في العالم ، تتحقق بالرغم عنها وحدة الهند . الا انها تستطيع ان تعتمد على تردد العناصر المحافظة في حزب المؤتمر ، وعلى طبقة كبار الملاكين التي كونتها وانشأتها وعلى الامراء الذين حافظت عليهم وابتقتهم على رأس ال ٥٦٣ ولاية التي اوجدتها في الهند منذ عام ١٨٥٧ ، بينهم ١٠٠ يتمتعون بالفعل بأهمية وشأن كبيرين ، اذ كثيراً ما غضت الحكومة البريطانية الطرف عن الابتزازات واعمال العنف التي قاموا بها وضربت صفحاً عنها . ولها كل الفضل عليهم لانهم مديونون لها بمراكزهم ومراتبهم وسيجت حوالهم من عوادي الدهر فحفظوا لها الولاء واسلموا لها الطاعة . وانشأ البريطانيون عام ١٩٢٥ مجلس الامراء احتفظ له بدور كبير في نظام الحكم الذي رسموه للهند . الا ان الاستعمار البريطاني اعتمد قبل كل شيء على الاقلية الاسلامية في البلاد التي تعد ٢٥ ٪ من مجموع سكان الهند ، الذين كانوا أقل تطوراً فكرياً واقليمياً ، وأقل غنى و ثراء ، وأقل تطوراً من الوجهة الاقتصادية من الهندوس ، على الاجمال ، الذين يؤلفون غالبية السكان ويزرعون الخوف في قلوب المسلمين . وقد تحلق المسلمون حول الرابطة الاسلامية وخضعوا لنظام انتخابي خاص بهم ولتمثيل نيابي مختلف له امتيازاته الخاصة . وهكذا أُعِدَّت بكل دراية ودهاء وبدت بشكل بارز الاختلافات الدينية والمنافسات السياسية التي اخذت بعين الاعتبار في تقسيم الهند عام ١٩٤٧ .

يتميز هذا المجتمع على الاجمال بالفقر المدقع الذي يزداد عمقاً وسؤاً يوماً بعد يوم . ولم يأت هذا الوضع نتيجة للحركة الديموغرافية ولأزدياد السكان المفرط ، اذ ان هذه الزيادة كانت في بادئ الأمر ادنى منها في انكلترا ، ولم ترتفع لتبزع معدل نمو السكان في غربي أوروبا الا بعد عام ١٩٢١ ، اذ سجلت الزيادة اذ ذاك ٢١ بالمائة . وبعد هذا التاريخ ارتفع معدل الزيادة أكثر بكثير ، اذ زاد عدد السكان بين ١٩٢١ - ١٩٣١ من ٢٧٧٠٠٠٠٠ كما ان هذه الزيادة بلغت ٢٧٧٠٠٠٠٠ بين ١٩٣١ - ١٩٤١ . وهذا النمو العظيم لا يمت عن اي خطر لو جاء في بلاد تنعم بازدهارها الصناعي ، فقد جاء في الهند نذيراً بئس

مدام في بلد زراعي كاهند حيث الانتاج الزراعي يبقى جامداً وحيث الصناعة لا توفر اي بديل لسد حاجة البلاد من المواد الغذائية المستوردة من الخارج . فالهند هي من هذه البلدان حيث تنخفض الى الحضيض احتمالات العيش ومعدل الحياة ، اذ بلغ هذا المعدل ٢٣ سنة للرجال ، عام ١٩١١ ، و ٢٧ سنة عام ١٩٣١ ، و ٣٢ سنة في عام ١٩٥٥ .

يؤلف الفلاحون اغلبية السكان . ويمكن رد بعض هذا الشقاء الذي يؤس الفلاحين وشقاؤهم يتردون فيه الى الاصلاح الذي قام به البريطانيون في اواخر القرن الثامن عشر ، اذ فرض على الهنود نظريات وافكار غربية تتناقض وتقايلهم المريعة ، اصابته في الصميم نظام الملكية الشخصية ، وحق بيع الاراضي ورهنها . والضريرية الاميرية القائمة على اساس الغلة والمحصول حلت محلها ضريبة ثابتة تدفع نقداً ، حتى اذا ما تعذر عليهم دفعها امكن للجباة والمحصيلي الضرائب استملاك الارض - التي كانت تعود ملكيتها للمجتمعات القروية - وبذلك يستحيل الفلاحون مرابحين ويتعرض وضعهم للمخاطر من جميع الجهات وبذلك مهد البريطانيون السبيل لطلوع طبقة من كبار الملاكين العقاريين ، يستثمرون المزارعين ويستغلونهم بأبشع الطرق ليس من يحميهم ، يوطدون لسلطة البريطانية على البلاد ، كما ان قرض النظام النقدي على البلاد ساعد المرابين على تكوين ثروات طائلة . وهكذا اذ يرى الفلاح نفسه رازحاً تحت وطأة ثلاث ضرائب مختلفة : دينه للمرابين ، وضريبة الحكومة واثاقه لصاحب الأرض ، تستهلك ثلثي ايراده ، لا يرى من سبيل امامه للخلاص الا بيع ارضه او النزوح .

ويزداد يؤساً على يؤس مع بوار الصناعة اليدوية في الريف بعد المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من قبل البضائع والحاجيات المستوردة من اوروبا ، ومع مشتري الأغنياء للانلاك . فبين ١٩٠١ - ١٩٢١ ، تضاعف عدد المرابين في ولاية مدراس وحدها كما ان معدل المزارعين فيها انخفض حد الاجر بمعدل ٢٠٪ والديون المترتبة على الفلاحين في الولايات المتحدة التي قدّرت بـ ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ ، ارقعت الى ٦٧٥ مليون عام ١٩٣١ . وهكذا ازدادت الأزمة الزراعية احتداماً في الهند مع تكرار حوادث نزاع الملكية ، والتباين المتزايد بين الطبقات وتقهقر الزراعة . فالاحصاء العام الذي جرى عام ١٩٣١ يقدر بـ ٣٨٪ عدد الفلاحين الذين لا ارض لهم يحرثونها ، والاحصاءات التي اجريت في المناطق الاكثر ازدهاراً كالقوجارات والبنجاب والولايات المتحدة تشير بوضوح الى ان ما بين ثلثي وثلث ارباع الاسر تزرع تحت دين يفوق قيمة غلة السنة ومواسمها ، بفائدة تبلغ احياناً ٧٥٪ من قيمة غلة الموسم . كذلك ظهر في الجنوب ان ٨٧٪ من السكان هم ايضاً غارقون في الدين ، وفي ولاية اسام ٨٥٪ . ان ثلثي عدد المزارعين هم عاطلون عن العمل جزئياً ، اذ ان افتقارهم للارض يقصرهم على البطالة من ١٠٠ الى ٢٠٠ يوم في السنة ؛ والفلال ضعيفة جداً لحاجة الارض للسهاد وللمتاد الزراعي ولعدم توفر الاساليب الفنية في استثمار الارض . وهم يتعرضون لنقص في اسلوب التغذية اذ لا يصيب الواحد منهم ١٦٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد للفرد البالغ ، (بينما مصلحة التغذية البريطانية كانت

توفر للفرد الانكليزي ما يعادل ٢٩٩٠ سعر حراري ، عام ١٩٤١) .

والعاملون في الصناعة من السكان لم يكونوا في وضع افضل . ففي عام ١٩٣١
كان ٤٣٪ من مجموع السكان لا غير يعملون في معاشهم ، على الصناعة .
فلم يكن في تلك البلاد ، بهذا التاريخ اكثر من ٢٥٠٠٠٠٠ عامل يعملون في الصناعات الكبرى
(بينهم ٨٠٠٠٠٠ يعملون في مناجم الفحم و ٢٦٠٠٠٠ في مناجم التعدين) اي ما يوازي
١٤٥٪ من مجموع السكان العاملين . وطبقة العمال هذه يعوزها عنصر التجانس ، اذ انها تتألف
بالاكثر من مزارعين مأجورين او من صغار الملاكين هبطوا المدينة طمعاً بعمل اضافي او بأجر
اكبر بينما بقي افراد عائلاتهم في الريف ، فهم غير مستقرين ، لم يألفوا قط العمل المنظم
السريع ، انتاجهم ضعيف ومردودهم محدود لما هم عليه من سوء الصحة .

حياتهم تنقضي في اسوأ الظروف . ففي عام ١٩١١ ، كان ٦٩٪ من مجموع السكان
يسكنون بيوتاً تتألف من غرفة واحدة يأوي اليها ٤٥ اشخاص . ويشير احصاء عام ١٩٣١
ان ٧٤٪ من السكان يعيشون في مثل هذه الظروف . فالنسبة في مدينة احمد آباد هي ٧٣
بالمائة ، وفي كراتشي ، فان ثلث سكان المدينة يتوزعون على غرف تضم الواحدة من ٦-٩
اشخاص . فليس بغريب قط والحالة هذه ان تبلغ نسبة الوفيات ٥٧٧ بالألف من المواليد في
مساكن تتألف من غرفة واحدة في بمباي ، و ٢٤٦ بالألف في معظم المدن الاخرى ، و ٢٣٩
بالألف في كلكتا و ٢٢٧ بالألف في مدراس .

والاجور المتدنية : شلن واحد ونحاستان هو معدل ما يكسبه ٦٠٪ من العمال في بمباي ، في
اليوم ، تعطينا فكرة صحيحة عن الوضع الزري الذي يكتنف حياة العامل ، كما تفسر لنا
وضع النقابات العمالية والاضطرابات الاجتماعية التي اخذت تبرز وتلفت النظر بعد عام ١٩١٩ .
وهذا الاضطراب ابتداء باضراب ١٢٥٠٠٠ من عمال النسيج في بمباي في كانون الاول ١٩١٩ ،
ومنها امتد الى جميع اطراف البلاد عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وفي هذا الوقت بالذات جرت
الحارلات الاولى لتشكيل نقابات ، والنقابة الاولى تشكلت في مدراس اثر المؤتمر الذي عقده
اتحاد عمال الهند برئاسة لاجيبات راي . وتعاقب على رئاسة هذا الاتحاد شخصيات هم اعضاء في
حزب المؤتمر امثال جواهر لال نهرو وس . ر . داس وصبحاس شندرابوز . ولما كان عدد
العمال قليلاً نسبياً فلم تستغرق فيهم بعد روح الطبقية كما انه لم يطلع من بينهم زعماء يتولون
امرهم . ومع ذلك فقد اخذت تتسرب الى صفوفهم مبادئ الاشتراكية والشيوعية . وفي سنة
١٩٢٦ ، تكون في البنغال اول حزب تألف من العمال والفلاحين ، كما نشأ بعد ذلك مثل
هذا الحزب في البنجاب وبمباي والولايات المتحدة . وقد اندمجوا معاً ليؤلفوا فيما بعد اتحاد
عمال وفلاحى الهند ، الذي اخذ ينظم حركة الاضرابات في البلاد ويهيئ لمظاهرات واسعة .
والحركة العمالية برزت هنا ، كما في الصين وجاءت في طليعة الحركة الوطنية في صمودها امام
الاجنبي . وعدد العمال الذي دخلوا النقابات في بمباي كان عام ١٩٢٦ نحو ٦٠٠٠٠ ،

فارتفع الى ٢٠٠.٠٠٠ في اذار ١٩٢٩ . والاضرابات التي وقعت عام ١٩٢٨ سجلت لوحدها اكثر مما سجلته الاضرابات في السنوات الخمس السابقة مجتمعة من ايام المعطالة .

انفجرت الحرب والهند تتململ وتتمطى محتجة عالياً على استقلال الهند وانقسامها
الدستور الاتحادي الجديد الذي اعلن عام ١٩٣٥ ، كما
اتضح من الفوز الذي حققه حزب المؤتمر في انتخابات ١٩٣٧ ، اذ نال فيها ٧٠ ٪ من الاصوات .
وعندما راح نائب الملك يعلن سنة ١٩٣٩ ، دون ان يستشير ممثلي الشعب بان الهند بلد محارب ،
ويعطيه قرار الدفاع عن الهند كل السلطات ، قدم جميع الوزراء استقالتهم ، كما امتنع حزب
المؤتمر عن تقديم اي معونة للمجهود الحربي . وبالرغم من الهزائم التي توالى على انكلترا فقد
رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اي تعهد بالاستقلال ، فكبحت كل معارضة وزادت من
الضغط (وجرى توقيف اكثر من ٦٠.٠٠٠ شخص بينهم ٤٠٠ عضو من مجالس الولايات ، بينهم
٣١ وزيراً سابقاً ، وكل زعماء الحركة امثال نهرو وغاندي وبائيل) . وفي هذا الوقت راح
احد زعماء حزب المؤتمر ، ومنافسه الاكبر ، يؤلف حزب : « الهند الحرة » (*Azad Hind*) ،
ويدعو للثورة ضد الانكليز ويحشد من بين ممسكات الاعتقال جيشاً وطنياً حارب الى جانب
اليابان في بورما .

وفي عام ١٩٤٥ ، رأت الحكومة البريطانية نفسها غارقة الى فوق اذنيها في المشكلات
والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها حيث تكاثرت حركات
الاضراب والانتفاضات الشعبية ، وحركات العصيان والتمرد في الجيش وقوى الطيران
والاسطول . والمقاومة التي قام بها موظفو الادارة جردت السلطة البريطانية من كل وسيلة لفرض
ارادتها . ولم يعد لانكلترا من اسباب اقتصادية قوية كما كان لها في الماضي لتحتفظ بمراقبتها
السياسية على الهند . ففي عام ١٩٣٩ كانت تجارتها مع الهند المنخفضة الى الثلث ، كما ان اموالها
الموظمة في شبه القارة الهندية هبطت الى ٧٥ ٪ وعلى هذا الاساس وقع تقارب عام ١٩٤٥ بين
حزب المؤتمر والرابعة الاسلامية التي اوجست شراً من الحركات الشعبية ، والى ممثلي هذين
الحزبين كان من المتوقع ان يؤول الحكم في البلاد . وراحت اول حكومة عمالية تألفت في
انكلترا تستعمل المفاوضات حول الموضوع ، وفي تموز ١٩٤٧ اعلن استقلال الهند وقسمت
الى دولتين مستقلتين ذات سيادة لم تلبثا ان دخلتا في منافسة حادة ، تماماً كما وقع في ايرلندا ،
تعمل بريطانيا على ان تلعب دور الحكم بينهما .

جاء انقسام الهند الى دولتين لاسباب دينية محضة ، الا ان تشابك السكان والمخاطم بين
مسلمين وهنود في بعض المناطق لم يسهل كثيراً عمالية الانقسام هذه اذ ان الاحصاء الذي تم
عام ١٩٤١ دل على ان سكان باكستان يضمون ٧٥ بالمائة من المسلمين كما ان اتحاد الهند ضم ٣٥
مليوناً من المسلمين الى جانب الـ ٢٨٠ مليون هندي . والمذابح الدامية التي وقعت في آب
وايلول من عام ١٩٤٧ اودت بحياة ١٠٠.٠٠٠ قتيل وشردت على الطرقات وفي مهب الريح

أكثر من ١٣ مليون نسمة من هؤلاء البائسين الذين يفتقرون لكل شيء وكانوا يقضون جوعاً وسفهاً ، اذ ان عدداً كبيراً منهم (أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠) قضوا نحساً وهم هائون على وجوههم . وغاندي نفسه ذهب ضحية ، احد المتعصبين الذي غاظه جداً انقسام الهند الى دولتين ، ولاقى حتفه على يد احد ابناء ملته الذي اخذ عليه موقفه المتساهل تجاه المسلمين .

يتألف الباكستان من قسمين مختلفين يبعد الواحد عن الآخر
التركيب الاجتماعي والسياسي
١٨٠٠ كيلومتر ، كما ان ٣٧٪ من مساحته غير صالحة للأعمال
في الباكستان
الزراعية ، ثلثها مروي ولا يمكن زيادة هذه الاراضي الزراعية
الا بعد اقامة سدود وانشاءات تكلف غالباً والدولة الجديدة غنية بالقمح والجنوت والقطن
والجلود ، وتكفي بخلاف الهند ، نفسها من المواد الغذائية وسجل ميزانها الاقتصادي فائضاً
محسوساً . الا ان ٧٠ بالمائة من سكانها البالغ ٨٦ مليون (عام ١٩٦٠) يعملون على الزراعة
ويعيشون في البؤس والشقاء ، إذ ان معدل الدخل الحقيقي لمائة تتألف من ٥ أشخاص لا
يزيد على ١٥٠ روبية في السنة (١٥٠ فرنكاً) في الباكستان الغربية ، و ١٢٥ روبية (١٢٥
فرنكاً) في الباكستان الشرقية . ويملك بعض كبار الملاكين العقاريين من ٦٠ - ٨٠ بالمائة من
مجموع الاراضي في بعض الولايات . والسواد الاعظم من الفلاحين هم مزارعون او مزارعون ،
يتراوح ما تزرعه العائلة الواحدة بين ٢ - ٤ دونم ، ولا يصيبهم من غلة الارض سوى ٥٠ - ٣٠
بالمائة كما يترتب عليهم ان يقدموا عيناً ونقداً للمالكين الارض اتاوة اخرى من الفضة أو أشغالاً
أو من غلة الارض تؤلف في مجموعها من ٣٠ - ١٢٠ بالمائة من المبالغ المديون بها . والاصلاح
الزراعي الذي نص عليه مشروع الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ ، لقي مقاومة عنيفة من قبل
كبار الملاكين العقاريين الذين يؤلفون اركان الرابطة المذكورة . فالشق الشرقي من الباكستان
وحده حيث يشتد البؤس وحيث المجاعة اودت بحياة اكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام ١٩٤٣ ،
حقق عام ١٩٥٠ ، اصلاحه الزراعي ، وفي غرة عام ١٩٥٥ لم يجر سوى استملاك ٢٣٧ قطعة
ارض من اصل ٢٨٢ ، ١٢٣ قطعة خاضعة للمصادرة والتوزيع ، ولم يستفد الفلاح الا من إلغاء
الأتاوة المترتبة عليه . اما في الولايات الاربع الاخرى ولا سيما في البنجاب اغنى هذه الولايات
على الإطلاق ، حيث « تصطبغ الرابطة الاسلامية فيها بصبغة تاد يرض كبار الملاكين العقاريين » ،
فلم يكن من أثر قط لهذا الاصلاح ، وفي الولاية الواقعة على الحدود في الغرب ، جرى تخفيض
الاعباء عن الفلاح : كإلغاء الرهونات ، وتخفيض القسم المتوجب على المزارع تقديمه وجعله ٤٠٪
من مجموع الغلة وبعض تسهيلات أخرى تسمح له باستملاك الارض .

والتصنيع وحده كفيل بتحسين هذا الوضع الزراعي ، ولكن هيات ان تتوفر في البلاد
الشروط الاساسية للصناعات الثقيلة ، فالصناعات الوحيدة القائمة هي صناعة النسيج والدباغة
وبعض المعامل الكهربائية ومصانع الترابية وهي كلها تفتقر جذرياً للموظفين الفنيين ، بحيث ان

الحل الوحيد يقتضي اصلاحاً زراعياً من الاساس ، يزيل من الوجود العقارات الضخمة او يؤمن للدولة الوسائل المالية التي تفتقر اليها . فنحن اذن أمام مشكلة سياسية في الاساس اذ ان تركيب البلاد الاصلي الاجتماعي والاقتصادي يحول دون هذا الحل أو ذاك .

وجامعة العلماء الذين وقعوا تحت تأثير الاستبداد الديني وقت الانفصال ارتاحوا جثداً لقيام دولة دينية في التصميم قامت على « المبادئ التي نص عليها الاسلام ، يكون فيها القرائن والسنة أساساً للتشريعات البلاد ، كما يفرض النسخي واخراج الموظفين غير المسلمين من دوائر الحكومة الرئيسية » كما على المرأة الا تظهر في الحياة العامة . والدستور الذي نشر عام ١٩٥٦ انشأ في البلاد دولة اسلامية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج . وقد نال انصار التجدد في البلاد ترضية بان تقوم المؤسسات السياسية في البلاد على غرار المؤسسات البريطانية : مجلس تمثيلي يجري انتخابه بالاقتراع العام ، وحكومة مسؤولة ، ومع ذلك فالاطار المصري المفروض يظهر مع ذلك بوضوح السلطة شبه المطلقة التي يتمتع بها كبار الملاكين . وهذا الاضطراب والقلق الاجتماعي الذي تعاني منه الدولة الجديدة افسح المجال لظهور عدد من الاحزاب المعارضة : كحزب الفلاحين ، والرابطة الشعبية ، والرابطة باكستان الحر في باكستان الغربي يجري انتخاب الزمندان ويتجدد انتخابه في دائرته الريفية بصورة آلية من قبل الفلاح الامي ، الجاهل الذي يعيش في جوار هذا الزعيم وفي تبعيته الضيقة ، أما في باكستان الشرقي حيث الفلاح البنغالي لا تشده الى صاحب الارض مثل هذه الرابطة الآصرة ، فقد تقوم جبهة المعارضة بمثلة « بالرابطة الشعبية » التي هي العامل الاساسي والحرك الاكبر في هذه المقاطعة وقد نالت في انتخابات عام ١٩٥٤ العامة ٩٠ بالمائة من الاصوات . ففي اربع من ولايات باكستان الخمس ، تبدو الديمقراطية واجهة برافية . تبقى معها العناصر الديمقراطية عاجزة عن تحقيق اي اصلاح ، وحيث لا يستطيعون التنفيذ عن مشاعرهم واحاسيسهم الا بواسطة مؤامرات يحسنون حبكها كالمؤامرة التي شهدتها روالبندي عام ١٩٥١ ، او كهذه الفتن التي قامت في كل من لاهور وكراشي عام ١٩٥٣ .

ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الفساد
الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨
العام الضارب ببراقه على البلاد ، وتجاوزات القانون التي يأتيها كبار المسؤولين الى جانب الفقر المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية شجع - على غرار ما جرى في مصر - المارشال ايوب خان ، عام ١٩٥٨ ، على القيام بحركة انقلاب عسكري واستلام الحكم . فعمد في بادئ الامر الى حل الاحزاب السياسية ، واعلان الاحكام العرفية في البلاد ، والغاء الدستور ، و « كبح » الصحافة ، ونشر قانوناً زراعياً نزع الى تقسيم الاملاك الكبرى والى انشاء طبقة وسطى من الفلاحين ، وهي تدابير واجراءات جاءت بالأكثر في صالح صفار الملاكين ومتوسطيهم بينما يحول الفقر الذي يتسكع فيه المربعون ومكثرو الارض دون امتلاكهم لهذه الاراضي التي يتعهدونها بعرق جبينهم .

ورصيد النظام الجديد الذي سيطر على البلاد لم يكن كله سلبياً . فقد فرض عام ١٩٥٩ على كبار الملاكين العقاريين في الباكستان الغربية اصلاحاً زراعياً قاوموه دوماً من قبل بالعنف الشديد (اذ حدد ملكية الاراضي الزراعية بـ ١٢٥ هكتاراً) ، وحاول التخفيف من فساد الموظفين ، ونشر قانوناً للأسرة حدد فيه حقوق المرأة ، وشجع على الحد من النسل بالرغم من معارضة العلماء . كذلك شجع التطور الاقتصادي في بلاد ، اذ زاد عدد سكان المدن فيها ضعفين في خلال عشر سنوات ، مع ان الطابع المسيطر على السكان فيها هو الطابع الريفي ٨٠ ٪ . ومعدل النمو السنوي للزراعة جاء مع ذلك واطياً جداً ، اذ لم يزد على ١٠٦ بالمائة بينما بلغت الزيادة في السكان ٢٤٥ بالمائة ، وهكذا فالدخل الفردي بقي تقريباً على حاله في مستوى متدنٍ للغاية ، والسواد الاعظم من الناس يستمرون في حالة فقرية مدقعة ، بينما ترتفع الامية الى ٨٥ بالمائة ، و ٦ بالمائة من مجموع السكان تتوفر لهم مياه صالحة للشرب . وعدد الذين يحتاجون الى عمل في الريف ، بلغ عام ١٩٦٥ ، ٨ ملايين نسمة (مقابل ٥ ملايين في عام ١٩٦٠) ومعدل استثمار الارض يتراوح بين هكتار واحد في الاراضي الزراعية في الباكستان الغربية و ٤٠٠ هكتار في الباكستان الشرقية .

اما اصلاح الدستور ، فعمليته باءت بالفشل التام ، بعد ان استقر في خلد الذين قاموا بالانقلاب العسكري ان فشل الديموقراطية البرلمانية سببها عدم وعي الضمير الوطني لدى الفلاحين الذي لا يتجاوز نظر الواحد منهم افق ارضه الضيقة او قريته . ارتضوا بديلاً عنها بديموقراطية اساسية ، هدفها تمديدهم على ادارة شؤونهم المحلية في نطاق القرية أولاً . وكان من المقرر ان يقوم على شكل هرم مجالس وهيئات تقوم بالاقتراع العام ، في القرية والناحية والمنطقة والقضاء والمحافظة بحيث تتم معه تدريبهم السياسي والمدني معاً ، بعزل الفلاحين وجعلهم في مأمن من الاعيب رجال السياسة والملاكين العقاريين . وجاء الاختبار قصير المدى والتجربة قصيرة الاجل ، اذ لم تمر ثلاث سنوات حتى كان الموظفون السابقون عادوا الى مراكزهم من جديد والدستور الجديد سلم بتشكيل احزاب جديدة في البلاد بعد ان منع قيامها من قبل ، وبذلك عاد الى اعيان القوم ووجوههم ما كان لهم من شأن ونفوذ . وبفضل الاقتراح المحدود حيث الكلمة الاخيرة لسكان الريف ، انتخب المارشال ايوب خان رئيساً لدولة الباكستان في مطلع عام ١٩٦٥ ، باقل من ٣/٢ اصوات المقترعين .

الاتحاد الهندي ومشكلاته
فالهند المستقلة التي نالت ٨١ بالمائة من الاراضي في شبه القارة الهندية ، وكان عدد سكانها ٣٦٩ مليون في عام ١٩٥٠ ، تعد ٤٣٩ مليون من السكان في عام ١٩٦٣ ، يتسم معظمهم بالطابع الريفي هنا ايضاً .

وعلى غرار الباكستان ، ان ٨٠ بالمائة من سكان البلاد يعملون في الارض ويمجدون في الاعمال الزراعية حرفة ثانية لا بد منها لتأمين أودهم ، وهذه الجماهير الهندية ترسف في الجهل اذ ان ٨٨ بالمائة اميون ، وهم فريسة رخيصة لعصابة من المرابين الجشعين ولعدد من الوسطاء ، عرضة

دوماً للبحر والمجاعة ، كما ان ٦٨ ٪ من هذه الدماء لا زرع لهم ولا ضرع ، يقتاتون من عملهم كمزارعين (٣٥ بالمائة) او كمرايعين تحت تصرف الواحد منهم على الاجال ، مساحة هكتار من الارض للفرد الواحد ، و ٣٣ بالمائة بينهم عمال لا يخرج وضعهم عن وضع الارقاء المستعبدين . فهم يفتقرون اصلاً الى اي نوع من السباد ، كما ان عتادهم الزراعي من النوع البدائي ، فليس من عجب ان تأقني مواسمهم السنوية حقيرة شحيحة ، و « الغلة تكاد تلامس الحاجة ولا تقى بالفرض » . والاصلاح الزراعي العام الذي طبق عام ١٩٥١ ، قضى على نظام الزمندان مع التعويض على صاحبه وتركزت للولايات المختلفة مسؤوليات اعداد واصدار القوانين الخاصة بتطبيق هذا الاصلاح ، فجاءت هذه التدابير تختلف مدى واتساعاً واثراً ، ونصت على جعل الحد الاكبر للمزارع يتراوح بين ٢٠ - ١٠٠ هكتار ، بينما حاولت معظم هذه الولايات على التلطيف من وضع الفلاح وجعله اكثر استقراراً من قبل ، بمقود ايجار واستثمار طويلة الامد ، على ان يحدد المحاكم سعراً عادلاً للاستثمار او للاستكراء ، عن طريق جعل حد ادنى للاجور وغير ذلك . وقد لقي تطبيق هذه القوانين معارضة شديدة من قبل اصحاب الزمندارية وعن طريق فرض مبالغ هائلة للتعويض عن الاستملاكات (بلغت ٤ مليارات روبية) ، دفعها يزيد كثير من التضخم المالي في البلاد .

وتطورت الطبقة العمالية في الهند من جراء الحرب ، بعد ان اصبحت الهند ترسانة الجيوش البريطانية العاملة في اقطار جنوبي شرقي آسيا او في بلدان الشرق الاوسط ، مما ادى الى تنشيط الصناعة فيها ، والى صنع الاسلحة الخفيفة والمعدات الخاصة بالمدفعية والعربات المصفحة وبناء السفن الصغيرة ، كما تلقت طلبات توصية خاصة بتجهيزات الجيش وصيانتها . ولاول مرة في تاريخها ، تمكنت الصناعة الهندية من صنع صفائح من الفولاذ لتدريع العربات المصفحة ، ونوعاً من الفولاذ الخاص يستعمل في المدافع المضادة للمدرعات كما تمكنت من صنع ادوات فولاذية تدخل في مهات الجيش الاساسية كالثاقبات والمخارط وماكنات النحت ، ومواد كياوية وصيدلية . واقبل على العمل في المدن عدد كبير من العمال ، فارتفع عدد العمال في البلاد من ١٧٤٥٠٠٠ عام ١٩٤١ الى ٣١٤١٠٠٠ بنهم ، والحق يقال ، عدد كبير من عمال فصلين او موسمين . فالأوضاع التي تكتنفهم مريمة . فالقوانين الاجتماعية التي تسبج حولهم ناقصة وبحري تطبيقها بشكل سيء جداً . فهذه المدن التي تغص بسكانها تفتقر للزبد من المساكن ، والاراك الفطليح الذي شهدناه في الفترة السابقة ازداد حدة وشدة . فليس بغريب قط ان نرى عائلتين او ثلاثاً يمشون في غرفة واحدة ، كباراً وصغاراً جنباً الى جنب وبعضهم فوق بعض . ففي عام ١٩٤٩ ، نرى في مدينة بمباي نفسها ١٥٠٠٠٠٠ لاملجاً لهم قط او يسكنون زرائب في ظروف وازواح مخيفة ، واكثر من نصف مليون نسمة يذرعون الشوارع طوولاً وهرضاً وينامون على قارعة الطريق يلتحفون السماء . وقامت حول المدن « نخبات عمل » هي خليط من الاكشاك والخيام والمضارب والاكواخ تنقر المارة لرؤيتها او لرائحتها . ويذهب ٣/٤ اجر

العامل ليؤمن له ولذويه غذاء يبقى دوماً ناقصاً ، الامر الذي يضطر معه اكثر العمال للاستدانة (ففي عام ١٩٤٦ ان ٩٥ بالمائة من اسر العمال في مدراس ، و٦٣ بالمائة من هذه الاسر في مبياي تروح تحت الدين لمبالغ تتراوح بين ٨٠ - ٣٣ دولاراً بينما الفائدة تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٥ بالمائة . والطبقات الوسطى ، مع انها قليلة ، تعاني هي الاخرى ، من الحرمان ، فتضطر ان تخصص نصف ما تربحه على تأمين قوتها وغذائها ، وتسوء وسائل التغذية لديها يوماً بعد يوم .

المشكلات الاقتصادية
بعد التقسيم بقليل سجل النشاط الاقتصادي في الهند هبوطاً محسوساً في كل مرافق الصناعة اذ هبط الانتاج من اعلى نقطة

سجلها عام ١٩٤٣ ، وبلغ الدليل العام للانتاج ١٢٦،٨ في هذا التاريخ بالذات ، و ١٤ في عام ١٩٤٩ ، كما كان من نتائج التضخم المالي حدوث تخفيض في الدخل الحقيقي تراوح بين ١٥ - ٢٥ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٣٩ ، اذ كانت الاسعار دوماً في الارتفاع .

والسرعة الهائلة التي ميزت نمو السكان فكان ٨ ملايين عام ١٩٥٩ لم تعد بانتاج الحبوب الى معدل عام ١٩٤٦ الا في سنة ١٩٥٨ ولذا اقتضت علاجاً سريعاً لمشكلة المواد الغذائية . فكيف السبيل الى تأمين الغذاء لـ ٢٠ بالمائة من سكان العالم يقيمون في ٣ بالمائة من مساحة الارض ؟ ولذا يجب ان تكون الارض اكثر خصباً ، والنساء اقل الحجاباً ونسلاً ، كما يلاحظ العالم الجيوجرافي سبات . فالضغط الديموجرافي شديد الوطأة ، والاراضي المتعبة والمحصول المتناقص باستمرار ، تحتاج للسجاد . (فالاستهلاك لا يزال حرياً بالسخرية ٢٠٠ . ٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٥٠ ، مقابل ١٣ مليوناً في الولايات المتحدة الاميركية) . في الهند ٤٠ مليون هكتار من الاراضي الجذباء ، منها ربع هذه الكمية يمكن استثمارها بشكل مفيد . فزروس الاموال اللازمة لفتح الترع والاقنية غير متوفرة ، ومراقبة اللسل عملية لم يعمل بها بعد .

والخطة الخمسية التي بوشر بها عام ١٩٥١ ، خططت لتحسين وسائل النقل عن طريق شراء الاجهزة والعتاد اللازمين ، ولتطوير الانتاج الزراعي عن طريق زيادة المحصول وتقويته ، وعلى اساس توسيع شبكة الري وعلى بناء السدود الضخمة ، كما نصت على النهوض بالصناعة عن طريق تشييد معامل لتوليد الكهرباء وانتاج الآلات الصناعية اللازمة . وقد جاءت نتائج الخطة مرضية للغاية وتجاوزت الاهداف المرسومة لها ، وارتفع الانتاج الصناعي الى النصف كما زاد الانتاج الزراعي ١٥ بالمائة بحيث تجاوزا خطر هبوط الانتاج الحقيقي والدخل الحقيقي للفرد ، كما امكن تفادي خطر المجاعة .. الا ان القدرة الشرائية بقيت متدنية ، ولجئ عن هذا الوضع عجز في التوصية على المواد المصنوعة الامر الذي يزيد من البطالة (اذ كان في البلاد اكثر من ٥ ملايين عاطل عن العمل عام ١٩٥٥ ، بينهم عدد محترم من حملة الشهادات) . والخطة الخمسية الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) التي جاءت اكثر تطلباً وطموحاً من الاولى ، اعطت الاولوية للصناعات الثقيلة والمناجم ووسائل النقل ، كما ادت الى انشاء ثلاثة معامل ضخمة لصنع

الفولاذ قولى انشاءها الاتحاد السوفياني وشركة كروب وعدد من أرباب الصناعة البريطانيين بينما أمل امر المواد الاستهلاكية وشؤون الزراعة ، اذ المطلوب إيجاد من ١٠ - ١٢ مليون مصلحة أو وظيفة لاستيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل الذين تحملهم الأجيال الطالعة ، كما ان أهمية الاستثمارات الضرورية التي يعرضها مشروع كولبو ، تفرض التطور النموذجي للقطاع العام ولعبه الدور الاول بالنسبة للقطاع الخاص ، وبالتالي لرأس مال الدولة ، شاء أم أبى . ويبقى من العوامل المهمة في الموضوع مساهمة الرساميل الاجنبية من انكليزية واميركية بعد اتفاقها بالطبع ، مع الشركات الهندية ، وتكوين شركات جديدة يشترك فيها رأس مال اميركي انكليزي هندي ، كالاتفاق الذي توصلت الى تحقيقه شركة بيرلا مع مؤسسة نافيلد في موضوع السيارات ، والاتفاق الذي عقده مؤسسة تاتا مع شركة الصناعات الكيماوية الاميرالية ، وشركة بيرلا مع ستوديسكر ، بشأن تجميع قطع التركيب المرسله من قبل نافيلد وستوديسكر ثم تباع السيارات الجديدة تحت ماركة مصنوعات هندية . ففي الصناعات الخاصة بالبترول والمطاط وعيدان الكهريت والجوت ، كان نصيب رؤوس الاموال الاجنبية يزيد في سنة ١٩٤٨ ، على مايساوي ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات ؛ اما في مجال الاعمال المصرفية والكهرباء والبن والورق وغير ذلك ، فقد بلغت الزيادة ٢٥٪ ومن جهة اخرى فقد سارت الولايات المتحدة ، بعد ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، في الطليعة واحتلت المرتبة الاولى في استيرادها من الهند ، وانشئت في البلاد مصافي للبترول ومصانع اخرى برؤوس اموال اميركية . وراحت الحكومة تشجع هذه الاستثمارات بعد ادخال الطمانينة الى قلوب اصحابها بان لا يوجد اي مشروع للمصادرة او التأميم ، وبتمنلي الحكومة عن كل مراقبة تدخل القلق الى نفوسهم .

عادت الخطتان الاولى والثانية وان لم تتحققا بكاملهما ، الى نتائج ملموسة . فقد انتقلت مساحة الاراضي المروية من ٢٠ مليون هكتار الى ٢٨ مليوناً ، والانتاج الصناعي ارتفع هو الآخر بـ ٢٪ ، وزاد انتاج الفولاذ اربعة اضعافه ، والطاقة الكهربائية يجب ضربها بـ ٢٠٥ . الا ان السكان زاد عددهم في السنوات العشر الاخيرة ٦٠ مليون نسمة . فمعدل النمو الاقتصادي وتطوره بالنسبة للفرد الواحد لم يزد عن ٢٪ فالخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٦) التي تنوي رفع معدل الاستثمارات من ١١ الى ١٥٪ وبتطوير المصانع السقي تؤمن التجهيزات الثقيلة والميكانيكية وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، تخشى ان تصاب بالفشل امام متطلبات الدفاع الوطني والمصروفات الحربية التي تبلغ ثلث الواردات (اشتركاكات مع الباكستان ومع الصين) ، وبزيادة ديموغرافية تفوق كل ما يمكن للمرء تصوره . فالمساعدات الخارجية وحدها سهلت استيراد ٣٠٠٠٠٠ طن من الحبوب التي اقتضتها محاربة المجاعة والحد من الاضطرابات الخطرة السقي سببتها المجاعة في البلاد : كالحرائق ونهب المخازن ، وغير ذلك ، واخيراً قضية البطالة التي لا تزال مرتفعة بين العمال (٥٠٠٠٠٠) والشبان المتعلمين مليون شاب مثقف عاطل عن العمل في السنوات الواقعة بين (١٩٥٠ - ١٩٦٠) .

يتولى الحكم في البلاد حزب المؤتمر الذي يمثل الطبقة البورجوازية الهندية العليا
 جود الهند والحكومة التي تخرج معظم أعضائها من المعاهد الأوروبية حافظت على
 طابع الجهاز الإداري القديم وعلى البيروقراطية ذاتها والحاكم والشرطة المعمول بها في عهد
 الاحتلال البريطاني . والسياسة التي تسير عليها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سارت على
 عمود السياسة التي انتهجها الإنكليز من قبل ، ويمكن من هذا القبيل مقارنة سياسة
 الكومانتنغ قبل قسخته . فالملكية الكبرى والاستثمارات هي في حى القانون ، وتأميم الصناعات
 الرئيسية التي أوحوا بها في البدء والذي كان من شأنه لو طبق ، القضاء على نفوذ رؤوس
 الأموال الأجنبية في البلاد ، أجل تطبيقه إلى أجل غير مسمى ، كما روعي جانب الأمراء ،
 فوزعت عليهم إعطيات ملموسة وانيطت بهم مراكز هامة في الإدارة والسلوك الدبلوماسي .
 ولا تزال الحكومة تعتمد إلى كبت التذمر الذي تعبر عنه الصحافة والنقابات والمنظمات الزراعية ،
 كما فعلت من قبل عام ١٩٤٧ ، وقانون الأمن العام الذي ورثته من الإنكليز ، يملأ السجون ، بعدد
 من المساجين السياسيين لم تشهد البلاد مثله حتى في أحلك أيام الاستعمار البريطاني ، وقدر
 تيبور مائد عدد هؤلاء الموقوفين ، عام ١٩٥٠ بين شيوعيين واشتراكيين ونقابيين ، جرى
 اعتقالهم وزجهم في غياهب السجون في ظروف مخيفة دونما تحقيق معم أو محاكمتهم ، مدة طويلة
 بين ٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ سجين .

وجود الهند هذا الذي يؤلف أكبر عقبة في وجه تطورها الاقتصادي والاجتماعي يجب رده
 أصلاً لهذا التضاد القائم بين نظريات العصر الحديث والنظريات الفلسفية والدينية المتوارثة في
 الهند . وقد شدد أحد المراقبين المعروفين بعد النظر على استمرار الطوائف في هذه البلاد
 وحضورها في كل مكان والأيديولوجيا المسيطرة عليها . فبدلاً من أن تزول أو تضمحل ترى هذه
 الطبقات تقوى وترسخ أكثر فأكثر وتلمب دوراً عظيماً في الانتخابات والشؤون الإدارية ، إذ
 تؤلف من بينها عوامل ضغط مصلحة مثلها . ويستلزم النظر على الأخص د الجهود الغريب الذي
 يتسكع فيه الهندي الفقير ، وعدم شعورية المثالي الهندي الخيفة وفساد السياسي الهندي ،
 وعدم كفاءته وعدم الأهلية المطلقة التي تجلت في المخطط الهندي ، والتقاليد المرحية والجهود الهائلة
 يجعلان من الصعب جداً الأخذ بالشرائع العصرية ووضمها موضع التنفيذ ، هذه الشرائع التي تلتشىء
 دولة علمانية . وتعلن عدم المساسية مستوجبة للقصاص ، وتحرر المرأة عن طريق الطلاق ،
 وتمنع تعدد الزوجات ، هذه الشرائع التي تعترف بشرعية خلافة البنات ، وتسهل مراقبة النسل
 بإيجاد مستوصفات وعبادات خاصة . الأمر شبه بهذا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي : فلم
 يحدّ فيها لمعري جديد يبدل بعض الشيء من الوضع المقاري الذي يكاد يكون إقطاعياً في
 جميع مظاهره ، وهو وضع قائم على المزارعة والفدانة وأوضاع المديدين من هؤلاء الفدائيين أوهى
 من خيط العنكبوت ، وكذلك لم يطلع فيها شيء يذكر في المجال الاجتماعي يخفف من التبعية التي
 ترسفها وتتسكع الطبقات السفلى ، وقد ظهر في الآونة الأخيرة بعض معالم التطور في الأوساط

المجتمعية التي تحاول ، على غرار ما فعلت الصين ، ان تجد بديلاً لرأس المال ، في تجنيد العمال الماطلين في كل مجتمع محلي او قروي ، وتكليفهم القيام بأنشاءات مائية وبأعمال التشجير على أمثل الاساليب التي يوصي بها الفن الحديث . وقد كان نجاح المشروع حتى الآن ضئيلاً ومردوده ضحلاً في هذه «الواحات التطورية» التي قامت بالتجربة المذكورة ، وذلك لافتقار هذه الفلايا الأخذة بأسباب التطور ، لمرشدين أكفاء يكونون دوماً على أتم استعداد للبلذل والتضحية ، ولحاجتها بنوع أخص لقمّة يتطوعون للعمل ، ولناهضة وجوه الناحية لهذه المشروعات ويمثلي الطبقات العليا الذين يرفضون بجميع الاساليب المساهمة بهذه الاشغال المجتمعية او مديد رفيقة اليها .

والاضطراب الاجتماعي ومما له وهذا التباين الخفيف في الاوضاع - اذ ان ٢٪ من السكان يصيبون ٥٠٪ من دخل البلاد - واشتداد البؤس والشقاء ، يختلفان في الهند شعوراً عميقاً بالاضطراب والانزعاج . فالناس يتدبرون امور معاشهم التي هي احسن يشكون دوماً النقص في الغذاء وقتلتابهم باستمرار الامراض المرافقة للفقير وللحاجة ، ويتمرضون لحركة من الوفيات هائلة النسبة ، ولذا بدأ التمر وعدم الرضى يظهر بأجلى صوره يوماً بعد يوم . فالفلاحون يثورون في بيهار وفي الولايات الشرقية ، عام ١٩٤٢ وفي عام ١٩٤٦ . والفلاح الذي كان يُضرب المثل بصبره وقوة احتماله ، لم يُعُد يرد الأوصاب والآلام التي يتجرع كأسها الى ربه *Karma* ، بل يرى سبب شقائه وتعاسته في هذا النظام الاجتماعي الظالم الذي ارادوه له والذي اخذ يثور عليه . وبالرغم من كبح البوليس بعنف وقسوة بالغين لهذه الانتفاضات التي تعبر عن تدمره وتقلله ، فالفلاح يقاوم بشدة ما يتمرض له من اعمال العنف والتوقيف . وقد نظم الفلاحون عام ١٩٤٧ - وهو اول حادث من نوعه يقع في الهند - اول ثورة مسلحة ومنظمة لهم في مقاطعات تلنغا وحيدرآباد ، اذ اخذت اكثر من ألفي قرية منتشرة في مساحة تقرب من مساحة الدانمارك ، ينظم فلاحوها نوعاً من حكم جمهوري ويؤلفون لهم لجائناً قروية او محلية وينشئون مطامير مشتركة فيما بينهم لحزن الحبوب ، ويقسمون المزارع فيما بينهم ، ويلغون ديونهم ، كما حددوا معدل الفائدة المقربة على الدين ٦ بالمائة ، ولم تقمع الثورة بشكل نهائي الا في سنة ١٩٥١ . وزاد عدد الاضرابات بين العمال : اشترك في بعضها احياناً اكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٤٨ ، كذلك ارتفع عدد النقابات كما ارتفع عدد المنتسبين اليها بحيث تشكل ١٩٥ اتحاداً عام ١٩٤٠ ضم أكثر من ٣٧٤ ٠٠٠ عضو ، وارتفع هذا العدد الى ٦٠٨ ، عام ١٩٤٧ ، بلغ عدد اعضائها ٧٢٦ ٠٠٠ عضو . واحزاب المعارضة ، كالحزب الاشتراكي مثلاً الذي يطالب بالاتريد مساحة الممتلكات الخاصة على ٣٠ فداناً ، دها الفلاحين لأن يقوموا بأنفسهم بتوزيع الاراضي فيما بينهم . والحزب الشيوعي الذي يهيمن عن كذب على اتحاد النقابات الهندية كما يشرف بعض الشيء على تحالف النقابات المتحدة ، كل هذه الاحزاب وسّمت من دهايتها بين الفلاحين والمزارعين في الريف . وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام

١٩٥١ - ١٩٥٢ ، والتي بلغ عدد الناخبين فيها لأول مرة في الهند ١٧٥ مليون ناخب (٨٠ ٪ بينهم من الاميين) تمكن حزب نهر وغاندي المسيطر على الحكم في البلاد منذ عام ١٩٤٧ ان ينال اكثرية المقاعد (٧٤ ٪) ولكن بفضل ٤٤ بالمائة من اصوات المقترعين ، كما نال الحزب المذكور ٢٧ بالمائة من مجموع اعضاء المجالس التمثيلية مع العلم ان ٦٨ مليوناً ممن لهم حق التصويت امتنعوا عن الاقتراع . فان كان ثم ما يستحق ان يسمى فوزاً فقد جاء محدوداً للغاية ، اذ لم ينل الحزب المذكور اكثرية الاصوات الا في ٦ ولايات لا غير من اصل ٢٢ ولاية ، وهي ليست من الولايات الرئيسية في البلاد . فالولايات الاربع التي ذهب معظم اصوات الناخبين منها للمعارضة ، والولايات الأخرى التي نالت فيها المعارضة قسماً ضئيلاً من الاصوات ، تضم ثلث سكان الهند . كل هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على القلق الاجتماعي وعلى خيبة امل الجماهير الهندية التي تتوق من الصميم الى الاخذ باصلاحات جذرية ، وإلى معالجة الشقاء المريع الذي تتسكع فيه معالجة في الصميم .

ودليل آخر على هذا القلق العميق الذي يساور القلوب والنفوس في الهند وعلى التور الذي تعيش فيه الجماهير الشعبية فيها ، هو هذا الطابع الثوري الذي اتخذته الاضطرابات الدامية في هذه المقاطعات الواقعة الى الجنوب من الهند من جراء اللغة . فراح مئات الألوف من المتظاهرين يستولون عنوة على مراكز البحرية ويشملون فيها النار ، كما اضرموا الحرائق في محطات القطر الحديدية ومراكز عديدة للبوليس ، وينهبون دور السينما التي كانت تعطي افلاماً هندية ويعيشون بها فساداً . ويذهب ضحية اعمال الشعب هذه عشرات القتلى ومئات الجرحى في اشتباكات عنيفة مع قوى الامن والجيش ، وذلك احتجاجاً منها على عزم الحكومة بتطبيق دستور عام ١٩٥٠ الذي نص على ان تكون اللغة الهندية ، هي اللغة القومية في الهند في خلال خمسة عشرة سنة .

ان بروز الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة هي ثاني دول العالم الهند احدى دول العالم الكبرى بعدد سكانها ، بما لها من موقع جغرافي ممتاز وبما تمثل من قوة اقتصادية في قلب القارة الآسيوية التي لا تزال متخلفة جداً بالنسبة لها ، كل ذلك يولها مركزاً من الدرجة الاولى ويجعلها تلعب دوراً بارزاً في مضمار السياسة العالمية . فقد اجتمع في نبودلها عام ١٩٤٨ ، المؤتمر الذي 'كلفت النظر في مشكلة اندونيسيا ويجاد الحل اللازم لها . ومن جهة ثانية ، فالجهود التي بذلتها الهند لاعلان الهدنة في كوريا ووضع حد للحرب الدامية فيها ووضع تسوية سلمية لمشكلتها ، والدور الذي لعبته في الكتلة العربية الآسيوية النزاعة للحياد الايجابي في اجتماعات الامم المتحدة ، وعملها المتصل في جنيف في وضع حد لحرب فيتنام ، عام ١٩٥٦ ، ولوقف الحملة الفرنسية الانكليزية ضد قناة السويس ، وتماطفها مع الشعوب الآسيوية والافريقية ومناصرتها ، لها هذه الشعوب التي تعاني الامرين من السيطرة الاجنبية ، واصرارها المتكرر على عدم انضمامها لاي كتلة بالرغم من اصطدامها الدامي مع الصين حول مقاطعة لاداخ (عام ١٩٥٩) ، وقرارها بالبقاء خارج الحرب الباردة ، ومحاولتها الصادقة للحوار دون وقوع

الاضطدام بين اقوى دولتين في العالم ، اي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، كل هذا وما اليه عاد عليها بالذكر الحسن واعلاء الشأن والنفوذ العظيم كما اولاهما سلطة محترمة انتقص منها كثيراً حربيها الاخيرة مع الباكستان .

اما الباكستان ، فتحاول من جهتها ان تلعب دورا بارزا بين الشعوب الاسلامية ، بصفتها اكبر الدول الاسلامية طراً واكثرها سكانا . وفي هذا السبيل عقدت في كراتشي ، منذ عام ١٩٤٩ ، عدداً من المؤتمرات الاسلامية العالمية ، توطيدا للعلاقات الثقافية والدينية بين الشعوب الاسلامية ، والعلاقات السياسية ايضا . فقد تحالفت مع تركيا والعراق ، ودخلت في فلك الولايات المتحدة بانضمامها الى حلف بغداد ، الا ان اضطدامها الدموي مع الهند بشأن كشمير قربها جدا من الصين كما ابعدتها من الولايات المتحدة الاميركية .

ويتولى مقدرات الهند منذ ان حققت استقلالها السياسي ، كما يلاحظ تيبورماند بمق ، فريق من الناس ، مستغربون في تربيتهم وثقافتهم . فنهرو الذي كان والده محاميا ومتطبعا بطائعات الانكليز ، والذي تخرج هو الاخير في معاهد انكلترا العليا وكرع من معين الثقافة والتقاليد الانكليزية ، وغيره كثيرون من اعضاء حزب المؤتمر ، من ابناء الطبقة الوسطى في الهند التي تكاد لا تؤلف سوى ٥ بالمئة من مجموع سكان الهند ، كل هؤلاء مشبعون بنظريات الغرب التحررية ومنه اقتبسوا المنظمات والمؤسسات التي امدوا بها البلاد ، ونسجوا على منوالها في ديارهم .

الا ان بليانهم في الهند بقي عرضة لمهب الرياح . فالجهد الذي بذلوهما للخروج بالخطوة الخمسية الثالثة الى حيز الوجود ، اضطدمت بصعوبات يتعذر حلها والتغلب عليها . وهكذا وجدوا انفسهم امام امرين لا ثالث لهما : اما التغلبي عن الخطوة واهمالها بالكلية ، وبعبارة اخرى قطع كل امل بادخال اي تحسين على الوضع الزراعي الذي تتخبط فيه الهند ، او اللجوء الى القوة والبطش والى انتهاج سياسة شديدة عنيفة قوامها المراقبة والتقنين ، لا يمكن التفكير بهاد اعتمادها الا اذا تغير الوضع الاجتماعي في البلاد رأساً على عقب : فاذا ما قارنا معدل الدخل السنوي الذي مكنت له الخطوة الخمسية الثانية وهو بنسبة ٨ ، ٤ بالمئة بالنتائج التي حصلت عليها الصين وهي تتراوح بين ٧ - ٨ بالمئة ، وسياسة العصرية التي انتهجتها ، وضالة النتائج التي تحققت وعجز نظام الحكم احيانا وفساده بالاكث ، كل ذلك يشير الى المعارضة القوية التي واجهوها بالرغم من تشدد الخطوة الخمسية الثانية على الطابع الاشتراكي ، وبالرغم من النفوذ العظيم الذي يتمتع به نهرو في المجال الدولي ، ونجاح سياسته الحيدانية التي تعبر تماماً عن حذر الجماهير الهندية من اوروبا والولايات المتحدة الاميركية . فمن جهة اليمين هم عرضة لهجوم الاحزاب التقليدية التي تمثل الطوائف العليا في الهند والتي ترى الخطر يتهدد ما تنعم به من امتيازات ، منها مثلاً المهازيها ، هذا الزعيم الوطني ومن اشداهم اخذاً بالعنصرية والمنافح الاكبر عن التقاليد ، والخصم العنيد لسكل اصلاح زراعي ، ولكل فكرة تأميم لصناعات البلاد ، ومن المطالبين حول بتحرير المرأة

والغاء الوضع الذي يحقّق بالمنبوفين بينا يعضد سياسة الحكومة ويؤيدهما ارباب الصناعة ، لهاويتها للشيوعية باساليب شديدة وبفرق للهجوم تذكر بالانظام الهتاري ، والحزب المعروف بـ R. S. S. الذي قتل احد اعضائه غاندي . والى يسار حزب المؤتمر ، الحزب الشيوعي المعروف بنشاطه والذي جاء الثالث بين الاحزاب الهندية في انتخابات عام ١٩٥٢ . اذ نال ٨ بالمائة من اصوات الناخبين ، و ٩٨ من هذه الاصوات عام ١٩٥٧ . ومع ان القطيعة بين الاتحاد السوفياتي والصين ، ادت الى انقسام الحزب الى شقين متميزين احدهما مع الاتحاد السوفياتي والاخر مع الصين ، الاول يسار الاتحاد السوفياتي ويناصر بالتالي حزب المؤتمر ، بينا يميل الثاني الصين ، وتعرض لهذه الاسباب لللاحقة شديدة اذ ان اكثر من ١٠٠٠ من مناضليه ، جرى اعتقالهم في كانون الاول ١٩٦٤ . وليس ما يدل على انه توقف عن الانتشار . وللحزب نفوذ كبير في ولايات اندرا وولاية كيرال التي تعد اقل نسبة من الاميين في البلاد كما انها تضم عدداً كبيراً من المسيحيين - فقد تمكن الحزب الشيوعي ان يستولي على الحكم في هذه الولايات بعد الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٧ ، وقد طردته من الحكم الحكومة المركزية بعد ان اقر مشروعاً اصلاحياً في المجال الزراعي - كما ان الحزب حقق ايضاً فوزاً كبيراً في الانتخابات العامة التي جرت في اذار ١٩٦٥ ، وجاء فوزهم يؤيد الصين ويناصرهما .

٢ - آسيا الجنوبية الشرقية

حول اندونيسيا انتهج الهولنديون في اندونيسيا سياسة ابوية محافظة تشبه من وجوه عدة ، السياسة التي انتهجها البلجيكيون في الكونغو . فلم يحاولوا يوماً توفير أسباب التعليم لهذه الشعوب التي استعمروها ولا هيأوها للاستقلال - كما جرى احياناً للبريطانيين ولا جبروا قسليها ، كما فعل الفرنسيون . فاعتمدوا ، في ادارتهم ، هذه الشعوب والبلدان السقي وقعت تحت استعمارهم ، على زعماء البلاد الوطنيين واولوم مناصب ووظائف جعلوها وراثية في ذرايعهم ، كما هددوا الى ملتزمين ومتعهدين صينيين بجباية الضرائب المفروضة . وبالرغم من السياسة الاخلاقية ، الجديدة التي اعتمدها ، فالعمل بنظام السخرة الذي وضعه عام ١٨٣٠ بقي معمولاً به في جاوا الى سنة ١٩١٦ ، في كل ما يتعلق بالاشغال العامة ، والى سنة ١٩١٩ في الزراعات الخاصة بالبن . أما في الجزر الأخرى ، فلم يتوقف العمل بهذا النظام قط .

هذه السياسة المحافظة التي تميزت باحترام التقاليد والعادات الشعبية التركيب الاجتماعي المرعية ، كان من نتائجها الحسنة الحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة ، بشكل افضل بكثير مما تم في غير قطر من هذه الاقطار الآسيوية ، ولذا جاء فيها التفاوت الاجتماعي أقل بروزاً للبيان منه هنا في اي مكان آخر . ففي عام ١٩٢٥ ، كان ٤٩٪ من العائلات في جاوا وفي مادورا من اصحاب الاملاك ، والقرية كوّنت خلية اجتماعية حية تأخذ

على عهدها مسؤولية تأمين أود الدينامي والشيوخ والمرضى والأشخاص المعطلين عن العمل ، شأنهم شأن ما الفوه من سالف الأزمان ، حيث يشترك الجميع ويساهمون معاً بأعمال بناء المنازل والحصاد . والطمأنينة التي يعتمها التضامن بين افراد القرية حالت طويلاً دون قيام مظاهرات عنيفة تنم عن تأفف او عدم رضى الجماعات فاذا ما قل في البلاد عدد كبار الملاكين العقاريين ، فقد كان مع ذلك معظم صغار الملاكين يرسفون في تابعة أسرة لدائنيهم ولا سيما للصينيين الذين كانوا يفرضون عليهم بعض الزراعات المحددة ويحددون بأنفسهم اسعار المواسم ومحاصيل الارض . وهكذا استحال عدد كبير من صغار الملاكين الى وضع شبيه بوضع المكترين للأرض اذ كانت الغلة تذهب لجيوب المرابين . وهذه الزيادة المحسوسة في مواسم الأرض وغلالها التي طالما تنبأ بها الهولنديون ، كانت فائدتها تعود ، على الأخص لجيوب المصدرين من صيليين وأوروبيين ، وليس الى جيوب الفلاحين . ومن جهة ثانية ، ففي الوقت الذي كان عدد سكان البلاد ينمو بسرعة مذهشة ، كانت المهن والحرف الريفية آخذة بالانحطاط والذبول أمام المصنوعات الهندية أو اليابانية التي كانت تدخل البلاد بأسعار بخسة ، فاهيك هن ان التجارة كانت بأيدي الاجانب ، اذ ان من أصل ٥١٩٧ مشروعاً استثمارياً ، يشغل أكثر من ٦ أشخاص ، عام ١٩٢٥ ، كان منها ٨٦٥ مشروعاً تعود ملكيتها للاندونيسيين ، والباقي كان يعود لثلاثاء للاوروبيين والثالث الآخر للصينيين . فالطبقة البورجوازية الاندونيسية ، كانت تتألف أصلاً ، في حال وجودها ، من اصحاب الاجور (٨٣٪ من اصل المجموع ، بينهم عدد كبير من موظفي الادارة الذين كانوا تعلموا اللغة الهولندية وتلقوا تربية اوروبية ابتدائية .

بذلت جهود ضعيفة في البلاد لتطوير التعليم ورفع مستواه ، اذ لم يزد عدد الحركة القومية الطلاب الاندونيسيين في المعاهد الثانوية ، على بضع مئات لا غير ، والوظائف التي كانت تلتظفهم لدى تخرجهم ، سواء في الادارة الحكومية او في الشركات التجارية ، كانت ثانوية جداً وتعميضاها متدنية ، باستثناء الذي يعملون مدرسين في المدارس الخاصة ، بينما مجال العمل في المجتمع الاندونيسي نفسه كان ضيقاً للغاية وهذه الماراة الناجمة عن التمييز العنصري والتي جاشت بها صدور القوم بعد أن رأوا قسمتهم الضئيلة من خيرات بلادهم ، هي التي دفعت الطبقة المفكرة والطبقة الوسطى الصغيرة في البلاد وحملت على ان تقف موقفاً ثورياً ، في الوقت الذي اخذت تطالعهم حوادث التمرد على قوة الغرب العسكرية ، كما تجلت في ثورات الفيليبين وحركة اتاتورك ضد الاحتلال العسكري لبلاده ، والنشاط الذي قام به حزب المؤتمر في الهند ، والنجاح العظيم الذي بلغته حركة التصنيع في اليابان ، كل ذلك ادخل في روعهم انهم لا ينقصون بشيء فكاه عن الاوروبيين ، وان في مقدورهم ان يحكموا انفسهم بأنفسهم دون مساعدتهم .

والجمعية التجارية الاسلامية التي قام بتأسيسها ، عام ١٩١١ ، لحمار التطبيع الباتيك في سرراكارتا ، دفاعاً عن مصالحهم ضد الواردات الاوروبية واليابانية ، لم تلبث ان اشتد منها الساعد بعد ان التفت حولها الجماهير ، واخذت تطالب بالاستقلال . وظهر في البلاد ، عام ١٩٢١ ، الحزب الشيوعي الاندونيسي ، كما راح سوكارنو يؤسس بعد تخرجه مهندساً من معهد

البوليتكنيك العالي في باندونغ ، الحزب الوطني الاندونيسي (P.N.I.) . وعرفت هذه الاحزاب ان تجتذب حولها كل هذه العناصر الحاقدة على الاوروبيين والغاضبة لكرامتها مما تعرضت له من قبل الاوروبيين ، من تحقير واذلال ، كما جمعت حولها كل هؤلاء الذين ينمون احتكار الاوروبيين لخيرات البلاد ويستبيحون مواردها الطائلة (اذ ان نصف ارباح الاستثمارات ومكاسبها الطائلة كان يرسل خارج البلاد) ، كما انضم اليها كل هؤلاء الذين ذهبوا فريسة التمييز العنصري ، في الادارة والمحاكم والقوانين الجزائية والمحاكم الوطنية التي تعقد جلساتها بحراسة البوليس . واشتد ساعد هذه الاحزاب وتآلب حولها الانصار بانضمام هذا الفريق الذي رفع عقبره عالياً محتجاً على فرض الثقتين (الكوتا) المحدد ٣٠٪ فقط في المباريات المفتوحة للوظائف الادارية ، وضد رجال القانون والاطباء الاوروبيين الذين أخرجوا بنفوذهم المريض ، الى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، موعد افتتاح مدرسة للحقوق واخرى للطب في البلاد ، كما امتعضوا في صميم نفوسهم من عدم المساواة في المدارس حيث التعليم مجاني لبعض الاوروبيين ، بينما يجبر الاندونيسيون على الدفع ، كما ساءم جداً امهال الاوروبيين ، تأمين وسائل التعليم لابناء البلاد . والتنازلات الوحيدة التي رضي الهولنديون القيام بها لا تتمدى بعض اجراءات لتوسيع اللامركزية الادارية ، وذلك بانشاءهم عام ١٩١٨ ، مجلساً تمثيلاً محلياً ، فقد صفته الاستشارية عام ١٩٢٧ ليمتتع بسلطة تشريعية ، تألف من ٦٠ عضواً ، بينهم ٢٥ من الهولنديين يأتي ثلثهم بالتميين المباشر ، ويجري انتخاب الثلثين الباقين بواسطة اقتراع غير مباشر ، ويبقى بعد هذا كله للمحاكم العام حق الفيتو او الرفض لكل قرارات المجلس المذكور .

كان من جراء تدني مستوى العيش بين ابناء البلاد للضرائب النازحة المفروضة عليهم ، ولنمو السكان السريع ، ان قوى من جانب الحركة القومية في البلاد . فالسلطة الهولندية على البلاد كانت قوية ومتينة : فاذا ما قورنت الاساليب الادارية التي مشوا عليها بهذه الاساليب والطرق الاستعمارية التي سار عليها الفرنسيون والانكليز في هذه الاقطار المجاورة ، لاحت لنا اكثر فاعلية وأشد رقعاً من الاخرى ، اذ كان يهتما كثيراً المحافظة على القوانين والتقاليد المتبعة في البلاد ، والحد من بيع الاراضي من الاجانب والتصرف بها ، وحماية المهنومات والمنظمات القروية من العوامل والمؤثرات المحلية ، والجهود الفعلية ، ولو جاءت غير كافية ، المبدولة لمعالجة مشكلة الديون التي يزرع تحتها الفلاح الاندونيسي ، وتوفير ما يحتاج اليه من مساعدات مالية بشروط ملائمة ، كل ذلك يفسر لنا هذا التوازن النسبي الذي يتمتع فيه المجتمع الاندونيسي . ومن جهة اخرى ، ان اعتماد الحكومة ، ولو بصورة غير مباشرة ، سياسة المحافظة على الطبقة الارستوقراطية والدفاع عن مركزها في البلاد ، كل ذلك خفف من حدة المعارضة وخفف من التصادم بين الحاكمين والمحكومين . ثم ان التباين العظيم بين الفئات السكانية من الوجهة العرقية او العنصرية ، والتركيبة الاجتماعية الذي ساد البلاد ، كل هذا كان في صالح الدولة المستعمرة . فالزعما يرون انفسهم مشدودين شداً بالوضع القائم في كل ما يتصل

بمصلحتهم الاقتصادية والسياسية ، وأطر الادارة وملاكات البوليس والجيش والادارة ، التي هي بيد الاوروبيين والاوراسيويين الذين ينفرون جداً من المطالب التي ينادي بها الوطنيون ويكرهونها كره الهولنديين لها وأكثر . وهذه القلة التي تتألف منها الطبقة الوسطى في البلاد ترى نفسها مضطرة لحماية الجماهير ، والصحافة مراقبة ، وليس أكثر من ٦٤٪ من سكان البلاد يحسنون القراءة ، والمادة ١٥٥ من قانون الجزاء تحكم بأربع سنوات حبس ، كل مظاهرة احتقار او ازدراء خطية كانت ام شفوية ، نحو اي فئة من فئات البلاد العنصرية المتعددة ، كما ان الاجتماعات وانشاء الجمعيات خاضع المراقبة الشديدة ، فالحركة النقابية وحدها دون سواها ، يسمح لها الى حد ما ، بالقيام بنشاط وطني مشروع (١٩٢٣ و ١٩٢٦) كما ان يد البوليس السري الطويلة تصل الى كل نشاط او حركة تقوم في الخفاء ، ويحظر للعامة المصام ان ينفي او ان يبعد من البلاد ، اياً كان ، اذا ما رأى ذلك « ضرورياً لما فيه الحفاظ على السلام والنظام » . فالحركة الوطنية وقفت اذاً على سكان المدن حيث تشتد رابطة اللغة الماليزية ، كما تشترك فيها بعض العناصر الهامشية بين طبقة الفلاحين . والجيش ، في نهاية الامر ، يتألف من عناصر ووحدات مأخوذة من بين الاقلية المسيحية في امبوان وتيمور ، وللعكومة ملء الثقة بولائهم والوقوف الى جانبها ضد الاكثرية الاسلامية .

ومع ذلك ، فقد انهار نظام الدفاع الهولندي عن البلاد وبسرعة هائلة ، اذ ان الاستقلال احتلال اليابان لاندونيسيا مدة ثلاث سنوات ، اتاح للحركة الوطنية ان تقوى وتستأسد ، بحيث تعذر على الهولنديين ان يعيدوا عام ١٩٤٥ ، الى تلك لبلاد ، السيطرة التامة التي كانت لهم فيها . فالاحتلال الياباني ، حرر من السجون الزعماء الاندونيسيين المعتقلين فيها . ومراكز التوجيه التي شغرت بعد تنحية الاوروبيين وابعادهم عن البلاد ، تسلمها الموظفون الاندونيسيون ، والفت الجماهير حكم ابناء البلاد وأنست الى ادارتهم بعد ان غاب كل اثر للادارة الاوروبية . واخذت الحركة الوطنية تنظم نفسها : فبينما راح شهرير احد زعمائها البارزين ينظم المقاومة السرية ، راح سوكارنو وسحتا ، يعملان علانية ، بالاتفاق مع اليابانيين ويبدلان المزيد من النشاط ، يشد من أزرها الجمعية الوطنية في جاوا بعد ان علل اليابانيون النفس باستخدامها يوماً لمصلحتهم فألفا ما يعرف بالميليشيا الوطنية وامدها اليابانيون بسلاح اللارمة والسلاح ، هذه الميليشيا التي اصبحت فيما بعد نواة الجيش الوطني . وعندما نزلت وحدات من الجيش الانكليزي تفد على البلاد ، في اثر استسلام اليابان في ايلول ١٩٤٥ ، وجدت هذه الوحدات امامها في البلاد حكومة قائمة ، وجيشاً مجهزاً بالعتاد الذي خلفه اليابانيون وراهم ورأياً عاماً موطداً العزم على الدفاع عن استقلال البلاد والذود عن حياضها ، وجرت بين ١٩٤٥ - ١٩٤٩ تحت ضغط قوي من البريطانيين والاميركيين والاورستاليين مقاضات بين الهولنديين والاندونيسيين تخللتها اشتباكات مسلحة ادت في نهاية المطاف الى اتفاقات متتالية لم تلبث ان تحطتها الحوادث بسرعة ، فبعد اتفاقات شريبون (او لنغديجاتي) المعقودة في تشرين الثاني :

١٩٤٦ ، التي اوجدت دولة اتحادية او الاتحاد الهولندي الاندونيسي التي تؤلف الولايات المتحدة الاندونيسية شطراً منها ، والدولة الفديرالية نفسها شطرها الثاني ، حاول الهولنديون « بلقنة » الارخبيل ، كما حاولوا ان يستغلوا المسافات الفاصلة بين الجزر ، والعناصر العرقية التي يتألف منها السكان ، للتفريق بين زعماء الحركة والتخفيف من شأن زعماء الحكومة الاندونيسية المنتمين كلهم الى جزيرة جاوا ، وراحوا يشجعون تكوين حكومة مستقلة ، ويقوون من النزعات الانفصالية ضد الامبريالية الجاوية ، كالحركة السوندية التي قامت في قلب جاوا نفسها . وقام الهولنديون بهجوم ادى الى إلغاء الهدنة المعلقة بين الطرفين ، والى ابرام اتفاقات رنفيل بالتالي بين الطرفين ، التي وقعت على ظهر السفينة الاميركية المعروفة بهذا الاسم ، وذلك في كانون الأول ١٩٤٧ ، وخلال كانون الاول ١٩٤٨ بينما كانت المفاوضات تجري بين الطرفين لتحديد وسائل تطبيق هذه الاتفاقات ، قام الهولنديون فجأة ، بحملة تأديبية ثانية ، وضرب جاكارا العاصمة من الجو ، واعتقال الرئيس ، ورئيس مجلس الوزراء واحتلال النقاط الاستراتيجية الرئيسية في البلاد ، على يدمطلين هولنديين وقد تدخل مجلس الامن هذه المرة في الوضع وشجب العملية ، وفرض على هولندا الرجوع الى الوضع القائم . وفي أواخر ١٩٤٩ ، تم عقد اتفاق نهائي تشكل بموجبه اتحاد هولندي اندونيسي ، تشترك فيه ولايات اندونيسيا المتحدة المعترف باستقلالها وسيادتها . وهذا « الاتحاد » الذي سار بصورة عرجاء ، نقضته اندونيسيا ، عام ١٩٥٥ ، دون ان يكون تقرر مصير القسم الغربي من غينيا الجديدة المعروف بإيريان الذي ألف قسماً متمماً من الهند الهولندية عام ١٩٤٥ ، والذي غالت اندونيسيا عام ١٩٦٢ ضمه اليها .

مصابب اندونيسيا في عهد الاستقلال
كان على اندونيسيا بعد ان تحررت من استعمار هولندا لها ، ان تواجه المشكلات ذاتها التي تربصت بها الاقطار الاخرى التي تحررت من ربة الاستعمار ، باستثناء المشكلة الزراعية التي لم تكن مطروحة فيها على بساط البحث ، من تدعيم الوحدة الوطنية ، وتحقيق استقلال البلاد الاقتصادي بإيلائها نظاماً اقتصادياً حديثاً وتأمين اسباب الغذاء لشعب بائس آخذ بالنمو بسرعة مدهشة .

فالوحدة الوطنية رأت نفسها مهددة في الصميم من جراء تشكلت هذه الألوف المؤلفة من الجزائر المتباعدة التي يأخذ بعضها برقاب البعض الآخر على مسافة ٥٠٠٠ كيلومتر ، وبما تمور به من تنوع العروق بين السكان (١٧ عرقاً رئيسياً و ١٥٠ فرعاً ثانوياً ، و ٢٥٠ لغة و ٢٥ لهجة محكية ، و تفاوت توزيع السكان على هذه الجزر) فجزيراً جاوا ومادورا اللتان تمثلان ٧٪ من مجموع مساحة اندونيسيا ، تضمان معاً ثلثي مجموع سكان البلاد . ولذا رأينا الدولة الجديدة تتخلى بسرعة عن النظام الاتحادي او الفدرالي الذي فرضته عليها هولندا والدستور الذي وضع لها عام ١٩٥٠ لتتخلى بدلا عنه جمهورية أحادية قسمت ادارياً الى عشر ولايات تنعم باستقلالها الاداري .

الا ان العوامل والقوى النافذة التي ترنو شزراً الى خيارات هذا الارخبيل ومواردها الطائلة

كما تتحرق على ما يتمتع به من موضع استراتيجي ممتاز في سنغافورا والفيليبين وبورت دارون في غربي أستراليا ، راحت تستثمر وتستغل لمصلحتها هذه المنافسات الدينية والعرقية ، والنفرة التي تجيش في صدر الجزر المتباعدة ضد الحكومة المركزية المتهمة باحتكار هذه الموارد والخيرات لمصلحة جاوا وحدها لا غير ، وبمالة الشيوعية ومشاغلتها . وهذا ما يفسر لنا الانتفاضات الثورية التي وقعت تباعا في جزر بورنيو وسيليبس ، ولا سيما في سومطرة (١٩٥٨) في سبيل تأمين استقلالها ، والحركة الانفصالية التي قام بها حزب دار السلام الذي حاول ان ينشئ على انقاض جمهورية الكفار هذه « دولة اسلامية صرفة » .

والسكان الذين قدر عددهم عام ١٩٦١ بنحو ٩٦ مليوناً بعد ان كان ٦١ ٥٠٠ ٠٠٠ في سنة ١٩٣٠ ، تبلغ ثقافتهم في جاوا بنسبة ٤١٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، بينما يهبط هذا المعدل الى ادنى من ذلك بكثير ، اذ لا يتجاوز في بورنيو وفي غيرها من الجزر العديدة ٤٥ ٪ مع العلم ان معظم السكان يعملون في الزراعة بنسبة ٧٥ بالمائة منهم . ويجب تأمين اعاشة هذا العدد الوفير من السكان والحل الوحيد الذي يفرض نفسه هنا كغيرها من البلدان المتخلفة ، اقتصادياً يقوم على عصنة النظام الاقتصادي والتصنيع الحديث . والحال ، فوضع البلاد الاقتصادي الذي رزح الى الحضيض خلال الاحتلال الياباني وفي سني الحرب ، كان يمانى ، في سنة ١٩٤٩ ، الامرين ، من جراء اتلاف وسائل الانتاج وتوقفها ، ومن جراء فقدان البلاد للأطر الاقتصادية ولأصحاب الاختصاص والتقنيين ولرؤوس الاموال . ففي عام ١٩٥٢ فقط ، تمكن الانتاج القوي ان يبلغ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٣٨ ، مع العلم ان عدد السكان كان قد زاد في هذه الفترة ، ١٤ مليوناً ، فالانتاج يبقى والحالة هذه ١٥ بالمائة ادنى من مستواه في تلك السنة . ولتأمين الاستقلال الاقتصادي ، كان لا بد من رفع معدل الانتاج في البلاد فحسب ، بل ايضا تغيير الاوضاع الاقتصادية تغييراً جذرياً ، بعد ان استمرت على ما هي عليه مدة ثلاثة قرون استطال اليها الاستعمار الهولندي الذي حرص على ان يربط اقتصاد هذه المستعمرة بالاسواق العالمية وبأسواق هولندا على الاخص . والذا وجهت الحكومة جهودها نحو تطوير التعاونيات في الاوساط الريفية لما تؤمنه لصغار المنتجين ولرجال الصناعة من نصح وتوجيه تقني ، ومن مساعدات مالية تكون معها في مأمن من حياثل المربين . وهكذا عدت البلاد ٨٦٠٠ تعاونية عام ١٩٥٤ ضمت بين ١ ٤٣٢ ٠٠٠ من الاعضاء . أما الانتاج الصناعي ، فقد حدث منه ، حاجة البلاد الماسة الى القوة الكهربائية الحركة وللفنيين من أصحاب الكفاءات بالرغم من الازدياد المتواصل في اليد العاملة ، فليس من عجب الا تتمكن من تحقيق مستوى ١٩٣٨ . والخطة التي وضعها سومترو عام ١٩٥٠ والتي عرفت بخطة سومترو للتصنيع ، كانت مشروعاً متواضعاً لتأمين المزيد من الحاجيات الاستهلاكية : كايشاء المطابع ومصانع الورق والترابة واكياس الخيش ومعامل النسيج ، وفبارك تصنيع المطاط ومصانع للاسمدة الزراعية لتأمين اكبر قدر من حاجات البلاد . والثابت ان مشاريع التصنيع تقوم اصلا على المشروعات

الاستثمارية ولا سبعا على رؤوس الاموال الاجنبية التي يقدمها بنك التصدير والواردات ، في نطاق مشروع مساعدة البلدان المتخلفة او النقطة الرابعة . ومحافظة منها على الاستقلال الوطني ، تسلمت الحكومة بكل الوسائل واتخذت كل الاحتياطات التي تقتضيها هذه الاستثمارات ، وهي وسائل أدت الى انشاء مصانع جديدة اجازت الدولة انشاءها ، تستخدم الاقتصاد الاندونييسي ، يساهم الرأسمال الوطني فيها بنسبة ٥١ بالمائة ويكون الموظفون مناصفة بين ابناء البلاد والاجانب ، وتحفظ الدولة بحق الاشراف على بعض الصناعات الاساسية : كمصانع توليد الكهرباء ، ومصانع الترابية والمصانع الكيماوية . وقد بقيت على حدتها مستعصية الحل القضائيا السياسية ومستوى الحياة في البلاد والانتاج ، كما ان ركود الحركة الاقتصادية والخوف من فشل الخطة الخمسية هما وراء قلق الرأي العام ومن عدم استفادة البلاد بالقدر الذي ترغب فيه من فرواتها الهائلة التي تشترك في تصديرها للخارج ، الشركات الهولندية والاميركية التي تملك مزدروعات شاسعة وتشرف على اهم المناجم وتهيمن على وسائل النقل ، وتتحكم بالجانب الاكبر من التجارة الخارجية . وهكذا تبرز امامنا بوضوح كلي الهيجان الوطني الشديد وثورة الرأي العام ، عندما اصطدم ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، برفض هولندا التسليم بالطريقة التي حلت بها قضية ايربان . وكان رد الدولة على هذا التعت ، مصادرة وسائل النقل الهولندية في البلاد والفاء ديونها نحو البلاد الواطية . والانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٥ ، أمنت للحزب الوطني في المجلس وللحزب الشيوعي والاتحاد الاحزاب المناهضة للاستعمار ، عدد كبير من المقاعد في المجلس التمثيلي وراحوا يلتفون حول سوكارنو ، كل ذلك جاء تعبيراً صادقاً عن هذه النزعات العنيفة التي تعتمل في قلوب المواطنين الذين لا يفرقون قط بين الاستقلال الوطني وبين التطور الاقتصادي . الا ان عجز الحكومة الذي جاء هنا كما في الباكستان ، نتيجة محتومة لعنف الصراع السياسي ، حل الرئيس الذي يؤازره الجيش ، على التعلي عن « الطراز السياسي الغربي » اذ استبدل النظام التمثيلي ، بنظام « الديموقراطية الموجهة » ، هذا النظام الذي يمثل فيه الجيش دوراً بارزاً ، وقضى بمنع الاحزاب السياسية من اي نشاط سياسي باستثناء الجبهة الوطنية ، بتعطيل الحياة النيابية التي كادت تنفيس عام ١٩٦٠ ، معالمها عن آسيا برمتها ، بما فيها اليابان والهند .

فالحكومة الضالعة بالحكم يشترك بتأليفها اربعة احزاب بينها الحزب الشيوعي ، وحل محل البرلمان مجلس وطني ضم ممثلين عن المؤسسات المهنية والحرفية ، بين عمال وفلاحين وصناعيين ورجال اعمال . الا ان الجناح اليميني في الجيش الذي لم يرقه قط مثل هذا الحل ، قام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، بانقلاب عسكري احتفظ فيه سوكارنو بالرئاسة ، الا ان الحكم تولاها فريق من ضباط الجيش لم يلبث ان قام بعراك عنيف ضد الشيوعيين ، فألقى الحزب ، وقام باعتقالات عديدة في صفوفه واصدر الوف الاحكام بحق اعضائه .

وانتهجت الولايات المتحدة في الفيليبين إثر احتلالها لها عام ١٨٩٩ سياسة
 الفيليبين
 تغاير تماماً السياسة التي سارت عليها البلاد الواطية . فقد قام في تلك البلاد
 بفضل قانون جونز الصادر عام ١٩١٦ مجلس تشريعي تألف من مجلس للشيوخ (ضم ٢٢
 شيخاً منتخبين و ٢ معينين) ومن مجلس تمثيلي جميع أعضائه منتخبون ، على ان يصادق الحاكم
 العام ومجلس الشيوخ الاميركي ، على كل القوانين التي يقرها المجلس التشريعي الجديد . ولم تلبث
 ان احتل ابناء البلاد الوظائف الرئيسية في البلاد ، ومنذ عام ١٩٢٥ ، وبدافع من ضغط منتجي
 السكر ، من اميركيين وكوبيين ، الذين تأثروا ، الى حد بعيد ، بمنافسة محاصيل الفيليبين ،
 اخذت حكومة الولايات المتحدة تعد البلاد للاستقلال التام .

وبالرغم من هذه الحركة التحررية ، برزت الحركة الوطنية في الفيليبين هارمة ناشطة بعد
 ان اشددت تابعة الفيليبين الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية . ان توافد رؤوس الاموال
 الاميركية على هذه البلاد ، والقانون الاميركي الصادر عام ١٩٠٩ الذي أطلق الحرية المطلقة
 امام استيراد البضائع والمصنوعات الاميركية ، كان من بعض نتائجها ان خلخل اقتصاديات
 البلاد . اذ ان ٨٠٪ من صادرات البلاد كانت توجه الى الولايات المتحدة كما ان الفيليبين كانت
 تستورد منها بمثل هذه النسبة . وزراعات التصدير حلت على نسبة كبيرة ، محل الزراعات
 الغذائية ، فاضطرت البلاد بعد ان ارتفع عدد السكان فيها ، الى استيراد ٢٠٪ من حاجتها للواد
 الغذائية ، كالارز مثلاً . وهكذا اصبح اقتصاد البلاد ، ككل بلد يرسف تحت الاستعمار ، سريع
 العطب ، اذ ان ٧٥ بالمائة من سكان البلاد يعيشون من الاعمال الزراعية ، ووجدت الصناعات
 التحويلية بالتالي نفسها عاجزة عن التطور الذي ترغب فيه ، لمزاحمة المصنوعات
 الاجنبية لها .

والازدهار التجاري العظيم الذي عرفته تلك البلاد لم يستفد منه سوى قلة من الاغراب ومن
 سكان البلاد ، دون ان يعود ذلك بفائدة محسوسة ، على جماهير الشعب . ان انتاج سكر
 القصب والكوبرا المعدني للتصدير للخارج ، يتطلبان مساحات شاسعة من الارض ورؤوس
 اموال طائلة ، الامر الذي جعل صغار الملاكين على الاستدانة والاستلاف ولم يلبثوا ان وقعوا
 تحت وطأة كبار الملاكين ومعظمهم بعيدون عن البلاد .

فالذين من جهة ووطأة الضرائب من جهة اخرى جرت على البلاد المصادرة والاستملاكات كما
 اخذ بالتناقص عدد المزارع المستثمرة من قبل اصحابها ، وتدنى جداً مستوى العيش في البلاد .
 نجحت الولايات المتحدة في تحسين الوضع الصحي في البلاد : فتراجعت الملاريا والتيفوس والهيضة
 كما ضاعفت عدد المدارس ودور التعليم ، الا ان الشعب الذي كان يأمن من الامراض الوافدة ،
 بقي يعاني نقصاً مربعاً في وسائل التغذية لديه ، ولذلك كان معدل الوفيات عنده عالياً ، ولم
 تخف وطأة الوفيات بين الاطفال وفلك التدنر الرئوي الا بصورة تدريجية . فالاجانب يملكون
 اكثر من ثلث ثروات البلاد الطبيعية ويهيمن الاميركيون على ثلاثة ارباع التجارة الخارجية .

كما ان الصينيين واليابانيين يستأثرون بثلاثي التجارة بالفرادى .

مع انه لودي باستقلال الفيليبين عند انتهاء الحرب، عام ١٩٤٦، فالدولة
استقلال الفيليبين الجديدة بقيت مشدودة الى الولايات المتحدة ليس من الوجهة الاقتصادية
فحسب بل ايضاً ولا سيما من الوجهة العسكرية . فقانون بيل الذي صدر عام ١٩٤٦، اعترف
للفيليبين بمنافع وامتيازات فعلية عديدة : فتح السوق الاميركية امامهم لمدة ثنائي سنوات ،
وتخفيض الرسوم الجركية على الصادرات الفيليبينية اليها لمدة عشرين سنة ، الا انه نهى على عدة
تعديدات وقود انتقصت من سيادة البلاد . فالى جانب ٢٣ قاعدة بحرية وحربية وجوية احتفظت
بها اميركا ، فقد فرضت على البلاد تقييدات محسوسة في تصدير اهم منتوجاتها كالسكر وزيت
البلح ، وللحكومة الاميركية الحق باضافة مواد اخرى الى قائمة القيود هذه حسبما تراه .
فالحاصل المستوردة من اميركا يجب ان تبقى معفاة من اي رسم او قيد يفرض عليها لمدة
ثنائي سنوات ، وقيمة البضو لا يجوز مسها بشكل من الاشكال ، كما لا يجوز الحد قط من حرية
توظيف الاموال الاهلية في الولايات المتحدة الاميركية . وفرضت بنوع خاص التجاوز على
نصوص دستور البلاد الذي يحظر انتقال ملكية الاراضي والمناجم والغابات والخدمات العامة
الى اياد اجنبية او الى شركات يعود اليها ٦٠ بالمائة من مجموع رأس المال . والحال ، فقانون بيل
يلزم التساوي في هذا المجال مع الرعايا الاميركيين وهو امتياز لا تنعم بمثله اية جلسة اجنبية
اخرى في البلاد . واخيراً وليس اخراً ، فرؤوس الاموال الاميركية تستثمر بحرية مطلقة في
القطاعات الام من قطاعات الاقتصاد الوطني : كالسكر والتعدين ومزروعات الكوكو، والمنافع
العامة .

فالتعالف القائم بين رجال الاعمال الاميركيين والفيليبين ، وبين المصارف وكبار اصحاب
الاملاك العقاريين الذين يقدون بانتاجهم حركة التصدير في البلاد ، يقف حائلاً دون ادخال اي
اصلاح جذري على وضع اقتصادي سريع العطب قابل للتجريح ولا سيما ادخال اي تعديل او
القيام باي تنويع في زراعات البلاد ومجالات الاقتصاد الكبرى .

هذا الفريق المحدود جداً من رجال الاعمال ومن كبار الملاكين العقاريين ، هو الذي فاز
بالاكثر من الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به البلاد في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وتقرير
بيل الذي وضع عام ١٩٤٦ ، يؤكد بان السواد الاعظم من السكان : يعانون كثيراً من وضع
صحي سيء ، قيامه ويقاؤه بس الكرامة الانسانية في الصميم . فالاجر اليومي العسادي الذي
يتقاضاه العامل في الصناعة يتراوح بين ٢ - ٥ بيزوس ، بينما يهبط في الاعمال الزراعية الى ادنى
من ١٥٠ بيزوس ، في حين يحتاج العامل لـ ٢٥٠ بيزو لتأمين الحد الأدنى من معاشه . فالفلاحون
الذين يؤلفون ٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد هم في وضع ادنى بكثير من الوضع الذي يحق
بالعمال في المدن . فالقانون الذي صدر عام ١٩٤٦ والمعروف بقانون ٧٠ - ٣٠ من محصول الغلة
الذي ينهى على ان يتناول متعهد الارض ٧٠ بالمائة من غلتها ، لا يراعي قط ، والمواسم يساتت

دون معدلها قبل ١٩٤٠ . والنظام الضرائبي المبني على الضريبة المباشرة يصيب على الاخص الفقراء والضريبة التي فرضت عام ١٩٤٩ على الدخل وعلى التراكات لا تدر على الخزينة اكثر من ٥٠ مليون بيزوس بينما يبلغ دخل الضريبة المباشرة ٢٦٢ مليون .

واخذ العمال والفلاحون يلاحظون منذ عام ١٩٤٦ ، ان استقلال البلاد السياسي ، لم يعد عليهم بأي نفع يذكر ، وانه لم يتقدم بما يتخطون فيه من بؤس وشقاء وما يساورهم من شعور بعدم الطمأنينة كما شعروا ان السلطة لا تزال بيد الاجنبي . فالشعور الوطني الذي امتننه قانون بيل ، والذي يؤله هذا الازدراء والاستخفاف « بالاخرة الصفار السمر » ينتصب متمراً غاضباً في وجه حكومة مانيلافنيعة الاميركيين والموهبتهم . ولذا قامت في البلاد حركة مهمة هي حركة *Hukbatahps* التي تؤلف جيشاً شعبياً حارب الاحتلال الياباني ، تأسس عام ١٩٤٢ ونظم حركة المقاومة ضددم في جزيرة لوسون ، وراحت تعمل في المقاطعات التي تسيطر عليها ، على توزيع الاراضي الزراعية التي يعيش اصحابها في الخارج ، على المزارعين . وأخذت الحركة بعد عام ١٩٥٠ ، تعرف « بقوى التحرر الوطنية » ، بعد ان وضعت لها برنامج عمل وتسلمت بذرائع اقتبستها عن الحزب الشيوعي الصيني ، وأخذت تناهض الاميركيين وكبار الملاكين العقاريين ، وتعمل على تكوين « ديموقراطية جديدة » في البلاد ، يتولى الحكم فيها الفلاحون والعمال والبورجوازية الوطنية . ولم يجر قمع هذه الحركة الا في سنة ١٩٥٤ .

ومثل الفيليبين في هذا المحيط والجو الجغرافي الذي يحيش بالثورات والانتفاضات له دلالة الخاصة ومعناه الخاص . لا شك بأن الولايات المتحدة الاميركية وقفت اكثر من اية دولة استعمارية اخرى ، موقفاً يتصف بالتحرر ونهج في هذا المجال ، نهجاً يتسم باللين لم تهج مثل اية دولة اخرى ، فلم يعرف عنهم انهم حاولوا امتصاص مالية البلاد ودفعوا دوماً تكاليف احتلالهم العسكري ، وعملوا جاهدين على تطوير الخدمات الصحية في البلاد مما أدى الى هبوط محسوس في معدل الوفيات ، وشجعوا التربية والتعليم فيها ، مما جعل الفيليبين تأتي في الطليعة ، في هذا المجال ، من الدول الاخرى في الشرق الاقصى ، بالنسبة لعدد الطلاب الذين يرتادون مناهل العلم في البلاد في أي مستوى كان . وعرفت التجارة الخارجية توسعاً وازدهاراً لم يتم بهضه أو مثله لأي من هذه البلدان . ومع ذلك فقد انتصب في وجههم بقض حقين وعداء ازرق عم جميع طبقات الشعب ، لهذا الاستعلاء العنصري ، ولهذا التمييز العرقي الذي ينتقص في الصميم ، من شخصية ابناء البلاد ويشعرهم بالذل والمهانة ، ولا سيما ما شهدوا منهم من سياسة خرقاء . فمن جهة اعطوا البلاد استقلالها السياسي ، وراحوا من جهة ثانية ينهجون سياسة اقتصادية ابقت الفيليبين مشدودين الى تابعيتهم . فقد حافظوا على النظام الاسباني القديم للملكيات العقارية الكبرى ، احدى مخلفات « النظام الاقطاعي » الذي يتعارض اصلاً مع التطور الذي يأخذ به نظام اقتصادي حديث . شجعت حرية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الزراعات التصديرية التي يستفيدون منها وحدهم دون سواهم من اصحاب الاملاك العقارية ، ولا تعود بأي نفع على

الجماهير التي ساء وضعها وتدهور الى الحضيض . فالخوف الذي يخيم على النفوس من نشوب ثورة يقوم بها الفلاحون ، والامتيازات التي يؤمنها نظام الحكم لارستوقراطية الدم الاسباني المسيطرة على الثروة العقارية في البلاد هو الضمان الوحيد لاستمرار الولاء لهذه الحماية الفعلية التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية على هذا الارخبيل .

بورما سبق ونوهنا بالنجاح الذي اصابته بورما في المجال التجاري والفشل الذي بليت به في الحقلين الاجتماعي والسيكولوجي خلال العهد الاستعماري الذي عرفته هذه البلاد . وطلائع الحركة القومية في بورما برزت من صفوف الرهبان البوذيين الذين لعبوا هنا الدور الذي لعبه الرهبان الكاثوليك في ايرلندا ، بعد ان ساءهم المصير البائس الذي آلت اليه اديارهم ، وعدم مبالاة السلطات الهندية التي انتقصت كثيراً من شأنهم وازدرت بعلمهم ومعارفهم . فقد كانوا وراء الاضطرابات التي اثارها رابطة الشبيبة البوذية ، عام ١٩٠٦ ، وترأسوا عام ١٩٢٠ ، حركة حث القرى على التمرد ضد موظفي الحكومة ، كما كانوا وراء الاضرابات الاولى التي قام بها الطلاب ، وانشأوا في البلاد شبكة من المدارس لا تخضع لمراقبة الدولة .

والحركة تنقسم في صميمها ليس بالعداء ضد الانكليز فحسب ، بل ايضاً ضد الهند الا انها قبل كل شيء مضادة لكل ما هو اوروبي . فاخذت الحركة تطالب بالاستقلال وبانتهاج سياسة اجتماعية جذرية . وعندما غزا اليابانيون البلاد ، عام ١٩٤٢ ، استقبلوا بحماس ظاهر . فاعلن استقلال البلاد ، وتألفت في البلاد حكومة بورمية مئة بالمئة . وفي عام ١٩٤٥ ، اخذت عصبية تحرير الشعب المناهضة للفاشية تشد من أزر الحلفاء لطرد القوات اليابانية من البلاد . وعندما راح البريطانيون يحاولون ارجاء الحكومة البورمية القائمة في سيملا ، تحولت العصبية المذكورة الى منظمة متطوعي الشعب ، واجبرت البريطانيين ، يشد من ازرها العمال وقوى الشرطة في رانغون على اعلان البلاد جمهورية مستقلة لا تشدها الى بريطانيا اية رابطة أو أصرة . تتميز بورما اليوم بان الحكم فيها بيد حزب اشتراكي سار منذ البدء ، على سياسة تأميم المؤسسات والاقتصاد ، والتي تستوحى في سياستها الخارجية مثال يوغوسلافيا . يحرم الدستور المعلن عام ١٩٤٧ الشركات الاحتكارية ، كما ينص على ان يستثمر الاتحاد ثروات البلاد الطبيعية كالاحراج والمناجم ومصايد الاسماك والبترول ومصادر الطاقة الحركية ، ويعلن ان الدولة هي المالك الحقيقي للارض كما تحرم قيام المقارنات الكبيرة . ومنذ عام ١٨٧٨ اصبحت التجارة بالأرز فيها من الاحتكارات التابعة للدولة التي احتكرت ايضاً التجارة بخشب التيك ، وأمت شركة الملاحة في نهر الايروادي . والقانون الخاص بتأميم الارض اخذوا يطبقونه منذ عام ١٩٣٥ ، فهو يخول الدولة بمصادرة الاملاك الغائب اصحابها عن البلاد ، كما يصادر الممتلكات العقارية التي تزيد مساحتها على عشرين هكتاراً ، ويعمل صغار المزارعين في مزارع لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات . الا ان الاراضي التي يملكها اصحاب لا يعملون في الزراعة ، تصادر وتوزع على الفلاحين الذين لا ارض لهم ، كما ان تعميم التسليف الزراعي بفائدة

منخفضة تتراوح بين ٢ - ٧ بالمائة تؤمنه الدولة او التعاونيات الزراعية وضع حـدأً لنشاط المرابين . ففي هذه البلاد التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة ، منهم ٦٦ بالمائة يعملون في المجالات الزراعية ، فكثافة السكان لا تتعدى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ولا يزال جانب كبير من الاراضي القابلة للزراعة غير مستثمر بعد . وهكذا فالمشكلة الزراعية هي في طريقها الى الحل المنشود . وأنشئ في البلاد ، عام ١٩٥٤ ، شركة اقتصادية مختلطة تعرف باسم شركة بترول بورما ، ساهم في تأليفها كل من الحكومة والشركات ، الخصوصية القديمة التي كانت تعمل في مجال الاستثمارات البترولية ، كما سبق وتألفت عام ١٩٥١ ، شركة مختلطة لاستثمار مناجم التنغستين . الا ان النظام السياسي يشكو التقلب هنا ايضاً ، اذ ان الجيش استلم الحكم بعد انقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٢ .

ماليزيا والهند الضمنية هما القطران الوحيدان في القارة الآسيوية اللتان وقف ماليزيا فيها الأوروبيون بحزم وعزم ضد الحركات القومية التي جاشت بها شعوب هذه الاقطار ، والتي جعل منها تطور الاحداث الدولية حلقة صراع وقصادم بين نظريتين متعاندتين تتقاسمان العالم اليوم .

فماليزيا هي القطر الآسيوي الهام الوحيد حيث استطاعت دولة أوروبية مستعمرة ان تؤمن سيطرتها عليها الى عام ١٩٥٥ ، بالرغم مما تعرضت له من هجوم ومقاومة عنيفة ، بعد حروب شاقة كلفتها غالباً .

كانت ماليزيا ، على غرار بورما وجزر الهند الهولندية نموذجاً مثالياً لهذه المستعمرات المدارية التي عاد الازدهار الاقتصادي العظيم الذي عرفته الى هذه المشروعات الاستثمارية التي حققها الأوروبيون ونهضوا بها . ان استثمار مناجم القصدير ومزارع شجر المطاط ، وزيت البلح والانااس ساعد كثيراً على رفع مستوى الدخل القومي في البلاد ، قريب من مستوى اليابان واتاح للبلاد ان تتمتع بوضع اقتصادي احدث جداً مما تم منه لليابان ولجاوا . فوضع الضرائب فيها اختلف كلياً عن مثله في الاقطار الآسيوية الاخرى ، ودخل الحكومة الضخم كان يتألف معظمه من الرسوم المفروضة على البترول والتبغ وضريبة الدخل ؛ ولم تكن البلاد لتعاني كثيراً من تضخم مرزح لعدد السكان ، ولذا بقي فائض كبير من الاراضي الصالحة للزراعة . ومن جهة اخرى ، فالحكم غير المباشر ، الخفيف الوطأة ، أقصر السلاطين على دور الملوك العاطلين ، وهو دور أنسوا له وألقوا الاخذ به ، فقد ساعد نظام الحكم البريطاني ، على إغنائهم وعلى تأمين سلامتهم . وماليزيا التي تؤلف استطلاة للامبراطورية الهندية لم يرق فيها حكومة مسؤولة ، ولا انتخابات نيابية ولا احزاب سياسية ولا اتحادات نقابية . والهيئات التمثيلية التي قامت فيها تألفت اصلاً من اعضاء عينهم الحاكم العام ومن موظفين . اما النظام الاقتصادي فيها ، فقد كان في وضع سريع العطب ، على شاكلة الوضع الذي تم للفلبين ولبورما ، اذ كان يتوقف اساساً على تصدير بعض المحاصيل كالقصدير والمطاط اذ ان ١/٤

. مساحة البلاد كانت تعطي محاصيل معدة في الاصل للتصدير .

وقد اجتذب حسن استثمار ثروات البلاد الطبيعية سيلاً من المهاجرين قدموا اليها من البلدان المجاورة واستقروا فيها : فجاءها من الهند ٢٦٧ ٠٠٠ عام ١٩١١ و ٦٢٤ ٠٠٠ عام ١٩٣١ ، ولا سيما من الصين (٩١٦ ٠٠٠ عام ١٩١١ و ١٧٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣١) . ولن تلبث هذه الهجرة الكثيفة ان جعلت سكان البلاد الاصليين أقلية في ديارهم ، فألفوا ٤٢ بالمائة من مجموع السكان مقابل ٣٩ بالمائة من الصينيين الامر الذي تسبب عن ضغط وتوتر شديدين بين العناصر العديدة التي يتألف منها المجتمع الماليزي .

فقد ساعد الحكم البريطاني في ماليزيا على اثراء البلاد وإغنائها بسرعة وادخل عليها زراعات جديدة غيرت ملامحها وبدلت من قسماها ، وزاد من عدد السكان في البلاد بنسبة كبيرة الا انه انشأ فيها نظاما اقتصادياً توكلياً ، شديد التبعية ، سريع العطب ورصف جنباً الى جنب ، مجتمعات سكانية دون ان يحاول زجها ، ليس بينها شعور عاطفي مشترك ، ولا تتحسس بمصالح مشتركة . والفضل في إبقاء الضمير القومي وبعث الشعور الوطني الحاد في البلاد انها يعود اصلاً لاحتلال اليابان لها خلال الحرب . إن انهيار الحكم البريطاني بعد حرب صاعقة لم تطل أكثر من ستة اسابيع اثر بليغاً في شعور الرأي العام ، كما ان سقوط سنغافوره الذي يعد اكبر كارثة ألمت ، عبر التاريخ ، بالاستعمار البريطاني ، كان له دوي قاصف في تلك الارحاء . فلم نرى في اي مكان ما ، العناصر الوطنية ، باستثناء العنصر الصيني ، تنهض للدفاع عن البلاد . فالموقف السلبي الذي وقفته يعبر تعبيراً عميقاً عن ضعف الاستعمار البريطاني لهذه البلاد . والدعابة اليابانية التي نشطت منذ اليوم الاول من احتلال الجيش الياباني للبلاد ، لطمس كل اثر للسيطرة الانكليزية (كتعريم استعمال اللغة الانكليزية واعادة تنظيم الادارة من الاساس) ، غذت الحقد والضيفنة ضد البيض ، الا انها عجزت عن استمالة اي عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة اليها وحلها على التعاون مع الغازي المستببح ، بل ادت ، على عكس ذلك تماماً ، الى وقوفها ضدها والصمود في وجهها ، للعنف الذي تعرضت له من جراء قبضة اليابان وقسوة شكيمنتها ولعبث الذي استهدفت له موارد البلاد . كل ذلك حرك شهوة السلاطين في البلاد الى الاستقلال ، كما حل الشبيبة في البلاد التي تخرجت من المعاهد الاوروبية وتشربت روح الحرية على المطالبة بسيادة البلاد ، واثارت ضد العناصر الصينية المتمركزة في البلاد ، والمنقسمة بين الكيومانتنغ وبين الشيوعيين ، الذين اشتدت عليهم يد اليابانيين وتعرضوا لسوء المعاملة ، فلمعبوا دوراً حاسماً في الجيش الشعبي الذي حارب الاحتلال الياباني ، وساعد كثيراً الجيش البريطاني على استعادة سلطته على البلاد .

فشل المحاولة البريطانية
في إعادة حكمهم على البلاد

فقد ساعدت مع ذلك السياسة التي نهجتها اليابان في ماليزيا
على تعميق الهوة الفاصلة بين الصينيين والماليزيين وعلى خلق بغض
حقين بين المنصرين الاساسيين اللذين يؤلفان سكان البلاد . فبعد
ان عاد البريطانيون الى البلاد عام ١٩٤٥ ، قاموا بعدة تنازلات ، ارضاء للشعور الوطني ،
ورغبة منهم في توحيد هذا القطر المنقسم على نفسه الى ما يزيد على عشر سلطنات تباعد بينها
حواجز جمركية . فشككوا بادىء ذي بدء « الاتحاد ماليزيا » فالولايات التي تنعم بالحراسة
اصبحت ولايات محمية او تحت الحماية ، خاضعة مباشرة للحكام ، كما انشئت حكومة مركزية
بشكل بقي معه واقع الحكم والادارة للموظفين . ومواطنة الجامعة الماليزية أعطيت بسطاء
بحيث ينعم بها على السواء الصينيون والهنود . وقامت معارضة قوية في وجه هذا التنظيم الجديد .
وبعد ان أنس السلاطين مؤازرة قوية من قبل الطبقات الموجهة المحافظة ، ومن قبل السكان
الماليزيين في البلاد الذين شمروا بخاطر اغراقهم بالمنصر الصيني الخصب الانسال ، واطمأنوا الى
عطف العناصر الليبرالية ، وأخذوا درساً من مسلك اندونيسيا ، راحوا يتعدون ويؤلفون
تحالفاً فيما بينهم ، مما اجبر الحكومة البريطانية على العدول عن سياستها . فالاتحاد حل محله
حكم فدرالي ماليزي تمتع معه الولايات باستقلال اداري اكبر ، كما قال الماليزيون ضمانات
بالحصول على الأغلبية في المجالس التمثيلية وفي الحكومة المركزية . وادخلت قيود وتقييدات
جديدة ضيقت من عملية التجنيس امام الصينيين ، كما بقيت سنغافوره مستعمرة تابعة للتاج
البريطاني ، وهي الوحيدة في كل آسيا . كل هذا حمل العناصر غير الماليزية على المعارضة العنيفة
وتنظيم المظاهرات العنيفة ضد البريطانيين . كذلك تحركت الرابطة الصينية الماليزية وغرفة
التجارة الصينية ، كما تحرك للعمل الحزب الشيوعي الذي يلعب دوراً بارزاً في نشاط الاتحاد
نقابات الجامعة الماليزية . وفي عام ١٩٥١ ، راح داتو اون بن جعفر ، ابن رئيس الوزراء في ولاية
سجور، يؤلف له حزباً يطالب باستقلال ماليزيا وسيادتها التامة وبنص البرنامج الذي وضعه على
اعطاء الأولوية للغة الماليزية في كل المعاملات الرسمية ، واتخاذ اجراءات فعالة ضد الموجة
الديموغرافية الصينية العارمة ، والحد من مغبة تنوع الثقافات والحضارات والانتقال بالبلاد من
وضع اقتصادي « استعماري » الى وضع اقتصادي « وطني » واتخاذ الوسائل الفعالة لازالة
القلق الاجتماعي المسيطر على البلاد من جراء التركيب الاقتصادي الشاذ الذي يحيق بالبلاد ،
واخيراً استقلال ماليزيا .

وهكذا تجلّت لاسباب ودوافع متضاربة احياناً معارضة السكان العنيفة للسيطرة البريطانية
على البلاد ، التي اخذت تعبر عن استيائها وعدم رضاها عن الوضع بتنظيم الاضرابات وبهذه
الاشتباكات الدامية التي نظمها الحزب الشيوعي الماليزي ، اقوى الاحزاب طراً في هذا الجزء
الجنوبي الشرقي من آسيا واحكمها تنظيمياً . وهذه المناوشات الدامية التي نالت رضى جماهير
الفلاحين والمزارعين ، اخذت تهاجم المزدروعات ، ومراكز البوليس . ولم يفد في تهدئتها أو

التخفيف من شرها اعلان البلاد لحالة الطوارئ وتشكيل فرق دفاع حبتها اصحاب المزارع ، والكبت العنيف الذي تعرضت له من قبل البوليس والاعمال الحربية التي جرت لقمعها . فقد عجزت كل هذه الوسائل عن القضاء على حركة المقاومة ، التي اخرت كثيراً في انتاج المطاط والقصدير وحدثت من تصديرهما ، وبذلك قطعت عن بريطانيا سيلا من الدولارات . وهذا ما يفسر لنا تماماً العنف الذي اظهرته بريطانيا في المحافظة على مواقعها ومركزها في هذه البلاد التي تؤلف قاعدة حربية من الدرجة الاولى لها . وفي هذا السبيل ، استقدمت جيشاً زاد عدد أفرادها على ٣٠٠ ٠٠٠ عدا عن الحرس الوطني ومؤازرة الطيران الاسترالي والنيوزيلاندي للوقوف في وجه بضع آلاف من رجال المقاومة ليس من سبيل الى القضاء عليهم . وقد اتاحت هذه الحرب للعناصر غير الشيوعية الوقوف موقف المتصلب . وأخذ رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد في ايلول ١٩٥٥ ، يهدد بمقاطعة الادارة مقاطعة تامة اذ لم تنل البلاد استقلالها الناجز . وفي آخر المطاف رأت الدولة الجديدة النور في آب ١٩٥٧ ، بعد ان توصلوا الى عقد اتفاق ، كما جرى في الهند ، عقيد بين الدولة المستعمرة وبين الطبقة الموجهة احتفظت بريطانيا معه بقواعدها الحربية .

وتكثرت بريطانيا من ان تشدد من نفوذها في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها ، عندما أنشأت في ايلول ١٩٦٣ ، « اتحاداً أعلى » ، تألف من الاتحاد الفدرالي الماليزي الذي انضمت اليه سنغافوره عام ١٩٦١ ، ومن مقاطعات سراواك وبروني وصباح (القسم الشمالي من بورنيو) . فاذا ما عدلت الفيليبين عن معارضتها لهذا الحلف الجديد ، فقد اهربت اندونيسيا عن عداها المكشوف له ، اذ شنت عليه حرباً فعلية اضطرت معها ان تكتل الى تقوية حاميتها في سنغافوره ، التي تتألف من ٣٥ ٠٠٠ جندي ، وهي أهم حامية لها في المحيطين الهندي والهادي . الا ان انفصال سنغافوره الحديث عن هذا الاتحاد (١٠ آب ١٩٦٥) اضعف كثيراً من جانب الدولة الجديدة ، وطرح من جديد ، على بساط البحث توازن القوى في هذه المنطقة وبالتالي سياسة بريطانيا الاستراتيجية في هذا الجزء من العالم .

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الهند الصينية سياسة
الهند الصينية الفرنسية
تمثيل وامتصاص رمت الى جعل هذه البلاد « امتداداً » لفرنسا
قبل ١٩٤٠
في آسيا . الا ان الهيئتين الاجتماعيتين القائمتين - الفرنسية
والوطنية - والنظاميين الاقتصاديين المعمول بهما ، عاشاً جنباً الى جنب دون أي تداخل او
تمازج فيما بينهما . فالعناصر الأوروبية ومن لف لفها (من الخلاسيين ، ومن قبضة من اليابانيين
والفيليبينيين ، وسكان جزر الانتيل ولا سيما هنود بونديشري) لم يؤلفوا ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى
إطار ضيق تألف من ٤٠ ٠٠٠ نسمة بينهم ٣٠ ٠٠٠ من البيض ، معظمهم من الشبان ، تتراوح
اعمارهم بين الـ ٢٠ - ٣٠ سنة ، اكثر من نصفهم عازبون غير متزوجين . من هذه الكتلة
تشكل « المجتمع الاستعماري » (نصفه من رجال الجيش) ومن بعض موظفي الادارة ، ومن

أصحاب الحرف الحرة، ومن موظفي المصارف ومن اصحاب الاستثمارات التجارية والاستخراجية. أما المعمرون فعلاً، فلم يكن عددهم ليتجاوز بضع مئات معظمهم موظفون في أهم الاستثمارات الحرجية والمنجمية. ولم يطرأ على وضع البلاد السياسي شيء جديد منذ عهد دومر، فقد أقصر وضع الكوشنشين على وضع المستعمرات القدية، لها نائب يمثلها في البرلمان الفرنسي ومجلس استعماري، كلاهما منتخبان من قبل الفين أو ثلاثة آلاف ناخب يتمتعون بالجنسية الفرنسية، معظمهم من صغار الموظفين أو من الهنود. وباستثناء بضع مئات من المتحسين بالجنسية الفرنسية أقصر وضع معظم أبناء البلاد على وضع رعايا. أما في مقاطعتي الانام والتونكين فقد حل محل نظام الحماية تدريجياً حكم فرنسي مباشر، أقرته المعاهدة التي عقدت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ والتي جرت المصادقة عليها في أثر وفاة الامبراطور خاي دنه. فقد نصت هذه المعاهدة على انه: «لما تكاثرت نواحي الأعمال الادارية في البلاد وتشعبت»، بحيث أصبح من المستحيل «على الامبراطور الاطلاع شخصياً على شؤون الادارة اليومية بنفسه»، فقد قبل مجلس الوصاية «على ان ينحصر اهتمامه على ترأس الحفلات الطقسية ومراسم العبادة» وينقل جميع السلطات للادارة الفرنسية. فالى جانب صيانة الاملاك والأشخاص بوضع حد لأعمال العصوية، فقد تمكنت السلطات الفرنسية من تطوير الجهاز الاقتصادي في البلاد والاوزاع الصحية فيها، وانشأت شبكة من الخطوط الحديدية، والطرق المعبدة، وبناء السدود، وفتح الترع والاقنية المائية تسهيلاً للري وبناء المستشفيات، ومعهد باستور، ومكافحة الملاريا والهيفة ورفعت من مستوى التعليم العام. وهذا التطوير العام لمرافق البلاد، وتضاعف عدد الموظفين، بين ١٩١٩ - ١٩٢٥، حمل مالية البلاد أعباء ثقيلة نأت عن النهوض بها لخروجها عن طاقاتها الاقتصادية: ضرائب باهظة اصابت الاملاك، وضرائب مباشرة وقع عبؤها على ابناء البلاد (الاصليين) مما أدى الى عقد قروض بشروط ثقيلة ترتب عليها فوائد عالية ووضعت لها وسائل لاستهلاكها ارهقت خزينة الدولة.

والاتحاد البركلي مع فرنسا الذي جرى معه «تمثيل» المستعمرة، حدث عام ١٨٩٢ واخذ بالطبع جانب المصالح الفرنسية بالحد من تجارة البلاد مع البلدان الآسيوية المجاورة التي أمكن لها تجهيز المستعمرة بمواد ومصنوعات ارخص بكثير من المصنوعات الفرنسية، كما كان باستطاعتها ان تؤلف سوقاً لفائض انتاجها من الارز والفحم. وقد ازداد الوضع حرجاً، عام ١٩٢٨، بعد فرض تعريف كيرشيه التي أولت حماية اكبر ايضاً للوحدات الفرنسية في الهند الصينية وللمنتوجات الفرنسية مما أدى الى ارتفاع عظيم في أسعار المصنوعات الفرنسية المستوردة، اذ أنس عدد كبير من رجال المال طمأنينة اكبر في عملة البلاد «القرش»، ضد تقلبات الفرنك الفرنسي وتخفيض سعره. وهكذا ظهرت في البلاد انشاءات فرنسية واستثمارات جديدة: كمزارع المطاط والشاي والبن والتنقيب عن المعادن، وإنشاء معامل الترابية، ومعامل الورق ومصافي البترول، ومعامل الجمعة. ونعم عدد كبير من هذه الاستثمارات بامتيازات عريضة في

هذه الاراضي ذات التربة الحمراء الواقعة عند صعيد دارلاك ، وفرضت احتكاراً على المطاط بحيث لم تترك للمزارعين من أبناء البلاد جزءاً ضئيلاً من الأرباح لا يتعدى ٦٪ بينما كان معدله في ماليزيا البريطانية ٣٩٪ وفي جزر الهند البريطانية ٥٠٪ وهذا النشاط الاقتصادي هيمن عليه شركتان كبيرتان للاستيراد والتصدير ، ومصرفان كبيران هما : المصرف الفرنسي الصيني ومصرف الهند الصينية . وكان السواد الاعظم من ارباح هذه الشركات يذهب هنا ، كما في المستعمرات الافريقية الى فرنسا دون ان تفيد المستعمرة منها شيئاً لا سيما وهذه الرساميل واصحابها الاوروبيين هم معفون من الضرائب .

ازدياد البؤس والشقاء
وهذا التحسن الاقتصادي يطرأ على وضع ابن البلد لم يقرن بتحسين اجتماعي . فالاستعمار ادى ، باستثناء اندونيسيا ، الى قتل المعادات والاعراف المحلية . فالعري التي ساد فيها حتى الآن ، نظام مئة نل وشدها ثقاليدي متينة العري من التضامن والتعاقد ، ساعدها النظام النقدي ، على ان تلتشىء لها على حساب النواحي المحلية وصغار الملاكين الفارقين في ديونهم مشاعات واسعة تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتار (كما في الكوشنشين مثلاً) المتمتعة الى حد كبير بالادارة الفرنسية الرشيدة ، وبفضل قواطع الحكام المحليين واعيان المنطقة والربا الذي كان يتقاضى بين ٣ - ١٠٪ شهرياً على الاقل ، من رفع بعض صغار المستثمرين الى مصف الملتزمين (فلم نشاهد فلاحاً باشر الموسم الزراعي دون ان يستدين بعض الشيء من صاحب الأرض التي يستغلها) ، والمرابعون الذين يستغلون شقفة صغيرة استحال وضعهم الى وضع الرق "شدوا الى الأرض" دون ان تتوفر لهم اية فرصة لتحسين وضعهم الفني بحيث ان غلتهم السنوية من الارز هي من ادنى ما سجلته المواسم عندهم . ففي الكوشنشين مثلاً ان ٧١٪ من السكان لا يملكون سوى ١٢٥٪ من مساحة الأرض الزراعية ، بينما ٢٥٪ يسيطرون على ٤٥٪ . وفي دلتا النهر الاحمر ٩٠٪ من مجموع السكان (اي ما يوازي ٨٧٠,٠٠٠ أسرة) ، لا يتصرفون بغير ٣٦٪ من مجموع الأرض الزراعية .

ففي هذه المقاطعة التي لا يزيد عدد سكان المدن فيها على ١٠ بالمائة لا غير ، يقل فيها عدد العاملين في دور الصناعة (١٪) والاجور فيها متدنية للغاية . ان دخول المعدن الاثامي هو اقل ، بالنظر لما هو عليه من ضعف العضلات ، من ٣/٤ ما يكسبه زميل له فرنسي او ياباني . والبؤس الذي يحيط بالعمال العاملين في مزدروعات المطاط هو من الشدة بحيث بلغ معدل الوفيات بينهم عام ١٩٢٧ ، ما يزيد على ٥٤ بالمائة . فالنمو السريع للسكان (٦٠,٠٠٠ بالسنة في الكوشنشين ، و ١٠٠,٠٠٠ في التونكين ، وعدم التساوي في توزيع الاملاك ، وتجزؤ الاستثمارات والوسائل الزراعية البدائية التي يعملون عليها ، كل ذلك عرض سكان الريف لنقص مريع في التغذية وجعلهم يتسكعون في البؤس والشقاء (فاستهلك الفرد للارز هبط ٣٠ بالمائة بين ١٩٠٠ - ١٩٣٠) . وانشاء بنك التسليف الزراعي ، عام ١٩٢٧ ، على غرار ما حدث في جباوا ، لمساعدة صغار المزارعين للصمود ضد حباتل المربابين ، لم يحسن الاوضاع كثيراً . وعلى هذا قس

ايضاً وضع النخبة في الهند الصينية . فواضعها المادية ليست احسن مما ذكرنا بكثير . ففي عام ١٩٢٠ ، لم يكن حاكم كبير لاحدى الولايات ليزيد مدخوله في الشهر على ٣٠٠ غرش (اي ٣٠٠٠ فرنك) . بينما شرطي اوروبي واحد كان يتقاضى عند بدء عمله في هانوي ، ٣٥٠ غير التعويضات والمخصصات الاخرى التي كان ينالها .

وحاصل القول نرى ان الطبقة المتنازلة (المؤلف من اوروبيين وصينيين والطبقة الغنية او الموسرة والطبقة الوسطى من سكان البلاد) اي ١٠ بالمائة من مجموع سكان البلاد تقريباً ، يصيبون ٣٧ بالمائة من دخل البلاد السنوي في كل الهند الصينية ، عام ١٩٣١ ، و ٥٣ بالمائة في الكوشنشين وحدها . وال ١٠ بالمائة من مجموع السكان كانوا يستهلكون ٤٩ بالمائة من مجموع واردات البلاد ، بينما مدخول الفرد الواحد من الطبقة الفقيرة في سنة لم يكن يقدر بأكثر من ٢٧ قرشاً (٢٧٠ فرنكاً) . وهكذا نرى ان بضعة الوف فقط من سكان البلاد الاصليين ، كانوا يستفيدون من النظام الجديد .

ان هذا الوضع الذي أتينا على وصفه بالتدقيق كان يفسدي في النفوس الحركة القومية
الشعور العميق بالحرمان ويحمل الناس على التذمر والشكاية ، وهو شعور بدت معالمه مع الفتح ، وزاده حدة واحتداماً الانتصارات اليابانية عام ١٩٠٥ ، وانفجار الثورة الصينية ، والحرب العالمية الاولى حيث ساهم فيها اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من ابناء البلاد ، محاربين او عمالاً خدوموا في فرنسا . فالتعليم كان من نصيب فريق صغير ممن في سن الدراسة . ففي عام ١٩٢٤ ، كان ١/٨ من الاولاد يرتادون المدارس . والمعاهد الخمسة للتعليم الثانوي الفرنسي الوطني لم تكن تعد اكثر من ٢١٦٧ طالباً موزعين على ٦ ملايين نسمة وجامعة الهند الصينية لم تكن تعد خريجياً الا للوظائف الثانوية ، في الخدمات العامة وفي الطب . ومع ذلك ، فقد طلعت في البلاد طبقة من أهل الفكر ، ضمت الاساتذة والاطباء ورجال القانون ، وعمالوا مكتبة سر ليحلوا محل طبقة المثقفين القديمة التي اخذت بالزوال ، والتي كانت متشعبة بمبادئ الحرية الفرنسية ، واكتسبت قدراً كبيراً ، واحياناً بشكل ممتاز ، من الثقافة الفرنسية ، وقد اخذت تتألم من الوضع الحقيير الذي اقصرت عليه ، كما اخذت تعي ، اكثر فأكثر ، الفوارق التي تباعد بينها وبين السلطة المسيطرة . وراحت هذه العناصر الوطنية تطالب بسياسة فيها قدر اكبر من التعاون والمشاركة ، واجراء اصلاحات في البلاد تضع حداً للتجاوزات لا سيما في ما يتعلق بحماية الضرائب ، ووضع حد نهائي في التمييز بين ابن البلد ، وجاؤوا لنشر نوع من التعليم لا يبتعد معه الطالب عن تقاليد الوطن . بعد الاصلاح الذي ادخل على الكتابة . وحوادث التمرد الفردية ، والاعتصامات التي اخذت تتكرر منذ عام ١٩١٨ من قبل اعضاء الجمعيات السرية ، كانت لا تزال تثق بتقاليد فرنسا التحريرية التي جاء النصر يزيد من نفوذها وهيبتها . إلا ان فشل المحاولات الاصلاحية التي قسام بها الكسندر فارين ، والذي استدعي الى فرنسا إثر فوز أحزاب اليمين بانتخابات عام ١٩٢٨ ، كان له وقع أليم في نفوس هذا الفريق الذي يشمر بالغربة وهو في هجر داره ، والذي لا أمل له في ثورة

عارمة تأكل الاخضر واليابس . واخذت الجمعيات السرية تتململ وتتحرك ، وظهرت في البلاد احزاب سرية ، منها مثلاً : بقطة الفيتنام ، وبعث فيتنام ، والحزب الثوري لفيتنام الفتاة ، ومنها الحزب الوطني الفيتنامي الذي ترأسه نغوين ثاي هو الذي استمد برنامج عمله من برنامج الكيومنتانغ ، ونظم نفسه على نظام الحزب الشيوعي ورمى الى طرد فرنسا من البلاد عن طريق الثورة . وقد كان انشأ له خلايا عديدة في كل انحاء التونكين ، منذ عام ١٩٢٩ . والى جانب هذه الاحزاب ، تشكل حزب شيوعي تزعمه نغوين اي كوه المولود عام ١٨٩٢ والذي قضى جانباً من حياته في فرنسا ، والذي عمل في كنتون ، عام ١٩٢٥ ، سكرتيراً لبورودين رئيس البعثة الروسية لدى تشان كاي شيك . وشكل في الصين أطر الحزب ، ومنها أخذ يوسع سيطرته من الصحف محرراً على المقاومة والوقوف في وجه فرنسا .

وجاءت حركة قمع هذه الاحزاب والتشكيلات دامية لما اتصفت به من شدة وعنف أدى الى تفشيل حركة انقلاب عام كانت الاشارة المملنة انطلاقة عصيان حامية ، ين باي في شباط ١٩٣٠ . ولأول مرة في تاريخ الحركة القومية في هذه البلاد ، يجري حشد جماهير الفلاحين وتجنيدهم ، وانضموا الى الحركة الوطنية التقليدية بقيادة نخبة من المفكرين أهيئت في صميم شعورهم .

تأثير الفتح الياباني والانهيار العسكري الذي اصيبت به فرنسا عام ١٩٤٠ تبعه انهيار آخر لحق الجيش الفرنسي في الهند الصينية الذي كان مهيماً للأعمال البوليسية التي يستدعيها الحفاظ على أمن البلاد وليس للوقوف في وجه اليابان او السيام . واتخذت حكومة فيشي بالنسبة لاحتلال اليابان للهند الصينية موقفاً يتسم بالتعاون « للدفاع المشترك عن الهند الصينية » ، محافظة منها على ماء الوجه أمام سكان البلاد الأصليين ، وصيانة لهيبة فرنسا وكرامتها ، وللتوسط بين اليابانيين وسكان البلاد الوطنيين ، ولاستغلال مصلحة اليابانيين بالابقاء على الفنين الفرنسيين في مناصبهم والحفاظ على الملك الاداري الفرنسي ، إذ لم يكن في وسع الفزاة استبداله بغيره ، « ولعجزهم عن فرض ارادتهم في الحال ، اينما وجدوا » . وراح النظام الجديد يلقي في المجال السياسي الهبات الاستشارية القائمة في البلاد . ولثلاثين كوا لليابانيين وحدهم فضل الدعوة للمطالب الوطنية ، عهد المسؤولون الفرنسيون في البلاد الى تشجيع اللغة والادب الفيتناميين ، والى استعمال اللغة الوطنية في المدرسة والادارة ، وعمدوا الى انشاء حركة شبه عسكرية بين شبيبة البلاد .

ولم يهاجم اليابانيون ، بعكس ما فعلوا في الاقطار الأخرى التي دوخوها واحتلوها ، « الاستعمار الغربي » مواجهة . إلا أنهم أخذوا بتشجيع الحركة القومية الفيتنامية ودعموا على الأخص ، بعض الحركات المناهضة للفرنسيين والشيوعيين ، أو المعروفة بروحها المحافظة كالحركة « الكاكدائية » . ان احتلال الجنود اليابانيين من البيض واذلالهم لهم . خلخل شيئاً فشيئاً النفوذ الفرنسي . وفي نهاية الامر ، وضع اليابانيون حداً لسياسة التريث التي انتهجوها ، فامروا بأسر القوات الفرنسية المرباطة في البلاد ، واحلوا ادارتهم محل ادارة الاميرال ديكيو ، وأوعزوا الى الامبراطور باو داي وال ملك كمبوديا باعلان استقلال بلادهم .

المقاومة الفيتنامية
وفي ١٩٤١، عقدت أحزاب فيتنامية عديدة من نزعات متباينة اجتماعاً لها على الاراضي الصينية وألفت من بينها عصابة المنظمات الثورية في فيتنام ، وجهت نشاطها ضد اليابانيين المحتلين وضد السلطة الفرنسية . وكان أهم هذه الفئات والفئة الوحيدة بينها التي كانت تتمتع بشبكة واسعة تمتد الى جميع اطراف البلاد من الاستعلامات والعناصر النشطة ممثلة بحزب فيت منه ورثت الحزب الشيوعي بزعامة نفون آي كوك (الذي سيعرف فيما بعد باسم هوشي منه) . وبعد التاسع من آذار ، استمرت هذه الفئات المقاومة كفاحها واخذت توسع من نشاطها في جميع جهات البلاد . وقد اتاح لهم انهيار اليابان وموت الامبراطور بار داي بعد ذلك بقليل ان يؤلفوا حكومة مؤقتة برئاسة هوشي منه أعلنت استقلال البلاد ، في الوقت الذي راحت فيه الحركات القومية في كل من بورما واندونيسيا والفلبين تهاجم اليابانيين وتلاحقهم بمناوشات دامية ، وقفت في الحين ذاته موقفاً معادياً من السلطات المسيطرة على البلاد .

ولاقى الفرق الفرنسية مقاومة عنيفة عندما راح الاميرال دارجنليو يحاول إعادة السلطة الفرنسية على البلاد . وقد بدا للفيتناميين ان السلطات الفرنسية تحاول العبث بالاتفاقات الموقعة التي تعترف بجمهورية فيتنام كدولة حرة لها حكومتها ومجلسها النيابي وجيشها ونظامها المالي ، وهي عضو في الاتحاد الهندي الصيني وفي الاتحاد الفرنسي . كذلك اتهموا السلطات الفرنسية بانتهاج الاساليب ذاتها التي انتهجها الهولنديون في اندونيسيا ، بالاكثار من الوحدات القومية بقصد بلقنة فيتنام . وكان قصف الاسطول الفرنسي لمدينة هايفون بدء حرب عنيفة قاسية شبيهة بتلك الحرب التي نشبت بين وحدات ماو تسي تونغ وبين الوحدات التابعة للكيو متنانغ واليابانيين ، وحيث طبقت الاساس والمبادئ التي اوصى بها ماو تسي تونغ عام ١٩٣٦ في حرب العصابات وكان التفات كبيراً بين الوحدات العسكرية الفرنسية التي يدهمها الاسطول وطيران قومي ، وجيش الفيتنام المؤلف من وحدات نظامية وفي الميليشيا السيئة التسليح . ومع ذلك فقد استطاع الجيش الفيتنامي السيطرة تماماً على الموقف وفرض ستراتيجيتهم للمطف الذي يحظى به في الاوساط الشعبية . فالجيش هنا ، كما في الصين ، موجود في قلب الشعب كالسمك في وسط الماء ، فهو لا يرى ومستمر ، الكل في خدمته ومناصرته ، بينما الوحدات الفرنسية تنقيد بالطرقا ومراكزها والمدن ومهابط الطائرات . وبينما راحت حكومة فيتنام تنظم نفسها في الجبال بعد ان تمثلت فيها كل العناصر المختلفة التي يتألف منها الرأي العام ، اخذت تنشئ لها معامل لصنع الاسلحة اللازمة للنهوض بالحرب ، واقتصرت المناوشات الحربية على اعمال انهاك الجيش الفرنسي .

تميزت الحرب حتى عام ١٩٤٨ بكونها حرباً استعمارية تأثرت فيها الولايات اتساع نطاق الحرب المتحدة الاميركية ، الى حد بعيد ، بالاعتدال الذي ميّز موقف هوشي منه ، واخذت تظهر عطفها الشديد لهذه الحركة القومية ، الا انه ما كاد الامر يستتب للشيوعيين

في الصين حتى بادرت حكومة الولايات المتحدة الى إرسال بعثة عسكرية وامدادات حربية ضخمة الى هوشي منه ، ساعدت على إذكاء نار الحرب . وفي عام ١٩٤٩ ، اهدت الحكومة الفرنسية الى منصبه الامبراطور باو - داي ، وتنازلت له عن امتيازات اوسع بكثير من التنازلات التي اقرتها هوشي منه عام ١٩٤٦ أملاً منها باجتذاب العناصر الوطنية غير الشيوعية الى جانبها ، دون ان تصل به الى الاستقلال التام . ولم تأتِ المحاولة بأي نتيجة لدى الرأي العام وفشلت تماماً ، اذ رأى فيها الشعب تجسماً للسلطة الفرنسية ومحاولة منها للحفاظ على الامتيازات العريضة التي كانت لها ، ومنها استثناء الرعايا الفرنسيين من المحاكم الوطنية واجراء محاكمتهم وفقاً للقانون الفرنسي . ولذا اخذ عدد كبير من خصوم الفيات منه ، يقولون باعتماد القتل السياسي ، من بينهم عدد كبير من الكاثوليك الذين آزروها ، والذين بقوا مع ذلك يكون الكره الشديد والعداء الأزرق لكل ما يذكّرهم بالحكم الاستعماري البغيض ، وكل هذا الفريق الذي يشجب الحكومة لابقائها على هذا النظام المؤلف من نصف حماية ، وفساد الادارة والموظفين ، وشراء الوظائف والخطوة التي لا يزال ينعم بها كبار المزارعين للارز ورجال الاعمال ، وعدم وجود اي خطة لاصلاح زراعي على الاخص . وبالرغم من الانتصارات الحربية التي سجلها الجنرال دي لاتر عام ١٩٥١ استطاع معها ان يستعيد قسماً من الاراضي التي خسرتها فرنسا منذ عام ١٩٤٩ ، اشتد الصراع عنفاً ومرارة ، بعد ان اخذت المساعدات الصينية تعادل في المجال العسكري ، المساعدات التي تلقتها فرنسا من الولايات المتحدة . وهكذا اخذت فيات منه تسيطر على ١/٣ مساحة البلاد وتهيمن على ٥٣٪ من عدد سكان البلاد . والى جانب الاراضي التي تسيطر عليها ، وفي موجودة في كل مكان ، فالقوات الفرنسية تسيطر في النهار على القرى بينما تنتقل السيطرة عليها ، خلال الليل قوات جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وفي داخل كل اسرة وعائلة اعضاء ينتسبون الى فيات منه . واقتصرت مهمة الوحدات الفرنسية على الدفاع عن المدن الرئيسية وضواحيها ، وشواطئ نهر الميكونغ السفلى ، ومزارع المطاط في الكوشنشين والمنطقة الصناعية في التونكين . في كل مكان في هذه المنطقة تقوم « لجان مقاومة » تعمل في الخفاء كما يوجد ممثلون لفيات منه الذين يمارسون السلطة الفعلية تجاه السلطات العسكرية الفرنسية أو السلطات التابعة لباو داي . فانهارت الحياة الاقتصادية في البلاد بعد اختلال الأمن ، وتحلى الكثيرون عن الاعتناء بمزروعاتهم . وأخذ سكان الريف ينزحون الى المدن (فارتفع عدد سكان بنوم بنه من ١٠٠.٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ٤٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ ، وتجاوز عدد سكان سايفون - شولوم مليوني نسمة لقاء ٣٠٠.٠٠٠ ، عند البدء بالاعمال الحربية .

والمحاولة الاخيرة التي جرب فيها الجيش الفرنسي تسجيل نصر حاسم ، أدت الى انهزامه الذريع أمام ديان - بيان - فو في ايار ١٩٥٤ ، كما أدت بالتالي الى اتفاق جنيف الذي قسم البلاد الى شطرين : شمالي يحتله الفيات منه والجنوب ، نصت بعض فقراته على وجوب توحيدها فيما بعد .

وهذه الحرب التي دامت من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ والتي كلفت فرنسا ضعفي قيمة

الاستثمارات الفرنسية الموظفة في هذه البلاد ، ارتدت طابعاً مختلف عن طابع صراع يقوم به شعب آسيوي للتحرر من ربة السيطرة الأجنبية ، إذ استعالت الى حرب هدفت للحسد من انتشار الشيوعية الى جميع أطراف آسيا واتخذت لها مظهراً جديداً من مظاهر العصبية التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال الحد من اتساع الشيوعية وسيطرتها العالمية .

تحويل الفيتنام الى كوريا ثانية ويقسمه خط العرض ١٧ الى دولتين
شطر الفيتنام
متميزتين : الشمال الذي كان دوماً بلداً فقيراً مكتظاً بالسكان يحاول القيام باصلاحات جذرية بنسأة ، والذي اخذ بأسباب التصنيع بالرغم من افتقاره للرسميل التي تنهض بالاستثمارات الضخمة ، والجنوب الذي بعد ان تخلص من دكتاتورية نفوذ ديم واسرته ، شهد بعد عام ١٩٦٣ ، سلسلة من الانقلابات العسكرية وموجة من الاضطرابات الدينية والاجتماعية ، كما ان الثورة التي اعلنها الفيتكونغ تحولت الى حرب عصابات ، وارتدت بتدخل اميركا فيها ، طابع حرب فعلية .

ودكتاتورية ديم الرهبانية التي « جاءت بديلاً آسيوياً للطريقة الفرنسية » استمرت متحكمة بالبلاد بفضل المساعدات المالية الاميركية التي غطت دوماً ثلثي المعجز الذي عانت منه ميزانية البلاد ، وبفضل ركنين آخرين هما : الكاثوليك وعددهم فيها ١٣٥٠.٠٠٠ ، نصفهم نازحون من القسم الشمالي ، والبوليس الذي اعتمد عليه . سيطر ديم وحكم البلاد بالرعب وعرف ان يستغل في هذا السبيل الشعور الوطني والتعصب الديني الشديد ، وبتفاني ، تحت ستار مكافحة الشيوعية ، في ملاحقة كل اثر للقوامة المتحررة . والاصلاح الزراعي الذي حاول القيام به عام ١٩٥٥ أصيب معظمه بالشلل للمعارضة العنيفة التي لعبتها من قبل ارستوقراطية النبلاء الفاسدين الكلي القدرة . وفي سنة ١٩٥٨ بلغ عدد من استفاد من عملية الاصلاح هذه ٨٠.٠٠٠ مزارع من اصل ١٥٠٠.٠٠٠ كان يجب ان يفيدوا منها كما لم تحترم قط المبادئ التي جعلت في حدود ٧٥٪ معدل تخفيض الايجارات . وعملية تصنيع البلاد سارت ببطء كلي ، إذ ان الرسميل الأجنبية يجري تشغيلها في الصناعات الكيماوية والاستهلاكية ، على الاخص ، وعدم المساواة في مستوى الحياة هو اقوى من أي وقت مضى ، كما ان ازدياد الاضطراب جعل الامن في الريف بعد سنة ١٩٥٩ ، عندما اشتدت حرب العصابات التي شنتها الفيات منه ، أدت في بادئ الامر الى تجميع سكان القرى وحشدهم في « دساكر ستراتيجية » (على غرار ما جرى في الجزائر) ، والى التغلي عن الاراضي الزراعية ، والى التزوح الى المدن التي اخذت تتضخم ويزداد فيها عدد العاطلين عن العمل ، والى مراعاة مصالح الاقارب والانساب وغير ذلك من المضاربات ووسائل الافساد ، والى المحسوبية التي حملت عدداً من الكاثوليك الى المراكز السياسية والعسكرية الموجهة العليا ، مما أدى الى الاحتجاج الصارخ ضد الظلم السياسي والاجتماعي الذي عبرت عنه مظاهرات ضخمة قام بتنظيمها البوذون (٨٠٪ من سكان البلاد) . ومعارضة البوذية ، التي ظهرت هنا ، كما بدت في بورما منذ عهد بيميد ، قوة سياسية ودينية يجب ان يحسب لها حساب ، كانت ضربة

قاضية نزلت بنظام الحكم . ان الزعماء البوذيين هم الناطقون باسم جبهة ضمت معاً كل العناصر المناهضة للدكتاتورية وللكتاتوليك ، وكل انصار السلام في البلاد ، وصغار القوم فيها واصحاب الحرف ، والتجار الذين نزل بهم الفقر ، والفلاحون الذين طردوا من اراضيهم وكل ما كثر لهم الجوع عن انيابه الحادة ، والشبان الذين يتهددونهم خطر تجنيدهم في الجيش . وقد وقعت حوادث انتحار علانية قام بها عدد من الرهبان البوذيين ، كما تكاثرت حركات التمرد في البلاد والفتن العسكرية ، وأخذ يتعاقب على الحكم قواد عسكريون بعد ان اشتدت بينهم المنافسة ، عن طريق انقلابات عسكرية ، يؤازرها حيناً ويناهضها اخرى المنظمات والهياكل الاميركية ، المختلفة المتنافسة فيما بينها القائمة في سايقون .

وفي هذه الغضون اخذت الجبهة الوطنية لتحرير البلاد بتنظيم نفسها وعملت عام ١٩٦٠ على توحيد المقاومة السرية ، كما أخذت تطالب منذ عام ١٩٦٢ باستقلال فيتنام الجنوبية وحيادها . وتتمثل في لجنتها المركزية ، المقاومة من اي فئة سياسية انتسبت ابرزها جميعاً الفئة ذات النزعة التقدمية الشيوعية . وهكذا وجدت حكومة فيتنام الجنوبية نفسها بذات الوضع الذي أحاق بالسلطة الفرنسية عام ١٩٥٤ . تسرب رجال الجبهة الوطنية الى صفوف الجيش والدولة ، واعتماد سياسة الترويع في المدن ، ووقوف سكان الريف موقفاً مائلاً أو محايداً ، واعتماد قتل بعض الموظفين وبعض السياسيين ، وحصر الوحدات العسكرية التابعة للحكومة في بعض مراكز محصنة ضعيفة الرغبة في المقاومة ، مع سيطرة الوحدات التابعة للفيتهكونغ على الريف سيطرة تامة ، اقله خلال الليل . والمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية من عتاد حربي ضخيم ومن « مستشارين » لم تتمكن من قلب الاوضاع واستعالت تدريجياً الى تدخل عسكري مكشوف استدعى ارسال قوات اميركية ضخمة يوماً بعد يوم ، برهنت عن عجز تام أمام عدو لا يرام ولا يمكن الاتصال به ، ينعم بعطف الشعب ومناصرته . كل هذا جر الولايات المتحدة الى سياسة تصعيد الحرب بقصف أراضي فيتنام الشمالية قصفاً عنيفاً متصلاً بغية إخافة الخصم الشيوعي الذي يد الفيتكونغ بالمساعدة الحربية التي تتيح له الاستمرار في مقاومته العنيفة . ومحاكاة الوضع للوضع في كوريا اخذ يبرز اكثر فاكثراً ، كما ازداد الخوف من اشتداد التوتر الدولي الذي ظهر عام ١٩٥٢ .

الفصل الخامس

البلدان الإسلامية في الشرق وشمال أفريقيا

ان الـ ٢٤٠ مليوناً من المسلمين عام ١٩٢٠ ، في هذه البلدان التي تمتد من المغرب الأقصى حتى حدود الهند واندونيسيا ، هزتهم هزاً عنيفاً أحداث الحرب العالمية الاولى . فقد أسهم مسلمو شمالي افريقيا وغربي افريقيا والهند والجزيرة العربية بالاعمال الحربية ضد المانيا وتركيا . وبرنامج التحرر الذي وضعه الحلفاء ونادوا فيه بحرية كل شعب ان يحكم نفسه كما يريد وروجوا له في جميع اطراف العالم الاسلامي لبث ينتظر تحقيقه في سنة ١٩١٩ . وقد بلغ مسامعه ايضاً انه في الوقت الذي قطعت فيه للعالم الاسلامي مثل هذه الوعود الفرارة ، جر عقد معاهدات سرية نصت على اقتسام بلدان الشرق الأدنى ، كما رأى موقر السلام في باريس يرفض الاستماع الى ممثلي ايران - بعد ان ضحي بالصين في سبيل ارض اليابان - وحولتها انكلترا الى محمية فعلية كما رفض الاستماع الى مندوبي مصر ومثليها ، وقسم تركيا وهشمها ، ووضع تحت الوصاية ما يبقى من دول اسلامية مستقلة . وبعد خيبة الامل والياس الذي انتابه من الحث بالوعود المقطوعة له ، رأى هذا العالم الاسلامي نفسه مجحولاً حملاً الى الثورة وقد شجعها عليها ما شهد من منافسة حامية قامت بين الإنكليز والفرنسيين زادت حدة وعنفاً مقاومة ايطاليا ومانيا المكشوفة للمنتصرين في الحرب ، وهذه الصرخات الدارية الصادرة عن الحزب الشيوعي التي تدعو للانتفاض على الاستعمار . وستعمل الشعوب الاسلامية على توسيع وتحيب الحركات التحررية في الاقطار الشرقية ، هذه الحركات التي بدت مظاهرها الاولى قبل ١٩١٤ . وهذه الحركة القومية ازدادت اتساعاً وعنفاً وارتدت طابع الشمول بعد عام ١٩٣٠ ، وفي السنوات العشر التي عقيبت الحرب العالمية الثانية اخذت معها البلدان الاسلامية باسباب التطور السريع ، وعقدت كثيراً كما ازدادت معها اعتماداً العلاقات بين السيد والمسود .

وقد وجدت القومية العربية الطريق امامها مهددة اثر البعث العربي
الذي تهيأت اسبابه في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في هذه
الحركة التحررية التي نادى بها جمال الدين الافغاني (المتوفي عام ١٨٩٧) ، وتلميذه محمد عبده

ومصطفى كامل . وقد تجلّت حركة البعث هذه على أتمها في مصر التي لجأ إليها واعتصم فيها فريق من رجال الفكر والعلم تخلصاً من مضايقات بوليس السلطان عبد الحميد وملاحقاته العنيفة ، وحيث راح الانكليز يذكون الشعور القومي ويشجعون احياء اللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية ، اسوة بما جرى في اوربا ، خلال القرن التاسع عشر ، وارتدت الحركة مظاهر الحذب على لغة الضاد وبعثها من جديد بعد عهود متطاولة من الجمود والعمود المحدرت معها اللغة والادب العربي الى الحضيض . وحرث الادب العربي وبعثه ، والكشف عن ايجاد العروبة والاسلام بعد ان عفا عليها الدهر وتناستها الاذهان والتلويح بها في وجه النفوذ الاوروبي والتركبي ، والسعي الحثيث لتطويع اللغة العربية بحيث تستجيب لمقتضيات العصر الحديث وذلك عن طريق اغناء مفرداتها بالوضع والبحث وادخال المصطلحات الجديدة ، والمفردات التقنية التي قفقر اليها للتعبير كما يجب عن الافكار والنظريات العلمية المستحدثة وبفضائل هذه الجهود الكبيرة التي قام بها فريق من حملة الاقلام والمفكرين بينهم عدد كبير من اللبنانيين النصاري ، اطل علينا ادب حديث واقعي ومسرح شعبي ، كما نقلت الى العربية ، عدد من المؤلفات الاوروبية التقنية ، مما هاد على اللغة بالاثراء عن طريق تعريب عدد كبير من المصطلحات والمسميات ، واقتباس العديد من التراكيب والصور البيانية المستعملة في الغرب . كذلك جرت تنقية اللغة الفصحى مما علق بها من الشوائب وحوشي الكلام ، واصبحت بالتالي اداة ربط واتصال بين المسلمين كما ان الصحافة الكبرى اخذت تنمي الرأي العام وتغذيه بالمستحدثات مما استنبطه الراديو ، هذه الاداة الداهية التي تشد من اواصر الوحدة والاتحاد ولها من الوقع وبعد الاثر ما لا يتوفر بعمه للجريدة والصحيفة .

عصرنة الاسلام القضية المطروحة على بساط البحث هنا كما في الشرق الأقصى ، هي كيف يمكن استمراء العلوم وثقل الفنون العصرية التي هي أساس قوه أوروبا وحماد سلطوتها ونفوذها ، بحيث يمكن مواجهة استعداد الغرب ورد عادياته والتخلص من السيطرة الاجنبية ، والتسييج حول التقاليد الشرقية وصيانة مقدسات الشرق ولا سيما اللغة والدين من الشبهات التي يحاول الغرب إلصاقها بها . كل هذه المطالب اقتضى تحقيقها والاخذ بها جهود شاقّة رمت الى ترسيخ اصول البعث العربي وعصرنة الاسلام . وراح عدد من كبار المصلحين في الاسلام امثال الافغانى ومحمد عبده وبعض تلاميذهم يدعون الى تنقية الاسلام من الشوائب التي علفت به مع تقادي الزمن ، مع الفتوحات الاسلامية ومن جراء الاتصال بعبادات واعراف الشعوب التي دخلت في حوزة الاسلام . وراحوا يشددون على الاخص على تنقية الاسلام من بعض معالم الصنمية ومما علق به من اعراف التعزيم والسعر مما يتبرأ منه الاسلام في الصميم ، وتكريم الاولياء هذه العادة التي تحمكت بالاعراف الشعبية ، كما راح بعضهم وعلى رأسهم المرحوم رشيد رضا صاحب مجلة المنار يتبرأ من تعاليم بعض فقهاء الاجيال الوسطى والتقييد باقوال السلف وأخذوا يطالبون باصلاح جذري لنظم التعليم العالي الاسلامي ، وتطوير مناهج

العلوم الحديثة والتاريخ وادخال مادة الدين المقارن وكل ما يتعلق بالمعقيدة والمذاهب الاسلامية المختلفة . إلا ان هذه الدعوة الصريحة الى التجدد لقيت مقاومة عنيفة ومعارضة قوية من قبل علماء الدين المتمزتين المتمسكين بأهداب الرجعية البغيضة ، الذين راحوا يقطعون من جماعتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي طالب بفصل أمور الدين عن أمور الدنيا ، وبفصل الشيخ محمد ابي زيد الذي وضع تفسيراً للقرآن يعتمد فيه على موضوعية العلم الحديث ، كما حاولوا الوقوف في وجه ترجمة دائرة المعارف الاسلامية لما تثيره في زعمهم من شكوك . إلا ان حماسة الشبيبة لم تتأخر كثيراً بهذه الحركة الرجعية ، كما ان المطالب والاماني التي اثارها في نفوس النشء الجديد المدارس الأوروبية والتعليم الجامعي الذي يؤمنه عدد من الجامعات نشأت في المدن الكبرى على غرار الجامعات الأوروبية ، حملت الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية الاخرى على اصلاح مناهج التعليم التي تسير عليها وعلى اقتباس العلوم الحديثة واعتماد مادتها في التدريس ولا سيما العلوم الفيزيائية . هذه الافكار الجديدة لم يتأثر بها سوى قلة من النخبة بين المفكرين باستثناء من يقيمون العقل حكماً . ويلاحظ المستشرق الانكليزي جب ان كل مفكري الاسلام وحمة العلم بينهم وجدوا انفسهم في ذات الوضع الذي احاط بمحنة الفكر في الغرب في القرن الثامن عشر بالنسبة للمعقيدة المسيحية . وبالرغم من موقف العلماء السنة ومن ان النقد العلمي الحر في أمور الدين لم يسلم به في اي قطر من الاقطار الاسلامية بعد ، فالتفكير العلماني اخذ يظهر ويمتد ، وراح الدعاة لعصرنة الاسلام يضمنون على بساط البحث والتحليل وبمعرضون للتشريع والنقد المتحرر اصول الدين الاسلامي وقواعده ، واخذوا يعتمدون في جدلهم ورد الشبهات عن الاسلام اسلوباً جديداً يتعرض على الاخص لكهال القرآن وصحته مقابل الفساد والتعريف الذي ادخل على الكتب اليهودية والاسلامية ، وحول شخصية الرسول العربي .

وفي الهند حيث التعليم العالي الجامعي على الطراز الأوروبي يجري الاخذ به منذ عهد بعيد ، تأثرت الطبقات المستنيرة الى حد بعيد بمناهج الانكليز وأفكارهم ولا سيما في كلية أليغار التي اصبحت جامعة منذ عام ١٩٢٠ حيث تسير جنباً الى جنب تدريس العلوم الدينية وعلوم العصر ، وحيث حركة عصرنة الاسلام ارتدت مع محمد إقبال شدة واقبالاً لم يعرفها الشرق الأدنى .

انتشار الاسلام
هذا الاسلام المغلوب على امره ، والمنقسم على نفسه الى اقطار ودول مختلف ارتباطاً وتلبان تبعية ، يشعر في الصميم حضارته ويحاول جاهداً تحقيق وحدته وجامعيته . فالجامعة الاسلامية والعروبة هما صورتان اللتان تتلبور عنهما هذه النزعة . فبعد عام ١٩١٩ ، تبرز على الاخص حركة الجامعة العربية والحركة العلمانية في تركيا تؤيدها بريطانيا ، وتضطرب هذه الحركة بطابع قومي يرافقها وعي ديني اسلامي يشتد يوماً بعد يوم . فالاسلام لا يزال ديناً حياً ناشطاً آخذاً بالانتشار والتوسع . فهو بين الديانات الكبرى الدين الذي كان اوسع انتشاراً من اي ديانة اخرى منذ الحرب العالمية الاولى

وكان له اكبر مدبين الشعوب الموصوفة بالبدائية في هذه المناطق ما بين المدار الاستوائي وخط الاستواء ، وعلى حساب كل الاديان الموجودة فيها تقريباً . . وهذا التوسع الديني يوسع كذلك لانتشار اللغة العربية . وهكذا تتسع باحة الاسلام في الشرق الاسلامي ، باحة رحمة الجنابات في المدى الافريقي . وهكذا راح ا. بارنز ، مؤرخ نيجيريا يلاحظ بعمق يلفت النظر « انه أينما التقى الاسلام والمسيحية وجماً لوجه سجل الاول عشرة ارتدادات مقابل واحد يعتنق المسيحية ويعتمد ، وخير مثل على ذلك ما يقع كل يوم في ربوع اوغندا وتنغانيكا والكامرون والكونغو. والاسلام يتمتع بافضل مركز ليصبح بالفعل دين القارة الافريقية » .

فهو يحمل الى اتباعه وبنيه المساواة في الحقوق والدم والطبقات ويبحث بين اتباعه شعوراً عميقاً بالوحدة والتضامن ، يلزمهم القول بالله القويم القدير ويعدهم بحياة ابدية دون ان يفرض عليهم عقائد ومراسم معقدة . فالمسلم الجديد ينزه الاسلام عن كل اتفاق او تواطؤ مع السيطرة الأوروبية ، كما يجد فيه اكبر درع له يقيه من النفوذ الاوروبي . فالاسلام يحمل في نظرم حضارة وثقافة ساميتين ، دون ان يكون له ما للحضارة الغربية من أثر هدام للعادات والاعراف المتوارثة ابناً عن جد . وهذا الواقع يبدو على أتمه في مصر حيث تجتذب المدارس القرآنية الصغار من ابناء الاقباط ، اذ ان اعتناقهم للاسلام يفتح امامهم ابواب الطبقات العليا وحيث الألوف من اطفال الاقباط المسيحيين يقبلون على الاسلام مع كمّنهم .

وخير دعاة للاسلام هم هؤلاء التجار وهؤلاء الجنود ، وهذه الجمعيات الدينية التبشيرية التي تألفت عام ١٩٠١ في مصر ، وشركة البعوث الاسلامية في الهند ، والنشاطات التي تقوم بها طوائف الاحدية والحمدية الذين يقومون بنشاط واسع في سبيل نشر الاسلام في كل من افريقيا والصين ، واليابان واندونيسيا واميركا حتى وفي اوربا مستعنين على ذلك حتى بالاساليب التي يعمد اليها المبشرون المسيحيون ، شاجبين في المسيحية ديانة الاجانب ، ومتبينين في الاستعمار الاوروبي بعثاً للحروب الصليبية . أفلم يشبه الجنرال أللني دخول جيشه فاتحاً الى القدس الشريف عام ١٩١٧ ، بدخول الصليبيين اليها ؟

١ - فترة ما بين الحربين

وجد الشرق الادنى نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، مجزأ الى العالم الاسلامي مجزأ ومسرد
منطقتي نفوذ ، وفقاً لاتفاقات سايكس بيكو . فقد اعطت عصبة الامم فرنسا الانتداب على دول الشرق الادنى ولن تلبث ان قضت سريعاً على دولة سوريا تحت رئاسة الملك فيصل وطردته من البلاد كما اولت انكلترا الانتداب على فلسطين بعد ان اعلنتها بلفور وزير خارجية انكلترا وطناً قومياً لليهود ، وعلى شرقي الاردن وعلى العراق . ومن هذه الوعود التي قطعها البريطانيون للعرب لم تحترم سوى استقلال الجزيرة

العربية النسبي . فالوضع في العالم الاسلامي يبدو على هذا الشكل : خمسة اقطار تتمتع رسمياً بالاستقلال هي تركيا وايران وأفغانستان والجزيرة العربية واليمن ، الا انها تخضع عملياً للحماية ولو بصورة غير مباشرة ، او تصجز اصلاً عن ان تحيا حياة مستقلة . أما ما تبقى فيخضع لدولة اوروبية : ففرنسا تهيمن من جهتها على دول الشرق الأدنى وشمالى افريقيا و افريقيا السوداء الاسلامية ، كما تهيمن انكلترا من جهتها على مصر وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وعلى مشيخات الخليج العربي ، وعلى الهند وماليزيا ، وتتحكم هولندا باندونيسيا ، وإيطاليا بليبيا والاريتريا وبلاد الصومال ، واسبانيا بشمالى المغرب واقفي ، والاتحاد السوفياتي بالتركستان . ففي فترة ما بين الحربين بينما تبقى المستعمرات الفرنسية بنأى عن نشاط المراكز الاسلامية الكبرى وتأخذ لها موقفاً سلبياً ، نرى الاقطار الاخرى تحاول على اقدار متفاوتة من النجساج والفشل ، زحزحة نير السيطرة الأجنبية عليها .

كانت تركيا أول دولة تحررت من عقابيل هزيمتها النكراء في الحركة الاصلاحية في تركيا الحرب العالمية الاولى . فبعد ثورتها الاصلية ، تمكنت من تأسيس دولة حديثة على الطراز الغربي .

فقد جردتها معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ من كل ممتلكاتها الواقعة الى الجنوب من آسيا الصغرى ، ومن ازمير وملحقاتها ، ومن تراقيا الشرقية باستثناء الاستانة وضواحيها . وقد وجدت خلاصها في هذه البقعة الوطنية التي قامت بها على يد المصلح الاسكندر مصطفى كمال ، الذي انزوى في آسيا الصغرى وحذر الرأي العام والسلطان من القبول بأي تنازلات جغرافية جديدة واجتمع في انقرة والمجلس الوطني وشكل حكومة تولى هو رئاستها .

عند قبل أي شيء آخر الى إعادة تنظيم الجيش وطرد اليونان بعد ان ألحق بهم عام ١٩٢٢ هزيمة نكراء في معركة أفيون وبذلك حرر كل بلاد الاناضول . وبعد هذا النصر المبين فرض في لوزان عام ١٩٢٣ معاهدة جديدة حررت تركيا الى الابد من الامتيازات الاجنبية واصبحت تركيا دولة ذات سيادة ، قومية ، لا تعرف من الاقليات غير اليونان والارمن المحصورين في استانبول وادرنة والاكراذ الذين خضعوا لسياسة تترك شديدة ، توصلاً للنزع عنصريتهم المميزة والذين استهدفوا للنفي والتشريد بالجملة بعد الثورة التي قاموا بها عام ١٩٢٥ .

انصرف مصطفى كمال الى تنظيم العهد الجديد باصدار عدة مراسيم يؤلف مجموعها ما يدعى بالكيمالية التي تقوم على دكتاتورية لها قاعدة شعبية مؤلفة من حزب الشعب وضع له برنامجاً مؤلفاً من ست نقاط انشئت بموجبه جمهورية علمانية تقدمية ، وطنية ثورية وبالانفصاع حيناً والضغط أحياناً جرت عصرفة المؤسسات الوطنية : كاختيار انقرة عاصمة جديدة للجمهورية ، وإلغاء الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤ ، وهي تدابير تشير بوضوح الى التحول الكامل عن الماضي . فالدولة القومية اساسها نظرية تاريخية تقول بأن الاتراك ليسوا مغولاً ولا طورانيين ، بل من العرق الآري الاصيل يتصل بالسومريين والحثيين بنسب متين . وعلى هذه الدولة ان تتمتع تماماً

من كل نفوذ اجنبي واعتبارات دينية ترتب استقلالها وتحدد منه . وفي هذا السبيل اتخذت عدة اجراءات حولتها الى دولة علمانية تفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، كالغاء المحاكم الشرعية ، وفرض التعليم العلماني واستبدال الجمعة كيوم عطلة بيوم الاحد . واعتماد التقويم الغريغوري ، وتحريم الطربوش وتحريم النعل الدينية والغاء الدراويش وترجمة القرآن الى اللغة التركية . كذلك اعطى البلاد تشريعاً مدنياً مستوحى في مجموعه من القانون الالماني والايطالي والسويسري . الا انه اضطر ان يحسب حساباً للمقاومة التي تبديها الاوساط الاسلامية المحافظة ففي عام ١٩٢٨ ألغيت من الدستور المادة التي تجمع الاسلام دين الدولة الرسمي . وفي هذه السنة بالذات حل الحرف اللاتيني محل الحرف العربي تسهيلاً منه لعصرنة البلاد ولتسهيل تعلم اللغات الاوروبية ، وقطع كل صلة مع ماضي البلاد بنقل الامسة التركية الى جو ثقافي جديد . ولعل هذا هو من أهم الاصلاحات التي حققتها البلاد مع القانون الذي ساوى في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة وحرر المرأة وفتح أمامها ابواب المعرفة والتعليم على مصراعها ، وبذلك احتلت المرأة المقام الذي يجب ان يكون لها في المجتمع ، كما الغى الحجاب . والتعليم الذي يستوي أمام المرأة والرجل يوصي بالتعليم المختلط وهو مجاني وإلزامي في المرحلة الابتدائية كما ضاعف من عدد المدارس والمعاهد التربوية في البلاد لتأمين المزيد من اصحاب الاختصاص والتقنيين الاتراك ليعملوا محل الاجانب .

تغيير الوضع الاقتصادي أما السياسة التي انتهجتها الكمالية في المجال الاقتصادي فتتسم بالروح القومية والتأميم . فصفى قبل كل شيء العناصر غير التركية التي استأثرت حتى الآن باقتصاديات البلاد : كالدائنين واصحاب الامتيازات ووضع حداً للقروض ، باستثناء بعض منها قصيرة الامد اخذها من الاتحاد السوفياتي واشترى تباغاً للاستثمارات التي يملكها الاجانب ، ولا سيما شبكة الخطوط الحديدية . وحاول ان يجعل تركيا دولة تكفي نفسها بنفسها ، والاستغناء قدر المستطاع عن الاستيراد بتشجيعه الصناعة لكي تستفيد من خامات البلاد ومواردها الاولى كما رعى بنوع خاص الصناعة الكبيرة . وانتهج سياسة شديدة من الحماية الجمركية كما خفض الضرائب وشجع الطلب كما شجع الصناعات بتسليف الاعتمادات اللازمة عن طريق البنك الاهلي . ولما كان ١/٢ السكان يعملون في معاشهم على الزراعة كان لا بد من توجيه عناية كبيرة لمرافق البلاد الزراعية وتشجيعها ، اذا ما شاء توسيع السوق المحلية وتشجيع الصناعة في البلاد . والحال ان معظم الفلاحين هم من صغار الملاكين تتراوح مساحة الارض التي يستغلها الواحد منهم بين ٤ و ٦ هكتارات نصفهم لا ارض لهم ولا مزارع ، وهناك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية في الجنوب لا يستغلها اصحابها من كبار الملاكين العقاريين لبعدهم عنها ، كما ان أساليب الزراعة والاعطة المستعملة هي بدائية جداً ومتأخرة . وضريبة العشر التي كانت جبايتها تؤدي الى تجاوزات كثيرة استبدلت عام ١٩٢٥ بضريبة عقارية على الايراد ، وتأسست في البلاد تعاونيات عديدة للتسليف الزراعي

وليس المحاصيل ، والمصرف الزراعي الذي يقوم بمراقبة هذه التعاونيات ويشرف على السوق المحلية يشتري المحصول ويسلف الاعتمادات اللازمة بعد اجراء معاملات الرهن .

لم تكن نتائج هذه الجهود في عام ١٩٢٩ مهمة بمد : فالعمال الموصوفون او المهرة يتوفر وجودهم في البلاد ، واصحاب رؤوس الاموال المحليين يتحفظون جداً ، كما ان عدم توفر الرغبة في الاستثمارات وضعف الوفرة ، كل ذلك حدث كثيراً من قدرة البلاد على التطور . فعدد الاميين في تركيا اوروباً لا يقل عن ٦٦٪ بينما هو ٨٨٪ في تركيا آسيا بين الرجال ، و ٧٩ و ٩٧ بين النساء ، وكان عدد المحارث الزراعية المستعملة في طول البلاد وعرضها لا يتجاوز ٢١٠ ٠٠٠ محراث من الحديد لقاء ١ ٢٠٠ ٠٠٠ محراث خشب . والعجز في الميزان التجاري لا يزال في حدود ٢٥٪ . وعدم المساواة الاجتماعية يبدر فاضحاً ، إذ ان قلة ضئيلة من السكان عرفت ان تستفيد من الجهود التي بذلتها الحكومة ، وهي جهود اقتصرت على المجال الصناعي وحده دون المجال الزراعي . وتمتع اتانورك بنفوذ دولي عظيم ، حتى في العالم الاسلامي حيث اثارت اصلاحاته العلمانية ، حفيظة الرجعيين والمتزمطين . فقد كانت تركيا الكمالية لجيرانها مثلاً يجب الاحتذاء به والنسج على منواله بعد الجهود العظيمة التي بذلتها لتعظيم الطوق الذي ضربه حوله الفائزون في الحرب .

مصر
لمصر مظهر خاص ومقام محترم في العالم الاسلامي . فبالرغم من معدل الوفيات العالي فيها فمعدل المواليد يبقى مع ذلك مرتفعاً (٢٥ ، ٤٪) الامر الذي اتاح زيادة في السكان تلفت النظر (١١٥٠ شخصاً في اليوم) في رقعة ضيقة من الاراضي الزراعية ، تحف بها الصحراء فهي واحدة تزخر بالسكان بمعدل لا مثيل له في العالم . فالاجانب فيها وعددهم ٢٢٥ ٠٠٠ ، عام ١٩٢٠ ، بين ١٦ مليون نسمة من سكان البلاد ، كانوا يملكون ٥٣٪ من الثروة العامة في هذه البلاد ، وكان عدد من الفرنسيين والانكليز يشغلون في الادارة مناصب عالية . فليس بغريب قط ان يتبرم ابناء البلاد من سيطرة الاجنبي فيها وهي مركز النهضة العربية الادبية والفكرية وباعثة الروح الاسلامية . أجبرت على دخول الحرب فقد استباح الجيش الانكليزي ارضها وراحت فريسة ألوان من اعمال المصادرة لحصولها من القمح والقطن ، كما تضررت كثيراً من اعلان الاحكام العرفية . ثم ان اعلان الحماية البريطانية على البلاد في كانون الاول ١٩١٤ ، أريد به تحويل الاحتلال الذي وقع سنة ١٨٨٢ الى نظام موصول من الحماية ، فليس من عجب ان تلتفت المشاعر القومية فيها وتقيم المظاهرات العنيفة عام ١٩١٨ .

فالنشاط السياسي والكفاح ضد الاحتلال البريطاني انحصر على الاخص في حزب صغير من المجتمع المصري . وهذه الدماء من الجماهير الشعبية التي يرسف معظمها في الجهل المطبق ، لم تكن تأثرت بمد بالافكار الجديدة . فبين كبار الملاكين ، بعض العناصر التي اخذت بأسباب المدنية الحديثة ، وتآلفت في القاهرة ، اكبر مدن القارة الافريقية ، طبقة وسطى تعود بأصولها

الى الريف ، تخرج اصحابها من المدارس التقنية ، ومن الجامعة ، وبقيت مع ذلك محافظة على تقاليدها في حياتها اليومية ، تحسن الفرنسية والانكليزية وتأثرت بالافكار الاوروبية . وقد ضمت هذه الطبقة بين صفوفها العديد من الموظفين من صغار ووسط ، وتجاراً ، وألفت مع طلاب المدارس ، القسم النشط في البلاد . والبروليتاريا الصناعية التي لم تهتم كثيراً بعد للمشكلات الاجتماعية ، كانت تشكو من قلة العدد ومن عدم التنظيم الذي يشل حركاتها : فهي وطنية في الصميم . ومن بين صفوفها طلع معظم زعماء الحركة المضادة للإنكليز كزغول باشا . واخذت تطالب الانكليز بالخروج من مصر ، وارجاع السودان اليها ، والغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة التي لم يعد الشعب يطيق وجودها وقيامها بعد ان نصت معاهدة لوزان على إلغائها في تركيا كما زال كل اثر لها في دول الشرق الادنى والعراق وايران . ان انشاء صناعات جديدة مختلفة في البلاد كمصانع الزيت والمطابع والمطاحن وحاج القطن ... والنجاح الذي صادفه بنك مصر الذي تأسس عام ١٩٢٠ برؤوس اموال مصرية واسائه شركات مختلفة تابعة له كشركة الملاحة والطيران ، والمصارف ، والشركات التجارية والصناعية والتأمين على الحياة ، وشركة استثمار المسارح والسينما ، كل ذلك شجع الناس على المطالبة بتحرير البلاد واستقلالها في المجالين السياسي والاقتصادي .

من بين الاحزاب السياسية في مصر ومن اهمها على الاطلاق ، كان حزب الوفد برئاسة سعد زغول الذي قنع بشعبية كبيرة . فقد تبني هذا الحزب المطالب الوطنية ونظم نفسه تنظيمياً قوياً واقاموا له شبكة من الوكلاء والمراسلين ينشرون في جميع قرى البلاد وداكرها كلمة السر لاقفال المحلات التجارية وقيام المظاهرات والاضرابات ، ومقاطعة البضائع الانكليزية واضراب طلاب المدارس . وتكاثرت بين ١٩١٨ و ١٩٢٢ ، حوادث الاضرابات ، والمقاطعة ومهاجمة القطار الحديدية الحملة بالجنود البريطانيين ، واستقالة الوزارات احتجاجاً على اعمال القمع الشديدة ، وعلى نفي زغول وابعاده عن البلاد . ورفضت الامة المصرية رفضاً باتاً مشاريع الانظمة الدستورية التي وضعها كل من اللورد ملنز واللورد كورزون . واصدرت الحكومة البريطانية من جانبها عام ١٩٢٢ تصريحاً بالغاء نظام الحماية واعلنت استقلال مصر وسيادتها . الا ان هذه السيادة بقيت نظرية دون تطبيق فعلي ، اذ انها احتفظت لنفسها بأربع نقاط اساسية الى ان يتم وضع اتفاق نهائي بين الطرفين : ضمان مواصلات الامبراطورية البريطانية (اي قضية القنال) . ووضع السودان ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبي ، والحفاظ على الاقليات والمصالح الاجنبية .

والحلم الذي خطر لبريطانيا بفرض سيطرتها التامة على السيطرة البريطانية في الشرق الادنى البلدان الآسيوية في الشرق الادنى ، كاد يتحقق بكامله . فبواسطة مندوبيها وممثلها في هذه البلدان امثال لورانس وسانت جون فيليبس ، هيأت اسباب « الثورة في الصحراء » بعد ان قطعت العهد للشريف حسين بتأمين استقلال الحجاز وبانشاء

مملكة عربية . الا ان معارضة فرنسا التي تشبث باحترام الاتفاقات السرية الموقود عام ١٩١٦ ، ووقوفها في وجه الملك فيصل واجباره على الحرب من دمشق ، اتاح لانكلا الفرصة لتنصيبه ملكاً على العراق ، وتعيين اخيه عبدالله اميراً على شرقي الاردن ، وبذلك كونت دولتين اصطناعيتين لا موارد مالية لهما ولا جيوش تقوم على حراستها ، ولا سيما الثانية منها ، وضعتا تحت الانتداب البريطاني واسندت الوظائف الكبرى فيها لموظفين بريطانيين . فالجيش العربي الاردني بقيادة الضابط البريطاني غلوب باشا ، أمّن لها سلامة المواصلات بين العراق وساحل البحر الابيض المتوسط . وخط انابيب البترول الذي يمتد من الموصل الى البحر . وقد ناك فيصل عام ١٩٣٠ مسيرته السياسة البريطانية ، استقلال العراق ، بعد ان عقد مع بريطانيا حلفاً عسكرياً يخول بريطانيا استعمال وسائل النقل ومطارات البلاد .

اما في الجزيرة العربية فلم تلاق السياسة البريطانية مثل هذا التوفيق . فالملك ابن السعود ، ملك الوهابيين والعدو للدود الهاشميين الذين ينعمون بحماية بريطانيا وعطفها ، استطاع ان يؤلف له جيشاً قوياً (الاخوان) تألف معظمه من البدو والحضر . واستطاع عام ١٩٢٦ ان يستولي قباحاً على المدن الاسلامية المقدسة مكة والمدينة وان ينادى به ملكاً على الحجاز والمجد . فحركة التحضر ، هنا كما في اليمن ، انحصرت في مجال التسليح اذ ان الملكية الوراثية التي قامت على اسس دينية كانت تقف في وجه كل فكرة عصرية الى البلاد .

ومن مواقعها القوية في العراق وشرقي الاردن ، استطاعت انكلمترا ان تفرض السلام على القبائل المتنافسة بفضل بعض الحاميات ، وبفضل الاعطيات السخية التي كانت توزعها ولا سيما بفضل فريق من معتمديها المختصين احسنوا اللغة العربية كأبنائها وتخرجوا بالعادات والتقاليد المرعية لدى القبائل العربية ، كما اجادوا الى حد بعيد بتوجيه المناقشات القبلية والمبعث بها . ثم هنالك قوى الطيران الملكي البريطانية . اذ يكفي ان يحلق بعضها ، كما جرى في عدة مناسبات فوق الوحدات العسكرية السعودية حتى يعود السلام الى نصابه . ويركض الجميع للهدوء .

وفي فلسطين يأخذ اليهود بتنظيم وطنهم القومي الجديد بعد التصريح الذي اطلقه اللورد بلفور عام ١٩١٧ . الا ان الغموض والاشكال الذي قام عليه هذا التصريح ، جر على تلك البلاد عواقب وخيمة . فبينما راح البريطانيون يؤكدون ان هذا التصريح لا يعني سوى انشاء مجتمع حضاري يتمتع باستقلاله الاداري راح زعماء الحركة الصهيونية يتخذون منه قاعدة لانشاء دولة يهودية لهم .

الى الشرق من هذه القلعة القوية التي تحصن ضمنها البريطانيون والتي تتألف ايران وافغانستان من البلدان المتاخمة للبحر الاحمر ، وقعت اقطار سكانها مسلمون نعمت ظاهرياً بالاستقلال . وراحت الدولتان القامتان في هذه المنطقة وهما ايران وافغانستان ، تنهجان على منوال تركيا ، في جمودها لعصرنة بلادها ، هذه السياسة التي انتهجها عاهلها التفت

حولها العناصر المتطورة فكرياً وثقافياً . الا انها اصطدما بالتقاليد الدينية التي تمسك بها
بعض سكان البلاد الذين يتسكعون في مهاري الجهل والجهالة .

فالمعجم ، التي لم تعرف رسمياً باسم ايران الا في سنة ١٩٣٥ ، تعرضت خلال الحرب للاحتلال
من قبل الروس والانكليز لجمعها في مأمن من الدسائس التركية والالمانية التي استهدفت لها ، وما
كاد الروس ينسحبون منها بعد ثورتهم الكبرى ١٩١٧ ، حتى فرض عليها الانكليز حمايتهم
الفعلية عليها . وكان من شدة استياء الشعب لهذه السياسة ان قام احد ضباط الجيش ، يدعى
رضا خان ، بانقلاب عسكري عام ١٩٢١ ، حله في نهاية الامر الى تبوء العرش في عام ١٩٢٤
تحت اسم رضا خان بهلوي الذي انتهج سياسة ترمي الى عصرة البلاد على غرار ما تم في تركيا ،
محاذراً مع ذلك ان يس مشاعر الالهين الدينية . كذلك اخذ بتحضير القبائل الرحل في البلاد
وتوطينهم ، وحد من الملكيات الشاسعة وقلتم بالتالي من اظافر كبار الملاكين العقاريين ، واعد
البلاد بادارة حديثة وبمحاكم قانونية أدت الى الغاء الامتيازات الاجنبية في البلاد ، عام ١٩٢٨ ،
كذلك قام باصلاح في زي السكان ، اذ القى لبس الطربوش وفرض ارتداء الكاسكيت او القبعة ،
واعطى الجيش تنظيمًا حديثًا ، واستعان بفنيين اجانب لاصلاح النظام المالي وانشاء شبكة
عصرية من الخطوط الحديدية ، والطرق المعبدة ، والاقلية المائية للري ، وقاسيس المصانع .
وفرض على الشركة الانكليزية الفارسية للبتترول شروطاً افضل استفادت منها
ميزانية البلاد .

أما في الافغانستان ، فالحالة التي قام بها الملك امان الله الذي تبوأ كرسي الملك عام ١٩١٩ ،
بامت بالفشل . فبعد حربه الناجحة ضد الانكليز حرر نفسه من الشرط المفروض عليه بحصر
علاقاته السياسية في الخارج مع حكومة الهند الانكليزية . وأسس علاقات دولية مع الدول
الاخرى ، وفرض على سكان العاصمة كابول لبس الزي الاوروبي واستعان ببعض الخبراء الفنيين
من الاجانب . وحظر عام ١٩٢٨ تعدد الزوجات للوظفين وسمح للملكة بالسفور وطرح
الحجاب ، الا انه تم خلعها عام ١٩٢٩ ، على يد نادر خان . وتوقفت بذلك عملية
عصرة البلاد .

ساعدت الازمة الاقتصادية التي اطلت عام ١٩٢٩ والنظم
تأثير الازمة الاقتصادية الكبرى
الدكتاتورية التي ظهرت هنا وهناك على تطوير الحركات

القومية في بلدان الشرق الأدنى وبين دوله . فالمشكلات الاقتصادية التي نشأت عن الازمة
زادت كثيراً في خلخلة مجتمع وراثي مهمل ، كما ان اقتتار البلاد بالتقاليد الليبرالية ، اوجد
فيها جواً لانتشار النظريات والانظمة الفاشية والعسكرية . فالمثل الذي تركه اتاتورك ، هذا
البطل الذي عرف ان يصمد بنجاح ويقف في وجه اوروبا ، والذي خلق امة قوية مهيبة الجناح ،
لحجة قاطعة وبرهان ساطع على امكانية دولة قومية قوية تتمتع بالاستقلال الناجز ، في مدة
وجيزة نسبياً . ان التطور العظيم الذي اخذ بأسبابه الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث

تزايد المهاجرون اليهود بأعداد ضخمة هددت بإغراق العناصر العربية في بحرهما ، اثار هياجاً عنيفاً بين سكان البلاد . وراح المؤتمر العربي المعقود عام ١٩٣١ يوصي بوقف الهجرة اليهودية وراح يستنهض الشعور الاسلامي .

ان احتلال ايطاليا للحبشة ، عام ١٩٣٥ شكل خطراً مدهماً على الدول المجاورة ووطد نفوذ الدول الدكتاتورية وبعث فيهم الشعور بان في مقدور اي دكتاتورية ان تحقق كل شيء . وقامت الدعاوة الالمانية والفاشية بمد هذا تؤمن كل شيء . ودشن المارشال بالبو في ليبيا منذ عام ١٩٣٣ سياسة تهديئة تجاه ابناء البلاد ، كما ان الدبلوماسية الايطالية وقفت الى جانب العراق ، في عصبة الامم ضد الانكليز ، عام ١٩٣٥ ، والى جانب سوريا ضد فرنسا ، عام ١٩٣٤ ، وعصبت القضية العربية ضد الصهيونية . وسارع الالمان لمديد المساعدة للعرب في ثورتهم ضد الانكليز في فلسطين ، واخذوا يمتدبون الى جامعاتهم عدداً كبيراً من الطلاب في الدول الواقعة في الشرق الادنى ، كما راح الجنرال فرانكو من جهته يؤازر الحركة القومية التي نهض بها السيد عبد الحالى الطريس بين المغاربة . وتشكلت في جميع بلدان الشرق جميات وهيئات نظامية قوامها الشباب ، لها شارتها وزيا وتنظيماً شبه العسكرية الخاصة ، منها مثلاً « مصر الفتاة » بقمصانهم الخضراء تحت اشراف مؤسس الحركة المرشد احمد حسين ، والحزب الوطني السوري ، والكتلة الوطنية والمنتدى العربي في العراق ، وغيرها . وحملت الاضطرابات التي وقعت في مصر عام ١٩٣٦ الحكومة المصرية على تقديم استقالتها ، وتمكنت من حمل البريطانيين على بدء مفاوضات ادت بها الى الاعتراف من جديد باستقلال مصر . وفي سوريا ، وقعت مظاهرات عنيفة وحوادث اضرابات عامة ادت الى اقفال الاسواق والمحلات التجارية اكثر من خمسين يوماً ، كما ان الاشتباكات الدامية بين قوى الامن والمتظاهرين في دمشق وغيرها من الدول السورية الكبرى ، كل ذلك ادى الى عقد معاهدة مع فرنسا وعدت البلاد بالاستقلال الناجز . وفي فلسطين حمل الانفجار الوطني العنيف ، الانكليز للبحث عن حل سريع للمشكلة الصهيونية ، والى تبديل محسوس في سياستهم في هذه البلاد .

٢ - نتائج الحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالمية الثانية التأثير الحاسم على التطور الذي اخذ الشرق الادنى بأسبابه . فالروح القومية التي كانت ، حتى ذلك ، وقفاً على قسم من الطبقات الموجهة ، عمت الاوساط الشعبية وكهرت منها المشاعر والاحاسيس في هذا الوقت بالذات الذي اشتد فيه تسلل الغرب واستحكامه . واسوة بما جرى في كل البلدان الرازحة تحت السيطرة الاجنبية فقد وضعت الطبقة المفكرة كل ثقلها ووزنها في الحركة القومية التي جاشت بها البلاد وذلك دفعاً منها للحوادث واستثناءاً للانقلابات المصيرية بعد ان ضاقت الصدور بهذا الاقتصاد المتخلف الذي كانت

عليه اوضاعهم وهذه الاحوال والاوضاع الاجتماعية البالية التي تعيق سيرهم الى الامام. وفي الوقت ذاته اصاب الاسلام بوصفه نظاماً دينياً صدمة عنيفة . مع العلم ان هذا التصادم بين الملتزمين الرجعيين وبين انصار التجدد لم يمس بشيء طاقته على الانتشار والتوسع الذي بدا على اشده في افريقيا خاصة .

ففي الحرب العالمية الاولى ارتدت الاعمال الحربية في بلدان الشرق الادنى طابعاً ثانوياً . والنصر المبين الذي حققه الحلفاء اتاح لهم ان يعيدوا الى اقطاره نفوذهم كاملاً غير منقوص وان يوسعوا بالاضافة الى ذلك ، من رقعة سلطانهم على بعض بلدانه . والاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه البلدان برزت بأجلى وضوح خلال الصراع الجبار الذي قامت به امبراطورية هتلر ضد القوى البحرية الانكلوسكسونية ، وقد شهد شمالي افريقيا معارك طاحنة للسيطرة على قنال السويس ، كما ان الحلفاء احتلوا جزءاً من ايران وشهدت سنة ١٩٤٢ مواقع مدوية في الوقت الذي كانت اليابان تسجل في الشرق انتصارات وفتوحات ادخلت تحت سيطرة شعب فيني بنض بالقوة والنشاط ، اكثر من ٦٠ مليوناً من المسلمين ، كما بلغ رومل في زحفه الحاطف عبر الصحراء ، الى ٦٠ كيلومتراً لا غير عن الاسكندرية ، واذا باسلام شمالي افريقيا يقع فجأة تحت سيطرة الانكلوسكسون .

فقد عادت الحرب على الاجمال بالفائدة لمجموع هذه البلدان . فباستثناء ليبيا وتونس اللتان ألفتا ساحة حرب ، فلم تتألم هذه البلدان كثيراً من احوال الحرب . والحسائر التي اصابتهما المجندين من ابنائهما كانت خفيفة جداً بالنسبة لعدد السكان وللتطور السريع الذي سجلته . فقد باع بعض هذه الاقطار انتاجها من السكر والقطن بأسعار عالية وربحوا كثيراً من هذه الانشاءات الضخمة التي استدعت القيام بها الأعمال الحربية في اراضيها : كالخط الحديدي ، وانشاء المرافئ وشق الطرقات وبناء المطارات . والمؤسسة الانكليزية التي اصبحت انكليزية اميركية عام ١٩٤٢ وعرفت باسم « مركز توين الشرق الاوسط » تولت تسيق الحياة الاقتصادية في هذه الشعوب ، وساهمت في تطوير بعض الزراعات وبعض الصناعات كما نظمت حركة التبادل التجاري بين هذه الاقطار التي استفاد بعضها من قانون الاعارة والتأجير . وفي مؤتمرات فرنسيسكو كان لاكثر هذه الدول ممثلون حضروا المؤتمر المذكور بينما لم يحضر أحد منها مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ، فقد وجدوا انفسهم وجهاً لوجه مع الدول الاستعمارية المنهوكة وأمام منتصرين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، اللذين اخذا يؤكدان عداهما للنظام الاستعماري القديم .

كذلك جاءت الحرب تثبت لابناء هذه البلاد، من جديد خرافة تفوق الاوروبي كما ادخلت في روعهم ان تبني التقنيات الغربية واقتباسها يعود عليهم بنيل استقلالهم وتأييده .

النفط واثاره
من هذه العوامل المهمة في تطوير دولة الشرق خلال الحرب وما بعد الحرب النفط والدور العظيم الذي لعبه في توفير ثروات طائلة عاد به عليهم هذا السائل الاسود الذي يفيض به بطن الارض عندهم والذي يمثل ٧٠ بالمائة من الخزون في العالم ، و ٣٨ بالمائة من انتاج العالم له عام ١٩٥٧ ، مقابل ٥٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . وتدخل انكلترا واميركا المستعمر بأمور هذه البلدان وشؤون هذه الاقطار السياسية والاقتصادية بحسب رده اساساً ليس الى ما لها من موقع ستراتيجي يكون محور الامبراطورية البريطانية وملتقى نفوذ الاتحاد السوفياتي والغرب فحسب ، بل ايضاً وبالكثير لوجود هذا الاحتياطي الضخم من النفط في العالم . فقد كان الشرق الاوسط حتى عام ١٩٣٣ ، المجال الذي كان او كان يكون وفقاً على شركة نفط العراق وشركة النفط الانكليزية الايرانية ، ثم اخذت شركات كبرى عديدة من انكليزية واميركية تسهم في استثمار هذه الثروة البترولية الضخمة ، واتاحت الحرب لها الظروف المؤاتية لتسجيل تقدم كبير في هذا المجال . ففي أواخر عام ١٩٤٤ ، ظهرت الشركة العربية الاميركية للنفط (ارامكو) ، وتوصلت الشركات الاميركية ، عام ١٩٤٦ من الحصول على امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول اثر الصعوبات المالية التي ألمت بانكلترا . وتشكلت كتلة قوامها السوكوني فاكوم والستاندرد اويل ونالت امتيازاً مدته ٢٢ سنة حصلت بموجبها على قسم من نفط الشركة الانكليزية الايرانية . والشركات الانكليزية والاميركية المتنافسة فيما بينها تقوم باعمال التنقيب في كل بلدان الشرق الأوسط والبحار المحيطة بها في الوقت الذي اخذت فيه الحكومات تكثف من بناء القواعد الجوية والبحرية ، كما تشتد فيها سياسة التدخل لدعم نفوذها وتقوية مواقعها .

والنشاط المتزايد في استثمار الثروة البترولية كان من بعض آثاره قلب نظم الحياة في بعض هذه البلدان رأساً على عقب ، وذلك بإنشاء منطقة رأسمالية متقدمة في هذا الشرق الاوسط المتخلف الذي اقتصرت فائدته على بعض منافع مادية معظمها مالية . صحيح ان عدداً من رجال البدو تركوا حياة البداوة وعملوا موظفين لدى بعض شركات النفط او في محطات الضخ او في حراسة خط الانابيب ، الا انهم يمثلون نسبة هزيلة من اليد العاملة المحلية ٣٤ ، بالمائة من مجموع السكان . والانتاج في مجموعته تقريباً لا يخضع لأي تصنيع محلي ، فالفائدة تنحصر في بعض المعائدات تدفعها الشركات لشيوخ هذه الامارات وحكام تلك الاقطار . فالشركات تدفع مبلغاً مسبقاً قبل المباشرة بأي استثمار كما تدفع رسماً معيناً بالنسبة لوحدة الانتاج . وتتمتع هذه الشركات الى جانب هذا بحرية تكاد تكون كاملة ، دون اي مراقبة البتة لا على وسائل الاستثمار ولا على الجهات المستفيدة منه . فمن امام « امبراطورية صناعية في قلب دولة محلية » لها كل مميزات دولة اجنبية مع حق نزع الملكية واستيراد الاعتدة معفاة من كل رسم جمركي ، واعداد الموانئ وانشاء الطرقات والخطوط الحديدية . والشركة الانكليزية الايرانية للبترول التي لها امتياز استثمار حقول البترول في جنوبي ايران هي مثل على القوة التي تتمتع بها شركة

استثمار من هذا الشكل في قطر من اقطار الشرق . فقد كان في خدمتها اكثر من ٧٠.٠٠٠ موظف وكانت المعاشات والرواتب التي تدفعها لعمالها وموظفيها تؤلف عنصراً هاماً في حياة البلاد المالية . فالضغط الموصول الذي تمارسه على اولي الامر والمسؤولين في ايران ، يشكل مرتكزاً هاماً للسياسة البريطانية في ايران ، ولذا كننت لها الحركة القومية في هذه البلاد بغضاً عميقاً ، لا سيما اذا ما عرفنا ان الرسوم التي تدفعها الشركة والاجور وثمان الادوات والحاجيات التي تشتريها من البلاد لا يوازي ١/١٠ من الدخل القومي ، وهو شيء زهيد جداً بالنسبة للـ ٣٢ مليون طن من البترول الذي تستخرجه وتصدره للخارج ، والذي يجمع من ايران الدولة الرابعة بين الدول الكبرى المنتجة للبترول في العالم . وعندما قرر مصدق رئيس وزارة ايران عام ١٩٥١ تأميم الشركة وموجوداتها ، فكل قوة بريطانية تحركت دفاعاً عن الشركة ومحافضة عليها : وضع الحجر على البترول الايراني الذي استمرت الدولة باستخراجه والضغط على الشركات الاميركية حتى لا تحل محل الشركة البريطانية الايرانية . وحدث في آخر لحظة ، وفي الوقت المناسب ثورة اطاحت بالحكومة الوطنية واعادت الى الحكم حكومة اظهرت اعتمادها لاعادة الامور الى مجراها .

والمنافسة الشديدة التي تقوم بها شركات النفط الكبرى ومن ورائها حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا تظهر على اتنها في كل اقطار العالم العربي ، فالمشكلة التي اثارها حادث احتلال مفرزة من الجيش البريطاني لواحة البوريمي في قلب الجزيرة العربية ليست سوى مثل بسيط لهذا التنافس بين الارامكو وشركة نفط العراق ولم تلبث ان ارتدت طابعاً دولياً . والحادثة الجديدة التي وقعت عام ١٩٥٧ وراحت تهدد في الصميم المكاسب العظيمة التي تجنيها هذه الشركات ، ترتبط بالاتفاق المعروف باتفاق مائتي بين شركتي دولة وليس بين شركتين خاصتين ، هما الشركة الوطنية الايرانية للبترول والشركة الوطنية للوقود اللتين اقترحتا عقد اتفاق جديد توزع بموجبه عائدات الشركة ليس ٥٠ - ٥٠ كما هو متبع اليوم ، بل ٧٥ - ٢٥ ؛ وهي شرط في صالح الدول المنتجة للبترول . فالاغراء كبير والتجربة لا تُدفع امام هذه الدولة بالاخذ بنهل هذا الاتفاق المغربي والدخول في سباق التأميم .

حتى في هذه الحالات التي تستخدم فيها العائدات والمبالغ المسبقة لتحسين اوضاع هذه البلاد ، فهذه الثروات الهائلة التي هبطت فجأة على هذه الشيخات والامارات تتيح لهم المجال بتكوين ثروات اسطورية يبددون معظمها في اللهو والعبث دون ان يكون لها كبير اثر في تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية ورفع مستوى العيش بين افراد الشعب . ان استثمار رأس المال الاجنبي لثروات البلاد الطبيعية يثير الاستياء الشديد بين الزعماء الوطنيين ويقوي فيهم العزم على التحرر من السيطرة الاجنبية ، لا سيما وهم يعتبرون ان هذه الموارد التي يعبث بها على هذا الشكل والتي تنفق على تأمين وسائل الاستمتاع والمذلة على اختلافها ، يجب ان تخصص في سبيل

تصنيع البلاد وبذلك يضعون حداً لهذا البؤس ولهذا الشقاء المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية .

فالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد في الشرق من جراء اقتباس نظام الملكيات الكبيرة والبؤس الاجتماعي في الشرق

التقنيات العصرية في فترة ما بين الحربين كان من نتائجها ارتفاع عدد السكان في المدن ، الذين مثلوا ٢٩٪ من مجموع السكان في سوريا ، و ٣١٪ في العراق و ٣٥٪ في مصر ، و ٤٠٪ في لبنان و ٦٩٪ في إسرائيل . ففي مصر بلغت الزيادة ٥٣٪ بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، بينما لم يزد ارتفاع عدد السكان الا بنسبة ٢٠٪ ، وفي تركيا ٣٧٪ على ارتفاع في السكان بلغ ١٧٪ فقد تجاوز عدد سكان الاسكندرية والقاهرة المليون في الاولى والمليونين في الثانية وسكان طهران ارتفع عددهم من ٥٣٣،٠٠٠ الى ٩٩٠،٠٠٠ بين ١٩٤٠ و ١٩٥٠ ، وفي عمان ، ارتفع عدد السكان من ٢٥٤،٠٠٠ الى ١،٠٠٤،٠٠٠ . وفي هذه المدن التي ارتفع عدد سكانها بهذه السرعة ، يحتشد اناس بائسون . فالتفاوت في الدخل اتسع ورحب اكثر فاكثر ، ومستوى العيش بين هذه الجماعات البشرية المنخفض وهبط نتيجة محتومة للتفاوت العظيم في توزيع الملكية العقارية والتضاعف الديموغرافي . ففي العراق راح رؤساء القبائل التي جرى تخضيرها واسكانها ، والنبل وكبار الموظفين في البلاد ، بطالبون بملكية القسم الاكبر من هذه الاراضي التي كانت القبائل الرحل تقيم عليها . وفي خلال ٢٠ سنة ظهرت طبقة جديدة من الاغنياء العقاريين الذين استملكوا هذه الاراضي . والمزارعون الذين لم يصيبوا سوى ٢٠٪ من هذه العقارات اضطروا للعمل فيها بأجر لا يبلغ احياناً ١/٤ غلة الارض و احياناً ١/٢١ حتى ١/٢٠ . فنحن امام وضع من اسوأ ما نرى من امثاله في كل الشرق . وهذه الاقطاعية العقارية نجدها في كل من سوريا و ايران حيث كبار الملاكين العقاريين الغائبين عن اراضيهم يملكون ٦٠ - ٧٠٪ من الاراضي الزراعية ويصيبون ٥٠ بالمائة على الاقل من غلال الارض . ففي مصر حيث ٧٢ بالمائة من مجموع السكان يملكون ١٣ بالمائة لا غير من الاراضي الزراعية ، نرى ٢٢ بالمائة منهم يملكون ٢٠ بالمائة من الارض و ٥٤،٠ بالمائة (اي ١٦،٠٠٠ عقار) يملكون ٣٧ بالمائة ويزداد عدد السكان هنا بسرعة مذهلة (فعدد المواليد فيها يبلغ ٤٠ بالمائة) كما ان اليد العاملة متوفرة جداً في الوقت الذي بقي اجر العامل اليومي على حاله بين ١٩١٤ - ١٩٣٩ . وفي قلب البلاد العربية ، فالمشايع الذين يقومون بامور السلطة يستأثرون بالعوائد التي تدفعها لهم شركات الزيت كما مير الكويت مثلاً الذي يصيبه ٦٠ مليون ليرة إنكليزية (بحيث اصبحوا اغنى اغنياء العالم في اكثر اقطار العالم فقراً) . وهم يروون مزارعهم بواسطة طلمبات عصرية . ففي كل مكان نرى اغنياء الملاكين العقاريين يجهزون اراضيهم باعتدة زراعية تكلف غالباً ، ويحصلون من الغلال ضعفي او ثلاثة اضعاف ما يحصل عليه جاره الملاك الصغير ولن يلبثوا ان يبتاعوا ارضه المجاورة لهم . وهكذا ففي الحين الذي ينهار فيه النظام القبلي القائم على المساواة تبرز اقلية قوية تأخذ بالارتفاع بينما تتسكع الجماهير الريفية في الشقاء وتتكون في المدن بروليتاريا جديدة بائسة هي الاخرى .

والسكان يتزايد عددهم بأسرع مما تزداد موارد الرزق ووسائل العيش في البلاد ، في وقت يحول نظام الملكية دون استثمار مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وتعجز فيه موارد الدولة عن تأمين اعمال الري والسقاية التي هي اساس كل انتاج زراعي . فالتطور الصناعي في المدن ضعيف ، والصناعة اليدوية التي تأثرت كثيراً من استيراد المواد الجاهزة اخذت بالانحطاط ، وبمجموع الانتاج الصناعي (بما فيه النفط) لا يزيد عن ١ بالمائة من الانتاج العالمي . ففي اي من بلدان الشرق الادنى هذه فالانتاج الصناعي لا يساهم بأكثر من الدخل القومي والقدرة الانتاجية ضعيفة جداً وكان على هذه الصناعات التي بعثتها الحرب في كل من تركيا ومصر ، ان تكيف نفسها ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الدولية التي اصابها في الصميم . ولذا رأينا دخل الفرد الواحد منخفضاً جداً ، ادنى من ١٠٠ دولار في السنة في معظم هذه الافكار ، فهو ٨٠ في العراق ، ٤٠ في الجزيرة العربية و ١٥٠ في لبنان وفي تركيا ، ومعدل الاستهلاك الذي يمكن مقارنته من هذه الناحية بالمعدل الذي تسجله اميركا اللاتينية ، هو ادنى من مثله حتى في بلدان شرقي آسيا . فالدولة اعجز من ان تواجه نفقات الاستثمارات الضرورية للمعارضة التي تلاقيها من طبقة الاغنياء ، كما ان وارداتها مصدرها الضريبة على الاستهلاك والرسوم الجبركية (٦٠ - ٧٠ بالمائة من واردات الخزينة) . فالنفقات العامة تروح في معظمها مرتبات لموظفي الادارة وتبدد في وجوه اخرى .

وهذا الفقر المدقع يصحبه دوماً الرزايا المألوفة : قلة التغذية ، وسوء الحالة الصحية والامراض التي يجرها البؤس وراءه ، والامية (يتراوح معدلها بين ٨٠ - ٩٠ بالمائة من مجموع السكان) . ففي كل مكان يعيش الفلاح في ظروف واوضاع لا تحتمل .

فلم نر في اي محل كان : الدول المنتدبة في الماضي القريب ولا هذه الولىغارشيات التي عقيتها ، تحاول اصلاح نظام الملكية العقارية كعلاج موصوف لسد العجز في الانتاج الزراعي . فكبار الملاكين العقاريين ، تشد من ازهم المصالح الانكلوسكسونية في هذه البلاد ، يقفون بعناد في وجه كل محاولة اصلاح من هذا القبيل . ومن جهة أخرى ، فالتوسع في حركة تصنيع البلاد يقتضي لها العديد من التقنيين الذين تفتقر اليهم البلاد . والدخل القومي المتدني وتوزيعه غير العادل يجعلان الوفرة اوطياً وميء التوزيع ، وتبقى القدرة الشرائية متدنية ، الامر الذي يحد كثيراً من قدرة السوق المحلية . فالتسليف القصير والطويل الاجل تبقى عملياته ضيقة محدودة ، والاستثمارات عاجزة .

الا ان التوسع في التعليم وانتشاره المتواصل منذ الثلاثينيات حتى الآن ، سواء أكان محلياً او تمثلي في هذه البعثات التي ترسل الى الجامعات والمعاهد الأجنبية في الخارج ، خلق في البلاد طبقة من المفكرين والمتعلمين جاؤوا على الاجمال من طبقة ادنى من الطبقة التي اخرجت الطبقة الموجهة في الغرب . وقد تأثرت هذه الطبقة الجديدة ، على اقدار مختلفة بالنظم الفاشية التي استبطر شأنها

القلق الاجتماعي ونتاجه
السياسية

حتى عام ١٩٤٣ ، وهي على علاقات وطيدة برؤساء الجيش وقادته الذين كثيراً ما انحدروا هم ايضاً من طبقة متواضعة . وهذه الطبقة الجديدة هي التي تلعب اليوم دوراً بارزاً يزداد اهمية يوماً بعد يوم في اثاره الهيجات وتنظيم الاضطرابات ضد الدول الغربية المسيطرة ، وتهاجم الطبقات الموجهة القديمة بما فيها من المتمصين والمقزمين والرجعيين . وهي تطالب باصلاحات اجتماعية وتحسين وسائل الري والاساليب المستعملة في الزراعة ، كما تطالب بالتخطيط الشامل في كل ما يتصل بالتجهيز الصناعي ، وتطوير التعليم . فالصحافة والراديو يبثان الافكار الجديدة بين جماهير الشعب التي وقعت اكثر فاكثرت تحت تأثيره المباشر واخذت تعي شيئاً فشيئاً ان في زوال الطبقة القديمة التي تتألف من الباشوات والبكوات المؤيدين للدول الغربية ، على الاجمال ، يمكن الشرط الاول لكل استقلال حقيقي .

ينتج من هذه الاوضاع مجتمعة حالة من عدم الاستقرار السياسي . والطبقة البورجوازية المتخرج معظم بنيتها من المدارس الاوروبية تبنت نظاماً برلمانياً ليس فيه من الديمقراطية سوى الاسم . ففي كل مكان ، تحاول الاقطاعية التي لا تزال قائمة في هذه البلاد والطبقات الشعبية الجاهلة المرتبطة الى حد بعيد بكبار الملاكين العقاريين الابقاء على هذه الاولغارشية الضيقة التي تتألف من محترفي السياسة الذين يعتمدون على الفساد والفساد والفش ويسخرون سياسة الحكومة لتأمين المصالح الشخصية العائدة لنواب الامة وممثلها ولناخبينهم معاً ، كما ان عدم توفر الأطر الفنية المتخصصة في البلاد يساعد على انتشار الفوضى والفساد في الادارة كما يدعو الى الاسراف والاذل في الاعتمادات المالية . وفي سبيل تصفية هذه الطبقات الموجهة القديمة ، التي ترسفت في المعجز والفساد والافساد والتي كثيراً ما تتخذ لها 'تكأة' من الاجنبي ، تحاول الحركات الثورية والانتفاضات التحررية التي يقوم بها الوطنيون ان تحرر الحكومة ، كما وقع بالفصل في اميركا اللاتينية ، من هذه الهيأة الانتخابية التي لم تتوفر لها اسباب التعليم ولا تزال في مجموعها تقسكع في الجهل ، والتي تتأثر الى حد بعيد بجاهلية المال وتخضع لوجوه البلاد واعيانها والقوى الاقطاعية . فالثورة والدكتاتورية هما الوسيلة الوحيدة لجعل السلطة بأمن من نفوذ كبار الملاكين العقاريين الذين يتحكمون بموارد البلاد ويسيطرون على السياسة العامة وهذا شرط اساسي لا بد منه لانجاح كل عملية اصلاح زراعي شامل في البلاد . وقد تتسم هذه الروح القومية احياناً بصفات وسما متناقضة فهي تؤدي بكل قواها المطالب الدينية الرشيدة التي تطالب باصلاح الحياة الروحية وتنقيتها من كل ما علق بها من شوائب والتزام التقاليد القديمة التي كانت موضوع احترام الجميع ، كما انها تعارض تحرير المرأة وعصرنة الحياة الفكرية ؛ الا انها تتبنى مطالب اجتماعية جريئة جداً « تكاد تصل الى الصراع الطبقي » مع انها حرب عوان على الشيوعية ودعاتها .

هذه التيارات والنزعات والعار الذي لحق بالشعور العربي من جراء انكسار الجيوش العربية امام اسرائيل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وهي اهانة يجب ردها قبل كل شيء الى خيانات

الحكومات العربية وعجزها ، أدت الى انتفاضات شعبية وثورات والى عدد من الانقلابات في كثير من الدول العربية . فلم يبق في كل هذه الدول العربية من اثر او ظل لهذه الديمقراطية النيابية . ففي عام ١٩٤٥ ، قُتل احمد ماهر بعد ان اعلن الحرب على المانيا باسم مصر ، وهوى بعده بضربة خنجر كل من النقراشي باشا والامام يحيى امام اليمن . وفي عام ١٩٤٩ يقوم الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عسكري لم يلبث ان سقط هو الآخر وقتل بانقلاب عسكري قام به اللواء الشيشكلي . وفي عام ١٩٥١ ، قتل الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بعد ما عرف من ولائه لبريطانيا واتهم بخيانتة للقضية العربية . وفي عام ١٩٥٢ قام بطل حرب فلسطين اللواء نجيب ، رئيس اركان الجيش المصري ، بانقلاب عسكري ادى الى طرد الملك فاروق الذي اعتبر مسؤولاً عن الفساد والفوضى المتغلغلين في مصر ، وعن العجز الذي تكشف عنه الجيش المصري .

وفي هذه البلدان العربية المتخلفة حيث اخذ المجتمع القبلي فيها يزول تدريجياً ، اطلت علينا طبقات اجتماعية جديدة تألفت من التجار ورجال الفكر والمتعلمين وعمال النفط اخذت تطالب باعطاء البلاد دساتير ومؤسسات جديدة وبوضع حد لعهد الفساد والتبذير الذي وقع فيه امراؤهم ومشايخهم ، والذين راحوا يستلهمون آمالهم من هذه المثالية الوطنية التي يلوح بها « صوت العرب من القاهرة » . وقامت في العربية السعودية اضطرابات وحوادث تخريب ادت الى توقيف عدد ممن كانوا وراء هذه المظاهر وتنفيذ الاعدام ببعض منهم ، ولم تقض حركة القمع هذه على بعض الجمعيات والمنظمات العمالية التي بقيت تعمل في الخفاء وهي تتلقى المساعدات من بعض النازحين عن البلاد والمقيمين في الخارج ، في دمشق حيث تأسست الجمعية السعودية الاصلاحية ، وغيرهم ممن لجأوا الى الحبشة ومصر الاربترية ، وفي عدن او اقاموا بين عمال المرافئ في ليفربول وكرديف ومرسيليا الذين التفوا حول حزب اليمينيين الاحرار .

تأخذ الدول الغربية ، على الاجمال ، بالتأخر . فقد استطاعت انكسرت خلال الحرب ان تزحزح فرنسا من سوريا ولبنان . وبعد ان سيطرت بريطانيا في اعقاب عام ١٩٤٣ والانتصارات الدولية التي سجلها الجيش الثامن فترة من الدهر على كل بلدان الشرق الادنى ، وهيمنت بذلك على كل الشرق بواسطة الجامعة العربية التي اشرفت على انشائها والتي تشكلت نهائياً عام ١٩٤٥ ، تخلت عن دولة اسرائيل بعد ان اغدقت عليها من الحماية والرعاية ما اغدقت . الا ان معاضدتها هذه الدولة والمشكلات التي نشبت بينها وبين مصر حول مستقبل السودان وحول قناة السويس ، مست كثيرة من هيبتها وخلخلت سيطرتها ونفوذها ، وساعدت في تصفية النظام القديم الذي اعتمدته والسياسة التي انتهجتها في هذه المنطقة ، حتى في المملكة الاردنية صنيعتها التي اقصت من اراضيها في غرة ١٩٥٦ بكسل خشونة ، الجنرال غلوب بات مؤسس الجيش الاردني . واخذت الثورة تهدر في عدن حتى وفي البحرين . وتعددت المظاهرات العدائية

في المشيخات التسع . وفي محميتي حضرموت وعمان ، عجز المعتمدون البريطانيون فيها عن القضاء على اسباب التدمير والشقاق ، بالرغم مما عرفوا به من مقدرة ودهاء . واضطرت الحكومة البريطانية للجوء الى الطيران الملكي البريطاني للقضاء على حركات التمرد المتكررة .

لا شك قط في ان الولايات المتحدة الاميركية حلت ، الى حد ما ، محل بريطانيا في هذه الارزاء الشرقية ، ووسعت من نفوذها في الحقلين الاقتصادي والثقافي ، في الحين الذي راحت فيه المدارس الفرنسية ، ومعظمها من المدارس الكاثوليكية ، تتأخر وتسير القهقري ، وذلك لتمويلها على الطوائف المسيحية في المنطقة وللأهمية التي اتخذتها اللغة الانكليزية في هذه البلدان ، وهي الوسيلة التي تؤمن الاتصالات مع الدوائر العسكرية ولا سيما مع الشركات الصناعية والتجارية الاميركية القوية . فالسعوديون الاميركيون في بغداد ، والمرسلون المشيخيون البروتستانت الملتفون حول الجامعة الاميركية في بيروت ، اخذوا يكثررون من انشاء المدارس ويحذون بها الطلاب وهم على شبه اليقين بانهم سيجدون وظائف لهم في هذه الشركات الاميركية .

الا ان الحركة الوطنية لم تخف او تضعف من جراء ذلك ، لا سيما والاعتبارات الاستراتيجية التي يخضع لها الاميركيون ، تحملهم هنا ، كما حملتهم في اميركا اللاتينية وفي بلدان آسيا الشرقية ، على مؤازرة الحكومات المحلية ، وهم في ذلك انما يعارضون الاهداف الاساسية المرجوة من المساعدات الاقتصادية والفنية التي يدفعونها للدول المتخلفة والتي هي بحاجة ماسة الى اصلاحات سياسية واقتصادية اساسية . فالوقوف الى جانب النظام السياسي القائم انما يعني الامتناع عن كل اصلاح في البلاد . وهذه الجهود التي تبذلها اميركا لتحافظ في وقت واحد على صداقتها لاسرائيل وصداقتها مع الدول الاسلامية ، من شأنها ان تثير الشك وتبعث سوء الظن بها . ومن جهة اخرى ، فالتنافس القوي القائم بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الاميركية في المجال الاقتصادي ، يوفر للدول العربية ظروف وامكانيات الافادة من هذه المنافسة القائمة بين المعسكرين القائمين ، للحصول من هذا المعسكر او من ذاك على المزيد من العون المالي والتقني ، دون ان يس ذلك من استقلالها مع بقائها على الحياد التام بين الجانبين .

امية العامل الديني تأثير الاسلام ولا يزال بالفكر الغربي ، والازهر نفسه حصن الاسلام الحصين ، اخذ يستجيب شيئاً فشيئاً لهذا التغلغل . ففي عام ١٩٤١ ، قرر مجلس العلماء وضع مجموعة من الاحاديث « الصحيحة » التي جيء على ذكرها في تفسير للقرآن المتصلة بينا من القرون الوسطى ، والفصل بينها وبين الاحاديث الفاسدة الموصوفة « باسرائيلية » . وهكذا نرى انصار الجديد يقدمون على النظر في الاسس التي ينهض عليها الدين الاسلامي . ويتفق انصار الجديد وانصار القديم على تفسير القرآن تفسيراً يؤيد المطالب القومي . وهذا ما يفسر لنا هذه الحركة الدينية الرجعية ، التي تبدو لنا في كل الاقطار الاسلامية والجهود المبذولة الصادقة التي تهدف الى جمع شمل الاسلام وتوطيد الوحدة بين شعوبه . فالايان على أشده حيوية ، والحجاج يتوافدون الى الاماكن الاسلامية المقدسة باعداد متزايدة

سنة بعد سنة ، وقامت في المجتمع الاسلامي حركات دينية لقيت تأييداً حاراً من قبل الطبقات الشعبية ، منها مثلاً جمعية الاخوان المسلمين ، ومنها مثلاً حركة مسجومي ودار الاسلام في اندونيسيا التي تطالب بدولة اسلامية تقوم على اصول الشريعة الاسلامية ، وحزب المولى في ايران الذي يطالب بتقوية الدروس الاسلامية في المدارس الرسمية ، والجمعية الاسلامية في باكستان ، حيث الدستور الجديد الذي وضعته البلاد ، يقوم ، كما رأينا ، على مبادئ الشريعة الاسلامية ، كما نودي بالباكستان عند ظهورها : الجمهورية الاسلامية ، وجمعية العلماء في الجزائر . وفي سوريا ، استطاعت الاقليات المسيحية ، بعد جهود كبيرة بذلتها عام ١٩٥٠ ، اسقاط العبارة التي اقترح دمجها في صلب الدستور ، الاخوان المسلمون . وتأسست في باكستان ، عام ١٩٤٨ ، الجمعية الاسلامية العالمية ، التي وضعت برنامجاً واحداً تحت اسم : اسلامستان . وهذه الرغبة الشديدة بتأليف الجامعة الاسلامية هي ذريعة للدفاع عن الاسلام ضد موجة روح العصر والمؤثرات الاجنبية ، كما انها محاولة للتوفيق بين الاسلام والمطالب الفكرية في عصرنا هذا . وهذه الحركة تصطدم ، بنسبة رغبتها في الانفلات من الضواغط الدينية ، بصعوبات كبيرة تكبان حدة ودفعاً بقبان الفوارق الجغرافية والتاريخية ومدى التطور في مختلف البلدان الاسلامية ، والمنافسات القائمة مثلاً بين مصر والعراق ، وبين سوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا التنافس القائم بين عواصم الاسلام الكبرى : بين القاهرة وبغداد وعمان ودمشق والقدس . ونلاحظ ان الدساس التي تحميها الدول الكبرى ، يجري احباطها بسهولة ، وقد زال الخوف تماماً من ان تصبح الجامعة العربية العوبة في يد الانكليز ، وبالرغم من هذه المنافسات الشخصية التي نراها قائمة بين بعض رجالات الاسلام وزعمائه ، فالشعور بالتضامن يزداد قوة ومتانة بين الدول الاسلامية كما تزداد المشاعر بالوحدة فيما بينها ، وكلها تنبض بالعساء الازرق لدولة اسرائيل .

تطور المجتمع الاسلامي مما لا شك فيه قط ان بعض الاقطار العربية اخذت باسباب التصنيع ، كما نرى ذلك مثلاً في تركيا ودلتا النيل في مصر وبعض المناطق النفطية في جنوبي ايران والعراق والعربية السعودية ، كما ان البروليتاريا لا أثر كبير لها في هذه المناطق . ومع ذلك ، فلا تزال تطالعنا في بلدان عديدة من بلدان الشرق الاوسط : في جميع المحاء الافغانستان وايران وفي داخل الجزيرة العربية واليمن والعراق العديد من القبائل الرجل تشتد فيها العصبية القبلية والشعور بشيء من المساواة . ومع ذلك فالمجتمع القديم اخذ بالتفسخ والنظم الاقتصادية التي اطلت على البلاد حديثاً زادت من تحضير البدو (في شمالي سوريا والعراق وايران وشرقي تركيا) كما ان حركة استملاك الفرد للارض شددت من الفروق بين طبقة الاثرياء ، وهم قلة ، والطبقة الفقيرة ، كما امكن تسجيل تطور عميق في المعاداة والاخلاق ولا سيما العائلية منها . فباستثناء تركيا ، كل ما يتصل بحقوق الاسرة يعود للمحاكم الشرعية كما ان تعدد الزوجات لا يزال معمولاً به . اما في المدن ، فإن كثيراً من عادات الاسرة

غلب عليه الطابع الغربي ، نتيجة محتومة لازمة السكن والرغبة بالتمتع بحياة مستقلة في منزل وضمن اطار موازنة مستقلين . والامر التي لا تزال تسيطر عليها الحياة العائلية التقليدية محصورة على الاخص ضمن المدن الصغيرة والريف حيث الناس لا يزالون متمسكين بالعادات القديمة ، ويستبد نظام الملكية العقارية وينحصر طرق استثمارها بشكل جماعي يبقيا موحدة . اما النظام القبلي وما اليه من بطون وافخاذ تقيم رئاسة شيخ القبيلة وتعترف له بالولاية ، فقد اقتصر على القبائل الرحل او القبائل الحضر . ومن النادر الآن ان يعقد زواج زوجين بالاتفاق مع اولي الفريقين دون اي تعارف سابق بين الزوجين او اتخاذ رأيها في الامر . فالمساواة بين الزوجين اصبحت عادة مرغية في المجتمعات الكبرى كما ان مراكز تعليم المرأة آخذة بالازدياد والتوسع ، واخذت المرأة تعمل او ترافق زوجها في ما يشترك فيه من اجتماعات وافراح وحفلات وزيارات . وللمرأة حقوق سياسية متساوية مع الرجل في كل من تركيا ويران وسوريا (١٩٤٩) ولبنان (١٩٥٢) ، وللمرأة حق الاقتراع في مصر منذ ١٩٤٢ . والحجاب الممنوع استعماله في كل من تركيا ويران ، آخذ بالزوال تدريجياً في جميع هذه الاقطار . وازياء اللبس واللوان الطعما والاثاث والمفروشات تأخذ اكثر فاكثر طابعاً غربياً .

الا ان انصار القديم والرجعيين يستمرون في معارضة هذه الحركة التجديدية ، ويقاومونها بكل ما لديهم من حول وطول ، ويهاجمونها على المكشوف كلما سنحت لهم الظروف المسعفة . ودشن الشاه محمد رضا ، في ايران منذ عام ١٩٤١ ، « عهداً جديداً » بتخليه عن السياسة الاصلاحية التي سار عليها منذ عام ١٩٢٧ رضا بهلوي ، واعاد العمل بالحجاب ، وفتح الباب على مصراعيه امام نشاط الجمعيات الدينية الاسلامية ، وطبقة المولوية الذين عادوا الى الزي الذي كان لهم من قبل ، كما عاد الاتراك منذ عام ١٩٤٨ ، للعمل بفریضة الحج .

وقامت في تركيا حركة رجعية مناوئة لحزب الشعب الجمهوري
الحركة الرجعية ضد الكمالية
الذي شكله مصطفى كمال ، والذي انشأ في البلاد نظاماً جديداً
في تركيا
قضى على كل العناصر غير التركية المسيطرة على مرافق البلاد
الاقتصادية ، وانتهج سياسة الاكتفاء الذاتي ، اخذت تشجع الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد .
لم تعان البلاد كثيراً من الحرب الاخيرة وعرفت كيف تحافظ على الحياد بعد ان خطب ودّها
كل من المعسكرين المتحاربين محاولين جرّها للخروج على سياسة الحياد لما فيه مصلحته الخاصة .
كذلك رحبت بحرارة بكل الطلبات التي شجعتها على الانتاج كما ان البريطانيين ساعدوها كثيراً
على تجهيز موانئها والنهوض بصناعاتها . ومع ذلك فقد استولى على البلاد منذ وفاة اتاتورك عام
١٩٣٨ شعور بالقلق واستعادت العناصر الرجعية الكثير من نفوذها ، واخذت بمنافسة حزب
الشعب ومحاربه على المكشوف ، هذا الحزب الذي استأثر بالحكم منذ عشرين سنة وافسنى
نشاطه في ادارة البلاد . كما ان مطالب السوفييات حول الملاحقة في المضائق عززت التيار الرجعي
ومن جهة ثانية ، فقد اصبحت تركيا ، منذ عام ١٩٤٧ عاملاً قوياً في الخطة الاستراتيجية

الاميركية في الشرق الأدنى . وكانت مع اليونان من اوائل الدول التي افادت من مشروع ترومان ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية امدتها بنصف المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية لعام ١٩٤٨ - ١٩٥٢ . وبعد ان ارتدت المساعدة الاميركية طابعا عسكريا في بادىء الامر اتخذت لها فيما بعد طابعا اقتصاديا صرفا ، وقامت على شروط واضحة جلية استوجبت التخلى عن المبادئ التي سارت عليها السياسة الكيماوية ، منها التزام الحكومة التركية اعطاء الأولوية للشركات الاميركية ، للبحث عن النفط في البلاد ، مع ابراء هذه الشركات حق استثمار موارد البلاد النفطية والتسليم باشراف الحكومة الاميركية على كيفية انفاق هذه الاعتمادات ، وبعبارة اخرى حق مراقبة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها ، والتعهد بعدم فرض رسوم تمييزية على رؤوس الاموال الأجنبية .

وهذا التبدل في سياسة تركيا الاقتصادية ادى بالتالي الى تعديل سياستها العامة . وهذا التعديل اوجبه الانتخابات العامة التي جرت في البلاد عام ١٩٥٠ ، والتي أدت الى فوز حزب المعارضة ، الممثل في الحزب الديمقراطي ، اقوى الاحزاب التركية الذي نال ٥٣٪ من اصوات الناخبين وفاز به ٤١١ مقعداً من أصل ٤٨٧ مقعداً . وعلى اثر هذا النجاح ، سمح رئيس الوزارة التركية الجديد مندريس يدخول رؤوس الاموال الأجنبية الى البلاد ، كما اجاز اخراج ١٠ بالمائة من مجموع الفوائد . واضطر عام ١٩٥٣ للتسليم بسحب رؤوس الاموال المستثمرة مع فوائدها بحال دونما اي حد او قيد والتلطيف من احكام القانون التجاري التركي في كل ما يتصل بالشركات الأجنبية . وكان من بعض نتائج « سياسة التدخل هذه من قبل الولايات المتحدة الاميركية » ، زيادة محسوسة في انتاج البلاد الزراعي والمعدني قابلها من جهة ثانية فرض ضرائب ورسوم مرزحة لتقوية الدفاع ، كما ادى الامر الى خلخلة ميزان التجارة الخارجية والى ارتفاع مريع في الاسعار اصاب بالاصح الطبقات الشعبية . ان قسماً طفيفاً من سكان البلاد عرف ان يفيد من ارتفاع الانتاج . فالبلاد تزح تحت وطأة بطالة قوية (قد تبلغ ٣ ملايين عاطل عن العمل في عام ١٩٦٤) كما ان اكثر من ٨٠.٠٠٠ عامل تركي نزحوا عن البلاد بحثاً عن عمل مجدي لهم في الدول الصناعية في غربي اوروبا ، ولا سيما في المانيا .

ومن جهة ثانية راح الحزب الديمقراطي في الوقت الذي يعلن فيه ولاءه لمبادئ الدولة العلمانية ، يعتمد على احزاب اليسار اي على هذه العناصر الاسلامية الرجعية التي لم تلق قط سلاحها . والقانون العقاري الذي صدر عام ١٩٤٥ ، والذي جعل الملكية الخاصة في حدود ١٢٠٠ فدان ، لم يجر تطبيقه ، وهذه الحرية السياسية التي مهدت الطريق امام الاحزاب للظهور في البلاد من جديد ، مكنت الاحزاب الرجعية على اختلافها من دينية وسياسية واقتصادية ، من الافادة من هذه لاسترجاع السلطة التي فقدتها .

وهذا الدفع الرسمي الذي ادى الى فرض دكتاتورية فعلية على البلاد ادت الى مظاهرات بين الطلاب وضباط الجيش ضد حكومة مندريس البوليسية الفاسدة والى استيلاء الجيش على السلطة

في أيار ١٩٦٠ . ومنذ هذا التاريخ ، بقيت السياسة التركية كريمة في مهب الريح واكثر اضطراباً من أي وقت مضى لما انتابها من انقلابات عسكرية ومن مظاهرات صاخبة ضد اكثرية نيابية رجعية . ومن جهة ثانية ان خيبة الامل التي سببتها الازمة القبرصية ، وتعدر الوصول الى حل مرض سبب شيئاً من التراخي في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الاميركية ، كما احدث في البلاد دفعا قويا للالتزام موقف محايد .

اعلنت الجمهورية في مصر اعترفت المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ باستقلال مصر ونصت على قيام تحالف دائم بينها وبين بريطانيا العظمى . الا ان بريطانيا ابقت لها حاميات عسكرية استقرت في القواعد التي احتفظت بها في منطقة القنال ، محافظة عليها كما ان قضية السودان لم تلاق الحل الذي نشدته مصر . كل هذه الامور كان من شأنها ان تهيج الرأي العام المصري بدلاً من تهدئته من روعه . وجاءت الحرب تزيد من نفرة البلاد وتذكى الحفاظ ، وتنكس الجروح . اضيف الى ذلك غطسة الجنود البريطانيين الذين ما زالوا ينظرون الى مصر نظرهم الى بلاد محتلة ، وتجنيد الالوف من المصريين للعمل خداماً في مصالح الجيش البريطاني ومصادرة جواهرهم لتأمين وسائل النقل في الجيش واستياء المدن لارتفاع اسعار الحاجيات فيها ، وعندما سجل القائد الالماني رومل انتصاراته الباهرة في الصحراء ، قابلها الطلاب المصريون بمظاهرات داوية يهتفون فيها باعلى اصواتهم . « نحن رجالك يا رومل » ، وكان لا بد من ان توجه قيادة الجيش انذاراً سدعوماً بناورات عسكرية اضطر معها الملك من استبدال رئيس الوزراء . ودارت عام ١٩٤٥ مفاوضات بين الجانبين لتحديد موعد مفارقة الجيش البريطاني مصر وحل مشكلة السودان ، انتهت الى فشل ذريع عام ١٩٤٧ ، وزادت من الهياج في البلاد . وفي نهاية الامر ، عمد الوفد وهو الحزب الحاكم ، عام ١٩٥١ ، الى إلغاء المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ « ونادى بالملك فاووق ملكاً على مصر والسودان » . واشتدت اذ ذاك المظاهرات وحوادث الاعتداء على الاجانب في البلاد ، كما اشتدت المناوشات مع وحدات الجيش البريطاني وراح الاخوان المسلمون يغذون الاضطراب في البلاد ، وهو حزب ديني عرف برجميته وبتمصبه جمع معظم انصاره ومؤيديه من الطبقات الشعبية في الريف تجاوز عددهم في مصر الـ ٥٠٠،٠٠٠ من الاعضاء . وهنالك قوة اخرى تألف معظمها من بروليتارية المدن ، والنقابات العمالية التي اصبحت قيامها شرعياً منذ عام ١٩٤٢ وقامت هدفاً رئيسياً للدعاية الاشتراكية والشيوعية . واخذ نفوذها يتعاظم ويشدد ، ملقية بكل ثقلها في الكفاح الوطني وحركة التحرر . وقد زاد من حدة الاضطراب الاجتماعي ، مستوى العيش المتدني كثيراً سواء بين سكان الريف او بين سكان المدن ، والانكسار العسكري امام اسرائيل من جراء خيانة الحكومة ، والقلق الاجتماعي المستحوذ على البلاد ، افضيا في تموز ١٩٥٢ الى سقوط الملكية . وتم الوصول الى اتفاق مع انكلترا حول تأمين الدفاع عن القنال بعد ان تقرر اخلاؤه من الجيش البريطاني عام ١٩٥٥ . والنظام الجديد الذي اطل على البلاد وامن لها الاستقلال الناجز حرص على تحقيق اصلاح زراعي

فيها . وصدر عام ١٩٥٢ قانون صودرت بموجبه الاملاك التي تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان (٨٤ هكتاراً) وهكذا اصبح في الامكان توزيع ٦٥٥،٠٠٠ فدان ، اي ١١ ٪ من الارض القابلة للزراعة في البلاد انتزعت من عدد من كبار الملاكين يتناوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ لتوزع على صغار الفلاحين . كذلك الغيت الاوقاف الخاصة التي تقطع جانباً كبيراً من مساحة البلاد ووزعت على عدد من المصريين لا اراضي لهم .

واخذت مصر تلعب دوراً بارزاً في هذه المنطقة باعتبارها مركز الجامعة العربية وامم دولة اسلامية في الشرق الادنى من حيث عدد السكان وازدهار الثقافة العربية التي هي مركز من مراكزها الهامة ، وبفضل هذه الحيوية العارمة التي ميزت عهدا الجديد ، وهذه الاصلاحات الاجتماعية التي باشرتها ، والسياسة الخارجية النشيطة التي انتهجتها . فقد لجأ اليها واحتمى في حماها عدد من الزعماء الوطنيين جاوها من شمالى افريقيا ومن جميع اطراف القارة الافريقية . وهي محور نشيط بين هذه المحاور الداعية الى الجامعة الاسلامية .

الشرق منذ « حادثة السويس »
ورغبة مصر هذه التي يشاركها فيها جميع العالم الاسلامي بأسره
بانتهاج سياسة تحضير واستقلال وحياد ايجابي لم تكن بميدة عن
هذه الأزمة الدولية الحادة التي ساعدت كثيراً منذ عام ١٩٥٦ في اضرار الثورة في جميع بلدان الشرق الاوسط . وتوطد مركز مصر على اثر شجب الامم المتحدة لاسرائيل عندما قامت بمساعدة بريطانيا العظمى وفرنسا بمهاجمة ترعة السويس وفشل هذه السياسة العدائية . وقد اجريت تغييرات جذرية في نظام مصر الاقتصادي الذي اصبح بمجموعه تحت مراقبة الدولة ، وبذلك اكملت عملية تأميم السويس ، وعلمية تمصير المصارف وشركات التأمين (معظمها بيد الفرنسيين والبريطانيين) ، وانشاء الهيئة الاقتصادية العليا التي كانت في الوقت ذاته اشبه ما تكون بشركة مركزية ووكالة استثمار مكلفة بمراقبة كل الانشاءات الاستثمارية العامة في البلاد والاستثمارات الاخرى التي تقوم بها الدولة نفسها . ومن جهة اخرى ، وسعت مصر ، بفضل المساعدة المالية والفنية التي تلقتها من الاتحاد السوفيتي من نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول شرقي اوروا وآسيا لا سيما الاعتمادات المالية التي سلفها الاتحاد السوفياتي بغائدة ٢،٥ بالمائة لشراء الاجهزة والاعتدة الصناعية ولبناء سد اسوان الذي من شأنه ان يزيد انتاجية مصر الزراعية اكثر من الثلث ، اي توفير الغذاء لما فيه كفاف العيش لهذه الاجيال التي ستطلع على البلاد في السنوات العشر القادمة . والقوانين الزراعية التي صدرت عام ١٩٥٢ (والتي قضت بتوزيع الاراضي على مليون من الفلاحين) والقوانين الاخرى التي صدرت عام ١٩٦١ التي خفضت الملكية الفردية الى ١٠٠ فدان لا غير (٤٢ هكتاراً) ، لم ترفع الانتاج الزراعي الى ما يتفق مع معدل زيادة السكان الذين ارتفع عددهم من ٢٠،٥٠٠،٠٠٠ عام ١٩٥٠ الى اكثر من ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠ (وهي زيادة جاءت بنسبة ٢٧ بالمائة) . ولذا كان لا بد من زيادة مساحة الاراضي الزراعية عن طريق ري المناطق الصحراوية ، وتطوير الصناعة في البلاد التي يعمل فيها الآن

اكثـر من ٧٠٠,٠٠٠ عامل وتؤمن ٢٠ بالمائة من الدخل القومي (مقابل ١٠ بالمائة في عام ١٩٥١). ومع ذلك فالبلوس لا يزال على أشده في البلاد. وعدد العاطلين عن العمل، لا سيما في صفوف الشباب، كبير جداً في المدن ولا سيما في الريف (من ١٥٠ - ٢٢٠ يوم عمل في السنة لا غير). وهذه الدولة الاشتراكية المستبدة منذ عام ١٩٦٣ التي تتألف منها مصر يتولى الامر فيها الجيش. فالجيش هو الذي يؤلف ملاكها الرئيسي منذ ان ابعدت الاصلاحات الاقتصادية وعملية التأميم والاستملاكات، العناصر الاجنبية وهذه البورجوازية المقاربية والصناعية التي كانت مهيمنة عليها. وهذا الجيش المستمد عناصره الأولى من صفار البورجوازيين والذي يرتفع افرادة فوق مستوى الشعب بما تم لهم من تدريب فني، والذي يرغب صادقاً في عصـرنة هيكل دولة وادارتها، يحتل المراكز الهامة في الادارة وفي المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام او للقطاع المزدوج، كما يحتل معظم المراكز الدبلوماسية، اذ ان ١٠ اعضاء من اصل ١٢ عضواً الذين يؤلفون مجلس الرئاسة الذي يحيط بالرئيس عبد الناصر هم من الضباط. وقد استحال الجيش الى طبقة موجهة مهمة يعتمد كلياً على البورجوازية الصغرى في المدن وعلى صفار الملاكين، الذين ينعمون بعيش اهنأ من العيش الذي يحياه اصحاب الحظوظ البائسة في الارياف (١٤ مليوناً من اهل الريف لا املاك لهم من اصل ١٩ مليوناً) ومن المـدن (٤٠٠٠٠٠٠ من اصل ٨٠٠٠٠٠٠) الذين يشكون قلة التغذية وبؤس البطالة. وهذه الطبقة الجديدة تنهض عالياً بالتقاليد الوطنية والاسلامية، وتحاول ان تـنشئ دولة علمانية عصرية. ومنذ ان فشلت تجربة وحدتها مع سوريا (التي دامت ٣ سنوات) وحلتها على اليمن وسياسة التقرب من العراق، فهي تشدد على الجامعة العربية، اي تلشد التعاون الفعلي بين الدول العربية لما فيه خير التطور الاقتصادي للمجموعة العربية.

فمنذ الثورة التي قامت بها سوريا عام ١٩٥٨ وادت الى الوحدة مع مصر، وثورة العراق التي اطاحت بنظام الملك وبمحكومة لوري السعيد، وتحاول هذه البلاد، على غرار مصر، تحقيق اصلاح زراعي شامل. فقد صادرت الحكومة في سوريا ١٥٠٠٠٠٠ هكتاراً من ٣٢٠٠٠ مالكيها من كبار المقاريين والحد الاعلى للملكية المقارية جعل ٤٠ هكتاراً من الاراضي المروية ومن ٣٠٠ هكتاراً من الاراضي البعلية. الا ان العملية تجري ببطء كلي. اما في العراق فقد حدد القانون الصادر عام ١٩٥٨ الحد الاعلى للملكية الخاصة بـ ٢٥٠ هكتاراً (من الاراضي المروية) و ٥٠٠ هكتار (من الاراضي البعلية). وفي ايران، صدر عام ١٩٦٢ قانون، كان ايسر تطبيقاً وتحقيقاً، جعل الحد الاعلى للملكية الخاصة ما يوازي مساحة قرية، ومن من اصحاب الاملاك يملك اكثر من مزرعة او قرية عليه ان يختار احداها ليتخلى عن الاخرى للحكومة التي تشتريها منه ثم تعمد الى قسمتها بين المزارعين. وعلى الملاكين الجدد ان يؤلفوا من بينهم تعاونيات زراعية. ففي عام ١٩٦٣، جرى تقسيم مساحة ٨٠٠٠ قرية او ضيعة على ٢٧١٠٠٠ أسرة من الفلاحين، كما الفوا من بينهم ٢٣٠٠ تعاونية زراعية.

٣ - اسرائيل المعجزة (١)

في هذا العالم الاسلامي الآخذ بالاختار والتفاعل ، قام عامل جديد سمم العلاقات بين دول هذه المنطقة وعسرها وساعد في نهاية الامر على اثارة الشعور القومي واذكاء الحق ضد الدول المسيطرة على المنطقة ، تمثل بانشاء دولة اسرائيل .

كان هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أنشأه انكلترا من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة

خلال الحرب العالمية الأولى يضم عام ١٩٣٥ نحواً من ١٣٦٠.٠٠٠ نسمة منهم ٢٨٪ من اليهود . الا ان شراء المنظمات الصهيونية لأطيب الاراضي ، والتطور العظيم الذي اخذت باسبابه المدن والصناعات في البلاد ، اثار بين اكثرية سكان البلاد من العرب موجة عارمة من الاستياء والهياج لما استهدفوا له من كبت وضغط وتضييق اقتصادي اضطرت معه الحكومة البريطانية للتخلي عن سياستها التقليدية المشوبة بالعطف على السامية . فقد أثبت عليها الاعتراف رسمياً بالقومية الفلسطينية ولم تسلم الا في سنة ١٩٤٤ بتشكيل فرقة يهودية خاصة لها اعلامها وشاراتها الصهيونية . ومراعاة منها لجانب عرب فلسطين والبلدان المجاورة الاخرى التي كانت انكلترا ترغب جداً في بقائها على الحياد في الوقت الذي اخذ تقدم الجيوش النازية في شمالي افريقيا يهدد البلاد ، وراحت تطبق بكل دقة القوانين التي وضعتها عام ١٩٣٩ ، للحد من الهجرة ، الامر الذي اغاظ اليهود واثار حفيظتهم بعد ان سدت ابواب الدخول الى فلسطين في وجه بضعة آلاف من اخوانهم وأبناء جلدتهم ذهبوا فريسة للمظالم النازية واضطهادهم الشديد . وما كادت الحرب تضع اوزارها حتى قامت بين بريطانيا واليهود مناوشات دامية كانت اشبه بحرب مكشوفة . واخذ الانكليز يوقفون في طريق سفرهم النازحين سراً من اليهود الى فلسطين ورسائلهم الى معتقلات اقاموها في قبرص ، واخذ الاسطول البريطاني يطارد كل سفينة من أي نوع كانت تحمل على ظهرها مهاجرين يهود الى فلسطين ولا سيما من يفر منهم من المعتقلات التي كانوا يرسفون فيها في بلدان اوروبا الوسطى ، او يهربون من اعمال التصفية التي تعرضوا لها في بولونيا حتى ان بعضهم اخذ يلتحق ويضع بيده حداً لحياة بائسة يائسة . ولعل افظع هذه الحوادث وابرزها هو حادث السفينة اكسودوس التي خرجت من هامبورغ في ايار ١٩٤٧ حاملة عدداً من اليهود ، اذ ما كادت تطل الى ارض فلسطين حتى أجبرت على العودة من حيث أتت وعلى ظهرها هذه القطعان من مهاجري يهود . وراحت المنظمات الصهيونية شبه العسكرية السرية كمنظمة شتيرن والارغون تشن سلسلة من الهجمات على الحاميات البريطانية المربطة في البلاد ، وقامت باعمال تخريبية كنسف الخطوط الحديدية ، ومهاجمة وحدات الجيش ، واعمال ثأرية اخرى مضادة لتنفيذ الاحكام الصادرة من اليهود . وفي تشرين الثاني ١٩٤٧ ، أقرت الجمعية العامة في الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى لتين : يهودية وعربية ، وفقاً لتوزيع السكان ، ونصت على اعطاء النقب ، هذه المنطقة

الناشر

(١) او « رأس جسر للاستعمار الانكليزي الاميركي في الشرق » كما يقول نهر

الصعراوية للدولة اليهودية . وقد رفض العرب هذا الاقتراح وقامت تحشيدات من المتطوعة المسلمين في سوريا والعراق ولبنان حتى ومن الباكستان ، كما دخلت جيوش ست دول عربية مجاورة تهاجم المناطق اليهودية في فلسطين وبالرغم من ضعف تسليحهم ومن تفوق الجيوش العربية المدد ، استطاع اليهود الصمود لهذا الهجوم بعد ان اخذت الجاليات اليهودية في جميع انحاء العالم تقدمهم بالمتطوعة والاسلحة والمال ، وبرهنوا عن روح حربية وعن كفاءات عسكرية لم تكن المرويات المروجة عنهم لتعترف بها بل تنكرها عليهم . وقد استطاعوا التغلب على هذا الحشد العسكري العربي وتقادي ما كان يتوقعه الجميع .

والحركة السكانية الجديدة
ومنذ ذلك الوقت اخذت وفود اليهود تنزح قادمة الى الدولة الجديدة التي كانت مساحتها توازي نصف مساحة سويسرا ، مع العلم ان ٧٢ بالمائة من هذه المساحة هي ارض صعراوية تتألف من النقب . وقد قدم هذا السيل من المهاجري اليهود من جميع انحاء العالم ولا سيما من هذه البلدان الواقعة حول حوض البحر الابيض المتوسط والاقطار الشرقية . ففي عام ١٩٥٤ كانت الدولة اليهودية تعد ١٧١٧٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٥٢٦٠٠٠ من اليهود ، وبعض المسيحيين واقلية من عرب فلسطين (١٨٠٠٠٠) ضعف جانبهم بعد نزوح أكثر من ٨٠٠٠٠٠ عربي ، غادروا البلاد خوفاً او بسبب الاعمال الحربية . وقانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠ ينص على ان كل يهودي له الحق بالعودة الى البلاد كهاجر ، وان بمجرد عودته الى البلاد يصبح تلقائياً من الرعية الاسرائيلية . وكان من نتائج هذا التشريع ان من اصل عشرة من سكان البلاد ، ٩ منهم يهود . الا ان تبان الاجناس واختلاف المشارب والعادات ونمط العيش وتباين المستوى الحضاري بين هذه العناصر المتعايشة جنباً الى جنب جعل من العسير جداً عملية مزج الجوالي اليهودية الغربية الاصل : من روس بيض ويولونيين وبلطيين والمأان ومجر وبلغاريين مع يهود شمالي افريقيا وبلدان الشرق الاوسط الذين دخل نصفهم البلاد بعد عام ١٩٤٨ ، كما قامت صعوبات اعترضت عملية تنظيم هذه العناصر وصهرها معها . وهؤلاء السكان الجدد يختلفون اختلافاً كبيراً عن السكان القدامى في البلاد الذين تألف معظمهم من طلائع الصهاينة الذين قدموا الى فلسطين ومن بناء الوطن القومي من اصحاب رؤوس الأموال . فألفوا معاً فئة اشتراكية النزعة متجانسة من اصل اوروبي واحد ، ضميعة النزعة الدينية ، كانت وضعت منذ عام ١٩٤٠ ، على النمط الاوروبي او الاميركي ، جميع أطر الدولة ومؤسساتها . فالموجة الجديدة من المهاجرين اليهود تألف معظمها من يهود نجحوا من غيبات الاعتقال في اوروبا حيث رسفوا في الذل والمهانة عرضة لصنوف الاضطهاد والالوان العذاب او من يهود نزحوا من الاقطار العربية المجاورة او جاؤوا من الاقطار الاسلامية الاسيوية من شمالي افريقيا ، من يمينين وعراقيين وليبيين ، لا مال عندهم ولا حرفة لديهم يعملون عليها في معاشهم ، بعد ان عاشوا في ظروف واوضاع صحية سيئة . مستوى العيش هندهم من ادنى المستويات ، معظمهم اميون ، لا يفقهون شيئاً من ابسط المبادئ التي تقوم

عليها الحضارة الغربية يستهجن الاوروبيون منهم نمط العيش الذي يسرون عليه . وقد أدى هذا الوضع الى ايمان روح الريادة والطلبة والى إضعاف المثل العليا التي جاشت في صدور من كانوا طلائع الحركة الصهيونية ، ولا سيما إضعاف روابط التعلق التي تشد الدولة الجديدة بالديموقراطية ، وبالتوجيه الغربي كما اشتد جانب اليهود الشرقيين في البلاد . وهكذا فالجتمع اليهودي في اسرائيل يتقسم الى شطرين متباينين في المجال الحضاري ولا سيما الاجتماعي منه ، اذ ان للعناصر الشرقية في البلاد شأن ادنى من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية من العناصر اليهودية الغربية . والاختلاف بينهما يشتد على الأخص حول فكرة تشكيل المجتمع الجديد ، الذي يقترح القدامى منهم ان يكون مجتمعاً علمانياً بينما يرى القدامون حديثاً الى البلاد ان يكون وفقاً للتقاليد اليهودية المتوارثة . فالهم الأكبر الذي يحول في خاطر الطبقة الموجهة الغربية للزعة والاتجاه هو طبع الدولة الاسرائيلية بطابع « دولة غربية » في قلب المحيط العربي ، وهي فكرة تحاربها العناصر الحديثة العهد في البلاد يشد من ازرها الفرقة المعروفة بالآشكنازيم *Ashkenazim* التي تتألف من ضمنها عدة أحزاب سياسية ناشطة .

التنظيم الاقتصادي في البلاد
هذا التيار العام من المهاجرين أفقد البلاد توازنها واضطرها الى انتهاج سياسة شديدة صرامة من التقييدات والتضييقات عرفت عندهم بسياسة شد الحزام (*Tsénâ*) لم يستطع قبلها والعمل بها عناصر عديدة من الوافدين الى البلاد حديثاً ، مما عقد العلاقات بينهم وبين العناصر الاخرى المستقرة في البلاد من عهد بعيد مما أدى ببعضهم الى مغادرة البلاد والتزوج عنها من حيث اتوا . ولتأمين اسباب العيش لهؤلاء السكان الآخذ عددهم بالارتفاع السريع في رقعة من الارض ضيقة وفقيرة ، يحتشد في مدنها الكبيرة نصف السكان ، كان لا بد من تطوير الصناعة ولا سيما الزراعة . فقد كان سبق لادارة البلاد ، قبل عام ١٩٤٠ ، ان شجعت كثيراً الاهتمام بالزراعة الى جانب القطاع الخاص ، وتشجيع التعاونيات المجتمعية « الحيبوز » . وقد استمر الاتحاد العام للعمال (المستدروت) المرتبط بحزب العمال (الماباي) ، هذا الاتحاد الذي يضم ٧٥ بالمائة من مجموع العمال في البلاد (بين يهود وعرب) في مراقبة حياة البلاد الاقتصادية بما له من تعاونيات تؤلف شبكة تتصل حلقاتها بجميع اطراف البلاد ، وبما لها من مصارف وشركات تأمين تسلف الاعتمادات اللازمة للنهوض بالمشروعات الاستثمارية على اختلاف انواعها من تجارية وصناعية وزراعية ، وبما لها من ضمان اجتماعي ومدارس ومعاهد ومشاريع عمرانية واشغال عامة ، وهي منظمات تعمل الى جانب تعاونيات خيبوتزين التي لا تزال قائمة مع انها فقدت جانباً من اهميتها ، اذ كانت تضم ٣٠٧ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٥٦ مقابل ٧٠٥ بالمائة عام ١٩٤٧ ، وهو دليل واضح على تقهر القطاع الاشتراكي بالنسبة للقطاع الخاص . ان ازمة تضخم النقد خلال فترة الحرب كان من نتائجها المحتومة قبول بعض التنازلات للقطاع الخاص ، وبذلك مهدت الطريق لطلوع « طبقة جديدة من الأثرياء » . ومن جهة اخرى اعرب المهاجرون الجدد الى البلاد عن رغبتهم في العيش في المدن ، او كزراعين

يعملون في مستعمرات زراعية كملاكين صغار ، يملكون منازل سكنهم وحيوانات أليفة وحظائر لتربية الدجاج ، يحصلون على رزقهم من خبايا الارض . فالارض تؤجر لمدة ٤٩ سنة ، الا ان ادوات العمل فيها والاحزمة الزراعية الصناعية تستعمل مشاركة وقباج سواسمها وغلاها لاحدى التعاونيات الزراعية ، وتشتري منها المواد الاستهلاكية . وهكذا نرى ان الحبيوتين المروقة تجتاز ازمة شديدة من جراء تناقص عقود الايجار ومن جراء اجتذاب رواد الحركة وطلاتها الذين ساهموا في الحرب ، للعمل كموظفين في الادارة العامة او على رأس التعاونيات والنقابات العمالية .

ان تحسين الانتاج الزراعي وتطوره يتوقف قبل كل شيء على اعمال الري التي اشرف على تنفيذ قسم منها في وادي الغور وفي النقب المهندس المعروف لودرميلك ، والذي يقترح فتح قناة تصل بين البحر الابيض المتوسط وبين البحر الميت وهو مشروع يمكن استخدامه لتوليد طاقة كهربائية هائلة . وقد زادت مساحة الارض المروية في البلاد اكثر من ستة اضعاف .

ان عملية افراغ السكان وسهرهم في بوتقة واحدة وقولبة هذه العناصر المتباينة في قوالب اجتماعية وثقافية واحدة أمكن تحقيقها بواسطة الشبكية . فالوسط المدرسي او الجامعي هنا كما في الولايات المتحدة لنجح الى حد بعيد ، في اقلية الطالب او تدجينه ودججه في المجتمع الاسرائيلي كما ان الجيش والخدمة العسكرية هما من خير الوسائل لتحقيق هذه الوحدة واتحاد عملية الصهر الاجتماعي ، اذ الشعار المعمول به هو : « خلق احسن جندي من كل مواطن وخلق احسن مواطن من كل جندي » ، وهو شعار امكن تنفيذه وتحقيقه الى الحد الاكمل بواسطة تعليم اللغة الواحدة ، ودروس التاريخ ودروس التربية المدنية ، التي تعطى للجندي كما يعطى دروساً مهنية او حرفية توليه مهنة يعتاش منها عند نهاية خدمته في الجيش . واللغة عامل اساسي في عملية التوحيد والصهر : فجميع من يحسنون اللغة العبرية ويحودونها يشكلون من بينهم الوفاً من خيرة الاساتذة والمدرسين يتبرعون لتدريس هذه اللغة ولتلقينها لمن يجملونها في ساعات فراغهم كما ينحصر كل اسبوع ، ساعة او ساعتين من اوقات فراغهم لتعليم العبرية لشخص او اثنين او لتدريس بعض الفئات المتأخرة . وهذا الترابط والتضامن الوطني يشد من ازره ويقوي من لحمته عامل خارجي ، هو عداء الدول العربية لاسرائيل .

ودولة اسرائيل هذه هي الوحيدة بين دول الشرق الاوسط التي تشيل فيها الصناعة على الزراعة : هنالك طبيب واحد لكل ٣٨٠ شخصاً من سكان البلاد . كما ان معدل دخل الفرد الواحد هو ٤٠٠ دولار في السنة . فهي في غاية الازدهار ، هو ازدهار يقوم على قواعد اقتصادية سريعة العطب ، ولا يستمر الا « بفضل ما يتلقاه باستمرار من رؤوس اموال ترد عليه من الخارج » . واسرائيل التي تحيط بها دول معادية تحمل دوماً بأخذ الثأر من الهزائم النكراء التي لحقت بها عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ترى نفسها دوماً اكثر فأكثر بحاجة ماسة للتجهيز والتنظيم والحفاظ على جيش قوي يكلف بقاءه على خير استعداد ، غالباً ، والدفاع عن حدودها الطويلة

لمنع تسرب عناصر معادية الى داخل البلاد ولرد تعديات المهاجرين من الفدائيين ولتقوية وحدة البلاد . ولذا تبدو لنا الروح القومية فيها متشددة وتعتكف باستمرار وراء العنصر الديني . فالتقاليد والمشارع الدينية قوية جداً ، ومؤسساتها راعت دوماً في تشكيلها طابع الديانة الموسوية (كعقود الايجارات المعقودة لاجل ٤٩ سنة كما جرى على ذلك البنك الوطني اليهودي للتسليف الزراعي) . وتلعب الاحزاب الدينية التي يتألف من مجموعها حزب ديني موحد ، دوراً بارزاً في حياة الأمة وتطبعها بطابع ديني بارز وفقاً لمناسك العبادة الموسوية ، كاحترام العطلة يوم السبت والتقييد بلحم الكاشير *Kasher* في كل ما يتعلق بأمور التغذية ، والامتنثال لكل الاجراءات الدينية التي تفرضا المحاكم الدينية في كل ما يتصل بأمور الزواج بين الاسرائيليين مع غير الاسرائيليين . وهكذا تقف اسرائيل في وجه العالم الاسلامي الذي يحيط بها احاطة السوار بالمعصم ، معتمدة كلياً على العون المالي الاميركي ، وتؤلف كما يقول نهرود رأس جسر للاستعمار الانكليزي الاميركي في الشرق . ان مهاجرتها لثروة السويس عام ١٩٥٦ ، والفوز الباهر الذي حققته في سينا ، مع ان التدخل الاميركي حال بينها وبين قطف ثماره اليانعة ، يؤيد كل ما ذهبنا الى تأكيده هنا .

٤ - البلدان الاسلامية - افريقيا الشمالية

حققت الاقطار الاسلامية الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية استقلالها بعد ان حققت بلدان الشرق الاوسط الاستقلال ببعض الوقت . فليبيا هذه المستعمرة الايطالية القديمة في هذه المنطقة ، نالت استقلالها منذ عام ١٩٥٠ ، بفضل الانتصارات الباهرة التي حققها الحلفاء ، وجعلت منها دولة مستقلة ذات سيادة . فقد قامت العناصر الوطنية فيها بمقاومة عنيفة للاحتلال الايطالي الذي لم ينته من فتح البلاد الا في سنة ١٩٣٢ ، بعد ان ارسل الايطاليون الى غنيمات الاعتقال ثلث سكان البلاد ، وبعد ان قتلوا وشردوا عدداً كبيراً من رجال تلك البلاد وصادروا اطياب اطيائها ، ومع ذلك فقد بقي نفوذ السنوسية فيها قوياً بالرغم من لجوء زعماء الحركة السنوسية الى مصر ، وعرفت ان تؤجج الحقد والبغضاء في قلوب الليبيين ضد الايطاليين ، يشد من ازهم عدد من اللجان قامت في دمشق والقاهرة ضمت العديد من الليبيين الذين نزحوا عن اوطانهم . وقد خلا الامر في ليبيا للبريطانيين الذين احتلوا في اثر الانتصارات الباهرة التي حققها الجيش الثامن ، ففادها عدد كبير من المعمرين الايطاليين ومن اليهود وبذلك اصبحت ليبيا محمية بريطانية بالفعل تأتمر فيها الحكومة بأوامر المستشارين الانكليز . وتاتم بهديهم بمدن انشأ البريطانيون والاميركيون فيها قواعد حربية لهم منيعة .

وقامت في بلدان شمالي افريقيا : المغرب الاقصى والجزائر وتونس ، حركات قومية اخذت تطالب باستقلال هذه البلدان وتجاهد بمرارة لاجبار فرنسا وارغامها على اعطاء البلاد تنازلات مهمة .

المجتمعان المتجاوران: المجتمع الاوروبي ان استيطان ١٦٠٠.٠٠٠ اوروبي في بلدان افريقيا الشمالية، وفرنسة، ونصف مليون يهودي فيها الى جانب عشرين مليوناً من ابناء البلاد الاصليين كان من بعض نتائجه خلق مجتمعين وجهاً لوجه: مجتمع وطني احتفظ بوسائل الانتاج والمقايضات التي توارثها عبر الاجيال أباً عن جد ويعيش في مستوى من الغنى متدنٍ جداً، ومجتمع مستعمر تتوفر له رؤوس اموال وافرة ويتحكم بحياة البلاد الاقتصادية ويسيطر من على مراكز التوجيه في الادارة وفي الحياة السياسية، ويتمتع بمستوى عيش رفيع. فلو وضع القائم صارخ: فهو من جهة يختلف تماماً عن الوضع الذي يحيط ببلدان افريقيا الجنوبية حيث يسمح الجو ويتسع لاستيطان البيض بأعداد كبيرة وبصورة مستمرة، انما اقام فاروق اللون فيها حاجزاً وتمييزاً عنصرياً بين مختلف العروق لا يمكن تجاوزه، ومن جهة ثانية فاقطار افريقيا السوداء حيث تقيم جبال اوربية قليلة العدد، لا يهملها من البلاد سوى استثمار خيراتها الطائلة ولا تتدخل في شيء لتقرير انتاجها، فلا نجد في اي قطر من اقطار العالم، مثل هذا العدد الغفير من الاوروبيين يعيشون منذ اجيال متعاقبة بين الجماعات الاسلامية حيث تشابكت المصالح وتداخلت، وحيث يشتد اثر الغرب الاجتماعي والثقافي ويعرف في الاقطار الاسلامية بشكل لم نر له مثيلاً من قبل. وهذا المليون ونصف من الاوروبيين، اكثرهم من الفرنسيين، يؤلفون اقلية ضئيلة حتى في هذه الجزائر التي يمثلون ١١ بالمائة من سكانها، وفي تونس حيث يمثلون ٧,٢ بالمائة، وفي المغرب حيث لا تزيد نسبتهم الى مجموع السكان عن ٤٠ بالمائة وهي اقلية آخذة بالتضاؤل يوماً بعد يوم، امام تزايد عدد السكان في هذه الاقطار، وهو عدد ٨٠ بالمائة منهم من سكان المدن، فمدينة الجزائر وحدها تضم ربع عدد سكان البلاد، كما تضم تونس ٢/٣ عدد سكان البلاد، وفي المغرب ٤٢ بالمائة من السكان يقيمون في الدار البيضاء.

وهذه الاقلية تلعب، مع ذلك، دوراً بارزاً في كل قطر من هذه الاقطار الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية. ففي حيازتها قسم كبير من مساحة البلاد، بالرغم من هذا التمهق الذي سجله الاستعمار الاوروبي في الريف منذ عام ١٩٤٠ (لا سيما هذا النوع من الاستثمار الذي لم يعد يدر كثيراً على القائمين به)، وهي وحدها تستفيد من تسهيلات التسليف الذي توفرها لهم المصارف ومن الاستثمارات الاستخراجية في البلاد. وبعد ذلك بمدة طويلة، في سنة ١٩٣٩ في تونس، وفي سنة ١٩٤١، في الجزائر، تكونت شركات محتلطة ساهمت الدولة في رأس مالها اسوةً بما تم في المغرب بين ١٩٢٨ - ١٩٢٩، حيث قام مكتب الابحاث العلمية والمساهمة في الاستثمارات الاستخراجية، فالمعمرون هم الذين ينتجون اكبر قسم من المواد التي تصدرها البلاد: كبواكير اثمار الفاكه والزراعات الخضراوية والتبنيذ والفسفات وفلزات الحديد والزنك والرصاص. فهم ينتجون في الجزائر ٣/٤ محاصيل البلاد من القمح الطري، وثلاث اضعاف الصلب ويؤمنون القسم الاكبر من صادرات البلاد الى فرنسا على الاخص حيث تنعم الجزائر بحرية تصدير كل ما ترغب في تصديره بفضل اتحادها الجمركي مع فرنسا وحيث تنعم كل من تونس

والمغرب بفوائد خاصة . ويتباين هؤلاء المعمرون من حيث مساواتهم : ففي الجزائر يسيطر ستة آلاف من المعمرين على $\frac{1}{4}$ الاملاك التي في حيازة الاوروبيين ، بينهم ٩٠٠ شخص يملك الواحد منهم مزارع تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠ هكتار ، كما ان ١٢ من كروم الاوروبيين تزيد مساحتها على ٥٠٠ هكتار ، و ٢٨ كروماً منها تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣٠٠ و ٥٠٠ هكتار ، و ٥٪ من منتجي النبيذ يملكون نصف الحقول المزروعة كروماً . ففي الوقت الذي تستثمر فيه ٢٥٠٠٠ مؤسسة استثمارية ٢٠٠٠ هكتار ترى ٥٣٢٠٠٠ من الاستثمارية الاسلامية لا تستثمر سوى ٧٠٠٠ هكتار . وفي تونس ترى ٧٧٠٠٠٠ هي ملك ثمانية او تسعة آلاف مزارع فرنسي ، وفي المغرب ترى ٦٥٠٠٠ هكتار خاضعاً للاستثمار (اي $\frac{1}{8}$ مساحة الارض المزروعة) ، تعود ملكيتها لـ ٤٠٠٠ مستثمر تقريباً ولعدد صغير جداً من الملاكين المغاربة ، بينها ٩٠٠ مزرعة تزيد مساحة الواحدة منها على ٣٠٠ هكتار (١٤٠٧ ٪ من عدد الاستثمارات وتمثل ٦٠ ٪ من مساحة الارض المزروعة) .

و على عكس ذلك ، فالمجتمع الوطني مجتمع فقير ، معدم ، تنقصه اصلاً المجتمع الوطني الذرائع التقنية ورؤوس الاموال ، مسترسل في استعماله الاجهزة الزراعية البالية والحيوانات البائسة ، تتنكر للاسمدة الصناعية ويقل " معها الهكتار من ٤ - ٥ قناطر اي نصف ما تدره الارض على المستثمر . هنالك عدد ضئيل من اغنياء الملاكين ، بين قدامى ومحدثين حاولوا ان يطبقوا الاساليب الفنية التي يستعين بها الاوروبيون ، ولا يتورعون ، والحالة هذه عن قضم صغار الملاكين المتناخمين لهم . واذ لم يكن في وسعهم استخدام الوسائل التي يستخدمها الاوروبيون لتمنعهم عن تقديم الضمانات التي يقدمها هؤلاء المصارف ، ولا رغبة فنية لهم ، فهم اعجز من ان يطوّروا اساليبهم الزراعية او ان يدخلوا عليها ما يكفّل لهم مردوداً اطيب والاندماج مع النظم الاقتصادية الأوروبية ، ولذا لم يكن في وسع الشركات التعاونية سوى تسليمهم من المبالغ ما يؤمن لهم البزار او " الموسم " ، كما ان اصحاب الحرف منهم استمروا في ممارسة حرفهم المتوارثة وفقاً للاساليب المرعية ولذا لم يستطيعوا تفادي منافسة المنتوجات المستوردة .

تألفت الملكية التابعة لابناء البلاد على الاجمال من قطع زراعية صغيرة الحجم لتستغل وفقاً لشروط الاستثمار المألوفة . هنالك في الجزائر ٣٩١٠٠٠ ملكية عقارية تخص ابناء البلاد تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات ، ٧٠ بالمائة منها لا يربح لها الحياة ولا يمكن ان تأتي بفائدة في هذه الظروف المناخية التي تفرضها الزراعة التوسعية حتى الزراعة البعلية ، وبعد ان أقصوا عن اطيب الاراضي واجودها ، فقد اضطر الوطنيون ان يزرعوا اراضي فقيرة ، بخيلة المردود ، او اكثر ارتفاعاً عن سطح البحر ، واحياناً تقع على سفح مرتفعات شديدة الانحدار يحرق استثمارها إلى خطر تعمرة التربة . ان نصف سكان الريف في بلدان افريقيا الشمالية هم عاطلون جزئياً عن العمل لعدم توفر الارض الزراعية لهم ، كما ان مكننة المزارع الكبرى عملية مرهقة لاصحابها .

فقد جرت الحيازة حتى الآن الى قتل الملكية الصغيرة واقتضى استثمارها بدأ عاملة رخيصة . فالاقبال على المكننة الزراعية قتل اليد العاملة وعرضها للزوال بالاستغناء عنها . فالمكننة تؤلف خطراً كبيراً على طبقة الفلاحين وتهدد مصيرها في الصميم ، اذ تقضي على حركة السكان في الريف وتحملهم على النزوح نحو المدينة .

فالجهود التي بذلت عام ١٩٤٥ لتحسين طرق الانتاج في البلاد بفضل قطاعات النهوض بالزراعة (S. H. R.) في الجزائر ، وبفضل قطاعات تحسين وسائل الانتاج (S. A. P.) في المغرب ، وعلى مشروع الخطة الزراعية في تونس ، نعت كلها الى مكننة الزراعة وتجهيزها بالعتاد الصناعي الحديث ؛ الا ان مكننة الريف ، منها كما في الولايات المتحدة الاميركية من قبل ، وفي الاتحاد السوفياتي وفي دول اوربا الشرقية لا يمكن الاخذ به او مجرد التفكير به الا في ضوء عملية تصنيع سريعة ، والانشاء عنها ازمة اجتماعية حادة . فقطاعات النهوض بالزراعة في الجزائر لم تجني سوى نتائج ضئيلة . فلم تكن تضم عام ١٩٥٣ ، سوى ١٠ بالمائة من فلاحي البلاد ، و ٤٢ من مجموع الاراضي ، فليس من عجب ان يأتي مردود الارض غير وافي بالفرض ، وقطاعات تحسين وسائل الزراعة في المغرب التي تعمل بها منذ عام ١٩٤٥ فضلت المنظمات التي تتوفر لديها التقاوى والاعتدة الفنية فوق جمعيات صغار الملاكين القديمة ، مما اثار معارضة بعض المعمرين (الذين اخذوا يشبهونها بالكولخوزات الروسية) وخشوا من فقدان اليد العاملة ، ولذا حدث كثيراً من عملها وغيرت كثيراً من قدرتها .

المشكلة الديموغرافية ونتائجها
بفضل تناقص معدل الوفيات ، اخذ عدد السكان في النمو سريعاً بمعدل ٥٠ الف في السنة ، في تونس وب ١٨٠ ٠٠٠ في المغرب ومن ١٢٠ الى ١٨٠ ٠٠٠ في الجزائر ، اي ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ في السنة . فالمسلمون زاد عددهم ٣٨ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ في الجزائر وحدها ، و ٢٥ بالمائة في تونس . وهكذا قام في الاقطار الثلاثة الواقعة في شمالي افريقيا ٢١ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة بمعدل النمو عندهم هو من اعلى ما عرف العالم من امثاله (المغرب ٢ بالمائة ، وتونس والجزائر ١,٥ بالمائة) . ان التوسع في زراعة الكرم ، هذه الزراعة الاوروبية في الصميم التي يكثر حولها القول والنظر ، وزراعة الخضراوات التي تضاعف حجمها بين ١٩٣٨ و ١٩٤٨ في الجزائر وفي تونس ، والسقي زادت في المغرب عام ١٩٤٨ ، ١٥ ضعفاً عما كانت عليه عام ١٩٢٠ ، قد خفضت كثيراً من مساحة الاراضي الموقوفة على الزراعات الاستهلاكية لدى المواطنين . ففي الجزائر وحدها اكثر من ١ ٥٠٠ ٠٠٠ اسرة لا ارض لها ، والمساحة المزروعة لا تزال آخذة في التناقص بالنسبة للفرد . فبينما كان يصيب الجزائري المسلم ، عام ١٨٧٢ ، ثلاثة وثلاثين آراً من الاراضي الزراعية ، هبط هذا الرقم عام ١٩٥٢ ، الى ٢٤ آراً . ان اتساع الاراضي الزراعية التي تكلف عملياتها غالباً لم تكن لها اهمية تذكر بالنظر لضعف الطاقة الشرائية لدى الطبقات الشعبية التي لا تشجع قط المزارعين على الاتجاه نحو هذا النشاط . واخيراً وليس آخراً ، الاستثمار الواسع النطاق عندما

تم للزراعة الاجهزة الميكانيكية اللازمة لها وتجري على الاصول المرعية ، واحياء الاراضي البور او الموات للزراعة من قبل ابناء البلاد الذين يبحثون لهم عن اراضي زراعية جديدة قد يمر الى تراجع الاراضي الحرجية ولى تعرية الارض وتأكلها نتيجة حتمية لهذه الطريقة . فهاهي كل افريقيا الشمالية « تعمل الآن على ارسال تربتها نحو البحر » ، لا سيما المناطق الجبلية فيها حيث يتكاثف عدد السكان ، كما هي الحال مثلاً في منطقة القبيلي الصغيرة . ويقدر رنيه دومون ان عوامل تعرية الارض في السنة تفقر البلاد ما مجموعه ٣٥٠٠٠ هكتار من الاراضي الطيبة . فكل يوم يمر تخسر الجزائر فيه ما يساوي ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية ويزيد عدد البطون التي يترقب ملؤها ٥٠٠ بطن في اليوم الواحد .

البؤس بين ابناء البلاد وهذا الاختلال المتزايد كل يوم بين عدد السكان وبين تقصير مواردها الطبيعية عن تأمين أود العيش لهم يزداد عمقا . ففي منطقة الساحل وهي اكثر مناطق تونس خطرا ، كما يؤكد ل. شفالييه ، ان عشر سكان هذه المنطقة من اهل البلاد الاصليين يعيشون بيسر نسبيا ، بينما ١/٣ السكان هم في وضع وسط ، ونصلهم في حالة فقر وعشرهم يرسف في بؤس مدقع ويعيش على الاحسان والصدقات . ومنذ عام ١٩٣٥ كانت المجاعة من هذه الاوبئة التي تكون دوما خطرا يهدد البلاد . ففي كل سنة يترقب على البلاد ان تشتري القمح والشعير والارز لتضمن إعالة السكان المعوزين . ان مستوى العيش متدن جدا . وكان من يتصرف من افراد الشعب عام ١٩٥٣ ، باربعة آلاف فرنك في الشهر ، كانت من اصحاب الحظوظ . فبينما كان تحت تصرف كل مواطن ، عام ١٨٧١ ، خمسة قناطير من الحبوب لاستهلاكه السنوي ، لم يعد لديه في سنة ١٩٠٠ ، سوى اربعة ، وهبط هذا الرقم الى اقل من ٢٫٥ بالمائة سنة ١٩٤٠ . وعلى هذه النسبة قس ايضا تونس حيث الامكانية تبقى ضمن هذه الحدود ، وتأتي فوق هذا الحسد بقليل في الغرب . كذلك نقصت ايضا المواد الغذائية الاخرى : كالزيتون والتين والتمر والبقول المجففة والماشية . ان ٣/٤ السكان محرومون عمليا من الحليب واللحوم والبيض والمواد الدهنية الجيدة . وهذا النقص الذريع في المواد الغذائية كان القاعدة العامة التي تحيط بالسكان قبل الحرب العالمية الثانية . ولعل خير مثل لهذا البؤس الذي يتسكع فيه السكان هو وضع القبيلي الكبرى حيث تبلغ كثافة السكان ٢٤٠ احيانا ٤٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

« ان قضية تومن نصف سكان القبيلي بالمواد الغذائية في عام ١٩٤٥ ، لم تكن من الامور الواردة على الاطلاق . ان الغذاء الاساسي يتألف من طحين البلبوط الذي كثيرا ما يجري خلطه ببقشر البلبوة بعد قشطها . ففي قرى القبيلي الغافة في الجبال ، هذا الطحين الاسود الحشن المزوج بمادة خشبية هو الذي تضطر ربة المنزل لتقديعه طوال النهار كوجبة رئيسية للاسرة . ان قطعة من الطينية المصنوعة من هذا الطحين وبعض اطواب من التين المجفف ، يكون اساس الغذاء الذي تقدمه لاسرتها » (كما يؤكد لويس شفالييه) .

فالنقص في التغذية يسبب الضعف للرم والهزال كما تثبت ذلك النتائج التي ادت اليها اللجان . ففي مقاطعة قسنطينة عام ١٩٣٦ ، كان ٢٦٪ فقط من الذين تقدموا للكشف الصحي اعتبروا

صالحين للخدمة . واللامساواة بين أبناء البلاد والاوروبيين تبرز في كل المجالات والقطاعات . وقد اظهرت لجنة ماسبديول لدرس توزيع الدخل القومي في الجزائر ، ان دخل الاسرة الاوروبية السنوي يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ فرنك ، بينما هو في الاسرة الجزائرية ٣٠ ٠٠٠ فرنك ، ويهبط الى ٢١ ٠٠٠ فرنك في السنة عند ٦ ملايين من الفلاحين . وفي المغرب كانت ٣٦٠ ٠٠٠ فرنسي يصيبون ٢/١ الدخل العام ، ويتقاسم ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ مغربي الثلاثة اخماس الباقية ، فيكون دخل الفرد الواحد اقل من ٣٠ ٠٠٠ فرنك في السنة ، أي ١٦ مرة اقل من دخل الفرنسي . وعدم المساواة هذه بين شقي السكان تبدو أكثر بروزاً ووضوحاً في مجال التعليم . فبينما اولاد الاوروبيين الذين هم في سن الدراسة واولاد اليهود كلهم يذهبون الى المدارس ، فأولاد الاسر الاسلامية من هم بين ٦ - ١٤ سنة ، يذهب ١٢٪ منهم الى المدرسة في تونس ، و ١٥٪ في الجزائر ، لعدم توفر الابنية المدرسية والمدرسين . ان ولداً من اصل ثلاثة من اولاد الاوروبيين يذهب الى المدرسة الثانوية ، بينما ترى طالباً واحداً من ١٢٥ طالباً من اولاد الاسر الاسلامية يتلقى تعليمه فيها .

والتصنيع يبدو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات الحادة التي يثيرها الدفع الديموغرافي في البلاد . وقد جرت اول محاولة من هذا القبيل عام ١٩٤٠ عندما اصبح من المتعذر جداً استيراد مواد البناء والاقمشة والسكر والمواد الاستهلاكية المصنوعة العادية التي لم يكن احد منها يُصنع محلياً . ففي هذه السوق التي انعدمت فيها كل منافسة غريبة ، تم انشاء عدة صناعات لم تلبث ان ضاقت امامها شروط العمل عندما امكن استئناف العلاقات التجارية مع الخارج . فروؤوس الاموال الوطنية تستثمر بالاحرى في شراء الاراضي والعقارات السكنية . فالاستثمارات الكبرى جاءت من الخارج كما نزحت الى افريقيا الشمالية صناعات فرنسية ، واستثمرت اموال اميركية في مناجم زليجة بحثاً عن النفط . وحركة التصنيع هذه أعاقها فقر البلاد لمصادر الطاقة : فالفحم الموجود الى الجنوب من وهران لا يمكن استخراجه الا عن طريق مساعدات مالية ويبقى اعلى سعراً من الفحم المستورد .

كان من بعض نتائج الاستثمار في هذه البلاد ان دمج نشاط التنظيمات الاجتماعية الجديدة بعض القطاعات في حياة العصر الاقتصادية ، وبذلك خرج هذا النشاط عن الطوق القبلي البدائي ، ان توطين القبائل في المناطق المحددة لها بكل دقة ، والانتقال بالبلاد من نظام الملكية المشتركة الى الملكية الفردية ، والتمويل على الاقتصاد النقدي في هذه المناطق بالذات التي عرفت بانطوائها على نفسها ، كل ذلك ساعد على تطوير الروح الفردانية كما زاد في اللامساواة الاجتماعية المتزايدة . فالقبائل الموجودة في الجنوب تتجهز وتتفتت الى أسر بائسة عجزت عن التحضر والاستيطان لاقتنارها لموارد ضخمة من الآبار الارتوازية هي بحاجة ماسة اليها . وسكان الجبال الذين يخضعون لموجبات الظعن والتنقل اضطروا للحد من طعنهم ولزراع الوديان التي يقيمون فيها ، والبدو الرحل في الفياضي اضطروا هم ايضاً لاستثمار اراضيهم المعرضة دوماً للجفاف ، واصحاب الحرف والمهن الصغيرة في المدن تعرضوا للخراب .

من جراء منافسة الحاجيات المصنوعة لهم . هذه التغيرات والتسميلات التي وفرت اسبابها حالة الحرب ، واعمال الرشوة ، كل هذه العوامل ساعدت الاعيان ووجوها ان يزدادوا كثيراً من ثرائهم ونفوذهم ، ووسعوا املاكهم على حساب صفار الملاكين بعد ان اضطروهم للتخلي عن اراضيهم . وعلى غرار ما جرى في بلدان الشرق الاوسط نرى رؤساء القبائل الضاربة في القسم الاوسط من جبال الاطلس مثلاً التي كانت آخذة بالاستيطان في هذه المنطقة ، اقتطعوا لأنفسهم مساحات واسعة ، وقد استطاع بعض التجار من سكان المدن ان يجمعوا ثروات طائلة وحدث في الوقت ذاته انحطاط اقتصادي شعر بوطأته على الاخص سكان المغرب وسكان تونس وهذه الطبقة البورجوازية التقليدية المعروفة في المدن التي تلقت ثقافتها في المعاهد الثانوية الفرنسية والتي تطبعت بالطباع والمعدات الغربية . الا ان ضحالة ثقافتها لم تكن لتساعد على منافسة الغربيين . ومن هذه الطبقة بالذات ، ظهرت الاطر والملاكات التي انتظمت الحركات الوطنية .

بروليتاريا المدن في المدن تضخمت البروليتاريا بأعداد ضخمة وذلك بعد ان غادر عشرات الوف العمال الريفيين القبائل التي ينتمون اليها ونزلوا الى المدن . كما كشف عن هذا كله الاحصاء الذي جرى عام ١٩٣٦ وبين الخطر الذي يكن تحت هذه الظاهرة التي ستشهد وستطور مع كل اختلال يطرأ على الوضع الاقتصادي في البلاد ، ومع كل مجاعة او جفاف يتهددها .. وهذه الألف المؤلفة ترحت عن مقاطعات جربا والمزاب والقبيلي ومقاطعات بربر تاراس الى الشمال من تلمسان ومن منطقة الريف الشرقي ومن المنطقة الغربية في جبال الاطلس المغربية ومن سهول صوصة او انتي اطلس ، ليمملوا بضعة اشهر في المدن ليوفروا من اجورهم ما يسمح لهم بتسديد الضرائب المترتبة عليهم ، واشراء الحاجيات المصنوعة ولا سيما الالبسة والمواد الغذائية لعائلاتهم . وهناك نحو ٢٠ بالمائة من هؤلاء النازحين يهاجرون كما يهاجر عدد من النساء ايضاً ، فيتجهون في هجرتهم هذه الى فرنسا التي تستقبل ٢٠ ألفاً من المغاربة ، و ٣٠٠٠٠٠ من سكان القبيلي ليمملوا بما يوفرون ، المتخلفين في الديار وعددهم لا يقل عن ١٠٥٠٠٠٠٠ نسمة . وفي سنة ١٩٥٠ ان ٦٧ بالمائة من متوسط الدخل في القبيلي كان يأتي عن طريق الهجرة كما ان ٣٣٪ لا غير كانت موارد المنطقة تؤمنها لهم . والذين يبقون في البلاد ، كانوا يحتشدون في المدن او يتكدسون في هذه الخيميات الضخمة او في هذه التخاشيب التي تكثر مثلاً في بن مسييك التي تعد ١٤٠٥٠ نسمة عند مداخل الدار البيضاء او في هذه القرى السوداء ، القائمة في اراض مشاعية بالقرب من تونس وعنابة ومدينة الجزائر او في المدن الساحلية في المغرب التي تضاعف سكانها في خلال عشر سنوات ، او في الدار البيضاء التي زاد عدد سكانها ثلاثة اضعاف هي الاخرى . وهذا النزوح نحو المدن افق الى تحطيم اطر الحياة التقليدية وارتدت معه الحياة المائلية طابعا جديداً يختلف عما كان لها من قبل : لا استقرار في الحقبة والحياة الداخلية في الاسرة مهددة بالمطب والخطر لاضطرار رب الاسرة للتغيب عن منزله بحثاً له عن اجر طيب كما ان امرأته تعمل هي الاخرى في ما يزيد من دخل الاسرة ، وتصبح بالتالي اكثر استقلالاً مما كانت عليه ، مما ادى الى تكاثر حوادث الطلاق والروابط غير المشروعة .

وبالرغم من هذا التغير العميق ومن اقبال الناس على ارتداء الملابس الداخلية الغربية الطراز، والتطور الذي طرأ على المسكن والاثاث واسباب اللهو وكلمة الكرة والاقبال على رياضة العدو وركوب الدراجة ، والاقبال على حضور السينما ، فتأثير الشرق على الناس بقي قويا كما بقي مسيطرا، كما ازداد قوة واثرا عن طريق الصحافة والمسرح والراديو، هذه الاختراعات ووسائل الاتصال الحديثة ، التي تغفلت بين سكان المغرب الأقصى مع التيسار الثقافي والدعوة للمروبة والجهود التي قام بها علماء الدين لتنقية الاسلام من الشوائب التي لحقت به نتيجة لحاربة الجمعيات والاخويات الدينية لم تخفف من حدة هذا النفوذ ، والتخفف من احكام الدين ومراسمه في المدن ابقى الروابط الدينية والشعور الديني قويا في النفوس ، اطلت فجأة على البلاد جمعيات دينية جديدة وزوايا كما نشأت كتائب قرآنية يأخذ فيها الصغار باستظهار القرآن . فالخضارة الاسلامية في المغرب قوية ناشطة ولم يعد هذا المغرب يشعر ان اسقامه انحلوا عنه او انه لا يزال معزولا عن باقي العالم الاسلامي . ويلجأ زعماء الحركة الوطنية الذين يتعرضون للاحقة السلطات الى القاهرة فيتلقون منها العون المالي والادبي ، ومن القاهرة تنطلق الدعوة للجهاد ضد السلطة المسيطرة على البلاد .

نجاح الحركات الوطنية
وفتح الجزائر وتونس الذي تم منذ عهد بعيد ، انتهى في المغرب ، عام ١٩٣٤ . فمنذ عام ١٩١٤ ، لم يضطرب الامن في هذه البلاد بصورة خطيرة الا خلال الحرب التي شنها زعيم الريف المغربي عبد الكريم ضد اسبانيا اولاً (هزيمة انوال عام ١٩٢١) ، ثم ضد فرنسا ، عام ١٩٢٥ . ووقع اول انفجار وطني في هذه البلاد ، عام ١٩٣٠ عند نشر الظهير الشريف حول قضاء البربر ، الذي رأى فيه الرأي العام الاسلامي محاولة لتجريد المغرب من الاسلام الذي هو عليه ، ومناصرة الحركة التبشيرية التي تقوم الكنيسة الكاثوليكية بها في هذه المنطقة .

وفي هذا الوقت بالذات نشطت للعمل ونشأت الحركات الوطنية الثلاث التي تجاهلت بعضها البعض ولو في الظاهر ، مدة طويلة ، من جراء هذه الحواجز الادارية التي اقامتها السلطات الفرنسية في البلاد ومن جراء هذا التباين في الاوضاع السياسية انتهت باقامة علاقات وطيدة فيما بينها . وبوصفها « فرعاً من الحركة التحررية الشاملة المضادة للغرب هذه الحركة التي اطلقها المسلك الاوروبي نفسه في البلاد » ، كما جاء على لسان هـ. دي مونتيقي ، فهي تنقسم في كل قطر من هذه الاقطار الى نزعتين رئيسيتين : الاولى دينية ، رجعية محافظة في المجال السياسي والاجتماعي ، تتمثل في تونس في حزب الدستور القديم الذي تأسس عام ١٩١٨ ، وفي الجزائر بجمعية العلماء ، وبالرابطة الاسلامية الذي اسسها الشيخ ابن باديس (١٩٣٦) ، وفي المغرب ، وفي جناح اليمين من الحزب الوطني . واساس هذه النزعة هو الشعور الديني الذي تجيش به الجماهير الشعبية ، وتشجب الروح الغربية وتوصي باحياء الثقافة العربية وتطالب بالاستقلال الوطني ضمن حلف شامل يضم الدول العربية . اما النزعة الثانية فهي التي عليها هذه النخبة التي تلتقت

تعليمها في المعاهد الفرنسية الكبرى والتي تطالب بوطن مستقل على النمط الاوروبي ، وتمثل في حزب الدستور الجديد الذي اسسه بورقيبة عام ١٩٣٤ ، وبحزب الشعب الجزائري (P. P. A.) ، والحركة التي تطالب بانتصار الحريات الديمقراطية (M. T. L. D.) ، التي اسسها مصالي الحاج عام ١٩٢٥ والتي تطالب باستقلال الجزائر ، وبالجناح اليساري في لجنة العمل المغربي . والفكرة القومية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية والشعور الديني العميق لم تلبث ان تحطت الاوساط الفكرية . وقد وجدت لها العديد من الانصار في اوساط اصحاب الحرف والمهن وفي الاوساط البروليتارية في المدن ، ولم تعتم ان اتصلت بالجمهير الريفية . وهذا الشيوع والانتشار السريع انما جاء نتيجة لهذا التوجيه السياسي والمادي الذي وقع في كل من هذه البلدات وهو من صنع الادارة الفرنسية والنظرية الاقتصادية الحديثة ، والتغيير الجذري الذي طرأ على المجتمع التقليدي الذي اكثر من اتصالاته ووطد من علاقاته مع باقي اجزاء البلاد . وعملت الصحافة والراديو والسينما على تنشيط بقضة الرأي العام ، كما ان سهولة الاتصالات والاسفار ساعدت هي الاخرى على ذلك .

فحركة القمع التي قامت بها السلطات في كل من تونس والمغرب عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وفشل المشروع الذي تقدم به بلوم وفوليت عام ١٩٣٦ الذي اقترح الاخذ بسياسة تمثل البلاد سياسياً والتخلي عن التدخل في ما يتعلق باحوال المسلمين الشخصية لانباء البلاد ، والحظر الذي وقع على الحزب الجزائري المعروف P. P. A. عام ١٩٣٩ ، كل هذا أدى الى تقوية جانب الزعماء الوطنيين امثال مصالي الحاج وبورقيبة وعلال الفاسي ، ومناهضة نظام الحماية ومقاومتها التي تتمثل في تونس بشخص الباي منصف تستمر بعد ان جرى خلعهم وإسقاطه عن الحكم عام ١٩٤٣ ، في هذه السنة بالذات التي نشر فيها فرحات عباس «البيان الجزائري» ، ومشروعاً عاماً للإصلاح ينص على قيام دولة جزائرية لها دستورها الاساسي ونظامها الخاص ، وعمل في اثر ذلك على انشاء «جمعية اصدقاء البيان والحرية» التي تطورت فيما بعد واصبحت ، عام ١٩٤٦ : «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» (U. D. M. A.) ، الذي انضم اليه عدد كبير من اعضاء الحزب الشعبي الجزائري القديم . وفي سنة ١٩٤٣ ، ظهر في المغرب حزب الاستقلال الذي اخذ يطالب باستقلال المغرب . والفتنة التي قامت في مقاطعة قسنطينة ، عام ١٩٤٥ جرى قمعها بقسوة كلية ، وفي عام ١٩٤٧ ، ظهر «النظام الاساسي للجزائر» ، وفيه ابتعدت الحكومة عن سياسة التمثيل والاستمرار ، واعطت الجزائر نظاماً لامركزياً موسعاً مع مجلس تمثيلي جزائري له صلاحيات واسعة ، ينتخب على دورتين يشترك في الاولى ٥٠٠ ٠٠٠ فرنسي او من لف لفهم ، ويشترك في الثانية مليونان من المسلمين . الا ان هذا النظام لم يعمل به قط . وقد عقب ذلك اجراءات زجرية تناولت المقاطعات الثلاث ادت الى توقيف عدة الوف من الجزائريين في اثر المظاهرات الوطنية التي وقعت في البلاد .

استقلال تونس والمغرب وراح يناهض المطالب الاستقلالية ومشاريع الإصلاح ،
« المواطنون الفرنسيون » في شمالي افريقيا : كالمعمرين والموظفين
والتجار وهذه « النخبة » التي لا قاعدة شعبية لها ، الذين يهيمنون على المراكز الرئيسية في
الادارة والحياة الاقتصادية ، مع تلون مواقفهم : فرجال الصناعة والتجار هم على الاجمال اقل
دعماً من المعمرين لهذه التغييرات ، الذين يستغلون رخص اليد العاملة ، وكبار الموظفين الذين
اعتادوا اعمال الادارة التي لا رقيب عليها كما الفوا « الروح الابوية الصلبة » التي لا تتحمل
المتناقضات ، و « هؤلاء البيض الصغار » المتمثلين بصغار الموظفين والمستخدمين الذين يهيم جداً
الاحتفاظ بوضع قانوني يميز بينهم وبين ابناء البلاد الذين لا يثيرهم تفوقهم العددي وذهنية
« البيض المساكين » التي عرفتها اميركا الجنوبية من قبل ، تفسر الهجمات التي ترمض لها المقيمون
العامون والحكام المتهمون بمآلاتهم المشاريع الإصلاحية ، ومذكرات لفت النظر الى « المحافظة
على النظام » ، اي الاستعانة بالتدابير العسكرية والبوليسية والقتل الذي استهدف له فرحات
حشاد عام ١٩٥٢ ، ولوميفر دوبروي عام ١٩٥٤ . وهذه الشدة هي وراء الفشل الذي اصيب
به النظام الاساسي الذي وضع عام ١٩٤٧ للجزائر ، وهو حادث خطير الشأن اوحى للوطنيين
الشعور بأن وعود الإصلاح التي قطعت لهم انما هي وعود عرقوية وان لا أمل لهم في الاعتماد على
فرنسا .

وبين هذا الموقف يقفه الفرنسيون في شمالي افريقيا يشد من ازرم الفريق المحافظ من الرأي
العام الفرنسي ، وبين الرغبة في الوقوف الى جانب الوعود المقطوعة للوطنيين اخذت الحكومات
تتردد وتتمهل ، على ان ضحت في نهاية الأمر بالحكام المصلحين (امثال شاتينو ، لا بون) ، وترك
الحرية لكبار الموظفين المدنيين والعسكريين وللغبراء المختصين بشؤون افريقيا الذين اوصوا
بانتهاج سياسة الشدة ، كالنوقيف وغشيط المنطقة واعلان حالة الطوارئ ، وفرض المراقبة على
الصحف وانشاء غيحات الاعتقال وتزوير الانتخابات بالرشوة والضغط الاداري مما أدى الى
تأثير الاضرار والمظاهرات المعارضة واخيراً محاولات القتل والتخريب والوصول الى توحيد
الاقطار الثلاثة وهي فكرة لم تكن لتخطر على بال احد قبل ذلك ببضع سنوات . وقد بلغت
هذه السياسة ذروتها من العنف عام ١٩٥١ - ١٩٥٣ عندما وقف الفلاوي ، باشا مراكش ،
موقفاً معادياً على المكشوف ضد السلطان ، وبالتواطؤ مع الادارة ، سارت قبائل البربر باتجاه
مدينة فاس والرباط لفرض خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف .

وراحت الحركة الوطنية في المغرب وتونس تنهم فرنسا بتحويل نظام الحماية المفروض على
البلاد الى نظام حكم مباشر ، وذلك « بانشاء ادارة مراقبة مباشرة في جميع المراحل وخلق
ادارات جديدة اسندت اعمالها الى موظفين فرنسيين » ، كما اهتموها بتدخل المعمرين الفرنسيين
بشؤون البلاد الداخلية عن طريق الغرف الاقتصادية والجمعيات وغير ذلك . والمناداة بآبن عرفة
سلطاناً من قبل الفرنسيين اذكى حركة مناهضة نظام الحماية ، هذه الحركة التي امتدت الى

الجنوب من البلاد ، الى هذه المنطقة التي تعتبر « الاقطاع » الخاص بالفلاوي ، وامتدت الثورة الى قلب هذه القبائل التي كان يُظنّ فيها انه طوع بنان السلطة ، ثم انقلاب الفلاوي باشا الذي انضم للسلطان المخلوع مما أدى الى عودته منتصراً الى البلاد والى اعتراف فرنسا « باستقلال المغرب ضمن ارتباطه بفرنسا » وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٥ .

وفي تونس امكن تطبيق بعض الاصلاحات الموعودة بحيث ابرزت الشخصية التونسية مؤلفة بذلك مرحلة نحو الاستقلال الداخلي مع مجلس نيابي منتخب . الا ان « الجبهة الوطنية التونسية » بقيادة حزب الدستور الجديد ، اعتبرت هذه الاجراءات غير كافية ، وقام الفلافة بمناوشات دامية في منطقة الكاف ، وقد امتدت الحركة التي عسدت بضعة آلاف من الانصار حتى بلغت حدود الجزائر ، الامر الذي اضطر معه مندوب فرنسا ، رئيس مجلس الوزراء في فرنسا الى اعلان استقلال البلاد الداخلي والدخول بمفاوضات مع الحكومة الجديدة التي تألفت برئاسة بورقيبة بعد ان افرج عنه في فرنسا واطلقت له حريته . وفي آذار ١٩٥٦ ، تم الاعتراف رسمياً بدولة تونس ، فألغيت المحاكم الشرعية ، كما ألغيت فيها تعدد الزوجات . وفي تموز ١٩٥٧ ، تم الغاء الملكية ، واعلنت الجمهورية في البلاد .

وفي الجزائر اخذ نشاط الفلافة يمتد في هذه المنطقة الواقعة بين سوق الامراس وتبسة لتتصل بجبال الاوارس ومنها الى مقاطعة قسنطينة وكل المنطقة المجاورة لها . وقد كان لاعلان « حالة الطوارئ » ، ولفرض المراقبة ولعمليات التوقيف بالجملة ان عمقت الهوة الفاصلة بين المتمردين الفرنسيين ومسلمي البلاد حتى المعتدلين منهم . والاعضاء الجدد الذين جرى انتخاؤهم في الدورة الثانية رفضوا رفضاً باتاً كل فكرة بالدمج ، ولقي الشوار ترحيباً حاراً في الاوساط الشعبية التي تواطأت معهم ، واحتلوا مناطق غير مأمونة زادت رقعتها اتساعاً بالرغم من وجود جيش قوي وحركة القمع العنيفة التي قام بها . ولم تلبث ان قامت بين الجبهتين حرب فعلية شاقة ودامية اضطر معها الجيش الفرنسي الذي تألف من ٤٥٠,٠٠٠ جندي ان يواجه وحدات نظامية لها برزتها الرسمية وتجهيزاتها واسلحتها الثقيلة ، مدربة على الهجوم المفاجيء وعلى التسلسل والتي بالرغم من الحسائر الكبيرة التي تكبدتها ، بقيت تنمو وتزداد وتزيد من قوتها . وهكذا طال الحرب وامتدت ، كما ان رفض المتمردين ومن بعدهم انصار جبهة التحرير الوطني الى مشروع قانون برنامج يرمي الى اعطاء الجزائر نظاماً جديداً ابعد كل امل بالوصول الى اتفاق بين الطرفين . وفي اثر قصف القرية التونسية ساقية سيدي يوسف برزت امكانية تدويل الحرب الجزائرية ، كما ان المؤتمر الذي عقد في طنجة بين ممثلين عن حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية شدّد على توحيد المغرب بضم اقطاره الثلاثة . وقد تمرد ضباط الجيش والعناصر الناشطة في الجزائر في ١٣ ايار ١٩٥٨ ضد سلطة حكومة فلان التي اتهموها ببداة المفاوضات مع المتمردين .

ان استقلال الجزائر لم يعترف به نهائياً الا في تموز ١٩٦٢ ،
 افريقيا الشمالية منذ الاستقلال
 وبذلك وضع حداً للمعارك التي غطت البلاد بالدماء منذ ثمانين
 سنوات . وقادت القوى الوطنية الحرة الحرب وفقاً للمبادئ والنظريات الجديدة لحرب
 المناوشات . وقلقت المساعدات المالية والمادية من قبل الدول العربية والاسلامية كما حظيت
 بمعطف الامم المتحدة ، وبمعطف عدد من الدول أخذ يتزايد يوماً بعد يوم ، كما تقوى بالولاء الذي
 لقيته من قبل سكان البلاد الاصليين . وبذلك استطاعت ان تجمد الجيش الفرنسي الذي يتفوق
 عليها بكثير من حيث العدد والعدد والتسليح ، والذي لم تسفر الانتصارات التي حققها عن
 نتائج تذكر . والى هذا الصراع الذي قام بين الجيشين ، قام صراع عنيف لا هوادة فيه ولا رحمة
 تخلفتها اعمال إرهابية جرت الى حوادث انتقامية قامت بها وحدات البوليس والمستوطنون
 الاوروبيون اتخذت طابعاً وحشياً لا مثيل له جرت وراءه الخراب والدمار واثارت الضغائن
 والاحقاد . وهكذا شهدت البلاد تطورات عميقة الجذور : ازدياد مدهش لعدد السكان في
 المدن بعد ان همت البلاد موجة من نزوح سكان الريف الذين هجروا مساكنهم بعد ان اضطرب
 حبل الامن في البلاد . « وانشاء مراكز تجمع » خاضعة لمراقبة الجيش القرض منها عزل
 الفدائيين الجزائريين ، وذلك بمحشد سكان الدوار في قرى اصطناعية . وهكذا رأينا احكام من
 ٢٠٠٠٠٠ من سكان الريف (اي جزائري واحد من كل اربعة جزائريين) وجدوا انفسهم
 عام ١٩٦٠ محشدين على هذا الشكل ، بعيدين عن اماكن سكنهم . وهذا الاقتران الذي لم
 يسبق له مثيل من حيث الاتساع والشمول ، غير كثيراً من عادات القوم واخلاقهم وقلب رأساً
 على عقب نمط العيش الذي ساروا عليه ابا عن جد كل يوم . وذلك باحداث تغييرات في العلاقات
 بين الرجال والنساء والاولاد بعد ان ارغموا على العيش معاً في هذا الاختلاط والبطالة القسرية ،
 بعد ان تركوا جانباً الاعمال الزراعية واهملوا اراضيهم الامر الذي قتل اقتصاديات البلاد سكناً
 قضا على المجتمع الريفي وزاد من تفسخ الاخلاق والشقاء .

والاستفتاء الذي جرى في ٨ كانون الثاني ١٩٦١ والذي اعطى بين ابناء البلاد وبين
 المستوطنين الفرنسيين اكثرية تحبذ حل القضية الجزائرية على اساس « حرية تقرير المصير » اوحى
 للاوروبيين المستوطنين في الجزائر فكرة صحيحة عن العزلة التي تنتظرهم وتبينوا ان كل الآمال
 التي عقدوها بفرض ارادتهم الاخيرة على البلاد كما تم لهم عام ١٩٥٨ ، قد ذهبت ادراج الرياح .
 وقد عقب ذلك موجة من العنف الذي لم يسبق له مثيل لا سيما بعد الثورة التي اعلنتها القواد
 الاربعة والتمرد الذي قاموا به ضد الحكومة الفرنسية ، مما ادى الى قتل وتعذيب عدد من
 الجزائريين قام هؤلاء باعمال مماثلة للنار من ضحاياهم ، في مجازر بشرية دموية اشترك فيها حتى
 الاولاد . والمفاوضات سرية اولاً ثم علنية بين الحكومة الفرنسية وممثلين للجزائر في ايفسيان ،
 ادت في ١٨ اذار الى اتفاق وقف اطلاق النار دون ان يضع حداً لاعمال العنف والتشكيل واعلن
 المتمردون الفرنسيون سياسة الارض المحروقة ، وحاولوا ان يوجدوا مراكز مقاومة في الاحراج

والغابات كما حاولوا القيام بمحركات انقلابات نظمها فدائيون . والاستفتاء حول تقرير المصير اتاح الفرصة امام الحكومة الفرنسية لاعلان استقلال الجزائر في ٣ قوز في الوقت بالذات الذي نشبت فيه ازمة حادة في قلب جيش التحرير خرج منها بن بللا منتصراً . فالجزائر تؤلف اذ ذاك بلاداً منهوكة قضت الحرب فيها والاعمال العسكرية على مئات الألوف من سكان البلاد ، كما ان /١/ المستوطنين الاوروبيين كانوا قد غادروها الى فرنسا في بضعة اسابيع ، في هذه الموجة العارمة من اعمال العنف والسلب ولم يبق فيها سوى ٢٠٠,٠٠٠ منهم مع العلم ان كل العناصر التي تكون الاطر الادارية والتقنيين والمدرسين كانوا غادروا البلاد ، وسادت اعمال اللصوصية في جميع اطراف البلاد ، كما ان زعماء جيش التحرير كانوا على وشك حرب اهلية فيما بينهم .

اقرت الحكومة الجديدة دستوراً جديداً وراحت تحاول إعادة تنظيم البلاد على مبادئ الاشتراكية : فأتمت الاملاك الشاغرة وعدداً مهماً من المشروعات الرئيسية كما صادرت جميع املاك المزارعين الاوروبيين ، وانشأت لجاناً صغيرة لادارتها وبدأت تفاوض فرنسا التي لم يكن بد من مساعدتها المالية والثقافية ، ولأجل الوصول الى اتفاق حول ترحيل وحدات الجيش الفرنسي الذي غادر البلاد نهائياً في حزيران عام ١٩٦٤ . وهكذا تم الوصول الى اتفاقات تنظم مساعدة فرنسا المالية والفنية واستثمار نفط الصحراء الكبرى .

وقد توصلت كل من الحكومة التونسية والمغربية الى عقد اتفاقات مع فرنسا لاخلاء البلاد من الجيش الفرنسي واستعادة الاملاك التي كان يستثمرها المعمرون . وقد ادت السلطة الاستبدادية التي مارسها رئيس الحكومة في كل من هذه الاقطار الى قيام معارضة في وجهه ، وهي معارضة بقيت عاجزة في وجه ابو رقية في تونس الا انها كانت اعنف واشد نشاطاً في وجه الملك حسن الثاني ، تمثلت على الاخص في اتحاد القوى الشعبية وحزب الاستقلال . اما في الجزائر فقد انتصرت المعارضة في الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين وأدى الى قلب بن بللا وإبعاده عن الحكم في (حزيران ١٩٦٥) .

وقد ادى هذا الصراع ككل الحركات الوطنية التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين الى توحيد ممثلي كل الاحزاب وكل طبقات الشعب في هذه المعركة المشتركة لتقرير المصير الذي يؤمن استقلال البلاد وسيادتها . ووراء القضية السياسية تكمن قضايا ومشكلات اخرى اهمها المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها كل البلدان المتخلفة : فكيف السبيل الى تأمين اود العيش لهذه الجماهير البائسة ، وهي نفس القضايا التي اعترضتنا في معرض الحديث عن اقطار جنوبي شرقي آسيا التي نالت استقلالها منذ عهد قريب .

الفصل الخامس

تطور افريقيا السوداء

خضع هذا القسم «من افريقيا الواقع جنوبي الصحراء» هو الآخر لتطورات عميقة ارتسمت معالمها في الافق خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة وذلك بتأثير مزدوج من الازمة الاقتصادية التي رزحت بكل ثقلها على البلدان ذات الاقتصاد السريع العطب ، ومن الحرب العالمية الثانية ، غيرت أوضاعها وبدلت من ظروفها وصورها ، ووجدت فيها توتراً عنيفاً اشتد بين الدول المستعمرة والبلدان الخاضعة للاستعمار التي راحت تتطلع الى السيادة والاستقلال . فثار ذلك امام الاولى منها مشكلات ومصاعب معقدة كان من العسير عليها حلها بعد ان ايقنت ان ليس أمامها من بلدان تستثمرها وتستغل خيراتها سوى القارة الافريقية .

١ - تطور الاقتصاد والمجتمع

والسرعة التي تعاقبت فيها هذه الحوادث يجب ردها في الدرجة الاولى الى حسدة التنافس الاقتصادي بين الدول الأوروبية على استثمار خبرات امبراطورياتها الاستعمارية ومواردها الطبيعية ، وإلى استبصار الرأسمالية التي أنست الى استثماراتها الناجحة عبر البحار فرأت ان تشغل جانباً من هذه الاموال التي كانت تستثمرها من قبل في آسيا الجنوبية الغربية ، في افريقيا ، واخيراً الى ازدياد الاتصالات بين الأوروبيين وسكان البلاد الاصليين .

يسُرُّ هذه المواصلات ولانت بعد ان تكاثرت عدد الأوروبيين طرق المواصلات واثرها الذين استقروا عبر البحار مع انه بقي ضعيفاً نسبياً : ففي نياسالاندا ١٠,٠٪ وفي افريقيا الشرقية الانكليزية ٣,٠٪ ، وفي افريقيا الشرقية الفرنسية ٤,٦٪ ، وفي الكونغو البلجيكي ٧,٠٪ ، وفي افريقيا الغربية الفرنسية وانغولا ١٪ ، وفي زوديسيا الجنوبية ٦٪ ، وفي افريقيا الجنوبية ٢٠٪ . كذلك ساهم في هذا اليسر تجنيد عدد كبير من ابناء هذه البلاد واستخدامهم في الاعمال الحربية التي دارت رحاها في اثيوبيا وشمال افريقيا وفي بورما واوروبا . وهكذا اخذ يزداد عدد الوطنيين يوماً بعد يوم الذين تضطروهم

الاعمال والظروف للاتصال الشخصي بالاوروبيين والتغلغل الى قلب المظاهر المميزة للحضارة الاوروبية ، وبذلك تم لهم الاطلاع على ما فيها من عوامل القوة والضعف ، وأنسوا في اوروبا جواً لا تشوبه بشيء مظاهر العرقية والمنصرية خلافاً لما يجري في بلادهم . وقد كان في نهاية الامر لتطور وسائل المواصلات ولا سيما وسائل النقل بالسيارات التي سهلت من اسباب الرحلة والتنقل اثنتان من نشاطات حركة التبادل بين اجزاء افريقيا النائية بعضها عن بعض . فالطرق المعبدة ، شأنها شأن الخط الحديدي بالذات ، هي خير محل . « فهي تقضي الى تحرير الاسود » اذ تحمل اليه المال بشكل اجور ومرتب ، كما تحمل التاجر الذي ينقل معه وسيلة انفاقه ، وبفضل هذه الطريق يتحرر المزمع من المبوديات التقليدية التي كانت تشده اليها تنقلاته بين القرى والمدن . وغير مثال على الدور الثوري الذي يمكن ان يلعبه شق طريق جديدة هو الخط الحديدي المعروف بخط باس - كوفنو - كاتنغا (B. S. K.) ، الذي يصل بورت فرانكي وبوكاما وتم بناؤه بين ١٩٢١ - ١٩٢٨ . ففي اقل من عشر سنوات حدث سيل من تنقلات السكان بحيث اننا نجد عام ١٩٦٠ ربع سكان الولاية يقيمون على مقربة من الخط المذكور ، في رقعة من الارض مساحتها ١/٤ مساحة الولاية . وقد انتقلت قرى برمتها لتستقر بجوار الخط ، وصار تمازج وتخالط بين طبقات السكان ، والوضع الاقتصادي القديم في البلاد الذي جهل اصول الزراعات التجارية انقلب تماماً من جراء التقاوى الجديدة التي يمكن لها بناء الخط ونشاط الحركة عليه (اجور العمال ونفقات صيانتهم) ، والزراعات الجديدة التي نشأت على جانبيه كالقطن والقطن والمانيوك والذرة الصفراء التي حلت محل الزراعات الغذائية القديمة وامكن بالتالي تصديرها الى مقاطعات كاتنغا وروديسيا الشمالية . والغابات التي استعمل خشبها للوقود اخذت تتعمر وراحت احدى الشركات الفرعية اكسفوركا (استثمار الاحراج) تستثمر الغابات الكثيفة استثماراً نموذجياً ، بعد ان نالت امتيازاً باستئجار ارض مساحتها ٣٥٠٠٠ هكتار . كذلك تأسست شركات كبرى لتربية الماشية تربي اكثر من ١٠٠٠٠٠ رأس من البقر ، كما اقطعت الحكومة مساحة ٥٢٠٠٠ هكتار للمعمرين اوروبيين لكي يستغلوها . وهكذا زالت من الوجود قرى وقصبات ظهرت مع دخول الاوروبيين الى تلك البلاد لتحل محلها مجتمعات تجارية قامت على مقربة من الخط المذكور .

فلم يبق في كل افريقيا قرية مهما نأت وبعدت ، لا يستعمل الوطنيون من ابناء البلاد فيها المصنوعات الاوروبية ، كما ان الافكار والامور التي يتكلمون عنها او يبحثونها والاحداث التي يعلقون عليها كلها تمت الى اوروبا . وهذا التجاور بين حضارتين متعارضتين وهذا التواصل بين مدينتين ، ادى بالطبع الى تطورات عديدة في حياة هذه المجتمعات البدائية قضت تدريجياً على عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة .

الاقتصاد القائم على النقل
 نهض هذا الاقتصاد المغلق القائم على عزلة القرية والمجتمع كما
 قام على عزلة القارة الأفريقية نفسها حيث تنتج القرية كل مناسا
 يحتاج اليه سكانها من صنع العائلة (الكوخ واللباس والمواد الغذائية) واصحاب الحرف في القرية ،
 (من خزافين وحدادين) حل اقتصاد السوق المحلية المرتبطة بالطرقات والخطوط الحديدية ،
 والتجار والعرض والطلب ومطالب الادارة . وبدافع من هذه العوامل المختلفة ، مال المزارع
 الافريقي الى الاهتمام بالحصيل التجارية التي تشتد اليها حاجة الاوروبيين لصناعاتهم المختلفة ،
 وهي في الاساس خامات ومواد زراعية ومواد استخراجية ثينة غير حديدية : كالكاكاو والفول
 السوداني وزيت البلح والسيزال والخيوط القاسية والبن والخشب الثمين المستخرج من غابات البلد
 والماس والنحاس والمنغنيز والاورانيوم والكوبالت والكروم وغير ذلك . وهذه المحاصيل تدر
 على الفلاح الافريقي وتؤمن له النقد الذي يحتاج اليه لدفع الضرائب المترتبة عليه ولشراء المحاصيل
 المشفولة المستوردة من الخارج التي يحتاج اليها : كالاقشة القطنسية والحردوات والصابون ،
 وماكينات الخياطة والدراجات وغير ذلك ، لا سيما واستيراد هذه الحاجيات يقضي على الصناعة
 اليدوية بحيث يتمرد عليه الحصول عليها الا عن طريق الاستيراد . وهكذا قام في البلاد ، محل
 الزراعات الغذائية والصناعة اليدوية اقتصاد خاص قوامه شحن منتجات البلاد ومحاصيلها نحو
 المرافئ بقصد تصديرها وتوزيع المحاصيل المصنوعة المستوردة . وهذا الاقتصاد القليل التنوع
 وبالتالي السريع العطب (من اصل ٢٧ بلداً رئيسياً من بلدان افريقيا ، عام ١٩٤٩ خمسة عشر
 بلداً منها نهض ٧٠ بالمائة من صادراتها على ثلاثة اصناف لا غير) ، الخاضع دونما حماية قط ، على
 تقلبات الاسواق الخارجية يسيطر عليه من جهة ثانية بضع شركات تجارية كبرى متخصصة
 بأمور النقل . وهذه الشركات هي التي تحدد اسعار المنتجات والحامات التي تعنى بتصديرها
 كما تحدد اسعار الحاجيات التي تستوردها وتبيعها لتجار الفرادي ، هذه التجارة التي هي بيد بعض
 الاوروبيين : من يونان وبرتغاليين ولبنانيين وسوريين وهنود وعرب ويبد تجار آخرين من اجناس
 اخرى كالألوف والهاوساس والديولاس .

بعض هذه الشركات تكاد تحتكر حركة التصدير والاستيراد في هذه الاقطار ، منها مثلاً
 الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية (F. A. O.) ، والشركة التجارية لغربي افريقيا
 (S. C. O. A.) في افريقيا الفرنسية ، وشركة الكونغو الاعلى والاسفل (C. F. H. B. C.) ،
 وشركة جون هولت ، هاتون وكوكسن احد فروع شركة اونيليفر ، وشركة زيوت الكونغو
 البلجيكي المعروفة بـ (U. A. C.) او الشركة الافريقية المتحدة ، والشركة المعروفة باسم
 (Nosoco) او الشركة التجارية الجديدة وشركة النيجر الفرنسي ؛ وشركة كنف في الكرون
 وشركة كوناري ليلو التجارية (S C K N) . ويتخذ حشد رؤوس الاموال احيانا نسبة لم
 تعرف مثلها عواصم البلاد المستعمرة حتى في الولايات المتحدة الاميركية ، كما نرى ذلك مثلاً
 في الكونغو البلجيكي حيث تملك الشركة العامة وفروعها الـ ٦٥ ، احتكاًراً يمتد الى كل تجارة

التصدير في المستعمرات : كالنقل البحري والجوي والبحري والنهري ، كما قللك مناجم المواد غير الحديدية ومولدات الطاقة المحركة . وهي تهيمن بمالها من امتيازات وديون على عشرات الالوف من الهكتارات تمتد لعدة ولايات . وانشأ في بلجيكيما صناعة خاصة تعنى بتحويل المعادن الكونوغوية غير الحديدية : كالنحاس والقصدير والكوبالت وغير ذلك .

ولعل ليبيريا هي خير مثال بضرب لهذا الاقتصاد القائم على النقل . فقد نالت فيها عام ١٩٢٦ شركة فيرستونر للمطاط الموجودة في مدينة اكرون (اوهايو) ، امتيازاً مدته ٩٩ سنة يخولها استثمار مليون إيكرو « تحتارها » بسعر ٦ سنتات للإيكرو الواحد ، فاختارتها بالطبع من الاراضي الطيبة في البلاد بحيث ان اصحاب الاراضي المجاورة لاراضي الشركة المذكورة من قبائل تلك البلاد والذين لم تنزع ملكيتهم عنها مباشرة سلموا بطيبة خاطر بتنقيبها حتى ان كل النظام الاقتصادي التقليدي الذي كان سكان القرية يسرون عليه من قبل ، تبدل ليألف مع النظام الجديد الذي وضعت الشركة . فالمطاط هو من هذه الزراعات الأحادية التي تغطي ٩٠٪ من صادرات تلك البلاد . وفي المقابل على ليبيريا ان تستورد الجانب الاكبر من الاشياء التي تحتاجها . فالشركة تستورد الارز بما يكفي لاعالة عمالها البالغ عددهم ٢٥٠٠٠ عامل من ابناء البلاد ، كما تستورد كل شيء « من اللحم الى حبة البندورة بشكل معلبات اميركية » . وهي تستورد نصف ما تستورده هذه البلاد بواسطة احد فروع هذه الشركة المعروف باسم الشركة الاميركية للتجارة . والدور الذي يمثله سكان ليبيريا في الحركة التجارية في بلادهم هو دور ضعيف للغاية : فالتجارة بالفرادى هي بيد الآسيويين ، وما تبقى من النشاط التجاري يقع بيد الاجانب . وهكذا ان مليونين من السكان لم يكن لهم عام ١٩٥١ ، سوى ٣٤٧ مدرسة ابتدائية تضم معاً ٣١٠٠٠ طالب وطالبة .

وهكذا نرى كيف يقوم في البلاد نظامان اقتصاديان متجاوران : هنا ، اقتصاد استهلاكي يعتمد السوق المحلية تهيمن عليه شركات كبيرة وتغذيه مزدروعات اوروبية واميركية تستخدم في سبيل تأمينه يد عاملة متوفرة رخيصة ، وهناك اقتصاد عائلي لا عدة له ولا عتاد ، ولا عمال مأجورين يؤمنونه ، يتألف اصلاً من مجتمعات تتبادل الخدمات وعمليات التسليف ، تبسيع بالاسعار التي تعينه الشركة ولا تلتج سوى كمية ضئيلة من المواد الغذائية لا تفي بالحاجة .

تأزم وضع ابناء البلاد
كانت من بعض نتائج الاهتمام بتأمين المواسم الزراعية المعدة للتصدير ، اتساع الاراضي الزراعية ، وبالتالي إنهاك الاراضي التي تمت تعريضها من الشوك والعوسج باحراقها . فقد املت الطرق والوسائل التي سار عليها ابناء البلاد باعتمادهم الزراعة المتبدلة التي تحافظ على غنى التربة باراحة الارض وتدويرها مدة كافية . وهكذا ضاع التوازن الذي قام من قبل بين امكانيات تربة فقيرة على العموم ووسائل وادوات تقنية تستخدم في استثمارها ، مراعية نظام الامطار ومقتضيات فصول السنة والمواسم المزروعة ، ولم تلبث ان ظهرت النتائج . فالتوسع في زراعة الفول السوداني في السنغال جرأ الى إنهاك

التربة في مقاطعة لوغا وكابور والتوسع في زراعة شجر المطاط في الشاطئ الذهبي جعل الأراضي الحرجية تتقهقر بشكل خفيف ، كما ان التمويل على المحاربت التي تحرق التربة عميقاً في استثمار الارض عجل في انهاك التربة وفي تعمرتها . فالحرثة العميقة وزيادة مساحة الأراضي المزروعة والتقليل من الأراضي المحولة ، وتراجع الغابات والاحراج والمساحات العشبية ، كل ذلك كشف عن تربة حديدية جدداء هي طبقة الصلصال الاحمر الفقير . وها هو اوغست شيفالييه الذي اخذ يتجول عام ١٩٥٠ في المنطقة الصحراوية والسودانية الواقعة في هذا القسم من افريقيا الغربية الفرنسية والتي زارها لأول مرة قبل ذلك بخمسين سنة يعرب عن دهشته امام ما شاهد من موت النباتات واثر الرمل الزاحف . والملاحظة ذاتها تبدو للويس شيفالييه عند زيارته مدغشقر حيث تنهال التربة الى الوديان والى البحر تكشف الطبقة الصخرية وقد تجردت من تربتها وحشيشها .

نظام الأراضي المحفوظة
والعمل الاجباري

ويزداد وضع ابناء البلاد سوءاً على سوء من جراء نظام الارض المحفوظة والامتيازات الممنوحة للاروبيين . فقد وزعت في كينيا ، عام ١٩٥٠ على ٢٣٤,٠٠٠ معمر اوروبي ، ٤٢٤,٠٠٠ كيلومتر مربع من اطياب الاراضي واجودها ، بينما نرى ٣٤٣,٠٠٠ من ابناء البلاد الاصليين يحشرون في ١٠٨,٠٠٠ كلم مربع من الاراضي المحفوظة بعضها اراض قاحلة جدداء ، وبذلك نال المعمر الاوروبي ٢٤٠ هكتاراً من الاراضي الطيبة ، سهلت طرق الاتصال بها وتمهدت بينها ليس تحت تصرف رب عائلة من ابناء البلاد ، سوى ٣ هكتارات من الاراضي المتوسطة الانتاج . وفي روديسيا الجنوبية ينال ٦٥,٠٠٠ من الاوروبيين ١٨٥,٠٠٠ كيلومتر مربع بينما لا ينال ١٤٥,٠٠٠ من ابناء البلاد ، سوى ١١٥,٠٠٠ كيلومتر مربع . وفي تنغانيكا يعيش ٢/٣ السكان من ابناء البلاد على عشر مساحة البلاد ؛ وفي الكونغو البلجيكية ، نرى تحت تصرف شركات بلجيكية ضخمة ، مثل شركة زيوت الكونغو البلجيكية وشركة السكر الكونغولية ، عشرات الألوف من الهكتارات من الاراضي الزراعية الطيبة .

والقصد من نظام الاراضي المحفوظة ، توفير اليد العاملة للاستثمارات الخاصة . فالسكان الذين هم بحاجة الى موارد كافية ، او يضطرون الى دفع ما يترتب عليهم من رسوم نقداً ، عليهم ان يعملوا في المزدروعات الاوروبية كيد عاملة مأجورة ، وان ينتجوا في الاراضي الواقعة تحت تصرفهم ، محاصيل معدة للتصدير . وهذا بالذات ما عناء حاكم كينيا العام ، سنة ١٩٦٣ عندما كان يؤكد :

« الضريبة المفروضة هي السبيل الوحيد لارغام ابن البلاد على مغادرة الاراضي المحفوظة بحثاً عن عمل له ... فهي الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الحياة لدى ابن البلد ، وبهذه الطريقة وحدها تتوفر اليد العاملة في البلاد وتحسد الاجور . ان رفع الاجور من شأنه ان يخفض الطلب على اليد العاملة ، اذ ان اجوراً اكبر تمكن لابناء البلاد من دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم بأقل قدر من العمل » .

والعمل الاجباري يهدف لمثل هذا الغرض تحت ستار اما زراعات مفروضة « الغرض منها

التدريب على العمل الزراعي، كما هي الحال في افريقيا الاستوائية الفرنسية، اود برسم العربية، (كما هي الحال في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣٣)، وأما تحت ستار مصادرة وتسخير من قبل الادارة لتأمين القيام ببعض الانشاءات العامة: من طرق وخطوط حديدية... فالاشغال الشاقة حرمتها معاهدة جنيف المعقودة عام ١٩٣٠ حتى لو كان الفرض منها تأمين المصلحة العامة، الا ان العمل بهذه المعاهدة وتطبيقها اقتضى سنين عديدة قبل وضعها موضع التنفيذ. وقد صدرت بين ١٩٣٠ - ١٩٣٧ في كل من مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الاستوائية الفرنسية عدة قوانين للحد من اشغال السخرة الشاقة، ثم جرى استبدالها بفرض رسم بديل عنها او بافتكاكها نقداً. اما في الكونغو البلجيكي وفي مدغشقر، فباشغال فرضت على المهندسين. وفي سنة ١٩٤٦ فقط ألغى العمل بالاشغال الشاقة بصورة نهائية في الممتلكات الفرنسية الا ان الاخذ بهذه الطريقة بقي جارياً في المستعمرات البرتغالية، وبالبحر الجنوب افريقيا ولو بصورة غير مباشرة.

تتقل السكان
هذه الاوضاع الجديدة التي طبعت الحياة الاقتصادية في هذه البلاد هي وراء هذه التغييرات التي لحقت المجتمعات الوطنية، من مميزات البارزة التغيير الجذري الذي طرأ على توزيع السكان. فقد شهدنا حركة توطين او تجميع واسعة النطاق من جراء الانهيار السريع الذي اصاب المجتمعات البدوية القائمة عند تقويم العالم الاسود. ففي الصحراء الكبرى كما في الجزيرة العربية وبادية سوريا، قامت قبائل مهمتها الغزو سريعة الحركة والتنقل، تستخدم في غزواتها وهجومها الحاد، ضرباً من النوق والجمال النشيطة السريعة العدو تجمعاتها في مأمن من كل مطاردة او ملاحقة، يخضع لسيطرتها سكان الواحات حتى سكان مناطق السودان. وهذا بالتام هو وضع قبائل رغبة الضاربة على حدود ريو اورو وحدود موريتانيا. ومنذ ان اصبح بالامكان، منذ عام ١٩١٤، تأليف وحدات الهجامة، مزودة بالاسلحة الحديثة، اخذت الصحراء تفرغ وتخلو من روادها، واستهوتهم حياة المدر فاستكاثوا واستقروا واستأنسوا الى المراكز الآهلة، وبذلك فقدوا كل سلطة لهم على الزنوج او البربر الذين الفوا السيطرة عليهم.

ومن جهة اخرى، فالسكان اخذ عددهم بالنمو والارتفاع ولو لم تستطع تحديد النسبة او المعدل بالدقة المطلوبة. ان تطور الطب الاستوائي على يد تلاميذ باستور واتباعه مكن من طرد الحمى الباردة على أشكالها، والهيضة والدنك والبرص والهواء الاصفر ومرض النوم والزحار الاميبي، والحمى الصفراء والتدود الحيطي وداء الانكلوستوما. الا ان جانباً كبيراً من هؤلاء السكان يشكون من سوء التغذية ويتعرضون بالتالي لقصر الخيشاء كما ان هجرة الشباب منهم يمرض جدياً للخطر نسبة المواليد. مع العلم ان معدل الوفيات بقي عالياً من جراء قتل بعض الامراض الرئوية والامراض الزهرية، ومن اشتداد الادمات على المسكرات، وسوء التغذية، ونقص المواد الغذائية. ومع ذلك فحركة المواليد تفوق الوفيات لزيادة في المواد الغذائية، (ففي

مدغشقر مثلاً زادت المواليد على الوفيات من ١١ ٠٠٠ عام ١٩٤٦ ، الى ٥٩ ٠٠٠ عام ١٩٥٣ ، الامر الذي اضطر معه جانب من السكان للانتقال الى حيث يستطيعون تأمين ما يقوم بأودهم . وهكذا نرى كم هي كبيرة حركة التنقل والانتقال بين العمال . فهم يشكون الضيق في هذه المناطق المحفوظة التي اخذت انتاجيتها تضعف وتتناقص ، فهم مضطرون للبحث لهم عن عمل في الاراضي التابعة للمعمرين او يبحثون عن الاماكن الفارغة او يقيمون على مقربة من القرية المجتمعة او يذهبون للعمل في هذه الورشات القائمة في المدن . فالمباشرة بالاشغال الكبرى كبناء الخطوط الحديدية أدى ، في بعض الاحيان ، الى اخلاء مناطق بأكملها . فبناء خط الكونغو - المحيط اقتضى تحقيقه ، بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ من ٢٠ ٠٠٠ - ٣٠ ٠٠٠ عامل ، والتعهدات التي أبرمت اقتضت تشييد نصف سكان الغابون من ٢٠ - ٤٠ سنة حتى انهم تعاقدوا مع عمال أوروبيين من نيجيريا .

هنالك مهاجرة وقتية او نهائية نحو البلدان التي تدفع اجوراً طيباً من المستعمرات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية ، في الشاطئ الذهبي وفي نيجيريا ومن الغابون نحو غينيا الاسبانية . ان اكثر من نصف سكان الداهومي قاموا برحلة او اكثر في مقاطعة الشاطئ الذهبي ، وكان الزنوج ينزحون بالآلاف من الموزمبيق ومن الكونغو البلجيكي ليمسكوا عمالاً في روديسيا او في افريقيا الجنوبية . وكثيرون من الشبان ، فروا تفادياً منهم للخدمة العسكرية التي كان عليهم ان يؤديوها ، من المقاطعات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية حيث لا خدمة عسكرية مفروضة . وحركة التنقل هذه شجعت عليها ودعت اليها رغبة العمل في المدن اذ كانت تتيح للاسرة فرصة الظهور والبروز اجتماعياً ، وهي فرصة رأى فيها الشبان ساحة لهم للتخلص من هذا الوضع الشاذ الذي كثيراً ما أقصر عليه في أسرهم ، او للتخلص من سيطرة وتابعة رئيس القبيلة المشدودين اليها بحسب تقاليدهم ، او للحصول على بعض النفوذ او بعض الشأن لدى الاقارب المتخلفين في قريتهم . هنالك قرى تنتقل احياناً بكاملها ، فبدلاً من ان يفرقوا في عزلتهم ، كما في السابق ، فهم يقيمون على مقربة من الطرق بحيث يسهل عليهم الامتزاج في الحلقة الاقتصادية المحلية .

من نتائج هذه الحركة المحنومة ، إفقار الريف تدريجياً .
النزوح من الريف وازدهار المدن
هنالك قرى كبيرة عديدة في الغابون او في الكونغو زالت من الوجود او انتهى بها الامر الى بضع زرائب او بضعة اكواخ . فهم يعودون الى الغابة ، بعضهم يبدو وكأنه محارة جوفاء ، لا تقع العين فيها الا على النساء والشيوخ والاولاد ، فاضطرب ميزان الجنس وتغلب عدد النساء على عدد الرجال . وبلغ من حدة حركة النزوح من الريف في السنغال ، حتى اصبح سكان المدن فيها ٥٠٠ ٠٠٠ من اصل ٢ ١٠٠ ٠٠٠ من سكان الريف . وفي مقاطعات الكونغو الاوسط نرى ١/٨ السكان يقيمون في المدن ، وفي كاتنغا ٢٨٪ منهم يسكنون المدن وفي الشاطئ الذهبي ١٤ بالمائة وانجراد الريف من سكانه في عدد كبير من

المقاطعات ادى ليس الى خلخلة المجتمع الريفي وبلبلته فحسب بل تسبب ايضا في تأخير النظام الاقتصادي بين الاهلين وأدى الى فقدان خطير في التوازن بين الريف والمراكز الصناعية . فمن اصل ١٢ مليون نسمة في الكونغو البلجيكي ، هنالك ٢١,٥ بالمائة (اي ٢ ٦٠٠ ٠٠٠) ، كانوا يعيشون ، عام ١٩٥٤ بعيدين عن نطاقهم القبلي او من وسطهم التقليدي ، في مخيمات الاشغال والمراكز الخارجة عن التقاليد او في المدن الافريقية مقابل ٨,٣ بالمائة عام ١٩٣٨ و ١٤,٩ بالمائة عام ١٩٤٦ ، اي ٣٤ بالمائة من الشبان المفتولي العضلات ، مقابل ١٩,٢١ بالمائة عام ١٩٤٠ ، و ١٤,٣٦ بالمائة عام ١٩٣٥ ، فاذا ما وضعنا جانباً الـ ٦٠٠ ٠٠٠ من الكهول الذين لا ينتجون (بين جنود وشرطة وشيوخ ومرضى) ، نجد ان مهمة تأمين الاعمال الزراعية وانتاج المحاصيل الغذائية انما يقع معظمها على عاتق النساء ، وعلى نحو ١ ٧٠٠ ٠٠٠ من الذكور البالغين ، وهو عدد قليل جداً . ثم ان هذه الهجرة الضخمة بين الذكور القادرين على الانجاب والانسال يسدّد البلاد بأزمة حادة من قلة المواليد .

وقد سجلت المدن في السنوات الخمس عشر الاخيرة تطوراً في حركة السكان والاسكان لا كفاء لها ولا نظير من قبل . « فالمدينة » بنت الانسان الابيض اصبحت مسكناً للاسود . وعدد السكان في مدينة برازا فيل يرتفع من ٣٨ ٠٠٠ في سنة ١٩١٢ ، الى ٧٥ ٠٠٠ عام ١٩٥١ ، ٩٠ بالمائة من سكانها لم يولدوا فيها ، و ٧٠ ٠٠٠ منهم عمرهم اقل من ٣٠ سنة . وفي الاتحاد الجنوبي افريقيا حيث عدد السكان زاد ٦٤ بالمائة عما كان عليه من ٢٠ سنة ، كانت هذه الزيادة بنسبة ٧٦ بالمائة عند الافريقيين ، وان ٣/٤ الاوروبيين والاسيويين و ٣/٥ الخلاسيين و ٤ بالمائة من الزوج يسكنون المدن . فمدينة جوهانسبرج زادت ٥٢ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ، اذ ارتفع عدد سكانها من ٥٢٠ ٠٠٠ الى ٧٩٠ ٠٠٠ ، ومدينة الكاب ، ارتفع عدد سكانها من ٣٤٥ ٠٠٠ الى ٤٥٤ ٠٠٠ ، والمرافىء الثمانية الكبرى في الاتحاد المذكور زاد سكانها اكثر من الضعفين منذ عام ١٩٢١ . فقد زاد عدد سكان بريتوريا ثلاثة اضعاف . وفي روديسيا الشمالية فالمدن الخمس التي تؤلف منطقة النحاس وبروكهل تعد من ١٤ الى ١٦٠ الف نسمة وفي روديسيا الجنوبية ٢٠٠ ٠٠٠ عامل من الزوج يعيشون في المدن الصناعية او حولها . وفي الكونغو البلجيكي نرى ليوبولد فيل يرتفع سكانها من ٤٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ١٩٠ ٠٠٠ عام ١٩٥٠ ، ثم بلغ ٢٨٣ ٠٠٠ عام ١٩٥٤ . وفي افريقيا الغربية البريطانية ، لاغوس تعد ٢٦٧ ٠٠٠ زنجي مقابل ٢ ٠٠٠ من الاوروبيين ، واكرا تعد ١٣٦ ٠٠٠ نسمة وفريتون ٦٤ ٠٠٠ ، وعبدان ٤٥٩ ٠٠٠ ، وكالو ١٣٦ ٠٠٠ وفي افريقيا الشرقية ، نيروبي تعد ١٢٠ ٠٠٠ نسمة .

وحركة الهجرة هذه قد لا تتخذ لها حداً نهائياً . فمعظم المهاجرين يبحثون لهم عن أجر لفترة معينة من الزمن يستطيعون معه دفع ما يترتب عليهم من ضرائب والاقتصاد ببعض الدرام يقدمونه صداقاً لعروسهم عند الزواج ، وهكذا نراهم ينفرون من العقود الطويلة الاجل ويؤثرون عليها العقود القصيرة الاجل . ومع ذلك كثيرون منهم لن يعودوا لقرام فيقطعون كل

صلة لهم مع عاداتهم واعرافهم الموروثة ، وحتى لو عادوا الى اوطانهم الاولى ، فانهم لا يمتزجون تماماً مع مجتمعاتهم . فقد حلوا معهم عادات جديدة واساليب جديدة وانماطاً جديدة في معاشهم وطرق تفكيرهم كثيراً ما حملتهم على النزوح والاغتراب من جديد . ففي الشاطئ الذهبي ، هذا القطر الذي يعد من اكثراقطار افريقيا الغربية تطوراً ، نجد ان ٥٠ بالمائة من عمال الصناعة هم من المتنقلين . وفي مقاطعة وتوتزرسراند ٩٠ بالمائة من اليد العاملة يجب تغييرهم كل سنة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، نرى اتحاد المناجم في كاتنغا العليا يشغل سنوياً ١١٢ عاملاً من اصل عدد يبلغ ٥٦٢ عاملاً . وهكذا يكون معدل التجديد ٩٦٧ بالألف ؛ وبعد سنة ١٩٢٧ ، اتخذت الشركة المذكورة اجراءات فضلت معها التعاقد مع عمال متزوجين لمعد عمل مدته ٣ سنوات . وهكذا يهبط معدل التجديد الى ٣٢ بالمائة . وبذلك يبقى عالياً نسبياً . وقد أدت هذه النتائج الى تثبيت ٩٠ بالمائة من اليد العاملة ، وهو مثل نضربه لك لا مثيل له قط ولا كفاء في تاريخ افريقيا السوداء .

خلخلة التركيب الاجتماعي القديم وهكذا وهنت الأطر الاجتماعية المعروفة : القبيلة والفخذ والاسرة (التي ثواف الخلية الاساسية) وتولاها الانحلال والاضمحلال سريعاً وقد أخذوا يشعرون بالدور المخلخل للاستعمار حتى في هذه المناطق حيث يكاد لا يشعر للناس بالوجود الاوروبي ، وحيث الحياة الاقتصادية لا تتمدى اصغر اشكال حركية النقل والانتقال وحيث تغافل المؤسسات والنظم الجديدة هو في ادنى حدوده . فالاجتمع مهما كان صلباً متيناً لا يكاد يقوى امام رفض الشبان القبول بالعمل الاجتماعي ، والتقييد بالنظام القروي وبالتقابل التي تتمحور بالزواج . والمهم في الأمر هو الدور الذي يلعبه المال . فالى جانب الانتقال الى الاقتصاد النقدي ، فقد حرصت سلطات الاستعمار على تكوين طبقة من الفلاحين وتشجيع الاستثمار والملكية الفردية للارض ، والى تقوية الروح الفردية الزراعية . فالاملاك الخاصة بالقبيلة تبقى مشاعاً بينما الاستثمار يخرج عن ذلك ، فكل واحد يستثمر حقله كما يريد . فالارض أصبحت بذلك مصدراً من مصادر الرزق الفردي ، وبالتالي موضوع تبادل تجاري . وراح بعض زعماء القبيلة يزرعون القطن في مساحات شاسعة والكماكو والبول السوداني ، وقد تغير هنا كما في بلدان الشرق الادنى وبلدان شمالي افريقيا مستوى الحياة ، فبعد ان كان موحداً يسير على صراط واحد ، أخذ يتلون ويتنوع ، وظهرت طبقات جديدة في المجتمع اساسها الثروة العقارية . ومع زوال الروح المجتمعية زالت كذلك الوحدات السياسية القديمة العمدة وضعت سلطة الزعماء التقليديين ؛ والعلاقات الادبية والشائخ الخلقية التي كانت تشد افراد العائلة بعضاً الى بعض ، تراخت عراها . وزعم العائلة لم يعد ، كما في الماضي الوسيط ، في مجتمعه بين مجلس الاختيارية ، فهو مكلف بتأمين الخدمة الدينية . فقد أصبح خادماً لدى الابيض يتناول منه الاوامر وينفذها ، ولم تعد القبيلة سوى قيادة محلية . وفي المدينة لم يعد شيخ الحارة رئيساً روحياً بل موظفاً مكلفاً على الاخص بامور الاحصاء وبجباية الرسوم المتوجبة ، فسلطته

موضوع اخذ ورد ونفوذه ضعيف للغاية . والمؤسسات التليفزيونية التي كانت تضم كل شبان القرية تحت سلطة رئيس واحد حيث كانوا يتلقون مبادئ المساهمة بالاشغال المشتركة ويقومون بنصيبهم في تحمل الواجبات المفروضة على الهيئة والذين كانوا يلعبون دوراً بارزاً في شدة اواصر المجتمع القروي ، ويمدّون الشبان للحياة ، قد اخذت بالانحلال بعد ان تملّص عدد كبير من الشبان من عضوية هذه المؤسسات . والطريقة العشائرية التقليدية التي اصبحت في نظرهم قاسية مرهقة ، جرى رذلها واسقاطها من الاستعمال . وراح الكبار يتأففون ويتذمرون من تراخي الانضباط ، ومن عدم الاحترام الذي يبديه الشباب نحوهم ، بعد ان صاروا يتغيبون عن القرية دون ارادتهم ، كما يرفضون الامتثال لاوامرهم عندما يعودون اليها ويثيرون المشاكل .

والكتلة التقليدية الصلبة التي كانت تتألف منها الاسرة اخذت بالانحلال والتراخي . والاسر الكبيرة اخذت تنقسم على نفسها الى عائلات صغيرة مستقلة والانضباط العائلي قام من يتنكر له ويلتقص منه باسم حق الفرد ان تكون له واراداته الخاصة . وتطور الزواج هو من هذه العلامات المميزة للطبيعة الجذرية التي تمت ضمن هذه القيم التقليدية ، كما ان وضع المرأة دخل عليه كثير من الخلطة والبلبل . في هذا النظام الاقتصادي القديم القائم على التبادل والتعاوض في الخدمات ، لعبت المرأة دور العامل الرابط بين الأسر المتصاهرة كما ان الزواج كانت تبت بأمره الفئات العائلية المعنية بالامر . اما اليوم ، فالاقتصاد النقدي والمالي جعل من المرأة موضوع منافسة وعملية رابحة لاسرتها ترضى بزواجها طمعاً بالبائنة التي اصبحت ثمن سلعة عادية سجلت احياناً رقماً عالياً جداً (في الكامرون ١٠٠،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٥٢) . ولما كان هدد كبير من الشبان يعجزون عن تقديم مثل هذا المبلغ ، فقد آثروا ان يبقوا خارج حظيرة الزواج ، لما يزيد من حظ الاغنياء ومن حظ الكحول ايضاً . فالمراسلون من جهتهم حاربوا تعدد الزوجات ، والادارة التي لا تحب ان تتعامل في تخصيصاتها وفي التعميصات التي توزعها الام مع الافراد او مع رب المنزل ، تشجع هذه الروح الفردانية . فالمرأة تستفيد من هذا الوضع : فهي ترفض الانصياع لرب الاسرة او الاخذ بنصائح من يكبرها سناً ، فهي ترغب في ان ينظر اليها كرفيقة ، ينبغي معاملتها ومراعاتها بكل لطف وسخاء . فالاختطاف ضمن العشيرة ، والتسري والمعاشرة غير الشرعية وحوادث الطلاق حوادث متعددة وتتكاثر كما يزداد البغاء بين الجماعة . ففي كل مكان نرى الصعوبات والمشاكل تقوم سواء في النظام الاموي او في النظام الابوي ، كما تشتد النزعة لاحلال سلطة الاب محل سلطة الحال .

ففي داخل الاسرة بمعناها الواسع او بمعناها الحصري الضيق ، فالعلاقات بين الاب واولاده وبين الزوج وامراته ، طرأ عليها بعض التغير . فانتشار التعليم والتوسع فيه اثار مشاكل وصعوبات في الإطار العائلي . فعلى مقاعد التدريس يتلقى الطلاب افكاراً ويتحسسون بأمور لا تخطر على بال ذويهم ، فيكتسبون في المدرسة معلومات لا يتم مثلها او بعضها لوالديهم وكثيراً ما تتناقض والاعراف المعمول بها في الاسرة . وفي المدن ، حلت الالعاب الرياضية والسينما والرقص الاوروبي

وغير ذلك من اسباب اللهو محل الملامى التقليدية التي شتوا عليها . ومن جهة ثانية فالمرأة هي اقل تعلمًا واقل تطوراً من زوجها ، فهي ألصق بالحرافات والقول بها وبالأعراف والتقاليد المتوارثة من زوجها ، وهو وضع ينشأ عنه طلاق روحي يباعد فكراً بين الزوجين .

وظهرت في المدن جمعيات جديدة - جمعيات تسلية وجمعيات تعاونية - ، وقامت على مبادئ جديدة تغاير ان لم تناقض ما عرف منها في الماضي وكلها تدل صراحة على ان الشبان لم يعودوا ليرضون بالتقاليد الماضية ويحاولون استبدالها . وقد زالت شيئاً فشيئاً الديانات والعقائد المتوارثة مع زوال أطر الحياة الدينية القديمة : فالديانة الطبيعية حلت محلها المسيحية او الاسلام هذه الديانة المسيطرة في الشمال ، او اشكال عدة من هذه الكنائس الزنجية المنسقة ذات النزعة التلقيفية ، ومع ذلك فلا يزال عالقاً في اعماق النفوس بقايا راسخة من الصنمية ومن العقائد الطبيعية ، كالاعتقاد مثلاً بتناسخ ارواح السلف ، والاعتقاد بالحرمان الدينية وعبادة الآباء والتعزيم ، والرغبة في مواراة اجسام الموتى حسب تقاليد السلف .

لا شك قط في ان الثورة ضد القيم التقليدية ليست شاملة او عامة ومعظم الشبان ينتهون بالعودة للحياة القروية والاستمساك بأعرافها ، التي لم تعد تنهض على التقاليد فقط ، وهذا التفكك الذي بدت معالمه يستمر متصاعداً . وهكذا نشهد تناثر المجتمعات والفئات الاجتماعية ، كما يقوم التضاد بين سكان الريف وسكان المدن وبين المحدثين والقدامى والشبان والشيخوخ ، بين المجتمع الجديد الذي اتحد قاعدة الفلوس او الثراء الشخصي والافكار المستوحاة من الاوروبيين .

افضت حركة عصرنة المدن وتجميلها ، وتنقل السكان وانتقالها المجتمع الجديد : المتطورون وتطور القرية والتعليم ، وعلى الاجمال الاتصال بالبيض ، الى ظهور عنصرين اجتماعيين جديدين ، تألفا من : بورجوازية أشير اليها عادة باسم « المتطورين » وبروليتاريا . فكل الوطنيين بلا استثناء الذين يدخلون في خدمة المؤسسات الاوروبية او تكون لهم علاقات مع البيض ، يقضون على نسبة تكبر او تصغر وبشكل يختلف سرعة ، علاقاتهم مع الفئات التي ينتمون اليها . ان اختلاطهم وتمازجهم بمال من فئات ومجتمعات عرقية مختلفة ، لهم افكارهم ونظرياتهم الخاصة ونمط معيشي يختلف عما عندهم من افكار ونظريات وانماط عيش اتصلت بهم من اعراف القرية وتقاليد المتوارثة ، ينمي فيهم الاعتقاد ان هذه الافكار والنظريات والمناهج الحياتية ليست بالافضل . ومن جهة ان اكتسابهم لاساليب وطرق عمل جديدة ، والاقتداء بعبادات واخلاق البيض الذين يلزمونهم يجعلهم يشعرون بالقلق والازعاج من هذه الأطر والعادات القديمة التي تلازمهم ، كما ان تحسن مستوى عيشهم واقبالهم على الملابس والازياء والوان الطعام الاوروبية (كالخبز والحليب الخبز والمعلبات) مما ألف الابيض استعماله ، قد يحذوهم الى نزع العادات القبلية التي ورثوها ، الى الاطراح جانباً حياتهم الروتينية .

كل هؤلاء الملونين الذين نزحوا الى المدن بالمليين ، والذين تميزوا عن غيرهم بما تم لهم من تربية وتعليم ويحيدون الفرنسية والانكليزية حسب المناطق التي ينتمون اليها ، تؤهلهم للتعامل مع

البعض ، والذين تؤهلهم عاداتهم المكتسبة وتطبعهم بالطباع الأوروبية ، يؤلفون فئة المتطورين بما فيهم من تجار واطباء ومربين ومعلمين وكتاب ومستخدمين وموظفين ، كل هؤلاء يتحسسون عميقاً يحاذية الحضارة الغربية ويتألمون في صميمهم من هذه التناقضات والمفارقات القائمة بين نزعاتهم وامانيهم ورغائبهم بالعيش كالأوروبيين ، وهذه الاوضاع الغربية المستهجنة التي لا تزال قائمة في الأحياء الافريقية . فهم ينهجون نهج الأوروبيين في حياتهم عندما تقودهم الاقدار الى زوجة مستتيرة « متطورة » ، شعار رمز النهوض الاجتماعي الذي يؤذن بالانتقال من العيش في الكوخ الترابي الى بيت سكن مبني بالحجارة او بمادة صلبة قوية ، على النمط الأوروبي . فهم يؤلفون بالفعل الطبقة المفكرة التي بالرغم مما لها من وضاعة النسب والاصل والحمند والمستوى التربوي الذي لا يزال بدائياً تطمح للقضاء على هذه الفوارق القائمة في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتذكر بما لها من نفوذ ومنزلة في اعين بني جلدتهم واقاربهم ، ببعض فئات برزت في المجتمع الروسي بين ١٨٦٠ - ١٩٠٠ .

قتل الروح القبلية يتم بمحركاتين متزامنتين : من جهة إيطراح العادات والأعراف التقليدية ، والاتجاه « نحو العالم الابيض الذي برغم من قربيه لا يزال مع ذلك بعيداً ومغلقاً » . ومن هنا الرغبة الجامعة الى العلم والدرس : يجب ان نتعلم كل ما يحسنه الرجل الابيض لنحصل على ما له من كفاءة وجدارة ، وما له من اختصاص تقني ، وللتساوي معه في الامور الاقتصادية ، ولبلوغ المراتب والوظائف المفتوحة امامه ، والتمتع على مثاله وغراره بالاحترام والنفوذ والسلطان .

بروليتارية المدن الى جانب طبقة المتطورين او الطبقة البورجوازية تقوم بروليتارية العمال الصناعيين المأجورين الذين لا يزالون قلة . فهي تعد في تقدير البعض مليون وخمسمائة الف نسمة من اصل ١٣٠ مليوناً يقطنون افريقيا السوداء . هي نسبة ضئيلة انما آخذة بالنمو بسرعة وتؤلف منذ الآن قوة تقف في وجه النظام الاقتصادي الاستعماري التقليدي . فهي تمثل ٣ بالمائة من مجموع السكان في الشاطئ الذهبي ، و ١ بالمائة في نيجيريا ، و ٧ بالمائة في تنغانيكا ، و ٨ بالمائة في كينيا ، و ١٧ بالمائة في روديسيا الجنوبية ، و ١٨ بالمائة في روديسيا الشمالية . واذا ما قورنت بالبالفين ، فهي تمثل ٤٢ بالمائة في روديسيا الشمالية ، و ٥٨ بالمائة في مقاطعة ليوبولد البلجيكية ، و ٤٧ بالمائة في ولاية كاتنغا .

يختلف وضع هؤلاء العمال باختلاف الاقطار التي يعملون فيها ، سواء أكانوا في المدن حيث لا تنتظم صفوفهم اية جمعية او مؤسسة ، ام كانوا في هذه المناطق التي تقوم فيها مشروعات كبرى انشأت في سبيلهم مراكز يقيمون فيها تؤمن لهم اسباب العيش كما انها جهزت بالانشاءات الصحية ووسائل التعليم ، وعلى هذا الشكل قامت المراكز الصناعية الخمسة الكبرى : في لاند والشاطئ الذهبي ، ومناجم القصدير في نيجيريا ، ومناجم النحاس في كاتنغا وروديسيا الشمالية (في برونكس هل) . وهذا الوضع بالذات توفر في مزدروعات الاونيلغرف في الكونغو البلجيكي . والوضع يبدو سيئاً في كل مكان لعدم استقرار اليد العاملة ولعدم توفر المقدرة الفنية

و المهنية فيما بينهم . وحركة تجديد العمال للماء الفراغ الذي يتركه في صفوفهم العمال الذين يغادرون بسرعة عملهم ، تزداد حدة وحرجاً عدم توفر التدريب المهني الفني في بعض الحرف الموضوع . وقلة انتاج العمل لـ $\frac{1}{2}$ او $\frac{1}{4}$ ما ينتجه الابيض ، يجب ردها اصلاً الى سوء التغذية وظروف الحياة المادية السيئة التي تحيط بهم وعدم توفر التدريب التقني بينهم . ومن نتائج هذا الوضع بالطبع تدني الاجور الذي كثيراً ما يدفع العامل الى ترك عمله ، وهذا القلب الذي يخضع له يحول حتماً دون اكتسابه قدرة فنية صحيحة . ومن جهة اخرى ، هنالك مشاريع استثمارية اغلبها استثمارية ، تقوم على الهامش . تعنى هذه المشروعات باستخراج فلزات قليلة الردود واستغلال هذه المناجم لا يعود بالربح على اصحابها الا اذا كانت الاجور التي تدفع للبد العاملة هي ادنى ما تكون . وهكذا فالوضع يدور ضمن حلقة مفرغة تتألف من مردود ضعيف وأجور واطية جداً تؤدي الى سوء التغذية والى هذه الاوضاع التي تحف بحياة ملؤها الشقاء . وهذه الظروف والاحوال هي اسوأ ما تكون في اوساط المدن . من اصل ٥٠٠٠٠ عامل صناعي في السنغال ، ٦١٪ منهم صناع بنائين ، و ٢١،٥٪ عمال موصوفون . و ١٧٪ مستخدمون . وفي الغابون ٨٣٪ من العمال هم صناع بنائين ، و ١٣٪ عمال موصوفون . فالاجور واطية في كل مكان : فمعدلها اليومي في الكونغو البلجيكي ٦٠ ، ١٦ فرنكاً بلجيكيّاً عام ١٩٤٩ ، وفي الكامرون ٤٥ فرنكاً ، وفي التوغو ٣٠ ، ٦٠ فرنكاً ، وفي دكار ١٠٧ فرنكات ، وفي النيجر ٢ فرنكاً ، وفي مدغشقر ٣٩ فرنكاً ، وفي الشاطئ الذهبي يتراوح اجر العامل بين ٢ - ٣ شيلن ، وفي نيجيريا من ٩ د - ٣ شيلن ، وفي اتحاد جنوبي افريقيا يتراوح الاجر الاسبوعي بين ٢٧ شيلن و ١١ د . لمال الحظ الحديدي والصناعة الميكانيكية في كمبرلي ، و ٣٦ شيلن للعاملين في تجارة الفرق في جوهانسبرغ . اما في المنطقة النحاسية في روديسيا الشمالية ، فالمعدن الافريقي يتقاضى اجراً وسطاً ٤٦ جنياً انكليزيا في السنة كلها بينما يتقاضى المعدن الابيض ٩٢٠ جنياً اي ٢٠ ضعفاً اكثر .

ان السرعة التي يتم فيها الدفع الديموغرافي في المدن ادى الى الفصل بين السكان الاوروبيين والسكان من ابناء البلاد ، وهو تمييز له طابع رسمي في المستعمرات البريطانية واتحاد جنوبي افريقيا وهو يختلف عفوية في مناطق الاستعمار البلجيكي والفرنسي ، حيث مدينة سانت لويس ، هذه المدينة الاستعمارية القديمة ، تشذ وحدها عن القاعدة . وهذا الدفع تسبب في حدوث ازمة سكن مخيفة وأدى الى ظهور احياء من الزرائب والاكوخ للوسخة حيث تتكدس حشود من هذه الاقوام التي فقدت طابعها القبلي . وهذا هو وضع هذه التخاشيب وهذه المدائن التي تطالع الناظر في اكرا ودكار وبوتو بوتو والكونغو الاسفل في برازايل وأبيدجان . . . حيث نجد الظروف الحياتية التي نجدها في الدار البيضاء او في بباي . والابحاث النادرة التي اجريت بدقة حول هذا الموضوع تعطي الصورة الواحدة في كل مكان : فما هي ، عام ١٩٥٠ المدينة الاستعمارية القديمة مباسا حيث الظروف والاحوال المعاشية هي احسن بكثير من اوضاع

مدن كثيرة غيرها ، نرى ٢٦ ٪ من بيوت السكان تضم الغرفة الواحدة خمسة اشخاص ، و ٤٣ ٪ من هذه الغرف يحتل الواحدة منها من ٤ - ٥ اشخاص ، وفي ٥ ٪ من هذه المنازل يوجد غرفة واحدة او اكثر للشخص الواحد .

هنالك نسبة كبيرة من السكان لا تأتي عملاً : « فالطغفيلية العائلية » تسودها ، كما تسيطر في جميع انحاء افريقيا وتزيد الوضع بؤساً وشقاءً والناس اختلاطاً . هنالك العديد من القرويين غادروا قراهم وهم غير واثقين ان يجدوا لهم عملاً . ينزلون ضيوفاً ، وهم جسادون في البحث عن عمل ، على قريب لهم او نسيب او نصير يعمل ولا يستطيع التهرب من واجب الضيافة هذا . ففي السنغال ، من اصل ٥٠٠،٠٠٠ من سكان المدن ، ٥٥،٠٠٠ منهم فقط هم عمال في الصناعة . وفي الكونغو الاوسط ١/٥ يعمل بصورة مستمرة .

٢ - التوتر الاجتماعي

الشعور المتزايد بهذه التبعية التي تشد الشعوب المستعبدة ، وبقطة « المجتمع الاستعماري » الروح الاستقلالية فيهم ، اثار فيهم مطالب جديدة وحالة من التوتر تختلف شدة وقدرًا باختلاف هذه الاقطار . ففي المستعمرات ذات المناخ المعتدل حيث يقوم استعمار ابيض مستقر تاصل في الارض او في سبيل التاصل والاعراق ، كما هي الحال مثلاً في افريقيا الجنوبية ، في كينيا او في روديسيا ، فالقضية لا تبدو على الوضع الذي تبدو عليه في هذه المستعمرات الاستوائية حيث يؤلف البيض فئات عابرة يتجددون باستمرار . يعمل في هذا النوع من المستعمرات على الاخص شبان معظمهم عزب (معدل السن في دكار ٢٧ سنة ونسبة الرجال البيض الى النساء ١٧٠ رجلاً الى ١٠٠ امرأة من البيض) جاؤوا يبحثون لهم عن ظروف حياتية أفضل و ابرك : من عسكريين وموظفين ومستخدمين لدى الشركات الخاصة ، وعمال وحرفيين الذين يرون في العيش في المستعمرة خطوة وتطوراً الى الامام من بقائهم في بلدهم الأم ، بشرط ان « يتحلوا بذات الاوصاف وان يكونوا من اصل اجتماعي واحد ، حيث ينعمون بظروف مادية احلم وأرقق ، وحيث يتاح لهم الوصول بسهولة اكبر الى مراكز قيادية او ملاكية ويبلغون مستوى من العيش هو في البلد الأم من حظ ابناء الطبقات الممتازة » . كما يؤكد بول مرسينه . في هذا « المجتمع » الاستعماري ، تَبَنُّهُمُ معالم الفوارق الطبقيّة ، وتضيق الحواجز الفاصلة بينها يبرز هذا كله في البلد الام ويشد التمسك به ، اذ يشد الجميع شعور مشترك بوحدة المصالح الواحدة ، والرغبة في الحفاظ على « هبة الابيض ونفوذه » هذا النفوذ الذي يتمثل على الاخص في حضور « صفار البيض » موظفين من الدرجات الدنيا وعمالاً غير موصوفين او يرون انفسهم عرضة لمزاحمة الملونين لهم ، والذين يوجسون شراً من تصاعد السود الذين كثيراً ما يفوقونهم علماً وتهذيباً وكفاءة . « فهم يمثلون اخيق أنواع الاستعمار تفهماً واكثره رجمية

وعنصرية ، كما يصرح ا. فيليب ،

فالتوتر يشتد على الاخص في المناطق ذات المناخ المعتدل حيث استقر الاوروبيون بصورة دائمة وحيث يعملون مأجورين . فالعنصر المسيطر هنا يستعيز عن عدم طمأنينته بتشديده على عدم المساواة العنصرية وباعتصامه ضمن حواجز وفواصل حادة . والتوتر العنصري يخف ويضعف حيث لا توجد بين عناصر اوروبية وبروليتاريا تنافس ابناء البلاد ، وحيث يعيش الناس ضمن تقاليد تتسم بالحرية . وكلما اشتد ضغط النخبة السوداء على المواقع والمراكز التي يحتلها الاوروبيون ، نرى المجتمع الاوروبي ينكش على نفسه ، ويزهد في الحضارة والحياة الافريقية . فالمدينة الاوروبية والمدينة البلدية منفصلتان الواحدة عن الأخرى ، كما لا تقوم اي علاقة قط بين الجمعيات والمنظمات الرياضية ، كما ان النوادي لا يفتح بعضها على اعضاء البعض الآخر ، والتعليم الابتدائي المشترك بين مختلف المروق والعناصر هو موضوع نقد ، وعندما لا يقوم انفصال بين المدارس ينزع الابيض الى ارسال اولاده للمعاهد والمدارس الخاصة . ففي المقاطعات الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي يؤلف المستخدمون والعمال البيض فيما بينهم نقابات خاصة بهم مع العلم ان ابناء البلاد هم الذين كانت تتألف منهم حتى عام ١٩٥٦ ، النقابات المنتسبة الى الاتحادات العمالية القائمة في البلد الأم . والكشف الذي جرى في دكار يبين ان اقل من ٢ بالمائة من البيض يرتبطون بعلاقات ود وصداقة اي بعلاقات من المساواة مع الزنوج وان ثلاثة أرباع الاشخاص الذين تناولهم البحث المذكور « لم يتصلوا قط ولم يغذوا علاقات مع الزنوج ، حتى ولا بشكل طارئ ، باستثناء ظروف العمل » .

جهل وعدم اكتراث يحملاننا على الاعتقاد ان المساواة امر يستحيل تحقيقه لا بل هو امر يستوجب الشجب والذم . ومن هنا كان الصمود في وجه كل مطلب . حتى عندما تكون الادارة في هذه البلدان الخاضعة للسيطرة البريطانية والتي تتمتع بالحكم الذاتي هو المطلوب المرجو تحقيقه ولا ترضى قط ان يُنتقص من وصايتها على البلاد ، فالموظفون ولا سيما الصغار منهم ، يرفضون التعاون مع المتطورين ، « فالحزب الاداري » الذي شتهر به ليوتيه عام ١٩٢٠ ، سلم مكرها بالعمل على تطوير ابناء البلاد وفقاً لما يترأون او ان يتخلوا لهم عن مسؤوليات فعلية ، فهو معني بالحفاظ على نظام ابوي وصيانتته من كل عبث بقوة البوليس . وهذا الموقف هو مستلهم اصلاً من هذه الاحكام المتناقلة حول السودان الذين يرمونهم بالعجز وبقصور عضال . فالزنجي لن يكون قط غير « ولد كبير » كما يوجد « الزنوج الاخبار » الذين سيقون دوماً تابعين وخاضعين ، وكما يوجد « الاشرار » منهم اي هؤلاء المتطورون الذين « يقلدون البيض » . ان ارتقاء الزنوج والخوف من اضطراب قبولهم في مجتمع البيض أوجد حركة عنصرية تختلف شعوراً لم يكونوا يشعرون بها من قبل وهو شعور يشتد عنفاً وحدة في اوساط البيض الأقل حظاً وقسمة وهو شعور ظهر منذ اليوم الاول الذي اخذت فيه الشعوب المستعمرة تستنكر « هذا الوضع من التبعية التي أقصرت عليه » .

«العنصرية الافريقية ليست سوى ردّة ضد العنصرية الأوروبية»

موقف المستعمرين (١)

كما يقول ر. ب. فان دنغ . وهذه الذهنية او الوضع الفكري اخذت تظهر بين الزوج منذ عام ١٩٤٠ ، على الاخص ، اي منذ ان اخذ الافريقيون يتلقون العلم في اوروبا واصبحوا في وضع أهّلتهم للمطالبة بمراكز الادارة والتوجيه التي كان يحتفظ بها حتى الآن للاوروبيين . فقد اصطدموا بمعارضة الدول المسيطرة او المجتمع الحاكم الذي أقصرهم حتى الآن على دور ثانوي في ادارة البلاد وادارة المشروعات الخاصة ، وعرضهم لمنافسة العمال والموظفين البيض الثانويين (كالكتاب والضاربين على الآلة الكاتبة وغيرهم) ، الذين يرفضون من جهة ان يتلقوا الأوامر والتعليمات من الزوج ، كما طمعوا ، من جهة اخرى ، للاستثمار بالوظائف الفضلى . هذا هو بالذات وضع النقابات القائمة في اتحاد جنوبي افريقيا التي تسلمت بحاجز اللون ، وهو وضع ما لبث ان امتد الى الاقاليم والاقطار الخاصة للاستعمار البلجيكي والفرنسي ، اذ اخذ العمال الاوروبيون الذين يعملون في مشروع استثماري في دكار ، يحتجون عام ١٩٥١ ، لأول مرة ، على تشغيل العمال الافريقيين الذين يتحلون بذات القدرة الفنية . وهكذا رأى العمال الافريقيون الحواجز تقام في وجههم ، بالفعل أو بحسب القوانين المرعية ، للوصول الى بعض الوظائف ، وهكذا بقي التفاوت عظيماً في سلم الرواتب والأجور بين الاوروبيين والافريقيين .

ونجم عن ذلك شعور مرير بالحerman ، وحقد ضفين ضد الفئة المسيطرة وضد البطء الذي يتطور معه التعليم ، هذه الذريعة الوحيدة للترقي في السلم الاجتماعي ، محتجين على التدابير والاجراءات الرسمية او الطوعية التي تتمثل في التمييز العنصري الذي يسرون عليه ، وضد سوء المعاملة التي يتعرضون لها كل يوم والتي تُشعر الزنجي انه لا يتساوى مع الاوروبي : كالفصل بين البيض والسود في وسائل النقل المشتركة ، وفي ادارة البريد ، وفي المحازن ، واللمهجة التي يخاطب بها الاوروبي الافريقي ، والمؤازرة التي يضمن بها الابيض على الاسود في المستعمرات البلجيكية والانكليزية على الاخص . والنخبة الزنجية التي طبعوا فيها الشعور بالنقص ، اخذت برودة عكسية هي الاخرى لفكرة مأخوذة عن الابيض ، مردها انه ليس هناك من « ابيض خبير او طيب » باستثناء بعض شواذات : كالرسلين ورجال الفكر... وكثيراً ما تقف موقفاً معارضاً للفلسفة او النظرة التمثيلية التي تقول بها الجامعة والكنائس المسيحية . وهذا الافريقي المتفرنج الذي يتلقى العلم على الاوروبيين ويستمنحهم الشهادات التي يحملونها ويستلهم المناهج التي تطبق عليهم بحيث يستحق لقب غير مستعمر ، يشعر في صميم نفسه بوجود حضارة افريقية مضت وسبقت قدوم البيض الى بلاده . وفي وجه هذا الاوروبي الذي يدعي القيام بمهمة استعمار والذو يتبجح عالياً انه اعاد الشباب والنظارة الى المجتمع الوطني الضال في الانحلال والتفسخ ، يحلو لابن البلاد ان يتصور الماضي الذي غير ويستحضر في ذهنه « هذا العصر الذهبي الذي حطمه الاوروبي » . ومها يكن من امره ، فلا يستسلم للتمثيل او للتحويل كما اكد ذلك المرسل

(١) بفتح الميم .

الميثودستي جيمس غراي الذي أصبح وكيلاً لجامعة اشيموتا في الشاطئ الذهبي ، عام ١٩٢٤ بعد ان درّس في جامعة لفرنسنت بكارولين الجنوبية : « كل ما ارغب فيه واقناه » هولت يتمدن الزنجي لا ان يتفرنج » او يستغرب .

وهذا العداء يحمله الاسود ضد الابيض قد تغذيه فيه مشاعر دينية . ان عدداً كبيراً من زعماء الحركات الوطنية ، تتلمذ على المبشرين ودرس عليهم وشق عليهم كثيراً ان يضطروا في سبيل تحصيل العلم وضمن تربيتهم ، ان يتظاهروا بمحود دينهم ونبذ معتقداتهم ، وهو وضع عدد من زعماء الماو - مار بالذات ، كما ان تهجمات المبشرين على الاعراف والعادات القبلية القديمة وعلى مناسك الطقوس الدينية التي يتقيدون بها ، تخرج من كبرياء الزوج وتقس من شعورهم بعد ان تبين لهم ان الارساليات رغبة منها في حملهم على التناكر لاعتقاداتهم وجمع ايمانهم ، تحاول تحقيرهم واذلهم . وهذه الاحتكاكات التي طالما تكررت بين الارساليات وبين الذين يجري تدريبهم وتعليمهم اصول الدين المسيحي من الافريقين ، كانت وراء هذه الشيع المحلية والكنايس المنشقة بين الزوج ، كالكنيسة الافريقية الارثوذكسية كيكويو في كينيا ، والكنيسة المخلصية في بالوكولا ، والكنايس الاثيوبية او الصهيونية ، والطائفة المعروفة بـ *Kimbangisme* او كنيسة القلب الاقدس الكاثوليكية التي تأسست في روديسيا عام ١٩٥٨ ، وغيرها .

ومظاهر هذا القلق والتوتر تختلف باختلاف المناطق وتلبين بلبان السياسات التي ينتهجها ابناء البلاد . الا انه مهما كان عليه التنضيد الاجتماعي والخصومات او المنافسات القائمة بين فئسة واخرى ، فهي تلتف على بعضها وتتحد عند اول بادرة لازمة حادة تنشب بين الجانبين ، ويشد التضامن فيما بينها ليس على اساس من الطبقية بل وفقاً للخطوط والروابط العنصرية او العرقية . فالقضية الوطنية ، كما لاحظ لينين ، تبز في البلدان المحكومة ، كل صراع او خصام يقوم أو ينشب بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية .

امام هذا القلق المتباين المعالم ، وهذا الاختار الفكري الآخذ ردة الفعل بين الدول المستعمرة بالازدياد في هذا المجتمع الضالع في الانحلال والتفسيخ ، راحت الادارات المعنية في هذه المستعمرات تسمى ، وهي تشدد من وسائل الكبت والقمع والضغط الى ان تبعت الحياة في السلطات البلدية القديمة ضمن الممتلكات البريطانية وان تقوم ببعض الاصلاحات فيها . من ذلك مثلاً اعادة الحق القبلي في الاقطار الواقعة تحت الاستعمار البريطاني ، ومحاولة تشريع العادات والاعراف منذ عام ١٩٣٠ ، والاعتراف بالوضع الشرعي للقبيلة ، في كل من افريقيا الغربية الفرنسية (١٩٣٤) وفي التوغو (١٩٣٦) ، والعودة الى العمل بمجلس القرية او الحي عن طريق بحث القوانين والتوسع في النصوص كما جرى في مدغشقر عام ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، واتخاذ اجراءات عديدة في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣١ و ١٩٣٤ ، اعادة الحياة الى الهيئات والمؤسسات الوطنية التقليدية ، وتقوية سلطة الرئيس او الزعيم على الفئة التابعة له ، وانشاء مؤسسة جديدة جرى انشاء مثلها في روديسيا الشمالية ، عام ١٩٣٦ ،

وذلك بإنشاء « مركز أكسترا هرفي » هو مركز استعماري جرى تجريد السكان التسابعين له من هاداتهم القبلية إلا أنهم لم يصبحوا بعض متفرجين ، يستثنون من الحق العرفي الذي كان يلتزم الفئة من قبل ويخضع لنظام خاص . ويدار المركز من قبل مجلس يتألف من ٥ أو ١٢ عضواً يعينهم مفوض القضاء يكون رئيسه مسؤولاً عن حسن سير النظام والامن .

جرى تطوير التعليم ، إلا ان التوسع فيه واجه قضية اللغة التي يجب استعمالها في التعليم . ففي المناطق الخاضعة للاستعمار الفرنسي ، كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس في كل درجات التعليم وفقاً للبرامج وللמתحانات المتبعة في البلد الام . اما في المناطق الخاضعة للنفوذ البلجيكي فالتعليم الابتدائي كان يعطى باللغة الدارجة في المنطقة ، وكان التعليم الثانوي من نصيب نخبة مختارة وتلقونه باللغة الفرنسية . وقد انشئت نواة جامعة في دكار ، عام ١٩٥٠ ، كسما تأسس فرع لجامعة لوفين في الكونغو البلجيكي . واسبس البريطانيون ، من جهتهم ، جامعات في آشيموتا ، من اعمال الشاطئ الذهبي . وفي عبادان وكانو ، والفوا في نيجيريا لغة علمية او لغة العلم هي الهاووسا التي كانت تكتب بالاحرف اللاتينية ، وساعدت على تغلغل الثقافة الحديثة عن طريق الاكثار من كتب التدريس والنصوص والكتب التقنية والترجمات . ففي الكونغو البلجيكي كان ٣٠٪ من الاولاد الذين هم في الدراسة ، يذهبون الى المدارس ، اما في المناطق الفرنسية النفوذ فقد قفز معدل التلاميذ الذين يؤمون المدارس ، في افريقيا الفرنسية الغربية من ٤٧ ، ٤٪ عام ١٩٤٦ ، الى ٨٠ ، ٦٪ عام ١٩٥٣ ، والى ١٠٤ ، ٩٪ عام ١٩٥٥ . اما في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، فقد قفز هذا المعدل من ٣٣ ، ٥٪ الى ١٠٠ ، ٨٪ ثم الى ٢١٠٪ . وفي الكامرون من ١٢ ، ٢٧ بالمائة الى ٧ ، ٣٤ بالمائة ثم الى ٤٣ ، ٢ بالمائة . وفي مدغشقر من ١٦٪ عام ١٩٤٣ الى ٤٤ بالمائة عام ١٩٥٥ . اما في افريقيا الجنوبية والشرقية ، فالنسبة لم تكن مرضية قط .

ولكن كان لابد من إشراك المجتمعات الريفية التي تتألف من البالغين وحملها على المساهمة بحياة البلاد الاقتصادية والسياسية ، وهي مهمة ترك امر تحقيقها لمشروع التربية الاساسية التي شجعها الاونسكو وسام في تنفيذها ، ونشرها في المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية والبرتغالية . المهمة المطلوب تنفيذها وتحقيقها هي تربية الجماهير ، واثارة روح المبادرة فيها وتدريبها على بعض الاساليب الزراعية وتربية الماشية . وعلى ضوء الخبرات المكتسبة في المكسيك التي حققتها الارسابات الثقافية واساليب التعليم المتبادل ، تألفت فئات نقالة تشكلت من اختصاصيين واساتذة واطباء ومهندسين زراعيين واطباء بيطريين ، لتقضي بضعة اسابيع او بضعة اشهر في قرية ما او في قضاء معين . وتحاول تعليم الاميين مستعينة على ذلك بالوسائل السمعية والبصرية ، فتوزع على الطلاب كتب النصوص الابتدائية مكتوبة باللغة الدارجة المحكية في المنطقة لتعليم الكبار ، وفقاً لحاجاتهم الماسة ومصالحهم الملحة ، وبذلك يتعلمون القراءة والكتابة في اقل من شهر . وفي الوقت ذاته يعطون دروساً اولية في امور الصحة العامة ، وتزويدهم

بالمعلومات الأولية لمكافحة تآكل التربة ، والطفيليات المؤذية والحجوانات القساسة ، ومراقبة المراعي وكيفية استعمال الاسمدة ، وانشاء التعاوينات الزراعية ، وشروط انشاء مستوصفات صحية وإدارتها ، وتحسين الطرقات والآبار . وعلى مستوى اعلى ، أنشئت ، في المقاطعات البريطانية لجان استشارية في كل قضاء تشارك في تنظيم العمل والسهل على راحة المجتمع . وفي الكونغو البلجيكي ولا سيما في مقاطعة رواندا أوروغندي برز عمل منظمة رفاهية المواطن ، التي اخذت « تدرس وتحقق كل الوسائل الكفيلة بتأمين ما فيه راحة المواطنين في المحيط الريفي المادية والادبية » . وفي المقاطعات الفرنسية قامت « التعاوينات العمرية الريفية المادية من ابناء البلاد » في مدغشقر ، والجمعيات الخيرية وقطاعات عصرة الزراعة ، وغير ذلك من هذه المؤسسات التي اخذت تعمل في هذا المجال .

ففي كل نظام استعماري ، جرى تطبيق هذه الاساليب والعمل بهذه التدابير ببطء وبصعوبة كلية ، بالنظر لعجز الاعتمادات المملوكة او لعدم توفرها بالكلية ، ولا سيما بالنسبة لمداء البيض والادارات لهذه المشروعات او لعدم رضاها عنها او التشكك بفعاليتها .

توارد على افريقيا ، منذ ١٩٤٥ ، من رؤوس اموال للاستثمار
الخطط والاستثمارات تزيد
ما لم تشهد له مثيلا من قبل ، وذلك بعد ان اصبحت الامبراطوريات
من حدة التابعة
الاستعمارية محصورة في هذه القارة . بعد ان خرج الاوروبيون

من آسيا ، توفر لديهم المزيد من رؤوس الاموال والمزيد من التقنيين للاستثمار والتشغيل وبذلك يخفضون عبء الدولار الذي يشكون منه في منطقة الفرنك وفي منطقة السترليني عن طريق تشجيع الانتاج في مستعمراتهم لما كان يستوردونه من المحاصيل من الاقطار الاخرى : كالمعادن غير الحديدية والزيت ، والقطن وغير ذلك من محاصيل الارض . ولذا ترتب عليهم تجهيز هذه المستعمرات بالموانئ البحرية والخطوط الحديدية ، والطرقات ، وان يوجهوا اهتماما اكبر للناس اي ان يهتموا بادخال تحسينات على اوضاعهم الصحية والتعليم ، وانشاء اقتصاديات سليمة في هذه المستعمرات بتشجيع وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي معا . كل هذا كان موضوع سياسة خاصة تخطط لوسائل عصرة العتاد والاجهزة الفنية التي من شأنها ان تساعد على انتاج بعض المحاصيل الزراعية واستخراج بعض الفلزات المعدنية وصيانة الغابات والتربة وتوسيع شبكة الري ، وتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء بعض الصناعات المحلية وطرق المواصلات . فمئذ عام ١٩٤٠ اقر مجلس العموم في بريطانيا قانون اول خطة للتنمية الاقتصادية ، تلتها خطط اخرى عام ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ثم اقرت الحكومة البريطانية قانون تحسين الموارد عبر البحار سنة ١٩٤٨ ، وانشأت في سنة ١٩٥٣ رابطة التطوير المالي التي اخذت تبحث عن مشاريع استثمارية للصناعة في عدة مقاطعات . ومن الجانب الفرنسي ، وضعت « الخطة العشرية » عام ١٩٤٦ التي نصت على انشاء صندوق الاستثمار للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار الواقعة عبر البحار تغذية الدولة الفرنسية بمخصصات ، عهد اليه بتمويل المشاريع غير المستثمرة (كالمراعى)

والطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية . وفي سنة ١٩٤٧ ، حل محل هذه الخطة ، خطة رابعة راح القسم الأكبر من الاموال المستثمرة لتأمين الانتاج الزراعي والمواد الاستخراجية الاخرى . ثم اطلت الخطة العشرية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو البلجيكي ، التي نشرت عام ١٩٤٩ . اما الخطة الخمسية البرتغالية للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، فلم تكن سوى برنامج عام للاشغال العامة التي يجب النهوض بها .

وبالرغم من الفشل الذريع الذي آلت اليه بعض المشروعات : كشروع الفول السوداني في تنزانيا عام ١٩٤٧ ، ومشروع تربية الدجاج في غمبيا ، عام ١٩٤٨ ، فقد قامت مع ذلك صناعات للتحويل واخرى زراعية او متعلقة بصيد الاسماك ، ومشاريع استجار الغابات وغير ذلك . ومع ذلك فهذه الاستثمارات والتحسينات الاقتصادية التي امكن النهوض بها لم تخفف كثيراً من مساوىء الزراعة الاحادية ولا استطاعت ان تحرر الاقتصاد المحلي من اربطاطه وتابعيته للدول المستعمرة . فالبن والفول السوداني شكلا عام ١٩٥٠ ٢/٣ صادرات افريقيا الغربية الفرنسية ، كما الف البن والكاكاو ٦٠ بالمائة من صادرات الكامرون ، والقطن والخشب ٦٥ بالمائة من صادرات افريقيا الاستوائية الفرنسية . وفي عام ١٩٥١ ، كان محصول الفول السوداني ٩٩ بالمائة من صادرات غمبيا ، والتبغ والشاي ٧٨ بالمائة من صادرات نياسالاند والكاكاو ٦٩ بالمائة من صادرات الشاطئ الذهبي ، والسيغال ٥٥ بالمائة من صادرات تنزانيا ، والمعادن ٩٥ بالمائة من صادرات روديسيا الشمالية .

كانت الاقطار المستعمرة ابعد ما تكون عن استقلالها الاقتصادي ولذا رأت نفسها اصغر فأكثر تابعة لاوروبا ، والسبب هو ان هذه الاستثمارات مصدرها الاساسي من البلد الام صاحبة السلطة ، بينما توجه الاهتمامات المستوفاة من الاقطار المستعمرة نحو القطاعات التي تؤمن لها مزيداً من الارباح والفوائد وذلك بدافع من المصلحة الخاصة . والسبب الآخر هو ان افريقيا اخذت تعتبر اكثر فأكثر كتابع لاوروبا . فيجب ان تكون القاعدة العالمية لاوروبا في وجه الاتحاد السوفياتي وآسيا . فهي القارة الاخيرة الباقية تحت الاستعمار حيث تحاول انكساراً من جهة وفرنسا من جهة اخرى ان تلتصق ، كل في ما يختص به ، اقتصاداً إضافياً لاقتصادها . ولما كانت تعجز اية دولة استعمارية من استثمار موارد هذه القارة ، فقد نشأ عن ذلك مشروع اورافريقيا الذي ينص على استثمار مشترك لهذه الموارد من قبل الدول الاوروبية مجتمعة . فنحن والحالة هذه ، امام ميثاق استعماري موسع غايته الاحتفاظ لاوروبا وليس لبعض دولها ، بالسوق الافريقية وبالطامات والمواد الأولية التي هي بحاجة ماسة اليها .

فالمجتمع الافريقي الذي اصيبت مصالحه المادية والادبية في الصميم ردة فعل ابناؤه البلاد من جراء سيطرة الاوروبيين عليها ، قام بردة عكسية وذلك باقتباسه بعض عاداتهم واعرافهم وتبليبه بعض نظرياتهم ، وببذره بعيداً الاخرى منها . فقد احدث تفتت التجمع القبلي والضعف الذي نزل بالتقاليد الدينية ازمة فكرية ودينية لدى عدد

كبير ، خلقت « فراغاً روحياً » يمكن تبيينه وتتبعه بشكل يختلف جلاءً ووضوحاً ، على طول الساحل الافريقي ، هذه المنطقة التي سيطر عليها نفوذ الاوروبي منذ عهد بعيد ، والتي اخذت تتسع الى الداخل ، وهذا الفراغ يبدو بأشكاله السياسية والدينية او السياسي الدينية مكنن لظهور احزاب سياسية وثقافات واتحادات ضمت بين صفوفها جماهير المتحمسين ، منها مثلاً R. D. A. في افريقيا الغربية الفرنسية ، والكتلة الديمقراطية السنغالية ، والحزب التقدمي التوغوي ، والحزب السوداني التقدمي ، والحركة الديمقراطية للبعث الملاغاشي ، والاتحاد سكان الكامرون (U. P. C.) ، وحزب الاتفاق الشعبي الذي شكله نكروما في الشاطئ الذهبي ، والمؤتمر الوطني في نيجيريا والكامرون (N. C. N. C.) الذي ألفه أزيكيوييه ، وكتلة العمل في نيجيريا الغربية والاتحاد الوطني التنفانيكي في افريقيا الذي شكله بولبوس نينديريه . والنقابية الوطنية اصطدمت طويلاً بصعوبات كبيرة . فقد منعت تماماً في افريقيا الجنوبية وخضعت للمراقبة الشديدة في الكونغو البلجيكي ، ولا سيما لمراقبة البوليس الشديدة . وفي نيجيريا أجاز تشكيل النقابات منذ عام ١٩٣٨ مع الاعتراف بحجمها بتنظيم الاضرابات والاعتصامات ، وانشئ في الشاطئ الذهبي ، اتحاد النقابات عام ١٩٤٦ ، وفي المقاطعة الفرنسية وروديسيا الشمالية سُمح في السنة ذاتها اي في عام ١٩٤٧ ، بتأليف النقابات العمالية .

واحياناً تظهر بشكل يختلف سرية منظمات للدفاع وتجمع القوى ، منها مثلاً : « جمعيات العمل » في الكامرون وفي الغابون ، ومحاولة التجمع القبلي ، كؤتمر البامون عام ١٩٤٧ الذي جرب ان يشكل بين قبائل الفانغز ، جمعية وفقاً للتقاليد الافريقية المعاصرة تكون بنأى من الوصاية الادارية التي تقوم بها الزعامة التي تقيمها السلطات المستعمرة . وهذه الفئة لا تزال تنقيد بالملك القبلي ، الا ان من ابرز ما يميز نقطة هذه القوميات ، هو الشعور بالتضامن الذي أخذ يظهر من خلال هذه المنافسات العرقية والسياسية ، اقله بين رؤساء هذه القبائل وزعمائها .

هذا الفراغ الروحي يفسر لنا النجاح الذي يحققه انتشار الاسلام على بين الاسلام والمسيحية اختلاف مظاهره « الزنجية الطابع والسمة » ، كالاخويات التي تمكن

الشبان من التحرر والتخفف من الروابط التقليدية والاعراب عن مشاعرهم القومية ضد الاحتلال الاجنبي والتي تستعمل من الاساليب والوسائل ما يتفق تماماً وذمعية الزنوج . واعتناق الاسلام قد لا يتمدى احياناً الظواهر السطحية ويخفي وراءه كثيراً من بقايا الديانة الطبيعية انما يكون بذاته حدثاً مهماً بما يترقب عليه من النتائج ، اذ ان عدداً كبيراً من هذه الجماعات السرية السودانية لم تلبث ان استحال تدريجياً الى اخويات اسلامية تفعل في الخفاء وتنتشر بين هذه الاقوام التي تجردت من طابعها القبلي التي تسكن المدن والتي اصبحت مراكز نشيطة للدعوة للاسلام ونشره بين السكان . ولما كان الاسلام يسيطر في هذه المناطق الواقعة شمالي خط العرض العاشر ، فقد اخذ يمتد جنوبي هذا الخط بسرعة ٥٠٠ ، ٥٠٠ من المنتهين له في السنة ، حسب تقديرات الاب بوشو . ففي افريقيا الشرقية ، تأخذ محطة اذاعة القاهرة ومحطة اذاعة الباكستان

وغيره المعاهد الدينية في كل من مصر والباكستان ، والتجار ، والدعاة الذين ترسلهم طوائف الاحدية ينشرون القرآن ويلوحون به في وجه المسيحية فتشيل كفتته (غويي) . والنسبة المئوية للمسلمين ، في عام ١٩٤٦ ، كانت ٩٠ بالمائة في النيجر و ٨٥ في السنغال و ٨٠ بالمائة في الغينة ، ارتفعت الى ٦٠ بالمائة في السودان وفولتا العليا حيث يصطدم بكتلة موسي ، و ٤٥ بالمائة في نيجيريا و ١٥ بالمائة في شاطئ العاج ، و ٧ بالمائة في الدهوماي وفي الكونغو ، وزهاء ٢٠ بالمائة في مدغشقر وفي الكامرون . وفي الشاطئ الذهبي ازداد عدد المسلمين بين ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، اكثر من الثلث ، وفي غينيا اكثر من ٢٥ بالمائة وفي الغينة البرتغالية حيث نسبتهم لا تزيد على ٢٠ بالمائة فقد ازدادوا الى النصف ويوجد كتل اسلامية في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي افريقيا الجنوبية . ويزيد عدد المسلمين في كل اقطار افريقيا الغربية من فرنسية وانكليزية وبرتغالية وفي ليبيريا على ١٥ مليون من اصل ٣٦ مليون . فمن اصل ١٣٠ مليون من السود ١٤ مليون هم مسلمون منهم ١١/٢١ موجودون الى الشمال من خط الاستواء . والهاقون موزعون على ساحل المحيط الهندي .

ففي الحين الذي يبدو فيه الاسلام وكأنه جاء خصيصاً لافريقيا ، يعمل معظم الزعماء الوطنيين على مناهضة المسيحية بعد ان يشجب الروابط التي تشدها الى الاستعمار ، كما يتأبون بخضوع الكنائس المحلية لسلطة غريبة عن البلاد : لندن أو روما والتي يتسم تطورها وتقدمها بالبطء الكلي وليس فيه ما يكفل او يضمن بقاءه . فالتصادة الرسولية في افريقيا الفرنسية تعد اربعة ملايين من اتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على خمسين مليون من السكان ، كما تعد افريقيا الجنوبية ٨٠٤ ، ٠٠٠ منهم ، من اصل ٧٠٠ ، ٠٠٠ نسمة ، و افريقيا الشرقية والوسطى ٤ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ على ٦٧ مليون ، والكونغو البلجيكي وروندا اوروندي ٤ ، ٦٦٠ ، ٠٠٠ على ١٥ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة . والارسلالات البروتستانتية التي هي اسبق الى العمل التبشيري في افريقيا تهتم كثيراً بمطابقة ظروف وشروط الحياة في هذه المجتمعات الزنجية ، كما تحرص على الاكثار من المدارس والعموم المادي والاسعاف الطبي ، وعلى تكوين اكليروس محلي بأسرع ما يمكن فهي تنمو بسرعة بدافع من التأثير الاميركي الذي امتد جداً لا سيما بعد عام ١٩٣٦ في هذه البلدان التي تستعمرها الدول الكاثوليكية : كالكونغو البلجيكي والكامرون و افريقيا الغربية الفرنسية ، والمستعمرات البرتغالية . وقد انشأت خلال الحرب نوعاً من تحالف فدرالي تبشيري وحققوا تقدماً كبيراً في الكونغو بالرغم من الامتيازات المريضة المحصورة في المدارس الكاثوليكية وحدها . فهم يملكون عدداً كبيراً من الاولاد ويعدون اكثر من ١ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ من الاتباع .

والى هذه الاسباب يجب ان نغزو النجاحات التي سجلتها الكنائس المنفصلة التي نشأت عن التبشير الذي قسام به الانبياء البانتو الذين حاولوا ان يوفقوا بين عمل الارسلالات المسيحية ذات الطابع الافريقي ، و د بعث الحياة ، ضمن

الكنائس السوداء

إطار مسيحي أو شبه مسيحي ، للعناصر الحية في الديانة التقليدية .

فمنذ عام ١٨٩٢ ، ظهرت الكنيسة اللوثرية التي اقامت لها علاقات مع كنائس الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي قطعت كل صلة لها مع الارسلالات لاسباب عنصرية مع الابقاء على تنظيمها وعلى روحها . ثم اتطلت علينا كنائس « صهيونية » وكنائس عنصرية (اي تمت الى العنصرة) التي استبدلت الصورة الباهتة لمسيح البيض بمسيح فرنجي ، واخذت بمناهضة الكنائس المسيحية مناهضة ضارية التي تأخذ بمبدأ التمييز العنصري . ومنذ ان هذه الكنيسة تعد بضع مئات من الاتباع والمريدين ، فهي ترسم طقوس معقدة للبطريرك ، كما تفرض تحريمات اكثرها غذائية ، وتلشر تعاليم وتعلم نبؤات لها تأثيرها على الجماهير المحرومة من وسائل التصرف والعمل ، وهو تأثير يشتد بنسبة ما يلوح بحضارة البلاد القديمة في وجهه البيض . من هذه الطوائف في افريقيا الجنوبية الكنيسة المسيحية البدائية ، وكنيسة بافالوفو الافريقية والكنيسة الميثودية الافريقية دلفيجا ، والكنيسة الافريقية الاتحادية في نيجيريا ، والكنيسة المعمدانية في دوالا . والحركة الدينية المعروفة بساعة البرج التي تلتظر قدوم مسيح جديد يولد من عذراء زنجية ، وهي حركة لها اتباعها في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى ، والكنيسة الزنجية لدلتا نهر النيجر ، واتباع ابولونيوس في مدينة غران بسم ، وعبادة ماسا او القرن التي دخلت عام ١٩٥١ الى شاطئ العاج . وهي المعروفة بكنيسة كيكويو العنصرية المستقلة ، وغيرها كثير . وقد نصادف احيانا حركات رمزية الطابع كالحركة التي اسسها وليم هاريس احد المرشدين في الارسلالية الميثودية الاميركية سابقا في ليبيريا الذي بعد ان ظهر له رئيس الملائكة غبريل ، كما يقول ، راح عام ١٩١٣ يبشر بالانجيل في شاطئ العاج ، ويحارب « الاصنام » وينهي عن السرقة والزنى ، ويعد الاخيار بالسماء ، والاشرار بالجحيم ، ونصر بيده اكثر من ١٠٠٠ زنجي واسس كنائس تابعة له في شاطئ العاج والشاطئ الذهبي .

وهذا القلق الروحي ذاته هو وراء النجاح الذي حققته بعض الفئات الجديدة ذات الطابع الديني او الثقافي او السياسي التي تكون مظاهر مختلفة ضد حركة التثاقف التي تعرضت لها الثقافات الافريقية المختلفة ، كما نواف حركة مقاومة في وجه الاستعمار . والى هذا يجب ان نرد حركة بويكي Bwiti التي انتشرت في الغابون وفي الغينة الاسبانية ، فكانت عبارة عن مجتمعات قبلي يحاول بها له من هياكل وطقوس عبادة ، من ان يجمع حوله اقواما من عقائد متباينة يعملون في هذه الورشات القائمة في الاحراج والامابات . من هذه الحركات ايضا الحركات المشيخية التي اعطت في الكونغو البلجيكي والكونغو الفرنسي الحركة المعرفة بالكباناكية من اسم داعيها الاكبر كمبانجو ، عام ١٩٢١ ، والحركة الاميكالية التي ظهرت عند اشتداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ ، و ١٩٤٠ ، و ١٩٤٧ . وبعد وفاة مؤسس الاميكالية في سجنه ، اندرته مستوى الذي عمل في فرقة الرماة في الحرب العالمية الاولى وفي حرب الريف والذي اسس هذه الحركة في باريس عام ١٩٢٦ الذي سعى الى ضم شمل ابناء افريقيا الاستوائية الفرنسية وراح ينادي

بالمقاومة السلبية تجاه الادارة ، رفض اتباعه الاعتراف بموته ، وراحوا يقيمون عبادة : يسوع مائسوى ، وينتخبون في انتخابات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، النبي المتوفى ، كايقتنعون له في انتخابات ١٩٥١ . اما الحركة الكمبانجية فقد تناسخت بعد عام ١٩٤١ في الحركة الكاكية ، التي اسسها المبشر القديم والملازم في جيش الخلاص سيمون مبادي جعل نقطة الدائرة فيها سيمون كمبانجو الذي يمثل الـ *Gounza* او « المخلص وملك الزوج » يخضع اتباع هذه الديانة لنظام مسلسل ، ولها طقوسها كما ان قواعدها الصارمة الشديدة تفرض الزواج بين اتباع هذه الديانة ، وتحرم الزنى وشرب المسكرات ، وفرض مقاطعة الارسلات الاجنبية مقاطعة تامة ، كما تقاطع ممثلي الحكومة . وملة الكيتاوالا التي انبعثت من كنيسة البرج ، نشأت في روديسيا الجنوبية وفي نياسالاند ، وعم انتشارها ثلاثة ارباع الكونغو البلجيكي في عام ١٩١٦ ، وعلم ان سيمون كمبانجو هو مسيبتا جديد بعث الى الارض ليخلص الزوج وينقذهم من ربقة البيض ، الذين امروا بقتل السيد المسيح ولينقذهم من السحر الذي يتعرضون له . وعبادة الـ *Vgol* (المنشقة من كلمة *Vgolo*) التي تعني القوة والسيطرة ، انتشرت بسرعة كلية في مقاطعة الكونغو الاعلى وفي الغابون وكانت ترمي الى توحيد كل النشاطات التي تصدر عن عبادة الديانة الطبيعية ، وفرض على الاتباع الاخوة ، وتحارب طقوس السحر ، والسرقة والزنى ، وتزيد من قوة الحرمات القديمة . وهي تفرض طقوساً خاصة على المريدين الجدد ومراسم غنيمة وضواغط مقدسة واقتبست مراسم كثيرة من الديانة الكاثوليكية : كاهيكل مع الشموع والاجراس والاعترافات . وهي عبادة الدنيا التي استسها النبية مازي لالو التي كانت تعد ، عام ١٩٥٨ ، اكثر من ٩٠٠٠٠ من الاتباع في شاطئ العاج .

ان معظم هذه العبادات المسيانية التي جاءت عند منتصف الطريق بين التعاليم المسيحية والفلسفة الدينية ، المنقولة عن السلف ، تلتقي حول ميزات مشتركة : محاربة بعض العقائد والطقوس القديمة وضد السحر والتعاويد ، وهي الى هذا كله حركة رجعية ضد سيطرة البيض وسيادتهم . فاذا ما تسببت عن حوادث فهذه الحوادث من نصيب المناطق والاقطار التي يشتد فيها التمييز العنصري ، وحيث تشتد وطأة النظام الاقتصادي الحديث ، لا سيما في هذه المناطق المنجمية الواقعة في الكونغو البلجيكي ونياسالاند وكينيا ، عام ١٩٣١ و ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وبالرغم مما لها من طابع نصف سري ونصف تستري وطابع زجري ، فلها تأثير عظيم ولها قدرة كبيرة على الذوب والانتشار . وهي تجتذب اليها عدداً كبيراً من المارقين عن الارسلات الدينية ويقارن B هولاس الحماسة التي تلاميها هذه الطقوس ، بهذه الجهالة من الامل التي احاطت بأوائل المسيحيين في دياميس روما .

فهذه الاحقاد العنصرية والدينية ، وهذه المطالب الاجتماعية تكون تهديداً مباشراً لهذه الاقلية البيضاء التي طالما تحكمت وعبثت ، وبعثت فيها شعوراً او حركة دفاعية على اساس عنصري تؤلف منها هذه الاقلية كتلة متراصة ، سواء في افريقيا الجنوبية ام في افريقيا

الشالية . وفيه كينيا وروديسيا ايضاً .

فالاضطرابات والقلاقل التي تولف خطراً على البيض تثير فيهم الهياج ثم الهلع . فالاستعانة بالسلطة تجر وراءها القمع والكبت الذي يولد هو الآخر ، الارهاب ، وهذا يبعث بدوره الهلع الذي يجر بدوره الى تكوين فئات للدفاع عن النفس . فنحن امام حلقة جهنمية تتألف من السلطة ومن القمع (ر . مونتاني) .

وهكذا فالجتمعات ينزعان الى الانعزال والتقاطع وينظران الواحد الى الآخر نظرة ملؤها العداء .

٣ - السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه

تباينت الحلول التي اتخذتها الدول المستعمرة في المجال السياسي باختلاف تقاليدها والاحوال الخاصة بكل قطر من الاقطار التي تسيطر عليها . فالبريطانيون انتهجوا سياسة يحافظون معها على الزعامات الوطنية القائمة محاولين تسخيرها كأدوات لهم في احكام نظامهم الاستعماري ؛ هذه الطريقة التي رحب بها ليونوتي وحيد انتهاجها موصيا « بوضع الطبقات الموجهة الى جانب مصالحنا » اي تشويق الاوستوقراطية الوطنية واشراكها . الا ان التقاليد الادارية التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون خالفت هذا المسلك ونهجت نهجاً آخر ، مفضلة عليه الحكم المباشر وطريقة التمثيل التي تهدف الى إعداد طبقة ادارية جديدة مشبعة بمبادئ الادارة الفرنسية . اما البلجيكيون فقد آثروا سياسة ابوية واعتماد التمييز العنصري تخضع الوطنيين لوصاية ضيقة .

سياستان بريطانيتان
انتهج البريطانيون في مستعمراتهم الحكم غير المباشر وهي سياسة اتبعوها ووضعوها موضع التجربة والاختبار ، رقعها اللورد لوغاردي الى مرتبة نظام في مذكرته السياسية التي وضعها عام ١٩١٨ وفي تقريره المعنون الانتداب الشنائي في افريقيا الاستوائية البريطانية (١٩٢٢) . ففي نيجيريا الشمالية احتفظ امراء المقاطعات المحليون بمراكزهم وبسلطاتهم الاستقلالية وامنت لهم الموارد القانونية وشبكة من المحاكم كما قامت في بعض المدن الكبرى مثل كانو وعبادان هيئات بلدية تتمتع بسلطات واسعة . فالمدن الساحلية وحدها حيث يشتد النفوذ الاوروبي بعد ان اعرق فيها ورسخ ، وحيث يكثّر عدد المتطورين ، تقوم فيها بلديات على الطراز الاوروبي . وفي الشاطئ الذهبي ، اعيدت الى الزعماء المحليين ما كان افتزع من سلطتهم ومن نفوذهم ، عندما اعيد عام ١٩٢١ العرش الذهبي الذي كانت للشعب اشنتي ، وعندما تم الاعتراف عام ١٩٢٥ بسلطات الـ ٦٣ زعيماً من اهم زعماء المستعمرة . ففي هاتين المقاطعتين كما في مقاطعة السيراليون وفي غمبيا ، فالادارة غير المباشرة نظرت اليها منذ هذا التاريخ ، كمرحلة من مراحل اعداد البلاد للحكم الذاتي . اما الاقطار التي وجدت فيها اقلية كبيرة من البيض ، فقد انشأوا او نزعوا الى انشاء نظام من التمييز العنصري لمصلحة الجنس الابيض .

افريقيا الجنوبية
ففي الاتحاد جنوبي افريقيا تتمثل على ابشع صورها سيطرة اقلية من البيض على اكثرية مستعبدة مستتلة من ابناء البلاد. فامام ٢١٪ من الاوروبيين، معدل المواليد عندهم اعلى نسبة سجلتها من المواليد سجلتها جالية اوروبية مقيمة عبر البحار (باستثناء اميركا اللاتينية) و ٢٦ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وحيث معدل الوفيات واطر جداً (٦ ، ٨ بالالف) يقوم ٦٩ بالمائة من ابناء البلاد و ٨ بالمائة من الخلاسين و ٢ بالمائة من الآسيويين معظمهم من الهنود ، عرفوا كلهم بمحصب المواليد والانسال يزيد معدلهم معدل الانسال لدى البيض على ارتفاعه . وهكذا نشهد في هذه البلاد تأخراً او تقهقراً بطيئاً للعرق الابيض ولحسنة مطرد ، يزداد الشعور به ويبرز بوضوح بالرغم من نمو السكان السريع في المدن ، حيث العرق الابيض اصبح اقلية فيها (٣٩ بالمائة عام ١٩٥١) لقاء ٥٠ بالمائة عام ١٩٢١ ، مما يبعث فيه الشعور بأنه سيفرق عما قريب تحت هذا المد العارم الذي لا سبيل لدفعه او صدّه . والى هذا الخوف الذي يخامرها يجب ان نضيف هنا وهم العرق المستبد بالبوريز على الأخص ومهم المحافظة على الوضع المتميز للانسان الابيض الذي يشتد على الاخص عند الطبقة الفقيرة . فالهجرة التي تؤلف خير طريقة لرفع نسبة الاوروبيين في البلاد ، اصبحت من الامور المستعبدة جداً ان لم نقل من المستحيلة من جراء المقاومة المزدوجة التي يبديها صغار البيض الذين يتخوفون جداً من قضية البطالة والاستورقراطية العقارية المسيطرة على البلاد بهذه العنصرية العمياء التي يقول بها البوريز ، الاعداء اللداء لكل ما هو غريب والذين يخشون بان تنقلب اكثرية *Afrikaaner* الضعيفة الى اقلية من جراء وصول مهاجرين يمتنون الانكليز ويكرهونهم .

فالانفصال الجغرافي او الارضي الذي بوشر به منذ عام ١٩١٣ ، ترك للسكان من ابناء البلاد ١٢ بالمائة من مساحة البلاد . فلا يجوز لاي اسود ان يشتري ارضاً تقع خارج هذا النطاق . فالاراضي المحفوظة لسكن الوطنيين يعيشون فيها وفقاً لتقاليدهم المتوارثة اصبحت تقص بالسكان ، والاهلون فيها يتكاثرون وينمون بأسرع من نمو المواد الغذائية اذ ان الزراعة لاتزال فيها متأخرة جداً، والتربة فيها عرضة للتآكل والتحات كما تنهكها ماشية تزداد وطأتها باستمرار . ولذا يضطر عدد كبير من هؤلاء الزوج للنزوح عن مساكنهم انتجاعاً للعيش في خدمة الاوروبيين . وهكذا فهناك ٥٠٠ ، ٥٠٠ ، ٣ عامل زنجي من العمال الزراعيين يعملون خارج نطاق الاراضي المحفوظة ، مياومين او مرابعين او متعبدين لاراض تخص البيض ، تدفع اجورهم عينا من محصول الارض اما مواد غذائية او بالترخيص لهم رعي مواشيهم ، مستوى العيش لديهم متدن جداً ولا امل لهم ان يصبحوا يوماً من الملاكين . من منهم يعمل في المدن او في المناجم يعيشون في تخايب او في مجمعات ، هي اقرب ما تكون من مخيمات التجمع التي تقص ساكنيها حيث التدرن الرئوي وسل النحائين يفتك بهم فتكاً ذريعاً ويجعل معدل الوفيات بينهم ٣ او ٥ اضعافه لدى البيض الذين يقطنون المنطقة ذاتها . والانفصال الى احياء متميزة الذي خطط له منذ عام ١٩٢٦ دخل موضع التطبيق بكل قسوة منذ عام ١٩٥٠ ولكن هذا

الانفصال الارضي او الجغرافي يتعذر تطبيقه اكثر فأكثر كلما اتسع الدمج الاقتصادي .
والانتاج الصناعي الذي تطور كثيرا بحيث انتقل دليله من ١٠٠ ، عام ١٩٢٩ الى ١٣٦ عام
١٩٣٨ والى ٤٣٥ عام ١٩٥٠ ، وازدهار الصناعات المتنوعة بفضل الحرب ، جعل من العمل غير
الاوروبي جزءاً مقوماً وعنصراً أساسياً من الحركة الاقتصادية في البلاد ، اذ يؤلف ٨٠٪ من
مجموعة طاقة العمل في الاتحاد . هنالك ٧ عمال زوج لقاء عامل ابيض في مناجم الذهب الواقعة
في ويتواترند ، و ١٧ على عامل واحد ابيض في مناجم الفحم . وبالرغم من قانون اللون
الصادر عام ١٩٢٦ الذي يحتفظ بمعظم الاعمال التي تقتضي الاختصاص للعمال البيض والذي
يقتصر الزوج على الاعمال المحفوظة لعمال مساعد ، فعدد العمال نصف المدربين او المتخصصين
يزداد . حتى العمال المساعدون الذين تتجاذبهم قطاعات الزراعة والصناعة اصبح عددهم لا يفي
بالفرض ولا بالطلب ويحب استقدام العمال من خارج الاتحاد . انه لغريب جداً وضع هؤلاء
البيض تحيط بهم المفارقات من كل جانب ، اذ انهم يعيشون في خوف موصول بان يفرقوا في خضم
الزوج فيضطرون لاستقدام بعضهم من الخارج .

فالازدهار الذي ترقع فيه هذه الاقلية البيضاء التي تستأثر بـ ٧٤٪ من الدخل القومي ، ينهض
اساساً على الاجور المتدنية التي تدفع لليد العاملة السوداء وعلى استعبادها . فالبروليتاريا الاوروبية
تنعم باجور اكبر . فيما من عامل ابيض يربح اقل من ١٥ جنيه في الشهر الواحد ، مهما تواسع
عمله او ضؤل ، بينما العامل الممدن الاسود في مناجم الفحم يحصل ٥ جنيهات لا غير . اما في مناجم
التمدين ، فالاجر الذي يتقاضاه العامل الابيض يزيد عشرة اضعاف عن اجر العامل الاسود ، ان
٧٠٪ من العمال الوطنيين هم من الاميين ، والمدارس الوطنية لا يصيها سوى ١٪ الاعقادات
المخصصة لتعليم البيض . ففي عام ١٩٥٢ كان التعليم الذي يعطونه يعدم للعمل اليدوي وليس
لتزويدهم بثقافة ومعلومات عامة . فالنظام والتشكيل الذي يقوم عليه العمل لا يترك للاسود
اي اختيار او اي بارقة امل باي عمل غير العمل اليدوي في الارض او في المنجم او في المصنع .
فبعد ان اقصى عن التعليم الذي يفتح امامه ابواب الترقى الاجتماعي ، أبعد النجى ايضا من
كل نشاط سياسي . فالانتصار الانتخابي الذي حققه الدكتور مالان عام ١٩٤٩ ، ممكن من فوز
سياسة التفريق الكامل : فحرم زواج الابيض بغير الابيض ، والفصل بين احياء منفصلة . بعضها
عن بعض في المدن ، وسحب الترخيص الذي كان يخول الحلاسي حق الانتخاب في ولاية الكاب .
وقد صدرت قوانين تمييزية ، اخضعت الاسود الذي يقطن المدينة لنظام جواز مرور ورخصة
كان من الصعب جدا الحصول عليها بحيث ان ٧٠٪ من المخالفات التي يأتياها غير الاوروبيين كانت
مخالفات عدم الامتثال لهذه الرخص . ونجم عن ذلك نوع من الاشغال الشاقة . فالحكوم عليهم
بالسجن ، تؤجرهم الادارة للتمهدين او لارباب الصناعة لتأمين الاعمال الزراعية او للعمل
في المناجم .

وهذا الانفصال الذي يشتد يوماً بعد يوم ، ومقاومة الزوج لها الذين يتمرّدون عليها أكثر

فاكثر ، فالاجراءات التمييزية لا تؤدي الا الى اذكاء الحقد والبغضاء العنصرية وعدم الطمأنينة والقلق . فكل مظاهرة عدائية او اعتداء من قبل الزوج ، حتى ولو لم تكن اللفظية ان شقوية تجر على صاحبها عقوبة قاسية في الحال . وقد يتحول استيائهم احبانا نحو الخلاسين او الاسويين (هيجان دوران عام ١٩٤٩) ، وقد يتجه احبانا ضد البيض كالاضطرابات التي وقعت عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ في بورت اليزابث وجوهنسبرغ وكمبرلي والكاب وايسنت لندن ، او يعبرون عن هذا الاستياء بعمل مشروع قليل او متواضع الاثر : كالقاومة السلبية او المقاطعة التي نظمها المؤتمر الوطني الافريقي ، والانضمام الى بعض النقابات العمالية التي تقبل في عضويتها العمال غير الاوروبيين . وحركة القمع ترندي طابعا بربريا عام ١٩٥١ ، والتعديل الذي ادخل على قانون عام ١٩٥٠ حول حظر الشيوعية اعطى هذه الكلمة تعريفا بحيث ' يمكن ان يطبق او ان يطلق على كل ' شخص يمكن ان يعرب عن آراء او افكار يعتبرونها في انكلترا ليبرالية او متحررة ' ، فقانون عام ١٩٥٣ يفرض عقوبات يمكن ان تتراوح بين ٥ سنوات حبس مع غرامة ٥٠٠ ليرة انكليزية ، نقداً ومهاجمة اي نص شرعي او تطبيقي لهذا النص . غير ان الزوج لا يجهلون قط الحركة العامة نحو الحرية والاستقلال التي تتمخض بها افريقيا السوداء ، فهم يشددون من مقاومتهم السلبية . فبالرغم من تدخل البوليس العنيف (اذار ١٩٦٠) ، فهم يابون الرضوخ لهذا النوع من الاسترقاق الذي يتمثل في تذكرة المرور لاقبل انتقال يقومون به .

هذا هو البؤس والشقاء ، هذا هو القلق واليأس الذي يحيش في قلب مجتمع مضطهد ، متمسك بمناد بتقاليد ، هذا هو دراما الصدام الصارخ بين العناصر والعروق القائم على اذلال الاسود والخوف الذي يسمو الابيض ، موضوع رواية آلان باتون الممنونة : ' استفيقي يا بلادي العزيزة ' التي ظهرت عام ١٩٤٣ ، وعرفت الناس بهذا الوضع الذي يسود تلك البلاد .

بين اتحاد افريقيا الجنوبية والسودان تقع مقاطعات بريطانية
افريقيا الشرقية البريطانية
حيث تقوم جاليات بيضاء ، استقرت نهائياً على الصعيد الجبلي
مطية الدليل على مقدرة البيض في استثمار المناطق المدارية .

هنا تقع منطقتا روديسيا ونياسالاند وبنغانيكا وكينيا . وفي هذه الاقاليم تستخدم مشكلة اتصال العناصر والعروق البشرية المختلفة ، غير ان وزارة المستعمرات البريطانية تعرف كيف تمارس نفوذها وتحاول ان تخفف من نتائج عنصرية البيض في هذه المنطقة .

ففي روديسيا الجنوبية حيث البيض لم يكونوا يعدوا ، عام ١٩٣٤ سوى ٤٠ ، ٠٠٠ ثم ارتفع عددهم عام ١٩٥٣ الى ٦٥ ، ٠٠٠ . وقد اقتطعوا لهم ، كما رأينا ١٨٥ ، ٠٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الطيبة بينما لا يوجد تحت تصرف ١٦ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ زنجي سوى ١١٥ ، ٠٠٠ كلم مربع . وهم لا يقبلون عندهم سوى المهاجرين الذين يملكون رؤوس اموال قوية خوفاً من ان تنشأ عندهم بروتاريامن ' فقراء البيض ' كما هي الحال في افريقيا الجنوبية . فالقطار الثلاثة : روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند التي الفت عام ١٩٥٣ ' الاتحاد افريقيا الوسطى ' تضم ٦ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة من

السكان ، بينهم ٢٠٠ ، ٠٠٠ من الاوروبيين الذين ينتهجون سياسة لا تختلف كثيراً عن السياسة التي يسير عليها اتحاد جنوبي افريقيا . واليد العاملة التي لا بد منها لاستثمار المناجم لا يمكن توفرها الى عن طريق الالتزامات المالية التي تتقاضى رسوماً لها من الفداحة ما يجعل ١٠٪ من ابناء البلاد الوطنيين مضطرين للبحث لهم عن عمل مأجور خارج الاقاليم المحفوظة المخصصة لهم . وقانون الاقتراع يخضع لشروط ضرائبية ثقيلة ليس في وسع الكثيرين تحملها ، قد ترتفع احياناً (الى ٥٠٠ جنيه في روديسيا الجنوبية) ، فعائق الدم ليس من الاسباب الشرعية في نظر الحكومة ، ومع ذلك فهو يطبق في كل مكان ، ولهذا السبب فرضت وزارة المستعمرات ، وجود اربعة ممثلين عن الزوج في المجلس التشريعي القائم في روديسيا الشمالية بالرغم من معارضة المعمرين فيها . ومقاومة السود الذين يمثلون « المؤتمر الافريقي » ، تتلبس هنا شكلاً سلبياً ، ورفض التسليم بمانع الدم والخضوع له والعمل بمقتضاه في الفنادق ومكاتب البريد ، والاضرابات في مناجم الفحم في ونكي وفي مناجم النحاس في روديسيا الشمالية وعدم التعاون مع سلطات الاتحاد ، واستقالة الزعماء الوطنيين .

واعلى الى الشمال تقوم تنغانيا واوغندا وكنيا حيث قامت انكلترا بعد ان خسرت جانباً من مواقعها الحصينة الحربية والجوية والبحرية في البحر الابيض المتوسط ، شبكة دفاع قوية صالحة لتكون مركز دفاع مقاومة شديدة ونقطة انطلاق لهجوم محتمل باتجاه آسيا الصغرى او المحيط الهندي او الشرق الاقصى . ولذا فهي حريصة على ان تشجع استيطان المنصر الابيض في هذه المنطقة ، وكurst مبالغ طائلة لتجهيز هذه البلاد وتطوير الزراعة فيها ، ففي كل قطر من هذه الاقطار الثلاثة يتمتع الحاكم العام بسلطة مطلقة ، والمجلس التشريعي المؤلف من الموظفين وممثلين منتخبتين عن الاوروبيين والهنود والعرب ، ومن اعضاء معينين بينهم بعض الافريقيين بحيث تؤيد قراراته دوماً أكثرية من البيض يُرتاح اليها .

والمقاومة ترتدي هنا طابعاً اشد من الطابع الذي لها في روديسيا . فالمعمرون البيض في تنغانيا قليلو العدد (٧٠٠ ، ٢٧ من اصل ٨٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة واحتياجات الارض ليست ملحفة بالرغم من الاضطرابات التي وقعت في بعض الاماكن عام ١٩٥٢ ؟ وكذلك قس اوغندا: حيث يقوم رئيس او زعيم وطني تحت الحماية البريطانية ، هو ادورد موقوزا الثاني ، ملك يوغندا ، اغنى المالك واكثرها ازدهاراً والذي نفاه البريطانيون عام ١٩٥٣ لنزعته الاستقلالية ، واضطرت الى اعادته الى كرسي الملك امام احتجاجات السكان الصارخة .

اما في كينيا فالمعمرون الاوروبيون هم اكثر مما هم في اي من هذه الاقطار والتجارة فيها يسيطر عليها البريطانيون والهنود ، والتوتر العنصري بين الشعوب الثلاثة اقوى منه في اي مكان آخر . فالمستعمرون البيض استقروا وازدهرت اعمالهم في السهول المرتفعة . فهم يرغبون في تشكيل دومنيون ابيض كما انهم يخططون لتقوية الاستثمار الاوروبي في البلاد . فالشعور العنصري يحيش عالياً فيهم وحائل اللون لا يقل شدة وعنفاً عنه في افريقيا الجنوبية . فهم

يطالبون بالحكم الذاتي حتى يزيده صلابة ولكي يتمكنوا معه من طرد الـ ١٥٠٠٠ من الآسيويين ولا سيما الهنود والباكستانيين الذين يسيطرون على النشاط التجاري في البلاد وسجل بعضهم درجة عالية من الثراء . كل أبناء البلاد الوطنيين يذهبون فريسة لهذا الوضع ولا سيما لندرة الأراضي التي تتعرض باستمرار للتآكل السريع . كما يتأفقون من الالتزامات التي تفرض على الرجال من ابن ١٥ الى ٤٥ سنة فيرون انفسهم مضطرين للعمل في الخدمات العامة وفي مزارع البيض (اذ عليهم ان يقضوا بين ثلاثة وخمسة اشهر في العمل ليؤدوا ما عليهم من ضرائب) . واكثر الجبايات الحاحاً ومطالبة باسترجاع الاملاك التي نزع من قسراً وعنوة هم قبائل الكيكويد . فهم يولمون السلطات المسؤولية لاعتبارها ارضاً حراماً وتركها الحرة للمعمرين باستلاكها ، اراض شاسعة حسبوها غير مملوكة بينما كانت مراعي لمواشيهم ومناطق للصيد ، استملاك لاشعوري ، كما يؤكد غورو ، حز كثريرا في نفوسهم لا سيما والاراضي التي يقيمون عليها كثيفة السكان ١٠٧ واحيانا ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد . « جمعية كيكويد المركزية » التي تأسست عام ١٩٢٢ ، والتي عرفت فيما بعد باسم : « اتحاد كينيا الأفريقي » ، اصبحت جمعية سياسية قوية ونشطة عام ١٩٤٦ بعد عودة جومو كينيا من اوروبا . وفي اواخر سنة ١٩٤٨ تظهر حركة الماوماو وهي جمعية سرية يؤدي اعضاؤها القسم ويرافق انضباطهم الى الجمعية مراسم وطقوس خاصة ، وهي معروفة بعدائها المكشوف للبيض والمسيحية . وتهاجم باستمرار البيض والمواطنين الذين يوالونهم ويخلصون لهم العمل ، فردت السلطات المحلية على هذه الاعمال يساندها الطيران ووحدات من الجيش البريطانية باعمال قمع عنيفة استعالت الى حرب ابادة فعلية . وفي عام ١٩٥٤ كان اكثر من ١٦٢ و ٥٠٠٠ وطني جرى توقيفهم واعتقالهم ، وحكم على ٦٩ و ٥٠٠ منهم ، بينهم ١٣٠٠٠ ثبت انهم اعضاء في جمعية الماوماو واشتركوا باعمالها ، وكان لا يزال في هذا التاريخ اكثر من ٣٠ و ٥٠٠ لا يزالون موقوفين . وهذه الارقام العالية ، تكون دليلاً قاطعاً على شعبية هذه الحركة . ولم يوضع حد لاعلان الطوارئ في البلاد بعد ان خفت الاضطرابات التي تثيرها الا في كانون الثاني عام ١٩٦٠ بعد اعلانها عام ١٩٥٣ .

في هذه الاقطار الثلاثة استطاعت السياسة البريطانية ان تزيل تدريجياً العراقيل والمصاعب التي تعترض سياستها التحررية : انشاء مجالس وطنية لابناء البلاد الاصليين كانت لها صفة استشارية في بادى الامر ، ثم اعطيت سلطات لاتخاذ قرارات . ورفع عدد الموظفين الوطنيين ، واخيراً الاجتماع حول طاولة مستديرة لمناقشة الافكار والنظريات المتعارضة ، افضت في نهاية المطاف الى اصلاح جذري في النظام الانتخابي حققت بفضل كل من تنغانيا وكينيا استقلالهما عام ١٩٦٠ ، وانشاء مجلس تشريعي يضم اكثرية افريقية على مثال ما تم ليوغندا .

منذ البدء تم استثمار ثروات الكونغو البلجيكي بشكل منهجي على يد الكونغو البلجيكي شركات خاصة قوية تحت اشراف فئات مالية قوية : مثل مصرف امبين ، وشركة الكونغو التجارية والمعدنية ، والاونيليفر ، وامها طراً شركة بلجيكا المسماة

التي تألفت من الشركات الفرعية التالية : الاتحاد المنجمي في كاتنغا العليا ، ولجنة كاتنغا الخاصة ، ولجنة كيفو الوطنية ، والخط الحديدي من مجرى الكونغو الأسفل الى كاتنغا ، والشركة الحرجية المنجمية ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي ، وشركة كاساي ، والجيومين وغيرها . وسيطرت هذه الشركات على امتيازات واسعة أقطعت لها ، ووجهت جل نشاطها على الاخص الى تصدير منتوجات المعادن والمحاصيل الزراعية برسم الاسواق الخارجية : وقد نهضت باستثمار موارد البلاد خلال الحرب لتلبية منها لطلبات الحلفاء ولتلبية حاجاتهم الى المطاط والبن والفولفرام والقصدير والاورانيوم والنحاس والكوبالت وغير ذلك من المحاصيل . وهذا الاستثمار الذي اهل جانباً المحاصيل اللازمة لغذاء السكان برهن مما يمكن تحته من ضعف ووهن خلال الازمة الاقتصادية ولم تبرز هذه المخاطر بشكل واضح الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . خرج الكونغو من الازمة بعد ان طرأ تطور عظيم على مراكزه الاقتصادية والمدنية التي تضم ربع سكان البلاد تقريباً ، الا ان اقتصاده اصبح كالوضع الاقتصادي في جمهوريات اميركا اللاتينية سريع العطب في اثر الضعف الذي حل بأسواقه الداخلية والاهمية المتزايدة لمصادرات البلاد . ان ثلث ميزانية الكونغو في عام ١٩٥٢ كانت تقوم على الرسوم والضرائب المترتبة على شركة الاتحاد كاتنغا العليا المعدنية . ويكفي بهذا اشارة الى الحد الذي ارتبطت به مالية هذه البلاد بتصدير بعض منتوجاتها التي ترتبط هي نفسها ، الى حد بعيد بتقلبات الاسواق العالمية . ان الهبوط الذي سجلته اسعار المواد الزيتية عام ١٩٥١ بين مرة اخرى ، سرعة عطب الوضع الاقتصادي في الكونغو .

وقد بذلت فيما بعد جهود صادقة لتصحيح الاوضاع وجعلها اقل عطباً وخطراً . وقد وضعت في هذا السبيل خطة عشرية دخلت موضع التنفيذ عام ١٩٥٠ خططت لتطوير وسائل النقل وتشديد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتجهيز المصالح العلمية والدوائر العامة ، ورفع مستوى التعليم والصحة وتطوير الزراعة بين سكان البلاد من الوطنيين ، بتزويد المزارعين بالمناهج والاساليب التي تحافظ على خصب الارض وحسن انتاجيتها ، وتحسين المواسم الزراعية ، ولتقريب المحاصيل الزراعية عن طريق انشاء تعاونيات في البلاد ، والنهوض بالمؤسسات والاعمال الاجتماعية عن طريق تأسيس صندوق خاص يدعى : « صندوق رفاهية المواطن » ، وتطوير طرق المواصلات وتحسين اوضاع المجتمعات الريفية . وقد بقي مستوى عيش الوطنيين متدنٍ جداً كما بقي السكان عرضة للنقص في التغذية لضعف انتاج البلاد للمواد الغذائية ، كما ان افتقار البلاد بشدة لليد العاملة كان من شأنه ان يزيد هذا الوضع حرجاً ما لم تبادر البلاد الى مكثنة الزراعة بأسرع ما يمكن .

هذا الوضع المادي الهزيل الذي حف بالسكان بشجع كثيراً على إيقاظ الروح
نظام ابوي الوطنية وبعت الرغبة في نفوس الجميع باجراء اصلاحات سياسية في البلاد . فقد عرفت السلطات البلجيكية ان تحافظ على نظام اداري ابوي حتى الحرب العالمية الاخيرة ، في

المجالين الاقتصادي والاجتماعي : التعليم يعطى باللغة الدارجة تؤمنه الارشاليات المستفيدة من المساعدات الرسمية ٨٠ بالمائة منها كاثوليكية ، اذ ان الاتفاق التعليمي المعقود عام ١٩٢٦ ، يضع بين ايدي « الارشاليات الوطنية » شبه احتكار للتعليم — فالارشاليات البروتستانتية لم تستفد من هذه المساعدات الا منذ عام ١٩٤٦ ، وهو في مستوى وسط ، ففي عملي في آت واحد . ويحصر تعليم اللغة الفرنسية بمن سيكونون على اتصال موصول بالاروبيين ، ويمنعون عنهم كل تعليم ثقافي وعلمي . والتعليم يهدف « الى بث الموضوعات الادبية والنظريات الخاصة بالصحة العامة والرقى ، والاحترام والتعاطف مع العمل الاستعماري الذي تقوم به الحكومة البلجيكية » . اما فيما يتعلق « بالتربية الادبية او الاخلاقية » فيجب التمويل على التبشير بالانجيل ، وهذه القرية تختلف بروحها عن المناهج التربوية التي تسير عليها الحكومات الاستعمارية في افريقيا ، هذا التعليم الذي يمكن ان ينحصر ، كما يزعم الحاكم العام في الكونغو ريكمانس « نصيب نخبة مختارة » ولا بد له من ان يبعث في نفوس القوم ادعاءات تفوق عنصرية في قلب مجتمعات تسوده الامية ، اذ المطلوب من التعليم تهئية « افريقيين صالحين » وليس فقط صورا طبق الاصل للاروبيين الذين سيبدون ابدأ « اناساً من الطبقة الثالثة » .

اما في المجال الاقتصادي ، فقد وُضِعَ الوطني من ابناء البلاد تحت وصاية ضيقة : فعلى رب العمل ان يقدم للعامل ولاسرتة ، السكن والاثاث والعناية الصحية ، حتى اذا ما برهن فيما بعد « عن قدرة في العمل وعن حسن سلوك في المجال الاجتماعي » ، أعطي له مرتب شهري ولم يعد رب العمل مسؤولاً عن إعالتة انما يكفل له المسكن والعناية الصحية . وهو يخضع لمثل هذه التبعية ، في المجالين السياسي والاداري : لا حق له بالاقتراع ، والمجالس القائمة لا تخرج عن كونها مجالس استشارية ، مع اعتبار ابن البلاد قاصراً عن الدفاع عن مصالحه التي تتولاها الادارة ؛ ولا مجال بالطبع لنشاط نقابي ، ولا حرية تعبير . وقانون للعمل يعاقب بالسجن كل مخالفة « لنظام العمل » ، بعقوبة ثلاثة اشهر من الاشغال الشاقة ، وبالفاء عقد العمل ، وجميعات العمال الوطنيين التي تهدف للمساواة من حرية العمل ... ويكلف « مستشارون اوروبيون » بمراقبة نقابات العمال الوطنيين التي يخضع الانتساب اليها لشروط عدة . ليس هنالك من حد او عائق اللون مع ان القانون الذي صدر في نيسان ١٩٥٢ يحكم المستحيل الزواج بين ابناء البلاد الوطنيين وغير الوطنيين ، كما يوجد قيد العمل والتطبيق اجراءات تمييزية مهنية ، والهوة بين البيض والسود عميقة لا يمكن تجاوزها . والفصل المادي والادبي يزداد شدة وضراوة يوماً بعد يوم حتى بين المرسلين الذين بالرغم من قلة عددهم ، يحاولون ان يؤلفوا الكليروس البيض وحدهم . ففي المدن التي تقيم الانفصال بين الوطنيين والاروبيين ، كمدينة ليوبولدفيل مثلاً ، لن يسمح للزنج بالذخول الى المدينة الاوروبية بعد الساعة ٢١ مساءً والعكس بالعكس . وفي عام ١٩٥٩ فقط بطل العمل باطفاء الانوار مع منع التجول للافريقيين واخضاع المهاجرين لعقوبة الجلد . وكل الوسائل تستخدم لمنع الكونغولي من الذهاب لاوروبا والاطلاع على اساليب العيش بين

الناس فيها . ومن جهة اخرى ، فالمعمرون الحقيقيون البلجيكيون المستقرون في الكونغو ، والذين يتراوح عددهم بين ٦ - ٧ آلاف معمر من اصل ٨٠ ، ٠٠٠ ايض يقطنون هذه البلاد ، يخشون كزملائهم البريطانيين في المستعمرات البريطانية ، من ان تتخذ حكومة بروكسل سياسة ملاطفة ومبالاة للوطنيين . ولذا فهم يطالبون بحقوق سياسية خاصة ويطلبون باستقلال اداري يؤمن لهم السيطرة والنفوذ في المجالس القائمة في الكونغو . فهم يتمتعون بنفوذ قوي يقلق له المتطورون من ابناء البلاد الاصليين الذين يتألمون من التمييز العنصري الذي يطبق عليهم ويذهبون ضحية له ، فيقارنون بمرارة ولوعة وضعهم بوضع المستعمرات الفرنسية او بوضع نيجيريا او الكامرون حيث تقوم مجالس منتخبة ويوجد اطباء ومهندسون زواج . فالروح الايمية التي اتصفت بها الادارة البلجيكية في الكونغو قد طغت عليها ايس المطالبات الملحفة فحسب ، بل ايضاً عجزها المدقع وقصورها عن مواجهة مسؤولياتها ، في الوقت الذي لم يعد كافياً اعطاء الاوامر واصدار التعليمات والتوجيهات ، بل يجب فيه ايجاد العمل امام جمعية من الفلاحين ، او امام تعاونية ، تأمين وسائل العيش لمدينة وتأمين ادارتها . يجب والحالة هذه اسناد مهمة سياسية للوطنيين ، وتأمين مساهمتهم بنشاط في الامور التي تؤمن لهم الرفاهية والراحة ، وان يثيروا فيهم الاهتمام بامورهم ومصالحهم ، وعملية التنظيم هذه تزداد إلحاحاً امام الانحلال الذي بدت اعراضه تظهر على هذه الدوائر الادارية التقليدية التي هبط عددها من ١٢١٢ عام ١٩٣٨ الى ٤٦٧ في عام ١٩٥١ ، وهي في طريقها الى الزوال تماماً في ولايات ليوبولدفيل او في ولاية كاساي حيث استبدلت بدوائر اوسع . فالتطور الذي اخذت باسبابه المستعمرات الانكليزية والفرنسية المجاورة والتي لا يمكن ان تنزل عنها ، حتمت على الادارة الاستعمارية في الكونغو ان تتغير بأسرع ما يكون .

وقد بدت حركة وجلة حيوية ، حركة رفع الحواجز الاجتماعية وعملية تثليل الشلل الذريع الوطنيين لحقوق الغربيين . ان انشأ «قسيمة» الاستحقاق الوطني عام ١٩٤٨ أمّن للوطنيين بعض المنافع - لا سيما في حال حدوث جنة مثلاً - واعطاهم حق المحاكمة امام محكمة اوروبية ، لا تعرضهم محاكمة يتعرضون معها لعقوبة الفكتق او الجلد امام الناس ، وهو حق اعطي لكل مواطن في مكنته ان يبرهن عن حسن سلوكه وعن حسن اخلاق يتبض بالرغبة الصادقة بالوصول الى درجة محترمة من التمدن ، اي ان يكون متزوجاً من امرأة واحدة يحسن المكتابة والقراءة ومبادئ الحساب ويثبت اختصاصه ومهارته في الحرفة التي يمارسها ؛ الا ان عدد الذين اعتبروا حائزين على هذه الشروط كان مدعاة للهمز اذ لم يكن ليتجاوز ١٢٥ - ١٥٠ في السنة كلها . وفي سنة ١٩٥٢ فرض تسجيل الخضوع للقانون المدني الاوروبي . على كل مواطن كونغولي «يستطيع ان يزكي بما له من تربية ومن سلوك حسن» بلوغه وضعاً من التمدن يحمله صالحاً للتمتع بهذه الحقوق ، ومستعداً للقيام بالواجبات التي تنص عليها القوانين المرسومة . الا ان عملية التسجيل هذه كانت توجب على صاحبها اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير القانونية التي كانت للآن من حق الأوروبيين وحدهم كما تقضي باتمام بعض المعاملات المعقدة

بحيث لم يستفد منها سوى بعض الزوج . وقد اتخذت اجراءات خفيفة ضد حاجز اللون : فمئذ عام ١٩٥٢ قبول الطلاب النجباء من الوطنيين الذين يبرهنون « عن كفاءات تربوية واخلاقية » في المدارس الخاصة بالأوروبيين واجبار شركات النقل المشترك على قبول الزوج في الدرجة الاولى الخاصة بالبيض ، وانشاء لجان وطنية للعمال وللتقدم الاجتماعي ثلاثية التركيب (ارباب العمل والعمل وممثلو الادارة) واخيراً تولي جامعة لوفين انشاء جامعة في ليوبولدفيل ، في تشرين الايل ١٩٥٤ ، كما انشأت الدولة جامعة اخرى في اليزا بتفيل ، حالتان معاً دون سفر الطلاب الوطنيين الى اوروبا لتلقي العلم فيها ، ولا سيما لدراسة الطب والعلوم الزراعية دون ان يقوم فيها اي معهد لتدريس الحقوق او الفنون الهندسية ؛ وضم ثمانية اعضاء وطنيين الى مجالس الولاية والى مختلف المجالس الاقليمية وهي هيئات استشارية لا سلطة فعلية لها .

ولما كان الكونغرس البلجيكي « منطقة صامتة للاستعمار » في افريقيا حيث الاستثمار المنهجي لموارد البلاد الطبيعية قلب اعسق ما يكون التوازن الاجتماعي الذي كان سافداً في البلاد ، والنظام الأبوي الذي ساروا به الى الكمال والذي جاء بأطليب الاثر ، قد جنب البلاد الاعمال الوحشية العنيفة التي ميزت التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية وحسنت كثيراً من اوضاع الزنجي فيه اذ اخضعته لمراقبة دقيقة واحياناً لعملية قمع عنيفة ، بحيث حال- مدة طويلة- دون تنسيق التذمر وتنظيم اسباب الشكوى . الا ان التطور الاقتصادي لم يلبث ان اظهر بوضوح الفوارق والمفارقات بين سياسة تفسح مجالاً اكبر للعمال الافريقيين يتسع شيئاً فشيئاً في حياة البلاد الاقتصادية ، وبين سياسة اخرى تمنع عليهم كل تنظيم سياسي وتحول دون . وقد بقيت تعمل في السر ، متعففة مدة طويلة ، بالرغم من تحريمها ومنعها فئات سرية دينية مناهضة للبيض في ولاية كاساي وولاية خط الاستواء كالكيثاوالا والتي ما لبثت ان تجاوزت حدود المقاطعة والكابنجية او المنونزية في منطقة ستانليفيل . وقد ظهرت اذ ذاك حركة نقابية عنيفة بين الزوج لها مطالبها ونشاطها السياسي ، كما يشهد على ذلك مظاهرتان لا تخلون من معنى قط ، من ذلك مثلاً البيان الذي نشره في تموز ١٩٥٦ « الضمير الافريقي » وهي فئة قريبة جداً من مرسلتي شويت الذي يرفض كل اتحاد او تحالف بلجيكي كونغولي يفرض على البلاد بغير رضى الشعب الكونغولي الحر ، ولا سيما الاكثرية الساحقة التي نالت الاحزاب المناهضة للبيض في الانتخابات البلدية التي وقعت في كانون الاول ١٩٥٧ ، لأول مرة في احياء ليوبولدفيل الرئيسية الثلاثة وفي اليزا بتفيل وجادوتفيل . والعزلة التي احاطت بالسكان وضربت حولهم نطاقاً ضيقاً لم تلبث ان زالت وارتفعت . وبالرغم من « معركة التأخير والتسويق » التي تعرضت لها من قبل الحكومة البلجيكية ، فقد اضطرت هذه الحكومة في نهاية الامر للسير على غرار انكلترا وفرنسا في هذا المجال .

ولكن كان قد فات الاوان ليم هذا التغيير ولكي يتحقق بهدوء وسلام . فعلى اثر الفتنة التي قامت في ليوبولدفيل وعانت فيها فساداً والتي جرح او قتل بها عدد كبير من الافريقيين (٤ كانون الثاني ١٩٥٩) اضطرت الحكومة البلجيكية بعد ان عجزت عن ضبط الامور

وقمع الفتنة ، لتتمهد باعطاء البلاد نظاماً ديمقراطياً، ثم- بعد ان خففت المهلة المقترحة - دعت الى طاولة مستديرة في شباط ١٩٦٠ للبحث في امر استقلال البلاد . وفي اول تموز اعلن استقلال الكونغو وتشكلت فيه حكومة مركزية . واذ ذاك حدثت فجأة حركة تمرد قوى الأمن ضد ضباطهم البلجيكيين واخذت ولاية كاتنغا تنزع الى الانفصال واعلان استقلالها . والاصطدامات القبلية ادت الى انفجار عام في البلاد وجرت عليها وضعا من الفوضى الشاملة وضعت الكونغو امام خطر تدخل اجنبي من قبل الدول المتنافسة في المنطقة مما حمل تهديداً للسلام العالمي .

افريقيا البرتغالية منطقة اخرى من « مناطق الصمت الافريقي » ندرت حولها المعلومات وضعت ، تكونت من هذه المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي والتي لم تكن لتؤلف بحد ذاتها مستعمرات او محميات برتغالية بل ولايات ضمن دولة البرتغال الاتحادية ، وتخضع لمراقبة دقيقة من قبل حكومة لشبونة ، كما نص على ذلك القانون الاساسي ، اي انه كانت واقعة كالبلد الام تحت النظام الدكتاتوري . والنظام المعمول به في هذه الممتلكات كان يشبه من وجوه عدة النظام القائم في الكونغو ، يبرز هنا الطابع الابوي أكثر منه هناك وإن كان أكثر فعالية هناك منه هنا ، إذ كانت هذه الممتلكات تخضع لدولة متخلفة ، ترسف في وضع ما قبل عصر الصناعة . مستوى الحياة فيها متدنٍ جداً (فالأجر الوسط في الموزمبيق كان ٩ بلسات عام ١٩٥٠) ، ومعدل الامية فيها هو من أعلى ما نرى في كل اقطار افريقيا ، وقانون الاشغال الشاقة الذي لا تزال البلاد خاضعة له يطال أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من ابناء هذه الممتلكات . والقانون المعمول به محلياً يوجب على كل افريقي ان يأتي بالدليل القاطع على انه أدى ستة اشهر عمل خلال السنة التي سبقت التحقيق او انه يعمل في الوقت الذي يجري فيه ، والا ارسلت به السلطات الى العمل الالزامي ، واصبح منذ ذلك الحين *Contratado* اي عرضة للسخرة يضعه الحكام البرتغاليون تحت تصرف المتعدين المحليين الذين يقومون بالنيابة عنه عقد عمل . اما الـ *Voluntarios* او المتطوعون فانهم يوضعون تحت تصرف ضفط الزعماء ورؤساء الورش الذين ترغمهم الادارة على حشد العدد المطلوب من لدن رؤساء المشروعات ، فارتباطهم وقمدهم ليس أكثر حرية من « العقد الذي يوقعه الـ *Contratados* » ان عدم وجود حائل اللون رسمياً او تمييز عنصري مرده الفقر المدقع والجهل المطبق الذي يرسف فيه ابناء البلاد فيجعل من المستحيل كل اتصال او تقارب على اساس المساواة مع البيض . هنالك مع ذلك ، مؤسسة قريبة جداً من مؤسسة المسجلين الكونغوليين ، تتألف من المتدينين ، وهم من الوطنيين الذين انزلوهم منزلة البيض والذين ينعمون مثلهم بالحقوق والواجبات ذاتها ، وذلك بقرار تتخذه محكمة محلية عندما يثبتون انهم يحسنون البرتغالية ، وهم على الدين الكاثوليكي . ولهم بعض الريح ، وانهم على استعداد للعيش وفقاً لنهج الحياة الأوروبية . وفي الواقع ان عدم القدرة التي تكاد تكون كاملة على التعلم ، اذ ان عدد المدارس محدود جداً وهي كلها كاثوليكية ، ومستواها

متدنٍ للغاية ، والفقر المسيطر على البلاد ، كل هذه الاسباب معاً لا تسمح الا لنفر صغير ولقلة محدودة ان ترقى الى درجة المتحضرين او المتمدنين . ففي عام ١٩٥٠ ، كان عددهم في انغولا ٣٠٠٠٠ من اصل ٤ ملايين نسمة ، وفي الموزمبيق ٤٣٧٨ من اصل ٥٦٠٠٠٠٠ نسمة ، و ١٤٧٨ في الفينيه من اصل ٥١٠٠٠٠ . ان عدم الاخذ بفارق اللون يعود بالفائدة هنا ، كما في البرازيل ، على عدد كبير من الخلاسين الذين أنزلوا منزلة البيض بشرط ان يحيا حياة اوروبية . انما التميز العنصري اخذ يذوق ثمراته ويظهر بتعطير الزواج المختلط . ان وضع البلاد المتخلف اقتصادياً والامية الغالبة على السكان يفسران لنا سبب عدم ظهور ردات وطنية في هذه البلاد .

فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية
اذا ما قارنا الممتلكات الفرنسية بالبلدان المجاورة لها
كالشاطىء الذهبي ونيجييريا والكونغو البلجيكي ، وجدنا
ان هذه الممتلكات هي فقيرة ، على الاجمال ، بمواردها
الطبيعية ومصادر الطاقة وسكانها هم في حدود الوسط . فالاوروبيون فيها قلة ، بين موظفين ، ومستخدمين في بعض الشركات التجارية الكبرى ، او يؤلفون الملاك الاداري لبعض الصناعات ولا سيما الاستخراجية منها ، وعسكريين وبضعة ألوف من الممرين والتجار . ان معظم الممرين في مدغشقر هم من الاوروبيين المولودين في المستعمرات يستثمرون بأنفسهم الاستثمارات التي أعطوها يماونهم في عملهم هذا سماع ولا سيما مرابعون يتعمدون بعض القطع الصغيرة التي استأجروها ، بعضهم يصبح للديون الفارق فيها عبداً مرتبطين بالأرض . والحياة الاقتصادية فيها ، يسودها - كما رأينا - بعض الشركات التجارية الكبرى وما لها من فروع تابعة لها تعمل في قطاع النقل الذي يدر ارباحاً كثيرة : « اذ ان ربح هذه الشركات في بعض السنين يوازي رأس المال المشغل » كما يؤكد رنيه دومون . وعلى الموازنات المحلية ان تتحمل اعباء ادارة مكلفة . ففي افريقيا الغربية الفرنسية يمتص موظفو الادارة ومصالح الجيش ٦٢ ٪ من دخل الخزانة ، وفي مدغشقر ٧٥ ٪ وتنقل هذه الشركات كثيرها من الشركات الكبرى ، ارباحها كاملة الى البلد الأم . والاقتصاد ينهض على بعض المنتوجات الرئيسية : كالكافور والبن والمواد الزيتية والخشب والموز في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، والارز والبن في مدغشقر . فالاسعار مرتفعة لان المستخدمين الفرنسيين يتقاضون مرتبات عالية واليد العاملة الوطنية لا تتوفر فيها مقتضيات الكرم والنوع . اما الصادرات فقيمتها ضعيفة - فهي في كل افريقيا الغربية الفرنسية اقل مما يُصدره الشاطىء الذهبي ، والميزان التجاري هو دوماً في عجز لا سيما في مدغشقر . وخلافاً للمستعمرات الانكليزية والبلجيكية فما من مقاطعة واحدة من هذه المقاطعات الفرنسية تدخل دولارات ، والاستيراد الذي يلبث ويزداد سنة بعد سنة يدور حول حاجيات مشغولة ومواد للتجهيز تدفع القسم الاكبر من ثمنها البلد الام ، ومشروبات كحولية زاد حجمها بين ١٩٣٨ - ١٩٥٢ أكثر من ٣٨ ضعفاً في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، و ٢٦ ضعفاً في الكامرون . فأصحاب الاموال الخاصة قلما يتجهون نحو افريقيا في استثمار اموالهم ، فهذه الاستثمارات تتبعة

بالأحرى نحو استغلال مناجم الحديد في موريتانيا، ومناجم البوكسيت في الغينية والمينغابيز في الكونغو الأوسط . أما العجز في الموازنة فتسده البلد الأم التي تتحمل القسم الأوفى من هذه الحسارة (٩٠٪ منذ ١٩٥٦) من اشغال البناء وعمليات صكورية الخطوط واصلاح طرق المواصلات ، وهي تتحمل أيضاً نفقات التجهيز الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحي والتعليم بكامله عن طريق شركة F. I. D. E. S.

تركزت الحرب العالمية الثانية اثرها عميقاً في هذه الممتلكات . فالقلى الذي اعترى جماهير السكان في المدن التي ارتفع عددها بسرعة وبشكل تجاوز الحد ، كما اعترى سكان الريف أيضاً نظراً لما تعرضوا له من ويلات الحرب : كالأشغال الشاقة والمصادرات على انواعها ، والإفقار ، والضرائب والرسوم التي فرضت عليهم ، كل هذا وما اليه ساعد على ايقاظ الوعي الوطني في هذه البلدان . ان حكم فيشي حرك فيهم « عنصرية محدودة » تميزت بالغاء المجالس المحلية وكل الحريات التي كانت تنعم بها ، بعد ان احيا نظام المواطنين الذي اخضع ابناء البلاد الاصليين لعدد من عدم الكفاءات الشرعية : كالحاكم الخاصة ، ومنهم من مفادرة المستعمرة دونما اذن مسبق ، والعمل الاجباري او التمهيد بتوفير هذا العمل لصيانة الطرقات ، والاعتراف للسلطات الادارية بحق فرض بعض غرامات او بمقوبات حبس . ان دخول هذه الممتلكات الحرب من ١٩٤٠ - ١٩٤٢ بانضمام حاكم التشاد فيليكس ايبويه الى فرنسا الحرة ، ثم انضمام الكامرون وغينيا الاستوائية الفرنسية ، كان من نتائجه تقديم مجهود حربي لا مثيل له من قبل : نظام الاشغال الشاقة ، والمصادرات التعسفية العنيفة ، واجبارهم على تقديم بعض المحاصيل ولا سيما المطاط ، كان من شأنه إتهاك هذه المقاطعات لقاء نتيجة هزيلة لا يؤبه لها . واحتجاجاً على هذه « النتائج الجنونية » والذكرى المريرة التي تركتها في النفوس والاذهان ، صدر عام ١٩٤٦ كرده فعل لها ، القانون المعروف بقانون لامين غيبه الذي ألغى قانون المواطنين وضمن الحريات العامة : كحق تأليف الجمعيات وتشكيل النقابات والاحزاب السياسية ، والغاء الاشغال الاجبارية ، وغير ذلك . وصدر قانون آخر عام ١٩٥٠ ، بشأن المساواة في الرواتب والاجور بين الموظفين التابعين للبلد الأم والوطنيين من الرتبة ذاتها .

الاتحاد الفرنسي اخذ مؤتمر برازافيل الذي عقد في غرة ١٩٤٤ لاعداد مبادئ السياسة الاستعمارية التي تسير عليها فرنسا بعد التحرر ، ينزع الى نظام من شأنه ان يعطي كل مقاطعة مستعمرة نظاماً خاصاً به ، ويستبعد « كل فكرة استقلال وكل امكانية تطوير خارج كتلة الامبراطورية الفرنسية » ، او التوقف عند احتمال سن دستور للحكم الذاتي ، ولو من بعيد ، والمجلس التأسيسي لم يتوقف حق عند الفكرة الفيدرالية . والنص الذي أقر في نهاية الامر في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٤٦ ، أقر الاتحاد الفرنسي . وهذا الاتحاد ليس بدولة فيدرالية . فهو يتألف ، من جهة ، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا الأم والمقاطعات والممتلكات الواقعة عبر البحار ، ومن جهة أخرى ، المقاطعات والدول المشتركة ، تحسب

مقاطعات افريقيا السوداء ضمن « المقاطعات الواقعة عبر البحار » . فهو يحافظ على دولة اتحادية تتمتع مقاطعاتها بنظام اداري اكثر لامركزية من المحافظات في البلد الام . فكل السكان من ابناء البلاد الاصليين هم من الآن فصاعداً مواطنون دون ان يطلب اليهم التخلي عن احوالهم الشخصية المتعارفة ، وبذلك تلغى المحاكم الوطنية في كل ما يتعلق منها بالجزء وتبقى في عملها ، في كل ما يتصل بالأمور المدنية ، مع ملء الحرية لصاحب العلاقة ان يختار اختصاص الحق العام . وكل المقاطعات تمثل في البرلمان .

وهكذا ، فالسياسة الفرنسية اذ تعلن عالياً عن رغبتها في حمل البلدان المستعمرة « على ادارة نفسها بنفسها » ، لا تقبل بهذا الوضع الا ضمن نطاق المجتمع الفرنسي . فالممتلكات الواقعة عبر البحار هي جزء متمم او مقوم لفرنسا ، ويرتبط على ابناء البلاد الوطنيين ان يعتنقوا الثقافة الفرنسية . ففي هذا استمرار لسياسة التمثيل التي تنزع الى فرنسة افريقيا عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية . فحق الانتخاب الذي يحرص ، في بادىء الامر ، في الافراد الحائزين على الوضع المدني للحق العام ، « توسع بسرعة ، فيما بعد ، عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ بحيث يضم هذه الفئات الجديدة من الوطنيين الذين تتوفر فيهم بعض شروط الكفاءة والاهلية او الذين ادوا بعض الخدمات اللازمة ، او الاشخاص الذين يمكن فردنتمهم بكل ثقة . فعدد الناخبين ارتفع بين ١٩٤٦ - ١٩٥٢ من ١٣١ ، ٠٠٠ الى ٤٢٥ ، ٠٠٠ في الفينييه ، ومن ٩٥٧١ الى ٥٠ ، ٠٠٠ في التوغو ، ومن ٣٨ ، ٠٠٠ الى ٥٦٦ ، ٠٠٠ في الكامرون ، ومن ١٩٢ ، ٠٠٠ الى ٦٦٠ ، ٠٠٠ في السنغال ، ومن ١٧٦ ، ٠٠٠ الى ٩٠٦ ، ٠٠٠ في السودان ، ومن ٢٧ ، ٠٠٠ الى ٢٥٠ ، ٠٠٠ في التشاد ، دونما تمييز قط بين انتخابات خاصة للاوروبيين وانتخابات خاصة للوطنيين ، باستثناء مدغشقر وافريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون . وفي النطاق المحلي ، لكل قطر مجلسه التمثيلي الخاص اختصاصاته اوسع بكثير مما كان للمجالس العامة المتروبوليتية من اختصاصات . واخيراً ، فافريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية لكل منها « مجلسه الاعلى » منتخب ، حيث للاوروبيين عادة ثلث المقاعد ، صالح للتصويت على الموازنة وقرار الامتيازات الاستثنائية وخطط الاشغال الكبرى والتعليم ، وهو نظام ليبرالي جرى اكماله بوضع قانون عمل في الاقطار الواقعة عبر البحار (١٩٥٢) لاقى تطبيقه بعض المقاومة من قبل الزعماء التقليديين ومن قبل « الحزب الاداري » الذي يسوؤه جداً التنازل عن سلطته السابقة الواسعة . اما النظام الاقتصادي الذي نهض على الميثاق الاستعماري ، فالبلد الام فيه تحدد الاسعار وتحفظ لنفسها بانتاج المقاطعات بحسب الاولوية وهي تتولى توزيع رخص التصدير .

الحركات الوطنية : جاءت الاحزاب الاولى التي تآلفت على شاكلة الاحزاب القائمة في البلد الام : كالحزب التقدمي السوداني ، والحزب الديمقراطي في شاطئ العاج الذي اصبح فيما بعد « التجمع الديمقراطي الافريقي (R. D. A.) » الذي لاقى نجاحاً عظيماً وحظي بأكبر تمثيل في المجلس الوطني وفي المجلس الاستشاري للجمهورية عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ . وجاء في

برنامج الموضوع في تشرين الاول ١٩٤٦ على « تنظيم الجماهير الافريقية بقصد تحرير كل البلدان الافريقية وانقاذها من نير الاستعمار عن طريق إظهار شخصيتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية ». وكان يرفع عقيرته بالاحتجاج ضد مبادئ التمثيل الذي نص عليها دستور الاتحاد عام ١٩٤٦ . ويطالب « بالتمثيل بحري بحرية تامة قائم على المساواة في الحقوق والواجبات » .

وقد انتشر هذا الحزب في كل الاقطار والمقاطعات التي قطعت فيها عملية قتل الروح القبلية شوطاً بعيداً كالكونغو الاوسط والسودان، مدخلاً في صفوفه المتطورين كالكتاب والمستخدمين والموظفين الذين يؤلفون في صفوفهم بورجوازية صغيرة ويطمحون اساساً الى إلغاء عدم المساواة في كل ما يتصل بالاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالفعل ، باستثناء مدغشقر والتوغو حيث اخذت الحركة الوطنية إيوانه قطالاً باعادة تنظيم الوحدة بعد ان حطمتها تقسيم البلاد ، وتنزع الى الاستقلال ، نرى كل الاحزاب السياسية الوطنية تطالب قبل كل شيء بالمساواة التامة مع الاوروبيين ، وينصب اكبر في ادارة الشؤون العامة ، دون ان تذهب الى المطالبة بالانفصال حالاً .

ففي شاطئ الذهب عام ١٩٤٩ وفي الكامرون ، وفي تشاد عام ١٩٥٢ ، قامت اضطرابات وحوادث تعبر عن القلق الاجتماعي وعن الدفع المعادي للبيض ، بينما مدغشقر قامت وحدها بثورة لاهية . فالحركة الوطنية في هذه البلاد بقيادة الحركة الديمقراطية للبعث الملائشي التي نالت في انتخابات عام ١٩٤٦ مجموع الاعضاء في المجلس التمثيلي الوطني ، تطالب بإبقاء نظام الحماية وتحويل مدغشقر الى دولة مشتركة في الاتحاد الفرنسي . والى جانب هذا الحزب ، هنالك لعمري جمعيات سرية تتمتع بنفوذ كبير لا سيما بين قبائل رتسيمبارا على الساحل الشرقي من الجزيرة ، وهي من أهم المناطق في هذه البلاد تنتج البن بمقادير كبيرة حيث المعمرون من مواليد الاوروربيين يتكالبون على الربح ويتشددون كثيراً على اليد العاملة . هذه المقاطعة التي تؤلف فردوس التجار الصينيين ، والتي تأملت كثيراً من مصادرات حكومة فيشي التعسفية وحكومة فرنسا الحرة خلال الحرب . ومن هذه المنطقة انفجرت الثورة وامتدت الفتنة في آذار ١٩٤٧ وتكونت اطرها العسكرية من مجندين مالفاشيين بعد تسريحهم من الجيش الفرنسي ، مما أدى الى قتل ١٥٠ اوروبياً . وقد جاءت حركة القمع عنيفة اتسمت بالوحشية ويقدر عدد الضحايا ، مباشرة او غير مباشرة من ١١٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠ قتيل .

ان مثل المستعمرات الانكليزية المجاورة وتطورها السريع نحو الاستقلال حل المتطورين على المطالبة بالزيد من السلطة والتوسع في صلاحيات المجالس المحلية ودوراً اكبر في ادارة البلاد ، وتوسفاً اكبر في التعليم الثانوي والعالي يؤهلهم لاستلام مراكز القيادة . فاصطدموا بمطالبهم هذه ، او حاولوا المصانعة مع الزعماء الاشداء في الريف المسنودين من قبل الادارة والذين زادوا نفوذاً وبأساً مع الاقتراع العام . كما جرى مثل هذا في فرنسا في القرن

التاسع عشر . اذ يمارسون نفوذاً عظيماً على الجماهير ودماء الفلاحين المستكفين في الجهل والامية . وبعد ان اتهم التجمع الديموقراطي الافريقي باقامة علاقات مشبوهة مع الشيوعيين ، تبنى سياسة معتدلة طمعاً منه في كسب عطف الادارة كما أخذ يتقارب من البرلمان مع فريق من نواب الوسط . والمؤتمر العام الذي عقده في بوبو ديولاسو ، عام ١٩٥٣ ، اقترح اقامة جمهورية واحدة قابلة للتجزؤ ، اي اقترح حلاً فيدرالياً . وعلى الاجمال ، فالاحزاب الافريقية على اختلافها تعارض كلها سياسة التمثيل التي لم تعد تفي بالفرض ، في نظرهم ، كما تعارض فكرة الدولة الشريكة . فهي تطالب بدولة مستقلة في قلب الجمهورية الفرنسية ، وهو مطلب ترجو ان يتحقق دون ان يضطروا الى استعمال العنف .

وفي الحين ذاته ، اخذت الاحزاب تجمع صفوفها وتنصر بعضها في بعض وترتدي اكثر فأكثر طابعاً افريقياً يختلف عن التشكيلات والهيئات السياسية في البلاد الام التي حاكمتها في بدء الامر . وهذا الاتجاه الواحد نحو « الأفارقة » برز في مجال الحركة النقابية اذ ان المنضمين الى عضويته C.G.T. شكلوا لهم اتحاداً عرف بـ C.G.T.A. والاعضاء المنضمين الى الاتحاد العالمي C.F.T.C. افروا الاتحاد الافريقي للعمال المؤمنين المنظم رأساً الى الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

ايلاء الاستقلال
ان قرب حصول المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية على استقلالها ، والخوف من استباق الحوادث في افريقيا السوداء كما استبقته حوادث الهند الصينية وافريقيا الشمالية ، حملت البرلمان الفرنسي على سن قانون - ملاك (قانون دوفير في ٢٣ حزيران ١٩٥٦) تنحلي بموجبه عن سياسة التمثيل واولى صلاحيات واسعة للمجالس التشريعية المنتخبة في كل مقاطعة بحيث تتمتع بسلطة تشريعية ، وانشأ ادارات تنفيذية محلية (مجالس الحكام) تنتخب من قبل مجلس المقاطعة برئاسة الحاكم العام ، المنصر الوحيد المأخوذ من خارج المنطقة . فكل المصالح الادارية - باستثناء القومي منها - سلمت لحكام وطنيين من ابناء البلاد جرى انتخابهم . والقانون - الملاك او الهيكل اقام نظاماً لامركزياً واسماً واستقلالاً داخلياً يكاد يكون كاملاً ، الا انه اعتبر في نظر عدد كبير من الافريقيين نقطة بداية او نقطة انطلاق نحو تشكيل اتحاد المقاطعات ، بشكل اتحادات فيدرالية افريقية مستقلة - ستصبح فيما بعد دولاً تشارك مع الجمهورية الفرنسية في الاتحاد الفرنسي وتتقاسم ادارة المصالح المشتركة مع حكومة باريس . والفوز في الانتخاب الذي حققه التجمع الديموقراطي الافريقي (R. D. A.) في معظم المقاطعات الفرنسية والاحزاب الوطنية في مدغشقر والحزب المناهض لها (لجنة الاتحاد التوغولي) في التوغو في انتخابات نيسان ١٩٥٨ ، واستمرار الاضطرابات الدامية في مقاطعة سناغا البحرية في الكامرون ، تحت تأثير اتحاد الشعوب الكامرونية الذي يعمل في الخفاء ، ومعارضة فئة العمل القومي في الكامرون لهذا النظام ، كل ذلك جاء برهاناً على ان هذه الترتيبات لم تكن مرحلة نحو الاستقلال .

الاستقلال
تم قطع هذه المرحلة بأقل من سنتين. فبدلاً عن الاتحاد الفرنسي الملن عام ١٩٤٦ ،
قام عام ١٩٥٨ ، بنظام الأسرة الـ *Communauté* الذي عاش أقل من سنة. فقد حدد
دستور الجمهورية الخامسة اختصاص وصلاحيات كل المؤسسات والهيئات المشتركة التي ستنشأ
هنا : الرئاسة والمجلس التنفيذي ومجلس الشيوخ والمجلس التكميلي ، واعترف للمقاطعات
ببحرية الانضمام الى هذه الأسرة او الانفصال عنها ، وحرية الانتخاب بين وضع المحافظات او
وضع المقاطعات او الدولة المستقلة ادارياً . وهذه الوحدة ، هل تتطور باتجاه تأليف اتحاد دول
ذات سيادة كما يتمنى ذلك « انصار المطالبين بجامعة الدول الفرنسية » (سیدار سنفور) او
لنحو دولة فيدرالية فرنكو افریقية ، كما يقترح هوفويه بواني ؟ فالحل الاول يفوز عندما اعترف
باستقلال مالي وجمهورية مالاغاشي (كانون الاول ١٩٥٩) ثم استقلال المقاطعات الاخرى . أما
التوغو والكامرون اللذان بقيا خارج الجامعة ، فقد رفعت عنها الامم المتحدة الوصاية التي كانت
يعملان تحتها ، وذلك بطلب من فرنسا نفسها ، وحققا استقلالهما في كانون الثاني وفي نيسان
١٩٦٠ . وهذا الاتحاد لم يدم اكثر من سنة ، ولم يعد بين مستعمرات فرنسا القديمة « سوى
علاقات وفقاً لاتفاقات بين دول مستقلة » .

افريقيا الغربية البريطانية
سارت السياسة التي انتهجتها بريطانيا العظمى في افريقيا الغربية
على طرفي نقيض مع السياسة التي تبناها واضعو الدستور الفرنسي
عام ١٩٤٦ ، عندما خلقوا دولة اتحادية امتصاصية بمثلثة بالاتحاد الفرنسي . كذلك تتعارض هذه
السياسة مع السياسة التي سارت عليها كل من افريقيا الجنوبية وافريقيا الشرقية حيث توجد
فئات من المعمرين البيض استمكنوا في تلك المقاطعات ويفارون جداً على سيادتهم وسيطرتهم
على ابناء البلاد . فالسياسة التي تقوم على مساعدة الوطنيين هنا على التطور وفقاً لروح حضارتهم
التقليدية طبقت دونما صعوبة . ففي افريقيا الغربية هذه التي بقيت شبه مغلقة في وجه المعمرين
الاوروبيين تكونت دول وطنية ، شبه مستقلة هي اليوم اكثر دول افريقيا السوداء تطوراً
سياسياً . فالشاطيء الذهبي هي اكثر هذه الدول تطوراً بملايين سكانها الاربعة ، معظمهم من
صغار المنتجين للككاو وبجانبها الاقتصادية على الطراز المصري الحديث ، هذا الاقتصاد الذي
ينهض على انتاج الذهب والماس والبوكسيت ولا سيما الكوبرا والككاو (٧/١ من قيمة صادراتها) .
ونيجيريا التي كان تطورها اقل بروزاً وتجلياً ، واقل سرعة هي اكثر اقطار افريقيا الغربية سكاناً
اذ تضم ٥٥ مليوناً من الناس ، وهي غنية بما فيها من مناجم القصدير والفحم ومن كبريات البلدان
المصدرة للكوبرا ولزيت البلح والككاو . في كل مكان تعج اقطارها بطبقة كثيفة من الفلاحين
الهنئشي العيش ، اذ ان مستوى العيش فيها هو اعلى مستوى في افريقيا ، وطبقة متوسطة نشيطة
مينايرية . وقد اتاح الازدهار الاقتصادي الذي تنعم به ظهور طبقة من الاعيان الاثرياء لا سيما
في المدن الساحلية ارتفعوا عالياً فوق بروليتاريا ترسف في البؤس والشقاء : تجار اغنياء وكبار
الملاكين واطباء ورجال قانون تلقى عسدد كبير من بينهم تحصيصة الجامعة في انكلترا او في

الولايات المتحدة الاميركية مستكبتين ، وموظفين في الادارات الحكومية او لدى الشركات الخاصة الكبيرة، بينما رُفِعَ عدد من كبار الموظفين الزوج الى رتبة الشرف وتالوا لقب « Sir » ، وطبقة كبيرة من رجال الفكر والادب في البلاد ساعد ثراؤهم والبعوضة التي ينعمون بها على تحرير البلاد بسرعة ، ويطالبون بمشاركتهم الحكومة والادارة . وفي المقابل يحاول زعماء القبائل في الداخل الذين ينهجون على التقاليد المتوارثة ، معظمهم على الاسلام ، وبينهم عدد من المسيحيين ، الحفاظ على ما لهم من سلطة سياسية او قراطية ، ودينية على الجماهير الريفية . وقد عرفت الحكومة البريطانية كيف تتلاعب ، حفاظاً على مصلحتها ، بهذا التفاوت وكيف تحرك هذه الفوارق العرقية والدينية ، مغذية بينها الشقاق والانقسامات تلتشيء تارة النظم الادارية المتباينة ، وتقيم طوراً الزعماء التقليديين في وجه الطبقة المتطورة التي اعتنقت عن الغرب افكارها ونظرياتها التقدمية ، باعثة المناطق الداخلية ذات الحضارة الاسلامية حيث القوى الرجعية لا تزال قوية وتنعم بالنفوذ، على الوقوف في وجه المناطق الساحلية سكانها على الوثنية أو على المسيحية، وحيث يعم التعليم الابتدائي ٢٥٪ من الطلاب الذين هم في سن الدراسة وحيث تطلع القوى الفتية المشبعة بالافكار التحررية .

وأمام مهاجمة الطبقة المستنيرة ، جرى التخيلي عن نظام الحكم غير المباشر وأقيمت في نيجيريا والشاطئ الذهبي وسيراليون ، بين ١٩٢٢ - ١٩٢٥ نظم ودساتير جديدة نصت على انتخاب مجالس تشريعية استشارية . ولم تلبث هذه المجالس ان شال فيها تدريجياً عدد الاعضاء من غير الموظفين على الموظفين الذين يتمتعون بعضويتها . تحققت هذه المرحلة في الشاطئ الذهبي وفي نيجيريا وغمبيا ، سنة ١٩٤٥ ، وفي سيراليون عام ١٩٤٨ ، غير ان الحكومة فيها ليست بعد مسؤولة وستتحمل كامل مسؤولياتها خلال الحرب . ان عودة الـ ٨٠.٠٠٠ عسكري جرى تجنيدهم من ابناء الشاطئ الذهبي ، والـ ١٠٠.٠٠٠ مجندين من نيجيريا ، اثار مشكلات سياسية واجتماعية شائكة . ان عدم رضى المسرحيين من الجيش البريطاني الذين لم يرجع عدد كبير منهم الى قراهم ، وسوء سعر الكاكاو اثار في البلاد حركة هياج واضطراب لم تكن طبقة المتطورين وحدها مسؤولة عنها . ولأول مرة ، تجاوزت الحركة الشعبية صفوف طبقة المستنيرين هؤلاء ، ونشأت في البلاد احزاب سياسية واخذت تضخم صفوفها عن طريق الراديو والصحافة . وفي عام ١٩٤٧ ، ظهرت رابطة الشاطئ الذهبي المتحدة تولى اعمال السكرتيرية فيها الدكتور نكروما ، الذي انفصل عام ١٩٥٠ ، عن رفاقه واسس حزب اتحاد الشعب (C. C. P.) ، كان من ضمن برنامجه انشاء دومنيون جديد باسم غانا . هذا الاسم الذي يثير فيهم اجداداً وطنية قديمة ، وهو عبارة عن حزب شعبي اخذ على نفسه الا يحسب حساباً لاي معارضة ولاي اختلاف عرقي او عنصري ، قبلي او ديني ، هذه الاعراق التي لا تزال حية تنبض على أشدها في الشمال وفي مقاطعة الاشقي . وفي نيجيريا قام الحزب الوطني في نيجيريا والكابرون (W. C. N. C.) بزعامة ازيكيوه ، الذي قام بحملة هوجاء ضد البريطانيين في الجرائد اليومية او الاسبوعية

الخمس التي يقوم على اصدارها الوطنيون والتي قام بتأسيسها ، وحشد حوله الانصار حق من مقاطعة الداهومي . وقامت في البلاد اضرابات وحركة مقاطعة البضائع الانكليزية في المخازن البريطانية ، كما قامت مظاهرات عنيفة ، والدعوة الى العصيان المدني ، ردت عليها الحكومة باعلان حالة الطوارئ في البلاد وبنح التجول وبحركة قمع دموية في اكرام عام ١٩٤٨ ، وفي مناجم اينوغو عام ١٩٤٩ ، وفي مدينة كانو عام ١٩٥٣ ، وبتعطيل الجرائد الوطنية وتوقيف الزعماء الوطنيين . ومنذ ذلك الحين ، اخذت تتوالى مشاريع الدساتير ، فظهر في الشاطئ الذهبي دستور بُرنز (باسم حاكم المنطقة) عام ١٩٤٦ ، ومشروع دستور وضعته لجنة كوساي رفضه نكروما عام ١٩٥٠ واستبدله بمشروع دستور مضاد نص على الاستقلال التام . وفي نيجيريا طلع دستور رتشردس ، عام ١٩٤٦ ، ودستور ماك فرسون ، عام ١٩٥٢ ، الا ان معارضة الولايات الاسلامية في الشمال التي تولتها الهواجس من احتمال وقوعها ضمن تقسيمات ادارية مسيحية ، ادت الى عقد مؤتمر في لندن ، عام ١٩٥٣ ، يضم ممثلين عن المناطق الكبرى الثلاث في البلاد ، اتفقوا على اسس دستور فيدرالي عام ١٩٥٤ . وهكذا تمند عام ١٩٥٢ ، قال الشاطئ الذهبي برلمانه ، كما قام فيه رئيس وزراء ، تم انتخابه من قبل المجلس النيابي ، على الحاكم ان يستشير لتعيين الوزراء الاحد عشر ، بينهم ثلاثة (الدفاع والشؤون الخارجية والمالية) هم بريطانيون . والوزراء مسؤولون امام البرلمان الذي يمكن ان يطلب من الحاكم العام عزلهم . فالادارة اخذت تتأفرق اكثر فاكثر (١٣٧٧ موظفاً كبيراً من الزوج عام ١٩٥٦ لقاء ٣٠٠ ، عام ١٩٤٩ ، ٣١٠ عام ١٩٣٨) والموظفون البريطانيون يجب ان يخضعوا لرؤسائهم من الزوج . وقد جرى تعديل الدستور ، عام ١٩٥٤ ، ووسع من نطاق المجلس التشريعي الذي اصبح ينتخب بالاقتراع العام ، كما نص على ان جميع الوزراء يعينون من داخل المجلس المذكور . كان هذا النظام انتقالياً اذ غير من طبيعة وضع المستعمرة الانكليزية الى وضع دومنيون . وفي سنة ١٩٥٦ وضع دستور جديد (هو الرابع في خلال عشر سنوات) ، هيأ البلاد للاستقلال واقام فيها نظاماً يقوم على اللامركزية . وقد تم التطور في كل مكان بصورة منهجية ، ووجرت تقديته على الطريقة الغربية ، على يد بريطانيا العظمى ، وبمساهمة لجان عدة اشتركت في عضويتها شخصيات افريقية بارزة وموظفون محليون هيأوا التوصيات والاقتراحات كما اشتركت فيها عناصر وطنية بعد استشارة السكان . وافرغ عن نكروما وخرج من السجن رئيساً للوزارة بعد انتخابات عامة جاءت كلها في مصالحته .

ففي السيراليون وفي نيجيريا الاقل تطوراً من الشاطئ الذهبي ، تلتف الاحزاب حول شخصيات بارزة او تتألف من مجتمعات عرقية تساعد بما هما عليه من انقسامات قبلية ودينية على المعارضة وتنميتها ، بينما يفضل بعض الوطنيين البقاء تحت السيطرة الاوروبية ولا الوقوع تحت حكم مجتمعات زنجية يحتقرونها او يخشون شرها . الا ان النجاح الذي حققه حزب ازيكيويه في مقاطعة يوروب في انتخابات ١٩٥٤ ، جاء دليلاً على ان الشعور الوطني ينتشر في

البلاد على حساب التضامن العنصري وهكذا نالت نيجيريا استقلالها في تشرين الاول ١٩٦٠ .
اما السيراليون وغينيا ، فقد نالت كل منهما عام ١٩٥١ و ١٩٥٤ دستوراً سار بها نحو حكومة
مسؤولة عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

انتهجت بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ سياسة « تخلي خلاق » تقوم على « الرحيل في سبيل تأمين
البقاء » . فالمؤسسات السياسية كادت كلها تأتي على الطابع الانكليزي ، فما من زعيم مسؤول
يطالب بترحيل الفنيين البريطانيين من البلاد او فصح العلاقات مع بريطانيا العظمى ، بينما تبقى
الروابط الاقتصادية اقوى من اي وقت مضى . والاختبار يتجاوز بكثير حدود هذه المقاطعات ،
والدرس يطلع من الشاطئ الذهبي . فمنذ ايلول ١٩٥٤ ، لا يزال حكم هذه البلاد في يد اول
وزارة تشكلت برمتها من افريقيين ظهرت في افريقيا الغربية . وفي اذار ١٩٥٧ عندما تحوالت
المسؤولية الى غانا المستقلة ، شقت هذه طريق الاستقلال الناجز امام كل الاقطار الواقعة في هذه
الناحية من القارة .

افريقيتان وجهاً لوجه

افريقيا الاستعمارية . منذ عام ١٩٦٠ ، تتمتع كل افريقيا الغربية والوسطى باستقلالها
التام ، بعد ان اصبحت دولة نيجيريا الفيدرالية الجمهورية
السادسة في الكومنولث البريطاني . كذلك نالت المقاطعات البريطانية ، في افريقيا الشرقية
استقلالها هي الاخرى : يوغندا عام ١٩٦٢ ثم كينيا وزنجبار التي اتحدت في نيسان ١٩٦٤ مع
تنزانيا لتؤلفا معاً تنزانيا ، ونياسلاند اصبحت ملاوي في تموز كما استقلت روديسيا الشمالية
تحت اسم زامبيا .

ولكن الى الجنوب من خط وهمي يقطع افريقيا، من شمالي انغولا الى الجنوب من روديسيا
الشمالية شطرين ، تقوم آخر قلعة لسيطرة البيض تؤام مع كاتنفكا المجاورة لها منطقة من اغنى مناطق
القارة الافريقية . وتسيطر شركات قوية على مناجم النحاس ومعادن ثمينة اخرى فادرة (الكوبالت
والمغنيز) وتستثمر مزرعرات لها من التبغ والشاي ، وتركزت فيها حركة اسكان من البيض
كبيرة نسبياً (٣٠٠٠٠٠٠) يعودون باصولهم الى منتصف القرن السابع عشر ، اقوام من
اغنياء المزارعين ورجال الصناعة ، واعضاء المهن الحرة ولا سيما من صغار البيض (يشاهون
كثيراً البيض في منطقة وهران وباب الواد او سكان الولايات المتحدة الجنوبية النابضة
بالتعصب وبالاحتقار للونين) ، هي المستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي
افريقيا .

وفي القطر الاخير من هذه الاقطار تستفحل سياسة التمييز العنصري وتقسو فيها . ان سيطرة
البيض على الزنوج - وبين البيض على الاخص ، طائفة الافريكندر - التي تطبق الى اقصى حد ، ما يترتب
على سياسة التمييز العنصري من نتائج تقوم على هذه السياسة . هنالك ٢٦٤ ناحية او منطقة محفوفة منذ

عام ١٩١٣ ، يؤلف مجموعها ١٧ ٪ من مساحة هذه البلاد ، يحتشد فيها ويعيش ضمنها ٤٠ ٪ من الزوج بحيث يؤلفون فيها وحدات يسكنها الزوج لا غير ويتولون ادارتها بانفسهم (على رأس كل واحدة مقيم ابيض) وتتمتع باستقلال اداري في المجالات المالية والعدلية والثرية والصحة العامة والاشغال . واولى هذه الوحدات Bantoustans قامت في منطقة ترانسكي التي يأهلها اقوام الخوزاس . وهذا التقسيم على الطريقة الاسرائيلية ليس سوى حل لا يفي بالغرض ، لان هذه الوحدات المعزولة لا تشكل في حقيقة الامر ، سوى « ضواحي منامات » لهذه اليد العاملة الرخيصة ، وما الاستقلال الاداري الذي تتمتع به سوى تعلية او « نظام بوليسي » متأخر يذكرنا « بأوروبا الجديدة » ، في عهد النازية (G. B. Béki) وهكذا ، وبالرغم من قسوة حركة القمع التي يتعرضون لها ، فمقاومة الزوج لم تضعف ولم تخبت . وهنا كما في الولايات المتحدة الاميركية ، فالاندماج ، وقياس مجتمع متعدد العروق ، وسياسة عدم المقاومة التي دعا اليها زعماء بانتو اتصفوا بالاعتدال ، مثل لوتولي (جائزة نوبل ١٩٦١) ، كل هذه التدابير والاجراءات لم تعد تعتبر كافية في نظر العديد من الملونين ، اذ تهب عليهم عنصرية او دعوة عرقية زنجية شبيهة بالروح التي جاش بها المسلمون الزوج . فبعد ان صُعدت الاقلية البيضاء من نيل الاقطار المجاورة لها استقلالها الناجز ، وبعد ان وقعت اسيرة الملح الذي استحوذ عليها ، اخذت تتسلح بقوة وتساند طلاب الانفصال في كاتنغا ، كما راحت تساعد الحكومة البرتغالية على النجاح في قمع حركة التمرد التي يقوم بها رعاياها . وهي تحاول ان تقيم فيها المحميات البريطانية الواقعة ضمن اراضيها (والتي تعمل انكثرا على اعدادها للاستقلال) فالبازوتولاند والبتشواتالاند ، نالا استقلالها الداخلي عام ١٩٦٥ ، وعملا على التحالف مع روديسيا الجنوبية التي تتشابه اوضاعها الداخلية مع اوضاعها .

وهذه المستعمرة المستقلة يسيطر عليها ١٥٧٠٠٠ من البيض يحتكرون فيها السلطة ويملكون نصف مساحة البلاد ، في وجه ٣ ملايين من الزوج جرى كبتهم في هذه الاراضي المحفوظة التي تفص بالسكان الذين ذهبوا ضحية الفقر بعد ان دُهِكت اراضيهم بما دهاها من التعري والانجراد . هنا كما في افريقيا الجنوبية يسود تفاوت عظيم في الاجور (اذ ينال العامل الزنجي ٦ جنيهات في الشهر في المدن الاحدى عشر الرئيسية في البلاد ، بينما يُعطى العامل الابيض ٧٠ جنبي في الشهر) . كذلك ان نظام جواز المرور والتمييز العنصري والفصل بين البيض والملونين خلق جو أمن التوتر الشديد حال دون انفجاره واستحالت له الى كارثة تدخل الحكومة البريطانية . فقد رفضت الحكومة البريطانية - امام صرخة الزوج - ان تمطي هذه البلاد استقلالها ما لم تقطع لهم الضمانات التي يطالبون بها . وبالفعل فان الحساد افريقيا الوسطى الذي تألف ، عام ١٩٥٣ ، من مقاطعتي روديسيا ومن النياسالاند لم يقو على الصمود امام الصعوبات الناجمة عن المشكلة العرقية . فقد انحل بعد عشر سنوات من تشكيله ، وروديسيا الجنوبية حيث الجبهة الروديسية ، هذا الحزب الابيض النشط نال انتصاراً صارخاً في الانتخابات ، يشدد من التمييز العنصري ، وخرج عام ١٩٦٥ ، وهدد

بالانضمام الى الاتحاد جنوبي افريقيا .

خفت في المستعمرات البرتغالية حرب العصابات التي يشنها الوطنيون من جراء المنافسات التي تفرق بين الفئات السياسية التي تغذيها (جيش تحرير انغولا ، حركة تحرير انغولا) ، وتحاول الحكومة البرتغالية قمعها بالشدة التي تسم الحثوف في القلوب : كتهديم القرى من الجو ، وتنفيذ عقوبة الموت بالجملة مما أجبر مئات الالوف من الاهلين على الجلاء واللجوء الى دولتي الكونغو المجاورتين .

كل افريقيا الجنوبية التي يرغها الرعب والقسوة الوحشية على بقائها تحت وطأة سيطرة قبضة من البيض الحاكمين ، وهي اساليب احسن البوليس والجيش استعملها ، تشهد طلوع كتلتين سيحملها الاهتياج والخوف على الالتحام في حروب عنصرية دامية لم يشهد لها العالم مثيلا حتى الآن .

تميزت الحياة السياسية لدى دول افريقيا المستقلة بصراع عنيف بين الاحزاب التي جاء تنظيمها كما جاءت افكارها ونظرياتها مستوحاة الى حد بعيد من الاحزاب القائمة في الغرب ، مع انها ليست في الواقع سوى احزاب زعماء ألفوا ان يروا أنصارهم يطيعونهم طاعة عمياء ، سواء أكانوا عبيداً مشدودين الى الارض ، أو أتباعاً أو احزاباً عنصرية أو اقليمية أو دينية .

الحياة السياسية لدى

هذه الدول المستقلة

اعتمدت هذه الاحزاب ان تنقسم الى ثورية والى محافظة مقيمة المتطورين وصغار الموظفين والبروليتاريا الناشئة في وجه الزعماء التقليديين وفي وجه بورجوازية الاعمال الجديدة . الا أن روابط التضامن العائلي ، وتقاليد الالتزامات تجاه الفئة وتجاه الذرية هي من المتانة بحيث لم يعم بعد بالمعنى الصحيح صراع طبقي في قلب الجماهير الافريقية ، باستثناء بعض حوادث محلية .

هذا الصراع صحبه احيانا حروب أهلية بالفعل ، منها مثلاً : ثورة الاتحاد الجماهير الكامرونية (U. P. C.) تألفت نواتها الكبرى على الغالب من اقوام الباميليكية فذهب زعيمها أم نيوييه وفيلكس موميه قتلاً ، وتبرز في السودان فتنة السكان غير المسلمين في الجنوب ، وفي رواندا - اورندي حيث قامت ثورة الهوتو (٨٥ ٪ من السكان) ضد اسياهم التوتسي (١٥ ٪) وأدت الى مذابح تقشعر لهولها الابدان ، وفي موريتانيا وفي النيجر . وقامت ثورات بيضاء لم تسفك فيها الدماء ، طردت من الحكم الاب فولبرت بولون في كونغو - برازافيل . وحاولوا القيام بواحدة منها في الغابون (حيث تدخل المظليون الفرنسيون واعادوا النظام باعادة الرئيس مبا) ، وفي تنغانيقا ، وفي كينيا وفي بوغندا حيث أدى تدخل وحدات من الجيش البريطاني الى قمع الفتنة التي قامت بها وحدات وطنية . ووقعت محاولات قتل ضد الدكتور نكروما في غانا ، وقتل الرئيس سلفانوس اوليو في التوغو ، واخيراً « مؤامرة » فعلية أو وهمية أدت الى دعاوى كان من بعض نتائجها تصفية بعض المعارضين في السنغال (مامادو ضيا الذي حكم عليه) ، وفي النيجر وفي كونغو - برازافيل وغانا . وفي كانون الاول ١٩٦٥ ومطلع عام ١٩٦٦ ، حدث ثلاثة

انقلابات عسكرية - على غرار ما وقع في كونغو - ليوبولدفيل - انتقلت معها السلطة الى ايدي الجيش في جمهورية افريقيا الوسطى ، وفي الداهوماي وفي فولتا العليا. واخيراً وليس آخراً التوتو الذي وقع مؤخراً بين الرئيس ازيكيوييه ورئيس وزرائه ، أي بين الشمال المسلم والساحل المسيحي الذي هدد الاتحاد الفيدرالي في نيجيريا بالانفجار : فأدت في كانون الثاني ١٩٦٦ ، الى استيلاء الجيش على الحكم بعد اضطرابات وحوادث دامية ومقتل رئيس الوزراء الاتحادي .

في سنة ١٩٦٥ ، كانت البلدان ذات اللفة الفرنسية حيث تبرز شخصيات سedar سنغور وهو فويه - بواني ، وزمبيا مع حكيميت كاوندا ، وتنزانيا مع يوليوس نيري و كيليا مع جومو كينيا ، وملاوي مع الدكتور بندا ، يارسون سلطة استبدادية ذات نزعة معتدلة ومحافضة مع ميل ظاهر نحو الغرب . وقام في وجههم غانا والبنين ومالي وكونغو - برازافيل التي انتهجت سياسة اشتراكية النزعة بالفعل وتنمي - مع فترات من الانقطاع او التوقف ، علاقات وثيقة مع البلدان الشرقية ومع الصين . فغانا تأقرقت تماماً ، ونشأت فيها جمعيات مختلطة تتولى تنفيذ المشروعات الرئيسية او مصانع النسيج ، والككاو والحشب والالومنيوم . ان تأميم النقل والراديو ومخازن البيع بالفرادى وصناعة صقل الماس ، والشركات الاستخراجية الخمس من اصل السبع الموجودة فيها ، اضممت من نشاط القطاع الخاص وتولت تعاونية خاصة بيع عدد من محاصيل البلاد ، تحت اشراف الدولة ، كالكاو ، كما انشئ عدد من التعاونيات الزراعية . الا ان دكتاتورية نكروما اصطدمت بمقاومات عدة جاءت من جهات مختلفة ، كما ان الازمة الاقتصادية التي انفجرت في غانا ، في تموز ١٩٦٦ ، تسببت بقيام اضراب عام اعقبته حملة من الارهاب ، ومن الارهاب المضاد استمرت سنتين .

اما جمهورية الغينية التي نالت استقلالها عام ١٩٥٩ بتصويتها السلبي في الاستفتاء الشعبي ، فقد تلقت مساعدات مالية وتقنية من الولايات المتحدة الاميركية ، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي ، في اثر انسحاب الفنين الفرنسيين المفاجيء . ولما كان الرئيس سيكوتوريه يعتمد قبل كل شيء على نفوذه القوي وعلى مساندة النقابات له ، قد ازال من الوجود التقسيمات الادارية القديمة النزاعة الى الفيدرالية ، فقد أمم وسائل النقل في البلاد والانتاج وتوزيع الطاقة والمصارف ومعامل النسيج باستثناء بعض شركات التعدين والشركات الصناعية المحتلة (كامتكا فريا وشركة بوكسيت بواكيه) .

كونغو - ليوبولدفيل هو البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يحقق استقلاله الا بعد حرب اهلية دامية . فالصراع الذي قام بين المتطووين المنضمين الى الحركة الكونغولية الوطنية (M.N.C.) التي يتزعمها باتريس لومومبا الذي كان يدعو الى انشاء دولة اتحادية ذات حكومة مركزية قوية ، وبين تحالف الجماعات القبلية في كاتنغا بقيادة موييز تشومي المعروف بنزعته الفيدرالية ، ادى الى انفصال كاتنغا وهو انفصال دام سنتين ونصف ، وبمساعدة الاتحاد المنجمي ، استطاع تشومي ان يحنّد فرقة من المرتزقة من افريقيا الجنوبية وروديسيا ومن

أوروبا، وان يشترى مخدرات حربية وان يؤمن له في كل من أوروبا وأميركا مؤازرة بعض العناصر المحافظة الانفصالية ، كما ان مكتب سكانغا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جاعلة من تشومي « اكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغرس » . الا ان تدخل « الحوذ الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حداً لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كينغا وكاتنغا الشالية وكويو ، كما ان انصار لومومبا تجمروا في ستانليفيل بعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تفاقم البطالة والبؤس ، والحلل اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين ، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع ، رفعت الى الحكم موييز تشومي بموافقة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى . وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافويو من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

افريقيا المستقلة مبلقنة
تجاه فريق افريقيا الجنوبية القوية التسليح والتي يهيجهما الخوف
تلتصّب افريقيا المستقلة والمجزأة الى ٢٥ دولة تم تحريرها على
اشكال مختلفة بينما جاء تطورها الداخلي على وقيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم تلبث ان برزت اخطار هذه المبلقنة : كتعارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأوكومو والمنغنيز في الغابون ، والبن والكافور في شاطئ العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتران العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يمرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحيل الاحاييل من الخارج والمحاولات العديدة باعادة الاستعمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار وتحسسوا ما تحمله من تهديد . وحاولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تفتقر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تميد الى هزها لغة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية ، واما عن طريق افراغ الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية
واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بما للحضارة الافريقية
الاساسية من اصاله . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله
الى جزيرة المرتنيلك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدق مقالته « الحضور الافريقي »
الناطق بلسانهم . فالمطلوب هو ردل وعدم الاخذ بالتمثل الفكري الذي خنق الشخصية
الزنجية ، واعادة المبالاة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والابحاث التي قام بها
الاب بلاسيه تملز (فلسفة البانتو) ، ومرسيل غريول والاب الكسي كيفان الذين ابرزوا للعيان
اصاله الفكر الزنجي وماله من قيمة عالية ، وشرح العادات والاعراف والمؤسسات القبلية
وتزكيتها ، وتعيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية الغابرة (غانا ومالي وامبراطورية
سنهاري ، ومملكة الكونغو وموتوموتيا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصلية وذلك
بتقييم التقاليد والفولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد اللهجات حد للسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن
جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا تولوا تعليمهم كاملا او
القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث - وهذا من المفارقات المضحكة -
ان هذا الادب الذي يشيد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ،
باستثناء بعض الابحاث التي ظهرت باللسان البازوتي او البانتو او اللونسا ، ومع ذلك بقي اثر
من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولد سيدر سنغور الداعية
الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى ، عن « طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً » ،
وعن طريق « مختارات جديدة للشعر الزنجي والملاغاشي » ، التي كان لها وقع الوحي عندما
صدرت عام ١٩٤٨ .

معارلات التجبيص والافراخ
فشلت حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع
اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام
جامعة افريقية تضم الزوج ، ولا سيما الدكتور دوبا ومارقوس غارفي اللذين اخذا يعملان على
تحقيقه وبسميان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج
يادامور الذي يعود باصله الى جزيرة الثالوث (ترينتي) احد جزر البحر الكاريبي ، يركز على
مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انشطهم نفوذاً وحماسة . الا ان القانون - الملاك المعروف
بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، حطم بالفعل هذه
التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية بتجاهلها واحل محلها
حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوت المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد
الهلبي التي بذلت لها بعد كانت بمثابة محاولات رمزية قامت بنت ساعتها : كاتحاد الغينية وغانا
(١٩٥٨) ، وحالف مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وعلى السنغال وصار امره الى
الانحلال عام ١٩٦٠ ، واتحاد ساحل - بنين الذي اصبح مجلس الاتفاقات (الشاطيء الذهبي

أوروبا، وان يشترى مفعدات حربية وان يؤمن له في كل من أوروبا وأميركا مؤازرة بعض العناصر المحافظة الانفصالية، كما ان مكتب ككاتنغا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جاعلة من تشومي « اكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغرس ». الا ان تدخل « الحوذ الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حدا لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكتها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كينغا وكاتنغا الشمالية وكوبو ، كما ان انصار لومومبا تجمروا في ستانليفيل بمعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تفاقم البطالة والبؤس ، والحلل اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع ، رفعت الى الحكم موييز تشومي بموافقة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى . وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافوبو من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

افريقيا المستقلة مبلقنة
تجاه فريق افريقيا الجنوبية القوية التسليح والتي يهيجهما الخوف
تفتصب افريقيا المستقلة والمجزأة الى ٢٥ دولة تم تجزيرها على
اشكال مختلفة بينما جاء تطورها الداخلي على وتيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم قلبت ان برزت اخطار هذه المبلقنة : كتعارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأوكوم والمغنيز في الغابون ، والبن والكافور في شاطئ العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتطاع العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يعرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحيلك الاحابيل من الخارج والمحاولات العديدة باعادة الاستعمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار وتحسوا ما تحمله من تهديد . وساحولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تفتقر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تميد الى هزها لغة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية ، واما عن طريق افراغ الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية
واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بما للحضارة الافريقية
الاساسية من اصاله . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله
الى جزيرة المارتنيك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدى مقالتهم « الحضور الافريقي »
الناطق بلسانهم . فالمطلوب هو ردل وعدم الاخذ بالتمثل الفكري الذي خنق الشخصية
الزنجية ، واعادة المباهة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والاجاث التي قام بها
الاب بلاسيه تمبلز (فلسفة البانتو) ، ومرسيل غريول والاب الكسي كيفان الذين ابرزوا للعيان
اصاله الفكر الزنجي وماله من قيمة عالية ، وشرح العادات والاعراف والمؤسسات القبلية
وتزكيتها ، وتمجيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية الغابرة (غانا ومالي وامبراطورية
سنهاري ، وملكة الكونغو وموتوماتا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصلية وذلك
بتقييم التقاليد والفولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد الالهجات حد للاسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن
جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا تولوا تعليمهم كاملاً او
القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث - وهذا من المفارقات المضحكة -
ان هذا الادب الذي يشهد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ،
باستثناء بعض الاجاث التي ظهرت باللسان البازوقي او البانتو او الخونسا ، ومع ذلك بقي اثر
من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولديدير سنغور الداعية
الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى ، عن « طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً » ،
وهن طريق و غتارات جديدة للشعر الزنجي والملاغاشي ، التي كان لها وقع الوحي عندما
صدرت عام ١٩٤٨ .

محاولات التجميع والافراغ
فشلت حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع
اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام
جامعة افريقية تضم الزنوج ، ولا سيما الدكتور دوبا ومارقوس غارفي اللذين اخذا يعملان على
تحقيقه وبسعيان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج
يادمر الذي يعود باصله الى جزيرة الثالوث (ترينتي) احد جزر البحر الكاريبي ، يركّز على
مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انشطهم نفوذاً وحماسة . الا ان القانون - الملاك المعروف
بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، سطم بالفعل هذه
التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية بتجاهلها واحل محلها
حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوّى المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد
الحلقة التي بذلت لها بعد كانت بمثابة محاولات رمزية قامت بقت ساعتها : كالحصاد الغنيهي وغانا
(١٩٥٨) ، وبنغال مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وعلى السنغال وصار امره الى
الانحلال عام ١٩٦٠ ، واتحاد ساحل - بنين الذي اصبح مجلس الاتفاقات (الشاطيء الذهبي

دأهومي - نيجر وفولتا العليا) وهو عبارة عن مجلس استشاري وتعاوني تسيطر عليه شخصية هوفونه - بوانسي البارزة، واتحاد جمهوريات افريقيا الوسطى (التي رفض الغابون الانضمام اليها) ، الذي لم يكن سوى اتحاد «جركي» له هيئات او مصالح مشتركة للنقل ومعهد علمي للبحاث الخاصة بالمعادن ، وهي مشروعات ولدت ميتة كمشروع الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية الذي وضعه الاب بوغاندا ، ومشروع الولايات المتحدة لافريقيا الوسطى الذي وضعه هو الآخر ، الاب يولو ، واتحاد بلدين دابيشي ، ومشروع صوماليا الكبرى (التي بعد ان تألفت من المقاطعات البريطانية والايطالية السابقتين ، اخذت تتطلب بساحل الصومال الفرنسي وبجزء من اراضي اثيوبيا) .

وفي عام ١٩٦١ ، ألفت المستعمرات الفرنسية القديمة الاتحاد الافريقي وملاغاشي الذي لم يلعب سوى دور محدود، وتحول عام ١٩٦٣ الى الاتحاد الافريقي الملاغاشي للتعاون الاقتصادي (U. M. O. E.) مقصراً نشاطه على هذا المجال . وفي شباط ١٩٦٥ انضم اليه كوتنغو ليو بولدويل ورواندا وبذلك بلغ عدد الدول التي تألف منها الاتحاد ١٤ دولة فرنسية اللغة تشكل منها جميعاً المنظمة المشتركة الافريقية والملاغاشية .

أما بشأن المقاطعات البريطانية في افريقيا الشرقية ، فاتحاد افريقيا الوسطى الذي تألف عام ١٩٥٣ من اتحاد مقاطعتي روديسيا ومن نياسا ، فقد انحل عام ١٩٦٣ ، ليحل محله دولة مالاوي (نياسا سابقاً) وجمهورية زيمبيا (روديسيا الشمالية سابقاً) بينما بقيت روديسيا الجنوبية مقاطعة بريطانية تنعم باستقلالها الداخلي . فمع تنزانيا التي تشكلت من انضمام تنغانيكا ومن زنجبار ، نجد ، ما بين اثيوبيا وبين روديسيا الجنوبية ، مجموعة من البلدان التي اتحدت عام ١٩٦٣ تحت اسم PAFMECA (اي حركة تجمع جميع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى) الذي اصبح ، عام ١٩٦٣ PAFMECSA اي حركة تجمع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية) التي اندمجت بدورها في منظمة الوحدة الافريقية التي انشئت في ايار من عام ١٩٦٣ في اديس أبابا بقصد تحرير افريقيا الجنوبية .

وفي خط مواز لهذا التجمع الافليمي الذي قامت ضمنه هذه الدول ، قامت بحار اخرى هدفت الى توحيدها جميعاً في اتحاد واحد . وهكذا طلعت علينا فئة الدار البيضاء التي ضمت عام ١٩٦١ : غانا ومالي والبنين والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة ومثلي الاتحاد (M. P. R. M.) اي اتحاد الدول ذات النزعة التقدمية المسيرة للجامعة العربية وللومومبا ، والفئة المضادة التي تكونت في موزونفيا وضمت ٢١ دولة من دول افريقيا السوداء المعروفة بنزعتها المعتدلة المحافظة . كلا الفئتين كانت متفتنتين ، من حيث المبدأ ، بحيث تتجاوز « الحركة المناهضة للاستعمار الواقعي الاستعماري » وتحافظ على ما حققته من تحرير للدول الافريقية ، لتوجيهها وفقاً للتقاليد السالفة . وفي كانون الثاني ، تشكلت فئة اخرى اجتمعت في لاغوس وضمت كل فئة موزونفيا ، وتنغانيقا والكوتنغو ليو بولدويل . الا ان نشاط الحركة الوطنية الصغيرة بقي قوياً (حدوث عدة فتن

ادت الى طرد الرعايا التوغويين والداوميين من الشاطئ الذهبى (والى الاشتباكات الدامية بين الرعايا الغابونيين والكونغويين ، كما ان بعض الدول الافريقية لم تخف نراياها التوسعية وخططها بضم بعض مقاطعات الدول المجاورة لها ، ومحاولة للوقوف في وجه هذه المحاولات نادت معاهدة اديس ابابا بمبدأ المحافظة على استقلال الدول واحترام اراضيها ، قد يكون هذا ضمانا للسلام وقد يكون تكريسا لواقع بلقنة الدول الافريقية الذي اصارها الى العجز تماما كما حدث في مؤتمر بناما ، عام ١٨٢٦ ، مع دول اميركا اللاتينية . وقد يكون هذا ايضا نقطة انطلاق لبقطة افريقية صميمة : اذ ان ظهور منظمة الاتحاد الافريقي ، في هذا الوقت بالذات لتتولى قض المنازعات التي تنشأ بين الدول الافريقية ، انما يكون الى حد بعيد « تصريح مونرو افريقي » من شأنه ان يبعد عن القارة كل نفوذ اجنبي .

الفصل السادس

إلغاء الاستعمار والاستعمار الجديد

« أدركت الدول الأكثر وعياً للتصنيع أنه من الأفضل لها أن تتغلب على الدول التي « تدعي الاستقلال » من مسؤولية ماضيها ، على أن تحتفظ بالنفوذ والسيطرة بالوسائل التي تضمن لها ذلك »

ر. هارون

(من كتابه : التاريخ وتفسيراته ، ص ١٥٣)

يحصل إلغاء الاستعمار عندما تأخذ البلدان المتخلفة صناعياً تسهم بحماسة ونشاط ، بالحركة الصناعية في العالم ، وذلك باستعمالها التقنيات لحسابها الخاص وبوسائلها الخاصة »

فرنسوا بيرر

(اقتصاد الدول الفتية)

إلغاء الاستعمار

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توالى التنازلات السياسية والتدابير المتخذة لتحسين أوضاع الشعوب المستعمرة ، بتوالي الحسف والفشل الذي حل بالدول المستعمرة ، وكلما شعرت هذه الدول بعدم قدرتها ، بعد الآن ، على تحمل الأعباء الثقيلة ، حربية كانت أم مالية ، التي تسببها لها سيطرتها المباشرة بالطرق التقليدية التي سارت عليها ، من جهة ، ومن جهة أخرى ، كلما شعرت بطغيان الأفكار والنظريات التحررية التي جاشت بها الدول التي ترسفت تحت نير الاستعمار . فإينما اجلسنا النظر طالعنا « معركة انسحاب » يظهر بوضوح مع تغيير الالفاظ والمصطلحات بعد أن سقط شيئاً فشيئاً من الاستعمال : كلمة « امبراطورية » وكلمة « مستعمرة » لتحل محلها كلمة « مقاطعة » ، وكلمة « كومونولث » وكلمة « رابطة » . فالامبراطورية البرقالية الاستعمارية أصبحت بعد الآن : « الولايات الواقعة عبر البحار » في دستور البرتغال

الذي صدر عام ١٩٥١ . ومن وسائل التنمية التي استخدموها فيما بعد ، الاستمارة بكلمة : « الترابط » الى ان القيت نهائياً ما اصططلحوا عليه من اوضاع استعمارية ، وحل محلها دساتير تكرس الاستقلال الناجز ، بينما تصبح كلمة « عون » و « مساعدة » مرادفاً لكلمة « تعاون » .

السياسة الاستعمارية الجديدة وهكذا فالدول الكبرى التي قامت سيطرتها منذ عام ١٩٤٥ ، على استثمارها المقاطعات التابعة لها وراء البحار ، كما كانت تستثمر ، كشبه مستعمرات لها ، دول أوروبا الوسطى ودول أوروبا الشرقية ، اضطرت للتخلي نهائياً عن الأساليب والوسائل العملية التي مارستها وصايتها . وقد حاولت ، في هذا كله ، ان تتخذ لها يداً من الوطنيين المحافظين وان كانوا تعاونوا مع اليابانيين ، امثال او اونغ سان في بورما ، وروكساس وكيرينو في الفلبين ، وبار داي في فيتنام ، وداتو اون في ماليزيا ، حتى في حال ممارستهم لنظام دكتاتوري يتنافى اصلاً مع القيم التي يدعي الغرب الدفاع عنها : امثال سنغمان ري في كوريا الجنوبية ، وتشان كاي شيك في فورموزا ، ونغودن ديم في فيتنام الجنوبية ، والمارشال ايوب خان في الباكستان . وبريطانيا العظمى على الاخص ، عندما قامت بانسحابها السلمي و « وقتته في اللحظة الاخيرة » ، لجحت في نقل السلطة لحكومات ضمت شخصيات شتى من تجار او ارباب اعمال وطنيين . وعرفت فرنسا متأخرة ان تعدل من سياستها تحت تأثير الدرس البليغ الذي لفته اياه الحوادث الدامية في الهند الصينية وفي الجزائر ، وان تعرض بصورة طوعية الاستقلال الكامل على افريقيا السوداء ، مع العلم ان البلاد الواطية ، وربما بلجيكا اخفقتا ، على ما يظهر في سياسة الغائما الاستعمار .

فتمالفت هذه الدول المستعمرة مع البورجوازية الوطنية اينما قامت ، ومع كبار الملاكين العقاريين او مع زعماء القبائل او الزعماء الدينيين في اماكن اخرى ، وبالتخلي لهم عن السلطة السياسية وعن جانب من ارباحها في المجال الاقتصادي ، استطاعت الحد من نتائج الغائما الاستعمار . فوسائل العون والمساعدة التي قدمتها للدول الجديدة قبل ان تصل الى الاستقلال الناجز ، تثبت الى حد بعيد كيف حاول النظام الاستعماري ان يواصل عمله متسكراً باشكال اسم . « فالروح الاستعمارية » لم تعد تجسر على الظهور بوجهها السافر . فهي تواصل البقاء والاستمرار تحت ستار شفاف من التعاون والتحرر التدريجي ، (فرنسوا بيريرو) . فقبل عام ١٩٦٠ وهي السنة التي توالى فيها حوادث الاستقلال ، راحت النقطة الرابعة ، ومشروع كولمبو ، والمعاهدات الثنائية تهد السبيل لما اصططلحوا على تسميته « بالاستعمار الجديد » الذي تؤلف الفيليبين ، خير مثال له .

كان من البؤس الشديد الذي تلمسكع فيه الجماهير السادرة في الجمل والجهالة والمعرضة لسوء التقذية والمرض واليأس القتال ان الجمل هذه الجماهير هدفاً للدعاوة الشيوعية . وفي سبيل درأ هذا الخطر عن الجماهير وفي سبيل مساعدتها على تأمين وضع اقتصادي سليم ومعادلة تعادل مدفوعاتها ،

النقطة الرابعة ومساعدة
الدول المتخلفة

وثأمين الاسواق اللازمة للولايات المتحدة وما تعنتاج اليه صناعتها الآخذة بالتوسع ، من الخامات ، ولاستثمار رؤوس اموالها في الخارج ، تم عام ١٩٤٩ وضع اول برنامج شامل لمساعدة الدول المتخلفة في عهد الرئيس ترومان . صحيح ان المساعدة الفنية التي تمتعت بها دول أخرى ، لم تكن حاداً جديداً : فقد سبق للرئيس ف. د. روزفلت ان قرر مثل هذه المساعدة لدول اميركا اللاتينية على نطاق واسع ، لا سيما خلال الحرب العالمية الثانية . اما الرئيس ترومان فقد اراد التوسع في هذه الخطة بحيث تصبح خطة شاملة تتسع الى جميع اطراف العالم . فطالما لا يتوفر للدول المتخلفة العدد الكافي من الاختصاصيين في بلادها فسيصير تزويدها بالتقنيين تقدمه البلدان المتقدمة تقنياً . فعلى الدول المعنية ان تطلب هؤلاء الاختصاصيين من الامم المتحدة او من الولايات المتحدة الاميركية .

وفي هذا السبيل انشأت الامم المتحدة ، منذ عام ١٩٥٩ ، مكتباً خاصاً يعرف بمكتب المساعدة الفنية (وانفذت ١٧٥٧ خبيراً من خبرائها وزعتهم على ٦٣ بلداً) ، كما وزعت بمعرفة الحكومات المعنية ، منحاً دراسية للتخصص على مستحقينها بحيث يتاح لهم اكتساب المهارات التقنية اللازمة . الا ان نشاطهم لم يكن ليتعدى هذا الحد لافتقارها الى الاعتمادات المالية اذ لم تكن لتعمل الا على مساهمة الدول الاعضاء في المنظمة . اما مجلس الكونغرس الاميركي الذي لم يكن متحمساً جداً للمشروع ، فقد أدمج الاعتمادات المخصصة للنقطة الرابعة كمساعدات للدول المتخلفة ، ضمن برنامج الامن المتبادل الذي عمل من ضمن نشاط وكالة الامن المتبادل الذي يختلف في روحه وبجال العمل المخصص له كثيراً عن الهدف الاول الموضوع له . وهكذا فالاعتبارات الاستراتيجية تغلبت في نهاية الامر على الاعتبارات التي كانت دعت الرئيس ترومان ، عام ١٩٤٩ ، الى وضع هذا المشروع . والعمود الاقتصادي والتقني الاميركي الذي قام على تقم صحيح للصصلحة الاميركية وللتمالية الاميركية ، (كما يقول فرنسوا بيسو) والذي اقتصر في نهاية الامر على مبالغ ضئيلة نسبياً ، لم يكن امامه حظ بالنجاح وبالموافقة عليه الا بقدر ما يستجيب لاعتبارات الأمن ، و « لما يسمح به من تطور اقتصادي يرتبط الى حد بعيد بالموجبات التي تقتضيها محاربة الشيوعية » . (جاك مالميه) . وبعد حرب كوريا ، عام ١٩٥١ ، فالاتفاقات الثنائية حول المساعدة الفنية لم تعقد الا مع الدول التي كانت ترضى بالتمهد بمساعدة عسكرية في حال نشوب حرب . فالاعتمادات التي قدمها ، عام ١٩٥٢ ، بنك التصدير والاستيراد ، اشترط في تقديمها للدول المعنية ، على ان تطور الخامات التي تتطلبها الاستراتيجية الاميركية والدفاع عن سلامتها . اما القسم الخاص بافريقيا من مشروعات العمون المالي ، فالاعتمادات الاميركية ذهبت ليس الى الاقطار التي يشكو سكانها من العوز ، بل الى هذه الاقطار الفنية بالمعادن الاستراتيجية ، كالبحاس في روديسيا والكونغو البلجيكي ، والمنغنيز في الشاطئ الذهبي ، والماس والكوبالت في افريقيا الوسطى .

لم تكن أفريقيا بالبلد المتخلف الوحيد في العالم . فقد ضمت آسيا جـامـير لا مشروع كولومبوس
 تحصى من السكان الذين يشكون النقص في التغذية ، وسوء الكساء ويعيشون
 في البؤس والشقاء في اراض مسافة جـدباء ، لا صناعات ثقيلة فيها ولا فنيين ولا اموال . هذا
 هو الوضع الذي رسف فيه ٨٠ ٪ من سكان العالم المتخلفين . وهكذا فما كادت تهل سنة ١٩٤٧ ،
 حتى عمدت منظمة الامم المتحدة الى تأليف لجنة اقتصادية تعنى بشؤون آسيا والشرق الاقصى
 الاقتصادية ، نوعاً من وزارة اقتصادية تعنى بشؤون المنطقة تأخذ على نفسها درس وضعها
 الاقتصادي ، وتتقدم بالاقتراحات التي تؤول الى تحسين اوضاع تلك البلدان الغذائية عن
 طريق تطوير الانتاج الزراعي واخذ تدريجياً بأسباب التصنيع ، ويقوم في قلب هذه الرقعة التي
 تمتد من الهند الى كوريا منطقة تنتج المطاط والقصدير والتنغستين والنفط والكوبرا حيث تؤلف
 ماليزيا دعامة من دعائم النظام الدفاعي لانكلترا في هذه الناحية ، والدفاع عن الليرة الساترلينية
 ولها اهمية عظيمة من الوجهتين السراتيجية والسياسية .

وفي هذه المنطقة بالذات يتم الاتصال بين الشرق الادنى واوستراليا وافريقيا ، من جهة ، وبين
 الشرق الاقصى من جهة أخرى . ومن هذه النقطة ينطلق الطريق الكبير الذي يؤدي من بورما
 الى الصين الجنوبية الغربية . فقد كانت المنطقة ، فيما مضى ، منطقة نفوذ بريطاني حيث احتفظت
 المملكة المتحدة لها بدومينيوات وبمستعمرات في ماليزيا لم تكن قطع على استعداد للتخلي عنها .
 وبعد سنة تماماً من وضع اميركا لمشروع النقطة الرابعة ، قامت بريطانيا بتضع من جهتها ، رداً
 عليه مشروعاً « تعاونياً يرمي الى تطوير بلدان آسيا الجنوبية من الوجهة الاقتصادية » وهو الذي
 عرف فيما بعد بمشروع كولومبوس . في هذا الوقت كان الصينيون بزعماء ماو تسي - تونغ قد بسطوا
 سيطرتهم على جميع اطراف الصين فتجاوبت اقطار آسيا الجنوبية الشرقية دوي هذا النصر
 المبين الذي ارجحت له الجماهير الآسيوية . ولكي تحول بريطانيا دون اتجاه الشعوب الآسيوية الى
 الشيوعية بعد هذا الانتصار الكاسح الذي حققته ، كان لا بد من رفع مستوى العيش لدى
 ٥٧٠ مليون من السكان يعمر هذه المنطقة الواسعة . والخطوة التي وضعت لست سنوات
 كانت بمثابة برنامج مفصل لتطوير اقتصاديات كل من هذه البلدان التي تفيسد مبدئياً من هذا
 المشروع ، وهي في الاساس من البلدان الداخلة في مجموعة الدول البريطانية . ولكن لما كانت
 مساهمة الولايات المتحدة في هذا المشروع ضرورية ، جرى توسيع المشروع ، منذ عام ١٩٥٢ ،
 وتمثلت كل من الولايات المتحدة وبورما والنيبال والفيتنام وكبوديا وسيام في اللجنة الاستشارية ،
 كما دخلها مراقبون من اندونيسيا وتايلاند والفيليبين . واللجنة التي تأسست اصلاً من سبعة
 أعضاء يمثلون دول الكومنولث البريطاني جرى توسيعها بحيث ضمت ممثلين عن تسع بلدان اخرى
 وهكذا اصبحت اللجنة دولية تحت اشراف اميركا ، فالمشروع الاول استبدل بخطط عامة
 وضعتها الولايات المتحدة الاميركية ، تشمل جميع بلدان جنوبي آسيا التي يجب العمل على
 تطويرها ، لا سيما تشجيع انتاج الخامات والمواد الأولية التي هي بحاجة اليها .

وهذا الضغط الذي تعرضت له هذه البلدان مباشرة او غير مباشرة مؤثر باندونغ
يفسر لنا التعفظ الذي استقبلت معه الدول المتخلفة هذه المساعدة
المعرضة عليها، واثارت فيها الشكوك حول الاهداف السياسية والعسكرية الكامنة وراء امدها
الطويل ، وتبدت لها من خلالها محاولة التدخل بشؤونها الداخلية واستئثار سكانها ، كما رأوا في
هذا المشروع محاولة للحد من مسعاها للاخذ باسباب التصنيع الضخم .
وكما اتضحت للسكان اكثر فاكتر الظروف الوضعية التي تحيط باستقلالها ، فقد رفض
الاهلون ان يكونوا دوماً مسخرين للدول الكبرى البيضاء . وهذا الوعي الكامل لما فيهم من
قوى وطاقت وامكانات هو الميزة البارزة والاهمية البالغة التي انصف بها المؤتمر الافرواسيوي
الذي عقد في باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، اولى المؤتمرات الدولية في تاريخ الحضارة البشرية التي
عقدتها الشعوب الملونة .

وهذا المؤتمر الدولي الذي لم توجه لاي دولة بيضاء دعوة لحضوره اشترك باعماله مندوبون
عن ٢٩ دولة اسيوية وافريقية سكانها يبلغون نصف سكان الكرة الارضية والتي لم يكن
معظمها ، من نحو عشر سنوات سوى مقاطعات مستعمرة او شبه مستعمرة من قبل الدول
الاوربية ، حضر هذا المؤتمر ممثلو ست دول افريقية مستقلة هي مصر والسودان واثيوبيا
والشاطيء الذهبي وليبيريا وليبيا ، وقد شدد المؤتمر بنوع خاص على التضامن وعلى ضرورة
الاتحاد بين آسيا الجديدة وافريقيا الجديدة ، كما عبر سوكارنو عالياً عن امانتهم الصادقة لشعوب
المغرب وتونس والجزائر عندما هتف قائلاً : « كيف لنا ان ندعي ان الاستعمار لفظ انفاسه طالما ان
اقطاراً واسعة في آسيا وافريقيا لم يتم تحريرها بعد ولم تزل استقلالها ؟ » وعندما راح نهرو يؤكد
« ان آسيا تؤكد رغبتها بمد يد المساعدة لافريقيا » .

مع ان هذا المؤتمر ضم ممثلين عن دول ترتبط بعضها بروابط وثيقة مع الاتحاد السوفياتي كما
تشدد البعض الاخر وشائج وثيقة مع الاتحاد السوفياتي ، فقد شجب اعضاء المؤتمر بالاجماع
الاستعمار والعنصرية والسياسيات الداعية الى التفرقة والتمييز العنصري .

« ذقنا ولا يزال بعضنا يذوق المهانة والذل والضة التي اقصرونا عليها في عقر ديارنا ، وكيف
أذلونا بصورة منهجية ووضعونا في ظروف محطّة ليس سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب بل
ايضاً عنصرية . واشركوا في هذه الوحمة دوننا تمييز او تفرق : الغني والفقير ، والامير والصملوك
والسيد والمسود ، والرئيس والمرؤوس والعامل ورب العمل ، والفلاح والبروليتاري ، والعالم
والجاهل . ولتعزيز سيطرته وشد شكيمته والتشديد من قبضته اصبح من الامور المسلم بها لدى
الابيض في الغرب ان تفوقه يكمن في نبوغه وعبقرياته وفي لون بشرته . وهذه الأوليّة ،
جعلت في المجتمعات المستعمرة ، اكثر الناس حمقاً وأخسهم فكراً اسمى واعلى من اي ثابفة او
من اي عبقري لدى الشعوب المستذلة في مجالات العلم والثقافة والصناعة » (كارلو . ب . رومولو) .
فقد اكد المؤتمر المساواة بين العناصر الانسانية والمعروق البشرية ، وان الناس الى اي

عرق انتسبوا ، ومن اي لون كانوا ، عليهم الواجبات الاساسية والاحتياجات الماثلة ، لا سيما في كل ما يتصل بالطمأنينة الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر كذلك عن المبادئ الاساسية التي تقتضيها كل سياسة استقلالية في المجال الاقتصادي لتضع حداً لسيطرة الجنس الابيض ؛ كالتعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية والافريقية في كل ما يتصل بالمساعدة الفنية والمالية والتشجيع على انشاء صناعات وطنية ، وتحويل الخامات والمواد الأولية التي كانت تصدر حتى الآن الى الخارج بأسعار تحددها الاسواق الغربية ، وانشاء مصارف وطنية ووضع حد لاحتكار النقل الذي تتحكم به الدول البحرية في الغرب .

جاء الثام المؤتمر ، في المجال الدولي ، عقب اتفاقات جنيف والتهديد بتوسيع الحرب في الوقت الذي راح فيه مؤتمر مانيلا يضع مشروع ميثاق دول الشرق الاقصى الذي جاء رجس صدى للميثاق الاطلسي ، وهو المعروف بالسيو ، وانشاء منظمة الدفاع التي يشار اليها بالاحرف O T H S E . واكد المؤتمر رفض الدول الآسيوية والافريقية وعدم التسليم بجرها الى الحرب من قبل احد المعسكرين المتنافسين الكبيرين في العالم ، وهو موقف حياد ايجابي هام جداً في هذا الوضع السياسي العام ، واهم من ذلك تأكيد على انتهاج سياسة مستقلة من الآن فصاعداً ، لدى الدول الآسيوية والافريقية التي حز في نفسها كثيراً تصرف الدول بها في هذه المؤتمرات الدولية التي لم تكن ممثلة فيها او لا يحق لها التعبير فيها عن رغباتها .

كانت شعوبنا خلال اجيال متطاولة لا يسمع لها صوت في العالم . . . كنا كمية مهملة ليس من يكثر لها او يؤبه بها ، وكانت مصائرنا تبت بها دول غريبة عنا وتقرر امورها وفقاً لقتضيات مصالحها التي هي فوق كل مصلحة ، وتطرح بنا الى الفقر والمهانة والذل (سوكارنو) .

كل هذه المبادئ جرى توضيحها وبراؤها بشكل اقوى وأوقع ايضاً في المؤتمرات التالية التي عُقدت في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٧ - وكانون الثاني ١٩٥٨ ، او في كوناكري في نيسان ١٩٦٠ (هذا المؤتمر الذي تمثل فيه ليس فقط مندوبو الدول الافرو - آسيوية بل ايضاً ممثلون عن الاحزاب السياسية او التيارات الفكرية البارزة في هذه الاقطار ، كما أكدت عليها المؤتمرات الافريقية الصرفة المعقودة تباعاً في تونس واكرا واديس ابابا ، عام ١٩٦٠) الا ان المصاعب ، ولا سيما الاقتصادية منها ، التي قامت في وجه هذه الدول ، ابرزت مشكلات اخرى مهمة ، فخلقت معارضات واثارت منافسات لم تكن مؤقتة لروح باندونغ ، كما سنرى فيما بعد .

التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة

في كل مكان ، سواء في آسيا ام في افريقيا ، جاء التطور الذي اخذت به هذه الحكومات الجديدة واحداً تقريباً ، فالسير وحده ومدى خطاه مختلف سرعة او حدة باختلاف تقاليد هذه

البلاد والظروف التي أحاطت بها . فقد تألفت الدول الجديدة ، على العموم حتى التي تم استقلالها عن الدولة المسيطرة بالعنف ، ضمن الحدود التي كانت لها ، وهي حدود مقفلة حيناً ومصطنعة أحياناً ، وفي نطاق القطر المستعمر فقد احتفظت الدولة الجديدة بما كان لها من أطر وملاكات إدارية ومؤسسات قضائية قائمة في عهد الاستعمار ، وقد اختارت لها على العموم نظاماً ديمقراطياً يشبه من قريب نظام البلد الأم . ثم إن الهيئة الإدارية التي تسلمت مقاليد الحكم والإدارة كانت على الأجمال من قدامى الموظفين في العهد الاستعماري أو منتخبين ، بين أطباء واساتذة ورجال قانون وصحفيين كلهم تلقوا العلم في معاهد أوروبا ، وكلهم نُشِنُوا تنشئة غربية لبعضها مسحة نصرانية وتأثروا إلى حد بعيد بالأفكار والنظريات ونمط الحياة لدى الأوروبيين . إلا أنه بعد مضي عدد قليل من السنين، وأحياناً من الأشهر ، رأينا هذه الأطر والآراء والمؤسسات تزول أو يدخل عليها تمديدات جذرية ، فحل محل بعضها أحياناً نظم جديدة مغايرة لها بالكلية كدكتاتورية عسكرية أو نظام رئاسي استبدادي ، « ونظام ديمقراطي موجه » ذو حزب واحد بعد تصفية كل معارضة .

فقد اتضح بسرعة أن المؤسسات الليبرالية الغربية التي احتفظوا بها أو قلدها بعد أن خضعت لتطور طويل في القرن التاسع عشر ، بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة أصلاً عما ساد في آسيا وإفريقيا ، كانت عاجزة من أن تحمل معها للدول الجديدة حلاً لما تعاني من مشكلات تعترض سيرها .

مشكلة الدمج والانصهار وهذه النخبة المختارة من هؤلاء المفكرين المستغربين التي استأثرت بالسلطة وجدت نفسها فجأة أمام جماهير ريفية كانت من السهل إثارتها في وجه السيطرة الأجنبية وجدت نفسها مع ذلك عائشة في وسط عالم مادي وادبي ليس فيه ما يربطها بالدولة الحديثة . ولما كانت تجهل كل شيء عن ضرورة التماسك الوطني ، وترتبط بنظام اجتماعي تقليدي ولا تزال بعد أقطاعية قريبة من أوضاع أوروبا في الأجيال الوسطى: علاقة رب العمل بالزبون «والشيء الذي له أهميته عندها هو الوضع وليس العقد» والعرف وليس القانون ، هذه الجماهير شدتها روابط وثيقة ضمن إطار القرية المحدود أو القبيلة أو العرق ، إنما تجهل جهلاً مطبقاً كل ما لا يتصل بالفئة ، أو تنظر إلى الجار نظرتها إلى العدو . هذه الجماعات غير المندجة ، التي تتألف من مجتمعات محلية متجاورة ، ينقصها الحد الأدنى من وحدة لا بد منها لتأليف أمة وعليها أن تؤلف مواطنين لتبلغ هذا الحد . وهذا النقص الجذري في الوحدة الداخلية الذي لا يظهر بوضوح في هذه الدول الآسيوية ذات الماضي المحترم ، يبرز بشكل أوضح في إفريقيا . ومع ذلك هنالك بلدان مثل الهند وبورما والهند الصينية كانت تعاني من هذه العلل وكان عليها أن تغلب ، هي الأخرى ، على صعاب من هذا اللون .

فعلت الدول الجديدة أن تحارب ، إلى هذا ، القوى التي تهدد هذه الوحدة السريعة المعطب : كالإكليات العنصرية والفئات القبلية ؛ وكان عليها أن تخوض غمار حروب قاسية لقمع ثورات

وحركات تمرد قامت بها اقوام الكارنز والشان والاركانيز في بورما ، وتكبت المحاولات التي قامت لتأسيس جمهوريات مستقلة في جزر المولوسك وفي جزيرة امبون . ومثل هذا الصراع يقوم في افريقيا حيث وحدة نيجيريا مهددة بمعارضة يوروبا (في الغرب) ، والايبو (في الشرق) والهاوسا في الشمال ، وفي كاساي في العراق القائم بين اللوبا واللولا ، وفي رواندا بين الهوتو واسيادم التوتسي حيث ذهب الوف القتلى . وتعدد اللهجات واللغات هو عامل من عوامل التفرقة : هنالك اكثر من ٦٠٠ لهجة زنجية في افريقيا تتقاسم سكان هذه القارة ، و ٧٠ لهجة في الفلبينيين و ٣٠٠ لغة في اندونيسيا ، و ٦٠ لغة في الهند ، و ٢٥ لهجة صغرى دارجة بين ٥٠٠ ٠٠٠ من السكان ، والكل يعرف جيداً العنف الذي تميزت به مقاومة التامول في غرة ١٩٦٥ ، في جنوب الهند ، ضد سيطرة اللغة الهندية .

كذلك علينا ان نحسب حساب الديانات المتنافسة المفرقة : بين السوسو المسيحيين والاقوام الاسلامية في الفوطا دجالون في الفينيه ، والدوغون في الشمال والفولبيس في مالي والمسلمين والهندستانيين في شبه القارة الهندية ، والكاثوليك واليهوديين في جنوبي الفيتنام والبوذيين البورميين والكارنز المسيحيين ، وغيرهم . وبعض الشعوب تعاني القسمة الى عدة اجزاء وقروع هير الحدود والتخوم المصطنعة : فالاشانقي موزعون بين غانا وشاطيء العاج ، والنانغز بين الكامرون والفينيه الاسبانية والفابون ، والاوييه بين غانا والتوغو . ومعارضة الائمة والرهبان البوذيين والبراهما الذين كثيراً ما وقفوا ضد الاصلاحات ، وقد اتخذت منها الارستوقراطية المحلية في آسيا اداة لتوطيد نفوذها وكذلك الزعماء التقليديون في افريقيا السوداء ، ولا سيما في هذه المقاطعات التي استخدمت كل الوسائل لديها للاحتفاظ بسلطتها ونفوذها .

ان عدم تكافؤ المؤسسات والظروف وعدم مطابقتها للاوضاع ، عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب زاده حرجاً عدم كفاءة موظفي الادارة . فباستثناء بعض الممتلكات البريطانية ، حيث كانت السلطات المستعمرة قد اخذت تختار من ابناء البلاد ، ليس صفار الموظفين فحسب ، بل ايضاً ملاك موظفي الطبقة الوسطى والعليا ايضاً ، كما جرى في الهند وسيلان وباكستان ، فقد جرى استبدال موظفي الاستعمار فجأة بموظفين جدد لم تتوفر لهم الكفاءة والمقدرة والقدرة على تحمل التبعات والمسؤوليات ، وبسياسيين تم اختيارهم من قبل جاهير جاهلة أمية لا تفقه احياناً معنى للاقتراع والأصوات التي يعطونها . ولم يلبث ان قامت في البلاد طبقة من متمني السياسة ، يهتم في الدرجة الاولى ان يفيدوا الى أقصى حد من الوظائف الموكولة اليهم ، ويقومون بالابتزاز والاعتصار والإفساد . وتعدد الموظفين يجب رده اساساً الى المركز والهيبة التي توليها الوظيفة الحكومية لصاحبها وفقاً لما خبروه في عهد الاستعمار . كما ان بعض القطاعات كالقطاع الاقتصادي مثلاً يقوم بنشاطاته ويحتكر الوظائف فيها موظفون من الاقليات الاجنبية : من عرب وصينيين وماليزيين ولبنانيين واوروبيين من اصحاب الاختصاص او من اصحاب رؤوس الاموال . فالوظيفة والسياسة هما الملاكات الوحيدتان

المفتوحة ابوابها للنخبة في هذه البلدان الآخذة بالنمو والرقى. فالوظيفة هي «صناعتهم الكبرى». ويشير ر. دومون الى ان في البلدان التي تتكلم الفرنسية في افريقيا الغربية اكثر من ١٥٠ وزيراً ، وبضع مئات من وكلاء الوزارات ، وبضعة آلاف من الاعضاء البرلمانية يتقاضون مرتبات اعلى من المرتبات المقطوعة لاعضاء البرلمان البريطاني . فالغابون الذي لا يتجاوز عدد سكانه الـ ٤٥٠.٠٠٠ ، يعد ٦٥ نائباً ، اي نائب لكل ٦.٠٠٠ . فليس بغريب قط والحالة هذه ، ان تستهلك مرتبات الموظفين ، القسم الاكبر من واردات الخزينة (٦٠٪ مثلاً) و ٥٦٪ (في السنغال) . ان بلداً سكانه ٧٥٠.٠٠٠ نسمة كالكونغو برازافيل وميزانيته العامة هي اقل بكثير من موازنة مخزن كبير من المعازن الكبرى في باريس ، فيه محكمة استئناف ، ومجلس شورى الدولة ، ووزارات وله سفراؤه ومندوبوه في الامم المتحدة . والتكاليف العسكرية فيه عالية جداً بحيث تهدد بتغذية روح الفتح . ومهما يكن فهي تحسول الاعتمادات والموظفين عن النشاطات المنتجة .

بين هذه «النفقات التمثيلية» تأتي النفقات الخاصة بقصر الرئاسة في ابيدجان الذي دخل في بنائه ٢٥٠٠ طن من المرمر المستورد من ايطاليا بالطائرة (٩ مليارات فرنك) مقطوعته الكهربائية (بين قنوير وقبريد وتهوية ونقل) تزيد على استهلاك مدينة فرنسية سكانها ٢٥.٠٠٠ من الطاقة الكهربائية .

وجدت هذه الدول نفسها تنعم بجهاز اداري يتجاوز كثيراً طاقة دخلها القومي ويسبب تبذيراً يدعو للشك والريبة في النفقات العامة . ثم ان هذه البورجوازية الادارية تؤلف من اعضائها طبقة ممتازة ، او ارستوقراطية جديدة غنية تقطع من القطاع المنتج ، منافع بشرية ومالية كبيرة . فهي تلتناول مرتبات عالية شبيهة بهذه التعميمات التي كان يتناولها كبار الموظفين في العهد الاستعماري ، ويعمل فيها عدد من الخبراء الاميركيين والاوروبيين لهم داراتهم وحشمتهم وسياراتهم وسائقوها وكلها على حساب ميزانية الدولة . وهي ادارة كثيراً ما تكون فاسدة مختلطة يسعى الكثيرون بين افرادها للوظيفة ذات المرتبات العالية : في البوليس والجرك والاشغال العامة او الدفاع الوطني . ويستشهد شيفرني بالجيش في لاوس الذي تدفع له الولايات المتحدة مرتباته ، واكتشفوا ان المبلغ النهائي كان يضاف اليه «سها» ٤٠٪ من قيمته . ثم ان سرعة تقلبات الوزارات وعدم استقرار الوظائف كثيراً ما حدا بأفراد هذه الطبقة الموجهة على السلوك مسلك «مهاجرين محتملين» فينبهكون التوازن المالي السريع العطب في بلادهم وذلك بتحويلهم مدخراتهم الى المصارف الاجنبية بحيث يكونون بآمن اذا ما قلب لهم القدر ظهر الجن .

الروح القومية يقوم صراع عنيف بين الاحزاب القائمة في البلاد والتي لها مناهجها على الغالب تسير عليها وليست في الحقيقة سوى سوق للمنافسة بين زعمائها . فالنشاطات التي تنفقها هباء منثوراً ، والفساد الذي يحول دون اي اصلاح يحاولون القيام به ،

وعجز السلطة عن تنظيم الانتاج او على انتهاج سياسة لا تأخذ بالوجوه ، كل هذه الامور أدت الى نبذ المؤسسات الليبرالية وحرية تشكيل معارضة وتعدد الاحزاب ، باعتبارها اموراً كاليمة زائدة لا طائل تحتها وكأجماً خطراً. ففي سبيل تكوين طبقات شعبية وبعث روح القومية بينها، وفي سبيل تطويعها وبعث روح النظام والانتظام فيها وتعويدها على البذل وروح التضحية التي يقتضيها تطبيق المشروعات العامة ، وفي سبيل تأمين التوازن بين المصالح والفصل في المشكلات القائمة ، وفي سبيل تحويل هذا التركيب الاجتماعي الذي لا يساعد كثيراً على التطوير الاقتصادي وعلى تأمين النظام السياسي في البلاد ، لا بد من قيام سلطة قوية لا تستطيع ان تحظى بتأييد الجماهير الشعبية الا باعتمادها مثالية عليا تهدف الى تحقيقها ، قد تكون الروح القومية في آسيا او المثالية الانجيمية او الافريقية في افريقيا ، التي تساعد على ايجاد السبيل الذي يؤدي الى « الاشتراكية الافريقية » والى « الديمقراطية الآسيوية » الحقبة . كل هذا مزيج من الايمان بالتقاليد التي سادت العصر الذهبي السابق للاستعمار ، ومن المطالبة بحق السير حالاً في طريق التطور ، وبالشعور بالحرمان والتخلف الذي يبعثه مظهر الدول المتطورة والارادة الصريحة بالتمييز بين العصرية التي تمضم الاقتباسات التي وقع عليها الاختيار، والاستغراب الذي يكون اساساً ، شكلاً جديداً من اشكال التغير .

وبهكذا نرى كيف ان البلدان التي استقلت جديداً عام ١٩٥٠ نبذت الانظمة الجديدة جانباً مبادئ الحرية والنظام البرلماني : اما فجأة بعد انقلاب عسكري مفاجيء ، واما مداورة بعد ان ادخلت على نظامها الاصلي تعديلات حاولت معها التوفيق بين مؤسساتها وبين الواقع ، كما حدث مثلاً في الكونغو برازافيل حيث توالى على البلاد ١١ دستوراً جديداً بين تشرين الثاني ١٩٥٨ و كانون الاول ١٩٥٩ . ومن مميزات هذا التغيير هو عدم الاماع بشيء مالى الديمقراطية في هذا التصريح الطويل المؤلف من ٣٣٠٠ كلمة الذي انتهت به مداورات مؤتمر بانديونج في نيسان ١٩٥٥ ! واشدت تبرز اكثر فاكثر ، طبقة جديدة من القادة الوطنيين تتمثل بالاحسن في هؤلاء العسكريين الذين يأخذون على انفسهم محاربة الفساد وتدريب الامة ضد التفتت والانحلال ، وهم على الغالب خصوم الاقطاع واعداء الارستوقراطية ، كما نرى في اميركا اللاتينية مثلاً ، وفي بلدان الشرق الادنى ، ويحاولون النهوض بالشؤون الاقتصادية وتطورها ، الا انهم مناهضون للديموقراطية في الصميم ، وقلموا يكونون بنائين حقيقيين . واهتمامهم في الدفاع عن النظام ، كثيراً ما حملهم على كبح حركة النمو في الوقت الذي يميلون ميزانية الدولة مطالب ترزح الدولة تحت ثقلها . فقد كانت آسيا ودول الشرق الاوسط حتى الآن خير مثال على الانقلابات العسكرية . ففي عام ١٩٥٨ وحده حدث انقلاب عسكري واحد بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، واصل الى السيطرة اللواء قاسم في العراق ، والمارشال ايوب خان في الباكستان ، واللواء عبود في السودان ، والجنرال نه وين في بورما ، والغاء النظام التمثيلي في تايلاند على يد المارشال ساريت . ففي عام ١٩٦٥ كانت الوزارة التي

شكلها الرئيس عبد الناصر تضم بين اعضائها عشرة عسكريين من اصل ١٢ عضواً ، كما ان وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية الثانية في حكومة بورما التي اكتمل تأليفها في اواخر سنة ١٩٦٤ ، كانوا كلهم عسكريين .

وعندما لا تتحول هذه الثورات او الانقلابات العسكرية الى حكم دكتاتوري ، فهي تؤول على الغالب ، الى نظام جديد لا يتميز كثيراً ولا يختلف عن هذه النظم التي قامت في بلدان اخرى بصورة شرعية ، قد يكون نظاماً رئاسياً على شاكله الكمالية في تركيا او على غرار الديفولية التي عرفت بمهارة كلية ، ان تمارج بين انفصال السلطات وتعاونها ، لترغم مجلس النواب على الوقوف موقف القبول والنصح ، (كما يقول بوشمان) 'يعمد معها الى السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية (وتعطى على الاخص سلطة مطلقة لحل المجلس) كما تلغى مسؤولية الوزارة امام المجلس النيابي . وهذه الشخصية التي تعطى للسلطة والتي تعيد الى الظهور الصورة الغربية المألوفة لرئيس الحزب ، هي ظاهرة عامة تستكمل وجودها بالحزب الواحد . وهذا الحزب الذي يصدر عن ايديولوجيا وطنية يحتكر لنفسه ، تمثيل الجماهير ، ومهمته الاولى الكبرى هي تحقيق افراغ عناصر الامة في بوتقة واحدة . فهي تراقب معاً السلطة التنفيذية وبمجموع السكان ، بفضل انشاء خلايا او مربعات يعهد اليها ايصال كلمة السر والتأكد من الامتثال لها ، ومسند الناضحين بملاكات على كل المستويات ، وتأمين مراقبة الرأي العام . ورئيس الحزب الواحد الذي يمثل السلطة ، قد بطلع احياناً من بين الأطر التقليدية : كزعما قبلين على شاكله هوفويه يوناني ، وبوغندا ، وآولوه ، او من سلالة ملكية ، على شاكله سيكو توريه او الامير سيهانوك ، والامير سوفانا فوما في اللاوس .

ان تركيز السلطة كلها بيد الحزب الواحد 'يفضي الى التضييق ان لم نقل الى الغاء الحريات العامة كما يفضي الى الغاء الضمانات الدستورية : فالصحافة 'تراقب او يجرى كمها ، تتكاثر حوادث التوقيف الاحترازي والسجن الكيفي ، و 'الكشف عن المؤامرات ' . وبفضل قانون الطوارئ الذي يعطي البوليس سلطات واسعة تجري تصفية المعارضة بصورة عنيفة ، بالغاء زعمائها او بامتصاصها ، او بوضعها في حالة ترى نفسها معها عاجزة تماماً عن العمل بالطرق الشرعية بفضل التلاعب بالنظام الانتخابي ، لا سيما عن طريق العمل بنظام الاكثرية ، على اساس لائحة وطنية موحدة او عن طريق الضغط الاداري .

مشكلة الاستقلال الاقتصادي

استطاعت الدول الاستعمارية ان تؤمن حضورها في البلاد ، ليس فقط روابط التبعية سياسياً وادارياً ، بل ايضا ولا سيما ، اقتصادياً . فمن جهة وسائل النقل : كالحطوط الحديدية والطرق والمرافىء ، وتوجيه التيارات والتبيارات التجارية التي تم

تنظيمها في الماضي وفقاً للاعتبارات التي تملها السياسة السراتيجية والاقتصادية التي يضعها المستعمر لم يكن من الممكن تغييرها بالسرعة المطلوبة ، كما ان البلدان الواقعة تحت الاستعمار تقوم في وجهها صعوبات وعراقيل كثيرة تقف حبر عثرة في سبيل تطورها نحو نظام اقتصادي مستقل ، بعد ان تكون عدة « مصارف اختناق » تشل نموها : كندرة رؤوس الاموال البلدية ، وعدم توفر الاختصاصيين واليد العاملة الموصوفة وبالتالي اضطرارها الى الاستدانة بشروط ثقيلة والتزامات سياسية خطيرة ، والتعاقد مع موظفين اجانب لا يمكن استدناؤهم او اجتذابهم الا بأجور مغرية وبتعويضات ضخمة الأمر الذي يبعث الرغبة في الموظفين والاختصاصيين الوطنيين على المطالبة برفع مرتباتهم لتعتدل وتستقيم كما يزيد في كلفة إعداد الأطرو والملاكات اللازمة لإدارة البلاد في المستقبل : والتعليم الثانوي في نيجيريا يكلف ثلاثين مرة دخل الفرد في جميع البلاد (مرتين في الولايات المتحدة الاميركية) والتعليم الجامعي من ثلاثة الى خمسة اضعاف كلفته في أوروبا .

ومن جهة اخرى ان التقسيم الدولي للعمل (من غلفات العهد الاستعماري) وارتباط المستعمرات القديمة بالظروف المتحركة يجعلها في وضع غير ملائم : فهي تنتج محصولاً او بعض المحاصيل الخام اسعارها عرضة للتقلب قليل باستمرار الى الهبوط . والحال ان معظم هذه الغلال والمحاصيل تنافس بعضها البعض واسعارها ترتبط الى حد كبير بالدول الصناعية الكبرى التي تختار من بينها ما يتفق ومصالحها بينها تزودها هذه الدول بالعتاد والجهزة التي لا غنى لهذه الدول الجديدة عنها . فهي ترى نفسها مشدودة واكثر ارتباطاً بأسواقها من ارتباط هذه الاسواق بمناطق قوتها . فالكامرون الذي صدر عام ١٩٥٩ ، نحو ٥٠٠ ، ٥٣ طن من الكاكاو بقيمة ١٠٠ ، ٨ مليون فرنك بفرنك المستعمرات ، لم يصدر من هذا الصنف ، عام ١٩٦٥ سوى ١٠٪ زيادة عن تلك القيمة ، اي ٥٩ ، ٥٠٠ طن لم تعد تعطي سوى ١٠٠ ، ٧ مليون فرنك . والحال ان هبوطاً يلحق احد المحاصيل المعدة للتصدير ، يكفي لالغاء المساعدة الممنوحة ، سنة او عدة سنوات .

ويحدث بصورة عامة شيء من الهبوط او النزول في شروط المبادلة على حساب البلدان المصدرة للإنتاج الزراعي والمستوردة للمواد الصناعية . وسبب ذلك هو ان هذه المحاصيل الاساسية تخضع لمراقبة شركات الاحتكار والتكتلات الدولية التي تشبه الى حد بعيد ، كما يقول فرنسوا بيرو « دولاً استعمارية فعلية » (كالاونيلفر في افريقيا وشركة الانهار المتحدة في اميركا الوسطى ، وأوكام في الكامرون ، والشركات البترولية في الشرق الاوسط مثلاً) . وهذه الوحدات الكبرى التي تشترك فيها دول عديدة مركزها الرئيسي في احدى الدول الصناعية الكبرى ، باستطاعتها ان تسيطر على استثمارات مهمة جداً في البلدان التي كانت من قبل مستعمرات لها ، انما ترفض رفضاً باتاً ادماجها في الاقتصاد القومي ، فهي تربط كل ما لها من نشاط بالسياسة العامة التي تتبعها في هذه البلدان ، دون ان يكون لها اي علاقة او ارتباط

بالاقتصاد المحلي ، فهي تراقب الانتاج وتتحكم به ، وتدخل مع الدول الاخرى في منافسات دون اي اكرات منها لنمو هذه الاقطار او لمصالحها الخاصة ، كما انها قلما تعود تستثمر الربح الذي ترحبه في البلد الذي يقع فيه الاستثمار .

فليس من عجب ، بعد هذا ، ان تبقى هذه البلدان ، باستثناء البعض بينها مما حالها الحظ ، كغانا مثلاً والغينية ومالي وبورما التي استطاعت ان تتخطى مراحل التخلف الاقتصادي ، تتسكع في ذات الاوضاع التي كانت لها في عهد الاستعمار وان يتولى مقاليد الادارة فيها الاشخاص ذاتهم في العهد الاستعماري ، « فالاستقلال الشرعي قد لا يكون سوى تعمية تحتفي وراءه قبضة المستعمر الاقتصادية » ، كما يؤكد رنيه جاندارم ، « فالدولة المستعمرة القديمة لا تزال ماثلة حاضرة بشكل محسوس » ، كما يرى زيفلر . فالتسيارات التجارية تبقى على انجاسها نحو البلد الام ، سواء في تونس والمغرب او مالي والغينية نفسها التي نشزت ، اذ ان ٧٤ بالمائة من صادراتها عام ١٩٦٠ تقع في منطقة الفرنك . فما عسى ان تكون موريتانيا مثلاً وما عسى ان يكون مصيرها لولا استثمار شركة ميفورما لمناجم الحديد الواقعة في حصن غورو ؟ الم يثبت رنيه جاندارم ان « الاقتصاد القائم على النقل ، لا يزال قائماً دونما تغيير تقريباً ، في جمهورية مالاغاش حيث الشركات نفسها تؤمن تصدير المحاصيل الاستوائية وتستورد الحاجيات المصنوعة وحيث الشركات الثلاث الكبرى : المساجيري مارتيم والهافرين والسكنديناقيان ايست افريقان لاين عقدت فيما بينها اتفاقاً احتكرت بموجبه العلاقات التجارية بين هذه الجزيرة الكبيرة وبين فرنسا ، وحيث الشركات الكهربائية الخاصة ، تفرض « ليس تعرفه منفرة فحسب ، بل انها توصلت الى فرض تعرفه تصاعدي » ، معرضة بذلك للفشل الذريع ، كل محاولة للتصنيع .

ينجم عن ذلك اخضاع البلاد لعبودية او لتابعية لا خلاص منها الا بواسطة التصنيع . فالى عدم توفر رؤوس الاموال ورجال الاختصاص والتقنين يجب ان نضيف منافسة البضائع الأوروبية او الاميركية ، وضيق السوق الداخلية الناجم عن تجزؤ البلاد الامر الذي يجعل بحكم المستحيل استثمار أي مشروع رابح .

الى هذه الشوائب او النواقص ، يجب ان نضيف كذلك قطاعاً ثالثاً آخذاً بالازدياد والاستفعال يتعذر معه كل انتاج ، شبكة من الاجور والمرتبات التي تصدع الخاطر بما فيها من تفاوت ، ونفقات السيادة والادارة الباهظة والتي لا تحمل فيها الاعتمادات المخصصة للتجهيز الا محلاً زهيداً مع انها باستطاعتها وحدها تأمين رفع الدخل القومي .

هذه الروابط التي تشد هذه البلدان الى الدول الصناعية تخلق علاقات استثمار الجديد تبعية وتربط تلتج عن هذا التفاوت العظيم بين التشكيلات الاقتصادية في هذه الدول والبلدان التي نالت استقلالها حديثاً . فهي تجعل غير ذي جدوى التدخل المسلح كما كانت يجري في الماضي ، الا عند الضرورة القصوى ، كالحالات التي وقعت في الغابون وافريقيا الشرقية وكونغو ليوبولدفيل ، عام ١٩٦٤ ، و ١٩٦٥ . ومهما تكن وسائل التعمية المستعملة

لتغطيتها ، او الاحتياطات المتخذة لتجنبها فهي تتيح للدول الصناعية الكبرى ، ان تحافظ اقله جزئياً ، على مواقعها الممتازة وان تقويها حتي انها تحقق امتيازات جديدة .

فالاستثمارات الخاصة غير كافية وتبقى فائدتها محدودة ، إذ ان منها الاول تأمين الارباح بأسرع ما يمكن وإخراج هذه الارباح خارج البلاد ، ولذا سيطرت على الاستثمارات التي تقوم بها الدولة . وهذه الاستثمارات تزرع ، على الغالب ، تحت شروط صعبة مستترة . فالانفلاقات الاقتصادية الشائعة ، سواء أكانت لتثبيت سعر النقد او امتيازات جمركية ، او اعتمادات للتصدير او تعاوناً مالياً تخفي وراءها دوماً مقابلاً ما . وكذلك قل عن الهبات والسلفات التي تعطاها الدول الجديدة ، اذ يترتب عليها ان تقابل هذه الهبات بتنازلات تمكنها من تشديد مراقبتها لاقتصاديات البلاد والتحكم بها : كامتيازات جمركية وضرائبية ، والتعهد بتخصيص هذه الهبات والقروض لشراء حاجياتها من البلد الدائن والتعهد بعدم اللجوء الى التأميم او المصادرة ، واطلاق الحرية امام تصدير رؤوس الاموال والارباح الى الخارج (وهي وسيلة اخرى من وسائل الضغط الدائم على النقد) ، وفرض نظام اولوية على الاستثمارات (وبذلك تستطيع الحد او الحؤول دون إنشاء صناعة متوازنة في البلاد) . وهذا « الاستعمار الجديد للدولار » تستعمله اليوم وتلقباً اليه كل الدول الصناعية التي أسست في هذا السبيل مؤسسات مصرفية خاصة . وكثيراً ما يفرضون مع هذا كله شروطاً سياسية ترمي في اكثر الاحيان ، الى منع الدولة الجديدة من « الانتقال الى المعسكر الثاني » (وهذا هو الغرض الاكبر من العون العسكري او المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة الاميركية) وهو تأمين معاضدة البلاد المستعمرة القديمة في المجال الدولي ، لا سيما تأمين صوتها في الامم المتحدة ، كما هي الغاية الاساسية من المساعدة التي تقدمها الحكومة الفرنسية . واكثر من ذلك فقد اكدوا انه في حال عدم تحديد الشروط السياسية بشكل واضح ، فالدول التي تطلب المعونة المالية ، تدرك جيداً « اي تصرف يجب ان تسلكه بحيث لا يقابل طلبها بالرفض » . ان لائحة البلدان التي استفادت من العون الاميركي المالي هي هذه الدول التي تتمتع بمركز استراتيجي على طول حدودها مع الاتحاد السوفياتي ، والعكس بالعكس ، والامثلة كثيرة عن هذه الدول التي رفض طلبها المساعدة لحرصها على استقلالها كمصر عام ١٩٥٦ ، والفيتنيه عام ١٩٥٨ ، اذ رفض طلبها فجأة . والصين رأت كل الفتيين الروس يغادرون اراضيها عام ١٩٦٠ كما ان اميركا أنقصت مساعداتها للباكستان ولسيلان . كما ان انضمام الدولة الى مجلس نقد قوي (كالدولار والجنيه والفرنك) من شأنه ان يسهل انتقال الارباح وخروج رؤوس الاموال الخاصة التي يرغبون في استثمارها في الخارج .

اما التعاون الفني فيتم بارسال خبراء وفنيين كالمهندسين والاطباء والاساتذة والضباط (لتنظيم الجيش ومدته بالملاكات التقنية) او عن طريق تخصيص منح دراسية لجذب الطلاب الى جامعات البلاد . فالغاية البارزة هي العمل على نشر لغة الدولة الصناعية ، ونشر منتوجاتها (فالتصدير يولد التصدير) كما يقول المثل الانكليزي وبذلك يشهد نفوذها على الملاكات الوطنية

التي تلقت تحصيلها في هذه الدول . ففي عام ١٩٦٤ أرسلت فرنسا أكثر من ٢٠.٠٠٠ من خبرائها الى هذه البلدان الجديدة على اساس التعاون الفني ، منهم ١٠.٠٠٠ الى المغرب وحده .

فاذا ما ساهم عدد من الدول المتطورة في هذه المساعدة على تنوع مظاهرها ، فالدول التي تلعب الدور الأهم في هذا المجال هي الولايات المتحدة ، من جهة ، والاتحاد السوفياتي والصين ، من جهة أخرى . فالاعتمادات التي تخصصها الولايات المتحدة هي الاضخم والأهم ، الا انها أقل تأثيراً ، على ما يبدو : فهي تتوزع على عدد كبير من البلدان تراعى فيها بالدرجة الاولى الأهمية الاستراتيجية . وقد تندر أحياناً ، او انها تصرف ليس في استثمارات منتجة ، بل على الغالب ، في استيراد مواد ترفيهية بذخية يفيد منها على الاخص ، اصحاب الطبقة الموجهة في البلاد ، الامر الذي يزيد من الفروق الاجتماعية بين السكان . فالمعونة « الشرقية » ، هي على عكس ذلك ، أكثر تنظيمياً وتنسيقاً : فقلما ترتدي طابع الهبة ، بل هي قروض طويلة الاجل (من ١٢ الى ٢٥ سنة أحياناً) ، بفائدة بسيطة (من ٢ - ٢.٥ ٪) مع شرط تسديدها بالعملة المحلية (دون مشاكل للتحويل او النقل) او انها تسدد بمنتوجات محلية لا سيما الزراعية منها لتحدد اسعارها لأمد طويل . تستعمل هذه القروض دون ان يكون لها أغراض تجارية وتخصص لانشاء استثمارات صناعية ، تتولى ادارتها عند الفراغ من انشائها ، الدولة المستفيدة من القرض ، دون اي تدخل من قبل الاتحاد السوفياتي . وهذه القروض التي تكلف أقل بكثير مما تكلفه القروض الاميركية ، تبدو أكثر تجرداً في الظاهر ، وينظر اليها الناس بارتياح ، على العموم .

اما البعون الذي تقدمه الصين ، فهو الذي يحقق نجاحات أهم واكبر بالرغم من ضالة الاعتمادات المخصصة حالياً : فالغنيون الصينيون ملزمون بالتقيد بعيش مقتصد كسكان البلاد الوطنيين . فهم أكثر التصاقاً بهم وأقل طلباً ، ويستوحون وجه الشبه في الظروف التي أحاطت بالصين عام ١٩٤٩ ، والظروف التي تعاني منها الدول الجديدة . فهم مثال حي للنجاح والتوفيق الذي لاقتنه « الطريقة الصينية » .

اتفاقات متعددة الاطراف
افرو - اوروبية

ومهما يكن من الامر ، فالدول التي حققت استقلالها حديثاً ، تفضل عقد موائيق متعددة الاطراف ، على اتفاقات ثنائية الاطراف ، حتى منها هذه الدول التي تنعم بموقع ستراتيجي مهم يتيح لها ان تلعب بين الشرق والغرب سياسة مزاييدة او تأرجح . ان توسيع حلقة الزبائن والمجهزين تجعلهم في مأمن من ضغط الدولة المسيطره التي يتعرضون لها . فالمساعي التي يقومون بها تسير كلها في هذا الاتجاه ، ولذا بتنسأ تتوقع بعض التراخي في العلاقات التجارية وانخفاضاً في الاستثمارات التي كانت تشد - في أعقاب استقلال البلاد - الدولة المستعمرة الى مستعمرتها القديمة . الا ان هذه الحركة لا تزال بعد بطيئة ، ونتائجها محدودة . ويبدو ان الاتفاقات التي تمعد مع منظمة دولية هي التي يرجى منها ان تخفف من « وطأة السيطرة » التي تمكن لها الاتفاقات الثنائية . من المؤسف جداً ان تكون B. I. R. D. المؤسسة الرئيسية

الوحيدة في هذه المجال ولا تتوفر لها مبالغ طائلة ، كما ان الشروط التي يفرضها هذا البنك للتسليف دقيقة جداً وتقتصر المنتفعين منه على عدد قليل ، بحيث يمكن وصفه بأنه لو كان مصرفاً عادياً ، فهو لا يسلف سوى الاغنياء . وقد انشأت المؤسسة C. E. E. من جهة اخرى ، عام ١٩٦٠ ، صندوقاً خاصاً للتطوير الاقتصادي في اوروبا (Fedom) الذي يفتح الطريق امام التعاون الافرو - اوروبى ، اى امام دمج شؤون افريقيا الاقتصادية بالشبكة الاقتصادية الدولية C. E. E. فتفتح لها اسواقها لتنفيق محاصيلها ولشراء انتاج البلدان الافريقية بأسعار مربحة . الا ان هذا الدمج قد يعرض الاقتصاد الاميركي - بالنظر للتفاوت الكبير القائم بين الاوضاع الاقتصادية من كلا الجانبين - للبقاء ، مدة طويلة ، في وضع البلدان المنتجة للخامات والمواد الغذائية ؛ وبالتالي يؤخر ، الى ما لا حد له ، عملية تصليح الدول الافريقية . ومن شأن هذا الوضع ان يفرض ، الى تكوين كتلة دولية ثالثة تخضع لسيطرة اوروبا اشبه ما تكون « بشراكة الحصاد والفارس » كما يقول سيكو توريه ، و « الشكل البارز والصورة الأوضح للاستعمار الجديد » .

النتيجة

من هذه الحلول الكلاسيكية الثلاثة المعارضة التي من شأنها ان تؤمن سرعة النمو ، وبالتالي ، الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول الجديدة ، حل هو الاكتفاء الذاتي ، يجب ابعاده وطرحه جانباً باعتباره لا يمكن تطبيقه ولا احد يرغب فيه ، وحل آخر هو التخطيط من النوع الاجباري ، سوفياتياً كان او صينياً ، وهو حل تعارضه كل الحكومات تقريباً ، وسيبقى الحل الثالث او الأخير ، وهو التوحيد الذي يبدو ملجأ في افريقيا ، في مجموعات اقليمية كبرى . وفي هذا الاتجاه تسير كما رأينا - ولو ببطء - الدول الافريقية المتخلفة . وقد لوحظ انه بعد عام ١٩٥٥ ، « لا يزال روح مؤتمر باندونج حياً نشيطاً » بالرغم من الاختلافات العديدة التي باعدت بين مصر والاردن ، وسوريا وتركيا ، والعراق وايران ، والباكستان والهند ، وافغانستان والباكستان ، والمغرب وجمهورية الجزائر الشعبية ، واثيوبيا والصومال ، وتونس والجامعة العربية ، واندونيسيا وماليزيا ، الخ . . . هذا الروح الذي تجلى بكل وضوح خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبدا للجميع ان سيطرة الغرب على آسيا وافريقيا ، لا يمكن لها ، من الآن فصاعداً ، ان تستمر او ان تدوم طويلاً حيث لا تزال قائمة .

فالفوارق الدينية والعنصرية ، والاطماع التي يغذيها زعيم هذه الدولة او ذاك ، والاتجاهات المؤاتية للغرب او للشرق او للصين وبالرغم من هذا الحياء الايجابي الذي يعلنون عنه عالياً في كل مكان ، قد اضعفت كثيراً الروابط التي شدت العلاقات الافرو - آسيوية ، هذه العلاقات التي تربط

هذه الدول والتي من شأنها ان تلعب دوراً حاسماً في الامم المتحدة ، لو عرفت ان تؤلف منها كتلة متماسكة . فالحرب بين الباكستان والاتحاد الهندي ، والاختلافات النظرية بين الصين والاتحاد السوفياتي من شأنها ان تسمم ، اكثر فاكثر ، هذه الاختلافات الناشئة بين هذه الدول . ومن جهة اخرى ، بينما راح مؤتمر باندونج يشدد على الحياد الايجابي وعلى التضامن المتبادل فيما بينها تجاه اوربا وتجاه الاستعمار الذي لا يزال ناشطاً ، فجهود الدول الافرو - آسيوية تتجه نحو الوقوف في وجه الاستعمار الاقتصادي الجديد . فبعد ان وضع حدّاً تقريباً للاستعمار السياسي ، أخذ المناهضون للاستعمار ، يعون ، اكثر فاكثر ، المشكلات الجديدة المشتركة بين الدول المتخلفة اقتصادياً في العالم الثالث : مقاومة الاستعمار الاقتصادي الجديد عن طريق تشجيع التصنيع ، والاصلاح الزراعي ، ونزع السلاح . ولذا تسمى كتلة الدول الافرو - آسيوية الى التوسع والامتداد بحيث تبلغ دول اميركا اللاتينية التي كانت بعض دولها تنوي ايفاد ممثلين عنها الى « مؤتمر باندونج الثاني » المقرر عقده في حزيران ١٩٦٥ ، في الجزائر . وبالفعل ، ان الدول المتخلفة اقتصادياً ، تتأرجح اليوم وتتمرج ، ليس بين كتلتين بل بين خمس دول كبرى : الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية ، وبريطانيا وفرنسا ، فهي اكثر تشبهاً بمصالحها القومية الخاصة التي تتعارض فيما بينها - من ذكريات صراعا وجهادها الماضية ، ومن رغبتها في تحرير شقيقتها التي لا تزال ترسف تحت نيد الاستعمار . الا ان مؤتمر القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا ، في مطلع ١٩٦٦ ، والذي حضره اكثر من خمسمائة مندوب يمثلون الحكومات او الحركات الثورية والذي كان من المتوقع ان يكون احمد بن بركة روحه النابض ، كان ولا شك ، تشجيعاً قوياً لحركات المقاومة ، حق المسلحة منها ، تقوم بها الدول المحكومة ، في وجه الاستعمار الجديد .

القسم الرابع

انطلاقة العلوم والتقنيات

تماظمت قدرة (الإنسان) على تنظيم معارفه والاستفادة منها تماظمتاً هفوطاً ، وتماظمت معها سيطرته على الطبيعة وعلى نفسه ... ذاك هو التمدل الكبير في موقف الانسان العام الذي توصل تدريجياً الى احلال المسألة محل السر والتحليل الفيزيائي الكيميائي ومعالجة نتائجه حسابياً محل الحراسة ؛ والعمل المدرس والمخطط محل ردة-المفصل الفطرية .

(١٠٠٠ ماين)

« المجلة الفلسفية : تشرين الاول - كانون الاول ١٩٥٢ »

في هذا العالم المنقسم الذي تتجابه فيه بالايديولوجيات المتنافسة والاجناس المتعادية ، ليست المجتمعات والدول وحدها ما تطورت تطوراً عجيباً منذ أقل من نصف قرن ، بل الحياة الفكرية ايضاً ، التي تميز قوتها الخارقة عصرنا الحاضر ، وعن طريقها ، قوة الانسان .

لقد حدثت ثورة علمية ثانية منذ مستهل القرن لا تقل شأناً عن ثورة اوائل العهد المعاصر ؛ ففي خمسين سنة ، حقق العلم نجاحات اعظم من كل ما عرفه تاريخ البشرية حتى اليوم . وهو قد وضع منذ اليوم بتصرف الانسان وسائل طرح عبء المرض والبؤس والموت الذي ثقل عليه منذ آلاف السنين .

يبدو هذا العصر من ثم وكأنه عصر العلوم والتقنيات بالذات ؛ وقد أصبحت هذه الاخيرة في نظر بشرية القرن العشرين التي وعت شأنها وتطورها السريع جداً ، رمز حضارتها بالذات ايضاً . لا بل انها تشعر في هذا المضمار افضل شعور بـ « استعجال التاريخ » ، فان الاختراعات والنجاحات التقنية تتوالى توالياً مطرد السرعة ، ولا تنضم نتائجها الواحدة الى الاخرى بل تؤلف كرة ثلجية يزداد حجمها وقوتها ومفعولها ازدياداً مطرداً اثناء انتقالها . ومن جهة

ثانية ، افلا ترسم منذ الآن في أفق السنوات المقبلة ثورة علمية وتقنية جديدة بفضل نمو الطاقة النووية ؟

ازدياد اتصال العلم وثقافة
بحياة الانسان

ان هذا السير المنتظم الذي سارته المعارف البشرية والنجاحات التقنية قد رافق في الزمان الانقلابات العالمية الكبرى التي تشكلها الحروب والازمات الاقتصادية في هذه العقود الاخيرة ؛ وهي قد اسهمت فيها لا بتقنيات التدمير فحسب ، بل بالنظرة الجديدة الى العالم التي فرضتها نظرياً وعلمياً . فعين يتنكر المتشائم لمصره ، فانما هو يرفض العلم قبل الحرب لانه يحمله مسؤولية كافة المصائب الراهنة . اما نظرة المتفائل الى المستقبل فتستند الى الدفاع عن العلم والتقدم التقني : ان العلم سوف يتغلب على كافة مصائب الانسانية . وعلى غرار ما حدث اثبت الازمة الكبرى رافق المداة الآلية عداء للعقلية ونظرة تشاؤمية الى مصير الانسان ، بينما ترتبط العقلية المناهضة بصوفية انسانية « ايامها المقبلة تغني » وينتفي فيها كل قلق ميتافيزيقي بفضل سير العلم الطليق الذي يبرز فاعلية العمل البشري وقدرة الانسان ، ويضع في حوزته وسائل تحسين ظروف حياته ، وحتى مداها ، تحسناً فعلياً ، والتخلص من خطر البؤس ، ويتيح لكل فرد تنمية شخصيته حتى اقصى حدود التنمية . ولكن البشر يشعرون بالقلق وعدم الاطمئنان ، لا بالثقة التامة ؛ فان اختبار الحربين العالميتين والازمة الكبرى قد جعل الحياة البشرية تظهر وكأنها مهددة ابدأ بنجاحات العلوم بالذات ؛ لا بل ان العلوم المكرسة للحفاظ على الحياة تبدو هي نفسها غريبة للآمال ومشعبة للعزائم . وفي مضمار آخر ، ترسم اليوم في عالم العمال ؛ ردة فعل غير منسقة ، متزايدة الوضوح يوماً بعد يوم ، ضد التحسينات التقنية الاخيرة وازدحام البطالة الجديدة المحدقة بجمهير العمال الممكن الاستغناء عنهم بعد اليوم بسبب احلال الآلات محلهم . ومن هذه الزاوية ، يجب ان يُنظر الى مسؤولية العلم والحضارة ومصائب العقود الاخيرة في الضمير البشري . والنظران مترابطتان ترابطاً لا يقبل الانحلال . فان موضوع قيمة العلم النظرية والعملية لا ينفصل بعد اليوم عن موضوع مصير الانسان ومعناه .

الفصل الأول

ثورة العلوم الطبيعية

١ - الظروف الطبيعية للبحث العلمي والنظري

المركز الجديد للعلم والتقنيات
في حياة المجتمع

ان الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الاول من القرن العشرين لنتيجة مباشرة لنمو العلوم والتقنيات ، ولا سيما في الحقل الفيزيائي والكيميائي ، فليس من مصنع يستطيع العيش بمد اليوم بدون اجهزة مختبرية وموظفين فنيين يكرسون كافة اوقاتهم للبحث . وسواء في البلدان الاشتراكية ، حيث يسمى استثمار الاكتشافات العلمية وراء الفاعلية الفورية القصوى ، اما في البلدان الرأسمالية ، حيث تدفع المنافسة الوطنية ، ولا سيما المنافسة الدولية ، بصورة عامة ، الى تحسين المصنوعات وطرائق الانتاج تحسينا مستمرا ، نرى ان العالم الصناعي الجديد عالم متحرك في جوهره يخضع النجاح فيه لتقدم دائم ، ويخضع هو نفسه بدوره للتقدم العلمي بخصر المعنى .

والحال ان الاجهزة التقنية وتعهد المختبر يجمدان رؤوس اموال كبرى لا تستطيع سوى المشاريع العظمى توظيفها ، بحيث ان تأثير العلم ، اقله على بعض فروع الصناعة ، يعزز تأثير التقنيات التي تشرف على انتاج كبير : فهو ايضا يحمل على تأليف الاتحادات الكبرى تضمن لنفسها احتكار احدى الاسواق . وليس من باب الاتفاق ان توسع بعض الشركات الكبرى ابحاثها العلمية على نطاق واسع .

يتصل التوتر الدولي المتزايد اتصالا مباشرا ومتبادلا كذلك بالتقدم العلمي بسبب البحث عن تقدم تقنيات التدمير تقدما مستمرا . فتحت تأثير هذا البحث تتدخل الحكومات اكثر فاكثر ، ولا سيما بعد السنة ١٩٤٠ ، في تنظيم ورقابة العمل العلمي ، ويستبقى بالمقابلة للحاجات العسكرية شطر هام من الاموال المكرسة للبحث .

اخيرا ، ولا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، التصب في وجه العالم الغربي ، الذي

ينعم بمستوى معيشة مرتفع نسبياً ، جزء كبير من الكرة الأرضية يفتقر الى المزيد من التغذية استطاع الغرب من قبل ابقاءه تحت سيطرته . وقد فرض تزايد السكان في مختلف مناطق العالم والوعي القومي او الاجتماعي الذي برز عند هذه الشعوب غير النامية المجتذبة نحو الشيوعية ، انتباه شطر الانسانية الممتاز الذي طلب من العلم حل المسائل الخطيرة التي اثارها هذا التمرد . ولكن العلم والتقنيات التي اتاح تقدمها قد فرضت نفسها على انتباه الجميع بصورة مستعجلة جليلة . فهي لم تعد ، بفضل انتاجها الوفير ، لتختص بطبقة ممتازة محدودة من المجتمع فحسب ، بل بمجموع المجتمعات المصنعة . لقد غزت الاكتشافات التقنية الحياة اليومية اكثر فاكثرت (كهرباء اذاعة ، سينما ، تجيزات منزلية . . .) ، وبدلت تطوراتها السريعة ، في كل حين ، اطار الحياة المادي ؛ لذلك فان الابتكارات العلمية والتقنية الاخيرة تختص بالعالم كله بفعل الانعكاسات التي تنبئ بحدوثها في مستقبل ليس ببعيد . وهذا ما يفسر لنا النجاح العظيم الذي تصادفه صحافة ومنشورات تتوخى تعميم المعرفة العلمية ، وغو لون ادبي قلمها طرق حتى اليوم هو العلم - الخيال ، الذي يشدد فيه على الناحية الخفيفة تارة ، والناحية الجسيمة تارة اخرى ، في مستقبل الحضارة العلمية .

امتحان العلم
لقد زال مثال العالم المنفرد العامل بدافع محبة العلم الصحيح . فان تطورات العمل العلمي الداخلية ، وتعدد فروع البحث ، وتزايد عدد الباحثين اللازمين لادارة الابحاث في حقول مختلفة مترابطة ، قد اعطت هذه المهام طابعاً جماعياً . وقد قدر الباحثون في اخر القرن التاسع عشر بـ ١٥٠٠٠ في العالم اجمع ، بينما بلغ عددهم ، في السنة ١٩٥٤ ، ٤٠٠ ، ٠٠٠ باحث على الاقل يجدر ان يضاف اليهم كل من يقوم بأعمال علمية خارج البحث الصرف . ويكرس كل من هؤلاء نفسه لمهمة محصورة تستلزم تخطيطاً وتنسيقاً مع مهام الآخرين حتى يكون لها معناها وفعاليتها . وقد ادت الحرب العالمية الثانية الى زيادة كبرى في عدد الباحثين والى تقسيم العمل في داخل هذا العالم ، وازيف اخيراً قانون السرية الى قانون التخصص .

ومن جهة ثانية ، لم يلبث هؤلاء الباحثون ان ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، اوجبه اعتبارات مالية في الدرجة الأولى . فان المسالم ، الذي تمتع زمناً طويلاً بحرية مطلقة قد انتهى ، شاء ام أبى ، الى الارتباط بين يوفر له الاموال اللازمة لمواصلة اعماله . وهي الدولة على العموم ما تمد بالمال الجامعات ومراكز الابحاث العلمية ، ولكن المشروع الرأسمالي ، خصوصاً في الولايات المتحدة ، يقدم كذلك المساعدات للجامعات او المعاهد والمختبرات الخاصة المرتبطة مباشرة بالمصانع . وبعد السنة ١٩٤٠ ، تدخلت الحكومات لا من اجل التمويل فحسب ، بل من اجل رقابة الابحاث حتى تلك الجارية في اطار الجامعات . وكانت رقابتها اكثر شدة اذا تعلق البحث بالدفاع العسكري ؛ يضاف الى ذلك ان كل شيء استرعى في النهاية اهتمام الحكومات في جو الحرب الباردة بعد السنة ١٩٤٧ والقلق الذي عاشت

فيه الدول . ففي الولايات المتحدة مثلاً أصبحت العلوم الاجتماعية نفسها ، بمعظمها ، في أيدي الحكومة . ولذلك فمن أجل بحرية الولايات المتحدة الاميركية اجري التحقيق ، « جماعات وقيادة ، ورجال ، » ومن أجل دوائر استعلامات الجيش الاميركي اجري هذا التحقيق الاخير ، « الجندي الاميركي » . اما الغاية من هذه التحقيقات فهي اتاحة معرفة الرجال بغية اختيار المهمة الواجب اسنادها اليهم ، وقد اقيمت سرية في بعض الحالات .

يُعدّ العالم شيئاً فشيئاً وسيلة التخلص من ظروف النشاط هذه ومن كافة العبوديات التي تستأزمها : فهو يعمل في الاطار المفروض عليه ، ويحجب عن الاسئلة التي يطرحها عليه موزع الاعتمادات والتي تعين بحد ذاتها اتجاهها خاصاً للابحاث يسيء الى الموضوعية العلمية ، في العلوم الانسانية بصورة خاصة . وان امتحان « الولاء » الذي يخضع له العالم في بعض البلدان يضطره الى اختيار صلاته ، والاعراض عن بعض فضوله العلمي ، والامتناع عن التعبير عن آرائه .

ومن جهة ثانية استتبع تدخل الدولة والمشاريع الخاصة في تنظيم البحث العلمي ، منذ نصف قرن ، تبديلاً هاماً في مراكز الابحاث . فهي قامت ، في السنة ١٩٠٠ ، في البلدان الاوروبية القديمة التصنيع : انكلترا ، فرنسا ، المانيا ، ولم تمّ فيها بعد ذلك سوى نحو بطيء ، في حين انها نمت نمواً عظيماً في الولايات المتحدة الاميركية من جهة منذ اوائل القرن ، وفي الاتحاد السوفياتي من جهة ثانية بعد ثورة السنة ١٩١٧ . ثم زاد الفرق بين هذه الدول المختلفة بالنسبة للتجهيز العلمي منذ السنة ١٩٤٠ وظهور الطاقة النووية .

يضاف الى ذلك ان الاعمال العلمية قد خضعت خلال نصف القرن الاخير ، بسبب ارتباطها بالحاجات الاقتصادية والعسكرية ، لتنظيم بات اكثر تنسيقاً يوماً بعد يوم . فبينما حرص الاتحاد السوفياتي منذ البدء على انجاز واستثمار اكتشافاته العلمية انجازاً واستثماراً صوابين ، توجب ان يواجه القرب صدمة المنة ١٩٢٩ وصدمة السنة ١٩٤٠ حتى يسلك طريق تخطيط مطرد النمو ، ومطرّد السرعة بعد السنة ١٩٤٠ ، وقد تعددت آنذاك اجهزة التنسيق والتوحيد على مستوى الدول ، واستفيد آنذاك دون تأخر من المعارف الجديدة المكتسبة . وبينما كانت الاكتشافات تتحقق اتفاقاً من ذي قبل ، ولا تستثمر الا بعد سنوات طويلة ، وحتى بعد قرون احياناً ، بات اليوم « الفارق الزمني بين الاكتشاف وتطبيقه الصوابي المنظم على الحياة الاقتصادية .. اقصر مدى يوماً بعد يوم » . ولنا في الطاقة النووية خير مثل على ذلك ، اذ ان فصل النواة عن الذرة تحقق للمرة الاولى في السنة ١٩٣٨ ، والقنابل النووية القيت على هيروشيما وناغازاكي في السنة ١٩٤٥ . وقد انشئت بعد الحرب منظمات دولية ، كالاونسكو ، معدة لتيسير استفادة العالم كله من المعارف الجديدة وتطبيقاتها الممكنة .

لا يسهل العالم من ثم جهل ارتباطه بالعالم بعد اليوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان بعض الاحداث ، كاستلام هتلر زمام السلطة ، وارتحال العلماء والمفكرين الالمان الذي كان نتيجة له ، ثم الحرب العالمية الثانية ، قد جعلته يسهم في التاريخ اسهاماً قوياً . ولا يمكن ان يكون للمسائل

الادبية التي يطرحها على نفسه قيمة نظرية فحسب بالنسبة اليه . « انها مسائل حيوية ترقن مستقبله كإنسان » . وتحمل المسائل الادبية التي يتوجب عليه طرحها على نفسه مكاناً اكبر يوماً بعد يوم في تفكيره ، لانه لا يستطيع بعد اليوم الوقوف موقف لامبالاة من الانعكاسات العملية التي تتركها اكتشافاته النظرية . انه لوضع مفجع احياناً يبرزه مثل البير اينشتاين الذي اوصى المسؤولين الاميركيين بالعمل بنشاط على صنع القنبلة الذرية خوفاً من ان يصنعها النازيون قبلهم ، ولكنه شذب استخدامهما . وكذلك فان مطاردة العلماء الالمان من اسهموا في الابحاث الذرية او الابحاث المتعلقة بتوجيه القذائف ، التي نظمها الاميركيون من جهة والسوفييات من جهة ثانية ، والقاء القبض عليهم وارغامهم على مواصلة ابحاثهم لحساب المنتصرين ، خير مثال كذلك على الاستعباد الذي يهدد البحث والفكر ، كاستئثار الملاحظات المجموعة خلال الرحلات الفضائية التي قام بها كوبر وكونراد واقرانها لاهداف عسكرية او اقله لاهداف « استعلامية » .

٢ - ثورة العلوم الطبيعية

بينما كان علم الحياة مركز المناقشات الفكرية الكبرى في القرن التاسع عشر ومشاراً لأم النظريات طابعاً ثورياً ، تمحقت أهم التجديدات ، خلال القرن العشرين ، في حقل العلوم الطبيعية . ففي سنوات قليلة ، برزت ، تحت تأثير اكتشافات اواخر القرن السابق ، نظرية قلبت قواعد المعرفة رأساً على عقب . وبفعل ثورة الفيزياء هذه ، تبدلت العلائق بين العلوم المنفصلة والمتميزة بشكل واضح حتى ذلك التاريخ ، وزال التقسيم القديم الى فيزياء وكيمياء وعلم فلك ، او بالاحرى لم يبق عليه الا اعتبارات عملية ؛ وتوطدت وحدة العلم التي كان التخصص يهددها بالانقسام ؛ فكل هذه العلوم تتناول في الواقع المادة نفسها ، في آن واحد ؛ وفي الوقت نفسه باتت وحدة العلم والتقنية اكثر وثوقاً يوماً بعد يوم .

برزت الى الوجود نظريات جديدة انبثقت من الاكتشافات او بنيت على الحساب ، ثم تأيدت بالاختبار ، فقلبت المفاهيم التقليدية للفيزياء القديمة . تلك هي النظرية النسبية لآينشتاين ونظرية « الجزيئات » لماكس بلانك والنظرية التجمعية للويس دي برويل . فسان اختبارات ميكلسون ومورلي (١٨٨٧) التي افضت الى التخلي عن النظرية القائلة بوجود اثير مادي يملأ الفضاء ، قد حملت آينشتاين على ارت يسلم في « نظرية النسبية المحصورة » (١٩٠٥) بأن الوقت لا يرتدي طابع المطلق - اذ انه لا يجري بالسرعة نفسها سواء كان المراقب متوقفاً او سائراً بسرعة كبرى - وبأن الفضاء هو ايضاً قيمة نسبية . وفي « نظرية النسبية الشاملة » (١٩١٥) ، التي درس فيها الحركات المتزايدة السرعة ، خلاص الى القول بتعادل الحجم (m) والطاقة (E) ($E=me^2$) ؛ فان جسم يشع طاقة يفقد من حجمه ، وقد تزول المادة من ثم باعطائها الطاقة ؛ اما الذرة فليست سوى طاقة متكاثفة في نطاق ضيق جداً ، وهي قابلة التحول الى ضوء او حرارة . وأعاد النظر

كذلك في سنة نيوتون بتقديمه الدليل على ان الفضاء ممتلئ في جوار الاجرام الوازنة ؛ ويرد بذلك النظريات الهندسية غير الاوقليدية ، وفسر بعض الظواهر الفلكية ، كشدوذ مركور ، وطريقة وصول الضوء اليها من نجوم قائمة وراء الشمس ، حين تنكسف الشمس .

ناقضت نظرية « الجزئيات » ، في السنة ١٩٠٠ ، المبدأ المقبول حتى ذلك التاريخ ، الذي يسلم باستمرار الطاقة ، كاستمرار المادة والكهرباء : الطاقة تشع اشعاعاً غير متواصل بشكل حبيبات او « جزئيات » تختلف قيمتها باختلاف تواتر الاشعاع ؛ وهكذا فان الطاقة مركبة من حبيبات على غرار المادة (المركبة من ذرات) والكهرباء (المركبة من كهيربات) . فناقضت هذه النظرية نظرية الضوء التجمعية المرتكزة على الاستمرار ، ولكن لويس دي برويل طلع منذ السنة ١٩٢٤ بالآلية التجمعية ؛ فوفق بين المفهومين المتناقضين بتمثيل الموجة بالجسم الشديد الصغر . وفي السنة ١٩٢٦ ، اثبت « شرودنجر » تعادل الآلية التجمعية التي قال بها دي برويل والآلية الجزئية التي قال بها هايزنبرغ . وكان هذا الاخير قد اثبت مبدأ « لاحتمية » الظواهر ورفض الحتمية في حقل حركات الذرات التي كانت مبدءاً أساسياً ، لا جدال فيه ، من مبادئ الفيزياء القديمة . فكانت النتيجة ان كافة هذه النظريات الثورية – التي تناو لها الجدل على كل حال ، كما سبق ورأينا – قد ارغمت الفيزيائيين على اعادة النظر في مفاهيم الوقت والفضاء والمادة ، وقد برز اخصاها عظيماً في كافة الحقول ، ولا سيما في الحقول الجديدة المتصلة بالظواهر التجمعية والجزئية .

ان مدلول الذرة ، الذي رفضته الفيزياء في القرن التاسع عشر ، قد استرعى انطلاقة الفيزياء
انتباه الفيزيائيين منذ اكتشاف الكهيربات وطلوع ج . طومسون بالنظرية
الذرية
القائلة بان الكهيرب هو مادة الكهيرباء بالذات . ثم جاء اكتشاف وجود
اجسام مشعة يزعم نظرية ثبات العناصر ونظريات ديمومة الطاقة . فيبدو ان الطاقة المتولدة من
الاجسام المشعة لا يمكن ان تصدر الا عن الذرة نفسها ، وان الذرة تحتوي على كمية كبيرة منها ؛
ثم اكتشف « كوري » ومعاونوه بعد ذلك ، بفضل البولونيوم والراديوم ، مصادر طاقة دونها
مصادر الاورانيوم . ولاحظ « رودرفورد » و « سودي » بدورها ان كل عنصر مشع يطلق
اشعة (الفا وبيتا وغاماً) وان العناصر ليست من ثم لا بسيطة ولا متجانسة ، وان كلا منها
يحتوي على عدد معين من الذرات المتماثلة كيميائياً ، ولكنها قادرة على ان تنقسم بأشكال مختلفة ؛
تلك هي « متشابهات الخواص » .

بات ممكناً درس الذرة مباشرة وتوضيح تركيبها بعد ان اكتشف « فون لو » ان الاشعة
(X) يمكن كسرها بمحاذاة جسم صفيق ، وحين اثبت « براغ » الاب و « براغ » الابن امكان
حساب طول موجتها القصيرة جداً . وكان سبق لروذرفورد ان اكد ان في الذرة نواة مشحونة
بكهرباء ايجابية تحيط بها كهيربات مشحونة بكهرباء سلبية ، ولكن احسد العاملين في اختبارهم ،
الدانماركي الشاب « نيلز بوهر » ، « كبلر الجديد » ، هو من اعطى صورة الذرة ، التي قارنها

بنظام شمسي يسير فيه كل كيرب في مدار خاص به ، ولا تتكون الاشعة α الا حين ينتقل من مدار قوي الطاقة الى مدار اقل قوة . فامكن من ثم معرفة عدد الكيربات التي تحتوي عليها؛ فكل تركيب ذري يمكن ان يوجد في حالات كثيرة ويتميز بصفات قوسية مختلفة ، وقد امكن معرفة اختلافات الطاقة بين الحالات بقياس تواتر الضوء المنبعث او المتلاشي . فاناحت فترة رودرفورد - بوهر منذئذ تفسير اختلافات خاصيات الاجسام الكيميائية ؛ اذا كان بعض هذه الاجسام يؤلف المعادن والبعض الآخر الغازات العادمة الحركة ، فان ذلك يرد الى عدد كيرباتها ؛ وهكذا اصبح جدول الاجسام الذي وضعه « مندليف » قريب المسأخذ ؛ هو عدد الشخصيات الايجابية في كل نواة ما يميز الاجسام الطبيعية الـ ٩٢ الواردة فيه ، ابتداء من الهيدروجين وانتهاء بالاورانيوم .

لما كان رودرفورد قد اكتشف في السنة ١٩١٩ امكان تحطيم نواة ازوتية بصدم جزء صغير (الفا) صدماً مباشراً بواسطة تفريغ كهربائي يقذف بذرات هيدروجينية عبر انابيب مغمضة لتوتر عال (بين مليون ومليون فولت) ، اصبح درس النواة مركز اهتمام الفيزيائيين الكبير ، وسوف تقود سلسلة من الاكتشافات متصلة الحلقات الى رقابة التحولات النووية . وكانت الاكتشاف الاول الكبير اكتشاف جزئيات النواة الخالية من الشحنة الكهربائي (وقد لاحظها « بيت » منذ السنة ١٩٣٠) على يد « شادويك » الذي حصل عليها في السنة ١٩٣٢ بقذف الـ « بيريليوم » بواسطة جسيمات « الفا » ، ثم اكتشف اندرسون الكيرب الايجابي (بوزيترون) واثبت ، مع « نيدرماير » ، في السنة ١٩٣٦ ، نظرية الياباني « يوكاوا » الذي كان قد افترض وجود الـ « ميزون » ، كرابطة بين الاجزاء الايجابية والاجزاء الخالية من الشحنة لتكوين الذرة . ويبدو ان الـ « ميزونات » التي اهتدى اليها في الاشعة الكونية والتي لا تزال شبه مجهولة تلعب دوراً اساسياً في تركيب المادة .

اثبتت كافة الاكتشافات المحققة بين السنة ١٩٣٢ والسنة ١٩٤٠ اهمية دور اجزاء الذرة الخالية من الشحنة ؛ واظهر اهمها شأنها ، حين اكتشف جوليو - كوري الاشعاع الصناعي ، ان كافة الذرات تصبح مشعة حين تقذف بهذه الاجزاء . فاستنتج بعضهم من ذلك ان الاشعاع الطبيعي انما يمثل رواسب نشاط ذرات لم يمر عليها الوقت اللازم لبلوغ حالات ثابتة ، وهكذا امكن قياس عمر الارض (المقدّر بـ ٤٦٠٠ سنة) او اي شيء آخر بقياس اشعاع الكربون ١٤ ، لا بل تفسير كيفية تولد العناصر ، وتفسير حرارة الشمس ، والاعتقاد بان كل انتاج طاقة في الكون انما يرتبط بالتحولات النووية . وقد استطاع « فرمي » ، في السنة ١٩٣٦ ، بقذف اجسام ثقيلة باجزاء خالية من الشحنة ، توليد عدد من اجسام جديدة اقل من تلك التي نجدها في الطبيعة ؛ فولدت كيمياء جديدة هي الكيمياء النووية . وفي السنة ١٩٣٨ ، اكتشف « هان » و « ستراسمن » ، قدرة بعض النويات الثقيلة ، كنويات الاورانيوم ، على تحرير عدة اجزاء خالية من الشحنة مقابل جزء ايجابي واحد ، مما خلق امكانية احداث سلسلة لامتناهي من التفاعلات

اذ ان الاجزاء الخالية من الشحن تصطدم بنويات جديدة فتفجرها بدورها ، مما يؤدي الى قذفها اجزاء جديدة خالية من الشحن ؛ وهكذا يمكن ان تنبعث كمية عظيمة من الطاقة ، اذ ان من شأن غرام واحد من الاورانيوم انتاج طاقة تعادل طاقة ٢٥٠٠ كيلوغرام من الفحم الحجري .

منذ السنة ١٩٣٤ ، بنى لورانس مفاعلاً نووياً في بركلي ، ولكن اعمال فرمي وفرديك جوليو - كوري هي ما اتاحت الانتقال من الصعيد المختبري الى الصعيد الصناعي ، واجازت النظر الى المادة نفسها - عملياً ، لا نظرياً بعد اليوم - كما الى خزان دائم للطاقة . وفي السنة ١٩٣٩ ، تحقق تقسيم الذرة الذي من شأنه احداث تفاعلات متصلة على نطاق واسع ؛ فاسترعت هذه الافاق انتباه كافة الحكومات ؛ ففي المانيا كلف هايزنبرغ ادارة الابحاث ، ولكن النازية حرمت البلاد من خيرة باحثيها الذين هربوا الى انكلترا او فرنسا او الولايات المتحدة . وفي هذه البلاد الاخيرة ، الغنية بالموارد الطبيعية والمتقدمة تقنياً صناعياً اسهم العلماء اللاجئون من كافة البلدان ، « بيت » ، « وليزميزر » ، وفرمي ، مع الاميركيين من امثال « لورانس » ، و « اوري » و « اندرسون » ، وابرزوا اهمية اكتشاف جوليو ، وميزوا في الاورانيوم ثلاثة « متشابهات خواص » متباينة الفعالية ؛ وهو متشابه الخواص رقم ٢٣٥ ما سيستخدم فوق هيروشيا وناغازاكي في ٦ و ٩ آب ١٩٤٥ ، كاسهل عنصر يساعد على التفاعل المتصل في القنبلة الذرية . وقد بني مبدأ هذه القنبلة على تقريب كتلتين من الاورانيوم تزن كل منهما ٧٠٠ غرام ؛ فاذا عزلتسا ، بقيتا على حالهما ؛ ولكنها اذا اجتمعتا ، باسقاط الاولى على الثانية ، يحصل الانفجار ، ويفسخ التفاعل المتصل عدداً كبيراً من الذرات ويطلق من ثم طاقة تحدث نتائج تخريبية خيالية . اما القنبلة الهيدروجينية التي سوف تنتج في عهد لاحق ، فتستخدم الهيليوم الذي من شأنه اطلاق طاقة تفوق الى حد بعيد الطاقة التي يطلقها الاورانيوم .

الموجات والعلم الالكتروني في هذا المضمار ايضاً حققت الفيزياء ثورة حقيقية ، موازية لتقدم التقنيات الصناعية التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً على كل حال ، منذ ان حولت نجاحات الاتصال اللاسلكي غرابة مختبرية الى مادة تجارية . فان اكتشافات وليم كروكس للاشعاع المهبطي ، الذي اوضح « ج. برين » ، طبيعته ، واكتشافات « ج. ج. طومسون » المتعلقة بالكهرب ، قد اتاحت تفسير عدد كبير من الظواهر المعروفة غير المفسرة : طبيعة التيار الكهربائي ، الفرق بين الاجسام العازلة والاجسام الناقلة ، التحليل بالجرى الكهربائي ، الخ. لقد اتجهت الابحاث نحو درس تقنيات الفراغ والصمامات القادرة على احداث موجات مطردة القصير . وفي السنة ١٩٢٤ اظهر اكتشاف الجسو الدالفي المؤلف من ثلاث طبقات عاكسة تقع على بعد ٧٠ و ١٢٠ و ٢٥٠ كلم في الجو ، ناتجة عن تفكك جسيمات الهواء باسعة ما وراء البنفسجي الشمسية ، ان الموجات القصيرة وحدها تكسبها الطبقتان الاوليان ، وانها هي ما يفضل استعماله في الاتصال اللاسلكي الى مسافة بعيدة ؛ اما الموجات البالغة القصير ، فتستخدمها « الاسلاك الهertzية » في الاتصالات اللاسلكية . وتنتج هذه الموجات

مصباح « فلنغ » ذات القطبين ، ومصباح « لي دي فورست » (١٩٠٧) ذات الاقطاب الثلاثة او انواع اخرى من الصمامات التي يحصل عليها بلاء الانابيب بغازات فادرة كالجهاز المغير التواتر المستخدم في رقابة الآلات الناقلة ، او بواسطة الترانزستور الذي يكبر الذبذبات الكهربائية والذي تحقق في السنة ١٩٤٩ على يد « شوكلي » . واتاح تطبيق التواتر السريع تطبيقاً تقنياً انشاء شبكة عالمية للاتصالات البعيدة بواسطة الاقمار الاصطناعية ، كانت اولى مراحلها اختبار نقل اذاعة تلفزيونية اميركية بين « اندوفر » في الولايات المتحدة من جهة و « بلومور - بودو » في فرنسا وغوفيهلي في انكلترا من جهة ثانية ، في وقت واحد ، بواسطة القمر الاصطناعي « تلسار » ، الذي يؤلف محطة - مرحلة للاشعة الهرتزية .

في السنة ١٩٣٣ ولد علم البصريات الالكتروني الذي اتاح في السنة ١٩٤٠ صنع اول مجهر الالكتروني تبليغ طاقته الفاصلة العملية ... ١/١٠٠ من المليمتر (وتغلب قوته قوة المجهر ما وراء البنفسجي عشر مرات) ، وفي السنة ١٩٥٥ تحقق انشاء اول مرقب الالكتروني على مقربة من « فور كالكييه » صورت بواسطته مجموعات النجوم البعيدة المكفهرة في اربع دقائق بدلاً من ثماني ساعات . وانشى كذلك منظار الاجسام الطيفي الذي اتاح فصل متشابهات الخواص واكتشاف متشابهات خواص جديدة ، واستخدم في الصناعة التركيبية من اجل تحليل المركبات الكيميائية لتحليل نوعياً وكياً . وفي السنة ١٩٣٣ ، اتاحت الكهرباء الضوئية ، التي حققتها اعمال بلانك ، صنع الخلية الضوئية الكهربائية او « العين الكهربائية » التي تحول الظواهر الضوئية الى ظواهر كهربائية ، والتي اثبتت انها افضل بكثير من العين البشرية لمراقبة الآلات وللمعالجة الاجهزة في المؤسسات الصناعية العصرية . واستخدمت في السينما الصوتية (تقابل « العين » كل فارق تدريجي في الضوء او الظل بتغيرات كهربائية تتحول الى تغيرات صوتية تصل الى مكبرات الصوت الموضوعة وراء الشاشة) . وهذه التموجات المتصلة هي كذلك مبدأ الساعة الناطقة ، والتلفزة التي تنقل صوراً ضوئية تتحول الى تموجات كهربائية ، والتصوير عن مسافة بعيدة (بليوغرام) ، وتسيير الطائرات ، والرادار الذي احكم غداة الحرب العالمية الثانية . وفي السنة ١٩٦٠ حقق « ميان » اول « لازر » (جهاز يقوي الضوء بزيادة الاشعاع) بواسطة بلور الباقوت الاحمر ؛ فهو يبعث حزمة من الموجات الضوئية المتلاحمة المتجانسة اللون توازي قوتها الف مرة قوة الضوء ؛ وقد استخدم الازر منذ اليوم استخداماً واسعاً جداً في الجراحة لنزع شبكية العين وازالة بعض التورمات السرطانية .

اتاح العلم الالكتروني تحقيق آلات حاسبة ضرورية لحل مسائل رياضية عالية حلاً سريعاً ، وآلات مفكرة ، حقيقية . وان الآلة الالكترونية الاولى « مارك ١ » ، التي صممها « هوارد آيكن » في السنة ١٩٣٨ وضعت قيد الاستعمال في السنة ١٩٤٤ ، قد قلقتها آلات جديدة اخرى (مارك ٢ ومارك ٣ ومارك ٤ ...) تكاملت تكاملاً مطرداً ؛ وتتمثل العمليات والارقام فيها بثقوب تمر فيها دفعات كهربائية ، تسيّر ، بحسب الثقوب ، هذه الآلة

او تلك لهذه العملية او تلك . وتمعطى النتائج الجزئية كذلك بواسطة الثقوب ؛ واخيراً تتحول النتيجة الى ارقام . وقد استخدمت « مارك ١ » في ضبط اطلاق النار وحساب انسياب الاجسام ، ولكنها اعتبرت بطيئة جداً بسبب ظواهر توقف الحركة الناجمة عن حركات الدواليب ؛ فأحلت الآلات الجديدة كتلا من الكهبريات محل اللغائف المثقوبة والدواليب المرقمة ؛ وهكذا ولد اول دماغ الكتروني حل اسم « انيساك » استخدم في الحسابات التي افضت الى القنبلة الذرية ؛ اما النتائج الجزئية للحسابات التي ستستخدم في مرحلة لاحقة من العمليات فتحتفظ في احدى الحلقات الزئبقية الـ ٣٢ المصممة لهذه الغاية ، وتحول الى موجات آلية ثم الى دفعات كهربائية حين توصل العملية . وبينما تطلبت « مارك ١ » $\frac{1}{3}$ ثانية لجمع ٢٣ رقماً ، لم تتطلب الآلة الجديدة سوى $\frac{1}{10}$ من الثانية ؛ وهي قادرة على ان تحل بسرعة فائقة اكثر الموادات تعقيداً . وتوفرت للجهاز « دافيل » ، الذي ابتكر في اوائل السنة ١٩٥٢ ، « ذاكرة » تستوعب ٢٢ مليون علامة يمكن قراءتها في بعض اجزاء من الف من الثانية . أما هذه التقنية فضرورية جداً لابعاث الفيزياء النووية ، ولحسابات القذف والانسياب ، ولا سيما لنيران المدافع المضادة للطائرات ؛ وقد شرع في استخدامها (١٩٥٤) لنقل نص من لغة الى اخرى . اصف الى ذلك ان العلم الالكتروني يتجه اكثر فاكثراً نحو استعمال الاجهزة الصغيرة جداً ؛ فبعد ان حقق الترانزستورات ، ابدلها بعناصر نصف ناقلة متزايدة القوة وسريعة جداً تسمح بصنع اجهزة خفيفة جداً اقل ازعاجاً ، ومن ثم اسهل استعمالاً .

ومن المشابهة ، التي اكتشفها الاميركي نوربرت واينر في السنة ١٩٤٨ ، بين الدماغ الالكتروني والدماغ البشري (بخلاياه العصبية - التي تتناقل الاشارات التي تتلقاها من اعضاء الحواس - التي يمكن مقارنتها بالانابيب الالكترونية) ولد العلم الذي يدرس طرائق انتقال الحركة والرقابة في الكائنات الحية والآلات ، ويبدو وكأنه « علم جديد مشترك بين الفيزياء وعلم الحياة » . فقد حقق هذا العلم حيوانات صناعية ذاتية الحركة ، ليست مجرد اجهزة متحركة ، بل « ترى » و « تحس » ، و « تتجه » نحو المكان الذي يحتمل « حسها » ، لا بل انها متجلمة بذاكرة بدائية ، كذلك السلحفاة الالكترونية التي ابتكرها « غراي وولتر » في السنة ١٩٥١ ، فكانت قادرة على التوجه نحو الضوء ، والدوران حول المعبسة التي تعترض طريقها ، والرجوع الى الوراء اذا كان الضوء ساطعاً جداً ، والاختباء تحت احدى قطع الاثاث ، او الفأرة الالكترونية التي ابتكرها « شانون » ، فكانت تهتدي الى طريقها نحو اشارة كهربائية عبر تيه من الحواجز والابواب .

تجدد الكيمياء
على غرار الفيزياء عرفت الكيمياء انقلاباً كبيراً بفعل الاكتشافات
الاخيرة والنظريات الجديدة . لقد اصبحت علماً كيمياً وتفسيرياً بعد ان
كانت علماً نوعياً ووصفياً في الدرجة الاولى . فان النظريات الفيزيائية وطرائق الفيزيائيين
الاختبارية قد حملت الكيميائيين على تقويم مفاهيمهم النوعية القديمة وطريقتهم الاختبارية ؛

واخيراً باثت الكيمياء أكثر تعقيداً بدرسها اجساماً مركبة متزايدة التعقيد . وقسدت اضيفت الى الاشعة X التي استخدمت في درس تركيب الجسيمات البالغة الصغر والاجسام البلورية ، مراقبة انكسار الكهبريات ، والمجهر المتباين الوجة ، والمجهر الالكتروني ، التي اتاحت كلها درس حركات الجسيمات والتموجات ، وحساب فواترها (وهكذا فسر الفيزيائي الهندي وامان ، في السنة ١٩٢٨ ، لون السماء الازرق) . واتاحت معرفة الذرة الجديدة تفسير الكيمياء المعضوية تفسيراً جديداً ، وتفسير خاصيات الاجسام المركبة واسباب تكونها . وهي نظرية الكميات الصغرى ما افضت الى تقدم آخر في النظرية الكيميائية باتاحتها تقسيم العناصر تقسيماً جديداً الى غازات فادرة (تبقى الكهبريات فيها مرتبطة بالذرة) ، ومعادن (تكثر فيها الكهبريات) ، وغير معادن (تنقص فيها الكهبريات) ، واملاح (حدثت فيها مبادلات بين دوائف المعدن وغير المعدن) .

افضى تحليل الخوالد بواسطة اشعة X الى ولادة الكيمياء الارضية التي اتاحت ادراك توزيع عناصر الخوالد ، وايجاد بعض النظام من ثم في الخواء البادي في العالم المعدني ؛ واتيح كذلك تفسير خاصيات المعادن الطبيعية ، ومن ثم معرفة طريقة معالجتها معرفة فضلى ؛ وهكذا اصبحت الصناعة اقل اختبارية ، واكثر مطابقة للعقل .

دفع بعلم الفلك الى الامام بفضل نظريات اينشتاين حين كان باستطاعته
فيزياء الفلك
الاستفادة من تحسین الآلات البصرية وطرائق التصوير الشمسي
وفيزياء الارض
والتنافس الذي قام بين مختلف البلدان من اجل انشاء مراقب متزايدة
القوة يوماً بعد يوم (كالمرقب ذي المرأة العدسية الشكل البالغ قطره ٢٥٥ م الذي اقيم في السنة ١٩١٨ على جبل « ولسون » ، ومرقب جبل بالومار (كاليفورنيا) البالغ قطره خمسة امتار الذي ثبت في مكانه في السنة ١٩٤٧ ، ومرقب فور كالكييه الالكتروني الذي انشئ في السنة ١٩٥٥ . وتكاملت المراقبة المرقبية بما سجلته ونقلته الاجهزة الفضائية ، من صواريخ واقمار صناعية ، وبتحليل اشعة ما وراء البنفسجي الصادرة عن الكواكب . فعرفت الكواكب والفضاءات الفاصلة بينها والاشعة المرئية واشعة « غاما » والكواكب السيارة (المريخ ، الزهرة ، وحسب المشتري) والقمر والعالم الشمسي معرفة فضلى . وهكذا ولدت فيزياء الفلك التي لم تكتف بالجرد والوصف ، بل انتقلت الى مرحلة التفسير .

منذ السنة ١٩١٨ ، اكتشف ان المجرة شكل اسطوانة تحتوي على زهاء اربعين مليار كوكب ، وفي السنة ١٩٢٥ ، اكتشف ان هذه الاسطوانة تتحرك على نفسها حركة تجعلها تدور دورة كاملة كل ٢٠٠ مليون سنة . وبصورة خاصة اتاحت دقة وقوة المراقب الجديدة درس السحب النجوم اللولبية الموجودة خارج المجرة ، وتحقيق كون هذه السحب نفسها مجرات اخرى مسافة اقربها الى الارض ٨٠٠ ٠٠٠ سنة ضوئية ؛ واخيراً امكن التحقيق في السنة ١٩٢٩ ان كل هذه السحب تتباعد تباعداً مطرداً . وهكذا فان الكون المؤلف من ملايين السحب هذه

ليس نظاماً ساكناً ، بل يمتد شيئاً فشيئاً . فقدادت هذه الاكتشافات الفلكيين وفيزيائيي الفلك الى الطلوع بنظريات حول تكون العالم ، كنظرية اينشتاين في السنة ١٩١٧ الذي يرى ان للكون حجباً متناهِياً وحدوداً غير متناهية ، ونظريات ميلين وادنغتون والسوفياني لاندروالذين ارتأوا ان جزءاً صغيراً جداً من حجم الكون مادة غير مرئية ولا سياً في الفضاءات الفاصلة بين الكواكب ، وخصوصاً نظرية البلجيكى « لومبر » الذي ارتأى ان العالم كله انبثق من ذرة اصلية بعد انفجار رهيب . فهو قد لاحظ ان سحب النجوم البعيدة تبعد عنا وان « كل شيء يجري كما لو كانت السحب الكثيرة التي تؤلف كوننا قد تشتتت بعد ان كانت مجتمعة في البداية في ما هو شبه بذرة كبرى » ، وان الكون من ثم يمتد امتداداً دائماً : هذه هي نظرية الكون الآخذ في الامتداد التي يتبناها اليوم عدد من العلماء . اما اكتشاف الاشعة الكونية المتكونة من انطلاق جسيمات مختلفة من الشمس تفوق قوة نفوذها قوة اشعة « غاما » الى حد بعيد ، فان درسها الذي ما زال في منطلقه ينبىء باكتشافات لن تقل اهمية عن اكتشافات اواخر القرن السابق . وان معرفة الاجواء العليا والفضاءات الفاصلة بين السيارات مدعوة اخيراً لان تتداد بسرعة بفضل الاقمار الاصطناعية المقذوفة بواسطة الصواريخ . فان سبوتنيك ٢ الذي يزن ٥٥٠٠ كيلوغرام ، والذي قذف بسرعة ٢٩ ٠٠٠ كيلومتر في الساعة قد اتاح بصورة خاصة درس سلوك كائن حي حيث تنعدم الجاذبية ظاهرياً ، واتاح سبوتنيك ٣ درس الاشعة الكونية ، واستطاع « ماس » تصوير وجه القمر غير المرئي من الارض ، وبلغت عدة صواريخ سوفياتية واميركية القمر منذ ١٤ ايلول ١٩٥٩ .

اما علم طبقات الارض (جيولوجيا) فان مبادئه لم تخضع لثورة ولم تتجدد كلياً ، ولكنه وسع نطاقه بسبب الحاجة المتزايدة الى المعادن والبتروك والمروقات ؛ فقد تأسست فيزياء الارض التي تدرس - بواسطة الاشعاع بنوع خاص - طبيعة طبقات الارض على عمق كبير جداً ، وتساعد اعمال البعث عن الموارد الباطنية مساعدة مجدية جلى . ومنذ التخلي عن نظرية لابلاس القديمة التي فسرت تكون الجبال بتقلص قشرة الارض ، ظهرت نظرية توازن اقسام قشرة الارض توازناً نسبياً بفعل اختلافات الثقل النوعي في مواد تركيبها ، ونظرية جنوح القارات لـ « فجنر » التي كانت موضوع نقاش حاد وانكروت بقوة ؛ وفي السنة ١٩٣٥ ، نظرية « برين » الذي رأى في العوامل الطبيعية السبب الرئيسي لتفجئات القشرة الارضية ، وفي السنة ١٩٣٩ ، نظرية « غريغز » الذي عزا اصل النواتج الى توازن اقسام قشرة الارض وتيارات حارة في وسط شبه لزج .

الفصل الثاني

توسع علم الحياة وثورة الطب

ان المواضيع التي يتناولها علم الحياة اكثر تعقيداً الى حد بعيد من المواضيع التي تتناولها الفيزياء ؛ فالعمل المختبري هنا يرتدي طابعاً جماعياً اكثر من الاعمال المختبرية الاخرى ، وبالتالي طابعاً شبه غفل ، ويرتدي بالنسبة لكل باحث طابعاً اكثر تخصصاً . لذلك فاننا نرى في النصف الاول من القرن العشرين تكثر فروع وتكثر المؤتمرات الدولية التي تجمع ممثلين دورياً : الكيمياء الاحيائية ، الفيزياء الاحيائية ، علم تركيب الخلايا ووظائفها ، الخ . اجل لقد احدثت اكتشافات الآونة المعاصرة ، في مجموعها ، انقلاباً في العلم الاحيائي والتطبيقات المتفرعة عنه (طب ، علم حفظ الصحة ، زراعة) ولكن كلا منها جزئي ولم يؤد الى تلك الانقلابات النظرية التي عرفتتها الفيزياء في الآونة نفسها . فقد احرزت تقدمات كبرى ، ولكن استمرارها لا يسمح قط بتنديد معاملها الاساسية . يضاف الى ذلك ان الاكتشاف هو في معظم الاحيان ثمرة ملاحظات طويلة ، واختبارات كثيرة تجري طيلة سنوات عديدة ، مما يستحيل معه عملياً تعيين تاريخ لمعظم المعارف الاحيائية .

الا ان علم الحياة ما زال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوسع العلوم الاخرى ولا سيما الفيزياء والكيمياء ، والسببولوجيا وعلم الاجتماع ايضاً ، من جهة ، وباحداث التاريخ العام الكبرى من جهة ثانية . فهي الازمة الكبرى ما انهضت الابحاث المتعلقة بالتغذية والفيتامينات ؛ وهي الحرب العالمية الثانية ما دفعت الى انتاج البنسيلين ومادة الـ د . د . ت . بكميات كبرى وساعدت على نجاحات الجراحة المدهشة .

تقانة
ادوات العالم الاحيائي
اتقن العالم الاحيائي ادواته وطرائق معالجة مواضيع دراسته
بمساعدة الفيزيائي والكيميائي ؛ اما باقتباسه تقنياتها نفسها ،
واما باستخدامه اكتشافاتها من اجل تطوير ادواته ؛ وهكذا
فان المجهر الالكتروني الذي احسكه كنول ، و روزكا ، في السنة ١٩٣٢ قد جعل من اجزاء

الجسم الصغرى ، التي افترض افتراضاً من قبل انها عناصر تركيب الكائن الحي ، واقعاً ملموساً ؛ كما جعل من الخثات و « اكتشافات الجراثيم » واقعاً ملموساً ايضاً . وتكامل المجهر العادي نفسه ، وبرز المجهر المضاء بعض عناصر تركيب الخلايا التي لم تكن معروفة من قبل . وفي الوقت الذي تزايدت فيه طاقة حاسة النظر ، اصبحت ادوات العمل والقياس أكثر دقة . فقد اتاحت بعض الاجهزة الصغرى للفيزيولوجي اجراء ملاحظات دقيقة على الخلية ، فاستطاع منذئذ اكتشاف ظواهر كهربائية لا تتجاوز طاقتها الميكروفولت واجراء حساباته بـ $1/1000$ من الثانية او من الميليغرام . ووفرت طرائق التحليل الكيميائي الجديدة كذلك دقة بالغة في معرفة تركيب العناصر الكيميائي . وأتاح استخدام العناصر المشعة ومتشابهات الخواص « المحددة » ، للمرة الاولى ، درس الحياة في ذاتها خلال تجليتها المختلفة ، فأظهرت متشابهات الخواص هذه حركة جزئيات الذرات داخل الجسم وأتاحت درس التركيب والتلف اللذين يتعاقبان في الانسجة درساً دقيقاً . ومن جهة ثانية استفاد علم الحياة ، عند حده الآخر الذي يتأخم السيكلوجيا وعلم الاجتماع ، من تقانة الجراحة ، ولا سيما من امكانيات اجراء العمليات في المراكز العصبية العليا . وهو مدين كذلك لمختبرات السيكلوجيا ، وتقنيات تسجيل وملاحظة وقياس السلوك الحيواني والبشري ، التي تجعل الحد بين علم الحياة والسيكلوجيا غير واضح تماماً .

وهكذا تعين اتجاهان كبيران للبحث بالنسبة لعلم الحياة في القرن العشرين ، اتجاهان متقابلان ، ولكنها مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً ، ويختصان بالنظرية الاحيائية والعمل الطبي والجراحي على السواء : كلما توغلنا في تركيب عناصر الكائن الحي ، زادتنا مجرورين الى ان نأخذ بعين الاعتبار تركيب المجموع الذي ينتمي اليه ، اي تركيب الجسم الذي هو جزء منه ؛ ويتكشف هذا التركيب الاخير بدوره عن انه ملازم لتركيب جديد تشترك فيه نماذج اجسام مختلفة والمادة غير العضوية .

ان الكيمياء الاحيائية التي ولدت في القرن العشرين تتميز عن الكيمياء العضوية التي ملكت سعادة في القرن السابق ودرست منتجات الحياة : انها الحياة
ظواهر عناصر
درس العناصر الكيميائية الاساسية اللازمة للنشاط الحيوي نفسه ، وطرائق عملها ، وكانت نتيجة هذا الاكتشاف : يستلزم حدوث معظم المبادلات الحيوية مواد كيميائية غير حية يعدها الكائن الحي إعداداً فقط .

جاء اكتشاف الدياستاز اولاً يضع حداً لمعادلة حصلت في القرن التاسع عشر بين باستور وليبينغ ، حين اراد الاول ان يجعل من الاختار ظاهرة حيوية ، وزعم الثاني ان الاختار مردّه الى جسم كيميائي : ان الاختار يرد في الواقع الى جسم كيميائي ، هو الدياستاز ، ويمكن الدياستاز جسم كيميائي خاص بالكائن الحي . ففي السنة ١٨٩٧ لاحظ « ا. بوشنر » اختار السكر تحت تأثير التحمير المسحوق ، ولكن طريقة تأثير الدياستازات في التطورات الحيوية الاساسية (اختار ، تأكسد ، تأليف) لم تدرك الا في الآونة الاخيرة . لقد جرت ابحاث غاية في

التعقيد والتنوع لم تؤد فقط الى ادراك حقيقة دور الدياستازات التي تبين ان عددها كبير جداً، بل الى تعيين عدة فئات اخرى من الاجسام الكيميائية الضرورية للتطورات الحيوية. والدياستازات بروتينات في أغلبيتها او تحتوي على بعض البروتينات على الاقل ، ولكل منها عمله الخاص : في كل تطور تتدخل عدة دياستازات ، ويعمل كل منها في مرحلة خاصة مسبباً تفاعلاً جزئياً معيناً. وبالإضافة الى البروتينات تحتوي الدياستازات على نسبة ضئيلة من مادة غير بروتينية ، تدعى كوازيم ، معدة لاشراك الجزئيات الصفراء (البروتينات جزئيات كبرى) في سلسلة التفاعلات التي تشكل التطور العام . اما المعادن الضرورية للحياة فتوجد في الجزئيات بحالة « آثار » ، اعتبرت مهمة (« العناصر القليلة ») من ذي قبل ، ولكنها ضرورية جداً : فان فقدان الكوبالت في تربة المراعي مثلاً قد يتسبب في سقم الماشية . فلاكتشاف « العناصر القليلة » من ثم أهمية اولية في معالجة بعض الامراض ، وفي ايجاد نظام متوازن وكامل توازنه وكماله في الزراعة .

هناك مواد غير حية ضرورية للحياة ، اكتشفت في القرن العشرين ، سوف يكون لها شأن عملي كبير : الفيتامينات . ويبدو انها تعمل على غرار الكوازيم ، اذ ان بعضها معقد التركيب جداً ، كالفيتامين ب التي تحتوي على ١٥ مادة على الاقل . وبينما مال العلماء في القرن التاسع عشر الى الاعتقاد بأن كل مرض جرثومي المنشأ ، فقد برزت اليوم مرة اخرى فكرة المرض المتسبب عن النقص والحاجة (داء الحفر ، داء الذرة ، الخراقة) ، فركبت في المختبرات الفيتامينات الضرورية لمعالجة هذه الامراض. وفي الوقت نفسه ، اتاحت معرفة الفيتامينات تعيين نظام غذائي معقول . وقد تولت حكومات الدول المتعاصرة ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، تأمين الفيتامينات الضرورية للسكان ، فوفر انتظام توزيع العناصر الفيتامينية اللازمة ، لسكان بريطانيا ، حالة صحية دونها حالتهم الصحية في فترة ما قبل الحرب .

ولكن الجسم الحي يحتاج كذلك ، بالإضافة الى المواد التي يحدها في الغذاء (اي تلك التي اغدتها اجسام اخرى) الى مواد اخرى ينتجها هو نفسه بواسطة الفسدة الصماء التي لم تعرف وظيفتها حتى القرن العشرين ، اعني بها الاتوار (الهرمونات) . فان الاهمية التي أعيرتها الاتوار هي احد مميزات علم الحياة المعاصر ، لأن دورها يبرز في معظم الحالات الفيزيولوجية كنمو الحيوانات والنباتات ، او في عمل الاعضاء ، يفرزها احد هذه الاخيرة فتبعت النشاط في عضو آخر ، كما هي حال التور الذي يفرزه العفج (فيتسبب بدوره بالاغراز البنكرياسي) ، والادرينالين ، والانسولين البنكرياسي ، والاتوار الدرقية ... ويتضح يوماً بعد يوم الدور الكبير الذي تقوم به الاتوار الجنسية في تحديد المميزات الجنسية الثانوية عند الحيوانات والتفريق بين الاجهزة التناسلية . والى بجانب الاتوار الحيوانية ، درست الاتوار التي تؤثر في نمو النباتات . واذا لم يتوصل العلماء بعد الى تركيب الاتوار ، النباتية او الحيوانية ، فقد بات بالإمكان منذ اليوم انتاج مواد صناعية تحدث بمفاعيل كيميائية مماثلة وتجد لها تطبيقات عديدة

في الزراعة . وبلغ اليوم من معرفتنا لتعول المواد الغذائية في جسم الانسان انه بات بمقدورنا التعبير عنه بصيغ كيميائية .

تبرز كافة هذه الاكتشافات اختصاص ونشاط الجزئيات البروتينية في الجسم الحي . ويتقدم درس تركيب هذه الجزئيات الكبرى بصورة خاصة بفضل امكانية بلورتها وتحليلها بعد ذلك بالأشعة X .

تواصل درس الحياة في الخلايا من ثم في نطاق الجزئيات والنطاق الذري . وكان للنجاحات المحرزة في هذا المضمار ، بالإضافة الى التطبيقات الطبية الكثيرة التي أتاحتها ، أهمية نظرية كبرى بالنسبة لمعرفة الحياة نفسها ولالقاء النور على منشأها في الارض . فتبددو الحياة اليوم وكأنها مجموع تطورات كيميائية في ظل حرارة منخفضة ؛ اجل لقد تحققت معرفة عشرات الالوف من الجزئيات المختلفة ، ولكن ثبات تركيب المادة الحية يلفت الانتباه ، اذ ان جزئيات بعض الاجناس تضم عدداً من الذرات يكاد يكون ثابتاً ، وتبقى على حالها دون تغير بعد سلسلة من المبادلات الكيميائية ؛ وليس تركيبها ما يبقى واحداً فحسب ، بل ان حرارة الخلايا تتبدل في حدود ضيقة جداً أيضاً . ومن جهة ثانية يرافق ديمومة التركيب هذه تبدل دائم في المادة ، اذ ان استمرار التطورات الكيميائية يستلزم تحول الكيروبات (الذي يمكن ملاحظته بواسطة مواد ملونة) في الخلية وفي الجسم الذي هي جزء منه .

كلما وقفنا على اسرار حياة الخلية - التي انحصرت فيها مادة علم الخلايا الجسار الحي في القرن العشرين - اضطررنا في الوقت نفسه لأن ننظر اليها ، اكثر فالأكثر ، كجزء ملازم للجهاز العضوي . فمنذ اوائل القرن (١٩١٠)

تحقق زرع بعض الانسجة المفصولة عن جهازها الحي ، كما ان طبيب العيون السوفياتي « فيلاتوف » الذي اشتهر بزرع القرنية قد استعمل منذ السنة ١٩٣٣ انسجة مبردة اما للتسكين بعض الاضطرابات الوظيفية ، واما لاستعمال اندمال بعض القروح المستعصية . وخلاص من ذلك الى وضع قاعدة تطبق على كافة الاجهزة الحية ، يستمر بموجبها النسيج - النباتي او الحيواني - المفصول عن الجهاز الحي ، في الحياة في ظل حرارة منخفضة ، ويتكيف وفاقسا لعزله بتغيير تركيبه واعداد عناصر حية . فاحكمت من ثم زراعة الانسجة وشملت كافة الانسجة المختلفة ، وفي السنة ١٩٣٧ شملت الانسجة النباتية نفسها . لا بل امكن حفظ بعض الاعضاء : في السنة ١٩٣٦ توفى كاريل ولندبرغ الى حفظ الحياة والحركة ، طيلة اسابيع عدة ، في اعضاء بعض الضرعيات (مبيض الهررة وغدها الدرقية) . وامكن كذلك حفظ اعضاء غير متكاملة واجراء اختبارات عليها تهدف الى تغيير تطورها صناعياً .

تستمر هذه الانسجة في الحياة ، لا بل غالباً ما تحدث فيها مبادلات اكثر نشاطاً منها في داخل الجهاز الحي ، وقد تدوم حياتها اكثر من حياة الجهاز الحي كله . الا ان الخلايا المفصولة هذه تخضع في اغلب الاحيان لتطور يميزها عن سواها دون ان تتوصل الى تكوين جهاز حي

جديد يتمتع بحياة مستقلة . فالخللية من ثم مقيدة بنظام عضوي لا يمكن تغييره بمجرد رغبة في تغييره .

قاد علم الاجنثة الى استنتاجات ماثلة ، لا بل انه بحث في اواخر القرن التاسع عشر المجادلة القديمة بين الحيويين والالبيين (دريش ، و « لوب ») . فحوالي السنة ١٩٣٠ ، اثبت علماء الحياة « سبين » و « هولنفرتر » و « مانغولر » و « دالك » ان بعض المنبهات الكيميائية او الاليات ، اذا ما سلطت على بيضة غير مكتملة ، قد تجعلها تكوّن جهازا حيا كاملا ، بينما قد تؤدي منبهات اخرى ، تسلط على البيضة في مرحلة لاحقة من مراحل نموها ، الى انهاء بعض اجزاء الجهاز الحي ، لا بل الى انهاء اجزاء اضافية ايضا (عين ثالثة ، الخ .) . ولما كان ذلك قد فسر الاختبارات السابقة تفسيراً آليا ، اي فيزيائيا وكيميائيا ، فانه قد افترض وجود مادة كيميائية غير معروفة قد تكون مسبب تحول البيضة الى جهاز حي .

قد تكون في الجهاز الحي من ثم طاقة ذاتية تتيح لنا ان نغيّر ، بالاضافة الى الامراض المتسببة عن الاجهزة الحية الصغرى (الجراثيم) والامراض المتسببة عن الحاجة الى بعض الضروريات ، امراضا قد تنجم عن زوال هذا النظام في جزء معين من اجزاء الجهاز الحي ؛ وقد تكون هذه حال السرطان الذي يبدو اليوم وكأنه نمو غير طبيعي في نسيج معين . ويبدو ان نموه تساعده بعض المواد ، ولكن العلماء لما يتوصلوا الى اكتشاف تطور هذا النمو او اكتشاف علاج ناجع ، غير العملية الجراحية ، قبل فوات الاوان .

الاجهزة الحية الصغرى
افاد درسها افادة كبرى ، خلال القرن العشرين ، من قوة المجاهر الجديدة التي نحن مدينون لها باكتشاف الفيروسات الآكلة الجراثيم (على يد هيريل في السنة ١٩١٨) والفيروسات الواكفة (على يد ستانلي في السنة ١٩٣٧) . وان هذه الكائنات لكائنات حية (بالرغم من تحقيق بلورة فيروس « سيفسفا التبخ » في السنة ١٩٣٥ ، ومن لجاح « ج . بوشيان » في زرع الفيروسات الواكفة في اوساط صناعية) ، لانها تتوالد وتعيش على حساب الوسط الذي توجد فيه . وتبدو الفيروسات ، المفتقرة الى تعضية داخلية ، وكأنها مجرد جزئيات بروتينية لا تتغذى بمواد اقل منها اعداداً وتعيش عيشة الطفيليات . فطابعا العضوي اصبح اليوم موضوع اخذ ورد ، بينما مال العلماء في البداية الى ان يروا فيها مرحلة وسيطة بين المادة العادمة الحياة والكائن الحي . اما الجراثيم ، البسيطة التركيب في الظاهر ، فقد اثبت المجهر الالكتروني ان تركيبها ليس على شيء من البساطة . ولعل الجراثيم ذات التغذية الذاتية قريبة جداً من الاشكال الاولى التي ظهرت فيها الحياة على وجه الكرة الارضية (لا بل ان بعضها لا يحتاج الى الاوكسجين) ، اذ ان بوسعها العيش في اوساط غير عضوية ، فهي قادرة من ثم على تحقيق الاعمال التاليفية الاساسية التي تضمن الانتقال من مرحلة غير عضوية الى مرحلة عضوية . وللمتطاعتنا الحدس في ان الارض تزخر بمثل هذه الجراثيم وان الحياة كلها ، في النتيجة ، ترتكز اليها على وجه الكرة الارضية . فالاجهزة الحية

العليا مرتبطة بالفعل بأجهزة حية دنيا توفر لها غذاء معداً بعض الاعداد بقيامها بالمعمليسات التاليفية الاولى التي ما عادت هي لتستطيع القيام بها .

ان درس هذه الاجهزة الحية الدنيا والتطورات الكيميائية الخاصة بها ، وعلم تكون الصغور والمعادن ، قد اتاحا تحديد بعض شروط ظهور الحياة (كضرورة وجود بعض المركبات الكبرى مثلاً) واخراج نظريات تتعلق بتاريخ وطريقة تكون الاجهزة الحية الاولى . . . كنظريتي الانكليزي « ج . ب . س . هالداين » في السنة ١٩٢٩ والاميركي « ا . اوبارين » في السنة ١٩٣٨ .

بالاضافة الى الاهمية التي قد ينطوي عليها - اقله للمستقبل - درس هذه التاليفات الحيوية الاولى بالنسبة لتكوين بعضها صناعياً ، وربما بالنسبة لحل جزئي لمسألة غذاء البشرية ، تركت معرفة الاجهزة الحية الصغرى ، منذ اليوم ، انمكاسات هامة على علم معالجة الامراض الجرثومية بفضل اكتشاف ادوية محاربة الجراثيم الذي اتاحته . اجل لقد اتاح التلقيح من قبل اتقاء بعض الامراض ، ولكن العلماء بحثوا عن وسيلة لبلوغ الجراثيم في داخل الجسم المريض والقضاء عليها بواسطة مادة كيميائية غير مضرّة بالجسم : فتحقق اولاً ، في السنة ١٩٣٣ ، على يد « دوماك » ، اكتشاف المركبات العضوية الآزوتية والكبريتية التي لا تقتل الجراثيم بل تحول دون تكاثرها ، ثم اكتشاف البنسلين المستخرج من نوع من الفطر ، الذي لاحظته العالم الانكليزي « فلنغ » منذ السنة ١٩٢٨ ، ولم يستفد منه طيلة عشر سنوات . فعين رأى « فنوري » و « تشاين » وعلماء الابحاث في معهد اوكسفورد نجاح المركبات العضوية الآزوتية والكبريتية ، قاموا في السنة ١٩٣٨ بأبحاث منظمة تناولات ادوية محاربة الجراثيم المشتقة من انواع الفطر وعادوا الى ملاحظة « فلنغ » ، وفي السنة ١٩٤٢ ، احكوا العلاج وشفوا به احد المصابين بالتهاب السحايا . ثم انتج البنسلين صناعياً منذ ذاك التاريخ . واكتشفت بعد ذلك ، على يد « واكسمن » بصورة خاصة ، اعداد كبرى من ادوية محاربة الجراثيم استخرجت كلها من عفونات مختلفة : ستربتوميسين (١٩٤٤) ، اوريوميسين ، كلوروميسين .

اسهمت اكتشافات الكيمياء الاحيائية خلال القرن العشرين في
الاعضاء المنظمة
تقدم المعارف في هذا الحقل بفضل المواد الكيميائية الجديدة التي
في الجهاز الحي الاعلى
توصلت اليها وعملية المبادلات بين الخلايا التي اوضحتها . ولكن
اكتشاف اعضاء تنظيم حركة الدم ، والضغط الشرياني ، والحرارة . . . قد حمل على القول ان كل
ما في الجهاز الحي مترابط ، وان تغييراً محلياً يستتبع تغييراً في المجموع . فانطلاقاً من ذلك ،
وخصوصاً منذ الحرب العالمية الاولى ، اوجبت التقنيات الجديدة (الطائرات ، القواصات . . .)
وظروف الحياة غير العادية التي اوجدتها بالنسبة لبعض الافراد ، تحديد طاقة الانسان على
مقاومة الضغوط والسرعة والارتفاع في الجو ، الخ . وهكذا اظهرت ابحاث « هالداين » الاب
و « هالداين » الابن في انكلترا - التي استخدم فيها احدهما الآخر كأرنب هندي لدرس حدود

مقاومة الانسان في ظروف مختلفة - ان تغيرات تركيز بعض الغازات تستتبع تغيرات في الجسم كله : رثتين ، قلب ، اعصاب ، دماغ ... واننا لنجد هنا مظهراً نموذجياً للنازعة بين الحيوية والآلية اذ ان ج. ب. س. هالداين الاب الذي توفي في السنة ١٩٣٦ ، قد اعتقد بوجود الاستعانة بما يشبه قوة فائقة الطبيعة لتفسير التناسق العجيب بين اجزاء الجسم العضوي في مطابقة هذا الاخير لظروف الحياة غير العادية بينما تمسك ابنه الماركسي ، مراعاة منه لطبيعة هذه المطابقة الكيميائية ، بنظرته الآلية والمادية .

بيد ان الدرس تناول كذلك الاعضاء نفسها التي تؤمن هذا الترابط بين اكثر الاجزاء بعداً في الجسم الحي ، وفي هذا الحقل بالذات اسهم علم الحياة في القرن العشرين اسهاماً مميزاً بواسطة درس نمو الغدد الصماء ووظائفها وامراضها ، وهو علم جديد يتطور تطوراً مطرداً (فالغدة النخامية مثلاً ، وما تفرزه من اقوار معقدة التركيب ، لما تدرس درساً كافياً) . وتخضع الغدد الصماء نفسها ، التي تؤمن بافرازاتها تنظيم الجسم كيميائياً ، لتأثير بعض المواد الكيميائية وتأثير الأعصاب . فليست هي من ثم - مهما كان من شأن دورها - منطلق عمل رقابة الجسم وتنظيمه ، لانها تدخل في حلقة تخضع هي لتأثيرها . ويبدو من جهة ثانية انها تؤلف فيما بينها « نظاماً » كاملاً تشرف عليه الغدة النخامية ويكون فيه لكل غدة ، بالإضافة الى عملها النوعي ، تأثير على عمل الغدد الاخرى . اما خير ما عرف منها حتى اليوم فهو الغدد الفطرية والغدد التناسلية والغدة الدرقية . وقد امكن كذلك ابراز الارتباط بين الغدد الصماء والجهاز الكنبرير الآخر المنظم للجسم اعني به الجهاز العصبي ؟ وقد عرف بصورة خاصة دور الاقوار في الاضطرابات والتأثيرات .

بيد ان معرفة الجهاز العصبي اقدم عهداً . ففي القرن التاسع عشر ، وتحمت تأثير مذهب الارتقاء بصورة خاصة ، توسعت هذه المعرفة توسعاً كبيراً ، ولكن معرفة طبيعة « السائل العصبي » قد احرزت تقدماً حاسماً في القرن العشرين . لقد اثبت « اويان » بشكل نهائي ، منذ السنة ١٩٢٦ ، انه كهربائي الطبيعة ، يتميز بطاقة معينة تواترها نسبي للمنبه الاصلي الداخلي او الخارجي . ومن الناحية الكمية ، اتاح استعمال الاجهزة المجسمة الالكترونية قياس الموجات الكهربائية قياساً دقيقاً جداً في المراكز العصبية ، واستخدم تصوير الرأس بصورة خاصة لتشخيص الامراض ، كمرض الصرع مثلاً . ومن جهة ثانية اتاحت ابحاث بافسلوف ومدرسته حول الحركات الانمكاسية الظرفية معرفة العلائق بين النشاط الواعي والحركات العصبية التي لا تبلغ الوعي قط او لم تعد تبلغ الوعي . فالارتباط بين هذا الاخير والنشاط العصبي غير الواعي هو لعمرى ارتباط دائم ووثيق . وانما وسع بعض العلماء السوفيات تقنية التوليد بدوت الم بالاستناد الى استنباطات اختبارية من هذا النوع .

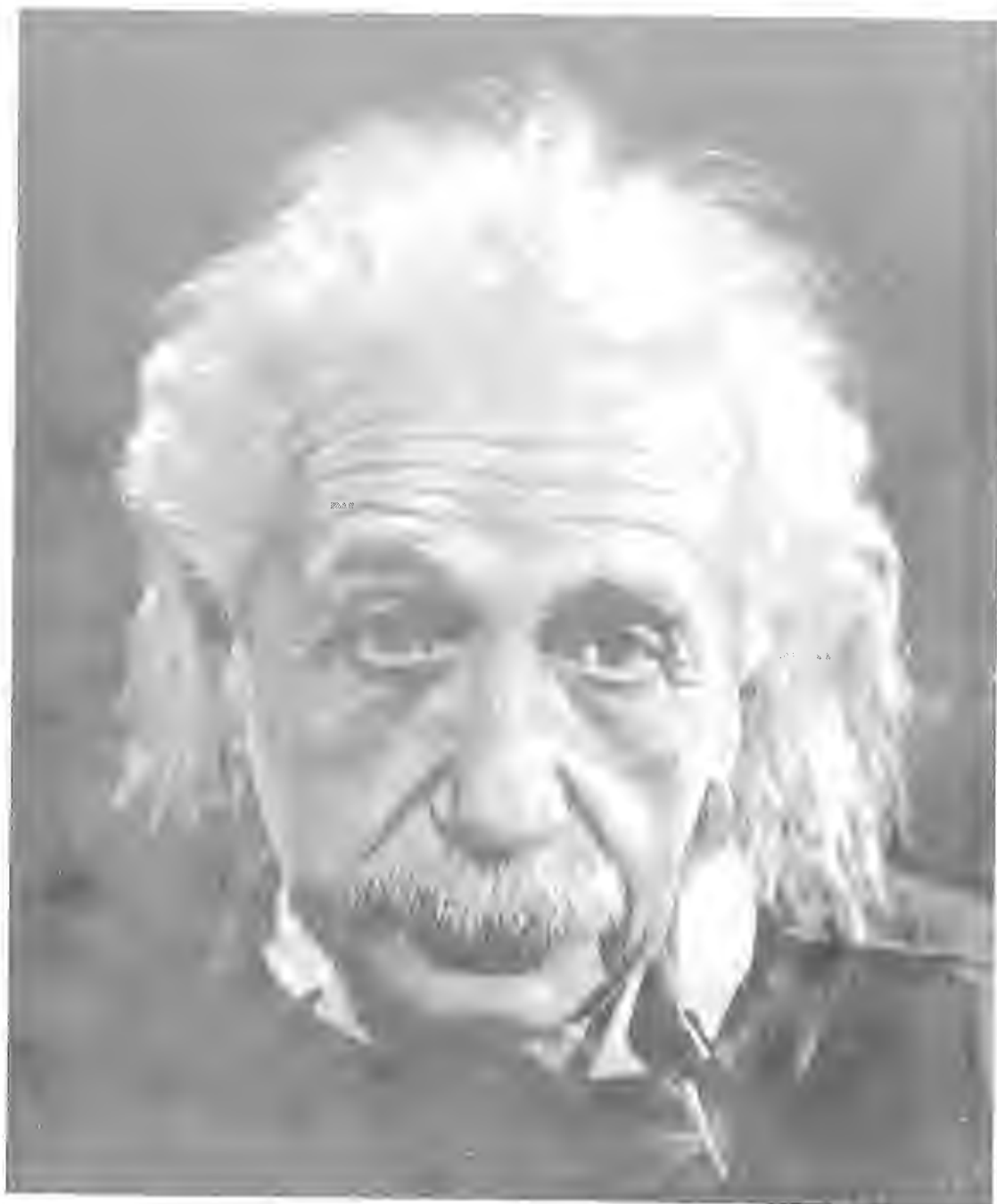
اسهمت سيكولوجيا القرن العشرين هنا مع علم الوظائف في معرفة النشاط العصبي . فقد مدت له نتيجة الاختبارات الجيزة على سلوك الكائنات الحية (« واطسون » في الولايات المتحدة ،



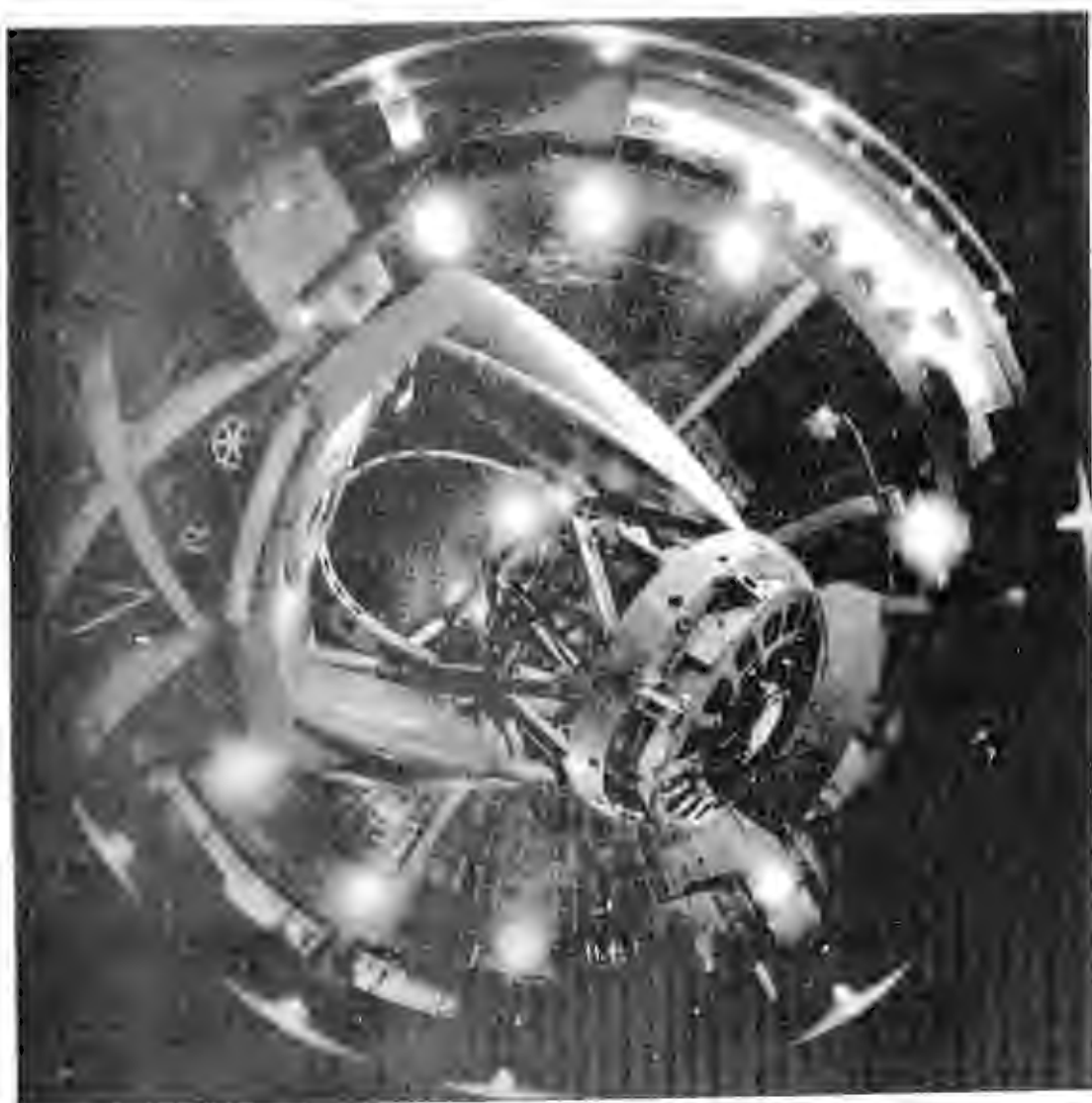
٢٢ - برازيليا : المجلس الأعلى .



۳۱ - سوات و خیبر پختونخوا کی ایک تصویر



٣٥ - اينشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبل وفاته .



٣٦ - قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .



٣١ - فاطرة كهربية فرنسية تصرب رقعة قياسية عابياً في سرعة السبر على الخط الحديدي



بڑا - جیٹون واپس آ رہا ہے مسکرا رہا ہے ۱۹۰۸ء



شکل ۱-۱: یک نمونه از یک شیء ستاره‌ای



١٠ - تصميم طائرة الد كوت كورد .



٤١ - جسر جورج واشنطن في نيويورك .



١٩ - التلطم الضاعى - الكنة تحمل بحل الانسان.



٣١ - مصنع الحديد والصلب في لاسلطار طاقة الله والجور -



١ - مصانع (شئون) البرقية :



١٥ - حمأة الحطاة في إحدى مزارع الغرب الأميركي الأوسط وإحدى المزارع النماوسية السوقية



١٦ — حصاد الارز في كمبوديا .



٤٧ - مجمع الفاتيكان الثاني .



٤٨ — اختيار جيمس : : الأمير كي اوداره هوايت ينس في الفضاء .

وكوهلر في المانيا) ولا سيما تلك المتعلقة بقابلية الحيوانات لتعود حركة انعكاسية معينة في وضع اختبراري معين ؛ ولكن علم الوظائف هو ما يقدم مساعدته للسيكولوجيا في الحقل العملي باتاحته المعالجة الكهربائية بـ « الصدمة الكهربائية » او العملية الجراحية باستئصال بعض فلفلات الدماغ او الرئة من اجل شفاء بعض الاضطرابات العقلية .

علم الوراثة في اواخر القرن التاسع عشر كانت المجادلة حول مذهب الارتقاء آخذة في الهدوء . ولا يعني ذلك ان صعوبات النظرية قد زالت ، او ان العلماء ادرکوا كيفية انتقال العملية التطورية التي افضت الى الانواع الحالية من حلقة الى اخرى . ولكن التطور توطد منذئذ لا كنظرية عمل فحسب ، بل كواقع ايضا ، بالرغم من فقدان بعض الحلقات في تسلسل الحيوانات المتحجرة التي تعين مراحل الحياة الكبرى . فانت الفيلسوف برغسون ، الذي قلما يهتم بالمادية ، قد جعل منه ، في « التطور الخلاق » احدى ركائز فلسفته الهامة . ولذلك لم يعد مشار الاهتمام فكرة التطور بالذات ، بل طريقة — او طرائق — حدوث هذا التطور . فان الوراثة ، اي انتقال المميزات النوعية للنوع والسلالة ، بالاضافة الى انتقال المميزات الثانوية كلون الشعر او العينين ، قد اصبحت منذئذ مسألة العالم الاحيائي الرئيسية ، وسوف يتقدم علم الوراثة ويتسع لمحاولة تفسير استمرار الانواع وتحول بعضها الى البعض الآخر . وكان ان العالم الاحيائي الاميركي « د . ه . مورغان » قد تعمق في درس وتفسير ملاحظات « مندل » حول استمرار المميزات المنقولة ، وانتهى الى نظرية عناصر النواة الملوثة في الوراثة ، التي تربط كافة المميزات الموروثة بعناصر نويات الخلايا هذه القابلة للانقسام الى اجزاء ، او « مولدات » ، ينقل كل منها احدى المميزات .

ولكن سبق لـ « دي فري » ان لاحظ في السنة ١٩٠٠ وجود تحولات فجائية قابلة للانتقال بدا وكأنها تشير الى بعض عدم القرار في « المولدات » . وقد تظهر التحولات — بصورة لا تخضع للمراقبة — تحت تأثير عوامل خارجية ، هي اشعة X ، كما بان « مولر » ذلك في السنة ١٩٢٧ ، وبعض الاجسام الكيميائية . فتوجب من ثم تلطيف صفة الجود المفترضة في « المولدات » (وهي مفترضة لانها لم تشاهد قط في العناصر الملوثة) ؛ لذلك فان مقابلة النظرية القائلة بوجود هذه العناصر ونظرية التحولات الفجائية قد قادت علم الوراثة الغربي الى مفهوم تطوري شبيه بذلك الذي انطوى عليه تعليم « فيشر » و « هالداين » في انكلترا : قد يكون سبب التطور تحولات تحدث اتفاقاً (وتكون مناسبة او غير مناسبة) ؛ وقد تكون المطابقة الطبيعية مسا ضمن ليمضها الاستمرار والاعقاب . الا ان هذه النظرية مستحيلة التحقيق اطلاقاً بالنظر الى المسدة التي يتطلبها استنباطها ، ناهيك عن ان سلسلة هذه الاتفاقات الناجحة ، تجعل تطورا على مثل اتساع التطور الذي حدث فعلاً امراً قليل الاحتمال جداً . وفي مثل هذه الظروف يبقى عمل الانتقاء خاضعاً لاختبارية معينة ، وسوف يمكن احداث تحولات بواسطة هذا المنبه الخارجي او ذاك ، وانما لن يمكن قط اجراء رقابة حقيقية على النتيجة .

الا ان علم الوراثة في الاتحاد السوفياتي قد سلك في تقدمه طرقاً اخرى ، اكثر طابعاً علمياً ، ان لم تكن اختبارية بحتة ، افضت الى نتائج مضادة وأثارت في فترة الحرب الباردة مجادلة عالمية عنيفة بين علماء الوراثة . اضيف الى ذلك ان علم الوراثة الروسي لا يرتبط بشوثة تشرين الأول ، اذ ان « مثنورين » قد تجرد منذ السنة ١٨٨٨ لاختبارات دقيقة على النباتات ، ولا سيما على الاشجار المثمرة ، التي حسنها ونوع اصنافها بالتهجين والإبار . ولكنه لاحظ ان نجاح طرائقه مرتبط بقابلية النباتات المتفاوتة للتأثيرات الخارجية وان الفسيلة اسرع تأثيراً بمثل هذه العوامل من الغرس الكبير . ثم تبنى العالم الاحيائي السوفياتي « ليسنكو » آراء « مثنورين » وواصل تجاربه واجراها على الحبوب بقية الحصول على حصائد ربيعية عوضاً عن الحصائد الشتوية ، والعكس بالعكس . فخلص من النتائج المحققة الى نظرية وراثية جديدة ما لها ان ليس هناك من براهين لوجود « المولدات » ؛ وسلم « ليسنكو » بوجود علاقات بين الوراثة والعناصر الملونة ولكنه ابان ان الوراثة لا تتحقق في اي عضو خاص ، لا في المولدات ولا في العناصر الملونة ، وانها انما تتحقق في الجسم بأكمله . فالبيئة بالنسبة للنباتات لا تقل شأنًا عن الغذاء بالنسبة للحيوانات ؛ انها تؤثر على « سيتوبلازما » الخلايا الذي يلعب كذلك دوره في الوراثة ، مما يستتبع انتقال بعض الصفات المكتسبة .

انطلاقاً من هذه النظرية الوراثة ، انكرت النظرية التطورية السوفياتية دور الاتفاق الذي قال به الغريبيون (الداروينيون - الجدد) في التحولات والمجاسها ، وعزت للبيئة دوراً حاسماً . وفي رأي العلماء السوفيات ان التحولات الناجمة عنها تكون مناسبة دفعة واحدة . ولكن هذه النظرية تنطوي كذلك على صعوبات نظرية كثيرة .

ويبدو اخيراً ان اجحات « جاك بنوا » وتلامذته ، باحداثها تحولات في مميزات البط العنصرية ، سوف تعبر نظريتي « مندل » و « مورغان » اهمية جديدة ، وربما كان من شأنها الدفع بعلم الوراثة الى الامام دفعةً حاسماً .

ثورة الطب حدثت بسرعة متزايدة ، وارتفع عدد الاكتشافات ارتفاعاً كبيراً مطرداً ، مما جعل بعضهم يقول ان « تقدم الطب منذ السنة ١٩٢٥ يفوق تقدمه منذ بدء العالم » . فقد أتاحت المماثلة بالمواد الكيميائية استنباط مواد لم تكن موجودة في الطبيعة ، ولكنها قادرة على التأثير على بعض الامراض تأثيراً نوعياً ؛ وانبثقت عن علم الحياة آراء جديدة حول طبيعة الامراض ، مما جعل الطبيب « لوريش » يقول : « لن يبقى شيء من الاساليب الابداعية بعد قواري أجيال ما فوق الستين سنة » .

ان تقنيات جديدة كثيرة وتكامل اساليب البحث والادوات قد وضعت في خدمة الطبيب وسائل فحص المريض فحصاً دقيقاً كان متعذراً من ذي قبل ؛ وفي الوقت نفسه ، أتاح الاختبار على الحيوانات ، الذي اصبح شاملاً ، درس سلوك الجراثيم في هذا المرض او ذاك والاستفادة من ذلك في معالجة الانسان ، ومراقبة نتائج هذه العملية او ذاك النظام الغذائي

او تلك المعالجة . وأتاح تصوير القلب منذ السنة ١٩٠٣ وإدخال الجس فيه منذ السنة ١٩٤١ ، معرفة حركة العضل القلبي معرفة فضلى ، كما أتاح تلوين الدم الشرياني وتكثيف الدم الوريدي ، درس الدورة الدموية الشريانية والوريدية درساً دقيقاً . وسهل استكشاف شعب الرتتين بجهاز خاص رؤية هذه الشعب رؤية مباشرة ، كما سهل جهاز خاص آخر فحص المسالك البولية ؛ وأتاح تصوير الرأس ، الذي ابتكره « هانس برجر » في السنة ١٩٢٤ ، والذي يسجل الجساري الكهربائية الصادرة عن الخلايا الدماغية تحديد مركز المرض بدقة ، ومعالجة داء الصرع وداء التهاب السحايا ، كما أتاح تصوير الرأس درس الدماغ بواسطة الأشعة بإيجاد أماكن شفاقة بحقن الغاز في الجمجمة . وساعدت الاختبارات المجرة بواسطة السائل المستخرج من انبوبيات كوخ على كشف الإصابة الأولى بالجرثومة المعديّة ، الخ .

المفاهيم والتقنيات
الطبية الجديدة

ظهرت مفاهيم طبية جديدة اثبتت إخصائها وإثمارها . فان الأبحاث الاختبارية التي تولاها « ريلي » بين السنة ١٩٣٣ والسنة ١٩٤٢ قد أبرزت أهمية العامل الوظيفي بالنسبة للعامل التشريحي في المرض ؛ فهو تهيج الأعصاب الاشتراكية ما يسبق التقرح وينتهي الى أحداثه . وان هذا الدور الرئيسي للأعصاب الاشتراكية كسبب لكافة امراض الانسجة قد دفع الى اعتماد الطريقة القضائية بشل جهاز العقد العصبية الاشتراكية شلاً موضعياً بحيث يتبدل سلوك الانسجة الوظيفي أثناء المعالجة . ويصح القول نفسه في الدور الهام المعزوف في الامراض النفسانية للاضطرابات التأثيرية القادرة على التسبب في امراض عضوية ، « فان عدداً كبيراً من الامراض ربما يرد الى تفاعلات ناجمة عن القلبي ومنازعات نفسانية بين الفرد ونفسه » (الطبيب لوريش) .

كلما درست الامراض درساً يتصف بمزيد من التنظيم والدقة ، تكون الرأي بأنها ناجمة عن سلوك الخلايا سلوكاً كيميائياً وحيوياً يشوش تحول الجزئيات الذي تقوم فيه الحياة كما سبق ورأينا ؛ فيعتبر الجسم او العضو من ثم مريضين حين ينقصها مادة كيميائية ما يحتاجان اليها ، او اذا دخلتها مادة تشوش سيرها . فقد عرفت بعض الامراض القديمة معرفة فضلى وعرفت حديثاً هوية امراض اخرى بفضل الفحوص المختبرية واتقان طرائق الفحص الطبي . وحوّلت كلها بحسب الاصول الطبية وبمزيد من النجاح بفضل المواد التي وضعتها الكيمياء الاحيائية تحت تصرف الاطباء : المصول ، المركبات الكبريتية ، ادوية مكافحة الجراثيم ، الانوار ، ويفضل استخدام متشابهات الخواص المشعة (في حالة سرطان الدم) ومادة الهيبارين (وقد عزلت بين ١٩٣٣ و ١٩٣٧) التي تفرزها الكبد وتمنع تخثر الدم وتستعمل في معالجة الامراض الوريدية ، والذبحجة القلبية ، الخ . ودرس « لندستاينر » و « وينر » الفئات الدموية المكتشفة في السنة ١٩٠١ ، فاكتشفا في السنة ١٩٤١ « حامل ريزوس » ، وبيننا ان الحوادث الناجمة عن عمليات نقل الدم او عن بعض امراض الولادة ترد الى ان بروتينات بعض فئات الدم تفضي الى رسوب خلايا بعض الفئات الاخرى . ولما كانت بروتينات الدم كلية النوعية ، فقد امكن توزيع

الأفراد على فئات مختلفة (ريزوس سلبى ، ريزوس ايجابى) ، بما اتاح مراقبة عملية نقل الدم وتلافي حوادث الحبل الناتجة عن عدم موافقة الدم بين الزوجين . اما الكهرباء فقد استخدمت بصورة خاصة في معالجة الامراض العقلية ، وقد شفت الصدمة الكهربائية التي اعتمدها مرتني من الانهيارات السوداوية والامراض العقلية العاطفية ، كما استخدمت الاهتزازات الآلية لتسكين بعض الآلام (لانها تشل الجهاز العصبي الاشتراكي) ولمعالجة بعض الامراض التنشجية الطابع ولازالة الانسجة الليفية غير الطبيعية . وهناك طريقة علاجية اخرى ولدت في السنة ١٨٩٠ ، واعيد لها اعتبارها منذ السنة ١٩٤٣ بفضل تلامذة بافلوف ، هي « المعالجة بالنوم » ، التي بموجبها يفشل النوم ويُطال كيميائياً ، فيوقف التطورات الامتياجية التي تحدث او تطيل عوارض الام المثيرة للقلق .

واتاح علم الغدد شفاء عدد من الامراض الخطيرة الناتجة عن تقصير غدد الجسم البشري المختلفة في القيام بوظيفتها . ففي السنة ١٩٢٢ اكتشف « بانتنغ » و « بست » دواء الانسولين الناجع في معالجة الداء السكري ، وفي السنة ١٩٣٩ عالج « ديلسلي » و « باركس » مرض اديسون بحقن الجسم بخلاصة الغدد الكظرية التي حل اليوم محلها الحقن بالاثوار ؛ وفي السنة ١٩٤٢ اكتشف « ايفانس » دواء يساعد الغدد الكظرية على الافراز (A. C. T. H.) . والحال ان الكورتيزون (١٩٤٦) احد اهم الاثار التي تفرزها ، وان دوره رئيسي في توزيع السكر والزال في الجسم . وهو يركب تركيباً ويستعمل مع الـ A. C. T. H. لمعالجة داء المفاصل والحروق الخطيرة والربو والقوباء (اكزيما) . اما الامراض التي تنتج عن نقص الفيتامينات في التغذية والتي تتجلى بتوقف النمو ، والجراحة وضعف النظر ، الخ . ، والتي استرعت الانتباه خلال الازمة العسكرية بنوع خاص ، فقد استفادت من الابحاث التي افضت الى اكتشاف الفيتامينات : فشفي داء الذرة بالفيتامين P.P. ، وداء الحفر بالفيتامين C ، والجراحة بالفيتامين D ، وفقر الدم بالفيتامين B^{١٢} ، ...

مكافحة الامراض المعدية
كوفحت معظم الامراض المعدية بنجاح في البلدان المتطورة ، وهي تكافح في البلدان غير النامية حيث تترجع شيئاً فشيئاً . وهذه المكافحة هي نتيجة علم التحصن ضد الامراض الذي يدرس كيفية مقاومة اجزاء الجسم الصغرى لبعض الجراثيم ؛ وقد اتاحت هذه النجاحات تعميم التلقيح الوقائي الذي اصبح إلزامياً في بعض البلدان ، والمعالجة بواسطة المصول الحيوانية او البشرية ؛ اما المركبات الكيميائية وأدوية مكافحة الجراثيم ، فان استخدامها قد بدلت تطور هذه الامراض بتديلاً جذرياً وخفض نسبة الوفيات الناتجة عنها . فخلال الحرب العالمية الاولى صينت الجيوش المتحاربة على الجبهة الغربية من الاوبئة . اما السكان المدنيون فقد تعرضوا تعرضاً قاسياً لوباء الذلّة الوافسة ؛ وخلال الحرب العالمية الثانية صينت الجيوش الهامة المدعوة للمحاربة والاقامة في المناطق الحارة بفعل تدابير فعالة ضد الاوبئة .

منذ اكتشاف اللقاح ضد الذباج على يد د.ج. رامون ، وإلقائه على يد الطبيب « رو » في السنة ١٩٢٤ ، زال وباء الذباج عملياً من البلدان المتطورة ؛ اما الوبئة الاخرى كالحمل الصفراء (منذ السنة ١٩٢٧) ، والتقرح الجلدي ، والطاعون ، والتدرن الرئوي ، والكزاز (لقاح رامون) الذي لم يؤد الجيش الاميركي البتة بينا هو أنزل خسائر كبرى في الجيش الالماني ، والسعال الديكي ، فقد كوفحت كلها بنجاح بواسطة التلقيح ، واذا لم يكتشف حتى الآن لقاح فعال ضد الحصبة ، فقد أمكن تأمين وقاية مؤقتة على الاقل او تخفيف الداء في حال انتشاره . وشفي من التهاب السحايا التدريجي بنسبة ٨٠ الى ٩٠ بالمائة بفضل حمض (P. A. S.) الطبيب لمان (١٩٤٦) والذين استعملوا مع الستربتوميسين ؛ وشفي من الملاريا بواسطة الكلوروكينين ، والبنتاغوين الذي اكتشف في السنة ١٩٤١ ، والبالودرين الذي استعمل في السنة ١٩٤٥ . وفي السنة ١٩٦٣ ، أدت ابحاث ثلاثة اطباء سويسريين ، بفضل احدهم مشتقات الـ « نيوتريازول » الى إحكام وسيلة الشفاء من داء البلهارسيا المتفشي في كافة المناطق الحارة .

كوفحت الامراض المتسببة عن جراثيم لا تفعل فيها المصول بواسطة المركبات الكبريتية وادوية مكافحة الجراثيم : فشفت الاولى من الحمرة ، والتهاب الرئة ، والتهاب السحايا ، والامراض المتسببة عن جرثومة السيلان ، والبرص . واثبتت الثانية انها قادرة على التغلب على اخطار الالتهابات : السل ، السفلس ، تمغن الدم ، التيفوس ، الحمى التيفية ، الخ. الا ان مقاومة الجراثيم الناتجة عن « تبدلها » ، لا سيما بالنسبة للستربتوميسين الذي ضعف مفعوله الشفائي ، قد اخرجت على استعمال هذا الاخير مع الـ P. A. S .

استخدمت مع اللقاحات والادوية الجديدة اسلحة قوية اتاحت القضاء على اقلات الجراثيم نفسها في مساحات كبرى : ويأتي في طليعتها ، منذ السنة ١٩٣٣ ، مادة الـ د. د. ت. التي اكتشفها الطبيب السويسري « بول مولر » .

« معجزات » الجراحة افادت الجراحة ، على غرار الطب ، من تقايسة الادوات ومن الاهتمام الذي اعير المرض بعد اجراء العملية ، لا سيما بعد السنة ١٩٣٣ . فان كون كل عملية جراحية تحدث في الجسم - بفعل فظاظتها بالذات - اختلافاً وردود فعل غير مرتقبة غالباً ما تكون نتيجة وفاة المريض قد حمل الجراحين على اكمال العملية بسلسلة من الاحتياطات التي تسبقها او تليها : تسند ازالة الاحساس (التبنيج) الى اختصاصي يراقب ردود فعل المريض ويحرص على ان لا تتخطى حدود احتمال جسمه : استعمال مسكنات بواسطة جهاز يتيح اعطاءها مع الاوكسيجين ، حقن الاوردة بمواد تزيل كل تقلص عضلي ، منع حركة شعب الرئتين والحجاب الحاجز ، وحتى توقيف التنفس مؤقتاً وحجر الجهاز العصبي - الغذائي ، قبل وبعد العملية ، انعاش بواسطة نقل الدم . وقد انتشرت هذه الطريقة الاخيرة انتشاراً عظيماً ، وباتت تستعمل على نطاق واسع ، فيؤخذ الدم من « واهبين » اختياريين احياء ، او

حتى من جثث الموتى في بعض البلدان ، بعد ان اكتشف « جودينييه » ان دم الجثث يبقى حياً زهاء اثنتي عشرة ساعة بعد الوفاة وانه يمكن حقنه في اورددة الاحياء . كما ان اكتشاف فيلاتوف المتعلق بحفظ اعضاء وانسجة الجثث في مكان بارد ، قد سهل شق انواع الابارات مع استخدام الاعضاء والانسجة المأخوذة من الكائنات الحية ؛ فانضافت من ثم الى « مصارف الدم » « مصارف اعين » ، وعظام ، وانسجة ، وشرابين ، الخ.

واخيراً وسعت الجراحة نطاقها الذي شمل كافة الاعضاء ونجحت في اجراء عمليات غاية في الجساسة : في الرئتين ، والدماغ ، والقلب ، والشرابين ، والمروق ، والجهاز الهضمي ، والمسالك البولية ، والعظم ...

ان هذه الاكتشافات ، ومحسينات التقنيات العلاجية والجراحية ، وتقدم وسائل النقل الذي اتاح المعالجة بسرعة ، وتنظيم اتقاء وكشف الامراض ، لم تخفف آلام المرض وتحسن مصير ملايين البشر فحسب ، بل اتاحت اطالة معدل عمر الانسان ويسرت من ثم ارتفاع سكان الكرة الارضية ارتفاعاً كبيراً .

الفصل الثالث

انطلاقة التقنيات

ان كلمة « التقنية » ، المرتبطة تقليدياً بالآلة ، قد رأت منماها ، منذ القرن العشرين ، يتسع حتى يشمل تنظيم العلاقات البشرية ، السياسية والثقافية والاقتصادية نفسها ؛ والمقصود بذلك ، إن لم يكن ممكنة العالم ، تنظيم المشاريع الاجتماعية على الأقل : فهناك تقنية الاعلان والدعاوة ، كما ان هناك تقنيات تتعلق بالنظام الاجتماعي للمشاريع الاقتصادية ، وتقنين اختصاصيين بالشؤون الألمانية او الروسية . وما ذلك سوى نتيجة تزايد التخصص الصارم وتعاظم شأن التعليم المهني الذين قسما النشاط البشري الى حقول لا يتعدى حدودها اختصاصيو الحقول المجاورة ، ونتيجة اتساع المنجزات التقنية في الحقل الصناعي اتساعاً غريباً ايضاً .

١ - التقنيات الصناعية

التقى العلم والتقنية في المصنع حيث اصبحا اشد ارتباطاً وثيقاً وحيث كرسّت الصناعة اعتمادات متزايدة الاهمية لتمهد مختبرات الابحاث ومستخدميها الكثيرين . وقد نما ترابطهما نمواً مطرداً ، فتقدم العلم التقنية فارة وتأخر عنها فارة اخرى ، ولكن لنجاحات احد الحقلين كانت شرطاً لنجاحات الحقل الآخر . وبصورة عامة تأثرت التقنيات الصناعية بالاكشافات التي قلبت المعارف المتسلطة على الفيزياء المعاصرة ، وبمتطلبات الاقتصاد ايضاً . وغالباً ما كانت ظروف السوق والمزاومة والكسب باعثاً للاستعدادات الهامة في الحقل التقني ولتقدمه : وهكذا فان « امالة » المواد الدهنية التي حلت محل صمغها على الصمغ التقني لم تعرف بعد معرفة جيدة على الصمغ العلمي .

عمل العلم والتقنية معاً على اتقان انتاج المصنوعات بالجملة ، وخفض اسعار كلفتها بانقاص حجم النفائات واستخدام مشتقات المادة المصنوعة ، وزيادة انتاج العمال بالمكننة والحركة الذاتية . وتسارع الانتباه هنا الصناعات التي لم تحدث فيها الاكتشافات الهامة تحولاً كبيراً . فالمرجل

البخاري مثلاً يخضع ابدأ للمبادئ القديمة نفسها ولكنه أصبح اكبر قياساً وأوفر انتاجاً ؛ وارتفع الضغط من ١٢ - ١٥ كيلوغراماً في السنتيمتر المربع الى ١٢٠ وحتى ١٧٥ ، وارتفعت الحرارة القصوى من ٢٥٠ - ٣٠٠° الى ٥٥٠ - ٥٢٥° . وقامت من جهة ثانية صلة وثقى بين الصناعات المستقلة نسبياً حتى ذلك التاريخ ، لا على الصعيد التجاري كما في السابق ، وفي الملاقى بين الميثار والزبائن ، بل على صعيد الانتاج نفسه ، اذ ان الوقود قد أصبح مادة اولية لعدد كبير من الصناعات ومصدر طاقة على السواء ؛ او ليست مصافي البترول بعد اليوم مراكز صناعة كبرى تتركب فيها ، بفضل جمع الغازات الناجمة عن الحرارة ، الجزئيات المختلفة ، ابتداء من الحوامض العضوية حتى انواع المطاط التركيبي ؟

وفي المناجم زيدت طاقة العامل الاستخراجية والانتاجية باستخدام الطرائق الآلية ، وتنظيم وسائل التقنية في المنجم نفسه ، وشبكة خطوط مواصلات مع اجهزة للسحب الكهربائي او بالهواء المضغوط ، وتوسيع الاروقة وقطر الآبار ، وبناء التجهيزات بالفولاذ والاسمنت المسلح فوق البشر ، وتحسين الآفارة ، واستخدام مراوح ومضاطع هوائية قوية ... كما ان الفحم الحجري حوّل الى غاز في مصانع كبرى تتيح توفير نقل الغاز الباهظ الأكلاف والاستفادة من المواد الناجمة عن التحويل . فمنذ السنة ١٩٣٠ وزّع الغاز في رينانيا ، وفوقه منطقة الرور لمشرة ملايين مستهلك ، وحدث الشيء نفسه في بلجيكا حيث وفرته ثلاثة مصانع بين دون ، وتورنيه لمنطقة كبرى من البلاد ، وفي فرنسا حيث سدت محطتا « دويل - مالميزون » مسدّ مصانع صفرى كثيرة في المنطقة الباريسية .

عرفت بعض الصناعات نمواً كبيراً جداً ، كصناعة التبريد التي جدت منذ السنة ١٩٢٠ تجارة المواد الغذائية ، والتي لم تقتصر بعد اليوم على الشؤون الغذائية وعلى انطلاقة البرادات المنزلية ؛ فقد شملت تبريد قاعات السينما وغرف العمليات ، وأجهزة تكييف الهواء ، ومصانع الافلام الفوتوغرافية ، والصناعات التي تحتاج الى استخدام الآزوت ، وحفر الآبار بتجليد التربة بفيسة الاستغناء عن الهياكل الخشبية الباهظة الاكلاف ... وباتت صناعة الكهرباء أهم مصدر للطاقة ، فحققت تقدماً مشهوداً نادراً ، وتقدمت معها الصناعات الكيميائية التي يبدو انها ستصبح اولى صناعات الحضارة المعاصرة بضمها اليها نشاطات اساسية أقدم عهداً : المناجم ، الانسجة ، المطاط ، الصبر ، وحتى الزراعة ، بواسطة الأسمدة ، لانها تشرف أكثر فأكثر على الخامات التي تستخدمها كافة هذه النشاطات . وهي قد وسّعت نطاقها توسيماً كبيراً في حقل التركيب والمنتجات البديلة بصورة خاصة ، فحققت في بعض الاحيان ثورات حقيقية كانت انمكاساتها عميقة جداً على حياة الانسان اليومية .

نشأت في القرن العشرين مع انتاج المواد التلوينية والمطور والمساود الصناعية التركيبية الصيدلية انطلاقة من الهيدروكربيد ، ثم جرت في انطلاقتها الصناعة الكيميائية المعدنية القديمة . وبعد السنة ١٩٢٠ ، عززت الابحاث والصناعات التركيبية ،

ولاً سيما على أيدي الألمان الذين حققوا تقدماً كبيراً في هذا المضمار منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وعلى أيدي انكلترا والولايات المتحدة اللتين انتقلت فيها طرائق اوروبية كثيرة الى الصعيد الصناعي : كصناعة المطاط التركيبي ، وانواع الصابون المختلفة ... وقد تحققت للمواد التلوينية المختلفة منذ السنة ١٩٠٠ بفضل المواد التلوينية المناهزة المثة عدداً التي كانت تنتج في ذلك التاريخ . والجهت الابحاث الى ضمان ثبات الالوان ومطابقتها للمسوحجات التركيبية الجديدة : نيلون ، بزلون ، روفيل ، اورلون ، التي استلزمت الواناً جديدة .

تحققت العطور التركيبية في المختبر في اوائل القرن ، ثم بلغت مرحلة الانتاج الصناعي ، وحلت محل مواد التجميل القديمة الدهنية المنشأ مواد اخرى عضوية المنشأ (ارز) ، كالورفولين ، وحلت محل الذرائر النشوية ذرائر كيميائية المنشأ (ستيارات الزنك واوكسيد التيتان) .

الا ان اهم تطور هو ذلك الذي طرأ على الصناعة الصيدلانية (في ١٩٥٠ : ١٨٠٢ طلب تأشير في فرنسا وحدها) . فقد ظهرت كميات كبرى من العلاجات الجديدة التركيبية : مزيلات الاحساس (اثير ، بنج) ، مزيلات الشعور بالالم ، مخدرات (مورفين) ، منومات ، مسكنات الالعصاب ، مزيلات الحرارة (اسبيرين) ، مطهرات ومزيلات العفونة (فينول ، مركوروكروم) . ادوية تركيبية لمكافحة الجراثيم (اكثر من ١٢٠ في السنة ١٩٥٠) ، واخيراً مبيدات حشرات تركيبية كثيرة كالد. د. ت. . وظهرت كذلك منتجات تركيبية على جانب كبير من الأهمية : النشادر الذي انتج بحسب طريقة هابر - بوش منذ السنة ١٩١٣ ، البولة التركيبية (التي تستخدم في الزجاج الممتنع الكسر ، ايضاً) ، والميتانول (انتج في السنة ١٩٢٣ مركباً من اوكسيد الكربون والهيدروجين) الكثير الاستعمال في الصناعة ، والبززين التركيبي الذي انتج بتكرير الفحم الحجري والخشب المتفحم والقار .

هذه هي الصناعة التي تميز القرن العشرين بسبب نموها الحديث المدهش المواد المعجينة وارتباطها الوثيق بالبحث العلمي النظري . فنحن هنا امام مواد تركيبية تحمل محل المواد الاولية الطبيعية وقد تفضلها نوعية . ومنذ تحقيق السلوبيد في السنة ١٩٦٣ ، ثم الغالاليت المصنوعة من الفورمول وكازيين الحليب ، والباكليت (وقد حلت اسم مبتكرها « باكلند » في السنة ١٩٣٦) ، ارتفع عددها ارتفاعاً كبيراً حتى تاهز الالف . وهي قابلة الافراغ في القوالب والتلوين وتقبل الاشكال المرغوبة ، وقد صنعت بصورة خاصة في البلدان الغنية بالفحم الحجري والكهرباء (التي توفر الطاقة) ، اي في الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا وفرنسا وايطاليا والاتحاد السوفياتي ، وحيث توجد شركات قوية باستطاعتها توظيف اموال طائلة في الابحاث المختبرية (ا. ج. فارين ، التي تنتج ال « بونا » ، « ديبون دي غور » التي تنتج النيلون ، و « رون - بولنك » التي تنتج اسيتات السلولوز ...) . وسواء كانت المواد حيوانية المنشأ (كازيين الحليب) ، ام نباتية المنشأ (القطن والخشب اللذان تصنع منهما السلولوز) ، ام معدنية المنشأ (باخضاع الفحم الحجري للحرارة ، وتكرير القار او البترول لانتاج الاثيلين

الذي تستخرج منه المواد العجيبة الفيلينية) ، فان كافة هذه المواد العجيبة تصبح مواد اولية يمكن استخدامها في صناعات اخرى . بيد ان ثلاثة اربعها تستخدم في التطبيقات التقنية للكهرباء : فمصنوعات الفينول تسد مسد مصنوعات الصينية في صناعة الاسناد العازلة ، والبولستيرين يعزل الاسلاك البحرية ويعطي اسلاك التلفزة والاسطوانات المتنعة الكسر ، والصمغ الفيلينية انزلت المطاط عن عرشه ، بينما حلت الصمغ الميتاكريلية محل الزجاج في الادوات البصرية ، وسد اسيتات السلولوز مسد النيتروسلولوز القابل للالتهاب في الصناعة السينمائية ، وسد البلكسيفلاس مسد الزجاج في السيارة والطائرة .

وحلت محل المنسوجات الاصطناعية التي تحققت منذ اواخر القرن التاسع عشر بتحويل مادة اولية طبيعية : الحرائر الفيسكوزية ، واللاينال الكازيني (١٩٣٥) وكافة مصنوعات المائلة المصنوعة في مختلف البلدان (اللاكوفيل الهولندي ، والبولان البولوني ، والتولان الالمانى ...) ، منسوجات عجيبة تحققت باستخدام بعض عناصر قار البترول والغازات الناتجة عن احماء البترول : الفينيون المصنوع من المشتقات الفينيلية ، والنيلون المتين الذي تحقق في المختبر ايضاً ، في السنة ١٩٣٥ واصبح مادة تجارية منذ السنة ١٩٣٨ ، والروفيل الذي صنعه « رودياسيتا » في السنة ١٩٤٥ ، والترغال (١٩٥٠) والريلسان (١٩٥٢) .

يشكل المطاط التركيبي اليوم منافساً غنياً لمطاط المفارس . فقد انتج بسعر مرتفع جداً (ثلاثة او اربعة اضعاف سعر المطاط الطبيعي) خلال الحرب العالمية الاولى في المانيا المحاصرة من قبل الحلفاء ، ثم تقدم انتاجه الى ان بلغ سعر كلفة راجحاً ، كما ثبت ذلك في الآونة الاخيرة انتقال المصانع التي انشأتها الحكومة الاميركية الى الصناعة الخاصة ، وفي السنة ١٩٥٥ بلغ انتاجه ثلث الانتاج العالمي ، في حين ان مفارس جنوبي شرقي آسيا قد تقهقرت تقهقراً بعيداً . وهو يصنع من البوتان والاسيتلين والكحول ، ويوجد منه انواع مختلفة : الـ « بوتا ، ٨٥ » ، والـ « بوتا ، ١١٥ » ، والـ « بربوتا » ، وهي المانيصة ، والدوبرين والتوبرين وهما اميركيان ، والـ « S. K. A. » ، والـ « S. K. B. » ، السوفياتيان ... وخصوصاً الـ « بوتا S » الذي اصبح المطاط الاميركي النموذجي خلال الحرب العالمية .

لم يحدث القرن العشرون ثورة في تقنيات الصناعة الكهربائية الكيميائية - كانت معظم مبادئ طرائق تحليل المواد واعداد المعادن وتنقيتها بالجرى الكهربائي مكتشفة من ذي قبل - ولكنه وسعها توسيعاً كبيراً . فان الحاجة الى الهيدروجين الخالص اللازم لتركيب النشادر ، والاسمدة ، ولتبخين الزيت ... ، قد اوجب زيادة انتاج الهيدروجين المعروف بالتحليلي وانتاج الاوكسجين التحليلي ايضاً المستخدم في اكسدة المركبات العضوية وتحليلها . وهكذا تم تحويل انواع السكر بالتيار الكهربائي الى حاملة اجسام كحولية الوظائف من اجل الحصول على الـ « سورييت » وخصوصاً الـ « المانيت » الذي يدخل في صناعة المتفجرات ، واعداد اليودوفورم والحمض الكبريتي ، الخ . وحين اكتشف « اوري » ومعاونوه الهيدروجين الثقيل في السنة ١٩٣٢

بتكرير الهيدروجين السائل على مراحل ، حصل بطريقة التحليل بالمجهر الكهربائي على المساء الثقيل الضروري لمولد الطاقة الذري . واتاحت الطريقة نفسها انتاج الكلور والهيبوكلوريت وخصوصاً الكلورات والبركلورات المستخدمة في المتفجرات .

الصناعات التمدنية تطورت هذه الصناعات نحو انتاج معادن اكثر نقاوة يوماً بعد يوم ، وتوصلت مثلاً - بواسطة مصعدات من رصاص ومهايط من الومينيوم محص - الى تحقيق وزنك تحليلي تجاوز نقاوته ٩٩,٩٩٣٪ . فقد توجب اكتشاف تقنيات جديدة بغية تحقيق معادن مزجية تتصف بخصائص آلية وفيزيائية - كيميائية معينة : معادن مزجية خفيفة جداً (مغنيزيوم ووزنك وزركونيوم) معدة لمحرك الطائرة تتصف بمقاومة آلية كبرى ؛ انواع فولاذ خاصة تنتج بمزج الحديد بالنيكل ، او الكروم ، او الكوبالت ، او التوفستين ، او المولبدن ، او الفاناديوم ، لا تصدأ ، وتقارم التأكل ؛ اعداد معادن فادرة خالصة اعداداً صناعياً .

اما التقنيات المكتسبة سابقاً كالصهر ، والتحويل ، والمعادن غير الحديدية ، فقد قام تحسينها باستخدام المزيد من الآلات ورفع الانتاج : زادت قياسات المصاهر والافران الكهربائية زيادة كبرى ، كما زادت قياسات المحولات والمراحل . 'حسن انتاج الوقود المعدني . لم ينقل المسند السائل بعد اليوم الا بالانابيب او بالهواء المضغوط ، وزادت قياسات اجهزة التحويل ، وبرز اتجاه عام نحو الحركة الذاتية الميكانيكية .

تناولت التقنيات صناعة الفولاذ ايضاً : اسالة غير منقطعة للفولاذ ، تصفيح غير منقطع المطائل ، مكابس للتطريق . تبلغ ٢٠٠٠ طن وتعمل عمل المطارق المعلقة . وكانت التفاعلات الكيميائية في المعادن السائلة ، اي المرتفعة الحرارة ، وتوازنها حين تكون جامدة ، موضوع دروس مختبرية اتاحت معرفة تركيب المعادن معرفة فضلى . وقد استخدم علم المعادن لهذه الغاية كسر اشعة X الذي اكتشفه « فون لو » والكسر الالكتروني الذي اكتشفه دافيسون وجرمير في السنة ١٩٢٧ . وتحسنت النتائج بعد ذلك بفضل كسر جزئيات الذرة الحالية من الشحنة الكهربائية . وبفضل المحول الذري والمولد الذري اخيراً ، اتاح الاشعاع الاصطناعي كشف الاجسام الغريبة في المعادن ، التي لم تتوصل الطرائق الكيميائية او المطيافية الى تعيين كميتها .

زيادة سرعة وسائل النقل من مميزات التقنية المصرية كذلك استمرار زيادة سرعة وسائل النقل . وقد تحققت هذه النتيجة ، هنا ايضاً ، بفضل تعاون وثيق بين العلم والتقنية الصناعية ، وادخلت على الحياة اليومية تغييرات عميقة . فان علماً جديداً ، هو علم درس الظواهر التي ترافق حركة الاجسام في الهواء ، يبحث ، من اجل خدمة كافة وسائل النقل ، عن اجدى الاحتياطات والاشكال للحد من مقاومة الهواء للحركة . وقد استفاد من تقدم طاقة المحركات وانتاجها ، فاتاح تحقيق سرعة ما كانت لتدخل ببال احد منذ نصف قرن . فان سرعة السيارة القصوى التي بلغت ٢١٢ كلم في السنة ١٩١١ و ٢٢٩ في

السنة ١٩٢٣ ، قد بلغت ٦٣٥ كلم في الساعة في السنة ١٩٤٧ . وهي تقانة الآلة البخارية ولا سياً تقانة القاطرة الكهربائية ما اتاحتها للقطار بلوغ سرعة ١٠٣ كلم في الساعة في السنة ١٩٣٢ وسرعة ٣٣١ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٥ ، في حين ان وزن المقطورات قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً .

الا ان الطيران هو ما عرف اعظم تقدم : ٢٤٧ كلم في السنة ١٩١٩ ، و ٣٣٠ منذ السنة ١٩٢١ ، و ٤٠٠ كلم في السنة ١٩٢٣ ، و ٤٤٨ كلم في السنة ١٩٢٤ ، و ٥٤٨ كلم في السنة ١٩٣١ ، و ٧٠٩ بطائرة مائية في السنة ١٩٣٤ ، و ٧٥٥ بطائرة من طراز مسر شيمدت في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتائج بزيادة قوة المحركات ، من ٣٠٠ حصان بخاري في السنة ١٩١٩ الى ٤٦٣ في السنة ١٩٢٣ ، و ٦٠٠ في السنة ١٩٢٤ ، ثم ١٠٠٠ . وفي الوقت نفسه اطلل مدى الطيران بفضل ازدياد طاقة المحركات على تحمل الحرارة والتزود بالوقود في الجو (منذ السنة ١٩٣٠) ، وارتفعت ارقام الارتفاع القياسية من ٣٠٠٠ متر في السنة ١٩١٩ الى ١١٠٠٠ في السنة ١٩٢٠ ، و ١٧٠٠٠ في السنة ١٩٣٠ .

وهكذا امكن تحقيق رحلات جوية بين القارات المختلفة : بين الارض الجديدة والاسور ، ثم بين الارض الجديدة وبريطانيا العظمى ، منذ شهر ايار ١٩١٩ ، بين لشبونه وريو دي جانيرو في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، اجتاز لندبرغ الاطلسي الشبالي بين نيويورك وباريس في ٣٥ ساعة على طائرة قوة بمحركها ٢٢٠ حصاناً . وفي السنة ١٩٢٨ ، اجتازت الاطلسي الشبالي من الشرق الى الغرب ، في ٣٦ ساعة ، طائرة من طراز جونكر . وتكررت بعد ذلك الرحلات الجوية عبر الاطلسي : في السنة ١٩٣٨ اجتازت طائرة المانية المسافة بين برلين ونيويورك ذهاباً واياباً . وفي السنة ١٩٣٤ ، قطعت المسافة بين سان فرانسيسكو وهونولولو . وفي السنة ١٩٣١ تحققت الجولة حول العالم في أربعة ايام . وارتفعت ارقام الطيران القياسية فوق البحار والقارات من ٢٠٠٠ كلم في السنة ١٩٢٠ الى ٥٣٩٦ في السنة ١٩٢٦ ، و ٧٩٠٠ في السنة ١٩٣٠ ، و ١٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ .

حين تقدمت الراحة والسلامة متوازيتين ، أتاح تعاظم حجم الطائرات واستخدام معادن أقل وزناً وأكثر مقاومة يوماً بعد يوم ، استعمال الطائرة للقضايا التجارية استعمالاً متزايداً . فبعد ان استعملت لنقل البريد ، استعملت لنقل السلع والمسافرين . وأنشئت خطوط منتظمة بين المدن الكبرى . ١٩١٩ : لندن - باريس . ١٩٢٠ : تولوز - كازابلانكا . ومنذ السنة ١٩٣١ ، نقل ٤٧٠٠٠ مسافر و ٤٠٠٠ طن من البريد عن طريق الجو الى الولايات المتحدة .

ان البحث عن مزيد من السرعة حمل صانعي الطائرات على التفكير بالدفع العكسي الى الامام الذي يعني عن مروحة لم يعد من مجال لتحسين انتاجها . ومنذ السنة ١٩٢٦ أحكم محرك ينفث غازاً خارج السرعة ويدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطة هفبسة غازية ومروحة ، ولكن الطائرة النفثة الاولى التي استخدمت محركاً يدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطة

عنفة غازية دون مروحة ، قد صنعت في السنة ١٩٣٩ ، وكانت من طراز هنكل . وفي السنة ١٩٤٠ استخدم الانكليز محرك الدفع المكسي « موتيل » . ومنذ السنة ١٩٤٣ توفرت لأسلحة الطيران المتجابهة كلها طائرات نفائة . ثم ظهرت محركات الدفع المكسي (١٩٤٩) المركزة الى نظرية الانبوب التي وضعها رنيه لويس منذ السنة ١٩١٣ وُمنح « رنيه له دوک » شهادة باستثمارها في السنة ١٩٣٦ . فانه بفضل بساطته وخفته يتيسر بلوغ سرعة تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ كلم في الساعة ، اي سرعة تقارب السرعة الصوتية (بين ٩٠٠ و ١٤٠٠ كلم في الساعة) وتجاوزها (اكثر من ١٤٠٠ كلم في الساعة) . وقد تحققت بالفعل سرعة قتيح اختراق و جدار الصوت ، (١٢٢٧ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٢) ، وفي السنة ١٩٥٣ حققت طائرة اختبارية اميركية ارضيت على ارتفاع كبير جداً سرعة ٢١٣٥ كلم في الساعة . وبلغ « شارل جاجر » سرعة ٢٦٠٠ كلم في الساعة على طائرة من طراز « بل . ١ . X » ، بينما تجاوزت طائرة اخرى من طراز بل . ٢ . X ارتفاع ٣٨٠٠٠ متر . وأتاحت سرعة الـ ٧٠٠ كلم التجارية ، بواسطة الحكومة التي تنقل زهاء ٤٠ مسافراً ، قطع المسافة بين لندن وطوكيو في ٣٦ ساعة ، وبين نيويورك ولندن في أقل من ٨ ساعات في السنة ١٩٥١ ، وبين لندن وكندا في ١١ ساعة ، وبين لندن والرأس في ١٢ ساعة و ٣١ دقيقة ، بمعدل ٧٨٢ كلم ، في السنة ١٩٥٣ ، وقطعت الـ T. U. ١٠٤ السوفياتية في ٣ ساعات ونصف الساعة المسافة بين موسكو وباريس بمعدل ٨٠٠ كلم في الساعة وحطت على مسافة ٧٠٠ متر (١٩٥٦) ، وفي السنة ١٩٥٨ أخيراً ، قطعت الحكومة المسافة بين لندن والقاهرة (٣٥٢٠ كلم) في ٤ ساعات ونصف الساعة . وفي السنة ١٩٥٣ انشئ عبر القطب خط جوي بين اوسلو وطوكيو على مسافة ١٢٠٠٠ كلم افصى الى توفير ٥٠٠٠ كلم بالنسبة للخطوط العادية . فقد ابرز الطيران الذي تجاوزت سرعته سرعة الصوت الاممية القصوى للمناطق القطبية . ففيها تمر الخطوط الدائرية المباشرة التي تؤمن مواصلات سريعة بين أهم مراكز الحضارة المعاصرة ، الموجودة في اميركا الشمالية واوراسيا الشمالية الى الشمال من خط العرض الاربعين . وقد استتبع تحقيق هذه السرعة الكبرى تحويلاً هاماً في شكل الطائرة التي بات جسمها اصغر حجماً يوماً بعد يوم ، ونقل جناحها اكثر فأكثر باتجاه المؤخرة وأعطيت شكل السهم وحتى شكل المثلث (اجنحة بشكل الدلتا) . وهكذا مهدت الطريق لولادة علم الطيران عبر الفضاء بواسطة الصواريخ كالـ « سبوتنيك » السوفياتي (٣) والـ « اكسبلورر » الاميركي ؛ فقد بلغ السبوتنيك الاول ارتفاع ٩٤٧ كلم ولم يهبط الا بعد ٩٢ يوماً ، اما الثالث الذي كان وزنه ١٣٢٧ كيلوغراماً ، فقد بلغ ارتفاع ١٨٨٠ كلم ، كما ان « السفينة القمر » (٥٤٠ كيلوغراماً) التي اطلقت في ايار ١٩٦٠ ، وارسال صباروخ ، بعد ذلك بقليل ، وزن ٢١٠٠ كيلوغرام ، ويحمل حيوانات يمكنه اعادتها الى نقطة معينة ، قد حلا مسألة العودة الى الارض ومهدا الطريق لرحلات بشر الى الفضاء قام بأولها السوفياتي غاغارين في شهر نيسان ١٩٦١ ، فكانت رحلته فاتحة سلسلة من الرحلات (١٧ بتاريخ كانون الاول

١٩٦٥) المتزايدة الطول مرة بعد اخرى التي قام بها رجلان وحتى ثلاثة رجال في اجهزة مرتفعة الوزن ارتفاعاً مطرداً (حتى ١٤ طناً) قادرون على تغيير مدارها وعلى الخروج منها في الفضاء . وكان آخر طيران اثار المزيد من الاهتمام طيران الامير كين وولتر شيرا وطوماس ستافورد الذين اقتربا ، في « جيميني ٤ » ، حتى مترين او ثلاثة امتار من الكبسولة « جيميني ٧ » التي كان فرانك بورمن وجومز لول يدوران فيها حول الارض منذ اثني عشر يوماً .

هندسة المعاصرة
لعل الحرص على الافادة من التقنيات والمواد الجديدة، واستحداث اطار حياة للبشر مناسباً للظروف التي أرغمتهم الحضارة المعاصرة على العيش فيها ، تجل تجلياً عظيماً في حقل هندسة المعاصرة . فالمطلوب من التنظيم المدني المعاصر إعادة الانساث الى الطبيعة ، والسماح لابن المدينة بالتخلص من المدينة العادمة الانسانية والحصول في « المدينة المشعة » على خير ائزان وظروف مريحة . لذلك يجب ان تضم عدداً من الاحياء يتألف كل منها من عدد معين من « الكتل » ، المبنية بشكل صليب و لا ، بغية توفير المزيد من الهواء والنور للسكان ، يلغى فيها طبعاً كل فناء داخلي . وبفضل ارتفاع البناء ، يمكن الاحتفاظ بمساحات كبرى غير مبنية - $\frac{2}{3}$ المساحة العامة - تلتأ فيها الساحات والملاعب الرياضية ، النخ . وتنشأ ، في كل مجموعة « كتل » ، المدارس والمنتديات وقاعات الاجتماع الكبرى والمحلات التجارية ، النخ . اما موحى هذه الآراء فهو « لوكوربوزيه » الذي نشط تلامذته ، اثناء الحرب ، في اميركا الجنوبية (اوسكار نيماير بنى جامعة ريو ، وخصوصاً العاصمة الجديدة برازيليا) ، ومنذ السنة ١٩٤٥ في اوروبا (قصر اوليفي في ميلانو ، ١٩٥٤) . وانت خير تحقيق مميز لافكاره هو ، بالاضافة الى قصر العدل في شنيديفار ، في البنجاب (١٩٥٦) ، كنيسة « لوتردام - له - هو » في « رونشان » ، وبناء يضم ١٦ دوراً في مرسليليا ، معد لا يواء ١٦٠٠ نسمة بحسب مبدأ « الوحدة السكنية » ، حيث تطل المساكن المصونة من اصدااء الاصوات والضجة على البحر والجبل وتوفر فيها الشرفسات الداخلية الواقية من الشمس ، والزجاج المزودج ، والهواء المكيف ... والخدمات المشتركة المعدة لتسهيل معيشة السكان : مخازن التموين ، والملاجئ النهارية للأطفال ، والملاعب ، والمغسلة الجماعية ، ومركز البرق والبريد والهاتف ، وغرف الاصدقاء التي تؤلف الفندق ، النخ .

ساعدت حاجات الانهاض الكبرى على تصنييع البناء ، وتقدم انتاج اجزاء البناء الجاهزة : قبات المصنع ينتج الجدران والسقوف والجهات والسلام ، وأدخلت قساطل المساء والتدفئة المركزية في الاجزاء الجاهزة عند صنعها . ولم يتناف هذا الانتاج المسبق وتنوع الابنية وجمالها كما يتضح ذلك من مجموعة الابنية المدرسية في هرتفور شاير حيث يتفق تنسيق الابنية اتفاقاً مددهشاً والمنظر العام وطبيعة الارض . والى جانب المواد الجديدة التي تحققت في اوائل القرن : الفولاذ ، والاسمنت المسلخ (نذكر هنا نجاحات « ترفي » و « جيو بونتي » : ملعب فلامينيو في روما ، قاعة المؤتمرات في الاونسكو في باريس) ، والزجاج ، تقدمت المصنوعات المعجينية

والألومنيوم (بناء شركة مونتيكاتيني في ميلانو ، ١٩٥١) والاششاب المعدة لوحات من الالياف او لوحات مضمونة او مفرغة في قوالب تحمل محل عمل الاششاب المنشورة .

ممكنة وحركة ذاتية
اذن دخلت الآلة كافة فروع النشاط الانساني ؛ فالمناجم استثمرت
آلياً اكثر فأكثر سنة بعد سنة ، والارض استصلحت بواسطة
الجرافات ، وصناعة البناء استخدمت الرفوش الآلية لحفر الاساس ، والسفن والشاحنات حملت
بواسطة الرافعات الآلية ، واجريت عمليات الحساب المعقدة واعمال حفظ الاوراق في الادارات
بواسطة الآلات الالكترونية . لقد باتت قليلة العدد جداً الحرف التي تستلزم عملاً فردياً لا
يحتاج الى ممكنة .

نجم عن كل ذلك تطور عميق في ظروف عمل العمال وحتى في ظروف حياتهم . فان تقسيم
العمل داخل المشغل ، وممكنته بعد ذلك ، كانا قد افضيا ، اقله في الانتاج بالجملة ، الى تفكيك
العمل وتجزئته ، واسناده على هذا الشكل الى آلات بسيطة ، دقيقة ، تقوم طيلة ايام السنة
بالعملية نفسها ، ويديرها عمال يكلفون ضبط سيرها ويتحكمون من ثم تحكماً متفاوتاً بنسبها .
ومن جهة ثانية كانت « الادارة العلمية » التي ادخلها المذهب التايلوري ، قد نظمت العمل الفردي
وفرضت بعض الحركات الخاصة ، بعض الايقاعات المحددة « علمياً » بعد دروس منظمة وقياسات
زمنية مدققة ، فأتاح بذلك زيادة انتاج الادوات واليد العاملة . وفي المرحلة التالية ، جمعت هذه
الآلات المخصصة بعمل معين جمعاً متسلسلاً ، بحيث يقوم العامل ابداً بالعملية نفسها ، وانما وفقاً
لنسق الذي تفرضه الآلة . فأفضى العمل المجرأ هذا ايضاً الى « هباء من العمليات الاولى »
بحيث ان عاملاً يضع المسار اللولبي في مكانه وآخر يدخل فيه الحلزونة وآخر يشبته . اما في
المرحلة الحالية فتجتمع هذه العمليات كلها بواسطة آلات ذاتية الحركة تعمل فيها عدة ادوات
في آن واحد دون تدخل العامل ، كالمخرطة ذات اللوحة الاسطوانية ، وخصوصاً « الآلة —
الناقلة » التي تتيح اجراء عمليات مختلفة في القطعة نفسها ، بفضل انتقال القطعة انتقالات ذاتية من
مركز عمل الى آخر . ففي مصنع « ناش » مثلاً ١٤ وحدة متسلسلة تقوم بـ ١٧٩ عملية (وتوفر
٨٠ ٪ من اليد العاملة) ؛ وفي مصانع فورد في « كليفلند » ، استطاع المدير ان يقول :
« مسابكننا هي الوحيدة في العالم التي لا تقس فيها يد انسان الرمل المعد لصنع القوالب » ، ما لم
يكن مسه من قبيل الفضول . لا بل ان الرقابة الالكترونية تصبح اكثر شمولاً يوماً بعد يوم :
اجهزة تراقب ، ذاتياً ، دخول السوائل في العنفات ، وسماكة الصفائح المعدنية الخارجة من آلة
التصفيح ؛ واجهزة تصحيح ذاتي توقف الآلة في حال الخطأ ، لا بل تصحيح الخطأ ، وتقضي
عن العامل الذي كان يراقب الآلة الذاتية الحركة . وفي ولاية اوهايو اقليم تبليغ مساحته ٩٠٠٠
ميل مربع تزوده بالتيار الكهربائي تسعة معامل يؤمن انتاجها وتوزيع التيار تأميناً آلياً جهاز
واحد من طراز « جيد » .

ويصح القول نفسه في صناعة المنسوجات حيث نرى الانوال العاملة ذاتياً ، التي حلت محل

الانوال البسيطة الاولى التناوبية ، تتخلى عن مكانها ، بدورها ، للانوال المتصلة الذاتية الحركة كلياً ، التي يتم فيها الافتتال والالتفاف في آن واحد ، والتي تتوقف آلياً حين تنقطع اللحمة او السدى . كما ان الآلات ، في اعمال التوضيب ، تتولى الحساب ، والوزن ، وإيداع السلع والصناديق ، والتحزيم ، الخ ، دون أية حاجة لعمل الانسان .

٢ - التقنيات الزراعية

ان ظروف الانتاج الزراعي ، على غرار ظروف الانتاج الصناعي ، آخذة بالتبدل تحت تأثير العلم العميق .

آلات ومركبات أحدثت الآلات والمركبات ، بموازاة تقدم الصناعات الكيميائية وعلم الحياة ، ثورة حقيقية في هذا الحقل كما في الحقول الاخرى . فقد ابتدأت هذه الثورة في القرن الثامن عشر ، وأخذت تمتد بخطى واسعة منذ ثلاثين سنة بفضل محرك الانفجار الذي انقضى أهمية الجر الحيواني ، والمحرك الكهربائي الذي وفرت مرونته واستخداماته المختلفة تمعياً مضملياً وبدأ عاملة كثيرة في اعمال المزرعة (قاطعات جذور ، معالف ومناهل آلية ، مقطعات قش ، رافعات أثقال ، أجهزة لدق الحبوب واختيارها ، وتجفيف الاعلاف ، والحلب بواسطة الكهرباء ، الخ .) . وأضيفت الى المحارث والآلات الحاصدة ، وأمشاط تجفيف الاعشاب والآلات المطردة الاتقان التي تجمع السنابل وتدقها حيث تجمعها ، آلات تجمع عرانيس الذرة ، وتفرّكها ، وتزرع البطاطا وتقلبها وتقتلعها وتضعها في اكياس . وآلات اخرى تقتلع الشمندر وتنظفه . واكتملت هذه المكننة بظهور الجرارة التي اختلفت نماذجها باختلاف طبيعة الارض والتربة ومساحات الاستثارات . وهي الآلة - والطائرة احياناً - ما وزعت الاسمدة وفرت مواد اباداة الحشرات ومكافحة الامراض الفطرية في الكروم والحدائق والحقول . واتاحت الطائرة كذلك بذر الحبوب في مساحات واسعة وفي وقت قصير جداً واسقاط الامطار الاصطناعية (شيفر ، في السنة ١٩٤٦) . ولكن الآلة لم توفر كسباً في الوقت واقتصاداً في العمل المضي فحسب ، بل انتظاماً وسرعة في العمل ايضاً . كما مكنت من توسيع حقول المزروعات في البلدان الجديدة . فبين السنة ١٩٣٠ والسنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الجرارات الى ثلاثة اضعافه في العالم : في الولايات المتحدة ، ٥ ملايين مقابل مليون بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ . وفي بريطانيا العظمى ٤٠٠ ٠٠٠ مقابل ٢٠ ٠٠٠ في ١٩٣٠ و ٦٠ ٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي المانيا الاتحادية ، ٣٠٠ ٠٠٠ مقابل ٢٠ ٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي تركيا ٤٠ ٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ في ١٩٣٩ . وارتفع عدد الآلات الأخرى ، ولا سيما الآلات الحاصدة - الدراسة ، ارتفاعاً كبيراً جداً ايضاً . وهكذا فان معظم الاعمال الزراعية في البلدان التي اعتمدت المكننة ، قد نفذت بواسطة الآلات : ٩٥ ٪ من الحبوب في الولايات المتحدة تجمع بواسطة الآلات الحاصدة - الداقة ، و ٣ / ٤

الذرة الصفراء بواسطة الغاطفات الآلية ، و $\frac{1}{2}$ القطن في بعض المناطق . وفي الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفياتي تنفذ اليوم اعمال الحراثة بالجرارات . وفي زيلندا الجديدة تحلب بالآلة كافة الابقار تقريباً .

الكيمياء الزراعية
وعلم الحياة
اصبح استخدام الاسمدة الكيميائية عاماً - نترات الكلس ، سوبر فوسفات البوتاس ، الاسمدة « المركبة » بمزج البوتاس والفوسفور والآزوت بحسب حاجة التربة والمناخ . واصبح عاماً كذلك استخدام بعض المواد كالمغنيز والبور اللذين يزيدان من مقاومة الاشجار المثمرة للبرد ، والزنك وارسنيات الرصاص اللذين يستعملان بنوع الثمار ، ومبيدات الحشرات الفعالة ، كالد. د. ت. ، التي تقى المزروعات وتيسر نمو تربية المواشي بقضائها على البعوض في مناطق واسعة من بورت المناطق الحارة . وهو علم الوراثة المصري ما اتاح الحصول على انواع مختلفة من نباتات بسيطة جداً قادرة على الحياة بمحد أدنى من الحرارة ونور الشمس ، وعلى تحمل فصول امطار قاسية جداً ، وعلى الإثمار في فصل صيف قصير جداً ، فسمحت بذلك زراعة مناطق شاسعة من الاراضي الشاهية الباردة في كندا وروسيا وسيبيريا ، وبفضل التهجين ، خلقت نباتات جديدة حقيقية ، وبفضل الاختصاص الاصطناعي امكن الاكثار من أنسال الفحل الواحد والحصول على أنسال اوفر صحة .

النتائج الاقتصادية
لم تعتمد هذه الطرائق المحسنة على نطاق واسع الا في الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفياتي وبعض مناطق اوروبا واميركا واورستراليا
ولا يزال اكثر من مليار فلاح يستخدمون الطرائق التقليدية . ولكن هذه التحسينات ، حيثما دخلت ، زادت الانتاجية وخفضت اليد العاملة الريفية ودفعت الى التخلي عن تنويع الاصناف المزروعة والاكتفاء بزراعة صنف واحد .

اذن ارتفعت الانتاجية ، قبلت انتاجية العامل الاميركي اكثر من ثلاثة اضعافها منذ السنة ١٩٣٠ ، وبلغت ضعفها في استراليا وزيلندا الجديدة خلال ٣٠ سنة ، وبلغت نسبة ارتفاعها ٥٠ بالمائة في انكلترا منذ السنة ١٩٣٩ واقاحت اقتصاد يد عاملة وفيرة . وهو العامل اليدوي ، بصورة عامة ، ما اغنت عنه الآلة في بعض مناطق الاملاك الكبرى : جنوبي الولايات المتحدة ، الهند ، تركيا ، وهم المزارعون والشركاء من تضرروا ، لان استخدام العمال الأجورين استخداماً مباشراً اقل كلفة . وتحول العامل الزراعي ، حيثما استبدل ، الى مسير آلات لا يحتاج الى خبرة زراعية كبرى كما في السابق ، وكاد لا يتميز عن عامل المصنع . وفي بلدان الاقتصاد الرأسمالي ، اصبحت الاستثمارات الصغرى اقل ايراداً او دون ايراد ، كلما سيطرت الآلة ، وغالباً ما تجتمعت الاستثمارات والاملاك لان « الاملاك الكبرى وحدها تكون في وضع مؤات بالنسبة للآلة » (د. فوشيه) ، فارتفع معدل مساحة المزرعة الاميركية من ٥٠ هكتاراً في السنة ١٨٩٠ الى ١٠٠ هكتار في السنة ١٩٥٥ . واذا بات الفلاح اخيراً اقل

تأثراً بالظروف الجوية واقل عياء بعمل مضن، وحتى اذا حدث ان لا يقيم بالقرب من استثماره، فانه بات أكثر تأثراً بالسوق، الوطنية والدولية، وذاق الامر من عواقب كافة الازمات. وهو قد امسى، بفعل مشاغله، متمهداً او تاجراً مضطراً لان يخضع للتخطيط، وان يتخلى من ثم عن فرديته التقليدية.

زادت المكننة من ارتباط الزراعة بالصناعة والقطاعات الاخرى غير الصناعية في الاقتصاد التي توفر لها الجارات والوقود. واكسبت القطاع الزراعي مساحات واسعة خصصت من قبل للزراعات الملقية الضرورية لحبوات الجر، وخصصت منذئذ للزراعات التجارية، فارتفع من ثم الانتاج الزراعي، وانجزت الاعمال بمزيد من المرونة، فاتاح ذلك، طيلة ايام السنة، استخدام الآلات وبدأ عاملة غير هامة نسبياً. وفي مناطق الحدود الاميركية الجنوبية الشرقية، اتاحت المكننة للمزارع «المتنقل» ان يأتي بآلاته ويزاول عمل الحراثة والبذر في الحريف ولا يعود الا في الصيف التالي مع آله الحاصدة - الداقة لجمع الحصاد. وحسنت ظروف العمل الزراعي الذي بات اقل عياء واملاكاً. فان استخدام الطاقة الآلية، وكهربة الارياض، والهاثاف، والسيارة، قد قلبت الحياة الريفية رأساً على عقب واسهمت في تقريب ظروف حياة الفلاح من ظروف حياة ابن المدينة.

على نقيض ذلك زادت المكننة من خطورة البؤس في البلدان غير النامية التي تنتشر فيها البطالة ولا يتوفر فيها العمل الزراعي طيلة ايام السنة لخافة الاهالي، اذ ان العمال المحرومين بسببها من سبل العيش لم يجدوا عملاً لهم في المناطق الاخرى. فلم يستفد منها سوى كبار الملاكين وكبار المزارعين، القادرين وحدهم على اقتناء المعدات الجديدة، وكانت النتيجة اتساع الهوة بين الاثرياء والفقراء. وسوف نرى ذلك جيداً في الشرق الاوسط.

٣ - النتائج الاجتماعية

تطور ظروف العمل
ان زيادة الايرادات، التي باتت ممكنة بتطور تقنيات الانتاج، قد بدلت ظروف معيشة الانسان المعاصر تبديلاً عميقاً في عمله وحياته اليومية على السواء.

حدثت الآلة من الجهد العضلي بتنفيذها الاعمال اليدوية الكبرى. و «حررت» من جهة ثانية، كما سبق ورأينا، شطراً كبيراً من اليد العاملة، اي انها خلقت ظروفاً مؤاتية لتخفيض عدد العمال (اتاحت الآلات الذاتية الحركة في مصانع فورد تخفيض اليد العاملة العمالية بنسبة ٩٠٪ ومضاعفة الانتاج) وعدد ساعات العمل في اليوم. ومن البديهي ان النقايات العمالية سعت وراء فرض هذا الحل الاخير، بالتفضيل على تخفيض عدد العمال تخفيضاً كبيراً، اي على البطالة: فان اسبوع الستين ساعة، الذي اعتمد اعتياداً شبه شامل في الصناعة الاوروبية حوالي السنة ١٩٠٠،

مع بعض الاختلافات بحسب المهن ، قد هبط الى ٤٨ ساعة في ١٩٢١ ، و ٤٠ ساعة في ١٩٣٧ . كما هبط يوم عمل القاصر من ٧،٤٥ ساعة في ١٩١٣ الى ٦،٢٠ ساعة في ١٩٣٧ . الا ان هذا الاتجاه توقف منذ السنة ١٩٤٥ وتميز بحركة صاعدة بطيئة : ٤٤ ساعة في ١٩٤٤ ، و ٤٧ في ١٩٥٣ ، و ٤٦ في ١٩٥٧ ، و ٤٧ ، مرة أخرى في اواخر ١٩٦٣ . اما في الزراعة فيقدر ان ساعات عمل المستثمر قد انخفضت بنسبة ١٠٪ ، وساعات عمل الاجراء بنسبة ٢٥٪ . وان اخطار التسريح بالجملة ، التي انطوت عليها المكثنة ، حملت النقابات المالية على ان تدون في برامجها المطالبة بأسبوع الثلاثين ساعة .

في الوقت الذي ارتدت فيه الآلة هذه الأهمية المتعاظمة ، انقلبت الكفاءات ايضا . فلم يعد هناك ما يبرر العمل التخصصي اذ ان نسق العمل بات منوطا بالآلة لا بالعمل . وطراً من جهة ثانية تدن حقيقي على المهارة المهنية . فلا حاجة بعد اليوم لحرفي خبير قادر على ان يصنع أداة كاملة او يصلحها ، او واقف على حيل صناعية اكتسبها بمزاولة المهنة واختباره المواد ، او على « اسرار تقنية » انتقلت اليه من والده . فمن شأن بعض العمال اليدويين والعمال الاختصاصيين (دون اعداد مهني حقيقي) ان يقوموا بالعمل دون سواهم . ومنذ السنة ١٩٢٦ امكن اطلاق ٨٥٪ من عمال مصانع فورد ، في اقل من اسبوعين ، على العمل الواجب تأديته ، و ٧٩ بالمائة منهم في اقل من ثمانية ايام . وفي مصانع الزجاج يُدرّب ٦٠ بالمائة من العمال خلال اسبوعين . وقد تدنى دور العمال بفعل بعض الآلات التي تقوم بأعمال كثيرة ، بصورة خاصة . لقد حدث ما يشبه تقطيع اوصال العمل تقطيعا حقيقيا . فقد وضع العامل امام « اجهزة تتجه نحو الحلول محل نشاطه الشخصي » وحدثت مبادأة المهندس من مبادئته حداً مطردا ، و مكاتب الدروس فرضت عليه حركات ونسق عمله الذي لم يعد ليدرك معناه ، لا بل بات يحل المسألة التي يطلب اليه تحويلها .

كانت النتيجة الطبيعية المقابلة لهذا التدني النفسي في الاعمال اليدوية ، التي يقوم بها اليوم عمال يدويون مختلفون تخصصا ، ظهور « طبقة جديدة من الصناعيين اليدويين » تألفت من العمال المكلفين صيانة واصلاح المعدات والادوات ، ومن اولئك الذين يسيرون الآلات الجديدة ويحكمون انتاج الامثلة الاولى والذين فرض فيهم تحصيل تقني اكثر اتساعا من ذي قبل . وكانت كذلك تعدد المكاتب التي استلزمت عمل « الفنيين » : مكاتب الشؤون القضائية ، والمالية ، والتجارية ، ومكاتب الدروس حيث يصمم المهندسون المعدات ، ويعينون الطرائق الصوابية التي تتيح الانتاج في افضل الظروف ، ويتمخضون بالمصنوعات الجديدة في عقولهم . ففي الزراعة كما في الصناعة افضى استخدام الآلات من ثم الى رفع عدد الميكانيكيين والمصالحين ، كما افضى الطابع العلمي الذي ارتدته الطرائق الى رفع عدد المختبرات والمحطات الاختبارية ، ولكن عددها ابعد من ان يعيض من انخفاض اليد العاملة السابقة . اضيف الى ذلك ان التحسينات التقنية الجديدة قد زادت في تقسيم العمل وفي القطيعة بين منفذي العمل والمسؤولين ، الذين استشفوا منذ زمن

بعميد واصبعا اليوم كاملين . وهكذا فان العامل قد وضع في بيئة جديدة ، متعسنة من بعض الأوجه ، اذ ان المصنع الداوي الذي تتشابه فيه سيور نقل الحركة ، وتكثر فيه حركة العمال حول آلات ضاجة ، يفسح المكان شيئا فشيئا للمصنع الذي زالت منه الاعمال القذرة والسذي لا يظهر فيه سوى بعض فنيين يراقبون سير الآلات المخفأة في شبه خزائن معدنية .

ليس العامل وحده من عمل في الظروف الجديدة التي فرضت عليه الآلة فيها نظاماً صارماً جداً . فمستخدم المكتب كذلك قد « قيد بدوام ملزم » ، وانجرف في « سباق غير منتظم في وسط جمهور يتسلط عليه الخوف من التأخر » (ج . فريدمان) وعمل في بيئة حولتها الآلة . ففي المكتب كما في المصنع حلت الآلة محل الكائن البشري : لقد قامت مقام دائرة استلام البريد وارساله الات تقض الغلافات وتوزعها ، وآلات تدخل الاوراق في الغلافات ، وتلصق الغلافات والطوايح . وباتت دائرة امانة السر ، وامين السر الخاص ، والمختارون الضاربون على الآلة الكاتبة ، دونها فائدة بفعل جهاز تسجيل الصوت لاملء البريد والجهاز التلغرافي لتسجيل الاحرف مباشرة ، « والحماة الضاربين على الآلة الكاتبة الذين لم يعودوا يتصلون اتصالاً مباشراً بواضع النص الواجب استكنايه . اصف الى ذلك ان الآلات الالكترونية التي تحول الى ثقب المعلومات التي توفرها اسئلة مطروحة ، والحافظ الالكتروني الذي يصنف البطاقات المثقوبة على هذا الشكل في الترتيب المطلوب (١٥٦٠ في الدقيقة ، بواسطة المصنفة « بوروز ») ، بينما تتولى آلات اخرى ، « تشمر » بهذه الثقوب ، اعادة نقلها الى احرف وارقام بواسطة جهاز تلغرافي يطبع الاحرف ذاتيا ، والآلات الحاسبة ، والآلات الاحصائية ذات البطاقات المثقوبة والآلات الالكترونية القادرة على الحساب والتوفيق بسرعة يعجز عنها دماغ بشري ، قد بدلت ظروف عمل المكاتب والادارات كليا . واستخدمت شركة « ميشيفن بل للتلفون » آلات ذاتية الحركة لحساب المخاطر تسجل اشراطها المثقوبة الجهاز الطالب والجهاز المطلوب وأوان بدء المخاطرة وأوان انتهائها وتجمع هذه المعلومات لكل مشترك . وان الاشرطة المغنطيسية التي كانت تسجل ، اي « تقرأ » او « تكتب » بين ١٢٠٠٠ و ١٥٠٠٠ حرف في الثانية في السنة ١٩٥٢ ، باتت تسجل اليوم ٢٠٠ ، ٠٠٠ حرف او رقم .

النمائج الاجتماعية
التنسيق الآلي
ان التنسيق الآلي اخذ في ترك نتائجها الاجتماعية وفي تطوير ظروف الحياة المهنية نفسها تطويراً عظيماً . فهو قد قرب ، بدون اي شك ، بين ظروف عمل العمال والمستخدمين ، ولكنه تسبب في إلغاء اشغال كثيرة . وقد انخفض عدد العمال الاختصاصيين والعمال اليدويين في التنظيم التقليدي ، في حال ان عدد الاشغال الجديدة التي استلزمها الآلات اقل شأنًا الى حد بعيد من الاشغال الملقاة . زد على ذلك ان تحول العامل اليدوي الى مستخدم فني مستحيل غمليا . وكان نقص المستخدمين في المكاتب اقل ظهوراً بسبب استخدام العديد من افراد الجنس اللطيف الذين كثيراً ما يتكون المعمل

بسبب الزواج والتقاعد المبكر والامومة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان استلام عمل جديد في بعض النشاطات الاخرى اسهل منالاً. اما الموظفون المتوسطون المكلفون اجراء الاحصاءات واعطاء المعلومات ، فقد بدا الدماغ الالكتروني منافسا رهيبا بالنسبة لهم لانه قادر ، في وقت قصير جداً ، على اعطاء معلومات اوفر عدداً الى حد بعيد مما يستطيع اعطاءه الدماغ البشري . وهي المصارف وشركات الضمان بصورة خاصة ، والمشاريع الصناعية الكبرى ، كما هو طبيعي ، ما استخدمت الاجهزة الالكترونية استخداماً واسعاً .

يجدر بنا ان نضيف الى خطر البطالة هذا ، الذي يهدد الولايات المتحدة منذ اليوم تهديداً دائماً ، زوال تسلسل الاجور الذي كان معمولاً به من ذي قبل : فان موظفي رقابة وصيانة الاجهزة الالكترونية الذين يتحلون ، بالإضافة الى الخبرة ، بثقافة تقنية واسعة وشاملة ، يتقاضون اجوراً مرتفعة . ولكن ارتفاع كلفة الآلات يستلزم استخدامها دون انقطاع (يتناوب ٣ او ٤ فرقاء في الـ ٢٤ ساعة) وتخطيط عمل دقيقاً (مما احدث تبديلاً هاماً بالنسبة لموظفي المكاتب الذين لم يألفوا العمل التسلسلي) ، وامام قدي أهمية العمل الفردي ، اخذت مكافأة المسؤولية تحمل شيئاً فشيئاً محل مكافأة الانتاج .

اوجبت نتائج انتشار التنسيق الآلي هذه - كما أبان ذلك جورج فريدمان - رقابة الانتاج واحداث اجهزة منظّمة ومكيفة ، اي « أن التنسيق الآلي والتخطيط بالـ مترابطين » . اذ ان تقنيات التخطيط لا يمكن ان تكون ذات فاعلية الا بالبعوض الى الاقتصاد الرياضي والآلات الالكترونية من أجل التقدير الاقتصادي المتنوع الاشكال (ب . منديس - فرانس) .

تطور الحياة اليومية ليس من شك في ان تزايد انتاج المواد الزهيدة الكلفة والمدروسة درساً صوابياً قد أتاح في بعض البلدان رفع مستوى الحياة المادية بنسبة كبرى : ففي الولايات المتحدة ، حيث قدر معدل أجر ساعة العامل بـ ٨ و ٥٠ كيلو سنطة في السنة ١٩١٠ ، و ٢٢ في ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، اصبح هذا المعدل ٢٠ في السنة ١٩٤٦ . وكان هذا الارتفاع أقل بروزاً الى حد بعيد في فرنسا ، حيث يبدو ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأجر غير المباشر (التعويضات العائلية ، الضمان الاجتماعي ...) ان الاجور الحقيقية التي يتقاضاها ارباب العائلات هي وحدها ما زادت منذ السنة ١٩١٨ ، بينما تعدت بعض الشيء أجور العمال العزّاب . يضاف الى ذلك أن انتشار العمل النسائي قد اسهم في رفع مستوى المعيشة بينما خففت تحسينات الفنون المنزلية ومكننة العديد من الاعمال البيئية من عبء عمل الامهات وأتاحت تحقق رفاهية لم تكن معروفة منذ سنوات قليلة ، ولا سيما وقد زالت الخدمات الشخصية الا بالنسبة للميسورين .

اذا كان العمل لا يستلزم اليوم الجهد الجسماني الذي استلزمه من ذي قبل ، فان تورع الاحصاء قد اصبحت بالمقابل اشد منه في أي وقت مضى ، فان الآلة تفرس على من يخدمونها جهداً ثابتاً قد

يتعذر احتماله يبدل على كل حال التعب الجسدي السابق بنهكة عامة معنوية ربما كانت اسرع حدوثاً منها في السابق . ولذلك فان « النسق الجهنمي » ليس تعبيراً للمطالبة فحسب ، بل هو حقيقة راهنة في اغلب الاحيان ؛ وربما خفت وطأة « العبودية » الجسدية ، ولكنها ابدلت بـ « عبودية عقلية » محزنة : فالضعف العقلي ، والانهيار العصبي ، وسرعة التأثر ، امراض غالباً ما يشخصها اطباء العمل في العمال . وغالباً ما أدى العمل المبالغ فيه اخيراً الى تزايد عظيم في عدد الحوادث الخطيرة والاضطرابات العقلية (من ٣٠٪ في ١٩٣٥ الى ٣٪ في ١٩٥٥ في فرنسا) .

ان هذا العمل ، الذي يتسبب في تعب الاعصاب قد اصبحت في الوقت نفسه مملاً لأنه خلو من أية فائدة عقلية أو تقنية ومقتصر على بعض العمليات البسيطة المتكررة ابدأ . وكما لاحظ ذلك ج . فريدمان ، شعر العامل بامتهان كرامته بفعل نظام بطاقات التعليمات وتقييده بالوقت ووجود المفتشين والمراقبين ، فقام بعمله مرغماً ، لا سيما وان التحصيل التقني العالي المطلوب لتولي مراكز القيادة او التصميم يحول أكثر من أي وقت مضى دون ارتقائه الاجتماعي ؛ ونجم عن ذلك شعور « بجرمان حق مهني يستتبسح نشاطات بديلة » : يحاول الانسان الهرب لأن « حياته » ليست بعد اليوم في عمله ؛ وهو يقوم بمحاولته هذه بتكريس اوقات فراغه للنشاطات مختلفة ، كالعامل في الحديقة والنشاط الفني والرياضة - الضرورية لاستعادة التوازن الجسدي المحتل في المصنع ، والمربطة ارتباطاً وثيقاً بحياة المدينة والمصنع على الرغم من انتشارها بين سكان الأرياف - والسياحة والتلهي بالراديو والتلفزة او السينما .

وفي الوقت نفسه يقاوم العامل نظاماً « يحول الكائنات البشرية الى مجرد آلات » . ومن أجل مقاومة هذا « التنظيم الازهاقي » ، والأخطار التي تهدده بها المكثنة ، والبطالة ، وانخفاض الاجور النسبي ، يلجأ الى الاضراب ، ولا سيما الى انقاص انتاجه انقاصاً مقصوداً .

لا شك في ان طبقة اجراء الشركات الصناعية قد فقدت التجانس الذي تميزت به في اوائل القرن ؛ فان التمييز الذي نجم عن تطور التقنيات قد افضى الى تعدد فئات الاجور : أجور ذكور وأجور أمهات ، أجور زراعية وأجور صناعية ، قطاع عام وقطاع خاص ، أجور وطنيين وأجور اجانب ؛ واستتبعت الاختلافات بين المستخدمين والعمال اختلافات في السلوك ومستوى المعيشة ، ووعياً طبقياً متفاوتاً للتباينات الاجتماعية التي تقسم العمال النقابي وتشله أحياناً . وإذا كانت نظرية افكار الطبقة العمالية « افكاراً مطلقاً لا يمكن اثباتها او نفيها بصورية علمية » ، كما يعتقد « ف. سلييه » و « ا. تيانو » ، « اللذان يميلان الى اثباتها » فان « الافكار النسبية » واقع رهن .

الخلاصة كانت « الآلة العدمية الشعور » موضوعاً مفضلاً طرقه العديد من كتاب وعلماء الاخلاق ، فقد جعلت التقنيات الصناعية مسؤولة عن اطراد الحياة المعصرية وقبحها وزوال كل هوى وذوق ، وفقدان « حرية » الفرد . ولكن هذه الانتقادات

يجب ان توجه لاستعمال الآلات لا الآلات نفسها ، كما كتب كارل ماركس ، ولنظام انتاج فوضوي ، لا الى التقنية كما كتب ج . فريدمان . فبال تقدم التقني وحده يمكن ارتقاء « تكبير الطبيعة بالنسبة للانسان » وتغذية الجماهير السريعة التناسل ، واييجاد اوقات الفراغ والاموال التي تسمح ماديا بالتمتع بها ، واذا لم يستطع الجميع الاستفادة منها ، فليس هو سبب عدم الاستطاعة هذا ، بل نظام التوزيع .

الفصل الرابع

مسألة القرن العشرين الكبرى تغذية سكان يتزايدون تتزايداً سريعاً

ان التقدم المدهش الذي أحرزته العلوم والتقنيات والذي أوجزناه في الفصول السابقة قد يسّر ، منذ القرن التاسع عشر ، تزايداً عظيماً في حجم الثروات المنتجة في العالم وفي عدد السكان . وكانت إحدى نتائجها الأخرى تفاقم داء عدم المساواة : عدم مساواة بين الطبقات الاجتماعية وعدم مساواة بين الشعوب ، أقلية من الناس في كل امة وأقلية من الشعوب في العالم تستفيدان من معظم هذه التحسينات ، بينما يعاني العدد الأكبر من البؤس وحتى من المجاعة ، وغالباً ما يرافق هذا التمييز بين شعوب «غنية» وشعوب «فقيرة» تمييز عنصري ايضاً .

يتصف نسق ارتفاع سكان الكرة الأرضية بمزيد من السرعة . لقد
الشوة الديموغرافية
قدروا بـ ٥٠٠ مليون تقريباً في منتصف القرن السابع عشر وبـ ٧٠٠
في القرن العشرين
مليون في منتصف القرن التالي ، فكاد عددهم يتضاعف بين ١٨٥٠
و ١٩٥١ ، منتقلاً من ١٢٠٠ مليون الى ٢٣٦٠ . أي ان هذا العدد قد ارتفع الى أكثر من اربعة
اضعافه خلال ثلاثة قرون ، وزاد ٦٣ مليوناً في ١٩٦٢ ، وسوف يبلغ ٣٣٠٠ مليون حوالي
السنة ٢٠٠٠ . ونسق الزيادة هذا هو نسق الزيادة في آسيا التي يقدر ان عدد سكانها ربما ارتفع
من ٣٠٠ مليون الى ١٢٨٣ مليوناً ، بينما يقدر ان عدد سكان أوروبا قد ارتفع الى خمسة
اضعافه ، وسجلت القارة الأميركية ، كما هو طبيعي ، أعظم زيادة اذ ان عدد سكان اميركا
الشمالية ارتفع من ٦ ملايين تقريباً قبل قرنين الى ٢٠٥ ملايين ، وارتفع عدد سكان اميركا
الجنوبية الى ٢٠٠ مليون . وقد اختلف معدل الزيادة اختلافاً كبيراً في الزمان والمكان ، وهو
هذا الاختلاف وهذه السرعة في الزيادة في بعض اجزاء الكرة الأرضية ما خلخل التوازن
السياسي والاقتصادي في العالم وجعل الأطر التقليدية تنفس وتنداهى .

ان أوروبا هي القارة التي بلغ عدد سكانها اعظم ارتفاع خلال القرن التاسع عشر ، ولكن

هذه الانطلاقة الديموغرافية قد حدثت تدريجياً ، كلما تحسنت ظروف المعيشة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان انخفاض نسبة الوفيات قد سبق انخفاض نسبة الولادات وحدث ببطء ، فأدى هذا البطء وامتداد تدرج الزيادة على فترة طويلة الى الحد نسبياً من اختلال التوازن . اما اليوم فان جدوى مكافحة الموت قد خفضت نسبة الوفيات تخفيضاً بيناً وأفضت الى ارتفاع ملمحوظ في عدد السكان القليلي التوالد وارتفاع كبير جداً في عدد السكان الكثيري التناسل . وهو هذا التدني في نسبة الوفيات ما يشكل الحدث الاساسي في أيامنا هذه وما تزيد سرعته من نتائجه . «ان الثورة الديموغرافية» التي امتدت على قرن كامل بالنسبة لتدني الوفيات ، قد انحصرت هنا في عقود محدودة (ل . شفالبيه) . وبينما كان الاتجاه من جهة ثانية ، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، نحو تخفيض نسبة الوفيات ونسبة الولادات معاً ، فمنذ السنة ١٩٤٠ ، وتحت تأثير التدابير الهادفة الى تشجيع العائلات والامل المعلق على استخدام ثابت وعلى بعض التغيير في الذهنية ، ارتفع معدل الولادات في بعض البلدان الاوروبية ولا يزال آخذاً في الارتفاع ، بينما لا يزال معدل الوفيات آخذاً في التدني . الا ان الفارق في الحضارات القديمة الغربية الطراز ما زال قليلاً على الرغم من الارتفاع ، بينما هو يصبح اكبر فأكبر يوماً بعد يوم في البلدان ذات الحضارة البدائية التي انخفضت فيها نسبة الوفيات فجأة وبقيت فيها نسبة الولادات مرتفعة جداً . وهذه هي حال معظم البلدان الحارة في الشرق الاقصى . وحدث في بعض بلدان اميركا اللاتينية ومنطقة الكارييب وافريقيا كذلك ، خلال سنوات قليلة ، تدن ملموس في معدل الوفيات بفضل اعتماد الطرائق المصرية في مكافحة الامراض (تطهير المياه ، اذوية مكافحة الجراثيم ، د.د.ت) . فان استعمال الـ د.د.ت ، في ضواحي جورجيتون في غويانا الانكليزية مثلاً قد خفض نسبة الوفيات بين الاطفال من ٣٥٠ الى ٦٧ ٪ . خلال سنتين ، اي بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ . وهبط معدل الوفيات من ٢١٥ ٪ في ١٩٣٢ الى ٩ ٪ في ١٩٦١ في سيلان ؛ ومن ١٧٨ ٪ الى ٧٤ ٪ في اليابان ؛ ومن ٢٥٢ ٪ الى ١١٩ ٪ في الشيلي ؛ ومن ٢٥٢ ٪ الى ١٦٧ ٪ في المكسيك ؛ ومن ١١٤ ٪ الى ٦٧ ٪ في بورتوريكو ، الخ .

ارتفع عدد السكان من ثم ، في كافة بلدان اوروبا ، ارتفاعاً متبايناً ، وضيقاً على كل حال . فان اوروبا الحرة الغربية تسجل زيادة مليونين في السنة . وقد ارتفع عدد سكان بريطانيا العظمى ، بين ١٩٣٢ و ١٩٤٩ ، من ٤٦٣٠٠ ٠٠٠ الى ٥٠٤٠٠ ٠٠٠ . وعدد سكان بلجيكا من ٨ ١٠٠ ٠٠٠ الى ٨ ٦٠٠ ٠٠٠ . وارتفع عدد سكان هولندا وحدها ، حيث نجد أدنى نسبة وفيات وأعلى نسبة ولادات في اوروبا ، من ٨ ١٠٠ ٠٠٠ الى ١٠ ملايين . اما إيطاليا فقد ارتفع عدد سكانها بنسبة ١٢ ٪ ، ولكن سكانها «يطعمون في السن» : في السنة ١٩٥٠ ، بلغ الياfecون والمعاصير ٥٤ ٪ . ويرتفع عدد سكان اوروبا الشرقية ارتفاعاً اكثر سرعة ، ويتميز السكان بنسبة كبرى من الشباب . اما سكان بعض البلدان كافريقيا الجنوبية واستراليا وكندا والولايات المتحدة فقد ارتفع عددهم ارتفاعاً كبيراً ايضاً . فانتقلت الولايات المتحدة

من ٨٠٠ ٠٠٠ ١٢٤ في ١٩٣٢ الى ١٩٠ مليوناً في ١٩٦٣ . وتحفظ الدول الجديدة غير النامية
الآخذة في التصنيع في اميركا اللاتينية ، واليابان ، بنسبة ولادات مرتفعة بينما تقترب نسبة
الوفيات فيها منها في البلدان الأوروبية . الا ان اليابان قد توفقت (برقابة الولادة) الى
تخفيض معدل الولادات من ١٠٤٩ ٪ في ١٩٥٠ الى ٦٨ ٪ في ١٩٦٤ . اما البلدان التي يحدث
فيها أعلى ارتفاع فهي البلدان الحارة في الشرق والشرق الأقصى : فقد ارتفع عدد سكان الهند
(وباكستان) من ٣٤٥ الى ٤٢١ مليوناً ، وسكان مصر من ١٥ الى ١٩ مليوناً وبلغ معدل
الزيادة السنوية ٢٣ ٪ . وبلغ معدل الزيادة السنوية ٢٧ ٪ في سيلان بعد القضاء على الملايا
بواسطة الـ د.د.د. ، ويتميز سكان كافة البلدان غير النامية بالشباب ، اذ ان نسبة من هم
دون الـ ١٥ سنة تبلغ ٤٠ بالمائة في مدغشقر واندونيسيا وماليزيا وروديزيا الجنوبية والجزائر ،
الخ . بالرغم من نسبة الوفيات المرتفعة بين الاطفال .

اطالة امد الحياة
الصحية اطالة معدل امد الحياة في البلدان المتطورة ، ومن
عدم المساواة اسام الموت ثم اطالة امد الحياة « المنتجة » اطالة ذات قيمة . فان امل
الحياة عند الولادة الذي كان ٦١ سنة في كندا في ١٩٣٠ انتقل الى ٦٧ سنة في ١٩٤٩ . وانتقل
هذا الامل في الولايات المتحدة من ٦٢ ، ٦ الى ٦٨ ، ٧ بين البيض ومن ٥٠ ، ٨ الى ٦٠ ، ٨
بين الملونين ، وفي اليابان من ٤٨ ، ٣ الى ٥٧ ، ٩ . وفي فرنسا من ٥٨ ، ٩ الى ٦٤ ، ٧ . وفي
ايطاليا من ٥٤ ، ٩ الى ٦٣ ، ٧ . وفي هولندا من ٦٦ ، ٤ الى ٧٠ ، ٥ . وفي المملكة المتحدة
من ٦٠ ، ٨ الى ٦٨ ، ٩ . ولكنه ما زال ٤٤ في مصر ، و ٣٢ في الهند ، ودون هذه المعدلات
الى حد بعيد في الصين واندونيسيا كما نرجح . ولكل ثلاثة اولاد من اصل اربعة يرون النور في
هولندا الحظ في العيش حتى ٦٠ سنة ، بينما لا يتوفر هذا الحظ لواحد من اصل اثنين في الهند .
وهناك ٤٧ شخصاً من اصل ١٠٠ ، ٠٠٠ يموتون بالتدرج الرئوي في الولايات المتحدة ، و ٦٢
في بريطانيا العظمى ، و ٣٠٠ في الهند ، و ٤٥٠ في الصين واندونيسيا . وهكذا فلا امل
للبلدان المأهولة بسكان « متقدمين في السن » بانخفاض نسبة الوفيات فيها ، بينما يزداد سكان
المناطق الاخرى المخصبة تزايداً مطرداً ، ويزداد في الوقت نفسه اختلال التوازن بين البلدان
المتنوعة بطاقة ديموغرافية كبرى ، وهي البلدان المتدنية الدخل جداً ، وبين « الاقلية المنعم
عليها » التي يزداد سكانها ببطء او لا يتزايدون البتة ، بين آسيا مثلاً التي لا تحصل سوى ١١ ٪
من الدخل العالمي مع ان سكانها يجاوزون ٥٠ بالمائة من سكان الكرة الارضية ، وبين اميركا
الشالية التي يبلغ سكانها ٧ بالمائة من سكان الكرة الارضية وتقطع ٣٥ بالمائة من الدخل
العالمي .

يلاحظ عدم المساواة امام الموت بين الطبقات الاجتماعية وبين الشعوب على السواء . وارت
الفارق في نسبة الوفيات بين الاحياء المسورة والاحياء الفقيرة في باريس يبلغ ٢٦ بالمائة ، ويبلغ

النسبة نفسها بين الحرف . ففي بريطانيا العظمى يبلغ معدل الوفيات ١١ ، ١١ بالآلاف بين العمال غير الاختصاصيين بينما هو لا يبلغ سوى ٢ ، ٨ بالآلاف بين الموظفين المسؤولين عن هؤلاء العمال . ويبلغ ٥ ، ١٤ بالآلاف في الولايات المتحدة بين العمال غير الاختصاصيين و ٦٤٧ بالآلاف فقط بين مزاولي المهن الحرة . وإذا ما نظرنا في فرنسا الى نسبة وفيات الاطفال بين شهر واثنى عشر شهرا لرأينا انها تبلغ ١٧ ، ١ بالآلاف في عائلات المحاسبين ، و ٦٢ ، ٣ في عائلات عمال الطرقات و ٩٦ ، ٤ في عائلات عمال المناجم . وتبلغ في انكلترا ٨ ، ٢ بالآلاف بين اولاد اصحاب المهن الحرة و ٧٥ ، ٤ بالآلاف بين اولاد العمال .

اظهرت ابحاث الـ « فار » (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة) نتائج هذا الوضع في حقن التغذية
ان ثلث البشر فقط كانوا يتصرفون في ٢٧٥٠ وحدة حرارية في اليوم وان نصفهم كانوا يتصرفون في أقل من ٢٢٥٠ وحدة ، وهو الحد الأدنى الذي يعتبره الفيزيولوجيون ضروريا للحفاظ على الصحة . وكان استهلاك البروتينات الحيوانية في اليوم يتراوح بين ١٢ غراما في اليابان و ٦١ غراما في زيلندا الجديدة . وهي الدول المأهولة بالسكان البيض في اميركا الشمالية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والدول السكندنافية ، والمانيا ، ما توفرت لها ، غداة الحرب ، تغذية معقولة وكافية ، وإنما لوحظ ، حتى في بريطانيا العظمى ، ان استهلاك اللحوم والاسماك قد تراوح بين ١ و ٢ بحسب الفئات الاجتماعية ، وان ٢٠٪ من السكان كانوا مفتقرين الى الفيتامينات والاملاح المعدنية . ثم جاءت الحرب تزيد من خطورة الوضع . ففي البلدان الخاضعة للاستعمار الالمانى ، تسببت في ظهور المجاعة مرة أخرى والأمراض الناجمة عن الحاجة ، التي كانت قد آلت الى الزوال ، ثم تحسن الوضع تحسنا طفيفا متباينا ؛ ولكن هذا الوضع قد ازداد خطورة في كل مكان آخر ، لأن انتاج المواد الغذائية لم يواز قط ارتفاع عدد السكان . ولم يكن تفاقم خطورة الحاجة هذا سوى مناسبة لوهي آفة كانت قديمة في الواقع ، فلم تتمكن قط سوى أقلية ضئيلة من البشر من اشباع حاجاتها الغذائية ، بينما عاش سكان الكرة الارضية الآخرون حياة غير ثابتة « على هامش سوء التغذية » .

سوء تغذية
ثلثي البشرية
« يعيش ثلثا البشرية في حالة جوع دائمة » : ونادراً ما يقصد بذلك المجاعة بحصر معناها ، اي فقدان الغذاء او الحاجة الكلية اليه ، اللذين يتسببان بالخور والموت العاجل ، بل « الجوع الخفي » بصورة خاصة ، اي الامراض الناجمة عن نقص بعض العناصر الضرورية للتوازن الفيزيولوجي في السكان البشري : اعني به نقص الفيتامين D الذي يتسبب بالحراقة عند الطفل ، ولين العظام عند البالغ ، ونقص الاملاح المعدنية ، والحديد والفوسفور والكالسيوم ، التي تلعب دوراً كبيراً في تركيب الهيكل العظمي ، ونقص البروتينات الذي يؤخر النمو ويضعف الجسم ، الخ . ، ويفضي الى ظهور الأمراض التي ترافق الفاقة والشقاء : سوء شغوف قرنية العين ، داء الذرة ، داء الحفر .

وقد وضع « جوزيه دي كاسترو » بعد ابحاث دقيقة قام بها ، جدولاً مفصلاً بـ « مناطق

سوء التغذية ، هذه التي يمكن حصرها في المناطق غير النامية حيث نرى ان نظام الملكية والاستثمار في سبيل المزروعات التجارية ، وتبذير الموارد الطبيعية « قد خربا البيئة الطبيعية دونما شفقة على طريقة قتل البانزر » .

بيد ان الطبقات الفقيرة في البلدان النامية لا تنجو دائماً من هذه الامراض الناجمة عن سوء التغذية . ففي السنة ١٩٤٠ ، شكا ٢٥٪ من سكان الولايات المتحدة و ١٥٪ من سكان بريطانيا العظمى من سوء التغذية ، وفي نيويورك ، بدت ظواهر الخراصة على ٢٪ الطوائف السوداء والاطيالية . ويتشرداء الذرة اليوم انتشاراً دائماً في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة . ومنذ السنة ١٩٣٦ كان هذا الداء موضعياً في اوروبا (غاليسيا واستوريا) ثم انتشر انتشاراً يدهو الى القلق في كافة انحاء اسبانيا بعد الحرب الاهلية (٣٠.٠٠٠ حادث في مدريد) . وفي ايطاليا الجنوبية ، وبولوليا ، ورومانيا ، حيث تكثر الاملاك الكبرى والبروليتاريا الريفية البائسة ، لم تكن الخراصة ، وسوء شفاف القرنية ، والوذمة المتسببة عن الجوع ، وحاجة الجسم الى الكالسيوم ، امراضاً نادرة .

في اميركا اللاتينية ، قدر في السنة ١٩٤٦ بأكثر من ٩٠ مليوناً ، اي ٢٪ السكان ، عدد الاشخاص المفقدين الى التغذية الكافية . وقدر معدل نظام الاغتذاء اليومي للفرد في بوليفيا بـ ١٣٠٠ وحدة حرارية . وفي الشيلي يتوفر لـ ٥٠ بالمائة من السكان أقل من ٣٤٠٠ وحدة حرارية في اليوم ولـ ١٠ بالمائة أقل من ١٥٠٠ . وفي شمالي شرقي البرازيل وفي أمازونيا يتوفر للفرد بين ١٧٠٠ و ١٨٠٠ وحدة . وهنالك النقص النوعي الذي هو أشد خطراً من النقص الكمي . فان تغذية تعتمد قبل اي شيء آخر على الذرة الصفراء واللوبياء وبعض انواع البطاطا والجذامير وحساء الذرة الصفراء ، والمفتقرة كلها الى البروتينات والاملاح المعدنية والفيتامينات ، تولد « غلة المناطق الحارة الشهيرة » ، وفقدان القابلية عند الجيعان (التي يجب تحريكها بالفلفل او المشروبات الروحية) ، والبلادة التي يعززون اليها ضعف الانتاج بينما ليس هناك سوى ضعف ناتج عن الجوع . اما نصيب الفرد من الخضار ، والثمار ، واللحوم (معدل ١٤ كيلوغراماً في السنة في البيرو ، و ١٨ في الاكوادور ، مقابل ٦٠ في كندا) ، والحليب (١١ ليترأ في السنة في البيرو ، و ١٤ في الشيلي ، مقابل ١١٠ في الولايات المتحدة ، وهناك ٥٠٪ من المناطق الريفية في اواسط فنزويلا لا تستهلك حليباً البتة) ، فغير كاف إطلاقاً . واما في آسيا ، « ارض الجوع بالذات » ، فقوام نظام الاغتذاء نباتي ، بحيث ان ٢ او ٣ بالمائة فقط من مجموع الوحدات الحرارية تنتجها أغذية من اصل حيواني (في الولايات المتحدة ، ٣٩ بالمائة) . وفي الصين يستند نظام الاغتذاء الى الارز ، والحنطة ، والذرة البيضاء ، ولا يربى للتغذية سوى حيوان واحد هو الخنزير ؛ ولذلك ، ففي كافة مناطق الجنوب (حيث الارز هو قوام التغذية) ، ينتشر الجوع الزمن الكمي - كما يتضح ذلك من ضعف الاشخاص وبطء الانتاج وضآلته (١٤ مرة اقل من انتاج الفلاح الاميركي) - والنوعي ، الذي يزيد من خطورته المرض الدودي وفقر

الدم المتولد عن الديدان الطفيلية ، اللذان يصاب بها ٩٠ بالمائة من سكان الأرياف وينتشران بسبب استعمال الدمال البشري ، وبضيفان أضرارهما الى أضرار الأمراض الناجمة عن الحاجة وأضرار المجاعات المتسببة عن الفيضانات والجفاف . وهو سوء التغذية في الهند كذلك ما يسبب الوفيات الرهيبة الكثيرة بين السكان قبل سن العشرين ، بحيث ان ٥٠ بالمائة من الهلود « يولدون ليتناولوا طعاماً غير كاف ويموتوا قبل بلوغ سن الانتاج » ، وما يترك السكان دون مقاومة امام الاوبئة : تسببت النزلة الواقدة ، في السنة ١٩١٨ ، بوقاة ١٥ - ٢٠ مليون شخص ، والمجاعة ، في ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، بوقاة ملايين الضحايا ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون هندي يصابون بالحمى الاجمية ، وعشرات الملايين بالزحار والتدرن الرئوي والكوليرا والمرض الدودي . وحتى في اليابان ، حيث نجحت الزراعة الحديثة في زيادة الانتاج ، أفضى استخدام الأسمدة بكيات كبرى الى ملاحظة المجاعات ، ولكن نظام الاغتذاء ما زال دونياً . رتعماني افريقيا من النقص نفسه : فإن الفلاح المصري وفلاح بلدان افريقيا الشمالية ضحيتان للنقص الغذائي نفسه الذي يعاني منه الافريقي الاسود . وقد بلغ من قهتي عدد السكان ، بعد الحرب العالمية الاولى (٢٥ بالمائة في الكونغو البلجيكي) بسبب الممارس والاقتصاد الجديد ان الحاكم العام « كارد » نأدي في افريقيا الاستوائية الفرنسية بـ « سياسة البطن الملآن » من اجل « الإكثار من الزوج » .

والحال كان من الواجب ان يرتفع الانتاج الغذائي بنسبة ٢ بالمائة في السنة كي لا يبقى ارتفاع الانتاج دون الحاجات التي يخلقها النمو الديموغرافي ، والآن فهي سوف تتفاقم أكثر فأكثر . وقد كتب احدهم في السنة ١٩٤٩ : « يجب ان يزداد الانتاج الزراعي منذ اليوم حتى ١٩٦٠ بنسبة ٩٠ بالمائة في كافة أنحاء العالم كي لا تسوء تغذية الشعب عن سألها الحاضرة » .

يرتبط بسوء التغذية وجود الأمراض الجاهلية المعدية لان « جغرافية الصحة السيئة هي جغرافية الجوع والجهل ايضاً » . فهو المرض الجلدي في المناطق الحارة ما يولد الضعف والسقم ، وهي الحمى الاجمية ما تصيب ٣٠٠ مليون شخص في العالم كله ، يموت منهم ٣ ملايين في السنة ، وهناك خصوصاً بالهرسية المنتشرة في افريقيا والشرق الاوسط واميركا الجنوبية والصين ، وفقر الدم المتسبب عن دودة طفيلية ، والتدرن الرئوي الذي تفوق ضحاياه ضحايا الحمى الاجمية والذي هو اوسع انتشاراً منها في العالم ، والتهاب الملتحمة (تراخوما) المتكاثر في الهند والهند الصينية وافريقيا الشمالية ، والسفلس ، وأمراض المعسدة والامعاء كالزحار والكوليرا والحمى التيفية ، والأمراض الناجمة عن الحاجة الى الغذاء كـ « بريبري » ، وداء الذرة ، وداء الحفر ، والحراة والد « كواشوركور » ...

لقد لاحظنا تكراراً في الصفحات السابقة ان الجهل والدوس تفاوت مستويات المعيشة والجوع والأمراض موزعة توزيعاً متفاوتاً جداً بين مختلف سكان العالم — وبين مختلف الطبقات الاجتماعية ايضاً .

فعلى صعيد العلم ، لا نتراجع آفة الجهل الا ببطء . اجل لقد نجحت بعض البلدان في تخفيض عدد الاميين من ابنائها تخفيضاً كبيراً ، ولا سيما في المدن : ولكن اذا اختلف الى المدرسة الابتدائية ٨٠ - ١٠٠٪ من الاولاد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا وايرلندا وبلجيكا وزيلندا الجديدة ، فان النسبة تهبط الى ٦٠ - ٨٠ بالمائة في معظم بلدان اوروبا الوسطى والغربية واليابان ، والى ٤٠ - ٦٠ بالمائة في البرتغال والمكسيك ، والى ٢٥ - ٣٠ بالمائة في بلدان اميركا الجنوبية ، والى اقل من ٢٠ بالمائة في افريقيا والشرقين الاقصى والاطلس . وبالرغم من ان ارتفاع عدد التلامذة في كافة مستويات العلم هو احد مميزات العالم المعاصر ، فلا يزال هنالك مناطق شاسعة وجماهير غفيرة يخيم عليها الجهل .

اما بالنسبة لمستوى المعيشة على الصعيد المادي ، فهو دخل الفرد ما يوفر افضل قاعدة للتقدير . فان الدراسة التي قامت بها منظمة الامم المتحدة في ١٩٤٩ قد اظهرت آنذاك ان معدل الدخل السنوي الفردي هو اقل من ٥٠ دولاراً بالنسبة لـ ٦٥٠ مليون نسمة من سكان الكرة الارضية ، وبين ٥٠ و ١٠٠ دولار بالنسبة لـ ٤٧٥ مليوناً ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار بالنسبة لـ ٢٥٠ مليوناً ، وبين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار بالنسبة لـ ٣٩٥ مليوناً (المانيا ، الاتحاد السوفياتي ، ايطاليا ...) ، وبين ٤٠٠ و ٦٠٠ دولار بالنسبة لـ ٦٥ مليوناً (ايرلندا ، فرنسا ، بنلوكس ، التروج) ، وبين ٦٠٠ و ٩٠٠ دولار بالنسبة لـ ١١٠ ملايين (الدانمارك ، المملكة المتحدة ، كندا ، زيلندا الجديدة ، السويد ، سويسرا) ؛ وكان هذا الدخل ١٤٧٦ دولاراً في الولايات المتحدة ، و ٨٧٠ دولاراً في كندا . وجلي ان هذه المعدلات لا تعطي سوى صورة ناقصة جداً عن مستويات المعيشة التي يحذر ايضاحها بدرس توزع الدخول في داخل كل بلاد على حدة . ولكنها ، على كل حال ، معدلات تجاوز معدلات دخول الطبقات الفقيرة بمجازة كبيرة جداً .

التباين كبير كذلك في مكافحة الامراض الجاهلية لأن فاعلية هذه المكافحة تابعة للتجهيز الطبي والصحي ، والحال يختلف هذا التجهيز اختلافاً كبيراً جداً . فان عدد الاطباء بالنسبة للسكان متفاوت جداً : ١ مقابل ١٠٠٠ في الولايات المتحدة في ١٩٣٨ ، و ١ مقابل ٧٧٥ في ١٩٤٦ ، و ١ مقابل ٧٠٠ في ١٩٥٥ . في سويسرا ١ مقابل ١١٣٥ في ١٩٤٩ . في المانيا وفرنسا ، ١ مقابل ١٤٥٣ و ١٤٨٠ في ١٩٣٩ ، أما في بولونيا ١ مقابل ٣٠٢٠ في ١٩٤٧ . في مصر ١ مقابل ٤٥٠٠ . وهناك طبيب مقابل ٥ - ١٠ آلاف نسمة في افريقيا الشمالية وسيلان والمراة ... ، وطبيب مقابل ١٠ - ٥٠ ألفاً في الكونغو البلجيكي و افريقيا الاستوائية الفرنسية واثيوبيا ونيجيريا وغينيا الجديدة والهند الصينية والاندونيسيا ... وان نسبة الممرضات والممرضين لأدنى من نسبة الاطباء ايضاً . ومن الطبيعي ان كثافة الاطباء ترتفع في المناطق الغنية (تتراوح في الولايات المتحدة بين ٤ ، اذا كان معدل الدخول في المنطقة ٦٠٠ دولار ، و ١ اذا كان هذا المعدل ادنى من ١٠٠ دولار) . اما عدد الأسرة في المستشفيات فهو ١ مقابل ٧٥ - ١٠٠

نسمة في البلدان المتطورة (بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الدانمارك ، ألمانيا) ، ويهبط الى ١ مقابل ٨٧٥ نسمة في مصر ، ومقابل ١٥٠٠ في تركيا ، ومقابل ٥٠٠٠ في الهند .

هنالك من ثم بشرتين ، او مجتمعان يتقاسمان سكان الكرة الارضية على غير قساو . ففي السنة ١٩٥٧ ، عاش ثلثا البشرية في بلدان لم يبلغ الدخل القومي فيها ، على اساس عدد السكان ، ٣٠٠ دولار في السنة للشخص الواحد . وبالنسبة لـ ٦٨٪ من بينهم كان هذا الدخل أقل من ١٠٠ دولار . ولذلك كانت مستويات المعيشة متباينة جداً بين الدول الغنية (١/٤ سكان العالم غير السوفيياتي) التي تتوفر لها ثروات طائلة من المواد الأولية ، وصناعة قوية متقدمة تحولها الى مواد استهلاكية ، وفنيون كثيرون ، وبين البلدان الفقيرة ، المكتظة بالسكان في أغلب الاحيان ، المفتقرة الى رؤوس الاموال والفنيين . وتطابق خريطة هذه البلدان ، بالضبط ، خريطة مناطق التخلف ، والامية ، والتوسع الديموغرافي السريع . ولا ينتج ثلثا السكان المتخلفين سوى ثلث الانتاج الزراعي العالمي . اجل ليس وجود السكان الفقراء بالشيء الجديد ، ولكن الفقر الحالي ، كما يوضح ذلك « ايف لاکوست » ليس « متعادلاً » على غرار الفقر في الايام الغابرة ، حين كان عدد البؤساء ثابتاً . أما الشيء الجديد فهو ان فقر التخلف « يوافق اختلالاً تجميعياً في التعادل » : ان ارتفاع عدد السكان الكبير والسريع لا يعادله ارتفاع الانتاج الزراعي العالمي . فمئذ السنة ١٩٥٩ ، اذ كان معدل النمو الديموغرافي ١.٦٪ ومعدل الانتاج ١ بالمائة فقط ، برز اختلال التعادل اكثر فاكثر ، وبرز الفارق بين البلدان المصنعة والبلدان غير النامية ، وارتفع عدد الجياع ارتفاعاً لم يعرف قط من ذي قبل . ولذلك فان اختلال التوازن الداخلي الذي ينجم عن ذلك ، والمقارنات التي يجريها ، في داخل كل دولة ، سكان البلدان غير النامية بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة الأقلية الممتازة ، تجعلهم يعون ان « السلطات المفرطة » التي يتمتع بها هؤلاء الممتازون ، من وطنيين وأجانب ، هي « العقبة الكبرى التي تحول دون انطلاقة انمائية حقيقية والعائق الذي يمكن ازالته بأسرع وقت » (١ . لاکوست) . فالمسألة من ثم مسألة سياسية اولاً ، لأن وسائل ايجاد حل لها متوفرة على الصعيد التقني .

مكافحة الجوع
لقد اثبتت نجاحات العلوم والتقنيات امكانية زيادة انتاج الاغذية والطاقة زيادة تكاد تكون لا محدودة . فان تقنيات التخطيط ، التي اعتمدت في روسيا اولاً ، ثم بات العمل بها شاملاً ، قد قدمت الدليل على امكانية تنظيم البحث العلمي تنظيمياً فعالاً جداً - وقد اعطت الولايات المتحدة خير مثال على ذلك خلال الحرب الاخيرة وبعدها - وتحقيق الاكتشافات المخبرية تحقيقاً عملياً في وقت قصير جداً . فبات ممكناً من ثم ، من الناحية التقنية ، تحسين مصير الانسانية وتحفيز المثال السانسييموني لاستثمار الارض استثماراً منظماً وصوابياً ، وازالة بؤس البشر ، في ظروف لم يحلم بها احد من قبل . ووضع حد للاخطار التي الماح اليها ف . د . روزفلت في برنامجه الحربي : القضاء على الخوف ، والبؤس ، والمرض .

امام سرعة تزايد السكان وقفت الامم المسيطرة بعزم الى جانب تحديد النسل ؛ فكما ان

الطبقات الحاكمة رأت مع « مالتوس » في اوائل القرن السابق ان تحديد النسل هو العلاج الوحيد لبؤس الطبقات الفقيرة ، كذلك نصحت هذه الامم بـ « رقابة الولادة » الى الشعوب الآسيوية غير النامية المتكاثرة بسرعة ؛ فأقرتها اليابان ، والهند ، والصين (ربما مؤقتاً) اقراراً رسمياً . اما الموقف التفاؤلي المناهض لتحديد النسل فقد دافعت عنه الاديان الوفية لموقفها التقليدي ، وكافة المقتنعين بأن الجوع مرده الى عوامل اقتصادية اكثر منها جغرافية وبأنه يمكن مواجهة كل ارتفاع في عدد السكان بتنظيم اجتماعي مناسب ؛ والقائلين مع « جوزويه دي كاسترو » ان « الجوع الجماعي ظاهرة اجتماعية الطابع ترد بصورة عامة الى سوء استخدام الامكانيات والموارد الطبيعية ولتوزيع المواد الاستهلاكية توزيعاً يرثى له . فمن اصل الـ ٥٠٪ من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، لا يستثمر اليوم سوى ١٠ بالمائة فقط ، وهناك مساحات كبرى يمكن من ثم استثمارها زراعياً . ولا تتيح التقنيات الزراعية المحسنة زيادة انتاج الاراضي المستثمرة حالياً في المنطقة المعتدلة فحسب ، بل استثمار اراض جديدة املت حتى هذا التاريخ لانها مجربة نسبياً ، كأراضي المناطق القريبة من القطب الشمالي وبورات آسيا الوسطى والاراضي الجمرية في المناطق الحارة والاراضي التي محلت بفعل زراعة واحدة متكررة وغير صوابية . ومن شأن اذجان الانواع النباتية الجديدة الغنية جداً بالكالسيوم والفيتامينات ، التي درست مؤخراً في اميركا الوسطى والبرازيل ، وانماء صيد الاسماك (المحصور اليوم بنسبة ٩٨ بالمائة في نصف الكرة الشمالي) وتربيتها ، ان يزيدا كذلك كمية الاغذية المتوفرة ، كما ان من حقنا ارتقاب نتائج جلي من اكتشافات علم الحياة وتطبيقات الطاقة الذرية . وقد تحقق منذ اليوم في المختبرات اعداد مواد حية بفضل الطاقة الضوئية ، وتعد منذ اليوم كذلك زراعة بعض انواع الاشنة البحرية الغنية بالبروتينيات والسكر القابل التمثل ، التي من شأنها انتاج طاقة مرفعة . وهذه حال الـ « كلوريل » ، اشنة المياه العذبة ، التي قد توفر زراعتها في احواض كبرى ٢٠ طنناً في الهكتار سنوياً ، وقد لا تستلزم المياه التي تستلزمها المزروعات المروية الكلاسيكية في البلدان القريبة من المناطق الحارة حيث تتعرض النباتات لاشعة الشمس المحرقة . ويوجد علم الوراثة انواعاً نباتية اشد تحملاً وامرئ نضوجاً ، وربما انواعاً جديدة ايضاً ، وتستعمل الاشعاعات الذرية تطورها وتقضي على الجراثيم والحشرات ؛ وهكذا يصبح بالامكان تجنب كل خوف من الهجمة لجنباً نهائياً .

يقال القول نفسه عن انتاج المواد الاستهلاكية الصناعية ، وفي الدرجة الاولى عن الطاقة التي هي شرط كل انتاج ضخم وكل مكننة . فان بعض مصادر الطاقة لا تتجدد وينتظر استنزافها في مواعيد قريبة ، كالفحم الحجري الذي يتراجع امام تقدم البترول والكهرباء ، والبارول نفسه ، والغاز الطبيعي . ولكن الكهرباء ، التي تنتجها مصانع حرارية ومصانع مائية - كهربائية ، هي منذ اليوم المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة بسبب مرونتها وحقل تطبيقاتها الواسع ؛ فان استهلاكها

الثورة الصناعية
الجديدة

يتضاعف كل عشر سنوات في البلدان الصناعية . ويواجه انتاجها بواسطة مصادر لا ينضب
معيها : المصانع التي تستخدم طاقة المد والجزر المحركة (حيث ترتفع المياه وتنخفض كثيراً
فقط : مصب الـ « رانس » ، جون « مون - سان - ميشال ») ، وطاقة الرياح الذي يسير
محركات ذات قطر كبير (كمحطة « بالاكافا » في القرم) ، وطاقة البراكين (كالنفثات التي
يسيرها في توسكانا بخار يتصاعد من جوف الارض وتبلغ حرارته ٢٠٠ درجة مئوية) ،
واستخدام الطاقة الشمسية القادرة على تحويل صحاري المناطق الحارة الى مصادر عالمية غنية
بالطاقة (مصنع وادي ارارات في ارمينيا مع مياه الـ ١٢٩٣) ، وخصوصاً بإنشاء المصانع
الكهربائية الذرية . ولا يزال هنالك لعمري مصادر اخرى تطرح جانباً كل خوف من الحاجة
الى الطاقة : ان كميات الاورانيوم والتورיום المعروفة في العالم تسمح بالاعتقاد بأنها تمثل مصدر
طاقة اعظم شأنها الى حد بعيد من احتياط البترول والفحم الحجري ، وبأنها لا محدودة عملياً .
فبعد ثورة الآلة البخارية وثورة الكهرباء ، يشكل استخدام الطاقة الذرية والرقابات الآلية التي
توفرها الاجهزة الالكترونية ثورة ثالثة نشاهد انطلاقتها امام أعيننا . وقد اصبح استخدام
هذه الطاقة منذ الآن متنوعاً وواسعاً ؛ فان تحويلها الى كهرباء واستخدامها في دفع السفن
والطائرات والقاطرات قد اصبحا قابلي التحقيق تقنياً ، واستخدامها للتدفئة كذلك . فان
مولداً ذرياً ينتج ١٠٠ ٠٠٠ كيلووات في الساعة ، اي ما يكفي لاستهلاك مدينة تضم ١٠٠ ٠٠٠
نسمة ، لن يستخدم سوى ١٥٠ كيلوغراماً من مركب الاورانيوم - ٢٣٥ الغني بالاورانيوم ؛
وان الفواصة « نوتيلوس » قد قطعت مسافة ٣٥ ٠٠٠ ميل ولم يستهلك محركها الذري سوى
٦٠٠ غرام من الاورانيوم !

منذ اليوم أخذت بعض الآلات الجديدة الفائقة القوة تحدث ثورة في توزيع المراكز
الصناعية جغرافياً : آلات تسوية الارض التي تقوم كل يوم بعمل الوف العمال كرافعات الانقاض
التي تستخرج ١٥٠٠ متر مكعب في الساعة ، والرفوش الآلية التي تنزع ٦٠٠ متر مكعب في
الوقت عينه ، والمثاقب الفولاذية الآلية القادرة على حفر اربعة قطعها اربعين متراً مربعاً ،
والرافعات الآلية القادرة على رفع كتل صخرية تزن ٦٠ طناً ، والمهدات الرافعة القادرة على
رفع ٣٠ متراً مكعباً في الدقيقة ، والرفوش الكهربائية المزودة بالقواديس التي تستخرج ٣٥٠٠
طن من المعدن غير الخالص في ثماني ساعات ، والناقلات الآلية ذات السيور التي جعلت الاستثمار
المنجمي من على وجه الارض أوفر انتاجاً من الاستثمار داخل الارض وسهلت بناء الخطوط
الحديدية والطرق ، وأتاح الجر الكهربائي والجر بواسطة محركات ديزل اجتياز الصحاري
يسهولة ، كما ان الطوافات ، والطائرات الشاحنة ، وأبواب نقل البترول قد طورت ظروف
النقل . وقد اتاحت كل هذه التحسينات إمكانية استثمار موارد البلدان القاحلة كالصحاري
القطبية مثلاً : مناجم الحديد في « لابرادور » ، مناجم الرصاص في « غرينلند » ، موارد
المناطق الباردة السوفياتية ، بينما استخدمت تجهيزات الانهر الافريقية (مصنع آديا على

الـ « سافاغا » ، « وقريبا سـد » كـونـكـوريـه ، في غـينـيا ، وسـدّ كـويـلو في الغـابـون (لتـنـقيـة
البوكسيت المحلي والاوروبي . وهكذا اخذت تتوفر كافة الظروف التي سوف تتيح وضع كافة
موارد الكرة الأرضية في خدمة البشرية . وهكذا سوف يزول النمو الاقتصادي المتفاوت
في مناطق العالم المختلفة ويزول معه عدم التساوي في علائق القوة الذي افضى الى وجود
سائد ومسود .

الخلاصة

« لا (في حضارات الماضي الجماعية) ولا في عهد النظام الحر ، لم يكن البشر أحراراً حقاً ... فانت فترة النظام الحر القصيرة جداً ، التي بلغت اليوم أوجها ، لم تكسر يوماً ، حتى لأقلية من سكان العالم ، سوى حرية قضائية ، نظرية في أغلب الأحيان ، زادت في كثير من الحالات من خطورة الاقتصارات الاقتصادية » .

(ب . لاروك)

ان نصف القرن هذا قد قلب نظام المراتب بين القارات والدول بوضعه حداً لمينة أوروبا السياسية والاقتصادية . إلا ان هذه الأخيرة ، ما زالت ، على الصعيد العقلي ، « مملكة العالم » ، والمركز الرئيسي لانضاج الأفكار وأشكال الفن ، كما ان العلم الأوروبي ما زال يلعب دوراً أولياً في حقلي البحث والاكتشاف . فعملها الخلاق لم يستنزف قط ، وليست المراكز الجديدة التي تجارها في البقاع الاخرى من الكرة الأرضية ، سوى إبتناؤها ومواصلات نشاطها . وما زالت هذه المراكز تستوحىها وتقتبس من طرائقها وتستعين ببعض علمائها . يضاف الى ذلك ان « أوروبا » ، الحرة والماركسية ، تشران كلتاهما مثلاً أوروبية المنشأ . وبداً نصف القرن هذا كذلك نظام الاقتصاد والمجتمعات نفسه ، وجدد مبادئ العلم والفن وطرح كافة المسائل تقريباً بمباراة جديدة ، وولدت بذلك في الاجيال التي بلغت سن الرشد بعد السنة ١٩٠٠ شعوراً ناصباً بعدم الاطمئنان ويقرب نهاية العالم عبر عنه العديد من الادباء ورجال الدولة المعاصرين في تصريحاتهم التشاؤمية .

لقد نزلت بالنظام الاقتصادي القديم أضرار جسيمة . وفقدت الرأسمالية من جهة ثانية جزءاً كبيراً من الكرة الأرضية ، واكثر من ثلث سكانها الذين انضموا الى الكتلة الشيوعية حيث لم يعد الانتاج خاضعاً لسنة الكسب بل خطط تخطيطاً كلياً . يضاف الى ذلك انها شوهت تشويهاً خطيراً حيث لم تزل هي النظام السائد في الاجزاء الاخرى من العالم . فان عجزها عن التوفيق بين الانتاج والاستهلاك ، وإيجاد الاسواق لتصريف انتاج عادم النظام واشباع حاجات الجماهير الحقيقية في وقت واحد ، والتوقيفات المفاجئية التي تنجم عنه في نمو الاقتصاد ، قد اوجبت تدخل

الدولة تدخلا متزايد النشاط . فقام من ثم اقتصاد موجه أصبحت فيه الدولة الرأسمالية العامل الرئيسي في الحياة الاقتصادية . وان الضرائب السقي تقطعها السلطة من الدخل ، وطبيعة نفقاتها (ولا سيما نفقات التسليح التي أصبحت « الميزة الثابتة لنظامنا الاقتصادي ») ، ونداءاتها من أجل التوفير ، وتدخلها في حقل التسليف ، قد اتاحت لها رقابة التوزيع ، وتنظيم توظيف الاموال ، وتحديد الاسعار ، وتوجيه الانتاج ، وتشجيع هذا النشاط او ذاك او عدم تشجيعها وتعديل توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، واستلام زمام الاقتصاد كله . فكان ان هذا التدخل شبه الدائم اعطى الرأسمالية وجهاً جديداً ما كان احد يلحظ به في السنة ١٩٠٠ . وهو قد استتب ، لا إلغاء حق الملكية الخاصة وحرية العمل ، بل تحديد هاتين على كل حال . ومنذ عشرين سنة تقريباً ، نرى ان الولايات المتحدة - بلاد الرأسمالية الكبرى بالذات - قد سلكت هذه الطريق .

ان ازمة الرأسمالية هذه ، واعني بها « شعورها بوقتيتها » منذ الازمة الكبرى ، والصفة التي تبدو ملازمة للتدابير التي تمحوها تمحوها عميقاً جداً ، قد طرحت بصورة حتمية مسألة مدى حياتها وموتها ، و « افلاسها » ، و « فسادها » . فحول هذه المسألة تتجابه الايديولوجيتان المتزاحمتان اللتان تنقسمان العالم : هل الرأسمالية قادرة على التحسن وحتى على البقاء ؟ ان الجواب الماركسي معروف تمام المعرفة : ان الرأسمالية صائرة حتماً الى الزوال بسبب حركة التاربخ الديالكتيكية التي يتوجب على البروليتاريا بموجبها القضاء على النظام الذي كان سبب نشأتها . وكل ما هنالك ، كما يرد في الجواب ، يثبت هذا التطور : تمادي واتساع الازمة الكبرى ، النجاحات التقنية المظيمة المتحققة ، كون جزء كبير من اوروبا وآسيا قد انتزع منها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، اسواقاً هامة ودورها القيادي في حياة البلدان الجديدة . ولن تغلب الرأسمالية على الصعوبات التي تتخبط فيها الا باللجوء الى حيل مؤقتة ، ولكن لا مناص من ازمات كبرى متزايدة الامة ، ترافقها حروب من اجل فتح الاسواق ، سوف تستعجل القضاء عليها .

سلم عدد من الاقتصاديين والكتاب الاحرار مع ماركس ، دون التسليم بهذه الآراء الجذرية ، بأن الرأسمالية ليست « جزءاً من اطار الطبيعة الأزلي » . نذكر منهم « ج . شومبتر » الذي تكلم في كتابه « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » (١٩٤٢) عن تيبس الرأسمالية والمخاطبات التسارنجي . وقد ارتقب ، آسفاً ، انتصار الاشتراكية الحتمية . ونذكر « جايس بورنهام » الذي ارتقب في كتابه : « عهد المنظّمين » ، الصادر في السنة نفسها ، زوال النظام الحالي الذي لن تخلفه الاشتراكية بل رأسمالية دولة في ايدي بعض الفنين . وهناك عدد آخر من لم يبدو رأياً جازماً ، بل وقفوا موقفاً متحفظاً من مستقبل النظام . فرأى بعضهم كلامير كسين « هانسن » و « هيجنز » ان الاقتصاد الغربي قد بلغ نقطة « نفج » ، تستلعب ركوداً نسبياً ، اي تمها في نسق نموه يشكل ظاهرة تثير القلق . وهذا كان كذلك رأي كولن كلارك الذي ذاع صيته في العالم بفضل كتابه « شروط التقدم الاقتصادي » (١٩٤٠) : ان

التقدم الاقتصادي الذي يقوم بنمو القطاع الثالث ، صائر حتما الى التمثل لأن معدل زيادة الانتاجية في هذا القطاع ادى معدل ممكن . اضاف الى ذلك اخيراً ان ظواهر التضخم في كافة البلدان تؤلف خطراً ممتاً بالنسبة للمجتمع الرأسمالي لأنها سوف تنتهي الى زعزعة اطره وخلق وضع يكون من شأنه حمل الرأي العام ، كما يؤكد ذلك شومبر ، على اعتبار «التخطيط الكامل اخف الشرور الممكنة» . ويخلص الكاتب الى القول : «لقد اخطأ ماركس في تقديره لكيفيات انهيار المجتمع الرأسمالي ، ولكنه لم يخطئ في ارتقابه انهياره نهائياً» .

والحال عاش الاقتصاد الرأسمالي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في جو حرب حامية او باردة ، ومناقسة قوية بين سكتلتين من الدول ، وفي الوقت نفسه في جو تحسينات تقنية عظيمة حدثت به الى شحذ عزيمته وتجديد معداته الصناعية ، وسحب من سوق العمل ملايين الشباب المدعويين لخدمة العلم ، ولكنه انتهى كذلك ، كما هو طبيعي ، الى تفذية الانجاء الشامل الى التضخم افليست « المثبتات الآلية » ، التي احكمها علماء الاقتصاد منذ السنة ١٩٢٩ ، سوى مجرد حيل من شأنها تأخير ازمة آخذة بالنضج ليس تأخر اقتصاد اميركا في السنة ١٩٥٧ - بعد تأخير اقل خطورة في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وفي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - سوى احدى ظواهرها المثيرة للقلق ؟ فاذا كان التقدم الذي تحقّق لم يتحقّق الا بفضل سلوك « طريق التضخم الخطرة » ، هل يتوجب علينا ان نقول مع « ألفرد سوفي » ان « الرأسمالية لم تعالج تناقضها الاساسي . لقد نجحت في تخفيف شدة الهزات دون ان تنجح مع ذلك في استعمال نسقتها ؟

الا ان عدم حدوث ازمة عالمية جديدة كبرى منذ السنة ١٩٢٩ ، ونهضة التوسع الاقتصادي الهامة التي برزت في العالم الرأسمالي منذ السنة ١٩٥٣ ، قد اعاد له الثقة في المستقبل . وان في ذلك لدليلاً - كما يعتقد البعض - على ان الوسائل التقنية المستوحاة من « كينز » مجدية لتوقي الازمات اذا جرى التدخل في الوقت المناسب . وان مرونة النظام التي تتيح له التكيف بحسب الظروف الجديدة لدليل على قوته . او لم يؤكد اندريه مارشال - في سياق درسه « اشكال نظام الرأسمالية » - انها تتفق وعدة امثلة من التنظيم السياسية والقضائية والاجتماعية ، وانها تنطوي على اشكال كثيرة تبدىء بالمثال « الحر » وتنتهي بمثال مشوه جداً هو مثال الاقتصاد المخطط مخططاً جزئياً .

« ان الرأسمالية تتفق والمساواة بين الدخول » ولكنها تتفق كذلك واختلافها البالغ ، . مهما يكن من الامر ، فان تراجع التفاضل الكلاسيكي اصبح عباماً ، وهو يقاس بتقدم سياسة التدخل وبشبه شمول اقتصاد متباين التوجيه والتخطيط ، غالباً ما يطالب به المتمدنون انفسهم ، رغبة منهم في ان تقيم الدولة شر التقلبات الفجائية في النشاط الاقتصادي .



بموازاة تطور الرأسمالية هذا ، وعلى علاقة وثيقة معه ، لوحظ تفهّر سريع في مذهب « الدولية » وليس المقصود هنا « الدولية الاشتراكية » التي كانت لا تزال ناشطة جداً بعد

الحرب العالمية الاولى والى نرى في ضعف الحركة العمالية الاشتراكية الراهن اوضح طواهرها فحسب . بل المقصود ، كما اثبت ذلك « ميردال » ، رفض احترام مجموع القواعد القانونية الموضوعية تدريجياً والمقبولة عموماً التي كانت تنظم العلاقات بين الدول : رفض مواجهة المسائل من وجهة نظر مصالح البشرية العامة لا من وجهة نظر قومية ضيقة . فلا قيمة الا للدفاع عن المصالح القومية المستعجلة ، وتعذر الدول الجديدة غير النامية ، في هذا المضمار ، حذو الدول الكبرى في علاقتها المتبادلة وفي علاقتها بالاقاليم التي كانت خاضعة لها من ذي قبل . والمقصود كذلك الانتهاكات الخطيرة لحرمة الحق الدولي الذي كان يضمن ، في ايام الحرب ، حداً أدنى من الرفق واحترام الشخص البشري ، اذ ان « الحرب الشاملة » قد ادت الى قاعدة مخالفة الحقوق التي اعترفت بها اتفاقات جنيف ولاهاي لمندوبي الدول المتحاربة وامرى الحرب وسكان البلدان المحتلة من قبل جيش عدو . وبصورة خاصة انقسم العالم الى عدد متزايد من الاطر السياسية المستقلة التي تسيطر عليها قومية اقتصادية ذات اتجاه استكفائي يكثر من الحواجز ويحول دون انتقال المواد والاشخاص ورؤوس الاموال . ومن التناقض ان يعطى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي بصعوبات يتعذر تذليلها في الظاهر ، في الوقت الذي نشاهد فيه « تطوراً نحو توحيد الكرة الارضية تقنيا وصناعياً » (ر . آرون) ، ويبرز فيه بوضوح عجز الفرد عن ان يكفي نفسه بنفسه ، وتأييد فيه ضرورة قيام تعاون دولي . فان الأمم المتطورة لم تقم بشيء عملياً من اجل تثبيت سعر المواد الأولية والمنتجات الزراعية التي هي المورد الوحيد للبلدان غير النامية ، ومن اجل مساعدتها على تنويع انتاجاتها وانشاء صناعات تحويلية فيها ، وهي الوسيلة الوحيدة لوضع حد لفقدان التوازن الذي تعاني منه ، ومن اجل معالجة البؤس الفظيع الذي تزيد انطلاقتها الديموغرافية من خطورته يوماً بعد يوم . واذا ما استثنينا بعض الحالات النادرة ، فان البلدان المصنعة تصنعياً متقدماً هي وحدها تقريباً ما افادت من ازدياد الطاقة الصناعية ازدياداً عظيماً خلال السنوات العشرين الاخيرة .



من المميزات البارزة التي تستخلص من انعام النظر في مجتمعات القرن العشرين التفاوت الكبير السائد بين البشر . فان القسم الاكبر من الممتلكات العقارية في ايدي عدد ضئيل من كبار الملاكين . وفي البلدان التي تكثر فيها الممتلكات الصغرى ، ييسر التطور الاقتصادي وتقدم المكنتنة جمع الاملاك الصغرى والاستثمارات في وحدات اكثر اتساعاً وفي الصناعة كذلك تتغلب ظاهرة التجميع نفسها . وحتى اذا كان الرؤساء والمديرون فنيين يتقاضون مرتبات لا ملاكين ، فانهم يتمتعون بدخول كبرى وينفوذ عظيم . وان هذا التفاوت السائد بين طبقات الأمة الواحدة ، يسود كذلك على مستوى الشعوب . وهي اقلية هنا ايضاً ما تستفيد من كافة منافع الاقتصاد المعاصر — ١٥ بالمائة من سكان العالم غير السوفيياتي يستأثرون بـ ٦٢ بالمائة من الدخل العالمي — بينما تفتقر الاكثية الساحقة الى ضروريات الحياة . وان هذا التفاوت يزداد خطورة ، وليس ما

يشير الى ان وطأه ستخف في وقت قريب . فان الازدهار الاقتصادي الكبير الذي استفادت منه الدول المتطورة قد اتاح لها انهاء ثروتها وتحقيق بداية وحدة قومية بتوزيع الاخطار الاقتصادية بين مواطنيها توزيعاً اكثر انصافاً . اما الدول غير النامية المكتظة بالسكان فقد بقيت في حالة ركود يرثى لها ، او تأخرت احساناً . « بالنسبة للبشرية كجموع ، ليس في الواقع من تقدم ، ... » فالدخل القومي الحقيقي ومستوى الحياة المتوسط ادنى اليوم منها منذ عشرين سنة في الأرجح ، وربما كانا ادنى منها في السنة ١٩٠٠ (ج . ميردال) .

هو هذا التفاوت المزدوج ما قاومه وحاربه نصف القرن الاخير . فمن المميزات الجديدة للمعاصر ظهور حالة نفسية جديدة بين الجماهير التي كانت حتى هذا التاريخ خاضعة لرؤسائها التقليديين . اجل لقد تخللت تاريخ البشرية ثورات دفع اليها البؤس ، او وضع بحلي لا يطاق ، او الاستبداد ، او شدة الآلام ، ولكن الخضوع للتفاوت الاجتماعي ، وعدم الاطمئنان ، والفقر ، والبؤس ، والآفات الطبيعية لم يعترض عليه قط اعتراضاً جدياً . فسواء بشرت به الاديان السائدة أم إيديولوجية الطبقات الحاكمة ، فان مبدأ التسليم بنظام معترف بديمومته قد عرف انتشاراً شاملاً حتى بين العناصر المطالبة بالاصلاح . وكل ما بدا ممكناً في هذا الصدد هو تخفيف وطأة نتائجه بالتعاون الذي تحقق على الصعيد الوطني والصعيد الدولي ، وممارسة المحبة ، والمساعدة الاخوية ، والعدالة الاجتماعية ، والادخار الذي يتيح لكل فرد - كما علم بعضهم - الارتقاء في السلم الاجتماعي بالخروج من الحالة « البروليتارية » .

قبل الحرب العالمية الاولى ، اخذت الاشتراكية تعلمت في أوساط العناصر المتطورة في الطبقة العمالية - وهي أقلية ضئيلة ، كما سبق ورأينا - ان مصير المحرومين لا يمكن ان يتحسن بتحسين حاسماً على الصعيد الفردي ، بل بتبديل الحالة العمالية . وقد يسرت حوادث نصف القرن الاخير : الحربان العالميتان ، وعدم استقرار النقد ، والازمة الكبرى ، انتشار هذه الآراء انتشاراً واسعاً ، ولم يزل موقف الاستسلام والخضوع القديم بين الافراد وفي وسط الطبقات الشعبية فحسب ، بل بين الشعوب المسودة ايضاً ، وحل محله توق شامل لحياة فضلى . « لن ترضى اية طبقة بعد اليوم بأن تنعمت بالدنيا . ولن تعترف أية طبقة بتفوق طبقة اخرى » . وساد الاعتقاد من جهة ثانية بأن الحريات السياسية المدرجة في الدساتير القريية ليست في نظر أكثرية البشر سوى حريات شكلية ونظرية ؛ ولن تصبح فعلية الا اذا نعمت الجماهير بمستوى معيشة كاف ، الا اذا تحققت الديمقراطية الاقتصادية . فمن هذا التضاد بين المساواة السياسية والقضائية من جهة ، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية ، نشأ الشعور بأن النظام الاجتماعي ينطوي على ظلم لا يطاق .

اما ما استعجل هذا الوعي فهو مثل الثورة الروسية التي قدمت ، بتحقيقها مجتمعا بدون طبقات ، متركزا الى إلغاء الملكية الخاصة .

« الدليل على ان نظاما اقتصاديا غير الرأسمالية يمكن ان يسير بصورة دائمة، بينما كانت البلدان الرأسمالية فورية بطلاة بدت وكأنها انتشرت انتشاراً دائماً » .
(اندريه مارشال)

ان المثل الروسي علم الطبقات والشعوب المسودة - « البروليتاريا الداخلية » و « البروليتاريا الخارجية » بحسب تعبير « ج. بالندييه » - ان تبديل ظروف الاقتصاد امر ممكن، وان ليس من حتميات اقتصادية وتفاوتات لا دراء لها ، وان السلطة العامة قادرة على تبديل النظام القديم ، ويكفيها ، لبلوغ هذه الغاية ، استخدام الموارد التي وضعها العلم والتقنية بتصرفها .

على غرار دول اوروبا الوسطى والشرقية التي فازت باستقلالها في القرن التاسع عشر ، طالبت شعوب المستعمرات بحق حكم ذاتها ، وبانشاء دولتها القومية بدالة تقاليدها لا باقتباس مؤسسات الغرب اقتباسا اعمى ، وباعتماد اقتصاد مستقل لن يخضع بعد اليوم لمواقفات الدول الصناعية الكبرى . ومن يريد منها بلوغ هذه النتيجة لا يتوجه الى « النظام الحر » الاهند الحاجة ، خشية من الاضطرار الى القبول بشروط قد تمهد من استقلالها الحديث العهد . بل يلجأ الى تخطيط متفاوت الشدة يشدد على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية يستطيع وحده ان يوفر لها القاعدة التي تفتقر هي اليها والتي لا تعطي دخولا فورية .

أما في البلدان الرأسمالية ، فخوفا من الاعداء الثوري ، انتهجت الحكومات - منذ أزمة السنة ١٩٢٩ ، بصورة خاصة - في الحقل الصناعي سياسة التدخل نفسها التي انتهجتها في الحقل الاقتصادي . فأمام الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية ، حيث شمل الضمان الاجتماعي ، كما سبق ورأينا ، كافة حاجات العمال ، وحيث اتجه الاجر الاجتماعي المتزايد الى ابتلاع كافة الاجر ، عممت هذه البلدان بعد السنة ١٩٤٥ التدابير التي سبق اعتمادها في البلدان الانكلو - ساكسونية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها . لقد امست « دولة الازدهار » احد العناصر الاساسية للتوازن الاقتصادي والسياسي في كافة الدول تقريبا ، فهي في حقل الصحة العامة والاستخدام الشامل من جهة ، تموض من الاخطار الاجتماعية وتقي منها الى حد ما ، ومن جهة ثانية تصبح وسيلة ، لا تزال محدودة جداً ، لاعادة توزيع الدخول ، اذ انها تخصص الرسوم المستوفاة على اكثرها ارتفاعا للنفقات الاجتماعية التي تهم الجماعة كلها . لقد نجم عن ذلك ان الفارق بين الحالات المتوسطة والحالات الدنيا قد تضاعف في بعض البلدان كالولايات المتحدة والسويد وبريطانيا العظمى . وانما ما زال هنالك ، في هذا الحقل ، تفاوت كبير جداً هو الدليل على افتقار الاجراء افتقاراً نسبياً . فهنا ، كما بين الدول الفتية والدول غير النامية ، يتعاضد التفاوت بين الاغنياء والاجراء ، حتى المتوسطين ، بدلا من ان يتضام ، وترتفع الاجور أقل من الارباع الى حد بعيد ، بينما يعزز التطور التقني الطبقة الممتازة بتيسير الارتقاء الاجتماعي ووصول وضعا الاصل الى الوظائف القيادية . يمتلك المشاريع الكبرى ابداً ، حتى المغفلة منها والمدارة من قبل « مديري ادارة » ، عدد محدود من الارباب الذين يستمرون في التمتع بنفوذهم بعد حصرياً ، ولكنه ما زال مسيطراً على السلطة . ولذلك فان سيطرة الرأسماليين على غير الرأسماليين وما زالت

تشكل المرتكز الاساسي للدول الغربية. وما زال الصراع الطبقي قائماً ، ولكنه يرتدي اشكالا أقل جفافاً (مورييس دوفرجه) .



اصبح تدخل السلطة العامة من ثم عاماً - حتمى في البلدان التي تسيطر عليها تقاليد الاثرة الفردية - ؛ وقد فرضته اعتبارات اقتصادية واعتبارات اجتماعية الطابع من اجل تأمين قوازن افضل بين قوى الانتاج والتوزيع وضمان السلم الداخلي . ولكن النظام الحر ليس آخذاً في التراجع من هذا القبيل فحسب . فبينما وقفت الدول ، التي لم تشمر بأث البناء الاجتماعي مهدد بخطر جسيم ، موقفاً متساهلاً من الجرم السياسي ، خلال مرحلة النظام الحر ، فان التزام الاجتماعي الذي حركته ثورة تشرين الأول في كافة البلدان ، قد افضى منذ السنة ١٩١٧ الى تصلب الحكام : دكتاتورية في البلدان المنتقلة الى الشيوعية بغية محاربة محاولات مناهضة الثورة ، فاشستية او اقله نظام بوليسي ، وحد من الشرعية وتجاوزها في « العالم الحر » . ففي كافة بلدان العالمين دون استثناء يمكن وضع قائمة طويلة بأعمال العنف ، والتوقيفات التعسفية ، ومعاملة السجناء والمتهمين بفظاظة ، والاستجوابات تحت تأثير التعذيب ، والرقابات الاستقصائية التي تضرب عرض الحائط بسر المراسلة والمخابرات الهاتفية ، التي تؤيد كلها ان المثل الانساني الأعلى لفلاسفة القرن الثامن عشر وخلفائهم في القرن التاسع عشر أخذ في التراجع . وزادت من خطورة هذا التراجع قوة وسائل اقناع الجماهير الشعبية : الاذاعة ، التلفزة ، الصحافة الكبرى في ايدي المصالح الكبرى ، التي تنشر كلها ايدولوجية « مذهب محافظ جديد مستنير » (ج - مينو)^(١) يهدف الى ابعاد السياسة عن الرأي العام واخفاء هذه الحقيقة عنه : من شأن النضال السياسي وحده الانتهاء الى اعادة توزيع السلطة لصلصة المحرومين والمظلومين . اذن نحن امام تراجع النظام الحر ، الذي قابل المخطاط الرأسمالية الكلاسيكية ، او اقله تطورها ، ذاك النظام الحر ، الذي كان عهده الحلو - والحق يقال - قصير الامد ، والذي لم يستفد منه استفادة كاملة سوى شطر زهيد من البشرية ، هو ذاك الذي استفاد من امتياز الثروة .



يختلف الوضع ، كما يتضح ذلك ، اختلافاً كلياً عنه في السنة ١٩١٤ . وان العالم ، كما كان في هذا التاريخ ، قد زال معظمه منذ اليوم ، وانقلب توزيع القوى انقلاباً تاماً . فقد حل محل الوحدة الفكرية والمادية التي فرضتها هيمنة اوروبا انقسام الى ثلاث مجموعات . فهناك العالم الرأسمالي والحر والعالم الشيوعي ، تسيطر على الاول ، قوة وقوة ، الولايات المتحدة التي يقبض هو عنها المؤسسات والاخلاق السياسية ويخضع لتوجيهها في الحقل السياسي والاقتصادي . وهو يتألف من دول كانت مسيطرة من ذي قبل ، فأضعفتها حركات استقلال الشعوب في المستعمرات وشبه

تتمتع به طبقاتها المتوسطة والعمال الميسورون في صناعاتها ، وعلى بذخ طبقاتها الحاكمة . وتوجب عليها إعادة التوفيق بين جهاز انتاجها والظروف الجديدة الناشئة عن تحرر رعاياها السابقين ومنافسة الولايات المتحدة الساحقة في آت واحد . اما الثاني الذي يمتد من الإلب الى المستعمرات ، وباتت تبحث عن اسواق جديدة بغية المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع نسبياً الذي الباسيفيكي قينعم بظروف شبيهة بتلك التي عرفتتها الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر : سوق كبيرى تبدو امكافات توسعها وكأنها لاعدودة ، ويمكن ان تعتمد فيها ، على نطاق واسع ، تقنيات توحيد المنتجات والانتاج بالجملة ، وأزال اصلاح النظام الاجتماعي فيها العقبات التقليدية التي حالت دون النهضة الاقتصادية ، وتحسن فيها تدريجياً ظروف معيشة سكانها .

بين هذين المثالين لحضارات متناقضة ، بنظرتها الى العالم وبنظامها الاقتصادي والاجتماعي على السواء ، ظهرت منذ السنة ١٩٤٥ مجموعة ثلاثة تضم البلدان غير النامية التي فازت باستقلالها السياسي حديثاً او تسعى الى الفوز به . فأمام مجموعة البلدان الاطلسية المتقدمة تقنياً - التي يتجاوز معدل الدخل الفردي فيها ٥٠٠ دولار - والمجموعة الشيوعية التي ما زال معدل الدخل يتراوح فيها بين ١٠٠ و ٤٠٠ دولار ، اللتين تمثلان معاً أقل من نصف البشرية ، توجد كتلة قوية بعدد السكان ، والثروة ، والموارد ، وأهمية الدور الذي يقوم به بعض شعوبها في السياسة الدولية - الهند في عهد نهرو ، وكتلة الدول العربية ولا سيما مصر - ولكن القسم الاكبر منها يعيش في البؤس وعلى حدود المجاعة . وتتنازعها الكتلتان الكبريان على الصعيد الايديولوجي ، ومنذ السنة ١٩٥٤ ، على الصعيد الاقتصادي ايضا . فبينما كانت الدول الغربية وحدها - والولايات المتحدة في الدرجة الاولى - قادرة حتى هذا التاريخ على تقديم الفنين ورؤوس الاموال لها ، يمرض الاتحاد السوفياتي والصين اليوم عليها مساعدتها التقنية . وهكذا فان افغانستان تتلقى من الاتحاد السوفياتي القسم الاكبر من الاعتمادات التي يستلزمها تنفيذ الخطة الخمسية للغاء الاقتصادي ، والاتحاد السوفياتي يساعد الهند على بناء مصانع فولاذية ضخمة تنتج مليون طن من الفولاذ غير المصنوع ، ويمقد اتفاقات اقتصادية مع بورما ومصر وسوريا وباكستان . وعقدت عدة ديموقراطيات شعبية اتفاقات مماثلة مع الهند واندونيسيا وبورما . وفي المؤتمر الافريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة (١٩٥٧) ، وعد ممثل الاتحاد السوفياتي كافة الدول غير النامية ، دون شروط سياسية ودون تمييز ، بمساعدة بلاده المالية والصناعية والتقنية . ولا ريب في ان الدول غير النامية هي ما يستفيد من هذه المنافسة - لا بل من هذه المزايدة .

ابرز مؤتمر باندونغ شأن هذه الكتلة ورغبتها في الوقوف على الحياد . ولكن هذا الحياد لا يمكن ان يدوم الى ما لا نهاية له . لذلك فان كل كتلة تسعى جاهدة لاجتذاب هذه الدول الى مدارها . وهي قدرة كل من شكلي الحضارة على سد حاجات الشعوب غير النامية ماديا وفكريا ، ومحاربة الجوع والبؤس محاربة أجدى ، ما سوف يملى عليها الموقف الذي يجب ان تقفه ، وما سوف يرجع كفة الميزان لمصلحة هذا المعسكر او ذاك .

التوجيه البليوغرافي

مؤلفات عامة

- DAVID THOMSON, *The era of violence, 1898 - 1945*, Cambridge University Press, 1960 (t. XII de la «New Cambridge Modern history»)
- JACQUES PIRENNE, *Les grands courants de l'histoire universelle* : t. VI, De 1904 à 1939 et VII : De 1939 à nos jours, Neuchâtel, Ed. de la Baconnière, et Paris, Albin Michel, 1955 - 1956.
- R. GROUSSET et E. - G. LEONARD, *Histoire universelle*; t. III : De la Kelornie à nos jours, Gallimard, 1958 (Encyclopédie de la Pléiade).
- MAXIME MOURIN, *Histoire des nations européennes (1918 - 1962)*, Payot, 3 vol., 1962.
- LUIGI SALVATORELLI, *Storia del Novecento*, 3e éd. revue et mise à jour, Milan, Mondadori, 1964.
- G. BARRACLOUGH, *An introduction to contemporary history*, Londres, Watts, 1964.
- PIERRE GEORGE, *Panorama du monde actuel*, P. U. F., 1965.
- FELIX PONTEIL, *Histoire générale contemporaine du milieu du XVIIIe siècle à la deuxième guerre mondiale*, 3e éd., Dalloz, 1963.
- JEAN-BAPTISTE DUROSSE, *L'Europe de 1815 à nos jours*.
- BERNARD ISSELIN, *Histoire du monde contemporain*, F. Nathan, 1965 (depuis 1929).
- ALFRED VAGTS, *A history of militarism civilian and military*, New York, Mémorian books, 1959.
- A. SIEGFRIED, *La crise de l'Europe*, Calmann - Lévy, 1935.
- HAROLD LASKI, *Réflexions sur la révolution de notre temps*, trad. fr., Ed. du Seuil, 1946.
- TIBOR MENDE, *Regards sur l'histoire de demain, les nouveaux centres de gravité du monde*, trad. fr., ibid., 1954.
- JOHN STRACHEY, *La fin de l'impérialisme*, trad., Laffont, 1961.
- FR. PERROUX, *L'Europe sans rivages*, Paris, P.U.F., 1954.
- W. S. et E. S. WOYTINSKY, *World population and productions*, New York, The Twentieth century fund, 1953.

المسائل الديموغرافية

- MARCEL-R. REINHARD et ANDRE ARMENGAUD, *Histoire générale de la population mondiale*, Ed. Montchrestien, 1961.
- ALFRED SAUVY, *Théorie générale de la population*, 2 vol., P.U.F., 3e éd., 1963.
- LOUIS CHEVALIER, *Démographie générale*, Paris Dalloz, 1954, coll. «Etudes politiques, économiques et sociales».
- P. GEORGE, *Questions de géographie de la population*, P.U.F., 1959.
- MAX SORRE, *Les migrations des peuples*, Flammarion, 1955.
- EUGENE M. KULISCHER, *Europe on the move, war and population changes (1917) - 1947*, New York, Columbia U.P., 1948.

- JOSUE DE CASTRO, Géopolitique de la faim, Les Ed. ouvrières, nouv. éd. 1965.
 ANDRE ARMENGAUD, La population française au XXe siècle P. U. F., 1965.

الحياة الاقتصادية

- H. J. HABAKKUK et M. POSTAN, The industrial revolutions and after : incomes, population and technological change, 2 vol., Cambridge economic history of Europe).
 J. A. LESOURD et C. GERARD, Histoire économique (XIXe - XXe siècle), 2 vol., Colln, 1963 (coll. «U»)
 COLIN CLARK, Les conditions du progrès économique, trad. fr., P. U. F., 1960
 JEAN WEILLER, La croissance de l'industrie mondiale (1938 - 1961), New York, Nations Unies, 1963.
 FR. PERROUX, Le capitalisme, P. U. F., 1962.
 G. PIROU, Néolibéralisme, néocorporatisme, néosocialisme, Gallimard, 1939.
 FRITZ STERNBERG, Le destin du monde, trad. fr., Ed. du Seuil, 1958.
 ROGER ORSINGER, Les banques dans le monde, Payot, 1964.
 DANIEL DURAND, La politique pétrolière internationale, P. U. F., 1962.
 J. LESCURE, Les crises générale et périodiques de surproduction, Domat, 1938.
 R. LEWINSON, Histoire de la crise économique (1929 - 1934), Payot, 1938.
 LUCIEN DE SAINTE - LORETTE, Le Marché Commun, 3e éd., A. Colln, 1963.
 MICHEL CROZIER, Rapport préliminaire sur la situation sociale dans le monde, Genève, Nations Unies, 1952.
 RIVERO et JEAN SAVATIER, Droit du Travail, 3e éd., P. U. F., 1964 (coll. «Thémis».)
 ALEC MELLOR, La torture, son histoire, son abolition, sa réapparition au XXe siècle, Ed. Domat - Montchrestien, 1949.

الحركة العلمية

- L. LEPRINCE - RINGUET, La science contemporaine, les sciences physiques et leurs applications, 2 vol., Larousse, 1963.
 MAURICE DAUMAS, Histoire de la science. Des Origines au XXe siècle, Encyclopédie de la Pléiade, t. V., N. R. F., 1957.
 PIERRE AUGER, Tendances actuelles de la recherche scientifique, Paris, Unesco, 1961.
 G. CANGUILHEM, La connaissance de la vie, Hachette, 1954.
 ROBERT BROCA, Cinquante ans de conquêtes médicales, Hachette, 1955.
 RENE LERICHE, Cahiers d'actualité et de synthèse de l'Encyclopédie française, Larousse, 1954.
 JEAN AUVERT, La chirurgie d'aujourd'hui, Seghers, 1965.

التقنيات

- P. ROUSSEAU, Histoire des techniques, Fayard, 1956.

- RICHTIE CALDER, *L'homme et ses technique de la préhistoire à nos jours*, trad. de l'anglais par H. Delgove, Payot, 1963.
 CHAMBE' *Histoire de l'aviation*, Flammarion, 1949.
 DANIEL FAUCHER, *Le paysan et la machine*, Ed. de Minuit, 1954.
 ROBERT JUNGK, *Le futur a déjà commencé*, trad. fr., Arthaud, 1962.
 G. FRIEDMANN, *Où va le travail humain ?*, Ibid., nouv. éd., 1962.

الحركة الفلسفية والادبية

- GAETAN PICON et coll., *Panorama des idées contemporaines*, Gallimard, 1957.
 G. GURVITCH, *La sociologie au XXe siècle*, 2 vol., Ibid., 1947
 JEAN TOUCHARD et collab., *Histoire des idées politiques*, t. II du XVIIIe siècle à nos jours, P.U.F., 1965 (coll. «Thémis»).

الادب

- RENE LALOU, *Histoire de la littérature française contemporaine*, 2 vol., P.U.F., 2e éd., 1953.
 PIERRE DE BOISDEFRE, *Dictionnaire de littérature française contemporaine*, Ed. Universitaires, 1962.
 MAURICE NADEAU, *Histoire du surréalisme*, 2 vol., Ibid., 1945 - 1948
 FREDERIC TOWARNICKI et GILLES QUEANT, *Encyclopédie du théâtre contemporain*, vol. II : 1914 -1950, Perrin, 1959.
 ARAGON, *Littératures soviétiques*, Denoël, 1955.
 MARCELLE EHRHARD, *La littérature russe*, 4e éd., P.U.F., 1962.
 FERNAND MOSSE et collab., *Histoire de la littérature allemande*, Aubier, 1959.
 DONALD HAYMAN, *Situation de la littérature anglaise d'après - guerre*, Cahier des Lettres modernes, 1955.
 ALFRED CAZIN, *Panorama littéraire des Etats - Unis de 1890 à nos jours*, trad. fr., Robert Martin, édit., 1952.
 P. ARRIGHI, *La littérature italienne*, P.U.F., 1961.
 K. AMIS, *L'univers de la science - fiction*, trad. par E. Gille, Payot, 1962.

الحركة الفنية

- BERNARD DORIVAL, *Les peintres du XXe siècle*, t. II : Du cubisme à l'abstraction 1915 - 1957, Ed. Tisné, 1957.
 PIERRE FRANCASTEL, *Peinture et société*, Lyon, Audin, 1951.
 HENRI PERRUCHOT, *L'art moderne à travers le monde*, Hachette, 1963.
 GEORGES SADOUL, *Le cinéma, son art, sa technique, son économie*, Edit. fr, réunis 1984.
 R. DUMESNIL, *Histoire de la musique*, t. V. : La première moitié du XXe siècle, A. Colin, 1960
 KENNETH SCOTT LATOURETTE, *Christianity in a revolutionary age*, vol. IV et V, Londres, Eyre and Spottisworode, 1962 et 1963.
 ADRIEN DANSETTE, *L'église catholique dans la mêlée politique et sociale*, nouv. éd., Flammarion, 1965.
 GEORGES GUY-GRAND et collab., *La Renaissance religieuse*, Alcan 1928.
 H. MARC-BONNET, *La Papauté contemporaine*, P.U.F., 1953.

- A. LATREILLE et A. SIEGFRIED, *Les forces religieuses et la vie politique*, colln, 1951.
- FR. BOULARD, *Essor ou déclin du clergé français*, *ibid.*, 1950.
- YVON DANIEL et HENRI GODIN, *Sociologie religieuse et sciences sociales. Actes du IV^e Congrès international*, *ibid.*, 1955.
- P. SCHMITT-EGLIN, *Le mécanisme de la déchristianisation*, Ed. Alsatia, 1952.
- ABBE DESPONT, *Nouvel atlas des missions*, Paris et Lyon, Oeuvres de la Propagation de la foi, 1951.
- ANTOINE FREITAG, S.V.D. *Atlas du monde chrétien*, Ed. Elsevier, 1959.
- E. - G. LEONARD, *Histoire générale du protestantisme*, t. III : *Déclin et renouveau (XVIII - XX^e siècle)*, P.U.F., 1964.
- PIERRE GEYRAUD, *Sectes et rites, petites églises, religions nouvelles, sociétés secrètes de Paris*, Emile Paul, 1954.

الاعلام

- FRANCIS WILLIAMS, *La transmissions des informations*, Genève Unesco, 1953.
- B. VOYENNE, *La presse dans la société contemporaine*, colln, 1963 (coll. «U»).
- ALFRED GROSSER, *Hitler, La presse et la naissance d'une dictature*, *ibid.*, 1959.

الحروب

- J. F. C. FULLER, *La conduite de la guerre de 1789 à nos jours*, Payot, 1963.
- B.H. LIDDELL HART, *Histoire mondiale de la stratégie*, trad. par Lucien Poirier, Plon, 1962.
- JEAN PIERRE, *Les mutations de la guerre moderne (1892 - 1962)*, 2 vol., Payot, 1962.
- R. DE BELOT et A. REUSSNER, *La puissance navale dans l'histoire*, t. III : *De 1914 à 1959*. Ed. maritimes et d'outre-mer, 1960.
- AMIRAL BARJOT, *Histoire de la guerre aéronavale*, Flammarion, 1961.

الحرب العالمية الأولى

- F. DEBYSER, *Chronologie de la guerre mondiale. De Sarajevo à Versailles (28 juin 1914-28 juin 1919)*, Payot, 1938.
- Général YOURI DANILOV, *La Russie dans la guerre mondiale*, *ibid.*, 1927.
- Amiral M. W. W. P. CONSETT, *Le triomphe des forces économiques*, Société d'Éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1924.
- K. L. NOWAK, *Les dessous de la défaite*, trad. fr., Payot, 1925.
- E. DELAGE, *La guerre sous les mers*, Grasset, 1934.
- JACQUES MEYER et GABRIEL PERREUX, *Vie et mort du Français 1914 - 1918*, Hachette, 1959.

الحرب العالمية الثانية

- MARC BLOCH, *L'étrange défaite, Témoignage écrit en 1940*, nouv. éd., A. MICHEL, 1957.

- Général BEAUFFRE, *Le drame de 1940*, Plon, 1965.
 Général L. - M. CHASSIN, *La seconde guerre mondiale*, Larousse, 1951.
 ROBERT JARS, *La campagne de Pologne (Septembre 1939)*, Payot, 1949.
 Commandant P. LYET, *La bataille de France (mai-juin 1940)*, Payot, 1947.
 ROBERT JARS, *La campagne d'Italie (1943-1945)*, ibid., 1954.
 CHESTER WILMOT, *La lutte pour l'Europe*, trad. fr., Fayard, 1953.
 KENNETH EDWARDS, *L'opération Neptune*, trad. fr., La Jeune Par-
 que, 1947.
 HANS SPEIDEL, *Invasion 1944*, trad. fr., Berger-Levrault, 1950.
 HAROLD BUSCH, *Meutes sous-marines*, trad. fr., Ed. France-Empire, 1952.
 Capitaine de vaisseau ANDRIEU D'ALBAS, *Marine impériale (1941-1945)*.
 Lieutenant-colonel F. O. MIKSCHÉ, *Les erreurs stratégiques de Hitler*, Payot, 1945.
 GERT BUCHHEIT, *Hitler chef de guerre. L'armée allemande sous le III Reich*, trad. par J. Mordal, Arthaud, 1961.
 TREVOR ROPER, *Les derniers Jours de Hitler*, trad. fr., Calmann-Lévy, 1964.
 GEORGE KIRK, *The middle east in war*, Londres, Oxford University Press, 1951.
 F. C. JONES, HUGH BOSTON, et B. P. PEARNS, *Survey of International affairs 1939 - 1946. The Far East 1942 - 1946*, ibid., 1955.

احتلال، تعاون، مقاومة، نفي

- JEAN VIDALENC, *L'exode de mai-juin 1940*, P. U. F., 1957.
 H. MICHEL et collab., *La France sous l'occupation*, ibid., 1959.
 PIERRE ARNOLD, *Les finances de la France et l'occupation allemande (1940 - 1944)*, P. U. F., 1951.
 HENRI MICHEL, *Les mouvements clandestins en Europe (1930 - 1945)*, P. U. F., 1965 (coll. «Que sais-je?»).
 EUGENE KOGON, *Tragédie de la déportation (1940-1945)*, témoignages de survivants choisis et présentés par Olga Wurmser et Henri Michel, Hachette, 1954.

الأسلحة منذ ١٩٤٥

- F. M. BLACKETT, *Les conséquences militaires et politiques de l'énergie atomique*, trad. fr. A. Michel, 1949.
 Lt. Col. F. O. MIKSCHÉ, *Tactique de la guerre atomique*, Payot, 1955.
 CLAUDE DELMAS, *La stratégie nucléaire*, P. U. F., 1963.
 CAMILLE ROUGERON, *La guerre nucléaire, armes et parades*, Calmann-Lévy, 1962.

العلاقات الدولية

- RAYMOND ARON, *Paix et guerre entre les nations*, Calmann - Lévy, 1962.
 PIERRE RENOUVIN, *Histoire des relations internationales. T. VII : Les crises du XXe siècle. I : De 1915 à 1929; II : De 1929 à 1945*, Hachette, 1963 et 1965.

- V. POTIEMKINE (sous la direction de), **Histoire de la diplomatie**, t. II (1872 - 1919) et III (1919 - 1939), Lib. de Médicis; 1946-1947.
- WILLIAM E. SCOTT, **Le pacte franco-soviétique. Alliance contre Hitler**, trad. par J. Méthodier, Payot, 1965.
- F. W. DEAKIN, **L'Axe brisé, L'amitié brutale d'Hitler et Mussolini**; trad. fr.; Stock, 1964.
- MAXIME MOURIN, **Les tentatives de paix dans la seconde guerre mondiale (1939 - 1945)**, Payot, 1949.
- JACQUES FREMONT, **De Roosevelt à Eisenhower. La politique étrangère américaine (1945 - 1952)**, Genève, Droz, 1953.
- HENRI AZEAU, **Le piège de Suez (5 novembre 1956)**, R. Laffont, 1964.
- JEAN KLEIN, **L'entreprise du désarmement (1945 - 1964)**, Ed. Cujas, 1964.
- FRANÇOIS NOURRISSIER, **L'homme humilié, sort des réfugiés et «personnes déplacées» (1912 - 1950)**.
- JEAN DE LA ROBBIE, **Exodes, transferts, esclavage**; Gallimard; 1950.

المسائل الدستورية والحياة السياسية

- GEORGES BURDEAU, **Traité de science politique**, 7 Vol., Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1949 - 1957.
- MAURICE DUVERGER, **Droit constitutionnel et institutions politiques**. P. U. F., 8e Ed., 1965 (coll. «Thémis»).
- S. M. LIPSET, **L'homme et la politique**, trad. fr., Ed. du Seuil, 1963.
- BOYD C. SHAFER, **Le nationalisme, Mythe et réalité**, Payot, 1964.
- MICHEL DRANCOURT, **Les clés du pouvoir**, Fayard, 1964.
- A. DELEMER, **Le bilan de l'étatisme**, Payot, 1922.
- S. STELLER - MICHAUD, **La gauche, numéro spécial des temps modernes**, nos. 112 - 113, 1955.
- VIDAL - NAQUET, **La raison d'Etat. La répression de 1954 à 1962**, Ed. de Minuit, 1962.
- LOUIS VILLEFOSSE, **Géographie de la liberté. Les droits de l'homme dans le monde (1953-1964)**, Laffont, 1965.
- LEO VALIANI, **Histoire du socialisme au XXe siècle**, Nagel, 1945.
- GEORGES LEFRANC, **Le syndicalisme dans le monde**, nouv. éd., P.U.F., 1963.
- JOSEPH SCHUMPETER, **Capitalisme, socialisme et démocratie**, trad. fr., Payot, 1951.
- JEAN SALOMON, **La laïcité**, P. U. F., 1960.

الولايات المتحدة

- CHARLES et MARY BEARD, **Histoire des Etats-Unis**, trad. fr., Hachette, 1952.
- CLAUDE JULIEN, **Le nouveau Nouveau Monde**, Julliard, 1960.
- CHARLES MELCHIOR DE MOLENES, **La carrière du Président Kennedy et la vie politique américaine**, Ed. Cujas, 1964.
- F. ROZ, **Roosevelt**, Dunod, 1948.
- MAX LERNER, **La civilisation américaine**, trad. par Magdeleine Paz, Seuil, 1961.
- FRANCOISE BOURIEZ-GREGG, **Les classes sociales aux Etats-Unis**, Colin. 1954.
- C. WRIGHT MILLS, **The power elite**, New York; Oxford Univ. Press; 1957.

JEAN DARIDAN, *De Lincoln à Johnson, Noirs et Blancs*, Calmann - Lévy, 1965.

بريطانيا العظمى

CHARLES LOCH MOWAT, *Britain between the wars 1918-1940*, Londres, Methuen, 1955.

G. P. H. COLE et RAYMOND POSTGATE, *The common people 1746-1946*, Londres, Methuen, 1946.

JACQUES CADRAT, *Régime électoral et régime parlementaire en Grande-Bretagne*, Colin, 1948.

YVES HERISSET, *La monarchie britannique au XXe siècle*, Ed. Celse, 1961.

JEAN BLONDEL, *La société politique britannique*, A. Colin, 1964.

KEITH HUTCHINSON, *The decline and fall british capitalism*, Londres, Cape, 1951.

ايرلندا ، كندا ، اوسترااليا

A. RIVOALLAN, *L'Irlande*, Colin, 1934.

ANDRE SIEGFRIED, *Le Canada, puissance mondiale*, Colin, 1937.

ARTHUR W. JOSE, *Histoire de l'Australie*, trad. fr., Payot, 1930.

فرنسا

MARCEL REINHARD, *Histoire de France*, 2 vol., Larousse, 1954.

DAVID THOMSON, *La démocratie en France, La IIIe République*, trad. fr., sur la 1ère éd. anglaise, Nizet, 1955.

JACQUES CHASTENET, *Histoire du peuple français*, publ. sous la dir. de L. - H. PARIAS, vol. V : *Cent ans d'esprit républicain*, par J. - M. Mayeur, François Bedarida, Antoine Prost, Jean-Louis Monneron, Nouv. Lib. de France, 1964.

FRANCOIS GOGUEL et ALFRED GROSSER, *La politique en France*, A. Colin, 1964 (coll. «U»).

M. DUVERGER, *Partis politiques et classes sociales en France*, Colin, 1955.

FRANCOIS GOGUEL, *Le régime politique français. Les mécanismes de la démocratie parlementaire*, Ed. du Seuil, 1955.

JACQUES FAUET, *La France déchirée*, A. Fayard, 1957.

J. - M. JEANNENEY, *Forces et faiblesses de l'économie française (1945 - 1959)*, 2e éd., Colin, 1959.

GEORGES DUPEUX, *La société française (1789 - 1960)*, A. Colin, 1964 (coll. «U»).

FRANCOIS JACQUIN, *Les cadres de l'industrie et du commerce en France*, A. Colin, 1955.

DANIEL LIGOU, *Histoire du socialisme en France (1871 - 1961)*, P.U.F. 1962.

JACQUES FAUVET, *Histoire du parti communiste français*, 2 vol., A. Fayard, 1964 - 1965.

GEORGES LEFRANC, *Le syndicalisme en France*, nouv. éd., P.U.F., 1964.

JEAN MEYNAUD, *La révolte paysanne*, Payot, 1963.

ALFRED ROSMER, *Le mouvement ouvrier pendant la première guerre mondiale*, t. I : *De l'Union sacrée à Zimmerwald*, Lib. de Travail, 1936; t. II : *De Zimmerwald à la Révolution russe*, La Haye, Mouton, 1959.

PAUL - MARIE DE LA GORGE, *De Gaule entre deux mondes. Une vie et une époque*, ibid., 1964.

المانيا

E. VERMEIL, *L'Allemagne, essai d'explication*, 9e éd. Gallimard, 1945.
 ROBERT MINDER, *Allemagne et Allemands*, t. I., Ed. du Seuil, 1948.
 Colonel E. CARRIAS, *La pensée militaire allemande*, P.U.F., 1948.
 CLAUDE DAVID, *L'Allemagne de Hitler*, P.U.F. nouv. éd. 1963.
 JOSEPH ROVAN, *Histoire de la démocratie chrétienne: II. Le catholicisme politique en Allemagne*, Ed. du Seuil, 1965.
 JOHN W. WHEELER - BENNETT, *Le drame de l'armée allemande*, trad. fr., Gallimard, 1955.
 MAXIME MOURIN, *Les complots contre Hitler (1938 - 1945)*, Paoyt 1948.
 GEORGES CASTELLAN D. D. R. *Allemagne de l'Est*, Ed. du Seuil, 1955.
 G. - N. GILBERT, *Le problème allemand*, cahier 1 de la Nef, décembre, 1952.

ايطاليا

MAURICE VAUSSARD, *Histoire de l'Italie contemporaine (1870-1946)*, Hachette, 1950.
 MAX GALLO, *L'Italie de Mussolini*, Lib. Acad. Perrin, 1964.
 MURIEL GRINDROD, *The rebuilding of Italy. Politics and economics 1945 - 1955*, Londres, Oxford U. P., 1955 (Royal Instit. of Intern. affairs).
 GAETANO SALVEMINI, *Mussolini diplomate*, Grasset, 1932.
 JEAN MEYNAUD, *Les partis politiques en Italie*, P.U.F., 1965.

الدول الاخرى

RAYMOND FUSILIER, *Les monarchies parlementaires. Etude sur les systèmes de gouvernement (Suède) Norvège, Luxembourg, Belgique, Pays-Bas, Danemark)*, Les Editions ouvrières, 1960.
 FRANS VAN KALKEN, *Entre deux guerres. Esquisse de la vie politique en Belgique de 1918 à 1940*, 2e éd., Bruxelles. Office de Publication, 1945.
 PIERRE VILAR, *Histoire de l'Espagne*, P.U.F., 6e éd. 1965.
 PIERRE BROUE et EMILE TEMIME, *La révolution et la guerre d'Espagne*, Ed. de Minuit, 1961.
 P. JEANNIN, *Histoire des pays scandinaves*, P. U. F., 2e éd. 1965.
 JEAN MEUVRET, *Histoire des pays baltiques : Lithuanie, Lettonie, Estonie, Finlande*, Colin. 1934.
 CLAUDE-JOSEPH GIGNOUX, *La Suisse*, Lib. Général de Droit et de Jurisprudence, 1960 (Comment ils sont gouvernés).

الاتحاد السوفياتي

EDWARD HALLET - CARR, *A history of Soviet Russia*, 5 vol. (jusqu'en 1962). Londres, Macmillan, 1951 - 1958.
 FERNAND GREMARD, *La Révolution russe*, Colin, 1933.
 FRANK LORIMER, *The population of the Soviet Union*, Genève, S.D. N., 1946.
 ALEC NOVE, *L'économie soviétique*, trad. fr., Plon, 1963.

- PIERRE GEORGE, *L'économie de l'U.R.S.S.*, 10e éd., P.U.F., 1966.
 WALTER KOLARZ, *La Russie et ses colonies*, trad. fr., Fasquelle, 1954.
 JEAN BRUHAT, *Histoire de l'U.R.S.S.*, P.U.F., 5e éd., 1958.
 MOUSKHELY (dir.), *L'U.R.S.S.; droit, économie, sociologie, politique; culture*, t. I, Sirey, 1962.
 L. VOLPICELLI, *L'évolution de la pédagogie soviétique*, trad. fr., Neuchâtel, Delachaux & Niestlé, 1954.
 PIERRE SORLIN, *La société soviétique (1917-1964)*, A. Colin, 1964. (coll. «U»).
- CONSTANTIN DE GRUNWALD, *La vie religieuse en U.R.S.S.*, Plon, 1961.

اوربا الوسطى والشرقية

- HUGH SETON - WATSON, *Eastern Europe between the wars 1881 - 1941*, Cambridge University Press, 1945.
 JACQUES DROZ, *L'Europe centrale. Evolution de l'idée de «Mitteleurope»*, Payot, 1960.
 A. TIBAL, *La Roumanie*, Rieder, 1930.
 L. EISENMANN, *La Tchécoslovaquie*, ibid., 1921.
 HUGH SETON - WATSON, *The East european revolution*, Londres, Methuen, 1950.
 P. GEORGE, *Les démocraties populaires*, Ed. sociales, 1952.
 C. BOBROWSKI, *La Yougoslavie socialiste*, Colin, 1956.
 ISTVAN AGOSTON, *Le Marché Commun communiste. Principes et pratiques du Conecon*, Genève, Droz, 1964.

اميركا اللاتينية

- JACQUES LAMBERT, *Amérique latine*, P. U. F., 1963 (coll. «Thémis»)
 EUGENE PEPIN, *Le panaméricanisme*, Colin, 1938.
 CHARLES V. AUBRUN, *L'Amérique centrale*, nouv. éd., P. U. F., 1962.
 JACQUES LAMBERT, *Le Brésil, structure sociale et institutions politiques*, Colin, 1953.
 RAYMOND AVALOS, *Le Chili*, 2e éd., P.U.F., 1963.
 TOUCHARD, *La République argentine*, P.U.F., 1966.
 CLAUDE JULIEN, *La révolution cubaine*, Julliard, 1961.

مسائل الاستعمار وازالة الاستعمار

- RENE SEDILLOT, *Histoire des colonisations*, A. Fayard, 1958.
 P. GOUROU, *Les pays tropicaux*, P.U.F., 3e éd., 1953.
 HUBERT DESCHAMPS, *Peuples et nations d'outre-mer : Afrique, Islam, Asie du Sud*, Dalloz, 1954 (études politiques; économiques et sociales).
 PAUL MUS, *Le destin de l'Union française. De l'Indochine à l'Afrique*, Ed. du Seuil, 1954.
 TIBOR MENDES, *La révolte de l'Asie*, P.U.F., 1951.
 RENE VIARD, *La fin de l'Empire colonial français*, G. - P. Maisonneuve et Larose, 1963.
 J. MEYRIAT (sous la dir. de), *La Communauté internationale face aux jeunes Etats*, Colin, 1964.
 RENE GENDARME, *La pauvreté des nations*, Ed. Cujas, 1963.
 YVES LACOSTE, *Les pays sous-développés*, P.U.F., nouv. éd.; 1963.

مسائل البلدان لاسلامية

- LOTHROP STODDARD, Le nouveau monde de l'Islam, Payot, 1923.
1949.
JACQUES BERQUE, Les Arabes d'hier et de demain, Ed. du Seuil,
GIBB, Les tendances modernes de l'Islam, trad., fr.; Maisonneuve;
1960.
WILFRED CANTWELL SMITH, L'Islam dans le monde moderne,
trad. par A. Guimbretière, Payot, 1962.

الشرق الادنى

- SIR READER BULLARD, The Middle East, a political and economi-
cal survey; 3e éd., Londres, Oxford University Press; 1958.
P. KELLER, La question arabe, P.U.F.; 1948.
P. MONTAGNE, La civilisation du désert, Hachette, 1947.
M. CLERGET, La Turquie, passé et présent, Colin; 1947.
MARCEL COLOMBE, L'évolution de l'Egypte (1924-1950), Maisson-
neuve, 1951.
FREDY BEMONT, L'Iran devant le progrès, P.U.F., 1964 (coll. «Tiers
Monde»).

اسرائيل

- ANDRE FALK, Israël, terre deux fois promise, Ed. du Seuil; 1954.
ARTHUR KOESTLER, Analyse d'un miracle, trad. fr., Calmann -
Lévy; 1949.

افريقيا الشمالية

- DESPOIS, L'Afrique du Nord, 3e éd., P.U.F.; 1964.
CH. - A. JULIEN, Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat,
cahier no. 2 de la Nef, mars, 1953.
ROBERT MONTAGNE, Révolution au Maroc, Ed. France - Empire;
1953.
CHARLES - HENRI FAVROD, Le F.L.N. et l'Algérie, Plon, 1962.
ANDRE NOUSCHI, La naissance du nationalisme algérien (1914 -
1954), Ed. de Minuit, 1962.
THOMAS OPPERMANN, Le problème algérien; Maspero, 1961.
YVES-MAXIME DANAN, La vie politique à Alger de 1940 à 1944,
Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1963.

افريقيا السوداء

- ROBERT et M. CORNEVIN, Histoire de l'Afrique. Petite Bibliothèque
Payot, 1964.
JEAN SURET - CANALE, Afrique Noire, t. II : l'ère coloniale (1900 -
1945), Ed. Sociales, 1964.
JACQUES WEULERSSE, Noirs et blancs, Colin; 1931.
HUBERT DESCHAMPS, Les institutions politiques de l'Afrique noire,
nouv. éd. P.U.F., 1965.
B. HOLAS, Le séparatisme religieux en Afrique Noire, P.U.F., 1965.
GEORGE PADMORE, Panafricanisme ou communisme, trad. de
l'anglais, Présence africaine, 1961.

- MAMADOU DIA, L'économie africaine. Etudes et problèmes nouveaux, ibid., 1957.**
J. BOYON, Naissance d'un Etat africain : Le Ghana, A. Colin, 1958.
HUBERT DESCHAMPS, Histoire de Madagascar, Berger - Levrault, 1960.
LEO MARQUAND, The people and politics of South Africa, 3e éd., Londres, Oxford Univ. Press, 1962.

الشرق الاقصى

- P. RENOUVIN, La question d'Extrême - Orient, Hachette, 3e éd. 1953.**
PIERRE FISTIE, Le reveil de l'Extrême - Orient. Guerres et révolutions (1834 - 1954), Les Presses universelles, 1956.
W. MACMAHON BALL, Nationalism and communism in East Asia, Melbourne, University Press, 1952.
HELENE CARRERE D'ENCAUSSE et STUART SCRAM, Le marxisme et l'Asie (1853-1964), A. Colin, 1965.

الصين

- GEORGES MASPERO, La chine, t. II, Delagrave, 1925.**
J. - J. BRIEUX, La Chine du nationalisme au communisme, Ed. du Seuil, 1950.
E. - R. HUGHES, L'invasion de la Chine par l'Occident, trad. fr., ibid., 1938.
JACQUES GUILLERMAZ, La Chine populaire, nouv. éd. Paris, P. U. F., 1964.
RENE DUMONT, Révolution dans les campagnes chinoises, Ed. du Seuil, 1957.
TIBOR MENDE, La Chine et son ombre, trad. fr., Ed. du Seuil, 1960.

اليابان

- AYANORI OKASAKI, Histoire de japon : l'économie et la population, Cahier 32 de l'Institut national d'Etudes démographiques, P. U. F., 1958.**
ROBERT GUILLAIN, Le peuple japonais et la guerre. Choses vues (1939) - 1946), Julliard, 1949.
J. - F. BARRET, L'évolution du capitalisme japonais, 3 vol., Ed. sociales, 1945 - 1947.
JOHN M. MAKI, Government and politics in Japan. The road to democracy, New York, Praeger, 1962.

الفيتنام

- LE THANH KHOI, Le Viet-Nam. Histoire et civilisation, I, Ed. de Minuit, 1955.**
JULES ROY, La bataille de Dien-Bien-Phu, Julliard, 1963.
JEAN LACOUTURE, Le Viet-Nam entre deux paix, Ed. du Seuil, 1965.

الهند

- MARIE - SIMONE RENOU, L'économie de l'Inde, P. U. F., nouv. éd., 1964.**

ETIENNE GILBERT, L'Inde, Genève, Droz, 1958.

CHARLES BETTELHEM, L'Inde indépendante, Colin, 1962.

آسيا الجنوبية الشرقية

TIBOR MENDE, L'Asie du Sud - Est entre deux mondes, Ed. du Seuil, 1954.

PIERRE FISTIE, Singapour et la Malaisie, P. U. F., 1960.

GEORGE MCTURNAN KAHIN, Governments and politics of South-East Asia, Cornell «U.P.», 1965.

CLAUDE - ALBERT COLLIARD, La question d'Indonésie, Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1950.

W. F. WERTHEIM, Indonesian society in transition, La Haye, W. Van Hoeve, 1956.

مراجع عربية

استكمالاً لهذه المراجع الببليوغرافية ، رأيت « دار منشورات عويدات » ، في بيروت ان تكلف الاستاذ يوسف اسعد داغر الاختصاصي بفن المكتبات والخبر العالمي بالببليوغرافيا الشرقية والوثائق العلمي ، وأحد المترجمين لهذه الموسوعة التاريخية إعداد قائمة بالمراجع والمصادر التاريخية العربية التي تشتمل بأهم مواد هذا الجزء ، وقد نزل الاستاذ داغر عند رغبتنا هذه فأعد هذه القائمة خدمة منه للبحث العلمي وتيسيراً لأسبابه والباحثين في الدراسات التاريخية العائدة لهذه الحقبة من التاريخ العام .

فعمى ان يجد الباحثون في هذه القوائم المختارة ما يغني بعض الشيء عن جهد التلصيص ومشقة التعميش .
الناشر

الحرب العالمية

الحرب الاوروبية ١٩١٤ - ١٩١٨

- توماس لوبل - لورانس في بلاد العرب - تمريب كامل صموئيل مسيحية - الشويفات
ومطبعة الكلية الوطنية ١٩٣٣ ، ص ٢٦٧ - صور - خرائط .
- الديراوي ، عمر محمد - الحرب العالمية الأولى - بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ ،
ص ٥٧٦ - خرائط - مصور
- لوبن ، غوستاف - الحرب الاوروبية ، ترجمة اميل زيدان - القاهرة ، مطبعة الهلال ،
١٩١٦ ، ص ١٨٢ .
- المقدسي ، جرجس الخوري - اعظم حرب في التاريخ وكيف مرت ايامها - بيروت ،
المطبعة العلمية ، ١٩٢٧ ، ص ١٢٨ .
- بيشون ، جان - بواعث الحرب العالمية في الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول اميركا في
هذا الشرق . ترجمة محمد عزة دروزة - بيروت ، مطبعة الكشاف ، ١٩٤٦ ، ص ١٤٩ .
- روفائيل ، الخوري بطرس - اممال المرأة في الحرب الكبرى - بيروت ، المطبعة
الكاثوليكية ، ١٩٣٣ ، ص ١٧٠ .

- مجلة العالم الفرنسي - المسلمون الفرنسيون في الحرب - باريس ، لير ، ١٩١٤ ، ص ٣٨٩ .
 حسين ، فاضل - محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية - القاهرة ، معهد
 الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٧٠٧ .
 ميور ، رامزي - النتائج السياسية للحرب العظمى ، ترجمة محمد بدران - القاهرة ، لجنة
 التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦ ، ص ٣٧٥ .
 الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا والكتاب الأبيض الانكليزي . وهو يتضمن المراسلات
 الانكليزية الرسمية البريطانية والمثانية قبل وقوع الحرب بين الحلفاء وتركيا - القاهرة ،
 دار المقطم ، ١٩١٤ .
 تاريخ الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ج ١ - ٢ - بيروت ، المكتبة الاهلية ١٩٣٨ ،
 مجلدان - صور - خرائط .
 رؤوف ، احمد - كيف دخلت تركيا الحرب العالمية . تعريب فؤاد ميداني ، بيروت
 ١٩٣٣ ، ص ٨٤ .
 عزيز بك - سوريا ولبنان في الحرب العالمية . ترجمة فؤاد ميداني ، بيروت ١٩٣٣ ، ص ٣٨٤ .
 الغصين ، فايز - مذكراتي عن الثورة العربية . دمشق ، مطبعة ابن زيدون ١٩٣٩ ،
 ص ٢٧٢ .
 السعيد ، نوري - محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا
 ١٩١٦ - ١٩١٨ . بغداد ، مطبعة الجيش ، ١٩٤٧ ، ٤٨ ، ورقة - خرائط .
 الفاضل البصري - الكتاب الاسود . يحتوي على مداخلة ابن السعود مع الانكليز ومحاربة
 ابن الرشيد ابن السعود من اجل ذلك ، ١٩١٥ ، ص ٣١ .
 موسى ، سليمان - الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى . عمان ، دار النشر والتوزيع ،
 ١٩٥٧ ، ص ٢٦٣ . صور - خرائط .
 العمري ، محمد امين - تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ .
 بغداد ، المطبعة العربية ، ١٩٣٥ ، ٣ اجزاء - خرائط .
 نديم ، شكري محمود - الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ - ١٩١٧ . بغداد ، ١٩٦٧ ،
 ص ٤٩ - خرائط .
 البواري ، بشارة - اربع سنين الحرب . نيويورك ، مطبعة جريدة الهدى ١٩٢٦ ،
 ص ٤٨٣ .
 داغر ، اسعد خليل - تاريخ الحرب الكبرى شعراً - القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٩ ،
 ص ١١٧ .

انطونيوس ، جورج - بقطة العرب . ترجمة كمال حيدر الركابي ، دمشق ، مطبعة التري ، ١٩٤٦ ، ص ٤٦٣ .

سعيد ، امين محمد - اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين - بيروت ، دار الكاتب العربي ، ص ٣٩٩ .

تشرشل ، ونستون - تشرشل يتكلم عن الشرق . اقتباس باسيل دقات - بيروت ، مكتبة بيروت ، ١٩٥١ ، ص ٩٥ .

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥

فرج ، السيد - بعد الهدنة - القاهرة ، مطبعة التوكل ، ١٩٤٥ ، ص ١١٨ .
كار ، ادوارد هاليت - دعائم السلام ، تعريب محمد فريد ابوحديد - القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ص ٢١٢ .

فرج ، السيد - حرب الصحراء المصرية . قصة الحرب في صحراء مصر وشمال افريقيا ، يونيو ١٩٤٥ - ديسمبر ١٩٤٢ - القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ١٢٦ - خرائط .

كارتييه ، ريمون - الحرب العالمية الثانية . ترجمة سهيل سماعة وانطون مسعود - بيروت مؤسسة نوفل للطباعة ، ١٩٦١ .

لاوند ، رمضان - الحرب العالمية الثانية - بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، ص ٥٩٢ - صور .

عمر ، حسين - الاقتصاد القومي في الحرب والسلام - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٣٠ .

نصر ، صلاح - الحرب النفسية : معركة الكلمة والمعتقد - القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .

الحرب الاسرائيلية العربية

حرب ١٩٤٨

الخطيب ، محمد نمر - احداث النكبة أو نكبة فلسطين - بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٦٨ - صور .

ابوفاضل ، منير - حرب فلسطين لم تلتها - بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٥٣ ، ص ٤١ ، صور .
مونتغمري ، فيكونت - مذكرات المارشال مونتغمري ، فيكونت المسلمين ، ترجمة فريد جبر ، بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٧٨ .

- القصري ، محمد فايز - الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ ج ١ - ٢٢٢ ص . خريطتان .
- عبد المنعم ، محمد فيصل - اسرار ١٩٤٨ . تقديم انيس منصور - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨ ، ص ٨٠٢ ، صور . خرائط .
- الجمالي ، محمد فاضل - ذكريات وعبر : كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي . بيروت ، طبعة اولى ١٩٦٤ ، ص ٢٤٢ ، طبعة جديدة ١٩٦٥ ، ص ٢٧٢ .
- الثل ، عبدالله - كارثة فلسطين : مذكرات عبدالله الثل ، قائد معركة القدس . القاهرة ، دار القلم ١٩٥٦ ، ج ١ - خرائط - وثائق مصورة .
- الافريقي ، محمد طارق - المجاهدون في معارك فلسطين ، ١٩٤٨ . دمشق ، دار البقعة المربية ١٩٥٦ ، ١٨١ ص . صور .
- اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية ، شباط - تموز ١٩٤٩ ، نصوص الامم المتحدة وملحقاتها . بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ٩١ ص . خرائط .
- ابو النصر ، عمر - معركة العرب خلال الاستعمار والصهيونية ١٩٤٨ - ١٩٦٧ . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩٦ . صور ، خريطة .
- البيطار ، نديم - من النكسة الى الثورة . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠٣ .
- حاماتي ، هنري - جماهير وكوارث . بيروت ، قدموس ، ١٩٦٨ ، ص ٣١٠ .
- حسن ، فيصل - خسرتها معركة فلنربحها حرباً . بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٧ ، ص ٨٠ . صور - خريطة .
- حسين ، الملك - حربنا مع اسرائيل . بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٨ .
- الحلو ، ابراهيم - حرب هـ حزيران كما نراها وكما يراها العالم . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠٨ .
- خطاب ، محمد شيت - الايام الحاسمة قبل معركة المصير . بغداد ، وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٧ . خريطة .
- سجل الآراء . حول الوقائع السياسية في البلاد العربية . الحرب العربية الاسرائيلية هـ حزيران . بيروت ، دار الابحاث ، ١٩٦٧ ، ج ١ .
- شامية ، جبران - مراحل الهزيمة وتطوراتها . بيروت ، دار الابحاث والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٢ .
- المعظم ، صادق جلال - النقد الذاتي بعد الهزيمة . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٣ .

- قبناني ، نزار ... هوامش على دفتر النكسة : قصيدة طويلة . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣١ .
- القصاص ، فؤاد - اسرار حرب حزيران ، معارك سيناء ، معارك الاردن ، معارك سوريا ، مع عشرات الصور والوثائق للأسلحة والقوات والمعارك . بيروت ، لا.ت. ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٢ .
- المنجد ، صلاح الدين ... أعمدة النكبة . بحث علمي في أسباب هزيمة حزيران . بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٩ .
- نصور ، اديب ... النكسة والخطأ . الاخطاء الفكرية والمقائدية التي أدت الى الصكارة . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٥ .

العالم العربي

تونس

- دار الكتب المصرية - قائمة بالكتب والمراجع من تونس . القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٦١ ، ٢٥ + ٤٢ ص .
- البنيلي ، عمر بن عمر - هذه هي تونس المجاهدة . القدس ، مكتب المغرب العربي ، ١٩٥٥ ، ص ١٢٤ .
- البيضاوي ، خيرات - وميض النار في المغرب العربي . بيروت ، مطبعة دار الكتب ، لا.ت. ، ٤٠٤ ص . صور ، خريطة .
- حقي ، إحسان - تونس العربية . بيروت ، دار الثقافة ، لا.ت. ، ٣٠٠ صفحة ، صور .
- درمونة ، يونس - تونس بين الاتجاهات . القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٣ ، ص ٢١٩ .
- درمونة ، يونس - تونس بين الحماية والاحتلال . القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ص ١٥١ .
- الركباني ، عمر - كتاب نبراس الحرية في تاريخ الحركة القومية التونسية . تونس ، مطبعة العمل . لا.ت. ، ٥٧ ص .
- زيادة ، نقولا عبود - تونس في عهد الحماية ١٨٨١ - ١٩٣٤ . محاضرات ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ .
- الجمهورية التونسية - تونس اليوم - تونس ، ٢٠٤ ص ، خرائط - صور .

الجزائر

- الشقيري ، احمد - دفاعاً عن فلسطين والجزائر - تعريب خيرى حماد - بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٦٢ ، ٢١٠ ص - صور .

- البجاوي ، محمد - الثورة الجزائرية والقانون . ترجمة علي الحسن - دمشق ، دار البقطة
١٩٦٥ ، ٤١٤ ص .
- بو عزيز ، يحيى - بطل الكفاح الامير عبد القادر الجزائري ، عام ١٩٥٧ - تونس ،
المكتبة الشرقية ، ١٣٧٦ هـ ، ٢٦٧ ص - صور .
- بو عزيز ، يحيى - الموجز في تاريخ الجزائر - وهران ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، ١٩٦٥ ، ج ١
البيضاوي ، خيرات - وفيض النار في المغرب العربي - بيروت ، مطبعة دار الكتب .
لا . ت . ١٠٤ ص ، صور - خريطة .
- الجزائري ، مسعود مجاهد - تاريخ الجزائر - القدس ، مطابع دار الايتام الاسلامية ، ١٩٦٥
٢٨٣ ص ، صور - خريطة .
- جلال ، عبد العاطي - فرنسا في الجزائر - القاهرة ، المطبعة العالمية للطبع والنشر ، ١٩٥٦
١٤٤ ص ، صور .
- جلسي ، جوان - الجزائر الثائرة ، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٦١ ،
٢٣٩ ص .
- الجيلاني ، عبد الرحمن بن محمد - تاريخ الجزائر العام ، الجزائر ، المطبعة العربية ، ١٩٥٣ -
١٩٥٥ ، جزآن ، خرائط - لوحات .
- حافظ ، حمدي - الجزائر بين الامس والغد ، القاهرة المؤسسة المصرية العامة للبناء
والنشر ، ١٤٤ ص .
- الحص ، عبد الرحمن محمود - الجزائر في معركة البناء ، بيروت ، دار نشر الآداب ، ١٩٦٣
١١٢ ص .
- حقي ، إحسان - الجزائر العربية ، ارض الكفاح المجيد ، بيروت ، المكتب التبجاري ،
١٩٦١ ، ٣١١ ص .
- الشلقاني ، علي - ثورة الجزائر ، القاهرة ، دار النديم ، ١٩٥٦ ، ٢٤٨ ص .
- المعتاد ، صلاح - محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر ، القاهرة ، معهد
الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ ، ١١٣ ص .
- عودة ، محمد ورفاقه - الجزائر : ارض اللهب والدم ، القاهرة ، المكتب الدولي للترجمة
والنشر ، لا . ت . ١٢٣ ص .
- فؤاد ، سعد زغلول - عشت مع ثوار الجزائر ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ ،
٣٢٠ ص .

- البراوي ، راشد - ليبيا والمؤامرة البريطانية . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ ، ص ٧٧ .
- رشدي ، راسم . طرابلس الغرب في الماضي والحاضر . طرابلس ١٩٥٣ ، ص ٢٧٣ - صور - لوحات
- الراوي ، الطاهر احمد - تاريخ الفتح العربي في ليبيا . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ٢٩٦ .
- شكري ، محمد فؤاد ، السنوسية دين ودولة - مصر ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ ، ص ٤٣٣
- شليبي ، محمود - عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي ، القاهرة ، المكتبة العلمية ١٩٥٨ ، ص ١٣٢ .
- الشنيطي ، محمود - قضية ليبيا . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٣٥٦ - صور .
- عباس ، احسان رشيد . تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري . بنغازي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٩ .
- قبعين ، سليم . تاريخ الحرب العثمانية الابطالية . القاهرة ، مطبعة التقدم .
- محمود ، حسن سليمان . ليبيا بين الماضي والحاضر . القاهرة مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢ ، ص ٤٣٧ .
- شكري ، محمود فؤاد . ميلاد دولة ليبيا الحديثة . وثائق تحريرها واستقلالها - القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٥٧ .
- زيادة ، نقولا عبده . ليبيا في المصور الحديثة . محاضرات القيمت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والقانونية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٣ .
- — — محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧٣ .
- خدوري ، محمد . ليبيا الحديثة : دراسة في تطورها السياسي ، ترجمة نقولا زيادة - بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٥٠ .
- ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية قدم لها واعدها للنشر نقولا زيادة) بيروت ، الجامعة الاميركية ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠٥ .

المغرب

الببليوغرافيا المغربية لسنة ١٩٥٦ - تطوان ، دار الطباعة المغربية ١٩٥٦ ، ٥٨ ورقة .

- دار الكتب المصرية - قسم الارشاد ، قائمة بالكتب والمراجع عن المغرب ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦١ ، ص ٣٦ + ٦٦ .
- ابن جلول ، عبد الحميد - هذه مراکش - القاهرة ، مكتبة المغرب العربي ، ١٩٤٩ ، ص ٧٢٦ .
- ابن عبود ، محمد بن عبد السلام - تاريخ المغرب ، تطوان ، المطبعة المهدية ، ١٩٥١ .
- جلال ، محمد عبد الباطي - الاستعمار الفرنسي في مراکش (المغرب الاقصى) ، القاهرة مكتبة النهضة ، ١٩٥٤ ص ١٨١ .
- الفاسي ، علال - الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٨ ص ٥٦٠ .
- فروخ ، عمر - وثيقة المغرب ، بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ، ١٩٦١ ، ص ٣٣٩ .
- القبلاي ، عبد الكريم - المغرب ملكاً وشعباً ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧ ، ص ٢٤٦ .
- — — دروس تاريخ المغرب — الدار البيضاء ، ١٩٦١ ، ص ٣٠٤ .
- كرو ، ابو القاسم محمد - مآسي شهر الدماء والدموع في المغرب العربي ، تونس ، مطبعة الترقى ، ١٩٥٦ ، ص ٩٥ .
- لاندموم ، روم ، ترجمة نقولا زيادة - تاريخ المغرب في القرن العشرين ، بيروت دار الثقافة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .
- — — مراکش بعد الاستعمار ، تعريب خيرى حماد - بيروت ، دار الطليعة ١٩٦١ ص ٣٥٠ .
- ابو النصر ، عمر - بطل الريف الامير عبد الكريم ، بيروت ، المكتبة الاهلية ، ١٩٣٤ ، ص ٢٣٦ .
- محمد الخامس ، ملك المغرب - إنبيعات أمة : اقوال وأفعال . الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٩٥٦ - ١٩٦٤ .

افريقيا

- ابو المجد ، صبري - ثورة افريقيا . القاهرة ، الشركة العربية ، ١٩٦٠ ص ٢٩٨ .

- رياض ، زاهر - استعمار افريقيا . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٦١ صور ، خرائط .
- — — استعمار القارة الافريقية واستقلالها . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣٣ ، خرائط .
- عودة ، عبد الملك - السياسة والحكم في افريقيا . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٥٧٧ .
- حشيمة ، عبدالله - في افريقيا السوداء . بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٠ .
- حقي ، احيسان - افريقيا الحرة . بلاد الأمل والرجاء ، بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠٠ ، خريطة .
- خلف الله ، عبد الغني عبدالله - مستقبل افريقيا السياسي . تاريخ شعوب القارة الحديث وواجه التطور المحتملة فيه ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥٧ ، ص ٥٠١ ، خريطة .
- صبري ، صلاح - افريقيا وراء الصحراء . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ٣ اجزاء في واحد .
- طاهر ، احمد - افريقيا في مفترق الطرق . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٤٩٩ .
- غراييه ، عبد الكريم محمود - دراسات في تاريخ افريقيا العربية ١٩١٨ - ١٩٥٨ ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠ ص ٢٩٦ .
- قلمجي ، قدرى - لومومبا . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦١ ، ص ١٧٩ ، صور خرائط .
- الجل ، شوقي عطالله - الوحدة الافريقية ومراحل تطورها من مؤتمر اكرا ١٩٥٨ حتى مؤتمر تنمية الصناعة الافريقي الاول بالقاهرة ١٩٦٥ ، القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ١٧٠ .
- بدوي ، عبده - شخصيات افريقية . القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد القومي . لا . ت ١٦٧ ص .
- زتاني ، محمود سلام - النظم القانونية الافريقية وتطورها . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٩١ .
- عنبر ، محمد عبد الرحيم - التمييز العنصري في افريقيا . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢٢ ، خرائط .

- نكروما ، كوامي - الوجدانية : فلسفة وعقيدة للتحرر والتطور خصوصاً بالنسبة للشورة
الافريقية . ترجمة كريم عزقول ، بيروت ، دار الثقافة ١٩٦٤ ، ص ٢١٩ .
- الامم المتحدة - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . دراسة الحالة الاقتصادية في افريقيا
منذ عام ١٩٥٠ ، نيويورك ، الامم المتحدة ، ١٩٦١ ص ٥٦٥ ، خريطتان .
- غبريال ، وهي - افريقيا والتكتلات الرأسمالية الاوروبية . القاهرة ، الدار القومية
للطباعة والنشر ، لا . ت ص ٨١ .
- نفش ، محمد - السوق الافريقية المشتركة . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢ ،
ص ٥٦ ، خريطة .
- رفلة ، فيليب - الجغرافيا السياسية لافريقيا مسح دراسة شاملة للدول الافريقية سياسياً
واقتصادياً وطبيعياً . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٦ ، ص ٦٢٣ ، خرائط .
- البراوني ، راشد - التطور الاقتصادي الحديث في افريقيا . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية
١٩٦١ ، ص ٢١٠ ، خرائط .
- تونس . كتابة الدولة للثقافة والاخبار - افريقيا الجديدة . تونس ١٩٦٢ ، ص ٢٣١ ، مصور
مؤتمر الدار البيضاء ٣ - ٧ كانون الثاني ١٩٦١ . بيروت ، المكتب التجاري ١٩٦١ ،
ص ٦٨ .

الاستعمار

- بن نبي ، ملك - الصراع الفكري في البلاد المستعمرة . القاهرة ، دار العروبة ، ١٩٦٠ ص
١٨٢ .
- بيهم ، محمد جميل - عالم حر جديد في آسيا وافريقيا والوطن العربي . بيروت ، مؤسسة
المعارف ١٩٦٤ ، ص ٣٩٠ ، خرائط .
- الجمسي ، محمد عبد الغني - افريقيا للافريقيين . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، لا . ت
ص ٩٠ .
- حمدان ، محمد صباح - الاستعمار والصهيونية العالمية . صيدا ، المكتبة العصرية ، ١٩٦٧
ص ٢٩٦ ، صور ، خرائط .
- خالد ، خالد محمد - مواطنون ورعايا . القاهرة ، الخانجي ، ١٩٥٨ ، ص ٢١٣ .
- خالد ، الدكتور مصطفى وهر فروخ - التبشير والاستعمار في البلاد العربية . عرض لجهود
المبشرين التي ترمي الى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي بيروت ، ١٩٥٣ ، ص ٢٢٦ .
- زنيبر ، محمد - فرائز قانون او معركة الشعوب المتخلفة . المغرب ، دار الكتاب ص ١٣١ .

الشهابي ، الأمير مصطفى - محاضرات في الاستعمار . القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالي ، ١٩٥٦ جزآن .

صبري ، محمد - تاريخ العصر الحديث . نصر الولايات المتحدة . الاستعمار الجديد ، القاهرة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٦ من ٣١٣ ، صور ، خرائط .

عبد ، علي ابراهيم - المنافسة الدولية في اعالي النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ ، ص ٢٩٨ .

الريان ، محمد سعيد - قصة الكفاح بين العرب والاستعمار . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ ، ص ٣٥٢ .

الفتيت ، محمد علي - الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس . ثورات العرب في سنة ١٩١٩ . القاهرة ، الدار القومية ، جزآن .

الفرالي ، محمد - الاستعمار : احقاد واطماع . القاهرة ، الخانجي ١٩٥٧ ، ص ٢١٠ .

فهمي ، عبد العزيز - الاستعمار عدو الشعوب . القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٨٩٢ .

لينين - الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية . ترجمة راشد براني . مصر ، مكتبة النهضة مصر ، ١٩٤٥ ، ص ٢٠٨ .

نكروما ، كوامي - الاستعمار الجديد : آخر مراحل الامبريالية . ترجمة عبد الحميد حمدي ، القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ٣١١ .

الشعبي ، قحطان محمد - الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن عدن والامارات . القاهرة ، دار النشر للطباعة والنشر والاعلان . ١٩٦٢ ، ص ٢٦٠ ، خارطة .

الدكتاتورية - الفاشية

داغر ، يوسف اسعد - الديمقراطية في المكتبة العربية : مصادر ومراجع . بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٧٥ ، (ضم اكثر من ٧٥٠ مرجعاً عربياً حول الديمقراطية والنظم السياسية) .

دوفرجيه ، موريس - في الدكتاتورية ، ترجمة هشام متولي . بيروت ، عويدات ، ١٩٦٥ ، ص ١٨٣ .

بياجي ، برونو - دولة التعاون باندماج الجمعيات ، ترجمة سعيد الشرتوني . بكفيا مطبعة مجلة العرائس ، ١٩٣٠ ، ص ٨٤ .

خياطة ، سليم - حيايت في الغرب . بيروت ، لا . ت . ج .

ديمتروف ، جورج - الفاشية عدوة الشعب او وحدة الطبقة العاملة في النضال ضد الفاشية ، ترجمة نقولا لاشاوي ، مع مقدمة لخالد بكداش . دمشق ، ١٩٣٧ ، ص ١٢٤ .

عنان ، محمد عبدالله - المذاهب الاجتماعية الحديثة . القاهرة ، ١٩٤٥ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٤ ، ص ١٨٧ .

الميلي ، محمد مبارك - الفاشية العالمية الحديثة . بيروت ، دار الآداب ، ١٩٦٣ ص ١١٢ .

رشاد ، علي - الفاشيزم او النهضة الايطالية الحديثة ، تعريب محمد محفوظ الكردي ، حلب ، مطبعة النهضة العربية ، ١٩٢٦ ، ص ١٤٣ .

مخلوف ، فريد - ايطاليا والقضية العربية . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ٧٩ .

الصهيونية

ابو صادق - الماسونية بلا قناع . بغداد ، دار البصري ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٤ ، ص ٢٧٠ .

البارودي ، فخري - كارثة فلسطين العظمى . دمشق ، مطابع ابن زيدون ، ١٩٥٠ ، ص ٦١ .

بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم ، ترجمة شوقي عبد الناصر . القاهرة ، مطابع دار التعاون للطبع والنشر . لا . ت . ص ٢٢٣ .

برّي ، عبدالله - القومية العربية والقومية اليهودية . بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ ، ص ٦٣ .

بسيسو ، سعدي - الصهيونية : نقد وتحليل . القدس ، المطبعة التجارية ، ١٩٤٥ ، ص ٢٢٧ .

بيهم ، محمد جميل - فلسطين اندلس الشرق . بيروت ، مطابع صادر ربحاني ، ١٩٤٦ ، ص ٢٨٢ .

تارو ، جيروم وجان - اذا ملك اسرائيل ، تعريب انطون بين . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ١٥٥ .

تلحوق ، وديع - الصليبية الجديدة في فلسطين . دمشق ، مكتبة النوري ، ١٩٤٨ ، ص ١٦٣ .

التونسي ، محمد خليفة - الخطر اليهودي . بروتوكولات حكماء صهيون . القاهرة ، مطبعة الكتاب العربي ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ .

الحاج ، يوسف - في سبيل الحق . ميكل سليمان او الوطن القومي لليهود . بيروت ، ١٩٣٤ ، ص ٢٣٩ .

حرب ، اميل الخوري - مؤامرة اليهود على المسيحية . بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٤٧ ، ص ٨٤ .

نويض ، عجاج - بروتوكولات حكماء صهيون . جزآن ، بيروت ١٩٦٧ . الجزء الاول يبحث في ظهورها واسباب غفلة العرب عنها مع تراجم رؤسائها ، الخ ، ٣٢٢ ص . الجزء الثاني : في

- التنوير واسفارها ورب العالقة ، ص ٣٢٠ .
- حسن ، قاسم - لمحات في تاريخ التطورات الاجتماعية في الغرب ، وظهور المشكلة اليهودية ، وقبام اسرائيل . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٨ .
- الحسيني ، محمد امين - حقائق عن قضية فلسطين: تصريحات واحاديث للسيد محمد امين الحسيني كشف بها الستار عن اسباب كارثة فلسطين وعلاقتها بالولايات اليهودية . القاهرة ، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين ١٩٥٧ ، ص ٢٥٠ .
- حمدات ، محمد مصباح - الاستعمار والصهيونية العالمية . صيدا ، المكتبة المصرية ، ١٩٦٧ - ص ٢٩٦ . صور . خرائط .
- خطاب ، محمود شيت - حقيقة اسرائيل محاضرات . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية العالمية ١٩٧٦ ، ص ١٠٨ .
- رزوق ، اسعد - اسرائيل كبر . دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني . بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٨ ، ص ٩٦٣ . خرائط .
- رشدي ، عمر - الصهيونية وريبتها اسرائيل . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ ، ص ٤٣٧ ، خرائط .
- الرشيدات ، شفيق - فلسطين : تاريخاً وعبرة ومصيراً . القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٤٧٨ .
- الرملي ، محمود فتحي - الصهيونية اعلى مراحل الاستعمار . القاهرة ، وكالة الصحافة العربية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥ .
- زعيتر ، أكرم - القضية الفلسطينية - القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ٣١٩ خرائط .
- شميس ، عبد المنعم - اسرار الصهيونية - القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ١٩٤٩ ، ص ٥١٠ .
- صايغ ، فايز - الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، تعريب عبد الوهاب كيالي - بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٧٠ + ٧ .
- — — — — الديبلوماسية الصهيونية - بيروت . منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٧ ص ٢٢٤ .
- صفوة ، نجدة فتحي - اليهود والصهيونية في علاقات الدول الكبرى . بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٦٧ ، ص ٥٨ .
- القصري ، محمد فايز - الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب . القاهرة ، ١٩٦١ ص ٢٢٣ ، خريطة .
- كيالي ، عبد الوهاب - المطامع الصهيونية التوسعية . بيروت ، مطبعة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦ ، ص ١٣٦ .

موجز الحوليات العالمية

(من الحرب العالمية الاولى حتى ٣١ كانون الاول ١٩١٥)

آب : استيلاء الالمان على قارصوفيا وكوفتو وبرست
- ليتوفسك - اضطراب الصين الى القبول بطلبات
اليابانيين الواحد والعشرين (٧) . ايلول : هجوم
حليف في شمبانيا - بلغاريا تحالف المانيا والنمسا
(٦) - مؤتمر اشترافي في زيمروولد - استيلاء الالمان
على فيلغا ، تشرين الاول : تولد الحلفاء في سالونيك
(٥) - هجوم بلغاريا والنمسا على صربيا واستيلاهما
على بلغراد ونيش - هجوم ايطالي في غوريسا .
تشرين الثاني : السحاب الجبش العربي الى البانيا .
ابحاث الشتين حول النسبية الشاملة - ومان
رولان : فرق الحركة - بيكاسو : ارتكبن - دي لا :
الحب الساحر .

١٩١٦

كانون الثاني : جلاء الحلفاء من غاليبولس
(٦-٨) . شباط : فرض الخدمة العسكرية الالمانية
في بريطانيا العظمى (٣) - بدء معركة فردون (٢١) -
استيلاء الالمان على دوامون (٢٥) . آذار : انشاء
« عصبة سبارتاكوس » (٢٤) ، نيسان : ثورة الفصح
في ايرلندا (٢٣) - استسلام البريطانيين في شط
العمارة (٢٩) . ايار : بيان كينتال الاشتراكي (١) -
هجوم النمساويين على ايطاليا في اسيفو (١٥) -
معركة جتلند البحرية (٣١) . حزيران : هجوم
بروسيلوف (٤ - ١٥ آب) - ثورة الحجاز - الالمان
يوقفون معركة فردون (٢٤) . تموز : هجوم حليف
على السوم (حتى ٢٣ تشرين الاول) . آب : هجوم
ايطالي على الايسلزو (٦) - دخول رومانيا الحرب
الى جانب الحلفاء (٢٨) . ايلول : استخدام الدبابات
للمرة الاولى (١٥) - هجوم الماني بلغاري وقمساوي
الماني على رومانيا . تشرين الاول : الفرنسيون
يستردون حصن دوامسون (٢٤) . تشرين الثاني :

٨٦٩

١٩١٤

حزيران : مقتل الارشيدوق فرنسوا - فردينان
في سراييفو (٢٨) . تموز : انذار نمساوي الى
صربيا (٢٢) - اعلان الحرب (٢٨) - معبنة روسية
حامة (٣١) - انذار الماني الى روسيا وفرنسا (٣١) .
آب : معبنة حامة في فرنسا (١) - اعلان المانيا الحرب
على روسيا (١) - انذار الماني الى بلجيكا (٢) - فقد
تحالف الماني - تركي (٢) - اعلان المانيا الحرب على
فرنسا واعلان انكلترا الحرب على المانيا (٤) - فتح
قناة باناما (١٥) - معارك الحدود (٢٢ - ٢٥) ،
وموراننج (٢٦) وتانبرغ (٢٧ - ٣٠) ، ولينبرغ
(٢٩ - ٣ ايلول) . ايلول : معارك المارن (٥ - ١٠)
وبحيرات ساذوريا (٩ - ١٤) ، تشرين الاول : معركة
الايوير (١٩ - ١٧ تشرين الثاني) - انكلترا وفرنسا
تقرران محاصرة المانيا اقتصاديا . تشرين الثاني :
استيلاء اليابانيين على كياو تشيو (٧) - اعلان تركيا
الحرب على الحلفاء (١٢) . م . بروس : البحث من
الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في ارفوا
الفايكان .

١٩١٥

كانون الثاني : معركة دوفر بانك (٢٤) .
شباط : هجوم حليف على الدردنيل (١٩) - هجوم
فرنسي في شمبانيا (٢٦) . نيسان : الالمان
يستخدمون القنارات السامة للمرة الاولى (٢٢) -
لزول الحلفاء في غاليبولي (٢٥) - معاهدة لندن بين
الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في ارفوا
- هجوم نمساوي الماني في غاليسيا ينتهي الى
استرداد برلميسل في حزيران - اعلان ايطاليا الحرب
على النمسا (٢٣) . تموز : هجوم ايطالي في كارسو .

استرداد حصن في (١) . كانون الاول : قانون الخلفة الوطنية في المانيا (٢) - استيلاء دول اوروبا الوسطى على بوخارست (٦) - مقتل راسبوتين (٢٩) .
هـ . باريس : النار - اكتشاف الهيبارين -
فرويد : مدخل الى التحليل النفسي .

١٩١٧

كانون الثاني : المانيا تطعن حرب غوامات لا هوادة فيها (٩) . شباط : قطع العلاقات الدبلوماسية الالمانية الاميركية (٣) . آذار : اوائل الثورة الروسية في پتروغراد (٨) - استقالة نقولا الثاني (١٥) . نيسان : اعلان الولايات المتحدة الحرب على المانيا (٢) - هجوم انكليزي في ارثوا (٩) ، وفرنسي في شمبانيا (١٦ - ١٩) لينين في روسيا (١٦) . ايار : حركات تمرد عسكري في فرنسا واضرابات في باريس - هجوم ايطالي في كارسو ، حزيران : هجوم نسايوي معاكس على ايطاليا وهجوم روسي في غاليسيا . ايلول : استيلاء الالمان على ريفا (١ - ٥) - محاولة انقلاب على يد كونييلوف . تشرين الاول : تراجع ايطالي في كابوريتو (٢٤) . تشرين الثاني : اعلان بلغور حول الصهيونية (٢) - استيلاء السوفييات على السلطة (١٤) - وزارة كليمنصو (١٧) - السوفييات يطلبون الهدنة من المانيا (٢٦) . كانون الاول : استيلاء الانكليز على القدس (٩) - مفاوضات برست - ليتوفسك (٢٠) . بول فاليري : الباركية الفتية - ج . كونراد : خط الظل - بيرندلو : لكل حقيقته - ج . دوهامل : حياة الشهداء - مولديريان : الواقع الطبيعي والواقع المجرد .

١٩١٨

كانون الثاني : نقاط ولسون ال ١٤ (٨) - منح النساء حق التصويت في انكلترا - اضراب عام في لينا (١٦) . شباط : معاهدة صلح نمساوية المانية مع اوكرانيا (٩) - توقف مفاوضات برست - ليتوفسك (١٠) - هدنة جديدة بين الروس والالمان (٢٦) - اضراب عام في المانيا (٢٨) - تأميم ينانبيج البترول في المكسيك . آذار : استيلاء الالمان على كييف (١) - معاهدة برست - ليتوفسك (٣) - انهيار الجبهة الانكليزية (٢١) - مؤتمر فرنسي بريطاني في دولنس : فوش قائد اعلى (٢٦) . نيسان : الالمان يفوزون فنلندا (٤) - اليابانيون يستولون على فلاديفوستوك (٥) - هجوم الماني في الفلاندر (٩) -

٨٧٠

لتونيا (٩) واستونيا (١٠) هملتان استقلالهما - انشاء جيش دنكيين - استيلاء الالمان على جبل « كمل » (٢٥) . ايار : معاهدة بوخارست (٧) - هجوم الماني على « طريق السيدات » (٢٧) - احتلال سواسون (٢٩) ودورمان وشفو - تييري (٣١) . حزيران : القطيعة بين الحلفاء والسوفييات (٢٠) . تموز : هجوم الماني على المارن (١٥) - هجوم فرنسي معاكس في فيليه - كوبريه (١٨) - تخلي الالمان عن خط المارن (٢١) - آب : هجوم فرنسي انكليزي على السوم (٨) وهجوم فرنسي على الاين (٢٠) وهجوم انكليزي على كمبريه (٢١) . ايلول انسحاب الماني عام الى خط هندنبورغ (٤) - النمسا تلتزم الصلح (١٤) - هجوم اميركي على سان - ميشال (١٥) وهجوم فرانسيه دسيري في مقدونيا (١٥) واللتني في فلسطين (١٩) وهجوم فرنسي اميركي في الارغون ، وهجوم انكليزي على السوم وفي الفلاندر - بلغاريا تطلب الهدنة (٢٦) التي وقعت في ٢٩ - دخول طبريا ودمشق (٣٠) . تشرين الاول : ماكس دي باد يصيح مستشارا (١) - مفاوضات غليوم الثاني مع ولسون (١٤) - اعلان استقلال التشيك (١٤) والهنگاريين (٢٤) والكرواتيين والسلفينيين (٢٩) - تعديل الدستور الالمانى (٢٢) - المانيا تسلم بنقاط ولسون ال ١٤ (٢٧) - هدنة مودروس (٣٠) - انتصار ايطاليا في فيتوريو فينيو (٣٠) . تشرين الثاني : هدنة فيلاجيوشي (٣) حركات تمرد في كييل (٣) - انسحاب الالمان الى خط انفرس - الوز (٤) - المانيا تطلب الهدنة (٦) - فتنة في هانوفر (٧) ومونيخ (٨) - اعلان استقلال بولونيا (٧) - اعلان الجمهورية في برلين - هدنة رونلد (١١) - شارل الاول يتخلى عن السلطة (١٣) - انقلاب على يد الاميرال كولنشاك (١٨) . كانون الاول : انزال جيوش فرنسية في اوديسا والقرم - استيلاء البولشفيك على استونيا وليتوانيا ولتوانيا - اعلان الجمهورية في هنغاريا - القطيعة بين الاشتراكيين والمبارتاكين في برلين (٢٨) - انتخابات « كاتي » في بريطانيا العظمى .

ب . كلوديل : الخبز العسير - كريستان تزارا : بيان دادا - اوسوالد سنفلر : تقهر الغرب، المجلد الاول (المجلد الثاني في ١٩٢٠) - ج . دوهامل : حضارة .

١٩١٩

كانون الثاني : « اسبوع احمر » في برلين (١١ - ١) - افتتاح مؤتمر الصلح (١٨) - اندلاع الثورة الاهلية في ايرلندا - كولنشاك يستولي على برم . شباط : حملة « فون در غولتز في البلطيق »

كاينز : نتائج الصلح الاقتصادية - هـ. برغسون :
الطاقة الروحية - كوليت : عزو - ب. كلوديل :
الوالد المدل - هـ. دي مونترلان : مناصرة الصباح -
سكلروليس : الشارع الرئيسي .

١٩٢١

كانون الثاني : انتصار مصطفى كمال على
اليونانيين في اينوتو (٧) - مؤتمر التعويضات في
باريس (٢٤ - ٢٦) ولندن (٢٧ شباط - ٣ آذار) .
آذار : ثورة بخارة كرونستات (١٧٠٧) - معاهدة
ريفا (١٢) - اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة
(١٢) - المعاهدة الروسية التركية (١٦) - الاستفتاء
في سيليزيا العليا (٢٠) - الفرنسيون يحتلون
دوسلدورف ودرودت ودويسبورغ - رضا خان
يستولي على السلطة في ايران . نيسان : اغراب
عمال المناجم البريطانيين (حتى حزيران) . ايسار :
ثورة بولندية في سيليزيا العليا (٢) - تمرد : كارثة
اسبانية في مراكش في اقال (٢١) - اتفاق ويسبادن
بين الفرنسيين والالمان (٢٧) . آب : صلح منفرد
بين الالمان والاميركيين (٢٥) - مقتل اودبرجر (٢٦) .
تشرين الاول : جبهة الامم تقسم سيليزيا
العليا (٢٠) .

اندرية بريتون وفيليب سوبو : الحقول
المنطيسية - ب. فالري : محاسن - ج. جيروود :
سوسان والباسيفيكي - ميرلنك : اربان وبابوب
- بلو - ج. رومان : السيد له تروهاديك الداهر
- س. جورج : ثلاث اناشيد - م. بيرندلو :
سنة اشخاص يبحثون عن مؤلف - ا. سفيغو :
ضمير لثيون - جون دوس پاسوس : ثلاثة جنود -
اوبرا البان يرغ : نوسزيك .

١٩٢٢

شباط : انكثرا تطلب ايقاف العمل بماهدة
التحالف مع اليابان (٦) - اتفاق واشنطن البحري
(٦) - معاهدة الدول التسع مع الصين (٦) -
معاهدة انكليزية مصرية : سحب الحماية (٢٨) .
آذار : اتفاق سيني ياباني . سحب الطلبات الـ ٢١
(٢٨) . نيسان : مؤتمر جنوي (١٠ حتى ١٩ ايار)
- اتفاق الاشتراكيين والشيوعيين في الاتحاد
الفرنسي العام للعمل . آب : اغراب عام في ايطاليا
يقمعه موسوليني (١) - انتصار الانراك على
اليونانيين في هافيون قره حصار (٢٦) . ايلول :

(١) - الثام مجلس ليمان (٦) - انتصاب ايبيرت
ونيسا (١١) - مقتل كودت ايسنر (٢١) . آذار :
تأسيس الدولية الثالثة (٤) - جلاء الجيوش الفرنسية
من اوديسا - اعلان الجمهورية السوفياتية في هنغاريا
(٢١) - كولتشاك يستولي على اودا واوونبورغ -
توقف التضامن النقدي بين الحلفاء . نيسان :
البولونيون يستردون فيلنا - فتنة في امريستار
(١٣) . ايار : الايطاليون يحتلون اضايا ، والبوتسا
ازمير - بولونيا تحتل فاليسيا - هزيمة دنكيين في
روسيا الوسطى - هجوم يوديتشس باتجاه بتروغراد .
حزيران : توقيع معاهدة فرساي (٢٨) - البولشفيك
يستردون اودا . تموز : الرومانيون يسحقون بيلاكون .
آب : هزيمة كولتشاك نهائيا - استيلاء الرومانيين
على بودابست (٣) والبولونيين على منسك - ثورة
مصطفى كمال على السلطان (٥) . ايلول : استيلاء
ج. دانونزو على فيومه (١٢) - معاهدة سان - جرمان
(١٩) - تشرين الاول : هزيمة يوديتشس امام بتروغراد
(٢١) - قانون الترحيم في الولايات المتحدة (٢٨) .
تشرين الثاني : مجلس الشيوخ الاميركي يرفض
معاهدة فرساي - معاهدة نويي (٢٧) - البولشفيك
يستردون اومسك . كانون الاول : الراحل الاخيرة
لجلاء الالمان من الدول البلطيقية .

روزو فوردي يحتل اللدة - هـ. باربروس : ضياء -
ا. جيد : السفولية الراوية - ا. جونجر : عواصف
فولاذية - تأسيس الـ « بوهوس » (في فيمار ، ثم
في دسو) .

١٩٢٠

كانون الثاني : رفض مجلس الشيوخ الاميركي
السماح للولايات المتحدة بالانضمام الى جمعية الامم
(١٦) . شباط : البولشفيك يستردون اركوتسك
واوديسا . آذار : فيصل ملكا على سوريا ، وعبدالله
ملكاً على العراق ، والاميرال هورتي وصفا في هنغاريا .
نيسان : فرنسا تحتل دارمستات وفرنكفورت -
مؤتمر سان ريمو - حركات شيوعية في الرود -
البولشفيك يستردون اذربيجان - اتفاق البولونيين
وتبليورا وفزوهام اوكرانيا واستيلاؤهم على كييف
(٦ ايار) . حزيران : معاهدة تريانون (٤) - هزيمة
البولونيين واقتضاهم من اوكرانيا . تموز : فرنسا
تحتل دمشق . آب : معاهدة سيفر (١٠) - معركة
فارصوفيا (١٥) - البولونيون يستولون على اندريوبل .
ايلول : اغراب عام في لومبارديا والبييمو . تشرين
الاول : مقدمات الصلح بين روسيا وبولونيا (١٢) .
كانون الاول : معاهدة الصلح بين الروس والفنلنديين
(١٤) - مؤتمر نور (٢٥ - ٣٠) .

(٤) . نيسان : انتخاب كتل احزاب اليسار في فرنسا
(٤) . ايار : اعلان الجمهورية اليونانية بعد
استفتاء (٢٤) . حزيران : مقتل ماتيوي (١٠) -
وزارة هريو في فرنسا (١٥) . مسوز : مؤتمر
لندن . بدء العمل بخطة داو (١٦) . تشرين الاول :
انتصار المحافظين البريطانيين في الانتخابات (٢٦) -
فرنسا تعترف بالامتحاد السوفييتي (٢٩) - ابن سعود
يستولي على مكة .

رامون يحكم القنصاح الوقائي ضد الدباج
والتيانوس - مبدأ هاينبرغ حول عدم الحتمية -
ب. فاليري : النفس والرقص - اوبالونوس -
ج. جبرودو : جوليت في بلاد البشر - ج. رومان :
نوك - اونييل : ابتفاء تحت شجر البق - ت. ملن :
الجبل المسحور - بريتون : بسان البريانية -
غلادكوف : الاسمنت - ميكيل دي اولسونو :
احتضار المسحية - م. فورستر : ممر السى
الهند - م. موس : محاولة في المطاء - فيلم
ايرلستان : المدرعة برمين .

١٩٢٥

كانون الثاني : الفاشستية تصبح حزبا وحيدا
(٣) - ترويسكي يعفى من مهامه كمفوض للشعب -
احمد زوفو رئيسا للجمهورية الالبانية (٣) .
شباط : وفاة ايرت (٢٨) . اذار : وفاة سن يات
سن (١٢) - اقتراح هام في اليابان . نيسان :
سقوط وزارة هريو (١٠) - عبد الكريم يفسزو
مراكش الفرنسية (٢٣) - انتخاب هندنبورغ (٢٦) .
آب : مؤتمر مسكوبي بروستنتي في ستوكهولم
(١٩ - ٢٩) . تشرين الاول : مؤتمر ومماهدة
لوكارنو (٥ - ١٦) - رضا خان يصبح شاه ايران
(٣١) .

ميليكان يكتشف الاشعة الكونية - ا. جيد :
مزيو النقد - اوريغا اي فاسيه : تجريد الفن
من الانسانية - ممرض الفنون التزيينية في باريس
- م. رافيل : الولد واضرار السحر - ش. شابلن :
الاندفاع وراء الذهب .

١٩٢٦

كانون الثاني : ابن سعود ملك الحجاز (٨) -
الجلاء عن منطقة كولونيا (٣١) - دكتاتورية بانغالوس
في اليونان (٣١ حتى آب) . نيسان : تجديد
معاهدة رابالو بين اليابان والروس (٢٤) . ايسار :
بلسودسكي يقوم بانقلاب (١٢ - ١٤) تسليم

الاعراك يستولون على ازمير (٨) . تشرين الاول :
هذنة يونانية تركية في مودانيا (١١) - انتخابات
بريطانية محافظة (١٥) - استدعاء موسوليني لتولي
السلطة (٢٩) - البابانيون يجلون مر فلاديفوستوك .
تشرين الثاني : مصطفى كمال يستولي على السلطة
في تركيا (٢) . كانون الاول : روسيا تصبح «الاتحاد
السوفييتي» (٣٠) .

هانس برجر يكتشف الموجات الصغافية -
بانتنغ ويست يكتشفان الانسولين - ه. برغمون :
ديمومة واكية - ف. موريالك : تحبيل الابرس - ج.
جيرودو : سيففريد والليموزين - ج. جويس :
اوليس - ت. س. اليوت : الارض المسزورة -
غالسورتي : فورسايت سافا - س. لويس :
بابيت - ج. ميسترال : الخراب الكامل - ج. ر.
جيمنز : قصائد (١٩٢٢ - ١٩٤٠) - بومبون :
السب الابيض - اول تحقيق هندسي لـ « لـ له
كوبوزيه » .

١٩٢٣

كانون الثاني : الليتوانيون يستولون على
ممل (١٠) - الفرنسيون والبلجيكيون يحتلون الرور
(١١) - مقاومة سلبية . اذار : لينين يمثل الحكم .
حزيران : نزاع ايطالي يوناني : الايطاليون في
كونفو (١٣ - ٢٧) . تموز : معاهدة لوزان بين
اليونانيين والأتراك (٢٤) . آب : سترسم وزير
الشؤون الخارجية (٦) . ايلول : قيام بريمو دي
ريفييرا بالثقلاب في اسبانيا (١٣) - انتهاء المقاومة
السلبية في الرور (٢٠) . تشرين الثاني : اجتماع
لجنة داو (٣٠) .

لويس دي برويل يضع مبادئ الآلية التمجعية
- استخدام الـ للمرة الاولى في معالجة
التدن الرئوي . ب. شو : القديسة حنه - ج.
كونراد : القرصان - ر. س. ريلك : مراني دوليو
- ف. موريالك : نهر النار ، جنيتريكنس -
فورمانوف : تشاباييف .

١٩٢٤

كانون الثاني : وفاة لينين (٢١) - وزارة ماك
دونالد المعالية (٢٣) - تحالف فرنسي تشيكوسلوفاكي
(٢٥) - اتفاق ايطالي يوغوسلافي : ايطاليا تستعيد
فيومه (٢٧) . شباط : اكتفرا صترف بالامتحاد
السوفييتي (١) . اذار : الفاء الخلافة في تركيا

الامبراطورية الجديدة - ارنست فلاسر : مجلدو
السنة ٢٢ - مارسيل بانويل : زبرجد - اراغون :
بحث في الانشاء - ا. هوكسلي : طباق - دهب.
لورنس : خليل السيدة شاترلي - م. رافيل :
بولرو - اول فيلم بالرسم المتحركة : ميكي ماوس
ل - « وولت ديسني » - فيلم بونويل : الكليب
الاندلسي .

١٩٢٩

كانون الثاني : نفي ترويسكي (٢١) - دكتاتورية
اسكندر في يوغوسلافيا (٥) . شباط : اتفاق
لاتران : انشاء دولة الفاتيكان (١١) . ايار : انتخابات
عمالية في انكلترا (٣٠) . حزيران : خطة يساخ -
وزارة ماك دونالد الثانية في انكلترا (٥) . ايلول :
سقوط فولدمارس في ليتوانيا . تشرين الاول :
كارثة مالية في مصفق نيويورك (٢٤) . تشرين
الثاني : تأسيس مصرف التسويات الدولية (١٣) .
اكتشاف البنسليين على يد الكسندر فلنغ -
م. هايدجر : ما هو علم ما وراء الطبيعة ؟ - ج.
جيرودو : اميتريون ٣٨ - ب. كلوديل : الحذاء
الاطلسي - ا. دويل : ساحة الكسندر في برلين
- اورتيغا اي غاسيه : ثورة الجماهير - ا. مورافيا :
الامبالون - بيان السريالية الثاني - همنغواي :
وداعا ابتها الاسلحة - ج. كوتو : الاولاد المخيفون
- تأسيس متحف الفن المصري في نيويورك - فيلم
كنغ ليدور : الوجه .

١٩٣٠

كانون الثاني : نشر مذكرة كلارك بالتخلي عن
سياسة « القسب الكبير » - القونس الثالث
عشر يطرد بريمو دي ويغورا (٢٨) . شباط :
هجوم على الحامية الفرنسية في « ين باي »
اذار : استقالة شاخت (٧) . نيسان : وزارة
بروننغ (١) - اتفاق لندن البحري بين انكلترا
والولايات المتحدة واليابان (٢٢) - فتنة في يشاور
(٢٣) . حزيران : كارول الثاني يستعيد عرش
رومانيا (٦) - الجلاء نهائيا عن ألمانيا (٣٠) - انكلترا
تترف باستقلال العراق (٣٠) . ايلول : انتخابات
عامة في ألمانيا : فوز نازي (١٤) . تشرين الاول :
مؤتمر امبراطوري بريطاني : نظام وستمنستر (١
حتى ١٤ تشرين الثاني) - الصين تحصل على
استقلالها الجمركي - انكلترا تجلو عن واي هاي
واي (١) . كانون الاول : انتهاء المؤتمر التمهيدى

ميدالكريم (٢٦) - غوميز دا كوستا يقوم بانقلاب
في البرتغال (٢٨) .
تموز : اقصى هبوط للفرنك الفرنسي (٢٠) -
كارمون يحل محل غوميز دا كوستا (٩) - وزارة
برانكاريه (٢٣) . ايلول : دخول ألمانيا جمعية الامم
(٨) - لقاء توارى - تشانغ كاي شك يستولي على
هانكيو . كانون الاول : فولدمارس يقوم بانقلاب
في ليتوانيا (١٧) .

براة « ادارة شؤون الكنيسة » (القاضية
بانشاء الكيروس بلدي) ب. ايلوار : عاصمة الامم
- ميترلك : حياة الارضة - ج. جيرودو : بلا -
ج. برنانوس : تحت شمس الشيطان - ف.
موريالك : تيريز ديكيرو - ا. جيد : لو ان الحبة
لا تموت - آلين : المواطن ضد السلطة - فيلم
رنوار : نانا ، وفيلم فريتر لانغ : متروبوليس .

١٩٣٧

كانون الثاني : نهاية الرقابة العسكرية في
ألمانيا (٣١) . اذار : تشانغ كاي شك يستولي على
شنغاي وناكين . نيسان : قانون العمل الايطالي
(٢١) . ايار : المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنيف
(٤ - ٢٣) - لنديبرغ يجتاز الاطلسي الشمالي .
تموز : القطيعة بين تشانغ كاي شك والشيوعيين
الصينيين . كانون الاول : قطع العلاقات الدبلوماسية
بين الصين والاتحاد السوفياتي (١٤) .
الاب لومتر يوجز نظرية توسع الكون - م.
هايدجر : الوجود والزمن - ج. دوهامل : يوميات
سالالين - ج. كوتو : اورليه . ا. سنكلير :
اليترو : روح النساء - فاديف : الهزيمة -
روزامون لهن : غبار - « مغني الجاز » ، اول
فيلم لاطق .

١٩٣٨

كانون الثاني : اقضاء ترويسكي الى آسيا .
نيسان : سالازار وزير المال في البرتغال .
حزيران : تثبيت الفرنك الفرنسي رسميا . اب :
ميشاق بريان - كلوغ (٢٧) . ايلول : احمد زوغو
يصبح زوغ الاول ملك البانيا (١) . تشرين الاول :
البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى في الاتحاد
السوفياتي . كانون الاول : اجتماع خبراء لجنة
بانغ للتمويضات (٢٢) .
ا. برتون : نجا - ا. مالرو : الفاتحون - ا.
رمارك : لا جديد في الغرب - ستفان جورج :

(٢١ حتى ٢٠ أب) - اندلاع بحرب شاكو بين الباراغواي وبوليفيا (٣١) . أب : ثورة سان جوديو في اشبيلية (١٠ - ١٣) - لقاء هتدنبورغ وهنلير (١٣) . أيلول : مؤتمر ستريزا (٥ - ٢٠) . تشرين الثاني : انتخاب ف.د. روزفلت رئيسا (٨) - ميثاق عدم اعتداء بين فرنسا وروسيا (٢٩) - بك وزير الشؤون الخارجية في بولونيا . كانون الاول : وزارة فون شليخ (٤) - اليابانيون يحتلون جيهول (٩) - الاعتراف لمانيا بمساواة الحقوق (١١) هـ . برغسون : مصدرا الاخلاق والدين - ف. موريالك : عقدة الثعابين - ل. ف. سيلين : رحلة الى اخر الليل - الدوس هوكسلي : العالم الجديد الشجاع - اوستروفسكي : وسقي الفولاذ - شولوكوف : الدون الهادي .

١٩٣٣

كانون الثاني : روزفلت ينادي بسياسة « حسن الجوار » - هتلر مستشار (٣٠) . شباط : انشاء المجلس الدائم للتحالف الصغير (١٦) - حريق الريخستاغ (٢٧) - غزو هو - باي وسير اليابانيين على بكين : اذار : تأجيل المدفوعات للمصارف في الولايات المتحدة (٩) - دكتاتورية دولفوس في النمسا (١٥) - هتلر يحصل على سلطات مطلقة (٢٤) - اليابان تنسحب من جمعية الامم (٢٧) - تعديل الدستور في الهند . نيسان : تخفيض سعر الدولار (١٢) - الولايات المتحدة تغلخى عن قاعدة الذهب . ايار : وثيقة الاصلاح الزراعي (١٢) . حزيران : « الميثاق الرباعي » (٧) - مؤتمر اقتصادي ونقدي في لندن (١٢ حتى ٢٧ أب) . تموز : الاشتراكية الوطنية حزب وحيد (١٤) - معاهدة بين الفاتيكان والمانيا (٢٠) . تشرين الاول : ألمانيا تنسحب من مؤتمر نزع السلاح ومن جمعية الامم (١٤) . تشرين الثاني : انتخابات معتدلة قسي اسبانيا (١٩) . كانون الاول : مؤتمر الدول الاميركية في مونتفيدو .

جوليو - كوري يحقق الاشعاع الاصطناعي - ا. مالمرو : الونفسع البشري - ج. جبرودو : استراحة - ا. سيلون : فوتامارا - غارسسيا لوركا : عرس الدم .

١٩٣٤

كانون الثاني : قانون تنظيم العمل في المانيا (٢٠) - اتفاق عدم اعتداء بين المانيا وبولونيا (٢٦)

لنزغ الاسلحة (٩) .

تحقيق اول مفكك لري - اختيار ج. كلود ويوشرو على طاقة البحار الحرارية - مالمرو : الطريق الملكية - ا. فون سلمون : الهلكى - هـ . هس : ناريسس وغولدموند - موزيل : الانسان الخالي من الصفات - جون دوس باسوس : خط العرض الـ ٤٢ - اوجين دابيت : فندق الشمال - جان جيونو : كسب بعد خسارة - ج. دوهايل : مشاهد من حياة المستقبل - ر. لند : مدلتون - م. رافيل : موسيقى لليد اليسرى .

١٩٣٩

اذار : مشروع وحدة جمركية لمساوية المانية (٢١) . نيسان : انتخابات جمهورية في اسبانيا (١٢) - اعلان الجمهورية في برشلونة وذهاب الملك (١٤) . ايار : افلاس الـ « كريتنا نستالت » في فينا (١١) - براءة « السنة الاربعون » (١٥) حزيران : هوفر يؤجل الدفع (٢٠) - انتخابات مجلس الكورنيس التاسيسي (٢٨) - تموز : اقبال المصارف في المانيا (١٣) - الالمان يوقفون مدفوعاتهم الدولية . آب : تشكيل حكومة اتحاد وطني برئاسة ماك دونالد في انكلترا (٢٤) . ايلول : الدستور اليوغوسلافي الجديد - اليابانيون يحتلون منشوريا (١٩) - انكلترا تغلخى عن قاعدة الذهب (٢١) تشرين الاول : تحالف هارزبورغ بين هتلر والمحافظين (١١) - انتخابات محافظة في انكلترا (٢٧) . كانون الاول : اعلان الدستور الجمهوري الاسباني رسميا (٩) .

اندرسون يكتشف الكهرباء السليبي - ب. فاليري : نظرات الى العالم الحالي - ج. رومان : دونوفو - ا. دي سانت - اكسوبري : طيران ليلي - هرمان بروش : المروصون .

١٩٣٢

كانون الثاني : اليابانيون يؤمسون الـ «منشوكو» (٢) - حل جمعية اليسوعيين في اسبانيا . شباط : افتتاح مؤتمر نزع السلاح (٢) . اذار : تخلي انكلترا عن نظام المقايضة الحرة (١) . نيسان : اعادة انتخاب هتدنبورغ (١٠) . ايار : وزارة هريو في فرنسا (٤) . حزيران : وزارة فون بابن (١) - مؤتمر اقتصادي في لوزان : التخلي عن التعميمات (١٦ حتى ٩ تموز) . تموز : سالاوار رئيس مجلس الوزراء في البرتغال - مؤتمر اوتوا الامبراطوري

مازاريك وحقوق بئيس محلة (١٨) - أيدن وزير الشؤون الخارجية (٢٢) .

فرسي يفتك اللرة - اختبارات الرادار الاولى - اكتشاف ال « ميون » على يد يوكاوا - اكتشاف المستحضرات الكبريتية - ظهور النelson الاول - ج. جيرودو : حرب طرواده لن تحسث - ف. جاسبرز : تيتشه - البرتو مودافيا : الاطماع الخائبة - ت.س. اليوت : جريفة قتل في الكاندرائية - ا. سالاكرو : مجهولة اراس .

١٩٣٦

كانون الثاني : وفاة جورج الخامس (٢٠) - معاهدة صلح بين هولندا والباراغواي (٢١) . شباط : انتخاب الجبهة الشعبية في اسبانيا (١٦) - انتخابات حرة واشتراكية في اليابان (٢٠) - محاولة انقلاب عسكري في اليابان (٢٦) . آذار : هتلر يرفض اتفاقات لوكارنو ويحتل رينانيا (٧) . ايار : سقوط اديس ابابا في ايدي الايطاليين (٥) اذنا ، رئيس الجمهورية الاسبانية (١٠) - انتخاب الجبهة الشعبية في فرنسا . حزيران : وزارة بلوم (٤) - اتفاقات ماتينيون (٦) . تموز : الغاء فرض العقوبات على ايطاليا (١٥) - لودة فركو في مراكش الاسبانية (١٧) - مؤتمر مونترال حول المضايق (٢٠) . اب : ميخاكساس يستولي على السلطة في اليونان (٤) - تمركز الايطاليين في ماجورك - اعدام كامنيف وزينوفيف (٢٥) - اتفاق لندن بين الكتلتا ومصر (٢٦) . ايلول تخفيض سعر الفرنك الفرنسي - اجتماع لجنة هدم التدخل في اسبانيا (٨) . تشرين الاول : ليوبولد الثالث يعلن مودة بلجيكا الى الحياد - تشرين الثاني : ميشاق الماني بولوني ضد الشيوعية (٢٥) - اخفاق فركو امام مدريد . كالون الاول : دستور سوفياتي جديد (٥) - حادث سيان ودوق تشانغ كاي شك اسيرا في ايدي تشانغ - سو - ليانغ . ا. جيد : هودة الاتحاد السوفياتي - ج. برنانوس : يوميات كاهن ريفي - اراغون : الاحياء الجميلة - ا. سالاكرو : رجل كغيره من الرجال - و. ه. اودن : اسبانيا - ج. دوس باسوس : الظلمة الكبرى - ف. غ. لوركا : بيت برناردا - شولوكوف : اراض مستصلحة - ج. م. كينز : نظرية عامة في الاستخدام والفائدة والنقد .

١٩٣٧

كانون الثاني : اتفاق فرنسي تركسي حول

- بوارد فضيحة ستافيسكي في فرنسا ، وزارة الادبيه (٣٠) . شباط : مقتل كيروف (١) - قمع الفتنة الاشتراكية في فينا ، وحل الحزب الاشتراكي (١ - ١٦) - الغاء النقابات في المانيا - تنظيم المتعاونيات في ايطاليا (٥) - فتنة ساحة الكونكورد (٦) - وزارة دومرغ (٩) . آذار : دكتاتورية لادونر في استونيا (١٢) - الولايات المتحدة تعترف باستقلال الفلبين (ابتداء من ١٩٤٦) (٢٤) . ايار : دكتاتورية اولمانيس في لتونيا (١٥) - انقلاب عسكري في بلغاريا (١٩) . حزيران : لقاء هتلر وموسوليني في البندقية (١٤ - ١٥) - مقتل روم (٣٠) . تموز : شاخت وزير الاقتصاد الوطني (٢) - مقتل المستشار دولفوس وحلول شوشنيغ محله (٢٥) . اب : هتلر فوهرر الرايخ - وفاة هندنبورغ (١) . ايلول : قبول الاتحاد السوفياتي في جمعية الامم (١٨) . تشرين الاول : مقتل الكسندر ملك يوغوسلافيا و ل. باركو (٩) - لودة في كاتالونيا واستوريا تقمع بصرامة (٦ - ١٣) - انشاء جبهة العمل في المانيا (٢٤) . كانون الاول : حادث بين ايطاليا وايبويا في وال - وال (٥) . شادويك يكتشف ال « نوترون » - فحص المواد العضوية بالجهر الكهربائي للمرة الاولى - ه. برغسون : الفكر والحركة - اراغون : نوايس بال - ج. دوس باسوس : ١٩١٩ - ه. ملر : خطر السرطان .

١٩٣٥

كانون الثاني : اتفاق روما بين فرنسا وايطاليا (٦) - بوارد الخلاف بين روزفلت والحكمة العليا حول « النهج الجديد » (٧) - استفتاء في السار (١٣) . آذار : اعادة الخدمة العسكرية الالمانية في المانيا (١٦) . نيسان : اتفاق ستريزا بين فرنسا وانكلترا وايطاليا (١٤) . ايار : معاهدة المساعدة المتبادلة بين فرنسا والاتحاد السوفياتي (٢) وتشيكو سلوفاكيا والاتحاد السوفياتي (١٦) - وفاة بلسودسكي (١٢) . حزيران : بالدوين يخلف ملك دنال (٧) - نهاية حرب شاكو (١٢) - اتفاق بحري انكليزي الماني (١٨) . اب : بدء الحركة الستاكونوية في الاتحاد السوفياتي - « وثيقة الحياد » الاميركية . ايلول : قوانين نوميرغ - تشرين الاول : ايطاليا تهاجم ايبويا (٢) - استعادة جورج الثاني الى اليونان (١٠) . تشرين الثاني : انتخابات عامة محافظة في انكلترا (١٤) - جمعية الامم ترفض مقوبات على ايطاليا (١٨) . كانون الاول : تشانغ كاي شك رئيس الجمهورية الصينية (١) - استقالة

(استخدمت في ١٩٤٤) - ١٠ مالرو : الامل - ج .
ب. سارتر : الغيثان - ج. برنانوس : المقابر الكبرى
تحت القمر - ليجيه : نقل القوى - مايول :
الحوريات الثلاث .

١٩٣٩

كانون الثاني : فرنكو يستولي على برشلونة
(٢٦) . اذار : انتخاب بيوس الثاني عشر (٢) -
المطران تيسو يعلن استقلال سلوفاكيا (١٤) - هتلر
يحتل تشيكوسلوفاكيا (١٥) - ضمانات انكليزية
لرومانيا (١٩) - ليتوانيا ترفض على التخلي عن عمل
لالمانيا (٢٢) - فرنكو يستولي على مدريد (٢٨) ضمانات
انكليزية لبولونيا (٣١) . نيسان : انتخابات
بلجيكية عامة : هزيمة الملكية (٢) - ضمانات انكليزية
لليونان (١٣) - هتلر يعلن ابطال الاتفاق البحري
الانكليزي الالماني والاتفاق الالماني البولوني (٢٨) .
ايار : اتفاق انكليزي تركي (١٢) - تحالف عسكري
ايطالي الماني (٢٢) . تموز : الولايات المتحدة تعلن
ابطال المعاهدة التجارية اليابانية الاميركية - بعثة
عسكرية فرنسية انكليزية الى موسكو . اب : تشكيل
حكومة موالية لليابان في نانكين برئاسة وانغ نينغ
واي - ميثاق عدم اعتداء الماني سوفياتي (٢٢) .
ايلول : هتلر يغزو بولونيا (١) - ايطاليا لا تدخل
الحرب (١) - انكلترا وفرنسا تعلنان الحرب على
المانيا (٣) - دخول الروس الى بولونيا (١٧) -
استسلام بولونيا (٢٧) - قصة بولونيا بين المانيا
والاتحاد السوفياتي (٢٨) . تشرين الاول : معاهدة
فرنسية انكليزية تركية (١٩) - مفاوضات روسية
فنلندية (٢١) . تشرين الثاني : قانون الحياد
الاميركي (٤) - دخول الروس الى فنلندا (٣٠) .
طيران الطائرة النفاثة الاولى ، من طراز هنكل
- التطبيقات العملية الاولى لك د.د.د. على يد
بول مولر - ا. جيد : يوميات ب.ب. ايلسوار :
اغنية كاملة - جون ستاينيك : عنقايد الغضب -
قيليب هيريا : الاولاد الدللون - ا. دي سائنت
اكسوري : ارض الرجال - ج. - ب. سارتر :
الجدار .

١٩٤٠

معاهدة صلح روسية فنلندية (١٢) - حكومة بول
رينو (٢٠) . نيسان : المانيا تغزو الدانمارك والبروج
(٩) - هزيمة الحلفاء في ليلهامر (٢٤) . ايار : غزو
بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (١٠) - حكومة برئاسة

الاسكندر (٢٤) - اداة بيانكوف وسوكونيكوف
ورادك في الاتحاد السوفياتي (٣٠) . اذار : ميثاق
ايطالي يوغوسلافي (٢٥) - توجيه برامة الى الالماني .
نيسان : العمل بالدستور الهندي الجديد (١) -
ادخال تعديل « ادفع وانتقل » على قانون الحياد -
هزيمة الحرب العسكري في الانتخابات اليابانية
(٣٠) . ايار : هزيمة فرنكو في غرادلجارا (١٨) .
حزيران : اعدام توشاتشفسكي (١٢) - استسلام
الوطنيين على بلباو (١٩) - المانيا وايطاليا تنسحبان
من لجنة عدم التدخل (٢٣) - تخفيض سعر الفرنك
الفرنسي مرة اخرى (٣٠) . تموز : ميثاق سعد باد
بين دول الشرق الادنى (٨) . اب : اليابانيون
يحتلون بكين (٨) - ميثاق عدم اعتداء بين الصين
والاتحاد السوفياتي (٢١) . تشرين الاول : اليابانيون
يحتلون شانغهاي - الوطنيين يستولون على جيجون
(٢٠) . تشرين الثاني : ايطاليا تنضم الى ميثاق
مكافحة الشيوعية (٦) - اليابانيون يحتلون شنغاي
(٩) . كانون الاول : ايطاليا تنسحب من جمعية الامم
- اليابانيون يحتلون نانكين (١٣) . ظهور اول محرك
نفث (محرك ويل) - ستانلي يتوفى الى بلورة
فيروس فيفسام التبغ - معرض الفنون والتقنيات
في الحياة المصرية في باريس - بناء قصر شايبو
- ج. ستاينيك : الفئران والبشر بيكاسو :
غرنيكا .

١٩٣٨

كانون الثاني : هتلر يستلم قيادة الجيش
(٤) . شباط : اللورد هاليفاكس يحل محل ايدن
في وزارة الشؤون الخارجية (٢٥) . اذار : هتلر
يحتل النمسا (١١) - اعدام بوخارين وريكوف
وجاغودا . نيسان : برنامج حزب السوديت :
نقاط كارلسباد ال ٨ (٢٤) . ايار : تخفيض سعر
الفرنك الفرنسي للمرة الثالثة . اب : بعثة
رأسمان الى تشيكوسلوفاكيا (٣) . ايلول :
القطيعة بين حزب السوديت والحكومة التشيكي
سلوفاكية (١٢) - لقاء برستسغادن (١٥) وغودسبرغ
(٢٧) - تحكيم موسوليني (٢٨) - اتفاق مونيخ
(٣٠) . تشرين الاول : اليابانيون يستولون على
كانتون . تشرين الثاني : تحكيم فينا : بلغاريا
تحصل على اراض سلوفاكية (٢) - قوانين مناهضة
السامية في ايطاليا (١٠) - وفاة كمال اتاتورك (١٥)
الذي خلفه مصمت اينرلو . كانون الاول : نيسان
فرنسي الماني (٦) - ايطاليا تعلن ابطال اتفاقات
روما بين فرنسا وايطاليا (٢٢) .
وارد آكن يبنى اول آلة الكترونية حاسبة

٨٧٦

بالنقلاب في يوغوسلافيا (٢٧) - معركة راس مايلبان (٢٨) . نيسان : رومل يسترد بنغازي وبارديا (٢٩) و (٣٠) - ميثاق روسي يوغوسلافي (٥) - ألمانيا تفرد يوغوسلافيا واليونان (٦) - احتلال سالونيك (٨) - استقلال كرواتيا (١٠) - نهاية المقاومة اليوغوسلافية (١٨) - معاهدة روسية يابانية (١٣) - احتلال اينا (٢٧) . ايسار : احتلال البلوبونيز (٢) وكريست (٢٠) - (٢١) - الانكليز يحتلون اديس - ابابا (٥) - لقاء هتلر - دارلان في برشتفادن (١١ - ١٢) - حرب رودولف هس (١١) - معركة سينير الجوية البحرية (٢٣) - حادث الـ « بسمارك » (٢٤ - ٢٧) - ثورة (٢) وهزيمة رشيد عالي في العراق (٣١) . حزيران : الانكليز يحتلون سوريا (٨) - انشاء محاكم خاصة ضد الشيوعيين في فرنسا (١٤) - حادثة مكا (١٤) - هتلر يهاجم روسيا (٢٢) . تموز : معركة خط خط ستالين (١٥ حتى ٧ آب) . آب : توقيع ميثاق الأطلسي (١٤) - الانكليز والروس يدخلون ايران (٢٥) . ايلول : بدء حصار لينينغراد (٩) - استقالة رضا بهلوي « شاه بهلوي محمد مصبح شاه ايران (١٦) - احتلال كييف (١٩) - نهاية المقاومة الإيطالية في اليوبيا (٢٧) . تشرين الاول : قانون العمل في فرنسا (٤) - وزارة طوجو في اليابان (١٨) - ستالين قائد (٢٢) - اعدام رهائن شاتوبريان ونالت وبوردو (٢٢) . تشرين الثاني : معركة موسكو (١٦ حتى ٥ كانون الاول) - هجوم بريطاني في ليبيا (١٨) - استيلاء الألمان على ووستروف (٢٢) وجلاؤهم منها في ٢٩ . كانون الاول : لقاء بيتان - غورنغ في سان فلورنتين (١) - بيرل هاربور ، نزل الجيوش اليابانية في ماليزيا وبورنيو (٧) - اعلان اليابان الحرب على انكلترا والولايات المتحدة (١١) - نزل الجيوش اليابانية في هونغ-كونغ (١٩) والفلبين (٢٢) - الروس يستردون كالينين وموجايسك وكالوفا (٢٠) - استيلاء الانكليز على بنغازي (٢٤) . استخدام الكوريتزون للمرة الاولى - جايس بونهام : عهد المنظمين - برخت : الام البسالة .

١٩٤٢

كانون الثاني : استيلاء اليابانيين على مانيلا (٢) . شباط الاستيلاء على سنغافورة (١٥) . آذار : تمسك المدنيين في ايطاليا (١) - استسلام جاوا (٨) . نيسان : فشل بعثة ستافورد كريس في الهند (١٢) - لافال يعود الى الحكم في فيشي (١٨) . ايار : اليابانيون يحتلون طريق بورما (١) - الاميرال ليهي يغادر فيشي (١) - البريطانيون يحتلون مدغشقر (٥) - معركة بحر المرجان (٧) - قانون الاعادة

ولستون تشرشل في انكلترا (١٠) - انهيار الجبهة الفرنسية في سيسان (١٤) - استسلام الجيش الهولندي (١٥) - احتلال بروكسل وانغرس وسان وكاتين (١٨) واميان واداس (٢١) - استسلام بلجيكا (٢٨) - معركة دنكرك (٢٨ حتى ٣ حزيران) . حزيران : انهيار جبهة السوم (٦) - احتلال روان (٩) - انتهاء المقاومة النرويجية (٩) - ايطالية تهاجم فرنسا (١٠) - احتلال باريس (١٤) - استقالة بول رينو ، بيتان يطلب الهدنة (١٦) - نداء الجنرال ديفول الى الفرنسيين (١٨) - احتلال ليون وفيينا (٢١) - هدنة فرنسية المانية (٢٢) وهدنة فرنسية ايطالية (٢٣) - اعتراف الحكومة البريطانية بالجنرال ديفول قائدا للفرقت الفرنسية الحرة (٢٨) . تموز : الاتحاد السوفياتي يحتل بسارابيا وبوكوفينا (٢) - حادث مرسي الكبير (٣) - هجوم انكليزي على دكا (٨) - الجمعية العمومية تعطي بيتان حق التشريع (١٠) . استونيا ولتونيا وليتوانيا تصبح جمهوريات سوفياتية (٦-٣) - افريقيا الاستوائية الفرنسية تنضم الى ديفول (٢٨) - تحكيم فينا (٢٩) - بدء معركة انكلترا (٨ حتى ٥ تشرين الاول) . ايلول : انطونيسكو يستولي على السلطة في رومانيا ، كارول الثاني يستقيل ، ويحل ميشال محله (٦) - هجوم ايطالي في ليبيا (٤) - فرض الخدمة العسكرية الالزامية في الولايات المتحدة (١٦) - هجوم ياباني (٢٣) وهجوم تايلندي (٢٨) على الهند الصينية - هجوم انكليزي آخر على دكا (٢٣ - ٢٥) - لقاء مونتوار (٢٤) - الميثاق الثلاثي (٢٧) - هجوم ايطالي على اليونان (٢٨) . تشرين الاول : صدور قانون ينظم حياة اليهود في فرنسا (٣) . تشرين الثاني : امادة انتخاب روزفلت (٥) . كانون الاول : تمسك النساء في انكلترا (٤) - انتصارات يونانية في ساني كوارانتا (٦) وادجيرو كاسترو (٩) - انتصار انكليزي في سيدي براني في ليبيا (١٢) . اكتشاف حامل ريوس على يد لند ستاليز ووينر . استخدام المستحضرات الكبريتية في معالجة الجذام - ريتشارد رايت : الابن الطبيعي - همنغواي : لمن تفرع النواقيس .

١٩٤١

كانون الثاني : معركة مضيق صقليا (١٠) - الاستيلاء على طريق (٢٢) - وفاة ميتاكاس (٢٩) . شباط : دارلان ، نائب رئيس مجلس الوزراء الفرنسي (٩) - احتلال الانكليز لبنغازي ومقاديشو (٢٦) . آذار : الألمان يدخلون بلغاريا (٢) - نشر قانون الاعادة والتأجير (٩) - بطرس البستاني يقوم

وميسينا (١٧) - الروس في اوديل (٥) والاميركيون في كيسكا (١٥) - مؤتمر كيبك (١١ - ٢٤) - مفاوضات مع ايطاليا (١٥) - ايلول : نزول الحلفاء في ايطاليا (٤) - الاستيلاء على ستالينو وحوض الدون (٥) - نشر الهدنة الإيطالية (٨) - نزول الحلفاء في سالرنو (٩) - تحرير كورسكا (١٠) حتى ٥ تشرين الاول - احتلال الايمان لايطاليا الشمالية وروما (١٠) - فرار موسوليني (١٢) - انشاء الجمعية الاستشارية المؤقتة في الجزائر (١٧) - اقامة الجمهورية الاجتماعية الإيطالية (٢٣) - استرداد بريانسك (١٤) وسمولنسك (٢٥) - تشرين الاول : الاستيلاء على نابولي (١) - مؤتمر موسكو (١٩ - ٣٠) - استرداد دنبرو بترولفسك (٢٥) - تشرين الثاني : استرداد كينف (٦) - اعلان ايطاليا الحرب على المانيا (١٣) - مؤتمر القاهرة (٢٢ - ٢٦) - اعادة الحقوق الدستورية الى ايطاليا (٢٧) - نزول الاميركيين في تاراوا (٢٠) - كانون الاول : مؤتمر طهران (١ - ٢٤) - تشكيل حكومة تيشو (٤) - نزول الاميركيين في بريطانيا الجديدة (١٦) - فرنسا تنقل سلطاتها الى سوريا ولبنان (٢٢) - تيتو يقضي على السلطة الملكية (٢٣) - تأسيس «الاستقلال» (٢٣).
ماهومي يستخدم البنسلين في معالجة السفلى
ايلزا تريولييه : الحصان الابيض - ج.ب. سادر :
الذباب ، الوجود والعدم - ه. هس : لعبة الكلايه
الرجاجية .

١٩٤٤

كانون الثاني : اعدام شيانو ودي بونو (١٢) - افتتاح مؤتمر برازيل الاستعماري (٣٠) - نزول الاميركيين في جزر مارشال (٣١) - شباط : بدء العمليات ضد قوات المقاومة في الساقوا (١) - تحرير حوض الدون - اذار : الايمان يحتلون هنغاريا (١٩) - الاستيلاء على سرنوفت (٢٧) - اضرابات في ايطاليا الشمالية (٣ - ٩) - حادث هضبة ال « قليب » (٢٥) ، نيسان : مجزرة اسك (١) - الاستيلاء على تارنوبول (١) - تحرير القرم - استقالة فكتور امانويل (١٢) - استقالة جيرو (٢١) - تمرد الاسطول اليوناني (٢٨ - ٣٠) - ايار : هجوم حليف في ايطاليا - اسبانيا تنهض بالتقيد تقيدا تاما بسياسة الجهاد (٢) - اسلندا تعلن استقلالها (١٨) - نزول الجيوش في غينيا الجديدة (٢٧) . حزيران : الاستيلاء على روما (٤) - نزول الحلفاء في نورمنديا (٦) - يونيو يحل محل بادوليو (١٠) - بدء استعمال الصواريخ ٦ (١٢) - نزول الجيوش في سايبان (١٤) - استيلاء الروس على فيبورغ

والتاجير يشمل الاتحاد السوفياتي (١١) - هجوم روسي في قطاع خاركوف (١٢) - تحالف انكليزي روسي (٢٦) - مقتل هايدويخ في سراغ (٢٧) . حزيران : هجوم الماني على سيستوبول (٤) - معركة مدواي (٤) - نهاية معركة بير حكيم (١١) - سقوط طبرق (٢١) . تموز : هجوم الماني على فوروينج (١٢) . آب : المؤتمر الهندي يطالب بالاستقلال التام (٨) - المانيا تضم لوكسمبورغ الى اراضيها (٣٠) . ايلول : بدء معركة ستالينغراد والتفكاس (٤) . تشرين الاول : هجوم مونتومري في مصر (٢٣) . تشرين الثاني : اتفاق جيرو - مورلي (٢) - نزول الجيوش الحليفة في افرقيا الشمالية (٨) - لقاء هتلر - لافال في برستفادن (٩ - ١١) - نزول الجيوش الاسمية في تونس (١٤) - نشر مشروع بفرديج (٢٠) - اتفاق كلارك-دارلان (٢٢) - كانون الاول : الروس يفتكون الحصار من لينينغراد - مقتل دارلان (٢٤) - ابطال الاسبوع الانكليزي ويوم السمات الشمالي في الولايات المتحدة (٢٥) . البير كامو : الفريب ، اسطورة سيوزيف - فركور : صمت البحر - برخت : غاليليو غاليلي .

١٩٤٣

كانون الثاني : مؤتمر كازابلانكا (١٤ - ٢٧) - استيلاء الانكليز على طرابلس (٢٣) - تعبئة المدنيين رجالا ونساء في المانيا (٢٨) . شباط : استسلام الانسان في ستالينغراد (٢) - جلاء اليابانيين من هوادلكنال - تدمير ال « شارنهورست » (١٤) - تحرير التفكاس (٢ - ٢٨) - قانون العمل الالزامي في فرنسا (١٦) . اذار : الروس يستردون خاركوف - معركة خط ماريث (١٦ - ٢٩) - لقاء ديفول - جيرو في كازابلانكا (٢٤) . نيسان : ثورة يهود فرسوفيا (١٩) . ايار : تحرير بنزوت وتونس (٧) - نهاية معركة تونس (١٣) - انشاء المجلس الوطني للمقاومة في فرنسا (١٥) - ديفول في الجزائر (٣) - مؤتمر هوت سيرنيز - انشاء وكالة غوث اللاجئين (١٨ حتى ١ حزيران) - حزيران : انشاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنية (٣) - راميريز يقوم بانقلاب في الارجننتين (٤) - حل الكومنترن (١٠) . تموز : هجوم الماني على كورسك (٥ - ١٩) - نزول الحلفاء في صقلية - والاستيلاء على ميراكوزا (١٠) وانا (٢١) وبالرمو (٢٣) - تشكيل لجنة المانيا الحرة في موسكو (١٤) - الاكثرية ضد موسوليني في المجلس الفاشستي الاعلى (٢٤ - ٢٥) ، توقيفه (٢٥) - حل الحزب الفاشستي (٢٨) . آب : اليابانيون يملنون استقلال بورما (١) - الاستيلاء على قطنيا (٥) ،

اتفاق لاوزيكا بين الحكومة اليونانية ومنظمة « أيام »
(١٢) . آذار : استسلام كوريجيدور (١) - فنلندا
تعلن الحرب على ألمانيا (٣) - وليقة شابولتيك (٤)
- الحلفاء على الرين (٤) - الاستيلاء على كولونيا (٧)
وجسر رماجن (٩) - هجوم اليابانيين على الجيوش
الفرنسية في الهند الصينية (٩) ، الروس في
كسترين (١٣) ، الحلفاء في ماينس ، وسبير (٢٢) ،
وفرثكفورت (٢٦) - تأسيس الجبهة الغربية في
القاهرة (٢٢) - الروس في دانترسيخ (٣٠) ولينر
نوستادت (٣١) - تطويق الرور (٣١) - موت هتلر
(٣٠) . نيسان : الاستيلاء على كاسل وكارلسروه (٤)
وكونفزبرغ (١٠) ومغديبورغ (١١) وأبانا (١٢) ولينسا
(١٣) وكهل (١٥) ولينزيغ (١٩) وشوتفارت (٢٢)
واولم (٢٤) - الاتصال بين الأميركيين والروس (٢٥)
- وفاة ف. د. روزفلت (١٢) - مؤتمر مسان
فرنسيكو (٢٥) حتى ٢٦ حزيران) - توقيع
موسوليني وموته (٢٨) . أيار : تيتو يحتل تريستا
(١) - استسلام القوات الألمانية في إيطاليا (٢) -
استيلاء الروس على برلين (٢) - استسلام القوات
الألمانية استسلاما عاما (٨) - الأميركيون في رالفون
(٣) والصينيون في نانغ (٢٧) - خلاف فرنسي
بريطاني في سوريا ولبنان اللتين أرغم الفرنسيون
على الانسحاب منهما - انتخابات فرنسية ذات اتجاه
يساري (٢٩ نيسان و ١٣ أيار) (١٣) . حزيران :
مؤتمر سميلا (٢٥ حتى ١٤ تموز) . تموز : فوز
عمالي في الانتخابات البرلمانية (٧) - نصف اليابان
من البحر للمرة الأولى (١٤) - ليوبولد الثالث يرفض
التخلي عن العرش (١٦) - مؤتمر بوتسدام (١٧ حتى
أول آب) - محكمة بيتن (٢٣ حتى ٤ آب) -
تأسيس دولة فينتنام (٢٦) - تشكيل وزارة انلي
(٢٧) . آب : تحرير يوجيا بأكملها (٢) - لقاء انبلة
لدية على هيروشيم (٦) - الاتحاد السوفياتي يعلن
الحرب على اليابان (٨) - اليابان تعرض الاستسلام
(١٢) - احتلال خربين وموكدن (١٩) ودارن ديبوت
أرلوف (٢٢) وساكالين (٢٨) - نهاية العمل بقانون
الإعارة والتأجير (٢١) . أيلول : استسلام اليابان
(٢) - تأليف حكومة هو - شي - منه في قيتنام
(١٥) . تشرين الأول : ثورة عسكرية في الأرجنتين
(٨) - توقيع الكولونيل بيروس ومغليسه (١٢-١٧)
- فتح دموي نورمبرغ (١٨) - انتخابات عامة في
فرنسا (٢١) . تشرين الثاني : مؤتمر باريس حول
التعويضات (٩ حتى ٢١ كانون الأول) - رفض
الولايات المتحدة وبريطانيا المظلم وكندا تسليم سر
القبيلة اللدية (١٥) - إعلان الجمهورية اليوغوسلافية
(٢٩) . كانون الأول : مؤتمر سنغافوره حول أحداث
البند الصينية واندونيسيا (٥) .
بول أيلوار : الموحد الألماني - ج.ب.ب. ساوتر :

(٢٠) - تحرير شربورغ (٢٧) - الاستيلاء على فيتسك
(٣٠) . تموز : مؤتمر بريتن وودز (١ - ٢٢) -
الاستيلاء على سينا (٣) ومنسك (٥) وكان (٩) وغرودنو
(١٧) ولوبلين (٢٧) وبيالستوك وبرست ليتوفسك
ولغوف (٢٩) - محاولة اغتيال هتلر (٢٠) - احتلال
غوام (٢١) - انهيار خط الدفاع الألماني في افرانش
(٣٠) . آب : نزول الحلفاء في بروفنسا (١٥) -
معركة فاليز (١٧) - الاستيلاء على فلورنسا (٢٢) -
تحرير مرسيليا وغرنوبل (٢٣) وباريس (٢٥) - الروس
يحتلون شقة المستشار الألماني ويدخلون بوخارست
(٣١) . أيلول : تحرير بروكسل (٥) وانغرس وبريدا
(٥) - هدنة روسية بلغارية - تحرير ليون (١١) -
اتصال جيوش الحلفاء في فرنسا (١٣) - الاستيلاء
على صوفيا (١٨) - انزال جيوش في لايت (٢٠) -
معركة أرناهايم ، وقف الهجوم البريطاني (١٩-٢٨) .
تشرين الأول : فنلندا تقاطع ألمانيا (٢) - تصويت
النساء في فرنسا (٥) اختبار فوت النقدي في بلجيكا
(٧) - الاستيلاء على سجد وكلوج (١٢) والينا (١٣)
وبتسامو (١٧) وبلغراد (٢١) - طلب هنغاريا الهدنة
(١٥) - استسلام أكس - لا - شابيل (٢١) - معركة
الفيلبين (٢٢-٢٥) . تشرين الثاني : الاستيلاء على
موناستير (٦) وبيرانسا (١٨) وبلغور (٢٠) وميلوز
(٢١) وستراسبورغ (٢٣) وديلونيك (٣٠) - إعادة
انتخاب يوزف بانقلاب (٧) - تدبير الـ « تريبتز » (١١) -
سرالاسي يقوم بانقلاب (١٦) - تشكيل الحكومة
الهنغارية المؤقتة ببركزن (٢٤) . كانون الأول :
الاستيلاء على رافنا (٥) - ميثاق فرنسي سوفياتي
(١٠) - نزول الأميركيين في مندورو (١٥) - هجوم
الماني في اللوكسمبورغ (١٧ - ٢٨) - تطويق
بودابست (٢٤) - لجنة لوبلين تعلن نفسها حكومة
بولونية مؤقتة (٣١) . واكسمان يكتشف
الستريتميسين - أراغون : اورليانوس - ج.ب.ب. ساوتر :
الابواب مغلقة ، سبل الحرب .

١٩٤٥

كانون الثاني : هجوم الماني في اللورين (١) -
مؤتمر يالطا (٢ - ١٢) - نزول الأميركيين في لوسون
(٩) - هجوم الشتاء الروسي (١٣) - الاستيلاء على
كيلس (١٥) وفرصوفيا (١٧) وكراوفيا ولودز (١٩) -
انتكفاء الألمان في الأردين (٢٠) - هدنة هنغارية (٢٠)
- إعادة فتح طريق بورما (٢٣) - الاستيلاء على
برسلو (٣٠) . شباط : الاستيلاء على كولمار (٢)
(٢) والبنج (٦) وكليف (١٢) وبوزنان (٢٤) - نزول
الأميركيين في كوريجيدور (١٦) - معركة ايوجيما
(١٨ حتى ١٤ آذار) ، الاستيلاء على مانيلا (٢٤) -

الفرنسي (١٤) - منع الحزب الشيوعي في ولاية نيويورك (٧) . أيار : تأميم الصناعات الثقيلة في بريطانيا العظمى (١) - الشيوعيون يقتصون من الحكومة الفرنسية (٥) - منع الحزب الشيوعي في البرازيل (٧) - الكونغرس يقر قانون مساعدة اليونان وتركيا (١٥) حزيران : اقتراح مشروع مارشال (٥) - قانون تأقت - هارلي حول الاضرابات (٢٣) - تموز : رفض الاتحاد السوفياتي (٢) وتشيكوسلوفاكيا (١٠) الاشتراك في مشروع مارشال - هجوم الهولنديين الذين يستولون على بانافيسا (٢٠) - حل حزب الفلاحين وتوقيف مانيو فسي رومانيا (٢٥ - ٢٩) . آب : نهاية العمليات العسكرية في جاوا (٤) - برنامج تقتضي في بريطانيا العظمى (٦) - استقلال الهند وباكستان (١٥) - منع حزب المزارعين في بلغاريا (٢٥) - التصويت على نظام الجزائر الاساسي (٢٧) ايلول : ميثاق الدفاع بين الدول الاميركية في ديو (٢) . تشرين الاول : انتخابات في السار تعرب من الرتبة في الارتباط بفرنسا اقتصاديا (٥) - تأسيس الكومنفورم (٥) - هجوم فرنسي في تونكين (٩) . تشرين الثاني : نزاع مسلح في كشمير بين الهند وباكستان - الشيوعيون يقتصون من الحكومة النمساوية (١٩) - مقاومة مشروع التقسيم ، الذي واقعه عليه منظمة الامم ، في فلسطين (٣٠) . كانون الاول : بريطانيا العظمى تعترف باستقلال بورما (١٠) - نهاية التقتين في الاتحاد السوفياتي (١٤) - انشقاق اتحاد العمل العام والجهة العمالية في فرنسا (١٩) - منع الحزب الشيوعي في اليونان (٢٧) - تخلي ميشال ملك رومانيا عن العرش (٣٠) .

فيليب هيريا : عائلة « بوسارديل » - ا . كامو : الطاعون - كارلو كوشيو : الامل المسير - فاسكو براتولي : يوميات العشاق المساكين - ناتالي ساروت : وصف مجهول - ب . ا . سوروكين : المجتمع والثقافة والشخصية .

١٩٤٨

كانون الثاني : تأميم السكك الحديدية البريطانية (١) - هدنة هولندية اندونيسية - تحالف بيني والحزب الشيوعي الايطالي (٢٣) - تخفيض سعر الفرنك الفرنسي (٢٤) - مقتل غاندي (٣٠) . شباط : سيلان تمنح نام الممتلكات (٤) - استقالة الوزراء التشيكوسلوفاكيين غير الشيوعيين (٢٠) - تشكيل وزارة شيوعية (٢٥) . آذار : هجوم شعوي على نانكين (٢١) - بدء حصار السوفيات لبرلين (٣١) . نيسان : تأميم الكهرباء في بريطانيا العظمى

سن الرشد - ارنست ويشرت : اولاد جيروليم - ا . كامو : سوء التفاهم - كارلو ليفي : المسيح تونف في ايبولي .

١٩٤٦

كانون الثاني : استقالة الجنرال ديفول (٢٠) . شباط : عمرد الاسطول الهندي (٢١) . آذار : نزول الجيوش الفرنسية في تونكين (٨) - اعتراف انكلترا باستقلال شرقي الاردن . نيسان : التصويت على دستور فرنسي اول (١٩) . ايار : استفتاء مدائي (٥) - استقالة فكتور امانويل الثاني وحلول همبرو الثاني محله (٩) - انتخابات يسارية الاتجاه فرنسي تشيكوسلوفاكيا (٢٦) . حزيران : انتخابات جديدة في فرنسا (٢) - انتخاب بيرون رئيسا للجمهورية الأرجنتينية (٤) - اعلان الجمهورية الايطالية (١٨) - وزارة ج . بيدو في فرنسا (٢٣) . تموز : اول تجربة ذرية في بيكيني (١) - اعلان استقلال الفيليبين (٣) - مؤتمر الصلح في باديس (٢٩ حتى ١٥ تشرين الاول) . آب : فشل المفاوضات الفرنسية الفيتنامية في فونتينبلو (١) - الاتحاد السوفياتي يطالب باعادة النظر في اتفاقات مونترو حول المضايق (١٢) . ايلول : اتفاق تعايش فرنسي فيتنامي (١٤) - بدء الحرب الاهلية في اليونان . تشرين الاول : صدور حكم محكمة نورمبرغ (١) . تشرين الثاني : انتخابات ذات اتجاه جمهوري في الولايات المتحدة (٥) - اتفاق هولندي اندونيسي (١٥) . كانون الاول : وزارة اشتراكية متجانسة في فرنسا برئاسة ليون لوم (١٦) - ثورة عامة في تونكين (٢٠) .

جاءك بريكو : كلمات - ا . مولييه : ما هو مذهب الشخصية ؟ ج - ب . سارتر : موتى دون دفن ، البقية الموحية الاحترام ، هل الوجودية مذهب انساني ؟

١٩٤٧

كانون الثاني : انشقاق الحزب الاشتراكي الايطالي (١٠) - وزارة راماديه في فرنسا (٢٢) . شباط : معاهدات الصلح في ياريس مع ايطاليا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وقتلندا (١٠) . آذار : القانون العرفي في فلسطين (١) بداية الثورة في مدغشقر (٣٠) - معاهدة تحالف فرنسي بريطاني في دتورك (٤) - الشيوعيون لا يدخلون الحكومة البلجيكية (١٢) . نيسان : انشاء النجم الشعبي

كانتون في ايدي الشيوعيين (١٧) . تشرين الثاني :
تأميم الصناعة الفولاذية الانكليزية (٢٤) . كانون
الاول : استقرار الوطنيين الصينيين في فوموزا
(٨) - منظمة الامم المتحدة تقر تدويل القدس (٩) .
تحقيق الترانزستور على يد وليم شوكلسي -
اراغون : الشيوعيون - سيمون دي بوفوار : الجنس
الثاني - ج باشلار : مذهب العقلين التطبيقي .

١٩٥٠

كانون الثاني : هيجان المزارعين في سهل البو
(٤) - اعتراف بريطانيا العظمى بالحكومة الشيوعية
الصينية (٦) - الرئيس ترومان يصدر امرا بصنع
القنبلة الهيدروجينية (٣١) . آذار : استفتاء حول
المسألة الملكية في بلجيكا (١٢) - اضطرابات ثروية
في البوي (٢٣) . نيسان : الاردن تقسم فلسطين
العربية اليها (٢٤) . ايار : ر. شومان يقترح نيام
وحدة اوروبية للفحم الحجري والفولاذ (٩) - قول
الماوضة في الانتخابات التركية (١٤) . حزيران :
فوز المسيحيين الاشركيين البلجيكين في الانتخابات
(٤) - رفض بريطانيا العظمى الانضمام الى وحدة
الفحم الحجري والفولاذ (٣) - اتفاق الجمهورية
الديمقراطية الالمانية وبولونيا على حدود الاودر -
نيس (٧) - مجلس الامن يقر عقوبات ضد كوريا
الشمالية ، تدخل الولايات المتحدة (٢٧) . تموز :
الكوريون الشماليون يبلغون اقصى جنوبي كوريا
وانغرس (٢٩) - وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن
اضراب هام في لياج وشاولوا (٢٦) وبروكسل (٢٨)
وانغرس (٢٩) - وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن
العرش بعد بلوغ ابنه سن الرشيد (٣١) . آب :
انشاء الوحدة الاوروبية للمدفوعات (١٩) . ايلول :
نزول الاميركيين في انشون (١٥) والاستيلاء على
سيول (٢٦) - اقرار القانون حول النشاطات
المعادية للاميركيين (٢٣) . تشرين الاول : انتخاب
ج. فارغاس رئيسا للبرازيل (٢) - منظمة الامم
المتحدة تسمح باجتياز خط العرض ال ٢٨ (٧) -
ابادة الجيوش الفرنسية التي جلت عن كاويانغ
(١٠) - الجلاء عن لانغ - سون (١٨) - الاستيلاء
على بيونغ - يانغ (١٨) - بلوغ الياو (٢٦) تشرين
الثاني : الجلاء عن لاو - كاي (٢) وهوا - بنه (٤)
- تدخل صيني في كوريا (٣) . كانون الاول : جلاء
الاميركيين عن بيونغ - يانغ (٤) - الجنرال دي
لانر مقوض سام في الهند الصينية (٦) - الصينيون
يجتازون خط العرض ال ٢٨ (٢٤) .

٨٨١

(١) - اكثرية مطلقة للحزب الديمقراطي المسيحي
الاطالي (١٨) - ايار : دخول الجيوش العربية
والمصرية الى اسرائيل (١٤) - نهاية الانسداد
البريطاني في فلسطين (١٥) . حزيران : وزارة
مالان في اريقيا الجنوبية (٣) - اتفاقات جنون
الونغ (٥) - اصلاح نقدي في المانيا الغربية (٢٠)
- خلاف بين تيتو والكومنغورم (٢٨) . تموز :
اقصاء يوغوسلافيا من الكومنغورم (٤) - انشقاق
اتحاد العمل العام الايطالي (٢٦) . آب : هزيمة
المسابات اليونانية في جبل غراموس (٢٠) - مؤتمر
مسكوني بروكستني في امستردام (٢٢) . ايلول :
تخلي الملكة وللمينا عن العرش (٤) - فتنة لسي
برلين الشرقية (٩) - استيلاء الشيوعيين الصينيين
على سي - نان (٢٦) . تشرين الاول : سقوط
موكلن في ايدي الشيوعيين (٣١) . تشرين الثاني :
اعادة انتخاب ترومان رئيسا للولايات المتحدة
الاميركية (٢) . كانون الاول : سقوط سو - تشيو
في ايدي الشيوعيين (٢) - « عملية بوليسية »
هولندية ثانية ضد جاكوتا ، القبض على اعضاء
الحكومة الاندونيسية (١٩) - توقيف الكردينال
منفونتي في هنغاريا (٢٧) - وقف العمليات العسكرية
في جباوا (٢٩) .

اراغون : الكرب الشديد الجديد - ج. ب. -
سارتر : الايدي القدرة - ا. كامو : الحكم العرفي
- فاسكوبر توليني : بطل معاصر .

١٩٤٩

كانون الثاني : استقالة تشانغ كاي شك (٢١) -
الشيوعيون في بكين (٢٢) . شباط : توحيد
جمركي بين قطاعات الاحتلال في المانيا الغربية (١٦)
- اتفاق رودس على وقف اطلاق النار بين اسرائيل
ومصر (٢٤) . نيسان : توقيع معاهدة الاطلسي
الشمالي في واشنطن (٤) - دخول الشيوعيين الى
نانكين (٢٣) . ايار : دستور المانيا الغربية (٨) -
نهاية حصار برلين (١٢) - سقوط هانكيو (١٦)
وشنغهاي (٢٥) في ايدي الشيوعيين . حزيران :
الغاء المحاكم المختلطة في مصر (٢٥) - الهولنديون
يجلون عن جاكوتا (٢٩) . تموز : حرم الشيوعيين
والشيوعيين البول (١٣) - مشروع تقشفي جديد
للسر ستافورد كريس (١٤) . آب : مجلس اوريسا
يعقد جلسته الاولى (٨) . ايلول : اديناور مستشار
(١٥) - تخفيض سعر الليرة (١٨) - تخفيض سعر
الفرك الفرنسي مرة اخرى (١٩) - انفجار ذري
في الاتحاد السوفياتي (٢٣) - اعلان الجمهورية
الشمسية في الصين (٢١) . تشرين الاول : سقوط

٥٦ - العهد المعاصر

١٩٥١

(٢٣) - تخلي الملك فاروق عن العرش (٢٦) مصدق
يحد من سلطات الشاه الشاه (٣١) . ايلول : أزمة
سياسية في لبنان (١٨) . تشرين الاول : فسوز
الاحرار في الانتخابات اليابانية (١) - تفجير اول
قنبلة ذرية بريطانية (٣) - حالة تأهب ضد الماوماو
في كينيا (٢٠) - قطع العلاقات الدبلوماسية بين
ايران وبريطانيا العظمى (٢٢) . تشرين الثاني :
انتخاب ايزنهاور رئيسا (٤) - فوز المارشال باباغوس
في الانتخابات اليونانية (١٦) - الجلاء من سون لا
(٢٢) . كانون الاول : فتنة في كازابلانكا (٨) .
روبير موسيل : الانسان العاظم الصفات -
لويس دي برويل : هل سيبقى علم الطبعة الكمي
غير حتمي ؟

١٩٥٣

كانون الثاني : حل الاحزاب السياسية في مصر
(١٦) - هجوم الفيتنة في انام (١٩) . شباط :
معاهدة صداقة بين اليونان وتركيا ويوفوسلاقيما
(٢٨) - نزاع بين الشاه ومصدق (٢٨) . اذار :
وفاة ستالين (٥) - ابطال تأميم الصناعات
التدنيية في انكلترا (١٧) - انخفاض جديد في
الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٣١) . نيسان :
هجوم الفيتنة في لاوس (١٣) . ايار : مريضة
القادة ضد السلطان في مراكش (٢١) - تفجير اول
قاذفة ذرية اميركية (٢٥) . حزيران : وزارة لانيل
(٢٦) - تراجع الديمقراطيين المسيحيين الايطاليين
في الانتخابات (٧) - اعلان الجمهورية في مصر
(١٨) - اعدام روزنبرغ (١٩) . تموز : وقف اطلاق
النار في كوريا (٢٧) - ناجي يحل محل راکوزي
في هنغاريا (٤) - عزل بيرييا في الاتحاد السوفياتي
(٩) - اضطرابات في برلين (١٦-١٩) . اب :
مالتكوف يعلن ان الاتحاد السوفياتي يمتلك القنبلة
الهيدروجينية (٥) - الجلاء من ناسا (١١) - ثورة
الفلاوي على السلطان (١٥) - الشاه يلجأ الى
بغداد (١٦) - اضطرابات في المدن المراكشية
(١٦) - اسقاط سلطان مراكش (٢٠) . ايلول :
مساعدة مالية اميركية لايران (٢) - فوز المسيحيين
الديمقراطيين في الانتخابات في ألمانيا الغربية
(٦) - رفض منظمة الامم المتحدة عضوية الصين
الشيوعية (١٥) . تشرين الثاني : وفاة ابن سعود
ملك المملكة العربية (٩) . كانون الاول : مؤتمر
برمودا (٤) - استئناف العلاقات الانكليزية
الايرانية (٥) - جلاء الفرنسيين من لاوي شو (١١)
- اعدام بيرييا .

اليزا تريولي : الحصان الاشقر - صموئيل

كانون الثاني : بدء الهجوم اميركي الماكس
في كوريا (١٥) - منظمة الامم المتحدة تدين الصين
كمتمدبة (٣٠) . شباط : انخفاض جديد في
الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٢٨) . اذار :
الكوريون الجنوبيون يستردون سيول (١٤) تأميم
البترول في ايران (١٥) . نيسان : ماك آرثر يفي
من قيادته (١١) - وزارة مصدق في ايران (٢٧) .
ايار : هجوم اميركي طائر شمالي خط العرض الـ
٣٨ (٢٧ حتى ١٤ حزيران) . حزيران : انتخابات
حامة في فرنسا : تراجع الشيوعيين والحركة
الجمهورية الشعبية (١٧) - ايران تضع يدها على
منشآت مبادان (٢٠) . تموز : بدء مفاوضات
الهدنة في كيونغ (٨) - مقتل عبد الله ملك
الاردن (٢٠) . ايلول : ميثاق الـ « انزوس » يوقع
عليه في سان فرانسيسكو (١) - معاهدة الصلح في
سان فرانسيسكو مع اليابان ، تحالف ياباني اميركي
(٨) - دعوة الى اليونان وتركيا للانضمام الى الحلف
الاطلسي (٢٠) - قانون بارنجه بتقديم المساعدات
المالية للتعليم الخاص (٢١) . تشرين الاول : مصر
تعلن ابطال المعاهدة الانكليزية المصرية الموقع عليها
في ١٩٣٦ ، فاروق ملك السودان (٨) - تجديد
المفاوضات في بانمونجوم (١٠) - نجاح المحافظين
في الانتخابات العامة البريطانية (٢٥) - وزارة
شرشل (٢٧) . تشرين الثاني : فتنة في كازابلانكا
(١) - فوز بيرون في الانتخابات الارجنطينية (١١)
- الشيكسكي يقوم بانقلاب في سوريا (٢٨) - فتنة
مناولة للانكلز في منطقة القناة . كانون الاول :
استقلال ليبيا (٢٤) .
ج . ب . ساتر : الشيطان والله - ا . كامو :
الانسان المتمرد .

١٩٥٢

كانون الثاني : قمع بريطاني صادم في منطقة
القناة (٤) - فتنة دامية في بنزرت (١٧) -
اضراب عام في تونس (١٨) - اعمال شغب في
سوسا وتيروان (٢٢-٢٤) - اضطرابات دامية
في القاهرة (٢٦) . شباط : وفاة جورج السادس ،
اليزابت الثانية (٦) - الجلاء من هوا - بنه (٢٤) .
اذار : وزارة بيناي (١١) - توقيف الوزراء التونسيين
وزعماء الدستور الجديد والشيوعيين ، وزارة
بكوش (٢٨) . ايار : اتفاق بون بين الحلفاء والمانيا
الغربية (٢٦) - حزيران : قانون ماك كاران (٢٧) .
تموز : الجنرال نجيب يستولي على السلطة في مصر

بكت : غير قابل التسمية - الين ووبغريسه :
الصموغ - ج باشلاز : المادية العقلية .

١٩٥٤

كانون الثاني : رفض احيان المغرب الإسباني
الاعتراف بالسلطان بن حرفة (٢١) - مؤتمر الاربعة
في برلين (٢١ حتى ١٨ شباط) . شباط : معركة
ديان بيان فو (٣ حتى ٧ ايار) - نهاية دكتاتورية
الشيكلتي العسكرية في سورية (٢٥) - نيسان :
وزارة اشتراكيين واحرار برناسة فان آكر قسي
بلجيكا (٢٢) في اعقاب انتخابات خسر فيها
المسيحيون الاشتراكيون - ناصر رئيس مجلس
الوزراء في مصر (١٨) - مؤتمر كولومبو (٢٨ حتى
٢ ايار) . ايار : مؤتمر جنيف حول الهند
الصينية (٨ حتى ٢ تموز) . حزيران : حرب
اهلية في قواتمالا ، فوز الثوار على الرئيس
اربنز (١٨ حتى ٢ تمز) - حكومة منديس فرانس
(١٩) . تموز : اتفاقات جنيف (٢٠) - انفلاق
انكليزي مصري حول قناة السويس (٢٧) - العمل
باتفاق وقف اطلاق النار في تونكين. (٢٧) - الاعتراف
بمبدأ الاستقلال التوتسي الذاتي الداخلي (٣١) .
آب : إلغاء الاتحاد البولندي الاندونيسي (١٠) مؤتمر
بروكسل (١٩ - ٢٢) - استقالة فارغاس وانتحاره
(٢٤) . ايلول : بدء المفاوضات الفرنسية التونسية
(٤) - مؤتمر مانيلا حول جنوب شرقي اسيا (٦ - ٨)
تشرين الاول : اتفاق لندن بين ايطاليا وفرنسا
حول تريبستا (٥) - الجلاء عن هانوي (٩) - اتفاق
فرنسي ألماني في باريس حول السار ، ايطاليا
والمانيا تنضم الى ميثاق بروكسل (٢٣) . تشرين
الثاني : بدء ثورة الاوريس (١) - هول نجيب في
مصر (١٤) - بدء حملة بيروت على الاكليسروس
(٢٥) . كانون الاول : ميثاق الامن بين الولايات
المتحدة ولومورا (٢) - استقلال دول الهند الصينية
استقلالاً تاماً (٢٩) - فرنسا تبرم اتفاقات باريس
(٣٠) . س . بكت : بانتظار « غورو » .

١٩٥٥

شباط : سقوط وزارة منديس فرانس (٦)
وحلول اذغار فور محله (٢٤) - مالتكوف يستبدل
بالمارشال بولغاين في رئاسة الوزراء في الاتحاد
السوفياتي - ماهدة تحالف بين تركيا وايران تمقد
في بغداد (٢٥) - نيسان : تشرشل يقدم استقالته
من رئاسة الوزارة (٥) - مؤتمر الدول الإفـرو

أسيوية في بانكوفغ (١٨ - ٢٤) - ايار : انضمام
انكلترا الى ميثاق بغداد (٢) - اعادة السيادة الى
المانيا (٥) - ألمانيا الاتحادية تنضم الى الحلف
الاطلسي (٩) . - انتخابات عامة في انكلترا جاءت
مؤيدة لحزب المحافظين (٢٦) - رحلة بولفانين
وخروتشيف الى بلغراد (٢٦ - ٣ حزيران) - انكلترا
تنخلي من مواقفها على قناة السويس (١٨) . -
انضمام الباكستان الى ميثاق بغداد (١) . - اعادة
السيادة الى النمسا (٢٧) . آب : قطع العلاقات
الدبلوماسية بين الهند والبرتغال حول غوا (٢٠) .
ايلول : سقوط الرئيس بيريون في الارجننتين
(٢٩) واستبداله بحكومة يرئسها الجنرال ليولودي
(٢١) - ارجاع الاتحاد السوفياتي مدينة بورخالا
لفنلندا (٢٠) تشرين الاول : اعلان استقلال
جمهورية فينلاند الجنوبية (٢٦) - اضطرابات عنيفة
في قبرص (٢٨) . تشرين الثاني : اعادة محمد
الخامس الى عرشه في المغرب (٥) - اعلان استقلال
المغرب (٦) - حل الجمعية الوطنية الفرنسية
(٣٠) . كانون الاول : رحلة بولفانين وخروتشيف
الى يوروما (١ - ٧) - اقتصاد نقابة العمال
الاميركيين ومنظمة العمل في اتحاد واحد (٢) -
تشكيل الجبهة الجمهورية في فرنسا استمدادا
للائتخابات النيابية (٦) - اعلان استقلال جمهورية
السودان (١٩) .

ف . براتوليوني : مثلو - : افلام باردن : موت
راكب الدراجة ، وليلم س . واي : الاب بنشالي .

١٩٥٦

كانون الثاني : استقلال السودان (١) - تشرين
خط بكين موسكو (٤) - تأليف في موليه للوزارة
في فرنسا (٢٩) . شباط : مظاهرات في مدينة
الجوائز ضد زيارة رئيس مجلس الوزراء - واستقالة
المقيم العام الجنرال كاترو (٦) - تأسيس المنظمة
الاوروبية للطاقة الذرية (اوراتون) من قبل الدول
الست (١١) - افتتاح المؤتمر العشرين للحزب
الشيوعي في الاتحاد السوفياتي (١٤) وخطبـاب
خروتشوف وميكويان ضد عبادة الشخصية . اذار
غلوب باشا قائد الجيش العربي يطرد من الاردن
(١) - اقرار القانون - الجلاء للاقطار الواقعة مير
البحار (٢٣) - اعادة الاعتبار الى لارلو راجيك
في هنغاريا (٢٩) . نيسان : بورقية يؤلف اول
وزارة في تونس (١٤) - حل منظمة الكومنفورم
(١٧) - زيارة بولغاين وخروتشيف لبريطانيا
العظمى (١٨ - ٢٧) . ايار : ماهدة بين فرنسا
والهند تنخلي فرنسا عن مستعمراتها في الهند

الروسي (٢٢-٢٩) . تموز : اميركا تقدم للاردن مساعدات اقتصادية وعسكرية (١) - اعلان استقلال تونس وانتخابات بو رقية رئيسا للبلاد (٢٥) . آب : تخفيض قيمة الفرنك ٢٠٪ (١٢) - اعلان استقلال ماليزيا (٢٦) . ايلول : اضطرابات عنصرية ضد الزوج في ليتل روك (اركنصو) (٤) - المارشال تيتو يعترف بحدود الاودير - النازي (١١) - فوز الحزب الديمقراطي المسيحي بأكثرية المقاعد في الانتخابات العامة في ألمانيا الغربية (١٦) . تشرين الاول : اطلاق القمر السوفياتي سبوتنيك (٤) - تشرين الثاني : اطلاق القمر سبوتنيك الثاني - الاشتراكيون الديمقراطيون يفوزون بالأكثرية المطلقة في مجلس هيمبورج (١٠) - محمد الخامس وبورقيبة يعرفان خدماتهما لحل قضية الجزائر (٢٢) - اقرار القانون - الاطار للجزائر في الجمعية الوطنية (٢٩) - فوز حزب العمال في انتخابات نيوزيلندا (٣٠) . كانون الاول : مشروع اربابنشي يرمي لانشاء منطقة عزلاء من الطاقة الذرية في اوروبا الوسطى (٩) - مؤتمر القاهرة الرسمي للتضامن الافرو اسيوي (٢٦ - ٢٤) .

فيلم ربنه كليز : باب الليكلي ، وفيلم فجدا : كنال . وفيلم انجمار برشمان : الفراولة البرية ، وفيلم كالاوزوف : عندما تمر اللقطة .

١٩٥٨

كانون الثاني : انشاء حلف الهند الغربية (٣) - السير ادموند هيلاري يبلغ القطب الجنوبي (٣) - حادث ساقية سيدي يوسف : دخول دورية فرنسية الاياضي التونسية فتقتد ١٤ قتيلًا و٤ مفقودين (١١) - هريضة مملوكة الى الامم المتحدة ضد التجارب الذرية يوقتها ٩٩٣٥ عالًا (١٣) - ثورة في فنزويلا تخلع بيريس خيمينس (١٤) . شباط : اعلان الوحدة بين سوريا ومصر تنضم اليها اليمن في ٨ (١) - الطيران الفرنسي يقصف من الجو ساقية سيدي يوسف (٨) - تشكل الحلف العربي من العراق والاردن (١٤) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي فنفاذ الاول (١٧) - ثورة فيلر كاسترو في كوبا ضد دكتاتورية الرئيس باستا (١٧) - الملك ابن السعود يتنازل عن الملك لايحه الامير فيصل الموالي لمصر (٢٣) - توقف الاتحاد السوفياتي عن تجاربه الذرية وانتاج الاسلحة الذرية المدمرة (٣١) . نيسان : قبول الحكومة الفرنسية بنتائج مهمة مودني - بيلسي وخدماتها (١٢) - مؤتمر اكرا لحدول افريقيا (١٥ - ٢٢) - مؤتمر الغرب في طنجة (٢٧ - ٣٠) . ايار : بدء الاضطرابات الدامية في

الاتحاد الهند (٢٨) . حزيران : المارشال تيتو يقوم برحلة الى الاتحاد السوفياتي (٢ - ٢٠) - اضراب عام واضطرابات دامية في بوزنان (٢٨) . تموز : لقاء ناصر نهرود. تيتو في بريوني لوضع اساس الحيد الايجابي (١٧ - ٢٩) - الولايات المتحدة الاميركية تسحب مرفها بتمويل السد العالي (٢٦) . آب : اعادة الاعتبار الى غومولكا (٤) واعادة عضويته في اللجنة المركزية للحزب الصمالي البولوني الموحد (١٩) . تشرين الاول : احلال « ميشاق تشاور » محل ميشاق وحدة العمل المقود عام ١٩٤٦ بين الحزب الشيوعي الايطالي والحزب الاشتراكي الايطالي (٤) - معاهدة سلم معقد بين اليابان والاتحاد السوفياتي (١٩) - ايمري ناجي يرأس حكومة هنغاريا (٢٤) - الثورة في هنغاريا (٢٥ - ٢٨) - اسرائيل تهجم مصر (٢٩) - فرنسا وانكلترا تندران مصر لوقف القتال مع اسرائيل (٣٠) . تشرين الثاني : تاليف حكومة اتحاد وطني في هنغاريا (٣) - تدخل القوات السوفياتية (٤) - هبوط المظليين الفرنسيين والانكليز في مصر وانزال جيوش في بورسميد - اعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور (٦) - انطوني ايدن يتخلى عن وزارة الشؤون الخارجية لبطلر (٢٠) كانون الثاني : فرنسا وانكلترا تسحبان قواتهما من مصر (٢٤) - مبدأ ايزنهاور (٣١) .

الامام اوتان - لارا : اجتياح باريس ، وكومتو مال عالم الصمت ، لاموريس المنطاد الاحمر ،

١٩٥٧

كانون الثاني : هارولد مكميلان يؤلف الوزارة البريطانية (١٠) - مصر تؤمم المصارف وشركات التأمين والشركات التجارية الكبرى (١٥) - انتخابات عامة في بولونيا موالية للرئيس غومولكا (٢٠) - مارس - الشاطيء الذهبي ينال استقلاله باسم «غانا» (٥) - فوز الشيوعيين في ولاية كيرا في الهند (١٤) - انضمام الولايات المتحدة الاميركية لعضوية اللجنة العسكرية في حلف بغداد (٢٣) - فوز الحزب ر.د.ا. في الانتخابات العامة في افريقيا الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الشرقية الفرنسية وفوز الوطنيين في مدغشقر (٣١) . نيسان : اعادة فتح سرعة السويس للملاحة الدولية (٨) - البابا بيوس الثاني عشر يعلن مارضته للتعذيب (١٢) - انقلاب في الاردن موال للغرب ، والملك حسين يفرض دكتاوريته (٢٢-٢٨) . ايار : سقوط حكومة غي مولييه (٣١) . حزيران : اخراج مولوتوف ، والينكوف وكراماتوفتش وشبيليف من عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

٨٨٤

(١٧) - الاتحاد الجرماني بين الدول الأربع التي الفت من قبل افريقيا الاستوائية الفرنسية - الاتفاسى الانكليزي التركي اليوناني حول استقلال قبرص (١٩) - اضطرابات وتلاقل في رودسيا الجنوبية (٢٦) - اذار : جزر هاواي تؤلف الولاية الاميركية الخمسين (٢٢) - تدخل الصين في التبت ولجوء الدلاي لاما الى الهند (١٩ - ٢٣) - ايار : اجتماع لجنة دول الاتفاق المؤلفة من الشاطيء الذهبي والنيجر وفولطا العليا والداهومي (٦ - ٧) - حزيران : نجاح العناصر اليسارية للديمقراطية المسيحية في صقليا (٧) - جمهورية الارجنطين تدشن سياسة تقسيف اقتصادي (٢٤) - تموز : اطلاق صاروخ سوفياتي جديد يحمل كلبين وارنب واعادته (٢) - تشكبل جمعية اوروبية للتبادل التجاري الحر (٧ دول ستوكهولم) - تحالف من بريطانيا النمطى وسويسرا والنمسا والدنمارك والسويد والنرويج والبرتغال (٢١) - آب : مؤتمر سبع دول افريقية مستقلة في مورونوفيا (٣-٨) - ايلول : صاروخ سوفياتي يهبط على سطح القمر (١٣) - رحلة خرونشيف الى الولايات المتحدة (١٥-٢٨) - امتراف الجنرال ديفول بحق الجزائريين بقرار مصيرهم (١٦) - تشرين الاول : اطلاق لوتيك الثالث في ٢ منه الذي يدور حول القمر وباخذ صورا للجانب المظلم منه (٧) - انتصار حزب المحافظين في الانتخابات النيابية البريطانية (٨) - اطلاق الصاروخ الاميركي اكسبلورد ٧ (١٣) - الحكومة البلجيكية تعد باقامة حكومة مستقلة في الكونغو عام ١٩٦٠ (١٦) - حادث الحدود بين الهند والصين في لاداخ (٢١) - تشرين الثاني : المؤتمر الاشتراكي الالمانى يسدل عن الاملاحيات الدستورية وفصل الكنيسة عن الدولة (١٣) - كانون الاول : اقرار المجلس الوطني للقانون الذي ينص على مساعدة المدارس الخاصة في فرنسا (٣٠) - جان ب. سارتر ينشر كتابه : محجولو التنا - والين روب غريليه : التيه - ول. دوريل : جبيل الزيتون - وتناي سالات : البلايتاريوم - و. او. جونسون : الحدود - ومارسل كامو يعطي فيلمه المعتون : اورلني نيفرو - وجان روس : انا نجيبي .

لبنان (١٠) - ثورة قواد الجيش والمعمرين في مدينة الجزائر ضد حكومة فلمن (١٣) - الروس يطلقون ثالث قمر اصطناعي وزنه ١٣٢٧ كيلو غراما في مدار الارض (١٥) - وزارة فلمن تقدم استقالتها (٢٨) - تاليف لجنة السلامة العامة في الجزائر للحفاظ على الجزائر والصحراء (٢٣) - حزيران : الجنرال ديفول يتولى الحكم في فرنسا (١) - اقرار المجلس الوطني للسلطات المطلقة وللغانون الدستوري (٢) - الفساد الاتحاد السوفياتي لغرض تسليم الكولخوزات للدولة (١٧-١٨) - الاسكا تصبح الولاية التاسعة والاربعين في الولايات المتحدة الاميركية (٣٠) - تموز : نشوب الثورة في العراق وعلان الجمهورية (١٤) - آب : الفواصة الدرية الاميركية تقوم برحلة تحت الجليد عبر المتجمد الشمالي من المحيط الهادي الى المحيط الاطلسي (٧) - بدء الهجوم الكبير الذي قام به فيدل كاسترو في كوبا (١٢) - ايلول : تشكيل الحزب الاشتراكي المستقل في باريس (١٥) - تشكيل حكومة الجزائر الحرة في القاهرة (١٩) - استفتاء في فرنسا حول تعديل الدستور (نعم ٧٩،٢٥٪ لا ٢٠،٧٥٪) - الفينة تقترح « لا » (٢٨) - تشرين الاول : اعلان جمهورية ملفاش (١٤) - الكويت تنضم الى عضوية الجامعة العربية (٢٩) - تشرين الثاني : الانتخابات النيابية في فرنسا (٢٣ - ٣٠) - اعلان جمهوريات السودان والكونغو والنمغال والتشاد والغابون وموريتانيا اعضاء في الوحدة الفرنسية (٢٤-٢٦) - انقلاب عسكري يقوم به اللواء عبود في السودان (١٧) - كانون الاول : اعلان استقلال جمهورية افريقيا الوسطى (اوبنفي - تشاري) ، وجمهورية الشاطيء الذهبي والداهومي وفولطا العليا اعضاء في الوحدة الفرنسية (١ ، ٤ ، ١١) .

سيمون دي بوفوار تنشر كتابها : مذكرات فتاة منتظمة - وتوماس دي ليدوسا : الفهد ، ومرغريت دوراس : موديراو ككتابيله ، ولورانس دوريل : بلطازار ، وبسترنالك : الدكتور زيفاكو - افلام بوندارتشوك : عندما تم اللقائ ، وميشال كرتيه : الفاشاشون ، ولويس مال : المشاق .

١٩٥٩

كانون الثاني : انتصار الثورة التي اعلنها فيدل كاسترو في كوبا - اطلاق اول صاروخ روسي باتجاه القمر - اضطرابات دامية في ليوبولدفيل (٢) - تسلم الجنرال ديفول سلطاته الدستورية رئيسا للجمهورية وتسلم ميشال دوبريه رئاسة الوزارة (٨) - تاليف الداهومي وفولطا العليا (التي انسحبت فيما بعد في اذار) والنمغال والسودان لاتحاد مالي

١٩٦٠

كانون الثاني : استقلال الكامرون ، وبدء العمل بالقرنك الفرنسي الجديد (١) - الجيش يستلم الحكم في اللاوس (٢) - بدء الاشغال بسد اسواتون (٩) - الفاء وزارة الداخلية في الاتحاد السوفياتي وتحريل صلاحياتها لوزارات الداخلية في الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد (١٢) - محاولة

لورانس ذوريل ينشر كتابه : كلاً ، وارنست
فون سلمون : مصير ١٠٠ - فيلم جان لون
غودار : على آخر نفس ، وفيلم فريديكو فاليني :
الحياة الهنيئة ، وفيلم الطونوني : المغامرة ، وفيلم
ج. تشوكراي : انشودة الجندي .

١٩٦١

كانون الثاني : استفتاء فرنسي يؤيد سياسة
ديغول تجاه الجزائر (٨) - جانوي كوادروس ينتخب
رئيساً للبرازيل (٣١) - شباط : اطلاق صاروخ
سبوتنيك روسي وزنه ٦٤٥٠ كغ اطلق من اسطوانات
روسية (١١) - ثبوت مقتل لومومبا (١٣) - نيسان :
بدء قضية ادولف ايخمان (١١) - يوري غاغارين
يسبح في الجو لأول مرة لمدة ٨٩ دقيقة (١٢) - محاولة
نزول فاشلة في خليج كوشون في كوريا (١٧) .
حركة انقلاب عسكري في مدينة الجزائر تعرف بحركة
القواد الاربعة (٢٢ - ٢٥) واعلان حالة الطوارئ
والاضراب العام (٢٤) واستسلام الجنرال شال -
اتحاد جنوبي افريقيا يخرج من رابطة الشعوب
البريطانية (٣٠) . ايار : رالد الفشاء اميركي السن
شهير يقوم بأول محاولة طيران عبر الفضاء (٥) -
بدء المفاوضات في ايفيان (٢٠) بين الحكومة
الفرنسية والحكومة الجزائرية وتاجيلها الى ١٣
حزيران - قتل رافيل مروخولو (٣٠) - حزيران :
استقلال الكويت (١٩) . تموز : اشتباكات دامية
مع تونس بشأن بنزرت (٤ - ٢٣) - استئناف
المفاوضات بين فرنسا ومندوبي حكومة الجزائر في
لوفرين (٢٠ - ٢٨) . آب : الطيران الروسي
تيتوف يرسم ١٧ دورة حول القمر في مرسته الفضائية
فوستوك ٢ (٧) - المباشرة باقامة « جدار » برلين
(١٣) - استقالة جانوي كوادروس (٢٥) واستبداله
بـ جو غولاد (٨ ايلول) . ايلول : محاولة اعتداء
فاشلة ضد الجنرال ديغول (٨) - الغاء الوحدة بين
سوريا ومصر (٢٨) . تشرين الاول : فوز حزب
العدالة في تركيا (١٥) . تشرين الثاني : انقلاب
عسكري في جمهورية الكوادور (٧) - الحكومة
التركية الجديدة برئاسة عصمت اينونو (٢٠) . كانون
الاول : استيلاء القوات الهندية على الممتلكات
البرتغالية : غوا ودامو ودوي في الهند (١٧) .

اللام ١٠ : رسنه : السنة الماضية في مارينباد .
وفيلم ر. وايز وروبنز : قصة وست سايد ، و ل .
بونويل : فيريديانا .

لورة يقوم بها المغالون في مدينة الجزائر (٢٤) -
طاولة مستديرة في بروتوكسل حول الكونغو (١/٢٥) -
٢/٢٥ - مؤتمر الدول الافريقية الثاني يعقد في
تونس (٢٥) . شباط : استسلام المتمردين في الجزائر
(١) - المجلس الوطني يقر السلطات المطلقة للحكومة
دوبريه (٣) . اذار : القمع بعنف لمظاهرات الزنوج
في اتحاد جنوبي افريقيا (٢١) - فشل حكومة
قرونديري في الانتخابات العامة في الارجننتين (٢٧) .
نيسان : اطلاق الصاروخ تيروس الاول الذي يقوم
بتصوير الارض من الجو (١) - المؤتمر الافرو اسيوي
في كوناكري (١٥) - اضطرابات في كوريا
الجنوبية ترقم سيفمان ري على الاستقالة (١١-١٧)
- استقلال الطوغو (٢٧) - أزمة سياسية في تركيا
وانقلاب عسكري (٢٧ - ٣٠) . ايار : السوفييت
يستقون طائرة تجسس اميركية يو ٢ فوق اراضي
الاتحاد السوفياتي (١) - ملك المغرب يستلم الحكم
ويؤلف وزارة برئاسته (٢٦) - اطلاق سبوتنيك
الاربعة (١٥) - فشل مؤتمر الدوة (١٧) - حزيران :
مظاهرات معادية للاميركيين في اليابان ، والغاء رحلة
الرئيس ايرنهاوب اليها (٦ - ١٦) - مؤتمر الدول
الافريقية المستقلة في اديس ابابا (١٤ - ٢٤) -
الاتفاق التجاري الطويل الامد المقود بين كوبا والاتحاد
السوفياتي (١٨) - استقلال مالي (٢) - مفاوضات
مليون مع ممثلي ثوار الجزائر وفشلها (٢٥ - ٢٨)
- استقلال مدغشقر والصومال (٢٦) والكونغو البلجيكي
(٣٠) . تموز : اطلاق واعادة صاروخ روسي حجمه
٢١٠٠ كيلوغرام يحمل حيوانات (٤) - بدء الاضطرابات
الدامية في الكونغو البلجيكي القديم (٦) - تدخل
القوات البلجيكية (٩) - انفصال كاتنغا (١١) - تدخل
الامم المتحدة (١٤) اضطرابات في روديسيا الشمالية
(٣) وفولطا العليا (٥) - وشاطيء الحاج (٧) والتشاد
بلجيكا الى سحب قواتها في الحال من الكونغو (٩) -
الاتحاد السوفياتي يطلق صاروخا جديدا لريادة الفضاء
(١٩) - انفصال مالي (١٩ - ٢٠) - حكومة الجزائر
المؤتة تقترح القيام باستفتاء شعبي تحت اشراف
الامم المتحدة (٢٢) - اتفاق تعاون اقتصادي وتقني
ومقد اتفاق تجاري بين غانا والاتحاد السوفياتي
(٢٨) . تشرين الاول : استقلال اتحاد نيجيريا (١) -
تشوب ازمات سياسية في كسل من ليكازاغواي
وكولبيا وفنزويلا وكوستا ريكا والسلفادور وغواتيمالا
- اضطرابات في البرازيل وفي الارجننتين والشيلي
تستمر حتى تشرين الثاني ، تشرين الثاني : الجنرال
ديغول يتكلم من « الجمهورية الجزائرية » (٤) -
فوز كندي مرشح الحزب الديمراطي في انتخابات
الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية (١١) - محاولة
القيام بثورة عسكرية في ليشنام الجنوبية (١١-١٣) .
كانون الاول : فشل الثورة في اليوبيا (١٤ - ١٦)

١٩٦٢

الثالث والعشرون يستقبل أدجوباسي ، صهر خروثشيف في مقابلة خاصة (٧) . نيسان : محاولة قيام ثورة عسكرية في الاجنيتين (٢) - نشر البرادة اليابوية : « السلام على الارض » (١٠) . ايار : ضم ايربان الشرقية رسميا الى جمهورية اندونيسيا (١) - مظاهرات البرذيين في فيتنام الجنوبية ضد حكومة ديم (٦) - نجاح عملية طيران غوردون كوير بعد ان قام ب ٢٢ دورة حول الارض (١٥) - ٢٧) . حزيران : قوستوك ٥ ولوستوك ٦ وعلى هذا الاخير رالدة الفضاء للنتينا تروشكوف يعودان للارض بعد قضاء ١١٩ ساعة في الفضاء (١٤) - انتخاب بولس السادس بابا (٢١) . آب : محاولة انقلاب ضد فولبرت بولو رئيس جمهورية الكونغو (١٤) . ايلول : استقلال ماليزيا (١٦) . الجيش يستلم الحكم في الجمهورية الدومينيكية (٢٥) - بدء الدورة الثانية للمجمع الفاتيكاني الثاني (٢٩) . تشرين الاول : انقلاب عسكري في جمهورية هوندوراس (٣) - الحرب بين القوات الجزائرية والقوات المغربية بشأن الحدود (من ٨ - ٢٠ ت ٢٠) - انفصال القبلية عن حكومة بن بيل (١٠ - ٣٠) . تشرين الثاني : انقلاب عسكري في صافون يفضي الى مقتل الرئيس ديم واخيه (١) - جورج بابندوبو يشكل حكومته في اينا (٧) - مقتل الرئيس كندي في دالاس (٢٢) . كانون الاول : تشكيل حكومة من القلب واليسار يدخل فيها مورو ولني ، لسي ايطاليا - استقلال زنجبار (١٠) وكينيا (١٢) - سيمون دي بوفوار تنشر : قوة الاضياء .

١٩٦٤

كانون الثاني : حوادث دامية في بناما تؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية (٩) - حركات تمرد في تنزانيا وكينيا تضطر معها القوات البريطانية للتدخل (٢٤) . شباط : انقلاب عسكري في الغابون يضطر القوات الفرنسية للتدخل في الامر (١٨) . نيسان : الرئيس فولار واضطراره الى اعتزال الحكم امام معارضة اليمين في البرازيل . تموز : استقلال ملاوي (قديما نياسلاند) (٦) - اطلاق الصاروخ الاميركي راينجر ٣ الذي اخذ ٢٣٦٦ صورة قبل ان يتحطم على سطح القمر (٣١) . ايلول : انتخاب ادورد فراي من حزب الديمقراطيين المسيحيين رئيسا لجمهورية السيلي (٤) - الدورة الثالثة للمجمع الفاتيكاني الثاني (١٤) - استقلال مالطا (٢١) - اطلاق الروس للبربة الفضائية لوسكود حاملة ثلاثة رواد (١٢) - عزل خروثشيف واستبداله ببريجنيف وكوسيفين (١٥) -

كانون الثاني : مؤتمر المنظمة الاميركية الاقتصادية في بونتادل ايس (٢٢ - ٢١) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي تيتان الثاني الذي يبلغ مداه ٨٠٠٠ كلم (١٥) - عقد اتفاقات ايفيان مع حكومة الجزائر (١٨) - والتوقف من القتال يصبح نهائيا (١٩) - انقلاب عسكري يجبر الرئيس فردنيزي في الارجننتين وحكومته على الاستقالة (٢٠ - ٢٨) . نيسان : استفتاء حول سياسة الحكومة في الجزائر وتأييد الشعب الفرنسي لها بنسبة ٩٠,٤٧٪ من اصوات المقيمين (٨) - تعيين السيد بومبيدو رئيسا للوزارة (١٤) - الصاروخ الاميركي راينجر الرابع بمطدم بوجه القمر المظلم (٢٦) . تموز : استفتاء الشعب في الجزائر حول الاستقلال يؤيده ٥٤٩,٤٠٠ من اصل ٦٤٠,٣٤٠,٠٠٠ (١) - اطلاق القمر الصناعي الاميركي تلسار من كاب كانا فيرال يتيح لاوروسا التقاط الاشارات المرسلة من الولايات المتحدة (١٠) - الطائرة الصاروخية ١٥ - x ترتفع في الجو الى علو ٩٣,٤٠٠ متر (١٧) - انقلاب عسكري في البيرو (١٨) . آب : استقلال جامايكا (٦) - اطلاق فوستوك ٣ وفوستوك ٤ (١١) - فشل محاولة قتل ضد الجنرال ديفول في بني كلامار (٢٢) - استقلال الترينتيني وطوبوغو (٣١) . ايلول : رحلة الجنرال ديفول الى ألمانيا (٤ - ٩) . تشرين الاول : افتتاح المجمع الفاتيكاني الثاني (١١) - هجوم الصينيين على المواقع الهندية ، الواقعة على حدود القطاع الشرقي (٢٠) - حصار بحري حول كوبا حيث ركزت قواعد لاطلاق الصواريخ السوفياتية (٢٣) - خروثشيف يأمر بسحب كل الاسلحة الهجومية من كوبا (٢٧) - اعلان الجمهورية في اليمن وانتخاب الجنرال سلال وليسا لها . تشرين الثاني : فوز الاتحاد الوطني الجمهوري في الانتخابات النيابية ، وامتناع عدد كبير عن التصويت (١٨ و ٢٥) - رفع الحصار الاميركي عن كوبا (٢٠) .

فيلم اغنيس فاردا : كليوم ٥ - ٧ .

١٩٦٣

كانون الثاني : مؤتمر صحفي للجنرال ديفول : على الكلترا ان تنضم الى معاهدة روما بدون أي تحفظ (١٤) - تأجيل الى اجل غير مسمى المفاوضات بين بريطانيا ودول السوق المشتركة (٢٨) . شباط : انقلاب عسكري في العراق وقتل اللواء قاسم (٨) . اذار : اغراب عام لعمال المناجم في الشمال وفي اللورين بالرغم من امر المصادرة (١) - البابا يوحنا

(٢٥) - مجلس الشيوخ الأميركي يقر قانون حق الاقتراع للزنج (٢٦) . حزيران : رالدا فضاء اميركان يخرجون في الهواء من كبسولة جيميبي (٣ - ٧) - انقلاب عسكري جديد في فينتنام الجنوبية : الجنرال كي يولف الحكومة (١٢) - حول « تمويل أوروبا الخضراء » (٣٠) . تموز : مرية الفضاء الاميركية مارينر ٤ ترسل صوراً عن المريخ الى الأرض - ملك اليونان يجبر بانديرو على تقديم استقالته (١٥) - العربية الفضائية زولند ٣ هوائي يومدين يقلب بن بيل ويستولي على الحكم (١٩) - فشل المفاوضات التي دارت في بروكسيل تأخذ صوراً لوجه القمر المظلم (١٨) . آب : دولة سنغافورا تنسحب من اتحاد ماليزيا - نشوب الحرب بين الهند وباكستان حول قضية كشمير (٩) - اضطرابات عنصرية في لوس أنجلوس (١١ - ١٨) - الرالدان الفضائيان غوبدون كوبر وتشارلز كوتارد يهربان رقماً قياسياً في مدى الطيران على متن العربية جيميبي ٥ (٢١-٢٩) . ايلول : دخول القوات الهندية باكستان (٦) - فرنسوا ميتران يرشح نفسه للابيض (٩) - الحرب الاشراكي التروجي يتخلل من الحكم في البلاد بعد ان احتفظ به ٣٠ سنة (١٣) - اعلان وقف اطلاق النار في باكستان (٢٢) . تشرين الاول : مؤامرة في اندونيسيا ضد الرئيس سوكارنو (١) - تشومي يترك رئاسة الوزارة في الكونغو لكبا (١٣) - السماح للكنيسة العمل في المصانع في شروط مينة (٢٣) - دكتاتورية الماوشال كستلو برنكو في البرازيل (٢٧) - خطف مهدي بن بركة في باريس (٤٩) - تشرين الثاني : روديسيا تعلن استقلالها من جانب واحد على يد ايان سميث والتكترا تفرغ ضدّها مقويات ادارية واقتصادية (١١) - الجنرال مويوتو يستولي على الحكم في كونغو ليوبولدفيل (١٤) . كانون الاول : القمر الصناعي لونا ٨ تنحطم على سطح القمر - نجاح تجربة الطيران المزدوج لجيميبي ٦ وجيميبي ٧ (١٥) - تصادد الاصوات في انتخابات الرئاسة : لم ينسب الجنرال ديفول سوى ٤٤٦٤٪ من اصوات الناخبين (٥) - اعادة انتخاب الجنرال ديفول بمعدل ٥٥٤١٩٪ من الاصوات مقابل ٤٤٨٠ لفرنسوا ميتران (١٩) - انقلاب عسكري في الداهومي (٢٢) وفي جمهورية افريقيا الوسطى (٣١) وآخر في لولطا العليا في ٣ كذ ١٩٦٦ - ارغون ينشر رواية تنفيذ الاعدام .

انتصار شميل يحققه حوب العمال في انكلترا يؤدي الى حكومة ولسن - انشاء جمهورية تنزانيا من دمج تنفانكا ورنجابا (٢٩) . تشرين الثاني : انتخاب لندن جونسون رئيساً للولايات المتحدة الاميركية (٢) - ثورة عسكرية في بوليفيا (٢) - اطلاق الولايات المتحدة الصاروخ زولند ٢ نحو المريخ (٣٠) .

١٩٦٥

كانون الثاني : تأجيل المؤتمر الاثرو اسبوي المقررة مقدمه في مدينة الجزائر مرتين (الاولى في ١٣ والثانية في ٥ ت ٢ لاجل غير مسمى) - السحاب اندونيسيا من عضوية الامم المتحدة (٢١) - وفاة السير وينستون تشرشل (٢٤) - انقلاب عسكري في فينتنام الجنوبية (٢٧) . شباط : خروج فرنسا وحدها من قاعدة الدصب (١١) - اطلاق راينجر ٨ الذي يتحطم على القمر في ٢٠ (١٧) - استقلال غينيا (١٨) - انقلابات عسكرية متوالية في صايفون (١٩ - ٢٢) - مظاهرات عدد كبير من الطلاب في مدريد (٢٤) . آذار : قو الحزب الديمقراطي المسيحي في الانتخابات العامة في الشيلي (٧) - سقوط انصار برون والحزب المنتصر بالانتخابات العامة في الارجننتين - مقتل الجنرال دلفادو وليس المعارضة في البرنغال (١٤) - رائد الفضاء الروسي ليونيف يخرج من عربته فوسكود ٢ وهو طائر في الفضاء (١٨ - ١٩) - الاميريكيون ياخذون بقصف فينتنام الشمالية يومياً (١٩) - قو المعارضة في الانتخابات البلدية في فرنسا (١٤ و ٢٢) . هتاج في الدار البيضاء والرباط ولس (٢٢ و ٢٣) - اطلاق العربية جيميبي الثانية وعلى متنها الرالدان فضائيان (٢٣) . نيسان : قيادة بيترو بيني للبابا (١٢) - ثورة عسكرية في سان دومنيك سمندھا القوات الاميركية (٢٤) . ايار : قو الجبهة الروديسية في الانتخابات العامة (٧) - غاستون ديفير يقترح انشاء تحالف يشمل الاشرائيين والمسيحيين الديمقراطيين (٨) - اطلاق الروس للعربة الفضائية لونا ٤ التي تنحطم على سطح القمر في بحر الفيوم (٩) - تفجير القنبلة الذرية الصينية الثانية (١٤) - بريطانيا المظلم الأخذ بالنظام المتري (٢٤) - تنحية تسعة قواد في صايفون

جدول الاعلام

الاتحاد المقدس ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٣	١
الاتروسك ١١٦	آرال ، بحيرة ٥١٩
اثينا غوراس ، البطريك ٣١٥	آدب ، هانز ١٢١ ، ١٢٣
اثيوبيا ٧١٣ ، ٨٣٠ (انظر ايضا : الحبشة)	آسيا ٤٢٣ ، ٤٤٣ ، ٥٧١ ، ٦٠٠ ، ٦١٨ ،
احمد آباد ٦٣٦	٦١٩ ، ٦٢٢ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٧٣١ ،
احمد ماهر ٦٨٨	٧٦٩ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ .
ادرنة ٦٧٥	آسيا الجنوبية الشرقية ٣٥٨ ، ٤٠٨ ،
ادلر ٤٨٩	٦٣١ ، ٦٤١ ، ٧١٣ .
اديس ابابا ٧٦٣ ، ٧٦٩	آسيا الصغرى ٦٨ ، ٦٧٥ ، ٧٤١
الاذاعة والتلفزيون ٤٧٤ - ٤٧٥	آسيا الوسطى ٤٤٥ ، ٥١٨
اذربيجان ٢٧٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨	آلاسكا ٤٠٨
ارافون ١٢١	الامود ٢٦٨
ارامكو ٦٨٤	ابن باديس ٧٠٧
الارجنتين ١٤ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٦	ابن السمود ، الملك ٦٧٩
٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٥	ابن عرفة ٧٠٩
١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٣ ، ٤٤٩	ايبديجان ٧٢٥
٤٥٤ ، ٤٦٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٢	اتحاد جنوبي افريقيا ٦٢ ، ١٣٥ ، ٧٢٠ ،
٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦	٧٢٥ ، ٧٢٨ ، ٧٣٨ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨
٦١٦ ، ٦١٧ .	الاتحاد السوفياتي ٦٨ ، ١٣٦ ، ١٨٠ ،
الاردن ٦٢٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥	١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ،
ارزرجو ٣٣	٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ،
ارلندا ١٢ ، ٢١١ ، ٢٥١ ، ٦٣٧ ، ٨٣٠	٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٥٣ ،
ارفوت ، برنامج ١٠٣	٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ،
اركنجالسك ٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٦٨	٤٠٤ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ،
اومسترونك ١٢٤	٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ،
اومينيا ٢٧٥ ، ٢٩٥	٤٨٧ ، ٤٨٧ ، ٥٠٦ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ،
اونيم ، الجنرال لون ٤٠٤	٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ،
ازبكستان ٢٧٥	٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ،
الازمة الاقتصادية الكبرى ٨ - انفجارها	٦٠٢ ، ٦١٢ ، ٦١٧ ، ٦٢٥ ، ٦٤٣ ، ٦٤٨ ،
وامتدادها ١٣ - مظاهرها ١٣٦ -	٦٧٨ ، ٦٨٣ ، ٧٨٥ ، ٨٠٩ ، ٨١٧ ، ٨٣٠ .
نتائجها ١٤٤ - دورة الازمة الاقتصادية	الاتحاد السوفياتي والازمة الاقتصادية
١٣٠ - ١٣١ - نتائجها الفكرية والاجتماعية	٢٨٥ - ٢٨٦
١٨٣ - ١٩٢ - نتائجها السياسية ٢٠٩ -	الاتحاد السوفياتي ونظامه السياسي ٢٩٤
٢١٤ - الازمة الزراعية ٧٥ - ٧٦	الازمة الاقتصادية ٢٨٥ - ٢٨٦
ازمة (سنة ١٩٢٠) ٥٥	نظامه السياسي ٢٩٤ - ٣٠٤
ازمير ٦٨ ، ٦٧٥	الاتحاد الفرنسي ٧٤٩ - ٧٥٠
ازيكويه ٥٢٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٩	

النبي ، الجنرال ٦٧٤ ، ٣٥
 ألمانيا ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
 ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ،
 ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
 ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ،
 ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٣ ،
 ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
 ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
 ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ،
 ١٧٧ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
 ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،
 ٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ،
 ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
 ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
 ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٣٠ ،
 ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٧١ ،
 ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ،
 ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ،
 ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ،
 ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٠ ،
 ٥٠٣ ، ٥١٠ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٧٤ ، ٦١٠ ،
 ٦٧١ ، ٦٨٨ ، ٧٨٥ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١٦ ،
 ٨٢٧ ، ٨٣٠ ،
 ألمانيا الحرة ٤.٤
 الجمهورية الديمقراطية الألمانية ٥٣٤ - ٥٣٦
 ٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ،
 ١١٩ ، ٢٠١ ، ٤٣٧ ،
 الامام يحيى ٦٨٨
 امان الله ، الملك ٦٨٠
 امستردام ٢٠ ، ٣١ ، ٣٩٧ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ،
 الامم المتحدة : تأسيسها ٤١٧ - ٤١٨
 اميركا (عموما) ٢٢ ، ٨٧ ، ١١٤ ، ١٤١ ،
 ٤٠٩ ، ٥٧٩ ، ٨١٧ ،
 اميركا الشمالية ١٩٤ ، ٤٦١ ، ٨٢٤ ،
 ٨٢٧ ، ٨٢٦ ،
 اميركا الوسطى ١٣٦ ، ١٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ،
 ٦٠٣ ،
 اميركا اللاتينية او الجنوبية ٩ ، ١٩ ، ٥٩ ،
 ٦٩ ، ٧١ ، ٨٥ ، ١٠١ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦١ ،
 ١٧٨ ، ١٨٧ ، ٢٤١ ، ٤٤٩ ، ٤٧٢ ، ٤٩٤ ،
 ٥١٢ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،
 ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ،
 ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٤ ، ٦٨٧ ، ٧٠٩ ،
 ٧٦٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٩ ،
 والولايات المتحدة ٥٩٧ - ٦٠٠

اسبانيا ٤٢ ، ٧١ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٨٧ ،
 ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ،
 ٢٢٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٤٠٨ ، ٨٢٢ ، ٤٤٩ ،
 ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٥٠٨ ، ٥٦٠ ، ٥٩٢ ،
 ٦٧٥ ، ٧٠٧ ،
 استانبول ٦٧٥
 الاستعمار ١٩ - ٢٠ - الفأوه ٧٦٤ - ٧٦٦
 استنيسورو ٥٨٦ ، ٥٩٦ ، ٦٠٩ ، ٦١٤ ،
 استونيا ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٢٣٨ ،
 اسحاقيان ٢٩٧
 اسكندر ، الملك ٢٣٧
 الاسكندرية ٦٨٢ ، ٦٨٤ ،
 الاشتراكية : احزابها ١٠٢ - ١٠٧ ،
 افكارها ١٩٥ - ١٩٧ ،
 تطورها ١٩٧ - ١٩٨ ،
 اشكباد ٢٥٠
 الاضرابات الكبرى ١٢ ، ٣٣ - ٣٤ ، ٣٨ ،
 ١٠٨ ،
 اطلس ، جبال ٧٠٦
 الافريقية ٧٧٣ (انظر كذلك البرنجانية)
 افريقيا ، ١٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٩١ ، ٤٤٣ ،
 ٤٥٦ ، ٦١٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ،
 ٧٢٦ ، ٧٣١ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ،
 ٧٤٨ ، ٧٥٦ ، ٧٦٠ ، ٧٦٩ ، ٧٧٥ ، ٨٢٥ ،
 ٨٢٩ ،
 افريقيا البرتغالية ٧٤٧ - ٧٤٨
 افريقيا الشمالية ٣٦٣ ، ٥٠١ ،
 افريقيا الشرقية ٢٠ ، ٧١٣ ،
 افريقيا السوداء : تطورها ٧١٣ ، ٧٢٠ ،
 افريقيا الغربية الفرنسية ٧١٣ ، ٧١٨ ،
 ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٣ ، ٣٤ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ،
 ٧٥٠ ،
 افغانستان ٢٦١ ، ٦٧٥ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ،
 افون (معركة) ٦٧٥
 اقبال ، محمد ٦٧٣
 اقليدس ١١٢
 اكرا ٧٢٥ ، ٧٥٥ ، ٧٦٩ ،
 الاكسيون فرنسي ٢١٢
 الاكوادور ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩٦ ،
 ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ،
 البانيا ١٨٠ ، ٣٦٤ ، ٣٩٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٥ ،
 ٥٧٨ ،
 التا ، جبال ٢٧٢
 الانراس واللورين ٢٢ ، ٤٥٠ ، ٦٨ ، ٣٧٤ ،
 ٤٤٤ ،
 الالكترونيات ٧٨٨ - ٧٩١
 الكسيف ٢٥٠ ، ٢٥١

٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
٧٨ ، ٨٧ ، ١١١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢٦٩ ،
٢٧١ ، ٣٢١ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ،
٣٧٤ ، ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٣٢٣ ، ٣٦٧ ،
٣٧٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٤٠٩ ،
٤١٧ ، ٤٢٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٥٠٦ ،
٥٧٩ ، ٦١٨ ، ٦٢٥ ، ٦٣٥ ، ٦٧٢ ، ٦٨٠ ،
٧١٣ ، ٧٢٨ ، ٧٣١ ، ٧٧٠ ، ٨١٤ ، ٨٠٩

٨١٦

تضخم سكانها ١٤ - طاقاتها الصناعية
والتجارية ١٥ - طاقاتها المالية ١٥
سيطرته ١٧ - تفوقها في العلم والتقنية
٢١ - انحسارها الاقتصادي ١٧٩ - ١٨٠
مشاريع توحيدها ٤٦٢ - ٤٦٤
السوق الأوروبية ٤٦٣ - ٤٦٥
أوروبا الشرقية ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٨٥٧
١٠٠ ، ١٣٣ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ٢٤٤ ،
٤٤٢ ، ٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٨٦ ، ٥١٦ ، ٥٣١ ،
٥٤٥ ، ٧٦٥ ، ٨٢٥ ، ٨٤٠
أوروبا الشمالية ١٣١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٣٩١

أوروبا الجنوبية الشرقية ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٤٦٥
أوروبا الغربية ١٥ ، ١٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ١٣١ ،
١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٤ ،
٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ،
٤٤٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ،
٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ، ٥١٦ ،
أوروبا الوسطى ١٧ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٧ ،
٧١ ، ٨٥ ، ١٠٠ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٦١ ،
١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٩٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٣٩٥ ،
٤٢٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ،
٥٣١ ، ٥٤٥ ، ٥٥١ ، ٧٦٥ ، ٨٤٠
الأوروغواي ١٩ ، ١٨٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢

الأيرلند (نهر) ٥٨١
أودينول ، فنسان ٩٨
أستراليا ٦٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٨٥ ، ١٣٥ ،
٤٠٨ ، ٤٤٨ ، ٤٤٥ ، ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٨١٧ ،
٨٢٥
أوسلو ٤٠٠
أوغندا أويوغندا ٧٤١ ، ٧٥٦
أوقيانيا ٦١
أوكرانيا ٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ،
٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢ ،
٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٩٥ ، ٤٤٥
أوكيناوا ٣٦٨
أولبرخت ٤٠٣

الملكيات الكبيرة فيها ٥٨٢ - ٥٨٣
أميركا والولايات المتحدة ٥٩٧ - ٦٠٠
أميركا الملكيات الكبيرة فيها ٥٨٢ - ٥٨٣
الاندس : جبال ٥٨٥ ، ٦٠٣
اندونيسيا ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤٤٢ ، ٤٧٧ ،
٤٩٨ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ،
٦٣٠ ، ٦٤٨ ، ٦٥٥ ، ٦٦١ ، ٦٦٧ ، ٦٧١ ،
٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٧٧١ ، ٨٢٦ ، ٨٣٠

انزيبو ٣٦٠

انفسادا ، نهر ٥٨

انغولا ، ٧١٣ ، ٧٤٨ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨

انقره ٦٧٥

انكلترا او بريطانيا العظمى ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ،
٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ،
٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٢ ،
٥٧ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ،
٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
١١٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ،
١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ،
١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٤٣ ،
٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣١٥ ،
٣٣٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ،
٣٧٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ،
٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ،
٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ،
٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،
٥٦١ ، ٥٧٤ ، ٥٩٨ ، ٦٠٦ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧ ،
٦٢٨ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٧ ، ٦٤٧ ، ٦٦٢ ،
٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٨ ،
٧٤٠ ، ٧٤٦ ، ٧٥٣ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ،
٧٦٠

انوال (معركة) ٧٠٧

انور خوجه ٣٦٤

اهرنبورغ ، ايليا ٥٢١

الوب (نهر) ٢٧٦

اوبارين ٧٩٩

اوتافا (اتفاق) ١٥٣

اوديسا ٢٥٠ ، ٣٦٥

الاوراس (جبال) ٧١٠

الاورال (جبال) ١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٧٤ ، ٣٠٥

٥١٧

اورنبورغ ٢٩٥

اوروسا ، عامة ٧ ، ٨ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ،

١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ،

باتيستا ٥٩٢ ، ٦١٢
 باتينو سيمون (اغنىاء اميركا اللاتينية)
 ٥٨٣
 بادوليو ، ترأسه الحكم بعد اعتقال
 موسولينى ٤١٧
 بارت ١١٤
 باريس ١٧ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٣٤
 ١٩٤ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨٤
 ٣٩٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٥٣٠ ، ٦٧١ ، ٧٧٢
 ٨١٢ ، ٨١٤
 باريو ١١٥
 بشارنز ٦٧٤
 بازوتولاند ٧٥٧
 باسترناك ٥٢٤
 باسوس ، دوس ٢٠١ ، ٥٠١
 باشلا ، جورج ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢
 بافارييا ٣٥ ، ٤٨ ، ٨٦
 بافلوف ١١٤
 الباكستان تركيبها الاجتماعي والسياسي
 ٦٣٨ ، ٦٣٩
 ٦٣٠ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٣ ، ٦٤٧
 ٦٥٤ ، ٧٣٤ ، ٧٧٢
 تركيبها الاجتماعي والسياسي ٦٣٨ ، ٦٣٩
 باكو ٢٥٠ ، ٢٧٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨
 باتنغ ٨٠٤
 بالبو المارشال ٦٨١
 باندونغ ، مؤتمر ٦٥٠ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩
 باولوس ، المارشال فون ٤٠٣
 بايكال ٢٦٨
 بتروغراد ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩
 بتروف ٣١٠
 بتشوانالاند ٧٥٧
 بتلهام ٢٨٨
 بشان ، الكونت ٣٨ ، ٢٣٧
 البحر : البحر الاحمر ٦٧٩
 البحر الاسود ٢٥٠ ، ٢٧٣ ، ٤٤٦
 البحر التيريني ٢٣٤
 البحر الكرايبي ٥٨٥ ، ٦٠٠ ، ٦٣٦
 البحر الابيض المتوسط ٢١ ، ٢٧٦ ، ٦٧٩
 ٧٤١
 بحر قزوين ٢٥٠ ، ٥١٨
 بحر المرجان ٣٥٨
 بحيرة بلكاش ٢٧٤ ، ٢٧٥
 بخارست او بخارست ٢٣٦
 برادا ، مانويل غونزالس ٥٨٨
 برازافيل ٧٢٠ ، ٧٢٥
 البرازيل ١٤ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٢

اوليفر ، كنغ ١٢٤
 الاومانيتيه (جريدة) ١٠٣
 اومسك ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٥١٨
 اونامونو ١١٣ ، ١٣٩
 اونايل ، اوجين ٢٠٠
 اويان ٨٠٠
 الاونسكو ٤١٨ ، ٨٢٦
 ايبارا - فلاسكو ٥٩٦ ، ٩٠٩
 ايبانيز ، الجنرال ٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٦٠٩
 ايسرت ٣٧ ، ٩٩
 الايسو ٧٧١
 ايبوية ، فليكي ٧٤٩
 ايران ٧٢ ، ٢٦١ ، ٤٢٠ ، ٤٩٨ ، ٦٢٣ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤
 ايران استبدال اسم العجم باسم ايران ٦٨٠
 ايراوادي (نهر) ٦٥٨
 ايرين اوغينيا الجديدة ٦٥٢ ، ٦٥٤
 ايزنهاور ٤١٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩
 ايسنت لثن ٧٤٠
 ايطاليا ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٣١٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٤٠١ ، ٤٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥٣٥ ، ٥٦١ ، ٦٧٥ ، ٦٨١ ، ٨٠٩ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠
 ايطاليا احتلالها الحبشة (١٩٣٥) ٦٨١
 ايفان الهائل ٥٢١
 ايفيان (مفاوضات) ٧١١
 ايلواد ١٢١
 اينسكو ، جورج ١١٧
 اينشتاين ١١٢ ، ٢٢٧ ، ٧٨٦ ، ٧٩٣
 ايوب خان ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٧٧٣

ب

بابن ، فون ٢٢٤
 بابوف ٢٩٩
 باتون ، الجنرال ٣٥٣

٢١٤ ، ٢٣٤ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦
 ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٧ ، ٤٢٠
 ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤
 ٤٦٦ ، ٤٧٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٨٢ ، ٧٦٠
 ٨٠٨ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠
 الشيفبة ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، توطيد الكتلة
 الشيوعية ٥٣٩
 البلطيق ، دول ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٤٤٤
 بلغاريا ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦ ، ١٥٦ ، ٢١٥
 ٢٣٨ ، ٢٥٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٩٧ ، ٥٣١
 ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩
 بلغور ٨٠ ، ٦٧٤
 البلقان ٣٣٠ ، ٣٦٤ ، ٥٥١
 بلوش ٣١٨
 بلوك ، مارك ١١٦
 بلوم ، ليون ١٠٣ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٨ ،
 ٤٦٢ ، ٧٠٨
 بلاتك ، ماكس ٧٨٦
 بيماي ٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٧٢٥
 بن بلا ٧١٢
 بناما ٢٣١ ، ٥٩٦ ، ٦١٣
 البنجاب ٦٣٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨
 بندا ، الدكتور ، رئيس ملاوي ٧٥٩
 البندقية ٣٦٦
 بندكت ٤٩٢
 بندكتوس الخامس عشر ، البابا ٣٤
 البنغال ٦٣٦
 البنلوكس ، دول ٤٣٠ ، ٤٦٣
 بنروز ، رولاند ٢٠١
 بنغازي ٣٦٢
 بنيل ، روخانس ٦١٥
 بوانكاريه ٨٣ ، ٩٠
 بوانكاريه ، هنري ١١٢ ، ١١٣
 بواني ، هوفيه ٧٥٣ ، ٧٥٩
 بوتسدام ، مؤتمر ٤٤٥ ، ٦٢٩
 بوتو بوتو ٧٢٥
 بوخارين ٣٢٠ ، ٣٢١
 بودابست ، ٣٨ ، ١٩٠ ، ٥٤٤
 بوديني ٣١٨
 بورت البزابت ٧٤٠
 بورت دارون ٦٥٣
 البورصة ، لندن ١٣٢
 بورقية ٦٢١ ، ٧٠٨
 بورما ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٩٨
 ٥٧٤ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٥٨
 ٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٦٦٩ ، ٧١٣ ، ٧٧٠ ، ٧٧١
 بورنهام ٤٨٦

٧٣ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
 ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٢ ، ٤٤٩
 ٥١٢ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧
 ٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩
 ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٦
 ٧٤٨ ، ٨٢٨
 براغ ١٣٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠
 براغواي ٥٨٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٦
 البرتغال ٥٢ ، ٨٧ ، ١٩٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢
 ٢٣٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩
 ٥٠٨ ، ٥٦١
 افريقيا البرتغالية ٧٤٧ ، ٧٤٨
 بوجو ، هانس ٨٠٣
 برتوك ، بيل ، ١١٦ ، ١٢٤
 برست - ليتوفسك ٢٤٩
 برشلونا ٢٤٠
 برغ - البان ١٢٤
 برغسون ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٨٠١
 برلين ٣٤ ، ٣٧ ، ١٩٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٠ ،
 ٤١٧ ، ٥١٥ ، ٨١٢
 برمان ، هارولد ج ٣١٠
 برنانوس ١١٩
 بروست ، مارسيل ١١٨
 بروسيا ٢١٨ ، ٥٣٢
 بروسيلوف ٢٥٢
 بروكسل ، حلف ٤٢٠
 بروكفياف ٥٢١
 برومويه الجديد ٢٠٣
 برونغ ، المستشار ١٣٣ ، ١٧٢ ، ١٩٩
 بروني ، مقاطعة ٦٦٢
 بروهل ، ليفي ١١٥
 برويل ، لويس دي ٧٨٦ ، ٧٧٨
 بريان ٣٣
 بريتوييا ١٣٥
 بريتون ١٢١
 بريمن ٣٥
 بريمودي ريفادا ، الجنرال ٢١٥ ، ٢٣٩ ،
 ٢٤٠
 لسادايا ٤٥ ، ٤٩ ، ٣٧٦ ، ٤٤٥
 بست ٨٠٤
 بسمارك ٢١
 البطالة ١٥٠ ، ١٥١
 بطرس الاكبر ٥٢١
 بفردج ٤٤٣ ، ٤٧١
 بلدسكي ٢١٥ ، ٢٣٧
 بلجكا ١٦ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ١٣٦ ،
 ١٣٨ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢١٠

بيهار ٦٤٥
بيلاكون ٣٧
البيمونت ٣٦٦ ، ٣٦٧
بيوس الحادي عشر ، البابا ٨٦ ، ٢٣٣
بييلوروسيا ٣٧٢



التاميمات ٤٦٨ - ٤٦٩ ، ٥٣٦ - ٥٣٧
التاميمات في الصين ٥٦٩ - ٥٧٠
تاجيكستان ٢٧٥ ، ٢٩٥
تايلاند (السيام) ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٩٨ ،
٦١٨ ، ٦٣١ ، ٧٧٣ .
ترافيا الشرقية ٦٨ ، ٦٧٥
تركيا ١٨ ، ٢١ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٥٦ ،
١٧٥ ، ٢٦١ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ،
٤٨٠ ، ٤٩٨ ، ٥٥٤ ، ٦٤٧ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ،
٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٨١٦ .
تركيا والحركة الاصلاحية ٦٧٥ - ٦٧٧
تروخولو ، الدكتاتور ٥٨٣
ترانسلفانيا ٤٤٤ ، ٤٤٥
تريينتر ، الاميرال فون ٤٠٣
التركستان ٢٥٠
تركمانستان ٢٧٥ ، ٢٩٥
تروتسكي ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩
ترومان ٤١٨ ، ٤٣٤ ، ٦٢٩
تريستا ٨١
تزارا ، تربستان ١٢٠
تسانكوف ٢١٥
تشاد ٥٤٩ ، ٧٥٠
تشاكو ٥٩٦
تشرشل ٢١١ ، ٤١٧ ، ٤٦٢ ، ٦٢٢
تشميرل ١٦٥
تشمبي ، موييل ٧٥٩ ، ٧٦٠
تشيكوسلوفاكيا ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
٥١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٦ ، ١٣٤ ،
١٤٠ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٣٩٤ ،
٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ،
٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٦١٧
تشيليا بنسك ٥١٨
تفليس ٢٧٤ ، ٢٩٧
تلمسان ٧٠٦
تنزانيا ٧٥٩
تنسي ، مشروع ١٥٣
تنغانيكا او تنزانيا ٦٧٤ ، ٧٢٤ ، ٧٣١ ،
٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٥٦ ، ٧٦٢

بورينو ٤٠٨ ، ٦٥٣
بوريس الملك ٢٣٨
البوسنه ٤٩
بوسنيا ٥٥١ ، ٥٥٣
بوشيان ٧٩٨
بوغوتا ٦٠٢
كوبوفينا ٤٤٥
بولس السادس ، البابا ٥١٠ ، ٥١٣
بولونيا ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ،
١٨٧ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ،
٢٥١ ، ٣٥١ ، ٣٦٤ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ،
٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٩٧ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ،
٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٦١٧ ، ٨٣٠ .
بوليفيا ١٥٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ،
٥٨٩ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ،
٦١٧ .
بونديشري ٦٦٢
بونسي ايريس ٥٨٢ ، ٥٨٧
بوهر ، نيلز ٧٨٧
بوهيميا - مورافيا ، محمية ٣٧٤ ، ٣٨٠
البويرز ٧٣٨
بونكور ، بول ١٠٣
بونين ٣٠٨
بونييه ، جورج ٩٨
البوهاوس ١٢٥ - ١٢٦
بوهر ، نيلز ١١١
بوهم ٤٩١
بيتان ، المارشال ٢١٢ : ٣٤٣ ، ٣٨٩ ،
٣٩٠ ، ٣٩١
بيتانكور ، رومولو ٥٩٦ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ،
٦١٦ .
بيتوف ١٢٠
بيراندلو ١١٨ ، ١٢٠
بيرل هاربر ٣٥٨ ، ٤٠٦
بيرو ، فرنسو ١٦ ، ٥٥٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ،
البيرو ١٩ ، ١٥٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٥٨٤ ،
٥٨٩ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦١٣
بيرون ، جورج ٢٣٢
بيرون ، الرئيس ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ،
٦١٠
يشو ٣٩١
ييكايا ، فرنسيس ١٢٠
ييكاسو ٢٠٠ ، ٣٠٩ ، ٤٩٥
ييل ، قانون ٦٥٧

جناح رئيس العصبة الاسلامية ٦٢١
جنتيلي ، جيوفاني ٢٣٠
جنيف ٣٩٦ ، ٤٢١ ، ٦٦٨ ، ٨٢٨
جنيف ، اتفاق ... (سنة ١٩٥٤) ٦٦٨
جوريس ١٠٣
جوفيه ١٢٠
جنوى ٣٩ ، ٣٦٧ ، ٤٠١
جونسون ليندن ٤٣٨ ، ٦١٥
جوهنسيرج ٧٢٠ ، ٧٢٥
جيد ، اندريه ١١٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٥٠٠
جيرودو ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٠١
جيلبرت ، جزر ٣٦٠
جيمني ، صاروخ ٨١٤
جيورجيا ٢٥١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨
جيورجيف ، الجنرال ٢٣٨

ح

الحبشة ٢٠ ، ١٥٦ ، ٢١٣ ، ٢٣٣
حسا ٦٥١
الحجاز ١٨ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩
الحرب العالمية الاولى ٨ ، ٢٣ - ٣٢
رصيدها ٤٩ - تكاليفها ٢٩ - فن الحرب
والعدد العربية خلال الحرب العالمية
الاولى ٣٣٠ - ٣٣٣
الحرب العالمية الثانية ٨ ، ٣٢٧ - ٣٢٨
فن الحرب ٣٤٢ - ٣٤٥ ، تطورات التسليح
واستعدادات فن الحرب ٣٥٠ - ٣٥٣
الحرب البحرية ٣٥٤ - ٣٥٦ - اعمال
المقاومة ضد الالمان ٣٩٤ - ٣٩٦ - المقاومة
في اوربا الشمالية الغربية ٣٩٧ - ٣٩٨
- المقاومة في اوربا الشرقية والجنوبية
٤٠٠ - ٤٠١ - المقاومة الايطالية ٤٠١ -
٤٠٢ - نتائجها ٦٨١ - ٦٨٤
الحرب الباردة ٤١٧ ، ٤١٨
حرب البوكسر ١٨
حرب كوريا ٤٧٨
الحرقية الجديدة ٢٠٣ - ٢٠٤ - تمجيدها
٢٠٤ - ٢٠٥
حزب الدستور (تونس) ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧١٠
حزب المؤتمر (في الهند) ٦٣٢ ، ٦٤٨
حزب الوفد المصري ٦٧٨
حسني الزعيم ٦٨٨
حيدر آباد ٦٤٥

تورينو ٣٦٧ ، ٤٠٢
التوغو ٧٢٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣ ، ٧٥٨
توكاشفسكي - المارشال ٣٢١
تولستوي ٥٢١
تونس ٦٢١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩
٧١٠ ، ٧٦٩
التونكين ٤١٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٨
تويني ٤٣٧
تيبور ، ماند ٤٤٧
تيلور ٦٤
تياد دي شاردن ، الاب ٥٠٧
التيت ٥٧٣
تيتو ٣٦٤ ، ٤٠١ ، ٥٥١ ، ٥٥٦
تيخون ، البطريك ٣٢٠
التيمس ، جريدة ٩١ ، ٩٢
تيموشنكو ٣١٨

ث

ثلمان ٩٩
الثورة الروسية ٣٣ ، ٣٥ ، ٩١ - ٩٢ ،
٢٤٣ - ٢٥٤
الثورة في المانيا ٣٦ - ٣٧
الثورة في هنغاريا ٣٧

ج

الجاز ، موسيقاه ١٢٤
جاكارتا ٦٥٢
جاوا ٢٠ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٦٤
جايمس ١١٣
جب ، المستشرق ٦٧٣
الجبل الاسود ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦
جبل طارق ٢٤٠
جتلند ، معركة ٣٥٤ ، ٣٦٤
جدانوف ٥٢٤
جربا ٧٠٦
جرشوين ١٢٤
الجزائر ٢٠٥ ، ٥٠٧ ، ٦٢١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٨٢٦
الجزيرة العربية ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٩
جمال الدين الافغاني ٦٧١ ، ٦٧٢
الجمعية التجارية الاسلامية ٦٤٩

خ

الدولية الثالثة : تأليفها عام ١٩١٩ - ٨٢ ،

٨٣ ، ١٠٩
الدوريكانيز ، جزر ٨٤ ، ٣٦٦
دوركهايم ١١٥
دوسلدورف ٣٤
دوشان ، مارسيل ١٢٠
دو فالييه ، فرنسوا ٦١٥
دومر ٦٦٣
دومرغ ١٦٧ ، ٢١٢
دولان ١٢٠
الدومنيك ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ،
٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧
الدومنيون ١٤ ، ٧١ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ٤١٠ ،
الدون ، نهن ٥١٨
دوهامل ، جورج ٢٠٣ ، ٢٠٤
ديان - بيان - فو ٦٦٨
دي فري ٨٠١
ديب ٣٥٩
ديكو - الاميرال ٦٦٦
الديمقراطية : ازمتها في اوربوا الوسطى
١٠٠ - ١٠٢ ، الديمقراطية السوفياتية
٣١٣ - ٣١٤ ، الديمقراطية الشعبية في
اوربوا الوسطى والشرقية ٥٣١ - ٥٤٠ ،
توحيد الديمقراطيات الشعبية ٥٣٨ - ٥٣٩
الديموقراطية ، الحركة ١٨٣ - ١٨٨ ،
و ٨٢٤ - ٨٣٠
دين اثيسون ٤١٨
دي برويل ١١١
ديبوسي ١٢٤
ديترويت ٤٣٨
دي غرانميزون ، الكولونيل ٣٣٢
دي غول ٣٤٤ ، ٣٩٦
دي فلا ، الموسيقى ٢٣٩
دي لانور دي بان ٢٠٤
دي مان ، هنري ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩
ديات ١٩٨

ز

الراي العام والانتخابات ٩٠ - ٩٦
زابالو . معاهدة (١٩٢٢) ٢٦١
الراسمالية : مناهضتها ١٩٤ - ١٩٥
الرابطة الاسلامية في الهند ٦٣٤ ، ٦٣٧ ،
٦٣٨
راتينوهو ٢٦
راديك ٣٢١

خاركوف ٢٧١

الخانات ١٨٠ - ١٨٢

خاي دمنه ، الامبراطور ٦٦٣

خروتشوف ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٤٤

الخليج العربي ٦٧٥

خيمنس ، بيريس ٦١٤ ، ٦١٥

خيمنس ، خوان رامون ٢٣٩

د

الدادية ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥

الدار البيضاء ٧٠٦ ، ٧٢٥ ، ٧٦٢

دارجنليو ، الاميرال ٦٦٧

دارنان ٣٩١

داريه ٢٢٣

دافال ، مانويل ١١٧

دافيسون ٨١٠

دالس ، جون فوستر ٤٢٢

دانتيغ ٤٥ ، ٥٢

الدانمارك ١٤٠ ، ١٩٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ،

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٦٥ ،

٥٨٢ ، ٥٦١

الدانمارك المحمية النموذجية ٢٨٤

دانونزيو ، غبريل ٨٤

دانوب ٣٥ ، ٥١ ، ٤١٧

داني - كليمانس ١١٩

الداهومي ٧١٩ ، ٧٣٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢

داوز (مشروعه) ٢٦٢

درايزر ١١٩

درايفوس ٨٦

الدردنيل ٣٠ ، ٢٥٩

درسدن ٣٧٠

دغريل ٢٩٤

دغريل ، ليون ٢١٤

دكر ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠

دلشي ١١٥

دلفوس ، المستشار ٢٠٤ ، ٢٣٦

دلماتيا ٨٤ ، ٤٠١

دلبي ٦٣٤

دمشق ٦٧٩ ، ٦٨٨

دنيبر ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٥١٨

دنيكين ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣

دوتروا ، الجنرال ٦١١

الدولية الثانية ٢٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩

سوريا ٥٢ ، ٤٨١ ، ٦٢٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٨
 السويد ٦٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
 ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ٣٧٥ ، ٤٠٠ ،
 ٤٢٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ،
 ٥٣٩ ، ٥٧٤ ، ٨٤٠ ،
 سفغان ري ٦٢٩ ، ٧٦٥
 سفور ، ليوبولدسين ٧٥٣ ، ٧٥٩ ، ٧٦١
 س - يات - سن ٥٦٠ ، ٥٦١
 سنكلر ٢٠٠
 سنودن ٣٣ ، ١٠٤ ، ١٦٥
 سواسون ٣٤
 السويد ٢١٤
 سوراكازنا ٦٤٨
 سوركوف ٥٢١
 سوروكين ٢١٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣
 سوق الاهراس ٧١٠
 السوق الاوروبية انشاؤها بموجب معاهدة
 روما (١٩٥٧) ٤٦٥ ، ٥٤٩
 سوكارنو ٢٦١ ، ٦٢٨ ، ٦٣٨ ، ٦٥١ ،
 ٦٥٤
 سومترو ٦٥٣
 السويد : قناة ١٨ ، ٤٢١
 سويسرا ١٦ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٦٥ ، ٦٩ ،
 ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ،
 ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ،
 ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٧٠ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ،
 ٥٧٤ ، ٨٣٠ ،
 سيبيريا ٢٠ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ،
 ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣٠٥ ،
 ٣١٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٨
 سيدروين ٦٥
 سيدلي براني ٣٦٢ ، ٧٦٩
 سيراليون ٧٣٧ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥
 سيزان ٢٢٧
 سيففريد ٩٣
 سيفر ، معاهدة ٦٧٥
 سيكوتوبه ، الرئيس ٧٥٩
 سيمونوف ٥٢١
 سيمان ، فرنسوا ١١٦
 السينما ١٢٦ - ١٢٩ - السينما بعد
 الحرب العالمية الثانية ٤٩٣ - ٤٩٥
 سيلان ٦٢٨
 سيليزيا ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٣٧٥

ش

شاخه ، الدكتور ١٨١

سانت لويس ، مدينة ٧٢٥
 سان سلفادور ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٦١٣ ، ٦١٧
 سان فرانسيسكو ٤١٧ ، ٥٠٣ ، ٦٨٢
 ساو باولو ٤٨٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٦١٠ ،
 ٦١٥
 سافون ٦٦٨
 ساينكس - بيكو (اتفاقات) ٦٧٤
 سباركوس بوند ٣٣
 سبلك ، ١٩٩ ، ٤٦٢
 سبنسر ، هيربرت ١١٤
 ستافسكي ٢١٢
 ستالين ٢٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ،
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٤١٧ ،
 ٤٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٧٤
 ستالينغراد ٣٠٥ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ،
 ٤٠٤ ، ٥٢١
 ستانفيلد ٧٤٦ ، ٧٦١
 ستراسبورغ ٣٦٩ ، ٤٦٣
 ستراسمان ٧٨٨
 سترافنسكي ١٢٤ ، ٤٩٥
 ستوب ١٥٩
 ستورنو ، دون لويجي ٩٨
 ستوفنبيرغ ، الكولونيل ٤٠٤
 ستيوار ، هوستن ٢٢٢
 ستوكهولم ٥١٢
 سحاس شندربو ٦٣٣ ، ٦٣٦
 سراقا ، جيوزب ٢٣٤ ، ٣٩٦
 سراواك ، مقاطعة ٦٦٢
 سردينيا ٣٦٦
 سفرد لوفسك ٥١٨
 سفورزا ، الكونت ٢٣٤ ، ٣٩٦
 سكندنافية ، اللبدان ٣١٠ ، ٢٤٣ ، ٣٨٠ ،
 ٤٨١ ، ٤٩٤
 سكودا ، معامل ٣٨٠
 سلوفينيا ٥١ ، ٥٥١ ، ٥٥٢
 سليبس ، جزيرة ٦٥٣
 سمات ، ورتز ٨٤
 سليمان ، جزر ٣٦٠ ، ٤٠٨
 سمرقند ٢٩٨ ، ٥١٧
 سمطس ، الجنرال ١٤٥ ، ٦٢٠
 ستيافو ، مؤتمر ٦٠٢
 سنفافورا ٦٢٢ ، ٦٥٣ ، ٤٥٨ ، ٥٦٢ ،
 ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢
 السنفال ٧٣٤ ، ٧٥٠
 السودان ، جمهورية ١٠٤ ، ١٧٨ ، ٦٨٨ ،
 ٧٣٢ ، ٧٥٨

الغويان ٥٨٥ ، ٦٢٣
غورنغ ١٥٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٤٠٤
وغوميز دي كوستا ٢١٥
غيرارد ١٦٤
فيلين ، روبرت ٥٧٧
الفينية ٧٥٠ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢
الفينية البرتغالية ٧٣٤
غينيا الجديدة او ايريان ٣٦٠ ، ٤٠٨ ، ٥٧٨
٧١٩ ، ٦٥٢



الفاتيكان ٤٠٨ ، الجمع الفاتيكاني ٥١٠ -
٥١١ ، ٥١٣
فاروق ، الملك ٦٨٨
فارين ، الكسندر ٦٦٥
فاس ، مدينة ٧٠٩
فاسكونسلوس ٦٠٤
الفاشية ٨ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،
الدكتاتوريات الفاشية ٢١٥ - ٢١٨ ،
اصولها ٢١٥ - القوى ٢١٦ - ظروف
وصولها للحكم ٢١٩ - عقيدتها ٢١٩ ، ٢٢٠
انتهازة الفاشية الابطالية ٢٣٠ - نفوذها
٢٣٢ - ٢٣٤ - الاحزاب الفاشية في اوروبا
٢٣٦ - النظام السوفياتي والفاشية ٣١٢
٣١٤ ، ٤٠٢ ، ٤٦٦
فالكند ، جزر ٣٥٥
فالكنهاين ٣٣٦
فالوا ، جورج (عصبته) ٢١١
فاليري ، بول ١١٩ ، ١٢٠ ، ٤٩٥
فان در روه ١٢٥
فان دن بروك ، مولر ٨٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
فان زيلاند ١٩٩
فان غوغ ٢٢٧
فاير ستون ٩٤
فتزجيرالد ، سكوت ١١٩
فدرزوني ٢٣٠
فراي ، الرئيس ادوارد ٦١٧
فرائك (حاكم عام بولونيا) ٤٠٥
فراكتفورت ٣٥٢
فرجينيا ١١٩
فردان ٢٩ : ٣٣٦ ، ٣٣٨
فرحات عباس ٦٢١ ، ٧٠٨
فرصيا ٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٥١ ، ٣٦٤ ، ٥٤٤
فرغاس ٦١٠ ، ٦١١
فرمي ٧٨٨ ، ٧٨٩

مدن ٦٨٨
المدلانية او النظام المدلاني ٦٠٧ - ٦٠٨ ،
٦١٠
المراق ٣٥ ، ٦٢٣ ، ٦٤٧ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨
٦٧٩ ، ٦٨١ ، ٦٨٤
العلمين ٣٦٢
العمل والعمال : اضطراباتهم ٣٨ - ٣٩ -
حزب العمال في انكلترا ١٠٣ - ١٠٥ ،
و ١٣٨ - ١٣٩ - الحركات والاضرابات
المالية ١٩٠ - ١٩٣ - العمل الانزامي
في الحرب الثانية ٣٨٤ - ٣٨٥ - ضعف
الطبقة المالية في الولايات المتحدة
الاميركية ٤٣٣ - ٤٣٤
مناة ٧٠٦
المنصرية ٨٥ - ٨٦ ، و ٣٧١ - ٣٧٤

غ

الغايون ٧١٩ ، ٧٣٣ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٦٠
غارسيا ، فريديكو ٢٣٩
غارغارين ٨١٣
غاسبري ٤٦٢ ، ٤٧٥
غان ، الكونت ٤٠٣
غانا ٧٥٤ - دساتيرها المدينة ٧٥٥ ،
٧٥٦ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢ ، ٧٧١
غرامشي ١٠٤ ، ٢٣٤
غاندي ٢٠ ، ١٩٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٧ ،
٦٤٦ ، ٦٣٨
غرانددي ٤٠١
غروبيوس ، وولتر ١٢٥
غروتر ، جورج ١٢١
غريفز ٧٩٣
غستابو ٤٠٥
غسكوني ، دافيد ٢٠١
غلوب باشا ٦٧٩
غمبيا ٧٣٤ ، ٧٣٧ ، ٧٥٤
غواتيمالا ١٥٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩١ ،
٥٩٦ ، ٧٥٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦١٥ ، ٦١٧
غوام ٤٠٨
غوبلز ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٨٦
غودريان ٣٤٣
غوبينو ٢٢٢
غوركي ٣٠٩ ، ٣١٠
غولد ووتر ، باري ٤٣٨
غولار ٦١١ ، ٦١٥
غوموكا ٥٤٧

٨٢٦ ، ٨١٧ ، ٦٠٦ ، ٥٨١ ، ٤٥٢ ، ٤٤٨
 ٨٢٨
 كندي ، الرئيس ٦١٤،٤٤٤،٤٣٧،٤٣٤
 كندي ، مارغريت ١١٩
 الكنائس السوداء ٧٣٦ - ٧٣٤
 الكنيسة الافريقية الارثوذكسية ٧٢٩
 الكنيسة المخلصية ٥٢٩
 الكنائس الاثيوبية الصهيونية ٧٢٩
 كنيسة القلب الاقدس ٧٢٩
 كنيسة البرج ٧٣٦
 كنيانا ، جومو ٧٤٢
 كوامبرا ، جامعة ٢٣٨
 اكولواثريم ٧٩٦
 كوبا ١٩ ، ١٩٦ ، ٤٢٢ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ،
 ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤ ،
 نوربا ٦١٢ - ٦١٤ ، ٦١٧ ،
 كوبان ٥٧٢
 كوبنشيك ٦١٥
 كوخ ، أريك ٣٧٤ ، ٣٧٣ ،
 كوراديني ٢٣٠
 كوربوزيه ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 كورت ايستر ٣٥ ، ٣٧ ،
 كورزون ، اللورد ٦٧٩
 كورسك ٢٧٤
 كورسكا ٣٦٦
 كورنيولوف ٢٥٠
 كورفو ٣٦٦
 كوري ، بيبير وماري ١١١ ، ٧٨٨ ،
 كوربا ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٥٥٦ ، ٦٢٥ ،
 ٦٧٠
 - حرب كوريا ٦٢٩ - ٦٣٠
 كوزباس ٥١٧
 كوستاريكا ١٩٦ ، ٥٨٣ ، ٥٩٣ ، ٦٠٠ ،
 ٦١٣ ، ٦٠٢
 كوسون ٢١
 الكوشنشين ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٨ ،
 كوكتو ١١٨ ، ١٢٠ ،
 كوكولوس كلان ٨٢
 كوكوشكا ، الرسام ٢٠٠ ، ٢٢٧ ،
 كولا ، شبه جزيرة ٢٧٦
 كولدج ، الرئيس ٦٠٢
 كولاك ٣١٩
 كولشاك ٢٥٣
 كولبو ، مشروع ٧٦٧ - ٧٦٨
 كولبوس ١١٦ ، ٥٨٩ ،
 كوليبا ١٩ ، ٢٤١ ، ٥٨٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٩ ،
 ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦٥١

كابول ٦٨٠
 كارمونا ، الجنرال ٢٣٨ ، ٢١٥
 كاتنغا ٧١٤ ، ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٥٦ ،
 ٧٥٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠
 كارولي ، للكونت ٣٣ ، ٣٧ ،
 كاسافوبو ٧٦٠
 كاساي ، ولايته ٧٤٥ ، ٧٤٦ ،
 كاسترو ، فيدال ٦١٢
 كافور ٢١
 الكاكية ، الحركة ٧٣٦
 الكالوك ٢٧٢
 كامنياف ٣١٩ ، ٣٢١ ،
 كانوي ، جزر ٤٠٣
 كانتون ٥٦٤
 كانو ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٧٢٠ ، ٧٣٠ ، ٧٥٥ ،
 كانوسا ٥١٣
 كاوندلا ، كينيت ٧٥٩
 كابو ٣٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،
 كتلونيا ٤٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٠ ، ٣٤٤ ،
 كراتشي ٦٣٦ ، ٦٤٧ ،
 كراسنوفودسك ٥١٨
 كراكاس ٦٠٣
 الكربات ٤٤٦
 كرتش ، شبه جزيرة ٢٧٤
 كردبناس ٦٠٤ ، ٦٠٥ ،
 الكرفيز ٢٧٢
 كرفيزيا ، جمهورية ٢٩٥
 كرنسكي ٢٤٨
 كرواتيا ٥٤٥ ، ٥٥١ ،
 كروتشي ٢٣٤
 كريت ، جزيرة ٣٥٣ ، ٣٥٤ ،
 كشمير ٦٤٧
 كفاحي (كتاب) ٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
 ٣٧١
 كلكويا ٦٣٦
 كلوديل ١٢٠
 كليمنصو ٣٢
 الكمرون ٦٧٤ ، ٧٢٢ ، ٧٢٥ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ،
 ٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣ ،
 كمبرلي ٥٤٠
 الكمبانجية ، الحركة ٧٣٥ ، ٧٣٦ ،
 كمبوس ، الجنرال ٢٣٧
 كنت ١١٣
 كنتون ٦٦٦
 كندا ٢٧ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ١٣٦ ،
 ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ١٩٥

لوندورف ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠
لورانس ٦٧٨
لوركا ، فريدريكو غارسيا ١٢١ ، ٢٣٩
لوزان ٥١٢
لوسون ، جزيرة ٦٥٧
لوفيغر ٢١٠
لوفين ، جامعة ٥٣٠ ، ٧٤٦
لوكارنو ، اتفاق ٢٦٢
لوموبا ، باتريس ٧٥٥ ، ٧٦٠
لويس ، سنكلو ١١٩
لابون ٧١
لاتوريه ، هايادي ٥٨٨
لاغوس ٧٦٢
لاوس ٧٧٢
لاهاي ٨٣٨
لاهور ، مؤتمر ٦٣٤
لويد جورج ٢٥ ، ٣٢ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥
ليخنخت ٢٣ ، ٣٧
ليزيخ ٣٤
ليمان ، ولتر ٢٠٦
ليبيا ٣٦١ ، ٦٧٥
ليبيريا ٧١٦ ، ٧٣٠
ليتوانيا ٤٥ ، ٤٩ ، ٨٦ ، ٢٨٠
ليديس ، مجرة ٤٠٤
لينين ٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ،
٢٨٧ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ ،
٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ،
٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٥٧٤
لينغراد ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
ليوبلدفيل ٧٢٠ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦
ليوتيه ٥٢٥
ليون ، مدينة ٣٩
ليونوف ٥٢١
ليونوي ٥٣٧

٢

مايتون ، اتفاقات (١٩٣٦) ١٦٨
ماتيوبي ١٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤
ماتيس ٣٠٩
مادورا ٦٤٨ ، ٦٥٢
مارتن دي غاد ، روجيه ١١٩ ، ٢٠١
مارسيل ، غبريل ٢٠٢
مارشال ، جزر ٣٦٠
مارشال ، مشروع ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩ ،
٤٣٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٨٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ،
٥٤٩ .

الكوميكون ٥٣٨ ، ٥٩٩
الكومنتانغ ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، اصلاحاتها
٥٦١ ، ٥٦٢ ، مصيرها ٥٦٤ ،
٥٦٨ ، ٥٧٣
الكومنترن ١٩٦
الكومفورم ٥٣٨
كونست ١١١
الكومسومول ٣٠٣ - ٣٠٥ ، ٣٦٥
كونفو - برازافيل او البلجيكي ٦٤٨ ، ٦٧٤
٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٤
٧٢٥ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣
٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٤٢ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٥٨
- ٧٥٩ ، ٧٦٦ ، ٧٧٢
كونفو ليوبلدفيل ٧٥٩ - ٧٦٠ ، ٧٦٢
كوهلر ٨٠٠
الكويت ٦٨٥
كويسلنغ ٢١٤ ، ٣٨٨ ، ٤٠٩
كيركفارد ١١١ ، ١١٣ ، ٥١٢
كيتل ٤٠٥
كبروف ٣٠٣ ، ٣٠٣ ، ٣٢١
كيلوغ ، اتفاق ٦٠٢
كينز ، ج. ٧٠٠ ، ٢١ ، ٤٥ ، ١٦٣ ، ١٦٦
٢٠٧ - ٢٠٨
كينيا ٦٢٥ ، ٦١٧ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٣٦ ،
٧٣٧ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٧٢ ، ٧٥٦
كينياتا ، جومو ٧٥٩
كييف ٢٥١ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ، ٣٧٣
كييل ، مرفأ ٣٥

٦

لبنان ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٨
لتونيا ٤٩ ، ٨٦ ، ٢٣٨
لشيونة ٢١٥ ، ٧٤٧ ، ٨١٢
لنوف ، الامير ٢٤٨
اللكسمبورج ٣٨ ، ٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ،
٣٩٣
لجت ، مؤتمر ١٨٦
لندبرغ ٥١٢
لمبرت ، جاك ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥
لندن ، جاك ٢٢٧
لندن ١٦ ، ٦١ ، ٧١ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ٢٨٤
٣٦٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٥٣١ ، ٧٣٤
٨١٢
لوبكيه ٣٥ ، ٣٧
لوبوس ، فيلا ١١٦

مصدق ٦٨٤
مصر ١٨ ، ٧٣ ، ١٠٤ ، ١٦٥ ، ٣٥٣ ،
٤٩٧ ، ٥٨١ ، ٦١٩ ، ٦٢٣ ، ٦٢٥ ، ٦٧٢ ،
٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٨١ ، ٦٨٤ ،
٦٨٦ ، ٧٣٤ ، ٨٣١ ،
مصطفى كامل ٦٧٥ ،
معاهدات (١٩١٩ - ١٩٢٠) ٤٣ - ٤٤ ،
١٥٣ - ١٥٢
معاهدة برست ليتوفسك ٢٤٩
معاهدة فرساي ٢٢٣
معاهدة رايالو (١٩٢٢) ٢٦١
معاهدة دينية ٨٦ - ٨٧
المغرب ٦٨١ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ،
مقدونية ٦٨ ، ٤٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٦ ،
مكدونالد ٣٣ ، ١٠٤ ، ١٤٥ ، ١٩٨ ،
المكسيك ١٥٦ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٥٨١ ،
٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ ،
٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ،
مكسيكو ٥٨١
مكة والمدنية ٦٧٩
ملنر ، اللورد ٦٧٨
المنار ، مجلة ٦٧٢
منشانيون ٢٩٨
منديس فرانس ٤٨٢ ، ٧١٠ ،
مندرتي ، الكردينال ٥٤٥
منسك ٢٩٧
منسيو ١٧٤
منشوريا أو منشوكو ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ،
٢٥٣ ، ٣٣٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ،
٥٦٧
منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي ٤٢٩
منغوليا الداخلية ٥٧٣
المهازبها ٦٤٧
موبوتو ، الجنرال ٧٦٠
موراس ، شارل ٢٣٨
مورغان ٨٠١
مورمانسك ٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٠ ، ٢٧٦ ،
موريك ، فرنسوا ١١٩
موريتانيا ٧١٨ ، ٧٤٩ ، ٧٤٨ ،
مورينو ، ج. ل. ١١٥
الموزمبيق ٧١٩ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ،
موس ١١٥ ، ٤٩٢ ،
موسكو ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٣٦٠ ،
٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ ،
٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٥٢١ ، ٥٢٦ ، ٥٣١ ، ٥٦٠ ،
٦٢٢
موسلي ٢١٤

ماركس ، كارل ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٩٦ ، ٣٢٣ ،
٤٩٠ ، ٥٣٤ ، ٨٣١ ، ٨٣٧ ،
الماركسية وتجديد العقلاية ٢٠٢
ماركوس ٥٥٤
ماركيه ١٩٨
المارن ، معركة ٣٣٤
ماريان ، جزر ٣٦٠
ماكان ٥٧٣
مالك كارني ٤٢٢
ماكارونكو ، الرببي السونياني ٣٠٧
مالرو ١١٩ ، ٢٠١ ،
مالنكوف ٥٤٦
مالي ٥٧٨ ، ٧٦٢ ،
مالان ، الدكتور ٣٣٩
ماليزيا ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ، ٥٥٩ ، ٥٧٨ ،
٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ،
٦٧٥ ، ٨٢٦ ،
مالين ٨٦
مان ، توماس ٢٢٧
ماندريس ٦٢٩
مانرهايم ٢٤٩
ماو - تسي - تونغ ٤١٦ ، ٥١٥ ، ٥٦٤ ،
٥٦٥ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٦٢٣ ، ٦٦٧ ،
الماو ماو ، حركة ٧٤٢ ، ٧٤٣ ،
ماياكوفسكي ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،
متسوييسي ، تروست ١٥٨
متسوي ، اندريه ، مؤسس الحركة
الاميكالية ٧٣٥ ، ٧٣٦ ،
متسوي ، اتحاد ١٥٨
متشورين ٨٠٢
مجد بورج ٣٧
مجلس الامن ٤١٨
محمد بن يوسف السلطان ٧٠٩
المحيط الاطلسي ٣٥٦ - الميثاق الاطلسي
(١٩٥٢) ٤٢٠ ،
المحيط الهادي ٢٦٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ، ٦٦٢ ،
المحيط الهندي ٦٦٢ ، ٧٤١ ،
مدراس ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٤٢ ،
مدريد ٢٤٠ ،
مدغشكر او ملاغاشي ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٥ ،
٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٤٨ ، ٧٥١ ، ٨٢٨ ،
مدواي ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٤٠٨ ،
مرسيليا ٣٩
مزيني ٢١
مسترال ، غيريل ٦٠٣
المسكونية ، الحركة ٥١٢ ، ٥١٦

٤٦٥ ، ٤٠٠ ، ٣٨٣ ، ٣٧٥ ، ٧٣٤ ، ٣٥٦
 ٨٣٠ ، ٥٣٩ ، ٤٦٦
 تفوين اي كو ٦٦١ ، ٦٦٣
 تفوين دنه نييم ٦٦٧
 النقابية ٢٣٠ ، ٢٣١
 النقد المالي : مبوطه ٥٦ - تضخمه ٥٧ ،
 ١٧٥ ، ١٦٥ ، ٥٩
 النقراشي باشا ٦٨٨
 النقطة الرابعة ، مشروع ٧٦٥ ، ٧٦٨
 نكروما ٦٢١ ، ٧٣٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٨
 النمسا ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٢٤
 ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٩١ ، ٢١٤
 ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥
 ٤٦٧ ، ٤٤٥
 النمسا والمجر ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٥٣
 ٥٤ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٢٤٣
 نهرو ٦٢١ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٤٦
 نوركليف ، جرائده ٩١ ، ٩٣
 نور مبرغ ، قوانين ٢٢١ ، ٢٧٥
 نورمنديا ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
 ٣٦٣ ، ٣٩١ ، ٤٠٥
 نوري السعيد ٦٢٩
 نياسلاند او سلاوي ٧١ ، ٧٣١ ، ٧٣٦ ،
 ٧٤٠ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢
 نيتشه ١١١ ، ٢٣٠
 نيجر ٧٣٤ ، ٧٥٨
 نيجيريا ٦٢٧ ، ٦٧٤ ، ٧١٩ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ،
 ٧٣٣ ، ٧٣٧ ، ٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٥٤ ، ٧٥٦ ،
 ٧٧٠ ، ٧٧٧
 نيروبي ٧٢٠
 نيرودا ، بابلو ١١٩ ، ٦٠٣
 نيفل ، الجنرال ٣٤
 نيقولا الثاني ، الامبراطور ٢٤٧
 نيكاراغوي ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٦
 نيكسون : زيارته لاميركا اللاتينية ٦١٤
 نيوتن ١١٢
 نيوزيلاند ٦٢ ، ٨٥ ، ١٢٥ ، ١٩١
 نيويورك ١٥ ، ٦١ ، ٨١ ، ١٢٠ ، ١٣٤ ،
 ١٣٥ ، ٢٩٦ ، ٦٠٧ ، ٨١٢
 نيري ، يوليوس ٧٥٩

 هاردنغ ، الرئيس ٦٠٢
 هارلم ٤٣٨
 هاريمان ١٤٤

موسولينى ٨٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ،
 ١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،
 ٣٨٤ ، ٤٠١ ، ٤٠٢
 موسير ٣٩٤
 مؤتمرات : جنوى (١٩٢٢) ٥٩
 مؤتمرات جنيف الدولية (١٩٢٧) ٥٠
 مؤتمرات جنيف (١٩٥٤) ٤٢١
 مؤتمرات روما (١٩٢١) ٢١٦
 مؤتمرات لمبت (١٩٣٠) ١٨٤
 مؤتمرات واشتطون ٤٦ - ٤٧
 مؤتمرات سان فرانسيسكو (١٩٤٥) ٤١٧
 موكدن ٥٦٧
 مولتكة ٣٣٠
 مولر ، آدم ٢٠٤
 مولوتوف ٣١٦ ، ٥٣٨
 المولوسك ، جزيرة ٧٧١
 مونتاغو ٦٢٣
 مونترلان ، هنري دي ١١٨
 مونتيديو ٦١٧
 مونروفييا ٧٦٢
 مونينج ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٣٧٠
 مونيه ، جان ٤٦٩
 موير ، رمزي ٩٠
 ميخالوفتش ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٥٠١
 ميرهايم ٣٣
 ميرون ، كريستيا ، البطريك ٢٢٨
 ميشادو ، جيرارد ٥٩٢
 الميكونغ ، نهر ٦٦٨
 ميكيويان ٢٧٣ ، ٥٤٦
 ميلو ، هنري ١١٩
 ميلانو ٣٩ ، ٣٦٧ ، ٤٠١ ، ٨١٥

ن

نابولي ٣٩
 نابوليون ٣٦٣
 نادر خان ٦٨٠
 ناديك ، الجنرال ٣٨٨ ، ٤٠١
 النازية او الهتلرية ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ،
 ٢٢٣ - بين النازية والمسيحية ٢٢٦ ، ٢٢٧
 - النازية والحياة الفكرية ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
 ٢٨٦ ، ٣٧٤ - سياسة الابداء فيها ٣٧٥ ،
 ٣٧٦ - محاربتها ٤٨٨
 ناغازاكي ٣٦ ، ٣٧٠ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩
 نانكين ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧
 النرويج ٢٢ ، ٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٩٦ ،

هوفر ، الرئيس ٩٤ ، ١٣٣ ، ١٦٢ ، ٤٣٢
 هولندا ١٦ ، ٢٠ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٧٠ ،
 ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠
 ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٠
 ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩
 ٥٨٢ ، ٦٢٣ ، ٦٣١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٧٥
 ٨٢٥
 هوليود ٤٩٨
 هونان ٥٦٤
 هوندوراس ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٣
 هونغ كونغ ٤٠٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣
 هونغ - هو ٥٥٨ ، ٥٧١
 هيروشيما : (القاء القنبلة الذرية عليها في
 ٦ - ٨ - ١٩٤٥) ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٧٨٥ ،
 ٧٨٩
 هيزنبرغ ١١٢ ، ٧٨٧ ، ٧٨٩
 هيرست ٩٢

و

واسرمان ٢٢٧
 واطسون ٨٠٠
 واشنطون ١٧٥ ، ٥٣١ ، ٥٦٠
 واينر ، نوربرت ٧٩١
 الوجودية ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩
 الوراثة (علم) ٨٠١ ، ٨٠٢
 ولتر ، برونو ٢٢٧
 ولكي ، ونلد ٣١٤
 ولسون ، الرئيس ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٣ ، مبادؤه
 الاربعة عشر ٤٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٢٥١ ،
 ٦٢٠
 وهران ٧٠٥
 الولايات المتحدة الاميركية ٧ ، ٩ ، ١٤ ،
 ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٢ ،
 ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ - ازدهارها
 ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
 ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ،
 ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ١٠٠ ،
 ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،
 ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،
 ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، النظام الجديد ١٦٢
 ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧
 ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠١
 ٢١٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠

هامدن ٣١٦
 هالدين ٧٩٩ ، ٨٠٠
 هان ٧٨٨
 هانس ، الفن ١٦٣
 هانكيو ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧
 هاييتي ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦١٣
 ٦١٥ ، ٦١٦
 هابغر ١١٣ ، ١١٤ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩
 هتلر ١١٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، سلطته ٢٢٦
 ٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ -
 اجتماعه بالمرشال بيتان في مونتوار ٣٩٠
 ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٦٨٢
 الهتلرية او النازية ١٩٥ ، ١٩٧
 الهجرة : تياراتها في اوروبا ٦٧ - ٦٩ و
 ١٨٦ - ١٨٨ - النزوحات البشرية في
 اوروبا ٤٤٤ - ٤٤٨
 هريو ٩٨
 هكسلي ، الدوس ١٤٨ ، ٢٠١
 همبورج ٣٥ ، ١٠٥
 هملمر ٢٢٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٥
 همغواي ١١٩ ، ٢٠١ ، ٥٠٠
 الهند الصينية ٢٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٢ ، ٤٦٢ ، ٥٧٨ ، ٦١٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٨
 ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٧٠ ، ٨٢٩
 الهند ٢٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١٣٥ ، ١٣٦
 ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٩١
 ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٩٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦
 ٤٩٨ ، ٥٠٦ ، ٥٧٤ ، ٦٣٢ ، ٦٢٥ ، ٦٢٨
 ٦٣٠ ، ٦٣١ ، الحركة الوطنية فيها ٦٣١
 ٤٣ - المجتمع الهندي ٦٣٤ ، ٦٣٧ -
 استقلالها ٦٣٧ ، ٦٣٩ - مشكلاتها ٦٤٠
 ٦٤٢ - جمود الهند ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ،
 ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ، ٧٧٠ ، ٨٢٦
 ٨٢٩
 هندنبرغ ٩٩ ، ١٠٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٣٣٤
 هتفاري ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٨
 ٧١ ، ١٠٦ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ١٩١ ،
 ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٣٨٢ ، ٤٢١ ، ٤٤٤
 ٤٤٥ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥
 ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩
 هواري ابو مدين ٧١١
 هوباخ ، تيودور ٤٠٤
 هوبكنز ، ماري ١٥٠
 هوجنبرغ ٢٢٤
 هورتي ، الاميرال ٣٨ ، ٥٤٤
 هوسر ١١٣

٥٢ - اردمارها ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٤٧٢
 ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ،
 ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ،
 ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٧ ، ٢٥٩ ،
 ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ،
 ٤١٣ ، ٤٢٨ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ،
 ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١٥ ،
 ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ،
 ٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ ، ٦٧١ ،
 ٦٧٤ ، ٨٢٦ ، ٨٣٠

— النظام الياباني الجديد ٤.٦

ياسيريس ١١٤

بالطا ٤١٧ ، ٦٢٩

بانغ - تسي ٥٥٨ ، ٥٧١

اليمين ٦٧٥ ، ٦٧٩

ينساي ، نهر ٢٧٦

اليهود - اللاسامية ٨٥ ، هجرتهم الى

فلسطين ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ -

اسقاط حقوقهم المدنية ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٧٣

٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٤ - معاملتهم في عهد

حكومة نيشي ٣٩٠ - ٣٩٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩

٥٣٦ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، الوطن القومي ٦٨٠

٦٨٧

يوحنا الثالث والعشرون ، البابا ٥١٠

يوسفوليا ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٨ ،

٧١ ، ٨٦ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ٢٣٧ ،

٢٥٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠١ ،

٤١٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٦ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ،

٥٣٢ ، ٥٣٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٧

يونغ ٤٨٩

اليونان ٤٤ ، ٦٨ ، ١٥٦ ، ٧٥ ، ٢١٥ ،

٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٣٦٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤

٣٩٥ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٥٦

٤٦٦

٢٨٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٧٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ،
 ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ،
 ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ - الفقر فيها
 ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ،
 ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ،
 ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ،
 ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٩ ،
 ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٣ ،
 ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ،
 ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ،
 ٦٢٩ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٦٦٧ ،
 ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٦٨٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ،
 ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨٢١ ،
 ٨٢٥ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨

دولف ١١٩

ويبا ، ٢٠٦ ، ٢١١

ويبر ، ماكس ١١٥

ويماد ، جمهورية ٨٤ ، ٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤

ويشر ٨٠٣

لا

لاسكي ، هارول ٨٨ ، ٢٤٤ ، ٤٤٦ ، ٢٩٩

٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٦

لا غارد ، بول دي ٢٢٣

لا فال ، بيير ١١٢ ، ١٦٨ ، ٣٩١

لا ندسون ، اللورد ٢٣

لا نبال ٤٨٢

ي

اليابان ٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٧ ، ٥١ ،

فهرست الصور

- ١ - لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .
- ٢ - خندق في ١٩١٧ .
- ٣ - قمع الفتنة السبارتاكية في برلين في السنة ١٩١٨ .
- ٤ - توقيع معاهدة باريس مع المانيا في قصر فرساي ، في ٢٨ حزيران ١٩١٩ .
- ٥ - مصفق باريس . جلسة السوق اليومية للاموال المنقولة .
- ٦ - بيكاسو ، « غرينكا » .
- ٧ - مهرجان تازي في نورمبرغ . مؤتمر الحركة الوطني في ١٩٣٨ .
- ٨ - حارسان من الـ « باليلا » في روما . نموذج من الروح العسكرية التي خلقتها الفاشستية في الشبيبة .
- ٩ - معسكر الابداء في « بوكنولد » كما اكتشفته الجيوش الحليفة الظافرة .
- ١٠ - المرفأ الصناعي لانزال الجيوش في « ارّومانس » .
- ١١ - الدبابات الكندية تهاجم اسلحة مدرعة المانية مطوقة في منطقة آلسون ، في آب ١٩٤٤ .
- ١٢ - مرفأ « الهافر » الذي دمرته الغارات الجوية في ١٩٤٤ .
- ١٣ - تحرير باريس . آب ١٩٤٤ .
- ١٤ - مؤتمر يالطا : روزفلت ، وشرشل ، وستالين ، يجتمعون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ .
- ١٥ - انفجار قنبلة ذرية في بيكيني . حزيران ١٩٤٦ .
- ١٦ - قصر منظمة الامم المتحدة في مانهاتن (نيويورك) .
- ١٧ - مركز روكفلر في نيويورك .
- ١٨ - الباخرة فرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .
- ١٩ - مخزن اميركي كبير على مقربة من « ديترويت » .
- ٢٠ - شبكة طرقات عصرية في لوس المجلوس : هاربور فريواي .
- ٢١ - الساحة الحمراء في موسكو ١٩٥٤ . في الوسط ضريح لينين .
- ٢٢ - جامعة موسكو . منظر لموسكو التي يشرف عليها بناء الجامعة الرائع .

- ٢٣ - مجاعة ١٩٥٣ في الهند .
- ٢٤ - المهاتما غاندي يحيط به تلاميذه .
- ٢٥ - ماوتسي - تونغ يخطف في جيوشه .
- ٢٦ - شنغاي : مدرسة في الهواء الطلق . الحزب الشيوعي .
- ٢٧ - عرض الجماهير امام امبراطور اليابان بمناسبة رأس السنة .
- ٢٨ - عيد الحصاد في مزرعة جماعية .
- ٢٩ - مرفأ بترولي في العراق .
- ٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .
- ٣١ - ارلكين وكولومبين ، بريشة بابلو بيكاسو ، متحف لينينغراد .
- ٣٢ - تلامذة في « طوغو » ، التعليم مفتاح للتقدم .
- ٣٣ - برازيليا : المجلس الأعلى .
- ٣٤ - جون ريو وشاطيء كويا كيانا .
- ٣٥ - اينشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبيل وفاته .
- ٣٦ - قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .
- ٣٧ - قاطرة كهربائية فرنسية تضرب رقماً قياسياً عالمياً في سرعة السير على الخط الحديد .
- ٣٨ - طيران ولبور رايت في معسكر اوفور في ١٩٠٨ .
- ٣٩ - مطار سان فرانسيسكو .
- ٤٠ - تصميم طائرة ال « كونكورد » .
- ٤١ - جسر جورج واشنطن في نيويورك .
- ٤٢ - التقدم الصناعي : الآلة تحمل محل الانسان .
- ٤٣ - مصنع ال « رانس » لاستثمار طاقة المد والجزر .
- ٤٤ - مصانع (شينون) النووية .
- ٤٥ - حصاد الحنطة في احدى مزارع الغرب الاميركي الاوسط واحدى المزارع التعاونية السوفياتية .
- ٤٦ - حصاد الارز في كمبوديا .
- ٤٧ - مجمع الفاتيكان الثاني .
- ٤٨ - اختبار جيميبي ٤ : الاميركي ادوارد هوايت يمشي في الفضاء .

فهرست الخرائط والنصاميم

- ١ - الحدود الجديدة والمقاطعات المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الاولى ٤٠ - ٤١
- ٢ - مراكز البطالة في انكلترا عام ١٩٢٨ ٧٩
- ٣ - عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايخستاغ ١٠١
- ٤ - الانتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ١٤٠
- ٥ - سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ - ١٩٣٩ ١٤٧
- ٦ - التغييرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ ١٦٢
- ٧ - الدخول القومي للفرد في المملكة المتحدة ، المانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة ١٧٠
- ٨ - كشف بياني مقارن بازدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالماني مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تمبر عنها ارقام البطالة ٢١٨
- ٩ - توزيع الالمان في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ ٣٣١
- ١٠ - التغييرات الاقليمية في اوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ٣٣٣
- ١١ - الجبهة الشرقية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ ٣٣٥
- ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ - ١٩١٨ ٣٤١
- ١٣ - الحرب في الغرب في السنة ١٩٤٠ ٣٤٩
- ١٤ - الحرب في الغرب : حزيرات ١٩٤٤ - ايار ١٩٤٥ ٣٦١ - ٣٦٠
- ١٥ - توزيع السفن التجارية المفرقة في الاطلسي ٣٧٧ - ٣٧٦
- ١٦ - مناطق تحت سيطرة المصالحات وراء الجيوش الالمانية ٣٨١
- ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١ - ١٩٤٥ ٣٨٧ - ٣٨٦
- ١٨ - اهم التغييرات الاقليمية الطارئة بين ايلول ١٩٣٩ و ١٩٤١ ٣٩٢ - ٣٩٣
- ١٩ - اوروبا اهلالية ٣٩٩ - ٣٩٨
- ٢٠ - الحرب في الشرق الاقصى ٤٠٧ - ٤٠٦
- ٢١ - اوروبا في السنة ١٩٦٥ ٤١١ - ٤١٠
- ٢٢ - اوروبا المقسمة ٤١٩

- ٢٣ - النزوحات الأوروبية بين ١٩١٨ و ١٩٥٠ ٤٤٦ - ٤٤٧
- ٢٤ - خريطة الاتفاقات الغربية في سبيل المساعدة المتبادلة في السنة ١٩٥٥ ٤٨٤ - ٤٨٥
- ٢٥ - نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ١٩٢٦ - ١٩٥٩ ٥٢٢ - ٥٢٣
- ٢٦ - انتاج الفولاذ الحام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ ٥٢٥
- ٢٧ - مسيرة ماوتسي تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ - ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥) ٥٦٥

فهرست

مدخل ٧

القِسْمُ الأول

افول أوروبا

الكتاب الأول

أوروبا تفقد وضعها الممتاز

الفصل الأول . - السيطرة الأوروبية قبيل الحرب العالمية الأولى ١٤

تضمين السكان في أوروبا - طاقة أوروبا الصناعية والتجارية - طاقة أوروبا المالية - أوروبا ذات
السيادة - أوروبا المسودة - العالم الواقع تحت السيطرة الأوروبية - الصين - الشرق الأدنى -
أمريكا اللاتينية - المستعمرات الأوروبية - الهند - تفوق أوروبا في العلم والتقنية - الاخطار
التي تهدد السيادة الأوروبية بمر الاضطراب الاجتماعي

الفصل الثاني . - الحرب العالمية الأولى تزعزع اركان البناء ٢٣

١ - تنظيم الاقتصاد الحربي ٢٤

مشكلة التعبئة - تزويد الجيوش بالاسلحة والاعتدة الحربية - مشكلة اليد العاملة - الدولة
تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني - المشاكل المالية - مشكلة الغذاء

٢ - المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب ٢٨

الاتحاد المقدس - المؤخرة - تقييد الحريات العامة - نهاية الاتحاد المقدس - اضطرابات
وحركات فرد

الفصل الثالث . - عملية ترسيخ صعبة وقلقة (١٩١٩ - ١٩٢٠) ٣٦

١ - الاضطراب السيامي والاعمال العسكرية الجديدة ٣٦

الثورة في ألمانيا - الثورة في هنغاريا - الاضطرابات الاجتماعية - التدخل ضد روسيا

٢ - إعادة السلام ٤٢

المبادئ العامة - معاهدات ١٩١٩، ١٩٢٠ - عصبة الأمم وحماية الاقليات - مؤتمر واشنطن.

- ٤٧ ٣ - اعادة النظام - الاصلاحات السياسية والاجتماعية
 الاصلاحات السياسية - الاصلاحات الاجتماعية - /قوانين الاصلاح الزراعي في اورب الوسطى
 واورب الشرقية
- ٤٩ ٤ - رصيد الحرب
 الحسائر البشرية والمادية - تحول التجارة الاوروبية والدولية - اورب المستعمرات والمتفحمة على
 نفسها - ازدهار الولايات المتحدة الاميركية - الثورة الروسية - تداعي المنظمات الاشتراكية -
 خلخلة الليبرالية الاقتصادية والسياسية
- ٥٥ الفصل الرابع . - فشل محاولة اعادة الاستقرار الاقتصادي
- ٥٥ ١ - أزمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد
 أزمة عام ١٩٢٠ التضخم المالي والفوضى النقدية - التضخم المالي ونتائجه المستمرة
- ٥٩ ٢ - ازدهار الدول الواقعة عبر البحار
 الولايات المتحدة الاميركية - اليابان - تصنيع البلدان الجديدة
- ٦٢ ٣ - الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي
 الكهرباء وعمرق الاحتراق الداخلي - التطورات الاقتصادية - بين المعايضة والتعقيد - الاتفاقات
 الوطنية والدولية - التفاوت في الانتاج
- ٦٧ ٤ - بلبلة الاقتصاد العالمي
 مشكلات الناس وقضاياهم - تيارات الهجرة بين الدول الاوروبية - توقف الهجرة الى ما وراء
 البحار - المراقيل في وجه التبادل التجاري : القومية الاقتصادية - الجديد في توزيع
 الاستثمارات في الخارج - التباوتات التجارية الجديدة
- ٧٣ ٥ - الهبوط المستمر
 انكفاء النظم الاقتصادية - مثل المانيا - الأزمة الزراعية - /مثل فرنسا - الفائض من اليد
 العاملة - ضعف النظام الاقتصادي
- ٨١ الفصل الخامس . - البعث السياسي والاجتماعي
- ٨١ ١ - القوى المحافظة
 اثر الثورة الروسية - الروح القومية - المنصرية او العرقية - دور الكنائس - أزمة الديوقراطية
 الليبرالية - تقوية شؤون المشروعات الكبرى - الادارة العامة ونفوذها المتصاعد - الرأي
 العام والصحافة - في الولايات المتحدة - في بريطانيا - في فرنسا - إيطاليا تستعين بمسدم
 الشرعية - في المانيا - أزمة الديوقراطية في اورب الوسطى واورب الشرقية
- ١٠٢ ٢ - ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة
 الانشقاق - الاحزاب الاشتراكية - الاحزاب الشيوعية - الانقسام النقابي - المنظمات الدولية -
 الخلاصة
- ١١١ الفصل السادس . - بعث الحياة الفكرية والفنية

- ١ - الجو الفكري الجديد ١١٢
- الثورة في العلوم الفيزيائية - الثورة في الفلسفة - هايدغر - أزمة العلوم البشرية : السيكلوجيا
وعلم الاجتماع
- ٢ - الثورة الادبية والفنية ١١٦
- المنافس الجديد - الحرب وما بعد الحرب - عند المنتصرين - المسرح - حول الدادية - السورالية -
وضع الادب لدى الفلاسفة على امرم - الرسم - الموسيقى - الهندسة الجديدة - السينما
ومقتضياتها الاقتصادية والتقنية - بعض الانجازات المتأخرة

الكتاب الثاني

الانهار الاقتصادي ونتائجه

- الفصل الأول - الانهار الاقتصادي ١٣٠
- ١ - انفجار الأزمة وامتدادها الى اقصى المعمور ١٣٠
- دورة الازمات الاقتصادية - لازمة ١٩٢٩ من الاتساع والشمول ما ليس له مثيل - نقطة
انطلاق الأزمة : الولايات المتحدة - الأزمة تبلغ أوروبا وكل أرجاء العالم - الأزمة في
الدول الجديدة
- ٢ - مظاهر الأزمة ١٣٦
- الأزمة الصناعية - المزارعون والوضع الحرج الذي تخبطوا فيه - اجور وبطالة - الجوانب
النقدية - الاقتصاد العالمي يتسكع في فوضى عميقة
- الفصل الثاني - تدخل الدولة ونتائج الأزمة الاقتصادية ١٤٤
- تدخل الدولة يفرض نفسه بنفسه - سياسة الحماية الجمركية - سياسة الانكماش المالي - عملية انقاذ
المشروعات التي تعاني الضيق - سياسة المساعدات المالية والتوظيف - ممتلكات الحكومة بشأن
الاسعار والاجور - معالجة البطالة - تنظيم الاقتصاد - تطور القطاع العام - سياسة الاكتفاء
الذاتي - التجارة الخارجية في البلدان المعتمدة سياسة الاكتفاء الذاتي - تركيز الاستثمارات
وتجميعها - النتائج
- الفصل الثالث - الدول وجهاً لوجه مع الأزمة ١٦٢
- ١ - الحلول الوطنية المختلفة ١٦٢
- الولايات المتحدة الاميركية : النظام الجديد - النتائج - بريطانيا العظمى - فرنسا - الجبهة
الوطنية - ألمانيا - اليابان - البلدان ذات الاقتصاد الزراعي

- ٢ - الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ١٧٦
- ضف الإبلال وروحه - النكسة والتسلح - الاقتصاد العالمي والقلق الذي يعاينه - الإقبال على الاتفاقات الثنائية - انحسار أوروبا - قضايا الحامات والأسواق التجارية - النتيجة . . .
- ١٨٣ - الفصل الرابع . - الأزمة ونتاجها الفكرية والاجتماعية ١٨٣
- ١ - نتائج الديموغرافيا ١٨٣
- السكان - نحو تشجيع الانجاب - تباطؤ مركزية المدن - الهجرات
- ٢ - تأثير الأزمة في البنيان الاجتماعي ١٨٨
- بين طبقات عليا وطبقات دنيا - بين المزارعين والعمال
- ٣ - الحركات والاحزاب العمالية ١٩٠
- الحركة العمالية خلال الأزمة - الولايات المتحدة الأمريكية - في فرنسا - مناهضة الرأسمالية - تسرب الأفكار الاشتراكية والشيوعية وتغلغلها - تطور الاشتراكية - اسباب هذا التطور الاصلاحى
- ٤ - الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر ١٩٩
- الجزء الجديد - الرواية الأمريكية وتأثيرها - الماركسية وتجديد العقلانية - نقد السلم وفكرة الرقي - الحرفية الجديدة - تجديد الحرفية - إعادة النظر في الأيديولوجيا الاقتصادية - ج. م. كينز - المعرض بالاقصى لبعض المبادئ الليبرالية التقليدية
- ٢٠٩ - الفصل الخامس . - الأزمة ونتاجها السياسية ٢٠٩
- ١ - تقهقر الليبرالية وازمة الليبرالية البرلمانية ٢٠٩
- تقوية مقام الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية - في بريطانيا العظمى - في فرنسا - الدول الليبرالية الأخرى
- ٢ - الدكتاتوريات الفاشية ٢١٥
- الفاشية - اصولها - القوى - الدعاية وشعاراتها - ظروف رصرها للحكم - العقيدة - الحزب ودوره الرئيسى - افراغ الشعبية وقبولتها آراء هتلر ونظرياته - وصوله الى السلطة - النظام الجديد - التوحيد والمركزية - بين النازية والمسيحية - النازية والحياة الفكرية - العمل الاقتصادى - طبقة الفلاحين - الصناعة - انتهازية الفاشية الإيطالية - الدولة النفاذية - السياسة الاقتصادية والاجتماعية - مدى نفوذ الفاشية وحدودها - المعارضة فى الداخل والخارج
- ٣ - انتشار الانظمة الدكتاتورية فى انحاء أوروبا ٢٣٥
- في أوروبا الوسطى - الاحزاب الفاشية - النظام الدكتاتوري في النمسا - في بولونيا ومنغاريا - في أوروبا الجنوبية الشرقية والشمالية - في أوروبا الجنوبية : برتغال سلاواو - اسبانيا - في باقى انحاء العالم
- ٢٤٢ - العالم الرأسمالى عام ١٩٣٩ ٢٤٢
- القوى السياسية كما نراها موزعة

القسم الثاني

العالم السوفياتي

- ٢٤٧ الفصل الاول . - الثورة الروسية
- ٢٤٧ ١ - النار في البيت
- المنازعات الاجتماعية والعرقية - الحكومة الموقنة والبورجوازية - طليعة اعمال الحكومة البلشفية - بوادر التدخل الاجنبي - الحكومات المناهضة للحكومة البلشفية - فشل التدخل - هزيمة الثورة الماكسة - نتائج التدخل والحرب الاهلية .
- ٢٥٤ ٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٢١ - ١٩٢٤
- مشرحة الانتقال التي تكلم عنها لينين - شيوعية الحرب - السياسة الاقتصادية الجديدة - النتائج - أزمة المعص - « السياسة الاقتصادية الجديدة » - الدبلوماسية - تخطيط السياسة الاقتصادية الجديدة .
- الفصل الثاني . - الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى - الانكماش
- ٢٦٤ والتنظيم الاقتصادي الجديد
- ٢٦٤ ١ - الخطط الخمسية
- اعداد الخطة - الخطة الخمسية الاولى ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ - تحقيقها - الخطتان الخمسيتان الثانية والثالثة - النتائج في السنة ١٩٤٠ - المميزات الجديدة لهذه الانطلاقة الصناعية .
- ٢٧٠ ٢ - تحول قارة
- الانطلاقة الديموغرافية - حركات انتقال السكان - الامار - تحول مظهر البلاد - نظام الصناعة - تحول مراكز الانتاج - آسيا السوفياتية - بلدان المنطقة المتجمدة .
- ٢٧٧ الفصل الثالث . - قلب الانظمة
- ٢٧٧ ١ - النظام الاقتصادي الجديد
- الملكية الاشتراكية والملكية الفردية - تأمين الارياض - تنظيم التعاونيات - التنظيم الصناعي - اعداد الخطة - سير الخطة - التنظيم التجاري - التقنين - التجارة الخارجية - صعوبات التطبيق - الاتحاد السوفياتي في الازمة الاقتصادية العالمية - عبء التسليح - الدخل القومي .
- ٢٨٧ ٢ - النظام الاجتماعي الجديد
- تحديد الاجور - عناصر الاجر - الفئات الاجتماعية - مستويات المعيشة .
- ٢٩٤ الفصل الرابع . - النظام السياسي الجديد
- ٢٩٤ ١ - الاطار السياسي
- الدولة المتمدة القوميات - دولة اتحادية ولكنها على كثير من المركزية - انطلاقة القوميات - حل المسألة الاستعمارية - تطور النظام السياسي - الحزب الشيوعي - تنظيمه - الكومسومول والرواد .

- ٢ - « الانسان أحرز رأسمال » ٣٠٥
الصحة العامة - العائلة وتحرر المرأة - التعليم - الثقافة الجديدة : الواقعية الاشتراكية - القضاء .
- ٣ - الديمقراطية الحرة والديموقراطية السوقية ٣١٩
الرأي الحر والنظام السوفياتي - النظام السوفياتي والفاشية - الديمقراطية السوفياتية .
- ٤ - قوة النظام والمعارضة ٣١٦
الانسان الجديد - الجيش الاحمر - الشرطة والقضاء السياسي - المعارضة - المعارضة في داخل الحزب - المقاومة الدينية والقومية - الدعوى الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨) .
- الخلاصة ٣٢٣

القسم الثالث

العالم المنقسم

تناثر الامبراطوريات الاستعمارية

الكتاب الاول

الحرب العالمية الثانية

- ٣٢٧
- ٣٢٩ الفصل الاول . - الحريان العالميتان
- ٣٣٠ ١ - فن الحرب والعُدَّة الحربية خلال الحرب العالمية الاولى
مفهوم المعركة في السنة ١٩١٤ - قواعد استخدام الاسلحة - المبادرة في ايدي الالمان - الشكل الجديد للحرب في الغرب ، الحنادق - محاولات الهجوم في الغرب في السنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ - تقدم الاسلحة الجديدة - معركة السنة ١٩١٨ .
- ٣٤٣ ٢ - المفاهيم الاستراتيجية وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية
المذاهب الاستراتيجية بين الحريين - المذهب الفرنسي - المذهب الالمانى - المفهوم الفرنسي لاستخدام المدرعات - القوات المتعاقبة في ايار ١٩٤٠ .
- ٣٤٥ ٣ - تطور التسليح والاستحداثات في فن الحرب
تطور الاسلحة المختلفة - الدبابات - المخطاط الدبابية - الطائرات - الغازات الجوية الاستراتيجية - الطيران التكتيكي - الجيوش المنقولة جواً - الاسلحة الذاتية الاندفاع - الحرب البحرية منذ ١٩١٤ حتى ١٩١٨ - معركة الاطلسي - المعركة في المحيط الهادي - العمليات البرمائية - نقل الجيوش وتموينها - حرب العصايات - في البلقان و بولونيا - في روسيا - في فرنسا - ايطاليا - ال « و هروولف » - بعض مظاهر الحرب الخاصة ، الحرب في روسيا - في الشرق الاقصى - الحرب ضد المدنيين .

٣٧١ الفصل الثاني . - النظام الاوروبي والآسيوي الجديد

٣٧١ ١ - النظام الالمانى الجديد

النظام الجديد - نجاح المنصرية - امبراطورية الـ S. S. - الابداء - معسكرات الموت - استثمار البلدان المحتلة - الصناعة - الاستيلاء على المزارع - رقابة الزراعة - العمل الالزامي - الاستثمار المالى - الحكومات التابعة ، التعاون - فرنسا فيشي - « الثورة القومية » - تطور النظام - الدول المحتلة الاخرى .

٣٩٤ ٢ - المقاومات

المقاومة - حكومات المنفى - المقاومة في اوروبا الشمالية الغربية - في اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية - المقاومة الايطالية - المقاومة الالمانية - القمع الالمانى .

٤٠٦ ٣ - النظام الياباني الجديد

النظام الياباني الجديد - آسيا الشرقية الكبرى - حكومات الشعوب الخضعة - المقاومة - الهند الصينية .

٤١٣ الخلاصة

الكتاب الثاني

العالم الحر الجديد

٤١٦ الفصل الاول . - انقسام العالم واختلال توازنه

فقدان الثقة بين الحلفاء - تأسيس الامم المتحدة - الحرب الباردة - الميثاق الاطلسي - ذروة الحرب الباردة - الاستراحة السريعة الزوال - ظروف الحرب الجديدة - اشتداد اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم .

٤٢٥ الفصل الثاني . - الولايات المتحدة

زايد الانتاج - العودة الى احوال ما قبل الحرب - خطر الازمة ١٩٤٩ - التدابير المتخذة لايقائه - التوسع الاميركي - مشروع مارشال - الازمة الزراعية - تدخل الدولة المتزايد - نظام المجتمع : ضعف الطبقة العمالية - امريكا الاخرى - التطور المحافظ المتزايد - الحياة السياسية - الهبوط الاقتصادي الاخير والتوسع الجديد .

٤٤٢ الفصل الثالث . - اوروبا الغربية واليابان

الحاجات المتناقضة .

٤٤٤ ١ - التطور الاجتماعي

النزوحات البشرية في اوروبا - مسألة الهجرة الاوروبية - النظام الاجتماعي - الطلاقة القطاعين الثاني والثالث .

٤٥٣ ٢ - التطور الاقتصادي

التطور العام - العوامل الجديدة - اعادة البناء - تقدم الانتاج الصناعي - الوضع الزراعي - الاستخدام - الانبعاث التجاري - « هوة الدولار » - مشاريع توحيد اوروبا الغربية - خطة شومان ، السوق المشتركة والاوراتوم .

٤٦٥

٣ - تراجع الديمقراطية الكلاسيكية

الساكنات الجديدة - اتساع دور الدولة في الحقل الاقتصادي - التأميمات - الخطط - توظيف الأموال - مثل سويسرا - اتساع الوظيفة العامة - تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي - سياسة الازدهار والرفاهية - التعليم - شروط نشر الفكر والاعلان - وكالات الاعلام - الاذاعة والتلفزة - العودة الى الماضي - رجحان نفوذ المحافظين - تطور المانيا - تطور اليابان - ازمة النظام الحزبي - سلطة الاختصاصيين - استمرار تدني الرقابة البرلمانية - تجدد السلطة .

٤٨٦

الخلاصة

٤٨٨

الفصل الرابع . - الفكر والفن والحياة الدينية في فترة ما بعد الحرب الثانية

٤٨٨

١ - الفكر وفنون الادب

ج. ب. سارتر - النسبية والعقل - التغلب على ازمة الحتمية - المدلول الجدلي للعلم - علم الاجتماع - السيكلوجيا و « العلاقات البشرية » - الميزات الجديدة للابداع الفني - الفنون التصويرية - الموسيقى - المينما بعد الحرب في فرنسا - القصة الأميركية - القصة الايطالية - انكلترا ومحاولات التجديد في البلدان الانكلوساكسونية - المانيا .

٥٠٤

٢ - الحياة الدينية

تكاثر الشيع - الكنيسة الكاثوليكية - الكنيسة والمجتمع - الحوية الدينية - جمع الفاتيكان الثاني - البلدان البروتستانتية - الحركة المسكونية .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

٥١٦

الفصل الأول . - الاتحاد السوفياتي

ظروف اعادة البناء والانطلاقة الاقتصادية - الخطط الخمسية الاخيرة - الزراعة - مستوى المعيشة - مقارنة بالبلدان الرأسمالية - الحياة الفكرية - الاتحاد السوفياتي منذ المؤقر العشرين - المؤسسات - اصلاح الاقتصاد - الخطة السبعية (١٩٥٩ - ١٩٦٥) .

٥٣١

الفصل الثاني . - الديمقراطية الشعبية في اوربوا الوسطى والشرقية

الوضع في السنة ١٩٤٥ - حكومات الاحزاب المتحدة - قيام النظام الشيوعي تدريجياً - الجمهورية الديمقراطية الالمانية ؛ الاصلاح الزراعي في الديمقراطية الشعبية - التأميمات - الشروع في التخطيط - توحيد الديمقراطيات الشعبية - الخطط الطويلة الاجل وتوطيد الكتلة الشيوعية - المجتمع الجديد - الفلاحون - العمال - الحل المعتمد للسائل الوطنية - التنظيم المدني الجديد - تحول السنة ١٩٥٣ - ازمة تشوين الأول ١٩٥٦ في بولونيا ومنغاريا - الوضع في السنة ١٩٦٦ - الكوميكونت .

- ٥٥١ **الفصل الثالث . - يوغوسلافياً**
- النظام السياسي الجديد - التهضة المادية - عزلة يوغوسلافيا - الطريقة اليوغوسلافية - الازمة الاقتصادية الراهنة .
- ٥٥٨ **الفصل الرابع . - الصين تسمى شيوعية**
- للحرب الأهلية - الصين الجديدة - العمال - البورجوازية الوطنية - الثورة الثقافية - الحركة الوطنية - ارتدادها طابع العداء للمسيحية - اصلاحات الكومنتانغ .
- ٥٦٢ ١ - **مصير الكومنتانغ**
- حكومة تشانغ كاي شاك منذ ١٩٣٧ - وضع الحزب الشيوعي بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥ - « الديمقراطية الجديدة » - الحرب الأهلية (١٩٤٥ - ١٩٤٩) .
- ٥٦٨ ٢ - **الصين الجديدة**
- النظام الاقتصادي الجديد - الاصلاح الزراعي - التأمينات - القطاع التعاوني - ظروف الحياة الجديدة - وحدة الصين - توحيد الكتلة الصينية السوفياتية - « الطريقة الصينية » - الغفزة الكبرى الى الامام - الميزان الاقتصادي والاجتماعي .
- ٥٧٨ **الخلاصة**

الكتاب الرابع

حول البلدان التابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

- ٥٨٠ **الفصل الأول . - اقطار اميركا اللاتينية**
- ٥٨٠ ١ - **المشكلات الاجتماعية والاقتصادية**
- المشكلات السكانية والتمدنية - الملكيات الكبرى - مشكلة المهنود الحمر - مشكلة الزفوج - الطبقات الاجتماعية الجديدة - الصراع الطبقي والعنصري - الحركة الوطنية - الاقذفاع نحو التصنيع .
- ٥٩٠ ٢ - **الحياة السياسية**
- عدم الاستقرار السياسي - الازمة وتأثيرها على الحياة السياسية - الحياة السياسية واطرها الجديدة - دور الجيش - الحياة السياسية منذ ١٩٤٠ - دور الاحزاب الشيوعية .
- ٥٩٧ ٣ - **الصراع في سبيل الاستقلال**
- التبعية الاقتصادية والمالية - التبعية السياسية - في سبيل التحرر - النزعة الاميركية الاسبانية - ثورة المكسيك - ارجنتين بيرون - « العدلانية » - برازيل فورغاس .
- ٦١٢ ٤ - **وضع القارة بعد ثورة كوبا**
- الثورة الكوبية ونتائجها - المشكلة الزراعية - سياسة الولايات المتحدة الاميركية - فشل الحكومة الليبرالية - وضع القارة عام ١٩٦٦ .

٩١٨

الفصل الثاني . - ثورة الشعوب المستعبدة

تأثير الحرب العالمية الاولى - صيغة الانتداب - للغرب وتأثيره الثوري - الحرب العالمية الثانية واثرها - أوروبا وعجزها المقدم منذ ١٩٤٥ - أوروبا وانقساماتها - مطالب الحركات القومية وظلاماتها - سياسات الدول المستعمرة - تأثير حرب كوريا - سياسة التدخل لدى الدول الجديدة .

٦٣١

الفصل الثالث . - آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الاقصى

٦٣١

١ - الهند

الحركة الوطنية في الهند - التطور الجذري - مساندة انكلترا - المجتمع الهندي - يؤس الفلاحين وشقاوم - العمال - استقلال الهند وانقسامها - التركيب الاجتماعي والسياسي في باكستان - الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ - الاتحاد الهندي ومشكلاته - المشكلات الاقتصادية - جرد الهند - الاضطراب الاجتماعي ومعالجه - الهند احدى دول العالم الكبرى .

٦٤٨

٢ - آسيا الجنوبية الشرقية

حول اندونيسيا - التركيب الاجتماعي - الحركة القومية - صلاية النظام - الاستقلال - مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال - الفيليبين - استقلال الفيليبين - بورما - ماليزيا - قشل الممارلات البريطانية في اعاده حكمهم على البلاد - الهند الصينية الفرنسية قبل ١٩٤٥ - ازدياد البؤس والشقاء - الحركة القومية - تأثير الفتح الياباني - المقاومة الفيتنامية - اتساع نطاق الحرب - شطرا فيتنام .

٦٧١

الفصل الرابع . - البلدان الاسلامية في الشرق وشمالي افريقيا

البعث العربي - عصنة الاسلام - انتشار الاسلام .

٦٧٤

١ - فترة ما بين الحربين

العالم الاسلامي عجزاً ومسود - الحركة اصلاحية في تركيا - تغيير الوضع الاقتصادي - مصر - السيطرة البريطانية في الشرق الادنى - ايران وافغانستان - تأثير الازمة الاقتصادية الكبرى .

٦٨١

٢ - نتائج الحرب العالمية الثانية

النفط واخره - نظام الملكيات الكبيرة والبؤس الاجتماعي في الشرق - الغلق الاجتماعي ونتائجه السياسية - اهمية العامل الديني - تطور المجتمع الاسلامي - الحركة الرجعية ضد الكمالية في تركيا - اعلان الجمهورية في مصر - الشرق منذ « حادثة السويس » .

٦٩٦

٣ - اسرائيل المعجزة

من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة - الحركة السكانية الجديدة - التنظيم الاقتصادي في البلاد .

٧٠٠

٤ - البلدان الاسلامية - افريقيا الشمالية

المجتمعات المتجاوران : المجتمع الاوروبي - المجتمع الوطني - المشكلة الديموغرافية ونتائجها - البؤس بين ابناء البلاد - التنظيمات الاجتماعية الجديدة - بروليتاريا المدن - نجاح الحركات الوطنية - استقلال تونس والمغرب - افريقيا الشمالية منذ الاستقلال .

٩٢١

٧١٣	الفصل الخامس . - تطور افريقيا السوداء
٧١٣	١ - تطور الاقتصاد والمجتمع
	طرق المواصلات وازدهارها - الاقتصاد القائم على النقل - تأزم وضع ابناء البلاد - نظام الاراضي المحفوظة والعمل الاجباري - تنقل السكان - النزوح من الريف وازدهار المدن - خلخلة التركيب الاجتماعي القديم - المجتمع الجديد : المتطورون - بروليتارية المدن .
٧٢٦	٢ - التوتر الاجتماعي
	« المجتمع الاستعماري » - موقف المستعمرين - ردة الفعل بين الدول المستعمرة - الخطط والاستثمارات تزيد من حدة التبعية - ردة فعل ابناء البلاد - بين الاسلام والمسيحية - الكنائس السوداء .
٧٣٧	٣ - السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه
	سياساتان بريطانيتان - افريقيا الشرقية البريطانية - الكونغو البلجيكي - نظام ابري - الفصل الذريع - افريقيا البرتغالية - فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية ومدغشقر - الاتحاد الفرنسي - الحركات الوطنية - ايلاء الاستقلال - افريقيا الغربية البريطانية .
٧٥٦	افريقيتان وجهاً لوجه
	افريقيا الاستعمارية - الحياة السياسية لدى هذه الدول المستقلة - كونغو ليوبولدفيل - افريقيا المستقلة مبلقنة - محاولات التجميع والافراغ .
٧٦٤	الفصل السادس . - الغاء الاستعمار والاستعمار الجديد
٧٦٤	الغاء الاستعمار
	السياسة الاستعمارية الجديدة - النقطة الرابعة ومساعدة الدول المتخلفة - مشروع كولمبو - مؤتمر باندونغ .
٧٦٩	التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة
	مشكلة الدمج والانصهار - عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب - الروح القومية - الانظمة الجديدة .
٧٧٤	مشكلة الاستقلال الاقتصادي
	روابط التبعية - الاستعمار الجديد - اتفاقات ممتدة الاطراف افروروروبية .
٧٧٩	النتيجة

القسم الرابع

انطلاقة العلوم والتقنيات

- ٧٨٣ الفصل الاول . - ثورة العلوم الطبيعية
- ٧٨٣ ١ - الظروف الطبيعية للبحث العلمي والنظري
المركز الجديد للعلم والتقنيات في حياة المجتمع - امتحان العلم .
- ٧٨٦ ٢ - ثورة العلوم الطبيعية
النظريات الفيزيائية الجديدة - انطلاقة الفيزيائية الذرية - الموجات والعالم الالكتروني - تجدد
الكيمياء - فيزياء الفلك وفيزياء الارض .
- ٧٩٤ الفصل الثاني . - توسع علم الحياة وثورة الطب
تقانة ادوات العالم الاحيائي - ظواهر عناصر الحياة - الجهاز الحي والاجهزة الحية - الاجهزة
الحية الصغرى - الاعضاء المنظمة في الجهاز الحي الاعلى - علم الوراثة - ثورة الطب - المفاهيم
والتقنيات الطبية الجديدة - مكافحة الامراض المعدية - « معجزات » الجراحة .
- ٨٠٧ الفصل الثالث . - انطلاقة التقنيات
- ٨٠٧ ١ - التقنيات الصناعية
الصناعة التركيبية - المواد المعجنية - الصناعات التعدينية - زيادة سرعة وسائل النقل -
هندسة العمارة المعاصرة - مكننة وحوسبة ذاتية .
- ٨١٦ ٢ - التقنيات الزراعية
آلات ومحركات - الكيمياء الزراعية وعلم الحياة - النتائج الاقتصادية .
- ٨١٨ ٣ - النتائج الاجتماعية
تطور ظروف العمل - النتائج الاجتماعية للتنسيق الآلي - تطور الحياة اليومية - الخلاصة
- ٨٢٤ الفصل الرابع . - ممالة القرن العشرين الكبرى ، تغذية سكان يتزايدون تزايداً
سريعاً
- ٨٣٥ الخلاصة
الثورة الديموغرافية في القرن العشرين - اطالة امد الحياة ، عدم المساواة امام الموت - نتائج
هذا الوضع في حقل التغذية - سوء تغذية ثلثي البشرية - تفاوت مستويات المعيشة - مكافحة
الجوع - الثورة الصناعية الجديدة .
- ٨٤٣ التوجيه البيلوغرافي

٨٥٥	مراجع عربية
٨٦٩	موجز الحوليات العالمية
٨٨٩	جدول الاعلام
٩٠٨	فهرست الصور
٩١٠	فهرست الخرائط والتصاميم
٩١٢	فهرست هام

انتهى المجلد السابع والاخير

HISTOIRE GÉNÉRALE DES CIVILISATIONS

publiée sous la direction de
MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

TOME VII

L'ÉPOQUE CONTEMPORAINE

*A LA RECHERCHE
D'UNE CIVILISATION NOUVELLE*

(CINQUIÈME ÉDITION REVUE ET AUGMENTÉE)

par

MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

Texte traduit en arabe

Par

Youssef A. DAGHER & Farid M. DAGHER

EDITIONS OUEIDAT

Beyrouth — Paris

